

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٠٠٢	باب زكاة المال ٤٠٦
كتاب الطهارة ٠٥٢	باب العائش ٤١١
باب المياه ١٠١	باب الركا ٤١٥
باب التيمم ١٢٣	باب العنبر ٤١٧
باب المسح على الخفين ١٣٧	باب المصرف ٤٢٣
باب الحيض ١٤٥	باب صدقة الفطر ٤٣٢
باب الانحسار ١٥٦	كتاب الصوم ٤٣٨
فصل الاستنجاء ١٦٤	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ٤٤٩
كتاب الصلاة ١٦٩	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم ٤٦٣
باب الاذان ١٨٤	باب الاعتكاف ٤٧٢
باب شروط الصلاة ١٨٩	كتاب الحج ٤٧٨
باب صفة الصلاة ٢٠٠	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج ٤٨٩
فصل واذا اراد الشروع فيها كبر ٢١٥	باب القران ٥١٣
فصل يجهرا امام وجوبا ٢٢٣	باب التمتع ٥١٦
باب الامامة ٢٣٨	باب الجنائيات في الحج ٥١٩
باب الاستخلاف ٢٥٥	باب الاحصار ٥٤٣
باب ما يفسد الصلاة ٢٦١	باب الحج من الغير ٥٤٥
باب الوتر والتوافل ٢٧٩	باب الهدى ٥٥٥
باب ادراك الفريضة ٢٩٧	
باب قضاء الفوائت ٣٠٢	
باب سجود السهو ٣٠٩	
باب صلاة المريض ٣١٧	
باب سجود التلاوة ٣٢١	
باب صلاة المسافر ٣٢٩	
باب الجمعة ٣٣٨	
باب العيدين ٣٥١	
باب الكسوف ٣٥٧	
باب الاستسقاء ٣٥٩	
باب صلاة الخوف ٣٦١	
باب صلاة الجنازة ٣٦٢	
باب النسيء ٣٨٤	
باب الصلاة في الكعبة ٣٨٧	
كتاب الزكاة ٣٨٨	
باب السائمة ٣٩٧	
باب نصاب الابل ٣٩٨	
باب زكاة البقر ٣٩٩	
باب زكاة الغنم ٤٠٠	

إذا

الجزء الاول من حاشية العلامة
الطحاوي على الدر المختار شرح
تنوير الابصار في مذهب الامام
أبي حنيفة النعمان
عليه من ربه محائب
الرحمة

والرضوان

آمين

٢٢

٢



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المتمد على البار والناجر يوفى الحكمة من يشاء ومن يعطاها فقد أعطى الحظ الوافر والصلاة والسلام
على سيدنا محمد ذي المناقب والمفاخر وعلى آله وأصحابه الذين هم قدوة للأول والآخر (وبعد) فقد كنت في سابق
الزمان أخطأ الله بقاءي أن أكتب بعض نقييدات على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فسرعت في ذلك مع
على بأنني استأهلتها هنالك وأيس لمثل أن يحوم حول تلك المسالك أقله البضاعة وطمس القنب بعدم
الطاعة وكنت إلى قريب من باب المسح على الخفين وأهمتها ظاهرا أراد الله تعالى بقراءتي هذا الكتاب ثانيا شرعت
معتدا على الله تعالى في إقامتها وتسهيل مراتبها وأرجو من الله تعالى أن يلهمني الصواب والسداد وأن
يتهم علي أعلى المراد بحوله وقوته أنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير وما كان فيها من صواب فمن المنقولات
ومن خطا فهو من كثير الزلات ومعتدى في ذلك على ما كتبه المحقق الفهامة والمدقق العلامة الشيخ إبراهيم
الحلي جزاه الله تعالى خيرا وطيب نراه وجعل الجنة مثقاله ومأواه وربما اطلعت على الأصل الذي نقل منه
فلا أتذكر كرهه أدباً به بل أذكر عبارته معزية إليه وإلى أصلها وربما اختصرت بعض عباراته معاولة فيه والله
المسؤول أن يبلغني المأمول وأن يجعله من النائم المقبول وهما أنا أذكر بعض سنداتي في الفقه فمن أخذت
عنه الفقه شيعي وبركتي شيخ الوقت الشيخ محمد الحريري حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسي عن الشيخ
سليمان المنصوري عن الشيخ عبد الحلي عن الشيخ حسن الشربلاني عن الشيخ علي المقدسي عن الشيخ أحمد
ابن يونس الشهير بالشلي عن الشيخ عبد البر بن الشيخ كمال الدين بن الهمام عن قارئ الهداية عن
السراي عن جلال الدين عن أبي الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر البخاري عن صاحب الكنز عن عبد الستار
الكردي عن صاحب الهداية عن الشيخ علي البردوي عن السرخسي عن الطوائف عن القاضي علي النسفي
عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن الإمام أبي عبد الله السبزوئي بضم السين وقسمها بعد هجاءه وحدة
مفتوحة ثم ذال ميمها ساكنة بعد هاء ميم مضبوطة آخره نون نسبة إلى قرية من قرى بخارا عن أبي حفص
البخاري عن أبيه عن محمد عن أبي حنيفة النعمان عن حماد بن سليمان عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة عن
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لمن جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى (قوله
بسم الله الرحمن الرحيم) الباب فجي ما كان في القاموس من معانيها إلا ما كان حقيقةً لا فحواً وأسكراً

بسم الله الرحمن الرحيم

يزيد أو يجليز يا نحو مرت به والتعديبة نحو ذهب الله بنورهم والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدس وم
 والسياسة نحو فكلأ أخذنا بذنبه والمصاحبة نحو اهبط بسلام ومنه بالاسم له والمراد المصاحبة التي هي كنية
 والتفريقية نحو ولقد نصركم الله بيدروا بالبدل نحو قلت لي بهم قوما اذركبوا والمقابلة نحو واشتريت بألف والمجاورة
 كعن وقيل يختص ذلك بالسؤال نحو فاسأل به خبير او قيل لا يختص فهو ويوم تشقق السماء بالغمام والاستعلاء
 فهو ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار لان مادة الأمانة تهذي بعلى قال تعالى هل آمنكم عليه والتبعيض
 فهو عينا يشرب بها عباد الله والقسم فهو أقسم بالله والغاية فهو أحسن بي أي أحسن إلى والتوكيد هو
 الزائدة وتكون زيادة واجبة كأن حسن يزيد أي أحسن زيد أو غالبية وهي في فاعل كفى فهو كفى بالله شهيدا
 قالبا مشتركة بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعدد صاحب القاموس هذه المعاني لها ولم يذكر سيديويه لها
 الا الاصاق فبأق المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تفارق الا الاصاق انتهى خادى أقول ان صاحب
 القاموس لم يلتزم ذكر المعاني الحقيقية ثم وضع الباء لا الاصاق شخصي بوضع عام موضوع له خاص لان نفس الباء
 بخصوصها معناها هنا الا الاصاق بين مدخولها ومفعولها وقد استخضر الا الاصاق الجزئي الذي هو معنى الحرف
 الذي هو الباء بطلق الصاق وهو كل عام مشترك بين جميع أفراد الا الاصاق فالوضع شخصي لاعتبار اللفظ حين
 الوضع على الوجه الخصوص وكونه عام لا يكون الله التي هي مطلق الا الاصاق عامة وكون الموضوع له خاص لا يكون
 المعنى جزئيا وهذا الم تكن الباء احتمالات معاني الاسماء كلية والاصل أن الباء لفظ جزئي موضوع له جزئي
 وآلة الوضع كلية ثم الاسم ما أبان عن مسمى قال في القاموس مما يسهو وارتفع فهذا مناسب المذهب البصريين
 من أنه مشتق من السجود وهو الارتفاع لانه يدل على مسما فيرفعه ويظهره وفي لفظ اسم لغات متعددة ذكرها
 الاشجوني وغيره والله عز وجل في الواصل والاصل فيها أن تثبت خطأ كغيرها من همزات الواصل ولكن تحذف
 في إضافة اسم الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال وقيل ليوافق الخط اللفظ وقيل لاحذف أصلا وذلك لان الاصل
 ميم أو سم بكسر السين أو ضمه فلما دخلت الباء سكنت السين تخفيفا لانه لو بقيت كسورة لازم وقوع كسرة
 بعد كسرة ولو بقيت مضمومة لوقعت ضمة بعد كسرة وكلاهما مائثيل هكذا احكام النحاس وهو حسن
 ولو أضيف الى غير الجلالة تثبت نحو باسم الرحمن قال أبو البقاء ولوقلت باسم الله أو باسم ربى أثبت الالف ونحوه
 مما أضيف الى غير الجلالة من أسماء الباري نحو باسم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا أضيف الى غير الجلالة
 من أسماء الباري وقيل هذا الحذف مخصوص بما في الابتداء وأما الوسط فلا نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك
 وسبح اسم ربك وفيه نظر لما عرفت أن الكلام عند الإضافة الى الجلالة فقط واسم افتح برقي موضوع لما أتبع
 المسمى ملحوظا كونه مسمى به مشتق من السجود عند أهل البصرة ومن الوسم عند أهل الكوفة وهو من قبيل
 الاشتقاق الاصغر وذلك لان الاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب
 يسمى اشتقاقا أصغرا وبدون الترتيب نحو جند وجذب فصغيرا والمناسبة فيها أي في الحروف والمعنى نحو ثلب
 وثلم فأكبر ويعتبر في الاصغر موافقته في المعنى وفي الاخيرين مناسبة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغير ما
 بحركة أو حرف بزيادة أو نقصان ثم لفظ اسم عند البصريين ناقص واوى من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدوم
 اذا أصله سمويضم السين وكسرها فلما كثرت أعماله أريد تحقيقه في الطرفين فعمدوا الى الآخر فوجدوا الحركات
 الاعرابية متعاقبة عليه مع ثقلها فحذفوه ونقلوا حركته الى الميم ثم عمدا الى الاول فحذفوا حركة السين دون
 السين اثلا يجمعوا بالكلية ثم اجتلبوا همزة الواصل للسكون فان الابتداء بالسا كن وان لم يتنع في نفسه بل هو
 موجود في غير العربية كلغة الهنم كما نقله السيد الشريف عن لغتهم اسكنه امر يجائز في لغة العرب ان يكون ساعلى
 غاية الاحكام وفي الابتداء بالسا كن نوع بشاعة كالوقوف على الحركة مع امكان السكون ومن ادعى الامتناع
 مطلقا للتجربة فمردود بما قدمناه والحذف من آخر اسم اعتبار أي غير قياسي كما مر ح به في الشافية وحركات
 الهمزة بالكسرة لانها حركة السين في الاصل مطاقا لان من يضعها يجعل أصلها كسرة كما قيل وعند الكوفيين
 لفظ اسم واوى المقاء اذا أصله وسم حذفت واوه اذ كثيرا ما تحذف الواوى في أوائل الكلمة كزينة وتدية وعدة اذا أصل
 زنة مثلا وزن حذفت الواوى وعوض عنها ناء التأنيث في آخره ومن الاسماء المحذوفة الاوائل ثم أتت همزة الواصل
 موضعا عنها وادج مذهب البصريين بتصرف لفظ الاسم تعديرا وجمع تكسير ويجي الفعل منه يقال أسماء وأسماء

وحسب ومن مهابد الاسماء الى اصولها ولو كان من الوسم كما قال الكوفي لقيل أوسام وأواسم ووسيم
 ووسيت وأصل أسماء وأسماء بالواو قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وأصل أسامي أسام وقلبت الواو ياء
 لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سمي واجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو ياء وأدغمت
 الياء في الياء واسم في هذه الجملة يحزور بالياء سواء كانت أصلية أو زائدة وعلى الأقل المتعلق أما فعل أو اسم جامد
 كائنه داني وتأنيبي أو مشتق كائنه داني والفعل اما عام أو خاص والاسم كذلك والفعل أيضا اما ماض أو مضارع
 أو أمر وعلى الجميع محل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني أعني الزائد فالاسم مبتدأ به مرفوع بضمه
 مقدرة والخبر محذوف أي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلاً والذي اختاره صاحب الكشف ومعنى عليه
 صاحب التلخيص والتفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجهه والشارحين تعلق لفظ الباء في باسم
 الله بأقرب أم قدر بعده وفيه خمسة أمور كون المتعلق فعلاً وكونه خاصاً وكونه مضارعاً وكونه محذوفاً وكونه
 مؤخر أعني أن ما كونه فعلاً فلا نه أصل في العمل والاولى العمل بالأصل مهما أمكن وهذا الوجه أخره تقدير الفعل
 وأما كونه خاصاً فلا ن الأول أن يقدر الفعل مناسباً لما جعلت التسمية مبتدأ به وأما كونه مضارعاً فلا ن المقام
 مقام حكاية فعل القراءة مثلاً الملائكة السامية الصادرة عنه أي من المتكلم في الحال مع تجدد الاستمرارى
 على وجه أخصر ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع وأما كونه محذوفاً فللخفيف الكثرة دورائه في السنة
 الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف أعرض عن هذا وأما كون المتعلق مؤخرًا فللخصيص
 القراءة بالتبرك باله تعالى مثلاً (والله) أصله من أنه قال في القاموس أنه الإلهة والوهمية بعد عبادة
 ومنه لفظ الجلالة وانظره عري كما هو عند عامة أهل العربية ونقل عن أبي زيد البلخي أنه سرياني إذا صله لها
 فعزب وقيل الله وقيل عبراني وعلى الأول هو علم من الاعلام الغالبة قال الحق الشريفي في حاشية الكشف
 الإله قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة إلا أنه قبل الحذف أطلق على غيره تعالى اطلاق النعم على
 غيره ثم يابو بعده لم يطلق على غيره أصلاً واستدل صاحب الكشف على كونه علماً أصلياً بأنه يوصف ولا يوصف به
 تقول الله واحد ولا تقول شيء الله وهو علم يخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب الوجود
 بلا حطة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لأن في الاشتقاق معنى الحدود لاقتضائه تقدم
 المشتق منه على المشتق وهذا ليس بجائز في أسماءه تعالى ولا ينبغي ان الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزماني على
 الذات حتى يلزم الحدوث على أن تختلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز وعلى كل حال فهو موهوم وفي مثل هذا
 الموضوع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل أنه مشتق من الإلهية بمعنى عبد كما مر أو من الهمزة بمعنى تحير لان العقول
 تصير في معرفة ذاتها أو من الهاء بمعنى سكنت لان القلوب تطمئن لذكره أو من الهاء إذا فرغ لانه يفرغ
 إليه بالتضرع وهو يجبر ويؤتى أو من الهاء الفصيل إذا أوع بأتمه اذا العباد يواعون بالتضرع إليه في الشدائد
 أو من الهاء إذا تخير وتخطبعت له وحببه حباً شديداً أو من الهاء بالمكان اذا أقمت به اذ كل موجود قائم به تعالى
 أو من الإلهية القدرة على الاختراع وأصل الله ككتاب وإمام فحذف الهمزة اعتباراً بطاوع وعوض عنها الألف
 واللام في الصحيح وقيل قياساً يعني أدخل الألف واللام للتخفيف فصار الإله ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها
 إلى ما قبلها وهو اللام ثم حذفت الكسرة اعتباراً بقصد التخفيف بالسكون أوليكون الادغام قياساً ثم
 أدغمت اللام الاولى في الثانية ثم فخم وعظم ان فتح ما قبله فهو قال الله أو ضم فتحوا قالوا اللهم ورقق ان كسر فهو
 بسم الله وفيه أقوال أخرى واختير لفظ الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في اللسان وادور في الاستعمال
 وهو العلم المنبج عن ذاته تعالى وضعاً وباعتبار كونه مستجماً لجميع الصفات يصلح علماً للحكم أي التبرك
 بذكره تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام (والرحمن)
 من الرحمة وهي لغة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخبر وقيل رقة تقتضي الاحسان الى المرحوم وقد تستعمل
 في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وهي بسكون الحاء وتحرك وهو اسم فاعل بناء على أن الصفة المشبهة
 اسم فاعل عند أهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها اسماً مقابلاً للاسم الفاعل كما هو عند
 النحاة وقد ذكر في الاشتقاق انه من رحم بضم العين أما بعد النقل وأما ابتداء كما قيل وفي عبارة أهل الصرف
 أن فعلان لم يجئ من فعل بضم العين بل من فعل بضم العين وفي عبارة بعضهم أنه يجي من جميع الباب

لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وهو هاء والرحيم قبيل هو بمعنى الرحمن وهو ذو الرحمة مثل ندمان
 ونديم وقيل مختلفان فذهب من ذهب الى ابلغة الرحمن وهو مختار الزمخشري اذ الرحمن عام للمؤمن والكافر
 وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالاشرة فيكون للمؤمن فقط فالرحمن خاص اللفظ أي بالله عام المعنى أي
 معناه متعلق بالمؤمن وغيره والرحيم عام اللفظ يطلق على الله وغيره خاص المعنى بالمؤمن في الاشرة فقط ومنهم من
 جعل الرحيم أبلغ لقوله صلى الله عليه وسلم رحيم الدنيا ورحمن الاشرة ويرجح الاول باختصاصه به تعالى وإطلاقه
 على مسيلة تعنت وبأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقيل الاظهر أن جهة المبالغة فيها مختلفة فبالغة
 فعلا من حيث الاستيلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والمراد بالرحمن المحسن المنعم وهذا الإطلاق
 مجاز لغوي ولهذا يقال إن اسماءه تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات فهو من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللازم اذ
 الرقة مقتضية للاحسان على ما في عبارة بعضهم ومن قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب كما في عبارة بعض آخر
 وليس المراد باللازم ما لا يتفكك أبدا بل ما يصح به الانتقال في الجملة والافتقار جدرقة قلب من غير احسان وتأتي
 الاحكام الشرعية في البسطة أما الوجوب فكافي ابتداء الذبح ورمى الصيد والارسال اليه لكن لا تشترط البسطة
 بل يكفي مجرد الذكر كافي الجبر بشرط كونه خالصا عن شوب حاجة المذاكر وغيره وفي بعض الكتب أنه لا يأتي
 بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بعلام للرحمة وكافي ابتداء الفاتحة في كل ركعة كافي سجود السهون من القبلة حتى
 يلزمه السهو ويتركها وتبعه ابن وهبان فادّلا أنه قول الا كثر وحاصل حجته أن حديث كون البسطة جزءا من
 الفاتحة ليس بأقل أن يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر الواحد فصار من الفاتحة عملا لكن الاصح أنها
 سنة وأما اللدب بالمعنى الاعم السنة والمستحب فأما السنة فكاذر أنفعال الاصح كافي الجبر سواء كانت البسطة
 في الجهرية أو السرية فخافي المنية من أن الامام اذا جهر لا يأتي بها غلط فاحش مخالف لكل الروايات كقول
 من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول القسبة انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزمه بتركها
 السهو وكافي الجبر لكن الشرط هنا البسطة لا مطلق الذكر وكافي ابتداء الوضوء قبل الاستنجاء وبعده الاحال
 الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل السنة بل المندوب كافي السراج
 الوهاج ولفظه اذا نسي التسمية في أول الطهارة أتى بها اذا ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها فافي أكثر
 الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان بها عملا لا ينفي وكافي ابتداء الاكل لا كثر لو نسي في ابتداءه ثم ذكرها
 في خلاله تحصل السنة في باقيها فافهاقات وليقل بسم الله أوله وآخره كافي الجبر عن ابن الهمام والفرق
 أن الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كافي الزياحي فخافي أكثر المواضع من الاشعار
 بمصول السنة في الجميع ليس على ما ينبغي وأما المستحب فكابين السورة والفاتحة سواء كانت القراءة جهرًا أو
 سرا صرح به في الذخيرة وفي المجتبى أنه حسن عند أبي حنيفة ورجحه ابن الهمام وتليذه الحلبي وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كافي الجبر وكافي بداية كل كتاب
 وفي سائر كل أمر ذي بال كافي بعض الرسائل ولعل الظاهر أنه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما
 صاحب الحل والعقد عليه مع شهادة أسلوب النظم القديم فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الادلة انما هو
 منصب المجتهد قلت هذا مستتر بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته على أن الذي يختص بالمجتهد انما هو
 القياس وقد تقدم من بعد أربعة مائة من الهجرة كما نقله الجوى في القول البليغ واستخراج الاحكام من غوامض
 الخفي والجمل والمشكل والمشتبه وأما فهم الاحكام من نحو الظاهر والنس والمفسر فليس يختص به بل يقدر عليه
 العلماء الاعم منه وكافي ابتداء قراءة القرآن بعد التعمد عند بعض وأما المكره فكافي كل الشبهات قبل ومنه
 الاتيان به في شرب الدخان عند الجمهور ومنه ابتداء سورة براءة دون اثنا عشر وقيد بعض مشايخنا بما اذا وصل
 قراءتها لا يقال أما اذا ابتدأها فتسن التسمية وأما المباح فكافي ابتداء المثنى والقعود والقيام لأن البسطة انما
 تطلب لما فيه شرف صواعن اقتران اسم الله تعالى بالمحقرات وللتيسير على العباد فان جى بهم في محقرات الامور
 على وجه التعظيم والتبرك لا بأس به فلا ينبغي اتيانها لانك قد عرفت أنه انما هو فيماله شرف شأن فان قيل قد وقع
 في بعض الكتب أنها لا تسن في نحو الصلاة والحج والاذكار والدعوات مع أنها في شرف عظيم شرعا وعرفا
 قلت قيل في جوابه عن جواهر العمودي أنها مشقة على الذكر أو هي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن

أو رد عليه القرآن فانه مشغل على الذكركم مع أن السنة اتبناها فيه أقول لعلها فيه ثابتة بنص على خلاف قياس
 فلا يقياس عليه غيره وقد يمنع وجود الذكركم في جميع القرآن بل الأكثر عدمه والحكم في الجنس بحسب أكثر أفراد
 وأما الحرام فكافي ابتداء الحزم بل قد يكفر قال في الخلاصة أن قال بسم الله عند شرب الخمر أو عند كل الحرام
 أو عند الزنا يكفر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمنه الحرام لعينه أو لغيره وكان الوجه فيه
 استلزام حله واستحلال ما ثبتت حرمة قطعاً كقراذير التسمية انما يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك
 باسمه تعالى والاستعانة به لا يتصوران فيما ليس فيه رضا الله تعالى ويؤيده ما في آخر الصيد من هذا الكتاب ونصه
 ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجدها صاحبا هل تؤكل الاصح لا ~~لكفره~~ بتسميته على الحرام
 القطعي بلا تعلق ولا اذن فيه وفيه أيضا وجد شاة مذبوحة هل تحل أم لا ومقتضى ما ذكرنا لا تحل لوقوع الشك
 في أن الذابح ممن تحل ذكاته أم لا وهل سعى الله تعالى عليها أم لا انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره بالتسمية
 عند اكل المصوب والظاهر أن ثبوت حرمة قطعي أيضا قلت بعد تساميم أنه قطعي لان سلم كونه في مرتبة المسروق
 اذ الجزاء في الغصب بعد الضمان غاية التعزير عند بعض وأما جزاء المسروق فالحد بقطع اليد على أنهم قالوا في
 الغصب أن الغاصب يملكه من وقت الغصب ولا يحل له تناول والانتفاع على المفتي به قبل أداء الضمان أو رضا
 مالك بآدائه أو إقراره أو تضييع القاضى فشرط الحل وجود أحد هذه الاربعة لان الحل قضية أخرى غير الملك
 كفا في الدرر عن الهداية والكافي وسائر الكتب المعتبرة وظاهر أن السرقة ليست كذلك كما في الوصايا التركية
 اتفق الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بنسأ على روم تحقير اسمه تعالى استدلالا بعدم الكفر
 في الغصب مما لا ينبغي أن يتأمل فيه على أن هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقا ويحرم قراءة البسملة أى
 تمامها على الجنب والحائض الا اذا قصد التيمن والذكر كفا في البصر عن المحيط فان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة
 جهرا فقط لانها آية على هذا التقدير قلت انها وان كانت آية متواترة لكن فيها خلاف ففيها شبهة وفرض القراءة
 فرض ييقن فلا يسقط بمماثلة شبهة (نقطة) قال في الفصول من سمع اسماء من اسمائه تعالى يجب عليه أن يعظمه
 وان كان غير ظاهر أى بأن ذكر بالضمير نحو عز وجل وان لم يعظمه حين سمع لا يمكن قضاؤه وفي بعض الكتب
 اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم بنحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلى بلسانه أيضا وكذا الترضى والترحم
 على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ونقل الاسقاطى في حاشية مسكين
 عدم كراهة الافراد أقول لعل المنفية التحريمية والمثبتة التنزيهية فيحصل التوفيق ويكره الرمي بالصلاة والترضى
 بالكتابة بل يكتب ذلك كله بكامله وفي بعض المواضع عن التواريخ من كتب عليه السلام بالهمزة والميم بكفر
 لانه تخفيف وتخفيف الانبياء كفر بلا شك ولعله ان صح النقل فهو مقيد بقصد والافا لظاهر أنه ليس بكفر وكون
 لازم الكفر كفر به من تسليم كونه مذهبا مختارا محله اذا كان اللزوم بينا من الاحتياط في الاحتمال من الابهام
 والشبهة والبسملة آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح
 من المذهب وذكر الدليل صاحب الجرائد هي الكل من الخادى على البسملة ببعض زيادة واختصار وفي أبي
 السعود تحثي مسكين (نقطة) روى عن علي أنه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جودها
 وفان رجلا جودها فغضله والحكم فيها خارج الصلاة أنها مندوبة في كل أمر مندوب واتفقوا على جواز كتبها
 أول كتب العلم والرسائل كذا في رياض الطالبين للسيوطي واعلم أن التعبير بالجواز بالنظر الى الكتابة اذ هو قدر
 زائد على التلفظ الذي هو سنة فلا يرد أن كتب العلوم أمر ذوبال واختلف في كتابتها في أول ديوان الشعر فنعته
 جماعة واختار الكافي الجواز ان كان في الديوان مواظ أو ~~كم~~ أما قصيدة يرفعها الشاعر الى مجدوحه
 فلا قبيل الى كتابتها فيها (ذيل) أقل التسمية بسم الله وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله جدا) مفعول مطلق
 لا جود مقدر او اختار الجمله الفعلية لانها على التجدد والاستمرار فكلاما حدثت نعمة حدثت في مقابلتها ثناء
 على الله تعالى وأتى بالتجدد بالبيان بالبسملة عملا بحديث الحمدلة أيضا فان قيل حديث البسملة معارض
 لحديث الحمدلة لان الابتداء بأحد هما يفوت الابتداء بالآخر اذا الابتداء ليس له استمرار حتى يمكن اتيانهما
 معا فيه قلت هذا التعارض انما يأتي في الدليلين اذا تساويا في القوة مع اتحاد الحكم في كل والحمل والزمان فاذا

أمكن التوفيق من جهة الحكم بأن حمل كل حديث على حكم فلا تعارض أو كان الحمل غير مقصداً والزمان كذلك
فكذلك وهنا يمكن أن يقال إن الزمان غير متعده هنا بأن يقال المراد بالابتداء هنا العرفي وهو ما تقدم أمام
المقصود بالذات فيسبح البسملة والحمدلة أو المراد بالابتداء في البسملة الحقيقي كما في أسلوب الكتاب الحميد لاسيما
في السور التي جاء في أوائلها الحمد لله وفي الحمدلة الإضافي فيمنع اتحاد الدليلين في الحمل فإن قلت إن حديث
البسملة متعدد ورواه كذلك وحديث الحمدلة ليس كذلك فلم تترجح البسملة قلنا لا ترجح لكثرة الدليل عندنا
كما لا ترجح لكثرة الشهود إجماعاً وكذا لا يرجح بكثرة الرواة ما لم يبلغ حد الشهرة وبالجمله الاعتبار عندنا في
القوة لا في العدد انتهى من الخادى بتصرف والحمد هو التناءى على الجميل الاختيارى على قصد التعظيم سواء
كان في مقابلة نعمة أم لا هذا معناه لغة وفي العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً فالنسبة بين
الحمدين عموم وخصوص من وجه والشكر لغة هو الحمد عرفاً وعرفاً صرف العبد لجميع ما أنعم الله تعالى به عليه
لما خلق لاجله فالنسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق وبين الشكر والحمد اللغويين ما بين الحمدين وبين الحمد
والشكر العرفيين هو ما بين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي
والشكر اللغوي تساوي فثبت أن النسب بين الحمدين والشكرين ست منها ثلاث عموم وخصوص مطلق واثنان
عموم وخصوص من وجه وواحدة تساوي وهو المعبر عنه في نظم سيدى على الأجهورى بالترادف حيث قال
إذا نسب الحمد والشكر رمتهما * بوجهه عقل اليبس يوانف
فشكر لى عرف أخص جميعها * وفي لغبة للحمد عرفاً يرادف
عموم لوجه في سواهن نسبة * وذى نسب ست لمن هو عارف

انتهى أفاده بعض مشايخي * ثم إن هذا مصدر يدل عن اللفظ بفعله وعامله حينئذ لا يذكر قال في الخلاصة
(والحذف حتم مع آت بدلا) ولم يكن مؤكداً لأن عامل المؤكد لا يحذف على ما فيه قال في الخلاصة
(وحذف عامل المؤكد امتنع) والفرق بين البدل والمؤكد بالقصد وقولنا في تعريف الحمد العرفي فعل ينبئ
إلى آخره بحث فيه بأن الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلاً عن قصده ولا شك أن قصد التعظيم معتبر في الحمد
العرفي فالأحسن أن يبدل ينبئ بقصد حموى عن حواشى الفنى على المطول اهـ أبو السعود (قوله لك) عدل
عن الغيبة إلى الخطاب تالذا بخطابه واستحضار له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان المشار إليه
بقوله صلى الله عليه وسلم أن تعبد الله كأنك تراه (قوله يامن) أجهم المنادى تعظيماً له (قوله شرحت) أى وسعت
فالمراد بالشرح التوسيع وهو كتابة عن قبوله المايرد عليهم من الخبرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك نعى
شرح المتن لأن عادة الشروح كشف ما في المتن (قوله صدورنا) أى قلوبنا فإطلاق الحمل وأراد الحال فيه
والضمير فيه وفيما بعده يحتمل رجوعه لمعاشر المسلمين على أن المراد مدلول هذه الالفاظ الآتية اللغوى ويحتمل
معاشر الخنفية بناء على أن المراد الكتب المعلومة المؤلفة في المذهب (قوله بأنواع) أى بجزئيات الهداية وليس
المراد النوع المنطقي (قوله الهداية) هى الدلالة مطلقاً سواء وصلت أم لا وهذا عند الإطلاق والخلق عن القرائن
وان قيدت بقربة تدل على الاتصال أو عدمه عمل بها والهداية يحتمل أن المراد بها هنا المعنى اللغوى فالهداية
إلى الصلاة نوع وإلى الحج نوع وإلى الزكاة نوع ويحتمل أن المراد الكتاب المسمى بهذا الاسم فالمراد بالانواع جزئيات
الاحكام الفرعية (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أى جعلت صدورنا قابلاً للخبرات حال كون الشرح
سابقاً وصفة لذلك المصدر ثم إن أريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير الأزلى أى قدرت شرح صدورنا
بأنواع الهداية أزلاً وان أريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق السابق الزمانى لأن الهداية سابق تأليفه على الكتب
بعده (قوله وتورت بصائرنا) أى جعلت في بصائرنا نوراً معنوياً يدعو إلى الفلاح والخير والبصائر جمع بصيرة قال
بعضهم هى نور في القلب يدرك بها المعاني كما أن البصر يدرك به الامور الحسية (قوله بتنوير الابصار) من إضافة
المصدر إلى مفعوله أى بتنويرك أبصارنا لاحقاً والباء بمعنى مع أى تورت بصائرنا مع تنوير الابصار ويحتمل أن
الباء للסיببية أى تورت بصائرنا بسبب تنوير الابصار ثم يحتمل أن المراد به الكتاب المعلوم الذى هو متن هذا الشرح
وهو لاحق بالنسبة لما قبله من المؤلفات يعنى أن الله تعالى تورت بصائرنا بسبب تعطينا هذا الكتاب وتوصلنا به إلى
أحكام الله ولا شك أن الهداية إلى العمل بما في هذا المؤلف سبب لتنوير البصائر ويحتمل أن المراد المدلول اللغوى

لأن يامن شرحت
سابقاً وتورت بصائرنا

وأضفت علينا من أشعة شمسك المطهرة
بحراراتها * وأغدقت لدينا من بحار منك
الموفرة نورا فائقا * وأتممت نعمتك علينا
بحديث يسر ابتداء تبيين

فيكون تنوير الابصار سببا لتنوير البصائر وقد يقال انه لا يتسبب تنوير البصائر عن تنوير الابصار وقد يجاب بأنه لما قورأته الابصار تنويرا مخصوصا فصارت لا تنتظر الا ما يرضيه نور البصائر التي في القلوب وكل الحوادث فمبدأها من النظر (قوله وأضفت علينا) أي وسعت وأعطيت (قوله من أشعة) جمع شعاع والاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه أي أضفت علينا من شمسك التي هي كالاشعة في النور أو شبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتمام والنفع والاشعة تخييل والشريعة فمبيلة بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله تعالى حقيقة والتي تجازوا الشريعة والملة والدين شيئا واحدا فهي شريعة لكون الله شرعها والشريعة في الاصل الطريق تروى للاستقاء فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها وللتوصل بها الى ما به الحياة الابدية ومثلها لكونها أمليت علينا من النبي وأصحابه ودين للتدين بأحكامها أي للتعبد بها وقال الحلبي الا ليق بالافاضة والبحر أن يعبر بشأيب وهي دفعات المطر لكنه على هذا الا ليق تفوت نكتة التنبية على أنهم انور بهدي بها كنور الشمس (قوله المطهرة) أي من الشبه والزنج (قوله بحرا) البحر اسم للحل الذي يجري فيه الماء من بحر الماء الارض اذا اشتها فأطلق اسم الحل وأريد الحال وهذا اللفظ يحتمل أن يراد به الكتاب المعلوم الذي ألفه العلامة محمدر المذهب الشيخ زين بن نجيم ومعنى التركيب حينئذ أن الله تعالى أفاض على معاشر الخفعية وأنعم عليهم بهذا الموافق المسمى بهذا الاسم الذي فيه من أحكام الشريعة ما لا يحصى وهو حقيق بهذا الاسم اذ هو مع ذلك واسع العبارة وأبهرها حال عن قلاقة الافاظ وصعوبة المعاني ويحتمل أن يراد بالبحر الرائق الاحكام الشرعية التي وصلت اليها ويكون المقام مقام تجريد لان البحر الرائق على هذا هو الشريعة كانه جزء من الشريعة أحكاما منسوبة بالبحر الرائق الخالص من المكدرات هذا اذا أريد بالبحر أحكام الشريعة لا بالنظر للمذهب وان أريد به الاحكام القاصرة على أهل المذهب فالشريعة عامة للاحكام المذكورة عند الجميع اذ ما أفاضه الله على أهل المذهب من الاحكام أحكام حسنة واضحة خاصة من الاعتراض والتردد والاهام منسوبة بالبحر الرائق ولا غرابة في ذلك فان أهل كل مذهب يدعون مذهبهم لاتباعهم لم رزقنا الله تعالى حب الجميع بنضله وكرمه ويحتمل أن يراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى ولولغير هذه الامة والبحر الاحكام المشروعة على لسانه عليه الصلاة والسلام (قوله رائقا) أي صافيا (قوله وأغدقت) في القاموس غدقت العين كفرحت غزرت انتهى فمعنى أغدقت أغزرت وأكثرت احلبي (قوله لدينا) أي عندنا أي أكثرنا (قوله من بحار منك) الجار والمجرور متعلق بأغدقت والاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه أي أكثرنا لمن منك التي هي كالبحار في العظم والكثرة وعمومها للخاص والعامة والمنح العطايا وفي القاموس منحه كمنحه وضربه أعطاه انتهى (قوله الموفرة) أي الوافرة الكثرة (قوله نورا فائقا) النور اسم للحل الذي يجري فيه الماء ثم أطلق على الماء الجاري من اطلاق اسم المحل على الحال فيه ثم يحتمل أن يراد بالنور الكتاب المسمى بهذا الاسم تأليف الشيخ عمر بن نجيم أخى الشيخ زين والمعنى عليه أن الله أعطى لنا من عطايها الكثيره هذا الموافق حيث وفق هذا الخبر تأليفه فانه كتاب جليل ويحتمل أن يراد بالنور الفائق الاحكام الشرعية المشبهة به أكثره انتفاع الناس بكل ولائها به حياة الناميات كذلك الاحكام بها حياة الارواح ونجاتها من العذاب ولك حينئذ في المنح احتمالا لابقاؤها على المعنى اللغوي وهو العطايا والاشارة الى الكتاب المعلوم الذي ألفه المصنف على هذا المتن والنور الفائق الاحكام التي ذكرت فيه ولا يصح أن يراد بالمنح الكتاب المعلوم والنور كذلك لان النور ليس مأخوذا من المنح لانه اما سابق علم في التأليف أو مقارن لها والاضافة في منح ان جعلت اسم الكتاب على معنى أنه هو الذي وفق مؤلفها لجمعها حتى صارت ملجأ للمفتي ونافعة للمبتدى والمنتهى (قوله وأتممت) أي اكملت (قوله نعمتك) أي انعامك أو ما أنعمت به (قوله علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط وأتى بضمير العظمة للتحدث بالنعمة وهو جائز عند الفقهاء والحمد لله والضمير لمعاشر الخفعية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر من الشيخ ويدل على أن الخطبة ألفت بعد ابتداء هذا الكتاب بل على أنها متأخرة عنه بتمامه لانه لا يبعد أن يبيض ابتداء في الروضة ثم يشرع في الخطبة ثم يتم (قوله حيث) الحنية لانه لم يزل أي لا يلبس يرت أوله قبيد أي أتممت وقت تيسير ابتداء الى آخره والاول أولى (قوله يسرت) أي سهلت (قوله ابتداء تبيين الخ) يفهم منه أن المؤلف سوده أولا ثم ابتداء تبيينه في الروضة المأنوسة في مسجده عليه الصلاة والسلام والتبيين في عرف المؤلفين رقم

المؤلف محرز بعد كتبه أو لا غير محرز غالباً والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله هذا النسخ) الاشارة الى ما في الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعاني وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة والشرح بهنى الشارح أى المبين والكاشف أو يجعل الالفاظ شرعاً بالغة (قوله المختصر) الاختصار لتقليل اللفظ مع كثير المعنى وقيل مطلقاً والاول هو المراد واختصاره اتمام خزائن الاسرار الذى سقده المؤلف ويخص الجزء الاول منه كما يأتى أو من كتب المذهب (قوله تجاه) أى مقابلة وقوله وجه أى ذات النبي عليه الصلاة والسلام فأطلق الجزء وأراد الكل وخص الوجه لكونه أشرف أعضاء الانسان وكل ذاته وجزءه من أجزائه صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منبع الشريعة) أى محل ينبع الشريعة أى محل ظهور الاحكام فشبّهه صلى الله عليه وسلم بالمحل الذى ينبع منه الماء النافع بجامع الانتفاع بكل الاحتياج أو شبهت الشريعة بالماء تشبيهاً منصرفاً الى النفس وذكر المتبع تخييل وتقدم ما فى الشريعة قريباً (قوله والدرر) أى الاحكام والقوائد المشبهة بالدرر فى النفاة والانتفاع وفيه اشارة الى الكتاب المسمى بالدرر (قوله وضحيه) معطوف على منبع أى وتلقاه وجه ضحيه أى المضاجعين له تنبيه ضحيه بمعنى مضاجع كخبط بهى مخاطب والمضاجع هو الذى يضطجع به هذا آخر بلافاصل وأطلق عليهم ما ضحيه عن اقربهم ما منه صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) أى العظيمين بمعنى المعظمين أى اللذين عظمهم ما الله تعالى ويحب علينا تعظيمهما أو المعظمين لله ورسوله فخليل فعمل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل (قوله أبى بكر وعمر) بدان من ضحيه وقد ابتدأ الشارح بتبيين هذا المختصر فى الروضة ثم تجاه الكعبة أى فالبدء الحقيقى كان فى الروضة والاضافى كان فى الكعبة كما يأتى الاشارة اليه آخر الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسر أى أن التيسير لا يبداء بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وناهيك بكتاب ألف باذنه عليه الصلاة والسلام وبما يحصل فيه من النفع لمن يعاينيه وهذا الشرح حقيقى بالمذبح كيف لا ولم ينسج على منواله من أهل المذهب ناسج بل البعض موانع ينقل الخلاف والاقوال ولا يميز ضحيه من قويمها والبعض موانع بالاستدلال لاقوال أهل المذهب ومخالفتهم والبعض بسطى العبارة كل البسط حتى أفرط وهذا المؤلف قد ارتكب الشيخ فيه اختصاراً غير محمل مع ذكر الاقوال المعتمدة فإما أن يقتصر على قول واحد وإما أن يذكر قوانين ككلام ما صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لما أن المقلد لا يبالغ بدليل اذا قام الدليل من وظيفة المجتهد فينبغى الاعتناء بما أذن النبي صلى الله عليه وسلم بتأليفه فهذه منزلة عظيمة ومنقبة كريمة ولقد وقع لمؤلف الاصل منزلة عظيمة وهو أنه ألف هذا المتن اثر ما وقع له من رؤيا دخول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزله بغزة المحروسة فقام له مستقبل لا واعتهقه مجلاولاً القمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف وهو يمشى بوسط منزله حتى صعد السرى الذى بنام عليه الشيخ وألقم ولقد المؤلف الشيخ صالح محمى الاشياء ثديه الشريف فقا ليه أيضاً مصطب بأثار النبوة فانظر لنا كيف هذا المتن والشرح وذلك من كامل اخلاص مؤلفهم ما نرجو من الكريم اتمام هذه الكتابة ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله منه) أى من منبع الشريعة بالتبيين لهذا المؤلف (قوله صلى الله عليه وسلم) أفاد الخادى فيما تقدم كراهة افراد أحد هـ من الآخر عندنا ونقل الاسقاطى عن منية المفتى أن الاختصار على الصلاة لا يصكره ويقال ان الكراهة فى الاختصار مذهب المحدثين فلعل فى المسئلة قولين ثم رأيت الحلبي فى شرح التحرير أفاد أن القول بالكراهة ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات بالمادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه ثانياً عوداً على بدء ما عنده من الشغف بذلك ويحق له وليقرنها بالسلام عليه كما اقترنا فى الامر بهما فى الكتاب العزيز فيخرج عن عهدة ما قبل من كراهة افراد هـ عنه وان لم يكن ذلك صحيحاً كما بيناه فى كتابنا حلية المجلى وصلى مصدره تصلياً وقد سمع فى قول الشاعر

تركت القيان وعزف القيان * وأدمنت تصلياً وابتها

وانما تركه أكثر أهل اللغة لانه مصدر قياى وعنايتهم بالسماعى اه اسقاطى والصلاة اسم مصدر واشتهر أنها من المصلة لانها صلة بيني العبد وربيه وهذا يقتضى أن أصلها وصل فدخلها القلب المكافى بتأخير الفاء عن اللام ثم الاعلال بقلب الواو الفاء ودخل فى صلة بجذها وتعويض التاء عنها أو أنه اشتقاق كبير ولا يضرب فيه اختلاف ترتيب الحروف والمصلة لغة الدعاء أى ولومن الملائكة وليست صلاتهم مقصورة على الاستغفار على التحقيق

هذا الشرح المختصر تجاه وجهه
الشريعة والدرر * وضحيه بهما
أبى بكر وعمر * بعد الاذن منه صلى الله

واعترض هذا ابن هشام بأنه لو جعل مكان صلى دعاء لانعكس المعنى لأن المعنى حينئذ دعاء عليه وهو مبنى على أن المترادفين لابد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين وفي الاصطلاح الرحمة وتختلف باختلاف ما تسند إليه فهي من قبيل المشترك اللفظي واعترضه ابن هشام بأنه ليس لنا فعل يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقة واختار أنهما مشترك معنوي موضوع لمطلق العطف ثم هو في كل شيء بحسبه ورده الدماميني بإيراد أفعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو حقيق مثل أعربت معدة البعير تغيرت وأعربت الثيب أفصحت عن مرادها وأعربت الشئ إذا انطقت به معربا وغير ذلك وهذه الجملة خبرية لنظائرية معنوية وهو الحق لأن الوارد صيغة طلب من الشارع حيث حال تعالى صلوا عليه وسلوا قول ليس أنها خبرية معنوية أيضا لا يتم مع ما ورد وقيل معنى الصلاة المغفرة أفاده بعض مشايخي (قوله وسلم) السلام التحية أي بكلامه القديم بأن يسمعه ذلك أو بإرسال ملك كما كان يقع له أن جبريل عليه السلام كان يأتي ويقول له ربك يقرئك السلام أو التحية بالانحناء بالنم ف يرجع إلى الصلاة (قوله عليه) تنازعه صلى وسلم وأعمل الثاني وحذف من الأول دلالة الثاني عليه (قوله وعلى آله) أي بعلي ردا على من منع الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بعلي واستدلوا بحديث موضوع لا تنصلوا بيني وبين آلي بعلي والآل في مقام الدعاء كل مؤمن تقي كما أفاده المولى وقيل مطلقة لأن المطلوب في الدعاء التعميم وأما في مقام الزكاة ففي تفسيره خلاف بين المذاهب وهم خمسة عندنا كما بين في الزكاة إن شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي أي لا بالمعنى النعوي وهو من يترك وبينه مواصلة ودر أخلة ولا يعني صاحب الذي هو يعني التابع المقلد للغير كاصحاب الأئمة والصحابي كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه النبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك وعن بعض الأصوليين خلاف ذلك والاول هو الصحيح اهـ وفي الامتزج أن أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام يقاربون عدة الانبياء وفي الالفية أنه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا من الصحابة (قوله الذين حازوا) أي جمعوا (قوله من مخ) أي عطاي (قوله فتح) مصدر فتح ضد أغلق ويطلق الفتح على الماء الجاري وعلى النصر أي من مخ نصره أو منحه المشبهة بالماء الجاري لكثرة (قوله كشف) الكشف الاظهار كافي القاموس والمعنى حازوا عطايانصره الكشف بمعنى الكشف أي المظهر فهو مصدر أريد به اسم الفاعل (قوله فيض) يقال فاض الماء إذا كثر (قوله فضلك) الفضل ضد النقص جمعه فضول كافي القاموس والمراد الانعام (قوله الوافي) أي التام (قوله حقائقا) من حق والحق ضد الباطل وهو أحد اطلاقات له ذكرها في القاموس أي حازوا عطايانصره تعالى الكشف الذي سببه كثرة احسانه تعالى الوافي أمورا محقة وفي ذلك إشارة إلى أسماء كتب معلومة في المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهي المنح والفتح والكشف والفيض والوافي والحقائق (قوله وبعد) هو ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم ان نوى معنى المضاعف اليه ومنصوب ان نوى لفظه والعامل فيه أما المقدرة أو الواو انبثا بها عنها (فائدة) قال السيوطي في شرح عقود الجمان قال ابن الاثير الذي أجمع عليه المحققون وعلما البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المذكور فله فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بأما بعد وسمع أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان واختلف في أول من نطق به افرؤي الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من قال أما بعد داود وهو فصل الخطاب اهـ بحروفه أفاده بعض المشايخ (قوله فيقول) أدخل الفاء في جواب أما المقدرة أو الواو انبثا بها عنها والقول يأتي لها من مختلفا باعتبار ما يعتد به فإذا اعتد بالباء كان بمعنى الحكم وإذا اعتد بعن كان بمعنى الرواية وإذا اعتد بنبي كان بمعنى الاجتهاد وإذا اعتد باللام كان بمعنى الخطاب وإذا هذى بعلي كان بمعنى الاقتراء والعرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قال يسده أي أخذ وقال برأسه أي أشار وقال برجله أي مشى وتستعمل بمعنى ذكر اهـ غنبي عن الكشف قال الحموي وبني استعماله آخران وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم تقال على كذا أي تطلق وبمعنى الجمل ومنه قولهم الجنس يقال على كذا أي يعمل ويعتد في كل منهما بعلي انتهى أبو السعود ويقول إذا بني للمفعول صيغته يقال وهذا اللفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والقول والاقالة وجهها الشاعري في قوله

وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من
من فتح كشف فيض فضلك الوافي حقائقا
وبعد فيقول

أقول لطفي مرتبي وهو رافع * أنت أخو ايلي فقال يقال
فقات أفي ظل الأراكه والبقا * يقال ويستظل فقال يقال
فقلت يقال المستجير بأرضكم * اذا ما جنى ذنباً فقال يقال

(قوله فقير) صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أي كثير الفقر أو دأبه والفقير من كسرت فقار ظهره وهي العقد
اللائي في سلسلة ظهره والمراد المحتاج (قوله راحة) أي لا نعام وهو الظاهر أو لا رادتها لأنها اذا أريدت كانت
والإضافة بمعنى اللام (قوله ذي) أي صاحب ولا يستعمل الا في ذي شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف)
في القاموس اللطيف بالضم رفق ودنا والله لطيف أو صل لك مرادك بلطف واللطيف البر بعباده المحسن الى خلقه
بايصال المنافع اليهم برفق ولطف أو العالم بخفيات الامور ودقائرها فيحتمل أن المراد الرفق والدنو أي القرب
المعنوي أو ذي ايصال المرادات أو ذي البر والاحسان (قوله الحنفى) أي الظاهر فانه من أسماء الاضداد فان لطفه
تعالى لا يخفى على كل شخص وفي كل شخص أو المراد الحنفى عن العبد بأن يدبره الامر من غير تعان منه ومشفقة
ويهيئ له امور دنياه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير (قوله محمد) بدل من فقير ولا يقال يلزم أن
يكون اثبات العقول غير مقصود أصلاً لان المبدل منه في نية الطرح لانا نقول المراد بكون المبدل منه في نية
الطرح أنه غير مقصود بالذات هنا وانما ذكر كونه مقصود بالذات ذكر الاسم لا اظهار الفقر أو يقال
هو مطروح من حيث عمل العامل أو هو عطف بيان فيكون اثبات العقول مقصود بالذات أفاده بعض
المشايخ (قوله علاء الدين) اقبه رضى الله تعالى عنه أي معلى الدين ورافعه من حيث الحث على أو امره ونواهيها
فعلاوتركا ومعلى أهل الدين أي دين الاسلام بمعنى أنه ناصرهم ووطئهم الحق وانما كان معلى لهم لانهم حيث
عملوا بأمره ونهيه علوا دنيا وأخرى هذا بالنظر للمعنى اللغوى والعلمى لا يلزم فيه ملاحظة ذلك وليس هذا
باسم أبيه لانه سيصرح به بعد (قوله الحسكى) وجد في بعض النسخ بالصاد وعليه فهو نسبة الى حاكمى مدينة
بديار بكر كما في باب اللباب (قوله ابن) بارفع صفة لمحمد أو خبر لمبتدأ محذوف ويكتب بالالف لانه لم يقع بين علي
(قوله الشيخ) يطلق على من طعن في السنن لغة وفي الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وان كان صغيرا في
السنن وهو المراد هنا وهذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الاسماء المشتركة قال
الشارح في الخطر والاباحة وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيره من الاسماء المشتركة ويراد في حقه غير ما يراد في حقها
لكن التسمية بغير ذلك في زماننا أولى لان العوام تصغره عند الداء كدافى السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد ابن
الشيخ على ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين
الحصنى الدمشقي والخطيب الحنفى انتهى درمستقى (قوله الامام) يحتمل أنه صفة للمؤلف وهو العكس في
مثل هذه التراكيب ويحتمل أنه وصف لايه والمراد به الذي يتقدم به في الصلوات الخمس (قوله به جامع) متعلق
بالامام والباء بمعنى في وهذا المسجد صرف على عمارته الاموية ألف كيس وزيادة وكان فيه ألف من خمر وألف
نخارذ كره السير طى في مشتهى العقول (قوله بنى أمة) أمة جد هم الاعلى من ذريته أبو سفيان الصحابي وابنه
معاوية ومنتهى جندهم سقانة ألف (قوله ثم المفتى الى آخره) أفاد بهم أن الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر
عنها وتنبه ثم وضع المهلة والتراخي وانظر هل في الواقع كذلك أم لا فتاء تولا به بعد الامامة بغير مهلة (قوله
بدمشق) هي مدينة الشام وفيها اكبر الميم وقبحها والصرف وعدمه باعتبار البقعة والسكان (قوله المحبة) أصلها
المحوية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الباء والمحبة أى المصونة
بصيانة الله وناهيك بالاحاديث الواردة في مدح الشام (قوله الحنفى) الغالب أن الوصف في مثل ذلك يرجع
الى المتقدم ويحتمل أنه وصف لايه والحنفى من تعبد على مذهب النعمان بن ثابت رضى الله تعالى عنه
وعن سائر الأئمة (قوله لما ييضت) الجلة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول أو كل جملة من الكتاب محلها
نصب بناء على أن جزءا من القول له محل أو ليس له محل وهما قولان (قوله من خزائن الاسرار) اسم للشرح الذي
كتب مسوده أو لاهاى أسرار الفقه وأحكامه وتفاصيله فتنسبه الفقه بالاسرار به جامع المحاطة على كل (قوله
وبدائع الافكار) أى أفكروا المجتهد الا عظم التي قولها بالسنة والكتاب أو من بدائع أفكاره من حيث حسن
التركيب وبدائع الوضع وهذا المعنى قبل جعله علما وأما بعد جعله علما فهو جزء اللفظ لا يدل على شئ من الموضوع

فقير راحة ذي اللطف الحنفى * محمد
الحسكى * ابن الشيخ على الامام
بنى أمة ثم المفتى بدمشق المحبة اما
يضت الجزء الاول من خزائن الاسرار
وبدائع الافكار

له كذا من زيد لا تدل على شيء من زيد والافكار جمع فذكر وهو حركة النفس وجولانها في المعقولات
 أي تعقلها بالهيئة المخصوصة التي يريد ها الله تعالى (قوله في شرح) ان كانت من جزء العلم فلا يبحث
 عن الطرفية لأن العلم وأجزائه لا يعقل وأما قبل العلمية فيقال الأولى حذف في لان خزائن الاسرار هي نفس
 الشرح وظاهر الطرفية يقتضي المغايرة (قوله تنوير الابصار) اسم لهذا المتن وتنوير الابصار أي انارتها يقال
 أنارت الشيء واستنار أي أضاءه والتنوير الاضاءة كما في المختار من (قوله وجامع البحار) جمع الشيء المنفرد فاجتمع
 وبابه قطع والبحار جمع بحر وأراد بالبحار المتن الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها من (قوله وجامع البحار) وظاهره أن في العبارة
 مضافاً محذوفاً (قوله قدرته) أي هذا الشرح المسمى بخزائن الاسرار فالشيخ رضي الله تعالى عنه لم يبيض
 من هذا الشرح الجزء الاول نظراً الى باقيه بالنسبة الى ما يبيضه وجد الذي يبيضه بقدر العشر من المسودة فيلزم
 أن يكون الكتاب عند تمامه عشرة أجزاء عادة وظاهر العبارة أنه لم يبيض من هذا الشرح الذي هو خزائن
 الاسرار الا جزءاً واحداً بمحتمل أنه لم يبيض باقيه بمحتمل أنه يبيض به ذلك بنفسه أو أن غيره يبيضه (قوله مجلدات)
 جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع بجمع جمع تأنيث كحفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد
 أجزاء وانما قال مجلدات لان العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة (قوله كبار) جمع كبير أي عظام أي أنها عظم
 مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطاً وانما هي كبار (قوله فصرفت) عطف على قدرته أي أنه
 لما آه بتقديره اذا جلد يكون كذا كركان ذلك داعياً وساملاً ليعرف عنان العناية فهو الاختصار (قوله عنان) هو
 مقود الدابة وهو بكسر العين وأما بقية اقواس السماء (قوله العناية) أي الاجتهاد من عني بالشيء اذا حصلت
 فيه محاطة ورغبة فحسبه الاجتهاد بداية كفرس لها عنان تشبيهاً مضمر او ذكر العنان تخييل والصرف ترشيح
 (قوله نحو الاختصار) أي جهة الاختصار فالنحو يعني الجهة كما هو أحد اطلاقاته والاختصار تقليل اللفظ
 وتكثير المعنى ولا شك أن هذا الشرح مختصر بالنسبة الى خزائن الاسرار (قوله وسميته) أي هذا المختصر
 المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تبييض هذا الشرح وسمى يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه
 والثاني بحرف الجر كما هنا أو بنفسه كما في سميته ابني محمداً (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر ان أسماء الكتب من
 حيز علم الجنس والعلوم من حيز علم الشخص واشتهر هذا الكلام بين الافاضل ونوقش بأنه ان نظر لتعدد الشيء
 بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظراً للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فهي تحكيم وزجج من غير
 مرجح أفاده بعض المشايخ والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير (قوله المختار) أي الذي
 من اطلع عليه اختاره وآثره على غيره (قوله في شرح الخ) قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي الخ) نعت لتنوير
 الابصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الاتية وفيه أن تنوير الابصار في هذا التركيب جزء علم وجزء العلم
 لا يوصف فالاولى حينئذ أن يكون خبر المبتدأ محذوف وهو ضمير يعود عليه أو أوالنعت له بالنظر لذاته قبل دخوله
 في العلم وفيه نظر (قوله فاق) أي علا وحسن (قوله هذا الفن) أي الفقه والاشارة الى المستحضر زهنا المنزل منزلة
 المحسوس (قوله في الضبط) أي التحرير والمحافظة على جمع اقروع المحتاج اليها (قوله والتصحيح) أي ذكر الاقوال
 الصحيحة أو تصحيح التراكيب (قوله والاختصار) فهو مع كونه جامعاً للقرع مصحح اللفظ مختصر (قوله
 ولعمري) أي لحياقي هذا ليس بيمين وأقسم الله به في قوله تعالى لعمر الله انهم لفي سكرتهم يعمهون وقال بعضهم
 انه على تقدير مضاف أي ولرب حياقي (قوله لقد) اللام داخله على جواب القسم وقد للتخقيق (قوله أضحت)
 أي صارت وان كان أصله الدخول في الضحى (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم ببستان فيه روضة تشييم مضمر
 في النفس وذكر الروضة تخييل والروضة المحل الذي فيه الاشجار والمياه (قوله هذا العلم) أي علم الفقه فأل فيه
 للعهد (قوله به) أي تنوير الابصار (قوله مقحقة الازهار) أي أنها خرجت من أكامها وأزيل غشاؤها
 بسبب هذا المؤلف أي أزيل ما فيها من الخفاء وانما عبر عادة الفعل لبذل على المبالغة والاضافة عن اضافة
 ما كان صفة أي أزهارها مفتحة والذي فتح هو المصنف مجازاً والله تعالى حقيقته (قوله الازهار) جمع زهر نور
 الاشجار والمراد بالازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار بجامع النفاسة في كل ومعنى ضك ونم تفتحت به
 أن مسائله به حصلت وقربت لسهولة مأخذها ولطافتها تراكيبه (قوله سلسلة الانهار) الاضافة من اضافة
 ما كان صفة أي أنها رها سلسلة أي الانهار الكائنة فيها مجراته قال الحلي في جامع اللغة تسلسل المياه

في شرح تنوير الابصار وجامع البحار
 قدرته في عشر مجلدات كبار فصرفت عنان
 العناية نحو الاختصار وسميته بالدر المختار
 في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب
 هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار
 ولعمري لقد أضحت روضة هذا العلم به
 مقحقة الازهار سلسلة الانهار

في المطلق جرى والمراد بالانهار المسائل فيكون المشبه واحد في هذا وما قبله والمراد بالانهار التراكيب فشيئها
بالانهار بجوامع العذوبة في كل والاتقاع (قوله من عجائبه) أي هذا المتن أي مما يتعجب منه أن التحقيق المذكور
فيه الذي هو كالتراعات يختار عن غيره فتقوله ثمرات التحقيق من إضافة المشبه به إلى المشبه وهذا كتابة عن نخامة
هذا المؤلف وبراعته حتى أن تحقيقه فاق تحقيقات من قبله ويحتمل أن يشبه التحقيق بشجرة لها أثمار تشبهها
مضمرة في النفس وذكر الثمرات تخييل والمراد بالثمرات المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق
وإثبات الشيء بدليل والثاني لا يظهر هنالكان الأدلة ليس ذكرها من وظيفة أرباب المتون وفي الأقل بحث
وهو أن هذا المختصر من الكتب قبله ولا شأن أن أربابها قد ذكرت المسائل فيها على الوجه الحق فامع في اختيارها
من هذا المختصر دون غيره مع التساوي في ذلك والجواب أنا نقول أن هذا المختصر لما كانت ألفاظه واضحة
خالصة عن التكرار والنفع فيه أكثر من غيره صار يرغب فيه ويختار تحقيقه فاذا أراد الإنسان المراجعة يختاره
وبعده على ما ذكره دون غيره ويحتمل أن من في قوله من عجائبه تعليلية أي أن تحقيقه يختار لاجل كونه
هذا المؤلف عجيباً في سبك وترتيبه وتركيبه وعجائب جمع عجيبه فعليه بمعنى فاعلة أي توقع الغير في العجب
أو مفعولة أي معجبة أي واقع عليها الإعجاب (قوله ومن غرائب) أي من مسائله الغريبة فقرائب جمع غريبة
والإضافة للبيان أو من إضافة الخاص إلى العام لأن في مسائله ما لم يكن غريباً والاول أمدح (قوله ذخائر) جمع
ذخيرة بمعنى مذخورة ومحفوظة والذخيرة الشيء النفيس الذي يحافظ عليه ويبقى (قوله تدقيق) الإضافة من
إضافة المشبه به إلى المشبه أي تدقيق كالتدقيق في المحافظة عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشتهر
أن التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل أن تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول أي مدقق
كالتدقيق أي كلام مدقق كالتدقيق وهذا الوجه يجري في ثمرات التحقيق (قوله الأفكار) جمع فكر وتقدم الكلام
عليه والمراد بالأفكار أصحابها أي أن النفوس تختار فيها أي في منتهى فيها أو كفاية أخذها وجمعها لها وليس
المراد أنها مشكلة تحير النفوس في ادراكها فذلك ليس بمدح (قوله لشيخنا) قال المحسن متعلق بمحذوف
نعت لتزوير الابصار وأحال منه أي الكائن أو كائناً هـ وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد النبي
الخليلي (قوله شيخ الاسلام) أي شيخ أهل الاسلام أي أفضلهم في عصره أو شيخ الاسلام - قبة والمعنى أنه مظهر
أحكام الاسلام ومبينها والإضافة لتسريف المضاعف فالسبب في مشيخته الاسلام (قوله ابن عبد الله) بن أحمد
الخطيب بن محمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم الخطيب أمدح (قوله القمراشي) نسبة إلى قمر تاش نقل
صاحب مرصد الاطلاع في أسماء الأماكن والبقاع أن قمر تاش بضمين وسكون الراء وتاء وألف وشين معجمة قرية
من قرى خوارزم اهـ (قوله الغزي) نسبة إلى غزة البلد المعلوم (قوله عمدة المتأخرين) أي ما يعتمده عليه المتأخرون
الموجودون زمنه بحيث أنهم يرجعون إليه عند التوقف (قوله الاخبار) جمع أخبار بمعنى الكرام الاتقياء (قوله
فاني أرويه) علة لما استفيد من شرحه هذا المتن فان شرحه يقتضي تلقيه له عن أشياخه غالباً والمراد بالرواية
هنا ما يعم الدراية والرواية نقل اللفظ والدراية تفاهم المعنى والضمير راجع للتصوير أي أروي تصويراً
وهذه الرواية ظاهرة بالنسبة إلى شيخه وإلى المصنف وأما عن ابن نجيم وعن في سنده فلا يظهر لأن هذا المتن لم يكن
موجوداً في زمنهم ويجاب بأن المروي ما فيه من الأحكام التي تتغير به ورايات لا بخصوص هذا
اللفظ المؤلف للمصنف أفاده الخلبي ويحتمل أن الضمير راجع للعلم المعهود الذي هو علم الذقة المعبر عنه فيما تقدم
بقوله لقد أضحت روضة هذا العلم أولفن المتقدم في قوله كتب هذا الفن (قوله عن شيخنا) النون للمعظام نفسه
تحتنا والمراد هو أقرانه (قوله الخليلي) نسبة إلى الخليل سميت البقعة باسم الحال فيها (قوله عن المصنف)
متعلق بمحذوف حال أي حال كونه الشيخ عبد النبي راوياً له عن المصنف وجرت العادة غالباً بالطلاق المصنف على
مؤلف المتن والمؤلف أعم من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن نجيم) هو
صاحب البحر والاشياء وشارح المنار وله الفتاوى وله الرسائل العديدة واسمه زين وصاحب المنار أخوه واسمه عمر
(قوله المصري) نسبة إلى مصر القاهرة (قوله بسنده) أي رواها هذا العلم بسنده أي ملتبساً بسنده عن شيخه
وشيخه عن شيخه وهكذا (قوله إلى صاحب المذهب) أي إلى أن يتصل السند بصاحب المذهب وانما جعل الأما
صاحب المذهب لكونه الذي أنشأه بل والذي أول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) أي الإمام الموصوف

من عجائبه ثمرات اتقاع في مختص
غرائب ذخائر تدقيق تحير الأفكار
شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
الغزي عمدة المتأخرين الاخبار فاه
عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي
الغزي عن ابن نجيم المصري بـ
صاحب المذهب أبي حنيفة بسنده
قوله والإضافة لتسريف المضاعف
تأويل وله لذلك سقط من بعض النسخ

الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشعراني في الميزان سند الاثمة الاربعة وقدم الامام فقال الامام ابو حنيفة
 عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم أعقبه بالامام مالك فقال
 الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم أعقبه بالامام
 الشافعي فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم أعقبه بالامام أحمد بن حنبل فقال الامام أحمد بن حنبل عن
 الشافعي عن مالك الى آخر السند رضي الله تعالى عنهم (قوله المصطفي) أصله مصنف وقلت التاء طاء لوقوعها اثر
 حرف الاطباق وقابت الواو ألفا لاختز كما مع انفتاح ما قبلها من الصفة وهو الخلو والاصطفاة الاختيار
 لان الانسان لا يصطفي الا اذا كان خالصا طبيعا (قوله المختار) هو بمعنى ما قبله وهذا ان اسمان من اسمائه
 صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) أي النبي صلى الله عليه وسلم راو بذلك عن جبريل ومعناه مطيع الله
 وعلم صلى الله عليه وسلم أنه ملك لاشيطان بوحى الهامى من الله تعالى أو بعلامات كأنه خديجة حين رآه
 وكشف رأسه فافاء منع الوحي فلما استمرت جاءه هذا بما تميز به الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره
 صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق بأرويه أي أرويه بسندى هذا كما هو أي السند مطلقا بمسوط أي
 موسع في اجازتنا أي فهذا المذكور هنا من جملة سندات متعددة للشيخ وقد علمت أن الضمير راجع للسند مطلقا
 (قوله في اجازتنا) بالافراد وفي نسخة بالجمع يحتمل أن الشيخ جمع اجازاته من مناسجه بالفقه وبسط العبارة
 فيها بذكر السند والاجازات جمع اجازة أصلها جواز فتحت حركة الواو الى الجيم فتحركت الواو بحسب الأصل
 وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلبت النون حذف الالف وعوض عنها تاء التأنيث (قوله بطرق عديدة) متعلق
 بمسوط أي بمسوط بسطامصو رابند كطرق عديدة فالباء لاتصوير وشبهه السند بطريق يجامع التوصل
 في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بطرق والمشايع جمع شيخ وهو أحد جموعه المشهورة (قوله المتبحرين)
 جمع متبحر والمتبحر كثير العلم وانما عبر به اشارة الى أنه لم يأخذ الا عن عافى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)
 أي العظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محمل أطناب (قوله وما كان في الدرر) جملة استثنائية قصد بها
 بيان أن هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المعتمدة غير أن بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والغرر
 للاخير ولم ينسب اليه الكثرة نقله منها وبعض الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والغرر في الكثرة فينسب
 اليها (قوله لم أعزه) أي لم أنسبه أي لم أبين أنه منقول منها قاله زوياني بمعنى الابانة كما ندل عليه عبارة صاحب
 القاموس (قوله الاماندر) أي ما قل لكونه في مقام تصحيح قول درج عليه المؤلفون فيه من جهلهم لتقوية
 التصحيح أو لغير ذلك (قوله عن نقله) أي عن نقل الدرر أي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزونه
 لقائه) هذا من مزيد الدبانة وعدم ادعاء الرياسة والعلم (قوله روما) أي قصد الاختصار لئلا يثقل عليه
 الاماندر أي أن النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) أي في هذا
 الشرح الذي قدم اسمه بقوله وصحبه بالدر المختار (قوله بعين الرضا) أي بالعين الدالة على الرضا ولا ينظر بعين
 الوقت فان من نظرها تبين له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضا عن كل عيب كالملة * كما أن عين السخط تبدي المساويا

أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها من غير ان النفس وذكر العين تخييل (قوله والاسبقصار) السبق والسب
 زائد تان أي والبصار والمراد بالبصار التبصر والتأمل (قوله وأن يتلاني) أي يتدارك ذلك السعد في المطول
 أن التلافي التدارك وفي القاموس تلافاه تدارك انتهى (قوله تلافه) أي تلافه وعيبه أي وأن يتدارك تلافه
 ونقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن الفارض
 في الكافية بقوله وتلافى ان كان فيه اتلافى * بك عجل به جعلت فداكا ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة
 قوم كما قاله في القنية وان استبعده الزبلي وخصه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بتلافي أي يتدارك
 عيبه بقدر امكانه وتدارك باصلاحه اما بتغيير لفظ أو تقديمه أو تأخيره فيكون هذا اعتذارا من المصنف
 وقراره بصفات العبودية وأنه لا يسلم من الزلل والخطا وهو اذن من الشارح بالاصح ويجعل هذا على
 من فيه أهلية وملكية كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله أو يصح) أي يسامح وبقيته على حاله
 ان لم يكن فيه أهلية فالقسم فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو فالمراد أنه يتدارك نفسه ويصح أي يسامح

المصطفي المختار عن جبريل عن الله الواحد
 القهار * كما هو بمسوط في اجازتنا بطرق
 عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار وما
 كان في الدرر والغرر لم أعزه الاماندر وما
 فادع عن نقله عزونه لقائه رومالا اختصارا
 وما مولى من الناطر فيه أن يتفكر بعين الرضا
 والاستبصار وأن يتلاني تلافه بقدر
 الإمكان أو يصح

قوله ويحتمل فتح الهمزة من أسرار كما لا يخفى
الظاهر في ردول من أسرار كما لا يخفى

ولا يشيع هذا العيب (قوله الأسرار) بكسر الهمزة مصدر أمر وهو ضد الإعلان فهو حيث ذب عن الأسماء إلى
الاختفاء ويكون العطف عطف مرادف والمراد أنه عالم بما يستره الأذن وما يستره فها هو مصدران مراد
بهما اسم المفعول قال الحلبي ويحتمل فتح الهمزة من أمر ويكون جمع سرائر أي بمعنى سرائر مخفي والاولى
أن يقول بدل الأسماء الأظهار ليكون في كلامه من الحسنة البدعية منعة الطباقي وهو الجمع بين لفظين
متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم ما فيها وهذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب النهر في الخطبة (قوله
الخطر) أي الذي هو التلاف والتقص الذي سببه غالباً النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون لسوء الفهم
والخطأ الأمر العظيم (قوله لا مري) خبر أن (قوله يعز) على وزن يعل - أو يعل - كافي القاموس والمادة تأتي بمعنى
الاستمر أي يعمر ويعني القلب أي يقل - ويبدو ويعني الضيق أي يضيق على البشر ويعني العظمة أي يعظم عليهم
فلا يصح لونه أفاده هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر البنية
وهو ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو الاستتار (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجهمة وشكون
الراء المهملة مصدر غمر من باب عدا يعني عجب والفعل من عجب بوزن علم والمصدر بفتح الجيم أي لا عجب أفاده
الحلبي أي لا عجب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فإن النسيان) الفاء تعليلية أي لأن النسيان الذي
هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) أي خاص بالانسان لا يتجاوزها إلى غيره كما أن الحفظ من
خصائصها وما سمى الانسان الانسية فهو من النسيان فأصله على ذلك انسيان تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلت ألقاها فاجتمعت ساكنة مع الالف لحذف وقبل معناه محترز من ناس إذا تحرك وقبل من الانس فلي
الاول والاخير فاصغر على بني آدم وعلى الثاني عام والمراد أن التلاف والتقص الذي هو ناشئ عن النسيان
لا يستغرب فإن النسيان خاص بالانسان وانظر إلى قول الله تعالى ولقد عهدنا إلى آدم من قبل قنسي ولم نجد
له عزماً (قوله والخطأ) هو من تمة العلة السابقة والخطأ وقوع الشيء لاعتقاد قصد والزال مصدر رزل عطف تفسير
على الخطأ ويراد بالزال ما كان عن قصد فيكون العطف للمغايرة (قوله من شجائر) أي علامات حلبي عن
القاموس وانما عبر هنا بثباتها وتقدم بخصائص لان النسيان من خصائص الانسان والخطأ والزال
يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لابليس بناء على أنه منهم وله هاروت وهاروت على ما قيل وقولهم
أجعل فيهم امن يفسد فيها وكنظر بعض الملائكة إلى مقامه في العبادة وأما الجن فذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر
الله) أي أطلب من الله غفران ذنبي وغفران ما وقع مني من الخطأ في هذا التأليف فالسجين والتاء للطلب
والغفران محو الذنب من الصحيفة أو ستره مع بقاءه فيها قولان من الغفر وهو الستر وقبل للجمع الكثير من
الناس جمع غفيرة سترهم وجه الأرض (قوله مستعبد) أي متعوزا وخصنا فالسجين والتاء زائدة تان أي
متحصنا بقلي أو هما للطلب والاستغفار محله اللسان والخص من محله التلب أو محل كل اللسان والحال منتظرة
أو مقارنة والمقارنة في كل شئ بحسبه (قوله به) أي بالله والباء للتعدي (قوله من حسد) هو معنى زوال نعمة
الغير وإيصالها لنفسه أو لغيره أو زوال مطلقا وهو داء عظيم يأكل الحسنة كما تأكل الحطب النار وربما أذى
صاحبه إلى الكفر لانه يؤل به إلى الاعتراض على الله تعالى (قوله بسد) من سد كسد أي يحول بينه وبين
الانصاف يقال جراد سد أي كبر سد الاق (قوله باب الانصاف) أي يعنى صاحبه عن الانصاف المشبه بالباب
بجامع الوصول في كل فان الانصاف يتوصل به إلى الخير أو شبه الانصاف بيت واثبات الباب له تخييل والمراد
عدم الانصاف بالكفاية والانصاف العدل (قوله ويرد عن جبل) عن زائدة ويرد عن أي يصرف أي يصرفه جبل
الانصاف إلى قبحها بحيث إذا رأى وصفا حسنا جعله قبيحا ولم يوجد في القاموس تعدية رده بل ذكر أنه
متعد بنفسه ويقال رده عليه أي لم يقبله ويحتمل جعل عن بمعنى على بحيث يكون المعنى أنه يرد على الحسود
جبل أو صافه وأن يكون المعنى أن الحسد يرد الحاسد عن جبل الانصاف التي يحق أن تفعل إلى قبحها والمراد
جبل أو صاف الحسود والانصاف في جبل الانصاف بمعنى من وهذه العبارة وقع من لها صاحب النسخ
في خطبته ووقعت لأبي الشحنة في خطبة ثمرجة لخطومة ابن وهبان (قوله ألا) أداة استفتاح يستفتح الكلام
بها ليقطن المخاطب لما يلي إليه (قوله حسد) أي كالحسك والحسك شوك السعدان والسعدان نت من
أفضل مراعى الأبل قاموس اه حلبي وهذا من التنبيه البليغ فهو على حذف الاداة وتجري فيه استعارة

ليصح عنه عالم الأسرار والاصح منه وله مري
ان السلامة من هذا الخطر لا مري على
البشر ولا غرو فان النسيان من خصائص
الانسانية والخطأ والزال من شجائر
الادمية وأستغفر الله مستعبد به من
حسد يستد باب الانصاف ويرد عن جبل
انصاف الأول الحسد حسد

على طريقته السعد (قوله من تعلق به الخ) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان اهلكه لانه باكل
 حمة نه كاتأكل الحطب النار لا سيما اذا كان الشخص ملازمه وبين حسد وحسدك الجنس الا حق وهو
 اختلاف الانظمن بحرفين بعيدى المخرج (قوله وكفى للعاسد) الجار والمجرور متعلق بقوله ذمما تميز بين
 لا بهم النسبة محمول على فاعل كفى أى كفى ذم آخر السورة للعاسد والمفعول حينئذ محذوف أى كفى المعتبر
 أو الحاسد هو المفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يتعدى بنفسه أى وكفى الحاسد ذم آخر سورة الفلق
 أى ذم الله له فى آخرها وفى نسخة ما فى آخر وقوله آخر بل رفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد
 وذمته من حيث ان الله تعالى أسند اليه الشر وأمر نبيه عليه الصلاة والسلام أن يستعيذ بالله منه وأى ذم أعظم
 من ذلك (قوله فى اضطرامه) متعلق بكفى أى فى معنى مع أى كفاه الذم مع الاضطرام ونظيره قال ادخلوا فى أمم
 أى مع أمم والاضطرام اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه كفى جامع للغة حطب وهو بالميم لا بالباء فعنى
 اضطرامه اشتعاله أى الاشتعال الواقع به شبه شدة تحسره لفوات غرضه بالاشتعال بالقلب والمراد التعب
 والنصب وشبه القلب بالنار بجامع الايداء فى كل (قوله لله) جار ومجرور خبر مقدم (قوله در) مبتدأ مؤخر أى در
 الحسد محمول لله تعالى والدر اللين وهم اذا أجههم تخص نسبوا در لله تعالى تعظيما له فى الكلام استعارة شبه
 الحسد بفارس عظيم بجامع تأتى القتل من كل تشييم صغره فى النفس وذكر الدر تخييل فان قلت ان الحسد
 مذموم فلامعنى النسبة در لله تعالى لانه لا يضاف له الا ما كان عظيما قلت ان مدحه ليس من كل جهة بل
 من جهة قتل صاحبه قال شيخنا محمد عبادة العدوى : تلاقى الملوى الدر فى الاصل اسم لصوت حلب اللين ثم
 أطلق على اللين فالعنى لله لى ذلك ثم نعم معنى التعجب اه وفى التصريح الدر مصدر در يدر بكسر الهمزة واللام
 عن الفعل الممدوح الصادر منه وانما أضيف الى الله تعالى قصد الاظهار للتعجب منه لانه الله تعالى منزه
 المحجائب انتهى المراد منه (قوله ما أعدله) ما تعجبه أى أن تعجب من المعدل الذى وقع منه بتتل صاحبه (قوله
 بدأ) الظاهر قراءته بالهمز أى أنه ابتداء بقتل صاحبه والمراد أنه شره فضرر الحسد عائد على الحاسد والحسود
 لكنه باقى على الحاسد أولا (قوله بصاحبه) أى المتصف به ونسبة القتل اليه مجاز من الاسناد الى السبب وجملة
 بدأ الخ استنفادة قصد بها التعليل لقوله ما أعدله (قوله وما أنا الخ) ما يحتمل أنها مجازية وأنا اسمها وبأى من
 خبرها ويحتمل أنها تسمية وأنا مبتدأ وهذايت من قصيدة ابن وهبان قال ابن الشحنة فى شرحه الكيد الخديعة
 والمكر والحسود فعول من الحسد ثم قال وسبب هذا أنه ابتلى بما ابتليت به من حسد الحاسدين وكيد المعاندين
 فبعضهم استنكر عاينه والبعض قال انه مسبوق اليه اه مختصر او قد وقع للشارح مثل ذلك (قوله من كيد)
 مصدر مضاف لتفاعله أى قهر الحسود ابائى والجار والمجرور متعلق بأى من (قوله ولا جاهل) عطف على الحسود
 أى وما أنا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بآى من أيضا (قوله يزرى) من باب ضرب فهو ثلاثى تيمى يعلى ومعناه
 عاب أى يعيب على تأينى وتحريرى أو من أزرى فيه يكون راعيا بمعنى تهاون أى يتهاون بى أى يستخف
 ويستحقربى انظر الحلبى (قوله ولا يتدبر) أى لا ينظر فى عاقبة الامور (قوله والله ذو القائل) تقدم ما فى هذا
 التركيب (قوله هم) أى الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا (قوله هم يحسدونى) بضم السين أصله بنون نون
 الرفع ونون الوقاية حذف احداها متحقة فاو هل المذوفة نون الرفع أو الوقاية قولان والاسخ الاوّل (قوله
 ونشر الناس) اعني تفضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خبر الابن عاصم فانهم يقولون هذه أخير منه
 وكذا نشر الناس كفى المصباح وهو لا يبنى ولا يجمع لانه فى معنى أفعل وأما قول الشاعر

الا يكر الناسى بخيرى بنى أسد * بعمر وبن مسعود وبالسيد الصمد

فانما شناه لانه أراد خبرى خنقه مثل ميت وميت وهين وهين قاله فى الصحاح وأفضل التفضيل على غير بابيه
 لان الكافر أنكر من غير الحسود أو المعنى أن ذلك من أشرف الناس (قوله كاهم) تأكيد للناس (قوله من عاش)
 خبر بشر (قوله فى الناس) أى مع الناس (قوله يوما) أى فى يوم يحتمل أن يراد به القطعة من الزمن وان قلت
 ويحتمل أن المراد اليوم المعلوم وهو المتبادر (قوله غير محسود) صفة لليوم والاصل محسود فحذف الجمار
 فاقصص الغمير أو أنه منصوب على الحال من فاعل عاش أى ونشر الناس من عاش حال كونه غير محسود فى يوم
 من الايام وعليه فلا حذف ولا اتصال وهذا الكلام من الشاعر خرج مخرج المبالغة والمراد أن من لم يحسد

من تعلق به هلك * وحكى للعاسد ذمما
 آخر سورة الفلق فى اضطرامه بالقلب *
 قد ذم الحسد ما أعدله * بدأ بصاحبه فنتله
 وما أنا من كيد الحسود بآى منى
 ولا جاهل يزرى ولا يتدبر *
 والله ذو القائل
 هم يحسدونى ونشر الناس كاهم
 من عاش فى الناس يوما غير محسود

من شرار الناس لانه لا يحسد الا صاحب المفاخر والحصال الجسدة ومن لم يحسد فجميع صفاته ذميمة نعوذ بالله تعالى (قوله اذ لا يسود) علمه انه فهم وشرا الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج أن خير الناس من يحسد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والسودد والقدح فيه يترتب عليه الخلم والتعظيم والصفيح وذلك سبب في السيادة أيضا ويسود أي بصير ذاسودد وغفار وأصله يسود كينصر نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وهو جائز بلا كراهة مطلقا سواء كان مقرونا بأل أم لا وسيد القوم رئيسهم وأكرمهم ويطلق على الخليم الذي لا يستغفره الغضب وعلى المقول للسود أي الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد القرم ولما كان من شرط المتولي للسود أن يكون مهذب النفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد وأصله سويد بوزن فعيل وكرم فاستثقلت الكسرة على الواو فذفت فأجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء وقيل أصله سويد بوزن فعيل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل بفتح العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعل بكسر العين في الصحيح الأصقل اسم امرأة والعليل محمول على الصحيح فتعين الفتح قياسا على عطل ونحوه كما أهاده في المصباح وذكره بعض المشايخ (قوله بدون) أي بغيره وهو أحد اطلاقاتها وتأتي بمعنى المكان الأدنى وهو الأصل فيها (قوله ودود) أي شخص ودود فهو صفة لموصوف محذوف والودود المحب أو المحبوب (قوله يمدح) أي يثني بالصفات الحسنة (قوله وحسود) عطف على ودود وهو روح العلة لان المقام فيه والاول لازم لهذا لان الحسود اذا وجد يلزم وجود الودود لان الحسود يحسد الشخص على الصفات الحسنة وفي الناس من يمدحهم ولا يجلهم ويمدحهم عليها (قوله بقده) أي يذم (قوله لان من زرع) تعليل لما استفيد من الكلام السابق وذلك لان قدح الحسود اذا كان سببا في سيادة الحسود الموجبة لكمده كان زرع الحسد متجذرا حصدا المحن والبلايا والاحن جمع احنة بالكسر فهم ما هي الحقد اه حابي عن القاموس ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا ألا وان الحسد حسدك من تعلق به هلك فالهسود الهلاك الموجود عند التعلق (قوله زرع) أي تعاطى الاحن أي الاحقاد والحسد فتسببه الحقد بنى يزرع تشبيها منصرفا في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله المحن) أي البلايا فاعلى ما قاله المحنشي المحن زيادة السيادة الموجبة لكمده الحساد وعلى الثاني هي الهلاك وعلى كل ففي المقام استعارة بالكتابة شبه المحن التي هي جمع محنة بمعنى بلية بالزرع الذي يحصد تشبيها منصرفا في النفس وذكر الحصد تخييل (قوله فالانيم) اللام للنفس وهو مرتبط بقوله وما مولى من الباطن فيه أن ينظر بعين الرضى والاستبصار وأن يتلافى الخ أو يصفح الخ والمعنى أن بعد ما ذكرته لان الناس قسمان انيم وكرم فأما الانيم يعيب ويفضح أي ولا اعتداده قال الشاعر اذا رضيت عنى كرام عسيري * فلا زال غضبا ناعلى لثامها

والكريم يصلح واصلاحه أن يتدارك التلاف أو يصفح كما تقدم ويحتمل أنه متعلق بقوله اذ لا يسود سيد الخ فالودود الكرم والحسود اللثيم فافضاح اللثيم قدحه واصلاح الكرم مدحه وحينئذ في العبارة تلف ونشر مشوش الاول وهو قوله فالانيم للثاني وهو قوله وحسود والثاني وهو قوله والكريم راجع للاول وهو قوله ودود الخ (قوله يفضح) يفتح الياء والاضاد من باب منع (قوله والكريم) أي جنس الكريم (قوله يصلح) أي يصلح الفساد فهو متعلما والمعنى يوقع الاصلاح ويحتمله فهو بمنزلة اللازم وكذا يقال في يفضح (قوله لكن الخ) استدراك على قوله والكريم يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدراكا عليه بقوله لكن يا أخى بعد الوقوف فقوله بعد الوقوف ظرف ليصلح أفاده الحلبي أي يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد الخطو وباللحال ويصح على ذلك أن يكون متعلقا بقوله وأن يتلافى تلافيه ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله سابقا فصرفت عنان العناية نحو الاختصار أي انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أي حال المسائل ومعرفة ضعفها من قويمنا ويدل لذلك قوله مع تحقيقات نسخ الى آخره ويدل للاول قوله وبأبي الله العصمة لكتاب غير كتابه الخ (قوله الوقوف) أي المنور والاطلاع (قوله على حقيقة الحال) أي على معرفة كون الحال صادرة منك أيها المصلح حقا (قوله المتأخرون) أي من أرباب المذهب وابواب في زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب البحر) أدخلت الكاف الشريكة الى والواني وابن المصنف الشيخ صالحا وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين (قوله

اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح وحسود
بقده لان من زرع الاحن حصدا المحن
فالانيم يفضح والكريم يصلح لكن يا أخى
بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع
ما حزره المتأخرون كصاحب البحر

(قوله فافضاح هكذا في الاصل ولعل الحامل
له على ذلك من اوجته اصلاح والافعله
ثلاثي كما صرح به بعد في قوله من باب منع
ولم يذكر في الصحاح ولا في القاموس أن يفضح
رباعيا الا لازما جع في بدا لا يجمع في أبدي
فلا راجع اه معجده

والنهر) عطف على الجراي وكصاحب النهر الذي هو الشيخ عمراً أخو الشيخ زين وهما ولدان نجيم مصر بن ألف النهر
بعده موت أخيه وتقه في كثير من المسائل واعتذر عن أخيه بما عذره به الشارح سابقاً من نفسه حيث قال
ولعمري إن السلامة من هذا الخطر أمر يعز على البشر (قوله والمصنف) أي الغزى أي وبعد الاطلاع على
ما حتره المصنف في هذا المتن وغيره فإن المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا المتن وشرحه ومنظومة في الفقه سماها
تحفة الاقران وشرحها أيضاً سماها مواهب الرحمن وحاشية على الدرر والغرر وتوفي قبل اكتمالها وشرح الكنز وصل
فيه إلى كتاب الايمان وتوفي أيضاً قبل اكتمالها وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوقاية وجمع مجلدين من فتاواه
ورب قداوى قارئ الهداية وقداوى شيخه العلامة زين بن نجيم وفتاوى شيخه العلامة ابن عبد العال وشرح
يقول النعمان العقيدة وشرح مختصر المنار في الأصول وشرح المنار أيضاً وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل
كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عصمة الانبياء ورسالة في دخول
الجنات ورسالة في لفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاي هل يتعقده النكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة
في القضاء ورسالة في الكائن ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف يعرفه ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت
تنصرف إلى كراهية التحريم أو كراهية التنزيه ورسالة في حرمة القراءة وراء الامام ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد
على أربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في التصوف ورسالة أيضاً فيه وشرحها
ورسالة في الجواهر والوقايت وله أيضاً معين المفتي على جواب المسئلة كتاب عظيم وله شرح على منظومته
في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجليزية ورسالة في جواز الاستتابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف
وشرح القطر ورسالة في أحكام الدرر والارفاض وغير ذلك وفي كتاب المناجيات للعلامة الشيخ الطالوي ما
نصه ومن لقيت في حاتم مطافى وجوبى البلاد وتطوافى وقد أختت بغزة هاشم مطايا الهمم الرواسم من العلماء
الا عظم والافاضل الافاخم علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله بن شيخ الاسلام الشيخ احمد بن محمد
الخطيب القرطبي تفتحه رحمه الله تعالى على الشيخ زين بن نجيم وعلى الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد تفتحه
عليه جماعة منهم ولده الشيخ صالح صاحب التصانيف المعبرة منها حاشيته على الاشياء والنظائر وشرح الوقاية
ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك وتفتحه عليه ولده الاثر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح
المذكور وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الامكان ومن أخذ عن الشيخ
علاء الدين الغزى والشيخ احمد الغزى وغيرهم من غزة هاشم ومن القدس إلى غير ذلك رحم الله الجميع اه من
خط بعض المشايخ ودفن بغزة هاشم وتوفي أوائل رجب سنة ست بعد الاف كذا بخط ولده الشيخ محفوظ بظاهر
المنظومة السماة تحفة الاقران للمواق وقد بلغ من السن خمساً وستين سنة اه من خط بعض الفضلاء (قوله
وجتانا المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة الى نون العظمة واهل أحد أجداده المحتررين وتقدم ذكر بعضهم نقلنا
عن شرحه للماتني (قوله وعزى زاده) هو محشى الدرر وزاده معناه بلغتهم ابن الآن من قاعدة لغة غير العرب
تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله وأخى زاده) أي وابن أخى وهو تركب اسمته به هذا الامام (قوله
والاكمل) هو صاحب الغاية شارح الهداية (قوله والكمال) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندر
مولد السيواسى منتسباً إلى شهر بابن الهمام وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضى سيواس
وبشراف من لا هم أفضل وشيخ العلم والقضاء قدم القاهرة وولى خلافة الحكم بها عن القاضى المحقق بها
الشيخ الشهاب بن سريته وهو من لا يجمع لانه في معنى الكمال يومئذ قد لدن له المصنف ومدحه الشيخ
ثم ولى قضاء الحنفية بالاسكندرية وتزوج بها بنت القاضى المحقق بها
بدر الدين الدمامينى بقصيدة بليغة شمله فيها بعلو المرتبة في العلم وحسن السيرة في الحكم ثم رغب عنها ورجع
إلى القاهرة وأقام بها كما على الاشتغال في العلم إلى أن مات كذا ذكرى المصنف رحمه الله وأما المصنف فمات
في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معروفة مشهورة وما تراه في بذل المعروف والفضائل على ضرب محفوظ
ما تراه فاكتملتا بقرب العهد بعرقته عن بسط القول هنا في ترجمته انتهى ذكره تلميذه ابن أمير حاج في شرحه
لتعريفه (قوله مع تحقیقات) قال السلبى حال مما حتره أى مصاحباً ما حتره هؤلاء الأئمة للتحقیقات الخ وعلى جعل
الاستدراك الصرحت يكون المعنى صرحت عنان العناية بعد الوقوف والاطلاع على المحررات مصاحباً
للتحقیقات والتحقیق مصدر بمعنى اسم المفعول أى محققات وهو أعم من اثباتها بالدليل ومن ذكرها على الوجه

والنهر والفيض والمصنف وجتانا المرحوم
وعزى زاده وأخى زاده وسعدى اقتدى
والزليلى والإكل والكمال وابن الكمال مع
تحقیقات

قوله ومن أخذ عن الشيخ الخ هكذا في الاصل
ولده ومن أخذ عنه الشيخ الخ وقوله عقب
ذلك وغيرهم الاولى وغيرهم اكمل لا يخفى اه
مصححه

الحق ويصح أن يكون قوله مع تحقیقات متعلقة بقوله سابقا وما كان في الدرر والفرر لم أعزء وما زاد عن نقله عزونه فلما كان يومهم أنه لم يأت من عنده بشئ أصلا قال مع تحقیقات الخ (قوله نسخ بها) في القاموس نسخ بكذا عرض به ولم يصرح انتهى فكان هذه التحقیقات لعزيمها ودقتها عند البال والقلب بضئ أي يجعل أن يصرح بها أفاده الحلبي قلت والمراد في نحو ذلك الابتكار أي مع تحقیقات ابتكرها البال واخترعها لأن الغالب أنه لا بضئ إلا بالمبتكر وأما المنصوص فيطالع على محلاته عند الضئ به فاطلق اللازم وهو التعريض وأراد ملزومه وهو الابتكار ونسبة السنوح للبالي مجاز والتعريض انما هو لنفسه لا للبالي فان قلت ان التحقیقات لا تدخل اياها في الفقه من نحو الشارح فنعنا الله به فان أمثاله ليسوا بمتقدمي مذهب ولا فتوى ولا من أهل القياس أيضا لأن القياس مفقود من بعد الاربع مائة وقد نص هو قريسا على أن الفتها في نحو هذا الزمان يتبعون المسطورين من غير ترجيح حيث قال في آخر الخطبة وأما نحن فلهذا اتبعنا ما رجحوه وما صححوه كالأقنوا به في حياتهم وقد قبلت هذه المقالة قبله فبالإله وب يمكن الجواب بأن يقال ان تحقیقاته من حيث جمعه للنظائر وذكر المعتمد ودفع الاشكال بالطف عبارة أما بالعدل عن العبارات المعترضة أو بتقدير مضاف كما يقع له كثيرا أو بتشبي على القول بأن العبرة لقوة المدرك ويكون الله تعالى أهله لذلك والله أعلم (قوله وتلقيتها) أي تلك التحقیقات بمعنى المحقیقات (قوله عن خول الرجال) جمع خل وهو القوي وفي القاموس قال الفعل الذك من كل حيوان وقال خول الشعراء الغالبون بالهجوم من هاجهم قال الحلبي وأورد أن بين الجملتين تنافيا فان البالي اذا ابتكر هذه التحقیقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن خول الرجال وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف أي نسخ ببعضها البالي وتلقيت بعضها عن خول الرجال انتهى (قوله ويأبى الله) يأبى بمعنى يمنع فهو لازم لا يتعدى الا بـن كقوله تعالى الا ابليس أبى فقلنا يا آـم الخ ولا ينحل المعنى في تركيب الشارح صحيحا لأن معناه حينئذ امتنع الله العصمة لأن يقال ان العصمة منصوب على نزع الخافض أي من العصمة أي من إيجادها وهو مقصور على السماع هكذا قرر والذي في القاموس أبى الشئ بأباه ويأبى به أباه وأباه بكسر هـ ما كرهه اهـ فهو متعد دائما وقوله الا ابليس أبى أن يكون الآية أي كره كونه من الساجدين وحذف من الآية الاخرى للعلم به (قوله العصمة) أي الحفظ عن الخطأ والخلل وهذا من الشارح اعتذار عما طغى به قلمه أو سبق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب اختصرته واعتنت به بعد وقوفي على الحقيقة وبعد اطلاعي على الكتب المذكورة ووضعت فيه تحقیقات ومع ذلك لا بد من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيز فلا يعترض عليه حينئذ فان كان هناك شئ فيصلحه الكريم أو يعفو (قوله قليل خطأ) أي خطأ المرء القليل فهو من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطا إشارة الى أن ذلك واقع لا عن اختيار فالأثم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير صوابه) أي في صواب المرء الكثير أي ستر القليل من الخطا المنظروف في الصواب الكثير أي المتخلص في أشدائه فقوله في كثير متعلق بخطا ويحتمل أن في بمعنى مع أي الخطا القليل المصاحب الكثير من الصواب أو أن في سببية ويكون حينئذ الجواز والمجور ومتعلقا باعتقادي غير الخطا القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والمراد بالصواب الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد وأما في الواقع ونفس الامر فو كـول الى الله تعالى وكذا يقال في الخطا ولا شك أن من أعرض عن قليل الخطا ملاحظا لكثير الصواب منصف حيث رجع الكثير على القليل لا سيما وهذا القليل خطأ قد رفع الله تعالى في الآخرة الأثم عنه وهو في مثل هذه المحلات يشاب عليه لأنه قد رام الصواب كما قال الشاطبي

وسلم لأحدى الحسينين أصابة * والاخرى اجتهد ارام صوابا فاحملا

(قوله ومع هذا) أي مع ما حواه من التحريرات والتحقیقات اهل الحلبي قلت والاولى جعله مرتبطا بقوله ويأبى الله أي مع كونه غير محفوظ من الخلل فمن اتقنه كما تقول فلان بجعل ومع ذلك هو أحسن حالا من فلان (قوله فهو النقية) الجملة خبر من قرئت بالفاء لعموم المبتدأ فأشبهه الشرط والفقير مراده به من يحفظ الفروع الفقهية ويصبر له ادراله في الأحكام المتعلقة بنفسه وتغييره وسما إلى الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاحا (قوله الماهر) أي الفائق غيره (قوله ومن ظفر) أي فاز بما فيه وظفر بكسر الفاء يتعدى بنفسه وبالباء كما هنا ويعلى

سـنـخ بـهـ البـال * وتلقيتها عن خول الرجال
ويأبى الله العصمة ابتكارا غير كتابه
والمنصف من اغتفر له لخطا المرء في كثير
صوابه * ومع هذا فمن أنقن كتابي هذا فهو
الفقيه الماهر * ومن ظفر

كجاءت عليه عبارة القاموس (قوله بما فيه) أي من القروع والاحكام بالاستغفال به مطالعة أو تدريساً
(قوله فسيقول) إنما أتى بالسبب لأنه انما يظهر له ذلك عند السؤال أو المناظرة مع الاخوان غالباً لأن العادة
جارية بأن الاستحضار يأتي في نحو هذه المواطن أو أن التنفيس زائد أي فيقول لأنه في حال الاطلاع يرى فيه
ما لم يرى غيره (قوله بل) المثل يفتح الميم المصدر ويكسر هاء ما عدا به الشيء والمقصود من ذلك أنه يقول ذلك القول
ناشئاً منه عن يقين وصدق لا عن كذب فكان المتكلم بالصدق امتلاً فيه به بحيث لا يكون للقول الكذب فيه
مدخل وعلى قراءته بالكسر يصير المعنى فسيقول بكلام بلاغته (قوله كم) خبرية للتكثير وهو مفعول لترك (قوله
الاول) المراد به من سبق الشارح من المصنفين (قوله لا آخر) يعني أن المتقدمين أغفلوا أشياء كثيرة نخبه عليها
المتأخرون اجتهدوا في تجميعها (قوله ومن حمله) هو بمعنى ما قبله أي حصل ما فيه (قوله الحظ)
النصيب (قوله الوافر) أي الكثير أي من الفقه ومن الثواب أي ان حسنت النية (قوله لأنه) تعليل للعمل
الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب (قوله البحر) أي المتسع وفي الكلام استعارة على مذهب السعد أو على
حذف الاداة (قوله لكن بلا ساحل) تأكيده للمدح بما يشبهه الذم وفيه مبالغة عظيمة للمدح كأنه سردت
صفاته فوجدت كلها جميلة الا كونه كذا والحال أن المستثنى ليس بعيب فحذف صفاته جملة كاملة كقول

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتائب

بما فيه فسيقول بل فيه كم ترك الاول
لا آخره ومن حمله فله حمله بلا ساحل *
الوافر * لأنه البحر لكن بلا ساحل *
وواصل القطار غير أنه متواصل * بحسن
عبارات * وورث اشارات * وتنقيح معاني *
وتحرير مباني * وليس الخبير كالعبدان *
وستنقذ به بعد التأمل العبدان * ونقد
ما نظرت من حسن روضه الاسمي * ودع
ما سمعت عن الحسن وسلي

والساحل ما ينتهي اليه البحر وفي القاموس الساحل ريف البحر وشاطئه مقبول لأن الماء حمله أي قسره ونحته
وكان القياس مسحولاً اه المراد منه (قوله وابل القطر) الوابل الكثير فهو من اضافة الصفة للموصوف أي
المطر الوابل (قوله غير أنه متواصل) فيه أيضاً تأكيد المدح بما يشبه الذم فكأنه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير
تواصله وتتابعه وهذا مما لا يدع عيباً وهذا من الشيخ يحدث بنعمة الله عليه (قوله بحسن عبارات) متعلق بحذف
حال من كتابي أي حال كون كتابي ملتبساً بحسن عبارات ويصح أن يكون راجعاً للتحقيقات أي هذه التحقيقات
لا غموض فيها بل ملتبسة بعبارات حسنة والعبارات جمع عبارة مصدر بمعنى اسم المفعول أي معبر به ما خوذ من
عبر الروايات فاسمها ويصح اللفظ عبارة لا قبحه تفسير المعنى (قوله وورث اشارات) أي واشارات كالرمز والتشبيه
بجامع الخفا في كل أي اشارات خفية كالرمز والرمز أعم من الغمز ومن الهمز لأن الهمز بالشفة والشارب
والغمز به ما وبالعين والرمز أعم من ذلك كذا قال بعضهم (قوله وتنقيح معاني) الاضافة من اضافة الصفة
للموصوف أي معاني منقحة أي محذرة (قوله وتحرير مباني) تحرير مصدر بمعنى اسم المفعول أي مباني محذرة
والمباني جمع مبني ما تنبى عليه الكلمة من الحروف فراجع المباني للدالفاظ وحذفه وعين قوله بحسن عبارات
والخطب محل اطناب (قوله وليس الخبر الخ) أي ان هذا في خطبة هذا الكتاب خبر والخبر يحتمل الصدق
والكذب وبعد اطلاعه على التأليف المذكور في ما ذكرته لك و يتحقق عندك بالمشاهدة لأن الخبر ليس
كالعيان فهو تعليل لمحدوف (قوله العيان) يكسر العين المهملة المعاني والمشااهدة (قوله وستنقذ) أي تفرح بقرار
العين كناية عن ذلك وهو ضد زيفها (قوله بعد التأمل) أي التفكير فيه والتدبر في معانيه وانما عبر بالسبب دون
سوف للاشعار بأن ذلك يحصل بعد التأمل بقرب والظرف متعلق بتنقذ (قوله العيان) فاعل تنقذ ثانية عين المراد
مولد الصبغة هذا واطلق العين ويراد بها الهمام وهو لقب والده العلامة في الفروع التي اظهرها فيها كالتنقيح والسطح
بها سبب ...
فهو من اطلاق اسم الجزء على الكل والعين في اللغة وردت اعان نحو خمسة وعشرين معنى ينت في كتب
اللغة (قوله نقذ) أي الوافق على هذا الكتاب والفاء للسببية أي أنه يتسبب عن هذا الشرح حيث كان
به هذه الصفة أخذها كاسياً أي (قوله ما نظرت) أي الذي نظرت فيه باسم موصول (قوله من حسن) بيان لما
واضافته لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف أي من روضه الحسن والضمير في روضه للكتاب (قوله الاسمي)
صفة للروض وهو فعل تفضيل بمعنى الاعلى أي الاعلى من غيره من المؤلفات وفي الكلام استعارة شبه عبارته
الحسنة بالروض بجامع النفاسة وتعلق النفوس بكل والقرينة اضافة الروض الى الضمير (قوله عن الحسن) قال
المحشي اظاهر أنه يضم الحاء فالعنى دع الحسن الصوري المحسوس وانظر الى حسن روض هذا الشرح الاعلى
قدرا اه ويصح فتح الحاء أي الحسن أي المحبوب حسن الوجه أي لا تجعل همك ذلك فيكفك ما نظرت اليه من
روض هذا الشرح (قوله وسلي) اسم محبوبة اتى وليس المراد التخصيص بل انما أتى بسلي المؤن لقابله الحسن

المذكور ولا جمل القافية وعلى كل حال فمما سجدنا وليس بشعر ويصح أن يقال الحسن المحب وسلي المحبوبة
أي دع ذلك بمعنى أنك لا تفعل كفعلهما أو لا تشغل بحدسهما عن ذلك وليس المراد سلي المشهورة التي قال فيها
عاشقها

وليت سلمي في المنام ضيعتي • لدى الجنة الخضراء أو في جهنم

فان مجها عربون أبي ربيعة ومرا د الشارح بذلك الاهتمام بهذا الشرح والاعتناء به (قوله خذ الخ) هذا بيت
شعر من البسيط الذي اجزاؤه مستعملن فاعلن أربعاً (قوله ما تظنن) أراد به الكتاب (قوله به) أي بمدحه
كالحسن وسلي مثلاً (قوله في طامة) خبر مقدم وما يفتيك مبتدأ مؤخر والمعنى أن طلعة الشمس أي طلوعها
يكفيك عن نور الكوكب المسمى بزحل فكانه نزل كتابه منزلة الشمس بجماع الاهداء بكل ونزل غيره منزلة زحل
ولاشك أن نور الشمس والاهداء به لا يكون لغرض من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي
السبع جمعها الشاعر على ترتيب السموات كل كوكب في سماه بقوله

زحل ثرى مريخه من شمسه • قترهت له طارد الاقار

(قوله زحل) بكسر اللام مشبعة لضرورة النظم (قوله هذا الخ) هو اقتضاب قريب من التخلص لانه في سياق
التأليف وهذا مفعول لمخدوف أي اعلم هذا (قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم (قوله
أعراض) خبر أضحى أي كالأعراض فهو تشبيه بليغ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهم
فكان أن العرض يرى بالسهم كذلك أعراض المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة
القبايح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهن والذين يرمون المحصنات الخ وبين الاعراض والأعراض
الجناس المضارع (قوله سهام السنة) من إضافة المشبهة به إلى المشبهة أي أعراض السنة التي هي كالسهام
أو شبه قول اللسان العنيف بالسهم بجماع الأيداء (قوله ونفائس) إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى
الموصوف أي تصانيفهم النفيسة (قوله عرضة) بالنصب خبر لا ضحى بتسليطه على نفائس أو بارفع ويكون
من عطف الجمل أو الواو للجمال (قوله تنتهب فوائدها) خبر ثان عن نفائس وفاعل تنتهب المحساد (قوله ثم
زرها بالكساد) والمعنى أنهم بعد انتهاب فوائدها هيجرونها كالساعة الكاسدة التي لا تزوج وعلى هذا
ففيه استعارة مكنية حيث شبه التأليف بالسلع الكاسدة بجماع عدم الاعتناء بكل (قوله أأخا العلم) أي
يا أخي في العلم وخصه لانه المقصود هنا ويحتمل أن المراد أأخا العلم نفسه وأضافه إلى العلم إشارة إلى لازمه له
وحدائقه وفضله ككأنه هو والعلم من صلب واحد (قوله بهيب) مصدره ضاف إلى مفعوله وان جعل
العيب اسماً للنبي الذي يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أي بذكري عيب (قوله ولم تتيقن) جملة حالية (قوله
منه) متعلق بزه أي زلة راقدة منه وقوله تعرف حال وجاء الحال من التكرار لانه قد خصص بالجرور ويحتمل أن
منه متعلق بتعرف أي لم تتيقن بزه معروفة منه فلا تفي الذم على اتوهم (قوله فكهم) خبرية لا تكثير مفعول مقدم
لا فسد أي أفسد الراوى كلاماً كثيراً (قوله بعقله) الباء لا لآلة أي أن عقله هو الآلة في الافساد (قوله وكم - زف)
التصريف التخييل كما في القاموس والتخييل تبدل لفظاً بلفظ أو حرف بحرف ويأتي بمعنى صرف الشيء عن وجهه
والمعنى أنهم يتأولونها بمعنى غير المراد منها (قوله ومحفوا) عطف على حرف وامن التحصيف وهو الخطأ في الصيغة
كما في القاموس فالهاتف للمغيرة أن أريد بالتغيير التغيير بالقول وان أريد ما هو أعم من القول ومن الخطأ
في الصيغة فهو عطف خاص (قوله وجاء الخ) جملة مؤكدة أقوله غير لانه اذا غير المعنى المراد لزمه البيان بشئ
لم يرده المصنف فان قلت ان النسخ ينقل الالفاظ ولا تعلق له بالمعنى فلا يظهر قوله أضحى لمعنى مغيراً أوجب بأن
تغيير المعنى تابع لتغيير اللفظ (قوله وما كاردى) محال على أن الخطبة متأخرة عن التأليف (قوله من هذا)
الإشارة إلى تأليف الكتاب (قوله ذكرى) مصدره ضاف إلى مفعوله (قوله والموافقين) عطف الرديف وان خص
المصنفون بأصحاب المتن والموافقون بأصحاب الشروح مثلاً كان اللفظ للمغيرة (قوله رياضية) أي تهذيب
النفس وتشذيب الذهن (قوله القريحة) أي الذهن وهو القوة المعتدة لاكتساب الآراء والقريحة في الأصل أول
ما يتنبط من ماء البئر ثم أطلق على كل مستنط من العلم ثم أطلق على آلة الاستنباط (قوله وحفظ الفروع) مصدر
مضاف لمفعوله أي حفظ لها أي أن المقصود بهذا الموافق حفظ الفروع على وجه سهل (قوله مع رجاء الغفران)

خدا ما تظنن ودع شياً بهت به
في طلعة الشمس ما يفتيك عن زحل
هذا وقد أضحيت أعراض المصنفين أغراض
سهم السنة الحصاد ونفائس تصانيفهم
معرضة بأيدهم تنتهب فوائدها ثم زرها
بالكساد
أخا العلم لا تنجل بعيب مصنف
ولم تتيقن زلة منه تعرف
فكهم أفسد الراوى كلاماً به
وكم حرف الأقوال قوم ومحفوا
وكم ناخبة أي معنى مغيراً
وجاء بشئ لم يرده المصنف
وما كان قصدي من هذا أن يدرج ذكرى
بين المحمدين من المصنفين والموافقين
بل القصدي رياضة القريحة وحفظ الفروع
العبارة مع رجاء الغفران

قوله وشأن من أصل الاول ما كان لا يخفى في
اه مضمونه

ودعاء الاخوان وما على من اعراض
الحاسدين عنه حال حيلاني فـ...
بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفائي بما قبل
تري القتي ينكر فضل القتي
لوما وخبنا فاذا ما ذهب

لج به الحرس على نكتة
بكتها عنه بجملة الذهب
فوالله مؤلفا هذه المهمات هذا الفن مظهرا
لذاتني استعملت الفكر فيها اذا ما الليل جن
منحزبا راج الاقوال واوجز العبارة معقدا
في دفع الارباد الالف اشارة فربما
خالت في حكم اودايل فحسب من
لا اطلاع له ولا فهم عدولا عن الدليل وربما
غيرت تبع الما شرح عليه المصنف كلمة او حرفا
وما درى ان ذلك ان نكتة تدق من نظره
وتخفي وقد انشدني شيخني الخبر السامي
والبحر الطامي واحذر زمانه وحسنه
اوانه شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرمل
اطال الله تعالى بقاءه

مصدر مضاف لمفعوله (قوله ودعاء الاخوان) مصدره مضاف لقامعه والرجاء مسلط عليه والاخوان جمع أخ
في غير النسب وأخو النسب يجمع على اخوة كذا ذكره بعضهم والحق أن اخوان بأني جمعا لا مطلقا كما نقله
شيخنا السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (قوله من اعراض الحاسدين) المقووت لقصد وهو رجاء الغي فان
ودعاء الاخوان (قوله بعد وفائي) الظرف لملق يتلقونه واخبار المؤلف بهذا المعلم من حسن هذا التأليف
مع الاخلاص وشأن من كان كذلك القبول من المحب والحاسد (قوله تری) رأى عليه لان الانكار لا يحس
بحاسة البصر والفتى مفعول أول وجه ينكره مفعول ثان (قوله القتي) يطلق على من بلغ الثلاثين والمراد
الشخص (قوله لوما وخبنا) مصدران حالان من فاعل ينكر أي حال كونه لثما خبيثا أو مفعول لاجله (قوله بلج)
في الحلبي بالجمع من اللجاج وهو الخصومة كما في القاموس وضعه معني اشتد فعده بالباء (قوله نكتة) أي مسألة
دقيقة وانما سميت الدقيقة نكتة لانه عند استعراضهما من الذهن ينكت بالعود في الارض كما هو دأب المتفكر
فهو من باب النكتة (قوله مذهبنا) بصيغة اسم المفعول أي مخلصا من الحشو والتطويل والاقوال الضعيفة
وقوله المهمات متعلق بمؤلفا والمهمات جمع مهمة ما يهتم به ويصعبه ويصعب أن يقرأ بصيغة اسم الفاعل (قوله
استعملت) أي عملت فالسين والتاء زائدتان وعبره اشارة الى الاعتناء والاجتهاد (قوله فيها) أي في تحريرها
(قوله جن) أي ستر الاشياء بظلمته والمادة تدل على الاستتار كالجبن والجنان والجنية والجنسة وانما خص اللسل
لكونه محل الافكار غالبا وفيه مذكو الفهم لقلة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون باسمه في التحرير لا مسائل
كما قال السراج السبكي

سهرى لتنتج المعلوم الذي • من وصل غايته وطيب عناق
وتغايلى طربا لحل عويصة • في الذهن أبلغ من مداومة ساقى
وصرير أقلامى على صفحاتها • أنهى من الدوكاه والمعناق
والذمن نقر الفتاة لدفها • نقرى لائق الرمل عن أوراقي

(قوله منحزبا) حال من التاء في استعملت والتحرى بذل الجهد ودليل المقصود (قوله أراج الاقوال) الاضافة
على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافقديز كقولين مصعبين أو يذكرا الصحيح دون الانصح (قوله وأوجز
العبارة) أي أخصر العبارة والاضافة على معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف (قوله معقدا) حال أيضا
منرادفة أو متداخلة أي معولا (قوله أطف اشارة) أي الاطف من الاشارة كغير لفظ معترض بآخر (قوله
أودليل) أي بأن يعلى المسئلة بغير ما علق به غيره (قوله فحسب) بصيغة الفعل أي ظن (قوله من لا اطلاع له)
أي على ما اطلاع عليه المؤلف (قوله ولا فهم) أي ولا ادراك لما قصدته من دفع الارباد (قوله عدولا) أي ميلا
مفعول ثان لحسب والاول محذوف أي فحسب الخالفة وفي نسخة فحسبه بالضم فيكون المفعول الاول الضمير
(قوله او حرفا) الحرف يطلق على اطلاقات طرف الشيء وشقيه وحده وأعلى الجبل وأحد حروف التهجي والناقطة
الضامة أو المهزولة أو العظيمة ومسبل الماء وعند النحاة ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل والوجه ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يعبد الله على حرف أي وجه واحد وهو أن يعبد على السراء لا الضراء أو على شكل أو على غير
طماينة على أمره أي لا يدخل في الدين ممتكنا ونزل القرآن على سبعة أحرف أي سبع لغات من لغات العرب
وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أحرف أو أنه جاء على سبع قرآن أو عشر أو أكثر وليس كذلك
الاطلاق اسم المصنف (قوله متفرقة في القرآن) أفاده في القاموس (قوله وما درى) منرب على محذوف أي فاعترض
هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن أفاده في القاموس (قوله ما درى) منرب على محذوف أي فاعترض
(قوله أن ذلك) أي المذكور من الخالفة في الحكم أو الدليل أو تغيير الكلمة أو الحرف (قوله لنكتة) هي دفع
الارباد أو بيان الحكم (قوله وتخفي) عطف تفسير (قوله أنشدني) الانشاد نقل كلام الغير والانشاء احداث كلام
من عنده (قوله الخبر) بفتح الحاء وكسر هاء من التصدير وهو التزيين لانه يزين الالفاظ والدروس بتقريره وتحريره
(قوله السامي) أي العالي على أقرانه (قوله الطامي) أي كثير الماء (قوله واحد) أي الواحد في زمانه أي المنفرد
بالصفات الجبلية (قوله وحسنه أو انه) أي الحسنه في أو انه أي الذي أحسن الله به على الخلق في أو انه والوان
والزمان شي واحد (قوله الرمل) نسبة الى الرملة بلدة بفلسطين وبها توفي وله التأليف الغديدة النفيسة (قوله
اطال الله بقاءه) أي حبايته فان قلت هذا الدعاء مما لا فائدة فيه لان الاجل لا يتقدم ولا يتأخر أوجب بأن المراد بذلك

البركة فيه أو يكون الزيادة في البقاء معاقبة على الدعاء وقد ورد أن صلة الرحم تزيد في العمر وكذا الطاعة فيحصل
على نحو ذلك وفي الشريعة ونحوهما ما يفيد كراهة الدعاء بذلك (قوله شيئاً) أي شيئاً يعتد به (قوله ويرى) أي يعتد
عطف على جملة النفي (قوله التقديماً) أي رتبة التقدم أي يرى لهم الفضل بسبب تقدمهم (قوله إن ذلك) الجملة مقول
القول (قوله وسيدني الخ) أي سيقدم عهدي وتغني عليه الأمانة والمعنى أن هذا القديم قد وصف بالحدوث
وقد اعتمدت قوله ونسبته لما حبه الفضل فلا يثني تهجرون تأليف المعاصر وترمونه بالحدوث مع استوائه ومن
قبله في هذا الوصف ومرور الزمان على شيء لا يوجب له الفضل (قوله على الخ) بمنزلة الاستدراك على ما يتوهم
من قوله فهاك الخ من أن المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف (قوله وبركني) البركة اتساع
الخبر (قوله وولي) فاعيل بمعنى فاعل أي متولى نفسي والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من أعظم النعم (قوله
أفندي) يستعمل هذا اللفظ بمعنى العظيم (قوله المحاسن) بالنون نسبة إلى المحاسن وهي الصفات الجيدة
(قوله لكل بني الدنيا) الجار والمجرور خبر مقدم وحذفت نون الجمع للاضافة واضيفوا إلى الدنيا لجهلهم وتغليبهم
أما كما يعظم الإنسان أمته (قوله مراد ومقصود) التنوين للتكثير فبعض أولاد الدنيا يقصد جمعها وبعضهم الرياء
وبعضهم السخعة وغير ذلك (قوله صحة) أي من الأمراض (قوله وفراغ) أي من الشواغل فالحظ للمقابلة
(قوله لا بلوغ) أنه ليكون الصحة والفراغ مراداً له (قوله مبلغاً) أي بلاغاً (قوله يكون به) أي بذلك المبلغ (قوله
في الجنان) وهي سبع بعضها فوق بعض أو هي كالدوائر أعظمها أعلاها وأوسطها (قوله بلاغ) أي إكمال
لمراتب عالية والبلاغ اسم مصدر والمصدر التبليغ (قوله فني مثل هذا) الفناء الدالة على التعليل وهو علم للعلية
(قوله هذا) الإشارة إلى البلاغ في الجنة (قوله فليتنافس) أي بغالب والمراد الاجتهاد (قوله أولو النهي) أي أولو
الاعتقالات وخصهم بذلك لأن الانتفاع انما يكون لهم وأل في النهي لا الكمال (قوله وحسبي) مبتدأ أي كافي (قوله
من الدنيا) أي من أعراضها مبيت بهذا الاسم لدناه تها أولاد قوتها وهي السماء والأرض وما بينهما أو العالم بأسره
(قوله القور) فعول يستوي فيه الذكر والمؤنث أي القارة (قوله بلاغ) خبر حسي بمعنى كفاية والمراد أنه
يكفيه قليل من حطام الدنيا ويحتج بما يرتب عليه النعيم المؤبد والسرور الدائم وبينه وبين بلاغ الذي
في البيت قبله الجناس التام الخطي واللفظي (قوله فما القور) علمه لقوله فني مثل هذا فليتنافس والقور الظفر
بالمطلوب والظفر بفتح الفاء (قوله لا في نعيم) المستثنى منه محذوف والتقدير فما الظفر مطلوب ومستحسن
في شيء (قوله به) أي بالنعيم أي بسببه (قوله العيش) يطلق بمعنى المعيشة (قوله رغد) بكون الغين المعجمة أي
واسع طيب كما في القاموس انتهى حلي (قوله والشراب يساغ) أي بسهل دخوله في الخلق وفي العبارة تجريد وذلك
لأن رغداً عيش ومهولة الشراب نعيم (قوله مقدمة) بكسر الدال أي نفس هذه الالفاظ المذكورة مقدمة
لغيرها لما فيها من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً وفضله وغير ذلك هذا إذا أخذت من المتعدي وإن أخذت من
اللازم فمنها هامة مقدمة على غيرها الحسنها الذاتي ويصح فيها فتح الدال أي قدمها المؤلف على الشروع في المقصود
أو أن الطالب إذا علم ما احتوت عليه عماله دخل في المقصود يقدمها على غيرها وعلى كل فهي خبر لمبتدأ محذوف
أو مبتدأ محذوف الخبر (قوله حق) بفتح الحاء بمعنى ثبت وأن يتصور فاعله وأما بعضها فعناء أخذ وشرع ولا يلائم
المقام هذا المعنى الآن يؤول بمعنى طلب كما أفاده حواشي الرحبية وبصح قراءته مصدراً أي أن تصور العلم
المشروع فيه بمجته أو رسمه الخ حق أي واجب صناعة لا جمل أن يكون على بصيرة بما هو قادم عليه (قوله حاول)
أي أراد محاولته أي الشروع فيه (قوله علمائنا) أي أي علم كان فز يادة مالتاً كبداله موم المستفاد من التنكير
(قوله أن يتصوره) أي يدرك هذا العلم (قوله بمجته) الحد ما كان بطلباً يتبين كثره في الإنسان بأنه حيوان
ناطق والرسم ما كان بالعرض كضاحك واعترضه الخشي بأن تصور العلم بمجته هو غاية العلم لا مقدماته لأن
حقيقة العلم المحدود تبدأ بالحدواتما بل جزئيات أو أدراكها والقوة التي تدركها ويس واحد من هذه الثلاثة مقدمة
شروع بل انما يعلم الجزئيات بعد ادراكها بالملكات وذلك بعد الفراغ من تعالیه ومقدمة الشروع هو تصور
بالرسم أي بأعراضه فالأولى أن لو اقتصر على الرسم (قوله ويعرف موضوعه) بقي مما يطلب معرفته في مقدمة
الشروع ستة الواضع والاسه وحكم الشارع ونصراً بالمسائل والفضيلة والنسبة فالاربعة التي في الشرح تكفل
بيانها وأما بيان الستة فواضعه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب

قل لمن لم ير المعاصر شيئاً
و يرى للأوائل التقديماً
أن ذلك القديم كان حديثاً
وسبقني هذا الحديث قد عبا
على أن المقصود والمراد ما أنتدنيه شيئاً
وبركني - وولي - نفسي رأس المحققين
والقادر محمد أفندي الحاشي وقد أجاد
لكل بني الدنيا مراد ومقصود
وان مرادى صحة وفراغ
لا بلوغ في علم الشريعة مبلغاً
يكون به في الجنان بلاغ
فني مثل هذا فليتنافس أولو النهي
وحسبي من الدنيا القور وبلاغ
في العلم والاف في نعيم ثوب
به العيش رغد والشراب يساغ
(مقدمة)
حق على من حاول علمائنا أن يتصوره بمجته
أ يدسه ويعرف موضوعه

فصلى المكلف ما لا بد منه الى آخر ما ذكره الشارح بعد في قوله واعلم أن الخ ومساألة كل جملة موضوعها فعل المكلف ومحورها أحد الاحكام الخمسة فهو هذا الفعل واجب مثلاً والفضيلة كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث واصل الفقه والنسبة هو اصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتعريف اصلاح الباطن اه حلي (قوله وغايته واستداده) وانما حتى بيان هذه الاشياء ليكون الطالب على بصيرة اه بجر (قوله العلم بالشيء) كذا نقله صاحب البحر عن ضياء العلوم وأصرح منه ما نقله قبل بقوله فالذمة لغة الفهم تقول منه فقه الرجل بالكسر وفلان لا يفقه وأفقهت الشيء ثم خص بعلم الشريعة اه ونقله عن الصحاح (قوله بعلم الشريعة) الباء داخله على المصدر عليه (قوله وفقه بالضم) أي ضم القاف قال صاحب البحر والحاصل أن الفقه لغوي مكسور والقاف في الماضي والاصطلاح مضمومها فيه كما صرح به الكرماني اه وبفهم من البحر فرق آخر هو أن مصدر المكسور وفقهها وفقهها ناو مصدر المضموم فقهه فقط (قوله العلم الخ) اعترض بأن التمرين عين المعترف فيلزم عليه تعريف الشيء بنفسه وأجيب بالفرق بالاجمال والتفصيل فدلالة الحديث على أجزاء الماهية بطريق التفصيل ودلالة الحديث على بطريق الاجمال نقله أبو السعود عن (الهاوي) (قوله العلم) هو مقابل للظن عند الأصوليين وهو الذي جزم به السعد في شرح العقائد آخر اذا علمت ذلك فقوله العلم منظور فيه ووجهه أن الفقه ظني لأن أدلته ظنية فلا يصح الحكم عليه بأنه علم وأجيب بأنه لما كان ظن المجتهد موجباً عليه وعلى مقلده به العمل بمقتضاه كان لقوته بهذا الاعتبار قرينة بأن العلم فقه بالعلم عن الظن تجوزاً وتعقب هذا الجواب بأن فيه ارتكاب مجاز دون قرينة فالاولى ما ذكره في التعريف من ذكر التصديق الشامل للعلم والظن بدل العلم ذكره في البحر ويؤخذ من كلام المحشي الجواب وهو أن اطلاق العلم على الظن شاع حتى صار حقيقة عرفية فالتمسك به في معنى عليه وأطلق العلم على الظن لأنه قريب منه ومجاوره مجاورة معنوية فالعلاقة المجاورة المعنوية (قوله بالاحكام) المراد به المجموع من النسب والمراد به علم التنبؤ التي يقدر بها على إدراكها واطلاق العلم عليها شاع كما نقله في البحر عن التلويح وليس المراد بالاحكام التصديقات لانها علوم فيحصل المعنى في هذا العلم بالعلوم الشرعية وليس مراداً وليس المراد أيضاً بالحكم هنا خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً زماً أو غير جازم أو طلباً انزاعياً جازماً أو التحريم كالايجاب والتدب والتحريم والكره والاباحة لأنه لو أريد ذلك لكان قوله الشرعية ضائعاً ففهمها من الحكم الذي هو الخطاب المذكور لأنه لا يكون الا شرعياً وانما قيد العلم بكونه بالاحكام لخراج العلم بالذوات والصفات والافعال (قوله الشرعية) قيدها لخراج الاحكام المأخوذة من العقل كالحكم بأن العلم حادث والمأخوذة من الحس كالحكم بأن النار محرقة والمأخوذة من الاصطلاح كالحكم بأن الفاعل مرفوع اه حلي (قوله الشرعية) عدل عن قول النسفي وغيره العملية لما أورد عليه أنه ان أراد بالعلم عمل الجوارح فالتعريف غير جامع اذ يخرج عنه العلم بوجوب النية وتحريم الزنا ونحو ذلك وان أريد ما به عمل القلب وعمل الجوارح فالتعريف غير مانع اذ يدخل فيه جميع الاعتقادات فمن عدل عن ذكر العملية الى الشرعية لم يتوجه عليه الايراد أصلاً اه (قوله المكتسب) صفة للعلم وهي المكتسب المتحصل من الادلة (قوله من أدلتها) مثل الدلائل الاربع الكتاب والسنة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدليل أنه يتطرق الدليل فيعلم منه الحكم فيخرج بذلك علم المقلد فعلمه وان كان مستنداً الى قول المجتهد المستند الى علمه المستند الى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر في الدليل واذا علمت أن التقييد بالمكتسب لخراج المقلد تعلم ضعف ما ذكره بعضهم من أن التقييد به للبيان للاحتراز (قوله التفصيلية) قال الكمال في تحرير تصريح بماعلم التراما وبيانه كما في جمع الجوامع أن اكتساب الاحكام لا يكون من غير أدلتها التفصيلية اه أبو السعود (تنبيه) خرج بقوله من أدلتها أيضاً المقيد بالاستدلال العلم الحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول عليهما السلام فإنه لا يسمى فقهاً ولم يذكر علم الله تعالى لأنه لا يوصف بضرورة ولا استدلال واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهد أهل يسمى فقهها والظاهر أنه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقهها باعتبار حصوله عن دليل شرعي يصح أن يسمى فقهها اصطلاحاً اه بجر ويؤخذ من التعريف أن الفقيه عند الأصوليين لا يطلق حقيقة الا على المجتهد ونحوه (قوله حفظ الفروع) فلو وقف على الفقهاء فإراد من حصل من علم الفقه شيئاً وان قل ولو وقف على المتفهمة فالتفتل به قاله في الروض

وغايته واستداده فلفقه لغة العلم بالشيء ثم
منه بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقهها علم
وفقه بالضم ففقهها صار فقهها اصطلاحاً
عند الأصوليين العلم بالاحكام الشرعية
والشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية
وعند الفقهاء حفظ الفروع

فاطلاق النقية على المقلد الحافظ للسنن حقة عندهم بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليه وسواء كان يحفظ الفروع بدلائلها أو لا قال في التحرير ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا سواء كانت بدلائلها أو لا اه بحر والمراد بالمقلد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد لا العاتى كذا ذكره شيخنا اه أبو السعود ولكن أنت خير بأن العاتى اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قبل له فقيه بدليل ما ذكره الشارح بهد (قوله وأقله) أى الحفظ بمعنى المحفوظ (قوله ثلاث) أى ثلاثة فروع قال في المتنق وأقله ثلاثة أحكام اه بحر ومنه يستفاد أنه اذا كان يحفظ فروع الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قال المصنف مع الشارح في باب الوصية للاقارب وغيرهم أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها كذا في النقية حتى قبل من حفظ ألوفاً من المسائل لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند أهل الحقيقة) الحقيقة اب الشريعة وايسن الحقيقة خارجة عن الشريعة ولا الشريعة خارجة عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخشى عليه الكفر (قوله البصري) من كبار التابعين رضى الله عنه ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة (قوله انما الفقيه) صدر كلامه هل رأيت فقيها قط كما في البحر (قوله المعرض عن الدنيا) أى عن لذاتها وكثير حلالها (قوله الزاهد في الآخرة) لم تكن عبادته لقصده النعيم فيها بل هو زاهد في نعمها وانما عبد الله لذاته لا خوفاً من ناره ولا طمعاً في جنته وهو لا اذا طلبوا الجنة يكون طلبهم لا للتدليل لرؤية الحق تبارك وتعالى كما قال بعضهم

ليس قصدي من الجنان نعيما * غير أني أريد هالاراك

أقوله البصير بعيوب نفسه الخفية والظاهرة من سمعة ورياء وحجب رياسة وعجب واذا كان بصيراً بها دفعها عنهم لأن البصير لا يستقر على المعايير والزلات وخفت النفس لكونها محل الشروع (قوله ثبوتا) كحجة واقتراض أو طلبا كليس يصح وليس يفرض ونحو ذلك من حل وحرمة وجوب ونحو ذلك من غير المكاف ليس من موضوعه وخفيان التلغات ونفقة الزوجات عليه انما يخاطب بأدائها الولي لا الصبي والمجنون كما يخاطب صاحب البهجة بضممان ما أنفسته حيث فرط في حفظها فنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وأما سمعة عبادته الصبي كصلاته وصومه المثاب عليه افهى عقلية من باب ربط الاحكام بالاسباب ولهذا لم يكن مخاطباً بها بل لعنادها فلا يتوكلها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى فقيدها بجينية التكليف لأن فعل المكاف لا من حيث التكليف ليس من موضوعه كفهله من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم التكليف فيها لأن اعتبار جينية التكليف أعم من أن تكون بحسب الثبوت كما في الوجوب والتحريم أو بحسب السلب كما في بقية الاحكام فان تجوز الفعل أو الترتيب يرفع الكلفة عن العبد اه بحر (قوله واستداده) السين والتاء زائدان أى وما أخذه بحر (قوله من الكتاب) وشريعة من قبلنا تابعة للكتاب (قوله والسنة) أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وتقريراته وأما أقوال الصحابة فتابعة للسنة بحر (قوله والاجماع) أى اجماع من يعتد باجماعه نحو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وأما تعامل الناس فتابع للاجماع كأن يقول اصانع الخفاف اصنع من ماله خفان هذا الجنس بهذه الصفة بكذا بأجل شهر امثلا فهو سلم وبدون الأجل يصح استحسانه للاجماع الثابت بالتعامل اه أبو السعود (قوله والقياس) ويتبعه التحرى واستصحاب الحال والمراد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة الوط في حالة الحيض الثابتة بقوله تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والعلة هي الايذاء وأما القياس المستنبط من السنة فكقياس حرمة قفيز من الحص بقفيزين منه على حرمة قفيزين من الخنطة بقفيزين منها الثابتة بقوله عليه الصلاة والسلام الخنطة بالخنطة مثلاً بجل يداييد والفضل ربنا على أن العلة هي الجنس والقدر وأما المستنبط من الاجماع فأوردوا نظيره قياس الوط الحرام على الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة وطه أم المزية على حرمة وطه أم أمته التي وطها والحرمة في المقدس عليه ثابتة بالاجماع ولا نص فيه بل النص ورد في أتمها بالنساء من غير اشتراط الوط كما في شرح التنقيح أبو السعود (قوله وغايته) أى غرضه والعلة الغائية المترتبة عليه (قوله القوز) أى الظفر (قوله بعبادة الدارين) أى الدنيا بفتح انطق وعلو الرتبة وحياته وموت غيره كما قال * الناس موتى وأهل العلم أحياء * وفي الآخرة بالشفاعة فيمن أحب وبالنظر الى وجهه الكريم

وأقله ثلاث وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما النقية المعروض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير بعيوب نفسه وموضوعه فعل المكاف ثبوتاً أو طلباً واستداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته التور بعبادة الدارين

والخلود في النعيم المقيم العظيم (قوله وأما فضله) أي الفقه ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم إن الله ولا تنكته وأهل الأرض حتى النخلة في حجرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير (قوله فكثير شهير) لأنه وسيله إلى البر والتقوى الذي يستحق به الكرامة عند الله تعالى والسعادة الآبدية أه تعليم المتعلم (قوله ومنه) أي من الفضل (قوله النظر) أي بالبصر (قوله في كتب أصحابنا) أي أصحاب المذهب والمراد كتب الفقه (قوله من غير سماع) أي من المعلم فالسماع أولى بهذا القدر حلبي (قوله أفضل من قيام الليل) وذلك لأنه ربما كان على خطأ فلا تفرغ فيه بخلاف النظر فيه مع معرفة الأحكام وهل يشترط الفهم مع النظر يحذر (قوله وتعلم الفقه) المراد ما زاد على قدر حاجته لنفع غيره والذي يكون بقدر الحاجة فرض عين (قوله أفضل من تعلم الخ) لأن تعلم الفقه حينئذ فرض كفاية وتعلم القرآن سنة والفرض أفضل من السنة وفيه نظر فإن حفظ القرآن بتمامه فرض كفاية وأولان الفقه يحتاج لجميعه لحدوث الوقائع في كل باب منه بخلاف القرآن فالفرض فيه آية والواجب الفاسحة وثلاث آيات (قوله وجميع الفقه لا بد منه) أي ولو على سبيل الكفاية أي بخلاف القرآن فإنه لا يفترض تعليم جميعه كالفقه ولا كفاية وفيه ما قدمناه (قوله لا بد) أي لا غنى وبد لا تستعمل الامتناع بلا والله أن الفقه بأواعه لا بد منه للناس فيفترض معرفة الطهارة والصلاة والصوم وهو ما ومعرفة الزكاة والحج والنكاح والطلاق والعتاق والايمن لمن ابتلى بهما وهكذا جميعه بخلاف القرآن (قوله أن يعرف بالشعر) أي يشهره (قوله إلى المسئلة) أي السؤال من الناس بأن يدع من لا يستحق المدح لادنا القسامة وقد يذم من لا يستحق الذم لعدمها قال تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون أي في كل واد من أودية الكلام يهيمون (قوله وتعليم الصبيان) أي هذا العلم بالاجرة (قوله ولا بالحساب) أي ولا يعلم الحساب الذي هو العلم المشهور والواقي والغباري (قوله أمره) أي أمره المشتهر بذلك (قوله مساحة) أي أن يكون مساحا للأرضين وذلك لأن المساحة أكثر ما تحتاج إلى الضرب والحساب فيقدم فيها الاعراف (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصاص) قال الحايي الانب أن يكون بفتح القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسرهما جمع قصة (قوله بل يكون علمه) أي معظم علمه فلا ينافي أن معرفة طرف من العلوم للتوصل لفهم السنة والكتاب مطلوب ويناب عليه ان حسن تدينه (قوله في الحلال) أي في تعلم الحلال والحرام واقتصر على التصريح به ماع أن الأحكام خمسة لأنهم ما ركها وعظماها وأولان الباقي يرجع إليها وأدخل باقي الأحكام يتوله وما لا بد منه من الأحكام وقوله من الأحكام بيان لما ذكره السوطي في تبيين الصفة في مناقب الامام أبي حنيفة مافيه روى الخطيب في تاريخه عن أبي يوسف قال قال أبو حنيفة لما أردت طلب العلم جعلت أخشى العلوم وأسأل هواهم فقلت لي تعلم القرآن فقلت له اذ تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره قالوا تجلس في المجلس ويقرأ عليك الصبيان والاحداث ثم لا تلبث أن يخرج منهم من هو أحفظ منك أو من يسألك فتذهب رياءك قلت فان سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا أحفظ مني قالوا اذا كبرت حدثت واجتمع عليك الاحداث والصبيان ثم لم تأمن أن تغلط فيقولوا لكذب فيصير عار عليك في عقبك قلت لا حاجة لي في هذا ثم قلت أتعلم التصوف قلت اذ تعلمت النحو والصرف ما يكون آخر امرى قالوا اتقعد معلما فأكثروك ديناران إلى ثلاثة قلت وهذا لعاقة له قلت فان نظرت في الشعر فلم يكن أشعر مني ما يكون أمرى قالوا أتمدح هذا فتهب لك أو يحملا على دابة أو يخلع عليك خادمة وان حرمك هجونه فصرت تخذل الحصانات فقلت لا حاجة لي في هذا فقلت فان نظرت في الكلام ما يكون آخره قالوا لا يسلم من نظري الكلام من مشنعات الكلام فيمرى بالزندقه قلت فان تعلمت الهقه قالوا تسأل وتفتي الناس وتطلب القضاء وان كنت سائما قلت ليس لي في العلوم أنفع من هذا فقلت الهقه وتعلمته اه (قوله كما قيل) الكاف التاميل لقوله بل يكون علمه الخ كما في قوله واذكروه كما هذاكم (قوله ما اعتز) ما زائدة واعتز بهني افتخر (قوله بعلم) أي بسبب علمه الذي حصله وهذا عام (قوله فلم) الجمله جواب اذا (قوله أولى) أي أحق وأجدر (قوله باعتزاز) أي باعتزاز صاحبه به (قوله نكم) كم لتكثيره وشبهه العلوم بالطيب وهو تشبيه حسن (قوله يفوح) أي يعبق (قوله ولا كسك) لاداخله على محذوف والكاف في محجل نصب نعت لمصدره قدره والتقدير ولا يفوح ذلك الطيب فوحانا كفوحان المسك بل المسك أشد فوحانا وقد شبه الفقه بالمسك

وأما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام الليل وتعلم الفقه أفضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي الملة وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل أن يعرف بالشعر والنحو ولا بالحساب لأن المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالنفسير آخر أمره إلى مساحة الأرضين ولا بالنفسير لأن آخر أمره إلى التذكير كبير والقصاص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الأحكام كما قيل اذا ما اعتز بعلم بعلم فعمل الفقه أولى باعتزاز فكم طيب يفوح ولا كسك وكيم طيب يطير ولا كجاز

(قوله ولا يكاز) أي ولا يطير طيرانا كطيران البازي بل هو أشد رذ كرههم أن لعقاب أشد طيرانا لانه قد يطع مسافة الدنسا في يوم واحد وهو حديد البصر لا يطيق الراحة الطيبة ينظر الجيفة من مسافة أربعة مائة ميل وأنشد بعضهم في مدح الفقه قوله

الفقه أفضل شيء أنت ذاخره • من يدرس الفقه لم تدرس مضاعره

فاجهد نفسك ما أصبحت تجهله • فأقول العلم اقبال وآخره

وكفى بلذة العلم والفقه والفهم داعيا وباعثا لا اقل اه من التعليم (قوله بقوله) بدل من قوله بتسميته أو متعلق بقوله بتسميته والاولى بوصفه بأنه خير كثيرا (قوله ومن هنا) أي من مدح الله اياه حيث سماه خيرا (قوله وخبر علوم) خبره مقدم وعلم فقه مبتدأ مؤخر (قوله الى كل المعالي) متعلق بتوسلا والمعالي المراتب العالية جمع معلاة محل العاقبة في رتبة العلوم ولا يظهر لانه ليس وسيلة لها (قوله توسلا) أي وسيلة ووصلة وذلك لان به عادة الدارين (قوله فان فقيها) علمه لقوله لانه يكون فهو علمه للعلم (قوله متورعا) أي متجنبيا لبعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات والمتى من اتقى الشبهات خوف الوقوع في الحرام والالم لا يتفجع الامع الورع روى بعضهم حديثا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم يتورع في تعاله ابتلاه الله تعالى بأحد ثلاثة أشياء اما أن يميتة في شبابه أو يوقعه في الرساق أو يبيده بخدمة السلطان فهما كان طالب العلم أو رجع كان علمه أنفع والتمس له أسير والفوائد أكثر من الورع أن يتحزرن السبع وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا ينفع وأن يتحزرن أكل طعام السوق أن يمكن لأن طعام السوق أقرب الى النجاسة والخبائث وأبعد عن ذكر الله تعالى وأقرب الى الغفلة ولأن أبصار الفقراء تقع عليه ولا يقدر على الشراء فيه إذ ذون بذلك فتذهب بركته ومن الورع أن يتحزرن الغيبة وعن مجالسمة المكثرا فان من يكثر الكلام معك يسرق عرك وبضيع أوقاتك ومن الورع أن يتجنب أهل المعاصي والفساد والتعطيل فان الجواررة مؤثرة لا محالة وأن يجلس مستقبلا القبلة وأن يكون مستنابا سنة النبي عليه الصلاة والسلام اه من تعليم المتعلم (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى وبقدرة نظيره لتفضل (قوله ذي زهد) أي صاحب زهد والاضافة فيه للجنس أي على ألف من أصحاب الزهد والزهد في الشيء ضد الرغبة فيه كما في القاموس (قوله تفضل) عبر بالرفع إشارة الى الكثرة وتنه يقال في الاعتلاء والمراد ألف مجرد دون من الفقه وحيث لا معنى لتخصيص الالف بالذكر إلا أن يكون المقصود به المبالغة ويحتمل أن المراد بالفقيه المستقل به أخذ وتدريسا فبما هو من فروض المكفاية أو المندوب منه اذا تصدى لنفع الخلق فانه أفضل من الفقيه الزاهد المتجانب للخلق لأن تفقه زهده قاصر على نفسه ونفع الفقيه معتد (قوله وهما) أي هذان البيتان (قوله مأخوذان) أي مأخوذا مأخوذ مما قيل الخ والأخذ من البيت الاول والثالث ظاهر ووجهه من الثاني أن تخصيص الامر بالاستفادة منه يدل على أنه خير العلوم وأفضلها (قوله للإمام) أي خوطب به لان القول اذا تصدى باللام كان معناه الخطاب (قوله محمد) ابن الحسن تليد للإمام وعليه عدة المذهب (قوله تفقه) قبله كما في تعليم المتعلم

نعم فان العلم زين لا هله • وفضل وعنوان لكل المحامد

وبعده هذا البيت الثاني في الشرح وهو كمن مستفيدا وبعده البيت الاول وهو تفقه الخ وبعده

هو العلم الهادي الى سنن الهدى • هو الحصن ينجي من جميع الشدائد (وبعده البيت الاخير فانت ترى الشارح قد حذف من الايات وقدم وأخر والا مرسل (قوله فائد) أي موصل (قوله والتعوى) عطف تفسير والمراد بالتعوى ما يتق به النار وعطف خاص ان أريد بالبر الاحسان فيصدق بالورع (قوله وأعدل قاصد) القاصد التريب كما في القاموس أي أعدل طريق مقرب الى الله تعالى والى المقصود والقصد استقامة الطريق والاعتماد وضده الافراط (قوله يوم) المراد به القطعة من الزمان والمراد به يياض النهار لانه لا ينبغي الانهماك في ذلك كل الانهماك حتى يؤدى الى السأم (قوله زيادة) مصدر مراد به اسم المفعول لأن الفائدة المزيد لا زيادة وان تلازما (قوله من الفقه) متعلق بزيادة أو مستفيدا (قوله واسبح) السباحة قطع الماء عما يشبهه الاخذ في أسباب الفوائد بالسباحة استعارة تضرعية واشتق من السباحة اسبح بمعنى خذ في الأسباب (قوله في بحور الفوائد) من اضافة المشبه الى المشبه أي الفوائد التي كالبحور (قوله فان فقيها) علمه للجمل الثلاث قبله (قوله متورعا)

وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيرا بقوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد أفاضنا وتخييرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة أرباب التفقه يعلم الله الذي هو علم الفروع ومن هنا قيل وخبر علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعالي توسلا فان فقيها واحدا متورعا على ألف ذي زهد تفضل واعلى وهما مأخوذان مما قيل للإمام محمد تفقه فان التفقه أفضل قائد الى البر والتقوى وأعدل قاصد وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسبح في بحور الفوائد فان فقيها واحدا متورعا

وفسر في القاموس الورع بالتقوى وما أنشد في الورع

يا طالب العلم بانثر الورع * بجانب النوم واحذر الشبع
وداوم الدرس لا تقارقه * العلم بالدرس قام وارفعه

١٥ من التعليم (قوله أشد) أي أقوى (قوله على الشيطان) أي للجنس أو لأهل البيت والمراد إبليس لعنه الله تعالى والشيطان من شاطيء معنى احترق أو من شطن بمعنى بهد بعد غوره في الكفر والخبث (قوله من ألف) متعلق بأشد والمراد ألف عابد من غير فقه لأن الشيطان يذهب بالعباد الجاهل حتى يفسد عبادته ويظن أنه قد أحسن الصنع بخلاف الفقيه المتورع فإنه قد عرف بكيد الشيطان وحيله وخذائعه فيتجنبها ويحجبها الناس بمحذيره وهدايته (قوله ومن كلام علي) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله مما قيل للإمام محمد أي وهما مأخوذان من كلام علي أيضاً (قوله رضى الله عنه) وتعبير البعض عنه بكرم الله وجهه لأن ذلك الوجه الشريف لم يسجد لصنم قط بل أسلم وهو ابن سبع أو ثمان على ما قيل وهو أول من أسلم من الصبيان (قوله ما الفضل) أي الزيادة في مراتب الخير والترقي (قوله الأهل العلم) أي العلم المختص وص وهو علم الحلال والحرام قال للعهد ويؤخذ ذلك من قرينة المقام ودليله قوله أنهم على الهدى وهذا الوصف في الفقهاء أكثر من غيرهم (قوله أنهم) بفتح الهمزة على حذف لام العلة أي لأنهم أوجه استنافية والمقصود منها لتلميل (قوله على الهدى) متعلق بأدلاء وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المهتدى به فالمراد به اسم المفعول أي أنهم أدلاء على الأحكام التي يهتدى بها والمراد بالهدى الإيصال إلى سبيل الخير والمراد أنهم يدونه على أسبابه (قوله استهدى) السين والتاء لطلب أي طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) أي قدر كل امرئ أي حسنه بما كان يحسنه أقاده البيضاء فتقدر الصانع على مقدار حسن صنعه ومن أحسن علوم الآداب فيقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فيقدره عظيم لعظمه فالجواب أن من أحسن شيئاً ما أقامه على قدره (قوله والجاهلون) مبتدأ وأعداء خبر ولاهل العلم متعلق بأعداء قال في تعليم المتعلم أنشدنا الشيخ الإمام طهير الدين صفى الأئمة حسن بن علي المعروف بالمرغيناني رحمه الله تعالى شعرا

الجاهلون فوق قبل موتهم * والعامون فان ما نوا فاحياء
وقال الشاعر رحمه الله تعالى

أخواله — لم حتى خالده بعد موته * وأوصاله تحت التراب رميم
وذا الجهل ميت وهو ماش على الترى * يظن من الأحياء وهو عديم
وقال آخر

أرى الجهل قبل الموت موتا لاهله * وأجسامهم قبل القبور قبور
وان امرأ لم يحس بالعلم ميت * فليس له حين التشور نشور

وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق إذا أتى عليه أو رأى منه ما يضايق رأيه ورؤية إقبال الناس عليه (قوله بعلم) التنوين للتعظيم وهو العلم المعهود (قوله ولا تجهل به) من جله الجهل به تعاطى أسباب الجهل والتسبان كالأكسل ويتولد الأكسل من كثرة البلغم وكثرة البلغم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة الأكل والخبر أنيا ينقطع البلغم وكذلك أكل الزبيب في الربيع ولا يكثر منه حتى لا يحتاج إلى شرب الماء فيزيد البلغم والسؤال يقلل البلغم ويزيد في الحفظ والقصاحة فإنه ستة سنين يزيد في ثواب الصلاة وقراءة القرآن وكذا التي يقلل البلغم والطوبى وطريق تقليل الأكل التأمل في منافع قلة الأكل وهو الصحة والعفة والابتعاد عن فحار ثم عار ثم عار * سقام المرء من أجل الطعام

ويغض الله تعالى الأكل وعما يورث النسيان المعاصي وكثرة الذنوب والهموم والاحزان في أمور الدنيا وكثرة الاشتغال والعلاقات وأكل الكزبرة الخضراء والتفاح الحامض والنظر إلى المصلوب وقراءة ألواح القبور والمرور بين قطار الجبال والقاء القمل الخي على الأرض والحجامة على نفرة الغف والماء يورث الحفظ الجيد والمواظبة وتقليل الغذاء وصلاة الليل وقراءة القرآن نظرا وهي أفضل من الغيب لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل أعمال أمتي قراءة القرآن نظرا لكونها جمعت بين عبادتين القراءة والتطرق في السطور ولعل محل ذلك ما إذا تساوت

أشد على الشيطان من ألف عابد
ومن كلام علي رضى الله عنه
ما الفضل إلا أهل العلم أنهم
على الهدى لمن استهدى أدلاء
ووزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم أعداء
ففسر بعلم ولا تجهل به أبدا
الناس موق وأهل العلم أحياء

المقراة غيبا وحضورا في الخشوع والانتباه والكثرة أما لو كانت القراءة بالغيب أكثر حضورا أو حفظا أو قراءة فهي
أفضل وأبراجع ومما يورثه أيضا كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرب العدل وأكل الكندر مع
السكر وأكل إحدى وعشرين زبينة حراء كل يوم على الريق يورث الحفظ ويبني من كثير من الأمراض والاسقام
وكل ما قهله الباطن والطوبى لفاة يزيد في الحفظ اه تعاليم المتعلم ويحتمل أن قوله ولا تجهل به أى لا تتعاط
أسباب الجهل معه فالباء للمصاحبة فيكون حشا على التقوى فأمره بانور بالعلم وبأن يلزم معه التقوى
ولا يفعل أفعال الجهال فانه حينئذ يكتسب من علمه وبالإلحاح وندامة وحسرة فان ذنب العالم عظيم (قوله
الناس موقى) أى كالوقى أى لا يعتد بهم لعدم نفعهم وانما عبر بالناس إشارة الى أن أهل العلم لا سيما العلماء لون
بالتسوية الى الناس قليل جدا والمراد بالناس العوام ولذلك قال الامام محمد بن الحسن لو كان العوام كلهم
عبيدى لاعتقتهم ونزلت عن ولائهم (قوله أحياء) أى ينتفع بحياتهم فوجودهم رحمة وفور كيف لا وهم ورثة
الانبياء واعلم أن طالب العلم لا ينال العلم ولا ينتفع به الا بتعظيم العلم وأهله وتعظيم الاستاذ وتوقيره وقيل ما وصل
من وصل الا بالحرمة وما سقط من سقط الا بترك الحرمة قال على رضى الله تعالى عنه أما عبد من على حرفا
ان شاء باع وان شاء أعنتى ويحكى عن الخليفة هرون الرشيد أنه بعث ابنه الى الاصمعي ليعلمه العلم والادب
فرأه يوما يتوضأ ويغسل رجله وابن الخليفة يصب الماء على يديه ويغسل بالآخرى ربلا ومن تعظيم العلم تعظيم الكتاب
العلم وتوقيره فلما ذم تأمره بأن يصب الماء باحدى يديه ويغسل بالآخرى ربلا ومن تعظيم العلم تعظيم الكتاب
فينبغي لطالب العلم أن لا يأخذ الكتاب الا بطهارة والشيخ الامام شمس الائمة السرخسى كان يبطون
في ليلة وكان يكثر رده فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة لانه كان لا يكثر الا بطهارة وهذا الآن العلم نور
والرؤى نور فيزداد نور العلم به ومن التعظيم الواجب أن لا يتدرب له الى الكتاب ومن التعظيم أن يجود كتابة
الكتاب ولا يقرط ولا يترك الحاشية الا عند الضرورة ورأى أبو حنيفة رضى الله عنه كاتباً يقرط فى الكتاب
فقال له لا تقرط فله ان عشت تندم وان مت تضرعنى اذا شئت وضعف بصرك لتندم على ذلك ومن تعظيم
العلم تعظيم اخوانه فى الطلب والطلب مذموم الا فى طلب العلم فانه ينبغى أن يتفقد لامتاده وشركائه يستفيد منهم
اه من تعليم المتعلم (قوله وقد قيل) أى قال العلماء المجربون (قوله العلم) أى النافع (قوله الى كل فضيلة) أى كل
صفة فاضلة عظيمة كدخول الجنة وعلو الدرجة دنيا وأخرى ورفعة الملوكة الى مجالس الملوكة فالجمله الثانية من
جمله أفراد الاولى (قوله المملوك) المراد به الحقير مطلقا (قوله الى مجالس الملوكة) أى مع التعظيم والاجلال
فالغنى الى الجلوس فى مجالس الملوكة وهذا من المشاهد فان أكثر العلماء قد يكون من اناس لا يهابهم عند
أرباب المناصب وقد يتحكمون فيهم كحكم فرعون فى بنى اسرائيل فببب العلم والتدوى يصير لهم مصوله عليهم
ويحتمل أن المراد أنه يجعل مجالسهم أى يجعل مجالسهم كجلسهم فى الاهابة والاجتماع ومراعاة الادب (قوله
لولا العلماء الخ) وذلك لان العلماء نور وهدى وقد علمهم الله تعالى الشريعة وجعلهم حفاظها والامراء قد جعل
الله لهم السلطنة على الخلق وجعل قضاة مصالح المسلمين على أيديهم فلما استقلوا بعقولهم فى الاحكام اضلوا
واضلوا فلما أوجده الله تعالى لهم العلماء صاروا لهم مرجعا فى المخطورات ومع ذلك لا ينبغي لاسالم أن يتردد على
الامير لا مورا لثباته ويذل نفسه له بل يرضى بما قسم له وان كان عنده مال صرفه فى تحصيلا ولا يخل
وينبغي أن يعوذ من البخل قال النبي عليه الصلاة والسلام أى داء أدام البخل وكان والد الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة الحلوانى فقيرا يبيع الحلوى وكان به طي الفقهاء من الحلوى ويقول ادعوا لى ابن رزقه الله تعالى
العلم فى بركة جوده واعتقاده وثقافته وتضرعه لله تعالى نال ابنه ما نال وينبغى أن يشتري الكتب ان كان ذا ثروة
ليكون ذلك عونا على التعلم وقد كان محمد بن الحسن رحمه الله مال كثير حتى كان له ثلثمائة من الوكلاء على ماله
فأنفقته كله فى العلم والفقه ولم يبق له ثوب نفيس فرأه أبو يوسف فى ثوب خلق فأرسل اليه ثيابا نفيسة فلم يقبلها
وقال عمل لكم وأجل لنا ولعلم قبلها وان كان قبول الهدية سنة لما رأى فى ذلك من مذلة نفسه وهى لرسول
الله صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن أن يذل نفسه حتى أن الشيخ نضر الاسلام الاسانيدى رحمه الله تعالى جمع
قشور البطيخ الملقاة فى بزدجته ودخل فى مكان خالى فأكمله ساغرات ذلك جارية فأخبرت بذلك مولاهما فأتته
دعوة فذهبها فلم يقبل وهذا ينبغى لطالب العلم أن يكون ذا همة عالية لا يطمع فى أموال الناس قال

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة
العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوكة
لولا العلماء لولاه الامراء

رسول الله صلى الله عليه وسلم ايات والطمع فانه فتر حاضر وكان الناس في الزمان الاول يتعلمون الحرفة
ثم يتعلمون العلم حتى لا يطعمون في أموال الناس وفي الحكمة من استغنى بحال الناس افتقر والعالم اذا كان
طماعا لا يقي حمة العلم ولا يقول الحق ويغني للمؤمن أن لا يرجوا الا الله تعالى ولا يخاف لامنه اهن العلم
(نقطة) قال الله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار اى لا تميلوا الى الركون ادى ميل والظلم لغة
وضع الشيء في غير محله وهو فالتعدى الى مال الغير وعرضه ودمه بغير وجه شرعى وورد في الحديث ويل لا تقي
من علماء السوء يتخذون هذا العلم تجارة يبيعون بها من أمره زمانهم ويحبالا أنفسهم لا أريج الله لهم تجارة رواء
ابن عساكر في تاريخه عن أنس وقولهم ثلاثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح معنى ليس بمحدث
مبني وورد شرار العلماء الذين يأتون الامراء وخيار الامراء الذين يأتون ابواب العلماء وورد صفان من الناس
اذا صلح الصالح الناس واذا فسد افسد الناس العلماء والامراء وورد شرار الناس فاسق قرأ كتاب الله تعالى وتفقه
في دين الله ثم بذل نفسه افاجرا اذا نشط تفكه بقراءته ومحادثته فيطبع الله على قلب القارئ والمستمع رواء
الدبلى عن ابن عمر قال سفيان في جهنم وادلا يسكنه الا القراء الزائرون للملوك وحكى الاوزاعي عن بلال
ابن سعد أنه كان يقول ينظر أحدكم الى الشرطى فيستعبد بالله تعالى منه وينظر الى علماء الدنيا المتصنعين
الى الخلق المنتشوقين الى الرياسة فلا يقيمتهم وهذا أحق بالقتل من الشرطى ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا
فقد قال بعض المشايخ ما قدر لما ضغيت أن بضغاه فلا يضغه غيرك فكل ويحك رزقك بالعز ولا تأكله
بالذل وأصله الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابن مسعود ليتل همك ما قدر يا نبيك وما لم يقدر
لم يأكل وعن علي أن صبرت جرت عليك المقادير وأنت مأجور وان جرت عليك المقادير وانت مأزور
وعن بعض الكبراء تركت الدنيا القلة غنائم واكثره عنيتهم ما وسعة فنائمها وخسة شركتهم ما ومعنى قولهم تعلمنا
المسلم لغير الله فإني أن يكون الله تعالى ان العلم ببركته حصل تصحيحه وتصحيح العمل وانصرفت النية عن
هذا المطلوب الى ما هو أعلى منه وأرفع وفي بعض الكتب السابقة يابى اسرائيل لا تقولوا العلم في السماء من
ينزل به ولا في تخوم الارض من يصعد به ولا من وراء البحار من يعبر بأقبح العلم محبة مجبول في قلوبكم تأذوا بين
يدي بآداب الروحانيين وتخلقوا الى بأخلق الصديقين أظهر العلم في قلوبكم اه ذكر العلامة ملا على قارى
في الرسالة المتعلقة بالعلماء والامراء (قوله وانما العلم الخ) من جله القيل اى وقيل انما العلم وليس المراد حكاية
ضغفه بل المراد النقل فقط والمراد بالعلم الشرعى (قوله لا ربابه) أى أصحابه والمراد المتصفون به والجار والمجرور
متعلق بولاية (قوله ولاية) أى اماره أى سبب اماره على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات
(قوله ليس له عزل) أى من سلطان ونحوه والمراد العلم المصطب بالعلم وأما المجرّد عنه فصاحبه معزول
عنه وهو عليه حجة في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا له بعض رياسة (قوله ان الامير) في مقام العلة لما قبله
وأمر فاعيل بمعنى فاعل وهم ابيتان من مجزوا الكامل المرفل (قوله عند) في عنيتها الحركات الثلاث (قوله عزله)
أى عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالمعنى الاول فقيه استخدام فالمراد بالامير الاول العالم والمراد بالضمير
الامير الذى قد بعزل من منصبه والمقصود بذلك اثبات دوام الامارة لا بمعنى أن اماره العالم انما هي عند
عزل أمير الولاية ويحتمل أن يكون الضمير راجعا للامير الاول والمعنى أنه اذا كان الشخص الامام ذا اماره فترعت
منه اماره الحكم لا تنزع عنه اماره العلم لأن سلطان العلم وفضله مقيم ثابت له لا ينزع عنه أصله لا فهذا هو الامير
حقا الا الامير من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) أى عن الامير غير العالم على الاول أو عنه
على الثانى والمراد ولاية السياسة والسلطان القوة أى ان زالت قوة ولايته (قوله فهو في سلطان فضله)
أى قوة فضله والضمير في فضله للشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) أى به الاهتمام بما بعده (قوله تعلم العلم)
أعتم من أن يكون من الكتب الموثوق بها أو من أفواء المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال في تعليم المتعلم
اعلم أنه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم بل يفترض عليه طلب علم الحال كما يقال أفضل العلم علم الحال وأفضل
العمل حفظ الحال ويشترط على كل مسلم طلب ما يقع له في أى حال كان فانه لا بد من الصلاة فيفترض
عليه علم ما يقع له في صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشارح نفقهنا الله به لم يذكر الواجب وقال في التعليم
أيضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لان ما يؤدى به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يؤدى به الى

وانما العلم لا ربابه ولا يتايس له عزله
ان الامير هو الذى يضحي امير اعند عزله
ان زال سلطان الولاية فهو في سلطان فضله
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين

قائمة الواجب يكون واجبا (قوله وهو) أي فرض العين (قوله بقدر) أي التعلم بقدر ما يحتاج له به أي يحتاجه
واما موصولة والدين بعم الصوم والزكاة ان كان له مال والحج ان وجب عليه والبيع ان كان يتجر وكل من اشتغل
بشيء يفترض عليه علم التحريم في المرام فيه اعم من التلاميذ (قوله وفرض كذا) اختلاف في الافضل من
الفرضين والمعتمد انه العيني اتأ كده بهضمومه وفرض الكفاية اذا قام به البعض في بدلة سقط عن الباقي فان
لم يكن في البلدة من يقوم به اشتراكوا جميعا في المأثم فيجب على الامام ان يأمر به بذلك ويجبر أهل البلدة
على ذلك اه من التعليم (قوله وهو ما زاد) أي ذهلم ما زاد قال في التعليم وأما حفظ ما يقع في بعض الاحايين
فقرض على سبيل الكفاية قبل ان علم ما يقع انفسه في جميع الاوقات بمنزلة الطعام ولا بد لكل واحد
من ذلك وعلم ما يقع في بعض الاحايين بمنزلة الدواء ويحتاج اليه في بعض الاوقات اه (قوله لنفع غيره) أي
من الجهال واتقاهم من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو ترك لصاع الناس (قوله ومنذوبا)
أي مستحبا (قوله وهو التجبر) أي التوسع (قوله في الفقه) أي سواء كان لنفع غيره أولا كطاعة
المسائل التي لا تقع للعامة (قوله وعلم القلب) أي علم الاخلاق وهو علم يعرف به أنواع الفضائل وكيفية
اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها قاله الحلبي وهو عطف على التجبر فيكون مندوبا وقال
في التعليم وكذلك يفترض عليه علم أحوال القلوب من التوكل والاناة والخشية والرضا فانه واقع في جميع
الاحوال ونعرف هذا العلم لا يخفى على أحد ثم قال وكذلك يفترض في الاخلاق معرفة نحو الجود والجل
والجراة والجبن والكبر والتواضع والعفة والاسراف والتقير وغيرها فان الجمل والجبن والكبر والتقير حرام ولا
يمكن التحرز عنها الا بعلمها وعلم ما يصادفها اه والحاصل ان علم التحريم المحرم فرض كما استفيد من ذلك لاندوب
والله تعالى أعلم ويمكن عطفه على الفقه فيكون المندوب هو التجبر فيه (قوله الفلسفة) هو انظر يوناني وتعريبه
الحكم الموهبة أي مزينة الظاهر فاسدة الباطن كما قول بقدم العالم وغيره من المكفورات والمحرمات (قوله
والشعبذة) هي أفعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد كأن يرى الناس حرق الناس وتقطيع
الخط ثم يخرجهم مستدأ كأنه لم يتطعم فهو من المحرمات والامور الباطلة ويظهر من ذلك حرمة التفرج عليهم
لان الفرجة على المحرم حرام ونقل الشارح في الخطر الحل عن الشافعي فقال مانعه وعذر الشافعي تحل المسابقة
بالاقدام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبندق والسنن ورمي الحجر واشالة باليد والشبال والوقوف
على رجل ومعرفة ما في يده من زوج أو فرد واللعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاق ذهاب سلامته كرمي
لرام وصيد الحية ويحل التفرج عليهم وحديث حذو عن بني اسرائيل بغيره حل سمع الاعاجيب والغرائب
من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا الحجة بل ومما يتيقن كذبه لا يمكن بقصد ضرب الامثال والمواظ
وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين أو حيوانات ذكره ابن حجر اه (قوله والتنجيم) وهو علم يعرف به
الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السلفية اه لمجي كان يقول المنجم اذا كسفت الشمس في شهر
كذا يحصل في الارض غلاء أو رخاء أو سيف وما ينسبون من الجفر للامام على فهو كذب لا أصل له والتنجيم
بالمعنى الذي ذكره المحتسب لاشك في حرمة وقد قال في التعليم وعلم النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضره
ولا ينفعه والهروب عن قضاء الله وقدره غير ممكن فينبغي لكل مسلم ان يستقل في جميع أوقاته بذكر الله والدعاء
وقراءة القرآن والصدقات ويسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة ليهبوه الله تعالى عن البلاء والافات
فان من رزق الدعاء لم يحرم الاجابة فان كان البلاء مقدر اصابه لا محالة لكن ييسره الله تعالى ويرزقه الصبر ببركة
دعائه اللهم لا اذنا علم من النجوم قدر ما يعرف به القلة وأوقات الصلاة فيجوز ذلك اه (تنبيه) لم يذكر الشارح
علم الطب وقد ذكره في التلاميذ فقال وأما الطب فتعلمه يجوز لانه سبب من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب
وقد تدأوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال العلم علان علم الابدان وعلم
الاديان علم النعم للاديان وعلم الطب للاديان (قوله والرمل) هو علم بضرر الأشياء كالمن الخطوط والنقط
بقواعدهم لومة تخرج حروفها تجمع ويسخر جمل دالة على عواقب الامور وعلمت أنه حرام قطعاً وأصله
لادريس عليه السلام اه (قوله وعلوم الطباعة) نسبة الى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الحلبي العلم
الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والثبتات فيها
اه (قوله والسحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة تقاية يتم تدبيرها على افعال غريبة لاسباب خفية اه حلبي

وهو بقدر ما يحتاج لادنيه وفرض كفاية
وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنذوبا وهو
البحر في النعم وعلم الناب وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم
الطباعة والسحر

وهذا باعتبار به من أقسامه وهو ثلاثة فرض وحرام وبإثباته السهرلده سحر أهل الحرب فهو فرض
 وإذا تعلل بغيره بين المرأة وزوجها فهو حرام وإذا تعلل بغيره بين المرأة وزوجها فهو حرام وكذا بعض
 الفضلاء وقوله فإذا تعلل السهرلده الخ المراد ما تعلل به غيره كقوله أنه ورد في الحديث النهي عن التولية وزن
 عنبة وهو ما يفعل ليعيب المرأة إلى زوجها (قوله والكهانة) هي استخدام بعض الشياطين للأنسان بالاختيار
 (قوله علم المنطق) الظاهر أن المراد به المحسوبية نسبة المعتزلة الرائجة حتى يكون داخل في الفلسفة والأخبر
 ذكر قواعد وضوابطه وجزئياته ليس من الفلسفة في شيء بل قال بعضهم هو عبارة العلم ومن لم يعرفه لا يوفق
 بعلمه (قوله ومن هذا القسم) أي المحرم (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو إشارة إلى
 الكيمياء ولا شك في حرمة المذهب من ضياع المال والاستغال بالابغى ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج
 منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف بأوقات واستخدام وغير ذلك (قوله والموسيقى)
 بكسر القاف علم يعرف به النغم وإيقاعه واحوالها وكيفية تناف الألفان وإيجاد الآلات كالعود
 وأول من استخرج منه الفارابي وحرمة لعدم قائلته والاستغال بالابغى وقد علمت من ذلك حرمة إتخاذ
 حرفة (قوله ومكرها) يتم كراهة التعريم والتعزيم ولم يميز المصنف بينهما (قوله وهو أشعار المولدين) أي علم
 أشعار المولدين ككاتب نواص وغيره المولد من ولد بين العرب وليس منهم والمراد بذلك الإطلاع على دواوينهم
 وفوادقهم مع حبهم وذكر القسود والتدود والشعور والجنود وذلك من الذكر ومكرها (قوله من
 الغزل) ذكر أوصاف محبوب وفي القاموس مغازلة النساء بمادتهن والاسم الغزل محركة وكفه والغزل
 التكلف (قوله والباطلة) هو من عطف العاتم على الخاص أي علم البطالة أي علم ما يكون ديبا في البطالة وإهمال
 ما يعنى والاستغال بالاستغال بما لا يفيد كالمواشي والدويبة ومثل ذلك إذا لم يشغل على ذكر ما تقدم به كون سماعه
 والاستغال به مكرها وتزجها وقد علم (قوله ومباحا) أي مستوى المارقين فعله وتركه سواء (قوله كاشعارهم)
 أي المولدين والتقييد بالمولدين لأن الغالب في كلامهم ما ذكر بخلاف كلام العرب وقد ورد عن ابن عباس
 سماع كلام الشعراء كثيرا للاستدلال على ألفاظ القرآن وفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا يصف
 فيها) بضم السين المهملة وسكون الخاء المعجمة الرقة والهزال والمراد الكلام المستهجن (قوله ثم نقل) أي الشيخ
 زين في الأشياء والتظاهر وقد ذكرها المصنف وخلاصة المقصود منها ما ذكره الشارح فنعنا الله به (قوله
 ومخطها) أي مخط المذهب ومنها وحلاصتها (قوله أن الفقه هو فقرة الحديث) لأن الحديث مشتمل على الأوامر
 والنواهي وهو الفقه بمنه لاسيما إذا فسر الفقه بما فسر أبو حنيفة من أنه معرفة النفس ماله وما عليها
 وانما ذكر ذلك من المسئلة لأنه هو المخصوص وما يتعلق بما نحن فيه وفي الكلام استعارته بالحديث بالشعر
 بجامع الاتباع على طريق الاستعارة المكنية والقريبة بالإضافة (قوله وفيها) أي في الأشياء من القوائد
 أيضا نقل عن أول مرجع الجملة للعراقي (قوله كل انسان) أي مطلقا لما أو كافر إلا العبرة بالخطوات
 كما في الحديث وإن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة الخ (قوله) أي ما ذكره في الآخرة (قوله وبه) أي ولا يعلم
 ما أراد الله إيقاعه به في الدنيا حال حياته (قوله لأن أرادته) مصدر مراد به اسم المفعول أي مراده (قوله
 غيب) مصدر مراد به اسم المفعول أي غيب عنا (قوله الفقه) استثناء من فاعل لا يعلم وانظر ما المراد
 بالفقه أهل المراميم الفقه في اصطلاح الفقهاء حتى يشمل من يحفظ ثلاثة فروع أو المراد به الفقه عند
 منه أمارة أحسن الجمع من هذه الأقسام

والكهانة ودخل في الفلسفة علم المنطق ومن
 هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها
 وهو أشعار المولدين التي لا يصف فيها كذا في
 فوائدهم من الأشياء والتظاهر ثم نقل
 في مسئلة الرباعيات ومخطها أن الفقه هو فقرة
 الحديث وليس نواب الفقه أقبل من نواب
 الحديث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم
 ما أراد الله تعالى به وبذلك أرادته تعالى بهم
 غيب الأشياء فانهم علموا بأرادته تعالى بهم
 بحدوث الصادق المصطفى من رداقه به
 خبرا يفقه في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه
 العبد يوم القيامة إلا العلم لأنه طلب من نبيه
 أن يطلب الزيادة منه وقيل رب زدني علما
 فكيف يسأل عنه

أن لو تعين إطلاق الفقه في لسان الشرع على هذا فقط كيف وقد وقع في تعريفه اختلاف كثير حتى حله
 الغزالي على علم التصوف ونسأل الله تعالى من فضله أن يجعل لنا وأحبنا ممن أراد بهم الخير في الدنيا والآخرة
 (قوله غير الانبياء) وأما هم فقد علموا ذلك بآثاره لأن سلب المعه ومحال كماله الشعراني في تنبيه المغترين
 (قوله فانهم علموا) أنه للاستثناء (قوله أرادته) أي ما تلقى أرادته وهو الخير وأطلق المصدر وأراد اسم المفعول
 (قوله بحدوث) متعلق بعلموا أي علموا بسبب هذا الحديث (قوله المصدق) أي إذا حال بصدق فيما سمع منه
 (قوله من يرد الخ) بدل من حديث فاجله في محل جر (قوله وفيها) أي الأشياء من القوائد أيضا نقل عن النصوص
 (قوله كل شيء) من الحلال والحرام والصدق والكذب قال تعالى يسأل الصادقين عن صدقهم (قوله إلا العلم)
 أي فلا يسأل عنه (قوله طلب من نبيه) أي أمره بالآية الاتية (قوله فكيف يسأل عنه) استنهام بمعنى

للشيخ أبي غلابا يسأل عنه أقول هذه العبارة لا تفيد المدعى لاني كل خبر سواء كان علما أو غيره نطلب الزيادة منه في لسان
 الشريعة ولم تكن هذه الآية دالة عليه مومع ذلك يسأل عنه وقال أبو السعود فيه نظرا ورد في السنة لا تزول
 فقد ما بعد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع من عمره فيها أفناء وعن شبهة أفلا ومن ماله من أي شيء اكتسبه
 وعن علمه ماذا صنع فيه حوى وفي الحديث والقرآن حجة لك أو عليك أي من جهة العمل بما علم منه أو بعدمه
 وبالجملة فهذه العبارة غير مسلمة لا يقال إن قوله لا العلم أي الاطلب العلم والاخذ في أسبابه فلا يسأل عنها فلا
 يقال لماذا طلبته ولماذا أخذت في أسبابه لا نقول طلب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع أن يسأل عن طلبه هل
 قصدت طلبه دفع الجهل عن نفسك أو نفع الغير والربا أو لتصرف به وجوه الناس اليك أو لتأري به السفهاء
 فويل لذلك الحديث من طلب العلم ليأري به السفهاء الخ (قوله وفيها) أي في الاشياء عن آخر المصنف (قوله عن
 مذهبنا) أي عن صفته فالعلم إذا استلنا أي المذهب صواب (قوله مخالفا) أي في الفروع اه اشياء أي الفروع
 الفقهية كالامام الشافعي والامام مالك والامام أحمد رضي الله عنهم وفي نسخة من الاشياء مخالفا بصيغة
 الجمع (قوله قلنا) أي في الجواب للسائل وقوله مذهبنا الخ مقول القول وقوله وجوب ارجاع اقلنا أي يجب علينا
 أن نقول ذلك ولذا قال في الاشياء يجب علينا أن نجيب بأن مذهبنا الخ (قوله صواب يحتمل الخطأ) أي ما يقول
 ذلك لأنه قد قلده ولا يقلد شخص مع اعتقاده خطأ وإنما لم تقطع بأنه صواب لانه لو قطعنا القول بذلك لما صح
 قواهم أن المجتهد يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفا) أي في الفروع كما مر (قوله خطأ يحتمل الصواب) هذا
 بناء على أن الحق واحد وهو المشهور وإنما لم تجزم بخطأ المخالف في الفروع لما تقدم من أن المجتهد يخطئ ويصيب
 اه والمراد أن مذهب البه امامنا صواب عنده مع احتمال الخطأ لكل مجتهد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر
 وأما بالنظر اليها فكل واحد من الاربعة مصيب في اجتهاده فكل مقلد بقول هذه العبارة لو سئل عن مذهبه
 على لسان امامه الذي قلده وليس المراد أنه يكاف كل مقلد اعتقاد خطأ المجتهد الآخر الذي لم يقلده لان تقلده
 واحد منهم انما يسوغ بقدر ضرورة التقليد وهي كون المقلد ليس من أهل النظر في الأدلة لاستنباط الاحكام
 الظنية فيقلده في العمل فقط فان قلت أنه مكاف به أيضا والازم أداء التكليف مع اعتقاده عدم صحته
 قلت لا يلزم ذلك الاول امتنع عدم صحة ما قلده فيه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهرا حيث فعل
 ما عليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو الاخذ بقول المجتهد وأما مخطئة خلاف مذهبه
 فهو مكاف به اكد الخصة شيخنا من القول السديد لابن الملا فزوح المكي الحنفى اه أبو السعود (قوله معتقدا
 أي في العقائد كقولنا بحدوث العالم وأن الافعال كلها لله (قوله ومعتقد خصومنا) أي أهل الاعتزال القائلين
 بأن العبد يخلق أفعال نفسه وكقول الحكماء ان العالم قديم بعناصره الاربعة ولهذا قال في الاشياء وإذا استلنا
 عن معتقدا ومعتقد خصومنا في العقائد (قوله قلنا) أي في جواب السؤال عما ذكر وجوبا (قوله الحق ما نحن
 عليه) أي من العقائد (قوله ما عليه خصومنا) من الشبهة المخالفة لقواعد الشريعة وقانونه وليس المراد بانخصم
 هنا ما يعم الاشاعة فانهم خالفونا في بعض المسائل كما نقول بأن الايمان يزيد وينقص وبعدم صفة التكويد فان
 هذا الخلاف ليس بباطل وليس بشبهة بل لكل وجهة والله تعالى أعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء فقلنا عن بعض
 المشايخ (قوله العلوم) أي جنس العلوم ثلاثة أي ثلاثة أنواع (قوله علم نضج) أي تقرر قواعده وفترعت
 عليها الجزئيات ودفعت اعتراضاته وفصلت آقاويله ووضعت معضلاته أفاده الحاشي بإيضاح (قوله وما احترق
 أي ما بلغ الغاية والنهاية بل ما زالت فيه فروع وأبحاث وأشباه لم يقفوا على حقيقة من كلام العرب (قوله علم
 النحو) الاضافة للبيان (قوله والاصول) أي علم العقائد وأما اصول الفقه فداخله فيه ويحتمل أن يكون المراد
 ما هو أعم (قوله وعلم لا نضج) أي لم تقرر كل قواعده ولم يوقف لها على آخر وانما تكلم فيها بحسب ما ألهم وفوق
 ذلك لا يعلمه الا الله تعالى ولم يتكلموا على كثير من جزياته (قوله وهو علم البيان) المراد به ما يعم العلوم الثلاثة
 المعاني والبيان والبدع ولذلك قال الزمخشري ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض اه
 ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته وتكته وبديعانه بل على التزاييسير قال الله تعالى قل ان
 اجتمعت الناس والجن على أن يأثروا عمل هذا القرآن لا يأثروا بعمله ولو كان بعضهم ببعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه
 من البلاغة (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد ذكر السيوطي في الاثنان أن القرآن في اللوح المحفوظ كل

وفيه اذا استلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفا
 قلنا وجوبا مذهبنا صواب يحتمل الخطأ
 ومذهب مخالفا خطأ يحتمل الصواب واذا
 استلنا عن معتقدا ومعتقد خصومنا قلنا
 وجوبا الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه
 خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما
 احترق وهو علم البيان والتفسير

حرف منه بنزلة جبل قاف وكل آية تحت من التفسير ما لا يعلمه الا الله تعالى (قوله وعلم نضج) أي قررت قوله
 ويثبت غالب برتبته حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج له عامة الخلق (قوله واحترق) أي بلغ الغاية
 بحيث لا يحتاج الى مزيد بل لو أتى بزيادة الآن لا تقبل لأن المحدثين رحمهم الله آمنوا بالنظر في الكتاب والسنة
 وخرجوا الاحكام وايدوا قواعدها وهذا نصير مرادوا لا قالوا احتراق مفسد للاشياء (قوله علم الحديث) وذلك
 لأنه قد تم المراد منه وذلك لان المحدثين جراحهم الله خيرا ووضعه واكتفى في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اصحابهم
 وبينوا أي الحفظ منهم وفاسد الرواية من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلاثمائة وحصر ما من روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبينوا الاحكام والمراد منها بحسب ما يراه كل مجتهد على قدر ما ألهمه
 الله تعالى فانكشفت حقيقة ونظيرتها طبعه بحيث لا يخطر بوجهه أمر في الحديث وإن الاوقاد يجردهم وولغا
 على المراد وزيادة (قوله والفقه) المراد ما يمت كتاب فروعه واصله وهذا مما هو معلوم فترى حوادث الخلق على
 اختلاف واقعها ونشبتناهم امر قومة بعينها أو ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امر قد لا تقع أصلا
 نصواعا علمية وخسبية وقوعها أو تقع نادرا أو أما ما لم يكن منه صا فنادر يسير وقد يكون منصوبا غير أن
 الناظر يقصر عن البحث عن محله أو عن فهم ما يفيد ما هو مخصوص به فهو أو غافق (قوله وقد قالوا) أي
 بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقه المذكي والفقهاء الذي روى من طريق أبي حنيفة والافطريق الامام مالك
 مروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك وطريق الامام أحمد عن الشافعي الخ قالوا لا تنق
 بمثل هذه العبارة أن تحمل على ذلك ولو حملت على ظاهرها لاقتضى أن الفقه لم يكتم فيه الا هؤلاء الواقع بخلافه
 (قوله الفقه) المراد به الفروع الشرعية فالمراد بالفقه ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زرع الخ) أي اقول من
 نسب في كثرته وزيادته والاقول الظاهري هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحقيق هو رب العزة عز وجل
 فشيء تفريع الاحكام الشرعية بالزرع واشتق منه زرع بمعنى فرع الاحكام واستنبط استعارة تسمية تبعية قال
 في شرح الطحاوي اعلم أن أبا يوسف ومحمد واوزفروا الحسن بن زياد تلاميذ أبي حنيفة وأبو حنيفة كان تلميذ
 حماد وحماد تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ علقمة وعلقمة كان تلميذ عبد الله بن مسعود ورضي
 الله تعالى عنهم أجمعين وعبد الله بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وسقاء علقمة) المراد
 بالسقي تقويته بتأنيده ببعض الأدلة والتفاريع (قوله وحصده) أي جمعه أي جمع ما نشتت منه من فوائده
 ونوادره لكن لم يكشفه كل الكشف فذهب به جمعه للفروع بالحصاد بجمع الضم في كل (قوله النخعي) نسبة
 الى النخع وهي قبيلة وهو كوفي تابعي حافظ مات محتفيا من الحجاج اه زرقي على المواهب (قوله وداسه)
 أي كشف بعض المسائل ووضهها وهاها لا انتفاع (قوله وطحنه أبو حنيفة) أي أظهر خباياه وأوضح المقصود
 منه (قوله ويحججه أبو يوسف) أي أن أبا يوسف عمد الى ما قرره أبو حنيفة فحقه وجمع النظائر وحق النظر (قوله
 وخبره محمد) أي جمع الروايات عن الامام ونفع الفروع وبين ما رجع عنه الامام وأظهر الغث من السمين وكثرت
 الحوادث في زمنه فصار يدونها (قوله وسائر الناس) أي باقي الناس يأكلون من خبره أي من الفقه الذي دونه
 وحققه (قوله فقال) أي من البسيط وترتيب هذا النظام بخلاف الترتيب قبله لأنه جعل فيه علقمة حمادا
 وابراهيم دواسا ولا يعترض بالمنافاة لأنه لم يقل وقد نظم بل قال وقد نظم فهي طريقة أخرى وعلقمة بالنسبة
 لشروية النظام (قوله والا لكل الناس) أي ناس مذهبهم والامر فيهم ظاهر وأما بالنسبة للامام مالك فقد نقل
 فقهاء المالكية أن المدونة التي هي أصل مذهبهم نقلها أسد بن القرائ من أسئلة محمد وكان يذكر أجوبة المسائل
 على مقتضى قواعد المذهب ثم انه انتقل الى مذهب الامام مالك فأبقى أصل الاسئلة وغيرها الاجوبة على مقتضى
 ما رآه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن الربيع
 قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن حماد بن يحيى قال سمعت
 محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة كان أبو حنيفة ممن وفق له الفقه ومن أراد أن يقتصر
 في الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى ومن أراد أن يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان
 ومحمد بن محمد بن الحسن الشيباني ذكر ذلك السيوطي في تبيين العقيقة في مناقب أبي حنيفة رضي الله
 تعالى عنه وعيال من العول بمعنى التكفل كأن أبا حنيفة تكفل لهم ببيان ما يحتاجون اليه من امور دينهم

وعلم نضج واحترق وهو علم الحديث والفقه
 وقد قالوا الفقه زرع عبد الله بن مسعود
 ورضي الله عنه وسقاء علقمة وحصده ابراهيم
 النخعي وداسة حماد وطحنه أبو حنيفة ويحججه
 ابو يوسف وخبره محمد وسائر الناس يأكلون
 من خبره وقد نظم بعضهم فقال
 الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة
 حماد ثم ابراهيم دواس
 نعمان طاحنه يعقوب عاجنه
 محمد خابر الاكل الناس

(قوله عليه) أي الامام محمد خالص لا قرب مذكور (قوله كالجامعين) الصغير والكبير وقد ألفت في المذهب تأليف سميت بالجامع فوق ما ينبغي على أرباب وكل تأليف لمجد وصف الصغير فهو من روايته عن أبي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايتهم عن الامام بلا واسطة (قوله صار الشافعي فقيها) أي بما اطاع عليه من الكتب لأنه لم يحصل له هذه الصفة إلا بسبب محمد لأن الامام الشافعي مجتهد مطلق قبل اجتماعه على محمد وقول الحلبي ثم يصح أن يقال فيه بطلان الشافعي على مسائل لم يكن مطلعاً عليها قبل فإن محمد رجه الله تعالى أبدع في كثرة استخراج المسائل والأشافي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده إلى بغداد وكيف يستفاد الاجتماع المطلق عن ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما أجاب به هو عن قوله والله ما صرت فيها إلا بكتب محمد بن الحسن من أن المعنى ما زددت بصيرة في الفقه إلا بذلك هو الجواب عن هذه العبارة (قوله حيث قال) الحينية للتعديل (قوله من أراد الفقه) أي تعلمه فليزم أصحاب أبي حنيفة انظر هل يخص الموجودين في زمنه أو يعم (قوله والله ما صرت فقيها) أي ما زددت علماً بفروع الفقه (قوله إلا بكتب) أي بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) أي علم الفقه ثم يحتمل أن المراد بالعلم الملمة أو الأدراك أو القواعد والضوابط (قوله فوقنا) أي أعلى منا (قوله بدرجتين) أي بمنزتين ومنازل الجنان حسيات والدرج يستعمل في العاقل والدرك في السفل والدرجتان هما درجتا السبق ودرجة المشيئة عليه أو درجة قضاء حاجات المسلمين بالقضاء لأن أبي يوسف تولى القضاء وعدل في نخبة درجة وهو الذي في القضاء قال وفي رواية ينفق وبينه كباين السماء والأرض (قوله فأبو حنيفة) أي فابن أبي حنيفة (قوله هيهات) اسم فعل أي بعد مكانه عن أبي يوسف (قوله في أعلى عليين) اسم لا على الجنة أي هو في أعلى مكان في الجنة وكونه في الأعلى بالنسبة إليهم لا مطلقاً لأن الأنبياء والأصحاب أرفع منه درجة قطعاً وأما الدعاء بنحو اللهم اجعلني مع النبيين فيحصل على أن المراد في الاجتماع والمؤانسة لا في الدرجة والمنزلة ومنه قوله تعالى فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) أي تفهيم إنكارى بمعنى الذي أي كيف لا يعطى هذا المكان الأعلى (قوله وقد) أو الولهال (قوله بوضوء العشاء) أي الأخيرة كما في مقدمة الغزوي (قوله أربعين سنة) قال مسهر بن كدام أتيت أبا حنيفة في مسجده ف رأيته يصلي الغداة ثم يجلس للناس في العشاء لم حتى يصلي الظهر ثم يجلس إلى العصر فإذا صلى المغرب جلس إلى المغرب فإذا صلى المغرب جلس إلى العشاء فإذا صلى العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى ينتفرغ لمطالعة لا تعاهده فلما هاء الناس خرج إلى المسجد فأتته الصلاة إلى أن طلع الفجر فلما أصبح دخل منزله وأبس ثيابه وخرج إلى المسجد وصلى الغداة فجلس للناس إلى الظهر ثم إلى العصر ثم إلى المغرب ثم إلى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي إن الرجل قد ينشط الليلة لا تعاهده إلا ليلة فتعاهده فلما هاء الناس خرج إلى المسجد فأتته فقلت كفعله في الليلة الأولى فلما أصبح دخل منزله وأبس ثيابه وخرج إلى الصلاة ففعل كفعله في يومه حتى إذا صلى العشاء فقلت إن الرجل قد ينشط الليلة واللايتين لا تعاهده إلا ليلة فتعاهده فلما أصبح جلس كذلك فقلت في نفسي لا زمنه إلى أن يموت أو أموت قال ولا زمنه في مسجده قال ابن معاذ بلغني أن مسهر مات في مسجده أبي حنيفة في جهوده رضي الله تعالى عنه رضي الأبرار وسأل حفص بن غياث رحمه الله أبا حنيفة ما الذي قواه على الطاعة فقال اني دعوت الله تعالى باسمائه على حروف باتاناً الخ وقد ذكر الدعاء في المقدمة الغزوية اه وقال السيوطي في تبيين العقيقة روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال سمعت مسهر بن كدام يقول دخلت ذات ليلة المسجد فرأيت رجلاً يصلي فاستقبلت قراءته فقرأ أسبعا فقلت بركع ثم قرأ التثنية فقلت بركع ثم أنصف فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة فظنرت فاذا هو أبو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن مصعب قال ختم القرآن في ركعة أربعة من الأئمة وعدهم أنما حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان أبو حنيفة يقرأ القرآن في شهر رمضان ستين خفة وروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت أسد بن عمرو يقول صلى أبو حنيفة في صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان طائفة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة حفظ أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة وروى الخطيب عن حماد بن أبي حنيفة قال لما مات أبي سألنا

وقد ظهر عليه بصائفه كالجامعين والبسط والزيادات والزيادات والزيادات حتى قيل أنه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتاباً ومن تلامذته الشافعي رضي الله عنه وتزوج بامرأة الشافعي وتوفي عن أبيه رحمه الله وما له فقه به صاوال الشافعي فقهياً ولقد أنصف الشافعي حيث قال من أراد الفقه فليزم أصحاب أبي حنيفة فإن المعاني قد تبسرت لهما وقال ما صرت فقيها إلا بكتب محمد بن الحسن وقال اسمعيل بن أبي رجا رأيت محمداً في المنام نقلت له ما فعل الله بك قال قال تغفر لي ثم قال لو أردت أن أعذبك ما جعلت هذا الله لم يكن فقلت له فأنى أبو يوسف قال فوقنا بدرجتين فأتى أبو حنيفة قال هيهات ذلك في أعلى عليين كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة

الحسن بن عمار أن يقول عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل من يدك من ثوبك سنة ولم تقبل من يدك من ثوبك سنة
 عنك بالمثل منذ أربعين سنة فقد أتعت من بعد ذلك وفصحت القراء وروى الخطيب عن أبي يوسف قال بينما
 أنا أمشي مع أبي حنيفة إذ سمعت رجلاً يقول لرجل هذا أبو حنيفة لا ينال الليل فقال أبو حنيفة والله
 لا يتحدث علي بما لم أفعل وكان في الليل عادة صلاة ودعاء وتضرع اه (قوله ولها) أي لقرنته ربه في المنام أعوله
 قصة مشهورة ذكرها العلامة الحافظ النجم القطبي وهي أن الامام رضي الله تعالى عنه قال رأيت رب
 العزة في المنام ثم سمعته يقول في نفسي ان رأيتني عام المائة لاسأله بم تصبر الخصال من هذا
 يوم القيامة قال فرأيت سجدته وتعالى فقلت يا رب عز جارك وجل ثناؤك وقد تستعجلونهم بنحو عبادك
 يوم القيامة من عذابك فقال سبحانه وتعالى من قال بعد الغداة والعشي سبحان الا بدي سبحان الواحد
 الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان رافع السماء بغير عمد سبحان من بسط الارض على ماء جدد سبحان من خلق
 الخلق فأحصاهم عدد سبحان من قسم الرزق ولم ينس أحد سبحان الذي لم يقض صاحبه ولا ولد سبحان الذي
 لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد سبحان من عذابى اه (قوله حجة الكعبة) أي خدم الكعبة ولا يكونون الا من بنى
 شبيهة لقوله صلى الله عليه وسلم لخدمته خذوا أي مفاتيح الكعبة خذوا مائة (قوله بالدخول) أي في الدخول
 وأل عوض عن المضاعف اليه أي في دخوله (قوله على ظهرها) قال الخطيب فيه أنه مخالف للسنة اه وذكر
 الشربلاقي ونقله أبو السهود في شرح منته ان الزاوي أفضل من نصب القدمين وتفسير التراوح أن يعتمد على
 قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة وصلى ركعتين بجميع
 القرآن واقفا على إحدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدمه الاخرى اه بحروفه قلت ويعد هذا
 الاحتمال التعريف بالظاهر وبهذه هم وهو صاحب درة الاسرار نقل عن الضياء المعنوي أنه لا يوقف على رجل
 واحدة في القرائن لانه مكره بغير عذر أما في النوافل فيجوز اه ويحتمل أن يكون الضمير في ظهرها للبنى
 في الاولى وللديري في الثانية (قوله وناجى ربه) أي سأله سرا (قوله وقال الهى) عطف تفسير على ناجى (قوله
 الضيف) عن القيام بأداء تمام ما ينبغي لجنابك (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة الى الموصوف أي
 عبادتك الحق أي التي تليق بجلالك بل هي بقدر ما في وسعه (قوله لكن عرفك) استدراك على ما يهمل أن عدم
 عبادته حق العبادات نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده واستحقاق دوام
 مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات (قوله حق عرفك) أي
 معرفتك الحق أي الناقصة الثابتة (قوله ذهب) من الهبة أي اجعل نقصان الخدمة هبة لكمال معرفته والمعنى
 انه وان لم يستحق الا كرام لنقصان الخدمة فأكرمه بنقصان الكمال المعرفة أي اجعل هذا مكفرا بهذا أو مقابلا به
 ويحتمل أن الضمير في هب محذوف أي هب نقصان خدمته أي لا توافه خدمتها واللام في الكمال للميل
 (قوله هاتف) هو متكلم بسمع صوته ولا يرى شخصه (قوله من جانب) أي من ناحية من نواحي الكعبة المطهرة
 والظاهر أنه ملك يتكلم عن الحق تبارك وتعالى (قوله قد عرفتنا) أي بصفاتنا (قوله غفرنا لك) أي سترنا عليك
 ما صدر منك وما بعد سببه بالنسبة لما قامك (قوله من كان على مذهبك) بيان لمن اتبعه وهذا تقييد حسن والمراد
 بمن على مذهب الاخذ بالحكام مذهبه دلالة احوالها وحرامها وفرضها وواجبها ومسئولتها ومندوبها وقبولها
 السنة والكتاب ولم يزعج وليس المراد أن من قال ابي حنيفة غفر له (قوله الى يوم القيامة) متعلق بقوله ومن اتبعك
 أي غفرنا لاتباعك طائفة بعد طائفة الى يوم القيامة (قوله وقيل لابي حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن أبي
 يوسف في فضل السبني وعبارته ولهذا قال أبو يوسف حين قيل له بم أدركت اعلم قال ما استمكنف من الاستفادة
 وما جئت بالافادة ولا مانع من تعدد هاتم قال قيل لابي حنيفة رضي الله عنه بم أدركت العلم قال انما أدركت
 العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقف على فقه وحكمة قلت الحدقه فازداد على اه (قوله بالافادة)
 أي بافادة الغير بما عندي وما استمكنف من الاستفادة أي طلب الافادة من الغير قال صاحب التعليم وسعت
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ غفر الدين الكسائي يقول كانت جارية أبي يوسف أمانة من عبيد ربهما الله تعالى
 فقال لها هل تحفظين من أبي يوسف في الفقه شيئا فقالت لا الا أنه كان يكرز ويقتلهم الدود ساقط حفظ ذلك
 منها وكانت تلك المسئلة مشكلة على محمد فارتفع اشكاله بهذه الكلمة فعلم أن الاستفادة ممكنة من كل أحد (قوله

وحي حسنا وخسب حجة وروى ربه في المنام
 مائة مرة وله قصة مشهورة وفي حقه
 الأخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليدل
 مقام بين اليهودين على رجله البني ووضع
 اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن
 ثم ركع وجعل يقرأ على رجله اليسرى
 ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن
 فلما سلم بكى وناجى ربه وقال الهى ما عبدك
 هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن عرفك
 حق معرفتك فهب نعمة سان بخدمته لك
 معرفته فهب هاتف من جانب البيت
 نأيا با حنيفة قد عرفنا حق المعرفة وقد
 أخذتنا فأحسن الخدمة وقد غفرنا لك
 وان اتبعك من كان على مذهبك الى يوم
 القيامة وقيل لابي حنيفة بم بلغت ما بلغت
 قال ما جئت بالافادة وما استمكنف من

قوله بمسهر بن كدام (قوله من جعله) أى الامام أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله أن لا يخاف) أى من غوائل الدنيا والآخرة وتعام كلامه وأن لا يكون قزط في الاحتياط لنفسه كما ذكره في المقدمة (قوله وقال) أى مسافر نسب في المقدمة هذين البيتين لابي يوسف حيث قال أنه قد استأذنا اديب أبو يوسف به فقبول بن أحد رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشارح أنه ما أنشأ مسافرا إلا أن يجعل قوله قال أى نقلا عن الغير (قوله فيه) أى فى الامام أى فى مدحه (قوله حسبي) اسم بمعنى كافى متبدا ومضاف اليه وما أعددته خيره وقوله دين النبي الخ يدل من قوله ما أعددته وهو على تقدير مضاف أى تدبى دين ويدل عليه ثم اعتقادي (قوله من الخيرات) أى من أفعال الخير والخيرات (قوله ما أعددته) أى ما هيأته وحصلته (قوله يوم القيامة) متعلق بحسبي وكذلك فى رضى الرحمن أى فى الاسباب التى توجب الرضوان بمعنى أن الامور المقتضية لارضى كثيرة يكفى منها هذان الشبان وهما دين النبي ومذهب النعمان ويحتمل أن يوم متعلق بقوله بعد ذلك فى رضى الرحمن (قوله وعنه) أى وروى عنه فى مدح الامام الاعظم (قوله ان آدم اقتضرى) حق كناه الله تعالى بأبي محمد وأعلمه الله تعالى بفضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وأنا اقتضى برجل من أمتي) المقصود من هذا مدح أئمة لان كل نبي يفرح بالاصالحين من أئمة وأهل الزهد والورع منهم وليس المقصود أنه تزداد به درجته بل النبي فى أعلى مراتب الكمال (قوله اسمه نعمان) قال فى تبيين الصيغة فى ذكر أصل الامام الاعظم قال الخطيب فى تاريخه أنبأنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن عبد الله المصري أنبأنا عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة يقول أنبأنا اسمعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المزياني من أنباء فارس الاسرار واقعة ما وقع علينا رق قطو ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفى ذريته ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب ذلك لعل بن أبي طالب فينا اه وقوله وذهب بجدي الخ فيه أن عليا مات قبل الثلاثين من الهجرة وولد الامام سنة ثمانين من الهجرة وبأنى للشارح أن أنبأنا أدرك الامام عليا فدعاه بالبركة ولم يذكر أنه أخذ الامام معه (قوله هو سراج أمتي) أى المنور على أمتي شبهه بالسراج بجوامع الاهتداء فى كل والمشبه أمر كل فلا جمع بين طرفي التشبيه (قوله يفتخرون بي) أى على الملائكة ويحتمل على أهمهم (قوله وأنا اقتضى الخ) ان قلت ان الصحابة رضى الله عنهم أجمعين أفضل من ابي حنيفة قطعا فهم احق بالاقتضار أجيب بأن الاقتضار من حيث انه قد وجدنى زمن انقطعت فيه الصحابة وضعفت السنة بهض ضعف فكان فى وجوده فى زمانه رحمة للخلق ونفع عظيم فى حيث هذه الجهة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا فى سعيد بن جبيرة لما قتله الجراح انه قتل به سبع عشرة مرة وقتل بغيره كل انسان مرة واحدة مع انه قد قتل عبد الله بن الزبير وغيره من الصحابة وهم افضل منه قطعاً فاجيب عن ذلك بما ذكرناه (قوله من احبه) أى حبا دينا بحيث انه يحبه لكونه ممثلاً للاوامر مستجاباً للنواهي وليس المراد حبا بالاتباع لما رآه ولا حب هوى أو المراد حب اتباع فى المأمورات والمنهيات (قوله ومن أبغضه) يقال بغض وأبغض والاول افصح (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزنوي (قوله موضوع) أى كذب على النبي عليه الصلاة والسلام (قوله تعصب) أى حمية وانكار الحق ولم يذكر صاحب الضياء هذا فى فعل المناقب وإنما ذكره يشاء آخر لفظه من رواية أبي هريرة فى أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي وكبرها لانا قال فى الضياء قال ابن الجوزي فى الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه) أى هذا الحديث (قوله بطرق مختلفة) أى بأسانيد متعددة أى فلا أقل من أن يكون ضعه فى الامور وعالي أن الضعف اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن فلا يجادى أن هذا الحديث حسن لكثرة طرقه (قوله فى مناقبه) أى الجرجاني التى ألفها فيه (قوله التسترى) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول انى لا عهد لميثاق الذى أخذته الله على فى عالم الذر وانى لا رعى أولادى من هذا الوقت الى أن أخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور (قوله لو كان) أى وجد فكان نامة (قوله امة موسى) خصوا الكونهم أكثر الامم ما عدا ائمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم يليه عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله مثل ابي حنيفة) أى شخص مثله فى الديانة وبذل النصيحة (قوله لما تمودوا) أى لما صاروا يهودا سقى اليهودهم ودالك كونهم يهودون عند قراءتهم اى يتألمون وقيل لانهم من اولاد

مسافر) وقع التعبير به فى مقدمة الغزنوي وفى تبيين الصيغة بمسهر بن كدام (قوله من جعله) أى الامام أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله أن لا يخاف) أى من غوائل الدنيا والآخرة وتعام كلامه وأن لا يكون قزط في الاحتياط لنفسه كما ذكره في المقدمة (قوله وقال) أى مسافر نسب في المقدمة هذين البيتين لابي يوسف حيث قال أنه قد استأذنا اديب أبو يوسف به فقبول بن أحد رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشارح أنه ما أنشأ مسافرا إلا أن يجعل قوله قال أى نقلا عن الغير (قوله فيه) أى فى الامام أى فى مدحه (قوله حسبي) اسم بمعنى كافى متبدا ومضاف اليه وما أعددته خيره وقوله دين النبي الخ يدل من قوله ما أعددته وهو على تقدير مضاف أى تدبى دين ويدل عليه ثم اعتقادي (قوله من الخيرات) أى من أفعال الخير والخيرات (قوله ما أعددته) أى ما هيأته وحصلته (قوله يوم القيامة) متعلق بحسبي وكذلك فى رضى الرحمن أى فى الاسباب التى توجب الرضوان بمعنى أن الامور المقتضية لارضى كثيرة يكفى منها هذان الشبان وهما دين النبي ومذهب النعمان ويحتمل أن يوم متعلق بقوله بعد ذلك فى رضى الرحمن (قوله وعنه) أى وروى عنه فى مدح الامام الاعظم (قوله ان آدم اقتضرى) حق كناه الله تعالى بأبي محمد وأعلمه الله تعالى بفضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وأنا اقتضى برجل من أمتي) المقصود من هذا مدح أئمة لان كل نبي يفرح بالاصالحين من أئمة وأهل الزهد والورع منهم وليس المقصود أنه تزداد به درجته بل النبي فى أعلى مراتب الكمال (قوله اسمه نعمان) قال فى تبيين الصيغة فى ذكر أصل الامام الاعظم قال الخطيب فى تاريخه أنبأنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن عبد الله المصري أنبأنا عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة يقول أنبأنا اسمعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المزياني من أنباء فارس الاسرار واقعة ما وقع علينا رق قطو ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب رضى الله عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفى ذريته ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب ذلك لعل بن أبي طالب فينا اه وقوله وذهب بجدي الخ فيه أن عليا مات قبل الثلاثين من الهجرة وولد الامام سنة ثمانين من الهجرة وبأنى للشارح أن أنبأنا أدرك الامام عليا فدعاه بالبركة ولم يذكر أنه أخذ الامام معه (قوله هو سراج أمتي) أى المنور على أمتي شبهه بالسراج بجوامع الاهتداء فى كل والمشبه أمر كل فلا جمع بين طرفي التشبيه (قوله يفتخرون بي) أى على الملائكة ويحتمل على أهمهم (قوله وأنا اقتضى الخ) ان قلت ان الصحابة رضى الله عنهم أجمعين أفضل من ابي حنيفة قطعا فهم احق بالاقتضار أجيب بأن الاقتضار من حيث انه قد وجدنى زمن انقطعت فيه الصحابة وضعفت السنة بهض ضعف فكان فى وجوده فى زمانه رحمة للخلق ونفع عظيم فى حيث هذه الجهة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا فى سعيد بن جبيرة لما قتله الجراح انه قتل به سبع عشرة مرة وقتل بغيره كل انسان مرة واحدة مع انه قد قتل عبد الله بن الزبير وغيره من الصحابة وهم افضل منه قطعاً فاجيب عن ذلك بما ذكرناه (قوله من احبه) أى حبا دينا بحيث انه يحبه لكونه ممثلاً للاوامر مستجاباً للنواهي وليس المراد حبا بالاتباع لما رآه ولا حب هوى أو المراد حب اتباع فى المأمورات والمنهيات (قوله ومن أبغضه) يقال بغض وأبغض والاول افصح (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزنوي (قوله موضوع) أى كذب على النبي عليه الصلاة والسلام (قوله تعصب) أى حمية وانكار الحق ولم يذكر صاحب الضياء هذا فى فعل المناقب وإنما ذكره يشاء آخر لفظه من رواية أبي هريرة فى أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي وكبرها لانا قال فى الضياء قال ابن الجوزي فى الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه) أى هذا الحديث (قوله بطرق مختلفة) أى بأسانيد متعددة أى فلا أقل من أن يكون ضعه فى الامور وعالي أن الضعف اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن فلا يجادى أن هذا الحديث حسن لكثرة طرقه (قوله فى مناقبه) أى الجرجاني التى ألفها فيه (قوله التسترى) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول انى لا عهد لميثاق الذى أخذته الله على فى عالم الذر وانى لا رعى أولادى من هذا الوقت الى أن أخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور (قوله لو كان) أى وجد فكان نامة (قوله امة موسى) خصوا الكونهم أكثر الامم ما عدا ائمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم يليه عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله مثل ابي حنيفة) أى شخص مثله فى الديانة وبذل النصيحة (قوله لما تمودوا) أى لما صاروا يهودا سقى اليهودهم ودالك كونهم يهودون عند قراءتهم اى يتألمون وقيل لانهم من اولاد

قوله يقول أنبأنا اسمعيل الخ مصوابه أنا اسمعيل الخ بضمير المتكلم كما هو فى بعض النسخ وفى عبارة ابن خلدكان أيضا وأما خبره الى أنبأنا كما هذا فيوقع فى الر كذا وكذا وسقاة العبارة كالا يحق قذبه اه محمده

وقال مسافر بن كدام من جعله بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف وقال فيه حسبي من الخيرات ما أعددته يوم القيامة فى رضى الرحمن دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقادي مذهب النعمان وعنه عليه الصلاة والسلام ان آدم اقتضى وأنا اقتضى برجل من أمتي اسمه نعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي وعنه عليه الصلاة والسلام ان سائر الانبياء يفتخرون بي وأنا اقتضى برأى حنيفة من احبه فقد أحبنى ومن أبغضه فقد أبغضنى كذا فى المقدمة شرح مقدمة أبي الالبث قال فى الضياء المعنوي وقول ابن الجوزي انه موضوع تعصب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني فى مناقبه بسنده لسميل بن عبد الله التستري أنها لو كان فى أمة موسى وعيسى منسل ابي حنيفة لما تمودوا

يهود ابن اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه العلة لا تظهر الا في اولاد يهودا خاصة مع أن التسمية عامة وفي حاشية شيخنا محمد عبادة العدوي على المولد اليهود مشتق من اليهود وهو التوبة والميل أو الرجوع من شيء الى ضده يقال هاد اذا تاب أو مال أو رجع من شيء الى شروعه وعكسه هو ابتلاك لانهم تابوا عن عبادة العجل أو مالوا من الحق الى الباطل ورجعوا من الخير الى الشر وخطوا في اعتقادهم أو هو معرب يهودا بالذال المجمة ابن يعقوب اهلقاني (قوله ولما تنصروا) أي ولما صاروا نصارى ممن انصارى لانهم سكنوا بلدا يقال لها ناصرة وقيل لدعواهم نصره عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة لقب ونسب مرتب فقوله لما تنصروا يرجع لآئمة موسى وقوله لما تنصروا يرجع لآئمة عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تقتضي الوقوع كقوله عليه السلام لو عاش ابراهيم لكان نبيا أو أن المراد لو كان فيهم في زمن الفترة وخلقهم عن الرسل مثل أبي حنيفة وروعا زاهدا كاحبارهم الذين اختاروا الرشاشوا أخفوا الاحكام وغيروا نعت النبي صلى الله عليه وسلم خوفا على ذهاب رياستهم لما تنصروا أي لما داموا على ملة اليهود الملة الباطلة التي غيروا فيها وبذلك لو ابل كان يرشد هم الى دين موسى وعيسى ومن دينهم ما الايمان بحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله أعلم (قوله ومناقبه) أي مناقب الامام قال السيوطي في تبليغ الصفة قد ذكر الآئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة وبشر بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا قريشا فان عالمها بلاء طباق الارض علما أقول وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام أبي حنيفة في الحديث الذي أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا تناوله رجال من أبناء فارس وأخرج الشيرازي في الالفاب عن قيس بن سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقا بالثريا لتناوله قوم من أبناء فارس وحديث أبي هريرة في صحيح البخاري ومسلم بافظ لو كان الايمان عند الثريا لتناوله رجال من فارس وفي افظ مسلم لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء فارس حتى يتناوله وفي مجمع الطبراني الكبير بافظ لو كان الايمان معلقا بالثريا لتناوله العرب لتناوله رجال من فارس وفي الطبراني أيضا عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله ناس من أبناء فارس فهذا الاصل صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن الخبر الموضع اه والمناقب جمع منقبة وهي الخصال الحميدة ومن جعلتها ماروا الخطيب عن أبي يحيى الحماني قال سمعت أبا حنيفة يقول رأيت رؤيا فأفزعني رأيت أني أنبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأنت البصرة فأمرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فسأله فقال هذا رجل ينشر أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخطيب عن أبي وهب بن مزاحم قال سمعت عبد الله بن المبارك يقول لولا أن الله أغاثني بأبي حنيفة وسفيان لكنت كسائر الناس وروى الخطيب عن جبر بن عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أترضى أن تكون من غلمان أبي حنيفة قال لا لجلس الناس الى أحد أنفع من مجالس أبي حنيفة وروى روح بن عبادة قال كنت عند ابن جريج سمعت جبرين ومائة وثمان مائة موت أبي حنيفة فاسترجع ورجع وقال أي علم ذهب وروى الخطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المبارك اذا اجتمع سفيان وأبو حنيفة فسن يقوم الامام على قسي أو كان يقول اذا اجتمع هذان على شيء فذلك يعني الثوري وأبا حنيفة وكان يقول ان كان أحد ينفي له أن يقول برأيه فأبو حنيفة يقول برأيه وقال عبد الله بن داود اذا أردت الانتصار أو قال الحديث فسفيان واذا أردت تلك الدقائق فأبو حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على أهل الاسلام أن يدعوا أبي حنيفة في صلاتهم قال وذكر حفظه عليهم السلام والفقه وروى الخطيب عن أحمد بن محمد البلخي قال سمعت شاذان بن حكيم يقول ما رأيت أعلم من أبي حنيفة وروى عن اسمعيل بن محمد الفارسي قال سمعت مكي بن ابراهيم ذكر أبا حنيفة فقال كان أعلم أهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معين قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخفنا ما كثيرا فوالله يروى الخطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت مكي بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فسألت فيهم أرواح من أبي حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حفص البزار قال كان حفص بن عبد الرحمن شريك أبي حنيفة فبعث

ولما تنصروا ومناقبه

اليه في رقعة متساع وأعله أن في ثوب سكتة وكذا عيبا فاذا بعته فبين عيبه فباع خصص المتساع ونسى أن يبين
ولم يعلم من ابتاعه فلما علم أبو حنيفة بذلك تصدق بمن المتساع كاه اه مانقة الجلال رضى الله عنه (قوله من
أن خصص) أى من حصروا وجهها في كتب فن جمعها في كتاب لم يستوفها (قوله سبط ابن الجوزي) السبط
والحنيفة بطلقان على ولد الولد أيا كان ذكرا كان أو أنثى وخصص السبط بابن البنت والحنيفة بابن الابن
اصطلاحية وبعضهم نقلها عن أهل اللغة (قوله الانتصار) أى انتصار الشيخ للإمام وعبر فيه بالمطابقة
للاشارة إلى أن ذلك انصره الله تعالى له (قوله لإمام) هو المقتدم على غيره ولا شك أنه قد سبق الكل وفتح لهم
باب الاجتهاد (قوله غيره) أى غير سبط ابن الجوزي (قوله من ذلك) أى من المجلدين والتأليف في مناقبه كثير
البعض مختصر والبعض بسوط (قوله والحاصل) أى حاصل أمر أبي حنيفة وشأنه في فضله (قوله من أعظم
مجزئات) لانه قد أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الواردة التي ذكرناها آنفا فانها حلت عليه قطعا بخلاف
الحديثين الآخرين فان حديث لا تسبوا أقر بشافان عالما ببلاد طبايق الارض علما حله بعضهم على ابن عباس
وكذلك حمل حديث عالم المدينة على أحد العلماء الذين كانوا بالمدينة بخلاف هذا الحديث فانه ليس له حمل
الأبو حنيفة وأصحابه (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم وليس المراد بالمجزيات حقيقة فان المجزئة ما اقترنت
بالتصدي بل المراد بالمجزيات الكرامات التي أكرم الله بها أمته لما تقدم من أنه حفظ على الأمة السنن والفقه
ونصهم وعلمهم وفيه أنه لا يشترط التحدي لكل مجزئة (قوله وحسبك) كافك واسم فعل بمعنى يكفي والكاف
فيه اسم أو حرف خطاب (قوله اشتاره مذهبه) عبر بالافتعال اشارة إلى أن ذلك شهرة عظيمة لا تماثل وهذه
الشهرة باعتبار بعض الاماكن والمراد بالاشتهار بين العلماء لا عبيد سبق الاجتهاد ويدل لذلك قوله بعد ما قال
قولا الخ (قوله قولا) أى سواء ثبت عليه أو رجع عنه (قوله الأخذ به) أى قال به أو اعتقده (قوله امام من الأئمة
الاعلام) يحمل أن المراد أئمة أهل مذهبه فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبه وان خالفه في
نحو الثلث من المذهب لكن المخالفة برونها عنه ويحمل أن المراد أئمة المذاهب فالمراد بالأخذ الموافقة في
الاجتهاد لان المجتهد لا يقلد مجتهدا (قوله وقد جعل الله الحكم لأصحابه) أى التصرف بالشريعة والسباسة من
زمنه الخ والمراد أن ذلك فهمهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد أن ذلك لا يكون إلا منهم فليس
في العبارة حصروا قول الحلبي ان أراد بالحكم السلطنة ففي زمنه وبعده بكثير كان الحكم للعباسيين ومذهبهم
مذهب جدهم فيقال في ذلك يمكن أن بهضامن امرأهم كان يقول بقول النعمان والذي كان يقول بقول ابن
عباس الخليفة الأعلى على أنه يمكن أن يقال ان مخالفة الامام لابن عباس في نزع من المسائل كسئلته الاستثناء
والافتقار وافقه في كثير كعدم توريث الاخوة الاشقاء مع الاخوة لأم في المسئلة المستتركة وكسقوط الاخت
في الاكدرية وغير ذلك وصحة الاستثناء في اليمين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهبه
في أغلب الاحكام وقوله بعد ذلك وان أراد القضاء فهذا غير مختص قد عات بما ذكرناه ان الشارح لم يذع
الاختصاص فهذا ساقط أيضا والله أعلم (قوله من زمنه) أى الامام (قوله الايام) أى أيام الموفات والى أيامنا
أيضا فكثر حوادث الانام في هذه الاحيان على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان رضى الله تعالى عنه (قوله
الى أن يحكم عذبه) أى ويستقر ذلك الى أن يحكم قال الحلبي المراد أنه يجتهد ويوافق اجتهاده مذهبه على أن
الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعية رضى الله عنه اه أقول والذي ينبغي لطائفة الحنفية أن لا يتكلموا
بهذه الالفاظ الموهمة فانهم موجهة لتسليمهم بل أن بعض الحق يسبون الامام وينفون عنه الاجتهاد
فالاولى تجنبه ولذا ذكر مانقة صاحب الذخائر المهمات عن صاحب الاشاعة ومانقلا عن علي القاري فانه
عظيم جدا ومنع للاكتفاء التي كذبها بعض المحدثين سابقا ولا حقا قال في الذخائر خاتمة قال صاحب الاشاعة
وقع لبعض جهلة الحنفية أنه ادعى أن كلاما من عيسى والمهدى يقدان مذهب الامام أبي حنيفة رضى الله عنه
وذكره بعض مشايخ الطريق ببلاد الهند في تصنيفه شاع في تلك الديار ثم وقف الشيخ علي القاري الهروي
الحنفي نزول مكة الحشر فترجمه الله تعالى على تأليف سماه المشرب الوردى في مذهب المهدى نقل فيه هذا
القول ورد عليه ردًا شنيعا وجهله ولنقل كلامه هذا مختصرا فانه أهون للقبول بعوام الحنفية فانهم جاءه عيون
على نقول أهل مذهبهم وان لم تتعلق بالفقه فالرحمة الله تعالى وقد عارضني في هذه القصة بعض سئلته المتعلمين

قوله اصطلاحية الخ لانه راغى في التخصيص
معنى التفرقة اه معصية

من أن خصص وصفت فيها سبط ابن الجوزي
بجلدين كبيرين وسماه الانتصار لامام أئمة
الامصار وصنف غيره أكثر من ذلك
والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم
مجزئات المصنفين بعد القرآن وحسبك من
مناقبه اشتاره مذهبه ما قال قولا الأخذ به
امام من الأئمة الاعلام وقد جعل الله الحكم
لأصحابه وأتباعه من زمنه الى هذه الايام الى
أن يحكم عذبه عيسى عليه الصلاة والسلام

المذكورة من هو عار عن الفضيلة بالكلية وأبرزت قلاما كتب في قضاء الدفاتر يقطع بطلانه حتى العقل القاصر
ومع هذا فهو منقول من كتاب مجهول ثم أن ركافة الفاظه ومبانيه تدل على بطلان معانيه وهذا أنا ذكره بلفظه
لتصديقه عما حثت قال ولم يخش ما عليه من الوبال وغضب الملك المتعال اعلم أن الله تعالى قد خص بأب حنيفة
بالشريعة والكرامة ومن كراماته أن الخضر عليه السلام كان يحيى إليه كل يوم وقت الصبح ويتعلم منه أحكام
الشريعة إلى خمس سنين فلما توفي أبو حنيفة ناجى الخضر ربه قال الهى أن يكون لي عندك منزلة فائذن لابي
حنيفة حتى يعلمني من القبر على حسب عادته حتى اعلم شرع محمد صلى الله عليه وسلم على الكمال لتصل لي
العارفة والحقيقة فتودى أن اذهب الى قبره وتعلم منه ما شئت بغيا الخضر عليه السلام وتعلم منه ما شاء كذلك
إلى خمس وعشرين سنة أخرى حتى أتته الدلائل والا قاييل ثم ناجى الخضر ربه وقال الهى ماذا أصنع فتودى
أن اذهب الى صفاتك واشتغل بالعبادة الى أن يأتيك أمرى الى أن قال ثم بعد المدة ظهر في مدينة ما وراء النهر
شاب وكان اسمه أبا القاسم القشيري وكان يخدم أمه ويحترمها ثم انه قال وقتان الاوقات لا تمهيا أمه
قد حصل لي الحرص على طلب العلم وقد قال علي كترم الله وجهه من كان في طلب العلم كانت الجنة في طلبه
فائذن لي حتى اذهب الى بخارى وأتعلم العلم فتفكرت والدته وقالت ان لم أعطه الاذن أكون مانعة للخبر
وان أذنت له لم أصبر على فراقه فلم يكن لها بد حتى أذنت له فتودع القشيري أمه وعزم على السفر مع صاحب
له شاب يطلبان العلم فمعدت أمه على الباب باكية حزينة وقالت الهى اشهد أنى حرمت على نفسى الطعام
ودخول المنزل ولا أقوم من مقامى حتى أرى ولدى غضى القشيري وصاحبه حتى نزلا منزلا ليا كلا فيه
طعاما فقام القشيري ليقضى الحاجة فتلوث ثيابه ببوله فقال لصاحبه اذهب أنت فاني أريد أن أرجع
المزلة فاني أخاف أن تصيب النجاسة جسمي في المنزل الثانية فتعودى عند والدتي وأولى ورجع الى أمه وكانت
تواعد على الباب مكانها الذي ودعت ابنه فاقبه فقامت وتصافت مع ولدها وقالت الحمد لله فامر الله الخضر
عليه السلام أن اذهب الى القشيري وعلمه ما تعلمت من أبي حنيفة لانه أرضى الله بغيا الخضر عليه السلام
الى أبي القاسم وقال أنت أردت السفر لاجل طلب العلم وقد تركته لرضى أمك وقد أمرني الله تعالى أن أجيبك
كل يوم على الدوام وأعلمك فكل يوم يحيى إليه الخضر عليه السلام حتى مضى ثلاث سنين وعلمه العلوم التي
تعلمها من أبي حنيفة في ثلاثين سنة حتى علمه الحقائق والدقائق ودلائل العلوم وصار مشهورا ودهره وفريد
عصره حتى صنف ألف كتاب وصار صاحب كرامات وكثر مريدوه وتلاميذه وكان له مرید كبير مريد
لابزارق الشيخ فعذه الشيخ ألف كتاب من مصنفاته ووضعها في الصندوق وأعطى ذلك المريد وقال قد بدت الى أمر
فاذهب وارم هذا الصندوق في جيمون فحمل المريد الصندوق وخرج من عند الشيخ وقال في نفسه كيف أرمى
مصنفات الشيخ في الماء لكن اذهب وأحفظ الكتب وأقول للشيخ رميته وأحفظ الكتب وجاء للشيخ فقال رميته
الصندوق في الماء قال الشيخ وما رأيت في تلك الساعة من العلامات قال ما رأيت شيئا قال الشيخ اذهب وارم
الصندوق فذهب المريد الى الصندوق وأراد أن يرميه فلم يهن عليه فرجع الى الشيخ مثل الاول فقال له الشيخ
أرميته قال نعم قال وما رأيت قال لم أرسيا قال الشيخ ما رميته فاذهب وارمه فان لي سر امر الله تعالى ولا ترد
أمرى فذهب المريد ورمى الصندوق فخرج من الماء وأخذ الصندوق فقال له المريد من أنت فتنادى في الماء انا
قشيري فقال المريد يا شيخ القشيري فقال نعم قال وما رأيت قال المريد
وكانت من أخصه فقال المريد يا شيخ القشيري فقال نعم قال وما رأيت قال المريد
رأيت الماء قد انشق وخرج منه يد وأخذ الصندوق وقد صرت نصيرا في ذلك وما السر في ذلك قال الشيخ السر
في ذلك أنه اذا اقتربت القيامة وخرج الدجال ونزل عيسى عليه السلام بيت المقدس فيه وضع الانجيل بجانبه
ويقول أين الكتب المحمدية وقد أمرني الله تعالى أن أحكم بينكم بكتبه ولا أحكم بالانجيل فيطلبون الدنيا
ويطوفون ابلاد فلم يوجد كتاب من كتب الشرع المحمدى فتجهر عيسى عليه السلام ويقول الهى بماذا أحكم
بين عبادك ولم يوجد غير الانجيل فينزل جبريل عليه السلام ويقول له قد أمرك الله تعالى أن تذهب الى بحر
جيمون وتصل ركعتين بجانبه وتنادى يا أمين صندوق أبي القاسم القشيري سلم الى الصندوق ولا تعيسى ابن مريم
وقد قتلت الدجال فيذهب عيسى عليه السلام الى جيمون ويصل ركعتين ويقول مثل ما امره جبريل عليه
السلام فينشق الماء ويخرج الصندوق ويأخذه ويقصه فيجد فيه ختمه وألف كتاب فيحيى الشرع بتلك الكتب

ثم يسأل عيسى جبريل عليه السلام بم قال أبو القاسم هذه المرتبة قال برضا والدته نقل من كتاب أبيس الجاساس
قال الشيخ علي القاري ولا يخفى أن هذا مع ركاكته ولحنه كلام بهض المحدثين الساعين في فساد الدين إذا حضر
الذي قال الله تعالى في حق عبد من عبادنا آتيناهم رحمة من عندنا وعلما من لدنا علما وقد تعلم منه موسى
عليه السلام كيف يكون من جملة ملائكة أبي حنيفة ثم عيسى وهو من أولى العزم يأخذ أحكام الإسلام من
تليذ تليذ أبي حنيفة وما أسرع فهم التليذ حيث أخذ عن الخضر في ثلاث سنين ما تعلمه الخضر في ثلاثين سنة
وأعجب منه أن أبا القاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم العجب من الخضر عليه السلام أنه أدرك
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتعلم منه ولا من علماء الصحابة الكرام كعلي رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم
وأقضى الصحابة وزيد رضي الله عنه أفرضهم وأبي بن كعب رضي الله عنه أقرنهم ومعاذ بن جبل رضي الله
عنه أعلمهم بالحلال والحرام ولا من عظماء التابعين كالفقهاء السبعة وسعيد بن المسيب بالمدينة وعطاء بن
الحسن بالبصرة ومعه كحول بالشام وقدر رضي بجهله بالشرعية حتى تعد لمسا ئلهما في أواخر عمر أبي حنيفة
قال فهذا مما لا يخفى بطلانه على العقول الخسيفة حتى أن علماء المذاهب أخذوا هذه المقالة على وجه السخرية
وجه إلهاد ليس على قلة عقل الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا أن أئمتنا منهم لم يرض بهذه القضية بالسكينة
ثم لو تعرضت لما في منقوله من الخطأ في مبانيه الدالة على نقصان معقوله لصار كتابا مستقلا لا أني أعرضت
عنه فمما أقوله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين فبطل قول القائل بل وكفر فيما أظهر
لا سيما فيما أبرز بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام الجهر مع على بنونه سابقا ولا فاقا فن قال بسلب
بنوته كفر حقا كما صرح به الإمام السبكي "فإن النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد موته وأما حديث
لا وحى بعدى فباطل لا أصل له ثم ورد لاني بعدى ومعناه عند العلماء أنه لا يحدث نبي بشرع ينسخ شرعه
وقد صرح الإمام السبكي في تذييله أن عيسى عليه السلام يحكم بشرعية نبينا بالقرآن والسنة وحينئذ
يتبرح أن أخذه السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشافهة من غير واسطة أو بطريق الوحي والاهام
وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أكثر الحديث وأنكر عليه الناس قال لئن نزل عيسى ابن مريم
عليه السلام قبل أن أموت لاحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدق قوله فيصدقني دليل
على أن عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج إلى أن يأخذها من
أحد من الأمة حتى أن أبا هريرة رضي الله عنه الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم احتاج إلى أن يلجأ
إليه ليصدق فيه ما رواه ويزكيه فإن قلت هل ثبت أن عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي فالجواب
نعم ثبت في حديث الثواس بن معان رضي الله عنه عند مسلم وغيره فإن فيه فيقتل عيسى الدجال عند
باب لدا الشرق فيبيناهم كذلك إذا وحى الله تعالى إلى عيسى ابن مريم أني قد أخرجت لك عبادا لا بد لك بقتالهم
فخرج عبادي إلى الطود الحديث ثم اظاهر أن الجاني إليه بالوحى هو جبريل عليه السلام بل هو الذي تقطع
به ولا تردد فيه لأن ذلك وظيفته وهو السفير بين الله وبين أنبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد أخرج
أبو حاتم في تفسيره أنه وكل جبريل عليه السلام بالكتب وبالوحى إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأما
ما اشتر على السنة العاقمة أن جبريل عليه السلام لا ينزل إلى الأرض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
فلا أصل له وقد ورد في غير ما حديث نزوله إلى الأرض كحضور موت من يموت على طهارة ونزوله إليه القدر
ومنه الدجال من دخول مكة والمدينة إلى غير ذلك ثم وقفت على سؤال رفع إلى الشيخ الإسلام ابن حجر
العسقلاني هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقرآن والسنة أي السنة نبينا الكريم أو يتلقى
الكتاب والسنة من علماء ذلك الزمان فأجاب لم يتقبل في ذلك نبي صريح والذي يليق بمقام عيسى عليه
السلام أنه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في أمته كما تلقاه منه لأنه في الحقيقة خليفة عنه
إله ما أردنا نقله من كتاب الأشاعة عن الشيخ علي القاري الحنفى "عامله الله بالطف الخفى" وهو في غاية المقاسمة ثم
رد أيضا قول القائل أن المهدي يخذ أبا حنيفة بالدلالة الساقية لئلا يتركه فترأه مجتهد مطلق وهو يخالف
ما عن الشيخ عبي الدين في الفتوحات أن المهدي لا يعلم القياس ليعلمكم به وانما يعلم ليعتبه بما يحكم المهدي
الاجليق إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليعتده وذلك هو الشرع الخفي المهدي الذي

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفعت اليه تلك المنازلة لم يخطكم فيها الا بحكم المهدي فيعلم ان ذلك
هو الشرع المهدي فيحرم عليه القياس مع وجود النصوص اللاتي منه الله تعالى اياها ولذا قال صلى الله
عليه وسلم في صفته يفتو وأنرى لا يخطئ فعرقنا أنه متبع لامتناع كلام الفتوحات فعلى هذا المهدي ليس
بمجتهد اذا اجتهد بكم بالقياس وهو يحرم عليه الحكم بالقياس ولا أن المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه
معصوم في أحكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبني على عدم جواز الاجتهاد في حق الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وهو التحقيق وبقائه التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقتراع من وجود
كثيرة منها ما أشار اليه الشيخ على القاري ومنها أن أبا القاسم القشيري من الفقهاء الشافعية ومشايخه
في الفقه والكلام والتصوف معلومة كما نطقت به رسالته المتداولة في أيدي المسلمين شرقا وغربا ومنها أنه
لا يعرف له من التأليف غير كتاب الرسالة لا كتب معدودة ألف ورقة فضلا عن ألف كتاب ومنها أن في زمن المهدي
الناس عيسى عليه السلام في زمانه الفقهاء في سائر المذاهب باقية وأنهم أكبر أعداء المهدي لذهاب جاههم
وعلمهم والقرآن باق اذ ذلك لم يرفع الا بعد ومنها أنه كيف يجوز أن يصير عيسى عليه السلام وبطلان أحكام
المسلمين الى أن يذهب الى نهر جيحون ويخرج الكتب وكل من حدود وخصومات ووقائع في تلك المدة ومنها أن
جبريل عليه السلام اذا نزل عليه وأمره بان يذهب الى جيحون فنزوله عليه بالوحى ما المانع منه فيعلمه شرع
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يهوجه الى كتب أبي القاسم ومنها أن الخضر عليه السلام المعلم لابي القاسم حتى عند
نزول عيسى عليه السلام فانه هو الذي يقتله الدجال ثم يحييه فلم لا يعلم عيسى عليه السلام كما علم أبا القاسم حتى
لا يكون بين عيسى عليه السلام وبين أبي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها أن المسلمين في الصلاة حين نزول عيسى
عليه السلام وأن المؤذن يؤذن وأنه يقول للمهدي تقدم فانك أقيم فان لم يكن القرآن باقيا والمذاهب
باقية كيف يصلون وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحوقون بالثلاثة التي
هي خير القرون ومنها أن الخضر عليه السلام الذي يخاطب ربه ويناجيه ويحييه ربه وينادي به لم لا يسأل ربه أن
يعلمه الاسلام من غير واسطة أحد حتى يتعلم من قبر أبي حنيفة ومنها أن الخضر عليه السلام انما أن يكون مأمورا
بشأن شرع النبي صلى الله عليه وسلم أولا فان كان مأمورا فترك العلم الى زمن أبي حنيفة بل الى بعد موته وهو انما
مات سنة مائة وخمسين لا يصح وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل الكمال فلم لا يأخذ من النبي صلى
الله عليه وسلم غضا طريا وان لم يعلم أنه كمال الا بعد موت أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد جاوز الجهل بالكمال على
الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومنها أن عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الأحكام وأبو
حنيفة مجتهد والمجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا خالفه اصحابه في أكثر من ثلث قوله فكيف يقاد من لا يخطئ قط من
يخطئ ويصيب ومنها أن جميع فقه أبي حنيفة يمكن أن يجمع أصوله وفروعه في كتاب واحد وفي كتابين فالذي
في ألف كتاب وان كان معرفة الله تعالى أو الحقائق أو السالوات أو غير ذلك يلزم أن يكون عيسى عليه السلام ما كان
عرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كفر وان كان غير ذلك فليبين ما فيها ومنها أن مذهب أبي حنيفة أن تقبل الجزية
من الكفار وتخرج الزكاة ويبقى الصليب والخنزير في يدهم وأن لا يجمع بين الصلاتين وعيسى عليه السلام لا يقبل
الجزية ولا يخرج الزكاة ويكسر الصليب ويقتل الخنزير ويجمع الصلاة الى غير ذلك فان كانت هذه الأحكام في كتب
أبي القاسم القشيري فقد خالف أبا حنيفة فيلزم أن يكون مجتهدا مطلقا وحينئذ فيكون الفضل له لا لأبي حنيفة
وان لم يكن في كتبه يلزم أن يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب أبي حنيفة ومنها مفسد كثيرة
لا تنحصر ولا تسعها الاوراق تظهر من تتبع الاحاديث المارة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء الجهلة لفرط
تعصبهم وعنادهم ليس مطمح نظرهم الا تفضيل أبي حنيفة ولو بما لا أصل له ولو بما يؤدى الى الكفر وليس جندهم
علم بقضائهم الجيلة التي ألقت فيها الكتب فيرضون بالا كاذب والافتراءات التي لا يرضاها الله ولا رسوله
ولا أبو حنيفة نفسه ولو سمعها أبو حنيفة لافتي بكفر قائلها وفي فضائل أبي حنيفة المقررة المحترمة ككفاية
لحمية ولا يحتاج لاثبات فضله الى الاقوال السكاذبة المقترة المؤدية الى تنقيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فان الله وانما الله راجعون فعليك باتباع السنة الغراء فانما حرز وحسن من الاهواء والآراء وجنة من سهام
الشيطان المرید لئله الله تعالى ودع الاغترار بمثل هذه النزعات الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من أبواب

الشیطان الرجیم اللهم انا نعوذ بك من نزع الشیطان ونفسه ونفقه ونسألک التوفیق لما تحب وترضى والمجد لله
 رب العالمین وهو کلام فی غاية الحسن والله تعالى اعلم (قوله وهذا يدل) أى ما تقدم من الاحادیث ومن كثرة
 المناقب ومن كون الحكم لاجلها وبإتباعه (قوله من بین سائر) أى باقى (قوله العلماء العظام) الوصف للتقید
 والمراد بهم الائمة الثلاثة ونحوهم (قوله كيف لا) أى كيف لا يختص بأمر عظیم من بینهم والاستغناء للنفی
 أى لا یصح القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو أبو بكر واسمه عبدالله وهو أقول من أسلم
 من الرجال وأفضل من على وجه الارض بعد الانبیاء علیهم الصلاة والسلام ومناقبه شهيرة ووجه ایمان وبفضله
 وانكار محبته ~~كفر~~ وقد اجتمع فيه كونه صحابيا ابن صحابي أباهما بنی جدهما بنی فكونه صحابيا ظاهرا وأبو
 خفانة أبوه أسلم وصار له محبة وعبد الرحمن ابنه وماتت له واسمائه بنتاه من العصاة وعبد الله بن الزبير بن اسماء
 بنه صحابي وهذه المنقبة لم تحصل لغيره (قوله) أى للامام (قوله أجره) أى أجر عمل نفسه وهو تدوين الفقه
 واستخراج فروعه قال الخوارزمي فيما جمعه من مسانيد الامام هو أقول من دون علم الشريعة ورتبه أبو ابانم
 تابعه مالك بن أنس فی ترتيب المطامير سبق أباحنيفة أحد لان العصاة رضى الله تعالى عنهم والتابعين لم یصفوا
 فی علم الشريعة أبو ابانم بوقية ولا كتب امرئته وانما كانوا یقدرون على قوة حفظهم فلما رأى الامام العلم منتشر
 خاف عليه الخلف السوء أن یضیعوه لقوله عليه السلام ان الله تعالى لا یقبض العلم انتزاعا یذهب بالطهارة
 ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم سائر العبادات ثم المعاملات ثم ختم الکلام بالمواریث وانما بدأ بالطهارة والصلاة
 لانها أهم العبادات وأعمها وختم بالمواریث لانها آخر أحوال الناس وهو أقول من وضع کتاب الفرائض وکتاب
 الشروط وسمع له الكامل المصنف ابن شریح رحمه الله تعالى وهو أزرکی أصحاب الشافعی رجلا جاهلا بفتح
 فی الامام فقال له يا هذا أنتع فی أبی حنيفة وثلاثة أرباع العلم مسلمة وهو لا یسلم الربع الرابع فقال الرجل وكیف
 ذلك فقال لان العلم سؤال وجواب وهو أقول من وضع الاستئله فله نصف العلم وأجاب عنها فقال بخلافه
 فی البعض أصاب وفی البعض أخطأ فاذا قایلنا صوابه بخطئه فله نصف النصف أيضا فسلم له ثلاثة أرباع العلم وبقي
 الربع فهو بدعيه وبخلافه يدعونه وهو لا یسلم لهم (قوله وأجر من دون الخ) أى وتقدير أجر من دون الخ
 فالکلام على حذف مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
 عمل بها الى يوم القيامة الخ والکلام فی الحديث على تقدير مضاف كما علت ومعنی دون جمع وسميت الجريدة التي
 یجمع فيها أسماء الجندة أو قضیه القاضی وحوادثه دیوانا للجمع الذي فیها (قوله وألغه) عطف على دون من
 عطف الخامس لان التدون الجمع مطلقا والتألیف الضم مع ایقاع الالفه (قوله وفتح أحكامه) أى استخراجها
 من أصوله وقواعده (قوله على أصوله) المراد بها الکتاب والسنة والاجماع والقياس ويدل لذلك الوصف
 بالاعظام (قوله الى يوم الحشر) متعلق بفتح والحشر الجمع أى الى قربه ويحتمل أنه متعلق بقوله وأجر من دون
 الفقه الخ (قوله والقيام) أى قيام الخلق لفصل القضاء والصدق رضى الله تعالى عنه له أجر تصديقه ونظره أجر
 من صدق برسالته عليه الصلاة والسلام مطلقا ذكرنا وأنتی حرًا وعبد بالغا وغير بالغ لان الملاحظ سنة الصدق
 (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كالصديق أى كيف لا یختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقلیده فيما قال به
 (قوله على مذهبه) المذهب فی الاصل مفضل یحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحکام التي ذهب اليها
 الامام فهو من اطلاق المتعلق على المتعلق أو هو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولیاء) متعلق بكثير
 والاولیاء جمع ولی فعیل بمعنى فاعل لانه قد تولى طاعة الله تعالى بعنی لازمها أو بمعنى مفعول لان الله قد تولى
 عنايته (قوله الكرام) جمع کریم أى العظام (قوله من انصف) بدل من الاولیاء (قوله نبات الجاهدة) من اضافة
 الصفة الى موصوفها أى الجاهدة الثابتة أى الدائمة والجاهدة جهد النفس وانعابها فی مرضاة الله تعالى
 والمفاعلة على غیر بابیم أو ان الشیطان أو النفس لما كان یجهد الانسان ویجته الى فعل الشر والایمان یجهدهما
 باتباع الحق اطلق على ذلك مجاهدة (قوله وركض) أى سار سربعا (قوله فی میدان) میدان محل المسابقة بالخیل
 (قوله المشاهدة) أى مشاهدة الحق بآثاره تعالى والمعنی أسرع فی المشاهدة التي هی كالیدان بجماع التماثل
 والتفاوت فی كل على حسب الرتب والمراد بالاسراع التخصیل لان من أسرع الى شئ حصل له غالبا ويحتمل أنه شبه
 المشاهدة ببلاده لانه یسیر فی النفس (قوله کبراهیم بن آدم) وهو من كبار الاولیاء وكراماته
 وزنده لا یخفى وقد ذکر السیوطی فی تبییض الصحیفة بذة نحو أربعة ذین من الرواة عن الامام وذكر غیره

وهذا يدل على أمر عظیم الختم به من بین
 سائر العلماء العظام كيف لا وهو كالصديق
 رضى الله عنه له أجره وأجر من دون الفقه
 وألغه وفتح أحكامه على أصوله العظام الى
 يوم الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير
 من الاولیاء الكرام من انصف نبات الجاهدة
 وركض فی میدان والمعروف الكرخي

عدد كثير اوردتهم على حروف المعجم وعن كان على مذهبه سيدي محمد الحنفي كما نقله تليذه على التبع
في مشاقبه عن حسين الخباز بسنده الى أبي الحسن الشاذلي حيث قال يظهر في مصر شاب يعرف بالشاب
النائب حنفي المذهب اسمه محمد بن حسن الى آخر ما قال (قوله وأبي يزيد) مجرور بالباء مطلقا على ابراهيم
واسمه طيفور بن عيسى ذكر الشافعي أن من عرف اسمه دخل الجنة (قوله وداود) هو بن نصر الطائي له رواية
عن الامام (قوله وعبد الله بن المبارك وكيع) هما من روى عن الامام كما ذكر السيوطي
في تبيين الصيغ (قوله يحمي له عدة) أي بضبطه عدد (قوله أن يستقصي) هو يدل من عدة بدل
اشتغال أو منه وب على التمييز محلا أي لا يحمي له عدة من جهة التبع للمتبع وأما احصاؤه في الواقع فواقع
وهذا كآية عن الكثرة (قوله ولا اقتدوا به) عطف تفسير على ما قبله وكذا قوله ولا وافقوه (قوله
الاستاذ) كلمة فارسية ومعناه العظيم (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الله كرم بن
هوازن الحافظ المفسر الفقيه الصوري المغموي الاديب الكاتب القشيري النصباع البطل لم ير مثل نفسه
ولا رأى الاثون مثله وانه الجامع لانواع الحسن ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وسمع الحديث من الحاكم
وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف التصانيف الشهيرة ووفى سنة خمس وستين وأربعمائة اه سيدي محمد
الزرقاني في شرحه على المواهب وكان شافعي (قوله في رسالته) هي الموضوع في علم التوفيق (قوله
مع صلاته) أي قوته وتوكله (قوله في مذهبه) يحتمل أن المراد به مذهب الامام الشافعي رضي الله
عنه أو أن المراد طريقة أهل الحقيقة (قوله أخذتها) أي الطريقة (قوله وهو) أي السبلي (قوله داود)
هو ابن نصر المتقدم (قوله العلم) أي علم الظاهر من الفقه وغيره (قوله والطريقة) أي طريقة الصوفية
(قوله وكل منهم) أي كل من الرواة الذين ذكرهم القشيري أو المراد هم ومن قبلهم من اتبع الامام على
مذهبه (قوله اثني عشر) أي ذكره بخبر ووصفه بصفات جليلة (قوله وأقرب فضله) الفضل لغة الزيادة
مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والزهو والورع فهو ولنفذ بم الحمان كلها (قوله فحبا) هو مفعول مطلق أي فأعجب
منك عجا وهذا الخطاب لمن أنككر فضله أو خالف قوله (قوله يا أخى) مناداة تليظ وعطف لأن ذلك أقرب
للامتنال (قوله لم يكن) امتفهام تقريرى بما بعد النفي (قوله في هؤلاء) الاولى التعيير بالبلاء أو هي على
حقيقتها ويكون بيان المقتدى فيه والعبارة على حذف مضاف أي في تعظيم هؤلاء السادة الكرام هذا الامام
رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله أكانوا) استفهام بمعنى النفي أي لم يكونوا منهم بأن برة وبالفضل
لا غرض فاسدة جلهم عليه (قوله الاقرار) أي بالفضل وأخذ الطريقة عنه (قوله والاقتضار) أي اقتضاهم
بالرواية عنه واتصال سندهم اليه (قوله وهم) الواو للجمال (قوله ومي) اسم موصول (قوله بعدهم) أي
سواهم (قوله في هذا الامر) صادق بالشريعة والحقيقة (قوله فلهم تبع) قدم الجورور على المنطق لتصح
القافية (قوله وكل ما) أي قول أو فعل (قوله ما اعتدوه) أي من التنازل والترضى وليس المراد الاعتقاد على
على قوله في الفروع لأن القشيري شافعي المذهب فهو يعتمد قول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
ولوجود المخالفة من بقية المتهتدين (قوله ومبتدع) بفتح الدال اسم مفعول لأن ما واقعة على الاقوال
والافعال لا الأشخاص وعطفه على ما قبله من عطف الله على المعلوم (قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف أي
وأقول قولا بجملا وانما جملة لضيق المقام عن تفصيل كرامات الامام رضي الله تعالى عنه (قوله في زهده) الجار
والجورور متعلقان بشارك (قوله وورعه) الورع ترك بعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات (قوله وعبادته)
العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها كما قال اللامسي فضل لا يراد به الاتظيم الله تعالى بأمره
واختلف هل العبادة أفضل أو العبودية رجع الثاني لبقائها في الجنة دون الاولى فانها لا تكون
في الجنة (قوله وعلمه) أي باقته تعالى وكتابه وآثار رسوله وبما كانت عليه العصابة رضوان
الله تعالى عليهم أجمعين وبما وقع بينهم من الخلاف لاسيما مع قرب العهد (قوله بشارك) الباء زائدة
في خبر ليس أي ليس له تطبيق فيما ذكر (قوله وما قال) أي من بعض ما قال فيه ابن المبارك مدحا والعبارة
تدل على كثرة المدح منه وهو عبد الله (قوله البلاد) جمع بلدة وهي الارض كما في الاصطلاح وفي القاموس كل
قطعة من الارض مخصصة عامرة أو عامرة والبلد ضد الكرم وفرح فهو وليد وبلد والتفريق والتعير
وذكر معاني عديدة وفي الصحاح بلد بالكان أقاليمه والبلادة ضد الذكاء وبلد بالضم فهو وليد والبلادة

وأبي يزيد البسطامي وفضل بن عياض
ودلود الطائي وأبي حامد اللغاف وخلف بن
أبوب وعبد الله بن المبارك وكيع بن الجراح
وأبي بكر الوتراني وغيرهم من لا يحصى له عدة
أن يستقصي فلا وجود وافية شبهة ما انبعوه
ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ
أبو القاسم القشيري في رسالته مع صلاته
في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة مع
الاستاذ أبا علي الدقاق يقول أنا أخذت هذه
الطريقة من أبي القاسم النصر آبادي وقال
أبو القاسم أنا أخذتها من أبي الحسن وهو من معروف
أخذها من السري السقطي وهو من معروف
الكنخي وهو من داود الطائي وهو من معروف
العلم والطريقة من أبي حنيفة وكل منهم أنفي
عليه وأقرب فضله فحبا للآخى أي لم يكن لك
أسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار كانوا
متهتدين في هذا الاقرار والاقتضار وهم أئمة
هذه الطريقة وأرباب الشريعة والحقيقة
ومن بعدهم في هذا الامر فلهم تبع وكل ما
خالف ما اعتدوه سر دور ومبتدع وورعه وعبادته
نابيس أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته
وعلمه وفهمه بشارك وما قال فيه ابن المبارك
بلد باللام

الانوار والحمد لله منقول من قول فلان من اوسع البادية أي الصدور والبالدة والبلدة تعاوة ما بين النجابين
تسالي رجب البلية أي لم ينج وهو الذي ليس بغيره ولا بالبلد الرجل العظيم الخلق اه وهو على حذفه ضاف
أي أهل البلاد فيكون عطف ما بعده على عطف تفسيره وأه من نفس البلاد لانه أرشد انطلق لما فيه
من الانوار وهم وتقواهم وهما سبب في نزول الغيث المتسبب منه كثرة النيات وبذلك تزداد الخيرات في البلاد
والعمارات وهذا بخلاف المعاصي فتفسد بالبلاد وتستقيم قال الله تعالى ولا تفسدوا في الارض بعد
اصلاحها أي لا تفسدوا فيها بالمعاصي فتفسد جمع الغيث وعدم الانتفاع كما قاله بعض المفسرين (قوله ومن
عليها) هم أهلها والمراد الصالحون لانهم محل ظهور الزينة وتزيينهم لهم بنعمهم وارشادهم الى أوامر الدين
ونواهيه لان الانسان خلق لان يتعلم بالعبد فله فله ما كالعبد (قوله بأحكام) متعلق بزان والمراد أحكام
الفقه من الحل والحرم والصحة والفساد وغير ذلك (قوله وآثار) أي أحاديث وأخبار فان قلت ان الامام لم
يشتهر بالرواية قلت سبب قوله الرواية انه يشتهر بطبوع الرواية التي ذكر من حين التلقي الى حين الالقاء ولا يكتفى
بغير ذلك اعتمادا على خطه وان يتفقه قاله أبو السعود وقد أفردت روايته بتأليف الامام الخوارزمي
في جميع أبواب الفقه (قوله وفقه) المراد به ما يعم التوحيد فان الفقه كما مر في الامام معرفة النفس طاهرا وما عليها
(قوله كآيات الزبور) التشبيه في الايضاح والبيان لاني الاحكام لان الرجوع ومواعظ ويحتمل أنه تشبيه في الزينة
والمعنى أنه زان ما ذكر كآيات النعوش الطروس (قوله على صحيفه) حال من آيات أي المكتوبة على الصحيفة
وأي أنه تكلمه والافلاك كبر فائدة في ذلك (قوله في المشرقين) تنبيه مشرق محل الشروق أي الطلوع ان قلت
ان المشرق واحد وكذا المغرب فواجه التنبيه هنا وفي قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين وما وجه الجمع
في قوله تعالى رب المشرق والمغرب قلت أجاب القاضي البيضاوي عن الآية الاولى بان المراد مشرقا والثناء
والصف ومغربا هما اه وقبل مشرق الشمس والقمر ومغرب الشمس والشفق كما أفاده بعض المشايخ أو مشرق
الشمس والقمر ومغربهما أو اجيب عن الآية الثانية أن الجمع باعتبار الاقطار أو باعتبار كل يوم أو باعتبار
المنازل (قوله ولا يكونه) انما خصه بجمع دخولها فيها قبلها لانها بالدم واليهما غيب (قوله بيت) جعل
استغنية سبقت للتليل (قوله مشعرا) التسمير كما في القاموس الجذ والتهيم للامر فالمراد الاجتهاد (قوله
سهر المديني) يحتمل أنه فعل ماض على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحتمل أنه صيغة مبالغة
حال ثانية والديني على الاول مفعول وعلى الثاني مضاف اليه والمراد أنه سهر الليل أجمعه في تلك الليلة منذ
أربعين سنة وسهر قبل ذلك النصف من الليل (قوله وصام نهاره) أي صام في نهاره ثلاثين سنة متتابعة وأضيف
النهار اليه لوجوده فيه (قوله لله) متعلق بقوله خيفه واللام بمعنى من أي خيفه من بطش الله تعالى وخيفه
مفعول له (قوله فن) استفهام بمعنى النفي أي لا أحد مثل أي خيفه فالكاف اسم بمعنى مثل (قوله في علاه) أي
علو مرتبة وشرفه (قوله امام) خبر ابتداء محذوف (قوله للخلقة) بالظاف فعليه بمعنى مفعولة (قوله والخلقة)
أي الامام الاعظم ويرد على النظم ما أورده الحلبي سابقا من أن العباسية الذين كانوا في زمن الامام كانوا على
مذهب جدهم ومجابه بأن المراد الاقتداء ولو اجبالا أي في بعض المسائل (قوله رأيت) من رأى العلية (قوله
العائين) أي المتصين وهو بالهمزة لا بالياء (قوله سفاها) جمع للمذكرو المؤن أي سفيح وسفينة والسفينة تقيض
الحلم فهو الحق والجهالة والاسراف في الامر أخاده في القاء وس (قوله خلاف الحق) أي ذوى خلاف أو هم
نفس الخلاف مبالغة أو مخالفين الحق وهو حال مما قبله مؤكدة أو نعت وهو الاولى (قوله مع حجج ضعيفه) لازم
لما قبله لانهم اذا خالفوا الحق كانت حججهم ضعيفة والاولى التعبير بشبه (قوله وكيف) انكار على من عابه أي
لا يصلح أن يؤذى (قوله في الارض) خبر مقدم وآثار مبتدأ مؤخر والجملة صفة فقهاء والآثار العلامات الدالة
على كونه مقامه (قوله فقد قال) قد لخصت أي ثبت ذلك تحقيقا (الطيفة) قال أصله قول فخر كذا الواو وانفتح
ما قبلها قلبت ألفا فهو مثل أجوف لان حرف العلة وقع في وسطه واذا أضيف الى ضمير المتكلم ضمت الفاف
للدلالة على الواو المحذوفة بخلاف بعث فانه بكسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة واعتراض بخفت فانه مكسور
لنحوه وقبسه الضم لانه واوى كقلت وأجيب بأنهم نظروا الكسر الواو فكسروا الخلف للدلالة على هيئة الواو
المحذوفة لان اعتناء علماء التصريف بالهيئة أكثر من اعتنائهم بالمادة واعتراض بأن قياس ذلك أن يقال قلت بفتح

ومن هاهنا
الحام المسلمين أبو خنيفة
بأحكام وآثاره
في كآيات الزبور على صحيفه
تعالى المشرقين تطهير
ولا في المغربين ولا بكونه
بيت مشعرا سهر الالي
وصام نهاره لله خيفه
فن كآبي خيفه في علاه
امام للخلقة والخلقة
رأيت العائين له سفاها
خلاف الحق مع حجج ضعيفه
وكيف جعل أن يؤذى فقه
له في الارض آثار شريفه
فقد قال

القاف وأجيب بأن الفتح فيه أصلي - فلو قصت لا يعلم أن ذلك لكونه أصل قصه القاف أو لا نظر له في الواو قوله
 ابن ادريس) هو الامام العظيم الشهير قطب الوجود محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وهو المتنوع بين
 الضرورة والنظم (قوله مقالا) أصله مولا نقلت حركة الواو الى القاف فحزكت الواو أصله وانفتح ما قبله الا ان
 قلبت الذوا هو احد مصادره قال مجي قياسي - لاسماحي (قوله صحيح النقل) أي نقله صحيح عن الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله في حكم) متعلق بقول وفي معنى مع كقوله تعالى
 قال ادخلوا في أمم أي قال ذلك مع جملة حكم ذكرها من أن من أراد أن يفخر في الشعر فهو عيال على زهير بن
 أبي سلى ومن أراد أن يفخر في نفسه بالقرآن فهو عيال على قتاتل بن سليمان ويحتمل أن في للسببية أي حال ذلك
 بسبب حكم لطيفة أرادها الامام وهو أن من علم أن الامام قال ذلك وهو رئيس أهل الفضل وقد ستم لا يصح
 أقول العائين (قوله لطيفة) أي حسنة أو قبيحة (قوله بأن الناس) الباء زائدة أي قال ان الناس والمراد بالناس
 من كان في زمنه ومن أتى بعده (قوله عيال) من عاله اذا تكفل له بالنفقة ونحوها كان فقه الامام الاعظم تكفل
 للناس بما يحتاجون اليه من أمور دينهم وآخرتهم (قوله على فقه الامام) أي الفقه الذي استنبطه الامام وقد
 يقال انما زاد فقهه بهد كون صحة النظم عليها لاجل أن يشمل ما ألفه أصحابه كالامام محمد فانه أبدع في استخراج
 مسائله (قوله فلغنة ربنا) اللغنة الطرد والابعاد عن الرحمة أو نازل الابرار (قوله أعداد رمل) أي كثيرة كأعداد
 الرمل (قوله على من رد قول أبي حنيفة) قال الحلبي المراد من رد قوله مختقرا له منكرا أن يكون فيه قوة الاجتهاد
 والافضل تزل الائمة رد أقوال بعضهم مع أنهم مثابون على ذلك نظر النصرة الحق بحسب ظنهم وكان الاسلام أن يقول
 على من حط قدر أبي حنيفة اه وفيه أن غاية من رده به هذه الصفة المتقدمة أن يكون قد ارتكب عيبا وهو
 لا يلحق بل لا يجوز ان كافر بخصوصه لاحتمال الختم له بالسدادة أما على جملة الكفار فيجوز وفي هذا البيت مع
 الذي قبله عيب الايطاء (قوله وقد ثبت الخ) قال في تبيين الصفة قال الخطيب في تاريخه انبأنا القاضي
 أبو محمد الله الحسين بن علي الصيرفي انبأنا عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن
 عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول أما اسمعيل بن
 حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المرزبان من أبناء فارس الاحرار والله ما وقع علينا رق قط ولد جدي سنة
 ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن
 نرجو من الله تعالى أن يكون قد استجاب ذلك لعل بن أبي طالب فينا اه وتقدم ما فيه (قوله وسمع أن أبا حنيفة
 الخ) قال في تبيين الصفة قد ألف الامام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي جريا
 فمارواه الامام أبو حنيفة عن الصحابة قال أبو حنيفة رويت الخ وذكر هؤلاء المذكورين اه قال ابن حجر لانه ولد
 بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وبها يومئذ من الصحابة عبيد الله بن أبي أوفى فانه مات بعد ذلك بالانفاق
 وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ومات سنة تسعين أو بعد ها وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى
 أنسا وكان غير هذين من الصحابة بالبلاد أحياء فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة
 المصائر المعاصرين له كالأوزاعي بالشأم والحادى بالبصرة والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة ومسلم بن خالد
 الزنجي بمكة والليث بن سعد بمصر والله أعلم اه ملخصا (قوله سبعة) قال الخوارزمي في مسند الامام اتفق العلماء
 على أنه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنهم اختلفوا في عددهم فمنهم من قال ستة وامرأة ومنهم
 من قال خمسة وامرأة ومنهم من قال سبعة وامرأة أما على القول الاول فهم أنس بن مالك وعبد الله بن أنس
 وعبد الله بن الحرث بن جزء الزبيدي وجابر بن عبد الله وعبد الله بن أبي أوفى ووائل بن الاسقع وبنت جرد وأما
 على القول الثالث فيزاد معقل بن يسار وأما على الثاني فيخرج جابر ومعقل بن يسار وبين وجهه الاخراج فيه وعلى
 كل لم يذكر منهم أبو الطغلب (قوله لسبعة بالسنة) أي لا بالاخذ عنهم والمراد أن هؤلاء كانوا في زمن ولادته وان لم
 يرههم (قوله شاه) كلمة تركية معناه السلطان فانعتى سلطان العرب ومن قاعدة لغة غير العرب تقديم المضاف اليه
 على المضاف (قوله ثمانية) بزيادة ابن أبي أوفى (قوله مذهب) بسكون الباء للضرورة والنظم اه حلبي (قوله عظيم)
 مضاف اليه (قوله القوي) من القوة وهي السجاء والقوة (قوله الائمة) أي الذين بعده والمراد الائمة الثلاثة
 فأل للعهد (قوله بالعلم) أي علم الفقه لانه أول من فتح باب الاجتهاد كما مر (قوله والدين) مصدر مراد به اسم

ابن ادريس مقالا
 صحيح النقل في حكم لطيفة
 بأن الناس في فقه عيال
 على فقه الامام أبي حنيفة
 قلعة رينبا أعداد رمل
 على من رد قول أبي حنيفة
 وقد ثبت أن ثابطا والامام أدرك الامام
 علي بن أبي طالب فدعاه ولدت به بالبركة
 وسمع أن أبا حنيفة سمع الجدي بن سبعة
 من الصحابة كما بسط في أواخر منية المفسر
 وأدرك لسبعة بالسنة نحو عشرين جمعا
 كما بسط في أوائل الفصاه وقد ذكر الامام
 العلامة شمس الدين محمد أبو النصر بن عرب
 شاه الانصاري الحنفى في منظومته الائمة
 المسماة بجواهر العقائد ودرر القلائد ثمانية
 من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم
 أبو حنيفة رحمة الله عليه وعليهم اسم أجعين
 حيث قال
 معتقدا مذهب عظيم الشأن
 أبي حنيفة الفقى النعمان
 المتابع سابق الائمة
 بالعلم والدين سراج الائمة

المفعول أي الأحكام المتدين بها وهو من عطف المراتف (قوله سراج الامة) أي المنور عليهم ظلمات الجهالات
والشكوك (قوله جمعا) مفعول لهذوف يفسره العامل بعده (قوله من اصحاب) بدرج الهمزة للضرورة (قوله
أدركا) ألفه للاطلاق وتخصب من ميزان الشعر بخلاف تنوين الغالي فلا يقدح منه (قوله اثرهم) بكسر الهمزة
وسكون الناء مع اشباع الميم مفعول لما بعده واقتنى اتبع والاثر الخبير أو نقل الخبر أو نقل الحديث وروايته كما
في القاموس والمراد الطريقة (قوله وسلكا) ألفه للاطلاق (قوله طريقة) مفعول لسلك (قوله واضحة المنهاج)
في القاموس المنهج الطريق الواضح كالنهج والمنهاج وحيد في النظم مشكل لان هذا على هذا واضحة
الطريق الواضح اللهم الا أن يدعى أنه من قبيل التجريد فيراد بالمنهاج مجرد الطريق أو هو من قبيل المبالغة
حيث أثبت للواضح وضوحا (قوله سالمة) بالنصب وصف لطريق أو حال منها وجازا تباينه مع تنكيرها لتخصيصها
بواضحة المنهاج (قوله الهاجي) في القاموس هو شديد الظلمة والمراد به الهجير أي الضلال الهجير صاحب كآظمة
الهجرة لطالب شئ فيها (قوله وقد روى عن أنس) بن مالك روى عنه ثلاثة أحاديث الأول طلب العلم فريضة على
كل مسلم والثاني ان الله يحب اغانة الله فان والناث لو وثق العبد بالله تعالى ثقة الطير لرزقه كما رزق الطير
تغذو وخصا وتروح بطانا (قوله وجابر) هو ابن عبد الله روى عنه حديثا واحدا قال جابر رجل الى النبي صلى
الله عليه وسلم من الانصار فقال يا رسول الله ما رزقت ولدا ولدي قال فأين أنت من كثرة الاستغفار
وكثرة الصدقة ترزق بها الولد قال فكان الرجل يـ كثرا الصدقة ويكثر الاستغفار قال جابر فوالله نسعة أولاد
قال ابن شاهين هذا وهم صريح فان جابر بن عبد الله باتفاق الروايات مات في بضع وسبعين ولم يمت
الى سنة ثمانين وهي التي ولد فيها الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فكيف يصور وليلته عنه ولكن
الحديث الذي خرجوه معناه والا حاديث المعذنة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند أهل الحديث
اه ويمكن أن يقال انه يتمنى على قول من قال بولادة الامام سنة سبعين فقد يمكن الاخذ عنه في سماع
أوزع مشلا (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت عبد الله
ابن أبي أوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى لله مسجدا ولو كفض قطاة بنى الله
له بيتا في الجنة (قوله كذا عن عامر) هو أبو الطفيل عامر بن واثله وفي تبيين الصغيفة بدله معقل بن يسار
قال انطوار زعي وفيه كلام فانه مات في اماره معاوية بن أبي سفيان سنة ستين فكيف يصور
رويته وروايته عنه (قوله وابن أنيس) بالهـ صغير هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام ولدت
سنة ثمانين وقدم عبد الله بن أنيس الكوفة سنة أربع وثمانين ورأيت هـ وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة
سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جبك للشي يعمر ويصم (قوله القتي) أي الهضي الكريم (قوله
وواثله) هو ابن الاسقع روى عنه حديثين الأول روى أبو حنيفة عن واثله بن الاسقع أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لدع ما يريك الى ما لا يريك الثاني روى أبو حنيفة عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تظهر الثمانية لاشيك فيعاقبه الله ويتليك (قوله عن ابن جزة) بفتح الجيم وسكون الازاي المججمة وبالهـ مذكافي
مناقب الكردري وهو عبد الله بن الحرث بن جزة الزبيدي روى عن أبي حنيفة قال حج أبي سنة ست وتسعين
وكنت معه فرايت دون الكعبة حلقة قللت لابي ما هذا فقال فيها واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
يحذث فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة المسلم فريضة على كل مسلم وذكر في مسند النجاشي
بالسند الى ابن جزة حديثا غير هذا ولفظه من ثقة في دين الله كفاه الله همه ورزقه من هـ يحتسب
(قوله بنت جرد) اسمها عائشة روى الامام عنها حديثا واحدا قال سمعت عائشة بنت جرد رضي الله تعالى
عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر جند الله في الارض الجراد لا آكاه ولا أثره (قوله هي
القمام) مصدر جرد به اسم الفاعل أي هي المقمة لا عدد أو على تقدير مضاف أي ذات القمام (قوله ببغداد) قال
في القاموس ببغداد وبغداد جمع ملتين وجمع ملتين وتقديم كل منهما ببغداد وبغداد مدينة السلام اه
ووفاته في رجب وقيل في شعبان وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين للهجرة وقيل سنة سبعين وقيل إحدى وسبعين
والاصح الاول ذكره ابن خلسكان (قوله السجين) أي هـ من المنصور (قوله أبي القضاء) الذي في الملل والنحل
للشهرستاني أن المنصور انا جـهـ بما يهـ محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اهـ قلنا ويمكن الجمع بأن

قوله في القاموس هو شديد الظلمة لم يتعرض
فيه لوصف الشدة ومثله في الصحاح فراجع

جمعا من اصحاب النبي أدركا
اثرهم قد اقتنى وسلكا

طريقة واضحة المنهاج
سالمة من الضلال الهاجي

وقد روى عن أنس وجابر
وابن أبي أوفى كذا عن عامر

أعني أبا الطفيل ذا ابن واثله
وابن أنيس القتي وواثله

عن ابن جزة قد روى الامام
وبنت جرد هي القمام
وتوفي ببغداد قيل في السجين إلى القضاء

(قوله من معارفه) أي من معارفه من الصبر (قوله سبعون سنة) وقيل ثمانين سنة (قوله لا يوجد له) أي لا يوجد له من معارفه
 متعلق بمحذوف جال من ضميره أي يؤيد ما يتلوه في سبعين وما يتفكر في مائة على رأس الثمانين من الصبر
 (قوله ولد الإمام الشافعي) وعاش أربعمائة وخمسين سنة (قوله هذا) أي هذا كرم ولادة الشافعي رضي الله عنه
 (قوله من مناقبه) أي من مناقب الإمام الأعظم حيث لم يصل الله تعالى هذا العالم من مثل هذه الإمام (قوله
 خلا ميسده) أي الإخدين عنه كأي جليل بغيره ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسين بن زهارة (قوله
 يلعب في الطين) أي في أرض ذات طين يمتشي فيها الزريق أو أذن الطين في حفرة والصبي يمشي جافها يلعب
 فيه (قوله بأن احذر أنت) أن تفسيره للعباب به وأنت تأكيد للضمير المستتر واعلم أن كلام الصبي يحتمل
 أن يكون تحذير للإمام من السقوط في الطين ومضاهاة في سقوط العالم في هذا الطين المرتب عليه فلا
 سقوط العالم أي ضياعهم من غير معلم فأخذ الإمام من ذلك ومطابقة وهكذا شأن المعارف يأخذون بالاشادات
 اللطيفة من العبارات البعيدة كما وقع لعمر بن القارص أنه كان بقباس مصر فسمع إنسانا يفضل مقلع كان
 على شاطئ النيل ويقول قطع قلبي هذا المقلع بإطالم لا يقطع فهام واضطرب فززع ثيابه وغنى عليه
 حتى رجه من كان حاضرا وقتئذ وما زال في آثار ذلك حتى توفي ويحتمل أن المعنى ألهو الله تعالى أو كشف له
 أنه يجتهد في سقوطه في الأحكام أي في خطئه فيم اسقوط العالم وضياهم لما يترتب عليهم من اتباعهم له على
 الخطأ (قوله في سقوط العالم) بالكسر والمراد بالعالم الذي يرجع إليه في الحوادث مثل الإمام وسقوط العالم
 بالفتح كما به غير المطلق (قوله سقوط العالم) بفتح اللام وذلك لأنهم يأخذون بفضله أو بقوله وهو غير حق وذلك لأن
 عليهم (قوله بخلفه) أي حين إذا قال له المعنى ما قال (قوله لا يحاسبه) قال في سند الخبر روى عن سيف
 الأعمى السابلي أشهر واستفاض أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى تذا لاد به مائة ألف من شيخ أئمة التابعين وتفقه
 عند أربعة آلاف فلم يفت بلسانه ولا يقبله حتى أمر به فجلس في مجلس في جامع الكوفة فاجتمع معه ألف من
 أصحابه أجابهم وأفضلهم أربعون قد بلغوا حد الاجتهاد فقرهم وأدناهم وقال لهم أنتم أجلة أصحابي ومسلر
 قلبي وجلاء أحوالي وأنا أبحث هذا الفقه وأسرجه لكم فأعزوني فان الناس قد جعلوني جسر أهل النواقي
 المنتهى لغيري والعب على ظهري فكان رحمه الله تعالى إذا وقعت واقعة شاورهم ونظرهم وحاورهم وسألهم
 فيسمع ما عندهم من الأخبار والآثار وقول ما عنده وينظرونه شهرا أو أكثر حتى يستقر آراء الأقوال فينبته
 أبو يوسف حتى أثبت الأصول على هذا المنهاج شوري لانه تفرد بذلك كغير من الأئمة (قوله ان توجه لكم دليل)
 أي ظهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما أقول (قوله فتقولوا به) وكان كذلك فحصل الخالف من المصاحين
 في فتوالت المذهب ولكن الأكثرى الاعتماد على قول الإمام (قوله برواية عنه) أي عن الإمام وهذا في الغالب
 ومن غير الالب قد لا يكون برواية عنه (قوله ويرجها) أي يؤولها بالادلة والفتوى على الإطلاق بقول الإمام
 رضي الله تعالى عنه ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسين بن زياد وهذا
 ما ذكره المصنف في أول كتاب القضاء ويتقضى هذا بقوله لم يعمل يقول أبي يوسف في القضاء تعبر به ويطلقون
 ذلك وما ذكره المصنف رحمه صاحب السراجية وصاحب منية المفتي في كتاب أدب المقال وذكر في منية المفتي
 أيضا قول آخر هو أنه إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحب في جانب فالمفتي بالخيار وفي البحر عن التواريخ
 شعوه وقال ان كان أحدهما مع الإمام أخذ بقوله لهما إذا اصطاح المشايخ على القول الآخر كما اختار الفقه
 أبو الالب قول زفر في مسائل وان اختلف المتأخرون أخذ بقول واحد قولهم جيد قول من التأخرين يجهل به
 إذا كان يعرف وجه الفضل وشاؤده أهله (قوله وهذا) أي قول الإمام لأصحابه ان توجه لكم الخ (قوله من
 تأييدا متباطه) أي في أمر الدين أي من علمه بالاحوط والفتوى فربما كان الحق مذهب إليه أحدهم (قوله ويعلم)
 شيئا آخر من قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل عليه بأن الاختلاف الخ (قوله بأن الاختلاف) أي بين
 المجتهدين لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) أي أقام الله تعالى على هذه الأئمة دليل ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم اختلاف أئمتي رحمة أو كما قال ودخل في البحر عن التواريخ أن اختلاف أئمة الهدى في جعل لنا (قوله
 كانت الرحمة أوفر) أي الإمام أزيد (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق
 وغيره ويحتمل أنهما كافيه معلقة من قول النساخ أي كما قال عليه ذلك ويحتمل أن جملة قوله بسم المفتي الخ مقول

قوله سبعون سنة بتأريخ خمسين ومائة قبل
 ويوم توفي ولد الإمام الشافعي رضي الله عنه
 أخذ من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة
 بلاء يده أنه رأى صبا يلعب في الطين فحذره
 من السقوط فأجاب بأن احذر أنت من
 السقوط فأنشأ الإمام سقوط العالم
 الية وطقان في سقوط العالم سقوط العالم دليل
 فحذره قال لا يحاسبه ان توجه لكم دليل
 فتقولوا به فكان كل يأخذ برواية عنه ويرجها
 وهذا من غاية احتياطه وورعه وعلمه بأن
 الاختلاف من آثار الرحمة فكأن أكثر
 كانت الرحمة أوفر لما قالوا

القول ومطابقه ليل على التخيير في الافتاء بالقرين المصحح فان في ذلك راحة ونفوسه وقد اشار الى ذلك الحلبي
 (قوله رسم الحق) أي العلامات التي تدل الحق على ما يفي به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره والمفتي مند
 الاصوليين المجتهد قال في البحر عن التتارخانية اعلم أن أبا يوسف قال لأصل الفتوى المجتهد ومحمد بن وهاب
 إن كان صواب الرجل أكثر من ختمته وعن الاسكافي أن العلم بالبلد لا يسعه تركها وقال في فتح القدير وقد
 استقر رأي الاصوليين على أن المفتي هو المجتهد فأما غير المجتهد من يحفظ أقوال المجتهدين فليس بمفتي والواجب
 عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد كالأمام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى المجتهدين
 ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي وطريق نقله أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه
 من كتاب معروف تداولته الأيدي من كتب الامام محمد بن الحسن ونحوها من النماذج المشهورة لانه في نقله
 الخبر المتواتر والمشهور به تنبيهه بذني أن يكتب عقب جوابه والله أعلم وقيل يكتب في العقائد والله الموفق
 ونحوه (قوله أن ما اتفق عليه أصحابنا) المراد بهم الامام وأصحابه (قوله في الرواية الظاهرة عنهم) قيد به لأن
 وجود روايات أخر مرجوع عنها وأغبره مشهورة لا يعتبر بكتب ظاهرها الرواية الزيادة والسير والمبسوط
 والجامعان ومعنى ظاهر الرواية الظاهرة عن الامام التي نقلها الثقات أما بالتواتر أو بالنسبة (قوله
 والاصح) مقابله قوله بعد وصح في الحاوي الخ (قوله على الاطلاق) أي من غير تفار لفتوة المدرك (قوله والحسن
 ابن زياد) ظاهر صنيعه أن زفر والحسن في درجة واحدة في الكلام فيما إذا اجتمع صاحبان وانفرد الامام وقد
 خبر به ضم المفتي في الافتاء بأي قول منهما (قوله قوة المدرك) أي الدليل فأي قول كان دليله أقوى قدم
 والذي يظهر في التوفيق بين القولين أن من كان له قوة ادراك قوة المدرك يفتي بالقول القوي المدرك والا
 فالترتيب اه (قوله وفي وقف الصرخ) حله الحلبي على ما اذا عبر بالاصح أو الاصح في كل وهذا ليس بظاهر بل
 ظاهر العبارة أنه متى صح سواء كان بلنظ الاصح أو العصح في كل أو عبر في أحدهما بالاصح والاخر بالعصح
 (قوله ونحوها) كقولهم وعليه العمل اليوم ويحرم العرف وهو متعارف وبه أخذ علمنا (قوله وبعض
 الالفاظ) أي ألفاظ علامة الاستسناد كدأى أقوى فتقدم على غيرها وهل التقديم واجب أو أولى فقط يجوز
 والظاهر من عبارته الشافعية أنه ثبت لكل تأكيد أقوى (قوله فلفظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه سرف
 المفتوى الاصلية بأي صيغة عبر بها (قوله أكد من لفظ العصح) وذلك لانه اغتبرت به الفتوى لا امر اقتضاها
 من رفق أو أكدي (قوله وغيرها) كالأحوط والظاهر (قوله ولفظه يفتي) ومثله وعليه الفتوى (قوله أكد من
 الفتوى عليه) ووجهه اقادة المحصر بتقديم المفعول (قوله والاصح الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر به
 بأفضل التفضيل (قوله انتهى) أي عبارة الرمي وأعلم أنها لتنا في التخيير الذي استفيد من عبارة البحر السابقة
 لأن الأكدي لا يمتنع الاقناعه إلا أن يوجد صريح نقل في ذلك ولتأني عبارة شرح المنية الآية بهد لأن
 أولوية الاخذ بالعصح لتنا في أكدي الاصح والله أعلم (قوله لكن في شرح المنية الخ) هو الشرح الكبير ولا وجه
 للاستدلال على ما قرأناه وجعل الحلبي هذا قولاً آخر مقابلاً لما ذكره الرمي بناء على أن المراد بالأكدي أنه يقدم
 على غيره (قوله عند قوله) أي قول صاحب المنية (قوله امامان معتبران) أي من أئمة الترتيب (قوله عبراً أحدهما
 بالعصح) قلت العلة لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجه والوجه والاحتياط والاحوط (قوله اتفاقاً على أنه
 صحيح) وأحدهما انفراديه الآخر أصح (قوله ثم رأيت الخ) هذه العبارة لتأني التخيير المستفاد من عبارة البحر
 ولا الأكدي المستفاد من عبارة الرمي ولا الأولوية المستفاد من مرة المنية فغائل عبارات متفق (قوله
 ونحوها) كالأوجه والاحوط (قوله وبمخالفتها) لانه حيث تذهب فيه وهو وفق (قوله أباشاء) سواء ذيلت بالأوجه
 أو الاصح أو الاحوط أو غير ذلك أو لم تذيل أصلاً لأن أفعل التفضيل يدل على أن مقابله مرجح (قوله لم يفت
 بمخالفة) لأن مقابله هو لا مضى وغيره أخو ذبه وغير مفتي به (قوله الا اذا كان في الهداية الخ) استثناء
 منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح لكلا الطرفين والمستثنى منه مفروض فيما ذيل بمخالفة بشي كما
 هو ظاهر فالاستثناء في الحقيقة استدلال وتكرار لما سبق عن وقف البحر اه ح (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من
 قوله لم يفت بمخالفة أقول قوله الا اذا كان الخ ليس استثناء منقطعاً كما قاله الحلبي لأن العبارة الاولى لم تحصر
 فيما ذيل بمخالفة بعلمه بل هو عام ثم انه غير مكرر مع عبارة البحر السابقة لأن مفادها التخيير فقط وهذا قال

رسم المفتي من اتفق عليه أصحابنا في الروا
 الظاهرة عنهم بذني به قطعاً واختلاف فيما
 اختلافه وانبه والاصح كما في السراجية وغيره
 أنه يفتي بقول الامام على الاملا فيقول
 الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن
 ابن زياد وصح في الحاوي القدسي قوة
 المدرك وفي وقف البحر وغيره في كان في المس
 قولان معصيان لجواز القضاء ولا قضاء أحده
 وفي أول المضمرات أما العلامات لا قضاء
 فقره وعليه الفتوى وبه يفتي وبه تأخذ
 وعليه الاعتماد وعليه العمل اليوم وعليه
 الاثمة وهو العصح أو الاصح أو الاظهر أو
 الاشبه أو الاوجه أو المختار ونحوها مما ذكر
 في حاشية البزدي اه قال شيخنا الرمي
 في فتاويه وبه بعض الالتفات أكد من بعض
 فلفظ الفتوى أكد من لفظ العصح والاصح
 والاشبه وغيرها ولأنه يفتي أكد من الفتوى
 عليه والاصح أكد من العصح والاحوط
 أكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح
 المنية للحاج عند قوله ولا يجوز من معصف
 الا بقله اذا تعارض امامان معتبران عبر
 أحدهما بالعصح والاخر بالاصح فالأصح
 بالعصح أولى لانهما اتفقا على أنه صحيح
 والاخذ بالتقوى أو وفق فاصف ظاهر رأيت في رسالة
 آداب المفتي اذا ذيلت رواية في كتاب معتد
 بالاصح أو الاولى أو الاوفق ونحوها فله أن
 يفتي بها وبمخالفتها أيضاً أباشاء واذا ذيلت
 بالعصح أو الاوجه أو به يفتي أو عليه
 الفتوى لم يفت بمخالفة الا اذا كان في الهداية
 مثلاً هو العصح بخير

انه يجتار الاصح والاقوى والالبق على أن ما هنا عام وما في عبارة البصر بلفظ التصحيح (قوله ويضار الاقوى) مبنى على ما في الحماوى من اعتبار قوة المدرك (قوله أنه لا فرق بين المفتى والقاضى) أى فى العمل به لا ملأ الافتاء وهذا لا ينافى أن المفتى له أن يفتى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر (قوله الآن المفتى) استثناء منقطع حيث خصه بالعلم بعلامة الائتاء (قوله مخبر) أى بالحكم للمفتى (قوله ملزم به) أى بالحكم بالحكمس والتعزير عند عدم الامتنال وله اقامة الحدود والقصاص (قوله وأن الحكم) أى من القاضى (قوله والفتيا) أى من المفتى (قوله المرجوح) أى كقول محمد مع أبى يوسف اذ لم يصحح أبوة وجهه وأولى بالبطالان الائتاء بخلاف ظاهر الرواية اذ لم يصحح الائتاء بالقول المرجوح عنه الحلبي (قوله جهل) أى من القاضى والمفتى بما نصوا عليه من أن ذلك لا يعمل به (قوله وخرق للإجماع) فهو باطل وحرام (قوله وأن الحكم المفتى) كأن وضأ ومسح شعرة من رأسه وصلى مقتديا نارا كالفاتحة عملا بذهب الامام الشافعى والامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنهما وما نزل به الحلبي من التصريح حيث قال - مثاله - وصلى من يدن دم وليس امرأته صلى فان حصة هذه الصلاة ملققة من مذهب الشافعى والحنفى لا يظهر فان هذه الصلاة متفق على بطلانها من الحنفى بسبلان الدم والشافعى بلس المرأة (قوله باطل بالإجماع) اهله لم يعتبر القول بجواز (قوله وأن الرجوع عن التقليد الخ) كأن قلد الحنفى - ما لكفى نكاح بغير شهود ثم أراد الرجوع عن التقليد أى ويحكم بذهب - بأن المهر لا يلزم فليس له ذلك اذ ح زيادة واعلم أنه ليس المراد من جواز التقليد مقابل في نحو ما ذكرنا لأن الرجوع عنه هذا يلزم منه ضرر الغير واعلم أن تقليد الحنفى - الشافعى - مثلا في مسألة عبارة من الاخذ بقوله مع بقاءه على مذهب في المسئلة حتى لو استفتى عن خصوص هذه المسئلة التى قلدها لا يجيب السائل الا بتطبيق مذهب الامام ومعنى بقاءه على مذهب فيها أن يكون وقت العمل بمذهب الشافعى في المسئلة التى قلدها فيها بقاءه على اعتقاده متابعة الامام حتى يحكم المسئلة التى قلدها الشافعى فيها أى بالنسبة لما عساه أن يقع له في المستقبل فان قلت ان بقاءه على مذهب ولا يجيب الابتول امامه يتضمن الرجوع عما قلده فيه قلت الممتنع الرجوع عن عين تلك الواقعة المنقضية لا ما يحدث بعدها من جنسها وفي جواز التقليد قولان المختار منهما القول بجواز وجهه الاكتفاء بكونه صوابا عند المجتهد المأخوذ بقوله واجماع على احتمال خطئه وهذا بعينه يصلح جوابا لما يقال انه في التقليد يلزم العمل بالخطا عنده - هذا لمخص ما أجاب به يحيى بن سيف الدين السبكي الحنفى - قال ووافقى عليه رؤساء المفتين بصحروا خذ من قوله أن التقليد عبارة عن الاخذ بقول امام مع بقاءه على مذهب في المسئلة أن الواجب تقليد واحد لا بعينه وأنه لا يجوز تقليد ما زاد على الواحد بحيث انه يكون حنفيا وحنبليا في آن واحد كما هو الواقع الآن من بعض الناس ونقل في الاشياء أن التقليد يجوز ولو بعد الوقوع اخذنا ما نقل عن أبى يوسف أنه اعتدل من خبرائه وقع فيها فارة ممتنة فقال تأخذ بقول من قال اذا بلغ الماء فأتين لم يحمل خبثا وهو مشكل اذا اجتهد لا يقدر مجتهدا آخر والجواب أن الممتنع التقليد في الاجتهاد لا في العمل بل الظاهر في العمل الجواز وظاهر كلامهم جوار التقليد وان لم يكن عن ضرورة كما وقع للقاضى أبى عاصم العامرى الحنفى حين دخل مسجد الفضال وكان شافعا الصلاة المغرب فلما رآه الفضال أمر المؤذن أن يبنى الإقامة وقدم القاضى فتقدم وجهر بالبسملة مع القراءة وتأتى بشعار الشافعية في صلاته ومعلوم أن القاضى أبى عاصم اتماه به في قبل بشعار مذهب فليمنعه سبق علمه بذهب في ذلك من تقليد المخالف واعلم أن الحنفى - اذا قلده الشافعى - مثلا في مسألة علمه أن براعى مذهب في جميع ما يتعلق بها الا يلزم التلقيق وهو باطل خلافا لابن الوهم أقاده أبو السعود (قوله وأن الخلاف) أى بين الامام وصاحبه فيما اذا قضى القاضى بغير مذهب هل يندأ ولا نقلا لا يتقد وقال الامام اذا وقع منه القضاء بغير مذهب مخالفا لآية ناسيا مذهب فله عنده وفي العمدة روايتان واشتلت الترجيح في قوله وقوله ما قبل ان صاحبين وافق الامام في نفاذ القضاء موثقه صاحب البصر عن البرازية معزبا لشرح الطحاوى ونفسه اذ لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالنموى ثم بين أنه على خلاف مذهب فتد وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الشافعى ليس له أن ينقضه ايضا اهـ وهكذا ذكره العمادى في الفصول وفي عمدة الفتاوى القاضى اذا قضى بقول مرجوع عنه جاز وكذا الوفضى في فصل مجتهد فيه وكذا في السراجية وفي مال الفتاوى قضى بخلاف مذهب وهو ينفذ فيه قال أبو حنيفة يندأ وقال أبو يوسف لا يندأه فتحصل

ويجتار الاقوى عنده والالبق والاصح اه
فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ فاهم في
في نفسه أنه لا فرق بين المفتى والقاضى الا
أن المفتى مخبر عن الحكم والقاضى ملزم به
وأن الحكم والفتاى بالفتاى المرجوح جهل
ونرى للإجماع وأن الحكم المفتى باطل
بالاجماع وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل
باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وأن خلاف

جن هذه القول أنه اذا قضى بذهب غيره أو بقول من جوع عنه نقض عند الامام وليس لغيره نقضه قولاً واحداً
 باتفاق المشايخ وانما الخلاف بالنسبة لقول الصحاحين فتم من نقل موافقته له كالبزازي ومنهم من نقل
 مخالفتهم له كقاضى خان وقيل لا خلاف في النفاذ انما الخلاف في حل الاقدام جوزه الامام ومنعاه ومبيل
 صاحب الجهرنا اختلف قال أولاً الى قول الصحاحين ونقل عن الفتح أن الوجه الاقتناء بقوله لان التارك
 المذهب عند الاية له الا لهوى باطل لا قصد جبيل ومال آخر الى ما يخالفه حيث قال والحق أن القاضى
 اذا حكم على خلاف مذهب فان متروكه ما أنه على وفقه فانه باطل يجب نقضه وان وافق مجتهد افسه وان كان
 متعمداً لمذهب غيره فانه لا ينقض اهـ أبو السعود (قوله خاص بالقاضى المجتهد) هذا لا يظهر لأن القاضى
 المجتهد لا ينفذ ~~الدين~~ كيف يقال قضى بذهب أو بخلاف مذهب اللهم إلا أن يقال المراد مذهب من
 اجتهد فيه أو اجتهاد الفتوى (قوله وأما المقلد فلا ينفذ) بهار صريح عبارة شرح الطحاوى السابقة
 وما بعدها فان وضعها في المقلد (قوله ولا سيما) أى لا ينفي هذا النفاذ يوجب زماماً (قوله في منوره) المراد
 به البراءة التى يعطيه العو - حيث منشور النشر القاضى اها حين قدومه متلاً لسمع الناس ما فيه والذهب للسلطان
 أو القاضى (قوله بالاقتوال الضعيفة) أى التى فى مذهب أى والقضاء يقبل التخصيص (قوله فكيف
 بخلاف مذهب) أى فكيف يسوغ له أن يقضى بخلاف مذهب لانه معلوم نفيه بالاولى أو المعنى فكيف لا ينهاء
 عن القضاء بخلاف مذهب أى وان لم ينص عليه فى المنشور صريحاً لفهمه بالاولى (قوله فيكون) تفريع على
 نفيه بالاقتوال الضعيفة الى آخره (قوله لغير المعتمد من مذهب) يشمل الضعيف من مذهب وغير مذهب (قوله
 فلا ينفذ قضاءه) متفرع على كونه معزولاً (قوله ويقتض) لاجابة اليه لانه اذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر
 لا يصح له قضاء حتى ينقض لان التقض انما يكون للثابت الا أن يقال انه قضاء بحسب الظاهر (قوله قال
 فى البرهان) شرح مواهب الرحمن كلامه بالاعلام الطرابلسى (قوله صريح الحق) أى الحلق المصرح به
 الظاهر (قوله الذى بعض عليه بالنواجد) المراد أنه يمتثل به ويتوثق كالذى يمتثل بالاسنان الطيفة
 النواجد أربعة لكل انسان وأقل الاسنان ثمانية وعشرون وتكون للكوسج وأكثرها ستة وثلاثون وأوسطها
 اثنتان وثلاثون وعشرون ضرساً وأربعة ضواحد وأربعة أنياب وأربعة ثنايا وأربعة نواجد (قوله أمر الامير)
 سواء كان سلطاناً أم لا (قوله نفذ أمره) لانه لا تقيد عليه فى منشوره بالعمل بالمعتمد (قوله سير) جمع سيرة وهى
 قصصه صلى الله عليه وسلم فى غزواته (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو روايته عن الامام من غير واسطة
 (قوله فقد) وهو جازا لوجوده لأن فضل الله تعالى لا يقدر بزمان دون زمن (قوله وأما المقيد) أى المجتهد المقيد
 (قوله فى سبع مراتب) ذكرها ابن كمال باشا فى رسالة وقف البنات الاولى طبقة المجتهدين فى الشرع كالاربعة
 وأمثالهم من أسس القواعد واستنبط أحكام الفروع من الادلة الاربعة وهم غير منلدين الثانية طبقة
 المجتهدين فى المذهب كلبى يوسف ومحمد الخرجين الاحكام عن الادلة على قواعد أسسها الاعظم النعمان وان
 خالفوه فى بعض وجه يمتازون عن الخلفاء كاشافى الثالثة طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن
 صاحب المذهب كالتحاوى والخصاف والكرخى والطلوائى والسرخسى والبزدوى وقاضى خان وأمثالهم
 وهؤلاء لا ينفذون لافى الاصول ولا فى الفروع ~~لكنهم~~ يستنبطون الاحكام فى المسائل التى لا نص فيها على
 حسب القواعد الرابعة طبقة أصحاب التخرىج من المقلدين كرازى وأضرابه فانهم لا يقدررون على الاجتهاد
 أصلاً لكن لا حاطتهم بالاصول وضبطهم للاخذ بقدرورون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم مهم محتمل
 لا من منقول عن الامام أو أصحابه الخامسة طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كلبى الحسن القدورى
 وصاحب الهداية وشأنهم تفضيل بعض الرايات عن بعض آخريه قولهم هذا أصبح دراية أو أولى السادسة طبقة
 المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والاقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب كأصحاب المتنون
 المتأخرين من صاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وشأنهم أن لا ينفذوا فى كتبهم الاقوال المردودة السابعة
 طبقة المقلدين الذين لا يقدررون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغنى واليسير احدى وفيه أن المجتهد المطلق من جملة
 السبع وصريح كلام الشارح أن السبع غيره وفى جعل الكل مجتهدين مقيدين ما لا يخفى فان السابعة مقلدون
 لا يقدررون على شئ والسادسة كذلك من المقلدين (قوله وأما نحن) هذا هو عين المرتبة السابعة (قوله ما رجوه

خاص بالقاضى المجتهد وأما المقلد فلا ينفذ
 قضاءه بخلاف مذهب أم لا
 فى القضاة قلت ولا سيما فى زماننا فان السلطان
 ينص فى منشوره على نفي
 بالاقتوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهب
 فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهب
 فلا ينفذ قضاءه فيه ويتضمن كتاب طافى قضاء
 الفتح والجهر والنهر وغيرها قال فى البرهان
 وهذا صريح الحق الذى بعض عليه بالنواجد
 نعم أم لا مبرمعى صلافة فصل المجتهد أنفسيه
 نفذ أمره كفى سير التبرخانية وشرح السير
 الكبير فليحفظ وقد ذكرنا أن المجتهد المطلق قد
 نفذ وأما المقلد فله سبع مراتب مشهورة
 وأما نحن فعلى السبع ما رجوه وما رجوه

وما يصحوه) المراد الترجيح بأي لفظ كان من علامات الاقتناء لا خصوص لفظ الترجيح وهو المراد من قوله وما يصحوه فالعطف مرادف (قوله كما لو اقتروا) أي كاتبا عنالهم لو اقتروا في حياتهم ونحن موجودون وهذا الشارة إلى التسليم وعدم المعارضة باستظهار أو بديل آخر (قوله فان قلت الخ) وأرد على قوله فليتنا اتباع طابعه هو الخ وحاصله أنه لا يظهر اتباع المرجع الا اذا وجد ترجيح لقول واحد وأما اذا لم يوجد ترجيح أصلاً واختلف ترجيحهم فلا (قوله من اعتبار تفسير العرف) ظاهره أنه يعتبر في الاقتناء العرف ولو خاصاً وهو قول البعض (قوله وأحوال الناس) عطف تفسير (قوله وما هو الارفق) أي للعاقبة بعدم التضييق فيه عليهم كقول الصاحبين في مسئلة البئر إذ اومت فيها فأردت ولم يدروا وقت وقوعها (قوله وما ظهر عليه التعامل) هذا يرجع إلى اعتبار العرف فهو تكرر (قوله وما قوى وجهه) أي دليله هذا مبني على ما في الحاشية من اعتبار قول المفسر والمنهور الترتيب السابق (قوله الوجود) أي الوجود دون عن عقل من بني آدم فأطلق الوجود على الموجود لأنه عنده أي ليس وصفاً بل هو حقيقة لا ينفك عنه (قوله يميز هذا) أي الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره (قوله حقيقة) يحتمل رجوعه لميزاً و لجهة التي (قوله وعلى من لم يميز الخ) فيه أن الرجوع إلى المميز قد يصير لمكونه في بلد آخر أو إقليم آخر فالأضبط اعتبار الترتيب السابق (قوله لبراهنة) أي من الاقتناء بغير القوى مثلاً وهو قوله لقوله يرجع (قوله فتسأل الله تعالى) الأولى التعبير بالواو (قوله التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة في العبد فان أريد بالقدرة المقارنة للفعل لا يحتاج في التعريف إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه وان أريد به الاستطاعة يحتاج إليها (قوله والقبول) أي لهذا التأليف (قوله بجاء الرسول) أي متوسلاً في ذلك بهذا الجاء العظيم (قوله كيف لا) أي كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكر وذلك علامة القبول (قوله ابتداء تبينه) أي هذا الشرح (قوله صاحب الرسالة) أي الموصوف بها وأل في الرسالة للكمال لانها أكرم رسالة (قوله وحاشا للكمال) أي جامع الشرف (قوله والبسالة) تطلق على الشدة والشجاعة أي على الكفار كما قال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار والباسل والمبتسل من أسماء الاسد كما أفاده في القاموس (قوله وضجيعه) متنى ضجيع فعمل بمعنى فاعل أي المضاجعة (قوله الجليلين) أي العظيمين (قوله الضرعين) تسمية ضرعهم بوزن جعفر يطلق على الاسد والفعل القوى والرجل الشديد كما في القاموس ويصح إرادة كل لكنه في الآخرين حقيقة وفيها قبل على الاستعارة (قوله الكاملين) أي في الفضائل والفراصل فكيف وقد استصاعبت المضاجعة له صلى الله عليه وسلم (قوله رضى الله تعالى عنهما) الرضا صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بناء على المشهور في المذهب من أن صفات الأفعال قديمة قائمة بذاته تعالى (قوله وعن سائر العصاة) أي باقيهم (قوله ووالدنا) يحتمل قرأناه جمعاً وهو الأولى وثنى وخصهما لأن حقهما ما أعظم من حق غيره ما له لينة الأولى الرضى على العصاة والرحم على من بعدهم ويجوز العكس ذكره الشارح في الخطر والاباحة (قوله ومقلديهم) الضمير يرجع إلى العصاة أي المقتدين بهم في أقوالهم وأفعالهم ومن اتبعهم أو اتبع واحد منهم فقد اهتدى كما قال عليه الصلاة والسلام أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (قوله ثم نجاء) عطف على نجاء الأول فلا ابتداء الحقيقي. نجاء. صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم بالإضافة في نجاء الكعبة (قوله تحت المزاب) أي الذي على ظهر الكعبة (قوله وفي الحطيم) أي المخطوم ممي به لانه حطم من البيت وأخرج أو الحاطم لانه يحطم الذنوب وفيه بعض من البيت ولذا يشترط أن يكون الطواف خارجاً كما سيأتي (قوله والمقام) أي مقام الخليل وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك (قوله الميسر للتمام) أي المسهل له والأولى التعبير بالانتهاء الذي هو فعل العبد وأما التمام فطواع الاتمام

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب اسم للافعال الدالة على المعاني وهو المختار من وجوه سبعة مذكورة في التراجم اه نهر (قوله قدمت العبادات) اعلم أن مدار أمور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والادب والاول والاخير ليسا مما نحن بصددده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاولات المالية والمناكحات والخصامات والامانات والشركات والمزاج خمسة من جرة قتل النفس وأخذ المال وهناك السر وهناك العرض وقطع البيضة وقدموا في سائر كتب الفقه العبادات أي غالبها على المعاملات والمزاج لما ذكره

كما لو اقتروا في حياتهم فان قلت قد يصح
أقوالاً بل ترجيح وقد يختلفون في الترجيح
قلت يعمل بمنزلة ما علموا من اعتبار تغير العرف
وأحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه
التعامل وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود عن
التعامل وحقيقة لا تظنوا على من لم يميز أن يرجع
بميزان حقيقة لا تظنوا على من لم يميز أن يرجع
لن يميز لبراهنة ذمته قدسأل الله تعالى التوفيق
والقبول • بجاء الرسول • كيف لا وقد يسر
الله تعالى ابتداء تبينه في الروضة المروسة •
والقبلة المأنوسة • نجاء وجهه صاحب الرسالة •
وحاشا للكمال والبسالة • وضجيعه الجليلين •
الضرع من الكاملين • رضى الله تعالى عنها
وعن سائر العصاة أجمعين • ووالدنا
ومقلديهم يا حسان إلى يوم الدين • ثم نجاء
الكعبة الشريفية تحت المزاب وفي الحطيم
والمقام • والله تعالى الميسر للتمام
• (كتاب الطهارة) •

قدمت العبادات

قول المصنف يطلق على الاسد الخ
في الاسد وأما ما بعده فتعني عبارة
القاموس أن الذي يطلق عليه هو ضرعاً
بوزن جرالة لا ضرع بوزن جعفر فليراجع
اه مصححه

وفي سير الوهبانية) أي كتاب الجهاد من منظومة ابن وهبان (قوله مع العمدة) أي حال كونه مصاحبا للعمدة (قوله
 خلف) أي اختلاف بين أهل المذهب والمعتقد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية
 متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضعيفة بعده يأخذ المقتضى والقاضي به يهادون غيره وأما الخلاف بخصوص
 بغير فرع الطهيرية أما هو وصلاته واجبة عليه بغير طهارة لا امر الشارع له بذلك (قوله بسطر) أي ينقل في الكتب
 (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة مؤتم لتقريب الذكرى وقد تأتي للاستئناف (قوله مركب اضافي) أي مركب
 من كلمتين أحدهما مضاف والآخر مضاف إليه قاله لنسبته إلى الإضافة (قوله مبتدأ) أي خبره محذوف
 تقديره يطلب به أنه أو يعلم ما فيه ويرجى بعضهم حذف الخبر بأن المبتدأ هو الجزء الأعظم من ركني الاستئناف
 بقية الخبر مفعلة فالأولى إبقاءه (قوله أو خبر) أي مبتدأ محذوف وعليه اقتصر صاحب النهر أبو السعود ويرجى
 بأن الخبر الجزء المتمم للقاعدة (قوله أو مفعول لفعل محذوف) تقديره أقرأ ونحوه (قوله فان أريد التعداد) أي
 قد تعدد الكتب المذكورة في المتن كما يعد الشخص العدد والأشياء ويعد أرواده هنا ولا عبرة بأن (قوله بني
 على السكون) لشبه الحروف في الإهمال (قوله تخلصا من الساكنين) أي لأجل التخلص من التثاقب ما وهما
 الباء والطاء الأولى من الطهارة قال في شرح المتن ويجوز الفتح على النقل أي نقل قصة الطاء اه وفيه أن قصة
 الطاء باقية فالأولى أن يكون تخلصا بالفتح (قوله وإضافته لامية) أي الإضافة في كتاب الطهارة على معنى اللام
 أي هذا الكتاب وقع لبيان مسائلها (قوله لامية) بتخفيف التثنية وتشديد الباء نسبة إلى من التي هي حرف جر
 والإضافة التي على معنى من مجازية لاحقة قاله المؤلف في شرح المتن وفي المنع وجعلها بمعنى من بعد لان
 مناطها صحة تفسيرها مع صحة الأخبار عن الأول بالثاني كخاتم قصة وهو مفعلة لا يصح أن يقال الكتاب
 طهارة والأوجه أن تكون بمعنى في كما قرأناه وإن كانت قليلة وضابطها أن يكون الثاني نظرا للأول نحو مكر الليل
 وفيه أن الظرفية هنا غير متامة اللهم إلا أن يقال الظرفية الإذاعية المجازية (قوله يتوقف حقه) أي تعريف
 كتاب الطهارة اقبا أي من جهة كونه اسماعليا لهذه المسائل أفاده أبو السعود (قوله على معرفة مفردية) أي
 المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع نعم) ووجهه أن العلم بالركب بعد العلم بمفردية ومقابل الرابع أنه لا يتوقف
 لاق التسمية سلبت كلاما من جزأيه عن معناه الأفرادي اه نهر (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع وهو شروع
 في بيان المفردين وبدأ بالمضاف مراعاة للفظ قال في النهر ثم اختلف فقيل الأولى البداءة بالمضاف لسبقه
 في الذكر وقيل بالمضاف إليه لسبقه في المعنى إذ لا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه
 وهو أحسن لأن المعاني أقدم من الالفاظ كذا قرره الإمام الأبي من المالكية وهو حسن طالما تضمنت عنده
 (قوله مصدر) أي لكتب وله مصدران آخران كتابة وكتبا كذا ذكره في البحر والنهر (قوله بمعنى الجمع) وهو ضم
 الشيء إلى الشيء ومنه ككتبت البخله إذا جعت بين شفرها بشفرة اه نهر وقول صاحب البحر وهو جمع
 الحروف لاحظ فيه المذاق لا المعنى القوي (قوله جعل شرعا) أي عند أهل النسخ والتقييد بالنسخ نظر للمقام
 لأن التعبير به لا يخص أهل النسخ وإن كان هو الغالب عندهم فالأولى التعبير بالاصطلاح بدل قوله شرعا (قوله
 عنونا) أي عبارة يذكر مصدر الكلام (قوله مسائل مستقلة) أي الالفاظ مخصوصة الدلالة على مسائل مجموعة
 وجوب بعض المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها يتوسط تلك الالفاظ وهي احتمالات سبع أشهرها
 الأول ومعنى الاستقلال عدم توقف تصورها ومسائله على شيء قبله وبعبده وكتاب الطهارة كذلك لا الإصالة بمعنى
 عدم التبعية أصلا لعدم صحته فإن الطهارة تابعة للصلاة وخرج بالمسائل جمع الحروف والكلمات التي ليست
 بمسائل وخرج الباب والفصل لعدم استقلالها بالدخول ما تحت كتاب وشمل ما كان نوعا واحدا من المسائل
 ككتاب الفقه أو أنواع كتاب البيوع أفاده في البحر (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر
 فهو مصدر مراد به اسم الفاعل كما في النهر أو أن مفعلة فصي موصفاً بمعنى المفعول (قوله والطهارة) أي
 أي بفتح الطاء مصدر وبكسر ها الالة ويضمها فاضل ما يتجهر به ذكره في البحر والنهر (قوله بالفتح) أي بفتح الهاء
 وظاهر الشرح أنه لا أكثر (قوله ويضم) زاد في شرح المتن ويكسر (قوله النفاضة) قال في النهر من الأدغام
 حسنة كالانغماس أو معنوية كالغوب والذوب قليل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيه ما شترط
 إذا حدث دنس حكمتي والنجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزواها طهارة اه (قوله ولو أفردا) أي لكونها

وفي سير الوهبانية
 وفي كثر من صلى غير طهارة
 مع العمدة خلف في الروايات بسطر
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ وخبر
 أو مفعول لفعل محذوف فان أريد التعداد
 بقي على السكون وكسر تخلصا من الساكنين
 وإضافته لامية لا نسبة وهل يتوقف حقه
 له على معرفة مفردية الرابع نعم فالكتاب
 مسائل مستقلة بمعنى المكتوب والطهارة
 مصدر مطهر وبالفتح ويضم بمعنى النفاضة
 ولو أفردا

جاءها آخرها لان الاصل في هذه الافراد كما في النهر (قوله ونهر) منسوب هو وامثاله على التمييز كما ذكره
ابن هشام في رسالة خاصة (قوله النظافة من حدث او خبث) هو معنى قول صاحب النهر واصطلاح
نظافة المحل من النجاسة حقيقة كانت او حكمية قال في النهر وهذا أولى من تعريفها بزوال حدث او خبث
كما في البحر لوجهين ظاهرين انتهى أحدهما اشتغال تعريف صاحب البحر على أو المصدرة للحدث ظاهر الثالث
ثانيهما أن هذا العلم باحث من أفعال المكلفين فالأولى التعيين بالازالة دون الزوال اه أبو السعود يأنى لما أجله
صاحب النهر قلت وفي هذا البيان نظر من وجهين أما الوجه الأول فلأن أو المذكورة في التعريف للتنويع
لأنه في غير مفسدة على أنها وقعت في تعريف صاحب النهر وأما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب
البحر على من عبر بالازالة حيث قال وقول بعضهم أنها إزالة الحدث أو الخبث غير جامع لخروج الزوال بدون
الازالة كما إذا وقع المطر على أعضاء الوضوء من غير قصد فاته طهارة وليس بإزالة لعدم الصنع مع أنه هذا يريد على
صاحب النهر أن يصاحبت غير نظافة ولم يعبر بتنظيف الذي هو فعله في الفاعل وتأمل (تبيينه) لافرق في المطهر
في ذلك التعريف بين أن يكون له نفع بالصلوة كالنوب والبدن والمكان أو لا كالأواني والأطعمة وأورد
على الأمر في الوضوء على الوضوء فانه ليس بنظافة حدث أو خبث وأوجب بأن تسميته طهارة مجاز باعتبار
ازالة الاكسام الحادثة والتعريف للحقيقة اه بحر (قوله لوائحها) أي باعتبار متعلقها من الحدث والخبث
والتهام من الماء والتراب اه نهر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لأجله (قوله شهيرة)
منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) أي الحكم الذي يترتب عليها (قوله استباحة) السين
والساو زائدان أو الصبرورة قال في البحر ولم يذكر من حكمها الثواب لأنه ليس بلازم فيه التوقف على النية
وهي ليست شرطاً فيها اه (قوله ما لا يحل) أي فعله (قوله أي سبب وجوبها) قدر الشارح المضاف
أظهر أن الصلاة ليست سبباً لوجود الطهارة اه حلي (قوله ما لا يحل) أي أراد ما لا يحل وهذا الظاهر
اختار مع صاحب البحر آخر أو يحل بكسر الحاء ضد حرم (قوله فرضاً كذا أو غيره) نعم في قوله فعله (قوله
كالصلوة) فيها القسمان الفرض وغيره (قوله ومن المحضف) قاصر على غير الفرض اه حلي لأن الطهارة
أصله واجبة لأن الآية وهي لا يمسه الا المطهرون محقة كما سيأتي (قوله بعد سرد الاقوال) أي ذكرها وهي
أربعة استوفاهما كسارح لثبوتها أن السبب الحدث أو الخبث ثانيهما أنه إقامة الصلاة ثالثها إرادة الصلاة
رابعها وجوب الصلاة لوجودها (قوله ونقل كلام الكمال) في الرد على من تورد على القول الأول بأن
الحدث والخبث يتقضيان فكيف وجوبها وفي رد القول الثالث بأن السبب إرادة الصلاة وحده ورد
الاشكال على الأول أنها متقضيان ما كان وجوبان ما سيكون فلا مناقلة وحاصل رد الثالث أنه مقتضاه أنه إذا
أراد الصلاة ولم يتوضأ بآثم ولم يل والواقع خلافه لأنه لم يقل به أبجد (قوله الظاهر) أي من الاقوال
في السبب (قوله هو الإرادة) أي إرادة الصلاة في الفرض والنفل وفيه قصور لأنه لم يشمل إرادته المحضفة
فلو علم في الإرادة ذلك كان أولى (قوله لكن بترك الإرادة بالنفل الخ) هو جواب عن السؤال الذي أورد الكمال على
القول الثالث وقد بيناه في سابق المسائل الجواب أن الوجوب في النفل يترك إرادته أي الوجوب
في الفرض موسع إلى آخر الوقت وقد ذكر صاحب البحر جواباً غير هذا وهو الوجه بأن السبب الإرادة المستلقة
للتروع فلا يرد ما ذكر عليها (قوله ذكره الزبلي) أي هذا الاستدراك حيث قال انه ان أراد الصلاة وجبت عليه
الطهارة فإذا رجع وترك النفل سقطت الطهارة لأن وجوبها لا جازها اه (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله
وعوده عزمه على وطئها اه حلي (قوله الصحيح) أي من الاقوال وهو أظهر مما في البحر لأنه يقتضي أنه لا يأنى
على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة على تعويت الصلاة وأنه إذا أراد صلاة الظهر مثلاً قبل دخول
وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل اه حلي. وربما يقلل المراد لإرادة المعتبرة شرعاً
على أن ما أوردته على صاحب البحر يرد على العلامة فأم في قوله أو أراد ما لا يحل (قوله وجوب الصلاة) أي
لوجودها لأن وجودها مشروط بما يمكن متأنراً لما لا يكون سبباً في المتقدم وظاهره أنه بعد دخول الوقت
يجب الطهارة ما يمكنه موسع كوجوب الصلاة فإذا انقضى الوقت صار للوجوب فيه ما مضى قائم أن هذا القول
لا يشمل سبب الطهارة للصلاة بالنسبة إلى وجوبها اليك كون سبب الطهارة اللهم الآن يقال انه داخل

ونهر النظافة من حدث أو خبث ومن جمع
نهر لا نوعها وهي كثيرة وحكمها
نهرية وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها
(وسببها) أي سبب وجوبها (ما لا يحل) فعله
فرضاً كذا أو غيره كالصلوة ومن المحضف
(الابجد) أي بالظاهرة صاحب البحر قال
بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال
بأن السبب هو الإرادة في الفرض
والنفل لكن بترك إرادة النفل في سبب
الوجوب في سبب الزبلي في الظاهر
وقال العلامة فأم في نيته الصحيح أن
سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة
أو إرادة ما لا يحل إلا بها

في قوله أو إرادة ما لا يحمل مع ملاحظة الاستدراك (قوله شرعي) أي حكمه الشرعي (قوله يصل) بالكسر والضم
 ويصح ما قرئ في الجمع ومصدره الحلل والحلول والحلل كافي القاموس (قوله في الأعضاء) أي من أعضاء الوضوء
 والمفضل كما أن الحدث أهم من الأصغر والكبر وتبريحه بأنه وصفي بدل على أنه والمطلوبه متضمنة (قوله وما قيل)
 فأنه صاحب الجبر (قوله مانعية) أي كونه مانعاً من المصلاحة ومن المصنف والظاهر أن يقال مانع مترجمة
 (قوله تبرعية) أي اعتبرها الشرع مانعاً (قوله إلى غاية استعمال الخ) الإضافة للبيان والسبب والتأثير زائد كان
 (قوله المزيل) وهو طبعي كلاءه شرعي كالتراب (قوله تعريف بالحكم) وأما تعريفه من عرفه بذلك لانه محط
 أنظار الفقهاء (قوله في الحقيقة) مرتبة كانت أولاً (قوله مستفردة) أي غيبة معافاة (قوله شرعاً) خرج بذلك
 ما استقدر طبعاً وكان طاهراً كالحطاط البقم (قوله وقيل سببها) هو القول الرابع في النسخ (قوله ونسباً) أي
 القول بأن السبب الحدث وانقلب أو القيام إلى الصلاة أحطى (قوله إلى أهل الظاهر) هم الذين يأخذون
 بظاهر الآيات والأحاديث وفيه أن المنسوب إليهم هو القول الثاني كفى الجبر وغيره وأما القول الأول فنسب
 إلى أهل الطرد فتالانهم لا يدوران مع وجوده وعدمه وتسببه في المنع إلى الشرخسي أن ياديهضه الحلبي (قوله
 وفسادها مظاهر) بيان الفساد في الأول أنه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتفاقية وقد يدفع بأنه
 يجب به الوضوء مثلاً وجوباً موسماً إلى القيام إلى الصلاة ولا يتم بالتأخير للإجماع على عدمه لكن هذا لا يظهر
 فيما إذا أحدث قبل الوقت ورد أيضاً بأنهم ما ينعاضهم فكيف يوجبها فيكون الشيء مغفياً إلى ذوال نفسه ويأباه
 أن الحدث منقضى إلى الوجوب والوجوب إلى الوجود والمغضى إلى الشيء منقضى إلى ذلك الشيء
 فالحديث منقضى إلى وجود الطهارة ووجودها منقضى إلى زوال الحدث فالحدث منقضى إلى زواله وفيه أن هذا
 لا يضر إلا إذا كان هذا اللزوم عقلياً وهذا ليس كذلك إذ لا يلزم من وجوب الطهارة وجودها وبيان الفساد
 في الثاني أنه يصح الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات ما دام متطهر ولو اعتبرنا القيام سبباً لها لا وجبنا لكل صلاة
 أن يقرأ أو قد يدفع بأن القيام سبب بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكره خصوصاً وهو ظاهر الآية ووجهه صاحب
 الخلاصة كارجح الأول الشرخسي وموافقة أهل الظاهر وغيرهم في هذه الأقوال غير فادحة كما أوضحه صاحب
 النهر لكن يلزم عليه أنه إذا كان محدثاً لا يجب الطهارة إلا بالقيام إلى الصلاة فان لوحظت الإرادة ورجع إلى
 ما استظهره صاحب الجبر (قوله أن أثر الخلاف) أي غرة الخلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) أي
 التعاليق يوضحها كالأخبار بوجوب الطهارة (قوله فحوان وجب عليك طهارة الخ) قتل في بارادة الصلاة على
 ما استظهره صاحب الجبر وبالحدث وانقلب على ما رجحه الشرخسي وبالقيام إلى الصلاة كما رجحه صاحب
 انطلاقة وبالوجوب على ما رجحه قاسم (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو انقلب أو عن إرادة الصلاة أو القيام
 إليها (قوله ذكره) أي ذكر الإجماع على عدم الاتم (قوله وبه) أي بما في التوشيح (قوله من اثبات الغرة) أي على
 الخلاف المتقدم وماتله السراج عن نقل في الجبر خلافاً عنه فقد نقل عنه قول الكلام على سبب الطهارة
 الإجماع على عدم الاتم بالتأخير عن الحدث (قوله بل وجوبها) أي للطهارة (قوله موسع) خبر أول ويدخل خبر
 ثان (قوله فيها) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشراطها) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو ما يلزم من عدمه عدم
 ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذاته (قوله شراط وجوبها) أي الطهارة أهم من الصغرى والكبرى وشراط
 الوجوب هي ما إذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص (قوله وشراطها) وهي ما لا تصح الطهارة إلا بها
 ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرط الصحة ألا ترى أن المصبي إذا تطهر صحت طهارته مع أنها غير واجبة
 عليه وأعلم أن شرطين من هذه الشراطين يعدان من شرايط الوجوب والصحة وهما عدم الحيض والنفس
 والحشة مختلفتان فالوجوب من حيث الخطاب والصحة من حيث أداء الواجب (قوله مشروط الوجوب) مظهر
 مضاف فيم وهو مبتدأ خبره قوله العقل الخ (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والاعلام) فلا يجب على
 الكافر بناء على المنهور ومن أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة (قوله وقضية) أي القدرة على استعمال
 الطهر فلا يجب على من قطع يده من المرققين ورجلا من الكعبيين وهو بالتأخير (قوله ماء) هو الشرط الرابع
 وهو ما رفع حذف منه الما طلب وفيه قصور إذ لم يتكلم على الترابية (قوله والاحتلام) أي البلوغ أطلق عليه
 لأنه ملزمه ونجس به لا سبي فلا وجوب عليه ولو عجز أو غاب أو مر به تداً بقاءه (قوله لو حدث) أي وجود حدث

(قوله بل) أي بما (الحدث) في الحكمة وهو
 وقت شرعي يحمل في الأعضاء بزيل
 الطهارة وما قيل أنه مانعية مرتبة قائمة
 بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل
 في تعريف بالحكم (وانقلب) في الحقيقة
 من مستفردة شرعاً وقيل بديها القيام
 وهو عين مستفردة شرعاً وقيل بفسادها
 إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفسادها
 مظاهر وأعلم أن أثر الخلاف انقلب
 في نحو التعاليق فحوان وجب عليك طهارة
 فأنب طالق دون الاتم للإجماع على عدمه
 فأنب طالق دون الحدث ذكره في التوشيح وبه
 ما أتاه خبر من السراج من اثبات الغرة من
 اندفع على السراج من اثبات الغرة من
 جهة الاتم بل وجوبها موسع بدخول
 الوقت كالمسألة فإذا ضاق الوقت صار
 الوجوب فيها ماضياً وشراطها وجوبها
 عشرة على ما في الاتم من أربع ونظامها في
 تسع وثلاثين مسألة على مقتضى
 الإسلام شيخنا العلامة على القسطنطيني
 شارح نظم الكفر فقال
 شرط الوجوب العقل والاعلام
 وقدره ما لا اختلاف

المشتركة أو أكثر (قوله فاني حينئذ) أي قدومه (قوله يغسلهم) أي المرأة واحدة أو عدة الغبير الغبير كورق العبارة
المياه من تحت الثياب (قوله وسين يفتح) فلا يغلب أي مضيقا لا يتسببه (قوله يوم البشارة) المراد بها
يوم القيمة أو يومها أو يومها بالبشارة كصوره الفتن والمراد هم أهل المطالب كسبح مع الرأس وأعمال
يخرج جميع لأفضل الفاعل لا يشترط أن يكون في الطهر على الأعضاء وهم المطلوب كقوله (قوله بجماعة) الضمير
يرجع إلى المستعمل ونحوه بما لا يشترط أن يكون في الطهر على الشرب فلا يظهر بها (قوله ثم في المراء) أي ثم يشترط
في المراء زيادة على ما أتت به من شرط الخ أو الفاعل امرأة نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت للضرورة وهي
أدنى مرة كالماء أتت به من شرط (قوله فقد تضاءل) هو شرط العدة الثاني (قوله وبجملتها) هو الشرط
الثالث ولو شرطها شرط واحد أو أكثر في جانب الوجوب كان أولى بل لو جعلها ما واجبها عند ما شرطها
وغيره به عدم الموانع ليس يدخل في ذلك عدم التلبس في حال الطهر يناقض لكان أجمع وأخسر (قوله وأن
يرى كل مانع الخ) هو الشرط الرابع ومعناه أن لا يوجد ضرورة من أو قشر سلك أو شمع وذلك يفهم من شرط
يوم البشارة (قوله وجعلها) أي هذه الشرائط (قوله أربعة) الأولى فيه ثلاثة وكذا الثاني وأربعة في الثالث
والثاني في الرابع (قوله الحلي) أي أنها محسوس المشاهدة وجعل القدرة من الحلي من باب التغليب (قوله وجود
الزيل) أي من الماء والتراب (قوله المزال عنه) إشارة النظم بقوله سلامة أعضاء (قوله والقدرة على الإزالة)
هو معنى قول النظم وقدمه أسكن (قوله وجودها الشرقي) أي الذي لا توجد الطهارة شرعا لا به (قوله
مشرع الاستعمال) أي بأن يصح كون الماء مطلقا طاهر أو التراب طاهرا مطهرا مع وجود العذر
المع الاستعمال والظاهر أنه لا حاجة إلى ذكر الطاهر الطهر بعد المطلق لا غنا عنه عما (قوله في مثله) أي
مثل المشرط ولو قال مشروع الاستعمال فيها لكان أولى وخرج به نحو الزيت فإنه مشروع الاستعمال لكن
في المحل مثلا (قوله التكليف) أي المثل والبلوغ والاسلام (قوله والحدث) هو الرابع من شروط الوجوب
(قوله من أهله) بأن لا تكون سائضا ولا نفساء (قوله في محله) بأن يقع بالبشرة (قوله مع فقد ما معه) بأن لا يحصل
ناقص في مخرجات الطهارة (قوله وتطهرها) عطف على جعله والضمير يرجع إلى البعض (قوله لا وضوء) قد أتت في
والاقتضال كذلك فلم يكف على الترابية (قوله سلامة أعضاء) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الأعضاء
السلامة وهو إشارة إلى المزال عنه كما قاله الحلي (قوله وقدرة المكان) أي قدرة ممكنة من الفعل (قوله القراح)
يخرج القراح أي الخالص (قوله وهو) الضمير راجع للماء وهو بيان لوجود الزيل الحلي (قوله معا)
خلاف منسوب القطعة من الإضافة متعلق بمحذوف خبر وهو أصله معها وانما من على انضمامها إليها
لا يدرى ما يتوهم أن الماء ليس شرطاً برأسه لأنه مضاف إليه أفاده الحلي (قوله خذ) أي هذه الشروط
يجبها وحقق وجوبه إلى شرط وجود الشرع لأن في ضمه شروطا ومعنى وجود الشرع أي الذي يبيحكم
الشرع بوجودها عنده (قوله بامعان) أي بأقل وانقائ (قوله فطلق ماء) من إضافة الصفة
إلى الموصوف أي الماء المطلق والمفتقر إليه هنا الوصف بالاطلاق (قوله ومع) يسكون العين (قوله بيمين) أي
الطرف بهذا البيان الذي ذكره لك (قوله بالغ) بالإضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ (قوله التميز) بحذف
النافع ثم فصل أنه محذوف على اسلام فيكون مرفوعا محذوف أنه محذوف على الحدث فيكون مجرورا
(قوله بيمين) أي ما قصد للمفارقة في الحلي كمنه لا يجوز إلا في أول (قوله وشرط) مبتدأ أو زوال خبره (قوله
خصم الوضوء) أي لكون الوضوء صحيحا (قوله يبعد) يعني يمنع (قوله المياه) أصله ماء قلبت أو أيا ما تناسب
الكسرة كيزان جمع ماء أصله موه فمزك الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله من ادران) وهو يوصل الهمزة
الخبرية ببيان لما والدين الوسخ (قوله كسمع) يسكون الهمزة قلبت نواكرا لها بعضهم فيكون لضرورة النظم
الراء خط مشهور (قوله ودم) يفتح الراء والميم وبالسداد ومع يفتح في الموقع مما يلي الانف وسكنت الميم
الفتحة لانه حلي ويقال في مرفق ما (قوله مناف) كخروج ربح ودم (قوله ذي الشأن) أي العظم أي
باعتبارها في فضتها ولا يفت بصواب لا لاختلال النظم (قوله على هذين) أي شرطى العدة (قوله فاطر) أي
طهر بغيره كقوله (قوله مع الفسالت) أي المفروضة وأخرجها المسح فلا يشترط فيه فاطر (قوله ليس هذا الذي
الشرط أي عليه) الشرط هو الفاطر مشروط عند الإحرام أي في وقت بضعه وبعضه في الله تعالى عنه والعقد

وحدثت في حيف وعلم
 فقامها وضيق وقت قد هم
 ونيرط صفة عموم البشره
 بجانه الطهور في المره
 فقد قامها وعضوان
 نزول شكل مانع عن البدن
 وجعلها بعضهم أربعة شرط وجودها
 الحسي وجود الزيل والنزل عنه والقدرة
 على الإزالة وشرط وجودها الشرعي كون
 الزيل مشروعا للاستعمال في مشكله وشرط
 وجودها التكليف والحدث وشرط عدم
 صدور المظهر من أهله في محله مع فقد مانعه
 وقطعه بإقتال فبطل شرط الموضوعه
 مقسمه في أربع وعثمان
 فشرط وجودها خمس منها ثلاثة
 سلامة أعضاء وقدرة إمكان
 استعمال الماء القراح وهو ماء
 فشرط وجود الشرع خذها ثمانية
 فطابق ما مع طهارته وسع
 طهورة أيضا فلهذا بيان
 وشرط وجوبه وهو لا يلزم بالغ
 مع الحدث التميز بالفضل ياماني
 وشرط تصحيح الموضوع زواله ما
 بعد استعمال الماء من أذنان
 كشمع ورمص ثم لم يبق الا
 وضوء منافع باعظيم ذوى الشان
 وزيد على هذين أيضا تناظر
 مع التفصيل ليس هذا الذي أذاني

الاول (قوله فرض) أي قاضي (قوله للصلاة) أي فرضها ونفلها (قوله في ومن المصنف) شك في دليل الحنفية
 التي منه وجزم بالوجوب في شرح الملتقى وسكني التلخيص (قوله للقول) أي في قوله للوجوب
 من المصنف (قوله بأن المظهرين الملائكة) أي في قوله تعالى لا يحسه الا المظهرين والمراد المظهرين والملائكة
 كلهم مطهرون والمعنى أنه معصون عن غير المقربين من الملائكة فلا يطلعون عليه والمراد بالكتاب اللوح
 المحفوظ وجه لا يحسه صفته وقيل وعليه أكثر المفسرين أن المراد بالكتاب القرآن المرصص من اللوح
 والمراد النقوش الدالة عليه وظهر مما ذكرنا أن الآية غير قطعية الدلالة فمن قال باقراض الطهارة للمصنف
 أراد الفرض العملي والمراد من المطهرون من هو على طهارة من الناس (قوله ومنه) أي من كونه كالمفروض
 من مقابلة التدبیر (قوله في نيف) قال في المختار النيف وزن الهيف الزيادة يضاف ويشد ويثقل عشرة
 نيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اهـ ولعل الحنفية في استحبابه لهذه
 الاشياء تكفيراً كان صغيرة وتكفيراً ما كان كبيرة (قوله بعد كذب) هو حرام والظاهر أنه من العاقبة الا اذا
 ترتب عليه مفاسد وهو جائز في الفز وصلاح ذات البين وعلى الزوجة ولا حياء مصنف وبعضهم قال ان الجائز
 في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد أوضح ذلك أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وخيبة) ذكر
 الشارح في الحظر أن ما اذ لم يبلغ من قلت فيه يكفرها التوبة وان بلغته فلا يكفرها الا الاستحلال (قوله وقهقهة)
 أي خارج الصلاة وذلك لانهم كبروه لان فقهه عليه الصلاة والسلام التسمي وانما اشبهت المنهني عنه
 وهو الواقع منها في الصلاة ولقد عشتها أفسدت الوضوء والصلاة (قوله وأكل جزور) أي لحم جزور يقول بعضهم
 بوجوب الوضوء منه نظر لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام أمر من أكل لحم جزور بالوضوء وقد نتم رائحة كريهة
 وقام للصلاة فقاموا وقد علم أنهم أكلوا لحم جزور وانما أمر الجلبة بالوضوء ولم يبين من أخرج الریح ستر عليه وهذا
 محط في عموم قوله بعد والخروج من خلاف العلماء (قوله وشعر) ظاهره وان لم يكن فيه مصنف وذلك لكرهه ما
 ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يتلى جوف أحدكم فيها خير من أن يتلى شعر أو محل ما ذكره كمال يكن مدحا
 فيه عليه الصلاة والسلام أو جامع الحكم مثلا (قوله وبعد كل خطيئة) عطف عام على خاص والخطيئة أهم من
 الصغيرة والكبيرة (قوله وللخروج من خلاف العلماء) كما اذا من ذكره أو من امرأة فان وضوءه لا ينقض وضوءه
 وينتقض عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فيندب الوضوء بعد ذلك مراعاة لقوله (تمة) يندب الوضوء
 بعد غسل الميت وحده ولو قتل كل صلاة وقبل غسل الجنابة ولعله يندب عند أكل وشرب ونوم ووطئ والغضب وقراءة
 قرآن وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وإقامة وخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسجود ونظر
 الى محاسن امرأة ولا جل غسل ميت اهـ أبو السعود عن التبريد لآلية (قوله وركعتي غسل الخ) قال في البصائر كانها
 في الحدث الا يغسل الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وفي الاكبر غسل جميع البدن وفي النجاسة الحقيقية
 المريبة ازالة عينها وفي غير المريبة غسل محلها ثلاثا والعصر في كل مرة ان كان مما ينصرف والضعيف فيما لا ينصرف
 اهـ وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح غسل ومسح وزوال نجس وانما لم يذكر العصر والضعيف لان ما شرط طان
 (قوله ونحوهما) من مانع من بل ويس أرض ومسح خف وسباق للشارح عند المطهرات (قوله ودليلها) أي
 لطهارة أهم من الصغرى والكبرى والمائية والترابية فان الآية احتوت على ذلك جميعه (لطيفة) الطهارة من
 الاحكام التبعيدية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية بحيث لا يغسل مخرج البصر وتغسل الاعضاء
 الطاهرة وقد أبدى لها حكم باهرة اهـ در شني بعض تغيير (قوله وهي مدينة) وذلك لانها من المائدة وهي من آخر
 القرآن نزولا (فائدة) المدة في ما نزل به الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها وان كان في غير مكة
 وهو الاصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان (قوله أهل السيم) هم الذين تكلموا في مقامه ولما سؤاله
 وصفاته صلى الله عليه وسلم وهي بكسر السين وقع الياء جمع سيرة (قوله فضايلة) وزعم ابن جهم المالكي أنه
 كان منه وباقبل الهجرة وابن حزم أنه لم يشرع الا في المدينة ورد عليهم ما القه طلائق والسبيل بما صح أن جبريل
 عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء في أول ما أوصى اليه ونقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير أن غسل
 الجنابة فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو مكة كما افترضت الصلاة اهـ من الدر المنثور (قوله بمكة) أي في مكة (قوله)
 أنه عليه الصلاة والسلام الخ) ما عفا على أن الوضوء هو جواب عن سؤال حاشته من الجائز ان يكون قد صلى

وصفتهم فرض الصلاة وواجب الطواف وقيل
 ومن المصنف القول بأن المطهرين الملائكة
 وسبعة لتقوم من تدبیر في نيف وثلاثين موضعا
 ذكرتم في الخزان منها بعد كذب وخيبة
 وقهقهة وقهقهة هروا كل جزور وبعد كل خطيئة
 والخروج من خلاف العلماء وركعتي غسل
 ومسح وزوال نجس والتهامه وزاب
 ونحو ما ورد فيها آية اذا قمتم الى الصلاة
 وهي مدينة اجماعا وأجمع أهل السير أن
 الوضوء والغسل فضايلة مع فرض الصلاة
 يتطهر به قبل عليه السلام وأنه عليه الصلاة
 والسلام لم يعمل قط الا بوضوء

في قوله تعالى (قوله بل هو الخ) اتفقوا (قوله من قبلنا) بظاهره أن الام السابقة كانوا
 يتوضئون بالطهارة فيصعدون على الانبياء قلت هذا بعينه يقال في جانبه على الله عليه وسلم فإنه قال وضوء
 بل قبلنا يصح كونهم المشرعين وقيل غير ذلك كما يسط في الجواهر وشرحها وسيأتي طرف مما يتعلق بذلك (قوله
 في الاصول) أي أصول الفقه (قوله شرع لنا) فعملنا العمل به (قوله اذ قصه الله تعالى) أي في كتابه العزيز كقوله
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية (قوله وسوله) عليه السلام في أحاديثه كصوم عاشوراء (قوله من غير انكار)
 الا على الاقتصار على الثاني لأن الشرع بعينه لا ينكر عليها ويحتمل أن المراد الانكار على من فعله من هذه الامة
 (قوله فثابتة نزول الآية) جواب عن سؤاله فثابتة اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرض الصلاة وهو شرع
 من قبلنا غير منكر ولا منسوخ فما الثابتة في نزول آية المائدة بالمدينة فأجاب بما ذكر (قوله تقرير الحكم الثابت) أي
 ثابتة فإنه لمسلم يكن عبادته مستقلة بل تابعة للصلاة احتل أن لا تتم الامة بشأنه وينسأهلون في مراعاة شرائطه
 وأركانها لطول العهد وانقراض الناقليين بخلاف ما ذابث بالنص المتواتر السابق في كل زمان على كل لسان
 اه متخ والحكم هو الفرضية وثبوتها من جهة من جهة كونه شرعاً عالم قبلنا ومن جهة قرينة قبلها بمكة (قوله
 وبأني) منصوب بأن مضمرة قطعاً على تقرير رأي وفائدة نزول الآية اتيان ولا يصح عطفه على تقرير من غير هذا
 التأويل لأن المصدر كذا كروا لا يشبه الفعل فليس من مصدر وقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلاً *
 ولأن الاخبار لا يصح حينئذ وفي نسخة وتأتي وهو مصدر تأتي والعطف عليها ظاهر (قوله اختلاف العلماء) أي في
 عدد وفرائضهم من قال انها أربع ومنهم من قال انها أكثر ومنهم من جعل الممس فيها على الجماع ومنهم من جعله
 على المس ووقع الاختلاف في الممسوح هل هو الكل أو الربع أو ما قل (قوله الذي هو روضة) لقوله صلى الله عليه
 وسلم اختلاف أمتي روضة (قوله كيف وقد اشتملت) أي كيف لا يكون في نزولها فائدة والحال أنها اشتملت (قوله
 حكماً) أنها أحكام الوضوء وأحكام التيمم والغسل وغير ذلك (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيطان
 فالجمله ستة عشر (قوله طهارتين) تنزيه طهارة بالمعنى المصدرية (قوله والغسل) بضم القين اسم الغسل تمام
 الجسد (قوله وحكمين) تنزيه حكمين بمعنى محكوم به أي أمور به وهو الغسل في ثلاثة أعماء الوضوء وغسل
 جميع البدن في نحو الجنابة (قوله والمسح) أي في الرأس والتيمم (قوله وموجعين) بكسر الجيم فإنه ما موجبان
 للطهارة (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله ودليلين) تنزيه دليلين يعني
 دال أي دليلين على الوضوء والغسل (قوله التفصيلي في الوضوء) وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى
 المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين (قوله والاجالتي) أي بقوله وان كنتم جنباً فاطهروا (قوله
 وكائنين) تنزيه كناية بمعنى مكفي به (قوله الغائط) هو في الاصل المهل المنخفض فالعلاقة بالجماعة والحالية والحلية
 لأن العرب من عادتهم اذا أرادوا قضاء الحاجة يذهبون إلى المهل المنخفض فالعلاقة بالجماعة والحالية والحلية
 (قوله والملاصقة) فإنها كناية عن الجماع ويسانها أن من أراد الجماع يتوصل إليه بمقدّماته التي منها التمس فاطلق
 الوسيلة وأريد المقصد (قوله وكرا متين) أي من الله تعالى لعباده المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) أي في قوله تعالى
 ليظهركم (قوله واعمال النعمة) أي في قوله وليتم نعمته عليكم (قوله من داوم على الوضوء الخ) الداومة هي أن
 يتطهر كلما أحدث ويوجب ذلك سنة اطلق وسعة الرزق ومحبة الحفظ ودوام البغض للمعاصي والمهلكات
 فقد جاء الوضوء ملاح للمؤمن وهو محبب ذكره العارف أحد زدد في نصيحته (قوله ليعلم كل من آمن) فعنه
 حينئذ يا أيها الذين آمنوا بالايان وهذا بخلاف آمنت لانه خطاب للموجود حال نزولها (قوله وكأنه) أي مافي
 الضياء قوله التفاتاً أي من الخطاب إلى الغيبة (قوله والتحقيق خلافة) فان الذين من الامم الطاهر وهي
 من قبيل الغيبة بل لو قال آمنت لهم لأن الخطاب يتعلق بالمعدوم عند وجوده كقوله وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
 وكقوله يا أيها النبي اذا طلقتم النساء أولاًن الحق تعالى يخاطب الموجود والمعدوم فإن قلت ان فيه التفاتاً على
 مذهب السكاكي فإنه لا يشترط تخاطب التعبير بل مخالفة مقتضى الظاهر أو باعتبار رأيها فان المتأذى مخاطب
 قلب جوابه ما تقدم وهو أن الخطاب ليس قاصراً على الموجود والمعدوم بل يوجب اللفظ ظاهر والظاهر من قبل
 الغيبة (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقيق ما دخل عليه غالباً ومن غير الغالب قد تقع وقوع ان كعبه
 (قوله التشكيك) أي الدالة على أن ما دخل عليه من كعبه غير محقق الوقوع (قوله للاشارة إلى أن الصلاة)

بل هو شرعاً من قبلنا بدليل هذا وضوء
 وضوء الانبياء من قبلنا وقد تقرر في الاصول
 أن شرع من قبلنا شرع لنا اذ قصه الله تعالى
 وروله من غير انكار ولم يظهر نفسه فثابتة
 نزول الآية تقرير الحكم الثابت وبأني
 اختلاف العلماء الذي هو روضة كيف وقد
 اشتملت على ثبوت وسبعين حكماً بسوطه في
 تبسم الضياء عن فوائد الهداية وعلى غاية
 أمورك كلها مشي طهارتين الوضوء والغسل
 ومكارم من الماء والسعي وحكمين الغسل
 والمسح وموجعين الحديث والجنابة ومبشرين
 المرض والسفر ودليلين التفصيلي في
 الوضوء والاجالتي في الغسل وكائنين الغائط
 والامامة وكرا متين طهارة الذنوب واعمال
 النعمة أي بوجه شهيد اذ كره في الجوهره وانما
 الوضوء مات شهيداً ذكره في الجوهره وانما
 قال آمنوا بالغيبة دون آمنت ليعلم كل من
 آمن إلى يوم القيامة قال في الضياء وكأنه
 مبين على أن في الآية التفاتاً والتحقيق
 خلافة وأني في الوضوء ما ذا التحقيق وفي
 الجنابة بان التشكيك للاشارة إلى أن الصلاة
 من الامور

أي التي دخلت عليها إذا (قوله اللازمة) أي التي لا بد منها مع تكررها في اليوم والليلة خمس مرات (قوله والحيث
 من الأمور العارضة) أي التي يمكن أن لا تقع أصلا (قوله وصريح بذكر الحدث في الفل) حيث حال وان كسر
 جنبا فاطهروا (قوله والتيمم) حيث قال تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء الآية (قوله ليعلم
 أن الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فاعلموا أن الخ مستعمل في الوجوب
 والتدبير الوجوب في الحدث والتدبير في غيره وهو محقق لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد بوضوءه
 أن التيمم والفعل لا يكونان إلا بفرض التصریح بالحدث فيهما وفيه أن الفصل يندب في مواضع وليس في آخر
 وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء ليعو نوم ودخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضا (قوله فورا على نور)
 أي ذا نور يعني أنه سبب للنور على الصراط أو في القبر أو نفس النور من الغلة أو بمعنى اسم الفاعل والمقصود ما مر
 (قوله أركان الخ) جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء اه منح قال تعالى أم آوى إلى ركن شديد
 والاضافة بيانية أو بمعنى اللام (قوله الوضوء) أل فيه للاستعراق فيم الوضوء الفرض والمندوب كالواقع قبل
 النوم اه درستني وقدمه على الفصل لأن الحاجة الباء كتر ولا نحلله جزء من محل الفصل أوله قدّمه عليه
 في القرآن أو في تعليم جبريل اه بجر وهو مأخوذ من الوضوء وهي النظافة والحسن وهو بالضم المصدر وبالفخ
 الماء الذي ينوضأ به وفي الاصطلاح غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم أن الفعل كالوضوء والصلاة يطلق
 على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهئية المسماة بالصلاة من القيام وباقي الأركان ويسمى الفعل
 الحاصل بالمصدر والتكليف يتعلق بهذا ويطلق على نفس إيقاع الفاعل هذا المعنى ويسمى المعنى المصدرى
 ولا يتعلق به تكليف لأنه اعتباري لا وجوده في الخارج اذ لو كان وجود المكان له موقع فيكون له إيقاع وهكذا
 فيلزم التسلسل المحال وذكر الجلال في الخصائص أن الوضوء من خصوصيات هذه الأمة وهو الأصح وجوده
 من الأنبياء كما دل عليه قوله عليه السلام ووضوء الأنبياء من قبلي لا يدل على وجوده من أهمم لاحتمال
 الخصوصية وقب أن الأصل عدمها ويمكن أن يقال إن خصوصيته بهذه الأمة من حيث بهتهم غزا محجلين من
 آثاره فلا ينافي وجوده في غيرهم وهم بغير هذه الخصوصية قال نوح أفندي وهو الصحيح (قوله لأنه) أي التعبير
 المأخوذ من عبر (قوله أفيد) وذلك لأن الركن أخص ولينبه على أن مراد من عبر بالفروض الأركان اه منح
 وأما كان الأركان أخص لأنها الفروض الداخلة في الماهية بخلاف الفروض وأفيد بالباء قال في المختار فادات
 له فائدة من باب باع وكذا فاده مال أي ثبت وأثبت المال أعليه أ واستفدته وأما فاده المهور فهو غير هذا يقال
 فادزيدا أي أصاب فواده ومنه الفواد كقافي القاموس (قوله مع سلامته) أي مع سلامة التعبير بالأركان (قوله
 بما يقال) أي على التعبير بفرض الوضوء (قوله القطعي) هو ما قطع بلزومه حتى يكفر بإحاده (قوله المسحوح) أي
 العضو المسحوح وهو الرأس (قوله بالربع) أي فإن التقدير به غير قطعي وإذا وقع الاختلاف فيه بين الأمة (قوله وان
 أريد العلي) وهو ما تفوت العصبة بفوته كاتقارار الاجتهاد في الفروض أي وان أريد أمعا يلزم عموم المشترك
 أو إرادة الحقيقة والجواز ونحن لا نقول بذلك كما ذكره في شرح الملتقى (قوله بردا المفسول) أي العضو المفسول
 والمراد جنس المفسول فيشمل الأعضاء الثلاثة فأنها قطعية (قوله عنه) أي بما يقال من الاشكال الوارد على
 التعبير بالفرض (قوله بما تضمنته في شرح الملتقى) من أنه من عموم المجاز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة
 والجواز أن الحقيقة في الأول تجعل فردا من الأفراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن
 الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والمجاز يراد به الوضع الثانوي فهما اثنان لأن متباينان أو من أن المراد القطعي
 ويحجب عن إيراد المسحوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوتها بالكتاب أو العمل ويحجب عن إيراد
 المفسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحجة على خلاف زفر في المرقين والكهين وأبي يوسف
 فيما بين العذار والاذن (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري (قوله ما يكون فرضا الخ) هذا معناه الاصطلاح وقد
 مر بيان معناه القوي (قوله الماهية) أي الحقيقة وانما سميت ماهية لأنه يسأل عنها بما هو وعما هي (قوله
 فما يكون خارجها) الأولى أن يقول غايه محسوس فرضا خارجا ليعلم أن يظهر التفرع في قوله فالفرض وبين
 الفرض والركن الصموم المطلق (قوله فالفرض من الخ) الفرض باقي في اللغة لتبني وتلاين معنى كأي نهاية
 التمهيد والمشهور أنه مشترك وكان الأصوليون أنه حقيقة في التقدير مجاز في غيره اذ هو أولى من الاشتراك

اللازمة والحيث من الأمور العارضة
 وصريح بذكر الحدث في الفصل والتيمم دون
 الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة وفرض
 والحدث شرط للآخر لا للأول فيكون الفصل
 على الفصل والتيمم على التيمم عينا والوضوء
 على الوضوء فورا على نور (أركان الوضوء
 أربعة) عبر الأركان لأنه أفيد مع سلامته عما
 يقال إن أريد بالفرض القطعي بردا
 المسحوح بالربع وان أريد العلي بردا المفسول
 وان أجيب عنه بما تضمنته في شرح الملتقى ثم
 الركن ما يكون فرضا داخل الماهية وأما
 الشرط فما يكون خارجا فالفرض الغم

بل لأن الشبهة يحتاج إلى تقريرين بخلاف الجواز في الخبرين في الشبهة واحدة وإنما تعدد
لتمتد إلى ما على البدل (قوله ما قطع بلزومه) هو من فرض بمعنى قطع قال في البحر والظاهر من كلامهم
في الأصول والفروع أن المرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته
فما قيل في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الإطلاق ينصرف إلى الأول كجمله ثم قال والمفارقة بين الظني
أقوى المثلث للفرض وبين الظني المثلث الواجب اصطلاحاً خصوص المقام وفي التمر ما يفيد أن دليل الفرض
العمل أقوى وفيه وقد قسموا الأدلة السبعة أربعة أنواع قطعي الثبوت والدلالة كالتصريح المتواترة وقطعي
الثبوت في الدلالة كالأيات المؤثرة وظني الثبوت قطعي الدلالة كإخبار الآحاد التي مفهومها قطعي
بوظنهم ما وثبتوا الفرض بالأول واثبتوا الثاني والثالث الواجب وبالرابع السنة والاستصحاب وأرادوا بالواجب
فما يشمل الفرض العملي ومن هنا قال بعض المتأخرين أن الفرض العملي أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي
الفرض (قوله حتى يكفر) يصبح بناؤه للفاعل أي يكون كافراً وللمفعول أي ينسب إلى الكفر (قوله كاصل مسح
الرأس) المدلول عليه بقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم فكم فكره منكراً قطعي من الكتاب وهو كافراً (قوله وقد يطلق الخ)
أشار به إلى أن إطلاقه على الأول حقيقة وعلى الثاني مجاز لأن الأول هو المتبادر عند الإطلاق كما قاله صاحب
البحر والتبادر من علامة الحقيقة (قوله على العملي) أي المفترض عملاً لا اعتقاداً فإنه لا يفترض على الإنسان
اعتقاداً افتراض مسح الربع (قوله ما نفوت الصحة بفواته) تعبيرة بالصحة أولى من تعبيرة بعضهم بالجواز لأن عدم
الجواز يصدق بعدم الصحة وعدم الحل مع الصحة ولا يحتاج في التعريف إلى زيادة ولا ينحيز بمجاز لأن الأساس
لا ينحيزه (قوله كالتقدير الاجتهادي) أي الذي هو مسح ربع الرأس ودخول المرفقين والسكبين والعدار
وما في الغاية من أن المفروض في مسح الرأس قطعي لأن خبر الواحد إذا التحق بيا للعجب كان الحاكم بعده
مضافاً للعجب دون البيان والمجل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعفه (قوله فلا يكفر بأحد) أي
لا يلزم منه كفر بأحد ومنع ذلك الأكمل بأن الواحد لا يكون وقولنا المانع من تكفيره فأما موجب
الأقل كالتأني أو الامتناع كالكفوتول يعتمد شبهة قوية وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجانبين لا ترى
أن أهل البدع لم يكفروا بما نعوهم مما دل عليه الدليل القطعي في نظر أهل السنة لتأويلهم بحر (تفه) الفرض
قسمان فرض عين وهو ما يجب على كل مكلف ولا يسهط عن البعض بأقامة البعض كالإيمان والصلاة وفرض
كفاية وهو ما يلزم جميع المكلفين فإذا قام به البعض سقط عن الباقين كصلاة الجائز وقد يستعمل الفرض
بمعنى الواجب وبالعكس (قوله غسل الوجه) مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف
والتمهيد غسل المتوضي وجهه أبو السعد والغسل بفتح الغين اغتزاله الوسخ عن النبي بأجر الماء عليه
وبعضها اسم اغسل تمام الجسد ولما الذي يغسل به وبكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه (قوله بحر
(قوله مع التقاطر) قال في النهر حذالاسالة أن يتقاطر الماء وبه عرف أن ذكر التقاطر مع الاسالة في التعريف
كأجر عليه كثير مما لا حاجة إليه لأنه حيث أخذ في مفهومه لم يصدق بدونه (قوله لم يسلم الماء بأن استعمل
استعمال الدهن لم يحز في ظاهر الرواية ولو توضحاً بالنج لم يقاطر لم يحز وما ذكر من اشتراط التقاطر قوله ما وعن
أبي يوسف هو مجرد بل أهل بالماء سال أول يسلم ثم على القولين ذلك ليس من مفهومه وإنما هو مندوب
وفي الخلاصة أنه سنة واحدة أمر باليد على الأعضاء المغسولة (فائدة) ينبغي في الشتاء أن يسلم الأعضاء بالماء
شبه الدهن ثم يسلم الماء عليه لأن الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء (قوله بحر والظاهر أن الانبعاث للندب
(قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل (قوله في القبض) هو الشيخ برهان الدين
الكركي (قوله مخ) أي التقاطر (قوله قطران) ويدل عليه صبغة التناقل (قوله حلي) ثم الظاهر أنه إذا
سأل الماء وقطر القطرتين لا يكون تفتيراً في الموضوع ويحتمل أن هذا بيان لما به الصحة وإن كان الاقتصار عليه
مكروهاً ويحز (قوله لأن الأمر) أي في قوله تعالى فأغسلوا (قوله مخ والغسلتان الأخيرتان سنة واحدة أو كل
واحدة سنة (قوله مشتق الخ) لو قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان أسهل ومنشئ خبراً قول وقول المصنف
من مبدأ خبرتان وفي الحلي المبراد بالاشتقاق الأخذ مجازاً وذلك لأن الاشتقاق هو أخذ أحد هذه الأشياء
العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافتل التفضيل

وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر بأحد كاصل
مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو
ما نفوت الصحة بفواته كالتقدير الاجتهادي
في المفروض فلا يكفر بأحد (غسل الوجه)
أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي القبض
أقوله قطران في الأصح (مرة) مستثنى من
لا يقتضي التكفير (وهو) المستثنى من
الموجبة

واسم الزمان والمكان والوجه ليس واحدا من هذه الغنم ثلاثة حلي وعلم أن الاشتقاق لا بد في الغنم
 جميعها من المناسبة وهو أصغر إذا نسا وبأى المأذمة مع الترتيب وكبير إذا وافق في كل الحروف ولو مع غير ترتيب
 كعذب وجذب وكبر إذا وافق في أغلب الحروف كقصم ونقصم وكل واحد أعظم من الآخر وقد يقال أصغر ومضيق
 وكبير (قوله اشتقاق) مبتدأ وشأنه خبره (قوله إذا كان أشهر في الحق) أي إذا كان المزيد أشهر في الحق
 المذكور للثلاثين (قوله من الارتعاد) وهو الاضطراب أخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء (قوله من التجميم) وهو
 القصد في خدمته اليم وهو البحر لكونه مقصودا أفاده الحلي (قوله سطح جهنم) أي أعلاها (قوله بقرة المقام)
 وهي ككون المتوضي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل لأنه مفاد من الوضوء اه أبو السعود (قوله أي منبت)
 العيني ولم يظهر وجه منع الثاني (قوله ذقنه) بفتح الذال والقاف وهي مجمع عليه اه حلي (قوله أي منبت)
 قال في القاموس المنبت كجلس موضع النبات وهو شاذ واقداس كقطع اه أبو السعود (قوله السفلى)
 وهو الذي دون العنقة (قوله طولا) منصوب على التبعين (قوله كان عليه) أي على سطح الجهة (قوله شعر)
 بالسكان العين وتحرى بها ما ينبت الجسم مما ليس بصوف ولا وبر للإنسان وغيره اه أبو السعود (قوله عدل
 عن قولهم) أي المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالكتنز والمتن (قوله قصاص)
 بتلث القاف والضم أعلاها حيث ينتهي بناه في الرأس وهذا المثل يذكر في ظاهر الرواية (قوله الجاري)
 صفة أقولهم (قوله على الغالب) أي في الاشتخاص إذا القالب فيهم طوع الشعر من مبدأ سطح الجهة ومن غير
 الغالب الاغم وأخراه (قوله إلى المطرد) أي العظام لجميع الأفراد (قوله لبعث الاغم) هو الذي سأل شعر رأسه
 حتى ضيق جهنم (قوله والاصح) هو الذي انحسر شعر مقدم رأسه (قوله والازرع) هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جهنم ذكررت هذه التعاريف في جامع اللغة اه حلي قال في النهر الزرعان بفتح النون والواو ولك
 اسكانها وهما الموضعان المختطمان بالناسية في جانب اللحية اللذان ينحسر الشعر عنهما في بعض الناس
 لا ينحسر من الرأس ولا يقال للمرأة زرعى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء والسخاء وتندم الفم لانه
 باض اه قال الشاعر

واشتقاق الثلاث من المزيد إذا كان أشهر في
 الحق شائع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم
 من التجميم (من مبدأ سطح جهنم) أي
 المتوضي بقرة المقام (إلى أسفل ذقنه) أي
 منبت أفتانه السفلى (طولا) كان عليه شعر
 أو لا عدل عن قولهم من قصاص شعره الجاري
 على الغالب إلى المطرد لبعث الاغم والاصح
 والازرع (وما بين شعفى الاذنين عرضا)
 وحينئذ فيجب غسل الملاقي (وما بين الأذنين
 الشفة عند انضمامها) (وما بين العذار والأذن
 لدخوله في الحدوب) بفتح (لا غسل باطن
 العينين)

ولا تكفى ان ترقى الدهر بيننا * أغتم القفا والوجه ليس بانزعا
 (قوله شحمى الاذنين) الاذن بضم الذال ولأنها كانت متحفة فاوكد كل ما جاء على فعل من الاذن بفتحين وهو
 الاستماع وشحمها ما لان منها اه نهر (قوله وحينئذ) أي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا (قوله فيجب
 غسل الملاقي) أي يفترض والملاقي ما لا في الوجه من اللحية قال عصام ان غسل ظاهرها الملاقي للوجه فرض
 اه حلي قال ويحتمل أن يراد بالملاقي ما لا في حد وجهه الذي هو جزء من الرأس وأسفل الذقن وشحمى
 الاذنين لأن ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه وهو مخالف لما في الدر المنثور من أن الحد لا يدخل في الحدود
 على الاصح وفي أبي السعود عن شيخه قداسة فيد من قوله في الشوبر والدر وما بين شحمى الاذنين عرضا عدم
 فرضية غسل شئ من الشحمين فن قال لا بد من غسل شئ من الشحمين لأن ما لا يتم الفرض الا به فهو فرض
 منه مجازف ومخترع بلا شبهة وما استدلل به غير صالح هنا وفيه التمام بدون غسل شئ منهما مكابرة وانكار
 لمحموس حصوله بدون ما ذكر بأن جعل على الشحمين ما يمنع وصول الماء الى شئ منهما كشمع ونحوه ولا سند له
 في قول الشيخ حسن في نور الابيضاح ويدخل في القابطين جزء منهما للاتصال بالفرض لانه لا يدل قطعا
 على اقتراض غسل جزء من الاذنين اه (قوله وما يظهر من الشفة) أي يفترض غسله على المعقد وقبل انه
 كالفم أفاده في النهر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الانفعال الى أن المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي
 لا عند ضمها بشدة وتكلف اه حلي (قوله وما بين العذار) وهو البياض الذي بين العذار والأذن وتسميته عارضا
 للحدادة والعارض صفة الخ اه أبو السعود (قوله وبه يفتى) أي بالدخول ومقابله قول أبي يوسف بعدم
 وجوب دخوله في الملقى كما في المتن ومسكين وجعل في البحر والنهر ذلك عنه رواية أما الكوسج والامرد والمرأة
 فيجب عليهم غسله اتفاقا كما قاله المؤلف في شرح المتن (قوله لا غسل باطن الخ) هو جواب عن سؤال وارده على
 التعريف حاصل أنه يلزم على هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب أنه انما سقط غسلها للحرج ولا بأس
 بغسل الوجه مضماع عينيه ويجوز الغسل ولو غضمها شديدا في ظاهر الرواية كما في الشربلابة ولو رمدت

حينئذ فرغ من شئ يجب اصال المامحة الرمح ان بقي خارجا بفض العين والا فلا بهر وظاهره انه لا يجب غسل
 باطن العينين ولو اكمل بكل نجس (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما اذا كانا كئيفين أما
 انما بدت البثرة فيجب كأيافي قريبا عن البرهان وكذلك يقال في اللحية والشارب ونقله الحلبي عن عصام
 الدين بن سادح الهداية (قوله وونيم ذباب) أي خرته (قوله للرج) راجع للكل وظاهره أن اوني لا يمنع
 ولو تحقق عدم وصول الماء لعله المذكورة (قوله أسقط لفظ فرادى) تعرض بصاحب الدر حيث ذكره
 وانه غسل كل يد منفردة عن الاخرى (قوله لعدم تقيد الفرض) أي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)
 فلو ادخلهما مع ماصح الوضوء (قوله الباديين) أي الظاهرين اللتين لا تخف عليهما (قوله فان البحر وحيت الخ)
 علة للتقيد بالقيدين السابقين على سبيل القف والتشر المتوش (قوله وظيفتهن) الاولى وظيفتها (قوله
 المسح) ولكنه محتاج الكيفية كما يأتي وهو في أحدهما خلف وفي الآخر بدل (قوله لما تر) أي من أن الامر
 لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) عبر مع المقيدة للمصاحبة في الغسل ليفيد الدخول فاصح ما فيه
 من الامعاء الى أن الى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ويزدكم قوة الى قوتكم فان قلت انه يقتضي أن جميع اليد
 مغسولة مع المرفق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بأن ما زاد على المرفقين خارج بالاجماع والمرفقين تقنية
 مرفق بكسر الميم وفتح الفاء في الاصح وجاء عكسه أيضا من الانسان والذابة أعلى الذراع وأسفل العضد سمى
 بذلك لأنه يرتفع به الانسان في الاتكاء عليه ونحوه اه ثم روي في لغة ثالثة وهي فتح الميم والفاء معا كما في كشف
 الرمز وفي المتن لفظ ونشر مرتب فقوله مع المرفقين يرجع الى اليدين وقوله والكعبين يرجع الى الرجلين اه منح
 (قوله على المذهب) مقابلة قول زفر من قال بقوله من أهل الظاهر ان المرفقين والكعبين لا يدخلان قال
 في البحر وهو محجور بالاجماع والمراد بالسكبين العظامان النساخان أي المرتفعان في جانبي القدمين وهذا هو
 المنقول عن أهل اللغة وأكرر الاصح قول النساخ ان السكبين في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لا خلاف
 بين أصحابنا في تفسيره بما ذكرنا وأما ما رواه هشام عن محمد أنه الفصل الذي في وسط القدم عنده عقد الشعر
 فاتفق الشارحون تبعاً لما في البسوط انه سهم ومنه وما قاله محمد انما هو في المحرم اذ لم يجد نعلين فانه يقطع خفي
 أسفل من كعبيه بالعلمي الذي رواه هشام وقامه في النهر (قوله بعبارة النص) أي بصريحه المسوق له (قوله غسل
 يد الخ) وذلك لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاتحاد (قوله بدلالته) والثابت بها هو الذي يفهم من
 النص بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الي) أي في كونها تدخل الغاية ولا تدخلها أو الامر محتمل
 والمرجح القرائن وغير ذلك مما أطال به في البحر (قوله القراءتين) بالجزء والنصب في أرجلكم وحاصل البحث أن قراءة
 الجزء متواترة كقراءة النصب يقتضي الجمع بين القراءتين أما التخيير بين الغسل والمسح كما كانت الشيعة أو حمل
 النصب على حالة التحني والجزء على حالة الخفف كما قال به بعض أهل السنة والتحقيق فيها أن يقال ان قراءة الجزء
 ظاهره امتروك بالاجماع لأن من قال بالمسح لم يجعله مغنياً للسكبين والجزء فيها للحوار كما في بحر ضرب ونظيره
 كثير في القرآن والشعر أفاده أبو الواسع (قوله قال في البحر الخ) خبر ما في قوله وما ذكرنا (قوله لا طائل تحته)
 أي لا فائدة فيه (قوله بعد انعقاد الاجماع الخ) اعترض بأن هذه الاحكام ثابتة في عهد الرسول صلى الله عليه
 وسلم والاجماع ثمة لا يعتبر لأن العبرة بفعله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان الفعل يوجب القطع بالنظر ان
 شافه وأما نحن فلا يثبت في حقنا الامتناع ولم يوجد فيه اعتبار بالاجماع في حقنا أو دلالة النص أفاده المصنف
 (قوله ومسح ربيع الرأس) أي من أي جهة كان والمسح أصابة اليد المبلة العضو والتقدير بالربع أصح رواية
 وهداية أما الاول فلا اتفاق المتون عليها ونقل المتقدمين لها كابي الحسن الكرخي وأبي جعفر الطحاوي وأما
 الثاني فلما اختاره المحققون من أن الباء للإصاق وهي اذا دخلت على المحل تعدى الفعل الى الالة فالتقدير
 بواضعوا أيديكم رؤوسكم فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس واستيعابها لمصلحة الرأس لا يستغرق غالباً سوى
 ربه فتعين مراد من الآية وهو المطلوب وأما رواية ثلاث أصابع فقد ذكر في البدائع أنها رواية الاصول وفي غاية
 البيان أنها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية أنها ظاهر المذهب واختارها جماعة المحققين من أصحابنا وصحبها
 في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليه الفتوى اه بهروفي التمر قال بعض المتأخرين انها رواية ابن رستم
 في نوادره وغاية ما يلزم من ذكرها في الاصول أن تكون ظاهر الرواية عن محمد لا عن الامام كما حمله في الفتح

والاتق والقدم وأصول شعر الحاجبين والحية
 والشارب وونيم ذباب للرج (وغسل اليدين)
 اسقط لفظ فرادى لعدم تقيد الفرض بالانفراد
 (والرجلين) الباديين بالسكبين فان
 البحر وحيت (مع المرفقين) وظيفتهن
 المسح (مرة) لما مر (مع المرفقين والكعبين)
 على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة
 النص غسل يدي ورجلي والاخرى بدلالته ومن
 البحث في الي وفي القراءتين في أرجلكم قال في
 البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على
 ذلك (ومسح ربيع رأس مرة)

توضيحه **وقوله تأمل** (قوله فوق الأذنين) أي فلا يحسب أن وما حولهما من الجلد المتعسر عنه النهر من
الربع لأنهم ليسوا من الرأس وقوله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس المراد منه أن ذلك في حكم مخصوص
وهو مسحهما بماء كافٍ الحلي (قوله ولو بأصابعه مطر) وذلك لأن الأكمة لم تصدق إلا بالإصبع إلى الحمل فإذا
أصابه من المطر قدر الفرض اجزأه به (قوله أو بلل باقي الخ) أما لو مسح يبلل في يده أخذه من عضو
لم يجز مطلقا كافي الهندية (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالمتع وفي النهر ما يؤيد صحة فراجع (قوله
لا بعد مسح الآن يتقاطر) نحوه في شرح المتن للمؤلف ولم أر هذا الاستثناء لغيره مع ذكر المسئلة في المطولات
كالبحر والنهر والهندية ولعل هذا سرى إليه من مسئلة ذكرها في البحر ونصه ولو مسح بأطراف أصابعه
والماء متقاطر جازون لم يكن متقاطرا لا يجوز لأن الماء إذا كان يتقاطر فالماء ينزل من أصابعه إلى
أطرافها فإذا مدت صار كأنه أخذ ماء جديدا أه نهر أيت صاحب الفرز ذكره في المتن (قوله لم يجز) لأن
المسح حصل بوضع الأصبع وبمدها انفصلت البصلة عن المحل المسوح حكما فصار مستعملا فالمسح
بعده يكون بماء غير مطهر كذا في جميع الأنهر (قوله الآن ~~يكون مع الكف~~) لعلمه مقرع على رواية الثلاث
والأفهام هذا القدر لا يبلغ مقدار الربع اللهم إلا أن يقال أنه بالمدة يبلغ ذلك لأنه بفرق بين المدة والوضع (قوله
أو بالأفهام والسبابة مع ما بينهما) هذا أيضا تفريع على رواية الثلاث قال في الهندية ولو مسح بالسبابة
والأفهام فتوحيث فيضعهما مع ما بينهما من الكف على الرأس فحينئذ يجوز لأنهما أصابعان وما بينهما
من الكف قدر أصبع فتصير ثلاث أصابع أه (قوله أو بجماه) أي بأن يكثر الوضع بماء وهذا يصلح أن يتعلق
بالمدة ثلثين ولا يتقبل بالتفريع على رواية الثلاث كما هو ظاهر (قوله اجزأه) أي أن أصاب الماء الداخل قدر الفرض
أن مجرد الدخول لا يعتبر (قوله ولم يصبر الماء مستعملا) أي الماء الباقي في الأناة لأن المسح هو الإصابة لا الأسالة
والذي يوصف بالاستعمال هو المسال وذلك في الفصل للمصاب الذي هو في المسح وأوضح الكلام ابن شعبان
في شرح الجمع فقال إن فرض المسح يتأذى بأصل البلة إذ المسح الإصابة دون الأسالة فلم يزل شيء من الحدث
إلى الماء الباقي في الأناة وانما زال إلى البلة أفاده الحلي (قوله اتفاقا) أي بين الثاني والثالث أه حلي عن البحر
(قوله على الصحيح) أعلم أنه لا خلاف بينهم في عدم الاستعمال عند عدم النية أي نية المسح وأما إذا نواه فغير
مستعمل أيضا على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه أنه يجوز ولا يصبر الماء
مستعملا أفاده في البحر فقوله اتفاقا على الصحيح يرجع إلى قوله وإن نوى ولو غسل رأسه مع الوجه اجزأه عن
المسح مع كراهة التنزيه أتت الترتيب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز إلا إذا كان الماء متقاطرا بحيث
يصل إلى الشعر فيجوز إذا تلوّن الماء بلون الخمار أه هندية (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وقصها أه
نهر (قوله يعني عمليا) أي بأمانة دفع الماء يوم من إطلاق الفرض أنه القطعي (قوله أيضا) أي كأن مسح ربع
الرأس كذا (قوله وما عدا هذه الرواية) وهي روايات مسح الكف أو الربع أو الثالث أو غسل الربع أو غسل
الثالث أو عدم الفصل والمسح ولكن الروايات جميعا اتفقت على عدم وصول الماء إلى ما تحت اللحية قال في الدرر
والفرر والعذر لا بد قط حكم ما وراءه بل ينقل حكم ما تحته إليه أي العذر حتى يجب غسله كالشارب
والحاجب حيث يتقلان حكم ما تحته ما إليهم ما حتى يجب غسلهما ولا يجب إصمال الماء إلى ما تحتهما واللحية
تنزه أي حكم ما تحته إلى ما يلاقي البشرة منها أي من اللحية وهو أظهر الروايات أه قال في الترمذية وإطلاق
اللحية فشمل الكنفية وغيرها وهو صريح مانق له المصنف بعد من المحيط ومثله في البدائع ونسبه إلى عامة المشايخ
والهتار أن الشعران كان كنفية فقط غسل ما تحته أه ملخصا (تتبع) في شرح الإرشاد اللحية الشعر النبات
يجتمع العينين وأما من ما بينهما وبين العذار والعذار المحاذي للأذن يصل من الأعلى بالمسح ومن
الأسفل بالمسح أه بحر (قوله ثم لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات (قوله المستتر) أي من
دائرة الوجه كذا في المتن (قوله بل يسن) أي المسح لكونه الأقرب لرجع الضمير وعبارة النية صريحة في ذلك
كذا في الحلي (قوله وإن الكنفية) أي ولا خلاف في أن الكنفية الخ فعمل الخلاف السابق في الكنفية ويقال
كنفة وينافيه ما تقدم قريبا عن الترمذية (قوله ترى بشرتها) أي يصبرها الرائي القريب (قوله يجب) أي
يفترض (قوله لم يصبرها الشعر) أما المستور به فساقت غسله للبحر (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) وذلك لأن

فوق الأذنين ولو بأصابعه مطر أو بالباقي به
غسل على المشهور ولا بعد مسح إلا أن يتقاطر
ولو تم أصابعاً أو أصبعين لم يجز إلا أن يكون
مع الكف أو بالأفهام والسبابة مع ما بينهما
أو بجماه ولو أدخل رأسه الأناة أو غطيه
أو بجماه وهو محدث اجزأه ولم يصبر الماء
مستعملاً وإن نوى اتفاقاً على الصحيح كافي
البحر عن البدائع (وغسل جميع اللحية فرض)
يعني عملياً (أيضاً) على المذهب الصحيح المتفق به
الرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع
عنه كافي البدائع ثم لا خلاف أن المستتر
لا يجب غسله ولا مسحه بل يسن وإن الكنفية
التي ترى بشرتها يلزم غسل ما تحته كذا في
النهر وفي البرهان يجب غسل بشرتها ولا
يعاد الوضوء بل ولا بلل المحل (يجلق رأسه
ولحيته)

المسح على شعر الرأس ليس بدلائل المسح على البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلائل يجوز
 كذا في الجهر (قوله ولا وضوء) لاحاجة الى التصريح لعلم حكمه بالطريق الاولى والاولى في حل المصنف ان
 يعود الضمير الى الوضوء لانه هو المذكور ولا (قوله ظفركه) مثلث الظاهر (قوله وكشط جلده) أي بعضه والكشط
 بالكافة والغاف الازالة كما في شرح الفقه العراقي ولا حاجة الى ذكر هذا الفرع لانه يعلم من المسئلة التي ذكرها
 المصنف بعد (قوله على أعضاء وضوءه) الأعضاء جمع العضو يضم العين وكسر هاء كل لحم واقر بعظمه كذا
 في القاموس (قوله قرحة) أي جراحة (قوله كالدملة) ما خوذ من دمل بالفخ بمعنى اصلح يقال دملت بين
 القوم بمعنى اصلحت كما في الصحاح وصلحها بغيرها قسمية القرحة دملتان تقاضا ولا بغيرها كالتخافلة والمفاضلة
 (قوله ان تألم بالنزع) أي ينزع الجلدة اذا لم يخرج منه دم ومفهومه لزوم الاعادة عند عدم التألم قال الحلي
 لانه بمنزلة الشجة الملتصقة ببدنه وفيه خلاف وتوضيح المسئلة كما في الهندية انه اذا كان على بعض أعضاء
 وضوءه قرحة فهو الدمل وشبهه وعليه جلده رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه
 غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان
 نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك
 الموضع والاشبه أنه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعا اهـ فالاولي للشارح أن يقول وان لم يتألم بالنزع على
 الاشبه لانه عند التألم لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانيا (قوله اعدم البدلية) علة لعدم الاعادة في المسائل
 كلها (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه ينزعه بغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل لظلاله فلما نزع سرى
 الحدث الى القدم (قوله كالوضوء) تشبيه في المسائل الاولى (قوله ثم حته) أي الخلف أي من الخلف منه (قوله
 شقاني) هو بالضم تشقق بسبب أرساغ الدواب كما في القاموس فاطلقه على الشقوق التي في أعضاء الانسان
 مجازا والشقاق بالكسر الخلف والاولى للشارح أن يعبر بشقوق وهو جمع شق والفعل منه شق بمعنى صدد
 وله معان أخر مذكورة في القاموس (قوله والاصح) أي ان قدر كما صرح به في سابقه (قوله والتركه)
 أي ترك مسح ذلك الموضع وبغسل ما حوله اهـ هندية (قوله ولويده) مفرد مضاف فبعضه اليدين اذ لو كانت له
 يد صحيحة لتهين الغسل بها (قوله ولو قطع من المرفق الخ) قال في الجهر ولو قطع يده أو رجله فلم يبق من المرفق
 والسكب شيء سقط الغسل ولويني وجب اهـ (قوله ولو خلق له يدان الخ) أي من أعلى المرفق والكعب (قوله
 فلو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش فاصر على اليدين فلو قال ويصنيهما ينظر الى الرجلين
 لكان حسنا (قوله ولو باحدهما الخ) أي ولو يبطش باحدهما فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها
 وظاهره ولو كانت تامة وفي النهر ولم أر حاكم ما لو كانتا تامتين متصلتين أو منفصلتين والظاهر وجوب
 غسلهما في الاول وواحدة في الثاني اهـ فلم يعتبر البطش والظاهر أنه يعتبر البطش أولا فان بطش بهما وجب
 غسلهما والا فان كانتا تامتين متصلتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الاصلية
 التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين (قوله وكذا الزائدة) أي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب
 غسل ما كان مركبا على أعضاء الوضوء والكف الزائدة اهـ (قوله والا فاحاذي الخ) أي ان لا تنبت في محل الفرض
 غسل ما حاذى محل الفرض منها وفي الجهر ولو خلق له يدان على المنكعب فالتسعة هي الاصلية يجب غسلها
 والاخرى زائدة فاحاذي منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا يل بندب اهـ (قوله أقاد) أي بذكر السن
 عقب الاركان هنا وفي الغسل (قوله ولا للفعل) هو يعلم بما يأتي (قوله لقدمه) أي الواجب لانه أقوى من السنة
 فقتضى الصناعة تقديمه أما الوضوء نفسه فيكون فرضا للصلاة ولو نفلا وجنابة وواجبا للطواف وسنة للغنوم
 ومنه دوا في مواضع كثيرة من بعضها (قوله لأن كل سنة مستقلة الخ) أما الاركان فدليلها واحد وهو الآية فان
 قلت مقتضى هذا التعليل أن يقول وركن الوضوء لا تعداد الدليل قلت التكت لا تطرد ولا تنكس (قوله
 وحكم) فيه أن الحكم الذي ذكره بعد متعدي كلها وقد يجب بأن المراد بالحكم الحكم الاخرى وهو الثواب
 فلما أتى بسنة وترك الاخرى اثبت على الذي أتى به بخلاف ما لو ترك كذا فانه لا يثاب على ما أتى به منها (قوله ما يؤجر
 الخ) الحكم الثابت لها الاجر واللوم على الفعل والترك وليس الحكم ما يؤجر لانه ما واقعة على السنة فتأمل
 (قوله ويلام) أي يعاتب لا يعاقب كذا في الجهر وأيده بعض المتأخرين بأنه المعنى المناسب للمقام اهـ نهر

كما لا يعاد لغسل للمحل ولا الوضوء (بحاق
 شاربه وحاجبه وقلم ظفركه) وكشط جلده
 (وكذا لو كان على أعضاء وضوءه قرحة)
 كالدملة (وعلمها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر
 الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه إعادة الغسل على
 ما تحتها) ان تألم بالنزع على الاشبه لعدم
 البدلية بخلاف نزع الخلف فصار كالوضوء
 خذه ثم حته أو قشره فروع في أعضاء
 شقاني غسلة ان قدر والاصح والتركه
 ولو يده ولا يفعله على الماتيم ولو قطع من
 المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان
 ورجلان فلو يبطش بهما غسلاهما ولو
 باحدهما فهي الاصلية فغسلها وكذا الزائدة
 ان نبتت في محل الفرض كاصبع وكف
 زائدة في الا فاحاذي منها محل الفرض غسلا
 وما لا فلا يكن بندب مجتبي (وسنته) أقاد أنه
 لا واجب للوضوء ولا للغسل والا لقدمه
 وجهها لأن كل سنة مستقلة بدليل وحكم
 وحكمها ما يؤجر على فعله ويلام على تركه

(قوله وكثيرا ما يعرفون به) أي بالحكم وزيدت مائتا كبد الكثرة (قوله لانه محط مواقع الخ) أي الحكم هو المقصود لافقها فلذا يعرفون به ~~كثيرا~~ او الاضافة للبيان فالخط موقع النظر أو مواقع جمع موقع بمعنى ايقاع أي المحل الذي يقع نظرهم عليه والافتقار لجمع نظر بمعنى التأمل والتفكر (قوله وعرفها الشئني) أي عرف السنة اصطلاحاً ما هي لغة فاطمة مطلقاً ولو قبضة (قوله أو بفعله) ينبغي زيادة أو تقريره والتقرير داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني أنه كف والكف فعل من افعال النفس (قوله وليس واجب) مراده به ما يعم القرض (قوله لمطلقاً) أي لمطلق السنة الشامل للمؤكد والمستحب وتبع في الاستدراك صاحب النهر وأنت خير بأنه أخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله ولو حكماً) كعدم الإنكار على من لم يفعل لانه بمنزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام وان واظب عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم يشكر عليه الصلاة والسلام على من لم يفعله ~~كف~~ كان ذلك بمنزلة الترك حقيقة والمراد أيضاً المواظبة ولو حكماً لدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين الله في التخلي عنها وهو خوف أن تفرض علينا اه أبو السعود (قوله لكن شأن الشروط الخ) وذلك لانها البيان المباشرة والشروط خارجة عنها (قوله وأورد عليه) أي على تعريف الشئني (قوله بناء على ما هو المنصور) أي حال كون صاحب البحر بآياتها على القول المنصور أي المؤيد من أقوال ثلاثة الحظر والاباحة والتوقف (قوله التوقف) أي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوله أو بفعله صلى الله عليه وسلم فقد ساوى التعريف بالذكور للسنة وكذا يرد المباح على القول بأن الأصل الحظر (قوله الآن الفقهاء) جواب عن الإيراد (قوله كثيراً ما يلهجون) أي يولعون قال في الصحاح الهمج بالنسيء الولوع به وقد هاج به بالكسر يلهج لهجاً اذا غرغ به اه والمعنى أنهم ينطقون به كثيراً (قوله فالتعريف بناء عليه) ومحط الجواب يعني أن تعريف الشئني بمعنى على هذا القول تعلم اباحة المباح من الأصل لا من جهة الشارع واختار في البحر تعريف السنة الاول وبه صدر وعليه اقتصر المصنف في المنع أنها الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليجز غير الحدود الثاني وعليه اقتصر في النهر فقال والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك أحياناً فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالإنكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب المختص به صلى الله عليه وسلم أما هو فقد لا يشكر على تركه مع وجوبه في حقه كصلاة الضحى فافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي التواخي أن مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب وهذا مذهب أصولي والافهم مصترحون في غير موضع من الفروع أنها تفيد اه (قوله البداية) مصدر بدأ قال المطرزي كالقراءة فهو بكسر الباء وموَّب ابن بكري الضم وهما على غير قياس والبداة فعل الشئ أو لا وتقدم اه منح (قوله بالنسبة) هي لفظة عزم القلب على الشئ واصطلاحاً قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ودخل في ذلك المنهيات فان المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس والفرق بين العزم والقصد والنية أن العزم اسم للمعتمد على الفعل والقصد اسم للمعتمد بالفعل والنية اسم للمعتمد بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمتنوى اه بحر (قوله أي نية عبادة الخ) هو على تقدير مضاف وهو اقامة أو استباحة وفي البحر قالوا المعتمد قصد رفع الحدث أو اقامة الصلاة أو استباحة أو امتثال الأمر أو إتيان الخ لا بعد دخول الوقت اذ ليس مأموراً به الا بعده اه وفيه نظر فانه مأمور به على طريق الذب قبل الوقت وهو إحدى الثلاث التي المندوب فيها أفضل من القرض وتكفي نية الطهارة كافي الهندي وكذا نية الوضوء كما جزم به في الفتح قال بل هي أولى من نية رفع الحدث تنوعه اه وما في البحر من أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كأنه لانها منسوبة الى إزالة الحدث وان ثبت فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث متنوع الى أكبر وأصغر وقد كفي نية رفعه في تحصيل السنة (قوله لا تصح) الاولى لا تحل كافي الفتح ليشمل مس المصنف والطواف (قوله كوضوء) أي كنية وضوء وهو تنظير (قوله بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا يثاب عليه لاناطة الثواب بالنية وفي بسوط شيخ الاسلام لا كلام في أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود بالطهارة وهي تحصيل المأمور به

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع أنظارهم وعرفها الشئني بما ثبت بشئ عليه السلام أو بفعله وليس واجب ولا مستحب لكنه تعريف لطلقة هي والشروط في المؤكدة مواظبته مع ترك ولو حكماً لكن شأن الشروط أن لا تذكر في التعاريف وأورد عليه في البحر المباح بناء على ما هو المنصور من أن الأصل في الأشياء التوقف الآن الفقهاء كثيراً ما يلهجون بأن الأصل اباحة فالتعريف بناء عليه (البداة بالنسبة) أي نية عبادة لا تصح الا بالطهارة كوضوء أو رفع حدث أو امتثال أمر واسترحوا بأنه بدونها ليس بعبادة

وغيره لأن الماء مطهر بالطبع (قوله وبأنتم تتركها) الحاصل أن نارك السنة المؤكدة هل بأنم أولا خلاف ووفق
 في النهر يحمل الأثم على اعتبار الترتك وعدمه على عدمه (قوله وبأنم افترض الخ) أفاد في النهر أنه لا بد أن تذكر
 النية من جملة الافتراض في الأمور به اذ لا نزاع لا محالة في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية اغراضهم
 في توفيق الصلاة على الوضوء المأمور به إلى ذلك أشار الكرخي - وبجوابه الحلبي - بأن الفرض ما يشاب على فعله
 ويعاقب على تركه والنية في المأمور به ليست كذلك فلا تكون فرضا والصواب أن يقال انما اشترط في كون الوضوء
 عبادة (قول في الوضوء المأمور به) أي الذي أمر به الشارع ورتب عليه الثواب (قوله بسؤرجار) كأنه لأن
 طهورية الماء ضعفت بالشك فتتقوى بالنية (قوله وينبذ تمر) هذا مبني على ضعف والمعتقد عدم جواز الوضوء
 به (قوله كالتيتم) أي كأنها افترض في التيمم وانما لم تكن النية في الوضوء الذي هو مفتاح الصلاة بشرط عدم
 تعليله الا عرابي مع جهله فلو كانت فرضا لعلمها صلى الله عليه وسلم (قوله وبأن وقتها) عطف على قوله
 بأنه بدونها الخ (قوله ينبغي) أي يستحب (قوله أن تكون عند غسل اليدين) قال في الاشياء لينال ثواب
 السنن ويؤيد ما في الاشياء ما ذكره نوح أفندي حيث قال وانما قال البدء بالنية ولم يقل النية كما قال غيره
 إشارة إلى أن محله ابتداء الوضوء فيقرنها بأول سنة ويستدعيها إلى غسل الوجه الذي هو أول أركانها هذا هو
 الاظهر لأن ما تقدم بدونها لا ثواب له فينبغي تقديمها اه أبو السعود وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سائر
 السنن) أي باقي لا يعني جميع والارزاق تقديم النية على نفسها لكونها من السنن أفاده الحلبي (قوله كما تفترض الخ)
 تشبيه في النية (قوله انتهى) أي ما في القهستاني (قوله لذي الفهم) لطهارته على أنب والفهم الادراك
 (قوله فحكى) أي تذكر (قوله في النية) متعلق بحكي أو بعالم وفي بعض الباء أي لكل عالم بما يتعلق بالنية
 (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل مع المقارنة واطلاقها على التي
 قبل الفعل فيه مجاز الاول اه حلبي (قوله حكم) هو النية في الوضوء الغير المأمور به والغسل والفرصة
 في الوضوء - وبأثر الجار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمور به اه ح (قوله محمل) هو القلب وأما اللفظ
 به بأنه بدعة في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم يجتمع عزيمته كما صرح به في ج البحر اه حلبي (قوله
 وزمن) هو قبل سائر السنن في الوضوء والغسل وفي الصلاة أن تكون عند التكبير أو قبله من غير فاصل
 يمنع البناء (قوله وشروطها) هو الاسلام والهقل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها
 تمييز العبادات عن العبادات أو تمييز بعض العبادات عن بعض اه حلبي (قوله والكيفية) هي أن يقصد
 العبادة عالما أي عبادة هي اه حلبي أي فلا يكفي مطلق قصد الطاعة والتزب من غير تحصيل (قوله
 والبداء الخ) قد رها إشارة إلى مطلوبة البداءة هنا أيضا كما في غسل اليدين والاحتيا في بينهما وذلك لأن النية
 محله القلب والتسمية محله اللسان وغسل اليدين بالهقل والى دفع الثاني أشار المؤلف بقوله قولاً (قوله
 بكل ذكر) فلو هلل أو كبر كان مقبولا سنة كذا في النهر (قوله لكن الوارد الخ) أفاد أنه مرفوع إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل أنه منقول عن السلف كما في البحر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الطحاوي عن السلف وقيل
 أن الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد الله وذو كراهدي أنه يجمع بينهما كذا في النهر (قوله دين الاسلام)
 الاضافة للبيان (قوله قبل الاستنجاء) لأن الاستنجاء ملحق بالوضوء من حيث أنه طهارة كما في غاية البيان
 وضح أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله الخلاء اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث يعني
 ذكرور الشياطين وانما هم نمر والخبث جمع خبيث المؤذي من الجن والسياطين ويرى خبث بسكون الباء
 مصدر بمعنى الشر اه أبو السعود (قوله وبعده) لأنه ابتداء طهارة كما في غاية البيان (قوله الاحال انكشاف)
 أي فلا يعمى سواء كان قبل الاستنجاء أو بعده قبل الستركذا يفسد من المخ (قوله لا تحصل السنة) وذلك انوان
 محلهما وهو الابتداء (قوله بل المندوب) لتلا محلو وضوءه منها كذا في السراج (قوله واما الاكل) أي تفصل
 اذ انما هي ابتداء أو في خلافه والفرق أن الوضوء هل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فكل مبتدأ كذا
 في البحر (قوله لا فيساغات) تقييد للكمال بجنا (قوله وليقل الخ) قال صاحب النهر رأيت في الشمال الترمذية من
 حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل أحدكم فليقل بذكر الله
 تعالى على طعامه فليقل بسم الله أو له وآخره اه وظاهر الحديث الشريف أن السنة تفصل في الاول لذكر

وبأنتم تتركها وبأنم افترض في الوضوء
 المأمور به وفي التوضي - وبأثر جار ونبيذ تمر
 كالتيتم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي
 الاشياء ينبغي أن تكون عند غسل اليدين
 للوسق في لينال ثواب السنن قلت لا يمكن
 في القهستاني ومحلهما قبل سائر السنن كما في
 التحفة فلا تسن عندنا قبل غسل الوجه كما
 تفترض عند الشافعي اه وفيها سبع سوالات
 مشهورة نظرها العرفي فقال
 سبع سوالات في الفهم أن
 تحكي لكل عالم في النية
 حقيقة حكم محمل وزمن
 وشروطها والقصد والكيفية
 (و) البداءة (بالتسمية) قولاً وتفصيل بكل
 ذكر لكن الواو عنه عليه الصلاة والسلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام
 (قوله قبل الاستنجاء وبعده) الاحال انكشاف
 وفي محل نجاسة فيسبى بقائه ولونسبها فسمى
 في خلاص لا تفصل السنة بل المندوب وأما
 الاكل فحصل السنة في باقيه لا فيساغات
 وليقل بسم الله أو له وآخره

الاول فيه وهو خلاف ما يحسنه ابن الهمام فتدبر قال بعضهم وفائدة أن الشيطان يتقاي ما كاه قبل التسعة
(قوله الطاهرين) أما غسل التبتين ففرض (قوله ثلاثا) فلا يكون آتيا بسنة الغسل فيه ما حتى ينلته وفيه أن
المصنف ذكر أن التلبت سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكره هنا (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في البحر واختلف
في أن غسله ما قبل سنة قبل الاستنجاء فقط وقبل بعده فقط وقبل قبله وبعده واليه ذهب الاكثر كما في
المجتبى وصححه قاضي خان في فتاواه اه وقد أوضح الدليل على ثبوته في الحديث فان قلت ان البداء ظاهرة في
الذي قبل الاستنجاء وأما الذي بعده فلا بداء فيه قلت أجاب في النهر بأن الابتداء كما يطلق على الحقيقي يطلق على
الاضافي (فرع) كل من الغسلين الاخيرين سنة لاهما سنة واحدة كذا في النهر (قوله وقيد الاستيقاظ) أي الواقع
في عبارة صاحب الهداية وغيره كما في البحر (قوله انفاقي) أي وقع اتفاقا لا بقصد الاحتراز لأن من حكي
وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم كحمران مولى عثمان بن عفان وغيره قدم فيه البداء بغسل اليدين
من غير تقييد بكونه من نوم كذا في البحر (قوله ولذا) أي لكون هذا القيد انفاقا وإلا أن الغسل يطلب
مطلقا (قوله لا يتوهم الخ) أي لأن التقييد به هذا الظرف ربما يوهم أن الغسل انما يطلب خوفاً أن يكون
على يده نجاسة فيفسد أنه لو تحققت الطهارة لا يطلب الغسل وإيس كذلك فلذا لم يذكره وفي الحلبي الأصح
الذي عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قوم النجاسة كما اذا نام لا عن استنجاء أو كان على يده نجاسة
تكون مؤكدة وعند عدم نومه كما اذا نام لا عن نقي من ذلك أو لم يكن نائما تكون غير مؤكدة وعند
تحققها يكون فرضا فقول المصنف وغسل اليدين مختص بغير الاخير ومراده بالسنة ما يعنى المؤكدة
وغيرها اه (قوله لأن مفاهيم الكتب) على العلمية في قوله ولذا لم يقل والمفاهيم جمع مفهوم ما يفهم من
اللفظ لا في محل النطق والظاهر أن المراد كتب ظاهر الرواية (قوله حجة) أطلق فحمل مفاهيم الموافقة
والخالفه كذا في الحلبي (قوله بخلاف أكثر مفاهيم النصوص) أي فلا يعتبر لأن المقصود من النصوص
الاخذ بالاحكام الدالة عليها صريحاً ومحملاً والمراد مفاهيم المخالفة أما مفاهيم الموافقة فتعتبر كذا في الحلبي
وقيد بالاكتر لأن الأقل كفهوم العقوبة معتبر كما يأتي للقهستاني (قوله وفيه من الحج) أي في النهر من كتاب
الحج (قوله في الروايات) أي عن الامام وأصحابه سواء كان مفهوم مخالفة أو موافقة (قوله ومنه) أي من
الذي يعتبر مفهومه اتفاقاً (قوله تقييده) أي ما ذكر من اعتبار المفهوم في أقوال العصاية (قوله بما يدرك
بالرأى) أي ما لا عقل فيه مجال ونصرف (قوله لا مال يدرك به) أي لأنه في حكم المرفوع والمرفوع نص
والنص لا يعتبر مفهومه (قوله عن حدود النهاية) أي كتاب الحدود ومنها (قوله في نص العقوبة) لا يناقض
ما في النهر لأنه من الأقل (قوله كلاً انهم) أي الفجار المذكور صفتهم في الآيات قبلها ومفهوم التقييد بهم
أن المؤمنين لا يجيبون عن رؤيته تبارك وتعالى (قوله ما كثرى لا كفى) يناقض ما قدمه عن النهر وتقدم
المنافضة بتقدير أكثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات (قوله الى الرسفين) بالسيف والصاد كافي شرح النقاية
للعلاء قادم وفي النهر الرسغ يضم الراء مفصل الكف في الذراع والقدمين في الساق (قوله مفصل) بفتح
الميم وكسر الصاد العضو بكسر الميم على وزن مقود اللسان وكسرت الميم تشبيهاً بآء الالة (قوله قال)
أي الشاعر وتجاهلوا في حذف فاعله لأنه معلوم لأنه لا يقول النظم الشاعر (قوله الابهام) أي من الالدين
(قوله لخصره) أي الشخص المعلوم من المقام (قوله ما وسط) أي توسط بين الكوع والكروع (قوله ملقب)
أي مسمى (قوله بالعلم) الباء زائدة أي خذ العلم عن أهله أو هو مدرج في اسم المفرد أي خذ هذه
المعلومات واحفظها (قوله واحد من الغلط) أي من أن تغلط في تلك الأشياء المذكورة لتقارب ألفاظها
أو أحذر مطلقاً (قوله ثم ان لم يمكن) مقابل لحدوث يفاد من البحر وعبارته وكيفية غسلها ما أنه ان كان الاناء
صغيراً بحيث يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويفصلها ثلاثاً ثم يأخذ الاناء
بيمينه ويصبه على كفه اليسرى ويفصلها ثلاثاً ثم ان لم يمكن الخ (قوله أدخل أصابع الخ) هذا ان لم يكن معه
أناه صغيراً فان كان معه فعل مثل ما ذكرناه سابقاً فان قلت ان إدخال الأصابع في الاناء مخالف للهديث لو ارادوا
استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها فإنه لا يدرى أين باتت يده قلت النهي محمول على
الاناء الصغير والكبير اذا وجد الصغير معه أما الكبير عند عدم وجود الصغير فلا ينهي عن إدخال الكف فيه

(وم البدء) (بغسل اليدين) الطاهر
ولا ما قبل الاستنجاء وبعده وقيد الاستيقاظ
انفاقي ولذا لم يقل قبل ادخالهما الاناء
لأن مفاهيم الكتب مختلفة في ذلك
لأن مفاهيم الكتب مختلفة في ذلك
النصوص كذا في الروايات اتفاقاً ومنه
لغوه ومنه في الروايات اتفاقاً ومنه
أقوال العصاية قال ويغني تقييده بما يدرك
بالرأى لا مال يدرك به اه وفي القهستاني
عن حدود النهاية المفهوم معتبر في نص
العقوبة كما في قوله تعالى كلاً انهم عن ربه
يومئذ يجوبون وما اعتباره في الرواية
فأكثر لا كفى (الى الرسفين) بالنص
مفصل الكف بين الكوع والكروع وأما
البوع في الرجل قال
وعظم على الابهام كوع وما يلي
لخصره الكروع والكروع
وعظم على الابهام كوع وما يلي
يوع فخذ بالعلم فاحذر من الغلط
ثم ان لم يمكن رفع الاناء أدخل أصابع يديه

كذا في الجهر (قوله مضمومة) فائدة الضم رفع الماء بها اهبطي (قوله وصب على اليمنى) أي ثم يدخل اليمنى
 في الاناء ويغسل اليسرى كذا في الجهر (قوله لاجل التيامن) أي لالان الجمع بين اليدين في كل مرة غير مستنون
 كما عمل به صاحب المحيط بل هو سنة كما تنصده الاحاديث بل العلة ما ذكر كذا في الجهر (قوله ان أراد الغسل)
 أي غسل الكعب (قوله ما راها مستعملا) أي الماء الملاقى للكعب اذا انقلع لاجبوع الماء كما في الجهر (قوله وان
 اراد الاعتراف) أي ولو كان جنباً ومثله اذا وقع الكوز في الحب فأدخل يده الى المرفق لا يبصر مستعملا
 افاده في الجهر (قوله لا) أي لا يبصر الملاقى مستعملا وان وجدت عليه الاستعمال وهي القرية أو رفع الحدث
 للضرورة ووضعهما مستثناة افاده الحلبي والحاصل أن الماء الذي في الاناء غير الملاقى غير مستعمل
 مطلقا والملاقى للكعب ان نوى الغسل استعماله واختلفا به عما في الاناء لا يضرب قلته وان نوى الاعتراف
 لا يستعمل (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف بشئ الخ) توضيح ذلك كما في المضمرات انه اذا لم يكن معه ما يعترف به
 ويداه نجستان فانه بأمر غيره أن يعترف بيده ويصب عليه ما يغسلهما وان لم يجد يرسل في الماء من ديبلا
 ويأخذ طرفه بيده ثم يخرج من الاناء فيغسل اليد اليمنى بقطران ثم يغسل اليد اليسرى أو يأخذ الثوب
 بأسنانه فيغسل يديه بالماء الذي يتقاطر ثلاثا فان لم يجد رفع الماء بقمه فيغسل يديه وان لم يجد فانه يتيمم
 ويصلي ولا إعادة عليه اه وفي استعمال المرفوع بالقسم خلاف الصحيح الاستعمال فيزيل ما على اليدين من
 الخبث ثم يغسلهما بالماء (قوله وهو) أي غسل اليدين. وان كان عند نومه النجاسة أم لا اه حلبي (قوله
 سنة) أراد بها مطلقا الشامل له وكدة وغيرها اه حلبي (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها في الصلاة
 تنوب عن الفرض قال في الجهر اعلم أن في غسل اليدين ثلاثة أقوال قيل انه فرض وتقديمه سنة واختاره
 في فتح القدير والمعراج والنجارية واليه يشير قول محمد في الاصل ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب
 غسلهما ثانيا وقيل انه سنة تنوب عن الفرض كالفاتحة قائمها واجبة تنوب عن الفرض واختاره في الكافي
 وقال السرخسي انه سنة لا ينوب عن الفرض فيه يسدغه لمها ظاهرا ومها باطنا ما قال وهو الاصح عندي
 واستثنى كراهة في الذخيرة بأن المقصود التطهر فبأي طريق حصل حصل المقصود وظاهر كلام المشايخ
 أن المذهب الاول (قوله عن الفرض) هو بالنسبة لليدين غسلاهما وللفاتحة القراءة (قوله أيضا) أي ثانيا
 بعد غسلها الاول وفيه أن من قال انه سنة ينوب عن الفرض لا يقول باستثنان الغسل ثانيا بل الغسل
 ثانيا هو قول السرخسي ففي كلامه خلط قولين وما في الشرح هو الموافق لما في التمهيد عن الذخائر الاثرية
 من أن السنة عند غسل الذراعين أن يغسل يديه ثلاثا أيضا اه (قوله والسؤال) يجوز رفعه وجزءه وهو
 الاظهر ليقيد أن الابتداء سنة أيضا أي بدأ اضافيا والسؤال بمعنى الاستئذان ويأتي اسما للخشبة كذا
 ذكره ابن فارس اه جهر (قوله سنة مؤكدة) هذا يعين قراءته بالرفع وتكون سنة أحد قولين صحيحين
 والثاني الاستحباب وادعى الكمال أنه الحق (قوله عند المضمضة) هو قول الاكثر وهو الاول لأنه أكمل
 في الانقاء (قوله وهو الوضوء عندنا) وعند الشافعي له لالة وتظهر الغمرة فيمن صلى بوضوء واحد صلوات
 وقد استأنف فيه تكون كل صلاة بسبعين صلاة من غير سؤال عندنا وعند الشافعي لا يحصل الا اذا استاك
 لكل صلاة فاداه في الجهر (قوله الا اذا نسى فيه فيندب) في الجهر عن فتح القدير ما نصه وليس هو من خصائص
 الوضوء بل يستحب في مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة وأول ما يدخل
 البيت وعند اجتماع الناس وعند قراءة القرآن ثم قال لكن قوله يستحب عند القيام الى الصلاة ينافي
 ما نقله من أنه عند الوضوء لا للصلاة خلافا للشافعي وعلة السراج الهندي في شرح الهداية أنه اذا استاك
 للصلاة رجا يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقصا عند الشافعي قال في التمهيد نقل هذا كله أقول
 يمكن أن يجاب عنه بما نقله في السراج بعد ذلك حيث قال وأما اذا نسي السؤال للظهر ثم ذكره بعد ذلك فانه
 يستحب له أن ينهك حتى يدرك فضيلته وتكون صلاته بسؤال اجماعا اه اذا علمت ذلك فالسراج في كلامه على
 ما استظهره صاحب التمهيد فالاولى التنبية على ذلك فان ظاهر عبارته يفيد أن هذا هو المذهب (قوله وتغير
 رائحة) أي رائحة الفم (قوله وقراءة قرآن) انما كان مندوبا في هذه المحلات لان ظاهر السنة يفيد المواظبة
 عليه وفي أبي داود كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل أو نهار الا يقول قبل أن يتوضأ في الطبراني

مضمومة وصب على اليمنى لاجل التيامن
 ولو أدخل الكعبان أراد الغسل صار الماء
 مستعملا وان أراد الاعتراف لا ولو لم يمكنه
 الاعتراف بشئ ويداه نجستان يتيمم وصلي
 ولم بعد (وهو) سنة كما أن الفاتحة واجبة
 (ينوب عن الفرض) وبين غسلهما أيضا
 مع الذراعين (والحوال) سنة مؤكدة
 كما في الجوهر عندنا الا اذا نسى فيه فيندب
 وهو الوضوء عندنا لا يصرف راسه وتغير رائحة

وقراءة قرآن

ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته شئ من الصلاة حتى يستاك فأفاده في النهر (قوله وأقله)
 أي السوال بمعنى الاستاك (قوله ثلاث في الأعلى) أي من جهة اليمن أو لائهم من جهة اليسار (قوله وثلاث
 في الأسفل) من جهة اليمن أو لائهم اليسار كذا في البحر من شرح نسبة المصلي (قوله عباد) هذه غير مياه المضمضة
 بأن يغسل السوال ثلاثاً لأن المضمضة بأي الكلام عليها في قوله وغسل فم (قوله ونذب أسماكاً بيميناه)
 بأن يجعل الخنصر أسفله والابهام أسفل رأسه وبأصابعه فوقه كذا جاء عن ابن مسعود لأنه من أعمال
 الطهارة وقياس أن فيه إزالة الأذى أن يكون باليسرى وقد رأيت قولاً لغير أصحابنا نهر (قوله وكونه لينا) المراد
 به المحل الذي يدخل في الفم لا كاه (قوله مستوي) أي معتدلاً (قوله بلا عقد) وذلك لأنه أسهل في الاستعمال
 (قوله في غلظ خنصر) أي نذب كونه في غلظ خنصر وهل المراد خنصر المستعمل أو الخنصر الوسط الذي
 ليس برقيق جداً ولا غليظ جداً كما يقال فهو في الشبر يحترق (فرع) يستاك بكل غود الالمان والقصب
 وأفضله الالمان ثم الزيتون روى الطبراني ثم السوال الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسوال الانبياء
 من قبلي اه نهر قلت والحديث يفيد أفضلية الزيتون على الالمان (قوله ويستاك عرضاً لا طولاً) لأنه يخرج
 لحم الاسنان وعن الغزنوي يستاك طولاً لا عرضاً والاكثرون على الأول بحر (قوله فانه يورث الخ) أنه يلهو به
 فقط (قوله كبر) في القاموس كبر كرم كبر كعب وكبر بالضم وكباره بالقبح فقبض مغرو وكبر كبر كعب
 وكبر كبر كبر كعب في السن اه فقههم منه أن كبر كبر في السن وكبر كبر كبر كعب يكون
 مصدرهما وينفرد الأول بكبر بالضم وكباره اذا علمت ذلك فيصح قراءة كبر في الشرح بوزن كعب وبضم الكاف
 لأنه لم يكن في السن (قوله الطحال) في القاموس كتاب ملهم مفرد وجمعه ككعب اه (قوله ولا يقبضه) أي
 بيده بأن يترك الهيئة المستنونة في مسكه (قوله يصبه) أي السوال بمعنى الخشبة (قوله فانه) أي المص
 (قوله المعنى) قصور يكتب بالياء وهو فقد البصر عن شأنه أن يكون بصيراً (قوله والافستاك الشيطان به)
 لا مانع من جملة على الحقيقة أي وموضع تلهيته (قوله فالشيطان يركب عليه) لعل المراد من ذلك أنه
 ينسبه استعماله أو يوسوس له (قوله بل يصبه) بأن يستند معتمداً إلى شئ (قوله والافطر الجنون) الخطر
 كما في القاموس النمر والسبق والمراد الثاني أي يسبقه الجنون بهذا الفعل وبأقرب إليه (قوله وبكره) أي
 تحريماً لا إطلاق (قوله يؤذ) أي كالقصب الفارسي (قوله بذى سم) من الخشب وغيره (قوله ومن منافعه)
 في النهر وصلت منافعه است وثلاثين أدناها ما طاة الأذى واعلاها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا الله
 ذلك بانه وكرمه وفي أبي السعود أنه يشد الأنة ويحد البصر ويبطئ بالشيب ويسرع في المشي على الصراط (قوله
 أو الاصبع) في الهندية تقييد الاصبع باليمن وهذا انما يظهر من جهة اليسرى فقط ولذا قال في البحر والافضل
 أن يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمن اه أي لأن اليسرى لجهة اليمن واليمن لجهة اليسرى وفي شرح المنية عن
 المحيط قال علي رضي الله تعالى عنه التشويش بالمسحاة والابهام سواها (قوله مقامه) أي في تحصيل
 الثواب كما في النهر وغيره (قوله العلك) نوع من اللبمان (قوله مقامه) أي في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن
 المواظبة عليه تضعف أسنانها فيستحب لها فعله كذا في البحر وظاهره أنه لا يتقيد بحال المضمضة (قوله ولذا عبر
 بالغسل) أفاد أن الاستيعاب بقاد بالغسل دون المضمضة وفيه نظر فان المضمضة كذلك فانها اصطلاحاً استيعاب الماء
 جميع العم كذا في البحر واجاب في النهر بما حصله أن الغسل أدل على الاستيعاب من المضمضة (قوله وأولاً اختصار)
 عطف على قوله ولذا عبر أي قاله أحد شئين اما الدلالة على الاستيعاب أو الاختصار ونوزع في ذلك بأن
 الاختصار وان طاب لكن بشرط أن لا تنفوت به فائدة مهمة ولا شك أن المضمضة ادارة الماء في الفم ثم جمعه
 والاستنشاق جذب الماء بالنفس والغسل لا يدل على ذلك وكان هذا وجه قول العيني وما قيل أنه للاختصار
 فليس بشئ على أنه لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد في الاستنشاق اللهم الا أن يعتبر المضمضة والاستنشاق جميعاً
 مع قوله غسل الفم والانتف فان الثاني ينقص عن الاول أربعة احرف وفيه أنه ذكر عباد فيها (قوله عباد ثلاثه)
 انما قال عباد ولم يقل ثلاثاً ليدل على أن المسنون الثلاث عباد جديدة افاده في المنع (قوله والانتف) أي غسل
 الانتف وهو عبارة عن الاستنشاق (قوله المارن) أي مارن الانتف وهو ما لان منه كما في البحر (قوله عباد) ما وقع
 هنا من ذكر المياها في الموضعين يدل على تجويز الماء في كل منهما وهو ما جاء في حديث الطبراني صحيح أنه عليه

وأقله ثلاث في الأعلى وثلاث في الأسفل
 (عباد) ثلاثة (و) نذب أسماكاً (بيميناه)
 وكونه ايضاً مستوي بلا عقد في غلظ خنصر
 ومأول شبر وبيستاك عرضاً لا طولاً
 ولا مضطجعاً فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه
 فانه يورث الباسور ولا يصبه فانه يورث الحمى
 ثم يغسله والافستاك الشيطان به ولا يركب
 على الشبر والافال شيطان بر كعب عليه
 ولا يصبه بل يصبه والافطر الجنون
 قهستاني ويكره يؤذ ويحترق بذى سم ومن
 منافعه أنه شفاء لما دون الموت ومنه
 للشهادة عنده وعند فقده أو فقد أسنانه تقوم
 الخرقه الخشنة أو الاصبع مقامه كما يقوم
 الملك مقامه للمرأة مع القدرة عليه (وغسل
 الفم) أي استيعابه ولذا عبر بالغسل
 أولاً اختصاراً (عباد) ثلاثة (والانتف) يلوغ
 المارن (عباد)

الصلاة والسلام تفيض ثلاثا واستنشاق ثلثا أخذ لكل مرة ماء جديدا (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فان
 ترك المضمضة أو الاستنشاق اثم على الصحيح لان السنة المؤكدة في قوة الواجب وجميع من حكم وضوءه عليه
 الصلاة والسلام اثنان وعشرون محاسبا كلهم ذكروه ما فيه كذا في البحر عن الفتح (قوله على سنتين خمس)
 فباعتبارهما تكون السنتين سبعة (قوله الترتيب) فاذا قدم وآخر فيهما فانه سنة الترتيب فقط (قوله التثليث) أي
 ولو ماء واحدا لاجل أن يكون لذكر التجديد بعد فائدة (قوله وتجديد الماء) أي أخذه ماء جديدا في التثليث سنة
 عندنا لا عند الشافعي كذا في البحر (قوله وفعله ما باليمني) ويعيط الخياط باليسرى كذا في المبسوط وغيره
 وفي المنية انه يستنشق باليسرى كذا في البحر (قوله والمبالغة) هي السنة الخامسة ولم يذكر المج وفي البحر
 ولو تخفض وابتلع الماء ولم يجبه اجزأه لان المج ليس من صيقته والافضل أن يلقه لانه ما مستعمل اه (قوله
 بالغرغرة) راجع للمضمضة (قوله ومجاورة المارن) راجع الى غسل الانف (قوله لاحتمال الفساد) أي بسبق
 الماء من أحدهما وروى أصحاب السنن الأربع بالغ في المضمضة والاستنشاق الآن تكون صائغا (قوله وسر
 تقديمهما) أي حكمة تقديمهما بالنسبة لما بعدهما والافضل لهما النية وغسل اليدين والسواك (قوله اعتبار
 أوصاف الماء) أي اعتبار المكلف أوصافه أي الوقوف على كيفية (قوله لانه الخ) هذا لا يصلح دليلا على
 المدعى لان الكلام في غسل القدم والانف مع انه لا يظهر في فاقد البصر (قوله ويحبه) أي اذا حدث فيه راحة فلم
 بالانف وليس المعنى أن الماء لم يريح فقهدها في فيه (قوله ولو عنده ماء) في البحر عن المعراج ترك التكرار لا يكره
 مع الامكان ثم قال قال استاذنا يمين به أن من عنده ماء في الغسل مرة مع المضمضة والاستنشاق وثلاثا
 بدونه ما يغسل مرة معهما اه (قوله غسل مرة) لان ترك التكرار لا يكره مع الامكان وجميع من حكم وضوءه
 عليه الصلاة والسلام ذكرهما فيه وأما الوضوء مرة واحدة فقد ثبت فعله له وقال هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة
 بدونه افاده الحلبي (قوله وعكسه) وهما اذا قدم الاستنشاق لا يجزئه اصرورة الماء مستعملا كذا في البحر
 لان الانف لا ينطبق على الماء بخلاف القدم فانه ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملا اه أبو السعود
 (قوله لا) أي لا يجزئه وتعبير الشارح أولى من تعبیر غيره بلا يجوز لانه يحتاج الى تأويل عدم الجواز بعدم
 الاجزاء أو يحتمل على المضمضة والاستنشاق في الغسل الواجب كذا في البحر (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو لم يكن
 لاحتمال أن يتصل من اجزاء السواك شيء أو يبق أثر طعام لا يجزئه السواك ويجزئ (قوله وتحليل) هو بالهاء
 المجعولة جعل الشيء في الخلل الذي هو الفرجة بين الشمين والجمع خلال كجبل وجبال اه صحاح وتحليل اللبنة
 نفر يق شعرها من أسفل الى فوق كذا في البحر (قوله لغبر المحرم) وله مكره كما في النهر وسنية التحليل قوالهما
 وعند الامام مندوب كما حكاه في خير مطلوب (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله
 ويجعل ظهر كفه) في النخ وكيفية على وجه السنة أن يدخل أصابع اليد في فروجهما التي بين شعراته من أسفل
 الى فوق بحيث يكون كف اليد خارج وظهورها الى المتوضي اه وقيد في السراج بأن يكون بماء متقاطر
 كما في البحر (قوله وتحليل الاصابع) قال في النهر هو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر ويغني عنه ادخالها
 في الماء ولو غير جار وهو سنة مؤكدة اتفاقا اه ونوزع دعوى الاتفاق بما في الشرح بلالية انه سنة عند أبي يوسف
 وهما بفضلانه ورجح في المبسوط قول الثاني اه أبو السعود (قوله اليدين) أي أصابع اليدين (قوله بالنيشيك)
 أي تشبيك الاصابع بعضها ببعض والتحليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بجر (قوله بخصم يده
 اليسرى) افاد الحلبي انه جاء من رواية ابن ماجه التحليل بالخصم أما كونه خصم اليسرى أو من أسفل فانه
 اعلم به كذا في النهر قال في البحر وبشكل كونه بخصم اليسرى أن هذا من الطهارة المستحب في فعلها أن
 تكون اليمنى قلت قد ورد في حديث بغيره أنه لا يغسل الرجلين باليمنى ولفظ الحديث في الجامع الصغير من طريق
 ابن عدي عن أبي هريرة اذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفله رجله بيده اليمنى وسيأتي للشارح عند غسل الرجلين
 باليسار من المستحبات واعلم الحكمة في كونه بالخصم كونه اذ اصابع اليمنى بالتحليل أذهب كذا في شرح
 المنية (قوله بادن بخصم) وخاتما بخصم رجله اليسرى والتحليل من الأسفل ان يبدأ من أسفل الاصابع
 الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من أسفل الاصابع من باطن القدم كما جزم به في السراج الوهاج والاول
 أقرب كذا في البحر (قوله وهذا) أي كون التحليل سنة (قوله فرض) ظاهره أن ضميره يرجع الى التحليل فيفيد

وهما سنتان مؤكدتان مستثنيتان على سنتين
 خمس الترتيب والتثليث وتجديد الماء
 وفعله ما باليمنى (والمبالغة فيهما) بالغرغرة
 ومجاورة المارن (لغير الصائم) لاحتمال
 الفساد وسر تقدميهما اعتبارا وأوصاف الماء
 لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالذم ورجحه
 بالانف ولو عنده ماء يكفي لافل مرة معهما
 وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو أخذ ما تفيض
 ببعضه واستنشق بياقه اجزأه وعكسه
 لا وهل يدخل اصبعه في فيه وأفعه الاولى نعم
 قهستانى (وتحليل اللبنة) لغبر المحرم بعد
 التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه (و) تحليل
 (الاصابع) اليدين بالنيشيك والرجلين
 بخصم يده اليسرى بادنا بخصم رجله اليمنى
 وهذا بعد دخول الماء خللا لها فلا منضممة
 فرض

فرضية التخليل مع أن الفرض حينئذ إنما هو الغسل قال في البحر من الفتح لأنه إذا لم يصل بكون الغسل فرضاً
 وليس التخليل فرضاً لا يلحق به ويحتمل أن ضمه يرجع إلى الدخول (قوله وتثليث الغسل) أي تكراره
 ثلاثاً سنة الأولى فرض والاخرتان سنتان مؤكداً على الصحيح كذا في البحر من السراج وهو المناسب
 لاستدلالهم على السنية بأنه عليه الصلاة والسلام لما قوضا مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعف له
 الاجرم مرتين وذلك أنه جعل للثانية جزءاً مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها لا أنهما اجزئ سنة حتى لا يشاب عليها
 وحدها كذا في التهر وخرج بقيد الغسل المسح فان تثليثه لا يكون سنة ولا مندوباً ولا دليل على كراهته
 كما في البحر (قوله المستوعب) يعني أن السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات كذا في البحر فلو غسل
 في المزة الأولى وبقي موضع يابس ثم في المزة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المزة الثالثة ييب موضع الوضوء
 فهذا لا يكون غسل الأعضاء ثلاثاً كذا في الهندية (قوله إذا اعتاده أثم) هذا أحد أقوال ثلاثة
 قال في التهر ولو اقتصر على الأولى ففي أتم قولاً قيل بأن ترك السنة المشهورة وقيل لأنه قد أتى بما أمر به كذا
 في السراج واختار في الخلاصة أنه ان اعتاده أثم والا لا ينبغي أن يكون هذا القول محل القولين قال في البحر
 وينبغي ترجيح عدم الأثم أقولهم والوجه لعدم رقيته الثلاث سنة فلو أثم بنفسه الترتيل لما احتج إلى هذا الجمل
 (قوله لطماً بينة القلب) أي عند الشك وكذا إذا نقص لعزة الماء أو للبرد أو لحاجة لا يكره كذا في الهندية
 (قوله أو قصد الوضوء) ظاهره أن نية وضوء آخر متحقق في الغرفة الرابعة أو الخامسة ولا كراهة والحديث
 يدل على غير هذا (قوله لا بأس به) الأولى أن يقول فحسن لما عمل به في البحر بأنه نور على نور واسـتفـيد من هذا
 أن الوضوء على الوضوء في مجلس طالع كافي للخلاصة وفيه أثم - صرحوا بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد
 لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء كذا في البحر من السراج واجاب في التهر بأنه لا ندفع في كلامهم -
 للاختلاف الموضوع وذلك أن ما في الخلاصة فيما إذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما إذا كثر مراراً وهو
 صريح ما في السراج وعبارته لو كثر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف
 فتدبر اه وظاهره أن الكراهة تحريمية لمكان الاسراف (قوله وحديث فقد نعتي) وارد على قوله ولوزاد
 اطماً بينة القلب والحديث مذكور في البحر وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوضاً مرة مرة وقال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلاة الا به وقوضاً مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف له الاجرم مرتين وقوضاً ثلاثاً ثلاثاً
 وقال هذا وضوء في وضوء الانبياء من قبل فني زاد على هذا أو نقص فقد نعتي وظلم (قوله محمول على الاعتقاد)
 هو ما جزم به في الهداية وقال في البدائع انه الاصح فلا يثم الا اذا اعتقد أن الوضوء لا يجوز بالزيادة أقول انه
 يأنى بالاسراف ولو اعتقد سنية الثلاث فقط فلذا قالوا في المفهوم حتى لو رأى سنية العدد وزاد قصد الوضوء على
 الوضوء أو أماً بينة القلب أو نقص لحاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكره الزيادة مطلقاً وقيل ان الحديث
 محمول على الزيادة على حدود الوضوء ورد بأن إطالة الغرة مطلوبة وهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث فقد
 نعتي راجع إلى الزيادة وقوله وظلم راجع إلى النقص ففيه اه ونشر مرتب كذا في البحر عن غاية البيان (قوله
 واعل كراهتهم) أي الفقهاء أتى به جواباً عما أورد على قوله أول قصد الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشارح على
 أن الوضوء إذا تكررت مرتين يكره كما هو ظاهر جملته جواباً عن قوله أول قصد الوضوء وقد عات ما ذكره صاحب التهر
 من أن الكراهة في تكراره ثلاثاً كما هو صريح عبارة السراج وان حملت عبارة الشارح على التكرار مراراً كما قاله
 الحلبي ففيه انه اسراف ومن المعلوم أن الاسراف مكره بتحريمها لا تنزيهاً (قوله بل في القهستاني) جواب بالترقي
 عن اليرادين الواردين على قوله ولوزاد وعلى قوله أول قصد الوضوء (قوله معزياً) بصيغة اسم الفاعل حال
 من القهستاني أو بفتح الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الهمزة وهو اسم فاعل له معزياً بجمعت الواو
 والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت ياءً وادغمت (قوله الاسراف في الماء) أي فان زاد ولو لم يقصد طمأ بينة
 ولا وضوءاً على وضوء يكون جائزاً ولكن هذا قاصر على الجاري وما تقدم اعم (قوله جائز) ضعيف بل هو مكروه
 سواء كان في وسط الماء أو في ضفته حيث كان غير حاجة أهلاً (قوله لانه) أي المتوضي المأخوذ من المقام (قوله
 غير مضيع) أي لانه يعود اليه ثانياً فلو أخرج الماء خارجاً يكره اتفاقاً (قوله قتائل) اشار به إلى توجيهه كذا
 في الحلبي (قوله ومسح كل رأسه) وذلك لما روي الترمذي في جامعه أن علياً رضي الله تعالى عنه قوضاً وغسل

(وتثليث الغسل) المستوعب ولا عية
 للغرفات ولو اكتفى بمزة إذا اعتاده أثم والا لا
 ولوزاد لطماً بينة القلب أو قصد الوضوء
 على الوضوء لا بأس به وحديث فقد نعتي
 محمول على الاعتقاد واهل كراهتهم تكراره
 في مجلس تنزيهية بل في القهستاني معزياً
 للجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه
 غير مضيع قتائل (ومسح كل رأسه مرة)

أعضائه ثلاثاً ومسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) لأن التكرار في الغسل
لأجل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح وما روى من تقلبه محمول على ما إذا كان بعماء واحد وهو
مشروع على ما روى الحسن عن الإمام وفي العناية كيف يكثر المسح وقد صار البطل مستعملاً بالمرّة الأولى
وأجيب بأنه وصف بالاستعمال إذا أقيم به فرض آخر لا إذا أقيم به السنة لانها تتبع للفرض لا سيما وهي بعينها
لم يتغير محلها وفيه نظر ولا يظهر في كيفية المسح أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه وبعدها إلى الخلف
إلى وجهه يستوعب جميع الرأس ثم مسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملاً بهذا كذا في البحر عن الزبلي
وما قاله بعضهم من أنه يجافي كفيه حال المسح رده في البحر (قوله وداوم عليه ثم) هذا هو ثالث الأقوال
كما قد صنفه (قوله معاً) أشار به إلى أنه لا تباين فيهما (قوله ولو بعماء) أشار به إلى خلاف الشافعي القائل أن السنة
لا تحصل إلا بعماء جديد ودليلنا قوله عليه السلام الأذان من الرأس فإن المراد بيان الحكم لا بيان الحقيقة
ولا الخلقة لأن الشارع بعث لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق والخلق كذا في النهر وكيفيته أن يمسح
بالسبطين داخلهما وبالأصابع من خارجهما وهو المختار معراج وعن الحلواني وشيخ الإسلام يدخل
الخنصرين في أذنيه ويحتركهما (قوله لكن الخ) استدلال على المبالغة (قوله والترتيب) هو سنة مؤكدة على
الصحيح فيكون مع ثبوتها (قوله المذكور في النص) أي الذي ذكره الله تعالى في نص القرآن وعدل
عن قول الكثر المنصوص لما رده عليه أن الترتيب لم يكن منصوصاً عليه وإن أجيب عنه بأنه منصوص
عليه من العلماء كذا يفاد من المنع وغيرها (قوله وعند الشافعي) زاد في شرح الملتقى وأجد (قوله وهو مطالب
بالدليل) قال في البحر بعد ذكر الأدلة والبحث فيها والحاصل أنه لا حاجة إلى إقامة الدليل على عدم الافتراض
لأنه الأصل ودعيه مطالب به قال وما استدلل به النووي بأن الله تعالى ذكر محسوبات من غسلات والأصل
جمع المتجانسة على نسق واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج عن ذلك الفائدة وهي هنا وجوب الترتيب
فقد أجيب عنه بأن الفائدة التبييه على وجوب الاقتصاد في صب الماء على الأرجل لما أنها ظنة الإسراف
كافي للكشف وغيره اهـ (قوله والولاء) اسم مصدر والمصدر الموالاة قال الجوى لا تتحقق الموالاة إلا بغسل
الوجه اهـ وفيه تأمل إذا ما ذكره انما يتجه أن لو كانت الموالاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف
الظاهر كذا في أبي السعود (قوله بكسر الواو) وأما بقية ما في وصفه فوجب لمن قامت به التعصّب لم
اعتقه مثلاً (قوله غسل المتأخر) عرف الزبلي الولاء بأنه غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادي
مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذو حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه لأبأس به على الانسح وعرفته الأكل
بالتتابع في الأفعال من غير أن يخللها جفاف عضو مع اعتدال الهواء وثمرة الخلاف أنه لو جف الأول قبل
غسل الأخير وان كان ما قبل الأخير لم يجف يكون ولا على الأول دون الثاني والظاهر أنه لا يكون ولا ويجعل
الثاني في عبارة الزبلي على ما بعد الأول لا على ما قبل الأول كذا في النهر فالشارح ارضى ما يجتبه صاحب النهر
سكن في الهندية ما يدل على أن المراد بالثاني ما قبل الأول ونصها ومنها الموالاة وهي التتابع وحدهم أن لا يجف
الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً
أسواء حال المتوضي اهـ (قوله أو مسحه) أي مسح المتأخر كما إذا كان متخففاً وذاعصاً به على رجليه (قوله
لأبأس به) يعني لا شيء عليه (قوله ومثله الغسل الخ) أي مثل الوضوء في حكم الولاء وتعريفه الغسل والتيمم
وفيه أن التيمم لا يتأتى فيه جفاف وتجبف الأعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولاء وفي النهر مقتضى تعريف
لولا أنه لو فوضاً وضوءاً متكوفاً غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الأول يكون آتياً بسنة الولاء (قوله لذلك)
هو امرار اليد على العضو المغسول (قوله وترك الإسراف) سيأتي أن الإسراف مكروه محرم بما يقتضاه أن يكون
تركه واجباً (قوله وترك لطم الوجه) لأنه ليس من الأدب (قوله وغسل فرجها الخارج) قال الحلبي لأنه كالغسل
فكما أن القدم يستغسل في الوضوء ويجب في الغسل فكذا الخارج وهو ظاهره أن ذلك يطلب في حال الوضوء ولو بعد
الاستنجاء وهو يدل الظاهر أن ذلك حال الاستنجاء فقط (قوله ومسحه) السمين والتاء زائدتان أي المحبوب
فيه والمحبوب في اللغة ضد المكروه واهـ ملاحاً ما يتأب على فعله ولا يلام على تركه كما في شرح الملتقى (قوله ويسمى
مندوباً) أي لأن الشارع بين قوايه من ندب الميت وهو تركه يد محاسبته وكنون المندوب هو المستحب ما قاله

مندوباً فلو تركه وداوم عليه اثم (وأذنيه)
معا ولو (بأنه) لكن لو مس عمامته فلا بد من
ماء جديد (والترتيب) المذكور في النص
وعند الشافعي رضى الله عنه فرض وهو
مطالب بالدليل (والولاء) بكسر الواو وغسل
المتأخر أو مسحه قبل جفاف الأول بلا عذر
حتى لو فني ماؤه فغسل لطلبه لأبأس به ومثله
الغسل والتيمم وعند مالك فرض ومن السنن
الدلك وترك الإسراف وترك لطم الوجه بالماء
وغسل فرجها الخارج (ومسحه) ويسمى

الاصوليون وعند الفقهاء المستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتر كالأخرى والمندوب ما فعله مرة
أو مرتين تعليم الجواز كذا في شرح النقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يفعله وما جعله تعريفاً للمستحب جعله
في الله طمعه للمستحب كذا في البحر (قوله وأدبا) لأن فعله أدب مع الشارع (قوله وفضيلة) أي لأن فعله يفضل
تركه فهو بمعنى فاضل أو لأنه بصير فاعله ذافضيلة بالتواب ويسعى فلالانه زائد على الفرض والواجب وتطوعاً
لأن فاعله متطوع به أه أبو السعد (قوله وما أحبه السلف) قال أبو السعد وإذا كان ما أحبه السلف مندوباً
فيمكن ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يفعله بالاولى أه (قوله التيامن) هو لفظة الذهاب ذات العين
كأن في القاموس والمراد البدء بالتيامن لما في الكتب السنة كل عليه السلام يجب التيامن في كل شيء حتى
في طهوره وتيممه وترجله أه والطهور يضم الطاء والتعليل ليس التعليل والترجل تسريح الشعر ذكره
الفاري في شرح النقاية (قوله ولومسحاً) كما إذا كان مخففاً أو مجروحاً (قوله لا الأذنين) أي فيمسحهما
معاً أن يمكنه حتى إذا لم يكن له اليد واحدة أو يادى يديه علمه ولا يمكنه مسحهما معا يداً بالاذن اليمنى ثم
باليسرى كما في الهدية (قوله بظهيريه) لعدم استعمال يدهما ودليله ما روى أنه عليه السلام مسح ظاهر
رقبته مع مسح الرأس (قوله لأنه بدعة) هي إذا أطلقت تنصرف إلى السبئية (قوله ومن آدابها) عذمتها المصنف
خسة عشر ولو قال أولاً ومن مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله عبرين) أي القليلة للتبعض (قوله وأصلها
في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارح نزاع خاتم عليه اسمه تعالى أو اسم نبيه حال الاستحباب أو كون
آتيته من خرف أو أن يغسل عروة الأبريق ثلاثاً ووضعه على يساره وأن كان أنا بغتف منه فعن يمينه ووضع
يده حاة الفسل على عروته لأرأسه واستصحاب النية في جميع أفعاله والتأني وهو عدم الاستحباب في الوضوء
كما في الهدية ومل آتيته استعداداً قال في البحر ينبغي تقييده بما إذا لم يكن الوضوء من النهر أو الخوض لأن
الوضوء منها ليس من الآناء والاحتياط بالشمال عند الاستنشاق ويكره باليمن والزيادة على ثلاث أي
مكرهه قال في البحر إلا ما قلناه من قصد الطهارة أو قصد الوضوء على الوضوء بالماء المتعمر ومنها
غسل ما تحت الحاجبين والشارب لعدم الخرج وأن يبدأ في غسل الوجه من أعلاه وفي مسح الرأس بمقدمه
وفي اليد والرجل بأطراف الأصابع كما في المعراج (قوله استقبال القبلة) لأنه أتم عبادة أو مقدمة عبادة
فيستار له خير الجالس وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح المنية والغسل لما كان الغالب فيه كشف
العورة لم يستحب فيه الاستقبال (قوله وذلك أعضائه) ذكره في المندوبات وفي الخلاصة أنه سنة عندنا وهو
ما تقدمه الشارح خصوصاً في الشتاء كما قاله الكمال لأن الجلد منكسح (قوله وإذا خال خنصره) خصه لأنه أدق
(قوله وتقدم الخ) في شرح المنية عندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لأنه قصد فعل الصلاة (قوله وهذه)
أي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وبعده فرض) لكنه موسم أول الوقت مضيق في آخره (قوله نظاره) أي
إلى الميسرة (قوله الواجب) أي بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وظاهر من صنع الشارع أن المراد
بأن واجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) أي كفاية (قوله ونظمه) أي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال) أي
من الكمال وأجزائه متفاعلاً دخل بعض أجزائه الأضمار (قوله من تطوع عابد) قالوا إن الفرض أفضل من
التطوع بـ سبعين ضمة (قوله ولو) الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى إن جاء بمثله والاولى أولى (قوله
لمنه بأكثر) الجرورة معلق بأكثر الضمة للفرض أو متعلق بجاء الضمير لتطوع وأكثر بالتصريح كعصر
في البيت الثاني (قوله التطهر) الأولى التماهير لأن الكلام في فعل الفاعل وسهله ضرورة الشعر وفيه أنه
مصدر تطهر كما أن التطهير مصدر طهر (قوله قبل وقت) أي غير المندوب (قوله وإدناه) يوقف عليه بدون همز
في المصراع الأول ويؤتى بالهمز مع التنوين في أول المصراع الثاني للضرورة (قوله أرا) بخط طبع الهمزة لأنه
مصدر أرا بـ وهو مقصور (قوله ومثله القمط) لا يعني أن تحريك القمط لا محل لذكره هنا وإنما محل الفصل أه
أبو السعد (قوله إن علم) قيد في الاستحباب (قوله فرض) أي بصل الماء بالضمير أو بالتزاع (قوله لا المذمر)
كنقل الآناء أو مرض به (قوله فلتعليم الجواز) وذلك منه صلى الله عليه وسلم أفضل من المستحب وقد يكون
واجباً كما أشار إليه صاحب النهر ساجدة (قوله الحاجة) فإن دعت الحاجة بخلاف فوته بآثر كالم يمكن
في الكلام ترك الأدب كما في البحر عن شرح المنية (قوله فخر زاع الماء المستعمل) أي لوقوع الخلاف في نجاسته

وأدبا رفضه بـ وهو ما فعله عليه الصلاة
والسلام مرة وتركه أخرى وما أحبه السلف
(التيامن) في اليدين والرجلين ولومسحها
لا الأذنين والتيامن فيهما (ومسح الرقبة)
لا يستحب التيامن فيهما (لأنه بدعة) ومن آدابها
بظهيريه (لا الخلقوم) لأنه بدعة (ومن آدابها)
عبرين لأن له آداباً أخرى وأصلها في الفتح الخ
نيف وشربها وأصلها في الخزانة إلى نيف
ونيف (استقبال القبلة) وذلك أعضائه في
المزة الأولى (وإذا خال خنصره) المبالغة
(سماخ) أي فيه (عند مسحهما) وتقدمه على
الوقت غير المندوب وهذه إحدى المسائل
الثلاث المستثناة من قاعدة الفرض أفضل
من التفل لأن الوضوء قبل الوقت مندوب
وبعد فرض الثانية إبراء المصنف مندوب
أفضل من إبطاء الواجب الثالثة الإتياء
بـ السلام سنة أفضل من رده وهو فرض وتقدمه
من قال
الفرض أفضل من تطوع عابد
حتى ولو قد جاء منه بأكثر

الأصل تطهر قبل وقت وإدناه
بـ السلام كذا الشارح أرا مصر
(وتحريك خاتمه الواح) ومثله القمط وكذا
الخبر أن علم وصول الماء والافرض (وعدم
الاستعداد بغيره) إلا مذكوراً ما استعانت عليه
الصلوة والسلام بالغيرة فلتعليم الجواز
(وعدم) (الكلام بكلام الناس) (الحاجة
تفوت) (والجلوس في مكان مرتفع) فخر زاع
عن الماء المستعمل

وان كان الاصح طهارته (قوله وعبارة الكمال الى آخره) هي المراد بعبارة المصنف لا خصوص الجلو من في مكان
مرتفع قاله أبو السعود (قوله اشتمل) أي أعم وأيضاً لأنه قد يكون مستهلباً ولا ينفظ (قوله هذه) أي الجمع وانت
الضمير نظر الغدير (قوله وسطى الخ) يتأمل في كون الجمع رتبة وسطى اللهم الآن يقال ان الاستحباب رتبة بين
الاستحسان والكراهة فيكون المعنى هذه أي الجمع أي القول باستحبابه (قوله من سن) أي من قال بنية التلظظ
كالأمام الشافعي (قوله كما تر) أي بالصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام (قوله
والدعاء بالوارد) قال صاحب البحر الادعية المذكورة في كتب الفقه والوضوء لا أصل لها كقوله النور والناثبات
الشهادة بعد الفراغ من الوضوء وأقره عليه السراج الهندي في التوشيح والادعية أن يقول عند الخفضة
اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحمني رائحة الجنة
وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وأبياتك وعند غسل العين اللهم أعطني ككتابي
بيمينى وحسينى حاسباً بيني وبينك وعند غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا مروءة ظهري وعند
مسح رأسي اللهم أظنني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين
يستمعون القول فينتفعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم أعق رقبتي من النار وعند غسل رجله اللهم
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام اه مضع عن من لا خسر ووفى الهندية عند غسل رجله اليمنى بقول
ما ذكره المصنف وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعي مشكوراً وتجاري ان تبر
(قوله من طرق) أي يقوى به منها بعضاً فارتقى الى مرتبة الحسن (قوله قال محقق الشافعية) وصفه بذلك
لأنه لو قال الرجل مقتصر الاوهم أنه خير الدين الرمي الحنفى (قوله به في فضائل الاعمال) أي بهذا الحديث
لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لأنه ان كان صحيحاً في نفس الامر
فقد أعطى حقه من العمل والالم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق لا غير في حديث
ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعله حصل له اجره وان لم يكن قلته أو كما قال اه (قوله عدم شدة ضعفه) شديد
الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر (قوله وأن يدخل تحت أصل
عام) وذلك الأصل هنا هو مطلوبة الدعاء فانه عام في كل وقت (قوله وأن لا يعتقد) أي يتيقن الفاعل (قوله سنة
ذلك) أي وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً أو قولاً أو ما على مبدل الاحتمال فلا مانع (قوله الموضوع) أي
المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محترم اجاباً على حال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام
من قال علي ما لم يقل فاني بئراً مقدم من النار (قوله بجمال) أي حيث كان مخالف القواعد الشرعية وأما لو كان
داخلاً في أصل عام فلا مانع منه لاجل حديثنا بل لدخوله تحت الأصل العام والله اعلم (قوله الا اذا قرن)
الاولى قرنت أي الرواية وانما ذكره لتأويل الرواية بالقل (قوله أي بعد الوضوء) الاظهر من عبارة المصنف أن
يرجع لكل عضو وهو محصل ما استدرك به من كلام الزيلعي ولكنه تبع في هذا المثل المدررو المصنف فأداه
الحلبي (قوله وان يقول بعده) في الهندية أو في خلافة (قوله الواو) هم الذين كلما ذنبوا تاجوا والمتطهرون
الذين لا ذنب لهم وقد تم التواين فيه وفي الآية جبر الله لهم فتواً آخر والازداد ذلكهم وتكبر المتطهرون والمقصود
أن يجمع له من اجدي الطائفتين فالواو دمج في أو به في السائل تحصيل صفة التواين في المستقبل أو اعطاء
ثواب فاعلمها أو اعطاه منزلة المتطهرون وثوابه (قوله وأن يشرب الخ) في الهندية ويشرب قطرة من فضل وضوئه
مستقبلاً للقبلة قائماً (قوله وضوئه) بالفتح الماء الذي يتوضأ منه أي من الذي زاد في الاناء ما روى من على رضى
الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله والظاهر أن محل هذا في غير الماء الموقوف الآن يقال انه
من ثواب الوضوء فيغفره الواقف (قوله كما زمرم) الاولى تأخيره عن قوله مستقبل القبلة قائماً لان التشبيه فيهما
(قوله أو فاعدا) أو لتضيق كما أفاده الحلبي وفي البحر ما يفيد ضعف هذا التفسير حيث قال في نقل كلام الفتح قبل وان
شاق فاعدا (قوله بكرة قائماً) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشرب أحدكم قائماً فافهم في طلبتي كذا لا في السوء
(قوله تنزهها) قال أبو السعود أجمع العلماء على ان هذه الكراهة تنزيهية لان الامر طي لا لا مرد في (قوله اه) (قوله
وعن ابن عمر) قصد بذلك بيان حكم الاكل قائماً ودعالي ذكره ذكر الشرب (قوله كذا الخ) هذا التفسير يدل
على الاعتبار على قول وقوله ونحن غشي جلاله حاله وكذا يقال فيما بعده وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم يشرب

وعبارة الكمال وحفظها به عن الزكاة اطروهي
اشتمل (والجمع بينية القلب وقيل الامان)
هذه رتبة وسطى بين سن التلظظ بالنية
ومن كرهه عدم نقله عن السلف (والسجدة)
كما تر (عند غسل كل عضو) وكذا الموضع
(والدعاء بالوارد غده) أي عند كل عضو
وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة
والسلام من مارق قال محقق الشافعية الرمي
فجعل به في فضائل الاعمال وان أشكرك
النورى فائدة شرط العمل بالحديث
الضعيف عدم شدة ضعفه وأن يدخل تحت
أصل عام وأن لا يعتقد نسبة ذلك الحديث
وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بجمال ولا
روايته الا اذا قرن ببيان وضعه (والصلاة
والسلام على النبي بعده) أي بعد الوضوء
لكن في الزيلعي أي بعد كل عضو (وان
يقول بعده) أي الوضوء (اللهم اجعلني من
التواين واجهاني من المتطهرين وان يشرب
بعده من فضل وضوئه) كما زمرم (مستقبل
القبلة قائماً) أو فاعدا فاعدا بكرة قائماً
تنزهها عن ابن عمر كذا ناكل على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم ونحن غشي جلاله

قيام

فأما في غير ما تقدم فمن أم ثابت فالتدخل في عليه السلام فشرب من قربة معلقة ففعلت إلى فيها انقطع عنه
 لا تبرك به وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى باب الرحمة فشرب قائما وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فمل كإرايقوني ففعلت اه أبو السعود (قوله شربه ماشيا) لأن حاله لم يمتدح على السرعة والجله (قوله تعاود
 موقبه) الموق آخر العزم من جهة الانف وتعاودهما بوضع الماء عليهما (قوله وعرقوبه) أي عقيبهما وما علاهما
 أقوله صلى الله عليه وسلم ويل للآعقاب من النار أي التي لم يتعاهد غسلها (قوله وأخصيه) ما تسفل من
 باطن القدم لأنه ربما بقي فيه لمة فلا يتم الوضوء (قوله وإطالة غزته) لقوله عليه السلام من استطاع منكم
 أن يطيل غزته فليطيل (قوله فليطيل) أي أطال (قوله وأطال غزته) أي أطال (قوله وأطال غزته) أي أطال (قوله وأطال غزته) أي أطال
 (قوله وتجبيله) بالرفع مضافا على أطالة والتجبيل في الساقين ولم ينكلم على زيادة الغسل في الذراعين
 هل هو مطلوب أولا ويحذر من رأيت في شرح الشريعة لعل زاد أنه يشدب غسل الذراعين أنه نصف العضدين
 الرجلين لنصف الساقين ويحتمل أن يقرأ وتجبيل به بالجزء مضافا إلى الغزاة (قوله يساره) للنص الثابت
 ما لم يكن بها عذر (قوله وباهما) أي الرجلين والذئ في الهندية تعميم البلى للأعضاء كلها ونصها عن خلف
 ابن أبوب أنه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء أن يبل أعضاءه بالماء متبعا له من ثم يبل الماء عليها لأن الماء
 يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع (قوله والتمسح) أي مسح موضع الاستنجاء بغيره كذا في فتح
 القدير وفي الهندية ولا يمسح سائر أعضائه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء فلا ينبغي أن يمسح بغيرها
 وفي المعراج ينبغي أن لا يستقي ويبلغ في المسح (قوله وعدم نفوذ يده) لأنه يشعره كراهة أمر الطهارة
 والتبري منها (قوله سورة القدر) أي مرة أو مرتين أو ثلاثا لما روي أن من قرأها في الوضوء غفرت له ذنوبه سبعين
 سنة قاله شارح المنية (قوله وصلاة ركعتين) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ فيصنع وضوءه
 ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليهما بقباه ووجهه الأوجبت له الجنة كذا في شرح المنية (قوله في غزوة
 كراهة) هي الاوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن نزول
 المكره أولى من فعل المندوب كما في شرح المنية (قوله ومكرهه) بيم كراهة التعرير والتزبه (قوله والتفتير)
 بأن يقرب إلى حدة الدهن بل ينبغي أن يكون غسلا يقي في كل مرة من الثلاث والشارح جعله من قسم
 المكره فخر على شارح المنية جهه من الآداب (قوله والاسراف) هو الزد على قدر الحاجة (قوله الزيادة
 على الثلاث) أي الإلطاء بنية أو لقصد الوضوء في الوضوء كما قد اطلاقهم بذلك صاحب البحر (قوله فيه) أي
 في الوضوء ولا حاجة إلى التقييد به إلا من جهة أن الكلام فيه لا للاحتراز عن الغسل (قوله تحريما) هي هين
 الحرام عند محمد وعندده إلى الحرام أقرب فتسببه إلى الحرام كنسبة الواجب إلى الفرض كما ذكره المصنف
 أو الحظر (قوله لوجاء النهر) فالاسراف غير مطلوب ولو على شط نهر رأى جابه أقوله تعالى ولا تبذر بثبرا
 ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من غسل سجد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا بعد قال أو في
 الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على شفة نهر جاروا الضفة بالضاد المجمة مفتوحة ومكسورة وبالضاد مضمومة
 اه من شرح المنية للعلامة (قوله فحرام) أي من غير خلاف لأنه انما يوفى لمن يتوضأ الوضوء الشرعي كذا
 في البحر (قوله فتدوب أو مسنون) قال المصنف كذا ذكر في التبيين وليس في عبارة الدرر ما يفيد أحدهما
 اه (قوله ومن منبأه) ظاهره أن ذلك المذكور مكره وتحريمه حيث عبر بالنهي وفيه نظر (قوله بفضل ماء المرأة)
 لأنه ربما تلذذ ولعدم محافظتهن غالباً من النجاسة انحصر دينهن وهو ما يدل على أن الكراهة تنزيهية
 (قوله لأن ماء الوضوء الخ) والخوف من النجاسة برش الماء عليه (قوله أو في المسجد) فعله فيه مكره وتحريما
 لوجوب صيائه عما يقدره وإن كان طاهرا (قوله أو في موضع اعتدلك) كنفية ومبذلة (قوله والقاء النجاسة)
 مكره تنزيهية لأنه من عدمه في المستحبات وكذا الامتخا (قوله وينقضه) لما فرغ من الفرائض ومكملاتها
 شرع فيما يرفع عنه كراهة وجودها ولا خفاء أن رافع الشيء يعقبه والنقض في الأجسام إبطال تركيبها
 وفي المغلفي أخرجهما هو المطلوب كالتبعية الصريحة للوضوء قبل الأول حقيقة والثاني مجازي بجماع
 الإبطال وقيل مستند كافي في كشف الرمز (قوله خروج) لم يقل يحبس خارج إيماء إلى أن الناقض انما هو الخروج
 لا التحبس إذ لو نقص لما حصلت طهارة الشخص إذ الإنسان مملوء بالماء كذا قالوا في كنه القاهر أن الناقض

ورحس للمسا فرشبه ماشيا ومن الآداب
 تعاود موقبه وكعبه وعرقوبه وأخصيه
 وإطالة غزته وتجبيله وغسل رجله يساره
 وبلها عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتمسح
 بغيره وعدم نفوذ يده وقراءة سورة القدر
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة ومكرهه
 لطم الوجه أو غيره (بالماء) تنزيها والتفتير
 (والاسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه)
 تحريما لوجاء النهر والمملوك له أما الموقوف
 على من يظهره ومنه ما لا المدارس فحرام
 (وتثليث المسح بجماد جديد) أما بما هو واحد
 فمكروه أو مسنون ومن منبأه التوضؤ
 بفضل ماء المرأة أو في موضع تحبس لأن لما
 الوضوء سرفه أو في المسجد إلا في أحواف
 موضع اعتدلك والقاء النجاسة والامتخا
 في الماء (وينقضه خروج)

النجاسة الخارج لا يخرج من كونه النجس مؤثرا للنقض مع أن النجس هو المؤثر في رفع نجس
 والخروج شرط فقط ولا وجود له شرطا وبدون شرطه كذا في البحر عن الكمال (قوله كل خارج) زاده دفع نوحهم
 أن الإضافة في المصنف من إضافة الصفة إلى الموصوف أي نجس ذي خروج مع أن ذلك هو المطلوب لكنه تبع
 المصنف في ذلك (قوله نجس) بفتح الجيم اسم العين النجاسة وبكسر هاء المالا يكون طاهرا فهو أعم فبصح تكاثره
 الشارح ضبطه في المصنف فبصح ما غير أن الفتح البين بعده عن التكلف ولا فرق بينهم الفقه كما في النهر (قوله أي
 من المتوضي) حقيقة أو المتوضي الذي وضى فالتوضي الذي هو مرجع النجس بما أخذ أتمامه فوضا فصل
 الوضوء أو طواع وضائه وإنما قلنا ذلك لأنه لو حل على المتوضي حقيقة لما كان لتقييد الشارح بالحقي فائدة
 لخروج الميت به ولكن يلزم على هذا استعمال اللفظ وهو متوضي في حقيقة ويجاز وان قيل أنه مشترك
 لفظي فالتشريك اللفظي لا عموم له كما ذكره في البحر (قوله الحقي) احتراز عن الميت فإنه لو خرجت منه نجاسة
 لم بعد وضوءه بل بفصل موضع النجس. أسفة فقط ونجاسة في النهر (قوله عند أول) وذلك لأن الله تعالى قال
 أو جاء أحد منكم من الغائط فاطل الغائط وهو المثل المتفل وأراد ملزومه وهو الحدث كناية فالحل على
 الأعم وهو الخارج. نهما. طلقا أولى ففصله الاحتجاج على ما لا يرضى الله تعالى عنه في تقييده بالعناد
 فاده في البحر (قوله من السيلين أول) والدليل للخارج من غيرهما عموم ما رواه الدارقطني الوضوء مما خرج
 وليس مما دخل (قوله حكم التطهير) حكمه أما الوجوب كما إذا سال على ظاهر الجسد وأما التندب كما إذا نزل
 الدم إلى ما اشتد من الألف فإنه ينقض الوضوء لتدب غسله بالماء في الاستساق وكذا إذا نزل الدم إلى
 صماخ الأذن ينقض وليس ذلك إلا لكونه تدب تطهيره في الغسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير
 على الوجوب أراد الثبوت لعدم التدب ومن قال إن الدم إذا نزل إلى قسبة الألف لا ينقض محمول على أنه لم
 يصل إلى ما يستلزم اتصال الماء إليه في الاستساق فهو في حكم الباطن كذا في البحر ووجه في النهر وجزم بأنه
 المراد بالحكم الوجوب فقط وأنه في مسئلة الألف والصماخ بلغة هما التطهير وجوب في الغسل والمراد من
 القسبة ما لا نهيها والمراد بالصماخ الخرق الذي يجب اتصال الماء إليه في الجنابة وحل الوجوب على
 الثبوت عملا لإدعائه أقول ما في البحر أحوط قتائل (قوله مجرد الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي
 الظهور مجرد عن السيلان فلا نزل البول إلى قسبة الدم لا ينقض عدم ظهوره بخلاف القسبة فإنه ينزله
 إليها فيتنقض الوضوء وعدم وجوب غسله الخارج لأنها في حكم الباطن كما قاله الكمال (قوله عين السيلان)
 اختلف في حد السيلان فمن أبي يوسف حذوه أن يغسله فيحدوه وهو الصحيح وعن محمد إذا انتفخ على رأس الجرح
 ظهوره فيحدوه فنقض أي وإن لم يحدوه في الدرابنة قول محمد أصح واختاره السرخسي وقال الكمال أنه الأولى
 (قوله لما قالوا) عليه للمبالغة (قوله لومسح الدم الخ) وكذا الوألق عليه رماد أو زبانا ثم ظهر ثانيا وتزبه ثم وث
 يتنقض كذا في الهندية قال في البحر وإنما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى أما إذا كان في مجلس
 مختلفة لا يجمع اه (قوله كما لو سال) تشبيه في التخي وهو عدم النقض وهو محتمل زقوله بلغة حكم التطهير
 ولذا قال في النهر وفائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العينين وباطن الجرح إذ حقيقة التطهير فيها يمكنه وأن
 الساقط حكمه (قوله أوجرح) في الصاموس جرحه كجرحه كله والاسم الجرح بالضم (قوله وكدمع) أي فانه
 لا ينقض ومراة الخارج لأن أي لما يأتي (قوله على ما سبذكره المصنف) أي في مسائل شتى آخر الكتاب
 (قوله ولنا فيه كلام) حاصله أنه قول ضعیف وتخريج غريب فلا يقول عليه (قوله وخروج غير نجس) عطف
 على قوله خروج كل خارج نجس (قوله مثل ريح) فانه نافض مع كونه طاهرة على الصحيح حتى لو ليس
 سراويله مبتلة أو ابتل من التنبه الموضع الذي يمتز به الريح فخرج الريح لا تنجس وهو قول العامة وما نقل
 عن الحلواني أنه كان لا يصلح سراويله فخرج منه كذا في البحر (قوله أودودة) ولوم من فوج بالاجماع على
 ما في السراج والناقض ما عليها واختاره الزيلعي وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي أن ذكره
 بعد قوله وينقضه خروج نجس مستدرك فإن الناقض إذا كان ما عليها من النجاسة صدق أنه خارج نجس
 فيدخل تحتها ولا يكون خارجا بقوله إلى ما يظهر لأن ما عليها من النجاسة وإن قل خرج إلى ما يظهر
 كما في قبيل البول والغائط فلي هذا يكون العطف عليه من قبيل عطف الخاص على العام كما لا يخفى

كل خارج (نجس) بالفتح وبكسر (منه) أي
 من المتوضي الحقي. عند أول من السيلين
 أول (إلى ما يظهر) بالبناء المفعول أي بلغة
 حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السيلين
 مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان
 ولو بالفتوة لما قالوا الوضوء كما نخرج ولو تركه
 أسال نقض والا لا كما لو سال في باطن عين
 أوجرح أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق
 الأعمق ملحق بالخارج نقض على ما سبذكره
 المصنف ولنا فيه كلام (و) خروج غير نجس
 مثل ريح أودودة أو حصة من دبر

أهـ من (قوله خروج ذلك) أي المذكور من الثلاثة قاله الحلبي وهو يقتضي أن الرجح يخرج من الجرح وهو كذلك
 كما في القهستاني وحكم الدودة مكر مع قول المستحب بعد دودة من جرح (قوله لا يخرج من قبل) فالحكم
 لا ينقض على الصحيح كذا في البحر (قوله فينبذ بها الوضوء) ولا يجب لأن البقية لا يزول بالشك (قوله فينبذ
 يجب) فأنه محذور واحد روايتين عنه وبه أخذ أبو حفص الكبير للاحتياط ووجه الكمال بأن الثقل
 في الرجح كونها من الدبر بل لانتسبه لكونها من القبل فينبذ غلبة الظن التي تقرب من اليقين وهو في موضع
 الاحتياط له حكم اليقين فترجح الوجوب قال صاحب البحر في ترجيح الوجوب فيما إذا اختلط السيلان
 وحينئذ لم يلزم أن يكون أيضا لو طفت ثلاثا وتزجت بالآخر لا فصل الأول مالم يحصل لاحتمال أن الوضوء
 في الدبر الثاني يجرى على وجهها جاعلا الأمان بمكنه انبساطها في قبلها من غير تهديد أو ما إذا اختلط بجرى
 البول بمسك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بل يرجح الخارجة لأن الصحيح عدم النقص بالرجح الخارجة من
 الفرج والحكم لا يثبتان فيها على هذا المعنى اهـ وفيه أن الحكم الأول جاز هذا لاحتمال الوضوء في مسك البول
 دون مسك الجماع والوضوء ما يجملها إذا وقع في الفرج اللهم إلا أن يقال إن مسك البول لضيقه لا يثبت
 فيه وضوء (قوله وقيل لو متنته) حاصل هذا القول التفصيل في وصف الرجح فان كانت متنته وجب الوضوء
 لأنه دليل أنه من الدبر وان كانت غير متنته فلا يجب الوضوء لأن ذلك دليل أنه من القبل (قوله لأنه اختلاجه)
 أي لأن هذا الرجح بسبب اضطراب الأعضاء وليست برجح خارجة ولو سلم أنها رجح كما تقول الأطباء
 فليست بمنعنة عن محل النجاسة والرجح لا ينقض لذلك لأن منافعها لا تنافي مع طهارة عينها
 كذا في البحر وذكر كذا بعد القبل لا حاجة إليه لأن القبل يشمله كاشبهه له استعمالهم (قوله وهو يعلم)
 أو العمل والمراد بالعمل غلبة الظن لأنها تعطي حكم اليقين في أحكام الفقه قاله الحلبي ومفهومه
 أنه لا يعلم أنه من الأسفل أو لم يعلم شيئا لا ينقض فيها وعبارة المنع وقيل في الخلاصة النقص بالرجح إذا
 خرج من الأعلى أما إذا لم يعلم ذلك فهو اختلاجه لا وضوء فيه اهـ وبه يلتزم أي رجح خرجت من الدبر وليست
 بناقضة (قوله منها) أي من القبل والذكر (قوله ناقض) أي ما عليها (قوله لا خروج دودة الخ) لأنهم امتنوعة
 من طهارته وهو لو سلم لا ينقض كذا ما يتولد منه بخلاف الخارجة من الدبر لأنهم امتنوعة من النجاسة
 كذا في المنع (قوله منه) أي من الجرح (قوله طهارة لهما) أي الدودة والجمع وطهارة للجمع بالنسبة له فقد قالوا
 ما أبين من الحي ككيفية التي حق نفسه حتى لا تفسد صلته إذا حله فسقط أشكال الحلبي بأن الجمع
 نجس لا طاهر (قوله وعدم السيلان) عطف على دخول الملام وكانت جواب سؤال حاصله إذا كانا طاهرين
 ولا ينقضان فليكن النقص بما عليهما فاجاب عن ذلك بأن شرط النقص وهو السيلان معدوم وهل يعتبر
 السيلان بالقوة بحيث لو خرج ما عليهما مفردا يسيل بجزر (قوله فيما عليهما) أي من البله بكسر الباء كما
 قاله أبو السعود (قوله وهو مناط النقص) أي السيلان يعني في غير السيلان عليه النقص (قوله حكم النقص)
 الاضافة للسيلان (قوله قال) أي صاحب البرازية (قوله لأن في الخارج خروجها) المعنى أن الخروج لازم
 للخارج حتى تحقق الخارج تحقق الخروج أقول إن هذا مما لا يثبت كل على أحد إنما المقصود التفرقة في الحكم
 بين الخارج بنفسه والخارج بالذنب فلا يصح هذه التعليل ومقابل المصنف أن الخارج لا ينقض والخارج
 بنفسه ينقض وهو مختار صاحب الهداية ويترتب عليه أن الخارج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقض
 انفاطامه ان الدم فيه يخرج وانما قلنا انفاطامه لأنه لا يلزم انحصار الاجتناف عليه (قوله انه الاصح) وجهه بأنه
 لا يظهر كون الخارج عليه في هذا الحكم بل كونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الخارج كما يتحقق مع مدمه
 وبجميع الأدلة الموردة من المستقيم القياس فينبذ تطبيق النقص بالخارج النقص وهو ثابت في الخارج كذا
 في البحر (قوله واعتقده) أي التمسكي بين الخارج والخارج (قوله بالنقص من رواية) أي بالذي نص عليه من
 نسخة الرواية وهو القصد فان الرواية فيه النقص وفيه اخراج (قوله والراجح رواية) بالكسر عطف على النقص
 والرواية النقل والدرية الادراك بالعقل وانما أشبهه بالراجح لما قاله من أن في الاخراج خروج النقص في ادراك العقل
 فلهذا (قوله فيكون) تفرع من الشارح على القول المتقدم (قوله في) أقروا بالذروا أن كل واحد اختلا
 فيما قبله من النقص في هذا الخروج وانما كان ناقضا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا قاتل أحدكم أو قتل

لا يخرج ذلك من جرح ولا خروج (رجح من
 قبل) غير فضاة ما هي فينبذ بها الوضوء
 وقيل يجب وقيل لو متنته (وذكر) لأنه
 اختلاجه حتى لو خرج رجح من الدبر وهو
 يعلم أنه لم يكن من الأعلى فهو اختلاجه
 فلا ينقض وانما قيل بالرجح لأن خروج الدودة
 والحصة منها ناقض أجماعا كما في الجوهر
 (ولا خروج) دودة من جرح أو أذن أو أنف
 أو دم (وكذا لحم سقط منه) الطاهر ثم ما عدم
 السيلان فيما عليه ما هو مناط النقص
 (والخارج) بعصر (والخارج) بنفسه (سيلان
 في حكم النقص) على التمسك كما في البرازية قال
 لأن في الخارج خروجها فصار كالنجس
 وفي المنع عن الكفاية أنه الأصح واعتقده
 القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى
 أنه الأشبه ومعناه أنه الأشبه بالنقص
 رواية والراجح رواية فيكون الفتوى عليه
 (و) ينقض (في)

بالكسوف وايتوضا انطدبت وهو ذهب العشرة المبشر بن بالجنة ومن تابعهم وفي حديث آخر من
 خافوا ودفن في صلاته فليصرف وايتوطا وليس في صلاته ما لم يتكلم ووعف بن باي قتل ووقع ورعف
 بالضم لغة قليلة والاسم الرفاع وهو خروج الدم من التفت والقي مصدرا والاصل قبا فخر سكنت العين
 وانفتح ما قبلها واصل ضارعه يضابوزن يمنع نظمت حركة العين الى الساكن الضمير قبلها وقلت كسرة
 لثاثة الياء التي سكنت بعد نقل حركتها كذا في أبي السعود (قوله فاه) وفي نسخة فاه وانما اشترط في التي
 مل القم لان مل القم من قهر المعدة وهو نجس ودونه من اعلاه فلا يستحب النجاسة ولان القم شبهين شيئا
 بالباطن - قى لوانع لصانم ربه لا يفسد صومه كالأوقات النجاسة من محل الى آخر في الجوف لا تطل
 طهارته وشبه بالظاهر حتى لا يفسد الصوم بادخال الماء فيه فراعينا الشبهين فلا ينقض القليل ملاحظة
 للباطن ونقض المكنة ملاحظة للآخر كذا في البحر (قوله بأن يضبط) أي يمسك ويصح في النسيب أنه
 ما لا يقدر على امساك (قوله بالكسر) أي كسر الميم كذا في شرح الملتقى (قوله أي صفراء) وهي ماء صفراء احد
 الاخلط الاربعة الدم والمرة الصفراء والمرة السوداء والبلغم وقدير اذ بالمرة ما يقابل الصفراء افاده أبو السعود
 (قوله أو علق) في القاء ومن العلق محركة الدم مائة أو الشديدا الحرة أو الغليظة أو الجليدة والمراد الأخير (قوله
 أي سوداء) الا قول دأب الصفراوي وهذا دأب السوداء وانما قيد بالعلق وهو الدم الجليد لانه لو كان سائلا
 نقض وان قل واعتبره محمد باي ويرجه في الوجيز كذا في أبي السعود (قوله فغير ناقض) تبع الشارح
 في هذا صاحب النهر والصواب حذف غير كمال عليه كلام الزيلعي وبعبارة ولو قام ما نزل من الرأس
 نقض قل أو كثر باجماع أصحابنا اه أبو السعود وكذا في الشريفة والذى في المنية وشرحه الحلبي عدم
 النقض بالجلاء اذا قل ما في الزيلعي والشريفة محمول على المانع (قوله اذا وصل الخ) فهو هو
 ما صرح به الشارح بعد في قوله ولو هو في المرى (قوله وان لم يستقر) وقال الحسن اذا تناول طعاما أو ماء من غير
 من ساعته لا ينفذ لانه طاهر - ثبت لم يستحل وانما فصل به قليل التي فلا يكون حذافا فلا يكون نجسا كذا
 في البحر وهو المختار كذا في المجتبى ذكر في النهر وصححه في المعراج فهم اقوالان صحيحان (قوله وهو نجس
 مغلط) أي التي وقيل انه لا يتنجس التوب الا اذا غس (قوله لمخالطة النجاسة) عمله النجاسة مطلقا (قوله
 ولو هو في المرى) المرى مجرى الطعام والشراب كذا في الحلبي وقيل مجرى النفس كما ذكره في الذبائح (قوله
 لطهارته) قال في البحر وقد يقال ينبغي على قول من حكم بنجاسة الدود أن ينقض اذا مالا القسم وظاهر
 التشبيه أن عدم النقض منق عليه وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله في نفسه) أي وما عليه ما قبل
 لا يلا القم فلا يمتد بنقضها (قوله مطلقا) أي سواء نزل من الرأس أو صلا من الجوف وسواء كان أصفر
 منتهأ أم لا ومقابل الاطلاقة ما اختاره أبو نصر أنه اذا مالا من الجوف بأن كان أصفر أو منتن أو يكون بمنزلة
 التي ولو نزل من الرأس فطاهر (قوله به يفتي) أي بطهارته مطلقا يفتي ولذا قال في التبيين انه طاهر كيف
 ما كان وعليه الفتوى (قوله فانه نجس) أي ولو قبله لا بدليل التشبيه (قوله اقلته) على قوله لم ينقض (قوله
 نجاسته) لانه لقوله كفى المشبه بما الميت النجس (قوله لا بالجواردة) بخلاف التي من ساعته فانه انما
 تنجس بالجواردة فلذا اشترط فيه مل القسم (قوله في من بلغم) شاء لي النازل من الرأس والصاعد من الجوف
 وقوله على المعتمد راجع الى الثاني لان الاول بالاتفاق على الصحيح وفي اطلاق التي على النازل من الرأس التي
 ليست محل للنجاسة نظر حوى عن البرجسدي (قوله أصلا) أي ما نزل من الرأس أو صعد من الجوف
 أصلا القسم أولا اختلط بطعام أولا اذا كان الطعام مل القسم كذا في البحر والمخ (قوله في نفسه الغالب)
 الاولى فيعتبر مل القسم من الطعام كما صدق به صاحب البحر ليشمل ما اذا كان الطعام مغلوبا ومع ذلك يلا القسم
 ولذا ثبت بين صاحب البحر غلبة الطعام بقوله بحيث لو انفرد ملا القسم فاحفظه (قوله فكل على حدة) فان كان
 الطعام يلا القسم فنقض والا فلا (قوله مانع) أما لو كان حلقا فاعتبر فيه مل القسم بالاتفاق لانه سوداء
 محترقة كذا في البحر (قوله من جوف أو فم الخ) اشتابه الى عدم الفرق بين الدين المذكورين عند غلبة البراق
 وهو غلبة الطلاق للشاويين وقد في ابن المالك الاتفاق على أن الدم الخارج من الجوف المغلوب لا ينقض
 بل اذا خرج منه غير مغلوب يفتي فاعتبره محمد باي وصححه في المحيط والنسراج وعند محمد بن سالم بقوله نفسه

لا فاه (بأن يضبط بنكثف) من مرة) بالكسر
 أي صفراء (أو علق) أي سوداء وأما العلق
 النازل من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) اذا وصل الى معدته وان لم يستقر
 وهو نجس - فغلطوا ومن صحه ساعة ارتضاعه
 هو الصحيح فغلطوا النجاسة ذكر الحلبي
 ولوه وفي المرى فلا تنقض انفا فاكفى حجة
 أو دود - كثير لطهارته في نفسه كما قدم
 النائم فانه طاهر مطلقا به يفتي بخلاف ما
 فم الميت فانه نجس - كفى في من خرا وبول
 وان لم ينقض لقائه لنجاسته بالاصالة
 لا بالجواردة (لا) ينقضه في (من يانم) على
 المعتمد (أصلا) الا ان غلوط بطعام فيفسد
 الغالب ولو استويا فكل على حدة
 (و) ينقضه (دم) مانع من جوف أو فم

بعض الموضوع وان كان فليس لانه احدى ليست يحمل الدم فيكون من قرحة سطح أو يحمي في اليد كقوله قال ربه اغفر
 عنة المشايخ اغاد في البصر (قوله على يراق) هو ما راي والسين والصاد كما في شرح النسخة (قوله حكم الغائب)
 له لانه قض (قوله أو ساواه) علامة ككون الدم غالباً أو مساوياً أن يكون الكرا في آخر وصلة كونه بلوا
 أن يكون أصفر كذا في البصر (قوله احتياطاً) علامة للنقض حال المساواة وذلك لانه يحتمل أن يكون حذو لانه
 ينفـ أو أساه غيره فوجد الحدث من وجهه فربما جانب الوجود احتياطاً بخلاف ما إذا شك في الحدث
 فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في المحيط (قوله لا ينقضه الملقوب الخ) لان الذائب البراق
 والحكم له فكان كراهي (قوله والقيح كالدّم) أي غالباً ومقلوباً ومساوياً والقيح المدة التي ليس فيها دم (قوله)
 والاختلاط بالخطاط الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخطاط فضعف ثم حكى في البرازية ككرامة
 الصلاة على خرقة عند هملان المصلي معظم والصلاة عليها لانه نظيم فيها كذا في النهر والمصلي فتح اللام
 لشدة (قوله عانة) إضافة النقص اليه لانه واقع بظهوره في القاموس العلة دويته في الماء فحين
 الدم (قوله وامتلان) لاجابة لهذا القيد لان المدار على غلبة الظن بأن هذا الدم الذي فيها يكون
 منه فحواذا لم يقيد به في البصر (قوله القراد) كخراب دويته كالفرد بالضم والجمع فردان (قوله ان كان)
 أي القراد والعلق كما يؤخذ من قول السارح بعد والاخل (قوله كذلك) أي كبيرين (قوله كيعوض) أي
 من مضروا والبعض جمع بهوضة وهو البق كما في القلموس (قوله وفي القهمنسالي الخ) نقل في البصر تطهير
 عن بسوط شيخ الاسلام حيث قال نورم رأس جرح فظهره قيح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الورم لانه
 لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع بلطفه حكم التطهير اهـ ويظهر أن ذلك فيما اذا كان الغسل
 يضره والاوجب عليه ومحمل ذكر هذه المسئلة التي بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر
 (قوله) ما يخرج من الحصة ناقض على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج وارضى الشرياني
 في آخر رسالته الموضوع في الحصة ثم يراجع الى أن هناك فرقاً بين الخارج والمخرج ونقل سدي عبد
 الفتى الشافعي عن الشافعي شرح القديري أن الماء الصافي الخارج من النطفة لا ينقض ثم ذكر أن الحسن
 روى ذلك عن الامام وعز الخزانة الفتاوى انه لو سال من النطفة ما لا ينقض قال الحلواني وفيه سهو على به
 جدوى أو جرب فقال منه عدم النقص رواية وبني أن يحكم بها في كى الحصة وان ما يخرج منها لا ينقض
 وان تجاوز الى موضع بلطفه حكم التطهير اذا كان ما صافياً ما غير الصافي بان كان مخلوطاً بدم أو قيح أو صديد
 فانه ناقض اذا وجد السيلان بأن تجاوز العصابة والا لم ينقض مادامت الحصة في موضع الكى عصابة بالعصابة
 وان امتلأت دماً أو قيحاً ما لم يسل عن حول العصابة أو ينقض منها دم أو قيح وأما ظهوره في نفرة الحصة من
 غير أن يتجاوز فكظهور ذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض اهـ أبو الودود مختصراً (قوله نقض) قال في فتح
 القدير يجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط لسال لان القيح لو ترك في الجرح فاحتل لا ينقض
 ما لم يكن كذلك لانه ليس يحدث كذا في البصر (قوله منترق التي) من إضافة الصفة لوصفها أي التي
 المنترق (قوله وهو القبان) أي مثلاً فانه قد يكون بنحو ضرب وتشكيب بعد امتلاء المعدة غني وضبط
 الخوى القبان وضع الغبن المجهمة والهاء المثناة والياء المثناة الصفة وبضم الغبن وهو مكون الثامن فنت
 نفسه هاجت واضطربت مرتجحة في الصحاح والمراد هنا أمر حادث في مزاج الانسان من شدة تغير طبعه من
 احساس النتن المكروه كذا في أبي السعود (قوله إضافة الاحكام) كالتنقض وجوب نجس التلاوة وقوله
 لا سباجنا) كالغيبان والتلاوة (قوله الامانع) أي كضرورة وذلك كافي بعدة التلاوة اذا تكررت في بعض
 واحد اذا لو اعتبر السبب لانتى التداخل لان كل تلاوة سبب ومقابل الاضغ ما تاله أبو يوسف من اعتبار
 الجلس فيعتبراً محاده لان للجلس ازاى جمع المتفرقات ولهذا فتمدح الاقوال المتفرقة في البيع والمساكن
 وسائر العقود باعتبار المجلس قال في النهر فلو قام في المجلس واشتغل بما يفوت المجلس ثم قام ثانية وحده كذا
 لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يمتد وهذه المسئلة عن لزومة وجه العلمان في هذا السبب والمجلس
 لو شك في الاول دون الثاني لم يعل القلب في الاول يجمع التماساً وفي الثاني لا يجمع اتفاقاً وفي الثالث
 يجمع جهلاً دون الثاني وفي الرابع يجمع جهلاً في يوسف دون محمد وقد نقل الخلاف بينهما على ما حكى صاحب

(قوله على يراق) حكم الغائب (أو ساواه)
 احتياطاً (لا) ينقضه (الملقوب بالبراق)
 والقيح كالدّم والاختلاط بالخطاط كالبراق
 (و كذا) ينقضه (علقة صحت ضوا)
 وامتلان من الدم ومثلها القراد (ان) كانه
 (كبيراً) لانه حينئذ (يخرج منه دم)
 (مفوح) سائل (والا) تكون العلة والقراد
 كذلك (لا) ينقض (كيعوض وذائب)
 كما في النهر فلو قام في المجلس ثم قام ثانية وحده كذا
 وفي القهمنسالي لا ينقض ما لم يتجاوز الورم
 ولو شك بالرباط ان نفذ البلل لخارج فنقض
 (ويجمع منترق التي) ويجعل كفى واحد
 (لا اتحاد السبب) وهو الغيبان عند محمد
 وهو الاصح لان الاصل إضافة الاحكام
 لا سباجنا الا لمانع كما بسط في الكافي

في مسئلة الغيب وهي ما لو نزع رجل خاتماً وخفاً أو قلنسوة من آخر وهو نائم ثم أعاد ما نزع ان أعاده في تلك
النوم يبرأ من الضمان اجماعاً وان تذكر نوميه وقته فترده في مجلس آخر لم يبرأ من الضمان اجماعاً لا اختلاف
السبب والمجلس وان استيقظ قبل أن يبعده ثم نام في موضعه فأعاده في النوم الثانية لا يبرأ من الضمان عند
أبي يوسف لا خذلاف السبب ويبرأ عند محمد لا اتحاد المجلس وان انتقل من موضعه من غير استيقاظ يبرأ عند
أبي يوسف ولا يبرأ عند محمد ولم يذكروا كلام قول والصحيح من مذهبه أنه لا يضمن الا بالقول أبو السعود عن
الشرنبلانية بقبلي زيادة (قوله أصلاً) أي من كل وجه احتريبه عما يخرج من صاحب العذر قبل خروج
الوقت فانه وان كان غير حدث في حقه فهو نجس لكونه حدث في حق غيره فهو بالتقيد بقوله أصلاً
غير داخل تحت هذه الكلية (قوله بقربنة زيادة الباء) لان زيادتها تدل على عموم النفي في الخبر (قوله كفى
قبلي) لانه من أعلى المدة وهي ليست محل التبليسة فحكمه حكم الرين كذا في المنع ومحل في غيره
خروج بول فانه لو ان قلا نجسان بالاصالة (قوله ودم لوزك لم يسئل) لقوله نعلني أو دما مسقوماً فغير
المفوح لا يكون محرماً فلا يكون نجساً وهو غير السائل سواء كان من آدمي وغيره لا إطلاق النص
اه منع (قوله ليس نجس) فيلزم من انتفاء كونه حدثاً انتفاء كونه نجساً ولا ينعكس فلا يقال ما لا يكون
نجساً لا يكون حدثاً فان النوم والاعمال والرجح ليست نجسة وهي أحداث (قوله رفقاً بأصحاب القروح)
فلا يكون قليل الدم منهم نجساً (قوله خلافاً لمحمد) فانه يقول ان الذي هو الدم القليل نجس وذلك لانه
لا أثر لسيلان في النجاسة فاذا كان السائل نجساً فغير السائل يكون كذلك كذا في المنع وهذه غير رواية
الاصول وظاهر الرواية منه غير هذه كما في النهر (قوله ما نعتا) كالماء ونحوه أي ويفتي بقول أبي يوسف فيما اذا
أصاب الجامدات كالتياب والابدان كذا في المنع (قوله حكماً) أشار به الى أن المصنف شرع يتكلم على النواقض
الحكيمة به الحقيقة (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه وتتم الحواس الظاهرة
والباطنة عن العمل مع سلامتها واستمرار العقل مع قيامه فيجز العبد عن أداء الحقوق وللعلماء في النوم
طريقتان أحدهما أن النوم ليس بناقض انما الناقض ما لا يخلو عنه النائم فان المسكة اذا زالت لا يعرى عن
خروج شيء عادة والثابت عادة كالتيقن حكماء النانية أن عينه ناقض وصح في السراج الاولى واختارها الزيلعي
مقتصر عليها لانه لو كان ناقضاً لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها فأفاده في البحر والمنع وفي النهر أقول ينبغي
أن لا يكون عينه ناقضاً اتفاقاً فافهم به انفلات ربح اذا ما لا يخلو عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض فالموهوم
أولى وفي حاشية الشارح سئل عن شخص به انفلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء
على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقض لزم
نقض وضوءه من به انفلات الربح بالنوم والله أعلم (قوله مسكه) المسكه بالضم ما يتسك به والعقل الوافر وشمل
لمريض اذا نام في صلاته مضطجعا وفيه خلاف والصحيح النقص كذا في البحر (قوله المسكه) أي عن خروج
الربح منه (قوله بحيث) الباء لتصور النوم الذي تزول معه القوة (قوله أو ركه) أي أو النوم على أحد ركه
وهو تنبيه ركه بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ كما في الحلبي وكذا اذا كان معتمداً على أحد ركه فانه كما في
البحر وأما اذا بسط قدميه من جانب وألقى رأسه بالارض فهذا غير ناقض كما في الخلاصة (قوله على المختار)
راجع الى الصلاة وعن أبي يوسف اذا نعد النوم في الصلاة تنقض (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزال
المسكه (قوله أو ساجداً) أو قائماً أو راكعاً (قوله على الهيئة المسنونة) أي الهيئة المسنونة بأن يكون رافعاً
بطنه عن فخذه بحما فيلخصه به عن جنيبه وذلك لان الاستمسك بالبق والاستطلاق منه عدم كذا في البحر
وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله على المعتمد) اعلم أن في النوم ساجداً خلافاً
قال بعضهم انه لا ينقض في الصلاة مطلقاً وفي غيرها ان كان على الهيئة المسنونة والقياس في الصلاة
كذلك الا نازكنا بالنص فيها كذا في البدائع وصريح الزيلعي بأنه لا يصح وسجدة التلاوة في هذا كالطبيعة
وكذا مسجدنا السهو وقال في النهر ما في البحر من صحيح الزيلعي لهذا فهو سهو في عقد القران انما لا يفسد
الوضوء بنوم الساجد في الصلاة اذا كان على الهيئة المسنونة فبديه في المحيط هو الصحيح اه وقال في المتن
دشرحه للمؤلف لا ينقض نوم قائم أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً على هيئة السجود المعبرة عنها في الصلاة

(و) كل (ما ليس بجذث) أصلاً بقربنة زيادة
الباء كفى قلب ودم لوزك لم يسئل (ليس
نجس) عند الثاني وهو الصحيح رفقاً بأصحاب
القروح خلافاً لمحمد (و) تنقض حكم (نوم)
محمد لو المصاب ما زده (و) تنقض حكم (نوم)
يزيل مسكه أي قوته المسكه بحيث تزول
مقعده من الارض وهو النوم على أحد
جنيبه أو ركه أو قاعداً أو وجهه (والا) أي
وان لم يزل مسكه (لا) ينقض وان معتمداً
في الصلاة أو غيرها على المختار كالنوم قاعداً
ولو مستنداً الى مال أو زيل لقطع على المذهب
أو ساجداً على الهيئة المسنونة ولو في غير
الصلاة على ما قدر ذكره الحلبي

اوخرجه على ما اعتد عليه المستف رحمه الله تعالى اه (قوله او مشوركا) التوراة ان يسقط عنه من جملته
 ويعلق اليه بالارض (قوله او عتيا) أي واضعا جوده والحبوة أن يجمع بين ظهوره وساقية بعلمه أي يد
 كذا في القاموس (قوله هو رأسه على ركبته) الوالط والملا والاولى اذ المنكر دأسه كذلك (قوله أو شبه المنكب)
 وهو من تمام واضعه اليه على عقبيه وبعته على تخفيه ومارسجه المنكب على وجهه أفاده صاحب الجبر وفيه
 نظر (قوله وفي حمل) أي اذا نام طلقا أو عاذا كذا في الخلاصة (قوله او اكف) يعني نام برذعة الحار وهو
 كسكيب وغراب والمصدر الا بكف فانه صاحب القاموس (قوله ميرانا) الظاهر أن يقال مثل ذلك في الموكفة
 لظهوره فيه في البحر التعبير بهرانة وطل في المغرب فرس عوى لا سرج عليه ولا بد وجمعا هرا او لا يقال
 فرس عربان اه خيلت أن هذا الاستعمال غير عربي بل يقال معروفى كافي حليت وكب الحار معروفى
 (قوله فان حال الهبوط) أي النزول من علواى سفلى (قوله والا) بأن كان حال الصعود أو الاسواء (قوله
 حين سقط) أي قبل أن يصيب جنبه الارض أو عند احصاية جنبه الارض بلا فصل (قوله كعاس يههم)
 ظاهره أنه لا يكتفى السماع بدون فهم وفي الهندية ما يفيد دخلا فيه حيث قال فيها أما النعاس في حالة
 الاضطجاع لا يخلو لما أن يكون ثقبلا أو خفيفا فان كذا ثقبلا فهو حديث وان كان خفيفا لا يكون حديثا
 والاضاعل بين الخفيف والثقيل أنه أن كان يسمع ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يفتى عليه عانة ما قبل
 عنده فهو ثقيل اه فظاهره تغيره يسمع اشتراط السماع سقط (قوله والعه) هو لغة فوجب الاختلال في العقل
 بحيث يصير الشخص محتلا الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب ولا يشتم بحر وانما كان وضوءه محصيا لحكمهم
 على عبادته بالصحة وان لم يكن مكلفا بها للاحاقه بالصبي لان عقله قد زال أو السهود وفي البحر ووضع عنه
 ان يطلب وحيل الا في العبادات احتياطا وفي أصول البسطة أن المعنوه ليس يحكك بأداء العبادات كما صحت
 الصاقل الا أنه اذا زال عنه توجه عليه ان يطلب بالاداء لا بوضوءه ما مضى اذ لم يكن فيه سرج كالقبيل فقد
 صرح بأنه يقتضى القابل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فيما قبل كالنائم وهو أقرب الى التحقيق كذا في شرح
 المفتي للهندي (قوله كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام) صرح في القنية بانه من خصوصياتهم ولهذا اورد
 في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر ان عيسى
 تنلمان ولا ينام قلبى ولا بشكل عليه ما ورد في الصحيح من أنه نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لان القلب
 يقظان بحس بالحدث وبشره وليس طلوع الشمس والفجر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي
 نائمة وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء بحر عن شرح المذهب على أنه لا خصوصية للتوم بل غيره من
 النواقض كذلك وهذا استدرك عليه شيخنا عبارة التهستاني حيث قال ولا نقض من الانبياء عليهم السلام
 فلا حاجة الى تخصيص النوم به عدم النقض وحينه ذى يكون وضوءهم تنبيرا للام وبسطة من ذلك
 اغماؤهم وغشيهم اه أبو السهود وظاهره أن الاغما والغشى نفسهما للنقض لان لا يظن ان عنه والالكانا
 غير ناقضين في حقهم أيضا (قوله اغماؤهم) أي الانبياء عليهم الصلاة والسلام والاغما ضرب من المرض
 يضعف القوة ولا يزيل الطبأى العقل بل يستمر بخلاف الجنون فانه يزيله (قوله وغشيهم) هو تعطيل القوى
 المحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع أو غيره فاستأنى وهو كما في شرح ابن وهبان يفتح الغين
 وسكون السين وبكسرهما مع تشديد الباء ثم نقل عن حدود المتكلمين ضم الغين وعليه انحصار في التمر
 أبو السهود وهو كل نوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى بطلت عباراته بل استدسته لان النوم
 قرة أصلية والاغما الذى منه الغشى عارض لا يتنبه صاحبه اذا نبتة كان حدثا بكل حال (قوله ومنه الغشى)
 أي من الاغما فهو نوع منه كافي القاسوس وهو الموافق لما في حدود المتكلمين الا أن الفقهاء يفرقون بينهما
 كالطباء نهروا وهذا مقتضى ما تقدم أن لا يكون الغشى ونحوه ناقضا لاولى لان الناقض الحقيقي من غيرهم
 لا ينقض حكمهم فأولى الحكمى ثم ان هذا ينافى ما ذكره الملا على التارى في شرح الشفاء من الاجماع على أنه
 صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كلاتة الاما صح من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تمام عيناه
 ولا ينام قلبه وقد حكى في الشفا حقلين بالطهارة والنجاسة في الحديث من صلى الله عليه وسلم (قوله ويحذرون)
 هو زوال العقل وتقصه ظاهر باعتبار عدم مبالاة وتغير الحدث من غيره لانه يصير مسلوبا فمن هذا صرح

أورد مشورا أو عتيا أو رأسه على ركبته
 أو شبه المنكب أو في حمل أو سرج أو ساقية
 أو الدابة ميرانا فان حال الهبوط تقضى
 والا لو نام فانه لا يتقبل فقط ان اتبه
 حين سقط خلا تقضى به يقضى كعاس يههم
 أكثر ما قبل عنده والمغنة لا تقضى
 الا بيا عليهم الصلاة والسلام وهل تقضى
 اغماؤهم وغشيهم ظاهر كلام الميسر
 (و) يقضه (اغما) ومنه الغشى (ويحذرون)

الانحاء على الانبياء عليهم الصلاة والسلام دون الجنون انتهى عني (قوله وسكر) أي ويتنقضه سكر وهو سرور
 يغلب على العقل بمباشرة بعض الاسباب الموجبة له فينتزع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزله ولا
 يني العقل للطلب وهو التحقيق وقيل انه يزله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه وسعى السكر سكر الجبر
 للقلب عن الاحتداد بنور العقل لأن العقل في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب فإذا شرب الخمر خلص أثرها
 إلى الصدر فقال بين نور العقل فيبقى الصدر مظلماً فينتزع القلب بنور العقل كذا في البحر (قوله يدخل)
 العبارة فيها حذف الجذر والمجرور أي به ويدخل مبنى لفعل من دخل قال في التبر واختلاف في حذوه هنا
 وفي الايمان والحدود فقال الامام انه سرور يزول العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض
 وخوطين زجره وقال لا يغلب عليه فيه ذى في أكثر كلامه ولا شك أنه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل
 في شبهة اختلال والتقييد بالاكثر فيبعد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهما
 في الابواب الثلاثة حال في حدود الفتح واكثر المشايخ على قولهما واختاره لفتوى وفي نواقض الجعبي الصحيح
 قولهما اه (قوله ولوياً كل الحنيفة) هو بحث لصاحب التبر لم يكن منصوصاً واستدل به بما في عقد الفرائد
 أنهم حكموا بوجوه ثلاثة لادامه كسر منها زجره اه (قوله وقهقهة) هي في اللغة أن يقول قهقهة واصطلاحاً
 ما ذكره الشارح وفيه خلاف قيل انها من الاحداث وقيل لا وتلجب الوضوء منها عقوبة وزجر او هو القياس
 لانها ليست بضرر فنجس بل هي صوت كالكاء وينبغي ترجيح الثاني لموافقة القياس وسلامته عما يقال
 انها ليست بفساسة ولا سيما وموافقة الاحداث فانها على ما رووا ليس فيها الا امر باعادة الوضوء والصلاة
 ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر وأثر الخلاف يظهر في مس المصحف فعلى انها حدث لا يجوز وعلى
 أنهم للزجر يجوز قول وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن وأما حصل الطواف بهذا الوضوء فقبه تردد
 والحاقه بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره كذا في التبر أقول والذي ينبغي ترجحه الاول لانه على الثاني يلزم أنه
 لو أدى به صلاة لم يكن فيه الا الحرمة فقط ويجب عليه الاعادة لظاهر الاحاديث فقط وهذا ابطال لاصل المذهب
 وموافقة القياس لا تقتضي الترجيح بل العمل في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جبرانه)
 احترز بذلك عن الضحك وهو ما كان مسجوعاً له فقط وحكمه أنه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة وأما التسميم
 وهو ما لا صوت فيه أصلاً بل تد وأسنانه فقط فحكمه أنه لا يبطلها ما لانه صلى الله عليه وسلم تسم في الصلاة
 حين أنه جبريل عليه السلام وأخبره أن من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشر أكمافي البدائع وقال جابر
 ابن عبد الله ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تسم ولو في الصلاة كما في النهاية وظاهر كلامهم أن التسميم
 في الصلاة غير مكره ولذا قال في الاختيار ولا حكم للتسميم كذا في البحر (قوله بالغ) أما الصبي فقهقهته
 لا تنقض وضوءه لكن تبطل صلاته وهو المعتمد من أقوال ثلاثة وهذا المقيّد عما يؤيد أن النقض زجر ويمكن أن
 يقال ان المؤمن بالعادة للمنفون فاعتبرها الشارع حدثاً في حقهم دون من عداهم وان كان الاصل العموم
 وبالحكمة فغسله لانه فقته من المشكالات (قوله ولو امرأة) وذلك لان النساء شقائق الرجال في النكاح (قوله
 سهواً) من مدخول المبالغة والنقض في حال السهو أحد قولين وبه جزم الزيلعي (قوله كالباقي) أي اذا فقته
 في ذهاب الوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في ضمن للفعل) أي المندرج فيه أما اذا أوصأ أو لا ثم اغتسل فالوضوء
 مستقل كما هو الظاهر (قوله لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر الخ) الذي في النهر وهو الذي رجحه المتأخرون
 وهذا ليس ترجيحاً منه اللهم الا أن يقال انه حيث لم يتعقبه فقد مال الى ترجيحه (قوله النقض عقوبة له) انما ذكر
 النقض لان بطلان المصلاته مما لا خلاف فيه مكانه عليه في المضمرات (قوله كاملة) أي ذات ركوع وسجود
 أو ما يقوم مقامهما من الاعمال العذرا أو أكمافي من النفل أو بالفرض حيث يجوز لا تنقض الفقهية في صلاة
 الجنائز وسجدة التلاوة لكن يبطلان وعيدنا بقوله حيث يجوز لانه لو كان راكمي بالتعاقب في المصر أو في
 القرية فقهقه لا ينقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافاً للثاني بهر وقوله وسجدة تلاوة أي خارج
 الصلاة كما في الشلبي (قوله ولو عند السلام) أي أوفى بسجود السهم وكافي المحيط (قوله عدا) من مدخول المبالغة أي
 ولو عدا وقبده ليكون الخروج بصنعه فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لو وقع في جزمها (قوله لا الصلاة)
 لانه يخرج بصنعه (قوله فلا تنقض) أي الوضوء لان فقته وقت بعد بطلان الصلاة بقهقهة الاحام (قوله)

وسكر) يدخل في شبهة غمابا ولوياً كل
 الحنيفة (وقهقهة) هي ما يسمع جبرانه
 (بالغ) ولو امرأة سهواً (بقطان) فلا يبطل
 وضوءه (قوله كالباقي) بطلان ما يفتي (رسل)
 ولو حكمنا كالباقي (بطلان ما يفتي) ولو يما
 صلاة (مستقلة) فلا يبطل وضوءه في ضمن
 الغسل لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر
 النقض عقوبة له وعليه الجهر وكافي البخاري
 الانشرفية (صلاة كاملة) ولو عند السلام
 عدا فانما تبطل الوضوء لا الصلاة خلافاً لغيره
 كما حرره في الشرنبلالية ولو عدا ما يفتي
 أو أحدث عداً فقهقهة المقيّد ولو مسبوها
 فلا تنقض

بجملتها) أي بخلاف فقهية المأموم بعد كلامه أي الامام عمدا (قوله في الأصح) صححه الكمال قال في البحر
والفرق بينهما ما أن الكلام قاطع للصلاة لا مفسد لها اذ لم يفوت شرط الصلاة وهو الطهارة فلم يفسد شيء من
صلاة المأمومين بخلاف حديثه عند الثوريته الطهارة فأفسد جزأ بلاقيه فيفسد من صلاة المأمومين كذلك
فقههم بعد ذلك تكون بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض (قوله ومن مسائل الامتحان) أي الاختبار
من السائل للمسؤول هل عنده علم بحكمها (قوله ولونسي الباني) أي على صلاته أي مرید البناء والاولى حذف
الاولا لانه مبتدأ مؤخر خبره قوله من مسائل الامتحان (قوله المسح) أي مسح الرأس او الخلف وكذا لوني
غسل بعض أعضائه اذ المسح ليس قيدا على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي شروعه فيها (قوله
انتقض) وذلك لان الفقهية وجدت في أثناء الصلاة وهي مفسدة للصلاة ناقضة للوضوء (قوله لا بعده) أي
لا ينتقض اذا فقهه بعد القيام الى الصلاة ووجه الامتحان فيها أن بلغز أي فقهية اذا صدرت في الصلاة
لا تكون ناقضة واذا صدرت خارجها انتقضت أبو الهود أي مع أن الامر بالعكس واطلاق النقص وعدمه
على هذه الطهارة انما هو على قوله ما بناه على أن الفقهية تبطل ما غل من أعضاء الوضوء لا عند أبي يوسف
لان ذلك قد يكون بين الرجلين والرجل والمراد بالفحص الظهور ولا الفحص الذي ينهي عنه الشارع
لانها تكون بين المراءين والرجلين والرجل والغلام فهي من النافض الحكمي (قوله بتماس الفرجين)
الباء للتصوير والتماس التلاقي واشترط التماس هو الظاهر دراية وصححه الاسيباني وفي ظاهرا رواية
لا يشترط ذلك أفاده في البحر (قوله والرجلين) صادق بقا من ذكره مما وسم ذكره أحد هذا ابر الاخر
(قوله مع الانتشار) في انه يندب عن القصة لايه براتشار آلة الرجل في انتفاض طهارة المرأة (قوله ولو بلا بل)
وذلك لانه يندر عدم مدى مع هذه الحالة والغالب كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط والاصل أن السبب
الظاهر يقوم مقام الامر الباطن وذلك بطريق قيام هذه المباشرة مقام خروج التماس بغير عن المصني (قوله على
المعتمد) هو قوله ما قال محمد وهو رواية عن أصحابنا انه لا ينقض ما لم يظهر شيء وقد صححه صاحب الحقائق
ولا يعتمد على هذا التصحيح فقد صرح في التبعة كقائه شارح المنية أن الصحيح قوله ما وهو المذكور في المتن بجر
(قوله لا ينقضه من ذكر) وذلك لما رواه أصحاب السنن الا ابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن
قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا
بضعة منك والبضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا
الباب واضح ورواه الطحاوي أيضا وقال هذا حديث غير مضطرب في استاده ومثله في معارض حديث
بسرقة بنت صفوان الدال على النقص ويرجح حديث طلق بن علي حديث بسرقة بأن حديث الرجال أقوى
لأنهم أحفظ للعلم وأضبطوا له اجعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وقد استدل الطحاوي الى ابن المديني أنه قال
حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرقة وعن عمرو بن علي الفلاس أنه قال حديث طلق بن علي أثبت من
حديث بسرقة بنت صفوان وقد ضعف حديث بسرقة جماعة حتى قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم تصح
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث مس الذكور في شرح الآثار للطحاوي لا تعلم أحد من الصحابة
أفنى بالوضوء من مس الذكر الا ابن عمرو وقد خالفه في ذلك أكثرهم وأسند عن ابن عيينة أنه عذ جماعة لم يكونوا
يعرفون حديث بسرقة وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة
ابن اليمان وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص أنهم لا يرون النقص أفاد ذلك في البحر ومثله
الذكر الفرج والذبح (قوله لكن يفضل يده) أي من المس وهو أحد ما حل عليه حديث بسرقة كما في قوله الوضوء
قبل الطعام ينفي الفقر وبعبده ينفي اللهم ومحل الذبح اذا استغنى بالاجار خنسية التلويت دون المياه نهر ومباركة
المسوطا فندبه مطلقا (قوله وامرأة) ولو بشهوة وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين ودليلنا
أن اللبس اذا قرن بالنساء يراد به الجماع وحديث عائشة الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة قالت
فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفراش فالتسته فوكت يدي على بطن قدميه وهو في عبوده وجهما
منجبرين وهو يقول اللهم اني أعوذ برضاك من مطلقك الى آخر الدعاء وحديث عائشة أيضا الذي في الصحيحين

بجملتها بعد كلامه محمد في الأصح ومن
مسائل الامتحان ولونسي الباني المسح فقهية
قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطائنا
ما قيام اليها (وبما نرى فاحشة) بتماس
الفرجين ولو بين المراءين والرجلين مع
الانتشار (الجانبين) المباشرة والمباشرة ولو بلا
بل على المعتمد (لا) ينقضه (من ذكر) لكن
يفضل بدهندبا (وامرأة) وأمر

ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلى وهي معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يسجد فحزبها فتنه
 من قوله لكن يجب الخ قال في البحر وهذه المسئلة قد وقع الاختلاف فيها في المصدر الاول وهو اختلاف
 معتبر حتى قال بعض مشايخنا ينبغي ان يؤتمر ان يمتنط فيه وعبارة الشارح اولى لانها افادت النذب لغیر الامام
 أيضا (قوله لا سيما الامام) لانه يقتدى به أهل مذهبه وغيرهم (قوله لكن بشرط) استند الى ما فهم من
 الكلام من ان الامام يراى مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسئلة أو في غيرها والا فالمرعاة في المذكور
 هذا ليس فيها ارتكاب مكروه في مذهبه اهلبى (قوله عدم لزوم ارتكاب مكروه في مذهبه) قال في النهر الا ان
 مرآته تختلف بحسب قوة دليل المخالف وضعفه اه وهل المراد ما يميز الذكر اهتينا أو التعرعية فقط لان المكروه
 اذا اطلق ينصرف الى ما سكر اهتته تعرية بجزر والظاهر ان محل ذلك عند عدم ارادة التقليد كما تقدم (قوله
 وثديه) هو لا دهي بنزلة الضرع للعبوان غيره (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الماء كتقيد وصديقه لا من السرة
 (قوله لانه دليل الجرح) أي لان الجرح بوجع علامة على أن الخارج انما خرج عن جرح والجرح يضم الجسيم
 أما بقصها فمصدر جرحه جرحا فاده أبو السعود ثم ما ذكره المصنف هو ما ذكره الزيلعي في التبيين قال في البحر
 وفيه نظير الظاهر أنه اذا كان الخارج قبحا أو صديقا ينقض سواء كان مع وجع أو بدونه لان ما لا يخرج ان الا
 عن حله ثم هذا التفصيل حسن فيما اذا كان الخارج ما ليس غيره وأقول لم لا يجوز أن يكون القبح الخارج من
 الاذن عن جرح برئ وعلامته عدم التألم فالصريح من وجع أو بدونه لا من جرح أو بدونه لان ما لا يخرج ان الا
 عن المحيط والذخيرة وذكر أن عليه قوى خمس الاثمة الخاواني (قوله فدمع) أي اذا علمت أن النقض بما تقدم
 ليس الا لكونه خارجا عن وجع فدمع الخ ينقض لكونه خارجا عن وجع (قوله رمد) الرمد بالتعريف هيجان العين
 كالارمد اذ كذا في القاموس (قوله أو عمن) العمن هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في أكثر الاوقات اه
 قاموس (قوله ناقض) في النهر ولو في عينه رمد أو عمن والدمع من ايسيل قالوا يؤمر بالوضوء كل وقت صلافة
 لاحتمال أن يكون قبحا أو صديقا قال في البحر وقضى التعليق أنه امر نذب وأقول ممنوع اذا الامر لا وجوب
 حقيقة وهذا الاحتمال راجع للمريض ثم رأيت كذلك في فتح القدير وعلة في المجتبى بقوله لاحتمال أن يكون
 من جرح من الجفون اه مختصرا (قوله احليله) بكسر الهمزة مجرى البول من الذكرك كما في البحر (قول وابتل
 الطرف الظاهر) اشتراط البله عند تعيب البعض فقط وأما عند تعيب الكل اذا خرج نقض مطلقا في البحر
 عن الوالدية كل شيء اذا غيبه ثم أخرجه أو خرج فعليه الوضوء وقضاء الصوم لانه كان داخل مطلقا فترتب
 عليه الخروج وكل شيء اذا دخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض الوضوء وليس عليه قضاء الصوم لانه غير داخل
 مطلقا فلا يترتب عليه الخروج والكلية الثانية مفيدة بعدم البله كافي المحيط وان كان في المنية وشرحها
 أنها اذا غابت ثم خرجت يابسة لا نقض فيها (قوله هذا الوالدية عالية) أي هذا الحكم بالنقض لو كانت
 القائمة عالية أو محاذية لوجود الخروج (قوله لا ينقض) لعدم الخروج كذا في البحر (قوله والفرج الداخل)
 أما الخارج فقال في منية المصلي وان كان في الفرج فابتل داخل الحشوات نقض نفذ أو لم ينفذ كذا في البحر
 (قوله والا لا) وان كانت منسفلة على ما في المنية وشرحها (قوله وكذا لو أدخل أصبعه) قال في البحر لو أدخل
 أصبعه في دبره ولم يغيبها فانه تعريفه البله والرائحة وهو الصحيح لانه ليس بداخل من كل وجه وكذا الذباب
 اذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بله لا ينقض وكذا الحفنة اذا أدخلها ثم أخرجهان لم يكن عليها بله
 لا ينقض والاحوط أن يتوضأ كذا في منية المصلي (قوله فان غيبها) قال في البحر واستفيد من كلام قاضي خان
 أنه اذا غيبها نقض مطلقا (قوله بطل وضوءه) لانه باخراجه يخرجها من الدبر اه حلي (قوله وضوءه)
 لان ادخالها حال الاستبراء يستلزم دخول الماء الى جوفه بخلاف اليابسة كما يأتي في كتاب الصوم مستأه حلي
 وفي كلام الشارح لف ونشر مرتب فبطلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبها وقوله وضوءه يرجع الى قوله أو
 أدخلها عند الاستبراء (قوله فروع) جمع فرع وهو الاعلى من كل شيء ومن القوم ثرية فهم فالمراد أعلى المسائل
 وأشرف المسائل على طريق الاستعارة وهم في الغالب يعقدونها التنبيه على مسائل فاتهم أو مستغربات
 تناسب المقام (قوله ان ربه الشيطان) أي شككه بوسوسة بانزال شيء منه (قوله ويجب) أي يفترض وقوله ان
 كان لا ينقطع أي العذر المعلوم من المقام وقوله الاية أي بالاحتشاء القهوم من أن يعتدي (قوله قد رمايصل)

لكن نذب للزوج من الخلاف لا سيما
 للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه
 في مذهبه (كما) لا ينقض (لو خرج من أذنه)
 وقصها كمنه وثديه (لا بوجع وان) خرج (به)
 وما سرة وغيره (نقض) لانه دليل الجرح فدمع من
 أي بوجع (نقض) وعمن ناقض فان استمر صار
 بعينه رمد والناس عنه غافلون (كما)
 ذاعذ مجتبى والاشليله بقطنة وابتل الطرف
 ينقض (لو حشا الخليله بقطنة أو محاذيها)
 الظاهر (هذا الوالدية عالية) لا ينقض وكذا
 الاحليل وان منسفلة عنه لا ينقض (وان ابتل)
 الحكم في الدبر والفرج الداخل (وان ابتل)
 الطرف (الداخل لا) ينقض ولو سقطت فان
 رطبة انتقض والا لا وكذا لو أدخل أصبعه
 في دبره ولم يغيبها فان غيبها أو أدخلها عند
 الاستبراء بطل وضوءه وضوءه
 يستحب للرجل أن يعتدي ان ربه الشيطان
 ويجب ان كان لا ينقطع الاية قد رمايصل*

أي على العهد وهو غسل الجنابة والحض والتلفس من غير السراج (قوله وظاهره) أي ظاهره في الطهارة
 من أن المراد بالفصل المفروض (قوله يعني الخ) هذا التقيد استفيد من المنع حيث قل بعد نقل كلام الجروفي
 نظر لانه ان أراد أن كلامه ليس بفرع في الانحلال المأثورة قسم وان أراد أنهما ليسا بشرط في تحصيل السنة
 فمنع فعل مراد صاحب السراج الأول ولا كلام فيه اه والمراد بعدم القولية أن صحة الفصل لا تتوقف
 عليها وأنه لا يحرم عليه تركها وظاهر كلامه أنها اذا تركها لا يكون آثما بالفصل المنون وفيه نظر لانه من
 الجنائز أن يقال انه أتى بسنة وترد سنة كما اذا تمحض وترك الاستنساخ (قوله غسل كل شيء) أشار بتقدير كل الى
 أي الاضافة للعموم والمراد المفضضة والاستنساخ فهذا الاطلاق مجاز علاقته الاطلاق والتقيد جوي (قوله
 ويصحب في الشرب بها) أي يقوم مقام المفضضة في تحصيل الغرض والعيب شرب الماء أو الجرع أو تشابهه
 كافي للقاموس والمراد الاخير أو خرج الشرب مصافه لا يجوز به كافي الجروهل يكون عوالة الماء آثما بسنة
 التلبس بجزء (قوله لان الملبس بشرط) ولو سكته أحوط كافي الخلاصة ووجهه أن المباح خارج عن العهدة
 يقين بخلاف غيره وهذا هو معنى الاحتياط نهر (قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الجرو والدرون البابس
 في الاتق كالتبذير الموضوع والجهين يمنع غام الاغتسال (قوله وباقي بدنه) أي ظاهره وباطنه والباطن كداخل
 العين لكن سقط ذلك لما فيه من المخرج البين اه من (قوله لكن في المغرب) استدراك على ظاهر المصنف حيث
 أطلق البدن على الجسد لان المراد ما بين الاطراف والذي في القاموس البدن محذور من الجسد ما سوى الرأس
 (قوله من المنكب) بفتح الميم وهو كافي للقاموس مجتمع رأس الكتف والعضد (قوله الى الالية) هي الهبة
 أو ما ركب الهبة من شعير أو لحم قاموس (قوله داخله تبعاشرا) هو جواب عن المصنف (قوله لانه متم) أي
 للفصل الذي هو مسألة الماء (قوله فيكون مستحبا) تفريع على العلة (قوله خلافا لما لك) أي وأبي يوسف في رواية
 الامالي عنه والمزني من الشافعية كاذ كره النووي والدليل هو امرار البدعي الاعضاء المقسولة فلو أفاض الماء
 فوصل الى جميع بدنه ولم يصبه يده أو أجزأه غلغله وكذا وضوءه من (قوله أي يفرض) دفع هذا التفسير ارادة
 الوجوب بالمعنى المشهور (قوله غسل كل ما يمكن) لقوله تعالى فاطهروا الدال على المباحة في الفعل الذي
 هو الاطهر (قوله بالارجح) خرج ما يمكن بمرجح كعيز ونحوها عما يأتي (قوله مرة) لان الامر بالطهارة لا يقتضي
 التكرار (قوله كان الخ) وكذا بفصل البراجم ومفاصلها وما يجمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ
 فيزيله بالمسح وكذا جميع الاوساخ بمرجور البراجم بجمع برجة بضم الجيم عقد الاصابع أبو السعود (قوله وسرة)
 وينبغي للجنب أن يدخل اصبعه في سرتة عند الاغتسال وان علم وصول الماء من غير ادخال أجزأه أبو السعود عن
 عزى زاده (قوله وشارب وحاجب) أي الاصول وما استعمل عليها (قوله واثنا لحية) قال في الهندية ويجب
 على الرجل اصال الماء الى اثنا اللحية كما يجب الى أصواها (قوله ولو متلبدا) انما غلبه لانه ربما يتوهم سقوطه
 بمسحوش المشقة في تفكيكه (قوله لما في فاطهروا) علة لقوله ويجب (قوله من المبالغة) لانه من باب التفعيل لان
 اطهروا بفتح الطاء والهاء المشددين امر من باب التفعيل أصله تطهروا وقلبت الساطة لبعدها من الطاء
 في الصفة وقربها منها في المخرج ثم ادغمت الطاء في الطاء لاتحادهما في الذات فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل
 بها الى النطق بالساكن لان المدغم ساكن والابتداء بالساكن متعذر أو متعسر أو يقال في المصدر اطهروا بكسر
 الهمزة وفتح الطاء المشددة وضم الهاء المشددة أصله تطهروا فعل به ما فعل بفعله ومن قال والاطهارة غسل جميع
 البدن فقد سها قاله فوح أفندي ذلك أبو السعود مع بيان وجه السهو (قوله لانه باطن) أي والباطن ساقط
 للمعذر (قوله ولا تدخل اصبعها في قبلها) أي الداخل نهى عن ذلك لانه ربما حصلت الشهوة وأزلت قد تأنف
 الفصل وهذا ما يبيده ظاهر عبارة الشارح وهي عبارة البحر بعينها وفي الهندية ولا تدخل المرأة اصبعها في
 فرجها عند الفصل وهو المختار كذا في التناوخانية اذا علمت ذلك فافقه للحلي عن الشرب لاني من أن المراد نفي
 وجوبه لا ادخاله لا بسم الا اذا كان من أهل المذهب ولم يذكر هذا المسمى فيما اطلعت عليه حيث نذر من البحر والنهر
 والهندية في الزيلعي والسلي وغيرها (قوله كعين) فانه يورث العمى ومن هنا ذكر الحانوفي أن الاعى يلزمه غسل
 عنه قال العلامة سري الدين والعلامة العيصية أن يقال انه بضره وان لم يورث العمى فيسقط حتى عن الاعى
 أبو السعود وقد هي من تكلف ذلك كابن قيس وابن عمر بجر (قوله وان اكمل الخ) لان العين نعم فلا تقبل

وظاهره عدم شرطية غسل فيه وأنه
 في المنون كذا في الجروفي عدم فرضيتها
 فيه والاغها بشرط في تحصيل السنة
 (غسل) كل (قوله) ويكني الشرب عبالا
 الملبس بشرط في الاصح (واتفه) حتى
 ماتحت الدرن (و) باقي (بدنه) لكن في المغرب
 وغيره البدن من المنكب الى الالية وحيث
 قال رأس والعنق واليد والرجل خارجة لقصة
 داخله تبعاشرا (لادله) لانه متم
 فيكون مستحبا لا شرطا خلافا لما لك
 (ويجب) أي يفرض (غسل) كل ما يمكن
 من البدن بلا حرج مرة (كاذن) وسر
 وشارب وحاجب (و) اثنا (لحية) وشعر
 رأس ولو متلبدا لما في فاطهروا من المبالغة
 (وفرج خارج) لانه كالنم لا داخل لانه باطن
 ولا تدخل اصبعها في قبلها به بقى (لا يجب
 غسل ما فيه حرج كعين) وان اكمل بكل
 نجس
 قوله التفعيل هكذا في الاصل ولعل صوابه
 التفعيل كما لا يخفى وقوله بعد ذلك ويقال في
 المصدر اطهروا الخ لعله مصدر مجاهي والافقاسه
 اطهروا بكسر الطاء وفتح الهاء المشددة في
 يستفاد من عبارة القاموس ونصها واطهروا
 اطهروا أصله تطهروا ادغمت التاء في
 الطاء واجتلبت الف الوصل او يرشد اليه
 قوله بعد ومن قال والاطهارة الخ قد ير

الماء منخ (قوله وثقب) لان في اصال الماء اليه حرجا (قوله كلفة) بالقاف والهمزة الجملدة التي يقطعها الخنازير
 أبو السعود وهي بالضم وتحرّك كافي القاموس (قوله بل يندب) أي غسل داخلها (قوله فعلة) أي عدم وجوب
 غسلها (قوله بالحرج) أي المشقة حتى لو أمكنه بدونها افتراض لان داخل القلفة حكم الخارج ولهذا انتقضت
 الطهارة بوصول البول اليها أبو السعود (قوله فسقط الاشكال) أي اذا كانت العلة هي الحرج سقط اشكال
 الزيلعي وحاصله أن القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتقض
 وضوءه فجعله كخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كادخل حتى لا يجب اصال الماء اليه وحاصل ما أشار
 اليه الشارح من الدفع أن العلة في السقوط بالحرج لا لكونه خلقا أصليا كصفة الذكر وانما نشأ الاشكال
 من تعمله عدم الوجوب بانه خلقه كصفة الذكر (قوله وفي المسعودي) هو الذي ارتضاه الشربلاني واليه يشير
 كلام الكمال لانه قيد السقوط بالحرج فمع عدمه لا سقوط أبو السعود (قوله وكفى) أي المرأة عن غسل رأسها
 (قوله بل أصل ضفيريها) المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر (قوله أي شعر المرأة المضفور) أشار به الى أن
 ضفيرة فعليه بمعنى مفعولة من الضفر بالضاد المجهدة وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالطلاء
 والأصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا رأيت أي اذا نقضه لفصل
 الخنازة فقال انما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حنيت ثم تفيض عليك الماء فتطهرين قال في فتح
 القدير وهو يقتضي عدم وجوب الايصال الى الاصول وانما شرط تبليغ الماء أصول الشعر بحيث حذيفة
 كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت ويقول يا هذه أبلغني الماء أصول شعرك وهي تجمع عظام الرأس وليس
 عليها بل ذواتها ولا ايصال الماء الى الاثناء منخ ونهر وحكي في البحر ثلاثة أقوال في هذه المسئلة * الأول
 الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان أو معقوصا وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة ويدل عليه
 الاحاديث الواردة في هذا الباب * الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضفورا ووجوب الايصال
 الى أثنائه اذا كان منقوضا ومنه عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكنز * والثالث وجوب
 بل الذوات مع العصر ومصحح (قوله للحرج) علة لقول المصنف وكفى (قوله أما المنقوض) محترز لقوله ضفيريها
 (قوله كله) أي اصوله وأثنائه على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اتناقا) عورض بأن ظاهر الرواية
 الاكتفاء بل الاصول فقط منقوضا كان أو معقوصا وهو القول الأول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لمكانة
 الاتفاق (قوله ولولم يتل أصلها) بأن كان متلبدا أو مضفورا ضفرا شديدا لا يتخذ فيه الماء (قوله مطلقا)
 سواء كان فيه حرج أم لا (قوله هو الصحيح) مقابله أنه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله مطلقا منقوضا
 أو معقوصا (قوله ولو ضربها غسل رأسها) أي في اغتسالها (قوله تركه) المناسب زيادة ولا تمنع ليقابل ما بعده
 (قوله ولا تمنع نفسها من زوجها) أي اذا أراد جاعها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل الرأس اما تركه
 واما بفسحه (قوله وجوبا) أي افتراضا (قوله لا مكان حلقه) أي ولا يلحقه نقص به ولا بد من هذه الزيادة والا
 فامكان الحلق متأثرا في النساء غير أنه يشوّهون (قوله لم يصل الماء تحته) وذلك لعدم امكان الاحتراز عنه
 (قوله ولو جرعه) أي الخنازة لكن لا بد أن يصل الماء تحته واما اذا لم يصل لا تصح الطهارة ولذا قال في البحر ولو
 أزرق المرأة رأسمها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها الزائفة (قوله ودرن) في القاموس
 الدرّن الوسخ أو التلطيح به وفعله درن كفرح وأدرن (قوله ولو في ظفر) غيابه اتوهم أن هذا المحل ضيق لا يشذ فيه
 الماء ولخالفه الشافعي في ذلك (قوله في الاصح) وجهه أن الماء ينفذ فيه (قوله بخلاف نحو هجين) من خبر مضموع
 ودرن يابس في الاتف وجلده مك كافي البصر (قوله ولا يمنع ماعلى ظفر صباغ) للضرورة قال في المضمرات وعليه
 الفتوى والقول الثاني أنه يمنع وبه صدر في البحر والظاهر أن هذا الخلاف يجري في الخنازة (قوله ولا طعام بين
 أسنانه) لان الماء لطيف يصل الى كل موضع نالبا كذا في التجنيس والاحتياط أن يخرج به ويجري الماء عليه بغير
 عن القنية وقناوي الفضلي (قوله وقيل ان صلبا) يعني ان كان الطعام صلبا أي يابس شديدا يمنع بخلل الماء
 والصلب بضم الصاد الشديد حلي عن القاموس (قوله وهو الاصح) تقدم في رسم المفتي أن مابه الفتوى مقدم
 على الاصح وغيره (قوله وجوبا) أي افتراضا لا يصير لحة (قوله كقرط) بضم القاف ما يتعلق بشهمة أذن المرأة
 أي فانه ان كان ضيقا يجب تحريكه كذا في البحر (قوله ولاية كلف) أي بعد دخول الماء وعبارة البحر ولا يتكلم

(وثقب انضم وداخل قلفة) بل يندب هو
 الاصح فانه الكمال وعاله بالحرج فسقط
 الاشكال وفي المسعودي ان أمكن فسحق
 القلفة بلا مشقة يجب والا لا (وكفى بل أصل
 ضفيريها) أي شعر المرأة المضفور للحرج
 أما المنقوض فيفرض غسل كله اتناقا ولولم
 يتل أصلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح
 وقيل أصلها يجب نقضها مطلقا وقيل تسحب
 ولو ضربها غسل رأسها تركه وفي التيميم
 ولا تمنع نفسها من زوجها وسيجب في التيميم
 (لا) بكفى بل (ضفيريها) فينقضها وجوبا
 (ولو علوبا أو تركيا) لا مكان حلقه (ولا يمنع)
 الطهارة (ونيم) أي نزع ذباب وبرغوث
 غسل الماء تحته (وخنا) ولو جرعه وبه يفتي
 في غسل الماء تحته عطف تفسير وكذا دهن
 (قودرن ودرن) عطف تفسير وكذا دهن
 قودسومة (وراب) وطبق ولو (في ظفر مطلقا)
 أي قروبا أو مدنا في الاصح بخلاف نحو هجين
 (ولا يمنع) ماعلى ظفر صباغ (ولا طعام بين
 أسنانه) أي في سننه المحفوظ به يفتي وقيل ان
 صلبا يمنع وهو الاصح (ولو) كان خاتمه ضيقا
 بزعه أو حرّكه وجوبا (كقرط) ولو لم يكن
 ثقب أذنه قرط فدخل الماء فيه (أي الثقب
 عند مسوره) على أذنه (أجزأ كسرة)
 وأذن دخلها الماء (والا) يدخل (أدخله)
 ولو باصبعه ولا يتكلم بخشب ونحوه والمعتبر
 غلبة طه بالوصول

في احتياط شيء سوى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) أي في الغسل المفروض (قوله فلو نفل لم يعد)
 واما الفرض فيطالب بأدائه لعدم انعقاده (قوله لا يده) لعدم العذر في تركه (قوله وان رآوه) والحرمة على
 المتعمد للنظر (قوله تؤخره) لان هذا من جملة الاعتذار لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لان نظر الجنس
 الى الجنس أخف (قوله واختلف الخ) ظاهره يقتضي أن المسئلة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس
 كذلك كما ستقف عليه (قوله كما بسطه ابن النخعي) أي في شرحه لاوهبانية حيث نقل عن شرح ناظمها أنه
 لم يقف فيها على نقل وأن القياس أن يؤخر الرجل بين النساء وبين الرجال والنساء لانه يقتدر في الجنس مع جنسه
 ما لا يقتدر مع غيره وأما الخنثى فلا ينبغي له أن يكشف عورته عند أحد أصلا لانه ان كشف عند ذكر احتمال أنه أنثى
 وان كشف عند أنثى احتمال أنه ذكر فصار الحاصل أن مريد الاعتسال مع وجود أحد غيره على الماء اما ذكر أو أنثى
 أو خنثى ولا يفتل الا الرجل بين رجال والمرأة بين نساء لا في غير هاتين الصورتين وذكره الحلبي مبسوطا (قوله
 وينبغي لها) أي للمرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين نساء أو بين الرجال (قوله أن تنيم) هذا استظهار
 وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فانه يقتضي عدم التيمم (قوله مطلقا) سواء كان بين رجال أو نساء أو بينهما
 (قوله والفرق لا يحنى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما إذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع
 الحكمة رأيا ١٨ حلي وما ذكره أبو السعود من الفرق في غير محله ثم ظاهر تعبير الحلبي أنها إذا كانت أكثر من
 قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في النية وشرعها ولا يكشف عورته عند أحد فان كشفها حرام
 والاستنجاء بالماء أفضل ان أمكنه أي الاستنجاء به من غير كشف عند أحد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء
 بالاجار أي يجب عليه أن يكتفي بالاجار ولا يرتكب المحرم والتقيد بقوله اذا لم تكن النجاسة أكثر من قدر الدرهم
 لا ينبغي أن يعمل بغيره وهو أنها كانت أكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند أحد أصلا
 لانه حرام بعد ربه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكن ازالته من غير كشفه (قوله وسننه) أفاد أنه لا واجب له
 واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الغسل الا اذا واد الظاهري ومن سننه البداية بالنية أي نية عبادة أو نية
 غسل أو رفع حدث أو امتثال أمر وهو بدوهم وليس بعبادة ووقتها قبل السنن ليسال ثواب السنن والدليل على
 سنه الوضوء فيه ما روى الجماعة عن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه
 فغسله ممرتين أو ثلاثا ثم أفرغ بين يديه على شماله فغسل مذاكيره ثم ذلك يده بالارض ثم تيمم واستنشق
 ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم نقي عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث
 مشتمل على بيان السنة والقرينة وفي الحديث ثم أتيت به بمعدل فردته والمنقول في معراج الدراية وغيرها أنه لا بأس
 بالتمسح بالمعدل للتوضي والغسل الا أنه ينبغي أن لا يبالغ ويستقصي فيسبق أثر الوضوء على أعضائه ولم أر من
 صرح باستصحابه الا صاحب منية المصلي فقال ويستحب أن يمسح بمعدل بعد الغسل بحدود الوضوء كلام غير هذا
 ذكره فيه فأرجع اليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) أي الترتيب المخصوص في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر
 بينه المصنف بقوله بادئ الخ أبو السعود (قوله وآدابه كآدابه) من ذلك الاعضاء وادخال خصره صماخ اذنيه
 أي بعد تعميمه بالماء فان غسله فيه فرض ولا يظهر أن يقال تقديمه على الوقت لغير المعذور بل يعمل به مطلقا
 وتحريك خاتمه أو واسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للفظ من الرشاش وعدم الاستعانة فيه وعدم
 التكلم بكلام الناس وأما الدعاء فهو مكروه كافي فور الايضاح ومثل الدعاء التسمية على كل عضو والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعده ومن آداب الوضوء السرب من فضل الوضوء وظاهره أن ذلك مطلوب في الغسل
 وفي فور الايضاح وكرويه ككرويه من اطعم الوجه أو غيره بالماء والتقير والاسراف (قوله لانه يكون
 الخ) هذا التعليل في ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة أبو السعود (قوله ما جاز) اشترطه
 ليكون بدلا عن الصب المشتراط عند أبي يوسف (قوله أو حوض كبير) هو ما بعده قاسه صاحب البحر على
 الماء الجارى (قوله فقد اكل السنة) أي التي تليق به كالتنظيف والدلك وأما نحو التلطف بالنية فلا يكون آتيا به
 (قوله البداية بغسل يديه) وهو غير الغسل الذي في الوضوء المسنون كافي فور الايضاح (قوله وفرجه) مثله الدبر
 كافي النهر (قوله اتباعا للحديث) أي حديث ميمونة المتقدم لان تقديم غسل الفرج لم يخصص كونه للنجاسة بل
 لها ولانه لو غسله في أثناء غسله تنقض طهارته عند من يرى ذلك كما اشار اليه القاضي عياض والخروج

* فروع * نسي المضمضة أو جزأ من قدمه فعلى
 ثم ذكر فلو نفل لم يعد لعدم صحة شروعه عليه
 غسل ونية رجال لا يده وان رآوه والمرأة بين
 رجال أو رجال ونساء تؤخره لا بين نساء فقط
 واختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء
 فقط كما بسطه ابن النخعي وبنى لها أن تنيم
 ونصلي لجهزها شرعا عن الماء وأما الاستنجاء
 فتترك مطلقا والفرق لا يحنى (وسننه) كستن
 الوضوء سوى الترتيب وآدابه كآدابه سوى
 السنة بطل القبلة لانه يكون غالبا مع كشف
 العورة وقال الوبيكت في ما جاز أو حوض
 كبير أو قطر قدر الوضوء والغسل فقد اكل
 السنة (البداية بغسل يديه وفرجه) وان لم
 يكن به خبث اتباعا للحديث

من الخلاف مستحب عندنا (قوله ان كان عليه حبث) فان لم يكن حبث لا يطلب منه سوى ما تقدم (قوله اطلقه)
 أي الوضوء المأخوذ من قولهم ثم ترضأ وأنى يتم إشارة إلى أن الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم وفيه إشارة إلى أنه
 يسجد رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه روى أنه صلى الله عليه وسلم ترضأ وضوءه للصلاة وهو اسم للفصل
 والمسح وفيه إشارة أيضا إلى أن جميع السنن والمندوبات ثابتة في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعني
 سوى ما تقدم (قوله فلا يؤخر) هو قول بعض مشايخنا وهو الاسح من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقا
 وقيل يفصل بين كونه في مستنقع الماء أولا وهو ما في المبسوط والهداية (قوله على أنه الخ) الحاصل
 أن في تجزئ الحديث روايتين أما على رواية هدم التجزئ فالأمر ظاهر لأن الماء حينئذ لم يبق مستعملا
 أصلا لعدم الزوال بعد وأما على رواية التجزئ فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد انفصاله عن جميع
 البدن فالما الذي أصاب القدمين غير مستعمل لأن البدن كله في الغسل كعضو واحد حتى يجوز نقل
 اليد فيه من عضو إلى عضو فيستند لا حاجة إلى غسلها ثانيا لا على سبيل التنزه والافضلية فقوله
 على أنه الخ مبني على رواية التجزئ وفائدة اختلاف الروايتين أنه لو تخمض الجنب أو غسل يديه هل يحل له
 قراءة القرآن ومس المصحف فعلى رواية التجزئ يحل زوال الجنابة عنه وعلى رواية عدم التجزئ لا يحل لعدم
 الزوال الا أن وقد صححت هذه الرواية واتفقوا على أن الفرض سقط بالفعل المتقدم ولكن هل زالت الجنابة
 عنها أو هو موقوف على غسل الباقي الروايتان أفاده في البحر (قوله فحينئذ) أي حين إذ علمت أن الماء
 لم يوصف بالاستعمال (قوله لا حاجة إلى غسلها) أي لا على سبيل التنزه والافضلية (قوله الا اذا كان الخ)
 أي فيبعد غسلها لازالة الجنابة لا الحدث لزواله (قوله ولعل الخ) البحث لصاحب البحر (قوله لا يأتي به
 ثانيا) أي بعد الغسل (قوله لا غسل) هذا التقييد لصاحب البحر قديده كلام النووي وذكر الاتفاق واقع
 في كلام النووي (قوله أما لو وضأ ثانيا) هو بحث لصاحب البحر وقد تقدم أن الوضوء على الوضوء ولو في مجلس
 واحد نور على نور وأن الذي بعد أسرافا للوضوء الثالث كما تقدم تحقيقه لصاحب النهر (قوله ثم يفيض) أي يتم
 للإشارة إلى الترتيب وأن في الماء للعهد كما أشار إليه الشارح وانما لم يقل ثم تنفض ويستثنى ثم يفيض للإشارة
 إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة هنا ثابت مناب الفرض (قوله على كل بدنه) زاد
 ككل لدفع فوهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها (قوله ثلاثا) الأولى فرض والثنتان
 سنتان على الصحيح كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعبا) بشرط الاستيعاب كل مرة تحصل سنة
 الثلاث (قوله وهو غائبة أرمال) أي بالطل البغدادى وهو مائة وثلاثون درهما وهي صاع وذلك لانهم
 قدروه بمائتين ألفا وأربعين درهما من ماش أو عدس وهو مقدار ابريق ماء ازيد من المتعارف والتقدير بالصاع
 في حق الغسل وأما في الوضوء فقدره بمائة والصاع أربعة أمداد هكذا كان يفعل عليه الصلاة والسلام
 في غسله ووضوئه (قوله وقيل المقصود) ظاهره ضعفه وقد اعتمد الشرنبلالى في منته وقال في البحر وليس
 بتقدير لازم حتى أن من أسبغ بدون ذلك أجراه وإن يكفه زاد عليه لأن طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا في
 البدائع ونقل النووي الإجماع على عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعيف (قوله مع ذلك)
 قيده في منية المصلى وغيرها بالمرّة الأولى قال صاحب البحر وله أن يكونها سابقة في الوجود على ما بعد هاهنا
 بالذات أولى لأن السبق من أسباب الترجيح اه أقول هذا ابتداء حكمته والا فالدليل فعل الشارع صلى الله
 عليه وسلم (قوله والا حاديت) بالمرّة أى وظاهر الاحاديث نوال الجنس قال في البحر وظاهر حديث ميمونة المتقدم
 فليس هناك الاحديث ميمونة (قوله وبه) أى بكونه ظاهرا لرواية وظاهر لفظ حديث ميمونة المتقدم هذا هو
 مرجع الضمير في عبارة صاحب البحر (قوله تصحيح الدرر) أى من أنه يؤخر الرأس (قوله نقل به) من غير
 انفصال يائنا والا كانت مستعملة وأما لوضفها بيده فهل بعد انفصال اليد فتضى أن البدن فيه كعضو واحد واليد
 منه أن لا يكون الماء مستعملا (قوله بله) بكسر الباء أبو السعود (قوله بشرط التقاطر) والظاهر أنه بشرط
 ذلك في النقل في عضو واحد في الوضوء وعن المصنف هذا التقييد للقوائد التاجية (قوله لما تر) على لقوله مسح
 وكان الأولى تقديمه على قوله لا في الوضوء (قوله كعضو واحد) يعني بخلاف الوضوء فإنه أربعة أعضاء فلا يجوز
 النقل فيه وقد قدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس يبلل باقي بعد غسل لاصح وهو ليس بنقل (قوله عند خروج)
 لم يقل بخروج لأن السبب هو ما لا يحل مع الجنابة كما اختاره في فتح القدير وانما قدر خروج دون ازال

(وخبث بدنه ان كان) عليه حبث لا لا يبيغ
 (ثم ترضأ) اطلقه فانصرف الى الكامل
 فلا يؤخر قديده ولو في جميع الماء لا أن المعتمد
 طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف
 بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل البدن
 لأنه في الغسل كعضو واحد فحينئذ لا حاجة
 إلى غسلها ثانيا الا اذا كان يديه خبث
 ولعل المتأخذين بتأخير غسلها لما استحبوه
 لم يكون البدن وانما لم يأتوا بالوضوء وقالوا
 لو وضأ أولا يأتي به ثانيا لانه لا يستحب
 وضوء ان الغسل انما فاما أملا لو وضأ بعد
 الغسل واختلف الجاهل على أنه هنا أو فصل
 بينهما بصلاة كقول الشافعية فيستحب
 بينهما بوضوء (قوله على كل بدنه ثلاثا مستوعبا)
 (ثم يفيض الماء) على كل بدنه ثلاثا مستوعبا
 من الماء المعهود في الشرع للوضوء وانفصل
 وهو غائبة أرمال وقيل المقصود عدم
 الامراف وفي الجواهر لا امراف في الماء
 الجاري لانه غير مضمع وقد قد مناه عن
 القهستاني (بإدنا بتكبيه الايمن ثم الايسر ثم
 برأسه ثم) على (قوله بدنه مع ذلك) قد باوقيل
 ينفى بالرأس وقيل بيد بالرأس وهو الأصح
 وظاهر الرواية والا حاديت قال في البحر وبه
 يضعف تصحيح الدرر (وصح نقل به عضوا إلى)
 عضو (آخر فيه) بشرط التقاطر (لا في)
 الوضوء) لما تروا أن البدن كله كعضو واحد
 (وفرض) الغسل (عند) خروج

ليم تلزم من الهاء عن انزال أو نزول وقد اعترض على من عيى بالانزال بالقصور أو عدمه في البصر (قوله منى)
 فصيل بمعنى مفعول من معنى النطفة في الرحم قد فيها أبو السعد (قوله منى العضو) أي القبل وهذا جامع
 بين أهل المذهب وإنما خلاف أبي يوسف في اشتراط الشهوة حيث ذكر (قوله لأنه في حكم الباطن) وحكم الباطن
 عدم الاحتداد به في الشرج كالنفاضة الباطنة في البدن (قوله هو صاحب الرجل) هو العظم الذي في ظهره
 (قوله وترايب المرأة) هي عظام الصدر وأما إلى الترقوتين منه أو ما بين الترسدين والترقوتين أو أربع أضلاع
 من عينة السبد أو أربع من عينة قاموس (قوله ومنه أيضا) أي خاتمة تكسره المذكور ويؤيده قوله
 والخنورة كما في المختار ضد الرقة وخبر بالفتح يختبر بالضم وهو كون الماضي بالضم لغة قليلة وجمع فيه الكسر
 أبو السعد (قوله أصغر) أي رقيق أبو السعد (قوله فلواغسلت) أي وصلت بدليل آخر الصلابة وهو تفرع
 على التعريض (قوله أن منها) أي أن كان الخارج منها أي ولم يكن به نوم أو بول أو غنى كذا لأنه لا فرق
 في هذا بين الرجل والمرأة كما أفاده صاحب البحر (قوله أعادت الغسل) أي على قوله ما المعتقد لأن الغسل
 انتقض (قوله لا الصلاة) لأنها وجدت وهو في حكم الباطن فلا تبطل بزلوه بعده (قوله والالا) أي أن لم يكن
 الخارج منها بأن كان منه لا تعيد الغسل لعدم وجبه ولا الصلاة لعمتها وحدوث التناقص للوضوء بعد
 غائما (قوله بشهوة) الباء بمعنى مع أي صاحب الشهوة وهو حال من منى وهو أن كان تكة لكنه مختص
 بوصفه بغير فصل (قوله كحتم) فإنه لا لذة له حقيقة لفقد ادراكه (قوله ولم يذكر الدفق الخ) الدفق دفع الماء من
 رأس الذكور فخرج المرأة وليس المراد به انفصاله من المقتران المصنف ذكر هذا بقوله منفصل عن مقترنه (قوله
 غير ظاهر) وذلك لا تناسع الحمل فينزل إليه وليس فيه قوة الدفع إلى الخارج بخلاف الرجل فإنه لصيق الحمل يدفع
 ماؤه إلى خارج (قوله وأما اسناده إليه أيضا) أي اسناد الدفق إلى منى المرأة كما أسند إلى منى الرجل (قوله خلق
 من ماء دافق) الضمير في خلق يرجع إلى الإنسان المتقدم ذكره في الآية (قوله الآية) أي نعم الآية فإن باقيا بدل
 على أن المراد بالماء ما بين ماء الرجل والمرأة وهو قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترايب (قوله فيحصل
 التغليب) أي تغليب ماء الرجل لأفضليته على ماء المرأة فوصفا بوصف أحدهما والمراد بالدفق نزول من المقترولا
 نسل أنه متحقق فيهما وأفاد الأخير الجاني (قوله فاستدل به) أي على أن كلام من الماءين دافق والضمير يرجع إلى
 الآية وذكره باعتبار أنها دليل وفي نسخة بها (قوله غير مصيب) أي لما قاله من احتمال التغليب والدليل إذا طرقة
 الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله ولأنه ليس بشرط) أي الدفق بمعنى الانفصال عن رأس القبل بشهوة ليس
 بشرط عندهما في قبضه فقد وهم للاطلاق (قوله خلافا للثاني) وجه قوله أن وجوب الغسل متعلق
 بانفصال المنى وخروجه وقد شرط الشهوة عند انفصاله فنشترط عند خروجه (قوله ولذا) أي لكون الدفق
 بشهوة ليس بشرط عندهما وأعلم أن الدفق يأتي مصدر الدفق المتعدي الذي معناه الدفع بشدة وهذا هو الذي
 لا يشترط عندهما ويأتي مصدر اللازم الذي معناه الدفع والخروج عن محله وهو رأس الذكر وهذا لا يجب
 الغسل إليه عند الجميع فالمنى في كلام الشارح الدفق من مصدر المتعدي (قوله وشروطه أبو يوسف) والفترة تظهر
 فمن احتلم فاستدل ذكره حتى سكنت شهوته ثم أرسله فسأل منه أو استمنى بكفه كذلك أو نظر حتى تفركت شهوته
 ثم فعل كذلك أو اغتسل الجمار قبل أن يبول أو ينام أو يجنى كثيرا كما قبله به في المجتبى لأن الخطوة والخطوتين
 لا يكون منها قطع مادة الشهوة ثم نزل منه المنى بجر (قوله ربية) أي تهمة بأن طاف حول أهل المنزل (قوله
 واستحبنا) في بعض النسخ بأدوهى الصواب لأن المدارع على وجود أحدهما وبها عبر في البحر والتمرو غيرهما
 وفي نسخ بالواو ويعين أن تكون بمعنى أو تقصده بالضيف يقصد أن الفتوى على قولهما في غيره وبه صرح
 في البحر من السراج (قوله ويقول أبي يوسف نأخذ) أي مطلقا في الصلوات الماضية والأخيرة وفي المنعوى
 شرح المسعودي أن الفتوى على قول أبي يوسف في الصلوات الماضية التي صلاها مع خوف الريبة وعلى
 قولهما في صلوات مستقبله لا من من الريبة أبو السعد من شئنه والحاصل أنهم ملقوا لان معصيان (قوله وذكره
 متشر) وإن لم يكن متشر لا يجب كافي البحر (قوله ومجمله) أي كلام الخاتمة أي يعمل لزوم الغسل على وجود
 الشهوة قاله في البحر ويدل عليه تعليقه في التجسس بأنه في حالة الانتشار ووجدنا الخروج والانفصال جميعا على
 وجه الدفق والشهوة (قوله وهو) أي الحمل المذكور وهو اعتبار وجود الشهوة (قوله بعد البول) أي أو النوم

قوله أي مصاحب هكذا في الأصل ومقتضى
 قوله بعده وهو حال أن يقول مصاحبا بالنصب
 أو يقول أو هو حال الخ فيكون احتمالا لا يابيا
 تأمل اه معصية
 من العضو والأفلا يفرض اتفاقا
 (بني) أي حكم الباطن (منفصل عن مقترنه) هو
 لانه في حكم الباطن (منفصل عن مقترنه) هو
 صاحب الرجل وترايب المرأة ومنه أيضا
 ومنه أصغر فلواغسلت فخرج منها منى
 ان منهيا أعادت الغسل لا الصلاة والالا
 (بشهوة) أي لذة ولو حكما كحتم ولم يذكر
 الدفق ليشمل منى المرأة لأن الدفق فيه ضمير
 ظاهر وأما اسناده إليه أيضا في قوله تعالى
 خلق من ماء دافق الآية فيحصل التغليب
 فالاستدلال به كالمسألة الثانية فيعطل التغليب
 غير مصيب تأمل ولأنه ليس بشرط عندهما
 خلافا للثاني ولذا قال (وإن لم يخرج) من
 رأس الذكر (بها) وشروطه أبو يوسف ويقول
 يفتى في ضيف خاف ربية واستحبنا كافي
 المستصفي وفي التهنيئة والتناخاتية
 معزبا للنوازل ويقول أبي يوسف نأخذ لانه
 أيسر على المسلمين فأت ولا سيما في الشمام
 والسفر وفي الخاتمة خرج منى بعد البول
 وذكره متشر لانه الغسل قال في البحر ومجمله
 ان وجبه الشهوة وهو تقيده قوله لم يعد
 الغسل بخروجه بعد البول

أو المشي الكثير فإذا وجد أحد هذه الثلاثة فلا يغسل بالخارج إلا إذا وجدت الشهوة (قوله وعند البلاج حشفة) هذا التعبير أولى من التعبير بالتقاء الختانين لشهره الدبر دونه فأقدم في البحر (قوله احترازاً عن الجني) فإذا قامت معي جني يأتيني في النوم مراراً فأجد ما أجد إذا جامعني زوجي فإنه لا يغسل عليها بحر (قوله يعني إذا لم تنزل) أما إذا أنزلت ورأته صريحا وجب كانه احتلام كذا في الفتح وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الابلج لانهم اتعرف أنه يجامعها كما لا يخفى بحر (قوله وإذا لم يظهر لها الخ) أما إذا ظهر لها في صورته فلا يشترط وجوب الغسل الانزال وذلك لان الاحكام تدار على الظاهر (قوله ولو لم يبق منه) أي من الذكر المقطوع (قوله لم يتعلق به حكم) من وجوب غسل وحل مطلقة ثلاثا وحصول بتر في حلقه ليجمعين أو حدث في لا يجمع (قوله ولم اراه) هو من تسمية كلام الاشياء والذي يؤخذ من مفهوم التقييد بقدرها أنه لا يتعلق بذلك حكم ويبقى به عند السؤال كما قرره السيد علي المقدسي (قوله آدمي) أخرج به البهية كما يأتي والجنبة فلا يجب عليه الا بالانزال أو بتصورها بصورة آدمية كما يؤخذ من الكلام السابق (قوله سبي محترزة) أي محترزة ما ذكر من التقيد بالثلاثة والدليل على وجوب الغسل بمجرد تقييد الحشفة وان لم ينزل حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل وصح عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل وقالت فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا أبو السعود عن الزبيدي (قوله لو كانا مكلفين) أي عاقلين بالغين مسلمين (قوله دون المراهق) هو من قارب الاحتلام (قوله ويؤمر به) أي بالغسل للاعتناء بالتخلي كما يؤمر بالصلاة كذلك هندية ومقتضاه أنه يؤمر به وهو ابن سبع و يضرب عليه ابن عشر (قوله لو في دبر غيره) أي أو قبل المرأة (قوله فرج في النهر عدم الوجوب) حيث قال والذي ينبغي أن يقول عليه عدم الوجوب إلا بالانزال اذ هو أولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي وعرف به اذ عدم الوجوب بابلج الاصبع اه (قوله ولا يزد) أي على المصنف في قوله وابلج حشفة (قوله الخنثى المشكل) أما المتضخم فأمره ظاهر لا لتعاقه بأحد الفريقين (قوله فإنه لا يغسل عليه الخ) أي لجواز أن تكون امرأة وهذا الذي كرمه زائد فيصير كمن أوج أصبعه وكذا لو أوج في فرج خنثى لجواز أن يكون نارجلين والفرجان زائدان منهما بحر (قوله ولا على من جامع) لجواز أن يكون الخنثى رجلا والفرج منه بمنزلة الجرح بحر والتقييد بالفرج يفيد أنه اذا جامع في دبره من ذكر محقق يجب عليهما الغسل (قوله الا بالانزال) فإذا أنزل وجب الغسل بالانزال بحر (قوله لان الكلام) أي كلام المصنف الخ أي فلم يكن الخنثى داخل في الكلام اصلا وقوله محققين جعل الموجع قسما والموجع فيه قسما آخر فنفي نظر ذلك وبهذا تعلم ما في كلام الحلبي والمراد بالسبيلين الذكر والفرج والافسديل الفاظ من الخنثى محقق وحشدة فالأولى في التعبير أن يقول لان الكلام في حشفة وفرج محققين (قوله وعند رؤية مستيقظ) أي في غفلة أو نوبة كذا في البحر (قوله خرج رؤية السكران والمغنى عليه الذي) أي بعد افاقتهم كذا في البحر أي فإنه لا يغسل عليهما اتفاقا والفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه ثم يحتمل أنه متى رقى بالهوا أو لغيره فاعتبرناه منيا احتياطاً ولا كذلك السكران والمغنى عليه لأنه لم يظهر فيه ما هذا السبب وقيد بالمذي إشارة الى أنهم الوراء ياردا فافقتم ما منيا فانه يجب بانفاق وأشار به أيضا الى أن مفهوم المستيقظ تفصيلا وما أحسن ما صنع ولا تكلف فيه (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) عطف على محذوف تقديره هذا ان تذكر ويضرب صورنا للتذكر وعدمه في صورتي الخنثى والذي فتكون الصور أربعة ويرد على المصنف أنه في صورة الذي مع عدم التذكر لا يلزمه الغسل وقد أفاده الشارح بقوله الا اذا علم الجواب عنه وهو مذهب بقوله لم يتذكر لا بالمعطوف عليه المحذوف في كلام الشارح واعلم أن المسئلة على اثني عشر وجهاً لانه انما يتيقن أنه مني أو مذي أو وشك في الأول والثاني أو في الأول والثالث أو في الثاني والثالث وكل من هذه الستة انما أن يكون مع تذكر الاحتلام أو لا فيجب الغسل اتفاقا فافقنا ان يتيقن أنه مني تذكر أو لا أو يتيقن أنه مذي مع التذكر أو وشك أنه مني أو مذي أو مذي أو مذي أو مذي وتذكر الاحتلام في الكل ولا يجب الغسل فيما اذا يتيقن الودي تذكر أو لا اتفاقا وشك أنه مذي أو مذي ولم يتذكر الاحتلام أو يتيقن أنه مذي ولم يتذكر الاحتلام ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما اذا شك أنه مني أو مذي ولم يتذكر

(و) عند البلاج حشفة هي ما فوق الختان (آدمي) احترازاً عن الجني يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها في صورة الآدمي كما في البحر (أو) البلاج قدرها من مقطوعها ولو لم يبق منه قدرها قال في الاشياء لم يتعلق به حكم ولم اراه (في أحد سبيلي آدمي) أي يجمع مثله سبيلي محترزة (عليهما) ولو القاعل والمفعول (لو) كما لا مكلفين ولو أجد هما مكلفا عليه فتطردون المراهق لكن يمنع من الصلاة حتى يقتسل ويؤمر به ابن محترزة ناديا (وان) وصلية (لم ينزل) منيا بابلج يعني لو في دبر غيره أما في دبر نفسه فخرج في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخنثى المشكل فإنه لا يغسل عليه بابلجه في قبل أو دبر ولا على من جامعته الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين (و) عند (رؤية مستيقظ) خرج رؤية السكران والمغنى عليه الذي (منيا) أو مذي وان لم يتذكر الاحتلام

منتقيا أخذنا ما يأتى أو ودي ولم يتذكر الاحتلام فيه ما وهذا التقدير وان لم أجده فيما رأيت لكنه يقتضى
 مجازهم أئامه صاحب البحر والحق بذلك ما إذا شك في الثلاثة مع التذرع أو لا في التذرع يجب اتفاقا وفي عدمه
 يجب عندهما لا عند الثاني ككما هو صريح النهر وقد اقتصر المصنف من هذه الصور على أربع بحسب
 ما انفق إذا لا يلزمه بيان جميع الجزئيات لاسيما إذا كانت نادرة الوجود (قوله الاحتلام) افتعال من الحلم
 بضم الحاء واسكان اللام وهو ما رآه النائم في المنامات يقال حلم في نومه بفتح الحاء واللام واحتلم وحلت
 بكذا هذا أصله ثم جعل اسم لما رآه النائم من الجماع فيحدث منه انزال المني غالباً فقلب لفظ الاحتلام
 في هذا دون غيره من أنواع المنام الأكثر استعمالاً من (قوله إذا علم) انما عبر بالعلم لأن التيقن متعذر
 مع النوم كإني فصح التصدير ولذا قال في النهر وغيره خلاف أن التعبير بالعلم أولى من التيقن ككثرة الطلاقه
 على غلبة الظن عند التفحص المرادة هنا تعذر المعنى الحقيقي مع النوم اه (قوله أنه مذى) أى مع عدم
 التذكر فهو راجع للمعطوف المذكور كما قد مناه أى فلا يجب الفصل اتفاقاً (قوله أو شك أنه الخ)
 هو أيضاً متعلق بكلام المصنف الأخير وهو لم يتذكر الاحتلام والجمع وهذه المسئلة معقولة فيما إذا شك في الذى
 المتقطع على المتصل وعكسه إذا ليس المقام إلا قاعدة الاحكام على أنه قيل إن الاحقيقة فيه ما (قوله
 أو كان ذكره مستترا) عطفاً على ما قبلها الاتحاد ككم الجمع وهذه المسئلة معقولة فيما إذا شك في الذى
 وجده على أحليته أنه مذكور أى كفى البحر عن الخافية وأما إذا كان ذكره مرتجياً فيجب الفصل كما في مسكني
 (قوله كالودى) فإنه لا يغسل فيه اتفاقاً تذكر أو لا (قوله إذا نام مضطجعا) فيجب الفصل في عدم الوجوب
 إذا نام قائماً أو قاعداً كما في مسكني وانما وجب الفصل إذا نام مضطجعا لأنه نوم استراحة فيغلب كون النازل
 منها (قوله أو تذكر حالاً) أى مع شك أنه مذكور أى لا احتمال أنه مذكور رفته الهواء (قوله والناس عنه) أى عن
 حكم هذا الصرع غافلون لعدم السؤال عن حكمه لندرة وقوعه (قوله ولو مع اللذة والارتال) أى مع
 تذكرهما وليس المذموم في أنه أنزل لأن الموضوع أنه لم يرب بلا (قوله ولم يرب) تعبيرة بالوقوع أولى من التعبير
 بالوجود ووجه الأولوية فهو له لما لو احتلت وعلت بخروجه الى الفرج الخارج فيلزمها الفصل وان كان
 لا وجود له في الخارج اه وهو ظاهر في أن رأى عليه لا بصيرة أبو السعود (قوله أجماعاً) من الشيخين ومحمد
 والخلاف اتفاه في المرأة (قوله مثل الرجل) أى في هذا الحكم وهو على حذف أى التفسيرية بيان لمعنى الكاف
 (قوله على المذهب) أى المعتمد عند الجميع وأما الرواية التي رويت عن محمد بوجوب الفصل لا يقول عليها
 حتى نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال لا يؤخذ بهذه الرواية (قوله بين الزوجين) هذا من الاتفاقيات
 فالاجنبى والاجنبية كذلك وانظر حكم ما إذا كانا رجلين أو امرأتين والظاهر اتحاد الحكم (قوله ولا يجوز)
 بأن لم يظهر غلظه ورقته ولا يسهه ولا صفته ولم يظهر كونه وقع طولا أو عرضا كما ذكره في البحر (قوله
 ولا تذكر) أى منهما أما لو تذكر أحدهما فقط كان الوجوب عليه وحده بقره أبو السعود (قوله ولا نام قبلهما
 غيرهما) أما إذا نام غيرهما وكان المني المرقى يابساً فالظاهر أنه لا يجب الفصل على واحد منهما بجر مجزأ وهو
 تقييد حسن (قوله اغسلا) صحبه في الظاهرية والقياس أنه لا يجب الفصل على واحد منهما ما لو وقع الشك
 (قوله ان وجد الخ) وقيل يجب مطلقاً لأنه يسمى موطأ وقال بعضهم لا يجب مطلقاً فأفاده في البحر والاصح
 التفصيل كما في المنع (قوله والاى) وان لم يجد اللذة والحرارة من (قوله والاحوط الوجوب) أى وجوب الفصل
 في الوجهين بحر (قوله وعند انقطاع حيض الخ) فظاهره أن الوجوب يتحقق عند تحقق الانقطاع بلا مهلة وليس
 كذلك فلو قال وبعد انقطاع لكان أولى والدليل على وجوب الفصل من الحيض الاجماع كما نقله صاحب البدائع
 والنووى في شرح المذهب واستدل بعضهم عليه بالآية الشريفة وهي قوله تعالى حتى يظهروا بين وجهه
 الدلالة في البحر (قوله ونفاس) في البدائع لأنص في النفاس وانما عرف بالاجماع ثم اجماعهم يجوز أن يكون
 على خبر في الباب لكنهم تركوا نقلها كثرة الاجماع ويجوز أن يكون بالقياس على دم الحيض لكون كل منهما
 ذمماً لرجل من الرحم اهو المذكور في الاصول أن الاجماع في كل حادثة لا يتوقف على نص في الاصح بحر (قوله
 هذا) الإشارة راجعة الى انقطاع الحيض والنفاس حاجي (قوله وما قبله) أراد به الاشياء الثلاثة خروج المني
 والابلاج ووقوعه مستترة حاجي (قوله من اضافة الحكم) وهو وجوب الفصل الى الشرط وهو الانقطاع

الا إذا علم أنه مذى أو شك أنه مذى أو ودي
 أو كان ذكره مستترا قبل النوم فلا غسل عليه
 اتفاقاً كالودى اسكن في الجواهر إلا إذا نام
 مضطجعا أو تيقن أنه مذكور أو تذكر كحاله له
 الفصل والناس عنه غافلون (لا يفرض
 ان تذكر ولو مع اللذة) والارتال (ولم يرب) على
 رأس الذكر (بلا) اجماعاً (وكذا المرأة) مثل
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء
 ولا يجزئ لا تذكر ولا نام قبلهما غيرهما اغتسلا
 (أو لم يرب) أو قد رها (ملفوفة بخرقة ان
 وجد لذة) الجماع (وجب) الفصل (والالا)
 على الاصح والاحوط الوجوب (و) عند
 انقطاع حيض ونفاس (هذا وما قبله من
 اضافة الحكم الى الشرط أى يجب عليه لابه

وما قبله والخارج والمجرور خبر المبتدأ بتقدير قبل المبتدأ أي إضافة وجوب الغسل إلى هذا القول ما قبله
من إضافة الخ وليس المراد بالاضافة فهو يوجب المراد التقوية وهي الاستناد كما ظاهره الخبي وتعلم أنهم
اختلفوا هل الغسل يجب بخروج الدم بشرط الانقطاع أو يجب بنفس الانقطاع رجع بعضهم الثالث
بأن الحيض اسم لدم مخصوص والجوهر لا يكون سبباً للمعنى واستبعد الزبلي ~~سكون~~ الانقطاع سبباً لأنه
ليس فيه الاطهارة ومن المحال أن توجب الطهارة الطهارة وانما يوجبها التماسه ويدفع هذا الاحتياط بأن
الانقطاع نفسه ليس بطهر اذ الطهر الحالة المستقرة عقبيه ولو سلم فليس يبعد أيضاً أنه لما كان الانقطاع
لا بد منه في وجوب الغسل اذ لا فائدة في الغسل بدونه نسبت السيئة اليه وان كان السبب في الحقيقة
خروج الدم قال في البحر والحق غير القولين بل انما يجب وجوب الصلاة ولا تطهر المرأة في الاثم وانما تطهر
في التعاليق وفيما اذا استشهدت الحائض التي رأت الدم ثلاثاً مائة غسل انقطاعه فمن قال السبب نفس
الحيض قال ان الغسل لان الشهادة لا تدفع ما وجب قبل الموت كالجناية وصححه في الهداية ومن قال
ان السبب انقطاعه قال لا تغسل لعدم وجوب الغسل قبل الموت (قوله كما مر) أي في الوضوء (قوله لا عند
مذي) أي لا يفرض عنده مذي اجماعاً الا في رواية عن الامام أحمد أن الودي والذي يجب منهما الغسل
أبو السعد عن العناية والذي يوزن ظني على الافصح وفيه الكسر مع التخصيف والتشديد وقيل هما لحن
ما رقيق أيضاً يخرج عند الشهوة لايها وهو في النساء أغلب ومنه يسمي قذى بمنحوتين من (قوله وودي)
بهملة ساكنة ويا مخففة عند الجاهل وهو وحكي الجوهرى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب
وقال أبو سعيد انه الصواب وجماع الدال شاذ ما نقيض أيضاً يخرج عقب البول (قوله بل الوضوء منه) أي
من الودي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ولهذا انتفاؤه كالغاي بعد البول وكسبه فلو حلف لا يتوضأ
من رعاها فرعف ثم بال أو عكسه فالوضوء منه ما فيصحت ~~سكون~~ كذا لو حلفت لا تغسل من جنابة أو حيض
لجماعها زوجها رخصت فاعتسفت فهو منهما ونحت كذا في البحر وقال الجرجاني الطهارة من الاول دون
الثاني معاذنا الله جنسهما أو اختلافهما فصل الهندواني فقال ان اتحد كان بال مرتين في الاول وان اختلفا
فمنهما وقد رجح المحقق الكمال قول الجرجاني من زيادة ثم ما ذكره الشارح أحد أجوبة خمسة ذكرها في البحر
حيث قال فان قيل ما فائدة ايجاب الوضوء بالودي وقد وجب بالبول السابق عليه قلنا عن ذلك أجوبة أحدها
فائدة فيس به سلس البول فان الودي ينقض وضوءه دون البول ثانياً من وضوء عقب البول قبل خروج الودي
ثم خرج الودي فيجب به الوضوء ثالثاً لا يجب الوضوء لونه ورا لا تقاض به كما قرع أبو حنيفة مسائل المزارعة لو
كان يقول بجوازها قال في العناية وفيه ضعف ورابعها الودي ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول
وهو نفي لزج كذا فسر في الخزانة والتبيين فلا شك على ما مر على من اقتصروا في نفسه وعلى ما يخرج بعد
البول والخامس المذكور هنا (قوله ولا عند ادخال اصبع الخ) محترز الحشفة فيما تقدم (قوله وذكر خنثى) لاحتمال
أنه أتى رآن هذا الذكر زائداً لا اصبع (قوله وميت) بالتخصيف من مات بالفعل وبالتشديد القابل للموت (قوله
وصبي لا يثبت) وانما المراهق فيجب على من فعل به ويؤمره به بالتخليق (قوله من نحو خنثى) كتطيفة
حريرة على هيئة الذكر (قوله على المختار) يخالفه من جهة الترجيح في القبل ما ذكره نوح أفندي ونصه قال
في التبيين رجل أدخل أصبعه في دبره وهو صائم اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء واختار أنه لا يجب الغسل
ولا القضاء لأن الاصبع ليس آلة الجماع فصار منزلة الخشب وقد بال بر لأن المختار وجوب الغسل في القبل اذا
قدمت الاستمتاع لان الشهوة نهين غالبه في مقام السبب مقام المذهب دون الدبر لعدمها اه فقد اختلف الترجيح
في القبل أبو السعد (قوله ولا عند وطء بهيمة) محترز قوله سابقاً أدى في قوله أحد سبيل آدمي (قوله أو ميتة)
محترز قوله حي (قوله أو ميتة الخ) محترز قوله يجماع مثلها (قوله بأن تمير فضة) هذا التفصيل الاصح وهو
الجماع لقولي الاطلاق بالوجوب وعدمه (قوله وان خابت الحشفة) وذلك لقصور الداعي كذا في النهر (قوله
الفرج) أي الداخل أما الخارج فرطوبته طاهرة لا تنافي بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة
مذهبهم لغرض غسله (قوله عنده) أي الامام (قوله قتيبه) أشار به إلى دقة هذا المحلل وقبوله لما في
بما حصله أن قوله بطهارة رطوبته الفرج ينافي لزوم غسل الذكر إذا لم يلج في الصغيرة الغير المستهانة إذ مقتضاها

بل بوجوب الصلاة أو ارادة ما لا يعلم كما مر
(لا) عند (مذي وودي) بل الوضوء منه
ومن البول جماعاً على الظاهر (و) لا عند
ادخال اصبع ونحوه كذا في غير ادعي وذكر
خنثى وميت وصبي لا يثبت وما يمنع من
موت وخنثى (في الدبر أو القبل) على المختار
(و) لا عند (وطء بهيمة أو ميتة أو وضوء غير
مستهانة) بأن تمير فضة بالوطء وان خابت
الحشفة ولا ينقض الوضوء فلا يلزم الاغسل
الذكر ههنا في عن النظم وسبب ان رطوبته
الفرج طاهرة عند قتيبه

أن لا يغسله إذا فرضا أنه لم ينزل ويمكن أن يجاب بأن لزوم غسله على قولهما خلا منقضة أفاده للملح (قوله
 في صور الشهوة) على عدم وجوب الغسل فيما تقدم ما عدا وضع الأصبع في الدبر فإنه لا شهوة فيه أصلا (قوله
 أما في حال عليه) يعني أما فعل هذه الأشياء المصاحب للانزال في حال وجوب الغسل على الانزال والمسمى أنه
 حيث هو المنظور إليه والمقصود في الوجوب كالحال عليه فإنه المقصود بالمطالبة (قوله عذرا) بسكون المحبة
 المبكر (قوله فأنها تمنع الخ) أي وإذا منعت التقاءهما لم يجب الغسل والختانان للرجل والمرأة وفيه تطلب لانه
 في المرأة يقال له خفافس والمراد بالتقاءهما مجاورتهما حالان ختان الرجل هو موضع القطع وهو مادون
 حزة الحشفة وختان المرأة موضع قطعة جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج وذلك لأن مدخل الذكر
 هو مخرج المسنى والولد والحيض وفوق مدخل الذكر مخرج البول كحليل الرجل وبينهما جلدة
 رقيقة يقطع منها في الختان قصصا أن ختان المرأة منسفل تحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل
 الذكر فإذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانها بحر (قوله الا اذا حبلت) أي فيجب عليها الغسل
 لوجود الانزال منها (قوله وتعيد ما صلت) لانه ظهر أنها صلت بغير طهارة بحر (قوله وفيه قتل) أي في قولهم
 بوجوب الغسل (قوله ولم يوجد) أي فإذا لا غسل عليها ولو حبلت فحمله أن العذراء لا يجب عليها الغسل
 مطلقا وان حبلت بناء على ما هو الاسمح من أن وجوب الغسل عليها بانزالها مقيد بوصوله الى الفرج الخارج
 وأما هو فيلزمه الغسل لان ظهور حملها آية انزاله وان خفي عليه اه قاله أبو السعود قلت والنظر لا يتم
 الا اذا كانت البكارة تمنع من خروج المني والامر بخلاف ذلك لخروج الحيض من ذلك المحل فلا كان الغالب
 في تلك الحالة النزول خصوصا وقد ظهر الحبل وهو أكبر دليل عليه اعم بوجه وأقاموا اللازم مقام المأزوم ومن
 يعرف مواقع الفقه لا يستبعد ذلك والله أعلم (قوله أي يفرض) أشار به الى أنه ليس المراد بالوجوب هنا
 المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير بفرض اه حلي واقتراضه بالاجماع وهل يشترط
 لهذا الغسل النية الظاهر أنه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكف لا تحصيل طهارته ووجهه الاله لانه عليه بحر
 عن فتح القدير (قوله المسلمين) خصهم جريا على القول بأنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله أن يغسلوا)
 أي على الوجه المطلوب (قوله الميت) هو بالتخفيف من حل به الموت وبالتشديد من سيموت قال الخليل أنشد
 أبو عمرو

أيا سائل تفسير ميت وميت • فدونك قد فسرت ان كنت تعقل

فن كان ذا روح فذلك ميت • وما الميت الا من الى القبر يحمل

(قوله المسلم) أما الكافر اذا لم يوجد له الوليه المسلم فيسبل عليه الماء كل طريقة التجبة من غير ملاحظة السنة (قوله
 الا الخنثى) استثناء من الميت (قوله فيميت) وقيل يغسل في ثيابه والا ولأولى بحر (قوله كما يجب) أي يفترض
 (قوله على من أسلم) تعبيرة به على أولى من تعبيرة الكذب باللام (قوله جنبا) اقله يوم الواحد والمتعدد والمذكور والمؤث
 (قوله أو حائضا) بدون نائه لانه من خصوصيات وصف المؤث (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض
 والنفاس (قوله على الاصح) وقال شمس الأئمة لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق أن صفة الجنابة باقية بعد
 الاسلام فكانت أجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعدها بحر (قوله وعلاه) أي علل وجوب
 الغسل على الحائض والنفساء ولو بعد الانقطاع (قوله يبتأ الحد الحكمي) أي ولا يمكن أداءه المشروط برؤاه
 الا بالغسل منه فيفترض (قوله أو بلغ) عطف على أسلم أي وكما يجب على من بلغ لا يستحسن البلوغ في الغلام
 والجارية خمس عشرة سنة على المفتي به (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحيض فاصر عليها كالولادة
 (قوله أو بعضه وحنى) كأنها أي فيجب غسله كله وأورد عليه أن الثوب اذا خفي موضع نجاسة في تيميس بعضه
 فغسل بعضه ولو من غير تحنيط يظهر فلم يحمل البدن مثله (قوله راجع للجميع) ظاهره جريان الخلاف في صورة
 البدن ولم يحك في البحر خلافا في ذلك ونقل الشربلالي في امداد الفتاح أن الغسل في نجاسة البدن مندوب
 فيكون في المسئلة قولان بالوجوب والندب والاسمح الاول (قوله وهو يخالف ما يأتي) حيث قال المصنف
 ونحوه جنون أفاق قلت من المندوبات (قوله الآن يحمل) أي القول بالوجوب (قوله أنه رأى منيا) أي على
 أنه رأى على نوبه أو أحاطه منيا بعد الاغتسال ويحمل القول بالندب على عدم رؤية ذلك (قوله ذلك) أي

(بلا انزال) لقصور الشهوة أما في حال عليه
 (كما) لا غسل (لو أتى عذرا ولم ينزل عذرتها)
 بضم فسكون البكارة فأنها تمنع التقاء الختانين
 الا اذا حبلت لانزالها وتعيد ما صلت قبل
 الغسل كذا قالوا وفيه تطرأ لأن خروج منيها
 من فرجها الى داخل شرط لوجوب الغسل
 على المفتي به ولم يوجد فانه الحلي (وجيب)
 أي يفرض (على الاحياء) المسلب (كفافية)
 اجاعا (أن يغسلوا) بالتخفيف (الميت) المسلم
 الا الخنثى المنكح فيميت كما يجب على من أسلم
 جنبا أو حائضا أو نفسا ولو بعد الانقطاع
 على الاصح كما في الشربلالية من الرهان
 وعلاه ابن السكال ببقاء الحد الحكمي (أو بلغ
 لا يستحسن) بل بانزال أو حيض أو ولد ولم
 دما (وأصاب حن) بدنه نجاسة أو بعضه وحنى
 مكانها (في الاصح) راجع للجميع وفي
 التناخانية معنى للنجاسة والنجار وجوبه
 على مجنون أفاق قلت وهو يخالف ما يأتي
 من الآن يحمل أنه رأى منيا وهل السكران
 والمغشى عليه كذلك

يجب عليه ما الغسل (قوله راجع) ذكر في البحر أن السكران إذا أفاق ورأى مذبا لا يغسل عليه اتفاقا فمن
باب أولى إذا لم يروا ما المعنى عليه فذكره المؤلف بعد في المندوبات وعزاه إلى غير الأذكار (قوله بأن أسلم طاهرا)
أي من الجنابة والحيض والنفاس (قوله ومن) فيه رد على أهل الظاهر الظالمين بوجوبه بدليل من جاء
منكم الجمعة فليغتسل والامر للجوب والجواب أنه منسوخ أو من انتهاء الحصة بانهاء عليه لان ذلك
كان لا يصل لهم من التعب وذفر الرائحة السكرية مع ضيق المسجد فلما زال ذلك زال الوجوب أو أن المراد
من الامر التنبه ذكره في البحر (قوله ولصلاته عي) سواء كان عبد الفطر أو الاضحية (قوله هو الصحيح) أي
القول بأن الغسل للصلاة فيه ما هو الصحيح ومقابله قول محمد والحسن علي ما في بعض الروايات أن الغسل
لليوم وفي البحر عن شرح الجمع فان قلت هل يتأق الاختلاف في غسل الصبي أيضا قلت يحتمل ذلك
ولكن في ما ظفرت به اه قلت والظاهر أنه للصلاة أيضا اه أقول الذي في القهستاني أن اختلاف الحسن
واقعه فيه أيضا لظهور فائدة الخلاف فيما لو اغتسل قبل خروج الفجر وصل الجمعة نال فضل الغسل على
القول الأول وهو قول أبي يوسف وعند الحسن لا كذلك في البحر وظهور أيضا من لاجعة عليه كالعبد والمرأة
والمسافر لو اغتسل هل أي بالسنة أولا نهر بزيادة من أبي السعود ثم قال في البحر في النمرة الأولى ينبغي أن
لا تحصل السنة عند أبي يوسف لاشتراطه أن لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والغالب في مثل هذا القدو
من الزمان حصول حدث بينهما اه قلت اللهم إلا أن يجعل على ما إذا بقيت الطهارة حتى صلى بها (قوله لا يعتبر
اجماعا) أي من أبي يوسف والحسن وفي حكاية الاجماع ظفر فقد نقل في البحر عن الشرحين أنه يكون آتيا
بالسنة على قول الحسن وبذلك صرح العيني إلا أن يحمل ذلك على اختلاف الرواية كما في أبي السعود قال في
البحر وما في الغاية أولى فيما يظهر لان سبب مشروعية هذا الغسل لاجل ازالة الاوساخ في بدن الانسان اللازم
منها حصول الاذى عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله تعالى وان
كان يقول هو لليوم لا للصلاة لا يمكن بشرط أن يتقدم على الصلاة ولا يصح تحلل الحدث بين الغسل والصلاة
عنده ويضرب عند أبي يوسف اه وفيه أن حصول الحدث لا ينقض الغسل وانما هو باق لا ينقضه الاشياء
الناقضة فتخلل الحدث بين الغسل والصلاة وانما تنقض الوضوء لا الغسل وبذلك قال بعض الأئمة ولكن الذي
تحذر أنه لا يكون آتيا بسنة الغسل الا اذا صلى بها ربه الصغرى الجمعة والعبد (قوله كما فرضي جنابة
وحيض) أي كما يكفي غسل واحد بجنابة وحيض والاضافة على معنى اللام أي الغسلين مفروضين بجنابة وحيض
(قوله ولاجل احرام) قال صاحب النهر ولا أظن أحدا قال انه لليوم فقط (قوله وفي جبل عرفة) أشار بذلك
إلى أنه لا بد في تحصيل السنة من كونه داخله قال في البدائع يجوز أن يكون غسل عرفة على الخلاف السابق
قال ابن أمير حاج ولا أظن أحدا قال انه لليوم فقط بل الظاهر أنه للوقوف (قوله بعد الزوال) انما خصه لانه أول
وقت الوقوف (قوله ونذب لجنون) بهذا تمت أقسام الغسل الثلاثة المندوب وهو المذ كورهناء والفرض وهو
سنة أقسام لا تزال المتى بشهوة ونواري حشفة ولومن كافر أسلم وانقطاع حيض أو نفاس ولومن كافرا أسلمت
والخامس غسل الميت والسادس الغسل عند إصابة جرح بدنه نجاسة أو بوضعه وخفي مكانها والمسنون الاربعة
المذكورة وقيل انها مستحبة قال في الفتح وهو النظر لعدم المواظبة اه لكنها نقلت في الجمعة ومن ثم قال الحاشي
الذي يظهر استثنائه والله أعلم (قوله وهل السكران كذلك) تكرار مع ما سبق قريبا وقد تقدم ما فيه (قوله وعند
حجامة) أي بعد حجامة لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من
أربع منها الحجامة رواء أبوداود واهل ذلك تعلم زوال توقف أبي السعود حيث قال وانظر هل قوله للحجامة
بمعنى أنه يندب بعدها ولاجلها وهل هو بالنسبة للفاعل أو المفعول لم أره (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف
من شعبان تقربا وتعظيما لشأنها واحباتها اذ فيها تنقسم الارزاق والالجال امداد الفتح وانما سميت ليلة براءة لان
الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوفية ما عليه من الحقوق وما فيها من البراءة من الذنوب بغفرانها
اه عمروسي (قوله وعرفة) أي ليلة عرفة وهل هو للمباح فقط أو أعم ويجوز (قوله اذا رآها) أي عليها والمراد
إذا غلب على ظنه أنها هي وفي امداد الصناح اذا رآها يقينا وعملا بتابع ما ورد في وقتها (قوله غداة يوم النحر)
أي صبيته (قوله وعند دخول منى) أفاد أن في هذا اليوم غسلين غسل لوقوف من دلفه وغسل لدخول

راجع (والا) بأن أسلم طاهرا أو يلغى بالسنة
(فندوب ومن) لصلوة الجمعة (والصلوة) (عبد) هو
الصحيح كما في غير الأذكار وغيره وفي الغاية لو
اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجاعا ويكتفي
بغسل واحد لعبد وجمعة اجتماع مع غسل جنابة
كما يفرضي جنابة وحيض (و) لاجل (احرام
وفي جبل عرفة) بعد الزوال (ونذب لجنون
أفاق) وكذا المعنى عليه كما في غير الأذكار
وهل السكران كذلك لم أره (وعند حجامة
وفي ليلة براءة) وعرفة (وقدر) اذا رآها
(وعند الوقوف بمنى) غداة يوم النحر
لاوقوف (وعند دخول منى يوم النحر)

منه وفيه أن الفسل الواحد يكفي لشئين اجتماعاً كالجمعة والعيد والجنابة والحيض فلم ينب غسل واحد
 من هذين الفسلين (قوله رى الجزة) وهي واحدة في ذلك اليوم فقط (قوله وكذا البقية الرى) أى في الأيام
 الثلاثة بمديوم القمر ويرى كل يوم ثلاث جرات فيندبه الاغتسال كل يوم منها (قوله وعند دخوله مكة
 لطواف الزيارة) فيؤدى الفرض باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمه المكان وكذا عند دخوله مكة لا تسلك
 كذا في امداد الفتح (قوله والصلاة كسوف وخسوف) الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقد يطلق كل
 على الآخر في القاموس والشمس والقمر كسفاً حجباً كأنكسفاً والله تعالى أحجبهما والاحسن في القمر خسف
 وفي الشمس كسف وقال في فصل الخلاء من باب الفاء خسف القمر كسف أو كسف للشمس وخسف للقمر
 أو الخسوف إذا ذهب بعضهما والكسوف كليهما اه وهما آيتان لتوضيف العباد ما وأقرب أحوال الابتهاج
 الطهارة الكاملة في الصلاة لهما امداد الفتح (قوله واستسقاء) لطلب استئزال الغيث رحمة للخلق بالاستغفار
 والتضرع والصلاة بالطهارة الكاملة امداد الفتح (قوله وفرغ) من أى شئ كان التجاء الى عفواً لله تعالى وكرمه
 بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار لكشف الكرب مع الطهارة الكاملة امداد بزيادة (قوله وظلّة) حصلت نهاراً
 امداد (قوله ويرى شديد) في أى وقت لأن الله تعالى أهلك بارح من طغي كقوم عاد فلبى الناس الى الله تعالى
 وأقرب أحوالهم الوقوف في الصلاة باكل الطهارتين امداد الفتح (قوله وكذا الدخول المدينة) أى مدينة
 الرسول صلى الله عليه وسلم تعظيم الحرمتها وقدومه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولحضور
 جميع الناس) تمامياً من ظهور راحة كريمة وظاهره أن ذلك مخصوص في المذهب وقال في الجزة النوى
 ولم أجده لا تمنا (قوله ولن لبس ثوباً جديداً) سواء كان ملاصقاً للجسد أم لا كما يفيد الاطلاق (قوله وأغسل
 ميتاً) لأنه يورث قتلها في دفع بالفسل (قوله أو براد قتل) أى جحد أو قاص أو ظملاً لأجل أن يموت طاهراً فيكون
 شهيداً (قوله ولتأب من ذنب) أى لتوافق الطهارة الظاهرة الطهارة الباطنية اذ هي لتتفع الايهات فان
 الذنب لئلا يشرط الطهارة الشرعية لصبر العبد أهلاً للعبودية والقيام بخدمة الربوبية ولا ينفعه ذلك حقيقة
 الا باخلاص الطوبى ونظهيرها عن الادناس المعنوية اذ هي أضرم من النجاسة الحقيقية كالغلي والحقد والبغض
 والحسد (قوله ولتأب من ذنب) لازالة الشعث (قوله ولتأب من ذنب) لا حقال تغلل حبس فيها
 (قوله نمن ماء اغتسالها) أى من نحو الحيض والنفاس لما بأتى (قوله ولو غنية) وما في الخلاصة من التفصيل
 بن الغنية وغيرها ضيف (قوله فصار كالشرب) أى فصار كل من الوضوء والغسل كالشرب في الاحتياج
 اليه فيلزمه (قوله فأجرة الحمام عليه) في المنع قال مولانا صاحب الجرح بعد نظره لكلام الخلاصة وبه علم أن أجرة
 الحمام عليه لأن نمن ماء الاغتسال عليه اه فما ذكره الشارح بحث لصاحب الجرح وفيه نظر لأنه قد يكون نمن ماء
 الاغتسال في المنزل أقل كلفة من أجرة الحمام فلا يظهر هذا التقرير (قوله بل لازالة الشعث) محذور كإغبار
 الرأس كافي القاموس والتفت هو الوسخ كما ذكره الجلال في سورة الحج فهو أعم بما قبله (قوله قال شيخنا) هو خير
 الدين الرملى قاله الحلبي (قوله الظاهر أنه لا يلزمه) لأنه ليس من الوازم وانما هو من قبيل نظافة الجسد وبوخذه
 منه عدم وجوب نمن دهن الرأس وأجرة المباشطة (قوله ويحرم) خالف المصنف صاحب الكفر حيث ذكر هذه
 الاحكام هنا وذكرها صاحب الكفر في الحيض ووجه فعل المصنف أن هذا من تعلقات الفسل فلما ذكر ما يوجب
 الفسل والوضوء ذكر ما يترتب عليه من الاحكام عيده قد هما ووجه ما فعله صاحب الكفر الا نبان بالاحكام
 بعد جميع موجبات الفسل من الحيض والنفاس وغيرهما (قوله لا مصل على عيد وجنزة) لأنه ليس له ما حكم
 المسجد على الأصح نهر عن الخلاصة (قوله ورباط) هو خاتكة الصوفية اهل حلي وهو متعبد لهم وفي كلام ابن وفي
 فنعنا الله به ما يفيد أنها بالوقوف فانه قال الحق في اللغة التضييق والطاق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية
 التي يسكنها صوفية الروم الخائفة لتضييقهم على أنفسهم بالشروط التي يلتزمون فيها ملازمتها ويقولون فيها أيضاً
 من غاب عن الحضور غاب نصيبه الا أهل الخوانق وهي مضائق (قوله فهي مسجد) فتعطي أحكام المسجد
 وقتاء المسجد حكم المسجد في حق جوارز الاقتداء وان لم تصل الصفوف لاني حرمه دخوله نهر (قوله ولو
 للعبور) لا إطلاق قوله عليه السلام لا أحل المسجد لحائض ولا جنب والعبور المرور (قوله بحيث لا يمكنه غيره)
 نصير الضرورية وهو يمكنه يعود للحدث حدثاً كبيراً المسلم من المقام وذلك لأن مكانه طريق المسجد

قوله أحجبهما هكذا في الاصل وصوابه
 أحجبهما بدون الت ونص القاموس هكذا
 وكسفه بكسفه قطعاً ومرفقه عرقه
 والشمس والقمر كسواً حجباً كأنكسفاً
 والله أحجبهما أحجبهما والاحسن في القمر
 خسف وفي الشمس كسف اه فليراجع
 اه معجمه

رى الجزة وكذا البقية الرى (وعند دخوله
 مكة لطواف الزيارة وصلاة كسوف)
 وخسوف (واستسقاء وفرغ وظلّة) ودرج
 المسند) وكذا الدخول المدينة ولحضور
 جميع الناس ولن لبس ثوباً جديداً أو غسل
 ميتاً أو براد قتل ولتأب من ذنب ولتأب من
 من سفر ولتأب من ذنب ولتأب من ذنب (نمن ماء)
 اغتسالها ووضوئها عليه) أى الزوج
 ولو غنية كافي الفتح لأنه لا بد لها من خمار
 كالشرب فأجرة الحمام عليه ولو كان
 الاغتسال لاعت من جنابة وجبيل لازالة
 الشعث والتفت قال شيخنا الظاهر أنه
 لا يلزمه (ويحرم) الحدوث (الا كدخول
 مسجد) لا مصل على عيد وجنزة ورباط
 ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض
 وقيل الوتر لكن في وقف القنية المدرسة
 اذ لم يمنع أهلها الناس من الصلاة فيها فهي
 مسجد (ولو العبور) خلافاً للشافعي
 (الضرورية) بحيث لا يمكنه غيره

لا خير كما في الدر المنقح والتقيد بغير الضرورة له صاحب الدر قال في البحر هو حسن وإن خالف إطلاق
 المناجح أقول وينبغي أن يقيد بأن لا يتمكن من تحويل بابه وأن لا يقدر على السكنى في غيره نهر (قوله
 ولو احتلم فيه) أي في المسجد ومثله المدرسة كما مر (قوله يتيم ندبا) وعليه يحمل ما في منية المصلي من قوله ولو احتلم
 في المسجد يتيم وخرج ان لم يحق (قوله خلوف) أي خوف ضرر في بدنه أو ماله منية (قوله فوجوبا) أي فتيما
 وجوبا وعليه يحمل ما في المحيط فان ظاهره وجوب التيمم أعاده في النهر (قوله ولا يصلي) لان شرط التيمم الميع
 للصلاة أن يكون لعبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والجلوس في المسجد ليس كذلك (قوله ولودون آية)
 مما يسمى به قارئا ولذا قالوا لا يكره التيمم بالقرآن ولا خفا أنه بالتعليم كلمة لا يصح قارئا فاقبته لهذا
 التقيد المقيد نهر (قوله على المختار) هو قول الكرخي ووجهه غير واحد ونسبه في البدائع إلى العاصم
 لما رواه الترمذي وحسنه لا يقرأ الجنب والخائض شيئا من القرآن والتكثرة في سياق النفي ثم وأباح الجماوي
 في رواية مادون الآية ووجهه في الخلاصة ونسبه الزاهد إلى الأصبهاني فها قولان معجمان نهر زيادة
 (قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون قراءة الفاتحة على وجه الدعاء أو شيء من الآيات التي فيها مدعى الدعاء
 ولم يرد القراءة لأبأس به وفي الغاية أنه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني أنا لا أفتي به وإن روى
 عن الإمام واستظهره صاحب الجعري نحو الفاتحة ووجهه بأنه لم يزل قرأ فاتحة أو معنى مجزا فخصه به
 بخلاف نحو الحمد لله قال في النهر كونه قرأ في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بالقصد ثم ظاهر
 قصد صاحب العيون بالآيات التي فيها معنى الدعاء بهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها
 قصد غير القرآنية لكن لم أر التصريح به في كلامهم (قوله أو الشاء) كابتداء الفاتحة إلى أياك نعبد ولا خلاف
 في جواز التسمية كما قاله صاحب النهر (قوله أو افتتاح أمر) بأن يقول الحمد لله الخ عند افتتاح الدعاء وانظر
 هل يقيد بالآيات التي تصلح للاقتراح (قوله أو التعليم) أي وكان المعلم حائضا أو جنبا (قوله ولو قلن كلمة قد
 في الخلاصة بما إذا لم يكن من قصده قراءة آية تامة والاولى أن يقول ولم يكن من قصده قراءة القرآن بغير
 ثم بحث فيه بأنه إذا كان بقصد التعليم لا يقيد بالكلمة الواحدة (قوله حل في الاصح) لكنه خلاف الأولى
 كما يؤخذ من عبارة الخلاصة حيث عبر بلبأس (قوله حتى لو قصد بالفاتحة الخ) ففرع على قوله أو الشاء
 ولو أجز الشاء وفرق عليه لكان أولى (قوله الا إذا الخ) هذا الاستثناء مرتبط بمحذوف وتقدير الكلام لخروجها
 بقصد الشاء عن القرآن الا الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه لو صح إخراجها عن القرآنية بالقصد
 لما أجزأت الفاتحة في صلاة بقصد الشاء لكنها تجزئ وأجيب بأنها في محلها فلم يؤثر قصد غير هاهنا نهر وقوله
 يصلي أي الصلاة الكاملة (قوله فانها تجزئه) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلومة من المقام أو إلى الفاتحة (قوله
 فلا يتغير حكمها) الذي هو صحة الصلاة وأجزؤها بقصد أي الشاء (قوله ومن معصف) أي قرآن غير
 منسوخ لفظه أما المنسوخ فذكره الرمي بقوله مثل هل يجوز في المنسوخ أن يمس به المحدث أو يتلوه الجنب أجاب
 فيه تردد والاشبه جوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لانه ليس بقرآن اجامعا كذا في شرح مختصر أصول ابن
 الحاجب للفتن وإذا كان هذا فيما أقر حكمه في باب أولى فيما نسخها معا (قوله مستدرك) أي مدرك
 بالاعتراض والمعنى أنه معترض فانه يغني عنه وفيه أنه لا يعترض بالمتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قوله
 بما بعده) أي من قول المصنف وبه وبالأصغر من معصف (قوله وما قبله) وهو تلاوة قرآن بقصد (قوله ساخط
 من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله وكأنه) أي المصنف انما أسقطه لانه ذكره
 أي المس وما قبله في الحيز وهذا لا يظهر في المس فانه مذكور بعد (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن
 ثمة مسجد لا يحمل فله بدونها والدليل على ذلك ما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضي الله
 تعالى عنها لما حاضت بسرف اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي فكان طوافها حراما ولو
 قطعه كانت عاصية معاقبة وتصل بطواف الزيارة وعليها دم كطواف الجنب كما سبق في مخ وارتكبت محرمين
 دخول المسجد والطواف والمراد بالدم البدنة (قوله من معصف) ولو كان مكتوبا بالفارسية اجملها هو الصحيح
 أما عند الامام فظاهر وأما بعدهما فلتعلق جواز الصلاة به في حق من لا يمس العربية فكذلك في النهر عن
 الجنب (قوله ما فيه آية) فأراد المصنف بالمعصية مطلقا كتب فيه قرآن بقيد كونه آية فهو مجاز حلقه

ولو احتلم فيه أن يخرج مسرعا بتيمم ندبا وان
 معصية خلوف فوجوبا ولا يصلي ولا يقرأ
 (و) يحرم به (تلاوة قرآن) ولودون آية على
 افتتار (بصده) فلو قصد الدعاء أو الشاء
 أو افتتاح أمر أو التعام وتغن كلمة حل
 في الاصح حتى لو قصد بالناقصة الشاء
 في الجنائز لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا
 البناء فانها تجزئه لا ثما في محلها فلا يتغير
 حكمها بقصد (ومن معصف) مستدرك
 بما بعده وهو وما قبله ساخط من نسخ
 الشرح وكانه لا يذكرو في الخبث
 (و) يحرم به (طواف) لوجوب الطهارة فيه
 (و) يحرم به (ب) أي بالأصغر (وبالأصغر
 من معصف) أي أو ما قبله آية كدرهم
 وجدان

الاصلاح ولا فرق بين موضع الكتابة وغيرها وسيل يجوز من غيره قال في النهاية وهذا اقرب الى القياس
الا ان المتع اقرب الى التعظيم وعمل الخلاف في المصنف اما غيره فلا يحرم منه الا المكتوب كذا في باب الخبز
من الهجر (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في الترمذي لم ارفى كلامهم حكم من باقى الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر
بالاستدلالهم بالآية احدى قوله تعالى لا يحسب الا المظهرين بناء على ان الجلالة صفة للقرآن يقتضى اختصاص المتع
به ١١ والذى في التفسيرات عن الذخيرة الكراهة في من مالم يبدل منها ونعامة في الحلبي (قوله غير مشرر)
تفسير للمعجاني وهو المتفصل كالنظر بطة ونحوها وهو الاصح وعليه الفتوى وقيل المتعجاني بم
المشرر قال في الكافي وهو الاصح وعليه بان المس المحترم اسم للمباشرة بلا حائل وجعله في المحيط قول الجمهور
افاده في الترمذي هما قولان معجمان واختلف في مسه بالكلمة فعلى ما في الكافي يجوز وعلى ما في السراج يكروه قال
في الهداية وهو الصحيح وفي الخلاصة وعليه عامة المشايخ والمراد كراهة التعريم نهر عن الفتح ومثل الحكم
النهي من الثوب الذى على الماس درمتنى (قوله وحل قلبه يعود) لعدم صدق المس عليه (قوله بغير
اعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر واما في الاكبر فالاعضاء كلها أعضاء طهارة (قوله وفي القراءة
بعد المضمضة) أى في الحدث الاكبر (قوله والمنع أصح) بناء على رواية عدم تجزى الحدث وصحة المشايخ
ومقابل هذا رواية التجزى فيحل زوال الجنابة عنه كذا في البحر وظاهر التعبير ان المقابل صحيح يجوز الاقواء
به ويجوز (قوله ولا يكروه النظر الخ) لان الدليل انما يمنع المس (قوله لان الجنابة لا تحل العين) بكسر الحاء
وضمها واذا كان كذلك فلا يحرم النظر لكن تقدم ما يفيد ان الجنابة تحلها وسقط غسلها للخرج (قوله
كما لا تكروه أدعية) أى ذكر أدعية قال في الترمذي ولا خلاف في حل الاذكار واختلف في دعاء القنوت والفتوى
على عدم كراهته أى تحريمها والا فالوضوء كراهته مطلقا مندوب وتر كراهته خلاف الاولى وهو مرجع كراهة
التزنية فاقى الصبر من أن تتركه المندوب لا يوجب الكراهة مطلقا ممنوع ١٢ وقد يقال ان كراهة التزنية انما
هى في مقابلة المؤكدة اما خلاف الاولى فلا كراهة فيه أصلا (قوله ولوح) أى فيه قرآن (قوله ولا بأس بدفعه)
أى دفعه البالغ المتطهر المصنف أو اللوح الى الصبي الغير المتطهر ١٣ حلبي وهذا صريح في أن دفعه للمحدث
البالغ لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلبه) أى المذكور من المصنف واللوح (قوله للضرورة)
لان في تكليف الصبيان بالوضوء حرج عليهم من (قوله اذا حفظ) علمه لحذف تقديره وفي تأخيره الى البلوغ
تقليل حفظ القرآن كما أشار الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضى منع الدفع والطلب من الصبي اذا لم يكن معلما
(قوله في الصغر) أى مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالنقش في الحجر) في شدة التأثير والبقاء حتى لا يزول
ويضدّها تتجزأ الاشياء فان الحفظ في الكبر كالنقش في الماء (قوله أو اللوح) فيه أنه لا يحتاج لوضعه على الارض
اذ لوجه وضع يده على غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند الثاني) قال في الفتح وهو اقبس لما أتت في هذه الحالة
ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كتب منفصل الا أن يحسب يده (قوله على الصحيفة) قيد بها لان نحو
اللوح لا يعطى حكم الصحيفة لانه لا يحرم الامس المكتوب منه (قوله قاله الحلبي) أقول والذي يظهر توفيق
آثر بأن يحصل قول الثاني على نفي الكراهة التعريمية وقول الثالث على التزنية بدليل عبارة الامام محمد أحب
الى أن لا يكتب (قوله ويكرهه قراءة التوراة الخ) قال في فتح القدير معزيا الى الفتاوى الظهيرية لا ينبغي للسائض
والجنب أن يقرأ التوراة ولا انجيل كذا روى عن محمد والطحاوى لا يلب هذه الرواية قال رضى الله تعالى عنه
وبه يقتضى منع (قوله وخصها في الترمذي لم يبدل) بناء على قوله وما يبدل غير معين ولا يظهر التخصيص الا اذا كان
معينا (قوله لا قراءة قنوت) أى تحريما أما كراهة التزنية فتأبى وقال في المنع أى لا تكروه قراءته وعليه الفتوى
وقيل تكروه لان ما يجعله من القرآن سورتين الاولى من أوله الى قوله اللهم آياته ومنها الى آخره أخرى وظاهر
المذهب ما قلناه كما افاده الكمال في قصه انتهى وظاهر القول الثاني اثبات كراهة التعريم نظرا الى قرآنته
(قوله ولا كله) أى الجنب والاولى التعريم به (قوله بعد غسل يده) واقصر في الفتح على المضمضة ولعله ترك
غسل اليد لانه مطلوب للاكل مطلقا وهم منه أنهم لا يصلحون قبله ما وفيه بالنظر الى الاكل نظرا واما الشرب
فقد عدم الحل فيه في البرازية بالعيب حيث قال وان شرب لاهلى وجه السنة بأن شرب عبالا يصل لانه شارب
الماء المستعمل وهو مخرج على نجاسة الماء المستعمل واستعماله أيضا بناء على رواية تجزى الحدث واما على

وهل من نحو التوراة كذا لا يظهر كلامهم لا
(الا بخلاف متجاف) غير مشرر أو بصريه
يقضى وحل قلبه يعود واختلفوا في مسه بغير
أعضاء الطهارة ويغسل منها وفي القراءة
بعد المضمضة والمنع أصح (ولا يكروه النظر
الى اى القرآن) الجنب وحائض) ونساء
لان الجنابة لا تحل العين (كما لا تكروه أدعية)
أى تحريما والا فالوضوء مطلقا مندوب
وتر كراهته خلاف الاولى وهو مرجع كراهة
التزنية (ولا يكروه) مس صبي - المصنف ولوح
ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه بهر الضرورة
اذا حفظ في الصغر ككالنقش في الحجر
(ولا يكروه) كتابة قرآن والصحيفة أو اللوح
على الارض عند الثاني (خلافا لمحمد وبن جني
أن يقال ان وضعه على الصحيفة ما يجوز فيها
وبين يده بخذ بقول الثاني والا فيقول
الثالث قاله الحلبي (ويكرهه قراءة تورات
والانجيل وزبور) لان الكل كلام الله
وما يبدل غير معين ويجزم العسفي في شرح
الجمع بالحرمة ونحوها في الترمذي لم يبدل
(لا قراءة قنوت) ولا كله وتزنيه بعد
غسل يده

رواية الطهارة فيجل وهي المشهورة ولذلك نقل في النهر عن الحنابلة أن ذلك مستحب حتى إذا تركه ما لا بأس
 به ثم قال واختلفوا في الحائض هل هي مكسكة جنب قبل نم وقيل لا يستحب لها ذلك إذا فصل لا تزول نجاسة
 الحائض بخلاف الحنابلة (قوله ولا معاودة أهله) أي ولا يكره للجنب بمعاودة من يصل بها حتى إذا فصل لا يزول نجاسة
 (قوله لم يأت أهله) الأولى التعبير بلا ومعاودة الفتح عن المنتقى وله أن يعاود أهله قبل الفصل إذا احتلم فلا يأتى
 أهله ما لم يقتسل اه (قوله اغتاضه بالندب) أي نذب الاغتسال بعد الاحتلام وسلم العلامة فوح عدم المنع
 لكنه أنكر على الحلبي قوله ظاهر الأحاديث الخ بأنه لم يقف في الاحتلام على حديث واحد فحصل عن أحاديث
 ثم قال وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على أن الورد من جهة الفعل محال لأن الأنبياء صلوات
 الله عليهم معصومون منه (قوله المفاد من كلامه) أي الكمال في قبحه عن المنتقى وهي العبارة السابقة وهو
 بالنصب صفة للنبي وهذا المنع من الشارح غير مناسب لأنه لم يقدم للضمير جمعا (قوله والتفسير كحذف)
 فيحرم منه مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا أو مساويا (قوله لا الكتب الشرعية) من نحو الحديث
 والفقه وفي النهر عن الخلاصة كراهة ما عند الامام لا عندهما (قوله فانه رخص مسها) الضمير للشافعي
 وترخيص مسها للمحدث لا ينافي إزالة الحديث لمسها على وجه الاستصحاب كما أفادته عبارة السراج الاتية
 (قوله المستحب أن لا يأخذ الخ) بل يجتهد في الوضوء كلما أحدث وهذا أقرب للتعظيم من (قوله تعظيما) أي
 لما فيه من العلم قال الحلواني ما أخذت الكاغد إلا بطهارة والامام السرخسي كان يبطون في لبسه وكان يكرر
 درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة من (قوله لكن في الاشياء) استدراك على المصنف (قوله ربح
 الحرام) أي غلب وهي الواقعة من صاحب الاشياء (قوله وقد جوز أصحابنا الخ) الجملة مبتدأ خبره قوله
 في الاشياء (قوله للمحدث) أي مطلقا ولو أكبر (قوله اعتبار القالب) وسكت عن المساوي (قوله قلت لكنه
 بخالف الخ) لاجابة اليه لفهم الخالفة من الاستدراك الاقوى ويعني بما مر في المصنف (قوله قدبر) أي
 لتعلم الصواب والحاصل أن لاهل المذهب مبارتين مطلقتين بالمنع والجواز وظاهر ما في الاشياء أن الجواز قول
 الاشياخ والاصحاب جميعا فيفيد أن ما في الدرر لا يقول عليه لشذوذ فائده عن إجماعهم والله أعلم ونقل العلامة
 فوح عن الجوهرية والسراج أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها أنه أن يمس غيرها بخلاف المصنف
 لأن جميع ذلك تبع له اه وقال في حل عبارة الدرر التي نقلها السراج ناقلا عن فتح القدير قالوا يكره من كتب
 التفسير والفقه والسنن لأنها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التعليل يمنع من شروح التوراة أيضا اه وفي منية
 المصلي ويكره أي للمحدث وغيره من كتب تفسير القرآن وكتب الفقه أيضا اه فأنبت نرى كلامهم في التفسير
 انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيحمل قول صاحب الدرر لا التفسير أي لا يرخس منه بل يكره وليس
 المعنى على الحرمة كما فهمه المصنف فانه لا نص عليه وقول الكمال هذا التعليل يقتضي المنع الأولي أن
 يقول يقتضي كراهة من شروح التوراة لأن موضوع الكراهة أنه أفاد أن الكراهة للتحريم قلت وأولى عبارات
 ما في الجوهرية والسراج فانه أوفق بالقواعد (قوله لا يقرأ فيه) اضعف خطه أو تزيقه (قوله يذفن) أي في محل
 غير ممن لا يوطأ بالأرجل وفي الحظروا لاجابة من هذا الكتاب الكتب التي لا يتقع بها ما يمسح عنها اسم الله تعالى
 وملأ ثكنته ووسله ويحرف الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما جاز كما هي أو تدفن وهو أحسن كما في الاشياء اه (قوله
 ويمنع النصرا في من مسه) لو قال ويمنع الكافر لكان أولى إذا النصرا في ليس بقيد فيما يظهر والضمير في مسه
 يرجع للمصنف مطلقا كما هو في نسخة (قوله وجوز محمد إذا اعتدل) الظاهر اعتماد الأول لأنفراد محمد بهذا (قوله
 ولا بأس بتعليمه) التعبير بلا بأس يفيد أنه غير الأولى وقوله عسى يهتدي يفيد أولوية التعليم وهو في مقام العلة
 لما قبله (قوله ويكره وضع المصنف) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يجوز (قوله اللفظ) أي لا يقصد
 حفظه من السارق عند النوم (قوله والمقلدة) محل الأقلام أي يكره وضعها على الكتاب أي كتاب كان كما يفيد
 إطلاقه (قوله الالكاتب) أي الألفي حال كونه كاتبه وأطلق في الكتابة فمما إذا كان يكتب منه أولا (قوله ويوضع
 الخ) لم يبين حكم هذا الوضع هل هو اندب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله التوراة) أي كتب علم التوراة يقال
 في المعاطبة مثل ذلك (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لافضلته لكونه تفسير التوراة
 هو جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة وهو الرؤيا (قوله ثم الكلام) أي التوحيد (قوله ثم الفقه) قد يقال إن علم

ولا معاودة أهله قبل اغتساله الا إذا احتلم
 لم يأت أهله قال الحلبي ظاهر الأحاديث انما
 تعيد النذب لا في الجواز المفاد من كلامه
 (والفقه كحذف لا الكتب الشرعية)
 فانه رخص مسها باليد لا التفسير كما في الدرر
 من جميع الفتاوى وفي السراج المستحب أن
 لا يأخذ الكتب الشرعية بالكلم أيضا تعظيما
 لكن في الاشياء من قاعدة إذا اجتمع
 الجلال والحرام ربح الحرام وقد جوز
 أصحابنا من كتب التفسير أو قرأنا
 ولم يفسلوا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرأنا
 ولو قيل به اعتبار القالب لكان جسيما قلت
 لكنه بخالف ما رتب قدبره فروع المصنف
 إذا صار محال لا يقرأ فيه يذفن كالمسلم ويمنع
 النصرا في من مسه وجوز محمد إذا اعتدل
 ولا بأس بتعليمه القرآن وانفسه عسى
 يهتدي ويكره وضع المصنف تحت رأسه
 الالفاظ والمقلدة على الكتاب الالكاتب
 ويوضع النصوص فوقه التعبير ثم الكلام
 ثم الفقه

الكلام أفضل لأن العلم يشرف بموضوعه وموضوع الكلام ذات الله وذات الرسل من حيث أقسام الحكم العقلي فهو موضوع الفقه أفضل المكلفين ولذا سمي علم الكلام أصول الدين وعلم الفقه علم الفروع وسعى الإمام الأعظم مؤلفه في الكلام الفقه الأكبر (قوله ثم الأخبار) أي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمواظ) أي ما فيه وعظ وتذكير لنفس وعطفه بالوافية يقضي عدم الترتيب بينهما (قوله ثم التفسير) لم يذكر المصحف وهو أعلى الكل (قوله عليه آية) لينظر حكم ما دونها (قوله الا اذا كسره) حينئذ لا يكره له عدم الالهانة حيث تفرقت الحروف واذا اجعلت الالهانة قد افاد أن ما دون الالهانة لا يكره ولو لم يكره لكانت الالهانة حرمته عظيمة حتى جاز من مادونها (قوله رقية في غلاف) الرقية التسمية كالاجبة التي تلبس وفي الحديث ارق ما لم يكن كقراو كلام المنية وشرحها فيما هو أعم من الرقية كالادعية وغيرها والمجا في هو غير المشرع على ما مر وظاهره أن غير المجا في يكره لاتصاله به حتى يدخل في يمه تبعاً من غير ذلك وقال فوح أفندي ولو كان ما فيه شيء من القرآن أو من اسمائه تعالى في غلاف منفصل عنه أو في جيبه فلا بأس به والاحترار عن مثله أفضل ان أمكن اه وفي شرح العلامة العزري على الجامع الصغير وقد أجمع العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة شروط أن تكون بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره وأن يعتد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقية ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية بما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدى الى شرك الثاني ما كان بكلام الله أو باسمائه فيجوز فإن كان مأثوراً فيستحب ومن المأثور بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيك من شرك أو غير حاسد الله بشريك ومنه أيضاً بسم الله أرقبك والله يشفيك من كل ما يأتيك من شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد إذا حسد الثالث ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المنزوع الذي يتضمن الالتجاء الى الله تعالى والتبرك باسمائه فيكون تركه أولى الآن يتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله تعالى (قوله لم يكره) أي يخرج بما يدل قوله والاحترار أفضل (قوله يجوز في راية القلم الجديد) لأنه لم يوجد منه ما يقتضي احترامه (قوله ولا ترى راية القلم المستعمل) أي في محل يحل بالتعظيم وأطلق في المستعمل فعم المستعمل في علم وغيره لأنه قد يكتب اسم الله تعالى والرسل عليهم الصلاة والسلام على أن الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة) ينبغى عدم وطء راية القلم لما روى عن الإمام علي عليه السلام في بعض الوقعات أنه قال ما بدت السراويل على القدم وما قطعت قطيع القنم وما وطئت راية القلم فمن أين جاء هذا الالم ذكره علي زاده شارح الشريعة (قوله كنعيش المسجد) أي التاب فيه (قوله وككاسته) بالضم التعمامة قاموس (قوله لا تلقى) أي كل من الخنيس والكاسته والأولى تنبيه الضمير ويصح جعل ككاسته مبتدأ (قوله في موضع يحل بالتعظيم) كالكنيف والمزابل (قوله في كاغد) الكاغد القرماس معرب قاموس (قوله وفي كتب الطب يجوز) الظاهر أن نحو غير المتعلق بالآيات والمنطق كذلك ويجوز (قوله ولو فيه اسم الله والرسول) الواو بمعنى أو والضمير يرجع الى الكاغد أو الطب على تقدير مضاف أي كتبه وهل إذا طمس الحروف بنحو غير بعد محو ويجوز (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد بالبهض لاخراج اسم الله فقد نهى عن محو بالبزاق والكتابة مصدر أراده الفعل (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكره محرم عاروا بالعقوبة بلسانه واتباعه فالتاخر جوازه (قوله ومن فيهن) ظاهره دعم النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقف وغير من الموضوعات للعاقل لأن غيره تبع له ولعل ذكره هذا الحديث للإشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله في النهي عن محو بالبزاق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضاً فليست أسهل (قوله في بيت) المراد محل البيتونة (قوله فيه معصف مستور) ظاهره تقييده به عدم جوازه إذا لم يستر (قوله أو غيره) كوسادة (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله لا تعليقه للزينة) أفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله مطلقاً) ولو استعمل (قوله وقيل يكره محو الحروف) ظاهره ولو مفرقة (قوله وظاهره) أي ظاهره ما في البحر (قوله مجزئ تعظيمه) أي بتعظيمه المجزئ عن الاستعمال (قوله وهل ما يكتب) ما مبتدأ وقوله كذا خبر أي هل هو في حكم البساط (قوله يجوز) سبأ في في الفروع قبيل الوز والنوافل مانعه ولا ينبغى الكتابة على جدران

(باب المياه)

ثم الأخبار والمواظ ثم التفسير فذكره إذا به درهم عليه آية الا اذا كسره وقبته في غلاف منجاف لم يكره دخول الخلاء به والاحترار أفضل راية القلم المستعمل الجدد ولا ترى راية القلم المستعمل لاحترامه كنعيش المسجد وككاسته لا تلقى في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز لغيره في كاغد فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله والرسول فيجوز محو للبزاق فيه محو ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالبزاق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن يجوز من السموات والارض من فيهن مستور قربان المرأة في بيت فيه معصف مستور بساط أو غيره كتب عليه الله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة وينبغي أن لا يكره كلام الناس مطلقاً وقيل يكره محو الحروف والاول أوسع وتعامه في البحرقات وظاهره انتفاء الكرامة بجزئ تعظيمه وحفظه على أولاد زينة أو لاهل ما يكتب على المراجع وجدد الجوامع كذا يجوز والله أعلم (باب المياه)

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها أبو السعود عن النهر والبلباص مطلقا عبارة عن مسائل
 فقهية تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها وإلى ما بعدها غير مترجمة بكتاب ولا فصل من المصنف جمع كثرة
 ويجمع على أمواه بحر (قوله ويقتصر) أشار بتغيير التعبير إلى قلته ولذا قال في النهر ومن بعضهم قصره (قوله
 أصله موه) وهو أصل مرفوض فيما أبدل من الماهاء بالأزما فان الهمزة فيه مبدلة من الماهاء في موضع اللام
 منخ (قوله لطيف) أي لا يحبب البصر غالبا (قوله به حياة كل نام) أي بالعذب منه كما عبر به الشعر بل إلى تخرج
 الملح وفي أبي السعود عن والده لا يقال إن التعريف غير صادق على الملح لأننا نقول الأصل فيه العذوبة وحياة
 كل نام والملوحة وعدم حياة كل نام عارضان وهو الثاني بم الحيوان والنبات (قوله يرفع الحدث) هذا
 التعبير أولى من قول الكفر وتوضأ والحدث ما زعمه شريعة فائمه بالأعضاء إلى غاية استعمال المزبل منخ (قوله
 مطلقا) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله وهو ما يتبادر) أي ما يدرك للذهن فهمه بمجرد سماعه مطلقا وهو
 بمعنى قول المنخ هو الباقي على أوصاف خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يلبس عليه شيء اه (قوله كما سماء) الإضافة
 للتشريف بخلاف الماء المقيد بأن القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه فكما الورد بحر (قوله وأودية) جمع واد
 يطلق على الماء الذي في الصحارى والبطاح (قوله وعيون) جمع عين وهو مشترك بين الشمس والنبوع وهو المراد
 والذهب والدينار والمال والنقد والجاسوس والمطر وولد بقر الوحش وخيار النقي ونفس النقي والناس
 القليل وحرف من حروف المعجم وما عن عين قبله العراق وعين في الجلد وغير ذلك بحر (قوله ويحمار) جمع بحر
 سعى بذلك الملوحة أقولهم ماء بحر أي ملح فيختص بالملح أولسنته وانبساطه ومنه أن فلا نا بحرى أي واسع
 المعروف بنهر وأبو السعود فلا يختص به ويجمع على بحور وبحر وبحار منخ وذكره إشارة إلى رد قول من قال
 أن ماء البحر ليس بماء حتى حكى عن ابن عمر أنه قال في ماء البحر التيم أحب إلى منه بحر عن السراج (قوله بحيث
 يتقاطر) هو المعتمد وعن أبي يوسف يجوز أن لم يتقاطر أفاده في البحر (قوله ويرد) بفتح الراء أحب الغمام (قوله
 وجد) بفتح الجيم والميم الماء الجاهد حلي عن القاموس وحكمه كالثلج فلا يجوز به الطهارة إلا إذا تقاطر (قوله
 هذا) أي ما ذكره المصنف من تقسيم المياه (قوله والأفالك من السماء) أي بأن تظر إلى الواقع لا يصح لأن الكل
 من السماء فعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام وهو كثير ومن عطف المغاير بحسب ما يشاهد والدليل
 لجواز الطهارة بماء السماء هو الدليل لما بعده كذا في المنخ (قوله لقوله تعالى) لتعليل لكون الكل من السماء وروح
 الله لقوله والتكره الخ (قوله الآية) أي اقرأ الآية وهي فسلكه يتابع في الأرض (قوله والتكره الخ) جواب
 عن سؤال حاصله ليس في الآية ما يفيد أن جميع المياه تنزل من السماء لأن ما نكره في الآيات ومعلوم أنها لا نتم
 أفاده صاحب البحر (قوله في مقام الامتنان نعم) فلولم تدل على العموم لفات المطلوب بحر وفيه أن التعظيم
 يظهر من قوله بعد فسلكه يتابع وأما النازل فمأ واحد لا تعميم فيه والامتنان ذكر انتم من المنعم قبيل كل
 ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه الله تعالى نهر (قوله وما زعم) بالصرف وعدمه
 وخصه مع دخوله في ماء الآبار لشرفه ووقوع الخلاف في كراهية ماله (قوله بلاكراهة) أطلقها فم التصريحية
 والتنزيهية لثبوت الإزالة به في الأثر (قوله وبما) بالمد والتسوين (قوله قصد تشميسه) قيد به لأنه لو لم يقصد
 لم يكره اتفاقا أبو السعود (قوله طبية) أي لكونه يورث البرص والمنصوص عن مشايخ مذهبه أنه مما اجتمع فيه
 الكراهتان الشرعية والطبية بشرط أن يكون في آفة نحاس في قطر حار وأن لا يبرد بعد ذلك وفيه أن الكراهة
 عنده لا تختص بقصد التشميس الذي هو موضوع المسئلة (قوله ويرفع) أي الحدث مطلقا وقوله بماء بالمسئلة
 والتسوين أيضا (قوله ينقذه به ملح) أي مهيا لأن ينقذه لها (قوله لا بماء ملح) وهو الذي يجمد في الصيف ويذوب
 في الشتاء عكس الماء بحر (قوله على طبيعته الأصلية) أي حقيقة الخلق عليها (قوله إلى طبيعة المائية) وهي
 غير ملائمة للمائية فيكون ماؤه بعد الذوبان كما الذهب والفضة أبو السعود عن الوافي (قوله ولا بصير) فعيل
 بمعنى مفعول واليه أشار بقوله أي معتصر (قوله من نجر) كالرياس بالكسر وقال العلامة الوافي الر يباس
 ثبت له ساق ختم حاض جذا ثبت في الجبال يقشر ويؤكل اه وهو يقع من الحصى والجدرى والطاعون
 وعصارته تحت البصر كالأفاموس (قوله أو غير) كالغلب (قوله لأنه مقيد) أي الماء المعتصر مما ذكرناه مقيد
 وأيسر مطلق فلا يجوز الوضوء به لأن الحكم من منقول إلى التيم عند فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما ما يحجر

جمع ماء بالمد ويقتصر أصله موه قلبت الواو
 ألقاها والماء همزة وهو جسم لطيف سيال به
 حياة كل نام (يرفع الحدث) مطلقا (بماء مطلق
 وهو ما يتبادر عند الإطلاق) كما سماء وأودية
 وعيون وآبار وبحار وتبلغ مذهب بحيث
 يتقاطر ويرد وجد فندى هذا تقسيم باعتبار
 ما يشاهد والأفالك من السماء لقوله تعالى
 ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء والأية والتكره
 الم تر أن الله أنزل من السماء ماء (وما زعم)
 ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم (وما زعم تشميسه
 بلاكراهة وعن أحد يكره) وبما قصد تشميسه
 بلاكراهة) وكراهته عند الشافعية طبية
 ذكره أحد المصنفين بالعباسية (و) يرفع (بماء
 ينقذه به ملح لا بماء) حاصل بذوبان (ملح)
 لبقاء الأول على طبيعته الأصلية وانقلاب
 الثاني إلى طبيعة المائية (و) لا (ببصير نبات)
 أي معتصر من شجر أو غير لأنه مقيد

(قوله من الكرم) أى شجر العنب وورد في الأحاديث النهي عن تسميتها بذلك فإن الكرم الرجل المؤمن لأنه من مادة تدل على التعظيم وانما نهى عن ذلك لأن النحر يخرج منها فربما عو هذا الاسم إلى شربها أفاده على زاده شارح السرعة (قوله أو الفواكه) من عطف الملبين ويرادهم أبعاد العنب (قوله وهو الاظهر) وهو المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه قاضي خان في الفتاوى وصاحب المحط وصدر به في الكافي وذكر الجواز بصيغة قبل وفي شرح المنية الأشبه عدم الجواز فكان هو الاول لما أنه كمل امتزاجه كذا في البحر (قوله والاعتصار الخ) فالمراد به الخروج (قوله كما الكرم) أى القاطر بنفسه وهو تمثيل للكمي (قوله وكذا ماء الدابوغة) أى مثل ماء الكرم في أن الاظهر عدم جواز رفع الحدث به قال الحلبي ولم أجد تفسير الدابوغة فيما عندي من كتب اللغة اه وأخبر بعض من يسكن بلاد الخليل عليه الصلاة والسلام أنهم يخرجون عروق حطب من الارض يضعونها في الماء فيصير فيد بغرون به الجلد ويسمونه هذا الاسم ونحوه ماء الدبغة الاحمر الذي يضعونه في القناديل بمصر للزينة (قوله والبطيخ) بفتح الباء وكسر هاء وي قال البطيخ (قوله وكذا نبيذ الثمر) فهو على الخلاف والمعتمد عدم الجواز (قوله ولا بما مغلوب الخ) اطلق عبارته عن تقييد الغلبة بكونها بالاجزاء أو بالوزن لكثرة الخلاف في عباراتهم وتقييد بالمغلوب لأنه اذا لم يكن مغلوبا يجوز رفعه به كما سيأتي من اختيار المتأخرين كصاحب البحر والنهر والمنع ما اختاره الزيلعي من الضابط الذي ذكره الشارح بقوله والغلبة الخ (قوله بتشرب نبات) متعلق بكامل وسواء خرج بعلاج أم لا كافي البحر وهو القسم الاول عما كان فيه الغلبة بكامل الامتزاج (قوله أو بطيخ) هو القسم الثاني منه (قوله بما لا يقصده التنظيف) كاشنان وصابون فإنه اذا كان كذلك لا يمنع الطهارة اذا أخرجه عن رقبته وسيلانه (قوله فبخانة) أى فالغلبة بخانة الماء بأن تنقي رقبته وبعدم جريانه على الاعضاء بجر (قوله ما لم يزل الاسم) أى اسم الماء عنه وهذا تقييد ذكره صاحب البحر وقال أبو السعد وما ذكره في البحر ما أخذ من صريح كلام الزيلعي فتسليمه صاحب النهر فيه بما يفيد أن الشارح لم يذ كر ذلك وأن هذا التقييد لا يجدي نفعاً ساقط (قوله كنبذ الثمر) فإنه زال عنه اسم الماء ومثل ذلك الزعفران اذا خالط الماء بحيث يصبغ به فليس بماء مطلق من غير نظر الى الخانة فان اسم الماء قد زال عنه أفاده صاحب البحر (قوله ولو ما نعا) عطف على قوله فلو جامداً أى ولو كان الخاطما نعا والمانع أعم من أن يكون مباحاً لجميع الاوصاف أو لبعضها أو ليس بمباح أصلاً فقصده بما بعد (قوله فلو ما ينال اوصافه) كمثل (قوله أو موافقاً) أى لبعض اوصاف الماء دون بعض والاولى أن لو قال أو مباحاً لبعض الاوصاف (قوله كين) فإنه موافق في عدم الرائحة ومباحين في الطعم واللون فغلبة مثله بظهور أحد الوصفين والضمير في قوله فباحدهما لا مرجع له ولم يذكر ما اذا كان الخلاف في وصف واحد وذكره في البحر حيث قال وان خالف في وصف واحد أو وصفين فالعبرة لغلبة ما به الخلاف فاللبن يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن أو طعمه هو الغالب فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وكذا ماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعبر الغلبة فيه بالطعم اه وكون المخالفة بين الماء والبطيخ في الطعم فقط ليس على إطلاقه بل بالنظر لبعض أنواعه أبو السعود (قوله كاستعمل) على القول المعتمد بطهارته وكالماء الذي يؤخذ من لسان الثور وماء الورد الذي انقطعت رائحته بجر (قوله فبالاجزاء) فان كان المطلق أكثر جاز الوضوء بالكل وان كان مغلوباً لا يجوز وان استويا لم يذكّر في ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطاً اه بجر اذا علمت ذلك فقول الشارح والانتحة صورتان ما اذا كان المستعمل أكثر أو مساوياً وقدرا اشترى لئلا ذلك بثلاثة أرطال فان كان رطلان ماء مطلقاً ورطل مستعمل جاز الوضوء بالكل (قوله وهذا) أى الحكم المذكور في الماء المستعمل (قوله الملقى) أى الماء المستعمل الذي يلقي في الطهور ويختلط به وهو بصيغة اسم المفعول (قوله والملاقى) أى الماء الملاقى بصيغة اسم المفعول أيضاً وهو الماء الطهور الذي انغمس فيه شخص أفاده في البحر (قوله في الفساقى) أى الحياض كالمضات وهذا تضييع على ما تقدم من جواز الوضوء اذا كان المطلق أكثر وعدمه في غير ذلك (قوله على ما حقه في البحر والنهر) أى من جواز الوضوء بالماء الذي اختلط به ماء مستعمل قليل قال في البحر ويدل عليه ما ذكره الشيخ - راج الدين قاري الهداية في فتاويه الذي جمعها تليذه ختم المحققين الكمال بن الهمام بالفظه - سئل عن فسيحة صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها أجاب

(بخلاف ما ينظر من الكرم) أو الفواكه
(بنفسه) فإنه يرفع الحدث وقيل لا وهو
الاظهر كافي الشرب لالبسة عن البرهان
واعقده القهستاني فقال ولا اعتصار به
الحقيقي والحكمي كما الكرم وكذا نبيذ
الدابوغة والبطيخ بلا استخراج وكذا نبيذ
التمر (و) لا بما (مغلوب) شئ (ظاهر)
الغلبة ما بكامل الامتزاج بتشرب نبات
أو بطيخ بما لا يقصده التنظيف وما بغلبة
الخاطا فلو جامداً فبخانة ما لم يزل الاسم
كنبيذ الثمر ولو ما نعا فلو مباحاً لا اوصافه
فتعبر أكثرها أو موافقاً كين فباحدهما
أو مماثلاً كاستعمل فبالاجزاء فان المطلق
أكثر من الصف جاز الطهور بالكل والا
وهذا يعم الملقى والملاقى في الفساقى يجوز
التوضوء ما لم يعلل نساوى المستعمل على
ما حقه في البحر والنهر والمنع

أذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضرب به في وأما إذا وقعت فيها نجاسة تنجست لمصرها (قوله فرق بينهما)
 أي بين الملقى والملاقي وعبارته وما ذكره من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقي جسده دون باقي الماء فيصير ذلك
 الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسريان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالفالب بسبب القليل من الماء
 المستعمل فيه ولكن هذا التوهم قد ذكره في البحر وأعرض عنه حيث قال وإذا عرفت هذا ظهر لك
 ضعف قول من يقول في عصرنا أن الماء المستعمل إذا صب على الماء المطلق وكان المطلق غالبا يجوز الوضوء
 بالكل وإذا نوضا في فسقة صار الكل مستعملا إذا لم يمتنع للفرق بين المستثنين وما قد يتوهم في الفرق
 من أنه في الوضوء يشيع الاستعمال في الجميع بخلافه في الصب مدفوع بأن الشيع والاختلاط
 في صورتين سواء بل لقائل أن يقول القاء الفسالة من خارج أقوى تأثيرا من غيره لتعين المستعمل
 فيه بالعانية والتنخص وتنخص الانفصال وبالجملة فلا يعقل فرق بين صورتين من جهة الحكم
 فالخاسل أنه يجوز الوضوء من الفساق الصغار ما لم يغلب على ظنه أن الماء المستعمل أكثر أو مساو ولم يغلب
 على ظنه وقوع نجاسة أو لعدم ظهور الفرق أشار الشارح بقوله متاملا (قوله ويجوز) الجواز يطلق تارة بمعنى
 الحل وتارة بمعنى الصحة وهي لازمة للأول من غير عكس والغالب إرادة الأول في الأفعال والثاني في العقود
 والمراد هنا الأول ومن قال بعموم المشترك استعمل الجواز هنا بالمعنيين بجر (قوله بما ذكر) أي من
 أقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) هو الذي لا دم فيه سائل والدليل على الجواز ما رواه البخاري أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر
 شفاء ووجه الاستدلال أن الطعام قد يكون حار فيجرب بالغمس فيه فلو كان يفسده بغمسه لما أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم به ليكون شفاء لنا إذا أكلناه وإذا ثبت الحكم في الذباب ثبت في غيره مما هو بعينه كالقمل والزنابير
 والقمل والبعوض والحراد والخنفساء والنمل والصرصر والجعلان وبنات وردان والبرغوث والقمل واحتراز
 بغير الدموي عن الدموي وفيه تفصيل أما الدموي المائي ففيه خلاف وظاهر الرواية أنه لا ينجسه وهو الذي
 يعيش في الماء ويكون تولده ومتوابعه وأما الدموي غير المائي ففيه القليل من الماء فإن قيل لو كان المنجس
 هو الدم يلزم أن يكون الدموي من الحيوان نجسا سواء كان قبل الحياة أو بعده لانه يشقى على الدم في كلتا
 الحالتين قلنا الدم حال الحياة في معدنه والدم في معدنه لا يسكر نجسا بخلاف الدم الذي بعد الموت فلا يقي
 في معدنه لانه صاب من مجاريه أفاده في البحر (قوله كزبور) بضم الزاي فعول وكل ما كان على هذا الوزن فهو
 بضم الفاء الأصغوق فانه جاء بالقبح وأما صدوق فقير عربي حوى وفي النهر الزنبور أنواع منها النحل (قوله أي
 بعوض) في البحر وغيره هو كجار البعوض والبعوض الناموس وواحدة بقعة وقد يسمى به القسفس في بعض
 الجهات وهو حيوان كافر شديد البت كذا في شرح منية المصلي (قوله بقى الخشب) وهو السوس (قوله أنه
 يفسد) أي ينجس الماء (قوله ومنه) أي من حكم العلق إذا حصل يعلم حكم بقى الخ وهو الفساد وهو من كلام
 المجتبي لأن الشارح كإيدل عليه عبارة النهر وفيه والترجيح في العلق ترجيح في البق إذا دم فيها مستعار (قوله
 وحلم) في النهر الجملة ثلاثة أنواع قراد وحذانة وحلم فالقراد أصفرها والحذانة أوسطها والجملة أكبرها ولها دم سائل
 أهو في المجتبي الجملة دودة تقع في جلد النساء فإذا دبغ يكون ذلك الموضع رقيقا جامع اللغة (قوله دود القتر) الذي
 يتولد منه الطير (قوله وماؤه) المراد به الذي يغلي به عند استخراج الحرير كما في الحلبي عن شرح الوهبانية (قوله
 ويزره) هو الذي ينشأ منه الدود (قوله كدودة) أي فأنها طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقص انما هو لما عليها
 لا لذاتها (قوله وماتى مولد) تبس في هذا صاحب الهداية حيث جعل هنا مستثنين الأول موت ما لا تنفس له سائلة
 والثانية ماتى مولد ولم يقل كالكثير موت ما لا دم الخ مقتصر عليه لانه وإن كان أخضر مما هنا إلا أنه يرد عليه
 ما كان ماتى المولد والمعاش وله دم سائل فانه لا ينجس في ظاهر الرواية فلذا جمع بينهما (قوله ولو كلب الماء) قال في
 البحر وفي الكلب المائي اختلاف المشايخ كذا في معراج الدرر من غير ترجيح لكن قال في الخلاصة الكلب المائي
 والخنزير المائي إذا ماتا في الماء أجمعوا على أنه لا يفسد الماء فكانه لم يعتبر القول الضعيف بجر (قوله أو خنزيره)
 في النهر أما الخنزير فأجمعوا على عدم التجسس به كذا في الخلاصة أهو في ذلك نوع إشارة إلى أن الإجماع في عبارة
 الخلاصة السابقة راجع إلى الخنزير فقط (قوله كسكب) بسائر أنواعه وإن كان طافيا وكونه لا يؤكل شيء آخر فوقع

لكن التمريل إلى في شرح الوهبانية فرق
 بينهما فراجع متاملا (ويجوز) رفع الحدث
 (بما ذكره) مات فيه (أي الماء ولو قلبه لا
 غير دموي كزبور وعقرب وبقى) أي
 بعوض وقيل بن الخشب وفي المجتبي الأصح
 في علق مع الدم أنه يفسد ومنه يعلم حكم بقى
 وقراد وحلم وفي الوهبانية دود القتر وماؤه
 ويزره وخزيره طاهر كدودة متولدة من نجاسة
 (وماتى مولد) ولو كلب الماء أو خنزيره
 (كسكب)

الطماوى من استثنائه فلفظ نهر (قوله وسرطان) هو من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جلد المشى سريع
 الحذوذ وفيه كين ومخالب وأظفار حداد كثير الاسنان صلب الظهر من رآه رأى حيوانا بلا رأس ولا ذنب
 عينا في كنفه وفي صدره فكهام مستويان من جانبيه وله غماسة أرجل وهو عشى على جانب واحد ويستنشق
 الماء والهواء معاً مبرى ويسمى عقرب البحر وكنته أبو بحر أبو السعود (قوله وضفدع) بكسر الصاد
 والذال وقد تفتح الذال والكسر أفصح نوح أفندى وفي النهر بكسر الصاد في الأفصح والفتح ضعيف والائى
 ضفدعة بالفتح (قوله الأبريا) قال ابن أمير حاج محل عدم الافساد في البرى الذى جزم في الهداية بعدم الفرق
 فيه وبين الماء اذ لم يكن له نفس سائلة فان كان أفسد على الأصح نهر (قوله وهو) أى البرى (قوله ما لاسترة له)
 بخلاف البحرى فله ستره كما في أرجل الوز (قوله ان له ادم) أى سائل كافي المنخ (قوله والا) أى ان لم يكن له ادم
 سائل بأن لا يكون له ادم أصلاً وله ادم غير سائل لا ينحس (قوله ما ذكر) من مائى المولد وغير الموى (قوله
 الحرمة له) قال في النهر روى عن محمد كراهة شرب الماء الذى تفتت فيه ضفدع لان نجاسته بل حرمة
 له وقد صارت أجزاؤه في الماء وهذا يؤذن بأنه متغيرية ولذا عبر في التحنيس بالحرمة واقفه الموفق (قوله
 القليل) أما الكثير فلا ينحس الا بظهور أحد الاوصاف (قوة واوز) قال في القاموس اوز بكسر الهمزة
 وفتح الواو وتشديد الزاى القصر القليط والبطة اه وحديثه لا فائدة في ذكره بعد البطة بئى أن يقال ان الاوز
 لا يتعش من الماء وانما يسبح في البحر فقط وليس هذا معاش أويته يش في الماء وغيره وحديثه فليس معاش
 معاش فقط (قوله في عصير) أى في حوض فيه عصير (قوله مع العصير) أى الجارى (قوله لا ينحس) مالم يظهر
 أحد الاوصاف الثلاثة (قوله وبغير) عطف على يموت مائى فيكون متعلقاً بغير المذكور (قوله ينحس
 الكثير) أعاد بذلك أن ينحس فعل مضارع والكثير فاعل وحديثه فقله بغير يتعلق بغير وهذا غير صواب
 لما علمت من تعلقه بغير الأول وفيه أيضاً حذف الفاعل من غير ما يدل عليه وأيضاً لم يعلم المتغير أظاهره
 أو ينحس فالأولى أن يقرأ قول المصنف بنحس بالباء الموحدة ويكون الجار والمجرور متعلقاً بغير ويدل عليه
 حل المصنف حيث قال في حل منتهى أى وان كان كثيراً أو جابراً بنحس بغيراً أحد أوصافه من طم أو لون أو ريح
 بنحس فقد أعاد تعلق بنحس بقوله بغير فلو صرح الشارح بالمتعلق الأول وقال بنحس الكثير بغيراً أحد
 أوصافه بنحس لم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل مسكوتاً عنه انظر حلبي (قوله اجماعاً) اعلم أن
 العلماء أجمعوا على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة لا يجوز الطهارة به قليلاً كان الماء أو كثيراً جابراً
 كان أو غير جابراً هكذا نقل الاجماع في كتبنا ونقله النووي أيضاً وان لم يتغير بها فانفق عامة العلماء على أن
 القليل بنحس به بدون الكثير لكنهم اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير بغير (قوله خلافاً لما لك) راجع
 الى المعطوف المذكور لا المعطوف عليه المحذوف وهو ان تغيراً يكن برده عليه أن الذى لا يتغير كثيراً عند لا قليل
 كما أفاده في البحر (قوله لا لتغير) عطف على قوله يموت أى بنحس بالموت لا لتغير ويصح عطفه على قول المصنف
 بنحس أى بنحس بغيراً أحد أوصافه بنحس لا لتغير بطول مكث وهذا مما يدل على أن المصنف بنحس بالباء
 الموحدة والمراد بالتغير الاثنان وعبر في الكثير بأن (قوله بطول مكث) أى بمكث طويل والمكث الإقامة والدوام
 وهو تثلبت الميم مصدر مكث بضم الكاف وقصها أقام وفي المصدر رابعة وهى فتح الكاف والميم قبل وقد قرئ
 بهم في قوله تعالى لتقرأ على الناس على مكث (قوله فلو علم) هذا مفهوم المصنف في النهر فبده لا أنه لو علم تغيره
 بنجاسة لم يجزه (قوله ولو شك) في المتغير هو المكث أو النجاسة (قوله فالأصل الطهارة) أى فيحصل على أصله ولا
 يلزمه السؤال كافي المنخ (قوله أفضل من النهر) أى أكثر نواباً (قوله رغماً لا معتزلة) أى ارغاماً واذ لا لاهم وهذا بناء
 على مسئلة الجزء الذى لا يتجزأ وصورته مالم وقعت نجاسة في الحوض الكبير فانما تنجسه عندهم وان قلت لانها
 لا تتناهى تجزئتها فكان في كل قطرات الماء نجاسة وعندنا لا يتنجس البتة لنبوت الجزء الذى لا يتجزأ فتناهى
 أجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقى الحوض طاهراً حلبي وأفاد في البحر أن التوضى من الحوض
 بما يكون أفضل اذ اتحقق الارغام في مكان لا يتحقق ذلك فيه النهر أفضل وعزاء الى الفتح وقبل في هذا التقرير
 ظاهر وجهه أن المعتزلة حنفيون في الفروع وقائلون بالجزء الذى لا يتجزأ وأوجه البناء والرفع واجب بأنه
 صحيح على أمر محتج فيه بيننا وبينهم وهو أن الجزء يتنجس بالجماعة عندهم ولا يتنجس بالجماعة عندنا بل

وسرطان) وضفدع الا بزياله وم سائل وهو
 ما لاسترة له بين أصابعه ففسد في الأصح كنية
 برية ان له ادم والا (وكذا) الحكم
 (لومات) ما ذكر (خارجة والبقى فيه)
 في الأصح فلو تفتت فيه وضفدع جاز
 التوضى به لانه نجاسة له (وينحس)
 الماء القليل (يموت مائى معاش برى
 المولد) في الأصح (كبه واوز) وحكم سائر
 الما ذوات كالماء في الأصح حتى لو وقع بوله
 في عصير عشرين في عشر لم يفسد ولو سالد
 رجلاه مع العصير لا ينحس خلافاً لمجذ كره
 الشئى وغيره (وبغيراً أحد أوصافه) من
 لون أو طعم أو ريح (بنحس) الكثير ولو جابراً
 اجماعاً أما القليل فينجس وان لم يتغير خلافاً
 لما لك (لا لتغير بطول مكث) فلو علم تنده
 بنجاسة لم يجز ولو شك فالأصل الطهارة
 والتوضى من الحوض أفضل من النهر رغماً
 للمعتزلة

بالسريان فاذا ظهر أثرها فيه علم أنها مرت الى جميع اجزاء الماء فحكم نجاسة الكل واذا لم يظهر أثرها فيه علم أنها لم تسر الى جميع اجزاء الماء بل الى بعضها فلهذا لم يكن بعض الاجزاء منه طاهرا الصحن لم تعرف الاجزاء الطاهرة من الاجزاء النجسة فحكم بظاهر الكل لانها الاصل (قوله وكذا يجوز نجاسة) بالذوق والتذوق (قوله مطلقا) سواء كان المضاف من جنس الارض كالتراب أو يقصد بظلمة التنظيف كالاشنان والمصابون أو يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام كذا في المنع (قوله كاشنان) بالضم والكسر معروف نافع للبرص والحكة جلاء منق مدر للطمث مسقط للجنة قاموس (قوله به) أي بالماء المخلوط بما تقدم (قوله لم يجز) لما تقدم أن اسم الماء زال عنه والنبيذ في حكمه كما في قول التميميات من الجمر (قوله وان غير كل أوصافه) لأن المنقول عن الاساتذة أنهم كانوا يتوضون من المباحض التي يقع فيها الاوراق مع تفكير كل الاوصاف من غير تفكير من النهاية (قوله في الاصح) مقابلة ما في الجمر من محمد بن ابراهيم المدياني أن الماء المتغير بكمية الاوراق ان ظهر لونها في الكف لا يتوضأ به لكن يترب (قوله واسمه) وأما اذا زال اسم الماء عنه كما في الزعفران اذا كان يصبغ به فلا يتوضأ به لانه يقال له صبغ كنيذ ثم (قوله لما ستر) أي في حل قوله ولا مغلوب بظاهر حيث قال الشارح فلو جامدا فبخانة عالم يزل الاسم كنيذ القهر حلي (قوله بجوار وقعت فيه نجاسة) ولا يتنجس موضع الوقوع كراكد لكن فيتوضأ من موضع الوقوع منه ولا فرق بين الرئيسية وغيرها وهو المروي عن أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بخاري وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي تصحيحه كما في الفتح وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية المفق بجر (قوله عرفا) مرتبط بقوله بعد وهو منصوب على التمييز (قوله ما يذهب بتبينة) ماكرة وصفت بجملة يذهب ومعنى يذهب يجري ويصح أن تكون موصولة وما أورد عليه من أن الدابة تذهب بها ممنوع لما أنها واقعة على الماء الجاري لتقدم ذكره ويذهب ملته كذا في النهر والناس من قوله بتبينة للوحدة (قوله والاول اظهر) وأصح كما في الجمر والنهر لتعويله على العرف وجر يانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتليز (قوله بمدد) أي بما يمدد بزيادة (قوله في الاصح) صححه صاحب السراج وصاحب التبيين في الهداية ومقابلة ما في الفتح أن جريانه لا بد وأن يكون بمدد كما في العين والبر وهو المختار بجر فهما قولان معصيان (قوله جاز) وان كان فيه نجاسة لم يظهر أحد أوصافها (قوله وكذا لو حفر من رامن حوض صغير) فأجرى الماء في النهر وتوضأ بذلك الماء في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر فيه فحفر رجل آخر من رامن ذلك المكان وأجرى فيه الماء وتوضأ به في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان آخر أيضا فعمل رجل آخر كذلك جاز الوضوء للكل لأن كل واحد منهم انما توضأ بالماء حال جريانه والماء الجاري لا يحتمل النجاسة ما لم يتغير بجر والماء المجمع طاهر وطهروا لان استعماله حصل في حال جريانه والماء الجاري لا يصير مستعملا باستعماله هكذا حكى عن الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغفي قال العلامة نوح وهذا الفرع مبني على نجاسة الماء المستعمل والفتوى على طهارته (قوله ونم) الواو داخل على محذوف معطوف عليه بنم فلم يدخل حرف العطف على مثله أي وجاز توضؤه ثالثا من اربعاء ما سادسا والقصد التكثير (قوله أي يعلم أنه) بالطريق الموضوع لعله كذا في النسم والابصار وقال في العناية أي يبصر وأراد به الابصار بالبصرة نهر (قوله فلو فيه جيفة أو بال) أشار به الى أنه لا فرق بين المرة وغيرها (قوله من أسفله) أي أسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة أو البول والجيفة بكسر الجيم كما في القاموس (قوله ظاهره) أي المصنف حيث جعل نجاسة الماء الجاري منوطة بظهوره لا بظهوره وهو عام في الجيفة وغيرها (قوله بيم الجيفة) سواء جرى على كلها أو بعضها وقوله وغيرها أي من النجاسة غير المرتبة ذكره العلامة قاسم في رسالته (قوله وقواء في النهر) حيث قال أقول قد تفرز أن الجاري وما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه ما لم تغلب عليه بأن يظهر أثرها فيه فجزء التيقن بوجود النجاسة لا أثره (قوله وقيل الخ) وهو المذكور في عمارة الفتاوى (قوله حوض الحمام) أي في كونه لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه الا بظهور أثره حتى لو أدخلت القصة النجاسة فيه والبد النجاسة لا يتنجس بجر (قوله والغرف متدراكا) أي متناجيا وتعتبره أن لا يسكن وجه الماء فيما بين الفرقين بجر (قوله مطلقا) أي سواء كان أربعين أو أربعين أو أكثر من ذلك وقيل ان كان أكثر من ذلك تنجس حلي عن الجمر (قوله وكعين هي خمس فرخس) أي فانه يجوز منها الوضوء من كل ثلث وانما يعيد بالنس لانها محل النزاع أما ما دللنا فلا يتنجس اتصالا لانه لا يقلل حقيقة في جميعه

(وكذا يجوز نجاسة طاهر جامد) مطلقا
(كاشنان وزعفران) لكن في الجمر
القصة ان أمكر الصبغ به لم يجز كنيذ ثم
(وقا كوة ولا في جمر) وان غير كل أوصافه
(في الاصح ان بقيت رفته) أي واسمه لما ستر
(و) يجوز (ب) جوار وقعت فيه نجاسة (و) الجاري
(هو ما يذهب به) جوار وقعت فيه نجاسة بتبينة
والاول اظهر والناس في النهر (وان) وصلية
(لم يكن جريانه بمدد) في الاصح فلو سدت النهر
من فوق فتوضأ رجل بجاء مجرى بلا مدد
جاز لانه جار وكذا لو حفر من رامن حوض
صغير وأصب رفته الماء في طرف من رامن
وتوضأ به وعند طرفة الآخر انا يجمع الماء
جاز توضؤه به ثانيا وثم وثم وتعامه في الجمر ان
لم يزل أي يعلم أنه) فلو فيه جيفة أو بال فيه
رجل فتوضأ آخر من أسفله جاز ما لم يرف
أسفله أنه (وهو) اما (طام أو لون أو ريح)
ظاهرة بيم الجيفة وغيرها وهو ما رجه
الكامل وقال تليدة قاسم انه المختار وقواء
في النهر وأقر المصنف وفي الفتوى وقيل
المضمرات من النصاب وعليه الفتوى وقيل
ان جرى عليها نجاسة فأنزل لم يجز وهو حوط
والحقوا بالجاري حوض صغير يذله
فازلا والغرف متدراكا كحوض صغير يذله
الماء من جانب ويخرج من آخر يذله
الماء من كل الجانب مطلقا به يفتي
التوضي من خمس في خمس ينسب الماء منه به
وكعين هي خمس فرخس
يقى قهستانه من بالتمعة

المتبع بخلاف ما إذا كان ستافى ست فانه كالحوض الصغير فيجب لانزوا بعض النجاسة فيه وفي منية المصل
 مع شربها للبلقي عيب الماء إذا كان وسعها خساف خسر وكان الماء يخرج منها أى من ينبوعها ان حصى كان
 يترك الماء حركة ظاهر من جانب العين وهو أى الماء يستعين بالحرارة على الخروج من مخرج العين يجوز
 الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لثقة انه فاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء
 بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها اه وهذا بناء على نجاسة المستعمل (قوله لم ير اثره) أى لم يعلم (قوله به
 يبق) واختار بعضهم انه يترى فان وقع تحريمه على أن النجاسة لم تخلص فوضوا والا قال ابن أمير حاج وهو
 الاصح ورجع الصكر نى وغيره التحيس وفي البدائع انه ظاهر الرواية ومعناه انه يترك من موضع النجاسة
 مقدار أربعة أذرع في مثلها ومشايع بخارى وما وراء النهر فالوا فى غير المرتبة يتوضأ من موضع الوقوع
 وهو الاصح وقد علمت أن الاقوال جميعها معصم غير أن المقتضى به هو المذكور في الشرح وقال في فتح القدير هو
 الذى ينبغى تعميمه أفاده في النهر (قوله والمعتبر في مقدار الراكد) أى الذى لا ينجس الا بظهور أثر النجاسة فيه
 (قوله اكبر رأى المبتلى) يعنى به غلبة الظن لانها فى حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليظهر التفصيل بعده (قوله
 جاز) أى التماهير به (قوله والا لا) أى ان لا يقلب على ظنه ذلك بل غلب الخلو أو كان الامران على حد سواء
 لا يجوز التماهير به (قوله وحقق في الجريان المذهب) بعشرة قول ذكرها فيه ثم قال وأما ما اختاره كثير من
 مشايخنا المتأخرين بل عامتهم كما نقله في معراج الدراية من اعتبار العشرى العشر فقد علمت أنه ليس بمذهب
 أصحابنا وإن محمد اوان كان قد ربه رجوع عنه كما نقله الاثمة الثقات الذين هم أعلم بمذهب أصحابنا وعلى تقدير عدم
 رجوع محمد عن هذا التقدير فاقدر به لا يستلزم تقديره الا فى تقاره وهو لا يلزم غيره وهذا لا يوجب كونه
 ما استكثره المبتلى فاستكثار واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع فى قلب كل واحد من الامور
 التى يجب فيها على العاصى تقليد الجهد ذكره الكمال (قوله ورد الخ) أى وود صاحب الجرح ما أجاب به
 صدر الشريعة فى شرح الوفاية وحاصله أنه انما قد ربه بالشر بناء على قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر فخاله
 حواه اربعون ذراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فقههم من هذا انه اذا أراد أن يحفر بئرا يحفر فى حريمها
 بئر يجمع منه لانه يجذب الماء اليها ويقتصر عن البئر الاولى واذا أراد أن يحفر بئرا بالوعة يجمع أيضا لسراية
 النجاسة الى البئر الاولى وتجنب ما لا يمنع فبما وراء الحرم وهو عشرى عشر فقههم أن المنع اعتبر العشر
 فى العشرى عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسرى حكم بالمنع وحاصل الرذم ثلاثة أوجه الاول
 أن كون حريم البئر عشرة أذرع من كل جانب قول البعض والعصم انه اربعون من كل جانب الثانى أن قوام
 الارض أضعاف قوام الماء فقياسه عليها فى مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث أن المختار المحقق فى البعد
 بين البالوعة والبئر وذلك انهم ان تغير لونه أو ريحه أو طعمه تنجس والا فلا وفى التتارخانية أن الجواب يختلف
 باختلاف صلاحية الارض ورخاوتها اه (قوله لكن فى النهر الخ) الوجه مع صاحب الجرح اذا اطلعت عليهما
 جازمت بذلك ولتدعى صاحب الجرح لما ذكره أخوه وأعرض عنه (قوله أى فى المربع الخ) هذا الصنيع
 من الشايع ليس على ما ينبغى لان الضمير الاول يتعين رجوعه الى العشرة فلا يشأب التفصيل فيه بعد ولو صنع
 كصنيع النهر بان يقول وهذا فى المربع أى فى المدور الخ كان أنسب وفى الخلاصة وصورة الحوض الكبير المقدر
 بعشرة فى عشرة أن يكون كل جانب من جوانب الحوض عشرة وحول الماء اربعون ذراعا ووجه المامانة
 ذراع هذا مقدار الطول والعرض اه وبهذا تعلم ما فى عبارة بعضهم حيث يقول وهو برهن عليه عند الحساب
 وأهل الهندسة فانه يقتضى أن المراد غير ذلك وليس كذلك بل المراد ظاهرة قال عليه الصلاة والسلام تأمته آمنة
 لا تكتب ولا تحسب أى لا يتعلق أمر ديننا بحساب النجوم وغوامض فنه بل أمر الشريعة ظاهرة يعرفه من اطلع
 عليه الخاص منهم والعام (قوله وفى المدور) كظاهرة الامام الحسين وشقيقته السيدة زينب والمارستان ونحوها
 (قوله بستة وثلاثين) هو الذى رجحه فى الظهيرة وذكر فى غيرها أنه بستة وأربعين والاحوط اعتبار ثمانية
 وأربعين (قوله وفى المثلث) الذى على ثلاث زوايا معتدلة (قوله وبعاء وخسا) لاحاجة الى زيادة الخمس
 وفى نسخة بأول لاجتماعه لان علوم الحساب والهندسة يقتضيه لا يشك فيها أفاده شيخنا الجليل فى وسائله
 المتعلقة بالحياض حال الكل والكلى تحركات غير لازمة انما الصريح ما قد مناه من عدم التحكيم بتقدير معين ولغا

(وكذا) يجوز (براكده) كبر (كذلك) أى
 وقع فيه نجس لم ير اثره ولو حتى موضع وقوع
 المرتبة به يبقى بحر (والاعتبر) فى مقدار
 الراكد (اكبر رأى المبتلى) به فيه فان غلب
 على غلبه عدم خلو (أى وصول
 النجاسة الى الجانب الاخر جاز والا لا)
 هذا ظاهر الرواية من الامام واليه رجوع
 محمد وهو الاصح كما فى الغاية وغيره وحقق
 فى الجرح انه المذهب به بعمل وأن التقدير
 بعشرى عشر لا يرجع الى أصل يعتمد عليه
 ورد ما أجاب به صدر الشريعة لضبط ولا سيما
 وأنت خير بأن اعتبار العشر اضى
 فى حق من لا رأى له من العوام فلذا ألقى به
 المتأخرون الاعلام أى فى المربع بأربعين
 وفى المدور بستة وثلاثين وفى المثلث من كل
 جانب خمسة عشر وردها وخسا

احتج الى هذا القدر تبلغ مساحته مائة ذراع بيانه أن يضرب أحد جوانبه في نفسه فاصح بؤخذ ثلثه وحشوا
فهو مساحته وتجد في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع وهذا تقرب له
من مائة ذراع ووجه ذلك أن تضرب خمسة عشر ورديا في مثله يكون الحاصل مائتين واثنين وثلاثين ونسعة
أجزاء من مائة عشر جزءا من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس من ذراع وعشرة ثلاثة وعشرون ذراعا واحدا
وأربعون جزءا من مائة وستين جزءا من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف من ذراع فإذا جعت الثلث والعشر
وجدته مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع اه فوح افندي (قوله بذراع الكرباس)
هو المختار من أقوال ثلاثة كافي التجنيس وفي التهر وهل المختار ذراع الكرباس أو المساحة أو في كل مكان وزمان
بما به يذرعون أقوال كلها صحيحة والاختيار الأنسب (قوله لكنه يبلغ عشر في عشر) أي لو كسر صار عشرة
في عشر نهر (قوله ولو أعلاه) أي الحوض مثلا (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاغتسال بجر (قوله حتى يبلغ
الاقل) أي فلا يتوضأ منه ولكن يفترق منه ويتوضأ كذا في البحر وهذا الفرع ونحوه بناء على نجاسة الماء
المستعمل وأما على طهارته فلا كلام فيه وإذا وقعت فيه نجاسة في تلك الحالة فالأعلى طاهر إلى أن يبلغ الاقل
فينجس وإذا وقعت النجاسة فيه وهو ناقص تنجس قطعا فإذا امتلا لا يظهر أصلا قال في منية المصلي وشرحها
ولو أن ماء الحوض إذا كان عشر في عشر فتسفل فصار سبعة في سبع فوكت النجاسة فيه تنجس وان
امتلا صار نجسا لأن العبرة بوقت وقوع النجاسة وقيل لا يصير نجسا ووجهه غير ظاهر اه (قوله ولو بعكسه)
بأن كان أعلاه ضيقا وأسفله عشرا (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز قال السراج الهندي وهو الأشبه
وإذا وقعت فيه نجاسة حينئذ جاز التطهير به فإذا امتلا حتى يبلغ المكان الضيق قال الحلبي لم أجدهم
والظاهر التجنيس لأن النجاسة تحقق وقوعها وانما جازنا التطهير به لسعته وقد ذهبت وهذا بناء على اعتبار
العشر في العشر وأما على أصل المذهب فيعتبر أكبر أي المبني (قوله من مائة الجمد) أي من مائة
عنه والجمد الماء الجامد كافي القاموس (قوله لانه كالمسقف) أي كما تحت سقف والعبرة للماء لا سقفه
(قوله وان متصلا) يعني ان كان الماء متصلا بالجمد صار هذا كماء في قصعة فينجس بقليل النجاسة
(قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينجس الماء في هذه الصورة لو وقع فيه كلب حتى تم مائة لانه لثقله يتسفل في أصل
الماء وهو كثير فلا ينجس الا يظهر أحد الأوصاف الثلاثة (قوله بجزء جريانه) وقيل حتى يخرج كله وقيل
حتى يخرج ثلاثة أمثاله وعبارته صادقة بما إذا دخل الماء من خارج وبما إذا انقب وأجرى منه شيء والثمانية
ليست مرادة قال في البحر وأعلم أن عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تصيد أن الحكم بطهارة الحوض إذا كان
الخروج حال الدخول وهو كذلك فيما يظهر لانه حينئذ يكون في المعنى جارا وكذا إذا كان ناقضا ودخل
الماء عليه واستقر جارا عليه حتى خرج بعضه ثم كلاً هم يشيرون إلى أن الخارج منه نجس قبل الحكم على الحوض
بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح منية المصلي (قوله وكذا البئر) أي إذا وقعت فيه نجاسة فخرى
طهر والا لا بجر عن الهندي (قوله وحوض الحمام) أي إذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وتقدم للشارح مانعه
والحقوا بالجارى حوض الحمام إذا كان الماء نازلا والغرف متداركا (قوله ذراع الكرباس) الكرباس بالكسر
نوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح قاموس (قوله فقط) وأما ذراع المساحة فسبع قبضات فوق كل
قبضة أصبع قائمة (قوله فيكون ثمانية الخ) وذلك لأن الشهرة في سبعة بسبعين والثمانية في مثلها بأربعة وستين
قبضة والثمانية في ثلاثة أصابع بأربع وعشرين أصبعاً وهي ست قبضات فمست سبعين قبضة وقوله بذراع زمانا
ليس ذلك بمتعارف عندنا بمصر (قوله على القول المفتي به) أي الذي أنفق به المتأخرون وقد علمت أصل المذهب
(قوله ولو حكما) تكرر مع قوله سابقا ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا وقوله في الأصح
رجحه قوام الدين الكاكي في عيون المذهب ومجمعه صاحب المحيط والاختيار وغيرهما لأن اعتبار الطول لا
ينجسه واعتبار العرض ينجسه فوقع الشك في نجسه والأصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهرا على أصله إذ اليقين
لا يزول بالشك والمقابل الأصح أنه ينجس ونسب قاضي خان هذا القول إلى عامة المشايخ واختاره الكمال وقال
تليذه العلامة قاسم الأصح أنه ينجس فهما قولان معصمان (قوله عدها عشر) العمق بفتح العين المهملة وضمها
وبضمتين تعبر الحوض ونحوه أبو السعود وهو في القاموس (قوله وحينئذ فلو ماؤها) أي حينئذ اعتبر العمق

بذراع الكرباس ولوله طول لا عرض لكنه
يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا ولو أعلاه عشرا
وأسفله أقل جاز حتى يبلغ الأقل ولو بعكسه
فوقع فيه نجس لم يجر حتى يبلغ العشر ولو
جد ماؤه فنقب ان الماء منفصلا عن الجمد
جاز لانه كالمسقف وان متصلا لانه كالمسقف
حتى لو وقع فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه
فكان تسفله ثم المختار طهارة التجنيس بجزء
جريانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا
وفي القهستاني والمختار ذراع الكرباس وهو
سبع قبضات فقط فيكون ثمانية الخ
بذراع زمانا ثمانية قبضات وثلاث أصابع
على القول المفتي به بالعشر أي ولو حكما لم
ماله طول لا عرض في الأصح وحينئذ فلو ماؤها
عدها عشر في الأصح وحينئذ فلو ماؤها
بقدرا لعشر نجس كافي الآية

(قوله وحيد) أي حين اذ كان البئر العميق مثل الكثير والاولى وعق خمس أصابع وحذف قوله وحيد (قوله
فعمق خمس أصابع) الحاصل أن مقدار العمق في العشر فيه خلاف في الهداية والمعتبر في العمق أن يكون
بصال لا ينحصر بالاغتراف هو الصحيح أي لا ينكشف حتى لو انكشف ثم اتصل به سد ذلك لا يتوضأ منه
وعليه الفتوى كذا في مخرج الدراية وفي البدائع اذا أخذ الماء وجه الارض يكفي ولا تقدير فيه في ظاهر
الرواية وهو الصحيح اهـ وهو الوجه لما عرف من أصول الامام بحرقه وقوله لا يتوضأ بناء على أن الماء المستعمل
نجس أو يحتمل على ما اذا وقعت فيه نجاسة والشارح قد رده بخمس أصابع فلم يوافق أحد القولين اللهم
الآن يقال انه بيان لما أخذ به صاحب الهداية (قوله تقريرا) أي لا تحققة بقاؤه وراجع لما به من التقدير
(قوله منا) المن وبه قال منا كصاحب كافى تنبيه المقصور والمدود من الاثني في رطلان فيكون بالارطال
سنة آلاف وسخانة وأربعة وعشر بن رطلا (قوله وبسعة غدير) أي مربع (قوله كل ضلع) أي جانب (قوله
وعرضا) المراد به مساحة وجه الماء من الضلع الى الضلع (قوله اهـ) أي ما في الفهستاني (قوله وفيه كلام)
أي فيما قاله الفهستاني من اعتبار العمق نظر والمراد عدم تسليبه (قوله اذ المعتد الخ) قال في البحر نقلا
عن الفتح والوجه خلاف جعله كثيرا لأن مدار الكثرة عند الامام على تحكم الرأي في عدم خلوص النجاسة
الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك في غلبة الوصول اليه والاستعمال انما هو من السطح
لامن العمق فأقرب الامور الحكم بوصول النجاسة في الجانب الآخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير
اذ ليس حكم الكثير نجس الجانب الآخر بسقوطها في مقابله دون تغير اهـ (قوله زال طبعه) أي وصفه
الذي خلقه الله تعالى عليه (قوله والانبثاق) اقتصر الوافي عليه لاستزاه الارواء دون العكس فان الانثربة
زوى ولا تنبت والماء الملح طبعه الانبثاق الا أنه عدم منه لعارض كالماء الحار وقد قدمناه (قوله بسبب طبع)
لا يقال يدخل في ذلك الماء المسخن لاننا نقول ان الطبع يشعر بالخلط ويجرد تسخين الماء بدون خلط لا يشع
طبخا أو بالعود (قوله وما باقلا) هو القول اذا شدت قصرت واذا خففت مدت كما في الصحاح واذا وجد
مكتوبا بالالف تعين المد والتخفيف أبو السعود عن عزمي زاده (قوله كاشنان) أدخلت الكاف السدر وقد
ذكره في البحر (قوله رفته) أي وسيلانه كما في البحر (قوله أو بما استعمل) بالمد اعلم أن الكلام في الماء المستعمل
يقع في أربعة مواضع الاول في سببه وقد أشار اليه بقوله لقربة أو رفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد أشار اليه
بقوله اذا انفصل الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا يطهر (قوله لاجل قرية)
هذا باتفاق الجميع سواء كانت وحدها أو مع رفع حدث وقوله أي ثواب غير ظاهر لان القرية ما يستحق به
الثواب (قوله أو من حمير) أي عاقل ولو لم يبلغ على المختار كما في البحر عن الخلاصة (قوله لعادة عبادة) العبادة
تعلم الفرض والتفل أما الاستعمال لعادة الفرائض فظاهر لانهم صرحوا باستحباب الوضوء للعائض لكل
فريضة وأن تجلس في مصلاها قدرها ككلمات تنسى عاداتها أو التفل فقال في التبرم مقتضى كلامهم
اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي أنها لو وضأت لتعبد عادي لها أو صلاة نهي وجلست في مصلاها أن يصير
مستعملا ولم أره لهم اهـ والشارح أطلق في العبارة وساقها مساق النصوص وما كان ينبغي (قوله أو غسل
ميت) أي فهو طاهر اذا لم يكن على بدنه نجاسة وهو الاصح وقبل نجاسته نجاسة خبث فتكون غسلاته نجاسة
وصحح أيضا وانما أطلق محمد القول بنجاسة ما غسله لان غسلاته لا تخلو عن النجاسة غالب البحر (قوله أو يدلا كل)
قد بدله لانه لو غسل يده عن الوضوء لا يصير مستعملا لعدم ازالة الحدث واقامة القرية كذا في المحيط وهذا التعليل
يقيد أنه كان متوضئا ولا بد منه كما لا يخفى (قوله بنية السنة) أي الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام
الوضوء قبله وبعده ولا يكون مستعملا بدون تلك النية كما أفاده في البحر قال في النهر وعليه فينبغي اشتراطه
في كل سنة كغسل الاتم والقوم وغيرهما وفي ذلك تردد اهـ (تنبيه) انما استعمل الماء بالقرية كالوضوء على الوضوء
لان لما نوى القرية فقد ازداد طهارة على طهارة فلا تكون طهارة جديدة الا بازالة النجاسة المحكمة حكما
فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء أفاده صاحب البحر (قوله كوضوء محدث) فانه بنية القرية
يجتمع فيه الامر ان (قوله ولوليتبرد) مبالغة على المصنف وحيد فينفرد برفع الحدث وهذا باتفاق بين الثلاثة
كلاهما الجرجاني وقبل هذا عندهما دون محمد كما ذكره الرازي قال في المحيط وهذا الخلاف صحيح وعلى كل

وحيد في عمق خمس أصابع تقريرا ثلاثة
آلاف وثلاثمائة وأثنا عشر من الماء
الصافي وبسعة غدير كل ضلع منه ذراع
وعرضا وعقد ذراعان وثلاثة أرباع
ونصف أصابع تقريرا كل ذراع أربع
وعشرون أصبعا انتهى قلت وفيه كلام
اذ لم يجد عدم اعتبار العمق وحده تبصر
(ولا يبرجما) بالمد (زال طبعه) وهو
السلطان والارواء والانبثاق (بسبب طبع)
سكوني وما باقلا لا بما قصد به التنظيف
كاشنان وصواب فيجوز ان يقره (أو بما
استعمل) أجل (قرية) أي ثواب ولومع
رفع حدث أو من حمير أو ما يرفع لعادة عبادة
أو غسل ميت أو يدلا كل أو منه بنية السنة
(أو) لاجل (رفع حدث) ولومع قرية
كوضوء محدث ولوليتبرد

حال فالعقد الاستعمال (قوله فلو فوضاً متوضي) فترجع على تقييد الاستعمال بأحد الشيتين وانما لم يصير
مستعملاً لعدم تحقق القربة وهي ما يستحق به الثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بهما ولعدم رفع الحدث (قوله
أوداعهم) فان قلت ان التعليم قربة فاذا قصد اقامة القربة ينبغي أن يصير الماء مستعملاً لان القربة متعلق
به حكم نمرعي وهو استحقاق الثواب ولا شك أن في التعليم المقصود ثواباً واجب عنه بأن هذا الماء لم يستعمل
لقربة لان القربة فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه ولذا لو علمه بالقول استغنى عن هذا القول
(قوله أولطين) مثله المجهين والدرن وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كما في الهندية (قوله بلانية قربة) أي
وضوءه وان أراد الزيادة على الوضوء الأول اختلف فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملاً لان الزيادة من باب التعدي
بالنص وقال بعضهم يصير مستعملاً لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اهـ مخ وقال في البصران الوضوء
على الوضوء لا يكون قربة الا اذا اختلف المجلس فحينئذ يكون الماء مستعملاً اما اذا اتحد المجلس فلا يكون
قربة بل مكروهاً فيكون الماء غير مستعمل اهـ أقول قد مر أن المكروه الثلاث في مجلس واحد لا الوضوء أن
(قوله وكفـل فحوغذ) أي من غير أعضاء الوضوء وهو محدث حدث نأصغراً لا كبر وهو الاصح كما في البصر
وعلى مقابله يصير مستعملاً فان قلت كيف صار مستعملاً ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقربة
واسقاط فرض قلت الظاهر أن هذا التفاضل الى خلاف آخر هو أن الحدث الاصغر اذا وجد هل يحل بكل
البدن وجعل غسل أعضاء الوضوء رفعاً عن الكل تخفيفاً أو بأعضاء الوضوء فقط قولان ركان الرابع هو
الثاني ولذا لم يصير الماء مستعملاً بخلافه على الأول من (قوله أو فوب) مثله الاناء الطاهر كما في المنع (قوله أوداعه
توكل) هذا اتفاق وانظر اذا غسل نحو الكلب هل يكون الحكم كذلك بناء على المتقدم من طهارة عينه واذا
كان كذلك فلا وجه للتقييد بتوكل (قوله ولاجل اسقاط فرض) قال في البصر ما حاصله ان الماء يصير مستعملاً
بواحد من ثلاثة أشياء اتفاقاً بالحدث كان معه تقرب أولاً واقامة القربة كان معها رفع حدث أولاً واسقاط
فرض لقواه من أدخل يديه الى المرفقين في اجابة أو احدى وجلبه يصير مستعملاً وفي هذا لم يزل الحدث
ولم توجد نية القربة وانما اسقط الفرض عن العضو المغسول قال صاحب النهر وانما يتم نيادته بتقدير أن
اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كانت قربة اهـ وفيه أن الفرض يسقط بفعل المكف ولو من غير نية وعند
عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قربة (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو موجود في رفع الحدث
حقيقة وفي القربة حكماً لكونها بمنزلة الاسقاط نائياً وقد مر (قوله بأن يغسل بعض أعضائه) سواء كان في الحدث
الاصغر أو الاكبر ويشترط عضواته لصيرورة الماء مستعملاً في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
كذا في المحيط وبإدخال اصبع أو اصبعين لا يصير مستعملاً أي ولو سقط الفرض عما ذكر وبإدخال المكف يستعمل
هندية أي يستعمل ما لا في الكف لاكل الماء كما سيأتي التنبيه عليه (قوله في حب) الحب الجزة أو الغنمة
منها وانما شيات الاربع موضعها الجزة ذات العروتين والكرامة غطاء الجزة ومنه حباً وكرامة اهـ قاموس
(قوله لغير اغتراف) بل قصد غسل يده من طين أو عجين وأفهم تقييده أنه اذا كان بقصد الاعتراف لا يستعمل
شي للضرورة وقوله ونحوه كذا لا يخرج كوزاً ونزول في بئر لاخراج دلو فانه لا يستعمل (قوله اتفاقاً) بين من
قال تجزى الحدث ومن قال بعده (قوله وان لم يزل حدث عضوه) أي في الاصغر وقوله أو جنباً أي في الاكبر
ولا تلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقط الفرض مثلاً عن البدن يقتضي أن لا يجب إعادة غسلها مع
بقية الاعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقفاً على غسل الباقي كذا في البصر فان قلت يمكن أن يقال ان الحدث زال
عن هذا العضو زال الموقوف فالاستعمال لرفع الحدث قلنا المعلق به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط الفرض
لا ازالة الحدث (قوله زوالاً وثبوتاً) تميزان محمولان عن المضاف اليه أي لعدم تجزى زوالهما وثبوتهما فاذا زال
زال الجميع واذا ثبتا ثبتا جميعاً (قوله على المعتقد) مقابله القول بالتجزى قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث
يقال بمعنىين في المانعة الشرعية لما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا يجزى بلا خلاف بين الامام وصاحبيه
ومعنى النجاسة الحكمية وهذا يجزى ثبوتاً وارتفاعاً بلا خلاف كذلك وصيرورة الماء مستعملاً بالذات الثانية ثم
قال هذا هو التحقيق خذ فانه بالاخذ حقيقين (قوله ويذهب أن يزداد أو سنة) فيصير المعنى أو اسقاط سنة ولكن
هذا يعني منه القربة لانه لا يكون آتياً بالسنة الابائية وهي بها قربة اهـ حلي ولا معنى للوجه الاول المذكور

فلو فوضاً متوضي له برداً وتعليم أولطين يده
لم يصير مستعملاً اتفاقاً كما كرامة على الثلاث
بلانية قربة وكفـل فحوغذ أو فوب (اسقاط فرض)
أوداعه توكل (أو) لاجل (اسقاط فرض) عليه الكمال
هو الاصل في الاستعمال كما في عليه الكمال
بأن يغسل بعض أعضائه أو يذهب يديه
أو يزيله في حب لغير اغتراف ونحوه كرفع
الكوز فانه يصير مستعملاً لا سقوط الفرض
اتفاقاً وان لم يزل حدث عضوه أو جنباً أي
طالم يتم لعدم تجزى بهما زوالاً وثبوتاً على
المعتقد قلت ويذهب أن يزداد أو سنة لعدم
المفوضة والاستساق فتأمل (اذ انما من
من عضور ان يستتر) في نبي على المذهب

فيه بعد قول المشايخ أوسنة (قوله وقيل إذا استقر) فأنه بعض من مشايخ طبرستان واختاره غير الإسلام وصاحب
 الخلاصة وغيرهما كما في النهرواني البصر من المحيط أن القائل باشتراط الاستقرار سفيان فقط دون أهل المذهب
 وقوله إذا استقر أي في مكان من أرض أو كف أو نوب ويسكن عن التحرك وحذف ذلك لأنه أرايا الاستقرار
 التام غير وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو إنسان وجرى فيه
 من غير أن يأخذه بكفه فعلى قول العامة لا يصح وضوءه وعلى قول البعض يصح كذا في البحر (قوله للخرج)
 لأنه يصيب الماء فوبه فيتجسس منه بناء على القول بنجاسة المستعمل (قوله عقوباتنا) أي منها ومن محمد
 أما عند محمد فالماء المستعمل طاهر عنده وهو المختار والتعبير بالعضو بالنظر إلى قوله غير مناسب وعندهما وإن
 كان نجسا على بعض الروايات فسقط اعتبار نجاسته ههنا لمكان الضرورة بغير زيادة (قوله وهو طاهر)
 عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروى عن الإمام وقيل نجس مطلق ورواه الحسن
 عنه وأخذه وقيل مخفف ورواه عنه أبو يوسف وأخذه (قوله على الظاهر) استظهره في الذخيرة وصح
 المشايخ هذه الرواية حتى قال في الجنب وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وقال
 غير الإسلام هو المختار عندنا وهو المذكور في عامة الكتب لمحمد عن أصحابنا واختارها المحققون من مشايخ
 ما وراء النهر وفي المحيط هو المشهور عن الإمام وفي كثير من الكتب وعليه الفتوى من غير تفصيل بين المحدث
 والجنب (قوله لكن يكره شربه) لما كان يتوهم من طهارته عدم كراهة شربه والامر بخلاف ذلك أثبت الكراهة
 بالاستدراك (قوله تنزيها) مرئط بذكره وهذا ما ذكره في البحر يانا أقول الخلاصة ويكره شرب الماء
 المستعمل (قوله للاستعداد) وكذا هو العلة في كراهة التوضي في المسجد في غير ما عدله فإنه مستعمل طبعيا
 فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الغائط والبول (تمت) الماء إذا وقعت فيه نجاسة فإن تغير وصف الماء
 لا يجوز الانتفاع به بجماله وإن لم يتغير الماء جاز الانتفاع به لبل طين وسقي دواب بحر (قوله وعلى رواية نجاسته)
 هذا موقوف على معلوم من المقام كأنه قال هذا على رواية طهارته (قوله تحريما) أي يكره شربه والجنب به
 كراهة تحريم وفي البحر أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم النجاسات والنجس منها
 والشارح جرى على مانعه محمد من أن كراهة التحريم هي عين الحرام فأطلقها عليه (قوله لحدث) وهذا اتفاق
 بينهم (قوله على الراجح للمعقد) راجع إلى قوله بل نجس وهذه رواية محمد عن الإمام ومحمد يقول لا تظهر الحقيقة
 إلا بالمطلق كالحكمة فغاية الأمر أن محمد وإن أخذ برواية الطهارة لأنه خاف في كونه مني لا لاختصاص نهر
 وبهذا يندفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا أن الماء المستعمل يزيل الانجاس عند محمد لما أنه يقول بطهارته
 فإنه حفظ شيئا وغابت عنه أشياء واندفع أيضا ما توهمه بعض المستغلين أن الماء المستعمل لا يزيل الانجاس
 اتفاقا لما أنه عند الإمام وأبي يوسف نجس فلا يزيل ومحمد وإن كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل إلا الماء المطلق
 كما قد منا لأنه حفظ رواية النجاسة عن الإمام وفي رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون وأفتوا به البحر
 (قوله لحدث) يعم الحديث الأكبر من جنبه وحيز ونفاس إذا نزلت فيه الحائض والنفساء بعد الانقطاع
 أما قبل الانقطاع وليس على أعضاءها نجاسة فإنها كل طاهر إذا انغمس للتبرد لأنها لا تخرج من الحيض
 والنفاس بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا كذا في الخاتمة والخلاصة (قوله في بئر) أي دون عشر في عشرة
 حابي (قوله لدلو) أي لأخرجه (قوله أو تبرد) انما قيد بهما لأنه لو انغمس لقصد الاغتسال للصلاة قالوا صار
 الماء مستعملا اتفاقا لوجود الحدث ونية القر به لكن ينبغي أن لا يزول حدثه عند أبي يوسف لما نقلوا عنه
 أن الحب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط الفرض ولم أر من صرح به كذا في البحر (قوله
 مستحيا بالماء) مفهومة أنه لو كان مستحيا بالاجار نجس الماء اتفاقا لكن هذا ينبغي على أن الحجر في الاستحيا
 مخفف لا مطهر وهو المختار كما ذكره صاحب الهداية في التنجيس وبشكل تجسس الماء على القول بأن الحجر مطهر
 (قوله ولا نجس على بدنه) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وأيضا هو متفق على اشتراطه أي
 اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستحيا أما محل الاستحيا ففيه خلاف أفاد بعضه الحلبي (قوله ولم ينو)
 لا طهارة لذكره بعد قوله لدلو أو تبرد اللهم إلا أن يعمل على أنه لم ينو بد حال استقراره في الماء (قوله ولم يتدلك)
 في البحر قيد المسئلة في المحيط والخلاصة بعدم التدلك ولم يبين ما فهمه والظاهر منه أنه إذا نزل للدلو وتلك

وقيل إذا استقر وجب للخرج ورد بان
 ما يصيب من بدل التوضي ونجاسه عفو
 اتفاقا وإن كثر (وهو طاهر) ولو من جنب
 على الظاهر أكن يكره شربه والجنب به تنزيها
 للاستعداد وعلى رواية نجاسته تحريما
 (و) حكمه أنه (ليس بطهور) لحدث بل
 نلت على الراجح المعتمد فرع اختلاف
 في حدث انغمس في بئر لدلو أو تبرد مستحيا
 بالماء ولا نجس على بدنه ولم ينو ولم يتدلك

في الماء صار الماء مستعملاً لا تنافاً لأن ذلك فعل منه قائم مقام نية الاغتسال فصار كما لو نزل للاغتسال (قوله)
والاصح أنه طاهر الخ) مقابلة قولنا الأول أن الماء والرجل نجسان وهو رواية عن الامام ووجهها أن الفرض
قد سقط عن بعض الاعضاء بأول الملاقاة وإذا سقط الفرض صار الماء مستعملاً فينجس الماء بناءً على رواية نجاسة
الماء المستعمل والرجل باق على حاله لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل
وقائدة الخلاف تظهر في تلاوة القرآن ودخول المسجد اذا تخمض واستنشق وفي تساوي قاضي خان الاظهر
أنه يخرج من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو تخمض واستنشق حتى لا قراءة القرآن ودخول المسجد
اه وقوله ودخول المسجد لا يظهر لانه يحرم ادخال النجاسة فيه وبدنه نجس المقول الثاني أن الماء طاهر مطهر
والرجل محدث على حاله وهو رواية أبي يوسف ووجهها أن المصير بشرط لا سقط الفرض عنده في غير الماء الجاري
وما في حكمه ولم يوجد فكان الرجل محدثاً بماله فاذا لم يسقط الفرض ولم يوجد دفع الحدث ولا نية القربة
فلا يصير الماء مستعملاً بل يبقى على حاله والضعيف في قول الشارح انه طاهر للمحدث وهذا رواية محمد ووجهها
على ما هو الصحيح عنه أن المصير ليس بشرط عنده فكان الرجل طاهر اولاً بصير الماء مستعملاً وان ازيل به
حدث للضرورة كذا في التمر وغيره (قوله والماء مستعمل) هذا على ما قاله بعض وأما على ما قدمناه فلا استعمال
أصل للضرورة وصار كالمحدث اذا اغترف الماء بكفه فانه لا يصير الماء مستعملاً بخلاف كذا في البحر (قوله)
لا اشتراط الانفصال) ظاهره أنه يوصف بالاستعمال بعد انتزاع الرجل منه وهو شافي ما قدمناه من أنه
لا استعمال أصل للضرورة وهذا التعليل أتى للشارح من عبارة في البحر حيث قال فيه وعن أبي حنيفة أن
الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو اه وهذا بناء على رواية بنجاسة
المستعمل فيليراجع (قوله ما اتصل بالاعضاء) أي ما لا قاطها (قوله لا لكل الماء) أي وليس المستعمل جميع ما البئر
لأن المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة الى الماء الذي لم يستعمله فاحفظ هذا وذكر
على ذكره أنه ينفعك ان شاء الله تعالى بجر (قوله على ما مر) أي من أن العبرة للاكثر منهما وفي قوله ففي
الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم تساوي المستعمل (قوله وكل اهاب الخ) لما كان يتعلق بدباغ الاهداب ثلاثة
مطاب طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء منه بأن يجعل
قربة وهو يتعلق بالماء ذكره في بحث المياه لا فائدة جواز الوضوء منه والاهداب الجلدة غير المدبوغ والجمع اهاب
بضمين وشمل كلامه جلد المأكول وغيره وهو بكر الهزمة وأما بقضها فاسم موضع بقرب المدينة
وبعضها صحابي كذا في القاموس (قوله ومثله المسألة) أي في كونها تطهر بالدباغة والمسألة كما في القاموس
موضع الولد أو البول (قوله والكرش) بالكسر وككتف لكل مجتر بمنزلة المعدة للانسان قاموس وقال أبو يوسف
في الاملا ان الكرش لا يطهر لانه كاللحم كذا في البحر (قوله فالاولى وما) أي حيث كان الحكم غير قاصر على
الاهداب فالاولى الاتيان بما الدالة على العموم (قوله دبغ) الدبغ ما يجمع عود الفساد الى الجلدة عنده حصول
الماء فيه بجر (قوله ولو بنمس) اعلم أن الدباغ على ضربين حقيقي وحكمي فالحقيقي أن دبغ بشئ له قبة
كالشيب والقرط والشب بالنسب المجعة وضبطه بعضهم بالنسب المثلثة وهو نبت طيب الرائحة من الطحيم يدبغ به
ذكره الجوهرى والقرط بالطاء لا باضاد وورق شجر السلم يفتح السين واللام نبت بنواحي تهامة كذا في شرح
المهذب للنووي والحكمي أن دبغ بالشمس والترب واللقا في الریح لا يجرد التخفيف والنوعان مستويان
في سائر الاحكام الا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجساً بتفادى الروايات
وبعد الحكمي فيه روايتان قاله في البحر (قوله وهو محفلها) أي الدباغة المأخوذة من دبغ والمراد الدباغة
الحقيقية ولا حاجة اليه لأن الاهداب يتناول كل جلد يحتمل الدباغة لا ما لا يحتملها أفاده في البحر المهم الآن
يقال انما أتى به ليرتب عليه ما بعده (قوله طهر) بضم الهاء والفتح أفصح حوى وذلك لحديث ابن عباس أنه
عليه الصلاة والسلام قال أيها اهاب دبغ فقد طهر وأي ذكره وصفت بصفة عامة فعم ما يؤكل وما لا يؤكل
أبو السعدي وطهارته ظاهر او باطنا عندنا خلافاً للمالك (قوله فيصلى) الاولى الاقتصار على الوضوء لأن المقام له
وجواز الصلاة فيه لازمة لجواز الوضوء منه (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر
(قوله جلد حبة صغيرة) أي لها دم أتما ما لادم لها فبى طاهرة لعدم حلول الحياة فيها وبمعلم عما ذكره أفاده الحلبي

والاصح أنه طاهر والماء مستعمل لا اشتراط
الانفصال للاستعمال والمراد أن ما اتصل
بعضائه وانفصل عنه مستعمل لا لكل الماء
على ما مر (وهو كل اهاب) ومثله المسألة
والكرش قال القهستاني فالاولى وما
(دبغ) ولو بنمس (وهو يحتملها طاهر)
قوله لي به ويوضأ منه (ومالا) يحتملها
(قوله) وعليه (فلا يطهر جلد حبة صغيرة)
ذكره الزيلعي

(قوله أما قيصها) أي الحبة ولو كبيرة (قوله وفارة) بالهـ زوال الابدال (قوله كما أنه لا يطهر) أي ما ذكر من جلد
 الطيبة الصغرى والقارة والذات كالتأذي المجهة الذبح (قوله لتقيدها) أي لتقيدها الطهارة بالذكاة والطهارة
 بالذبح وقوله بليغته أي الذبح وذلك لأن الذكاة تأتما مقام مقام الذبح فيما يتجسمه كذا في التنجيس ونقل
 أبو السعود عن شيخه من خط التبريد إلى يظهر في الفرق بين الذكاة والذباغة لخروج الدم المسفوح بالذكاة
 وإن كان الجلد لا يتجسم على الذباغة ثم لا فرق في الذبح بين أن يكون من مسلم أو كافر أو صبي أو مجنون أو امرأة
 إذا حصل المقصود من الذباغة فإن دبحه الكافر وغلب على الظن أنهم يدبغون بالسمن التنجيس فإنه يغسل كذا
 في السراج الوهاج ولا يجوز أن كل جلد الميتة المأكول بعد الذبح على الصحيح وغيره المأكول يطهر بالذبح ولا يجوز
 كله إجماعاً كذا في البحر (قوله خلا جلد الخ) الاستثناء من ضمير طهر العائد على الإهاب وأعلم أن بعضهم قال
 أن جلد الأدي جلد الخنزير في النجاسة لعدم قابلية الذبح بسبب ترادف جلد هما حيث قد فالاستثناء ظاهر
 وبعضهم قال أن الأدي جلد طهر بالذبح لكن لا يجوز استعماله وهو المنقول في المذهب وحيث قد فيشكل
 الاستثناء واجب بأن معنى طهر جاز استعماله من إطلاق المفهوم وإرادة الالتزام ومعنى الاستثناء حينئذ أن جلد
 الخنزير والأدي لا يجوز استعمالهما وعله ذلك في الخنزير النجاسة وفي الأدي التكره وجوب عليه الشراح
 وأما قدر جلد لأن الكلام فيه لا في كل المساهية (قوله فلا يطهر) لأن عينه نجسة وروى عن الإمام طهارة عينه
 كذا في كتاب الصيد من هذا الكتاب نقل عن القهستاني أفاده أبو السعود (قوله وقدم) أي الخنزير على الأدي
 مع شرف الأدي لأن المقام في بيان النجاسة وتأخير الأدي في ذلك أكمل كما في قوله تعالى له من صوامع
 وبيع وصلوات ومساجد (قوله وإن حرم استعماله) وكذا سائر أجزائه بغير عن الغاية (قوله حتى الخ) لوجه
 للفرع لأن يجعل الضمير في استعماله للأدي فيكون في الكلام استخدام (قوله احتراماً) لتعظيم إدم
 الأكل أي وليست العلة النجاسة لأن عظمه طاهر (قوله وأفاد كلامه) حينئذ أطلق في الإهاب (قوله طهارة
 جلد كلب) بناء على أنه طاهر العين بمعنى طهارة عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه لا بمعنى طهارة
 لحمه بجزءه الأول أن يقول وما لا تشمله الحياة منه (قوله وقيل وهو المتمد) وذلك قوله ما فهو كسائر الباع
 وقال محمد بنجاسة عينه ومقابل المتمد في الكلب القول بنجاسة عينه (قوله بدباغ) على حذف أي التفسيرية
 (قوله على المذهب) وعند بعضهم أنما يطهر جلد به بالذكاة إذا لم يكن سوره نجسا (قوله على قول الأكثر) وهو
 قول المحققين كما في المعراج (قوله هذا أصح) التعبير بأن فعل التفضيل يؤذن بتعظيم كل غير أن القول بنجاسة اللحم
 أصح (قوله طهارة جلد) أي ولجه على القول بطهارته بها (قوله من الأهل) وهو من تحمل ذبيحته (قوله
 في المحل) وهو ما بين البية واللحمين بحيث لو كان مأكولاً لا يحمل أكله تلك الذكاة كذا في البحر (قوله بالتسمية)
 وهو شرط في الأهل (قوله لأن ذبح الجوسي) مفهوم الأهل وقوله وتارك التسمية مفهوم التسمية وترك
 محتر والمحل وهو أن يكون الذبح في غير محل الذبح ولو ذكره لاستتم المحترقات (قوله الزاهدي) هو الإمام المشهور
 عله ومقتبه كذا في البحر وكل من القنبة والمجتبي تأليفه والأولى فتاوى والناسي شرح القدوري (قوله وأقره
 في البحر) حيث قال وقد قدمنا عن معراج الدراية معزى إلى المجتبى أن ذبيحة الجوسي وتارك التسمية عدا
 فوجب الطهارة على الأصح ويدل على أن هذا هو الأصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط الذي قدمناه
 بصيغة قبل معزى إلى فتاوى قاضي خان (قوله كسحاب) اسم لداية والمراد جلد ها (قوله فطاهر) فيجوز
 الصلاة فيه وإن لم يغسل (قوله أو ينحس) كودك الميتة (قوله فتجس) فلا تجوز الصلاة فيه ما لم يغسل فإن غسل
 طهر ولا يضرب به الأثر من المعراج (قوله ففعله أفضل) لخرج جانب النجاسة لخروجه من دار قوم لا يرون
 الطهارة ولا يعرفونها (قوله وشعر الميتة) إنما ذكره في بحث المياه لأفادته أنه إذا وقع في الماء لا ينحس طهارته
 ونحس الميتة لأنه يفهم منها حكمه شرطي بالأولى (قوله غير الخنزير) أما هو شعرة وعظمه وجميع أجزائه
 نجسة وإن وقع في الماء القليل نجسه عند أبي يوسف وعند محمد لا ينحس وإن صلى معه جاز عنده كذا في البحر
 (قوله وعظمها) إذا كانت عليه دسومة كذا في المحط ولا بأس ببيع عظام الموتى لأن الموت لا ينجسها وليس
 فيها دم فليست بنجسة إلا يبيع عظام الأدي والخنزير كما في التنجيس (قوله على المشهور) وبه جزم في الوقاية
 بالذبح وغيرهما وفي البحر والنهر ونقله المصنف عن السراج أن الأصح نجاسة العصب فها قولان معجمان

أما قيصها فطاهر (وفارة) كما أنه لا يطهر
 به كلمة لتقيدها بهما بما يتجسم به (خلا) جلد
 (خنزير) فلا يطهر وقدم لأن المقام لا هاته
 (وذكر) فلا يدبغ ككرامته ولودبغ طهر
 وإن حرم استعماله حتى لو طعن عظمه في
 دقبت لم يترك في الأصل احتساباً وأفاد
 كلامه طهارة جلد كلب وقيل وهو المتمد
 (وما) أي إهاب (طهارة) بدباغ (لحمه على)
 (على المذهب) لا يطهر (غيره) كقول
 قول (الاستثناء) كان (غيره) كقول
 هذا أصح ما يقتضي به وإن قل في القنينة
 القنينة على طهارته (وهو شرط) الطهارة
 جلد (كون الذكاة شرعية) بأن تكون
 من الأهل في المحل بالتسمية (قبل نعم وقيل
 لا والأول أظهر) لأن ذبح الجوسي (الناسي)
 التسمية عمداً كذا ذبح (وإن صح) الثاني
 معجم الزاهدي في القنينة والمجتبي وأقره
 في البحر (فرع) ما يخرج من دار الحرب
 كسحاب إن علم دبحه بظاهر فطاهر أو ينحس
 فتجس وإن شك ففعله أفضل (وشعر الميتة)
 غير الخنزير على المذهب (وعظمها وعصبها)
 على المشهور

(قوله وحلقها) وكذا ظلفها نهر (قوله الخلية عن السومة) الظاهر رجوعه لجميع ما قبله فخرج بذلك
 الشعر المتوف وما بعده اذا كان في حد سومة فيكون نجسا لما عليه لالذاته (قوله وكذا اكل ما لا تحل الحياة) أي
 من اجزاء الميتة فانه محكوم بطهارته بعد موت ما حي جزؤه نهر (قوله سحق النخعة) يكسر الهمزة وفتح
 الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الامام اذا خرجت من شاتمة بيضة
 سواء كانت جمدة أو ملطمة وعند هذه المأثرة نجسة وبالجملة متنجسة تطهر بالفسل أو بالمالا خرجت
 من مذكاة لا خلاف في طهارتها له شرح التبيين في المحشى الانخعة يكسر الهمزة وقد تشدد الحام
 وقد تكسر الفاء والنخعة والبنخعة شي واحد يستخرج من بطن الجدي المراضع أحفر فيعصر في صوفة فيغسل
 به اللبن فاذا أكل الجدي فهو كرش قاموس أقول ليس في القياموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدها
 طاهرة وما يفعله الناس الآن من تخمير اللبن بوضع الفرب فيه يغسله بغيره ويجففونه ثم يجبنون به فانه طيب
 وما يفعله من التخمر بالكروش الذي فيه الفرب بعد غسله بغيره ويجففونه ثم يجبنون به فانه طيب
 ما علمت من الطهارة اذا اخسلوا فربه حتى أن من له خبرة أخبرني أنهم يطهرونه مرات بالماء الحار وأنه
 لا دخل لما في الكرش الذي كان آفة حال شرب اللبن قبل أكل المرعى في التجبن وأنهم يشاءون يقاء
 الفرب فاذا ماتت بهيمة من يقيها أضفوا الذكبة بموتها إلى تقصيرها من النجاسة تأخذ قطعة جلدة
 قد عكها في اللبن وتقرحها ولا تبقيها فيه بل تحفظها لتجبن بها مرة أخرى والفرب بوزن فلس السرجين
 مادام في الكرش ودعاك من باب قطع قلت واذا تحقق وضع ذلك فالحلص تقليم مذهب الامام مالك فانه يجعله
 طاهر الاقما كل له قبوله ورواه طاهر عنده أو الاخذ بقول محمد فانه يوافق ومن الاجزاء الطاهرة الرئيس
 والمقارو البعس الضعيف المضمحل والجبن بضم الجيم والباء وقد تشدد الذين وقد تسكن الباء (قائدة) قال
 في المقاموس اذا علفت الاناخ لاسما الاربع على ايام المرحوم شي (قوله واللبن على الرايح) وهو قول الامام
 وعند هذا نجس لجأ إليه الغشاء النجس (قوله وشعر الانسان) ولو ميتا لانه لا تحل الحياة وعدم جواز بيعه
 لكرامته وللدليل على طهارته أنه عليه السلام ناول شعره طهارة ففرقه بين الناس فلو كان نجسا لما فعل زبلي
 (قوله غير المتوف) أما المتوف فنجس لنجاسة ما اتصل به من قليل البشرة أبو السعود (قوله وسنه مطلقا) أي
 سواء قلنا انه عظم أو طرف عصب يابس لأن العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعدها ولا فرق
 بين سنه وسن غيره نهر (قوله على المذهب) مقابلة رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجسة) لانه ذكر
 فيها أن ما بين من الحن إلى أن كان فيه دم كالبه والاذن والاذن والاذن وهو نجس اجساما نهر (قوله وفي الخبائث لا) عليه
 في التجنيس بأن ما ليس به دم لا يحل الموت واستشكله في البصرية من البدائع نهر وحل أبو السعود مل في البدائع
 من النجاسة إلى ما اذا جعلها غير المقطوع منه مستشهدا بعبارة المؤلف يعني قوله وفي الاشياء الخ وان تم هذا
 التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحن) أي مما تحل الحياة (قوله فطاهر) الظاهر أن الحكم بطهارة
 المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص حاله في الصلاة لا بالنظر الى فعل الماء ولا غيبه شكل فان الماء
 يفسد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر أو بالسود (قوله بوقوع قدر الظفر من جلده) أي أو قشره وبعد
 كثير الان الجلد والقشر من جلده لم يأت في البصرية فهم منه أن الذي خرج من الجلد مع الشعر المتوف
 منه أن لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أي لا يفسد الماء بوقوع الظفر نفسه لانه عصب نهر
 (قوله ودم السمك طاهر) لانه ليس بدم حقيقة بدليل أنه يبيض اذ جف حن (قوله ليس الكلب نجس العين) أي
 عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه طاهر لانه أظفر في البصر (قوله وعليه الفتوى) واختاره المصنف والشهد
 وفي البدائع أنه الصحيح وهو أقرب القولين إلى الصواب وفي التجنيس والمزيد أنه الأصح حن (قوله وان رجع بعضهم
 النجاسة) كما زاهد في التبيين والنقبة أبي الليث حال المصنف واذا حقت التأمل في القروع أقيمت معارضة
 والجمع بينهما بالتخريج على قولهما وقوله (قوله وبؤجر) بخلاف السخور لان السخور لا يلزم مجموع هذه المعنى
 (قوله وبضمن) لو أطلقه انسان (قوله ويتخذ جلده مصل) يعني عليه طهارته بالداغة أو الذكاة (قوله في المصنف)
 برفع الأول وذمب الثاني (قوله ما لم يرقه) قاله للاربع سواء كان حلا أو غصبا وهو النخعة وغلاطة
 الابتلال أن لو أخذ يده قبل يده ولا يجزئ أن الحكم بالنجاسة حينئذ جاز على القوانين أعمالي المتداول بالصناعة

قوله أقول ليس في القياموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدها
 طاهرة وما يفعله الناس الآن من تخمير اللبن بوضع الفرب فيه يغسله بغيره ويجففونه ثم يجبنون به فانه طيب
 ما علمت من الطهارة اذا اخسلوا فربه حتى أن من له خبرة أخبرني أنهم يطهرونه مرات بالماء الحار وأنه
 لا دخل لما في الكرش الذي كان آفة حال شرب اللبن قبل أكل المرعى في التجبن وأنهم يشاءون يقاء
 الفرب فاذا ماتت بهيمة من يقيها أضفوا الذكبة بموتها إلى تقصيرها من النجاسة تأخذ قطعة جلدة
 قد عكها في اللبن وتقرحها ولا تبقيها فيه بل تحفظها لتجبن بها مرة أخرى والفرب بوزن فلس السرجين
 مادام في الكرش ودعاك من باب قطع قلت واذا تحقق وضع ذلك فالحلص تقليم مذهب الامام مالك فانه يجعله
 طاهر الاقما كل له قبوله ورواه طاهر عنده أو الاخذ بقول محمد فانه يوافق ومن الاجزاء الطاهرة الرئيس
 والمقارو البعس الضعيف المضمحل والجبن بضم الجيم والباء وقد تشدد الذين وقد تسكن الباء (قائدة) قال
 في المقاموس اذا علفت الاناخ لاسما الاربع على ايام المرحوم شي (قوله واللبن على الرايح) وهو قول الامام
 وعند هذا نجس لجأ إليه الغشاء النجس (قوله وشعر الانسان) ولو ميتا لانه لا تحل الحياة وعدم جواز بيعه
 لكرامته وللدليل على طهارته أنه عليه السلام ناول شعره طهارة ففرقه بين الناس فلو كان نجسا لما فعل زبلي
 (قوله غير المتوف) أما المتوف فنجس لنجاسة ما اتصل به من قليل البشرة أبو السعود (قوله وسنه مطلقا) أي
 سواء قلنا انه عظم أو طرف عصب يابس لأن العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعدها ولا فرق
 بين سنه وسن غيره نهر (قوله على المذهب) مقابلة رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجسة) لانه ذكر
 فيها أن ما بين من الحن إلى أن كان فيه دم كالبه والاذن والاذن وهو نجس اجساما نهر (قوله وفي الخبائث لا) عليه
 في التجنيس بأن ما ليس به دم لا يحل الموت واستشكله في البصرية من البدائع نهر وحل أبو السعود مل في البدائع
 من النجاسة إلى ما اذا جعلها غير المقطوع منه مستشهدا بعبارة المؤلف يعني قوله وفي الاشياء الخ وان تم هذا
 التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحن) أي مما تحل الحياة (قوله فطاهر) الظاهر أن الحكم بطهارة
 المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص حاله في الصلاة لا بالنظر الى فعل الماء ولا غيبه شكل فان الماء
 يفسد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر أو بالسود (قوله بوقوع قدر الظفر من جلده) أي أو قشره وبعد
 كثير الان الجلد والقشر من جلده لم يأت في البصرية فهم منه أن الذي خرج من الجلد مع الشعر المتوف
 منه أن لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أي لا يفسد الماء بوقوع الظفر نفسه لانه عصب نهر
 (قوله ودم السمك طاهر) لانه ليس بدم حقيقة بدليل أنه يبيض اذ جف حن (قوله ليس الكلب نجس العين) أي
 عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه طاهر لانه أظفر في البصر (قوله وعليه الفتوى) واختاره المصنف والشهد
 وفي البدائع أنه الصحيح وهو أقرب القولين إلى الصواب وفي التجنيس والمزيد أنه الأصح حن (قوله وان رجع بعضهم
 النجاسة) كما زاهد في التبيين والنقبة أبي الليث حال المصنف واذا حقت التأمل في القروع أقيمت معارضة
 والجمع بينهما بالتخريج على قولهما وقوله (قوله وبؤجر) بخلاف السخور لان السخور لا يلزم مجموع هذه المعنى
 (قوله وبضمن) لو أطلقه انسان (قوله ويتخذ جلده مصل) يعني عليه طهارته بالداغة أو الذكاة (قوله في المصنف)
 برفع الأول وذمب الثاني (قوله ما لم يرقه) قاله للاربع سواء كان حلا أو غصبا وهو النخعة وغلاطة
 الابتلال أن لو أخذ يده قبل يده ولا يجزئ أن الحكم بالنجاسة حينئذ جاز على القوانين أعمالي المتداول بالصناعة

ظاهراً وأما على القول بظاهره فإنه لأن له ما به نجس لقوله من لم نجس فأفاده صاحب البحر (قوله ولو كبراً)
 فيه إشارة إلى الرد على صاحب البحر حيث فهم من تعقيد الاستيعاب بالصغير فيما إذا أصلي وهو حامل جرواً أن
 لا تصح الصلاة في الكبير مطلقاً لأنه وإن لم يكن نجس العين فهو متنجس لأن مأواه النجاسات والشارح تبين
 في ذلك صاحب النهر حيث قال ولغائل منه بل قيد وأبانه غير لبني التصوير كونه في كسه (قوله
 وشروط الحلواني تشدقه) بحيث لا يصل له ما به النجاسة لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا يتنجس إلا بالموت
 ونجاسة باطنه في معذمة فلا يظهركم ما كتبنا به بطنه الأصلي كذا في البحر (قوله ولا خلاف في نجاسة
 لحمه) فقد قالوا إن سورة نجس لما أنه محتلط بدمه ولحمه يتولد من لحمه وهو نجس لا خلة الدم المسفوح
 بأجزائه حال الحياة مع حرمة أكله فاندفع ما يتوهم إشكالاً وهو أنه كيف يكون سورة نجس على القول بظاهره
 عينه فإن هذا غفلة عظيمة عن فهم كلامهم فإن قواهم بظاهره عينه لا يستلزم طهارة كل جرم منه ثم هذا
 لا يظهركم لما تقدم من الخلاف في طهارة لحم المذكي فإن كان ميتاً فهو وغيره سواء الجواب عن ذلك أن لحمه
 وإن كان نجساً بالاتفاق لكنه يطهر بالذكاة على الخلاف فاندفع الإشكال (قوله وطهارة شعره) فلا خلاف
 فيه بين من قال بظاهره ومن قال بنجاسته (قوله حلال يؤكل) على حذف أي التفسيرية وإنما زادنا حفظ
 حلال لأنه لا يلزم من الطهارة الحلي أي حلال الأكل فإن التراب طاهر غير حلال الأكل لا إذا ذاب وقوله بكل حال
 أي يجعل في الأطعمة والأدوية وسواء كان ضرورة أم لا قال في القاموس ومن فوائد أكله أنه مقو
 للقلب شجع السوداوى نافع للخنقان والرياح الغليظة في الأمعاء والسحوم (قوله وكذا نالجته) هي الجلدة
 تكون عند السرة من بعض الغزلان في بعض الأماكن يجمع فيها الدم ثم يسهل طيباً وهي يفتح الفاء
 كما في المنح (قوله مطلقاً) مقابلة التخصيص الذي ذكره الزيلعي حيث قال ونالجته المسكن كانت بحال
 لو أصابها الماء نفسه فهي طاهرة والخلاف في المأخوذ من الميتة أمام من الميتة فهي طاهرة بالاتفاق
 أبو السعود ويرد عليه أن المنفصل من الحي كدنته يقتضاه جريان الخلاف في المأخوذ من الميتة (قوله وكذا
 الزباد) فإنه طاهر حلال وهو بوزن صاحب العيب وهو صحيح يجمع تحت ذنبها أي ذنب السور على المخرج
 فتبين أنه لا يوجب الإضراب وبسبب ذلك الوسخ المتجمع هناك بليطة أو خرقه وغلط من فسر الزباد بالذابة
 قاله في القاموس (قوله لاستحالة) أي كل من المسك والزباد إلى العابية فلا يضر كون أصل المسك الدم والزباد
 عرق ما لا يؤكل (قوله وطهره محمد) وعلى قوله فلا يضر الماء بوقوعه إلا إذا غاب على الماء فيخرج من أن يكون
 طهوراً (قوله أصلاً) صدره مؤكداً لتقاء الشرب أو حال من الضمير في شرب أي اتقى الشرب اتفاقاً كما أتى
 ما يشرب ملتباً بالكعبة فلا يشرب في حال من الأحوال ولا تدواى أبو السعود عن الجوى فقوله لا تدواى
 ولا لغيرة بيان لتمامه في قوله أصلاً (قوله عند أبي حنيفة) وعند محمد يجوز طهارة طهارة وقال أبو يوسف
 يجوز لا تدواى (قوله اختلاف في التدواى) قال في النهاية عن الذخيرة والاستشفاء بالحرام يجوز إذا علم أن
 فيه شفاً ولم يعلم دواء آخر وفي فتاوى خاتمي خان معزى إلى نصر بن سلام معنى قوله عليه السلام إن الله لم يجعل
 شفاً ثم فيما يحرم عليكم محمول على الأشياء التي لا يكون فيها شفاً فأما إذا كان فيه شفاً فلا بأس به ألا ترى أن
 العطشان حل له شرب الخمر للضرورة اه وكذا اختاره صاحب الهداية في التنجيس فقال إذا سال الدم من
 أنف الإنسان يكتب فاتحة الكتاب بالدم على جبهته وأنفه ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول إن علم
 أن فيه شفاً لا بأس بذلك لكن لم نقل وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء ألا ترى أن العطشان يجوز له
 شرب الخمر والجائع يحمل له أكل الميتة اه قاله في البحر ونقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز التدواى به وإن تعين
 ولو اختلط بغيره ولو كان الغيرة بالعليه ونقل ذلك عن الصاحبين والمرغيناني وأن ذلك في التارخانية عن التهمة
 (قوله وهما عن الحاوى) أي المقدسى الذي في الحاوى وهو الموافق للنقول المتقدمة معاهد لما في النهاية عدم
 التقييد بعدم دواء آخر وبإثباته كما نقلها المصنف إذا سال الدم من أنف إنسان ولا يتقطع حتى يشفى عليه الموت
 وقد علم أنه لو كتب فاتحة الكتاب أو الإخلاص بذلك الدم على جبهته يتقطع فلا يضر فيه وقيل يرضى
 كل شخص في شرب الخمر للعطشان وأكل الميتة في الحمصة وهو الفتوى اه الآن يكون الشارح أخذ هذا
 التقييد من الضر بين التقييد عليهما فإن حملهما عند عدم وجود غيرهما من عبارة النهاية السابقة (قوله فملي)

ولو كبراً وشروط الحلواني تشدقه ولا خلاف
 في نجاسة لحمه وطهارة شعره (والمسك طاهر
 حلال) يؤكل بكل حال (وكذا نالجته)
 طاهرة (وماذا على الأصح) فتح وكذا الزباد
 أشباه لاستحالة إلى الطيبة (وبول
 ما كحل) اللحم (نجس) نجاسة مختصة
 وطهره محمد (ولا يشرب) بوله (أصلاً) لا
 لتدواى ولا لغيرة عند أبي حنيفة وفرع
 اختلاف في التدواى بالخرم وظاهر المذهب
 المتبع كما في رضاء البحر لكن نقل المصنف
 عنه وهناك من الدواى وقيل يرضى إذا علم
 فيه الشفاً ولم يعلم دواء آخر كما رخص الجوى
 للعطشان وعليه الفتوى (فملي)

أى فى بيان أحكام الأبار لما ذكر حكم القليل أنه ينحس كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يراق كله ورد عليه ماء البئر
فضافه لا ينزح كله فى بعض الصور فذكر أحكامه والمراد بنزح البئر من ما فيها من اطلاق اسم المحل على المحل
كقولهم جرى الميزاب وسال الوادى والمراد ما حل فيه الماء بالغة فى اخراج جميع ما فيها (قوله ليست بصحوان)
وأما أحكام الحيوان الواقع فيها فتأتى مفصلة (قوله ولو محضفة) وذلك لأنه لا فرق فى المبله بين المحضفة والمخلطة
وهل اذا تحبس الماء بمحضفة فأصاب نحووب هل تعتبر هذه النجاسة بالمحضفة وهو الظاهر أو بما خلطه
يحترق (قوله أو قطرة بول) من حيوان ولو ما كولا على المعقد وسياقنا وشاوشرا ولا تنزح فى بول فأرة فى الاصح
ولا ينزح حمام الخ فتأمل (قوله أو ذنب فأرة لم ينشع) وذلك لسريان النجاسة من محل القطع (قوله فنبه
ما فى الفأرة) فينزح منها عثرون دلو ان لم ينتفخ أو يتفسخ أو ينقطع (قوله فى بئر) بوزن فعل فالهزمة فى العين
ثم انهم لما جعوه على آثار قدمو الهزمة التى بعد الباء عليهم اوقلت ألفا لما تنقروم أنه اذا سكن نال
الهزمة من أبدل ألفا فوزنه على هذا أعقال بتقديم العين على الفاء كما أفاده فى المصباح قال فيه ما منه البئر
أتى أى مؤنثة ويجوز تحقير الهزمة وجمع القلة اثنان أبا ترساكن الباء على أفعال ومن العرب من يقب
الهزمة التى هى عين الكلمة ويقدمها على الباء وقول أبا ربيع مع همران فتقلب الثانية أنفا والثانى
أبوزر مثل أفس قال القزاق ويجوز القلب فيقال أبر وجمع الكثرة بئرا مثل كآب وقه غيره بويره بالهاء ونضاف
بئرا ما يخصصه فنه بئره مونة وبئرا على لفظ حرف الحاء موضع بالمدينة مستقبلي المسجد وهى التى
وقفها أبو طهارة الانصارى وهى بئر مائة بالمدينة اه شيخنا أحمد السجاعي رحمه الله تعالى (قوله على ما مر)
من أن المعتد فيه أكبر رأى المبلى به أو ما كان عشرين فى عشرين الخ (قوله ولا عبرة بأهق على المعتد) وقبل هذا
اذ لم يكن عقمها عشرين فى عشرين فأن كان لا ينحس الا بالتغير كذا فى المتنق وعزاء القمرا تسمى فى شرحه
للإيضاح وجرم به الزاهدى وقواء ابن وهبان بخالفنا لما أطلقه جهور الاصحاب وخزجه فى عقد الفرائد على قول
من اعتبر الماء من غير إجماع الطول والعرض نهر قال صاحب البحر ولا يخفى أن هذا التصحيح لو ثبت لانهدمت
مسائل أصحابنا المذكورة فى كتبهم (قوله ولو فأرة يابسة على المعتد) مقابله ما فى خزائن الفتاوى من أن الفأرة
البابسة لا تنجسها لأن اليبس دباغة (قوله التنظيف) أى من دمه لأنه وان كان طاهرا الا أنه فى حقه خاصة (قوله
والمسلم المفسول) أما قبل غسله فيفسد بجم وأهله محمول على أن نجاسة نجاسة خبت أو أنه انما حكم بذلك بناء
على أن الغالب فى بدنه وقتئذ التنجس والافتقد تقدم قريبا أن غسله الميت مستعمله (قوله مطلقا) غسل أو لا
يظهر هذا الاطلاق على نجاسة الخبث لا الحدث ولا يقال أن ذلك لكفره لأنه نجاسة اعتقادية لأن يجاب بأن
التكريم بطهارته بالفصل خاص بالمؤمن ففصل الكافر لا يفيده طهارة (قوله كسقط) ظاهره ولو استبان بعض
خلقه وهو ينافى ما تقر من أن له حكم الولد فالذى ينبى التفصيل بين غسله وعدمه اللهم إلا أن يقال إن النجاسة
الما عليه من البله المصاحبة له الناقضة لوضوئها وفيه أن هذا الجواب لا يظهر اذا غسل فلاولى فى الجواب أن
يقال أنه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دوى) بقده لان غير الدوى لا ينحسها وان انتفخ
أو تفسخ فى الماء أو العصير منخ (قوله غير مائى) أما المائى ولودموا لا ينحسها (قوله المائى) أى فى قول المصنف
ويجوز بما ذكره ان مات فيه غير دوى كزبور دوائى مولد (قوله وانتفخ) سواء صغر الحيوان أو كبر لا تتشاور
البله فى أجزاء الماء لأنه عند انتفاخه تنفصل بلمه وهى نجاسة مائعة (قوله أو تجمعا) بأن زال شعره (قوله أو تفسخ)
التفسخ أن يتفرق عضو اعضا (قوله ينزح كل ما فيها) ولا يجب نزح الطين فى شئ من الصور لان الآثار انما وردت
بنزح الماء ولا بطين المسجد بطينه احتياطا ببحر (قوله الذى كان فيها وقت الوقوع) فلو زاد شئ قبل النزح على ما كان
فيها حين الوقوع لا ينزح كما يفيد ظاهر هذا التقييد وسياقنا ما يفيد (قوله بعد ارجاه) أما قبل الاخراج
فلا يفيد النزح شأ لان الواقع فيما سبب نجاسته ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة فأفاده صاحب البحر (قوله الا
لذا تعد ركعتين الخ) قال فى السراج لو وقعت فى البئر خشبة نجسة أو قطعة من ثوب نجس وتعد ارجاها
وتقيت فيها طهرت الخشبة والقطعة من الثوب تبع الطهارة البئر (قوله فينزح) بالباء الموحدة وهو متعلق بيطهر
بعده (قوله لا يملأ نصف الدلو) وفى الجنبى وهى ارج الدوايه ونزحها أن يقل ماؤها حتى لا يمتلئ الدلو منه أو أكثر
(قوله يطرأ الكل) من الدلو والرشاء والبكرة ونواحى البئر ويد المستقى تبعها لأن نجاسة هذه الاشياء بنجاسة البئر

فى البئر اذا وقعت نجاسة) ليست بمجوز -
ولو محضفة مائة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة
لم ينشع فلو نشع فنبه ما فى الفأرة (فى بئر
دون القدر الكبير) على ما مر ولا عبرة بالهوى
على المعتد (أو مات فيها) أو خارجها أو التى
فيها ولو فأرة يابسة على المعتد الا الشهد
التظيف والمسلم المفسول أما الشهد
فنجسها مطلقا كسقط (حيوان دوى)
غير مائى لا مائى (وانتفخ) أو تجمعا (أو تفسخ)
ولو تفسخ خارجها ثم وقع فيها ذكره الوائى
(ينزح كل ما فيها) الذى كان فيها وقت الوقوع
ذكره ابن الكمال (بعد ارجاه) الا اذا
تعد ركعتين أو خرفة متنجسة فبنزح الماء
الى هذه لا يملأ نصف الدلو يطرأ الكل تبعها

فقطهز بطهارته المخرج كذا في الخبر بطهز بها اذا صلا ولا وكيد المستنحي يظهر بطهارة المحمل وصحة العروة
 الابريق اذا كان في يده نجاسة رطبة فجعل يده عليها كالماء صب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا ظهرت العروة
 بطهارة اليد ولو سال النجس على الاثر ثم وصل الى الماء فمزحها بطهارة للكل كذا في الخبر (قوله نزع قدر
 الباقى في الصحيح) هذا ما على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل بشرط فلا بد من نزع كل الماء (قوله
 وليس بنجس العين) اما لو كان نجس العين كالتغزير والكلب على القول بأنه نجس العين فينجس البثرات
 او لم يمت أصاب فيه الماء أو لم يصب وعلى القول بأن الكلب ليس بنجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء
 وهو الاصح وقيل بوجه منقلب الى الخارج فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات واما سائر الحيوانات
 فان لم يبدنه نجاسة نجس الماء وان لم يصل فيه الماء وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج جبا
 لا يجب نزع شئ وان كان الظاهر اشتمال بوله على اخفاها لكن يحتمل طهارته بان سقطت عقب دخولها
 ماء كثيرا وهذا مع أن الأصل الطهارة وان لم يعلم ولم يصل فيه الى الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يوجب التجسس
 أصلا وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور ففيه اختلاف المشايخ والاصح عدم التجسس كذا في الخبر
 (قوله ولا به - حدث) لعل ذكره هنا مبني على رواية نجاسة المستعمل (قوله نزع الكل) أي او ما تادلوا
 (قوله والا) بأن كان طاهرا أو مكروها أو مسكوكا (قوله يندب عشرة في المشكوك) أو أكثر كما في النجاسة
 وقيل يجب نزع الجميع وكل ذلك احتياط (قوله وعشرين في الفأرة) أي التي أخرجت حبة وعملها في النهر
 بأن سورها مكروه والغالب أصابة الماء فم الواقع (قوله وأربعين في سنور ودجاجة) لانه مكروه وفي القهستاني
 وخمسة في المكروه ولعل فيه روايتين وخروج غير الخلافة فلا يندب وبه صرح في النهر والدجاجة بتقليد الدال
 وتاؤها للوحدة لا للتأنيث (قوله كادى - حدث) لعل ذلك مراعاة لرواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) أي
 الحكم المذكور فيما إذا أخرج الواقع من البثر حيا وليس بنجس العين وهو عدم نزع ما في البثر (قوله مطلقا)
 أي أصاب فيه الماء أولا (قوله على خلافه) وهو عدم نزع شئ (قوله لأن في بواهاشكا) فيه نظر لاقتضائه
 النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفأرة اذا المتبادر من عبارة التجسس عدم النجاسة بيوها مطلقا فاللائق
 بكلام المجتبى التعليل فيها بأن البثر لا تجس ببول الفأرة على الراجح صرح بذلك في الفيض وفي الشرب لا لئلا
 من الفيض وفي بول الفأرة لو وقع في البثر قولان أحدهما عدم التجسس ففي المسئلة قولان في الشرح أنه ليس
 على أحدهما (قوله فان تعذر نزع كلها) بحيث لا يمكن الإجماع عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)
 أخذ من ذلك أن البثر يطلق على المعين وغيره كذا في النهر (قوله وقت ابتداء النزع) والرائد لا يلزم نزعها كما مر
 والذي قدمه عن ابن السكال اعتبار وقت الوقوع (قوله يؤخذ في ذلك بقول رجلين) فاذا قدر أنه شئ وجب نزع
 ذلك القدر لكونه ما ذاب الشهادة الملزمة بجر وظاهر ما في النجاسة لا كفاءه بواحد لانه أمر ديني فيكتفي بواحد
 رأ أكثر الكتب على الاول (قوله لهم ما بصارة) اشترط ذلك باعتبار أن الأحكام انما تستفاد من له علم أصله قوله تعالى
 فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (قوله وقيل يفتى بما تبيين الخ) هو مروى عن محمد وأفتى به حين شاهد آبار
 بغداد فان غالب آبارها لا يزيد على ثلثمائة بئر (قوله وهذا أبسر) أي أسهل على الناس لكن لا يفتى بضعفه
 اذ الحكم الشرعي نزع جميع الماء الحكم بنجاسته فالقول بطهارة البثر لا يقتصر على نزع عدد مخصوص من الدلاء
 يتوقف على معنى يقتدره وفي ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه بجر (قوله وذلك) أي ما في المصنف
 أحوط لكونه موافقا للمأثور (قوله فان كان كادى) أي مثله في الجنة ان قيل ان مسائل الآثار مبنية على اتباع
 الآثار والنص ورد في الفأرة والدجاجة والا كادى فكيف قسمتم ما عدلها بما اقتلنا بعد ما استحكم هذا الامر
 صار كل الذي ثبت على وفق القياس في حق التفرغ عليه كما في الاجارة وسائر العقود التي يأبى القياس جوازها
 ولا يفتى ما فيه فانه ظاهر في أن للرأى مدخلا في بعض مسائل الآثار وليس كذلك فالاولى أن يقال ان هذا
 اتفاق بطريق الدلالة لا بالقياس كما اختاره في مراجع الدراية (قوله وكذا سقط) الاولى حذف كذا وان يقول
 من نحو سقط ويكون بيان الكاف التي بمعنى مثل (قوله وسقط) ولذا الشاة ما كان وجهه منخل وسقط وسقطان
 كما موسى (قوله نزع كله) أي ان أمكن والا فعلى ما مر (قوله الى ستمين ندبا) اعلم أن القدر المستحب لم يصرح
 في ظاهر الرواية وانما هو بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال ينزع في الفأرة عشرون

ولو نزع بعضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي
 في الصحيح خلافة قديما لموت لانه لو أخرج
 حيا وليس بنجس العين ولا به حدث أو ثبت
 لم ينزع شئ الا أن يدخل فيه الماء فبعضه بربسوره
 فان نجس نزع الكل والا لا هو الصحيح زعم
 يندب عشرة في المشكوك لاجل الطهورية
 كما في النجاسة زاد في السائر خاتمة وعشرين
 في الفأرة وأربعين في سنور ودجاجة بخلافه
 كادى - حدث ثم هذا اذا لم تكن الفأرة
 هاربة من فتر ولا الزهاربا من كادى ولا
 الشاة من سبع فان كان نزعها مطلقا كما في
 الجوهرة لكان في النهر عن المجتبى الفتوى
 على خلافه لأن في بواهاشكا (فان تعذر)
 نزع كله لكونه معينا (فبقدر ما فيها) وقت
 ابتداء النزع قاله الحلبي (بؤخذ في ذلك)
 بقول رجلين عدلين (لهم ما بصارة بالماء)
 به يفتى وقيل يفتى بما تبيين الى ثلثمائة وهذا
 ابرم وذلك أحوط (فاذا أخرج الحسوان
 غ - بر منفتح ولا متفسخ) ولا مقطوع (فان)
 كان كادى) وكذا سقط وسقطه وجدي
 واو كادى (نزع كله وان) كان (كمامة)
 وهرة (نزع أربعين من الدلاء) وجوباً الى
 ستمين ندبا

أو ثلاثون وفي الهرة أربعون أو خمسون فلم يرد به التخصير بل أراد به من الواجب والمنسحب وليس هذا الفهم
 بل لازم بل يحتمل أنه إنما قال ذلك لاختلاف الحيوانات في الصفات والكبر في الصغير بنزح الاقل وفي الكبير
 بنزح الاكثر وقد اختار هذا بعضهم كما نقله في البدائع قاله في البحر وتطرفه أخوه في النهر وأيد ما فهمه المشايخ
 والالباعل أمر الابرار المني على الاثار قاتل (قوله وفارة) جمعه فاركذا في الصحاح وقيل اسم جمع وقيل اسم
 جنس جعي وهو المختار وهذا الخلاف يجري في كل ما يفرق بينه وبين واحد بلذا ما هو أبو الهود (قوله كما تر)
 أي من أن العشرين وجوب الثلاثين ندب واحتمل أن ظاهر كلام المصنف أنه لو مات في البر أو الحيوان الذي
 هو أصغر من الصفور والصعوة عماله دم سيائل هو الحلة وولد الفارة يكون عفو الكن المذكور في الخلاصة
 عن الامام بنزح فيه عشرة وعشرون أو الهود عن الحموى قلت والذي قدّمه السارح نزح العشرين
 في ذنب الفارة المنع فتزحه فيماد كراوى (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الحيوانات الواقعة في البر
 (قوله المعين) يجوز أن تكون الميم زائدة من عنت أي بلغت العيون ويجوز أن تكون أصلية من أمعت الارض
 أي روت وماء معين أي جار أبو السعد (قوله وغيرها) أدخل في القبر بعض أهل العصر الصهر يج نأفتي في فارة
 وقت فيه بنزح مشيرين منه كذا في النهر وهذا بناء على أن اسم البئر بعه (قوله بخلاف نحو صهر يج) أي فانه
 لا يدخل في غير المعينة وهذا التمام إذا كان الصهر يج ليس من معنى البئر في نى كذا في النهر والصهر يج
 بوزن قنديل وعلايط حوض يجتمع فيه الماء كذا في القاموس (قوله وحسب) في الصحاح الحب الخايسة
 الكسيرة كذا في النهر (قوله يراق) أي يراق (قوله لتخصيص الابرار بالانمار) أي على خلاف القياس فلا يلحق
 بها غيرها غير (قوله ونحوه) أي نحو ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أي المصنف (قوله أن حكم الركية كالبر)
 الركية بوزن عطية وجمعه ركايا كطبايا وهي من أسماء البر وعليه فلا يظهر التشبيه اللهم إلا أن يراد بها الحفرة
 يقال ركي بعمى حفر كما في القاموس ومن أسماء البر عادية وهي التي حفرت على عهد عاد وطوى وهي التي
 طوى أي بنيت بالحجارة والابواب المطوية بالنسب ولا تعطل طوى وزورام وهي التي فيها عروج أفاده سيدي
 أحمد السباعي تقدمه الله برحمته (قوله وعن الفوائد) أي ونقل المصنف عن الفوائد (قوله المطمورا كثره)
 أي المدفون كثره (قوله كالبر) أي في الاكتفاء بنزح القدر الواجب ومفهومه أنه إذا طمحر نصفه أو أقله
 لا يعتبر بها (قوله وعليه) أي على ما في الفوائد (قوله بنزح منه كالبر) أما الصهر يج فيفهم حكمه بالاولى والآخر
 بطريق المساواة ان غيرنا بينهما وأما ان كانت للبر من أفراد الحب فالأمر ظاهر وحينئذ لا يحتاج الى التنبه
 عليه (قوله انتهى) أي ما نقله المصنف (قوله فان لم يكن) عطف على محذوف تقديره هذا إذا كان لهادلو (قوله
 غاسب صاعا) هو ثمانية أرمال وقبل عشرة أرمال كل رطل مائة وثلاثون درهما وهو البغدادى والاول
 أحص لثقتهم الصاع بمسبع ألعار أو بهيز درهمان عدس أو ماش وذلك ثمانية أرمال (قوله وغيره)
 أي غير الدلو المذكور بأن كان أصغر أو أكبر (قوله يحسب به) فلان نزح القدر الواجب بدلو واحد كبير أو
 وحكم بطهارة المذهب لانه قد حصل المقصود وهو إخراج القدر الواجب كذا في البحر ولونزح بدلو
 صغيرا حسب بالكبير ويكنى ملأ كثر الدلو لان لا كثر حكم الكل (قوله وان قل) ثم ان عاد لا يجب شئ كذا
 في النهر (قوله وجران بعضه) بأن كان لها عينان يخرج الماء من هذين يجري في هذه أو حفر لها حفرة فصار الماء
 يخرج منه حتى خرج بعضه طهرت لوجوده في الطهارة وهو جريان الماء وصار كالطهر من إذا تنجس فأجرى
 فيه الماء حتى خرج بعضه بجر (قوله وغوران قدر الواجب) ولا يعود نجسا إذا جف أسفله أما إذا غار ولم يجف
 أسفله فالاصح العود بجر من السراج الواجب (قوله بطريق الدلالة) فانه يفهم من النص نزح العشرين مثلا فاما
 زاد من جنة الفارة ولم يبلغ جنة السمور بالاولى وفيه إشارة لما قدمنا من السؤال والجواب (قوله كفارة مع هرة)
 قال في السراج الواجب لو أن هرة أخذت فارة ففوتها جميعا في البئر أن خرجتا حينئذ لم ينزح شئ أو مبتدئين نزح
 أربعون أو الفارة ميتة فقط فعشرون وان بجر وحة أو بالثلاث نزح جميع الماء اه نه روى قوله أو بالثلاث ما قدمنا
 (قوله والست كشاة على الظاهر) أنه صاحب البحر من جعل الثلاثة كالهرة فان الهرة تنكز كذا وقوله على الظاهر
 أي ظاهر الرواية كما في البدو وطوبه أخذ محمد ومقابل قول أبي يوسف وبينه في البحر (قوله منقطة) هو حكمه
 - وإن كان الواقع فارة أو غيرها (قوله من وقت الوقوع) أي وقوع الفارة أو الدجاجة (قوله ان علم) المراد به ما به

(قوله كثره مطمورا) وفارة (فعمشرون)
 الى ثلاثين كما تر وهذا بهتم المعين وغيرها
 بنزح لاف نحو صهر يج نأفتي في فارة
 الماء كله لتخصيص الابرار بالانمار ونحوه
 قال المصنف في - وأشبه على الكثر الركية
 في انتف وتقل من القنبة أن حكم الركية
 كالبر وعن الفوائد أن الحب المطمورا كثره
 في الارض كالبر وعليه فله صهر يج والتحرير
 الكسيرة بنزح منه كذا بنزح فاعتنم هذا التحرير
 انتهى (بدلو وسطا) وهو دلو تلك البئر فان لم
 يكن غاسبا صاعا وغوران قدر الواجب (وحيث جاءه
 ملأ كثر الدلو ونزح ما وجد ان قل وجران
 بعضه وغوران كفارة) في الحكم (كما أنه
 وفارة) في الجنة وشاة كدجاجة في
 ما بين دجاجة وشاة كدجاجة في
 بئر بريق الدلالة بالاصغر كما أدخل الاقل في
 الاكثر كدجاجة مع هرة ونحو الهرة في
 انتفاها ونحو الفارة بن كشاة على الظاهر
 النجس كدجاجة والست كشاة على الظاهر
 (ويحكم بنصاء - -) منقطة (من وقت
 الوقوع ان علم

غلبة الظن (قوله والا) بأن لم يعلم ولم يظن على الظن كذا في النهر (قوله ان لم يتفخ) أي ولم يتفخ ولم يمتنع (قوله
وهذا) أي الحكم بنجاسة البئر وما وليه (قوله والغسل) أشار به كره إلى أن الاقتصار على الوضوء اتفاح
(قوله يقطع للكلاب) واختاره في البدائع وحزم به بصيغة قال ما يحتاجونهم للكلاب وقال بعضهم يعلق
للمواشي (قوله من شافني) أي أوداودي المذهب كافي البصر والذي يظهر أن ذلك لكونه ما يقولان بتجسسها
في الحال وحينئذ في معتد مذهب الصاحبين في حكمهما (قوله أما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الفروع
الثلاثة (قوله كغسل ثوب) أي من نجاسة كباقي (قوله فيحكم بنجاسته في الحال) من غير امتداد لانه وجد
النجاسة في الثوب ومن وجد في ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يدر متى أصابته لا يبعد شيئا بالانتفاء وهو
الصحيح كذا في المحيط والتبوير بجر قال الحلي إذا كان يلزمهم غسل الثياب لكونهم مفسولة بماء البئر مع تقدم
حال العلم بالثوب على البئر على الفأرة يوما وليه أو ثلاثة أيام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتصر الاستدلال
فهذا لا يتجه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانه لا يوجبان غسل الثوب
أصلا كذا في النهر على أن نجاسة الثوب محقة والتطهير منه كوك فيه فقطضا اجباؤه على النجاسة
الاصدية واعادة الصلاة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم الخ فيه نظر (قوله وهذا) أي ما تقدم
من الحكم بالتجسس في الوضوء والغسل مستند في الثوب مقتصر (قوله لو ظهر من حدث) بعم لوضوء
والغسل (قوله أو غل) أي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التفصيل في المجهول فذا تركه (قوله والام يلزم نفي)
أي ان وضوءا أو اغتسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ثوب لان مقتضى
اصحة الصلاة وجدوه الطهارة الاولى وفي المنع شك لان الماء صار منه كوكافي طهارته ونجاسته والصلاة
لا تبطل بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه يقيض وهو الحدث الاصغر أو الاكبر ونجاسة الثوب وفي المزيل
شك أفاده أبو السعود (قوله بلياليها) أخذ ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع لان كلاهما إذا ذكر بصيغة الجمع
شمل الآخر (قوله أو تفسخ) انما لم يفته على أنه لا يفتقر على التفتيح لا وهم عادة أقل من هذه
المدة عند الاتفاح ولو اقتصر على الاتفاح لا وهم اعادة الاكثر في التفتيح لان افساد الماء معه أكثر نهر
(قوله استحصانا) هو طلب الاحسن من الامور وقيل ترك القياس والاخذ بما هو الارفق للناس وقيل هو
طلب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص العام وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر ليسر قال الله
تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله
عليه وسلم لما ذوق على يسر ولا تعسرا اه ما قاله بعض المشايخ ودليل قول الامام أن في ذلك احالة على السبب
الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر
والاتفاح دليل التقدّم فيقدر بثلاث وعدم الاتفاح دليل قرب العهد فقد رآه يوم وليه (قوله وقال من
وقت العلم) وهو القياس لان البقن وهو يقن الطهارة فيماء ضي لا يزول بالشك وهو النجاسة لاحتمال أنها
ماتت في غير البئر ثم ألقها الريح العاصفة أربعض السفهاء أو الصبيان أو الطير وقاس على النجاسة اذا رآها
في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدري متى نزل فانه يقتصر على وقت الرؤية (قوله قبله) أي قبل
العلم (قوله قبل ويه يفتي) فانه العتاني حيث قال ان قولهم ما هو المختار وانما عبر بقيل لرد العلامة فاسم له
لخالفه لعمامة الكتب فقد رجع دليله في كثير منها وهو الاحوط نهر والاوى للشارح أن يقول قبل وهو المختار
لانه لا يلزم من الاختيار الاقتضاه وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالمعاد الصلوات الخمس والوتر
وسنة الفجر أتم على القول بوجوبها فالامر ظاهر وعلى القول بسنيتها فانظر الى القول بالوجوب (تمة)
في المنفعة لا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس
للبحر والابل والغنم (قوله أعاد من آخر احتلام) أي أوجاع كذا في البدائع ومراده بالاحتلام النوم لانه سببه
بدليل ما نقله في المحيط عن ابن رستم أنه بعيد من آخر نومة نامها فيه اه بجر وفي التمرح لف ونشر مرتب (قوله
ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعاف ولم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولا جمل هذا والله أعلم روى ابن رستم أن الدم
لا يجدي فيه لان دم غيره قد يصبه والظاهر أن الاصابة لم تنقد زمان وجوده بخلاف المني فان من غيره لا يوجب
ثوبه فالظاهر أنه منه فينعين وجوده من وقت وجوده بسبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يابسه هو وغيره

والا في يوم وليه ان لم يتفخ (وهذا في حق
الوضوء) والغسل وما يجنب به فطعم
للكلاب وقيل يباع من شافني أما في حق
غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال
وهذا لو ظهر من حدث أو غسل من خبث
والام يلزم نفي أجماعا وهره (وهذا ثلاثة
أمام) بلياليها (ان اتفخ أو تفسخ) استحصانا
وقال من وقت العلم فلا يلزم من قبله قبل
ويه يفتي فروع وجد في ثوبه من قبله
أو دما أعاد من آخر احتلام وبول ورعاف

يستوي فيه حكم المني والدم واختار في المحيط مارواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله والظاهر أن الإصباة
 الخ لا يظهر في الجفاف (قوله ولو وجد في جنبه) أي مضرته (قوله فان لا تقب فيها) أي منفذ تدخل من مثله
 العائرة لا مطلقا كما لا يخفى (قوله أعاد) أي الصلاة وسجود التلاوة (قوله مذ وضع القطن) أي ان استدام لبسها
 (قوله فتلاوة أيام لو متغفلة) هذا التقيد لصاحب النهر حيث قال وينبغي تقييده بكونها متغفلة أو ناشفة
 وان لم يكن أعاد يوم أو ليلة والذي في التجنيس والمحيط إعادة الثلاثة مطلقا (قوله في الأصح فيض) ومقابل
 الأصح القول بالتجنيس عند تحقق بواها (قوله بخبره) الخبر بالفتح واحد الخروء بالضم مثل قرءه وقرءه ومن
 الجوهري أنه بالضم كجند وجنود والواو بعد الراء غلط وبإشارة المصنف صادقة بأن يكون عدم التزج
 أظهر منه أو لعفوه للضرورة لتعذر التزج مع كونه نجسا وهو ما قولان ولم يذكره فائدة هذا الاختلاف
 لأنهم اتفقوا على سقوط حكم النجاسة وأقول يمكن أن تظهر فيما لو وجد نجسا على نوب أو مكان ونحو ما هو
 حاله لا يجوز إلا ثلاثة في الثاني لانتفاء الضرورة ويجوز على الأول نهر وفيه نظر اذ مقتضاه
 عدم جواز التطهر به إذا ما حدث وجد غيره والاقوى الطهارة والدليل عليها الاجماع العملي فانه في المسجد
 الحرام مقبلة بما يكون منها من غير تكبير من أحد من العلماء مع ورود الأمر بتطهير المساجد وروى أبو أمامة
 الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحامسة فقال انها أكرت على باب الفار فجزاها الله تعالى بان جعل
 المساجد ما واهلها (قوله وكذا سباع طير في الأصح) صححه في المبسوط وقيل نجس وصححه قاضي خان كما في النهر
 (قوله تعذر صونها) هذا التعليل يدل على أنه معفو لا طاهر وقد علمت المتعمد (قوله كروى ابر) ومثل الرؤس
 الجهة الأخرى (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها وفي الجيم الفتح والكسر (قوله وبه في ابل) استحسانا
 والقياس أن يتنجس الماء مطلقا لوقوع النجاسة في الماء التليل وجه الاستحسان أن آبار الفسحات ليس لها
 جاز قنأخذ الرياح مابعدنه المواشي حواها وتلقه فيها فخل القليل فعوا للضرورة والصحيح عدم الفرق بين
 الأمصار والبلدان لشمول الضرورة في الجملة ولا فرق في هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث
 والبر والخبث فالتقيد بالأبل والغنم وبالبر ليس احترازا بل بالخبث بالكسر واحد الخناء وهو ما يكون
 لدى طائف كالبر من خثي البر من باب ضرب وبه يعبر عن حدث منع والروث للقرص والبغل والجار من راث
 يروث من حدث نصر (قوله في محلب) بكسر الميم ما يجب فيه صحاح (قوله وقت الحلب) وذلك للضرورة لانها
 تهر عند الحلب عادة لا فبا رواه ذلك كذا في النهر (قوله فرميتا) أي البعرتان قيد به تبعاً للجبني وفهم
 منه أن حكم الثلاث ليس كذلك منغ والذي في الهداية والنهاية وغاية البيان والمعراج التعبير بالبر مطلقا
 كما يؤخذ من البحر وفي الشرب لا يلاية عن الفرض ولو وقع البعر في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا يفسد
 اه أبو السعود والذي يظهر عدم الاحتراز بالتقيد لان هذه النصوص مطلقة وما حكاه المصنف أخذ
 بالمفهوم والصريح أولى ثم التقيد بالبر في المحلب لا بد منه فأما الخثي اذا وقع نجس لكونه مانعا (قوله
 فورا) فعدم التجنيس مقيد بعدم المكث اه أبو السعود (قوله قبل تمت) أما اذا تمت فنجس لسريان أجزاء
 النجاسة فيه ومن هنا أخذ النجاسة بالخثي (قوله وتلقون) ينبغي ذكر الأمر مطلقا غير مقيد بالون اه أبو السعود
 (قوله والتعبير بالبعرتين اتفاق) أما بالنظر الى البر فظاهر وذلك لانه اختلف في الحد الفاصل بين القليل
 والكثير على أقوال صحح منها أن الكثير ما لا يخلو لدون من بعرة وما في المصنف قال في البحر قطره هذا أن ما
 ذكره في المتن من البعرتين للاشارة الى أن الثلاث تجنيس مبني على قول ضعيف بناء على أن مفهوم العدد
 الواقع في عبارة محمد في الجامع الصغير متبر ولا يتم هذا أن لو اقتصر محمد على التعبير بالبعرتين ولم يقتصر
 فانه قال اذا وقعت بعرة أو بعرتان في البئر لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلث ليس بكثير فاحش اه وأما
 بالنظر للمحلب فقد علمت ما تقدم من الهداية وغيرها ونقله الشربة لاني من الفيض (قوله لان ما فوق ذلك
 كذلك) أي ما فوق البعرتين لا ينجس (قوله ولذا) أي لكون التعبير بالبعرتين اتفاقا والمراد القليل وأنت خبير
 بأن المصنف حكى قولين واعتقد الأخير فافعله الشارح من جعل سابق المذهب لاحقه قول واحد مما لا ينبغي
 (قوله قبل القليل الخ) كتابته بتبديل ليس تضعيفه له وقابله ما لا يخلو لكل دلوع بعرة وصحح وقبل غير ذلك
 وعلى كل حال الأولى للمصنف حذف قبل لانه يقتضي أن التقيد بالبعرتين قول محمد وقد علمت ضعفه (قوله

ولو وجد في جنبه فانه مينة فان لا تقب فيها
 أعاد مذ وضع القطن والافسلة أيام
 لو متغفلة أو ناشفة والافسلة وليلة
 (ولا تزج) في قول فان في الأصح فيض ولا
 (بخبر حامة وعصفور) وكذا سباع طير
 في الأصح تعذر صونها عنه (و) لا (ب)ه أطر
 بول كروى ابر وغبار نجس (للعفو عنها) ما
 (وبه في ابل وغنم) كما يعني (لو وقعنا
 في محلب وقت الحلب فرميتا) فورا قبل
 تمت وتلقون والتعبير بالبعرتين اتفاقا
 لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في الفيض
 وغيره (و) لذا قال (قبل القليل المعتد عنه

قوله أن لو اتهم هكذا في الأصل ولعل
 صوابه الا لو اقتصرنا على اه

ما يستقله الناظر السليم والناظر النجس أي ما ينسب إليه الناظر إلى القلة (قوله تعالى عليه الاعتقاد) وفي معراج
 المؤمنين هو الاعتقاد (قوله بعد رحا لا يظهر للنفس أثر) هو قول الخلق أني ونصيره بالآثر أو من اقتصر صاحب
 الخ على الطهر والريح فان لم يكن في ماء البئر أثر فهو طاهر وإن كان بينهما ذراع والافه ونجس وإن كان
 بينهما عشرة أذرع وقيل بذراع خمسة أذرع وقيل بسبعة (قوله ويعتبر سور الخ) لما فرغ من بيان فسناد
 الماء وحده ما يعتبر وقوعه في الحياوات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها والسور هو سور العين
 التي يصبه الشارب في الآفاه وفي الحوض ثم استعمل بنية الطعام وغيره (قوله اسم فاعل) قياسي والسماعي
 ما ترشح (قوله لا تخلطه بلعابه) أنه لا يعتبر أي ولعابه متولد من لجه فاعتبره طهارة ونجاسة وكرهه
 وشكا منه (قوله فسور آدمي) إنما كان طاهر إلا أن لعابه متولد من لحم طاهر وإنما لا يؤكل لكرهه بغير
 (قوله ولو جنباً) فان قيل فينبغي أن ينص سور الجنب على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا
 الشرب على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما يقي (قوله أو كافر) لان نجاستهم اعتقادية لاحدية
 التكين النبي صلى الله عليه وسلم أي أنهم من المبيت في المسجد أفاده صاحب البصر (قوله أو امرأة) ولو حائضاً
 أو نفساء لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأناوله النبي
 صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع في (قوله نعم بكره) يفيد إطلاقه الكراهة أنها تحريمية (قوله
 لا تسلذاذ) هذا إذا كان أحدهما أجنبياً من الآخر فلو كانت زوجته أو أمته لم يكره قال شيخنا ويستفاد
 منه كراهة الحلاق الأمر إذا وجد المخلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتحياً اه فكرهه التكبس
 في الحمام إذا كان المكبس أمرد بالاولى اه أبو السعود ومثله كراهة الغمز للرجلين واليدين من الأمرد (قوله
 واستعمال ريق الغير) غير خاف أن التعليل به يشمل ما إذا استعمل رجل سور رجل آخر والمرأة سور امرأة
 أخرى مع أنه لا تسلذاذ فلا تقتصر على التعليل الأول هو الظاهر وهذا والله أعلم اقتصر عليه في التمهيد
 أبو السعود (قوله وهو لا يجوز) يؤيد كراهة التحريم (قوله وما كحل لم) يستثنى منه الإبل والبقر والحلالة
 والدجاجة المخلاة كافي البقران سورهما مكروه (قوله ومنه الفرس في الأصح) وهو ظاهراً رواية عن الإمام
 وهو قولهما وكراهة لجه عنده لاحترامه لانه آله الجهاد لنجاسته فلا يؤثري كراهة سورهم بغير والفرس اسم
 جنس كالماء يعم الذكر والأنثى (قوله ومثله ما لادم) أي سائل سواء كان يعيش في الماء أو في غيره بغير
 (قوله طاهر القم) محذور ما يأتي من قوله وشارب خمر الخ (قوله قيد السكل) لا آدمي وما كحل اللحم وما لادم له
 (قوله طاهر) أي في ذاته طهور أي مطهر غير من الأحداث والأخبار (قوله لا كراهة) أي مطلقاً ولو تنزيمية
 لأن النصرة في سياق النبي نعم (قوله وسور خنزير) إنما كان نجاسة نجاسة عنه أقوله تعالى أولهم خنزير فانه
 رجس والرجس النفس والضمير عائد إليه اقرب به بغير وقد رشحنا سوراً إشارة إلى أن لفظ خنزير مجرور فيجتمل
 أن يكون بالخطف على ما قبله وهو لا يجوز لزوم الخطف على معمولي عاملين الأول من المعهدين آدمي والثاني
 طاهر الأول معمول للاضافة على ما قبل والثاني معمول للمبتدأ الذي هو سور فيكون خنزير معطوفاً على
 آدمي ونجس عطفاً على طاهر محتمل أن يكون جزءاً بإضافة المحذوف بإبقاء عمله بعد الحذف وهو وإن جاز قليل
 فالأولى الزفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من عطف الجمل (قوله وكلب) سورهم نجس
 عند أصحابنا جميعاً أما على القول بنجاسة عنه فظاهر وأما على القول بالمصح بطهارة عنه فلان لجه نجس ولعابه
 متولد من لجه ولا يلزم من طهارة عنه طهارة سورهم لنجاسته لجه ولا يلزم من نجاسته سورهم نجاسته عنه كذا
 في البصر (قوله وسباع جهنم) لنهيهم صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع والظاهر كونه للنجاسة
 والمواد بالسباع فهو الاسد والقرد والخر (قوله فور شرهما) أما لو مكث قدر ما يقبل فيه بلعابه ثم شرب لا يتنجس
 وبغيره فهم بقوله ان ترد في فيه من البزاق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهرها ذلك البزاق طهره عند
 الإمام ولبيد يوقف فقط باعتبار السب عنه للضرورة وكذا لو أصاب عضو نجاسة فحسب لاحق لم يبق أثرها أو فاه
 الصغير على ردى أمته ثم مصه حتى زال الأثر طهرها خلافاً لمحمد في جميعها (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يعمه
 (قوله فورا كل فارة) أما إذا اعتقت فها حتى ظن طهارته طهر سورها (قوله مغلط) وقيل محقق كقول ما يؤكل
 ولا ينفذ ترجيح الأول بغير (قوله مخلاة) أي غير محبوسة وقد يضبط بالميم وهي التي تأكل الحلة والنجاسات فاه

ما يستقله الناظر والكثير بعكسه وعليه
 الاعتماد كافي الهداية وغيرها لأن أبا
 حنيفة لا يقدّر شيئاً بالرأى فرفع البعدين
 المبتدأ بالوجه بقدر ما لا يظهر للنفس أثر
 (ويعتبر سور عين) اسم فاعل من أثار رأى
 أي لا تخلطه بلعابه (فسور آدمي مطلقاً)
 ولو جنباً أو كافراً أو امرأة منهم بكره سورها
 للرجل كعكسه لا تسلذاذ واستعمال ريق
 الغير وهو لا يجوز مجتبي (وما كحل لحم)
 ومنه الفرس في الأصح ومثله ما لادم له
 (طاهر القم) قيد للسكل (طاهر) طهور بلا
 كراهة (و) سور (خنزير وكلب وسباع جهنم)
 ومنه الوثنية البرية (وشارب خمر شرهم)
 ولو شارب طهر بلا لا يستوعبه اللسان فنجس
 ولو بعد زمان (وهو فوراً كل فارة نجس)
 مغلط (و) سورهم (و) دجاجة مخلاة

بما هو من الآثار فبقى الأمر مشكلاً فبحسب وجه طاهر من وجهه فكان الأشكال عند علماءنا بهذا الطريق لا ثلاثة كان في وجهه ولا اختلاف العصابة في سورة كذا في البحر (قوله لا في طهارته) وقيل الشك في طهارته وقيل فيه ما مع اتفاقهم أنه صلى الله عليه وآله لا ينحس الثوب والماء ولا يرفع الحدث فلذا قال في كشف الاسرار أن الاختلاف اختلف لان من قال الشك في طهوريته لا في طهارته أراد أن الطاهر لا ينحس به ووجب الجمع بينهما وبين القرب لأنه ليس في طهارته شك أصلاً لأن الشك في طهوريته انما نشأ من الشك في طهارته اهـ ومن تأمل ما قد مناه عن البحر يجزم بأن الشك في طهارته قطعاً (قوله اعتبر بالاجزاء) الماء المستعمل فيجوز الوضوء بالماء ما لم يغلب عليه كذا في النهر (قوله قولان) قد عرفت أن المعقد أن الشك في الطهوية فيكون مطهر النجاسة كالمستعمل ولذا اعتبرت الاجزاء عند الخلطة وجاز الوضوء ما لم يغلب على الماء وذلك دليل الطهارة (قوله فيتوضأ به) لو قال المصنف فيطهر به لكان أهم وإن كان الجواز في أحد مذهبين مستلزماً للجواز في الآخر أعني الوضوء والغسل (قوله أي يجمع بينهما) ما في صلاة واحدة الخ حتى لو توضأ بسورة الجمار وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى تلك الصلاة أيضاً جاز للجمع بين الوضوء والتيمم فان قبل هذا الطريق يستلزم أداء الصلاة بغير طهارة في إحدى المرتين لا محالة وهو مستلزم للكفر لافضائه الى الاستخفاف بالدين فينبغي أن يجب الجمع في أداء واحد قلنا ذلك فيما إذا أدى بغير طهارة يتيقن وأما إذا كان أداه بغير طهارة من وجهه دون وجهه فلا يكون الأداء بغير طهارة من كل وجهه فلا يلزم منه الكفر كما لو صلى حتى بعد الفصد أو الحجامه لا تجوز صلاته ولا يكفر إذا كان الاختلاف في هذا أولى بخلاف ما لو صلى بعد البول كذا في البحر عن معراج الدراية واختلفوا في اشتراط النية في الوضوء بسورة الجمار والاحوط أن ينوي نحر عن فتح القدير (قوله ان فقد ماء) أما إذا وجد المطلق تعين المبر اليه (قوله في الاصح) اعلم أنه إذا توضأ ثم تيمم جاز بالاتفاق وان عكس جاز عندنا خلافاً لغيرنا خلافاً لما هو في الشائبة ووجه الاصح أن الماء ان كان طهوراً فلا معنى للتيمم تقدم أو تأخر وان لم يكن طهوراً فالطهر هو التيمم تقدم أو تأخر ووجود الماء وعدمه بمنزلة واحدة وانما يجمع بينهما لعدم العلم بالطهر نعم ما عينا فكان الاحتياط في الجمع دون الترتيب كذا في البحر (قوله لا احتمال طهوريته) أي وتيممه مع وجود الطهر لا يعتبر في هذا الوجه قلنا بأعادة الصلاة بتيمم آخر بعد تقدم (قوله على نبيذ الثمر) أي على التطهر به الا عم من الوضوء والغسل (قوله على المذهب) وهو أحد روايات ثلاث عن الامام وقد رجح الامام عمادها وحققة النبيذ أن يلقى في الماء تميرات فيصير رقيقاً يسيل على الاعضاء حلوا غير مسكر ولا مطبوخ وانما قلنا حلوا لأنه لو توضأ به قبل خروج الحلاوة يجوز بخلاف وانما قلنا غير مسكر لأنه لو كان مسكراً لا يجوز الوضوء به بخلاف لأنه حرام وانما قلنا غير مطبوخ لأنه لو طبخ فالصحيح أنه لا يتوضأ به بخلاف بين الثلاثة كذا في البحر (قوله لان المجتهد الخ) علمه لما استفيد من المقام أنه لا يجوز العمل بغير ما ذكر في المصنف (قوله كما في المستصفي) قال في البحر قال في المستصفي ظاهر المذهب أن العرق واللحاح مشكوك فيهما اهـ والحقكم عند اختلاف ما فيه العرق بطاهر اعتبار الاجزاء (قوله عفو في الثوب والبدن) ظاهر التمسك به أنه لا ينعى عنه في الماء (قوله أنه طاهر) أي لا نجس معفو عنه ويطاهاها طهارة الماء الواقع فيه

(باب التيمم)

(قوله ثالث به) جواب عن سؤال حاصله لم تقدم التيمم مع كونه طهارة تربية على المسح مع أنه طهارة مائية (قوله تأمينا بالكتاب) أي اقتداء بالقرآن حيث ذكره بعد بيان فرائض الوضوء وذكر الغسل وإذا ذكر بعدهم ازم تأخير المسح واعلم أن التيمم ذكر في القرآن في موضعين في سورة النساء والمائدة وسبب مشروعيته ما وقع لعائشة رضي الله تعالى عنها في غزوة بني المصطلق وهي غزوة البر بسبع وهو ماء بنسابة قديدين مكة والمدينة لما أظنت فقد هاجت عليه الصلاة والسلام في طلبه فحانت له لالة وليس معهم ماء فأغظ أبو بكر رضي الله عنه عائشة رضي الله تعالى عنها وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فترأت آية التيمم فحنته أسيد بن الحضير فجعل يقول ما أكثر بركتكم يا آل أبي بكر رواه الشيخان وسبب وجوبه سبب وجوب أصله

لا في طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان (فتوضأ به) أو يغتسل (وتيمم) أي يجمع بينهما احتياطاً في صلاة واحدة لا في حالة واحدة (ان فقد ماء) مطلقاً (وصح تقدم أيهما شاء) في الاصح ولو تيمم وصلى ثم أراقه لم يفسد اعاد التيمم والصلاة لا احتمال طهوريته (وبقدم التيمم على نبيذ الثمر على المذهب) الاصح المجتهد لان المجتهد اذا رجع عن قول لا يجوز الاخذ به (و) حكم (العرق كدود) فعرق الجمار اذا وقع في الماء صار مشكوكاً على المذهب كما في المستصفي وفي المحيط عرق الحلاوة عفو في الثوب والبدن وفي الخاتبة أنه طاهر على الظاهر (باب التيمم) ثالث به: تأمينا بالكتاب

(قوله من يجزئ) المجزئ على نوعين يجزئ من حيث الصورة والمعنى ويجزئ من حيث المعنى لأن من حيث الصورة فلا قول
 أما واليه بقوله من يجزئ بعده والثاني أشار إليه بقوله أو لم يرض الخ (قوله مبنداً) المبند اللفظ من قطع لكن
 لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد نسمع في إطلاق المبند عليهما (قوله المطلق الكافي) أما المقيد
 وغير الكافي فجزءه العدم ولو وجد ما يكفي لازالة الحدث أو ازالة نجاسة المائنة من توبه منه لا غسل به التوب
 وتيمم الحدث عند عاتة العلماء وإن قضاياه وصلى في النجس أجزاءه وكان مسياً كذافي البصر من الخبثية (قوله
 لصلاة تفوت الى خلف) الامم متعلقة باستعمال كافي الحلي وذلك كالصلوات الخمس فان خلفها فضاؤها
 واجبة فان خلفها الظهر وما لا يفتى الى خلف كصلاة الجنائز واليهدين بنعيم له ولو من غير مجزئ (قوله
 لعدم التيمم يرجع الى من) (قوله ولو مقبياً) لان الشرط هو العدم فأينما تحقق جاز التيمم نص عليه في الاستمرار
 وفي الخاتمة قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصر إنما الفرق بين القليل
 والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والاضطرار والمسح على الخفين اه وفي المحيط للمسافر بطأ جاريته وان علم
 أنه لا يجد الماء لان التراب شرع طهوراً حال عدم الماء ولا تنكره الجنبابة حال وجود الماء فكذلك حال عدمه
 (قوله ميلاً) فحقيقة أو بفالب التلق والميل ألف باع والباع أربعة أذرع والقرسخ ثلاثة أميال والبريد
 أربعة فراسخ (قوله أربعة آلاف ذراع) في العيصي ومسكين وغيرهما تقديره بستة آلاف ذراع وبينهما
 منافاة ثم رأيت في الشريعة التوفيق بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع فاقعة عند كل قبضة منه فيبلغ ذراعاً
 ونصفاً بالذراع العامة فلا خلاف حيث ذاه أبو السعود ولا يظهر هذا التوفيق مع قول الشارح وهو
 أربع وعشرون اصبعاً (قوله وهي ست شعيرات) أي الاصبع مقدر عرضها بست شعيرات مقطوعة الطرفين
 وقوله ظهر البطن أي حال كونه الشعيرات موضوعة ظهر احداهما البطن الأخرى (قوله وهي ست
 شعيرات بقل) أي مقدار الشعيرة أن يلف الشعيرة من شعيرات نحو البقل عليها ست مرات (قوله يشتد) تفتيد
 لا إطلاق المصنف المرض فيعلم أن اليسير لا يبيع التيمم ولا فرق في الاشتداد بين أن يشتد بالتحرك كالبطون
 كما أفاده بقوله ولو تحرك أو بالاستعمال كالجدرى وجازله التيمم إنما كان لا يجد من يوضه ولا يقدر نفسه
 وان وجد خادماً كعبده وولده وأجبره لا يجزيه التيمم إنما كان يقدر في المحيط كذافي البحر ولو كان يصعب إضافة
 المرض جازله التيمم فالأولى للشارح أن يقول يحصل أو يشتد أو يمتد (قوله أو يمتد) أي بطول والظاهر أن النظر
 في الامتداد لما بعد امتداد اعرفاً (قوله بغلبة ظن) يرجع الى كل من يشتد أو يمتد (قوله أو قول حاذق مسلم)
 يرجع اليهما أيضاً وخرج غير الحاذق وغير المسلم فانه لا يعمل بقولهما في الدنابات (قوله ولو تحرك) متعلق
 يشتد فانه الحلي ولا مانع من تعلقه بيمتد أيضاً لان التحرك قد يكون سبباً في الامتداد كما يكون سبباً في الاشتداد
 اه (قوله ولو بأجر مثل) وقيل يجزيه التيمم قل الأجر أو أكثر كافي التجنيس وفي المتن مريض لم يكن أحد يوضه
 إلا بأجر جازله التيمم عند الامام قل الأجر أو أكثر فالأجر لا يتيمم اذا كان الأجر ربع درهم اه والظاهر عدم الجواز
 اذا كان الأجر قليلاً اذا كان كثيراً كذافي البحر وكلامه يعطى أن القليل أجزأ المثل والصحيح برما زاد عليه نهر
 (قوله لا يجب على أحد الزوجين الخ) قال في البعروان وجد غير خادمه من الاستعانة به أهانه ولو زوجة فظاهر
 المذهب أنه لا يتيمم من غير خلاف بين الامام وصاحبيه كما يفيد كلام المصنف وط والبدائع وغيرهما
 وفي التجنيس ذكر الخلاف في ذلك وفيما اذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال أو كان في فرشه نجاسة ولا يقدر
 على التحول عنه ووجد من يحوله وأتمامه الا على اذا وجد فأنه اهل بلزومه الجدة والحج فالخلاف في ذلك
 معروف فعنده لا يفترض ذلك وعندهما يفترض بناء على أن القادر بقدرة القبر بقدرة قادراً أو لا وكان حسام
 الدين يختار قولهما اه (قوله وفي مملوكه يجب) لان السيد لما كان عليه تعاهد العبد في مرضه كان على العبد
 أن يماهده كذلك بخلاف الزوجة فانها اذا مرضت لا يجب عليه أن يوضها ولا أن يتعاهد لها في مرضها فيما
 يتعلق بالصلاة فلا يجب عليها ذلك اذا مرضت فلا يمتد قادراً بضعها أفاده في البحر (قوله بهلك الجنب) أي يقتله
 سواء كان في المصر أو خارجه وجواز له الموت قول بعض المشايخ والصحيح أنه لا يجوز له التيمم وذكر المصنف
 في المصنف أنه بالاجماع بناء على أنه مجرد وهم اذا لا يمتد ذلك في الوضوء عادة ه مجرد ذكر الترتيب لا في شرح
 نور الابيضاح الجواز للمعدن فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشير تعليل المانعين بعدم تحقق الاهلاك

(من يجزئ) مبند أخبره نعيم (عن استعمال
 الماء) المطلق الكافي الظاهره لصلاة نفوت
 الى خلف (بعده) ولو مقبياً في المصر (ميلاً)
 أربعة آلاف ذراع وهو أربع وعشرون
 اصبعاً وهي ست شعيرات ظهر البطن وهي
 ست شعيرات بقل (أو لم يرض) يشتد أو يمتد
 بقلية ظن أو قول حاذق مسلم ولو تحرك
 أو لم يجد من يوضه فان وجد ولو بأجر مثل
 وله ذلك لا يتيمم في ظاهر المذهب كافي البحر
 وفيه لا يجب على أحد الزوجين وضوء
 صاحبه ونهذه وفي مملوكه يجب (أو برد)
 بهلك الجنب أو يجره ولو في المصر

في المحصور (قوله اذ لم تكن له ابرة الحمام) ولا يقدر على تسخين الماء وليس له مكان يؤويه وهو المراد بقوله
 التارح ولا يذوقه حتى يقدر على الاقتسالي بوجه من الوجوه لا يسبحه التيمم اجماعا كما ذكرنا في البحر
 (قوله انه) أي الخشب الذي يخفف البرد (قوله بفصل بالعدة) بأن يدخل الحمام ويغتسل ثم يفعل بعد الخروج
 بالعدة وبعد الاغتناء (قوله مما لم يأذن به الشرع) لأنهم لا يرضون بدخوله اذا علموا منه هذه الحالة حاله
 في البحر ومن ادعى اباحته فضلا عن تعينه فعليه البيان (قوله بلزمه الشرع انسيبة) أي ان أمكن والا فلا العذر
 (قوله أو خوف عدو) العدو يستعمل للمفرد والجمع سواء كان آدميا أو غيره كما ذكره بقوله كسبة (قوله على
 نفسه) متعلق بخوف (قوله ولومن فاسق) بأن كان عند الماء وخافته المرأة على نفسها كذا في البحر والامراء
 في حكمها فمما يظهر وحكم ما اذا كان الفاسق في طريق الماء كذلك (قوله أو جسد غريم) يطلق الغريم
 على الدائن والمدين والمراد الاول أي ان خاف المدين المقل من الخس جاز له التيمم وعذرا واما اذا
 كان غير معسر فلا يجوز لانه يكون ظالما بطله (قوله أو ماله) عطف على نفسه اهـ حلي (قوله ولو أمانة)
 عذرا لآمانته ماله باعتبار وضع اليد عليها (قوله ثم ان تشاء الخ) في الخلاصة وتساوى فاضي خان
 وغيرهما الاسرى يد العدو اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلاة تيمم وصلى بالايمان ثم بعد اذا خرج وكذا
 اذا قاتل لعدوه اذا فوضت جيبك أو قتلته فانه يصلي بالتيمم ثم بعد كالحبس لأن طهارة التيمم لم تظهر في منع
 وجوب الاعادة وفي التيمم رجل أراد أن يتوضأ فغفقه انسان عن أن يتوضأ أو عذرا قبل أن يتيمم ويصلي
 ثم بعد الصلاة بعد ما زال عنه لأن هذا عذر جاء من قبل العباد فلا يقطع فرض الوضوء عنه فعلم منه أن العذر
 ان كان من قبل الله تعالى لا تجب الاعادة وان كان من قبل العبد وجبت الاعادة واما الخوف من العدو وفقيه
 خلاف قبل هو من الله تعالى فلا تجب الاعادة أو هو سبب العدو فوجب الاعادة ذهب صاحب معراج الدراية
 الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البحر ولا يخالفه بينهما فان ما في النهاية محمول
 على ما اذا حصل وعبد من العبد نشأ منه الخوف فكان هذا من فعل العباد وما في معراج الدراية محمول
 على ما اذا لم يحصل وعبد من العبد أصلا بل حصل خوف منه فكان هذا من قبل الله تعالى اذ لم يتقدم وعبد
 وصرح ابن أمير حاج بما استظهره صاحب البحر وهو الذي جرى عليه الشارح فهو ان رضاه منه لما يجنبه صاحب
 البحر وأقره أخوه (قوله أو عطش) أي أو خوف عطش وذلك لأن المحتاج اليه للعطش مشغول بما جابه
 والمشغول بالحاجة كالعدوم (قوله ولو لكسبة) قد في البحر والنهر يكاب الماشية والصيد وهو يفيد أن المكاب
 اذ لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم وانما هو أن كاب الحراسة للمنزل في حكم كاب الماشية والصيد (قوله
 أو رقيق القافلة) أضاف الرقيق الى القافلة إشارة الى أنه ليس المراد به الرقيق الضال بل كل من في القافلة
 له هذا الحكم (قوله أو ماله) راجع الى العطش ولا معنى لرجوعه الى الرقيق الا أن يراد به حدود رقيقة
 آخرين يسرون معه فاذا علم احتياجهم الى الماء ابتاع اليهم (قوله وكذا العجين) أما الى حاجة الطبخ لا تيمم
 لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش يجري في أي السعود سيات عما اذا احتاجه للقهوة فقلت ينبغي
 أن يفصل ان كان يطبخه بتركها مشقة تيمم والا فلا اهـ قلت ينبغي أن يفصل هذا التفصيل في الطبخ ايضا
 (قوله أو ازاله نجس) كاه أو بعضه للتقليل (قوله عطش دوابه) مراده به ما بهم الكلب (قوله لعدم الاناء) متعلق
 بتعذر (قوله للمضطر) أي للعطش (قوله أخذه قهرا) أي ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش
 وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش لا للوضوء فهو أولى به من غيره كذا في البحر (قوله فهدر) فلا قصاص
 فيه ولادية ولا كفارة بجر (قوله ضمن) أي ضمنه رب الماء (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عمدا كائن
 قتله عمد (قوله لادية) أي ان كان شبه عمدا وخطا وجرى مجرى الخطا والادية على العاقلة وعلى القاتل الكفارة
 أقاده في البحر (قوله أو عدم آلة) وذلك لتحقيق المجزاة لانه اذ لم يجد دوايته في فوجود البئر وعدمها سواء
 (قوله طاهرة) فالنجاسة بمنزلة العدم (قوله ولو شاشا) أي أو نحوه كنديل ونوب فاذا أمكنه ادلاؤه فيخرج
 الماء يله لا يجوز التيمم (قوله وان نقص الخ) هذا ومليعه لم يوجد منصوصا في المذهب وانما ذكره الشافعية قال
 في التوضيح وهذا كله موافق لقواعدنا (قوله قد رقيمة الماء) أي وآلة الاستقاء كما ذكره صاحب البحر في صورة
 الشق فان زاد النقص في الاولى على ثمن الماء أو زاد في الثانية على ثمن الماء وآلة الاستقاء جاز التيمم بلا عذر

اذا لم تكن له ابرة الحمام ولا ما يد فيه وما
 قبل انه في زماننا يتعمل بالعدة فما لم يأذن
 به الشرع ثم ان كان له مال غائب يلزمه الشرع
 انسيبة والا لا (أو خوف عدو) كسبة أو ماله
 على نفسه ولومن فاسق أو جسد غريم أو ماله
 ولو أمانة ثم ان تشاء الخوف بسبب وعبد
 أعاد الصلاة والا لانه سمارى (أو عذر)
 ولو لكسبة أو رقيق القافلة حاله أو ماله
 وكذا العجين أو ازاله نجس كما سيجي وقيد ابن
 السكال عطش دوابه بتعذر حفظ القسطن
 لعدم الاناء وفي السراج المضطر أخذه قهرا
 وقاله فان قتل رب الماء فهدر وان المضطر
 ضمن بقود لادية (أو عدم آلة) طاهرة
 يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص بادلانه
 أو شقة منه في قدر قيمة الماء

(قوله بأجر) أي أجر المنزل بلزومه ولم يجز التيمم والاحتياط بلزومه (قوله لهذه الاخذ انكها) أي لاحدها (قوله حتى لو تيمم) لا يظهر التفرغ (قوله ثم مرض الخ) أي والحال ان التيمم لم ينتقض بناقض وضوءه بأن حضر الماء بعد أن تحقق المرض المبيح للتيمم وماذا لم يحضر الماء وتحقق المرض المبيح قطاها أن التيمم الاول بطل وقد يقال ان السبب الاول لم يزل انما اجتمع معه سبب آخر (قوله لم يصل بذلك) أي التيمم الذي كان (قوله لان اختلاف اسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من البعد والمرض وخوف الماء والاعطش وفقد الالة (قوله يمنع الاحتساب) أي الاكتفاء (قوله مستوعبا) أي يتيم تيمما مستوعبا فهو صفة لمصدر محذوف وهو أولى من جعله حالا لانه يدل على أنه ركن وهو كذلك بخلاف الحالبة فتدل على المشروط لان الاحوال شروط على ما عرف بمر (قوله وجهه) فيسمح تحت الحاجبين وفوق العينين ولا يجب عليه مسح العيبة ولا الجبهة كما في البصر عن السراج ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون (قوله او ورة) في الاصاوس الورة محركة حرف المنخر واما الورة فهي الخجاب بين المنخرين ويلزم مسهما ايضا (قوله لم يجز) للزوم الاستيعاب في الاصل فلزم في الخلف بمر (قوله ويديه) عطف بالواو دون ثم اشارة الى أن الترتيب ليس بشرط فيه كما صله والحكم في اليد الزائدة كالوضوء (قوله والسوار) تعبيرة به صواب بخلاف تعبيرة صاحب انهر بالقرط فسبق (قوله او يحرك) محركة الصريك لا يكتفى بدونه من مسحه لانه انما اكتفى بالتحرك في الوضوء اسريان الماء بخلاف التراب (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين (قوله الا قطع) أي من المرفق فلو كان القطع فوق المرفقين لاجب انما جاز بمر (قوله بضرين) متعلق بتيمم او مستوعبا (قوله ولو من غيره) فلو امر غيره فيمعه ونوى هو جاز كذا في التهر وظاهر ما هنا انه يكتفى من الغير بضرين وهو خلاف ما يأتي عن المهستان (قوله او ما يقوم مقامهما) اعلم أنه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب والمذكور في الاصل الوضع دون الضرب فذهب ابن شجاع الى أن الضرب ركن فلو أحدث بعد الضرب أو نوى بعده لا يجزه وقال الاسدي في تلبس الضرب بركن فلو أحدث بعد الضرب أو نوى بعده يجزه كمن اخذ الماء فأحدث أو نوى بعده قال في الفتح والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربه الارض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به المسح في الكتاب ليس بغيره قال الله تعالى قيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم ويحصل قوله عليه الصلاة والسلام التيمم ضربتان اما على ارادة الاعم من المسح كذا في الفهارس كذا في البحر فاشار الشارح بقوله أو ما يقوم مقامهما الى اختيار ما فاه الكمال (قوله لو حرك رأسه) أي مع وجهه وكذا يقال في قوله أو أدخله لان العبرة في التيمم للوجه لا للرأس (قوله في موضع الغبار) تنازعوا في ذلك داخل (قوله والشرط وجود الفعل منه) أعني ان يكون مسحا أو ضربا أو غيره كما في الجراي فهذا لا يدل على ركنية الضرب بل اما هو او ما يقوم مقامه من تحريك الرأس او دخاله في موضع الغبار وفيه أنهم اكتفوا بتيمم الغيرة ولا فعل منه (قوله ولو جنباً) حديث جابر بن يسار أنه عليه الصلاة والسلام امره بالتيمم وهو جنب وأخرجه الستة كذا في النهر (قوله ظهرت لعادتها) اما اذا ظهرت لدون العادة فلا يحل قربانها وان اغتسلت فضلا عن التيمم نهر والعادة صادقة بان تكون اكثر منة الحيض او ولدونها حلي وفي كلام النهر تصور لان المراد التيمم لما هو أهم من القربان كالصلاة وغيرها ولم يبين حكمه فيها وسبق أن اتصل ونصوم ولا يقربها زوجها احتياطاً في الكل فالتقييد بالعادة انما يقيد بالنظر الى القربان فقط ومثل ما قيل هنا يقال في النساء (قوله ونفساء) قال في النهر الحائض والنفساء ملحقان بالجنب أي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التعيين بين الحدث والجنب في الصحيح حتى لو تيمم بالجنب يريد الوضوء أجزأه نوح أفندي عن التبعين اه أبو السعود (قوله بظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعاقب بمسحها نهر وعبر بظهر دون طاهر ليخرج الارض النجسة اذا جفت وذهب أثر النجاسة منها لان الجفاف مقل لا مستأصل وقيل لها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز أن يعتبر القليل مانعا في شيء دون شيء (قوله من جنس الارض) داخل فيه الحجر والجص والنورة والحل والزنج والمقرة والكبريت وفي الملح الجبل رويان واقتوى على الجواز كما في التبعين والياقوت والزبرجد والزمرد والفيروزج والعقيق والجنس والسجدة والاجر المشوي كذا في النهر وخرج الاشجار والزجاج المتخذ من الرمل والحاصل أن كل ما لا ينطبع ولا يترمد وهو من جنس الارض جاز عليه التيمم والافلا (قوله وان لم يكن عليه تقع أي غبار) هو وصل بما قبله (قوله لم ينجح الى ضربة ثالثة للخلل)

كل ما وجد من نزل اليه بأجر (تيمم) لهذه
الاخذ انكها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض
مرضاً يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لان
اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى ونصير الاولى كان لم تكن
جامع الفصولين فلجئنا (مستوعبا وجهه)
حتى لو ترك شعرة أو ورة منخره لم يجز (ويديه)
فتفرع الخاتم والسوار ويحرك به يفتي (مع
مرفقه) فيمسحه الا قطع (بضرين) ولو
من غيرهما أو حرك رأسه أو أدخله في موضع
وغبرها أو حرك رأسه أو أدخله في موضع
الغبار فبقي التيمم جاز والشرط وجود الفعل
منه (ولو جنباً أو حائضاً) ظهرت لعادتها
(أو ونفساء) بظهر من جنس الارض وان لم
يكن عليه تقع (أي غبار فلو لم يدخل بين
أصابعه لم ينجح الى ضربة ثالثة للخلل)

أى بل يخلل من غير ضرورة وليس المراد أنه لا يخلل أصلاً لان الاستيعاب من تمام الحقيقة اه قال في المنسبة
 وشرحها واستيعاب العضو بالمسح واجب أى فرض عند الكرخ وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا حتى لو ترك شيئاً
 قليلاً لم يسه يده من مواضع التيم لا يجوزته التيم اه وفي الهندية ويجب تغليل الاصابع ان لم يدخل بين اصابع
 كذا في التبيين اه ويجب بمعنى يفترض وفيها أيضاً هل يسمح الكف الصحيح أنه لا يسمح وضرب الكف بكل كذا
 في المضمرات (قوله وعن محمد يحتاج اليها) قال في البحر وما روى عن محمد من الاحتياج الى ثلاث ضربات فليس
 افتراضاً للثالثة لذا تنهاى بل تغليل الاصابع اذا لم يدخل الغبار بينها وهو خلاف النص والمقصود التغليل وهو
 لا يتوقف عليه (قوله نعم لو يم غيره) بحرر الفرق بين التيم لنفسه وميم غيره (قوله للوجه الخ) فكل واحدة
 (قوله وبه مطلقاً) أى وبنيهم بانقح مطلقاً (قوله يحجز عن التراب) أى الغالب (قوله ولا يجوز ان الخ) أشار بذلك
 الى الرد على صاحب البحر حيث نقل عن الفخ عدم الجواز به وحكم به هو الى غاية البيان والتوضيح والعناية
 والمبطل هو عراج الرواية والتبيين من الجواز به قال في المنع أقول الطاهر أنه ليس به لانه انما منع جواز التيم به
 لما قام عنده من أنه يسه قدم من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواز
 انما قال به لما قام عنده من أنه من جله أجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز (قوله لشيء به الثبات)
 فأخذ حكمه وهو عدم الجواز (قوله على ما حذر المصنف) حيث قال في شرحه والذي دل عليه كلام أهل
 الخبرة بالجواهر أن له شبيهين شبه بالنبات وشبه بالمعادن قال ابن الجوزى ان المرجان متوسط بين عالمي الجهاد
 والنبات فشبهه بالجماد بغيره وشبه بالنبات بكونه اشجاراً ثابتة في قعر البحرات عروق وأغصان خضر
 متشعبة قائمة اه (قوله ولا ينطبع) هو ما يقطع ويلين كالحديد مخ (قوله وزجاج) ولو اتخذ من رمل (قوله
 ولا يترمد) هو كل ما يمتزق بالنار فيصير ماداً كالشجر (قوله الاراد الخ) كالبحس (قوله أو مجصص) وضع
 عليه الجص بفتح الجيم وكسرها وهو الجص بلمة مسر (قوله غير مدهونة) أو مدهونة بصمغ هو من جنس
 الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل أو المغرة (قوله غير مغلوب بماء) أما المغلوب بالماء فلا يجوز به
 التيم كذا في البحر والظاهر من كلامه أن المساوى في حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتي في قوله والحكم للغالب
 لو اختلف تراب بغيره أنه لا يجوز بالمساوى (قوله لكن لا ينبغي) بل هو خلاف الاولى قال في التهر ولو فعل جاز لانه
 تيم بما هو من أجزاء الارض ولا جاز أن يكون من اجزائها في حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته
 فخرى (قوله ومعادن) انما لم يحجز التيم بها لانها ليست تتبع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك
 وانما هي مركبة من العناصر الاربعة فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقامه بحر (قوله في محالها)
 وبالاولى اذا انقلت (قوله فيجوز تراب عليها) لوجه للتفريع (قوله وفيه الاستيعاب) أى قيد جواز التيم
 بالتراب الذى على ما لا يجوز عليه التيم من المعادن (قوله بأن يستبين ان تراب عديديه) قال في الهندية وصورة
 التيم بالغبار أن يضرب بيده ثوباً او ليد او وسادة او ما أشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع
 الغبار على يديه يتيم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يده في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه يتيم
 كذا في المحيط (قوله لو اختلف تراب) أى مثلاً والمراد كل ما يجوز عليه التيم (قوله ولو مسبوكون) تبع في هذا
 التعميم المصنف في شرحه ناقلاً عن البحر عن المحيط والمكن الذى رأته في البحر عن المحيط التفصيل وعبارته
 وفي المحيط ولو تيم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة
 للتراب جاز اه ولم ينكح على ما اذا سبك أحدهما مع التراب وهو غير متأت وفي التبيين ويجوز بالذهب والفضة
 والحديد والنحاس وما أشبهها مادامت على الارض ولا يصنع منها شئ وبعد السبك لا يجوز اه وهذا يفيده جواز
 التيم عليها في محالها ولو من غير غبار عليها ثم ذكر القائل بين ما هو من جنس الارض وغيره وذكر أن ما ينطبع
 ويذوب ليس من جنسها وهو يفيده عدم الجواز ويوافق ما ذكره هنا (قوله وأرض محترقة) أى احترق ما عليها من
 النبات واختلط بترابها فحينئذ يعتبر الغالب أما اذا احترق ترابها من غير مخالطة حتى صارت سوداء جاز لان
 الاعتبار بالتراب لاذنه (قوله فلو الغلبة) بيان لنقله واختكم للغالب (قوله ومنه) أى من التقيد بغلبة التراب
 في كلام الخاتمة (قوله علم حكم المساوى) وهو عدم جواز التيم به لنفد غلبة التراب (قوله ولا أكثر من فرض)
 تعبيره بذلك أولى من تعبيره بالكثرة بقوله والفرضين (قوله وجاز لغيره) أى غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

وعن محمد يحتاج اليها ثم لو يم غيره بضرب
 ثلاثاً للوجه والميتى والبسرى فهستاف
 (وبه مطلقاً) يحجز عن التراب أولاً لانه تراب
 رقيق (فلا يجوز) بل لو ولو مسبوكة أيضاً لشيء
 من حيوان البحر ولا يجوز ان في قعر البحر على
 بالنبات لكونه اشجاراً ثابتة في قعر البحرات
 ما حذر المصنف ولا (ينطبع) كقصة
 وزجاج (و) لا (ترمد) بالاحترق الارض
 الجرفية وز جرد فوق أو مغسول وحاط
 مطين أو مجصص وأوان من طين غير مدهونة
 مطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيم به قبل
 خوف ذون وقت لا يصير مثله بالضرورة
 (ومعادن) في محالها فيجوز تراب عليها
 الاستيعاب بأن يستبين ان ترابها لا يجوز
 عليه وان لم يستبين لم يجوز كذا اكل ما لا يجوز
 التيم عليه كخطة وجوخة فلا يحفظ (والحكم
 للغالب لو اختلف تراب بغيره) كذهب وفضة
 ولو مسبوكون وأرض محترقة فلو الغلبة
 لتراب جاز والالاخاتمة ومنه علم حكم
 المساوى (وجاز قبل الوقت ولا أكثر من
 فرض و) جاز لغيره (قوله لانه بدل مطلق)

عندنا

أما عند عدم الماء فترفع به الحدث الى وقت وجود الماء لأنه مبيح للصلاة مع قيام الحدث كذا في البحر (قوله لا ضروري) فيبيح مع قيام الحدث كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم عندهما البدلية بين الماء والتراب وعند محمد بن القليلين وهما التيمم والوضوء ويتفرع على هذا جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فأجازاه ومنعه بحر (قوله وجاز لخوف فوت صلاة جنازة) أي بعد حضورها وبه تبرا لخوف بغلبة الظن والدليل على الجواز ما روى ابن عدي في الكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا جاءتك الجنازة وأنت على غير وضوء تيمم ولا فرق بين الولى وغيره على المعتد كما يفاد من البحر ولو لم يخف كان لم يوجد الا واحد اذا ذهب للوضوء ينتظر لا يباح له التيمم (قوله أي كل تكبيراتها) فان كان رجوا أن يدرك البعض لا يتيمم لانه لا يخاف الفوت اذ يمكنه أداء الباقي وحده بحر عن البدائع (قوله أو حائضاً) وكذا النفساء اذا انقطع دمها على العادة (قوله أعاد التيمم) أي اتفاقاً كما في البحر عن الحنفى وقوله والا لا أي ان لم يتمكن لا يعيد عندهما ويعيد عند محمد فقوله به يقتضي راجع الى الثانية (قوله أو فوت عيبد) أي كلها فان كان المقتدى بحيث يدرك بعضهما مع الامام ولو تأساً لا يتيمم كذا في البحر (قوله بفراغ امام) في حق المقتدى وقوله أو زوال شمس في حق الامام ثم روعم الحلبي الشافعي في الامام والمأموم (قوله ولو كان بيني وبينه) أشار به الى التقدير الى أن بناءه فعول مطلق ونص على البناء لانه يتوهم عدم الجواز فيه وقال صاحبان لا يجوز البناء بالتيمم كما في البحر وهو راجع الى الجنازة أيضاً (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شروعه متوضئاً الى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قولها ما ومقابلها في الثاني ما روى الحسن عن الامام أن الامام لا يتيمم (قوله لان المناسط) يعني العمد والمداير (قوله خوف الفوت) أي فوت الاداء لا الى بدل (قوله فجازله كسوف) تفريع على التعليل ومراده به ما يبيح الخسوف وهذا ما بعده بحث للحلبي شارح المنية (قوله وسنن رواتب) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب اذا أخرها ولو تأساً فأت وقتها فله التيمم والظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فيتيمم له (قوله خاف فوتها وحدها) قيد به لانه لو خاف فوتها مع الفرض لا يتيمم لانها تفتنى معه وصورة المسئلة أن يعلم أنه لو تأساً لفوته السنة لضيق الوقت ولو تيمم صلاها مع الفرض لا يمكن يلزم من هذا صلاة الفرض بذلك التيمم مع أن التيمم عند وجود الماء لخوف فوت العباد لا يكتفي في عبادة أخرى الا اذا كانت الثانية يخاف فوتها بلا بدل وليس بين العبادتين فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا يفوت الى بدل فلا يجوز أدائه بذلك التيمم وان أزمناه بالطهارة بالماء بعد ذلك يفوت أداء فرض الصبح فيلزم تفويت الفرض لاجل السنة وهو باطل اه حلبي ويمكن تصورها على قول محمد بقضائها بعد الارتفاع بأن أخرها الى قبيل الزوال بحيث لو تأساً زالت ولو تيمم أمكن فعلها فيتيمم ويفعلها وصورتها بعض بأن تيمم للفرض افتقد الماء وشرع يصلي سنة الفجر فحضر الماء قبل القعود قدر التشهد ولم يبق من الوقت الا ما يسع الوضوء وركعتي الفرض فانه يتيمم السنة بيمينه ويتوضأ ويصلي الفرض ولا يقطعها بوجود الماء اذ لو فعل ذلك فاته سنة الفجر وحدها وفيه أن سبب الرخصة اختلاف فان السبب الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت (قوله وان لم تجز الصلاة به) فان التيمم لها لا بد أن يكون مع فقد الماء حقيقة أو حكماً وأن ينوي عبادة مقصودة لا تحل بدون طهارة أو جزأها كقراءة القرآن للجنب فالتيمم له جهتان جهة صحته للصلاة وقد ذكرناها وجهة صحته في ذاته فيوقوف على مطلق التيمم سواء نوى عبادة مقصودة أو جزأها ولا يجوز لان الا بالطهارة أو عبادة غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب أو تحلل كدخوله للمحدث أو مقصودة تحل بدون الطهارة كقراءة القرآن للمحدث اه حلبي (قوله وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة) أي فانه يجوز له التيمم مع وجود الماء (قوله وجاز لدخول مسجد) أي جاز التيمم لمحدث حدثاً أصغراً أو دخول مسجد (قوله انكن في النهر الخ) عبارته أنت خير بأن ما في المبتنى ان كان معناه للجنب كما هو الظاهر امتنع هذا التقرير بيع اه فأتت تراه قد تردد في المعنى وقوله كما هو الظاهر لا يسلّم ولذا انظر فيه الحلبي بأنه لا يجوز ما أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجة باتفاق عندنا وأما أن يكون الماء داخله وهو صحيح الا أنه بعيد من العبارة بدليل قوله وللنوم فيه ومراده بالدليل كلام المبتنى الدال على جواز التيمم مع وجود الماء

لا ضروري (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة) أي كل تكبيراتها ولو جنباً أو حائضاً ولو حي بأن يرى ان أمكنه التوضي بينهم مان زال يمكنه أعاد التيمم والا لا به يقتضي (أو) فوت (عيبد) بفراغ امام أو زوال شمس (ولو) كان بيني وبينه (بناء) بعد شروعه متوضئاً وسبق حدثه (بلا فرق بين كونه اماماً أو لا) في الاصح لان المناسط خوف الفوت لا الى بدل فجازله كسوف وسنن رواتب ولو سنة فخر خاف فوتها وحدها ولنوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به قال في البحر وكذا الكل ما لا تشترط له الطهارة في المبتنى وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء وللنوم فيه وأقره المصنف لكن في النهر الظاهر أن مراد المبتنى للجنب فقط الدليل

(قوله قلت) تأييد له احب النهر (قوله ليس بشئ) يحتمل في دخول المسجد هل أنه جنب فلا ينافي ما في المبني
 (قوله لانه) أي دخول المسجد ومس المصنف وأفراد الضمير باعتبار المذكور (قوله ليس بعبادة يخاف فوتها)
 أي والتيمم مع وجود الماء لا يجوز إلا للعبادة التي يخاف فوتها وهو مردود بما يأتي (قوله لكن في القهستاني)
 استدلاله على ما ذهبهم من كلام المنية من أن كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمم لها (قوله المختار جوازه
 لسجدة التلاوة) أي وهي مما يشترط له الطهارة ولا يخاف فواتها قال الحلبي وهو نقل ضعيف مصادم
 للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تدخل إلا بالطهارة وتنفوت الى خلف (قوله لكن سيجي) أي في الفروع الآتية اه
 حاجي (قوله تقييده) أي تقييد جواز التيمم لسجدة التلاوة مع وجود الماء بالسفر فلا يصح في الحضر
 قال الحلبي وهذا التفصيل ذكره القهستاني مفروضاً عند عدم الماء والفرض هنا أن الماء موجود اه وأنت
 خير بأن الماء اذا كان معدوما لا وجه للتقييد بالسفر (قوله ثم رأيت في الشريعة) أي شرعة الاسلام للعلامة
 أبي بكر النجاشي (قوله وشروحها) قلت قد رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده (قوله وان لم تجز
 الصلاة به) وذلك لان شرط صحتها بالتيمم أن ينوي عبادة مقصودة لا تفعل إلا بالطهارة وهذه الاشياء فقد فيها
 الامر ان أو أحدهما (قوله أنه يجوز) بدل من الضابط (قوله فلا يجوز) أي التيمم سواء كان عن حدث أصغر أو
 أكبر (قوله فكالاتل) أي ما لا يترط له الطهارة فيتيمم له مع وجود الماء (قوله فكالاتلاني) وهو ما يترط له الطهارة
 (قوله لدخول مسجد) انما لم تجز الصلاة به لانه ان كان عن حدث أصغر فقد الامران كونه عبادة مقصودة
 وكون تلك العبادة لا تفعل بدون طهارة وان كان عن حدث أكبر فقد الاقل حلبي (قوله أو لقراءة) أي ان كان
 عن حدث لفقد الثاني ولا يراد الجنب لانه اذا تيمم لها جازبه الصلاة كما يأتي (قوله أو مسه) لم تجز الصلاة به لفقد
 كونه عبادة مقصودة سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر (قوله أو كتابته) انما لم تجز الصلاة به لفقد كونه عبادة
 كافي المس هذا اذا كتب والصحيحة في يده أما اذا كتب والصحيحة على الارض فقد عدم الامر ان حاجي (قوله
 أو تعليمه) لانه ان كان التيمم له عن حدث فعدم صحتها به لفقد الثاني وان كان عن جنابة فان صحت بغير كلمة
 كلمة لفقد الثاني أيضاً أما اذا كان التعليم أكثر من الكلمة كان من باب القراءة واذا تيمم عن جنابة لها
 صحت به الصلاة (قوله أو زيارة قبور) العلة في عدم صحة الصلاة بالتيمم لها لفقد الثاني وكذا يقال في الثلاثة
 بعده (قوله أو أذان) العلة في عدم الصحة به ان كان عن جنابة فقد الاوّل وان كان عن حدث أصغر فقد الامرين
 (قوله أو إقامة) العلة فقد الاوّل سواء كان التيمم عن حدث أصغر أو أكبر اه حلبي (قوله أو اسلام) جرى فيه على
 مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى القائل بصحته في ذاته وصحة الصلاة به وأما أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 فلا يعتبرانه أصلاً لعدم صحة النية من الكافر قال في امداد الفتاح قال أبو يوسف تصح صلاته بنيه له دخوله
 في الاسلام لانه نوى قرينة مقصودة تصح منه في الحال فيصح تيممه اذ الاسلام رأس القرب واعتبار سائر هابه
 بخلاف تيمم الكافر للصلاة اعدم صحتها منه في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد لاسلامه وهو الاصح اه حلبي وفيه
 أنه حينئذ لا يصح قول السارح بعد لم تجز الصلاة به بالنظر للاسلام بخصوصه لان أبو يوسف يميز الصلاة به والذي
 في البحر أن عدم صحة الصلاة به متفق عليه وأبو يوسف انما قال بصحته للاسلام فقط (قوله بخلاف صلاة جنازة)
 أي فان الصلاة تصح بنيهها اذا كان عند فقد الماء أما اذا تيمم لها عند وجود الماء فلا تصح الصلاة به ولا صلاة
 جنازة أخرى اذا كان بينهما فاصل يسع الطهارة أفاده الحلبي (قوله أو سجدة تلاوة) فتصح الصلاة بالتيمم لها
 عند عدم الماء أما عند وجوده فلا يصح التيمم لها لما علمت من أنها تنفوت الى بدل (قوله وظاهره) أي ظاهر ما في
 الفتاوى (قوله أنه يجوز له فعل ذلك) أي التيمم لسجدة التلاوة (قوله قتأمل) تأملناه فوجدناه صحيحاً اه حاجي
 أقول ان كان مراد السارح جواز التيمم لها مع وجود الماء فعدم الجواز متفق عليه وان كان المراد عدم الماء
 فالجواز كذلك فلا وجه لقوله قلت الخ (قوله ولو وقت وتر) لانه فرض على نفوت الجمعة بفوتها (قوله لفواتها) أي
 هذه المذكورات الى بدل قبل الاوقات والوتر القضاء وبديل الجمعة الطهر فان قلت ان هذا لا ينافي الاعلى مذهب
 زفر أعالى المذهب فانظر أصل قلت الظاهر خلاف ما ذكره أصل معنى والاولى أن يقال لانها تنفوت الى ما يقوم
 مقامها من غير (قوله وقبل تيمم لفوت الوقت) هو كافي القنية رواية عن مشايخنا وفتح عليها أنه لو كان في سطح
 ليلاد في ينعماء لكنه يخاف في الغلظة اذا دخل البيت يتيمم ان خاف فوت الوقت وكذا الخوف البني أو البرد أو المطر

قلت وفي القنية ونشرها نعيمه لدخول مسجد
 ومس مصنف مع وجود الماء ليس بشئ بل
 هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف فوتها لكن
 في القهستاني عن المختار المختار جوازه مع
 الماء لسجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالسفر
 لا الحضر ثم رأيت في الشريعة ونشرها
 ما يبريد كلام البحر قال وظاهر البرازية جوازه
 لتسرع مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة به
 قلت بل لعشر بل أكثر لما مر من الطهارة له ولو مع
 يجوز لكل ما لا يشترط له فيشرط فقد الماء
 وجود الماء وأما ما تشترط له فيشرط فقد الماء
 كتيمم ليس مصنف فلا يجوز لاجد الماء وأما
 للقراءة فان لم يجد الماء فلا يصح أو لقراءة ولو من
 وقالوا بالتيمم لدخول مسجد أو تعليمه أو زيارة
 مصنف أو مسه أو كتابته أو تعليمه أو أذان
 قبور أو عبادات من غير أو دفن ميت أو أذان
 أو إقامة أو اسلام أو سلام أو دعه لم تجز الصلاة
 به عند العامة بخلاف صلاة جنازة أو سجدة
 تلاوة فتأوى شيخنا خير الدين الرملي قلت
 وظاهره أنه يجوز له فعل ذلك قتأمل (لا) يتيمم
 (لفوت الجمعة وقت) ولو وقت وتر لفواتها
 الى بدل وقبل تيمم لفوت الوقت

أو الحار الشديد حيث خاف فوت الوقت بجر (قوله قال الحلبي) شارح المنية (قوله ثم بعيد) أي بوضوه بعد الوقت
 (قوله ويجب) أي على المسافر أما المقيم فالوجوب لا تفصيل فيه لأن العمرات مظنة وجود الماء لأن قيام
 أهلها به كذا في البحر (قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسوله) أي أن طلب رسوله بكفيه عن الطلب بنفسه
 كما في النهر (قوله ثلثمائة ذراع) أي أربع مائة قال في المنع عن الذخيرة والمقرب وظاهر ما في الحقائق أنه
 لا يلزمه المشي بل بكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه وهذا إذا كان ما حواله لا يستتر عنه فان
 مكان بقربه جبل صغير وضوء صعدته ونظر حواله ان لم يحفظ ضررا على نفسه أو ماله الذي معه أو الخلف
 في رحله فان خاف لم يلزمه الصعود والمشي بجر عن التوشيح (قوله من كل جانب) الذي في الشر ببلالية عن
 البرهان اعتبار الغلوة من جانب ظنه فقط لا من كل الجوانب ويؤيده ما في الفهستائي عن التمرائي حيث
 قال ويجب أي يفترض طلبه في الغلوة أيسرة أو قد أمه كما في التمرائي قد غلوة فيحصل قول الشارح
 من كل جانب على أن المراد جانب ظن قربه فيه ويخصص بغير الخلف لأنه قدم عليه وعرف فقد الماء فيه
 (قوله ورفقته) الأولى التعديراً ولا لأن ضرراً أحدهما يبيح ذلك اه حلبي (قوله ثلثا قويا) الفرق بين الظن وغاب
 الظن أن أحد الطرفين إذا قوى وترجح على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح ولم يطرح الآخر فهو الظن وإذا
 عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغاب الرأي (قوله دون ميل) قده به لأن الميل وما فوقه
 بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأماره) متعلق بظن وهو مثل حومان طير وخضرة (قوله أو أخبار عدل) يفهم
 منه أن أخبار القاسق ومستور الحال لا يوجب الطلب (قوله والايقلب على ظنه) بأن شك أو ظن ظنا
 غير قوي كما في النهر (قوله والالا) أي أن لا يبرح الماء لا يستحب له الطلب لأنه لا فائدة فيه إذا لم يكن على رجا
 منه كذا في البحر (قوله أعاد والالا) مقتضى ما في البحر عن السراج من أنه لو تيمم من غير طلب وكان الطلب
 واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت عليه الاعادة عندهما مطلقا سواء أخبر بذلك بالماء أم لا خلافاً لابي
 يوسف أبو السعود وذكر الزبلي ما وافق المذكور ههنا من وجوب الاعادة (قوله في حق جواز الصلاة) وأما
 في حق غيره كالسلام وردته فتكفي نية التيمم كذا في البحر (قوله نية عبادة) مثلها نية الطهارة أو استباحة الصلاة
 أو رفع الحدث أو الجنابة والنية المقصود والارادة الحادثة فلهذا لا يقال لله تعالى ناو كذا في البحر (قوله أو سجدة
 تلاوة) لأن كلامهم مقاربة مقصودة والمراد بالقربة المقصودة أن لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا شك
 أن سجود التلاوة انما شرع ابتداء تقرباً إلى الله تعالى من غير أن يكون تبعاً لغيره بخلاف دخول المسجد
 وضوءه (قوله في الاصح) هو قول الامام رضي الله تعالى عنه أماء على قولهما انه ما منسوبة به يفتى كما يأتي
 في باب سجود التلاوة فينبغي صحته وصحة الصلاة به اه حلبي (قوله خرج دخولي مسجد) لأنه ليس بعبادة
 مقصودة لا يقال ان دخول المسجد عبادة وان لم يكن للصلاة فلا اعتكاف لا ناقول العبادة هي الاعتكاف
 ودخول المسجد تبع له فكانت عبادة غير مقصودة بل لا يلزم أن يكون عبادة وسواء كان داخل المسجد
 جنباً أو محدثاً (قوله ومس مصحف) أي ولو جنب فانه وان كان لا يحل الا بالطهارة الا أنه وسيلة للقراءة
 واما القراءة فالحق فيها التفصيل فان تيمم لها وهو جنب جاز له ان يصلي به سائر الصلوات كذا في البدائع
 (قوله خرج السلام وردته) فانما ما وان كانا عبادة لكنهما لا يجزئان بدون الطهارة (قوله فلقا) تفريع على
 اشتراط النية في التيمم ولغا معناه بطل (قوله لا يصح منه) وهذا لأن النية نصير الفعل منتهى سبباً للتوابع
 ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال كفره كذا في البحر (قوله بنية الوضوء) أي يريد به طهارة الوضوء كما في البحر
 (قوله به يفتى) مقابلة أنه لا بد من التمييز لأن التيمم لها يقع على صفة واحدة فميز بالنية كصلوات الفرض وليس
 بصحيح (قوله ونوب راجيه) نائب الفاعل يعود على التيمم أو على الصلاة به كما في الحلبي (قوله رجا قويا) خرج
 بذلك الخطو وبالل قال في البحر وإذا لم يكن رجا وطمع فلا فائدة في الانتظار وهذا إذا كان بينه وبين الماء
 ميل أو أكثر فان كان أقل منه لا يجزئ به التيمم وان خاف فوت الوقت (قوله آخر الوقت المستحب) وان كان
 لا يرجوه لا يؤخر الصلاة عن وقتها المعهود أي وقت الاستصحاب وهو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة
 التي يستحب تأخيرها بجر وهذا لا يظهر في العشاء فان تأخيرها إلى النصف الثاني مكروه تحريراً وبين الثالث
 الأول والنصف الأخير مباح قال العلامة نوح المرادم من آخر الوقت هو بعد الوقت المستحب إلى قبيل الوقت

قال الحلبي قال لا حوط أن يتيمم ويصلي ثم بعيد
 (ويجب) أي يفترض (طلبه) ولو برسوله قدر
 (غلوة) ثلثمائة ذراع من كل جانب ذكره الحلبي
 وفي البدائع الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفسه
 ورفقته بالانتظار (ان ظن) غلوة قويا (قوله)
 دون ميل بأماره أو أخبار عدل (والالا) يطلب
 على ظنه قربه (لا) يجب بل يندب ان رجا والا
 لا ولو صلى تيمم وغه من يسأله ثم أخبره بالماء
 اطمع الا لا (ونشر طه) أي التيمم في حق جواز
 الصلاة (نية عبادة) ولو صلاة جنازة أو سجدة
 تلاوة لا يشكر في الاصح (مقصودة) خرج
 دخول مسجد ومس مصحف (لا يصح) أي
 لا تحل ليعلم قراءة القرآن للجنب بدون
 طهارة) خرج السلام وردته (فلغا تيمم كافر
 لا وضوء) لأنه ليس بأهل للنية فافترض اليها
 لا يصح منه وضوء تيمم جنب بنية الوضوء به
 يفتى (ونوب راجيه) رجا قويا (آخر الوقت
 المستحب) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو كان
 بينه وبين الماء ميل والا

المكروه وأما الوصول إليه فالظاهر أنه مكروه فأنى له الاستحباب والمراد بالرجاء هنا هو اليقين أو الظن يعني إذا
 غلب على ظنه أو يتيقن أنه يجسد الماء في آخر الوقت يستحب له تأخير الصلاة إليه لكن هذا الاستحباب إذا كان
 بينه وبين موضع رجوعه ميسل أو أكثر وان كان أقل منه لا يجوز التيمم وإن خاف فوت وقت الصلاة
 وإن لم يكن له رجاء بالمعنى المذكور لا يؤخر عن أول الوقت المستحب وهذه المسئلة أول واقعة خالف الإمام
 فيها استأذنه حماد فقد روى أنهم أخرجوا التشييع الأعمش ففقد الماء فصلى حماد بالتيمم أول الوقت وآخر
 الإمام الصلاة لآخر الوقت المستحب فوجد الماء فأدى الصلاة بأكل الطهارتين وكان ذلك من اجتهاد
 منه فقبلها الله وصوبه فيها وكانت صلاة المغرب لكنهم لم يذكروا للمغرب وقت استحباب ولو علم أنه إن
 أخر الصلاة إلى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقل من ميسل لكن لا يتم لكن من الصلاة بالوضوء
 في الوقت الأولى أن يصلى في أول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف كذا في البحر (قوله صلى)
 أي أتم الصلاة ولم يذكر الماء أما لو ذكره وهو في الصلاة قطع وأعاد اجاماً كذا في المنع (قوله من ليس في العمران)
 سواء كان مسافراً أم قريبا من أم في العمران فحب عليه الاعادة (قوله ونسى الماء في رحله) أفاد بذلك أنه
 سابق علمه بأن وضعه بنفسه أو غيره بعلمه أما لو وضعه غيره بغير علمه لا يعيد اجاماً سواء كان عبداً أو حراً
 لأن المرء لا يجتنب بفعل الغير أبو السعود وقيد بالتسليمان وبالماء لأنه لو ظن فناء الماء أو كان ذلك التسليمان
 في الثوب فله حكم يذكّر بعد والرحل للبعير بمنزلة السرج للفرس ويقال لمنزل الإنسان وما أواه والمراد
 هنا ما هو الأعم نهر (قوله وهو مما ينسى عادة) مفهومه ما ذكره الشارح بقوله كالونسيه في عنقه (قوله
 لا إعادة عليه) أي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولو ظن فناء الماء) مثل الظن الشك (تنبيه) أعلم أن ثبوت النسبة
 ونفيها إن لم يكن في الذهن أصلاً فهو سهل بسيط وإن كان فيه أحداهما فإن لم يجوز العقل أن يكون الواقع
 هو الطرف الآخر فهو حزم سواء كان مطابقاً للواقع أم لا فإن لم يكن مطابقاً يسمى جهلاً مركباً وإن جاز
 العقل أن يكون الواقع الطرف الآخر فإن كان كلا الطرفين عنده على السواء فهو شك وإن كان أحد الطرفين
 راجحاً والآخر مرجحاً فالراجح ظن والمرجوح وهم جوى (قوله أعاد انقافاً) أي إذا تبين خلاف ظنه (قوله
 في عنقه أو ظهره) الضميران يرجعان للناسي (قوله أو في مقدمه) ضميره وضمير مؤخره يرجعان إلى البعير
 وما ذكره متفق عليه بينهم وأما لو كان سائقاً والماء في المقدم أو راجحاً وهو في المؤخر فعلى الاختلاف فلا يعيد
 عندهما ويعيد عند أبي يوسف وكذا إذا كان فائداً مطلقاً (قوله نوب نجس) أي بنجاسة مانعة (قوله أو مع
 نجس) كشعر الخنزير (قوله ومع ما ينزله) أي مانع قاطع طاهر ينزله سواء كان ماء مطلقاً أم لا فموصول أو نكرة
 موصوفة ولا يقر بألبد (قوله أو نوضاً بماء نجس) مثل ذلك ما إذا نسي بعض أعضاء الوضوء وبعض البدن
 في الغسل (قوله أعاد اجاماً) يرجع إلى كل ما تقدم وفي حكاية الاجماع في بعض الصور نظير يعلم براجعة البحر
 والمنع (قوله ويطلبه الخ) أطلقه وفصل في الوافي فقال مع رقيقته ما فظن أنه إن سأله أعطاه لم يجز التيمم وإن كان
 عنده أنه لا يعطيه يتيمم وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى فسأله فاعطاه يعيد (قوله وجوباً) أراد به الافتراض
 بدليل قوله وقبل طلبه لا يتيمم فليتبأمل (قوله على الظاهر) الأولى حذفه لأن قول المصنف فيما يأتي على الظاهر
 راجع إلى هذا كما أفاده في المنع (قوله من رقيقته) الأولى حذفه وإبقاء المصنف على عمومته ولذا قال
 أبو السعود نقل عن الجوى عن البرجندى قوله من رقيقته جرى مجرى العادة والافضل من يحضر وقت
 الصلاة في حكمه كذلك رقيقاً كان أم لا (قوله بان استهلكه) أو استهلك البعض والباقى غير كاف (قوله
 وأن لم يعطه) أي الماء السكافي للتطهير كذا في النهر (قوله بمن مثله) في أقرب موضع يعز فيه المأمور (قوله أو بفن
 بسير) وهو ما كان دون ضعف القيمة أخذاً من تعريف الفاحش (قوله وله) أي لطالب الماء من (قوله فاضلاً عن
 حاجته) أي الأصلية وإن لم يكن في يده بل في ملكه نهر لأنه إذا كان له مال غائب وأمكنه الشراء بمن مؤجل
 وجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) لتحقيق القدرة فإن القدرة على البدل قدرة على الماء من (قوله
 وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الأولى بجر لكنه خاص به إذا
 الباب لما يأتي في شراء الوصى أن الغن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم القومين اهـ حلي (قوله عن ذلك) الأولى
 حذف عن لأن اسم الإشارة راجع إليه لا إلى الماء (قوله تيمم) أما في الأولى فوجود الضرر بالغب الفاحش

(صلى) من ليس في العمران بالتيمم (ونسى الماء
 في رحله) وهو مما ينسى عادة (لا إعادة عليه)
 ولو ظن فناء الماء أعاد انقافاً كما لو نسيه في عنقه
 ولو ظن فناء الماء أعاد انقافاً كما لو نسيه في عنقه
 أو ظهره أو في مقدمه راكباً أو مؤخره سائقاً
 أو نسي نوبه وصلى عسراً أو نوضاً بماء نجس
 أو مع نجس ومع ما ينزله أو نوضاً بماء نجس
 أو مع نجس ومع ما ينزله أو نوضاً بماء نجس
 أو صلى حمداً ثم ذكر أعاد اجاماً (ويطلبه)
 أو صلى حمداً ثم ذكر أعاد اجاماً (ويطلبه)
 وجوباً على الظاهر (من رقيقته) (تيمم)
 فان منعه (ولو دلالة بان استهلكه) (تيمم)
 لتحقق مجزئه (وإن لم يعطه الاثنان مثله) (تيمم)
 بسير (وله ذلك) فاضلاً عن حاجته (لا يتيمم)
 ولو أعطاه (بأكثر) يعني يغني فاحش وهو
 ضعف قيمته في ذلك المكان (أو ليس له) (تيمم)
 (ذلك تيمم)

فان حربة مال المسلم كحربة نفسه والضرر في النفس مسقط فكذا في المال بغيره وأما في الثانية فالوجه ظاهر
 (قوله وأما العطش) مقابل لمحذوف معلوم من المقام تقديره هذا الحكم للتييم وأما الخ (قوله أحياء لنفسه) أي
 وهو مقدم على حفظ المال (قوله وقبل طلبه) المصنف في حد ذاته يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى فاعله
 أو إلى مفعوله وتقدير الشايع المأبىين القول (قوله أي ظاهر الرواية) دفع به فهم أنه بحث (قوله عن أصحابنا)
 أي الثلاثة وقال الحسن لا يجب السؤال لأن فيه مذلة وفيه بعض حرج واليتم شرع له دفع الحرج كذا
 في البحر (قوله لأنه مبذول عادة) فلا يقع فيه ضنة وليس في سؤال ما يحتاج إليه مذلة فقد سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعض حواججه من غيره اه بحر (قوله وعليه) أي على وجوب طلب الماء لبذله (قوله فيجب
 طلب الدلو والرشاء) يجامع أنه لا يجري فيه ما يجزى والرشاء بوزن كتاب الحبل كما في القاموس (قوله وكذا
 الانتظار) أي يجب وقيل يستحب (قوله ولو كان في الصلاة الخ) قال في التهرقان كان في الصلاة وغلب على
 ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يعطه بقي تيممه فلو أتمها ثم سأل فان أعطاء استأنف والامت اه (قوله لكن
 في القهستان) مقابل لظاهر الرواية الذي في المصنف وحاصله التخصيل كما مر عن الوافي (قوله والمحمود)
 لوحده وقال وفاقدا بيم الرريض أربعة سهم في المحصور ويراد به المنوع يشمله ولا يجعله مقيسا لكان أولى
 (قوله ولا يمكنه اخراج مطهر) أما إذا أمكنه بنقل الأرض أو الحائط بشئ يستخرج المطهر ويصلى بالاجماع
 كذا في الخلاصة وفيه أنه يلزم التصرف في مال الغير وهو أرض الغير وأحاطه بغيره (قوله يؤخرها عنده)
 وتحرم عليه الصلاة كما نقله النووي مذهبا للإمام كذا في المنع (قوله فبركع ويسجد) ولا يقرأ كما في أبي السعود
 وسواء كان حديثه أكبر أو أصغر (قوله ان وجد مكانا يابسا) أي من النجاسة التي فيه أي ولو باخراج الطاهر
 بالخير ولو وجد طاهرا يسطه للصلاة تعين الصلاة عليه (قوله كالصوم) التشبيه في التسمية وفي مطلق وجوب
 الاعادة وذلك فيما إذا دخل المسافر موضع أقامته بعدما أكل في يوم رمضان أو بعد ما فات وقت الميتة
 فانه يجب عليه الامساك تشبها بالصائم ثم يجب عليه الاعادة (قوله إذا كان بوجهه جراحة) أما إذا كان
 وجهه سليما مسح على التراب ويمسح الأثمل وجهه وذراعيه بالأرض ولا يترك الصلاة ويمسح الأقطع ما بقي من
 المفروض كغسله ويسقطان بجاوذا قطع محل الفرض (قوله ولا يتيم) من عطف الخاص وانما ذكره دفعا
 اتوهم قصر الطهارة على المائية (قوله وبهذا) أي بقول المصنف يصلى بغير طهارة (قوله غير مكفر) موضوع
 المسئلة يفيد التقيد بالضرورة (قوله وقد ت) أي في أول كتاب الطهارة (قوله أعاد) لأن العجز عما تحقق
 يصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في إسقاط حق الله تعالى هندية (قوله والالا) صادق بحسبه في القرية مع أن
 حكمهم احكم المصرف فالأولى أن يقول ان مقيما أعاد والالا ووجهه كما في الهندية أي انضم عذر السفر إلى العجز
 الحقيقي وانما غاب في السفر عدم الماء فحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي (قوله ان في السفر
 نسم والالا) ان كان هذا الفرع مفروضا عند وجود الماء فالحق النقي مطلقا وان كان عند عدمه فالحق النبوت
 مطلقا قاله الحلبي (قوله المسبل) أي الموقوف الذي يوضع على السبل أي الطرق للشرب لا يمنع التيمم لانه عادم
 الماء المطهر شرعا (قوله ما لم يكن كثيرا الخ) محل ذلك عند عدم التيقن بأنه للشرب أما إذا تيقن أنه للشرب فيحرم
 الوضوء لأن شرط الواقف كنص الشارع (قوله وشرب الماء للوضوء) ظاهره وان لم يكن للضرورة وفيه أنه يلزم
 مخالفة شرط الواقف (قوله الجنب أو بباح من حائض) وذلك لامكان تيممها بالتراب واقتداها به واقتداء
 المتيمم بالمتطهر أفضل من عكسه مع عدم تأنيبه هنا وهو مفروض فيما إذا كان الماء يكتفي للغسل أما إذا كان
 لا يكتفي بالوضوء فالحدث أولى من الباقي فليتأمل (قوله ومحدث) أي حدثا أصغرا أو لوليته عليه لأن الجزابة
 أشد فالتأنيهاهم ولذا اجتمع على الجنب أشياء لا تمنع على المحدث (قوله وميت) لعل أوليته عليه بسبب أنه
 يؤذى ما كان به من صلاة وقراءة فاحتياجه إليه أكثر من الميت ونعيره بأولى بفيد جواز التيمم للجنب (قوله
 فهو أولى به) أي أحق به فيقدم على غيره لكونه المالك (قوله ينبغي صرفه للميت) لعل وجهه الاسراع بجهيزته
 المطلوب ولأنه لا يمكنه التحصيل بخلاف الحي ولأن المسامحة من الميت في نصيبه لا تنافي بخلاف الباقي وكيفية
 صرفه له أن يتبرع بالاقرب به وفيه أنه حيث كل المشتري في غنى صرفه للميت فالباح أولى وقد قلنا ان الجنب
 أولى به (قوله جازيتم جماعة من محل واحد) وذلك لأن التراب لا يوصف بالاستعمال ولو الذي علق يديه حتى

وأما ما ذكر فيجب على القادر ثم رآه
 بأضاف فقيه أحياء لنفسه وانما به بالميل
 في تسعة عشر وضمه مذكرة في الاشياء
 (وقيل طلبه) الماء لا يتيم على الطاهر أي
 ظاهر الرواية عن أصحابنا لا أنه مبذول عادة
 كما في البحر عن المبسوط وعليه فيجب طلب
 الدلو والرشاء وكذا الانتظار لو قال له حني
 استنى وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة
 ان نلن الاعطاء قطع والالا لكن في القهستان
 عن المحيط ان نلن اعطاء الماء أو الالة
 وجب الغلب والالا (المحذور قلند) الماء
 والتراب (المحذورين) بأن جبر في مكان
 فبذلك لا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز
 عنهما المرض (يؤخرها عنده وقال ينسبه)
 بالمصالح وجوبه بغير كعب ويسجدان وجده كما
 يابا والايون في قائمات يديه كالصوم (به ينفق)
 واليه صح رجوعه أي الامام كما في الفيض
 وفيه أيضا (مقطوع اليدين والرجلين إذا
 كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة) ولا
 يتيم (ولا يعيد على الاصح) لجم هذا ظهر أن
 زعم الصلاة بلا طهارة غير مكفر بل يحفظ وقد
 مر وسجي في صلاة المريض فروع على
 المحبوس بالتييم ان في السفر نعم والالا
 يتيم بسجدة التلاوة ان في السفر نعم والالا
 الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا
 فيعلم أنه للوضوء أيضا وشرب الماء للوضوء
 الجنب أولى بباح من حائض ومحدث وميت
 ولو لا هذه لم فهو أولى به ولو كانت كاذبة في
 صرفه للميت جازيتم جماعة من محل واحد

لو تجمع ما علق بأيدي الميتة - من يجوز عليه التيمم (قوله ولا يضاف العطش) أما عند خوفه فيجوز التيمم وإن لم يخلطه لاستئصال الماء بمصاحته الأصلية (قوله بما يغلبه) أي بشئ يغلبه أو ساويه كما ورد ونحوه (قوله أوجب به) بفتح الهاء كما في القاموس (قوله على وجه يمنع الرجوع) أصل العبارة لصاحب التيمم وهو صاحب الهداية والمزيد لكن لم يشهد الهبة بهذا القدر فاعترض بأنه يلزمه شرأوه بشئ المثل إذا كان لغیره فاذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيمم وأجاب الكمال بأن الرجوع في الهبة ~~مكرره~~ مكرره نكره ما هو مطلوب لعدم شرعائه من الماء معه وما في حقه وإن قدر عليه بالرجوع اه قلت وعدم التقيد أولى لأنه إذا كان عليه على هذا الوجه لا تعود عليه فائدة فالأولى أن ينتفع به لنفسه (قوله ولو غسلا) تعميم للأصل أي أصل التيمم اعلم أن كل ما تنقض الغسل ينقض الوضوء كالمشي وأبسط كل ما تنقض الوضوء ينقض الغسل فكان ناقض الغسل أحسن من ناقض الوضوء حيث لا يشغل إلا مثل المشي وناقض الوضوء أعم حيث يشمل مثل المشي ويزيد عليه مثل الخارج التيمم فالتعبير بناقض الوضوء هو والتعبير بناقض الغسل الأصل فقرر صاحب البحر والحاصل أن التيمم مطلقا سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر ينقض بناقض الوضوء مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وحده أو ناقض الوضوء والغسل ثم إذا انتقض التيمم بناقض الغسل ينتقض باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محذور سواء كان ذلك التيمم عن حدث أو جنابة وإذا انتقض بناقض الوضوء كالإبول ينتقض باعتبار الحدث فيصير محدثا لا جنبا اه حلبي مختصر وعند التأمل يظهر تصويب ما في المصنف لأن من عبر بناقض الوضوء يفيد أن تيمم الغسل ينقض بناقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وفي قوله فيصير جنبا لا محذور لأنه متى صار جنبا صار محدثا لأن ناقض الأكبر ينقض الأصغر وقوله سواء كان ذلك التيمم عن حدث أو جنابة أفاده أن تيمم الوضوء يكفي الغسل وعكسه وقد مر (قوله فلو تيمم الخ) اعلم أن المصنف أفاد أن التيمم إن كان عن حدث أصغر ينقض بناقض الوضوء ومن المعلوم أن ناقض الغسل ناقض للوضوء فبذلك فيه وأن التيمم إن كان عن جنابة ينقض بناقض أصله وهو الغسل وسكت عما إذا أتى في هذه الصورة بناقض الوضوء وهو محتمل لوجهين الأول أنه لا ينتقض أصلا والثاني أنه لا ينتقض من جهة الجنابة وينتقض من جهة الحدث وهذا هو المراد إذا علمت احتمال المصنف للوجهين فلا وجه لتفريع الشارح هذه المسئلة على ما قبلها والأولى الاتيان بالواو أفاده الحلبي وفيه أن المصنف شامل لما إذا تيمم عن الأصليين معان أحد حدثا أصغر فانه ينتقض باعتبار أحد الأصليين وهو الأصغر وهو عين التفريع فليأتل (قوله فيوضا) أي حيث وجد ماء كافيا للوضوء فقط ولو مرة مرة (قوله وينزع خفيه) يعني وقد لبسه - ما على طهارة كلمة قبل أن يجنب كما في تصوير الرز يلحق عند قول الكز في باب المسح لا جنبا وإنما ينزع خفيه لأن الجنابة لا يمنعها الخلف كما سبق في باب المسح على الخفين اه حلبي (قوله ثم بعده) أي بعد الوضوء المفهوم من يتوضأ (قوله يمسح عليه) الأولى بالسباق عليها وإن كانت إرادة الجنس ظاهرة (قوله ما لم يمز بالماء) غاية لقوله يمسح وأراد الماء الكافي للغسل فانه إذا مز به انتقض تيممه للجنابة ثم إذا جاوز تيممه للجنابة لنقض الأول برؤية الماء الكافي فإذا أحدث حدثا أصغر وجد ماء يكفيه للوضوء فانه لا يمسح بل ينزع ويغسل قدميه لأن الجنابة قد حلت بما ثم يلبس الخفين ويمسح إذا أحدث (قوله تقع في عبارة صدر الشريعة الخ) أي في أول باب التيمم منه حيث قال أما إذا كان مع الجنابة حدث وجب الوضوء يجب عليه الوضوء أي إذا وجد الحدث بعد التيمم للجنابة كما نص عليه القهستاني وظاهر هذا أنه إذا وجد حين التيمم المذكور ماء يكفي للوضوء لا يتوضأ به للاستغناء مما إذا التيمم عنه وإنما يستعمله إذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح عبارة القهستاني حيث قال الجناب إن كان له ما يمسح كني لبعض أعضائه أو للوضوء بتيمم ولم يجب عليه صرفه إليه إلا إذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حينئذ لأنه قد رعى ما كاف (قوله أن مع العصر يسرا) أي بعد العصر اليسر والبعدية ظاهرة وإنما أتى مع إشارة إلى قربهما ولازمهما حتى كأنهما متماثلان وفيه التشبيه للصبرين (قوله وقدرة ماء) كذا في بعض نسخ المصنف وفي نسخة وقد رت على ما كاف وكتب عليها المصنف في شرحه والتعبير بالقدرة أولى من التعبير بالرؤية لأن الرؤية لا تعجز بالامع القدرة وليشمل التيمم لبرد أو مرض فانه يتيمم مع رؤية الماء وإذا زال الماء بطل تيممه لقدرة وإن لم يبر الماء واحتراز بالقدرة عما لو مر التيمم

لحيلة جواز تيمم من معه ماء زهر
ولا يضاف العطش أن يخلطه بما يغلبه أو يمسح به
على وجه يمنع الرجوع (وناقضه ناقض
الأصل) ولو غسلا فلو تيمم للجنابة ثم أحدث
صار محدثا لا جنبا فيوضأ وينزع خفيه ثم
بعد يمسح عليه ما لم يمز بالماء تقع في عبارة
صدر الشريعة بمعنى بعد كما في أن مع العصر
يسر الخافهم (وقدره) على (ماء) يسلم

على ما كلف حيث لا يتنقض تيممه هو المختار كما إذا سكن على جنبه بئر أو على شاطئ نهر لا يعلم به والمراد بالثامن
 من نام على صفة لا توجب النقص أو كان تيممه عن جنبه فإنه لا ينتقض بالنوم بغيره (قوله ولو اباحه)
 أشار به إلى أن الوجود الواقع في آية التيمم بمعنى القدرة بخلاف الوجود المذكور في الكفارات فإنه بمعنى الملك
 حتى لو أباح له الماء لا يجوز له التيمم للقدرة ولو عرّضت على المعسر الحائث رقبة يجوز له التيمم بغيره لا احتاق
 أبو السعد والاولى ابدال الحائث بالمظاهر (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة فيفيد أنها إذا حصلت الإباحة
 في غير الصلاة بطل التيمم وهو كذلك غير أنه إن كان قبل الصلاة أخذه وفوضاً به وأدى ما عليه وإن كان بعدها
 فإنها لا تبطل كما في الملتقى (قوله لمهره) أعم من الغسل والوضوء (قوله ولو مرة مرة) فلو فوضاً بما زاد عن حاجته
 فنقص من إحدى رجليه إن غسل كل عضو مرتين أو ثلاثاً بطل تيممه هو المختار كذلك في النهر عن الخلاصة
 (قوله فضل عن حاجته) الجملة في محل جر نعت الماء (قوله كهطش) نكرة لأن المراد العطش له أو له وابه حالاً
 أو ما لا (قوله ويحس) وإن لم يحس إليه حالاً كما يؤخذ من حكم العطش (قوله وغسل نجس مائع) يفيد مفعولاً
 أن خبر المانع يقدم الوضوء عليه وحيث تنقضي الراحة في الصلاة بالنجس الغير المانع لعدم المزبل (قوله
 ولعة جنبية) يعني أن الماء يصرف إليها وينقل الحكم إلى التيمم (قوله لأن المشغول إلى آخره) ارتكب
 الشارح في التعليق النشر المشوش (قوله لاردة) لأن الاسلام أغا شرط للنية ابتداءً لبقاء لأن أثر الردة
 اغا يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجز له طهارة مع ذلك كغفر لانه للعاجلة وهي هنا متفعية من سر
 (قوله بعده) أي بعد التيمم (قوله لأن ما جازعذر) كالصلاة عارياً وبالبجاسة (قوله بطل بزياله) بأن يجد العاري
 نوباً ومن به نجاسة من بلافاذا كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بزياله) أي وإن لم يكن الماء موجوداً من وكذا
 يقال فيه بعده (قوله والحاصل الخ) هو عين ما في المصنف فلا فائدة فيه وإيضاحه أنه لا يجوز التيمم ابتداءً مع
 حضور الماء أو بعده أقل من ميل فإذا كان متبعا ثم حضر الماء أو سار حتى انتقص الميل انتقض تيممه ولو تيمم
 المريض بوضوء مع عدم الماء ثم حضر الماء لا ينتقض (قوله لكان أظهر) أي من عبارة المصنف فإن عبارته
 فيها بعض خفاء وذلك في قوله إذا وجد بعده فإن مرجع الضمير لا يظهر عوده إلى التيمم إلا تأمل وأما كونها
 أخسر فظاهر (قوله وعليه) أي على ما ذكر من الضابط (قوله فانتقص) أي الميل بسبب سببه وهو بالصاد
 المهملة وقوله انتقص بالصاد المعجمة وضميره يرجع إلى التيمم (قوله ومرورنا عس) مبتدأ خبره كاستيقظ أفاده
 المصنف والناس هو الذي بقي أكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ومشل النعاس النوم على صفة
 لا توجب النقص (قوله المصنف عنه) وحيث أن المسئلة انفاقة (قوله وقربه ماء) لكن إن كان الماء في بئر صغ
 تيممه اتفاقاً وإن كان في نهر صرح على قول الإمام وهو الأصح أفاده في البصر (قوله عدداً) فلو كان برأسه ووجهه
 ويديه جراحة والرجل لاجر أحق به تيمم سواء كان الأكث من أعضاء الجراحة جريحاً أو مصحياً وهذا القول
 هو المختار كذا في البصر (قوله وفي الغسل مساحة) استظهار لصاحب البحر وتبعه صاحب النهر (قوله أو به
 جذري) بضم الجيم وقصها كذا في القاموس (قوله اعتبار الأكثر) عليه لقوله تيمم (قوله وتسمع الجريح)
 فيسمع على محل الجراحة إن أمكنه والافعل الخرقه بجر وهل يلزمه شذوذاً لفرقة أن لم تكن موضوعة أو لا
 يجر من رأيت في شرح المنية للعلي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا إن استويا) أشار به إلى أن الحكم واحد
 فلو قال المصنف وبمكسه أو استويا غسل الصحيح لكان أخسر (قوله ولا رواية في الغسل) أي في صورة
 المساواة واختلف المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحوط الغسل والمسح كما في المتن حلي (قوله كما يتيمم
 الخ) وكذا يتيمم لو كان بحالة إذا غسل الصحيح يصيب الماء الجريح كما في شرح ابن أمير حاج للمنية (قوله وإن وجد
 من يوضئه) وتذهب الأمانة بذلك الغير عند الإمام وتفترض عندهما وهذا بناء على أن القادر بقدرته الغير هل
 بعد قادراً أو لا حلي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما فيه من الجمع بين البذل والمبدل ولا نظيره في الشرع
 (قوله وغسل) يفتح الغين أي التيمم الظاهرين حلي (قوله كما لا يجمع بين حبض وحبل) الاحتمالات في هذه الأربعة
 ستة ثلاثة فيها الحبض مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبض مع استحاضة وقد تركه الشارح لأن
 الجمع فيه ممكن أفاده الحلي وفيه أن النفاس قد يجمع مع الحبض في التوأم الثاني لما ذكره أن النفاس من الأول
 (قوله ولا زكاة وعشر) بأن أذى عشر الخارج وأبقاه عنده حتى جال عليه الحول وأبواه التجارة فإنه لا يجب

ولو اباحه في صلاة (كاف لمهره) ولو لم
 مرة (فضل عن حاجته) كهطش ويحس وغ
 نجس مانع واحدة جنبية لأن المشغول لا
 بالحاجة وغسل الكافي كالمعذور (لا
 وكذا) ينتقض (كل ما يمنع وجود التيمم
 وجد بعده) لأن ما جازعذر بطل بزياله
 تيمم لم يضر بطل بزياله أو لم يضر بطل بزياله
 والحاصل أن كل ما يمنع وجود التيمم
 وجوده التيمم (ومالا) يمنع وجوده التيمم
 الابتداء (فلا) ينتقض وجوده التيمم
 ولو قال وكذا زوال ما أباحه أي التيمم لكان
 أظهر وأخسر وعليه فلو تيمم بعد ذلك فسار
 فانتقص انتقض فليحفظ (ومرورنا عس
 متيمم عن حدث أو نائم غير متيمم
 حنابلة (على ما) كاف (كسنة ظ) فينتقض
 وأيضاً تيممه وهو الرواية الأصح عنه المختار
 للتيمم كما وتيمم وقربه ماء لا يعلم به كافي الج
 وغيره وأقر المصنف (تيمم) كان (أكثره
 أي أكثر أعضاء الوضوء عدد أو في الغسل
 مساحة (بجرحاً) أو به جذري اعتباراً
 لا أكثر (وبعكسه) يفسر (العصم) ويصح
 الجرح (و) كذا (إن استويا) غسل العصم
 من أعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل
 (ومسح الباقى منها) وهو (الأصح) لأنه
 (أحوط) فكان أولى وصح في الفيض وغيره
 التيمم كما يتيمم الجرح يسديه وإن وجد من
 يوضئه خلافاً له (ولا يجمع بينهما) أي تيمم
 وغسل كما لا يجب مع بين حبض وحبل أو
 استحاضة أو نفاس ولا ينفاس واستحاضة
 أو حبس ولا زكاة وعشر

عليه فيه زكاة (قوله أو خراج) بأن أدى خراج الأرض من الخراج ونوى في التجارة وحال عليه الحول
فلا زكاة فيه وكذا لو لم يؤد العشر أو الخراج فإن زكاة التجارة لا تصح فيه **أ** وفي كتاب الزكاة وصور الحلي
ما ذكره الشارح بالأرض التي أدى خراجها نوى فيها التجارة وحال عليها **ب** قوله فانه لا زكاة فيها (قوله
أو فطرة) بأن كان له عبيد للتجارة حال عليها الحول ففهم الزكاة وليس على **ج** إلى فطرة في رؤسهم والاحتمالات
في هذه الأربعة ستة ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج ونزك اثنين الخراج مع
الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورها لان الفطرة على الرؤس والعشر والخراج على الأرض حلي (قوله
ولا عشر مع خراج) وذلك لان الأرض إما عنصرية أو خراجية (قوله ولا فدية وصوم) عدم الاجتماع من أحد
الجانبيين وهو أنه إذا صام لا يقضى وأما إذا أدى عن الصوم ثم قدر عليه يجب عليه الصوم حلي وفيه أنه حيث
قدر على الصوم خرج ما أذاه عن كونه فدية لان شرطها للجزء الدائم الى الموت **ك** كون نافلة فلا يصدق عليه
أنه جمع بين الفدية والصوم الا صورة (قوله أو قصاص) سقط من قلم النسخ ذكر الكفارة وذكرها في البصر
وعبارته ولا بين القصاص والكفارة وذلك لان القصاص انما يتحقق في العمد ولا كفارة فيه والكفارة انما هي
في شبه العمد والخطا وما جرى مجراه ولا قصاص فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من أحد الجانبيين
فانه اذا قطع لا يضمن العين مطلقا هالكه أو مستهلكة وأما اذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه اه حلي (قوله
أو أجر) أي ولا ضمان وأجر فان المستأجر اذا سلم الدابة وجب عليه الاجر ولا ضمان واذا لم يسلمها ثم استهلكها
وجب الضمان ولا أجر أما لو أدى الاجر ثم استهلكها وجب الضمان حينئذ اه حلي (قوله ولا جلد مع رجم) لان
هذا البكر الجلد وحده المحصن الرجم حلي (قوله أو نفي) أي لا يجمع بين جلد ونفي أي تغريب الأثر الا براه الامام
وأما الجلد والمأبس فيجمع بينهما (قوله ولا مهر ومعة) أي واجبة وذلك لان المطلقة قبل الدخول ان سمي لها
مهر يجب نصفه وان لم يسم أهله مهر يجب المنة لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم التي هي
نصف أقل المهر (قوله أو حد) أي ولا مهر وحد فان الوطء ان كان صحيحا أو عن شبهة فالمهر ولا حد وان كان زنا
فالحد ولا مهر حلي (قوله أو ضمان فضاهاها) أي ولا يجتمع مع مهر وضمانه فان الزوج اذا أنقض زوجته
أو أماتها من جماعه لا ضمان عليه وانما عليه المهر فقط حلي ولم يذكر ما اذا أفضاها أو أماتها من جماعه وهو غير
زوج ومقتضاه لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الافضاء بأن تقوم بفرض جماعها رقيقة سليمة من
هذا العيب وتقوم وهوها بقدر التفاوت يضمن من الدية وأما في موتها من جماعه فالظاهر أنه من قبيل شبه
العمد وليتزرر (قوله ولا مهر مثل ونسبة) وذلك لانه اذا سمي الجنازة من المهر وجب وان لم يسم أصلا أو سمي
مالا يجوز كنفه ونحوه وجب مهر المثل (قوله ولا وصبة وميراث) أي عند عدم اجازة الورثة الوصية لما ورد
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين (قوله وغيرها مما سيجي) ذكر الجوى
في شرحه منها جملة القصاص مع الدية وأجر القسمة مع نصيبه اذا قسم أحد الشركاء والظاهر مع الجماعة الاعلى
قول الثاني في مصر تعددت فيه الجماعة والشهادة مع البين الاعلى قول ووجهه أن المزك مجهول الجهل
الحال في الناس فالخلص تخلف النعمود والنكاح مع ملك البين الا اذا كان للاحتياط لاحتمال الحزبية
والاجرم مع الشركة فيما اذا استأجر أحد الشركاء أحدهم لحل المشترك فله لأجره والحد مع قبة أمة
مملوكة زنى بها فأفضاها أو قتلها والقبة مع الثمن والحد مع اللعان وأجر نظر الناظر اذا عمل مع العملة فان له أجر
العمل لا النظارة اه حلي بقاءه لزيادة (قوله عن غريب الرواية) اه له كتاب جمعت فيه روايات الامام التي
لم تكن في كتب ظاهرا الرواية أو هو من اضافة الصفة أي الرواية الغريبة (فروع) ليس للمرأة في هذه الحالة
أن تمنع زوجها اذا أراد وطأها بل عليها الاجابة وتصح أفاده المصنف (قوله فرض مسحه) أي الرأس والرأس
من الاعضاء التي تذكر جمعها ابن مالك في قوله

أو خراج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية
وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أجر ولا
جلد مع رجم أو نفي ولا مهر ومعة أو حد
أو ضمان فضاهاها أو موتها من جماعه ولا مهر
مثل ونسبة ولا وصبة وميراث وغيرها مما
سيجي في محله ان شاء الله تعالى (من به جمع
رأس لا يستطاع مع مسحه) محذوف لا يغفل
جنباً في النقص عن غريب الرواية بتيسر
وأقوى فإرى الهداية أنه (بسقط) عنه
(فرض مسحه)

باسم ثلاث عايد كفي الفتي • لا غير عن حاذق الشيخ
رأس الفتي وجبينه وسواده • والنفر ثم الشعر ثم القفر
والبطن والقمر ثم ظفر بعده • ناب وخد بالحيا يعض
والثدي والشبر المزبدوناجذ • والباع والذفن الذي لا ينكر

هذه الجوارح لا تؤثرت بها * فيه لها حظ اذا ما تذكر

(قوله قولان) أظهرهما الوجوب لأن المسح هنا أصل منصوص عليه ولا مانع من إقامة بدل عنه وقال
شمس الأئمة لا يجب لأن المسح يدل الغسل والبديل لا يدل له بالرى حلي (قوله وكذا يمسح غسلة) أى الرأس
فى الغتسال (قوله ولو على جسيمة) ويجب شد هان لم تكن مشدودة (قوله حكما) تميز أى يجعل عادما من
جهة الحكم فيجوز عليه حكم العدوم وليس معدوما حقيقة

(باب المسح على الخفين)

انما فى اشارة الى أنه لا يجوز المسح على خف واحد وانما لم يقل وغيرهما لأن مسح الجسيمة مذكور تبعها
فهم سألنى وهو من خصائص هذه الامة أبو السعود والخف مأخوذ من الخفة لأن الحال خفيه من الغسل
الى المسح بغيره (قوله أخره) أى عن التيمم (قوله لثبوتها بالسنة) أى على الصحيح وقيل انه ثبت بالكتاب
بقراءة الجوزى قوله تعالى وأرجلكم أى وأما التيمم فثبت بالكتاب بلا خلاف فيكون أقوى فقدم (قوله
وهو لغة امرار اليد) أى المسح مطلقا لا بقد كونه على الخفين وقوله وسرعا الخ تعريف لما يقيد به ما فى العبارة
شبه استخدام (قوله اصابة البلة الخ) هو أولى مما فى البحر عن السراج أنه فى الاصطلاح عبارة عن رخصة
مقتدة جعلت للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ووجه الاولوية أن المذكور فى الجريسان صفته
والمذكور هنا تبعاً للجرىسان للحقيقة ثم ان الاصابة آما من اليدين أو ما يقوم مقامهما كطيرزى عليهما
وتحوز ذلك (قوله الخف مخصوص) الام زائدة لأن أصاب الذى مصدره الاصابة يتعدى بنفسه والخف
المخصوص ما فيه الشروط الاتية (قوله فى زمن مخصوص) وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر
ويوجد فى بعض النسخ زيادة فى محل مخصوص والمراد به أن يكون على ظاهرهما (قوله ونحوه) مما اجتمع
فيه الشروط الاتية (قوله شرط مسحه) عند شروطه فى نور الابضاح سبعة لبسهما على طهارة وسترهما للكعبين
وامكان متابعة المنى وخلو كل منهما عن الخرق المانع واستمسكهما على الرجلين من غير شد ومنعهما
وصول الماء الى الرجل وأن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم فلو فقد هذا لا مسح
ولو كان عقب القدم موجودا (قوله القدم) بدل من محل حلي (قوله أو يكون) منصوب بأن مقتدة
والمستحب معطوف على كون الاول وقوله نقصانه الخ أى نقصان كل واحد من الخفين فلا يعتبر الخرق
الاجتمع منهما (قوله الخرق) بالضم الموضع المقطوع وبالفتح المصدر اه حلي والظاهر ارادة الاول (قوله فيجوز
على الزبول) تفرع على ما فهم مما قبله أن النقصان عن الخرق المانع لا يمنع المسح والزبول المركوب الذى
يقام على المعقب بلغة أهل مصر وقوله لومشدد ودا فيه تطرو وجهه أن شرط المسح على الخف أن يستمسك
بنفسه من غير شد فقتضاء عدم جواز المسح على الزبول الآن يقال ان شد لستره الكعبين وما قاربهما
لاستمسك كلفانه يحصل بدون شد (قوله وجوز مشايخ سمرقند ستره باللقافة) هذا ضعيف والمعتمد ما عليه
أهل بخارى من أنه لا يجوز الا اذا خيط بنجين بحيث لا يشف الماء كوخ ونحوه حلي (قوله ولم يقدم قدمه اليه)
أما اذا قدم قدمه اليه ومسح عليه جاز ولو زال بعد ذلك لا يضر لأن المشرع خرج القدم أو أكثره من جميع محل
يمكن المسح عليه وهنا وان خرج عن محل المسح بالفعل لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه حلي عن شيخه
وفى الهندية عن السراج ولا يعتبر المسح على موضع خال من القدم فلو جعل رجله فى الخالي ومسح جاز وان
أزال رجله بعد ذلك من ذلك الموضع أعاد المسح اه حلي (قوله المعتاد) والمشي غير المعتاد لا يعتبر وقوله فربما
ذكر المتقيد به فى حشية الهداية وفى المحيط وهو شرعا ما بستر الكعب وأمكن السفر به اه (قوله فلم يجوز على متخذ
من زجاج الخ) لعدم امكان متابعة المنى المعتاد فيه (قوله جائز) أى ثابت باتفاقية من التواتر ههنا
(قوله الائتمة) أى تهمة الرفض والخروج فان الرافض والخوارج لا يرونه وظاهره أن هذا هو المذهب وليس
كذلك بل المذهب أن الغسل أفضل مطلقا قال فى البحر من اعتد جوازه ولم يفعله كان أفضل لاتبائه بالغسل
انه هو أشق على البدن قال فى التوشيح وهذا مذهبنا اه وفى القهستانى عن الكرماتى أن المسح أولى لظهور
الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والفعل بقراءة البحر لكن فى المضمرات وغيره أن الغسل أفضل وهو الصحيح كما
فى الزاهدى (قوله بل ينبغى وجوبه الخ) قال فى البحر بعد ذكر ما فى الشرح ولم أر من مزج بهما من اعتنا

ولو عليه جسيمة فى مسحه قولان وكذا بسط
غسله فيمسحه ولو على جسيمة ان لم يضره
والاسقط أصلا وجعل عادما لذلك العضو
حكما كما فى العدوم حقيقة والله أعلم
(باب المسح على الخفين)
أخره لثبوتها بالسنة وهو لغة امرار اليد على
النسب ونسرا عاصبة البلة الخف مخصوص
فى زمن مخصوص والخف شرعا السائر
للخفين فليذكر من جلد ونحوه (شرط مسحه)
ثلاثة أمور الاول (كونه سائرا) محل فرض
الثاني (القدم مع الكعب) أو يكون نقصانه
الغسل (الثالث) المانع فيجوز على الزبول لو
أقل من الخرق المانع فيجوز على أصابع وجوز
مشدود الا أن يظهر قدر ثلاثة أصابع وجوز
مشايخ سمرقند ستره باللقافة (و) الثاني
(كونه مشغولا بالرجل) لا يمنع مسحه
الحدث فلو واسعاً فمسح على الزائد ولم يقدم
قدمه اليه لم يجوز ولا يضر رؤية رجله من
أعلاه (و) الثالث (كونه مما يمكن متابعته
المنى) المعتاد فيه (قوله فربما) كثر فلم يجوز
متخذ من زجاج أو خشب أو حديد (وهو
جائز) فالغسل أفضل الائتمة فهو أفضل
بل ينبغى وجوبه

الكن برأيه في كتب الشافعية وقواعدنا لا تأباه (قوله على من ليس معه ماء يكفيه) أي يغسل رجله ويكفيه لمسح
 الخفين (قوله أو خوف فوت وقت) أي لو غسل رجله والاولى أو خاف ويكون معطوفاً على ليس (قوله
 أو وقوف عرفه) قال في النهروان ظاهر أن المعنى فيه ولو مسح رجله أدرك الوقوف والصلاة معاً إذ لو كان
 لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلاً عن المسح لما قاله في الحج لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف قدم
 الوقوف للمسقة اهـ (قوله أنه رخصة مسقطه للعزيمة) أي مسقطه لشروطها بمعنى أن العزيمة لا تنفي
 مشروعة معها واحترز بقوله مسقطه عن رخصة الترفه فيه فإن العزيمة تبقى معها مشروعة أي مع بقائه
 سبب الرخصة كالصوم في السفر والرخصة ما بني على أعذار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان
 سبباً أصلياً غير مبني على أعذار العباد وهو الأصح في دعوى بعضهم حلي عن البحر (قوله ينبغي أن يصير آثماً)
 أي ولا يصح غـ له وذلك لما في تمة الفتاوى الصغرى عن ابن الفضل لو ابتل قدمه لا يفتقض مسحه لأن
 استئثار القدم بالخف يمنع سرياً الحدث إلى الرجل فلا يقع هذا غـ سلامة تبرأ فلا يجب بطلان المسح
 ونقل الزاهد عن العياشي أنه لا يسل وان بلغ الماء الركبة قال في النهروان رأيت في السراج موضعاً وغسل
 رجله وبس خفيه ثم أحدث ومسح فدخل الماء في أحد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جميعها
 مع التكفين وجب غسل الأخرى وقال بعضهم لا يفتقض المسح أصلاً وهو الاظهر اهـ ويجب عليه غسل رجله
 ثانياً بعد المدة لعمل الحدث السابق عمله من السرياً إلى الرجلين فيحتاج إلى من يزيل أبو السهود وما في الحلبي
 عن النربلاي ضعيف (قوله مشهورة) المشهورة أن يكون رواية أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات
 الرواة ولم يصل إلى حد التواتر كما في الخبة حلي وقال الامام ما قلت بالمسح حتى جاء في فيه من دل ضو
 التمهيد وعنه أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله فذكره
 مبتدع) لما روى عن الامام حين سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تفضل الشيخين وتجب
 الختتين وترى المسح على الخفين (قوله وعلى رأي الثاني كافر) لأن المشهور عنده في حكم التواتر هـ ستاني
 (قوله وقبل بالكتاب) أي ثبوت المسح بالكتاب عـ لا بقراءة الخبر فانها لما عارضت قراءة النص حدث
 على ما إذا كان مخففاً وحدث قراءة النص على ما إذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل ما في المصنف
 (قوله ورد) أي هذا القول بأنه أي المسح غير مغيباً بالكعبين أي وقد ذكر الكعبان في الآية غاية لفهم
 ورده الشلبي تبعه الرازي بأنه ما المانع أن يكون غاية للعمل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح إلى الكعبين
 (قوله فالحج للحوار) جواب عن قراءة الخبر وحاصله أنه معطوف على المفصول ومقتضاه النص له كنه
 لما جاوره الجور وجرى كقوله هم بحضرت خرب (قوله لحدث) متعلق بقوله جاوزوا أطلقه فشمس المذكور والاتي
 قاله المصنف (قوله ظاهره) البحث والجواب لله ستاني (قوله القربة بذلك) أي التقرب إلى الله تعالى بذلك
 التجديد (قوله لا لجنب) لجنب اسم جنس يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع مذكور وموثق بالدليل على عدم
 عدم جواز له ما روى عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفر أن لا نتزع خفافنا
 ثلاثة أيام وليأبى إلّا عن جنباً ولكن عن بول وغائط ونوم (قوله وحائض) ذكر الحائض جارية على قول الثاني
 لأن أقل الحيض عنده يومان وأكثره ثلاث فاذا كانت المرأة توضع أثناء مدة السفر وليست الحنف ثم حاضت
 هذا المقدار فسبق من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم نيابته في هذا الحدث عن
 غسل الرجلين لعدم منع الخف سرياً الحدث المذكور إلى الرجل شرعاً وإنما جعلت مسحة الحائض على قول
 الثاني لظهور أنه لا يتأتى على أصله ما لأن أقل الحيض ثلاثة أيام فاذا توضعت وأبست ثم حاضت وذلك
 في السفر فإن مدة المسح تقضى مع مدة أقل الحيض ولم يذكروا النفساء ومصورتهما بأنهما ليست على طهارة
 ثم نفست وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافرة أو قبل يوم وليلة وهي مقيمة حلي عن البحر (قوله والمثني) أي الحكم
 المثني أي المنوع لا يلزم تصويره لعدم الاحتياج إليه وعدم زوم تصويره لا ينافي إمكانه (قوله وفيه أن النبي
 الشري) البحث لله ستاني وقيد بالشري احترازاً عن العقلي كتنفي الشرع بك الله تعالى فلا يقتصر إلى اثبات
 عقلي والمراد بالاثبات التصور بوجه وفيه أنهم صرحوا فيه أيضاً بالتصور الذهني لتمامه فيه وحينئذ فالاولى
 عدم التقييد (قوله يقتصر إلى اثبات عقلي) أي تصور عقلي لأن نفي النبي فرع عن تصويره قال الحلبي وهو الحق

على من ليس معه ماء يكفيه أو خوف فوت
 وقت أو وقوف عرفه بحج وفي التهستاني
 أنه رخصة مسقطه للعزيمة ولهذا الوصف الما
 في خفه بنه القسلي ينبغي أن يصير آثماً (بينة
 مشهورة) فيذكره مبتدع وعلى رأي الثاني
 كافر وفي الخفة ثبوتها بالاجماع بل بالتواتر
 رواه أكثر من ثمانين منهم المشهورة هـ ستاني
 وقبل بالكتاب ورد بأنه غير مغيباً بالكعبين
 اجاباً فالحج للحوار (لحدث) ظاهره عدم
 جوازه لحدث الوضوء إلا أن يقال لما عارضه
 القربة بذلك صار كانه محدث (لا لجنب)
 وحائض والمثني لا يلزم تصويره وفيه أن النبي
 الشري يقتصر إلى اثبات عقلي

وصورته ككافي الكفاية نوضا وليس جور بين مجلدين ثم أجنب ليس له أن يشده ما وبفسل سائر جده
مضطجعا وبمسح عليه ما بجر (قوله ثم ظاهره) البعث والاحسنة للقهستانى (قوله ونحوه) كغفل عبد
(قوله ولا يعد أن يجعل) أى مقتدل الجملة ونحوه فى حكمه أى الجنب وهو عدم جواز المسح (قوله والسنة
أن يجتبه الخ) هو المعتمد خلافا لما عليه الطحاوى من أن الخطيط فرض (قوله بأصابع) اسم جمع كفى الجبر
والأولى حذف اسم لأن أصابع جمع حقيقة ومراة باليد ما بيم الأيدي لأن المقصود بيان السنة وكيفيتها
كما ذكرها قاضى خان فى شرح الجامع الصغير أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع
يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر من قبل الأصابع فإذا تمكنت الأصابع بدها حتى ينتهى إلى أصل
الساق فوق الكعبين لأن الكعبين بطبقهما فرض الغسل ويطبقهما سنة المسح وان وضع اليكف مع
الأصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى والفرض مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد على
الأصح وهو على ولا بد من ككون الثلاثة أو قدرها على كل رجل حتى لو مسح على أحدها بأصبعين وعلى
الأخرى بأربع لا يجوز والمسح يسلطن البدن مستحب ولو أصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث أصابع
جاز وكذا الوضوء فى حشيش ولو مبتلا بطل على المعتمد (قوله إلى أصل الساق) أى فوق الكعبين كما تقدم
عن قاضى خان (قوله على ظاهر خفيه) قيد به لاحتراز عما لو مسح على الباطن أو الجوانب أو العقب أو الكعب
حيث لا يجوزنه أبو السعود عن الزبلى (قوله من رؤس أصابعه) ظاهره أن الأصابع لها دخل فى محل المسح
حتى لو مسح عليها كفاه ان حصل قدر الفرض وتسع فى ذلك صاحب النهر والذى فى البحر أخذ من اللؤلؤ الجنية
وأكثر الفتاوى أنه لا يجوز وصرح به قاضى خان حيث قال ولا اعتبار بالأصابع (قوله إلى معقد الشرائع)
وهو وسط القدم وهو مخاف لما مر عن قاضى خان (قوله ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن) تبع فيه صاحب
النهر والذى فى البحر عن المحيط ولا بد من مسح باطن الخلف مع ظاهره خلافا لما فى ثم قال وفى غيره أى غير
المحيط نقي الاستحباب وهو المراد وما روى أنه عليه السلام مسح أعلاه وأسفله فقد ضعفه أبو داود والترمذى
وغيرهما وفى البحر هو الأولى لأن مسح البطن يوجب تلويثه (قوله أو جرم وقبه) يضم الجرم جلد بابس فوق
الخلف لحفظه من الطين وغيره على المشهور وفى النهر عند قول الكتزوصح على الموق ويقال الجرم موق فارسى
معرب ما بليس فوق الخلف بساق أقصر منه اه فان كانا من أديم أو نحوه جاز المسح عليه ما سواه لبسهما
منفردين أو فوق الخفين وان كانا من كرايس أو نحوه فان لبسهما منفردين لا يجوز وكذا ان لبسهما على الخفين
الأ أن يكون بحيث يصل بل المسح الخلف الداخل ثم ان كانا من أديم ونحوه وقد لبسهما فارق الخفين فان لبسهما
بعد ما أحدث أو بعد ما أحدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرم موق وان لبسهما ما قبل الحدث ومسح
عليهما ما ثم نزعهما دون الخفين أعاد المسح على الخفين الداخلين من (قوله ولو فوق خف) والخلف على الخلف
فى حكم الجرم موق على الخلف كذا فى النهر (قوله ولا اعتبار بما فى فتاوى الشاذى الخ) أى من التفصيل وهو
أن ما بليس من الكرايس المجزئ تحت الخلف يمنع المسح على الخلف أكونه فاصلا وقطعة كرايس تلف على الرجل
لا تمنع لأنه غير مقصود باللبس كذا فى المنع (قوله لأنه رجل مجهول) أى فى المذهب فلا يعتد على كلامه (قوله
لا يقد فيما خالف النقول) والمنقول فى غاية البيان أن ما جاز المسح عليه إذا لم يكن بينه وبين الرجل حائل جاز
المسح عليه ان كان بينهما حائل كخف إذا كان تحت خف أو لفافة قال صاحب البحر وهو الحق ولهذا قال يعقوب
باشا انه مفهوم من الهداية والكافى اه (قوله أو جور به) هو خف من كان أو قطن أو نحو ذلك ثم ان كان
منعلا جاز انفاقا وان لم يكن منعلا وكان رقيقا لا يجوز انفاقا وان كان نخبه فهو غير جائز عند الامام وقال
يجوز لبسه رجوع الامام قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة حكى أنه لبسه وقال فعلت ما كنت أنهى الناس
عنه فاستدلوا به على رجوعه أبو السعود عن الزبلى (قوله بنفسه) أى من غير شدة (قوله ولا يشف) فى الجوى
عن المغرب ما لفظه شف الثوب رقى حتى رأيت ما وراه من باب ضرب ومنه إذا كانا نخبين لا يشفان ونفى
الشفوف تأكيده للفتاوى اه وتفسير الشف بهذا المعنى يوجب التكرار مع قول الشارح ولا يرى ما تحته
والظاهر من عبارة الشارح أن المراد لا يتلغ الماء إلى أسفل بدليل الاستثناء واعلم أن جواز المسح غير قاصر
على ما ذكر بل كل ما كان فى معنى الخلف فى ادمان المشى عليه وامكان قطع السفر به ولو من لبدروى جاز المسح

ثم ظاهره جواز مسح مقتدل جملة ونحوه
وليس كذلك على ما فى المبسوط ولا يعد أن
يجعل فى حكمه فلا حسن لتوضي لا يقتدل
والسنة أن يجتبه (خطوط بأصابع) يد
السننة (قوله لا) أصل (الساق) ومجمله
رجله (قوله لا) من رؤس أصابعه إلى
على ظاهر خفيه (قوله لا) من رؤس أصابعه إلى
معقد الشرائع ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن
ظاهر (أو جرم وقبه) ولو فوق خف أو لفافة
ولا اعتبار بما فى فتاوى الشاذى لأنه رجل
مجهول لا يقد فيما خالف النقول (أو جور به)
ولو من غزل أو شعر (الخنبين) بحيث يمتد
فرضها ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى
ما تحته ولا يشف إلا أن يتعد إلى الخلف قدر
العرض

عليه كما في الحائض (قوله لم يجز) لانه مسح في غير محل الحدث بحر (قوله بسكون النون) تبع فيه صاحب النهر
التابع للمعراج وفي البحر وبعده المصنف في شربه جواز التشديد واستشهاده بالشاهد فيه وقد أوضحه في النهر
(قوله ما جعل على أسفله جلدة) الى القدم دون الكعبين (قوله والمجلدين) هو ما جعل على أعلاه وأسفله جلدة
كذا في النهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المسنون أفاده المصنف (قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النصوص
والخطاب الوارد في أحدهما يكون وارد في الآخر مخ (قوله ملبوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه
والتعبير به أولى من تعبير بعضهم بأن لبسهما لبس مثل ما إذا غسل رجله أولاً وليس خفيه ثم غم الوضوء وأحدث
أو نوضاً وغسل إحدى الرجلين وليس خفها ثم غسل الأخرى وليس خفها فيصيح فيها أن يقال هما ملبوسان
على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفصل دال على الحدث
والاسم على الدوام والاستمرار كما حققه شارح الوفاية قاله المصنف (قوله على طهر) مثل ذلك الوضوء المنفرد
والمندرج تحت الغسل والمنوى وغيره (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة بل يتعين المسح على الخف
لكونه لبس عليها (قوله كلعة) أي كنفص لعة من الأعضاء لم يصبها الماء (قوله كقيم) رأى الماء ومعدور
بعد الوقت تبع الشارح في ذلك الهامم الزبلي وعورض بأنه لا تنقص فيه ما ماني شرطه ما وانما لم يمسح
القيم بعد رؤية الماء والمعدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق حيث قد على القدم والمسح انما يربى ما حل
بالمسح لا بالقدم ولذا جوزنا الذي العذر المسح في الوقت كلما نوضاً الحدث غير الذي ابتلى به اذا كان السبيلان
مقارناً للوضوء واللبس أبو السعود عن النهروان ومودة القيم أن يتيم لفق الماء وليس الخف فلا يجوز له المسح عند
وجوده وأما اذا نوضاً وليس الخف ثم أحدث ولم يجد ما يقيم ثم وجد الماء في المدة أنه أن يمسح الى تمامها (قوله
فكا الصبح) اعلم أن صاحب العذر اذا نوضاً وليس خفيه فهذا على أربعة أوجه أما أن يكون العذر منقطعاً وقت
الوضوء واللبس أو موجوداً في الحائض أو منقطعاً وقت الوضوء موجوداً وقت اللبس أو موجوداً وقت الوضوء
منقطعاً وقت اللبس فان انقطع في الحائض فحكمه كالاحصاء لان السبيلان وجد عقب اللبس فكان اللبس على
طهارة كاملة فتبع الخف سرياً الحدث للقدمين مادامت المدة باقية وفي الفصول الثلاثة يمسح مادام الوقت باقياً
فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظه عند يفيد الجارية وهو أولى من
عبر وقت الحدث وتكمل كلامه صواباً منها أن يبدأ بغسل رجله ثم يلبسهما ثم يكمل الوضوء ومنها أن يتوضأ
الأرجل ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الأخرى ويلبس ومنها أن يبدأ بلبس الخفين ثم يتوضأ الأرجل
ثم يخوض الماء قبل رجلاه مع الكعبين أو ابتلت رجلاه ثم يتوضأ في جميع هذه الصور يجوز له المسح اذا أحدث
لتام الطهارة وقت الحدث وان لم يوجد وقت اللبس (قوله يوماً وليلة) العامل فيها ما أحد الضميرين اللذين
في قول المصنف وهو جائز وانما جاز على الضمير باعتبار مرجعه فانه يعود على المسح فعلم عليه ويجوز أن يكون
معه ولا للمصدر الصريح الذي في قول المصنف شرط مسحه (قوله لم يقيم) مراده ما يمسح الاثنى (قوله ولياها) (قوله
لو حذفه ماضراً لان يذكر أحدهما بلفظ الجمع ينتظم الا تتركه انما ذكره ليناسب ذكر الليلة في جانب المقيم (قوله
وابتداء المدة) قدره ليفيد أن من الواقعة في كلام المصنف ابتداءً وأن الجواز والجور وخبر بلبتداء المحذوف وهو
ذلك المقدور (قوله فقد يمسح المقيم سناً) كما اذا أخر الظهر الى آخر الوقت ثم أحدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر
من الغد في أوله فهما تاني (قوله فلما شهد أحدث) فانه لا يمكنه صلاة الفجر من الغد لا اعتراض الحدث آخر
صلاته فهما تاني قلت وينبغي أن يكون عدم الامكان في هذه المسئلة على قول الامام فانها من الاثنى عشرة
كلاً ياتي (قوله لا يجوز على عمامة) هي ما تلف على الرأس وقال الامام أحمد اذا لبس العمامة على طهر جاز مسحها
أبو السعود عن العمدة العيني (قوله وقلنسوة) بفتح القاف وضم السين ما تلف عليه العمامة قاله أبو السعود
(قوله وبرقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقصها وبعضهم أنكر الفتح ما تثر به المرأة وجهها كذا
في أبي السعود وهو أولى مما في المنع أنه الخمار لان المشهور أن الخمار ما تخبر به الرأس خاصة (قوله وقفازين)
بفتح القاف وتشديد القاء وضبطه الحلبي بضم القاف ما يعمل على السدين وقد يحشى بطن وبزر بأزوار
على الساعدين تلبسه المرأة على يديها من البرد وقد يخذ الصيادون من جلد أولبديتي به نحو مخالط المقر اه
أبو السعود وصورة المسح أن يأمر غيره بمسحه (قوله لعدم المخرج) لانه لم يمسح على ما ذكره لان المسح

ولو نزع موقبه أعاد مسح خفيه ولو نزع أحدهما
مسح الخف والموقب الباقي ولو أدخل يده
في موقبه أو مسح خفيه لم يجز (والمغسلين)
بسكون النون ما جعل على أسفله جلدة
والمجلدين مرة ولو امرأة أو خنثى (ملبوسين)
على طهر) ولو أحدث ومسح بخفيه أو لم يمسح
فلبس موقبه لا يمسح عابسه (ناتم) خرج
التاقص حقيقة كلعة أو مقي كقيم ومعدور
فانه يمسح في الوقت فقط (عند الحدث) فلو
على الانقطاع فكا الصبح (عند الحدث) فلو
تخفف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدميه
ثم غمس وضوء ثم أحدث جاز أن يمسح (يوماً
وليلة) المقيم وليلة أيام ولياها المسافر) وابتداء
المدة (من وقت الحدث) فقد يمسح المقيم سناً
وقد لا يتمكن الا من أربع كن نوضاً وتخفف
قبل الفجر فلما طلع صلى فلما شهد أحدث (لا)
يجوز (على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين)
أعدم المخرج

على الخلف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره زيلعي (قوله قدر ثلاث أصابع اليد) هو المعتمد وذلك لأن العبرة لا بالمتعدد المسح وهي اليد والذات أكثرها (قوله أصغرها) بدل من الأصابع والمراد بالأصغر الجند الصادق بالمتعدد (قوله طولاً وعرضاً) أي الفرض قدر طول الأصابع الثلاث وعرضها ومساواة ابتداء المسح من طول الخلف من الأصابع أو الساق أو في عرضه بمساواة (قوله من كل رجل) أفاد أنه لو قطعت إحدى رجله وبقي منها أقل من هذا القدر أو بقي هذا القدر لكن من العقب لا من موضع المسح فليس على العجبة والمقطعة لا يمسح لوجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من السكب حيث يجب غسل الجميع ولا يمسح بجزء (قوله لا من الخلف) إذ لو كان المراد ثلاث أصابع من كل خلف لجاز المسح على الزائد من الخلف إذا كان كبيراً وهو لا يجوز حلبي (قوله فتعوا) تفريع على المصنف وقوله مده الأصبع يعني به مده أصبع واحدة على الخلف حتى يتدل بالمتعدد ثلاث أصابع قال في البحر واستد منه أنه لو مسح بأصبع واحدة ومدها حتى بلغ مقدار الثلاث من غير أن يأخذ ما جديد لا يجوز ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات وأخذ لكل مرة ما جازان مسح بكل مرة موضعاً غير الذي مسحه (قوله فلو مسح برؤس أصابعه) أي ومدها حتى بلغ مقدار الثلاث (قوله لم يجز) لأنه كذا الأصبع المتقدم وبذلك لا يحصل فرض المسح (قوله الآن يتل الخ) أي فيجوز لحصول الفرض بغيره مستعملة (قوله إن الماء متقاطر جاز) لأن المداد على حصول الفرض بغيره مستعملة (قوله إن بقي من ظهره) قيد به لأنه محل المسح فلا اعتبار بما بقي من العقب (قوله خف مغطوب) المراد به المستعمل على وجه محترم سواء كان غصبا أو سرقة واختلاسا ومثله فيما يظهر إذا كان من حرير واجتمعت فيه الشروط (قوله كما جاز غسل رجل مغطوبة) إطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورته استحقاق قطع رجله لسرقة أو قصاص فهو رب وصار يتوضأ عليها (قوله والخرق) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء قاله الحلبي وفيه أنه بهذا الضبط المصدر الذي هو فعل الفاعل وليس مراداً فالاحسن ضبطه ضمهم له بضم الخاء لأنه عبارة عن المحل المخروق (قوله بموحدة أو مثلثة) الذي في شرح منية المصلي عن خواهر زاده الصحيح أن الرواية بالباء الموحدة لأنه في اللفظ المنفصل تستعمل الكثير والقله وفي اللفظ المتصل يستعمل الكثير والصغير والخلف كتمتص فلا بد كذا الكبير لا الكثير اهـ ولعل وجه المثلية أن العرب قد تستعمل الكثرة في الانساع فيمكن أن يراد منه هنا والمعنى الخرق المتسع ويمكن أن يجعل في حكم المنفصل لمكان الخروق (قوله قدر ثلاث أصابع) هو المعتمد وقيل باعتبار الأنامل والتقيد بالقدم احتراز عن القول باعتبار أصابع اليد مضمومة أو مفترجة على خلاف في هذا القول قاله الحلبي (قوله يعتبر بأصابع مماثلة) أي في الخلقة وهذا التعبير أولى من تعبير غيره بالغير لأنه قد يكون أصابع الغير أكبر من أصابعه (قوله الآن يكون فوقه خف آخر) لأن العبرة للآخر حيث لم تنقتر الوظيفية على الأسفل (قوله وهذا) أي اعتبار الأصابع بوصف الصغير (قوله ويرى ما تحت) قيد ثالث في المنع وأقوال الشارح بالمفاهيم على سبيل الترتيب والضمير في تحت يرجع إلى الخرق (قوله ولو كباراً) أي ولا يعتبر الأصغر لأن كل أصبع أصل نفسه فلا يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الإبهام مع جارتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغرها يجوز المسح وإن كان مع جارتها لا يجوز على الأصح تمة التناوي (قوله ولو عليه) أي على العقب اعتبر بدو أي ظهوراً أكثر هذا ما اقتصر عليه فاضى خان في شرح الجامع الصغير وظاهر المتن وهو الذي اختاره المكمل والسرخسي اعتبار الثلاث فيه وفي غيره (قوله ولو لم ير القدر المانع عند المشي) أي عند رفع القدم عن الأرض وبه صرح الحلبي وهذا صادق بعدم الرؤية في الحالتين وبالرؤية عند وضع القدم لا عند رفعها فأما عكس هذه أوردته في الحالتين فبانع (قوله كالألف في الطهارة دون البطانة) بأن كان في داخلها بطانة من جلد أو خرقه مخروزة بالخلف فإن المسح لا يمتنع (قوله في خف) وإذا امتنع المسح على أحدهما لم يجز الخروق المتفرقة فيه امتنع المسح على الآخر حتى يلبس مكان المخروق ما يجوز المسح عليه كذا في البحر (قوله لا فيهما) حتى لو كان الخرق في خف واحد قدر أصبعين في موضع أو في موضعين وفي الآخر قدر أصبع جاز المسح عليهما (قوله بشرط) متعلق بصفة المسح التي استلزمها قوله لا فيهما اهـ حلبي أي فيصح المسح عليهما بشرط الخ وهذا الاشتراط استظهار لصاحب المنية وتبعه في البحر (قوله يجمع) أي مع خروق آخر (قوله المسح الحالى) أي الذي يراد وقوعه حالا والاسم مقبلى الذي يراد إيقاعه فيما بعد الزمان الحاضر (قوله كما ينقض الماضي) صورته إذا مسح

(وفرضه) عملاً (قوله ثلاث أصابع اليد) أصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لا من الخلف فنه وافيه هذا الأصبع فلو مسح برؤس أصابعه وجازى أصولها لم يجز إلا أن يتدل من الخلف عند الوضع قدر النضر فإله المصنف ثم قال وفي الذخيرة إن الماء متقاطر جاز والالاولو قطع قدمه إن بقي من ظهره قدر الفرض مسح والاغسل بمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة مسحها وجزأ مسح خنم مغطوب خلافاً للحنابلة كما جاز غسل رجل مغطوبة أجمعاً (والخرق الكبير) بموحدة مغطوبه أو مثلثة (وهو قدر ثلاث أصابع القدم أو مثلثة) بكاء أو مقطوعاً يعتبر بأصابعه (بالأصغر) إلا أن يكون فرقته خف آخر مماثلة (تجمعه) إلا أن يكون فرقته خف آخر أو جرموق فيمسح عليه وهذا الخرق على غير أصابعه وعقبه ويرى ما تحت اعتبر بدو اعتبر الثلاث ولو كباراً ولو عليه عند المشي أصابعه أكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي الطهارة دون لم يمسح وإن كثر كما لو انفتحت الطهارة دون واحدة البطانة (وتجمع الخروق في خف) واحدة (لا فيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (وأقل خرق يجمع لينع) المسح الحالى والاستقبالى كما ينقض الماضي فهو ساقط

على خف سليم من الخلق فانه يصح مسحه فاذا عرض الخلق للمانع نقض المسح ورفع (قوله ومتر) أى فى التيمم
 (قوله أن ما ينقض التيمم) كوجود الماء والقدرة على استعماله (قوله يجمع) أى ابتداء ويرفع انتهاء اذا عرض أى
 فالمسح على الخف كذلك قال الحلي وفى التركيب حرازة لأن الرفع هو النقص فيصير المعنى أن ما ينقض التيمم
 ينقض التيمم وينعنه وعبارة المتن فى التيمم سالمة من هذا (قوله كنجاسة) تنظير لا غنيل والمعنى أن النجاسة للنجاسة
 تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عرضا ومثلها الانكشاف (قوله حتى انعقادها) أى الصلاة وهو منصوب لكونه
 معطوفا مجئى على المفعول به المقدور فى الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فانه ما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى
 انعقادها والمراد بانها عقادها الصريحة وانما غيبا بالتحريم لما أنها شرط وينبى على شرطها عدم اشتراط الشروط
 لها لكن الصحيح اشتراط الشروط لها لا لكونها ركبا بل لشدة اتصالها بالركان اه حلي وانما أطلق الانعقاد على
 التحريم لانها شرط فيه (قوله كما سيجي) أى فى باب شروط الصلاة من أنه بشرط التحريم ما بشرط الصلاة
 (قوله المسألة) فى القاموس المسألة بكسر الميم مخيط ضخم (قوله الحافله) أى للمدون المسألة بموضع الخرز التى
 هى معقوفة اثنا (قوله متفرقة) فى خفيه أو ثوبه أو بدنه أو مكانه أو فى المجموع كذا فى البصر (قوله وانكشاف)
 أى متفرقة فى أعضاء العورة كانكشاف نبي من فرج المرأة ونبي من ظهورها ونبي من فخذهما فيجتمع كالجاسة
 فيمنع جواز الصلاة لأن المانع فى العورة انكشاف القدر المانع وفى النجاسة كونه حاملا أو مجاورا للقدر المانع
 وقد وجد ذلك حال التفرق (قوله وطيب محرم) فانه يجمع اذا تفرق فى أكثر من عضو حتى يبلغ عضو كاسياق
 حلي (قوله وأعلام نوب من حرير فانها تجم) حتى تزيد على أربع أصابع تحرم اه حلي وهذا على المعقد وقيل
 أن العلم لا يجمع ولو كان كثيرا فلا يحرم لبسه وصح وألحق به الأسقاطى السجاف كما ذكره فى الخطر أول فصل
 اللبس ويجوز للانسان العمل بالقول الضعيف فى خاصة نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الصحيح المخالف
 لمذهبه ذكره البيرى شارح الاشياء وأقره عليه أبو السعود (قوله فانها تجم) أى هذه الأربعة مطلقة أى سواء
 كان التفرق فى موضع واحد أو فى مواضع حلي (قوله وانما تلف فى جمع خروج أذن أو نجاسة) فقبل تجم
 فى أذنين حتى يبلغ أكثر أذن واحدة فيمنع وقيل لا يجمع الا فى أذن واحدة كما فى الخف حلي (قوله احتياطا)
 فى باب العبادة من (قوله ناقض وضوء) ولو حكمها كالتهمته (قوله لانه بعضه) أى وما نقض الكل نقض
 البعض وعلمه بعضهم بأنه بدل عن غسل الرجلين قال فى البحر وهو لا يظهر لأن البدل هو الذى لا يجوز مع
 القدرة والمسح يجوز مع القدرة على الأصل وانما هو خلاف (قوله وزرع خف) لأن الحدث السابق سرى الى
 القدمين ولما كان الخف اسم جنس يطلق على الواحد والمتعدد صح قول الشارح ولو واحدا (قوله ومضى المدة)
 للأحاديث الدالة على التوقيت والتأقضى فى هذا وما قبله الحدث السابق لكن لما كان الحدث يظهر عند وجودها
 أضيف النقص اليها ما أبو السعود (قوله وان لم يسح) لأن العبارة من وقت الحدث (قوله ان لم يحش بغلبة الظن)
 أشار به الى أنه ليس المراد بالخوف مطلق بل خوف يرتقى الى غلبة الظن وظاهره أن المسح لا ينقض عند ذلك
 وهو تعيب بأن خوف البرد لا أثر له فى منع السراية فغاية الأمر أنه لا ينزع لكن لا يسح بل يتيم عند خوف البرد
 كذا فى أبي السعود وفيه أنهم منعوا التيمم للوضوء عند خوف البرد ولذا نقل الحلي عن الفخ أن الذى ينبى
 الاقناء به انتقاض المسح بالمضى واستثناف مسح آخر يعتم الخف كالجباير فى قول الشارح فيستوعبه بالمسح أى
 لا تنقض المسح الا فى بعضى المدة هو الذى عليه الاعتماد (قوله للضرورة) على لفهوم قوله ان لم يحش وهو أنه
 اذا خشى لا ينقض وفيه ما متر (قوله كالجيرة) أى فهو لحق بها لأنه من ماصدقاتها (قوله فيستوعبه) أى الخف
 بالمسح وهو الأولى وان مسح الاكثر صح وما قاله صاحب النهر من أن صاحب المراح مترح بوجوب الاستيعاب
 وقيل أبو السعود بأن عبارة المراح تحت حمل الأولوية (قوله ولا يوقت) من جملة المذرع على كونه كالجيرة (قوله
 ولذا) أى للضرورة (قوله مضى فى الاصح) اذا لا فائدة فى النزاع لأنه لا غسل ولا ماء بصر (قوله وهو الاشبه) أى
 بالمتعوص رواية وبالمعقول دراية وعلى رواية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية فيتيمم له ويصلى
 كما لو بقى من أعضائه لمة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتيمم (قوله لا غير) وليس عليه إعادة بقية الوضوء لأن الحدث
 السابق هو الذى حل بقدميه وقد غلب بعده ما ترا لالأعضاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه الاغسلها
 ولا معنى لغسل الأعضاء المفصلة ثانيا لان الفاتت الموالاة وهى لبت بشرط فى الوضوء عندنا كذا فى البصر

قلت ومتر أن ما ينقض التيمم يجمع ويرفع كنجاسة
 وانكشاف حتى انعقادها كما سيجي فليحفظ
 (ما تدخل فيه المسألة لا مادونه) الحافله
 بموضع الخرز (بخلاف نجاسة) متفرقة
 (وانكشاف) عورة وطيب محرم (وأعلام
 نوب من حرير) فانها تجم مطلقا (واختلف
 فى جمع) (خروج أذن أو نجاسة) (ويجب ترجيح
 فى جمع) (وناقضه نقض وضوء) (لأنه
 الجمع احتياطا) (ولو واحد) (ومضى
 بعضه) (وزرع خف) (ان لم يحش) بغلبة الظن
 (المدة) (وان لم يسح) للضرورة فيصير
 (لذهب رجلاه من برد) (ولا يوقت ولذا
 كالجيرة فيستوعبه بالمسح ولا ماء مضى
 قالوا لو تمت المدة وهو فى صلاته ولا ماء مضى
 فى الاصح وقيل نفسه ويقيم وهو الاشبه
 (وبعد ما) أى النزاع والمضى (غسل
 الإوضى رجليه لا غير)

(قوله لخلول الحدث السابق) استشكل بأنه لا حدث موجود حتى يسرى لأن الحدث السابق حل بالخلف وبالمسح قد زال فلا يعود الإخراج نجس ونجوه وأجيب بجواز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخلف مقبلة ابتداء منه (قوله الأمانع) لاجابة الى هذا الاستثناء لأنه أغنى عنه قوله ان لم ينحس الخ حلي (قوله فنيتم) غير صحيح لأن الوطئة عند خوف الضرر المسح على الخلف كالجبيرة وأن التيمع انما يكون عند كون الرجلين كاللعممة وهو انما يكون عند عدم خوف الضرر وعند عدم الماء حلي (قوله وخروج أكثر قدمه) الاقدم من الرسغين الى رؤس الاصابع كذا في البحر (قوله من الخلف الشرعي) وهو من الكعب الى رؤس الاصابع وما من الكعب الى الركبة مثله وهذا في مفهوم الخلف اذ لا حاجة اليه لأن في الإخراج خروجها في كلام المصنف وأيضاً اذ علم الحكم في الخروج في الإخراج بطريق الأولى (قوله في الأصح) مقابله أقوال أخرته لم يراجع البصر منها أقوالاً معصمان الا قول اعتبار قدر الفرض اذا بقي في الخلف في عدم التقصص والثاني ان كان لباقي بحيث يكتفى منه المنى فيه لا ينتقص والا ينتقص قال في البحر ولا بأس بالاعتماد عليه (قوله ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله) أي من غير قصد بل لسعة (قوله أنه) أي القهستاني خرق الإجماع أي بسبب اختصاره وعبارته وهذا كله ان بدله أن ينزع الخلف فخره بنيته وأما اذا زال لسعة أو غيرها فلا ينتقص بالإجماع كما في النهاية وهي واضحة فبعد ما ذكره الشارع وفي الحلبي أنه أي القول بالتقص بخروج العقب من غيرنية خرق للإجماع اه وفيه أنه لا وجه للتعبير بالزعم (قوله أيضاً) أي كما ينتقص بالثلاثة المتقدمة (قوله لو أدخل) ومنه لو دخل بنفسه أفاده الحلبي (قوله وهو الاظهر) قال القهستاني وفي الاكتفاء الاشعار بأنه اذا وصل الماء الى رجب واحد لم ينتقص وان بلغ الركبة واليه ذهب أبو بكر العياض وعلى الانتقاض أكثر المتأخرين واليه مال أبو الفضل وهو الأصح كما في الظهيرية وعلى الأصح تصحبه المدة من أول حدث بعده هذا الموضوع وعلى مقابله تصحبه من بعد حدث وقع بعد الموضوع الأول ونقل صاحب السراج أن الاظهر الأول فهو ما قولان صحيحان (قوله كما مر) الذي مر أنه بعد مضي المدة والتزغ يغسل وموضوعه عند عدم وجود غسل في أثناء المدة وهنا قد وجد فاشتبه الامر على الشارع فقال ما قال حلي أقول قدم من تمة الفتاوى وعن أبي السعود أن هذا الغسل لا يعتبر فلا بد من الغسل بعد المدة (قوله وبني من نواقضه الخرق) مكرر مع قوله سابقاً في الخرق كما ينتقض الماضي حلي (قوله وخروج الوقت للمعذور) مكرر مع قوله سابقاً في حل قول المصنف تام ومعهذور فانه مسح في الوقت فقط (قوله بعد حدثه) قيد به لأنه لا عبرة بالمسح للقربة (قوله قسافر) بأن جاوز العمران مريده نهر (قوله فلو بعد نزع) أي بعد التمام نزع وتوضأ أن كان محدثاً ولا غسل رجله فقط (قوله مسح ثلاثاً) أي أتم مدة المسح بحيث يكون المجموع ثلاثاً درر لأنه يستأنف المسح ثلاثاً أبو السعود (قوله نزع) أي خفيه لأن رخصة السفر لا تنطبق بدونه زيلعي لأن العبرة للائخر كالصلاة من حيث الاتمام والقصر أبو السعود (قوله وحكم مسح جبيرة) سواء كانت على البدن أو الرأس غير أنه ان بقي من الرأس ما يجوز للمسح عليه مسح عليه والافعل العصابة كذا في البدائع والجبراصلاح العظم (قوله يمسح بها الكسر) أي العظام المكسورة (قوله قرحة) هي الجراحة كذا في المغرب وقد يراد بها ما يخرج في البدن من شوروفي القاف الضم والفتح كذا في النهر (قوله وموضع) بالجر عطف على قرحة (قوله كعصابة جراحة) العصابة بالكسر ما يعصب به كالعصاب وفيه أنها هي قرحة القرحة اللهم إلا أن يفرق بأن قرحة القرحة نحو القرحة والقرحة الصغيرة والعصابة ما عمت العضو مثلاً أو المراد بها أول المعنى الثاني (قوله فيكون فرضاً) تفريع على التشبيه ولما كان توهم من الفرض انه قطعي قال بعضي علمياً ولا يقال. فتقضى التشبيه أن يكون فرضاً اعتقادياً لأن التشبيه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله لنجونه بظني) وهو ما ورد أن علمياً كسر أحد زنديه يوم أحد أو خبيراً أمره عليه الصلاة والسلام بالمسح على الجبان وهو ضعيف لكنه نقوي بتعدد طرقه (قوله وهذا) أي الاقتراض (قوله واليه رجع الامام) عن قوله أولاً بالوجوب المصطلح عليه وأنه اذا أصلى بغير مسح عليها وجب عليه اعادتها لقاعدة كل صلاة أذيت مع ترك واجب وجب اعادتها (قوله وقد مننا) أي في رسم المفق (قوله ذكر منها) أفاد أنها أكثر من هذا العدد (قوله فلا يتوق) أي المسح على الجبيرة بوقت معين كالغسل وانما قيدنا بالوقت المعين لأنه موقت بالبركة كذا في البحر (قوله حتى يؤتم له صحاء) لأنه ليس بذي عذر (فرع) في امامة المقتصد لغيره أقوال ثنائياً أنه لا يؤتم على

لخلول الحدث السابق قدمه الأمانع كبر فنيتم حينئذ (وخرج أكثر قدمه) من الخلف الشرعي وكذا أخرجه (نزع) في الأصح اعتباراً للاكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله وما روى من التقصص بزوال العقب فبعد ما اذا كان بنسبة نزع الخلف أما اذا لم يكن أي زوال عقبه بنسبة بل لسعة أو غيرها فلا ينتقص بالإجماع كما يعلم من البرجندي عز بالنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم أنه خرق الإجماع فتنبه (وينتقص) أيضاً (بغسل أكثر الرجل فيه) لو أدخل الماء خفيه ومسحه غير واحد (وقبل لا) ينتقص وان بلغ الماء الركبة (وهو الاظهر) كما في البحر من السراج لأن استار القدم بالخلف يمنع مزية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلاً معتبراً فلا يوجب بطلان المسح نهر في نفسه وإنما يبعد المدة أو التزغ كما مر وبني من نواقضه الخرق (قوله حدثه) فاسأله قبل تمام يوم (مسح مقبيل) بعد حدثه (مسح ثلاثاً) ولو أقام (بالبه) فلو بعد نزع (مسح مقبيل نزع والأتمها) مسافر بعد مضي مدة مقبيل نزع (مسح جبيرة) هي لأنه صار مقبلاً (و) حكم (مسح جبيرة) هي عبيد ان يجبرهم الكسر (و) فلو ذك كعصابة وموضع فسد (و) كغسل لما تحتمل فيكون جراحة ولو برأسه (كغسل لما تحتمل) فيكون فرضاً يعني علمياً لنجونه بظني وهذا قوله ما واليه رجع الامام خلاصة وعلمه الفتوى نرسج تنجيم وقد مننا أن لفظ الفتوى أكد في التعحيح من المختار والأصح والعجيب أنه يخالف مسح الخلف من وجود ذكر منها ثلاثة عشر فقال (فلا يتوق) لأنه كالفصل حتى يؤتم الا جماعاً

الفور ويؤم بعد زمان وظاهر ما في تساوي قاضي خان الجواز مطلقا كذا في البحر (قوله لم يجب) أي
 لم يفرض (قوله لا يمنع خفيها) أي مع مسح جبيرة الأخرى للزوم الجمع بين الأصل والبدل (قوله بل خفيه)
 بمعنى أن كانت على إحدى رجله جبيرة فمسحها وغسل الأخرى ثم لبس خفيه فأحدث جازله المسح عليها
 لا تتفاء الجمع المتقدم (قوله أي يصح) والجواز بهذا المعنى لا ينافي الافتراض خلافا لما فهمه صاحب البحر
 (قوله ولو شئت بلا وضوء) لو قال بلا طهارة لكان أشمل إذا لفرق في الجبيرة بين الحديثين فزره الشيخ شاهين
 وبه يستغنى عن زيادة الشارح (قوله وغسل) بضم الغين لقايلته بالوضوء ويصح قراءته بالفتح ويكون من
 عطف العام وأورد الحلبي على المصنف تكرار هذا مع قوله الآتي والمحدث والجنب الخ وأجاب بأنه لا تكرار فإن
 هذه مفروضة فيما إذا شئت على الحدث أو الجبيرة وتلك مفروضة فيما إذا أحدث أو أجنب بعد شدة ما قال
 وهذا هو الثالث من أوجه المخالفة (قوله دفعا للجرح) أي في الأمر بالوضوء عند شدة ما ولا أن غسل ما تحتها
 سقط وانتقل إلى الجبيرة بخلاف الخلف كذا في البحر (قوله كالغسل) أي كما يترك الغسل لما تحتها حلبي وهو الرابع
 (قوله أن ضرر) المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لأن العمل لا يتخلو عن أدنى ضرر وذلك لا يدع الترك أبو السعود عن
 شرح الجمع (قوله والا لا يترك) قال في البحر عن المحيط إذا زادت الجبيرة على رأس الجرح أن كان حل الخرقه
 وغسل ما تحتها بضر بالجراحة فيمسح على الكل تعاوان كان الحل والمسح لا بضر أن بالجرح لا يجره مسح
 الخرقه بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها لا على الخرقه وإن كان بضره المسح ولا بضره الحل فيمسح على
 الخرقه التي على رأس الجرح ويغسل حوالها ويحت الخرقه الزائدة إذا ثبت بالضرورة بتقدير بقدرها ولو ضره
 الحل لا المسح فيمسح كما سرح به في الدرر (قوله وهو مشروط بالخ) هو الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع)
 والمجزعن المسح يستلزم المجزعن الغسل حلبي (قوله فان قدر عليه) أي على مسح نفس الموضع ومجزعن
 غسله (قوله فلا مسح عليها) أي صحيح (قوله ولو بما حار) في الشرية لالبسة عن قاضي خان أن كان لا بضره غسل
 ما تحتها يلزمه الغسل وإن كان بضره الغسل بالماء البارد لا بالحار يلزمه الغسل بالماء الحار أي أن قدر
 عليه فله الكمال (قوله فان ضرر) أي غسله ولو بما حار مسحها فترضا فان ضرر مسح الجبيرة افتراضا
 (قوله على كل عصابة) الصواب أن يقال على كل العصابة لأن كذا إذا دخلت على منكرا أفادت استغراق
 الأفراد وإذا دخلت على معرف أفادت استغراق الأجزاء والمقصود الثاني ثم إن المصنف تبع المكثر في ذلك
 والأصح الذي عليه الفتوى الاكتفاء بمسح الأكثر قال في البحر وكان ينبغي للمصنف أن يقول ويمسح على
 أكثر العصابة ونحوها وإن لم يكن تحتها جراحة أن ضرر الحل اه وهل الدواء كالجبيرة في هذا الحكم يجوز
 أفاده الحلبي (قوله مع قرحتها في الأصح) قال في النهر بفتح الباء إلى الموضع الذي لم تستره العصابة
 فجزم في الخلاصة بأنه فرض وفي غيرها أنه يكتفي بالمسح قال في الذخيرة وهو الأصح لأنه لو كلف ذلك ربما أثبت
 العصابة ونفذت البله إلى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن اه ومنه يعلم أن قوله في الأصح يرجع إلى قوله
 مع قرحتها (قوله أن ضرر الماء) أي الغسل به أو المسح على المحل (قوله أو حلها) ولو كان بعد البر بآن التصقت
 بالمحل بحيث يعسر نزعه (قوله ومنه) أي من الضرر (قوله فجعل عليه دواء) أو علكا أو مرهما أو أدخله
 جملة مرارة كذا في البحر (قوله عن بره) أي لا جل بره كذا في العيني وهو صريح في أن عن بمعنى لا م التعليل
 على حد قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة كافي مغنى اللبيب ويجوز أن تكون بمعنى
 بعد على حد قوله تعالى لترى كعبن طبقا عن أي حالة بعد حالة وفي كلام القهستاني ما يفيد أن عن بمعنى بآه
 السببية والبر بالفتح عند أهل التجاز وبالضم عند غيرهم أبو السعود عن الجوى وأعلم أن الجبيرة ان سقطت
 عن بره فإن كان خارج الصلاة وهو منطهر غسل موضع الجبيرة ولا يجب عليه غسل باقي الأعضاء وإن كان
 في الصلاة فإن كان بعد ما قد قدر التشهد فهي إحدى المسائل التي ينبغي أن لا تنسى وان كان قبل القعود
 غسل موضعها واستقبل الصلاة لأنه ظاهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك
 الموضع وإن سقطت عن غير بره لم يطل المسح سواء كان في الصلاة أو خارجها حتى أنه إذا كان في الصلاة مضى
 عليها ولا يستقبل كذا في البحر (قوله فان سقطت في الصلاة) هو الثامن (قوله والا لا) هو السابع من أوجه
 المخالفة وذلك لأن نزع الخلف مبطل مطافا (قوله وكذا الحكم لو سقط الدواء) يعني يفصل فيه بين السقوط

ولو بدلتها بأخرى أو سقطت العصابة لم يجب
 إعادة المسح بل يندب (ويجمع) مسح جبيرة
 رجل (معها) أي مع غسل الأخرى لا مسح
 خفيها بل خفيه (ويجوز) أي يصح مسحها
 (ولو شئت بلا وضوء) وغسل دفعا للجرح
 (ويترك) المسح كالغسل (أن ضرر والا لا يترك)
 (وهو) أي مسحها (مشروط بالمجزعن مسح
 نفس الموضع فان قدر عليه فلا مسح) عليها
 والحاصل لزوم غسل المحل ولو بما حار فان
 ضرر مسحها فان ضرر مسحها فان سقطت
 أصلا (ويصح) فهو (مقتضاه وجوب مسح على
 كل عصابة) مع قرحتها في الأصح (أن ضرر)
 الماء أو (حلها) ومنه أن لا يمكن ربطها
 بنفسه ولا يجزئ من ربطها (أنكسر نظيره فجعل
 عليه دواء) أو وضعه على شقوق رجله أجرى
 الماء عليه (أن قدر والا مسح) والا لا
 (والمسح) يبطله سقوطها عن بره والا لا
 (فان) سقطت (في الصلاة استأنفها وكذا)
 الحكم (لو) سقط الدواء

عن بره وعده (قوله أوبرئ موضعها ولم تسقط) هو التاسع فان العبرة في الخلف للترغ بالفعل (قوله فان ضرة) أي ازالها لثمة لصوقها بالجل (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمدة داواه وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة أبو السعود (قوله والمحدث والجنب الخ) هو العاشر (قوله عليها) أي الجبيرة وعلى نوابها كخرقة القرحة وموضع الفصد والسكي (قوله ولا يشترط استيعاب) مناف أقوله سابقا ويمسح المقصود على كل عصاية ولو اقتصر على هذا المكان أولى لأنه هو المفتي به (قوله وتكرر في الأصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادي عشر من أوجه المخالفة من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيمكن مسح أكثرها) والفرض في مسح الخلف قدر ثلاث أصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها نسبة الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدتين ما إذا بدل الجبيرة بأخرى وما إذا سقطت العليا وزاد في البصر أو جهات ثمة إذا سقطت عن بره لا يجب الاغسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء بخلاف الخلف فإنه يجب غسل الرجلين الثاني إذا مسح عليها ثم شد عليها أخرى أو عصاية جاز المسح على القوفاني بخلاف الخلف إذا مسح عليه لا يجوز المسح على القوفاني الثالث إذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع إذا كان الباقي من العضو المعصوب أقل من ثلاث أصابع كالبدن المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخلف الخامس أن مسح الجبيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس أن مسح الجبيرة يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في النهر وجهها وهو أن مسح الجبيرة ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بد لا بخلاف الخلف فإنه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الأصل كالتميم والخلف ما يجوز كسح الخلف وزدت وجهها وهو أن مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اهـ حلي (قوله وما في نسخ المتن) أي من قوله ويمسح نحو مقصود ويرجع على كل عصاية (قوله رجع عنه المصنف) فالأولى عدم ذكره دفعا للاعتراض بالتناقض عنه

(باب الحيض)

(قوله عنون به) أي جعل الحيض عنوانا على ما يذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما (قوله وأصله) عطف مرادف على ما قبله فان الأصل يطلق على الكثير الغالب (قوله والافهسي ثلاثة) أي الاقل انما عنون بالحيض لاجل ما ذكر بل ليكون المصنف اقتصر عليه فلا يصح لأن المذكور فيه ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله الديلان) يقال حاض الوادي إذا سأل وسمى حيضا الديلان في أوقاته وله خمسة عشر اسماء النواحي في يدين فقال من البسيط للحيض عشرة أسماء وخمس منها * حيض محيض محاض طمت اكبار طمس عراة الفرار مع أذى ضحك * درس دراس نفاس قره اعصار وذكر في النهر أن الحيض لا يكون في غير المرأة الا في الارنب والضبع والخفاش وذكر بعضهم أن ما يجتمع من الحيوانات عشرة جمعت في قوله

الحيض يأتي للنساء ونسمة * وهي التياق وضبعها والارنب والوزغ والخفاش حجرة كلبة * والعرس والحيات منها تحسب والبهض زاد سمكة رعاشة * فاحفظ في حفظ النظائر برغب

(قوله مانعة) أي يمنع عما اشترط له الطهارة كاصلاة ومسح المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقربات ولا يخفى أن هذا تعريف بالحكم (قوله شرعية) أي اعتبرها الشارع مانعا وان لم تكن حسية (قوله دم من رحم) يقال على هذا التعريف انه يلزم أن لا يسمى حائضا في غير وقت درور الدم والواقع خلافه (قوله من رحم) هو عاء الولد ويقال له أم الأولاد وفي فض الغفار أن الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان فاتح فاه أشد شئ اشتباها قاله المني (قوله خرج) أي بالرحم الاستحاضة أي والرعاف ودم الجراحات وما يكون منه لا من آدمية لأن المراد رحم امرأة وما يخرج من الدبر من الدم فإنه ليس بمحيض لا يمكن يستحب لها أن تغسل عند انقطاع الدم منه فان أمسك زوجها عنها فهو واجب إلى بحر عن الخلاصة (قوله ومنه) أي من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون لها ما (قوله ومشكل) أي خنتي مشكل فإنه إذا نزل من ذكره معنى

أو (برئ موضعها ولم تسقط) مجتبى وينبغي تقديره بما إذا لم يضربا من التماسه فان ضرة لا يجوز (والرجل والمرأة والمحدث والجنب في المسح عليها وعلى نوابها سواء) اتفاقا (ولا يشترط) في مسحها (استيعاب وتكرار في الأصح فيمكن مسح أكثرها) مترتبة ينبغي (وكذا لا يشترط) فيما (نية) اتفاقا بخلاف الخلف في قول وملفني نسخ المتن رجع عنه المصنف في

شرحه

(باب الحيض)

عنون به لاكثره وأصله والافهسي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة و (هو) لغة الديلان ونهر على القول بأنه من الأحداث ما زمنية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بأنه من الانجاس (دم من رحم) خرج الاستحاضة ومنه ما زناه صغيرة وآيسة ومشكل

ومن فرجه دم اعتبرنا المني وكان الدم استخاضة بجره وكأنه لأن المني لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض فيشتبه
بالاستخاضة ١٥ حلبي لكن في تسميته مشكلا نظرا للهم إلا أن يقال باعتبار ما كان وفي تسمية هذا
الدم النزول منه استخاضة نظرا أيضا لان الاستخاضة سيلان الدم من الاتني في غير أوقات الحيض (قوله
خرج النفاس) فانه وان كان خارجا من الرحم الا أنه بسبب داء الولادة والمراد بالرحم الرحم السليم عن داء به
وانما قيدنا بقولنا به لان مرض السليمة الرحم لا يمنع ككون ما تراه في عاداتها مثلا حيضا بجر (قوله وسببه
ابتداء) أي السبب في حصوله أولا (قوله ابتداء الله لحواء) فيه رد على من قال انه أول ما ارسل على بني اسرائيل
فان الحديث دال على عموه لجميع بنات آدم والحديث أقوى وهو ما روى عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كسبه الله تعالى على بنات آدم (قوله لا كل الشجرة) عليه لا ابتداء
واختلف في الشجرة فقيل هي الخنطة وقيل التين وقيل الكرم لكن رد على الاول أن الخنطة من النجم الذي
لا ساق له لامن الشجر اللهم إلا أن يقال بتغير صفته بعد اخراجه من الجنة (قوله وركنه بروز الدم) أي إلى
الخارج هو المعتقد وقال محمد بن الحسن ومثله الخلاف تطهر فيما لو وضأت ووضعت الكر سفت ثم أحست بنزول
الدم قبل الغروب ثم رفعته بعده ففرض الصوم عند خذ لا فالهم ما يعني اذا لم يحاذر حرف الفرج فان حاذاه
كان حيضا ونفاسا اتفاقا كذا في النهر (قوله نصاب الطهر) وهو خمسة عشر يوما (قوله ولو حكما) كالمستخاضة
فانها طاهرة حكما (قوله وعدم نقصه) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كما يأتي (قوله ووقت ثبوته بالبروز)
لأفائدة له بعد قوله وركنه بروز الدم (قوله فيه ترك الصلاة) ولا تنتظر مضى أقله (قوله ولو مبتدأة)
أي رأت في سنن يحكم فيه بيلوغها فانها تترك الصلاة والصوم عند أكثر ما ينج بخاري (قوله لأن الأصل
الصحة) أي صحة الأجسام والمرض المقتضى للاستخاضة عارض وهذا تعطيل لقوله فيه ترك الصلاة (قوله
أقله) أي مدة أقله وأقل مدته على طريق الاستحرام فاستأنى أي حيث رجع الظهر إلى الحيض يعني في المدة
(قوله ثلاثة أيام) بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على الثاني فاستأنى قلت ويجوز الرفع
أيضا على الاول (قوله فلا إضافة) لوجه لا تفرج فلا ولي الايمان بالواو (قوله لبيان العدد) أي عدد الأيام
وهي كونها ثلاثا مطلقا لا بقيد ككونها ليالي ثلاث الأيام التي فيها الحيض (قوله بالساعات) وهي اثنتان
وسبعون ساعة على ما قاله أهل التجميع فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان قل فلورأت المبتدأة
الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استخاضة حتى يطلع نصفه
ويكون حيضا فاستأنى (قوله الفلكية) هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المعتدلة أيضا
واحتراز به عن الساعات القوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي
التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها والليل الذي
هو من غروب الشمس إلى طلوعها حلبي (قوله لا الاختصاص) بكونها ليالي هذه الأيام ولم يرد استبعاد
ساعات الأيام والليالي به لان انقطاعه ساعة أو ساعتين لا يضر ١٥ أبو السعود (قوله وأكثر عشرة) يقال
فيه ما قيل في قوله وأقله ثلاثة (قوله كذا رواه الدارقطني وغيره) فروى من طرق متعددة بها ارتقى إلى مرتبة
الحسن نهر (قوله والنقص) ولو بشئ قليل (قوله والزائد على أكثره) ولو بشئ يسير فالمعتادة بخمسة مثلا
إذا رأت الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثاه فزائد على الخمسة
استخاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس فاستأنى (قوله وما تراه صغيرة الخ) نقل في البحر عن بعض
المتأخرين أن ما تراه الصغيرة قبل استكمال تسع سنين دم فساد ولا يقال له استخاضة (قوله وآية) بجميع
ألوانه (قوله على ظاهر المذهب) احتراز به عن قول من يقول ان رأت دما قويا كالاسود والاحمر الثاني كان حيضا
حلبي عن البحر (قوله ولو قبل خروج أكثر الولد) فتتوضأان قدوت في هذه الحالة أو تقيم وتوحي بالصلاة ولا تؤخر
فما عذر الصحاح القادر من عن الجنبى (قوله والنفس والحيض) أي اذا استكمل النفاس أكثره (قوله اجماعا)
أي من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن تبلغ
بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصلي ويأتيها زوجها وتنقضي عتقها بالاشهر الثانية أن ترى الدم
عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضا

(لا لولادة) خرج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء
الله لحواء لا كل الشجرة وركنه بروز الدم من
الرحم وشروطه تقدم نصاب الطهر ولو حكما
وعدم نقصه عن أقله وأوانه بعد التسع ووقت
ثبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة في
الأصح لأن الأصل الصحة والحيض دم صحة
نحفي (وأقله ثلاثة أيام بلياليها) الثلاث
فلا إضافة لبيان العدد المقدر بالساعات
الفلكية لا للاختصاص فلا يلزم كونها ليالي
تلك الأيام وكذا قوله (وأكثره عشرة) (والنقص)
ليال كذا رواه الدارقطني وغيره (وأكثر النفاس
عن أقله) (والزائد) على أكثره (وما تراه)
أو على العادة وجاوز أكثره ما (وما تراه)
صغيرة دون تسع على المعتقد وآية على ظاهر
المذهب (وحامل) ولو قبل خروج أكثر الولد
(استخاضة وأقل الطهر) (خمس عشرة يوما)
أو النفاس والحيض (ولا احتلا أكثره) وان استغرق
ولباليه اجماعا (والاحتياز) (نصب عادة
العمر) (استغرق الدم)

ثم يستمر انقطاعه وحكمه كما لا ولي الا انها لا تنقض له عادة الا بالحض ان طرأ الحيض عليها قبل سن
 الاسباس وان لم يطرأ قبل الشهر من ابتداء سن الاسباس كما يأتي في العدة اهـ حلي (قوله فيجد لاجل العدة بنهرين)
 هذا في المعتادة والمهيرة لا في المبتدأة اذ حيضها من كل شهر عشرة من أول ما رأت سوا ما كانت في الشهرة
 الأولى أو الثانية أو الثالثة وباقي طهرها بقية طهرها ابتداء حيضها
 الثاني في رابع عشر صفروه لم تجزوا واذا عرفت هذا فاعلم انه ان طرأ لها زوجها في آخر الطهر انقضت
 بتسعة وسنين يوماً ثلاث حيض بثلاثين وطهران أحدهما عشرون والاخر تسعة عشر وان طلقها في أول
 الطهر انقضت عدتها بثمانية أو تسعة وثمانين ثلاث حيض بثلاثين وثلاثة أطهاراً أحدها عشرون واثنان
 كل واحد منهما تسعة عشر أو أحدها تسعة عشر واثنان كل واحد منهما عشرون وان طلقها في أول
 الحيض انقضت عدتها بثمانية وتسعين أو تسعة وثمانين أربع حيض بأربعين وثلاثة أطهاراً على نحو ما قدمنا
 (قوله وعم كلامه الخ) هو صحيح في ذاته لان قوله لا عند نصب عادة لها اذا استمر به الدم صادق بالعشرين
 في المبتدأة (قوله والمعتادة) أي التي لم تنس عادتها بقربة المقابلة وصورتها اذا بلغت برؤية عشرة مثلاً
 دما وستة طهران ثم استمر بها الدم فقال أبو عصمة والقاضي أبو حازم حيضها ما رأت وطهرها ما رأت فنقض
 عدتها بثلاث سنين وثلاثين يوماً وفي الفهستاني عن الشهيد أن أكثر الطهر في حقها شهران وعليه الفتوى
 لانه أبسر كما في النهاية قوله وتسمى المهيرة بفتح الهمزة تحت أو كسرهما أي حبرها الله تعالى أو هي
 حبرت الفقيه ومثله في الوجوه المصلحة والضلال ضد الهدى كذا في القاموس حلي (قوله واضلالها)
 المناسب وتضليلها المناسب مادة المضلة والخطب فيه سهل حلي (قوله اتابع عدد) صورته نسبت عدد أيام
 حيضها مع علمها أنها تحيض في كل شهر أي في أول كل شهر مرة لانهم تنس الوقت وحكمها أنها تدع الصلاة
 ثلاثة أيام من أول الاستمرار لتيقن أنها بالحض ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض
 والطهر والخروج من الحيض ثم تنوضا عشرون يوماً لوقت كل صلاة لتيقن أنها بالطهر وبأنها زوجها حلي
 (قوله أو يمكن) صورته علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها وحكمها أنها ان نسبت أيامها في ضعفها أو أكثر
 فلا يتيقن بالحض في شيء منه كالأول نسبت ثلاثة في ستة أو أكثر متى نسبت في دون الضعف فانما يتيقن بالحض
 في شيء منه كالأول نسبت ثلاثة في خمسة فانما يتيقن بالحض في اليوم الثالث فلا ونسبت ثلاثة في عشرة
 معلومة فوضأت في ثلاثة من أول العشرة لتردد بين الطهر والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل
 صلاة إلى آخر العشرة لتردد بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله اذا نسبت أربعة أو خمسة في العشرة
 حيث تنوضا في الأربعة وتغتسل في الستة وتنوضا في الخمسة وتغتسل في الخمسة الأخرى ولو نسبت ستة
 فوضأت أربعة وتدخل الصلاة يومين اتيقن بالحض فيها ثم تغتسل أربعة لكل صلاة وان نسبت سبعة فوضأت
 ثلاثة وتدخل الصلاة أربعة وتغتسل ثلاثة وقس على هذا حلي (قوله أو بهما) أي بالعدد والمكان وحكمها
 أنها تحضري وان لم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة وتصل المكتوبات إلى آخر ما ذكره الشارح اهـ حلي (قوله
 وحاصله أنها تحضري الخ) اعلم أن حاصل كلامهم في المهيرة أنها متى تيقنت بالحض في وقت تركت العبادة
 والا تحضرت فان لم يستقر رأيها على شيء بل ترددت بين الحيض والطهر فوضأت لكل صلاة وهو الأصح وصلت
 الواجبات والسنن المؤكدة وقرأت القدر المفروض والواجب على الرابع وفي الأخيرين على الصحيح ولا تدخل
 مسجد أو لاتمس معصفا ولا توطأ بالتحضري على الأرجح ونصوم رمضان ثم نقضى عشرين يوماً ما علمت أن ابتداء
 اسبلاحو أن حيضها في كل شهر عشرة أيام فان قضت عشرة يجوز حصرها في الحيض فنقضت عشرة أخرى
 وان علمت أنها رافقت اثنين وعشرين يوماً لان أكثر ما فسد من صومها في الذم أحد عشر يوماً فنقضت ضعفه
 احتياطاً وان لم تعلم شيئاً مع التردد المذكور فعمامة المشايخ على العشرين لان الحيض لا يزيد على عشرة وقبل
 اثنين وعشرين احتياطاً لحوار أن يكون بالنهار ولو حجت أنت بطواف الزيارة ثم أعادته بعد عشرة وبالصدر
 ولا تعيده ولو سمعت آية التلاوة فسجدت لا تجب عليها الا إعادة لانها ان كانت طاهرة فقد صح أدؤها والا يلزمها
 وان سجدت بعد ذلك أعادت هذه العشرة لاحتمال طهارتها وقت السماع وحيضها وقت السجود وأما قضاء
 الفوائت فان قضتها فليعلم أنها بعد عشرة أيام لاحتمال حيضها وقت القضاء وقد طهرها في حق انقضاء

فيجد لاجل العدة بنهرين به يفتي وعم كلامه
 المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتها ونسب
 المهيرة والمضلة واضلالها ما بعدد أو يمكن
 أو بهما كما بسط في البحر والحاوي وحاصله اهـ

المدة بشهرين وعليه الفتوى أبو السعود عن الجبر وقوله تحترق فان وقع تحريمها على طهر تعطى حكمهم
 الطاهرات وان على حيض تعطى حكمه كذا في الحلبي (قوله ودخول فيه) أي في الحيض (قوله تنوضا لكل
 صلاة) فجعل معذرة بدم الاستحاضة (قوله وان بينهما) أي بين الحيض والطهر (قوله والدخول فيه) أي
 في الطهر حلبي (قوله تغسل لكل صلاة) لاحتمال خروجها من الحيض ودخولها في الطهر (قوله وتترك الخ)
 متعاقب بالصورة الثانية حلبي (قوله وجاعا) أي تتركه ولا تمكن زوجها منه (قوله ان علت بداءه ليلة) لانه ان بدأ
 ليلة ختم ليلتين عشرة أيام فلم يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان وعشرة أيام في القضاة
 اه حلبي (قوله والاثنين وعشرين) يوما أي وان علت بداءه نهرا فقصوم اثنين وعشرين يوما وذلك لانه ان بدأ
 نهرا ختم نهرا حادي عشر الاقل فيفسد أحد عشر يوما من صومها من رمضان ومثلها في القضاة اه حلبي
 (قوله وتغتسل) أي المظلة ومثلها المعتادة مستمرة الدم على ما قاله الحاكم الشهيد (قوله وما تراه من لون) كحمر
 وسواد اجاعا وصفرة مشبعة في الاصح وصفرة ضاربة وخضرة وذلك لما روي أن النساء كن يبعثن الى عائشة
 رضي الله تعالى عنها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسألنها عن الصلاة فتقول لهن لا تهجن
 حتى تزين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض والدرجة بضم الدال وسكون الراء وبالجمجمة نحو خرقة
 أو قطنية تدخله المرأة في فرجها لتعرف هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد
 المهملة وهي الحصة فشبهت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحيض زيلبي وقصر القصة في المغرب بأن تخرج
 القطنية أو الخرقة التي تحتش بها المرأة كأنها قصة لا يخالطها صفرة ولا تربة وقيل نقي كالخيط الأبيض
 يخرج بعد انقطاع الدم كما ويجوز أن يراد انتفاء اللون وأن لا يبقى منه أثر البتة فضربت رؤية القصة مثلا
 لذلك لان رأت القصة غير راسيا من سائر ألوان الحيض اه فقد علمت أن القصة مجاز عن الانقطاع وتفسيرها
 بأنها كأنها خيط ضيف والاعتبار في البياض وغيره حالة البرزخ لو اصفرت بعد ذلك أو ابيض كان طهرا
 في الاول لا الثاني ويستحب وضع الكرسف للثيب مطلقا كما كانت أولا وللبرك موضع البكارة في الحيض
 (قوله في مدته) خرج ما تراه صغيرة وحامل (قوله سوى بياض خالص) فانه علامة الانقطاع والكلام
 على حذف مضاف أي ذي بياض (قوله ولو المرقى طهرا) من رأى به في علم ولا يصح أن يكون من رأى
 البصر به لان الطهر لا يرى بحاسة البصر (قوله فيها حيض) أي في المدة ومثل الحيض النفاس (قوله وعليه
 المتون) أي على كون العبرة لا قوله وآخره قياسا على النصاب في الزكاة وأشار بهذا الى الرد على صاحب الجبر
 حيث قال ان هذه الرواية وان اختارها أصحاب المتون لم تكن لم تصح في الشروح لما أن قياسا على النصاب
 غير صحيح لان الدم منقطع في انشاء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقاء جزء من النصاب في انشاء الحول
 وانما الذي اشترط وجوده في الابتداء والانتها تمامه اه ووجه الرضا قاله في النهر لان هذا قياس بل تنظير
 وانما سلم فالدم موجود حكما وان عدم حساب دليل ثبوت أحكام الحيض في هذه الحالة واعتماد أصحاب المتون
 على شيء ترجح له اه حلبي وفيه أن الموجود في المقيس عليه الوجود الحسي لا الحكمي (قوله ثم ذكر أحكامه
 بقوله الخ) ظاهره أن المصنف استوفاه وليس كذلك فنها أنه يمنع صحة الطهارة الا ما قصد به التنظيف كدسل
 الاحرام ولا يحترمها فقد قالوا انه يستحب لها أن تنوضا وقت كل صلاة وتقعده على مصلاتها تسج وتمال وتكبر
 وفي رواية يكتب لها أحسن صلاة كانت تصلي ومنها أن الصبية تبلغ به ويتعلق به انقضاء المدة والاستبراء
 ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل والقطر والطهارة بخلاف كفارة اليمين
 (قوله يمنع صلاة) أي يمنع وجوبها لعدم فائده لانها لا أداء أو القضاة ولا شيء منهما بثابت ويمنع صحتها أيضا
 ويحترمها (قوله مطلقا) أي كلاً أو بمضال منع الشيء منع لابهضه كذا في النهر (قوله ولو سجدة شكر) أو لاوة
 فيمنع صحتها ويحترمها (قوله وصوما) أي يحترمه ويمنع صحتها ولا يمنع وجوبها لعلها تتعلق الخطأ به لعدم
 الحرج اذ غاية ما تنقضي في السنة خمسة عشر يوما اذا كان حاضها عشرة وطهرها خمسة عشر فأداه في الجبر
 (قوله وجاعا) أي يحترمه وكذا يحترم ما في حكمه وهو قربان ما تحت الازار (قوله للعرج) علة لقول المصنف
 دونها قال في الجبر لان في قضاء الصلاة حرجا يتكثرها في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه
 يجب في السنة شهرا واحدا ولا تحيض عادة في الشهر الامرة فلا حرج وحكمته أن حواء المرات الدم أول مرة

وفي ترددت بين حيض ودخول فيه وطهر
 تنوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه
 تغسل لكل صلاة وتترك غير مؤكدة ومسجدا
 تغسل لكل صلاة في رمضان ثم تنقضي عشرين
 وجاعا وتصوم رمضان والاثنين وعشرين
 يوما ان علت بداءه ليلة والاثنين وعشرين
 وتغسل لركن ثم تعبد به بعد عشرة واصد
 ولا تعبد به وتغسل لطلاق بسبعة أشهر على
 المفقوبه (وما تراه) من لون ككثرة وتربة
 في مدته المعتادة (سوى بياض خالص) قبل
 ونقي يشبه الخيط الأبيض (ولو) المرقى (طهرا)
 (مطلقا) بين الدمين (فيها حيض) لان العبرة
 لا قوله وآخره وعليه المتون فلينظر ثم ذكر
 أحكامه بقوله (يمنع صلاة) مطلقا ولو سجدة
 (صوما) وجاعا (وتغسله) لزوما
 (دونها) للعرج

سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل تصلي أولاً فقال لا أعلم فأوحى الله عز وجل إليه أن تترك الصلاة فلما ظهرت
سأله عن القضاء فقال لا أعلم فأوحى الله إليه أن لا قضاء عليه ما ثم رأى أنه في وقت الصوم فـألته فأمرها بترك الصوم
وعدم فضائه قياساً على الصلاة فأمرها الله تبارك وتعالى بقضاء الصوم من قبل أن آدم أمرها بذلك بغير أمر
الله سبحانه وهذا في وقت الصلاة من حواء عليها السلام (قوله ولو سرت أن تطوعا فيهما) أي الصلاة
والصوم وخص التطوع لأن فرض الصلاة لا يقضى وفرض الصوم يقضى (قوله خلافا لما زعمه صدر الشريعة)
من أنه يجب قضاء نقل الصلاة لنقل الصوم اهـ حلي (قوله حكم بجهنمها مذنات) وهذا احتياط فقضى
الصلاة التي نلت في وقتها حتى خرج لأن الحوادث تضاعف إلى أقرب وأقرب (قوله وبكسها مذنات) أي
إذا ماتت حائضة وقامت طاهرة حكم بطهرها مذنات قال أبو السعود ولو قال وبطهرها مذنات في عكسه
الكان أولى إذا المراد هو هذا بأن ماتت في آخر جيبها وقامت طاهرة فإنه يحكم بطهرها مذنات احتياطاً لثبته
فان سيق كلامه يعطى أن المراد من قوله وبكسها مذنات أنه يحكم بجهنمها مذنات وليس كذلك والحاصل
أنه استعمل العكس فيما هو الأعم من عكس المسئلة وعكس حكمها الرعاية الاختصار اهـ (قوله احتياطاً) علة
للعكس فقط اهـ ج أقول بل هو علة لهما معاً كما علمناه فيما سبق وعما يدل عليه عبارة البحر ونصها ولو وضعت
الكسر ليلال فلا أصبحت رأيت الطهر وتنقض المشاء فلو كانت طاهرة فرأت البلة حين أصبحت تنقضها أيضاً
ان لم تكن صلتها قبل الوضع أزالها طاهرة في الصورة الأولى من حين وضعته وحائضاً في الثانية حين رفعتها
أخذنا بالاحتياط فيهما اهـ (قوله ويمنع حل دخول مسجد) انما ذكره دون الصحة لأنه لا معنى لثني الصحة فيه
والمراد بالمسجد موضع العبادة المعهود فشم الكعبة دون مسجد البيت وفيه إشارة إلى أنه لا يدخل المسجد
من على بدنه نجاسة وفي الخزانة إذا فسأ في المسجد لم ير بعضه - به بأساً وقال بعضهم إذا احتاج إليه - يخرج
منه وهو الأصح جوى قيد بالمسجد لا احتراز عن الجبانة ومصلى العيد لأنه ليس له - ما حكم المسجد في حرمة
الدخول وإن كل لهم ما حكمه عند أداء الصلاة حتى صبح الاقتداء وإن لم تكن الصفوف متصلة ونخرج أيضاً
الرباط والمدرسة وفي البحر النية المدرسة كالمسجد إذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجد ما وقفناه
المسجد له حكم المسجد في حق جواز الاقتداء بالامام وإن لم تكن الصفوف متصلة والمسجد ملائكة والجنائز
والجناب دخوله وظلته بابه كذلك وإطلاقه يفيد منع المور أيضاً وقيد في الدرر بأن لا يكون ثم ضرورة فإن كانت
كان يكون باب يمه إلى المسجد فلا قال في البحر ويبنى أن يقيد بأن لا يتمكن من تحويل بابه وأن لا يقدر على
السكنى في غير مولوا احتلم في المسجد تيمم ونخرج ان لم يخف وجلس مع التيمم ان خاف إلا أنه لا يصلي ولا يقرأ أو ظاهر
ما في المحيط وجوب هذا التيمم وفصل في السراج بين أن يخرج سر بها فيجوز تركه أو يكث فيه للخوف فلا يجوز
تركه وعليه يحمل ما في المحيط اهـ (تتمه) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكثه فيه جنباً وبه خص على
ابن أبي طالب لأن بيته كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم - لم الزبير باباً خلفه لبس الحرير لما سكن أذية
القمل وخص غيره بغير ذلك وما يطق عن الهوى اهـ أبو السعود (قوله وحل الطواف) انما قيد بالحل فيه
للإشارة إلى صحة منأف لو فعلته كانت عاصية معاقبة وتحتل به من أحرار الطواف الزيارة وعليه أبدية
والطهارة في الطواف واجبة فتر كها مكره محرم بالمكن لما كان الطواف لا يكون إلا في المسجد كان
حراماً من جهته زيارته عليها ولو حاضرت بعد ما دخلت وجب عليها أن لا تطوف وحرم مكنهم البحر بقليل
زيادة فإن قلت إذا كان دخول المسجد حراماً فالطواف أولى فما الحاجة إلى ذكره قلت لثلايته وهم أنه لما جاز
الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج فلان يجوز الطواف أولى كذا في المنع عن العيني (قوله ولو دخله المسجد)
المراد أن الطواف لا يحمل ولو عرض الحيز بعد دخول المسجد فقدم الحل ذاتي له لانه لا يدخل المسجد (قوله
وشروعها فيه) من مدخول المطلقة وانما ذكره لدفع توهم أنه مما يلزم بالشروع فإذا شرع فيه تتمه (قوله
وقرآن ما تحت أزار) من إضافة المصدر إلى منعه وله تقدير ويمنع الحيز قرآن زوجها ما تحت أزارها قاله
في البحر (قوله به) أي ما بين سرتة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها والحرم الاستمتاع
بما بينهما - ما ويجوز الاستمتاع بما عدا ما ذكر بوط وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بينهما مما يجازي بغير الوطء ولو نلخ
دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما منه من نجين أو ماء أو غيرهم إلا إذا وضأت بقصد القرية كما هو المستحب

ولو سرت أن تطوعا فيهما - ما في تحت قضت ما
خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحر وفي القين
لو اضطر طاهرة وقامت حائضة حكم بجهنمها
بها سرت وبكسها مذنات احتياطاً (و) يمنع
حل (دخول مسجد) حل (الطواف) ولو
به دخلها المسجد وشروعها فيه (وقرآن
ما تحت أزار) يعني ما بين سرتة وركبة

فانه يصير مستملا في فتاوى الولوالجي ولا ينبغي أن يعزل عن فرائدها لأن ذلك يشبه فعل اليهود كذا
 في البحر (قوله ولو بلا شهوة) أفاد حرمة مسه بلا شهوة (قوله وحل ماعده) أي ماعدا القربان المذكور
 وهو صادق بالنظر إلى ما تحتها زار سواها كان بشهوة أم لا وصادق باستمناع بنية البدن سواء كان ذلك
 الاستمناع نظرا أم بمباشرة بشهوة أم لا حلبي وهذا معنى الإطلاق (قوله وهل يحل النظر) أي بشهوة وهو
 بغيرها لا ترد في جوازها ووجه تردد الشارح في حل النظر ما ذكره الشيخان الأخوان صاحب النهر وصاحب
 البحر فانه قال في البحر ووقع في بعض العبارات لنظ الاستمناع وهو يشمل النظر والمسه بشهوة ووقع في عبارة
 كثير لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها تحريم الله من بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة فيبين ماعوم
 وخصوص من وجهه والذي ينظر أن التحريم مشروط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس
 هو أعظم من تقيله في وجهه هاب شهوة كما لا يخفى وقال في النهر ولما قيل أن يفرق بينهما بأن النظر إلى هذا
 الخالص استمناع بما لا يحل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو ظاهر قال الحلبي ترد على صاحب النهر أنه
 إن أراد بقوله استمناع بما لا يحل أنه استمناع بموضع لا يحل مباشرة فسلم لكن لا يلزم من حرمة المباشرة
 حرمة النظر وإن أراد أنه استمناع بموضع لا يحل النظر إليه فهو عين ما تدعى فكان مصادرة والدليل على مشرق
 على مدعى صاحب البحر وذلك أن الشارع إنما ينهى عن المباشرة وهي أن يتلاقى الفرجان بلا حائل لـ
 لما كان للفرج حریم وهو ما بين السرة والركبة منع منه أيضا خشية الوقوع فيها عساه يقع فيه باقتراب
 هذا الموضع فإن من حرم حول المحلى يوشك أن يقع فيه أو يقال إن الشارع حكيم وهذه المواضع لا تخلو عن
 تلوث ونجاسة فنهى عن القرب خشية التلوث فبقي النظر إلى هذه المواضع على أصل الإباحة بالوجوب
 فحرمه لا دليل عليه فتخلص من هذا أنه لا ترد في حل النظر وأنه داخل في قوله وحل ماعده مطلقا اه (قوله
 ومباشرة ماله) سبب تردده في المباشرة تردد صاحب البحر فيها حيث قال ولم أر لهم حكيم مباشرتها ولما قيل
 أن ينمى بأنه لما حرم تمكيتها من استمناعها بها حرم فعلها به بالاولى وإذا قيل أن يجوز به بأن حرمة عليه لكونها حائضا
 وهو منقود في حقها فحلها الاستمناع به ولأن غاية ماله الذكركه أنه استمناع بكفها وهو جازئ نقطة قال في النهر
 ومقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا ما بين سرتها وركبتها كما إذا
 وضعت يدها على فرجها وفيه نظر لأن حرمة مباشرتها بما بين السرة والركبة على ما ادعاه إنما هو لكونه رجا
 يكون سببا و باعثا لوطئها المجمع على حرمة وهذا موجود فيها إذا كانت المباشرة بما بين سرتها وركبتها حموى
 وفيه أن التقبيل بشهوة جائز وهو مما يمتنع على الوطئ (قوله وقراءة قرآن) أي يمنع الحيض ومشله الجنابة قراءة
 قرآن وشمل اطلاعه الآيات وما دونها ووقول الكرخي وصححه صاحب الهداية في التجنيس وقاضى خان في شرح
 الجامع المغير والولوالجي في فتواه ومنه على المنصف في المستصفي وقواه في الكافي ونسبه صاحب البدائع
 إلى عامة المشايخ وصححه معلا بأن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير يؤيده ما رواه الدارقطني عن علي
 رضي الله تعالى عنه قال اقرأوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فإن أصابه فلا ولا حرفا واحدا كذا في البحر (قوله
 بقصده) أما إذا قرأ على قصد التنازل أو افتتاح أمر لا يقع في أصح الروايات والتسمية لا تمنع اتفاقا إذا كانت على
 قصد التنازل أو افتتاح أمر خلاصة وفي العمود لابي الميثم ولو قرأ الفاتحة على دليل الدعاء أو شيئا من الآيات التي
 فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به وفي غاية البيان أنه المختار وظاهره تقييد صاحب العمود بالآيات التي
 فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يجوز قصد غير القرآنية في حله وهو كذلك لأن مفاهيم
 الصلوات حجة وحده فلا وجه لتوقف صاحب النهر فيه قال في البحر وأما الأذكار فالمعقول بإباحتها مطلقا
 ويدخل فيها اللهم اهدنا لهذا اللهم انا لله تعينك على ما عليه الفتوى وفي الهداية وغيرها استصحاب الوضوء لذكر الله
 تعالى وتركه خلاف الأولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله ومسه) أي القرآن سواء كان مكتوبا على لوح
 أو درهم أو حائط لـ يمكن لا يجوز من المصحف كما أن المكتوب وغيره على المعقد بخلاف غيره فانه لا يمنع الامس
 المكتوب وتكره القراءة في الخرج والغسل والحمام وفي الخلاصة إنما تكره القراءة في الحمام إذا قرأ جهرًا فإن قرأ
 في نفسه لا بأس به وهو المختار ولو كان على خاتمه اسم الله تعالى يجعل النص الحياطين الكف وان غسل الجنب فيه
 ليعرأ أو يده ليمس أو يغسل المحدث يده ليمس لم يطلق له المس ولا القراءة الجنب لأن الجنابة والحديث لا يجزآن

ولو بلا شهوة وحل ماعده مطلقا وهل يحل
 النظر ومباشرة ماله فيه تردد (وقراءة قرآن)
 بقصده (ومسه)

وجوده ولا زواله ولا يقرأ إذا كانت عورته مكشوفة أو امرأ. تغتسل مكشوفة أو في الحمام أحد مكشوفاً
 كذا في البحر (قوله ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والصحيح أم يجمع عليها
 قال في البحر ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يحرم على الجنب والحائض مسه بالاجماع وهو الصحيح
 أما عند الامام فظاهره **و** ذلك عندهما لانه قرآن عندهما حتى يتعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن
 العربية (قوله المفصل) كأنه ريطه ونحوها فلا يمس المشرع على ما صححه صاحب الهداية وفي السراج
 أن عليه الفتوى وفي افتخ قال لي بعض الاخوان هل يجوز مسح المصحف بمسحيد هل لا يسه على عنقه قلت
 لا أعلم فيه منه ولا والذي يظهر أنه ان كان بعارفه وهو يتحرك بحركته ينبغي أن لا يجوز ان كان لا يتحرك
 بحركته ينبغي أن لا يجوز لاعتبارهم اياه في الاقل تابع له كبذنه دون الثاني فيما اذا كان بطرف عما شته نجاسة
 والقاء في الصلاة على الارض وقالوا بغيره من كتب التفسير والفقه والسنة لانهم لا تخلو عن آيات القرآن وهذا
 التمايل فيذكر اهتداه من جميع شروح التحو أيضاً ومثل القرآن ما لم يتدل من التوراة والانجيل والزبور نهر
 (قوله وكذا يمنع حله) أفاد الجوى أن المس المباشرة باليد بلا حائل والحامل ليس به اس وذكر الهشبي أنه لا فائدة
 في ذكره بعد المس (قوله فيه آية) قيد بها لانه لو كتب ما دون الآية لا يكره مسه كما في الفقه الثاني (قوله ولا بأس)
 يشير الى أن وضوء الجنب لهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث حلي (قوله وأكل وشرب الخ) أي فلا كراهة
 فيه ما أصلا به المضمضة والغسل فليس المراد بالباس المسلط عليه أنه خلاف الاولى الذي هو مرجع كراهة
 التنزيه بدليل قول الشارح وأما قبله ما فكره (قوله فيكره الجنب الخ) لانه بالشرب يقطع العرض عن الفم
 فيصير الماء مستعملاً وشرب المستعمل مكروه لكن هذا التعليل لا يجري في الاكل حلي (قوله لا حائض) مثلها
 انفساء لانه لا يرتفع حدثه ما قبل الانقطاع (قوله ما لم يتخاطب بغسل) وإذا غاب يكون بعد الطهارة من
 الحيض فيكره لها الاكل والشرب قبل مضمضة وغسل يد (قوله بكم) مثله كل ما اتصل بالباس (قوله وصح
 في الهداية الكراهة) أي التحريمية (قوله وهو حوط) لانه أقرب للتكثير (قوله اذا انقطع حوضها) مثله
 الناس ولم يقل دمه لان انقطاع الدم بعد العشرة ليس شرطاً في حل وطئها كما صرح به ابن ملا في شرح
 الوقاية ويؤخذ منه جواز الوطء حال نزول دم الاستحاضة (قوله بل نذبا) فتركه **ك** كروه تنزيهاً وبدل له
 ما في الفقه الثاني حيث قال وهو وان حل الا أنه مكروه لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط فقوله وان حل
 ظاهر في كراهة التنزيه أفاده أبو السعود (قوله في آخر الوقت) هل المراد آخر الوقت حقيقة أو المستحب بمرور
 حلي والظاهر الثاني لانه ليس حياً وأهمل الشارح حكم الجماع وظاهر عدم حله بدليل مسئلة انقطاعه
 على اقل وهو دون العادة (قوله وان لا قله) اللام بمعنى بعد (قوله لم يحل) وان اغتسلت حلي عن البحر (قوله
 وتغتسل) في النهر عن النهاية تأخيراً غسل الى آخر الوقت مستحب فيم اذا انقطع انقضاء عادتها ولا قله
 واجب (قوله حل في الحال) لانه لا اغتسال عليها لدم الخطاب بمرور لا ينظر في حقه بعد الانقطاع اشارة
 زائدة ولا يتغير باسلاها بعده لانا حكمنا بمرورها من الحيض وهذا بناء على عدم خطاب الله **ك** كفار
 بالافروع وهو أحد أقوال ثلاثة (قوله لا يحل - حتى تغتسل) أي في آخر الوقت المستحب قال في البحر زيا
 الى المبطوط اذا انقطع لاقبل من عشرة تنتظر الى آخر الوقت المستحب دون اليه **و** نص عليه محمد
 في الاصل قال فاذا انقطع في وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكن أن تغتسل فيه وتصل قبل انقضاء
 الليل وما بعد نصف الليل مكروه اه (قوله أو تنيم) وليس له أن يترجم قبل الصلاة لانه اجماعاً على الأصح
 وحله الاذواج وانقطع الرجعة موقوفان على الصلاة به على المذهب شر (قوله بشرطه) وهو المجزئ
 استعمال الماء المطابق اليكافي حلي (قوله وليس الثياب) أقول ينبغي أن يكون خلع الثياب للغسل مثله
 حلي (قوله يعني من آخر وقت الصلاة) فالمراد أن تطهر في وقت بقي منه الى خروجه قدر الاغتسال وليس
 الثياب والتحرية لأعم من هذا ومن أن تطهر في أوله وبعضه منه هذا المقدار كما غلط فيه بعضهم ألا ترى الى
 تعليلهم بأن الصلاة صارت دنياء في ذمتها وهو انما يتحقق بخروج الوقت وعبارة المسئلة ولكن مراده
 ما ذكره في تخصيص الوطء بالذكرا اشارة الى أن الحكم بطهارة الحائض وانفساء بعض الوقت المذكور انما
 هو في حق الوطء وأما في حق قراءة القرآن فلا كما في الجوى عن البرجندي (قوله وهل تعتبر التحريم في الصوم)

ولو مكتوباً بالفارسية في الأصح (الافلافة)
 المفصل شملت (وكذا) يمنع (حله) كالج
 وورق فيه آية (ولا بأس) الحائض وجنب
 (بقراءة أدعية وسهوها) وذكر الله تعالى
 (وتسبيح) وزيارة قبور ودخول مصلى عبد
 (وأكل وشرب بعد مضمضة وغسل يد) وأما
 قبله - ما فكره الجنب لا حائض ما لم يتخاطب
 بغسل ذكره الحلي (ولا يكره) تحريم (مس)
 قرآن بكم) عند الجوهري (ويحل وطؤها)
 الهداية الكراهة (لا كراهة) (بلا غسل وجوبا)
 اذا انقطع حوضها الا كراهة (بلا غسل وجوبا)
 بل نذبا (وان) انقطع له دون أقله تنوضاً ونصلي
 في آخر الوقت وان (لا قله) فان لدون عادتها
 لم يحل وتغتسل ونصلي وتصوم احتياطاً وان
 لم يتنزهان كتابية حل في الحال والا (لا) يحل
 لعدتهما (أو تنيم بشرطه) (أو يغضي عليها)
 (حتى تغتسل) (وليس الثياب) (والتحريم)
 زه من بسم الغسل (وليس الثياب) (والتحريم)
 يعني من آخر وقت الصلاة لتعلمهم وجوبها
 في ذمتها - حتى لو طهرت في وقت العشاء بدأ
 بعض وقت الطهارة في السراج وهل تعتبر
 التحريم في الصوم الأصح لا

قال أبو السعد قوله في الجهر وهكذا جراب صومها إذا ظهرت قبل الفجر أي بشرط لوجوب صوم ذلك اليوم
أن يبقى من الليل بعد الانقطاع ما تمتد فيه من الاعتسال وليس النياب وكذلك بشرط هذا لوجوب
قضاء العشاء فلا فرق بين الصلاة والصوم إلا في زمن التحريم حيث اختصت الصلاة باعتبار بناء على
ما سبق من أن عدم اعتباره في حق الصوم هو الأصح (قوله مطلقا) سواء كان الانقطاع لا كثر الحيض
ولادون ذلك حلبي (قوله وكذا الغسل لولا كثره) الحاصل كافي النهار أن زمن الغسل من الحيض فيما إذا
تصرم لاقله ومن الطهر فيما إذا تصرم لا كثره ثلاثين يوما على العشرة وذلك في حق القربان وانقطاع الرجعة
وجواز التزوج بها بخلاف جميع الأحكام ألا ترى أنها لو طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر
الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهر تام وإن لم يتم خمسة عشر من وقت
الاعتسال اه أبو السعد (قوله فتنضي) أي الصلاة (قوله قدر الغسل والتحريم) أي وليس النياب حلبي
(قوله فقدوا التحريم) لأنه بما يدرك الوقت ويكون أداء (قوله كما جزم به غير واحد) أي جماعة منهم صاحب
المبـوط وصاحب الاختيار وصاحب فتح القدير (قوله وكذا مستحيل وطه الدبر) أي دبر الحليـة أما دبر المحو
الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التمسك به وإن كان التمسك بالآتي يظهر فيه أيضا قال الشرنبلالي
ولم أر حكم واطى النفساء مستحلا من حيث التكنيف (قوله خلاصة) لم يمتنع من ذلك الدبر فيها وقد ذكر
عبارتها العلامة زين في بحره (قوله لأنه جرم غيره) وهو الأيداء ولا يكفر من تحلل الحرام وعكسه إلا إذا كان
حراما لعينه ونبت حرمة بدليل مقطوع به أما إذا كان حراما لغيره بدليل مقطوع به أو حراما لعينه باخبار
الأحاديث لا يكفر إذا اعتقد حله كذا في البحر (قوله ولورواية ضعيفة) وعلى المفتي أن يعيـل إلى تلك الرواية قاله
في البحر واقفاء المفتي لا يغير ما عند الله من كثر أو إيمان (قوله ثم هو كبرية) أي الوطء حال الحيض كبيرة يجب
على فاعله التوبة والاستغفار (قوله لا جاهل الخ) هو على سبيل ألف والتسليم المشقوش والظاهر أن الجاهل إنما
ينفي كونه كبيرة لا الحرمة الصغيرة فإن الجاهل بعد منظر طه الدم البحث عما يماطاه (قوله ويندب نصده
بدينار ونصفه) قبل دينار كان أول الحيض ونصفه إن وطئ في آخره كأنه فائدري أي لا معنى للتخيـر
بين القليل والكثير في النوع الواحد وقيل إن كان الدم أسود يتصدق بدينار وإن كان أصفر فبدينار
ويدل ما روى عنه عليه الصلاة والسلام إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دما أحمر فليتصدق بدينار
وإن كان أصفر فليتصدق بنصف دينار والظاهر الأخير تأييده بالحديث (قوله الظاهر لا) قد يقال إنه يحرم
عليها التمسك كما يحرم عليه المباشرة فيندب لها التصدق كما يندب له وقوله وهل على المرأة أي ندبا (قوله
كرعاف) بضم الراء م الانف أبو السعد (تمة) دم الاستحاضة أنواعه ستة الدم الناقص عن أقل الحيض
والناسي ما زاد على أكثر الحيض والناسي ما زاد على حيض المبتدأة وحيضها عشرة من كل شهر والرابع
ما زاد على نفاس المبتدأة وهو أربعون والخامس ما زاد على العادة فيهما وأجاز أكثرهما والسادس ما تراه
الحامل حيوى ودم الآيسة والصغيرة ومريضه الرحم منه أبو السعد وعلامة دمه أنه لا رائحة له ودم الحيض
سنتين الرائحة بجر (قوله رقنا كاملا) ظرف لقوله دأثم والاولى عدم هذا القبـل لأنه في حكمه في الدوام وعدمه
(قوله لا يمنع صوما) وقراءة ومسح ودخول مسجد وكذلك الانعـاع عن الطواف إذا أمنت من اللوث
فهو ساقى عن الخزانة (قوله وجامعا) ظاهره جوازه في حال سبيلانه وإن لم منه تلويث وكذا هو ظاهر غيره
من المتون والشروح وكتب الحلبي ليس المراد أنه يجوز له وطؤها في حاله السبيل لأن كما نوهه عبارته فإنه
يلزم منه التلوث بالنجاسة وهو حرام لغـ برضرة بخلاف نحو الاستنجاء ويدل عليه تعاليهـ منع قربان
ما تحت الأزار بأنه مظنة التلوث بالنجاسة وكذا يدل عليه قول الحلبي في يـرح المسية الكبير في الأنفاس التلوث
بالنجاسة مكره بل مراده أنه إذا كان الدم سائدا به العشرة بطرفها في وقت لا يطر فيه الدم بخلاف الحيض
فأنه لا يحل الوطء في أثناءه ولو لم يكن سبيلانه وفيه أنها وقت انقطاعه خرجت من كونها مستحاضة
وفي كلامه تنافي لأنه إذا لم يطر كيف يكون سائدا وكلام ابن ملا السابق يفيد جوازه مع السبيلان
وكذا أقوله لم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وإن لم منه التلوث بدم وقال الفهـ ساقى عن قول
الوقاية ولا وطء أنه لا يمنع التقييد بغيره من الدوام وظاهره حرمة الوطء في الغرج (قوله لحديث نوضي الخ)

وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لولا كثره
والألف الحيض فتنضي مطلقا إن بقي قدر
الفصل والتحريم ولورواية عشرة فقد رأت تحريمه
فقط لئلا تزيد أيامه على عشرة فليحفظ
(و) وطؤها (يكفر مستحله) كما جزم به غير
واحد وكذا مستحل وطء الدبر عند الجهور
محلي (وقيل لا) يكفر في المستحلبين وهو
الصحيح خلاصة (وعليه المأقول) لأنه حرام
غيره ولا يجبي في المرتد أنه لا يفتي بتكثيره لم
كان في كونه خلاف ولورواية ضعيفة ثم هو
كثير لو عا دما مختارا عا بالاحرم لا جاهلا
أو مكرها أو ناسيا أو قلة لزمه التوبة ويندب
تصدق بدينار ونصفه وهو مكره كذا في
على المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا
(ودم استحاضة) حكمه كرعاف دائم رقنا
كاملا لا يمنع صوما وصلاته ولو نزل (وجامعا)
لحديث نوضي وصلى

ان كانت الدليل أخص من المذبي فان الرسول عليه الصلاة والسلام انما تكلم على الصلاة قلت ثبت بالحديث حكم الصلاة عبادة وحكم الصوم والجماع دلالة أقاده المصنف (قوله وشرا عدم) سمي الدم المذكور به لخروج النفس التي هي اسم لجملة الحيوان المولود أو لخروج النفس بعد في الدم فانه يسمى نفسا أيضا لأن قوامها بالدم وهو تسمية بالمصدر كالحيض (قوله المعتقد) وهو قول الامام وصححه في الظهيرة والسراج وبه كان يفتي الصدوق الشهيد وبه أخذ أكثر المشايخ فكان هو المذهب فيجب عليها الغسل احتياطاً لان الولادة لا تخلو عن قليل دم أقاده الشيخ زين (قوله فلو ولدته من سرتها) بأن كان بها جرح فأنشئت وخروج الولد منها (قوله فنفسه) لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة (قوله والافذات جرح) يعني لا نهطى حكم النفساء (قوله وان ثبت له أحكام الولد) من انقضاء العدة وصيرورة الامه به أم ولد ولو على طلاقها بولادتها وقع لوجود الشرط كذا في الفتاوى الظهيرية (قوله لا أقله) أي ان خرج أقل الولد لا يكون حكمها حكم النفساء (قوله فتتوضأ) تفريع على قوله لا أقله (قوله ونوى بصلاة) ولولم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف صلى فالوايون بقدر فيجعل تحتمل ان يكون ما نزل من الولد فيه أو يصغر لها حفرية وتجلس هناك وتصلى كعبلا يؤذى ولها (قوله فاعذر الصحيح القادر) أي في تأخير الصلاة أو تركها أي لا عذر له (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وأنه لا حد لآقله وأن أكثره أربعون وأنه يقطع التتابع في صوم الكفارة وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة حلي (قوله فقالت مضت عتقي) أي ولدت فوقع الطلاق وانقضت عتقي بثلاث حيض بعد النفاس (قوله فقدره الامام) وعلى قوله الفتوى نهر (قوله بخمسة وعشرين) وأقله في حق الصوم والصلاة ما يوجد كافي النهاية وانما تنقض العدة الا بهذا القدر لانه لو نصب لها دون ذلك كعشرين أدى الى نقض العادة عند عود الدم بعد خمسة عشر يوماً لان من أصله أن الدم اذا كان في الاربعين فأظهر المختل فيه لا يفصل طال الظهر أو قصر بخلافه على التقدير بخمسة وعشرين يوماً فانه اذا عاد الدم بعد خمسة عشر يوماً بحسب حيضة لوقوعه بعد الاربعين انما هي تمام النفاس (قوله مع ثلاث حيض) فأدى في مدة تصدق فيها عند خمسة وعثمانون يوماً خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر يوماً طهر بينه وبين الحيض وثلاث حيض بخمسة عشر يوماً بينها طهران بثلاثين يوماً حاجي بقوله زيادة (قوله والثاني بأحد عشر) أي وقدر أبو يوسف أقل النفاس بأحد عشر يوماً ما يكون أكثر من أكثر الحيض فأدى في مدة تصدق فيها عند خمسة وستون يوماً أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بنسعة أيام بينها طهران بثلاثين يوماً حاجي (قوله والثالث بساعة) فأدى في مدة تصدق عنده اربعة وخمسون وساعة فإدعاء للنفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بنسعة أيام بينها طهران بثلاثين يوماً (قوله وأكثره أربعون يوماً) لان الروح لا تدخل في الولد قبل اربعة أشهر فتجتمع الدماء اربعة أشهر وإذا دخل الروح صار الدم غذاء للولد فاذا خرج الولد خرج ما كان محتسباً من الدماء اربعة أشهر في كل شهر عشرة أيام عناية (قوله ولأن أكثره الخ) يعني بالاجماع كافي البرحق ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر يوماً أكثر النفاس ستين حاجي (قوله لومبتدأة) يعني انما يعتبر الزائد على الأكثر استخاضة في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة (قوله فترد لعادتها) فلو كانت عادتها ثلاثين يوماً زاد الى الخمسين مثلاً فالثلاثون هي النفاس وما بقي استخاضة (قوله وكذا الحيض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استخاضة وترد المعتادة لعادتها (قوله فان انقطع على أكثره ما) محترز قوله والزائد الخ (قوله أو قبله) أي قبل الأكثر (قوله ان وليه طهر تام) يرجع الى كل من الحيض والنفاس وصورته في الحيض كانت عادتها من كل شهر خمسة مثلاً فترت ستة كان السادس حيضاً فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوماً ثم رأت الدم ردت الى عادتها وكان الزائد استخاضة وان رأت خمسة عشر طهرًا كانت الستة عادة لها وصورته في النفاس كانت عادتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة أحد أو ثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رأت الدم فانها ردت الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي طهر حاجي (قوله به يفتي) هو قول أبي يوسف وعندهما لا تثبت الا بترتين لانها من العود اه أبو العود (قوله) وتعامه فيما علقناه على الملتقى ثبوت العادة واتقاهما بترتين مذكور في متن الملتقى لا فيما علقه عليه كما وجهه ببارته ولم يأت في النسخ بشي يوجب اضافته اليه حاجي (قوله من الاول) لانه بالولد الاول ظهر افتتاح الرحم

وان قطر الدم على الحصة (والنفاس) لغة ولادة المرأة وشرا عدم (دم) فلو لم تره هل تكون نفساء المعتقد نعم (يخرج) من رحم فلو ولدته من سرتها ان سال الدم من الرحم فنفساء من سرتها ان جرح وان ثبت له أحكام الولد والافذات جرح وان ثبت له أحكام الولد (عقب ولد) أو أكثره ولو منقطعاً عن اعضا لا أقله فتتوضأ ان قدر أن وتيمم ونوى بصلاة ولا تفرغ فاعذر الصحيح القادر (و) حكمه كالحيض في كل شيء الملتقى منها أنه (لاحد في الخزان وشرا عدم) الملتقى منها أنه (لاحد لآقله) الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فأنت طالق فقالت مضت عتقي فتقدره الامام بخمسة وعشرين يوماً مع ثلاث حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة (وأكثره أربعون يوماً) كذا رواه الترمذي وغيره ولأن أكثره اربعة أمثال أكثر الحيض (والزائد) على أكثره (استخاضة) لومبتدأة أما المعتادة فتترد لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على أكثره ما أو قبله فانكسر نفاس وكذا حيض ان وليه طهر تام والا فاعادتها وهي تثبت وتقبل بترتين يفتي وتعامه فيما علقناه على الملتقى (والنفاس) لا من أولها وان بينهما ما دون نصف حول الاول) هذا ولدان بينهما ما دون نصف حول وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث أكثر منه في الاصح

فكان المرقى عقبه نقاسا وهو المعقد وأفاد المصنف أن ما زاء عقب الثاني أن كان قبل الاربعين فهو نفاس
 لا أول لتامها واستحاضة بعد تمامها فتغتسل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البحر (قوله
 لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرض الا بفرغ الا بفرغ كل ما فيه (قوله مثل السين)
 والاكثر الكسر كما صرح به القهستاني ونفيده عبارة البحر (قوله أي مسقوط) الذي في البحر التعبير بالساقط
 وهو الحن لفظا ومعنى أما لفظا فلا تسقط لازم لا يبنى منه اسم المفعول وأما معنى فلا أن المقصود سقوط
 الولد واسقط بنفسه أو أسقطه غيره اه حلي (قوله ولا يستين خلقه الخ) في النهر عن البحر عن الز يلى
 في ثبوت النسب أنه لا يستين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمراد نفخ الروح والا قالت شاهد ظهور خلقه
 قبلها أو قول انما ذكر الز يلى هذا في نكاح الرقيق وكون المراد به ما ذكره عن وجهه في البدائع
 وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نظفة وأربعين علقه وأربعين مضغة وعبارة في عقد القران قالوا يباح لها
 أن تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة أو علقه ولم يخفق له عضو وقد روت تلك المدة بمائة وعشرين يوما
 وانما بأحوال ذلك لانه ليس بأدنى اه ولا مانع أنه بعد هذه المدة تخلق أعضاؤه وينفخ فيه الروح اه حلي
 ويدل عليه ما في القهستاني أنه بعد مضى أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين (قوله
 والامة أم ولد) أي ان اذ عام المولى كافي في سرح الطحاوى والامة خلاف الحرة أصلها أم وقلت الواو ألفا
 وحذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التاء قهستاني (قوله في نعليه) أي كل ما علق من الطلاق والعتاق
 وغيرهما بالولادة قهستاني (قوله والاستحاضة) أي وان لم يدم ثلاثا وثلاثين يوما أو دام ثلاثا ولم يتقدمه
 طهر تامة اه حلي (قوله ولو لم يدر حاله الخ) اختصر عبارة البحر هنا اختصارا لمخلاب المعنى واقتضى الحال
 إيرادها وهي وان كان لا يدرى أمستين هو أم لا بأن أسقطت في المخرج واستقر بها الدم ان أسقطت أول أيامها
 تركت الصلاة قدر عادت بيقين لانها إما حائض أو نفاسة ثم تغتسل وتصلى عادت في الطهر بالشك لاحتمال
 كونها نفاسة أو طاهرة ثم تركت الصلاة قدر عادت بيقين لانها إما نفاسة أو حائض ثم تغتسل وتصلى عادت في
 في الطهر بيقين ان كانت استوفت أربعين من وقت الأسقاط والافس بالشك في القدر الداخل فيها وبيقين
 في الباقي ثم تستقر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فأنما تصلى من ذلك الوقت قدر عادت في الطهر بالشك ثم
 تركت قدر عادت في الحيض بيقين وحاصل هذا كانه لا حكم للشك ويجب الاحتياط اه ولتمثل مثلا لا يقاس
 عليه غيره أسقطت أول يوم من المحرم وجهل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة أيام وفي الطهر خمسة
 عشر ووافق أول زمان حيضها أول المحرم فنقول تركت الصلاة الى ثالث المحرم بيقين لانها إما حائض أو نفاسة
 ثم تغتسل وتصلى الى ثامن عشر بالشك لاحتمال كونها نفاسة أو طاهرة ثم تركت الصلاة الى حادى عشر به
 بيقين لانها إما حائض أو نفاسة ثم تغتسل وتصلى الى سادس صفر بالشك لاحتمال كونها نفاسة أو طاهرة ثم
 تركت الصلاة الى ناسع صفر بيقين لانها إما حائض أو نفاسة ثم تغتسل وتصلى يومًا بالشك لاحتمال كونها
 نفاسة أو طاهرة ثم تغتسل وتصلى أربعة عشر بيقين لانها طاهرة فيها قطعها وتغسل بعد ذلك على عادت في
 اه حلي (قوله ولا يجتهد اياها الخ) هذه رواية عن الامام رضى الله تعالى عنه كافي الفتح من العدة اه حلي (قوله
 ما لا يجتهد مثلها) أي في تركيب البدن والسنن والهزال كما يجتهد الكمال (قوله حكم بياها) وفائدة هذا الحكم
 الاعتداد بالشهر اذا لم ترفى أثناءها ما (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ
 بخارى وخوارزم حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف هنا والخمسة
 والخمسون على ما عتقده في العدة (قوله فليس يجتهد) ولا يبطل به الاعتداد بالشهر (قوله لكن قبل تمامها)
 أي تمام العدة بالشهر (قوله لا بعده) أي بعد تمام الاعتداد بالشهر (قوله وسنحققه في العدة) عبارة هناك
 آتية اعتدت بالشهر ثم عاددها على جاري عادت أو حبلت من زوج آخر بطلت عتبتها وفسدت نكاحها
 واستأنفت بالحيض لان شرط الخلفية تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالهجر الى الموت وهو ظاهر الرواية
 كافي النهاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه فانه في البحر بعد حكاية ستة أقوال معجزة وأقزها المصنف
 لكن اختار لم ينس ما اختاره الشهيد أن ما اذا رآته قبل تمام الأشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره

(و) انقضاء العدة من الاخير وفاها) تعلقته
 بالفراغ (وسقط) مثلث السين أي مسقوط
 (ظاهر بعض خلقه كبر أو رجل) أو أصبح
 أو طفر أو شعر ولا يستين خلقه الا بعد مائة
 وعشرين يوما (ولد) حكى (فتصير) المرأة (به)
 نفاسا والامة أم ولد ويحدث (به في نعليه)
 (وتنقضى به العدة) فان لم يظهر له شيء فليس
 ببنى والمرق حبيض ان دام ثلاثا وثلاثين يوما
 طهر تامة والاستحاضة ولو لم يدر حاله ولا عدد
 أيام حياها ودام الدم تدع الصلاة أيام حيضها
 بيقين ثم تغتسل ثم تصلى كما عود (ولا يجتهد
 اياها) بل هو أن تبلغ من السن ما لا يجتهد
 مثلها فيه (فأذا بلفظه) وانقطع دمها حكم
 بياها (فأذا بلفظه) (وقيل يجتهد
 الاعتداد بالشهر ونفسد الاتكة) (وقيل لا
 بخمسين سنة) (تيسرا) وحده
 في زمانها يجتهد وغيره (تيسرا) وعليه
 في العدة بخمسين وخمسين قال في النهاية وعليه
 الاعتداد (ومار أنه بعد لها) أي بعد المدة
 المذكورة (فليس يجتهد في طهر المذهب)
 الا اذا كان دما خالصا فيض حتى يبطل به
 الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعده
 حتى لا تنفسد الاتكة وهو المختار للفتوى
 بجوهرة وغيرها وسنحققه في العدة

صدر التمريرة وملا خسرو والباقى وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز ومعتد في المستقبل
 بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيره وفي الجوهرية والنجبية أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
 وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي التمهيد أنه أعدل الروايات ونماه فيما علقه على الملتقى اه حلي
 (قوله وصاحب عذر) مبني على قوله من به سلس بول الخ غيره وهو الذي لا ينقطع تقاطع بوله لضعف
 في مناته أو لقلية البرودة عيسى وفي النهر السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسر هاء من به هذا المرض وعبر
 عن ليم الذكر والانتى والختنى واختلاف فيمن كان موضع القصد منه مفتوحا هل هو في حكم المستحاضة
 أو لا كما في الموى عن القنية (قوله لا يمكنه امساكه) أما إذا أمكنه امساكه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي
 (قوله أو استطلاق بطن) لسبب والتسا زائد ثان وإطلاقه بجروح غائط قهرا (قوله أو انفلت ريج) هو من
 لا يمكن جمع مقعده لا استرخاء فيها (قوله أو بعينه ومد) قال في القاموس هو هيجان العين وأنت خبير بأنه لا يلزم
 من الرميه هذا المعنى نزول دم مع فكل عليه أن يقول أو دم مع ومد اه حلي (قوله أو عيش) ضعف الرؤية
 مع سيلان الدم في أكثر الأوقات حلي عن القاموس (قوله أو غرب) بفتح القين وسكون الراء في آخر ما
 موحدة بفتح في العين قاموس ويرد عليه ما أورد على الرمف فكان عليه أن يقول ودم مع غرب (قوله وكذا
 كل ما يخرج بوجع) ظاهره بيم الأنف إذا زكم قال في البحر لو كان في عينه دم يسيل دمعها
 يؤمر بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديدا وفي فتح القدير وأقول هذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب
 فإن الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض إذا اليقين لا يزول بالشك نعم إذا علم كونه
 صديدا من طريق غلبة الظن بأخبار الأطباء أو علامات تغلب على ظن المبني يجب اه وهو حسن لكن
 صرح في السراج الموهب بأنه صاحب عذر فكان الأمر للإيجاب (قوله وقت صلاة مفروضة) خرج به الوقت
 المأمور وهو ما ليس له صلاة مكتوبة فلا يعتبر ولو حدث العذر في أثناء الوقت بأن رغب أو سأل من يخرجه
 دم ينتظر آخر الوقت فإن لم ينقطع الدم توضأ وصلى قبل خروج الوقت فإن توضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل
 وقت صلاة أخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى توضأ وأعاد الصلاة وإن لم ينقطع في وقت
 الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة كذا في الطهيرة (قوله ولو حكا) أي ولو كان الاستيعاب حكا
 بأن ينقطع شيئا يسيرا لا يمكنه أداء الصلاة خالبا عنه (قوله وهذا) أي استيعاب العذر تمام وقت صلاة (قوله
 في حق الابتداء) أي في حق ثبوت العذر أو لا (قوله تمام الوقت حقيقة) بأن لا يرى له أثر فيه أصلا ثم إذا انقطع
 وعاد في وقت آخر ان استمر العذر وقتا كاملا كان صاحب عذر والافلا (قوله وحكمه) أي صاحب العذر
 (قوله الوضوء) المراد به التطهير ليشمل التيمم وإنما اقتصر عليه لأنه أشرف قسمه حوى وقيد بالوضوء لأن
 الاستحباب غير واجب عليه نهر عن الطهيرة (قوله لا غسل نوبه) وذلك أن المختار للفتوى أنه إذا كان جهال
 لو غسله تجس قبل الفراغ من الصلاة لا يلزمه غسله ونحو التوب البدن والمكان (قوله لكل فرض) لما كان
 طاهره يفيد التوضؤ لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد أجاب عنه بقوله اللام للوقت وقد صرح بذكره
 في حديث المستحاضة وهو المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة (قوله كما في دلوك) أي كإلام التي في قوله تعالى
 أقم الصلاة لدلوك الشمس أي زوالها في أنهما للوقت (قوله فدخل الواجب بالاولى) لأنه أخف من القرض وفي
 الحلبي وجه الاولية أنه إذا جاز له النفل وهو غير مطالب به فلا يجوز له الواجب وهو مطالب به أولى وأدخل
 صاحب البحر الواجب في النفل حيث قال والمراد بالنفل ما زاد على القرض فيشمل الواجب (قوله فإذا خرج
 الوقت بطل) هو المعتمد ومقابل قولان معلومان (قوله أي ظهر حدته السابق) أشاره إلى أن البطلان بسبب
 ظهور الحدوث السابق لأن ذلك الحدث محكوم بارتفاعه إلى غاية معلومة فيظهر عندها مقتصر ومن
 حقق أنه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثله بحر (قوله حتى لو توضأ) تنفرع على متعبد من المقام تقديره هذا
 إذا توضأ على السلان أو وجد السلان بعد الوضوء حتى لو توضأ الخ (قوله كنهه مسح خفه) أي خف المذخور
 هذا التيميم بهم أنه إذا توضأ المذخور على انقطاع ولبس كذلك لا ينتقض مسح خفه بخروج الوقت ولكن لو سأل
 عذره بعد الوقت أو أحدث حدثا آخر ينتقض المسح وليس كذلك فإنه لا ينتقض مسحه والحالة هذه لا يمتنع
 يوم وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها كما صرح به في البحر في باب المسح على الخفين عند قول المتن أن إيهما على طهر تام

(وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه
 امساكه (أو استطلاق بطن) أو انفلت ريج
 أو استحاضة) أو بعينه ومد أو عيش أو غرب
 وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من أذن وندى
 وسرة (ان استوعب عذره تمام وقت صلاة)
 مفروضة بأن لا يجدي جميع وقتها شيئا
 ويصلي فيه خالبا عن الحدوث (وإذا حكا) لأن
 الانقطاع البس لم يملح بالعدم (وهذا شرط
 العذر في حق) (الابتداء وفي حق) البقاء
 كفي وجوده في جزء من الوقت ولو مرة
 (وفي حق) الزوال بشرط استيعاب
 (الانقطاع) تمام الوقت (حقيقة) لأنه
 (الانقطاع الكامل) وحكمه الوضوء لا غسل
 نوبه ونحوه (لكل فرض) اللام للوقت كما في
 دلوك الشمس (ثم يصلي به فيه فرضا ونفلا)
 فدخل الواجب بالاولى (فإذا خرج الوقت
 بطل) أي ظهر حدته السابق حتى لو توضأ على
 الانقطاع ودام إلى خروجه لم يطل بالخروج
 ما لم يطرأ حدث آخر أو يسيل كنهه مسح
 خفه

والجواب أن التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكأنه قال - حتى لو وضأ المذوور على الانقطاع ودام إلى خروج الوقت لم يطل وضوءه بالخروج مالم يطرأ عليه ناقض الوضوء كما أن المذوور لو وضأ على الانقطاع وليس خفه كذلك ودام إلى خروج الوقت لم يطل مسح خفه بالخروج مالم يطرأ عليه ناقض مسح الخف فإلجامع في التشبيه عدم البطلان إلى طرق الناقض غاية الأمر أن الناقض لو وضوء المذوور سبيلان عذره أو حدث آخر وليس خفه انتهاء المدة اه - حاجي قلت الذي أفاده صاحب البحر في العبارة المذكورة أن صاحب العذر إذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء واللبس فانه يمسح كالصحة وأما إذا كان العذرة قارنا للوضوء أو اللبس أو لكليهما أو فيما بينهما ما واستمر على ذلك حتى لبس فانه يمسح في الوقت كلما توفضأ لحدث غير ما لبس به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس فان الحدث بالنسبة إلى خارج الوقت صادف لبس على غير طهارته قبل لبس أن الشارع لم يجوز له أداء الصلاة فيه وإن لم يوجد منه حدث آخر فإن أن اللبس في حقه حمل لا على طهارة فلا جرم أن جاز المسح في الوقت لا خارجة فاصله أنه لا يمسح بعد خروج الوقت في ثلاثة أحوال ويمسح في حال واحدة وأما في الوقت فيمسح مطلقا اه - ملخصا فأفاد أن المسح بعد الوقت في ثلاث لا يصح بل لابد من نزاع الخف بخلاف الرابعة فحكمها كالصحيح ومن المعلوم أن الصحيح ينتقض مسحه بناقض الوضوء فكذا هذا فقول المحشي وليس كذلك فانه لا يتقضى مسحه والحالة هذه لا ينقض يوم وليلة الخ محل نظر وقول الشارع كسئلته مسح خفه تشبيه في قول المصنف فاذا خرج الوقت بطل مسحه بخروج الوقت أي فلا بد من نزاع الخف ولا يجوز المسح عليه اعتمادا على اللبس السابق (قوله وأفاد) أي تعبير المصنف بالوقت فان المراد به أحد الاوقات الخمس (قوله بعد الطلوع) أما لو توفضأ قبل الطلوع انتقض بالطلوع اتفاقا فلا خلاف (قوله فوق درهم) أما الدرهم أو دونه لا يفيد في غير المذوور قبله أولى وإن كانت الصلاة مكروهة تنجز بها في الدرهم وتنجز ما فيها منه (قوله هو المختار) وقيل لا يفيد أصلا وقيل يفيد أن كان مفيدا (قوله وكذا امرئ الخ) أي فانه يجوز له ترك لبس التوب والصلاة على الأرض ومورنه كما في الحايي لم يجز في الأرض محل طهارة ولو بسط ثوبه الطاهر عليها تخمس بسبيلان جراحته بجماعة مانعة قبل انتمام الصلاة والظاهر أن هذا مراده بقوله فورا اه - (قوله ولم يطرأ) في بعض النسخ زعم أن بعد الرأ وهو لغة قليلة (قوله ثم سال) أي عذره وجه النقض بالعذر أن الوضوء لم يقع له بل وقع غيره كذا في المنية ونرحها (قوله بأن سال أحد متخريه) أما إذا سال منهم ما جبهه فاقضوا ثم انقطع أحد منهم فهو على وضوءه ما بقي الوقت كذا في البحر (قوله ولو من جدري) أي ولو الفرحان من جدري وهو بضم الجيم وفتح الدال بفتح الجيم في بدن الانسان (قوله يجب رذعه ذره) ان كان برنذا أو تظليه ان كان لا يرتد ويجب به في بقية فرض (قوله ولو بصلاته موميا) قال في البحر متى قدر المذوور على رذاله سبيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رذعه وخروج برذعه عن أن يكون صاحب عذر ويجب أن يصلي جالسا بايماء ان سال بالميلان لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث اه - واستفاد من هذا أن صاحب الحصاة غيره مذكور ولا مكان رذ الخارج رفعها (قوله بخلاف الحائض) إذا منعت الدرور فانها تبقى حائضا واختلفوا في الاستحاضة إذا احتثت قبل كصاحب المذوور وقيل كالحائض بحر عن السراج اه - كن قدم المصنف أن الاستحاضة من الاذكار فحكم المذوور يجري فيها ويكون القول الثاني ضعيفا (قوله ولا يصلي من به الخ) لأن الامام معه حدث ونجاسة فكان صاحب مذرير والمأموم صاحب عذروا أحدهما كذا في البحر وكذا ذكر الشارع في باب الامامة حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذرين بذى عذرا لا عكسه كذا في الفضلين بدى سلس لأن مع الامام حدثا ونجاسة اه - والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الانجاس)

لما فرغ من الحكمة شرع في الحقيقة وازالها وقدم الحكمة لانها أقوى لتكون قلياها يمنع جواز الصلاة اتفاقا ولا يسقط وجوب ازالها بعذر بخلاف الحقيقة وأما من به نجاسة وهو محدث إذا وجد ماء يكنى أحدهما فقط انما وجب صرفه إلى النجاسة لا الحدث ليتيم بعده فيكون محصلا للطهارة نين لانها أغلظ من الحدث والانجاس جمع النجس وهو اسم لعين مستقدرة شرعا وأصله مصدر ثم استعمل اسماء قال الله تعالى انما المشركون نجس والنجس بالفتح اسم ولا تطلقه التاء وبالجر كسر صفة وتلقه التاء والاول استعماله

فأفاد أنه لو وضأ بعد الطلوع ولو لم يدا وضأ لم يطل إلا بخروج وقت الظهور (وإن سال على ثوبه) فوق درهم (جازه) (أن لا يفعله ان كان لو غسله نجس قبل فراغه (فلا) يجوز ترك (والا) يتنجس قبل فراغه وكذا امرئ لا يسقط غسله هو المختار والفتوى وكذا امرئ لا يسقط ثوبا لا تنجس فورا له تركه (و) المذوور (انما) يبقى طهارته في الوقت (بشرطين) (إذا وضأ) لعذره (ولم يطرأ عليه) حدث آخر ما إذا وضأ المحدث آخر وضوءه مذكور متطابق ثم إلى ثوبه وضأ لعذره ثم (طأ) عليه حدث آخر خفيه ولو سال أحد متخريه أو جرحه (فلا) يبقى طهارته من جدري ثم سال الآخر (فلا) يبقى طهارته من فروع يجب رذعه ذره أو تقابله بقدر قدرته ولو بصلاته موميا وبرذ لا يبقى به فضلات بخلاف الحائض ولا يصلي من به فضلات ربي خلف من به سلس بول لانه معه حدث ونجس * (باب الانجاس) * جمع نجس بفتح نين

مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة المبالغة والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية
فهو أعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في الثوب الذي أصابته النجاسة
نجس بالفتح وإنما يقال بالكسر شربة لالة باختصار (قوله يع الحقيق) والخبث يختص به (قوله والحكمي)
والحدث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيق وأزالته من البدن والثوب والمكان فرض ان كان
القدر المانع وأمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا ببدء هورته للناس يصلى
معه لان كشف العورة أشد فلوا بدها للآزاله فسق اذ من ابتلى بين امرين محظورين عليه أن يرتكب
أهونهما كذا في الفتح (قوله أو ما كولا) كخبز وخباز (قوله أولا) ذكر في الخلاصة اذا تنجس طرف من أطراف
الثوب فتسبه فغسل طرفا من أطراف الثوب من غير تحريمكم بطهارة الثوب هو المختار (قوله به يفتي)
وقال محمد لا يجوز ازالة الاخبث الا بزال به الاحداث (قوله وبكل مائع) خروج الجمامد كالنخل قبل ذوبه
(قوله طاهر) هو المعتد وقيل لا يشترط حتى لو غسل المتنجس بالدم يبول ما يؤكل له زالت نجاسة الدم وبقيت
نجاسة البول فلا يمنع مالم يغمس وتظهر ثمرة الخلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا يحنث على
الضعيف ويحنث على الصحيح كذا في البحر (قوله قانع) أي من زيل (قوله بنعصر بالعصر) تفسير لقانع لا قيد
آخر اه حابي (قوله كحل) منسله ماء الباقلا الذي لم ينخن وما الزعفران والاشجار والاعمار والبطيخ
(قوله قطره اصبع) من نجاسة بها يلحس حتى يذهب الاثر وكذا شارب الخمر اذا رد ريقه في فيه ثلاثا
(قوله وندي) فاعليه الولد وكذا اذا رضعه حتى أزال أثره في بجر (قوله وما قيل ان اللبن) هذا القول مفترع
على ما روى عن أبي يوسف أنه لو غسل الدم بالدهن حتى ذهب أثره جاز (قوله لخلاف المختار) وجهه في الثاني
أن سقوط النجاسة حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وبالس البول مطهر الاضاد بين الوصفين
فيتنجس بنجاسة الدم فما زاد النوب به هذا الاشارة الى جميع المكنان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة
الدم وان لم يتبق عين الدم ووجهه في الاول وجود الدسومة (قوله وبطهر خف) قيده لان الثوب والبدن
لا يطهران بذلك الا في المني لان الثوب لتخلله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة ولا يخرجها الا الغسل والبدن
لينه ورطوبة وما به من العرق لا ينف (قوله بذى جرم) وان كان رطبا على قول الثاني وعليه أكثر المشايخ
والفتوى بجر (قوله هو ما يرى بعد الجفاف) أي على ظاهر الخلف مثلا كالعذرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف
فليس بذى جرم (قوله أصابه تراب) أو رمل أو ماد فاستجب بدفعه بالارض حتى تنازطه (قوله بذلك)
بأن يمسحه على الارض مثلامسحا قويا (قوله يزول به أثرها) أي النجاسة والاثر يشمل الاوصاف الثلاثة
ولو لم يزل الاثر لا يطهر وفي الجامع الصغير أنه ان حكى بظم أو حته بنحو عود وجر بعد ما ليس طهر (قوله
في غسل) أي ثلاثا مع التجفيف بجر لكن في الحلبي عن القهستاني أنه اصب الماء والتراكي عدم القطرات
ثلاثا (قوله صقيل) خرج الحديد اذا كان عليه صدأ أو نقش فانه لا يطهر الا بالغسل بجر (قوله لا مسام له)
أخرج به الثوب الصقيل لانه مسام حابي (قوله وظفر) ثله القصب الفارسي والحصر المتخذة منه وصفائح
ذهب وأبنوس (قوله راية مدهونة) كان بادي المدهونة والفناجين (قوله وخراطى) بفتح الخاء المعجمة والراء
المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب ينخرطه الخراط بصبر
صقلا كما رآه الحلبي (قوله بمسح) وهو مطهر حقيقة على المعتد ولا فرق بين أن يمسحه بتراب أو خرقة أو صوف
شاة أو غير ذلك كما في البحر عن الفتاوى واعلم أنه اذا مسح الرجل بحاجبه بثلاث خرقات نظاف فانه يجوز عن
الغسل وقياسه طهارة ما حول الفصد بالمسح اذا تلمخ ويخاف من اذالة الماء من يانه الى الثقب بمسح عن
الفتح (قوله مطلقا) هذا الاطلاق في التجسس أي سواء كان رطبا أو يابسا عذرة أو بولا كما في البحر (قوله بخلاف
نحو بباط) كنوب وحصى وبدن فانها لا تطهر بالجفاف بجر بل يجرى عليها الماء الى أن تزول نجاستها (قوله
بيدها) الدليل عليه أثر عائشة ومحمد بن الحنفية رضي الله تعالى عنهما زكاة الارض يدها (قوله ولوبرج)
مثلها الشمس والنار والظل (تمة) لو كانت الارض رطبة لا تطهر الا بالغسل فان كانت رخوة تشرب الماء كله
فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه أنها طهرت ولا توقيت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت منحدرة حفر
في أسفلها حفيرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع في تلك الحنفية كبها أي الحنفية التي فيها الغسالة وان كانت

وهو لغة بعم الحقيق والحكمي
وعرفا يختص بالاول (يجوز رفع نجاسة
حقيقية عن محلها) ولو اناء أو دأ كولا
علم محلها أولا (بماء ولو مستعملا) به يفتي
(وبكل مائع طاهر قانع) للتجاسة بنعصر
بالعصر (كحل) كحل (وما ورد) حتى ان يبق قطره
بجميع وندي تنجس بلس ثلاثا (بجـ لاف
نحو لبن) كحل لانه غير قانع وما قيل ان اللبن
وبول ما يرى على من زيل خلاف المختار (وبطهر
خف) ونحو كحل (تنجس بذى جرم) هو
كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غيرها كدهر
وبول أصابه تراب به يفتي (في غسل) وبطهر
أثرها (والا) جرم لها (كثرة) وظفر وعظم
(صقيل) لا مسام له (كثرة) وصفائح فضة
وزجاج آنية مدهونة وخراطى وصفائح فضة
غير مدهونة (بمسح يزول به أثرها) مطلقا به
يفتي (و) تطهر (أرض) بخلاف نحو بباط
(بيدها) أي جفافها ولوبرج

صلبة مستوية فلا يمكن الفصل بل يحفر لجعل أعلاها أسفلها وعكسه وان كانت مجعدة يصب عليها الماء
ثم يذللها وينشفها بخرقة أو صوفة ثلاثا ولو صب عليها الماء كثيرا حتى زالت النجاسة ولم يوجد لها أثر ثم تركها
حتى نشفت طهرت كذا في السراج والخلاصة والهيكل (قوله كلون) أدخلت الكاف الطم وبه صيغ حتى البحر
(قوله ويرج) فان كان اذا وضع أنه شتم الرائحة فان الصلاة لا تجوز وعلي مكانها كذا في المراج (قوله وله
الطهورية) وهي لم توجد بالجفاف لان الصلابة قبل التجسس لا تهرطه وروايت نجس زال الوصفان ثم ثبت
بالجفاف شرعا أحدهما أعنى الطهارة فيبقى الآخر على ما كان عليه واذا لم يكن طهورا لا يتيم عليه (قوله
مفروش) أى على الارض ومثله البلاط أما لو كانا موضوعين بفتلان ويحولان فانهم لا يبطهوان بالجفاف
لانهم ليسا بأرض بحر (قوله وخص) بضم الخاء المحجمة بالصاد المهملة البيت من القصب والمراد هذا السترة
التي تكون على السطوح من القصب وكذا الحص الجسيم حكمه حكم الارض كذا في البحر (قوله وكلا)
بوزن جبل قال في المنع هو كل مارعة الهائم من رطب جابس (قوله وكذا كل ما كان ثابتا فيها) كعتبة باب
والظاهر ان الباب الخشب لا يعطى هذا الحكم لثبوتها في الحاي أن الموضوع وضعها غير مثبت بحيث ينقل
ويحول لا بد من غسله (قوله فالمنفصل يغسل) كالخشب والقصب اذا قطعوا وأصابتهما نجاسة (قوله خشنا)
أما لا لمس فلا بد من غسله بحر (قوله فكأن رط) مثله في هذا الحكم الحصى كما في البحر (قوله ويظهر معنى)
سواء تقدمه مذى أم لا على الصحيح (قوله بفرك) هو الحك باليد حتى يتفتت (قوله ولا يضر بقاء أثره) كبقائه
بعد الغسل * تنبيه * متى نجس مغلظ والعاقبة والمزقة والولد قبل استهلاكه كذلك كذا في البحر (قوله كأن كان
مستحييا بما) وقيل لو بال ولم يتشر البول على رأس الذكر بأن لم يجاوز الثقب فأمنى فانه يطهر بالفرك
وكذا اذا جاوز لكن خرج المني دفعا من غير أن يتشر على رأس الذكر لانه لم يوجد منه سوى مروره على البول
في مجراه ولا تزل ذلك وظاهر المتون طهارته به * وان لم يستنج أفاده في البحر وهو أولى مما في التمهيد
وفي الشريعة بل لا يعلم أن الاكراه بالفرك مفيد جدا اذا كان رأس الذكر طاهرا بان بال ولم يجاوز البول
منه مخرجه أو تجاوز واستنجد صدر الشريعة وفيه إشارة الى أن محمل خروج المني لا يضر ما به من أثر
البول اه وهو يوافق ما في البحر (قوله لتأثرت بالنجس) أي بالبول (قوله لا يضر ما به من أثر
فيه) (قوله برطوبة الفرج) أي اذا دخل بديل البول (قوله لا يضر ما به من أثر) أي اذا
(قوله كذا رطوبات البدن) من بزاق وشحاط وعرق وورثين رطوبته (قوله ولا رأسها طاهرا) أو ما نفعه
الخالق مجوزة الجمع فيصدق بما اذا كان يابس أو رأسها غير طاهرا أو رطبا ورأسها طاهرا وهو يابس أو رأسها
طاهرا وفي بعض النسخ بالواو بدل أو وهو سموم من الناسخ اه حلي (قوله كذا رطوبات) اذا أصابت
النوب أو البدن ونحوهما فانهم لا تزول الا بالغسل سواء كانت رطبة أو يابسة وسواء كانت سائلة أو لها
جرم بحر (قوله عبيط) بالعين المهملة الطرى حلي عن القاموس (قوله على المشهور) احتزبه عما في المجتبى
حيث قال أصاب النوب دم عبيط فبيس فخته طهر النوب كالمني كما في الحلي عن البحر (قوله بلا فرق) أي على
المعتمد (قوله كما يجتبه الباقى) وكذا القهستاني وصرح به في الفيض الكركي قال الحلي فيه أن الرخصة
وردت في معنى الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وان الحلق دلالة يحتاج الى بيان أن معنى غير
الآدمي خصوصاً معنى الخنزير والكل والقبيل الداخلة في عموم كلامه في معنى آدمي ودونه خوط القناد
فليراجع الباقى اه (قوله على الظاهر) وجهه عموم البلوى (قوله وكذا كل ما حكم بطهارته الخ) كاللحم
والببس في الارض والتغور قال في البحر والجاصل أن التصحيح والاختيار قد اختلفا في كل مسألة منها
والاولى اعتبار الطهارة في الكل كمتنفذه أصحاب المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل (قوله الى نيف
وثلاثين) لعل الصواب عشرين بدل ثلاثين لان طهارته عبارة عنه جعها في هذه الايات وهو لم يذكر فيها
الا حد او عشرين والنيف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد (قوله وغير نظم ابن وهبان) أي في فصل
المعاينة حيث قال فيها ملغزا

(وذهب أثرها) كارت ورجح (أجل صلاة)
عليها (لا يتيم) مع الان المشروط لها الطهارة
وله الطهورية (و) حكم (آجر) ونحوه كائن
(مفروش وخص) بالحاء فتجوز سطح (ونجس)
وكذا قائم في أرض كذا (أى كالأرض)
فيطهر بجناف وكذا كل ما كان ثابتا فيها
لا تحده حكمه ما باتصاله بها فالمنفصل يغسل
لا غير الا بحر اخشنا كرسى في كالأرض
(ويطهر معنى) أى محله (يا بس بفرك) ولا يضر
بقائه (ان طهر رأس حشفة) كأن كان
مستحييا بما وفي المجتبى أو ليج فنزع فأنزل
لم يطهر الا بفركه لتلقونه بالنجس انتهى أى
برطوبة الفرج فيكون منزعاً على قوله ما
ينجس ما أتاها عنده فهي طاهرة ككسائر
رطوبات البدن جوهرة (والا) يكن
يا بس أو لا رأسها طاهرا (فيغسل) كسائر
النجاسات ولو دما عبيطاً على المشهور
(بلا فرق بين منبسه) ولو رقيقاً لم يضر به
(ومنها) ولا بين معنى آدمي وغيره كما يجتبه
الباقى (ولا) بين (نوب) ولو جديدا
أو مبتدأ في الاصح (وبدن على الظاهر) من
المذهب ثم هل يعود نجسا ببله بعد فركه المعتمد
لا وكذا كل ما حكم بطهارته بغير ما منع وقد
أنهيت في الخزان المطهرات الى نيف وثلاثين
وغير نظم ابن وهبان فقلت

وأخرون الفرك والدلك والجفا * ف والتعت قلب العين والغسل بطهر
ولادبع تحليل ذكاء فخل * ولا المسح والتزح الدخول التفوق

وزاد شارحها ما يتاقتال وأكل وقسم غسل بعض ومخله * وندف وغلى يسع بعض تنور

قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه التماسية والمسؤل عنه بقول الناظم وآخر الخ الحفر قال الشارح وفي عدم مطهر انظر فان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه أرض طاهرة جعلت فوقها كالوفرش فوق النجاسة شي طاهرا (قوله وغسل) أي في الثوب مثلا والمسح في الصقيل والجفاف في الارض والتفت في الخشب وقلب العين في انقلب الخنزير لحما والحفر في الارض والديغ في الجلد والتخليل في الخمر اذا خللت بوضع شي فيها والذكاة في الشاة والتخلل في الخمر اذا تخللت بنفسها والفرق في المني والدلك في الخف والدخول في الحوض النجس اذا دخل فيه ماء طاهر حتى سال من الحوض ولو شى ما قبله لا على الصحيح كما تقدم والتغور في البئر والتصرف في البعض في تنجس بعض الحنطة والتصرف فيم الاكل والبيع والهبة والصدقة والتدف في القطن ان تنجس أقل من نصفه كما في الدناوى الهندية والتزج في البئر والنار في العذرة والقلى في نحو الزيت بما قد رخصه كما في القهوة ستاني وغسل البعض في تنجس بعض الثوب والتغور في السمسم الجامد اه حلي بزيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تتبع زوال الوصف المترتب عليها بجوهر مثله الدهن النجس اذا جعل في الصابون (قوله به يفتي) هو قول محمد (قوله ان لم يظهر فيه أثر النجس) من طم ولون وريح (قوله وعنا) المراد به صحة الصلاة بدون ازالته بجوهر لا عدم الكراهة لتبوتها (قوله فيجب غسله) ويجوز قطع الصلاة لغسله (قوله ومادونه تنزيها) هو المعتمد ثم ان كان دخل في الصلاة نظرا ان كان في الوقت سعة فلا فضل ازالته واستقبال الصلاة وان كانت تفوته الجماعة فان كان يجد الماء ويجد جماعة آخر من في موضع آخر فيض على صلاته ولا يقطعها بجوهر ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر فيض على صلاته ولا يقطعها بجوهر ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا والاتحاد النجاسة بخلاف ما اذا كان ذاتا في اتعدها فينجس كالموصل مع درهم نجس الوجهين لوجود الفاصل وهو جوهر متمك (فروع) لو جاس الوحن المتنجس الثوب أو البدن في حجر المصلي وهو يستمسك بنفسه أو الجاهم المتنجس على رأسه جازت صلاته لانه لم يكن حامل النجاسة بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مضافا اليه فلا تجوز صلاته ولو حمل ميتا كافر لا تصح صلاته مطلقا وان مسلما فان لم يغسل فكذلك وان غسل فان استهل صحت والا فلا (قوله في كنيف) هذا توفيق الهندواني بين قول من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند مشايخ ما وراء النهر وصححه الزيلعي والزاكدي وأقره في الفتح (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عضوا وعلم أن التغلظ عنده بعدم تعارض نصين وقال به وبعدم الاختلاف من معاصرهم أم من قبله - في الطهارة والتخفيف بالتعارض عنده وبالاختلاف عندهم فزاد في تفسير المغلظة على كل ولا يلوى في اجتنابه قال ابن ملك في شرح المجمع اذا كان النص الوارد في شيء يضاف منه بمخالفة الاجتهاد عندهما فيثبت به التخفيف فضده بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه وأورد على التعريفين سور الجارقات التعارض ورد فيه وقالوا بطلانها والمضى فان الاختلاف وجد فيه وحكموا جميعا بتقليظه (قوله كعذرة آدمي) مثلها نجوا الكلب ورجيع السباع (قوله وكذا اكل ما خرج منه موجبا لوضوءه) كبول ومني ومذى وودي وقريح وصد يد وفي اذا ملأ الفم لكن برده على هذه الكمية الريح فانه طاهر (قوله مغلظا) لا حاجة اليه مع قوله كذا (قوله وبول غير مأكول) سواء كان آدميا أو لا (قوله لم يطعم) بفتح الياء أي لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالنضح في بول العبي (قوله الابول الخفاش) بوزن رمان سمى به لصغر عينيه وضعف بصره ورأسه ان أحرقوا كحل به قلع البياض من العين ودمنه ان طلى به على عاتق المراهقين منع الشعر قاموس (قوله وكذا بول الفأرة) أي انه معفو عنه في غير الماء كالتياب والطعام وأما في الماء فيفسده سواء كان في الاواني أو في البئر عند تحقق الوقوع فأقاده الحلبي وفيه نظر اذ قد تقدم طهارته في البئر (قوله وعليه الفتوى) مقابلة ما في البزاية وجهه ظاهر الرواية من أنه يفسد الثوب وما في فتاوى قاضى خان حيث قال بول الهرة والفأرة وخرجهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المعلوم أن ما به الفتوى مقدم على خبره ولو ظاهر الرواية (قوله أن خراها لا يفسد) قال في البحر تنجز وجد

وغسل ومسح والجفاف مطهر
ونحت وقلب العين والحفر يذكر
وديج وتخليل ذكاة تخلل
وفرك ودلك والدخول التغور
نصرت في البعض ندف ونزحها
ونار وغلى غسل بعض تنور
(و) يطهر (زيت) تنجس (بجعله صابونا) به يفتي
للبلوى تنور ووش بما تنجس لا بأس بالخبز
فيه (كطابق تنجس فجعل منه كوز به دج له
في النار) يطهر ان لم يظهر فيه أثر النجس بعد
الطبخ ذكر الحلبي (وعفا) الشارح (عن قدر
دوهم) وان كره فخرى فيجب غسله ومادونه
تنزيها لم يسن وفوقه بطل فيفرض والهبة
لوقت الصلاة لا الاصابة على الأكثر من (وهو
منه قال) عشرون قراطا (في) نجس (كنيف
له جرم) وعرض مقهور الكنف) وهو داخل
مفاصل الاصابع (في رقبتي من مغلظة
كعذرة آدمي) وكذا اكل ما خرج منه موجبا
لوضوءه أو غسل مغلظ (وبول الخفاش وخراها
ولون من صغير لم يطعم) الا بول الخفاش وخراها
فطاهر وكذا بول الفأرة لتعذر احترازه
وعليه الفتوى كما في التمار خانية وسجى آخر
الكتاب أن خراها لا يفسد ما لم يظهر أثره وفي
الاشياء بول السنيور في غير اواني الماء عنوه
وعليه الفتوى

في خلافه نراه الفأرة فان كان صليباري الخمر ويؤكل الخبز لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) أي في ذاته فلو وجد
 المسفوح ولو على اللحم بقى نجسا كذا في منية المصلي (قوله الا دم شهيد) ولو مسفوحا (قوله مادام عليه) حتى
 لوجه ملطخا به في الصلاة صحت وإذا أبين منه ~~كان نجسا~~ كذا في البحر (قوله وما بقى الخ) هذه خارجة
 بقية المسفوح وما أفاده ظاهره من أنها طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مراد او حينئذ فلا استثناء
 أفاده الحلبي (قوله مهزول) خصه لتحقيق الدم فيه غالباً ولا فغير المهزول كذلك وقصره الجوى في حاشية
 الاشباة فجعل طهارته في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) أي دم ~~كبد~~ وهو ما يكون ممكناً فيه
 لا ما كان من غيره بجز (قوله وقاب) حكى طهارته في القنية بقيل (قوله وما لم يسئل) أي من بدن الانسان
 (قوله وقيل وبرغوث وبقي) أي وان ~~كان في البحر~~ (قوله لساعة) صيغة مبالغة للمؤث من اللسع
 وهو عض ذي سم بضمه أو ضربه بآثره أو اللسع خاص بالآبرة واللادغ بالذال المهملة والغين المعجمة بالضم
 وتما بالذال المعجمة والعين المهملة تخاص بالنار حلبي (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولو نبذا
 على قول محمد المفتي به (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في منية صلى وفي ثوبه دون الكثير الفاحش
 من السكر والمنصف تجزئه في الاصح قال الحلبي وهو نص في التخفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع
 الى الفرع المنصوص في المذهب وأما زجج صاحب البحر فبحث منه (قوله لا يذوق) بالذال المعجمة أو بالزاي
 حلبي عن القاموس (قوله كبط أهلي) أما إذا كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالحمام بجر عن البرازية
 (قوله فان ما كولا) كمام وعصفور (قوله والا تخفف) أي لا يكن ما كولا كالصقور والباز والحدأة
 فتخفف لئلا ينجس البئر لعذره وساعفه كما تقدم في المسئلة حلبي (قوله وروث) وان كان روث
 ما يؤكل كروث بفعل أمه بقرة وذئب أمه شاة أبو السعود عن شيخه وفي البحر الروث للحمار والفرس والخنثى للبقرة
 والبعير للابل والغنات للآدمي (قوله أفادهم نجاسة خرو كل حيوان) ولو ما كولا كروث الفرس تبس في ذلك
 صاحب البحر والاولي أن يقول أفادهم ما قبلنا نجاسة الخ ووجه الافادة أن ذلك الحكم ثبت في المأكل
 فيكون في غير المأكل كذلك بل أولى (قوله وقالوا تخفف) ولومن غير ما كولا حلبي وهو راجع الى الروث والخنثى
 وذكر في البحر نقلا عن الكافي الاتفاق على تغليب نجو الكلب ورجيع السباع قال ولا يظهر اختلاف في غير
 الروث وخنثى (قوله قوله ما أظهر) لثبوت الاختلاف بين العلماء في النجاسة والطهارة فأورث الخلفة
 وأعموم البلوى لا امتلاء الطارق به باختلاف بول الحمار وغيره مما لا يؤكل لحمه لان الارض تنشفه زيلبي (قوله
 وطهرهما محمد) حين دخل الى مع الخليفة ورأى بلوى الناس من امتلاء الطرق والشارع بالبحر (قوله آخر)
 دفع به اعتراضا ورده عليه حاصلا قد ذكرت أولا عنهم التخفيف وشافيه نقل الطهارة عن محمد فاجاب بأن
 النقل الاول قال به محمد أولا ثم رجع عنه وقال بالطهارة آخر (قوله وبه قال مالك) لا يظهر لانه يقول ما كل
 لحمه فبوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار (قوله جعلت الخليفة تبعا للخليفة) فمعنى
 الدرهم وظاهره ولو الخليفة أكثر من الخليفة (قوله ثم متى أطلقوا النجاسة الخ) كاطلاقهم النجاسة في الآسار
 النجسة وفي جلد الحية غير المذبوحة الذي لا يحتمل الدبغ (قوله فطاهره التغلظ) هو صاحب البحر حيث
 قال والنظار أنها مغلظة وأنها المرادة عند اطلاقهم (قوله ورجعه في النهر) حيث قال ما في الكتاب أولى
 ولا شك أن ربع المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا ولضعف هذا القول لم يعرج عليه في فتح القدير
 (قوله على التقدير) متعلق بوجه حلبي (قوله وعابه) أي على التقدير بربع المصاب وفيه أن لفظ الفتوى مقدم
 على غيره حلبي (قوله ومنه) أي من المأكل كولا الفرس أي فان نجاسة بوله مخففة عندهما وانما كره الامام لحم
 امانتيها أو تخبر بجمع اختلاف التصحيح لانه آله الجهاد لا لان لحمه نجس بجز (قوله وطهره محمد) الضمير يرجع
 الى بول المأكل الذي من جلته الفرس حلبي (قوله ثم الخنة انما تظهر في غير الماء) مفهومه أن الخليفة كاهما
 نجس ويستثنى منه خرو طير لا يؤكل بالنبوة الى البرفانه لا ينجسها كما ذكرناه آنفا حلبي (قوله وعنى دم سمك)
 لانه ليس بدم على التحقيق وانما هو دم صوره لانه اذا ليس ببيض والدم يسود وسواء كان صغيرا أو كبيرا البحر
 (قوله والمذهب طهارتها) لما قدمنا قريسا من أن لها طهارة قطعاً لان الشك على المعتمد انما هو في الطهورية
 حلبي (قوله وبول انتضخ) أي ترشش ولو ملا الثوب وسواء كان بوله أو بول غيره وانتضخ بالحاء المهملة والمجزة

(ودم) مسفوح من سائر الحيوانات الا الدم
 شهيد مادام عليه وما بقى في لحمه مهزول
 وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسئل ودم
 سمك وقيل وبرغوث وبقي زاد في السراج وكان
 وبقي كافي القاموس كتمان دوية جوار لساعة
 فالتفتي اثنا عشر (وغيره) وفي باقي الاشربة
 روايات التغلظ والتخفيف والطهارة رجع
 في البحر الاقول وفي النهر الاوسط (وغيره) كل
 طير لا يذوق في الهواء كبط أهلي (ودجاج)
 اما ما يذوق فيه فان ما ~~كولا~~ ولا فطاهر والا
 تخفف (وروث وخنثى) أفادهم ما نجاسة خرو
 كل حيوان غير الطيور وقالوا مخففة
 وفي التمهيد بلانية قولهما ما أظهر وطهرهما محمد
 آخر للبلوى وبه قال مالك (ولو أصابه من)
 نجاسة (خليفة) نجاسة (خليفة) نجاسة
 الخليفة تبعا للخليفة احتياطاً كافي الطهارة
 ثم في أطلقوا النجاسة فطاهره التغلظ (وعنى
 دون ربع) جميع بدن (نوب) ولو كبيراً هو
 المختار ذكره الحلبي ورجعه في النهر على التقدير
 بربع المصاب كذيل وكنه وان قال في الحقائق
 وعليه الفتوى (من) نجاسة (مخففة) كبول
 ما كولا (منه) الفرس وطهره محمد (وغيره)
 طير من السباع أو غيرها (غير ما كولا) وقيل
 طاهره محمد ثم الخفة انما تظهر في غير الماء
 فلا ينجس (و) عنى (دم سمك) ولعاب بقل وجوار
 والمذهب طهارتها (وبول انتضخ)

كافي الصالح (قوله كروا الابر) خرج ما اذا كان قد درر رأس المسال والابر بالكسرو فتح الباء جمع ابرة وهذا اذا لم
ير على الثوب والاوجب غلله اذا صار المجمع عليه أكثر من قدر الدرهم كافي الكرماني وفيه اشارة الى أنه
اذا كان بحيث يرى يجمع قهستاني (قوله لكن لو وقع في ماء قليل نجسه) هذا مقيد بما اذا استبان أثره
على الماء بأن يفرج الماء عنده وقوعه أو يتحرك والا فلا عبرة به كافي القهستاني عن التمر ناشئ ومع هذا
يستثنى منه ما اذا وقع في البئر فإنه لا ينجسه كما تقدم في البئر حلي وفي شرح المنية لو وقع الشيء المنضج
عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقيل ينجسه وهو الاصح لأنه لا يخرج فيه (قوله لأن طهارة الماء أكد) ربما
يقال حيث كانت طهارة الماء أكد لا يعتبر قليل النجاسة معها (قوله وفي القنية الخ) هذا محمول على ما اذا
كان يرى على الثوب حالة وقوعه كافي القهستاني عن الكرماني حلي (قوله ينبغي أن يكون كالدهن
النجس اذا انبسط) أي وزاد على قدر الدرهم فيكون مانعا للصلاة (قوله وطين شارع الخ) مبتدأ وعفو
خبره والشارع الطريق (قوله ويجوز نجس) القول بعفوه هو الصحيح (تنبيه) لو أصاب الثوب ما سال
من الكنيف فالأجاب أن يغسله ولا يجب ما لم يكن أكبر رأيه أنه نجس والمراد بما سال من الكنيف الماء
الذي يسيل من حوض الماء أو الذي على أعلى الكرسی لا الذي يخرج من أسفله للتيقن بنجاسته وجادة
آدمي اذا وقعت في الماء أفسدت ان كانت قد رطقت لا الطفر نفسه ولو استجيب بالماء ولم يمسحه حتى فسا اختلف
الشايع فيه وعاءهم على أنه لا ينجس والاصطلح اذا كان حار أو على كونه طابق أو بيت البالوعة اذا كان
عليه طابق وتقاطر منه لا يفسد ما لم يظهر فيه أثر النجاسة والطين المبرقن والردغة في الطريق فيها نجاسة
طاهرة الا اذا رأى عين النجاسة بحجوفه دخان النجاسة اذا أصاب الثوب أو البدن فيه اختلف والعصم أنه
لا ينجسه (قوله وانتضاح غسالة) أي غسالة الشيء من نجس فهي في حكم البول المستضع وعلم أن غسالة آلمت
نجسة كذا أطلق محمد في الاصل والاصح أنه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا
الأن محمد انما أطلق ذلك لأن بدن الميت لا يخلو عن نجاسة غالبا (قوله أي جرى) هذا خاص بما اذا جرى على
أرض أو سطح ولا ينعمل ما اذا صب على نجاسة لأن الصب لا يقال له جريان مع أن الحكم عام فالاولى ابقاء المصنف
على عمومه أفاده الحلبي (قوله اذا ورد كله) بأن كانت الارض كلها نجسة أو كانت النجاسة عند الميزاب
وفي الصرماء المطر اذا مر على العذرات لا ينجس الا أن تكون العذرة أكثر من الارض الطاهرة أو تكون العذرة
عند الميزاب (قوله ولو أقله لا) بأن كان يترأقل من نصفه عليها (قوله كيسة في نهر) فاذا وجدت ميسة في نهر
أو نجاسة على سطح جرى أقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا (قوله لكن قد منا) أي في الماء حلي (قوله
أن العبرة لا تزر) أي فيما اذا جرى ماء قليل على نجاسة وأما اذا كانت دفعة الجاري عشرين في عشرين فان العبرة فيه
للاثر اتفقا حلي (قوله اجماعا) منا ومن الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله لكن لا يتحكم) استدراك
على قوله نجس فإنه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب فيه كما ينجس بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله ما لم
ينفصل) قال في البحر اعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأقل الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان
الثوب في اجانة أو ورد الماء عليه أو كان الماء فيها أو ورد الثوب المتنجس فيه عندناه هو طاهر في المحل نجس
اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الثاني اتفقا أما الثالث فهو نجس عنده لأن طهارته في المحل ضرورة
تطهيره وقد زالت طاهر عنده ما اذا انفصل والاولى في غسل الثوب المتنجس وضعه في الاجانة من غير ماء
ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أو لا ثم وضع الثوب فيه خروجا من خلاف الشافعي فإنه يقول بنجاسة الماء حينئذ
ولا فرق على المتقدمين الثوب المتنجس والعضو (قوله لا رما قد ر) سواء كانت عذرة أو لا في البحر
السرقي والعذرة تختزق قصير ماد اطهر عند محمد وعليه الفتوى (قوله والالزم بنجاسة الخبز) هذا انما يظهر
اذا أتى الرما على الخبز فأما اذا كان الخبز في شحون نور البيوت فلا يلزم ذلك لأن الخبز في أعلاه والرماد في أسفله
(قوله فصار حاة) بفتح المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وهما التائيت الطين الاسود المذنب حلي واستفاد منه أن
نن الحاة التي أصلها عذرة لا يقتضي نجاستها ومثل ما ذكرنا دفنت العذرة في موضع حتى صارت زابا كافي البحر
(قوله لا انقلاب العين) يرجع الى المسائل الثلاث (قوله مطهره) قال الشرنبلالي يتأمل في الحكم بالطهارة
مع عدم التحري في المحل المغسول ولم يعلم للنجاسة محلا لا يقينا ولا ظنا (قوله هو المختار) رد لما اختاره

كروا الابر) وكذا اجابها الا تحوان كنه
باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء
قليل نجسه في الاصح لأن طهارة الماء أكد
جوهره وفي القنية لو انصل وانبسط وزاد
على قدر الدرهم ينبغي أن يكون كالدهن
النجس اذا انبسط وطين شارع ويجوز نجس
وجاز سرقة ويحل كلاب وانضاح غسالة
لا يظهر مواقع فطرها في الاناء عفو (وما)
بالمد (ورد) أي جرى (على نجس نجس) اذا
ورد كله أو أكثره ولو أقله لا ينجس في نهر
أو نجاسة على سطح لكن قد منا أن العبرة
للاثر (ككسه) أي اذا وردت النجاسة
على الماء نجس الماء اجماعا لكن لا يتحكم
بنجاسته اذا لا في المتنجس ما لم ينفصل
فليحفظ (لا) يكون نجسا (رما قد ر) والالزم
بنجاسة الخبز في سائر الامصار (و) لا (ملح كان
حارا) أو خبز العيينة يقي (وغسل طرف
ه أة لا انقلاب العين) أصابته نجاسة محلا منه
نوب) أو بدن (أصابته نجاسة محلا منه
ونسي) المحل (مطهره وان) وقع الفصل (ينبغي
نحو) هو المختار

في البدائع من وجوب غسل الجسع لأن موضع النجاسة غير معلوم وليس البعض بأولى من البعض ورد لما قاله
 الاسيبي من اشتراط التعزى ومنه يعلم أن بحث الشر بنسب لا يعمول عليه لأن محمله رجوع الى هذين
 القولين (قوله وفي الظهيرة المختار الخ) هذا هو من الشارح تبع فيه صاحب النهر لأن مسئلة الظهيرة غير
 مسئلة الخلاصة وعبارة البحر صريحة في ذلك وصورة ما في الظهيرة متصل رأى على نوبه نجاسة ولا يدري
 متى أصابته والمختار عند الامام من اختلافات كثيرة أنه لا يبعد الا الصلاة التي هو فيها حلي (قوله خصلها
 لتفليظ بولها) حكم غير ما يفهم بالاولى (قوله كما مر) أى في الايات المتقدمة حيث عبر فيها بقوله تعزى
 في البعض وهو مطلق حلي (قوله حيث يطهر الباقي) رده في النهر بأن ذلك ليس من المظاهرات فإن النجاسة
 باقية وانما جازا الانتفاع لوقوع الشك في الوجود أبقى النجاسة فيه أولا ألا ترى أن الذهاب لو عاد عادت
 النجاسة وهذا انما يظهر في غير غسل البعض (قوله لاحتمال وقوع النجاسة في كل طرف) هذا التعليل
 يقتضى نجاسة الكل والمناسب أن يقول لاحتمال كون النجاسة في الذهاب فيكون الباقي طاهرا
 كما أنه في مسئلة الثوب يحتمل أن المغسول هو الثوب وفيه اشكال فيه عليه في الاشياء في قاعدة اليقين
 لا يزول بالشك وحاصله أن النجاسة فيه قد تيقنت والغسل وقع في طرف يحتمل أنه النجس فازالها
 مشكوكا فقتضاء الحكم بعدم الطهارة وهو في الحقيقة بحث الشر بنسب لا (قوله أما عينها)
 مفهوم قوله محل نجاسة (قوله بعد جفاف) ظرف لقوله مرتبة لا لقوله يطهر قال في الغاية المراد بارتى
 ما يكون مرتبا بعد الجفاف كالدم والعذرة وما ليس يرمى هو ما لا يـكون مرتبا بعد الجفاف (قوله
 بقلعها) في التعبير به ايماء الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح واشتراط العصر قول محمد وعلى الصحيح فما يبق
 في البدن من البلة بعد زوال عين النجاسة طاهر تعا طهارة البدن في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر
 كمرورة الابرن تطهر بطهارة البدن وعلى هذا اذا أصاب خفيه في الاستنجاء من الماء النجس فانما
 يطهر ان بطهارة المحل تعا حيث لم يكن بهم ما خرق أو السعود (قوله ولو زنة) سواء كانت النفسلة في ما جاز
 او اذا كد كثيرا أو بالصب أو في اجانة اه حلي (قوله أو بما فوق الثلاث) أى ان لم تنزل بالاكل (قوله في الاصح)
 راجع الى قوله ولو بجزء والاولى ذكره بصلقه ومقابل القول بايجاب الغسل مرتين بعد زوال عينها أو بايجاب
 ثلاث كذلك أو بايجاب مرة كذلك اه حلي (قوله ليعم نحو ذلك) كسح ويسف في هذا كاه لا يحتاج الى الغسل
 بل يكفي في ذلك زوال العين من غير غسل بجرع السراج (قوله لكون وريح) أما العلم فلا بد من زواله
 كما في القهستاني فالاولى من لون وريح ومثل ذلك الكوز الذي وضع فيه خمر سواء كان عتيقا أو جديدا فلا يضرب
 بقاء الريح كما في البحر عن الفتح (قوله لازم) أى يشق زواله (قوله ونحوه) كاشنان (قوله بل يطهر الخ) اضرب
 انتقال (قوله نجس) بكسر الجيم اذ لو فرض ان الصبغ أو الخضاب نجس العين كالدم وجب زوال عينه
 وطعمه وريحه ولا يضرب بقاء لونه كما هو ظاهر أخذ من مسئلة ودك الميتة فان قلت النجس بكسر الجيم أعم من
 النجس بقضائه مدق نجس العين قلنا ينجس بأحد معنيه وهو النجس بقريضة مسئلة ودك الميتة (قوله
 بغسله ثلاثا) هو المذهب وأما اشتراط الخمانية صفو الماء فهو ويحت منه وتابعه عليه في الفتح كما في النهر كما في
 البحر من أن عبارة الفتح تؤذن بأن اشتراط الصفو هو المذهب ممنوع اه حلي قلت لا يتجه المنع فان عبارة قالوا
 لو صبغ ثوبه أو يده بصبغ أو حنأ نجسين فغسل الى أن صفو الماء يطهر مع قيام اللون وقيل بغسل بعد ذلك ثلاثا
 اه قال تعزى يعني أنه المذهب لاسيما وقد حكى مقابله بقيل قلت ولما في الفتح وجه وجيه وذلك أنه مادام يخرج
 شيء في الماء تعزى النجاسة ويظهر من عبارة الفتح أن القول الاول في الشرح لم يقل به أحد لكن مسئلة دسومة
 النجس الاسمية تؤيده (قوله ولا يضرب أنزدهن الخ) لأن التشرب معفو عنه ولأنه طاهر في نفسه وانما ينجس
 بعبارة النجاسة (قوله الادهن ودك ميتة) الاولى أن يقول الادسومة ودك ميتة (قوله بل يستعجم به في غير
 مسجد) لصون المسجد عن النجاسة (قوله بغاية ظن غاسل الخ) أى بالغسل المصاحب له غلبة الظن بالطهارة فلا
 تقدر له بعدد على المقتضى به فلو غلب على ظنه أنها قد زالت بجزء أجزأه كما مر ح به الكرخ واختاره الاسيبي
 (قوله والافستعمل) أى ان لا يكن الفاسل مكافا بأن يكون صغيرا أو مجنونا أو ذميا على أحد الأقوال فالعبارة
 لظن المستعمل لأنه هو المحتاج (قوله وقد رد ذلك لموسوس) لما كان الموسوس لا غلبة لظنه قال وقد راجع وهذا

ثم لو ظهر أنها في طرف آخر هل يبعد في
 الخلاصة نعم وفي الظهيرة المختار أنه لا يبعد
 الا الصلاة التي هو فيها (كما لو بالجر) خصلها
 لتفليظ بولها اتفاقا (حلي) نحو (خطة
 تدومها فقس) أو غسل بعضه (أو ذهب به به
 أو كل أو يبيع كما مر) حيث يطهر الباقي
 وكذا الذهاب لاحتمال وقوع النجس في كل
 طرف كمنسلة الثوب (وكذا يظهر محل
 نجاسة) أما عينها فلا تقبل الطهارة
 (مرتب) بعد جفاف كدم (بقلعها) أى
 بزوال عينها أو أثرها ولو بـ (تزا أو بما فوق
 الثلاث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم
 ذلك وفرك) ولا يضرب بقاء (ن) ككون وريح
 (لازم) فلا يكلف في ازالته الى ما خفي
 أو صابون ونحوه بل يطهر ما صبغ أو خضب
 نجس بغسله ثلاثا والاولى غسله الى أن
 ينجس بالماء ولا يضرب أنزدهن الادهن ودك
 يصفو الماء ولا يضرب أنزدهن الادهن ودك
 ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدين به جلد
 بل يستعجم به في غير مسجد (و) يطهر محل
 (غيرها) أى غير مرتبة (بغلبة ظن غاسل)
 لو مكثوا والافستعمل (طهارة محلها) بلا
 عدد به يبقى (وقدر) ذلك لموسوس

فوفق من صاحب السراج بين قول العراقيين بغلبة الطين والبصار بين الثلاث فقال الظاهر الاول ان لم يكن
 موسوسا وان كان موسوسا فالثاني واستقصاه في النهر افاده حلي (قوله ثلاثا) يرجع الى كل من الغسل
 والعصر وعن أبي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار سراج
 (قوله أوسعا) ضعيف وفي امداد الفناح يندب الغسل سبعا مع الترتيب في نجاسة الكلب خروجا من خلاف
 الشافعي رضي الله تعالى عنه حلي (قوله بحيث لا يقطر) نصير بالمبالغة في العصر واشترط العصر ليس
 على عموم منطوق بعض الاشياء عنه كبعث الاواني قال في البحر عازيا الى حاوي القديسي والاولا في ثلاثة
 انواع خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهرها على أربعة أوجه حرق ونحت ومسح وغسل فانه كان الاناء
 من خرف أو حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في أجزاءه يحرق وان كان عتيقا يغسل وان كان من خشب
 جديد يمت ومن قديم يغسل وان كان من حديد أو صفا أو صفا أو زجاج وكان مقلبا يمسح وان كان
 خشبا يغسل وفي الذخيرة حكى عن الفقيه أنه اذا أصابت النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات
 لأن العصر معتذر فقام التوازي في الغسل فقام العصر افاده أبو السعود وقوله يحرق الظاهر أن هذا بالنسبة
 الى الصلابة اذا جعلها وأما بالنسبة الى وضع الماء فيه فلا يشترط الحرق فهو تطهير ما قالوا في الموه (قوله
 دون ذلك الغير) وجهه أن كل أحد يجتنب بماء عنده والقادر بضرورة الغير لا يعتد قادرا اه أبو السعود
 (قوله الاظهر نعم) واختار قاضي خان في فتاواه عدم الطهارة (قوله أي انقطاع التقاطر) ولا يشترط
 فيه اليدس بحر ولا يغتفر هنا بقاء الاثر وان شق كما في النهر عن الحلبي بجنا (قوله مما يشترط الخ)
 اعلم أن صاحب المحيط فصل فيما لا ينصرف بين ما لا يشترط فيه النجس وما يشترط فالاول يطهر بالغسل ثلاثا
 من غير تجفيف والثاني يحتاج الى التجفيف فقول الشارح والافضلها أي الا يشترط النجاسة فتقطع بالغسل
 ولا يشترط التجفيف (قوله وهذا كله) أي الغسل والعصر ثلاثا فيها عصر والغسل مع ثلاثا يختلف
 في غيره (قوله في غدير) أي حفرة فيها ماء كثير (قوله أوصب عليه ماء كثير) قال في البحر وأما حكم الصب
 فانه اذا صب الماء على الثوب النجس ان كان الصب بحيث يخرج ما أصاب الثوب من الماء وخلفه غيره
 ثلاثا فقد طهر لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر كإزالة النجس اذا صب عليه ماء كثير هذا الوجه (قوله
 ويرى) بالاول وفي نسخة بأووهي الاولى فانه في المحيط جعلها مستقلة حيث قال قالوا البساط اذا
 تنجس فأجرى عليه الماء الى أن يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر (قوله بلا شرط عصر)
 أي فيما ينصرف ويتجفف فيما لا ينصرف وهو وما بعده بيان للاطلاق (فرع) قال في البحر الاناء النجس اذا جعله
 في النهر وملاء وأخرجه منه طهر أي ان لم يبق فيه أثر النجاسة (قوله ودبس) بالكسر والسكون وبكسر تين
 غسل الترو و غسل الخل قال في البحر تنجس الغسل باقي في قدر ويصب عليه ماء ويغلى حتى يعود الى مقداره
 الاول هكذا ثلاثا قالوا وعلى هذا الدبس اه قال القهستاني الا أنهم لم يذكروا مقدار الماء في طبع الغسل
 والدبس لكن وجدت بخط الثقات من أهل الاقتناء أن المنور كفيان لعشرة أمعاء اه وهذا مؤدى ما في الحلبي
 عن القهستاني أنه يضاف اليه مقدار خسه (قوله ودغن) الذي في القهستاني ونحوه في البحر عدم اشتراط
 الغلي فيه فقد ذكر الاول أن إزالة النجاسة تكون بالخلط كما اذا جعل الدهن في الحاية ثم صب فيه ماء مثله وحركه
 ثم ترك حتى يعلو فأخذ الدهن وأوقب أسفلها حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاث مرات فيطهر كما في أكثر
 المتداولات اه وبعبارة البحر خالية عن التقييد بكون الماء مثل الدهن وهو الارفق (قوله بغلي وتبريد ثلاثا) المراد
 بالتبريد التجفيف ولفظ ثلاثا يرجع الى الغلي والتبريد وهو قول الثاني والمقتضى به قول الامام بعدم الطهارة كما يدل
 عليه ما في البحر حيث قال عازيا الى التجنيس طخت الحنطة بالنهر قال أبو يوسف تطبخ بالماء ثلاثا وتجفف
 كل مرة وكذلك اللحم وقال الامام اذا طخت بالنهر لا تطهر أبدا وبغلي والتصحيح في الاولى تصحيح في الثانية
 لانعدام المشابهة بينهما الدال عليه اللفظ كذا فليأتمل (قوله وكذا دجاجة الخ) قال في الفقه ولو ألقيت
 دجاجة جال الغليان في الماء قبل أن يشق بطنها التفت أو كثر قبل الغسل لا يطهر أبدا لكن على قول أبي يوسف
 يجب أن يطهر على قانون ما تقدم في اللحم والعلة فيه تنسب النجاسة المتخلطة بواسطة الغليان لكن العلة المذكورة
 فيها في اللحم على قول الامام لا تنبت حتى يصل الماء الى جذ الغليان ويمكث فيه اليوم بعد ذلك زمانا يمنع في مثله

(بغسل وعصر ثلاثا) أوسعا (فما ينصرف)
 مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لو عصره غيره
 قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم
 يسالغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم الضرورة
 (و) قدر (بتلث جفاف) أي انقطاع
 التقاطر (في غيره) أي غير من عصر مما يشترط
 النجاسة والافضلها كما مر وهذا كله اذا
 غسل في اجابة أما لو غسل في قدر أو صب
 عليه ماء كثير ويرى عليه الماء طهر مطلقا
 بشرط عصر وتجفيف وتكرار خمس هو
 المختار ويطهر ابن ورسول ودبس ودغن بغلي
 ثلاثا بلحم طبخ بماء يغلي وتبريد ثلاثا وكذا
 دجاجة ملقاة حية على النفت

التشرب والمداخول في باطن اللحم فالاولى في اللحم المسعوط أن يطهر بالغسل ثلاثا لتجسس سطح الجلد بذلك الما
وقد قال شرف الائمة بهذا في الدجاجة والكركش فالسميط مثلهما اه (قوله قبل شقها) أي واخراج ما فيها من
الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن أن يخرج ما في جوفها ويغسل محل الذبح مما عليه من دم مسفوح
تجمد (قوله لا تطهر أبدا) هو قول الامام وطهرها أبو يوسف بطبخها بالماء ثلاثا وتعصففها كل مرة (قوله
نقعت وجففت ثلاثا) فيه أنه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمنقعة بيول فإن في كل منهما تشربا تاما فقتضا
عدم الطهارة أصلا عند الامام وطهرتها عند الثاني بما تقدم فإن قلت أن موضوع المسئلة مختلف لأن
احدهما ذكركم فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ أي من غير طبخ ولا شك أن الطبخ فيه زيادة تشرب فلذا حكم
الامام فيها بعدم الطهارة أصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن أن يقال في كيفية تطهيرها أن تطبخ بالماء
ثلاثا وبالخل أفاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يطهر بالغسل كما في البحر (قوله حتى يذهب أثرها) وذلك
بأن يفتته في الخل حتى يدخل الخل في أجزائه ومثله اذا صب عليه الخل وهو عجين (فروع) السكين الماء وما
يجس بماء ثلاثا يطهر اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلى ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل
ثلاثا * دجاجة شويت وخرج من بطنها شيء من الحبوب يتجسس موضع الحبوب وتطهره أن يطبخ ويبرد بالماء
الطاهر ثلاثا وكذا البعرا اذا وجد في جل مشوي

(فصل الاستنجاء)

بالتنوين في فصل والاستنجاء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستنجاء فتقول الشارح ازالة الخ خبر
حذف مبتدؤه ويصح على الاول اضافته وازالة خبر لمحذوف وانما ذكره في الانجاس مع أنه من سنن
الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) أي مسح أو غسل والاستنجاء مسح موضع النجس وهو
ما يخرج من البطن أو غسله ويجوز أن تكون السين والياء للطلب أي طلب النجس ليزيله بغير قليل زيادة (قوله
فلا يس من ريح) محذوف قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما نقضت لانجاسها عن موضع النجاسة حلبي
والاستنجاء منها بدعة كما في البحر (قوله وصاة) حاصل ما قيل فيها أنه ان لم يكن عليها بل أو كان ولم يتلوث منه
الدر في خارج بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستنجاء للنجاسة لاها حلبي (قوله ونوم) خرج بقوله نجس
أيضا (قوله وفصد) على تقدير مضاف أي دم فصد فانه وان كان نجسا لكنه ليس على سبيل فهو خارج بقوله من
سبيل اه حلبي (قوله وهو سنة) فلور تركه صلاته كما في البحر أي مع الكراهة التزمية (قوله مطلقا)
سواء كان معتادا أم لا طبيا أم لا (قوله وما قيل من اقتراضه) فانه صاحب السراج حلبي (قوله ليعو
حيض) كناية ونفاس حلبي (قوله فتساح) وجهه أن غسل السيلين في الحيض وأخويه ان لم يكن عن خبث
فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذ لو لم يزل الخبث
لم تمكن ازالة الحدث وأما اذا جاوز النجس المخرج فغسله ليس بفرض الا اذا زاد على المثقال ومقداره واجب
ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغاطة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء لانه لم يكن على السبيل فقد
ظهر أن الاستنجاء ليس له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبيل ولا يكون الاسنة أو هو فيها
عدا هذه الصورة سنة يقوم مقام القرض حلبي (قوله وأركانه أربعة) وذلك لانه ازالة ولا تحقق الاجزail
وهو الشخص ومنال وهو الخارج ومنال عنه وهو المخرج وآلة ازالة وهو الحجر ونحوه (قوله ويجس خارج)
كبول وغائط ومدى ومنى ودم خارج من أحد السيلين من (قوله وكذا لو أصابه) أي أحد السيلين
قال في النهر لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج طهرت أيضا أي بالاستنجاء (قوله وان قام من موضعه)
ظاهرة أنه من تنمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لاقية لها) أي غير الماء كما في أبي
السعود (قوله كدر) هو التحريك جمع مدرة قطعة طين وأدخلت الكاف التراب والعود والخرقه والقطن
والجلد الممتن وتان حائط يتمسح به ومع الأرض بالته (فروع) له أن يستنبي بدار استاجرها لا بدار غير
مستأجرة أو غير مملوكة بجزر أو بالسعود (قوله منق) أي منقذ (تنمة) الاولى أن يشهد مسترخيا كل الاسترخاء
الا اذا كان صائما وكان الاستنجاء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائما ويحتر من دخول الاصبع المبتلة وانما يفسد
الصوم اذا بلغ الاصبع موضع الحقنة وينبغي أن يشف المحل قبل أن يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

قبل شقها فضع في القنيس خنطة طحنت
في خمر لا تطهر أبدا به يبقى ولو انتفعت من
بول نقعت وجففت ثلاثا ولو عجن خبز بتمر
صب فيه خل حتى يذهب أثرها فتطهر والله
أعلم

(فصل الاستنجاء)

ازالة نجس عن سبيل فلا يس من ريح
وحصاة ونوم وفصد وهو (سنة) وسنة
مطلقا وما قيل من اقتراضه ليعو حيض
ومجازة يخرج فتساح (وأركانه) أربعة
(مستنبيه) ثنى (مستنبيه) كما
نجس (مستنبيه) من أحد السيلين
وجبر (و) نجس (خارج) من خارج وان لم يكن
وكذا لو أصابه من خارج دبر أو قن
موضعه على المعتد (ومخرج) دبر أو قن
(نحو حجر) مما هو من طاهرة فاعلة لاقية
لها كدر (منق) لانه المقصود فيتنار
الابلغ والاسلم عن التلوث في بعض النسخ
قوله السين والياء للطلب في بعض النسخ
زيادة والهمزة للسلب اه

ويغسل يديه قبل الاستنجاء بعده فأفاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتقيد) من جملة المفترع على قوله لانه
المقصود وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كيفيته في المقعدة في الصيف للرجل ادبار به بالبحر الاول والنسائ
واقباله بالثاني وفي الشتاء بالعكس والمرأة تفعل في جميع الاوقات كما يفعله الرجل في الصيف قاله قاضي خان
ونابغه الزبلي واختاره الشافعي (قوله وليس العدد بمسنون) لان المقصود الانقاء وذكر الثلاث في بعض
الاحاديث خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانقاء بها (قوله الى أن يقع في قايه) أفاد بذلك أنه مفقوض
الى رايه (قوله فيقدر بثلاث) أي التحصيل السنة (قوله كما مر) أي في غير المربة (قوله بعده) الجمع بينهما هي
المربة العليا وليه الماء ثم البحر (قوله أي البحر) أي الاستنجاء به فهو على تقدير مضاف (قوله عند أحد) أي من
يحرم عليه جماعه حلي (قوله أمامه) أي مع أحد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) أي قيل سنن الغسل حيث
قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا أه أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء أو خنثى أو الثلاثة أو
اثنين منها فهذا أحد عشر وعشرون صورة حلي (قوله فلو كشف له صار فاسقا) قال في البحر وان احتاج الى
كشف العورة يستنجي بالبحر ولا يستنجي بالماء لما قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وكثيرا ما يفعله عوام
المسلمين في المبضات فضلا عن شاطئ النيل (قوله لالو كشف لاغتسال) في البحر عن شرح النقاية ولو وجب
غسل على رجل ولم يجد ما يستره من رجال يروونه به غسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجب دسرة من
الرجال تؤخر وان كانت لا تجد دسرة من النساء فكما الرجال بين الرجال (قوله أو تنقو) لانه أثر طبيعي لا انفكاك
عنه حلي (قوله مطلقا) أي سواء كان في زماننا أو في زمان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقيل
سنة في زماننا - تحب في زمانهم لانهم كانوا يهرون بهم في زماننا يتلبسون ثيابا أي يسلطون رقيقا وبهر من
باب منع (قوله أي يفرض غسله) أشار الى أن الوجوب بمعنى الاقتراض والى أنه لا يسمى استنجاء لان غسل
ماعد المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسله بأي مانع من قبل طاهر فأفاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) أطلق
في المخرج فم القبل والبر وهو المعتمد (قوله مانع) انما احتاج الى تقديره لانه أول يجب يفرض ولو أبقاه على
اطلاقه أشمل صورة ما اذا كان المتجاوز قدر الدرهم وأيضا قدره ليناسب قول المصنف بعد ويعتبر القدر المانع
(قوله ورأه موضع الاستنجاء) أي غيره وأما هو فلا يعتبر مع المتجاوز حتى اذا كان المتجاوز عن المخرج ما على
المخرج أكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع وانما عبر بموضع ليشمل المخرج وما حوله من الشرج وهو يفتح في جميع
حلقة الدر الذي ينطبق كافي المباح (قوله وان كثر) أي على قدر الدرهم بأن كانت مقعدة كبرية ثم لم يتجاوزها
فلا يمنع اتفاقا عليه في البحر (قوله لا تترك الصلاة) أي تتركها والا فترك الاستنجاء مكرهه تنزيها لانه سنة
حلي (قوله وكره تحريما) أي في الكل كما تفيد عبارة البحر (قوله بعظم) لانه طعام الجن كما في الحديث (قوله
وطعام) لانه اسراف وإهانة وقد كرهوا وضع المملحة على الخبز لانه هان وهذا أولى وسواء كان مائعا أو لا كاللحم
بحر (قوله وروث) لانه طعام دواب الجن (قوله يابس) قيده لان الرطب لا يجفف الجاسة أما اليابس فلما كان
لا يتصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة مع الكراهة (قوله استنجي به)
بالبناء لا فهو ليعم ما لو استنجي بحرقه غيره (قوله وأجر) العلة فيه وفيما بعده من الخرف والزجاج ضرر المقعدة
بالاستنجاء بها (قوله ونهى محترم) لانه من قبيل تضييع المال في غير محله (قوله ويمين) للنهي في الحديث عن الاستنجاء
ومس الذكر باليمين فالصواب أن يأخذ الذكر بشماله فيؤثره على جدار أو على موضع عال من الارض وان تعذر
يقعد ويمسك البحر بين عقبيه فيؤثره على عضويه بشماله فان تعذر يأخذ البحر بيمينه ولا يجوز له ويمس العضو عليه بشماله
قال نجم الدين وفي امسك البحر بعقبه عسرو حرج وتكاف بل يستنجي بجدار ان أمكن والا يأخذ البحر بيمينه
ويستنجي يساره ذكره في البحر (قوله فلو مشاولة) أي لو كانت يده اليسرى مشاولة (قوله ولم يجد ماء جاريا) فان
وجده دخل فيه وغسل باليمنى أو أخذ منه باليمين وغسل ثم غسلها في الجاري وأخذ ماء آخر غسل به الى أن يطهر
ومثل الجاري الراكد الكثير حلي (قوله ولا صابا) فان وجده غسل بيمينه حلي (قوله سقط أصلا)
أي بالماء والجر قال الحلبي وأظاهر أن سقوطه مقيد بما اذا لم يجد من يحمل جماعه أه أقول قدم الشارح أن
أحدا من وجب عليه تعاهد الاخر بخلاف الماء لو كان المهم الأمان يحمل كلامه عليه أما أحد الزجين فلا يمنع
السقوط الا ان يتبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمريضة (قوله ولغم) لانه يضرب بالمقعدة كذا في البحر (قوله

ولا يتقيد باقبال وادبار شاة وصيفا وليس
العدد) فلا يأخذ بمسنون فيه بل مستحب
(والغسل) بالماء الى أن يقع في قلبه أنه طهر
ما لم يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر
(بعده) أي البحر (بلا كشف عورة) عند
أحد أمامه فيتركه كما مر فلو كشف له صار
فاسقا لالو كشف لاغتسال أو تنقو كما
يجتهد ابن الشحنة (سنة) مطلقا به بقي
سراج (ويجب) أي يفرض غسلا (ان جاوز
المخرج نجس) مانع (ويستبر القدر المانع)
لانه الصلاة فيها ورأه موضع الاستنجاء
لانه على المخرج ساقط نزعوا ان كثره لانه
لا تترك الصلاة معه (وكره) تحريما (بعظم
وطعام وروث) يابس كدرة إبسة وجر
استنجي به لا يجوز آخر (وأجر ويمين)
وزجاج ونهى محترم كخرفة دياح ويمين
ولا عند اليسر فلو مشاولة ولم يجد ماء جاريا
ولا صابا ترك الماء ولو شاة سقط أصلا
كمرض ومريضة لم يجز من يحمل جماعه
(ولغم)

وعلف حيوان) كشيش لان فيه عدم مراعاة النعمة (قوله وحق غير) كجدار غير مستأجر كما في مثلاً
 على قارى ذكره أبو الود (قوله وكل ما ينتفع به) كورق وقصب وقطن وخرقة والورق قبل ان يورق الكتابة
 وقيل انه ورق الشجر وأى ذلك كان فانه مكروه بحر (قوله مع الكراهة) أى التحريمية فى القهستانى عن النظم
 ينبغي أن يستنفي ثلاثة أمداد فان لم يجد قبل الاجراء لم يجد فيكف من تراب ولا يستنفي بسوى الثلاثة فانه
 يورث النقص كما قال صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يجوز أن يغسل بالاصابع جله لكن فى النظم وغيره أن الرجل
 يصعد الوسطى قبل الا يغسله ووضعه ثم ينصره ثم خنصره ثم معبته وبغسل حتى بعد من فى الاصح وقيل حتى
 يحسن والمرأة تنصرها ووسطاها أولاً ثم يغسل كمان فعل وقيل يكفيها أن يغسل ما وقع من فرجها على راحتها كافي
 الزاهدى ويسالغ فى الشتاء كثر وهذا اذا كان الماء بارداً والا استنفي به كافي الصيف لكن ثوابه دون
 ثواب من استنفي بالماء البارد اهـ حلى زيادة (قوله لحصول الانتفاء) عله أقول المصنف أجزاء (قوله
 وفيه) أى فى الاجزاء (قوله فينبغى أن لا يكون قبيحاً الخ) فيه نظر للقطع بأن المسنون هو الازالة ونحو
 الحجر لم يقصد لانه بل لانه من بل غاية الامر أن الازالة بهذا الخاص منى عنها واذ لا يتقى كونه من بلا ونظيره
 لوصلى السنة فى أرض مغسوبة كان آتياها مع ارتكاب المنهى عنه كذا فى النهر (قوله استقبال قبله) من أى
 جهة كانت وقوله صلى الله عليه وسلم ولكن شرفوا أو غزبوا محمول على من لا تكون قبلته اليهما (قوله لم يكره)
 أى تحريم على ما اختاره القرائن أى التزجبية تشابة لقول الحلى تركه أدب حلى زيادة من البحر (قوله
 مستقبلاً لها) وحكم الاستدبار كذلك كما ذكره فى نور الايضاح (قوله قبالة) بضم القاف بمعنى تجاه فاموس
 (قوله حتى يغفر له) مثله يحتمل على الصغار وظاهر ذلك أن المنهى عنه هو استقبال العين وان تدبأ به لان
 انحرافه لا يخرج به عن الجهة عادة (قوله والا فلا بأس به) قد تعلق ويراد بها ما كان مباحاً لما تركه أولى اذ لا
 بظن ذلك عند عدم التمكن (قوله امسك صغير) هذه الكراهة تحريمية لانه قد وجد الفعل منها (قوله وكذا
 مدرج له) هى كراهة تزجبية (قوله واستقبال شمس وقر) لانها من آيات الله الباهرة كذا فى البحر وهذا الحكم
 فى الكبير وفى ممسك الصغير لجهتهما (قوله وغائط فى ماء) أى الا بعد ركنا لا يمكنه الخروج من الغيبة لقضاء
 الحاجة وقد نص على كراهة استدبارهما فى المقدمة وشرحها للقرماني (قوله وعلى طرف نهر) الكراهة فيها
 وفيما بعد ها تحريمية لما ورد فى الأحاديث من النهى عن ذلك (قوله مفرقة) الظاهر أن الكراهة تحريمية لما يلزم
 عليه من ضياع المال اذ وقع عليها وأخرج غير المثرة كما قاله أبو السعد ووظاهره أنه لا كراهة فى التخلى تحتها
 أصلاً وهو محل نظر (قوله ينتفع بالجلوس فيه) مفهومه أنه اذا كان لا ينتفع به كطل بعيد عن العمران لا يكره
 (قوله ويجنب مسجد) خشية تلوث جدار المسجد أو من يدخله (قوله وفى مقابر) لأن الميت يتأذى بما يتأذى
 به الحي والظاهر أنها تحريمية لانهم نصوا على أن المروى سكة حادثة فيها حرام فهذا أولى (قوله وبين دواب)
 خشية حصول أذية منها ولو لم يتجسس بخوم مشيها حلى (قوله وفى طريق الناس) هى تحريمية لانها احدى الملاعن
 كما فى الحديث (قوله وفى مهب ريح) لرجوع الرشاش عليه بسبب ذلك (قوله وبحر) بتقديم الجيم وذلك خشية
 أذية المستقر فيها وأذية منه كما اتفق لبعض الصحابة أنه بال فى بحر كان الجن ساء كنه فرمى منهم بسهمين
 أما باقوا ده (قوله بعبر عليه أحد) أى يمر عليه أحد فهو فى حكم الطريق (قوله ويجنب طريق) خشية تلوث
 بعض المارين (قوله وفى أسفل الأرض الى أعلاها) اعود النجاسة عليه (قوله والتسكلم عليهم) فان الله تعالى
 يفت على ذلك أى يغض فاعله ولا يذ كراهة تعالى ولا يحمد اذا عطس ولا يشمت عاطساً ولا يرذ السلام ولا
 يجيب المؤذن ولا ينظر لعورته الحاجة ولا ينظر لما يخرج منه ولا يبرق ولا يتخط ولا يتنخخ ولا يكثر الانتفات
 ولا يعبت يده ولا يرفع رأسه الى السماء ولا يميل القعود على البول والغائط لانه يورث الباسور ووجع الكبد
 كما روى عن لقمان عليه السلام ويستحب له أن يدخل بثوب غير يوبه الذى يصلى فيه ان كان له ذلك والا
 فيجهد فى حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس ويقول عند دخوله بسم الله
 اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث وأعوذ بك من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم والخبث
 يسكون البياض معنى الشر وبضمها جمع الخبيث وهو الذى كرم من الشياطين والخبائث جمع الخبيثة وهى الاثى
 من الشياطين ويكره أن يدخل ومعه خاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى أو شئ من القرآن ويبدأ برجله اليسرى

وعلف حيوان) وحق غير وكل ما ينتفع به
 (قوله فعل أجزاء) مع الكراهة لحصول
 الانتفاء وفيه نظر لما ذكره من أنه لا غير فينبغى أن
 لا يكون مقبلاً لها بالمنى عنه (قوله كراهة)
 تحريمياً (استقبال قبله واستدبارها) أجل
 (بول أو غائط) فلو لا استنجاء لم يكن (ولو
 بول) لا طلاق المنى (ولو جالس مستقبلاً
 ببيان) لا طلاق المنى (قوله الحديث
 لها) غافلاً (ثم ذكره انحراف) ندباً للحديث
 الطبرى من جلس يبول قبالة القبلة
 فذكرها فانحراف عنها اجلاً لالهالم يقم من
 مجلسه حتى يغفر له (ان أمكنه والا فلا)
 بأس به (وكذا يصح كراهة) هذه نتم التحريمية
 والتزجبية (له وأما مسالك صغير البول
 أو غائط نحو القبلة) وكذا مدرج له
 (واستقبال شمس وقر له) أى لا جل بول
 أو غائط (وبول وغائط فى ماء ولو جارباً)
 فى الاصح وفى البحر أنها فى الراكد تحريمية
 وفى الجارى تزجبية (وعلى طرف نهر أو
 أوحوش أو عين أو تحت شجرة مثمرة أو فى
 زرع أو) (قوله) ينتفع بالجلوس فيه
 (ويجنب مسجد) (قوله) فى مهب ريح
 دواب وفى طريق الناس (قوله) زاد الى
 وبحر فارة أو حية أو قطة وثقب) زاد الى
 فى موضع بعبر عليه أحد أو بقعد عليه ويجنب
 طريق أو غافلة أو خبيثة وفى أسفل الأرض
 الى أعلاها والتسكلم عليهم

ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسخ بين رجليه ويميل على اليسرى فإذا فرغ قام ويقول الحمد لله الذي دفع عني
 الأذى وعافاني أي بقاءه شيء من الطعام لأنه لو خرج كله لهلك كذا في البحر (قوله بلا عذر) يرجع إلى جميع
 ما قبله فإن كان لمدرك فلا بأس به لأنه عليه الصلاة والسلام بال فاعلموا بجمع في صلبه اهـ بغيره في استثنى به من
 وجمع الصلب على عادة العرب اهـ أبو السعود (قوله يتوضأ هو الخ) ظاهره وهو ظاهر الحديث أيضاً تخصيصه
 ببول نفسه ولو قيل بالكرامة مطلقاً خشيته حصول نجاسة بنضح الماء ماضٍ وفي الحلبي أن ذلك ثابت بطريق
 الدلالة (قوله فإن عامة الوسواس منه) أفاد أن الوسواس أسباباً كثيرة وهذا أكثر ما يأتى منه (قوله
 يجب الاستبراء) أي يفرض إزالة الخارج حتى ينقطع كما في إمداد الفتح وغيره ودليله قوله عليه السلام بقبرين فقال
 استزها من البول فإن عامة عذاب القبر منه وفي الصحيحين عن ابن عباس مروي عليه السلام بقبرين فقال
 انهما للبعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يتبرئ من البول وأما الآخر فكان يمني بالنعمة
 فأخذ جريدة رطبة فشققها نصفين فغرز في كل قبر واحدة فقبل له في ذلك فقال لعنه بخفف عنهما ما لم يبيسا
 أبو السعود عن من لا على قارى (قوله وتضع الخ) الواو بمعنى أو (قوله ومع طهارة المفبول) أي سواء كان
 محل الاستبراء أو غيره (قوله ويشترط إزالة الرائحة عنها) أي عن البدن وعلم ذلك بالشئ وعن المخرج وبعلم ذلك
 بغلبة الظن (قوله انتفض) لأن الغالب أن اليد تتر على المخرج فتأخذ بعض بله منه فينتفض الوضوء بخروجها
 (قوله نام) أي فغرق (قوله ان ظهر عينها) أي في أحد جنبيه أو قدميه والذي في نور الابيضاح بدل العين الأثر
 وهو أولى لعموم الرمي والطعم (قوله ولو وقعت في نهر) مثله الزا كذلك الغالب أن الرشاش المتصاعد من صدم
 شيء انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشئ المصادم فيصمم بالغالب ما لم يظهر خلافه ويفهم من هذا
 التعليق أن الماء القليل لا يتنجس في آن الوقوع ويترتب عليه أنه لو وقعت نجاسة في طرف حوض صغير
 فأخذ ما من طرفه إلا خر عقب الوقوع بلا فاصل يكون طاهر أو وجهه انهم لما لم يحكموا بغيره بالنجاسة إلى
 الرشاش لعدم زمان تسري فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة
 في آن الوقوع أولى حلبي (قوله انف طاهر الخ) اعلم أنه إذا انف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئاً
 فلا يخلو تماماً أن يكون كل منهما بحيث لو انصهر قطر وحيث يتنجس الطاهر اتصافاً ولا يكون واحداً منهما
 كذلك وحيث لا ينجس الطاهر اتصافاً ويكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط وهو أمر عقلي لا واقعي أو النجس
 فقط والاصح عند الحلواني فيهما أن العبرة للطاهر المكتسب فإن كان بحيث لو انصهر قطر نجس والالا وبشترط
 أن لا يكون الأثر ظاهر في الطاهر وأن لا يكون متنجساً بعين نجاسة بل بمتنجس كما في شرح المنية وحيث
 الشرب لا يوافق المنصوص عن بعضهم فقال أن العبرة للنجس المبتل فإن كان بحيث لو انصهر قطر نجس
 الطاهر سواء كان الطاهر لو انصهر قطر أو لا وان كان بحيث لو انصهر قطر لا يتنجس الطاهر وعلمه بأن النجس إذا
 كان يقطر بالعصر يكون المنفصل إلى الطاهر قدراً كثيراً من النجاسة وان كان لا يظهر منه شيء بعصره (قوله
 ان بحيث لو انصهر قطر نجس) الضمائر ترجع إلى الطاهر (قوله ولو لوفق مبتل بنحو بول) مفهوم التقييد بالماء
 ونحو البول كل ما كان عينه نجسة (قوله أو أثره) أي من طم أو لون أو ريح واضعير يرجع إلى نحو البول (قوله
 ان متفحفة نجس) لأنه ينقل منها أجزاء بسبب الانتفاخ وانقلاب الخمر خلا لا يوجب انقلاب الأجزاء
 النجسة طاهرة اهـ حلبي (قوله والالا) يتأمل في وجه عدم النجاسة فإنه إذا وقع في بئر فأرارة وأخرجت قبل
 الانتفاخ ينزع منها عشرون وجوباً فإن قيل ان فيه اسـه تحالة عين الخمر إلى الخلل ورد على ما إذا كانت متفحفة
 وفيه أن الهلة عند التفسخ وجود أجزاء نجسة لا تظهر بالخلل (قوله ان قطرة لم يجل) لأن القطرة لا طم لها ولا
 ويح يستدل بذهابها على انقلاب عينها فيعتبر مضي الساعة أفاده الحلبي والظاهر أن المراد بالساعة هنا الزمانية
 (قوله حل في الحال) لأن ذهاب طم الخمر وريحها دليل انقلابها خلا حلبي (قوله يحمل على القهقهة) أي القلة
 وذلك لأن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته حلبي (قوله نضعها الخ) ينبغي أن يكون ذلك فيما لو اختلطت هذه
 الأشياء ولم يوقف على أي قرينة نزلت منها فأورد ولم يضل زمن بين ذلك أما إذا تخلل زمن يمكن أن الفارة نزلت
 في الأنا الذي اختلطت فيه هذه الأشياء فيصهل على أن الوقوع حصل فيها كالمسئلة السابقة لله المذكورة فيها
 (قوله والالا) أي ان لم يخرج منها الدهن حلبي (قوله بحال الجدد) هو يفتح الجيد والميم الماء الجاهل كما في القاموس

(وأن يبول قائماً أو مضطجاً أو متجذاً من
 نوبه بلا عذر) يبول (في موضع توضأ)
 هو (أو يفتسل فيه) الحديث لا يبولن أحدكم
 في مستحمه فإن عامة الوسواس منه فروع
 يجب الاستبراء حتى وتضع ونوم على شقه
 اليسرى ويحذف بطباع اليأس ومع طهارة
 المفبول تطهر اليد ويشترط إزالة الرائحة
 عنها وعن المخرج إذا هجر والناس منه
 خافون استنجي المتوضي أن على وجه
 السنة بأن أرخي انتفض والالا نام
 أو شئ على نجاسة ان ظهر عينها نجس
 والالا ولو وقعت في نهر فأصاب نوبه
 ان ظهر أثرها نجس والالا انف طاهر في
 نجس مبتل بماء ان بحيث لو انصهر قطر نجس
 والالا ولو انف في مبتل بنحو بول ان ظهر
 ندوة أو أثره نجس والالا فارة وجدت
 في خمر فربيت فخل ان متفحفة نجس
 والالا وقع خمر في خل ان قطرة لم يجل الا
 بعد ساعة وان كوزا حل في الحال ان لم
 يظهر أثره فارة وجدت في قهقهة ولم يدر هل
 ماتت فيها أم في جزء أم في بئر يحمل على
 القهقهة ثلاث قرب من من وعسل
 ودبس أخذ من كل حصة وخلط فوجد
 فيه فارة فضعها في النهر فان خرج منها
 الدهن فمن والالا فان بقي بحال الجدد
 قاله الحلبي

والمراد أن ما عليه صار جامدا أو إضافة حال لما بعده للبيان وإنما كان جوده عليه دليل أنه غسل لأن الغسل إذا أصابه الشمس تلاشت أجزاءه وغاسك بعضها ببعض حلي بزيادة (قوله أو متلطخا) وهو متقطع لانه ينقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده الحلبي (قوله به مل بغير الحرمة في الذبيحة) أي عند تعارض الخبرين لتهانزه ما فبرجع الى الأصل فيها وهو الحرمة لأن الذبيحة تهذب حيوان (قوله وبغير الحل في ماء وطعام) لأن الأصل في الماء والطعام الحل حلي (قوله يتحرى في ثياب) ثم إذا تحزى في واحد نعين عليه الصلاة فيه كل وقت ولا يجوز له نفث تحزبه بغيره لأن اختلاف التحزى إنما هو في القبلة الا إذا ظهر فيما تحزاه النجاسة أفاده الشرنبلالي (قوله وأدان) أي ويتحرى في أو ان اختلطت اختلاطا مجاورة لا بمازجة أكثرها طاهر للطهارة ولو تحزى ثلاثة ثلاثة أو ان أحدها نجس صح لكمهم لا يقترون بأحد هدم لاحتمال أنه يظهر بالنجس أفاده الشرنبلالي (قوله الا لضرورة شرب) أي فيتحرى ولو الا كمن نجسا (قوله يجرم كل لحم أنتن) لا يذاته لا نجاسته حلي عن الشرنبلالي (تمة) لم أر حكم الفسيخ الذي يؤكل باقليم مصر ولا البطارخ الذي فيه وإن اعتبر تلك العلة يظهر الحكم بجره ولا يعتبر جريان عادة بعض الأشخاص بأكله لأن العادة لا تصلح حراما فهو كمن اعتاد عدم السكر بالانثر به ولقائل أن يقول إن أذية بعض الناس لا تقتضي تحريم ما أصله الحسل فهو كالصفرأوى يتأذى بالعسل ويجزى (قوله لا نجوس من لبن) كجبن وزيت لانه لا يؤذى حلي بزيادة (قوله صلب) أما الموجود في المانع لا يؤكل بدليل ما يأتي في الخثي ومن هذا علم أن قوله صلب صفة للبعر والروث لا لغيره فلا بد من حذو ما فيه من الرطوبة (قوله وفي خثي لا) لانه لا صلاحية فيه كذا في البحر وهذا التعليل يعين ما قلنا انفظ صلب صفة للبعر والروث وبقيد أنه لو كان الخثي صلبا كالبعر والروث يكون حكمه كالسابق فتأمل (قوله كبولة) حق أن من قال بطهارة بول ما كوله اللحم قال بطهارة حرارته أفاده في البحر (قوله وجرته كزبله) الجزرة بكسر الجيم ما يخرج منه نحو البعير من جوفه الى فيه فيأكله نائسا وازبل هو المسمى بالسرقين بجر (قوله حكم العصب بحكم الماء) أي في أنه تزال به النجاسة الحقيقية وأنه إذا كان عسرا في عشر لا نجس بوقوع النجاسة كسائر رطوبات البدن غير الناقضة كالخيط والخطا والبزاق والعرق ووسخ الدن رموه

للطاهر الخ) هذا ضعف قال في البحر التبراد طهرا إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أيهما كان وهو اختلاط خثي خان والنقصه ونجسه الخلاصة الطهارة بأنه بالتركيب صار شيئا آخر لا يظهر أذيقضى أن الاعمدة إذا كان ماؤها نجسا أو دهنها أو نحو ذلك أن يكون الطعام طاهرا صيرورته شيئا آخر وعلى هذين المراكبات إذا كان بعض مفرداتها نجسا ولا يفتي فسادة أفاده الحلبي (قوله مشي في حجام ونحوه) أي كطين والمراد أنه مشى حافيا ومنه ما إذا أصاب ثوبه أو بدنه قال في البحر مشي في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله فلو صلى به جاز ما لم يبين أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأقول ما بسأل عنه في الموقف الاعادة (قوله الانبوبة) أي البزور (قوله لانه بصير الماء راكدا) أي ماء الحوض الذي نزل من الانبوبة فيه لانه ربما تكون على يده نجاسة فتسقط في الحوض حالة الاخذ فينجس أو يسقط الماء المستعمل من يده فينجس بناء على أن الماء المستعمل نجس فينبغي أن يجعل ماء الانبوبة نازلا في الحوض ويتابع الغرفات من الحوض حتى يكون بمنزلة الجاري والظاهر أن هذا الصرع على سبيل الاولوية أو بناء على القول بنجاسة المستعمل (قوله مقلوب الكتابية) الاولى مقلوب كان وهو نال يعني وهو ما ينبغي اسراره ولذا كان من أممات مسر (قوله وأهل الذمة) مثلهم أهل الحرب (قوله طاهرة) ظاهره جواز الصلاة فيها من غير كراهة وفي التجنب أن الصلاة في سراويل أهل الذمة مكرهة قال الحلبي ولعله لأنهم لا يستبرئون ولا يستنجون قلت لا مانع من الكراهة في ثيابهم أيضا لعدم نجاستهم النجاسات من مسكرو وغير ذلك فأهلها تلوث منها (قوله لجعلهم الخ) ظاهره أن ذلك معلوم بيقين (قوله لبريقه) عليه الجمل (قوله ان غلب على ظنه) وما في البحر من قوله رأى على ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم بغيره ولا يسهه تركه محمول على هذا (قوله وجب) أي الاخبار المأخوذ من أخبروه بمعنى افترض (قوله فالامر بالمعروف) أي والنهي عن المنكر (قوله على هذا) أي المذكور من التفصيل فإذا غلب على ظنه الامتنال وجب والا لا يشترط للوجوب الامتنان

أو متلطخا فالدبس • يعمل بغير الحرمة في الذبيحة وبغير الحل في ماء وطعام • يتحرى في ثياب أقلها طاهر وأوان أكثرها طاهر لا أقلها بل يحكم بالاغلب الا لضرورة شرب • يجرم كل لحم أنتن لا نجوس من لبن • شعير في بعر أو روث صلب يؤكل بغيره وفي خثي لا • مرارة كل حيوان كوله وجرته • حكم العصب بحكم الماء • لطلوبة كزبله • حكم العصب بحكم الماء • العبرة لا تتر الفرج طاهرة خلافا له • مشي في من زاب أو ماء اختلط به يفتي • مشي في حجام ونحوه لا ينجس ما لم يعلم أنه غساله نجس • لا يفتي أخذ الماء من الانبوبة لانه بصير الماء راكدا • التكبير الى الحمام ليس من المروءة لأن فيه الطهارة مقبولة الكتابية • ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة • ديباج أهل فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه • رأى في ثوب غيره نجسا ما نفع ان غلب على ظنه أنه لو أخبره أزالها وجب والا فلا • بالمرور على هذا

على نفسه والاخير وبشرط في النهي أيضا أن لا يرتكب ما هو أعظم من الذي ينهى عنه وقتئذ والوجوب ثابت حتى على الفاسق وان كان أمره أو نهي لا يفيد (قوله أولى) وذلك لعدم المحافظة عن الجحاسة في المساجد كما هو مشاهد (قوله وفي الموقف الصلاة) أي فينبغي الاحتياط في أدائها ولا نها وجه دينه ومفتاح رزقه ولا يخفى حسن ذلك هذه الجملة قبيل كتاب الصلاة وورد أول ما يقضى بين الناس في الدماء لأنها أكبر الكبائر بعد الذم ولا تناقض لأن هذا في حق الخلق والصلاة في حق الحي تعالى قال الحافظ العراقي وظاهر الاخبار أن الذي يقع أو لا الجحاسة على حق الله تعالى ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب

(كتاب الصلاة) *

اختلف في حقيقةها والجهور على أنها حقيقة في الدعاء سميت بها الأفعال المخصوصة لاشتمالها عليه فتكون من الاسماء المغيرة أو نقلت عنه إلى الاركان المعلومه فتكون من الاسماء المنقولة والفرق بين التغير والنقل أن المعنى الذي وضعه الواضع ان كان باقيا لأنه زيد عليه شيء آخر فالتغير وان لم يراع المعنى الوضحي فيه فالتقل اه نوح أفندي (قوله بعد بيان الوسيلة) وهي الطهارة (قوله ولم تخل عنها شريعة مرسل) يجوز الحال في الانبياء غير المرسلين هل هم كذلك (قوله ولما صارت قرية) قال في الدراية في ولما صارت قرية بواسطة البيت العظيم كانت دون الايمان الذي صار قرية بلا واسطة فلذا كانت من فروعه لأمته اه (قوله بواسطة الكعبة) أي بواسطة استقبالها وانظر لماذا خص هذا الشرط مع أنهم لم تصر قرية الا باجتماع سائر شروطها حتى لو صلى محمد أو غيره بنا أو نجس الثوب أو المكان أو قبل الوقت أو من غيرنية لا تكون قرية (عنه لأمته بل من فروعه) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فهي منه لأنهم من خلق التصديق بما جاء به رسوله الله صلى الله عليه وسلم (قوله فنقلت) أشار به إلى أن الصلاة من قبيل المنقول الشرعي وهو الذي لا يكون معناه الوضعي من حقيقة معناه الشرعي وقدمت وهل هي مجاز لغوي أو استعارة تصريحية وجهان وباعتبار عرف أهل الشرع حقيقة عرفية (قوله وهو الظاهر) أي القول بأنها منتولة هو الظاهر (قوله في الاتي والاخرس) ظاهره أن الدعاء يوجد ولا بد في صلاة غيرهما وليس كذلك ولذا استحسن صاحب البحر التعليل بكون الدعاء ليس من حقيقتها عن هذا التعليل (قوله هي فرض عين) أي الصلاة وللمراد الصلوات الخمس واخص باجتماعها صلى الله عليه وسلم ولم تجتمع مع واحد وبالعشاء ولم يصلها أحد وبالاذن والاقامة واقتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين وبقول اللهم ربنا ذلك الجدو وبحريم الكلام في الصلاة أسبوطي في الانوزج وقبل أول من صلى العشاء موسى حين خرج من مدين وصل الطريق أبو السعود (قوله على كل مكاف) أي بالغ مسلم عاقل سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا (قوله بالاجماع) سنده قوله تعالى أقيموا الصلوة وقوله تعالى فسبحان الله حين تسنون الآية وغير ذلك من الأحاديث والآيات (قوله سابع عشر رمضان) ما أفاده من أن الأسراء والمعراج كانا في رمضان أحد قواين مشهورين وقبلهما في رجب وهو المشهور بين الناس وذكره النووي في سير الروضة (قوله وكانت قبله) أي الأسراء صلاتين ذكر ابن حجر في شرح الهمزية أنه عليه السلام كان يصلي بمكة قطعا وكذا أصحابه ولا يمكن اختلف هل اقترض قبل الخمس صلاة أم لا فقيل ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وروى أن جبريل عليه السلام بداه صلى الله عليه وسلم في أحسن صورة وأطيب رائحة فقال يا محمد ان الله يقرئك السلام ويقول لك أنت رسول الله والانس والجن وأدعهم إلى قول لا اله الا الله ثم ضرب برجله الأرض فنبعث عين ماء فتوضأ منها جبريل ثم أمره أن يتوضأ وخام جبريل يصلي وأمره أن يصلي معه ثم عرج به إلى السماء فرجع عليه السلام لا يتبرح ولا مدرا ولا هو يقول عليك السلام يا خير رسول الله حتى أتى خديجة وأخبرها فغشني عليها من الفرح ثم أمرها فتوضأت وصلي بها كما صلي به جبريل فكان ذلك أول فرضها ركعتين اه أبو السعود (قوله وان وجب) مبالغة على مفهوم قوله كل مكاف فكانه قال ولا يفترض على غيره مكاف وان وجب أي على الولي ضرب ابن عشر وذلك ليتخلق بفعالها ويتمادى لا لا فتراها حلي وانظر هل الامر لابن سبع واجب كالضرب لابن عشر وهل الوجوب بالمعنى المصطلح عليه أو بمعنى الاختراض (قوله يند) قيده في امداد الفتاح بكونه ثلاث ضربات فقط وفيهم منه أنه

حل السجادة في زماننا أولى احتياطاً لما ورد أول ما يسأل عنه في القبر الطهارة وفي الموقف الصلاة والله تعالى أعلم (كتاب الصلاة)

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم نقل عنهم شريعة مرسل ولما صارت قرية بواسطة الكعبة كانت دون الايمان لأمته بل من فروعه وهي لغة الدعاء فنقلت شرعا إلى الأوسال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء في الاتي والاخرس (هي فرض عين على كل مكاف) بالاجماع فرضت في الأسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ثم في (وان وجب ضرب ابن عشر عليها يند)

لا يضرب بالعصا في جميع ما أمر به ونهى عنه فليراجع حلي والمقصود أنه يجوز له علم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضربا وسطا سليما ولم يقيد بغير العصا وإذا مات لزمت دية العاقلة (قوله لا بجنبه) مقتضى قوله يبدأن براد بالخشبة ما هو الأعم منها ومن الوسط (قوله لحديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما كون الضرب لا بجنبه فلا أن الضرب بها وورد في جنبه صادرة من المكاف ولا جنبه من الصغير (قوله وهم أبناء سبع) هذا يدل على أن الأمر ما هو به تمام السبع بأن يكون أول الشامة والضرب أول الحادية عشرة الآن يقال إن العرف يطلق على من أدرك السابعة ولو يوما منها أنه ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله قلت والصوم الخ) مراده من هذين النقلين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات ونهى عن جميع المنهيات اهـ حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم والحركة كإبراهيم عليه التعليل (قوله بدليل قطعي) أي لاحتمال فيه وحكم الحاكم لها حكم المرتد فأفاده المصنف (قوله بحجة) المجون أن لا يبالي الإنسان بما صنع وقد عجن من باب دخل فهو ماجن وفي القاموس عجن مجونا صلب وغلظ ومنه الماجن لمن لا يبالي قولاً وفعلًا كأنه صلب الوجه وقد عجن مجونا وبجاجة وبجائنا بالضم اهـ مخ (قوله أي تكسلا) تفسير مراد والافجاجة حقيقة عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يجبس حتى يصلي) وكذا يفعله في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث نوبة وتطم بعض الفضلاء وأجاد فقال

في حكم من ترك الصلاة وحكمه * ان لم يقربها حكم الكافر
فاذا أقربها وجانب فعلها * فالحكم فيه للعصام الباز
وبه يقول الشافعي ومالك * والخبيثي تمسكا بالظاهر
وأبو حنيفة لا يقول بتثله * ويقول بالحبس الشديد الزاجر
والمأمون دماؤهم معصومة * حتى تراق بمستبر باهر
من الزنا والقتل في شرطهما * وانظر إلى ذلك الحديث السافر
هذه مقالات الائمة كلهم * وأصحها ما قلته في الآخر

اه مخ واعلم أن الامام مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يقولان بكفر المقتز الكسلان والامام أحمد رضي الله تعالى عنه يحكم بكفره نقله عنه صاحب المواهب (قوله وقيل يضرب) فأنه الامام المحبوبي حلي عن المخ (قوله حذا) ظاهر حكاية المقابل بقيل أنه المعتمد عندهم ولذا والله أعلم اقتصر في شرح الملتقى عليه (قوله ويحكم بالسلام فعلها) لأنها جند مخصوصة بهذه الامة مخ (قوله في الوقت) أي اداء حلي ولو بادرت التكبير الاحرام في الوقت وفيه أن صلاته قضاء مع جماعة مؤتمعا فبذلك اسلامه الآن يقال إن صلاته في الوقت تدل على اعتقاده فرضية ما صلا غابا بخلاف القضاء فإنه يحتمل أنه فعل أو صلا يعتقدها في وقت القضاء ويؤخذ هذا التقييد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا وذلك لأن صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الإطلاق هي الاداء (قوله مع جماعة) صادق بكونه اماما أو مؤتمعا فأخرج كونه اماما بكونه مؤتمعا حلي وذلك لأن الائتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اماما فإنه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة (قوله متمما) أي صلاته بأن لا يفسدها وظاهره ولو لم يأت بالواجبات (قوله في الوقت) قبله في المخ تبعاً لنجته في البحر يكون الاذان في المسجد فخرج ما إذا أذن خارج الوقت أو المسجد (قوله أو سجدة للتلاوة) لأنه من خصوصيات هذه الامة (قوله أو ركى السائمة) لأنه من خصوصيات هذه الامة بخلاف زكاة الاموال فإنها في شرع من قبلنا أيضا لكن كان الواجب عليهم إخراج أكثر من ربع العشر وكذا الوجع على الهيئة الكاملة أو قرأ القرآن فإنه يحكم بالسلامه كما في المخ (قوله لا لوصلي الخ) مفهوم ما سبق في الصلاة على سبيل ألف والنشر المرتب (قوله أو أفسدها) أي صلاة الفرض صادق بأن يسلم على رأس الركعة في غير النائية فإنه افساد للفرض وان صحت فعلا وظاهره أن المراد بالائتمام عند افساد الاتيان بالواجبات مثلا (قوله أو فعل بقية العبادات) كالصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة مخ ويستثنى من ذلك قراءة القرآن فإنه يجب على كل مسلم كالحج على الهيئة الكاملة كما مر نقله عن المصنف (قوله صلى باقتدا) دخل تحت الاقتداء شرطان الجماعة والاقتداء

لا بجنبه) لحديث مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم وهم أبناء عشر قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستاني معزى بالزاهد في وفي حذر الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة ونهى عن ترك الجنب لآل الف خير ويترك الشتر (ويكفر جاحدها) لنجوم ابدليل قطعي (ونار كها) عدا (بحجامة) أي تكسلا فاسق (يجبس حتى يصلي) لأنه يجبس لحق العبد (يغلق الحق ألق وقيل يضرب حتى يسيل) يغلق الحق ألق وقيل يضرب حتى يسيل (منه الدم وعند الشافعي يقتل بصلاة ولا كرامة) حذا وقيل كفرا (ويحكم بالسلام فعلها) بشرط أربعة أن يصلي في الوقت (مع جماعة) مؤتمعا متمما وكذا لو أذن في الوقت أو وجد في غير الوقت أو منفردا أو اماما أو أفسدها أو فعل بقية العبادات لأنها لا تختص بشريعتنا وتطهها صاحب النهر فقال وكاف في الوقت صلى باقتدا متمما صلاته لا منفردا

بعضها لأن الوقت بسع التسمية فقط وهما محتاجان إلى الوضوء لا تقاض وضوء ما بالحنون والانعقاد
فلا يكتفي بهما إلا ما في القسم الثاني لا يجب عليه صلاة ذلك الوقت أخذ من الحائض فأنها إذا انقطع
دمها على العشرة وبقى من الوقت ما بسع التسمية قضت ولا لا كما ذكره الشارح عند قول المتن وحل
وطورها انقطاع لا كثره هذا إذا زاد الحنون والانعقاد على خمس صلوات ولما إذا كان خمس صلوات فأقل
فانه يجب عليه ما صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما بسع التسمية بل وما قبله من الصلوات أيضا كما سبق في
وفي القسم الثالث يكتفي بهما الطهارة والصلوة كلها أو الطهارة والتسمية فان ذلك لا ولا قضيا إذا عرفت
هذا فالمراد بالجزء الأخير في كلامهم - م - جزء بسع التسمية لا لأن الذي هو جزء لا يتجزأ فانه لا يسع التسمية
لما أنهما من حروف وكل حرف يحتاج إلى أن إذا كان دفعيا كالطاء وإلى آيات أن كان تدريجيا
كالسين كما هو في المواقف وأما فسرنا الجزء بذلك لما علمت من أن الحنون والمغني عليه إذا استغفرا أكثر
من خمس صلوات ثم أقفا وبقى من الوقت ما لا يسع التسمية لا يجب عليه ما القضاء وكذلك غير الحنون والمغني
عليه إذا وقع منه حرف أو حرفان من التسمية في الوقت وبقيا بعد الوقت لا يكون فعله إذا عرفت بهذا
أن الجزء الأخير الذي يكون سببا للإدعاء هو زمان بسع التسمية حلي (قوله طهرنا) أي في الوقت بشرط
أن يبق من الوقت ما يسع التسمية فقط أو أكثر أن كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعة أو ما يسع
الفصل وخلع الثياب ولبسها والتسمية فقط أو أكثر أن كان الانقطاع على أقل من العشرة والاربعة أي
حلي بزيادة ما (قوله وصي بلغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التسمية أو أكثر كما يفهم من كلامهم - م -
في الحائض التي طهرت على العشرة حلي (قوله ومرة أسلم) أي إذا كان بين إسلامه وآخر الوقت ما يسع
التسمية كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الأصلي - م - للمرتد وأما خصه بالذكر لصح قوله وان
صليا في أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت
وصورة الصبي أن يصلي أول الوقت صبيًا ثم يبلغ آخر الوقت وبين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التسمية حلي
بزيادة (قوله وان صلي في أول الوقت) يعني أن صلاته ما في أوله لا تسقط عنه ما الطلب والحالة هذه أما
في الصبي فليكونها ثلثا أو ثلثي المرتد فلهبوطها بالارتداد حلي (قوله إلى جلته) أي جميعه نهر (قوله بصفة
الكمال) الإضافة للبيان أي ولو كان السبب الجزء الأخير لكان الواجب ناقصا فلا يتعين قضاؤه في كامل
(قوله وانه الأصل) الواو للحال فهمزة أن مكسورة حلي والضم يبرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال
المرتب على كون السبب هو جله الوقت (قوله حتى يلزمهم) أي يلزم من سبق من الحنون وما بعده (قوله القضاء
في كامل) فإذا فاته عصر اليوم وتذكره في آخر وقت عصر الغد مثلا قبل الغروب لا يقضيه لأن هذا وقت
ناقص (قوله وقت صلاة الفجر) قدر المضاف ليصح الجمل فانه أبو السعدوسي في خبر الانعقاد الظلام عنه
نهر واستد مال الفجر في الوقت مجاز مرسل فانه في الأصل ضوء الصبح ثم يسمي به الوقت وهذا يفتي بأن الإضافة
في وقت الفجر للبيان (تمة) أول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم الضحى ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء
ثم المساء ثم العصر ثم الليل ثم العشاء الأولى ثم العشاء الأخيرة عند مغيب الشفق قال القهستاني
وأما ابتدأ بالوقت لكونه سببا عند أكثر المشايخ (قوله لا خلاف في طريقه) نقل القهستاني لا خلاف في وقت
الصبح هل أوله الصبح أو انتشاره وهل آخره إلى طلوع شئ من جرم الشمس أو إلى أن يرى الراعي موضع بيته ثم
قال في آخره خلاف كما في أوله من قال بعدم الخلاف في عدم التباعد حلي وفي أبي السعدوسي شيخه وفيه نظر
إذا القائل بعدم الخلاف في أوله وآخره جمع - م - يبرع لهم الغاية القصوى في التباعد والاحتاطة بالأقوال منهم
صاحب الهداية وصاحب العناية والزبلي والعيني وصاحب البحر وأخوه أول عبارتهما ثم ذكره آخرهما يبرع
الأن يقال في إثبات الخلاف بعد دفعه منقضة ظاهرة وبجواب بأن المراد لا خلاف في طريقه بين الأئمة أهل
المذاهب الأربعة لقول الزبلي وقد أجمعت الأمة على أن أوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا يتأني
وقوع الخلاف بين أهل مذهبا أو لا كان قول الجمهور من وقت الفجر من الصبح الصادق إلى طلوع الشمس محتملا لأن
يكون المراد أول طلوعه أو انتشاره ساغ لما يجنبنا الخلاف في بيان مدلول ما أجمعت عليه الأمة اه وفيه أنه
مع ثبوت الخلاف لأهل مذهبنا لا يصدق قول الزبلي أجمعت الأمة على أن هذا جواب عن الأول وسكت

وساكن ونفسا طهرنا وصبي بلغ وصرت
أسلم وان صلي في أول الوقت (وبعد
خروجيه يضاف) السبب (إلى جلته)
ليثبت الواجب بصفة الكمال وانه الأصل
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح
(وقت صلاة الفجر) قدسه لأنه لا خلاف
في طريقه

عن الجواب عن الخلاف في الآخر والذي يظهر أن من حكى عدم الخلاف لم يعتبر القول الآخر اضعفه وقوته
كما قال . وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر

(قوله آدم) عليه السلام أي حين أهبط من الجنة بجر (قوله لأنه أولها ظهورا وبياناً) هذا بناء على أن امامة
جبريل إنما كانت في الظهور صبيحة الامراء وأن امامته في الصبح كانت في غير صبيحتها والمسئلة فيها روايتان
أشهرهما البداهة بالظهور أبو السعود عن الشيخ شاهين والضمير في أولها يرجع الى الصلوات المفروضة ليلة
الامراء فلا ينافي اقتراض ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي قبل ذلك وعطف قوله بياناً على ظهوره من عطف
السبب على المسبب لأن بيان جبريل سبب في ظهوره حاجلي (قوله ولا يخفى توقف الخ) جواب سؤال حاصله
أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الامراء مع وجوبه عليه
للاحتياط وهذا انما يريد على ما هو الاظهر من أن أول صلاة أم فيها جبريل النبي عليه الصلاة والسلام صلاة
الظهور أم على مقابلة فلا أبو السعود فان قلت كيف ثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا الاستبعاد
فان من أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع اجمالاً يجب عليه ذلك ولا يجب الاداء (قوله فلذا) أي لتوقف وجوب
الاداء على العلم (قوله صبيحة ليلة الامراء) الصبح يابض بحاقه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس
من تأخير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فاتى الاصباح فهستانی (قوله المختار
عندنا) لأنه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمته نبي قط بل كان يعمل بما
يظهره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وأثبت آخرون تعبد به بشرع قديم فقبل بشريعة
نوح وقبل ابراهيم وقبل موسى وقبل عيسى عليهم الصلاة والسلام وقبل بما ثبت أنه شرع كذا في التقرير
الاكلى اه نهر وقوله لأنه عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه أن الانبياء والرسل بعد موسى ما عدا
عيسى كانوا على شريعة موسى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملاً بشريعة من قبله (قوله في حركه)
بالمذ والقصر والصرف وعدمه وهي في قباه روى ابن اسحق وغيره أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج الى
خراء في كل عام شهراً يتنسك فيه وكان تنسك من تنسك من قریش في الجاهلية أن يطعم من جاءه من المساكين
فاذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقبل كانت عبادته الذكرواته الموفى نهر وفي القسط لا في
الفكر بالقاء قال بعضهم وأول من أحدث التنسك عبد المطلب (قوله من أول طلوع الفجر) هو المعتمد
والاحوط كذا في الفهستانی (قوله المنتشر) في الاقضية وبسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لأنه أصدق
ظهوراً من المستطيل ويسمى الصبح الأول لأنه أول نور يظهر ككذب السرحان لذهابه واستطالته ولأن
الضوء في أعلامه دون أسفله وبالصبح الكاذب لأنه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك اه فهستانی (قوله المستطيل)
تفسيره منتشر وفي القاموس استطارة تفرق وانتشاراً تفرق وانبط والظاهر أن معنى تفرق وانبط واحد حاجلي
ويمكن أن يقال التفرق بشعره بعد انصال الاجزاء المتفرقة بخلاف الانبساط (قوله الى قبيل طلوع ذكاه)
أي قبلها بنبي يسير جداً (قوله بالضم) أي والمدحلي عن القاموس (قوله غير منصرف) لالف التانيث
الممدودة (قوله من زواله) الاولى تأنيث الضمير ولا خلاف في أوله لقوله تعالى أقدم الصلاة لدلوك الشمس
أي زوالها وقبل لفروها بجر (قوله عن كبد السماء) أي وسط السماء بحسب ما يظهر لنا (قوله الى بلوغ)
الظل مثليه وهو الصحيح بدائع وظاهر الرواية وفي المحيط والصحيح قول الامام واختاره المحبوبي وعول عليه
النسفي ووافقه صدر الشريعة ورجم دله وفي الغيبة وهو المختار وفي شرح الجمع اختاره أصحاب المتن
وارتضاه الشارحون بجر (قوله وعنه) أي عن الامام حاجلي (قوله مثله) منصوب ببلوغ المقدر والتقدير وعن
الامام الى بلوغ الظل مثله حاجلي (قوله قال الامام الطحاوي الخ) قال في البحر قول الطحاوي وبه نأخذ لا يدل
على أنه المذهب بعد ذكر ما قد مناه أي من التصاحح وما ذكره الكركي في الفيض من أنه بقي بقوله ما
في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه أيضاً (قوله وهو نص في الباب) أي بيان جبريل عليه
السلام قال شيخ الاسلام ان الاحتياط أن لا يؤخر الظهور الى المثل وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المسلمين
ليكون مؤد بالصلتين في وقتها بالاجماع كذا في السراج (قوله سوى في) بوزن شيء وهو الظل بعد الزوال
سمي به لأنه قام من المغرب الى المشرق وما قبل الزوال يسمى ظلاً وقد يسمى به ما بعده نهر واستثنى في الزوال

وأول من صلاة آدم وأول الخمس وجوباً
وقدم محمد الطهر لأنه أولها ظهوراً وبياناً
ولا يخفى توقف وجوب الاداء على العلم
بالكيفية فلذا لم يقض نيئاً صلى الله عليه
وسلم الفجر صبيحة ليلة الامراء ثم هل كان
قبل البعثة متعبداً بشرع أحد المختار
عندنا لا بل كان يعمل بما ظهره من الكشف
الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح
فهستانی في خراء بجر (من) أول (طلوع الفجر
الثاني) وهو البياض المنتشر المستطيل
لا المستطيل (الى) قبيل (طلوع ذكاه) بالضم
غير منصرف اسم الشمس (ووقت الظهور من
زواله) أي قبل ذكاه عن كبد السماء (الى
بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما
وزفر والائمة الثلاثة قال الامام الطحاوي
وبه نأخذ وفي غرر الاذكار وهو المأخوذ به
وفي البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل
وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل
الناس اليوم وبه بقي (سوى في)

لا أنه قد يكون مثلاً في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثليين فلو اعتبرنا المثل من عند ذى الظل لما وجد وقت الظهر عند ما ولا عند ما قال ابن الساعاتي هذا في المواضع التي لاتساعت الشمس رؤس أهلها أما فيها فيعتبر المثل من عند ذى الظل وفي الدرر التي لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب إلى المشرق حتى يقع على خط نصف النهار واضافة إلى الزوال لا دنى ملايسة له عند الزوال فلا يبعد تساعداً أو السهود (قوله يكون للأشياء قبيل الزوال) نبيه على أن إضافة التي إلى الزوال لا دنى ملايسة وذلك لأن هذا التي ليس للزوال بل للأشياء كالصومعة والشجرة ونحو ذلك فالإضافة من قبيل التوسع لا الجواز لأن الجواز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والتي لم يستعمل في غير ما وضع له أفاده الحلبي أقول لا مانع من كونه مجازاً عقلياً في الاستناد ولا تنس ما مر عن الدرر (قوله ويختلف باختلاف الزمان) فقد يكون التي عرضها مثل الميل الكلي فانه قد يندم فيها ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم حلول الشمس نقطة السرطان وهو أطول أيام السنة وأما البلاد التي عرضها أقل من الميل الكلي فيندم فيها ظل الزوال في يومين من السنة لكون ميلها فيها مساوياً لعارض البلد ككة والمدينة حلب (قوله ولولم يجد ما يفرز الخ) مرتب على محذوف يعلم بذلك كعبارة البحر ونصها في معرفة الزوال روايات أحدها أن يفرز خنسية مستوية في أرض مستوية في الضعفة فان كان الظل ينقص عن المساحة فالشمس لم تزل وان كان الظل يطول ويجاوز الخط علم أنها زالت وان امتنع الظل من القصر والطول فهو وقت الزوال كذا في الظهيرة وفي المجتبى فان لم يجد إلى آخر ما هنا (قوله من طرف ابهامه) حال من السمت في قوله وهي ستة أقدام ونصف أي اثنتان كون القائمة هذا القدر إذا اعتبر القياس من طرف ابهام القدم لأن سميت الساق في هذا إشارة إلى ما في البحر وهو فان لم يجد ما يفرز لمعرفة التي والامثال فيعتبر بسمته وقامته كل إنسان ستة أقدام ونصف بقدمه وقال الطحاوي وعامة المشايخ سبعة أقدام ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام من طرف سميت الساق وستة أقدام ونصف من طرف الابهام فينبغي أن يعرف بأن المثل قد انتهى وفيه نظر وفي أبي السعد روى عن محمد ما هو أبسر من هذا وهو أن يقوم الرجل فيستقبل القبلة فإذا صارت الشمس على حاجبه الأيمن فقد زالت (قوله انظروا نهم) بحث لصاحب النهر قال فيه فرع لو غربت الشمس ثم عادت ذكر الشافعية أن الوقت يعود لأنه عليه الصلاة والسلام نام في حجر علي حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد ما عليه فردت حتى صلى العصر وذلك بخبر والحديث صححه الطحاوي وعياض وأخرجه جماعة منهم الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعاً كابن الجوزي وقواعداً لا تأباه ووجه البحث القياس على الميت إذا أحياء الله تعالى فانه يأخذ ما بقي من ماله في أيدي ورثته فيعطى له حكم الأحياء وانظر هل هذا شامل لطلوع الشمس من مغربها الذي هو من العلامات الكبرى للساعة اهـ لمجي أقول إن في قوله فيعطى حكم الأحياء في قوله وأتطرح الظاهر أنه لا يعطى هذا اللهم إلا أن يراد ما يعطى حياً في أيديهم وقوله وأتطرح الظاهر أنه لا يعطى هذا لأنه انما ثبت إذا عادت في آن غروبها كما هو واقعة الحديث وأما طلوع الشمس من مغربها فهو بعد مضى الليل بقاءه بل نصوا على أن الليلة التي يصبحها تطلع الشمس من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال ولا يعلم طولها إلا من له عادة بالتهجد وكلما أرادت الشمس الطلوع من عند ما تمنع إلى أن تؤمر بخروجها من مغربها وحكمة طول الليل تذكر الخلاق ليتوبوا فانه بعد هذا الطلوع يقفل باب التوبة وإذا عادت وقت المغرب بطل الصوم وأداء المغرب إذا فطر وأذاها اعتماداً على الغروب الأول والظاهر أن زوجة الميت الذي أحيى تخرج عنها عصمته بعد انقضاء العدة وان لم تتزوج بأحد فهي كماله المذهب ويحزر (قوله وهي الوسطى) هذا قول بر ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية ونشرها الحلبي (قوله إلى قبيل الغروب) لحظة لطيفة وهو المعنى وقيل ينتهي بامضار الشمس (قوله فكان هو المذهب) وقد الحق في فسخ القدير بأنه لا يساعده رواية ولادير أما القول فلأنه خلاف الرواية الظاهرة عنه وأما الثاني فلحديث ابن فضال وأن آخر وقتها حتى يغيب الأضواء وغيبته بسقوط البياض الذي به قب الحجرة والا كان بادياً ويحيى ما تقدمت به في إذا عارضت الأخبار

يكون للأشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يفرز اعتبر بقامته وهي ستة أقدام ونصف بقدمه من طرف ابهامه (وقت العصر منه إلى قبيل (الغروب) فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب (و) وقت (المغرب منه إلى غروب الشفق وهو الحجرة) عند هماويه طابرت الجميع رغبها فكان هو المذهب

لم ينقض الوقت بالنكاح ورجعه أيضا لم يده قاسم في تصحيح القدوري ثم قال فثبت أن قول الامام هو الاصح
 اه وبه نذكر أنه لا ينقض ولا يعمل الا بقول الامام الا عظم ولا يعدل عنه الى قوله ما أو قول أحدهما
 أو غيرهما الا لضرورة من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كالمزادة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على
 قوله ما كافي هذه المسئلة وفي السراج قوله ما أوسع للناس وقوله أحوط اه بجزء قد تعقب نوح أفندي
 ما ذكره في الدرر من أن الفتوى على قوله ما بأنه لا يجوز الاعتماد عليه لأنه لا يرجح قوله ما على قوله لا بموجب
 من ضعف دليل أو ضرورة أو تعامل أو اختلاف زمان ولم يوجد شيء من ذلك فاعمل على قوله سجا اذا كان
 الاحتياط فيما ذهب اليه كافي هذه المسئلة اه وفيه أن التعامل على خلافه فان قيل اذا كان الامام
 في جانب وصاحباه في جانب آخر فالمفتي بالخيار ان شاء أخذ بقوله وان شاء أخذ بقوله ما قلت أجيب عن
 ذلك بجوابين الاول أنه قد بدأ اذا كان المفتي مجتهدا أو اما اذا لم يكن مجتهدا فالاصح أنه يقتضي بقول
 الامام مطلقا كما صرح به في الفتاوى السراجية والثاني أنه قول بعض المشايخ وأما البعض الآخر فلا يرى
 الاخذ بقوله ما مع وجود قوله منهم صاحب الهداية فإنه قال في التجنيس الواجب مندى أن يقتضي بقول أبي
 حنيفة على كل حال اه قال الخليل بن أحمد راعيت البياض ~~بمكة~~ فما ذهب الابهة فضعف الدليل اه
 لكن جعل الزبلي ما روى عن الخليل على بياض الحق وذلك يغيب آخر الليل وأما بياض الشفق وهو
 رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قد رما تأخر طلوع الحرة عن البياض في الفجر اه أبو السعد بن زيادة
 (قوله منه) أي من غروب الشفق على الخلاف فيه بجزء (قوله لوجوب الترتيب) أي لزومه فإنه فرض على (قوله
 لانهم ما فرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر على وهذا تعليل للحكمين المذكورين في المتن الاول
 كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا له ما مع الثاني لوصوله قبله ما فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا
 فهو باطل ووقوف على ما يأتي تفصيله في قضاء الفوائت (قوله عند الامام) وعندهما هوسنة وبعاد لو أذى
 ناسيا قبله على وجه السنة لا على وجه الوجوب والاشكال الامر كما أفاده في البحر (قوله كلفار) في القاموس
 بلغر ~~كفر~~ طريق يعني بضم فسكون والعامة تقول بلغار مدينة الصقالبة ضاربة في الشمال شديدة البرد اه
 وتغلبهم بفتح مضى أنه سقط وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الصبح أيضا لان ابتداء وقت الصبح
 طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق حلبي وفيه أنه ان أراد مطلق الظلام
 فهو موجود ووجود الفجر بظهور البياض منتشر من جهة المشرق ولا مانع منه حينئذ وان أراد ظلام الليل
 الذي هو جوفه بعد مضى وقت العشاء فسلم ~~بمكة~~ كنه يحتاج الى صريح نقل (قوله في أربعين سنة الشاء) هذا
 سهو وصوابه في أقصر ليلالي السنة كما عبر به في البحر واما داف الفتح وهو أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فإنه حينئذ تمكث الشمس على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة مثلا وتغرب ساعة واحدة على
 حسب عرض البلد كما هو مفصل في الهيئة حلبي (قوله في قدر لها ما) اعلم أن التقدير له معنيان أحدهما
 ما سأتى تقريره في مسألة الدجال والثاني فيه طريقان الاول أن يمتد بقاء الفجر بالبلاد اليهم كما ذكره الشافعية
 فاذا كانوا في أطول أيام السنة وغربت الشمس ثم طلعت بعد ساعة من غروبهم أقبل أن يغيب الشفق ينظر الى
 أقرب بلاد اليهم يغيب الشفق الاخر فيها فاذا ~~كان~~ كان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين من غروب الشمس يكون
 مغيب الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس فيها فيصلون العشاء والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس
 وعلى هذا قياس الصبح اذا كان بطالع في القرية بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس يصلي بعد ساعتين من
 طلوع الشمس فيها والثانية أن ينظر الى وقت العشاء في القرية منها ما اذا يكون من ليلهم فبقدر هذه النسبة
 يفعل في هؤلاء فان كان السدس جعلنا هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا وكذا
 يقترون في الصوم ليلهم بأقرب بلد ليلهم ثم يسكنون الى الغروب بأقرب بلد اليهم على ما قاله الزركشي وابن
 العماد قال ابن حجر ومحمد لم يكن مدة ليلهم تسع اكل ما يقسم الصائم والاعمى أن كلهم فيه وان قصر ولولم يسع
 لا قدر المغرب أو كل الصائم قدّم الا ~~وقضى~~ وقضى المغرب فيما يظهر اه وانما ذكرت كلام الشافعية لان
 المصنف اختار التقدير ولم يبين معناه ولم أره لا تمتنا والله أعلم بحقائق الاحوال اه حلبي مختصرا (قوله
 ولا يتو القضاة) وذلك لان العمل لا يسمى قضاء الا اذا كان له وقت أداء وفات وهذه ليس لها وقت أداء

(و) وقت (العشاء والوتر منه الى الصبح)
 لكن (لا) يصح أن (يقدم عليها الوتر)
 الاناسيا (لوجوب الترتيب) لانهم ما فرضان
 عند الامام (وقاقد وقتها) كلفار فان فيها
 بطالع الفجر قبل غروب الشفق في أربعين سنة
 الشافعية (مكاف بمافيق قدرها ما) ولا ينو
 القضاء انقضاء وقت الاداء به أفنى البرهان
 الكبير

ولا استبعاد في ذلك فان حصر الاصوليين الفعل فيهما اعتبار شرعي لا حقيقي حلي وهذا يشترط الى ان المراد
 بالتقدير التقدير بما قرب منها من البلاد على الطريقة الاولى (قوله واختار ما الكمال) حيث قال ومن لم يوجد
 عندهم وقت العشاء أفق البقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء
 عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب تماثل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجعلي الذي
 جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر بلواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء
 المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء بلواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواتر عليه أخبار الاسراء
 من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد أمر الله تعالى أولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً
 لاهل الاقلاق لا تفصيل فيه بين قطر و قطر وما روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبثه
 في الارض قال اربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر أيامه كما يامكم قلنا يا رسول الله
 فذلك اليوم الذي كسنة يكفيناه صلاته يوم قال لا قدر والله رواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثمائة عصر
 قبل صيرورة الظل مثلاً أو مئتين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير
 أن توزعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب ولذا قال صلى الله عليه وسلم خمس
 صلوات كتبهن الله على العباد اه حلي (قوله فزعم المصنف) فيه إشارة الى ضعفه ولذا قال في امداد
 الفناح بعد نقل عبارة الحلبي وانما ذكرناه بجملة دفعها لما توهمه بعضهم من لزومها لغيره متناهية فقال
 وفاقدهم مكلّف بها وقيل لا اه ومراده البعض صاحب التنوير اه حلي (قوله لعدم سببهما)
 والسبب يفقد بسببه وليس من قبيل العلامة حتى يقال لا يلزم من فقد الدليل فقد المدلول بلواز
 تعدد الدلائل (قوله وبه أفق البقالي) فانه على من قطعت يده من المرفقين أو رجلاه من الكعبين وذلك
 لقوات محل الفرض فيهما (قوله ووافقه الحلواني) بعد أن خالفه حين رفع له السؤال أولاً فافق بالوجوب
 فرفع بعده الى البقالي فافق بعدمه فلما بلغ الحلواني ذلك أرسل الى البقالي من يسأله في عامة درسه ما تقول
 فيمن اسقط فرضاً من فرائض الله تعالى هل يكفر فأدرك الشيخ أن ذلك بسبب إقائه في هذه الحادثة بالسقوط
 فأجاب بقله ما تقول فيمن قطعت يده من المرفقين أو رجلاه من الكعبين كم فرائض وضوئه فقال السائل
 ثلاث قال فكذلك فبلغ الحلواني ذلك فوافقه (قوله وأوسعها المقال) ظاهراً أن الشربلاي أوسع مقالاً وليس
 كذلك وانما أورد كلام الحلبي وقال بعده ما معناه انه بذلك يعلم ضعف من اعتمد التكليف بما وجبه له متناً (قوله
 ومنعها ما ذكره الكمال) نسبة المنع للحلي حق وكذا الشربلاي حيث تابعه لانه نقل عبارته بحرفها وأقرها
 فعند ما نعلم ما حصل ما ذكره الحلبي مجيباً عما ذكره الكمال أنه يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا
 استقر على أن للوجوب أسباباً وشروطاً لا يوجدونها وقوله شرعاً عاماً الخ أن أردت أنه شرع عام على كل من
 وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه سلمناه ولا يفيد ذلك لعدم بعض ذلك في حق من ذكره وان أردت أنه عام لكل
 فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع
 الشمس مثلاً لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات لا يقال تخلف الوجوب في حقه لفقد شرطه
 وهو الطهارة لا نقول كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وقياسه على يوم
 الدجال لا يصح اذ لا مدخل للقياس في وضع الاسباب وايضاً لا يكون القياس على أمر يخالف القياس وحديث
 الدجال خالف القياس فلا يقاس غيره عليه حتى قال عياض لو وكلنا الاجتهادنا لاكتفيناً بالصلوات الخمس اه
 على أن الاوقات موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقدير بحكم الشارع ولا كذلك هنا فلا مساواة حتى يقاس
 أحدهما على الآخر لأن الموجودات ما وقت للمغرب في حقهم أو وقت للغير بالاجماع فلا فرق بين مسئلتنا وبين من
 قطعت يده من المرفقين لفقد الشرط فيهما لأن المحال في الطهارة شروط وكالم يقم دليل على جعل ما وراء المرفق
 قائماً عن الساقط لم يرد دليل يجعل جزء من وقت الفجر خلقاً عن وقت العشاء وكل من الصلوات وأركان الوضوء
 فرض اجزاء فلا بد من وجود جميع أسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك اه حلي مختصراً فوقى كلام
 المحقق بما يطول ذكره فراجع ان شئت (قوله قلت ولا يساعده) هو من جملة ما رده الحلبي على الكمال فالضمير
 في يساعده للكمال (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النّوّاس بن سميان قال ذكر رسول الله

واختاره الكمال وتبعه ابن السخنة في إقائه
 فحمله فزعم المصنف أنه المذهب (وقيل لا)
 يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في أكثر
 والدردوا المتفق وبه أفق البقالي ووافقه
 الحلواني والمرغيناني ووجه الشربلاي
 والحلي وأوسعها المقال ومنعها ما ذكره الكمال
 قلت ولا يساعده حديث الدجال

صلى الله عليه وسلم الدجال ولبنه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهرو يوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمركم
 قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفيه ما فيه صلاة يوم قال لا قدره الله قدره قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان
 التاليفان قال الرملي ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة جلبي مختصرا قلت وكذلك يقدر
 الجميع لا لآجال كالصوم والازكاة والحج والعترة وآجال البيع والسلم والابارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل
 فصل من الفصول الاثر بمدة بحسب ما يكون من الزيادة والنقص كذا في كتب الاثمة الشافعية ونحن نقول
 بمثله اذا صل التقدير قول به اجماع في الصلوات جلبي شارح المنية (قوله أكثر من ثلثمائة ظهر الخ) هذا
 لا يظهر الا اذا كانت الليلة التي لهذا اليوم أطول وأمانا كما امتسوا بين كان الواجب مائتين وسبعين ظهرا
 لأنه حينئذ من الغروب الى الزوال ثلاثة ارباع اليوم ببلته وان كان النهار أطول كان الواجب أقل من ذلك
 جلبي والذي وقع في عبارة الكمال قبل العصر اه وفيه أن المذكور طول اليوم لا لآله والزال نصف اليوم
 ففيه صلاة نصف السنة ومن الزوال الى باقي اليوم النصف الثاني (قوله وأما فيما) أي العشاء والوتر (قوله فقد
 الامران) أي العلامة والزمان هذا ممنوع فان يوم الدجال مقداره سنة فني كل أربع وعشرين ساعة
 يصلي خمس صلوات ويوم بلغا مع ليلته أربع وعشرون ساعة فيجب أن يصلي فيه خمس صلوات فقد وجد
 الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به دلالة قلت والحاصل أنهم ما قولان معصمان غير أن دليل التقدير
 مشرق وأخبرني من هو من تلك البلدة أنه في أربعين ليلة الصيف بطلع الفجر قبل مغيب الشفق الآخر وأنهم
 في الصوم في مدة الليل بأكلون فيها ثمانية واحدة أو مرتين بضاميل يسير قبل ظهور الفجر وأخبرني عن بعض
 بلاد بعيدة عنهم أنه لا ظلام فيها أصلا وعن بعض بلاد آخر أنهم اذا غمظت لآل نور فيها بالامصباح وسبحان المطم
 بمقتضى الاحوال (قوله في الفجر) يعني صلاة القرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي للشارح (قوله
 باسفار) يعني به لأنه بفرع عن الاشياء أي يكسها (قوله بحيث يرتل أربعين آية) وهي القراءة المستوفى فيه
 أو ما بين الخمسين الى الستين كما في أبي السعد عن الترمذي لآله وهو تصور يقول المصنف والمستحب الخ
 (قوله لو فسد) أي ظهر فسادا أصلا بأن صلى ساهيا عن الطهارة أو وقع الضاد فيها بأن فهمه كما في أبي
 السعد (قوله وقيل يؤخر جدا) لأن في الاسفار تكثير الجماعة وتوسيع الحال على النائم والضعف في ادراك
 فضل الجماعة أو السعد قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع
 الشمس اه ونقل الحلبي عن القهستاني عن الكرماني أن الصحيح الاول (قوله لأن الفساد موهوم) أي
 فساد الصلاة بعد أدائها موهوم فلا يقال بتجديد الصلاة أو في الاسفار لآله (قوله مطلقا) ولو في غير مدلفه
 لبناء حاله على السعد وهو في الظلام أتم (قوله وفي غير الفجر الخ) بما فيه ما نقله الجوى عن شرف الاثمة المحكي
 الافضل في الصلوات كلها انتظار قرأهم أبو السعد الا أن يراد بالكل الكل المجموع الصادق بأربع منها
 (قوله وتأخير ظهر الصيف) في الكلام اشعار باستحباب تجليل ظهر الربيع والخريف وهو كذلك وما في البحر
 من أنه ينبغي الحاق الخريف بالصيف وحري عليه الترتيب لآله في الدرر المختار للمصنف به في جميع الروايات على
 ما ذكره الترمذي لآله في شرحه التكميل على نور الابصار ونص عبارة مجمع الروايات وكذلك في الربيع والخريف
 يجعل بها اه فما في البحر مخالفا للمنفرد فبره اه ذكره أبو السعد (قوله بحيث يمشي في الظل) هذا التأخير أن
 يصلي قبل المثل في الخزانة الوقت المكروه في الظهرا أن يدخل في حد الاختلاف واذا أخره حتى صار ظل كل
 شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف جوى وهذا أولى مما في النسخ لما أن مثل حيطان مصر له أوها يحدث فيها
 الظل مريعا به عليه الحلبي (قوله من اشتراط ذلك) أي شدة الحر وأدائها بجماعة وأن يقصدها الناس من
 بعيد أبو السعد ولم يشترط حرارة البلد (قوله منظور فيه) تبع في التنظير صاحب البحر وهو وجبه بالنسبة للحر
 وحرارة البلد وأما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في أوله وآخره أو آخره فقط فلا استحباب ظاهرا وان فقدت
 الجماعة فيهما فلي ما في البحر الاستحباب لا لاطلاق الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام أبردوا بالظفر
 في الصيف فان شدة الحر من فيجهم والقيح فيخ الفاء وبالهاء المهمله الغليان من فاحت القدر والمراد شدة
 حرها على التشبيه أي شدة الحر مثل شدة حر النار وعلى ما في الجوهر لا لعدم أحد الشروط والحق الاول وان
 وجدت الجماعة في أوله دون آخره فلي ما في البحر الاستحباب وعلى ما في الجوهر لا وهو الحق على ما يظهر لآله

لأنه وان وجب أكثر من ثلثمائة ظهر مثلا
 قبل الزوال ليس كسنة الا ان المقود فيه
 السلامة لا الزمان وأما فيما فقد
 الامران (والمستحب) للرجل (الابتداء)
 في الفجر (باسفار والختم به) هو المختار بحيث
 يرتل أربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد
 وقيل يؤخر جدا لأن الفساد موهوم
 (الالحاج بمنزلة) فانه ليس أفضل كرامة
 مطلقا وفي غير الفجر الافضل لها انتظار فراغ
 الجماعة (وتأخير ظهر الصيف) بحيث يمشي
 في الظل (مطلقا) كذا في الجمع وغيره أي
 بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وصد جماعة
 وما في الجوهر وغيره من اشتراط ذلك
 منظور فيه

يلزم منه ترك الجماعة التي هي واجبة على التحقيق كما سأتى في الامامة أو سنة موصدة يعاقب على تركها
في المشهور لاجل المسحوب والقواعد تأباه ويدل كراهتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعلوه بتعليق
الجماعة في مستلها بذني أن يكون التأخير حراما حيث تحقق فوات الجماعة حلبي بزيادة من أبي السعد عن
أخي زاده وينبغي أن يقال ذلك في المسحوبات الآتية كالعصر والعشاء وكذا يقال في الفجر (قوله أصلا) أي
من جهة أصل الوقت وما وقع فيه من الخلاف (قوله واستحبنا في الزمانين) أي الشتاء والصيف فيسحب
تجيلها شتاء ومثله الربيع والخريف وبقاها قبل المثل صيفا وذكروا في الأشباه من فن الأحكام أنه لا يسئل لها
الابراد فاهل في المسئلة روايتين وقوله لأنها خلفه هذا أحد قواين والقول الثاني وهو المشهور أنها فرض
مستقل آكد من الظاهر (قوله نوسعة للنوافل) ولرواية أبي داود كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العصر مادامت
الشمس بيضا نقية بجر (قوله بأن لا تحار العين فيها) أي في قرصها وهو الاصح والمراد أن يذهب الضوء فلا يحصل
للبصر به حيرة ولا عبرة لتغير الضوء لأن تغير القرص الشمس حلبي عن السراج وفيه أن القول الأخير يرجع
الى ما في المصنف إلا أن يعمل على مطلق تغير (قوله الى ثلث الليل) جرى على ذلك في الخلاصة والمختار وغيرهما
وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وتزول المخالفة يجعل الغاية داخله في كلام القدوري خارجة
من كلام المصنف نهركن في الشرع لاليسه وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين أبو السعد قال الحلبي وبه
يحصل التوفيق (قوله فيندب تجيلها) وجهه خوف اخراج العشاء عن وقتها بطلبة النوم لتضر الليل اه أبو
السعد (قوله كره) أي تحريما كانه عليه المصنف وذكره شيخه في بخره (قوله أما اليه فباح) هذا هو المعتمد
وقيل ما بعد الثلث مكروه (تنبيه) انما استحب التأخير في العشاء لأن فيه قطع السهر المنهي عنه قال عليه
الصلوة والسلام لا سهر بعد العشاء والمعنى أن يكون اختتام الصلوة بها كما اقتضت بصلوة الصبح ليحصى
ما حصل بينهما من الزلات قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات ويكره النوم قبل العشاء لمن يخشى فوات
الجماعة والحديث بعدها الغير حاجة والافلا كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث
مع الضيف والعرس شرب لالة وفي الظهيرة ويكره الكلام بعد انقضاء الصبح واذا صلى الفجر جازله
الكلام أبو السعد (قوله فذمه لا يكره) لأن الاحتراز من الكراهة مع الاقبال على الصلاة معذور فحصل
عفووا كذا في البحر عن الغاية وهذا يوجب الى أنه لو وقع التحريم قبل التغير ثم تغير لم يكرهه وقد حكوا خلافا
في تأخير المغرب بالقراءة الى اشتباك النجوم فليكن هنا كذلك اذ لا فرق نهر الان يقال ما هنا قصار على الرابع
(قوله الى اشتباك النجوم) ظاهره أنها بقدر ركعتين لا يكره مع أنه يكره أخذ من قولهم يكره ركعتين قبلها
واستثناء صاحب الفقيه القليل بعمل على ما هو الاقل من قدره ما توفيقا بين كلام الاصحاب نهركن السكال
وفيه عن المبتني يكره تأخير المغرب في رواية وفي أخرى ما لم يغيب الشفق والاصح الاول الامن عذر كسره ونحوه
وفي الكراهة بتطويل القراءة وخلاف ومقتضى ما تزم أنه اذا شرع في العصر قبل تغير الشمس فذمه لا يكره
ترجيح عدمها ويدل عليه ما يأتي من فعل النبي عليه الصلاة والسلام واعلم أن التأخير بقدر ركعتين مكروه تنزيها
والى انك النجوم تحريما فان قلت روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب وذلك
يدل على أن التأخير ليس بمكروه أجيب بأن الكلام فيما اذا أخر الى وقت الكراهة ثم شرع والذي فعله عليه
الصلاة والسلام كان من باب المد والمقدم أول الوقت الى آخره معفو أبو السعد مع زيادة (قوله كره) يرجع الى
الثلاثة قبله (قوله لأنه مأثور به) والمأثور به لا يتصف بالكراهة بل المكروه تركه (قوله كسفر) فيجوز تأخيرها
الى آخر وقتها فيصلها ثم يصلي العشاء في أول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما مسفرا
(قوله وكون على أكل) ظاهره ولو طال ولم يذكر حضور الطعام الذي تأقت نفسه اليه مع أن الصلاة مع ذلك
مكروهه فيقدم الاكل عليها وهل ذلك قاصر على المغرب أو يجري فيما قبلها أيضا وفيه أنهم انما اقتصر على
المغرب لضيق وقتها بخلاف غيرها (قوله وتأخير الوتر الى آخر الليل) لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر
صلواتكم من الليل وتر وذلك لأن قراءة القرآن في آخر الليل بحضوره باللائكة (قوله والاقبل النوم)
وهو الافضل في حقه وهذا مفهوم قوله لوائق بالاتباء (قوله فان أفاق) أي وقد أتى به قبل النوم لعدم وثوقه

(وجهه) كطلوعه أصلا واستحبنا في الزمانين
لأنهم خلفه (و) تأخير (عصر) صيفا وشتاء
نوسعة للنوافل (مالم يتغير ذكاه) بأن لا تحار
العين فيها في الاصح (و) تأخير (عشاء) الى
ثلث الليل (قوله في الثانية) وغيرها بالشتاء
أما في الصيف فيندب تجيلها (فان أخرها الى
ما زاد على النصف كره) لتقليل الجماعة أما
اليه فباح (و) أخر (العصر) الى اصغر
ذكاه (فلو شرع فيه قبل التغير فذمه
لا يكره) (و) أخر (المغرب) الى اشتباك النجوم
أي كثرتها (كره) أي التأخير لا الفعل لأنه
مأثور به (فحريما) لا بعد تركه فمكون
على أكل (و) تأخير (الوتر) الى آخر الليل
لوائق بالاتباء) والاقبل النوم فان أفاق

أن الإنسان ما دام يقدر على النظر إلى قرص الشمس في الطلوع لا تحل الصلاة فإذا انجز عن النظر حلت وهو
 مناسب لتفسير التغير المصحح كما قدمناه كذا في البحر (قوله فلا يعنون من فعلها) أي الصلاة حالة الشروق (قوله
 عند البعض) كالشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله واستواء) أي استواء الشمس في كبد السماء قالوا الوقت
 المكروه عند اتصاف النهار وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن أداء صلاة فعل المراد أنه لا يجوز الصلاة بحيث
 تقع تحريمها في هذا الزمان أو المراد هو النهار النهرى وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا
 يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به جوى واعلم أن التعبير بالاستواء أولى من التعبير بوقت الزوال
 لعدم كراهة الصلاة وقته أجماعاً أبو السعود عن النهر ويمكن تصويرها بأن يكون شرع قبل الاستواء
 ثم طرأ الاستواء في أنساب قبل القعود قدر التشهد فإنه بذلك يفسد الفرض ويكون النفل مكروهاً
 وأصله هو مراد الجوى بالجواب الثاني (قوله لا تنفل يوم الجمعة) لتخصيصه بالحديث (قوله وغروب)
 أراد بالغروب التغير كما صرح به فاضى خان في فتاواه حيث قال وعند أحرار الشمس إلى أن تغيب بجر (قوله
 العصر يومه) أما عصر رأسه لا يجوز وقت التغير بجر (قوله فلا يكره فعله) لأنه لا يستقيم الكراهة للشيء مع أنه
 مأثور به فالتأخير هو المكروه وقبل الأداء مكروه أيضاً اهـ حلى ونص في شرح الطحاوى والتحفة والبدائع
 وغيرهما على أنه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الوجه للحديث الثابت في صحيح مسلم بجر (قوله لا دأه
 كما وجب) لأن السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغير وهو ناقص فإذا دأه فيه إذاها كما وجبت (قوله
 بخلاف الفجر) لأن وقت الفجر كله كامل فوجب كماله قبل بطرق الطلوع الذى هو وقت فساد عدم الملامة
 بينهما (قوله والاحاديث تعارضت) قال في البحر فإن قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من
 الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح أوجب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي
 عن الصلاة في الاوقات الثلاثة في الفجر رجعتنا إلى القياس كما هو حكم التمارض فرجنا حكم هذا
 الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح النقاية (قوله وينعقد نفل الخ) اعلم أن
 ما يسمى صلاة ولو توسعاً ما فرض أو واجب أو نفل والأول على وقطعي فالعلمى الوتر والقطعي كفاية
 وعين فالكفاية صلاة الجنائز والعين المصنوعة والجمعة والسجدة الصليبية والواجب أما العتية وهو
 ما يكون بإيجاب الله تعالى أو لغيره وهو ما يكون بإيجاب العبد فلاولى الوتر وصلاة العبد وسجدة التلاوة
 والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل أفسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم
 أن الاوقات المكروهة نوعان الأول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة
 العصر إلى الاصفرار فالنوع الأول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرنا إذا انشئت فيه ويبطلها إن طرأ
 عليها الانقضاء والاذن المقيد بها وقضاء النفل الذى أفسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلاوة
 تليت فيها وعصر يومه وانعقاد هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين إلا عصر
 يومه فإنه لا يجوز قطعه لأنه لا كراهة في فعله وانعقاده إنما الكراهة في تأخيرها على ما مر فلو قطعه قضاء في غير
 النوع الأول والثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة إلا النفل والواجب لغيره
 فإنه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اهـ حلى وفي عتده الوتر ثانياً من الواجب جرى
 على إحدى الروايات كما أن عتده أو لا من الفرائض جرى على رواية أخرى وقوله آخر الواجب لغيره فيجب
 القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المصنف وكراهة صلاة شاملاً للمكروه حقيقة
 والمضروع أى بهذه الجملة بياناً لما أجمله ولا يقال إن الواجب اسقاطه لوقوعه في مركزه (قوله بكراهة
 التحريم) فيجب قطعه وقضائه في كامل الجنائز والمجرور متعلق بینهقد (قوله لا ينعقد) بغيره لأن الواجب
 لغيره كالمندور المطلق الذى لم يقيد بوقت الكراهة والنفل إذا شرع فيه في وقت مستحب ثم أفسده حكمه
 حكم الفرض كما في البحر (قوله كوتر) الأولى أن يدخله في الفرض لأنه فرض على يغتفر الجواز فونه (قوله
 لوجوبه كاملاً) أفراد الضمير باعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله و حضرت الجنائز قبل)
 نحوه للزبلى كمنقله أبو السعود عنه وسوى الاستيعاب بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالصحة

فلا يعنون من فعلها لأنهم يتركونها
 والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك
 أم لا كما في القضية وغيرها (واستواء) الانقضاء
 يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد كذا
 في الاشياء ونقل الحلى عن الطحاوى أن عليه
 الفتوى (وغروب العصر يومه) فلا يكره
 فعله لا دأه كراهة وجب بخلاف الفجر
 والاحاديث تعارضت قدما قطت كما بسطه
 صدر الشريعة (وينعقد نفل بشرع فيها)
 بكراهة التحريم (لا) ينعقد (الفرض) وما
 هو ملحق به كواجب له كوتر وسجدة
 تلاوة وصلاة جنازة تليت (الآية) (في
 كامل وحضرت) الجنائز (قبل) لوجوبه
 كما لا يلائم تأدى ما فيها

كذا في البحر وأقره صاحب التهر (قوله أي تحريما) أفهم هذا التقيد بثبوت الكراهة التزجية (قوله وفي
 الصفحة) هو كالأستدرال على مفهوم قوله أي تحريما فإنه إذا كان الفعل أفضل اتفت الكراهة بضمها وأقر
 حافي الصفحة صاحب البحر وأخوه (قوله أن لا تؤخر الجنازة) لم يتكلم على سجدة التلاوة فالحكم الأول وهو كراهة
 المتعز به ثابت لها (قوله وصح تطوع) هذا مكرر مع قوله قريبا ويصدق نفل بشروع فيها (قوله بدأ به فيها) فإن بدأ
 في غيرها لا يصح فيها (قوله ونذر إذا فيها) أي مع الأثم فيجب أن يصلبه في غيرها بحر (قوله وقد نذر فيها) أي أن
 يؤديه فيها أما إذا نذر مطلقا فدخل في حكم الفرض كما في البحر (قوله وقضا تطوع) أي فيها فإنه يخرج بذلك
 عن العهدة ويكون آنما أفاده الشيخ زين (قوله لوجوبه ناقضا) أي لوجوب هذا النفل ووجوبه لصيانة المؤدى
 عن البطالان ليس غير والصون عن البطالان يحصل مع النقصان كذا في البحر (قوله وجوب القطع) أي في
 المسائل الثلاث كما تفيد عبارة البحر وقول الزياحي "الأفضل القطع ضعيف" (قوله في كامل) هو الوقت الذي
 لا كراهة فيه (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسر هاء ما بنى قاموس معناها في الأصل التي المبني أي
 المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصر القنية ذكره في البحر في باب شروط الصلاة حلي (قوله الصلاة فيها) أي في
 أوقات الكراهة ومثل الصلاة الدعاء والتسبيح كما في البحر (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالأولى) ظاهره
 ثبوت كراهة التعز به وبما ألفه قوله سابقا أفضل فإن الفاضل لا كراهة فيه ورجعنا عن الكائية بكراهة التحريم
 (قوله قصدا) احتز به عما وصلى آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فإن الأفضل انما هي الأوقات وقوعه
 في التمازج بعد الفجر لا عن قصد ولا يتربان عن سنة الفجر على الأصح حلي عن الهندي (قوله ولو تحية مسجد)
 أشار به إلى أنه لا فرق بين ما له سبب أو لا كما في البحر خلافا للشافعي فعنده يجوز أن يصل في هذه الأوقات ماله
 سبب كالسنن الرواتب وتحية المسجد أبو السعود (قوله لا لعينه) وهو ما يجب بإيجاب العبد (قوله على فعله)
 أي فعل العبد والأولى إظهاره من الصلاة المذكورة وتوقف على التذوق ركعتا الطواف على الطواف وسجدتا السهو
 على ترك الواجب الذي هو من جهته (قوله كذا دور) ظاهره يعم ما إذا قيد به ما ويجز (قوله وسجد في سهو)
 الذي ذكره هو فيما سبق أن كراهة سجود السهو وانما هي في الأوقات الثلاثة فلو سها في صلاة الصبح أو العصر
 قبل الطلوع والغروب سجده فئاتل (قوله والذي شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال أنه
 بقضائه فيها لا يسقط عن ذمته (قوله ولو سنة الفجر) أي على قول من قال أنه إذا أقيم للفجر وخاف فوت
 الفرض يشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود على كراهة قضاء النفل الذي أفسده
 في هذا الوقت على أن الأمر بالنسبة للقطع فيجبر شرعا كذا في البحر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة في هذا
 وما بعده حتى الفرض لغير الوقت كالمشغول به لا المعنى في الوقت بحر (قوله ولو الجمعة بعرفة) نص
 عليه في المعراج معزيا إلى الجنب وفي القنية معزيا إلى محمد الدين الترجاني فقول صاحب البحر عن شرح المنية
 لم أقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فاتتة) أي إلى قبيل التغيير كما في القهستاني (قوله ولو ورتا) لأنه
 واجب على قوله وأما على قوله ما فهو سنة فينبغي أن لا يقضى بعد الفجر لكن في القنية التزجية يقضى بعد
 الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن ولا يخفى ما فيه كذا في البحر ولا وجه للتظهير فأنما هو أن قال بسنيته لكن
 يقولان أنه لا يصح من قعود نظر القول الامام فلا مانع من قوله ما بقضائه لذلك وفي إطلاق الوجوب على الوتر
 جرى على إحدى الروايات والمعتمد أنه فرض على وربما وقع نحو هذه العبارات الواقف عليه في لبس
 (قوله ولا سجدة تلاوة) لأنها ليست بنفل لأن التنفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا بإيجابه تعالى
 وإن كانت التلاوة فعلة تجمع المال فله وجوب الزكاة بالنسبة بحر (قوله لشغل الوقت به) أي
 بالفجر أي بصلاته في العبارة استخدام ولاجل هذه العلة قال في الجنب يخفف القراءة في ركعة في الفجر
 فقد كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الأولى بالكافرون وفي الثانية بالإخلاص (قوله بلا تعين) بناء على
 الرجح أنه لا يشترط التعمين في السنن والمستحبات بل يكفي إهانة مطلق صلاة (قوله وقبل صلاة مغرب) أي
 بعد الغروب (قوله لكراهة تأخير) الأولى تأنيث الضمير لأنه يعود إلى الصلاة (قوله لا يسيرا) الركعتان
 لا تزيد على اليسير إذا تجوز فغير ما وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو
 أحسن ندب ومنع صاحب التهر لا يظهر لوجود الدليل الأحمر به ما المروي في الصحيح فيصلى كلام ابن عمر بالمنع

فلو وجبت فيها لم يكره فعله ما أي تحريما
 وفي الصفحة الأفضل أن لا تؤخر الجنازة
 (وصح) مع الكراهة (تطوع بدأ به فيها ونذر
 إذا فيها) وقد نذر فيها (تطوع بدأ به
 فيها فأفسده) لوجوبه ناقضا (قوله في كامل) ظاهر الرواية
 وجوب القطع والقضاء في كامل كافي البحر
 وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى
 الله عليه وسلم أفضل من قراءة القرآن وكأنه
 لا نهي من أركان الصلاة فالأولى تركها كانت
 كذا (أو ركعه نفل) قصدا ولو تحية مسجد
 (أو كل ما سكن واجبا) لا لعينه بل (أفديه)
 (وكل ما يتوقف وجوبه على فعله) كذا دور
 وهو ما يتوقف وجوبه على (وهو والذي يشرع
 وركعتي طواف) وسجد في سهو (ثم أفسده)
 فيه (في وقت مستحب أو يكره) صلاة (عمر)
 ولو سنة الفجر (بعد صلاة فجر) صلاة (فاتتة)
 ولو الجمعة بعرفة (لا يكره) قضاء فاتتة
 ولو ورتا (ولا سجدة تلاوة) صلاة (واجب لغيره
 وكذا) الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره
 لا فرض وواجب لعينه (بعد طلوع فجر سوى
 سنته) لنفل الوقت به تقديرا حتى لو نوى
 تطوعا لكن إن سنة الفجر بلا تعين (وقبل)
 صلاة (مغرب) لكراهة تأخيرها لا يسيرا

على عدم الاطلاع (تنبه) يجوز قضاء الفاتحة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت من غير كراهة
ويبدأ صلاة المغرب ثم صلاة الجنازة ثم بالسنة ولعله لبيان الأفضلية وفي شرح التنية الفتوى على تأخير صلاة
الجنازة عن سنة الجمعة فعل هذا أخر عن سنة المغرب لأنها كدبحر (قوله لخطبة) قبل الخطبة وبهدها
سواء أمسك الخطيب عنها أم لا بحر (قوله وسبحي أنها عشر) أي في باب العبدن وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحى
وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف وفي كلامه نظر من وجوه الأول أن قوله خروج امام من
الحجرة لا يناسب خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن الثاني أن قوله إلى تمام الصلاة لا يناسب الاخطبة الجمعة
وعرفة إذ لا صلاة بعده غيرهما الثالث أن خطبة الكسوف مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وخطبة
الاستسقاء مذهب الصالحين وعند الامام هي ثمانية فقط الرابع أنه يقتضي كراهة التنفل في هاتين الخطبتين
عند الامام مع أنهم ما غير مشروعتين عنده وهذا الوجه لازم لما قبله حلي بقوله لا زيادة ويمكن أن الامام يقول
بالكراهة مراعاة الخلاف وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر وفيه خطبة النكاح مندوبة وفي المجتبى
الاستسقاء لسايرها واجب قاله أبو السعود (قوله وقيدها) أي قبل الفاتحة التي لا تكرر حال الخطبة (قوله
بواجبة الترتيب) أي بلازمة الترتيب (قوله وبه) أي بتقييد المصنف المذكور (قوله بين كلاً من التامة) أي
صاحب التامة والصدر أي صدر الشريعة فان صدر الشريعة يقول تكرر الفاتحة وصاحب التامة يقول لا تكرر
حلي عن المنع (قوله وكذا يكره تناويع عند إقامة الحج) أي إذا رواه أو أضافت في شأنه فان كانت سنة أو غيرها
وان كانت تنفلاً اقتصر على شفع منها (قوله أي إقامة امام مذهب) مفهوماً أنه إذا أقام مخالفاً لا يكره التناويع
مطلقاً سواء علم أنه راعي مذهب أو علم العدم أو شك والمذكور في البحر أنه إذا علم المراعاة لا يكره الاقتداء وهذا
يستلزم كراهة التنفل أحراراً للفضيلة الجامعة التي هي سنة أو واجب اللهم إلا أن يقال انه لما راعى صار حكمه
حكم امام مذهب حلي ويستند مما هنا أن صلاة الباقية في حال جماعة المخالف غير المرامي أو وقوعه من غير
صلاة أو صلواته بجماعة أخرى لا يكره وفي بعض رسائل صاحب البحر ما يفيد كراهة الصورتين الأولين (قوله
فلا صلاة إلا المكتوبة) أي التي أقيم لها ويستثنى من عمومها الفاتحة واجبة الترتيب فانها تصل مع الإقامة (قوله
الاستسقاء) أي فانها تنضم مع المكتوبة لقونها بخلاف سنة الطهر فليس لها من الفضل ما لها (قوله بجماعتها)
أي المكتوبة (قوله ولو بادر التمسدها) مشى في هذا على ما اعتده المصنف والشربلاني تبع البحر لكن
ضعفه في المروا ختار ظاهر المذهب من أنه لا يصل السنة الا اذا علم أنه يدرك ركعة وسياً في أدراك القرينة
حلي (قوله فان خاف تركها أصلاً) أي ولا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده على المعقل لأنها لا تقضى إلا مع
الارض اذا قامت وقضى قبل زوال يومها حلي (قوله وما ذكر من الحيل) أي لقضاء من أنه بشرع فيها فقطعها
أي قضيا قبل الطلوع أو بشرع فيها ثم بشرع في الفرغ من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع اه حلي (قوله
مردود) من وجهين الأول أن الأمر بالشروع للقطع قبيح شرعاً وفي كل من الحيلتين قطع الثاني أن فيه فعل
الواجب لغيره في وقت الفجر وأنه مكروه كما تقدم حلي (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أي الوقفية فالعهد
قد دخل في ذلك النافلة ولو سنة والواجب والفاتحة وبهذا اندفع ما يقال أن الفاتحة مكتوبة ومقتضى كلامه
عدم كراهتها عند ضيق الوقت مع أن الكراهة نابعة من سقوط الترتيب بضيق الوقت أفاده الحلي (قوله عند
ضيق الوقت) أل فيه للعهد أي الوقت المستحب لأن الترتيب يسقط بضيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره
غير الوقفية عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى حلي (قوله مطلقاً) سواء كان في المسجد أو في البيت بقربنة
التفصيل في مقابله (قوله في الأصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقاً سواء كان قبلها أو بعدها وعلى
من يقول لا يكره بعدها مطلقاً سواء كان في المسجد أو في البيت حلي (قوله صلاتي الجمع بعرفة) أي جمع
العصر مع الظهر في وقت الظهر (قوله ومن دلفة) أي وجمع صلاتي المغرب والعشاء في وقت العشاء ما ازدلفة
(قوله وكذا بعدهما) ضمير التنية راجع إلى صلاتي الجمع السكأن بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضاً وان أوهمه كلامه
أعدم كراهة التنفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على أن هذا مراده قوله كما مر فإن الذي مرّر بيباه وقوله
ولو لجموعة بعرفة ولو تقدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومن دلفة لسلام من الامام ولو أسقطه من البين
سلم من التكرار أيضاً حلي (قوله نأقت نفسه اليه) أي اشتاقت حلي عن القاموس وأخذ بطريق المفهوم

(وعند خروج امام) من الحجرة أو قيامه
للسعود ان لم يكن له حجرة (الخطبة) تأوسجي
أنها عشر (إلى تمام صلواته بخلاف فاتحة)
فانها لا تكرر وقيدتها المصنف في الجمعة
بواجبة الترتيب والافيد كرهه وبه يحصل
التوفيق بين كلاً من التامة والصدر (وكذا
يكره تنطوع عند إقامة صلاة مكتوبة أي
إقامة امام مذهب لم يدبث إذا أقيمت الصلاة
فلا صلاة إلا المكتوبة) الاستسقاء فان خاف
فوت جماعة ولو بادر التمسدها فان خاف
تركها أصلاً وما ذكر من الحب لمرود
وكذا يكره غير المكتوبة مطلقاً وبهدها بجمعة
(وقبل صلاة العبدن مطلقاً وبهدها بجمعة
لا يبيت) في الأصح (وبين صلاتي الجمع بعرفة
ومن دلفة) وكذا بعدهما كما مر (وعند
مداومة الاخيرين) أو أحدهما أو الراجح
(ووقت حضور طعام نأقت نفسه اليه)

أبنا إذا لم ينتق اليه انتفت الكراهة وهو ظاهر (قوله وكل ما يشغل باله) عن أفعاله بفتح الغين المجعولة والبال
القلب وذلك لانه يكون سببا في نسيان البعض أو زيادته (قوله ويحفل) الواو بمعنى أو وعن الخشوع الغلب وهو
فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث أن الإنسان ليس له من صلاته الا بقدر ما استحضرتهم اقتداره يكون
له عشرها أو أقل أو أكثر واعلم أن عطف ما يشغل البال على المدافعة وحضور الطعام من عطف العام
على الخاص كما أشار إليه الشارح حيث قدر وكذا كل والا حسن في التركيب أن يقول بعد قوله ومن دافعة وعند
ما يشغل باله قبول ونحوه ثم يذكر ما ذكره لأن ذكر الجمل وبعده المفصل أو وقع في النفس أفاد بعضه الحلبي (قوله
فهذه نيف وثلاثون) النيف بفتح النون وكسر التحتية مشددة وقد تخفف في آخره فاء ما زاد على العقد الى
أن يبلغ العقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق والاستواء
والغروب وبعد صلاة فجر وبعد صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب على ما فيه وعند الخطيب العسري
على ما فيه وعند إقامة مكتوبة وعند ضيق وقتها وقبل صلاة عيد فطر وبعد هاتي مسجد وقبل صلاة عيد
أضحي وبعد هاتي مسجد وبين جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة بول وعند مدافعة غائط وعند
مدافعة كل منهما ما وعند مدافعة ريح ووقت حضور طهامة ناقت نفسه اليه وعند كل ما يشغل البال
وما بعد نصف الليل لانه العشاء وتأخير المغرب الى اشتباك النجوم ولو اعتبر ما بعد صلاة عرفة ومقابل
الاقوات المستحبة للصلاة كقابل الاسفار في الصبح ومقابل الابراد في ظهر الصيف تزيد على ذلك أفاده
الحلبي (تنبيه) الكراهة في الاوقات الثلاثة التي هي الطلوع والاستواء والغروب اعني في الوقت ولهذا أنز
في الفرض والقل وفي البواقي لمعنى في غير الوقت ولهذا أثر في النوافل دون الفرائض أفاده أبو السعود (قوله
كفوق كعبه) وذلك لأن فيه ترك تعظيمها المأمور به ومما يكره الصلاة فيه السوق كما في أبي السعود وقد أطلق
الشارح الكراهة في كل المذكورات ومقتضاه التحريم ولكنه لا يظهر في بعضها (قوله وفي طريق) لانه يوقع
نفسه أو المار بين يديه في اثم المروءين يدي المصلي المنهي عنه في الحديث (قوله ومنزلة) بفتح الميم وسكون الزاي
وفتح الباء وضعها ما يلي فيم الزبل حلبي عن القاموس وذلك لانه مستند شرعا وطبيعا (قوله ومجزرة)
مكان الجزر أرى النحر حلبي عن القاموس (قوله ومقبرة) مثا الباء حلبي عن القاموس وذلك لأن تراب
المقابر قد يربسب ما يصيبه من مائعات الموتى ويكثر قلبه بجمل أسفله أعلاه ولأن فيه التوجه الى القبر غالبا
والصلاة اليه مكروهة (قوله وحمام) أي داخله لعدم التحامي فيه عن التجاسة فلو أفاض ماء على الموضع
الذي يصلي فيه انتفت الكراهة أو لكونه محل الشياطين فيكره مطلقا وقيدنا باده لانه لو كان يصلي خارجه
في موضع نزع الثياب فلا كراهة أفاده الشرنبلالي (قوله وبطن واد) أي ما انخفض من الارض فان الغالب
احتواؤه على نجاسة يحمله اليه السيل أو تلقى فيه (قوله ومعاطن ابل) جمع معطن وهو وطن الابل ومبركها
حول الحوض كما تفيده عبارة القاموس وظاهر ذلك ولو كان بشئ يصلي عليه لانه مستند ذرا فلا يليق
بالعبادة (قوله وغنم وبقر) أي تكره الصلاة في معاطن ما وهو ما حول الماء الذي يردانه ويقال في الغنم مريض
(قوله ومرباط دواب) يرب الابل والبقر والغنم وعطفه على ما قبله مغاير فان المعاطن لا يربط فيها غالبا وانما كره
ذلك خوف اصابته من بولها ورجليه أو أذيتها بفتح رجلها أو كدم بفتحها (قوله واصطبل) موضع الخيل
وعطفه على ما قبله من عطف الخصاص (قوله وطاحون) هي أولى بالكراهة من المعاطن لكثرة روث الدواب
وبولها فيها (قوله وسطوحها) أي هذه الاربعة لخروج الرائحة الكريهة على المصلي والذي يظهر في هذا كراهة
التزنية (قوله ومسبل واد) يغني عنه قوله وبطن واد لأن المسبل يكون في بطن الوادي غالبا (قوله وأول الغبر)
لا حاجة اليه بعد قوله ومغصوبة اذا غضب يستلزمه اللهم إلا أن يكون المراد الصلاة بغير الاذن وان كان
غير غاصب أفاده أبو السعود (قوله لومزروعة أو مكروبة) أي محرونة ومفهومة أنه عند انتفا ذلك لا يكره اذا
لم تكن مغصوبة (قوله ومحررا) مثلها المسجد الكبير والصغير والمنزل عند ظن مرور احد (قوله بلاسترة المار)
أي تستر المار عن المصلي بالقدر المطلوب شرعا (قوله ويكره الموم قبل العشاء) محمول على ما إذا لم يتق بالانتفاء
لها كما في البحر في فوات وقتها أو جاعها فاه الطحاوي (قوله والكلام المباح بعدها) أي غير المحتاج اليه أما
الاحتياج اليه فلا يلزم منه كراهة كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة العقبة والحديث مع الضيف

(و) كذا كل ما يشغل باله عن أفعاله
ويحفل بجنوعها كذا ما كان فيه نيف
وثلاثون وقتا وكذا ذكره في أما كن كدرك
كعبه وفي طريق ومنزلة ومجزرة ومقبرة
ومغسل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل
ومسبل واد وأرضه فغصوبة أو للغبر لو
مزروعة أو مكروبة ومحررا بلاسترة المار
ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح
بعدها

بحر (قوله وبعد طلوع الفجر الى أدائه) وبعده جازله الكلام وهل تبطل السنة بالكلام المعقول وانما يقتصر
 ثوابها كباقي (قوله الى ارتضاءها) لعل المراد به أنه يكره الى وقت تحل فيه النافلة (قوله وما روى) مما يقتضي
 جواز الجمع بين صلاتين بذنوبه ونحوه (قوله محمول على الجمع فعلا) بأن أخر الأولى وبجمل الثانية وما روى
 بصريح خروج الوقت بمحمل على قرب الخروج على حد قوله تعالى فاذا بلغن أجلهن فأمسكنوهن أي فاربين
 بلوغ الاجل أبو السعود عن الزيلعي ويفهم من هذا الجمل أنه اذا أخر المغرب في السفر الى آخر وقتها لا كراهة
 فيه وقد أشرنا اليه فيما سبق (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما أجعل في قول المصنف ولا جمع الصادق بالفساد
 أو الطرفة فقط (قوله الاستثناء من قوله ولا جمع) بقوله بعرفة بشرط الاحرام والامام الاعظم أو نائبه
 والجماعة باصلائين ولا يشترط كل ذلك في جمع مزدلفة (قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة) ظاهره أنه عند
 عدمها لا يجوز وهو أحد قوانين في المذهب والمختار جواز ولوم من غير ضرورة ولو بعد الوقوع والتزول كما
 قد مرناه في الخطابة وقد أفردت مسألة التقليد برسائل عديدة على كل من القولين (قوله لكن بشرط أن يلتزم
 الخ) الذي يوجب مجوز الجمع أن يقدم الأولى ونية الجمع قبل الفراغ من الأولى وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا
 عرفا ولا يشترط عنده في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الأولى والافضل جمع التقديم للنازل
 والتأخير للسائر أبو السعود عن النهر

(باب الاذان)

هو بالقصر مصدر رآذن أي أعلم وقيل اسم مصدر وأما أذن بالتشديد فصدره التأذين نهر (قوله اعلام مخصوص)
 أي بالصلوة وقد يطلق على نفس الاضطاط الخصوصية نهر (قوله ليم الفاتحة) أي ليم الاذان أذان الفاتحة
 حلي (قوله وبين يدي الخطيب) أي وايم الاذان الاذان الذي بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت سابق
 فيه وفيما قبله (قوله على وجه مخصوص) لعل المراد به كونه بصوت مسجوع على مكان عال وأن يترسل فيه (قوله
 بالاضطاط كذلك أي مخصوصة) أي معينة مرتبة (قوله أذان جبريل) أي بيت المقدس (قوله واقامته) أي جبريل
 وذلك سبب للاقامة لا للاذان (قوله حين امامته) باللائكة وأرواح المؤمنين بحر والتحقيق أنه أم الانبياء وهم
 بأجسامهم وأرواحهم (قوله ثم رويًا بعبد الله بن زيد) فان قلت لماذا اوقف النبي عليه الصلاة والسلام
 في علامته للصلاة بعد سبق جبريل بالاذان قلت ظن عليه الصلاة والسلام أن أذانه تلك الليلة من خصوصيتها
 حلي ثم لم يثبت الاذان برؤيا بعبد الله وانما ثبت بالرواية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له -مر
 سبقك بها الوحي نهر (قوله أذان الملك النازل) ومعه ناقوس فقال أتبعه فقال له الملك وماذا تصنع به فقال
 فضر به عند صلاتنا وقد بات عبد الله مهمتا بأمر علامته اهـ بعد تردد الصحابة فيها فن قائل نجعل العلامة
 الناقوس ومنهم من يقول البوق أو الدف أو النارف لم يعجب النبي صلى الله عليه وسلم نبي من ذلك فقال الملك
 أولا أدلك على ما هو خير منه قلت بلى فاستقبل القبله فأنما وأذن الاذان ثم مكث زمنا وأعاد الالفاظ بزيادة
 قد قامت الصلاة قال عبد الله فضبت بعد الاتباه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال بؤيا
 حق ألقها على بلال فانه أتدري منك صوتا فألقها عليه فقال على أعلى سطح في المدينة فجعل يردد اه ودليله
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بحر (قوله وسببه بقائه) تمييز محمول عن المضاف
 اليه أي سبب بقائه واستقراره (قوله للرجال) فلا يطلب من النساء والصبان (قوله في مكان عال) كالتسوية
 وأقول من أحد نهامة بن محمد الصحابي كما في سيرة الحلي وكان أميرا على مصر من طرف معاوية اه
 أبو السعود (قوله هي كالواجب) بل أطلق عليها بعضهم الوجوب وهذا قال محمد لواجتمع أهل بلد على تركه
 فانناهم عليه وعند أبي يوسف يجبسون ويضربون لما يلزم على تركه من خفض اعلام الدين وهو سنة كفاية
 بمعنى أن الواحد يكفي عن أهل بلد لا عن البلاد كلها لعدم حصول الاظهار به بحر وهل يكفي الواحد في البلد
 ولو لم يهمل أذانه جميع نواحي البلد ولا بد من الاتصال وهل يشترط في سقوطه أذان مكلف أم يكفي أذان الصبي
 اهـ أذانه يحرر (قوله للفرأض) دخلت الجمعة حلي وأراد بها المؤذنين في المساجد فلا يسن لها اذا أذنت
 في البيوت لانه لا يكره تركه المصل في بيته وكذا المصل في المسجد بعد صلاة الجماعة (قوله وفي وقتها) التقييده
 لا يظهر بالنظر لقوله ولو قضاء فالأولى حذنه ليم أو في معنى بعد ويحتمل أن الوقت بمعنى الفصل ووقت الفاتحة

وبعد طلوع الفجر الى أدائه ثم لا بأس بعبثيه
 الحاجة وقيل بكره الى طلوع ذكاه وقيل
 الى ارتضاءها نبي (ولا جمع بين فرضين
 في وقت بهذر) سحر ومطر خلا فالشافعي
 وما روى محمول على الجمع فعلا لا وقتا فان
 جمع فسد لوقته (الفرض على وقته) وحرم
 لو عكس أي أخره عنه وان صح بطريق
 القضاء (الاجاز بعرفة ومزدلفة) كما سيجي
 ولا بأس بالتقليد عند الضرورة كما
 يستلزم أن يلتزم جميع ما يوجب به ذلك
 الامام لما قد مرنا أن الحكم الملتقى باطل
 بالاجماع والله أعلم
 (باب الاذان)
 (هو لغة الاعلام ونهر) اعلام مخصوص
 لم يقل بدخول الوقت ليم الفاتحة وبين يدي
 الخطيب (على وجه مخصوص بالاضطاط
 كذلك) أي مخصوصة (سببه ابداء أذان
 جبريل) ليلة الامراء واقامته حين امامته
 عليه الصلاة والسلام ثم رويًا بعبد الله بن زيد
 أذان الملك النازل من السماء في السنة
 الأولى من الهجرة ولى هو جبريل قبل وقيل
 (و) سببه (بقائه دخول الوقت وهو سنة)
 للرجال في مكان عال (مؤكدة) هي
 كالواجب في حقوق الانم (للفرائض) الخمس
 (في وقتها ولو قضاء)

وقت قضائهما (قوله حتى يرديه) بالبناء للمجهول والاولى حتى يعطى حكمها تقديرها وتأخير اليم الاسفار
والعصر والعشاء (قوله كعبه) أدخلت التكاف والوزن والجناس والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن
الرواتب بحر والاولى حذف الوتر لان الاذان له ولاعشاء كائن عليه بعد (قوله فمعاذ) تفرسح على قوله
في وقتها (قوله وقع بهضه) وأولى كاه (قوله كالأفامة) أى اذا وقعت قبل الوقت فانما اتعاذنا كما فى ابن
ملك ولو حضر الامام بعد الافامة بساعة وصلى سنة الفجر لا يجب اعادةها وهو صريح فى أنه اذا لم يصل
على العور لا تبطل افامته منع (قوله خلا للناس) هذا راجع الى الاذان فقط فان أبابوسف يجوز الاذان قبل
الفجر بعد نصف الليل حلبى (قوله بتربيع كبير) أى بصوتين كل تكبيرين صوت لا بأربع (قوله وبفتح راء
أ كبير) بهويل قصة الهمة زوالها للتخلص من الساكن والمضمرات أنه بالخيار ان شاء ذكره برفع أو بالجزم
وان كثر التكبير مرارا أى فى نحو حريق فالاسم ككريم مرفوع فى كل مرة وأكبر فيما عدا المرة الأخيرة
ان شاء رفعه أو جزمه اه أبو السعود (قوله والعوام بضم رها) قد علمت عن المضمرات جواز الضم فلا وجه
لما ذكره صاحب الروضة (قوله الطالبة) بكسر اللام ما طلبته والطالبة بالضم السفرة البعيدة قاموس والمراد
هنا علم الكتاب والمسموع فيه الضم الاول (قوله أى مقطوع المذ) فالمراد بالجزم معناه الغوى (قوله فلا يقول
الله) بالذاتى ولا أكبر كذلك ولا يعتد بالياء (قوله لانه استفهام) وان قصد حقيقته كفر (قوله وأنه لحن شرعى)
فيكون الاذان به مكروها (قوله أو مقطوع حركة الآخر) واذا كان كذلك فالحديث محتمل فلا دليل فيه
لصاحب الروضة وقوله حركة الآخر أى فى كل جل التكبير وهى ست فى الاذان غاية الامر أن راء أكبر الاولى
والثالثة والخامسة محركة بالفتح لا لتقاء الساكنين حيث لم يقف عليها وما يقى ساكن للوقت حلبى قلت أما
الساكن للوقت فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه الوجهان كما تقدم عن المضمرات وقول حلبى أى فى كل جل
التكبير غير امتياد والتميز ادراؤه الاخير الموقوف عليه فى كل جملة (قوله ولا ترجيع) هو أن يخفض صوته
إلى ما أدنى ثم يرجع برفع صوته وما ثبت من الترجيع كان باذنه عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز وذلك
لان المقصود منه الاعلام وهو لا يحصل بالاختفاء بحر (قوله فانه مكروه) أى تنزيها على الظاهر رده على
صاحب البحر حيث قال واذا هرا أنه مباح عند مالك بسنة فان نص صاحب الملتقى والقهوتى فى بالكرامة
مقدمة على الاستظهار افاده حلبى (قوله ولا لحن فيه) اللحن اخراج الحرف عما يجوز له فى الاداء من
نقص من الحروف أو من كسبائهما وهى الحركات والسكان أو زيادة شئ فيه ويطابق على الخطا فى الاعراب
وصحى زيلعى بكرامته بحر (قوله أى تغوى) يجوز ناسبه ورفع له لكن المتعين هنا الثانى لعدم ربه بالاف
له اتباع المحل لامع اسمها ويرد عليه أن المنقوص المجز من ال تحذف ياؤه فى الرسم كالوقوف اذا كان
مركبا أو مجزورا حلبى قلت قوله لكن المتعين هنا الثانى فيه نظر فانه ما المانع أن يكون تفسير اللفظ لحن
والمفسر على طبق المفسر فى البناء على الفتح فلا مسطرة على لفظ تغوى تقديره (قوله كالتغنى بالقرآن) فانه
لا يحل قراءة ولا سماعا بل أولى بحر (قوله ولا تغيير) أى والتغنى بلا تغيير حسن فان تحسين الصوت مطلوب
ولا ملازمة بين تحسين الصوت والتغيير بحر (قوله وقيل لا بأس به) فائله الخلوانى قال فى البحر وقبده أى حرمة
الخلوانى بما هو ذكر فلا بأس باذخال المذنى الحبيطة وتغييره بلا بأس يدل على أن الاولى تركه فهم (قوله
بسكنة) الباء لتصوير الترسى وهذا التفسير هو المشهور وفسرنا فى الفوائد باطالة كلمات الاذان
والطرد رصده افاده الشيخ زين (قوله ويكره تركه) لامر النبي صلى الله عليه وسلم به ولا أن المقصود منه الاعلام
والترسل به ألبق بحر (قوله وتندب اعادته) قال فى الظهيرية ولو جعل الاذان اقامة بعد الاذان (قوله وكذا
فيها) أى فى الافامة (قوله مطلقا) كان المحل متسعا أو لا بدليل ما بعد (قوله يمينا ويسارا) وذلك لفعل بلال
ذلك فيه بحر (قوله فقط) فلا يتحول راءه بها ولا يفعلها أمامه لحصول الاعلام فى الجملة بغيرهما من كلمات
الاذان بحر (قوله لئلا يستدبر القبلة) تعليل لقوله فقط أى انه عن الالتفات خلفا لانه يلزم منه استدبار القبلة
لم يعمل لجهة الامام وقد ذكره صاحب البحر وقوله لحصول الاعلام فى الجملة بغيرهما من كلمات الاذان كما مر
وقوله بصلاة وفلاح) ان ونشر مرتب يعنى أنه يانفت يمينا بالصلاة وشمالا بالفلاح وهو الصحيح (قوله ولو وحده)
ولا يحل المنفرد بشئ من سنته بحر وأشار به الى رد قول الخلوانى أنه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب

لانه سنة للصلاة حتى يرديه لا للوقت (لا
يسن انفسرها) كعبه (فمعاذ اذان وقع)
بعضه (قوله) كالافامة خلا للناسى فى الفجر
(تربيع تكبير فى ايدانه) وعن الثانى تتبين
بفتح راء كبير والعوام بضم رها روضة لكن
فى الطالبة معنى قوله عليه السلام الاذان
جزم أى مقطوع المذ فلا يقول الله لانه
استفهام وأنه لحن شرعى أو مقطوع حركة
الاخر للوقوف فلا يقف بالرفع فانه لحن لغوى
قداوى السير فنية من الباب السادس
والثلاثين (ولا ترجيع) فانه يكره ملتقى (ولا
لحن فيه) أى تغنى بالقرآن ولا تغيير حسن وقيل
ومعاه كالتغنى بالقرآن (ويترسل فيه) بسكنة
لا بأس به فى الجملة (ويكره تركه وتندب اعادته
بسين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته
(وبلنفت فيه) وكذا فيها مطلقا وقيل ان
الحل مندب (يمينا ويسارا) فقط لا يستدبر
القبلة (بصلاة وفلاح) ولو وحده أو ولو

جزم المصنف بتقديم صفة أذان مجنون
معتوه وصبي لا يعقل قلت وكافر فاسق
دم قبول قوله في الديانات (ذكره تركهما)
بالإسافر ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه
ضرورة الرفقة (بخلاف مصل) ولو بجماعة
بيته بمصر أو قرية لها مسجد فلا يكره
لها أذان الحى بكعبه (أو) مصل (في)
مسجد بعد صلاة جماعة فيه بل يكره فلو ما
تكرار الجماعة إلا في مسجد على طريق فلا
بذلك جوهره (أقام غير من أذن بغيره)
المؤذن (لا يكره مطلقا) وإن بحضوره تركه
لحقه وحشة كما ربه مشيه في إقامته
يجب (وجوبا) وقال الحلواني دبا والواجب
جاية بالقدم (من سمع الأذان) ولو جنبا لا
ضا ونفسا وسامع خطبة وفي صلاة وجنابة
ماع ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلم
لاف قرآن (بأن يقول) بلسانه (كقائله)
سمع المسمون منه وهو ما كان عرييا لا الحن
رلو تكرار أجب الأول (الافى الحلي) (في)
وقل (و) في (الصلاة خبر من النوم)
ول صدقت وبررت ويندب القيام عند
ماع الأذان بترابيه ولم يذ كر هل يستقر إلى
غيه أو يجلس ولو لم يجب حتى فرغ لم أره
نبي تداركه أن قصر الفصل ويدعو عند
فيه بالوسيلة رسول الله صلى الله عليه
لم (ولو كان في المسجد حين سمعه ليس عليه
جاية ولو كان خارجا أجب) بالمنى إليه
قدم ولو أجب باللسان لابه لا يكون
ب) وهذا بناء على أن الإجابة المطلوبة
نعم) لابلسانه كما هو قول الحلواني وعليه
طع قراءة القرآن (لو كان يقرأ) (بقرآنه)
بب) لو أذان مسجده كما أتى (ولو مسجد
لنه أجب بالحضور وهذا متفرع على قول
لحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر
رفي حديث إذا سمع المؤذن فقولا مثل
قول كما يسطر في البحر وأقره المصنف وقوا
لنهر ناقلا عن المحيط وغيره بأنه على الأول
ذالسلام ولا يكره ولا يقرأ بل يقطعها
بب ولا يشغل بغير الإجابة قال وينبغي
لا يجب بلسانه اتفاقا في الأذان بين يدي
طيب وأن يجب بقدمه اتفاقا في الأذان
قول يوم الجمعة لوجوب السعي بالنهن

أصله مسنون لما يؤذى اليه من انتظار السامعين الأذان الحى لظنهم بطلان ما سمعوا أولا فيؤذى إلى فوات
الصلاة أو بالسعود وهذا انما يظهر إذا علموا بحال المؤذن (قوله وجزم المصنف الخ) لعله المذكورة قالا عادة
فيهم واجبة وينبغي ترجيح الوجوب في الجنس السابقة أى في المصنف كافي الفتح والأصح في الجنب نذب الاعادة
لعدم هذا التوهم فيه - لمحي (قوله قلت) هو صاحب البحر (قوله وكافر) وغير العيسوى - ينبغي أن يكون
مسما بالجنس الأذان والعيسوى من يعتد باختصاص رسالة تينا محمد عليه الصلاة والسلام بالعرب
ولا يكون به مسلما إلا إذا صار عادة له مع اتباعه بالشهادتين أبو السعود عن البحر (قوله وفاسق) جزم
في البحر قبل جنة هذا بأن أذان الفاسق صحيح ويصح تقريره في وظيفته قال وفي صفة تقرير المرأة في الوظيفة
ترداه (قوله المسافر) سفره لغويا أو شرعا كافي أبي السعود (قوله تركه ماء) الحاصل أن الصور أربع اثنان
مكرر وهان تركه ماء ترك الأقامة فقط واثنان غير مكرر وهان لازمان لما فعلها مع فعل الأقامة
فقط (قوله ولو منفردا) لما فيه من الفضيلة وشهود عباد الله تعالى الذين لا يرى منهم بحر (قوله لحضور
الرفقة) لا يظهر التعليق في المنفرد (قوله ولو بجماعة) على المعتمد (قوله في بيته) أى أداء ويكره تركه ما
في القضاء ومثل البيت الكرم والضبعة أبو السعود (قوله أو قرية لها مسجد) وإن لم يكن لها مسجد فحكمه
حكم المسافر بحر (قوله أذان الحى بكعبه) أخذ منه أنه لم يؤذن للحى يكره تركه ما لله صلى الله عليه وسلم وهو
كذلك كافي البحر والعلّة فاصرة على الأذان (قوله بل يكره فلهما) ظاهره كالجهر أنها تحريمية (قوله وتكرار
الجماعة) أى بأذان وإقامة (قوله فلا بأس بذلك) أى بتكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة وأفاد بلا بأس أن
الأولى عدمه (قوله لا يكره مطلقا) لحقه وحشة أو لالتضييعه حقه بتقصيره (قوله كما ربه مشيه) أى المقبح
(قوله ويجب وجوبا) على المعتمد لا مري به في قوله عليه الصلاة والسلام فقولا مثل ما يقولون في الإقامة فكان
اللسان مندوبة (قوله والواجب الخ) من تمة كلام الحلواني حلبي (قوله ولو جنبا) نسل أو الأمامة أم
حقة بحر (قوله لاحاضا ونفسا) لانها ألحق من الجنابة (قوله وسامع خطبة) أى خبطة فقبل أن الإمام
رجنارة) انظر هل المراد صلاتهم أو تشييعها (قوله وتعليم علم) ظاهره ولو غير شرعى (قوله الأذان أفضل من
فقط طعه ويجب وأولى الأذكار غيره ويطلب الفرق بين قراءة القرآن وتعليم العلم فان ظاهرا كل ما جرى
قرآن أى تعليمه وتعلمه لانه قيد التعليم والتعليم بالعلم فخرج القرآن (قوله وهو ما كان عرييا) مقتضى بعد صلاة
أعطيت الحروف فيه حقه فافعل الآن من التباطؤ والحركة المخطئة حرام ولا يجاب (بأن الله جازم
الأول) سواء كان أذان مسجده أم لا حلبي عن البحر (قوله فيقول) تبرأ من الحول والقوة وإشارته أن
لا يقدر على تحصيل ما دعى اليه لا يحول الله وقوته واختار في الفتح الجمع بين التلظظ بالحليتين بدعوى نفسه به
والحوقة لما ورد في الحديث صريحهما من طلبهما بالفظهما (قوله وبررت) بفتح الراء وكسرهما (قوله ولم يذ كر
أى البرازى والجهت صاحب النهر (قوله وينبغي تداركه) هو صاحب البحر (قوله ويدعو) أى ند
مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم المؤذن فقل
ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أتم صلوا الله إلى الوسيلة فأنتم امنها
لا تنبى إلى العبد من عباد الله وأرجوان أكون أنا هو فسل إلى الوسيلة حلت عليه الشفاعة اه
له شفاعته تناسبه زيادة على شفاعته في جميع أمته اه من المواهب بشرحها (قوله ولو سكن في المسجد
قوله بأن يقول كقائله) (قوله أجب بالمنى) هو مشكل لانه يلزم عليه لزوم الاداء في أول الوقت
نهر (قوله وعليه فيقطع قراءة القرآن) ان حل على النذب اتجه مراعاة لا قول بوجوب الإجابة للذان
على الوجوب لا يظهر (قوله كما أتى) أى عن التناخية قريبا (قوله ولو بمسجد لا) فم
متدوبة عنده فما المانع من تحصيلها في المسجد (قوله وهذا متفرع على قول الحلواني) (قوله فم
وعليه فيقطع الخ وعلى المعتمد يجب باللسان ويقطع القراءة مطلقا (قوله فقولا مثل ما
حتى يفاد وجوب السعي بالقدم (قوله بأنه) متعلق بقراءة ولو قال وفرغ عليه في التهم
أولى فلية أتل (قوله على الأول) وهو الإجابة باللسان (قوله قال) أى صاحب النهر (قوله في)
الخطيب) مراعاة لقول الامام بكر اهة الكلام مطلقا إذا صعد الخطيب المنبر لكن سياتى في الجمعة أن الأصح

الاولى حذف ان وجوابه لانه تمثيل لعموله فحق التعبير ان يقول كعبى عليه نحيب لا يستحق بنفسه (قوله ان شذذه) لو قال فكاب ان لم يسل منه ما يمنع الصلاة لكان اولى لانه لو علم عدم السيلان أو سال منه دون لما منع لا يطل الصلاة وان لم يشذذه حلبي وفيه تأمل ولو صلى ومعه بيضة قد صار سجدا ما جازت لانه في نفسه بخلاف فارورة فيها بول بحر (فرع) منكفر فرضة الطهارة من النجاسة لا يكفر قهستانى (قوله ومكانه) ولا يضرب وقوع أطراف ثيابه على نجاسة ولا صلاته على بساط طرفه الا نحر نجس كبير كان أو صغيرا ولو لم يحل نجسا يبايسة فان بسط عليه ما يصلح ساترا للعمرة صححت وان كانت رطبة فوضع عليها ثوبا مثليا كان يمكن جعل ثغمة ثوبين كلبد جاز عند محمد (قوله أى، وضع قدميه) هذا بائنافاق كذا فى البحر (قوله فى الاصح) عن الامام من أنه لا بد من وضع الجبهة (قوله لا موضع يديه) وصدرة وبطنه (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية واختار أبو الليث الفساد به عدم طهارة موضعهما وصححه فى العيون وعليه إطلاق المتن وفى أبي السعود كل عضو يجب وضعه ولو يديه بشرط طهارة محله (قوله الا اذا جدد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته لانه موضع يده بل لانه موضع السجود (قوله من الثنائى) قيد لبيان الواقع لانه لا يتأق فى الثوب والمكان حدث (قوله لقوله تعالى) على طهارة الثلاث (قوله وثيابك فطهر) فان الاظهر أن المراد ثيابك المدبوسة فى الصلاة ونظايرها من النجاسة وهو قول الفقهاء وأرجح التفاسير (قوله لانهم ما أزم) وذلك لتصور انفصال الثياب بخلاف البدن والمكان (قوله وسنعمورنه) أى من غيره ولو حكا فلا تنصح فى مظلم ولا يجب الستر عن نفسه عند العامة وهو الصحيح لكنه ليس بأدب واللازم الستر من الجوانب لامن أسفله فلو رآها انسان من أسفل لا تنفسد أبو السعود وصحبت عورة لتفجظ ظهورها من العور وهو النقص

يكتب وكاب ان شدة في الاصح (ومكانه)
اي وضع قدميه أو واحداهما ان رفع
الانحرى ووضع سجوده انفا في الاصح
لا ووضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا
سجد على كفة كما يجي (من الثاني) اي
انقلب اقله تعالى وثياك فطه - رفسلته
ومكانه بالاولى لانهم ائزم (و) الرابع (ستر
عورته) ووجوبه عام ولو في السجدة الى
الاصح الا فرض هجج وله لبس نوب بحس
في غير صلاة (وهي للرجل ما نعت ستره الى)
ما تحت ركبته (وشرط احد ستره احد ركبتيه
ايضا وعن مالك هي القبيل والدرقة ^{الاولى} ^{الاولى}
هو عورة منه عورة من الائمة) ولو خفي
أو سدر أو مكتوبة أو لم ولد (مع ظهرا
وبطنها) أما جنبها) قدع لها ولو أعنتها
مصلحة ان استترت كما قدرت تحت والا
علت بعتقه وأعلى المذهب قال ان صليت
صلاة هجيت فأنت حرة قبلها فصلت بلاع
ينبغي الغاء القبلية ووقوع العتق كما رجوه
في الطلاق الدوري (والعزة) ولو خفي
(جميع بدننا) حتى ثمرها الاول في الاصح
(خلا الوجه واليدين) فظهر انكف
لواني واليدين على الراح

الركبة ينكر عليه برفق ولا يشارعه أن ألح ومكشوف الفض يشكر عليه بعنف ولا يضربه أن ألح ومكشوف
السواة بأمره ويؤذبه أن ألح وهو بعيد أن لكل مسلم التعزير بالضرب بحر (قوله عورة من الامة) ولا يكره
ستر كاهل بذقن أن يستحب لها ذلك في الصلاة بحر (قوله أو مكاتبه) مثلها عتقة البعض (قوله مع ظهر
الخ) خرج الكنفان والصدر والساقان (قوله قسبح لهما) أي ما يلي البطن تسبح له وما يلي الظهر تسبح له أبو السعو
(قوله ان استترت) أي يعمل قليل كما في البحر (قوله كما قدوت) أي قبل أداء ركن قال في البحر ولو كانت عاجز
عن الاسترط لم تستر لا تبطل صلاتها (قوله والا لا) أي ان استترت بعمل كثير أو بعد أداء ركن بحر (قوله علمه
بعتقه أولا) يرجع الى المسئلة بنسبها (قوله على المذهب) مقابلة التفصيل بين العلم وعدمه (قوله يذبح)

القبلة) البحث لصاحب البحر (قوله كما رجوه في الطلاق الدوري) هو أن يقول ان طلقك فأنت طالق
قبله فيجزأ طلاقا فوجد الشرط فيقع الثلاث قبله ووقعها قبله يقتضي عدم وقوعه فإذا أُلغيتا
قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثا فيقع واحدة ببقائه وثمان من العلق وبطلت الثالثة
حاجي (قوله حتى شعرها) بارفع عطفها على جميع (قوله البازل) قبديه لأن ما على الرأس لا
(قوله فظهر الكف عورة) أتى بالتفريع لأن الكف اسم لباطن اليد ينقطع على ما فهمه
والذي في القاسموس أنه اسم للظاهر والباطن فكان الاولى له أن يقول يعني بأطامه ما لا يظهره
(قوله على المذهب) وقيل أنه ليس بعورة في الصلاة وقيل أنه ليس بعورة مطلقة (قوله والقدح
وقبل عورة وجهه وقبل غير ذلك) (قوله وصوتها على الرابع) وحرم رفعه خوف الفسنة وقيل أنه

بخسار الصلابة عليه لا يعد قلة الكمال (قوله وذراعيها على المرحوح) وهو قول أبي يوسف ووجهه
 في الاختيار والمذهب أنهم ما عورة (قوله وتنع المرأة) مراده ما بين البكر (قوله الشابة) وقع التقييد به في البحر
 وغيره ومفهومه أن العجوز لا تمنع من ذلك (قوله بين رجال) الأولى عند رجل (قوله كسه) تشبيه في مطلق المنع
 لأن المنوع هنا الحاس (قوله لأنه أغلظ) أي من النظر وهو علة تمنع المس عند أمن الشهوة أي بخلاف النظر
 لأن الخف من غير ما بد (هذا يفيد أن قول المصنف لنظر الفتنة معناه عند أمن الشهوة (قوله ثبت به حرمة
 القبل) لأنه يستعمل به المقارن للشهوة بخلاف النظر لقصر الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقة
 في الأولوية) لأن كلاهما هنا والمذكور في المصاهرة أنه فيمن يشر بالانتشار أو زيادته أن كان موجودا
 من التعديل وهو يقتضي القلب والذي تفيده عبارة مسكين في الخطر أنها ميل القلب مطلقا وله الانسب
 تعيين ستر القبل (لأنه) استدلال على المنزلة إذا حرم مع الشك فأولى مع الوجود حلي (قوله بعدم خشية
 في نفسه حاجي) (قوله لا عورة للصغير جدا) وهو ابن أربع سنين كافي الحلي عن شيخه (قوله ودبر)
 في نهري حق المرأة (قوله ثم غلط) قيل المراد أنه يعتبر الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعني أنه يعتبر
 عورة المرأة والرجل (قوله ثم كالتع) أي عورته تكون بعد العنبر كعورة البالغين وفي النهركان ينبغي
 من خصص له قديم كالتع (قوله ثم كالتع) أي عورته تكون بعد العنبر كعورة البالغين وفي النهركان ينبغي
 نفسه أو رفته أو غيرها ما لا خلاف إذا بلغها هذا السن أبو السعود (قوله إلى خمسة عشر سنة) صوابه
 إذا صلى على عاريا قدان المعدوم موت مذكور حلي وهذا إذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والامتنع قبلها وكل ما هو
 الذي في المنع كما أنه متصلا بحرم النظر إليه منفصلا كذكر وشعر عانة وعظامها بعده موتها والحصر أن ينظر
 بالمداف في كلاً منهما (قوله حسب) أي لا غير قال في الصحاح ولك أن تتكلم بحسب مفردة تقول
 الضمير إلى الساتر يافق كانت قلت حسب أي وحسبك فأنشئت هذا فلذلك لم تنون لأنك أردت الأصالة
 محمول على أن الدبر غير زليل غير عند أي واحد منكم فأنشئت هذا فلذلك لم تنون لأنك أردت الأصالة
 (قوله بالإجماع على المعتمد) (قوله حتى انعقادها) عطف على محذوف أي يمنع حصة الصلاة حتى انعقادها
 ولا بد أن تنظر العورة لا تتعدى وان لم يكن قد رآه ركن كما أفاده الحلي وأذا طرأ في أثناءها
 جانية أو ألوله قدر أدم ركن) وهو مقدر بثلاث نسيجات وأشار بقوله قدر إلى أنه لا يشترط أدم ركن
 في قول الثاني ولعل المراد ركن بسنته والافاركن مقدر بتسبيحه واشترط محمد أدم ركن بالفعل
 ولم يكن على أن يكون لو كان المكشف أقل منه لا يضرب ولو بقي أكثر من قدر أدم ركن كان كانه إذا انكشف
 فسد السلام فكن لا يضرب ولو كان المكشف أكثر من ربع العضو (قوله بلاصنعه) أما إذا كان يصنعه
 لم يفتقر إلى شيء منهم فنية أي وإن كان أقل من قدر أدم ركن حلي قال في البحر وهو تقييد غير ريب (قوله على
 تحقيقه) (قوله غليظة ورذبه على الكرخي) حيث اعتبر فيها ما زاد على قدر الدرهم وقصده التعليل فإذا هو
 وبين الخلفاء لا يصل ذلك وعلى المعتمد يمنع انكشاف ربعه (قوله والغليظة قبل ودبر) لا يظهر فرق بينها
 جهة حرمانها جهة الانكشاف المانع للصلاة بل من جهة ما قد منامن الأمر الرقيق والعنف والضرب ومن
 الإشارة ولو كان في الغليظة أشد إلا أنهم لا يتقيد بالربع (قوله ما عدا ذلك من الرجل والمرأة) أفرادهم
 لحافة فقط لأن البهنا ويل المذكور (نقطة) أعناء عورة الرجل ثمانية الأول المذكور وما حوله الثاني
 ورثة ما غلط (ب) الدبر وما حوله الرابع والخامس الاليتان السادس والسابع الفخذان مع
 النظر بهما (ب) هاتمة إلى العانة مع ما يهاذى ذلك من الجنبين والظهر والبطن وإن كانت أمة فأعضاء
 لها والبطن (ب) الاليتان والقبل والدبر وما حوله ما والبطن والظهر وما يليه من الجنبين ويزاد
 من عشرة من الجنبين والاليتان المتكسران والاليتان والعضدان مع المرققين وذراعيهما مع الرسقين
 روتنهما (قوله في رواية الأصل والصدر والرأس والشعر والعنق وظهر الكفين فهي ثمانية وعشرون
 منظر أجزاء) المراد بها المكسور الحساسة كالعين مثلا وفي عضو واحد كما إذا انكشف ثمن فخذ
 لا ينقص من موضع آخر يجمع الفتن إلى الثمن حسا يافسكون ربا ولو انكشف ثمن ونصف ثمن
 (قوله والا) بأن كل في أعضائه (قوله فبالقدر) أي بالمساحة كما إذا انكشف نصف

وذراعيها على المرحوح (وتنزع) المرأة الشابة
 (من كشف الوجه بين رجال) لآلته عورة بل
 (نحو الفتنة) كسه وان أمن الشهوة لآلته
 أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة كما يأتي في
 الخطر ولا يجوز النظر إلى وجهها ووجه
 أمه (فانه يحرم النظر إلى وجهها ووجه
 الأم لا بد أن تنظر الشهوة أما بدونها فيباح
 ولو جاز النظر إلى الكمال قال فحل النظر
 منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة
 وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم ينظر
 بنسبه فقبل ودبر ثم غلط على النساء إلى
 كالتع وفي الأشياء بدخل على النساء إلى
 خمسة عشر سنة حسب (ويمنع) حتى
 انعقادها (كشف ربيع عضو) قدر أدم ركن
 بلاصنعه (من) عورة (غليظة أو خفيفة)
 على المعتمد (والغليظة قبل ودبر وما حوله ما
 والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة
 وتجمع بالأجزاء لو في عضو واحد والافانند
 فان بلغ ربع أعضائها كاذن منسح

عن الفخذ وشي من الاذن يمنع لان يحويهما اكثر من ربع الاذن التي هي أدنى المنكشفين وهو الحق خلافا
 لما في البصر من اعتبار ربع مجموع الاعضاء المنكشفة (قوله ولو حكا) أي ولو كان السطح حكا كستر المنكشفة لانه
 عن الله تعالى وهو لا يتخفى عليه شيء واعلم ان السطح يقل على حق الله تعالى وحق العباد وهو وان كان يراعى
 في الجمله بسبب استناره عنهم بخفى الله تعالى ليس كذلك والسترون كان لا فائدة فيه بالنسبة للستره تعالى الا ان
 غايله يراه نادبا وتاركه... يا وهذا الادب واجب مراعاته عند القدرة عليه بجرؤا من لا يمان كان
 السطح حكا كما اذا كان في مكان مظلم فانه وان كان مستورا... سنى أنه لا يرى السطح حكا (قوله في الاصح)
 الشرع فيجب عليه السطحين وبخوره (قوله فلور آها من زبقه) أو كان بحيث لو نظر آراى أى ظاهر
 ما حاط بالعنق اه حلى (قوله واركره) أى تحرى ما تقول صاحب السراج فعليه أن يسلق المتون
 أى لا يورده (قوله لا يصف ما تحتها) قيد به لان الذى يصف ما تحتها بمنزلة العدم (قوله) فيسترط
 أى بالاية مثلا وقوله وتشككه من عطف المذهب على السبب وانظر هل يحرم النظر الى ذلك لانه لا يتأتى
 أو حيث وجدت الشهوة (قوله ولو حبرا) مبالغة على المصنف ومثله الحشيش (قوله لا) أن المراد
 رؤية عورته منه كفى السراج (قوله ان وجد غيره) والاوجب به تقليد الا لا يكشف وقصر بما أزم
 في الماء على حسنة الجنابة وتبعه أخوه وفيه نظر فاه أبو السعود (قوله وهل تكفيه الظلمة) فلا تصح
 الكلام غرة لانه حيث فقد السراج صلى كيف كان أى في ظلمة أو في ضوء ولعل مراده ما ذكره من لا يمان
 والافضل أن يصلى قاعدا بيت أو صحرا في ايسل أو نهار قال ومن المشايخ من خصه بالنهي
 فصلى قائما لان ظلمة الليل تستر عورته وردبانه لا عبرة بها وردبنا الفرق بين حالة الاختيار والافضل
 ما عن على من هذا التفصيل اه (قوله كفى الصلاة) فالرجل يسترش والمرأة تتورك والخلاف
 (قوله وقبل ما دارجله) ويضع يديه على عورته الغليظة والراجح الاول لكثرة السطح فيه مع
 ما ليس بأولى بجر (قوله لان الستراهم) لانه فرض مطلقا والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى
 للافضلية (قوله ثبت قدرته) فالوصلى عاريا لم يجز (قوله ما لم يحف فوت الوقت) هو قول الشيخ
 المراد الوقت المستحب كجهو في المشبه به (قوله يذني ذلك) أى ان كان منده الثمن أو يتركه
 والبحث لصاحب الجهر ثم قال وينبغي أن تلزمه الاعادة اذا كان العجز مانع العباد كما اذا غص ثوبه
 فانه لا يستتره فيها لان نجاسته أغلظ لعدم زوالها بالماء فالجامل له حامل للنجاسة فتحقق مانعها
 الشرعى وعدم الطهارة (قوله بل خارجها) والظاهر وجوب الستر به (قوله أو أقل من رده طاهر
 ماضر لانه اذا كانت الصلاة مندوبة في نفس الكل فبالاولى أن تنديب فيما بعده طاهر الا ان يقال
 ليدفع فوهم فتنم الصلاة فيه (قوله وجاز الابعاء كماز) أى عاريا بأن يفعل احدى الصور الاربع
 ولو حال وجاز أن يفعل كمازاعها (قوله واستحسنه في الاسرار) لان خطاب التطهير يستط للجزء ولم
 خطاب السطح قدرته عليه بجر (قوله وهذا اذا لم يجد ما يربى به النجاسة أو بقلها) فان وجدت
 وجب استماله كفى البصر (قوله فتنم ليس أقل نويه نجاسة) يقتضى أنه متى نعت نجاسة
 عن الاثر شيئا قبل ان يعين عليه الصلاة فيه وهو خلاف المذكور في الجرح حيث قال ويستفاد منه أن
 أحدهما لو كانت قدر الربع والآخر أقل وجب في الأقل - ولا يجوز في عكسه لان الربع حكم الكل و
 حكم العدم ولو كان في كل قدر الربع أو في أحدهما أكثر لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر
 لاسنواهما في الحكم وكذا لو كان في كل نجاسة أكثر من الدرهم يتغير ما يبلغ أحدهما الربع
 يلبين) كالنوبين النجسين - خلا (قوله فان تساوبا) أى من حيث المنع للصلاة وان لم يتساوبا في قدر النجس
 (قوله اختار الاخف) كجرح لو وجد سال جرحه والا فانه يصلى قاعدا موميا لان ترك السجود
 الصلاة مع الحدث بطوارز تركه اختيارا في النفل على الدابة اه بجر (قوله ولو وجدت) هذه داخله
 لانها انبثت بكشف جميع الرأس وبثلاثة أرباعه عند وجود ما يستر الربع وأخرج بالمزة الرقيق
 عليها ذلك ولكنه يستحب وقدره بالافعة لان صلاة المراهقة بغير قناع تامة استحسنها بجر (قوله يجب
 يفترض (قوله فلور زكت ستر رأسها) أى ستر ربع رأسها (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله

(والشرط سترها من غير) ولو حكا كمكان
 مظلم (لا) سترها (عن نفسه) وبه يفتى فلور آها
 من زبقه لم يفسد ولا يفتر التصاقه وتشككه
 يصف ما تحتها ولا يفتر التصاقه وتشككه
 ولو حبرا أو طينا يفتى الى تمام صلاته أو ما
 كدر الاصلان وجد غيره وهل تكفيه
 انظار في جميع الكثر بحيثانهم في الاضطرار
 لا الاختيار (يصلى قاعدا) كفى الصلاة
 وقيل ما دارجله (موميا بركوع وسجود
 وهو أفضل من صلاته) قاعدا بركوع وسجود
 (قوله) أي أو (بركوع وسجود) لأن
 الستراهم من أداء الاركان (ولو ابيع له نوب)
 ولو باعارة (ثبت قدرته) هو الاصح ولو وعد به
 بغيره لم يفسد فوت الوقت... كذا
 كراعى ما وثوب وطهارة... كان... بلزمه
 الستراهم من... لا يذني ذلك... ولو وجد...
 أى سترها (كاه نجس) ليس بأولى... كذا
 لم يذني فانه لا يستتره فيها اتفاقا بل خارجها
 ذكره الوان (أو أقل من رده طاهر) كذا
 صلاته فيه (وجاز الابعاء) كذا وحسن محمد
 واستحسنه في الاسرار وفيه قالت الثلاثة
 (ولو) كان (ربعة طاهرا) صلى فيه حقا
 اذ الربع كالكل وهذا اذا لم يجد ما يربى به
 النجاسة أو بقلها فتنم ليس أقل نويه نجاسة
 والخاطب أن من اتلى يلبين فان تساوبا خبر
 وان اختار الاخف (ولو وجدت) كذا
 الحزة البائة (ستر ربع رأسها) كذا
 يجب سترها (فلور زكت ستر رأسها أعادت
 بخلاف المراهقة لانه لما سقط بعدد الرق فيعذر
 المبالغة

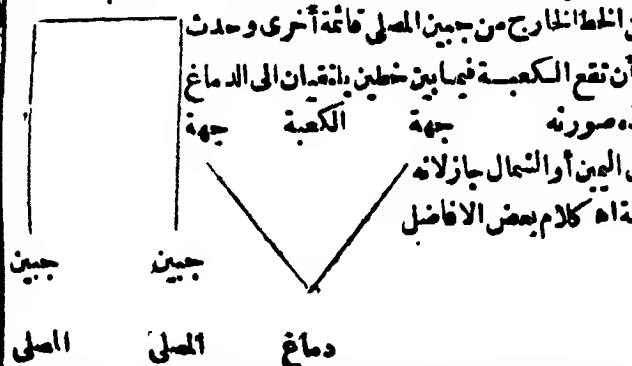
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا الأئمة الأربعة التلطف وانما هو بدعة ولكنها حسنة على المعتقد
لا سيئة فيحتاج حينئذ إلى تأويل المستحب والسنة وصنيع المصنف هنا ليس على ما ينبغي قال في البصائر ما
يستحسن لاجتماع المزية لا يستحسن لغيره (قوله بل قيل بدعة) فائدة ابن الهمام ولكنها حسنة لا ذكرنا
(قوله وفي المحيط الخ) مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي قال في التهذيب كغير واحد أن هذا خاص بالحج لا بداده
وكرر مشاقه بخلافها (قوله وجاز تذهبها على التكبير) لكن الا حوط مستحب كما في البحر وقوله على التكبير قاصر
الامام الشافعي والطيحاوي رضي الله تعالى عنهما وهذا الاحوط مستحب كما في البحر وقوله على التكبير قاصر
على الصلاة ونصوا على جواز تقديمها في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت النية المتقدمة مطلقاً أو نية
التعيين (قوله ومقاده) أي كلام البدائع (قوله جواز تقديم الاقتداء) أي تقديم نية الاقتداء قبل وقوف الامام
والتبادر من عبارة البدائع أن ذلك بعد دخول الوقت وما أفاده الحلبي غير المتبادر منها ثم هذا المقادير عارضه
ما ذكره القهستاني أنه لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريمه الامام ويفرض أن يكون به (قوله) فيستبرئ
أخذه بخاري وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر وقال عامة العلماء ينوي حين واقع لانه لا يتأتى
الامامة وهذا أجود والاول هو الصحيح اه ولم يحد قولاً بجواز تقديمها قبل وقوف الامام لانه لا يظهر أن المراد
وعليه فطاب الفرق بين نية أصل الصلاة ونية الاقتداء (قوله من عمل غير لائق) كالمثل والامام ما أزم
حطب كذا في البحر (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أشار به إلى أن ما لا يمنع كالتنوي والوضوء في حكمه فلا تصح
لا يقطعان داخلهما فلا يقطعان خارجهما بالاولى (قوله قرانها) أي من أول التكبير إلى آخره كما في التلويح لأن
بهذه غيرة غافل كما في شرح المذهب (قوله فينبذ) قرانها بالتكبير مراعاة لتلافة وخلل وهو النقص
وفي القهستاني ولو استحضر هاهنا الاشتغال بمثله أو غير ما في سائر الأركان لم ينقص أجره لأن المكان
منه (قوله وجوز الكرخي إلى الركوع) هو أحد تخارج في كلامه وقيل غايته إلى الرفع منه أو الارتفاع منه
انتهاء البناء (قوله وان لم يقل لله) لأن المصلي لا يصلي بغيره تعالى وهو بيان للإطلاق وقصر بعد ذلك الامام
أوسنة أو عدد ولو نوى عدداً كثيراً من النفل لم يلزمه أكثر من ركعتين على المشهور ولو نوى سنة من
التيمم أربع ركعات عن السنة ونال ثواب التيممات فاستثنى (قوله وسنة) ولو سنة فخرج لو صلى في ركعتين
ثم تبين أنهما وقعتا بعد طلوع الفجر أو وقع ركعتان بعده من أربع فبعد أن يتأخر على المقضي في كل ركعة
التنفل بعده بخلافهما بعد الظهر إذا ضمهما للفرس لعدم كراهة التنفل بعده (قوله وترأوى) عطفاً على
المراد بالارائة السنة الرائبة في اليوم والليلة (قوله على المعتد) يرجع إلى السنة والترأوى (قوله وترأوى) عطفاً على
بوقوعها) فإذا وقع المصلي النافلة صدق عليه أنه فعل الفعل المسمى سنة والنبي عليه الصلاة والسلام شؤ
السنة وانما نوى الصلاة ووصف السنة تسمية من لفظة مخصوص لأنه وصف يتوقف الفعل على حصة بغيره
والتعيين أحوط لا اختلاف التصحيح فيه بغير (قوله ولا يضمن التعيين) ولا تنفي عنه نية أصل الصلاة بل هو
الملازمة (قوله عند التنية) ويجوز تقديم نية التعيين كإصل النية كما مر (قوله فلو جهل الفرضية) أي الركعة
التي كان يصليها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها لانه لم ينو الفرض معينا (قوله ولو علم) أي أنه لم يجز
البعض وتولية البعض ويدل لهذا قوله ولم يجز الصورة في البحر (قوله جاز) من الفرض بقدره والباقي له أو لم
كان لا يعلم أن بعضها فرضية وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت فان كان يصلي الركعة
من السنن لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفرائض والسنن جازت صلاته كذا في البحر (قوله وكذا لو أتى غير
أن نوى من لا يميز بينهما ما الفرض في الكل تكون صلاة المأمومين صحيحة إذا اقتدوا به في صلاة لا سيما
كالمقرب والعصر والعشاء ورد بأنه قبل العصر والعشاء سنة مندوبة فالاولى أن يقال تصح صلاة المأمومين
لم يصل قبلها مثلاً في ذلك الوقت حلبي وصحة صلاة نفسه مع لوعة من قوله أن نوى الفرض في
(تنبيه) لا بشرط التعيين الا عند الشروع أو قبله فقط حتى لو نوى فرضاً معيناً وشرع فيه ثم نسي فيه فقلته ثم
فأتمه على ظنه أو عكسه فهو على الاولى (قوله أنه ظهر الخ) أي وان لم ينفه على الصحيح لأن الوقت متعين
إذا كان أداءه أما إذا كان قضاء ولم يعلم بالخروج لا يصح والظاهر الصحة عند العلم بالخروج لأن فيه
القضاء خلافاً في الحلبي (قوله قرنه باليوم) سواء خرج الوقت أم لم يعلم بالخروج أم لا (قوله أو الوقت) كذا

بل قيل بدعة وفي المحيط أنه يقول اللهم اني
اريد أن أصلي صلاة كذا فيسر حاله وقتها
في وسبغ في الخرج (وجاز تقديمها على
الوقت ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج
التكبير) ولو قبل الوقت فلا تنهي إلى الامام
من غير تكبير الجماعة فلا تنهي جواز تقديم
كبر ولم يضر النية جاز ومقاده جواز تقديم
الاقتداء أيضاً فاحفظ (مالم يوجد) بينهما
(فاطحة) من عمل غير لا تنوي صلاة) وهو كل
ما يمنع البناء وشرط الشافعي قرانها في المذهب
عندنا (ولا عبرة بنية متأخرة عن المصلي في الركوع) وهو كل
وجوز الكرخي إلى الركوع (قوله وسنة) لأنه
نية الصلاة وان لم يقل لله (قوله) فيستبرئ
(وترأوى) على المعتد إذا نسيها بوقوعها
وقت الشروع والتعيين أحوط (ولا بد من
التعيين) عند النية فلا جهل الفرضية لم يجز
ولو لم يعلم بجزء الفرض من غير تنوي
الفرض في الكل جاز وكذا لو أتى غير فعل لا
سنة قبلها (الفرض) أنه ظهر أو قصر قرنه
باليوم أو الوقت أو لا

الوقت فيسببه في الفجر يعيدم خروج الوقت فان خرج ونسبه لا يجزئه في العيص اه أي اذا لم يعلم بالخروج
 كما في النهروان علم صح كافي امداد الفتحاح (قوله هو الاصح) راجع الى الثالثة فقط وهي قوله أولى يعني لو نوى
 الظهر وأطلق سح في الاصح امكن في الوقت فقط وهو رد لما في الظهريه من أنه لا يصح حلي (قوله لكنه بعين ظهر
 يوم كذا) سواء سقط الترتيب بكثرة الفوائت أم لا (قوله على المعتقد) مقابله سقوط نية التعيين بكثرة الفوائت
 (قوله والاسهل نية أول ظهر) محله اذا كثرت الفوائت لأن الأوليه والأخرية تقتضي المعتقد (قوله وسيجي آخر
 الكتاب) أي متنافي مسائل شتى ونقل الشارح هناك عن الزياهي أن الاصح الاشتراط (قوله أنه وزر) ولا يصفه
 بوجوب ولا سنية للاختلاف فيه والظاهر أن هذا مستحب لمراعاة الخلاف فلو نوى الفرضية فيه اعتقاد المعتقد
 في المذهب كان صوابا ثم رأيت لبعض الافاضل ما يفيد أن المراد لا يلزمه نية لوجوب وإيسر المراد أنه ممنوع عن
 نية الواجب (قوله أو نذر) فيعينه بسببه من تمييز وتعليل فهو شفاء لا اختلاف الاسباب ولا يعين الا بهذا
 الطريق حلي (قوله أو وجود تلاوة) أي ان هذا السجود للتلاوة لدفع المزاحم من سجدة الشكر والسهو
 ولا يشترط أن هذه السجدة لهذه الآية كما في البحر (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الصواب عكس العبارة
 كما ويكون قد ارتضى ما يحسنه صاحب النهروان حيث قال ولم أر في كلامهم نية التعيين في السهو والشكر وينبغي
 في السهو في السهو وفي الشكر اه وفيه أن السهو لا يشترط له أصل النية لأنه جابر لنية واجب فهو بدله ولا
 ما يفيد نية أبعاض الصلاة لا يشترط فيما هو بدله وسجدة الشكر نفل وهو لا يشترط فيه التعيين (قوله لم يخلو لها
 فتح كما في) أي في التعيين لأن المعين جعله الله كذا ركعة (قوله فلا يضر الخطأ في عددها) لأن ما لا يشترط تعيينه لا يضر
 في كذا لأنه فلو نوى أظهر ثلاثا أو الفجر أربعاً جاز وأعلم أنه بعد قضاء النفل وصلاة العبد من وكفى الطواف
 إلى الثاني البحر (قوله لم يقل أيضا) أي كما قالها صاحب الكفر (قوله ولم يعين الصلاة صح في الاصح) ونية التعيين
 في كل صلاة مقتضية مراعاة الخلاف ويلزم من نية الاقتداء نية أصل الصلاة والافضل أن ينوي الاقتداء
 في كل صلاة لا يوجب المقارن لتكبير الامام على قوله أو بعده على قوله ما وقوله وان لم يعلم بها الحاجة اليه لأنه ان علمها كان
 ولا يقول في قوله نفسه أي صلاة نفسه (قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الامام) أي ولم ينو الاقتداء كذا قيد به في البحر
 الإرادة (قوله من تعليله وقوله لعدم نية الاقتداء أي فيلزمه التعيين والقراءة (قوله الا في جمعة الخ) يرجع الى
 سور مختلف وينوي المقتدى التسابعة فلا يشترط في هذه الثلاثة نية الاقتداء لكن لا بد من التعيين كما ذكره
 في البحر والنهر ولا يكتفي نية أصل الصلاة كما فهمه الحلبي (قوله وجنائة) بحث فيه بأنها لا تختص بالجماعة
 لما انفرد فلا يكتفي نية الاقتداء (قوله وحيد) ألحقه صاحب النهروان بالجمعة بجماع ماذ كره الشارح
 في قوله لا يختص بالجماعة أي فنوى الجماعة أو العبد من فقد نوى الاقتداء ضمنا (قوله مع بقائه)
 لا يوجب نية لو نوى في وقت خارج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج
 لم يوجب نية مناه عن (قوله حلي وقبل فيما سبق له وهو مخالف لما قلناه من الزياهي من أنه اذا نوى فرض الوقت
 المتأخر قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح إلا أن يفرق بين الشك وعدم العلم فتأمل وعلى الفرق أن الشك المسترد
 (قوله الطوفان وعدم العلم أن لا يخطر بالبال شيء وان أضاف الفرض الى اليوم لا يصح سواء صلى في الوقت أو خارجه
 العلم بالخروج أو مع الجملة له (قوله لا يخلو) أي عن فرض الوقت وليست هي فرض الوقت وان كانت
 متأخر في نفسها فاذا نوى فرض الوقت انصرف الى الظهر فلا يكون ناويا لجمعة فلا يصح (قوله في اعتقاده) تفسير
 ما فيه فهو على حذف أي (قوله كما هو رأي البعض) هو نذر (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشرع بلا لية
 على المعتقد حلي اللهم إلا أن يجعل على ما اذا قامت مع الامام (قوله وهو لا يعلم) احتراز به عما اذا خرج
 الوقت ولو قيل (قوله حلي عن الشرع بلا لية) (قوله ومثله فرض الوقت) في أنه لا يصح بعد خروج الوقت اذا
 كان مؤثرا لما قلناه من أن الاشياء من أنه اذا نوى فرض الوقت خارج الوقت وهو لا يعلم
 بانظره ساد كان عالما لا يجوز فليحذر حلي قلت يجعل على أن في المسئلة قولين (قوله مطلقا) أي سواء
 بنارجه مع العلم بالخروج أولا حلي (قوله لنية القضاء الخ) كأنه يقول أما في الوقت فظاهر
 يلزم أن يكون قضاء نية الاداء وذلك صحيح كالقول في الاستبراء شهر على أنه ومضيق
 فحينئذ هذا المذهب لا يخلل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا تجردت نية فلا (قوله كعكسه) فيما اذا

هو الاصح (ولو) الفرض (قضاء) أكتسبه
 بعين ظهور يوم كذا على المعتمد والاسهل
 نية أول ظهر عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني
 عن النية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي آخر
 الكتاب (وواجب) أنه وزر أو نذر أو وجود
 تلاوة وكذا شكر بخلاف سهو (دون) تعين
 (عدو ركعته) لمصلحة سعة فلا يضر الخطأ
 في عددها (وينوي الاقتداء بالامام أو التسرع
 أيضا لأنه لو نوى الاقتداء بالامام أو التسرع
 في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح في الاصح
 وان لم يعلم بها الجعة نفسه تعالى الصلاة الامام
 بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وان اتطهر
 في الاصح اهدم نية الاقتداء الا في
 جمعة وجنائة وعبد على المختار لا يختص بها
 بالجماعة (ولو نوى فرض الوقت) مع بقائه
 (جاز الا في الجمعة) لأنها بديل (الا أن يكون
 عنده) في اعتقاده (أنها فرض الوقت) كما هو
 رأي البعض فتصح (ولو نوى ظهر الوقت)
 ولو مع بقائه (بأن كان قد خرج) وهو
 لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله فرض الوقت
 فالأولى نية ظهر اليوم لموازاة ما قلناه من
 القضاء نية الاداء كعكسه هو المختار

الحلي (قوله لم يجز) أي لانه اقتداء بمجودوم وهذا التعليق يظهر فيما اذا نوى أن يصلي خلف من هو على مذهبه فانظر ان ذكرنا الحصر اتفاقاً (قوله لما كان الاعتبار بالتسمية عندنا) أي عند عدم الاشارة (قوله ثواب الصلاة) أي المذكور في الحديث المتفق عليه وهو ما رواه أبو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فتكون هذه المضاعفة فيما زيد أيضا وفيه أن الحديث ذكر فيه الاسم والاشارة والعبارة للاشارة حيث قد زاد لا مضاعفة فيه وهو الذي صححه النووي ولم يأخذ بحديث لومته مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى لشدة ضعفه وانما يعمل بالضعيف في فضائل الاعمال اذا لم يستند بضعفه (قوله واستقبال القبلة) السبيل والتسليم لا لطلب فاستغنى بمعنى فعل حق لو صلى من اشتهت عليه القبلة بلا تحيز فعمله الاعادة فان علم بعد الفراغ أنه أصاب جاز والقبلة في الأصل اسم للعالة التي يقابل الانسان عليها غيره وقد صارت كالهلم للجهة التي تستقبل في الصلاة بجر وهي العرصة مع ما إذا هاهن الهواء حتى لو رفعت زبارة أصحاب الكرامات جازت الصلاة (قوله كعاجز) أي استقبال جهة قدرته (قوله والشرط حصوله لاطلبه) فالتسمية ليست بشرط (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود الا ان الموجود له هو الله تعالى (قوله للايتلاء) أي اختيار المالكين وذلك لان فائدة المكاف المتفق استحالة الجهة عليه تعالى تقتضى عدم التوجه في الصلاة الى جهة تحته وصلة فامرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختيارهم هل يطيعون ولا وهو على لحدوف أي شرطه الله تعالى حلي (قوله حتى لو وجد) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً لا لطلبه وانما السجود له هو الله تعالى فحينئذ كان السجود لنفس الكعبة كفر لانه سجود لغير الله تعالى حلي (قوله فله مكى) الام هنا وفي قوله وان غيره به على حلي (قوله أنه ضعيف) أي اقتراض اصابة العين للمكى مطلقاً (قوله حائل) ولو كان أصلياً كجبل (قوله مكى يعاين الكعبة) والمصلى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله فقوله ولفظه اصابة جهتها محسوس غير المدنى لان قبلتها بالوحى قاله في الجرح وهو أولى بما في الحلي (قوله مسامحة للكعبة أولها وثانيها) هذه المسامحة تحفة فيه وهي بحيث لو خرج خط من جهته لمز على الكعبة أو هوائها ولم يذكّر المسامحة التفرقة بينهما وان يكون مخرفاً عن القبلة انحرافاً لا نزول به المقابلة بالكعبة والمقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا نزول بما تنزل به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة والانحراف المفسد أن يحاذي المشارق الى المغارب كما في الفتاوى بجر (قوله بأن يفرض الخ) تصوير للمسامحة الحقيقية (قوله فائقة الى الافق) أي معتدلة ويمر على جهة الكعبة (قوله وخط آخر يقطعها) أي الخط الاخر الذي يسامت الكعبة بهذه الصورة ١ (قوله بمنة وبسرة) بأن يمر الخط الثاني على الخط الاول من جهة عين المستقبل الى جهة يساره والنظران متعلقان بيقطعه (قوله منح) اختصر عبارتها وهي فلوفرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعها على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل وشماله لا تنزل تلك المقابلة بالاتصال الى اليمين والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا اوضح العلماء قبله ببلد بلدين وبلاد على سمت واحد اه (قوله فانت هذا معنى الخ) ليس كما فهمه فان التباساً والتباساً في عبارته هو الخط وفي عبارة الدرر الشخص فانه قال اذا تباين أو تباين بجوار لأن وجه الانسان مقوس فعند التباين أو التباين يكون أحد جهتيه الى القبلة حلي وذكر في الدرر للاستقبال وجهين أحدهما أن يصل الخط الخارج من جبين المصلى الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان قلت وهذه صورته



وفي الجنبى نوى أن لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم يجز (فائدة) لما كان الاعتبار بالتسمية عندنا لم يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فانه حفظ (و) السادس (استقبال القبلة) حقيقة او حكم كعاجز والشرط حصوله لاطلبه وهو شرط لا تلازم بقط لا يجزى حتى لو وجد للكعبة نفساً مستنيرة (فالمكى) وكذا المدنى لتبوت قبلتها بالوحى (اصابة عينها) يوم المعاد وغيره لكن في الجرح أنه ضعيف والاصح أن من ينه بينهما حائل كالفراق والمكى يعاين الكعبة فالمراد بقوله فله مكى (اصابة جهتها) بأن (واغيره) أي غيرهما بينهما (اصابة مسامحة للكعبة) يبقى شئ من سماع الوجه مستنداً له أولها وثانيها بان يفرض من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد وخط آخر يقطعها على زاوية قائمة الى الافق ماراً على الكعبة وخط آخر يقطعها على زاويتين قائمتين بمنة وبسرة منع قلت وهذا معنى التباين والتباين في عبارة الدرر

(قوله قبة صبر) أمر من التبصر يعني التأمل (قوله وتعرف) بالبناء للجهول ونائب الفاعل صبر يعود الى القبلة
 (قوله بالدليل) أي بالعلامة الدالة عليها (قوله محارب الصعابة والتابعين) أي فهي علامة عليها يجب اتباعها
 وذكر الزبلي أنه لا يجوز التحزى مع المحارب وظاهره ولو محارب غير من ذكره ينافي للشرع بل لا أن ذلك محمول
 على التماسا بالليل فيصح التحزى ولو في مسجد والمحارب جمع محارب سمي به لمحاربة النفس والشيطان
 فيه (قوله كالقطب) هو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى إذا جعله الواقف خلف أذنه
 اليمنى كان مستقبلا للقبلة إن كان ناحية الكوفة وبغداد وهران وقزوين وطبرستان وخراسان وما والاها
 الى نهر الشاس ويجهله من بمصر على عاتقه الابسرومن بالعراق على كتفه الايمن ومن باليمن قبالة مما يلي جانبه
 الابسرومن بالشام وراءه بحر (قوله والايفن الامل) أي إذا فقت هذه العلامات فتعرف بالاسمخبار
 من أهل المله أما إذا لم يكن من أهله فلا يقدره لأن حاله كماله بحر وينبغي أن يحمل على ما لا يعرفه غير
 الامل بالدليل أما إذا كان من غير الامل لكنه يعلم بالدليل فيسأله ولا يتحزى لأنه إذا وجد من يعتبر أخباره
 وجب سؤاله والاخذ بقوله ولو خاف ربه كافي السراج لأن التحزى دليل ظاهر والعمل به انما يجب عند عدم
 دليل أقوى منه والأخبار فوق التحزى كافي الهداية أفاده بعض الأفاضل ويجب الاستخبار ولو من عبده
 أو أمته ويتحزى في خبر الناسق والمستور ثم يعمل بفأب ظنه كما ذكره الشارح في الحظر (قوله العالم بها)
 أي بشرط كونه مقبول الشهادة كما قيد به صاحب النهر فالذي والجامل يجوز التحزى مع وجودهما
 (قوله لمن لو صاح به سمعه) بدل من الامل وأما إذا كان لا يسمعه يتحزى (قوله العرصة) هي كل بقعة بين
 الدور واسعة ليس فيها شيء صحاح والمراد البقعة لا بهذا القيد (قوله فهي الخ) لا يظهر تفرقه على ما قبله
 وعلم منه أن المصل في تخوم الأرض أوفى أعلى الجوارب انصح صلاته (قوله أرض) أو على خشيمة في البحر يخاف
 أن تحرف الى القبلة غرق أو كان في طين وردغة لا يجهد على الأرض مكانا يابسا وكانت الدابة جوارح أو نزل
 لا يمكنه الركوب الابعين من (قوله عند الامام) بناء على أن القادر بقدره القليل لا بعد قادر أو عنده ما يلزمه
 أن وجد موجهها وعليه اقتصر في المنع (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقة أو غيرها أن استقبل
 وسواء كان المال ملكه أو أمانة قليلا كان أو كثيرا (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي مع
 عدم قدرته على التوجه كشيخ كبير لا يمكنه أن يركب الابعين ولا يجده فكما يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت
 فرضا وسقط عنه الأرض أن كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة إذا لم يمكنه من هذا ظاهر لا يحتاج
 الى ذكره لأنه إذا عجز عن التوجه فقط جاز الانحراف فأولى إذا عجز عنه مع العجز عن الأركان (قوله جهة قدرته)
 وذلك لأن الكعبة لم تعتبر لعينها بل للابتلاء وهو حاصل بذلك بحر (قوله بأيماء) أي للدلالة فيسقط العذر
 الشرط والركن وفيه أن كلام المصنف في الاستقبال ولا يتأق الأيماء فيه (قوله لخوف رؤية عذو) أو سبع
 أولس وسوا خاف على نفسه أو على دابته بحر (قوله بماز) متعلق بمعرفة ومماز هو الدليل وهو المحارب
 والتجوز والسؤال فيسأل العالم بها فان لم يتجره حتى صلي فأخبره لا بعد ولا يجوز له التحزى مع علمه بالعلامات
 والسماء مصيبة وإذا كان لا يعرفها مع صحو السماء اختلف في جواز التحزى وظاهره في البحر ترجيح عدم الجواز
 حيث لا عدم العذر في ذلك وقال ظهير الدين المرغينة في يجوز قال في الجوهرة وظاهر كلام القدوري يشير الى سائر
 وفي المضمرات عن الصفة وكذا لو كان لا يعلم الامارات وليس معه من يتجره فعليه أن يصلي بالتحزى في هذه الحالة
 قال في النهرو عليه اطلاق المتن (قوله لماز) أي أن الطاعة بحسب الطاقة حلي (قوله وان علم به) أي
 بجانب القبلة (قوله أو تحول رأيه) لأن تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل النسخ من (قوله ولو بمكة) أو المدينة بان كان
 في جوارح لم يكن يحضره من يسأله فلي التحزى ثم تين أنه أخطأ بحر وهو العقد (قوله ولا يلزمه قرع أبواب)
 لأنه ليس له ذلك كافي البحر (قوله ومس جدار) لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره
 وعسى يكون ثم ما يؤذيه فجازه التحزى بحر ويحتمل عدم جواز التحزى مع المحارب إذا دخل المسجد ثم سارا كما قاله
 الشرع بل لا حلي (قوله ولم يقتدر الرجل به) أعاده معر فالان المراد به هو التحول له وذلك لأنه قد علم خطأ أو لا
 ولو اقتدى به غيره من لم يعلم حاله صح (قوله ولا يحتمل تحوّل) أي وقد علم مراد الاقتداء حاله الأولى كافي البحر
 (قوله لم يجوز) لترك فرض التحزى بخلاف ما إذا أصاب الامام لأن المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل

قبرص وتعرف بالدليل وهو في القرى
 والامصار محارب الصعابة والتابعين وفي
 المقاصد والبحار النجوم كالقطب والايفن
 الامل العالم بها عن لو صاح به سمعه (والعذر)
 في القبلة (العرصة لا البناء) فهي من الأرض
 السابعة الى العرش (وقبلة العارضا عنها)
 لمرض وان وجد موجهها عند الامام أو خوف
 حال وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة
 قدرته) ولو مضطجعا بأيماء لخوف رؤية عذو
 ولم بعد لأن الطاعة بحسب الطاقة (ويتحزى)
 هو بدل الجهد لنيل المقصود (عاجر عن
 معرفة القبلة) بماز (فان ظهر خطوه لم يعد)
 لماز (وان علم به في صلاته أو تحوّل رأيه)
 ولو في جوارحه (استدار بين) حفر النهر
 كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة أو مسجد مظلم
 ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدار ولو أعمى
 فسواء رجل يمشي ولم يقتدر الرجل به ولا يحتمل
 تحوّل ولو انهم يحتمل لا يحتمل بجوارح أن أخطأ
 الامام

حلي (قوله استدراك المسبوق) لانه منفرد فيما يقضى فلم يكن مؤثما خالف امامه حلي (قوله واستأنف اللاحق) لانه خالف الامام حكما فبعض مخالفوا ولو كان لاحقا لمسبوقا فان قضى ما لحق به أولا وتحول رأيه فيه استأنف وان فيما سبق به استدراك وان قضى ما سبق به أولا وتحول رأيه واستتمت قضاء ما لحق به استأنف كما اذا تحول فيه وأما اذا لم يستتمت اليه بأن بدله رأى امامه فيما لحق به فبعضه تزداد الظاهر أنه يستدير حلي (قوله صلى اسكل جهة) وقيل يؤخر وقبل بخير قال في البحر ولو تحزى رجل واستوت الحلات عنده وصلى الى جهة ان ظهر أنه أصاب القبلة جاز وان ظهر أنه أخطأ فكذلك وان لم يظهر له شيء جازت صلاته أيضا (قوله استدراك) هذا أحد قولين حكاهما في البحر من غير ترجيح الثاني أنه يستأنف وجزم القهستاني بما جزم به الشارح ٥١ حلي قال في سكب الانهر وهو الاوجه (قوله استأنف) لانه ان صعدا هذه الجهة كانت لغير القبلة بالنظر الى ركعتها وان تحول صلى لغير قبلته الآن (فرع) يتحزى لسجود الثلاثة كما يتحزى للصلاة كذا في البحر ومثلها صلاة الجنائز كذا في الجوهرة (قوله وان شرع بلا تحز الخ) أما لو شرع من غير تحز من غير شك ان تبين انه أصاب أو كان أكبر رأيه أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضوع فصلاته جائزة وان تبين أنه أخطأ أو كان أكبر رأيه فلهذه الاعادة بجز (قوله لم يجوز) سواء علم بالخطأ أو بالاصواب في الصلاة أو بعدها أولم يعلم شيئا وفي الاخبار خلاف أبي يوسف واستثنى الشارح إحدى الصور بقوله الا اذا علم أصابته الخ (قوله فانه يستأنف) لاعراضه عن القبلة وفي كفره قولان وقوله مطلقا أي سواء علم بالخطأ أو بالاصواب في الصلاة أو بعدها أولم يعلم شيئا خلافا لأبي يوسف في العلم بالاصابة في الصلاة وبعدها حلي (قوله كصل) تشبيهه في عدم الجواز المستفاد من قوله فانه يستأنف (قوله لم يجوز) تصريح بوجه الشبه ووجه عدم الجواز أنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحزبه فلا ينقلب جائزا اذا ظهر خلافه بجز (قوله صلى جماعة) سواء كانوا في مصر أو في قرية أو مضافا على المعتد أبو السعود (قوله فلم يشبهه ان أصاب جاز) هذه ليست خاصة بما اذا صلوا جماعة بالتحز بل المنفرد كذلك وهو الذي بشر اليه التعبير بأصاب قال في الفتاوى الهندية ولو كان بمحضته من يسأله عنها لم يسأله وتحزى وصلى فان أصاب القبلة جاز والا فلا كذا في منية المصلي وشرح الطحاوي حلي بزيادة (قوله فمن يثق منهم) غلبة الظن تعطي حكم اليقين (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يثق (قوله أما بعده فلا يضر) أي اذا علم المخالفة بعد الاداء فلا تبطل الصلاة ونظايره ولو الوقت باقيا (قوله لا اعتقاده خطأ امامه) لف ونشر مرتب فهذا يرجع الى قول المصنف فمن يثق بمخالفته امامه وقوله ولتركه فرض المقام يرجع الى قول الشارح أو تقدمه عليه (قوله كالمولم يتعين) تشبيهه في عدم الجواز المستفاد من قول المصنف لم تجز صلاته والاولى ذكره عنده أو رشد الى هذا ما في النهر حيث قال قال في المعراج وكذا لو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصلبان فنوى الاقتداء بواحد لا بعينه وكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه فقوله وكذا اذا لم يتعين فعل الامام مما يدل على ما قلنا فانه اذا لم يتعين فعل الامام لا يصح الاقتداء (قوله شرط مطلقا) أي في كل العبادات المقاصد من غير خلاف بخلاف تكبير الاحرام ففيها قولان بالشرطية والركنية (قوله ولو عققها) أي عقب اللفظ الدال عليها (قوله فلو عاينها بغيره باللفظ وان لم يتردد في صحتها الا أن يقال فصله على التلفظ به كطلاق تبطله المشبهة وفيه أن الاطلاق يقع باللفظ وان لم يتردد في صحتها الا أن يقال اشتراط النية بالنظر الى الديانة فان النية تعتبر فيها حتى لو نوى الطلاق عن وثاق لم يقع ديانته ووقع قضاء أقاده الحلي (قوله والا لا) أي وان لم يتوقف فصله على التلفظ به كالصوم والصلاة فلا تبطلها المشبهة حلي (قوله ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤذى الخ) المحصر ممنوع لان من أدرك النية قبل الوقت ينوي أداءه ويؤذى بعد الوقت قضاء وكذا من نوى صلاة القمر ثم نوى الإقامة فيها أتم وكذلك من نوى واجبا أدركه في رمضان يكون من رمضان اللهم الا أن يقال المراد المخالفة بالزيادة والنقص ولا يظهر في الاولى والثالثة زيادة ولا نقص وأما الوسطى فقد نوى فيها الإقامة فلا يقال أدى خلاف ما نوى أو نوى ظهر امتلا أو يؤذى ظهر على الحالين (قوله الاعلى قول محمد في الجمعة) صورته أدرك الامام في تشهد الجمعة وفي سجود السهو على القول بفعله فيها يقتضى به نوايا الجمعة اتقا فاذ اسلم الامام وقام يقضى أتمها جماعة عندنا وعند محمد أتمها ظهر افتقار أدى خلاف ما نوى على مذهبه حلي بزيادة (قوله والمعتد أن العبادات الخ) مقابله ما عن ابن سبلة من استغفارها في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة وأما ذات الفعل واحد كالصوم فظاهره الاتفاق على انهاها

ولو سلم فتحول رأى مسبوق ولا حق استدراك والمسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحزبه على شيء صلى لجهة الاولى استدراكا ومن تذكر تركه تحول رأى لجهة الاولى استأنف (وان شرع بلا عبادة من الاولى استأنف) لتركه فرض التحزى تحز لم يجوز وان أصاب (لتركه فرض التحزى الا اذا علم أصابته بعد فراغه فلا يعد استأنفا خلاف مخالف جهة تحزبه فانه يستأنف خلاف مخالف جهة تحزبه فانه يستأنف أو الوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند اشتباه القبلة) فلم يشبهه ان أصاب جاز (بالتحزى مع امام وتبين أنهم لم يصلوا الى جهات شامة فمن يثق منهم) منهم (مخالفة امامه في الجهة) أو تقدمه عليه (حالة الاداء) أما بعده فلا يضر (لم تجز صلاته) لا اعتقاده خطأ امامه واتركه فرض المقام (ومن لم يعلم ذلك فصلا له صحيحة) كالمولم يتعين (وامام بان رأى رجلين يصلبان فاقتم بواحد لا بعينه) فروع التمسك عندنا شرط مطلقا ولو عققها بمنسبة فلو عاينها بغيره باللفظ كطلاق وعناق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤذى الاعلى قول محمد في الجمعة وهو ضعيف والمعتد أن العبادات ذات الافعال

فيما (قوله تنسحب نيته على كلها) فيكتفي بوجود النية في أول العبادة أو قبلها من غير فاصل منافي (قوله اقتنع خالصا) أي وعكسه واعلم أن الرياء محبط للعمل موجب للعقاب وقيل لا يثاب عليها ولا يعاقب عليها والرياء لا يدخل في الصوم وهو أحد ما حل عليه حديث الصوم لي وأنا أجزي به والرياء العمل لبراء الغير والسمعة العمل لسمع الغير وان لم يكن حاضر (قوله فله ثواب أصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلي عن الاشياء وظاهره يتم الفرض والنفل (قوله ولا يترك لنكوف دخول الرياء) بل يشرع معتقدا على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك لنكوف استهزاء أو نهوض بأذية غيره ضربة بحال ولا بد (قوله لانه أمر موهوم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجل (قوله في حق سقوط الواجب) وأما من جهة ترتيب الثواب عليها أو على تحصيلها فظاهره أنه يدخل (قوله قبل الشخص الخ) هذه المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأباهما حلي عن الانبياء (قوله ينبغي أن يجزيه) لانه أنى بالواجب عليه (قوله ولا يستحق الدينار) لانه استيجار على واجب كما إذا استأجر الأب ابنه للخدمة لا يستحق الأجرة لانه واجب عليه حلي (قوله لا رضاه للصوم) الظاهر أن المراد يصلي ويب ثوابها لأخصامه (قوله لا تنفيذ) وذلك لأن الخصم قد لا يهتف بضياع عليه ثواب صلاته فيجعله (قوله بل يصلي) من التوافل ماشاء أي من غير جهة ثواب فان عفا خصمه تكرما أو لارضاه الله تعالى له ثواب صلاته لنفسه ولا أخذ من حسنة فان فرغت صحت من سيئات الظلوم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله جاء أنه يؤخذ) أي ورد في الآثار (قوله لدائق) هو سدس درهم حلي (قوله سبعة مائة صلاة بالجماعة) أي من الفرائض لأن الجماعة لا تكون الا فيما لا مخصص شرعيته به من التوافل كالترابيع وثواب الجماعة ان كان خلف الامام محاذيا له ثواب مائة صلاة وان كان عن يمينه فله ثواب خمس وسبعين صلاة وان كان عن يساره فله ثواب خمسين صلاة وهذا في الصف الأول ولان بعده خمس وعشرون أو سبع وعشرون صلاة والذي في المواهب من القشيري في التخيير سبعة مائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حاصله أن هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته (قوله ينوي الفرض) أي ينوي اقتداء فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام (قوله والاتق فلا) أي غير ثابتة في حقه عن ركعتين من الترابيع لو قوعها قبل صلاة العشاء ووقت الترابيع بعد صلاتها على المعتد (قوله فله مكتوبة) لانما أقوى ليكونه فرض عين وذات ركوع وجود بخلاف الجنائز والضابط أنه اذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فان كانت احدهما أقوى كان شارعا فيها وان استويا انفت ولا يكتفون شارعا في واحدة منهما حلي عن الاشياء (قوله ولو مكتوبتين) دخل وقت احدهما ووقت الاخرى لم يدخل (قوله فله وقتية) لانها تنعينة الارادة لعدم محبة نية العصر في وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لان الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب وكذا تنعينة فائتين لم يسقط الترتيب بينهما حلي (قوله والالغاء) لانه لا يمكن اداهما معالان كالا منهما ما يطلب الفعل على حدة وجهه مؤذيا لاحدهما ترجيح من غير مرجع ولم يعتبروا أولوية الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما حلي (قوله فله فائتة لو الوقت منسما) وكان ذات ترتيب والالفت بنية كافي البصر واذا ضاق الوقت فله وقتية سواء كان ذات ترتيب أو لا حلي (قوله فله فرض) لانه أقوى (قوله فعنهما) في ثواب ثوابهما وقد يجتمع نية أربع فوافل كنية تحية المسجد وسنة الوضوء والوضوء والكسوف في ثوابها الحاقا بما ذكر في كلام الشارح نظر فان تحية المسجد لا تطلب في وقت كراهة وأجيب بأنهما هذا على وجه التبعية والمنوع استقلاله أو بأنه محمول على ما إذا قامت السنة مع الفرض فاذا هانا وبها السنة والتبعية (قوله فله فائتة) لقومها يكونها كماله وذلك دعاء حلي (قوله ولا تبطل نية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها (قوله ما لم يكبر نية مغارة) بأن يكبر ناويا للنفل بعد شروع الفرض وعكسه أو الفائتة بعد الوقتية وعكسه أو الاقتداء بعد الانفراد وعكسه وأما اذا كبر نية موافقة كان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير قطع بالنية فان النية الاولى لا تبطل ولا يبي عليها ولو بقي على الثانية فسدت الصلاة (قوله الصوم) فهو الاحتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه

• (باب صفة الصلاة) •

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية لها وهي الاجراء العقلية التي هي أجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسبب أن الاولى خلافه (قوله مصدر) وضعه

تنسحب نيته على كلها اقتنع خالصا
الرياء اعتبار السابق والرياء أنه لو خلد
النام لا يصلي فلو علمهم بحسنها ووجه
لا فله ثواب أصل الصلاة ولا يترك لنكوف
دخول الرياء لانه أمر موهوم ولا رياء في
الفرائض في حق سقوط الواجب في هذه
لخص من الظهر والدينار فلي
النية ينبغي أن يجزيه ولا يستحق الدينار
الصلاة لارضاه للصوم لا تنفيذ بل يصلي
فان لم ينف خصمه أخذ من حسنة جاء أنه
يؤخذ لانه ان ثواب سبعة مائة صلاة بالجماعة
ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدركوا فركعتهم
أم تراويح ينوي الفرض فان هم فيه صبح والا
تقع فلا ولو نوى فرضين مكتوبة وجنائز
فله مكتوبة ولو مكتوبتين فله وقتية ولو فائتين
فلا ولو من أهل الترتيب والالغاء فليحفظ
ولو فائتة ووقتية فله فائتة لو الوقت منسما ولو
فرض او فله فرض لو فائتة وجنائز فله فائتة
وتحبة مسجد فعنهما ولو فائتة وجنائز فله فائتة
ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر نية مغارة ولو
نوى في صلاته الصوم صح

• (باب صفة الصلاة) •

شروع في المشروط بعد بيان الشروط هي لغة
مصدر

وصف واصله وصف كونه حذف قاوره وعرض عنها التانيث وفي البحر الوصف لغة ذكر ما في الموصوف
 من الصفة والصفة هي ما فيه ولا يتكرر أنه يطلق الوصف ويراد به الصفة اه وان حل ما ذكره الشارح على أصل
 اللغة وما في البحر على عرفها زال التانيث حلبي (قوله كيفية) قال في التهر هذا أولى من جعلها الاجزاء العقلية
 التي هي اجزاء الهوية ووجه الاولوية أنه لا ينسب الى الواجبات والسكن والمتدوبات ثم ان هذا التعريف لصفة
 الصلاة خاصة لا مطلق صفة وهو على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة
 الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنية كاللتناء وبعضها الذنب كنظره الى موضع
 سجود في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة (قوله من
 فرائضها الخ) أتبع من التبعة إشارة الى أن هنالك فرائض أخرى وهو كذلك وهي ما ذكره الشارح بقوله
 وفي الخ حلبي وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من التبرعية والخروج بصلته والقعدة الأخيرة
 أولى من الاركن (قوله التبرعية) ماؤها للوحدة (قوله قائما) أي أوالى القيام أقرب فلو وجد الامام راكعا
 فكبر ان كلن الى القيام أقرب صح والا لا ولو ارادهم تكبير الركوع لغت نيته ويكتفى من الاخرس والاي
 بالنية ولا يلزمهم ما تخريك اللسان لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا تعدد نفس الواجب لاجتماع
 بوجوب غيره لا بدليل وفي غير تكبير كبيرة الاحرام يلزمها التخريك لعدم بدلية شيء عنه كما في التهر حيث
 قال وأما باقي التكبيرات فقال في طلاق الفتح انه بحر لسانه كالقراءة اه وكان الفرق أن تكبير الاحرام لها
 خلف وهو النية بخلاف غيرها اه وعبارة الفتح وطلاق الاخرس واقع بالاشارة وكذا اعتناقه
 وبعده وشراؤه سواء قدر على الكتابة أم لا للضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لاذى الى موته جوعا ونحو ذلك
 ثم رأينا النمرع اعتبرها منه في العبادات ألا ترى انه اذا حرك لسانه بالقراءة والتكبير كان صحيحا ومعتبرا
 فكذا في المعاملات قلت وهذه العبارة لا تقيد لزوم التخريك في غير التبرعية على أن لفظ التكبير اذا استعمل
 انما ينصرف الى الكامل وهو تكبير الاحرام ثم لا يخفى أن ما في الفتح من ترجع على قول الفضلي وهو خلاف
 الصريح اه أفاده بعض الافاضل ثم القيام انما يترط فيما يفترض فيه القيام كالفرض والواجب وسنة
 المفجور عند القدرة على القيام وأما في النوافل غير سنة الفجر وفي الفرائض عند عدم القدرة على القيام فلا يترط
 اه القيام حلبي (قوله في غير جنازة) أخاف فيها هي شرط باعتبار الشروع به امكن باعتبار قيامها
 مقام ركعة كما في تكبيراتها اه نرى بل لا يمتنع المحيط (قوله على القادر) خرج به الامي والاخرس كما قد
 (قوله به يفتي) أي بشرطه المأخوذة من ذكر الشرط ومقابله القول بالركنية وهو قول محمد والعلماوى
 حلبي عن التمر بلالية (قوله فيجوز الخ) تربع على الشرطية وانما جاز بناء النقل على النقل لان الكل صلاة
 واحدة بدليل أن القعود لا يترتب الا في آخرها على الصحيح كذا في البحر (قوله وعلى الفرض) لان الفرض
 أقوى فيستتبع النقل لصفه (قوله وان كره) أي من جهة من تأخير السلام عن محله وعدم ابتداء النقل بتبرعية
 حلبي وهي تبرعية والجهة الثانية تطهر في بناء النقل على النقل فيكون قوله وان كره يرجع الى الصورتين
 (قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بأن يقتضى الشرطية صحة بناء أى صلاة على أى صلاة كما يجوز بناء أى
 صلاة على طهارة أى صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصدر الشهيد واجيب بأن المنع لا يكون التبرعية
 ركنا لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص أوصافه وأن يكون عبادة على حدة ولو بني على
 غيره لكان مع ذلك الغيرة لمدة واحدة حلبي (قوله أو نقل) وجهه انه لا يجوز أن يستتبع الشيء ما هو فوقه
 لان فيه جعل الاقوى تابعا للادنى انتهى أبو السعود (قوله على الظاهر) أي من المذهب كالبية قائم اليست من
 الاوكان ومع هذا لا يجوز إذا الصلاة بنية صلاة أخرى بحر ومقابله ما قاله الصدر الشهيد (قوله ولا اتصالها)
 جوبل سؤل حاصله لو كانت شرط الماروى فيها ما روى في الاركن من الشروط وحصل الجواب انها لم اتصلت
 بالاركان روى فيها ما روى فيها (قوله وقد منه الزايع) أي منع ما ذكر من مراعاة الشروط اذا على من يزعم
 ركنيتها تلك المراعاة وعلى المنع لو أحرم حامل النجاسة فألقاها عند فراغه من التبرعية يعمل يسيرا أو منحرفا
 عن القبلة فاستقبلها عند فراغه منها أو وكشوف العورة فسترها عند فراغه منها يعمل يسيرا أو شرع
 في التبرعية قبل الزوال قد دخل الوقت عند فراغه منها أو شرع المحدث أو الجنب وهو واقف في الماء فأنغمس

ومرفا كيفية مشتملة على فرض وواجب
 وسنة ومندوب (من فرائضها) التي لا تصح
 بدونها (التبرعية) قائما (وهي شرط) في غير
 جنازة على القادر به يفتي فيجوز بناء النقل على
 النقل وعلى الفرض وان كره لا فرض على
 فرض أو نقل على الظاهر ولا اتصالها بالاركن
 في الشروط وقد منه الزايع

عند قرائته منها ثم رفع رأسه وصلى مع جميع الصور (قوله ثم رجع إليه) أي إلى القول بالمرعاة فيه لمحيث
قال ولئن سلم فأنما يشترط لما يتصل به من الاداء لان التعر بة من الصلاة وفي جعل هذا وجوباً من
الربط إلى القول بالمرعاة نظر لانه من باب التزل لا الجزم (قوله ثم في التلويح الخ) لما كان يتوهم من قوله
ثم رجع إليه أن المرجوع اليه هو المقول عليه استدركه عليه بقوله ثم الخ وقوله تقديم المنع أي منع مراعاة
الشروط لهما المترتب عليه صحة الصور المتقدمة قال في البصر ومراعاة الشرائط للذكر كونه ليس له ما يل
للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلباً مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى كذا
في التلويح فالأولى أن يقال لان لم مراعاتها فانه لو أحرم إلى آخر الصور ولئن سلمنا فهي ليست لها بل للقيام
المتصل بها وهو ركن اه وقد فعل الزياي ما هو الأولى (قوله اسكن نقول الخ) استدركه على ما في التلويح
المذكور أن القول بعدم المراعاة أولى من القول بها (قوله الاحتياط خلافة) وهو القول بالمرعاة والمراد
بالاحتياط العمل بالاحوط افتراضاً بدليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في البصر والتلويح والمخ
اعتماد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار اتصالها بالقيام) ان اريد القيام الآتي بعدها نقول يمكن تحقق
الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اريد قيامها بالمصاحب لزمن فصلها كانت الشروط لها
لانه شرط فيها وشرط الشرط شرط (تنبيه) انما هي تكبير احرام لانها تحترم الاشياء المباحة التي تنافي
الصلاة لا كل مباح كالمشي السابق الحدث (قوله الذي هو ركنها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل
التام منه وهو الانتصاب مع الاعتدال وغير التام وهو الانحناء قبل أن تنال يده ركنه وقوله بحيث الخ
صادق بالصورتين (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر آية فرض وبقدر الفاتحة وسورة أو ثلاث آيات واجب
وبقدر ما قرأ فيه سورة الأعلى والكافرون والصدية في الوتر سنة وبقدر طوالم الفصل وأوسطه وقصاره
في محالها مندوب وعند سقوط القراءة بسقط التعميد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه
فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في الفقه ستأتي ذكره بعض الافاضل (قوله فلو كبر فأنما الخ) يحصل على
من لا قراءة عليه ككالاتي أو أنه اقتصر على أدنى قراءة ما يحصل به الفرض عما لا يقتضي الوقوف فهو ثم
تطرا لا مكان الاتيان به ها وبالي الركون أو أنه ترك القراءة في الأولين وأتى بها في الآخرين لان التعيين
في الأولين واجب اه أبو السعود (قوله كذا) أطلقه فشمع النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام
ولا القعود وهذا أحد قولين فيه والثاني التخيير والأولى في القيام أن يكون القدمان على الأرض فلو قام
على عقبه أو أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجليه عن الأرض يجوز له ويكره ان كان بغیر عذر والا قرب
للشروع أن يكون بين قدميه قدر أربع أصابع اليد اه أبو السعود عن الجوى أقول لا يظهر ذلك في السمين
وماحب الادرة فالأولى الاطلاق والاحالة على العادة الا ان يقال ان حانة الضرورة مستثناة وهذا في حال
القيام أما في الركوع والسجود فيلصقهما كما يأتي (قوله وسنة فجر) أما على القول بوجوبها فظاهر
وأما على القول بسنيتها فإعادة القول بالوجوب ونقل الشرح إلى في مرافق الفلاح أن الاصح جوازها من
قعود وانظر حكم قضاء النافلة المساعدة هل يفترض القيام فيه أولا كاصلها (قوله نذبا بماؤه فاعدا) تحقيقا
لكونه وسيلة فبتركه عند فوات ما تيسر لاجله وجاز بماؤه فأنما (قوله وكذا من يسبل جرحه) يعني يندب
إيماءه فاعدا ويجوز فأنما وليس المراد أنه يجوز له السجود لانه لو سجد لازم فوات الطهارة بخلاف ولو صلى
فاعدا أو فأنما بالإيماءات السجود والركوع إلى خنق وهو الإيماء بها حلي (قوله كمن يسبل جرحه
اذا قام) يفترض عليه القعود خلفيته عن القيام ولا خلف عن الطهارة (قوله أو يسلس بوله) العلة فيه هي العلة
فيما قبله (قوله أو يدور ريج عورته) لانه لا خلاف عن السجود والقعود خاف عن القيام وكذا اذا داربع عضون
أعجماء عورته كما في أبي السعود والأولى الاقتصار عليه لانه لطف المانع (قوله أو يضعف عن القراءة أصلا) فيضم
القعود وعلم بما ذكر أن ركنية القراءة أقوى من ركنية القيام وقد يقال انما ترك القيام للقراءة فلو جرد
خلفه دونها وما في ضعف ككركم ونصير كما في القاموس وأشار بقوله أصلا إلى أنه لو قدر على الاتيان
بقدر الفرض فأنما عين عليه القيام بقدره (قوله أو عن صوم رمضان) فيستعين عليه القعود ويحصل الصوم
لكونه لا خلفه والغلبة عنه انما هي عند عدم تأنيه بوجه (قوله الخروج جماعة) أي في المسجد وهو محمول

ثم رجع إليه بقوله ولئن سلم نعم في التلويح
تقديم المنع على التسليم أولى كك نقول
الاحتياط خلافة وعبرة البرهان وانما
لا يشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها
بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها
(قوله منها) القيام بحيث لو تنبذ به لا ينال
وكتبه وسفروضة وواجبه ومسئونه
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو كبر فأنما فركم
ولم يقف صح لأن ما أتى به من القيام إلى أن
كثرت سنة في الأصح (قوله فرض) فخلق به
الوجود فلو قدر عليه دون السجود كذا
أيماؤه فاعدا وكذا من يسبل جرحه اذا قام
وقد ينضم الله هو كمن يسبل جرحه اذا قام
فليس بوله أو يدور ريج عورته أو يضعف
عن القراءة أصلا أو عن صوم رمضان ولو
أضعفه عن القيام بالسجود لجماعة صلى
في جماعة

على ما إذا لم يتيسر له الجماعة في بيته أفاده أبو السعود (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يخرج إلى الجماعة ويصلي قاعدا وهو الأصح مجتبى وقيل بشرع فالتامع الإمام ثم يقعد فإذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع واختاره في منية المصلي بجر (قوله ومنها القراءة) أي من القرآن المتقول من الرسول عليه الصلاة والسلام متوازفا لا يقرأ بالشواذ وإن قرأ بها لا تفسد ولا يعتد بها بخلاف التوراة والإنجيل فيعتد بهما وإن وجد المعنى في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي "فهستاني ويؤخذ منه أن القراءة بالعشر كافية لأنه لا يقال لها شواذ وحذ القراءة أن يصح الحروف مع إجماع نفسه وذكر في التهرئة والشارح في الفصل الثاني أنه لو قرأ من التوراة والإنجيل والزبور إن كان قصة أو حكما فسدت وإن كان ذكر القرآن لا يفسد ولا يجوز إجماعا سواء كان قاعدا على قراءة القرآن أم لا انتهى وهذا يدل على أن مراد القهستاني بالاستعداد به عدم الفساد به إن كان غير قصة وحكم استكناه خلاف المتبادر منه (قوله لقادر عليها) خرج الأخرس والاممي الذي اجتهد آناه الليل والنهار فلم يقدر على التعلم وكذلك من لا يمكنه أداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض أهل الهند والترك فهستاني (قوله وهي ركن زائد) اعلم أن الركن قسمان أصلي وهو ما لا بد قط من الضرورة وزائد وهو ما يسهل في بعض المورس غير متحقق ضرورة وجهه في القراءة من الثاني لسهولة وطها عن المقتدى وعن المدرك في الركوع ولا تنافي بين الركنية وزيادة لأن تسميتها ركنا باعتبار قيام الصلاة بها في حالة بحيث يستلزم اتفائها اتفاقا وتسميتها زائدا لقسامها بدونها في حالة أخرى والزائد ما لا يخلفه بدل فلا يقال أن غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود أركان زائدة لتبديله مسخ الخلف والإيماء عنها (قوله لسهولة وبلاخلف) إن قلت إن قراءة الإمام خلف عن قراءة المؤتم لما ورد أن قراءة الإمام له قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد أن الشارع منه عن القراءة واستغنى بقراءة الإمام عنه وفي الحلبي ما حاصله أن مراد الشارح نفي الخلفية عن المقتدى فلا ينافي وجود الخلفية من الإمام (قوله بحيث لو متدببه الخ) أخذه أنه لا يكفي طأطأة الرأس وحده على ما استحسنه الحلبي شارح المنة وفي الخزائن إذا لم يركع وذهب إلى السجود بأن خر كالجمل فهذا الانحناء يميزه عن الركوع ثم هذا في الركوع قائما وإن ركع جالساً يفتي أن يجازي بجهته ركبته أبو السعود ووقته بعد تمام القراءة وقيل إذا أتم حرفا أو كلمة ثم أحال الخرو ولا بأس به والاول أصح درمشتقي (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع وشرعا وضع بعض الوجه على الأرض مما لا يضربه فيه فدخل الألف وخرج الخذ والذق وما إذا رفع قدميه في السجود فإنه أشبه بالتلاعب من التعظيم بجر (قوله بجهته) هو قولهما والمفتي به رجوع الإمام إليه وقال الإمام في رواية قديمة يكفي وضع الألف (تنبيه) وضع جزء من الجهة وإن قل فرض ووضع أكثرها واجب حلبي (قوله وقدميه) يجب إسقاطه لأنه يكفي وضع واحد منهما كما ذكره بعد حلبي (قوله شرط) بشرط وضع باطن الأصبع لأرجلها حلبي ولا ينافيه ما في الهداية أن ترك توجيه الأصابع في السجود مكروه لأن المراد توجيه الكل (قوله وتكراره تعبد) وأصله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبدا هو قول الأكثر من مشايخنا وقيل ترغيبا للشيطان حيث أمر بواحدة نأبى فيسجد هما غاظة وقيل الأولى لشكر الإيمان والثانية لبقائه وقيل هما للإشارة إلى أنه خلق من الأرض ويهود إليها وقيل غير ذلك (قوله ثابت بالسنة) والاجماع بجر (قوله كعدد الركعات) أي في كل الصلوات (قوله والذي يظهر أنه شرط) إذا لو كان ركعات وقت الماهية عليه مع أنها لا توفى ولهذا لو حلف لا يصلي بحيث بالرفع من السجود نهر وانظر هل يقال فيه ما قيل في الحرمة من عدم مراعاة الشرط (قوله لأنه شرع للخروج) أي فلم يكن مقصود المأذنه وفيه أن القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركنا وقوله للخروج نفي به فوهم أن مشروعيته للتشهد لعدم صحته لأنه يلزم عليه أن ما شرع شيء يكون آكد من ذلك الشيء إذا القعد وفرض وقراءة التشهد واجبة (قوله ركن زائد) لسهولة من غير ضرورة لعدم توفى الماهية عليه في صورة الحلف وقيل ركن أصلي واليه مال عصام بن يوسف وجعل الشرط لئلا يثمة على الخلاف في الركنية والشرطية أداءها ما تأمنا فتصح على الثاني لا الأول (قوله بالرفع من السجود) أي الأول من الركعة الأولى لأن السجود الثاني تكرار للأول وحشفي لا يصلي صلاة بالرفع من السجود الأول من الثانية حلبي (قوله لا يكفر منكروه) أي منكروه فرضيته للقول بوجوبه كما أنه القهستاني أمّا منكروا أنه فكأنه لكونه مجمعا عليه علم من الدين

به يفتي خلافا للأشياء (و) منها (القراءة) لقادر عليها كما سيجي وهي ركن زائد عند الأكثر لسهولة وبلاخلف بالاعتناء (و) منها (الركوع) بحيث لو متدببه قال ركنه (و) منها (السجود) بجهته وقدميه ووضع أصبع واحدة منها بشرط وتكراره تعبد ثابت بالسنة والذي يظهر أنه شرط لأنه شرع للخروج كالحرمة للرفع وحشفي لا يصلي بالرفع أنه ركن زائد بحيث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكروه

ضرورة حلي جعنا (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) أي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من التلقظ به مع تصحيح الالفاظ وليس المراد أن له في نفسه أدنى وأعلى (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله صحت) وهل يلزمه سجود السهو ويجز (قوله بصحة) أي قصدوا ولو بمحاذاة امرأة لأنهما فعلا من الجانبين أبو السعود وعده فرضا جرى على قول الامام على تخريج البردعي بالمله أحد بن الحسين أخذ من المسائل الاثني عشرية فان الامام لما قال فيها بالبطلان وأركانها تمت ولم يبق الا الخروج دل على أنه فرض وهما لما قال بالصحة فيه ادل على أنه ليس بفرض حلي واذا نظر الى أنه لا يؤذى فرض آخر الا بالخروج ترجح قول الامام لان ما وقف عليه أداء الفرض فرض وفرضه لا تنافي كراهته لا خلافا الحنية فهو من حيث كونه مخرجا من الصلاة فرض ومن حيث كونه بغير لفظ السلام مكروه (قوله كفعله المتأني لها) ككل ونسب وكلام ومضى وسلام حلي وأدخلت الكفا في قوله كفعله القول المتأني ومثله الحديث بالكلام والسلام وقيد بقوله بعد تمامها لانه لو كان المتأني قبله بأن كان قبل القعود أفسد اتاها (قوله وان كره تخريجا) لكونه مفضوتا للواجب وهو السلام بجرح (قوله اتفاقا) أي من الامام وصاحبيه وتخريج البردعي غلط وليس فيه نص عن الامام لانه لو كان فرضا لاختص بقربة وانما حكم الامام بالفساد في الاثني عشرية باعتبار أن فيها معاني مغيرة للفرض حلي وعليه لو سبقه الحدث صحت الصلاة اتفاقا (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدر التشهد اذا لم يتوضأ ويبنى ويخرج بصحة بطلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي (قوله وبقي من الفروض الخ) وقع بيانها بفعله عليه السلام وبقوله صلو كما رأيت مني أصلي ولولم يبق الدليل على السنة أو الوجوب في غير هذه الفرائض لقلنا باقتراضها (قوله تمييز المفروض) بأن غير السجدة الثانية من الاولى بأن يرفع ولو قلب لا أو يكون إلى القعود أقرب قولان معصمان ونقل النزيل إلى أحسية الثاني وفي الحلبي المراد بالتمييز ما فرض عليه من الصلوات مما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخمس الا انه كان يصلها في وقتها لا يجزئه ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة فان نوى الفرض في الكل أو نوى صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض ولو لم يعلم الفرضية أصلا جاز وليس المراد بالمفروض المميز ما في الصلاة بوصف الفرضية من غيره فانه لا يشترط اه (قوله وترتيب القيام الخ) الترتيب جعل كل شيء في مرتبة معناه تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود حتى لو خالف فيها فسدت (قوله والقعود الاخير على ما قبله) بحيث يكون آخرها اقرب في تأخيرها وفيما قبله تقديمه والا في الجريان على وتيرة واحدة بأن يقول وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على القعود الاخير أو يقول وترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع والقعود الاخير على السجود حلي (قوله على ما قبله) أي كل ما قبله حتى لو قدر التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة بطل القعود لان الترتيب فيه فرض يبين (قوله وان تمام الصلاة) أي الاتيان بها تامة بأن لا يترك شيئا من فروضها وفيه أن هذا لا يزيد على افتراض كل فرض فلا يفي عده فرضا مستقلا حلي قال أبو السعود ويقضي عنه ترتيب القعود على ما قبله لانه يستلزم الاتمام (قوله والاتقال من ركن الى ركن) الاولى أن يقول والاتقال من فرض الى فرض ليم الانتقال من السجود الى القعدة بناء على انها شرط للخروج وفي عده فرضا نظرا لبل هو واجب فلور كركوع ركوع أو سجدة لانا وقع من النصوص الثانية ونحو ذلك مما يخلل بين الفرضين يكون تاركا للواجب فيجب عليه سجود السهو (قوله ومتابعة لامة في الفروض) بأن يأتي بها ولو بعده وقصد بالفروض لان متابعته في الواجبات والسني ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لان العبرة رأى المأموم صحة وفسادا على المعقولة لاقتدى بشا فني من ذكره أو امرأة صحت لا بعد خروج دم أوفى (قوله وعدم تقدمه عليه) أي في جهته وقيد به لانه لو تقدم الى جهة القبلة أكثر منه لكن في غير جهته كما في استبدال الكعبة لا يضرب (قوله وعدم مخالفته في الجهة) أي من الفرائض عدم مخالفته في الجهة ورد بأن المتقدمي يخالف امامه في الجهة اذا اواد اخل الكعبة أو خارجها متعلقين والمضرب في مسئلة تخزي الامام والقوم القبلة العلم بالخالفه لا المخالفه حتى اذا خالفوه ولم يعلموا صح اقتداؤهم (قوله بنسبهما) بضمير التثنية أما الاول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة فخرية وأداءه ونوى

قوله ومثله الحديث في نسخة المجتبى اه

(قوله أدنى قراءة) (التشهد) الى عبده
ورسوله بلا شرط والاه وعدم فاصل لما في
القول الجبنة صلى أربعين ركعة فظننا
فلا ما فقام ثم ذكر فاس ثم تكلم فان كلا
الجلب سبب قدر التشهد صحت والالا (و) منها
(الخروج بصحة) كفعله المتأني لها بعد تمامها
وان كره تخريجا والصحيح انه ليس بفرض المتأني
فانه الزيلعي وغيره وأقره المصنف وفي المجتبى
وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز
المفروض وترتيب القيام على الركوع
والركوع على السجود والقعود الاخير على
فما قبله وان تمام الصلاة والاتقال من ركن الى
ركن آخر ومتابعته لامة في الفروض وصحة
مخالفته في الجهة وعدم تقدمه عليه وعدم
محاذاة امرأة بشرطهما

الإمام أمانته حلي والشروط وان وقع في كلامه مفرد إلا أنه مضاف فيم أبو السعود (قوله وتعديل الأركان)
 التعديل التسوية وشراعتسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلدة قدر تسوية كما في القهستاني
 وهو فرض على كنف القومة والجلدة فلو ترك أحدهما بطلت لأنهما ركنا كثيرًا أحدى الطهائيات الأربع
 حلي (قوله عند الثاني) بل نقله الطحاوي عن علمائنا الثلاثة وهو المختار كما في جميع الأنهر عن الرمز وبه يدفع
 ما في النهر من قولهم جارجه العبي لغرابته لم أر من عزج عليه حتى أوله بعض العسرين بالمختار من قول أبي
 يوسف حلي (قوله أي هذه الفرائض) أفاد أن الاختيار ليس شرطًا في الواجبات ولا في السنن بل ولا
 في الفرائض كالفدية الأخيرة بناء على القول بشرطيتها كما أفاده الشربلالي وحينئذ فإدخال الفرائض في
 كلامه الأركان (قوله وبه) أي بالاختيار المذكور بعده والاولى ذكره بعده حلي (قوله ينفوا عشرين) أراد
 أحد وعشرين ثمانية في المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال إلى جزئياته وهي الانتقال من القيام
 إلى الركوع ومن الركوع إلى السجود ومن السجود إلى القعدة كانت ثلاثة وعشرين حلي وفيه أنه عند عدم
 التفصيل تسعة عشر ولا تسكون ينفوا عشرين إلا بهذا التفصيل (قوله للحرمة عشرين شرطًا) بعضها فيما يتعلق
 بلفظها وبما فيها شروط الصلاة اشتراطها ركبتها أو لا تسألهما بالأركان على ما مر (قوله ولغيرها) وهو الصلاة
 (قوله شروط) مبتدأ سوغ الابتداء به قصد التعميم حلي وقوله حظيت ببناء الخطاب والبناء للمجهول خبر
 المبتدأ أي ظفرت هذا ما ذكره الحلي ولا مانع من جعل ما ذكر في البيت الأول أوصافًا للشروط وقوله دخول
 الوقت خبر المبتدأ وقول الحلي سوغ الابتداء به قصد التعميم لا يظهر إلا إذا كان بلفظ شرط مفرد ولا حاجة إليه
 على جعل المذكور بعده أوصافًا (قوله مهذبة) بالرفع خبر به مدح خبر أو بالنصب حال من الهاء في جملتها أي
 مهذبة (قوله حسنًا) بالقصر للضرورة تأنيث أحسن صفة شروط أو خبر نالت وجوز الحلي جعله مصدرًا نصب
 على التميز (قوله مدى الدهر) ظرف لحسنًا ولتزه (قوله تزه) ينبغى التام من باب خضع والمراد أنها تنفتح
 وترى الجاهل (قوله دخول الوقت) بدل من شروط أو خبر لمبتدأ المحذوف يعني بشرط لصحة تحرمة صلاة
 اتوقف على الوقت كالمكتوبات وسنن دخول الوقت (قوله واعتقاد دخوله) ولو بغاية ظن ولو شك في الدخول
 لا تجزئه صلاته وان تبين دخوله (قوله وسر) ينبغى اشتراط اعتقاد السحر حتى لو صلى على ظن أنه مكشوف
 العورة ثم ظهر أنه مستور لا يجوز له ما يأتي في الظاهر حلي بمحا (قوله وطهر) أي من الحدث والخبث المانع
 وبشرط اعتقاده حتى لو صلى في ثوب وعنده أنه نجس ثم ظهر أنه طاهر أو صلى على أنه محدث فظهر أنه
 متوضئ لا يجوز له لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على تحريمه فلا تنقلب جائزة حلي (قوله والقيام المحتر) أي
 لقادر عليه في غير النفل وتحريمه فيها أن ينطبق به حال القيام أو قربه منه فمن أدرك الإمام راكعًا فكبر
 من غير أن يجتنب تساليد ركبته لا يصح حلي (قوله ونية اتباع الإمام) شرط في صحة صلاة المقتدى فيشترط
 في التحريم لركبتها أو لا اتصالها بالأركان ولولم يتوالتابعة كان منفردًا فان قرأت صلاته والا كانت فاسدة
 (قوله ونطقه) بالرفع عطف على دخول واعتراض بأن النطق ركها فكيف يكون شرطًا وأجيب بأن المراد نطقه
 في وجه خاص وهو أن يسمع بنفسه من همسها وأجرا على قلبه لا تجزئها كذا جميع أقوال الصلاة من
 هو تعوذ ويسجد وقراءة وتسبيح وتشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعقار وطلاق وعين كما أفاده
 لناظم (قوله ونعين فرض) أي أنه ظهر أو عصر أداؤه وقضاء والمراد تعيينه بالنية (قوله أو وجوب) يشمل ركعتي
 الطواف والعديد والوتر والمنذور وقضاء نفل أفسده حلي من الناظم وخرج النفل بأقسامه فإنه يصح
 مطلق النية حتى التراجع عند عاتة مشايخنا وهو الصحيح وفي قاضي خان لا بد أن يمينها قال احتياط
 في التراجع نعيمها (قوله فيذكر) أي ينطق وذكروا فهم من قوله ونطقه ليمتثل به ما بعده (قوله بجملة)
 هذا ظاهر الرواية عن الإمام وبه قال وورد عنه صحة الشروع بلفظ الجلالة منفردا وعليه الفتوى لأنه مشتق
 من التالة وهو التصديق العظيم وهو مناط الحكم عناية والاستحقاق من تعلقات اللامط فلا يدل على حدوث
 الذات والاحتياط القول بالارتجال وعليه إمامنا (قوله خالص) أي عن حاجته وعن الاستغفار والتعوذ
 (قوله ويسمعه) بالجر عطفًا على مراده فلا يصح الاقتراح به على الصحيح عناية (قوله عرابه) نعت بجملة (قوله إن
 هو يقدر) غاذا يجوز أن لا يفسر كما يأتي للشارح أن الإمام يرجع إلى قولها في القراءة ووجهها إلى قوله

وتعديل الأركان عند الثاني والأربعة الثلاثة
 قال العبي وهو المختار وأقصره المصنف
 وبسطناه في الخزان (وشروط في أدائها) أي
 هذه الفرائض قلت وبه بلغت نيفا وعشرين
 وقد نظم الشربلالي في شرحه للوهج بانية
 للحرمة عشرين شرطًا ولغيرها ثلاثة عشر
 فقال
 شروط تكبرم خطبت بجملة
 مهذبة حسنًا مدى الدهر تزه
 دخول الوقت واعتقاد دخوله
 وسنة جامع الإمام ونطقه
 ونعين فرض أو وجوب فيذكر
 بجملة تذكر خالص عن مراده
 وبجملة عمر بانه هو يقدر

في التصرية (قوله ومن تركها) عطف على قوله عن مراد والهاوى الالف الثاني ما الذي للام الثانية من
 الجلالة فاذا حذفه الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد صحتها
 ذبيحة وجهه فحرمته فلا يترك ذلك احتياطاً حلي عن الناظم واطاهر أن الاحتياط هنا على سبيل الافتراض
 بدليل الاشتراط (قوله أو لها) بالمد واللام زائدة والجلالة العظمى بولع في الاسم حتى جعل تعظيماً ولاخفاً
 في قولهم لفظ الجلالة من إضافة ابدال للمدلول (قوله وعن مد هزات) أي في الله واكبر فالجمع للمفروق الواحد
 وان قصد الاستفهام الحقيقي كسر (قوله وبأباً كبير) بالمد ورق أكبر على الحكاية وهو بالتدريج كبير وهو الطبل
 فيخرج عن معنى التكبير أو هو اسم للبيض أو اسم للشيطان فيخرج أيضاً وان اعتقد مدلوله كسر (قوله وعن
 فاصل) عطف على قوله عن مراده وصورة الفصل بأنقوى ثم عبت بأباً به أو بدنه كبراً أو كل ما بين أسنانه وهو
 قدر الحصة أو تناول شيئاً من خارج ولو قليلاً أو شرباً أو تكلم بكلام وان لم يفهم أو تفهم بغير عندهم كسر (قوله فعل
 كلام) بدلان من فاصل وهما قسمان له أي سواء كان الفاصلة فلا أو كلاماً (قوله مبين) نعت لفصل واحترزه
 عن الوضوء والمنشئ إلى المسجد بعد النية فلا يضر أن وكذا إذا كبر فسبقه الحدث فذهب إلى الوضوء (قوله
 وعن سبق تكبير) قال الناظم وسبق التكبير ينهل سبق الإمام به فاذا كبر المتقدم وفرغ منه قبل فراغ إمامه منه
 لم يصح شروعه ونهل تقديم التكبير على النية فلا يصح الشروع إذا اعتبر النية المتأخرة عن التصرية في ظاهر
 الرواية ١٥ حلي (قوله ومثلك بعدد) بالنسبة لافعال يعني أنت تعد إذا رأيت معنى بعدد الماخذين للفظا فأن
 من خيار الناس وخير الناس من بعدد قاراد القاس العذر من المطلق على تقطعه (قوله فدونك هذي) أي خذل
 هذه المذكورات حلي (قوله مستقيماً القبله) أي مع القدرة على الاستقبال فيسقط بالعذر عن ركب الدابة
 خارج المصرفة فلا وهذا شرط في التصرية وهو ظاهر على القول بركبته أو أمان على القول بشرطيتها
 بخلافه إنا لا نرى أن أماناً بعضه الحلي (قوله املك) دليل على أن قوله فدونك (قوله تحطى بالقبول) أي تنظر به
 (قوله وتنسرك) بالبناء للمفعول أي عند الله وعند خلقه وهو لا ينسب بسابقه وبالنسبة لافعال أي تنسرك
 فعل على حيث علمك بعض ما يفترض عليك تعلمه أو تشكرني عليه (قوله بل لا) أي تعالى أو هو على رأي من يرى أن
 واعتقاد السروعة اعتقاد الطهر (قوله الجواد) أي من لا يتردد في إتيان ما يرضاه من الرضا وهو خير من لا يتردد
 إطلاقاً مفيداً التعظيم غير وهم النقص (قوله أي المذكور من البيا) قال الناظم (قوله بغيرها) أي من الشروط
 وألحقها (أي تلك النية) أي المذكور من البيا (قوله الناظم) (قوله بغيرها) أي من الشروط
 الغير التصرية (قوله ثلاثة عشر) بأسكان الشين لغة في فتحها وبالتنوین للضرورة (قوله للمصلين تظهر) الجهر
 متعلق بما بعده والمراد أنهم انشترط في صلاتهم (قوله قبلهم) ومنه القعود فيما يجوز فيه حلي (قوله في المفروض) أي
 أي في القيام المفروض فيشمل القهرض والواجب وسنة الفجر حلي (قوله مقدراً آية) أي على قول الإمام وهو
 المأمور (قوله وتقرأ في ثنتين منه) أي من المفروض وهو الصلوات الخمس (قوله بخير) أي في إيقاع القراءة في أي
 ركعتين منه والمقام لبيان الفرائض فلا يرد أن تعيين القراءة في الأولين واجب (قوله وفي ركعات النفل) خبر
 مقدم وذلك لأن كل ركعتين منه صلاة وكله واقعه تعالى أعلم لكنه من الخروج على رأس الركعتين ويمكن أن
 يقال إن الأصل في مشروعية الصلاة كونها مثنى ولزوم الزيادة بعد ذلك انما يظهر في الفرائض فيبقى النفل على
 أصل المشروعية أفاده بعض الأفاضل (قوله والوتر) وجهه أنه شبه السنن من حيث أنه لا يؤذن له ولا يقام
 فأعطى حكمها في القراءة والندوة في حكم النفل حتى لو نذر أربع ركعات بتسليعة واحدة زعمه القرامطة في أو بعضها
 لأنه نفل في نفسه ووجوبه عارض حلي (قوله فعن ثلاث يحظر) أي يمنع من القراءة تنكيره فخر على أن قراءته
 الإمام له قراءة (قوله فالقراءة الجبهة) القامزائدة فوق القراءة الجبهة بأن يكون ما تحتها لا يقبل الانزواء وهل يكفي مجرد أي
 الوضع وإن لم يكن معقد الظاهر لا لقولهم لا بد أن يجدهم ما يجد عليه ولا يتأني ذلك إلا بالاعتقاد وقد أفاده
 المصنف في شرحه ونقله الحلي في إياها في قريبا (قوله حلف) يعني الحد الفاصل بين السجدة أن يكون السجدة
 إلى المقعد أقرب (قوله وبعد قيام فالركوع الخ) أشبهه إلى ترتيب ما شرع في الركعة غير مكرر وقوله فسجدتاً إماماً
 الناظم السجدة المأمرة على التحقيق بوضع الجبهة واليسدين والركبتين وباطن أصابع الرجلين ووافق الشافعية
 في ذلك إلا لليبس وخالف المذهب حلي (قوله وثانية) مبتدأ وحده قد صح من الفعل والظاهر شعرون فهو أن يكون
 مستتر كقوله فادع ونوى

ومن تركها أو لها جلاله
 وعن مد هزات وبأباً كبير
 وعن فاصل فعل كلام مبين
 وعن سبق تكبير ومثلك بعدد
 ندونك هذي مستقيماً القبله
 له ذلك تحطى بالقبول وتنسرك
 بجمتها العسرون بل زيد غيرها
 وناظمها يرجو الجواد فيغير
 وألحقها من بعد ذلك غيرها
 ثلاثة عشر للمصلين
 قيامك في المفروض مقدراً آية
 ونظر في ثنتين منه بخير
 وفي ركعات النفل والوتر فرضها
 وإن كان موضعاً فعن ثلاث يحظر
 وترط بعدد فالقراءة الجبهة
 وقرب قعود حلف
 وبعد قيام فالركوع فسجدتاً
 وثانية قد صح عنهم أنها

سأخبره بغيرها يرجع الى السجدة الاولى المفهومة من الثانية وهذا بيان لصحة الصلاة مع تأخير السجدة الثانية
عن السجدة الاولى من أى ركعة ولو الى آخر الصلاة حلي (قوله على ظهر كعب) متعلق بالجزا من مقترن خبر الجواز
وقوله اذا تطهر الارض شرط الجواز فاذا سجد على كعبه أو على طرف ثوبه أو كور حماهته يصح اذا تطهر محل وضعه
وبكره اذا كان بغير عذر وانما اشترط طهارة الارض لان السجود واقع عليها والكعب أو طراف الثوب لكونه
متصلا به لا يمتدحالة بينه وبين النجاسة (قوله بصودك) مبتدأ خبره بغيره والعالي مقدر بنصف ذراع والذراع
أربعة وعشرون اصبعها ولا يفتقر أن يمد من ذلك الا عند الازدحام وقوله فظهر مشاركا الاولى الا ببيان بالحواس
فيكون بمعنى أى اذا سجد على ظهر انسان متصل صلته ساجد على الارض ولا فرجة هناك يفتقر كما ذكره ابن
عبر حاج قال الحلي ولم يشترط المشاركة في التعرية وكأنه ليس بشرط ويراجع اه وقوله لسجدتها متعلق
بشارك واللام بمعنى في والضمير الى الصلاة وقوله عند ازدحامك متعلق بغير (قوله وتبين مفروض) وذلك بأن
يزال من المفروضة عن غيرها أو بمنقذ أن جميع ما يؤذيه فرائض أو بدلي وقد نوى التسرع مع الامام في صلاته
ليس المراد التمييز بين السجدةين لانه قد يمتد في قوله وقرب يعود الخ (قوله ويختم أعمال الصلاة مودود) هذا اشارة
الى ترتيب القعود على ما قبله حتى لو تذكر بعده سجدة صليبة أو تلاوية يترضى اعانته به ادائها (قوله وفي صنعه
عند الخروج محزر) قال الناظم والخروج يصنع المصلي فرض عند الامام وهو المحزر عند الحقيقة بين من أتمها اه
وقد تقدم أنه ليس بفرض حلي (قوله وأزكى صلاة) هذا البيت يوجد في بعض النسخ وهو موجود في منظومة
المصنف (قوله أى الاستيقاظ) تفسير باللازم فانه يلزم من الاختيار الاستيقاظ حلي وليس المراد به الرضى
بفضله في الذاهل (قوله ذاهلا) الظاهر أن الذاهل كذا اهل حلي ويؤيده حكمهم بعدم نقض وضوئه (قوله فان
أتمها) ضميره يرجع الى الفرائض كضمير أحدها (قوله أو قرأ) اختاره نحر الاسلام وصاحب الهداية وغيرهما
ليس في المحيط والمبني على أنه الاصح وقال الفقيه به تنبيهنا بما يكتب بالاختيار أو قول الصلاة واستوجوبه
المفتي (قوله أو بعد الاخير) أى القعود الاخير هذا يوافق ما في المنية من وجوب الاعادة في ادائها فانما ويخالفه
في جامع الفتاوى من الاعتداد وعمله في التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري بأنها ليست بركن ومبناها
على الا تراحة فليأتها النوم فيحوز أن تصيب عن الفرض ويتبرج بما رجحه المحقق فيما لو قرأنا ثمانا من الاعتداد
يجزى الى الخلاف في هذه وما قبلها اشارنا الى اشتراط الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب
فلا يظهر (قوله وله واجبات) الواجب ما ثبت بدليل ظني فهو ستاني ولو قال ومن واجباتها كما قال في
الفرائض اسكان أولى (قوله لا تفسد بركتها) اشار به الى الرد على القهستاني في قوله تفسد به ولا تبطل
ووجه ارد أن أتمنا لم يتر في العبادات بين الناس والبطلان وانما ترقوا فيهم ما في المعاملات حلي (قوله
وقد عاد وجوباً في العمد) ولا يغير نفسه بالسجود ولا تترك القعدة الاولى ولو قل عن ركن بسبب تفسد
عمداً ولأخبر احدي سجدة في الركعة الاولى الى آخر الصلاة عمداً أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
الاولى عمداً على المعقة في كل ذلك وانما وجبت الاعادة لتكون مؤذاة على وجه لا تنقص فيه فان لم يعدها كانت
أثمّة أو أداه مكرهه مكرامة تحرم بغير محل وجوب الاعادة ان كان في الوقت سنة أو السجود (قوله ان لم يسجد
في القعدة الاعادة بالنظر للسجود حلي (قوله يكون فاسقا) لا نكابه المكروه فخره أو ظاهره أن مرتكب الصغيرة
غير المصر يفسق بها وفيه بعد (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل فهو مدافعة الا خبثين مما لا يوجب
سجوداً أصلاً وأن النقص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المقتدى أيضاً وأنه يستغنى عنه
بلمعة والعبد اذا أتيت مع كرامة التصريح الا اذا أعادها الامام والقوم جميعا فليراجع حلي (قوله تجب اعادتها)
ما دلم الوقت بانما يتدب بعده كما يأتي للشاويح أول قضاء الفوائت (قوله واختار أنه) أى المعاد جابر للاول
من المشايخ من حال ان الفرض هو الثاني حلي والظاهر أنه بالاعادة يرتفع الائم ولو عمداً (قوله لان الفرض
الذي يترتب في هذا التعليل نظر لان من حال ان الفرض الثاني لا يلزمه القول بانفسه را وقد يقال دفعه فوهم
في قول لا يفرض (قوله على ما ذكره) أى لا بالنظر للواقع لانها كثيرة جداً (قوله قراءة فافقه الكتاب) ولو قصد الدعاء
هو يقدر

على ظهر كعب أو على فضل ثوبه
اذا تطهر الارض الجواز مقترن
سجدة في حال طهارة مكانك
أدراك أعمال الصلاة ينقطة
وتبين مفروض عليك مقترن
ويختم أعمال الصلاة مودود
وفي صنعه عند الخروج محزر
وأزكى صلاة مع سلام المصطفى
ذخيرة خلق الله للدين بنصر
جبر - الامتيازات أمالوركم
(الاشارة) فرض (سجل الذلول أجزأه) فان
أو تجسد وكذا تقرأ (سجل الذلول أجزأه) فان
أتمها أو أتمها (سجل الذلول أجزأه) فان
أو بعد الاخير (سجل الذلول أجزأه) فان
(به) بل بعده ولو القراءة أو القعدة على الاصح
وان لم يعده تفسد لصدوره لاعتنا اختيار
فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون
فلو أتى التام بركعة تامة تفسد صلاة لأنه زاد
ركعة وهي لا تبطل الرضى ولو ركع أو سجدة
فنام فيه أجزأه (سجل الذلول أجزأه) فان
بلاختيار (سجل الذلول أجزأه) فان
وزاد وجوباً في الصد والسهم وان لم يسجد به
وان لم يعدها يكون فاسقا وانما وكذا كل
حالة أتيت مع كرامة التصريح يجب اعادتها
والخاتمة أنه جابر للاول لان الفرض لا يتكرر
(وهي) على ما ذكره أدبته غير (قراءة فافقه
الكتاب)

أولاً فهو أول ما أتى به آخره وأخره وكذلك المذكر واللاحق فم يتأني الترتيب بينهما في المسبوق واللاحق كن
 فاتته أولى النجور وأدرك الثانية ونام فيها حتى سلم الامام صلى الركعة التي نام فيها أولاً بلا قراءة ثم المسبوق
 بها بقراءة وان عكس مع وأن لم يترك الترتيب الواجب ويجب حينئذ عليه إعادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها
 مع كراهة التحريم أو ساهياً لعدم إمكان الجبر بسجود السهولة لأن ختام الصلاة وقع بما لحق فيه واللاحق محجور
 عن سجود السهو اهـ حلي (قوله حتى لو نسي) تفريع على المصنف وقوله من الأولى ليس بقيد وخصها بعدها
 من الآخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل اتيانه بفسد (قوله لكنه تشهد) أي يقرأ التشهد فقط ويتم بالصلوات
 والدعوات في تشهد السهو على الأصح (قوله ثم تشهد) أي وجوباً (قوله لأنه يبطل بالعود الخ) أي وبطل
 القعدة لا شرط الترتيب فيما وبين ما قبلها (قوله والتلاوة) لأنها لما وقعت في الصلاة أعطيت حكم الصلوية
 بخلاف ما إذا تركها أصلاً (قوله أما السهوية) أي السجدة السهوية والمراد الجلس لأن السهولة سجدة ثان
 (قوله قترع التشهد) أي تبطله (قوله بخلاف تلك السجدين) صوابه ينك حلي (قوله وكذا في الرفع منهما)
 وكذا انفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين كما في الغاية ونصها المصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه من
 الركوع حتى خر ساجداً ساهياً تجاوز صلته في قول الامام ومحمد وعليه السهو اهـ فيكون حكم الجلسة بين
 السجدين كذلك لأن الكلام فيهما واحد بحر (قوله على ما اختاره الكمال) وتبعه تليذه ابن أمير حاج ودلت
 عليه عبارة الغاية السابقة وقيل فرض واختاره في الجمع والعينى ورواه الطحاوى عن اثنتي عشرة وثلاثة وقيل
 سنة (قوله لكن المشهور الخ) فينبغي على هذه القاعدة أن تكون القومة والجلسة واجبتين لأنهما يكملان
 ركوع والسجود وأن يكون التعديل فيهما سنة لأنهما يكملان الواجب وهذه القاعدة لا توافق مختار
 الكمال لأنه لا وجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوى عنهم لأنه الفرض في الكل ولا ما قاله الامام ومحمد لأنه
 ما يبنى على الكل على تخرج الجرجاني أو الوجوب في الكل على تخرج الكرخي أو الفرض على ما نقله
 الطحاوى قال الحلي ولا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل (قوله وعند الثاني الأربعة فرض)
 ككل مذهبه بأنه وافق الطرفين على أن الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا تجوز فكيف استقام له القول
 بالجواز هنا حتى أثبت به فرضية ما ذكرناه هذا قال المحقق يحمل قول أبي يوسف بالفرضية على الفرض العملي
 وهو الواجب فيرفع الخلاف انتهى بحر والكتاب هو قوله تعالى أركعوا واسجدوا وفي قول الكمال وهو
 الواجب نظر (قوله في الأصح) راجع إلى القعود الأول في النفل وغير النفل أما النفل فخالف فيه محمد رحمه الله
 تعالى وقال إن القعود على رأس كل شفع منه فرض وهو القياس لأن كل شفع صلاة على حدة ولذلك افترضت
 القراءة فيه في كل ركعة قلنا هي إما فرض للخروج من الصلاة فإذا قام إلى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن أو أن
 الخ ج من باب الوزر والتوافل وأما غير النفل فخالف فيه الطحاوى والكرخي وقال أنه سنة حلي (قوله وكذا ترك
 الزيادة فيه) أي القعود الأول في غير النفل أما النفل ما دراسته الظاهر القطبية وسنة الجمعة مطلقاً فالزيادة فيه
 مطلوبة (قوله وأراد بالاول غير الآخر) ليشمل ما إذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمة واحدة فإن ما عدا
 القعود الآخر واجب ومفهوماً أن كل قعود آخر في أي صلاة كانت فرض وهو كذلك إلا القعود الذي بعد
 سجود السهو فإنه واجب لا فرض لأنه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة حلي
 قوله لكن يرد عليه الخ) ويرد عليه أيضاً ما إذا اقتدى به في ثانية المغرب أو ثالثته فإن الثاني جماعاً للآخر فرض
 عليه بمطابقة الامام ويحجب عن ذلك بما أجاب به الشرح حلي (قوله فرض عليه) لا قرضه على الامام (قوله بأنه
 عارض) أي بالاستخلاف (قوله والتشهدان) ولو باقظ غير المروي عن ابن مسعود وبحث صاحب البحر وجوب
 تشهد (قوله بترك بعضه) ظاهره وإن قل (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به إلى التوركة على المتن في تعبيره
 التنبيه فانه يفيد نفي الوجوب في غيرهما ولو أفرد لكان اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار إليه في البحر حلي
 زيادة (قوله في الأصح) وقيل هو فيما عدا الأخير سنة (قوله في تشهد المغرب) أي اقتدى به في التشهد الأول
 في تشهد المغرب وحينئذ نفسه أدرك في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام منه وسجد أي المأموم معه
 أي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لأن سجود السهو ويرفع التشهد ثم تذكر

أي الامام سجود تلاوة فوجد أي المأموم معه أي مع الامام لأن سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجود أي المأموم مع الامام للسهو لأن سجود السهو لا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم معه أي مع الامام لأن سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين بتشهد من المأخذ من أن المسبوق يقضى آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحشية ما صلاحه مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة مما عليه كانت ثانية صلاته فيقعد ثم يأتي بركعة ويهدها انتهى حلي (قوله ووقع له) أي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فمباينة فيه فسجد له وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد له وتشهد ثم سجود للسهو وتشهد حلي (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة) أي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو (قوله زيد أربع آخر) بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد لها المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم سجود معه للسهو وتشهد لما قد منا ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المقروض ومثله تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معا قبل القعدة تعد الاخير ثم سجود للسهو وقعد له وجوبا وكذا اذا كان بعد ما قبل سجود السهو وفيه عدها بالطلان او يأتي بالسهو وان كان بعد سجود السهو أعاد القعودين ومثل ذلك في المأموم ويجب الترتيب بين هاتين السجودتين فان كانتا من ركعة واحدة أو تأخرت الصلابة قدام التلاوة وان كانت الصلابة من ركعة قبلها أقدم الصلابة حلي (قوله للمأموم) من أنه يسجد للسهو بعد التلاوة حلي (قوله ولو فرضنا تعدد التلاوة) بأن تذكر هامة أخرى فقط حلي (قوله زيد ست) صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلابة أخرى فسجد لها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسهو وتذكر تلاوة أخرى أيضا فسجد لها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فهي ثلاث ومثله المأموم وأما اذا لم يتذكر التلاوة لا بعد تشهد سجود السهو فانما يصير غايته باعتبارهما (قوله ولو فرضنا ادراك الخ) صورته ادراك الامام وهو في السجود الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه (قوله فتقضى القواعد) مراده قاعدة من فاته شيء من صلاة بعد اقدانه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه (قوله بقضيمها) فاذا قضاهما معا بعد سجود السهو وقعد لهما ثم أعاد قعود السهو واذا تذكر واحدة بعد السهو أعاد الاصل والسهو ثم تذكر الاخرى بعد ذلك فكذلك فهي أربع فيها مجموع القعدات على ما ذكره أربعة وعشرين وقد يتصور في صلاة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة ويبدأ في الحلي (قوله ولفظ السلام) وجوبه أخذ من المواظبة وذلك في الصلاة ذات الركوع والسجود فلا تردصلا الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر على القول به حوى (قوله على الاصح) وقيل سنة (قوله دون عليك) وكذا التحويل بيننا وشمالا (قوله على المشهور) وقيل لا يخرج الا بهما أبو السهود (قوله وقراءة قنوت الخ) من واجبات الوتر خاصة وهذا على قوله وعلى قولهما سنة كاصله (قوله وهو مطلق الدعاء) وأما خصوص الصلاة فانستهنك الى آخره فستهنك حتى لو أتى بغيره جازا جاعا أبو السهود (قوله وكذا تكبيرة قنوته) وقيل سنة حلي (قوله وتكبيرة ركوع الثالثة) لا وجود لها في الزبلي هنا ولا في سجود السهو فهو غير صحيح أبو السهود (قوله وتكبيرات العيدين) وهي ثلاث في كل ركعة وما يجب أيضا تكبير التشرين بعد ثلاث وعشرين صلاة (قوله وكذا أحدها) فأدبه أن كل تكبيرة واجب مستقل (قوله كلف التكبير في افتتاحه) أي افتتاح صلاة العبد المأخوذ من العيدين (قوله لكن الاشبه الخ) استدراك على ما أوهمه السابق من تخصيص العبد بهذا الحكم (قوله والجهر للامام) وخبر المفرد فيما يجهر والجهر أفضل ولا يبالغ لانه لا يسمع غيره ومجمله القراءة لا الشاء والتسبيح والتعوذ (قوله والاسرار لكل) أي الامام اتفاقا ومنفردا على الاصح مجر (قوله فيما يجهر فيه) وهو صلاة الصبح والاوليان من المغرب والعشاء وصلاة العيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان مجر (قوله وبسر) أي فيما بسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخريان من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء مجر (قوله فلو أتت القراءة) راجع لقوله أو فرض لانه فيها آخر الفرض وهو الركوع عن مجمله (قوله أو تذكر) يرجع الى الواجب فانه فيها آخر الواجب وهو السورة عن مجمله بسبب ما حصل من الركوع المفروض وانما فرض لأن الترتيب بينه وبين القراءة فرض (قوله أعاد الركوع) على وجه الفرض (قوله وسجد للسهو) يرجع الى الصورتين (قوله وتذكر) تكرير ركوع الى قوله بين فرضين) مكرر مع قوله انبان كل واجب أو فرض في مجمله لما علمت من أن عدم انبانها في مجمله صادق متأخرا عن مجمله من غير فصل بفعل أجني كسنة التفكير أو مع الفصل كسنة تأخير السورة عن

ووقع له كذلك قلت ومنزل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضا لهما ما زيد أربع آخر لما ترو لو فرضنا تعدد التلاوة والصلابة لهما أيضا زيد ست أيضا ولو فرضنا ادراك الامام ساجدا ولم يسجد معه فتقضى القواعد أنه يقضيها في زاد أربع آخر قد بر ولم أر من نبه على ذلك والله أعلم (ولفظ السلام) ترتيب فالناتى واجب على (ولفظ السلام) وتقضى قعدة الاصح برهان دون عليكم على المشهور وعليه بالاول قبل طبعكم على المشهور وعليه الشافعية خلافا للتكملة (و) قراءة قنوت (الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة كبيرة وقنوته وقبيرة ركوع الثالثة ياتي وتكبيرات العيدين وكذا أحدها وفيه ركوع ركعته الثانية كلف التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة مجر فليحفظ (والجهر) للامام (والاسرار) لكل (فما يجهر فيه) وبسر) وبقي من الواجبات انبان كل واجب أو فرض في مجمله فلو أتت القراءة فتسكت منه كرا سها ثم ركع أو تذكر السورة وكما فاضها فأعاد ركوع أو تكبيرة ركوع

سوتليت سجود

السادس تقديم السجدين على الركعة الثانية أو القعود أو لأقرب الركعة الثانية قبل السجدين بأن رفع من
ركوع الأولى وقرا أو ركع وسجد فأنما أتى بركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه أن يأتي
بالركعة الثانية ويسجد للسهو ولو أتى بها قبل السجدة الثانية وقعت الأولى صحيحة ويلزمه أن يأتي بالسجدة
المتركة منها ويسجد للسهو ولو أتى بالقعود قبل سجدة في الثانية أو بين سجديها فعوده باطل إن أتى بما تركه من
السجود أو يأتي بقعود آخر أو اجابته ويسجد للسهو والافصالات باطلة لتركه السجود الصلي فقد تضمنت الوجوه
الستة ثمانية عشر واجبا لأن السجدة أربع فلها أربعة أيقاعات بعد الركوعين وأربعة أوضاع على الجهة
والألف وأربعة تعاديل وتعد بلان للرفع منه وترك تنليشهما وتقدم **مسألة** كل من سجدت بهما على ما بعده ومن
الواجبات قراءة التشهد فلو سلم بعد ما قد قدر التشهد ولم يشهد فانه يشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو ثم يشهد
ويسلم ومنها أيقاع التشهد في القعود فلو أتى به في السجدة الأخيرة لكان أتيانه به في غير محله وبذلك يلزم سجود
السهو ومنها قراءة التشهد في ابتداء قعوده فلو أتى بشئ قبله من قراءة أو دعاء كان مؤثرا للواجب عن محله وبه
يلزم سجود السهو ومنها ترك القيام في التشهد فان قد تم قيامه فيه تفصيل لانه ان كان قد قدر التشهد عدالة تشهد
والسلام ويسجد للسهو وان لم يكن قد قدر التشهد لم يلزمه العود للقعود لفرضيته وتقدم وسلم ويسجد للسهو ومنها
أيقاع السلام مرتين الأولى باتفاق والثانية على الأصح فلو قرأ التشهد ونسى السلام ومكث ساكنا ثم تذكره لزمه
أن يأتي به ويسجد للسهو ولأخبره عن محله وكذا الوسلم ساها في غير محله أو جرى على لسانه كلمة الشهادة أو التسبيح
سهوا أو عاديا أتى بها عليه ويسجد له هو ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم إلى هنا حصل النيف والار بمرتبة
وجوب كل آية من الفاتحة فذلك أربع عشرة واجبا ومنها الآيات الثلاث فكل آية منها واجب كما يفهم
الهندية وفيه نظر إذ قد عدهما أولا واجبين جريا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره فقهائنا واجبات ومنها آيات
حمزة التشهد في القيام بعد الشروع في القراءة فهذان واجبان نظرا للركعتين وأما قبل القراءة فهي محل النسيء
ومنها القيام للثانية عقب سجدة في الأولى فلو تراخى عنه بقدر أدرك ركع لزمه سجود السهو لكونه قعودا في موضع
القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة في الثانية فلو قام فقد أخر القعود الفرض عن محله فيجب عليه سجود السهو
ان لم يقيد الثالثة بسجدة والافقد بطل فرضه ومنها ترك قراءة بعض الآيات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير
القراءة عن محلها ومنها ترك بعض التشهد ومحلها ما إذا قد قدر التشهد وقرأ بعضه ومنها ترك القيام قبل السلام
فلو قام يلزمه أن يعود ويسلم ويسجد للسهو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آياتها فالجمله إلى هنا ثمانية وسبعون
وإذا ضربنا ذلك في قعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرها وهي القعود وقراءة التشهد وعدم النقص منه وعلى
الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلثمائة وتسعون كما ذكرنا فإذا نظرنا إلى مسائل الشغل في الصلاة بقدر أدرك
ركن بسكوت سهوا أو تفكروا وجدناها تصل إلى أربعة وعشرين وذلك أنه إما أن يكون السكوت قبل الفاتحة
أو فيها أو بعدها أو في الآيات أو بعدها أو في الركوع أو بعده أو في السجدة الأولى أو بين السجدين أو في السجدة
الثانية أو بعد السجدين كل ذلك في الركعتين أو في التشهد أو قبل السلام فهي أربعة وعشرون كما ترى وإذا
ضربنا ذلك في الثلثمائة وتسعين يحصل تسعة آلاف وثلثمائة وستون ثم إذا نظرنا للمتابعة المقتدى لأمامه فجددنا تبلغ
سبعة عشر واجبا وهي متابعته في قيام الركعتين وركوعهما والرفع منه وسجودهما الأول والرفع منه
وسجودهما الثاني والرفع منه والقعود والسلام وسجود السهو فذلك السبعة عشر وإذا ضربنا هاتين تسعة آلاف
وثلثمائة وستين تبلغ مائة ألف وتسعة وخمسين ألفا ومائة وعشرين واجبا وذلك أكثر من مائة ألف كما ذكرتم قال
والتبعية تبقى المحصر وذلك لأننا لم نذكر بقية الواجبات المختصة ببعض الصلوات كالقفوف وتكبيره وتكبيره ركوع
ثالثه على ما ذكره وتكبيرات العيدين وتكبير ركوع ثانيتهما وكذا في الرابعة والثلاثية ونحو ذلك من سجدة
التلاوة والصلوات انتهى كلام شيخنا الجليل في رسالته المتعلقة ببيان الواجبات بقليل زيادة (قوله قلت فبلغت)
لاوجه للتفريع (قوله فليفرأى واجب) المراد به ما يعم الفرض (قوله يستوجب) أي يقتضي ثلثمائة وتسعين
واجبا فعلا ونزكا (قوله بل أساءة) هذا مبني على أن طاعة الأئمة بالواجب فقط والمسئلة خلافه قال في البحر والذي
يظهر أنه قد يكون ترك السنة المؤكدة على الصحيح تصريحا بمهم بأنه من ترك سنن الصلاة الخمس قبل لا يأن
والصحيح أنه بأنهم تصريحا بمهم بالأئمة ترك الجماعة مع أنها سنة مؤكدة على الصحيح ولا شك أن الأئمة قول

فليفرأى واجب يستوجب (٣٩٠)
واجبا (ومنها) ترك السنة لا يوجب فسادا
ولا سهوا بل أساءة

قوله أناطة له - له من الخطا التهور والاخته
نوط لانه من الثلاث كما يعلم عراجعة كتب
اللغة اه معجزة

بالتشكيك بضمه أشد من بعض فالأثم لتأويل السنة المؤكدة أخف من الأثم لتأويل الواجب (قوله لو عايدا) فلو
غير عايدا لاساءة حلي (قوله غير مستحق) أي غير متهاون بها أما إذا استخف بأن اعتقد أن شيئاً لا يعبأ به في
نظر الشارع أثم ولو أراد الاستخفاف بالشارع كفر حلي وفي البرازية لو لم ير السنة حقاً كفر لانه استخفاف أبو
السعود (قوله أدون من الكراهة) أي التحريمية لأنها المرادة عند الإطلاق والافالاساءة خلاف الأولى وهي
مراجعة كراهة التنزيه كما ذكره الشرح وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) أنت لفظ العدد لحذف المعدود
حلي وفي كلامه إشارة إلى أنها في الواقع أكثر (قوله للتحريمية) الظاهر أن اللام بمعنى مع ليفيد كون الرفع مقارناً
للتحريرية وقيل برفع ثم يكبر وقيل يكبر ثم يرفع أبو السعود (قوله إن اعتاد تركه أثم) انقائلاً بالآثم في ترك الرفع بناء
على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب وروى عن
الامام ما يدل على عدم الأثم فإنه قال إن ترك رفع اليدين جازون رفع فهو أفضل بجر (قوله أي تركها بجاهالها)
أي لا مضمومة كل الضم ولا مفترجة كل التفريق قاله الزيلعي والظاهر أن المراد بالترك رفع يديها مع الكف بحيث
تكون مستقبلية القبلة ولا يضمها إلى الكف بجر فيصدق هذا بضمها مسبقاً لهما القبلة (قوله عند التكبير) الظاهر
أن جميع القيام كذلك (قوله فإنه بدعة) أي قبيحة فهو مكره تنزيهاً لترك السنة (قوله بالتكبير) أي تكبير الاحرام
والانتقال (قوله بقدر حاجته) وإن زاد كره (قوله للاعلام) أعلم أن الامام إذا كبر للافتتاح لابد له من صلته
من قصد بالتكبير الاحرام والافلاصلاة إذا قصد الاعلام فقط فإن جمع بين الأمرين فحسن وكذا المبلغ إذا
قصد به التبليغ فقط خالياً عن الاحرام فلا صلته ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتداء بمن لم يدخل
في الصلاة فإن قصد الاحرام والتبليغ فحسن كذا في فتاوى الغزوي ووجهه أن تكبيرة الافتتاح شرط أو ركن
فلا بد في تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التسميع من الامام والتحصيد من المبلغ وتكبيرات
الانتقال منها ما إذا قصد بذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة ولا يقال أنه في التسميع حينئذ بمنزلة قوله
سبح ربي وأسمي ونحو ذلك لأن قول هو ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته أبو السعود عن القول بالمبلغ في حكم التبليغ
سبح ربي الجوى (قوله فيسمع نفسه) لانه ذكر وأفضله ما خفي بجر وأعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه مكره
وهو بدعة منكفرة في هذه الحالة اتفق على ذلك الاثمة الاربعة وأما عند الاحتياج إليه فمستحب والاحسن أن
توفي بالاذان والاقامة وإن كان القوم مجتمعين عالين بشروع الامام فإنه يقتدى به من يستد الاقوال من الملائكة
لله عود (قوله والتعوذ والتسمية والتأمين) انظر لوترك الفاتحة وقرأ انحور بنا لا تؤاخذنا الخ هل يسن
في التسمية والتأمين جوى عن الغنبي أقول مقتضى اطلاقهم سنة التعوذ وما بعده أن يكون الايمان بها
مقتضى ما أتى بخصوص الفاتحة أولاً ونحن على هذا الإطلاق حتى نرى تخصيصاً وينبغي التفصيل في
الماضي إن كان المقصود يصلح أن يكون دعاء أي به وإن كان من القصص والاعمال فلا أبو السعود (قوله وكوثرين
سراً) جعل سرّاً خبراً للكون المحذوف ليفيد أن الاسرار بها سنة أخرى فعلى هذا سنة الايمان بها تحصل ولو مع ما
الجمهور بها أبو السعود (قوله وكونه تحت سرته) فالوضع مطلقاً سنة وكونه تحت السرّة سنة أخرى أبو السعود
(قوله للرجل) أما المرأة فتضع الكف على الكف تحت ذبيها كذا يأتي للشرح والذي في النهروان فتهستأفي تضع
فوق الصدر (قوله ونحو اجتماع الدم) قصده ابداء حكمه لا إثبات الحكم ولا شك أن الدم خصوصاً عند طول
الوقوف يجمع في رؤس الاصابع فيضرب اه حلي (قوله وكذا الرفع) أشار به إلى أن نفس الرفع سنة ولا يصح
قراءته بالجزل فادنه خلاف المراد (قوله بحيث يستوى قائماً) وهو التعديل وفي البحر وقد منّا أن مقتضى الدليل
الوجوب لا السنة وهو قول عن الامام اه واختاره المحقق الكمال وتليذه الحلي وادعى أن غيره خطأ حيث قال
وهو الصواب ونقل الطحاوي عن الثلاثة اقتراضه وهو الرواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسميع فيه) الأولى
ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يخفى وتظهر ما يأتي في السجود اه حلي (قوله ثلاثاً) ويكره أن ينقص عن
الثلاثة تنزيهاً والتثنية أدنى السنة فمن شاء فليزدهم أن يختم على وتر (قوله والصاق كعبيه) حالة الركوع هذا
إن تيسره والافكيف تيسره على الظاهر (قوله للرجل) أما المرأة فلا تفرج لبناء حالها على السر (قوله وتكبير
السجود) أي التكبير الواقع منده فالأضافة لادنى ملاية جوى (قوله وكذا نفس الرفع منه) يقال فيه ما قيل
في الرقع من الركوع (قوله والتسميع فيه ثلاثاً) ويكره أن يأتي بغير التسميع في الفرض وله أن يدعو في سجود

لو عايدا غير مستحق وقالوا لاساءة أدون
من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة
وعشرون (رفع اليدين للتحريمية) في الخلاصة
إن اعتاد تركه أثم (وتنثر الاصابع) أي
تركها بجاهالها (وأن لا يبطأ على رأسه عنقه
التكبير) فإنه بدعة (وجهر الامام بالتكبير)
بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال
وكذا بالتسميع والسلام وأما الموت
والمنفرد فيسمع نفسه (والتناء والتعوذ
والمخيم والتأمين) وكوثرين (سراً) ووضع
فوق الركوع (وتكبير الركوع) في رؤس الاصابع (وتكبير الركوع) قائماً
كدا (الرفع منه) بحيث يستوى قائماً
(والتسميع فيه ثلاثاً) والصاق كعبيه (وأخذ
ركبتيه بيديه) في الركوع (وتفريق أصابعه)
لارجل ولا يندب التفريق الا هنا ولا الضم
الافى السجود (وتكبير السجود وكذا)
نفس (الرفع منه) بحيث يستوى جالساً (و)
كدا (وتكبيره والتسميع فيه ثلاثاً)

للتأخرية وعليها حمل ما ورد أنه عليه السلام كان يدعوه في سجود (تبيينه) لما كان الركون كذلك فاسبب أن يجعل
مقابله العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل فاسبب أن يجعل مقابله الطول لله تعالى وهو الفهر والاختلاف
لا للعقل في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا شربا ليلية (قوله ووضع يديه وركبتيه) جملة سمعة لتعقيد
السجود بدون وضعهما فأفاده الزبلي والاصح اقتراض وضع إحدى اليدين والركبتين أبو السعود عن
نور الابيض وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانهما) لأن وضعهما ليس بلام فلا يوضع على نجس كان
كعدم الوضع أصلا وهو لا يضرب (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته أكونه محل السجود فكانه
لم يصبر وضعها تحت الجبهة بسبب عن الارض لانتقاله بالمصلي (قوله كاسر) أي في أول باب شروط الصلاة حلبي
(قوله واقتراش رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه السلام فعله
كذلك وما ورد من نوره عليه السلام محمول على كبره وضعه وكذا يفترق بين السجدين كما في قتايبي الشيخ
قاسم وقوله الرجل أخرج المرأة فتورثه كما يأتي أبو السعود (قوله والجلسة بين السجدين) بحيث يستقر
كل عضو في محله وفي المصنف تكرار مع قوله والرفع منه حيث قيده الشرح بقوله بحيث يستوي جالسا فان ذلك
عين الجلسة وبقطع النظر عن تقييد الشرح لان تكرار الجلوس يكون من سفلى الى علو والقعود عكسه كما يدل
عليه كلام أهل اللغة (قوله ووضع يديه فيها الخ) بأن تكون رؤوس الأنامل عند الركبتين (قوله وبأني عز يا
للمنية) أي في الفصل الاتي حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشاهد منية المصلي وقوله فافهم أشار به الى البارز
على الشربلا في دعواه اغفال التون والشروح هذا الحكم مع أنه مذكور في متن يقرؤه الاطفال حلبي (قوله
والصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم وذكري الخزانة أنهم اوجبه حوى وسأني ماضيه يستفاد أنهم في القعود
الاخير واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة وتكره في الاقل لما فيه من تأخير القيام عن محله
(قوله ونسبوه الى الشذوذ) نسبته اليه الطحاوي والخطابي والبغوي وابن المنذر وابن جرير الطبري وقوله
ومخالفة الاجماع متعقب بأنه روي عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما يوافقهم بمر قلت فلا وجه ان نسبة الشذوذ
اليه حيث (قوله والدعاء) أي آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه الصلاة والسلام اذا انصرف من صلاته استغفر
ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ومن السنن قراءة آية الكرسي لقوله
عليه السلام من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم ينعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ
منجعه من النوم آمنه الله تعالى على داره ودار جاره وأهل دياره وحوله ومنها المعوذات دبر كل صلاة ومنها
اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي في الدعاء هذا الصدر وطلونها على يدي
الوجه وختم الدعاء بسبحان ربك الخ وأن يسمع وجهه بيديه ويدعونه نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولو اذنيه ان
كانا مؤمنين والدعاء بالمغفرة للكافر لا يجوز بل ادعى القرافي انه كفر أبو السعود (قوله على قول) هو ضعيف
(قوله والتعميد لغريه) أي مؤتم ومنه ردوا المعتمد أن المنفرد يجمع بين حاء ويستحب للامام أن يستقبل الناس
بوجهه أو ينصرف عن عين القبلة أو يسارها وله أن ينصرف ل حاجته كما في المنية (قوله لا يوجب اساءة) أي كراهة
تنزيه (قوله كثر سنة الزوائد) مثل صلاة الغني ورفع اليدين على قول ويصلي بها سنن الهدى التي هي المؤكدة
القرينة من الواجب كالاذان والاقامة والراتب حلبي بزيادة (قوله نظره الى موضع سجوده) الظاهر أنه عند
وجود مشغل في هذه المحلات لا ينظر اليها لانه يضيع الخشوع الذي هو أعلى من هذا المستحب (قوله والى حجره)
بكسر الحاء وسكون الجيم ما بين يديك من نوبك عزى زاده عن القاموس (قوله لتصل الخشوع) عليه بجمع
ما قبله وأيضاً فإنه لا تكلف فيه ولو تركه بصره وقع في هذه المواضع قصد أو لم يقصد أبو السعود (قوله وامساكته
عند التثاوب) لما فيه من ضعف النسيان والتكاسل في طلب ما لم يلب فيه النشاط والخشوع والتثاوب بالمهمز كما في
المصباح وسائر الانبياء يخفون من غير (قوله يظهر يده اليمنى) هذا حكمه في الصلاة لعله العمل أما خارجها
فبظهر كفه اليسرى كما وردت به الآثار (قوله وقيل باليمين لوقاها الخ) كأنه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى
كالاعتباط فإذا كان قاعدا يسجل عليه ذلك ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فاعلم يلزم
من التغطية باليسرى حركة اليمنى أيضا لانها تحتها حلبي (قوله لان التغطية الخ) عليه لكونه لا يغطي بيده أو كفه
الا عند عدم إمكان كظم فقه كما في الجهر من مكررهات الصلاة حلبي وقوله لمكررهات الظاهر أنها تكرر خمسة

ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم
طهارة مكانهما عندنا بجمع الا اذا سجد على
نكته كما مر (واقتراش رجله اليسرى)
في تشهد الرجل (والجلسة) بين السجدين
ووضع يديه فيها على فخذه كالشاهد للتون
وهذا مما لا يخفى على أهل التون والشروح كما
في امهاد الفتاح للشربلا قلت وبأني
معزى للمنية فانهم (والصلاة على النبي)
في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي قول
اللهم صل على محمد وآل محمد وبالله
وخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستحب
سواه من العبادات وبقي بقية تكبيرات
الاتقالات حتى تكبيرة التثنية على قول
والتمسيع للامام والتعميد لغريه وحكمه
الوجه عينة وبسرة السلام (والها آداب)
تركه لا يوجب اساءة ولا عتبا كما كثر سنة
الزوائد لكن فعله أفضل (نظره الى موضع
سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال
ركوعه والى أرنبته حال سجوده والى حجره
حال قعوده والى منكبيه الايمن واليسرى
عند التسليم الاولى والثانية) لتصل
الخشوع (وامساكته عند التثاوب) ولو
بأخف حقه بسنة (فان لم يقدر غطاء يظهر
يده اليمنى وقيل باليمين لوقاها والافساره
مجنبي (أو كفه) لان التغطية بالضرورة
مكرره

(قوله وانجراج كفيه من كبه عند التكبير) أي الاقل فلا يكره في غيره أفاده مسكين وذلك لانه أقرب للتواضع
 وأبعد من التشبه بالجارية وأمكن من نشر الأصابع زيليل وقيد بالرجل لان المراد تجليل يديه في كبه لانه
 أمثلها أبو السعود (قوله ودفع السعال) هو بالضم كما هو القياس في أسماء الادواء كالزكام أبو السعود (قوله
 لانه بلا عذر مفسد) أي اذا حصلت منه حروف أبو السعود عن العيني (قوله والقيام لا امام ومؤتم الخ)
 مسارعة لامتنال أمره والظاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام أول الإقامة لأبأس وحذر (قوله
 خلافا لفر الخ) الذي في مسكين والعيني وقال زفر جين قال قد قامت الصلاة (قوله والافقوم كل صف الخ)
 أي ولان لم يكن الامام بقرب المحراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو كان خارج المسجد ودخل من خلف
 اه حلي (قوله فلا يقفوا) أي اتفاقا ورعا يؤخذ منه كراهة تقديم الوقوف في البعث السابق (قوله وشروع
 الامام) وينبغي أن يكون شروع القوم مع شروعه بحيث يقارن تكبيرهم تكبيرة حوى (قوله أنه الاصح)
 أي فالأخذ به أولى لانه لا يقع اشتباه على المصلين (قوله فتنبه) أمر من التنبيه وفي بعض النسخ قنية وهو تعريف
 اه حلي أقول لا يخبر بل هو في القنية وعبارتها باختصار المصلون ستة الاقل من علم الفروض والسنن
 وعلم معنى الفرض أنه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على
 تركها فنوى الظهور أو الضمير أجزأه وأغنت نية الظهور عن نية الفرض والثاني علم ذلك ونوى الفرض فرضا ولكن
 لا يعلم ما فيه من القرائن والسنن يميزه والثالث نوى الفرض ولا يعلم معناه لا يميزه والرابع علم أن قياما عليه
 الناس فرائض ونوافل فمصلحة كماله في الناس ولا يميز القرائن من النوافل لا يميزه وقيل يميزه ماصلي
 في الجماعة اذا نوى صلاة الامام انما هو اعتقاد أن الكل فرض جازت صلواته والسادس لا يعلم أن الله تعالى
 على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصلها لا وقتها لم يجر انتهى

(فصل)

هو اقامة الخارج مصدر بمعنى الفاعل كرجل عدل أي فاصلا بين ماذ كره قبله وبعده أو بمعنى المفعول أي
 مفعول ما قبله خبر أو مبتدأ وعرفا طائفة من المسائل (قوله واذا أراد) المصلي ادعى العيني أن هذه الواو
 تليق من أنفوا المشايخ وتسمى واو الافتتاح واعلم أن هذا الفصل مشترك بين المصلين والمختص بالتمتددي أن
 ماذي تكبيره تكبيرة امامه فانه أفضل عنده وعندهما يوصله بتكبيره أي يوصل ألف الله براء أكبر وهو أحوط
 وفق فلا تدر له فضيلة التصريح إلا بالله تعنده وعندهما الى وقت التناء على الاصح وقيل الى نصف
 شائعة أو الى آخرها وهو اختار خلا وقيل بالركعة الاولى وصح وقيل بالتألف على فوات التكبير معه
 ويجب أن تكون البداية بلفظه الله حتى لو قال ~~مرسح~~ عنده أبو السعود عن البرازية (قوله لو فادرا)
 محترزة ما يأتي من قوله ~~ولا يلزم العاجز الخ~~ (قوله للافتتاح) أي افتتاح الصلاة ولا بد من نية ذلك حتى
 لو أراد الاعلام فقط ~~ين شارعا~~ (فرع) متى فسد الاقتداء لا يكون / ارعا في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة
 وهي غير صلاة الاقراء (قوله أي قال وجوب الله أكبر) ظاهره أنه لو قال كبير أو الكبير أو الكبار أو الأكبر
 لا يكون آتيا بالواجب ويحترز ولو مذهب ففرغ المأموم قبله يجوز عندهما لا عند أبي يوسف وعامة في الثهر (قوله
 ولا يصير شارعا) الاولى التفرع (قوله هو المختار) وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عنه لان التعظيم
 الذي هو معنى التكبير حكم على المعظم فلا بد من الخبر وقيل يكون شارعا بالابتداء وقائدة الخلاف تظهر
 فيما اذا ظهرت على عشر وفي الوقت ما يصح الاسم الشر يف فقط لا تجب الصلاة على ظاهر الرواية ويجب
 على مخاطبه (قوله ولو قال الله مع الامام الخ) مما يظهر فيه غرة الخلاف كما في البحر (قوله ولو ذكر الاسم الخ)
 سكر مع ما سبق فان المراد باصفا الخبر ومع ذلك هو ضيف مبنى على غير ظاهر الرواية حلي (قوله بالحذف)
 أي اقترانا وحذف المصلي أو الحائض أو الذابح المذ الذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلف
 قد صحت خبره وانقاد يمينه وحل ذبيحته فلا يترك ذلك احتياطا أبو السعود عن السربلاي (قوله أحد
 المميزين) هما هز الله وأكبر فانه مفسد وان لم يتعمده (قوله وتعمده كفر) أي نعمد المذمع قصد الاستفهام
 المتضمن سبق السكنا أما مجرد قصد المذ لا يوجب كفرا على الظاهر حلي قلت وبؤيده قوله في المنع لان المذ
 لا يكون للتقرير (قوله وكذا الباء في الاصح) وقيل لا تضد كما ذكره الحلي في شرح التبيين وجه الاصح أنه يصير جمع

(وانجراج كفيه من كبه عند التكبير)
 للرجل الضرورة كبر (ودفع السعال)
 ما استطاع) لانه بلا عذر مفسد فيتنبيه
 (والقيام) لا امام ومؤتم (حين قبل حتى على
 الفلاح) خلافا لفر فعمد عند حلي
 الصلاة ابن كمال (ان كان الامام بقرب
 المحراب والافقوم كل صف ينهي التنية
 الامام على الاظهر) وان دخل من قدام
 قاموا حين يقع بصبرهم عليه الا اذا قام
 الامام بنفسه في مسجده فلا يقفوا حتى يتم
 اقامته ظهره في وجهه وان خرج فام كل
 صف (في قوله) بجم (وشروع الامام في
 الصلاة) من قبل قد قامت الصلاة ولو آخر
 حتى أتمها لأبأس به اجاعا وهو قول الثاني
 والثلاثة وهو أعدل المذاهب كما في شرح
 الجمع للمصنف وفي القهستاني معزا
 للتخلصه أنه الاصح ~~فرع~~ ولو لم يبا
 ما في الصلاة من فرائض وسنن أجزأه
 والله أعلم

(فصل)

(واذا أراد الشروع فيها كبر)
 (للافتتاح) أي قال وجوب الله أكبر
 ولا يصير شارعا بالابتداء فقط كالله ولا بأس
 فقط هو المختار ولو قال الله مع الامام وأكبر
 قبله أو أدركه الامام را كما فقال الله فانما
 وأكبر را كمال يصح في الاصح كما لو فرغ من
 الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح
 عند الامام خلافا للمذهب (بالحذف) اذمة
 أحد المميزين فسد وتعمده كفر وكذا
 الباء في الاصح

وبشروط كونه (فانما) فلو وجد الامام
راكعا فكبر منحيبا ان الى القيام اقرب صح
ولفت نية تكبيرة الركوع * فروع * كبر غير
عالم بتكبير امامه ان اكبرا به انه كبر قبله
لم يجز والاجاز محيط ولو اراد بتكبيره التحجب
او متابعة المؤذن لم يصح شارعا ويجزم الراء
لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم
والاطاعت جزم والالتزام جزم من غير
في الاذان (و) انما يصح شارعا بالنية عند
التكبير لا به) وحده ولا بها وحده بل بهما
(ولا يلزم العاجز عن النطق) كما خرس
واتى (تحريرك لسانه) وكذا في حق القراءة
هو الصحيح لعدم الواجب فلا يلزم غيره
الا بدليل فتدبر في النية لكن ينبغي ان
يشترط فيها التقسيم وعدم تقديمها لقيامها
مقام التعرية ولم ادر في الاشياء في قاعدة
التابع تابع فالمتى به لزومه في التكبير
وتلبية لا قراءة (ورفع يديه) قبل الله
وقبل معه (ماسا بايديهما) ثم يسمي اذنيه
وهو المراد بالمحاذاة لانها لا تتبع الا بذلك
ويستقبل بنفسه القبلة وقيل خذبه
(والمرأة) ولو انة كما في البحر لكن في النهر
عن السراج انها من (رفع) بحيث يكون رؤس
كالحزوة (حذاء من كبريها) وقيل كالرجل
اصابعها (حذاء من كبريها) وقيل كراهة التحريم
(وضع شروعه) ايضا مع كراهة التحريم
(بشبع وتبسيل) وتعميد (وسائر كلام
التعظيم) الخالص لله تعالى ولو مشتركة
كرهيم وكرهيم في الاصح وخصه الثاني باكبر
وكبريته (راو هزفا زادا في الخلاصة
والسجادة) (ك) (ص) (ل) (ن) (ع)
يقع عربية) أي لسان كان وخصه
البردي بالفارسية لزيتهما بحد يث لسان
أهل الجنة العربية والفارسية الدرية
بشد يذراة قهستاني

كبر بالتحريك وهو الطبل أو اسم الشيطان كما في الدر المنثور ولو مد الهاء لا يضرك لانما شاع ولو حذ الزا مختلف
فيه ولو ابدل همزة اكبر والافتقد (قوله وبشروط كونه فانما) أي في الفرض وما ألحق به مع القدرة عليه
فلو كبر فاعدا ثم قام لم يجز اه در منثني (قوله صح) أي لانه في حكم القيام التام (قوله ولفتنية تكبيرة
الركوع) وكانت للافتتاح وان لم ينو لان المحل محل تكبيرة الافتتاح فنية تكبيرة الركوع نية تغيير المشروع
وليس في قدرته ذلك حاشي وهذه الصورة مستثناة من قولهم لا بد أن ينوي بتكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة
(قوله والاجاز) يعلم ما اذا كان اكبرا به أنه بعده أو معه وما اذا استوت الحالات حذ لفتحة على السداد
(قوله ولو اراد بتكبيره التحجب) أي من شئ رآه أو خبره أي ولم يرد الدخول في الصلاة سواء كان اماما أو مؤمنا
أو منفردا وقوله أو متابعة المؤذن أي المبلغ أي من غير ارادة دخول في الصلاة ولا بد أن يكون المبلغ دخل
بذلك التكبير في الصلاة حتى لو تابعه وأراد الدخول في الصلاة والمبلغ لم يدخل بتكبيره في الصلاة لا يصح
اقتداؤه كما مر عن القول البليغ (قوله ويجزم الراء) أي في كل تكبير في الصلاة (قوله الاذان جزم) هذا أحد
ما حل عليه وقيل المعنى أنه قطع لاشك فيه فيرجع الى حذف الهمزات ويؤيده أن التعبير برفع ونصب وجزم
حادث (قوله بالنية عند التكبير) فالشروع بها والتكبير أي مطلق ذكر شرط فيه كالتنية مع التلبية في الحج حلبي
وفيه أن النية يجوز تقديمها على التكبير (قوله بل بهما) ظاهره أن كلا سبب وليس كذلك كما علمت (قوله
ولا يلزم العاجز عن النطق) أي بتكبير الافتتاح بخلاف باقي التكبير فيسلمه نهـ لان تكبيرة الافتتاح لها
خلف وفوقش بالقراءة فانه لا خلاف لها ولا يلزم التحريك فيها أبو السعود وتقدم ما في كلام النهر من عدم
التحريك (قوله فلا يلزم غيره) أي غير الواجب (قوله لكن ينبغي الخ) هو صاحب النهر (قوله القيام) أي فيما يلزم
فيه عند القدرة (قوله وعدم تقديمها) على الشروع أي في أفعال الصلاة وان جاز لنا تقديمها ولو قبل الوقت
(قوله في قاعدة التاسع) باضافة قاعدة الى جملته التابع تابع حلبي (قوله فالمتى به لزومه) أي التحريك أفاد أنه
المعول عليه لكن يطلب الفرق بين القراءة وغيرها (قوله وقيل معه) قولان معصمان ومال صاحب البصر الى الثاني
ومعنى المعية أن يبتدىء الرفع مع التكبير ويختمه معه كما فسره قاضي خان (قوله ماسا بايديهما) ثم يسمي اذنيه هذا
ما لم يكن عليه نحو برنس والارفع الى المناكب كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفعلون ذلك وعلى ذلك
حل ما روى الشافعي رضي الله تعالى عنه أفاده أبو السعود ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به
لفوات محله وان ذكره في أثناء التكبير يرفع لانه لم يفت محله وان لم يمكنه الى الموضع المسنون رفع بقدر الامكان
وان لم يمكنه الارتفاع احداهما رفعها وان لم يمكنه الا بزيادة على المسنون فعل بجر (قوله انها هنا) أي
في الرفع (قوله وفي غيره كلحزة) كالركوع والسجود والقعود قال أبو السعود وما في السراج من التفرقة
حكاه في القبة بقيل فالمتى ما في البحر (قوله حذاء من كبريها) لانه أستر لها وهو رواية محمد بن مقاتل
وصحها في الهداية (قوله وقيل كالرجل) لان كفيها ليستا بعورة وهي رواية الحسن بجر وهو غير مكترم
قوله لكن في النهر عن السراج الخ لان ذلك في الامة وهذا في المرأة مطلقا (قوله وضع شروعه) مطلقا
في العبدن وغيرهما الا صلاة الجنائز وقوله أيضا أي كما يصح بالتكبير (قوله مع كراهة التحريم) وقيل لا كراهة
كذا في البحر (قوله الخالصة لله تعالى) يأتي محترزه (قوله ولو مشتركة كرحيم وكرهيم في الاصح) وعليه فتوى
المرغيناني وما في الذخيرة من عدم صحة الشروع بالرحيم ضعيف ولو أزال الابهام في المشترك كما القادر
على كل شئ أو الرحيم بعباده أو عالم القيب والشهادة صح اتفاقا (نقمة) ذكر الفزائي أن أخص اصحاب
الله تعالى القيوم وقيل القديم جوى من السبكي في تفسير آل عمران (قوله وخصه الثاني) الاصح قولهما
نهر (قوله والكبار) بمعنى الكبر كما في القاموس والظاهر جواز تكبيره عنده كما جاز في اخويه حلبي فاللفاظ
عنده غمانية (قوله وخصه البردي الخ) ضعيف والبردي بالبدال الممثلة على الاكثر أحمد بن الحسين وقارص
اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها القتهم وهي أشهر اللغات وأشهرها بعد العربية وأقربها اليها أبو السعود
وقوله بحد يث متعلق بجزيتها والفارسية الدرية منسوبة الى الدر بفتح الدال وهو الباب وهي تشديد الراء بناء على
ان المنسوب الى الثاني بضاعة وان لم يكن ثابته لدينا والفارسية خمس لغات فساوية كان يتكلم بها
المولود في مجالسهم ودرية يتكلم بها من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الموازنة ومن كان مناسبا لهم

وخونية وهي لغة خرسستان وبها كان يتكلم الملوك والاشراف في الخلافة ووضع الاستفراغ وعند التعزى
 للعلماء من سريانية منسوبة الى سريان وهو العراق حلي (قوله وشريطا جهزه) المعتمد قوله (قوله وجميع اذكار
 الصلاة) من تعوذ وتسبحة وتسبيح وتسميع وسلام تحليل أبو السعود (قوله أو آمن) عند الهزيمة من الايمان بحر
 لا من الامان وهل حكمه كذلك يحزر (قوله أو سلم) أي قال السلام عليكم بها (قوله أو شهد عند حاكم)
 أو لعن أو حلف لا بد عموما فاعده بالفارسية (قوله ولم أر لوثمت عاطسا) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام
 حلي (قوله عاجزا) اسم فاعل من الهجز خلاف القدرة حوي وهو قد لا لقراءة فقط ومقبلها يصح بغير
 العربية مع القدرة عليها اتفاقا (قوله وجعل العيني الشروع كالقراءة) في أنهم لا يجوز بغير العربية إلا عند
 الهجز (قوله ولا سند بقوله) بل الوجه الجواز لأن المقصود التعظيم وهو يحصل بأي لغة كانت (قوله فظاهره)
 أي جعل التثنية راجعة اليه في جواز الشروع بغير العربية مع القدرة عليها لا هو اليهما أي
 في الشروع بل في القراءة وقوله كالمثنى أي حيث قال كالشروع بغير عربية ولم يقيد بقول فيشري الاتفاق
 (قوله حتى الشربة لاني) عطف على كثير فخرج عن القاصرين أو حتى ابتدائية والخبر محذوف أي أشبه به عليه
 (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة) عطف على المحذوف المنسوب أي قرأ
 القرآن بالفارسية أو التوراة حلي ومثل ما ذكرنا بور (قوله ان قصة تفسد وان ذكر الا) هذا التفصيل جمع به
 بين ما في الهداية من أن ذلك لا يفسد حتى لو قرأ من العربي ما تصح به الصلاة زيادة علم وصحت وبين ما ذكره
 التتبي وقاضى خان من الفساد (قوله والحق به) أي بالمدكور من قراءته بالفارسية الخ الشاذ أي يفصل
 فيه هذا التفصيل وجمع به بين قول الفساد وعدمه لكن لا يكتفى به (قوله الأوجه أنه لا يفسد ولا يجوز) أي
 خلاف القراءة بالفارسية وما بعده فان القراءة مع القدرة على العربية ليست قرأنا أصلا لانصرافه
 إلى عرف الشرع للعربي فاذا قرأ قصة بها كان متكلما بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الأن في قرآنه
 لا يفسد به ولو قصة وأول صاحب المحيط قول شمس الأئمة في أصوله بالفساد على ما إذا اقتصر عليه
 واسأل من كلام صاحب النهر أن الشاذ ما زاد على العشر للشك في قرآنه أما ما زاد على السبعة إلى العشرة
 فهو في حكمهما (قوله كالتجبي) أي كما إذا قرأ القرآن حرفا فافان لا يفسد ولا يجوز حلي (قوله لا أكثر)
 كالثلاث فافوق وذلك لأن الآية والآيتين قليل والقليل عفو وما زاد كثيرا فلا معنى حلي الضرورة والافلا
 ج (قوله ويكره كتب تفسيره تحتها) وجهها أنه يقع الجهال في فهم كلام الله على خلاف ما هو عليه وهذا
 التحليل يقتضي أن لا فرق بين الفارسية وغيرها حلي لا سيما وقد ورد الأمر بتجريد المصاحف من غير القرآن
 (قوله بمشوب) أي مخلوط (قوله وبسمله) لأن التبركة كانه قال بارك لي وظاهر الزبلي ترجمته وفي شرح المنية
 في الشبه وفي السراج هو الأصح وفي فتاوى المرعشي هو الصحيح وهذه النصوص ظهر أنه لا عبرة بعث
 بحسب الجواز بل دليل جواز ما على الذبيحة وقد اشترط لها الذكر الخالص (قوله والهم) معناه يا الله وضمة
 الهاء فيه هي الضمة التي بنى عليها النادى والميم عوض عن حرف النداء فلا يجمع بينهما بحر وهو قول
 البصريين (قوله فانه يجوز فيها) أي في الشروع والذبح وقوله في الأصح مقابلة عدم الضمة لأن معناه يا الله
 أصنافا أي أقصد نابه محذوف حرف النداء والجملة اخذت وأبقت الضمة والميم عوضا عن الجملة فيجمع
 بينهما وبين حرف النداء وهو مذهب الكوفيين ورد بقوله تعالى واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق ولهذا
 صبح المشايخ القول الأول وقبل أن الميم ككتابة عن أسماء الله تعالى ويشهد له قول النضر بن شميل من قال
 اللهم فقد دعا بجمع أسماءه ولهذا قيل أنه الاسم الأعظم بحر (قوله كآله) لم يحك خلافا في المنية في صحة
 الشروع به وهو يقتضي الاتفاق على الضمة به نهر ويجوز اثبات الالف والهزة وحذفهما وحذف الهزة
 فقط حلي فان قلت أنه مشوب بما جازته لأن معناه أدعوا الله أجيب بأن الدعاء معناه المذكر لا طلب
 حاجة معينة (قوله هو المختار) استحسنه كثير من المشايخ ليكون جاء بين الأخذ والوضع المروي في السنة
 نهر وفي شرح الشربة لاني أنه يفعل هذا ثم يقرأ هذه الآية ما ورد أن النبي عليه السلام فعلهما (قوله والخني)
 أي المشكل نهر (قوله تحت نديها) الذي في القهستان في النهر ترفع فوق الصدر (قوله بلا إرسال يد في الأصح)
 مقابلة أنه يرسلها حال الثمانية على أن الوضع سنة القراءة حلي (قوله ما هو الأهم) أي من القيام الحقيقي

وشريطا جهزه وعلى هذا الخلاف المطلوبة
 وجميع اذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو
 آمن أو سلم أو سلم أو سلم) عند ذبح أو شهد
 عند حاكم أو رد سلاما لم أر لوثمت عاطسا (أو
 قرأها عاجزا) فجازا جاعلها القراءة بالهجز
 لأن الأصح رجوعه إلى قولها أو عليه الفتوى
 قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لا سلف
 له فيه ولا سند بقوله بل جعله التثنية
 كالتثنية يجوز اتفاقا قطاهره كلن
 رجوعهما اليه لا هو اليهما فافعله فقد
 اشتبه على كثر من القاصرين حتى
 الشربة لاني في كل كسبه قتيبه (لا يصح
 ان أذن بها على الاسم) وان علم أنه أذن
 ذكره الحدادي واعتبر الزبلي المتعارف
 في قرأ بالفارسية أو التوراة أو لا في
 الشاذ ككن في النهر الأوجه أنه لا يفسد
 ولا يجوز كالتجبي ويجوز كتابة آية أو آيتين
 بالفارسية لا كدويك وكب تفسيره تحتها
 بها (ولو شرع) مشوب بما جازته تعوذ وبسمله
 وحوله (والهم اغفر لي أو ذكر ما عند
 الذبح لم يجوز بخلاف اللهم) فقط فافعله
 فيها في الأصح كآله (وضع) الرجل (بينه
 على يساره تحت سترته) أخذ أسفها بخصم
 واجهه) هو الخيتار وتضع المرأة والخني
 الكف على الكف تحت ثدييها (كما فرغ
 من التكبير) بلا إرسال في الأصح (وهو سنة
 قيام) ظاهر أن القاعد لا يقع ولم أره ثم
 رأيت في جمع الأنهر المراد من القيام ما هو
 الأهم لأن القاعد يفعل كذلك

قول المنى بلا إرسال يدل على ذلك نسخته
 والافكلمة بدساقطة من نسخ السراج التي
 يدى اه

والحكمي فان القعود في النافلة وفي القرصة وما ألحق بها لعدم كالتقيام (قوله قرار) أي طول وقوله فيه ذكر مسنون يشمل القرآن قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وأراد بالمسنون المشروع فيشمل القراءة ودعاء القنوت حلي (قوله وتكبيرات الجنائز) أي وفيما بينها (قوله لعدم القرار) أي وان كان فيه ذكر مسنون وهو التسبيح والتحميد درر (قوله ما لم يطل القيام فيضع) وظاهره بعم أي قيام طال وعليه فيضع في قيام صلاة التسبيح الذي بين الركوع والسجود (قوله سبحانه الخ) منصوب بفعل من جنسه أي أسجد سبحانه أي أنزهك تنزيها ويحمدك أي وأحمدك بحمدك وتبارك أي تكاثرت خيوار اسمك أي اسمائك وتعالى جسدك أي ارتفعت عظمةك على عظمة كل عظيم أوعن ادراكها فما والاله غيرك ينصب ما ويرفعهما ورفع الاقل ونصب الثاني وعكسه قهستاني عن الحيط (قوله تاركوا وجل ثناؤك) أي على سبيل الاولوية لمحافظة على المروي في هذا المجل وفي المنية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بحر (قوله الا في الجنائز) نحوه في شرح الملتقى عن الحلبي ولم ينه عليه المصنف في شرحه ولا شجعه في بخره ولا أخوه في نهره ولا القهستاني (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ حلي (قوله فلا يضم وجهه الخ) ظاهره أنه يأتي به أولا أي قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتي به أولا ولا بعد الشروع على المعتمد الله الا أن يراد بقوله لا يضم لا يأتي به (قوله الا في النافلة) أي فأتى به أي مع الثناء لان مناساها على التوسع وهو محل ما روي أنه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله في الأسح) وقيل تنسده لانه كذب قال في البحر وينبغي أن لا يكون في الصحة خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الرايتين وتعليل الفساد بأنه كذب مردود بأنه انه يكون كذبا اذا كان مخبرا عن نفسه لا تابعا واذا كان مخبرا عا لفساد عن الكل اه حلي (قوله الا اذا شرع الامام الخ) أفاد بالاستثناء أنه يأتي به الامام والمنفرد والمقتدى قبل شروع الامام في القراءة (قوله وسواء كان امامه بجهرا الخ) لما كان قضية المتن جواز الثناء في المخافة وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفا حول الشارح عبارة المصنف الى القول الصحيح حلي (قوله وقيل في المخافة ينبغي) وجه ضعف هذا القول امتنع على المأموم قراءة القرآن التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام القرآن سرا وأجهرا فلا عليه الثناء وهو نقل أولى بجامع التخليط والتغليط في كل اه حلي (قوله راكعا أو ساجدا) أي في الصلاة على ما يجتهد صاحب النهر والبحر وقوله أن كبر ربه الخ يخالفه ما في الشربة لالية عن الخمانية سر عليه السلام في الركوع يحرم قائما ويركع ويترك الثناء وان أدركه في السجود يأتي به بعد التحريمة ويسجد اذا لو اذا في القعدة اه أبو السعود (قوله وكما استفتح تعوذ) أفاد بكما أنه لا يترأخ بينهما ولا يأتي بغيرهما بينهما وأفاد أنه لو قدم التعوذ على الاستفتاح أعاده كما في البحر (قوله بلفظ أعوذ على المذهب) وهو المعقد وقبله بالفتح أستعبد موافقة لفظ القرآن ورد بان السين والتاء للطلب وموافقة اللفظ مهذرة ولا يزيد عليه انه هو السجود العليم لان ما بعده محل القراءة لا الثناء بحر والرجيم صفة ذم لا تخصيص ولم يؤمن شيطان أبدا الا شيطان نبي محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان نوح عليه السلام اه قاله سيدي علي الاجهري وقوله سر اصفه لصدور محذوف وهو أولى من جعله حالا وان جرى عليه الشرح حيث قال قبله للاستفتاح لان وقوع الصدر حالا وان فشاها على نهر (قوله كالتنازع) لتعلق الثناء والتعوذ به ولم يكن تنازعا حقيقة لانه لا يقع في المفعول له والتميم والحال خلافا لابن معطي حلي (قوله لقراءة) فن يقرأ يأتي به ومن لا فلا وهو قول الامام ومحمد (قوله تركه أي لفوات محله نهر (قوله وينبغي) راجع الى الصورة الثمانية فقط وفيه انه يلزم منه تأخير السورة عن محله وفي البحر من سجود السهو قراءة أكثر الفاتحة ثم أعادتها كقراءتها مرتين اه أي فهو موجب للسهو الا ان يقال ما هنا الضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لاجل السنة حلي ويمكن أن يقال انه معتق لكونه كاملا كقطع صلاة الفرض لاجل سنة الجماعة (قوله أي لا يست) هذا المجل لصاحب النهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعد نقله كلام الذخيرة وظاهره أن الاستفاضة لم تنسخ الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر اه ووجهه أنه الدفع الوسوسة فطلب في كل ما يضاف فيه منها الى وثني السنة لا ينافي أنه مشروع على وجه الاستحباب (قوله فيأتي به) أي بالتعوذ المفهوم من تعوذ المسبوق هو الذي فات بعض الركعات اه أبو السعود (قوله لا المقتدى) سواء كان المقتدى أدرك الكل بالجماعة أولا حقا

(له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشك
وفي القنوت وتكبيرات الجنازة لا يست
في قيام بين ركوع ويجوز لعدم القرار
(و) لا بين (تكبيرات العيدين) لعدم الذكر
حالم بطل القيام فيضع سراج (وقرأ) تكبير
(سبحانك اللهم) نازكاً وجل ثناؤك لا في
الجنازة (مقتصر عليه) فلا يضمن وجهه
وجهي الا في الساقلة ولا تنفسه بقوله وأنا
أول المسلمين في الاصح (الا اذا) شرع الامام
في القراءة سواء (كان مسجواً) أو مدركا
(و) سواء كان (امامه يجهز بالقرآن) أو لا
(فانه لا يأتي به) لما في النور عن القمي
أدرك الامام في القيام يني مالم يبدأ بالقراءة
وقبل في الخاقنة يني ولو أدركه أتي به
أو ساجدا ان أكبر أري أنه يدركه أتي به
(و) كما استفتح (تعوذ) فقط أعوذ على المذهب
(سراً) قبل الاستفتاح أيضا فهو كالشاذ
(لقرآن) فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل
أكملها تعوذ وينبغي أن يستأنفها ذكره الحلبي
ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على استأذنه ذخيرة
أي لا بين فليحفظ (فيأتي به المسبوق عند
قيامه لقضاء ما فاتته) لقراءته (لا المقندي)

أدرك الجماعة أول الصلاة ولم يقارنه في الاحرام أبو السعود (قوله لعدمها) أي القراءة (قوله وكأنه قد سمي غير المؤتم) هو الامام والمفرد ولو قد تمها على التعوذ أعادها ولو تذكرها بعد قراءة الفاتحة لا يبعد ما ومقتضى ما تقدم أنه اذا تذكر قبل اكمالها أنه بأقربها ويستأنفها اه أبو السعود (قوله كما في ذبيحة ووضوء) تمثيل للمنى حلي (قوله في أول كل ركعة) لانها بمنزلة صلاة مستقلة ولذا لو حلف أن لا يصلي حنبر ~~ركعة~~ أبو السعود (قوله ولو جهريه) أشار به الى رد ما في المنية أنه يسمى في السرية لا بالجهريه فانه غلط كما ذكره صاحب الجبر وأخوه (قوله لاتسن بين الفاتحة والسورة) هو قوله ما وقال محمد تسن في السرية وفي المستصفي وعليه الفتوى وفي العنايسة والمهبط قول محمد هو المختار نهر وأقارب ذكر السورة أنه اذا قرأ آيات من سورة لاتسن اتفاقا (قوله ولا تذكره اتفاقا) بل لا خلاف في أنه لو سمي لكان حسنا نهر (قوله ضعفه في الجبر) الحق أنهم ما قولان مرجحان الأول المتون على الأول ووجه الثاني كما في البدائع أنها من الفاتحة بخبر الواحد وهو يوجب العمل فصارت منها عملا فمن زعمه قراءة الفاتحة لزمت التسمية احتياطا نهر (قوله وهي آية) هي لغة العلامة وشرا عما ينبني أوله وآخره فوقيها من طائفة من كلامه تعالى حوى (قوله أنزلت للفصل بين السور) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه البسمة (قوله فمافي الفصل بعض آية) وأول الآية أنه من سليمان وآخرها وأتوني مسلمين وهو تفرع على قوله آية أنزلت للفصل (قوله ولا من كل سورة في الاصح) وقال بعض مشايخنا انها آية من الفاتحة ومن كل سورة وقيل انها ليست من القرآن أصلا وهذا ضعيفان كما في الجبر (قوله فتحرم على الجنب) لانها قرآن نظرا الى نوازك كآية انتهى المصحف المأمور بتجريد هـ ليس قرأنا وليس بقرآن نظر الشبهة الاختلاف في قرأتها في الصدر الأول اه حلي وهو تفرع على قوله وهي آية من القرآن (قوله ولم تجز الصلاة بها) لان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بمافي شبهة جبر (قوله احتياطا) على الله كما بين قبله (قوله لشبهة اختلاف مالك) حيث قال بعدم قرأتها وهو قول لبعض مشايخنا (قوله وقرأ بعد ما وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والبعدي قال في الجبر وتارك الفاتحة انما أكثر من ان تارك السورة للاختلاف في ركبتها (قوله انتفت كراهة التحريم) واذا انقص عن ثلاث قصارا وآية طويلة فقصد ارتكب كراهة التحريم وترك الواجب وسأني للشرح في التراويح عن الوري وأبي الفضل أن من اقتصر على آية في الفرض لا يكون أنما قال غاظنك بالنفل ومن لم يكن عالما بأهل زمانه فهو جاهل (قوله الا بالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في الفجر والظهر وأوسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب (قوله وأتمن) أي قال آمين معرب هـ من وفي الرضى أنه سر ياتي كقاييل وهابيل مبني على الفتح ومعناه اذل ومن الغريب ما قيل أنه من أسماء الله تعالى حذف منه ياء النداء وليس من الفاتحة من غير خلاف وفي القنية عن مجاهد من الفاتحة أبو السعود وروي عن الخليل أن آمين أربعة أحرف مقطعة من أسماء الله تعالى وورد ان الله تعالى يخلق من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول آمين ذكره بعض شراح الجامع الصغير (قوله بمسند) وهي أشهرها وأفعفها وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب أبو السعود (قوله وامالة) أي في المد لعدم تأنيها في القصر حلي (قوله ولا تنفس بعد مع تشديد) لوجوده في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ولا تحصل السنة بغير الثلاثة الأول (قوله أو حذف) أو مانعة جمع وخلق فهما قسمان الأول المذموم التشديد من غير حذف الباء وهو ما تقدم الثاني المذموم حذف الباء من غير تشديد وهو ما كان على صيغة الامر من امن لوجوده في قوله تعالى وبلك آمين حلي (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد من غير حذف الباء وهو آمين لعدم وجوده في القرآن أو مع حذف الباء من غير تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن حلي (قوله وبعد معهما) أي مع التشديد وحذف الباء لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة هي جهة وثلاثة مفسدة وبقي تاسع وهو القصر مع التشديد وحذف الباء وهو مفسد لعدم وجوده في ألفاظ القرآن ولو قال النسخ وبعد أو قصر معهما لاستوفى حلي (قوله ولو في السرية) وصل بالمأموم فالأولى ذكره بلفظه وهو أحد قولين وقيل لا يؤتمن المأموم في السرية ولو جمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به حلي (قوله ولو من مثله الخ) لانه لكثرة الازدحام ربما يكون بعيدا من الامام فلا يسمع منه ويسمع من جاره

لعدمها (ويؤخر) الامام التعوذ عن تكبيرات العبد لقراءته بعدها (و) كما تعوذ (سمى) غير المؤتم بلفظ البسمة لا مطلق الذكر كما في ذبيحة ووضوء (في) أول كل ركعة (ولو جهريه) (لا) تسن (بين الفاتحة والسورة مطلقا) ولو سريه ولا تذكره اتفاقا وما صححه الزاهد من وجوبها ضعفه في الجبر (وهي آية) واحدة (من القرآن) كله (أنزلت للفصل بين السور) فمافي الفصل بعض آية اجامعا (وليس من الفاتحة ولا من كل سورة) في الاصح قبحه على الجنب (ولم تجز الصلاة بها) احتياطا (ولم يكفر باحدها) اختلاف مالك (فباو) كما سمي (قرأ) اقربهم خلاف مالك (فباو) كما سمي (قرأ) المصلي لو أمما أو منفردا الفاتحة (و) قرأ بعدها وجوبا (سورة أو ثلاث آيات) ولو كانت الآية أو الآية ان تعدل ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة التحريم ذكره الحلي ولا تنفي التنزيه الا بالمسنون (وأتمن) بعد أو قصر وامالة ولا تنفس بعد مع تشديد أو حذف الباء بل بقصر مع أحدهما وبعد معهما وهذا مما تفردت به (الامام سر) كما موم (ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله في نحو جهه وعبد

وأشار بزائدة نحو إلى أن الحكم لا يختص بالجمعة والعيد بل كل جمعة كثيرة كذلك وقد جهته الفهرست إلى
 (قوله وأما حديث الخ) وأرد على قوله ولومن مثله فإن ظاهر الحديث يقتضي أن لا يؤتمن المأموم إلا بمسارعة
 الإمام وقوله بمسارعة الوجود وذلك لأن الشارع طلبه من الإمام وإظهاره من حال المسلم اتساعه بما أمر به
 الشارع على أنه في الحديث لم يصرح بالسماع فيحصل أن المراد إذا علم وقوله بدليل إذا قال الخ بالنأو يل
 المذكور اتقى التعارض بين الحديثين ونظام الحديث لا قول فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة فغيره والاصح
 أن المراد الموافقة في الوقت وقيل في الصفة والخشوع والاختلاص والملائكة هم الحفظة وقيل غيرهم بدليل
 رواية مسلم فانه من وافق قوله قول أهل السماء ويمكن الجمع بأن الحفظة يؤتمنون أولاً فينتهي إلى أهل السماء
 فيؤتمنون أولاً الحفظة من أهل السماء لأنهم من الملائكة الذين يتعاقبون في السجود إليها (قوله ثم كافرغ يكبر)
 بيان للسنة بلام في أول الله وأول أكبر والفسد وآخر كل والافسد بعد آخر الثاني وأخطأ بالاول كافي المروي
 كالوترك للام الثانية ومدها صواب إلا أن فسخ زيادة ألف بعد هاء فيكبره ولا يفسد على المختار منية (قوله مع
 الانحطاط) هو الاصح لأنه المروي وثلاثه لخالصه الخرو عن الذكر وبعضهم يجعل ابتداء مع ابتداءه وآخره
 مع الاستواء ويمكن رجوعه إلى الاول وان خالف بينهما في البصر (قوله ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره) مثاله أن
 يقول وأما نعمة ربك فحدث الله أكبر بكسر التاء المثلثة لا لتقاء الساكنين حلي أي مع إيقاع كل من التكبير
 والقراءة في محله (قوله لا بأس به) ضعيف لما يلزم عليه من إيقاع القراءة في غير محلها وتأخير التكبير عن محله (قوله
 ويضع يديه) الوضع وأخذ الركبتيين والتفريق سنة أبو السعود إلا أن التفريق يختص بالرجال (قوله للتمكن)
 أي ليكون أمكن في أخذ الركبتين (قوله ويسن أن يلمن الخ) أي في الركوع والسجود أبو السعود (قوله
 وينصب ساقه) وجعلها مشبهة القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه ومن السنة في الركوع استقبال الأصابع
 القبلة بجر (قوله ويسوى ظهره بعجزه) فلا يرفعه ولا يحفضه نهر (قوله وأقله ثلاثاً) وذلك أدناه أي أدنى كمال
 السنة فيزيد إلى خمس أو سبع أو تسع ويحتم بالوتر إلا أن يكون أماماً فلا يطيل عليهم بجر وأفاد أن أصل السنة
 يحصل بأربعة أو اثنين وثلاثاً منه صواب برفع الخافض أي حاصل ثلاث وهو جماعي ولو أتى المصنف على تركبه
 لم من هذا (قوله كره تنزيهاً) هو المعقد وقال أبو مطيع البلخي تليد الإمام باقتراضها مال الحلبي إلى الوجوب
 وروى عن الإمام أحمد وجوبه مرة فان تركه عدداً فسدت وسهواً بسجده فساداً كد الاتيان به خروجا من
 الخلاف (قوله ومكره مقرر بما اطالة ركوع) أما الانتظار قبل الشروع في غير ما يكبره تأخير كقرب وعند
 ضيق وقت فإظهار عدم الكراهة ولو لم يكن إلا إذا انقل على القوم (قوله ان عرفه) عليه حل ما روى عن الإمام
 أخشى عليه أمر أعظم وهو الرياء الذي هو ترك العمل ومن ضربه بخشية الكفر أو الكفر بالفعل كما وقع
 في المجتبى فليس على ما ينبغي كما في البصر وقوله والافلا بأس به بقيد أنه خلاف الأولى والضمير في به يرجع إلى
 الطول المأخوذ من الاطالة (قوله ولو أراد به التقرب) أفاد أن الامور بمقاصدها ويظهر أن من التقرب إلى
 لو أطال الإمام الركوع لادراك التكبير لرفع الإمام رأسه قبل ادراك ركعة منفرداً وظن ادراك الركعة
 كما يقع لكثير من العوام فيسلم بناء على ظنه ولا يتمكن الإمام من أمره بالاعادة أو الاتمام (قوله على لزوم
 المتابعة) المراد بالزوم الوجوب ولو عبر به لكان أولى ليوافق ما يأتي له وقوله في الاركان لا يظهر في قوله
 أنه لو رفع الخ لأن الرفع من الركوع سنة أو واجب وقد قدمنا أن وجوب المتابعة لا ينقض الركن بل يكون
 في الواجب (قوله وجب متابته) فترك السنة لتحصيل الواجب (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع المأموم رأسه
 من الركوع أو السجود قبل أن يتم الإمام التسيحات حلي (قوله فيعود) أي المقتدى وجوباً ولو لم يعد ارتكبا
 كراهة التحريم حلي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لأن عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلي (قوله
 لوجوبه) عليه غير متبعة فان المتابعة واجبة أيضاً (قوله جاز) أي من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان فيصير
 من غير كراهة واستظهر الحلبي حل الجواز على الوجه وأثبت كراهة التحريم لأن التشهد يفوت لا إلى بدل وهو
 بعيد (قوله ثم يرفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد محمول على النقل أبو السعود (قوله مسجداً)
 أي ما دار للرفع ولو أخره حتى استوى لا يأتي به وقيل يأتي به بصر والتسبيح دعاء من الإمام للمؤمنين يقول
 بحمد الله المترب عليه الغفران لهم وضمن مع معنى أجاب فله باللام وقيل اللام بمعنى من ذكره التفسير في

وأما حديث إذا أتم الإمام فاتموا من
 التبعين بمعلوم الوجود فلا يتوقف على
 جماعته منه بل يحصل بتمام الفاتحة بدليل
 إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين
 (ثم) كافرغ يكبر مع الانحطاط (الركوع)
 ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف
 وكلمة فأنته حالة الخرو ولا بأس به عند البعض
 منية المصلي (ويضع يديه) معتداهما (على
 ركبتيه ويخرج أصابعه) للتمكن ويسن أن
 يلمن ركبتيه وينصب ساقه (ويسيطر ظهوره)
 ويسوى ظهره بعجزه (غير رافع ولا منكس
 رأسه ويسمى فيه) وأقله ثلاثاً (فلا يوتركه أو
 يفسد ركعة تنزيهاً كرهه غيراً اطالة ركوع
 أو قراءة لا داراً الخافى ان يرفعه والافلا بأس
 به ولو أراد به التقرب إلى الله تعالى بزيادة
 اتفقا لكانه نادراً وتسمى مسألة الرياء فينبغي
 التحرز عنها (و) اعلم أن مما ينبغي على لزوم
 المتابعة في الأركان أنه (لو رفع الإمام رأسه)
 من الركوع أو السجود (قبل أن يتم) المأموم
 التسيحات الثلاث (وجب متابته) وكذا
 عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف
 سلامه أو قيامه لثلاثة (قبل انتمام المؤتم
 التشهد) فانه لا يتابعه بل يتم لوجوبه ولو لم
 يتم جاز ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه
 لأنها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع
 رأسه من ركوعه مسجداً)

(قوله لو أبدل النون لا ما تفسد) لانه صار غرا ولو لم يطاوعه لسانه تركه شر بلاية ولو سكن الميم من حده
 خسدت (قوله أو تحريك) فيه أنه لا يوقف على متحرك (قوله قولان) هما في الهاء هل هي للسكت أو هاء الضمير
 ويكون عائدا على الله قال العلامة أبو السعود القول بالجزم يشير إلى أن الهاء للسكت والقول بالتحريك يشير
 إلى أن ضمير (قوله وبكتفي به الامام) لما ورد إذا قال الامام سمع الله من حده فقولوا ربنا لك الحمد قسم بينهما
 والقسمتان في المنسكة بجر (قوله اللهم ربنا ولك الحمد) اختلف في الواو قبل زائدة وقيل عاطفة أي حمدناك
 ولك الحمد بجر (قوله ثم حذف اللهم) أي مع اثبات الواو وهي على الترتيب في الفضيلة كما أفاده لفظ ثم وبقي
 حذفها وهي أدنى السكت (قوله على المعتمد) وقيل يسمع فقط وقيل يسمع فقط وصحها (قوله فيسمع)
 بتثنية الميم كافي بوجه دأى يأتي بـ ما حلي ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو حذف لا فاد
 خلاف المراد (قوله لما تزم من أنه سنة) أي على قولهما أو واجب أي على ما اختاره الكمال وتليذه أو فرض
 أي على ما قاله أبو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة (قوله مع الحرور) أفاد جمع أن السنة المقارنة فلو أخره
 لا يأتي به (قوله واضع ركبتيه) أي الميم ثم اليسرى حوى عن الروضة (قوله الاعداد) كتحذف فانه يضع يديه
 أولا (قوله مقتدا منه) وقيل يقدم الجبهة وقيل يضعهما معا حوى (قوله لما تزم) أي من تقديم الاقرب
 فالأقرب حلي (قوله بن كفيه) بحيث تكون يدها حذاء اذنيه والمرأة تضع حذاء من كفيه وفي الشربلية
 معز بالبرهان عن بعض المحققين أن السنة تحصل بالوضع مطلقا سواء وضع وجهه بين كفيه أو حذاء
 من كفيه لانه عليه الصلاة والسلام فعل هذا وهذا السكت بين الكفين أفضل لما فيه من الجاهة المسنونة
 أبو السعود (قوله اعتبار الاثر الرامة بأولها) يظهر في الاولى ويقاس عليها الباقي (قوله ضامتا أصابع يديه)
 ولا يندب الفهم الا هنا وقوله لتوجه الى القبلة ولأن الرامة تنزل عليها الى الارض (قوله ويده عكس
 نحوه) بصيغة الفعل المضارع كما هو في الاصل وذلك بأن يرفع أو لاجبته ثم أنفه ثم يديه ثم عكس يديه وعن
 الوبري ومنه في المحيط عن الطحاوي لا بأس بأن يعقد على راحته عند النهوض من غير فصل بين العذر
 وعدمه وسواء كان شيئا أو شابا وهو قول عامة العلماء قال في البحر والوجه كونه أي عدم الاعتماد سنة (قوله
 وسجد بأنفه) السجود شرعا وضع بعض الوجه مما لا يخسرية فيه على الارض فخرج بقيد الوجه وضع الخد
 والذقن والصدغ ومقدم الرأس وخرج بقولنا مما لا يخسرية فيه ما إذا رفع قدميه فانه لا يجوز لانه يشبه التلاعب
 وإذا وضع قدما ورفع أخرى جازم الكراهة لولغير عذر كما نص عليه قاضي خان وأما وضع اليدين والركبتين
 ففيه أقوال ثلاثة الوجوب للمواظبة واختاره المحقق وهو أعدل الأقوال ان شاء الله تعالى لموافقة الاصول
 والافتراض وصححه في العيون وصحح الشربلية في حاشيته وفي شرحه على نور الايضاح افتراض وضع إحدى
 اليدين والركبتين ولادليل عليه لأن القاطن إنما أفاد وضع بعض الوجه دون بعض اليدين والركبتين والسنة
 وصرح به كثير من مشايخنا (قوله أي على ما صلب منه) وأما ما لا منه فلا يجوز لاقتصار عليه بإجماعهم بجر
 (قوله من الصدغ) يضم الصاد ما بين العين والاذن والشعر المتدلى على هذا الموضع وجعه أصداغ قاله
 في القاموس (قوله وعرضا من أسفل الحاجبين) يخالفه ما في الجرح حيث قال والجبهة اسم لما يصيب الارض
 مما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر حالة السجود انتهى (قوله الى القحف) بالكسر العظم فوق الدماغ
 وما انطلق من الجمجمة فبان ولا يدعى خفا حتى يبين أو يتركس منه شيء جمعه أخفاف وخوف قاموس
 فليتأمل (قوله ووضع أكثرها واجب) ظاهر كلام الزيلعي فيه أن وضع الاكثر شرط اذ قد نقل عن نصير
 أنه سئل عن وضع جبهته على حجر صغر فقال ان وضع أكثرها جاز والافلا فقبل ان وضع قدرا لا نف منها
 ينبغي أن يجوز على قوله فأجاب بأنه عضو كامل يعني وقدره من الجبهة ليس بعضو كامل فلا يجوز شلبي قال
 في البحر وفيه بحث اذ السجود يصدق بوضع بعض الجبهة ولادليل على اشتراط الاكثر نعم هو واجب للمواظبة
 واستدل بما في الجنتي بجر على طرف من أطراف جبهته جاز وفي المعراج وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط
 بالاجماع فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره أبو جعفر أبو السعود عن النهر (قوله وعليه الفتوى)
 لم يوافق رواية ولا أقوى من الدراية وهو مشكل لانه يلزم منه الزيادة على الكتاب بغير الواحد وهو أمرت أن
 أسجد الخ وهي ما عينا منافي الاصول كالامام ولو حمل على قولهما لا يجوز الاقتصار على الاتف الا بعدد على

في الواو الجبهة لو أبدل النون لا ما تفسد وهل
 يفت بجزم أو تحريك قولان (ويكتفي به
 الامام) وقال يضم التحميد سر (و) يكتفي
 بالتحميد المؤتم (وأفعله اللهم ربنا ولك الحمد
 ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط) ويجمع
 بينهما لو منقرا (على المعتمد فيسمع رافعا
 ويحمد مستويا) ويقوم مستويا لما تزم
 أنه سنة أو واجب أو فرض (ثم يكبر) مع
 اندراج (في سجدة واضع ركبتيه) ثم
 اقربهما للارض (ثم يديه) بين كفيه
 وجهه (مقتدا منه) لما تزم (بين كفيه)
 وجهه (وبعكس نحوه وسجد
 اعتبارا لآخر الركعة بأولها ضامتا أصابع
 يديه لتوجه الى القبلة (وبعكس نحوه وسجد
 بأنفه) أي على ما صلب منه (وجبهته) حدها
 طولاً من الصدغ الى الصدغ وعرضا من أسفل
 الحاجبين الى القحف ووضع أكثرها واجب
 قبل فرض كبرهها وان قل (وكره اقتصاره)
 في السجود (على أحدهما) ومنع الاكتفاء
 بالاتف بلا عذر واليه ترجوع وعليه
 الفتوى

وجوب الجمع كان أحسن اذيرفع الخلاف بناء على حمل الكراهة منه على كراهة التحريم فتقول الامام
بكراهة الاقتصار على الانف المراد بها كراهة التحريم وهي في مقابلة ترك الواجب وقوله ما بعدم الاجزاء
المراد به عدم الحل وهو كراهة التحريم فالسجود على الجبهة واجب اتفاقا لانه مقتضى الحديث والمواظبة بجر
عن السكال (قوله كما حزنانه في شرح الملتقى) حيث قال بعد قول المصنف وقبل لا يجوز الاقتصار على الانف
الامن عذر واليه صح رجوع الامام كافي الشربة لآلية عن البرهان وعليه الفتوى كافي الجمع وشروحه والوقاية
وشروحه والموهبة ومصدر الشريعة والعون والبحر والثر وغيرها ٥١ وانما أكثر من النقل للرد على
على ابن الهمام في البحث الذي نقله عنه صاحب البحر قريبا (قوله وفيه) اي شرح الملتقى (قوله ولو واحدة)
في التركيب حرازة فلو قال وتكني واحدة لكان أولى وفي ابن أمير حجاج انه لا بد من وضع باطن الاصابع ولا يكتفى
ظاهرها وهذا ما للناس عنه غافلون ٥٢ وقدوة مناه عن الشربة لآلية واليه يشير قول الشرح نحو القبلة
لانه انما يأتي في الاستقبال بذلك (قوله تنجما) لما كان في المصنف اشتباها فانه جعل الكراهة في الاقتصار
على أحدهما وفي السجود على الكور واحدة وهي في الأولى تحريرة وفي الثانية تنزيهية أشار إلى توضيحه وقد
أفاده في البحر (قوله بكور) الباء بمعنى على كما في أبي السعود وهو يفتح الحاء كما ضبطه في القاموس
والذي في الشبراملسي على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة والتعبير بالمقر دليس
قيدا قال في البحر وأشار بالكور إلى أن كل حائل يثنيه وبين الأرض متصل به فان حكمه كذلك فالمدار
على وجودان جميع الأرض (قوله الالعدر) كثر ورد فلا يكره لأن الجبهة عليه الصلاة والسلام وأصحابه
كانوا يفعلونه لشدة الحر بجر وهذا دليل صحة السجود (قوله عندنا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه
لا يجوز (قوله كما تر) أي في قوله وقيل فرض كبعضه وان قل حلي (قوله أي ولم نصب) الأولى حذف الواو
لانه بيان لقوله مقتصر او بمقتضى أن العطف للتفصيل وقوله جبهة أي على القول بتعيينه وقوله ولا أنفه
أي مع الكراهة بناء على عدم تعيين الجبهة (قوله على محله) أي السجود (قوله وأن يهدجهم الأرض) نفسه
أن الساجد لو بالغ لا يفسد رأسه أبلغ من ذلك فصح على طهارة وحسنه وسريره وعمله ان
كانت على الأرض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين أثجار ولو سجد على الأرض والذرة لا يجوز ما عدم
الاستقرار ولو كانت في جوف القمح والثلج والقطن والنب يصح عليها ان وجد الجسم بجر (قوله والناس عنه
غافلون) راجع إلى أصل المسئلة وهو السجود على الكور مع اشتراط وضعه على الجبهة فانما شاهدنا كثير من
العوام يسجدون على الكور وهو على أعلى الجبهة (قوله فيصيح اتفاقا) مقتضاها أن مكنه على الجلوس مقدار
أداء ركعة لا يطل ومقتضى قولهم اذا وقعت عليه فجلوسه وبقيت عليه مقدار أداء ركعة بطلت أن يكون
سجودا عليها كذلك إلا أن يفرق بين المكان والتوب بمحلهما في الثاني لا الأول حلي قلت ينافية أيضا
ما يأتي في المفصلات أن سجودا على نجس مفسدها وان أعاده على طاهر اللهم إلا أن يفرق بالحائل هنا وعدمه
هنا وهو بعيد (قوله وكذا حكم كل متصل) أي بشرط طهارة ما تحتها (قوله لو بدذر) وذلك كوجع بظهوره
ولو بغير عذر ولا يجوز (قوله لا ركبته) أي عند العذر لكن يكفيه عن الإجماع (قوله لكن صحح الحلبي الخ) الخلاف
مبني على أن الشرط في السجود وضع أكثر الجبهة أو بعضها وان قل ومعلوم أن الركبة لا تستوعب أكثر الجبهة
وقد علمت أن الأصح هو الثاني فلذلك صحح الحلبي الجواز جوى (قوله وكره) أي تحريما (قوله بسط ذلك) أي
الركم أو فاضل الثوب وأفراد اسم الإشارة لأن العطف بأو (قوله ان لم يكن ثمة) أي في موضع السجود (قوله لانه
ترفع) أي دليله والكراهة مقيدة بقصد ذلك كافي البحر (قوله ولا يمكن ترفعها) فيه أن المقابلة ليست كما ينبغي بل
التي يقتضيه التركيب أن يقول في الأول وقصد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع والأى وان لم يقصد الترفع فان لم
الخ كما صنف في البحر حلي (قوله كان مباحا) جمع في التحريم هذا التفصيل بين من هجر بالكراهة ولا بأس والاباحة
(قوله ان لدفع التراب عن وجهه كره) لانه مادام عليه تصيبه الرحمة فلا يزال سبيها أي الاغرض صحح (قوله
بسط الخرقه) أي تحت الوجه وقد فعله الامام (قوله لانه أقرب للتواضع) ولانه أرغم للشيطان بدفع وسوسته
بالنجاسة (قوله للزحام) بكسر الزاي ومعناه الضيق كافي القاموس وهو قيد فلو وجد فرجة لا يجوز ذلك
(قوله لم أره) أصله للشرية لآلية ويأتي لله ستاني جوارزه على الفخذين (قوله مصل صلته) قيدان ولا يشترط

كما حزنانه في شرح الملتقى وفيه يقتضى وضع
أصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة
والام تجز والناس عنه غافلون (كما يكره)
تنجيم (بكور عمامة) الالهذر (وان صح)
عندنا بشرط كونه على جبهته (كاه) (أو بعضها)
مجاثر (أما اذا كان الكور) على رأسه فقط
ووجد عليه مقتصر (أي ولم نصب الأرض
جبهته ولا أنفه على القول به (لا) يصح لعدم
السجود على محله وبشرط طهارة المكان
وأن يسجد على الأرض والناس عنه غافلون
(ولو سجد على كره أو فاضل ثوبه صح) (كان
المبسوط عليه ذلك (طاهرا) (والأصل لم يعد
سجودا على طاهر فيصيح اتفاقا وكذا حكم
كل متصل ولو بعضه ككفه في الأصح
ونفذه لو بدذر لا ركبته لكن صحح الحلبي
أنها كفذه (كره) بسط ذلك (ان لم يكن ثمة
تراب أو حصاة) أو حر أو برد لانه ترفع (والا)
يكن ترفعها فان لم ينفذ أدى (لا) بأس به فيكر
تنزيها وان خافه كان مباحا وفي الزيلعي
ان لدفع التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا
وصحح الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط
القباء جعل كفه تحت قدميه وسجد على ذيله
لانه أقرب للتواضع (وان سجد للزحام على
ظاهر) هل هو قيد اجترأى لم أره (مصل
صلته) التي هو فيها

الاتحاد في التسمية والاداء في المفرادين (قوله جاز للضرورة) أي فلا يضرب ارتفاع موضع السجود أكثر من نصف ذراع (قوله وشرط في الكفاية الخ) هذا منتقن على أن وضع الركبتين فرض (قوله لكن نقل القهستاني الخ) وفيه عن الجلابي أن المستحب التأخير حتى يزول الازدحام (قوله وعلى ظهر غير المصلي) الطاهر أن الظهر ليس قيداً حتى لو سجد على مرتفع أكثر من نصف ذراع فذلك وعلى ما في القهستاني لا يشترط الازدحام (قوله جاز سجوده) هل هو مع الكراهة يجوز (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف ذراع حاي (قوله ويظهر عضديه) أي بجافهم ما عن جنبه المورود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فزع حتى يدوي ساخا بطيه (قوله في غير رزمة) بأن يكون منفرداً وفي جماعة لازماً فيها (قوله ليظهر شكل عضو نفسه) فلا تعتمد الاضواء على بعضها ولأنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تأكيد الجهة والاتق من الأرض وأبعد من هبات الكسالى فإن المنبسط يشبه الكلب وبشر حاله بالتمسك بالصلاة وقلة الاعتناء بها (قوله فان المقصود اتحادهم) أي والاتصاف باليقين بالتحاد (قوله وبكره الخ) (قوله كما بكره الخ) الظاهر أنها تحريمية لانه من العبث (قوله كما مر) أي من أن أظه ثلاث وانه لو تركه أو نقصه تركه تنزيهاً حلي (قوله تنقض) أي ثم بعض اللحم إلى بعض أبو السعود (قوله وتلق) بالصاد والزاى فاموس (قوله في خمسة وعشرين) منها أن ترفع يديها إلى منكبيها وتضع يديها تحت ركبتيها ولا تتجاف بطنها عن فخذيها وتضع يديها على فخذيها بحيث تبلغ الأصابع ركبتيها وهذا بناء على ما نقل عن الطحاوي أن الرجل يأخذ الركبة ويترك أصابعه كما في الركوع والمعد خلفه ولا تفتح أطرافها في السجود وتجلس متوركاً في التمدد ولا تفرج أصابعها في الركوع ولا تؤم الرجال وتكبره جماعة من وقف الامام وسطه ولا تنصب أصابع القدمين وظاهر أنه لا يفترض في حقها وضع بعض الأصابع فافترضه خاص بالرجال وفيه ما فيه عليه أبو السعود ولا يستحب في حقها الاسفار بالعبير ولا يستحب في حقها الجهر بالقراءة في الجهرية ولا تخرج الجماعة ولا تؤذن وتؤخر الصلاة عن فراغ امام الرجال ولا تخرج الجمعة وعبد بن ونصف لدفع المارة ولا تسبح ولا تستكفي في المسجد قال صاحب البحر والتبع يقتضي أكثر من هذا فالأحد من عدم الحصر (قوله مكبراً) فأدبه طلب المقارنة (قوله مع الكراهة) أي التحريمية نظر المن قال بالوجوب كالمحقق والحلي وان كان أصل المذهب السنية ولا تصح على قول أبي يوسف للاقتراض عذره وإيسر بين السجدين ذكر مسنون وهو المذهب عندنا وكذا إذا بدأ الرفع من الركوع وما ورد فيها فمحمول على التهجيد قال يعقوب سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة أيقول اللهم اغفر لي قال يقول بنسألك الحمد وسكت ولم ينههم صريحاً عن الاستغفار فافترقوا احترازه وبعده يعقوب هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن يحيى بن معاوية الجعفي وسعد بن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان فيمن عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد مع رافع بن خديج وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وتوفي سعد بالكوفة وصلى عليه زيد بن أرقم قال أبو يوسف أتى بجدي سعد بن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فاستغفر له ومسح برأسه فمات المسحة فينا إلى الساعة وانما ذكر محمد بن أبي يوسف بانه دون كنيته في الجامع الصغير لدفع إيهام التسوية في التعظيم بين الشخصين لأن الكنية للتعظيم وكان محمد موريا من جهة أبي يوسف أن يذكره باسمه حيث يذكر أبا حنيفة فعن هذا قال بعض مشايخنا بخاري من الأدب أن لا بد عود بعض الطائفة بعضهم بلانظ مولانا عند استاذهم احترازاً عن التسوية في التعظيم بين الاستاذ والتلميذ غاية البيان (قوله كما صححه في المحيط) واختاره في الكافي وهو جمع في قول من قال انه اذا رفع رأسه مقدار ما تمتر الخ يسنه وبين الأرض جاز وصح في البدائع أنه لو كان بحيث لا يشك على الناظر أنه رفع يجوز (قوله بل لو سجد الخ) هذا الفرع لا يخرج على رواية من الروايات لانه لا رفع فيه أصلاً (قوله وصح في الهداية الخ) مفرغ على وجوب الرفع والتعديل كما نقله الطحاوي حلي وأنت خير بأن التعديل هو استواء الجلسة مع تسوية الجوارح ولم يوجد على هذا القول (قوله تتم بالرفع عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وغرة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعد السجدة عند محمد لا عند أبي يوسف وفيما إذا لم يدهد على الرابطة وأحدث في السجدة الأولى من الخامسة توضأ وقعد عند محمد وبطلت عند أبي يوسف حلي (قوله كالتلاوة اتفاقاً) بطلب الفرق (قوله لما مر) من أن الطمأينة سنة أو واجب أو فرض حلي (قوله ويضع يديه

(جاز) للضرورة (وان لم يصحها) بل صلي غيرها ولم يصل أصلاً أو كان فرجة (لا) بهج ونشرط في الكفاية كركن ركبتى الساجد على الأرض ونشرط في الجنبى سجود المسجد عليه على الأرض فاشترط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز لو الثاني على ظهر الذات وعلى ظهر غير المصلي بل على ظهر كل ما كول بل على ظهر غير المصلي بل على ظهر (ولو كان موضع سجوده أرفع من موضع القدمين بقدر البتة منصوصين جاز) سجوده (وان أكثر لا) الازاحة كما مر والمراد لينة بخاري وهي ربع ذراع عرض سنة أصابع فقد ارتفعها من نصف ذراع اثنا عشرة أصابع إن كره الحاي (ويظهر عضديه) في غير سجده (ويباعه بطنه عن فخذيها) ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد ويستقبل بأطراف أصابع وجلبه القبلة وبكره ان لم يفعل ذلك كما بكره لو وضع قدماء ورفع أخرى بلا عذر (ويصح فيه ثلاثاً) كما مر (وإذا رأت تنقض) فلا تبدى عضديها (وتوافق بالنهاية فخذيها) لانه أستر وحزناً في الخزان أنهم اتخاذا للرجل في خفة وعشرين ثم يرفع رأسه مكبراً ويكنى فيه (مع الكراهة أدنى ما يطلق عليه اسم الرفع) كما صححه في المحيط لتعلق الركبة بالأذن كسائر الأركان بل لو سجد على لوح فزع فسجد بلا دفع أصابع وصح في الهداية أنه ان كان إلى القعود أقرب صح والأول وجه في النهر والنسبة لانية ثم السجدة الصلاة تتم بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالتلاوة اتفاقاً مجمع عليه بين السجدين مطمأناً لما مر ويضع يديه على فخذيها

فيه المصلحة (وايس بينهما ذكرا) ليس (بعد رفته من الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في ركوعه ومجوده بغير التسبيح (على المذهب) وما ورد محمول على النقل (ويكبر ويسجد) ثمانية (مطعشا ويكبر للهوض) على صدوره قدميه (بلا اعتماد وقعود) استراحة ولو فعل لا بأس به وبكره تقديم احدي رجليه عند النهوض (والركعة الثانية كالاولى) فيما تر ٢٠٤ - (غير أنه لا يأتي ببناء وتعود فيها) اذ لم يشرع الا مرة (ولا يستحب) مؤكدا (رفع يديه الا في سبع

على تحذيره كالتشهد) ولا يأخذها كالركعة على المأتم (قوله منية المصل) هذا هو الذي وعد به في ما تقدم بقوله قلت وبأني معزيا بالمنية حلي (قوله وما ورد محمول على النقل) أي من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعد الركوع وبين المجددين بقوله اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وأعف عني وفي السجود سجدة وجهي لما دى خلقه وموتوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين محمول على النقل فيشذب فيه ذلك عملا بالوارد (قوله على صدوره قدميه) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم إذا كان في وتر لم ينهض حتى يستوي فاعدا فتشريع لبيان الجواز أو عند كبر سنه (قوله ولو فعل لا بأس به) أي لو فعل الاعتماد كما في البصر وظاهر الشرح وجوبه الى قعود الاستراحة أيضا وفيه أنه يلزم تأخير القيام عن محله وسواء كان شيا أو شابا وهو قول عامة العلماء قال في البحر والاولى أن يكون سنة فبكره تركه تنزيها (قوله ولا يستحب مؤكدا) قيد به لأنه يستحب في غير ما ذكر كالدعاء كما يأتي (قوله لمواطن) المراد ما بين البقرة كروية وعرفات والمفعل كالمصلاة (قوله كما ورد) أي في حديث الطبري من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن حين يفتتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمفامين حين يرى الجمرة كذا في اعداد الفتاح ولم يذكر في الحديث رفع القنوت والعبادة والاستسلام قالدليل المذکور لم يتم واهما أدلة أخرى (قوله نظر الله) فانه بينه ما وكل شوط منه اليها واحد (قوله وخسة في الحج) صوابه وأربعة لانها ثمة السبع وهي بالتفصيل عشر العبدان والجرنان والصفا والمروة والاستسلام وعرفات والافتاح والقنوت (قوله فتهمس) قبيله من العرب تنطق بالفتح المعتل العين اذا بنى للمفعول بالواو والخالصة فتقول بوع الثوب وشحوه والصمغ باصا والمهمل العظيمة من النساء النائة الخلق صحاح (قوله كالتحريم) انما ذكره لان صفته مشهورة وان كانت من الثلاث الاول فيقاس عليها الاخيران (قوله الاولى والوسطى) أما الاخيرة لا بدع عند هالات الدعاء يردد كل ربي يردد ربي ولذا لا يدعو به بدجرة العقبة حلي (قوله والكعبة) أي في الرمي أبو السهود (قوله لانها قبله الدعاء) كالقبلة للصلاة فلا يتوهم أن المدعو جل وعلا في جهة العلو والرفع عند الركوع ووجهه مذكوره لا مفسد وما ورد من سوغ كنسج الكلام في الصلاة (قوله ويكون بينهما فريجة) وان قلت باسما كفيه أبو السهود (قوله بعجته) من غير عقد خنصر وبصر وتحديق (قوله دعاء رغبة) أي عرغب فيه كسؤال الجنة (قوله ودعاء رهبة) أي خوف فخور بنا اكتب عنا العذاب انما مؤمنون (قوله كلمة تفتت من النبي) كأنه يستغث من العذاب (قوله ودعاء نضرع) أي تذل ينحور أنا العاصي المعترف بالهجز والتعبد بفراده بالنضرع ذلك والحالتان قبله لا تخجلوان عن تذل (قوله ما يفعله في نفسه) أي يجربيه على قلبه من الدعاء والخضوع والذلل القلبي ولم يذكر الدعاء بظهر الكفين وكان أهل المذهب لم يقولوا به ويحذر حلي (قوله بن المنيه) تنبيه ألية بفتح الهمزة حلي وأما بكسرهما فمصدر إلى اذا حلف كما في القاموس والمراد أنه يجعل كلنا أليته عليها لا أنه يوسطها بينهما (قوله في النصوبة) وقيل بوجه أصابع المفترشة أيضا بالقدرا يمكن حلي عن الفهسة أي (قوله هو السنة) فلو وردت أو تدرج فقد خالف السنة وقوله والنفل هو المعقد وقيل يقصد فيه كيف شام كما في المعنى عن الجلابي (قوله مفترجة قليلا) بأن يجعلها على خلفتها (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما قال الطحاوي لأن الاصابع تكون موجهة الى الارض والنفي للافضلية لالعدم الجواز كما أفاده في البحر (قوله كالكامل) حتى حال فالقول بعدمها مخالف للرواية والدراية (قوله انه يشير) بيان لما في قوله ما يصحبه (قوله المفتي به عندنا أنه يشير) أي بعجته أي وحدها (قوله خلاف الدراية) وهي كون النبي والاثبات المفهولي بالاصح موافقا للنفي والاثبات القولي والدراية مصدر يدرى أي علم من باب ردى وأدراه (قوله يختار الصحاح والرواية ملرواه محمد في حشيشته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يشير باصبعه ثم قال فتدفع ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومنع ما صنع ما صنع وهو قول أبي حنيفة وقولنا (قوله ويقولنا بالمصحة الخ) فيه أن من يقول بالمصحة يقول بالاشارة بالمصحة فلا يتم الاحتراز حلي (قوله وفي المحيط أنها سنة) يمكن التوفيق بأنها غير مؤكدة (قوله ويقرأ) أي وجوبا (قوله تشهد ابن مسعود) سمى باسمه هذه الاشرف وهو الصيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورسالة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله

مواطن كما ورد بناء على أن الصفا والمروة واحد نظر المصلي ثلاثة في الصلاة (تكبيرة افتتاح وقنوت وسجدة) خمسة في الحج (استلام) اطير (والصفا والمروة وعرفات والجرنان) ويجمعها على هذا الترتيب بلا فرق فتمس صمغ وبلا تنظيم لا ينافي التصحيح فتح قنوت عيد استلم المصفا

مع حرمة عرفات الجمرات (والرفع مجذبا لذنيه) كالتحريم في الثلاثة الاولى (وأما في الاستلام) الرمي (عند الجمرتين) الاولى والوسطى قانه (يرفع حذاء من كعبيه ويجعل باطنهما نحو) الجمر (الكعبة) (وأما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعهما كلاهما) والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب (فيجهد يديه) هذا مصدره (نحو السماء) لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فريجة والاشارة بعجته لعدو كبره يكتفي والمسح بعده على وجهه مستغنى الاسح شريطة (٢)

وفي عز البحر الدعاء أربعة دعاء رغبت في كل واحد ودعاء روية يجعل كفيه لوجهه كالمسح فيستمن النبي ودعاء نضرع بعد قد انخصر والبصر ويحلق ويشير بعجته ودعاء حافية ما يفعله في نفسه (وبعد فراغه من صلي الركعة الثانية يفتش الرجل الرجل اليسرى) فيجعلها بين اليدين ويجلس عليها او تحب رجله اليمنى ويوجه أصابعه في المنصوبة (نحو القبلة) هو السنن في الفرض والنفل (ويضع عناء على فخذه اليمى ويسراه على اليسرى ويسط أصابعه) من رجة لا (جاء لأطرافها عند ركبته) ولا يأخذ الركبة وهو الاصح لتوجهه للقبلة (ولا يشير بسمايته عند الشهادة وعليه الفتوى) كما في الموالجية والتجنيس وجملة المفتي وجماعة الفتاوى لكن المعقلا محصيه

لشراح ولا سيما المتأخرون كالشيخ الطحاوي واليه نسي والباقى وشيخ الاسلام الجند وغيرهم أنه يشير لقوله عليه الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البصائر وشرحه غير ذلك المتفق به عندنا أنه يشير باصبعه أصابعها وفي الشرح بلالية عن

البرهان الصحيح أنه يشير بعجته وحدها رفعها عند النبي ويضعها عند الاثبات واحترازنا بالصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية وقولنا بالمصحة عما قيل وقد عند الاشارة انتهى وفي المفتي عن المهمة الاصح أنهم استحبوا وفي المحيط أنهم استنقروا تشهدا بآية مسعود وجوبا كما بعجته في البحر (٢) قوله والصحيح بالمعاد المهمة الخ لا وجود له بالصاد المهمة في الصحاح ولا في القاموس بل ذكره في فصل المضاد المهمة من باب الجيم فليراجع وقوله بعد ذلك وأما بكسرهما فمصدر الى الخ لم اعتبره في القاموس ولا في الصحاح على أن تشبه ألة مالتا منهوعة بل يحذر دمنها في التشبه كما نص عليه في الصحاح اه محصيه

الصالحين أنهم أدان لاله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وما قيل في معناه التحيات العبادات القولية
 كمدعو مذكور وقنوت والصلوات العبادات البدنية كسجود وركوع وقعود والطيبات العبادات المالية من
 صدقة فرض ونافلة ونحوهما فهو على مثال من يدخل على المولى بدم الشئ ثم الخدمة ثم بذل المال وقوله وعلى
 عباد الله الصالحين يشمل كل صالح نبي وملك وغيرهما فينبغي للانسان أن يتصف بهذا الوصف حتى يدخل في هذا
 الدعاء والعبودية الرضى بما يفعل الحق تبارك وتعالى والعبادة فعل ما يرضى الرب والعبودية أن تعرف لدوامها
 في العقبى وانقطاع الثانية وفيه نظر اللهم الآن يقال المنقطع التكليف بما فلا ينافي وقوعها من غير كلفة
 والمصالح من قام بحق الله تبارك وتعالى وحق الخلق واعلم أن من ترك التثنية فقد أدخل بمقام الألوهية بترك
 الثناء على الله تعالى ويقام النبي بترك الدعاءه وبالمؤمنين كذلك واختير لفظ أشهد دون أعلم وأتبعن لاستعمالها
 في الظاهر والباطن دونها قائم ما في الباطن فقط (قوله لكن كلام غيره الى آخره) التعقب اصحاب النهر حيث
 قال أقول عبارة بعضهم الاخذ به أولى وتطيره دعاء القنوت فانه واجب وتخصيصه بالمشهور سنة وقال أبو حنيفة
 لو نقص من ثنائه أو زاد فيه كان مكسور وهالان أذكر الصلاة محصورة فلا يزداد عليها وجعل القهستاني ذلك
 في الفرض وجوزت في تشهد النفل من غير ذكر خلاف وهذا مما يؤيد به (قوله وجزم شيخ الاسلام الخ) أي فهذا
 يرتجى صاحب البحر (قوله لا الاخبار) بقرأ بالخز نظرا لحل الشارح وبالنصب نظر المصنف (قوله وظاهره)
 أي المصنف حيث قال ويقصد الانشاء (قوله للمصنفين) من الامام والمأموم والالتصا كانه في الغاية
 عن النووي واستحسنه (قوله لاحكامية سلام الله) الصواب لاحكامية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله
 أن رسول الله) ذكر ابن حجر أنه عليه الصلاة والسلام تارة كان يقول ذلك وتارة يقول وأن محمدا عبده ورسوله
 أبو السعود وفي المواهب ونسرها السيد محمد الزرقاني تفادى عن النووي بعد ذكره ألقاظ التثنية ما منه
 وفي هذا فائدة حسنة وهي أن تشهد عليه السلام باللفظ تشهد نافعا كان يقول أن شهد أن محمدا عبده ورسوله اه
 قال الحافظ ابن حجر وكان النووي بشرا في رد ما وقع في الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في التثنية
 وأشهد أني رسول الله وتعموه بأنه لم يروك ذلك صريحا وفي تخريج أحاديثه للحافظ ولا أصل لذلك كذلك بل
 ألقاظ التثنية متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمدا رسول الله وعبده ورسوله ثم قال
 سيدى محمد فالخامس أنه قالها في موطن لبس منها التثنية (قوله ولا يزيد في الفرض) أي وما الحق به كالوتر
 وسنة أظهر القبلية والجمعة القبلية والبعديّة وانظر صاحب البحر فيها وليست بحكم المذنب وقضاء النفل
 الذي أفسده والظاهر أنه ما في حكم النفل لأن الوجوب فيه ما عارض (قوله اجاعا) الاولى التعبير بالاتفاق
 فان الامام الشافعي وغيره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التثنية الا قول الله الآن
 يراد اجاعا مذهبي (قوله على المذهب) وقبل بها وزيادة وعلى آل محمد وقبل بزيادة حرف أو حرفين وضعفه
 في البحر بأنه حرج (قوله فيترسل) وهو الذي في الفتاوى وينبغي الاقتساب به كما في البحر لأن القاعدة التي تعد هاهنا
 الامام وسط صلته فيمنع عن الزيادة والتكرير حلي وقبل يسكت قالوا اربعه وكلامها صحت (قوله واكتفى
 المفترض الخ) بحديثه لانه في النفل والواجب يجب القراءة بالقراءة ونحو السورة وأشار به أيضا الى أنه لا يأتي
 بالثناء والتعوذ في المنع الثاني من الفرائض والواجبات بحج والظاهر أن النفل المندرج في حكم النفل المطلق
 (قوله فانها سنة على الظاهر) لكن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والثناء حتى قالوا ينوي بها الذكر
 والثناء دون القراءة ولذا خوف بها في سائر الاحوال وهو يختص بالاذكار واذا سجد بها لا يكون مسببا
 لأن المقصود الثناء وقد حصل ولكن الافضل الفاتحة فيخير بين الافضل والفاضل كالحلق مع التخصير ولو قرأ
 غيرها ان شاء أو ذكر الا كراهة والا كراهة كسورة أبي لهب خبر جملتها وقوله على الظاهر أي ظاهر الرواية (قوله
 ولو زاد لا بأس به) فالاولى الاقتصار عليها وهذا بصاحب البحر حيث قال والظاهر أن الزيادة عليها مباحة
 لما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر
 في الركعتين الاولىين قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك اه قال وانما كانت
 الزيادة خلاف الاولى لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الاخرين بخاتمة الكتاب اه ويعقل أن المراد
 بحديث مسلم أنه كان يقرأ في كل ركعة نحو سبع آيات وهي مقدار

ليكن كلام غيره بقيد به وجزم شيخ الاسلام
 الجذبان الخلاف في الافضية ونحوه في جمع
 الانهر (ويقصد باللفظ التثنية) معانيها
 مراد له على وجه (الاناء) مكانه محلي
 انه تعالى وسلم على نبيه وعلى نفسه وأوليائه
 (لا الاخبار) عن ذلك ذكره في التثنية
 وظاهره أن ضمير علينا للمصنفين لاحكامية
 سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه اني
 رسول الله (ولا يزيد) في الفرض (على التثنية)
 في القصة الاولى (اجاعا) فان زاد حامدا كره
 تعقبه الاجماع (أو ساها وجب عليه مجود
 الاسم واذا قال اللهم صل على محمد فقط
 (على المذهب) المنع به لانه خصوص الصلاة
 بل لتأخير القيام ولو فرغ المومن قبل امامه
 سكت اتفاقا وأما المسبوق فيترسل ليعرف
 عند سلام امامه وقبل يتم وقبل يكتررك
 التثنية (واكتفى) المقترض (فهي بعد
 الاولىين بالفاتحة) فانها سنة على الظاهر
 ولو زاد لا بأس به

الفاصلة فلا جنة فيه (قوله وهو مخير) أي بين الاختل والفاضل (قوله وصحح المعنى وجوبها) هي رواية
الحسن عن الامام وقد علمت ظاهر الرواية (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال ابن أمير حاج عن الكل وهو
اليق بالاصول حاجي أي لأن القرض مقدر بها ويمكن الجمع بعمد ما في النهاية على الافتراض وغيره على
الاستصحاب ثم رأيت القهستاني قال وأهل المذكور يسان السنة أو الأدب والألفا فرض مطلق القيام أي من
غير ذكر أصلا كما تقدم وفيه عن الننف أن التسبيح بقدر الفاتحة (قوله فلا يكون مسبيا بالكون) اعلم أن
التخير حكى بوجهين التخير بين القراءة والتسبيح ولو مكنت عمدا أساء ولا سهو عليه في الصحيح من الروايات وهو
الذي في الدراية ودرجه في الذخيرة والجهتي واعتمده في الخاتمة والتخير بين الثلاث وأنه لا يكون مسبيا بالكون
وهو ظاهر ما في البدائع فالمصنف في عبارته نظر إلى التخير الأول وحكمهم بسببه الفاتحة والشرح ظهر
إلى التخير بين الثلاث ونفي الاساءة بالكون والذي يظهر من كلامهم أن الفاتحة منه مؤكدة للمواظبة
وصرفها عن الوجوب التخير وهو ظاهر كلام الشرح أولا وأنه يكون مسبيا بتركها والأفلا فائدة في استقامتها
فإن قلت برد التسبيح فإنه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها التناهي فام التسبيح مقامها
فاتقت الكراهة واعلم أن ما نقله في التهر عن الخاتمة من الاساءة بالكون يخالفه ما في البحر منها من
عدم الاساءة به وإن تعدد المذكور وفيها اتفق التساني (قوله لثبوت التخير عن علي الخ) هو في حكم المرفوع
لأنه مما لا يدرك بالراي يحسر (قوله وهو الصارف الخ) بهذا يراد على البدل المعنى (قوله الافتراض) الأولى
حذفه ليم الأحكام المتقدمة فيه (قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في البحر الحكمة في أن العبد
يسأل الله تعالى الصلاة ولا يصلي بنفسه مع أنه مأثور بالصلاة قصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد
من الصلاة في الآية سؤالها فالصلى في الحقيقة هو الله تعالى ونسبها إلى العبد مجاز (قوله وصح زيادة
في العالمين) يعني به قوله كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبعد قوله كما باركت على إبراهيم وعلى
آل إبراهيم كما ذكره ابن أمير حاج وقوله وتكرار الخ يعني بعد العالمين في الموضوعين ولو قال الشرح وصح تكرار
في العالمين أنك جيد مجيد لكان أخصروني في قوله في العالمين بمعنى مع وانما ختم الصلاة بهذين الاسمين لأن
الصلاة مشقة على الحمد والجلد لا شغاله على تذكريم الله تعالى ورفع الذكركر فناسب أن يضم بهما لأن
المطلوب في كل دعاء أن يضم بأسماء تناسبه والمراد بالآل على ما اختاره النووي جميع الائمة (قوله وعدم تكرار
الترحم) عطف على فاعل صح وهو المتوارث وعليه أكثر المشايخ وصح الشرح وهو رد على من منعه
نوع فأن بقية صير الأبناء والمعتمد جواز (قوله ولو ابتداء) اعلم أن صاحب البحر قال عازبا للعاقبة ابن جرير
أخوه في الزهر محل الخلاف في جواز الترحم وعدمه في التسمية لا في الابتداء فلا يجوز انفاقا ثم قال وأقول
عبارة الشرح في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواهب وبعبارة الشرح اختلفوا
في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم أرحم محمدًا قال بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على
التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام كان من أشرف العباد إلى من يدرج الله تعالى
واختاره السرخسي لوروده في الأثر ولا عيب على من أتبعه (قوله ونذب) يحتمل أن يقرأ به بصفة المصدر
مطلقا على فاعل صح أو بصفة المجهول وظاهر الشرح طلبها في تيننا وأبيه الخليل عليه الصلاة والسلام
لا شترأ كه ما فيها بصفة الصلاة على هذا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك جيد مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد
كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك جيد مجيد وترحم على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد كما ترحم على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين أنك جيد مجيد ولا يخفى أن هذه
الزيادة مستحبة سببي بزيادة (قوله لأن زيادة الأخبار الخ) الأولى حذف زيادة (قوله نقله الرمي) فيه أنه ليس
من أهل المذهب اللهم إلا أن يقال إن مثل هذا لا يختلف فيه (قوله لمن) لأن الفعل واوي العين قال الشاعر
نفس عصام سوت عصاما وهاتيه الكثر والاقداما

عالي (قوله لسلامه عاليا) أي لبلة المعراج حيث قال أبلغ أمتك مني السلام علي (قوله أولانه معانا لمسلمين)
كما أخبر تعالى بقوله هو سبحانه المسكين من قبل أي في قوله تعالى ومن ذرينا نعمة مسلمة للذين من ذرية

(وهو مخير بين قراءة الفاتحة وصحح المعنى
وجودها) وتسبيح ثلاثا وسكون قدرها في
النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسبيا بالكون
(على المذهب) لثبوت التخير عن علي وابن
مسعود وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب
(أو بفعل في القعود الثاني) الافتراض (كلا أول
ونشهد أيضا) وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم) وصح زيادة في العالمين وتكرار الخ
سبب مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء
ونذب السبادة لأن زيادة الأخبار بالواقع هي
سأول الأدب فهو أفضل من تركه نقله الرمي
الشافعي وغيره وما نقل لا نسود في الصلاة
فكف بوقوله لا تسجدوني بالياء لمن أيضا
والدواب بالواو ونسب إبراهيم لسلامه
علينا أولانه معانا بالمسلمين

ابراهيم واسماعيل هو سيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب فصلنا عليه مجازاة لما وقع منه عليه الصلاة
 والسلام (قوله اولاً والمطلوب صلاة يتخذ بها خديلاً) وقد اتخذ الله خديلاً لوزاد الهبة (قوله وعلى الاخير
 بالتشبيه ظاهر) لأن قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلقة لا ينافي انفراد نبينا صلى الله عليه
 وسلم عنه به ولا توجد فيه لكن بين الاشكال في أن التشبيه يقتضي أن الخلقة التي أوتىها صلى الله عليه وسلم
 دون الخلقة التي أوتىها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسنذكر الجواب عن ذلك إن شاء الله تعالى حلبي (قوله
 أودرج لا ل محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد مشبهة بدلالة ابراهيم ولا ضير فيه فإن ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت
 التشبيه حلبي (قوله أو المشبه به قد يكون أدنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهوراً عند السامع
 فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وتقوية أتم موقع وذلك لأن الصلاة على ابراهيم واضحة مشهورة مذكورة في
 الطوائف فحسن أن يطلب لمحمد وآله صلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالملح في أظهر البركة والصلاة
 على محمد وآله في أصناف العالمين كما أظهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحقائق المألوفة المشتهرة لا من الحقائق
 الناقصة بالكمال حلبي (قوله مثل فوه كشكاة) فإن نور الله تعالى أتم وأقوى لكن لما كان المشبه أمراً حسابياً
 من مالوف النفس كان التشبيه أتم من العقليات والمشكاة الطاقة غير السافدة والمراد بها آتية القنديل التي
 يوضع فيها المصباح أي كآتية فيها مصباح المصباح في زجاجة وهي القنديل فأفاده الجلال وقيل المطلوب
 المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها وقيل المطلوب مقابلة الجلالة بالجلالة فإن في آل ابراهيم خلقة من الانبياء
 وليس في آل محمد نبي فطلب الحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلقة من الانبياء قاله
 النووي في شرح مسلم (قوله عملاً) مفعول لاجله أي إنما كانت فرضاً لاجل العمل بالأمر فأفاده الحلبي وهو
 يقتضي أن الفرضية قطعية لا عملية لأنه لم يجزه من الفرض العملي فيكفر منكروه وسبب أن له التصريح بأنهم
 فرضة لها (قوله ثانی الهجرة) وقيل ليله الأسراء (قوله مرة واحدة اتفاقاً) والخلاف فيما زاد انما هو
 في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلته) أي صلاة كانت وأوقع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه
 والتظاهر كما قال الحلبي أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى أوفى أثناء أفعال الصلاة ولم
 يصل في القعدة الأخيرة يكون مؤذياً للفرض وإن أتم كالصلاة في الأرض المغصوبة (قوله لا يجب على النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ) لأنه غير مراد بخطاب صلواتها والمتبادر فلم يكن مراد بالدين أموال في التهر بناء على أن
 يأبى الذين آمنوا ليقول الرسول بخلاف يأبى الناس بعبادته كما عرف في الأصول اه والخكمة والله أعلم
 في عدم أمر الله تعالى إياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم أنه لا كلفة فيها عليه لأن كل شخص مجبول على
 الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والایجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيما فيه كلفة وشقة على النفس
 ومتوفرة لطلبها ليتحقق الابتلاء كما تكرر في الأصول وأما محرقه تعالى ادهوني أستجب لكم فليس إيجاباً لما
 ورد من شغل ذكرى عن مستثنى أعطيته فوق ما أعطى السائلين حلبي ملخصاً (قوله والذاكر) ظاهر جزمه هنا
 أنه المذنب قد وُضِعَ في درر البحار الوجوب بغير الذاكر (قوله واختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف أنه مختار أهل
 المذهب فينا في قوله بعد والمذهب استحبابه فدفع الشرح الثاني بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اتحد المجلس
 في الأصح) مقابله ما صححه صاحب الكافي من التداخل قمت في مرة واحدة والذاكر مذنب وهما وجهان
 صحيحان على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لأنه مفسر بالانقياد ولذا لا يكره افرادهما في المشهور
 وانما كد في الآية بالمصدر لنا كيد الصلاة باسنادها إليه تعالى وإلى الملائكة قمت مادلاً وأجبر التأخير وانما
 أضيفت إليه تعالى دونه لما مر من أنه يشهد بالانقياد وهو لا يتناسب جلال الحق تبارك وتعالى وفيه بسوط شيخ
 الاسلام عن أبي يوسف والطحاوي أنه يستحب الانصات إلى قوله صلواته وسلموا فيه وسلموا فيجب أن يصل وسلم قطاره
 وجوب التسليم أيضاً وقد علمت من هذا أن الكلام في أصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره
 لأن الأحاديث اعتمدت فيها طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) أي الموجود في قوله عليه
 الصلاة والسلام من ذكرت عنده ولم يحو ولم يكن التحصير فرضاً عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضاً
 عند تكرار الذكر لأن حصة الاوقات للصلاة ثبتت بالناطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

قوله لكن لما كان المشبه أمراً حسابياً
 في الأصل راجع صواب التشبيه به كالأشياء
 اه
 اولاً والمطلوب صلاة يتخذ بها خديلاً وعلى
 الاخير بالتشبيه ظاهر أودرج لا ل محمد أو
 المشبه به قد يكون أدنى
 كشكاة (وهي فرض) عزابلاً من شعبات
 ثانی الهجرة (مرة واحدة) اتفاقاً (في العمر)
 فلو بلغ في صلته نابت عن الفرض نهر مجنا
 وفي المجنب لا يجب على النبي صلى الله عليه
 وسلم أن يصل على نفسه (واختار) الطحاوي
 والكرخي (في وجوبها) على السامع والذاكر
 (كلما ذكر) صلى الله عليه وسلم (واختار) عند
 الطحاوي (تكراره) أي الوجوب (كلما ذكر)
 ولو اتحد المجلس في الأصح لا لأن الأمر
 يقتضي التكرار بل لأنه تعالى وجوبها بـ
 متكرر وهو الذكر فيكثر بـ

كتابا وقوتنا وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون والاية بخلاف ما نحن فيه فان سبحة الذكر للصلاة فقط
 بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كفايا لا عيني وبه صرح القرماني في شرحه على مقدمة أبي الميث غفر له ثم
 ان كونهم امن فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عنه قوم يفترون
 عليهم ان يصلوا فاذا صلى عليه بعضهم بسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعظيمه واظهار شرفه عند ذكر
 اسمه عليه الصلاة والسلام اه مراده بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر للعلم بأن الطحاوي لم يقل
 بالاقتراض اه حلي (تنبيه) تجل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما اذا مر ذكره في آيات القرآن
 سواء كان في الصلاة وخارجها وسواء ذكر بجمعه الظاهر أو بضمير تم رأيت في الهندية وغيرها أن القارئ اذا مر به
 اسمه عليه الصلاة والسلام في القراءة لا يقطع القراءة بل يوليها وهو مخير بعد ان شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله
 كالنسيب) التشبيه في الفضا فقط لاني كل الاحكام لان الصلاة فرض في العسر ومرة قطعها والزام على المرة
 واجب على الصحيح والتشبه فرض على كل مجلس مرة والزام على الفرض مندوب كما في البحر عن الكافي وقيل
 يجب أن يثبت الى الثلاث كما في الفتح اه حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فلا يقضى لانه حق الرب وفيه أنه
 لا يلزم من كونه حق الرب تعالى عدم قضائه الا ترى الى الصلاة والصوم وتعليل الزا هدي عدم القضاء بأن كل
 وقت يجب فيه شأ الله تعالى لتبديد النعم الموجبة له فلا وقت للقضاء مردود بأنه ليس مطابا لكل وقت بالاداء
 بل رخص له في الترتيب أن يفريغ ذمته بما عليها باقتضائه أولى وبهذا صاوى الصلاة في وجوب القضاء واعلم أنه
 لا خلاف في وجوب التزنية عند سماعه نهائي ولو من نفسه ولو كان كذا كذا كما أفاده الحلي بحاشا وأنه يكفيه
 مع التكرار في مجلس واحد شاء واحد كما في البحر وملتزاد على ذلك مندوب فيحصل قول الشرح بخلاف ذكره على
 هذا وهل المراد بوجوب التزنية الوجوب المصطلح عليه أو الاقتراض والظاهر الاول في غير مرة واحدة أما هي
 يفرض افولته على فاذا كروني اذ كركم (قوله بأحاديث) أي بسبب ما ورد من الوعيد على ترك الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم في أحاديث فان الوعيد بمنزلة هذه الامور على الترتيب من علامات الوجوب (قوله كركم) أي
 في قوله صلى الله عليه وسلم رغم أنف رجل ذكرته عنده فلم يصل على حلي (قوله واعاد) أي في قوله صلى الله
 عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد أخطأ طريق الجنة والمراد بالنسيان التروك ويكونه أخطأ طريق الجنة ابتعاده
 عنها (قوله وشقاء) أي في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكرته عنده فلم يصل على فقد شقي اه حلي (قوله ويجعل)
 أي في قوله صلى الله عليه وسلم البصير من ذكرته عنده فلم يصل على اه حلي (قوله وجفاء) أي في حديث
 من الجفاء أن أذكر عند الرجل فلا يصلي على (قوله وحراما عند فسخ التاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وانما أراد
 الترويح والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسمع منه الحاشا له بسلام السائل فانه لا يجب رده لقصد به السؤال
 وقوله ونحوه كافح الذي يبيع القناع وهو يبيذ الشدة ويرفعه من كل طرب وهو أولى بالحرمة مما قبله
 والظاهر أنه يلحق بالتاجر نحو باسم الله للدعاء الى الطعام فانه جعل البسملة وسيلة الى دعائه من يأكل وقول الخفير
 يا ليل لا اله الا الله لان مقصوده العلم بأنه مستيقظ وقول الداخل على جماعة لا اعلام بنفسه يا الله ونحو ذلك
 (قوله في الصلاة) أي في القعدة الأخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في النفل الا الاولى من سنة الظهر
 القبلة والاولى من سنة الجمعة البعدية والقبلية (قوله في كل أوقات الامكان) أي الخالية عن الكراهة
 فالمراد الامكان الشرعي لا العقلي فخرج بذلك وقت الصلاة والجماع والختلاء (قوله ومكرهة في صلاة) سواء
 كانت فرضا أو واجبا وسواء كانت في القعدة الاولى في الفرض ونحوه أو في القيام أو الركوع أو السجود لان
 كلاً منها له ذكر مسنون غيرها ويتركه يلزم الكراهة أما في سجود التافلة فلا تنكره لانها دعاء يستعمل طلبه من
 الخلق (قوله غير تنهد أخير) أي وغير قنوت وتر فانما استروعة في آخره كما في البصر فالاولى ذكره اه حلي (قوله
 فلذا) تفريع على قوله غير تنهد أخير المقيد أنها مكرهة في التشهد الاول في الفرض ونحوه (قوله حاشا تنهد
 الاول) أي الذكر الذي في التشهد الاول (قوله وضمن صلاة عليه) بالنصب مع حصول المحذوف دل عليه الماذ كونه
 والتقدير واستثنى حاشا ضمن صلاة عليه والجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لئلا يسلسل) حاشا
 للثنائي فقط ووجه التسلسل أنه اذا قال اللهم صل على محمد فقد ذكر كراهه التبريق في هذه الصلاة فلو وجبت
 صلاة أخرى لذكر كراهه التبريق فيها ووجبه صلاة أخرى وهم جزا فيلزم التسلسل وهو محال فلذا

وتصريحه بربنا بالترك في لانه حاشا
 كالتشبه بخلاف ذكره تعالى (والله
 استجاب) أي التكرار وعليه التمسك والمعتد
 من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الحلي
 في المذهب الحلي وغيره ووجه في العسر
 تبعا لما صححه الحلي وغيره ووجه في
 بأحاديث الوعد كركم واجاد وشقاء ويجعل
 وجهه في حال تكون فرضا في العسر واجبا
 وكذا ذكره على الصحيح وحراما عند فسخ التاجر
 متاعه ونحوه وسنة في الصلاة مستحبة في كل
 أوقات الامكان ومكرهة في صلاة التاجر
 حاشا فلذا استثنى في النهرين قول الطحاوي
 حاشا تنهد اول وضع صلاة عليه لئلا يسلسل

والتيكلمة فيه بالجملة منسجعة فلا جاعا واعلم انه يلزم على قول المطاوي أن تكون الصلاة في التشهد الأخير واجبة
من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لأن حيث انهم من واجبات الصلاة فإن الواجب إلى عبده
وهو قوله ونظيره ترتيب السور فإنه واجب للثلاثة لا للصلاة فإذا ترك الصلاة في الأخير قضاها بعد ولا يلزم
سجود سهو لأنه ليس من واجبات الصلاة نظر حلي وقد يقال إن الواجب في ذمته وهذه لصلاة اللسان (قوله
بل خصه) اضرب ابطالي عن قوله على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم لسائر عباراتهم وبجواب
عما استدلل به بأن المسكوت عنه مساو للمنطوق وهذا لأنه إذا كان المقصود التظيم لا يفتقر الحلال بين الذكر
منه والذكر عنه فيكون الأول ملحقا بالثاني دلالة اه حلي (قوله والدعاء يكون بين الجهر والخافتة) واختلف
في الذكر هل الجهرية أفضل أو الأسرار واعتمد البعض أفضلية الجهرية أن سلم عن رباها وإذا (قوله وحرر أنها
قد ترد) لأن ساعلم من جهة الأعمال وحقق بعضهم أن لها تعليقا بالمصلي وهو حصول الثواب له وحكمها فيه
كمحكم سائر الأعمال وتعلقا بالمصلي عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا ترد من هذا الوجه
واعلم أنه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لأن الكامل يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم أن الله تعالى جعل له
صلى الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلاة أتمته عليه والادب أن لا يتصد المصلي الأداء بعض ما وجب له صلى
الله عليه وسلم عليه من الحقوق وامتنال قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله ككلمة
التوحيد) فانه ترد ولذا ورد في الحديث تقيدها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا إله إلا الله
خالصا من قلبه دخل الجنة (قوله وأفضل) الظاهر أن الأفضلية والأعظمية من لازمات حلي (قوله لحديث
الاصماني) بالقائه والباء مع فتح الهمزة وكسرها وهو قوله قد ترد (قوله بحال الله عنه ذنوب غايب سنة) أي من
الصغار رأي أن عانهم أمكاهوا لا يكفر عنه من الكبائر بقردها والارتفاع بها درجات (قوله ودعا) استثناء لما ورد
أن الدعاء بر الصلوات مستجاب والمراد بالدعاء بعد السلام وقبل ما بعد التشهد قبل السلام ولا يمنع
من أن الإجابة فيه ما أفاده في الجهر وانما قدمت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لأن من أتى
باب الملك لا بد له من التحية لحاضته وأخص خواصه تعالى هو النبي صلى الله عليه وسلم ونحيته صلى الله عليه
وسلم مستجابة والدعاء بعد المستجاب يرجى إجابته لأن الكرم بعد إجابته أول المسؤل لا يرتقبه أبو السعود
عن الشرنبلالي (قوله وحرم بغيرها) لا شتمه على ما ينال في التعظيم نهر عن القرافي وفي أبي السعود بعد نقل كلام
الشرح وفيه شيء لأنه إذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القراءة ولو مع القدرة على العربية فكيف
لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولو مع القدرة بالنسبة للقراءة نظر (قوله لنفسه) قدمها لأنه المطلوب
(قوله وأستأذنه) اسم جنس بعم كل من له عليه فضل بالتعليم وبيت السنة أن لا يخفى المصلي نفسه بالدعاء لقوله
تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيه للمؤمنين والمؤمنات
فهو خداج يحسر (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للأبوين والاستأذان (قوله ويحرم سؤال العافية)
أي من جميع الأمراض كما في النهر لأن كلمة الله تعالى اقتضت حدوث الأمراض في الشخص لمصلحة زهود
عليه فهو بدعائه يريد أن يبطل حكمه بآزنته الذي يعلم ما يتبعه اه حلي وقوله مدى الدهر أفاد به أن طلبها
في بعض الأزمان لا مانع منه وعليه يحمل حديث سئل الله العافية ونحوه (قوله وأخير الدارين) ودفع شرهما
الآن يقصده الخصوص إذا لا بد أن يدرك بعض الشر ولو سكرات الموت نهر والمراد بالخبر والشرع لا ثغات
البدن ومنافراته وأما سؤال الخير والاستمادة من الشر بحسب ما علمه الله تعالى فجائز لأن الخير كذلك قد يكون
بمرض وفقر وفقد ولد لما يترتب عليه من الثواب والشر في ضدها ومن ذلك اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم (قوله العادية) أي التي تقضي العادية بما تنهها وان
أمكت شرعا وعقلا وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثير لا يلبق بالطالب الظاهر نعم (قوله كنزول المائدة) قال
في النهر الآن يكون نبيا أو وليا وسجد مائدة التحرك كما (قوله قبل والشرعية) كطلب رؤية الباري في الدنيا
والمغفرة للكافر والذي يظهر أن هذا أولى بالتحريم من المستحب العادية فيلنظر دليل المقابل (قوله والحق حرمة
الدعاء بالمغفرة للكافر) أي لا كثره كما قاله القرافي معللا بأنه تكذيب له تعالى في قوله إن الله لا يفر أن بشر له
(قوله لا يكفر المؤمنين كل ذنوبهم بجر) وجهه ما قاله زين العرب في شرح المصابيح من حيث الإيمان ليس بجر

بل خصه في دور الجهر بغير الذي لحديث
من ذكرت عنده فلم يحفظوا زجاج الأضياء
يرفع الصوت جهول وانما هي دعاء والدعاء
يكون بين الجهر والخافتة ككلمة التوحيد
الباجي في كنز العافية وحرر أنهم قد ترد
ككلمة التوحيد مع أنها أعظم منها وأفضل
لأنها أصحها في غير دعاء عن أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على
مرة واحدة قتلته من جملته من ذنوب
ثمانين سنة فقيد المأمول بأقول (ودعا)
بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وأبو به
وأستأذنه المؤمنين ويحرم سؤال العافية
مدى الدهر وأخير الدارين ودفع شرهما
أو المستحبات العادية كنزول المائدة قبل
والشرعية والحق حرمة الدعاء بالمغفرة
للكافر لا يكفر المؤمنين كل ذنوبهم بجر

عندنا أي أهل السنة أن يدل النار واحد من الأئمة بل الغرض من الجميع مرجه لوجب قوله تعالى ويغفر
 ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعا اه فيجوز أن يطلب المؤمن من إقراره بشفقته على
 أخوانه الأحرار الجائز الوقوع وإن لم يكن واقعا اه (قوله المذكور في القرآن) ويرى أن لا يقصد القرآنية
 الكراهة القراء في غير احتياض (قوله إن احتمال طلبه) منه طلب الرزق المطلق (قوله والاتباع) أي مع كراهة
 التحريم (قوله ما لم يذكر) أي سجدة تلاوية أو صلبية أي وجدهما فبعضهما نفسد الصلاة لأن المفسد وقع
 قبل القعود لطلانه بهما بخلاف السجدة فأنما ترفع التشهد لا القعدة (قوله ولولمعه) بيان للإطلاق وفيه
 ود على من أفسد الصلاة به ولو قال اللهم أقض ديني فسدت ولو أقض دين والدي لا واستشكل في البصر الأول
 بأنه ورد في السنة الدعاء به قال عليه الصلاة والسلام اللهم أقض عنا الدين وأغننا من الفقر (قوله وكذا الرزق)
 أي المطلق ولو قال أرزقني الحبيب أو رزقك لا تفسد كفاي البصر لكن إن قصد روية الأجرة أو المراقبة لحرمة
 والأحرار ولو قال اللهم العن الظالمين لا تفسد ولو قال العن فلانا في ظالمنا بقطع الصلاة وفيه أنه يستحيل طلبه
 من العباد (قوله ونحوه) أي من كل ما لا يستحيل طلبه منهم كبغلة وزوجة (قوله لاستعماله في العباد مجازا)
 فيقال رزق الأمير الجند وأطلق الفساد بطلبه صاحب الهداية وأطلق نحر الإسلام العصة فجعله كالفقرة وهذا
 التفصيل لصاحب الخلاصة قال في التهر وهو الذي ينبغي اعتقاده (قوله ثم يسلم عن يمينه) والا كل فيه أن يقول
 السلام عليكم ورحمة الله وتبين فإن قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أجزأه وكان
 نارا للسنة بصر والالتفات يميننا ويسارنا (قوله حتى يرى) بالبناء للمجهول للفاعل أدم ظهر ورده ولذا
 وصف ابن مسعود كيفية الصلاة صلى الله عليه وسلم بقوله حتى كان في انظر إلى يمينه خديه (قوله ولو عكس الخ)
 بأن سلم عن يساره أولا عامدا أو ناسيا بصر (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي وما لم يتكلم فان استدبرها أو تكلم لا يأت
 بموان لم يخرج من المسجد كفاي القبلة والهندية خلافا لما في البحر من أنه بأتى به ما لم يخرج من المسجد (قوله
 وتقاطع التحريم بسلية واحدة) أي بقوله السلام وإن لم يقل عليكم فلا يصح الاقتداء به بعد هالانقضاء حكم
 الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو إذا سجد بعد السلام بهود إلى حرمتها (قوله وقد مر) أي في الواجبات
 حيث قال وتنقض قدوة الأول (قوله مني) بفتح الميم وسكون التثنية أي اثنين وإن لم يتكرر فإنه يطلق على هذا
 كثيرا ومنه قوله تعالى فأنكروا ما طاب لكم من التسامع مني أو براد التكرار باعتبار تعدد الصلوات والذي شرع
 فيها مني مع الموالاة السلام والسجود (قوله وتنقيد الر كمة بسجدة واحدة) حتى إذا زاد على الفرض قبل
 فعوده الأخير كوعا وسجدة فسدت زيادة الركعة (قوله مع الإمام) عبر بجمع ليفسد المقارنة فيه وهو أصح
 الروايتين عن الإمام وانتفت الروايات عنه عليها في التحريم وقال بعده فيهما والخلاف في الأولوية على الصحيح غير
 (قوله إن أتم التشهد) أي المؤتم والأفكال التشهد أولى بالكلام في الأولوية (قوله ولا يخرج المؤتم الخ) فطلبه
 أن يسلم وجوبا (قوله وحده عمدا) أما الحديث المبسوق به فلا يخرج عن حرمتها فيجب على الإمام أن يني بعد
 إزالة حدته ويتبعه مأموه وهذا بناء على اقتراض الخروج بالضعف (قوله ولو أتمه قبل امامه) أي أو قد قدره
 وإن لم يقرأه (قوله فتكلم) قبل امامه أي قبل سلامه سواء أتم الإمام التشهد أو ترسل فيه ولم يته والحديث العمدة
 كالكلام (قوله جاز وكره) أهدم متابعة الإمام والأولى التعبير بصح (قوله ولو عرض مناف) أي بغير صنعه
 كفاي الاثنى عشرية أما الذي يصنعه فتم الصلاة به لوجوده بعد القعود قدر التشهد وهو المقروض (قوله قصد
 صلاة الإمام فقط) أي لا صلاة المأموم لا فسكال صلواته عن صلاة الإمام (قوله وصرح الحدادي) تصرع مع عالم
 التزاما من قوله هو السنة (قوله وأنه لا يقول هنا) أي في سلام التحليل أما سلام التحية فأتى بها فيه وهو عطف
 على قوله بكراهة فهو محاصر به الحدادي (قوله ورد الحلبي) بورود هاتين سنن أبي داود من حديث وائل بن
 حجر (قوله خصه في التنية بالإمام) أي التحصيل سماع من خلقه وهو يحصل بالأولى أما المقتدى والمتفرد فيسوي
 بينهما (قوله وينوي الإمام الخ) لإقامة السنة فينويها كسائر السنن بل ذكر شيخ الإسلام أنه إذا سلم على أحد خارج
 الصلاة ينوي السنة (قوله في صلواته) وقيل جميع من في المسجد وقيل جميع المؤمنين والمؤمنات (قوله أو نساء)
 مثلهن الخائفان إن اقتدبن وفي التهر لا ينويهن وإن حضرن لكرهه خضوعهن (قوله فيهم) أي جميع المؤمنين
 والمؤمنات جنات وأنساء وملكا ولذا ورد أنها تم كل عبد لله تعالى صالح في الأرض والسماء (قوله والحظيفة) بالجر

(بالادعية المذكورة في القرآن والسنة
 لا بما يشبه كلام الناس) اضطرب فيه
 كلامهم ولا سيما المصنف والمختار كما قاله
 الحلبي أن ما ورد في القرآن أو في الحديث
 لا تفسد وما ليس في أحدهما ان احتمال طلبه
 من المطلق لا يفسد ولا يفسد لو قبل قدر
 التشهد والاتباع ما لم يذكر سجدة فلا
 تفسد بسؤال المفطرة مطلقا ولولمعه
 أو لمعه وكذا الرزق ما لم يقيد به مال ونحوه
 لا استعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه
 ويساره) حتى يرى يمينه وجهه سلم عن يساره
 عن يمينه فقط ولو تلفظ بوجهه سلم عن يساره
 أخرى ولو نوى اليسار أتى به ما لم يستدبر
 القبلة في الأصح وتنقطع التحريم بسلية
 واحدة برهان وقوله تروفي التارخية مانع
 في الصلاة مني قلوا أحد حكم المنى في التحليل
 التحليل بسلام واحد كما يحصل بالثني وتنقيد
 الركعة بسجدة واحدة كما تنقيد بسجدة تين
 (مع الإمام) إن أتم التشهد كما ترو ولا يخرج
 المؤتم بقصو سلام الإمام بل بقهقهته وحده
 عند الانتهاء حرمتها فلا يسلم ولو أتمه قبل
 نامة فتكلم جاز وكره ولو عرض مناف قصد
 صلاة الإمام فقط (كالتحريم) مع الإمام
 وقال الأفضل فيها بعده (فان لا السلام
 عليكم ورحمة الله) هو السنة وصرح الحدادي
 بكراهة عليكم السلام (و) أنه لا يقول
 هنا (وبركاته) وجعله التروى بدعة وردة
 الحلبي وفي الحاوي أنه حسن (وسن جعل
 الناس في أخذ من الأول) خصه في التنية
 بالإمام وأقره المصنف (وينوي) الإمام
 بخطابه (السلام على من في يمينه ويساره)
 عن منه في صلواته ولو جئنا أو نساء أما سلام
 التنية فتم له دم الخطاب (والحظيفة فيهما)

حقه على من هو راجع حافظ هو بذلك اما حفظهم اعماله فهم الكرام الكاتبون او ذاته من الجن واسباب
 الخطا وبني ان يظهر أثر الخلاف في العبي فقل الاقول لا يتولى الحفظه ونسبهم على الثاني نهر (قوله
 بلاية عدد) وقيل نوى الملكين الكاتبين وقيل الحفظه الخمسة وفي الحديث ان مع كل مؤمن خمسة منهم واحد
 عن يمينه وواحد عن يساره يكتبان اعماله وواحد امامه بلقنه الخيرات وواحد وراه يدفع عنه المكروه وواحد
 على ناصيته يكتب صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ستين وقيل مائة وستين وفي الجماع الكبير
 للسيوطي وكل المؤمن ستون وثلاثمائة يدبون عنه ما لم يقدر عليه ويرى الشرح على ما ارتضاء صاحب
 الهداية لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبهه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله كالايمان
 بالانبياء) ورد في حديث انهم مائة ألف وأربعمائة وعشرون لئلا يكتنه خبر آحاد يقيد الطعن فلم يعارض قوله تعالى
 منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك بجر (قوله وقدم القوم الخ) هذا ما قاله فخر الاسلام وقيل
 لم يقصد التقديم لان الواو يطلق الجمع من غير ترتيب ولان النية عمل القلب وهي تنظم الكل بلا ترتيب واختاره
 الزيلعي تبع لما في البدائع (قوله لان المختار) حاصله انه قسم البشر الى قسمين خواص وعوام كالملائكة ويلزم
 من التفضيل على هذا الوجه امران تفضيل جملة البشر على جملة الملائكة وتفضيل خواص الملائكة على عوام
 البشر وكل صحيح ومقابل المختار قول المصاحين ان عوام الملائكة افضل من اتقى الشرك ولم يتق المعاصي حلي
 (قوله افضل من عوام الملائكة) وهم ما عدا جبريل واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وحمل العرش والروحانيين
 يفتح الراء وضمها وروضان ومالك (قوله فقط) مطلق بالشرك قسم متقى المعاصي ايضا وهو اولي بالحكم
 (قوله عن الروضة) هي للامام أبي الحسن البخاري ونصها ان الامة اجتمعت على ان الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام افضل الخليفة ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم وافضلوا على ان افضل الخلائق بعد نبينا جبريل
 واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وحمل العرش ومالك وروضان واجهوا على ان العصابة والتابعين والمنهدة
 واصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا ان سائر الناس بعده هؤلاء افضل ام سائر الملائكة فقال ابو خنيفة
 سائر الناس من المسلمين افضل وقال سائر الملائكة افضل وذكر الدليل لكل اه وفي ذكره الاجماع في بعض
 المسائل نظر (قوله خواص البشر واساطه الخ) الحاصل انه قسم الملائكة والبشر الى ثلاثة اقسام اعلى
 وهم الخواص واساط وادنى فالخواص من البشر افضل من الملائكة مطلقا وخواص الملائكة افضل من
 واساط البشر والواساط افضل من الاساط وترك الادنى من كل منهم لما فيه من اختلاف بين الامام وصاحبيه
 والصحيح قوله واساط الملائكة افضل من ادنى البشر وادنى البشر افضل من ادنى الملائكة وهذه العبارة لا تنافي
 ما تقدم الا في الاساط فان عبارة الروضة المتقولة قريبا تفيد ان عوام البشر افضل من واساط الملائكة
 حلي (قوله قولان) الاو ثانيا تغير اثنان بالدليل واثنان بالتهار كجاشي عليه غير واحد من المفسرين كالنقيب أبي
 الليث والتهابي ونقله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد حديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالنهار ويحسبهم في صلاة الصبح وصلاة العصر فيخرج الذين بانوا فيكم فيسألوهم وهو اعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون انبياءهم وهم يسلون وتركائهم وهم يسلون فقد نقل القاضي وغيره عن الجمهور انهم
 الحفظه لكن قال القرطبي شارح مسلم الاظهر عندى انهم غيرهم انتهى وهو كما قال لما سئل عن قريب ان
 شاء الله تعالى الثاني لا يتغيران عليه مادام حيا حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات فالارسل قد مات فلان فتأذن لانه قد
 اتى السماء فيقول الله عز وجل سمائي علوة من ملائكتي يسبحون فيقولان فنقيم في الارض فيقول ارضي
 علوة من خلقي يسبحون فيقولان فابن تكون فيقول الله تعالى قوما لي قبر عبدى فكبراني وهلالاني واذكراني
 واكتب ذلك لعبدى الى يوم القيامة كذا في ابن امير حاج ومراد القاضي عياض بالحفظه الكرام الكاتبون
 كما صرح به في النهر ومراد ابن امير حاج بقوله لما سئل حديث انس رضي الله تعالى عنه حلي (قوله ويضارفه
 كتاب السينات عند جامع وخلاه) تتبع البحر في هذه العبارة والذي في ابن امير حاج حكايته بقيل وجعل
 المفارقة غير خاصة بكتاب السينات ومن صرح بأن المفارقة في هذه الحالة الملكان معا اللقائي في شرحه
 الكبير على الجوهره وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بهلامه يجعلها الله تعالى لهما ولكن لم يستند الى

بلاية عدد كالايمان بالانبياء وقدم القوم
 لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء
 افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم
 سائر الملائكة وعوام الملائكة والمراد
 بالانبياء من تنفق الشرك فقط كالنفسه كجاشي
 البصر عن الروضة واقره المصنف قلت وفي
 مجمع الانهر تبعا للفهستائي خواص البشر
 واساطه افضل من خواص الملك واساطه
 عند أكثر المناهج وهل تتغير الحفظه
 قولان ويضارفه كتاب السينات عند

دليل فليراجع ما دليل المفارقة ومن أين أخذ الجرح فخصه بآيات السبثات حلبي ملخصاً قوله وصلاة) لأنه
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التعليق نظر لأنه قد يقع من المصلي ما يكون سبته على أنه يلزم أن يفارقه في نحو تلاوة
 لقراء هذه العلة وأن يفارقه المصلي عند النوم وهو بعيد حلبي ملخصاً (قوله والمختار الخ) مقال ما يأتي
 وما ذكر في النهر أن اللسان والقلم والريق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب عطف على كيفية (قوله نعم)
 استدراك على قوله ما استأثر الله تعالى بعلمه ولا يظهر إلا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في ررق) بلا حرف فيه كتبونها
 في العقل) يؤيده ما قاله الغزالي أن المكتوب في الأوح المحفوظ ليس حروفاً وإنما هو ثبوت المعلومات فيه كتبونها
 في العقل ورد بأن صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج إلى صارف والمتبادر من آيات الكتاب العزيز وأحاديث
 الرسول صلى الله عليه وسلم أن المراد من الكتابة المعنى المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجذبه مما
 لا يعلمه إلا الله تعالى أو من أطلع الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمة من الله تعالى وإظهار ما يشاء
 من غيبه لمن يشاء من ملائكته وسائر خلقه والافهوعني عن الكتب والاستدراك حلبي عن ابن أمير حاج
 ملخصاً (قوله وهو أحد ما قيل الخ) راجع إلى قوله نكتب في ررق فقط (قوله وكاتب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل
 قوله في ررق (قوله أنهم يكتبان كل شيء) كالتنفس الضروري وحركة النبض وسائر العروق واختلاجات
 الأعضاء حلبي (قوله حتى أينته) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لنضجه أو تأسفه على
 ما فرط في جنب الله تعالى (قوله قالت وفي تفسير الدمياطي) المقصود منه تعيين الكاتب للمباح فلا يشترط مع
 سابقه (قوله يكتب المباح) هو ما لم يكن فيه أجر ولا وزر فيشمل الضرورييات كالأشياء المذكورة (قوله ويمضي
 يوم القيامة) هو المختار وقيل آخر النهار وقيل يوم الخميس حلبي عن ابن أمير حاج (قوله وفي تفسير الكازدوني)
 هو محشي البيضاء والذي في نسخ النهر الصحيحة الحازوي وهو بالحاء المهملة وإزاي المجععة مفسر ومن النهر
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاسمح أن الكافر أيضاً يكتب أعماله) أي السبته بناء على أنه مكاف بالفروع
 أداؤه واعتقاده في عاقب عليه ما وهو المعتمد من مذهبه لقوله تعالى لم تكن من المصلين الخ وقوله تعالى الذين
 لا يؤفون الزكاة وهو مذهب أهل العراق من أئمتنا وقال البخاريون مكاف بالاعتقاد في عاقب عليه لا بالأداء
 فلا يعاقب عليه وقال أهل سمرقند ليس مكافاً بواحد منهم ما قال اللقائي وأما أعماله التي يفتن أنهم أحسنه
 فلا تكتب له حال كفره لأنهم ليست عبادة إذ شرط العبادة والتقربة معرفة المتقرب إليه والكافر ليس كذلك
 نعم إن أسلم يكتب له نواب ما عمله في الكفر من الحسنات ٨١ حلبي (قوله الآن أن كاتب اليمين كالشاهد على كاتب
 اليسار) فإذا عمل سبته قال صاحب اليمين كاتبات السبثات دعه سبع ساعات له سبع أو بسع ساعات ٨٢
 والمراد الساعة الفلكية لأن الزمانية لا تنضب شاهين وورد أنه ينتظر نصف يوم فيه تكون ست ساعات (قوله
 وفي البرهان أن ملائكة الليل الخ) الحديث يتيه أقرون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والمراد بهم
 الحفظة لا الكتابة حلبي (قوله وأن باليس مع ابن آدم بالنهار) بتأنيده أن لكل شخص قريناً من الشياطين
 وهو من ولده إلا أن يقال المراد غير القرين (قوله وولده بالليل) مفرد مضاف فيهم وأولاده أئمة أو من
 وطء نفسه لأن له في إحدى غنمه ذكر أو في الأخرى فرجاً أو ييض أقوال (قوله قرينه من الجن) ويده على الشر
 عكس القرين المسمى (قوله بفتح الميم) فاسلم قرينه صلى الله عليه وسلم وكذا قرين نوح عليه السلام وقيل قرناً
 الأنبياء جميعاً كذلك ودلت الأحاديث على أن الفتح الرواية (قوله وضهما) أي بصيغة المضارع بقصد الاستقرار
 التجديدي (قوله التسليم الأولى) هي التي في جهة اليمين أو الشمال فإنه إذا بدأ بها أسلم من يمينه ثم لا يعبد لها حلبي
 (قوله والافني الثانية) صادق بالمحاذاة وإدست مرادة لذكرها بعد حلبي (قوله ونوام فيهم مالو محاذيا) لأنه ذو حظ
 من الجانبين (قوله ويتولى المنفرد الحفظة) إذا ليس معه غيرهم يجوز (قوله لا كبتة) بين أن المراد بالحفظة
 حفظة ذاته من الأسرار لا حفظة الأعمال وهما قولان وقد مر في اللقائي أن الصبي تكتب حسنة فقتله أن
 معه كاتب الحسنات والصحيح أن ثواب حسنة له ولو لديه ثواب التعليم (قوله والعمر الحيازة) قوله وفيهم
 نظر المراد أن وقوع ذلك منهم محتمل لا متيقن (قوله لا بقدر اللهم أنت السلام الخ) أشار به إلى حديث مسلم
 والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم لا يقعد إلا مقعداً
 ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

وصلاة والمختار أن كيفية الكتابة والمكتوب
 فيه مما استأثر الله بعلمه نعم في حاشية الأشياء
 تكتب في ررق بلا حرف كتبونها في العقل
 وهو أحد ما قيل في قوله تعالى والطور وكاتب
 مسطور في ررق من شروحه النيسابوري
 في تفسيره أنهم يكتبان كل شيء حتى أينته
 قلت وفي تفسير الدمياطي يكتب المباح كاتب
 السبثات ويمضي يوم القيامة وفي تفسير
 الكازدوني المعروف بالأخوين الأصح أن
 الكافر أيضاً يكتب أعماله إلا أن كاتب اليمين
 الكافر أيضاً يكتب أعماله إلا أن كاتب اليمين
 كالشاهد على كاتب اليسار وأن اليمين
 ملائكة الليل غير ملائكة النهار وأن اليمين
 مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفي تفسير
 مائتيكم من أحد الأوحد وكل به قرينه من
 الجن وقرينه من الملائكة قالوا بالبارسول
 الله قال وإياي ولكن الله أعاني عليه فأسلم
 روى بفتح الميم وضهما (ويزيد) أو تم السلام
 على إمامه في التسليم الأولى أن كان الإمام
 (فيهم والافني الثانية) ونوام فيهم مالو محاذيا
 ويتولى المنفرد الحفظة فقط لم يقل الكتابة
 ليم الميزاد لا كبتة له ولعمري لقد صار هذا
 كالنبرصة المندومة لا يكاد يتوى أحد
 شيئاً إلا الذقها وفيهم تغاور ويكره تأخير السنة
 الأبعد والاهم أنت السلام إلى آخره

ثم يحكيون الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه ان القيام الى السنة متصلا مسنون وهو مردود بالحديث المذكور (قوله وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالا) قال الكمال هذا القول لا يعارض القولين قبله لأن المشهور في لا بأس كونه خلاف الأولى فالأولى أن لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا ينسقط السنة به حتى اذا صلى بعد الايراد تقع سنة لا على وجه السنة فتواجهها أقل لأنهم قالوا لو تكلم بعد الفرض لانسقط السنة لكن ينقص الثواب في الفصل بالا وادأولى (قوله واختاره الكمال) قد علمت أن مختاره هو قول البقال (قوله قال الحلواني الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله ان أريد بالكره التزيمية) أي في قول من قال بكره الفصل بالا واد (قوله ارتفع الخلاف) فيرجع الى كلام البقال من أن الزيادة على قدر اللهم أنت السلام تكرر تنزيها (قوله على القليلة) أي على الايراد القليلة وكأنه يريد بهذا الكلام أن يبقى قوله بكره على معناه وهو الكراهة التصريحية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو أن يحمل كراهة الزيادة على اللهم أنت السلام على الزيادة الكثيرة جدا ويحمل كراهة الزيادة التزيمية المفهومة من قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة الى اللهم أنت السلام القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا ١١ حلبي (قوله أن يستغفر ثلاثا) تدارك لما فرط في صلته ولا يبلغ أحد مقدار عبادته تعالى وصيغة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا وثلاثين) يرجع الى الجمل الثلاث (قوله ويهلل تمام المائة) فهي عقب الصلوات بخمس مائة والحسنة بعشر أمثالها فتكفر من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان والا فتكفر من الكاثر بقدر تلك الصغائر ان كان والا فيزاد له في درجاته (قوله ويدعو) لأن الدعاء برب الصلوات مستجاب (قوله بكره للامام التنفل الخ) أي تنزيها بل يتقدم أو يتأخر أو ينصرف يمينا أو شمالا ويذهب الى بيته فيطوع غرة أو أفضل حلبي عن المنية (قوله لا للمؤتم) أي لا يكره تنزيها للمؤتم التنفل في مكانه بل هو واتفاله على حد سواء لانعدام الاشتباه على الداخل عند معاينة فراغ مكان الامام عنه وهو قول بعض المشايخ حلبي عن ابن أمير حاج (قوله وقبل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل المعابر لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذكر في البدائع والذخيرة أنه روى عن محمد ومشي عليه رضى الدين في المحيط ناصا على أنه السنة وأحسن من ذلك أن يتطوع في منزله ان لم يخف ما نعا كذا في ابن أمير حاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنفرد أيضا تابعا للمنية والشرح أدخل به (قوله وفي الخائبة يستحب الخ) اقتصاره على هذا مع جواز الابداع دليل على أنه أفضل من غيره (قوله وخسيرة في المنية) هذا للامام بعد فراغه من صلاة بعد هاسنة (قوله وذها به لبيته) أي فيطوع غرة ولا تطوع في مكانه فانه مكروه (قوله واستقباله الناس بوجهه) هذا للامام في صلاة ليس بعد هاسنة فهو مخير ان شاء انصرف عن يمينه وان شاء انصرف عن يساره وان شاء ذهب الى حوايجهم وان شاء استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن بهذا مصلح سواء كان المصل في الصف الاول أو في الصف الاخير فان استقبال المصل مكروه (قوله ولودون عشرة) صادق بالواحد لأن حرمة المسلم الواحد أرجح من حرمة القبلة وردة في امداد الفتح واختاره أنه لا يجوز وجهه الى الجماعة الا اذا كانوا عشرة ونقل عن شرح القردوري وجميع الروايات أنه مروي عن أبي حنيفة وأنه ورد في ذلك خبر اه حلبي (قوله ولو بعدا) ولوحات بينهما الصفوف كما في ابن أمير حاج اه حلبي

(فصل)

(قوله يجهر الامام وجوبا) للمواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن في الصلاة كلها ابتداء كما سيذكره الشرح وكان المشركون يؤذونه ويسبون من أنزله ومن أنزل عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها أي لا تجهر بها كلها ولا تخافت بها كلها وابتغى بذلك سيلا بأن يجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان يخاف به وذلك في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للأيذاء في هذين الوقتين ويجهر بالمغرب لأنهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والتجهر لكونهم رقدوا في الجمعة والعبد لا يقرأه لأنه أقامها بالمدينة وما كان للكفار رقة بصر (قوله بحسب الجماعة) راجع الى الجهر فقط لا لقوله بجوابا فانه مستحب (قوله فان زاد عليه أساء) هذا أحد أقوال الثاني ما حكاه الزاهد عن أبي جعفر أنه يزيد في الرقع على قدر الحاجة وفي القهستاني أنه أفضل الا اذا أجهده نفسه أو أدى غيره رقبيل يجهر بقدر ما يسمع

وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالا واد واختاره الكمال قال الحلبي ان أريد بالكره التزيمية ارتفع الخلاف قلت وفي حنظلي حله على القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثا وثلاثين ويهلل تمام المائة ويدعو ويستم بجهان يهلل تمام المائة ويدعو التنفل في مكانه لا للمؤتم وقبل يستحب كسر الصفوف وفي الخائبة يستحب للامام التنفل لمعين القبلة يعني يسار المصل للتنفل أو ورد وخسيرة في المنية بين تحويله يمينا وشمالا أو ماما وخلفا وذها به لبيته واستقباله الناس بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن مجزأ منه مصل ولو بعدا على المذهب (فصل يجهر الامام) وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه أساء

المصنف الاول قال القهستاني ولا يتخلو عن شيء (قوله ولو اتم به بعد الفاتحة الخ) مثله ما اذا خافت الاطمح بها كذا
 في القهستاني (قوله أعادها جهرا) أي وجوباً لانه حكم الاطمح في الصلاة الجهرية ووجهه أن الجهر فيها يحرر
 واجبا بالاقتران والجمع بين الجهر والخافعة في ركعة واحدة تنفيح بحر والعلية تقتضي أنه لو اتم به بعد قراءة بعض
 السورة أنه بعد الفاتحة والسورة والازم الاسرار بعد وجوب الجهر أو الامر بالتنفيح اه حلي (قوله لكن الخ)
 استدلاله على قوله أعادها جهرا الخ (قوله اتم به بعد الفاتحة) أما لو اتم به بعد قراءة بعضها فالظاهر موافقة
 الاول في الاعداد (قوله يجهر بالسورة) ضعيف دراية ورواية أما الاول فلما قدمنا من لزوم الامر بالتنفيح وأما
 الرواية فلان ما تقدم منقول في البحر عن الخلاصة عن الاصل بخلاف ما في شرح المنية حلي (قوله ان قصد
 الامامة) ضعيف أيضا لانهم لم يعتبروا في الامامة في شيء من الاحكام الا للنساء اللهم الا أن يقال ان التقيد
 بذلك يخرج من حلف لا يؤتم فلا يجب عليه الجهر حلي (قوله وأولي العشاءين) بفتح الباء الاولى وكسر الثانية
 قهستاني (قوله وتر بعد ها) البعيدة ليست قيد او انما جرى على الغالب (قوله قلت الخ) قد علمت جوابه (قوله
 وان لم يصل التراويح) مثله ما اذا صلها قبلها حلي (قوله نعم في القهستاني الخ) استدلاله على المصنف في وجوب
 الجهر في العيدين والتراويح والوتر ولا وجه للاستدلال في التراويح والوتر فان القهستاني قال بعد ما نقله الشرح
 الا أن الاصح أن يجهر وفيهما كما في كثير من المتداولات (قوله ويستري غيرها) وهو الثالثة من المغرب والاخران
 من العشاء وجميع ركعات الظهر والعصر بحر (قوله ويجهر المنفرد) أي ولو في التراويح أبو السعود (قوله وهو
 أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان أدائه باذان واقامة أفضل وروى في الخبر أن من صلى على
 هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله وفي السرية يخاف حتما) حتى اذا جهر بهجد للسهو
 قاله الكمال ومقابل المذهب ما عن عصام بن يوسف من التخيير فيما يخاف أيضا بحر (قوله فلو اتم) أي في النفل
 ولو غير تراويح الا أنه يكره اذا كان على سبيل التداخي وقوله لتبعية النفل للقرض أي في الجهر لافي كل حكم
 اعدم الاذان والاقامة له (قوله في وقت الخافعة) وفي وقت الجهرية بخير حلي (قوله لكن تعقبه غير واحد) الاولى
 أن يقول لكن رجع غير واحد لأن هذا القول رجه من هو سابق على صاحب الهداية كقاضى خان فكيف
 يتعقبه (قوله لكن سبق ركعة من الجمعة) والمغرب والعشاء والفجر كذلك لأن المسبوق منفرد في الاقوال
 (تنه) ما عدا القراءة من الاذكار ان وجب للصلاة كنسكيرة الافتتاح يجهر به وكذا ما وضع للامامة كنسكيرة
 الاثنتا لالامام أما المنفرد والمقتدى فلا يجهران وكذا ان كان يختم ببعض الصلاة كنسكيرات العيدين
 وأما ما سوى ذلك كاقنوت والتشهد وآمين والتسبيحات فلا يجهر بها لانه لا يقصد بها الاعلام أفاده في البحر
 (قوله وأدنى الجهر الخ) ولا حد لاعلام والمراد بالفجر الذي ليس بقربه لما يأتي في الخافعة (قوله وأدنى الخافعة الخ)
 وأعلامها أي أشدها خفاء تحصيل الحروف فقط كذا في القهستاني والخافعة مفاعلة على غير بابها والاولى
 في المقابلة وأدنى السر (قوله والجهر أن يسمع الكل) مشكل لانه يلزم منه أنه لو كان القوم كثير بحيث لم يسمع
 الكل يكون مخافة قهستاني (قوله ذلك المذكور) هو اسماع نفسه (قوله لم يصح في الاصح) هو قول الهندواني
 وعليه أكثر المشايخ وفيه سعة وقال السرخسي أدنى الخافعة تعميم الحروف وجميع (قوله وقيل في نحو البيع الخ)
 حال علاء الدين هو الصحيح عندي وفي الذخيرة عنه الاصح عندي أنه في بعض التصرفات يكتفي بسماعه
 وفي بعض التصرفات يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري صماخه الى فم لبايع وسمع يكتفي ولو أسمع
 البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلا فساداه من بعد بحيث لا يسمع لا يبحث نص
 عن هذا في كتاب الايمان لان شرط الحدوث وجود الكلام معه ولم يوجد بحر والمراد بنحو البيع اليقين والسلام
 ووجه وجع العقود وحز في الشرب لابلابة عن الكافي والمحيط أن الصحيح الاكتفاء بسماع نفسه ويترتب على ذلك
 أنه لو قال الاخر قبلت في نحو بيع وأسمع نفسه فقط انعقد ولا يجوز للبائع المتصرف اذا علم بعد ذلك والحاصل
 أنهم ما قولان معصمان (قوله ولو ترك سورة اولي العشاء) وكذا اذا تركها في احدى اولي المغرب فانه يأتي بها في
 الثالثة ولو تركها في اوليها معاً أتى في الثالثة بالناجحة والسورة وفات محل الثانية وسجد للسهو ان كان ساهياً ولو
 تركها في اولي الرابعة السرية أتى بها في الاخيرتين أيضاً كذا في النهر (قوله مثلاً) زاده ليم مالوتر كهافي ركعة
 واحدة فبأى بها في احدى الاخيرتين وهل في الثالثة أو الرابعة يجزئ وليهم غير العشاء كالمغرب والظهر (قوله ولو

ولو اتم به بعد الفاتحة أو بعض استرا أعادها
 جهرا بحر لكن في آخر شرح المنية اتم به
 بعد الفاتحة يجهر بالسورة (في الفجر وأولي
 والا فلا يلزمه الجهر) (في الفجر وأولي
 العشاءين أداء وقضاء وجمعة وعيدين
 وتراويح وتر بعد ها) أي في رمضان فقط
 للتوارث قلت في تنفيذه بعد ما نظر لجهده فيه
 وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع
 الانهر نعم في القهستاني تبعاً للقاعدي لاسو
 بالخافعة في غير الفرائض كقيد وتر نعم الجهر
 فضل (وبسبب غيرها) وكان عليه السلام
 يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لرفع
 أذى الكفار كافي (كنفيل بالنهار) فانه يسر
 (ويجهر المنفرد في الجهر) وهو أفضل ويكتفي
 بأدناه (ان أدنى) وفي السرية يخاف حتما
 على المذهب (كنفيل بالدليل) منظره
 جهر لتبعية النفل للقرض رأيي (في الجهرية
 المنفرد حتما) أي وجوباً (ان قضى) الجهرية
 في وقت الخافعة كان صلى العشاء بعد طلوع
 الشمس كذا ذكره المصنف بعد عدة الواجبات
 قلت وهكذا ذكره ابن المالك في شرح المنية
 بحث القضاء (على الاصح) كافي في الهداية
 لكن تعقبه غير واحد ورجحوا تخييره كن سبق
 ركعة من الجمعة فقام يقضها يجهر (و أدنى
 الجهر اسماع غيره) أدنى (الخافعة اسماع
 نفسه) ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان
 فليس يجهر والجهر أن يسمع الكل خلاصة
 (ويجبري ذلك) المذكور (في كل ما يتعلق
 بنطق كسجمة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة
 وعناق وطلاق واستثناء) وغيرها فلو طلق أو
 استثنى ولم يسمع نفسه لم يصح في الاصح وقيل
 في نحو البيع يشترط سماع المشتري (ولو ترك

هذا) عطف على محذوف أي إذا كان سهوا ولو عد الكن في الاول يصير بالسجود وفي الثاني بكرة فخر على ان اتيان كل واجب في محله واجب فوجب الاعادة في الوقت لقاعدة كل صلاة أذيت مع كراهة التعريم الخ (قوله قرأها وجوبا) أي على قوله ما وقال الثاني لا يقرؤها ولم يصرح بالوجوب أحد وانما أخذوه من تعبير محمد في الجامع الصغير بمادة الاخبار وهو في الوجوب آكد من الامر ورد بأن ذلك فيما اذا صدر من الشارع أما من الفقهاء فلا يدل هو ولا الأمر منهم على الوجوب كما وقع لمحمد حيث قال في صفة الصلاة اقترش رجله اليسرى ووضع يده وأمال ذلك كنية (قوله وقيل ندبا) هو الذي صرح به محمد في الاصل قال الكمال فيجب التعويل عليه قال الشيخ زين فكان المذهب الاستصحاب (قوله مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على المتبوع وهو الذي ينبغي ترجيحه الثاني أنه اذا أراد قضاء السورة ليس له ترك الفاتحة وهل الايمان بها واجب لاجل السورة أو سنة قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها بحر (قوله جهرا) أي فيها ما هو ظاهر الرواية وصححه في الهداية لما علل به الشرح وصحح القرطبي أنه يجزئ بالسورة فقط وجهه شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وجهه نفي الاسلام الصواب ولا يلزم الجمع لأن السورة تلحق بموضعها تقدير بحر (قوله قرأها) أي بعد عودته الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لأن الترتيب بين الركان غير المتكررة فرض (قوله لزوم تكرارها) ولأن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة فلو قضاها في الاخيرة ترتب الفاتحة على السورة وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا نزلت السورة لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع كذا في النهر (قوله قرأها) وتكون فرضا لأن جميع ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا (قوله وأعاد السورة) أي وجوب الوجوب الترتيب بينهما (قوله على المذهب) هو قول الامام الاعظم وقال ثلاث آيات أو قدرها (قوله هي لفظة العلامة) ومثبت الطائفة من القرآن آية لانها علامة على صدق من أتى بها أو على انقطاع ما قبلها وما بعدها منها نهر (قوله وعرفا) أي عند الفقهاء ونقله في البحر عن بعض حواشي الكشاف (قوله ولو تقدير) قصد به الرد على صاحب البحر حيث قال بعد هذا التعريف يرد عليه قوله تعالى لم يلدناها آية وجوزنا الامام الصلاة بها وهي خصة أحرف اه ومبنى اشكال البحر على أن المراد ستة أحرف صورة وقد صرح بعضهم بهذه الزيادة فلا ينقض الرد (قوله كما يلد) أصلها يولد وقتها وبين عدوهم الباء والكسرة فذوت اه حلي (قوله الا اذا كانت كلمة) نحو مدها متان وذكر الاسيحياني وصاحب البدائع أنه يجوزهم ان غير ذكر خلاف بين المشايخ بحر (قوله الا اذا حكم به حاكم) صورته علق علق عبده بصلاته صحيحة فصلي مدها متان غير مكررة أو مكررة فترادفها الى الحكم ففرض بعينه بناء على أنه يرى صحة الصلاة بمدها متان مكررا أو لا على صورتين فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا فتصح اتفاقا لأن حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف اه حلي ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة واحدة حتى بلغ قدر آية ثالثة فانه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار عنده بحر (قوله انصافا) من الامام وتليذ به (قوله لا نه يزيد الخ) أي لأن المقروء الى آخره وهو دليل للمذهبيين لأن نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولهم ما فعل في قوله أدلى ولو قرأ البسملة في ركعة وقصد بها ما في النمل سمح لانها وان كانت بعض آية لكنها أطول من آية قصيرة أما ما ادفعه ما هو آية من القرآن أنزلت للفصل فلا يصح شبهة في قرأتها حلي (قوله فرض عين) أي على كل ذات وقوله متعين نفسه بجملة المضاف والمضاف اليه (قوله وستة عين) فهو متعين على كل مسلم اذا قام بحفظه البعض وأما اذا لم يحفظه أحد فهو باق على أنه فرض على الجميع كفاية اه حلي * تنبيه * نسبان القرآن لا يحرم الا اذا نسيه من المصحف أيضا كذا في شرح المنية (قوله فضل من التنقل) لأن القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض وما بينهما والاحسية ترجع الى كثرة ثواب لأن أدنى مضاعفة الحرف منه عشر حسنات (قوله وتعلم الفقه أفضل منهما) أي تعلم ما زاد على قدر الحاجة والا فوفرض عين وهل العلم في حكم التعلم والضمير في منها يرجع الى التنقل وحفظ باقي القرآن بعد قيام البعض به (قوله وسورة) المراد أقصر سورة أو ثلاث آيات (قوله ويكره نقص شيء من الواجب) أي فخر بما كأنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح الماتني (قوله ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل) وهو أنه اذا كان في محله يقرأ أي مسورة شاء وفي حالة الامن والقرار يقرأ في النهر نحو الانشقاق والبروج لا مكان مراعاة السنة مع التعفيف والظاهر كالنهر وفي العصر والعشاء بدون ذلك وفي المغرب بالقصار جدا وحاصل الرد أن ذلك

(قرأها وجوبا) وقيل ندبا (مع الفاتحة جهرا في الاخيرين) لأن الجمع بين جهرا ومخافتة في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قرأها وأعاد الركوع (ولو ترك الفاتحة) في الاولين (لا) بقضائها في الاخيرين للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل ركوعه قرأها وأعاد السورة (وقدر فرض القراءة آية على المذهب) هي لفظة العلامة وعرفا طائفة من القرآن متعجئة أقول حلة أحرف ولو قدرها كام يلد الا اذا كانت كلمة فلا يصح عدم العدة وان كررها كانت كلمة فلا يصح عدم العدة وان ذكره مرارا الا اذا حكم به حاكم فيجوز ذكره القهستاني ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح العدة اتفاقا لانه يزيد على قدر ثلاثة قصار قاله الحلبي (وحفظها فرض عين) متعين على كل مكان (وحفظ جميع القرآن فرض كفاية) وسنة عين أفضل من التنقل ولم يفقه أفضل منهما (وحفظ) جميع (فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم) ويكره نقص شيء من الواجب (ويست في السفر مطلقا) أي حالة قرار أو قرار كذا أطلق في الجامع الصغير ووجه في الصبر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل

ليحتمل على من جهة الرواية ولا من جهة الدراية أما الاقل فلا طلاق الجامع الصغير وعليه المتن
وأما الثاني فلا أن المسافر إذا كان على أمن وقرار صار كالقيم فكان ينبغي أن يراعى السنة والتحديد بقدر سورة
البروج والانشاق في الفجر والظهر لا بدله من دليل ولم ينقله وكونه عليه الصلاة والسلام قرأ في السفر شيئا
لا يدل على سنيته إلا إذا واطب عليه ولم ينقل فالتأخر الاطلاق ١٥ (قوله ورده في النهر) بأن مراد صاحب
الهداية بذكر البروج والانشاق أن تكون القراءة من طوال المفصل وأما كونها بقدرهما فمقتضى آخر ذلك
لأن القراءة من المفصل سنة والمقدار الخاص منه سنة أخرى وقد أمكن مراعاة الاول فأى مانع من الايمان به
فاندفع قول صاحب البحران التحديد بسورة البروج لادليل عليه ودعواه أن السنة لا تثبت الا بالمواظبة مسلم
في المؤكدة والكلام في المستحبة وذلك ينبت (قوله الفاتحة) أي سورة الفاتحة فالسورة جزء العلم وجوز
سيدويه أن يكون المضاف اليه علمه ساني (قوله وجوبا) زاده اشارة الى أن السنة مصحبا لقوله وأي سورة شاء
وفيه أن قراءة أي سورة واجبة لاسنة اللهم الا أن يقال المسنون هو المجموع مع التحديد في السورة في السفر
وان كان كل واحد من أفراد واجبة قد اشتملت الفاتحة والسورة على فرض القراءة وواجب ما وسنتها (قوله
وفي الضرورة بقدر الحال) كضيق وقت وقد ورد أن أبا يوسف أم الامام في صلاة الصبح وكان الوقت ضيقا فقرأ
بآية من الفاتحة في كل ركعة فلما تمت الصلاة قال الامام صابرة فبقيت وكفوف على ماله أو نفسه حلي عن
الهندية (قوله ويسن في الحضر الخ) هذه الاقسام تقال قبل الايقاع أما إذا قرأ بالفعل فتقع القراءة ولو بكل
القرآن فرضا (قوله طوال) بالكسر والضم وعين ابن مالك الكسر جمع طويل وبالضم الرجل الطويل وبالفتح
المرأة الطويلة (قوله المنصل) هو السبع الاخير من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين سورة بالجملة فمسنا في
أواقصر الآيات فيه وأقله المذخور فيه حلي عن النهر (قوله من الجهرات) هو ما عليه الأكثر (قوله الى آخر
البروج) ذكر الاخر هنا وفي الاوساط مستدرك بما في الكافي أن القابتين فيهما خارجتان فالبروج من الاوساط
ولم يكن من القصار أما الغاية الاخيرة فداخله كالفاتيات الاول (قوله قصاره) بكسر القاف ككرايم نهر (قوله
عدم التقدير) لكن يستحب كون القراءة من الاقسام الثلاثة كما في البحر (قوله باوقت) ضيقا وانساعا والقوم
رغبة وملا لا والامام تأنيوا وعمله في القراءة (قوله بين بين) أي قراءة متوسطة (قوله ليلا) لوجه للتقييد
بسرعه فيه بعد أن عمد أقل متد قال به القراء والاحرم ترك الترتيل المأمور به شرعا (قوله ويجوز بازوايات السبع)
لاوجه للتقييد بالسبع بل يجوز الى العشر كما نص عليه أهل الاصول (قوله صيانة لديهم) لأن بعض السفهاء
ربما يقع في الانم فلا يقرأ عند العوام بقراءة أبي جعفر وابن عامر وحجزة والكسافي صيانة لديهم فربما
يستخفون أو يضحكون وان كانت كلها صحيحة فصيحة ومشايعنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن ابن
عامر أبو السعود عن شارح المنية (قوله وتطال أولى الفجر) لامام ومنفرد نهر ولوقصد ادراك الناس اذا كان
نطوبلا لا ينقل على القوم كذا في المحيط معزى الى الفتاوى (قوله بقدر الثلث) أي ثلث المجرع بأن يكون الثلثان
في الاولى والثلث في الثانية كذا في البحر (قوله وقيل النصف) يرجع الى ما قبله لأن المراد نصف المقروء في الاولى
وهو ثلث المجرع فلا وجه لعدم معزاه (قوله فلو غش) أي الطول في الاولى بأزيد مما ذكره لا بأس به فهو خلاف
الاولى وقد ورد الانزبه تعليم الجواز (قوله حتى التراويح) أخذ من قول النهر لا فرق في ذلك بين الجمعة
والعدين وغيرهما وما استدلل به في البحر يدل على تعيين ذلك في الفرض على أنه نقل بعد أن الخلاف في غير
الجمعة والعدين أما فهم ما فسقوا اتفاقا وعزاه الى نظم الزندوسى (قوله وعليه الفتوى) قال ابن أمير حاج بعد
أن حقق الدليل من الطرفين فيظهر على هذا أن قولهما أحب لاقوله والاولى كون الفتوى على قولهما لاقوله
(قوله ان تقارب) أي الآيات حلي (قوله والاعتبار بالحروف والكلمات) أي بأن تبادت كالمزود هل أتى
فان آيات الثانية أطول وذكر الحروف ليس معتبرا بل لان الكلمات تركب منها فان كانت الكلمات في الثانية
تبلغ زائدة عما في الاولى ثلاث آيات يكره هذا ما ظهر لي (قوله واعتبر بالحلي غش الطول) نقل ذلك عن الفتنة
ولم يعتبره هو حلي (قوله ما وردت به السنة) وهو قراءة سبع والغاشية في الجمعة والعدين (قوله عدم الكراهة)
أي عدم كراهة الطالة الاولى على الثانية والاولى أن يذكرها في شرح قوله وتطال أولى البحر لما سبنا واستظهر
في النهر التسوية في ركعتي النفل ونفل الجزم بكراهة الطالة عن المحيط وغيره ولا يخفى أن التسوية أولى حلي

ورده في النهر وحتر أن ما في الهداية هو المحذور
(الفاتحة) وجوبا (أي سورة شاء) وفي
الضرورة بقدر الحال (و) بين (في الحضر)
لامام ومنفرد ذكره الحلي والناس عنه غافلون
(طوال المفصل) من الجهرات الى آخر البروج (في
الفجر والظهر) منها الى آخر لم يكن (أوساطه
في العصر والعشاء) بآية (قصاره في المغرب)
أي في كل ركعة سورة بما ذكره الحلي
واختار في البدائع عدم التقدير وأنه يختلف
بالوقت والقوم والامام وفي البراويج بين
الفرض بالتدليل بحر فافوا في البراويج بين
بين وفي النفل ليلة أن يسرع بعد ركعة
كما فيهم ويجوز بالروايات السبع لكن لا يرون
أن لا يقرأ بالقرينة عند العوام صيانة لديهم
(وتطال أولى الفجر على ما بينها) بقدر الثلث
وقيل النصف بأقل وغش لا بأس به (فقط)
وقال محمد أولى السكت حتى التراويح يكره
وعليه الفتوى (وأما ثلاث آيات) ان تقارب
تنزيها (اجا عان ثلاث آيات) ان تقارب
طولا وقصر او الا اعتبار بالحروف والكلمات
واعبر بالحلي غش الطول لا عدد الآيات
واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر
في النفل عدم الكراهة مطلقا (وان بأقل لا)
يكره

وقوله مطافا لوجه له اللهم إلا أن يجعل على القولين السابقين على ما فيه (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذتين) والثانية أطول من الأولى بآية ولأن في الاحتراز عن هذا التفاوت حرجا وهو مدفوع شرعا فيجعل زيادة مادون الثلاث آيات كالعدم فلا يكره حلي عن ابن أمير الحاج (قوله ويكره التعيين) لما فيه من حرج الباقي وإيهام التفضيل والكل من حيث أنه كلام الله واحد والظاهر أن الكراهة تحريرية لا طلاقا ومحلهما إذا كان حافظا غير ما عينه أما إذا كان لا يحفظ إلا ما عين أو كان أسهل عليه من غيره أو قرأ التبرك بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة (قوله كالسجدة وهل أتى) وكقراءة السور الثلاث في الوتر والكافرون والاخلاص في سنة الفجر فينبغي التبرك أحبنا وكراهة التعيين للإمام وانفراد في الفرض وغيره كافي البحر (قوله بل يندب قراءتهما أحبا بنا) ولا ينبغي المدامعة على التبرك كما يفعله حنفية العصر أفاده في الفتح (قوله والمؤتم لا يقرأ) ودعوى أن الاحتياط في القراءة خلفه ممنوعة بل الاحتياط تركها لانه العمل بأقوى الدليلين وقد روى عن عدة من العصاة فساد الصلاة بالقراءة خلفه فأقواهما المنع بحر (قوله ولا الفاتحة في السرية) تفسيره للإطلاق وروى عن محمد استحسانه في السرية وهو ضعيف كما أفاده الشرح بقوله وما نسب الخ فالخ أن قول محمد كقولهما كما في الفتح (قوله كره تحريما) اغتالم بطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من أصلهم أنهم لا يطلقونها إلا إذا كان الدليل قطعا (قوله ونصح في الأصح) وروى عن عدة من العصاة فسادها كما في الزاهد والظاهرية وعن ابن مسعود أنه يلاؤه ترابا وعن الشعبي أدركت سبعة من بدريا كاهم قالوا لا يقرأ خلف الإمام كافي الكرماني (قوله وفي درر البحار) مقابل الأصح (قوله ويكره فاسقا) الظاهر أن ذلك عند الاعتدال لانه صغيرة ولا يفسق بمز (قوله وهو) أي الفساد المأخوذ من تقصد (قوله وينصت إذا أستر) تبع في هذا صاحب النهر وفي البحر الانصات لا يخص الجهرية فقط لأنه يسم السرية والجهرية (قوله فتزل وإذا قرئ الخ) أفاد أن الآية نزلت في الصلاة وهو قول أهل التفسير ومنهم من قال نزلت في الخطبة ولاتنا في بينهم إلا أنهم انما أمروا بها فيها لما فيه من قراءة القرآن كافي والعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولذا وجب الاستماع لقراءته خارج الصلاة أيضا (فروع) رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن ويحبه استماع القرآن فلا ثم على القارئ ولو قرأ على السطح في الليل جهرا والناس ينام بأنهم الصبي إذا كان يقرأ القرآن وأهله يشغلون بالاعمال ولا يستمعون ان كانوا شرعوا في العمل قبل قراءته لا بأغون والأقوا بحر ولو كان القارئ في المكتب وأحد يجب على المازن الاستماع وان كانوا أكثر ووقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم وبه كره للقوم أن يقرأوا القرآن جله لتضيقهم لما قالوا ان الاستماع وقيل لأبأس به كذا في القنية وهذا لا يظهر إلا إذا لم يكن هنالك مستمع غيرهم واللا يكره لما قالوا ان الاستماع فرض كفاية لانه لأقامة حقه من الالتفات اليه وعدم إضاغته وذلك يحصل بانصات البعض كافي رذ السلام حيث كان رعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل ويجب على القارئ احترامه بأن لا يقرأ في الأسواق ومواضع الاشتغال فان قرأ فيها كان هو المضيع لحرمة فيكون الاثم عليه دون أهل الاشتغال فدعا للعرج في الزامهم ترك اشتغالهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند من يشغل بالتدريس أو بتكرار الفقه لانه إذا أجب ترك الاستماع لضرورة المعاش الديني فلا نية لاح لضرورة الأمر الديني أولى فمكون الاثم على القارئ هذا إذا سبق الدرس على القراءة أما إذا كان ابتداء القراءة قبل الدرس فلا ثم على المتأخر والفرق بين هذا وبين مواضع الاشتغال حيث يكون الاثم على القارئ وان ابتدأ قبل أخذهم في أعمالهم بأن تلك المواضع معدة لهم يفسر عليهم الاشتغال عنها بخلاف الدرس اه شرح المنية (قوله آية ترغيب) هي ما كان فيها ذكر الجنة أو الرحمة وآية الترهيب هي ما كان فيها ذكر النار والترهيب التثوي وفي عبارته رعاية الادب حيث قال يستمع وينصت ولم يقل لا يسأل الجنة ولا يتعوذ من النار بحر (قوله وكذا الامام) أما المنفرد في الفرض كذلك وفي التفل بسأل الجنة ويتعوذ من النار عند ذكرهما نهر (قوله وما ورد) من أنه عليه الصلاة والسلام صلى ومعه حذيفة فقامت بآية فيها ذكر الجنة الاسأل فيها وما مرت بآية فيها ذكر النار الاتعوذ (قوله كذا الخطبة) ولو خطبة نكاح وموسم وغيرهما والخطبة ذكر الله ورسوله والخلفاء والانتقياء والمواعظ وما عداها من ذكر الظلة خارج عن الخطبة اليه أشير في الكشف والدنوم الخطيب أفضل على المعتمد وقيل ان التبعاء أفضل كذا لا يسمع مدح الظلة فاستأني (قوله ولو كتابة) رذ لما روى عن أبي يوسف أنه كان يكتب وقت الخطبة وقوله أو رذ سلام مثله تشجبت القاطن

لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذتين (ولا يبين شي من القرآن لصلاة على طريق الفرض) بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب (ويكره التعيين) فالسجدة وهل أتى ليعبر كل جمعة بل يندب قراءتهما أحبا بنا (والمؤتم لا يقرأ مطلقا) ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب ل محمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأ كره تحريما ونصح في الأصح وفي درر البحار عن مبسوط خوارزمي أنه انفسد الجوارح عن مبسوط خوارزمي عن عدة من فاسقا وهو صوي عن عدة من العصاة فانهم أحوط (بل يستمع) إذا جهز (وينصت) إذا أستر لقول أبي هريرة رضي الله عنه كانا نقرأ خلف الامام فتزل وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (وان) وصلته (قرأ الامام آية ترغيب أو ترهيب) وكذا الامام لا يشتغل بقراءة القرآن وما ورد جل على التفل منفردا كما مر (كذا الخطبة) فلا يأتي بما يفوت الاستماع ولو كتابة أو رذ سلام

حلي (قوله اذا قرأ آية صلا عليه) في بسوط شيخ الاسلام عن الطحاوي وأبي يوسف أنه ينبغي ألا يلبسه المتون
الى قوله صلا عليه وسلموا تسليما فيجب أن يصلي ويسلم اه فاستأنى (قوله فيصلي المسجع) وبعضهم منع وجزء سورة
عليه حافظ الدين في الكنفقال الكمال وهو الاشبه وقوله في نفسه بأن يجزى على قلبه وقبل يسمع نفسه أو يصح فرشاً
الحروف بناء على الخلاف فيما يتعلق بالانفاظ (قوله في اقتراض الانصات) وعبري التبر بالوجوب وهو الاول لأن
تركه مكروه تحريراً (قوله يجب الاستماع للقرآن مطلقاً) أي في الصلاة وخارجها وتقدم قريباً أنه فرض كفاية (قوله لا بأس
بأن يقرأ سورة الخ) كما روى ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وانظر لا بأس بقراءة الكراهة التزجية وبها
جزم في القنية وفعله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز هذا إذا لم يضطر فأن اضطر بأن قرأ في الاولى قل أو هوذا
رب الناس أعادها في الثانية ان لم يحتم القرآن في ركعة فان فعل قرأ في الثانية من البقرة نهر (قوله ولو من سورة
سورة) أفاد أنه خلاف الاول إذا كان ذلك من سورتين أيضاً قاله في الثانية ولو قرأ في الاولى من وسط سورة
أو من أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة الأصح أنه لا يكره ذلك بل يكره
أن لا يفعل من غير ضرورة أو قوله ان بينهما آيات فأكبر لأن ذلك ينزله الفصل لا الآية واجب السورتين وه
أتمان فصل بآية واحدة يكره كالفصل بسورة واحدة (قوله ويكره الفصل في صلاة الصبح بسورة قصيرة) حبره لأنه
لا يكره بالطول بل ذكره صاحب البصري باب (قوله في اقتراض الانصات) بأن يقرأ في الثانية سورة أعلى مما قرأ
في الاولى لأن ترتيب السور في القراءة (قوله في اقتراض الانصات) واجبات التلاوة وانما جوازها غارده هـ لا ضرورة التعليم (قوله
الاذا ختم الخ) ليس هذا تنكيساً (قوله في اقتراض الانصات) وفي الثانية لم تركب أو ثبت أي تنكس أو فصل بسورة قصيرة (قوله
ثم ذكر يتم) لأن كراهية تنكيس الفصل بالقصيرة عارضها كراهية ترك السورة بهد انشروع فيها وترجع
مراعاة عدم هذه الكراهية باللبس بالسورة حلي (قوله ولا يكره في النفل شيء من ذلك) أي من السور
والأخرى وفيه أن الترتيب من واجبات القراءة ولو خارج الصلاة فكيف لا يكره ذلك في النفل اه حلي ويحكم
الدفع بأن النفل لا تناسع بآيات كل ركعة فعلا مستقلاً فيكون ينزله ما لو قرأ انسان سورة ثم سكت برهة
من الزمن ثم قرأ ما فوقه فإنه لا كراهة فيه (قوله أنزل من آية طويلة) لأنه لا تنكس ولا يكره في ذلك
القدر ولا بالآية واعلم أن الافضية ترجع الى كثرة الثواب (قوله في سورة) الاولى التعجيل بالناء أي والقراءة
بسورة تامة أو بعض سورة والبعض صادق بأول السورة وآخرها وما في النهر عن القنية من ذكر الا تترجمزد
منال (قوله للاكثر) أي من حيث الآيات على ما يظهر (تمة) قرأ سورة في ركعتين الأصح أنه لا يكره لكن
لا يبيح أن يفعل في السورة القصيرة التي هي بقدر ست آيات قرأ آخر سورة في ركعة وقرأ آخر أخرى في الثانية
الصحيح أنه لا يكره قاله قاضي خان ويكره الجمع بين سورتين بينهما سوراً أو سورة في ركعة أما في ركعتين فان كان
بينهما سورة فلا يكره أو سورة قبل يكره وقبل لا نهر

باب الامامة

(قوله فالكبرى استحقاق الخ) فيه أن هذا أثرها وحقيقتها رتبة عامة لحفظ مصالح الناس دينا ودنيا وزجرهم
عما يضرهم ولا بد للمسلمين من امام يقوم بتنفيذ احكامهم وإقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم
وحماية ممتلكاتهم وقطع مائة شرور والمصلحة وقطاع الطريق وإقامة الجمع والاعباد وأخذ العشور
والهدقات وقطع المنازعات وقبول الشهادات وتزويج الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم وقسمة الغنائم
حلي عن عدة آيات في وقوله عام خرج بذلك الموالى والقضاة والامراء فان رياستهم غير عامة (قوله على الانام)
أي من المسلمين ومن في حكمهم (قوله ونصبه أهم الواجبات) أي من أهم الفرائض لما تقدم (قوله فلذا اقتدوه
على دفن صاحب المعجزات) حيث توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وأوله الاربعاء أو يوم
الاربعاء حلي عن المواهب وهذه السنة باقية الى الآن لم يدفن خليفة حتى يولى غيره (قوله كونه مسلماً) لأن
الكافر لا يلي على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً واشترطت الحرية لأن العبد
لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعبدية فرع الولاية العامة ومثله الصبي
والجنون واشترطت الذكورية لأن النساء أمرن بالقراري الحيوات بقوله تعالى وقرن في بيوتكن فكان منسبي
حلي عن السور وقال عليه الصلاة والسلام كيف يفلح قوم غلبتهم امرأة وقوله طائفة على تنقيح الاحكام

(وان على الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ آية صلا عليه وسلموا تسليما فيجب أن يصلي ويسلم اه فاستأنى (قوله فيصلي المسجع) وبعضهم منع وجزء سورة عليه حافظ الدين في الكنفقال الكمال وهو الاشبه وقوله في نفسه بأن يجزى على قلبه وقبل يسمع نفسه أو يصح فرشاً الحروف بناء على الخلاف فيما يتعلق بالانفاظ (قوله في اقتراض الانصات) وعبري التبر بالوجوب وهو الاول لأن تركه مكروه تحريراً (قوله يجب الاستماع للقرآن مطلقاً) أي في الصلاة وخارجها وتقدم قريباً أنه فرض كفاية (قوله لا بأس بأن يقرأ سورة الخ) كما روى ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وانظر لا بأس بقراءة الكراهة التزجية وبها جزم في القنية وفعله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز هذا إذا لم يضطر فأن اضطر بأن قرأ في الاولى قل أو هوذا رب الناس أعادها في الثانية ان لم يحتم القرآن في ركعة فان فعل قرأ في الثانية من البقرة نهر (قوله ولو من سورة سورة) أفاد أنه خلاف الاول إذا كان ذلك من سورتين أيضاً قاله في الثانية ولو قرأ في الاولى من وسط سورة أو من أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة الأصح أنه لا يكره ذلك بل يكره أن لا يفعل من غير ضرورة أو قوله ان بينهما آيات فأكبر لأن ذلك ينزله الفصل لا الآية واجب السورتين وه أتمان فصل بآية واحدة يكره كالفصل بسورة واحدة (قوله ويكره الفصل في صلاة الصبح بسورة قصيرة) حبره لأنه لا يكره بالطول بل ذكره صاحب البصري باب (قوله في اقتراض الانصات) بأن يقرأ في الثانية سورة أعلى مما قرأ في الاولى لأن ترتيب السور في القراءة (قوله في اقتراض الانصات) واجبات التلاوة وانما جوازها غارده هـ لا ضرورة التعليم (قوله الاذا ختم الخ) ليس هذا تنكيساً (قوله في اقتراض الانصات) وفي الثانية لم تركب أو ثبت أي تنكس أو فصل بسورة قصيرة (قوله ثم ذكر يتم) لأن كراهية تنكيس الفصل بالقصيرة عارضها كراهية ترك السورة بهد انشروع فيها وترجع مراعاة عدم هذه الكراهية باللبس بالسورة حلي (قوله ولا يكره في النفل شيء من ذلك) أي من السور والأخرى وفيه أن الترتيب من واجبات القراءة ولو خارج الصلاة فكيف لا يكره ذلك في النفل اه حلي ويحكم الدفع بأن النفل لا تناسع بآيات كل ركعة فعلا مستقلاً فيكون ينزله ما لو قرأ انسان سورة ثم سكت برهة من الزمن ثم قرأ ما فوقه فإنه لا كراهة فيه (قوله أنزل من آية طويلة) لأنه لا تنكس ولا يكره في ذلك القدر ولا بالآية واعلم أن الافضية ترجع الى كثرة الثواب (قوله في سورة) الاولى التعجيل بالناء أي والقراءة بسورة تامة أو بعض سورة والبعض صادق بأول السورة وآخرها وما في النهر عن القنية من ذكر الا تترجمزد منال (قوله للاكثر) أي من حيث الآيات على ما يظهر (تمة) قرأ سورة في ركعتين الأصح أنه لا يكره لكن لا يبيح أن يفعل في السورة القصيرة التي هي بقدر ست آيات قرأ آخر سورة في ركعة وقرأ آخر أخرى في الثانية الصحيح أنه لا يكره قاله قاضي خان ويكره الجمع بين سورتين بينهما سوراً أو سورة في ركعة أما في ركعتين فان كان بينهما سورة فلا يكره أو سورة قبل يكره وقبل لا نهر

في صغرى وكبرى فالكبرى استحقاق تسترف عام على الانام وتحققه في علم الكلام ونصبه أهم الواجبات فلذا قدّمه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلماً كما ذكرنا فلا بالتأخر اذ قرأ بالهاتمة بما لا يبايعه وما

باب الامامة

وقوله في انساب المظلوم من الظالم وسد الثغور وحاية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجزا اصا كروانما
 بالمعنى كونه قرشاً اقله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قرش وقد سلت الاثم اراخلقة لغربش به هذا الحديث
 وقوله لاهاشمياً أى لايشترط كونه من أولادهاشم كما قالت الشيعة فوصلاً لا بطلان امامة أبى بكر وعمر وعثمان
 ولا شبهة لهم فضلاً عن الحق وقوله علوياً أى لايشترط كونه من أولاد على بن أبى طالب كما قالت الشيعة نقياً
 لخلافه بنى العباس وقوله معصوماً أى لايشترط أن يكون معصوماً كما قالت به الاسماعيلية والامامية وكان
 الاولى أن يقول لاهاشمياً ولا علوياً ولا معصوماً ليظهر أن مقابل كل واحد قول على حدة اه حلى (قوله ويعزل
 به) عنون به اشارة الى أنه لايعزل وهو المختار وقول الاكثر يعزل بطريان مايقوت المقصود من الردة والجنون
 المطبق وصيرورته أسيراً لايرجى خلاصه والعنى والخرس والصمم والمرض الذى يفتى العلوم وخلعه نفسه عن
 الامامة المبرزة وأما خلعه بلاسبب فمخبر خلاف اه أبو الهود (قوله الاثنية) لأن ضررها فوق ضررخله
 فتركب أخف الضررين (قوله ويجب أن يدعى له بالاصلاح) لأن في اصلاحه اصلاح الرعية وظاهره ولو منقلباً
 (قوله ويصح سلطنة منقلب) ويرتب على الصحة صحة ما يصد عنه من الاحكام وهل بعد منقلباً بصفة أحد
 الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنه واقله صلى الله عليه وسلم اصعوا وطيعوا ولو أتمر عليكم عبد جنبى
 أجدع اه حلى (قوله ويبنى) الطاهر منه الوجوب (قوله أن يفوض) يفوض الواو وفاعل التفويض أهل الحل
 العقد لا الصبي لما يأتى من عدم صحة اذنه بقضاء وجدة اه حلى (قوله أمور التقليد) أى تقليد القضاء
 والامارة والعائرو السامى وغير ذلك (قوله في الرسم) مراد بالصورة الظاهرة (قوله اهدم صحة اذنه الخ) هل
 اقوله وفي الحقيقة هو الوالى أى لاالصبي (قوله وفيها) أى البرازية (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب التهر عن
 أخيه ولا يظهر الا تعريضاً للاقتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للجهول لأن الامام هو المتبوع ويدل على
 ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام في جزم من صلاته أى أن يتبع وأما الربط المذكور ان كان مصدر ربط
 المبنى للمعلوم فهو صفة المؤتم فيكون بمعنى الاتهام أى الاقتداء وان كان مصدر المبنى للجهول فهو صفة صلاة
 المؤتم لانها هى المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريف الامامة بل للاقتداء اه حلى (قوله بشروط عشرة)
 اعلم أن هذه الشروط للاقتداء الذى ذكره زريقه وجعله للامامة وقد عرفت في نور الابيض شروط الامامة على
 حد تقال وشروط الامامة للرجال الاصحاب ستة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة
 من الاعذار كالرعاف والفاقة والتمتمة والثلث وفقد شرط كطهارة وسرعورة اه احتراز بالرجال الاصحاء عن
 النساء الاصحاء فلا يشترط في امامهن ذلك كورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاصحاء
 فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم أو مساوياً انتهى حلى
 (قوله نية المؤتم الاقتداء) بالامام أو الشروع في صلاته أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة الامام وان انتظر
 تكبيره من غير نية اقتداء وشروط نية الاقتداء أن تكون منارئة للحرية أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينهما
 بين النية فاصل أجنبى كما تقدم وقد مر ما قلناه عن النهي ستانى فراجع ان شئت (قوله واتحاد
 مكانهما) سبأنى أن المعتقد اعتبار الاشياء بالاتحاد المكان (قوله وصلاهما) عطف على مكانهما وفيه
 انه يصح اقتداء المتنفل بالمترى والصواب عبارة نور الابيض وأن لا يكون مصلياً فرضاً غير فرضه اه حلى
 قوله وصحة صلاة امامه) أى في رأى المؤتم أما اذا علم مفسداً في رايه كخروج دم فلا يصح الاقتداء وان كان
 يبرم مفسداً في اعتقاد الامام وأما اذا علم من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كمن المرأة والامام لا يدرى
 ذلك فانه يجوز اقتداؤه على قول الاكثر وقال طائفة منهم الهندوانى لايجوز لأن الامام يرى بطلان هذه
 الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاً له وجه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه
 أى نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدرى ذلك لئلا يكون جازماً
 لنية لانه ان علم به وهو على ائمة اذ مذهبه صار كالتلاعب ولا نية له كذا في امداد القناح واعلم أن بعضهم
 هم من عبارة الهندوانى أن مذهبه اعتبار رأى الامام فقط والصحيح أن مذهبه اعتبار رأى امهم كما صرح به
 في غلى في رسالته المسماة بنهاية التحقيق حلى (قوله وعدم محاذاة امرأة) فان المحاذاة بشرطها مفسدة
 قوله وعدم تقدمه عليه بعقبه) فلا يضرب تقدم أصابع القدم وموضع السجود كافي في نور الابيض لكن في البصر

وبكره تقليد القاسمى ويعزل به الاثنية
 ويجب أن يدعى له بالاصلاح ويصح سلطنة
 منقلب للضرورة وكذا صبي ويبنى أن
 يفوض أمور التقليد الى وال تابع له
 والسلطان في الرسم والولد وفي الحقيقة
 هو الوالى اهدم صحة اذنه بقضاء وجدة كافي
 الإشاعة عن البرزية وفيها لو بلغ السلطان
 أو الوالى يحتاج الى تقليد جديد والصغرى
 ربط صلاة المؤتم بالامام بشروط عشرة
 نية الاقتداء واتحاد مكانهما وصلاهما
 وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة امرأة
 وعدم تقدمه عليه بعقبه

والاصح ما لم يتقدم أكثر قدم المقتدى لانفسد صلته وسيأتي قريبا تصحيحه من التشرح اه حلي (قوله وحله
 بالتفلاته) بأن يراه أو يسمعه أو يرى من خلفه أو يسمعه وان لم يقعد المكان (قوله وبجمله) صورته مقيمون
 أو سافرون أو محتاطون اقتدوا بامام في المصرو سلم على ركعتين وهم لا يدرون طه فالتظاهر أنه مقيم على
 ركعتين سموا فطلت صلته وصلاته من خلفه فلا بد من العلم بجمله في الجملة بأن يقول لهم اني مسافر قبل الصلاة
 أو بعدا بخلاف ما اذا صلى أربعا مطلقا وصلى ركعتين وهو خارج المصرا اه حلي (قوله ومشاركته
 في الاركان) يعني بأن يأتي بها حتى لو لم يأت بركن بطلت صلته فلم يبق اقتداؤه وصورة ركع ورفع قبل أن يركع
 امامه وسلم ولم يقض ذلك الركوع فصلاته باطله وانما قيد بقوله ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضاها لاطل صلته
 اه حلي (قوله وكونه مثله أو دونه فيها) أي في الاركان مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والموحي بها
 بمثله ومثال الثاني اقتداء الموحي بالراكع والساجد واحترزه عن كونه أقوى حالته فيها كاقتراده الراكع
 والساجد بالموحي بما فاته لا يصح (قوله وفي الشرائط) عطف على فيها أي وكون الموتر مثل الامام أو دون
 في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع الشرائط بمثله والعارى بمثله ومثال الثاني اقتداء العارى بالمكتسب
 واحترزه عن كونه أقوى حالته كاقتراده المكتسب بالعارى اه حلي (قوله باركعوا مع الراكعين) وقيد
 معناه اخضعوا مع الخاضعين فله البضاوي (قوله ومن حكمتهما) أي حكمة مشروعيتهما وأشار بهن إلى أن لهما
 حكما أخرى منها دفع حصر النفس أن تستغل بهذه العبادة وحدها بجر (قوله نظام اللفة) بتحصيل التعاهد
 باللقاء في أوقات المساوات بين الجيران بجر واللفة بضم الهمزة اسم من الالتلاف حلي عن القاصوس غافرا
 أبي السعود عن شيخه أنه بكسر هاء خطأ (قوله وتعلم الجاهل من العالم) أي أفعال الصلاة بجر (قوله هي أفع
 من الاذان) على المعقود وقيل بالعمس وقيل بالمساواة حلي (قوله خلافا للشافعي) يعني فانه يقول بأقول
 الاذان (قوله وقول عراخ) أي لا يقتضي أفضلية الاذان عليها لانه كان اما ما قرأه الجمع بين الخبرين
 وانما كانت الخلافة مانعة لأن مبناها على التعظيم والجلال والاذان وان كان قربة لأنه لا يلبس بخلاف
 أن يرفع صوته به فيسمعه الخاصة والعامة وفيهم من يجب ومن لا يجب (قوله أخاف) أي ان كنت مقتديا
 (قوله والجماعة سنة مؤكدة) بالهمز ودونه نهر ولا ينبغي الاسراع اليها ولو لجمعة (قوله أرادوا بالتأكي
 الوجوب) لاستدلوا بهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وصرح في المحيط بأنه لا يرخص لاحد
 في تركها بغير عذر ولو تركها أهل مصر أمر وأيام فان انقروا والانحل مقاتلتهم ويجب التميز بجر على ناركها من
 غير عذر وبأنهم الجيران بالسكوت بجر (قوله فشرط) أي احصتها وما في البحر من أن الجماعة واجبة على القول
 بوجوبها وسنة على القول بسنيتها لوجهه مع توقف الصحة عليها (قوله سنة كفاية) انظر هل ذلك في كل
 مسجد عام أو كل بلد والتظاهر الاول ما إلى (قوله مستحبة على قول) وغير مستحبة على آخر قال الحلي
 والافضل صلته في البيت كما يأتي قبيل ادراك الفريضة (قوله على سبيل التداخي) راجع اليهما والتداخي
 أن يجتمع أربعة فأكثر على امام ودون ذلك لا يكره اذا صلوا في ناحية من المسجد كذا في القهستاني وقوله
 في البحر عن الصدرا الشهيد وظاهر اطلاقه الكراهة أنها التحريمية (قوله وسخفة) قبيل ادراك الفريضة حلي
 (قوله في مسجد محله) أي حارة والذي في المجتبى الاطلاق وهو أوجه لما يلزم من الاذان التحليل والتليس فرعا
 بطلن الخطأ في الاذان الاول أما اذا كثرت بغير أذان فلا كراهة مطلقا وعليه المسلمون (قوله لا في مسجد
 طريق) أي مسجد على قاعة طريق بجر (قوله أو مسجد لا امام له ولا مؤذن) أي وبصلى الناس فيه فوجافوا
 فالافضل أن يصلى كل فريق بأذان واقامة على حدة بجر (قوله وأقلها اثنان) واطلاق الجماعة عليه ما مجبا
 أو حقيقة عرفية قهستاني وفي أبي السعود مأخوذة من الاجتماع والاشان أقله وظاهره أنها فها حقيقة
 القولية (قوله وادمع الامام) أي في غير جمعة كما في البحر أما العبد فيكفي فيه واحد منه كما يأتي ان شاء الله تعالى
 في باب (قوله ولو عجزا) ولا عبرة بغير العاقل بجر وبوخذه منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المنفصل باقتداء
 لأن العبيد تنفل وكذلك المالك وفي البحر لو حلف لا يصلى جماعة وأتم صياحنت في عيونه ولم أرهكم اقتداء
 المنفصل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليحذر (قوله وأغیره) فلو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولده مفقداً أي
 بفضله الجماعة بجر (قوله وتصح امامة الجني) لانه مكلف بخلاف امامة المالك فانه منفل وامامة جبريل

وطله بالتفلاته وبجمله من امامته وسفر
 ومشاركته في الاركان وكونه مثله أو دونه فيها
 وفي الشرائط كما يسط في البحر قبل وثبوتها
 باركعوا مع الراكعين ومن حكمته انظام
 الامامة وتعلم الجاهل من العالم (هي أفضل من
 الاذان) عندنا خلافا للشافعي فله العبيد
 وقول عراخ لا خلاف لا ذنت أي مع الامامة
 اذا لم يجمع أفضل وقال بعضهم أخاف ان تركت
 الفاضلة أن يعاتبني الشافعي أو غيره من أئمة
 أو حنفية فاخترت الامامة (والجواب) أنه
 سنة مؤكدة للرجال قال الزاهد في ارادوا
 بالتأكي الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط
 وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان
 مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على
 سبيل التداخي مستحبة على قول
 تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد
 محله لا في مسجد طريق أو مسجد لا امام له
 ولا مؤذن (وأقلها اثنان) واحد مع الامام
 ولو عجزا أو لم يسكن أو جني في مسجد أو غيره
 وتصح امامة الجني أئمة

تلخيص التعليم مع احتمال الاعادة منه صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل واجبة) وقيل فرض اتما كفاية
 أو عيناً وقيل مستحبة نهر (قوله قال في البحر الخ) وقال في النهر هو أعدل الأقوال وأقواها ولذا قال في الاجتناس
 لا تسبل شهادته اذ انزرها استخفافاً وبجائته أتماسها أو بتأويل ككون الامام من أهل الاهواء أو لا يراعى
 مذهب المتقدمى فتقبل اه (قوله ثمرة الخ) وثمرة من قال بفرض الكفاية سقوطها بفعل البعض ومن
 قال بفرضية العين عدم صحة صلواته منفرداً كما في المعراج والغاية ذكره أبو السعود وقوله يتركها مرة فمن
 قال بالسنية لا يقول بانهم الترك الا اذا اعتاد كما مر والاثم المترتب على ترك السنة أدنى من الاثم المترتب على ترك
 الواجب (ثمرة) يجوز اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم ببعض أئمة بل ما خرج نبي من الدنيا الا بعد أن صلى
 خلف رجل من أئمة وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الثانية من الصبح خلف عبد الرحمن بن
 عوف وقد قدموه لتأخر النبي صلى الله عليه وسلم اه مواهب (قوله على الرجال) أخرج النساء والصبيان
 وذكر البالغين بعده مستنداً له وقيل الا حراً أخرج العبيد أى ولو أذن لهم فيما يظهر (قوله ولو فاتته نذب
 طلبها الخ) اعترضه في الشرع بلالية بأنه بنافى الوجوب ويجاب بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها
 في الاماكن القاصية حرج لا يخفى مع ما في مجاوزة مسجد حبه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة
 لحار المسجد الا في المسجد اه حلي وفيه أن ظاهر اطلاقه التدب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ
 قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد الحلي اذ لم تقم فيه الجماعة ونقام في غيره لا يرتاب أحد أن
 مسجد الجماعة أفضل على أنهم اختلفوا في الافضل هل جماعة مسجد حبه أو جماعة المسجد الجامع كما في البحر
 وما يأتي من الحديث يؤيد الثاني (قوله الا المسجد الحرام ونحوه) هو مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فان
 فضل الصلاة فيها يفوق على فضيلة الجماعة في غيرها الحديث ابن ماجه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال
 عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين وصلاته في المسجد
 الذي يجمع فيه بخمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الأقصى بخمسة آلاف وصلاته في مسجدى هذا اجمعتين
 ألف صلاة وصلاته في المسجد الحرام مائة ألف صلاة حلي عن الجامع الصغير (قوله ومقعد) قال في القاموس به
 قعد واقعداداً يقعد فهو مقعد اه حلي (قوله وزمن) من الزمان وهى العاهة التى هى الآفة قاموس وكأنها
 نحو السبل وذات الجنب حلي وفي أبي السعود هى التى يعبر عنها بالقصبة (قوله من خلاف) نص على المتوهم
 فاذا كان من جهة واحدة فعدم الوجوب أولى (قوله أو رجل) لوجود الحرج (قوله ومفلوج) هو من به فالج
 وهو استرخاء لا حدشقى الانسان لانه باب خلط بلقي تنسده منه مسالك الروح حلي عن القاموس (قوله
 وشيخ كبير عاجز) أى لا قوة له (قوله وأعمى) وان وجد قائد انفاً فى الجماعة أما الجمعة ففيه الخلاف بين الامام
 ومناصبه وهل العبد مثلهما بحر حلي (قوله ولا على من حال الخ) أى منعه عنها أحد ما ذكره وقوله مطر الظاهر
 تقييده بالشدة كالبرد (قوله كذلك) أى شديدة في الاصح قاله أبو السعود (قوله ويرى ليل) أى في ليل مظلم نهر
 عن السراج (قوله وأخوف على ماله) المراد به ما تحت يده ولو أمانة (قوله أو من غريم) أى من كان مفلساً
 لا غنياً كما يؤخذ من نظائره (قوله أو ظالم) يخافه على نفسه أو ماله (قوله أو مدافعة أحد الاخشين) فلا يساح
 له الاقدام على صلاة الجماعة بذلك وان كان تركها مكرهاً وتحريراً لان الاقدام معها أشد كراهة لذهاب الخشوع
 بشغل البال ومثلها ما روى (قوله وقيامه بمرض) ربما أفاد لفظ القيام أن المريض يتضرر بذهابه فان لم يتضرر
 وجبت (قوله تنوقه نفسه) أى تستشعر شهوة نفسه الى الاكل منه لشغل باله وظاهره وان لم يجد جماعة بعد
 (قوله وكذا الشفاهة بالفقه) عم التعليم والتعلم والتأليف (قوله الا اذا واظب تكاسلاً) اعلم أنه وقع خلاف
 في سكر الفقهاء المشتغل عن الجماعة فمن قائل يعزروا لا تقبل شهادته ومن قائل يعذروا ومن قائل يعزروا ومن قائل يعزروا
 على التساؤل بينهما والثاني على غيره وعلى هذا التوفيق اقتصر الشرح لان الاشتغال به قد يعظم فوابه على
 الجماعة ان حثت النية (قوله ولو بأخذ المال) هذا حكم التعزير مطلقاً لا بقيد كونه في نفوت
 الجماعة (قوله يعنى مجبسه) أى لا يأخذه على وجه القلق كما قد يتوهم بصر عن البرازية وسبأ في التعزير
 تضعيفه لما فيه من قبح باب اللطمة (قوله ولا تقبل شهادته) أى تارك الجماعة (قوله أو عدم مراعاته) أى الامام
 مذهب المأموم في الفرائض أو الواجبات (قوله والاحق بالامامة) أى الاولى بها (قوله تقدما) أى على من

(وقيل واجبة وعليه العمارة) أى فائتة
 مشايخاً وبه جزم في النسخة وغيرها قال في
 العروة والراجح عند أهل المذهب (قدس
 أو يجب) ثمرة تظهر في الاثم بتركها مرة (على
 الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على
 الصلاة بالجماعة من غير حرج) ولو فاتته نذب
 طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه
 (فلا تجب على مريض ومقعد وزمن ومقطوع
 يد ورجل من خلاف) أو رجل فقط ذكره
 الحلي (ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى)
 (من حال ينس)
 (ولا يجزئ قائد) (ولا على من حال الخ)
 وبينهم مطر وطين وبر شديد وظلمة كذلك
 ويرى ليلاً ليلاً أو أخوف على ماله أو من
 غريم أو ظالم أو مدافعة أحد الاخشين
 وارادة سفر وقيامه بمرض وحضور طعام
 تنوقه نفسه ذكره الحلي (وكذا الشفاهة
 بالفقه لا يفهمه كذا جزم به الباقى تبعاً
 للهنسي) أى الا اذا واظب تكاسلاً فلا يعذر
 ويعزروا بأخذ المال به في مجبسه عنه مدة
 ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام
 أو عدم مراعاته (والاحق بالامامة)

تقدماً

حضر معه (قوله بل نصبا) للراتب ويبحث الحلي اعتبارا لافضلية في الكبرى (قوله العلم بالحكم الصلاة) انما تقدم على الاقرار لانه يفتقر اليها لركن واحد والعلم يفتقر اليه سائر اركان والعلم افضل من الادل جوى وخص احكام الصلاة لان الزائد عليها غير محتاج اليه هنا (قوله محصلا وفسادا) أى محصلا (قوله بشرط اجتنابه للوقاحش) وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب منه في غير (قوله وحفظه الخ) جعل في النهر من لوازم كونه أعلم (قوله وقيل واجب) استظهره صاحب الجبر لان مقتضى الواجب الاثم بالسترل ويورث النقصان في الصلاة (قوله وقيل سنة) جرى عليه الزبطي وجعاعة وهو الاظهر لان هذا التقديم على سبيل الاولوية فلا نسب له مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قواهم أقرأ أى أجود لا أكثرهم حفظا وان جعله في الجهر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها فهم سنانى (تبيينه) حفظ القرآن من الصعابة أى بن كعب وزيد بن ثابت ومعه ابن جبل وأبو زيد الانصارى وعثمان بن عفان واختلف في أى الدرءة وعبادة وتيمم الدارى أبو السعود (قوله أى الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما اشبهه بالوجه حرمة ويلزم من الورع التقوى من غير عكس والزهد نهي عن الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجر لمن الوه فلما نسخت أريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة الا لان الاعلى من أسلم في دار الحرب فقام في المعرج (قوله أى الاقدم اسلاما) لان من استأذى عمره في الاسلام كان أكثر طاعة بحرو والذى في المحيط أن الاكبرية لم على الاورع (قوله فيقدم شاب) أى نشأ في الاسلام أو أسلم قبل النسخ (قوله وعليه) أى الورع (قوله بالضم) أى ضم الناصب في اللام الضم والسكون (قوله أكثرهم نجدا) تفسيره بالمزيم وقال في البدائع لا حاجة الى هذا التكاف بل يفي على ظاهره لان صياحة الوجه سبب لكثرة الجماعة حلي عن الجبر (قوله ثم أصبحهم أى أصبحهم وجهها) السامحة عبارة عن بشاشته في وجهه من بقاءه وابتسامه له وهذا يغاير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء حلي (قوله ثم أكثرهم حسنا) انما يحسن ذكره على تفسير الاحسن وجهها بما ذكره الشرح والافهوك بكثرته المهم الا أن يراد هنا حسن جميع الاعضاء (قوله ثم الاشراف نسبا) انظر ما اذا اجتمع ذوو أنساب كعباسى وحسنى وحسينى وزبيرى من يقدم (قوله ثم الاحسن صوتا) أى عند التساوى في الصفات السابقة يقدم هذا (قوله ثم الاحسن زوجة) جرى فيه على الغالب فان من كانت زوجته حسنا أحبها فالمراد الهبة فاندفع ما في الحلي وانما تقدم لعفة نفسه عن التطلع لغيرها من النساء (قوله ثم الاكثر مالا) أى لعفة نفسه هذا ان كان حلالا والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكثر جاها) أى اذا صر فيه يرضى والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكثر نوبا) لان النظافة سبب لكثرة الجماعة وفسره بعضهم بالاغلى نوبا (قوله ثم الاكبر رأسا والاصغر عضوا) لا يثني على كبر العقل يعنى مع مناسبة الاعضاء والا فلو خش الرأس كبرا والاعضاء صغرا كان دالا على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله حلي وحل بعضهم العضو على الذكر وربما يؤيد قول صاحب الجبر في الاستنجاء ويسكت الجبر بعقبه فيتر العضو عليه بشماله وتوقف العلامة أبو السعود في تفسيره قال وقد نقل بعضهم هنا كلاما لا ينبغي أن يذ كر فضلا عن أن يكتب ولعله ما مر وعليه فيعلم أصغرته باخباره وفي كتب القراءة أن الذكر الطويل الرقيق دليل على الشبق وحسن الخلق والغليظ الطويل يدل على رداءة الطبع وسوء الفهم (قوله ثم المقيم على المسافر) اعلم فيما اذا كانوا مقيمين أو مختلطين أما اذا كانوا مسافرين جميعا ماعدا انضمامهم فلا يظهر أولوية المقيم وقد يقال بأولوية المقيم ليتحققوا به في تمام الصلاة الرباعية فتأمل (قوله ثم الحز الاصل على المعنى) لشرفه عليه (قوله ثم المقيم عن حدث الخ) اعلم ان يكونه عن أخف الحديث بخلاف الآخر (قوله في التراحم) أى في أمر شرعى أو عادى (قوله ومنه) أى من المريج (قوله والدعوى) أى بين يدي القاضي (قوله وفي طلبه العلم) أى الذين يتعاقبون في الاخذ ومثل العلم القرآن (قوله فان اختلفوا) أى في دعوى السبق (قوله كما في الحرق) التشبيه في أن الترتيب اذا لم يعلم كان كالمسألة لاني القرعة فانها لا تتأ في فهمها حلي (قوله ويجعل كأنهم ما توامعا) فلا يربث أحد منهم من الاثر بل يربث كلا ورثة الاحياء (قوله وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم) أى من جهة الوقف أو من الطلبة حلي (قوله جازان يقدم من شاء) لان له حيثنذ أن لا يقرتهم أصلا حلي (قوله فان استروا) المراد بل جمع ما فوق الواحد (قوله

بل نصبا مجمع الانهر) العلم بالحكم الصلاة) فقط حصة وفساد بشرط اجتنابه للوقاحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) وتجويدا (للقراءة ثم الاورع) أى الاكثر اتقاء للشبهات والتقوى اتقاء المحترقات (ثم الاسن) أى الاقدم اسلاما ما تقدم شاب على شيخ أسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم أقدمهم علما ونحوه وحيثنذ فقلما يحتاج للقرعة (ثم الاحسن وجهها) أكثرهم نهجا بالناس (ثم الاحسن أى أصبحهم وجهها ثم زاد في الزاد ثم أصبحهم أى أصبحهم نسبا) زاد أكثرهم حسنا (ثم الاشراف نسبا) في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاكثر قيل عن المنسل ثم الاحسن زوجة ثم أكبر عالما ثم الاكثر جاها (ثم الاكثر نوبا) ثم وأساوا الاصغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحز الاصل على المعنى ثم المقيم عن حدث على متمم من جنابة فائدة لا يقدم أحد في التراحم الابرج ومنه السبق الى الدرس والاقتراب والدعوى فان استروا في الجنى اقروا بينهم انتهى كلام الاشياء وفي الفضل ٢٢ من خطر التنازعانية وفي طلبه العلم يقدم السابق فان اختلفوا وجمعة بينة فيها والا فمرف كجبتهم معا كما في الحرق والفرق اذا لم يعرف الاول ويجعل كأنهم ما توامعا انتهى وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء وأكبر مشايخنا على تقديم السابق وأول من سنه ابن كثير (فان استروا بقرع) بين المستوين (أو الخبار الى التوم)

اعتبراً كثرهم) لا يظهر هذا الا في التمسك والافضل بصلى خلف من يختاره (قوله مطلقاً) أى وان اتصف غيره
 بالصفات السابقة وهل الاولوية هنا على سبيل الوجوب (قوله الا أن يكون معه) أى مع من ذكر من صاحب
 البيت والراتب (قوله لعموم ولا يتهم) حتى على رب المنزل والراتب (قوله والمستعبر والمستأجر أحق) في تقديم
 المستعبر نظراً لأن للمعبر أن يرجع أى وقت شاء بخلاف المؤجر مجبر وأجيب بأنه لما لم يرجع في العارية وقت ارادة
 الصلاة فقد رضى بتلك المنافع للمستعبر وقتئذ كان أولى فله عبد الحلى (قوله لما لم) أى من قوله لعموم
 ولا يتهم ولكن غير مناسب لأن المراد بعموم ولا يتهم هو موها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول
 لأن الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك حلى (قوله تحريماً) استظهاراً لصاحب البحر واستند فيه للحديث
 (قوله لحديث أبي داود) تبع في ذلك صاحب النهر وهو رواية لبعض الحديث بالمعنى والذي في البحر من رواية
 أبي داود عن ابن عمر فروعا ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة
 دباراً ورجل اعتبد محضره الدبار أن يأتيها بعد أن تفوته ومعنى الأخير أنه طلب من عبده العبودية بعد
 ما حرره لما فهم من الازلال أفاده نوح وقال في المختار الدبار بالـ كسر أن يأتي بالصلاة بعد ما ذهب الوقت
 (قوله والكراهة عليهم) وظاهر ما في البحر حيث خص التحريم بالامام للحديث السابق أن الكراهة في حقهم
 تنزيهية (قوله ويكره امامة عبد الحلى) وذلك لقلة رغبة الناس في الاقتداء بهم ولا فيؤذى الى تقابل الجماعة
 المطلوب تكثيرها تكثير اللابحجر (قوله تنزيهاً) أى في الكل لقول محمد في الاصل امامة غيرهم أحب الى الله
 وينال فضيلة الجماعة كما في البحر (قوله امامة عبد) لعدم تفرغه للتعليم بحر (قوله ولومعقفاً) يلزمه استعمال اللفظ
 في حقيقته ومجازه فان المعتق عبد باعتبار ما كان الآن به كون من قبيل عموم المجاز بأن يراد من العبد
 من انصف بالرق وقتاً مساوياً كان في الحال أو فيما مضى اه حلى (قوله والعله) أى في كراهة امامة
 العبد ولومعقفاً (قوله من تقدم الحز) أى من أولوية تقدمه فقديماً العبد عليه خلاف الأولى وهو يرجع
 الى كراهة التنزيه المذكورة هنا الى ذلك أشار الشرح بقوله فتنبيه وقوله اذ الكراهة لا حاجة اليه لانه الموضوع
 فان قلت هل الافضل الصلاة خلف هؤلاء أو الافراد قلت قال في البحر قيل أما في حق الفاسق فالصلاة
 خلفه أولى لما ذكر في الفتاوى وأما الآخرون فيمكن أن يكون الافراد أولى بلهلمهم بشروط الصلاة ويمكن
 أن يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق اه (قوله وأعرابي) لأن الفاسق عليه الجهل والاعرابي من يسكن
 البادية عربياً كان أو عجمياً وأما من يسكن المدن فهو عربي بحر واختلف في نسبتهم قيل انهم نسبوا الى عربية
 بفصتين وهى تهامة لأن أباهم اسمعيل عليه السلام نشأ بها وفيه إشارة الى أنه لا يكره امامة العربي البلدى
 قهستاني (قوله وفاسق) لانه لا يهتم لامر دينه بحر والمراد الفاسق بمجاعة بدليل عطف المبتدع عليه
 وتكره امامته ولو في جمعة لوجود المندوحة بالاتقال الى امام آخر فيها لأن الملقى به جواز تعدد دعاياه
 أبو السعود (قوله وتركان) جبل لا يستوطنون محلاً (قوله وعامى) من عطف العام (قوله وعامى) لانه لا يتوقى
 النجاسة (قوله ونحوه الاعشى) هو سبي البصر ليلاً ونهاراً قاموس وهو يبحث لصاحب النهر (قوله الا أن يكون
 أى غير الفاسق) وهو العبد والاعشى والاعرابي أما الفاسق الاعلم فلا يقدم لان في تقديمه تعظيمه وقد وجب
 عليهم اهانته شرعاً ومقادير كراهة التحريم في تقديمه اه أبو السعود (قوله وهى اعتقاد خلاف المعروف)
 ظاهره اقتصارها على الاعتقاد وليس كذلك وعرفها الشئى بقوله هى ما أحدث على خلاف الحق الملقى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل وجعل ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً (قوله لا بعانة) فان عاند
 كفر قطعا حلى (قوله وكل من كان من قبلتنا الخ) قال في جمع الجوامع وشروحه ولا تكفر أحد من أهل
 القبلة ببدعة كـ كرى صفات الله تعالى وخلقه افعال العباد وجواز رؤيته تعالى يوم القيامة ومنهم من
 كفرهم أماناً خرج يده من أهل القبلة كـ كرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالخزيان
 فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم بحى الرسول به ضرورة اه بحر فقول الشرح ومنهم من كفرهم راجع
 لكل البدعة والمراد أن بعض أهل السنة حكم بكفرهم لابعض الخفية فقط (قوله لا يكفر بها) نعمت لمبتدع
 وجعله الشرح خبر الكل ولا ضيقه حلى (قوله وسب أصحاب الرسول) أى ما عهد الشيوخ فان سبهما
 أو أحدهما كفر حلى بـ بـ (قوله ويكرهون الخ) هو وما بعده مذهب المعتزلة لا الخوارج الا أن يراد بالخوارج

فلما اختلفوا اعتبر كثرهم ولو قدموا غير
 الأولى أساساً بلائهم (و) اعلم أن صاحب
 البيت (ومثله امام المسجد الراتب) أولى
 بالامامة من غيره (مطلقاً) الا أن يكون معه
 سلطان وقاض فيقدم عليه (لعموم ولا يتهم)
 وصرح الحدادى بتقديم الوالى على الراتب
 (والمستعبر والمستأجر أحق من المالك) لما مر
 (ولو أتم قوما وهم له كارهون ان) الكراهة
 (لفساد فيه) ولا أنهم أحق بالامامة منه كره له
 ذلك تحريماً للحديث أبي داود لا يقبل الله
 صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون (وان
 هو كره لا) والكراهة عليهم (ويكره) تنزيهاً
 (امامة عبد) ولومعقفاً قهستاني عن الخلاصة
 والعله ما قدمناه من تقدم الحز الاصلى اذ
 الكراهة تنزيهية فتنبيه (وأعرابي) ومثله
 تركان واكراد وعاتى (وفاسق وأعى) ونحوه
 الاعشى نمر (الا أن يكون) أى غير الفاسق
 (أعلم القوم) فهو أولى (ومبتدع) أى
 صاحب بدعة وهى اعتقاد خلاف المعروف
 عن الرسول لا بعانة بل بنوع شبهة وكل من
 كان من قبلتنا (لا يكفر بها) حتى الخوارج
 الذين يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
 أصحاب الرسول ونبيهم روى صفاته تعالى
 وجواز رؤيته

من خرج عن طريق أهل السنة (قوله لكونه عن تأويل وشبهة) أنه لعدم التكفير وأخذه فهموه أنه إذا لم يكن كذلك يكفر كلهم وفيه تأمل (قوله الاخطائية) استثناء من قبول الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لانهم يجوزون شهادة الزور ولو افقهم وليسوا كفارا والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة وأما الفروع المنقولة من الخلاصة وغير ما يصريح به الكفر فلم تنقل عن الأئمة رجع الله تعالى وانما هي من تفرعات المشايخ والله تعالى هو الموفق اه حلي (قوله كقوله ان الله تعالى جسم) أي اوله يدا ورجل كالعباد أو أنكر الاسراء بحر وقوله وانكاره صفة الصديق وكذا خلاصته وقوله كالأجسام ليس قيدا إذا اطلق كفر أما إذا قال لا كالأجسام يصدق بحر (قوله أصله) أو المراد به التأكيد (قوله وولد الزنا) لنفرة الناس عنه وما قيل لانه ليس له أب يؤذيه فقول بربيه المروءة تعليل بارد عيني وعليه قنيت الكراهة فيه وإن لم يكن جاهلا فإله أبو السعود وفي الخبر وولد الزنا هو ولد القوم لا كراهة إذا لم يكن محققا بين الناس لفقد علة الكراهة فجعل الكراهة تنبئ بالاختيار أو رجب (قوله نال فضل الجماعة) بحث فيه بأن الكراهة فيه مخرجة على ما سبق فكيف تنال فضل حرره (قوله باختلاف الحديثية) قوله وكذا أنكره الخ) ظاهر التشبيه أن الكراهة تنزيهية (قوله خلف أقوله) ولما كان الكراهة صبيح (قوله وسبقه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كذا ذكره في أبيه (قوله الكراهة فيه لنقص صلاته بترك ما موبه وارنكاب منهي عنه) قوله وشارب خمر) هو والابن يجرم بحر في الفاسق (قوله ونعام) من ينقل الكلام بين الناس على جهة الافساد وهي من الكفاية يجرم بحر الانسان قبولها كما أفاده العدوي في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله ومراء) هو الذي يقصد من وراء الناس سواء تكلف تحسين الطاعات أو كان ذلك هادنه حلي وهو محبط للعمل (قوله ومنصنع) وهو الذي يكلف من الطاعة فهو أخص مما قبله (قوله ومن أم بأجرة) هذامبني على بطلان الاستنجار على الطاعات وهي حقيقة المتقدمين والمفتي به جواز خوف تعطيل الشعائر حلي وأبو السعود (قوله لكن في وتر الجراح الخ) هو المتقدم لأن المحققين جنسوا إليه وقواعد المذهب شاهدة حلي (قوله ان تبين المراعاة) أي في الفرائض والواجبات والسنن (قوله أو عدمها لم يصح) هذا إذا لم يراع في الفرائض أما عدم المراعاة في الواجبات (قوله أي الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فيوجب الكراهة لا الفساد والظاهر على التحريم وإن راعى فيه ما دون السنن لا يترك الاقتداء لانه واجب على أرجح الأقوال ومراعاة الواجب على ترك كراهة التنزيه فإله الحلبي تنقها (تتمه) اقتداء الحنفي بمثله أولى إذا لم ينسب جماعة الشافعي بجهنم (قوله هوفيه) أما إذا سبق مع ضرورة فالأفضل أن يقتدى بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجهر يستلزم واحدا مكرره عندنا على العقد إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد وأذيت الجهر بالاراء الكراهة ولأنه لا يجزى الحنفي حالة صلاة الشافعي أما أن يشتغل بالرواتب أو التفل أو بغيره (قوله أو بغيره) وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويكره التطوع في المسجد والناس في المكتوبة وأما أن يجلس وينظر الحنفي وهو ايضا مكرره لأن فيه الاعراض عن الجماعة ومخالفة المسلمين من غير كراهة في جماعتهم على المختار وحيث كرهت الصلاة فلا في تلك الحالة فالجواب بغير صلاة أولى بالكراهة أفاده الشيخ زين في رسالة له في هذا المقام (قوله وان شك كره) فالصلاة صحيحة مكرره أما الصحة فلهل حاله على الصلاح وأنه باقباله على الصلاة راعى مذهب غيره حيث كان ذلك مطلوباً في مذهبه وأما الكراهة فما اعتبار أن بعض ما يجب تركه عندنا بسنن فعله عنده كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فالظاهر أنه لا يتركه حلي وهل الكراهة تحريرية ظاهرة إطلاقه نعم ويحترز (قوله ويكره تحريره) تطويل الصلاة) جزم بكراهة التحريم مع أنه بحث صاحب البحر أخذ من الأمر بالتخفيف المتقدم للوجوب وعم كلامه الركوع فلا يطيله لأدراك الجاني خلافاً لا يلبث (قوله على القوم) وإن كانوا يمحسون (قوله زائد على قدر السنة) حال مؤكدة (قوله واذكار) ولو أذعية آخر تشهد (قوله ظاهر حديث معاذ) وهو أيها الناس إن منكم منفرين من أم بالناس فليخفف فإن منهم المريض والضعيف وهذا الحاجة (قوله لا يتركه على صلاة أضعفهم مطلقاً) أي ولو كان أقل من السنة ان علم أن فيهم ذلك أو غلب على ظنه والمراد بالأضعف

لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم
الاخطائية وضمان كفرهم (وان) أنكر
بعض ما علم من الدين ضرورة (كفر بها)
قوله ان الله تعالى جسم كالأجسام وانكاره
صفة الصديق فلا يصح الاقتداء به أصلاً
فلخصه (وولد الزنا) هذا ان وجد غيرهم والا
فلا كراهة بحر جحا وفي التمر عن المحبط على
خاف فاسق أو مبتدع نال فضل الجماعة
وكذا أنكره خلف أمره وسبقه ومفلوج
وأبرص شاع برصه وشارب خمر أو سكران
ونعام ومراء ومنصنع ومن يكره
قوله ستاني زاد ابن ملك ومخاف كشافه
لكن في وتر الجراح تبين المراعاة لم يكره
أو عدمها لم يصح وإن شك كره (و) يكره تحريراً
(تطويل الصلاة) على القوم زائد على قدر
السنة في قراءة وأذكار رضى القوم أولاً
لاطلاق الأمر بالتخفيف منهم وفي التمر بلاية
ظاهر حديث معاذ أنه لا يتركه على صلاة
أضعفهم مطلقاً

طبيعاً الحاجة لتصرح به في الحديث (قوله ولذا قال الكمال) من كلام الشرنبلالي وقوله الاضرورة أي
 أنه يقر بالمسنون الاضرورة (قوله وصح أنه عليه الصلاة والسلام) أي به دليله على أنه يصلي بصلاة الاضرب
 الذي يعم إذا الحاجة ولو كان أقل من السنة فإن السنة في صلاة الفجر القراءة من طوال المفصل وقد تركه
 عليه الصلاة والسلام لحاجة المرأة (قوله ويكره تحريجا جماعة النساء) لأن الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكتف
 وأن وقفت وسط الصف لم ترك الامام مقامه وكل من مامكروه كافي العناية وهذه بقية قضى عدم الكراهة
 لو اقتدت واحدة فقط محاذية لفقد الامرين اه حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لأنها فريضة وترك التقدم
 مكروه فدار الامر بين فعل المكروه لفعل الفرض أو ترك الفرض وتركه فوجب الاول بحر وفيه أن فرضها بسقط
 بصلاة واحدة قوله لانهم لم تشرع مكثرة بمعنى أنها لو كثرت تقع الثانية فلا مكروهها كافي البحر أي لا غير صحيح
 كما هو منه العبارة (قوله تفوتن بفراغ احدهن) فيكون فراغ ذلك موجبا لفساد فرضية صلاة الباقيات
 بحر ولا يقال قد يفرض معالاة نادر اه حلي (قوله لا تعاد) لانهم لو أعيدت لوقعت فلا مكروهها (قوله الا اذا
 استخلفها) استثناء من قوله لا تعاد (قوله وخافه رجال ونساء) ظاهر العلة الآتية يقتضي الفساد ولو كن نساء
 خلاصاً فاده أبو السعود (قوله تفسد صلاة الكل) أما الامام والرجال فلم يفسد صلاة الرجل بالمرأة وأما النساء
 والمقدمة فلا ينقض دخولن في تحريمه كماله فاذا اتفقتان الى تحريمه ناقصة لم يجوز كانهن خرجن من فرض الى
 فرض آخر حلي عن البحر (قوله تنقض الامام) هو من يؤتم به ذكر كان أو أنثى وتركها هو الصواب لانه اسم
 لا وصف نهر ولا بد من تقدم عقبها على عقب من خلفها أقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا
 بسكون السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين بكسبت وسط القوم والا فالجريك
 بكسبت وسط الدار ورماسك ويسر بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الآخر قاله ابن الاثير وكأنه
 الاشبه وذكر السبوطي في اشباهه مانصه

موضع صالح لبن فسكن * وفي حركته تراه ميئنا

بجلسة اوسط الجماعة اذهب * وسط الدار كلهم جالسنا

أبو السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة لأنه أقل كراهية من التقدم قاله في البحر (قوله فيقتد بهن)
 اذ لو صلى وسطهن فسدت صلاتهن بماذا تنزل على تقدير كونه تفسد صلاتهن (قوله فيتوسطهم الخ) أشار
 به الى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام وسطهن رأياً امرأة يصطلون
 قعوداً والنساء قائمات بحر (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع النوازل يجوز للزوج أن ياذن لها
 بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهما ونزيتهما أو أحدهما وزيارة الهارم فان كانت قابلة أو غاسلة أو كان لها
 على آخر حق أو عليها حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم
 والولية لا ياذن لها ولا تخرج ولو اذن لها خرجت كأنها صبيحة وتمتع من اللحم وان أرادت أن تخرج الى مجلس
 العلم بغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج من العالم وأخبرها بذلك لا يسمعها
 الخروج وان امتنع من السؤال يسمعها لخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة وأرادت أن تخرج لمجلس
 العلم لتعليم المسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها له أن يسمعها
 وان كان لا يحفظها الاولى أن ياذن لها احباً وان لم ياذن لها فلا شيء عليه ولا يسمعها الخروج مالم تقع نازلة اه
 (قوله ولو يجوز) اسم لمؤنث غير لازم التاء كافي الرضى وفي القاموس لا يقال يجوز أو أخره رديته من احدى
 وخسين الى آخر العمر هستانى وقوله لبسلايان للاطلاق أيضاً (قوله على المذهب المقتضى) قد يقال هذه
 الفتوى التي اعقبها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا أن الشابة تقع مطلقاً اتفاقاً
 وأما المجوز فلها حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهر والعصر والجمعة فلا تقع بمنع الجواز
 في الكل يخالف الكل وما في الدر المنقبي يوافق ما هنا حيث قال وفي الكافي وغيره أتماني زماناً فالتفتي به منع
 الكل في الكل حتى في الوعظ ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا قال عائشة للنساء حين شكون اليها من عسر
 لنسبه لهن عن الخروج الى المساجد لعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما أذن لكن في الخروج قهراً
 (قوله واستثنى الكمال الخ) قد علمت أنه مذهب الامام (قوله أو زوجته) عطف على رجل (قوله أما اذا كان

ولذا قال الكمال الاضرورة وصح أنه عليه
 الصلاة والسلام قرأ بالمعززين في الفجر حين
 سمع بكاء صبي (و) يكره تحريماً (جماعة
 النساء) ولو في التراويح (في غير صلاة
 جنازة) لانهم لم تشرع مكثرة فلو اتفقت
 تفوتن بفراغ احدهن ولو اتفقت فيم ارجلا
 لا تعاد لسقوط الفرض بصلاتهم الا اذا
 استخلفها الا امام وخلفه رجال ونساء فتفسد
 لكل (فان فعلت تنقض الامام وسطهن)
 فلو تقدمت أثمت الا لا تنقض فيقتد بهن
 (كالعارة) فيتوسطهم امامهم وتكره
 جماعة منهم تحريماً فتح (ويكره حضورهن
 الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطابقاً)
 ولو يجوز للبلا (على المذهب) المقتضى به لفساد
 الزمان واستثنى الكمال جئنا العجائز المتفانية
 (كما تكرر ما منة الرجل لهن في بيت ابس
 معهن رجل غيره ولا يحرم منه) كما ختمه
 (او زوجته أو أمته) أما اذا كان معهن واحد
 من ذكر

معهم واحد) أي شخص واحد فيم النفي (قوله أو أتمن في المسجد) أي بوابه مفتوح قاله الحلبي جهتا (قوله لا يكره) هذا إذا لم يكن في الظنون أو لا يكره وإن شمر ما للكل فهو مستثنى وهو للمسوى وفيه نظر إلا أن يحمل على المحرم برضا أو بصاهرة قاله أبو السعود (قوله أما الواحدة فتأخر) ولو كان معه رجل واحد أو أتم الرجل عن يمينه وللرأة خلفهما وإن كان رجلا واحدا أو أتم الرجل خلفه والمرأة خلفهما بغير وتأخر الواحدة محله إذا اقتدت برجل لا يامرأته مثلها برب جندى (قوله محاذيا) بلا فرجة جلالي (قوله فلو صغيرا) أي فلو كان قدم الامام صغيرا في القهستانى والعبرة بعدم وقيل أنها جارية ما بقي المحاذاة في شئ من أخدم والاصح أن العبرة لا كرها كذا في التنية ولو اختلف قدمه ما في الصغرى والكبر فالعبرة بالكعب في الاصح اه ظاهره أن التصحيح الأول عند مساواة قدميه ما والتصح الثاني عند اختلافهما وناظره قتل الجوى كالجهر أنهم ما قولان في المثل وكلام الشرح لم يوافق واحد منهما (قوله كره اتفاقا) أي تنزيه القول لمحمدان صلى خلفه جائز وكذا ان وقف عن يساره وهو موسى ٥٥ (قوله والرائد يقف خلفه) يتم الاثنين ولو رجلا وصيا كما في الجوى في القهستانى عن الحلبي أن الواحد يتأخر عن اليمين إلى الخلف إذا جاء آخر اه (قوله وتحريرا لو كره) لترك الواجب دل على ذلك قوله في الهداية في وجه كراهة امامة النساء لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف فيه اختلاف وفي القنية الاول أفضل من الثاني والثاني أفضل من الثالث وهكذا وفي البحر روى في الاخبار أن الله تعالى إذا أنزل الرحمة على الجماعة ينزلها أولا على الامام ثم يجاوز عنه إلى من يجذاه في الصف الاول ثم إلى الميامن ثم إلى المياسر ثم إلى الصف الثاني (قوله كره اجماعا) أي للمؤتم وليس على الامام منها شئ ويخلص من الكراهة بالقهقري إلى خلف ان لم يكن المحل فيه فاعلى الظاهر وانظر هذا مع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والساق دونه لا يكره وقد تزل الخصاله بأن تكون الثانية موضوعا إذا كان المؤتم خلفه (قوله وينبغي أن يأمرهم الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام أقبوا الصفوف واحذوا بين المناكب وبتوا الخلل ولينوبا أيديكم اخوانكم لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله (قوله الخلل) هو انفراج ما بين الشيتين قاموس وهو على وزن جبل (قوله ويقف وسطا) والاشاء أبو السعود (قوله وخبر صفوف الرجال أو لها) لقوله صلى الله عليه وسلم يكتب للذي خلف الامام بحذاءه مائة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمس وسبعون صلاة وللذي في الجانب الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمس وعشرون صلاة بغير (قوله في غير جنازة) أما فيها فاسترها وورد في الحديث أن من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له فإذا كانوا ستة يجعلون صفوفًا ثلاثة ثلاثة واثنين واحدا (قوله ولو صلى على صفوف المسجد) الرفوف جمع رف قال في القاموس الرف يشبه الطاق يجعل عليه طرائق البيت كالرفوف اه (قوله كره) أي تنزيه الاسماء عنه (قوله كقبامه في صف الخ) فانه مكره وهل الكراهة تنزيهية أو تحريرية يجوز والذي يرشد إليه قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله الثاني (قوله وهذا الفعل ففوت الخ) ليس مذهبا لنا والذي تفيد عبارات المذهب الكراهة فقط ر قوله الذي هو التضييف إلى خمسة وسبعة وعشرين ضعفا (قوله هي مود بركة السكامل) الظاهر أن المراد بها الرحمة التي تنزل بسبب اخلاصه على الحاضرين (قوله لتقصيرهم) أي خيبة سقطت حرماتهم (قوله أليكنكم مناكب في الصلاة) المعنى إذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لانه أبو السعود عن النساوى (قوله لكن نقل المصنف الخ) الاولى حذف هذا الاستدلال اذا لوزن لمع الحديث (قوله ما يخالفه) من فساد الصلاة لانه امثل أمر غير الله تعالى قلنا بل امثل أمر الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (قوله قلت فهل ثم فرق) أقول ان المصنف لم يرمز كلام القنية بل قال عنه أهول ما يندم من تصحيح صلاة من تأخر بما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لا تنفع تأخره بجذبه لا فساد صلاة ولم يسلوا بين كون ذلك يأمره أولا اه (قوله خيلير) حذره الشرع بل إلى في شرح الوهابية فانه بعد ما ذكر الحديث الذي ذكره الشرح حال به يدفع ما نقل عن كتاب يسمى المتجانس من أنه إذا قيل لمصل تقدم فتقدم أو دخل فرجة الصف أحد فصاحب المصلي توسعة فسدت صلاته لانه امثل أمر غير الله في الصلاة وينبغي أن يمكن ساحة ثم يتقدم برأيه اه لأن امتثاله انما هو لا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يضرباه ما للشرع بل إلى

أداة بين في المجدولا بكره بجزر (وقفت الواحد) ولو لم يبا أما الواحد فتأخر (محاذيا) أي مساويا (لغير امامه) على المذهب ولا عبرة بالرأى مدلل بالقدم فلو صغيرا لا يصح ما لم يتقدم أكثر قدم للمؤتم لا يكره (طوقه من قبله) وكره اتفاقا وكذا (والرائد) خلفه على الاصح بخلافه السنة (وتحريرا) وقف خلفه فلو غوسط اثنين كره تنزيه وتحريرا لو أكثر ولو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف كره اجماعا (ويصف) أي يصفهم الامام بأن يأمرهم بذلك حال التمني وينبغي أن يأمرهم بأن يقرأوا ويبتدوا الخلل بأمرهم ويستروا منا كبرهم ويقف وسطا وخبر صفوف الرجال أو لها في غير جنازة ثم يصفه على صفوف المسجدان ويجد قوله يوصل على صفوف المسجدان في صف خلف صفه مكانا كره كقبامه في صف خلف صفه فرجة قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية وقال السيوطي في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل منقون افضل من الجماعة الذي هو التضييف لا اصل بركة الجماعة فتضييفها غير بركتها وبركتها هي مود بركة التكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا المضاف له فرق الثاني فرجة في الاول وفي الحديث من سدد فرجة غفر له تصحيحهم وفي الحديث مناكب في الصلاة وضع خباياكم اليكنم مناكب عند دخول وجهذا يصح جهل من سجد من مناكب داخل بجانبه في الصف ويظن أنه رايه مناكب في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيره ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة من جذب من الصف فتأخر فهل ثم فرق فليحذر

وما نقل عن القسبة هو عين ما عن المتبائن اه حلي أقول لو قيل بالتفصيل بين كونه امتثل أمر الشارع فلا
 يفسد وبين كونه امتثل أمر الداخل مراعاة لخاطره من غير نظر لأمر الشارع فتفسد. لكان حسنا (قوله ظاهره
 بيم العبيد) أشار به إلى أن البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم ليبي منكم أولو الاحلام والنهي
 أي البالغون خلافا لما نقله ابن أمير حاج حيث قدم العبيد البالغين اه حلي نعم يقدم البالغ
 الحر على البالغ العبد والصبي الحر على الصبي العبد والحررة البالغة على الامة البالغة والعبدية الحررة على الصبية
 الامة اه بحر (قوله قلوا أحد ادخل في الصف) كذا بجمه في البحر أقول ينبغي أن يكون كل متأخر كذلك الا اذا
 كنت محاذة لما قبله مفسرة اه حلي (قوله قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر) لأن المتتدي اما ذكر أو انق
 أو خشي وعلى كل فاما بالغ أولا وعلى كل فاما - رأوا في تقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد
 البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخنثى البكار ثم الاحرار الخنثى الصغار ثم الارقاء الخنثى البكار ثم
 الارقاء الخنثى الصغار ثم الحرار البكار ثم الحرار الصغار ثم الامة البكار ثم الامة الصغار اه ابن أمير حاج (قوله
 لكن لا يلزم صحة كلها) لانه لا يصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال ائوثة المتقدم أو أحد المتخذين
 وذكورية الآخر (قوله اما حلة الخنثى بالاضمة) حيث يجعل الخنثى صفا واحدا بين كل واحد والآخر فرجة
 أو حائل للاحتمال المتقدم فتكون الصفوف حيث تدنسه كذا قاله الثوري لا إلى وأنت خير بأن الشرح في المحاذاة
 اشترط التكليف فلا تفسد المحاذاة الا في البالغين والتقدم في حكم المحاذاة فيجعل البالغون احرارا واما صفا
 واحد مع المفرجة أو الحائل ثم الخنثى الاحرار الصغار والخنثى الصغار الارقاء متخذين ولا فساد في محاذاتهم
 ولا يقدم بعض على بعض لعدم التكليف حلي بجنا (قوله واذا حاذته امرأة الخ) اعلم أن المرأة الواحدة تفسد
 صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد صلاة أكثر من ذلك لأن الذي فسدت
 صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال والمرأة ان يفسد ان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن
 يسارها وصلاة اثنين خلفها بمحاذاتهم الا أن المثنى ليس يجمع تام فهما كالواحدة فلا يتعدى الفساد إلى آخر
 الصفوف وان كن ثلثا ففسدت صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة إلى آخر الصفوف وهو
 جواب ظاهر الرواية ودليله قول عمر رضي الله تعالى عنه من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو وصف من نساء
 فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك
 الصفوف كلها ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الاسح ولو كان وراءهن صف من
 الرجال ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه أبو الوالد هود (قوله ولو به وضو واحد) ظاهره ولو من الاعضاء
 الاعلى وهو الذي اختاره في البحر قال ولهمذ لو كان أحدهما على دكان دون القامة والاخر على الارض
 فسدت صلاته لوجود المحاذاة ببعض بدنهما لكونها عن جنبه وليس هناك محاذاة بالساق والكعب
 ولا بالقدم ثم انما تفسد المحاذاة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الامام الا أنها طوبى له
 يقع رأسها في السجود قبل رأس الامام جازت صلاتهما (قوله وخصه الزيلعي بالساق والكعب) أي خص
 الفساد بالمحاذاة وقد علمت ما فيه قال في البحر وبهضم اعتبر القدم وهو قاصر الافادة فانهم صرحوا
 أن المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة اذا رقت في الصف من عن يمينها وعن يسارها وعن خلفها ولا شك
 أن المحاذاة بالساق والكعب لم تحقق فيمن خلفها قال في التفسير الصحيح للمحاذاة ما في الجنب والمحاذاة المفسدة
 أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل أو قدامة (قوله امرأة) المراد بها ما يعم البكر (قوله ولو أمة) أو خنثى
 هو سواء كانت زوجة أو محرما أو أجنبية لأن الفساد في المحاذاة من حيث ترك فرض المقام لأن مقامهن التأخير
 لما روى ابن مسعود أخرجهن من حيث أخرهن الله ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولو أمتها الضمير فخرت
 ويمكن أن يقال دفع به ما ينوهم من مخالفة الامة للحررة في هذا الحكم كما في كثير من الاحكام (قوله كبت نسع
 مطلقا) يفسره لاحقه قال في البحر واختلفوا في حد المشتبه وصح الشرح وغيره أنه لا اعتبار بالسنة من السمع
 على محيل أو التسع وانما المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون حيلة وضمة والعلة المرأة التامة الخلق اه فكللام
 الشرح غير معتمد لأنه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع ولا تطبق الوطء ولم يقيد بالعاقلة لأن الجنونة
 لا تصح صلاتها فلم يوجد الاشتراك (قوله أقلية رد ذراع) خص الذراع لأن أدنى احوال الصلاة القعود فتقدر نابه

(الرجال) ظاهره بيم العبيد (ثم الصبيان)
 ظاهره قد هم قلوا واحداً دخل في الصف
 (ثم الخنثى ثم النساء) قالوا الصفوف الممكنة
 اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها المعاملة
 الخنثى بالاضمة (واذا حاذته) ولو بعض
 واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب
 (ولو أمة) (مشتبه) حلالا كبت
 نسع مطلقاً ومجان وسبع لوضمة أو ما ضا
 كيجوز (ولا حائل بينهما) أقلية قد ذراع
 في غلط اصبح

والصلاة المطلقة وكونه مشتركة بغيره ومشاركة أداء واجبات الجبهة والتكليف والنية وكونها عاقلة
وكونها في مكان واحد وفي ركن كامل فهي أحد عشر وإذا نظر إلى كون النية وقت الشروع أو قبله كانت أكثر
(قوله الأمر بالصبح المنتهي) اتفاق بينهما لأنه مظنة الفساد والافتقار بالطريق الأولى ولا تحرم الخلوة معه
والنظر إليه بلا شهوة وقولهم أنه من قرنه إلى قدمه عورة مبنية على القول الشاذ الذي يلحقه بالمرأة من (قوله
تضعف لما في جامع المحبوبي) ونصه وذكر الشيخ الزاهد أبو بكر بن محمد بن يوسف المرعوساني في نوادر
الصلاة عن محمد أن محاذاة الأمر تفسد الصلاة لأنه يخطر بباله الشهوة بهذه المحاذاة فكان الصبي فيها كالمرأة
فإن لهم شهوة كشهوة النساء (قوله بل يترك فرض المقام) الذي هو التأخير كما مر (قوله ولا يصح اقتداء رجل الخ)
أما صلاة الإمام فصحيحة وقبيل الرجل لأن اقتداء المرأة بمثلها وبالخنثي المشكل صحيح واقتداء الخنثي
بالمرأة لا يصح لاحتمال كونه ذكر أبو السعود وفي التقييد بالرجل في كلام المصنف نظر لأنه إن أريد به
البالغ اقتضى بفهمه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثي وإن أريد به الذكر أفاد عدم صحة اقتداء الصبي
بالصبي وكلاهما غير الواقع وقوله بالمرأة المراد بها الاتي الشاملة للبالغ وغيرهما كما أن المراد بالخنثي
ما يشمله ما فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر باني وخنثي ولا رجل بصبي حلي عن شيخه
السيد علي البصير (قوله وصبي) لأنه ليس له صلاة وأغاييرهم بها تخلفا ولهذا وصلت المرافعة بغير قناع
فانه يجوز وقيل هي صلاة وانما يجوز الاقتداء لأنه اقتداء المفترض بالمتفعل من (قوله ونقل) شمل الروائب
القبلية والبعدية والكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما (قوله على الأصح) راجع إلى النقل فقط بالنسبة
إلى اقتداء الرجل بالصبي وانما يجوز مع أنه اقتداء متفعل بمثله لأن نقل البالغ أقوى لأنه مضمون بخلاف نقل
الصبي وقابل الأصح قول أهل بلح بالجواز قياسا على مسألة الطائفة وموردتها اقتدى متفعل عن فلان أن عليه
فرضان تبيين خلافه فالأقضاء صحيح مع أن نقل المقتدى مضمون عليه بالافساد ونقل الإمام ليس مضمون
حتى لا يلزمه القضاء بالافساد والجواب أن نقل الطائفة مجتهد في وجوب قضائه عليه فان زعم بقوله بوجوبه
عليه فاعتبر الظن العارض عدم ما في حق المقتدى بقي اقتداء ضامن بضامن وأن هذا العارض غير مجتهد بخلاف
الصبي فانه أصلي فلا يجعل معه وما أهكأ كى ملخصا (قوله مطبق) بكسر الباء (قوله أو متقطع في غير حال إفاقته)
لعدم تكليفه حلي (قوله ولا طاهر معذور) الأولى أن يقول ولا يصح معذور لأن المعذور طاهر شرعا وانما
لم يجوز لأن الصحيح أقوى حالا من المعذور والشي لا يتضمن ما هو فوقه والإمام ضامن بمعنى أنه تضمن صلاته من
خلفه بغير (قوله أو طاهر عليه بعده) أي وقبل الصلاة (قوله كقائه بمقتصد) أي فان الاقتداء به صحيح (قوله أمن
خروج الدم) الأولى أن يقول لم يخرج منه دم حال الصلاة لأنه لو لم يأمن واقتدى به ولم يخرج دم صحت الصلاة
(قوله وكقائه امرأة الخ) مفاهيم ماقبله (قوله وذی عذرين) كسلس فان معه حدا وخبشا (قوله كذی انفلات
بذی سلس) تنظير للعكس لا تمثيل (قوله لأن مع الإمام حدا ونجاسة) قال في النهر مقتضى هذا التعليل أن
يجوز اقتداء من به السلس بمن به انفلات ريح وليس بالواقع لاختلاف عذرهما فالأولى أن يعمل ببعض
اختلاف عذرهما لا يكون الإمام صاحب عذرين والمقتدى صاحب عذر واحد فتدبر اه فعلى هذا لا يصح
قول الشرح وذی عذرين بذی عذر حلي (قوله وما في المجنبی) إراد على قوله ومعذور بمثله وهو مبتدأ حذف
خبه تقديره لا يرد علينا (قوله الخنثي المشكل) أي بمثله وكذا يقال فيما بعده (قوله أي لاحتمال الحيض) أي
في المستحاضة أو الضالة الإمام (قوله فلو اتقى صح) بأن يتقن بالاستحاضة فيهما لأنه من قبيل المتحد كما في البحر
وعمل بعضهم كلام المجنبی بعدم تحقق المائنة في كل من الثلاثة لاحتمال أن يكون الدم من أحدهما استحضارة
والأخرى دم فساد واحتمال كون الإمام أنثى والمؤتم ذكر (قوله ولا حافظ آية) التقدير بآية مرور على قول
الإمام وهو المقتد (قوله وهو الاتمي) منسوب إلى أم لأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها من عدم معرفة
الكتابة والقراءة وفي المغرب إلى أمة العرب نطقها من صناعة الكتابة والقراءة ثم استعبر لكل من لا يعرف
الكتابة ولا القراءة نهر والفساد اتاما من الانتداء كما قاله الطحاوي أو من أو أن القراءة كما ذهب إليه الكرخي أبو
السعود (قوله ولا أتى بأخرس) أما اقتداء أخرس بأخرس أو أتى بأتم فصحيح أبو السعود (قوله أقدرة الاتمي)
مفهومه أنه إذا لم يقدر صح الاقتداء (قوله ولا مستور عورة بهار) هو أصوب من قول الكرخي لا مكتمس بهار (قوله

(ومحاذاة الأمر الصبح) المنتهي
(لا تفسد ما على المذهب) فضعف لما في الجامع
المحبوبي ودرر البحار من الفساد لأنه
في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض
المقام كما حققه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
رجل بامرأة) وخنثي (وصبي) مطلقا ولو
في جنازة ونقل على الأصح (وكذا لا يصح
الاقتداء بمنجنون مطبق أو متقطع في غير حالة
إفاقته وسكران) هذا (ان فان الوضوء
ولا طاهر معذور) بعده (وصح لو وضأ
الماء أو طهر أعليه) كذلك (كقائه
على الانقطاع وصلى كذلك) كقائه
بمقتصد من خروج الدم وكقائه امرأة
بمثله وصبي بمثله ومعذور بمثله وذی
عذرين بذی عذرا عكسه كذی انفلات
بذی سلس لأن مع الإمام حدا ونجاسة وما
في المجنبی الاقتداء بالمائل صحيح إلا أنه
الخنثي المشكل والضالة والمستحاضة أي
لاحتمال الحيض فلو اتقى صح (ولا حافظ
آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الاتمي
ولا أتى بأخرس لأقدرة الاتمي (على
التعريف فصح عكسه) (ولا مستور عورة
بهار)

فصل في الصلاة الامام وعمله الخ) بخلاف الاتي اذا اتم أمبا وارتان فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لان للائمة
 يمكن أن يجعل صلاته بقرأة اذا اقتدى بشاى لان قرأة الامام له قرأة وليست طهارة الامام وسره للمأموم
 كما فاقترقا بجر (قوله وكذا ذبح بمنه وبصحيح) نبع في هذا التعبير صاحب الجبر والاولى مثله وصحاحا فان
 التقدير وكذا الوأتم ذبح بمنه وصحاحا وأتم يتعدى بنفسه حلي (قوله بعاجز عنهم) العبرة للسجود حتى لو بجر
 عنه وقد روى الر كوع أو مأ (قوله ولا مفترض الخ) أى لا يصح على أنه مسقط عنه الفرض فلا ينافي صحة صلاة
 (قوله لان اتحاد الصلاتين شرطا) وذلك لان الاقتداء مشاركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهو معدوم والاتحاد
 أن يمكنه الدخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام مستغنية لصلاة المقتدى وهو المراد بقوله عليه
 الصلاة والسلام الامام ضامن بجر فدخل في الاتحاد صلاة المتقل بالمفترض (قوله وصح أن معاذ الخ) قال
 في الجبر والذى صح عند أئمتنا وزجج أن معاذ بن جبل كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقومه فرضه
 لقوله صلى الله عليه وسلم حين شكوا تطويله اتمان أن صلى معي واما أن تخفف على قومك فشرع له أحد الامرين
 الصلاة معه ولا يصلى بقومه أو الصلاة بقومه على وجه التخفيف ولا يصلى معه هذا حقيقة اللفظ أفاد منه من
 الامامة اذ اصلى معه عليه الصلاة والسلام ولا تمنع امامته مطلقا بالاتفاق فعلم أنه منعه من الفرض (قوله
 ولا ناذر بمنفعل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف اه حلي (قوله ولا يفترض) لعدم اتحاد
 الصلاتين فكان كالمفترض بفترض آخر حلي (قوله لان كلا الخ) علة للاخير فقط حلي (قوله الا اذا نذر أحدهما
 الخ) بأن يقول نذرت أن أصلى الركعتين اللتين نذرهما فلان أبو السعود عن الشلي (قوله لان المندورة أقوى)
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر بجر (قوله فصع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز
 (قوله وبجاءف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله وعكسه والتقدير فصع اقتداء حالف بناذرو بجاءف وانما صح
 اقتداء الحالف بالحالف لما قدمنا من أن الوجوب في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنفعل بمنفعل
 حلي عن الجبر ومورد الخلاف أن يقول والله لا أصلى كذا (قوله وبمنفعل) عطف على قوله بجاءف أى صح
 اقتداء الحالف بالمنفعل لان المحلوف به منفل حلي وقد يقال انه اوجبه لتحقيق البر فينبغي أن لا يجوز خلف
 المتطوع بجر (قوله ومصلبار كفى طواف كذا ذرين) فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لان طواف هذا غير
 طواف هذا فقد اختلف السبب وينبغي أن يصح الاقتداء على القول بنية ركعتي الطواف بجر قال النزيلاني
 يعارض ما نقله ويوافق ما يجنه قول قاضي خان ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقضى أحدهما
 بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع اه قلت جرى قاضي خان على القول بالسنة (قوله صح الاقتداء)
 للاتحاد (قوله لان أفدها منفردين) لاختلاف السبب كالواقضى من أفدها بمن يصلى مندورة بجر
 (قوله صح) لان الامامة تصح من غيرية فلغت النية وصار كل واحد شارعا في صلاة نفسه كذا في مجمع
 الانهر رأى فان قرأت والافسدت (قوله لان نوبا الاقتداء) لان كل واحد قصد الاشترا ولم يصح لاستصالته
 كون كل واحد اماما سوفا وكذا في الحلبي عن مجمع الانهر (قوله والفرق لا يفتي) هو ما ذكر (قوله أن الاقتداء
 في موضع الانفراد الخ) دخل فيه اقتداء المسبوق باللاحق وقوله ككسه دخل فيه اقتداء اللاحق
 باللاحق أو مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه كله انفراد أو لا عن امامه ثم اقتدى فصع أنه
 انفراد في موضع الاقتداء ودخل فيه المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم نذر الامام أن عليه سجود تلاوة
 قبل أن يقيد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يعد المسبوق الى متابعة الامام قبل أن يقيد ما قام اليه بسجدة
 منح (قوله فيما يتغير) كالظهر والعصر والعشاء وقيد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه
 مطلقا (قوله فاقتدى المسافر) عطف على كل من أحرم ونجى اه حلي (قوله بل ان أحرم في الوقت) أى ان
 أحرم المسافر مقديا بالمقيم وكان الاول أن يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)
 لاستحكامه في حقه فلا أثر للتبعية فيه (قوله باقتدائه في شفع أول أو ثمان) نذر ضرب وهذا ظاهر ان قرأ
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط كذا لان عملهم الاول ان فاذا قرأ في الآخرين التحقت بالاوليين
 تحلت الاخران عن القراءة فان القعدة في حق الامام واجبة والقراءة سنة فكيف يقول الشرح بمنفعل
 أوجب بأن المراد بالمنفعل ما زاد على الفرض فيصدق بالوجب والسنة حلي (قوله ولا نازل برا كبا الخ) أى

فلو اتم العادي عربيا ما ولا بسبق صلاة الامام
 وعمله جائزة انشأ وكذا ذبح بمنه
 وبصحيح (و) لا (ناذر على ركوع وسجود
 بعاجز عنهم) لبناء القوي على الضعيف
 (و) لا (مفترض بمنفعل) يفترض فرض آخر
 لان اقتداء الصلاتين شرط عندنا وصح أن
 معاذ كان يصلى مع النبي صلى الله عليه
 وسلم فلا يقومه فرضه (و) لا (ناذر) بمنفعل
 ولا يفترض ولا (بناذر) لان كلاهما
 يفترض فرض آخر للاتحاد (و) لا (ناذر بجاءف)
 مندور الآخر لا اتحاد (و) لا (ناذر) ويجازف
 لان المندورة أقوى فصع عكسه ويجازف
 وبمنفعل ومصلبار كفى طواف كذا ذرين
 اشتر كافي فافدها منفردين ولو لم يمس الطهر
 لان أفدها منفردين لان نوبا
 ونوى كل امامة الاخر صح لان نوبا
 الاقتداء والفرق لا يفتي (و) لا (لاحق)
 لا (مسبوق بمثلها) لما تقرر أن الاقتداء
 في وضع الانفراد مفسد كعكسه (و) لا
 (مسافر يقيد بعد الوقت فيما يتغير بالسفر)
 كالطهر سواء أحرم المقيم بعد الوقت أو فيه
 يخرج فاقتدى المسافر (و) لا (تبع الامامه
 في الوقت) فخرج صح (و) لا (تبع الامامه
 أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتداء
 بمنفعل في حق قعدة أو قراءة باقتدائه في شفع
 أول أو ثمان (و) لا (نازل برا كبا)
 ولا را كبا برا كبا دابة أخرى

لا تتلاف المكان أى فى الصورتين ولما أنه لا يشرط اتحاد المكان بل العبرة للاشتباه وعدمه فليست قبل والاولى
 تعليل الاول بان النازل يركع ويسجد والراكب يوتى فلا يصح بناء القوى على الضعيف (قوله فلو معه صح) أى
 اذا كان خارج العمران فى نفل مطلقا أو فرض بعذر (قوله دائما) أى آناه الليل وأطراف النهار كما مر عن
 القهستاني (قوله حقا) أى بذل حقا فهو مفروض عليه وصلاته فى حين اجتماعه منفردا فاسدة على الظاهر
 فيه من عليه الاقتداء (قوله فلا يؤتم الامثلة) المتبادر المنبذة فى خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبدل
 الزامه فليست يبدلها الا ما فهو نظير المذكور (قوله بمن يحسنه) أى القرآن المعلوم من المقام أى قرأه (قوله
 أو وجد قدر الفرض مما لا يخفى فيه) أى وزكه وقرأ ما فيه اللغ ولا يظهر هذا وما قبله الا اذا صلى منفردا أو اما
 مثله (قوله وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) أى لا يسكر اركافا وهى الفأفة والتاء وهى
 التجمة والتاء وهى التجمة فيصم عليه بذل جهده فان لم يزل لا يؤتم الامثلة ولا يصح صلته ان أمكنه
 الاقتداء بمن يحسنه أو ترك جهده أو وجد قدر الفرض خالصا ذلك (قوله أولا يقدر على اخراج الفاء)
 من حلق الخالص (قوله بأى وجه كان) من الوجة المذكورة من ابتداء قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة
 الخ (قوله لا يصح شروعه فى صلاة نفسه) ولو على سبيل النفل (قوله واذا فى البحر أنه المذهب) أى عدم صحة
 الشروع أصلا وهو مرجع اسم الإشارة فى قوله ان هذا قول محمد (قوله قلت) هو صاحب النهر وضريحه
 يعود الى صاحب البحر وقوله فيما مر يعنى به عند قول المصنف والمحاذاة فى صلاة (قوله خلافه) أى خلاف ما ذكره
 صاحب البحر هنا من عدم صحة الشروع أصلا وخلافه هو انقلابه انفسا (قوله أن المذهب انقلابه انفسا)
 مؤيد به تصحيح السراج وهو مفعول اذعى والمعنى أن صاحب البحر فيما مر نفل عن السراج أن المرأة اذا نوت
 ظهرها مقتدية بصلى عصر وحاذت فسد صلته على الصحيح ومعلوم أن صلاتها غير صحيحة فسادا فكانت غير
 صحيحة فلما أفسدت بالمحاذاة ثم قوى كلام السراج بأن المذهب انقلابه انفسا وهذا جعل المذهب عدم
 الانقلاب فلما فقد ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) أشار به الى خفاء المقام فان ضمير اذعى ظاهر كلامه
 هو انه الى المصنف وقد عرفت أنه راجع الى صاحب البحر (قوله وحينئذ فلا شبهة) أى حين اذ تعارض
 التصحيحان فى المسئلة فيرجع الى التوفيق بينهما بقدر الامكان بأن يجعل كل على محله (قوله أنه متى فسد) أى
 الاقتداء وقوله لفقد شرط مراده الفرض فيم الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه
 فسد فيه ما فقد ركن لا يشرط (قوله كظاهر بعذر) أو رد عليه أن الطهارة فى المذمور وجوده واجب بأن
 المفقود طهارة خاصة مساوية لطهارة المؤتم (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كقترين وناشرين (قوله وغيره)
 أى هذا التفصيل وهى غمرة الخلاف أيضا (قوله الانتفاض بالهتفه) أى ثبوتها ونفاها قال بصحة الشروع
 فلا حكم بنقض الوضوء بالهتفه الواقعة أثناء الصلاة ومن قال بعدم صحة الشروع أصلا نفاه (قوله صف
 من النساء) فان كان تأتما كصف الرجال أفسد صلاة جميع من خلفه وان كن ثلاثا أفسد صلاة ثلاث ثلاث الى
 آخرها وان كانتا اثنتين فثين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال فى الجنب لو كان الرجل على ستره أو وف
 والمرأة قدامة فقد سدوا كان قدر فامة الرجل أو دونه وهذا لم يكن على الرف ستره أما اذا كان عليه ستره
 قدر ذراع لا يفسد فى جميع الأحوال (قوله أو طريق يترقبه العجلة) أى نافذ أبو السعود من شينه (قوله تجرى
 فيه السفن) أى عكس ذلك يقال فى قوله يترقبه العجلة (قوله ولو زورقا) هو القاطع الصغير (قوله أو خلا بالفسر
 معناه الفراغ وبالمذا المتوضا والمكان لا شئ به قاموس (قوله كسجد القدم) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت
 كالمسجد على الأصح فيصح الاقتداء فيه بالاتصال صفوف واعتبار المصنف هو المعتمد واعتبر الحلي مقدار صف
 وهو مرجوح (قوله فيصح مطلقا) أى ولو كان هناك طريق أو نحو صورة اتصال الصفوف فى التمران يتفوا
 على جسره ووضع فوقه أو على سفن مربوطه فيه (قوله حلي) (قوله وكذا الثمان عند الثمانى) لانهم ما عنده كالثلاثة
 خلافا لمحمد بن (قوله صار وجوده كعدمه) فيه تباين المانع بين الامام وبين من خلف ذلك الشخص (قوله
 والمائل لا يمنع) فى مسجد وبيت كمن اقتدى وهو على سطح المسجد أو على المئذنة بالامام بسماع ولومن المبلغ
 بشرط أن ينوى المبلغ بتكبيره الانتاح الاسرام فقط أو مع نية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح أبو السعود
 وقوله أو رؤية أى للامام أو المقتدى (قوله عند اتصال صفوف) أى فى غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره

فأمره مع (و) لا (غير التخييل) أى بآث
 (على الأصح) كما فى البحر من الجنب وحز
 الحلي وابن النخعي أنه بعد بذل جهده
 دائما حقا كالاتى فلا يؤتم الامثلة ولا يصح
 صلته ان أمكنه الاقتداء بمن يحسنه أو ترك
 جهده أو وجد قدر الفرض مما لا يخفى فيه
 هذا هو الصحيح المتعارف فى حكم اللغ وكذا
 من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف
 أو لا يقدر على اخراج الفاء الا تكرار (و)
 لمعلم أنه (اذا فسد الاقتداء) بأى وجه كان
 (لا يصح شروعه فى صلاة نفسه) لانه قصد
 المشاركة وهى غير صلاة الانفراد (على
 الصحيح محط واذا فى البحر أنه) (المذهب)
 غير صحيح لكن كلام المصنف يفيد أن هذا
 هو المذهب خاصة قلت وقد اذعى فيما مر بعد
 تصحيح السراج خلافه أن المذهب انقلابه
 نقلا فتأمل وحينئذ لا شبهة ما فى الزيلعي
 أنه متى فسد لفق شرط كظاهر بعذر
 لم تنقض أصلا وان لا اختلاف الصلاتين تنفذ
 نقلا غير مضمون وغيره الانتفاض بالهتفه
 (ويجوز من الاقتداء) صف من النساء
 بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن قدر
 فامة الرجل مفتاح السعادة أو (طريق يترقبه
 فيه العجلة) آلة يجرها الثور أو نهر يجرى فيه
 السفن ولو زورقا ولو فى المسجد (أو خلا
 أى فيها) (فى العصر) أو فى مسجد كبير جدا
 كمسجد القدس (بسع صفين) فأكثر الا اذا
 اتصلت الصفوف فيصح مطلقا كان قام فى
 الطريق ثلاثة وكذا الثمان عند الثمانى
 لا واحد اتفاقا لانه لسكراهة صلته صار
 وجوده كعدمه فى حق من خلفه (والحائلى
 لا يمنع) الاقتداء (ان لم يشبهه حال امامه)
 بسماع أو رؤية ولومن باب منسبك يمنع
 الوصول فى الأصح (ولم يختلف المكان)
 حقيقة كسجد وبيت فى الأصح فنية ولا حكا
 عند اتصال صفوف ولو اقتدى من سطح
 داره اتصاله بالمسجد

وأما على الجدار الذي بينه وبين المسجد فإنه يجوز اتفاقاً هندية (قوله أن الصحيح اعتبار الاستباه) فيجوز اقتداءه
 جوار المسجد بامام المسجد وهو في بيته إذ لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام أو كان ملى بالصوف هندية (قوله
 قلت الخ) حاصله أنهم ما قولان صحيحان (قوله وصح اقتداء متوضي) أي عندهما بناء على أن الخلفية عندهما
 بين الاثنين وهما الماء والتراب والطهارتان سواء وقال محمد لا يصح بناء على أن الخلفية عنده بين الطهارتين فيلزم
 بناء القوي على الضعيف حلي وهذا الخلاف في غير صلاة الجنائز أما فيها فصحيح اتفاقاً وفي الفهستاني صحيح
 اقتداء متوضي بنعيم أي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحاً بمن وقع نيمه صحيحاً عند المتوضي فلا يقتدى
 من نوضاً على أن الماء طاهر بنعيم على ظن أنه نجس لان امامه محدث في زعمه كافي النظم (قوله لا ماء معه)
 أي المقتدى أما إذا كان معه ماء فلا يصح الاقتداء سواء ظن علم امامه به أو لا لان امامه قادر على الماء بخاربه نهر
 خلافاً لما في البحر عن الفتح من تقييد البطلان بما إذا ظن علم امامه بوجود الماء والمراد بالبطلان بطلان
 أصل الصلاة بناء على ما تقدم من اعتبار الزبلي أنه إذا فسد الاقتداء لفقد شرط لا تمتنع أصلاً حلي من النهر
 (قوله ولو مع توضؤ سور جار) الظاهر أنه لا يصح الاقتداء الا اذا جتمع الامام بين ما أذى الصلاة أما إذا
 أذاها أو لا بالوضوء فلا يصح الاقتداء به في أداء التيمم لان الفرض غير متحقق أدائه بهذا التيمم المنفرد (قوله
 ولو على جيرة) ظاهره كالحجر أن الماء مع على الجيرة داخل تحت قوله بما سمع وفيه بعد لا يخفى بل الأولى
 أن يكون مفهومه ما بالاولى لانه كالغسل لما تحت كذا في النهر والمنع (قوله وقائم بقاعد) مراده بالقائم ما يتم
 الموقى (قوله بركع ويسجد) قيد بما ذكره لو أو ما يهمل أو بأحدهما لا يصح وجواز الاقتداء قوله ما وعند
 محمد لا يجوز لبناء القوي على الضعيف وما ورد محمول على الخصوصية لحديث في ذلك ولا يمكن لم يثبت
 عندهما والاحوط مراعاة الخلاف من لا على قارى (قوله لانه عليه الصلاة والسلام صلى الخ) وذلك أنه أمر
 أبابكر أن يصلي بالناس فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فقام يتهادى بين
 العباس وعلى تجلس عن يسار أبي بكر فحصر أبو بكر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 عليه الصلاة والسلام يصلي بالناس جالساً وأبو بكر يفتدي بصلاة النبي عليه الصلاة والسلام ويقتدى الناس
 بصلاة أبي بكر والصلاة صلاة ظهر يوم السبت أو الاحد وما ذكره يقتضى جواز استخلاف من ليس في الصلاة
 وهو لا يجوز اللهم الآن يكون تقدمه صلى الله عليه وسلم بعد اقتدائه بأبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله
 وبه علم) أي تبليغ أبي بكر علم جواز رفع الخ وجواز باجاء اذا كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام
 اما ضعفه أو كثرة الجاعة وفي السيرة الحلبية اتفاق المذاهب الاربعة على كراهة التبليغ عند عدم الحاجة
 ولفظه انه بدعة منكدة أبو السعود (قوله فلا يبعد أنه مفسد) لانه غالباً يستحل على مذهبة الله أو أكبر أو بانه
 وذلك مفسد وكذا ان لم يستحل لانهم يبالغون في الصباح زيادة على حالة الابلاغ والاشتغال بغير النغم اظهاراً
 للصناعة النغمية والصباح ملحق بالكلام كانه يقول يعجبوا من حسن صوتي وتحريري فيه وهذا مفسد
 ولا أرى ذلك يصدر عن يفهم معنى الصلاة والعبادة كما لا أرى تحرير النغم في الدعاء كما يفعله القراء يصدر عن
 يفهم معنى الدعاء والسؤال وماذا لا الانواع لمب وخبرية ان لو صدر ذلك في الشاهد عند سؤالك من ملك لعد
 سخريه ومقام الحاجة والدعاء التضرع اه بمعناه وهو مردود بما في السراج من أن الامام اذا جهر فوق
 حاجة الناس فقد أساء اه والاساءة دون الكراهة لا توجب فساد القياس على من ارتفع بكاؤه لمصلحة
 غير ظاهر لان ما هنا ذكر بصيغته فلا يتغير به زعمه على أن القياس به الاربعة مائة منقطع فليس لاحد أن
 يقيس مسئلة على مسئلة كما ذكره ابن نجيم فانضح أن الحكم بالفساد حيث لم يستحل الرفع على مذهبة الله أو أكبر
 أو بانه ليس بالسداد واعلم أن ما ادعاه به من الوعظ من عدم اعتبار تبليغ المبلغ وأنه لا بد من رؤية الامام
 أو سماعه باطل يخالف لاجاع العصاة والتابعين والائمة المجتهدين كذا في القول البليغ للسيد الجوى (قوله
 وقائم بأحدب) القائم صادق بالرائع والساجد بالموقى بهما والحدب خروج الظهر ودخول الصدر والبطن
 من باب فرح فاموس (قوله وغيره أولى) سبند أو خبر أي غير الأخرج بحر (قوله وموقى بمنزلة) سواء كان الامام
 يوقى قائماً أو قاعداً بحر (قوله الآن يوقى الخ) فإنه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومتنفل بعفرض) والقراءة
 في النفل وان كانت فرضاً في الاخرين فلا في الفرض لا تقتضى فساداً لانه بالاقداء صار يتعالى الامام في القراءة

لم يجز لا خلاف المكان در رجوع وغيرهما
 وأقره المصنف لكن تعقبه في النزولانية
 ونقل عن البرهان وغيره أن الصحيح اعتبار
 الاستباه فقط قلت وفي الاشباه وزاهر
 الجواهر ومفتاح السعادة ومجمع الفتاوى
 والنصاب والجمانية أنه الأصح وفي النهر من
 الزاد أنه اختيار جماعة من المتأخرين (ويصح
 اقتداء متوضي) لا ماء معه (بنعيم) ولو مع
 توضؤ سور جار مجتبي وبعبر (وغسل بما مع)
 ولو على جيرة (وقائم بقاعد) بركع ويسجد
 لانه عليه الصلاة والسلام صلى الخ وزنه
 قاعد أو هم قيام أو بركع يهمل تكبيره
 علم جواز رفع المؤذن أصواتهم في جمعة
 وغيره يهمل أصل الرفع أما ما عارفوه
 قد زعموا فلا يبعد أنه مفسد اذا الصباح
 ملحق بالكلام فتح (و) قائم (بأحدب) وان
 بلغ حدبه الركوع على المعتد وكذا باخرج
 وغيره أولى (وموقى بمنزلة) الآن يوقى
 الامام مضطجعا والمؤتم قاعداً أو قائماً على
 المختار (ومتنفل بعفرض)

فكانت خلافهم ما في حقه كاماه بحر وقال القهستاني وقبه أي في قول النقاية والمنقل بالمقترض إشارة إلى أنه لا يكره جماعة النفل إذا أدى الإمام الفرض والمقتدى النفل وانما المكروه ما إذا أدى الكل فلاحلي (قوله في غير التراويح) أما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقترض على أنه تراويح والا فلا اقتداء صحيح على أنه نفل مطلق ونسبه الشرح تبعاً للبحر إلى الخاتمة وليس فيها بل في مختصر الظهيرية حلي (قوله وكأنه لأنه سائت على هيئة مخصوصة) وهي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلحها سواء اقتدى بمن يصلحها أو من منفرد حلي (قوله في راعي وصفها الخاص) وهو نية التراويح من الإمام (قوله للفروج عن العهدة) أي عهدة إقامة السنة والذي يظهر أن هذا الفرع مبنى على اشتراط النية فيها (قوله ومن يرى الوتر واجبا إلخ) محله على المعتقد إذا لم يسلم على ركعتين منه (قوله وهو مفيد) قيد به لأنه لو كان مسافراً لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت بجمع في الرابعة وقوله بعد الغروب طرف لا يقتدى وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله قبله أي الغروب سواء كان الإمام مقبياً أو مسافراً وتظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول صاحبين بمن يصلح معتقداً قول الإمام ولا يضر الخالف بالاداء والقضاء (قوله للاتحاد) على جميع ما قبله من الصور الثلاث أما الأولى قطاها وأما الثانية فلأن ما أتى به كل واحد منهما هو الوتر في نفس الأمر واعتقاد أحد هما سنيته والآخر وجوبه أمر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلأن كلا منهما عصر يوم واحد ثم صلاة الإمام أداء حيث أحرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث أحرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا يرى أن الأداء يصح بنية القضاء وبالعكس حلي (قوله وإذا ظهر حدث امامه) بشهادة النبهود أنه أحدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخبار العدل عن نفسه والاندب (قوله وكذا كل مفسد) أشار بذلك إلى أن تقييد المصنف بالحدث اتفاقاً فلو قال ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة أعادها لكان أولى ليشمل ما ذكره الشرح وما لو أخل بركن أو شرط كظهور أنه توضأ بما مستعمل أو خرج منه بعد وضوئه دم أو قبح أو قى فان الوضوء صحيح عند الإمام مالك في جميعها باطل عندنا (قوله بطلت) التعبير به وبقوله فيلزم أعادتها مستدرك بأن البطالان يقتضي سبق الانعقاد كما في النهر ولفظ الاعادة يوهم أنه لا يجبر لعدم الأجزاء ولو قال لا يجزئى عما إذا لم يكن أولى وأقول الحلبي بطلت بيقين أنها لم تتعد أن كان الحدث سابقاً على تكبيرة الاحرام أو وقارنا لتكبيرة المقتدى أو سابقاً عليها بعد تكبيرة الإمام وأما إذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فإنها تنعقد أولاً ثم تبطل عند وجود الحدث ويلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازها اللهم إلا أن يقال أنه من عموم المجاز وفي البحر المراد بالاعادة الاتيان بالفرض لا الاعادة المصطلح عليها (قوله صحة وفساداً) أي ولو في رأى المقتدى (قوله وقيل لافسقه) محمول على ما إذا قال نعمت ذلك ويدل على هذا الحمل ما في النهر عن البرازية وإن احتمل أنه قال ذلك ورعا أعاد (قوله لأن الصلاة دليل الإسلام) الذي تقدم أنه لا يكون مسلماً بالصلاة إلا إذا أدى مقتدياً بتمامه والفرض أنه امام فتأثر (قوله لومعنين) وإن عين بعضهم لزمه اخباره حلي (قوله والا لا يلزمه) فتحته صورتان عدم التعيين أصلاً وهو المراد منه بين البعض وقدس حكمه حلي (قوله مطلقاً) سواء عينوا أو لا (قوله لكونه عن خطاء معفو) فيه أن الخطأ إنما يعنى عن الله الذي هو امر أخروي وأما الافساد فلا معنى للعفو عنه لأن المأمية إنما تنقوم بأجزائها وتصل بشروطها ومع ذلك فكونه خطأ دائماً غير لازم إذ قد يكون عن عمد فلذا كان هذا القول مرجوحاً (قوله لكن الشروح) استدرال على ذكر تصحيح مجمع الفتاوى وفي المخ ولا يخفى أن الأخذ بما صححه في المجتبى أولى وأحرى لما فيه من العمل بالاحتياط لاسيما ونقول المتن والشروح تقدم على نقول الفتاوى (قوله وإذا اقتدى أي إلخ) اعلم أن الإمام يجب عليه الاجتهاد كل الاجتهاد في تعلم ما تصح به الصلاة ثم في القدر الواجب والافهوا تم بحر (قوله تفسد صلاة الكل) أشار به إلى صحة الشروع فإذا جاء أو أن القراءة تفسد وهو مروى عن الكرخي والصحيح عدم صحة الشروع كافي التبيين عن الذخيرة وروى عن الطحاوي حلي وهذا مذهب الإمام وأورد عليه أن القاعدة عنده أن القادر بقدره الغير لا يعتد قارداً ولهذا لم يوجب الحج والجمعة على الضمير وإن وجد قائداً فكيف اعتبره قادراً في مسائل الإمامي قلنا القاعدة محلها إذا تعلق العمل باختيار ذلك الغير والإمامي قادر على الاقتداء بالقراري من غير اختيار القاري فتزل قادر على القراءة وعند هاتفتد صلاة القاري وحده كالقاري إذا تم عرارة ولا يبين وكسائر أصحاب الاعذار إذا أمروا بطل صلاة غير المعذور والفرق

في غير التراويح) في الصحيح خاتمة وكأنه
لأنه سائت على هيئة مخصوصة في راي
وصفها الخاص للنزوح عن العهدة وفروج
صح اقتداء منقل بمنقل ومن اقتدى في العصر
واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصر
وهو في غير حدث امامه) وكذا كل مفسد
(وإذا ظهر حدث امامه) بطلت فيلزم أعادتها (لأنها
في راي المصنف) بطلت فيلزم أعادتها (لأنها
مفسدة) صحة وفساداً (كما يلزم الإمام
اخبار القوم إذا اتهم وهو محدث أو جنب)
أو فاقده شرط أو ركن وهل عليهم إعادة
عدلاً نعم والاندب وقيل لا لافسقه باعتدائه
ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لأن الصلاة دليل
الإسلام واجبر عليه (بالقدر الممكن) بلسانه
أو (بكتاب أو رسول على الأصح) لومعنين
والا لا يلزمه بحر عن المراج ومجمع في جمع
الفتاوى عدمه مطلقاً لكونه عن خطاء معفو
عنه لكن الشروح مرجحة على الفتاوى
(وإذا اقتدى أي إلخ) وقاري إجماع تفسد
صلاة الكل

للامام أن قراءة الامام قراءة للمؤتم قتركم مع القدرة عليه مفسد ولا يكون ستر الامام ستر المؤمنين حتى لا تكون عورتهم مستورة بستر الامام وكذلك ستر أصحاب الاعذار لا يكون الشرط الموجود من الامام موجودا في حقهم فافتراه حلي (قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء) الاولى حذف بالاعتداء ليحل القارئ (قوله سواء علم به أولا) لان القرائن لا يختلف فيها الحال بين الجهل والعلم وسواء نواه أولا لان الوجه المذكور وهو ترك الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة يوجب الفساد وان لم ينو بجر (قوله في الاخيرين) ذكرهما لبيان محل الخلاف أما الاوليان فالفساد باتفاق أبو السعود (قوله لخروجه بصنعه) وهو الاستخلاف حلي (قوله تفسد صلاتهم) أما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بجر (قوله ولو تقدير) عطف على محذوف أي تحقيقا ولو تقدير أي ولا تندي في حق الامي لانعدام الاهلية فقد استخلف من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم حلي (قوله وصحت لوصلي الخ) لانه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية وهو يقتضي أنه لو صلى أتيان مقتديا - دهم مبالا - خروصلي قارئ وحده أن لا يصح صلاة الاتمين لظهور رغبته في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع يناق ما قبله أفاده الشرع بل لا اله الا أن يحمل الاول على ما إذا شرع الامي أولا فانه يلزم حينئذ من اقتدائه ابطال العمل وهو منهي عنه بخلاف ما إذا حضر بعد افتتاح القارئ الذي هو الفرع الثاني (قوله لماسر) أي من قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ حلي (قوله من صلاها كاملة) بأن شاركت في جزء من ركوع الركعة الاولى ويسلم بعد الركعة الاخيرة ولا يشترط أن يكبر معه ويسلم معه حلي وظاهره أنه لا يكون لاحقا مع أنه يوصف به قال في النهر اعلم أن المقتدي امامدرك ويا من أدرك أول صلاة الامام أو مسجوق وهو من لم يدركها وكل منهما قد يكون لاحقا اه والتفرقة في المردك واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله لكن بعد اقتدائه) ظرف لفاتته وحينئذ يكون اقتداؤه في أول الصلاة بالنظر لقوله كلها وأما بالنظر لقوله أو بعضها فيصنع اقتداؤه في أول الصلاة أيضا وقاته البعض وأدرك البعض ويصنع الاقتداء في الاثناء بعد ما سبق ببعضها فيكون لاحقا مسبقا ومن فاتته كلها مدرك لاحق (قوله وزجة) لا يمكن معها اداء الاركان الابد فراغ الامام من كلها أو بعضها (قوله وسبق حدث) أو تم وامام أدى المستخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء (قوله وصلاة خوف) أي في الطائفة الاولى وأما الطائفة الثانية فمسبوقة اه حلي (قوله ومقيم اتم بمسافر) فهو لاحق بالنظر للاخيرين وقد يكون مسبوقا كما إذا فاتته أول صلاة امامه المسافر (قوله بأن سبق امامه في ركوع وسجود) أي في كل الركعات فانه لاحق بركعة لان الثانية ثابتة عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة فثبتت عليه ركعة هولا حقا فيها وكذا الوسقة بركوع وسجود في ركعة وفارته في الباقي (قوله وحكمه) أي اللاحق حلي (قوله عكس المسبوق) بالنصب حال من فاعل بيد أي أن المسبوق يتابع امامه أولا ثم بعد فراغ امامه يقوم الى قضاء ما سبق به ولو عكس نفسه حلي ويتخالفان في أمور غير ما ذكره ذكرها في النهر منها لو قال الامام بعد فراغه من الفجر كنت محدثا في العشاء فسدت صلاة المسبوق ومنها لو خرج وقت الجمعة فسدت صلاة المسبوق أو ذكر المسبوق فاتته فسدت صلاته أو طلعت الشمس في الفجر وفي اللاحق روايتان في جميعها (قوله ثم يتابع) عطف على بيد أو قوله ان أمكنه قبل لقوله بيد أو المراد بالادراك الادراك ولو في آخر الصلاة وقوله ثم صلى عطف على قوله تابع حلي (قوله ما نام فيه) أي مثلا وقوله به سامع على صلى وضميره للقراءة حلي (قوله صحيح) لان الترتيب بين الركعات ليس يفرض لانها فعل مكرر في جميع الصلاة وتقدم أنه لا يتصور ترتيب الركعات الا في هذه الصورة (قوله وأنتم) ويجب عليه اعادة الوعد أو كذا لو كان ساهما لعدم جبرها بسجود السهل ولانه لاحق آخر صلاته وهو محجور عن سجود السهل (قوله من سبقه الامام بها) وأدرك في التشهد أو سجود السهل أو تشهد (قوله فلو قبلها) بأن كبرناويا المتابعة بعد سبقه بركعة مثلا وقام يقضي هذه الركعة قبل متابعة الامام وقوله فالظاهر الفساد لانه انفراد في موضع الاقتداء (قوله في حق قراءة) فهي فرض عليه ولو قرأ الامام في الاخيرتين (قوله في حق تشهد) الاولى أن يقول في حق قعود لان التشهد واجب فيه ما أمّا القعود فواجب في الاولى فرض في الاخيرة (قوله فدرلك ركعة) تفريع على ما قبله (قوله لا يجوز الاقتداء) ولا اقتداؤه بأحد حلي (قوله كما زعم) في الاشياء أي تبعها صاحب الدرر حيث استثنى من قولهم لا يجوز الاقتداء بالمسبوق مثلا استخلافه

للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ سواء علم به أو لا نواه أو لا على المذهب (أو استخلف الامام أتماني الاخيرين) ولو في التشهد أما بعده فتصح لخروجه بصنعه (تفسد صلاتهم) لان كل ركعة صلاة فلا تخلو من صلاتهم (ووصحت لوصلي كل من القراءة ولو تقدير) (ووصحت لوصلي كل من الامي والقارئ وحده) في الصحيح بخلاف الامي والقارئ بعد افتتاح القارئ اذ الم حضور الامي بعد افتتاح القارئ في الاحم يقدر به وصلي منفردا فانما تفسد في الاحم يقدر به وصلي منفردا فانما تفسد في الاحم لماسر (و) اعلم أن (المدرك من صلاها كاملة) مع الامام واللاحق من فاتته) الركعات كلها (أو بعضها) لكن (بعد اقتدائه) بعد كفاية وزجة وسبق حدث وصلاة خوف وقيم انتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن سبق امامه في ركوع وسجود فانه يقضي ركعة امامه في ركوع فلا يأتي بقراءة يركعها وحكمه كونه كونه فانه يقضي ركعة امامه في ركوع فلا يأتي بقراءة يركعها ولا يتغير فرضه بنية اقامة ويبدأ بقضاء ما فاتته ولا يتغير فرضه بنية اقامة ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان أمكنه ادراكه والانا به ثم صلى ما نام فيه بلا قراءة ثم مسبق به ان كان مسبوقا أيضا ولو عكس صحيح وأنتم اترك الترتيب (والمسبوق من سبقه الامام بها أو بعضها وهو منفرد) حتى يأتي ويتهوذ وير أو أن قرا مع الامام لعدم الاعتداد بها الكراهية مفتاح السعادة (فيما يقضي) أي بعد متابعتها امامه فلو قبلها فالظاهر الفساد ويقضي أول صلاة في حق قراءة وآخرها في حق تشهد قدر ركعة من غير غير يأتي بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما أو بركعة الرابعة (الافى أربع) بفاتحة فقط ولا يقدر قبلها (الافى أربع) فكمه قند ه أحدها (لا يجوز الاقتداء به) وان صح استخلافه في حد ذاته لا حالة القضاء فلا استثناء أصلا كما زعم في الاشياء

قال في البحر وهو سهل لأن كلامهم فيما إذا قام إلى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به أصلا فلا استثناء حلي وما حكم عليه بالسهر في البحر ذكره في الاشياء مع أنها متأخرة في التأليف عنه (قوله نم) لا وجه للاستدلال بهذا الفرع لأنه لا اقتداء فيه أصلا (قوله أجماعا) أي مع أن المفرد لا يأتي به عند الامام رحمه الله تعالى (قوله لو كبر ينوي استئناف صلته) أي بعدما أذى البعض منفردا عن الامام يصير مستأنفا لأن صلاة المفرد غير صلاة افتدى في بعضها وانفرد في بعضها بخلاف المفرد فان تكبيره مع نية الاستئناف من غير تلفظ بها لا يصير بها مستأنفا (قوله فعليه أن يعود) ما لم يقيد بسجدة (قوله وينبغي أن يصبر) أي إلى السلام الثاني (قوله أن قبل قعود الامام قدر التشهد) أشار به إلى أن قعود المؤتم قد راتشهد لا يعتد به الا اذا وافق قعود الامام قدر التشهد حتى ان المدرك لو رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأخيرة قبل أن يرفع الامام رأسه ثم رفع الامام رأسه ثم سلم المدرك أو قام بعد قعوده قدر التشهد وقبل قعود الامام قدره لا يصح بل عليه العود ما لم يأت بمناف وان أتى به بطلت وكذلك في مستلثنا لو رفع المسبوق رأسه من السجدة الثانية من آخر ركعات الامام قبل أن يرفع الامام رأسه من السجدة ثم رفع رأسه ثم قام المسبوق إلى قضاء ما سبق به لا يعتد بما يقضيه بل عليه العود والقعود قدر التشهد ثم القيام إلى القضاء ولو لم يعد حتى قبل ركعة بسجدة بطلت لانفراده في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرض اه حلي (قوله يخوف حدث) اعتراف من حصر عرض له (قوله وخروج وقت فجر) عطف على حدث (قوله ثم تابعه فيه صح) هو ما عليه الفتوى وقبل تصد لانه اقتداء في موضع الانفراد والجواب أنه وان كان مفسدا لكنه بعد الفراغ فهو كعمد الحدث في هذه الحالة اه حلي عن البحر (قوله كان عليه أن يسجد) ويكون قضاء السهو الامام (قوله فرضت المتابعة) لأن المتابعة في الفرض فرض أما في الصلوة فظاهر وأما في التلاوة فلا ترفع القعدة والقعدة فرض فالمتابعة فيها فرض اه حلي (قوله وهذا كله) اسم الإشارة راجع إلى صور المسبوق ومتابعته لامامه في السهوية والصلية والتلاوية حلي (قوله مطلقا) سواء تابع أولان في المتابعة رفض ما لا يقبل الرض وهي الركعة وفي تركها ترك فرض المتابعة اه حلي (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرض (قوله والا لا) أي وان لم يتابع فيها لا تصد أما في السهوية فلا نراجه ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوية فلا نراجه أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يفسد ورفعهما القعدة كان بعد استحكام افراد المسبوق فلا يلزمه اه حلي (قوله لزمه السهو) لانه منفرد في هذه الحالة (قوله والا لا) أي وان سلم معه أو قبله لا يلزمه لانه مقتدى هاتين الحالتين حلي (قوله ان بعد التعود نفسد) لانه اقتداء في محل الانفراد (قوله حتى يقيد الخامسة بسجدة) والفساد عليه حال عليه وحده وينقلب فلا يضمن إلى الخامسة ركعة ليصير الست نفلا كاملا

* (باب الاختلاف) *

لما كان المقصود من هذا الباب هو الاختلاف وما عداه من بناء المؤتم صلته وبناء المفرد تابع ذكره في الترجمة دون غيره والاختلاف مصدر المبنى للفاعل أي اختلاف الامام غيره أو المبنى للمفعول أي كون الغير مستخفا واسين والتاء زائدة لان المقصود بيان الخلفية لاطلها (قوله سماويا) هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما اذا خرج منه ريح من غير صنعه وخرج ما للعبد فيه اختيار كشجرة وعضة ولو منه نفسه وخرج به أيضا ما للعبد في سببه اختيار كما اذا مشى رجل على سطح فسد بسبب مشيه حجر على المصلي فأدماه فان سقوط الحجر ليس باختيارى لكن سببه وهو المشى اختيارى اه حلي ومنه اذا انصرف في شيء موضوع في المسجد فأدماه ولو سقط من المرأة كرسفها لم يلزمه لا بغير صنعها بنت وبخبر بكها لا يتبى عنده خلافا لما جرح (قوله من بدنه) احتراز به عما اذا لم يكن من بدنه بأن أصابه من خارج نجاسة مانعة ويلزم عليه اطلاق الحدث على النجاسة الخارجية وليس بالواقع اه حلي فلو غسل نجاسة مانعة أصابته فان كان من سبق الحدث في وان كان من خارج أو من هنا لا يتبى ولو ألقى الثوب المتنجس وعليه غيره من الشباب أجزاء أبو السعود (قوله غير موجب للقبيل) خرج ما اذا قام فاحتمل في الصلاة أو أنزل بفكر ونحوه كما يأتي اه حلي (قوله ولا نادى وجود) خرج القهقهة والاعجاء كذا في البحر (قوله ولم يوتركا) فلو سبقه الحدث في سجود رفع رأسه فاصدا الاداء استقبال

نم لو نسي أحد المسبوقين ففرض ملاحظا
لا تخرب الاقتداء صح * (و) ثانيا (بأنى
بتكبيرات التشرىق أجماعا * (و) ثالثها
(لو كبر ينوي استئناف صلته) لا أولى بخلاف المفرد كما
مستأنفا واطلها) لا أولى بخلاف المفرد كما
سجى * (و) رابعها (لو قام إلى قضاء ما سبق
به وعلى الامام سجدة ناسوا) ولو قبل اقتدائه
(فعليه أن يعود) وينبغي أن يصبر حتى يفهم
أنه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل
يعتد بأدائه ان قبل قعود الامام قدر التشهد
لا وان بعده ثم ذكره فخر عجا لا يعتد ركعتين
حدث وخروج وقت فجر وجعة وععيد
ومعه دور وغمام مدة مسح ومرو وما زين
يدى من فرغ قبل سلام الامام ثم تابعه فيه
مستأنفا لو لم يعد كان عليه أن يسجد للسهو
(في آخر صلاة) استخفا نأقيد بالسهو لأن
الامام لو تذكر سجدة صلوة أو تلاوية فرضت
المتابعة وهذا كله قبل قبيل قعود ما قام اليه
بسجدة أما بعده ففسد في صلوة مطلقا
وكذا في تلاوية وسهوان تابع والا لا ولو سلم
ساهبان بعد امامه لزمه السهو والا لا ولو سلم
قام امامه لخامسة قبيل قعوده ففسد
نفسد والا لا حتى يقيد الخامسة بسجدة
ولو طعن الامام السهو فوجب له قضاؤه فبان
أن لا سهو فالاشبه الفساد لاقتدائه
في موضع الانفراد والله أعلم

* (باب الاختلاف) *

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر شرطا كون
الحدث سماويا من بدنه غير موجب للقبيل
ولا نادى وجود ولم يوتركا مع حدث

وكذا لو قرأها بالان سجع على الاصح لانه ليس من الاجزاء (قوله أو منى) كما اذا قرأ بعد الوضوء آية فانه يستقبله حلي (قوله ولم يفعل منافيا) خرج به ما اذا فعله كما لو أحدث عهدا بعد السماوى (قوله أو فعله منه بد) كما لو استقى الماء من البئر على المختار أو كان دلوه مخفرا فخرزه وكذا لو وجد ماء للوضوء فذهب الى ماء بعده منه من غير عذر القسيان ونحوه الا اذا كان الماء القريب في يده الا اذا كان قليلا قدر صب من أجل آية غير حاجة يديه فلو كان الحاجة لا تفسده طاقا أو بيد واحدة كذلك (قوله ولم يتراخ بلا عذر) فلو مكث قدر أداء ركن بغير عذر فسدت فلو كان لمذكر كما لو أحدث بالنوم ومكث ساعة ثم اتبعه فانه يبنى أو مكث له ذرازة أو له دم انقطاع الرعاف بجر (قوله كفى مدة مسحه) ومستم رأى ماء أو كانت مسحا فخرج الوقت بجر (قوله ولم يتذكر فاتته) أى عليه أو على امامه وهما ذو ترتيب وأخرجه ما اذا نذر كما هو ذو ترتيب فانه يستأنف لبطان صلانه هذا ما تفيد عبارته وليس بالواقع فانه لو نوضا وبني والحالة هذه فصلانه وقوفه ان صلى الفاتحة بعد خروج وقت السادسة تعين صحتها وان صلاها قبل خروج وقت السادسة فقامت يبطل وصف الفرضية عندها ما ونصير نقلا وعند محمد يبطل الاصل أيضا حلي بقليل زيادة (قوله ولم يتم المؤتم) شامل للامام المحدث فانه مؤتم في هذه الحالة حلي فاذا كان مقتديا عليه أن يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء فلو كان منفردا خيرا بين العود والاعام في مكان الوضوء واختلفوا في الافضل ولو كان مقتديا بفرغ امامه فلا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلته وان لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود اه بجر (قوله غير صالح) كما مرأة وصبي فاذا استغفلهما استقبل (قوله سبق الامام حدث) المراد بالسبق أن يكون سماويا كما في البحر (قوله لا اختبار للبد فيه) صفة كاشفة (قوله كسفر جله) مثال للمنى فلا يبنى فيها كالحديث من العطاس وهو الذى صححه في البحر خلافا لما في الحلي ونحو العطاس التنجيز (قوله غير مانع للبناء) هو ما استكمل شروطه السابقة (قوله ولو بعد التشهد) ولا رواية في اعادتها وقال أبو جعفر انها تعاد كذا في الحلبي وهذا عنده وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحديث بعد التشهد فاستأنف (قوله لباقى بالسلام) فانه واجب ولو لم يتوضأ لباقى به فصلانه صحيحة نخروجه بصنعه بالقيام مثلا حلي (قوله أى جازله ذلك) والافضل في حق الامام والمقتدى البناء صيانة للجماعة وللنفرد الا يستأنف على ما صححه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتن أن الاستئناف افضل في حق الكل بجزء كفي الفتاوى الهندية ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والمأموم اذا كانا يجدان جماعة فالاستئناف افضل والا فالبناء (قوله بأشارة) متعلق باسم الاشارة رجوعه الى الاستخلاف المفهوم من استخفاف حلي (قوله ولو لم يسبق الخ) والمدرك اولى من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق يتم صلته به داغام صلاة الامام ثم يعيد السلام والخليفة لا يصير اماما بغير النيابة بالاتفاق ويقعد على كل ركعة نومه محل فهو كما في شرح المتن وظاهر قوله يعيد السلام أن المسبوق يسلم ولا يقدم مدر كالسليم والمصرح به غير هذا كما بآتي له حيث قال قدم مدر كالسلام (قوله وبشير) هذا اذا لم يعلم الخليفة اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك بجر (قوله لسجود) أى ترك سجود وكذا فيما بعده اه حلي (قوله وصدره) أى يضع يده على صدره فقط لسجود سهو كافي البحر والنهر واتماخص الصدر لان السهو من جهة القلب وهو في الصدر (تقته) الاستخلاف حق الامام فلو استخلف القوم بعد استخلافه فالخليفة خليفة من اقتدى منهم بخليفته فسدت صلته وان قدم القوم واحدا أو تقدم بنفسه اهدم استخلاف الامام جازان فام مقام الاول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه قبله فسدت صلاة الكل دون الامام الا فى خائفة (قوله ما لم يجاوز الصفوف) أى استخلف مدة عدم مجاوزة الصفوف ولما كان عامما شامل للصورة المتقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعيف بقوله ما لم يتقدم والحاصل أن حد الصفوف انما يعتبر ان ذهب يمينه أو يسرة أو خلفا أو امانا ذهب أو امانا فخذ السرة أو موضع السجود اه حلي وفي البحر بشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة الى المهراب قبل أن يخرج الامام عن المسجد اه ولو استخلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلاته من قدومه وتعامه في النهر (قوله فخذ السرة) أى ان كان له سرة والا فوضع السجود فالكلام على التوزيع (قوله كالتفرد) أى فى أن حذو السرة أو موضع السجود من كل جهة حتى اذا ظن الحدث تجاوز السرة أو موضع السجود ثم تبين خلافه لا يبنى (قوله وما لم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة

أو منى ولم يفعل منافيا أو فعله منه بد ولم يتراخ بلا عذر كركعة ولم يظهر حديثه السابق كفى مدة مسحه ولم يتذكر فاتته وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح لها (سبق الامام حدث) سماوى لا اختبار للعبد فيه ولا في سببه كسفر جله من شجرة وكمدته من نحو عطاس على الصحيح (غير مانع للبناء) كما قدمناه (ولو بعد التشهد) لباقى بالسلام (استخلف) أى جازله ذلك ولو في الركعة بأشارة أو جزئ محراب ولو لم يسبق ويتبعها لبقاء ركعة وباصبعين ركعتين ويضع يده على ركبته وترك ركوعه على جبهته لسجود وعلى فقه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة وصدره لهو (ما لم يجاوز الصفوف) ما لم يتقدم فخذ السرة (لوفى العراء) ما لم يتقدم على المعة كالتفرد أو موضع السجود على المجد أو الجبانة أو الدار (وما لم يخرج من المسجد)

وهو في اثباتها لأن المناط الخرج اهـ حلي (قوله لو كان بصل فيه) أي في أحد المذكورات (قوله ولم يتقدم أحد
 لنفسه) الأولى التعبير بأو يسمى هذا استخلافاً حكيمياً (قوله ناويا) قال في التمهيد اتفاق الروايات على أن
 الخليفة لا يكون اماماً ما لم ينو الامامة كذا في الدواية (قوله وان لم يجاوز) أي الحد المتقدم لأن الخليفة اذا قام
 مقام الاول صار الاول مقتدياً به خرج من المسجد أولاً حتى لو تذكر فائته أو تكلم لم تفسد صلاة القوم به (قوله لم
 يخرج للاستخلاف) بل يتوضأ ويرجع الى موضع الامامة وأفادت العبارة أنه لو استخلف صح واليه يشير قول
 صاحب الصرخ الاستخلاف ليس بمنع الخ واذ لم يكن في المسجد فلا فصل الاستخلاف فانه في البحر (قوله
 واستثناه أفضل) أي بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال فهستانى (قوله ان لم يكن تشهد) أما اذا حصلت هذه
 الاشياء بعد قعوده قدر التشهد فقد تمت الصلاة حلي (قوله لجنون) محترز قوله ولا نادر وجود وقوله أو حدث
 حدث محترز السماوي (قوله أو خرج من مسجد بظن حدث) أما اذا لم يخرج فانه يعود ويبنى كافي البحر وقيد بظن
 الحدث لأنه لو انصرف منها على ظن أنه اقتح بغير وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو كان متبهماً فرأى سراباطنه
 ماء فأنصرف أو كان في الظهر فأنصرف بظن أن التيمم عليه أو رأى حرة في ثوبه فظنها نجاسة فأنصرف فحدث
 صلاته وان لم يخرج من المسجد لأن الانصراف على سبيل الرضا لا الاستخلاف (قوله أو احتلام بنوم) الأولى
 أن يقول أو انزال باحتلام الخ وفي القهستانى الأولى أن يقول أو وجب عليه غسل ليشمل ما اذا احتضت وهو
 محترز غير موجب للغسل (قوله لندرتها) هذا التعليل فاصرفه انما يظهر في الجنون والقهقهة والاعمال في
 الاحتلام والحدث العمد والعلة فيه أنه غير سماوي وأنه موجب للغسل في الاحتلام (قوله اذا احصر) من باب
 تعب فعلا ومصدر اسبغ الفاعل ومعناه العي وضيق الصدر ويجوز أن يكون بضم الحاء مبنياً للمفعول من مفتوح
 العين من باب نصر فعلا ومصدر اقال الاتقاني وبالوجهين حصل في السماع قال في البحر والوجهان ثابتان
 في كتب اللغة (قوله قدر المفروض) أفاد أنه لو قرأ لا يجوز الاستخلاف لعدم الحاجة اليه وذكره في المحيط بصيغة
 قبل فظاهراً أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماده وقيد بالحرص لأنه لو أصاب الامام وجع في البطن
 فاستخلف لم يجز فلو قعد وأتم صلاته جاز بحر (قوله وقالانفسد) لأن ذلك نادر كالجنابة (قوله ويعكس الخلف) فيجوز
 الاستخلاف عندهما لا عند الامام شرح الملتقى (قوله لو حصر بيول أو غائط) ويسمى الاول حاقتان بنون
 في آخره والثاني حاقتان بوحدة في آخره وبالزاي من يدافعهما وفي كلام البعض والحازق من يدافع الرشح قال
 في التمهيد وأثبت الاستخلاف في البول فقيهما وفي الغائط أولى (قوله ولو جزع ركوع وسجود) أما لو جزع عن
 القيام فالظاهر عدمه لأن القاعد بنوم القائم (قوله كالقراءة) أشار به الى ترجيح الاستخلاف عنده قياساً على
 القراءة حلي قاله أبو السعود والظاهر أنه لا يستخلف لأنه نادر الوجود (قوله لا يستخلف) أي ولا ينبغي لو كان
 منفرداً لأنه صار امتياً فبطلت صلاة القوم بحر (قوله فلو منه فقط بنى) أما اذا كان منه ومن خارج لا ينبغي بحر
 (قوله اذا لم يضطر) افراد الظاهر بالنظر للمصنف صحيح لأن كلامه في شخص كشف عورته وهو يعلم الذكر والانتى
 وبالنظر للشرح صحيح أيضاً لأن العطف بأو قد يره اذا لم يضطر أحد المذكورين بأن قدر الرجل على الاستنجاء
 من تحت ساتر وقد رت المرأة على الوضوء من غير كشف اهـ حلي (قوله لا دانه) نذر على ترتيب اللق حلي (قوله
 بخلاف تسبيح) مراده الذكر أفاده أبو السعود (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وقيل لو قرأ ذهاباً تفسد وآيالا
 وقيل بالعكس اهـ حلي (قوله أو طلب الماء بالاشارة) استشكله في التمهيد بلالية بمسئلة دره المارة بالاشارة وجماعاً
 في الزيلعي عن الغاية طلب من المصلئ شئ فأشار بيده أو برأسه بنم أو بلا لا تفسد صلاته وما في الجمع من أن ردت
 السلام باليد مفسد فردد بأن الفساد ليس بواجب في المذهب وقيامه على المصاحفة باليد يمنع لأن المصاحفة
 عمل كثير لا يسجد على القول بأن العمل الكثير ما استكثره الناظر ولا كذلك الرد باليد أفاده أبو السعود (قوله أو شرأه
 بالمعاطاة) هذا مبنى على أحد تفسيرى العمل الكثير شر بلالية ومراده به ما لو شرأه راع من بعيد لا يثبت أنه
 ليس في الصلاة حلي (قوله أولنسيان) هو وما عطف عليه معطوف على المستثنى وهو قد حلي (قوله لأن
 الاستغناء يمنع البناء) أي مع وجود ماء ثاب أماع عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استقى من الاماء أو البئر وهو
 محتاج اليه بياض البناء حلي (قوله وان لم ينو الاداء) لأنه في حرمته ما وجد منه صالحاً لكونه جزءاً منها انصرف
 الى ذلك غير محيد بالعمد وأشار به الى رد ما في المتن حيث قال ان لم ينو مقامه الصلاة لا تفسد لأنه لم يرد جزءاً من

(لو كان بصل فيه) لأنه على امامته ما لم يجاوز
 هذا الحد ولم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه ناويا
 الامامة وان لم يجاوز حتى لو تذكر فائته
 أو تكلم لم تفسد صلاة القوم لأنه صار مقتدياً
 ولو كان الماء في المسجد لم يخرج للاستخلاف
 واستثناه أفضل (قوله لجنون) محترز عن الخلف
 (ويشعرين) الاستئناف ان لم يكن تشهد (لجنون
 أو حدث عمد) أو خروجه من مسجد بظن
 حدث (أو احتلام) بنوم أو فرك أو نظار
 أو من شهوة (أو اغماؤه أو قهقهة) لندرتها
 (وكذا) يجوز له أن يستخلف اذا احصر عن
 قراءة قدر المفروض (حديث أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه فانه لما أحس
 بالاحتلام صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة
 فقرأ الحمد ثم التحي صلى الله عليه وسلم وأتم
 الصلاة فلو لم يكن جائزاً لما فعله بدائع وقال
 تفسد ويعكس الخلف لو حصر بيول أو غائط
 ولو جزع عن ركوع وسجود هل يستخلف
 كالقراءة لم أره (لجنون) أي لا جل نجس أو
 خوف اعتراه (لا) يستخلف اجاعاً (لنسيان)
 القراءة أصلاً لأنه صار امتياً (أو أصابه)
 عطف على المنى (بول كثير) أي نجس مانع
 من غير سبق حدثه فلو منه فقط بنى (أو كشف
 عورته في الاستنجاء) أو المرأة ذراهاها للوضوء
 (اذا لم يضطره) فلو اضطر لم تفسد (أو قرأ
 في حالة الذهاب أو الرجوع) لا والله ركعاً مع
 حدث أو منى بخلاف تسبيح في الاصح (أو
 طلب الماء بالاشارة أو شرأه بالمعاطاة) للمنافي
 أو جاوز ماء الى آخر الا قدر صفين أولنسيان
 أو زوجة أو كونه بئر الا أن الاستقاء يمنع البناء
 على المختار (أو كس قدر أدا ركن) وان لم
 ينو الاداء (بعد سبق الحدث) الا العذر

بأن يكون طاهراً أو نجساً وعنده ما يظهر به أو ليس عنده إلا أن رجحه طاهر أو نهر فلو كان الطاهر
أقل من قوله نصح لأن عبارته تشمل ما لو كان كله نجساً إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عارياً لا تبطل لانها
لا تجب فيه بل هو نجس إذا أو السجود (قوله ومثله الخ) هي الخامسة من العشرين وما بعدها السادسة منها (قوله
ولم تنقح فوراً) يفيد أن البطالان لا يتوقف على المكث قدر أركان من غير تنقح وهو وان قبل به لكنه خلاف
المشهور على ما سبق عند قوله وكثف ربيع سابقها يمنع أو السجود (قوله ونزع الماسح خفه الواحد بعمل
يسير) بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه إلى المعالجة بالنزع كافي البحر والتقيد بالخلف الواحد لأن المسمع ينقض به
لكن ربما يوجبهم أنه إذا نزع الخفين بعمل يسير أنتم اتفاقاً وليس كذلك بل الحكم واحد (قوله وقدرة موسى على
الأركان) وفقدت عنده لأن آخر صلاته أقوى من أولها ولا يجوز بناء القوى على الضعيف (قوله وتذكر فائتة)
ولو وزانهم (قوله أو على إمامه) هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند الإمام بل هي
موقوفة إن صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائتة فإنها تنقلب جائزة فذكر المصنف لها في سلك الباطل
اعتماداً على ما يذكره في باب القوائف أنه صاحب البحر (قوله وهو صاحب ترتيب) الضمير لمن عليه الفائتة إماماً
أو أموماً (قوله والوقت متسع) وعند ضيقه تحت اتفاقاً (قوله وتقديم القارئ أمياً) مراده به الاستخلاف
وهو لا يخلو ما أن يكون في الأولين أو في الآخرين قبل القعود قدر التشهد أو بعده في الأولى ففسد اتفاقاً
وفي الثانية لا يخلو ما أن يكون في الأولين أو في أحدهما أو لا وفي هاتين الأخيرتين ففسد اتفاقاً
وفي الأولى ففسد خلافاً وهو رواية عن أبي يوسف وإذا كان بعد التشهد ففهم الخلاف بين الإمام وصاحبه
إذا عرفت هذا فقول المتن مطلقاً أراد به الشمول لهذه الصور كلها غير أنه يفيد أنه عند صاحبين نصح بصورها
ولا يصح هذا لما عرفت أن الصورة الأولى والصورة الثانية بصورتها متفق على الفساد فيها فالأولى حدثت
مطلقاً على أنه خروج عن الموضوع لأن الموضوع أن يطرأ ففسد بعد التشهد أو حلبي (قوله لأنه عمل كثير) أي
وبه تم الصلاة اتفاقاً فقد خرجت هذه المسئلة من الخلافات (قوله وزوالها في العبد) هي الثالثة عشرة (قوله
ودخول وقت) فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث يعني بها الطلوع والاستواء والغروب (قوله
بأن يبقى في عهده) جواب سؤال أورده في الكافي بقوله فإن قيل كيف يصدق الخلاف في البطالان بدخول وقت
العصر في الجمعة فإن الدخول عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه وعندهما مثله وحاصل الجواب ما ذكره الشارح
أفاده الحلبي (قوله بأن لم يعد في الوقت الثاني) فإذا انقطع عذره بعد القعود فالامر موقوف فأن دام وقتاً كاملاً
بعد الوقت الذي وقع الانقطاع فيه ظهر أنه انقطاع بره فيظهر الفساد عند الإمام فيقضيهما لا عندهما (قوله
وكذا خروج وقته) هي التاسعة عشرة (قوله في هذه المواضع العشرين) لا ينافي ما قدمه من أنها اثنا عشر لأن
ذلك على ما ذكره القوم وهذا على أن الزيادة ترجع إليها كما نص عليه في البحر فجعل مسألة التوب
النجم ومسئلة صلاة الأمة بغير قناع راجعتين إلى مسألة العار ومسئلة دخول الأوقات المكررة راجعة
إلى طلوع الشمس في الضمير ومسئلة خروج وقت المعذور راجعة إلى معنى المدة لأن في كل ظهور والحدث السابق
ويبقى مسألة زوال الشمس في العبد وهي راجعة إلى طلوع الشمس في الضمير أيضاً ومسئلة تذكر فائتة على إمامه
وهي ترجع إلى تذكر فائتة عليه وليس منها رواية المتوضي المؤتم بتيمم الماء كما قدمنا حلبي ولو سلم الإمام
وعليه سهو ففرض عليه واحد منها فإن سجد بطلت صلاته والأفلا ولو سلم القوم قبل الإمام بعد ما قعدوا قعد
التشهد ثم عرض عليه واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو السهو ولم يسجد القوم ثم عرض
بهر (قوله فيما إذا تذكر فائتة) أي عليه أو على إمامه وقد علمت أن الأمر موقوف في تذكر الفائتة ولا تنقلب
فخلاً للعال أو حلبي (قوله ويزاد) أي على ما يتقلب فخلا وان كانت ليست من الخلافات حلبي (قوله وإظهاره)
ما استظهره ظاهر لأن الأوقات المكررة لا تنافي انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء (قوله ولو استخلف الإمام
مسبقاً) يعني لهذا المسبق أن لا يتقدم لغيره من السلام بغير (قوله صحيح) لوجود المشاركة في العشرة بغير
على الحق والمقيم خلف المسافر كالسابق في أن الأولى عدم استخلافه ما فلو وقع أشار إليهم اللاحق أن لا يتابعوه
حتى يخرج مما فاته السابق الواجب عليه أن يبدأ بما فاته أولاً ثم يتابعونه فيسلم بهم ويقدم المقيم بعد الركعتين مسافراً

ومثله لو صلى نجاسة فوجد ما يزيلها أو وقت
الامنة ولم تنقح فوراً (ونزع الماسح خفه)
الواحد (بعمل يسير) فلو يكثر يتم اتفاقاً
(وقدرة موسى على الأركان وتذكر فائتة عليه
أو على إمامه وهو صاحب ترتيب) والوقت
متسع (وتقديم القارئ أمياً مطلقاً وقبل
لا فساد لو كان) استخلافه (بعد التشهد
بالاجماع وهو الأصح) كافي الكافي لأنه عمل
كثير (وطلوع الشمس في الضمير) وزوالها
في العبد ودخول وقت من الثلاثة على
مصلى القضاء (ودخول وقت العصر) بأن
بقي في عهده إلى أن صار الظل مثليه
(في الجمعة) بخلاف الظهر فإنها لا تبطل
(في القعدة) بأن لم يعد في الوقت
الثاني وكذا في غيرهما (وسقوط جيرة عن
بره) أعلم أنه لا تنقلب الصلاة في هذه
المواضع (العشرين) فلا إذا بطلت الصلاة
في ثلاث (فيما إذا تذكر فائتة أو طلعت الشمس
أو خرج وقت الظهر في الجمعة) كافي الجوهرة
زاد في الحاوي والموتى إذا قدر على الأركان
وزاد مسألة المؤتم بتيمم كما قدمنا وإظهاره
زوالها في العبد ودخول الأوقات المكررة
في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف الإمام
مسبقاً) أو لاحقاً أو مقبلاً وهو مسبقاً (صحيح)
والدرر الأولى

يسلم بهم ثم ينقض المقيمون ركعتين منفردين بلا قراءة (نهر) قوله ولو جهل الكعبة الخ اعلم أن المسبوق يستحب
من حيث انتهى اليه الامام هذا ان علم كنية صلاة الامام وكانوا كلهم عالميا بان كانوا امدركين وان لم يعلم المسبوق
ولا القوم الكعبة بان كانوا مسبوقين مثله اتم ركعة وقعد ثم قام واتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى
قراعه فيصلون ما عليهم وحدانا ويقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقيد في الظهيرة بما اذا سبق الامام
الحديث وهو قائم وتعامه في البحر (قوله احتياطا) أي للاحتياط في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام اه حلي
(قوله فرضنا القعدتين) قعدة عليه بالنيابة عن الامام وقعدته الاخيرة ومثله يقال في القراءة (قوله تفسد
صلاته) لوجود المفسد في خلال صلاته بحر (قوله وكذا تفسد الخ) ظاهره أنها تفسد صلاة المسبوقين مع تقديم
مدر كالسلام وليس كذلك لانه حيث تقدم مدر كافتقد انفراد المسبوق فيقتصر الفساد عليه (قوله لما قرأ) أي
قبيل الاثنى عشرية أنه كونه ان لم يفرغ امامه وكف فردان فرغ اه حلي (قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد
قياسا على الكلام والخروج من المسجد وللإمام الفرق بين المنهي والمفسد اه حلي (قوله الا اذا قعد ركعته
بسجدة) بأن ترك متابعة الامام وقضى ركعة وسجد لها بحر (قوله لتأ كذا انفراد) حتى لو سجد الامام لسهو
لا يسجد معه ولا تفسد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجوده بحر وقوله يتابعه وتفسد وان لم يتابعه
في سجود السهو ولا تفسد صلاته (قوله لا مفسدان) أي بخلاف التهمة والحدث اعم فانهما مفسدان للجزء
الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير أن الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج
اليه والبناء على الفساد فاسد بحر (قوله ولذا يلزم المدركين السلام) لعدم خروجهم من الصلاة بالمنهي (قوله
وفي الظهيرة عدمه) معلل بان النائم مثلاً كأنه خلف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة النائم تقديرا
بحر (قوله وظاهر البحر) حيث قال لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وأقره في النهر (قوله
لو أعادها) أي إذا أعادها فالاعادة مجاز عن الاداء لعدم الاعتماد بالمفعول أو لا وهذا اتفاق أما على قول محمد
فلا نتمام الركعة بالتقال ولم يوجد وأما على قول الثاني فهو وان تم إلا أن القومة والجلسة فرض عنده
ولا تحقق له ما يغير الاعادة ولو استخلف غيره دام المدة ثم على ركوعه أو سجوده لانه يمكنه الاتمام بالاستدامة
أبو السهود عن الزبلي (قوله ما لم يرفع رأسه) مرتبط بقوله يني (قوله منهما) الاولى الافراد لان العطف بأو
(قوله ولو لم يرد الاداء) أي يرفع رأسه حلي (قوله وفي المجتبى) أراد به تأييد رواية الفساد ووجه التأييد أنه جعل
الرفع مطلقا مفسدا (قوله ولا يرفع) أي في مكانه فلا يضر الرفع بعده أفاده أبو السهود (قوله ولو تذكر المصلي في
ركوعه أو سجوده) قدي به لانه لو تذكره في القعدة فسجدها أعادها كذا في النهر أي على سبيل الافتراض سواء
كانت صلبية أو تلاوية لما زانها مرفعان القعدة لانها ما شرعت الاخاعة لافعال الصلاة اه وقيد بالسجدة لانه
لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده على سبيل الافتراض حلي عن النهر (قوله فأنخط من
ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لان القومة
فرض عنده اه حلي (قوله أو رفع من سجوده) هذا يصح على المذهب جميعا ولو أنخط من سجوده بلا رفع كأن
سجد على لوح فلما تذكره ازيل اللوح فأنخط سجد فانه يعيد الاولى نداء عند محمد وجوب عند أبي يوسف
الركوع اه حلي (قوله أعادها ندبا) انما يظهر على القول بأن الرفع سنة أما على القول بالوجوب فينبغي
أن يكون واجبا (قوله له سقوطه بالتسليم) جواب عن سؤال حاصله كان ينبغي أن تكون أعادتها واجبة لان
الترتيب واجب لما أن السجدة فعل مكرر واعترض بأن الترتيب الساقط بعد التسليم انما هو ترتيب الفوائت
وأما الواجب في الصلاة اذ انزلت نسبانا فحكمه سجود السهو واجيب بأنهم لم يمنعوا سجود السهو وانما الكلام
في الاعادة لاجل ترك الترتيب فاعلم له عدم لزوم الاعادة لعدم سجود السهو بحر ولذلك قال الشارح وسجد
للسهو اه حلي وهذا انما يظهر في صورة السجود وقد علم أن الضمير في قوله له سقوطه يرجع الى غير مذكور
ولو أخرها الخ مفهوم قوله فسجدها عقب التذكر (قوله قضاها) أي ولا حرمة عليه فله أن يرضيها عند التذكر
وله أن يتركها الى آخر الصلاة ولا يعيد ركوعا ولا سجودا افتراضا ولا ندبا وهذا مع قول الشارح فقط بل ان
سجدها أثناء القعدة الاخيرة أو يعيدها أعادها افتراضا لما افتد منها حلي وعليه سجود السهو لترك الترتيب
فما يشرع مذكورا (قوله كما تر) أي قبيل قوله واستثاقه أفضل (قوله لعدم المزاحم) ولما فيه من صيانة

ولو جهل الكعبة قعد في كل ركعة احتياطا
ولو مسبوقا ركعتين فرضنا القعدةتين ولو
أشار له أنه لم يقرأ في الاولين فرضت القراءة
في الرابع (قلوا أتم) المسبوق (صلاة الامام)
قدم مدر كالسلام (ثم) لو (أني يجايبها)
كضحك (تفسد صلاته دون القوم المدركين)
لقيام أركانها (وكذا تفسد صلاته من حاله
مكاله) للمعاني خلالها (وكذا) تفسد صلاة
الامام (الاول) المحدث ان لم يفرغ فان فرغ
بأن فوضا ولم يقفه شي (لا) تفسد في الاصح
لما مر أنه كونه (وتفسد صلاة مسبوق) عند
الامام (بتهمة امامه وحده العمدى) أي
بعد (قعوده قدر اتشهد) الا اذا قعد ركعته
بسجدة لتأ كذا انفراد (ولو نكلم) امامه
(أو خرج من مسجده لا) تفسد اتفاقا لانها
منهيان لا مفسدان ولا يفسد الصلاة
ويقومون في القعدة بآية وقفا بحر
المدرك) فانه كالامام اتفاقا (ولو لاحق في
فساد صلاته تصحان) صحح في السراج
الفساد وفي الظهيرة عدمه وظاهر البحر
والنهر تأييد الاول (ولو أحدث الامام)
لا خصوصية له في هذا المقام (في ركوعه
أو سجوده فوضا وبني وأعادهما) في البناء على
سبيل العرض (ما لم يرفع رأسه) منهما (مریدا
للاداء) اما اذا رفع رأسه (مریدا به اداء
وكن فلا) يني بل تفسد ولو لم يرد الاداء
فسر وبيان كمال الكافي وفي المجتبى في تأخر
محمد ودبا ولا يرفع مسبويا بقية (ولو تذكر)
المصلي (في ركوعه أو سجوده) أنه تذكر
(سجدة) صلبية أو تلاوية فأنخط من ركوعه
بلا رفع أو دفع من سجوده (فسجدها) عقب
التذكر (أعادهما) أي الركوع والسجود
(ندبا) لسقوطه بالتسليم وسجد السهو ولو
أخبره الاخر صلاته قضاها فقط (ولو أتم
واحدا) فقط (فأحدث الامام) أي وخرج
من المسجد والافه على امامته كما تر (تعين
الماء والماء من لو صلح لها) أي لامامة
الامام (بلاية) لعدم المزاحم

الصلاة بصر (قوله فسدت صلاة المقتدي) أي الذي هو العبي ونحوه (قوله لبقاء الامام اماما) لهدم اختلافه
(قوله فان استخلفه فصلاة الامام الخ) محل ذلك اذا كان قبل القعود قدر التشهد وامان كان بعده فلا تقصد
صلاة الامام لخروجه بصنعه (قوله للمامز) من قوله لبقاء الامام اماما والمؤتم بلا امام حلي (قوله للمامز) من
ان التأخير اعذر لا يضر والله تعالى اعلم

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

بمع كراهتين (قوله عقب العارض الاضطراري) وهو سبق الحدث وانما قدمه لانه اعرق في
العارضية أي هو الاصل في العروض اه حلي (قوله بالاختياري) أو ردد عليه كلام الناسي فانه لا اختيار له
فيه واجب بأنه انما ذكر هنا المناسبة بين كلام العامد والناسي من حيث الحكم وهو افساد الصلاة (قوله
يفسدها التكلم) أي الصلاة ومنه لا يجوز السهو والتلاوة والشكر على القول به حوى قال ابن حجر الهيثمي
كان الكلام جائزا في الصلاة ثم لم يقبل بمكة وقيل بالمدينة وصح ما يصرح بكل منهما وطريق الجمع انه - ثم
مرتبتين - ثم بمكة الا للحاجة وحرم بالمدينة مطاقا اه ملخصا (قوله هو النطق الخ) استظهره صاحب البحر
والذي في الهندية عن المحيط ونحوه لاز يلى انه اذا تكلم في صلاته ناميا أو عامدا خطأ أو قصدا قبل أو كثيرا
استقبل الصلاة عندنا اه فلم يقيد القائل بالحرف بكونه مفعوما (قوله لا لنفسه) لكنه ذكره كذا في القهستاني
وقوله لانه صوت لا جهالة استشكل بما ذكره خواجه زاده أنها تفسد بالتمسك بالجمع بالاحرف وبأنه عمل كثير
اصدق الحديث عليه لان من سمعه يجزم انه ليس في الصلاة (قوله عمده وسهوه) الفرق بينه وبين النسيان ان العبادة
الحالة عند الله قل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شامسي ذهولا وسهوا ولا الابد كسب جديد سماعا
نهر قال أبو السعود وكلامه يفيد الترادف بين الذهول والسهو (قوله قبل قعوده قدر التشهد بيان) وكذا الجوز
فالعمد منهم اتفاقا وكذا السهو والذي يفاد منه خلاف ذلك فالاولى حذف بيان ويكون قوله عمده وسهوه
بدلا من التكلم اه حلي وكتب بعض المشايخ ان الكلام السهو ومن المسائل الاثني عشرية وفيه نظر لانها
لم تكن منها الا ان يقال ان المراد ان حكمها يجزى فيها (قوله وانما) جعلوا هذا كلام الناس كالمقتضات
وقد سئوا ينه في مسائل منها امور التيمم على الماء وفطر الصائم وجماع الصائمة وحلق المحرم رأسه وجماع
الحرمة ووقوع شخص على صيد فقتله ووقوف عرفه ووقوع الولد على والدته فانها يحرم الميراث ونقل
شخص ووضع تحت جدارواه فشق عليه فانه لا يجب على الناقل شيء وانقلاب على مال الغير فأنفقه فانه
يضمن ووجود شخص في الخلوة فانه يمنع من محبتها ودخول الزوج في زوجته أو هي عاينه في الخلوة والرضاع
وتلاوة آية السجدة فوجب السجود عليه وعلى سماعه أيضا وحلقه على عدم الكلام فتكلم ومسه المرأة
وعكسه يثبت الرجعة فانه لا فرق في هذه الاشياء بين أن تصدر من نائم أو يقظان وجمعها بعضهم ظمما
ونقله الشارح في شرح المتن (قوله أوجاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد حلي (قوله أو مخطئا) بأن قصد القراءة
بخري على لسانه كلام الناس نهر (تبينه) الفرق بين السهو والمخطئ ان السهو ما يتنبه له صاحبه والمخطئ
ما لا يتنبه له أو يتنبه بعد انعاب حوى (قوله رفع عن أمي الخ) رواية بالمعنى والموجود من رواية البيهقي
عن ابن عمر يدل رفع وضع ومن رواية ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ان الله وضع عن
أمي الخ وهذا وارد على قوله أو ناسيا أو مخطئا أو مكرها (قوله على رفع الاثم) وهو الحكم الاخرى فلا يرد
الدينوي وهو الفساد لتلازم نعم المقتضي بصر (قوله وحديث ذي اليمين) اسمه الخرباق وكان في يديه
أواحداهما طول واقطعه اقصر الصلاة أم نسبت قال لم أنس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على
القوم فقال اصدق ذوا اليمين فأومأ أي نعم زياي ملخصا (قوله منسوخ بحديث مسلم) منع النسخ بانه رواية أبي
هريرة وهو متأخر الاسلام فان أجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضر افعبر صحيح لما في صحيح مسلم يينا أنا
اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أره جواشا فاجبر (قوله
بحديث مسلم الخ) هو ما روى معاوية بن الحكم رضى الله تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم فخطب بعض القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم باباه ارحم فقلت وأنت كل أماء مالي أراكم تنظرون
في شئرا تضرروا أيديهم على انخاذهم فقلت أتهم يسكتون فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاني فوالله

(والا) يصلح كسبي (فسدت صلاة المقتدي)
اتفاقا (دون الامام على الاصح) لبقاء
الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا اذا لم
يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام
والمستخلف كليهما باطلة) اتفاقا (ولو أتم)
رجل (رجلا فأحدنا وخارجا من المسجد
يجزى صلاة الامام وفيه على صلاته وفسدت
صلاة المقتدي) للمامز (اخذ رعاك يمكن
الى انقطاعك ثم يثوب ويغني) للمامز والله
اعلم
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)
عقب العارض الاضطراري بالاختياري
(يفسدها التكلم) هو النطق بغير قين أو بغير
مفهم كعوق امر أو لو استعطف كلبا أو هرة
أو ساق حمار لا تفسد لانه صوت لا جهالة
(عمده وسهوه) قبل قعوده قدر التشهد
سان) وسواء كان ساهيا أو نائما أو جاهلا
أو مخطئا أو مكرها هو المقتضى وحديث رفع
عن أمي الخ مخطئا محمول على رفع الاثم وحديث
ذي اليمين منسوخ بحديث مسلم ان صلاتنا
هذه لا يصلح فيها شئ من كلام الناس

ما رأيت معلماً أحسن تعليمه ما نهرني ولا زحرفني ولكن قال إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن بحر (قوله إلا السلام للتحليل) أصيب إليه لأنه به تحل الأشياء التي حرمت في الصلاة وفسره الشارح بالخروج منها لأن ذلك يلزمه (قوله للتحليل) أي التعظيم وأصل وضعها الدعاء بطول الحياة وكانوا في الجاهلية يذمون بذلك فأبدلها الشارع بالسلام وبقي لها الاسم (قوله أو على ظن أنها تزويجة) عطف على قوله على أن الإنسان (قوله أو سلم فأعالم الخ) لأنه إنما اغتفر السهو به في القعود لأنه منتهى بخلاف القيام ولذلك اغتفر سهوه وقامعاً في صلاة الجنائز لأن القيام فيها مظنة السلام حلي (قوله فإنه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام قائماً طائفة من أهل ما السلام على ظن أنها تزويجة فإنه قصد القطع على الركنين بخلاف ما إذا ظن أنها كمالها وأما السلام على أنسان فلا يكره كلامه حلي (قوله مطلقاً) خاطب به أولاً عامداً أولاً (قوله بل يكره) أي تزويجاً وفعله عليه الصلاة والسلام ليسان الجواز وأشار إلى الفرق بينه وبين المصافحة بقوله لأنه عمل كثير يذكرون الضمير وإن كان عائداً إلى المصافحة نظر الخبر وقوله بنية السلام نقله في البحر عن الظهري والخلاصة والظاهر أنه قيد اتفاقاً (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم (قوله ما أبدى) أي أظهر ذلك ذكره (قوله يست ويشرع) هذا ينافي قوله آخر الزيادة تنفع فإنه من كلام الصدوق في النهر (قوله خطيب) بم جمع الخطيب (قوله ومن يصني اليهم) أي إلى من ذكر ولوا إلى المصلي إذا جهر وهو داخل في الثاني (قوله جالس لقضائه) الظاهر تخصيص الكراهة به حال التلبس بالقضاء (قوله ومن يجهو في العلم) كالأذين بطاعون مع بعضهم أو يسألون استئذاناً (قوله أيضاً) بوصول الله ضرورة للضرورة (قوله أو مقيم) أو يعني الواو (قوله مدرّس) الذي يعلم من عبارة البحر الآية تخصيصه بالفقيه (قوله الفتيات) هو يفتح القاموس شديد الاء أي الشواهد ومفهومه جوازه على المهاجرين غير كراهة (قوله ولعاب بضم اللام جمع لا عب (قوله سارح) بالسين المهملة وبالمهملة المكسورة (قوله وشبه) بكسر الشين أي مشابهة لخلقهم أي من يشابههم في تلك الصفة وهو من يعاب بالرد والسجدة والطباب والضمادة (قوله يتبع) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولولضرورة (قوله حال التغوط) مراده ما يعم البول (قوله اشنع) أن يسلم عليه من غيره (قوله إلا إذا كنت الخ) فلا يشرع عليه السلام إلا بهذين القديين (قوله وقد زدت عليه) هو من كلام الصدوق كقوله منه صاحب النهر (قوله والمغني ومطير الحجام) هل الكراهة فاصرة على وقت التلبس بالغشاء والتعديراً ومطلقة لقصد الإذلال بحزبه (قوله كذلك استاذ) رده السيد بأن العصاة كانوا يسمون على النبي صلى الله عليه وسلم حلي (قوله والزيادة تنفع) الذي في النهر أنفع وزاد بعضهم نظاماً من بحره أشياء مذكورة في الهندية فقال

وزد عبد زنديق وشيخ عمارح • ولاغ وكذاب بكذب بشيع
ومن ينظر السوآت في السوق عامدا • ومن دأبه سب الأنام ويردع
ومن جلسوا في مسجد أصلاتهم • وتسيبهم هذا عن البعض يسمع
ولاتس من لبى هنالك صرحوا • فلكن عارفاً بصاح تحظى وترفع

وفي بعضها ما دخله فان الزنديق في حكم الكافر والتسبيح والتلبية من جملة الذكرك (قوله بوجوب الرد في بعضها) وهو السلام على القاري فإنه وإن أتم المسلم ولكن يرد السلامه للقدرة على تحصيل الفضيلتين رد الجواب والقراءة والاستماع وكذا إذا ذكره العلم والأذان والأقامة لما ذكره يعلم من التحليل الحكم في بقية المسائل المذكورة اه حلي وفي البحر التصريح بعدم وجوب الرد وعبارته واعلم أنه يكره السلام على المصلي والقاري والجالس للقضاء أو البعث في الفقه أو التخلي ولعلم عليهم لا يجب عليهم الرد لأنه في غير محله كذا ذكره للسلح (قوله يجوز الميم) كأنه لما أفضى السنة فعلى هذا الورع الميم بالتونين ولا يعرف كان يجوز الميم لخالفه السنة أيضاً اه حلي ومنه فيما يظهر إذا جرح بين آل والتونين أو اقتصر على لفظ السلام أو خاطب بالافراد (قوله والتصحیح) وهو أن يقول أح بالفتح والضم بحر (قوله بحر فبن) وبغير حروف مكروه ولا يفسدها تفلحاً بحر (قوله بلا عذر) العذر ومن بطل أعني المكلف يباح التسهيل عليه (قوله بأن نشأ من طبعه) بأن لا يكون شكفه (قوله فلا فساد) أي ولا كراهة شبي عن الغاية (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما كان سؤالا

(إلا السلام) ساءها (للتحليل) أي الخروج من الصلاة (قوله أقامها على ظن أنها كمالها) خلافة (بجلاف السلام على أنسان) للتحليل أو على ظن أنها تزويجة مثلاً أو سلم فأعالم في غير جنازة (قوله يفسدها) مطلقاً وإن لم يقل عليكم (ولو ساءها) فسلام التحية مفسد مطلقاً و سلام التحليل إن عذر (وردة السلام) ولو ساءها (بليانها) لا يبيده بل يكره على المعتد تم لو صافح بنية السلام فالوادة فسد كأنه لأنه عمل كثير وفي النهر من عند الدين الفري أنه قال سلامك مكروه على من يستمع ومن بعد ما أبدى يستق ويشرع

مصل وتال ذا كرو محقق
خطيب ومن يصني اليهم ويجمع
مكروهه جالس لقضائه
ومن يجهو في العلم مدرّس
هو ذن أيضاً أو مقيم مدرّس
كذا الأجنيات الفتيات أشنع
ولعاب سارح وشبه بخلقهم
ومن هو مع أهل له يتبع
ودع كافر أيضاً ومكشوف عورة
ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع أكلا إذا كنت جائعاً
وهو علم منه أنه ليس ينج
وقد زدت عليه المتفق على استاذة كما
في القية والمغني ومطير الحجام والحققة
فقلت

كذلك استاذ من مطير
فهذا ختام الزيادة تنفع
وهو ح في الضياء بوجوب الرد في بعضها
وبعدمه بقوله سلام على بكم يجوز الميم
(والتصحیح) بحر فبن (بلا عذر) أي لا يبيده
نشأ من طبعه فلا (أو بلا) غرض صحيح
فالوصفين صوته أو يبتدى إمامه أو لا يعلم
أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح (والدعاء
بما يشبه كلامنا) خلافاً لما في

من العباد كالهم أطعمني واقض ديني أو ارزقني فلانة على الصحيح وما استحصال طلبه من العباد ليس من كلام مثل العافية والمغفرة والرزق سواء كان لنفسه أو لغيره على الصحيح ولو قال أل ثم قال الحمد لله أو لم يقل لا تفسد صلاته وقال المرغبان أن انصاف الكلمة مثل كل الكلمة تفسد صلاته بجر (قوله هو قول آه) هذا اللفظ أحد اللغات في التأوه فعطف التأوه عليه من عطف العام على الخاص وآه على وزن دع (قوله كفوله آه بالذ) قال في البحر التأوه هو أن يقول آوه يقال آوه الرجل تأوياً وتأوياً وتأوها إذا قال آوه وفي المغرب هي كلمة توجع ورجل آواه كثير التأوه وذكر الحلبي شارح المنية فيه ثلاث عشرة لغة فراجعها ان شئت (قوله اف او تف) اسم فعل لا تفجر وقيل لماضيه وسواء اراد به تنقية موضع سجوده أو اراد به التأفف فإن الصلاة تفسد عندهما مطلقاً مخففاً ومشدداً وبما لا يوافق التأفف على كمال ما يستقدروا قبل أن أف اسم لوسخ الاطراف وتلف البراجم وقيل ان اف اسم لوسخ الاذن وتلف لوسخ الظفر وقال تعالى ولا تنقل لهم آف فجعله من القول وقال الشاعر

أفأوتفما لمن مودته * ان غبت عنه سويته زالت

ان مات الريح هكذا وكذا * مال مع الريح ابتامات

أبو السعود (قوله والبكاء) في الصحيح يمد ويقصر فإذا مدت اردت الصوت الذي مع البكاء وإذا قصرت اردت الموضع من قوله والبكاء يمد ويقصر لا يصح بالعلوم ولا يقصر لان اخراج الدمع ليس بلازم ولا مفسد (قوله يحصل به حروف) أما خروج الدمع بلا صوت أو صوت لا حروف فيه فغير مفسد فهو مائة قدم عن شيخ الاسلام خوارزماه انه انفسد بالتغم المسموع (قوله او مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذي من موت ومرض ونحو ذلك وعلى هذا فيشكل العطش بالان عطف العام على الخاص شرطه الواو خاصة اه أبو السعود (قوله لا يملك نفسه) بأن اشتد به الوجع وإذا ملك نفسه تفسد (قوله وان حصل حروف) راجع الى الاربعة قبله (قوله لا لا تكر الجنة او النار) دلالة ذلك على الخشوع المطلوب في الصلاة وانما افسد في الوجع والمصيبة لأن فيه اظهار التأفف والوجع فكان من كلام الناس نهروفي الهندية لتأوهم من كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة اه (قوله او آرى) بفتح الهجزة الممدودة وكسر الراء وسكون الباء اللفظة فارسية بمعنى نعم حلبي عن الهندية (قوله لا لاته على الخشوع) أفاد التعديل أن ذلك اذا كان استلذاً بآدم حسن النعمة يكون مفسداً لفقده الخشوع (قوله تشعبت عاطس) بالسبب والشين والثاني أفصح درر وقال تاج الشريعة تشعبت العاطس الدعاء بالخبر أبو السعود والعاطس من عطس بالفتح يعطس بالكسر والضم شربلاية عن الصحيح (قوله لغيره) الاولى من غيره ليقابل قوله ولومن العاطس لنفسه وقد تبع صاحب النهر في التعبير به على انه لا لا المقابلة لحسن حذفه لا غناء قوله تشعبت عاطس عنه لانه من اضافة المصدر الى مفعوله والتشعبت واجب في الاولى فقط وقيل الى اللثائية (قوله برك الله) أمالو قال السامع الحمد لله او العاطس لا تفسد لانه لم يتعارف جواباً وان قصده على خلاف فيه أما اذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفسد بالاتفاق ولو اراد به التفهيم تفسد صلاة السامع القائل الحمد لله لانه تعلم للغير من غير حاجة اه بجر وينبغي أن يحمد العاطس في نفسه ولا يجوز لسانه خلاصة (قوله ولومن العاطس لنفسه) بأن قال برك الله لو برك حتى اقه لانه لما يكن خطا بالغير لم يعتبر من كلام الناس خلافاً لما في الثانية من الفساد برك الله أبو السعود (قوله وبه كسه التأمين) صورته رجلان بصليان فقطس أحدهما فقال رجل غيرهما برك الله فقالا جميعاً آمين فسدت صلاة العاطس لانه اجابه دون الثاني لانه لم يجبه له لكن في الذخيرة ما يفيد فساد صلاة الثاني فإنه قال فيها اذا آمن المصلي لعمارة رجل ليس معه في الصلاة تفسد صلاته اه بجر قلت ويمكن الجمع بأن يحمل الفرع الاول على ما اذا تعدد التأمين كما هو الحادثة ويحمل عبارة الذخيرة على ما اذا لم يؤمن الا واحد لتعمه حينئذ جواباً بخلاف الاول فان تأمين الاخر مجرد دعاء بالقبول وقد انقطع الجواب بالاول ويحمل على تعدد الرواية (قوله على المذهب) وقال بعض المشايخ انه مفسد اتفاقاً ونسبه في غاية البيان الى عامة المشايخ وهو الظاهر خاتبة ولو قال الحمد لله لخبر سار أو سبحان الله لوجب فهو على الخلاف (قوله وكذا يفسدها الخ) نعم بعد تخصيص (قوله كل ما قصده الجواب) وما ألحق بالجواب كالجواب كان هلال أو سمع زجر عن شيء أو صر به وقيد بالجواب لانه لو اراد به اعلام انه في الصلاة

(والاثنين) هو قول آه بالقصر (والتأوه) كقوله
آه بالمد (والتأفف) لف أو تف (والبكاء
بصوت) يحصل به حروف (الوجع او مصيبة)
قد لا أربعة الا لمرض لا يملك نفسه عن اثنين
وواحد (والتأفف) كقوله كطامن وسعال وجشاه
وغيره (والتأفف) كقوله عجبته قراءة الامام فحصل
الجنة أو النار (والتأفف) كقوله عجبته قراءة الامام فحصل
يكي ويؤول بل او نيم أو آرى لا تفسد سراجية
لدلالته على الخشوع (و) يفسدها (تشعبت
عاطس) لغيره (ببرك الله ولومن العاطس
لنفسه لا) وبكسه التأمين بعد التشعبت
(وجواب خبر) سوء (بالاسترجاع على
المذهب) لانه بقصد الجواب صار ككلام
الناس (وكذا) يفسدها (ككل ما قصد
به الجواب) كان قبل أم مع الله اه فقال
لا اله الا الله أو ما مالق فقال الخليل والبقال
والجبر أو من ابن جنت فقال ويترطه طلبة
وقصر مشيد

فلافساد كما يأتي واذا قام للاخرين لا يسبح المأموم له لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البدائع وفي المجتبى عن الكرخي تفسد عندهما افاده في البحر (قوله او الخطاب الخ) هو باتفاق وان اومع العطف الخلاف ولوا نشد شعر ابو جده عنه في القرآن مثل قول الشاعر

ارأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم
ويخزهم وينصرهم عليهم * ويشف صدور قوم مؤمنين

واراد به انشاد الشعر تفسد هندية عن محيط السرخسي (قوله لمن اسمه يحيى الخ) يعني عنه قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر انه اذا قال يا يحيى خذ الآية وقصد الخطاب بهذا الخ انها تفسد وان لم يكن مسمى بهذا الاسم (قوله صلى عليه) أي واجمع نفسه ولولم يسمع نفسه لا تفسد ولو جمع المؤذن فقال مثل ما يقول المؤذن ان اراد جوابه تفسد والا وان لم يكن له نية تفسد لان الظاهر انه اراد به الاجابة ابحر (قوله وقبل لا) هو الذي اقتصر عليه في البحر ولو قال للمبلغ اجهر بالتمكبير فحجر فاصدا جوابه فسدت ولو كبر للتمشيق فيه الا تفسد ولو عوذ نفسه بشئ من القرآن للمحصى ونحوها تفسد عندهم ولو تعوذ لدفع الوسوسة لا تفسد مطلقا ولولد غته عقربا واصابه وجع فقال بسم الله لا تفسد وعليه الفتوى كما في النصاب وفي قوله ولو تعوذ لدفع الوسوسة لا تفسد مطلقا نظر اذا لفرق بينها وبين الحق قوله فلينام (قوله ولا تفسد في الكل عند الثاني) لانه شئ بصيغته فلا يتغير بعينه أي لانه شئ اصله فلا يتغير بالارادة قياسا على ما اذا اراد به الاعلام انه في الصلاة زيل (احلبى) (قوله اودعى لاحدا وعليه) يخالف لما تقدمناه عن البحر من الظاهرية ومخالف ايضا لما تقدمناه عن الشرب لالالية باله زوالى فاضى خان مما يقتضاه التفسير بل بين أن يكون الدعاء فائت تفسد وان كان اقرب لابي السعدي (قوله فقل له تقدم فتقدم) الفساد فيه ظاهر واما الفرع الثاني فالمعتمد فيه عدم الفساد (قوله وقصه على غير امامه) لانه تلم وتعليم من غير حاجة ابحر وهو شامل لفتح المقتدى على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلى وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على اى شخص كان ان اراد به التعليم لا التلاوة ونهر قالوا بكرة المقتدى أن يفتح على امامه من ساعته وكذا بكرة الامام أن يلطم به بان يفتح ساكنا بعد الحصر أو يكرز الآية بل يركع اذا جاء أو انه واوانه بعد قراءة القدر المستحب على الظاهر كما في الفتح او ينقل الى آية أخرى لم يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او ينقل الى سورة أخرى محيط (قوله قتلا قبل تمام الفتح) أما اذا كان بعده تفسد لا تذكركه يضاف الى الفتح بحر (قوله بكل حال) أي سواء قرأ قدر ما يجوز به الصلاة أم لا انتقل الى آية أخرى أم لا كثره أم لا حلبى عن النهر (قوله من غير مصل) أي صلته بأن سمعه من غير مصل أصلا ومن مصل غير صلته ولو سمعه من مصل صلته بأن سمعه من مقدمه لا تفسد كما يؤخذ من المهوم (قوله وينوى الفتح لا القراءة) لان قراءة المقتدى منهى عنها والفتح على امامه غير منهى عنه بحر وفي الشلبى عن البردجى الممنوع التلاوة المستردة عن الفتح (قوله لانه قرآن) فيه نظر لانه من كلامه قطعاً وقال في المنع لان هذه في القرآن تجعل منه وجعل الكلام في لفظ نم فقط وهو أولى ويمكن جريانه على رواية جواز القراءة بالفارسية فان المعبر عليها المعنى لا اللفظ ويصح ضبطه أرى من الرؤية في القرآن أسمع وأرى (قوله مطلقا) سواء كان عامدا أو ناسيا لان الصلاة حاله مذكرة بخلاف الصوم بحر (قوله ولو سمعته) عل الفساد قاضى خان في الاكل والشرب بانه عمل اليد والقيم واللسان واستشكله الحلبي بما لو أخذ سمعة بفيه او قطرة مطر فابتله بها فانها تفسد مطلقا ووجه الاستشكل عدم وجود كثرة العمل بحر (قوله ناسيا) بيان لاطلاق (قوله دون المحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة او مكسورة احلبى أما قدر المحصة تفسد للصوم والامانة وهو الصحيح وقيل قدر المحصة لا يفسد الصلاة بخلاف الصوم والقرآن فساد الصلاة معاق بعامل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه معاق بوصول المغذى الى جوفه بحر (قوله قاله الباقى) هو تلبذ الهنسى درمنقى (قوله اما المضع تفسد) يعنى ان وصل الى حلقه كما في الصوم احلبى وينسب تقييده بالكثير ليكون عملا كثيرا أما اذا مضى مضقة واحدة فلا تعد كثيرا فلا تفسد بها الصلاة والظاهر أن المضع المضع لا يتبع له دخوله في حلقه العمل الكثير بدليل ما في البحر ولو وضع الملك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فمه اهلبي فلا كما هان دخل حلقه منها شئ يسير من غير أن يلوكلها لا تفسد وان كثر ذلك فسدت اه (قوله يتناع ذوبه) وان لم يمضغها أكلوا كل شئاً

(او الخطاب ك) قوله لمن اسمه يحيى او موسى (يا يحيى خذ الكتاب بقوة) او ما تلك بينك مخاطبا لمن اسمه ذلك (اولى بالباب) بام موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك) فروع سمع اسم الله ومن دخله كان آمنا فروع سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله والنتي صلى الله عليه وسلم صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تفسد ان قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسد وقيل لا ولو سئل لدفع الوسوسة ان لا مورلد نيا تفسد لا لا مورال آخره ولو سقط شئ من السطح فبسجل اودعى لاحدا وعليه فقال آمين تفسد ولا تفسد في الكل عند الثاني والصحیح قوله ما حلا به قصد المتكلم حتى لو امتثل امره غيره فقبل له تقدم فتقدم اودى تفسد به الصف أحد فوسع له فسدت بل بفسد تفسد بآية تقدم برأيه قهستاني معزى الانه اهدى ومزوى بقى قننه وقيل بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تفسد انما قال ابن ملك ولفى (وقصه على غير امامه) الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا تذكركت تلاوة بل تمام الفتح بخلاف فتحه على امامه) فانه لا يفسد مطلقا الفتح وأخذ بكل حال الا اذا سمعه المؤمن من غير مصل فتقع به تبطل صلاة الكل وينوى الفتح لا القراءة (ولو جرى على لسانه نعم) أو أوى (ان كان يمتادها في كلامه تفسد) لانه من كلامه (والالا) لانه قرآن (واكله وشربه مطلقا) ولو سمعته ناسيا (الا اذا كان بين اسنانه ما كوى) دون المحصة كما في الصوم وهو الصحيح قاله الباقى (قائمه) اما المضع تفسد كبرى فيه يتناع ذوبه

من الخلاوة واتباعه فيها فدخل في الصلاة فوجد سجدة في فيه وابتدأها بالافتداء بغير (قوله وانتقاله
من صلاة إلى مفارقتها) فبدأ بالصلاة لأنه لو سلم قضاء رمضان وأمسك بعد الغيب ثم نوى نفل لم يخرج عنه
نية النفل لأن الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لا وجهان لاجتماعهما على الاخرى التحريمية وهما
في الصوم والزكاة جنس واحد بغير (قوله حتى لو كان منفردا الخ) مثله ما إذا شرع في جنازة فجي بأخرى
فكبر نوى بهما أو الثانية بصير مستأفعا على الثانية فقط بخلاف ما إذا لم ينو شيئا بغير (قوله أو عكسه) بالنصب
عطف على منفردا اهـ حلي (قوله بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر) فلا يصير مستأفعا وتفرع عليه ما ذكره
الولولي اذ اصاب الظهر أربعاً فلا سلم تذكر أنه ترك سجدة منها ما هي انما قام فاستقبل الصلاة وصلى أربعاً وسلم
وذهب فسجد ظهره لأن نية دخوله في الظهر نية وقوعها فاذا صلى ركعة فقد دخل خط المكتوبة بالنافلة قبل
القرار من المكتوبة بنية وقوعه عليه أيضاً أنه لا يفسد ما إذا فصة ب تلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بين
القفلة الأخيرة باعتبارها قدمت الصلاة اهـ بغير (قوله مطلقاً) انتقل الى المتحدة أو المفارقة اهـ حلي والاولى
حذفه لأن المفارقة حكمها لا يختلف باللفظ وعدمه (قوله أي ما فيه قرآن) ولو الهرب فاذا قرأ ما فيه
فسدت على الصحيح بغير (قوله مطلقاً) قليلاً أو كثيراً حافظاً لقرآن أو غير حافظاً ما ما أو منفرداً واستغنى
الشارح ما إذا كان حافظاً ولم يحصل له الفساد وجهان الاول حل المصحف والنظر فيه وقليب الاوراق وهو
حلي بكثير الثاني وهو المصحح أنه نال من المصحف فصار كما إذا تلقى من غيره وعليه اقتصر الشارح (قوله
واستظهره الحلي) لعله لا يمتنع في جواز الصلاة وفي حرمة تلاوته على الجنب (قوله وهما هما) أي وجوز
المساجين بالكره (قوله للتشبه بأهل الكتاب) فانهم يثرون من مصاحفهم حال صلاتهم (قوله أي ان
قصده) قال في البحر نعم اعلم أن التشبه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء فانما كل من شرع كما يفعلون انما الحرام
التشبه فيما كان مذموماً أو فيه ما يقصد به التشبه اهـ خاتمة فعلى هذا لو لم يقصد التشبه لا يكره عندهما اهـ أي
كرهية التحريم والافكرهية التزنية مراعاة لقول الامام موجودة (قوله وكل عمل كثير) من عطف العام على
الخاص والمراد به ما قابل القول وحكم القول قد سبق أول الباب واتفقوا على أن الكثير مفسد لا القليل لا مكان
الاستراخ من الكثير لا القليل فان للشيء حركات من الطبع وليست من الصلاة فلو اعتبر العمل مطلقاً ففسد الزم
الخرج في اقامه صحتها وهو مدفوع بالنص ثم اختلفوا فيما بين الكثرة والقلة على الاقوال بغير (قوله ليس من
اعمالها) احتزبه عن الكثير وهو من اعمالها كما وزاد ركوعاً وسجدة فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه
يرفض لأن هذا قيل مادون الركعة (قوله ولا صلاحها) خرج بذلك الوضوء والمشى في سبق الحديث فانما
لا يفسد انهما (قوله أهمها الخ) نانية أن ما يعمل عمادة باليدين كثير وان عمل واحدة وما عمل بواحدة قليل وان عمل
بهما نالهما الحركات الثلاث التولية كثير والافقليل رابعها التفرع الى رأى المصلح خامسها ما كان مقصوداً
للفاعل بأن أفرد له مجلساً على حدة حلي عن البحر والتفارب مع من المشايخ لم تقتصر على قول واحد وأكثرها
لم ينقل عن الامام الاعظم واقد صدق صاحب الظهيرية حيث قال ان كل ما لم يرد عن الامام فيه قول بقي كذلك
مضطرباً الى يوم القيامة كما حكى عن أبي يوسف أنه كان يضطرب في بعض المسائل ويقول كل مسألة ليس
لشيخنا فيها قول قص في هذا كذا (قوله ما لا يشك الناظر) ذكر العلامة الحلي أن الظاهر أن مرادهم بالناظر من
ليس عنده علم بشروع المصلح في الصلاة بغير (قوله من بعد) تبسح فيه صاحب النهر ولم يذكره أخوه ولا المصنف
(قوله أم لا) الاولى التعبير بالاول (قوله لكنه بشكل الخ) لا اشكال فان من رأى شخصاً يقبل امرأة أو بهيمة
أنه ليس في الصلاة وقد وجدت به امس نسخة أن هذا الاستدلال لم يوجد في نسخة الاصل حلي وما يدل على أنه
ليس في محله قوله في البحر وأما قوله لو قبل المصلح امرأته بشهوة أو بغير شهوة أو مسها بشهوة فسدت ينبغي
تفريده على القول الأصح وكذا على قول من فسر العمل الكثير بما يتفحشه المصلح اهـ (قوله فلا تفسد) تفرع
على الأصح (قوله في تكبيرات الزوائد) المراد به رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه كما صرح به في المنع لكن
الطلاق تكبيرات الزوائد عليها خلاف المصطلح فان في الاصطلاح تكبيرات العيدين (قوله وما روى من الفساد)
وهو ما رواه مسكون والنسفي عن أبي حنيفة أن رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه مفسد اهـ حلي (قوله
ففسد) أي عوابة ودراية لأن المختار في العمل الكثير ما ذكرنا لا ما يقام باليدين حلي عن المنع (قوله وجوبه

(و) يفسدها (انتقاله من صلاة إلى مفارقتها)
ولو من وجه حتى لو كان منفرداً فكبر نوى
الافتداء أو عكسه صار مستأفعا بخلاف نية
الظهر بركعة الظهر (مطلقاً) لأنه تعلم الا اذا كان
فبصير مستأفعا مطلقاً (وقرأته من مصحف)
أي ما فيه قرآن (مطلقاً) لأنه تعلم الا اذا كان
حافظاً لما قرأه وقرأ بلا حل وقيل لا يفسد
الا إذا استظهره الحلي وجوز التشبه
بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء بل
ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل
في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر
(و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من اعمالها
ولا صلاحها وفيما أقوال خاتمة اصحابها
ما لا يشك (يسببه) (الناظر) من بعد (في)
فاعله انه ليس فيها) وان شك أنه فيها أم لا فقليل
لكنه بشكل باليس والتقبل قبل (قوله لا تفسد)
برفع يديه في تكبيرات الزوائد) على المذهب
وما روى من الفساد فساده (و) يفسدها
(وجوبه على فحس)

من سنة الهدى ونحوها فالترك بكرة فخر بما وان كانت سنة زائدة أو ما في حكمها من الأدب ونحوه بكرة تنزيها
 (قوله والاقتضية) راجع الى قوله ولا صارف فقط أي وان وجد الصارف فتزنية حلي (قوله سدل نوبه)
 يقال سدل الثوب سدلا من باب طلب وفير الكرخي بأن يجعل نوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه
 من جانبه اذا لم يكن عليه سراويل اه فكرأته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكراهته
 للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان للخلع أو غيره بحر وفي الفقه اتى السدل الارسال حتى
 يصيب الارض أو وضعه على رأسه أو كتفيه وارسال أطرافه من جوانبه فلا حرج من السدل بدخل اليد
 في السكم ويشد الوسط بالمنطقة وفي العتاني لولم يشد بكرة لانه منيع أهل الكتاب وقوله تحريرا لانه في الاولى
 تأخير بعد المضاف اليه (قوله وكذا القبا) الاولى ومنه لانه جعله في البحر مما صدقته والقبا كل متخرج
 من أمام وأول من لبسه نبي الله تعالى سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام (قوله بكم الى وراء) المراد أنه
 لم يدخل يديه في كبة وبه سترج في البحر (قوله كشد) هو نحو الشال الذي يوضع على الكتفين قال في البحر
 وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفو ظاهرا من الوقوع أو لا فعلى هذا بكرة الطيلسان
 الذي يجعل على الرأس وقد سترج به في شرح الوقاية (قوله فلو من أحد هلم بكرة) مخالف لما في البحر وعبارته
 قال في الفتح ان السدل يصدق على أن يكون المندبل مرسلا من كتفيه كما يعتاده كثير فينبغي لمن على عنقه
 مندبل أن يضعه عند الصلاة اه وظاهره أن الشد الذي يعتاده وضعه على الكتفين اذا أرسل طرفا على صدره
 وطرفا على ظهره لا يخرج من الكراهة فانه عين الوضع انتهى فهذا نص صريح بالكراهة اذا كان الوضع من كتف
 واحد والشارح أخذ من عبارة الفتح حيث ذكر الكتفين أن الوضع من كتف واحد لا بكرة ويمن أن يقال
 انه انما عبر بالكتفين لانه يعتاد وضعه عليهم ما من غير تعيين وليس المراد تقييد الكراهة بوضعه عليهم
 معا (قوله كماله عذر) كبر ودحر ولم يكن للتكبر وان كان لتكبره ومكروه مطلقا بحر (قوله في الاصح) راجع
 الى قوله خارج صلاة كما أفاده في البحر (قوله وفي الخلاصة) أي خلاصة الفتاوى كما في البحر وهو كالاتدراك
 على قوله وكذا القبا (قوله وهل يرسل السكم) لأن في امساكه كف الثوب ونقل الارسال عن فعل فهم الاثمة
 (قوله والاحوط الثاني) لانه أبعد من الخيلاء (قوله وكراهة) سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند
 الاضططاط بحر (قوله ولولتراب) وقيل لا يكره (قوله كشمركم) سواء كان الى المرفقين أو لا على الظاهر كما في البحر
 لصدق كف الثوب على الكل ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيهما اختلف في الكراهة كذا في النهر
 وفي الشربلية ولا يكره مسح جهته من التراب في الصلاة والعصم أنه يكره الا لا يذامول بأس به بعد السلام
 قبل الفراغ والترك أفضل ويحفظ صاحب الدرر بكرة مسح الجهة من التراب بعن بعد الفراغ من الصلاة
 لأن الملازمة تستغفر له مادام عليها أبو السعد هو ولا يكره مسح العرق الذي على جهته ان دعت اليه حاجة
 والا كره تنزيها كذا في البحر (قوله وعشه الخ) العبت فعل فيه غرض ليس بشيء والسفه ما لا غرض فيه أصلا
 فالحك باليد انما يكون عينا اذا كان لغرض حاجة أما ان أكله شيء في بدنه ضرره وأشغله فلا بأس بحكه ولا يكون
 من العبت بحر والعبت باب طرب هو اللعب وقيل العبت ما لا لذة فيه واللعب ما فيه لذة ودليل الكراهة قوله
 عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا العبت في الصلاة والزفت في الصيام والغصك في المقابر وقوله عليه
 الصلاة والسلام ان في الصلاة اشغلا ورأي عليه الصلاة والسلام رجلا يعبت في الصلاة فقال لو شمع قلب
 هذا لخشعت جوارحه (قوله الاطاحة) كسح العرق والحك باليد للضرورة (قوله ولا بأس به خارج الصلاة)
 قصده الرد على صاحب الهداية حيث قال لأن العبت خارج الصلاة حرام فمأظنك بالصلاة ولذا قال السروجي
 وفيه نظر اذ هو خارج الصلاة خلاف الاولى (قوله وصلاته في ثياب بذلة) البذلة بالكسر ما لا يمان من الثياب
 فاموس أي عن الدنس وقيل ما لا يذبحهم الى الاكبر وشي عليه الشارح والظاهر أن الكراهة للتنزيه
 كما في البحر والمستحب أن يعلى الرجل في ثلثة أبواب قبض وازار وعامة أو ما لم يصل في ثوب واحد متوشحاه
 جميع بدنه كازار الميت يجوز صلاته من غير كراهة ونفسه ما يفعله القصار في المقصر فان صلى في ازار واحد
 يجوز ويكره وكذا في السراويل وستر المنكبين في الصلاة مستحب بكرة تركه تنزيها عند أصحابنا ويكره ستر المنكبين
 في السجود بحر (قوله ومهنة) أعم مما قبله من وجهه وظاهره في المخأهم مترادفان وفي الفقه اتى أن الكراهة

فان شياطين الثوب ولا صارف تنزيه
 والاقتضية (سدل) تحريرا لانه في
 ارساله بلا لبس معتاد وكذا القبا بكم الى
 وراء ذكره الحاجي كشد وندبل يرسله من
 كتفيه فلو من أحد هلم بكرة كماله عذر
 وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم
 يدخل اليدين في السكم أو مسح خلاف والاحوط
 وهل يرسل السكم (قوله كشد) أي نفسه
 الثاني فاستافى (و) كره (ومعنه) كشد
 ولولتراب كشمركم أو ذيل (ومعنه) كشد
 بنوبه (ومعنه) كشد (ومعنه) كشد
 به خارج الصلاة (ومعنه) كشد (ومعنه) كشد
 باليسم في بيته (ومعنه) كشد (ومعنه) كشد
 والا لا

لفعل في هذه الاشياء لا للصلاة وفي الجلابي أنها تكره بسبب هذه الافعال وفي القاموس المهمة بالكسر
والفتح والتحرك وكلمة الخدق بالخدمة والعمل مهنته كتمه ونصره مهنا ومهنة ويكره خدمه وضربه
وجهداه (قوله واخذ درهم ونحوه) محافيه شغل وقوله لم يمنعه أى من القراءة المسنونة كما في نور الابضاح
وقيد بالدرهم لانه لو كان نحو سكر نفسد وان لم يضعف والظاهر أن الكراهة في هذا التنزيه (قوله فلو منه نفسد)
يظهر في الامام والمفرد وهل المقندى كذلك لانه فارى حكما ظاهر الشرح نعم (قوله للتكاسل) أو لمزارة
أو تخفيف كما في المنع وفي الخجة كل شئ لا يلائم أعمال الصلاة وافعال المصلين بكره (قوله ولا بأس به للتدال)
ظاهرة أن الاولى عدمه لما ذكره السيد الامام في الملتقط أنه بكره على الاطلاق لان الخشوع خشوع الغلب
وفي ذلك ترك هيئة الصلاة وتخليها وفي البحر ما يفيد في الكراهة أصلا أو مالا لانه بها فكفر لا للتأني والفرق
أن التأني يرجع الى الكسل والاهانة ترجع الى الاستخفاف (قوله وصلاته مع مداغة الاخشين) لانه يشغل
عنه ويبذه بجنونه (قوله للنهي) فهو مكروه غير عا كذا كل ما عبر به فيه (قوله وعقص شعره) أى ضفره
وقله قاموس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا والظاهر
أن الكراهة للتصريح ولا صارف ولا فرق بين أن يتعمده للصلاة أو لا يجز (قوله ولو بجمعه) أو بلف ذواته حول
رأسه كما فعله النساء أو بجمعه من قبل القفا ومعه بحيث أو خرقة غاية وأما ضفره مع ارساله فلا يكره
أبو السعود عن ابن العز (قوله للنهي) وهو ما روى عن معيقب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تسمع وأنت نصلي
فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة (قوله الاسجود الثام) أما تصلي حقيقته ففرض أفاده في النهر وقوله
غير خص أشار به الى أن الترك أفضل لانه أقرب الى الخشوع وقبل الفعل أفضل لكون السجود على الوجه
المسنون والظاهر من الاحاديث الاول ويرجع أن الحكم اذا تردد بين سنة وبدعة كان ترك البدعة راجحا على
فعل السنة مع أنه يمكنه التسوية قبل الصلاة أفاده الشيخ زين (قوله مرة) فبذلك لان الزيادة عليها مكروهة
في ظاهر الرواية وقيل بفعل ترتيب كذا في منية المصلي (قوله وفرقة الاصابع) وهو غيرها أو مدها حتى تصوت
بحر (قوله للنهي) راجع للجميع فور لا تفرق أصابعك وقال ابن عمر في تشبيل الاصابع في الصلاة تلك صلاة
المغضوب عليهم ونهى صلى الله عليه وسلم أن يفرق الرجل أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة
وفي رواية وهو يمشي اليها (قوله لم حاجة) كراحة المفاصلي وغير حاجة بكره تنزيها لانها من الشيطان مجتبي
(قوله وضع اليد على الخامة) هي ما فوق أطراف الجنب المتصلة بالاضلاع وطرف الضلع المشرف على البطن
وقيل التخصر التوكؤ على العصا وهو مكروه في الفرض لغير ضرورة ولا في النفل على الاصح وقيل اختصار
الصلاة بحيث لا يتم حدودها وهو ان لم منه ترك واجب كره غير بما وان أدخل بسنة كره تنزيها هذا ما تقتضيه
القواعد بحر وقيل فيه غير ذلك (قوة) التوكؤ على العصا خارج الصلاة من غير المرسلين ولكن بعد الاربعين
اقوله عليه الصلاة والسلام لا ين أيس وقد أعطاه عصا تخصر بها فان المتخصرين في الجنة اه (قوله للنهي) لانه
ورد أنه راحة أهل النار وهم اليهود والنصارى أى يستريحون به في صلاتهم وانه فعل المتكبرين ولا يليق بالصلاة
وأنه فعل الشيطان حتى قيل إن إبليس أهبط من الجنة كذلك بحر (قوله تنزيها) بحث اصحاب البحر وتبعه
أخوه (قوله والالتفات بوجهه) لا يفسد على المعتمد سواء عاد من ساعته أو تأخر ومحل الكراهة اذا كان لغير
عذر أو ما تحويه اذ رفعه بكره وانما كره لانه انحراف يعض بدنه عن القبلة ولو انحراف بجمعه فسد في بعضه
مكروه بحر (قوله للنهي) وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم بالالتفات في الصلاة فان الالتفات
في الصلاة هل كره فان كان لا بد في الطلوع لافي القربضة (قوله بكره تنزيها) فالاولى تركه لغير حاجة وفعله عليه
السلام اياه كان لحاجة نفق احوال المقندين به مع محافيه من بيان الجواز والافهو كان ينظر من خلفه كما ينظر
من أمامه بحر والذي في الزبلي أنه مباح ممد لا يفعله عليه الصلاة والسلام (قوله ويصدره نفسد) لا بد من
تعيينه بعدم العذر لزمهم بهم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم أنه لم يحدث قبل الخروج من المسجد
لا تبطل ومقتضى التواعد أن الفساد بذلك مشروط بغيره أو أرا مكن كما قالوا في انكشاف العورة وفي أبي السعود
عن الزبلي الفساد مطلقا وان قل حيث كان يقصده والاقان لم يلبث قدرا أو امكن لم يفسد وانما يفسد يتحويه
كله وكذا يعضه عنه (قوله واقعاؤه كالكلب) فسره الكرخي بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضعا يديه

(واخذ درهم) ونحوه (في فيه لم يمنعه من
القراءة) فلو منه نفسد (وصلاته حاسرا) أى
كاشفا (رأسه) استكسلا (لا) بأس به (للتدليل)
وأما لالهاته بجماعتها فلو منعت فلو منعت
فما عادت أفضل الا اذا احتاجت استكسلا (أو
عمل كغيره) وصلاته مع مداغة الاخشين (أو
عمل كغيره) (والرعي) للنهي (وعقص شعره)
واللهي (ولو بجمعه) أو داخل أمارفه
للهي (ولو بجمعه) أو داخل أمارفه
في أصوله قبل الصلاة (الاسجود) التام غير خص
للمصا (للهي) (الاسجود) التام غير خص
(مرة) وتركها أولى (وفرقة الاصابع)
وتشبيكها ولو منتظرا الصلاة (والنصر)
للهي ولا بكره خارجا للحاجة (والنصر)
وضع اليد على الخامة (للهي) (أو بعضه)
تنزيها (والالتفات بوجهه) كذا (أو بعضه)
للهي ويصدر بكره تنزيها ويصدره نفسد كما تر
(وقيل) فأنه فاضى خات (تفسد يتحويه)
والمعتد لا واقعاؤه (كالكلب) كالكلب لله

على الارض وفسره الطحاوي بأن يبعد على البيت وينصب فخذه ويضع ركبتيه الى صدره ويضع يديه على الارض وهو الاصح لانه أشبه بقاء الكلب زليقي أي كون هذا هو الماراذ بل يدب لأن ما قاله الكرخي غير مكره وفتح قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية على ما قاله الطحاوي تنزيهية على ما ذكره الكرخي لأن الكراهة تترك الجلسا المسنونة كما علة به في البدائع وسواء كان الاقحام في التشهد أو بين السجدة بين حوى والاولى عدم التقييد ليشغل ما لو كان يصلي من قعود (قوله واقتراش الرجل) انما قيد به لأن المرأة تقترض لانه أسهلها بجر (قوله للنهاي) انما هي عنه الشارع لانه صفة الكسلان والمتهاون مع ما فيه من التشبه بالسباع والكلاب والظاهر أن التحريمية للنهاي المذكور ولا صارف بجر (قوله وصلاته الى وجهه انسان) سواء كان في الصف الاول أو في الصف الاخير وفي البحر عن الذخيرة يكره للامام أن يستقبل المصلي ولو كان بينهما صفوف وهو ظاهر المذهب من (قوله كراهة استقباله) الضمير يعود الى المصلي وهو من إضافة المصدر لقوله فالكراهة تتحقق من الجانبين ولما كان في كلامه اجمال بينه بما بعده وساحله أن الكراهة على المتعدي والظاهر أن الكراهة تحريمية لانه يشبه عبادة الصورة (قوله ولا حائل) أما إذا كان بينهما ما حائل كشخص ظهره الى وجه المصلي لم يكره من (قوله ورد السلام) مكره تنزيه انقله عليه الصلاة والسلام وقيل مفسد وهو ضعيف (قوله لا بأس بتكلم المصلي) قال بأس منتف عن التكلم والجيب والتعبير بلا بأس يقتضي أن الاولى عدمه (قوله كملوا ما لم) أي المتكلم المفهوم من التكلم (قوله أم لو قيل له تقدم) هذا هو الذي وعده قبيل قوله وقعه على غير امامه وقد مضى عنه الشرع لا في حلي (قوله خلافا لما مر عن البحر) من عدم الفساد وهو المعقد (قوله وكراهة التربع) انما هي به لأن صاحب هذه الجلسة قد رجع نفسه أي جعلها أربعا بالساقين والخصرين وتربيعها ادخال بهما تحت بعض (قوله بغير عذر) ككبر سن ووجع أقدام لأن الواجب بترك مع العذر فلا سنة أولى (قوله ولا يكره خارجها) فيه رد على من كرهه خارجها وعلة بأنه جلوس الجارية (قوله والتناوب) هو تنفس ينفخ منه الفم لدفع البخارات وهو ناشئ من احتلاء المعدة وثقل البدن فاذا تناوب فليكظم ما استطاع ويرده أولا فان لم يقدر فليضع يده أو يركعه على فيه ووضع اليد ثابت في مسلم ووضع الكف بالتباس عليه وان أمكن أخذ شفته بإسنانه فتركه وغطى الفم كراهة كافي انحصار لان التغطية انما يجب للضرورة ولا ضرورة اذا أمكنه الكظم بجر وفيه طي باليقي وقيل هذا ان كان في حالة القيام وان كان في غيره فليس يرى نهرا ومما جازب لدفعه أن يتذكر أنه عليه الصلاة والسلام لم يتناوب قط (قوله للنهاي) هو ما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه وظاهره أن الكراهة للتحريم وعلة في البدائع بأن السنة أن يرى يصره الى موضع سجوده وفي التغمض ترك هذه السنة ولأن كل عضو وطرف له حظ من هذه العبادة فكذلك العين وظاهره كراهة التنزيه قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغير ضرورة ولا مصلحة (قوله الالكال خشوع) أي فلا يكره بل ربما يكون أولى كافي البحر (قوله لان العبرة للقدم) ولذا وحلف لا يدخل دار فلان حثت بوضع القدمين وان كان باقي بدنه خارجها (تقنة) سئل عما اذا صلى في غير المحراب الذي عينه الواقف للامام قال الحوى رأيت في فتاوى النجاشي أن لا يركب في الصلاة على ذلك ما والظاهر أنه مكره لفوات غرض الواقف وأن ذلك في الامام الراتب لا في المنفرد ولا غير الراتب (قوله ان علل بالتشبه) هو الذي اقتصر عليه في الهداية واختاره الامام السرخسي وقال انه الاوجه قال في البحر والحاصل أن مقتضى ظاهر الرواية كراهة قيامه في المحراب مطلقا سواء اشتبه حال الامام أولا مكان المحراب من المسجد أولا (قوله وان علل بالاشتباه) أي على المصلين هو الذي رجحه في الفتح حيث قال ولا يخفى أن امتياز الامام مقتضى مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وعناية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا أن ذلك لانه يحاذي وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه من غير محاذاته مكره وغايته اتفاق المتأخرين في بعض الاحكام ولا بدع فيه على أن أهل الكتاب انما يخصونه بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبهه وردة في البحر عما لا يقاومه وقد علت ظاهر الرواية (قوله فلا اشتباه في نفي الكراهة) قد يقال بالتنزيهية مراعاة لظاهر الرواية (قوله على المكان) هو الدلالة بفتح الدال لا غير المبنية للجلوس عليه والنون قيل أصلية وقيل زائدة (قوله للنهاي) هو ما روى الحاكم من فتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الامام وتبقي الناس خلفه اهـ والعلة التشبه (قوله وهو الاوجه)

(واقتراش الرجل) (زراعية) للنهاي
(وصلاته الى وجهه انسان) ككرهه استقباله
قالا استقباله من المصلي فالكراهة عليه والا
فعلى المستقبل ولو بعد اولا حائل (ورد
السلام بيده) أو برأسه كما مره فرع لا بأس
بتكلم المصلي واجابته برأسه كما لو طالب منه
شسا أو أرى درهما وقيل أجبنا فأما نعيم
أولا أو قيل كم صليتم فأشار بيده أنهم سمعوا
وكعبين أنما لو قيل له تقدم فتقدم أو دخل
أحد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره
الجانب وغيره خلافا لما مر عن البحر
(التربع) تنزيها لترك الجلسة المستوفى
عذر ولا يكره خارجها لانه عليه الصلاة
والسلام كان جل جلوده مع أصحابه التربع
وكذا هو رضى الله تعالى عنه (والتناوب)
ولو خارجها ذكره مسكبين لانه من التناوب
والا يبايخه فخطون منه (وقبيل الامام
للنهاي) الاشكال خشوع (وقبيل الامام
في المحراب لا سجود فيه) وقد مره خارجها
لان العبرة للقدم (مطلقا) وان لم يشبهه حال
الامام ان علل بالتشبه وان علل بالاشتباه
ولا اشتباه فلا اشتباه في نفي الكراهة (وانفراد
الامام على المكان) للنهاي وقدر الارتفاع
بذراع ولا بأس بدونه وقيل ما يقع به الاشتباه
وهو الاوجه ذكره السكاك وغيره

الصغار جذا لا تعبد فليس لها حكم الوزن (قوله للتأخر قائما) أي الا يقصر بليغ وتأمل كما في القصة ستارا
 أو للتأخر من بعد على ما في الكافي (قوله أو مقطوعة الرأس) ومثل القطع طلاؤه بشئ وخياطته بخيط واحد
 وغسله وانتفت الكراهة لأنها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخيط يلصق عليه
 بقاء الرأس فلا ينفي الكراهة لأن من الطبر ما هو مطوق فلا ينفق القطع بذلك وقد بال رأس وما بعده لا
 لا اعتبار بإزالة الحاجبين أو العينين لأنها لا تعبد بدونها ولا يقطع البسدين والرجلين كما في البحر (قوله لا تعين
 بدونه) إنما لا تذكر الصلاة اليها لأنها صورة ميت وهو لا يعبد (قوله أولغريزي روح) كنسجرو ولو ممرا خلا
 لها حد وذلك لما روي أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال اني رجل أصورا ورأفتني فيها فقال له ادن مني قد
 وكترها ثم أتى أخرى حتى وضع يده على رأسه فقال أنبتك بما سمعت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فتعذبه في جهنم قال ابن عباس فان كنت لا بد فاعلم
 فاصنع التجبر وما لا نفس له (قوله لأنها لا تعبد) علمه بجمع ما تقدم (قوله وخبر جبريل) وهو ما أخرجه مسلم عن
 عائشة رضي الله تعالى عنها وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة يأتيه فيها جنات تلك الساعة
 ولم يأت في يده عصافا فاقها وقال ما يخاف الله وعده ولا رسوله ثم التفت فاذا جبريل تحت سريره فقال
 ما هذا يا عائشة متى دخل هذا الكب ههنا فقالت واقه ما دريت فأمر به فأخرج فجاء جبريل عليه الصلاة
 والسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعدتني فجاءت لك فلم تأت فقال منعني الكب الذي كان
 في يديك انا لا ندخل بيتا فيه كب ولا صورة حاجي عن الفتح وفيه أن حديث جبريل في الدخول وعدمه
 لافي كراهة الصلاة اليها (قوله مخصوص بغير المأنة) لما تقدم أن جبريل استأذن في الدخول على النبي عليه
 الصلاة والسلام فقال ادخل فقال كيف أدخل وفي يديك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلم فاقطع رؤسها
 أو اقطعها وسأند واجعلها باب طاحلي عن الفتح (قوله كما بسطه ابن الكمال) في نسخة باسقاط لفظة ابن وهو
 صحيح لما رأيت من نقله عن الكمال ويحتمل أن يكون ابن الكمال بسطه في شرح الهداية أو غيره من مؤلفاته اه
 حاجي (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قيد بهم اذا لم يقطعه لا بقارقون الانسان الا عند الجماع أو الخلاه كذا
 في شرح البخاري وينبغي أن يراد باللفظة ما هو أهم من الكرام الكائين والذين يحفظونه من الجن نهر (قوله
 فناء عباس) وجعل الاحاديث مخصوصة وذكر القولين في البحر والنهر من غير ترجيح (نقطة) زاد في نور
 الابصار كراهة التطي والصلاة قريبا من التجاسة وبحضرة طعام يميل اليه وأن يكون بين يديه قوم ينام وكان
 بحيث لو ظهر من الثائم صوت يفضلك المصلي أو يجعل الثائم اذا اتقه وان أمن ذلك فلا بأس (قوله عند الاسي
 والصور) أما عند الناس وغيرهم ذكره واتفقا كما في غاية البيان (قوله باليد) سواء كان بأصابعه أو بخيط يحسكه
 والعد باللسان مفسد اتفاقا بحر (قوله فلا يكره) لأنه أسكن القلب وأجلب للنشاط وأقر النبي صلى الله عليه
 وسلم المرأة التي رآها تعد التسبيح بالحصى (قوله لا بأس باتخاذ المسجحة) لأنه عليه السلام دخل على امرأة وبين
 يديها نوى أو حصا تسبح فيه فقال أخبرك بما هو أسير عليك من هذا أفضل الخ فلم ينهها عن ذلك وإنما أرشدها
 إلى ما هو أفضل وأيسر ولو كان مكروها ليلزم لها ذلك والمسجحة لا تزيد على الحصى الا بالضم وجعله في خيط ومثل
 ذلك لا أثر له في المنع الآن يترتب عليه رياء أو سمعة اه أبو السعود عن البحر (قوله لا يكره قتل حبة أو عقرب)
 لحديث الصحابين اقتلوا الاسودين في الصلاة الحبة والعقرب (قوله ان خاف الاذى) والافكره كما في النهاية
 وقد بالحبة والعقرب لان القمل والبرغوث يذفن ويكره قتله عند الامام وقال محمد القتل أحب إلى من قتل
 فعل فلا بأس به واهل الامام إنما اختاروا الدفن لما فيه من التره عن اصابة الدم يد القاتل أو نوبه وان كان معفو
 عنه هذا اذا تم زنت القملة ونحوها بالاذى فان لم تتعرض كره له الاخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج
 المسجد أما في المسجد فلا بأس بالقتل بشرط تعرضه بالاذى ولا يطر حها في المسجد بطريق الدفن أو غيره
 الا اذا غاب على ظنه أنه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق من الامام
 أنه يذفنها في الصلاة أي في غير المسجد وبين ما روي عنه أنه لو دفنها في المسجد أساء نهر (قوله اذا امر بالاباحة)
 جواب سؤال ورد حاصلا لما إذا لم يكن قتلها مستحبا للامر بالقتل (قوله فالاولى ترك الحية) أي حيث كان
 الامر بالقتل لانه مما ينبغي منه الاذى الاولى تركه وهو قتل الحية البية السكونها من الجحش ونحوه عليه

للتأخر قائما وهي على الارض ذكره الحلي
 (أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو بمقو عضو
 لا تعين بدونه (أو لغريزي روح) لا يكره لأنها
 لا تعبد وخبر جبريل مخصوص بغير المأنة
 كما بسطه ابن الكمال واختلاف المحدثون في
 امتناع ملائكة الرحمة بما هي (و) غير كره بها
 عباس وأبنته النور (و) غير كره بها
 (عند الاسي والسور) التسبيح باليد في الصلاة
 مطلقا ولو نقلها ما خارجها فلا يكره كعهده
 قلبه أو بغير أنام له وعليه جعل ما جاء من
 صلاة التسبيح وفتح لا بأس باتخاذ المسجحة
 بغير رياء كما بسطه في البحر (لا يكره) قتل حبة
 أو عقرب (ان خاف الاذى اذا امر بالاباحة
 لانه منفعته لنا فالاولى ترك الحبة البيضاء
 تلوف الاذى (مطلقا)

الصلاة والسلام ياكم والحية البيضاء بل الاولى أن يجتاط في قتلهم كافي النهاية معزي الى صدور الاسلام حيث
 نخل والصحيح من الجواب أن يجتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل إذا رأى
 حية وشك أنه جني يقول خل طريق المسلمين ومرفان مرفان كفافا من اخوق هو أكبر سنان في قتل حية
 كبيرة بنصف دار لنا فضر به الجن حتى جعلوه زمنا لا تقتل رجله من الثمر ثم عالجناه وداوينا
 بارضاه الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه لكن في القهستاني عن شرح التأويلات أنهم
 أضعف من الانس حتى لا يقدر على ائلاف أحد من الانس ولا على سلب أموالهم وفساد طعامهم
 وشراهم (قوله ولو بعمل كبير) ولو بانحراف عن القبلة على الاظهر فانه السر خسي (قوله لكن صحيح الحلبي
 الفساد) وهو ما عليه عامة شيوخ الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد
 فيما يظهر لكن لا أنهم بما شرته في الصلاة بغير ملصقا (قوله الى ظاهر فاعاد) أما الصلاة الى الوجه فمكرهه وقد
 متركها (قوله يتحدث) فأدكلامهم هنا أنه لا كراهة على المتحدث ولذا نخل الشرح أن بعض الصحابة كان
 يصلي والبعض يتذاكروا ولم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم به والمراد بالحديث ما يعم الذكر الجهر (تنبيه) جاء
 في الحديث ما اقتضى طلب الجهر فهو وان ذكر في ملاذ كرهته في ملاذ خبر منه والذكر في ملاذ لا يكون
 الا عن جهر وهناك أحاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص
 والاحوال كما جمع بين الأحاديث الدالة على طلب الجهر بالقراءة والدالة على الاسرار بهم بحيث خيف الرباه
 أو تأذى المسلمين أو التباس فلا يخافه أفضل وعليه يحمل خبر الذكر الخفي والجهر أفضل حيث خلا عما ذكر لانه
 أكثر علوا وتعدى فائدة السامعين ويوقظ قلب الذاكر وأما قوله تعالى ولا تعبدوا الله ليجب المعتدين فالراجح
 في تفسيره أن الامتداء هو التجاوز عن المأمورية والاختراع فيما لا أصل له في الشرع وتفسيره بالجهر بالدعاء
 مردود وما في الثانية من أن رفع الصوت بالدكر حرام محمول على الجهر المضرو في البرازية عن الفتاوى أن الجهر
 بالذكر في المسجد لا يمنع منه احتراز من الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه أو قال هو بصرف (قوله ولا الى مصنف) لأن في تقديمه تعظيمه وتعظيمه عبادة كما أن الاستخفاف به كفر
 فانضمت هذه العبادة الى عبادة أخرى فلا كراهة (قوله أو سيف) لانه سلاح ولا يكره التوجه اليه فتدفع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الى العزة وهي سلاح مجروح وهذا اذا لم يشغل بحركته والا كره ان لم يكن
 في حال قتال والاجاز مطلقا أبو السعود (قوله مطلقا) سواء كانا موضوعين بين يديه أو مطلقين مجروح (قوله أو نزع)
 فيه لغتان استعمال الناس أخفهما وهو السكون والوجه فتح الميم مجروح في القاموس النزع بالتحريك
 والسكون موله هو الذي يستصحب به أو الخارج من العسل اه قال في الصريح ينبغي أن يكون عدم الكراهة
 متفقا عليه فيما اذا كان النزع على جانبيه كما هو المعتاد في مصر المهر وسة ليالي رمضان (قوله لان
 الجوس الخ) علة الثلاثة قبله (قوله لما ترمز) علة لعدم الكراهة وهو كونه اهانة حلبي (قوله يكره اشتغال
 الصماء) هي إدارة الثوب على الجسد من غير اخراج اليد مني بها لعدم منفذ يخرج يده منه كالصخرة الصماء
 والظاهر أن الكراهة تحريرية لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن
 الا ثوب فليزربه ولا يشغل اشتغال اليهود وقبده في البدائع بأن لا يكون عليه سراويل وانما كره لانه لا يؤمن
 انكشاف العورة أي والنهي الوارد لتشبه باليهود (قوله والاعتجار) وهو لف العمامة حول الرأس وابداه
 الهامة وقد نهي عنه فكراهته تحريرية وعلة في الولوجية بأنه تشبه بأهل الكتاب وهو مكره خارج
 الصلاة ففيها أولى بغير قليل زيادة (قوله والتلثم) تقطبة الاتف واقم زيلبي وفي القاموس التلثم ما كان
 على القم من النقاب واللقام بافهاما كان على الارنية منه اه وهو مكره تحريريا لانه يشبه فعل الجوس حال
 عبادتهم النيران أبو السعود عن الزيلبي (قوله والتلثم) أي ان كان بلا حروف والأفسد الضرورة فهو
 كالتلثم (قوله وكل عمل قليل) الظاهر أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله قبل الاذى) أما بعد فلا بأس به وقد مر
 مستوفى (قوله وترك كل سنة) كوضع البدن على الارض قبل الركبتين ورفع الركبتين قبلهما اذا قام
 الامن عذر وأن يرفع رأسه أو ينكس في الركوع وأن يجهر بالتسبيحة والتأمين وأن لا يضع يديه موضعها
 الامن عذر وأن ينزل التسبيحات في الركوع أو السجود وأن ينقص منها وأن يأتي بالاذكار المشروعة

ولو بعمل كثير على الاظهر لكن صحيح الحلبي
 الفساد (و) لا يكره (صلاة الى ظاهر فاعاد)
 (يحدث) الا اذا خيف القطط
 بجدة (م) لا الى (مصنف أو سيف مطلقا أو
 شمع أو سراج) أو نارة تود لأن الجوس انما
 تعبد الجور لا النار الموقدة فتنبه (أو على بساط
 فيه غنائيل لن لم يسجد عليها) لما مر انتهى
 فروع يكره اشتغال الصماء والاعتجار
 والتلثم والتلثم وكل عمل قليل بلا عذر
 تعرض لقوله قبل الاذى وترك كل سنة

في الانتقالات بعد تمام الانتفال وفيه خللان تركها في موضعهما والبيان بهما في غير موضعها والمحصلي
 أن السنة ان كانت مؤكدة فوبه لا يبعد أن يكون تركها مكروها تحريما كترك الواجب وان كانت غير مؤكدة
 تركها مكروها تنزيها كما في الامثلة المذكورة وان كان ذلك الشيء مستحباً أو مندوباً وليس بسنة فينبغي أن
 لا يكون تركه مكروها أصلاً لأنه يشكك عليه ما قالوا أن المكروه تنزيهاً يرجعه الى خلاف الأولى ولا شك
 أن ترك المستحب خلاف الأولى بحروفه أنه يضيق المفاخرة بين السنة غير المؤكدة وبين المستحب والمنشور خلافه
 (قوله وما ورد) من صلى الله عليه وسلم أمامة بنت زيب في الصلاة إذا قام ووضعها إذا سجد (قوله وتذابة)
 ولو أمانة (قوله وفور قدر) أي يلزم منه خروج بعض ما فيه ان لم يدركه ومثل ذلك طلب كافر منه عرض الاسلام
 عليه كذا في شرح نور الابصار للعلامة أبي السعود (قوله ما قيمته درهم) وما دونه كذلك حلي من امداد
 الصناح (قوله وبسحب لمداخلة الاخشين) في نور الابصار وشرحه للسيد أبي السعود ونكره مع مدافعة
 الاخشين أو الريح أو مع نجاسة غير مائة الا اذا خاف فوت الوقت أو الجماعة والاندب قطعها قال في السراج
 ان كانت النجاسة قدر الدرهم ~~تكره~~ الصلاة أجماعاً وان كانت أقل وقد دخل في الصلاة ينظر ان كان في الوقت
 سعة فالأفضل ان انتهوا واستقبلوا الصلاة وان كان تقوئه الجماعة فان كان يجد الماء وجماعة آخرين في موضع
 آخر فكذلك أيضاً يكون مؤدياً للصلاة يقيمون وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على
 صلاته ولا يقطعها اهـ والظاهر أن الكراهة تحريمية تجوزهم رفض الصلاة لاجلها ولا ترفض للمكروه تنزيهاً
 وسوى التكامل بين الدرهم ودونه في رفض الصلاة والكراهة اختصاراً (قوله وللخروج من الخلاف) أعم من
 كونه في المذهب أو لا (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض (قوله لا غائبة ملهوف) بشرط القدرة على الدفع
 سواء استغاث به أم لا ذكره الشرنبلالي (قوله وغريق) مثله تردى أعشى في بئر (قوله لا لنداء أحد أبوبه) المراد
 بهما الاصول وان علوا وظاهراً سبباً في الوجوب فيجوز نيب الاجابة (قوله بلا استغاثة) أما ما فيجب
 كما في الاجنبى (قوله الا في النفل) أي فيجب وجوباً وان لم يستغث لانه ليم عابدي اسرائيل على ترك الاجابة
 وقال صلى الله عليه وسلم ما عناء لو كان فقهاً لا جاب أمه وهذا ان لم يعلم أنه يصلي فان علم لا يجب الاجابة لكنها
 أولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فتقوله فان علم الخ تفصيل لحكم المستثنى (قوله وكراهة تحريماً استقبال
 الخ) لما أخرجه السنة عنه صلى الله عليه وسلم إذا أتيت القاطع فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا
 أو عزبوا بحر وكذا يكره استقبال الشمس والقمر والريح نهر عن البناية وهل الكراهة متعده حرزه (قوله
 بالفرج) قال المطرزي اسم يعم قبل الرجل والمرأة باتفاق أهل الامة حموى (قوله وكذا استدبارها) أي على أصح
 الروايتين فيه وقيل لا يكره الاستدبار ولو استقبل ناسياً فتذكر بنده له الا تحرف بقدر الامكان كذا في الشارح
 وغيره وينبغي أن يجب ويدل على ذلك ما في البرازية لوتذكر بعد استقبالها فاحرف عنها فلا تم عليه وقيل لا يكره
 الاستقبال أيضاً وقيل ان كان ذب ساقطاً على الارض فليس استقبالا ولو كان رافعا قالوا ينبغي أن يكون مكروها
 بناية وانما ذكرنا هذه الروايات ليقول احداهما عند الضرورة ثم هذا في غير حال الاستجاءة أما فيه فلا يكره شيء مما ذكر
 واعلم أن هذا مكرر مع ما سبق له في فصل الاستجاءة (قوله كما كره البالغ الخ) الظاهر منه التحريم (قوله امسالك صبي
 نحو القبلة) ومثله الباسه حريراً أو ذهباً أو فضة اذا كان ذكر أو قوله ليسبول أي أو يتقو طوقه نحو القبلة مثلها
 الشمس والشمس والريح (قوله مدرجابه) أو رجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم المذكور (قوله أي عمداً)
 أي ومن غير عمد أو ما بالعدراً أو السهو فلا (قوله لانه اساءة أدب) أفاد أن الكراهة للتنزيه (قوله أو الى معصف أو شيء
 من الكتب الشرعية) قال في النهر ولا يخفى تفاوت مراتب الكراهة في هذه المواضع (قوله مرتفع عن المحاذاة)
 ظاهره ولو كان الارتفاع قليلاً (قوله وكما كره غلق باب المسجد) الغلق بالسكون اسم من الاغلاق مصدر أغلق
 وبفتحين ما يغلط به الباب وانما كره لانه يشبه المنع عن العبادة وقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله
 أن يذكر فيها اسمه ومن ~~كراهة~~ الغلق يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منعهم من يدرس في مسجد تقرر
 في تدرسه أو كراهتهم لذلك زاعم الاختصاص به دون غيرهم حتى سمعت من بعضهم يضيفها الى نفسه
 ويقول هذه مدرستي أو لا تدرس في مدرستي وأعجب من ذلك أنه اذا غضب على شخص يمنعه من دخول
 المسجد خصوصاً بأمر ديني وهذا كاهل عظيم ولا يبعد أن يكون ~~كبير~~ فلا يتعين مكان مخصوص

وما ورد نسخ تجدث ان في الصلاة لشدة
 ويباح قطعها ليعوقل حجة وتذابة وفور
 قدر وضباع ما قيمته درهم له أول غيره ويستحب
 لمداخلة الاخشين وللخروج من الخلاف ان
 لم يحفظ فوت وقت أو جماعة ويوجب تركه
 ملهوف وغريق وسرى لانداء أحد أبوبه
 بلا استغاثة الا في النفل فان علم أنه يصلي
 لا بأس بأن لا يجيب وان لم يعلم أجابه (كره)
 تحريماً (استقبال القبلة بالفرج) ولو في
 انخلوا بالمديت التغطوط وكذا استدبارها
 في الاصح (كما كره) البالغ (امسالك صبي)
 ليسبول (نحو القبلة) كما كره (مدرجابه
 في نوم أو غيره اليها) أي عمد لانه اساءة أدب
 حاله من سلا كبيراً (أو الى معصف أو شيء من
 الكتب الشرعية الا أن يكون على موضع
 مرتفع عن المحاذاة) فلا يكره فاه التكامل
 (و) كما كره (غلق باب المسجد)

والكسر مع قرب كج وتسميه العرب قصة (قوله لوبعالة الحلال) فلو المال خبيثاً وفيه شبهة الخبث يكره لأن قوله تعالى لا يقبل الا للطيب فيكره لو ثبت بينه بما لا يقبله ناج الشريعة (قوله وضعن متوليه) لما فيه من تضييع المال ونقص غير المسجد موجب للضمان الا اذا كان مع هذا الاستغلال تزيد الاجرة به فلا بأس به بجر (قوله ولا بأس به) الظاهر ان المراد الجواز المستوي الطرفين لأنه خلاف الاول (قوله وتعامه في البحر) حيث قال وأراد ومن المسجد داخله لقول صاحب النهاية لأن في التزيين ترغيب الناس في الاعتكاف والجلوس في المسجد لا تنظر الصلاة وذلك حسن اه فيفيد أن تزيين خارجة مكره ومن مال الوقف لا يجوز رفعه مطلقاً لعدم الفائدة فيه خصوصاً اذا قصد به حرمان أرباب الوظائف كما شاهدناهم في زماننا من دهنهم الحيطان الخارجية اه (قوله مكة) على حذف مضاف أي مسجد مكة وكذا ما بعده الى الاقدم حلي والافضل ترجع الى كثرة الثواب (قوله تم قباه) بالقصر والمذكور غير منصرف والقباه مضمومة (قوله ثم الاقرب) فيه أن الابعاد فيه كثرة الخطوات وهي موجبة لكثرة الحسنات (قوله أفضل اتفاقاً) أي من الاقدم والاظم والاقرّب لا حرازه فينبغي الصلاة والسماع (قوله أفضل من الجامع) هو أحد قولين في المذهب الثاني أن الجامع أفضل لكثرة الثواب فيه بكثرة المصلين (قوله والعصيح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو تم مسجدى هذا الى صنعاء لكان مسجدى كما في المقاصد الحسنة وان تكلم فيه ومتران الاصح ما ذكره النووي من اختصاص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم اعتباراً بالاشارة (قوله وقيل ان تخطى) هو الذي اقتصر عليه الشارح في الحظر حيث قال فرع يكره اعطاء ماثل المسجد الا اذا لم يخطرقاب الناس في المختار لان علياً صادق بضامته في الصلاة قد حده الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون (قوله وان شاذلة) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من يشذ ذلة في المسجد فقولوا لاردها الله عليكم (قوله الامافيه ذكر) نحوه الموعظة لانه كان يشذ الشمر بين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد وبأمر حسنا بذلك ذكره من لا على قارى (قوله الالامة فقهية) يتم المدرس وغيره ويذبح أن يقيد بما اذا لم يقرب عليه ايذاء وهل الحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء) مثله الغسل افرجنا به (قوله وغرس الاشجار) لانه يشبه البيعة بجر (قوله وتكون للمسجد) أي وبها وخشب ان قطع (قوله ونوم) اختلاف المشايخ فيه والاشبه كما في التجهيز أنه يكره لانه ما اعتد ذلك وانما يجزى لاقامة الصلاة وكذا الجلوس فيه للمصيبة لانه لم يبين لذلك وعن الذهبي لا بأس به لأن النبي صلى الله عليه وسلم جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس يعزونه ولا يلزم غريمه فيه ولا بأس به للاقتضاء والندوبس والفتوى بجر (قوله ودخول آكل نحو نوم) كبصل ونخل وكرات لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا (قوله ويمنع منه) يدل على كراهة التحريم (قوله وكذا كل مؤذ) بهم من بضمه تن أن أو باطيه ومن يؤذى بمرقه أو ربح نحو به والظاهر أنه اذا كان على باب المسجد ويصل ربحه داخله يمنع منه (قوله ولوليسان) كغتاب وغمام (قوله بشرطه) وهو أن يجتأبه لنفسه أو عياله حلي وأن لا يحضر السلطة في المسجد (قوله بأن يجلس لاجله) أمان ان جلس للعبادة ثم بعد هاتكلم فلا بجر وأقره الكمال ومن المكروه عمل الصنعة فيه ومنه الكتابة بأجر لا بغيره الا اذا كتب العلم أو القرآن أما هو لا المكتوبون الذين يجمع عذرهم الصبيان واللطف فلا تنهم في صناعة لاجل عبادة اذ هم يقصدون الارتزاق وتعليم الصبيان القرآن كالكتاب ان كان لاجل ولا حاسبة لا بأس به بجر مخلصا (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحرج (قوله وايس له ازعاج غيره) ولا أن يقية من غير ازعاج (قوله ازعاج القاعد) المراد أنه يأمره بالقيام بلطف فاذا عاند أزعجه (قوله ولاهل المحلة الخ) ظاهره وان لم يرضى ويمكن تعلقه بصدر المسئلة (قوله ولهم نصب متول) لامور المسجد وان لم يقية القاضي ونصب متولى الجامع للتأذى بجر (قوله فاستماع العظة أولى) لانه يهبطهم ما ويرى عدايتهم من القرآن شيئاً (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدران) قال في البحر وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب ما فيه من الاهانة وفيه عن النهاية ليس بمسح كناية القرآن على الحارث والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وأن نوطاً اه (قوله خفش) بالضم الوطواط (قوله لتنقيته) جواب سؤال حاصله أنه صلى الله عليه وسلم قال أقرؤا الطير على مكائهم فاذا زالة العش مكرهة لخلافه لا فاجاب بأنه لتنقية وهي مطلوبة فالحدث بخصوص بغير المساجد قال في القاموس وأقرؤا الطير على مكائهم بكسر الكاف وضمها

لوعالة الحلال (لا من مال الوقف) فانه حرام (وضمن متوليه لوفد) النفس أو البياض الا اذا خيف طمع الطلبة فلا بأس به كمال والا اذا كان لأحكام البناء أو الواف قدل متوليه ولهم اذ به من الوقف كما كان وقامه في البحر (فروع) أفضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قباه ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد ابي جعفر عليه افضل الاخبار افضل اتفاقاً ومسجد حبه افضل من الجامع والعصيح أن ما للحق بمسجد المدينة ملحق به في القضية نعم تختص الاول أولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره من لا على في شرح باب المتناسك ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء وقيل ان تخطى وان شاذلة اه (قوله الاحافيه ذكره ورفع صوت بذكره للاشجار والوضوء الا في باب اعتد ذلك وغرس الاشجار الانفع كقوله بيل نز وتكون للمسجد واكل نحو ونوم الالمكتف وغريب ودخول آكل نحو ونوم ويتنعم منه وكذا كل مؤذ ولوليسان وكل عقد الامتلاك بشرطه والكلام المباح وقيل له في القهيرية بأن يجلس لاجله لكان في التمر الاطلاق أوجه وتخصيصه يمكن لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مشذلاً واذا ضاق قلبه صلى ازعاج المحلة منع من لبس بقراماً ودرس بل ولاهل المحلة متول وجعل منهم من الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجدين واحداً وعكسه له صلاة لا درس أو ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدران ولا بأس بربح عش خفاف وحمام لتنقيته

• (باب الوتر والتوافل) •

الوتر بفتح الواو وكسر هاء ض الشفع والتوافل جمع نافله والتفيل في النافلة زيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت
 لها (العلينا) قوله كل سنة نافله أي دخلت في التوافل فلا يقال لما ذالم يترجم له أو في الجوى التفيل شرعا عبارة
 عن قرينة زائدة على الفرض والواجبات والمنهات فظاهرها أنه لا يطلق على السنة ولعل له إطلاقين أهم وأخص
 في دفع التناقض (قوله ولا عكس) أي أقويا وهو الكلي أي ليس كل نفل سنة فإن صلاة الليل مثلا نفل وأبست
 سنة حلي وفيه أن صلاة الليل سنة مستحبة فالاولى التمثيل بنفل لم يعين بوقت (قوله هو فرض علة الخ)
 ظاهره اعتماد هذا التوفيق وهو ظاهر ما في البحر وحكام في التهرب بقليل (قوله وواجب اعتقادا) أي من جهة
 الاعتقاد أي يجب على المكلف اعتقاد وجوبه وفيه أنهم صرحوا أنه بنوى الوتر لا الوتر الواجب لأنه لا يجب
 على المكلف اعتقاد وجوبه وفي البحر اعتقاد الوجوب لا يجب على الحنفى ومنه في الكفر على القول بالوجوب
 مقتصر عليه قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح كما في المحيطة والاصح كما في الخاتمة والظاهر
 من مذهبه كما في المبسوط أنه لا يمكن إشكال على هذا القول فساد صلاة الفجر بتدركه ويمكن دفع الإشكال بما ذكره
 صاحب الكشاف في التحقيق أن الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام حتى منع ذكره صحة
 الفجر كذكر العشاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كعمين الفاتحة حتى وجب سجود السهو
 وتركه ولكن لا يفسد الصلاة وذكر الكمال أن الفرض العملي أعلى قسمي الواجب اوهما هذا يظهر جمع آخر هو
 أن من هو بالواجب أراد الفرض العملي واندفع الإشكال السابق وأما القول بالسنة فاما أن يفعله على الحمل
 المذكور في المصنف وهو قول مرجوع عنه أخذه صاحبنا واعلم أن وجوبه لا يختص ببعض دون البعض
 بل يعم الناس أجمع من الحزب والعبد والذكرو والاتي أن كانوا أهلا للوجوب لعدم الدلائل وحديث الاعرابي
 حيث قال هل علي غيرها أي الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تعاقب لا يدل على عدم وجوب الوتر لأنه
 كان في قول الاسلام ثم وجب الوتر بعده بدليل أنه سأله عن العبادة المالية فأخبره بالزكاة ثم سأله عن غيرها فقال لا
 كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للشافعي رضي الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لأن صدقة الفطر فرض
 عنده مخاها وجوبها فهو وجوب ابتاعه ولا يلزم من القول بوجوبه الزيادة على الخمس القطعية لأنه ليس بقطاعي
 والفرق بين الواجب والفرض كالفرق بين السماء والأرض كما قاله الامام (قوله وسنة نبوتنا) أي ثبوته علم من
 جهة السنة وإن كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه أبو داود ومروان الوتر حتى نفي لم يوتر فليس معنى قوله ثلاثا
 وما رواه مسلم أوتر وأقبل أن تصبوا أو الأمر للوجوب (قوله وعليه) أي على هذا الجمع وجهه في المنع تفريعا على
 كونه فرضا عمليا لا اعتقاديا (قوله بضم فسكون) لا يلزم هذا الضبط لأنه الأولى لان عدم الكفر حقيقة لا يعلمه
 إلا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر (قوله جاحده) أي جاحد أصل الوتر اتفاقا لان عدم الاكفار لازم
 لسنة الوجوب كما صرح به في فتح القدير أي والفرض العملي يرجع إلى أحد شقي الواجب كما سبق عن صاحب
 الكشاف لكن يشك كل عليه ما يأتي من قول الشارح ترك الستة ان رأها حقا ثم والا كفر فانه يقتضي أن جاحد
 السنة كافرة ويجب أن الانكار يؤذن بالاستخفاف كما صرح به المصنف في شرحه فعلى هذا إذا لم يقتن
 بالاستخفاف لا يوجب الكفر اهلي (قوله وتذكره في الفجر) من جملة المقترع على الفرض العملي كما يفيد
 المصنف في شرحه وقوله مفسده أي فساد موقوفا (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت والتيسار وصيرورتها
 ستا اهلي (قوله خلافا لهما) فلا يمكن بالفساد لأنه سنة عندهما واجعا أنه لا يجوز بدون نية الوتر وأن
 القراءة يجب في كل ركعانه وتماه في البحر والنهر (قوله ولكنه الخ) استدر الخ على قوله خلافا لهما لأن مقتضى
 السنة عدم القضاء وجوازها من قعود وركوب من غير عذر (قوله يقضى) أما على قوله ظاهر وأما على قولهما
 فلقوله عليه السلام من نام عن وتر أو نسبه فليصله إذا ذكره كذا في المحيط وفيه نظر إذا يجب القضاء دون الاداء
 عمالم بعد نهر وفي القهستاني وعنه ما أن القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء إسقاط الواجب
 والسنة لم تقصر واجبة إلا أنهم تركوه بالخبر (قوله ولا راكبا) لما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على
 راحته من غير غن في الليل وأذ بلغ الوتر يوتر على الأرض بحر (قوله اتفاقا) راجع إلى المسائل الثلاث اهلي

(باب الوتر والتوافل)

كل سنة نافله ولا عكس (هو فرض
 علة وواجب اعتقادا وسنة نبوتنا) بهذا
 وفقوا بين الروايات وعليه (فلا يكفر) بضم
 فكروا أي لا يفسد به الكفر (جاحده
 في الفجر مفسده كعكسه) بشرطه
 ولا راكبا اتفاقا

(قوله وهو ثلاث ركعات) بفقتين جمع ركعة بالسكون فهو ثانی (قوله كالمغرب) أفاده أن القعدة الأولى فيه واجبة وأنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وأنه يقتصر في الثالثة على الفاتحة وما كان الأخير غير مسلم استدرك عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حق لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان كالنفل لعاد قبل أن يقيد ما قام إليه بالسجود لأن كل ركعتين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يعود) أي إذا استتم فاعلم أو كان إليه أقرب على الخلاف وإنما لا يعود لاستغاله بفرض القيام أفاده الحلبي (قوله كما ينبغي) أي في باب سجود السهو حيث قال فلو عاد إلى القعود تنفس صلاته لرخص الفرض لما ليس بفرض وصحة الزيادة وقيل لا تفيد لكنه يكون ميسرا ويسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كحقيقته الكمال وهو الحق بحجراتها عبارته شرحا وتناحاله الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لأن المراد القراءة الواجبة (قوله احتياطا) علة أقوله كالمغرب واقوله وإنما يقرأ الخ فكونه لا يعود إلى القعدة الأولى إذا قام ويعود قبل أن يتم فاعلم انظروا إلى القول بالفرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكر تطرا إلى القول بالسنة في النظرين يتم الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الأعلى والكافرون والاخلاص ونقل في البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) أي وجوبه على المعتد (قوله كما مر) أي في فقههم صحيح من أنه يرفعها حادثة أذنية كما في تكبيرة الافتتاح قاله الحلبي (قوله ثم يعتد) أي يضع يمينه على يساره كما في حال القراءة الحلبي وهو الأصح (قوله وقيل كالداعي) اختاره الطحاوي والكرخي ولم يصح بهما وجهه بعد فراغه قيل نفى سد من عن جوامع الفقه (قوله وقت) أي دعا وجوبا وقوام دعاء القنوت إضافة بيانية أبو السعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علم الدعاء أجهله في تركه ونعاه في البحر (قوله ويسن الدعاء المشهور) وهو اللهم اناستعينك ونستعينك ونستغفرك وتوب اليك ونؤمن بك وتنوكل عليك ونثق بك الخبر كما نشكرك ولا نكفرك ونخضع ونترك من يفكرك اللهم اياك نعبد واليك نصلي ونسجد واليك نسبح ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق والسين والتاء في هذه الالفاظ للطلب ونؤمن بك نصديق رسولك فيما جاء به ونشكرك نعرف نعمتك خاضعين ولا نكفرك ولا نفجد نعمتك ونترك عطف تفسيره على ما قبله ويفكر بك بعصمك ونسبح نسرع ونخضع ونخدم ونرجو ونطمع وملحق لاحق والاحسن أن يضم إليه اللهم اهدنا فإين هديت وعافنا فإين عافيت وواناسف من توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا تقضي عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يهزم من عاديت تباركت وبنات تعاليت ثم المشهور عند الحنفية الختم عند قوله ملحق وليس في المشهور كلمة نستهديك ولا كلمة كله ويجوز أن يقتصر في دعاء القنوت على نحو قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول يارب ثلاثا أو اللهم اغفر لي ثلاثا لأنه غير موقت في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء أو لا أبو السعود (قوله ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) هو الحق لما رواه النساءى باسناد حسن أن في حديث القنوت وصلى الله على النبي ولما رواه الطبراني عن علي كل دعاء محبوب حتى يصل على محمد وفي الواقعات ويستحب في كل دعاء أن تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمداه وهو يقتضي أنه يصل في القنوت بهذه الصيغة وهو الأولى بحروفي الحلبي عن نور الابيض وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله وصح الحديث) أي ثبت في الاجاديت الصحيحة ذكره قال في البحر لثبوتها في مراسيل أبي داود (قوله وملحق بمعنى لاحق) فهو بكسر الحاء ويجوز الفتح والكسر أفصح وفي الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونخضع) بفتح النون وكسر الفاء من الخفيع بمعنى السرعة ويجوز ضم النون يقال سفدوا خفعا فيه بحر (قوله كأنه كلمة مهمل) تبع فيه صاحب البحر وفيه أنه ورد في صفة البراق له جناحان يخفذهما أي يستعين على السير (قوله مخافتا على الأصح) ذكر في الأخيرة أن الامام يوسط في قراءة القنوت فلا يجهر جذا ولا يخافت جذا حتى يتمكن للمقدي أن يقرأ خلفه وهو المختار أبو السعود وفيه آقاويل أخرى مذكورة في البحر (قوله لحديث خير الدعاء الخفي) أفاد الدال أن المخافة ليست واجبة (قوله ففي غيره أولى) وجه الأولوية أن النية متحدة في الفرض والنفل بخلاف الوتر ففيه مختلفة (قوله ان لم يفتق) أي أو يغلب على ظنه (قوله في الأصح) مقابلة عدم جواز الاقتداء بالخائف لأنه لا يخرج عن الهدية الا بالاداء جزما وعند الاقتداء بالخالف لا يجزم الاقتداء بالمتق فلا يخرج عن الهدية بالشك (قوله مثلا) دخل فيه من يعتد بقول صاحبين (قوله على

(وهو ثلاث ركعات) بتسايعة كالمغرب
حق لو نسي القعود لا يعود ولو عاد فيه في
الفساد كما ينبغي (و) لكنه (يقرأ في كل ركعة
منه فاتحة الكتاب وسورة) احتياطا والسنة
السور الثلاث وزيادة المعوذتين لم يفسرها
الجمهور (وكبر قبل ركوع ثالثه) رافعا يديه
كما مر ثم يعتد وقيل كالداعي (وقت فيه)
وبين الدعاء المشهور ويصل على النبي
الله عليه وسلم به يدي وصح الحديث بالكسر
الحق وملحق بمعنى لاحق ونخضع بدال مهمل
بمعنى نسرع فان قرئ بحجة فسدت خاتمة كانه
لانه كلمة مهمل (مخافتا على الأصح مطلقا)
ولو اما الحديث خير الدعاء الخفي (وصح
الاقتداء فيه) ففي غيره أولى ان لم يتحقق منه
ما يفسدها في اعتقاده في الأصح كما بسط في
البحر (بشأنه) مثلا (لم يوصله بسلام)
لان فعله (على الأصح) فيها

الأصح فيهما) وقال أبو بكر الرازي يصح وإن فعله ويمسلي معه بقية الوزان امامه لم يخرج بسلامه عنده
 وهو محتمل فيه وقال في الارشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر باجاء أصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتنفل
 يصح وقد أشار النسخ الى رد قول الرازي بقوله سابقا في اعتقاده في الأصح فان كلام الرازي مبني على أن المعتمد
 رأي الامام وهو ضعيف والى رد قول الارشاد بقوله للاختلاف وان اختلاف الاعتقاد حال في البصر فان اعتقاد
 الوجوب ليس واجب على الحنفى - اومع في قولهم لا يصح الاقتداء ان قطع أنه بفسد الاقتداء به مدعته
 افلا مانع منه في الابتداء اه حلي مع زيادة (قوله للاختلاف) لان كلا يحتاج الى نية الوتر فلم يختلفا فيها فاهدر
 اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة بجر (قوله ولذا بنوى) أى لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلاف
 الاعتقاد (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم انه لا ينوى الوتر الواجب أنه لا يلزمه تعيين
 الوجوب لأن المراد منه من أن ينوى وجوبه لانه لا يتصور أن يكون حنفيا أو غيره فان كان حنفيا ينبغي
 أن ينويه بطابق اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية بجر (قوله للاختلاف) أى في أنهم ما واجب
 أو ستان وهو على الاماميين فقط وعلة الوتر قد مرها بقوله ولذا ولو حذف هذا ماضر لفهمه من الكاف (قوله
 ويأتى المأموم) هو المصحح في المذهب لانه دعاء حقيقة كسائر الادعية والنساء والشهد والتسليمات بجر وظاهر
 أنه واجب في حقه كالامام (قوله ولو بشافعي) يقتض بعد الركوع) فيأتى به مع الامام بعد الركوع والظاهر
 أن المتابعة في مطلق القنوت لافى خصوص ما قنت به امامه فقط قوله في الشربة لايستغنى أن الشافعي
 يفتى باله ثم اهدنا والحنفى باللهم انا نستعينك فيما فعله فلينظر اه ثم رأيت الشيخ عبد الحى ذكره طبق
 طافهمته قاله أبو السعود قلت لا يتوجه اشكال أص - لالان قراءة اللهم انا نستعينك لا ينحصر الواجب فيها فلو
 تابعه في قنوته سقط عنه الواجب (قوله لانه محتمل فيه) فهو ككتبيرات العبددين (قوله لانه منسوخ) قال أنس
 رضى الله تعالى عنه قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعوه على أحياء من العرب رعل
 وذكر ان وصية حين قتلوا القزاة وهم سبعون أو ثمانون رجلا ثم زكوا لما ظهر عليهم فدل على نسخها امداد الصالح
 قال الطحاوى - انما لا يفتى عندنا في صلاة الفجر في غير بلية أو ما لو وقعت بلية فلا بأس به وظاهره أنه لو قنت
 في الفجر بلية أنه يفتى قبل الركوع أبو السعود عن الحوى قلت قد ورد فعله قبله وبه قال الامام مالك وبعده
 وبه قال الامام الشافعي - فقتضى النظر التخيير وذكر الشربة لاني أنه يفتى بعد الركوع (قوله على الاظهر)
 وجهه أن فعل الامام يشتمل على مشروع وغير مشروع فما كان مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروع لا يتبعه
 وقبل يقعد تحقيقا للمصلحة لان السالك شريك الداعي بدليل مشاركة الامام في القراءة فاذا فقدت
 المشاركة اه حلي وقد يقال ان طول القيام بعد رفع الرأس من الركوع ليس بشروع فلا يتابعه فيه فانه صاحب
 الجهر (قوله من سلايديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي ليس بمسنون عندنا ودلت
 المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لكن شروط بأن يحيط في موضع الخلاف بأن لا يتوضأ من قنوتين
 فيهما انجاسة وأن يغسل ثوبه من الخي - الرطب ويركع اليابس أى اذا كان قد درامنا وأن يراعى الترتيب بين
 الفواتى وأن يصح ربع ناصيته وأن يتوضأ من القهقهة والفساد وأن لا يكون الامام صلى الله عليه وسلم قبل الاقتداء
 به والجامع لهذه الامور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته في اعتقاده بناء على أن المعتبر هو رأى المقتدى
 وهو الصحيح الذى عليه الاكثر وقيل رأى الامام وعليه الهندوانى وبجاعة قال في النهاية وهو أقيس وعلى هذا
 فيصح وان لم يحيط ثم على الاول لو غاب عنه وقد عرف من حاله عدم الاحتياط ثم رأيه على فالاصح صحة
 الاقتداء به لكن لو علم منه عدمه لا يصح الاقتداء به قد مره على هذا سواء - لم حاله في خصوص
 ما يقتدى به أم لا نهرو في الجهر والحاصل أن الاقتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام الاول أن يعلم منه الاحتياط
 في مذهب الحنفى فلا كراهة بالاقتداء به الثانى أن يعلم منه عدمه فلا صحة له لكن اختلفوا هل يشترط أن يعلم منه
 عدمه في خصوص ما يقتدى به أو في الجملة - صحيح في النهاية الاول وغيره اختار الثاني وفي فتاوى الزاهدى
 اذا رآه احتجهم ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطا وحسن الظن به أولى الثالث
 أن لا يعلم شيئا فالكراهة ولا خصوصية لمذهب الشافعي بل اذا صلى حنفى - خاف أى يخالف لمذهب كذا اه
 (قوله لقوات محله) لانه لم يشرع الا فى محض القيام فلا يمتد الى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو الركوع

للاقتداء وان اختلف الاعتقاد (ولذا بنوى
 الوتر لا الوتر الواجب كما فى العبددين) للاختلاف
 (ويأتى المأموم بقنوت الوتر) ولو بشافعي
 يفتى بعد الركوع لانه يجتهد فيه (لا الفجر)
 لانه منسوخ (بل يقف ساكنا على الاظهر)
 من سلايديه (لونه) أى القنوت (ثم تذكر
 فى - علاقت فيه) لقوات محله

وأما تكبيرات العبد فلم تقتض بحض القيام لأن تكبيرة الركوع في الثانية يوق بها محل الخطأ وهو
 محسوبة من تكبيرات العبد بإجماع الصحابة فإذا جاز واحدة منها في غير بعض القيام من غير عذر جاز إذا
 الباقي مع قيام العبد بالأولى - حلي - عن البحر (قوله ولا يعود إلى القيام) أراد أنه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع
 ما أطلق اللازم وأراد المألوم فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال إنه العود
 إلى القيام حاصل ولا بدلاً ما نقول هذا في اصطلاحهم قومة لأقيامه - حلي - (قوله في الأصح) أي من الروايتين
 عن الإمام الثانية أنه يعود ويقتض بعد الركوع وإن تذكره بعد الرفع من الركوع لا يعيد ما تضاف بخلاف
 ما إذا تذكر القراءة فيه ما فإنه يعود إليها أبو السعود عن البحر (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب) يعني
 وهو بطل الصلاة على قول وموجب للاسناد على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في سجود السهو - حلي -
 (قوله أكون ركوعه بعد قراءة تامة) أشار به إلى الفرق بين هذا وبين تركه الفاتحة أو السورة حيث يعود ويقتض
 ركوعه لأن نقض الركوع في مسألة القراءة لا كماله لأنه لا يكمل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر
 بدون القراءة أصلاً وفي مسألة القنوت ليس نقضه لا كماله لأنه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر بدونه
 فلو نقض لكان نقض الفرض للواجب وإعادة الركوع لا بنفسه أيضاً فلو أدركه رجل في الركوع الثاني كان
 مدركاً لتلك الركعة كذا في البحر وهذا يقتضي أن الركوع الأول معتبر لم يركع الثاني أما إذا ركب الثاني كان
 هو المعتبر ووجهه والله أعلم أن يقع الترتيب بين القنوت والركوع - حلي - وهذا فهم منه أن قول صاحب
 البحر فلو أدركه رجل في الركوع الخ راجع إلى القنوت وهو الظاهر وفهم أبو السعود أنه مرتبطة بمسألة القراءة
 فقال ولو عاد لاجل القراءة فقرأ ولم يدم بطول ركوعه وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدركاً لتلك الركعة
 (قوله فقت) صادق بطلان ما إذا اقتضى الركوع وما إذا اقتضى الرفع من الركوع ولم يركع وما إذا
 ثبت بمسألة الفرض من الركوع ثم ركع وقوله أولاً تحت مودة واحدة وقوله لزمه عن محل يصلح تعليلاً للصور
 الأربع أما في الأولين فظاهر وأما في الثالثة فلا محل لمحله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الأول
 وأما في الرابعة فلا محل لعدم الاتيان به بسنة لزم عدم الاتيان به في محل - حلي - (قوله قطعه ونابعه) قال
 المصنف في شرحه لأن القنوت ليس يعرف ولا مقتدر به في ثبوت قراء بعض دعاء القنوت أتى بالواجب
 (قوله ولو لم يقرأ منه شيئاً) بأن سكت عما أسهوا حتى ركع الإمام وقوله تركه يقتضي أن مشاركة المقتدى أمله
 في جزء من الركن واجب إذ لو لم يكن واجباً بل كان سنة لما ترك القنوت وهو واجب لاجله وإن كانت المتابعة
 في الركن فرضاً الماصر - حلي - من أنه إذا ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع بمقتضى ركوعه وانما يتبعه
 في الركوع لأنه لقصره بما لا يدرج كعه فيه إذا قرأ القنوت - حلي - ومقتضى الوجوب في كل الضمير كما قبل
 في التشهد بل قياس ما تقدم أن يقدم الاتيان بالقنوت لأنه يفوت لا إلى بدل (قوله بخلاف التشهد) فإنه يتم
 ويتابع أتم في القيام في الأول أو السلام في الثاني والتعظيم أولى من قصره على الثاني كما فعله صاحب
 الدرر والعه في ذلك أنه لو ترك التشهد فأتى إلى خلف بخلاف ما لو أتى فأتى القيام لطوله مستدرك أي والسلام
 أيضاً لا يفوته لآتيانه به بعد حلي - بزيادة (قوله لأن المخالفة الخ) تعليل لقوله ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه إن خاف
 فوت الركوع كما تفيد عبارة الدرر وهو يقتضي أن المشاركة فرض ويدل له عبارة الدرر حيث قال لأن ترك
 المتابعة يفسد الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني إذا سلم الإمام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع
 التشهد ولا يتابعه في السلام إذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة - حلي - وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من
 نصريحهم بفساد الصلاة من ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسألة التشهد
 أن كمال التشهد واجب ومشاركة السلام سنة والواجب أولى من السنة (قوله لا في غيرها)
 أي المخالفة في غير الشرائط أو الأركان لا تفسد وهو راجع إلى قوله بخلاف التشهد فإن المخالفة فيه
 غير مفسدة لكونه من غيرهما وأفراد الضمير في قوله لا في غيرها لأن العطف بأو (قوله كثره مع القعود
 في الأصح) وفي قول لا يفت في الكل أصلاً لأن القنوت في الركعة الثانية والأولى بدعة وترك السنة أسهل
 من الاتيان بالبدعة والأول أسح لأن القنوت واجب وما تزددين الواجب والبسطة يأتي به احتياطاً بغير
 وادى هذا القول مفرغ على قول الصحابين (قوله بخلاف المثال) أي فإنه لم ينعين الحل عنده (قوله ويرجع الحلي)

(ولا يعود إلى القيام) في الأصح لأن فيه رفض
 الفرض للواجب (فإن عاد إليه وقت لم يعد
 الركوع لم يفسد صلاته) أكون ركوعه بعد
 قراءة تامة (وسجد السهو) فقت أو لا يزال
 من محله (ركع الإمام قبل فراغ المقتدى) من
 القنوت (قطعه ونابعه) ولو لم يقرأ منه شيئاً
 تركه إن خاف فوت الركوع مع بعضه بخلاف
 تركه لأن المخالفة فيه ما هو من
 التشهد لأن المخالفة لا في غيرها (تامة)
 أو الشرائط مفسدة لا في غيرها (تامة)
 أولى الوتر أو ثابته وهو لم يفت في تامة مع
 أتم الوتر لأنه في ثابته أو في ثابته كثره مع
 القعود في الأصح والفرق أن الساهی قنت
 على أنه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف
 المثال ويرجع الحلي بتركه إماماً

تكرارها له ثلاث وجوه ما ذكره في البصر قوله لانه اذا كان مع الثالث في كونه في محله بعيدا ليقع في محله فمع اليقين
 يكون في غير محله أول أن يعيده كالموقف بعد الأول ساهبا لا يمنع أن يقع في الثانية اه (قوله وأما المسبوق)
 يأتي في وتر رمضان ركعة أو ركعتين (قوله فيقت مع امامه فقط) ولا يأتي به ثانيا لانه أمور بأن يفت
 مع الامام فصار ذلك موضعا له فلو أتى بالثاني كان ذلك تكرارا للقنوت اه بجز (قوله ويصير مدر كالح) فلا يأتي به
 فيما يقضى لانه يقضى أول صلاته في الاقوال فلو أداها فيهما أي الركعتين لكان مؤذيا له في غير موضعه (قوله
 فيقت الامام في الجهرية) نقله في البصر عن شرح النقاية بالعرض الى الغاية وكذا نقله الشرنبلالي عن الغاية بلفظ
 الجهر كما في البصر الذي في أبي السعد عن الشرح المذهب وران نزل بالمسكين نازلة فقت الامام في صلاة الفجر
 وهو المتبادر من قول الطحاوي انما لا يفت عند نافي صلاة الفجر في غير بلية أما اذا وقعت بلية فلا بأس ويدل
 لذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت لليلة في صلاة الفجر فقط والذي يظهر لي أن قوله في الجهر وان نزل بالمسكين
 نازلة فقت الامام في صلاة الجهر تحريف من النسخ وصوابه الفجر وظاهره تقييده بالامام كالجهر أن المؤتم
 لا يتبعه ويحذر وقال العلامة نوح بعد كلام قدمه فعلى هذا لا يكون القنوت في صلاة الفجر عند وقوع النوازل
 ونسوخا بل يكون أمر استمر ثابتا ويدل عليه قدرت من قنت من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم فيكون
 المراد بالنسخ نسخ عموم الحكم لنسخ نفس الحكم قال في الماتقطا لالطحاوي انما لا يفت عند نافي صلاة الفجر
 في غير بلية فان وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبنا وعده الجمهور اه وقال
 الشافعي يفت عند النوازل في الصلوات كلها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الظهر والعشاء
 على ما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضا على ما في البخاري وكان أئمةنا جاحلوا ما روى من قنوته صلى الله
 عليه وسلم في غير الفجر على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الفجر عنه صلى الله عليه وسلم اه
 فهذا صريح في تخصيص القنوت للنوازل بالفجر (قوله وقيل في الكل) ظاهره أنه قيل به عندنا ونقله في الجهر
 عن جمهور أهل الحديث وفي أبي السعد عن حاشية العلامة نوح أنه ليس مذهبا لنا (قوله يتبع فيها الامام)
 أي يفعلها المؤتم ان فعلها الامام والا لحاجي (قوله قنوت) يناقضه ما ذكره الشرنبلالي في نور الايضاح
 من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في الركوع والاتباع (قوله وقعود أول) فيه
 أنهم ذكروا أن المؤتم اذا لم يتم تشهد وقام الامام يتم التشهد وقته المتابعة في القيام اطول فلم يقل هنا
 انه يقعد لان القيام طويل فيمكنه ادراكه وماذا لم يؤتم بالقعود ويسبح للامام حتى يعلم السهو
 فيه وقيل أن يستتم قائما (قوله وتكبير عید) أي اذا لم يزد على المجتهد فيه بليل مابعده وسبح التكبير من الامام
 كما في النهر (قوله وأربعة لا يتبع فيها) يزداد عليها القراءة (قوله زيادة تكبير عید) أي على المجتهد فيه بدليل ما قبله
 وهو غمانية في كل ركعة كما يأتي في العيدين (قوله وجنازة) ذكره بعض شراح البخاري أنه عليه السلام كبر خسا
 ثم كبرا ربعا آخر أمره فلا يتبع في الزيادة عليه الكون من نسوخة (قوله ويركن) زيادة مسطرة عليه وقوله وقيام
 أي زيادته كما اذا قام بعد القعدة الأخيرة (قوله مطلقا) فعلها الامام أو لحاجي (قوله والثناء) معارض بما ذكرنا
 أنه اذا دخل الامام في القراءة ولو سرية لا يأتي به على المعتد لانه اذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه
 وهو سنة أولى اللهم الآن يحمل على ما اذا وقف الامام ساكتا بعده أو قرأ التوجه (قوله وتكبير انتقال) مفرد
 مضاف فيم كل تكبيره (قوله وتسبيح) لا يظهر في المؤتم اللهم الآن يقال المراد التحميد أي يأتي بالتحميد
 سواء أتى الامام بالتسبيح أم لا (قوله وتسبيح) أي في الركوع والسجود مادام الامام فيها (قوله وقرأة تشهد)
 أي وقد قعد أما اذا لم يقعد الأولى فله أن يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) أي اذا تكلم الامام أو خرج من المسجد
 أما اذا أحدث عدا أو قهقهة فانه لا يسلم لفساد الجزء الاخير من صلاته (قوله وسن مؤكدا) فلا يجوز تركها
 ولو صلى وحده بجز من المحيط (قوله أربع قبل الظهر) أقوله صلى الله عليه وسلم من ترك أربع قبل الظهر لم تنله
 شفاعتي بجز (قوله وأربع قبل الجمعة) اختلف هل قبلتها أفضل أم بعديتها كما في القصة التي (قوله وأربع
 بعدها) ويتوي بها في مكان يشك في صحة الجمعة آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي أربع
 جهته التي تواربها بعدها سنة ويقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وسورة كاتظهر قاله الهمسي وتليده الباقا فله
 ويقل العلامة المقدسي في نور الشمعة المختار أن يقرأ هسما في الأربع فان وقعت الجمعة ههجه انصرفت ثلاث

وأما المسبوق فيقت مع امامه فقط ويصير
 مدر كبادر الركوع الثالثة (ولا يفت الفجر)
 الا لنازلة فيقت الامام في الجهرية وقيل في
 الكل فائدة خمسة يتبع فيها الامام قنوت
 وقعود أول وتكبير عید ومجده تلاوة وسهو
 وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عید وجنازة
 ويركن وقيام الخامسة وغمانية تفعل مطلقا الرفع
 والثناء وتكبير انتقال وتسبيح وتسبيح
 وسلام وتكبير تسريفي (وسن)
 مؤكدا (أربع قبل الظهر) أربع (قبل الجمعة
 و أربع بعدها بنسبة)

الصلاة الى ما عليه من القضاء ان كان عليه والا كانت نافذة في منقح وقال أبو يوسف يصلي بعد الجمعة بثمانية
 وهل يبدأ بالاربع أو الاثنين المعقول عليه الاول وقال بعضهم الافضل أن يصلي مرة أو بمائة مرة سنا جميعا بين
 قولهما وقوله أقاده القهستاني (قوله لم تنب) لأن السنة وردت أربعة والمثقة التي تحصل في الاربع أكثر من
 المثقة الحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لو نذرها الخ) أي الاربع مطلقا لا بخصوص ككونها سنة ظهور
 أوجع كما يشاهد من اطلاق عبارة البحر قبيل قوله وطول القيام الخ حلي وظاهر هذا أنه لا تنوب مطلقا
 بواء عنه بتسليمة واحدة أو أطلق في الثاني نظرا لما القيام فان نص عليه فلا بد منه والافقيه خلاف ذكره
 في النهر قاله أبو السعود (قوله وبمكة يخرج) أي لو نذر أربع ركعتين فآذاها بأربع ركعتين وهو يعني أن النذر
 في الاولى بتسليمة واحدة (قوله وركعتان قبل الصبح) القول بسنة ما هو المذكور في أكثر الكتب وقد ذكرنا
 أحكاما تدل على وجوبها كما يأتي ذكره في الشرح والسنة فيها أن يقرأ بالكافرون والصدية ولا يبطل فيها
 القيام وفي القهستاني بأن نشرح واقيل لدفع كيد العدو ويجزى وكذا ذكره العارف السنوسي في مجزأته ويأتي
 بهما أول الوقت وفي بيته والافقي باب المسجد وفي الشنوي ان كان الامام في الصبي وبالعكس ان كان
 يرجو ادراك الامام وان كان المسجد واحدا يأتي بهما في ناحية المسجد ولا يصليهما معهما طالع الصفح مخالفة الجماعة
 فانه يكره أشد الكراهة ولو نذر في الفرض أنه لم يصل ركعتي الفجر لم يقطع وإذا لم يسع الوقت الا الوتر والفرض
 أتى به وترهما ولو صلى السنة مرتين فالسنة أخراهما لانها أقرب الى المكتوبة والسنة ما يؤدي متصلا
 بالمكتوبة وهو مبني على أن الافضل بلاؤها للفرض وقبل تقديمها أول الوقت ربه جزئي الخلاصة وعليه
 فينبغي كون السنة أولاهما (قوله لجبر النقصان) لأن العبد وان جلت رتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان أحدا
 لو قدر أن يصلي الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السنن اذ قال السروي وفيه نظر فان صلواته عليه السلام
 في غاية الكمال ولا نقص فيها وقد واطب على هذه السنن فمن تأق بها اتأسى به عليه السلام من غير نظر الى معنى
 الجبر فان حصل بها الجبر أيضا فهو من فضله الصميم وقد أكد بعض السنن وأمر به ولو كان ذلك لمعنى الجبر
 لاستوت السنن كلها اذ ليس بعض الفرائض أولى بدخول النقص فيها وقبل النوافل كلها جوارها فاقات العبد
 من المكتوبات لما ورد ان العبد يحاسب على الصلوات فان كان تركها شيئا يقال انظر الى عبد هل يجحدون
 له نافله فان وجدت كملت الفرائض منها شئ تحتصر عن الغاية (قوله أقطع طمع الشيطان) فانه يقول
 انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض (قوله ويستحب أربع) لم تكن هذه وما بداه من الرواتب
 لانها لم تذكر في حديث عائشة ولم يواظب الشارع صلى الله عليه وسلم عليها (قوله وقبل العشاء) لأن العشاء تظهر
 الظهور في أنه يجوز التطوع قبلها وبعدها كذا في البدائع ولم يقلوا الاستحبابا حديثا يخصه وفي القهستاني
 الاربع قبل العصر أفضل من التي قبل العشاء (قوله بتسليمة) ظاهر ما في النهر عن الفخ أنه بالخيار بين أن يؤديها
 بعد العشاء بتسليمة أو تسليمتين فاذا اختار أداهما بتسليمتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والمندوبة
 في الثاني ذكره أبو السعود عن البعض (قوله وان شاء ركعتين) الظاهر أنه راجع الى الكمال فان صاحب البحر
 صرح بالخير في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعة وقبل ركعتين
 وبعدها ركعتين وقبل أربعة حلي وفيه أنه اذا اقتصر على الركعتين بعد العشاء لم يأت بالمستحب وكذا يقال
 في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الا أن يكون هذا جريا على غير مختار الكمال من أن المستحبات غير المؤكدا
 فتأمل (قوله وكذا بعد الظهر) فانه يستحب الاتيان بأربع لما ذكر من الحديث (قوله حرمة الله على
 النار) فلا يدخلها أصلا وذنوبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصما فيها ويحتمل أن عدم دخوله بسبب
 توفيقه لما لا يترتب عليه عقاب أو المراد حرمة التأييد أو حرمة الاحساس مدة الإقامة فيها وهذا ليسا خاصين به
 (قوله من الاقارب) جمع أبواب الرجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاقل أدوم) أي على العمل
 لانه اذا نواها أذاها أي غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يلزم أداء الكل بالنسبة الاول بل بالشروع في الاشغال (قوله
 وأشق) أي على النفس لطوله (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والست
 بعد المغرب بحر (قوله اختار الكمال نم) أي في الحكمين وهو الاحتساب وكونها بتسليمة واحدة (قوله وحرر
 بأحة ركعتين الخ) فانه قال وأكرها كثير من السلف وأصحابنا وما لك ثم قال بعد الاستدلال اهم والثابت

فلا بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا لو نذرهما
 لا يخرج عنه بتسليمتين وبه كونه يخرج
 (ركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب
 والعشاء) شرعت البعدية لجبر النقصان
 والقبلية لقطع طمع الشيطان (ويستحب
 أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها
 بتسليمة) وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر
 لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل
 الظهر وأربع بعد حازمه الله على النار
 (وست بعد المغرب) ككتبه عن النبي
 (بتسليمة) أو ثنتين أو ثلاث ولا تخلط
 واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب
 ويؤدي الكمال بتسليمة اختار الكمال نم
 وحرر بأحة ركعتين خفية بين قبل المغرب
 وأقره في البحر والمصنف

بعد هذا أتت المدوية أمّا ثبوت الكراهة فلا الآن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدّمنا
 عن القضية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجوز فيهما الحلّي (قوله والسنن) ذكرها يرجع
 الضمير إلى أقرب مذكور (قوله أكدها) في نسخة بألف سوداء وألف حمراء ولا داعي له لأن الهمة الثانية تسهل
 أمّا وأما كانت أكدها في مسلم ركعتا الفجر خبر من الدنيا وما فيها وروى الأمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
 لا تدعوا ركعتي الفجر وإن طردتكم الخيل ولم يتركها ما صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صحبة ولا سقم
 ولو وقع الخلاف فيها بالوجوب ولم يقع في غيرها (قوله في الأصح) وقيل الكل سواء قيل بعدها سنة المغرب
 ثم التي بعده الظهر ثم التي بعده العشاء ثم التي قبل الظهر حلّي عن الهندية (قوله لم تنله شفاعتي) أصله للتفسير
 عن الترك أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة العامة فماتة لكل المخلوقات (قوله انتقاما) أمّا
 القائل بالوجوب فيناؤه هذه الأحكام ظاهراً وأما القائل بالسنية فقال بها مراعاة للقول بالوجوب ولا كديتها
 (قوله على الأصح) نقله المصنف عن الخاتبة ومقابلها جوازها قاعداً ولومن غير عذر ودكر الاتفاق معارض
 بقوله على الأصح وليس التصحيح واجباً إلى الاتفاق لعدم ذكره في المنع اللهم الآن يقال إن الانتفاء راجع
 إلى الركوب ونقل الشرب لا في شرح نور الإيضاح أن الأصح جوازها من قعود (قوله فلهذا) كما للحاجة
 الناس إلى قنواء وهل القاضي وطالب العلم كذلك الظاهر نعم لاسيما إذا كان مدرّساً للعلم المذكور (قوله
 ويخشى الكفر على منكرها) للقول بوجوبها وإنكار الواجب وإن لم يقتض الكفر لكنه يخشى منه ذلك اقترابه من
 الفرض حلّي وفي أي السعد فتلخص أن في التكفير بجحد أصل كل من الوتر وسنة الفجر اختلافاً فان قلت
 كيف لا يكفر بجحد الوزم مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلعي إنما لا يكفر بجاهده لأنه ثبت بخبر
 لواحد فلا بهري عن شبهة اه وفيه أن إنكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقوله ولم يفضلوا بين ما ثبت
 خبر الواحد وغيره قال اللقاني في الجوهرية

ومن المعلوم ضرورة جحد * من ديننا بقتل كفر المبرح

ولعلها طريقة الاشاعة والماتريدي يفسلون بما قاله الزيلعي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها
(قوله وتقتضى) أى الى قبيل الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقتضى وفاتت فلا تقتضى الامعة حيث فاتت وقتها
أما اذا فاتت وحدها لا تقتضى ولا تقتضى قبل الطلوع ولا عند الزوال على الصحيح اهـ حلي (قوله تجنيس) مقتضى
كلامه أنه راجع الى المستلتي وليس كذلك فان المسئلة الاولى مسئلة الخلاصة كما صرح به في المنح والبحر والنهر
وأما الذى فى التجنيس فيها فالاجزاء اهـ حلي (قوله لان السنة) تعليل للمسئلة الثانية وأما الاولى فعدم
الاجزاء فيها منزع على القول بوجوبها والصحيح خلافه ولذا قال فى النهر وزجج التجنيس فى المسئلةين أوجه
وهو الاجزاء فى الاولى وعدمه فى الثانية فالخاصل أن عدم الاجزاء فى مسئلة المتق غير الاوجه لتفريعه على
القول بوجوبها وهو ضعيف وأن قول الشارح تجنيس غير صحيح بالنسبة اليها وارجاعه الى الثانية فقط بعيد
لان قوله لان السنة تعاميل لمسئلة الشارح التى زادها اهـ حلي وفيها تعميمان والمقتضى به الاجزاء أبو السعود
وقول الحلي لتفريعه على القول بوجوبها أى وعلى القول باشتراط التعيين فى السنن وصححه غير واحد (قوله
وتكره الزيادة على أربع) باتفاق الروايات لانه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولو لا الكراهة ل زاد
تعلما للعباد وهذا بعيد أنها تحريمية أبو السعود عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلا) العلة فيه كسابقه كالإكراهة
وقول الشرح لانه لم يرد تعليل للترعين قال الزيلعي هذا مذهب الامام أتما عندهما فلا يزيد بالدليل على تسليمة
واحدة وأصل ثمان ثمانى سكنت الباء لا تخفيف فالتقى سا كان الباء والتنوين فحذفت الباء والخاصل أن ثمان
تسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس يجمع فيجرى جوار وما جاء فى الشعر
غيره منصرف فهو على فوهم أنه جمع حوى عن الصحاح وهى عربية أعراب فاض وقد يلزمها حذف الباء فتعرب
بحركات ظاهرة على النون فهو هذه ثمان وممرت ثمان ورأيت ثمانا أبو السعود وقال بعضهم لانكره الزيادة
على ثمان وصحيح (قوله قيل وبه يفتى) قاله صاحب المعراج وردة العلامة قاسم بما استدل به المشايخ للامام
من أن الاربع تزجج لتكونها أكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام انما أجزأنى على قدر نصبك
بالتخلاف فى غير التراجع والسنن المؤكدة (تنبيه) صلاة الليل أفضل من صلاة النهار اقوله تعالى تتجافى جنوبهم

(و) السنن (آكله مائة الفجر) انفاطام
الاربع قبل الظهر في الاصح لحديث من تركها
لم تنله شفاعتي ثم الكل سواء (وقبل بوجوبها
فلا تجوز صلاتها بعد) ولا رايكا اتفاقا
(بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها العالم
صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن)
فله تركها للحاجة الناس الى قنواه (ويغشى الكفر
بتركها) ذكرها وتغشى اذا كانت معه) بخلاف
الاربع ركعتين تطوعا مع ظن أن
الفجر لم يطلع فاذا هو طالع (أو صلى أربعاً
فوقع ركعتان بعد طلوعه) لا تجزئه من
فوقه ركعتان على الاصح) فنجس لان السنة
ركعتيه على الرسول بحرفة مبتدأة (وتكره
ما واطب عليه الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلة
الزيادة على أربع لم يرد) (والافضل فيه ما الرابع
بتسليمه) (وطلافي الليل التي افضل قبل وبه
بتسليمه) (ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
يقى) (ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
في الفعدة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة
وبعدها) (ولو صلى فاسبق عليه السهو وقيل لا
كذا قاله الشافعي) (ولا يستغنى اذا قام الى
الثالثة منها)

(السنن) في التمر ولو نذر السن وأتى بالمنذور فهو السنة وقال تاج الدين والد صاحب المخطط لا يكون آتيا بها لانه
 لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب مناب السنة ورجح في عقد الفوائد الاقول بأن النذر لا يخرجها عن كونها سنة
 الا ترى أن من شرع في سنة الظهور ثم قطعها ثم أذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع (قوله أراد
 النذر اقل يندورها) اينال ثواب الواجب ولانه أبعد عن الزيادة وقيل لانه يجد بالنذر ثقل في العبادة وسامة نفس
 وقال بعض الاكابر الشيعان يحسن للانسان العبادة حتى يندورها ثم يوسوس له فلا يفعلها (قوله والا كقر)
 أي ان كان مستخفا كما في المنع وان ساقه تعليل حيث قال كقر لانه استخفاف وانما حوّلنا عبارته لان انكار السنن
 لا يستلزم الكفر كما تفهمه عبارته ويؤيد ما قلناه ما ذكر الكمال من أن عدم الاكفر لازم السنة والواجب اه
 حلي (قوله والاصح أفضلية ما كان أخشع) بأن لا يكون فيه شاغل من زينة وارتضاع أصوات وقوله وأخلص
 بأن يكون أبعد من الزينة والسمة فلا تختص الأفضلية بعمل من ماعلى الخموص (قوله بعد الوضوء) مثله
 الغسل شرب لاني (قوله ويندب أربع) هو المعقد وقيل لا تندب ومن غمراتها أنها تقوم مقام صلاة الليل ونورث
 التقى والبركة في الرزق ويؤدى بها صدقات مفاصل الانسان المأمور به في حديث كل سلامي من الناس عليه
 صدقة والمستحب أن يقرأ في الاولى والنجم وخمسها وفي الثانية والضحي كما ورد في الحديث وهي غير صلاة
 الاثراق وهي ركعتان كما ورد في بعض الآثار (قوله من بعد الطلوع) حيث تحل النافلة (قوله ووقتها المختار
 أي الافضل) قوله أقلها ركعتان لورود الاحاديث بأن من صلاها ركعتين لم يكتب من الغافلين (قوله
 وأكثرها اثنا عشر) ومن صلاها كذلك بنى له بيت في الجنة (قوله وأوسطها ثمان) ومن صلاها كذلك كتبه
 الله من القانتين ومن صلاها أربع ركعات كتب من العابدين ومن صلاها ستا كفى ذلك اليوم كذا ورد به الاحاديث
 والظاهر اعتماد ما في المتن من الحديث عليه (قوله كافي الذخائر الاشرفية) كتاب لابن الشيخ (قوله لثبونه بفعله
 وقوله عليه الصلاة والسلام) وما ثبت به ما أولى مما ثبت بأحدهما (قوله وأما أكثرها فقوله فقط قلت قد ورد
 عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثنتي عشرة ركعة لكن حديث الثمانية أصح (قوله وهذا) أي كون
 الثمانية أفضل (قوله فكما زاد أفضل) أي والزيادة نافلة (قوله كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري) قال سبدي
 محمد الزرقاني في شرح المواهب ما نصه مع لفظ المتن نقل الترمذي عن أحمد أن أصح شيء أي حديث ورد
 في الباب أي باب صلاة الضحى حديث أم هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهمذا قال النووي في الروضة
 أفضلها ثمان ركعة حديثه وأكثرها اثنا عشر ركعة لا يجدي أنس ففرق بين الأكثر والأفضل فانه الحافظ ابن حجر
 ولا يتصور ذلك الا فيمن صلى اثنتي عشرة ركعة بتسليمة واحدة فانها تقع فلا مطابقة عند من يقول ان أكثر سنة
 الضحى ثمان ركعات فاما من فصل فانه يكون صلى الضحى وما زاد على الثمان يكون له نفلا مطلقا فيكون صلاة
 اثنتي عشرة ركعة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد ثم قال وذهب آخرون الى أن أفضلها أربع ركعات
 حكاه الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أكثرها الاحاديث الواردة في ذلك الحديث
 عائشة المذكور وحديث الترمذي عن أبي الدرداء وأبي ذر مرفوعا عن الله تعالى ابن آدم ركع لي أربع ركعات
 من أول النهار أكفك آخره وحديث نعيم بن عمار عند النسائي وأبي أمامة وعبد الله بن عمر والنسائي بن سميان
 عند الطبري وحديث أبي موسى رفعه عن صلى الله عليه وسلم في صلاة الضحى أربع ركعات في بيتي الجنة اه ولعل القول باز بآية التي
 في كلام ابن حجر لا يوافق مذهبا لان الزيادة على أربع في نفل النهار مكروهة (قوله ركعتا السفر) لا يلزم أن يكونا
 في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله ما في المسجد وكذا صلاة القدوم (قوله وصلاة الليل)
 حثت السنة الشريفة عليها كثيرا وأفادت أن لفعلها أجزا عظيماتها ما في صحيح مسلم مرفوعا أفضل الصيام
 بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعا لا تدع عن صلاة الليل
 ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهو يفيد أن هذه السنة تحصل بالتفعل بعد صلاة العشاء
 قبل النوم وقد تردد الكمال في صلاة الليل أي سنة في حقنا ثم تطوع بحر ونقله أبو السهود (قوله ولو جعله
 أثلاثا) أهم من كونه جعل ثلثه يوما وثلثه صلاة ومن كونه جعل ثلثه لثلاثين وثلاثا لثلاثين وثلاثا لثلاثين
 قالوا أفضل لانه جوف الليل وأقرب للتسوية لقله المار كانه (قوله والنصف من شعبان) عطف على
 ليلتي بتقدير مضاف أي واحبها إليه الله من شعبان لفضيلتها (قوله والاقل) أي والشر الاول من

أراد النوافل يندرها ثم يسلمها وقيل لا ترك
 السنن ان رآها حقا انتم والاكثر والافضل في
 النفل غير التراويح التزل الاندوف شغل عنها
 والاصح أفضلية ما كان أخشع وأخلص
 ويندب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل
 الجفاف كافي الشرب لاني الضحي من المواهب
 (م) نذب أربع فصاعدا في الضحي من بعده
 الطلوع الى الزوال ووقتها المختار ربع النهار
 وفي النية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر
 وأوسطها ثمان وهو أفضلها كافي الذخائر
 اشرفية لثبونه بفعله وقوله عليه الصلاة
 والسلام أكثرها ثمان ركعة فاقوله فقط وهذا الوصل
 الاثر بلام واحد أما لو فصل فلكما زاد
 أفضل كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري
 ومن المندوبات ركعتا السفر والقدوم منه
 وصلاة الليل وأقلها على ما في الجوهر ثمان
 ولو جعله أثلاثا فالأفضل وأفضل العبد والنصف
 فالأخير أفضل واحبها إليه النبي العبد والنصف
 من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاقل
 من ذي الحجة

في الصلاة اهـ حلي ويكره الاجتماع على اداء لله من هذه الدلالة في المساجد قال في الحاوي القدسي ولا يصلي
 لطلوع الجماعة وما روى من الصلوات في الاوقات الشريفة صلى فرادى ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة
 الرغائب التي تفعل في رجب اول ليلة جمعة منه وانما بدعة وما يحتاله أهل الروم من نذرها تخرج من النفل
 والكراهة فباطل اهـ جمر عن الحلبي (قوله ويكون بكل عبادة الخ) ظاهر ما في البحر كما قاله أبو السعود ان الفضيلة
 تحمل مجرد الالتباه وروى عن ابن عباس أن من صلى العشاء في جماعة ومن نيته أن يصلي الصبح في جماعة قال
 ثواب الاحياء (قوله ومن اراد ركعتي الاستخارة) أي طلب الخير من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضي الله تعالى عنه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم
 أحدكم بالامر فلا يركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم
 أن هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه
 واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال وبسمي حاجته أي بدل قوله الامر وبني أن يجمع بين الرويتين فيقول
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس
 الفعل واذا استخار رضي لما ينشرح له صدره اهـ حلي عن امداد الفتاح ويشترط أن يفوض الامر لله تعالى
 وأن لا يكون اليه ميل الى أحد الطرفين ونذب قراءة الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية أو وربك يخلق
 ما يشاء الى يعلنون في الاولى وفي الثانية وما كان مؤمن ولا مؤمنة الى قوله مينا وفي البخاري فليستخربه سبعا
 وقوله فاقدره ضبطه الاصلي بالكسر وبه وباضم غيره ومعناه اقض لي به وهيئة أبو السعود (قوله رابع
 صلاة التسليم) ذكر صفته في الملتقط بقوله يكبر ويقرأ الحمد ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 خمس عشرة مرة ثم يتعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول هذه الكلمات عشر او في الركوع عشر
 وفي القيام عشر او في كل سجدة عشر او بين السجدين عشر او بينهما أو بعد اقل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 هل تعلم هذه الصلاة سورة قال نعم ألهاكم التكاثر والعصر وقول يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد قال المعلى
 ويصلها قبل الظهر هندية عن المضرعات وفي البحر أنه يجعل الخمسة عشر في آخر الركعة والعشرة في جلسة
 الاستراحة أو قبل القعود وانما هرجوازالا من لورود الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة لا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم ذكرها الغزالي (قوله وفضلها عظيم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعنه العباس باعها لأهطيك
 ألا أمحك اذا أنت فعلت ذلك غفر الله ذنوبك أوله وآخره قديمه وحديثه خطاه وعمده صغيره وكبيره سره
 وعلايته ثم قال ان استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل
 ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة رواه أبو داود وابن حبان والطبراني
 وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك قال المنذري وقد روى هذا الحديث من طرق كثيرة
 عن جماعة من الصحابة وقد صححه جماعة أبو السعود (قوله وأربع صلاة الحاجة) ان قلت ان صلاة الاستخارة
 للحاجة قلت قال في النهر الفرق بينهما أن الاستخارة تفعل في المستقبل والحاجة لما نزل (قوله وقيل ركعتان)
 عليه اقتصر في امداد الفتاح حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم يركع ركعتين ثم يأتى على
 الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لاتدع
 لي ذنبا الا غفرت ولا هملا الا فرجت ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيت يا أرحم الراحمين اهـ حلي (قوله وفي الحاوي
 الخ) لعل منشأ الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله علا) فلا يكفر جاحداها أبو السعود وانما
 تكن قطعة لوقوع الخلاف فيها فعند أبي بكر الاصم وسفيان الثوري ليست بفرض في الصلاة أصلا وعند
 الحسن البصري فرض في ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعند الشافعي في أربع اهـ حلي (قوله
 في ركعتي الفرض) لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن وهو لا يقتضي التكرار فكان مؤذاه اقترانها

ويكون بكل عبادة تيمم الليل أو سكره ومنها
 ركعتي الاستخارة وأربع صلاة التسليم بثلثه
 تسبحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجة
 وقيل ركعتان وفي الحاوي أنهما اثنا عشر
 بسلام واحد وبسبحة في الخزانة (وتفرض
 القراءة) علا (في ركعتي الفرض)

في ركعة إلا أن الثانية اعتبرت شرعا كالاولى فإيجاب القراءة فيها إيجاب فيهما دلالة ٨١ بجر (قوله مطاوعة)
 أي الأولين أو الآخرين أو واحدة واحدة (قوله فواجب على المشهور) وقيل فرض وصححه في البصحة وغيرها
 وأجمعوا أنه لو قرأ في الآخرين فقط صحت وأنه يجب عليه السهو وعلى هذا فالخلاف إنما يظهر في سببه فعلى الأول
 ترك الواجب وعلى الثاني تأخير الفرض عن محله لكن سيأتي في السهو أن تأخير الفرض فيه ترك واجب أيضا
 ويمكن أن يظهر في اختلاف مراتب الأثم فعلى الأول بأن الأثم تارك الواجب وعلى الثاني أن تارك الفرض العلى
 الذي هو أقوى نوى الواجب انتهى نهر (قوله وكل النفل) أراد به ما يعم المؤكداً (قوله للمنفرد) الأول لغیر
 المؤتم ليعلم الإمام حلي (قوله لأن كل شفع صلاة) ولذا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويثنى وبته وذلك لأن القيام
 إلى الثالثة كحريجة مبتدأة بجر (قوله لكنه) أي هذا التعليل أي فهو فاسد (قوله لا يعم الرابعة المؤكدة) وذلك
 لأن القيام إلى الثالثة ليس كحريجة مثلاً بل هي صلاة واحدة وهذا لا يستفح في الشفع الثاني ولا يصلى في القعدة
 الأولى ولا يبطل خيارها بقيامها فيها إلى الشفع الثاني بجر (قوله فتأمل) أشار به إلى الجواب وهو أن
 المؤكدة الرابعة وإن كانت صلاة واحدة باعتبار كثير من الأحكام فكل شفع منها صلاة في حق بعض
 الأحكام وهو أنه إذا نواها وشرع فيها لا يلزمه بالشروع الأركان حتى لو قطعها قضى ركعتين فقط في ظاهر
 الرواية فصدق أن كل شفع من الرابعة المؤكدة صلاة وإن كان باعتبار بعض الأحكام انتهى حلي فان قلت
 مقتضى ما ذكره من هذا التعليل أن تكون القعدة فرضاً في جميع الأربعين مع أنها تعصى بتركها أو يسجد
 للسهو ويجب العود إليها إذا ترك بعد القيام ما لم يسجد أجيب بأن صحتهما استحسان لا قياس لأن التطوع
 شرع أربها كما شرع ركعتين فاذا ترك القعدة أمكن تعصها بجمعها أو واحدة وعلى هذا فلا يثنى ولا يتعوذ
 إذا لم يتعد وهذا الحكم يخص الأربع أم لا نؤى سناً أو نياً بقعدة واحدة فالاصح أنها تفسد قياساً واستحساناً
 نهر موصفاً (قوله احتياطاً) لأن فيه روائح النظية فلم يعم الاحتياط في القراءة لأنها ركن مقصود لنفسه
 لا كلقعدة نهر (قوله ولم ينفذ إلى آخره) قرينة المقام تخص الصلاة وحكم الصوم والحج وغيرها كذلك
 وقوله شرع فيه أي ولو قطعه للسال في النفل القصدى لا كما فهمه الحموى أنه لا يلزمه حتى يضي فيه بأن يقبده
 بسجدة وقد أضرع رده أبو الوالد (قوله أو بقيام لثالثة) أي وقد أذى الأول صحباً فإذا أفسد الشفع الثاني
 لزمه قضاءه فقط ولا يسرى إلى الأول لأن كل شفع صلاة على حدة بجر (قوله شرعاً صحباً) محترمه ما سيأتي
 من قول الشارح أو أي أو امرأة أو محدث (قوله قصد) خرج به صلاة الظان كما ذكره الشارح وأخرج أيضاً ما إذا
 صلى الفجر وطلعت الشمس في أثناءه أو تذكر فاتنة في الفريضة أو قدر المومني على الأركان أو رأى المتوضي المؤتم
 يتيم الماء أو دخل وقت العصر في الجمعة أو دخل أحد الأوقات الثلاثة المكروهة في قضاء الفرض فإنها حينئذ
 تنقلب نفلاً ولو قطعه لا يجب قضاؤه لكونه لا عن قصد (قوله إلا إذا شرع إلى آخره) استثناء من عموم الأحوال
 ووجهه كما في القنية أن ما شرع فيه بصير مؤدى بأداء الفرض فيكون قطعها لا كماله انتهى نهر وفيه تأمل (قوله
 أو تطوعاً آخر) له لا نالوا وجبنا عليه قضاءه مع كونه متنفلاً ثانياً بما يلزمه حرج والظاهر أن ذلك لا يختص
 بالمقتضى (قوله أو في صلاة ظان) ظاهره أنه معطوف على قوله متنفلاً فيقتضى أنه مستثنى وليس كذلك بل هذا
 محترمه قوله قصد أعلى أنه مكرز مع ما سيأتي في المصنف قريبا ومصوره رجل شرع في الصلاة على أنها عليه ثم نبين
 أنها ليست عليه فأفسدها فإنه لا يجب قضاؤه وهذا هو المراد وإن كان القيد دونه يقتضى أنه إذا اقتضى
 رجل من ظان أن عليه الظاهر مثلاً ثم تذكر الإمام أنه صلاها فأفسد الصلاة ليس على المؤتم القضاء وليس كذلك
 بل عليه القضاء لأن عليه مضجون دون الإمام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المصنف وفسد اقتداء رجل
 بأمرأة حلي (قوله أو أي) الذي ينبغي في الإي وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم نفسد
 إذا جاء أو أن القراءة أو بالسوء (قوله يعني وأفسده في الحال) راجع إلى الظان فقط لأن الصلاة لم تنفقد فيها
 بعده انتهى حلي والمراد بالحال عقب التذكر (قوله أما لو اختار المضي) في أبي السعود عن الحموى أنه
 لا يكون مختاراً للمضي إلا إذا قبل الركعة بسجدة (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية حتى لو أفسده بعد ما شرع
 فيه في أحد هذه الأوقات لزمه قضاؤه وفي غير ظاهر الرواية لا يلزمه قضاؤه كالصوم إذا شرع فيه في وقت مكرره
 فإنه لا قضاء عليه بالأفاد والفرق على ظاهر الرواية أنه بنفس الشروع في الصوم يسعى صائماً حتى يحث به الخالف

مطلقاً أما تعين الأولين أو الآخرين فواجب على
 المشهور (وكل النفل) لا منفرد لأن كل شفع
 صلاة لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة فتأمل (و)
 كل (الشرع) احتياطاً (ولزم نفل شرع فيه)
 بنسبة الإحرام أو بقيام لثالثة شرعاً
 صحباً (قصد) الأذى شرع متنفلاً خلف
 منقضى ثم قطعه واقتضى ما إذا ذلك الفرض
 بعد تذكره أو تطوعاً آخر أو في صلاة ظان
 أو أي أو امرأة أو محدث يعني وأفسده في
 الحال أما لو اختار المضي ثم أفسده لزمه
 القضاء (ولو عند غير وبوطوع واستواء)

على الظاهر

على الصوم فيصير مرتكباً للثبتي فيجب إبطاله ولا يجب صيانته ووجوب القضاء ينفي عليه ولا يصير مرتكباً
 للثبتي بنفسه الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة واحدة ولهذا يبحث به المالك على الصلاة فيجب صيانتها ولو قضي
 فيكون مضموناً بالقضاء انتهى حلي (قوله فان أفسده) راجع الى المصالح عليه لا الى الغاية (قوله لا بعدد)
 كشروعه في وقت مكروه وكاستغاثه أحديه وفي البحر وينبغي أن يكون القطع في الاوقات المكروهة واجبا
 خروجاً عن المكروه وتجريماً وليس بإبطال للعمل لانه إبطال لمؤديه على وجهه أكل فلا بعدد إبطالاً ولو قضاه
 في وقت مكروه آخر أبرأ لانها وجبت ناقصة وإذا ما كما وجبت فيعوز كالأوقات في ذلك الوقت انتهى (قوله
 ووجب قضاءه) المراد بالوجوب المصطلح عليه لا الفرض وسواء كان الفساد له ذراً ولا وقد اتفق أصحابنا على
 لزوم القضاء في افساد الصلاة والصوم سواء كان به ذر كالخيش في خللها أو بغيره عذر وإنه يجهل الفساد له ذر
 فيها وأنه لا يجهل الفساد في الصلاة بغير عذر واختلاف في إباحته في الصوم بغير عذر وفي ظاهر الرواية لا يباح
 انتهى بحر (قوله وسيجي) أى في الإيمان علم أن الذر إذا كان منجزاً واجبة فيه الشرط بأن يكون نذراً
 لا عصبية ومن جنسه واجب وأن لا يكون واجباً قبل إيجابه وأن لا يكون أكثر مما يلزمه وأن يكون به عبادة
 مقصودة يلزم ويجرم النذر عصبية ولا يلزم يذرمباح ككل وشرب وجماع وطلاق وكذا بوضوء وسجدة تلاوة
 وعبادة مريض وتبشيع جنازة واعتدال ودخول مسجد ومس معصفاً وأذان وبناء رباط ومسجد ولو نذر أن
 يصلي ركعة لزمه ركعتان وثلاثاً لزمه أربع وان كان معلقاً يلزم الوفاء به عند وجود الشرط اذا كان شرطاً يريد
 كونه كجلب منفعة أو دفع ضرر كان شق الله مريضاً أو مات عدوى فقه على صوم أو صلاة كذا وان كان معلقاً
 على شرط لا يريد كونه كان دخات الدار وكلت فلانا كان مخبراً بين الوفاء وكفارة العين ولا يجوز تعجيل المعلق قبل
 وجود الشرط وغامه في البحر (قوله وبجمعهما) أى يجمع التوافل التي تلزم بالشروع فيها والشعر من البسيط وهو
 لصدر الدين القزويني (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أخذ من الوحي وفيه الجناس التام
 (قوله طواف) فيلزمه اقام السبع بالشروع فيه (قوله عكوفه) فيه نظر لانه ينفي على القول المرجوح أنه يشترط
 له الصوم مطلقاً وان لم يكن مذموراً فاقوله على هذا يوم وأما على الرابع من عدم الاشتراط فاقوله ساعة فلا يتأتى
 القضاء أبو السعود (قوله أحراره) أى من غير تعرض لحج أو عمرة وبهذا غير الحج والعمرة وان استلزمه فاندفع
 التكرار انتهى حلي (قوله وقضى ركعتين) بانفاق ورجع أبو يوسف عن القول بلزوم الأربع (قوله لو نوى
 أربعاً) قيد بنية الأربع لانه لو لم ينو لا يلزمه الأربعان اتفاقاً وهذا في النفل أما لو نذر صلاة أربع لزمه أربع
 بلا خلاف لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصفته بحر (قوله غير مؤكدة) هذا غير ظاهر الرواية فيها
 فالأولى حذفه (قوله على اختيار المجبي وغيره) كالفضلي وما حبب النصاب فانهم قالوا فيها بلزوم الأربع لأنهم
 صلاة واحدة بدليل أنه لا يستفتح الشفع الثاني ولو أخبر الشفع بالبيع فانتقل الى الشفع الثاني لا تبطل شفيعته
 وكذا الأخيرة ونفع صحة الخلوة وقد علمت أنه غير ظاهر الرواية (قوله ونقض في خلال الشفع الأول) لعدم شروعه
 في الثاني وقد أفسد ما شرع فيه قبله قضاءه وقيد به في خلال لانه لو نقض بين آخر القعدة الأولى وبين
 القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه وقد ذكره المصنف بعد بقوله
 ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم نقض وكذا الاقضاء لو نقض بعد القعود الثاني حلي مع زيادة (قوله أى ونشهد
 للأول) قيد لقوله أو الثاني (قوله والا) أى وان لم يتشهد (قوله بفسد الكل اتفاقاً) أى فعلية قضاء أربع أصحة
 شروعه في كل من الشفعين اتفاقاً وانما فسد الأول لانه لا يصير صلاة على حدة الا اذا وجدت القعدة الأولى أما
 اذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة فيلزمه قضاؤها بالافساد وقد ذكر الشارح ذلك بعد بقوله أو تركه فعود أول انتهى
 حلي (قوله لا يعارض اقتداء) يعني أن المتطوع لو اقتدى بمصلي الظهر مثلاً لم قطعها فانه يقضى أربعاً سواء
 اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لانه بالاقداء التزم صلاة الامام وهي أربع حلي عن البحر (قوله أو نذر)
 كما اذا نذر الأربع فانها تلزمه اتفاقاً لأن سبب الوجوب فيه هو النذر به بصفته موضعاً بخلاف الشروع في النفل
 فان سبب الشروع فيه لم ينبت وضعا بل لصيانة المؤدى عن البطالان وهو حاصل بتمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا
 ضرورة حلي عن البحر (قوله أو تركه فعود أول) كما اذا نوى أربعاً وصلى ثلاث ركعات ولم يقعد وأفسد خلفاً
 يلزمه أربع ركعات على الصحيح فان قلت كيف يلزمه قضاء الأربع عندهما وينبغي أن لا يجب عليه عندهما

(فان أفسده) حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا
 أعمالكم إلا بعذر (وجب قضاءه) ولو فساد
 بغيره كتحريم رأى ماء ومصلحة أو ممانعة
 حاضت واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه
 فوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجي
 وما يجب بالفعل وهو الشروع في التوافل
 وبجمعهما قوله
 من التوافل سبع تلزم الشارع
 أخذ ذلك من ظاهر الشارع
 صوم صلاة طواف حجة الرابع
 عكوفه عمرة أحراره السابع
 (وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة
 على اختيار المجبي وغيره (ونقض في)
 خلال (الشفع الأول أو الثاني) أى ونشهد
 للأول ولا يفسد الكل اتفاقاً والاصل أن
 كل شفع صلاة لا يعارض اقتداء أو نذر
 أو تركه فعود أول

الاقضاء موصوفين فقط لعدم فساد الشفع الاول بترك القعود قلت الظاهر أن عدم فساد الشفع الاول بترك القعود محمول على ما اذا وجد منه القعود على رأس الرابعة أو السادسة مثلاً أما اذا ترك القعود أصلاً فإن الفساد يسرى من الثاني الى الاول بدليل تعليل الفتاوى بأن الحكم بالصحّة كان لوقوعها أولى بانضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها انتهى قال الطرابلسي هذا التعديل صريح في أن الصلاة إنما تفسد بترك القعدة الأخيرة لا بترك القعدة الاولى أبو السعود مختصراً (قوله كما يقضى) شروع في المسائل الملقبة عند أهل المذهب بالثمانية وهي في الحقيقة خمس عشرة صورة تسع منها يجب فيها قضاء ركعتين وهي ترجع الى ست لتداخل بعضها وست يجب فيها قضاء أربع وهي ترجع الى صورتين لما ذكره بصورة القراءة في الكل وهي حينئذ صحيحة تصير صورتين عشرة صورة وهذا هو الذي تقتضيه القسمة العقلية كما أوضحه في النهر وتأتي الإشارة الى ذلك في الشرح (قوله لوترك القراءة في شفعيه) اعلم أن الأصل في هذه المسائل كلها أن الشفع الاول متى فسد بترك القراءة تبقى التحريم عند أبي يوسف لأن القراءة ركناً زائداً لوجود الصلاة وبها غيرها لاصحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا تبطل التحريم وعند محمد تفسد بتركها فيهما وفي أحدهما لأن القراءة فرض في كل من الركعتين فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بتركه في أحدهما فلم يبق التحريم وعند الامام ان فساد الشفع الاول بترك القراءة فيهما يبطل التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وان فسدت بترك القراءة في أحدهما بقيت التحريم فصح الشروع في الشفع الثاني ووجهه في البحر وزخري وافق محمد اويجمع هذه الاقوال قول السنن رحمه الله تعالى

تحريمه النقل لا تبقى اذا تركت * فيها القراءة أصلاً عند نعمان
والترك في ركعة فسد عنه زفر * كالترك أصلاً وأيضاً شيخ شيبان
وقال يعقوب تبقى كيفما تركت * فيها القراءة فاحفظه باتنان

انتهى حلبي (قوله في شفعيه) فعندهما يقضى الركعتين الاولين لبطلان التحريم وعند يعقوب أربعاً بقاءها عنده بحر (قوله أو تركها في الاول فقط) فيلزمه قضاءهما فقط أجماعاً لفسادهما لكن الخلاف في الشفع الثاني فعندهما لم يصح الشروع فيه لبنائه على فاسد حتى لو وقع فيه لا تنتقض طهارته وعند أبي يوسف قد صح ولم يفسد لوجود القراءة وهذا اذا قلنا للاولى والاقلية قضاء الأربع كما ذكره في البحر (قوله أو الثاني) فيلزمه قضاءهما الاول صحيح اجماعاً (قوله أو إحدى ركعتي الثاني) تحته صورتان الثانية والرابعة وعليه قضاء الآخرين اجماعاً لصحة الاولين اجماعاً (قوله أو إحدى ركعتي الاول) تحته صورتان الاولى والثانية فيلزمه قضاء الاولين اجماعاً لكن الخلاف من جهة أخرى فعند محمد تحريمه الثاني لم تصح فكان بناء القاسد على الفاسد فلا يلزمه لعدم صحة الشروع وانما يلزمه الاول لصحة الشروع فيه مع افساده وعندهما الثاني صحيح لبقاء التحريم كما عرف من أصلهما وفسد الاول بترك القراءة في أحدهما (قوله أو الاول واحد) الثاني فيلزمه قضاء الاولين عندهما والثاني لا يلزمه لعدم صحة شروعه فيه لبنائه على فاسد وعند أبي يوسف يلزمه الأربع لأن ترك القراءة في الاول لا يبطل التحريم فصح شروعه فيهما فلزماء (قوله لأن الاول لما بطل الخ) عليه لقوله أو الاول واحد الثاني لا غير ولا يصلح عليه لما قبله الا لقوله أو الاول فقط انتهى حلبي وانت خبير بأنه يصلح عليه لقوله في شفعيه (قوله فهذه تسع صور) الاولى ترك القراءة في شفعيه الثانية تركها في الاول فقط الثالثة ما أشير اليه بقوله أو الثاني الرابعة والخامسة قوله أو إحدى ركعتي الثاني السادسة والسابعة قوله أو إحدى ركعتي الاول الثامنة والتاسعة قوله أو الاول واحد ركعتي الثاني لا غير (قوله في ست صور) أربع في قوله لوترك القراءة في إحدى كل شفع لان إحدى الاولين صادقة بصورتين وكذلك إحدى الآخرين واثنان في قوله أو في الثاني واحد الاول فان إحدى الاولين صادقة بالاولى والثانية (قوله لوترك القراءة في إحدى كل شفع) هذا على قولهما وعند محمد عليه قضاء الاولين لا غير وما ذكرنا من أن قول أبي يوسف كقول الامام هو ما رواه محمد عنه وأنكرها أبو يوسف وهذه إحدى المسائل التي أنكرها أبو يوسف على محمد وقال ما رويت لك هكذا عن الامام قبل ان أبأ يوسف توقع من محمد أن يروى عنه كتاباً فوضع الجامع الصغير السكا فيه طريق الاستناد بقوله محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة ظاهراً عليه استحسنه وقال حفظ أبو عبد الله

(كما يقضى ركعتين لوترك القراءة) أصلاً
(في شفعيه أو تركها في الاول) فقط (أو
الثاني أو إحدى ركعتي الثاني أو إحدى ركعتي
الاول أو الاول واحد) الثاني
ركعتي (الاول أو الاول واحد) الثاني
لا غير لأن الاول لما بطل لم يصح بناء الثاني
عليه فمضى مع صور لزوم ركعتين (و) قضى
(أربعاً) في ست صور (لوترك القراءة في
إحدى كل شفع)

الاعتصام بالثابت فانه أنكر روايتها عنه فلا يلزم محذور بل حفظها ونسي أولها مسألة القراءة ههنا قال انما
 رويت لك أن يقضى ركعتين الثانية مستحضة فوضأت بعد طلوع الشمس فصلى حتى يخرج الظهر قال انما
 رويت لك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة اذا أجاز المالك عن المتدبر من الغاصب نفذ قال انما رويت لك
 أنه لا ينفذ الرابعة لا يجوز تكاح المهاجرة اذا كانت حاملا قال انما رويت لك أنه يجوز ولكن لا يقربهم الزوج
 حتى تضع الخامسة لو قتل عبدهما مولى لهما ففعا أحدهما بطل الدم عند الامام وقال لا يدفع ربه الى شريكه
 أو يفديه بربع الدية قال انما رويت لك أن قول الامام كقولنا وما رويته من الخلاف انما هو في عبده قتل مولاه
 عند اوله ولدان فعفا أحدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيها السادسة مات وترك ابنا له وعبد لا غير فادى العبد
 العتق في العصة وادى رجل على الميت ألفا وقيمة العبد ألف فصدقهما الابن سعى العبد في قيمته وهو حر
 فبأخذها الغريم قال انما رويت لك أنه عبد مدام يسكني نهر عن شرح المغني للهندي (قوله أو في الثاني) الخلاف
 فيها كالسابقة (قوله لكن بقي ما ذالم يقعد) صورتهما قرأ في الاولين ولم يقعد القعدة الاولى وأفسد الآخرين
 وحكمها أنه يقضى أربعها اجاعا كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الاولى بقوله أي ونشهد للاول
 والابعد الكل الثانية بقوله أو تركه بعد أول انتهى حلي (قوله أو قعد ولم يقم لثالثة) أي وقد قرأ في الاولين
 كما في النهر وحكمها أنه لا يقضى شيئا تمام الاول وعدم شروع في الثاني وهذه هي عين قول المصنف بعد
 ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم نقض (قوله أو قام ولم يقمها بسجدة أو قعدا) أي وقد قرأ في الاولين وحكمها
 أنه يقضى الركعتين الأخيرتين وما نقله الحلبي عن صاحب النهر في هذه المسئلة ليس له وجود فيها رأيت
 منه والصواب ما ذكرنا عنه واعلم أن هاتين المسئلتين هما عين قول المصنف سابقا وقضى ركعتين لو نوى أربعها
 ونقض في خلال الشفع الاول أو الثاني فإن النقض في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله قتب) لعله للإشارة
 لما قلنا من دخول الصورتين فيما سبق (قوله وميز المتداخل) المراد به ما خلت صورته واتحد حكمه وهي
 عبارة العناية حيث جعل سبعاً من الصور داخله في الثمانية الباقية وذلك لأن المذكور في المتن غاي صور
 ست يلزم فيها ركعتان واثنان يلزم فيها أربع لكن الست الاولى تسع في التفصيل والاثنان ست فهي خمس
 عشرة ٥ حلي وأنت خبير بأننا اذا اعتبرنا الحكم جعلناهما مسئلتين فقط ما يجب فيه قضاء ركعتين وما يجب
 فيه قضاء أربع بل التداخل في قوله أو إحدى الثانية أو إحدى الاولى أو الاولى وأحدى الثانية فأنه بالتفصيل
 ست صور تضاف لما قبلها من الثلاث فهي تسع وبالأجمال ثلاث تضاف لما قبلها فهي ست وكذا قوله وأربعها
 لو ترك القراءة في إحدى كل شفع أو في الثانية وأحدى الاولى أو الاولى وأحدى الثانية فأنه بالتفصيل ست وبالأجمال اثنان في الحقيقة
 لا تداخل انما هو اجال وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى متغلا بمنقل في رباع فقرأ الامام
 في إحدى الاولين وأحدى الآخرين فكما يلزم الامام قضاء الأربع كذلك يلزم المؤتم وقصر على ذلك انتهى
 حلي قال في البحر لانه بالاعتداء التزم ما لزم الامام (قوله أو شرع ظاننا الخ) تصريح بمفهوم قوله سابقا شرع فيه
 قصد أفاد المصنف (قوله أو صلى أربعها) بقراءة في الكل انتهى حلي (قوله استحضانا) والقياس أن يفسد الشفع
 الاول بترك القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة أن يكون كل قعدة فيه فرضا انتهى حلي (قوله وانما قلنا)
 أي القعدة الأخيرة تمام على الأربع أو الست هي الفريضة فالولم يقعد أصلا أو قعد على رأس الثالثة فعدت
 ويلزمه قضاء أربع كما قدمناه (قول وفي الترشيع) بالراء وفي نسخة بالواو (قوله صح) لأن القعود انما اقتضى
 للخروج فاذا قام الى الثالثة ولم يقعد تبين أن ما قبلها لم يكن أو ان الخروج كذا عمل الزيلعي هذه المسئلة (قوله
 صح) على أنها ألف وأما التراويح فخارجة عن هذا الحكم لكونها بينت ليست على هيئة المشروعة وقال الشارح
 في سجود السهو ند قول المصنف ولو ترك القعود الاول في النفل سهوا وسجد له ولم يفسد لانه كما شرع ركعتين
 شرع أربعها (قوله خلافا لمحمد) حكيم باقتضاد جريا على القياس أفاده الحلبي (قوله ويسجد له هو) سواء ترك
 القعدة عمدا أو سهوا في العمدي يسمي سجود عذر حلي عن النهر وسأني أن المعتمد عدم السجود في العمد
 (قوله ولا يفتي ولا يفتي) لانها لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد للاول
 فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة حلي (قوله ويتنفل مع قدرته الى آخره) هذا ما خالف فيه النقل القرائن
 والواجبات وأطلق فيه فنحمل السنة المؤكدة والتراويح لكن ذكر قاضي خان في فتاواه من باب التراويح

أو في الثاني وأحدى الاول) وبصورة القراءة
 في الكل تبلغ ستة عشر لكن بقي ما ذالم يقعد
 أو قعد ولم يقم لثالثة أو قام ولم يقمها بسجدة
 أو قعدا قتب وميز المتداخل وحكم مؤتم
 ولو في تشهد كام (ولا قضاء) لو نوى أربعها
 أو قعد قدر التشهد ثم نقض (لانه لم يشرع
 في الثاني أو شرع) في فرض (ظاننا أنه عاينه)
 فذكر أداه انقلب تغلا غير مضمون لانه شرع
 مستطالاً ملزماً (أو) صلى على
 (لم يقعد بينهما) استحضانا لا ينبغي فيه
 جعلها صلاة واحدة قتب واجبة وانما قلنا
 هي الفريضة وفي الترشيع صلى ألف ركعة
 ولم يقعد الا في آخرها صح خلافا لمحمد ويسجد
 للسهو ولا يفتي ولا يفتي وقد قلنا في حفظ (ويتنفل
 مع قدرته على القيام قاعدا) لا مضطجعا
 الا بعد

الاصح ان ستة الفجر لا يجوز ادائها قاعدا من غير عذر بخلاف الترمذي والفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والترمذي في التأكيد ونها الآن القعود فيها بخلاف المتوارث وعمل السلف كما قاله حسام الدين انتهى بحر (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على أنها غارة زمان لنسبتهما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر • وذلك في غارف الزمان يكثر

أبو السعد والآن في الابتداء جاز اتفاقا وفي البناء خلافه صاحبين (فرع) النذر إذا لم ينص فيه على القيام لا يلزمه على الصحيح وان نص لزمه اتفاقا (قوله بالكرهية) ظاهره فيها مطلقا ولو قبل بنيت الترتيبية مراعاة لخلافهم المكان حسنا (قوله في الاصح) راجع الى صحت بناء وهو قول الامام كما مر (قوله كرهية) وهو ما اذا ابتداء قاعدا ثم اتهمه فانما حقه يجوز انما قال الماروت عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التفسير أن الأفضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم ركع ليكون. واما السنة ولولم يقرأ ولكنه استوى فانما ثم ركع جاز وان لم يستوى فانما ثم ركع لا يجزئه لانه لا يكون ركوعا فانما ولا ركوعا قاعدا انتهى بحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما هو فأجره مستوفى الحالين ثم يقرأ لما ورد عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما قبل له وقد صلى قاعدا انك حدثت أن صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وأنت في قاعدا قال أجل ولكني لست كأحدكم انتهى بحر (قوله الابعد) أما به فيساوي أجر القائم على الظاهر وقيل بل أفضل من صلاة القائم الزايع الساجد لانه جهد المقل (قوله ولا يصلي الخ) لفظ حديث أو أزع عن ابن عمر (قوله في القراءة) لما كان ظاهره غير مراد لكونه يتم صلاة الفجر مدسته واظهر بعد سنته والعصر بعد سنته الرابعة احتاجوا الى تخصيصه بما ذكره وهذا الجمل لمحمد في الجامع الصغير قائم ادمنه أن لا يصلي بعد أداء الظهور مثلنا فله ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة بل يقرأ في جميع ركعات النفل بحر (قوله أوفى الجماعة) هذا الاحتمال وما بعده استظهره القاضي خان كما في البحر وما يدل به على هذا الوجه ما روى عن ابن عمر أنه قعد عن الصلاة مع الجماعة فقبل له في ذلك فقال قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلي صلاة في يوم من يومين فتكرار الجماعة لشخص واحد مكروه واجازه الشافعي (قوله ولا تعاد عند نوم الفساد) أما عند تحقق خلل بترك واجب أو ارتكاب مكروه فالعادة غير مكروهة بل واجبة فأعاد في البحر (قوله فان صح نقول الخ) هذا مخرج عن احتمال كراهة التنفل بالوتيرة ثم ان كان الامام ينوي الفرض يدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى يبعد أن يرتكب الامام فيها مكروها أو يترك واجبا وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يفيد هذا الجواب ثم الظاهر أن الامام كان يقرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاولى للمخرج ذكر ذلك (قوله ويقعد كما في التشهد) هذا بيان للافضلية والجواز لا بتقيد بحال نهر (قوله على المختار) وهو رواية زفر عن الامام قال أبو الليث وعليه الفتوى وقيل يقعد محتميا أو مترعيا ولا خلاف أنه اذا جاء أو ان التشهد جالس كالتشهد سواء كان القعود بعذراً أم لا نهر (قوله وينتفل المقيم) نص على المتوهم فالمسافر من باب اولى (قوله واكبا) خرج الماشي فلا تجوز صلاته والساجد كالماشي وأفرده للإشارة الى أنهم لو صلوا جماعة فصلاة الامام نامة وصلاة القوم فاسدة ولو كان في محل واحد على دابة واحدة يجوز كالوكانا في شق واحد من محل سواء كان قادرا على النزول ام لا بحر (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصر وفائدته شمول خارج القرية وخارج الاخيمة انتهى حلي (قوله موميا) بالهمز والياء أبو السعد ويجعل ايماء السجود أخفض من ايماء الركوع عن غير أن يضع رأسه على شيء سواء كانت سائرة أو واقفة بحر (قوله اعتبارا بما) فقول المنية فلو سجد على السرج لا يجوز لانها انما شرعت بالاياء انتهى أي لا يجوز سجودا حقيقة بحر (قوله الى أي جهة توجهت دابته) انما لم يقل وجه دابته اليها للإشارة الى أن محل جوازها طليما اذا كانت واقفة أو سارت بنفسها أما اذا كانت بتسيير صاحبها فلا تجوز الصلاة عليها لا فرضا ولا نفلا انتهى أي اذا كان يعمل كثير كما يأتي وأشار به ايضا الى أنه اذا سلى الى غير ما توجهت دابته لا يجوز اهدم الضرورة الى ذلك بحر (قوله ولو ابتداء) يعني أنه لا يتبرأ استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة للركعة جاز الاقتراح الى غير جهة حلي عن البحر (قوله عندنا) اترأ عن قول الشافعي رضي الله تعالى عنه فانما يقول بتطرف في الابتداء أن توجهها الى القبلة حلي عن الشربلية (قوله ولو دلي سرجه) مثله الركاب

(ابتداء) كذا (بناء) بعد الشروع بلا
تره في الاصح كرهية بحر وفيه أجر فيه
الذي صلى الله عليه وسلم على النصف الابعد
(ولا يصلي بعد صلاة) بفروضة (مثلها) في
القراءة أو في الجماعة ولا تعاد عند نومهم
الفصل الثاني وما نقل أن الامام قعد في صلاة
عمره صح نقول كان يصلي المغرب والوتر
اربعا بثلاث قعدت (ويقعد) في كل صلاة
(كافي التشهد على المختار) يتنفل (المقيم)
واكبا خارج المصر محل القصر (وموميا) فلو
مجدد اعتبارا بما لانها انما شرعت بالاياء (الى
أي جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا
ولو على سرجه خمس كثير عند الاصح

والدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها وهو ظاهر المذهب وهو الاصح بخلاف ما اذا سكنت عليه نفسه
فانه لا ضرورة الى بقائها فسقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع عا عليه (قوله بعمل قليل) هذا
التقييد بحث اصحاب النهر في دية قواهم اذا سيرها لاجل وصلاته وعمله بقواهم اذا حرك رجله او ضرب دابته
فلا بأس به اذا لم يكن كثيرا انتهى وفي القهستاني عن النسيه اذا لم تسر الا بتسبيبه يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني
انتهى ومجمله في الفرض اذا كان يعمل كثيرا ويخاف اللصوص مثلا ان وقف دابته للصلاة (قوله ثم نزل) أي بلا عمل
كثير بان نزل رجله فانحدر من الجانب الاخر ابوا السوء وعن الشربة لاية فان قلت يلزم في هذه المسئلة بناء
لقوى على الضعيف وهو لا يصح كالريض اذا اوماضف قلت أجب صاحب الهيطة بالفرق وهو أن المريض ليس
به أن يفتخ الصلاة بالاجابة مع القدرة على الركوع والسجود فذلك اذا قدر عايم ما في خلال صلاته لا ينبغي أما
الراكب فله أن يفتخ الصلاة بالاجابة على الدابة مع القدرة فالنزل لا يمنعه من البناء انتهى بحر (قوله لان الاول
أدى أكل مما وجب) وذلك لان احرامه ان عقد مجوزا للركوع والسجود لقد رنه على النزول فاذا أتى به ما صح
واحرام النازل ان عقد موجبا للركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما زمه من غير عذر انتهى حلي (قوله أتم على
الدابة) أي ولو بلغ منزله كما يهمل بمأبهده (قوله ويبنى قائما) راجع الى قوله واذا افتتح راكبا ثم نزل يعني ويصنع عطفه
على قول الشرح بل ينزل والحكم فيها ما واحد (قوله ولوركب تفسد) يعني في صورة ما اذا افتتح راكبا ثم نزل ويبنى
فانه اذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لان الركوب على كثير في هذا الوجه شخص ووضعه على الدابة لا تفسد لانه
لم يوجد منه العمل فضلا عن كونه كثيرا وانما كلامه على هذه ولم يفعله على صورة ما اذا افتتح نازلا لافساده
من وجهين الاول أنه يتكرر مع قوته وفي عكسه لا الثاني أن افساد فيه ليس معلا بالعمل بل لوجه شخص
ووضعه على الدابة تفسد أيضا مع أنه لم يوجد منه الفعل أصلا فضلا عن كونه كثيرا كما صرح به في البحر انتهى
حلي (قوله بخلاف النزول) الاولى حذفه لايامه أنه راجع الى أصل المسئلة (تمة) الفرض لا يجوز على الدابة
من غير عذر والواجب بأنواعه من التور والتمذور وما زمه بالشرع والافساد وصلاة الجنازة والسجدة التي
تليت آيتها على الارض لعدم لزوم الحرج في النزول (قوله بنفسه) أما اذا كان لا يقدر على النزول الا بين مجوز
بالاجابة والعذر (قوله اذا كانت واقفة) وأولى اذا كانت سائرة وانما ذكره لقوله الا أن تكون عمدا المحمل الخ كما
نص عليه الشرح لاني (قوله بأن ركنا الخ) الاولى التمييز بالكاف فانه تنظير لا تصوير (قوله فيجوز في حالة العذر)
فيه أن الجهلة اذا كانت على الارض والدابة واقفة كان في حكم المحمل اذا ركزت تحت خشيته فيكون كالارض
(قوله المذكور في التيمم) بأن يخاف على ماله أو نفسه أو يخاف المرأة من فاسق (قوله لا في غيرها) أي في غير حالة
العذر حلي (قوله وطين يغيب فيه الوجه) قيد به لانه اذا لم يكن كذلك بأن كانت الارض ندية فانه يصلي هناك
كما في الخلاصة بحر (قوله ولو محروما) مثله الزوج فاذا حل امرأته من القرية الى المصر كان لها أن تصلي المرض
على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزل بنفسها بحر (قوله حتى لو كان مع أمه) الاولى جعله
مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفرقه على ما قبله (قوله جازله أيضا) هو بحث لصاحب البحر وعبارته ولم ارحكم
ملا اذا كان راكبا مع امرأته أو امه كما وقع للفقير مع امه في سفر الحج ولم تقدر المرأة على النزول والركوب أي يجوز
للرجل المعدل ان يصلي الفرض على الدابة كما يجوز للمرأة اذا كانت لا تتمكن من النزول وحدها بل المحمل
ينزوله وحده ويبنى أن يكون له ذلك (قوله وان لم يكن طرف الجهلة الخ) انظر هل المراد الخشية المتصلة بهم اوجما على
الدواب أو ما يمل الجبل (قوله لو واقفة) لاسائرة ولو كان بغير نفسها بأن كانت مخدرة أو بتسبيبه شخص لها (قوله
هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشيته تحت المحمل أو عدم كون طرف الجهلة على الدابة انتهى
حلي (قوله والواجب بأنواعه) أي سواء كان واجبا لعينه أو لغيره فالمراد بالجميع ما فوق الواحد (قوله رسته التجر)
اجتباط القول بوجودها (قوله والا) أي ان لم يمكنه لا يقف للقبلة بأن أمكنه لغيرها ولم يمكنه أصلا (قوله لثلا
يختلف الخ) علة لقوله بشرط ايافها انتهى حلي (قوله مطلقا) أي سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا تاحدا
على النزول أو لا طرف الجهلة على الدابة أولا - حلي (قوله لا بجماعة) على المعتمد (قوله الاعلى دابة واحدة) ولو
في شق عمل عليها (قوله رجع الفرض) وأجرأه عما ولا يثاب على النذل بخلاف ما اذا نوى تحية مسجد وسنة وضوء
وضعي وكسوف بصلاة واحدة فانه يثاب على الجميع (قوله عذره) فيه عود الضمير على غير مذكور وغير معلوم

ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به (واذا افتتح)
النزل (راكبا ثم نزل يبنى وفي عكسه لا) لان
العكس (ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل
المصر أتم على الدابة) بايماء (وقيل لا) بل
ينزل وعليه الأكثر قاله الحلي وقيل يتم راكبا
ما لم يبلغ منزلة هستانا ويبنى قائما الى القبلة
أو قائما ولو ركب تفسد لانه عمل كبير
بخلاف النزول (ولو صلى على الدابة في شق
محمل وهو يقدر على النزول) بنفسه (لا يجوز
صلاته عليه اذا كانت واقفة الا أن تكون
عمدا ان المحمل على الارض) بان ركز تحت
خشية (أو ما الصلاة على الدابة وهي تسبيبه)
طرف الجهلة على الدابة فيجوز في حالة العذر
(فهى صلاة على الدابة لا في غيرها) ومن العذر
المذكور في التيمم (لا في غيرها) وجهه وذهب الرقعة
المطروطين يغيب فيه الوجه ويوجب ولو محروما لان
ودابة لا تترك الا بعناء او بعين أو مع أمه مثلا
قدرة الغير لا تعتبر حتى لو كان مع أمه وحدها
يبنى في محمل واذا نزلت لم تقدر تركب وحدها
جازله أيضا كما أفاده في البحر فليحفظ (وان لم
يكن طرف الجهلة على الدابة جاز) لو واقفة
لتعليقهم بأنها كالسرب (هذا) كله (في
الفرض) والواجب بأنواعه وسنة التجر
بشرط ايافها للقبلة ان أمكنه والا فيقدر
بلا مكان لا لا يختلف بسيرها المكان (أو ما في
النفل فيجوز على المحمل والجهلة مطلقا)
فرادي لا بجماعة الاعلى دابة واحدة
(ولو جمع بين دية فرض ونفل) ولو تحية (رجع
الفرض) التقونه وباطلها محمد والائمة الثلاثة
(ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماته عنه)

لأن المتخالف في مثلها أن يرجع الضمير إلى الإمام وهذا بحث لصاحب البحر قال لأنه يقول بمشروعيها الفاقد
 الطهورين وفي شرح المجمع لم ينفه الاتفاق على لزومها بطلانها (قوله كما لو نذر بغير قراءة) أن قلت شرط النذر
 أن يكون بعبادة أوجب بأن الصلاة بغير قراءة عبادة كعبادة المأموم والأي قأده في البحر (قوله أو عربانيا)
 لأن بغير نوب عبادة لعدمه بغير وفيه أنه إنما صارت عبادة للضرورة وظاهر قولهم شرط النذر أن يكون
 بعبادة كونها عبادة مطلقا اللهم إلا أن يحمل على العبادة ولو في الجملة (قوله أو ركعة) فيلزمه ركعتان ولو نذر
 ثلاثا لم يلزمه أربع قال صاحب البحر لأن ذكر ما لا يتجزأ كذكر كراهة (قوله أو ركعة نصف ركعة) فإنه يلزمه ركعتان
 بغير (قوله فإذا في أقل من شرفه جاز) أي في مكان شرفه أقل من شرف المعين في النذر كما إذا نذر أن يصلي
 في البيت الحرام فإذا في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز أدؤها إلا فيه أو في أن شرف منه كما لو نذر ركعتين
 في القدس فإذا في مسجد الحرام منع (قوله جاز) نظائره ولو إذا في بيته وفي القنية أوجب على نفسه صلاة
 في وقت بعينه يتعين ولو فات بقضيتها كالصوم ولو نذر أن يصلي أربعين تسليمة يصلي في القنية ويستغفر إذا قام
 إلى الثالثة ولو قال لله على أن أصلي صلاة أو على صلاة لزمه ركعتان كما في القنية ولو نذر صلاة شهر فعليه صلاة
 شهر كالمفروضات مع الوتر دون السن لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعين بغير (قوله والتراويح) جمع زواجعة هي
 في الأصل بمعنى الاستراحة سميت بها الأربع ركعات المخصوصة فعلى هذا تكون الإضافية بيانية وفي المغرب سميت
 زواجعة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات فعلى هذا تكون التراويح اسمًا لثلاث الساعات التي يستراح فيها
 فأضيفت إلى الصلاة للاختصاص وتسميتها بها على الأقل مأخوذة من قوله عليه الصلاة والسلام أرخصنا
 بالصلاة يا بلال حوى وفي الشريعة بلاية معزلة لا تكال ما نصه وقد سميت بها لاعتقائهم إراحة الجثة أبو السعود
 (قوله سنة مؤكدة) ذكر في فتح القدير ما حاصله أن الدليل يقتضي أن تكون السنة من العشرين ما نعله صلى الله
 عليه وسلم منها ثم تركه خشية أن يكتب عليه ما عدا الباقي مستحباً وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة ركعة بالوتر
 كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فإذا يكون المسنون على أصول مشايخنا غان في منها والمستحب اثنتي عشرة
 انتهى بغير وروى ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة
 والوتر وأسناده ضعيف كما ذكره صاحب المواهب فعلى هذا تكون العشرين ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم
 واعترض قوله ثم تركه خشية أن يكتب عليه ما عدا الباقي كيف يخشى ذلك وهو عليه السلام قد آمن الزيادة بقوله سبحانه
 بعد فرض الخمس لا يبدل القول لدي وأوجب بأن المنوع زيادة الاوقات ونقصانها لازمة عدد الركعات
 ونقصانها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضرة أبو السعود عن الشلبي وبأن
 صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الأمة الاقتداء به في أفعاله الشرعية فترك الخروج
 اليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس
 وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فوجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل النذر وبأن الله تعالى
 قد فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته صلى الله عليه وسلم فإذا عادت الأمة فيما استوهم لها
 والتزمت ما استعفى في أهم نبيهم عليه الصلاة والسلام منه لم يستذكر أن ثبت ذلك فرضاً عليهم وبأن الخوف
 اقتراض قسام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زائداً على الخمس المفروضة على الاعيان فتكون نظائر
 الوتر في أنه لم يكر زائداً على الفرائض وبأن الخوف اقتراض قيام رمضان خاصة فترفع الاشكال لأن قيام
 رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قد راز زائداً على الخمس وهذا لأجوبة أخرى تطلب من المواهب
 وشرحها (تنبيه) قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة إلى ثلث الليل الأولى وليلة
 خمس وعشرين إلى نصف الليل وليلة سبع وعشرين حتى ظنوا أنهم لا يدركون السجود (قوله لمواظبة الخلفاء
 الراشدين) أي معظمهم والأخبار يكر لم يفعلها وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام
 إن الله تعالى فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه كافي وأشار في كتاب الكراهية من البرازية إلى أنه لو قال
 بالتراويح سنة عمر كقولنا استخفاف وهو كلام الروافض وفيه نظر قد صرح في كثير من المتداولات المعتمدة
 بأنها سنة عمر لأن النبي عليه الصلاة والسلام لم يصلها عشرين بل ثمانين ولم يوجب على ذلك وصلاها عمر بعده
 عشرين ووافقه الصحابة على ذلك ودعوى الاستخفاف في حيز المنع حوى (قوله للرجال والنساء) لما روى سعيد

كما لو نذر بغير قراءة أو عربانيا أو ركعة ركدا
 نيف ركعة عند أبي يوسف وهو المختار
 (واحد والثالث) أي محمد (أو) نذر عبادة
 في مكان كذا فإذا في أقل من شرفه جاز
 لأن المقصود القربة خلافاً لفرق الثلاثة ولو
 نذر عبادة كصوم وصلاة (في قد غاضت
 نذرهما) لأنه يمنع الاداء
 لا الوجوب (ولو) نذرهما (يوم حضه لا)
 لأنه نذر بعينه (والتراويح سنة) مؤكدة
 لمواظبة الخلفاء الراشدين (للرجال
 والنساء) أجماعاً

سنة وتربيع فضيلة وثلاثاً أفضل (ولابتركة)
 الختم (لكنسل القوم) لكن في الاختيار
 الأفضل في زماننا قدر ما لا ينقل عليهم وأقره
 المصنف وغيره وفي الجنب من الامام لو قرأ ثلاثاً
 قصاراً أو آية طويلة في الفرض فقد أحسن
 ولم يسيئ فافعل بالتراويح وفي فضائل رمضان
 للزاهد أي أنتي أبو الفضل الكرمانى والورى
 أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين
 لا يكره ومن لم يكن عالماً بل زمانه فهو جاهل
 (وبأى الامام والقوم بالنسبة في كل شفيع
 وزيد) الامام (على التمسك إلا أن يدل القوم
 فيأتى بالصوات) ويكتفى بالله صل على محمد
 لأنه الفرض عند الشافعي (ويترك الدعوات)
 ويحبب المنكرات هذمة القراءات متروكة تؤخذ
 وتسمية وطماً بنيت وتسيح واستراحة وتكره
 قاعدة) زيادة تأكد ما حقه قبل لا تصح (مع
 القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام إلى
 ركوع الإمام للتشبه بالمناقضين (ولو تركوا
 الصلاة في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة)
 لأنها تسبغ فصلية وحده به ليلها معه (ولو
 لم يصلها) أى التراويح (بالامام) أو صلاها مع
 غيره أن (يصلى الوتر) معه بقى لوترها الكل
 هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع (ولا يصل
 الوتر) لا (التطوع بجماعة خارج رمضان)
 أى يكره ذلك لو على سبيل التداوى بأن
 يقتدى أربعة بواحد كما في الدرر ولا خلاف
 في صحة الاقتداء إلا ما منع نهر وفي الاشياء
 عن البرازية يكره الاقتداء في صلاة رفات
 وبراءة وقد رآه إذا قال نذر كذا ركعة بهذا
 الامام بالجماعة انتهى قلت وتمة عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي أن يتكاف كل
 هذا التكلف لاهل مكروه وفي النار خاتمة
 لو لم ينو الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ
 (وفيه) أى رمضان (يصلى الوتر وقامه بها)
 وهل الأفضل في الوتر بالجماعة أم المنزلة
 تعدها لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضى
 أن المذهب الثاني وأقره المصنف وغيره

(باب ادراك الفريضة)

(نشر فيها اداء) خرج السافله والمنسودة
 وانصافه لا يقطعهما

ففى صلاها فيها (تمة) جميع آى القرآن ستة آلاف وسقاة وست وستون آية ألف وهدوا ألف وعبدوا ألف أمر
 وألف نبى وألف قصص وألف خبر وخمسة مائة دلال وحرام ومائة دعا وتسيح وست وستون فاصح ونسوخ شلبي
 من الكشاف (قوله الأفضل في زماننا قدر ما لا ينقل عليهم) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة بجر (قوله
 في الفرض) ولو جردوا ظهره وقوله فقد أحسن أى ولم يرتكب ~~مكراً~~ وها بتركة سنة القراءات من طوال المفصل
 وأوله وقصده (قوله فافعل بالتراويح) قال في الجنبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار
 أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا أحسن نقله في البحر (قوله وآية أو آيتين) قال في جمع الأنهر
 فبه يفتى وظاهر اطلاق الشرح بعم الآية القصيرة كآيات المترقال في البحر والأفضل التعديل في القراءة بين
 التسليكات كما روى عن الامام فان فضل البعض على البعض فلا بأس أما التسليكة الواحدة فان فضل الركعة الثانية
 على الاولى لاشك أنه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية فهو على الخلاف بجر (قوله ويريد الامام) أى
 الصلوات والدعاء (قوله إلا أن يدل) بابه علم (قوله فيأتى بالصوات) كذا ذكره في البحر والنهر ولم يذكر قوله ويكتفى
 إلى آخره فظاهرهما أنه يأتى بالصلاة المسنونة بتمامها ويحزر (قوله هذمة) بفتح الهاء وسكون الذال المجبة وفتح
 الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع انتهى جلبي والظاهر
 أن الكراهة فيما عدا الطمأنينة والهذمة تنزيهية (قوله واستراحة) أى تركها بعد كل أربعة (قوله حتى قبل
 لا تصح) استدلل القائل بما روى الحسن عن الامام لوصلى سنة الفجر فاعدا من غير عذر ولا يجوز فكذا التراويح
 اذ كل واحدة منها مسنة مؤكدة (قوله كما يكره تأخير القيام) ظاهره أنها تحريمية لله لا مذكورة وفي البحر نقل عن
 انطانية يكرهه لأنه مقتضى أن يقع في التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم لأن فيه اظهار التكاسل في الصلاة
 والتشبه بالمناقضين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى (قوله ولو تركوا الجماعة في الفرض) عبر بالجمع
 لأن المنفرد لوصلى العشاء وحده فله أن يصلى التراويح مع الامام من غير أن يعلل الشرح بعم المنفرد (قوله
 فليراجع) قضية التعديل في المسئلة السابقة بقوله لا تمنع أن يصلى الوتر بجماعة في هذه الصورة لأنه ليس يمنع
 لتراويح ولا لاهلها عند الامام رحمه الله تعالى انتهى حاشي (قوله ولا يصلى) أى لا يجوز أن يصلى بجماعة وان صح
 وقد أفاده الشرح بقوله أى يكره (قوله لو على سبيل التداوى) راجع اليهما كما تفسده عبارة البحر والتداوى سببه
 الاجتماع لأن اجتماعهم على ذلك يدعون من يراهم إلى الدخول معهم وهل الاقتداء في المسئلة يحصل به فضيلة
 الجماعة فيه أو لا يجوز (قوله في صلاة رفات) جمع رغبة بمعنى مرغب في نواياهم كصلاة التسابيح (قوله وبراءة)
 هي ليلة النصف من شعبان (قوله إذا قال) لأنه لا خروج عنها إلا بالجماعة وظاهر ما في الشرح أن النذر
 وحده من المقتدى فقط دون الامام وهو كذلك والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز فان قيل يلزم
 في اقتداء الناذر بالمتنزل بناء القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف إنما يمنع حيث كانت القوة
 ذاتية أما إذا لم تكن كما هنا فلا لأنها عرضت بالنذر ومن هنا قال الحلبي النذر كالنفل أبو السعود (قوله لاهل
 مكروه) فيه منافية للاستثناء فان مقتضا عدم الكراهة ومراعاة التكلف النذر وقد يقال إن المكروه هو
 الاجتماع والاستثناء من كراهة الاقتداء فلا منافاة (قوله لا كراهة على الامام) لأن الكراهة إنما تحقق فيه بنية
 أما إذا نوى النفل منفرداً فاقضى به فلا تلزمه الكراهة بفعله غيره وهل إذا اقتدى حتى نوى سنة الجماعة
 البهدية بشافعي يصلى الظهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفى لأنه انقل عنده على المعتمد ولا يكره نظر الاعتقاد
 الامام حنابلة (قوله يصلى الوتر) أى استحباباً كما في البحر وظاهر ما سبأ في أنه فيه سنة كالتراويح (قوله
 تحصيلان) رجع الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترهبهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع
 في التراويح فالوتر كالتراويح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بجر (قوله لكن نقل إلى آخره) وهو الذي
 في النهر والخبر وقال الحلبي مقتضى ما تقدم للشرح قرياً من قوله كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل
 أن يكون الراجح الاول

(باب ادراك الفريضة)

أى تحصيلها بالجماعة فهذا الباب يذكر فيه كيفية تحصيل الجماعة إذا كان شارعاً في غير ما ترجم بذلك لأنه
 المقصود وغيره تبع وحقق هذا الباب أن يترجم مسائل شتى (قوله خرج النافاة والمنسودة) أى بالضمير وقوله والقضاء

أى يقول المصنف أداءه فالذلة بتمها ركعتين وبتم السنة ومحلها في القضاء إذا لم يكن الإمام فيه أما إذا كان فيه
فبقطع ويقضى كما جزم به الشريفي لا يوجب في البحر قال أبو السعود وهو مقتضى التعديل بأحرار فضيلة
الجماعة (قوله منفردا) أما لو كان مقتديا ولو بغيره فاسق لا يقطع على ما يظهر ومحل القطع إذا كان الإمام على
مذهبه أو خلافه ويراعى والظاهر القطع عند الشك في المراجعة التصريح بهم بوجوب الجماعة وكراهة التفرقة عند
الشك كما ذكره صاحب البحر في رسالته خاصة (قوله أى شرع) بالبناء للجمع ولحلبي فالمراد بالاقامة الفعل
كأقروا الصلاة وقوله في الفريضة أى التي شرع المنفرد فيها (قوله في مصلاة) فلما أقيمت في المسجد وهو في البيت
أو مكان في مسجد فأقيمت في آخر لا يقطع مطلقا كما ذكره الشرح وغيره وفيه أنهم سرحوا بطلب الجماعة
في مسجدان فاتته فمأهوفيه وإن الجماعة واجبة ولم تقيد بمسجده وأن القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ
(قوله لا إقامة المؤذن) فإنه لا يقطع مصلاته إذا أقام المؤذن وإن لم يقيد بالمسجده بل بتمها ركعتين كما في غاية البيان
بحر وهو مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاته فكانت كالمراد بالاقامة الشروع في الفريضة
لا إقامة المؤذن (قوله يقطعها) قال في المنع جازت نقض الصلاة منفردا لأحرار الجماعة انتهى وظاهر الاستصحاب
لما ذكره من العلة وليس المراد الجواز المستوي الطرفين وقد يقال إن أحرار الجماعة واجب على أعدل الأقوال
فيه مقتضى أن يكون القطع واجبا وقد يقال إنه عارضه الشروع في العمل (قوله لعذر أحرار) الإضافة للبيان
وذلك لأن النقض لا كمال أكمل معنى كنقض المسجد للإصلاح ونقض الظهر للجمعة ولكن أصاب جهة شوك
في سجوده مرفوع ثم وضع لم يجعل مسجدتين بحر (قوله كالونذرت دابته) تشبيهه في الجواز فأداه في البحر وسواء كان
مسافرا أو متعبا وما في البحر من التقيد بالمسافر فالظاهر أنه اتفاق ثم إن هذا مكرر مع ما قدمه في المكرهات
(قوله أو خاف ضياع) بفتح الصاد بوزن صحاب وقوله درهم ليس بقيد بل مادونه كذلك على الأرجح كما في إمداد
للفتح قاله الحلبي (قوله من مال) من غير ضمير كما في بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكرهات وضياع
ما قيمته درهم له أو غيره حلبي (قوله وخاف فوتها) أى بتمامها (قوله لا مكان قضائه) هذا التعليل بقيد جواز قطع
الفرض للضرورة حلبي عن إمداد الفتح قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف الذل (قوله ويجب) الظاهر
أن المراد الافتراض (قوله لنحو انجاء غريق) كتردى أعمى في بئر وأخرج إنسان من فم سبع (قوله لا يجيبه)
ظاهرة حرمة الإجابة علم أنه في الصلاة أولا (قوله الآن يستغيث به) أى يطلب منه الغوث والإغاثة وظاهره
ولو في أمر غير مهلك واستغاثه غير الأبوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة البحر عن الوالدية وهو الذى
سبق للشرح لأبى أن لا يجيبه وهى تقتضى أن الإجابة أفضل تأمل انتهى حلبي (قوله والأجابه) الظاهر
منه الوجوب لأنه حيث كان الأولى حال العلم الإجابة فعند عدمه تجب (قوله هو الأسخ غايه) هذا الخلاف
انما ذكره فيما إذا أقام إلى الثالثة ولم يقدها بسجدة أما إذا كان القيام فى الأولى فالظاهر أنه لا خلاف
في أنه يقطعها فأما الماعلا وراه من أنه دون الركعة وهو محل الرضى وبعبارة البحر صريحه في أن هذا الخلاف
في القيام إلى الثالثة حيث قال ويخبر إن شاء الله وسلم وإن شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الإمام
هداية وفي المحب طانه يقطع قائما بتسليمة واحدة لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلال فإن التحلل
عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه واحدة لقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزى إلى غير
الاسلام واختلافوا فيما إذا أعاد هل يبعد التشهد قبل ثم لأن الأول لم يكن قعودا ثم وقيل يكفيه ذلك التشهد
لأنه لما قعد ارتفع ذلك القيام فكانه لم يقم (قوله وهذا إن لم يقيد الخ) حاصل هذه المسئلة شرع
في فرض فأقيم قبل أن يسجد للأولى فلع وقضى فان سجدها فان في رباعى أتم شفعها واقتدى ما لم يسجد
للاثنى فان سجدها أتم واقتدى إلى العصر وإن في غيره قطع واقتدى ما لم يسجد للاثنية فان سجدها أتم ولم يقند
اتمى حلبي (قوله في غير رباعية) هو الفجر والمغرب لأنه لو أمر بتمام ركعتين لثقت في الفجر وحصل شبه التمام
بحصول الأكثر في المغرب (قوله ولكن ضم إليها ركعة أخرى) لا كان يتبادر من ظاهر العطف القطع استدراك
ولو حذفه ماضر (قوله وجوبا) صيانة للمؤدى عن البطالان وفي البحر والنهر ويؤخذ من هذا التعديل أن الركعة
الواحدة باطلة خلافا لبعض حنيفة عصرنا وبجفت فيه الشريفي لا يbane من الجائز أن يكون البطالان ترك القدرة
لا كونها واحدة وظاهر بحثه أنه لو قعد عليها صحت (قوله أحرار النفل والجماعة) لفوتهم مرتب في التعديل

(منفردا ثم أقيمت) أى شرع في الفريضة في
مصلاته لا إقامة المؤذن ولا الشروع في مكان
وهو في غيره (يقطعها) لعذر أحرار الجماعة
كالونذرت دابته أو قار قدرها أو خاف ضياع
درهم من مال أو كان في النفل فجى بمجانزة
وخاف فوتها قطعها لا مكان قضائه ويجب
القطع لغيره لا يجيبه إلا أن يسجد
أحد أبويه في الفرض لا يجيبه إلا أن يسجد
به وفي النفل أن علم أنه في الصلاة فدعا
لا يجيبه والأجابه (قائما) لأن القعود
مشروط للتحلل وهذا قطع لا تحلل ويكتفى
بتسليمة واحدة) هو الأصح غايه (ويقتدى
بالإمام) وهذا (إن لم يقيد الركعة الأولى
بسجدة أو قديها) بما (في غير رباعية أو ثمانية
و) لكن (ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا
ثم ياتى أحرار النفل والجماعة

فان قلت القطع على ركعتين يستلزم بطلان الاصل عند محمد فهذا ذكره واخلافه قلت قول محمد فيما اذا لم يتمكن
 من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي كما اذا قيد الخامسة الطهر بسجدة ولم يكن قعد الا خيرة أما اذا كان متمكنا
 من المضي لكن اذن له الشارع في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كما صرح به في البحر حاشي
 (قوله ثم اقتدى) على سبيل الافضلية كما في مجمع الانهر (قوله متنفلا) هو المعتمد لحديث لا يصلي بعد صلاة
 مثلها وقيل ينوي الفرض وقيل ينوي الكمال الفضيلة أو يفوض الامر اليه تعالى وأورد بأن جماعة النفل خارج
 رمضان مكروهة قلت نعم اذا كان الامام والقوم متنفلين وكان على سبيل التداعي انتهى حلي عن البحر (قوله
 ويدرك بذلك) أي بالاعتداء متنفلا فضيلة الجماعة أي في الفرض الذي اذاه منفرد أي نواهيها وهو المضاعفة
 والامام أولى بذلك وفيه أن المقدري لم ينو الفرض فكيف تحصل له المضاعفة فيه (قوله لكرهه النفل بعده) أي
 تحريما كما تروى في المفسدة مقدم على جلب المصلحة (قوله لا يقطع مطلقا) سواء قيد بسجدة أم لا (قوله وبتمه
 ركعتين) شامل لما اذا شرع في الشفع الثاني من ربايته لأن كل ركعتين شفع على حدة (قوله اذا أقيمت أو خطب
 الامام) لف ونشر مرتب كما افاده في الدر المنثور (قوله لا نه صلاة واحدة) بدليل اثبات أحكام الصلاة الواحدة
 لها من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني بحر (قوله وليس القطع للكمال) لأنه لو قطعها لصلاها
 كما يصليها أول مرة بخلاف الفرض فانه اذا قطعه منفردا يصلي به بالجماعة اه حلي (قوله خلافا لما رجحه الكمال)
 من أنه يقطع على رأس الركعتين لأنه يتمكن من القضاء بعد الفرض ولا يبطال في التسليم على رأس الركعتين
 ولا يفوت الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب بحر (قوله للهي) الوارد في ابن ماجه من أدرك الاذان
 في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق بحر وان لم يكن منطهرا تظهور عاد كما في مجمع
 الانهر (قوله والمراد دخول الوقت) بحث لصاحب البحر قال كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم
 الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو كان ماضيا في المسجد من غير صلاة كما نأهده في زماننا من بعض الفسقة
 حتى لو كان الجماعة يؤخرون الى الوقت المستحب كالصحيح مثلا يخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت
 ثم يرجع وصلى مع الجماعة ينبغي أن لا يكون مكروها ولم أركه منقولا انتهى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج
 المسجد ثم دخله هل يكره خروجه ذكر في النهر أنه يكره خروجه أيضا (قوله أخرج من يتنظم به أمر جماعة) بأن كان
 مؤذنا أو اماما في مسجد تنفرد الجماعة بغيبته فله الخروج بعد النداء لأنه تركه صورة تكميل معنى (قوله أو كان
 الخروج لمسجد حبه) أي وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كما في النهاية واستشكله في البحر بقوله ولا ينبغي ما فيه
 اخروجه مكروه تحريما والصلاة في مسجد حبه مندوبة ولا يرتكب المكروه لاجل المندوب ولا دليل يدل
 على تقييد الخارج بغير المؤذن والامام انتهى وهو مبني على أن الصلاة في مسجد حبه أفضل وهو أحد قولين
 (قوله ولم يصلوا فيه) قيد زاده صاحب النهر وهو معلوم من المقام وفي الجوى عن البرجندی اذا فاتته الجماعة
 في مسجد حبه يتخير ان شاء ذهب الى مسجد آخر يصلي فيه بالجماعة وان شاء صلى وحده في مسجد حبه وان شاء
 ذهب الى منزله صلى بأهله (قوله أو لاستأذنه لدرسه) ظاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره صاحب البحر من
 الاشكال في مسجد الحى يأتي هنا ذكره أبو السعود وفيه أن الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم
 في الوعظ البحث ظاهر وظاهره أنه يجوز له ذلك ولو علم أنه لا يفوته شيء من الدرس أو الوعظ بصلاته في ذلك المسجد
 (قوله أو لحاجة) بحث لصاحب النهر أخذه من خبر لا يخرج من المسجد بعد النداء الامنافي أو رجل يخرج
 لحاجة يريد الرجوع (قوله ومن عزمه أن يعود) متعلق بالاخرة فقط انتهى حلي (قوله فلا يكره له الخروج)
 لأنه أجاب داعي الله مرة فلا يلزمه نائبا (فائدة) ادخال آل على مرة لغة أعجمية سرت الى العرب عدوى في حاشية
 الاخضرى (قوله بل ترك الجماعة) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن مرادهم عدم المصراة
 في الخروج لاعدهما مطلقا لأن من صلى وحده فقد ارتكب المكروه وهو ترك الجماعة لأنها على الصحيح اما سنة
 مؤكدة أو واجبة ولم أر من نه عليه (قوله الا عند الشروع في الإقامة فكرهه) ظاهره وان كان مقيم جماعة أخرى
 فقال أبو السعود وهو المذكور في كثير من الفتاوى وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج
 وان أقيمت وبشيرة اليه قول الشرح بلا عذر وفيه أنه قد أذى الفرض منفردا فلا يقال انه مقيم جماعة أخرى (قوله
 بما حق) أي من قوله احراز النفل والجماعة انتهى حلي (قوله وان أقيمت) بيان للاطلاق (قوله لكرهه النفل بعد

(وان صلى ثلاثا منها) أي الرابعة (انتم)
 منفردا (ثم اقتدى) بالامام (متنفلا ويدرك)
 بذلك (فضيلة الجماعة) حاوي (الافى العصر)
 فلا يقتدى لكرهه النفل بعده (والشارع
 في نفل لا يقطع مطلقا) وبتمه ركعتين (وكذا
 سنة الظهور) سنة (الجمعة اذا أقيمت أو
 خطب الامام) يتما أو رعا (على) القول
 (الراجح) لأنها صلاة واحدة وليس القطع
 في الصلاة الواحدة (خروج من لم يصل من
 (وكره) خروج الانه) (خروج من لم يصل من
 مسجد أذن فيه) جرى على الغالب والمراد
 دخول الوقت أذن فيه أولا (الامن يتنظم
 به أمر جماعة أخرى) أو كان الخروج لمسجد
 حبه ولم يصلوا فيه أو لاستأذنه لدرسه أو
 لسماع الوعظ أو لحاجة ومن عزمه أن يعود
 نهر (و) (الامن صلى الظهور والعشاء) وحده
 مرة (فلا يكره له الخروج بل ترك الجماعة
 (الا عند) الشروع في (الإقامة) فكرهه
 لخالفه الجماعة بلا عذر بل يقتدى متنفلا
 لما مر (و) (الامن صلى النفل والعصر
 والمغرب مرة) فيخرج مطلقا (وان أقيمت
 لكرهه النفل بعد الاولين)

الاولين) هذا جرى على المعتد أما على قول من قال انه بنوى الفرض فلا يكره وفيه أنه وان نوى الفرض يقع نقلا (قوله وفي المغرب) أي وفي الاقتداء في المغرب (قوله البتراء) تصغير البتراء وهي الركعة الواحدة التي لا يائية لها والثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما صرح به في الجروان كانت ثلاثا مع الامام فتقبل فاسدة فيعيد لها أربعها والصحيح أنهما مكرهة تحريمًا انتهى حلي وفي كلام الشرح تقدير أي الصلاة البتراء (قوله بالاتمام) متعلق بمخالفة فالوفرض أنه شرع به بتها أربعها لأن مخالفة الامام مشروعة في الجملة ومخالفة السنة لم تنزع أصلا انتهى حلي (قوله أشد) لأن مخالفة الجماعة وزرع عظيم يحيط ولانه يؤدى الى الطعن في الامام (قوله قلت) وارد على قوله وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو على قوله أشد فإنه يقتضى بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التحريمية قال الحلبي ما في القهستاني مردود وتصريح صاحب الهداية بالكرهية وصاحب غاية البيان بأن ما بدعه وقاضى خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في الجرو والظاهر ما في الهداية لأن المشايخ يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء وهو من قبيل طعن الثبوت قلبي الدلالة في كراهة التحريم على أصولنا (قوله وفي المضمرات الخ) من كلام القهستاني قصد به تأييد ما إذا عدهم من كون الكراهية تنزيهية الذي هو معنى الاساءة انتهى حلي (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما إذا غلب على ظنه بالاولى نسيروا واذا تركت لخوف فوت الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت أبو السعود (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون القطع ايماء الى أن المراد من قوله ومن خاف الى آخره أي قبل الشروع أما بعده فلا يقطع فقوله في النهي بقطع ولو قيد الثانية منها أي من سنة الفجر بالسجدة مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظهر لانه لو شرع في نافلة فقيمت الظاهر لا يقطعها أبو السعود (قوله لتكون الجماعة اكمل) لورود الوعد والوعيد فيها والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد الوعيد بتركها ولان نواب الجماعة أعظم لانها كملة ذاتية والسنة مكملة خارجية والذاتية أقوى بجز (تبيينه) انما اختلفت هذه السنة بهذا الحكم لان لها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (قوله وقيل في التشهد) قال في الشرح بلانية الذي نحرر عندي أنه بأني بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد بانفاق بين محمد وشيخيه ولا ينفذ بادر الركعة وتفرغ الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجماعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو يحصل بادر الركعة تشهد بالاتفاق كما نص عليه الكل فاظنه بعضهم من أنه لم يحرر فضلها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجماعة لم يدرك الجماعة وبما ظهر غير ظاهر لانه انما قال بذلك في الجماعة لان الجماعة شرطها فقال بذلك احتياطاً (قوله لكن ضعفه في النهي) بأنه يخرج على رأى ضعيف أي وهو رأى محمد أن الجماعة لا تدرك الا بركعة انتهى وأنت خير بيان المخرج على هذا الرأى ظاهر الرواية لا هذا القيل فتأمل (قوله بل يصلها الى آخره) قال في الجرو ثم السنة في السنن أن يأتي بها في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه في المسجد الخارج وان كان المسجد واحداً خلف الاسطوانة ونحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في ناحية منه ونكره في موضعين الاول أن يصلها بخلاف الصف الثاني أن يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول أشد كراهة (قوله لان ترك المكروه) وهو فعلها بين الجماعة والاباس على الداخل (قوله وما قيل) قائله اسمعيل الزاهد وقوله بشرع الخ ليتمكن من القضاء بعد الفجر (قوله مردود بأن در المفسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي الاتيان بالسنة بعد ذلك انتهى حلي ورد أيضاً بما ذكره الامام السرخسي بأن ما وجب بالشروع لا يكون أقوى مما يجب بالنذر وقد نص محمد أن المنذورة لا تؤدى بعد الفجر قبل طلوع الشمس وما ذكره قاضى خان في شرح الجامع الصغير بأن المشايخ أنكروا عليه ذلك لان هذا أمر بالصلاة على قصد أن يقطع الصلاة ولا يتم وانه غير مستحسن (قوله لا بطريق التبعية) وبأنى بها قبله وبصدق عليها أنها تابعة لانه لو لام ما قضيت ولإطلاق القضاء عليها مجاز وعند الامام مالك يأتي بها بعده وأفاد الكلام أنها لا تنقض قبل طلوع الشمس وحدها أصلا ولا بعد الطلوع وهو المعتد وقال محمد تنقض بعده (قوله لورود الخبر بقضائها) هو أنه عليه الصلاة والسلام قضاها مع الفرض صبيحة ليلة التعميرس انتهى والتعميرس التزول آخر الليل للاستراحة أو النوم فوح أفندي (قوله بخلاف المقياس) متعلق بقضائها وذلك لان القضاء فاسد على الواجبات وهذه سنة وهذا القضاء باتفاق بين من قال بسنيتها ووجوبها (قوله فقير عليه لا يقاس) الضمير يرجع الى الوقت المهل (قوله يتركها ويقتدى) أفاد أنه لم

قول المصنف ومن خاف الخ الذي في عبارة المصنف واذا خاف الخ والمصنف سهل اه
مصححه
وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو مخالفة الامام بالاتمام وفي النهي ينبغي أن يجب خروجه لان كراهة مكنته بلا صلاة أشد قلت أفاد القهستاني أن كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتضى فيه لاساءة (واذا خاف فوت) ركعتي (الفجر لا تستغاله) لكون الجماعة اكمل (والا) يستتبع تركها (لكن) لكون المذهب وقيل بأن وجاد الركعة في ظاهر المذهب وتزول في التشهد واعتقده المصنف والجمهور (لا) يتركها قبل تبعه الجهر لكن ضعفه في النهي (لا) وجد مكانا والا يصلها عند باب المسجد ان وجد مكانا والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة وما قيل بشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم يقطعها ويقضها مردود بأن در المفسدة مقدم على جلب المصلحة (فرضه) اقبل الزوال بطريق التبعية (قضاء) فريضة قضاءها (لا بعده) في الاصح لورود الخبر بقضائها في الوقت المهل بخلاف القياس فقير عليه لا يقاس (بخلاف سنة الظهور) وكذا الجماعة (فانه) ان خاف فوت ركعة (بتركها) ويقتدى

بشرع فيها أما إذا شرع طاعة جميعا لربها لانه لا يقطعها أو إذا أيضا أنه إذا علم أنه يدرك في العمل لو أقبحها
 فانه يأتي بها (قوله ثم يأتي بها) ولا ينوي القضاء ولهذا عدل عن قول الكثر في قضى الى آخره (قوله على أنها سنة)
 أي اتفاقا على الصحيح وذكر في الخاتمة أنها سنة عندهما نقل عند الامام انتهى حلي (قوله عند محمد) وعند أبي
 يوسف بعده كذا في الجامع الصغير الحسامي وفي المنظومة ونحوها الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل
 أن يكون عن كل من الامامين روايان حلي عن البحر (قوله وبه يفتي) ويرجع في فتح القدير تقديم الركعتين لان
 الاربع فانت عن الموضع المستنون فلا يفتي عن موضوعهما قصد بلا ضرورة حلي عن البحر (قوله
 لا يقضى) أي لا تفعل على أنها هي المندوبة فان إذاها كانت فلا محض ومكت عن التي قبل العصر لانه لا يتوهم
 فضاؤها لان ما بعد العصر وقت كروه فانه الحلي (قوله ولا يكون مصليا بجماعة الى آخره) هذه المسئلة
 موضوعها الايمان الا أنه ذكرها كالتوطئة لقوله لكنه أدرك فضلها اذ ربما يتوهم أن بين ادراك الضل والجماعة
 تلازم ما يحتاج الى دفعه ثم فلو حلف لمصلين الظهر جماعة لا يبر الأبطة الكل مع الامام كالحلف لا يبر لغيره فانه
 لا يحنث الا بكلمة معه فهو نظير ما لو حلف ليا كن هذا الرغيف لا يحنث الا بكلمة كاه وهذا مما يضعف كلام
 السرخسي انتهى بحر (قوله اتفاقا) أما مدرك الثلاث ففيه الخلاف الاتي (قوله من ذوات الاربع) ليس قدرا
 اذ الثنائي والثلاثي كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث انتهى حلي (قوله لكنه أدرك
 فضلها) أي نوابها وهو المضاعفة ويحنث بادر الزاخر لو قال ان أدركت الخ (قوله اتفاقا) بين محمد والشيخين لما
 كان يتوهم من قول محمد في الجمعة أنه لا يدركها بادر الزاخر التمسد أنه لا يدرك الثواب أيضا زاله بذكر الاتفاق (قوله
 دون المدرك) أي لا قول الصلاة لقوات التكبير الاولى وقد صرح الاصوليون بأن فعل المسبوق أداء فاصر
 وفعل المدرك أداء كامل بحر (قوله واللاحق كالمدرك) فلو أدرك اولها ونام وقام آخرها وقد حلف لمصلين
 جماعة بر (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثنتين من الثلاثي ومدرك ركعة من الثنائي كذلك (قوله
 وضه في البحر) بمألة الرغيف السابعة (قوله واذا أمن فون الوقت) الظاهر أن مراده أصل الوقت
 بدليل قول الشرح لتفويته الفرض وهو ظاهر في غير العصر أما فيه فشكل فانه لو بقي الوقت المكروه ما يسع أربع
 ركعات فهذا الكلام يقتضي أنه يولى سنة العصر ويقع الفرض حينئذ في الوقت المكروه مع نصهم على أنه
 اذا تعارض سنة ومكروه ترك السنة لاجل المكروه انتهى حلي (قوله تطوق ماشاء) المراد بذلك ما يميم السنن
 الرواب فان كان يصلي بجماعة يأتى بها اتفاقا وان صلى منفردا فكذلك على الاصح خلافا لمن قال ان المنفرد
 لا يأتي بالسنة لان النبي عليه الصلاة والسلام انما كان يذبحها عند صلاة الجماعة وهذا هو معنى ما في البحر
 خلافا لما في النهروبية أبو السعود فاء ترضا عليه (قوله ويأتى بالسنة مطلقا) أي سواء صلى بجماعة أم لا مسافرا
 كان أو مقبلا أبو السعود وهذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها انتهى حلي ومقابل الاطلاق التفصيل السابق
 قريبا (قوله على الاصح) وقبل ان صلى منفردا تخبر لان المواظبة لم تنزل في غير الاداء بجماعة قال الزياي
 والاحوط الاول لانها انما عرفت قبل الفرض اقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده بجزالة نصان المتكبر
 في الفرد والمنفرد حينئذ أحوج الى ذلك والنصوص الواردة فيها لم تفرق فقبري على إطلاقها الا اذا خاف
 الفوت اه (قوله لكونه مكملات) يعني والصلاة منفردا تحتاج الى التكميل فوق ما يحتاجه الصلاة بجماعة
 انتهى حلي وانما يظهر في البعدية لافي القبلية لانما انقطع طمع الشيطان الا أن يدعى أن قطع طمعه من
 المكملات (قوله فلزيادة الدرجات) ولو القبلية اذ لا خل ولا طمع للشيطان في صلاته ثمره لاني (قوله مشكل
 جملة) أي من أنه اذا خاف فوت ركعة من الظهر ولو صلى سنته تركها (قوله قدبر) تدبرناه فوجدناه باطلا
 والعجب من الثمره لاني حيث لم يترض له في الحاشية فانه الحلي أقول تدبرناه فوجدناه صحيحا لا غير عليه
 وصاحب الدرر فرض المسئلة فيما اذا فاتته الجماعة وأراد الصلاة منفردا فانه يأتي بالسنة كما قدمته وعبارة
 وقال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانه انما يأتي بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها وان
 فاتته الجماعة الا اذا خاف فوت الوقت حينئذ ترك انتهى والعجب من الشرح والحنث وأبي السعود حينئذ
 غفلوا عن صدر هذه العبارة واستشكلوا ورسم الله الجميع (قوله ولو اقتدى بامام راكم) وكذا الواضحة فرفع
 الامام رأسه قبل ركوعه انتهى ثم راعى أن مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم

قوله لا يحنث الخ هكذا في الاصل ولعم
 لا يحنث لا يكون تنظيرا للاخيرة او فيه سقط
 والاصل لا يبر الا بكلمة كاه لو حلف لا يحنث
 هذا الرغيف فانه لا يحنث الخ ويعبر راه
 ثم (بأقربها) على أنها سنة (في رفته) أي
 الظهور (قبل شفعه) عند محمد وبه يفتي جوهرة
 وأما ما قبل العشاء فتدوب لا يقضى أصلا
 (ولا يكون مصليا بجماعة) اتفاقا (من أدرك
 ركعة من ذوات الاربع) لانه منفرد ببعضها
 (لكنه أدرك فضلها) ولو يادراك التمسد
 اتفاقا لكن نوابه دون المدرك لفوات
 اتفاقا (من أدرك الثلاث) لا يكون
 مؤتمرا (على الاظهر) وقال
 مصليا بجماعة (لا تكمل الكل وضه في البحر
 السرخسي لا تكمل الكل وضه في البحر
 واذا أمن فون الوقت تطوق ماشاء) قبل
 الفرض (ويأتى بالسنة) مطلقا (ولو صلى
 منفردا على الاصح) لكونه مكملات وأما
 في حقه عليه الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات
 ثم قبل الدرر وان فاتته الجماعة مشكلا
 من قدبر (ولو اقتدى بامام راكم فوقف حتى
 رفع الامام رأسه لم يدرك) المؤتم

الفتاوى (قوله أو الج) أنه على أن المجرور منه يكفر بالكفر وسبق تمامه في الجمع إن شاء الله تعالى (قوله العذر)
 العذر الذي لا يجزئ الفعل مع وجوده ولو خاف أن لو قام أو قد براه العذر صلى الله عليه وسلم لا يراه وحده خوف
 بالمر من المصوم وقطاع الطريق أبو السعود في شرح نور الابيضاح (قوله وخوف القبالة موت الولد)
 لما إذا طنت ذلك يجب عليها التأخير أبو السعود في الشرح المسد كور (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام)
 دليل بطوار التأخير عند وجود العذر وذلك أنه صلى الله عليه وسلم شغلته المشركون عن أربع صلوات يوم
 حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصل العصر
 ثم أقام فصل المغرب ثم أقام فصل المشاء حلي عن القح وروى أنه أذن لكل صلاة فلما رآه يتبع قلنا بالتخير
 في الأذان فيما بعد الفاتحة الأولى (قوله ثم الاداء فعل الواجب إلى آخره) داعية ذلك أن المختف
 شرع بين القضاء بعد يانه الاداء وقدم الاداء لأنه أكل والاداء أنواع أكل كالأداء بجماعة في المكتوبات
 والوتر في رمضان والتراويح وقاصر كالأداء منفرد الفوات الوصف المرغوب فيه وأداء شبهة بالقضاء وهو فعل
 الاطلاق بعد فراغ الامام أم أنه اداء فلقاء الوقت وأمانه ذببه بالقضاء فلا أنه قد التزمه مع الامام وقد فانه ذلك
 المتكتم لأن الاداء مع الامام حيث لا امام محال أبو السعود عن ابن ملك والاداء أحد أقسام المأمورية ثانيا
 القضاء ثانيا لإعادة انتهى حلي (قوله في وقته) أي المقيد به سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره وقد يقال
 لا حاجة إلى التقيد بقوله في وقته لأن قوله فعل الواجب يعني عنه لأن المراد فعل عينه وان فعل في غير وقته
 كان مثلاً لا عبثاً وبأن التقيد بذلك يتجه على القول بأن القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل
 من الاداء والقضاء تسليم عين الواجب إلا أن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين الواجب
 بعد خروج وقته وهذا هو الرابع وقبل يجب القضاء بسبب جديد وليس لهذا الخلاف مرة ذكره أبو السعود (قوله
 وبالضرورة فقط الخ) لما كان قوله فعل الواجب في وقته يقتضي أنه لا يكون أداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت
 مع أن وقوع التصريح فيه كاف أبعده بقوله وبالضرورة إلى آخره وهو متعلق بقوله يكون والبالا للبيبة والباء
 في قوله بالوقت بمعنى في متعلق بقوله بالضرورة من معنى الحدث فال موافق في شرحه للمتن (مهمة)
 لو أدرك ركعة من فرض غير الفجر في الوقت ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة أداء أو قضاء أو ما في الوقت
 أداء وما بعده قضاء أقوال أصحها أنها او تظهر القرعة في نية المسافر الاقامة قيد ناخبة الفجر لأن فيه تطل بطولوع
 الشمس وقيد بركعة لأن ما دونها يكون قضاء قاله الهنسي وتليده الباقاني أكن نقلت في شرح المنار من حيث
 الاداء عن ابن نجيم مزي بالتصريح بأنه بالتصريح في الوقت يكون أداء عندنا وبركعة عند الشافعي رضي الله تعالى
 عنه (قوله والاعادة فعل مثله) وأما عين الواجب فقد سقط بالاداء الأول وقوله في وقته الاولى اسقاطه لأنه
 لو فعل مثله لخلل غير الفساد خارج الوقت لكان إعادة أفضلاً بل قول النسخ وأما بعده فقد بدأ أي فتعاد
 بد بآله الحلي وفيه أنه قد مر ح هو فيما بعد أن القضاء وأخويه من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب
 كما لم في محله ولا يكون الاعادة واجبة إلا في الوقت (قوله غير الفساد) زاد في الجريدة التصريح بعدم صحة
 الشروع به في وغير عدم صحة الشروع لأنه اذا لم يصح الشروع ثم فعله فإن كان في الوقت كان أداء وان كان بعده
 كان قضاء وخرج في الحالتين عن نية إعادة وقت ترك الشرح هذا القيد لأنه أراد بالفساد المتني ما هو
 اللازم من أن تكون منعقدة ثم فسده أول منه قد أصلا ومن الثاني قول الكثر وفسد اقتداء رجل بأمره حلي
 زيادة أقول لا حاجة إلى هذين القيدين اذا اختلال الشيء يؤذن ببقائه ولا وجوده فبإذ كرواختلف هل هي قسم
 من الاداء أو مستقل قولان نهر (قوله لقولهم كل صلاة الخ) على لقوله والاعادة الخ فإن قواهم أدبت يقتضي
 فعل الفرض أو لا وقوله في التعريف فعل مثله يؤخذ من قولهم ثم اد وقوله لخلل غير الفساد يؤخذ من قولهم
 مع كراهة التصريح (قوله مع كراهة التصريح) ومع كراهة التتبع تعاد بنا وظاهر إطلاق الشرع لئلا
 لا الاحاد يوم الوقت وبه انتهى حلي (قوله فتدبا) أي فتعاد بنا بإطلاق الاعادة على المنسوب مجاز كإيهام
 بما هو ذا الجبهة في الوقت استقر الاسم عليه كافي النهرو ظاهره أن الاعادة بعد الوقت لا تزفده فلا غرة لها جئت
 لهم فلا أن يقال بها محتمل الاسم (قوله فعل الواجب) هو المعتمد قاله سبب في الاداء والقضاء واحد وقبله لم
 على أنه على سبب جديد (قوله وإطلاقه إلى آخره) هذا الكلام مقتضى أن إطلاق القضاء على سنة الفجر

أو الحج ومن العذر العذر وخوف القبالة
 موت الولد لأنه عليه الصلاة والسلام أخرها
 يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته
 وبالتصريح فقط بالوقت يكون أداء عندنا
 وبركعة عند الشافعي والإعادة فعل مثله في
 وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة أدبت
 مع كراهة التصريح إذا أي وجوباً في الوقت
 مع كراهة التصريح إذا أي وجوباً في الوقت
 مع كراهة التصريح إذا أي وجوباً في الوقت
 مع كراهة التصريح إذا أي وجوباً في الوقت

في كل يوم من الأيام من المأمورية والمأمورية حقيقة هو
 الواجب كما علم في عمله على هذا الاوصاف السنة بأحد هذه الالقب الثلاثة وان أراد بلأما مأمورية ما يشمل النفل
 مما زادنا الواجب بالعبادة وقلنا الادام فعل العباد في وقتها والاعادة فعل مثلها مثل غير الفساد وغيره
 صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها تكون السنة التي تقع في وقتها أداء وما أذن الشارع في فعله منها
 في غير وقتها قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر فإطلاق القضاء عليها جاز على كل حال لأنها مفعولة
 في وقتها فتقول المصنف الآتي وقضاء الفرض إلى آخره جاز على هذا الوجه أو مجاز انتهى حلي (قوله وقضاء)
 الواجب في أو مانعة الخلو فيشمل ثلاث مواردا إذا كان الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء والكل أداء
 كالعشاء مع الوتر (قوله لازم) لم يقل فرض كما قال صدر الشريعة لأنه لا تصرف المطلق منه إلى القطعي ولا شرط
 كما في المحبط لأن الشرط حقيقة لا يسقط بالتسبيح وهذا به يسقط ولا واجب كما في المراج لأنه لا يصح
 الجواز بفوته وهذا به يفوت فلما اختلفت عبارات المشايخ في المصنف بلفظ يمكن أن يتدنى على كل منها
 أقاده أبو السعود عند قول المصنف (قوله يفوت الجواز بفوته) أي تنعدم صحة غير المرتب بفوته
 أي بسبب فوت الترتيب وليس المراد بالجواز الحل فقط فتأمل (قوله من نام عن صلاة) تمام الحديث أو فسحها
 فلم يذكرها إلا وهو صلى مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم يقض الذي تركه ثم يعاد التي صلى مع الإمام اهـ حلي
 عن الدرر وأخذ من الحديث أن الإنسان إذا ترك ركعة أو ركعتين وهو مع الإمام لا يقطع صلاة الإمام بل يتكلم
 وهي نافذة (فروع) لو علم أنه ترك صلاة من يوم ولا يدري أي صلاة هي قضى خصالاً لأن صلاة اليوم كانت واجبة
 بيقين فلا يخرج من هذه الواجب بالشك وفي الحاوي تذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة
 قضى الفجر والوتر ووجهه أن ترك القراءة في ركعة واحدة لا يطلها في سائر الصلوات إلا الفجر والوتر ونسب
 تقييده بقوله المصنف أن ركعة واحدة لا يطلها في سائر الصلوات وبغير الجمعة ولو شك أصلي أم لا فإن
 في الوقت وجبت الاعادة بعده أبو السعود عن البحر والنهر قلت وينبغي في المصنف إعادة ماء عند المغرب وفي
 يوم الجمعة إذا كان أماما إعادة ثلاث صلوات الفجر والوتر والظهر (قوله وبه يثبت الفرض العملي) لأنه طعن المتن
 قطعي الدلالة انتهى حلي (قوله والواجب) كالمندورة والمحلو فعليه وقضاء النفل الذي أفنده (قوله وقت
 القضاء) أي لصحة القضاء فيها وإن كان قضاء الصلاة فوراً بالاعتذار (قوله إلا الثلاثة المنهية) وهي الطلوع
 والاسنواء والغروب وهي محل أيضاً للنفل الذي شرع فيه عند هانم أفنده (قوله كما تر) أي في أوقات الصلاة
 انتهى حلي (قوله فلم يجز الخ) وفساده موقوف كما يأتي (قوله لجوابه عنده) المراد به الافتراض العملي (قوله
 فلا يلزم الترتيب إذا ضاق الوقت) أي بين الفاتنة والوقية لأن الفوات بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص
 - في يقال أن الترتيب فيها يسقط بضيقة أبو السعود (قوله إذا ضاق الوقت المستحب) فلو قدم الفاتنة في هذه
 الحالة صح ويأثم للهي وقبل المعتبر أصل الوقت والترجيح وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب أوجب كما
 يستفاد من البحر ونمرة الخلاف تظهر فيما لو ترك وقت العصر أنه لم يصل الظهر وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل
 التغبر ويقع العصر أو بعضها في التغبر فعلى القول الأول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي
 الظهر ثم العصر ثم ضيق الوقت يتردد عند الشروع حتى لو نزع في الوقية مع تذكر الفاتنة وأطال القراءة فيها حتى
 ضاق الوقت لا يجوز صلاته إلا أن يقطعها ويشرع فيها ولو فاسداً والمثله بما هانم ذكرها عند ضيق الوقت
 جازت صلاته ولا يلزمه القطع لأنه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة فالبقاء أولى لأنه أسهل من الابتداء اهـ
 (قوله حقيقة) تغيير النسبة أي ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يكفي ضيقه بحسب الظن انتهى
 حلي فلو طعن من عليه المصنف أن وقت الفجر قد ضاق فعلى الفجر ثم بين أنه كان في الوقت ساعة بطل الفجر فينظر
 أن كان في الوقت ساعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر وإن لم يكن فيه ساعة يعيد الفجر فقط فإن أعاد الفجر فترتيب أيضاً
 أنه كان في الوقت ساعة ينظر فإن كان الوقت بهما صلاه ما والا أعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى
 ذيل في فرضه ما إلى الدلوع وما قبله تنوع أبو السعود عن البحر (قوله إذ ليس الخ) لتبديل لقوله فلا يلزم الترتيب
 إذا ضاق الوقت وهذا التعليل بظاهرة انما يناسب اعتبار أصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن أن يجاب
 بأن معناه تقويت الوقية عن وقتها المستحب انتهى حلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوات) صورته عليه

الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر أداء
 وقضاء لازم يفوت الجواز بفوته للفجر
 المشهور من نام عن صلاة وبه يثبت الفرض
 العملي (وقضاء الفرض والواجب والسنة
 فرض واجب وسنة) لقب ونشر مرتب
 فرض وأوقات العمود وقت للقضاء إلا الثلاثة
 وجب أوقات العمود وقت للقضاء إلا الثلاثة
 المنهية كما تر (قوله يجز) فترجع على المصنف
 من ذكر أنه لم يوتر (لوجوبه عنده) (إذا ضاق
 استثناء من الزوم فلا يلزم الترتيب) (إذا ضاق
 الوقت المستحب) حقيقة إذ ليس من الحكمة
 نفويت الوقية لتسارده الفاتنة ولو لم يسع
 الوقت كل الفوات فلا يصح جواز الوقية

الاعتناء بالوتر مثلاً لم يصل القبر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولا يسع الصلوات
الثلاث قطاهم وكلامهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في المجتبى بأن الأصح جواز الوقتية
حلي عن البحر (قوله وفيه) أي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى حلي (قوله فصلها) أي
صلاة القبر وقوله وفيه ساعة أي لصلاة القبر فقط باعتبار ظنه (قوله أو نسيب) النسيب هو عدم تذكر الشيء
وقت حاجته انتهى حلي (قوله لانه عذر) قال في البحر وهو عذر سماوي مسقط للتكليف لانه ليس في وسعه
ولان الوقت وقت الفاتنة بالتذكر وما لم يتذكر لا يكون وقتاً لها انتهى وبه قط النسيب الترتيب سواء وقع
بين فائتين أو فائته ووقته أو بين وقتيتين كأن صلى الوتر ناسياً العشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر أنه لم يصل العشاء
فصلها لم تلزم إعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير وضوء ناسياً صلى الوتر والسنة بوضوء أعاد العشاء وسنها
لا الوتر الأعلى قول صاحبين لانه سنة عندهما انتهى حلي (قوله أو فائتت) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة
والوقته وبين الفوائت اذا كانت الفوائت ستاً كذا في التمرأين الوقتين كالوتر والعشاء فلا بد قط الترتيب
بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى حلي (قوله اعتقادية) خرج العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان
فرضاً لكنه لا يحجب مع الفوائت انتهى حلي وكأنه لانه لا وقت له باستقلاله (قوله في حد التكرار) أي في عدد
يقتضي التكرار فانها اذا كانت سنة لا بد وأن يتكرر فيها فرض من الخمسة وأما ما دون السنة فقد لا يتحقق
التكرار كما لو ان يوم وإليه (قوله المقضى للخرج) أي المؤدى للخرج فيها لو قلنا بلزوم الترتيب وفي نسخة المقضى
(قوله على الأصح) احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في السكزج الواجب من اعتبار
دخول وقت السابعة حلي عن البحر (قوله ولو متفرقة) اعلم أن الفوائت اما حقيقة أو حكمية نص على ذلك
في امداد الفتح أما الحكمية فتألفها ما اذا تركت فرضاً صلى بعده خمس صلوات ذكرها كما صرح به القهستاني
وظهر من تمثيله للعكسية أن اطلاق الحكمية عليه تغليب أولان كل حقيق حكيم وهذا لان المتروكة فائت
حقيقة وحكمية والخمس الموقوفة فائتة حكمية فقط وأما الحقيقة فاما أن تكون مجمعة أو متفرقة فان كانت مجمعة كما
اذا ترك صبح يوم وصبح نايه وما بينهما حكمها ظاهر وان كانت متفرقة وصلى ما بينهما غير ذكرها ثم ذكره حلي كما
صرح به الشرنبلالي في رسالته جداول الزلال فان كانت ستاً كما اذا ترك صلاة صبح مثلاً ستة أيام وصلى ما بينهما
ناسياً لها سقط الترتيب اتفاقاً وان كانت أقل من ستة كما لو ترك فائتة بعد شهر اختلفوا فيه فمن اعتبر
في سقوط الترتيب كون الاوقات المتخللة ستاً قال هنا بسقوط الترتيب لان الاوقات هنا أكثر من ذلك ومن اعتبر
كون الفوائت ستاً بالفعل لم يقل بسقوطه لان الفائت واحدة وهو الصحيح وظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين
مسئلة السنة الحكمية المتقدمة بالتذكر وعدمه فانه في الحكمية صلى الخمس ذاك المتروكة وفي مسئلتنا صلى
صلاة الشهر غير ذاك لافائتة كما قلناه عن الشرنبلالي ويدل عليه عبارة البحر حيث قال لو ترك فائتة بعد شهر
كما ذكرناه انتهى حلي (قوله أو قدعية) مثاله ترك صلاة شهر نسقاً ثم أقبل على الصلاة ثم ترك فائتة حادثة فان الوقتية
جائز مع تذكر الفائتة الحادثة لانضمامها الى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم
ان المسقط الفوائت الحديثة وأما القديمة فلا تسقط ويجعل الماضي كأن لم يكن حلي عن البحر (قوله على المعتقد)
راجع الى كل من المتفرقة والقديمة انتهى حلي (قوله لانه) أي الحال والشأن متى اختلف الترجيح كما هنا
في اعتبار القديمة والحديثة (قوله ربح اطلاق المتون) وقد أطلقوا في اعتبار السنة (قوله أو وطن ظناً معتبراً)
ذكر في المنع هذه الجملة بعد قوله أو نسيب وهو المناسب لتصریح البحر بأن الظن المعتبر ملحق بالنسيب واعلم أن
موضوع المسئلة في جاهل صلى كما ذكر ولم يقلد مجتهداً ولم يستفت فقيهاً فصلاته صحيحة لمصادفة فيها مجتهداً
فيه أما لو كان مقلداً لابي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عبرة لظنه المخالف لمذهب املعه واذا كان مقلداً للشافعي
رحمه الله تعالى فلا فساد في صلاته ولا تنوقف صحته على شيء هكذا ينبغي حل هذا الجمل والافضل انه ماسياً في
من توقف صحة المؤداة بعد المتروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو ضلها قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها
حلي عن الشرنبلالية وقال في البحر والحق أن المجتهد لا كلام فيه أصلاً وأن ظنه معتبر مطلقاً سواء كانت
تجاء الفاتنة وجب أعادتها بالاجماع أو لا فلا يلزم اجتهاد أبي حنيفة ولا غيره فان كان مقلداً لابي حنيفة فلا
غير رأيه الخالف لمذهب امامه فيلزمه إعادة المغرب أيضاً واذا كان مقلداً للشافعي فلا يلزمه إعادة العصر أيضاً

وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت القبر
فصلها وفيه ساعة بكثرها الى الطلوع
وفيه ظن آخر (أو نسيب) الفاتنة لانه عذر
(أو ما سمعته) اعتقادية لدخولها في حقه
التكرار المقضى للخرج (بمخرج وقت
السادسة) على الأصح ولو متفرقة أو قدعية
على المعتقد لانه متى اختلف الترجيح ربح
اطلاق المتون مجروحاً (أو وطن ظناً معتبراً) أي
بسقط لزوم الترتيب أيضاً بالظن المعتبر

وان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهبته فتوى فقيه كما صرح حوايه فان اقتناه حتى أعاد العصر والمغرب وان
 اقتناه شافعي فلا يبعد عما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت أحد او صادف العصمة على مذهب مجتهد آخره ولا إعادة
 عليه انتهى وأخرج المصنف بقيد المعتبر غيره كظن الحنفى عدم وجوبه (قوله كن صلى الظهر) ذكر في البحر عن
 سراج الهداية تفصيلا في هذه المسئلة يستفاد من عبارته ونصها ذكر سراج حوايه الهداية كصاحب النهاية ونفع
 القدير أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب
 لا يستتبع وفترعوا على ذلك فرعين أحدهما لو صلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر ذكرا لها وجب عليه إعادة
 العصر لأن فساد الظهر قوى لعدم الطهارة فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب نأيه ما لو صلى
 الظهر بعد العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذكرا لها فاقرب صحة إذا ظن عدم وجوب الترتيب
 لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدم الترتيب فلا يستتبع فساد المغرب وذكر الامام الاسيحاوي
 له أصلا فقال اذا صلى وهو ذكرا للقاتنة وهو يرى أنه يجزيه فانه ينظر ان كان القاتنة وجب أعادتها بالاجماع أعاد
 التي صلى وهو ذكرا لها وان كان عليه الاعادة عندنا وفي قول بعض العلماء ليس عليه وهو يرى أن ذلك يجزيه فلا
 إعادة عليه وذكر القرهين السابقين انتهى وظاهره أن ذلك لا يقتصر على العائى بل يشمل مقلداي حنيفة فليست
 (قوله ذكرا للظهر) بناء على أن الترتيب غير لازم عليه بدليل قوله اذا فاتت الخ (قوله لانه) أى اداء العصر مجتهد
 فيه فقال البعض بعينه أو هو على لا اعتبار ظنه (قوله وفى الجنبى من جهل الخ) الظاهر أنه مسقط خاص غير
 الظن لأن الظن فيه ادراك والمراد هنا بالجهل البسيط وهو خلط الذهن الذى ليس فيه ادراك لوجوب الترتيب ولا
 عدمه اه حلي (قوله يلحق بالناسى) وهو رواية الحسن عن الامام وبه اخذ الاكثرون انتهى مجمع الانهر ومقابل
 وجوب الترتيب وان لم يكن عالما به (قوله وعليه) أى على ما فى الجنبى من الالتحاق (قوله يخرج ما فى القنية)
 فصاحب القنية انما حكم على العبي بذلك لأن الغالب عليه الجهل كما فى النهر (قوله بلغ) أى ولم يصل الغبير (قوله
 بهذا العذر) أى بسبب هذا العذر وهو الجهل وفى نسخة بهذا القدر أى من البلوغ لانه لا يسع التعليم (قوله
 بكثرته) متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوائت
 الى القلة (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلا ثم قضاها الصلاة ثم صلى الوقتية ذكرا لها
 فانها صحيحة انتهى بحر (قوله على المعتمد) اختاره السرخسى والبرزوى وصححه فى الكافى والمحيط وفى المعراج
 وغيره وعليه الفتوى ومقابلته أنه يعود وليس هو من قبيل عود الساقط بل من قبيل زوال المانع كفى الحضانة اذا
 ثبت للام ثم تزوجت ثم ارتفعت الزوجية فانه يعود اما انتهى بحر (قوله لأن الساقط لا يعود) أى وليس هو من
 قبيل زوال المانع فى التحقيق لأن مقتضى الترتيب مع كثرة الفوائت ليس بوجود أصلا ولذا اتفقت كلمتهم متونا
 وشروعا على أن الترتيب يسقط بشلثة أشياء فصرح الكل بالسقوط والساقط لا يعود اتفاقا بخلاف حق
 الحضانة فان مقتضى لها موجود مع الزوج لانه القرابة المحرمة مع صغر الولد وقد منع الزوج من عمل مقتضى
 فاذا زال الزوج زال المانع فعمل مقتضى عمله فالفاروق بين البابين وجود مقتضى وعدمه انتهى بحر (قوله حتى
 لو خرج) تفرع على عدم عود الترتيب قال فى الجنبى ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود
 على الاصح حتى لو خرج فى خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤدعى الاصح لا فاض وكذا لو سقط
 مع النسيان ثم تذكر لا يعود ولو نسي الظهر واغتص العصر ثم ذكره عند احمرار الشمس غنى الضيق الوقت وكذا
 لو غربت أو اقتحها عند الاصفر اذا ذكر انهم غربت انتهى حلي (قوله هو الاصح) وقيل ما فى الوقت اداء
 وما فى خارجه قضاء وقيل لا يكون اداء البركة وقيل يقع كله قضاء (قوله لكن فى النهر والسراج الخ) فى ذكر
 الاتفاق فى هذا النقل على العود مع نقل عدم العود فى هذين المقتنين اشارة الى أن لكل محملا وأن الخلاف
 لفظى فى ضيق الوقت فان من حكم بالعود فيه حكم به عند ظهوره فى الوقت ومن حكم فيه بعدم العود حكم به
 عند خروج الوقت وكذلك فى التذكر بعد النسيان فان كلام الجنبى محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة
 وكلام الدراية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها انتهى حلي (قوله عن الدراية) كذا فى النهر والذى فى البحر
 معراج الدراية انتهى حلي (قوله فليحذر) الذى يظهر أن التحرير هو رفع الخلاف بما ذكرناه من الجهل وفى التحقيق
 ضيق الوقت ليس بـ فقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند المجز عن الجمع بينهما والقوتها منع قضاء الترتيب

كن صلى الظهر ذكرا للترك الغبير فلهذا ظهر
 فاذا قضى الغبير ثم صلى العصر ذكرا للظهر
 جاز العصر اذا فاتت عليه فى ظنه حال اداء
 العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفى
 الجنبى من جهل فرضية الترتيب يلحق
 بالناسى واختاره جماعة من أئمة بخارى
 وعليه يخرج ما فى القنية صبي بلغ وقت
 الغبير وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم
 الترتيب بهذا العذر (ولان) يخرج من
 الترتيب (بعد سقوطه بكثرته) بسبب القضاء
 (يعود الفوائت الى القلة) بسبب القضاء
 لبعضها على المعتمد لأن الساقط لا يعود
 (وكذا لا يعود) الترتيب (بعد سقوطه بياق
 المسقطان) السابقة من النسيان والضيق
 حتى لو خرج الوقت فى خلال الوقتية لا تفسد
 وهو مؤدع هو الاصح مجنبى لكن فى النهر
 والسراج عن الدراية لو سقط للنسيان
 والضيق ثم تذكر وانسع الوقت يعود اتفاقا
 ونحوه فى الاشياء فى بيان الساقط لا يعود
 فليحذر

كما صرح به في المجمع عن التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في انسيان قبل هذا الوسط الترتيب بين قاتنة ووقته
 لم يتحقق وقتاً ونسيان يبقى فيما بعد تلك الوقته انتهى حلي وقد يقال ان المجز عن الجمع أسقط الترتيب بالنظر
 الى هذه الوقته الخاصة فلا ينافي ثبوته في وقته أخرى (قوله وفساد أصل الصلاة الخ) تبع فيه صاحب النهر
 والصواب وصف الصلاة وهو قولهم او بطلان الأصل قول محمد لان الترخيم عقد للقرض فاذا بطلت
 الترخيم بطلت ولها ما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان
 الأصل مجز عن الهداية والفرقة تظهر فيما اذا قهقهه قبل أن يخرج من الصلاة تنقضى طهارته عندهما خلافاً لمحمد
 نهاية حال العلامة الكاكي ما سبق من الحديث وهو من ذبي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع
 الامام فاذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم بعد صلاته التي صلاها مع الامام يصلح حجة على الامام محمد
 بحيث أمر النبي عليه السلام المصل الذي تذكراً قاتنة خلف الامام بالمضي فان ذلك دليل اقتلاهما تظلاً وفي شرح
 للأثر دليله ما بلغه الحديث والامام خلفه أبو السعود (قوله عند أبي حنيفة) وعندهما القسادات لكن عند
 محمد فساد الأصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فساد الوصف فقط فساداً باناً (قوله سواء ظن وجوب الترتيب
 أو لا) انما يصح هذا في حق من قلده الامام بأب حنيفة رضي الله تعالى عنه واستفتى حنفياً وأما في حق جاهل
 لم يظن ولم يستفت أحد فهو صحيح فيما اذا ظن وجوب الترتيب وأما اذا لم يكن كذلك فهو صادق بظن عدم
 وجوب الترتيب ويخالفون من عن وجوب الترتيب ومحمد فساداً في قول المصنف أو ظن ظناً معتبراً
 والثاني في قول النسخ من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي وفي كل منهما يسقط الترتيب انتهى حلي (قوله
 وصارت الفواصد) أي الموقوف فساداً وهي خمس (قوله بخروج وقت الخامسة) هذا هو التحقيق لا ما ذكره بعد
 من قوله صلاة تصح خساً الخ فإنه يقتضي أن المصحح الصلاة (قوله هي سادسة الفواصد) الاولى التعبير بالصلاوات
 فان الخمس لم تنف (قوله لان دخول وقت السادسة) عمله لقوله بخروج وقت الخامسة والمراد بالسادية
 غير المتروكة وهي بها تكون سابعة (قوله غير شرط) لانها تدخل في حد التكرار بخروج وقت الخامسة (قوله
 لانه لو ترك بخروج يوم) وكذا لو كان المترولين الا أنه لا دخل له في اسقاط الترتيب فلا يسقط الترتيب بكثرة الفواصد
 الا أن تبلغ ستا بخروج يوم انتهى أبو السعود (قوله وأدى باقي صلواته) أي الايام الاولى زيادة وصح ثاني يوم
 كما لا يخفى (قوله انقلب محبة بعد طلوع الشمس) أي وفي هذه خرج وقت الخامسة ولم يدخل وقت السادسة لان
 وقت الضحى وقت مهمول وقد قيدوا أداء الخمسة بتذكر القاتنة فلم يذكروا ما سقط للنسيان ولو ترك في البعض
 ونسي في البعض يعتبر المذكر كونه فان بلغ خساً صححت ولا تظلم للناسي فيه لما قلنا (قوله لا تظهر) أي لا تظهر
 صحة فرضيتها وصحت نقلاً (قوله صلاة تصح خساً الخ) فان المتروكة اذا صليت في وقت الصبح ثاني يوم بعد صلاة
 الصبح أو قبلها قبل طلوع الشمس افسدت الخمسة الموقوفة وان طلعت الشمس قبل أن يصلي المتروكة صحت الخمس
 الموقوفة ومن هذا التقرير يظهر لك أن المصحح خروج وقت الخامسة ولو من غير الاتيان بالمتروكة كما صرح به في
 البصر فتقول النسخ صلاة تصح خساً غير صحيح اه حلي (قوله وأخرى) سماها أخرى باعتبار أداها قبل طلوع
 الشمس والافهي واحدة والغزيبناه الخفاء (قوله ولو مات وعليه صلوات) وكان قادراً على أدائها ولو بالاياء وان
 لم يقدر على الصلاة بالاياء لا يلزمه الاياء بها وان قلت بأن كان أقل من يوم وليلة لانه لم يدرك زماناً يقضي فيه
 لزوم الوصية فرع لزوم القضاء وكذا اذا أفطر المسافر والمريض وما تاقبل الاقامة والوصية لانها معذرة في الاداء
 فلا تبيح في القضاء أولى زبلي واذا لم يلزمهما القضاء لا يلزمهما الاياء به وعليه الوصية بما قدر عليه من
 ادراك عدة أيام أخر لو أفطره بذروني بدمته حتى أدركه الموت وان أفطره بغير عذر تلزمه الوصية وان لم يدرك أياماً
 أخر لان التقصير منه لكن يرجح له العفو باخراج الفدية فيضح عنه ولله انتهى أبو السعود في شرح نور الايضاح
 (قوله وأوصي الخ) وهذه الوصية واجبة (قوله بالكفارة) هي التي اشتهر تسميتها باسقاط الصلاة (قوله نصف
 صاع من بر) أو دقيقة أو سويقه أو صاع غراً أو شعير وفي الزيب خلاف أو قية ما ذكره في أفضل وفي الدر المنقي
 أنهم اذا أرادوا الاخراج عنه بحسب عمره بقلبة الطن ويخرج منه مدة الصبا وهو اثناء عشر في القلام وتسعة
 في الاثني ويخرج منه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي ولا تدفع مراراً انتهى (قوله وكذا حكم الوتر) لانه فرض
 على منده خلافاً لهما (قوله والصوم) وعن ابن مقاتل اعتبار كل صلاة يوم بصومه وفي النهر انه مرجوح عنه

(وفساد) أصل (الصلاة بترك الترتيب
 موقوف) عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب
 الترتيب أو لا (فان كثرت وصارت الفواصد
 مع القاتنة سنا ظهر محبتها) بخروج وقت
 الخامسة التي هي سادسة الفواصد لان
 دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك
 غير ما أدى باقي صلواته انقلب محبة
 (لا تظهر) محبة بل بغير نقلاً وفيها بطلان
 صلاة تصح خساً وأخرى نفس خساً
 (ولو مات وعليه صلوات قاتنة وأوصي
 بالكفارة يعطى اكل صلاة نصف صاع من
 بر) كالقطرة (وكذا) حكم (الوتر) والصوم
 وانما يعطى (من ثلث ماله)

نورا لا يباح وشرحه للشرع أبي السعود (قوله ولو لم يترك مالا) أو تركه لم يوص به وتبرع عنه وليه أو أجنبي جاز ولو في كفارة قتل أو عين الاعتق لما فيه من الزام الولاء على الغير وهو الميث زيلي والمعاد بالقتل قصر من المصنف لا النفس لانه لا اطعام فيها نورا لا يباح وشرحه لابي السعود (قوله يستقرض وبارئته) أي على سبيل التبرع لا الوجوب والاستقراض والوارث ليس بقيد حتى لو دفع من ماله أو دفع غير الوارث صح (قوله منسلا) أي أي أو أكثر لأقل لانه لا يكتفى (قوله للوارث) أي أو لأجنبي كما في شرح نور لا يباح لابي السعود فأيضا في الأثر من تدوير الكفارة بين الحاضرين وكل يقول للأثر وحب هذه الدواهم لاسقاط ما على ذمة فلان من الصلاة

أو الصيام وبقيته الآخر صحيح ثم لو أخذها أحدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها فيوز بها على الظاهر والاولى بعد تدويرها أن يتساووا فيها لانهم انما حضروا والدعوى انما هي متسوية للاخذ لاسما المسكين منهم (قوله ثم وثم) الواو داخله على محذوف كالعاطف قبلها أي ثم الوارث لانه فقير والفقير على الوارث للفقير (قوله حتى يتم) أي اخراج ما عليه (قوله ولو قضاها) أي الصلوات ومثلها الصيام وقوله ورثته من الاجاب وقوله بأمره مثله اذا كان بغير الامر (قوله لانها عبادة بدنية) أي بطالب كل مكلف أن يعملها يدينه فلا يفعلها بغيره (قوله بخلاف الحج) فانه يسقط الفرض عن الميت وان لم يوص به لما ورد أن امرأة سألت الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم فقالت ان فريضة الحج أدركت والدي وهو شيخ كبير لا يثبت على الرحلة ومات ولم يصح فحوزها عليه السلام الحج عنه ولم يذكر الوصية فيه (قوله لانه يقبل النيابة) ليس المراد بالنيابة الامر والتوكيل بل المراد القيام مقامه في فعلها وان كان بغير أمره (قوله ولو أعطاه الكل جاز) بخلاف كفارة اليمين حيث لا يجوز أن يدفع لواحد أكثر من نصف صاع لان العدد منصوص عليه بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين وهل يصح في الاباحة في القدية قولان المشهور فم وعنده الحال أبو السعود وفي المنع أن كفارة الصلاة تفارق كفارة اليمين في أنه لا يشترط فيها العدد ونوافقه من حيث انه لو أدى أقل من نصف صاع الى فقير واحد لا يجوز (قوله لا يصح) فيجب عليه الوصية (قوله بخلاف الصوم) فانه يجوز ان يجره في المرض وظاهره وان لم يكن فانيا لكن انما تحقق صحتها بهدموته وأصله الشيخ الفاني فانه يجوز له أن يخرج دينه كل عام واذا قدر على الصيام بطل ما آذاه (قوله لعذر السعي) الاضافة للبيان (قوله على العيال) أعظم من الزوجة والولد واذا ظفر بفرصة يقضى وينبغي أن لا يهمل (قوله وفي الخوايج) أعظم مما قبله أي ما يحتاجه نفسه من جلب نفع ودفع ضرر وما النفل فقال في المضمرات الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل الاستيفاء وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلوات التي رويت فيها الاخبار انتهى (قوله وسجدة التلاوة) أي غير الصلوات (قوله والنذر المطلق) أما المعين فيجب اداؤه في وقته ان كان معلقا وفي غير وقته يكون قضاء (قوله وضيق الخلواني) والعامة في ذلك مضيقا والخلواني بفتح الحاء وسكون اللام نسبة الى الخلواني غير قياسية لان آباءه كان يدفعها وكان يعطى للطلبة ويقول ادعوا الولد في دفعه من ذلك منسلا له الخلواني من العلم (قوله بالجهل) أي بأحكام الشريعة (قوله أسلم غة) أما: ١٠١ - من هذا فلا يعذر كما يؤخذ من المسألة التي (قوله فلا قضاء عليه) كما لا قضاء على مجنون حالة جهنم لما فاته حال عقله وكما أنه لا قضاء عليه حال عقله لما فاته حال جهنمه ولا مقبضه أو مريض عن الإجماع

لما فاته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليه يجوز (قوله بالعلم) أي سواء كان في دار الحرب أو دار الاسلام انتهى على حالي (قوله أو بدليله) أي مظنة العلم أي في دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم فلا يعذر بجهله بل ينزل عالميا ويحتاج بقضاء الصلاة انتهى على حالي (قوله ولم يوجد) الاولى الافراد لان العطف بأو (قوله زمنها) منصوب طرف لانها انتهى على حالي (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته أي ولا يقضى مرتد ما فاته قبل الردة انتهى على حالي وصح المصنف والشرح في باب المرتد أنه يطالب بالقضاء وعنده الشرح هناك بأن الترك معصية والمعصية لا تزول بالردة (قوله لانه بالردة) تعليل للأحكام المتقدمة لكنه لا يظهر الا في حكمين الاول عدم قضاء ما فاته حال الكفر والثاني قضاء الحج والمراد فعله لان الكافر لم يفعله أولا ولا يظهر في قوله ولا ما قبلها لان الاسلام لم يصدق من قبله في وقت قبل هذا (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط بالردة) علة لازوم الاعادة والحبوط الباطل (قوله وخالف الشافعي) فقال لا يلزم الاعادة لقوله تعالى ومن يرتد منكم الاية طلق احباط العمل بأبوت على الردة ولم يوجد انتهى مخ (قوله قلنا) جواب بالمنع (قوله أفادت عملين) الاول ومن يرتد والثاني في

اترك مالا يستقرض واريته نصف صاع ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم يقضى بها واريته بأمره لم يجز عبادة بدنية (بخلاف الحج) لانه يقبل بة ولو أدى الى الفقير أقل من نصف لم يجز ولو أعطاه الكل جاز ولو أدى الى مرضه لا يصح بخلاف الصوم لانه في مرضه وان وجبت على رزنا خبر الفوائت) وان وجبت على العيال وفي الخوايج (لعذر السعي) على العيال وفي الخوايج (لاصح) ومجدة التلاوة والنذر المطلق رمضان موسم وضيق الخلواني كذا (ويجوز بالجهل) لان الخطاب بها مدة فلا قضاء عليه (كما لا يقضى العلم أو بدليله ولم يوجد) كما لا يقضى ما فاته زمنها ولا ما قبلها الا الحج لانه ميراث الكافر الاصل (ولذا) يلزم رض (أذاه ثم) ارتد عنه وتاب (في الوقت) لانه حبط بالردة قال من يكفر بالايان فقد حبط عمله الشافعي بدليل فيمت وهو كافر قلنا

في قوله اجبا العمل والخلود في النار) بالنصب بدلان من جزاءين (قوله فالاجباط بالردة) في الآية
 اخص بقرير مرتب وما يؤيد ذلك اعادة اسم الاشارة ثانيا حيث قال فأولئك حببتم أعمالهم في الدنيا والآخرة
 وأولئك أصحاب النار أولئك أصحاب النار الخ (قوله احتمل) أي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) أي بعد صلاته
 العشاء (قوله واستيقظ بعد الفجر) أما قبله فعليه قضاء العشاء بالاجماع بجر (قوله لزمه قضاؤها) لأن صلاته
 أول الوقت وقعت فافله وخطوب بعده والوقت باقي والنوم لا يمنع الخطاب وهذا هو المختار وقيل ليس عليه
 قضاؤها كذا في الجبر (قوله صلى في مرضه الخ) انه اصح لأن ذلك عذر وماذا خلا من الاعذار فيبقى كما فاته
 قال في الجبر ومن حكمه أي القضاء أن الفاتية تقضى على الصفة التي فاتت عنه الا لعذر وضرورة فيقضى
 المسافر في السفر ما فاته في الحضر من الرباعي أربعاً والمقيم في الإقامة ما فاته في السفر منها ركعتين (قوله نوى أول
 ظهر الخ) فإذا نوى الأول وصلى فيا عليه بصير أولاً وكذا النوى آخر ظهر عليه وصلى فافله بصير آخراً وكذا
 الصوم فلو كان ماعداً من القضاء من رمضان ينوي أول صوم عليه من رمضان الأول أو الثاني أو آخر صوم
 عليه من رمضان الأول أو الثاني فإن لم يكن من رمضانين لا يحتاج إلى التحيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من
 رمضان واحد فقط في يوم ما ولم يعين جاز لأن السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة مختلف وهو الوقت
 وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التقيد درر وهذا التفصيل الذي ذكره في الدرر هو الاصح أبو
 السعود (قوله لو من رمضانين) ولا يجوز ما لم يعين أنه صائم عن رمضان سنة كذا أبو السعود عن الشرنبلالية
 وقد عرفت حكم المفهوم من النقل السابق (قوله وينبغي) يحترز المراد به هل هو التذنب أو الوجوب وقوله أن
 لا يطلع غيره قال في المنع هذا أعم من قيدها بالمسجد لأن المنوع هو قضاؤها مع الاطلاع عليه سواء كان
 بالمسجد أو غيره لكن ما لـ العبارتين واحد لأن من منع قضاها في المسجد انما منع لانه يطلع عليه غالباً
 لا لكونها في المسجد انتهى وقوله لأن المنوع الخ يدل على أن الانعفاء للوجوب (قوله لأن التأخير مصلية) أي
 الشأن فيه ذلك والافتقار يكون لعذر (قوله فلا يظهروها) قال أبو السعود في الشرح ويؤخذ من ذلك
 مدم رفع اليدين في الوتر والله تعالى أعلم ويؤخذ منه أيضاً وجوب الاخفاء والظاهر أن ذلك اذا وجدت
 قرينة تدل على أنه قضاء كما غلب فانهما السكون في ثلاثين يعلم أنهم قضاها أموالو كانت رباعية في وقت الضحى مثلاً
 فلا يظن ذلك غالب الاحتمال الفضيلة

(باب سجود السهو)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) اعترض بأن السجود ليس حكماً وانما الحكم الوجوب وأجيب بأن هناك مضافاً
 مقدر أي وجوب سجود السهو فالمضاف المقدر هو الحكم أفاده الحلبي وفيه أنه لا يدفع الايراد الا اذا كان
 التعبير باب وجوب السهو والواقع هنا أن الوجوب مضاف الى السجود ولو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان
 أولى وقال في البحر هو من قبيل اضافة الحكم وتبع الشرح في تعبيره صاحب النهر (قوله وأولاه بالقنوات)
 الاولى وأولى القنوات به (قوله لانه لا صلاح ما فات) فأشبهه قضاء القنوات في مطلق اصلاح والاولة أن يقال
 لما فرغ من ذكر الصلاة نفلاً وأفرضها أداء وقضاء شرع فيما يكون جابر النقصان يقع فيها أفاده صاحب الجبر
 (قوله واحد عند الفقهاء) أي من حيث الحكم فيثبت السجود في الشك كما يأتي آخر الباب وفرق بينهم ما أهل
 اللغة بأن الشك هو التردد بين الطرفين من غير ترجيح والتسبيح عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة ثم ذكر
 في التحرير أنه لا فرق في اللغة بين التسبيح والسهو وهو عدم الاستحضار في وقت الحاجة وفرق بينهم في السراج
 الوهاج بأن التسبيح عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالماً وعما لا يكون
 عالماً (قوله والظن الطرف الرابع) ربما توهم هذه العبارة حيث تكلم فيها على حقيقة الظن والوهم أن قوله
 قبل ذلك والشك والتسبيح واحد عند الفقهاء من حيث الحقيقة وليس كذلك (قوله يجب له الخ) رواه ثوبان
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من سها في الصلاة فليسجد سجدة واحدة ولانه شرع لجبر النقصان وهو واجب كالدعاء
 في الحج غير أنه لما كان الحال مدخلاً فيه كان الجبر فيه بالدعاء بخلاف الصلاة لأن شأن الجبر أن يكون من جنس
 المكسروظا هو كلامهم أنه لو لم يسجد أنهم لتركوا الواجب وتركوا السهو وقوله أي للسهو والمقيد بكونه عن
 نسيان واجب كما يأتي حلبي (قوله بعد سلام واحد) تعارض في سجوده روايتاً فله عليه السلام قبله وبعده فوجهنا

اجباط العمل والخلود في النار فالاجباط
 بالردة والخلود بالآبوت عليهم اقلية فقط فروع
 صبي احتل بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد
 الفجر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتيمم
 والايام ما فاته في صحته صبح ولا يبعد لو صبح
 كثر القنوات نوى أول ظهر عليه أو آخره
 وكذا الصوم لو من رمضانين هو الاصح
 وينبغي أن لا يطلع غيره على قضاها لأن
 التأخير مصلية فلا يظهروها واقعه أعلم

(باب سجود السهو)

من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالقنوات
 لانه لا صلاح ما فات والشك والتسبيح
 واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع
 والوهم الطرف المرجوح (بجيبه به لعدم

واحد)

الى قوله عليه السلام اكل وهو سجدتان بعد السلام لارجحة القول على الفعل والخلاف في الاولوية لانه لو سجد
قبل السلام لابعده لانه لو أعاده يتكرر وهو خلاف الاجماع ويتابع المؤتم الحنفي من يسجد قبله وانما كان الاول
التأخير لان سجود السهو وما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سجد عن السلام أيضا يصح به وصورة السهو
عن السلام أنه يقوم الى الخامسة ماها فيلزمه السهو لتأخير السلام أو يبقى قاعدا على ظن أنه سلم ثم تبين أنه
لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو ولو سجد في سجود السهو ولا يسجد له وحكي أن محمد بن الحسن قال للسكافي وهو
ابن خاتمه لم لا تستغل بالفقه فقال من أحكم علماء الفقه يهديه الى سائر العلوم فقال محمد رحمه الله تعالى أما
التي عليك شيئا من مسائل الفقه فتخرج جوابه من النحو فقال هات فقال ما تقول فبين بها في سجود السهو
فنظر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من أي باب من النحو أخرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصغر لا يصغر
تجب من فطنته (قوله واحد عن يمينه) صححه الزاهد في المجتبى قال صاحب البحر والذي ينبغي الاعتماد عليه
تصحيح المجتبى أنه يسلم عن يمينه فقط لان السلام عن اليمين معهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى وهذا
أحد أقوال ثانیها أنه يكون بعد تسليمه الاول تلقاء وجهه ولا ينصرف قال في المحيط انه الا صواب لان الاول
للتحليل والثاني للتعجبه وهذا السلام للتحليل لا للتعجبه فكان ضم الثاني الى الاول عبثا واختاره حافظ الدين
في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه أشار في الاصل وهو الصواب ثالثها أن يكون بعد التسليتين فقد ظهر
أن الثاني هو الاكثر تصحيا بل حرم البعض بأنه المواب والصواب لا يعدل عنه فكان على الشرح أن يجري
الله في عليه فان عبارته قابلة له وتصحيح الزاهد لا يوازي ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيد لقوله
واحد انتهى حلي (قوله لانه المهود) أي في الصلاة فيه إشارة الى البحث في القول الثاني أنه يسلم تلقاء وجهه
بأنه غير معهود (قوله وعليه لو أقي) أي ويتفرع عنه وهذا التفرع استظهره صاحب النهر على القول الاول
والثاني (قوله جاز) هو ظاهر الرواية فالخلاف في الاول وقيل لا يجوز (قوله قبله في نقصان) لانه لغير نقصان
أبو السعد (قوله وبعده في الزيادة) لانه رغم الشيطان وأزمه أبو يوسف بما لو كان عنهما في مجلس هرون الرشيد
فصبر والمذكور في كتب المالكية أنه اذا اجتمع سهوان عن زيادة ونقصان سجد قبل السلام اه أبو السعد
(قوله سجدتان) فقوله سجود السهو مفرد مضاف بهم (قوله ويجب أيضا الخ) لم يذكر تكبير السجود ونسيجه
ثلاثا لانه لم يبه وكل منهما مسنون بجر عن المحيط وغيره (قوله برفع التشهد) والسلام بجر (قوله لقوتها) بكونها
فرضا والواجب لا يرفع الفرض ولو سجد به ولم يقم لم تنفس صلاته لان القعود ليس بركن بجر (قوله فانها
ترفعهما) لانهما لم يرفعاه وقعهما اذ هو آخر الصلاة واذا سجد الصلوة تميز وقوعهما أثنا ما فبطلا (قوله
وكذا التلاوة) فانها ترفعهما لانها أقرأ القراء وهي ركن فاخذت حكمها بجر وفي رواية أنها كالسهوية
وكان وجهه أنها واجبة كسجود السهو ولا فرض انتهى حلي (قوله في القعود الاخير) لانه محلهما وقوله
في المختار أي عند عامة أهل النظر وأهل المذهب وصححه في البدائع والهداية واختار الثاني الطحاوي وحرم به
في منية المصلي وقيل يأتي به ما في الاول فقط وصححه الشرح معز بالمفيد وأكثر التصحيح الاول لكنه يجوز
العمل بأي قول منهما لتصحيحه (قوله اذا كان الوقت صالحا) أي للاداء فيه (قوله أو اجتزت في القضاء) احتترز
به عما لو كان في أداء العصر فانه اذا اجتزت الشمس فيه لا يسقط ما عليه من سجود السهو وأبو السعد (قوله
أو وجد ما يقطع البناء) كالفقهية والكلام وتعمد الحدث أبو السعد (قوله لم يسجد) أي في الفرض وسجد في
آخر النفل فلا ينافي ما أتى من قوله وضم اليها سادسة لصبر الركعتان له فلا وسجد للسهو فانه بنى النفل على فرض
سهافيه اه حلي أو يحتمل ما هنا على البناء القصد وما يأتي له على غيره (قوله بترك واجب) فيسجد لانه
لا يجب بترك سنة كاللنماء والتعوذ والتسمية وان كان المتروك فرضا فسدت الصلاة اه والمراد وان لم يتحقق ترك
الواجب لما سبق من أنه يسجد في صور الشك للسهو ولم يتحقق فيها تركه (قوله مما مضى في صلاة الصلاة) هو
باطلا في شامل للتقديم والتأخير والتغيير وشامل لترك التشهد أو نقصه ومنه تكبيرة القنوت وتكبيرة الركوع
في الركعة الثانية من صلاة العبدز يلى ونقل صاحب البحر الخلاف في تكبيرة القنوت قال وينبغي ترجيح عدم
الوجوب بخلاف تكبيرات العبدين فانه يسجد بتركها أو بعضها من غير خلاف ومنه ترك الفاتحة أو أكثرها
وقيل يجب بترك أقلها ولو آية من تكرارها الا اذا قرأها مرتين أو فصل بينها بالسورة ولو تركها في الاخير

عن يمينه فقط لانه المهود به يحصل
التحليل وهو الاصح بجر عن المجتبى وعليه
لو أقي بتسليتين سقط عنه السجود ولو سجد
قبل السلام جاز ذكره تزجيا وعند مالك قبله
في نقصان وبعده في الزيادة فيعتبر القفاف
بالقاف والدال بالدال (سجدتان) يجب
أيضا (تشهد وسلام) لان سجود السهو يرفع
التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلوة
فانها ترفعها وكذا التلاوة في غير الصلاة
ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والدعاء في القعود الاخير في المختار وقيل
فيهما احتياطا (اذا كان الوقت صالحا) فلو
طلعت الشمس في الفجر واجزت في القضاء
أو وجد ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه
تح وفي القضية لو بنى النفل على فرض سهافيه
يسجد (ترك) منه لئلا يجب (واجب) مما
ترقى صلاة الصلاة (سهوا)

لا شيء عليه لاثباته في الصحيح كذا قاله الزبلي ومنه اذا قدم السوداء أو حر فامتها على الفاتحة ولو ضم سورة
 الى الفاتحة في الآخرين لا شيء عليه في الاصح ولو ترك السلام سهواً بأن أطال القعدة ووقع عنده أنه خرج من
 الصلاة ثم علم ذلك بسلم وسجد لأنه أخر واجباً كذا في التجنيس ولو تنهد في قيامه قبل الفاتحة لانه عليه
 لأنه محل النماء وبعد ما عليه السهو لتأخير السورة وهو الاصح اه أبو السعود قلت وينبغي تخصيصه بالاولى
 أو بالثالثة من رباعية النافلة لله المذكورة ولو تكررت الشهادة في القعدة الثانية لا شيء عليه لأنها محل الذكر
 والدعاء ومنه ترك الاعتدال لأنه واجب على المذهب كما في الجرم منه ركوعاً عن متواليان أو ثلاث سجدة
 أو تكبيرتان للتصريح بأن شك فيها فأعادها ثم ذكر أنه أتى بها فأنما توجب السهو على ما في الخط واختلف هل
 المعتبر الركوع الثاني أو الاول وينبغي أن يكون الباقي على مثل هذا الخلاف فهستاني قال في البحر المعتبر
 الركوع الاول لكونه صادف محله فوقع الثاني كتراراً (قوله فلا سجود في العمدة) لانها معرقتا جابرتين بالشرع
 للسهو فمما مثل لهذا الثالث لا فوقه والعمدة أعلى من السهو فلا يكون ما جبر الادنى جابر الملا على أفاده في البحر
 (قوله قبل الا في أربع) زيد عليها ترك الفاتحة عمداً على ما نقله الشيخ شاهين عن الجواهر من البغية القنية اه
 أبو السعود وحكاية بصيغة التريض لضعفه وكذا ضعفه في نور الابصار وبسعي سجود عذر عند القائل به اه
 حلي أي سجود ابزدي اعتذاراً عما وقع وليس المعنى أن سببه العذر لأنه لا عذر في ذلك لكونه عمداً (قوله وتأخير
 سجدة الركعة الاولى) الظاهر أن هذا القيد اتفاقاً عند القائل به والا فافرق بين الركعة الاولى وغيرها
 فتحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لأنه لو أخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر (قوله
 لان تكراره غير مشروع) فيه أن المسبوق يسجد مع امامه لسهو ثم إذا سها فيما يقضيه سجد أيضاً فقد تكرر
 في صلاة واحدة اللهم إلا أن يقال نزل قضاؤه بمنزلة صلاة مستقلة لأنه في حكم المنفرد فيما يقضى وقد رأيت
 في البحر عن البدائع الجواب بذلك بعد كتابته فقه الحد (قوله متعلق بترك واجب) أي على أنه تخيل له وليس المراد
 التعلق بالخوى (قوله قبل قراءة الواجب) مثل ترك آية من الثلاث آيات بعد الفاتحة كما يؤخذ من الظهير
 ولو قدم الركوع على القراءة المفروضة لزمه السجود ولكن لا يعتد بالركوع فيفترض أعادته بعد القراءة بجزء (قوله
 انما يتحقق الترك) أي ترك القراءة (قوله عاد) أي الى القراءة (قوله ثم أعاد الركوع) أي افتراضاً (قوله بعد
 السورة) أي لاجل الترتيب بينهما وفي البحر عن المحيط لو ترك السورة فذكرها قبل السجود عاد وقرأها وكذا
 لو ترك الفاتحة فذكرها قبل السجود وبعد السورة لأنها تقع فرضاً والقراءة بخلاف ما لو تذكر الفاتحة في الركوع
 فإنه لا يعود ومتى عاد في الكل فإنه بعد ركوعه لا ارتفاعه وفي الخلاصة ويسجد للسهو فيما إذا عاد أو لم يعد الى
 القراءة اه (قوله أيضاً) أي كما بعد الركوع (قوله وتأخير قيام الى الثالثة) في الفرض غير الثاني وفي الرباعية
 المؤكدة على الاصح (قوله بقدر ركن) ظاهراً ولو بلا سنة والركن بقدر سجدان الله وبجده كما قد مره الحلي سابقاً
 (قوله الاصح وجوبه الخ) وقيل لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد وذكر في البدائع أنه يجب عليه السهو وعنده
 وعندهما لا يجب لأنه لو وجب لوجب لجبر النقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجه قول الامام أنه لا يجب السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل بتأخير الفرض وهو القيام
 الا أن التأخير صل بالصلاة وقد حكى في المناقب أن الامام رضي الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام فقال له كيف أوجبت على من صلى على سجود السهو فأجاب بكونه صلى عليه ساهياً فاستحسنه منه
 بحر وفي القهستاني عن الروضة ويقول صاحبين أفنى بعض أهل زماننا في المحيط استتبع محمد السهو
 لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونم ما قال رقيق الله روحه لكن في المضمرات أن الفتوى على قول
 الامام اه (قوله والجهر فيما يخافت للامام) في العبارة قلب و صواب العبارة فيما يخافت لكل مصل وعكسه
 للامام اه حلي (قوله والاصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين) وذلك لأن السب من الجهر والاختفاء
 لا يمكن الاحتراز عنه وعن التكبير يمكن وما نصحه به الصلاة كغيره وهو آية عنده وثلاث آيات عندهما قال
 القهستاني وانما يدار أن يكون هذا في صورة يندى أن عليه المخافة فيجهر صعداً وأما إذا علم أن عليه المخافة
 فيجهر كبين الكامة فليس عليه شيء وقيل بالجهر وهو كغيره سواء بخلاف المخافة فإن الموجب للسهو قراءة
 ما تجوز به الصلاة قاله الصدرا الشهيد وهو الصحيح وقال أبو علي النسفي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهو

فلا يسجد في العمدة قبل الا في أربع تركه
 القعدة الاولى وصلاته فيه على النبي صلى
 الله عليه وسلم وتكرره عمداً حتى شغله عن
 ركن وتأخير سجدة الركعة الاولى الى آخر
 الصلاة نهر (وان تكرر) لان تكراره غير
 مشروع (كر كوع) متعلق بترك واجب
 (قبل قراءة) الواجب لوجوب تقديرها ثم انما
 تقع بالسنجود ولو تذكر ولو بعد
 الرفع من السجود عاد ثم أعاد الركوع الا أنه
 في تذكر الفاتحة بعد السورة أيضاً وتأخير
 قيام الى الثالثة بزيادة على التمسك بقدر
 ركن (وقيل بجهر في الزبلي الاصح
 وجوبه بالهم صل على محمد (والجهر فيما
 يخافت) للامام (وعكسه) لكل مصل
 في الاصح والاصح تقديره (بقدر ما تجوز به
 الصلاة في الفصلين وقيل) فائله قاضي خان
 (يجب) السهو (بهما) أي بالجهر والمخافة
 (مطلقاً) أي قل أو كتب

بمناقشة كلمة ~~لكن~~ فيه شدة ١٠ وفي البحر من الهداية وهو ظاهر الرواية كما في القهستاني أن المنفرد قهتما
لا يلزمه شيء ومخاض هذا الحكم بالامام وفي العناية أن الاخفاء ليس بواجب على المنفرد قوله وهو ظاهر الرواية
قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى وصح القهستاني
التفصيل ونقل صاحب البحر عن اللؤلؤية أصحبه (تنبيه) صرحوا بأنه اذا جهر سهوا بشئ من الادعية
والثناء ولو نشهد الا يجب عليه السجود بجر (قوله بسهولة امامه) سبب آخر لوجوب السجود ولو اقتدى به بعد ما
سجد سجدة واحدة منه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كما أنه لا يقضيها ولو اقتدى به بعد ما سجد ههما (قوله
ان سجدا امامه) أما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بأن تسكلم أو أحدث متعمدا أو خرج من المسجد
فانه يسقط عن المقتدى بجر (قوله لوجوب المتابعة) لانه عليه الصلاة والسلام سجد له وتبعه القوم بجر (قوله
لا سهو أصلا) أي لا قبل السلام ولا بعده قال في البحر وانما يلزم المأموم يسو نفسه لانه لو سجد وحده كان
مخالفًا لامامه ان سجد قبل السلام وان أخره بعد سلام الامام خرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام هذا
عن لاسهوع عليه ولو تابعه الامام يتقلب التبع أصلا ١١ (قوله والمسبوق يسجد مع امامه) ولا يسلم معه
بل يقوم الى القضاء فان سلم عامدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم قبل الامام أو معه وان سلم بعده لزمه
لانفراد بجر (قوله ثم يقضى ما فاتته) اقتراضا على الاصح حتى لو بدأ بجماعه عليه بعد الدخول مع الامام فسدت
ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به سجد آخر صلاته استحسانا لان الحرمة متعددة فجعل كأنها
صلاة واحدة بجر (قوله ولو سهوا فيه سجد ثانيا) لانها سهوان في صلاتين حكما فلم يكن تكرارا ولو سهوا
فيما يقضى ولم يسجد لسهو الامام كفاه سجدتان بجر (قوله وكذا اللاحق) فانه يجب عليه بسو امامه (قوله
لكنه يسجد في آخر صلاته) لان اللاحق التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الامام والامام أذى
الاول فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق (قوله ولو سجد مع امامه أعاده) لانه في غير أوانه
ولا تنفسه به صلاته لانه ما زاد الا سجدتين بجر (قوله والمقيم خلف المسافر) أي اذا قام الى تمام صلاته وسها بجر
والظاهر جريان هذا الخلاف فيما اذا سها امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه
في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما ورائه ذلك
وانما لا يقرأ في قيامه لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيه ما بجر (قوله وقبل كالا حق) اذا سها فيما
يؤديه فانه الكرخي فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ بجر (قوله ولو عمليا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى
قوله ما يعود لانه من النفل (قوله وأما النفل) ولو الرابعة المؤكدة تنهر (قوله فيعود) لأن كل شئ من صلاة على
حدة في حق القراءة فأمر بالعود الى القعدة احتياطا ومتى عادتين أن القعدة وقعت فرضا فيكون رخص
الفرض لمكان الفرض فيجوز وقبل لا يعود لانه صار كالقرض حاجي عن البحر (قوله ما لم يقبده) أي ما قام
اليه بسجدة (قوله ولا سهو عليه في الاصح) كذا ذكره في الهداية وفتح القدير والعناية والبيان والبرهان
وهو اختيار الفضلي أبو السعود عن الشريانية وفي رواية اذا قام على ركبته لينهض بقعوده عليه السهو بجر
(قوله وهو الاصح) وقبل يعود ما لم يكن الى القيام أقرب ١٢ حلي عن البحر (قوله والاى وان استتم قائما)
لانا فيه دخلت على قوله لم يستتم وهو الذي فكان اثباتا فصح ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) أي بعد أن استتم
قائما (قوله وصححه الزيلعي) قال الكمال في النفس من التصحيح شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة
الاولى أن تكون زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل لما عرف أن زيادة ما دون ركعة
لا تفسد الا أن يفرق باقتران هذه الزيادة بالفرض لكن قد يقال المستحق لزوم الاتم أيضا بالفرض أما الفساد
فلم يظهر وجه استلزامه اياه فترجى هذا البحث القول المقابل للمصحح في التمر عن ابن النخعي عن خط السير احي
حكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما أما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزني
في شرحهما للقدوري (قوله يكون مسببا) ظاهر عبارة الكمال الحرمة حيث قال وهو وان كان لا يحل فهو
بالصلاة لا يحل ثم اذا عاد قبل يشهد لنقصه بالقيام والصحيح أنه لا يشهد ويقوم ولا ينقص قيامه بقعوده لم يؤمر
به بجر (قوله ويسجد لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو يقول لترك الواجب وهو
العود (قوله وهذا في غير المؤتم) أي هذا التفصيل من أنه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله أما المؤتم فيعود الخ)

(وهو ظاهر الرواية) واعتمده الحلواني
(على منفرد) متعلق بيجب (ومقتد بهو
امامه ان سجد امامه) لوجوب المتابعة
(لا سهو) أصلا (والمسبوق يسجد مع
امامه مطلقا) وان كان السهو قبل الاقتداء
أو بعده (ثم يقضى ما فاتته) ولكنه يسجد في آخر
ثانيا (وكذا اللاحق) لكنه يسجد في آخر
صلاته ولو سجد مع امامه أعاده والمقيم
خلف المسافر كالمسبوق وقبل كالا حق
(١٠) من القعود الاول من الفرض
ولو عمليا وأما النفل فيعود ما لم يقبده
بالسجدة (ثم تذكر عاد اليه) ونشهد ولا
سهو عليه في الاصح (ما لم يستتم قائما) في
ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (قوله أي
وان استتم قائما لا) يعود لا شغالة بجر
القيام (وسجد له هو) لترك الواجب (فلو
عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته)
لفرض الفرض لما ليس بفرض وصححه
الزيلعي (وقبل لا) نفس ذلك يكون مسببا
ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما
حقيقه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير
المؤتم أما المؤتم فيعود حتما

حضوره تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة قسسى بعض من خلفه تشهد حتى قام فعلى من لم
 يشهد ان يعود ويشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان تفوته الركعة الثالثة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يشهد
 بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان تشهد الاول في حقه سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى
 السنة وهما تشهد فرض عليه بحكم المتابعة بجر من السراج وفي كون تشهد الاول سنة نظر والمعتمد انه
 واجب (قوله وان خاف فوت الركعة) أى الثالثة مع الامام (قوله وظاهره) أى تعليل السراج بأن القعود
 فرض (قوله وظاهره) أى واجبة الخ لم يبين حكمها في السنن والظاهر السنة لان السنن المطلوبة في الصلاة
 يتولى فيها الامام والمنفرد والمقتضى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه ان يأق بذلك الفرض ولو بعد اتیان
 الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزئ منه (قوله حافلة) أى جامعة (قوله عن القعود الاخير) أراد بالاخير
 الفرض لينهل ما فيه قعدة واحدة كالقبر (قوله أو بعضه) بأن قد قدر نصف التشهد ثم قام (قوله ما لم يقبدها)
 أى الركعة بسجدة أفاد أنه أى بر كوع وسجوداً ما اذا سجد من غير ركوع فانه يعود واذا ثبت الحكم في السهو
 في العمدة أولى ومن ثم سوى في الخلاصة بينهما واذا فقه انه لا فرق أى في فساد الفرض بالتقييد بين ما اذا قرأ
 في الخامسة؟ ولا واستشكله في البحر بأن المفسد هو الخلط ولم يوجد لفساد الركعة بخلافه عن القراءة ويؤيده
 ما مر أن السجود الخالي عن الركوع لا يعتد به فكذا الخالي عن القراءة الآن يفرق بأنه قد عدها تمام الركعة
 بدون القراءة كما في المقتضى بخلاف الخالية عن الركوع نهر (قوله وسجد للسهو) لم يفصل هنا بين ما اذا كان
 مستقماً للقيام أو لا ويبنى أن لا يسجد في الثانية كما مر في تشهد الاول (قوله لتأخير القعود) أشار به الى الرد
 على من قال ان السبب ترك واجب السلام لانه لم يؤخره عن محله لانه بعد القعود ولم يقعد (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه راجع الى كل المتن فيكون محمد ثالثاً لا يجوز لها ان لا يكون كذلك لاطلاق الفرضية وكلما بطل الفرض
 عنده بطل الاصل فتعين أن يكون راجعاً الى قوله برفعه فيكون المتن اختصار قول الامام رضى الله تعالى عنه
 وأبى يوسف في عدم بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لانتم الابرار اه حلي وفيه أنه قد تم أن محمد لا يطل
 الاصل بطلان الوصف الا اذا لم يمكنه الخروج عن العهدة كأن طلعت الشمس في القبر ما هنا فقد أمكنه بضم
 السادسة ليصير الكل نقلاً ولفساد عنده في هذه الصورة من جهة أنه يفترض القعود على رأس كل شفع
 في النافذة ولم يقعد على رأس الاربعة والى ذلك تشير عبارته في شرح الملتقى (قوله لان تمام الشئ بآخره) أى
 والرفع آخر السجدة اذ الشئ انما ينتهي بصدقه ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه فيه جاز ولو عت بالوضع لما جاز
 لان كل ركن اذا قبل الامام لا يجوز بجر (قوله فلو سبقه الحدث) أى في مسألة المصنف (قوله وبني) أى على
 صلاة الفرض بأن يقعد ويسلم حلي (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه قال لا يعود الى القعود وبطل فرضه بجر (قوله
 حتى قال) أى أبو يوسف لما أخبر بجواب محمد بجر (قوله زه) بازى المكسورة وهى كلمة تقولها الابعام عند
 استحسان شئ وقد تستعمل في التحكم كما يقال لمن أساء أحدثت قهساً فى وهذا التعجب اغايبم بالتحقيق من
 مذهبه ما فان قوله فسدت لا يسلم محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به أبو يوسف رجها الله تعالى حلي وقيل
 الصواب في الزاى الضم والزاى ليست بخالصة بجر عن المغرب والهاء مكسورة كما هو في لغتهم وبعضهم ضبطه
 بسكونها على وزن قف (قوله والعبارة للامام) في القعود قبل التقييد وفي عدمه (قوله لم تنفذ صلاتهم) لانه
 لما عاد الامام الى القعدة ارتفع ركوعه فيرفع ركوع القوم أيضاً لانه مبنى عليه فبقي لهم زيادة
 سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بجر عن المحيط وهذا انما يظهر لور كع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم
 وسجدوا فسدت زياتهم ركعة على ما يظهر وفي القبح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاد لا يعودون التشهد (قوله
 ما لم يتعمدوا) والافسدت لانفرادهم في محل الاقتداء (قوله وقد الخامسة بسجدة) أى بحسب الصورة
 والافلاخامة لارتفاع قيامهم وركوعهم بارتفاع قيام الامام وركوعه (قوله وضم سادسة) وقيل
 لا بضم حلي عن البحر (قوله ولو في العصر) وجه المبالغة أن التثنية بعده مكرره ورد بأنه لم يؤد العصر فالتثنية
 واقع قبله وهو جائز من غير كراهة كذا أورده صاحب النهر قال ثم بعد مدة من حين اقرا هذا المحل بالجامع
 الاظهر أنه يمكن حمله على ما اذا كان يقضى عصر أو ظهر ابد العصر فانه بضم كما هو ظاهر وعلمه تسع المبالغة
 (قوله والقبر) فيه من المسامحة ما لا يخفى اذا المناسبات الرابعة اه حلي وانما ترك المغرب لانه لا يأتي على

وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض
 عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد
 بركات بجر قلته وفيه كلام والظاهر أنهم
 واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر
 ولنا في رسالة حافلة فراجعها (ولو سماع
 القعود الاخير) كله أو بعضه (عاد) وبني
 كون كلا الجلستين قدر التشهد (ما لم يقبدها
 وسجد للسهو) تأخير القعود (وان قبدها
 بسجدة) عامداً أو ناسياً (فخول فرضه نقلاً
 برفعه) الجبهة عند محمد وبه يقتضى لان تمام
 الشئ بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه
 فوضاً وبني خلافاً لابي يوسف حتى قال زه
 صلاة فسدت أصلها الحدث والعبارة للامام
 حتى لو عاد ولم يعلم به القوم حتى يعودوا
 لم تنفذ صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها
 يلغز أى مصل ترك القعود الاخير وقيل
 الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (وضم
 سادسة) ولو في العصر والقبر

الركعة الزائدة بشئ (قوله ان شاء) أشار به الى أن الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب وسبق في أمهات فقهية
 على رأس الرابعة وقام الى الخامسة وقبدها بسجدة فانه يضم سادسة ولوفى الاوقات المكروهة فينبغي
 أن لا يكره هنا أيضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما ١١ بحرويه الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة
 والاعتناء بالقصد (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولوفى العصر والفجر وقوله والاعتناء أى وجوب
 الاعتناء راجع الى قوله ان شاء وقوله بالقصد أى بالنسبة الى النفل (تقنة) اذا اقتدى به انسان في الخامسة
 ثم أقصد هاهنا في قول محمد لا يتصور القضاء وعنده ما يقضى سنة الشروع في تحريمة الست بخلاف ما اذا عاد
 الامام قبل السجدة فانه يقضى أربعها (قوله لان النقصان) أى الحاصل بترك القعدة لا ينجبر بسجود السهو
 فان قلت انه وان فسدت فضا فقد صح تفلا ومن ترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلو اذا
 لم يجب عليه السجود نظر هذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن تفلا انما تحقققت النفلية بتقصيد
 الركعة بسجدة والضم فهي عارضة (قوله مثلا) أى وقعد في الثالثة الثلاثى أو في ثمانية الثاني ١١ حلبي (قوله)
 عاد وسلم) لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وأمكنه اقامته على وجهه بالقعود وما دون الركعة محل الرفض
 ثم اذا عاد لا يعيد التشهد بحرويه واستفاد من التعليق أن العود واجب فسلامه فائما مكروه (قوله ثم الاصح)
 أن القوم الخ) مقابله ما قبل انهم يتبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى في النافلة اتبعوه لان صلاتهم تمت
 بالقعدة بحرويه وجه الاصح أنه لا اتباع في البدعة (قوله تبعوه) أى في السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام)
 أشار به الى أن معنى تمام فرضه عدم فساده والافصلاته ناقصة كما سبقت في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام
 اليه أشار في البحر حاجي (قوله وضم الخ) أى ندب على الاظهر وقيل وجوباً حلبي عن البحر (قوله ولوفى العصر)
 أشار به الى أنه لا فرق في الاعتناء بفلا بين الاوقات المكروهة وغيرها في البحر اطلق في الضم فشمع ما اذا كان
 في وقت مكروه كما بعد العصر والفجر لان التقطيع انما يكره فيما اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار
 فلا وعليه الاعتماد كذا في الخاتمة وهو الصحيح وعليه الفتوى وهي رواية هشام ١١ بحري (قوله به يفتى) أشار به
 الى الرد على الزيلعي حيث حكم بكرهية الضم في الفجر دون العصر حلبي عن البحر وفي التجنيس الفتوى على
 رواية هشام من عدم الفرق بين الصحيح والعصر في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم
 فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهر ولم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد لله هو لم يؤد سجود
 السهو وعلى الوجه المستحسن فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد لله وبخلاف المسئلة الاولى
 فان الفرضية لم تنب لاحتياج الى تدارك نقصانها حلبي عن الدرر (قوله ولا عهدة لقطع) لانه غير مقصود انتهت
 حلبي (قوله ولا بأس باتمامه الخ) أشار به الى أن اتمامه حينئذ خلاف الاولى حلبي عن البحر ومقتضى ما مر
 جريان الخلاف في الضم أنه مندوب أو واجب لأنه خلاف الاولى (قوله في الصورتين) الصورة الاولى عاد وسلم
 والصورة الثانية وضم اليها سادسة ١١ حلبي (قوله وترك في الثانية) أى ترك سلام الفرض الخاص به وهو
 ما يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهما وان كان سلامه على رأس الست مخرجاً من جميع الصلاة لكنه
 فانه السلام المختص ١١ حلبي (قوله في الاصح) وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال شوبان ١١ حلبي
 عن القهستاني (قوله ولواقتدى به الخ) أى لواقتدى بشخص بالذى قد عد على الرابعة ثم قام وضمت سادسة
 صلاة أى الركعتين أيضاً أى مع الاربع والاولى أن يقول صلى الاربعة أيضاً لان صلاة الركعتين محل وفاق
 وهذا قول محمد لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شارعا في النفل من غير تكبير جديدة ولما بقيت التحريمة
 صار شارعا في الكل وعند أبي يوسف يلزمه ركعتان قال في المنع والاصح قول محمد ولواقتدى به مفترض في قيام
 الخامسة بعد القعود قدر التشهد لا يصح اقتداؤه ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل
 فكان اقتداءه المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقبدها
 بسجدة بحر (قوله وان أقصد) أى النفل الذى اقتدى فيه قضاها هو قول أبي يوسف وقال محمد لا يلزمه شئ
 (قوله به يفتى) راجع الى المسئلةين قال في البحر والحاصل أن المعصوم قول محمد في كونه يصلى ستاً وقول أبي
 يوسف في لزوم ركعتين وفي السراج وعليه الفتوى (قوله هو) يحتاج اليه بالنظر الى قوله سجدة لا بالنظر
 الى قوله لم يفسد وعدم الفساد استحساناً لانه بقيامه به صلاة واحدة فبقى القعدة واجبة والخاتمة

(ان شاء) لاختصاص الكراهة والاعتناء
 بالقصد (ولا يسجد لله على الاصح) لان
 النقصان بالفساد لا ينجبر (ثم قام عاد
 في الرابعة) مثلاً وقد اتشبه (ثم قام عاد
 وسلم) ولو سلم فاعاد الاصح ثم الاصح أن القوم
 ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان سجدة
 للخامسة) ولو لانه (ثم فرضه) اذ لم يبق
 عليه الا السلام (وضم اليها سادسة) ولوفى
 العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر
 به يفتى (ليصير الركعتان له نفلاً) والضم هنا
 أكد ولا عهدة لقطع ولا بأس باتمامه
 في وقت كراهة على المعتد (ويجوز) (و)
 في اله ورتين لنقصان فرضه بتأخير الركعتين
 في الاولى وترك في الثانية (و) الركعتان
 (لا يثبتان عن السنة الرابعة) بعد الفرض
 في الاصح لان المواظبة عليه فيهما صلاحها
 بتحريمة ابتدائه ولواقتدى به فيهما صلاحها
 أيضاً وان أقصد قضاها به يفتى نقابة (ولو
 ترك القعود الاقول في النفل هو واجب ولم
 يفسد استحساناً)

حتى الفرض له حلي وفي البحر اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يقيد بها بسجدة
 حتى عادت بين أن القعدة وقعت فرضا فيكون رفض الفرض لمكان الفرض اه منح (قوله أيضا) الاولى حذفها
 لفهمها من كما أي وهو بقيا به جعلها صلاة واحدة فتبقى القعدة واجبة والخاتمة هي الفريضة (قوله وقد
 قد مننا) أي عند قول المصنف سماع القعود الاول اه (قوله وقبل لا) لانه صار كالقروض منح (قوله فرضا
 أو نفلا) أشار به الى أن هذا التبعير لعمومه اولى من قول الكنز ولو سماع منع التطوع (قوله بعد السلام)
 وكذا قبله وانما ذكر البعدية لانها اولى (قوله عليه) أي على ماصلي (قوله أي بكره له تحريما) استظهار
 لصاحب البحر وسواء نواه ركعتين أو لا وأربعا قال الحلبي عن شيخه هذا في البناء على النفل وأما البناء على
 الفرض فانه كراهتان أخرتان الاولى تأخير سلام المكتوبة والثانية الدخول في النفل بلا تحريمة مبتدأة وهذا
 الاخير يظهر في بناء النفل على مثله اذا كان نوى أو لا ركعتين (قوله ثلاثا يبطل سجوده بلا ضرورة) أي وباطال
 الواجب لا يجوز الا اذا استتم تحصيله نقض ما فاقه كافي من سلة المسافر الآية (قوله اذا نوى الإقامة) بعد
 ما سجد لله وهو فيلزمه الرابع (قوله لانه لو لم يكن) أي وقد زعمه الا تمام بنية الإقامة بطلت صلاة الفرض وفي البناء
 نقض الواجب ونقض الواجب أدنى فيحصل دفعا لا على بحر (قوله والمسافر) ظاهره أن في إعادة سجود السهو
 للمسافر خلافا بدليل قول المصنف على المختار المنسحب عليه مع أنه لا خلاف فيه كما يؤخذ من البحر والاولى
 تأخير بعد قوله على المختار ويجعله من بابها بكافعل في البحر (قوله على المختار) وقبل لا به لانه لما وقع
 جابر افعته انتهى حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة
 أصلا تحقق الجهر بالسجود في احرام الصلاة حلي عن الامداد (قوله وعلى هذا) أي على ما ذكر من أنه
 يعود اليها اذا سجد وعنده محمد وزفر يصح الاقتداء بطلقا كذا في النهر (قوله والصواب) أنه لا يبطل وضوءه
 أي عندهما لان القعدة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعذر العود الى السجود بعد القعدة
 وعند محمد تنتقض مطلقا اه حلي تحتصر (قوله لسقوط السجود بالقعدة) لما فاقم له حلي (قوله وكذا
 بالنية) فان الحكم اذا نوى الإقامة قبل السجود أن لا يتغير فرضه عندهما وبسقط السجود لانه لو سجد عاد الى
 حرمة الصلاة فيغير فرضه أربعا فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بحر وقال
 في معراج الدراية انه عندهما لا يتغير فرضه سواء سجد للسهو أو لا لانه لو تغير قبل السجود انحلت النية قبل
 السجود ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد أصلا فلو صحت لصحت بلا سجود ولا وجه له
 عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اه وقيد بكونه نوى الإقامة قبل السجود لانه لو نواه ما بعد
 ما سجد سجدة أو سجدتين تغير فرضه اتفاقا ويسجد في آخرها للسهو لان النية صادفت حرمة الصلاة فصار مقبلا
 كذا في المحيط اه وادعى الشرنبلالي أنه يتغير فرضه بنية الإقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما ينجز مداه
 (قوله اثلا يقع في خلال الصلاة) وأورد عليه أن هذا لازم أيضا في اذا نواه في السجود فالاولى في التعليل ما ذكره
 صاحب المعراج من أنه لو تغير الخ (قوله ويسجد للسهم ولو لمع سلامة للقطع) قيد بالسهو لانه لو لمع عليه صلابة
 وتلاوة وهو ذلك لا حداثا ما قدمت أما في الصلابة فظاهر لانه سلم عام اذا كراه ما ركن عليه وأما
 في التلاوة فهو ظاهر الرواية وقد علل محمد القساده في ما بأنه لا يستطیع أن يقضى ما هوذا اكره بعد تسليمه
 بخلاف ما اذا كان ناسيا حيث لا تنفس لكنه اذا نذرهما أن في الصلابة أو لائم التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط
 فلمذاكرها كان سلامة قاطعا وسقط منه التلاوة والسهو أما التلاوة فلان الصلاة لا تنقض خارجها
 والسهو بالتبع لها فأفاده في البحر (قوله لانية تغيير المشروع) أي بالقطع والمشروع سجود السهو لغو كنية
 الابانة بصريح الطلاق وكنية الظهور ستا بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو بجزئية فانه يحكم بكفره لزوال الاعتقاد
 (قوله لبطان التحريم) علمه المفهوم قوله ما لم يتحول أو يتكلم (قوله ولو نسي السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح
 ومفهومه أنه لو سلم ذلك اكره السهوية أو الصلابة أو التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهوية كما هو ظاهر وصحيح
 في الاخيرين لكن في تذكر الصلابة تفسد الصلاة لا في التلاوة صرح به في البحر اه حلي (قوله مادام في المسجد)
 ظاهره ولو يتحول عن القبلة ولم يذكر حكم الصلابة وذكره في البحر فقال وان كان في الصلابة فانصرف ان
 ياوز للصوف خلفه أو عنقه أو يدر فسدت في الصلابة وتقرر النقض وعدم الجهر في التلاوة وان نسي أمامه

لانه كما شرع ركعتين شرع أربعا أيضا
 وقد قد مننا أنه بعد ما لم يقيد الثالثة
 بسجدة وقبل لا (واذا صلى ركعتين) فرضا
 أو نفلا (وسها فيح) ما سجد له بعد السلام ثم
 أراد بنا شفع عليه لم يكن له ذلك البناء أي
 بكره له تحريما لا يبطل سجوده بلا ضرورة
 (بخلاف المسافر) اذا نوى الإقامة لانه لو لم
 بين بطلت (ولو فعل) ما ليس له من البناء
 (سبح) بناؤه (لبقاء التحريم) وبعبارة
 والمسافر (سجد السهو على المختار) لبطالته
 بوقت (في خلال الصلاة) (سلام من عليه
 (سجود) (ويخرج) من الصلاة خروجا
 (موقوفا) ان سجدة عاد اليها والاولى هذا
 (فصح) الاقتداء به وببطل وضوءه بالقعدة
 وبصرف فرضه أربعا بنية الإقامة ان سجد
 للسهو في المسائل الثلاث (والا) يسجد
 (لا) تنبت الاحكام المذكورة كذا في غاية
 البيان وهو غلط في الاخيرين والصواب أنه
 لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجد
 أو لا لسقوط السجود بالقعدة وكذا بالنية
 لا لا يقع في خلال الصلاة وتقامه في البحر
 والنهر (ويسجد للسهم ولو لمع سلامة) ناويا
 (للقطع) لان نية تغيير المشروع لغو (مالم
 يتحول عن القبلة أو يتكلم) لبطان
 التحريم ولو نسي السهو أو سجدة صليبة
 أو تلاوة يلزمه ذلك مادام في المسجد

فإن كان له ستره بنى ما لم يجاوزها وإن لم يكن له ستره فإن جاوز موضع السجود لا يعود وهو الأصح (قوله فوهما) مفعول لأجله أو يقال فيه ما قبل في زيد عدل (قوله لأنه دعاء من وجه) لأنه يطلب به الأمان على المؤمن بأذى والدعاء غير قاطع للصلاة • تنبيه • وقع السهو منه صلى الله عليه وسلم فلم عن ركعتين ودليله حديث ذى الدين وكانت صلاة العشاء قال شارح المسارق عند قوله عليه السلام انما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني في الحديث ما يدل على جواز السهو على الأنبياء وقالت طائفة لا يجوز لأنه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن السهو مجتمع عليهم في الاخبار عن الله تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي قامت عليه المجزة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز وسهو نينا عليه الصلاة والسلام كان لمقام شغله بالله تعالى عن الصلاة وفي هذا المعنى قبل

ياسأئلي عن رسول الله كيف سها • والسهو عن كل قلب غافل لاهي
قد غاب عن كل شيء مرة فوها • عما سوى الله في التغلبي لله

أبو السعود (قوله في الأولين) الظاهر أن الجمع الكثير في سواهما كذلك وقد بحثه بعض (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قديمه محتملها الوافي بما إذا حضر جمع كثيرا ما إذا لم يحضر فجمعها مع فالظاهر السجود لعدم الداعي إلى الترك وهو التشويش اه أبو السعود (قوله وإذا شك) الشك تساوى الأمرين بحر (قوله في صلته) قديما فأخرج الحج وفيه خلاف كما يأتي وقوله عادة له وقول شمس الأئمة السرخسي واعتبر بنظر الإسلام السهو في هذه الصلاة فالأقوال بما في الشرح ثلاثة ونمرة الخلاف فيها أنه إذا سها في صلته أول مرة واستقبل ثم لم يسه سنيين ثم سها فعلى قول شمس الأئمة يستأنف لأنه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعادة وكذا على ما ذكره نخر الإسلام لأنه أول سهو وقع له في هذه الصلاة ويحترى على قول الأكثر فقط وهذا هو الصواب خلافا لما في السراج وما نقله في التهر من البحر وهو وأشار بقوله في صلته أيضا إلى أن الشك قبل الفراغ منها فلو شك بعد الفراغ منها أنه صلى ثلاثا وأربعه بالأنثى عليه ويجعل كأنه صلى أربعه جلا لمره على الصلاح والمراد بالفراغ منها الفراغ من أربعه سواء كان قبل السلام أو بعده ولو تذكر أنه ترك ركعا وشك في تعيينه فالأولى بسجدة واحدة ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسهو اه بحر (قوله كم صلى) أشار بكم إلى أن الشك في العدد مع اتحاد الصفة فالوكان الشك في الصفة كما إذا صلى ركعة من الظهر بنيت ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر فالو يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو كان الشك في سجود بأن تذكر مصلى العصر أنه ترك سجدة ولا يدري أنه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فإنه يحترى فإن لم يقع تحريه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال أنه تركها من العصر ثم بعيد الظهر احتياطا ثم بعيد العصر فإن لم يعد فلا شيء عليه بحر (قوله بمحل) واستثناؤه بالنية لقولنا لا يخرج بها من الصلاة ولو لم يأت بتناف وأكملها على غالب ظنه لم تبطل إلا أنها تكون تقلا ولزمه أداء الفرض لو كانت الصلاة التي شك فيها فرضا فلو كانت تقلا ينبغي أن يلزمه قضاؤه وان أكملها وجوب الاستئناف بحر بحثنا (قوله وان كثر شك الخ) الكثرة على قول الأكثر تحصل عزة ثانية وعلى قول شمس الأئمة السرخسي بالاعتناء وعلى قول نخر الإسلام بجزئية ثانية في هذه الصلاة واعلم أنه روى أحاديث ثلاثة كل حديث دل على حكم من هذه الأحكام الثلاثة فاعلمنا الجميع بهذا التفصيل وهو أولى من إهمال البعض (قوله بغالب الظن) وبه برعنا بكبر الرأي وقد يعبرون بالتحري وهو طلب الأخرى وقد يعبرون بالظن (قوله للخرج) أن أكرم بالاستقبال في كل شك عرض له فلو لم يأخذ بكبر رأيه بأن غلب على ظنه أنه سها الرابعة فأعدها وقعد وضم إليها أخرى وقعد احتياطا فهو مسمى (قوله وقعد في كل موضع الخ) هذا في البناء على الأقل فقط فالفي البحر وعند البناء على الأقل يقد في كل موضع يتوهم أنه محل قعوده فرضا كان القعود أو واجبا كسب لا يكون نارا كفرض القعدة أو واجبا فان وقع في رباعي انما الأولى أو الثانية يجعلها الأولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد فيأبى بأربع قعدت قعدتان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان انتهي (قوله لا يصير نارا كقرض القعود) عليه للمعطوف مع المعطوف عليه المحذوف تقديره إذا كان قرضا

(سلم مصلى الظهر) مثلا (على رأس الركعة ثين فوهما) انما هما (أتمها) أربعه (ومجد للسهو) لأن السلام ساهيا لا يبطل لأنه دعاء من وجه (بجلاف ما لو سلم على ظن) أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن (أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء فظن أنهما التراويح فسلم) أو سلم إذا ذكر أن عليه ركعا حيث يبطل لأنه سلام عد وقيل حتى يلى حتى يقصده بخطاب آدمي (والسهو في صلاة العبد والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء) والخيار عند المتأخرين عدمه في الأولين لدفع الفتنة كما في جمعة الجبر وأقره المصنف وبه جزم في الدرر (وإذا شك) في صلته (من لم يكن ذلك) أي الشك (عادة له) وقبل من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه أكثر المشايخ بحر عن الخلاصة (كم صلى امتأنت) بعمل مناف وبالإسلام فاعدا أولى لأنه المحال (وان كثر) شك (عمل بغالب الظن ان كان) له ظن للخرج (والأخذ بالاقول) لتيقنه (وقعد في كل موضع فوهما موضع قعوده) ولو واجبه الثلاث يصير نارا كقرض القعود أو واجبه

(بحوله فاعلم أنه إذا شغل ذلك الشك الخ) قال في الدر المنثور في تفكر في صلاته أن منعه من أداء ركن كقراءة آية أو ركوع أو سجود أو أداء واجب كالقعود يلزمه السهو وان منعه من سنة كالسجود في الركوع لا يلزمه هو الأصح قاله المصنف (قوله قدر أداء ركن) ظاهره ولو بلا سنة وهو مقتدر بسبب أن الله (قوله ولم يشغل حاله الشك بقراءة ولا تسبيح) أما إذا اشتغل بهما ولو في غير محلهما كما هو ظاهره فلا سهو عليه (قوله سواء عمل الخ) أشار به إلى أن قوله جميع أراد به المجموع وهما الصورتان اللتان تبقى فيهما الصلاة أما الصورة التي يستأنف فيها فلا يظهر فيها ما ذكر (قوله أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا) تفكر قدر أداء ركن أولا كأنه في فصل البناء على الأقل حصل النقص مطلقا بحتم الزيادة فلا بد من جابر وفي الفصل الثاني نقصان بطول التفكير لا بطلقه اهـ بمرور صريح في الجهر عن القبح بوجوبه في جميع صور الشك سواء عمل بالتعزى أو بنى على الأقل (قوله أخبره عبد الخ) هذه الصورة مستثناة من صور الشك فلا يخل فيها التفصيل السابق وإنما كانت من صور الشك لأن الشك في صدقه شك في الصلاة بخلاف ما إذا كان عنده أنه صلى أو بعافاه لا يلتفت إلى قول الغبر (قوله وشك في صدقه وكذبه) أما إذا صدقه فتفرض إعادة كما لا يخفى وقوله أعاد احتياطا لظاهر منه الاقتراض أيضا لأنه لم يخرج عن عهدة الفرض يمين وأما إذا كذبه فلا يعيد وقيد بالعدل الواحد لأنه لو أخبره عدلان بعدم الانعام لا يعتبر شك عليه الأخذ بقوله ما كان في مراعى الفلاح (قوله ولو اختلف الإمام والقوم الخ) أي كل القوم أمالوا لاختلاف القوم وقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى أربعا والإمام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الإمام وإن كان معه واحد فإن أعاد الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به سمح اقتداءهم لأنه إن كان الإمام صادقا يكون هذا اقتداء المتفعل بالمتفعل وإن كان كاذبا يكون اقتداء المقترض بالمقترض (قوله لم يعد) أما الجماعة فيعيدون لظنهم فساد الصلاة (قوله شك أنهم ثمانية الوز الخ) تقدم للشارح عن الحلبي أنه لا فرق بين الشك والسهو في إعادة القنوت (قوله أو أحدث أولا) أي هل طرأ على طهارته حدث فاطهارة متبقية (قوله أو أصابه) أي في بدنه أو فوه أو مكانه نجاسة مانعة وإذا شك هل أصابه نجاسة قدر الدرهم وكان أول مرة هل يعيد وجوبا يجزى (قوله أو مسح برأسه أولا) أي وكان قبل الفراغ أما إذا كان بعد الفراغ لا يعتبر كما تقدم في فروع النوافل (قوله استقبل) مثله ما إذا شك في بعض أعضاء الوضوء وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وإن كان يعرض له كثير لم يلتفت إليه بمر عن المراجع ثم الاستقبال لا يظهر في الوضوء بل المراد أنه يمسح الرأس اللهم إلا أن يقال إنما يستقبله بأي سنة الوضوء والتقيد بالرأس اتفاق لما في مراعى الفلاح شك في بعض وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وإن كثر شكه لا يلتفت إليه (قوله وظاهر الرواية البناء على الأقل) هذا في طواف الفرض واطاهر أن غيره من الواجبات كالسجود والركوع وطواف الوداع بل والقعود كذلك ومقابل ظاهر الرواية أنه يتعزى وقبل يؤدى ثانيا لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التجزى في باب الصلاة أحوط وهو قول عامة المشايخ بجر

(باب صلاة المريض)

المريض حقيقة ضرورية ولا شك أن فهم المراد من لفظ المرض أجلى من فهمه من قولنا معنى يزول بجملته في بدن الحى اعتدال الطبائع الأربع بل ذلك يجري مجرى التعريف بالاختي وعرفه في كشف الاسرار بأنه حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعى بجر (قوله من إضافة الفعل لفاعله أو محله) كل فاعل محل ولا عكس فإن المريض محل للصلاة وفاعل لها والنسبة في قواهم تحريك الخشية محل للمركبة وليست فاعله لها اهـ حلبي (قوله ومناسبة) أي مناسبة ذكره عقب سجود السهو (قوله كونه عارضا ما ويا) فانه قد مضى مع السهو من هذه الخشية ولم يبين وجه تأخيره عن سجود السهو ويظهر في الجهر بقوله والسهو عام موقع للشهوة المريض والصحيح فكانت الحاجة إلى بيانه أمس فتدبره (قوله فتأخر سجود) فعل وفاعل أي لمراعاة هذه المناسبة بين سجود السهو وصلاة المريض لم تأخر سجود التلاوة أي وكان حقه أن يذكر مع سجود السهو المناسبة بينهما في أن كلا منهما مثل جزء الصلاة أو أن كلا سجود ينسب على أمر يقع في الصلاة متأخرا عنه إلا أن سجود السهو يختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا (قوله من تعذر) أي تعسر وليس المراد عدم الامكان بمر عن الذخيرة (قوله أي كنهه) فسر به لما سألني في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام اهـ حلبي (قوله لمريض حقيقى)

(و) اعلم أنه (إذا شغل) ذل الشك فتفكر قدر أداء ركن ولم يشغل حاله الشك بقراءة ولا تسبيح) ذكره في الذخيرة (وجب عليه سجود السهو) (جميع) (صور الشك) سواء عمل بالتعزى أو بنى على الأقل فتح تأخير الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا وفي غلبة الظن أن تفكر قدر ركن ففروع فأخبره عدل بأنه ما صلى أربعا وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطا ولو اختلف الإمام والقوم فلو الإمام يمين لم يعد والا أعاد بقوله شك الإمام بالوزن ثم نالته قسوة فعد ثم صلى أخرى وقت أيضا الأصح شك هل كبر للاستحاش أولا أو أحدث أولا أو أصابه نجاسة أولا أو مسح برأسه أولا واستقبل أن مكان أول مرة والا لا واختلف لو شك في أركان الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل وعليك بالاشياء في قاعدة اليقين لا يزول بالشك (باب صلاة المريض) من بطلان الفعل لفاعله أو محله ومناسبة كونه عارضا ما ويا فتأخر سجود التلاوة ضرورة (من تعذر عليه القيام) أي كنهه (لمريض حقيقى)

الحقيقي ما يتعسر معه القيام كافي النهر وأما الحكمي فلا يتعسر لكنه يشترطه المرض أو عتد وهذا أولى
 في الحلبي من تفسير المرض الحقيقي بما يتعسر معه القيام (قوله وحده) أي المرض الحقيقي كافي البصر
 خلافا لما في الحلبي وفي المجتبى حد المرض المسقط للقيام والجمعة والمبج للافطار والتبج زيادة العلة أو امتداد
 المرض أو اشتداده أو مجده وجمعا (قوله أي في الفريضة) أي وما ألحق بها كعبدة ووزن ونص على القيام
 فيه (قوله أو حكمي) انما كان حكما لأن القيام لا يتعسر عليه وقت الصلاة وبحت فيه الجوى بأنه مريض
 حقيقة تعذر قيامه حكما لا مريض حكما (قوله بأن خاف زيادته) اما بقية أو باخبار طبيب حاذق مسلم (قوله
 بقيامه) متعلق بقوله بده برته وحذف من الاول نظيره (قوله أو دوران رأسه) أي وان لم يكن مريضا بأن كان
 في سفينة وهو بالنصب عطف على قوله زيادته (قوله أو وجد لقيامه الماشددا) فيه أن هذا امر يفرض للمرض
 الحقيقي السابق في قوله وحده الخ (قوله سلس) كفرح (قوله أو تعذر عليه الصوم) أي لو صلى قائما ولا يقدر عليه
 الا بالقطر فانه يصوم ويصلي قاعدا ولو قدر على القيام لا السجود صلى قاعدا ولو كان بحيث لو صلى قائما
 رآه العدو أو كان في خيمة لا يستطيع أن يقيم عليه فيها وان خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر صلى قاعدا
 وكذا لو كان به وجع الشقيقة أو وجع الضرس أو الرمد ولا يستطيع القيام بسببها كافي القهستاني ومن به أدنى
 علة وهو في طريق تخاف أن نزل عن المحمل للصلاة يتي في الطريق فانه يجوز أن يصلي الفرائض على محمله وكذا
 المريض الراكب اذا لم يقدر على التزول ولا على من يركبه يجر (قوله كما مر) أي في شروط الصلاة حيث قال وقد
 ينضم القعود كن يسبل برحه اذا قام أو يسلس بوله أو يدور بعورته أو يضعف عن القراءة أصلا أو عن صوم
 رمضان ولو أضعفه عن القيام الخروج للجماعة صلى في بيته منفردا به يفتي خلافا للأشياء حلي (قوله أو انسان)
 المراد به الخادم وبه عبر في العناية برفع القدير وفيه أن السادة بقدره الغير عاجز عند الامام اللهم إلا أن يراد
 بالغير غير الخادم اه حلي قلت هذه القاعدة ليست عامة بدليل أنه يلزم الوضوء اذا قدر عليه بانه أو رقيقه
 لا بزوجته والاي بعد قادر على القراءة بالقارئ على ما تقدم من الجائز أن يخص من الخادم أيضا (قوله
 ذلك) أي الاستناد المفهوم من مستندا (قوله على المختار) ظاهره كالتنهر أن المسئلة خلافية ولم يحك
 صاحب البحر والنهستاني خلافا (قوله كيف شاء) أي تبرعا أو محبة أو كالتشهد (قوله على المذهب)
 به جزم صاحب القرار لأن الايسر عدم التقييد بكيفية من (قوله قالهيات أولى) فيه أنه انما سقطت الاركان
 لتعسر ها ولا كذلك الهيات (قوله قيل وبه يفتي) قاله صاحب الخلاصة وصاحب التبيين قال في النهر
 والخلاف في غير حالة التشهد أي أما في جالسها المعتادة انفسا فوافيه أن العلة التي ذكرها الشارح تظهر فيها
 (قوله بر كوع) متعلق بقوله صلى (تمه) ادليل على صلاة المريض ما أخرجه الجماعة الا النسائي من حديث
 عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فدأت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع
 فقاعد فان لم تستطع فعلى جنبك وثبت في رواية فان لم تستطع فاستقبلا يكلف الله نفسا الاوسعها (قوله
 على المذهب) لا يروى عن أصحابنا خلافاه يجر (قوله لأن البعض معتبر بالكل) فمن قدر على كل القيام أتى به
 كذلك من قدر على بعضه (قوله بل تذا السجود كاف) كما اذا كان في حلقه خراج ولا يقدر على السجود
 ويقدر على غيره من الافعال (قوله لا القيام) أي لا يكون تعذر القيام كافيا في ترك الركوع بل لابد جئتخذ
 أن ياتي به من قعود والاولى في تفسيره أن يقال أي لم تعذر عليه القيام قال الحلبي يتي ما لو قدر على السجود
 وهجز عن الركوع قال في النهر وهذا لا يمتد ورقات من هجز عن الركوع هجز عن السجود اه أقول على فرض
 تعذره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة اليه ولا يمتد المقصد عند تذا الوسيلة كما يسقط الركوع
 والسجود عند تعذر القيام اه (قوله بالهزم) قال في الناموس وما اليه كوضع أشار ككأ وما انتهى فأوما
 موهوز اللام فمن كتبه بالياء على صورة أعطى فقد أخطأ كما لا يخفى فوح ولو كان جبهة وأخذه عذري صلى
 بالاياء ولو كان الجرح بجبهته فقط لم يجره الايما وعليه أن يسجد على أنفه كذا في البحر ويكتفي في الايما أدنى
 الاثنا عشر ركوع ثم دونه للسجود ولا يلزمه تقرب الجبهة الى الارض بأقصى ما يمكنه (قوله لقربه من الارض)
 أي فيكون أشبه بالسجود قاله المصنف (قوله لزوما) مرتبط بقوله يجعل فلو سقاه المجهز (قوله ولا يرفع
 الى وجهه شيئا) سجود وسادة وفيه إشارة الى أنه لو سجد على موضوع على الارض من غير رفع لا يكره

وحده أن يلحقه بالقيام ضرره يفتي (قوله
 أو فيها) أي في الفريضة (أو حكمي) بأن
 (خاف زيادته أو بده برته بقيامه أو دوران
 رأسه أو وجد لقيامه الماشددا) أو كان
 لو صلى قائما سلس بوله أو تعذر عليه الصوم
 كما مر (صلى قاعدا) ولو مستند الى وسادة
 أو انسان فانه يلزمه ذلك على المختار (كيف
 شاء) على المذهب لأن المرض أسقط عنه
 الاركان قالهيات أولى وقال رحمه الله
 قيل وبه يفتي (بر كوع) ومجودون قد شهد
 بعض القيام ولو سكتا على عا أو حاط
 (قام) زوما بقدر ما يقدر ولو قدر رؤية
 أو تكبير على المذهب لأن البعض معتبر
 بالكل (وان تعذرا) ليس تعذرهما معا شرطا
 بل تعذر السجود كاف (لا القيام أو ما)
 بالهزم (قاعدا) وهو أفضل من الايما قائما
 لقربه من الارض (ويجعل سجوده أخفض
 من ركوعه) لزوما (ولا يرفع) الى وجهه شيئا
 يسجد عليه

كافي للمستأنف. (قوله فانه يكره تحريما) انه عليه الصلاة والسلام عن ذلك روى أن عبداً له بن مسعود
دخل على أخيه بعد وفده بمصر ورفعه إليه عود يسجد عليه فزع ذلك من يده من مكان في يده وقال هذا
شيء عرض لكم به الشيطان أوم لسجدوا وروى أن ابن عمر رأى ذلك من مريض فقال اتخذون مع الله آية
بصر (قوله بالبناء للمجهول) هذا ليس بلازم بل التبادر من قول المصنف ولا يرفع إلى وجهه شيئاً أن يقرأ
بالبناء للفاعل اللهم الآن يقال انما قيد به لانه لو رفعه بنفسه ربما كان عملاً كثيراً فيفسد (قوله
وهو يخفض برأسه) الباء زائدة لان خفض يهذي بنفسه (قوله على أنه ايماء) فلا يصح اقتداء من يركع ويسجد به
بصر (قوله الآن يجد حجم قوة الارض) الاولى حذف حجم كما حذفه في شرح الملتقى ثم ان هذا الاستثناء
لم يصادف محلاً لانه اذا رفع اليه شيء أو رفعه هو لا يتأتى أن يجد قوة الارض انما هو استثناء من مثله أخرى
وهو انه اذا سجد المريض على شيء موضوع على الارض صح على أنه سجد وان وجد قوة الارض وكان ارتفاعه
أقل من نصف ذراع والافهوا ياء فاعله الجلي وقوله وكان ارتفاعه أقل من نصف ذراع ظاهره أن الارتفاع
نصف ذراع مضرب في السجود وليس كذلك بل المضرب ما كان أكثر عند عدم الضرورة قال أبو السعود ولو سجد على
ما يجد حجمه من وسادة لم يكن ارتفاعه القدر المانع بأن كان قدر اربعة أو اثنين جاز على أن يركع وسجود
انتهى وقال في شرح الملتقى الآن يجد قوة الارض فتكون صلاته بالر كوع والسجود كما أفاده المصنف
واستفيد من هذين النصين أن الركوع في هذه المسئلة حقيقي كالسجود (قوله لعدم الايماء) أي للسجود وهو
فرض عليه وبتركه تركب محرم لانه يكون مبطلا للعمل وإبطال العمل منهي عنه بالنص (قوله ولو حكما) كالأول
فهرجولة ربه أن يستلقي أبداً على ظهره لينزع الماء من عينه ونهاه عن القعود والسجود أجزاء أن يستلقي
ويصلي القضاة وان مدة الأعضاء كرامة النفس كذا في البدائع (قوله لكرامة الرجل إلى القبلة) هي كرامة
تقرهبة عند الامام (أسمه بسرا) حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود لان حقيقة
الاستلقاء عند اذا اجاب الأيماء فكيف بالمرضى (قوله أو على جنبه الايمن) وهو أفضل من الايسر أبو السعود
(قوله والايمن) لان اشارة المستلقي تقع على هواء الكعبة وهو قبله إلى عنان السماء وشارة المضطجع
إلى جانب (قوله على المعقد) قابله أنه لا يجوز الاضطجاع على أحد الجانبين الا اذا تعذر الاستلقاء (قوله
وكررت في الحديث) في البصر عن السراج أن هذه المسئلة على أربعة أوجه ان دام به المرض أكثر من يوم ولبيلة
وهو لا يتقضى اجماعاً وان أقل من يوم ولبيلة أو يوماً ولبيلة وهو يعقل قضى اجماعاً وان كان أكثر وهو يعقل
أو أقل وهو لا يعقل فهو محل الاختلاف (قوله بأن زادت على يوم ولبيلة) أي بالساعات أو بالاقاوت على وزان
ما سأل في مسئلة الجنون اه طبعي (قوله في ظاهر الرواية) وقيل تؤخر ولا تسقط وصح (قوله وعليه الفتوى)
راجح إلى المقابلة لانه غلب عليه وهو اذا لم يفهم فانه لا يقضى فيه اجماعاً ومحل الخلاف فيما اذا برئ من مرضه
أما مات منه فانه يلحق الله تعالى ولا شيء عليه باتفاق وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الايماء
بالأمان فانه يكرهه فانه يلزمه القضاء وان كان القضاء يجب موسعاً لظاهره فانه في الايماء
بالاطعام عنه بصر (قوله سقرط الشرائط عند العجز) فلو كان وجه المريض إلى غير القبلة ولم يقدر على
التحول إليها بنفسه ولا بغيره صلى إلى جهة استطاعته لانه ليس في وسعه الا ذلك فان وجد أحد يحمله فلم يأمره
وصلى إلى غير القبلة جاز عند الامام وكذا الوصل على فراش نجس ووجد أحد يحمله إلى مكان طاهر ولو لم يمكنه
الوضوء ولا التيمم وجب على مملوكه فعل ذلك كما كسبه بخلاف الزوجين ولو حضرته الصلاة ولا يجد مكاناً طاهراً
أو مأثماً بعد بصر (قوله بالاولى) لان الشرائط أدنى من الارض كان لكونها كالوسائل (قوله ولا بعيد)
لعدم الاعادة فيها أعلى وهو الاركان (فرع) لو اعتقل لسانه يوماً ولبيلة فصل صلاة الاخرى ثم انطلق
لساخرة لزمه الاعادة بصر (قوله ينبغي أن يجزئه) قد يقال انه تعليم وتعلم وهو مقيد كما ذاقراً من المصحف
أو حله انسان القراءة وهو في الصلاة (قوله ولم يوم الخ) حديث عمران وابن عمر فان لم يستطع الايماء برأسه فانه
أحق بقبول العذوة منه بصر (قوله خلافاً لفر) فانه يجوز الايماء بما يجبه فان لم يستطع فبعينه فان لم
يستطع فبقلبه بصر (قوله يتم بما قدر) يعني قاعداً يركع ويسجد أو مومئاً فعدوا أو مستأفياً لم يقدر لانه
بناء الاصل على الاعلى وقد كثر في نصر قاموس وكفرح فهو أقدر (قوله على المعقد) وجهه أنه اذا انحنى كان

فانه يكره تحريماً (فان فعل) بالبناء للمجهول
ذكره العيني (وهو يخفض برأسه) سجوده
أكثر من ركوعه صح (على أنه ايماء) لا سجود
الآن يجد حجم قوة الارض (والا) أي
وان لم يخفض رأسه بل وضع المرفوع على
جنبته (لا) يصح لعدم الايماء (ولو تعذر
القعود) ولو حكماً أو مأثماً مستلقياً على ظهره
(وبجلاء نحو القبلة) غير أنه ينسب ركضه
لكرامة الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه
بسرعة إلى وجهه اليها (أو على جنبه)
الايمن (لا يسر) ووجهه اليها (والاول
افضل) على المعقد (وان تعذر الايماء) برأسه
(وكررت الفتاوى) بأن زادت على يوم
والبيلة (سقط القضاء عنه) وان كان يفهم
في ظاهر الرواية (وعليه الفتوى) كافي
الطهيرية لان مجرد العجز لا يكفي لتوجيه
الخطاب وأما بسقوط الاركان فسقوط
الشرائط عند العجز بالاولى ولا بعيد في ظاهر
الرواية بدائع (ولو اشتهى على مريض اعداد
الركعات والسجودات لغاها لم يلزمه
الاداء) ولو اذاها بتلقين غيره ينبغي أن يجزئه
كذا في الفتنة (ولم يوم بعينه وقلبه وما يجبه)
خلافاً لفر (ولو عجز عن ركعة من ركعاته
يتم بما قدر) على المعقد

بعض الصلاة كما لا يوجبها انفاؤها اذا استقبل كانت كلها ناقصة فلا تنبؤ في بعضها **كامل اولي** يروى عن أبي يوسف أنه يستقبل لأن قصره انقضت وجبة الركوع والسجود فلا يجوز بدونهما **هـ** حلي (قوله بنى) وعند محمد لا يبنى بناء على أن اقتداء القائم بالقاعد يجوز عندنا لا عنده **هـ** حلي (قوله ولو كان يصلي بالايما) أى قائما أو قاعدا أو مستلقيا أو مضطجعا كما هو قضية الاطلاق **هـ** حلي (قوله فصيح) أى قدر على الركوع والسجود قائما أو قاعدا **هـ** حلي (قوله لا يبنى) لأنه لا يجوز اقتداء الركوع والساجد بالموقوف فكذا البناء **هـ** حلي (قوله الا اذا صح قبل أن يوتى الخ) لأنه لم يؤذركم بالايما وانما هو مجرد قصره فلا يكون بناء القوي على الضعيف وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما أو قاعدا بقصد الايما ثم قدر قبل الايما على الركوع والسجود قائما أو قاعدا أما اذا افتتح مستلقيا أو مضطجعا ثم قدر قبل الايما على الركوع والسجود قائما أو قاعدا فانه يستأنف كما يوضح من قول الشارح لأن حالة القعود أقوى **هـ** حلي (قوله لأن حالة القعود أقوى) أى لأن الايما حالة القعود أقوى (قوله وللمتوقع) قد بدله لأن المفترض اذا لم يقدر على القيام الابه لزمه (قوله الاتكاء على شئ) يعنى اذا سارع في النفل قائما ثم أراد القعود أو الاتكاء فلا يجزئ انما أن يكون له عذر أو لافان كان له عذر كالاعياء جاز كل منهم ما من غير كراهة انفاها وان لم يكن له عذر فالقعود مبطل والاتكاء مكروه عندهما وعنده كراهة الاتكاء لأنه اساءة أدب وعدم كراهة القعود هو الصحيح من الروايات عنه **هـ** حلي (قوله مع الاعياء) يأتي مصدره لازم والمتعدي يقال أعيا الرجل في المشى اذا تعب وأعياء الله تعالى قال في الدراية والنهر والمراد اللازم ذكره أبو السعود (قوله وبدونه يكره) لأنه اساءة أدب بحر فالكرهية تنزيهية (قوله بلا كراهة) ظاهره يعم التحريمية والتنزيهية (قوله مطلقا) سواء أعياء أم لا حلي (قوله هو الاصح) (قوله أو استأنف) قوله ما بالطلان عند عدم الاعياء وعن قول بعض المشايخ انه يكره القعود عند الامام هو الاصح لأنهم لا يرون في ذلك (قوله في ذلك) الفلك السفينة للواحد والجمع ويصرف بينهما بالقرينة والضممة التي في المفرد اذا قدر عليه بانه أو رقيقه كضمة أسد وقد نظم بعضهم ما تحذفه لفظ المفرد والجمع فقال
 فلك هجان دلاص يافى وكذا * شمال الجمع والافراد متحد
 ثلاثة خلافة لمحك
 والدلاص الدرع البراقة والكسرة التي في المفرد ككسرة كتاب والتي في الجمع ككسرة كرام حو (قوله ناقة كازونوق كازوى مكتنزة اللحم وكذا زراد امام **هـ** أبو السعود (قوله قاعدا) أي ركع ويد
 بخلاف الدابة (قوله لغلبة الهجز) بسبب دوران الرأس قال في البحر للامام ان الغالب فيها دابة كالتحقق الآن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج منها أفضل ان أمكنه لأنه **هـ** حلي (قوله وأساء) أفاد أن الكراهة تنزيهية (قوله وهو الاظهر) وأيد الشربلاني كلام الامام بكلام طوسني ان شئت (قوله كالشط) فلا يجوز الصلاة فيها قاعدا انفا حلي عن النهر ثم ظاهر الهداية والنهاية والاولا جواز الصلاة في المربوطة في الشط معافا وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض (قوله قائما جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها كالارض وان كانت مربوطة أى وهي غير مستقرة وقوله في به الخروج لم تجز الصلاة فيها لانها اذا لم تستقر فحكمها كالدابة بخلاف ما اذا استقرت فانها حينئذ كالسجود واختاره في المحيط والغلاصة **هـ** بحر وقول الشيخ شاهين لم أر من صح ما في المحيط برده تصحيح صاحب الغلاصة (قوله في الاصح) وقال بعضهم تصح الصلاة فيها قاعدا مع الكراهة عنده خلافا لما كالجواب عن حلي عن النهر وقوله لعذر صوابه لتفسير عذر لأن حالة العذر لا كلام فيها (قوله والافسكواقفة) أى ان كان لا يجزئها أصلا ويجزئها تحريكها غير شديد يعنى فلا تصح الصلاة فيها قاعدا **هـ** حلي والظاهر أنه لا يلزمه الخروج ان أمكنه (قوله ويلزم استقبال القبلة) أى في الفرض والنفل وان لم يمكنه الاستقبال أخرت عنه الى الامكان أفاده الشربلاني في شرح نور الايضاح (قوله ولو أم قوماني فليكن مربوطين صح) لاتحاد المكان حكميا بخلاف ما اذا كانا على الدابتين **هـ** قال في الشربلانية وعن محمد استحسن أنه يجوز اقتداءهم اذا كانت دوابهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا تكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الصفا القياس على صلاة الارض كما في المعراج **هـ** ولو كان المقتدى على الشط والامام في السفينة أو على العكس ان كان بينهما طريق أو طائفة من النهر أو ما يكون مانعا من الاقتداء لم يجز درر قال في الشربلانية اطلق في الطائفة كما في المعراج

(ولو صلى قاعدا ركوع وسجود فصيح بنى ولو كان يبنى بالايما) فصيح (لا يبنى الا اذا صح قبل أن يوتى بالركوع والسجود) كما لو كان يوتى مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع (قوله فانه يستأنف على المختار) لأن حالة القعود أقوى فلم يجز بناؤه على الضعيف (ولله المتقوع الاتكاء على شئ) كعصا وجدار (مع الاعياء) أى التعب بلا كراهة (قوله القعود) بلا كراهة (قوله في ذلك) ذكره السكال وغيره (صلى الفرض في ذلك) فاعدا بلا عذر صح (قوله لغلبة الهجز جاز) (قوله وأساء) وقال لا يصح الا بعددوه والظاهر (قوله والمربوطة في الشط كالشط) برهان (قوله والمربوطة ببلية البصر ان كان الريح في الاصح) (قوله والمربوطة بالافسكواقفة) يجزئها شديد افسك السائرة والافسكواقفة) ويلزم استقبال القبلة عند الاقتراح وكما دارت ولو أم قوماني فليكن مربوطين صح والا

وتجده في البحر عند انهره عظيم والمراد بالعظيم ما يجري فيه الزورق (فرع) لو غرق والماء يميز به فان وجد حديثنا
 يتعلق به مقدار ما يصلح بالاجماع لا يباح له التأخير وان لم يجد يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلاة ذات صارت
 الصلاة يتنا عليه فهدى تاتي عن الروضة (قوله ومن جن أو أغنى عليه) الجنون آفة تدلب العقل والاعمال آفة
 تستر والتسوية بين الجنون والاعمال في الصلاة فقط أما في الصوم فبين ما فرق فانه اذا أغنى عليه قبل شهر رمضان
 حتى مضى رمة ان كله ثم أفاق فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان وأفاق بعد ما مضى شهر رمضان
 لا يلزمه قضاء الصوم بجر (قوله من سبع) يضم الباء وقبحها وسكونها سمي بذلك لانه في بطن أمه سبعة أشهر
 ولانه لا يولد الا على الاثني الا بعد سبعة أعوام ولا تلد الاثني الا بعد سبعة أبطن في كل بطن واحد (قوله وقت)
 مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف لزيد فاعل زاد ضمير الجنون اه قهستاني وقوله صلاة
 سادسة هذا قول محمد ومند أبي يوسف ان زاد على اليوم والليله ساعة لا يقضى وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جن
 عند الزوال وأفاق في الغد بعد الزوال بساعة فمند محمد يقضى وعند أبي يوسف لا يقضى اه - لمي - والظاهر
 أن المراد بالساعة الساعة الزمانية لا الفلكية ثم رأيت العلامة نوحا صرح به ونقل عن الميسر والذخيرة والكمال
 أن الأصح قول محمد (قوله فان لا فاقته وقت معاوم) مثل أن يحرق عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا
 ثم يعاود فيه فيمضي عليه فتهرب هذه الافاقه فتبطل ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن
 لا فاقته وقت معلوم لكنه يفيق بغتة فيحكم بكلام الاعمال ثم يعفى عليه فلا عبرة بهذه الافاقه حلي - عن البحر
 (قوله بنج) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بسمرة قد روت مسببت محبظ للعقل يحذف مكن للاوجاع والاورام
 والنور ووجع الاذن وأخذه الاسود ثم الاحمر واسطه الابيض اه قاموس ثم اعلم أنه اذا زال صله بالبحر لا يسهل
 عنه القضاء وان طال انفا قال انه حصل بما هو مصيبة فلا يوجب التخفيف واذ يقع طلاقه وأما في غيره
 فلا يسهل عند الامام أيضا لان النص ورد في اغما حصل بأفة سماوية فلا يكون واردا في اغما حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير من له الحق لا يسهل الحق وقال محمد يسهل القضاء اذا كان كثر لانه
 اغما حصل بما هو مباح كذا في المحيط ورجا يؤخذ من قوله لان النص الخ أن العطاس بسبب الشوق
 المتعارف لا يسهل فاعله لان النص اغما ورد في عطاس سماوي فلا يسهل يكون واردا في عطاس حصل بصنع
 العباد ومما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكام فلا يشمت (قوله كانوم) فانه لا يسهل القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاصل والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف الخاص ويسقط عنه مسح رأسه لعدم الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقيل يلزمه
 غسل موضع القطع) أي اذا وجد من يرضيه أي يغسل وجهه ويسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه
 في الماء وموضع القطع على جدار منخ عن التناثر خائفة في قوله يغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء
 أم لا مع قول المصنف وبوجهه جراحة وهذا ان القولان مقابلا لا لا يصح (قوله بلا عمل كثير) أمابه فلا يلزمه
 بالوجه منه كاسايج والسائق أي الذي يضرب بالسيف في الجهاد كما ذكره في البحر (قوله والا لا) أي
 لا له الاداء أما القضاء فيلزمه والتمرة اخراج الفدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 بحية عليه (قوله الطيب) أي الحاذق المسلم العدل أو المستور (قوله لبزغ الماء) بفتح الباء الموحدة وسكون
 الهمزة المعجمة وبانعين المعجمة قال في القاموس بزغ الحاجم شرطا فاعنى اشترط الماء الذي على عينه ويجوز
 ان يكون بالنون والعين المهملة أي لاخراج الماء الذي على عينه حلي - بإيضاح (قوله مريض) بضم الجريح
 وبه عبر في البحر (قوله من ساعته) أي بحيث لا يمكنه الصلاة عليها طاهرة بأن يحدث نجس قبل الشروع
 فيها أو في اثنتها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارته فله على أحد أقوال (قوله مشقة بتحريكه) بأن كان
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

التلاوة مصدر تلاى قرأ أو ما تلا بمعنى تبع فصدره التلاوة قال في القاموس تلاوته كدعونه ورميته تلاوا كسروا
 تبعته وتركته ضد وخذله كتلون عنه في الكل والقرآن أو كل كلام تلاوة ككثابة قرأه وفي ذكر التلاوة
 اجاء الى انه لو كتبها أو تنجها لم يجب ولا تنفس الصلاة بالتسبيح لوجوده في القرآن بجر (قوله من اضافة الحكم

(ومن جن أو أغنى عليه) ولو بفرع من سبع
 أو آدمي (يوما وبيلة قضى النجس وان زاد
 وقت صلاة سادسة لا) للخرج ولو أفاق
 في المدة فان لا فاقته وقت معلوم قضى والا لا
 (قوله بنج) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بسمرة قد روت مسببت محبظ للعقل يحذف مكن للاوجاع والاورام
 والنور ووجع الاذن وأخذه الاسود ثم الاحمر واسطه الابيض اه قاموس ثم اعلم أنه اذا زال صله بالبحر لا يسهل
 عنه القضاء وان طال انفا قال انه حصل بما هو مصيبة فلا يوجب التخفيف واذ يقع طلاقه وأما في غيره
 فلا يسهل عند الامام أيضا لان النص ورد في اغما حصل بأفة سماوية فلا يكون واردا في اغما حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير من له الحق لا يسهل الحق وقال محمد يسهل القضاء اذا كان كثر لانه
 اغما حصل بما هو مباح كذا في المحيط ورجا يؤخذ من قوله لان النص الخ أن العطاس بسبب الشوق
 المتعارف لا يسهل فاعله لان النص اغما ورد في عطاس سماوي فلا يسهل يكون واردا في عطاس حصل بصنع
 العباد ومما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكام فلا يشمت (قوله كانوم) فانه لا يسهل القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاصل والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف الخاص ويسقط عنه مسح رأسه لعدم الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقيل يلزمه
 غسل موضع القطع) أي اذا وجد من يرضيه أي يغسل وجهه ويسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه
 في الماء وموضع القطع على جدار منخ عن التناثر خائفة في قوله يغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء
 أم لا مع قول المصنف وبوجهه جراحة وهذا ان القولان مقابلا لا لا يصح (قوله بلا عمل كثير) أمابه فلا يلزمه
 بالوجه منه كاسايج والسائق أي الذي يضرب بالسيف في الجهاد كما ذكره في البحر (قوله والا لا) أي
 لا له الاداء أما القضاء فيلزمه والتمرة اخراج الفدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 بحية عليه (قوله الطيب) أي الحاذق المسلم العدل أو المستور (قوله لبزغ الماء) بفتح الباء الموحدة وسكون
 الهمزة المعجمة وبانعين المعجمة قال في القاموس بزغ الحاجم شرطا فاعنى اشترط الماء الذي على عينه ويجوز
 ان يكون بالنون والعين المهملة أي لاخراج الماء الذي على عينه حلي - بإيضاح (قوله مريض) بضم الجريح
 وبه عبر في البحر (قوله من ساعته) أي بحيث لا يمكنه الصلاة عليها طاهرة بأن يحدث نجس قبل الشروع
 فيها أو في اثنتها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارته فله على أحد أقوال (قوله مشقة بتحريكه) بأن كان
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

من اضافة الحكم الى سببه

الى سببه) الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضاف الفعل الى سببه لكان أولى أو أن الحكم
 بمعنى المحكوم به (قوله يجب) لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى اللزام من (قوله بسبب
 تلاوة) أفاد أن السبب هو التلاوة وهو ما شئ عليه صاحب الكنز كانه وقيل الاسباب ثلاثة التلاوة
 والسمع والاعتداء بين تلاها وان لم يسمع (قوله أى أكثرها) فلو قرأ الحرف الذى يسجد فيه وحده
 لا يسجد اه وفي مختصر الجرجاني لو قرأ واحد ولم يقل واقترب يلزمه السجدة أبو السعود عن الزيلعي وأعله ضعيف
 (قوله مع حرف السجدة) المراد بالحرف الكلمة التى فيها حروف السجدة فلو تلا أكثرها من غير كلمة السجدة
 لا تجب (قوله من أربع عشرة) بالكسر والسكون فى شين عشرة المركبة مع ما قبلها فى المؤنث وبعضهم
 يقتضها على الأصل إلا أن الأنصح التسكين وهو لغة الجاز وأما فى التذكير فالشين مفتوحة لا غير وقد تسكن
 عين عشر نحو واحد عشر وأخوانه لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر حوى والسجود فى الغل عند قوله
 تعالى رب العرش العظيم وفى ص عند قوله أناب وفى حم السجدة عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون
 وفى الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون اه أبو السعود (قوله منها أولى الحج) ذكرها وما بعدهما لظهور
 الخلاف بيننا وبين الامام الشافعى رضى الله تعالى عن الجميع (قوله فصلاتية) صوابه صلوية وسبأى ما فيه
 أى فالمراد بسجود الصلاة لا السجود المرتب على التلاوة ويؤيد ذلك ذكر الركوع معه (قوله خلافا للشافعى) فانه
 نفي السجود فى ص وأثبتته فى ثمانية الحج فكل المذهبين اتفاقا على الأربع عشرة سجدة وفى التجبس التالى
 والسمع ينظر كل منهما الى اعتقاده نفسه فالسجدة الثانية فى سورة الحج ليست بموضع السجدة عندنا خلافا
 للشافعى لأن السامع ليس بتابع لتسالى تحققا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما بحصر وقوله لانه
 لا شركة بينهما ظاهره أن لا يخرج الصلاة أما إذا كانا فى صلاة وسجدة لثانية الحج تبعه لوجود المشاركة
 (قوله سجود الفصل) وهو فى ثلاثة مواضع فى النجم والانشقاق والقلم اه حلى (قوله فالسبب التلاوة الخ)
 أشار به الى أن التلاوة سبب فى التسالى أيضا فى المذهب قصور حيث لم يعلم منه حكم التسالى ولو أنى بالواو مكان
 الفاء لكان أولى لعدم ظهور التفرع فى التالى (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه
 قوله كتلاوة الأصم والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب أذنه الى أنه شرط كما هو
 مذهب الهندوانى وهو الصحيح خلافا للكرخى المكتنى بتصحج الحروف اه حلى (قوله فى حق غير التالى) فيه
 نظر لصدقه بماؤتم مع أن الشرط فى حقه الاعتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضرا عنه
 تلاوة الامام كما سبأى حلى عن شيخه (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على قوله والسمع شرط وأما التسالى بها
 فيجب عليه بالاتفاق فهم أول يفهم بحر (قوله اذا أخبر) أما اذا لم يخبر فهو مذكور وقيد به فهم الوجوب عليه
 بالقهم (قوله وبشرط الائتمام) أى وسجود الامام اه حلى وفى البدائع يكره للامام أن يتلو آية السجدة
 فى صلاة يخافت فيها بالقراءة لانه لا يثبت عن مكروه من ترك السجدة ان لم يسجد أو التلبس على القوم ان يسجد
 انتهى وكذا لا ينبغي أن يقرأها فى الجمعة والعيد من سراج وقيد الكراهة فى النهر بما إذا لم تكن آية السجدة آخر
 القراءة فى الجميع (قوله فانه سبب الخ) ظاهر العبارة أن الضمير راجع الى الائتمام وهو خطأ لأن الائتمام
 ليس سببا للسجود وانما السبب تلاوة الامام والائتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظة
 شرط اه حلى (قوله أيضا) أى كتلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره أنه يجب عليه متابعة الشافعى فى سجود
 الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المولى) المراد به التالى نفسه
 وامامه والمؤتم بامامه ولو قال المولى معه صلواته لكان أظهر (قوله ولا بهدا) أى عندها لانه محبور عن
 القراءة وقال محمد بسجود ونه الا أن السبب قد تقرر ولا مانع اه بحر (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير
 امامه وبقتد بامام غير امامه وبمقتد وبغيره صل أصلا اه حلى (فرع) عن الامام رضى الله تعالى عنه
 لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد وسجد الناس معه لما روى فى الموطأ أنه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة
 وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه فتح القدير (قوله ولا تجب الخ) هو المعتمد وقال المرغينانى
 تجب وتؤدى فيها بحر (قوله بشرط الصلاة) منها الوقت وهو فى الصلاة مدة الصلاة أو بعدها قبل التسالى
 وفى غيرها العهر وبشرط أن لا تكون فى وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا قبلت فيها وأذبت فيها (قوله

يجب بسبب تلاوة آية أى أكثرها سمع
 حرف السجدة (من أربع عشرة آية) أربع
 فى النصف الأول وعشر فى الثانى (منها أولى
 الحج) أما ثابته فله ثلاثة لا قدرانها بالركوع
 (وص) خلافا للشافعى وأحدونى مالك
 سجود الفصل (بشرط سماعها) فالسبب
 التلاوة وان لم يوجد السماع ولو بالفارسية
 والسمع شرط فى حق غير التالى (الائتمار) أى
 اذا أخبر (أو) بشرط (الائتمار) أى
 الاعتداء (بمن تلاها) فذكر سجودها للمتابعة
 أيضا وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة
 (ولو تلا المؤتم لم يسجد المولى) (أصلا) لافى
 الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) لأن
 الجهر ثبت لعين فلا يبعد وهم حتى لو دخل
 معهم سقط ولا تجب على من تلا فى ركوعه
 أو سجوده أو تشهد العجر فيها عن القراءة
 (بشرط الصلاة) المتقدمة

خلا التحريم) لانها التوحيد الافعال المختلفة ولم يوجد بحر وفيه أن هذه حكمة النية على أنه قد وجد الاختلاف
 فقد تكون الشكر على القول بها فتأمل (قوله ونية التعيين) أي تعيين أن السجدة عن آية كذا كما في القصة
 وأما تعيينه لكونه التلاوة فلا كلام فيه لان فيه المزاجية للشكر والسهو (قوله ما يفسدها) انفسا على ظاهر
 الجواب كما في الخاتمة قيل هذا قول محمد لان العبرة عنده ان تمام الركن وهو الرفع ولم يحصل بعد فأما عند أبي
 يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض لان العبرة عنده للوضع فينبغي أن لا يفسدها ومحاذاة المرأة لا تفسدها
 ولو نام فيها لا تنقض طهارته كالأصلية وكذا الاوضو عليه بالتحققه بجر (قوله وركن السجود) ظاهره
 أنه يشترط فيها ما يشترط في السجود من توجيه أحد الاصابع وفي البحر وقوه لصاحب النهر رأى السجود ركنها
 وضع البهية على الارض أو ما يقوم مقامه اه (قوله ركوع مصلى) أي الذي هو ركوع الصلاة أو ركوع
 على حدة غير ركوع الصلاة كما سألني اه حلي (قوله وراكب) أي على الدابة خارج المصر اذا تلاها وأسمعاها
 والقياس أن لا يجزئه الايماء على الرحلة لانها واجبة فلا يجوز أدائها على الرحلة من غير عذر كما
 استحسنوه لان التلاوة أمر دائم بمنزلة التطوع فكان في اشتراط النزول حرج بخلاف الفرض والمنذور
 وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ما وجبت
 على الارض وجبت تامة فلا تسقط بالايماء ولو تلاها على الدابة قتل ثم كتب فاذا هاب بالايماء جاز اه بحر
 (قوله بين تكبيرتين) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله جهرا) يسمع نفسه به منفردا ومن خلفه اذا كان معه
 غيره (قوله وبين قائلين مستحبين) قال في البحر مما يستحب لادائها أن يقوم فيسجد لان الخرو وسقوط من
 القيام والقرآن ورد به في قوله تعالى خروا سجدا وقوله تعالى يجزون للاذقان وهو مروى عن عائشة
 وفي المضمرات يستحب أن يقوم ويسجد ويقوم بعد الرفع من السجدة ولا يقعد وأفاد في القصة أنه يقوم لها
 وان كانت كثيرة ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون ويستحب أن لا يرفع
 القوم رؤسهم قبله وليس هو اقتداء حقيقة لانه لو فسدت سجدة الامام بسبب لا يعتدى اليهم والمرأة تصلح اماما
 للرجل فيها واذا أراد السجود ينوبها بقلبه ويقول بلسانه أسجد لله سجدة التلاوة الله أكبر (قوله بالرفع
 يد) لان هذا التكبير مفعول لاجل الانحطاط لالتحريم بحر (قوله وتشهد وتسليم) انما لا يفعل السلام لانه
 للتكليل وهو يستدعي سبق التحريم وهي معدومة وأيضا انما سارع التسليم بعد التشهد غالبا (قوله في الاصح)
 قال في البحر ينبغي أن لا يكون ما صحح على عمومته فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحان ربى
 الاعلى أو فتلا قال ماشاء مما ورد كسجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله
 أحسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي عندك ما أجزا وضع عن بهما وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني
 كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أئتمن ذلك كذا في فتح القدير (قوله على
 من كان الخ) ويجب عليه أن يوصى بالفدية على المعتمدان تركها (قوله لانهم من أجزائها) فيشترط لوجوبها
 أهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفساء اه بحر والاولى في التعبير
 لانها تجزئ من أجزائها (قوله كالاصم) انما ذكره لانه لم يحكم غيره بالطريق الاولى اه حلي (قوله والسكران)
 لان عقله اعتبر حاضر انجزه النهر (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سمعها من قائم اختلفوا فيه والصحيح
 الوجوب وتبعه صاحب الخلاصة وقال الحدادي في شرح القدرى أصحها ما لا يجب وهل يجب على النائم
 فيه روايتان وجه الرواية القائلة بالوجوب وجود الاهلية وعدم اشتراط قصد السماع أو التلاوة ووجه الرواية
 القائلة بعدم الوجوب صدور التلاوة عنه من غير معرفة وتعيين فتلاوة كالتلاوة أفاده العلامة نوح ثم ان النائم
 لا يتعين أن يكون من أهل القضاء فقد يكون أهلا للاداء بأن يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الخنب والسكران
 (قوله فلا تجب على كافر) بناء على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة وهو أحد أقوال (قوله لانهم ليسوا أهلا لها)
 الاولى أن يقول لانهم ليسوا أهلا له أي لوجوب الصلاة لانه هو الذي قدمه (قوله وتجب بتلاوته) على من
 سمعهم حلي (قوله لا المجنون المطبق) هو من جن ست صلوات أو أكثر حلي عن الشر بتلاوته وهو قول
 محمد وقال أبو يوسف أن يزيد على يوم وليلة ولو ساعة ذكره العلامة نوح (قوله فلا تجب بتلاوته) أي فلا تجب على
 السامع منه بسبب تلاوته أي كالتجيب على نفس هذا المجنون قرا أو سمع اه حلي (قوله لعدم أهليته) فيه أن

(خلا التحريم) ونية التعيين وبفسدها
 ما يفسدها وركن السجود أو بدله ركوع
 مصلى وإيماء مريض وراكب (وهي سجدة
 بين تكبيرتين) - مستثنيتان جهرا وبين
 قيامين مستحبين (بالرفع يد وتشهد وتسليم
 ونهاية السجود) في الاصح (على من
 كان) - مستحب (أهلا لوجوب الصلاة)
 لانهم من أجزائها (أداء) كالاصم اذا تلاها
 (أو قضاء) كالخنب والسكران والنائم (فلا
 تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض
 ونفساء) قرا أو سمعوا لانهم ليسوا أهلا لها
 (وتجب بتلاوته) يعني المذكورين (خلا
 المجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته لعدم
 أهليته

هذا التعديل يظهر في الصبي ومأمعه وقد وجبت على السامع منه (قوله تلزمه) لانها في حكم الصلاة وهي تلزمه في هذه المدة (قوله أو سمع) وتلزم من سمع منه حلي (قوله وان أكثر) وكان غير مطبق كما يأتي في نقل الدرر (قوله على ما حذرته خسرو) حاصل تحريره أنه نقل عن تليخيص الجماع الكبير عدم الوجوب بالسماع من الجنون وعن الخمانية الوجوب به وأثبت التنافي بينهما وأجاب بحمل ما في تليخيص الجماع على المطبق وما في الخمانية على غيره وقسم الجنون أقساماً ثلاثة قاصر أو كاملاً غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من القاصر وكاملاً مطبقاً وهو ما لا يزول فالقول يلزمه السجود ويلزم من سمع منه والثاني لا يلزمه بتلاوته ويلزم السامع منه والثالث لا يلزمه بتلاوته ولا غيره بالسماع منه اهـ حلي (قوله لكن جزم الشربلالي) أي في حاشية الدرر (قوله باختلاف الرواية) حيث قال وقد حكى تصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسماع من الجنون فيجعل كلام قاضي خان على رواية وكلام التليخيص على أخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لما قاله المصنف من تقسيم الجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثلثاً لاقسام الجنون وهو المطبق الذي لا يزول غير مسلم لانه ما من ساعة الا وبرحى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق عند أبي يوسف أن يمكث أكثر السنة وفي رواية عنه أكثر من يوم وليلة وقال محمد وأولاهم ثم رجع عنه وقال سنة وقول الامام الاعظم رضى الله تعالى عن الجميع شهر وبقي لا محالة لكن في الصلوات يعتبر بصلوات صلوات وفي الصوم والركعة على هذا الخلاف اهـ المراد منه اذا عرفت هذا فافراد بالجنون في قول المتن ولا تجب على كافر وصبي ومجنون المطبق فان غيره يجب عليه اذا سمع أو تلاه اهـ حلي (قوله من الجنون) أي غير المطبق وعليه تحمل عبارتهم حلي وجعل العلامة فوح أن اختلاف الرواية في السماع من الجنون المطبق حيث قال فالجنون الغير المطبق اذا تلا آية السجدة يجب عليه وعلى من سمعها منه السجود والجنون المطبق اذا تلا آية السجدة لا يجب عليه السجود اجماعاً وفي وجوبه على من سمعها منه روايتان وكلام قاضي خان محمول على رواية عدم الوجوب اهـ المراد منه (قوله من الصدى) هو ما يعارض الصوت في الاماكن الخمانية انتهى بجمرو يجب بالسماع من الحي كمنقله أبو السعد وعن والده بخنا (قوله أو الطير) وقيل تجب وصحبه في الحقة معللاً بأنه سمع كلام الله تعالى فقد اختلف التصحيح (قوله ومن كل نال حرقاً) تكرر مع ما يأتي متناوياً كأنه ذكره هنا تنبيهاً على أن الأولى أن يذكره هنا اهـ حلي لانه محل تعداد ما لا تجب فيها (قوله ولا بالتعجب) ولا تفسيده الصلاة لوجوده في القرآن ولا تجب بالكتابة بجمرو (قوله لو كان السامع في صلته) اما ما أو ما وما اهـ حلي (قوله كما مر) في قوله ولو تلا المؤمن لم يسجد أصلاً (قوله على التراخي) لان دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت فيجب في جزء من الوقت غير عين ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتحقق عليه الوجوب في آخره كما في سائر الواجبات الموسعة بجمرو (قوله على المختار) وهو قول محمد ورواية عن الامام رضى الله تعالى عنه حلي عن الامداد (قوله تنزيهاً) لانها لو كانت تعجبية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك بجمرو (قوله ويكفي مؤذناً) هذا على المختار المتقدم وعند أبي يوسف على الفور وتظهر غررة الخلاف في الاثم وعدمه حتى لو اذاعها بعد مدة كان مؤذناً انفاً فالافاضة كذا في النهر وفيه نظر بل الظاهر على قول أبي يوسف أن يكون قاضياً لانه الظاهر من الفورية (قوله وتسقط بالحيض) أي العارض في الصلاة حلي ونحوه في الهندية وما في أبي السعد عن الخمانية حيث قال وصبر حواياً بأنها لو أخرتها حتى حاضت تسقط فعدول على هذا (قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عنه اذا سلم كالحج وكسلامه في الوقت وان أذى صلته قبل الردة فليتناقل وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بهذا السلام ولا كذلك سجود التلاوة وكذلك تعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقدّر تقديره فان كانت صلوة فعلى الفور اهـ حلي واذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء لانها لما وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة التحقت بأفعال الصلاة وصحلت جزءاً من أجزائها واذا التحقت وجب ادائها مضيقاً كسائر الصلاة فمنع البدائع وبذلك لم يرد ما نقله أبو السعد من الشربلالي من قوله ويجوز أن يقال تجب الصلاة موسعة بالنسبة لحملها كالتلاوة في أول صلاته وسجدتها في آخرها اهـ وفي قوله اذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء الخ نظر لانه لو أخر القراءة عن حملها ولو على القول بفرضيتهما في الاولين لا تكون

ولو قصر جنونه فكان يؤاويله أو أقل
تلزمه تلاوة سمع وان أكثر لا تلزمه بل تلزم
من سمعه على ما حذرته خسرو لكن جزم
الشربلالي باختلاف الرواية وقيل
الوجوب بالسماع من الجنون
الصغرى والجهرة قلت ربه جزم
(لا) تجب (بسماعه من الصدى أو الطير)
ومن كل نال حرقاً ولا بالتعجب أشباه (ولا)
من (المؤتم) كان السامع (في صلته) أي
صلاة المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي)
على التراخي على المختار ويكره تأخيرها
تجزئها ويكفيها أن يسجد عدداً عليه بلا
تعيين ويكون مؤذناً وتسقط بالحيض والردة
(ان لم تكن صلوة) فعلى الفور أصبر ورتها
جزءاً منها فأيتم بها خيرها

قضاء في كذا إذا لم يكن في كذا كيف تكون قضاء إذا أطالها فأتامل (قوله ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة) قبل الانسحاب
 بخلاف فينبغي أن يقيد قولهم الصلاة لا تقضى خارجها بهذا وأن يراد بالخارج الخارج عن حرمة أثره بلالية
 عن المجر (قوله ثم هذه النسبة) أي الكاتبة في صلوة وهي رد الالف واوا وحذف التاء لانهم حذفوها في نسبة
 المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصره فقالوا بصرى لا بصرفي كيلا يجمع نأ في نسبة المؤنث
 فيقولون بصرية من غير محض (قوله وقولهم صلاتية خطأ) أي من جهتين الاولى عدم قلب الالف واوا
 الثانية الجمع بين التاءين (قوله خبر من صواب نادر) لان قصدهم افادة الاحكام بالاماني والاشهر في التعبير
 ما جرى على اللسان قال في النهر بعد ذكر هذا الجواب وفيه ما لا يخفى (قوله ومن سمعها الخ) وكذا لو لم يسمع بل
 وان لم يكن وقت الصلاة حاضرا (قوله ولو باقتدائه به) مبالغة على قوله امام أي ولو كونه اماما بسبب اقتداء
 السامع به فتأمل الامام عند السماع ومن هو منفرد عند السماع ثم صار اماما بسبب اقتداء السامع به حلي
 (قوله سجدة معه) قيد بقوله معه لان الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه اذا سجد في الصلاة وحده
 خالف امامه وهي صلاتية لا تقضى خارجها بجر (قوله أصلا) أي سواء اقتدى به في الركعة التي تلافيها
 أو في غيرها (قوله تبعه الاصل) لانها بالاقتران صارت صلاتية فلا تقضى خارجها ثم زوال اصل من كتب محمد
 ومقابله ما يأتي عن البرزوي (قوله وكذا) المناسب أن يقول وقيل الخ لتظهر المقابلة (قوله على ما اختاره
 البرزوي) وحمل اطلاق الاصل على الاقتداء في الاولى نهر (قوله ولو تلاها) أي الامام أو المنفرد أما المؤنث
 فلا يسجد فيها ولا خارجها كما ترجمه اه حلي (قوله سجدة معها الخ) لان السجدة المتلوة في الصلاة أفضل
 من غيرها لان قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها في غيرها فلم يجز ادائها خارج الصلاة لان الكامل لا يتأذى
 بالنقص اه بجر والمراد بالسجود فيها ما يميز السجود في حرمتها كقراءة الشارح والمراد بقوله لا خارجها ما يخرج
 عن الصلاة وحرمتها المأتم من صيرورتها جزءا من الصلاة اه حلي (قوله أتم) لانه لم يرد الواجب ولم يكن
 قضاؤها وفيه ينقزل الائم الى المكلف والخروج له عنه التوبة كسائر الذنوب اذ بجر (قوله الا اذا فسدت) أي
 قبل وجودها والافساد كالفساد (قوله فلو به نسقط) لان الحيف أسقط القرض فبقية الواجب (قوله فيسجد لها
 خارجها) ولا يسجد لها في قضاء ثلاث الصلاة لان التلاوة لم تحقق في القضاء فلو قضاها فيه لم أداما مكان
 خارج الصلاة فيها (قوله لا يجزئ تلاوة) أي تلاوة مجردة عن الصلاة (قوله لم يعد لها) لانه بالفساد لا يفسد جميع
 أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمتنع البناء عليه بجر عن القضية (قوله ويخالفه الخ) البحث والجواب
 اصحاب النهر (قوله الا أن يجعل الخ) هذا الجواب حق قال في الفتاوى الهندية عن فتاوى فاضل خان مصلي
 التطوع اذا قرأ آية ومجدها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه حلي (قوله
 وتؤذي بركوع) أي قياسا لاستحسانا لما فيه من معنى الخضوع قال محمد وبالقياض تأخذوا الفرق بين القياس
 والاستحسان أن ما ظهر من المعاني فقياس وما خفي فاستحسان ولا ترجع الخفي خلفه ولا للظاهر اظهره
 ف يرجع في طلب الربحان الى ما اقترن بهما من المعاني فخي قوي الخفي أخذوا به ومتى قوي الظاهر أخذوا به وهما
 قوي دليل القياس فأخذوا به ما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنهما جازا أن يركع للسجود في الصلاة ولم يرو عن
 غيره ما خلافة فكان كالاجماع بجر (قوله وسجود) الواو بمعنى أو ثم اذا سجد لها وقام بركه له أن يركع كما رفع
 رأسه سواء كان آية السجدة في وسط السجدة أو عند ختمها أو بنى بعدها الى الختم قدر آيتين أو ثلاث فينبغي أن يقرأ
 ثم يركع فينظر ان كانت الآية في الوسط فانه ينبغي أن يجتمعا ثم يركع وان كانت عند الختم فينبغي أن يقرأ آيات
 من سورة أخرى ثم يركع وان بنى الى الختم قدر آيتين أو ثلاث كما بنى اسرائيل واذا السماء انشقت فينبغي أن يقرأ
 بقية السورة ثم يركع وان وصل اليها سورة أخرى فهو أفضل بجر (قوله ينوب عنها الركوع) هذا ليس بسديد
 بل لا يجوز به ذلك قياسا واستحسانا لان الركوع خارج الصلاة لم يجعل قربة فلا ينوب من باب القربة واختار فاضل
 خان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها بجر ورده عليه بأن عبارة فاضل خان دجل قرأ آية من السجدة خارج
 الصلاة فأراد أن يركع للسجدة روى أنه يجوز ذلك اه وهي لا تنفذ الاختيار بل تنفذ ضعفه وما قاله أبو السعود
 من شبهه ان الاختيار فهم من الاقتصار على الجواز فبعد (قوله لها أي للتلاوة) لو أخر الشارح قوله
 سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى هنا كان أولى (قوله على الظاهر) نقله في البحر من بعض

ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد
 السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب
 وقولهم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن
 في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند
 الفقهاء خبر من صواب نادر (ومن سمعها
 من امام) ولو باقتدائه به (فأتم به قبل
 أن يسجد) الامام لها (سجدة معه) ولو أتم
 (بعد لا) يسجد أصلا كذا اطلق في
 السكت تبعه الاصل (وان لم يقتد به) أصلا
 (سجدة) وكذا لو اقتدى به في ركعة أخرى
 (ولو تلاها في الصلاة) سجدة معها
 لا خارجها (كما في البدائع) واذا لم
 يسجد أتم قرائته التوبة (الاذا فسدت
 الصلاة بغير الحيف) فلو به تسقط عنها
 السجدة ذكره في الخلاصة (فيسجد لها
 خارجها) لانها لما فسدت لم يبق الاجتزاد
 تلاوة فلم تكن صلوة ولو بسجد ما سجدها
 لم يعد لها ذكر في القضية وبخالفه ما في الخاتمة
 تلاها في نقل فأنسده قضاء دون السجدة
 الا أن يجعل على ما اذا كان بعد سجودها
 (وتؤذي بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة
 وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها
 ينوب عنها الركوع في ظاهر المروي بترابيه
 (لها) أي للتلاوة (و) تؤذي (بركوع صلاة)
 اذا كان الركوع (على الدور من قراءة آية)
 أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر

المشايخ وقال قبله وأكثر المشايخ لم يقدروا الطول القراءة شيئا فكان الظاهر أنهم قرضوا ذلك إلى رأي الجمهور
 فإذا طالت القراءة لم يجز الركوع وان فاء عنها وكذا السجدة الصليبية لأنها صارت ديناً لوجوبهم مضيقاً والدين
 بغيره يما لا يباع عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين (قوله على الأرجح) وقيل لأحاجة إلى التبعة
 عند الفور وجهه القهستاني رواية عن محمد اهـ حلي والظاهر أنه لا بد من نيته ركوع الصلاة أيضاً إلا كان
 للتلاوة فقط لأنها تؤذى بركوع فيها فليجوز روي يمكن أن يقال إن محل تعينه للتلاوة فقط إذا لم تكن السجدة فورية
 (قوله ولو نواها في ركوعه) أي عقب التلاوة حلي عن البحر (قوله لم يجزه) أي لم يفتى بسجود المؤتم عنهم بالان
 الامام لما نواها في الركوع تبيين لها وقبل يجزه بكافي القهستاني (قوله ويسجد) أي المؤتم إذا سلم ويعلم ذلك
 بأخبار الامام قبل أن يتكلم المؤتم أو يخرج من المسجد اهـ حلي (قوله ولو تركها) أي القعدة حلي (قوله
 فسدت صلاته) لأن التلاوة ترفع القعدة فلم يعد لها الفات فرض من فرائض الصلاة (قوله وينبغي حله) أي
 ما في الفتية من قوله ويسجد إذا سلم إلى آخره على الجهرية وأما في السرية فلا يتأتى أن يسجد لأنه لا يعلم أن امامه
 قرأ آية التلاوة ويرد عليه أنه يمكن أن يخبره الامام بعد السلام قبل ذلك كالمقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها
 ونواها في الركوع فيجب على المقتدى أن يسجد ثم اعلم أن السجود لها المستقلة لا ولو كانت بقرب الركوع أفضل
 حيث كانت القراءة جهرية لأنه لا قبل ولا لباس لعلم الحاضرين بتلاوته فيعلمون أنها سجدة التلاوة أما إذا
 كانت القراءة سرية فينبغي أن ينويها في السجود لأنه لو سجد لها لافتتن الجماعة فان من رآه ركباً يظن أنه يسجد
 للصلاة ناسياً للركوع ومن لا يره ركباً يظن أنه ركع فركع فإذا نواها في السجود سلم من المحدثين حلي بإيضاح
 (قوله نعم) استدراك على قوله لم يجزه يعني أن عدم الاجزاء لله مؤتم فيما إذا نواها الامام في الركوع أما إذا لم ينوها
 فيه بأن نواها في سجوده أو لم ينو أصلاً فلا شيء على المؤتم فواها لم لا اهـ حلي (قوله لها) الأولى حذفه لأنه إنما
 أن يتعلق بركع أو يسجد أو يهاجم الاجزاء أن يتعلق بركع لأنه غير عبارة الفتية ولا يهاجم لأنه إذا ركع لها تأمات بالركوع
 فتنته في السجود لغو فترجع إلى عبارة الفتية فتعين أن يكون متعلقاً بسجدة فقط لكن فيه قصور فانه على
 هذا التقدير يستفاد منه أن الاجزاء مخصوص بما إذا نواها الامام في السجود وقد علمت أنه لا فرق بين أن ينويها
 في السجود أو لا اهـ حلي (قوله فوراً) أي بعد قراءة آية أو آيتين أو ثلاث قال الحلي والأولى حذفه لأنه
 موضوع المسئلة (قوله ناب) أي ناب سجود المقتدى عن سجود التلاوة تبعاً لسجود امامه (قوله بلانية) متعلق
 بناب أي سواء نوى المقتدى بسجوده التلاوة أم لا اهـ حلي (قوله ولو سجد لها) هذا هو الموافق لعبارة البحر
 وفي بعض النسخ ولوركع لها وهو تحريف من النسخ اهـ حلي (قوله لأنه انفرد بركعة) فسجدة للتلاوة وسجدة
 قدمت بها الركعة (قوله المصلي) سواء كان اماماً مؤتماً منفرداً حلي (قوله من غيره) أراد بالغير من ليس معه
 في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتماً بذلك الامام أو منفرداً أو غير مصل أصلاً اهـ حلي (قوله لم يسجد
 فيها) فإن قيل يجب أن يسجد قبل الفراغ لأن سبب الوجوب السماع وقد وجد في الصلاة قلنا نعم وجد فيها لكنه
 حصل بناء على التلاوة والتلاوة حصلت خارج الصلاة فتؤذى خارجها بخبري والتمسك على أن السبب
 السماع لا التلاوة والجواب بعكسه (قوله لأنها غير صلاتية) فادخالها في الصلاة منهي عنه لأن المصلي عند
 اشتغاله بسجدة التلاوة كان مأموراً بإتمام ركن هو فيه أو بالانتقال إلى ركن آخر فيكون منهي عن هذه السجدة
 بحر (قوله لسماعها من غير محجور) أما إذا سمعها من محجور كؤتم فإن كان في صلاته لا يسجد ولا يسجد لها
 لأن المحجورين لا يسمعون فلا بدوهم (قوله لأنها ناقصة لأنني) لأن حكم التلاوة مؤخر إلى ما بعد الفراغ
 من الصلاة فلا تصير شيئاً لا بعده فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الاوقات المكروهة حيث
 يجوز أدائها فيه أو أن كانت ناقصة لتحقيق السبب للحال اهـ بحر (قوله لما مر) من أنه ناقص فلا يتأذى به
 التكامل (قوله غير المؤتم) صادق بالامام والمنفرد واحد تزبه عن المؤتم فانه يسجد لها بعد الصلاة ولا تصير
 صلاتية لأن التي تلاها لا يعتد بها فلا تتبع الخارجة اهـ حلي (قوله ولو بعد سماعها) اعلم أنه إذا قرأها
 فإن كانت تلاوتها سابقة على سماعها أو سجد لها اجزأت عن تلاوتها لأن التلاوة الأولى من افعال
 الصلاة والثانية لا حصلت الثانية تكرر الأولى من حيث الاصل والأولى باقية فجعل وصف الأولى للثانية
 فصارت من الصلاة فيكتفي بسجدة واحدة وان سمعها من أجنبي ثم تلاها المصلي وسجد لها فحقه روايتان ويجوز

(ان فواء) أي كون الركوع لسجود التلاوة
 على الأرجح (و) تؤذى (بسجودها كذلك)
 أي على الفور (وان لم ينو) بالاجماع
 ولو نواها في ركوعه ولم ينو المؤتم لم يجزه
 ويسجد إذا سلم الامام وبعد القعدة ولو تركها
 فسدت صلاته كذا في الفتية وينبغي حله على
 الجهرية ثم لو ركع وسجد لها فليطلب بلانية
 ولو سجد لها فليطلب القوم انه يسجد
 رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد
 اجزأته عنها ومن ركع وسجد
 فسدت صلاته لأنه انفرد بركعة ناقصة
 (ولو سمع المصلي) السجدة (من غيره لم يسجد)
 فيها لأنها غير صلاتية (بل) يسجد (بعدها)
 لسماعها من غير محجور (ولو سجد فيها
 لم يجزه) لأنها ناقصة لأنني فلا يتأذى بها
 التكامل (واعاده) أي السجود لما إذا
 تلاها المصلي غير المؤتم ولو بعد سماعها من أجنبي

في السراج بأنه لا يعيدها ١١ بحر (قوله الا اذا تابع المصلي) صادق بالامام والمؤتم والمفرد وقوله المتابعة غير
 امامه يختص بالمؤتم فالاولى أن يقول المتابعة غير امامه ان كان مقتديا ولا اقتداء في محل الانفراد ان كان
 مفردا او اماما لان الامام في حكم المفرد ١١ - اجب - وفيه أن هذه المتابعة ليست اقتداء انما هي موافقة
 بدليل أنه يجوز متابعة المرأة فيها والتقدم على التالي فلم يقل بالغائب الكونها دون الركعة فتأمل (قوله
 ولا تجزئه عما سمع) لان هذا الاداء منهي عنه فلا ينوب عن السكامل ولانه قد تبعه الافتراض (قوله ثم دخل
 في الصلاة) أفاد بهم الترتيب بين هاتين التلاوتين فلو كان بعكس هذا بأن قرأها في الصلاة أولا ثم سلم فأعادها
 في مكانه ذكر في كتاب الصلاة أنه يلزمه ان يرى لان المتابعة في الصلاة لا وجود لها لا حقيقة ولا حكما والموجود هو
 الذي يستتبع دون المعلوم وذكر في النوادر أنه لا يلزمه وهو فوق السرخسي بينهما يحمل الاول على ما اذا أعادها
 بعد السكالم وحل الثاني على ما اذا كان قبله وصحح التوفيق في المحيط قاله صاحب البحر (قوله قتلها فيها)
 الاصرح فأعادها فيها ليفيد أن المتابعة ثانيا هي الاولى (قوله - سجدة أخرى) لان الصلوة اقوى فلا تكون تبعا
 للاضمة بحر (قوله فتستتبع غيرها) وسبق الخارجية عن الصلوة غير مانع من جعلها تابعة لان مبنى
 سجود التلاوة على التداخل وهو تداخل في السبب فتتوب الواحدة عما قبلها واعادها أبو السعود
 وانما أفرد هذه المسئلة بالذكرة مع دخولها تحت قوله كن كثرها في مجالس لافي مجامع لمخالفة الهاء في أنه اذا سجدة
 للخارجية لا يكتفي عن الصلوة بخلاف ما اذا لم تكن صلوة وسجدة لا في ثم أعاد فان السجدة السابقة تكفي
 انتهى - اجب - (قوله وان اختلف المجلس) تبع فيه صاحب النهر والبدائع وفي الدرر نفوذه وفي البحر اشترط اتحاد
 المجلس فان تبدل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فلا تسجد و مذاق الزياهي وفي الشرح بلاية قوله أي
 صاحب الدرر وان لم يتجدد المجلس أي - كما لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة وأما على الظاهر فالمجلس متجدد
 حقيقة وحكما أما حقيقة قطاها شرعوه في مكانه وهو عمل قليل ربه لا يختلف المجلس وأما - كما لان التلاوتين
 من جنس واحد من حيث ان كلاهما عبادات بخلاف الكل ولولم يتجدد حقيقة أو تبدل - كما يحمل
 غير الصلاة لا تجزئه سجدة الصلاة عما وجب قبلها ١١ - اجب - وأبو الوفاء عود (قوله سقمتا) كذا في نسخ وفي نسخ
 سقطا ووجهه أن الخارجية أخذت - حكم الصلوة فسقطت تبعا لها - اجب - (قوله في الاصح) وعلى رواية
 النوادر لا تسقط الخارجية لان الصلوة ما استتبعتهما على هذه الرواية بشر بلاية (قوله ولو كثرها في مجامع)
 اعلم أن المجلس قد يختلف حقيقة وقد يختلف حكما والاختلاف حقيقة قد يتجدد حكما كما اذا انتقل في المسجدة من غير
 كان او كبرا وفي البيت والدار من زاوية الى اخرى فانه لا يتكرر الوجوب الا اذا كانت الدار كبيرة وفي كل موضع
 يصح الاقتداء يجعل المكان واحدا ذكره قاضي شان وأما في غير المسجد والدار فذكر في شرح تلخيص
 الجامع اذا مشى خطوة أو خطوتين لا يختلف المجلس واذا مشى ثلاث خطوات يختلف وقبل يختلف بمشي
 خطوتين والاول هو المشهور وأما المختلف - كما في - كما اذا اشتغل بفعل آخر كتركها اذا شرع بعد التلاوة في عقد
 الشكاح أو البيع أو الشراء أو كل كثير والنوم مضطجعا ثم تلاها أخرى يتكرر الوجوب بخلاف ما اذا كان
 العمل قليلا كما اذا اكل لقمة أو لقمةتين أو قام أو قعد أو اثنى عشر أو تسبى أو التكبى فانه لا يتكرر الوجوب وانما
 جعل أمثال هذه في الخيرة من قبل اختلاف المجلس لانه دليل الاعراض جوى عن البرجندى (قوله بل كفته
 واحدة) الاصل فيه ما روى أن جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحى فيقرأ آية السجدة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ورسول الله يسمع ثم يقرأ على أصحابه وكان لا يسجد الا مرة واحدة وهو مروي عن عدة من الصحابة
 ولأن المجلس جامع للمتفرقات ولان في استحباب السجدة لكل تلاوة خرجا خصوصا على المعلمين والمتعلمين
 وهو مني بالنص (قوله التأخير أحوط) لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لافي السبب حتى لو سجد
 ثلاثا لم يقرأها منته اخرى كذا الشرب والزناقة في المنتهى (قوله بشرط اتحاد الآية) أما لو قرأ القرآن
 في مجلس واحد لم يقرأه اربع عشرة سجدة لان المجلس لا يجعل الكلمات المختلفة الجنس بمنزلة كلام واحد كن
 يقرأ لسان بألف درهم ولا آخر بمائة دينار واعبده بالعق لا يجعل المجلس الواحد الكل اقرا واحدا (قوله
 هو تداخل الخ) أي عدم التكرار المضموم من قوله وفي مجلس واحد لا يتكرر هذا بالنظر الى المصنف وأما بالنظر
 الى المشرح فيعود الى التداخل (قوله تكون الواحدة سببا) لا يحسن نفعه على ما قبله فتأمل

(دونها) أي الصلاة لان زيادة مادون الركعة
 لا يفسد الا اذا تابع المصلي التالي ففسد
 المتابعة غير امامه ولا تجزئه عما سمع تجنبين
 وغيره (واذا تلاها في غير الصلاة فسجدها
 ثم دخل في الصلاة قتلها) فيها (سجدة
 أخرى) ولو لم يسجد أولا كفته واحدة
 لا يفسد الصلاة اقوى فتستتبع غيرها
 وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلاة
 سقطتا في الاصح وانما كما هو (ولو كثرها
 في مجلسين تكرر في مجلس واحد
 لا) تكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد
 الاولى اولى قسمة وفي البحر التأخير أحوط
 والاصل أن ينهاها على التداخل دفعا
 للرجع بشرط اتحاد الآية والمجلس (وهو
 تداخل في السبب) بأن يجعل الكل تلاوة
 واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعا لها

(قوله لأن تركها) عليه المحذوف تقديره وإعماله نقل أنه تدخل في الحكم مع وجود السبب لأن ترك العبادات
 إلى آخره (قوله قد اخلت السجدة) كلامه يفيد أن المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب (قوله وهو ينزح
 بواحدة) أي بمقربة واحدة (قوله فيحصل المقصود) وهو ألا يجزأ بخلاف العبادات فإن المقصود منها تعظيم
 المعبود وهو مطالب به دائماً (قوله والكريم يهفو) أشار به إلى أن حكم الاسترخاء فلا يؤخذ بما زاد على
 العقوبة الواحدة إن شاء الله تعالى (قوله وأفاد الفرق) وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سبباً والباقي تبعاً لها
 فكان ينبغي أن يسجد بعد السبب بخلافه في الثاني فإن الأسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تعلم
 الأسباب حلبي (قوله حتى لو زنى الخ) بخلاف حد القذف إذا أقيم مرة ثم قذفه مراراً لم يحد لأن القذف اندفع
 بالاول لظهور كذبه بجر (قوله ذاهبا وآيها) أما إذا كان يدبر السدى على الدائرة وهو جالس في مكان
 واحد فلا يتكرر الوجوب بجر (قوله وانتقاله من غصن إلى آخر) الغصن ما تنصب على ساق الشجرة فاقفها
 وغلاظها أو الصغير منها فاموس وسواها كان قريباً أو بعيداً على الصحيح وفي الواقع الحسامية رجل ثلاثية
 السجدة على غصن شجرة ثم انتقل إلى غصن آخر فأعادها إن كان يمكنه الانتقال بدون نزول من الأول كقوله
 سجدة واحدة لأن المجلس متحد وإن كان لا يمكنه الانتقال إلا بالنزول من الأول سجدة سجدة لأن المجلس
 غير متحد اهـ وهذا ما أفتى به شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة شلبي في حاشية الزيلعي (قوله أو حوض)
 أي كبير أما الحوض متداني الأطراف كالمسجد يكتفي فيه واحدة فأفاده القهستاني وانظر لو كان السدى
 أو الشجرة أو الحوض في المسجد هل يتبدل أو لا نظر إلى اتحاد البقعة (قوله للمجلس) أي في حق التالي (قوله
 أو الآتية) أي في حق السامع اهـ شرح الملقى (قوله بخلاف زوايا مسجد) ولو كبيراً على المعتمد (قوله بيت)
 ولو كان دار السلطان عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعليه يخرج قوله في الهر إذا كان كبيراً كدار السلطان
 (قوله وسفينة سائرة) لأن سيرها غير مضاف إليه قال تعالى وجر ينهم درروا الواقعة بالطريق الأولى (قوله
 كما كل لقمتين) ومنى خطوتين وتكلم بكلمتين (قوله وقام) بخلاف ما إذا نام مضطجعا أو باع أو أرضعت صبياً
 فإن المجلس يتبدل (قوله وكذا دابة) أي سائرة حلبي (قوله لأن الصلاة تجمع الأماكن) إذا الحكم بصحة الصلاة
 دليل اتحاد المكان وهذا إذا كان في ركعة واحدة وأما إذا كررها في ركعتين فالقباس أن تكفيه واحدة
 وهو قول أبي يوسف الأخير وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول محمد وأبي يوسف الأول ولو سمعها
 المصلي راكباً من رجل ثم سارت الدابة ثم سارت الدابة ثم سارت الدابة ثم سارت الدابة ثم سارت الدابة ولو سارت
 الدابة ثم نزلت تلاها آخر يلزمه أخرى بجر عن الهبط (قوله ولو لم يصل تكراراً) لأن سيرها مضاف إليه حتى يجب
 عليه ضمان ما ألفت حلبي عن الدور (قوله كما تتكرر) أي على السامع دون التالي وفي عكسه عكسه (قوله
 وغلامه) مراده ما بين الحز (قوله تتكرر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف راكب فإن الصلاة تجمع
 المتفرق (قوله على المقتب) راجع إلى صورة العكس فقط واحتزبه عن قول صاحب الكافي بالتمسك بالكر على
 السامع في صورة العكس اهـ حلبي (قوله وهذا يفيد الخ) أي هذا القول بالتكرار على السامع في الأولى مع
 اتحاد المجلس التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية مع تبدل المجلس التلاوة يفيد ترجيح سببية السماع إذ لو كانت
 التلاوة سبباً لافكس الحكم في حق السامع فيصير كالتالي وهو أحد قولين وقد تقدم أن حافظ الدين اختار أن
 السماع شرط وهو المختار وأجاب عن تكرارها على السامع دون التالي بأن الشرع أبطل تعدد التلاوة
 المتكررة في حق التالي حكماً لا اتحاداً بجلسه لا حقيقة ولم يظهر ذلك في حق السامع فاعتبر حقيقة التلاوة فكرر
 الوجوب واختار في الثانية تكرره عليه أيضاً اعتباراً بالمجلس التلاوة وعليه فلا إشكال وعلى الصحيح من عدم
 التكرار عليه يمكن أن يجاب بأن السبب في حقه وإن تعدد لكن الشرع أبطل تعدده حكماً نظر الاتحاد بجلسه
 كالو لا بنفسه اهـ حلبي (قوله وأما الصلاة على الرسول) في القهستاني أعلم أن تكرار اسم نبي من الأنبياء
 في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الآية في السجدة اهـ وفيه أن الدليل الوارد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 خاص فمن أين جاء التعميم (قوله فكذلك عند المتقدمين) قياساً على آية السجدة (قوله إذا لدنا داخل في حقوق
 العباد) وهو جفاؤه كما ورد في الحديث وقد منازجته بجر (قوله فالأصح أنه إن زاد الخ) وقبل مرة وقبل
 إلى العشر وقبل كلاً عطس اهـ حلبي (قوله لا يثبت) لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال لعاطس

وهو النبي بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها
 تنبئ (لا) تدخل (في الحكم) بأن يجعل
 كل تلاوة سبباً للسجدة فقد اخلت السجدة
 فاكفى بواحدة لأنه أبقى بالعقوبة لأنها
 للزجر وهو ينزح بواحدة فيحصل المقصود
 والكريم يهفو فبما سبب العقوبة وأفاد
 الفرق بقوله (فتنوب الواحدة) في تدخل
 السبب (عما قبلها وعما بعدها) ولا تنوب
 في تدخل الحكم إلا عما قبلها حتى لو زنى فخذ
 ثم زنى في المجلس حد ثانياً (واسداء النوب)
 ذاهبا وآيها (وانتقاله من غصن) شجرة
 (إلى غصن) آخر وسببه في غير السجدة
 يتبدل للمجلس أو الآية (فوجب) سجدة
 أو سجدة (أخرى) بخلاف زوايا مسجد
 وبيت وسفينة سائرة وفعل قليل نسكاً كل
 لقمتين وقام ورد سلام وكذا دابة يصلي عليها
 لأن الصلاة تجمع الأماكن ولو لم يصل تتكرر
 (كما) تتكرر لو تبدل المجلس سماع دون نال
 حتى لو تكرر راكباً يصلي وغلامه يمشي
 تتكرر على الغلام لا راكباً (لا) تتكرر
 (في عكسه) وهو يتبدل المجلس التلاوة
 السامع على المقتب به وهذا يفيد ترجيح
 سببية السماع وأما الصلاة على الرسول
 فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون
 تتكرر إذا لدنا داخل في حقوق العباد وأما
 العطاس فلا يصح أنه إن زاد على الثلاث
 لا يثبت خلاصه

في مجلسه بعد الثلاث قم فانتظرناك من كرم انتهى وظاهره ولو حصل فاصل في المجلس (قوله لان فيه قطع الخ)
 ولا يثبت به الاستسكان عنها بجر ولا في فيه جبر شيء من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ذكره محمد
 في الجامع الصغير ولانه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغيير تأليفه) عطف
 بقسميه حلي (قوله مأمورية) قال الله تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه بجر (قوله ومفاده) هو
 لصاحب النهر وهو منقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) أي نحو مما يل يكره تنزيه ابدليل قوله ونذب الخ
 حلي ثم عدم الكراهة في غير الصلاة أما فيها فذكره ههنا (قوله قبلها أو بعدها) أو آية قبلها أو آية بعدها كما
 تدل عليه عبارة الخاتمة (قوله لدفع وهم التفضيل) ولانه أبلغ في اظهار الامتزاج ههنا (قوله باشماله على
 صفات) فالفضيلة بالاعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن بجر (قوله غير منتهي للسجود) بأن كان
 محدثا أو علم أنه يشق عليهم أداء السجدة وينبغي أنه إذا لم يعلم به اللهم أن يحذفها لانه لو جهر بهم الحارم وجبا عليهم
 شيئا رجا يكاملون في أدائه فيكون في المعصية بجر (قوله والراجح الوجوب) وفي الخ الأصح عدم الوجوب
 لعدم وجود الشرط وهو السماع أو السبب بناء على أنه مبني في حق السامع اه (قوله من كل واحد حرفا)
 لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أكثر لا ينع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون
 الحرف الحقيقي منه وما بالاولى اه حلي ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية
 السجدة بجر السجدة (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعليقه (قوله مهمة لكل مهمة) أي فائدة ينبغي
 أن يتم بهم الكل مهمة أي لكل أمر موقع في العلم أو العمل أو غيرها مكره تنزيها ولدفع اشكال السكال السكال
 ورباعيا (قوله ويحتمل أن يسجد الخ) هو الاول لما تقدم أن تأخيرها مكره تنزيها ولدفع اشكال السكال السكال
 بأن فيه تغيير نظم القرآن لان السجود فاصل (قوله وهو غير مكره) ما تقدم أنه يندب ضم آية أو آيتين معها
 يفيد أن أرادها خلاف الاولى فيضم معها آية أو آيتين أفاده الحلي قلت كونه خلاف الاولى ليس متفقا
 عليه بل في البحر لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لان من القرآن وقرأة ما هو من القرآن طاعة
 كقرأة سورة من بين السور (قوله وسجدة الشكر) الاولى تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة
 (قوله مستحبة) أي عندهما حلي (قوله به ينبغي) مقابلة قول الامام بكرهما اه حلي وفي فروق الاشياء
 قال سجدة الشكر جائزة عند الامام رحمه الله تعالى لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنه ليست مشروعة أي
 وجوبها وفي القاعدة الاولى من الاشياء والمعتقد أن الخلاف في نسبتها الى الجواز شرعية لا في صورتها أن من
 تجددت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ولدا أو مالا أو وجد ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مريض
 أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما إذا سجد بغيب سبب فليس بقربة ولا مكره هندية
 (قوله لكنها) أي سجدة الشكر الخ هذا لا يظهر الا في الاعياد والمدامنة وسجدة الشكر ليست كذلك والذي أفاده
 في شرح الملتقى أن هذه مسئلة أخرى وهو أولى وعبارته والفتوى على أن سجدة الشكر جائزة بل مستحبة
 لا واجبة ولا مكره وما يفعل عقب الصلاة فمكره (قوله يؤذى اليه) أي الى ما ذكر من اعتقاد السنة
 أو الوجوب (قوله فمكره) الظاهر أنها التحريمية لانه يدخل في الدين ما ليس منه (قوله أن يقرأها) أي آية
 السجدة حلي (قوله في محاققة) للتبليس على من معه (قوله ونحو جمعة) من كل ما يؤذى لجمع عظيم ولو كتوبة
 غيرها حلي (قوله الا أن تكون بحيث تؤذى الخ) بأن لا يفصل أربع آيات بين آيتها والركوع وينبغي أن لا ينوبها
 في الركوع لما فيه من المحذور المتقدم من القنية اه حلي وهو عدم نية المقتدى لها فيطالب بأدائها بعد
 سلام الامام وإعادة القعدة (قوله سجد) أي على الارض ان لم يتمكن من السجود على المنبر ذكره ابن حجر
 في شرح البخاري وقواعد التلاوة اه شرح الملتقى وتقدم عن الفتح من رواية الامام أنه ينزل الى الارض
 من غير تفصيل وهو الذي ينبغي التعويل عليه

(باب صلاة المسافر)

نقل القسطلاني في شرح البخاري عن تفسير الثعلبي قال ابن عباس أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها
 النبي صلى الله عليه وسلم بمسكان في غزوة أنمار اه وقدر النسخ صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر
 لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي يتعبه الاحكام من قصر الصلاة وإباحة القطع

(وكرر ترك آية حلي وقراءة باقي السورة) لان
 فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع
 النظم والتأليف مأمورية بدائع ومفاده أن
 الكراهة تحريرية (لا يكره عكسه) لكن
 يندب ضم آية أو آيتين اليها قبلها أو بعدها
 لدفع وهم التفضيل إذا لكل من حيث انه
 كلام الله في رتبة وان كان لبعده زيادة فضيلة
 باشماله على صلاته الله تعالى واستحسن
 اخفاؤها عن سامع غير متبني للسجود
 واختلف التحجيج في وجوبه اعلى متباغث
 بعمل ولم يسمها والراجح الوجوب زجره
 عن تركها (ولو مع آية سجدة) من قوم
 بعضهم (من كل واحد) منهم (حرفا لم يسجد) لانه
 لم يسمها من نال خاتمة فقد أفاد أن اتحاد
 اتتالي شرط مهمة لكل مهمة في الكافي
 قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس
 وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره
 أنه يقرأها ولا يسم سجدة ويحتمل أن يسجد
 لكل بعد قراتها وهو غير مكره وسجدة
 الشكر مستحبة به ينبغي لكنها تكرر بعد الصلاة
 لان الجهل يعتقدونها سنة أو واجبة وكل
 ما يحث يؤذى اليه فمكره ويكره للامام أن
 يقرأها في محاققة ونحو جمعة وعبد الا أن
 تكون بحيث تؤذى بركوع الصلاة
 أو سجودها ولو تلا على التسيير يسجد وسجد
 السامعون (باب صلاة المسافر)

واستدameda المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وحرمه الخروج على الحر من غير
 محرم أبو السعود عن العناية (قوله من اضافة النسي) وهو لفظ الصلاة (قوله الى شرطه) وهو المسافر فانه يشترط
 للصلاة التحصن والمقصود لها الباب وهي المقصورة اه حلي وفيه أن الشرط السفر لا المسافر أبو السعود عن
 الجوى (قوله أو محله) فان المسافر محل لها وان ثبت قلت من اضافة الفعل الى فاعله لأن كمال فاعل محلي
 ولا عكس أفاده الحلي (قوله ولا ينجي) شروع في وجه تأخير من التلاوة وبعلم منه المناسبة وهي العروض
 في كل (قوله هو عبادة) أي الايماء رياء أو جمعة كذا في البصر (قوله الايماء رياء) كالجح والجهاد فانه حينئذ
 يكون عبادة وقد يكون معصية فالاصل في التلاوة العبادة والاصل في السفر الاباحة والعبادة أشرف والى ذلك
 أشار بقوله فلذا آخر (قوله لانه يسفر) يفتح الياء من التلاوة وما في ابضاح المفصل أنه لم ينجي منه فعل ثلاثي
 بمعناه فقد رده كلام الجوهري واليه في "قوله تاني" (قوله عن أخلاق الرجال) أولاته يسفر عن وجه الارض أي
 يكشف وعليها ما قاله اللغة بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون المبالغة على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من
 اثنين فأكثر غلبا فكل منهم ما يسفر عن أخلاق صاحبه أو أنه ينكشف للارض وهي تنكشف له اه حلي
 (قوله من خرج) بشمل الكافر اذا أسلم على الختار وقوله من عمارة الخ الاولى أن يذله بيوت ليشمل الاخبية وبه
 عبر في فور الايضاح فان المعبر في حق أهلها مجاوزتها اه حلي (قوله موضع اقامته) يدخل فيه ربه وهو
 ماحول المدينة من بيوت ومساكن ويقال لحريم المسجد ربه أيضا وصح قاضي خان أنه لا بد من مجاوزة
 القرية المتصلة برض المصر بخلاف القرية المتصلة بفناء المصر فانه به تبر مجاوزة الفناء لا القرية بجر (قوله من
 جانب خروجه) فان كان من جهته محله منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا بقصر الصلاة حتى
 يجاوز تلك المحلة بجر عن الخلاصة ولا يشترط مجاوزة البساتين ولو متصلة بالعمران ولو كان أهل البلد يخرجون
 اليها في أكثر السنة أبو السعود (قوله وفي الخاتمة الخ) حاصل ما تخرج من كلام الشر بلائ في رسالته تحفة
 أعيان الفنا بجمعة الجمعة والعيدين في الفنا ومن امداد الفنا وغيره أنه اذا كان في جانب خروجه جبل أو بحر
 أو ضارع متصل كل منها بالعمران قصر بجزء مجاوزة العمران وعليه يحمل قول المتن وغيره من خرج من
 بيوت مقامه واذا كان في جانب خروجه ربه وهو ماحول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاوزة أيضا
 ومن مجاوزة القرية المتصلة به واذا كان في جانب خروجه فناء وهو المكان المعتمد لمصالح البلد كركض
 الدواب ودفن الموتى والقاء التراب فهو على ما قاله الشارح من الشرايين بخلاف الجمعة حيث تصح في الفناء قرب
 أو بعد فصل بربع أو لا لأن الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشر بلائ في رسالته المذكورة
 حلي (قوله أقل من غلوة) ذكر في المجتبى أن قدر الغلوة ثلثمائة ذراع الى أربع مائة وهو الاصح واذا عاد من
 سفره الى مصر لا يتم حتى يدخل العمران بجر (قوله يشترط مجاوزته) فيشترط مجاوزة جميع القرافة بمصر لا بقصر
 لوجود الشرطين (قوله فاصدا) أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا
 اه حلي وأشار به الى أن النية لا بد وأن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال
 اقامته في طرف البحر فقلها الربح وهو في السفينة وفوى السفينة صلاة المقيم عند أبي يوسف خلا فالحمد لانه
 اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الاربع وما يمنع فربحنا ما يوجب الاربع احتياطا اه (قوله ولو كافرا) صورته كافر
 خرج فاصدا مسيرة ثلاثة أيام في أثناءها أسلم قصر فيما بقي بخلاف الصبي اذا بلغ في أثناءها فانه لا يقصر حلي
 عن البحر وقبل ثمان وقبل يقصر ان أبو السعود (قوله بلا قصد) أي ثلاثة تامة بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان
 للاقامة بها قبل بلغها بداه أن يذهب الى بلدة بينه وبينها يومان وهم جراحلي (قوله لم يقصر) كما مر خرج مع
 جيشه في طلب العدو ولم يعلم أين يدركهم فانهم يصلون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث
 في ذلك المكان ما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر وبجر (قوله مسيرة ثلاثة أيام) المسيرة هي المسافة
 والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوق بالفتح وهو الشم لأن الدليل في الخلاصة يشتمل التراب بعلم
 أنه على الطريق أو لا فاستأنى عن القاموس (قوله وليساها) انما ذكرت لانها تابعة للأيام ولا يشترط السير
 فيها بل قصد السفر فيها وان لم يسافر أفاده أبو السعود (قوله من أقصر أيام السنة) ظاهره ولو كان السفر واقعا
 في أطولها وفي الفهستاني وقبل يعتبر الايام المعتدلة بين الطول والقصر كزمان ككون الشمس في الجبل

من اضافة النسي الى شرطه أو محله ولا ينجي
 أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض
 مباح الابعاض فلذا آخر (من خرج من عمارة
 من أخلاق الرجال) من جانب خروجه وان لم
 موضع اقامته) من جانب خروجه وان كان
 مجاوزة الجانب الآخر وفي الخاتمة ان كان
 بين الفناء والمصر أقل من غلوة وليس بينهم
 من ردة يشترط مجاوزته والا فلا (فاصدا)
 ولو كافر أو من طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر
 مسيرة ثلاثة أيام وليساها) من أقصر أيام السنة

والميزان (قوله ولا يشترط سفر كل يوم) لافرق بين البر والبحر أبو السعود لأن المسافر لا بد له من النزول لاستراحة نفسه ودأبه فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى الفجر لأن الدابة لا تطيق ذلك فلا بد من أولى فالنصف مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة محيطة (قوله بل إلى الزوال) لأن الزوال أكنز النهار الشرعي الذي هو من الفجر إلى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع إلى الغروب ثم إن من الفجر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع ساعات الأربعة فجاءت مع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه أن مسافة السفر في بلغار ثلاث ساعات وأقل لأن أقصر أيام السنة عندهم قد يكون ساعة أو أقل اه حكي قلت المشهور في بلغار أن نهارها أطول من ليلها فقد يكون نهارها ثلاثاً وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلبي معترضاً به على الشارح فلعل هذا سبق قلم وبه يعلم أن المسافر بر أو بحر إلى زيارة العارف بالله تعالى سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى عنه بقصره لأن مسافته تبلغ هذا القدر وزيادة (قوله ولا يعتبر الفسخ) الفسخ اثنا عشر ألف خطوة وهو ربع البريد والميل ثلثه (قوله على المذهب) مقابله ما عن الإمام رضي الله تعالى عنه أنه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة وثلاث أو ستة أو سبعة دجاى عن القهستاني قال في البحر وأنا أعجب من فتوَاهم في هذا وأمثاله بما يخالف مذهب الإمام خصوصاً الخائف للنص الصحيح اه (قوله بالسبيل الوسط) وهو أن يكون بالابل ومنهى الأقدام والمراد بالابل القافلة ومشى الأقدام فيها دون البريد وخروج بذلك سير البقر بجواز المجلة ونحوه لأنه أبطأ السير كما أن أسرع سير الفرس والبريد اه أبو السعود وبحر وبه بطل ما له مؤلف في شرح الملتقى من اعتباره بسير البقر بجواز المجلة (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه فأقاده الشيخ زين (قوله في يومين) أو يوم كافي النهار وأطال فوصل في شهر من غير تخطئة فامة بموضع (قوله ولو لموضع الخ) أى في غير الطريق المألوك له سهولة وصعوبة ويعتبر في البحر اعتدال الرياح (قوله صلى الفرض الرباعي ركعتين) والقراءة فيها فرض فلو أتت رقرأ في الآخرين ولم ينو الأقامة لم يصح بحرقه وبالفرض لأنه لا قصر في الوتر والسنتين وأخرج بالرباعي الفجر والمغرب (قوله وجوبا) أى اقتراضاً حتى لو أتته أربعاً ولم ينو أقامة ولم يقعد على رأس الركعتين فدفع فرضه (قوله لقول ابن عباس الخ) وما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فإن الذي فرضها في الحضر أربعاً فرضها في السفر ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة في السفر كلمة قصر في الحضر اه قهستاني (قوله ولذا) أى لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستاقصر حقيقة عندنا) ومن حكى خلافاً بين الشارحين في أن القصر عندنا زينة أو رخصة فقد غلط لأن من قال رخصة عن رخصة الإسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحيث لا يخفى على أحد قاله الكمال (قوله والاكمال ليس رخصة) فمن فهم أن الاكمال رخصة فقد أبعد فإن الأقرب فهمهم ككون القصر رخصة ترفيه كما قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالأربع أصعب من الركعتين فكيف ينطبق عليها تعريف الرخصة وهو التغيير من صعوبة إلى سهولة فأقاده صاحب البحر (قوله بل إساءة) سبأتى تفسيرها بالإناء ووجهها عند قوله فلو أتت مسافراً اه حكي (قوله زيدت) أى بنزول الوحي عليه صلى الله عليه وسلم يوم الثلاثاء بتمام الصلاة فقال أيها الناس قبلوا فريضة ربكم فإنه قد أتت الصلاة لله مقيم فزيد في صلاة الحضر ركعتان وقيل إنها فرضت أربعاً ثم خفف عن المسافر نظراً إلى الله وضع عن المسافر الصوم ونظر الصلاة وقيل فرضت في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين اه أبو السعود عن شرح ألفية العراقي لما وردى (قوله لأنها وتر النهار) هذا يقتضى أن المغرب من صلاة النهار وبشكل ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار مجعماً أى لا يسمع فيها قراءة مصباح وهذا قال العلامة عزى فليست مسلم في التوفيق أبو السعود (قوله فلما استقر فرض الرباعي) أى سفر أو حضر أبداً بل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا بظاهره يشهد للشافعي رحمه الله تعالى ويعارض حديث ابن عباس المتقدم تأمل اه أقول قد أقاد في المواهب وشرحها أن الأدلة قائمة للطرفين ثم لا مانع أن يحمل التخفيف على رخصة الإسقاط على ما قدمه قال الحلبي والآية تشهد له أيضاً فان لفظة لا جناح تذكير للإباحة دون الوجوب اه قلت هذا أغلبي كتبه تعالى

ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال ولا يعتبر الفسخ على المذهب (بالسبيل الوسط مع الاستراحات المعتادة) حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقان أحدهما مدة السفر والاخر أقل قصر في الأول لا الثاني (صلى الفرض الرباعي ركعتين) وجوباً لقول ابن عباس أن الله فرض على لسان نبيكم صلاة المقيم أربعاً وقوله قصر لأن الركعتين ليستا قصر حقيقة وقوله قصر لأن الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال ليس رخصة في حقه بل إساءة قلت وفي شروح الضاري أن الصلاة فرضت إيسلة إلا سر ركعتين ركعتين سفر أو حضر إلا المغرب فلما هاجر عليه الصلاة والسلام وأطمان بالدينة زيدت إلا الفجر أطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعي خفف عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة

فلا جناح عليه أن يطوف به - ما على أنه كما ذكره هو أجاب عنه في العناية بأن الله تعالى قال إن نقصروا من الصلاة ان خفتم عاق القصر بالخوف وهو ليس بشرط قصر الصلاة باتفاق ولا بد من إعماله فكانت متعلقة بقصر الاوصاف من ترك القيام الى القعود أو ترك الركوع والسجود الى الإيماء لخوف عدو ونحوه وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب اهـ (قوله في السنة الرابعة) في صلاة الصلوة في غزوة أنمار (قوله وبهذا) أي بالنقل عن شروح البخاري بعد النقل عن ابن عباس اهـ حلي (قوله تجتمع الأدلة) أي الشاهدة لنا وللشافعي - فقول ابن عباس ان صلاة المسافر - مكان الذي هو دليلنا نظر الى ما لم يخط عليه الحال وقول الشافعي أنه يجوز له الاتمام وتكون الصلاة في حقه أربعة أظفر الزيادة بها بعد الهجرة هذا ما ظهر لي (قوله لأن التبع المجاور) أعلم أن قبح الشيء ما لعينه وضعا كالكفر فأن واضع اللفظ وضعه ليعمل قبيح في ذاته عقلا من غير توقف على ورود الشرع لأن قبح كفران المنعم مر كوز في العقول كما أن حسن شكره كذلك أو شرعا كبيع الحز لان العقل يجوز له كافي قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وما غيره وضعا كصوم يوم التمر فانه ليس قبيحا لعينه لانه يوم كسائر الايام وانما قبح لما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانكسار فانه متى صام فيه - كان معروضا وبالعكس أو مجاورا كالبيع وقت النداء فانه ليس قبيحا لعينه وانما قبح لترك السعي وهو قابل للانكسار اذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس كذا في شروح المنار وما نحن فيه من قبيل القسم الرابع وهو المجاور لا مكان العصيان بلا سفر وبالعكس اهـ حلي (قوله حتى يدخل موضع مقامه) ان سار نذرة السفر والاقية بمجرى نية العود لعدم استحكام السفر وقتها ولم يكن لا - قما في الصلاة اذ لم يخرج وقتها ولم يكن لا - قما (قوله نصف شهر) حقيقة نصف الشهر (قوله اقامة) اقامة نية السفر (قوله في البازية وغيرهما) لا يخرج الامع القافلة في نصف (قوله وسلم أنه لا يخرج الامع القافلة) (بوضع) شوال أتم لانه كذا في الاقامة (بوضع) واحد (صالح لها) من مصر أو قرية أو صحراء دارنا وهو من أهل الاخبية (فيصل ركنين ان نوى الاقامة في أقل منه) أي من نصف شهر (أو نوى) فيه لكن في غير صالح

وكان قصره في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا تجتمع الأدلة اتوى كذا - م فليحفظ (ولو) كان (عاصيا بنصره) لأن القبح المجاور لا يعدم المشروعية (حتى يدخل موضع مقامه) ان سار نذرة السفر والاقية بمجرى نية العود لعدم استحكام السفر وقتها ولم يكن لا - قما في الصلاة اذ لم يخرج وقتها ولم يكن لا - قما (قوله نصف شهر) حقيقة نصف الشهر (قوله اقامة) اقامة نية السفر (قوله في البازية وغيرهما) لا يخرج الامع القافلة في نصف (قوله وسلم أنه لا يخرج الامع القافلة) (بوضع) شوال أتم لانه كذا في الاقامة (بوضع) واحد (صالح لها) من مصر أو قرية أو صحراء دارنا وهو من أهل الاخبية (فيصل ركنين ان نوى الاقامة في أقل منه) أي من نصف شهر (أو نوى) فيه لكن في غير صالح

فاصف شهر حلي (قوله كبحر) فالملاح مسافر الا عند الحسن وسيفينه ليست بوطن له أبو السعد عن البحر
 (قوله او نوى فيه) أي في صالح (قوله بموضعين مستقابين) لافرق بين المصريين والقريتين والمصر والقريتين بحر
 (قوله ومعنى) الضال على في التذكير والمصرف حوى عن المفتاح وتكتب بالالف والياء مغرب واقتصر
 في النهاية على الف أبو السعد (قوله أيام العشر) أي عشر ذي الحجة وهو تفرج على عدم صحة الإقامة بمكة
 ومعنى وأما إذا دخلها قبل العشر بحيث يتم له خمسة عشر يوما قبل الخروج صحته نية الإقامة (قوله وبعد عوده
 من معنى تصح) قبل ان هذه المسئلة كانت سببا لتفقه عيسى بن ابان وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث
 قال فدخلته مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر واجعلت اتم الصلاة
 فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال لي اخذت فاما تخرج الى معنى وعرفات فلما رجعت
 من معنى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن اصاحبه وجعلت اقصر الى صلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة
 اخذت فاما تقيم بمكة فخرج منها الا نصبر مسافرا فقلت اخذت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس
 محمد واشتغلت بالغة قال في البدائع وانما أوردنا هذه الحكاية ليعلم باج العلم بصير مبعثه للطلبة على طلبه
 اهجر (قوله كالمونوى مبيته بأحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذي نوى المبيت فيه ويجزوجه الى الموضع الآخر
 لا يكون مسافرا حلي عن البحر والهندية وسواء دخله أو لا أم آتراه (قوله أو كان أحدهما متعللا لآخر) كالقريه
 التي قربت من المصر بحيث تسمع النداء على ما يأتي في الجملة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قريه
 واحدة فلنما صحته لان ما متحدان حكما لا ترى أنه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر (قوله بحيث يجب الخ)
 حنية تصير لثبعية حلي (قوله أولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى اقل منه وصورته نوى السابع
 الإقامة ولم ينوها المتبوع أولم يدر حاله فانه لا يتم اهـ حلي (قوله كعبد) أي غير مكاتب حلي (نقطة) الاسير
 لو انقلب من أيدي الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة خمسة عشر يوما لم يصبر مقبلا كالمعلم أهل الحرب
 باسلامه فهرب منهم يريد الفرار لانه أيام ولياليه لم تعتبر بتمه وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر
 بتمه والرجل الذي يبعث اليه الوالي والخلية ليؤتي به فهو بمنزلة الاسير بحر (قوله وامرأة) أي وفيه مجمل
 مهرها كما يأتي حلي (قوله ولم ينوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة لحاجة ونوى أن يقيم
 خمسة عشر يوما فاضا تلك الحاجة لا يصبر مقبلا لانه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يرجع فيقيم
 فلا تكون بتمه مستقرة فاذا نية الإقامة اقضاء الحاجة لا تضر اهـ وقوله فاذا نية الإقامة لقصاء الحاجة يفيد
 انه اذا نواها لا لذلك يتم (قوله على ذلك) أي الترتب (قوله كما مر) أي في مسئلة البرازية حلي (قوله أو حاصر
 حنانيا) أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون للمدينة أو للمعسكر بعدما دخلوا المدينة كما في البحر
 ومثل ذلك لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب حوى عن شرح
 النظم الهاملي (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعوضون له لاجل الامان بحر عن النهاية (قوله أهل البني)
 هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام نهر (قوله في دارنا في غير مصر) كل من الجازين متعلق بمحاصر
 ويلزم عليه نفاق حري بر مقتضى الانط والمعنى بعامل واحد وهو لا يجوز ويمكن أن يجاب بأن الجواز الثاني
 متعلق بالامان بعد تقيده بالجواز الاول أبو السعد عن الحوى أي باختلاف حال العادل فيهما بالاطلاق
 والتقيده فان الجواز الثاني متعلق به بعد تقيده بالاول قال في الشريعة لالبيه عز الامة بالتعليل يدل على أن
 قوله في غير مصر ليس بقيد حتى لو نزلوا مدينة أهل البني وحاصروهم في الحصن لم تصح نيتهم أيضا لان مديةهم
 كالغاية عند حصول المقصود لا يقيمون فيها باني أن يقال ليس المراد بغير مصر ما يشتمل المفاضة لما قدمناه
 من أن ملاحية الموضع شرطية الإقامة أبو السعد (قوله لا ترد) فخالهم تخاف عزيمتهم وهو على لما ذكر
 من قوله أولم يكن مستقلا برأيه الخ (قوله بخلاف أهل اخبية) جمع خباء البيت من صوف أو وبر فان كان من
 شعر فليس بخباء كذا في ضياء الخلووم وفي المغرب هو الخيمة من الووف والاراد هنا ما هو أعم بحر (قوله وتركان)
 مثلهم الاكراد والازنا والراعاة الطواف حلي عن القهستاني (قوله في المفاضة) هي الموضع الملهل ما خوذ
 من قوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فازاذا انجس لم يمت به تغا ولا بالسلامة أبو السعد
 عن الصباح (قوله في الاصح) وقيل يحصرون لانه ليس موضع الإقامة اهـ حلي (قوله والسكلا) بالقصر على

كبحر او جزيرة او نوى فيه لكن (بموضعين
 مستقابين) ككة ومعنى فلو دخل الحاج مكة
 أيام العشر لم تصح نية لانه يخرج الى معنى
 وعرفة فصار كنية الإقامة في غير موضعها
 وبمسعوده من معنى تصح كالمونوى مبيته
 بأحدهما أو كان أحدهما متعللا لآخر بحيث
 يجب الجمعة على ساكنه لا لاجل حاكم (أولم
 يكن مستقلا برأيه) كعبد وامرأة (أو دخل
 بلدة ولم ينوها) أي مدة الإقامة (بل ترتب
 السفر) غدا أو بعده (ولو بقي) على ذلك
 (سبعة) لا أن يعلم تأخر القافلة نصف شهر كما
 من (وكذا) بكي وكفين (سكروا) دخل أرض
 حرب أو حاصر حنانيا (بمخلاف من
 دخلها بأمان فانه يتم) أو حاصر (أهل البني
 في دارنا في غير مصر مع نية الإقامة مدتها)
 لا ترد بين القرار والقرار (بمخلاف أهل
 اخبية) كعرب وتر (في الاصح) وبه يبقى اذا
 في المفاضة فانهم تصح (في الاصح) وبه يبقى اذا
 سكن فادهم من الماء والسكلا ما ينفذهم

وزن جبل ما يرى من الحشيرة (قوله لأن الإقامة أصل) أي فلا تبطل بالانتقال من مرمى إلى آخر بحر وهو
 عليه لقوله تصح (قوله ان نوا سفر) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا الحج حلي (قوله لم يصح في الاصح) وروى
 عن أبي يوسف انه يصبر متى ما حلي عن البحر (قوله ستة) لا ينافي ما في النهر من جعلها خمسة فانه جعلها شروطا
 لنية والقسم الثاني جعل المشروط الاتمام فمكثت النية هي الشرط السادس ويزاد أن لا يكون دخول المحل
 الذي نوى الإقامة به ملحة وأن لا يكون حاله مترددا بين القرار والقرار أخذ من مسألة المماثلة أبو السعود
 (قوله وترك السبر) حتى لو نوى الإقامة وهو سبر لا يصح وانما اكتفى بالنية في الإقامة واشترط العمل معها
 في السفر لما أن في السفر الحاجة إلى الفعل وهو لا يكفيه مجرد النية ما لم يقارنها عمل من ركوب أو مشي كالصائم
 اذا نوى الاطعام لا يكون مفطرا وفي الإقامة الحاجة إلى ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية ~~ككعب~~
 التجارة اذا نوى للخدمة بحر (قوله وصلاحيته) أي الإقامة (قوله فلو أنتم مسافرا) لا يختلف الحكم المذكور
 بين أن ينوي في الأول أربعة أو كعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشتراطيه الركعتين فانه مردودا لا بشرط
 نية عدد الركعات أبو السعود عن الشرنبلالي (قوله ان تعد القعدة الاولى) أي وقرأ في الاولين فلو تركها
 فيها ما وفي احدها ما وقرأ في الاخرين لم يصح فرضه اه بحر (قوله ولكنه اساء) لما كان ينوهم من قوله ثم فرضه
 انه لا كراهة فيه دفعه بالاستدراك فالمراد بالتمام العصة (قوله لتأخير السلام) أي سلام الفرض (قوله وترك
 واجب القصر) أي القصر الواجب والمراد بالواجب الفرض (قوله وواجب تكبيرة افتتاح النفل) المراد
 بالوجوب المصطلح عليه لا الاقتراض والا كان فاسدا ويؤخذ منه أن بناء النفل على النفل مكروه تحريما وتقدم
 خلافا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الاربعة (قوله بعد أن فسر أساء) بأنهم نحوه لصاحب البحر (قوله واستحق النار)
 أي العذاب جهنم لم يثبت أو بعف الله تعالى عنه (قوله وما زاد نفل) ولا يوجب عن سنة الظهور أو له ~~في~~ حوى
 عن البرجندي وعن قاضي خان أنهم يوجبون عنها في السفر خاصة أبو السعود (قوله وصار الكل نفلا) أي
 عندهما خلافا لجمد اه حلي (قوله لترك القعدة) عليه اطلاق الفرض لا يقال ان القعدة فرض في النفل أيضا
 لا فاقول لا تصبر فرضا فيه الا على ما وان لم يفعلها تكون واجبة الحاقا له بالفريضة لانه كما شرع ركعتين شرع
 أربعين (قوله الا اذا نوى الإقامة) لم يبين الشرح الحتام تفصيلا وقد ذكر ذلك في البحر ومخا وعبارته وهذا كله
 اذا لم ينو الإقامة فان نواها قال الاستيعابي لو صلى المسافر ركعتين وقرأ فيهما وثشهد ثم نوى الإقامة قبل
 التسليم أو بعد ما قام الى الثالثة قبل أن يفيد بالسجدة فانه يتحول فرضه الى الرابع الا انه بعيد القيام والركوع
 لانه فعله بنية التطوع فلا يوجب عن الفرض وهو مخير في القراءة فلو قيد بالسجدة ثم نواها لم يتحول فرضه
 ويضيف اليها أخرى ولو أفندها لاشئ عليه ولم يشهد وقام الى الثالث ثم نوى الإقامة تحوّل فرضه أربعين
 اتفاقا وان لم يبق عليه عاد الى التشهد وان أقامه لا يبرأ ولا يخير في القراءة ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل
 السجدة تحوّل فرضه وبعد القيام والركوع ولو قيد بالسجدة فقد تأكد الفساد ويضيف اليها الاخرى فيكون
 الرابع تطوعا على قوله خلافا لجمد فنده لا يتقلب بعد الفساد تطوعا ولو ترك القراءة وأتى بالتشهد ثم نوى
 الإقامة قبل أن يسلم أو قام الى الثالثة ثم نوى الإقامة قبل أن يفيد بالسجدة فانه يتحول الى الرابع ويقرأ
 في الاخرين قضاء ~~عن~~ الاولين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا
 عندهما فقول البرجني راجع الى صورتين وهما صورتنا القعود وعدمه (قوله ولو نوى في السجدة
 صار نفلا) هذا قاصر على ما اذا لم يقعد وما اذا قعد فانه لا يتحول فرضه ~~وا~~ ~~ك~~ ~~نه~~ يضيف اليها أخرى
 ولو أفند ~~لأن~~ ~~لأن~~ عليه لأنه لم يشرع ملتزما من هذا جرى على مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضوء
~~تتم~~ ~~تتم~~ مذهب محمد أنها لا تتم الا بالرفع في هذه الصورة يتقلب فرضه أربعين حلي فانه لم يتم التقيد بالسجدة
 فلا يقال على قوله انه زاد ركعة ففسد الصلاة (قوله ومع اقترانه المقيم بالمسافر) لان صلاة المسافر في المثلين
 واحدة والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدي وبناء الضعيف على القوي جائز ولو قام المقتدي المقيم
 لسلام الامام فنوى الإقامة ان كان بعد ما قيد ركعته بسجدة لا يتأهبه فلو تابعه فسدت وان قبله
 فسد ما أتى به وتابعه فان لم يفعل وسجد فسدت خالية وفي العدة مسافر سبقه لحدث فقدم مقيما يتم صلاة
 الامام وبنا آخر فقدم مسافرا ويسلم ثم يتم المقيم صلته وفي الخلاصة مسافر ثم مسافرا ثم مسافرا ثم مسافرا

لأن الإقامة أصل الا اذا قصدوا موضعا
 بينهم اعادة السفر في قصر ونوا سفر
 والا لا ولو نوى غيرهم الإقامة بهم لم يصح
 في الاصح والحاصل أن شروط الإقامة ستة
 النية والمدة واستقلال الرأي وترك السبر
 واتحاد الموضع وصلاحيته فاستثنى (قوله
 أنتم مسافران قعد) القعدة (الاولى ثم فرضه
 و) لكنه (أساء) لو طأدت تكبيرة افتتاح
 وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح
 النفل وخط النفل بالفرض وهذا لا يجل كما
 ستره القهستاني بعد أن فسر ~~الاولى~~ ~~الاولى~~
 واستحق النار (وما زاد نفل) كصلى النحر
 أربعين (وان لم يقعد بطل فرضه) وصار الكل
 نفلا لترك القعدة المقروضة الا اذا نوى
 الإقامة قبل أن يفيد الثالثة بسجدة لكنه
 بعيد القيام والركوع لو قوعه خلافا لثوب
 عن الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلا
 (ومع اقترانه المقيم بالمسافر في الوقت وبعد
 فاذا قام) المقيم (الى الإقامة لا يقرأ) ولا
 يسجد للسهو

آخر فتوى الاقامة الثانية لا يجب على القوم أن يصلوا أربعا (قوله في الاصح) وقال الحلواني بقراءته ستاني
 وغذم الشرح في مصدور السهو قولاً بأنه بسجدة احلي (قوله وقيل لا) أي قيل ان القعدة الاولى ليست فرضاً
 عليه احلي (قوله ونذب) انما كان قول الامام ذلك مستحباً ولم يكن واجباً لانه لم يمتنع معرفاً فاحصة
 صلاته لهم فانه ينبغي أن يتواثموا بالوجه احلي عن البحر (قوله وغيرها) أي من القساوي أفاده في البحر (قوله أن
 العلم) بفتح الهمزة بدل من الثانية على حذف مضاف أي كلام الثانية ووجه المخالفة أن كلام المصنف يقتضي
 انه لا يشترط العلم بمحالة لان هذا القول انما هو مستحب بعد السلام وكلام الثانية وغيرهما صريح في الاشتراط
 (قوله لكن في حاشية الهداية للهندي) جواب يدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخالفة لان عبارة الهندي
 تفيد الاشتراط مطلقاً فلا محل مافي المصنف على ما اذا علم حاله ومافي الثانية وغيره اعلى عدم العلم لكان أولى
 في التوفيق (قوله في الجملة) أي في الابتداء والانتها وعلية يعمل مافي الثانية وانما يشترط العلم بمحالة اذا صلى
 ركعتين لأربعا اظهر وحاله ثم اشترط العلم بمحالة فيما اذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله
 فصلاهم فاسد وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان بموضع الاقامة انه مقيم والبناء على
 الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما اذا صلى خارج المصر لا تقصد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله
 احلي عن البحر (قوله ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه) أي يستحب لاحتمال أن يكون خلفه من لا يعرف حاله
 ولا يتيسر له الاجتماع به قبل ذهابه فينشد بحكم بفساد صلاة نفسه بناءً منه على ظن اقامة الامام ثم فساد
 صلاته على رأس ركعتين (قوله في الاصح) وقيل بعد الاولى قال المقدسي في الرمز وينبغي ترجمه في زماننا
 (قوله أتموا صلاتكم) بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة اه قهستاني
 وظاهره أن يقول ذلك ولو واحد (قوله لم يصبر مقبلاً) فلا يثقل بقرضه أربعا بحر (قوله فيصح في الوقت) ولو خرج
 بعد اقتدائه لا يصبر (قوله ويتم) لانه يتغير فرضه الى الاربع بالتبعية كما يتغير بنية الاقامة لانصال المغرب بالسبب
 وهو الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الامام المسافر حدث فاستخاف مقبلاً فانه لا يتغير فرض المستخلف
 لانه لما كان المؤتم خليفة عن المسافر كان المسافر كانه الامام فبأخذ الخليفة صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس
 للركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقيم على رأس الركعتين لا تقصد صلاة المسافر خلفه على
 الاصح لصيرورته أربعا ولو كان الامام مسافراً فتوى الاقامة لازم للمأموم المسافر الانعام ولونكهم المأموم
 المسافر على رأس الركعتين أو قام وذهب ان كان قبل نية الاقامة تمت صلاته لعروضه بعد انفراد
 وان كان بعد ما فسدت ولزمه صلاة سفر بحر (قوله لا بعده) مقيد بكونها فاتتة في حق الامام والمأموم
 فلو كانت فاتتة في حق الامام مؤداة في حق المأموم حدث كالواقعة جنى في الظهر بشافعي بعد المثل قبل
 الثلثين نهر عن السراج أو كان الامام يرى قولهما والمأموم يرى قوله فانه يجوز دخوله معه في الظهر وحوى عن
 شرح النظم الهاملي وأفاده في البحر وغيره (قوله فيما يتغير) أما ما لا يتغير كالثاني والثلاثي فالحكم لا يختلف
 فيما أداؤه وقضاءه (قوله بالمتنفل) المراد ما قابل المفترض فيم الواجب فان القعدة الاولى واجبة (قوله
 أو القراءة) فانما سنة في حق الامام فان كان الامام في الشفع الاول بقراءة واحدة في الشفع الثاني
 ففيه روايةان ومقتضى المتن عدم الصحة مطلقاً لان القراءة في الاخيرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق
 بعمله فلا يبقى للاخيرين قراءة اه ولو اقتدى به في القعدة الاخيرة امتنع لاجل التحريم لان تحريمه المسافر
 أقوى لكونه متضمنة للفرض فقط وتحريمه المقيم متضمنة للفرض والنفل والمراد بالنفل القعدة والقراءة
 وبالفرض والنفل في جانب المقيم القعدة ثان والقراءة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة أي اقتداء المفترض
 بالمتنفل في حق القعدة والقراءة والتحريم فيما اذا أدرك في القعود الاول أبو السعود (قوله وقرار) الاولى التعبير
 بأو (قوله قبل الاسنة الفجر) وقيل وسنة المغرب أبصار وقيل يأتي بها مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل يأتي بها حاله النزول
 لاسالة الركوب احلي عن الامداد (قوله وهو) أي آخر الوقت (قوله لانه المعتبر في السببية) أي الاخر وقائده
 اضافته الى الجزاء الاخيرة اعتبار حال المكاف فيه فلو بلغ صبي أو ادم كافر أو فاق مجنون أو طهرت الحائض
 والنفساء في آخر الوقت بعده ضي الا كتر يجب عليهم الصلاة ولو كان الهبي قد صلاها في أوله وبكس لوجن
 أو حاجت أو نفست فيه لم يجب عليه لفقد الاهلية عند وجود السبب في (قوله عند عدم الاداء قبله)

(في الاصح) لانه كاللاحق والقعدة ثان فرض
 عليه وقيل لا قنينة (ونذب للامام) هذا
 يخالف الثانية وغيرها أن العلم بحال الامام
 شرط لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط
 العلم بمحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي
 شرح الارشاد ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه
 والافعه سلامه (أن يقول) بعد التسليمين
 (قوله أتموا صلاتكم) فانما مسافر له دفع
 قومه انه سب و لو نوى الاقامة لا تعيقه ابل
 ايتم صلاة المقيم لم يصبر مقبلاً أما اقتدائه
 المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويتم لا بعده
 فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق
 القعدة لواقعة في الاولين أو القراءة في
 الاخيرين (وبأنى) المسافر (بالسنة) ان تكن
 في حال أمن وقرار والا) بأن كان في خوف
 وفرار (لا) يأتي بها هو المختار لانه ترك العذر
 تجزئ قبل الاسنة الفجر (والمعتبر في تغيير
 الفرض آخر الوقت) وهو قد رد ما يسح
 التحريم (فان كان) المكاف (في آخره مسافراً
 وجب ركعتان والا فاربعة) لانه المختار
 في السببية عند عدم الاداء قبله

أما إذا أدى قبله فالحزب الذي وقع فيه الاداء هو السبب وان لم يؤد في الوقت أصلا يضاف السبب إلى كاهه وفائده
أنه لا يجوز قضاء عصر اليوم في اليوم الآخر في حال القروب ولو كان السبب الاختيار بل يجوز في البحر قد ناهى عدم
الاداء أولا الوقت لأنه لو صلى صلاة السفر أولا الوقت ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه والكلام في الصلاة أما
في الصوم فالمعتبر فيه أولا جزء من اليوم حتى لو لم يدهم طلوع الفجر لا يلزمه صوم ذلك اليوم لكونه معيارا اه
(قوله الوطن الأصلي) ويسمى الاهلي ووطن الفطرة والقرار حلي عن القهستاني (قوله أو تاهله) أي تزوجه
وقيل لا يصير الوطن أصليا به وانفقوا على انه أصبح مقبلة بتزوجها قهستاني ولو كان له أهل بالكوفة وأهل
بالبصرة فبات أهل بالبصرة ربي له دور وعقاري في وطنه لا نهيا كانت وطنه بالأهل والمدارج بها
فبزوال أحد هما لا يرتفع الوطن كوطن الإقامة يبقى ببقاء الثقل وان أقام بموضع آخر وهو أحد قولين ذكرهما
في البحر (قوله أو توطنه) بأن اتخذها أرا وليس من قسده الارتحال منها بل التعيش بها وان لم يتأهل بها كما هو
قضية العطف (قوله يطل بئله) سواء كان دينهم مائة سفر أم لا اه حلي وقيل بقوله مثله لأنه لو باع وطنه وخرج
من بلده لينتقل بلدانهم يده أن يتوطن بلدا أخرى غير ما قصدوها أولا لا يزيله التي كان متوطنا بها فانه يتم
لأنه لم يتوطن كذا في البحر (قوله بل يتم فيها) بجزء الدخول وان لم ينو إقامة (قوله ويطل وطن الإقامة)
ويسمى الوطن المستعار والحادث قهستاني (قوله بئله) سواء كان دينهم مائة سفر أم لا كذا روى ابن سماعة عن
محمد وهو المختار عند الكثيرين وروى عنه أن المسافة شرط حلي عن القهستاني (قوله وبالوطن الأصلي) ولولم
يكن دينهم مائة سفر فلو عاد إليه لايتم الابدية الإقامة (قوله وبانشاء سفر) أي من موضع الإقامة فإذا انشأ السفر
منه ولم يذهب إلى الأصلي ولا إلى وطن الإقامة ثم مزيه غير ناو لا إقامة فانه بقصر لانه صدق عليه أنه أنشأ
سفرا (قوله والاصل أن الشيء يطل بئله) كما يطل الوطن الأصلي بالوطن الأصلي وكما يطل وطن الإقامة
بوطن الإقامة وبانشاء السفر وكما يطل وطن السكني بوطن السكني حلي (قوله وبما فوقه) كما يطل وطن
الإقامة بالوطن الأصلي وكما يطل وطن السكني بالوطن الأصلي وبوطن الإقامة وبانشاء السفر اه حلي (قوله
لأبادونه) كالم يطل الوطن الأصلي بوطن الإقامة ولا بوطن السكني ولا بانشاء السفر وكالم يطل وطن الإقامة
بوطن السكني اه حلي (قوله وما صورته الزبلي) حيث قال رجل خرج من مصر إلى قرية لاجعة ولم يقصد
السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية لا للسفر ثم بدله أن
يسافر قبل أن يدخل مصر وقبل أن يقيم ابه في موضع آخر فسافر فانه يقصر ولو مرت تلك القرية ودخلها
اتم لأنه لم يوجد منه ما يطله عما فوقه أو مثله اه حلي (قوله رده في البحر) بأن السفر باق لم يوجد ما يطله
وهو مبطل لوطن السكني على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكني فقوله
لأنه لم يوجد ما يطله عنوع اه وصحح في السراج وشرح الجمع عدم اعتباره ونسب القهستاني ذلك إلى
المحققين واعتراض العلامة السيد علي صاحب البحر بأن المبطل اه ما سفر مبتدأ منه ما أو اما إذا خرج منها إلى
مادون مدة السفر ثم أنشأ سفرا فانه لا يبطلان فإذا مزم بهم اتم اه قال تليذه ح وهو وجهه فان من نوى
الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد يريد السفر ومز ذلك الموضع اتم مع انه انشأ سفرا
بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة فثبت أن انشاء السفر لا يبطل وطن الإقامة الا إذا انشأ السفر منه فليكن
وطن السكني كذلك فاصوره الزبلي صحيح ومن تصوره علمت انه لا بد أن يكون بين الوطن الأصلي وبين
وطن السكني أقل من مدة سفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن السكني اه وقد علمت ما عليه المحققون على انه
لم يتم رده في البحر لان السفر باق لم يوجد ما يطله وما أيده الوجاعة لم أر من نص عليه (قوله لأنه الأصل)
لهو المتسكن من الإقامة والسفر ويدخل في ذلك الحامل مع محموله وأما لا عني مع قائده فان كان القائد أجيرا
فالمعتبر له لا عني وان منظور ما تعتبر به قال في التهر ونبش أن يقال في الحامل مثل ذلك (قوله وقاها
مهرها المجل) أما إذا لم يوفها فلا تكون له ماله قبل الدخول لانه لا يتمكن من المسافرة ثم او كذا بعده عند
الامام رضي الله تعالى عنه لان لها أن تمنع نفسها عنه أبو الهود عن الزبلي (قوله غير مكاتب) دخل في الغير
الغن والمدبر وأم الولد كما في البحر وهذا التقيد لساحب التهر قال وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعا
لأنه السفر بغير إذن المولى فلا يلزم طاعته اه (قوله وجندي) بضم الجيم نسبة إلى الجنود وهم المشاة

(الوطن الأصلي) هو موضع ولادته أو تاهله
أو توطنه (يطل بئله) إذا لم يبق له بالاول أهل
فلو بقي لم يطل بل يتم فيها (لا غير) يطل
(وطن الإقامة بئله) بالوطن الأصلي
(و) بانشاء (السفر) والاصل أن الشيء يطل
بئله وبما فوقه لأبادونه ولم يذكر وطن السكني
وهو ما نوى فيه أقل من نصف شهر اه حلي
قائده وما صورته الزبلي رده في البحر (كأسرة)
نية المتزوج (لأنه الأصل) لا التابع كأسرة
وقاها مهرها المجل (و) (عبد) غير مكاتب
(وجندي)

(قوله يرتزق الخ) أما إذا كان رزقه في ماله فإليه لنتبه لأن له أن يذهب حيث شاء اطالب الرزق بحجر (قوله وأسير)
قال في المحيط مسلم أسره العدو وان كان سيرا العدو قتلناه أيام يتصرف وان كان دون ذلك يتم وان لم يعلم بسأل فان لم
يخبر ان كان مقيما قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين أفاده صاحب البحر
(قوله وغريم) أي موسر قال في البحر ولودخل مسافرا صبرا فاحسب غريمه وجبسه فان كان معسرا قصر لانه
لم ينو الاقامة ولا يحمل للطالب حبسه وان كان موسرا ان عزم أن يقضى دينه أو لم يهزم شيئا قصر وان عزم
واعتقد أن لا يقضيه أتم اه حلي (قوله وتليذ) انظر هل المراد به مطلق المعلم مع معلمه أو خصوص طاب العلم
مع شيخه والمراد التليذ الملازم الذي يصرفه ضرر شيخه ويفرحه فرحه والاذن مطلق تليذ لا يعطى هذا الحكم
لما قد يشاهد منهم من شدة المغايطة والخدعة (قوله ومه) أي الشارح أن يزيد في مقابلة ما زاده وآسر
ودائن وأستاذ اه حلي (قوله قلت الخ) هذا بقائه لا فائدة لعلمه من المقام صريحا (قوله وبه بان جواب
حادثه جزيرة كريد) بكسر الكاف المجهمة المتوسطة ببر الكاف العربية والجيم حلي ولم أقف على حادثه أي شيء
مما اطاعت عليه واعلمها جند مع أمير أو نحو ذلك (قوله ثمانين وألف) لعل هذه ملحقة من المؤلف بعد التأليف
لانه فرع من تأليفه سنة احد وسبعين وألف كما ذكره آخر الكتاب أو الحاق من بعض السلاسل وهي
مفتودة في بعض النسخ (قوله دفعه للضرر عنه) يعني أنه لو صار فرضه أربعاباقامة الاصل وهو لا يشعر به
لحقه ضرر عظيم من جهة غير بكل وجه وهو مني بحجر (قوله عباد أتم ولا الخ) مثله في البناء على الضميف
لو كان العبد مع مولاه في سفر فباعه من مقيم والعبد في الصلاة ينتاب فرضه أربعة حتى لو سلم على رأس
ركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة (قوله والالا) أي وان لم يتم تصح صلاة واحد منهم ما بطلان صلاة اعيد
حيث لم يتم فرضه وصلاة مولاه بناء عليه اه حلي (قوله يعني على غير الاصح) محل الخلاف عند عدم العلم
أما إذا علم العبد فلا خلاف في الحكم المذكور وبني أن يكون هذا الشرط في الاقامة بعد السفر أو السفر
بعد الاقامة وفي البحر عن الخلاصة العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسير المولى فانه يسأله أن أخبره أن سيره مدة
السفر صلى صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك ان كان مقيما قبل ذلك
صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين (قوله غير أن المريض الخ) لتحقق العذر فيه
وتعفى فائدة المرض في الصحة كصلاة الاحماء لزال العذر وادلى جعل هذا فرعا مستقلا اذا لا وجه للاستثناء
(قوله سافر السلطان) أي سافر اشرعيًا وانما ذكره لدفع توهم أن البلاد كلها تحت امارته فكانه في بلد
واحد (قوله صار مقيما على الوجه) أقوله عليه السلاوة والسلام من تزوج من بلدة فهو منها بحجر وبسير مقيما
بفس التزوج وان لم يتخذ وطئا ولم ينو مدة الاقامة ومحل الخلاف في الرجل أما المسافر فانها تسير مقيمة بنفس
التزوج اتفاقا حلي عن التمسائي وحكي الزبائي هذا الوجه بقبول فظاهره ترجيح المقابل فتد اختلاف
الترجيح (قوله تتم في الصحيح) كأنه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر بحكم السفر فيه فلا تأهلت للاداء
اعتبر من رفته (قوله كصبي بلغ) أي في انشاء الطريق وقد بقي انعده أقل من ثلاثة أيام فله يتم ولا يعتبر ما مضى
لعدم تكليفه فيه (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يتصرف فيما بقي وقيل يتم وقد مر الخلاف فيه وفي الصبي والذي
يظهر أن مثله الكافر مبذبة على أنه مخاطب بفروع الشريعة وهو الاصح (قوله والا يفرض عليه القعود
الوقر) نظر المصنف في نظر المقيم وقوله احتياط يرجع الى الحكمين واهل هذا الفریق بين قولي من قال
انه يصير مقيما ومن قال انه يصير مسافرا وقد حكمهما في البحر (قوله أصلا) أي لا في الوقت ولا بعده لا في الشفع
الاول ولا الثاني اه حلي وأرد عليه أنه ان كان مقيما جاز في الوقت وبعده وان كان مسافرا جاز في الوقت لا بعده
وأجيب بأنه يلزم بناء القوي على الضعيف في هذه الاولي وبشبهه أن يكون منزلة بين منزلي المقيم والمسافر
(قوله وهو عايل بلغز) أي من جهات فيقال أي يختص بصلى فرضه أربعة ويفترض عليه القعود الاول كالشأن
وأي شخص لا يصح اتدأه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم ولا مسافرا ويقال في صورة التمايز أي
شخص يتم يوما ويصير يوما (قوله سبعة عشر) الاولى سبع عشرة لأن المدة موزنة وهو لفظ ركعة وكذا يقال
فيما بعده الا أن يقال انه نظر الى كون المدة محدودة فاهنا وان كان مذكورا قبل (قوله لان الاولى نمت
الوقت) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم قوله ليعم العمل (قوله والثالثة

يرتق من الامير أويت المال (وأجير) وأسير
وغريم وتليذ (مع زوج ومولى وأسير
ومستأجر) الف وزن مرتب قلت فقيد المعية
ملاحظ في تحقق التبعة مع ملاحظة شرط
أحر محقق لذلك وهو الارتقاء في مسألة
الجندی ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة
العبد وبه بان جواب حادثه جزيرة كريد
ثمانين وألف (ولا بد من علم التابع بنية المتبوع
فلو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم التابع فهو
مسافر حتى يعلم على الاصح) كافي المحيط
وغیره دفعا للضرر عنه في الخلاصة بعد
أتم مولاه فنوى المولى الاقامة ان أتم صحت
مسافر (والا لا يغني عنى على غير الاصح
والقضاء بيمينك) أي يشابه (الاداء سفره
وحضرا) لانه بعد مدة تترك لا يتغير غير أن
المريض يقضى فائقة الصحة في مرضه باقدر
«فروع» سافر السلطان قصر تزوج المسافر
يلد صار مقيما على الوجه طهرت الحائض
وبقي مقصدها بيو مان تتم في الصحيح كصبي
وبقي بخلاف كافر أسلم لم يبد مشرك بين مقيم
ومسافر ان تبايا قصر في نوبة المسافر والا
يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياطاً
ولا ياتم بغيره أصلا وهو عايل بلغز قال انسانيه
من لم تدر من كان كم ركعة فرض يوم وليلة
فهو طالق فقالت احداهن عشر
والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر
والرابعة أحد عشر لم يطلق لان الاولى
نمت الوقت والثانية تركته والثالثة
ليوم الجمعة والرابعة للمسافر والله أعلم

ليوم الجمعة) ولم تنصف الوتر وكذا الرابعة

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق أضيف اليها اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف
سميت بها لاجتماع الناس فيها أو لما جاء من جمع خلق آدم فيه أو جمعه مع حواء في الأرض ويسمى يوم
العروبة من الأعراب وهو التحسين لزين الناس فيه ومنه قوله تعالى عراباً أي متحسناً بعولتهن والاكثر
على أنها فرضت بالمدينة لأن آيتها مدنية وقال أبو حامد بنكة وهو غريب ويومها أفضل من ليلتها لأن فضل
تلك الليلة للصلاة بالجمعة وهي في اليوم كذا في المغفرات ووجه مناسبة هذا الباب لما قبله تنصيف الصلاة
اعراض إلا أن التنصيف هنا في خاص من الصلاة وهو الظهر وبما قبله في ككل رباعية وقت تقديم العاتم
هو الوجه ولست أعي أن الجمعة تنصيف الظهر بعينه بل هي فرض ابتداء نسبتها النصف منها كذا في البحر (قوله
بتنصيف الميم) الضم وهو لغة الخجاز في القهستان في الضم تنصيف للسكون والفتح وهو لغة بني نعيم بمعنى الفاعل
أي اليوم الجامع للناس قاله البدر العيني في شرح البخاري والكسر وبه قرئ كالفتح شذوذاً (قوله والسكون)
وهي حينئذ بمعنى المفعول أي اليوم المجموع فيه قاله البدر في الشرح المذكور (قوله هي فرض عين) بالكتاب
والسنة والاجماع بحر (قوله بالدليل القطعي) هو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا فان أراد بالصلاة صلاة الجمعة إجماعاً (قوله مستعمل) أي بنفسه خلافاً لما ينسب به الجهلة إلى الخنفة
من عدم افتراضها أخذ من قول القنودري ومن صلى الظهر في منزلة يوم الجمعة ولا عذر له ~~بكره~~ وجازت
الصلاة وليس كأنهم موابل المراد بالكره الحُرمة لتركه المرض وسند كروجه صحة صلاة الظهر قاله صاحب البحر
عن النكاح (قوله أكد من الظهر) نسبة النكاح إلى أصحاب المذهب والأكدية لا تظهر من حيث الأكفار
فإن إنكار كل مكذوب وانما تظهر من حيث كثرة الثواب لها واشتراط شروط زائدة لها لا تشترط في الظهر
كالجمعة والمصر والسلمطان (قوله وليست بدلائمه) انظر هذا مع قولهم أنه إذا نوى فرض الوقت لا يجوز
عندهم جميعاً إلا أن قولاً لفرض الأصلي هو الظاهر فأما مانع أن يكون فرض الوقت الظاهر بدليل فضائهم به
إذا فانت إلا أن الله تعالى أمرنا بإسقاط هذا الفرض بفرض آخر وهو الجمعة (قوله لسرى) السرى الشريف
والشحنة المحاطة على البلاد (قوله وقد أقيمت مراراً) هذا كلام مرتبط بكلام قبله للنكاح فإنه قال وانما أكثرنا فيه
أي فرض الجمعة نوعاً من الأكسار لا نسمع من بعض الجهلة أنهم ينسبون إلى مذهب الإمام عدم افتراضها قال
صاحب البحر وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضاً ومنشأ جهلهم صلاة الأربع بعد الجمعة بنية الظهر وانما
وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد وإيست هذه الرواية
بالمختارة وليس هذا القول أعني اختيار الأربع بعد ما مر ويأعن الإمام وصاحبه حتى وقع لي أني أقيمت مراراً
بعدم صلاتها خوفاً على اعتقاد الجهلة أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض ٥١ (قوله بنية آخر ظهر)
أدركت وقته ولم أصله بعد وفائدة هذه الجملة أن الجمعة ان وقعت متأخرة كان عليه صلاتها ظهر افتقوب هذه
الصلاة عنها وان وقعت صحيحة بأن سبقت فصرحتها غير ما تنوب هذه الصلاة عن ظهر في ذمته ان كان والا فهي
نفل وهي غير السنة البعدية (قوله خوف اعتقاد عدم) أي اعتقاد الجهلة فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله
(قوله وهو الاحتياط) أي عدم صلاة الأربع (قوله وأما من لا يخاف عليه مفسدة) وهو من لا يعتقد أنه ليست
بفرض وأن الظاهر هو الفرض (قوله فالأولى الخ) مراعاة القول الثاني (قوله ويشترط الخ) قال في النهروانها
شروط وجوب وأداء منها ما هو في المصلي ومنها ما هو في غيره والفرق أن الأداء لا يصح باتتقاء شروطه ويصح
باتتقاء شروط الوجوب وتطعمهم لبعضهم فقال

ويجوز صحيح بالسوغ مذكر * مقيم وذو عقل اشترط وجوبها

ومصر والسلمطان وقت وخطبة * واذن كذا جمع اشترط أدائها

أبو الهود (قوله المصلي) أي البلد المسور المحدود فإن المصلي الحد كما في المفردات قهستاني (قوله وهو ما لا يسع
الخ) هذا بصديق على كثير من القرى (قوله المكافين بها) احترازيه عن أصحاب الأهدار مثل النساء والصبيان
والمساكين قهستاني (قوله وعليه فتوى أكثر الفقهاء) قال السيد ابن نجيب هذا أحسن ما قيل فيه

(باب الجمعة)
بتنصيف الميم والسكون (هي فرض عين)
(بكره جاحداً) انجوتهم بالدليل القطعي
كما حقه النكاح وهي فرض مستعمل أكد
من الظهر وليست بدلائمه كما تراه بالافتاء
من باب السرى الدين بن النخبة وفي البحر
وقد أقيمت مراراً بعد صلاة الظهر بعد
بنية آخر ظهر خوف اعتقاد جهلة من
الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من
لا يخاف عليه مفسدة منها فالأولى أن تكون
في بنية خفية (ويشترط لصحتها) سبعة أشياء
(المصر وهو ما لا يسع أكبر مساجده أهل
المكة عتيقاً) وعليه فتوى أكثر الفقهاء
مجنبي

وفي الولوالجية وهو صحيح وقال البلخي هذا أحسن شيء سمعته واعتمده برهان الضرر بغيره (قوله اظهر والتواني في الاحكام) أي تواني الاحكام في الاحكام ح أي المشتركة في تعريف المصير بأنه كل موضع له أمير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وفيه أن المراد أن الشأن ذلك وان لم يفعله بالنقل وهو القادم من قوله بعد بقدر على اقامة الحدود فالأولى حذف هذا التعديل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف السابق الأنهم قالوا ان هذا المذهب صحيح عند المحققين والمذهب الصحيح المأثور عليه أنه مدينة تنفذ فيها الاحكام وتقام فيها الحدود كما في الجواهر (قوله له أمير وقاض) ولا يكونان إلا في بلد له رسايتي واسواق وسكن ولم يذكر المقتضى اكتفاء بذكر القاضى لأن القضاء في الصدر الأول كان وظيفة المهتمدين حتى لو لم يكن الوالي أو القاضى مقبلاً لشرط المقتضى كما في الخلاصة وفي صحيح القدوري أنه يكتب في بالقاضى عن الأمير حاجي عن شرح الملتقى وهو ما حتره فيه (قوله بقدر على اقامة الحدود) أي وان لم يقمها بالفعل وعبر في شرح الملتقى بالقدرة أيضاً وبهذا تعلم رد ما يقوله بوجه قد تقدم بعض جهلة الحنفية من العرب والترك أن الجمعة ساقطة إلا أن لعدم تنفيذ الاحكام بالفعل واقتصر على اقامة الحدود دلالة من أقامها بنفذ الاحكام فاستغنى بها عن ذكرها وفي الملتقى ولا اعتبار بقاض يأتي أحياناً يسمى قاضى الناحية (قوله أذن الحاكم) أي الوالي أو القاضى كذا في القهستاني والرسايتي هي القرى التابعة للمصر يدل على ذلك ما في العتابة من باب طلب الشفعة أبو السعود وهو يفيد أن مجرد الأذن بالبناء للجامع أذن بالجمعة وبعبارة القهستاني تنفيده أنه لا بد من الأذن بالبناء وبأداء الجمعة ونهها والكلام يشير إلى أن فرض الوقت هو الظاهر في حق المعضور وغيره لكنه ما مور باسقاطه بالجمعة حقاً وإلى أنها تقع فرضاً في القصبات والقرى الصغيرة التي فيها الاسواق قال أبو القاسم هذا بخلاف إذا أذن الوالي أو القاضى ببناء المسجد للجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه اه واذالم بأذن بذلك لا تصح اقامتها فيها وعليه يحمل ما في البحر لا تصح في قرية ولا مفاضة لقول على رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تشرى ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ثم قال فلا تجب على غير أهل المصر (قوله على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني أبو القاسم (قوله أو فناءه) الفناء سعة أمام البيت وقيل ما امتد من جوائبه اه مغرب والمراد هنا ما امتد من جوانب المصر والانزاع المحتاج إليه من جوائبه فأطلق عن التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) أما بفتحها فالعدم (قوله كدفن الموتى) وجع العساكر وصلاة الجمعة أبو السعود ودرى السهام كما في الدار المنق (قوله وركض الخيل) أي جريها (قوله واختار للفتوى الخ) حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته تحفة أعيان الفناء بجمعة الجمعة والعديد في الفناء أن الصحيح في الفناء التعريف الذي ذكره المصنف هنا وأما التحديد بغلوة أو ميل أو ميلين أو ثلاثة أميال أو فرسخين أو ثلاثة فراسخ أو سماع الصوت إذا صاح في المصر أو سماع الأذان من المصر فمعه مول كل منها على بلد يناسبه إذا الفناء يختلف بكبر المصر وصغره اه أما القرى القريبة من المصر ففي الجمعة على ساكنها خلاف في الوجوب في التجنيس وإن قربت وأثبتت في المضمرات واختار في البدائع ما قاله بعضهم أنه إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكاف تجب عليه الجمعة والأفلا قال وهذا أحسن اه فاختلف التعحيح وأهل الاحوط ما في البدائع يجوز ذكر الشرنبلالي أن الجمعة تصح بسبيل إعلان بفناء مصر وهو بالنون أبو السعود (قوله والسلطان) انما اشترط لأنها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقسيم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجها لأمرها والسلطان لغة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير أغلب عند الحذاق وقد يؤتى فيقال قضت به السلطان أي السلطنة قاله ابن الأباري والزجاج وجماعة قال في مجمع الفتاوى غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة والاعباد وبصير القاضى قاضياً بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا بالامام لما اه من مفتاح السعادة وفي كفاية المبتدئين وهذا في الأتقين مثل الامام علاء الدين ونجم الدين الزاهد في مسلم نصبه أمير الكفار والباقي الديار هل يصير والباقي اقامة الجمعة والاعباد فكتبتا بصير والباقي اقامة الجمعة والاعباد (قوله أو امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطاناً لا تغلب لما تقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على السارح أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتغلب امرأة حلي والمراد بالمتغلب من فقد فيه شرط من شروط الامامة وإن رضى به القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي لا عهد له أي لا منشوره ان كان سيره فيما بين

اظهر والتواني في الاحكام وظاهر المذهب
أنه كل موضع له أمير وقاض يقدر على اقامة
الجمعة حترناه فنبينا علقناه على الملتقى وفي
القهستاني أذن الحاكم جمعا فناء الجامع
في الرسايتي أذن بالجمعة انفا فاعلى ما قاله
السرخسي وإذا اتصل به الحكم صار
مجمعا عليه فليجف (أو فناءه) بكسر الفاء
(وهو ما) حوله (انصل به) أو لا كما حتره
ابن السكال وغيره (لاجل مصالحه) كدفن
الموتى وركض الخيل واختار للفتوى تقديره
بفتح ذكوره الولوالجية (و) الثاني
(السلطان) ولو متغلباً أو امرأة فيجوز
أميرها

الرحمة سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاية فيجوز الجمعة بحضوره بحر (قوله باقامتها) أي اقامة الجمعة وقوله
 لا اقامتها أي لا اقامة المرأة الجمعة اهـ حلي (قوله أو مأموه باقامتها) والبركة لاهلية النيابة وقت الصلاة
 لا وقت الاستسابة حتى لو أمر الصبي أو الذمي وفوض اليهم ما الجمعة قبل يوم الجمعة فبلغ الصبي أو سلم التصرف
 كان لهم أن يصلوا الجمعة والراجح أن المتبرك لاهلية وقت الاستسابة بحر (قوله وان لم تجز انكته وأقضيته) لانها
 يعتقد ان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلا عن غيره ولان شرط القضاء الحزبية (قوله أو من جهة نائبه) كالباشات
 وقاضي القضاة (قوله فقبل لا مطلقا) لان الخطبة والامامة بعدهما من أفعال السطان كالقضاء فلم يجز لغيره
 الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز اهـ أبو السعود وفي البحر وقد عمل بذلك بعض القضاة في زماننا حتى أخرج خطيبا
 من وظيفة بسبب استنابته من غير اذن اهـ (قوله وقيل ان الضرورة الخ) يصلح هذا توفيقا بين القوانين السابق
 والملاحق (قوله بالضرورة) الاولى أن يقول ولو بالضرورة ليتضح معنى الاطلاق (قوله لانه) أي فرض الجمعة
 (قوله على شرف القوات) أي قرب القوات (قوله اتوقته) عليه لالة (قوله فكان الامر به) أي باقامته اذنا
 بالاستخلاف وجه ذلك أن المصود من الامر باقامته تحصيله في وقته والحل عليه وفي جواز الاستسابة مطلقا
 المحافضة على التحصيل (قوله ولا كذلك القضاء) فانه ليس مقيد ابوقت مخصوص بل يتحصل في كل وقت فكان
 الامر به ليس اذنا بالاستخلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز الاستسابة للخطيب مطلقا
 أو كما صرح فيه بحر (قوله التبعة) بضم النون وسكون الجيم طلب الكل في موضعه فاموس وهي هنا علم
 الكتاب اهـ حلي (قوله لابن جرباش) بضم الجيم والراء اهـ حلي وهو أحد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله
 بل الاذن مستحب لكل خطيب) المراد ان كل خطيب له أن يذنه لغيره في الخطبة والصلاة أو في أحدهما كما
 صرح به في امداد الفتاح وليس المراد أن كل شخص مأذون بالصلاة في أي مسجد أراد كما قد توهم من تركيبه
 اهـ حلي قال أبو السعود بعد عبارة ابن جرباش فيكون الاذن مستحبا لقولية النظر الخطيب واما اقامة الخطيب
 فائبا ولا يشترط الاذن لكل خطيب ونقل عن خط الشيخ عبد الحلي ما نصه أي ان اذن السلطان أو لا في المسجد
 الذي أذن في اقامة الجمعة فيه يكون اذنا لكل خطيب أي بعد توافقه الخطابة من النظر لانه يقيمها من غير
 انابة كما قد توهم وافق به من لا معرفة له بالمرور من الخطبة اعتمادا على مثل هذه العبارة الموهمة فندبر اهـ
 (قوله وتقام في البحر) حيث قال من جملة كلامه واذ قد عرف هذا فتش على ما يقع في زماننا هذا من امتدح
 السلطان في اقامة الجمعة فيما يستحدث من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع لربه مصلح لاذن رب الجامع
 لمن يقيه خطيبا ولاذن ذلك الخطيب ان عساه أن يستنيبه ولا يكون ذلك اذنا مجهول لانه لا بد أن يسأل
 السلطان في ذلك شخص معين بالضرورة لنفسه أو لغيره فبروز الاذن يكون على وجه التعيين لان الاذن ان كان
 للسائل فظاهر وان كان لغيره فكذلك لان اذنه يقع اذنا له مسؤول وهو معلوم عند السائل معين له (قوله وما قيده
 الزيلعي) حيث قال لا يجوز لاستخلاف الا اذا أحدث حلي عن البحر (قوله لا دليل عليه) رده أبو السعود
 بأنه مبني على القول بالاستسابة عند الضرورة (قوله وما ذكره من لا خبر وغيره) من أنه ليس له الامتتابة
 الا اذا قوس اليه ذلك اهـ حلي وهو القول الاول في المصنف (قوله بره في أعلى الجواز) أي جواز الاستسابة
 بلا شرط اذن بها (قوله وابدع) أن أتى بما لم أت به غير والمعنى أنه أجاب في كلامه (قوله ولكن الخ) الاذن زائدة
 لان أودعيته قد بنفسه (قوله انه) أي الاستخلاف وبه صرح في الكتاب المذكور (قوله مطلقا) سواء كان
 الضرورة أم لا كما يعلم من عبارة مجمع الأنهر اهـ حلي (قوله اذن عام) أي لكل خطيب أن يستنيب لالكل شخص
 أن يصل في أي مسجد أو اهـ حلي وذ كرفاضي خان اذا خطب رجل بغير اذن الخطيب وهو حاضر لا يجوز
 الا اذا أمر بذلك اهـ قال أبو السعود فيهم منه أنه لو خطب بغير صريح اذن الخطيب لفيته جاز و كانت
 غيبته اذنا دلالة اهـ أقول قول السراجية الآتي لا يجوز يطل ذلك (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة)
 شمل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يذنه وعليه تحمل عبارة الحانية
 السابقة (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الجواز حيث لم يقتد به من له ولاية الجمعة أنها حينئذ تبطل في حق
 الامام والمأمومين والجماعة فيه على سبيل القدح مكرورة تحرير بما فيه أن ذلك اذا شرعوا بنية النقل والتمتع
 هنا بنية الفرض وانما صار نفلا بقدر شرط ولذا قال الحلي لم يظهر وجه التأييد فتأمل (قوله مات والى مصر)

باقامتها لا اقامتها (أو مأموه باقامتها) ولو
 عبد اولى عـ لـ نـ حـ و ان لم تجز انكته
 وأقضيته (واختلفوا في الخطيب المقتر من
 جهة الامام الاعظم أو من جهة نائبه هل
 يملك الاستسابة في الخطبة فقبل لا مطلقا) أي
 ضرورة أو لا الا أن يتوض اليه ذلك (وقيل
 ان ضرورة جاز) والا لا (وقيل نعم) يجوز
 (مطلقا) بالضرورة لانه على شرف القوات
 لتوقه فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة
 ولا كذلك القضاء (وهو الظاهر) من عباراتهم
 ففي البدائع كل من ملك الجمعة لا يشرع
 غيره وفي النجدة في تعداد الجمعة لا يشرع
 انما يشترط الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد
 لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل
 خطيب وتقام في البحر وما قيده الزيلعي
 لا دليل عليه وما ذكره من لا خبر وغيره
 ابن السكال في رسالة خاصة برهن فيها على
 الجواز بلا شرط وأطلب فيها وأبدع والكثير
 من القوائد أودع في مجمع الانهر أنه جاز
 مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ خمس
 وأربعين سنة اذ اذن عام وعليه القوي
 وفي السراجية لوصلي أحد بغير اذن الخطيب
 لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة
 ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء النفس بجماعة
 وآفة شيخ الاسلام (مات والى مصر)

أى الذى ولاه الخليفة ولم يول عليهم أحد بعد موته حتى مضت جمعة أوجع بحر بقليل زيادة (قوله فجمع خليفته) أى خليفة الميث بأن استخلف شخصاً عليهم قبل أن يموت (قوله أو صاحب الشرط) ويجوز له إقامة الجمعة وإن لم يؤمر بها كذا فى البحر (قوله بفقتين) جمع شرطى كذكرى وجهى حلى عن القاموس (قوله حاكم السياسة) السياسة معرفة أحكام الخلق على وجه يتقادون له وهى شرع مغلظ ويأتى بيانه فى الحدود وإن شاء الله تعالى (قوله المأذون له) ولودلالة وإذا لم يؤمر بها لا يصليها لهم كذا فى البحر (قوله اذن بذلك) أى بأقامتها لأنهم أغاؤوا النظام أمور المسلمين وهذه من أهم أمورهم (قوله بالناس) أى مثلاً (قوله وأن يولى الخطباء) كما أن له أن يستخلف للقضاء وإن لم يؤذن له صريحاً ودل كلامه أن النائب إذا عزل قبل الشروع فى الصلاة ليس له إقامتها لأنه لم يبق نائباً لكن شرطوا أن يأتى به الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الشافى فإن وجد أحد هذه أفضله لأنه باطله وإن صلى صاحب الشرط جاز لأن عماله هم على حالهم حتى يزولوا كذا فى الخلاصة وبه علم أن الباشا يصير إذا عزل فالخطباء على حالهم ولا يحتاجون إلى إذن جديد إذا أعزلهم أحد بحر (قوله وقالوا يقبها الخ) انظر ما حكم هذا الترتيب وفيه أن الأذن حيث تحقق لكل فلا ترتيب (قوله ثم من ولاه قاضى القضاة) أى ولاه إقامتها (قوله ونصب العاقبة الخطيب) من غير إذن من القاضى ولا خليفة الميت كذا فى البحر (قوله فى الموسم فقط) هذا على المعتد وقبل يجوز فيها فى جميع الأيام وعلى المعتد فتصير مصر فى أيام الموسم وقرية فى غيرها قال فى الفتح وهذا أيضاً أن الأولى فى قرى مصر أن لا تصح فيها إلا حال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا غاب امتنع اهـ (قوله لوجود الخليفة) أى الأعظم وفى النهاية فى هذا اللفظ دلالة على أن السلطان إذا كان بطوف فى ولايته كان عليه إقامة الجمعة لأن إقامة غيره بأمره تجوز فقامته أولى وإن كان مسافراً اهـ أبو السعود أى فيما إقامتها وإن كانت ساقطة عنه بسفره (قوله أو أمير الجاز) فسره صاحب الدرر سلطان مكة وحيدته فذكر مع قوله أو مكة والاولى أن يجعل أمير الجاز من كان متولياً على جميع أرضه ومن عماله أمير مكة (قوله أو العراق) بكاشاف بغداد (قوله ووجود الاسواق) عطف على قوله لوجود الخليفة (قوله وعدم التعبد الخ) جواب عن سؤال حاصله لو كانت منى مصر الصلى بها صلاة العيد من وجبت عليه كاهل مكة فأجاب بما حاصله أن عدم التعميد به إلا لأنه ليست مصر ابل لا تستغال الحاج بأداء مناسك الحج فسقط التعميد للتخفيف أفاده أبو السعود (قوله لا تجوز لأمر الموسم) هو الذى أمر بتسوية أمور الحاج لا غير بحر قال الخطيب بطلب الفرق بينه وبين أمير العراق ويمكن أن يقال لا يلزم من أمير العراق أن يكون أمير حاج لا احتمال نولية أمر الحاج لشخص آخر من طرفه أو من جهة الخليفة أو المراد بأمير العراق أميراً بإقامتها وتسوية أمور الحاج (قوله حتى لو أذن له) أى من جهة أمير العراق أو أمير مكة بحر (قوله ولا يعرفات) سميت بذلك لأنها أوصفت لادم عليه السلام فلما رآها عرفها وقيل التى فيها آدم وحواء عليهما السلام فتعارفا وقيل غير ذلك أبو السعود عن العيني (قوله لأنها مفازة) من فوزية التشديد بمعنى موت أو من الفوز وهو النجاة أى بخلاف منى فأنها بنية (قوله بمواضع كثيرة) وقيل فى مواضع لا أكثر (قوله مطلقاً) سواء كان هناك ضرورة أم لا فصل بين جاني البلد ثم رأم لا (قوله على المذهب) لا إطلاق الخبر وهو لا جمعة إلا فى مصر فتشرط المصر فقط (قوله دفع الحرج) وذلك لأن فى الزام اتحاد الموضوع حرجاً بيننا لاستدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضر بن ولم يوجد دليل عدم جوازاته تدبيل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما إذا كان مصر كبيراً كمصرنا كما قاله الكمال وقد قال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وما جعل عليكم فى الدين من حرج (قوله وعلى المرجوح) وهو قول الشافى بعدم جواز التعدد فى غير موضعين كما فى النهر (قوله لمن سبق تحريمه) هذا هو المتقدم من مذهبه وقيل لمن سبق فراغه وقيل لمن سبق بهما كذا فى البحر (قوله ونفسد بالمعينة) أى بالمقارنة فى التحريم (قوله فصلى بعدها) أى وبعد عنها قال الخطيب والاولى أن يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الأربع بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فإن صحت الجمعة كان قد أدى منها على وجهها ولا يفقد صلى الظهر مع سنته أبو السعود (قوله كما حذر فى البحر) حيث ذكر أن صلاة الأربعة مبنية على الضعف المخالف للمذهب فليس الاحتياط فى فعلها لأنه العمل بأقوى الدليلين وقد علمت أن مقتضى الدليل هو الاطلاق مع ما يلزم من فعلها فى زمانها من المضادة للخليفة وهو اعتقاد الجهلة أن الجمعة ليست بفرض لما يشاهدونه

فجمع خليفته أو صاحب الشرط بفقتين حاكم السياسة (أو القاضى المأذون له فى ذلك جاز) لأن تفويض أمر العاقبة اليهم اذن بذلك دلالة فللقاضى القضاء بالناسم أن يقيمها وأن يولى الخطباء بلا إذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا يقبها أمير البلد ثم الشرطى ثم القاضى ثم من ولاه قاضى القضاة (ونصب العاقبة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر) أماع عدمهم فيجوز للوزير (وجالنت) الجمعة (بغنى فى الموسم) لوجود الخليفة أو أمير الجاز أو العراق أو مكة ووجود الاسواق والسكك وكذا كل أفضة نزل بها الخليفة وعدم التعبد بمعنى التخفيف (لا) تجوز (لأمير الموسم) لقصور ولايته على أمور الحج حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات) لأنها مفازة (وتؤذى فى مصر واحد بمواضع كثيرة) مطلقاً على المذهب وعليه المتوى شرح الجمع للعيني وأما دفع القدير دفع الحرج وعلى المرجوح فالجمعة لمن سبق تحريمه ونفسد بالمعينة والاشتباه فصلى بعدها آخر ظهر وكل ذلك خلاف المذهب فلا يقول عليه كما حذر فى البحر

من صلاة الظهر فيظنون أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض فيستكاسلون عن أدائها الجمعة فكان الاحتياط
في تركها وعلى تقدير فعلها بمن لا يخاف عليه مفسدة منها فالأولى أن تكون في بيته خفية خوفاً من مفسدة
فعلها اه (قوله والاحوط نية آخر ظهر الخ) وبقتصر في القعدة الأولى على التمسك ولا تقصد تركها ولا يستفتح
في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الأولين أو يضمها في الكل خلاف قال الحلبي ويبنى ضمها
في الكل أن لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضاً فالسورة لا تنشر وان وقعت نفلاً فالضم واجب ومفهوم قوله
أن لم يكن عليه قضاء أنه ان كان عليه قضاء لا يضم في الأخيرة لانها فرض البتة ومراعاة الترتيب بينهما وبين
العصر أحوط ويكره البيان لها بالاقامة وليس لها أصل في المذهب وانما وضعها بعض المتأخرين عند الشك
في صحة الجمعة بدليل رواية عدم جواز تعددها في مصر واحد وقد زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة الآن ملاملا
بفقد بعض شرائط الاداء وهو المصرفان عبارة عن ككل بلدة فيها وال وقاض يتفادان الاحكام ويقضيان
الحدود وهما منقودان فلا تصح الجمعة ويتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير من الاروam وماتاله هذا
البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان في الجمعة على أن العلامة فوحاً أقنـدى
تعمده الله برحمته ذكر في رسالة له ما مقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الاحكام واقامة الحدود بالفعل فالشرط مجزئ
القدرة فقط ونص عبارته دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير بل الشرط في تحققه القـدر على
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الخلفاء بن يوسف النقي مع أنه
كان من أظلم خلق الله تعالى اه أبو السعود وقد ما يفيد ذلك (قوله لأن وجوبه عليه الخ) تبع في هذا التعليل
صاحب البحر ولا وجه له لأن الوجوب انما هو بأول الوقت ولذا والله أعلم لم يذكره في النهر (قوله فتبعه) أشار به إلى
بيان الثمرة في نية آخر ظهر أدركت وقته وذلك أنه اذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر ربما يظهر صحة صلاة الجمعة
بكونها أسبق تحريرة فان كان عليه ظهر قضاء لم تنب عنه هذه الصلاة بخلاف ما اذا أداها بهذه النية فانها
تنوب عنه (قوله والثالث وقت الظهر) حتى لو خرج لا تقضى الجمعة بل ظهر فلا تصح بعده كما لا تصح قبله لانه
لم يصلها عليه الصلاة والسلام خارج الوقت فثبت اشتراطه ولم يرد دليل يدل على نفي اشتراطه (قوله قبله
بخروجه) ولو بعد اتمامه وقد رتبه لوقت شرطها ولا يثبت عليها شرطها ولا يثبت عليها شرطها ولا يثبت عليها شرطها
واحد مما وهذا عند الامام وتصح عندهما ونصير الجمع بين القولين في صلاتها قدّمه الشارح في الاثنى عشرية
وبنقله فلا عند الامام وعندهما تبطل أصلاً وقد خالف أبو يوسف أصله فانه موافق للامام في أنه اذا بطل
الوصف لا يبطل الأصل بخر (قوله على المذهب) رد لما في النوادر من أن المتقدم اذا رجع الناس لم يستطع
الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة حلي عن البحر (قوله شرط الاداء)
أي أداء الجمعة بتمامها (قوله الخطبة) فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الأصل كلام متين اثنين
كافي القهستاني عن الزاهد (قوله فيه) أي وقت الظهر (قوله كونها قبلها) وانما كانت شرطاً لأن
النبي صلى الله عليه وسلم ماصلاً دون الخطبة قبلها (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين
ولو كانوا معدودين بفسر أو مرض (قوله ولو كانوا اصحاباً أو نياماً) لأن المأمور به السعي الى الذكر وقد حصل
وسمعه بعد ذلك شيء آخر (قوله على الأصح) مقابله ما في الفتح والتهستاني من جواز الخطبة وحده (قوله ليس
الاستماعه) ربما ينشأ في المصنف فان الأصح والناسم للاستماع عندهما (قوله وبخرم في الخلاصة) هذا هو
الذي منى عليه في نور الايضاح وقال في امداد الفناح وانما تمت الخلاصة لانه منطوق فيسـقدم على المفهوم
اه يعني مفهوم كلام الزبلي الذي ذكره المصنف بقوله بحضور جماعة تنعقد بهم فانه يقتضي أنه لا يكفي حضور
الواحد اه حلي (قوله وكفت تحميدة الخ) لا إطلاق المذكور في الآية الزميمة فقال الامام بفرض ذلك نظراً
للقاطع وقال بالخطبتين استئنا بالله عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) ظاهراً إطلاقه أنها التحريمية
وفي القهستاني ما يفيد التنزيه فانه قال الآن المكتني به مخطئ ومسيء للسنة كافي الاختصار والمصنف ما قال
انه ما يسعي بالخطبة عادة من التحميد والصلاة والدعاء اه (قوله الواجب) وصف كشف وهو الى عبده ورسوله
(قوله بنيتها) أي الخطبة (قوله أو تعجبا) الأولى أن يقول أو سيج تعجباً (قوله على المذهب) ودوى عن الامام أنه
يجز به اه حلي (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف فلو حله عطاسه (قوله ذكر في الذبايح انه ينوب)

وفي مجمع الأنهر معزى بالله مالـب والاحوط
نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه
نـية آخر الوقت فتنبه (و) الثالث (وقت
الظهر قبله) الجمعة (بخروجه) مطلقاً
ولو لا حقا بعد نزوم أو رجة على المذهب
لأن الوقت شرط الاداء لا بشرط الافتتاح
(و) الرابع (الخطبة فيه) فالخطبة قبله
وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها
قبلها) لأن شرط الشيء ما قبله (و) السادسة
جماعة تنعقد الجمعة (بهم ولو) كانوا
أونياماً فالخطبة وحده لم يجز على الأصح
كافي البحر من الظهيرة لأن الأمر بالسعي
لذلك ليس الاستماعه والمأمور به وخرم
في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكفت
تحميدة أو تهليلة أو تسجدة) للخطبة
المفروضة مع الكراهة وقال لا بد من ذكر
طويل وأقوله قدر التمهيد الواجب (بنيتها)
فالوجه لعلها (أو تعجباً) لم ينب عنها على
المذهب) كافي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر
في الذبايح أنه ينوب

حيث قال ولو حضر عند المذبح فقال الحمد لله لا يجل في الاصح بخلاف الخطبة فان قوله بخلاف الخطبة يفيد أن
 هذا الخطب ليس بكفى لها (قوله فتأمل) اشار به الى أنه يمكن أن يقال ان المذهب جرى في الذباح على ما روى
 عن الامام أن جد العاطر ينوب عنها (قوله ويسن خطبتان) بيد أن الأولى بحمد الله تعالى والثانية عليه
 بما هو أهله والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعترة والتذكير وبعبارة في الخطبة الثانية الحمد
 والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأما المسقع فقال في التجنيس الرسم في زماننا أن القوم يستقبلون
 القبلة قالوا لانهم لو استقبلوا الامام يخرجون عن تسوية الصفوف وحزم في الخلاصة بأنه يستحب استقباله
 ان مكان المسقع أمام الامام وان كان عن يمين الامام أو عن يساره قرىب من الامام بخلاف الى الامام
 مسددا للسمع اه بصر (قوله على المذهب) وعند الطحاوي مقدار ما يمس موضع جلوسه من المنبر (قوله
 كتركه قراءة الخ) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سورة العصر ومرة أخرى لا يستوى أصحاب النار
 وأصحاب الجنة ومرة ونادى يا مالك بصر (قوله ويجهر بالثانية) بقدر ما يسمع القوم الخطبة فان لم يسمع أجراه بصر
 (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى (قوله ويندب ذكرا خلفاء) ويريد فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 بدل الوعظ في الأولى ولا يظن فيها ويسن فيها قراءة آية كذا في البحر (قوله والعين) هما الحجة والعباس (قوله
 وجوز القهستاني) أي نقل جوازه وعبارته ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه
 عما قالوا انه كفر وخسران كافي الترغيب وغيره اه وهو المناسب لما تقدم في الامامة من وجوب الدعاء له
 بالصلاح فقول الشرح لا الدعاء للسلطان فيه ما فيه حلي بقليل زيادة والشرح يسع في ذلك صاحب البحر
 حيث قال وأما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى عن عطاء بن سئل عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت
 الخطبة تذكراً وفي الخلاصة وغيرها لا تقوم الامام أفضل من التباعد على الصحيح ومنهم من اختار التباعد
 حتى لا يسمع مدح الظلمة في الخطبة ولهذا اختار بعضهم أن الخطيب مادام في الحد والمواظفة عليهم الاستماع
 فاذا أخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ اه قلت ما قدمه الشرح في الامامة لا ينافي
 ما هنا لان الكراهة انما هي في خصوص الخطبة فلا ينافي الوجوب خارجها (قوله ويكره تحريماً) لانه كذب
 (قوله وصفه بما ليس فيه) كالغاري ولم يغز (قوله ويكره تكلمه) أطلق الكراهة فظاهراً التحريم (قوله لانه منها)
 أي لان الامر بالمعروف من جنس الخطبة قال الفقهاء يندب أن يكون في مجلس الوعظ الخوف والرجاء
 ولا يجمع له كله خوفاً ولا كله رجاء لانه قد ورد النهي عن ذلك ولان الاول يفضي الى القنوط والثاني الى الامن
 فيجمع بينهما وقال أبو بكر يجب أن يتكلم في الرحمة والرجاء اقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا
 ولا تنفروا اه أي فيندب للخطيب ذلك (قوله في محذره) فان لم يكن في جهته بصر (قوله وليس السواد) اقتداء
 بالخلفاء للتوارث في الاعصار والامصار بصر عن الحماوى وهو مهور في هذه الازمان (قوله وزلزال السلام الخ)
 ومن القريب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يسلم عليهم لانه استبرهم
 في صعوده (قوله وطهارة) وكراهة للمحدث والجنب وقال أبو يوسف لا تجوز (قوله قائماً) فلو خطب قاعداً
 كافي العين أو مضطجاً كافي القهستاني جاز ويكره أبو السعود (قوله الاصح لا) لانه لا يشترط له شروط الصلاة
 من استقبل القبلة والطهارة وغير ذلك وقيل قائم مقامها لانها لا تجوز الا بعد دخول الوقت بصر (قوله
 بل كسرها) أي صلاة الجمعة فينبى للامام والسامعين نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بجماعتها
 ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها (قوله جاز) ولا بعد الفسل فاصلاً لانه من أعمال الصلاة كافي البحر (قوله فان طال)
 الطاهر أنه يرجع في الطول الى نظر المتبلى (قوله لكن سيجي الخ) فلا استناب شخصاً للصلاة صح ولا حاجة الى
 إعادة الخطبة وذكر في النهر هذا الفرع مسئله مستقلة لا استندراكا وهو الذي يظهر اه حلي وفي البحر عن
 الخلاصة أنه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز وبأنى (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق
 فيهم فشمع العبيد والمسافرين والمرضى والاميين والخرسى لاصلاحيتهم للامامة في الجمعة اما الكل أحد أولى
 هو مثل حالهم في الامي والآخر من فصلوا أن يقتديا بغير فرقة ما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فان
 الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بصر (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة)
 الأولى أن يقول ولو غير من حضر الخطبة لسنأى جريانه على قول من قال بكفى واحد أو اثنين وقد اعتمد الا أنه

فتأمل (ويسن خطبتان) خفيئتان وتكون
 زيادتهما على قدر سورة من طوال الفصل
 (بجاسة بينهما) بقدر ثلاث آيات على
 المذهب وتاركها مسمى على الاصح كتركه
 قراءة قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية
 لا كالأولى ويبدأ بالثانية لا بالدعاء للسلطان
 الخلفاء الشريفة والعين لا الدعاء للسلطان
 ويجوز القهستاني ويكره تكلمه فيها الا صر
 بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا صر
 بمعروف لانه منها ومن المنبر وليس السواد وترك
 محذره عن عين المنبر وليس السواد وترك
 السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة
 وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم
 مجتنب (وطهارة وسنة) حوزة (قائماً) وهل
 هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره
 الزيلعي بل كسرها في الثواب ولو خطب
 جنباً ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل باجنبي
 فان طال بأن رجوع لينة فتغدى أو جامع
 واغتسل استقبل خلاصة أي زوط
 ابطال الخطبة سراج لكن سيجي آه
 لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و)
 السادس (الجماعة وأقلها ثلاثة رجال) ولو
 غير الثلاثة الذين حضر الخطبة

فذلك جارى المصنف حيث اشترط فيما تقدم حضور جماعة لصحة الخطبة اهـ حلي (قوله سوى الامام) وقوله
 يوسف ثلاثة به وصحح كما في مسكن (قوله لانه لا بد الخ) ولان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر
 أحدهما بالآخر أبو السعود (قوله يصح فاسعوا) لابي يوسف أن الامام ساع الى ذكر الله تعالى وهو مع ذلك
 يحصله واشترط وجود ذكر غير الثلاثة لانص في الآية عليه (قوله قبل سجوده) أي وقد دخلوا معه في التصرية
 أما إذا لم يدخلوا معه في التصرية ونفروا فالفاسد متفق عليه أبو السعود (قوله وقال قبل التصرية) فائدة
 الخلاف انهم لو نفروا بعد التصرية قبل تقيد الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعند هاتين
 الجمعة بجر (قوله بطلت) أي وبطلت بالظهر لان ما دون الركعة غير معتبر هـ ساني (قوله ولذا) أي لكون المراد
 الرجل أي بالتأخر فأفاد أنه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان
 نفروا أحد منهم لمكان أولى أفاده صاحب البحر بقى أن يقال ان المعدود اذا حذف يجوز تذ كبر العدد وتأنيسه
 فلا دلالة على اشتراط الذكورية من افظ ثلاثة ولو سلم ذلك فاعتدل التام على مطلق الذكورية لا بقيد الرجولية
 (قوله أو نفروا بعد سجوده) لان الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو أحرمت الامام ولم يجرعوا
 حتى قرأ ركع فأحرعوا بعد ما ركع فان أدركوه في الركع صححت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا
 فلا لعدمها بجر (قوله أو نفروا) هذا يعني عنه قوله سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (قوله وأنها الجمعة)
 منفردا لوجود المشاركة لان شرط انعقاد الاداء وهو بتقيد الركعة بالسجدة بجر (قوله الاذن العام) لانها
 من شعائر الاسلام وخدائس الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد ذكره الشيخ زين واحترز بالعام عن الاذن
 الخاص بجماعة فيه لانصح اقامتها (قوله من الامام) مثله نائبه الذي يملك اقامتها (قوله وهو يحصل الخ)
 أشار به الى أنه لا يشترط صريح الاذن (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضر منع شعائر النساء ولو لم يفتن
 (قوله فلا يضر) فتعريف على التقيد بالجامع (قوله مقترز لاهله) حتى لو أراد اداء الصلاة داخلها ودخلها جميعا
 قبل الغلق لم ينعوا (قوله بمنع العذر) أي أو للعادة والبالا للسببية وفي نسخة باللام (قوله لكان أحسن) هذا
 اذا كان القفل للعادة القديمة أما اذا كان لمنع عذر بخشي دخوله وهم في الصلاة فالظاهر وجوب الغلق اهـ حلي
 (قوله وهذا أولى مما في البحر) من أنه اذا غلق أبواب الحصن وصلى بعسكره وأهله لا يجوز وهو الذي نقله المصنف
 بعد ووجه الاولوية أنه اطلاق في محل التقيد فلا بد من حله على ما اذا منع الناس من الصلاة حلي (قوله
 لم تنعقد) يحصل على ما اذا منع الناس لا ما اذا كان منع عذر أو لتقديم عادة وقدمت (قوله وكه) لانه لم يقض
 حق المسجد الجامع منع وفيها وان صلاها في الجامع الا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافا فيه
 وكذا الوجه في قصره بخشي ولم يغلظ الباب ولم يمنع أحد الا أن الناس لم يعلموا بذلك غيرناشي (قوله الى العادة
 محتاج) كاحتياج العامة اليه بجر (قوله فسبحان من تنزه عن الاحتياج) بل كل أحد اليه محتاج نهر (قوله
 وشروط لا قراضها الخ) أخر هذه الشروط عن شروط الاداء مع أن الواجب تقديمها كإفعل في النقاية اذا الوجوب
 مقدم على الاداء اقتداء بالسلف قاله الجوى (قوله تختص) انما وصف التسعة بالاختصاص لان المذكور
 في المتن أحد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين بكاتبه عليه الشرح حلي (قوله اقامة) خرج المسافر
 وقوله بصر أخرج الإقامة في غيره الاما استثنى بقوله فان كان يسمع النداء حلي (قوله عند محمد) جعله الكمال
 وغيره رواية عن أبي يوسف ويمكن حله على اختلاف الروايتين عنهما حلي (قوله وصحة) خرج بها المريض
 الذي ساء من اجسه وأمكن علاجه وجبت سد فمطف سلامة العينين والرجلين مغاير وجعله أبو السعد ومن
 عطف الخاص (قوله وألحق بالمريض المعترض) أي ان بقي المريض ضائعا بغير وجه نهر (قوله والشيخ الفاني)
 وقع اختلاف فيما اذا وجد ما يركبه كالاعى اذا وجد القائد نهر (قوله والاصح وجوبها الخ) ذكر في البحر والظهر
 عدم الوجوب عليهما وقال بعد تصحيح السراج ولا يخفى ما فيه فالاولى ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله وأجيب)
 وليس له منعه على ما قال الدقاق وظاهر المتن يشهد له بجر وقال أبو حفص له منعه ولا يجب على العبد الذي
 حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة ولم يحصل بالحفظ وله صلاتها على الاصح ولا على العبد الذي يؤدي
 الضريبة لكن هل له صلاتها بغير اذن المولى قال في التبيين واذا أراد العبد أن يخرج الى الجمعة أو الى العبدتين
 بغير اذن مولاه ان كان يعلم أن مولاه يرضى بذلك جازر الا فلا يحل له الخروج بغير اذنه لان الحق له في ذلك ولو رآه

(سوى الامام) بالتص لانه لا بد من الذاك
 وهو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى
 ذكر الله (فان نفروا قبل سجوده) وقال قبل
 التصرية (بطلت وان بقي ثلاثة) رجال ولذا
 أنى بالتأخر (أو) نفروا (بعد سجوده) أو عاودوا
 وأدركوه راكعا أو نفروا بعد الخطبة وصلى
 بأخرين (لا) بطل (وأنها) الجمعة (و)
 السابع (الاذن العام) من الامام وهو
 يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين كافي فلا
 يضر غلق باب القلعة لعدم عادة قديمة
 لان الاذن العام مقترز لاهله وغلقه يمنع
 العدو ولا المصلى نعم لو لم يغلق لمكان أحسن
 كما في مجمع الانهر من باب البحر والمنع
 المذهب قال وهذا أولى مما في البحر أو قصره
 فليغلق (فلا بد من) أو قصره (قوله ولوقته)
 (وأغلق باب) وصلى بأصحابه لم تنعقد (قوله في
 وأذن للناس بالدخول جاز وكه) فالامام في
 دينه ودنياه الى العادة محتاج فسبحان من
 تنزه عن الاحتياج (وشروط لا قراضها)
 تسعة تختص بها (اقامة بجر) وأما انفصل
 عنه فان كان يسمع النداء يجب عليه عند محمد
 وبه يفتى كذا في المتن وقد منعنا عن القول بالجملة
 فتدبره بغير ربح ورجح في البحر اعتبار سجوده
 لبيته بلا كفنة (وصحة) وألحق بالمريض
 المعترض والشيخ الفاني (وحرية) والاصح
 وجوبها على مكاتب وعبدة والا
 من الاجر بحسب ما له بهدوا والا

فذكرت محل في الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضى بصر (قوله ولو اذن له مولا) أى بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة فانه لا تجب عليه انفاقا كما يعلم من عبارة البحر المحلى (قوله ورجع في البحر التحصير) حيث قال وجزم في الظاهر به في العبد الذى اذن له مولا بالتحصير وهو البقي بالقواعد حلى (قوله محققا) فلا تجب على الخفى المشكل ثم روي في البرجسدى ومقتضى معاملته بالاضر ان تجب عليه لاحتمال ذكره لان الجنون يخرج ولا يحاذى مصليا لاحتمال انوثته أبو السعود (قوله وعقل) هو وان كان عاملا لاحاجة الى ذكره لان الجنون يخرج بقيد الصحة لان الجنون نوع من المرض أبو السعود عن الجوى (قوله ووجود بصر) فلا تجب على الاعمى طلقا سواء كان له قائد أم لا متبرعا كان أو بأجرواوان كان له ما يستأجره عند الامام لان القادر بقدره القدير لا يمتد قادر انهم ركذا لا تجب اذا كان له مملوك بقوده قاله أبو السعود عن شيخه وتوقف صاحب البحر في وجوبها عليه اذا كان حاضرا في المسجد وفي بعض الهوامش عن التحرير الظاهر الوجوب كما يؤخذ من كلام الشارح اه (قوله بأن سلامة أحدهما) أى أحد الرجلين اه حلى (قوله لكن قال الشافعى الخ) في هذا الاستدراك نظر اذ ما في البحر يحتمل على ما اذا اصاب الاخرى مجزء عرج غير مانع من قدرة المشى عليها وما في الشافعى على ما اذا كان لا يستطيع المشى عليها فأداه أبو السعود (قوله وعدم حبس) دخل تحته الاختفاء من السلطان الظالم وجعله في البحر عن الحبس وكذا الخائف من اللصوص كما في المنح (قوله أى هذه الشروط) يعنى شروط الوجوب (قوله ان اختار العزيمة) أى على غيرها وسماذ عزيمة باعتبار أصل المشروعية (قوله بالغ عاقل) تفسير للمكلف وخارج به الصبي فانها تقع منه فعلا والجنون فانها لا تصح منه أصلا (قوله عن الوقت) وهو الظاهر وفيه إشارة الى أن فرض الوقت هو الظاهر الأنا مأورون باسقاطه بالجمعة وقيل بالعكس كذا في القهستاني وهذا عند غير زفر أمانه ففرض الوقت الجمعة ونمرة الخلاف تظهر فيما لو نوى فرض الوقت كان شارعا في الظاهر عندنا خلافا له أمانا لونها ما كان شارعا فيها على الأصح وهذه الفقرة تظهر فيما اذا كان اماما أو منفردا زعم أن الجمعة تنعقد من المنفرد وزعم أنها تؤدى بنسبة فرض الوقت فاذا شرع فيها بناء على هذا الزعم بنسبة فرض الوقت يكون شارعا في الظاهر واذا سلم على رأس الركعتين زعمه أنها الجمعة بفساد ظهره ونعامة في أبي السعود (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعنى لو لم يقل بوقوعها فضايل الزمان بصلاة الظهر اعاد على موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة تسهلا فاذا اتى بالعزيمة وتحمل المشقة صح فلو الزمان بالظهور بعدها الجملاء مشقة ونقضنا الموضوع في حقته وهو التسهيل اه حلى وفي جانب العبد لو لم يجوزها وقد تعطلت منافسه على المولى لوجب عليه الظهور فتنه عطل عليه منافسه ثانيا في قلب النظر ضرر او اذ ليس بحكمة قتيبن في الآخرة أن النظر في الحكم بالجو ازنصار ما ذوناد لالة اه بحر (قوله الا للمرأة) هو بحث صاحب البحر والله بأن صلاتها في بيتها أفضل (قوله لجازت اسافر) أى الامامة لا لامرأة وصية لان الصبي لا يحب الاهلية والمرأة لا تصلح اماما للرجال وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه تنعقد بهم ولا بصالحون أئمة (قوله بالطريق الاولى) لانهم لم يصلحوا أئمة صلحوا أمومين بالاولى (قوله وحرم لمن لا عذر له الخ) عدل عن قول القدورى ومن تبعه وكركه لقول ابن الهمام صلاة الظهر تستلزم تفويت الجمعة وتفويتها حرام وما أدى الى الحرام حرام وقال في البحر وقد ظهر للعبد الضعيف محبة كلام القدورى ومن تبعه في التعبير بالكرامة لان صلاة الظهر قبل أداء الجمعة من الامام ليست مفقوتة للجمعة حتى تكون حراما انما المفقوت لها عدم سعيه فان سعيه بد صلاة الظهر اليها فرض فان لم يسع فقد قوتها فخرم عليه ذلك وأما صلاة الظهر فانما كروهة فقط باعتبار أنها قد تكون سببا للتفويت باعتبار اعتماده عليها قال في التمهيد وهو حسن (قوله لمن لا عذر له) قيد به لان المعذور وهو من لا تجب عليه الجمعة اذا صلى الظهر قبل الامام فلا كرامة انفاقا بحر ولعل المنسية التحريمية في القهستاني يستحب له التأخير الى أن يفرغ الامام من الجمعة وقيل الى أن يعلم أنها لا تدرى وقيل التجهيل والتأخير سواء والاول أشبه كما في القرائنى (قوله صلاة الظهر) أل في الظاهر للعهد أى ظهر هذا اليوم فيكون احترازا عن الظاهر القضاء فلا كرامة فيه (قوله فلا يكره) أى صلاة الظهر وأما تفويت الجمعة فحرام بحر (قوله في يومها) لاحاجة اليه فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه حلى (قوله بصر) أما انقضى هذا اليوم في يوم كسائر الايام قهستاني عن المحيط (قوله لكونه سببا الخ)

ولو أذن له ولاده وجبت وفيه بخير جوهرة
ورجى في البحر الخبير (وذكره) في حقه
(وبلوغ وعقل) ذكره الزيلعي وغيره وأيسر
خاصين (ووجود بصير) فتجب على الأعداء
(وقدرة على المشي) جزم في البحر بأن
سلامة أحدهما كافية للوجود لكن قال
النفق وغيره لا تجب على من لا يوج الرجل
ولا ~~أحد~~ (وعدم حبس) وعدم
(خوف) عدم (مطر شديد) وعدم
(خوف) (وفاقدتها) أي هذه الشرط أو
ونحوها (اختار العزيمة) (صلاها وهو
بعضها) (ان) (وقت فرضا) عن الوقت
مكاف (بالف عاقل) (وقت فرضا) وفي البحر
أنه لا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر
هي أفضل (الامراة) (ويصلح للامامة فيها)
من صلح اما غيرها فجازت لمسافرة وعدم
وسريض (وتعقد) الجمعة (بحرم) أي
بعضها (م بالطريق الأولى) (وحرم) أن
لا عذر له صلاة الظهر قبلها) أما بعد هاتلا
بكره غاية (في يومها) (بجزم) (الكون) سببا
لنفوت الجمعة وهو حرام

قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر اهـ - لمجي - (قوله فان فعل) أي غير المعذور بأن صلى الظهر (قوله ثم ندم) عبر به إشارة إلى أنه ينبغي الندم على فعل المعصية وذلك هو الغالب من حال المسلم (قوله عبر به) أي بالسعي مقتضى له رولة مع أن المطلوب المشي بالسكينة والنوارة اهـ - لمجي - (قوله اتباعا للآية) وعبر به فيها إشارة إلى المبادرة وعدم الاشتغال فيه بشئ آخر (قوله ولو كان في المسجد) بأن صلى الظهر فيه (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرك فيها فالعبرة بالأغلب كما يفاد من البحر (قوله أو لم يقمها) أي الامام (قوله فالبطالان الخ) تفريع على المستثنين الآخرين (قوله بأن ان فعل عن باب داره) فلا يبطل قبله في المختار لأن السعي الرافض له هو السعي اليها على الخصوص ومثل ذلك السعي انما يكون بعد خروجه من باب داره بجر (قوله فالاصح أنه لا يبطل) لتقييد البطلان بإمكان ادراكها وفي الفتح والجوهرة أنها تبطل فاختلف التحجيم كذا في بعض الهوامش فدل على الشرية بالآية والذي في البحر عن السراج البطلان قال وهو قول البلخيين فيوافق ما في الجوهرة وتبع الشرح في هذا المعنى صاحب النهر (قوله لأصل الصلاة) فتقلب ندلا بجر (قوله من اقتدى به) أي بالذي سعى لمجي لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يبصر المأموم وفيها يلغز أي صلاة فسدت على الامام ولم تفسد على المأموم (قوله أدركها) أي بالفعل أولا وبهذا الدفع التناهي بين ما هنا وبين قوله فالبطالان مقيد بإمكان ادراكها ويفترض عليه حينئذ أداء الظهر ثانيا (قوله بلا فرق بين معذور وغيره) أي في البطلان بالسعي لافي الحرمة واستشكاله في البحر بأن المعذور ليس مأمورا بالسعي اليها مطلقا فكيف يبطل به فينبغي أن لا يبطل الظهر بالسعي ولا ينسب وعرف صلاة الجمعة لان الفرض قد سقط عنه ولم يكن مأمورا بنقضه فتكون الجمعة منه فلا كما قال به زفر وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد دسعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اهـ (قوله على المذهب) مقابله قول زفر السابق (قوله وكراهة تحريما) وجهه أنه يؤدى الى تقليل الجماعة المطلوبة (قوله ومسجون) انما صرح به مع دخوله في المعذور للخلاف فيه في السراج يلزمه الحضور مطلقا لما أو ظاهرا لما كان ارضاء الخصوم في الاول والاستغناء في الثاني وهو ضعيف (قوله ومسافر) عطف خاص على المعذور (قوله أداء ظهر بجماعة) وكذا يكره الاذان والاقامة كما في البحر عن الولوالجي (قوله في مصر) أما في حق أهل السواد فغير مكروه لانه لا جمعة عليهم وكذا ان كان المكان بعيدا أي عن المسجد وجعلها في البحر مستثناة (قوله وبعدها) ولو بعد خروج الوقت كما في أبي السعود عن شيخه وبعبارة قول المصنف أداء ظهر والتعليل الذي ذكره الشرح (قوله لتقليل الجماعة) الذي في البحر والنهر لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها أي في حق المقتدى فيلزم تقليل الجماعة فيقال العبارتين واحد (قوله وصورة المعارضة) باقامة غيرها من رواتان العلشان تطهران في القبلة والبعدية أما القبلية فان الوقت قد دخل وهو لها بأداء الظهر تنقل الجماعة وتحصل المعارضة وأما البعدية فلان المعارضة تحصل بأدائه في وقتها وتنقل الجماعة بانتظار من رآهم الصلاة معهم لورآهم قبلها وقصر الحلي العلة الاولى على القبلة (قوله وأفاد) أي المصنف أي حيث حكم على أداء الظهر جماعة بالكراهة (قوله أن المساجد) أي التي لا يخطب فيها وقوله يوم الجمعة ثمة غلقها لا تطهر وقت العصر ولو قال الى وقت العصر كان حسنا ووجه الافادة أن المساجد محل الجماعة غالباً فتفتحها يؤدى الى الاجتماع فيها وقوله الا لجامع مراده ما تنقام فيه الجمعة (قوله بغير اذان ولا اقامة) هذا لم يذكر في المشبه به وان كان الحكم فيه كذلك كما مر (قوله ويستحب للمريض الخ) وكذا كل معذور كما في القهستاني (قوله تأخيرها) أي صلاة الظهر الى فراغ الامام لاحتمال أن يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها أو يعا في يحضرها بجر وقبل الى أن يعلم أنها لا تدرك وقد تقدم (قوله وكراهة لم يؤخر) أي تنزيها لانه في مقابلة المستحب (قوله هو الصحيح) وقيل التحجيل والتأخير سواء (قوله أو سجود سهواً أو تشهده على القول به فيما) على القول به فيها) والمختار عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والعيدين اهـ بجر وليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه لئلا يقع الناس في فتنة أو بالسجود عن عزى زاده (قوله تنها بجماعة) وهو مخير في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بجر (قوله خلافاً للحمد) فعنده بصلي أربما اعتباراً للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً للجمعة وبقر في الآخرين لاحتمال التقلية بجر وان أدرك الركعة الثانية يتم بجمعة اتفاقاً (قوله لكن في السراج الى آخره) استمددنا على حكاية الاتفاق وفي الظهيرة ما يفيد أن حكاية الاتفاق فيها

(فان فعل ثم ندم) (سعى) عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم تبطل الا بالندم وبعده بقوله (الها) لانه لو خرج لحاجة أو مع فراغ الامام أو لم يقمها أو لم يصلا لم تبطل في الاصح فالبطالان به مقيد بامكان ادراكها ولو لم يدركها البطلان المسافة والامام فيها ولو لم يدركها السراج (بطل) ظهره فالاصح أنه لا يبطل سراج (بطل) ظهره لأصل الصلاة ولا يظهر من اقتدى به ولم يسع (أدركها أو لا) بلا فرق بين معذور وغيره (على المذهب) (كره) يخرج بطل المعذور عن المذهب (مسافر) أدانظر بجر في مصر قبل الجمعة وبعدها لتقليل الجماعة وصورة المعارضة وأفاد أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا لجامع (وكذا أهل مصر) فانتم الجماعة بجماعة فانهم يصلون الظهر فانتم الجماعة بجماعة ولا جماعة ويستحب بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة وكراهة لم يؤخر تأخيرها الى فراغ الامام وكراهة لم يؤخر هو الصحيح (ومن أدركها في نفسه) يؤخره هو الصحيح (أو تشهده على القول به فيما) أو سجود سهواً أو تشهده على القول به فيما (بجماعة) خلافاً للحمد (ك) ما يتم (في العبد) اتفاقاً كما في عبد الفتح لكن في السراج أنه عند محمد

خلاف وأن الصحيح اتفاقهم ونصها الصحيح أنه يتم عبيد اتفاقهم النذفع التناقض بين ما في الفتح والسراج
فتأمل (قوله لم يصدر مذكره) أي وبتم اتفاقه على كيفية صلاة العبد (قوله وينوي) أي من أدركها
في التشهد أو سجود السهو (قوله اتفاقا) أي منهم ما ومن محمد وان كان يقول بتم الظاهر (قوله لم يصح اقتداؤه)
أي اتفاقا (قوله ثم اظهر أنه لا فرق بين المسافر الخ) اعلم أن صاحب الظهيرية قال ان المسافر يصل على أربعة
فجعل انعام الجمعة على ما قاله اذا كانت واجبة أما اذا كانت غير واجبة كما في حق المسافر فتمت ظهور اوجهه
صاحب البحر ما في الظهيرية من خصصه لامة تون قال صاحب النهر أقول الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد
غاية الامر أنه جزم به لا اختياره اياه اه قال الجوى ما في الظهيرية يحتل التخصيص والجريان على قول محمد
(قوله واذا اخرج الامام الخ) أشار بالتعبير بالامام دون الخطيب الى أن الاولى اتحادهما قهستانى والجرة مكان
يتخذ بليلوس الامام فيه يوم الجمعة (قوله ان كان) ذكر باعتبار المكان (قوله فلا صلاة) أي جائزة بل حرام
أو مكروهة كراهة بحريم على الخلاف أبو السعود عن الجوى (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس
أما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الاصح كافي النهاية والعناية ومجمل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام
مكروه مخرج بما بأقسامه كافي البدائع قاله في البحر والنهر (تنبيه) يطلب التذكير يوم الجمعة الى المساجد فقد ورد
أن المبكر للجمعة كهدي البدنة والذي بعده كهدي البقرة والذي بعده كهدي الشاة والذي بعده كهدي
الدجاجة والذي بعده كهدي البيضة (قوله الى تمامها) وجوز أبو يوسف في الجملة وسيأتي (قوله في الاصح)
وقبل يجوز الكلام حال ذكرهم وتقدم (قوله خلافا فائنة) استثناء من قوله فلا صلاة (قوله فانما لا تكره)
بل يجب فعلها ويدل على ذلك قوله بعد ضرورة صحة الجمعة وانما قلنا يجب ولم نقل يفترض لانه اذا صلاها منذ كرا
الى مضى خمس بعد الفاتحة انقلبت صحيحة عند الامام (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب يكره اه حلي
(قوله يتم) أما في الاولى فلا تمنع صلاة واحدة واجبة بحر وأما في الثانية فلا تمنع في العسل وابطاله
حرام بالنص (قوله في الاصح) رد على صاحب الدرر في اختياره القطع على رأس ركعتين في السنة اه حلي
(قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب (قوله حرم فيها) ولو بعد اعلی الاصح الاحوط بحر (قوله
أو امر اجعروف) الا اذا كان من الامام لما روى أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يخطب يوم الجمعة فدخل عثمان
فقال له أبة ساعة هذه فقال ما زدت حين سمعت النداء يا أمير المؤمنين على أن نوضات فقال والوضوء أيضا
وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتسال أفاده في البحر (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره
أنه يكره الاشتغال بما ينقوت السماع وان لم يكره كلا ما به صرح القهستاني حيث قال اذا استماع فرض
كافي المحيط أو واجب كافي صلاة المسعودية أو سنة وفيه اشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه
كافي الزاهد (قوله في الاصح) وقيل لا بأس بالكلام اذا بعد حلي عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله
وكل ما حرم الخ والاولى جعله مستأنفا لأن ذلك ليس حراما في الصلاة غير أنه يبطلها (قوله خيف هلاكة) كان رأى
رجلا عدة برغاف وقوعه فيها أو رأى عقر يادب الى انسان فانه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة بحر (قوله
ومبناه) أي بناؤه على المساحة لاستغنائه تبارك وتعالى للثاؤون به (قوله وكان أبو يوسف الخ) قال
في البحر وأما دراسة الفقه والنظر في كتبه فقيه اختلاف وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويصححه وقت
الخطبة اه والمعتمد الحرة للقاعدة كل ما حرم في الصلاة (قوله بأن يشير) والتكلم به من غير الامام حرام (قوله
عند سماع اسمه) ظاهره ولو في غير الآية والذي مر أن ذلك عند سماع الآية وهي ان الله وملائكته الخ قال
الكامل الاشبه عدمه مطلقا وعليه ظاهر عبارة السكز في الامامة (قوله ولا يجب تشميت عاطس) وأما الحمد
فقال في النهر محمد في نفسه (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ
وأما هداية النواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه فلا يجب على الظاهر لانه من الدعاء (قوله
عند الثاني) راجع الى قوله واذا جلس (قوله والخلاف) هذا أحد قواين والاصح كافي النهاية والعناية أنه لا يكره
نحو التسبيح عنده أيضا (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف الخ وقد علمت الاصح (قوله فالترقية المتعارفة)
سئل الامة محمد البرهمتونى عن حكم الترقية فقال انه بابعة حسنة استحسنها المسلمون وقال صلى الله
عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه وفي صحيح البخارى في باب حجة الوداع عن أبي زرعة

لم يصدر مذكره (وينوي جمعة لا ظهرا)
اتفاقا فلونوى الظاهر لم يصح اقتداؤه ثم
الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره من رجنا
(واذا اخرج الامام) من الجرة ان كان والا
قتبامه للصعود منسج النجم (فلا صلاة ولا
كلام الى تمامها) وان كان قبهاذ كراطة
في الاصح (خلافا فائنة لم يسقط الترتيب
بينه وبين الوقتية) فانما لا تكره سراج وغيره
لضرورة صحة الجمعة والا لا يخرج وهو
في السنة أو بعد قيامه لثالثة النقل يتم في
الاصح ويخفف القراءة (وكل ما حرم في
البحر الخ حرم فيها) أي في الخطبة خلاصة
وعلى الفجرم أكل وشرب وكلام ولو نسيها
أورد سلام أو امر اجعروف بل يجب عليه
أن يستمع ويسكت (بلا فرق بين قريب
وبعيد) في الاصح محيط ولا يرد تحذير من
خيف هلاكة لانه يجب لحق آدمي وهو
محتاج اليه والانصات لحق الله تعالى ومبناه
على المساحة وكان أبو يوسف ينظر في كتابه
ويصححه والاصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه
أو يده عند رؤية منكره والصواب أنه يصل
على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه
في نفسه ولا يجب تشميت عاطس ولا رد
سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر
الخطب كخطبة نكاح وختم وعبد على المعتمد
وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها
واذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام
يتعلق بالآخرة أما غيره فمكره اجماعا وعلى
هذا فالترقية المتعارفة في زماننا تكره عنده
لا عندهما وأما ما يفعله المؤمنون حال
الخطبة من الترضي

ابن عمرو بن جبريل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع لجرير استنصت الناس كذا رأيته في هامش
 البحر وأما الأذان فأصل وضعه أن يكون أذان في الخطيب المنبر كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والشيخان
 رضي الله تعالى عنهما فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث ونسبته ثالثاً لأن الإقامة تسمى
 أذاناً كما في الحديث بين كل أذانين صلاة قاله الكمال حلي وأما تلقين الأذان من شخص لا تحرك على دكة المسجد
 فلا ورود له في السنة والظاهر أن ذلك استحدث في المساجد الكبار ليسمع كل مؤذن جماعة ثم جرى
 إلى المساجد جميعاً (قوله ونحوه) كالدعاء حال جلسة الإمام بصوت مرتفع والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بأصوات مرتفعة مجمعة والدعاء بصوت مرتفع للسلطان بالنصر (قوله اتفاقاً) هذا أظهرهما في البحر
 حيث قصر الكراهة على قول الإمام رضي الله تعالى عنه (قوله وغامه في البحر) لم يذكر في البحر بعده إلا ما أفاده
 بقوله والمجب (قوله ينهي عن الأمر بالمعروف) أي بقوله فقد لغوت لأن الغموم منهي عنه قلت لا يجب وذلك
 لأن النهي حال الخطبة بدليل قوله والإمام بخطب وهو في حال قوله أنه مني في الخطبة فلم يخالف لما نهى
 عنه (قوله قلت الآن يحمل على قوله ما) بناء على أن الخلاف بينهم في كلام الآخرة أما على أن محل الخلاف كلام
 الدنيا فهو قول الجميع فقامل (قوله ووجب السعي الخ) قال في البحر لم يحمل السعي فرضاً مع أنه كذلك
 للاختلاف في وقته أهو الأذان الأول أو الثاني أو العبرة بدخول الوقت اه وفيه أن وقوع الخلاف في وقته
 لا يمنع القول بفرضيته وكفالك بوقت العصر شاهدا اه وفيه أن الذي حكم عليه صاحب البحر بالوجوب
 السعي المقيد بالأذان الأول لا مطلقه بدليل قوله مع أنه كذلك بقياسه على وقت العصر قياس مع الفارق لأن
 الوقت سبب موصل إلى الاداء ولا كذلك السعي على أن الخلاف في وقت العصر أصله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمنقول في السعي خلاف الواقع الآن فان السعي في زمنه صلى الله
 عليه وسلم كان بالأذان الذي بين يديه صلى الله عليه وسلم (قوله وترك بيع) المراد من البيع ما يشغل عن السعي
 إليها حتى لو اشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكروه أيضاً بحر (قوله ولو مع السعي) وصرح في السراج بعدمها
 إذا لم يشغله قال في التهرؤين في التهرؤ على الأول (قوله وفي المسجد) أو على بابه (قوله في الأصح) وقيل العبرة
 للأذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لأنه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم حلي عن البحر (قوله صحة
 اطلاق الحرمه الخ) كما أطلقوها على البيع يوم الجمعة مع أنه مكروه تخريماً على المعتمد حلي (قوله أفاد بوحدة
 الفعل) هذه الأفادة إنما تظهر إذا قرئ الفعل بالبناء للفاعل أما إذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر
 (قوله ولا يجتمعون) بنافه ما في الحلي عن العناية أن المتوارث في أذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم
 أطراف المصر الجامع اه قلت هذه الآية إنما تظهر عند عدم تعدد المساجد أما إذا تعددت في مساجد
 كما هو الواقع الآن فلا على أن ذلك في أذان المنارة وكلام المصنف فيما بين يدي الخطيب (قوله المنبر)
 بكسر الميم ما ارتفع واشتغل على درجات من المنبر وهو الرفع ويسن أن يصنع بسار القبلة ويقرأ سورة الجمعة
 والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكرهه وذكر الزاهد أنه يقرأ فيها سورة الأعلى والغاشية وفي البحر
 أنه لا يواطىء على ذلك كعبه لا يؤذى إلى هجر الباقي ويلبس أحسن ثيابه ويغتسل ويجلس في الصف الأول وهو
 الذي خلف الإمام مما يليه ويستحب في الثياب أن تكون بيضاء وأن يسكر لها ولا بأس بالاحتباء ويقرب
 من الخطيب لاجل الاستماع بحر وقوله في الثياب أن تكون بيضاء مخالف قول النسخ سابقاً ولبس السواد
 الآن يقال إن ذلك في حق الإمام بخلاف ما خالفه في المأموم وفي حديث سلمان أنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يظهري رجل ولا يظهري ما استطاع من طهور ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج
 فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم الإمام لا يغفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى قهراً
 (قوله فاذا أتم) أي الإمام الخطبة اه حلي (قوله ويكره الفصل بأمر الدنيا) يفهم منه أنه لا يكره الفصل بأمر
 الآخرة كذا ذكره وهو كذلك لأن الخلاف على الأصح إنما هو في كلام الدنيا كما قدمناه غير مرة ولكن
 ما لم يلزم منه تأخر (قوله لا ينبغي) الظاهر أن اختلافهما مكروه تنزيهاً (قوله لانها) أي الخطبة والصلاة
 وقوله كشيء واحد لا يكون ما شرطاً ومشروطاً ولا تحقق المشروط بدون شرطه فلما سب أن يكون فاعلها
 واحداً (قوله فان فعل) بالبناء للمفعول وقوله صبي ذكره لأنه يتوهم عدم جواز خطبته وقوله بإذن السلطان عام

ووفيه مكرره اتفاقاً وغامه في البحر والجب
 من المرقى ينهي عن الأمر بالمعروف يقتضي
 حدينه ثم يقول أنه متواركهم الله قلت الا
 أن يحمل على قولهما فتنبه (ووجب السعي
 اليها وترك بيع) ولو مع السعي وفي الأصح
 أعظم فذرا (بالأذان الأول) في الأصح
 وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن
 عثمان وأفاد في البحر صحة اطلاق الحرمه
 على المكروه تخريماً (وبودن)
 (بين يديه) أي الخطيب أفاد بوحدة
 الفعل أن المؤذن ان كان أكثر من واحد
 أذنوا واحداً بعد واحد ولا يجتمعون
 كما في الجلابي والترمذي ذكره القهستاني
 (إذا جلس على المنبر) فاذا أتم أقمت ويكره
 الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن
 يصلي غير الخطيب) لانها كشيء واحد فان
 فعل بأن خطب صبي بإذن السلطان وصلى
 بالغ جاز وهو المختار

في النبي وغيره فالأولى حذفه اللهم إلا أن يقال أشار بذلك هنا وعدم ذكره في الصلاة إلى أن الأذن إنما يشترط في الخطبة دون الصلاة وفي الحلبي الظاهر أن الصلاة بالأذن أيضا فثبت الأذن مما روي فيها ثم رأيت في رسالة ابن الكمال ما يوافق الأول وعبارته بقي هنا دقيقة أخرى وهي أن إقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على الأذن هو الأول دون الثاني إذا لحاجة فيه إلى الأذن اهـ فلهذا لم يرد بعد ظهره من تعليمهم اشتراط السلطان أو نائبه بأنها تنقام بجمع عظيم وقد يقع التنازع في التقديم والتأخير فلا بد منه تيمنا لأمرها أن الأذن منه لا بد منه في الصلاة أيضا وابن الكمال استند فيما ذكره إلى صحة جواز اختلاف الخطيب إذا سبقه الحدث من يعلو بالجماعة ولم يوجد الأذن صريحا ولا دلالة اهـ وهذا لا يصلح وجهها فإن الأذن موجود دلالة لضرورة سبق الحدث فتأمل (قوله كذا في الخاتمة) استشكل ما فيها بأن اعتبار آخر الوقت إنما يكون فيما ينفرد بأدائه وهو سائر الصلوات فأما الجمعة فلا ينفرد بأدائها وإنما يؤتيها مع الإمام والناس فينبغي أن يمتد وقت أدائها حتى إذا كان لا يخرج من المصر قبل أداء الناس ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة قاله أبو السعود (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرة وأقاده أن ما في الخاتمة ضعيف (قوله القروي) بفتح القاف نسبة إلى القرية والمراد به المقيم أما المسافر فلا جمعة عليه اهـ حلبي (قوله لكن في التبر) أخذ من عبارة شرح المنية المذكورة بعد (قوله أن نوى الخروج) الأولى أن لم يخرج الأبعد له لأنه إذا نوى الخروج بعد وقد خرج قبل فلا شيء عليه وإذا نوى الخروج قبل لكنه تأخر إلى أن دخل الوقت لزمه فالمدار في لزوم وعدمه على الخروج وعدمه لا على النسبة وعدمها ومثله ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح المنية (قوله على عزم أن لا يخرج يومها) ومن باب أولى إذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينو الإقامة) فإن نواها وجبت (قوله بسيف) أي حديد متقلدا به لا خشب والحكمة في منعه من أن يخرجهم أنهم إذا رجعوا عن الإسلام فحاربهم بالسيف فإنه مازال بأيدينا (قوله وهو منسكى عليه) قال في التبر يمكن الجمع بأن يتقدم مع الاتكاء (قوله وفي الخلاصة الخ) وجهه مخالفة المأثور (قوله تركه) أي الأكل (قوله أن خاف فوت الجمعة) لأنها فرض لا يمكن تداركه إلا في وقته (قوله أو مكتوبة) صورته بأن أخر الأذان لا أخر وقت المكتوبة (قوله لا جماعة) ظاهره ولو على القول بوجوبها وسواء علم بوجود جماعة أخرى أم لا (قوله رستاقى) نسبة إلى الرستاق وهو السواد أي الريف (قوله نال نواب السبي) أما الصلاة فينال نوابها على كل حال (قوله من شرك في عبادته) كالسفر للتجارة والحج (قوله الأفضل حلق الشعر وقلم الظفر بعدها) لأنها ما يشهد أن له يوم القيامة بفعلها ونقل أبو السعود عن شيخه نظامي قلم الاظفار فقال

في قص الاظفار يوم السبت آكلة • تسد وفعما يليه تذهب البركة والعز والجلال يد وعنده تلوهما • وأن يكن في الثلاثا فاحذر الهلكة وسوء الاخلاق يد وعنده أربعها • وفي الخميس القنص يأتي أن سلكه والعلم والحلم زاد في عروبتهما • عن النبي رويًا فاقسوا ناسك

اهـ ونسبة هذه الايات إلى الحافظ العتقاني لا أصل لها كما نبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب وبه فهم وروي أن أراضيفاه فضيلة للقص في كل يوم من أيام الأسبوع وورد في بعض الآثار أن النبي عن قص الاظفار يوم الاربعاء وأنه يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب المدخل أنه هم بقص اظفاره يوم الاربعاء فتذكر ذلك فتذكر ثم رأى أن قص الاظفار سنة حاضرة ولم يصح عنده انتهى فقصرها فطقه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم تسمع نبي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يسمع عندي ذلك فقال يكفك أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم يده على يده فزال البرص جميعا قال ابن الحاج فجذبت مع الله فوبة أتى لا أخالف ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدأ وفي ابن ماجه والحاكم من فروعا لا يبد وجذام ولا برص الا يوم الاربعاء وفي منهاج الحلبي وشعب الايمان أن الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لأنه صلى الله عليه وسلم استجيب له على الأجزاء في ذلك اليوم في ذلك الوقت وكان جابر يهتدي ذلك الدعاء في مهماته وذكر أنه ما يبدى بشي يوم الاربعاء الا تم فينبغي في البداية فهو التدريس فيه ذكره بعضهم (قوله لا بأس بالتخطي) إلى الصف الأول أو ما يليه لأن البركة تنزل على المتقدم ثم على من بعده (قوله ما لم يأخذ الامام

(لا بأس بالصبر يومها إذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر) كذا في الخاتمة أكن عبارة الظهيرة وغيرها باللفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية والعصم أنه يكره السفر بعد الزوال (القروي) إذا يصلي ولا يكره قبل الزوال (القروي) إذا دخل المصر يومها أن نوى المكتبة ذلك اليوم لزمته الجمعة (فإذا نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها أو بعده لا يلزمه) لكن في التبر أن نوى الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح المنية أن نوى المكتبة إلى وقتها لزمته وقيل لا (كما) لا يلزم (لو قدم مسافر يومها) على عزم أن لا يخرج يومها (ولم ينو الإقامة) نصف شهر (بخطب) الامام (بسيف في بلدة قصت به) كسكة (والالا) كالمدينة وفي الحاوي القدسي إذا فرغ المؤذن قاء الامام والسيف يساره وهو منسكى عليه وفي الخلاصة ويكره أن يتسكى على قوس أو عصا أو فرع • مع النداء وهو بكل تركه أن خاف فوت الجمعة أو مكتوبة لا جماعة • رستاقى • هي يريد الجمعة وسواها • ان عظم مقه وده الجمعة نال نواب السبي البهاوي • ما يعلم أن من شرك في عبادته فاعبره للاغلب • الأفضل حلق الشعر وقلم الظفر بعدها • لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة

في الخطبة) فان فيه غالباً اشتغالا عن استماعها (قوله ولم يؤذ أحدنا) أي وما لم يؤذ أحدنا بأن لا يأتوا ولا يجلسوا
 كما في البحر أمان أدى أحد احرم ولو في غيرة وقت الخطبة (قوله الآن لا يجده الخ) امتثالا من السابقين أي لم يجده
 يجوز أن يخطي ولو في الخطبة ولو لم منه أذية وقد عبر الشارح فيما تقدم بقوله فله أن يمر على رقبته من لم يستدعها
 (قوله ويكره التخطي الخ) اعلم أنهم اختلفوا في جواز السؤال في المسجد وفي جواز الدفع اليه واختار أن السائل
 إذا كان لا يميز بين يدي المحسلي ولا يخطي الرقاب ولا يسأل الحاقابل لاهم لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع
 اليه نهروا ظاهره عدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الحاقابل وهو خلاف ما جزم به في عدة المخطي
 والمستفي ونصه المكدي الذي يسأل الناس الحاقا وبأكل اسرافا يؤجر على الصدقة عليه ما لم يتيقن أنه بصرة
 على المعصية وعنه صلى الله عليه وسلم أنه لما قيل له إذا سأل السائل فن نعطي قال من رقب قلبك عليه اه
 أبو السعة وودوقد يقال ان كلام صاحب التهر في الاعطاء في المسجد لا مطلقا (قوله وهو الصحيح) وهو ما في
 سلم وأبي داود عن أبي موسى مرفوعا وحديثه مفيد عو بطله كما أفاده الشرح لابي وقيل هي آخر ساعة
 في يوم الجمعة رواء مالك وأحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باستناد حسن عن جابر وابن جرير عن أبي هريرة وهذا القولان
 مرجحان من اثنين وأربعين قولاً فيها واختار صاحب الهدى أنها منحصرة في أحد الوقتين وإن أحدهما
 لا يعارض الآخر لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر قال ابن
 عبد البر الذي ينبغي الدعاء في الوقتين المذكورين وسبقهما الى نحو ذلك أحمد وهو أولى في طريق الجمع قاله سبدي
 محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله فقال يومها) لأن الليلة انما فاضلت لاجل الصلاة وهي في اليوم والليلة
 تابع في الفضيلة وأما في غيرها فالليل أفضل على الصحيح لأنه محل سلوك السالكين ووصول المحبين الى رب العالمين
 (قوله وذكر في أحكام) بفتح الهمزة جمع أحكام فأتى زاجه في فن الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول
 في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قراءاته
 كان محفوظا من الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ويجعل له نور من محله الى البيت العتيق (قوله ويكره افراده
 بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولاً ثم نهي عنه (قوله فقد وهم) ولأنه كرهه بانه يرتبها ليعلم موضع الوهم وما فيها
 من الفوائد وان كان بعضها علم فاعتقدت وهي أحكام يوم الجمعة اخص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترائط
 الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحرير السفر
 قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والتطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولو كان يمكن بعدها
 أفضل والجنور في المسجد والتبرك بها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يستحب الا برادها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي
 يوسف المصحح المعتمد وهو خير أيام الأسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور وبأن
 الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلته أمن من قسمة القبر وعذابه ولا تسجر فيه جهنم وفيه خلق
 آدم عليه السلام وفيه أخرجه من الجنة وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجر فيه جهنم
 قال في جامع اللغة سجر التنوير أحياه اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراده الجمعة والمنافقون أو الأعلى
 والفاشة كما مر وقوله ولا يستحب لها الا براد بنافيه قول الشارح والمصنف فيما تقدم وجعة كظهر أصلا واستحبها
 في الزمانين لأنها خلقها ويمكن أن في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجتمع الارواح) أي مع بعضها في البرزخ (قوله
 ربا من الميت من عذاب القبر) ظاهره ولو كان كافرا (قوله أمن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة
 ولا يسأل أصلاً أو سوا الاعنيقا وذكر الشيخ عبد السلام في شرح الجوهرة ونحوه لتلا على قارى في شرح الفقه
 الا كبر أنه قيل ان المؤمن اذا مات فيه أو في ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب وأما الكافر فيعود اليه
 وأفاد القارى أن هذا غير محقق النبوته (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربه) المراد بالزيارة الرؤية له تعالى وهذا
 باعتبار بعض الأشخاص والبعض براه في أقل من ذلك والبعض في أكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يبرتن
 الا في مثل أيام الأعياد عند التجلّي العام وقال في سفر السعادة كان من عوائده الكربة صلى الله عليه وسلم أن
 يعظم يوم الجمعة غاية التظيم ويخصه بأنواع التكرير وجاء ان أهل الجنة يتباشرون في الجنة بيوم

ولم يؤذ أحدنا الآن لا يجده الا فرجة امامه
 فيخطي اليها للضرورة ويكره التخطي
 للسؤال بكل حال ويستحب عليه السلام عن
 ساعة الاجابة فقال ما بين جالوس الامام الى
 ان يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت
 العشر الاية ذهب المتأخرون في الترخاينة
 وفيها مثل بعض المتأخرون في يومها وودوقد
 أفضل أم يومها فقال يومها اقراة
 أحكام الاشياء مما اخص به على قوله ويكره
 الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقد وهم
 وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور وبأن
 الميت من عذاب القبر ومن مات فيه أو في
 ليلته أمن من عذاب القبر ولا تسجر فيه
 جهنم وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه
 وتعالى

الجمعة كما يتباشر أهل الدنيا وأجمعه عندهم يوم المزيدي لأن الله تعالى يتجلى عليهم في ذلك اليوم ويعطيهم كل ما يتمنونه فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه درهم من الخير فإن قيل إن الجمعة لا ليل فيها فكيف يعرف يوم الجمعة فيها أجيب بأنه يمكن نصب علامة لهم تميز بحجته في مقدار كل جمعة من جمعة الدنيا

• (باب العيدين) •

تنبه عند وأصله عود قلبت الواو لساكنها بعد كسرة هـ حلي والمراد العيدين وما يتعلق بهما أو بأحدهما كتكبير التثنية وذكركه عقب الجمعة لجران غالب شروطها فيه ولاداءه كل مجمع عظيم وقدمها لتبوتها بالكتاب وجمعه أعياد ولم يجمع على أعياد مع أنه وادى لأنه من العود للزوم الياء في المفرد والفرق بين هذا الجمع وجمع عود الله وفان جمعه أعياد وأما عود الخشب فجعله عيدان أفاده في النهروقد تبع في ذلك كآخيه صاحب البحر البدر العيني والذي في الصحاح أن عود الخشب يجمع على أعياد وبشده قول الشاعر

لقد ضجت الارضون اذ قام من بى • نعيم خطيب فوق أعياد مسير

(قوله سمي به) بين الأمر فيه لم منه حكم المثنى (قوله لأن فيه عوائد الاحسان) ان قلت ان احسانه تعالى متكرر علينا كل حين أجيب بأن علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله ولعوده بالسرو وغالبا) يرجع الى ما قبله عند التأمل (قوله غالب) باعتبار الاشخاص والازمان (قوله أو نفاولا) أى بأنه يعود ويتكرر كما سميت القافلة قافلة تفتا ولا يقفوا أى رجوعها البحر (قوله في كل يوم فيه مسرة) المراد القطعة من الزمان ولولا (قوله ولذا قيل) أى ان هذا الشهر الذى هو من البسيط من هذا الاستعمال والمعنى أن تعجبه وفهم معناه على هذا الاستعمال (قوله وجه الحبيب) فيه أن وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالنظر اليه وأجيب بأن فيه حذف أى يوم رؤية وجه الحبيب فعيل بمعنى مفعول (قوله والجمعة) لفظ اليوم مطلق عليها (قوله ولواجمعا) أى يوم العيد والجمعة المذكوران في النظم وفي بعض النسخ بالقاء والظاهر الواو (قوله القرطاني) بضم القاء المثناة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم (قوله عن القبر) أى غير مذهبنابو يوده ما هن الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما أبوالعود (قوله وبسيفه القريض) الواو للسال فهو ضعيف عند غيرنا فقل القهستاني له بجملا غير صواب والى ذلك أشار بقوله فتنبه (قوله وشرع في الاولى) روى أبو داود عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقاما هذان اليومان قالوا كأنه بغير ما في الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابدلكم بهما خيرا منهما يوم الاضحى ويوم الفطر أبو السعود (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذى يدل عليه ما في الاصل وفي رواية أخرى أنها ساسة قال في غاية البيان وهو ظاهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد بن قاسم هو المعول عليه قلت الظاهر أنه لا خلاف لأنه المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكروا أنها بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح أنه بأن يترك المؤكدة كالواجب وهذا أولى مما في النهر (قوله على من تجب عليه الجمعة) فلا تجب على العبد وان اذن له مولاه وله أن يصليها بلا اذن اذا حضر مع مولاه ولم يحل بحفظ ماله فعلى الاصح لا فرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولوم الاذن بين الجمعة والعبد أبو السعود (قوله بشرائطها) اعلم أن لها شروطا وأداء وشروط وجوب فيين الثاني بقوله على من تجب عليه الجمعة أى الحزم المقيد بالصحيح وبين الاول بقوله بشرائطها قال في الملتقى وشرحه وشروط الوجوب والاداء والجرأثبتت في المبدئين له حتى الاذن الصائم كما في النهر وفيه أن من شرائطها الجماعة التى هي جمع والواحد من جامع الامام جماعة فكيف يصح أن يقال بشرائطها (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يخطب أصلا صح وأساء ترك السنة ولو قدمها على الصلاة صحت وأساء ولا تعاد الصلاة أفاده في البحر (قوله صلاة العبد) ومنها الجمعة حلي (قوله بما لا يصح) أى على أنه عود والافهونقل مكره لادائه بالجماعة حلي (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العبد وأما على طريق القرصية وذلك في الجنائز فهو من عموم الجنائز (قوله والجنائز كفاية) فانه أن العبدان ترجع على الجنائز العينة فبى مترجمة عليه بالقرصية فالاولى أن يعلى بأن العيد تؤذى بجمع عظيم يخشى فترقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه حلي

قوله والذي في الصحاح الخ وصرح أيضا بأنه يجمع على عيدان أيضا وقوله من بى في نسخة من بى سدوس اه معجمه

• (باب العيدين) •

سمي لأن الله فيه عوائد الاحسان وعوده
لأنه غالب أو نفاولا أى بأنه يعود ويتكرر كما سميت
القافلة قافلة تفتا ولا يقفوا أى رجوعها البحر
(قوله ولذا قيل) أى ان هذا الشهر الذى هو من البسيط من هذا الاستعمال والمعنى أن تعجبه وفهم معناه
على هذا الاستعمال (قوله وجه الحبيب) فيه أن وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالنظر اليه
وأجيب بأن فيه حذف أى يوم رؤية وجه الحبيب فعيل بمعنى مفعول (قوله والجمعة) لفظ اليوم مطلق
عليها (قوله ولواجمعا) أى يوم العيد والجمعة المذكوران في النظم وفي بعض النسخ بالقاء والظاهر الواو (قوله
القرطاني) بضم القاء المثناة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم (قوله عن القبر) أى غير مذهبنابو يوده ما هن
الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما أبوالعود (قوله
وبسيفه القريض) الواو للسال فهو ضعيف عند غيرنا فقل القهستاني له بجملا غير صواب والى ذلك أشار بقوله
فتنبه (قوله وشرع في الاولى) روى أبو داود عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان
يلعبون فيهما فقاما هذان اليومان قالوا كأنه بغير ما في الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابدلكم
بهما خيرا منهما يوم الاضحى ويوم الفطر أبو السعود (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذى يدل
عليه ما في الاصل وفي رواية أخرى أنها ساسة قال في غاية البيان وهو ظاهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو
آخر تأليف محمد بن قاسم هو المعول عليه قلت الظاهر أنه لا خلاف لأنه المراد من السنة السنة المؤكدة وقد
ذكروا أنها بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح أنه بأن يترك المؤكدة كالواجب وهذا أولى مما في النهر (قوله على
من تجب عليه الجمعة) فلا تجب على العبد وان اذن له مولاه وله أن يصليها بلا اذن اذا حضر مع مولاه ولم يحل
بحفظ ماله فعلى الاصح لا فرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولوم الاذن بين الجمعة والعبد أبو السعود (قوله
بشرائطها) اعلم أن لها شروطا وأداء وشروط وجوب فيين الثاني بقوله على من تجب عليه الجمعة أى الحزم المقيد
بالصحيح وبين الاول بقوله بشرائطها قال في الملتقى وشرحه وشروط الوجوب والاداء والجرأثبتت في المبدئين
له حتى الاذن الصائم كما في النهر وفيه أن من شرائطها الجماعة التى هي جمع والواحد من جامع الامام جماعة فكيف
يصح أن يقال بشرائطها (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يخطب أصلا صح وأساء
ترك السنة ولو قدمها على الصلاة صحت وأساء ولا تعاد الصلاة أفاده في البحر (قوله صلاة العبد) ومنها الجمعة
حلي (قوله بما لا يصح) أى على أنه عود والافهونقل مكره لادائه بالجماعة حلي (قوله لانه واجب الخ) المراد
بالواجب ما يلزم فعله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العبد وأما على طريق القرصية وذلك
في الجنائز فهو من عموم الجنائز (قوله والجنائز كفاية) فانه أن العبدان ترجع على الجنائز العينة فبى مترجمة
عليه بالقرصية فالاولى أن يعلى بأن العيد تؤذى بجمع عظيم يخشى فترقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه حلي

(قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرضيها وسنة الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب (قوله وغيرها)
 كسنة العشاء والتظهر البعدية (قوله والعيد على الكسوف) لوجوبه وسنة الكسوف واشتركا في أدائها ما يجمع
 عظيم اه حلي وذكر علماء الهيئة أن العيد والكسوف لا يجمعان (قوله على تأخير الجنازة عن السنة)
 الظاهر أن المراد من السنة سنة المغرب ووجهه ظاهر وهو أن وقت المغرب المستحب ضيق وتأخير سنة المغرب
 إلى الوقت المكروه مكروه كتناخير الفرض كما تقدم في الأوقات فكلا لا تقدم الجنازة على فرض المغرب
 لا تقدم على سنتها اه حلي (قوله لها) أي للسنة (قوله لكن) استدرال على الاستدرال وعلى قول المصنف
 وتقدم على صلاة الجنازة (قوله حتى على الفرض) ولو المغرب والجمعة وكذا العيد فيبقى ما في البحر المذكور
 قريبا وما في المصنف من قوله وتقدم على صلاة الجنازة وفي الحلي مراد الاشياء بالفرض غير الجمعة وهو ظاهر
 وغير المغرب لما يشترط فيه قوله ما لم يضق وقته أي المستحب وحديث لا تنافي بين القول وإلى ذلك الإشارة بقوله
 تنقبه اه والذي يظهر لي أن القول هو المعتمد لأنه نص صريح وما في الاشياء بحث لا يعارض النص وبعبارة
 الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة وأما إذا اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم
 الفرض إن ضاق الوقت والا فالكسوف لأنه يختص فواته بالانحلال ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم
 الجنازة وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يخف خروجه وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على الوتر والتراويح
 اه وإذا علمت كلام الاشياء متأتملا تعلم أنه لا يصح ما وفق به الهنسي وانما الوجه ما قلنا (قوله ونذ يوم الفطر الخ)
 التذيق قول البعض وعد المصنف الفصل سابقا من السن والصحيح أن الكل سنة لخصوص الرجال فهستأني
 عن الزاهدي (قوله حلوا) قال في النهر يندب أن يكون حلوا أو غر عدد وتر وفيه تأمل بل ينبغي أن لا يعدل
 عن القرائي غيره عند وجوده لأنه المأثور عنه عليه الصلاة والسلام ففي الشرع لا يمانية عن الكمال ككان عليه
 الصلاة والسلام لا يفيد ويوم الفطر حتى يأكل تمرات وترا أبو السعود وفي البحر وما يفيد حل من خلط التمر باللبن
 يوم العيد فلا أصل له (قوله ولو قروا) فيه تأمل إذ المندوب تقديم الكل على الخروج إلى المصلي كما سبق
 والقروا لا صلاة عليه أبو السعود اللهم إلا أن يقال إن ذلك سنة اليوم فتعم ويكون قول الشارح ولو قروا
 منقطعاً عن قول المصنف قبل صلاتها (قوله واستياكه) لأنه مندوب اليه في سائر الصلوات اختياراً وظاهراً
 أن المراد الاستياك في الوضوء لأنه هو المندوب لكل صلاة وظاهر عباراتهم يفيد أنه استياك غير استياك الوضوء
 والا كان غير مفيد (قوله واعتسأله) الأصح أنه سنة نهر وقد سبق عن القهستاني (قوله بما له ربح لالون) كسك
 ويجوز نهر عن الدرابية (قوله أحسن ثيابه) جديدة أو غسيلة وقيل الحلال فهستأني (قوله ولو غير أبيض) لأنه
 صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردة جرداً في كل عيد والمراد أن فيه أخطوطاً حمر وأخضر إلا أنها خالصة الطهارة
 والشرع لا يوجب غسلها (قوله ما يلبس الأجر) أي فيها غنمية أقوال منها أنه مستحب والبردة كساء صغير مربع والكساء
 ما يستتر على البدن ضد الأزار أبو السعود (قوله وأداء فطرته) اغناء للفقير عن السؤال وتقرى بها لقلبه عن هم
 العيال اه من الدر المنقي (قوله صح عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صح عطف أداء الفطرة على المندوبات
 مع وجوبه فأجاب بأن الكلام هنا في الأداء قبل الخروج والواجب مطلق الأداء اه حلي (قوله ومن ثم) أي من
 أجل كون هذه الأحكام قبل الخروج (قوله أي بكلمة ثم) هذه الافادة تؤذيها القابل هي الأولى لأن السنة
 التكبير وهو المسارعة إلى المصلي كما في البحر (قوله ليفيد تراخيه الخ) قد علمت ما فيه والأولى الاتيان بالواو في قول
 وليفيد فإن ثم تفيد شيئاً تقدم ما قبلها أعلم وترأخ ما بعدها ما قبلها (قوله ماشياً) لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وحله القهستاني على الشباب وأما المشايخ فالمندوب لهم الركوب (قوله
 المصلي العائم) هو الذي يكون في العصراء أفاده في البحر (قوله والواجب) طلق التوجه ذكره ليرتب عليه قوله
 والخروج إليها الخ وللإشارة إلى الجواب عما ورد على عدم الخروج من المندوبات (قوله سنة) فلولم توجه إليها
 فقد ترك السنة بحر (قوله ولا بأس بالخارج) نسيب قد تعلق هذه اللفظة ويراد منها الإباحة وهو الظاهر
 هنا (قوله لا بأس بينانه) هو المروي عن الإمام قال العلامة خواهر زاده وهو أحسن في زماننا (قوله
 ولا بأس بعوده) لأنه غير فاصد قريب بحر (قوله من طريق آخر) لينهذه الطريقان أوله متصدق على
 فقراهم وينبغي أن يكون ذلك على الوفا مع خفض البصر كذا في القهستاني (قوله واكثر الصدقة) بحسب

على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها
 والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل
 الأذان عن الحلي وأقره المصنف كونه
 الجنازة عن السنة وأقره المصنف كونه
 الحلقاء لها بالصلاة لكن في آخر أحكام دين
 الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف
 حتى على الفرض ما لم يضق وقته فأمل
 ونذ يوم الفطر أكله حلوا وترأخ ولو قروا
 (قوله) خروجهم إلى صلاتها واستياكه
 واعتسأله ونظيره بما له ربح لا يوجب
 أحسن ثيابه ولو غير أبيض
 فطرته صح عطفه على كونه ثم خروجه
 قبل الخروج ومن ثم أفيد بكلمة ثم خروجه
 ماشياً إلى
 ليفيد تراخيه من جميع ما ذكر
 الجبابة وهي الملة إلى العائم والواجب صلاة
 التوجه والخروج إليها أي الجبابة لصلاة
 العيد سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو
 الصحيح ولا بأس بالخارج منبر إليها لكن
 في الصلاة لا بأس بينانه دون أخرجه
 ولا بأس بعوده راكباً ونذ يوم الفطر
 آخر وأظهر البشارة واكثر الصدقة

للمطابقة بجر (قوله والتختم) ظاهره ولو غير أمير وقاض ومفت وما في الخطر من قصره على نحو هؤلاء فمعه ول
 على الدوام ويدل له ما في التهر عن الدراية أن من كان لا يتختم من العناية كان يتختم يوم العيد وهذا أولى مما في
 القهستاني حيث خصه بنى السلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه (قوله والتهنئة الخ) وقع مثل
 هذه العبارة في البحر في حل قول المصنف ونذب يوم الفطار أن يطعم وظاهره أنها مباحة وعطفها في التهر
 على المندوبات وتستحب المصافحة بل هي سنة عقب الصلوات كلها وعند كل لقي أبو السهود عن الثمر بن ليلية
 (قوله في طريقها) الأولى حذفه لايهام أنه يكبر في البيت والمالي وائس كذلك فقد قال في البحر لا فرق بين التكبير
 في البيت أو في الطريق أو في الصلاة ١٥ (قوله ولا يتنفل قبلها) ولو امرأة على المعقده - ستاني
 (قوله مطلقا) الاطلاق في الثاني يقابله التذليل الآتي والاطلاق في الأول ليس فيه ما يدل عليه وانكل في بيانه
 على شهرته وعنه في جانبه مواء كان سرا أو جهر (قوله تهما البحر) عازيا إلى الاختلاص قال صاحب الخلاصة
 وهو الأصح ومجمله فيما إذا كان التكبير المقصد العبد أو كبرلانه ذكر الله تعالى يجوز ويستحب ١٥ (قوله لكن
 تعقبه في التهر) لم يتعقب صاحب التهر صاحب البحر في شيء وانما نقل تعقب الكمال للخلاصة وتعقب صاحب
 البحر للكمال (قوله ورجح تقييده بالجهر) اعلم أن الخلاف بين الامام وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم - حكمي
 بطريقين وهما عدم التكبير أصلا عنده والتكبير عنده - ما أعدم الجهر عنده والجهر عندهما ورجح كل من
 الحكايتين ولكن ظاهر البحر ترجيح الترك أصلا وهو الذي يظهر (قوله ورجح تقييده) أي التكبير المتقي عند
 الامام بالجهر أما أصل التكبير فنابت فالخلاف على ذلك انما هو في الجهر (قوله زاد في البرهان الخ) هو المذكور
 في التهر لانه جعل الخلاف في الجهر فلا وجه لذلك هذه الزيادة (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله ظاهر
 قوله تعالى وانكم لوا للعدة الخ) لان المقصود اظهار النعم في ذلك اليوم كادل عليه قوله تعالى على ما هذاكم
 والجهر بالتكبير أدرخل في اظهار النعم ١٥ حاجي وانما قال ظاهر لان الآية ذات على طلب التكبير مطلقا
 والعدة مذكورة في قوله على ما هذاكم أي لأجل هدائه لكم لهذه العبادة ولغيرها (قوله ووجه الأول)
 أي القول الأول وهو عدم التكبير جهر ابناء على أن الخلاف في الجهر به لا في أصله (قوله أن رفع الصوت بالذكر
 بدعة) استثنى صاحب الفقيه ما يفعله الأئمة في زمات فقال امام يعتاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي
 وآخر البقرة وشهد الله ونحوه جهر الأئمة به والاخفاء أفضل بجر (قوله فقتصر على مورد الشروع) وهو
 ما إذا كان باراء المدق أو والد موص أو الحريق أو الخاف زاد القهستاني أو عاشر فالاخفاء أفضل عند
 النزاع في السفينة أو ملاعبتهم بالسجوف وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بجر (قوله وكذا لا يتنفل)
 ولو بسنة الغنمي بجر (قوله فانه مكروه) أي يحرم على الظاهر لتعليقهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله
 ولو كان مكروها تميزها لعله بيان الجواز وقد مر نظير ذلك لصاحب التهر (قوله بل يندب تنفل بأربع) ذكره
 في الثانية والاختلاص وفي البحر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعدها وفي القهستاني وعلم أن صلاة
 العيد فائقة مقام النحر فاذا كانت بعدد يستحب أن يصلي ركعتين أو أربعها وأفضل - وليرأفها سورة الاعلى
 والشمس والليل والنهي وفي رواية سورة الاخلاص ثلاث - رات يعطى له ثواب بعدد كل ما ثبت في هذه السنة
 كما في المعبودية (قوله وهذا) أي ما تقدم من عدم التكبير على الخلاف فيه ومن عدم التنفل بصورة الثلاثة
 (قوله للخواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤز عندهم الزجر غلا ولا كسلا حتى يفضي بهم إلى الترك أصلا
 (قوله فلا يمنعون) لا تحسن المقابلة الأولى قال فلا يكره في حقهم وقد يقال ما ذكره لازم عدم الكراهة وقوله أصلا
 أي لا سرا ولا جهر في التكبير ولا قبل الصلاة بمجد أو بيت أو بعد هاجم في التنفل (قوله بخطة ثقة) أي
 موثوق وظاهره أن الكاتب معلوم له حتى يتأني الحكم عليه بالوقوف (قوله وكذا صلاة رغائب) أي فلا يمنعون من
 الاجتماع عليها والرغائب جمع رغبة فقبله بمعنى مفعولة أي مرغب فيها بجا وود فيها من أحاديث ضعيفة (قوله
 وبراءة) هي ليله النصف من شعبان وعطفه على الرغائب من عطف الخاص (قوله لا تعلق الخ) لا يظهر لانه
 مجتهد مؤثر وليس في قدرة أمنا لنا أو بل علينا صريح الامر والهي الأثرى أنك لو رأيت رجلا من الخواص
 فعل ذلك لتهنيته ولو كانت العلة ما تظن اليه الامام على كرم الله وجهه لما نهى فالأولى الاقتصار على التعليل الأول
 (قوله يصلي بعد العيد) الذي في مسند الخوارزمي رأي وجلا لا يتنفل بالصلاة قبل العيد (قوله تحت العيد

والتختم والتهنئة بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر
 (ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا)
 يتعلق بالتكبير والتنفل كذا - تره المصنف
 تبع البحر لكن تعقبه في التهر ورجح تقييده
 بالجهر زاد في البرهان وقال الجهر به سنة
 كالأضحية وهو رواية عنه ووجهها ظاهر
 قوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
 على ما هذاكم وجه الأول أن رفع الصوت
 بالذكر بدعة فقتصر على مورد الشروع
 انتهى (وكذا) لا يتنفل (بعد ما في مصلحتها)
 فانه مكروه عند العامة (وان) تنفل بعدها
 (في البيت جاز) بل يندب تنفل بأربع وهذا
 للخواص أما العوام فلا يندون من تكبير
 ولا تنفل أصلا لقله رغبتهم في الخيرات بجر
 وفيها شيء بخطة ثقة وكذا أصلا رغائب
 وبراءة وقد ران عليا رضي الله عنه رأي
 رجلا يصلي بعد الصلاة قبل أن يتنفل
 المؤمن فقال أناف أن أدخل تعشه
 الوعيد قال الله تعالى أن أيت الذي ينهي
 عبدا أصلي

أى المذكور في قوله تعالى كلاً لئن لم ينته لنسفنا بالناصية الخ (قوله من الارتفاع) المراد به ياضها حتى تخرج
 عن حد الكراهة (قوله قدر ربح) هو اثنا عشر شبر والمراد به وقت حل النافلة فلا مباحة بينهما خلافاً لما في
 القهستاني (قوله بل تكون نفلاً محترماً) لوقوعه في وقت الطلوع وللجماعة في النفل وفي الحلبي - ما حاصله أن
 الاوقات المكرهه لا تنعقد فيها الفرائض والواجب لعينه والعبد واجب له منه فكيف ينعقد نفلاً محترماً اه
 قلت يمكن أن يقال قولهم لا تنعقد أى واجباً فلا ينافي أنها تنعقد نفلاً محترماً وأنه مبنى على القول بأن سنة
 وقد صحح (قوله باسقاط الغاية) فالزوال ليس وقتاً لها الآن الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه قهستاني وهذا
 يرشد الى أن المراد بالزوال الاستواء أو أطلق عليه المجاورة (قوله فسدت) أى فسد الوصف وانقلب نفلاً فان
 كان الزوال قبل القوم قد قدر التشهد فافسد متفق عليه وان كان بعده يمكن على رأى الامام (قوله كما في الجملة)
 اذا دخل وقت العصر فيها (قوله ويصلى الامام بهم الخ) ويكتفى في جماعتها واحداً كما في النهر (قوله من قبل
 الزوائد) لأن مشروعية الشاة في افتتاح الصلاة وما التعوذ فيها به بعدها لا ينبع للقراءة (قوله وهى ثلاث)
 تعيين الثلاث على طريق الاولوية فيجوز العمل بالا قول الآخر فأده صاحب البحر والثلاث أقلها باتفاق الجميع
 (قوله الى ستة عشر) أى في مجموع الركعتين (قوله لانه مأثور) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما أخذنا بالاقول
 لأن التكبير ورفع الايدي خلاف المهود فكان الاخذ بالاقول أحوط وفيه نظر اذ في مثله يعتبر غالب أحواله
 عليه الصلاة والسلام (قوله فيأتى بالكل) وان كثيراً احتياطاً لاحتمال الغلط من المكبرين ولهذا قيل ينوى بكل
 تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة بجزء (قوله ويؤلى ندبا) فلولم يؤلى فانه المستحب ولو بدأ
 بالقراءة وسهواً ثم تذكر فأن فرغ من قراءة الفاتحة والسورة يعضى في صلاته وان لم يقرأ إلا الفاتحة كبروا عاد
 القراءة وما لان القراءة اذ لم تتم ~~كان امتناعاً عن الاتمام~~ لا رضاء للعرض بجزء (قوله ويقرأ كالجمعة) أى
 القاتحة وصورة الاعلى والفاشية استحباً باق قهستاني (قوله برأى نفسه) فان كان حنفياً كبر ثلاثاً وان كبر امامه
 أكثر وقوله لانه مسبوق أى وهو يعضى برأيه ولكنه هنا يعضى حال اقتدائه لا بعد فراغ الامام (قوله لانه
 مسبوق) أما لاحق فانه يكبر برأى امامه لانه خلف الامام حكى بجزء (قوله ثلاثاً يتولى التكبير) ولم يقل به
 أحد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقاً للقول على ~~فكان~~ أولى كذا في المحيط وهو محض إقوالهم
 ان المسبوق يعضى أول صلاته في حق الاذكار بجزء (قوله فلولم يكبر) أى وقد أدركه في القيام كما في المنع (قوله
 ويكبر في الركوع) جرى على المرجوح والذي في البحر لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو أدركه في القيام
 فلم يكبر حتى ركع لا يأتى به في الركوع على الاصح اه كانه لان التقصير جاء من جهة ~~قوله~~ فالاتيان بالواجب
 وهو التكبير أولى من المسنون وهو التسبيح وقد علت مافيه ولو خشى المدرك في الركوع أن يرفع الامام
 رأسه لو كبر فائتمأى به اركعا بجزء وبها مشه أى مادام الامام راكعاً قال الشيخ زين في شرح المنار وانما
 شرطنا بقاء الامام راكعاً لانه ان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير فتدعى بالاتباع المقرضة
 على الواجبة اه وفي التعليل نظر (قوله كالوركع الامام) ظاهره ولو عاددا (قوله ولا يعود) بخلافه ما للشيخ
 زين في شرح المنار فقلنا عن الكشف أن الامام اذا سها عنها ركع ثم تذكر لا يأتى بها فيه بل يعود الى
 القيام اتفاقاً لانه قادر على حقيقة الاداء فلا يعمل بشيئه حتى لو كان المسبوق يرجو ادراكه فيه لو أتى بها
 قائماً فانه يأتى بها قائماً كذا في بعض التفاري (قوله فلو عاد يذبح في الفساد) تبع فيه صاحب النهر وقدم
 صاحب النهر في السهو ما يخالف كلامه هنا حيث قال هذا ولو تذكرها يعني تكبيرات العبد في ركوعه عاد
 الى القيام لانه قادر على الاداء حقيقة اه الآن يحتمل على غير ظاهر الرواية وقال الحلبي - الصحيح عدم الفساد
 لان غاية مانعه رفض الفرض لاجل الواجب وهو ان كان لا يعمل فهو بالجملة لا يعمل (قوله ويرفع يديه) ما اذا
 باهاميته اذنيه (قوله ذلك) أى الرفع (قوله سنة في محله) أى والرفع سنة في غير محله وصاحب المهمل أولى (قوله
 ولذا يرسل يديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) قال السرخسي لان المقصود
 منه ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها) مثله لو تركها (قوله وما يسن في الجمعة) أى في خطبتها أى الا التكبير فانه
 يسن في خطبة العبد دونها والجلوس قبل الشروع فانه لا يسن هنا (قوله بل عشر) فيه أنه لا خطبة في الاستسقاء
 والكسوف لما سأل في اه جلي (قوله يذبح بالتحديد) أى بعد التعوذ ذكراً تقدم (قوله كذلك) أى يبدو بالتحديد

(وقته ما من الارتفاع) قدر ربح فلا تصح قوله
 بل تكون نفلاً محترماً (الى الزوال) باسقاط
 الغاية (فلو زالت الشمس وهو في أنسائها
 فسدت) كما في الجمعة كذا في السراج
 وقد مناه في الاثنى عشرية (ويصلى الامام
 بهم ركعتين مثلاً قبل الزوال وهى ثلاث)
 تكبيرات (فى كل ركعة) ولو زاد تابعه الى
 ستة عشر لانه مأثور الا أن يسمع من المكبرين
 فيأتى بالكل (ويؤلى ندبا) بين القراءة
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك) المؤتم (الامام في
 القيام) بعد ما كبر (كبر) في الحال برأى
 نفسه لانه مسبوق ولو سبى بركعة يقرأ ثم
 يكبر ثلاثاً يتولى التكبير (فلولم يكبر حتى ركع
 الامام قبل أن يكبر) المؤتم (الركوع)
 القيام (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع)
 على الصحيح لان للركوع حكم القيام فالاتيان
 بالواجب أولى من المسنون (كالوركع الامام
 قبل أن يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا
 يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو
 عاد يذبح في الركوع (ويرفع يديه في الزوائد)
 وان لم يرامه ذلك (الا اذا كبر اركعاً) كما
 مر ولا يرفع يديه على المختار لان أخذ الركعتين
 سنة في محله (وليس بين تكبيراته ذكر منتهى)
 ولذا يرسل يديه (ويستكن بين كل تكبيرتين
 مقدار ثلاث نسيجات) هذا يختلف بكثرة
 الزحام وقتله (ويخطب بعدها خطبتين)
 وهما سنة (فلو خطب قبلها أصبح وأساء) لتلك
 السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها
 ويكره (و) الخطب ثمان بل عشر (يبدأ
 بالتحديد) في ثلاث (خطبة جمعة واستسقاء
 ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف
 وختم القرآن كذلك ولم أره

(قوله خطبة العيدين) ويكون التكبير في الاضحية اكثر من الفطر (قوله الا ان التي يمكنه معرفة الخ) واما التي
 في حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلاية لان التلاية تقطع بأول رمي (قوله ويستحب أن يستفتح) هذا على غير
 ظاهر الرواية ساقى الخاتمة وليس له عدد في ظاهر الرواية ثم حكى ما في المصنف بقيل (قوله واذا صعد لا يجلس)
 وهذا بخلاف الجمعة فانه يجلس لمؤذن يزيده (قوله ويعلم الناس فيها أحكام صدقة الفطر) وهي خمسة على من
 تجب ولن تجب ومتى تجب وكم تجب ومم تجب الا قول الخزامي لم المالك النصاب والثاني الفقراء والمساكين
 والثالث بلوع فجروم الفطر والاربع نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شبر أو زبيب والخامس الاشياء
 الاربعة المذكورة وما سواها يثبت بالقيمة بحرولم يذكر لها اذان واقامة اهدم نقله نهر (قوله لمؤذنها الخ) جواب
 ما ورد ان المسدود اداء الفطرة قبل الخروج الى المصلى فلا فائدة في هذا التعليم (قوله ولم أره) هو صاحب
 البحر قال بعده والعلم امانة في عنق العلماء ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى الله عليه وسلم
 كان يخطف قبل العيدين يومين خطبة يبين فيها أحكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من نعمة كلام البحر
 حيث قال ويستفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى بهم حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم ما يراها
 في خطبة الجمعة خصوصاً في زماننا لكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا يخفى (قوله
 ولا يصليها وحده الخ) وعليه الاثم لترك الواجب من غير عذر بحر (قوله في الاصح) مقابله كناية قول لابي
 يوسف بالقضاء وقد ذكره صاحب البحر هنا (قوله وفيها) أي صورة الفساد وقوله واجبة زيادة في اللفاظ
 لا لاختلاف النفل فانه يجب قضاءه بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى أربما)
 أي استحبها كما رعن القهستاني وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كفيها (قوله كطهر) وكما لو شرب واربوية
 الهلال بعد الزوال قهستاني (قوله فقط) راجع الى قوله بعد فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح
 بعده والى قوله من الغد فلا تصح فيه بعد غد ولو بعد ركعة في البحر (قوله قوانين) بالقضاء والاداء قال واهله مبنى
 على اختلاف الروايتين اه (قوله وأحكامها) أي صلاة عيد الفطر صفة ووقتها وشروطها وبها ههروفيه
 أن وقتها الثلاثة أيام بخلاف صلاة الفطر ولا يرد هنا الاستثناء المصنف (قوله لكن هنا يجوز) وكذا الا صدقة فطر
 فيها ويختار الامام الاقرب فيها ويكرن خروجه بعد ارتفاع الشمس بقدر مريح حتى لا يحتاج الى انتظار القوم
 ويستحب تعجيل صلاته وتأخير الاضحية أفاده القهستاني واما الفطر فينبغي التكبير لها والانتظار وصلاة الفداة
 في مسجد الخبي كافي البحر وقوله يجوز فيه أن الكراهة تنزيهية (قوله الى ثالث أيام النحر) وحكم التخصية بينه
 الزبلي فقال لو لم يصل الامام العيد في اليوم الاول أخر والتخصية الى الزوال ولا تجز بهم التخصية في اليوم
 الاول الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجز بهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصل في حينه فتنجز بهم
 وان ظهر الغلط في العيدين بأن صلاه ما بعد الزوال فمن الامام ثلاث روايات ثالثتها أنهم يخرجون للاضحية
 ابقا وقتها ولا يخرجون للفطر لقوائمه أبو الهود ثم ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في أي يوم كان
 (قوله فالعذر هنا) أي اشتراطه في الاضحية (قوله ويكبر جهرا) اظهار الشعار الاسلام بحر (قوله في الطريق)
 فاذا انتهى الى المصلى تركه وبه جزم في البدائع (قوله وفي المصلى) ما لم يفتح الامام الصلاة بحر (قوله وعليه عمل
 الناس اليوم) قد يقال انه الاول دفعا للقبية ونحوها (قوله لافي البيت) فيكره كذا استظهره صاحب البحر
 والنهر اخذا من تعقيد الكثر بالطريق قلت الظاهر أنه مباح ولا داعي للكراهة (قوله ويندب تأخير اكله)
 أي يندب الامساك بعطائه من صبحه الى أن يصل فإن الاخبار عن العصابة فواترت في منع البيان
 عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية قهستاني عن الزاهدي (قوله وان لم يصح في الاصح) وقيل انه
 لا يستحب التأخير في حقه وشمل من كان في المصر والسواد وقيد في الغاية بالمصري واما القروي فانه يأكل من
 حين يصبح ولا يمسك كافي عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح اه بحر (قوله لم يكره) لانه لا يلزم
 من ترك المسحوب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص بحر (قوله ويعلم الاضحية) يكسر الهمزة وضعها
 ما يصح قهستاني (قوله وتكبير التشريق) وينبغي للخطيب أن يعلمهم أحكامها في الجمعة التي قبل عيد الاضحية
 لان تكبير التشريق استداؤه يوم معرفة وهو سابق على الخطبة بحر بمنا (قوله يوم معرفة) الاضافة بيانية
 فان معرفة اسم اليوم وعرفات اسم للمكان فانه التمهيد لاني (قوله نسبها) قيد به لانه لو عرض ما يوجب الوقوف

(و) يبدأ بالتكبير في خمس (خطبة العيدين)
 وثلاث خطب الحج الا ان التي يمكنه معرفة
 يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا
 في خزائن أبي الليث (ويستحب أن يستفتح
 الاولى بفتح تكبيرات تدرى) أي متتابعات
 (والثانية بجمع) هو السنة (و) أن يكبر
 قبل نزوله من المنبر أربع عشرة واذا صعد
 عليه (لا يجلس) عند ما معراج (ويعلم الناس
 فيها أحكام صدقة الفطر) أي يؤذنها من لم
 يؤذنها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
 ليخرجوها في محالها ولم أره وقد اكل حكم
 احسن لانه لان الخطبة شرعت للتعليم
 (ويستحب تأخيرها) وان فاتت مع الامام (ولو
 بالافساد اتفاقاً في الاصح) كافي بهم البحر وفيها
 بلغز أي رجل أفند صلاة واجبة عليه ولا قضاء
 عليه (و) لو أمكنه الذهاب الى امام آخر فعل
 لانها (تؤدى بحصر) واحد (بمواضع) كثيرة
 (اتفاقاً) فان عجز صلى أربعة كما نصي
 (وتؤخر بعد ركعة الى الزوال من الغد فقط)
 فوقيتهم من الثاني كالاتول وتكون قضاها
 أدراكا سيجي في الاضحية وحكي القهستاني
 قولين (وأحكامها) أحكام الاضحية لكن
 هنا يجوز تأخيرها الى ثالث أيام النحر
 عذر مع الكراهة وبه (أي بالعذر بدونها)
 فالعذر هنا نفي الكراهة وفي الفطر لا عذر
 (ويكبر جهرا) اتفاقاً (في الطريق) قيل وفي
 المصلى وعليه عمل الناس اليوم لافي البيت
 (ويندب تأخير اكله عنها) وان لم يصح في
 (واصح ولو أكل لم يكره أي تحريرا) (وبعلم
 الاضحية وتكبير التشريق) في الخطبة
 (ووقوف الناس يوم معرفة في غير هاتين)
 بالواقفين

في ذلك اليوم كالاستسقاء لم يكرهه (قوله ليس بشئ) من أنواع العبادة (قوله وقال الباقى الخ) قال في النهر
والحاصل أن عبارتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره اه وعبارته أولا تفيد تقييد الكراهة بما إذا كان
يكشف رأس فأفاد أنه إذا كان بغير ذلك لا يكره فيوافق ما للباقي (فروع) لا يجوز أطواف حول سائر بيت
تشم بالطواف حول الكعبة ولوطاف حول مسجد سوى الكعبة يخفى عليه الكفره التضحية بالدين أو بالدجاج
في أيام التضحية من الأضحية عليه اه ستره بطريق التشبه بالمضحين مكروهة لأن هذا من رسوم الجوس اه (قوله
تكبير التشرىق) قال في البدائع التشرىق في اللغة كما يطلق على إلقاء الحوم الاضاحى بالشرقة أى الشمس يطلق
على رفع الصوت بالتكبير والاضافة على الثاني بيانية أى التكبير الذى هو التشرىق فإن التكبير لا يسمى تشرىقا
الا إذا كان تلك الالفاظ في شئ من الأيام المخصوصة بحروف القهستاني انما يسمى تشرىقا لأن التشرىق تفيد
الهم وفيه تقدد لحوم الاضاحى بالشمس اه (قوله في الاصح) وقيل سنة قال في البحر والحن كما قد منه صرا أن
السنة المؤكدة والواجب متساويان في الرتبة فلذا نارة يصرحون في النسي بأنه سنة وبصرحون فيه بميمه بأنه
واجب لعدم التفاوت في استحقاق الأثم بتركها اه (قوله للأمر به) في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات
وقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأنهما كلاهما أيام التشرىق وقيل المعدودات أيام
التشرىق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وقيل غرض ذلك وبيانه في البحر (قوله وان زاد الخ) ذكر التبريل إلى
في امداد الفتاح أنه يز يد على هذا ان شاء الله أكبر كبير والحمد لله كثيرا الخ لكن يعكر عليه ما قد منه من
الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز واليه يشير ما نقله السيد الجوى عن الفراهصى من أن الاتيان به
مرتبن خلاف السنة قال السيد أبو السعود (قوله صفته الخ) فهو تهليل بين أربع تكبيرات ثم تحميدة
والجهرية واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاءه بالهداية
خاف العجلة على إبراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر
فلما علم السجد الفداء قال الله أكبر لله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كافي الفتح بحر (قوله
والختار أن الذبيح اسمعيل) ورجحه الامام أبو الليث السمرقندي في البتتان بأنه أشبه بالكتاب والسنة
أما الكتاب فقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا بعد قوله وقد نبأه بدمع عظيم فان المتبادر من الآية المغيرة
بين اسحق والمفدى بالذبيح وأما الخبر فماروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال أنا ابن الذبيحين يعنى أباه عبد الله
واسمعيل واتفقت الأمة انه كان من ولد اسمعيل كذا في البحر بزيادة وأحسن منه الاستدلال بقوله تعالى
ومن وراء اسحق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه باتيان يعقوب من صلب اسحق لا يتم التلاوة
بذبحه لعدم فائدته حينئذ كما صرح به الشهاب الخفاجى في شرح الشفاء اه حلي وفيه أنه ما للمنافع أن يكون
اسحق هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه اسحق وصحيح لا ثار وردت
فيه والحاصل أنهم اقولان صححان كما ذكره سيدى محمد الزرقانى في نرح المواهب (قوله وعناء مطيع الله)
أى بالعربية (قوله عتب كل فرض) أى من الصلوات الخمس ولا يكبر عقب الجنازة وان كانت مكتوبة بهجر
وخرج الوتر كما في الحلي وأشار الشارح لاخراج الاول بقوله عتبى (قوله بلا فصل يمنع البناء) كالأكل والشرب
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومجاورة الصفوف في العصراء ولو سبقه الحدث بعد السلام فالاصح
أنه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يفترق اليها فخرجها فاطاع للنور بحر (قوله أوقضى
فيها الخ) الفعل مبنى للجهول عطف على أذى والمسئلة رباعية فائنة غير العبد قضاها في أيام العبد فائنة أيام
العبد قضاها في غير أيام العبد فائنة أيام العبد قضاها في أيام العبد من عام آخر فائنة أيام العبد قضاها
أيام العبد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله أوقضى فيها أى في أيام العبد احترام من
الثانية وقوله منها أى حال كون المقضية في أيام العبد من أيام العبد احترامه عن الاولى وقوله من عامه أى حال
كون أيام العبد التى تقضى فيها الصلاة التى فائت في أيام العبد من عام القوات احترامه عن الثالثة اه حلي
(قوله لقيام وقته) انه لو جوب تكبير التشرىق في القضاء المذكور اه حلي (قوله لا العبد) لأن الحرية
ليست بشرط على الاصح حتى لو أم العبد قوما واجب عليه وعليهم التكبير بحر (قوله أوله من فجر عرفة) أى
من صلاة العجر ولا خلاف في أن أوله ذلك على الاصح (قوله فهمي ثمان) باظهار الاعراب أو باعراب المنقوص

(ليس بشئ) هو مكره في موضع النسي قعتم
أنواع العبادة من فرض وواجب ومستحب
فقد الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في
مشكين وقال الباقي لو اجتمعوا لتصرف
ذلك اليوم ولم يسمع الوعظ بلاوقوف وكشف
رأس جاز لا كراهة اذا قام (ويجب تكبير
التشرىق) في الاصح للأمر به (ترة) وان
زاد عليها يكون فضلا لا قاله العيني صفته
(الله أكبر الله أكبر) هو المأثور عن
الله أكبر لله الحمد هو المأثور عن
والختار أن الذبيح اسمعيل وفي القاموس أنه
الاصح قال ومعناه مطيع الله (عقب كل
قرض) عتبى بلا فصل يمنع البناء
جماعة) أوقضى فيها من عامه لقيام
وقته كالأضحية (مستحب) يخرج جماعة
النساء والعراة لا العبد في الاصح جوهره
أوله (من فجر عرفة) وآخره (الى عصر
العبد) بادخال القافية فهمي ثمان صلوات

(قوله على امام مقب) احتراز عن المسافرة لا تكبير عليه ولو صلى المسافرون في مصر جماعة على الاصح بصر عن
 البدء ولعل مراده الاصح من مذهب الامام والا فالمتعمد بخبرهما كما يأتي (قوله بالتهنية) راجع الى الثلاثة
 (قوله ليكن المرأة تضاف) لتكون صوتها اقنعة على العقد (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء
 كما ترى (قوله لانه تباع للمكتوبة) وهي عليهم حجة فيكون تكبير التشرى كذلك (قوله الى عصر اليوم الخامس)
 بادخال الغاية (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بنا على أنه اذا اختلف الامام رضى الله تعالى عنه وصاحبه
 فالعبارة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوى القدسي أو مبني على أن قوله ما في كل مسئلة مروى
 عنه أيضا كما ذكره في الحاوى أيضا والا فكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما ذكره في دفع القدير
 من ترجيح قوله هنا وردت في المشايخ بقوله ما بجر (قوله ولا بأس) قد تستعمل للإباحة وهو المراد هنا الآن
 قوله بعد فوجب بيده السند (قوله لأن المسلمين قوارثه) أي ولم يكن في عصر الصحابة والا كانت سنة لانهم
 لا يندعون من أنفسهم شيئا (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه
 وفي البحر عن التقي والنجيني يكبرون عقب صلاة العبد لانهم يؤذون جماعة فأشبهت الجمعة اه وهو
 يفيد الوجوب المصطلح عليه (قوله ولا يمنع المامة) في البحر عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا
 كانوا يرون التكبير في الاسواق في الايام العشر والمتبادر منه الاستصحاب (قوله بجر ومجتهبي) الاولى بجر من
 المجتهبي فانه عزاه اليه (قوله لادائه بعد الصلاة) فلا يذهب بخالف الامام بخلاف وجود السهو فانه يتركه اذا تركه
 الامام لانه يؤذى في حرمة الصلاة (قوله قال أبو يوسف الخ) استنبط من هذه الواقعة أشياء منها هذا الحكم
 وهو ارشاد المؤتم الامام لدارك ما سها عنه ومنها أن تنظيم الاستاذ في طاعة لا فيما يظنه طاعة لان أبي يوسف
 قدّم بأمر الامام ومنها أنه يفتى للاستاذ اذا تيسر في بعض أصحابه الخير أن يقدمه ويعظمه عند الناس حتى
 يعظموه ومنها أن التلميذ لا ينبغي له أن يذبح حرمة استاذة وان عظمه الاستاذ لا ترى أن أبي يوسف شغله ذلك
 عن التكبير (قوله ولو تكبر) أي سواء كان مسبوقا أو لاحقا (قوله لا تنفسد) وهل بعده الظاهر نعم
 لوقوعه منه في غير محله (قوله ولو أبي فسدت) لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله تعالى
 أذن للخليل أن يؤذن بالحج فصعد أباقيس وقال يا أيها الناس حجوا بيت ربكم فأجاب كل من قدر له الحج بالبيك
 (قوله لوجوبه في تحريمها) ولذا يصح الاقتداء فيه (قوله لوجوبه في حرمتها) فانه يؤذى في حرمتها ولو بغير
 طهارة (قوله سقط السجود والتكبير) لانه خطاب مع المخلوق وهو يقطع التحريم والحرمة وفيه أنه ما المانع
 أن تكون التلبية خطا بامع الله تعالى وحينئذ فلا يقطع تحريمه ولا حرمة والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب الكسوف) •

أي صلاته والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر التمدد يقال كسفت الشمس كسفا وكسفها الله
 كسفا بجر (قوله أمان حيث الاتحاد) فان الكسوف والعبد يؤذيان بجمع عظيم نهارا من غير أذان ولا إقامة
 فالمراد الاتحاد في بعض الهيئات (قوله أو التضاد) أي من حيث أن الجماعة شرط في العبد والجهري فيها واجب
 بخلاف الكسوف اه حلي والاول أن يكون التضاد من حيث أن العبد وقته سرور وأمن غالبا والكسوف
 وقته حزن وخوف غالبا (قوله ثم الجهور الخ) قال القسطلاني في شرح الصحيح الكسوف هو التغبر
 الى الوداد ومنه كسف وجهه اذا تغبر والتغبر نقصان قال الاصمعي والتغبر أيضا التغل والجهور
 على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وزعم بعض علماء الهيئة أن كسوف الشمس لا حقيقة
 له فانها لا تغبر في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق وأما كسوف القمر فحقيق فان ضوءه من
 ضوء الشمس وكسوفه بهيئة لوله ظل الارض بين الشمس وبينه وأبطله ابن العربي بأنهم زعموا أن الشمس
 أضعاف القمر فكيف يحجب الاصغر الاكبر اذا غلبه وفي الكسوف فوائد تظهر والتغبر في هذين الخلقين
 العظيمين وازعاج القلوب الغافلة وباقطها وليرى الناس غرض القياسة وكونه ما يفعل به ما لا ثم بعد ان
 فيكون تنبيهها على خوف المكر ورجاء العفو والاعلام بانه قد يؤخذ من لادنبه فكيف بمن لادنب اه وهي
 ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوفوا والله تعالى انما يخوف عباده ترك المعاصي
 وليرجعوا الى طاعته التي فيها فوزهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة وبالسنة وهي قوله

وجوده (على امام مقب) بصر (و) على
 مقتد مسافرا وقروى أو امرأة بالتبعية
 ليكن المرأة تخاف ويجب على مقب اقتبدي
 بمسافر (وقالا بوجوبه فور كل فرض
 مطلقا) ولو سافرا أو مسافرا أو امرأة
 لانه تباع للمكتوبة (الى) عصر اليوم
 الخامس (آخر أيام التشرى) وعليه
 الاعتماد والعمل والقنوى في عاتق
 الامصار وكافة الامصار ولا بأس به عقب
 الصلاة من التكبيرة (ابن تواتره) فوجب اتباعهم
 وعليه التجنب ولا يمنع المامة من التكبير
 في الاسواق في الايام العشر وبأنه يؤذى في حرمتها (وجوبه) وان
 ويجتهبي وغيره (وبأنه يؤذى في حرمتها) فوجب اتباعهم
 تركه امامه (لادائه بعد الصلاة) قال أبو
 يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فسبوت
 أن أكبر فكم بهم أبو حنيفة (عقب القضاء)
 يكبر وجوبا) كالا حتى لكن (عقب القضاء)
 لما فاته ولو كبر مع الامام لا تنفسد ولو لم
 فسدت (وبعد الامام بمسجود السهو)
 لوجوبه في تحريمها (ثم بالتكبير) لوجوبه
 في حرمتها (ثم بالتلبية) لوجوبها (لادائه)
 خلاصة وفي الولو الجدية لولده بالتلبية سقط
 السجود والتكبير والله أعلم
 (باب الكسوف)
 مناسبته أمان حيث الاتحاد والتضاد
 بجر الجهور بالكتاب والتخوف فافهم والقمر

عليه الصلاة والسلام اذا رايت شيئا من هذه الافراز فافزعوا الى الصلاة وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالاجماع فقد اجمعت الامة عليها سراج وفي حديث البخاري ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس ولكنهما آياتان من آيات الله تعالى اذا رايتهما فافزعوا الى الصلاة (قوله من يملك اقامة الجمعة) وهو السلطان أو القاضي ومن وليها (قوله بيان للمسحب) وهو الاجتماع وليس المراد أن المسحب في الاجتماع أن يكون ممن يملك الخ بل اذا فقد من يملك ذلك يصلونهم بافرادي كما افاده صاحب البحر والنهر وغيرهما ويكره أن يجمع في كل ناحية والاولى أن يكون في مصلى العيد كما ذكره في البحر (قوله وذه في البحر) بتصریح الاستيعاب بأن الامام ونحوه مستحب لا شرط وأجاب في النهر عن السراج بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أى في تحصيل كمالها وهو ركعتين (قوله ركعتين) الافضل فيها أربع كذا في الجوى عن النهاية (قوله أى بركوع واحد) وقال الشافعي بركوعين (قوله في غير وقت مكروه) في الجوى عن البرجندى عن الملقط اذا انكسفت بعد العصر ونصف النهار دعوا ولم يصلوا أبو السعود (قوله بلا اذان) تصریح عام من قوله كالفضل (قوله ولا جهر) وقال يجهر (قوله ولا خطبة) اجماعا من أصحابنا لانه لم يقل فيها أثر وخطبته صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس يوم موت ولده صلى الله عليه وسلم ابراهيم ليست الا للرد على من نوه عن أنها كسفت اموتة أبو السعود عن الهر والشرب لالية (قوله الصلاة جامعة) بنصهم الا قول مفعول لمخوف تقديره احضروا وانما في حال من الصلاة اه حلي ويصح ردها مبتدأ وخبر وتكون الجملة انشاء معني (قوله ليجتمعوا) ان لم يكونوا اجمعا وبجر ومفهوما أنهم اذا اجمعتوا لا يقال لعدم فائدته الا أن يقال انه دليل لاصل المشروعية ثم صار سنة متبعة (قوله والقراءة) فتكون في الاولى بقدر البقرة والثانية بال عمران أى ان كان يحفظهما أو ما بعد لهما من غيرهما ان لم يحفظهما ما شرب لالية عن الجوهره واعلم أن المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحدهما طويلا أو آخر أو تأخر أو ركع والسجود فان شاء طاولها وان شاء قصرها محوى عن البرجندى وفي البحر ولا يكره تطويل القيام والركوع والسجود اه فتول الشارح ويطلب الركوع والسجود أى ان شاء (قوله والذي هو من خصائص النافلة) في البحر الذي بدون او (قوله أو فاعلم مستقبل الناس) هذا أحسن ولو اعتمد على قوس أو عصا كان حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء أبو السعود عن النهر (قوله حتى تجلي الشمس) كمال الانضباط واليه أشار بقوله كماها فان لم تجعل وغربت يترك الدعاء محوى وهذا يخرجون في اليوم الثاني ان دام الكسوف يتردد قوله وان لم يحضر الامام للجمعة) المراد به من يملك اقامتها ولو بالانابة (قوله صلى الناس) حتى انقضاء (قوله في منازلهم) على ما في شرح الطحاوى أو في مساجدهم على ما في الظهيرية فقول النهر نسي لى ليس المراد بفرادى أن يأخذ كل شخص ناحية غير الناحية التي أخذها الاخر بل يجتمعون للصلاة والدعاء فرادى اه مبنى على ما في الظهيرية وفيها أيضا اذا أمر امام الجمعة والعبد من القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم بوقتهم فيها امام جهم كما نقله الجوى عن البرجندى وهذا مخالف لما في البحر من أنه يكره أن يجمع في كل ناحية الا أن يحمل على ما اذا كان بدون أمر امام الجمعة فتزول المخالفة أبو السعود (قوله تحوزا عن الفتنة) عند اجتماع هذا الجمع العظيم (قوله والفرع الغالب) من طغى العام (قوله كالزلازل) وانتشار الكواكب نهر (قوله الداعين) لانهم حينئذ من البلاء لا الرحمة (قوله ومنه الدعاء) الاولى أن يقول ومنها الطاعون أى من الامراض فيطلب له ما يطلب لها وهو الذى تعطيه عبارة النهر وظاهر الشرح أنه يقتصر على الدعاء وفي النهر فاذا اجمعتوا صلى كل واحد ركعتين بنوى بهما رفته وليس دعاء برفع الشهادة لانها أثر لا عينه اه وذكر الطحاوى في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بنى اسرائيل فاذا اجمعت به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض رأتم بها فلا تخربوا فرار عنه فقال ان كان بحال لودخل وابسلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فنجنا وقع عنده أنه نجى بخروجه لا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده فأما اذا كان يعلم أن كل من يشهد الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج قال شيخنا ومن أدلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كالأقاة العدو وقد ثبت سؤاله عليه السلام العافية عنه فيكون دعاء برفع المنشأ أبو السعود (قوله وقول ابن حجر) هو لصاحب النهر (قوله وكل طاعون وباء ولا عكس) لان الوباء ابهم

(يصل بالناس من يملك اقامة الجمعة) بيان للمسحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر (عند انكسوف ركعتين) بيان لا فله او ان شاء أربع مجتبي وصفها (كالفضل) أى بركوع واحد في غير وقت مكروه (بلا اذان ولا اقامة ولا جهر ولا خطبة) وينادى الصلاة جامعة ليجتمعوا (ويطلب فيهم ما الركوع والسجود) (القراءة) والجمعة والاذكار والذي هو من خصائص النافلة ثم يدعو بعدها جالس مستقبلا القبلة أو قائما مستقبلا الناس والقوم يؤمنون (حتى تجلي الشمس) كلها (وان لم يحضر الامام للجمعة) صلى الناس فرادى (في منازلهم) تحوزا عن الفتنة (كالتسوف) (الفرع) (والرعي) الشديدة مطلقا (والظلمة) القوية نهارا والظلمة القوية ليلا (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الايات الخفية كالزلازل والحوادث والنج والامراض وجميع الامراض ومنه الدعاء برفع وجه يوم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر رفته أى حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس ونحوه في الاشياء

لكل من مرض عام ثمروا الطاهرون المرض العام بسبب وخز الجنب اه حلي أي طعنهم (قوله واختار في الاسرار وجوبها) ونسبها ناله على ما أخذ من كلام محمد لا ينفي الوجوب لانها الزيادة وكل واجب على القرائن زائد ثمروا الدليل على الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بقوله اذا رايت شيئا من هذه الايات فافزعوا الى الصلاة واستظهر الكمال أن الامر للتدب ويؤيده ما في الشرح بلالية من أنه صلاها قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وتأخر آخرون ولم ينقل أنه أنكر على من تخلف (قوله حسنة) كذا في النهر عن العيني وقال الجوى يتظر ما المراد بكونها حسنة والطاهر أن المراد أن لا يبدع فاعلمها الاستحسان المسلمين ذلك وما رآه المسلمون حسنة وعنده الله حسن أبو السعود (قوله وكذا البقية) أي صلاة الريح وما عطف عليها فانها احسنة اه حلي (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي بجماعة وأما أصلها فانها ومناسبة ذكر الاستسقاء عقبه أن كلام من صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاجتماع والحضور وان كانت صلته فرادى

(باب الاستسقاء)

هو لغة طلب سقي الماء من الغير ونسبنا ما لم يطلب الماء من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة الجوى ويعجبي ما قبل

خرجوا اليه يستسقوا فقلت لهم قفوا * دعي ينوب لكم عن الانواء
قالوا صدقت فني دعوهم على مقتنع * ليكنها بمزوجة بدما

وهو شروع في موضع لا يكون لاهله أو دية وأنما يشربون منها وبسبب ودواهم وزرعهم أو يكون ولا يكتفي لهم فان كان لهم فلا يخرجون للاستسقاء جوى عن البرجندى وهذا ظاهر في أن قول الشارح كصاحب الهر وهو طلب السقي بيان للمعنى اللغوي وسقى وأسقى بمعنى واحد وقيل متى ناوله يشرب وأسقاء جعل له شيئا يشرب منه اه أبو السعود واستفيد من هذا الاستسقاء اتوقف النزيل (قوله هو دعاه) أي يدعو الامام فاعلموا مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبلين القبلة ويؤمنون على دعائه يقول اللهم اسقنا غيثا مغنيا ههنا من يشاء من بعا غدا فاعاجل اغيثر ائمتنا بطلانها طبقاتنا وما أشبهه سر اوجهنا شرب بلالية عن البرهان وقوله غيثا أي مطرا و غيثا بضم الميم أي يغيث الخلق فيرويه ويذهبهم والهي الذي لا ضرر فيه والمرى بالهمز المحمود العاقبة والمسن للحيوان ومر بعا بضم الميم وسكون الراء وكسر الباء الموحدة من الريح ويرى مرتعا بالهاء المحجمة من فوق وهو ما يرتفع فيه الابل وطبقا هو الذي طبق الارض والبلاد مطره وغدا فابنخ الدال الكثير الماء والخير وقيل ما قطر انه بكاء رضة الطل وغير راث أي غير مبعث والمجلل السحاب الذي يجلي الارض أي يعمها وقوله سمها أي سا لا من فوق روى عن أنس قال دخل رجل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشي والابل وانقطعت السبل فادع الله تعالى أن يغيثنا قال فرفع صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس فلا والله ما نرى من سحاب ولا قرعة وما يئنا وبيننا سبع لمع من بيت ولاد اذ طلعت من وراءه بحاية مثل الترس فلما توسطت السماء اتسرت فأمطرت قال أنس فوالله ما رأينا الشمس سبتنا أي جمعة ثم دخل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله فاعلموا فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله تعالى بمسكها عنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم هو البنا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب وبطون الادية ومنابت الشجر قال فأقلت وخرجنا غشي في الشمس قال شريك فأتت أنسا أهوا رجل الأول قال لا أدري وانما سمعت دار القضاء لانها بيعت في قضاء ابن عمر الذي كتبه على نفسه ابيت مال المسلمين وهو ثمانية وعشرون ألفا اشتراها معاوية والاسكاف جمع اكتموهي الراية والتل المرتفع من الارض والطراب جمع للطرب وهي الروابي والجبال الصغار وقوله وما يئنا وبيننا سبع لمع من دارنا كبد لقوله وما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة اذ لو كان بينهم وبين سلع دار جاز أن تكون القرعة موجودة حال دونها دار والقرعة القطعة من السحاب وسلع جبل بالديانة أبو السعود (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام اذا الاستغفار الدعاء بخصوص المغفرة أو يراد بالدعاء طلب المطر خاصة فهو من قبيل عطف الخاص (تق) قال في المصايب انه عليه الصلاة والسلام كلن لا يرفع يديه

وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في
الاصح وجوب او صلاة الكسوف حسنة
ولكن في نسخة وفي النسخ واختلف في استئذان
صلاة الاستسقاء فاذا أخر والله تعالى أعلم
(باب الاستسقاء)
(هو دعاه واستسقاء)

في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى
بياض ابطيه لولم يكن عليه نوب الا في الاستسقاء لانه ثبت رفع اليدين في الادعية كلها وروى انه صلى الله
عليه وسلم دعا في الاستسقاء فاعاد يديه قبل وجهه لا يجاوزهم ما رآه أبو السعد (قوله فانه السبب الخ)
قال الله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فرتب ارسال المطر على الاستغفار
(قوله بلاجماعة) الاولى أن يقول وصلاة بلاجماعة (قوله مسنونة الخ) هو ما عليه شيخ الاسلام وقبل الخلاف
في أصل المشروعية وبؤيد الا قول ما في البدائع حيث قال ظاهر الرواية أنه لا صلاة في الاستسقاء أي بجماعة
بدليل ما روى عن الثاني سألت الامام عن الاستسقاء أفیه صلاة أو دعاء موقت أو خطبة قال أما بجماعة فلا
وانك الدعاء والاستغفار وهو يفيد أن الجماعة فيه مكروهة أبو السعد (قوله وبلاخطبة) عند الامام وما تقدم
من رواية أنس لا يثبت الخطبة لأن السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب فیه سابقة (قوله كاهب) قد
أفاد أن هذه الصلاة وبه صرح الشريفي إلى أبو السعد ويكون معظم الخطبة الاستغفار كما في الجوهر (قوله
خلاف) نقل الجوهري عن قراحصاري ما نسه قال محمد بن علي الامام ركعتين بجماعة وثلاثين ركعتين الزوائد وجهر
بالقراءة وخطبتين لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها أي بالجماعة ركعتين كصلاة العبد أبو السعد (قوله وبلاقلب
رداء) عند الامام لانه دعاء فمعتبر بسائر الادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام له كان تداولا واعتراض
بأنه لم لا يتفاهل من ابتلى تأسيه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأنه علم بالوحى أن الحال تنقلب بقلب الرداء
وهذا ما لا يتأتى في غيره فلا فائدة في التأسي بنهاية وفيه بحث اذا اصل في فعله صلى الله عليه وسلم كونها
شرعا عاما حتى يثبت دليل الخصوص نهر (قوله خلافا لمحمد) فانه قال بطله يجعل أعلاه أسفله ان كان
مربعا وان كان مدورا كالجبة جعل العين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك نهر (قوله وبلا حضور ذي)
لانه لا يترب الى الله تعالى بأعدائه والاستسقاء لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة زيلعي وظاهر أنهم
لا يذنبون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل يذنبون لاحتمال أن يسقوا فتفتن به ضعة العوام كذا قاله
الكمال فان قلت ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيب والكافر من أهلها فلا مانع من حضورهم
قلت هو وان كان رحمة عامة لكن قد تنزل به المغفرة خصوصا اذا كان مع التوبة وتقديم العبادة وهم
وان جاز أن يسقوا يحمل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك أنه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وأن يميز
في أمكنتهم إلا أن يهرول ويسرع وقد وردت بذلك آثار وحينئذ فذكره أن يجمع جمعهم الى جمع المسلمين
أبو السعد عن الشريفي لاية (قوله قد يستجاب) لاسيما اذا كان مظلوما (قوله في الآخرة) وذلك لأن الآخرة
في أحوال الآخرة وصدرها وقال الذين في النار لخزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوم ما من العذاب قالوا أولم
نكن تأنيكم رسولكم بالبينات قالوا بلى قالوا افادعوا وادعوا الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) أي في غير
الاماكن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة أيام) ولا يزداد عليها لانها مدة ضربت لابلالة الاعذار دور قبل الابلالة
بالدعاء الموحدة الاقضاء والمعتقد في معناه ما قاله في الأساس أبلية عذرا اذا أبلته بيانا لا لوم عليك بعده
أبو السعد عن عزمي زاده (قوله أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام) لأن الصوم من أعظم العبادات وورقة القلوب به
(قوله وبالتوبة) التي من شروطها رد الظالم الى أهلها (قوله ثم يخرج بهم) بيان للمستحب فان خرجوا وحدهم جاز
(قوله غيبلة) أي خائفة (قوله متواضعين) التواضع الاستسلام للحق وتزلة الاعتراض على الحكم من الحاكم
وقيل هو خفض الجناح للخلق وابن الجانب لهم وقيل قبول الحق من سكان صغيرا أو كبيرا شريفا أو وضيعا
سرا أو عبدا ذرا أو أثنى قال أبو زيد مادام العبد يظن أن في الخلق من هو بر منه فهو متكبر وقال بعضهم رأيت
في المطاف انسا فابن يديه شاكرية يذنبون الناس لاجله عن الطواف ثم رأيت به بعد ذلك على جسر بغداد يسأل
الناس فتعجب من منه فقال لي اني تكبر في موضع يتواضع الناس فيه فابن الا في الله تعالى بالذل
في موضع يرتفع الناس فيه وقال بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والخربة في القناعة اه عزيري
(قوله ناشدين لله) الخشوع في الاعضاء والخضوع في القلب (قوله ناكسي رؤسهم) بأن يميلوها (قوله
ويجحدون التوبة) يضدأنهم يجحدونهم اكل يوم من أيام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء يظهر القسب
وهو أدنى الدعاء اجابة فلذا اغفر لهم رؤسهم (قوله ويستسقون بالضعفاء والنسيخ) انظر الى معناه يقدمون

قائه الـ بـ لـ راسال الامطار (بلاجماعة)
مسنونة بل هي جائزة (و) بلا (خطبة) وقال
فعل كاهب دوهل يكبر للزوائد خلاف (و) بلا
(قلب رداء) خلافا لمحمد (و) بلا (حضور
ذمي) وان كان الرابع أن دعاء الكافر قد
يستجاب استند راجا وأما قوله تعالى وما
دعاه الكافرين الا في ضلال في الآخرة
شرح مجمع (وان صلوا فادعوا غيرهم
مشروعة لا منه رد وقول التفتة وغيره ما
شرح مجمع (و) بلا (خطبة) (و) بلا (حضور
الرواية لا صلاة أي بجماعة (و) بلا (خطبة)
ولا ثلاثة أيام) لانه لم يقبل أن يأمرهم
(مستجابات) ويستحب للامام أن يأمرهم
بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج وبالتوبة ثم
يجوز في الرابع (مستجابات) في باب غيبلة
أو مرقمة متذللين متواضعين خاشعين لله
ناكسي رؤسهم ويحجدون التوبة
يوم قبل خروجهم ويستسقون بالضعفاء
وبستغفرون المسلمين ويستسقون بالضعفاء
والنسيخ) والهيان والضعفاء

عليهم كلنا نضع أو يقولون بنا أسقنا أكرامنا له ولاه وقد ورد ما معناه هل ترزقون وتنعيمون الا بضعفائكم والمراد
 بالشيخ الشيخ باري العمر لا نهم أقل - مضمرة وأبعد شهوة لقرب قدمهم على الاسرة (قوله ويعدون
 الاطفال عن أمهاتهم) أي فيكون فيحصر ذلك سلطان الرحمة وتنطفي نائرة الغضب (قوله ويستحب انراج
 الدواب) لانه قد تكرر السقياب بهم لما قيل ان سليمان عليه الصلاة والسلام كما هو بين في رواية الامام أحمد
 خرج بالناس يستقي فاذا هو بملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل هذه
 المخلعة زواه الحاكم عن أبي هريرة زاذ في رواية ولولا البهايم لم تطروا أبو السعود وادل العود شرع سليمان عليه
 الصلاة والسلام والافقي شرعنا يخرجون وان سقوا اشكرا كما يأتي (قوله كانه لضيقه) قال في امداد الفتاح هو
 غير ظاهر لان من هو مقبض بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بمجمعاتهم فيه يشاهد اناساع المسجد
 الشريفي في أطرافه وشدة الزحام في الروضة وما قاربهم للرغبة في ريادة الفضل وطلب القرب من المصطفى
 صلى الله عليه وسلم لتبليغ الرسائل والتوسل الى جنابه الكريم بصاحبه أبي بكر وعرضي الله تعالى عنهما
 من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا ايقات الدواب بالباب كما يلزم ايقاتها كذلك بالسجدة الحرام
 والمسجد الأقصى اه (قوله بجبهه) أي هنا لا مطلقا لانه من سوء الادب واليه الاشارة بقول الشارح وصرفه
 حيث يقع (قائده) يستحب الدعاء عند نزول الغيث وروى عنه صلى الله عليه وسلم اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاثة
 التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا جاء المطر خرج
 حتى يصيب جسده منه واذا سال الوادي قال لاصحابه اخرجوا بنا الى هذا الذي سماه الله طهورا فيظهر
 منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان اذا نزل المطر يأمر أن يخرج فراشه الى المطر
 فيقبل له في ذلك فقال اما قرأت وأنزلنا من السماء ماء مباركا فاحب أن ينالني من بركته ويستحب لاهل
 الخصب أن يدعوا لاهل الجذب ويستحب لمن جمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة
 من خيفته قال عمر بن الخطاب ذلك حين يسمع الرعد عوفي وقال ابن عباس رضي الله عنهما من سمع صوت
 الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على كمال شئ قد برهان أصابته
 صاعقة فعلى دينه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا
 بغضبك ولا تهلكنا بعد اهلك وعافنا من قبل ذلك اه سراج

• (باب صلاة الخوف) •

مناسبتهم أن كلامهم ما يفعل حالة الفزع (قوله من اضافة الشئ الى شرطه) أي باعتبار ما بعد صلاته صلى الله عليه
 وسلم ومن قال من اضافة الشئ الى سببه نظر الى أصل مشروعيته وابتدأ بظنه ذامع ما في البصر أن أصل الخوف
 ليس بشرط (قوله هي جائزة بعده) لان العداية رضوان الله تعالى عليهم صلوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله خلافا للثاني) فقصره على زمنه صلى الله عليه وسلم اقله سبحانه وتعالى واذا كنت فيهم فأنت لهم
 الصلاة الآية (قوله بشرط حضور عدو) فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم أن اشتداد الخوف يمل
 الخوف نفسه ليس قيد الكافي البصر عن العناية والتخفة وغر الا سلام وخوف الفرق والحرق كالسمع أبو السعود
 عن الجوهرية (قوله على ظنه) أي ظن حضور العدو (قوله فبان خلافا) أما اذا لم يتبين حاله هل كان عدوا
 أو غيره فنقض قوله بقينا أنهم بعيدون (قوله أو سبع) هو من عطف المبين لأن المراد بالعدو قنوا دم فقط
 الاعتراض بأنه خاص بشرط عطف الخاص على العام أن يكون بالواو وحتى (قوله ونحوها) كحرق وغرق
 (قوله وحان خروج الوقت) أي قرب خروجه (قوله فليحفظ) قلت لا يحفظ لضيقه (قوله حال التحام الحرب)
 فهي مقبدة بقسدين عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التحام الحرب وهو ضعيف كما أفاده
 الحلبي وأبو السعود (قوله فيجعل الامام الخ) ذكر في شرح نور الاباح أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة
 وصلاها صلى الله عليه وسلم أربع وعشرين مرة والاولى والا قرب من ظاهر القرآن ما ذكرنا اه أبو السعود
 وذكر في المنتهى أن الكل جائز وانما الخلاف في الاولى ولا فرق بين ما اذا كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعتد
 (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعبد أشار به الى أمه لا تقتصر على الفرائض (قوله ورخصتين
 في غيره) ولولا تلبسنا بالمقرب حتى لو عكس فسدت كافي التبر واليه أشار بقوله زروها (قوله وذهب) بعد دفع الامام

ويعدون الاطفال عن أمهاتهم ويستحب
 انراج الدواب والاول خروج الامام
 معهم وان خرجوا باذنه أو بغيب اذنه جاز
 (ويجتمعون في المسجد بمكة وبين المقدس)
 ولم يذكر المدينة كانه لضيقه (وان دام)
 المطر حتى اضطر فلا بأس بالدعاء بجبهه
 وصرفه حيث يقع وان سقوا قبل خروجهم
 نذب أن يخرجوا واشكر الله تعالى
 • (باب صلاة الخوف) •
 عليه السلام عند هذا أي عند أبي حنيفة
 ويجوز رجوعهما الله تعالى خلافا للثاني بشرط
 حضور عدو) بقينا فلو صلوا على ظنه فبان
 خلافا أعادوا (أو سبع) وجبة عظيمة ونحوها
 وحان خروج الوقت كافي في شرح البخاري
 لغیره فليحفظ قلت شرأيت في شرح البخاري
 للعبي أنه ليس بشرط الاعتدال بعض حال
 التحام الحرب (فيجعل الامام طائفة بازاء
 العدي) ارها باله (ويصل بأخرى وكعة
 في الثاني) ومنه الجمعة والعيد (وركتين
 في غيره) زروها (وذهب اليه وجاءت
 الاخرى فصلى بهم ما بقي وسلم وحده

وأما من المصحة الثانية في الشافعي وفي غيره إذا قام الإمام من التشهد الأول إلى الثالثة فله أبو السعيد
وتذهب مائبة فلور كبروا بطلت صلاتهم نهر (قوله وذهب إليه نديا) فلو أنقروا صلاتهم في مكانهم مع (قوله
وجاءت الطائفة الأولى) بحيث ياليس متعين حتى لو أقمت مكانهم أو وقتت الطائفة للذهاب بإزاء العدو مع وهل
الإمام في مكان الصلاة أفضل أو في محل الوقوف قولان كما فيمن سبقه الحدث أفاده أبو السعود (قوله لأنهم
لاحقون) لهذا لو حاذت امرأة كانت معهم فسدت صلاتهم بخلاف الطائفة المسبوقه ومن أدرك ركعة من
الشفع الأول فهو من الأولى والآخر من الثانية أفاده صاحب البصر (قوله وإن اشتد خوفهم) أراد بالاشتداد
أن لا ينهوا لهم أن يزول عن الدابة بجر من غاية البيان فقول الشارح وعجزوا عن النزول قصد به بيان المنفعة
(قوله ركباناً) أي في غير المهر أم فيه أو مع الشيء مطلقاً لا يصح (قوله فرادى) جمع فريد على غير قياس
صحيح منهوب على الحال المتداخلة أو المترادفة ويستحب حل السلاح عند الخوف في الصلاة وأوجه الشافعي
أبو الـ مرد (قوله للضرورة) علم لما استفيد من قوله إلى جهة قدرتهم من سقوط الاستقبال (قوله لغير اصطاف)
أي بإزاء العدو وكافي الشربة لآلية ولا وجه لما في الحلبي (قوله وركوب) أي من إحدى الطائفتين وقدمت وقوله
مطلقاً أي ذهاباً وإياباً حلبي (قوله كريمة سهم) فانه عمل قليل وهو غير مفسد في كونها من العمل القليل نظر
فان من رأي برعي بالقوس يتحقق أنه خارج الصلاة (قوله واللاتص) وسقط الطلب لتحقق العذر (قوله وهو
يضرب) لأحاجة إليه لأن سائفاً هم فاعل حقيقة في المتابس بالفعل وفي القاموس رجل سائق ذو سيف
وسيف صاحبه والجمع سيفه وفيه معنى عزى مذكور ما شئنه كأمشي وأهذى ومنه نوراً غشون به وعلى
تسليم الاحتياج إليه فالسبب أن يقول أيضاً وهو عني ليرجع إلى المائتي فتأمل (قوله تصح صلاته) لأن
السيف فعل الدابة حقيقة وأما أضيف إليه معنى لتسييره فإذا جاء العذر انقطعت الإضافة إليه بجر (قوله
أعدم خوفه) فكان الشيء فعله وهو منصف للصلاة اه بجر (قوله لم يجز انحرافهم) زال سبب الرخصة
أبو السعود (قوله جاز) أي أهم الانحراف في أوانه لوجود الضرورة أبو السعود (قوله لا تشرع صلاة الخوف
للعاصي) لأن العاصي في السفر عذراً وهو مشروعة لغيره عند حضوره أفاده أبو السعود عن شيخه (قوله
ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وكانت في المحرم على رأس سبعة وعشرين شهراً من الهجرة وهي قبل الخندق
اختياراً سميت ذات الرقاع لأنهم رفعوا أراياهم وقيل ذات الرقاع شجرة بذلك الموضع أبو السعود عن ابن هشام
وأصح الأقوال فيما ذكره السهيلي مارواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا بغير نقيب فقميت أقدامنا ونقبت قدأماى وسقطت أظفاري فكنا نلف على
أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب على أرجلنا من الخرق اه من المواهب اللدنية (قوله ويطن
لنخل) بالهاء المعجمة اسم موضع (قوله وعسفان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) وتعرف بغزة الغابية
وقرد بفتح القاف والراء وبالذال المهمل وهو ماء على بر من المدينة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل
الحديبية عفى من الغزوات اه من المواهب ثم ظاهر كلامه هذا ينافي ما قد سنا عن نرح نوراً لا يوضح
أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة اللهم إلا أن يقال إن العشرين الباقية صلاها في غير
الغزوات أو تكرر رفعها في كل غزوة

(باب صلاة الجنائزة)

مناسبتها لما قبله أن الخوف والقتال يفضيان إلى الموت وهذه مناسبة خاصة ومناسبتها ما من حيث الصلاة
كونها أصالة من وجه لا مطلقه وكل من تلق بعارض إلا أن الجنائزة تعلقت بعارض هو آخر ما بعرض للميت
في دار التكليف وهو الذي اقتضى تأخيرها (قوله إلى سببه) هو الجنائزة بالفتح يعنى الميت (قوله وهي بالفتح
الميت) قال النووي في شرح مسلم الجنائزة مشتقة من جنز إذا ستر ذكره ابن فارس وغيره والبصارع بفتح بكسر
الزوا والجنائزة بكسر الجيم وفتحها أو الكسر أفصح ويقال للميت بالفتح وبالكسر النعش عليه ميت ويقال
مكسه حكاه صاحب المطامع والجمع جنازة بالفتح لا غير (قوله وقيل لغتان) أي فيهما (قوله خلافت خذ الطيبات)
ويتهدله قوله تعالى الذي خلق الموت والحياة والمقابلة بينهم ما من مقابلة الضيقين اللذين هما الامران الوجوديان
اللذين بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد برهننا (قوله وقيل على صيغة) لأنه قطع موافقاً للبناء عن الجنازة

وتذهب إليه (ندبا) وجاءت الطائفة الأولى
وأتموا صلاتهم بلا قراءة لأنهم لاحقون
(وسلو انهم جاءت) الطائفة (الأخرى وأتموا
صلاتهم بقراءة) لأنهم مسبقون وهذا ان
تنازعوا في الصلاة خلف واحد والآخر أفضل
أن يصلي بكل طائفة امام (وان اشتد
خوفهم) وعجزوا عن النزول (صلا ركباناً
قراوى) الا اذا كان ردبض الامام فيصح
الاقتداء (بالأجمل إلى جهة قدرتهم)
للضرورة (وفسدت بشي) لغير اصطاف
وسبق حدث (وركوب) (وقال كبر)
لا قبل كريمة سهم (والسيف) ان
أمكن أن يرسل أعضاء ساعة صلى بأجمل
والالا) تصح صلاة المائتي والسائق
وهو يضرب بالسيف فروع الركبان
كان مطاً بواجب صلاته وان كان طالباً
لا اعدم خوفه شرعاً وان ذهب العدو ولم يجز
انحرافهم وبكسر هـ جاز لا تشرع صلاة
الخوف للعاصي في سفره كافي الظهيرية
وعليه فلا تصح من البناء مع أنه عليه السلام
صلاها في أربع ذات الرقاع ويطن بضم
وعسفان وذى قرد

(باب صلاة الجنائزة)

من إضافة الشيء إلى سببه وهي بالفتح الميت
وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة
وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عديمة

والضابط عليه من مقابلة العدم والملكية (قوله بوجه المحتضر) على سبيل السنة كما في الزيادة والمحتضر على
 نتيجة المفهوم الميت سمى به لان الوفاة حضرة أو ملائكة الموت أفاده أبو السعود والمراد هنا من قرب موته
 (قوله وعلامته) أي علامة الاحتضار المفهوم من المحتضر (قوله منضرة) بفتح الميم وكسر الهمزة وفتحهما
 وضعهما وفي الجر زيادة على ما هنا أن تمتد الحسية لان الحسية تتعلق بالموت وتندلي جلدتها ومن علامة
 السعادة تمنع الجبين ودمع العين ومن علامة الشقاوة والعباد باقية تعالى أن يزيد الشدة وأن يحد كالجور
 وأن يرد الوجه أي يتغير لونه الى نحو الرماد (قوله وجزا الاستقاء) واختاره مشايخ ما وراء النهر لانه أيسر
 خروج الروح وثمة في فتح القدير وغيره بأنه لم يذكرك فيه وجه ولم يعرف الانقلاؤه أعلم باليسر منه - ما
 ولكنه أيسر لتعريضه وشده عليه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه الى القبلة) أي ليصير وجهه
 الى القبلة دون السماء بجر (قوله كاتيسر) أي كيف تيسر أي على الجانب الايمن واليسر أو مسرة لقباه - د
 كونه مستقبلا للقبلة وبهذا التأويل خالف ما بعده (قوله صححه في المبتقى) بالغين المجمة والباء الموحدة لابلان
 والقاف كما في الجهر (قوله لا يوجه) زجراله (قوله ويلقن نذبا وقيل وجوبا) ظاهره أن الخلاف ثابت في المذهب
 وليس كذلك لما في النهر وهذا التلقين مستحب بالاجماع كذا في الدراية تخاف القنية الواجب على اخوانه
 وأصدقائه أن يلقوه تجوزاه وينبغي أن يكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته وأن يكون ممن يعتد فيه الخبر
 (قوله يذكرون الشهادتين) ليكونا آخر كلامه فقد ورد في الحديث الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل
 الجنة أي مع السابقين والافضل مؤمن يدخل الجنة وان لم يلقها عند الموت حلبي - عن امداد الصالح (قوله لان
 الاولى لا تقبل الخ) فيه أن هذا في حق الكافر اذا أراد الاسلام أما اذا أسلم فتكفيه الاولى المذكورة في الحديث
 السابق اه حلبي - وقوله هذا في حق الكافر فيبدأ بشرط التلقين بالشهادتين والنصوص لاهل المذهب
 أنه لا يشترط حتى لو قال الكافر آمنت بالله ورسوله كفي كما ذكره شراح الفقه الاكبر (قوله قبل الغرغرة) لانها
 تكون قرب ككون الروح في الخلائق وحينئذ لا يمكنه النطق بهما (قوله واختلاف في قبول توبة اليائس)
 بأن بلغت روحه الخالقوم وعجزت جوارحه عن الافعال وقلبه عن الاذكار فقبل لا تقبل كما يانه كمالا يقبل
 بعد الموت قال تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن
 ولا الذين يموتون وهم كفار سوى بين من تاب حال الاحتضار ومن مات على الكفر في انتفاء التوبة عنهما فاقبل
 هذا الوقت أي قبل حضور الموت هو وقت القبول وهو المراد بالقرب في قوله تعالى ثم يتوبون من قريب وعليه
 الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية من المعتزلة وأهل السنة أبو السعود عن شرح الفقه الاكبر (قوله
 والمختار) لم يذكر في النهر هذا الاختيار وانما ذكر القولين عن البرازية ثم قال نقل عن البرازي - والمستطور
 في الفتاوى وذكر ما ذكره الشارح وكونه في الفتاوى كذلك لا يقتضي اختياره بل الذي تدل عليه عبارة العلامة
 القاري عدم القبول فيها كما هو ظاهر العبارة السابقة وأيد ما ذكره الشارح بقوله تعالى وهو الذي يقبل
 التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وبقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة
 الله ان الله يغفر الذنوب جميعا وأوجب عن آية النساء وغيرها بأنها غير قطعية في عدم القبول لامكان حل التوبة
 فيها على التوبة عن الكفر بقرينة قوله تعالى يعملون سوءا ويجهلون جهلا فأن الجهل هو الكفر أبو السعود عن
 شرح الفقه الاكبر لا على قاري (قوله والفرق في البرازية وغيرها) وهو ما ذكره في النهر بقوله لان الكافر
 أجني غير عارف بالله تعالى ويبتدى أيمانا وعرفانا والفساق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل (قوله
 من غير أمره) أي الميت فهو من الاضافة الى المفهوم (قوله لا يفتجر) بسبب ضيق نفسه في هذه الحالة (قوله
 ولا يكثر عليه ما لم يتكلم) لانه لما أكره على ابن المبارك عند الوفاة قال اذا قلت ذلك مرة فأنما على ذلك ما لم أتكلم
 لان الغرض من التلقين أن يكون لا اله الا الله آخر قوله اه بجر (قوله ليكون آخر كلامه الخ) على التحذوف علوم
 من المقام أي فيكثر عليه (قوله والحد) استعمله بعض التابعين نهر (قوله ولا يلقن) أي لا يوجه به وان فعل
 لا ينهي عنه قال في النهر واختلوا في تلقينه بعد الموت فتقبل يلقن لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا
 موتاكم شهادة أن لا اله الا الله وقيل لا يلقن وهو ظاهر الرواية اذا المراد دعوتكم في الحديث من قرب من الموت
 فيلقن (قوله وفي الجوهر أنه منبر وع) لان الله تعالى يحياه في القبر وفي المزيد والتجنيس التلقين بعد الموت فعلى

(بوجه المحتضر) وعلامته استرخا قد صبه
 واعوجاج منضرة وانخساف صدغيه (القبلة)
 على عينه هو السنة (وجاز الاستقاء) على
 ظاهره (وقد ماها اليها) وهو المعتاد في زمانها
 (و) لكن (يرفع رأسه قليلا) ليتوجه الى
 القبلة (وقيل يوضع كتابه على الاصبع)
 (والمرجى لا يوجه) وان شئت عليه ترك على
 حاله (والمرجى لا يوجه) معراج (ويلقن)
 نذبا وقيل وجوبا (بذكر الشهادتين) لان
 الاولى لا تقبل بدون الثانية (عنده) قبل
 الغرغرة واختلاف في قبول توبة اليائس
 والفتار قبول توبته لا يمانه والفرق في
 البرازية وغيرها (من غير أمره) بما لا
 ينهض واذا قالها مرة كفاء ولا يكثر عليه ما لم
 يتكلم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويندب
 قريته ليس والحد (ولا يلقن بعد تلقينه) وان
 فعل لا ينهي عنه وفي الجوهر أنه منبر وع
 عند أهل السنة ويكنى قولنا فلا

بعض مشايخنا (قوله يا ابن فلان) صريح في نسبته الى أبيه باسمه العلم وهو ظاهر ان علم أما اذا جعل على
 فالظاهر ان يقال ابن عبد الله أو نسب الى حواء كما في مجهول الاسم وورد أن الدعاء يوم القيامة يسألون
 ابن فلانة فقبل ستر على ولد الزنا وقبل اكرام العيسى ابن مريم على نبينا وعليه وعلى جميع الانبياء والملائكة
 والصالحين الصلاة والسلام (قوله اذكر ما كنت عليه) أي من الايمان بالله تعالى ورسوله أي وأجبه المالكين
 (قوله فان لم يعرف اسمه) حواء كان ذكرا أم أنثى ينسب الى حواء بلفظ ابن حواء أو بنت حواء (قوله ومن
 لا يسأل) كالأنياء والشهداء والمرابطين والمطهون والميت يوم الجمعة أو ليلتها ومن يقرأ تبارك الملك كل ليلة
 (قوله ينبغي أن لا يلقن) أي يستحب والسؤال لا يختص بهذه الامة ضد عامة المتقدمين وقبل لهذه الامة خاصة
 وفي البرازية السؤال فيها يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت أيا ما نظره
 الى مكان آخر لا يسأل ما لم يدفن أبو السعود عن الشربة لالة (قوله لا يسألون) لانهم يسأل عنهم فكيف يسألون
 (قوله ولا أطفال المؤمنين) في الشربة لالة ان كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر باجماع أهل السنة
 أي حتى الأطفال لكنه يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله ربى ثم يقول له ما ديتك ثم يقول له قل ديتي
 الاسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله تعالى
 حتى يجيب كما ألهم عيسى عليه الصلاة والسلام في المهداء وحكاية الاجماع من الشربة لالة معارضة بقول
 الشارح والاصح الخ أفاده أبو السعود والحق أنه ما قولان كما هو مذكور في المواهب ونسرها العلامة الزرقاني
 ثم السؤال مرة واحدة وقبل يتكرر ثلاثة أيام وقبل سبعا وقبل الكافر يسأل أربعين صباحا تعذيبا له ويختلف
 شدة وتخفيفا بحسب الأشخاص (قوله وتوقف الامام في أطلال المشركين) ظاهرة أنه توقف في سؤالهم وليس
 كذلك بل التوقف في دخولهم الجنة وهو الذي يفيد قوله وقبل هم خدام أهل الجنة وبه ورد الحديث وقبل هم
 فيما وليسوا بخدمهم وقبل في الاعراف وقبل في النوازل وقبل ترفع لهم نار وبمرونها بدخولها فان دخلوها كانت عليهم
 بردا والا دخلوها كرها وقبل غير ذلك (قوله ويكره) أي تجرعا اشار اليه في التمر وقوله تنفي الموت أي لضرر نزل به
 كما في النهر من ضيق عيش أو خوف ظالم أو عدو أو من مرض أو بالخوف على الدين بخافز (قوله وغلمه في النهر)
 حيث قال فان كان ولا بد فليقل اللهم أحيني ما دامت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي **كذا**
 في السراج وانما ذكره تنبيه لانه يكون به فاراس قضاء الله والمطلوب الرضى به والحياة خيرا لما تاتى زيادة حسنة
 وللعاصي لاحتمال توبته ورجوعه اليه تعالى (قوله وسيجي) أي في الكراهية والاستحسان انتهى حلي
 (قوله يغفر في حقه) فلا يحكم بكفره كما في الجبر والنهر (قوله جل على أنه الخ) هذا بحسب ظاهر الشرع وحكمه
 في الباطن موكل الى الله تعالى (قوله ولذا اختار الخ) أي لخوف وقوع كل من الكفر منه كذا يفاد من عبارة
 الجبر فلا يحكم بكفره واختار بعضهم قيامه حال الموت كذا في البحر أيضا (قوله تدل عليه) بفتح اللام تنبيه على
 بفتح اللام وهو نبت اللحية من الانسان أو العظم الذي عليه الاسنان بجر (قوله ويغمض) من التغميض
 أي يطبق أجفانه ما قهستاني (قوله تحببنا له) اذ لو نزل على حاله يبق قطيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام
 في جوفه والماء عند غلغله وبه جرى التوارث أيضا أبو السعود (قوله ويقول مغمضه بسم الله) عن أم سلمة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة بعد الوفاة وقد شق بصره أي شخص فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه
 البصر أي ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب **ذكر** كره الشربة لالة ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع
 درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واضمح له في قبره ونوره فيه قال
 في المجتبى وينبغي أن يحفظه كل مسلم فبده وبه عند الحاجة بجر وقوله باسم الله أي حال كونك مصطعبا باسم الله
 أو حال كونى مشركا باسم الله تعالى وقوله وعلى مله رسول الله أي خرجت روحك خيرة عن الانشاء (قوله اللهم يسر
 عليه أمره) من التجهيز والتكفين وعن مجهله (قوله وسهل عليه ما بعده) من السؤال والاهوال (قوله بلفظك) **الباء**
 الباء لاتعدية أي اجعل لقا لمسه دله (قوله واجعل ما خرج اليه) وهو القبر (قوله خيرا ما خرج عنه) بأن توسعه
 عليه مع النور والخضرة والريحان (قوله ثم يمد أعضائه) خوف أن تيبس (قوله ويوضع على بطنه سيف) أو امرأة
 وعليها اقصر الحوى فهذه الاشياء تمنع الانتفاخ بالخاصية (قوله ويخرج من عنده الحامض) كذا في النهر
 لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه أحد هولاء حلي عن الامداد وهو أولى مما في البحر من أنه لا يجتمع حضورا جنب

يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضى
 بالله ربنا وبالإسلام ديننا وجميع ديننا قبل
 يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى
 حواء ومن لا يسأل ينبغي أن لا يلقن والاصح
 أن الانبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين
 وتوقف الامام في أطلال المشركين وقبل هم
 خدام أهل الجنة ويكره تنفي الموت عنه
 في النهر وسجي (وما ظهر منه من كلمات
 كفرة يغفر في حقه وبما له عقله ولد
 المسكين) جل على أنه في حال زوال عقله ذكره
 اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره
 الكمال (واذا مات تدل عليه ويغمض عيناه)
 تحببنا له ويقول مغمضه باسم الله وعلى مله
 رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه
 ما بعده وأسهل بلفظك واجعل ما خرج اليه
 خيرا ما خرج عنه ثم يمد أعضائه ويوضع على
 بطنه سيف أو حديد لا ينتفخ ويحضر عنده
 الطبيب ويخرج من عنده الحامض والنفساء
 والجنب

بما يخص به الانبياء (قوله كما مات) لأن الثياب تسمى عليه يسرع اليه الفساد بمر (قوله ويوضأ من يؤمر
بالصلاة) فالصبي الذي لا يعقل الصلاة لا يوضأ زلحى قال في التبروهذا يقتضى أن من بلغ مجزئاً لا يوضأ أيضاً
ولم أره لهم وانه لا يوضأ الا من بلغ سببه الا انه يؤمر بالصلاة - فنفذوا قوله الحوى انتهى أبو السعود وجه فيه
بأنه ما المانع أن يكون الوضوء سنة الفصل في ذاته أفاده نوح أفندي (قوله العرج) لأن إخراج الما من فم الميت
وأنفه لا يمكن فيترك أبو السعود (قوله وقبل به علان) بأن يجعل الفاسل خرفة في اصبعه يسمح بها أسنانه
ولها نه ولتته ويدخل في مخرجه أيضاً انتهى وفي الجنب وعليه العمل اليوم واختلفوا في المجاهفة فعند الامام رضى
الله تعالى عنه يجزئ ما كان يستحي الحى لأن موضع الاستنجاء لا يتصل عن النجاسة فلا بد من ازالته اعتباراً
بجدة الحياة ولا يمس عورته لأن من العورة حرام ولكن باف خرفة على يده فيغسل حتى يظهر الموضع
وقال أبو يوسف لا يجزئ أبو السعود (قوله فعلا انفاها) فيه نظر ظاهر وقد راجت الشربة لالة والامداد
فرايت كلامه فيه ما خالف عن ذكر الالاتفاق مقتصر على قوله بعد قول المصنف بلامنضحة واستنشاق الا اذا كان
جنباً كذا نقل عن القدسي انتهى وفي الشلبي وما ذكره الخطابي أى في شرح القدوري من أن الجنب يغمض
ويستنشق غريب مخالف لاهامة الكتب أبو السعود (قوله ويبدأ بوجهه) أى لا يديه ولا يؤخر غسل رجلية يصر
(قوله ويصيح رأسه) أى في الوضوء وهو ظاهر الرواية بمر (قوله ويصب عليه ماء) قال الحوى لم أره الا أن
يكون حلاً وأما انتهى قلت الذى بذني في ديارنا الحلول استعملهم الصابون في غسله (قوله ملى) بضم الميم اسم
مفعول من الاغلا لا من الغلى والقليان لانه لازم واهم المفعول انما يبنى من المتهذى انتهى حلي واما طلب
تخصيصه بمبالغة في التنظيف فان قلت ان التخصيص يوجب الغلل ما في الباطن فيسكن الخارج قلت ذلك داع
لا مانع اذ يحصل باستقراغ ما في الباطن غمام النظافة والامان من تلويث الكفن عند حركة الحامان فعندنا
الماء الحار أفضل على كل حال بمر أى سواء كان به وضوح أم لا نهر (قوله ورق النبق) ويطلق على الشجر نفسه
وعلى الفاسول نهر (قوله أو حرض) أو مانعة خلق يجوز الجح كاذ كره الحوى (قوله فسكون) ويجوز الضم
شربة لالة (قوله الانسان) أى قبل الطين جوهره وهو عروق صفراء صغيرة يتلف بها أهل الميتة أنفسهم وكذا
نفس به الثياب الهندية بمر (قوله ملى) أى اغلا وسط الا ان الميت يتأذى بما يتأذى به الحى (قوله بالخطمي)
بكسر الخاء والفتح لغة ضعيفة واقتصر معارض على الفخ نهر والياء مشددة معباح والغسل به بعد الوضوء
قبل الغسل بالاجماع لانه ابلغ في استقراغ الوسخ أبو السعود (قوله نبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل على
الصابون في التنظيف نهر (قوله وضوء) كاذ فاذ بمر (قوله هذا) أى غلبها بالخطمي الخ (قوله أو أجرد) أى
من الشعر (قوله ويصيح) هذا قول الفسل المرتب وأما قوله وصب عليه ماء ملى الخ وقوله والا فاقترح وقوله
وغسل رأسه بالخطمي يفعل قبل الترتيب الا في وعبارة الشربة لالة ويفعل هذا قبل الترتيب الا في ليتل ما عليه
من الدرن اه أبو السعود (قوله ابدأ بيمينه) لما في البخارى من حديث أم عطية قالت لما غسلنا بنته صلى الله
عليه وسلم قال ابدأ بيمينها نهر (قوله الى ما يلى الخنث) بانها المجهمة وهو السرير والذى يليه هو جنبه الاسفل
ولو صرح به لكان أولى بأن يقال فيغسل حتى يعم الماء جنبه الاسفل وقوله نه لا حاجة اليه على هذا المعنى
حتى يصل الماء الى الجنب الذى يلى الخنث (قوله ثم على يمينه كذلك) أى فيغسل حتى يعم الماء جنبه الاخر وهذه
هى الفسلة الثانية كما في أبي السعود وبهضم منه ومن قول الشارح بعد هذه غسلة فالتة أنه يعم جسمه بالماء
كل مرة (قوله بالبناء للمفعول) راجع الى قوله مسند والاصطلاح أن يقال اسم مفعول لأن البناء للمفعول
لا يقال الا في الانعال حلي ويحتمل أن قوله بالبناء للمفعول راجع الى يجلس ونائب الفاعل ضمير يعود الى الميت
(قوله وهذه غسلة فالتة) الحاصل أن السنة اذا فرغ من وضوئه غسل رأسه وجنبه بالخطمي من غير تسريح
ثم يغمسه على شقه الابر ويغسله وهذه مرة ثم على الايمن كذلك وهذه فالتة ثم يغمسه بطنه كما ذكرتم
ويغمسه على شقه الابر فصب الماء عليه وهذه فالتة انتهى بمر (قوله لما تم) من قوله ليعمل المستنون (قوله جاز)
أى صح لاجل والافه ما مراف يقتضيه والحكم فيه ما كراهة التعرجم (تمة) ينبغى أن يكون الفاسل طاهراً
وبكره أن يكون جنباً أو حائضاً والاوى أن يكون الفاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الفصل فاعل
الامانة والورع ولو كفه وبنى عضر لم يغسل يغسل العضو بخلاف الاصبع فتح وغسالة الميت من الماء الا قبل

(كما مات) وغسله عليه السلام في قبضه من
خواصه (ويوضأ) من يؤمر بالصلاة (بلا
منضحة واستنشاق) العرج وقبل به علان
بخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنباً
أو حائضاً أو نساء فعلا انفاها تنجس الطهارة
كما في امداد الفساح مسنداً من شرح
القدسي ويبدأ بوجهه ويصيح رأسه
(ويصحب عليه ماء ملى) على يمينه (ان
(أو حرض) بضم فسكون الانشا (ان
نيسر والاقسام خاص) ملى (قوله في
وجنبه بالخطمي) نبت بالعراق (ان وجسد
والانبا الصابون وضوء) هذا لو كان به ما شعر
حتى لو كان أمرد أو أجرد لا يغسل (ويصيح
على يساره) ابدأ بيمينه (فيغسل حتى يصل
الماء الى ما يلى الخنث) ثم على يمينه كذلك
ثم يجلس مسنداً بالبناء لافه ول (البه
ويصيح بطنه رقيقاً وما خرج منه يغسله ثم
بعد اقعاده (ويغمسه على شقه الابر ويغسله
وهذه) غسلة فالتة (ليعمل المستنون
(ويصحب عليه الماء عند كل اجتماع ثلاث
مرات) لما تروان زاد عليها أو نقص
(جاز) اذ لو أجب تر

والثاني والثالث اذا استضعف في موضع فأصاب شيئا نجسه لانه نجس وادأصاب ثوب الغسل فمات شره عليه
 مما لا يجذب منه ولا يمكنه الامتناع عنه لا ينصب له، وم البلوى وعدم امكان التضرع منه جوى عن الواقعان
 ذكر ما بوالسعود وهذا بناء على أن نجاسة الميت نجاسة خبيث وتقدم أنها طاهرة حيث خلا بدنه عن الاقدار وهو
 مبنى على أن نجاسته نجاسة حدث (قوله ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج) لانه عرف. وتقصا وقد حصل خبر
 ومقتضى التعليل أن لا يعاد غسله اذا جتمع ولم أره قاله أبو السعود والغسل بضم الفين قبل وبالفتح أيضا وقبل
 ان أضيف الى المغسول فتح والى غيره ضم (قوله لا يغسله الخ) هذا التعليل مبنى على أن نجاسة الميت نجاسة
 لحث (قوله لبقائه بالموت) أى لبقائه بالحدث بالموت فلما لم يتر المات في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج
 العارض بجر بقليل زيلدة (قوله الا أن المسلم يطهر بالغسل) فلو حله انسان وصلى به صحت صلاته وهذا في غير
 الشهيد اما هو فطاهر وان لم يغسل والكافر لا يطهر وان غسل لانه ليس أهلا للكرامة وقوله تعالى ولقد كرمنا بنى
 آدم ليس فصافى طهارته بعد موته بل يحتمل التكريم بالنم والعقل أو الاكل بالأيدي لا بالقلم كالبهايم وهو أحد ما قيل
 فى الآية (قوله وقد حصل) أى الغسل بطرق النجاسة بعد ذلك لا يعاد بل يغسل موضعهما (قوله ويغسل) نشف
 ان كان بمعنى شرب فبكسر الشين من حدث علم كفى الصحاح وان كان بمعنى أخذ بقصصها من حدث ضرب كفى النهاية
 واعلم أن نشف به تى ولا يتعدى كفى المصباح أبو السعود وظاهره أنه يقرأ ينشف بالتخفيف (قوله فى ثوب)
 ثلاثين اكنافه وفى المجرى من الوراء لية التديل الذى يسمح به الميت بعد الغسل كالتديل الذى يسمح به الحي
 معنى أنه طاهر انتهى (قوله ويجعل الحنوط) استحبابا وكذا يوضع فى القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك بانه
 ابراهيم أبو السعود عن الجوى عن الروضة (قوله الطيبة) أى طيبة الرائحة أبو السعود (قوله الكراهية)
 أى تحريمها كيدل عليه قول الجوى وقد ورد انتهى عن المزمع الرجال انتهى ولا يكره النساء أبو السعود عن العيني
 (قوله ويجعلها فى الكفن) عند رأس الميت كما يفعل فى زماننا جعل بجر (قوله ندبا) يرجع الى قوله ويجعل
 والاولى ذكره بلفظه (قوله والكافور على مساجده) أى واضع وجوده جمع مسجد بالفتح لا غير وهو الجهة
 والانتف والسدان والركبتان والقدمان يروى ذلك عن ابن مسعود نهر وخص الكافور لان الدبدان تهرب
 من رائحته أبو السعود (قوله كرامة لها) لانه لما كان به جسد بها خست بزيادة كرامة لها من سرعة الفساد
 نهر (قوله ولا يبرح شعره) أى الميت الا هم من الذكروا لائق والشعر يبرح الشعر لا يجوز تشريح شعره
 لا يجوز قطع شئ منه سواء كان شارباً وغيره ولا يقرأ القرآن وقت الغسل جهورا وكذا الادعية ولا بأس بها
 سر أو يكبر قرأه القرآن أمام الجنائز وكذا الذكروا المسحوب الصمت جوى عن المفتاح وقوله ولا يقرأ الخ مبنى
 على أن نجاسته نجاسة حدث (قوله أى يكره ذلك تحريما) اقول القنية أما التبريز بعد موتها والامة نشاط
 وقطع الشعر فلا يجوز نهر لان هذه الاشياء لا يذنبه وقد استغنى عنها والحاصل أنه لا يفعل به ما هو للزينة
 أبو السعود (قوله الا المكسور) فلا بأس بأن يؤخذ ويرى يروى ذلك عن الشجبين بجر (قوله ولا يجتن) على قول
 أبي يوسف وبه يفتى أبو السعود (قوله ولا بأس بجعل القطن على وجهه) قال فى الظهيرية واستقصاه عاتة العلماء
 شربلاية عن الفخ (قوله ومسها) قال فى البحر ولا بأس بتقبيل الميت اه وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام قبل
 عثمان بن مظعون بعد موته وكذا قبل الصديقين النبى عليه الصلاة والسلام وظاهر قوله مسها أنه يحرم تقبيلها
 فيجعل المنع على ما اذا اختلف الجنس فلا ينافى الوايد (قوله لا من النظر اليها) قد يقال ان التعطيل بانقضاء
 الزوجية يقتضى تحريمه أيضا فليحذر الفرق بين المس والظن (قوله قلنا هذا محمول الخ) أى فهو خاص بمن كان
 فهو على من ناسبه صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وفيه أنه لو اعتبرت ذلك لما جاز له أن تزوج بحرم
 لها طاعة وقد ثبت أنه تزوج بنت اختها باذن منها بعد موتها وأما الحديث فهو فى الآخرة كما ستقف عليه
 وأيضا فان عثمان تزوج بنت الثانية له صلى الله عليه وسلم (قوله سبب ونسب الخ) أخرجه الطبرانى
 والحاكم والبيهقى ذكره السيوطى فى جامع الصغير وفسر شارحه العزيزى السبب بالاسلام والتقوى والنسب
 بالانساب وقرى بالمصاهرة والرضاع اه ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لا غنى
 عنكم من الله شيئا لان معناه أنه لا يملك لهم نعمه لكن الله تعالى يملكه نفعهم بالشفاعة فهو لا يملك
 لان ملكه روحه اه مناوى وذكر الحافظ الهنادى فى كتابه استحباب ارتضاء الغرف بحب اقرباء الرسول

(ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه)
 لان غسله ما وجب برفع الحدث لبقائه بالموت
 بل اتجه به بالموت كما أثر الحياتان الدموية
 الا أن المسلم يطهر بالغسل كرامة وقد حصل
 بجر ونسب بجمع (ويشغف فى ثوب ويجعل)
 الحنوط وهو وضع (الطر المربك من
 الاشياء الدائبة غير زعفران وورس)
 لكرهتهم للرجال وجعلها فى الكفن جوهل
 (على رأسه ولا يشغف ندبا) والكافور على
 (الوجه كرامة لها) ولا يبرح شعره
 أى يحرم ذلك تحريما (ولا ينقص ظفره)
 الا المكسور (ولا شعره) ولا يجتن ولا بأس
 بجعل القطن على وجهه وفى بخارقه كدبر
 وقبل وأذن وذم ويوضع يداه فى جانيه لا على
 صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك (ومنع
 زوجها من غسلها ومسها) الامنة الثلاثة بجر
 على الامع) منية وفات الامنة الثلاثة بجر
 لان عليا غسل فاطمة رضى الله عنهم ما قلنا
 ههنا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه
 الصلاة والسلام كل سبب وزنب يقطع
 بالموت الا سببى وزنبى مع أن بعض الصحابة
 أنكروا عليه شرح الجمع للعنف

وذوى النصف هذا الحديث بلفظ كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا - يعني ونسب قائم اموصولة في الدنيا
والاشرة انهم قال عرفتموه أم كنتم يفتون على ذلك انني فيظهر من هذا أن قوله تعالى فاذا انقضى في الصور
فلا أنساب بينهم مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم والمعنى أن النسب يوم القيامة لا يتفق الا بنسبه صلى الله
عليه وسلم فهو نافع لمن اتسب اليه ولو بصاهرة أو رضاع (قوله وهي لا تمنع من ذلك) أي الفصل سواء دخل
بها أم لا كما في البحر ولعلها في حكم الشكاح لانها في العدة بخلافها اذا ماتت فانه لا عدة عليه لجواز نكاح
أربع له بعد موته وانكاح أخاتها فان قلت ان أم الولد تعتد بعد موت السيد بالحض أجيب بانه لم يسبق
عقد الشكاح بينهما حتى يتي أتره في الفصل بخلاف الزوجة (قوله ولو ذمتي) فان قلت لا تعرف سنة الفصل تعلم
أفاده في البحر قلت يرد عليه أن غسل الميت فرض كفاية على المسكين فلا يثبت قطعتهم بفعل الذمة الا أن يقال
ان الكلام في الجواز لا في اسقاط الفرض بشرط بقاء الزوجية حتى لو كانت مبانة بالطلاق وهي في العدة
أو حرمة بردة أو رضاع أو مصاهرة لم تغسله أو ارتدت بعد الموت أو قبلت ابنه أو وطئت بشبهة بجر (قوله
فلا يغسلونه) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه يغسله حلبي بزيادة (قوله في الزوجية) صوابه في الزوجية
لان الصلاحية للزوجة لا للزوجية (قوله لو بان قبل موته) فيه أنها حينئذ لا تصلح حال الموت ولا حال الفصل
فالاولى الاقتصار على المصنف (قوله أو ارتدت بعده) لان زوجية انقطعت بها ولو اعتبر حالة الموت لحان
غسلها لصلاحيتها حينئذ (قوله أو مات ابنه بشبهة) أي بعد الموت قبل الفصل لعدم صلاحيتها حلبي (قوله
زوال الشكاح) حلة للمسائل الثلاث (قوله لحل محل مسها حينئذ) أي حين اذا سلمت فاعتبرنا حالة الفصل ولو اعتبرنا
حالة الموت لم نعت لانها كانت مجوسية في حالة (قوله اعتبارا بحالة الحياة) فانما لو سلمت بعده وكان حيا يتي
الشكاح (قوله ولو بلأرأس) أو النصف ومعه الرأس كما في النهر (قوله ويبنى أن يكون حكمكم الحال الخ) قال
في مختصر الظهيرية وأجرة الحاملين والدخان من رأس المال ونحوه في البحر قال في الشر بنلابية وهو شامل
لكفن المرأة ونحوه وليس هو المختار لانه على الزوج قاله أبو السعود وهو مفروض فيما اذا جاز الاجرو وهو عند
عدم التعيين لا عند التعيين لانه قام بواجب عليه حينئذ وليس بان قام بواجب أخذ الاجرة عليه (قوله لا لاسقاط
الفرض الخ) فالنية لا بد منها لذلك وقد نقل ذلك صاحب النهر عن التجنيس حيث قال قال في التجنيس ولا بد
من النية في غسله في الظاهر اه يعني لاسقاط وجوبه ولا ينافيه ما في الخاتمة لو غسله أهله من غير نية الفصل
يجوز عند ناقائه محمول على جواز الطهارة لا على اسقاط الفرض اه قات الذي في البحر عن الخاتمة اجزاهم
ذلك وهو ظاهر في اسقاط الفرض عنهم وانما يظهر الكمال ما في التجنيس وعارضه في البحر بنص الخاتمة المذكور
واختاره الاسيحياني والاكمل ما في الخاتمة لان غسل الحلي لا يشترط النية فكذلك غسل الميت اه ويمكن
التوفيق بأن في المسئلة روايتين (قوله ولذا) أي لا اشتراط النية في اسقاط الفرض عن ذمة المكلفين قد يقال
ان اشتراط الفصل هنا لعدم وقوعه منهم أولا بخلاف المسئلة السابقة (قوله لانا أمرنا بالفصل الخ) بناء صاحب
الفتح على ما قاله صاحب التجنيس (قوله وتعليقه) أي الكمال بقوله لانا أمرنا الخ وهو صاحب النهر اه وبوم يتي
في التعليق لانه لم يظهر (قوله قد بره) أقول الذي ينبغي التعويل عليه أنهم اذا غسלוه سقط عنهم الفرض عنهم
وان لم تكن لهم نية كفاية الخاتمة وارتضاء الاكمل والاسيحياني وان وجدوه في ماء فلا بد من غسله لاسقاط
المأمور به ولا تنقص احدي المسكتين على الاخرى لفرق البين بينهما (قوله الاصل فيه) فليسبيل الملائكة
استفاد منه أنه شريعة قديمة وأن الواجب نفس الفصل وان لم يكن الفصل مكافا وله الميعاد ولأدبنا
آدم عليه الصلاة والسلام غسله أبو السعود (قوله ولا علامة الخ) نص على ما هو المعتمد من الخلاف أن العبرة
لامكان عند فقد العلامة وما اذا كان به علامة فيعمل بها اتفاقا وانما اعتد بها المكلفون عند فقد العلامة دلالة
المكان فحصل بها غلبة الظن بكونه مسلما (قوله والا) أي بأن كان في دار الحرب أي ولا علامة كجواهر الموضوع
وان كان هناك علامة عمل بها كما في أبي السعود وقوله لا أي لا يغسل ولا يغسل عليه (قوله لا يغسلونه) أي لا يغسلونه
ولا علامة في البدائع علامة المسكين أربعة الخضاب والخندان وبس السواد وحلق العانة نهر قال الخنوزي
في كون لبس السواد من العلامة نظر ادب لا يخص المسكين حتى يكون علامة قلت بل الغالب الا أن لبسه
أغبر المسكين (قوله اعتبر الاكثر) فان كان الاكثر مسلمين يغسلون وبه في عليهم وينوي المسلمون بالجماعة وان كان

(وهي لا تمنع من ذلك) ولو ذمتي بشرط بقاء
الزوجية (بخلاف أم الولد) والمدة والمكاتب
ولا يغسلونه ولا يغسلون على المنه ووجوب
(والمعتبر) في الزوجية (صلاحيتها) حالة
الفصل لا حالة (الموت) تمنع من غسله لو
بان قبل موته أو (ارتدت بعده) ثم سلمت
(أو مات ابنه بشبهة) لزوال الشكاح (وجاز
لها) غسله (لو أسلم) زوج الجوسية (فان
فاسلت) بعده محل مسها حينئذ اعتبارا
بحالة الحياة (وجذر رأس آدمي) أو أحد
شقيه (لا يغسل ولا يغسل عليه) بل يدفن الا
أن يوجد كثر من نصفه ولو بلأرأس
(والأفضل أن يغسل) الميت (بجنا فان ابني
الغاسل الاجر جازان كان غسلة غسلة الا
لغسله عليه وينبغي أن يكون غسل الميت
والخفاف كسنة ذلك سراج (ولو غسل) الميت
(بغير نية اجزا) أي طهارته لا لاسقاط
الفرض عن ذمة المكلفين (و) لذا قال
(لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا)
لانا أمرنا بالفصل فيجوز في الماء بنية الفصل
ولا نافيح وتعليقه بقوله أنهم لو صلوا عليه بلا
إعادة غسله صحيح وان لم يستطع وجوبه عنهم
قد بره وفي الاختيار الاصل فيه تفصيل
الملائكة لا آدم عليه السلام وقالوا يا أيها
هذه حنة موتاكم فروع لم يدر أم سلم
أم كافر ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى
عليه والا لا اختار موتانا بكمار ولا
ولا علامة بمالا كثر فان استوا وغسلوا

الكفاراً كثيراً الشكل أبو السعد وكيفية العلم بذلك أن يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت
 فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم) حكى قولاً في البحر من غير ترجيح (قوله ومحل الدفن) أي
 اختلف المشايخ فيه ولا رواية عن الإمام وصاحبه فقيل يدفنون في مقابر المسلمين وقال الهندواني يتخذ لهم
 مقبرة على حدة وهذا أحوط أبو السعد عن الجوى (قوله كدفن ذمية) تشبيهه في وقوع الخلاف أقاده
 أبو السعد (قوله لأن وجه الولد يظهرها) والولد مسلم تبعاً لآبائه فيوجهه إلى القبلة بهذه الصفة (قوله يمه)
 أي الميت الأم من الذكر والأنثى وإنما كان كذلك لأن من شرط الغسل أن يحل له النظر إلى المغسول فلا يغسل
 الرجل المرأة ولا المرأة الرجل الفعل والمحبوب والمحبى وقوله المحرم أي بغض حائل على يده في حق الرجل والمرأة
 وهذا إذا كانت حرة وإن كانت أمة يمهها الأجنبية بغضاً وبمثل المحرم للرجل أمته وزوجته قاله في البحر لكن
 فيه نظر بالنسبة إلى الزوجة فأنما تغسله كما تزوه والذي في النهر (قوله فإن لم يكن) المحرم يكن نامة (قوله
 فالأجنبي) أي فالشخص الأجنبي المصادق بالانثى بالنسبة إلى الرجل وبالرجل بالنسبة إلى الأنثى وقوله بخرقة
 المراد بها حائل يمنع المس (قوله ويقيم الخنثى) أي على الظاهر من الرواية أشار إليه في البحر وقيل يغسل في نوبه
 (قوله والا) أي لا يكن الخنثى مرأهاً فإن لم يبلغ حد الشهوة كما في النهر وقدره في الأصل بما قبل التكلم وقوله
 فكفيرة أي من الصغار والصغار لأنه ليس لأعضائهم ما حكم العورة وعن أبي يوسف أكره أن يغسلها إلا الأجنبية
 أبو السعد عن الخانية (فروع) لومات في بيته فضالت الورثة لا ترضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لأن غسله
 في بيته من حوائجه وهي مقدمة على الورثة ولومات عنها وهي حامل فوضعت لا تغسله وأيسر على من غسل
 متغسل ولا وضوء بصر أي وجوباً بل ندباً (قوله ويسن في الكفن الخ) أما أصله ففرض كفاية بالنظر لما ساقه
 المسلمين شرباً لالبسة ويجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه له لو كان حياً وكذا المرأة وأجبه الألباض
 والجديد وغيره سواء بعد أن يكون نظيفاً واعلم أن الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدين إلى قدره
 ما لم يتعلق بعينه حق الغرماء كالأهل والميسر قبل القبض فان تعلّق به ذلك فالبايع والمرثمن أحق به من كل أحد
 نهر وانما سنّ التثليث لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بحولية وهو بفتح السين
 وضعها نسبة إلى سحول قرية باليمن أو الذي يتصر الشياطين فانه يسمى نحولاً كما في المواهب (قوله أزار) هو من
 القرن إلى القدم كالإضافة كذا قالوا وبحث فيه الكمال بأنه يغسني أن يكون أزاراً لميت كآزار الخبي من السرة
 إلى الركبة لأنه صلى الله عليه وسلم أعطى اللاتي غلن ابنته حقوه وهو في الأصل معقد الأزار وقال عليه
 الصلاة والسلام في المحرم الذي مات كفنوه في نوبيه وهما ثوباً أحرامه أزاره ورداؤه ومعلوم أن أزاره من
 الحقن نهر وبحر وما قاله الجوى بأنه يحتمل أن يكون ذلك لعدم ملك المحرم غير أزار أحرامه وردانه فيكون من
 كفن الضرورة لا يدفع البحث لأن مخالفة في الأزار بين الخبي والميت لا بد لها من دليل وحيث لم يرد دليل المخالفة
 كان ينبغي التسوية بين أزاريهما أذهوا الأصل عند عدم ورود دليل المخالفة أبو السعد وقد كان يحطري
 ذلك كذا حق رأيت هذا (قوله ونحس) هو من المنكب إلى القدم بلا ذخايرص لأنها تفصل في قبض الخبي
 لتبس أسفلها لمشي وبلا جيب يركب ولا يكف أطرافه ولو كفن في قبض الحياة قطع جيبه وكما كذا في التبيين
 والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر بحر (قوله ولصافه) قال الجوى وهي التي تبط على الأرض أولاً
 وهي الرداء كما في البرجندى أبو السعد (قوله وتكره العمامة) أي على رأسه داخل اللقافة وهي محل الخلاف
 وأما ما يفصل على الخشبة من العمامة والزينة ببعض الخبي فهو من المكروه بخلاف ما تقدم أنه يكره فيه
 كل ما كان للزينة (قوله واستحسنها المتأخرون للعلماء الخ) ويجعل الذنب على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار
 عينا ويلف ذنبه على كوره من جهة يمينه كما في القهـ تاني واحترز بالعلماء عن الأوساط فلا يجمعون كما في النهر
 عن السراج (قوله والاشراف) زاد في الظهيرة الملوحة أي أولاده (قوله ولا بأس بالزيادة) هذا هو المذكور
 في غاية البيان كما في النهر ثم قال فلا اقتصار على الثلاث لأن كونه الأقل سنونا وصرح في المجتبى بكراهة
 الزيادة فإن جلت الكراهة في عبارته على التنزيه كان المال واحداً ثم قوله فلا اقتصار الخ لا يظهر لأن هذا هو
 المتقول في كفته صلى الله عليه وسلم فالسنة هي الثلاث ومخالفتها تكره تنزيهاً واستثنى من الكراهة في روضة
 الزندوسق ما إذا أوصى بأن يكفن في أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما إذا أوصى أن يكفن في نوبين فانه يكفن

واختلف في الصلاة عليهم ومحل الدفن كدفن
 ذمية حلي من سلم قالوا والأحوط دقها
 على حدة ويجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجهه
 الولد يظهرها ماتت بين رجال أو هو بين نساء
 يمه المحرم فان لم يكن فالأجنبي بخرقة ويقيم
 الخنثى المشكل لو صرافها أو لا فكفيرة فيغسله
 الرجل والنساء فيم تغسلها وصلى عليه ثم
 وجب له أزار وقبض ولقافة وتكره العمامة
 الكفن في الأزار (في الأمام) مجتبى واستحسنها
 للميت المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة
 على الثلاثة

في ثلاثة ولو أوصى أن يكفن بأحد درع كفن كفنًا وسطًا اه بحر والباقي بعده ميراث أبو السعود وفي الظاهرية
ويكفن في كفن مثله وهو أن ينظر إلى ثيابه في حياته للجمعة والميراث في المرأة ما قبله زيادة أبو جراح
فقول الحدادي وتكره المغالة في الكفن بمعنى زيادة على كفن المثل (قوله ويحسن الكفن) مع عدم الزيادة
على كفن المثل وعدم الزينة (قوله فأنهم يتزاورون فيما بينهم) ان قلت ان الزنا والروح ولا كفن عليه آيات المقصود
هو قوله وينتخرون ان قلت ان التناحر مذهبهم وهو لا يكون في الآخرة والقبر أول منزلة منها أجب
بأن المراد السرور والفرح لا حقيقة التناحر واعلم أن محل ذلك في الكفن الحلال (قوله ولهها) أي للأنثى
ولورقيقة (قوله درع) بهمة وهو مذكر بخلاف درع الحديد فانه مؤنث نهر من غايه البيان (قوله أي قبص)
انما فسر به دفن المايته وهم أنه هو الذي يلبس فوق القصة كما في المغرب قال في البحر والتعسير بالقصة
أولى لان ذكر المايته أولى من الموهوم (قوله وخمار) بكسر الخاء ما نطق به المرأة رأسها قال العلامة بكسر
الخاء ثلاثة أذرع بذراع الكبرياء يجعل على وجهها اه أبو السعود عن الجوى (قوله وخرقة) الأولى
أن تكون من اللين إلى الفخذين نهر عن الخانية (قوله وكفائه الخ) هو أولى اذا كان بالمال قلة وبالورثة كثرة
وكفن السنة أولى في عكسه ويكره أن يكفن في ثوب واحد حال الاختيار لانه في حال حياته يجوز ملاته في ثوب
واحد مع الكراهه في كرهه الاقتصار عليه في الموت ولو كان له ثلاثة أثواب وعليه دين لا يباع شيء منها له
لا في حال حياته ولا موته بحر (قوله في الأصح) وقيل قبص ولفافة نهر ولا كراهة في كفن الكفاهة كما في البحر (قوله
ولهها ثوبان) هما اللفافة والازار (قوله ويكره أقل من ذلك) ظاهر اطلاقه أنها ثوب عريضة ويدل عليه ما في البحر
عن التبيين أن ما دون الثلاث في حقها كفن الضرورة ولا بصار له إلا بتعذر السنة والكفاهة (قوله وأقله ما يعم
البدن) استدلاله بحديث مصعب حيث مات ولم يكن عنده إلا ثوب واحد فيه خطوط سود وبض فكان
إذا غطى رأسه بدت رجلاه وبالعكس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالأذخر فلو كان
يكفي ستر العورة لما أمر بتغطية رجليه بالأذخر (قوله ويلف بسارته ثمينه) الضميران للازار وأثوابه إلى أن كلا
من الأزار واللفافة يلف لفافاً مستقلاً لانه أمكن في السر (قوله ليكون الأيمن على الأيسر) عدله للترتيب المفاد
بهم (قوله ضميرتين) ظاهرهما أنه يضر ويحتمل أن المراد به قسمين (قوله تحت اللفافة) انما اقتصر عليها لأنها
مبسوطة هي والازار معافهما كأنه شيء الواحد ولو قال تحت الازار يفهم منه أنه تحت اللفافة لكان أولى
ولم يذكر الخرقه وفي البحر ثم الخرقه فوق الأكفان وفي الجوهرة توضع الخرقه تحت اللفافة وفوق الازار والقصة
وهو الظاهر اه (قوله كما مر) أي من أنه يلف بدار ثمينه (قوله وبه قد) من أعلاه وأسفله صيانة عن الكشف
(قوله كما مر آتية) لأنه يجب الحرير والمصفر والمزغفر احتياطاً نهر (قوله والمحرّم كالخلال) فيه على رأسه
وبطيب (قوله والمراحم كالبالغ) الذكور كالأناث كالأنثى حلي (قوله ومن لم يراحم) أي من الذكور
(قوله ان كفن في واحد) والأولى تكفينه في ازار ورداء كما تفيد عبارة البحر وأما غير المراهقة فعن محمد كفنها
ثلاثة وهذا أكثر بحر (قوله والسقط) ظاهره ولو مستعين بالخلق (قوله ولا يكفن) أي لا يراعى فيه سنة الكفن
(قوله كالعضو) أي كما اذا وجد عضو من ميت ولو كان ذلك الميت كفن أولاً أو كان العضو قد يم (قوله منبوش)
أي ضاع كفته وأفاد بقوله ماري أن البابس لا يبعد كفته أي على وجه السنة بل يلف ويحصر (قوله لم يتسخ)
الأولى حذفه لتصريح المصنف به (قوله يكفن) فان كان قد قسم الميراث أوجب القاضى الورثة أن يكفئوه من
الميراث وان كان عليه دين فان لم يكن قبضه القرماء يبدأ بالكفن لانه بقي على ملك الميت والكفن مقدم على الدين
وان قبضوه لا يسترد منهم بل على الورثة لانه زال عنه ملك الميت بخلاف الميراث بحر (قوله أحد عشر) ذكرها
في البحر وهي الرجل والمرأة والمراحم المشتهى والمراهقة كذلك والصبي الذي لم يراحم والصبيبة التي
لم تراهق والسقط والأنثى المشكل والمحرّم والمنبوش الطرى والمنبوش المتسخ انتهى والمؤلف أبسط من لم يراحم
من الأنثى وقد نهت عليه وعلم منه أن قوله والمراحم كالبالغ فحسب صورتهان وقول المصنف وأدى منبوش
الخ فحسب صورتهان أيضاً (قوله ببرود) هي ما تخذ من الصوف واستعمل لا بأس هنا بمعنى الإباحة لا لما خلافة
أولى منه (قوله وفي النساء) أي في أكتافهن (قوله لجواز) أي التكفين المفهوم من الكفن (قوله بما يجوز
إسبه حال الحياة) فلا يجوز للرجال كفن الحرير (قوله أو ما كان يصل فيه) مروى عن ابن المبارك (قوله على من

ويحسن الكفن الحديث حسنوا كفن
الموتى فأنهم يتزاورون فيما بينهم ويتناخرون
بحسن أكتافهم ظهريه (ولهادريج) أي
قبص (وازار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها
ثوبها) وكفائه له ازار ولفافة
ثوبها) وبطنها (وكفائه له ازار ولفافة)
في الأصح (ولهها ثوبان وخمار) ويكره
أقل من ذلك (وكفن الضرورة لها ما يوجد)
وأقله ما يعم البدن وعند الشافعي ما يستر
العورة كالخني (تبسط اللفافة) أو لا (نهر يسط
الازار عليها ويقع من وضعه على الازار
ويلف بسارته ثمينه ثم اللفافة كذلك)
ليكون الأيمن على الأيسر (وهي تلبس الدرع
ويجعل شعرها ضميرتين على صدرها فوقه)
أي الدرع (والخمار فوقه) أي تحت
اللفافة) ثم يفعل كما مر (وبعد الكفن ان
خيف انتشاره وخشي مشكل كما مر آتية)
أي الكفن والمحرّم كالخلال والمراحم
كالبالغ ومن لم يراحم ان كفن في واحد
تجاوز السقط واللبس ولا يكفن كالعضو من الميت
(وآدى منبوش طرى) لم يتسخ (يكفن
كالذي لم يدفن) مرة بعد أخرى (وان يتسخ
كفن في ثوب واحد) وإلى هنا صار المكفنون
أحد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها
في المجتبى (ولا بأس في الكفن ببرود وكان
وفي النساء بحرير ومن عفر ومعه صفر لجواز
بما يجوز لبسه حال الحياة وأحبه البياض
أو ما كان يصل فيه (وكفن من لا مال له على
من يجب عليه فقته)

نجيب عليه نفقته) أي وكسوته، نها وكفن العبد على سيده والمرهون على الرهن والمبيع في يد البائع عليه كنفقته
 حنح (قوله فان نفقدا) كاخوة أشقة وأخوات كذلك (قوله فلي قدر ميراثهم) فعلى الذ كرضف ماعلى الاتى
 (قوله واختلف في الزوج) أي هل يجب كفن زوجته عليه (قوله والفتوى على وجوب كفنها عليه) غنية
 كانت أو فقيرة غنيا كان أو فقيرا وصححه الولوالجي في فتاواه من النفقات وقيل نجيب في بيت المال وقيل نجيب
 عليه ان كان موسرا وانظر لو أراد الزوج التكفين بكفن الكفاية هل يطالب بكفن السنة وظاهر قولهم
 ان كفن الكفاية لا كراهة فيه أنه لا يطالب بأكثر منه (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) بأن لم يكن فيه شيء
 (قوله أو منتظما) أي مستتبعا بأن كان عامرا أو لا يصرف مصارفه (قوله فعلى المسكين) أي العالمين به وهو فرض
 كفاية بأنهم يتركه جميع من علم به (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا اقرا سألوا الناس أي الاغنياء
 وهذا بخلاف الحنفي اذ لم يجدوا يابصلي فيه ليس على الناس أن يسألوا نوبالان الحنفي يقدر على السؤال بنفسه
 والميت عاجز أبو السعود عن البحر (قوله والا كفن به مثله) أي لا يعلم مثله ما اذا علم ولم يقبل الفضل (قوله
 والانساق) أي لا يوجد محتاج الى الكفن (قوله وظاهره) أي ظاهره وقوله نوبا (قوله ولو كان في مكان
 الخ) قال في البحر حتى يريان وميت ومعهما نوب واحد فان كان للحنفي فله لبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج
 اليه وان كان في مكان الميت والحنفي وارثه يكفن به الميت ولا يلبيه لان الكفن مقدم على الميراث اه أبو السعود
 (قوله والصلاة عليه الخ) قبل هي من خصائص هذه الامة كالوصية بالثلث ورد بجديت ان آدم عليه السلام
 لما حضرته الوفاة زالت الملائكة وغسلوه وكفنوه في وتر من الثياب وصلوا عليه ولحد أي بمكة كما ذكره ابن
 العماد وقالوا الولده هذه سنة من بعده فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حله على أنه بالنسبة لجهد التكبير
 والكيفية ولم تشرع يوم موت خديجة وماتت قبل الهجرة ثلاث سنين وفي النهر عن بعض الشافعية لم أرنا
 صريحا في أنها هل شرعت بمكة أو بالمدينة وقد فتى حواء عند آدم كما في النهاية وكان الامام في صلاتها
 شيت ومناه أيض الرأس وفي المشكلات أول من صلى عليه صلاة الجنائز هائل حين قتله أخوه قاييل
 على تزويج اقليما وكانت أخت هائل فادخله في كتيب رمل من مخافة آدم ثم أخرجه جبريل آدم عليه
 السلام فأخرجه وجع أولاده للصلاة عليه فدخل ابليل تحت التابوت وتغنى أن يركع آدم أو يسجد أو يوقى
 برأسه فنزل جبريل وأمرا آدم بالصلاة قائما وسبب وجوب الميت فلذا تكرر بذكره وبشرطه أن لا يكون
 فاعلا أحد أبويه ولا قاطع طريق ولا مكابرا ولا خنا فافاده في شرح المتن (قوله صفته بفرض كفاية) لان
 في إيجابها على الجميع استحالة أو حرجا وما أفقد الصلاة أفقد لها الامتداد وتكره في الاوقات المكروهة وصح
 الاستغلاف فيها بحرقه على الكبير أفضل من الصغير هستان (قوله لانه أنكر الاجماع) أي الامر بالجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضرورة (قوله اسلام الميت) اما بنفسه أو بإسلام أحد أبويه أو بتبعية الدار وإذا استوصف
 البالغ الاسلام فلم يصغه ومات لا يصلي عليه أبو السعود عن الظهيرية (قوله وطهارته) أي طهارة بدنه ونوبه
 وكانه (قوله ما لم يهل عليه التراب) ولو دفن ولم يهل عليه التراب يخرج ويفسل ويصلي عليه (قوله استحصانا)
 وجهه أن الأولى فاسدة لادائها على غير طهارة مع القدرة وقد سقطت الطهارة حينئذ لتهذرها وقيل تنقلب
 الأولى صحيحة عند تحقق العجز فلا تعاد (قوله ومكان) فان كان الميت على السرير وهو طاهر جائز وان كان على
 الارض وهي نجسة جازت أبضا على ما في الفوائد وجزم في القنية بعدمه نهر ووجه الجواز أن الكفن حائل بين
 الميت والارض ووجه العدم أن الكفن تابع فلا يعد حائلا والحاصل أن المراد بالمكان الذي اشترطت طهارته
 اما السرير أو الارض ان لم يكن سريرا فاد اوضع على السرير لا تشرط طهارة الارض اتفاقا أبو السعود وبشرط
 طهارة الكفن اذا شق ذلك لما في الخزانة أنه ان تجس الكفن بنجاسة الميت لا يضرب دفعا للخرج بخلاف
 الكفن المتجس ابتداء (قوله أعيدت) لانه لا صحة لها بدون الطهارة فان لم تنصح صلاة الامام تنصح صلاة القوم
 بحر (قوله كالأمت امرأة) أي رجالا (قوله له قوط فرضها باو احد) فلوا عادوا تكرر ولم تشرع مكررة قال
 في البحر وتبين بذلك أن الجماعة فيها ليست بشرط (قوله تأمل) أشار به الى وجه اشتراط البلوغ وذلك أن صلاة
 الجنائز لا يتنفل بها والصبي لا يقع فعله ففرضه فلا تنصح صلاة من اقتدى به لعدم صحة اقتداءه المفترض بالمتنفل
 لا صلاته لعدم وقوعها ففرض اه حلي وباعتبار هذا الشرط وسر العورة والطهارة بأقسامها في الامام

فان تعددوا فعلى قدر ميراثهم (واختلاف في
 الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه)
 عند الثاني (وان تركت مالا) خاتمة ورثته في
 البحر بأنه الظاهر لانه ككوتها (وان لم يكن
 ثمة من تجب عليه نفقته ففي بيت المال فان لم
 يكن بيت المال معه ورا أو منتظما (فعلى
 الميت بنفسه) فان لم يقدروا سألوا الناس
 له نوبا فان فضل شيء رد للمستحق ان علم والا
 كفن به مثله ولا تصدق به محجبي وظاهر انهم
 لا يجب عليهم الاسوال كفن الضرورة
 لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا
 (قوله لا الكفاية) ولو كان في مكان ليس فيه الا
 تكفيتها (قوله يخرج الكفن عن مكان التبرع
 والصلاة عليه) صفتها (فرض كفاية)
 بالاجماع فيكفر منكرها لانه أنكر الاجماع
 فقتله (كدفنه) وغسله ونجسها فانها فرض
 كفاية (وشرطها) سنة (اسلام الميت
 وطهارته) ما لم يهل عليه التراب فيصلي على
 قبره بلا غسل وان صلى عليه أو لا استحصانا وفي
 القنية الطهارة من النجاسة في نوب وبدن
 وبكاف وترا العورة بشرط في حق الميت والامام
 جميعا فلواتم بلا طهارة والقوم بها أعيدت
 وبكسه لا كالأمت امرأة ولو أمة له قوط
 فرضها باو احد ونبي من الشرط بلوغ الامام

تأمل

والميت تزيد الشروط على ستة (قوله حضوره) أي كاه أو أكثره كالنصف مع الرأس برهان (قوله ووضعه) أي على الأرض أو على الأيدي قريباً منها فاستأنى من المحيط ولا يصل عليه محمولاً على الاعتناق والظاهر أن اشتراط وضعه بانتظار المدرك الذي لم يفقه شيء من التكبير خلف الإمام من غير خلاف أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف ألا ترى إلى ما سبق أني من أنها إذا رفعت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي بها ما لم يتباعد على قول اه أبو السعود (قوله فلا تصح على غائب) محتمل للحضور ولو قال فلا تصح على كافر وغير مظهر وغير مستور ولا إمامة صبي لاستوفى محترقات الشروط (قوله ومحمول على نحو المحمول على الاعتناق والموضوع خلفه) وكذا لو كان الموضوع أقله (قوله لأنه كالأمام من وجهه) فلذا اشترط طهارته وإسلامه وستر عورته وكونه جهة القبلة (قوله لصحتها على الصبي) أي ولو كان إماماً من كل وجه لما صححت الصلاة عليه (قوله وصلاته النبي صلى الله عليه وسلم) جواب عما أورد على قوله فلا تصح على غائب والتجاني بكسر النون وقصها واسمه أصحمة وهو ملك الحبشة نعاه النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وصلى عليه معهم حين أعلمه الله تعالى بموته وقوله لغوية فهي مجزئة دعاء (قوله أو خصوصية) له صلى الله عليه وسلم أورد في سريره ورآه النبي صلى الله عليه وسلم ورؤية الإمام تكفي وإن لم يره القوم قال في البحر وقد أقام الكمال في الفتح الدليل على كل منهما (قوله لو وضعوا الرأس موضع الرجلين) بأن وضعوا الرأس جهة يسار الإمام وقوله وأساساً أفاد أنه مكروه تنزيهاً (قوله ولو أخطوا القبلة محتمل وقوله وكونه لا قبله) (قوله صحت أن تحموا) قاله القزويني فرض ولو تركوه عمداً لا تصح (قوله أيضاً) أي كباقي التكبيرات (قوله فلذا) أي لكونها ركناً لا شرطاً لم يجز بناه أخرى عليها لأنه لو نواها للآخرى أيضاً صير مكبراً ثلاثاً وأنه لا يجوز زجر (قوله التعميد والثناء) اختلف فيما يقوله بعد التكبير الأولى فقصيل يحمد في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانك اللهم ويحمد ذلك الخ وجعل في الجوهرة عطف الثناء على الحمد من عطف التفسير وظاهر ما ذكر أنه لا يقول وجل ثناؤك وهو خلاف المحفوظ وفي البرجندي عن الخزائن لأبأس بقراءة الفاتحة بنية الثناء وإن قرأها بنية القراءة كره فقرياً وما يحسنه الشربلاني من أنه لا مانع من قراءتها بنية القراءة مراعاة لخلاف الشافعي فإنه يقول بفرضيتها مردوداً بأنه إنما تنحب المراعاة إذا لم يرتكب مكروه مذهبه وبما في البحر من أن قراءتها لم تنب عنه عليه الصلاة والسلام وفي الخصائص لما غسل وكفن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بعد رمي البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار منهم ما ثم صفوا صفوا فبالأولمهم أحد وأبو بكر وعمر في الصف الأول وقالوا حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إنا نشهد أنه بلغ ما أنزل الله ونصح لأمته وبجاهد في سبيل الله حتى أمزقه دينه ونعت كالمسته وآمن به وحسبه لأشريكه فأجعلنا الهاشميين يتبع القول الذي أنزل الله وأجمع بيننا وبينه حتى نعترفه بنا وتعرفنا به فإنه كان بالأمم من رؤوفاً رحماً لا يفتني بالإيمان بدلاً ولا يشترى به غنى أبداً وبؤس الناس على دعائهم ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قبل أنهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقبل أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر مجمع عليه اه أبو السعود (قوله من أن الدعاء ركن) لقولهم إن حقيقة الدعاء والمقام من الدعاء (قوله والتكبير الأولى شرط) قال لأنها تكبير الإحرام (قوله رده في البحر بتعريضهم بخلافه) فقد صرح صاحب المحيط بأن الدعاء سنة وقولهم في المسبوق يقضى التكبير تسعاً بغير دعاء يدل عليه وبه دم جواز بناه أخرى عليها ولو كانت شرطاً لجاز وفي الغاية لسروحي فإن قلت التكبير الأولى للإحرام وهي شرط وقد تقدم أنه يجوز بناه الصلاة على الصبي الشرعية الأولى لكونها غير ركن قيل في الجواب التكبيرات الأربع في صلاة الجنائز متعاقبة مقام أربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاة النافلة اه (قوله بغاية) روى أن علياً كرم الله سبحانه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يشكر عليهم فكان إجماعاً من (قوله وقطاع طريق) لأنهم غفلة البغاة من (قوله فلا يغسلوا) زجر اللهم وإنما صرح بعدم الغسل لأن ظاهر كلامه يفيد أن المنى الصلاة لا الغسل والأولى فلا يغسلون بآيات التور وفي ذلك تنفير عن مثل فعلهم فتعود نفقة ذلك على عامة المسلمين (قوله ولو بعده) بأن أخذوا وقتاً بعده وهذا التفصيل قاله الصمد والشهيد قال الرضائي وهذا تفصيل حسن أخذه الكبار من المشايخ وروى عن محمد عدم الفرق بين

ونشرها أيضاً حضوره (وضعه) وكونه هو أو أكثره (إمام المحلى) وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وهو موضوع خلفه لأنه كالأمام من وجهه دون وجهه لصحتها على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على التجاني لغوية أو خصوصية وصحت لو وضعوا الرأس موضع الرجلين وأساوان فعمدوا ولو أخطوا القبلة صحت أن تحموا والالا مفتاح السعادة (المسألة) والاربع فالأولى ركن (التكبيرات) الأربع فالأولى ركن أخرى عليها أيضاً لا شرط فلا بد الم يجوز بناه أخرى عليها (والقيام) فلم تجز فاعداً بلا عدد (وسننها) ثلاث (التعميد والثناء والدعاء فيها) ذكره الزاهد في وغيره وما فهمه السكال من أن الدعاء ركن والتكبير الأولى شرط رده في البحر بتعريضهم بخلافه (وهي) فرض (على طريق) فلا يغسلوا ولا يصل عليهم (إذا قبلوا في الحرب) ولو بعده صلى عليهم

بأن قطع لها سفات أو جلد للزنا فأتاه أبو السعود (قوله) وكذلك أهل عصبة (بضم العين وسكون الصاد المهملة في القاسم) العصبة بالضم من الرجال والخيل ما بين العشرة إلى الأربعين واعتصموا صراوا عصبة له وذلك كما هل كلابازي وديروازي وسعد وحرام بصرو قيس وعين يعرض البلاد (قوله بسلاح) أما إذا كان بغير سلاح فلا يعطى حكم قاطع الطريق كما يفيد هذا التقييد (قوله خنق غير مرة) فصار عادة له أما إذا خنق مرة واحدة فلا يعطى هذا الحكم ولا يقتل بل الديية فيه على العاقلة وذكر الشريفة لابي أن أهل العصبة والمكابر واخذوا يفتنون (قوله ولو عمدا) أقاد بالبالغة أن قاتل نفسه خطأ له هذا الحكم قال في البحر وهو شهيد فتنال الثواب في الآخرة لأنه قصد الهلاك لنفسه (قوله ورجع الكمال قول الثاني) يعني أبا يوسف فاختلف التصحيح (قوله وألحقه في النهر بالبالغة) فلا بد خامسا (قوله يرفع يديه في الأولى) كما يرفع في التعريرة وهذا ظاهر الرواية كما في البحر (قوله وهو سبحانه اللهم الخ) أي الشناء المفهوم من ينشئ (قوله كما في التشهد) بأن يذكر الصلاة والبركة والرحمة مع زيادة السيادة وتكرار أن جدي مجيد وفي القهستاني عن الجلابي يصلي بما مضى من الصلاة واتباع المسنون أول (قوله بعد الثانية) قال أبو السعود مجتهد بصدقه الصلاة بعد الدعاء الأولى لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعبدوا إلا الله وحده لا شريك له والذين هم لخلقهم غافلون (قوله يرفع يديه في الأولى) كما يرفع في التعريرة وهذا ظاهر الرواية كما في البحر (قوله والمأثور أولى) وهو كما في حديث إبراهيم الأشعل عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإننا نأمر بآثارنا ورواه الترمذي والنسائي ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه اللهم من أحبيته منا فاحبه على الإسلام ومن توفيته منا فوفقه على الإيمان وفي رواية أخرى ومن توفيته منا فوفقه على الإسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه فتح القدير والمراد بالشاهد الحاضر بدليل مقابلته بالقائب وقوله وصغيرنا أي لغفر له ذنبا اقترفه بعد بلوغه والمراد الصغير بعد البلوغ داخل في الكبير ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة قال حفظت من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف حتى غميت أن أكون ذلك الميت ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات المجرمين والمجرئات (قوله وقدم فيه الإسلام الخ) قال العلامة الوافي لا يعني مناسبة الإسلام بالحياة ومناسبة الإيمان بالموت فإن الإسلام يكون بالأعمال المكف بها وذلك لا يكون إلا في الحياة وصحة البدن والإيمان مداره الاعتقاد وذلك هو المعبر عنه الموت أبو السعود (قوله مع أنه الإيمان) أعلم أن الإسلام على وجهين شرعي وهو معنى الإيمان والغوى وهو معنى الاستسلام والانقياد كما في شرح العمدة للنسفي فقول الشرح مع أنه الإيمان فاطر إلى المعنى الشرعي للإسلام وقوله لأنه مني فاطر إلى المعنى الغوى له وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالإيمان وهو معنى الإسلام الشرعي وقوله والانقياد أي الذي هو معنى الإسلام الغوى اه حلي (قوله وهو العمل) تفسير الانقياد بالعمل لا يظهر قتال (قوله بلاد دعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا لا تزغ قلوبنا الخ أرسجان ربك رب العزة الخ وألهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا ونهر (قوله وأبالميت الخ) كذا في التبيين والفتح وفي الظهيرية ولا ينوي الميت بهما بل ينوي من في عينه بالأولى ومن في يساره بالثانية اه وهو ظاهر لأن الميت لا يخاطب بالإسلام حتى ينوي به أذ ليس أهلا له بغير وأقره في النهر قلت الظاهر الأول لأن المقصود منه طلب الأمان من الله تعالى وهو أهل الأمان بل هو أحوج من غيره لو حدثه وغربته كيف وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل على المقابر يقول السلام عليكم دار قوم صالحين وإن شاء الله بكم لاحقون (قوله وبسر الكل) أي الشناء والدلالة والدعاء والسلام وظاهره ولو كان (قوله لكن في البدائع العمل في زمانا) انما عمل عليه

لأنه حدث أو قاصص (وكذا) أهل عصبة (ومكابر في مصر) لا بسلاح وخنق (خنق غير مرة ففكهم كالبالغة) (من قتل نفسه) ولو عمدا يغسل ويصلى عليه (به يفتي وان كان أعظم وزرا من قاتل غيره ورجع الكمال قول الثاني بما في مسلم أنه عليه السلام أي برجل قتل نفسه فلم يغسل عليه (لا) يصلى على (قاتل) (وهو المأثور أولى) (كل تكبيرة فاقعة مقام ركعة) (يرفع يديه في الأولى فقط) وقال أئمة بلخ فركها (ويفتي بعدها) وهو سبحانه اللهم وجهه ذلك ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التشهد (بعد الثانية) لأن تقدما (وبه) وبعد الثالثة) بأمر (سنة الدعاء) (والمأثور أولى) وقدم فيه الإسلام مع الآخرة (والمأثور أولى) عن الانقياد فكانه دعاء أنه لا إيمان لأنه مني عن الانقياد وأما في حال في حال الحياة بالإيمان والانقياد وأما في وجود الوفاة فالانقياد وهو العمل غير وجود (وبس) (بعد الرابعة) تسليتين ما ربا الميت مع القوم وبسر الكل إلا التكبير زليحي وغيره لكن في البدائع العمل في زمانا

لأنه لم ينص على ذلك في ظاهر الرواية (تنبيهان) الأول في الفوائد الساجية إذا سلم على ظن أنه أتم التكبير ثم علم أنه لم يتم فإنه ينبغي لأنه سلم في محله وهو القيام فيكون معذورا الثاني في الظهيرة وغيره جازل كبير على جهالة تجي بجهالة أخرى فكبير نوي أو نوي أن لا يكبر على الأول فقد خرج من الأولى إلى صلاة الثانية وإن كبر الثانية بنوي بها عليهما لم يكن خارجا بغير (قوله على الظهر بالتسليم) ويسن خفض الثانية فمستأنى (قوله في الأولى) أي بهد التكبير الأولى (قوله ويكره) أي تحريما كامرا (قوله وأفضل صفوها) والأولى أن تكون ثلاثة صفوف لما ورد أنه من صلى عليه ذلك غفر له كما في الفهستاني ومجمع الأنهر (قوله أظهار للتواضع) أي فيكون ذلك أدعى لقبول شفاعته (قوله لأنه منسوخ) أي التكبير الزائد على الأربع منسوخ لأن الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى النخس والسمع والتسبع واكثر من ذلك إلا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ما فيها ما قبله كذا في الحلبي عن الامداد وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات وبعت عليها إلى أن توفي فتسخت ما قبلها أبو السعود (قوله فيمكث المزمع الخ) لما كان قول المصنف لم يتبع ما دعا بالقطع وبالاتظار ودفعه ببيان المراد منه (قوله به يفتي) رحمه في فتح القدير بأن البقاء في حرمة الصلاة بهد فراغها ليس بخطأ مطلقا إنما الخطأ في المتابعة في الخامسة بغير روى عن الامام أنه سلم الحال ولا ينتظر تحقيقا للمخالفة (قوله هذا) أي عدم المتابعة (قوله وينوي الاقتراح بكل تكبيرة) لجواز أن تكبيرة الامام للاقتراح الآن وأخطأ المبلغ بغير (قوله وكذا في العهد) فإنه إذا زاد على المنزوع ولم يكن سمع من الامام فإنه يتابع فيما زاد على ذلك وينوي بكل تكبيرة الاقتراح (قوله ولا يستغفر فيها لصبي الخ) أي لا يأتي باستغفار زيادة على دعا البالفيز والمراد بالجنون والموت والاميان فان العارضين لا يستغفرون الذنوب السابقة انتهى الحلبي (قوله بعد دعا البالفين) أفاد أنه يأتي به وهو ما في الجمع عن شارح المنية وما في الحلبي من أن دعا البالفين فيه استغفار للصبي فيناق قول المصنف ولا يستغفر فيها لصبي إلا أن يراد بالدعاء اثنتاه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم محتاف للمنفوق وقوله فيه استغفار للصبي فيناق قول المصنف ولا يستغفر الخ مردود بأن الصغير محفل أن المراد به الذنب الصغير والمراد التعيم كما مر وبأن المراد لا يستغفر يستغفارا زائدا على ما في دعا البالفين (قوله أي سابقا إلى الخوض) حله على معناه اللغوي والذي في النهرو وغيره تفسيره بالمتقدم أي مصلح والديه في دار القرار وقبل هو الاجر المتقدم قاله الهيني وغيره (قوله وهو) أي قوله اللهم اجعله مسافرا الخ دعا له أي للصبي أيضا أي كما هو دعا لوالديه والمصلين لأنه لا يهي الماء لدفع الظما أو مصلح والديه في دار القرار الامن مكان متقدما في الخبر وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعا للاحياء ولا تقع للميت فيه (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) أي فهذا مما يقتضي تقدمه في الخبر وقوله حسنات الصبي أي ثوابها وقوله لا لآبويه وقيل هي لهم ما وقوله بل لهم الظاهر أن معلمه الخير كوالديه (قوله واجعله ذكرا) الذي في الكنز وأقره شارحوه واجعله نسأبرا واجعله نسا ذكرا وفي النهرو قيل الفرق بين الاجر والثواب أن الثواب هو الحاصل باصول النسخ والاجر هو الحاصل بالكمالات لأن الثواب لغه بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر اطلاق أحدهما على الآخر (قوله ذخيرة) بيان معنى ذخرا من ذخرت الشيء أخره بالفتح وهو معنى قول بعضهم خبرا بآقبا خبر (قوله وشافعا) أي لغيرة نهر (قوله مشفعا) بفتح الفاء قبول الشفاعة وفي بعض الكتب بقول اللهم اجعله لوالديه فرما وسلفا وذخرا عظة واعتبارا وشفيعا وأجر أو تقل به موافقهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تمنعهما بهد واعر لساولة (قوله ذبا) أي كونه بالقرب من الصدر مندوب والا فمأذاة جرة من الميت لا بد منه فمستأنى عن الصفحة قال شيخنا ويظهر أن هذا في الامام لا غير أبو السعود أي لا في المؤتمن لأنهم قد يكونون صفوا فاجزئون عن حد المقابلة وهذا إذا لم تعدد الموقف والأوقف عند صدر أحدهم فقط ولا يلزم ذلك في الكل ولا يبعد عن الميت كما في التهر (قوله لرجل والمرأة) ينتظر حكم القيام من الصغير والصغيرة جوى وهذا ظاهر في أن المراد بالرجل والمرأة خصوصا وليس كذلك لجل المراد الذكر والأنثى المشامل للصغيرة والصغير من باب ذكر الخاص وإرادة العام مجازا أبو السعود (قوله والشفاعة لاجله) أي في القيام عنده إشارة إلى أنه العلة للتامة في الشفاعة نهر (قوله والمسبوق الخ) أي الذي لم يمكن حاضر التكبيرة الامام السابق (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالقل والاكثر (قوله لا يكبر في الحال) يولم يقتصر

على الظهر بالتسليم وفي جواهر الفوائد
بغير واحدة (ولا قراءة ولا تشهد فيها)
وصيغ الشافعي الشافعية في الأولى ويجوز
هنا ناسية الدعاء ويكره نية القراءة لعدم
ثبوتها فيها عنه عليه السلام وأفضل
صفوها آخرها أظهار التواضع (ولو
كبر امامه غدا لم ينسج) لأنه منسوخ
(فيمكث) المؤتمن حتى يسلم معه إذا سلم به
في هذا إذا سمع من الامام ولو من المبلغ
تابعه وينوي الاقتراح بكل تكبيرة وكذا في
العهد (ولا يستغفر فيها لصبي) ويجوز
وغيره عدم تكليفه (بل يقتضي أن
البالفين اللهم اجعله مسافرا) يقتضي أن
سابقا إلى الخوض ليهي الماء وهو دعا له أيضا
بأنه في الخبر لا سيما وقد قالوا حسنات
الصبي لا لآبويه بل لهم ما ثواب التعليم واجعله
ذكرا) بضم الذال المهيمنة ذخيرة (وشافعا
مشفعا) مقبول الشفاعة (وبقوله الامام) ندبا
(بجدا الصدر مطلقا) للرجل والمرأة (والمسبوق)
محل الايمان وشفاعة لاجله (انتظر)
بعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل (انتظر)
تكبير الامام ليكرهه (لا اقتراح لما مر من
بكل تكبيرة كركعة

وكبير لا قصد أي تكبيره منه ~~كما~~ ما إذا غيره غير خلاصة وتبعه في الفتح وليس المراد من عدم اعتبار
 ملائذي أنه لا يكون شاعرا بل المراد أنه لا يجترى به وعليه أن يعبد بعد فراغ الامام بمنزلة المسبوق إذا أدرك
 الامام في السجود وتابعه فيه حيث لا يجترى به وعليه إعادة إذا قام إلى قضاء ما سبق به فكذلك هذا أبو السعد
 وهو للعموم (قوله والمسبوق) ومن تمة التعليق فلو كسبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء
 ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء (قوله وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر) وجهه أن التكبيرة الأولى للاقتتاح
 والمسبوق يأتي بها فصار كمن كان حاضرا وقت تحريم الإمام (قوله لا ينتظر الحاضر في حال التحريم) أفاد
 بتقيده بالتحريم أن من حضر بعد وفاته الامام لا يكبر وحده بل ينتظر (قوله لأنه كالدرك) ألا ترى أنه لو كبر
 تكبيرة الاقتتاح بعد الامام يقع أداءه لا قضاء بحر (قوله ثم يكبران) أي المسبوق الذي انتظر تكبير الامام
 والحاضر تكبيرة الاقتتاح (قوله بلا دعاء) بيان لقوله تترى والأولى زيادة وثنا وصلاة (قوله ان خشيا رفع
 الميت) يفيد أنه إذا أمكن الايمان بالدعاء فعل شربلاية والمسبوق يتابع الامام فان كان في الثانية صلى وان
 كان في الثالثة دعاء ثم يقضى ما فاته أفاده أبو السعد وقد بالرفع على الاعتناق لانها لو رفعت على الأيدي كبر
 في ظاهر الرواية بحر عن الظهيرية ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الميت على أيدي الناس لأنه ينتظر
 في البقاء ما لا ينتظر في الابتداء أبو السعد عن الشربلاية (قوله وما في الجهتي من أن المدرك) أي الحاضر
 تكبيرا الامام (قوله انهم يكملون) ولو فاته الثانية والثالثة والرابعة فانه يكبر ويقضى ما فاته في الحال كما في البحر
 عنه (قوله فتشاذ) لأنه لا يثبت لظاهر الرواية من أنه يؤخر وأما اللاحق فيها فهو كالأحق في سائر ألوات فلو كبر مع
 الامام الأولى دون الثانية والثالثة قال في الوقفات كبر ولا أي يبدأ بما فاته ثم ما بقي مع الامام فهو موضحا
 (قوله فلو جاء المسبوق) هذه غرة الخلاف بينهم ما بين أبي يوسف (قوله لتعذر الدخول) بعدم تكبير الامام
 والاصل عندهما أن المتقدم يدخل في تكبيرة الامام فإذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي
 يوسف يدخل إذا بقيت التحريم بدافع (قوله كما في الحاضر) أشار به إلى الرد على صاحب البحر حيث جعل
 قول أبي يوسف خاصا على الحاضر ولا يهم مسئلة المسبوق قال في التهرؤ أنت خير بأن مسئلة الحاضر لا خلاف
 فيها فكيف تنسب إلى أبي يوسف وحده ولذا ذكر المسئلة في غاية البيان غير معزولة إليه اه فأشار التشرح
 بقوله كالحاضر إلى أن هذا متفق عليه ولذا جعله متبهما به (قوله أولى من الجمع) لان الجمع مختلف فيه مخ (قوله
 وتقديم الأفضل) تقديم الأكثر أنا وأمر على أوصلاحا (قوله وفهم عند أفضلهم) أي عند صدره (قوله وان
 جعلها درجا) بأن يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه واستحسنه الامام لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 وصاحبه رضي الله تعالى عنهما دفنوا هكذا فوضع للصلاة كذلك اه وفي التعليق تطرأ ذوق قياس مع الفارق
 ألا ترى أن الأفضل يكون مما يلي الامام في الصلاة وفي الدفن مما يلي القبلة فافقه أعلم بهجة وروده عن الامام
 ثم هذا عند التفاوت في التفضل وان لم يقع تفاوت ينبغي أن لا يعدل عن المأذاة مخ (قوله لحصول المقصود)
 وهو الصلاة على الجميع وهو عمله للتخير بين الكيفيات الثلاث وهي يكفي بدعاء واحد أو يفرد كل واحد بدعاء
 ويقدم باللقون شربلاية وقد يقال ان الجمع في الصلاة ينقض الاكتفاء بدعاء واحد أبو السعد عن شيخه
 (قوله وراعى الترتيب) اظهر أن هذا مندوب (قوله والصبي الحز) أفاد أن الحز البالغ يقدم بالأولى وهو
 المشهور وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه أن العبد إذا كان أصغر قدم مخ (قوله لضرورة) اغايد
 بها لأنه لا يدفن اثنان في قبر ما لم يصرا الأول ترابا فيصير حيثما البناء عليه والزرع لا ضرورة فيوضع بينهما ترتيب
 أولي بصير كقبرين ويجعل الرجل على القبلة ثم الغلام ثم النخلة متفق وسرجه لله ولت وفي الفتح بكرا الذي
 في الفتح قال في البحر لو جوه عدم المدود دفن جماعة بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حائل
 ويخصها نهر (قوله ويقدم في الصلاة عليه السلطان) أي الخليفة الأعظم لان في التقدم عليه اهانة
 وتعلية واجب نهر (قوله أو نائبه) الأولى ثم نائبه وبها عبر في التهرؤ (قوله وهو أمير مصر) كتاب مصر والشام
 مخ (قوله ثم صاحب الشرط) هو بالكون والطرقة خيارا الجند والمراد أمير البلد كما سبر بخاري كذا في جمع
 الأنهر عن المعراج وصرح به في التهرؤ فيه أنه بهذا التفسير بتركوم مع نائب السلطان الآن يجعل على أن أمير
 البلد هو المولى عن نائب السلطان لامن السلطان (قوله ثم خليفة القاضي) هذا الترتيب نقله الفقيه أبو جعفر

والمسبوق لا يبدأ بما فاته وقال أبو يوسف
 يكبر حين يحضر (لا) ينتظر (الحاضر) في
 حال التحريم) بل يكبر اتفاقا للتحريم لأنه
 كالدرك ثم يكبران ما فاتهم ما بعد الفراغ تترى
 بلا دعاء ان خشيا رفع الميت على الاعتناق وما
 في الجهتي من أن المدرك يكبر السك للرجال
 فتشاذ نهر (فلو جاء) المسبوق (بعد تكبيرة
 الامام الرابعة فاته الصلاة) تعذر الدخول
 في تكبيرة الامام وعند أبي يوسف يدخل البقاء
 التحريم فإذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر
 وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره (وإذا
 اجتمع الجناس من أفراد الصلاة) على سبيل
 أحده (أولى من الجمع) وتقديم الأفضل
 (أو أكثر من الجمع) جائز ثم ان شاء جعل
 الجناس من صفات أو قام عند أنفسهم وان
 شام (جعلها صفا على القبلة) واحد خلف
 واحد (يجب يكون صدر كل) جنازة (عما
 يلي الامام) يقوم بهذا مصدر الكل وان
 جعلها دواجن لحصول المقصود (ورأى
 الترتيب) اليهود خلقه حالة الحياة فقرب
 منه الأفضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي
 فالتن في البالغة فالمرافقة والصبي الحز
 يقبله على العبد والعبد على المرأة وأما
 ترتيب في قبر واحد ضرورة فيعكس هذا
 فيجعل الأفضل مما يلي القبلة فتع (ويقدم
 في الصلاة عليه السلطان) ان حضر
 (أو نائبه) وهو أمير مصر (ثم القاضي) ثم
 صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي

وهو المذنب كور في التبيين وشرحه واقتصر عليه الكمال في شرح الهداية فكان هو المذهب منع (قوله
ثم امام الحنفي) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالهذه وانما كان أولى لأن الميت مرضى بالصلاة خلفه حال
حياته يهر (قوله فيه) أي كلام المصنف حيث صنف امام الحنفي على ما قبله مع اختلاف الحكم ايها امام القسوية
(قوله مندوب) انما كان مندوبا لانه في التقدم عليه لا يلزم افساد امر العامة يهر (قوله بشرط أن يكون
أفضل من الولي) هذا الشرط نقله في البحر عن الفتاوى والمجته واستحسنه (قوله امام المسجد الجامع)
وأما امام مصلى الجنائز فقتل في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلى المبنية له صلاة الاموات في الامصار
فان الباني بشرط لها اماما خاصا ويجعل له مولا من وقته فهل هو مقدم على الولي الخاطا له امام الحنفي
أولا والذي يظهر لي انه ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كتابه وان كان المقر له هو الناظر فكالاجنبى اه
مختصرا (قوله ثم الولي بترتيب مصونة الانكاح) فلا ولاية للنساء وللزوج الا أنه أحق من الاجنبى وفي الكلام
رمز الى أن الابعد أحق من الاقرب الغائب وحده الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر
فهستاف (قوله الا الاب فيقدم) لان لأب فضيلة على الابن وزيادة سن والفضل به تعتبر ترجيحاً في استحقاق
الامامة منع عن البحر والابن يقدم عليه في ولاية الانكاح عند الشجبين مجمع الانهر ولومات امرأه ولها أب
وابن بالغ عاقل وزوج فالأب أحق بهما ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج أحق من الولد ولومات
ابن وله أب وأب فالولاية لابييه وامه كنه يقدم أباه جده الميت تعظيماً (قوله الا أن يكون عالماً والاب جاهلاً)
فينبغي أن يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنائز لعدم احتياجه اليه وأقول
بل صفة العلم توجب التقديم فيها أيضاً لا ترى الى ما مر من أن امام الحنفي انما يقدم على الولي اذا كان أفضل
منه نعم على القدوري كراهة تقديم الابن على أبيه بأن فيه استخفافاً به وهذا يقتضى وجوب تقدمه مطلقاً
وفي الفتح لا يبعد أن يقال ان تقدمه واجب بالسنة اه نهر (قوله والاسن أولى) أي اذا حصلت المساواة
في الدرجة والقرب والقوة كابن أو أخوين أو عيين فالاسن أولى الا أن يكون غير الاسن أفضل اه حلي مجنا
فان أراد الاسن أن يقدم أحداً كان فلا صغر أن يمنع فان قدم كل واحد منهم مارجل آخر فالذي قدمه الاسن أولى
وان كان الاخ الاصغر شقيقاً والا كبر لأب فالاصغر أولى كافي الميراث يهر (قوله ثم الجيران) الذي في النهر والزوج
والجيران أولى من الاجنبى فظاهر أنهم في رتبة واحدة وما فعله الشارح أولى لان الزوج انصلاً أكثر من الجار
وفي القهستاني ما وافقه حيث قال الزوج أحق من الاجنبى فان ظاهره تقدمه عليه ولو الاجنبى جارا (قوله
من ابنه) الذي في البحر من أبيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله لبقائه ملكه) في هذا التعليل نظروا ان أريد الملك
الحكمى باعتبار الارث ففيه ان ارثه انما يكون بعد من ذكر وان أريد العبد الرقيق فالتعارف فيه التعبير بالسيد
لأبالمولى وعليه فالخلة الميتة ملك له وتظهر الثمرة في الصلاة والايان (قوله والفتوى على بطلان الوصية بنفسه
والصلاة عليه) أي بأن نفسه فلان أو يصلى عليه فلان وفي النهر ولو أوصى بأن يصلى غيرهم أي غير من له حق
التقدم فالفتوى على بطلانها فالبطلان مقيد بذلك أما اذا لم يكن من له حق التقدم وأوصى بأن يصلى عليه فلان
فلا تبطل كما به طبع كلامه (قوله ومثله كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحنفي (قوله من باب أولى) وجه
الاولوية أنهم أقوى منه لتقدمهم عليه فثبت لهم ما ثبت له بالاولى (قوله الاذن لغيره فيها) أي في الصلاة وكذا
أن يأذن لغيره في الانصراف قبل الدفن وفي الكافي ان فرغوا فعلمهم أن يمشوا خلف الجنائز الى أن ينهوا الى القبر
ولا يرجع أحد بلا اذن فيالم يؤذن لهم فقد يهرجون فالاولى الاذن (قوله فبطلان ابطاله) كذا في البحر والنهر
والاسن بالمقام فبطلان التصرف فيه (قوله من يساويه) أي يساوى من يعطى الاذن (قوله طيس له المنع) أي من
اذن القريب اذا كان القريب حاضراً أما اذا كان غائبا فله المنع ويدل له ما في البحر فان كان الاخ لأم وأب غائبا
وكتب الى انسان ليتقدم فلا يخ لا ب أن يذمه ثم قال والمرضى في المصر عترة الصبي يقدم من شاء وليس للأبعد
منه اه (قوله فان صلى الخ) الاخ مر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم ولم يتابعه أعاد من له حق التقدم
انتهى حلي وظاهره ولو امام الحنفي (قوله حق التقدم) الاضافة للبيان (قوله لاجل حقه) عله لقوله أعاد (قوله
لا لاسقاط الفرض) فاذا لم يعد الولي لا بأن أحد لما أن الفرض وهو حق الميت قد نادى بصلاة الاجنبى وأشار به
الى الرد على ما في غاية البيان من أن حكم الصلاة التي صليت بلا اذن الولي موقوف ان أعاد الولي تبين

(ثم امام الحنفي) فيه ايها امام وذلك أن تقدم
الولاية واجب وتقدم امام الحنفي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الولي والا فالولى
أولى كافي المجتهى وشرح المجمع لمصنفه وفي
الدرية امام المسجد الجامع أولى من امام
الحنفي اي مسجد مجتبه نهر (ثم الولي) بترتيب
مصونة الانكاح الا الاب فيقدم على الابن
انما قالوا أن يكون عالماً والاب جاهلاً والاسن
أولى فان لم يكن من ابنه الجيران
ومولى العبد أولى من ابنه الجيران
والفتوى على بطلان الوصية بنفسه
عليه (وله) أي للولى ومثله في
عليه من باب أولى (الاذن لغيره فيها) لأنه
حقه فبطلان ابطاله (الا) أنه اذا كان هناك
من يساويه فله (أي لذلالمساوى ولو أصغر
سنا (المنع) لما ركنه في الحق أما العبد
فليس له المنع فان صلى غيره أي الولي ممن ليس
له حق التقدم على الولي ولم يتابعه الولي أعاد
الولى ولو صلى غيره ان شاء لاجل حقه
لا لاسقاط الفرض

هذا الفرض ماضى للولى وان لم يعد بـ قط الفرض بالاولى بجر (قوله ولذا) أى ليكون الاعادة ملحة للاسقاط
الفرض (قوله قلنا ليس الخ) ولو كان لاسقاط الفرض لاعاد لان الاول لم تصادف (قوله لان تكرارها الخ)
ظاهره ولو من غير المصلى أو لا وانظر هذا مع ما قدمناه من تكرار العبادة الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ثم رأيت فى أبى لهود أن ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم اهـ وكأنه اعدم اعتدائهم على نصب امام
(قوله لانهم أولى) الاول أن يقول أيضا ولأن متابعتها اذن بالصلاة ليكون عليه اقوله أو من ليس له حق التقدم
وتابعه الولى (قوله كما فى المجتبى وغيره) كأنها بية والعناية وفى النافع ليس له الاعادة وبه جزم فى السراج وافية
البيان وحل فى البحر ما فى النهاية وغيره على ما اذا حضر السلطان وقتها رما فى السراج وغيره على ما اذا لم يكن
حاضرا وقت الصلاة وحضره ودها ونظر فيه صاحب النهر بأن كلهم متفقة على أنه لا حق للسلطان عند عدم
حضوره ووقع الخلاف عند حضوره (قوله كعدم الصلاة) أى بالنظر ان له الولاية حتى ~~كان~~ له حق الاعادة
للاسقاط الفرض فلا ينافى قوله سابقا أعاد الولى ان شا افاده الحلبي (قوله وأهيل عليه التراب) فان لم يهل
أخرج وصلى عليه فتح (قوله أو بها بلا غـ ل) انتهى فانما لان الصلاة الاولى لم يعتد بها الترك الشرط مع الامكان
والآن زال الامكان فسقطت فرضية العسل قال فى النهر وهذا أولى مما فى غاية البيان من عدم الصلاة عليه لانها
بدون الغسل غير مشروعة (قوله أو بمن لا ولاية له) هذا مكرر مع قوله وحكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة
(قوله صلى على قبره) أى اقتراضا فى الاولين لجواز فى الثالثة لانها لخلق الولى اهـ لم يوجب هذا الحل وان بحث
فيه بأنه من استعمال المشترك فى معنيين قط ماله موى أن قوله أو بمن لا ولاية له لا يسبب قوله صلى على قبره
اذا المراد منه وجوب الصلاة بدليل قول الزبلى اقامة للواجب بقدر الامكان (قوله ما لم يغلب على الظن
تفصحه) ويختلف باختلاف الاوقات فى الحر والبرد وباختلاف حال الميت فى السمن والهزال وباختلاف
الامكنة بجر (قوله والاصح) وقيل يصلى عليه الى ثلاثة أيام وقيل الى عشرة وقيل الى شهر حوى (قوله
وظاهره) أى ظاهر قوله ما لم يغلب على الظن تفصحه فانه فى ذلك لم يغلب على الظن النسخ (قوله كأنه تقدما)
الخبير محذوف أى كأنه قال ذلك تفصيلا وهو عبارة النهر وباضاهما انه دار الامر بين التسخيق المقتضى عدم
الصلاة وبين عدمه الموجب اها فاعتبرنا المانع وهو التسخيق (قوله ولم تجز الصلاة عليها رجا) لانها صلاة
من وجه لوجود التحريمه حلبي (قوله بغير عذر) راجع الى الصورتين أما اذا صلى رجا كما تعتذر التزول بسبب
طبع أو طر جازت وكذا اذا تمذر القيام لم يرضى به لى لو كان لى الميت مريضه فى قاعه أو صلى الناس خلفه
قياما بجزأهم عند الشجين والظاهر أن المراد بالولى من له حق الصلاة وهو لا تراعى غير من ليس له حق
التقدم حتى لو صلى غيره اماما من قعود لم يقط الفرض بصلاته ان كان قعوده بذر كما يستفاد من سابق
كلام الجوهرة أبو السعود وكأنه لانه لا ضرورة فى تقدم القاع للامامة وفيه أن صلاة المكثرية تصح خلف
القاع بعذر من غير ضرورة فأولى هذه (قوله وقيل تنزيها) وجه الكمال والخلاف فى غير حالة العذر كطرح
أما بالعدر لا يكون مكروها اجماعا أبو السعود عن الفتاح (قوله فى مسجد جماعة) هو أعم من المسجد الجامع
ومسجد الحى وهو احرز عن مسجد بنى اهما كفى المنع وتجوز فى الكروم والورد قهـ تافى وقيد الوانى اخلافا
كرامة الصلاة على الميت فيه بما اذا لم يكن معتادا فان اعتاد أهل بلدة الصلاة عليه فى المسجد لم يكره لان لم يكره
المسجد حديثه علم بذلك اهـ وهذا مما يظهر اذا اطلع البانى على تلك المادة وأبقى بعد لبناء حيا حتى اطلع
على عادتهم ولم يمنع أبو السعود فاذا لم يحصل أحد المذكورين كفى الجامع الازهر فيكره فيه لاسيما اذا كان
مع رفع الاصوات أمام الحنازة ودخول الحفاة فيه الا لازم له تقدير المسجد غالبا والظاهر أن محل كلام الوالى
اذا لم تقم قرينة على المنع اهـ اذا قامت القرينة بينا مصلى لها بجوار المسجد فلا كلام فيه (قوله أو مع القوم)
أى كلاً أو بعضائهم على أن آل فى القوم جنسية اهـ حلبي (قوله والتمتار الكراهة) أى على من كان داخله
لامن كان خارجه باتفاق أقامه فى النهر وقوله مطلقا أى فى جميع الصور المتقدمة (قوله بناء على أن المسجد
الخ) اهـ اذا لم يتجوز فى البيت المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وده أو مع بعض القوم
اهـ حلبي (قوله ولا صلاة) التى متوجه الى الكمال وفى رواية فلا أجره وفى رواية فلا شئ له ثم ان لفظا فى المسجد
الواقع فى الحديث يحتمل أن يكون ظرفا صلى أولمب أو لها وعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه

ولذا قلنا ليس ان صلى عليها ان يعبد مع الولي
لان تكرارها غيره شروع (والا) أي وان صلى
من له حق التقدم كقاض أو نائبه أو امام حي
أو من ليس له حق التقدم ونائبه الولي (لا)
يعبد لانهم أدلى بالصلاة منه (وان صلى هو)
أي الولي (بحق) بأن لم يحضرون يقدم عليه
(لا يدلي غيره بعده) وان حضروا له التقدم
لصحة ونهاج الحق أمالوه الى الولي بحضرة
السلطان مثلا أعاد السلطان كفي الجته
وغيره وفيه حكم ملازم لا ولاية كعدم
الصلاة أصلا فيصلى على قبره أي ان شاء عالم
يتزق (وان دفن) وأهمل عليه التراب (بغير
تزيين) أي بلا دفن (أو من لا ولاية له) صلى
على قبره من سبانا (عالم يقب على الظن
تفحصه) من غير تقدير هو الأصح وظاهره
أنه لو شك في نفسه صلى عليه اسكن في النهر
عن محمد لا مكانة تقدم بالامانع (ولم تجز) الصلاة
عن محمد لا مكانة تقدم بالامانع (بغير عذر) استقصانا
(عابها رابك) ولا فاعدا (بغير عذر) استقصانا
(وكرهت فخر بما) وقيل تنزهها (في مسجد
جامعة هو) أي المين (فيه وحده أروع القوم
واختلاف في الخارج) عن المسجد - دعه - دعه
بعض القوم (والخيار الكراهية) - دعه - دعه
خلاصة بناء على أن المسجد انما جنى لاهكزية
وقوله - كراهية - ذكر وتدريس علم وهو
الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى
على قبر في المسجد فلا صلاته

وعلى الثاني تكره الصلاة خارجه اذا كان فيه وعلى الثالث لا تتحقق الكراهة الا بوجود الميت والصلاة فيه فلا يفيد الحديث اطلاق الكراهة (قوله ومن ولد فان) أفاد بالقائه أن الحياة تحققت وأعضاء الموت فلا وجبه لذلك قوله بعد ان استهل لأن المقصود منه تحقيق الحياة وبعبارة الكثر سئل من هذا حيث قال ومن استهل صلى عليه (قوله ويسمى) لا كرامه لانه من بني آدم ويجوز أن يكون له مال يحتاج أبوه أن يذكر اسمه عند الدعوى بجر (قوله بالبناء للفاعل) كذا ضبطه الاكل وأما البناء للمفعول فعنه أبصر الهمال (أى وجد الخ) هذا بيان لعناه الشرعى وأما معناه لغة هو أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته اه بجر (قوله ما يدل على حياته) من رفع صوت أو حركة عضو ولو بطرف عينه وعند الاختلاف فيه لا يقبل فيه الا الشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين لأن الصباح والحركة يطلع عليهم الرجال ولا يقبل فيه قول النساء لأن هذا المشهد لا يشهد به الرجال وقول القابلة العدة كانه مقبول في حق الصلاة أما في الميراث فلا يقبل قول الام اجماعا لجزاها المقتضى ان تقسمها بجر ويقبل قول القابلة العدة في الميراث عندهما ولا عبرة بيسط اليد وقبضها لأن هذه الاشياء حركة المذبح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فأتى أبوه وهو يتحرك لم ير أنه المذبح لانه في هذه الحالة في حكم الميت أبو السعود عن الجوهرية (قوله بعد خروج أكثره) حسابه اذا قيد أغلقه المصنف ولا بد منه لما في المحيط قال الامام اذا خرج بعض الولد وتحرك ثم مات فان كان خرج أكثره صلى عليه وان كان أقله لم يصل عليه اه وحذا لا كثر من قبل الرأس صدره ومن قبل الرجل سترته نهر عن منية المفق (قوله حتى لو خرج رأسه) هذا التفرع غير صحيح فان المقام مقام الاستدراك على ما قبله فكأنه قال بشرط في الصلاة عليه خروج أكثره حيا هذا اذا انفصل بنفسه أما اذا فصل كهاتين المستثنين فلا اه حاشي (قوله فعليه الفترة) هي خمسائة رهم أو خمسون دينارا وورث عنه ويرث لأن الشارع نزل منزلة الحي (قوله فأتى) أى بسبب تلك الحياة (قوله فعليه الدية) أى في ماله لانه قد يغسل ويصلى عليه في هاتين الصورتين وهل المراد بدية الاذن لانه لم يتحقق كون موته بقطعها أو بدية النفس بجر (قوله وان لم يستهل غسل الخ) هو باطلاقة شامل لما لم يكن تام الخلق نهر والحاصل أنه لا خلاف في غسله اذا كان تام الخلق فان لم يتم خلقه اختلف في غسله واختار أنه يغسل ويكفر في خرقه ولا يصل عليه كما في المعراج والفتح وقاضى خان والبرازية والطهيرية ووفق الشرنبلالى بأن من نقي غسله أراد الغسل المراعى فيه وجه السنة ومن أثبت أنه أراد الغسل في الجلة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب لفعله أبو السعود (قوله عند النسائي) هذا الخلاف فيمن كان غير تام الخلق وغير مستهل (قوله أكراما الخ) علة للمصنف (قوله وحشر) وترى شفاعته قال عليه الصلاة والسلام ان الله يقطب عتق محبطينا على باب الجنة فيقول لا تدخل حتى يدخل أبو اوى أبو السعود عن الزيلعي وفي مرافق الافلاح عن شرح المقدسى ان نفخ فيه الروح حشر والا (قوله هو المختار) خافي البحر عن شرح المجموع من نقل الاجماع على عدم غسله مردود (قوله ولم يصل عليه) سواء كان تام الخلق أم لا (قوله ان انفصل بنفسه) فأما اذا فصل فهو من جملة الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جبينها ميتا فهذا الجنين من جملة الورثة لأن الشارع أوجب على الضارب الفترة وجوب الضمان بالجنابة على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الفترة اه بجر (قوله كعبى سبي مع أحد أبويه) وبالأولى اذا سبي معهما معا والجنون البالغ كالصبي كما في الشرنبلالية والسبي في اللغة الاسر وفي ضياء العلوم السبي الاسرى المحمولون من بلاد إلى بلاد بجر ولا فرق بين كون الصبي غير مميز أو مميز والابن مونه في دار الاسلام أو دار الحرب ولا بين كون السابي مسلما أو ذميا لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسابي ل هو تابع لأحد أبويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما اه حاشي (قوله لا يصل عليه) أى ويغسل كل كافر (قوله لا العقبي) والا كانوا في الناموس هم وهو أحد ما قبل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الأكثرين وقوله لما مر أنهم خدم أهل الجنة بذلك ورد أن روي ان كانوا قالوا بل في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافق النار وفي المسيرة تردد فيهم أبو حنيفة وغيره وورد فيهم أخبار متعارضة قال بيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد اعلم أن الله تعالى لا يعذب أحد بغير ذنب قال في التمر وهذه إحدى المسائل التي توقف فيها الامام رضى الله تعالى عنه وقد جمعها بعضهم في قوله

ورع الامام الاعظم النعمان * سبب التوقف في جواب عثمان

(ومن ولد فان) بفعل ويصل عليه) ويرث ويورث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل أى وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصح فذبحه رجل فعليه الفترة وان قطع اذنه فخرج حيا فان فعليه الدية (والا) أى وان لم يستهل (غسل ويسمى) عند الثاني وهو الاصح فيبقى به على خلاف ظاهر الرواية اكراما لبني آدم كما في ماتني البحار وفي النهر عن الطهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل وحشر هو المختار (وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كعبى سبي مع أحد أبويه) أى في أحد أبنائه الدنيا الا لعنني لما تر أنهم خدم أهل الجنة

سؤر الحمار تفضل جلاله * ونواب جنى على الايمان
والدهر والكلب المعلم ثم مع * ذرية الكفار وقت ختان

وفي التقييد بالكفار ايماء الى أنه لم يتوقف في اطفال المؤمنين وما في الخلاصة من أنه توقف فيهم فقريب اه وفي ذكر
الناظم الدهر معرفا نظرا لان الاحام انما توقف في المنكر اه ابو السعود والذكر في النظم سمع سائل (قوله
ولوسي بدونه) أي بدون أحد أبويه بأن لم يكن معه واحد منهما اه حلي (قوله تعالى لا دار الا الساب) اعلم أنه اذا
لم يسب مع الصبي أحد أبويه فلا يخلو اما أن يموت في دار الحرب أو في دار الاسلام وعلى كل اما أن يكون الساب
مسلمًا أو ذميا وعلى كل اما أن يموت بميزا أو غير ميزا فان كان الساب مسلما فالصبي مسلم تعالى الساب سواء كان في دار
الحرب أو في دار الاسلام وسواء كان ميزا أو غير ميزا كما هو ظاهر اطلاقهم الصبي وان كان الساب ذميا فان مات
الولد في دار الاسلام يصلي عليه لانه مسلم تعالى لا دار الا الساب في دار الحرب يعني أن لا يصلي
عليه لكون الدار حرب والبدن ذمى فليراجع اه حلي (قوله أبويه) أي بأحد أبويه والبا معني مع اه حلي
(قوله فأسلم هو) أي أحد أبويه اه حلي (قوله أي ابن سبع سنين) وقيل أن يعقل المتافع والمضار وان الاسلام
هدى واتباعه خبره ذكره في العناية وفسره في فتح القدير بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن
بالله أي بوجوده وربوبيته لكل شيء ولا تكنه أي بوجودهم وكتبه أي انزالها ورسله أي ارساله لهم عليهم الصلاة
والسلام واليوم الآخر أي البعث بعد الموت والقدر خير وشتر من الله تعالى وهذا دليل على أن مجرد قول لا اله
الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكره ولهذا قالوا واشترى أمة أو تزوج امرأة فاستوفوها الاسلام
فلم نعرفه بأن جهلته أصلا لا تكون مسلمة وليس المراد أنها توقفت في بيان الحقيقة والباطن عاير بالتحديد
أي كما هو شأن كثير من العوام فهم انما يستعملون ظاهرها أن جواب هذه الاشياء لا يكون الا بكلام خاص منظوم
وعبارة خاصة فيتأبون عن الجواب افاده في الجبر وهو يفيد عدم الاستغناء بالاقرار بالصفة دلالة وأنه لا بد
من الاقرار بها نصا ويحالفه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم بالاسلام اليهودي والنصراني
وان أقر رساله محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام وتبرأ عن دينه ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه
ورسله ويقر بالبعث وبالقدر خير وشتر من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصا فقد وجد دلالة لا يفتقر
لما أقر بدخوله في دين الاسلام فقد التزم ما هو شرط صحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالتصريح ثبت بالدلالة اه
وحديث أمرت أن اقاتل الناس الخ يفيد أن قول لا اله الا الله اقرار بالصفة دلالة فاشترط الاقرار بها صريحا
أو دلالة (تتمه) اختلف في المقيط فقيل به من المكان وقيل الواحد حوى عن المفتاح قال ومعنى اعتبار المكان
أنه ان وجد في محله الكفار لا يصلي عليه وان وجد في محله المسلمين يصلي عليه فلو وجد بين دور المسلمين والكفار
لم أره والظاهر أن يغلب المانع كافي نظائره أو يعتبر الواحد في هذه الصورة اتفاقا اه أبو السعود (قوله ولا يضرب
توقفه الخ) فان العوام قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة بمكان
وكانهم يظنون أن جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم وعبارة عالية خاصة فيجمعون عن الجواب
بجر (قوله ويغسل المسلم الخ) لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه
لاظهاره حتى لو وقع في الماء أفسده شربا ليلية عن المعراج وهذا التغسل جاز لا واجب لان شرط وجوبه كون
الميت مسلما بل لا بأس أن يفعل معه كذلك نهر وقوله كنهه أشار الى أن المراد باقرب ما يشمل ذوى الارحام
وقوله الكافر الاصل قبيده القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرق (قوله قبلني في حفرة) ولا يغسل
ولا يكفن ولا يدفن الى من انتقل الى دينهم بجر (قوله عند الاحتياج) قيد بطوار الغسل للوجوب لما علمت (قوله
من غير مراعاة السنة) أي في غسل وكفن ودفن (قوله فيغسله غسل الثوب الجبس) أي من غير وضوء ولا بداءة
بالماء من ولا يكون الغسل طهارة حتى لو حله انسان وصلى لم تجز صلاته بجر (قوله وبقيته في حفرة) أي من غير
الحل ولا توسعة نهر (قوله وليس للكافر الخ) فيجهزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر قبر قريبه المسلم ليدفنه بجر
روى أنه أسلم يهودى عند موته وله أب فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه تقولوا أحاكم نهر (قوله واذا حل الجنائز
الخ) في القهستاني يكره أن يكون الحامل أقل من أربعة وانما يكون من الرجال والجنائز سنة أما الحل والدفن
ففرض كفاية اه (قوله بكسر الدال) فهو من قدم اللازم بمعنى تقدم - لحي (قوله وكذا المؤخر) أي بالفتح والكسر

(ولوسي بدونه) فهو مسلم تعالى لا دار الا الساب
(أوبه فأسلم هو أو) سلم (الصبي وهو عاقل)
أي ابن سبع سنين (صلى عليه) لصبر وره
مسلمًا قالوا ولا ينبغي أن يسأل العاقل عن
من الاسلام بل يذكر عنه حقيقة وما يجب
الايمان به ثم يقال له هل أنت مصدق بهذا
فاذا قال نعم اكتمى به ولا يضرب توقفه في جواب
(والايمان ما بالاسلام فتح) (ويغسل المسلم
ويكفن ويغسله غسل الثوب الجبس) كنهه (الكافر الاصل)
أما المرتد فيبقى في حفرة كالكلم (عند
الاحتياج) فلو قرب فلاولى تركه لهم
من غير مراعاة السنة) فيغسله غسل الثوب
الجبس ويلعبه في حفرة وبقيته في حفرة وليس
للكافر غسل قريبه المسلم (واذا حل الجنائز
وضع) ندبا (متقدمها) بكسر الدال وتفتح
وكذا المؤخر على عينه عشر خطوات

فيها رفع صوت) أي قصر بما كفي البحر والقهستاني وقوله بذكرا أو قراءة أو غيرهما كافي البحر كالكلام المباح
 وفي القهيرية أراد أن يذكرك الله تعالى يذكرك في نفسه أقوله تعالى أنه لا يجب المعتدين أي الجاهرين بالدعاء (قوله
 ويحضر قبره) القبر من ذر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهستاني (قوله في غير داره)
 لا ختمه من سنة الدفن في الدور بالانبياء (قوله فان زاد حسن) فلو كان على قدر فامنه فهو أحسن قهستاني
 وفي النهر ينبغي أن يحال - حده على ما هو المتعارف ١٥ (قوله ويهد) لهديت اللحد لنا والشق اغيرنا يقال طدت
 الميت وألحدت لغتان واللحد بفتح اللام وضعها عناية وهو أن يحضر القبر بقامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة
 يوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بحر (قوله الا
 في أرض رخوة) فيضرب بين الشق واتخاذ تابوت دره منق (قوله مضربة) بحشوة بخور فطن بل السنة كافي الغاية
 أن يفرش فيه التراب (قوله وما روى عن علي) وفي البحر والنهر عن الطهيرة عائشة أي من وضع المضربة (قوله
 فقبر مشهور) ان قلت ان الشهرة لا تقتضي تسليمة أجيب بأن المراد أنه غير مشهور بين الصحابة اذ لو كان مشهورا
 بينهم وأقروا لكان اجاعا منهم على الجواز (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت) ليس المراد به أنه خلاف الاولى بل دليل قوله
 عند الحاجة (قوله ويسن أن يفرش فيه التراب) ويجعل اللبن الخفيف عن عيين الميت وبساره وتطين الطبقة
 العليا بما يلي الميت ليعبر كاللحد قهستاني (قوله ان لم يكن قريبا) هذا هو الذي في البحر عن الفتح وهو أولى من
 قول صاحب النهر ولم يتمكنوا من الوصول الى البر (قوله بأن يوضع من جهتها) لان جانب القبلة معظم فيستحب
 الادخال منه بحر (قوله فيلحد) وينزل برجليه ان أمكن لا بأسه لان ما يؤذى الحى يؤذى الميت (قوله وأن يقول
 واضعه) نداد دره منق وفي افراد الواضع اشعار بأن الشفع غير لازم وذو الرحم المحرم أولى بأراءة وعند فقد المحرم
 الشيخ ثم ان حجاب الصلحاء قهستاني ولا يحتاج الى التماس في الوضع بحر (قوله بسم الله) وضعناك وعلى مله
 رسول الله أسئلناك ولايس هذا دعاء للميت لانه اذا مات على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينج عليه تبدل
 عنها الى غيرها وان مات على غير ذلك لم يتبدل الى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن المؤمنون كثر الله في
 الارض يشهدون بوفائه على الملّة وعلى هذا جرت السنة بحر (قوله وجوبا) أخذه من قول المصنف وغيره بذلك
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الأصل في الأمر الوجوب (قوله ولا ينش) اذا أهيل عليه التراب أما لو بقي
 فيه متاع لانسان فلا بأس بنشه لاخراج المتاع بحر (قوله للاستغناء عنها) بوقوع الامن من الانتشار بحر (قوله
 وأقص) أتى بالواو المنيدة لام صاحبة اشارة الى اباحة الجميع كافي القهستاني وقد جعل على قبره صلى الله عليه
 وسلم اللبن وطمن من قصب واللبن واحد لبنة ككلمة وكلهم ما يتخذ من الطين والطين بضم الطاء الحزمة بحر (قوله
 لا الاجر والخشب) لان ما لا يحكم البناء والقبر موضع البلاء ولان أثر النار بالاجر ظاهر ملازم بخلاف الماء
 المسخن له وقوله المطبوخ وصف كاشف (قوله فلا يكره) لانه يكون عصمة من السبع بحر (قوله وجاز ذلك) أي
 الاجر والخشب كافي النهر (قوله ويسجي قبرها) حتى يسقي اللبن قهستاني عن الكافي لان مبنى حاله على الستر
 وحال الرجال على الكشف بحر (قوله ولو خشي) معاملة بالاحوط (قوله كطير) ادخلت الكاف البرد والحز والتلج
 وبها صرح القهستاني (قوله ويحال التراب عليه) أي على الميت الاغم من الذكر والانثى (قوله وتكره الزيادة الخ)
 الظاهر أنم للتنزيه والتعليل ربما يفيد التحريم (قوله ويستحب حشيه) الاولى حشوه لانه واوى وبه عبر أبو السعود
 حيث قال ويندب حشوه من قبل رأسه ثلاثا اقتداء به صلى الله عليه وسلم ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية
 وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبيه وفي الثانية
 اللهم افتح ابواب السما والروح وفي الثالثة ثم روجه من الحور العين وان كانت امرأة قال في الثالثة اللهم ادخلها
 الجنة برحمتك جوهرة وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر سهوا وتركه في القبر لم
 يذهب صاحب القبراه (قوله وجلس ساعة) لانه يستأنس عند السؤال بمن كان حاضرا (قوله لدعاء) اللام بمعنى
 مع أي مع دعائه بالتثبيت لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ادعوا لخيركم فانه الآن يسأل (قوله وقراءة) وينبغي
 أن يهدي ثواب القراءة له وأخذ منه جواز القراءة على القبور وهو المعتمد ويجوز ايضا في ذلك كما علم من
 حواشي الاشباة (قوله ولا بأس برش الماء) يعني أنه مطلوب لاختلاف الاولى (قوله للانس) لانه من صديق أهل
 المكاتب والتشبه بهم فيما منه بذكره من (قوله ويسن) أي يرفع القبر غير مسطح قهستاني لرواية البخاري عن

(ويحضر قبره) في غير داره (مقدار نصف فامة)
 فان زاد حسن (ويهد ولا ينش) الا في أرض
 رخوة (ولا يجوز أن يوضع فيه مضربة)
 وما روى عن علي فقبر مشهور ولا يوزخه
 طهيرة (ولا بأس باتخاذ تابوت) ولو من حجر
 أو حديد (له عند الحاجة) كرخاوة لارض
 (و) يستأن أن (يفرش فيه التراب مات في
 سفينة غسل وكفن وصلى عليه وألقى في البحر
 ان لم يكن قريبا من البر) فتح (ولا ينبغي أن
 يدفن) الميت (في الدار ولو) كان (مغبرا)
 لا ختمه من سنة السنة بالانبياء واقعات
 (ولا يستحب أن) يدخل من قبل القبلة (بأن
 يوضع من جهتها ثم يمسح على فليحد) (و) أن
 (يفرش واضعه بسم الله) وبالله (وهي مله
 رسول الله ويوجه اليها) وجوبا وينبغي كونه
 على شقه الايمن ولا ينش لوجه اليها (وتحل
 العقدة) للاستغناء عنها (ويسقي اللبن عليه
 والقصب لا الاجر) المطبوخ (والخشب)
 لو حوّل الميت أمافوقه فلا يكره ذكره ابن
 ملاك فائدة عدد لبنات الحدة التي عليه
 السلام تسع مئتي (وجاز) ذلك حوله
 لا بأس برش رخوة) كاتابوت (ويسجي) أي
 يغطي (قبرها) ولو خشي (لا قبره) الا لهدر
 كطير (في حال التراب عليه وتكره الزيادة على ما
 خرج منه) من التراب لانه بمنزلة البناء
 ويستحب حشيه من قبل رأسه ثلاثا وما يفجر
 ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقرآن عليه
 الجزور ويفرق له (ولا بأس برش الماء عليه)
 حفظ التراب عن الانداس (ولا يرفع) القبر
 عنه (ويسن)

مضبان أنه رأى قبره عليه الصلاة والسلام مستخامر (قوله نذبا) هو أولى من القول بالوجوب نهر (قوله قدوس) هذا ظاهر الرواية وفي رواية تساح الزيادة على ذلك فهستافى (قوله ولا يجهض) التخصيص طلى البناء بالجهض بالكسر والفتح بحر (قوله للنهي عنه) في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم أن يجهض القبر وأن يعقد عليه وأن يبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ به بحر (قوله ولا يطين) أى الاضرورة كما إذا كان فيه منافذ تخرج الرائحة منها وفى القهستانى روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه هـ (قوله ولا يرفع عليه بناء) فى الشريعة لئلا يبنى البرهان يحرم البناء عليه للزينة ويكرهه للاحكام بعد الدفن لا الدفن فى مكان يبنى فيه قبله ويدل القبر بعلامة أبو السعود (قوله وقيل لا بأس به) ينبغى تقييد الجواز على هذا القول بما إذا كان من مال حلال ولم يقصد به الزينة والتفاخر والا فلا صريحة فى الحرمة كما يفعل الآن من يبنوا الاحجار الرخام المذهبة (قوله ولا بأس بالكتابة) هذا التفصيل لصاحب المحيط فحمل النهى فى الحديث على غير حالة الاحتياج (قوله ولا يخرج منه) شامل لما لو دفن فى غير بلده حتى لو حضرت أمه لنقله لابسها ذلك وتجاوز بعض شواذ المتأخرين ذلك لا يفتى اليه طالع الكمال أما قبل الدفن فلا بأس به ما لم يكن الى فوق الميادين فيكره ظهيرية وما فى التجنيس لاثم فى النقل من بلد الى بلد لأن يعقوب عليه السلام مات بمصر فقتل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تاوب يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع آبائه وذه الكمال بأنه شرع من قبلنا على أن غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقاس عليهم لانهم أطيب ما يكون فى الموت كالحياة لا يعترهم تغير أبو السعود وفيه أن شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يظهر نكته ولم ينكر عليه من كتاب أو سنة ولذا والله تعالى أعلم أقصر صاحب البحر على ما فى التجنيس (قوله ومساواته بالارض) لينتفع بظاها كما فى شرحه للمتنى (قوله كما جاز زرعه الخ) وجاز حينئذ دفن غيره فى قبره وليس من القصب ما اذا دفن فى قبر حفرة الغير ليدفن فيه ولا ينش وتضمن قيمة الحفر شريكة لئلا يبنى عن الفتح وتؤخذ من تركته والا فليت المال أبو السعود عن امداد الفتح وينش القبر لئلا يبنى فيه أو اذا كفن بثوب مغصوب أو دفن معه مال احيا لحق المحتاج فقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم بنش قبر أبي رعال لقضيب من ذهب معه ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة الا اذا كان يابس بحر (قوله شق بطنها) لاحيا النفس والظواهر أنه فرض (قوله قطع) أى الولد للضرورة (قوله لوميتا) لوجه له بعد قوله ولو بالعكس (قوله والاولى نعم) لان احترامه يسقط بنعته والاختلاف فى شقه مقيد بما اذا لم يكن له مال ولم يترك مالا والا لايستحق بالاتفاق أبو السعود (قوله الاتباع أفضل من التوافل) لانه بر الحى والميت فالنواب المترتب عليه أكثر (قوله أو جوار) الظاهر أن حذره الى الاربعين كما فى حديث وليس المراد به جار الشفعة وهو بكسر الجيم وضهها أما الجيران فيكسر الجيم لا غير وظاهره أنه اذا انتفت هذه الاشياء كان النقل أفضل من الاتباع (قوله يندب دفنه فى جهة موته) قال فى النهر ولا خلاف أن دفنه فى الموضع الذى مات فيه مندوب وليس المراد داره لما مر من النهى عنه بل المراد أنه اذا تعددت جهات الدفن وفى جهة موته محل دفن قريب يكون أولى من البعيد (قوله وستر موضع غسله) يعلق باب عليه مثلاً لا يظهر منه ما يشينه (قوله اذ كروا محاسن موتاكم) أى الموجودة فى الحياة والموت وكذا يقال فى المساوى (قوله ولا بأس بنقله) أى مطلقاً كما جوزه بعضهم وبعضهم قدروه بغير أو مبين ويكره فيما زاد قال فى عقد الفرائد وهو الظاهر نهر (قوله وبالاعلام موته) ولو بالنداء فى الاسواق درمى (قوله وبارئانه) تسع فى هذا التعبير صاحب النهر قال الحلبي ومقتضاه أنه رباعى وليس كذلك فى القاموس ريث الميت رثا ورثاء وبكسرهما ومرة مائة ومرة مائة مخففة ورثونه بكسبه وعددت محاسنه كرتبه تربية وترثيته ونظمت فيه شعرا هـ (قوله لكن يكره الافراط) كما كان عليه الجاهلية من ذكر ما يشبه المحال بحر (قوله من تعزى بهزا الجاهلية) أى من فعل كنعلمهم فى العزاء والعزاء المبرأ وحسنه كما فى القاموس وعظامه فأعضوهم بن آبيه ولا تكنوا والهن الذكر أى قولوا له اعضض على ذكر أباك والمراد تضيجه واللوم عليه (قوله وبهزة أهله) قال فى شرح الملتقى هى سنة قبل الدفن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مائة أهله مثل أجرة (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال فى شرح الملتقى ويستحب لجيران أهل الميت والاقرباء ثم ثمة طعام لهم يشبههم يومهم وليلتهم هـ وفى البحر عن الخانية وان اتخذوا للميت طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانوا بالغين وان كان فى الورثة صغير لم يتخذ ذلك من التركة هـ ويدل من ذلك حكم السج والموا والجمع وما يصنع

نذبا وفى الظهيرية وجوباً قدوس (ولا يجهض) للنهى عنه (ولا يطين ولا يرفع عليه بناء) وقيل لا بأس به وهو المختار كما فى كراهة السراجية وفى جنازتها ولا بأس بالكتابة ان احتج بها حتى لا يذهب الاثر ولا يعين (ولا يخرج منه) (أن) بعد اهالة التراب (الا) لحق آدم (أن) تكون الارض مغسوبة أو أخذت بشقه (أن) ويحبر المالك بين انخرجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بنى وصار ترابا ز يلقى (حامل ماتت وولدها حي) يجهض (شق بطنها) من الابسر (ويخرج ولدها) (بالعكس) وينش على الام قطع وأخرج لوميتا والا كما فى كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل ينش قولان والاوى نعم فخرج فروع الاتباع أفضل من التوافل لواقرة أو جوار أو فيه صلاح معروف يندب دفنه فى جهة أو فيه صلاح معروف يندب دفنه فلا يراه موته وتجهيله وستره موضع غسله لم يجز الاغسله ومن يعينه وان رأى به ما يكره لم يجز ذكره لحديث اذ كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ولا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام موته وبارئانه بشعر أو غيره لكن يكره الافراط فى مدحه ولا سيما عند جنازته لحديث من تعزى بهزا الجاهلية وبهزة أهله وترغيبهم فى الصبر وباتخاذ طعام لهم

من نحو شتمنا لك فانه لا يفعل حيث كان في الورثة صغير من فعله يهكون ضامنا وعن أنس مرفوعا لا عقر
في الاسلام أي لا تعقر بقرة أو شاة عند القبر فانه من أفعال الجاهلية (قوله وبالجلوس لها) من غير ارتكاب
مخطور من فرش البسط والاطعمة من أهل الميت لانها اتخذت عند السرور وبجر (قوله في غير مسجد) اعلم
أن صاحب البصر تضارب كلامه فأفاد أن الجواز في المسجد وأخر كراهته وعبارته قال البقالى ولا بأس
بالجلوس للزوار ثلاثة أيام في بيت أو مسجد وقد جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في المسجد لما قتل جعفر
وزيد بن حارثة والناس يأثونه ويعزونه والتعزية في اليوم الاول أفضل والجلوس في المسجد ثلاثة أيام للتعزية
مكروه وفي غيره جازت الرخصة ثلاثة أيام للرجال وتركها أحسن اه (قوله وتكره بعدها) لانها تجدد الحزن مخ
والظواهر أنها تنزه بهية (قوله الاغائب) أي الا أن يكون المعزى أو المعزى غائبا فلا بأس بهامخ (قوله وعند باب
الدار) قال في النهر وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من أقبح القبائح وفي القهستاني اعلم
أنه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتذوقوا ويستغلوا بأمرهم وهو بأمره ويكره اجتماعهم عنده للتعزية اه
(قوله ويقول عظم الله أجرك) أو يقول كما في شرح الملتقى اللهم الله عند المصائب صبرا وأجرنا لنا ولكم بالصبر
أجرا إن الله ما أخذ الله ما أعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى (قوله وبزيارة القبور) أي لا بأس بها وبالادعاء
للاموات ان كانوا مؤمنين من غير وطء القبور في المحبى نذب الزيارة وفي فتح القدير ويكره عند القبر كل ما لم يعمد
من السنة والمعهود منها ليس الا زيارتها والادعاء عندها فاما كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع
بجر وفي القهستاني ويدعو وحذاء وجهه وفي شرح الملتقى من البدع وضع اليد على القبر (قوله ولولا النساء) وقبل
تحرّم عليهن: لا يصح أن الرخصة ثابتة لهما بجر (قوله ويقول السلام عليكم) نحوه في شرح الملتقى والذي في البحر
والنهر وكان صلى الله عليه وسلم يعلم السلام على الموتى السلام عليكم أيها الدارين المؤمنين والمسلمين وانا
ان شاء الله بكم لاحقون انتم لنا فرط ونحن لكم نبع نسال الله العافية (قوله دار قوم) لعل لفظة دار زائدة أو هو
من ذكر اللازم لانه اذا سلم على الدار فاولى ساكنها (قوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون) ذكر المشبهة للبركة
لان اللعوق محقق أو المراد اللعوق على أنم الحالات فتصح المشبهة (قوله ويقرأ سورة يس) لما ورد من دخل
المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بهد من فيها حسنات بجر (قوله من قرأ الاخلاص)
ظاهره وان لم يمز بالاموات كأن كان في بيته وروى من حديث أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل ثوابها لاهل القبور اذ دخل الله تعالى في كل
قبر من المشرق والمغرب نور او وسع عليهم مضاجعهم وأعطى الله للقاري ثواب ستين نبيا ورفع له بكل ميت درجة
وكتب له بكل ميت عشر حسنات ذكره القرطبي في تذكرته ونقله أمير غنى في شرح صلاة ابن مشيش قال
وظاهره ولو كان في بيته وفضل مولانا لا يحصر اه (قوله أحد عشر مرة) صوابه احدى عشرة مرة جلبي
لان المعدود مؤنث فتؤنث له احدى وعشرة (قوله ويحفر قبر النفسه) لانه من الاستعداد للقاء الله تعالى (قوله
وقيل يكره) لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض غوت قلت حضرة لا ينال الاية لنفعه في الجله ولولغيره (قوله
والذى ينبغي الخ) كذا وقع له في شرح الملتقى ونقله عنه أبو السعود وأقره (قوله يكره المتى) وكذا الجلوس
والنوم والبول والتغوط والصلاة عليه وعنده للنهى ومن هذا بهلم حكم زوار القبور ويحسبون أنهم على شئ اه
شرح الملتقى (قوله فأن أن محدث) وان لم يقع ذلك في ضمه فلا بأس بأن يحنى فنه بجر (قوله حتى اذا لم يصل الخ)
هذا التفريع للكمال حيث قال وحينئذ يفتنه الناس من دفنت آثاره ثم دفنت حواشيهم خلق من وطئت تلك
القبور والى أن يصل الى قبر قريبه مكروه اه (قوله ولا يكره الدفن ليلا) والمصحب منها شرح الملتقى (قوله ولا
اجلاس القاري عند القبر) قال في البحر ولا بأس بقراءة القرآن عند القبور ويرى ما تكون أفضل من غيرها ويجوز
أن يحفف الله عن أهل القبور شيئا من عذاب القبر أو يقطع عنه سد دعه القاري وتلاوته اه (قوله عظم الذمى)
محترم) قال في الدرر لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم اه لان الذمى لما حرم ابدؤه في حياته لذمته
يجب حياته عن الكسر بهدمونه بجر عن الواقعات وهو بعيد أنه خاص بأهل الذمة دون الحربين شريه لا ية
(قوله انما يعذب الميت يكاء أهله) المراد به الصباح والنوح أما مجرد اخراج الدمع وحزن القلب فليس محترما (قوله
اذا أوصى الخ) في البحر عن الظهيرة وهل يعذب الميت يكاء أهله عليه فقال بعضهم يعذب لقوله عليه

وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام وآواها
أفضل وتكره بعدها الا لغائب وتكره الذمى
ما ياء وعند القبر وعند باب الدار ويقول عظم
الله أجرك واحسن عزاءك وغفرانك
عن زيارة القبور والادعاء بالنساء لم يثبت كنهن يمكن
عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم
لاحقون ويقرأ سورة يس وفي الحديث من قرأ
الاخلاص أو أحد عشر مرة ثم ذهب أجراها
للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات
ويحفر قبر النفسه وقيل يكره والذي ينبغي أنه
لا يكره بهية نحو الكفن بخلاف القبر يكره
الشي في طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم
يصل الى قبره الا بوطء قبره ولا يكره الدفن
ليلا ولا اجلاس القاري عند القبر وهو المختار
عظم الذمى محترم انما يعذب الميت يكاء أهله
اذا أوصى بذلك

السلام ان الميت يعذب بيكاه أهله عليه وقال عامة العلماء لا يعذب بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وتأويله الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه السلام ذلك أه وفي المسئلة خلاف كثير مبسوط في المواهب اللدنية (قوله كتب على جبهة الخ) أخذ من ذلك جواز الكتابة ولو بالقرآن ولم يعتبروا كون ما له الى التنجس بما يسيل من الميت وانظر هذا مع كراهتهم الكتابة على المراح وجدر المساجد (قوله عهد نامه) بفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شيئا مما يدل على أنه على العهد الا زل الذي بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والتبرك بأسمائه ونحو ذلك أه حاجي كان يكتب اللهم الى أشهدك بانك أنت الله الواحد الذي لا اله الا أنت وأن محمد عبدك ورسولك اللهم اني اتخذ بك عندك عهد اني تخلفني وفيه اذكار طوبى له وقصيرة مجموعة (قوله ومصدره) الواو بمعنى أو يدل على قوله فلما رأوا مكتوبا على جبهتي ويحتمل أن الكتابة عليهم ما جئوا فصرفت الملائكة برؤية ما على الجبهة لئلا يبدوا قولا

• (باب الشهيد) •

أخرجه عن صلاة الجنائز مبقو باله مع أن مقتول ميت باجله لا يختص به بالفضيلة التي ليست بغيره (قوله ففعل) حاصل ما قيل فيه انه انما بمعنى فاعل شهوده أي حضوره حيا برزق عند ربه على المعنى الذي يصح أولان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وبرحه وشبه أولان روحه شهد دار السلام وروح غيره لا تشهد لها الا يوم القيامة أولقنامه بشهادة الحق حتى قتل أولانه يشهد عند خروج روحه ماله من الثواب أو بمعنى مفعول ماله من شهوده بالجنة أولان الملائكة تشهد له اكراماله نهر وفي القهستاني من الشهود أي الحضور ومن الشهادة أي الحضور مع المشاهدة بالبصر أو بالسمع مرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه تنزل عليهم الملائكة واما حضور روحه عنده والشهادة عندهم ثم كافي المفردات فهو على الأقل بمعنى المفعول وعلى الثاني بمعنى الفاعل ولم أطلق الشهيد بطريق الانساع على القريب والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم ممن كان لهم ثواب القتلين كما أشير اليه في المبسوط وغيره وهم شهداء في أحكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في أحكام الدنيا اه (قوله لانه مشهود له) أفاد أنه من باب الحذف والايصال حذف اللام فاستتر الضمير المجرور اه حاجي (قوله كل مكاف) أي بالغ عاقل ولو أدخل فيه المسلم لكان أولى وخارج بذلك الصبي فيغسل لان السيف كفي عن الغسل في حق شهداء أحد بوصف كونه مطهرة ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناتهم ولان الشهادة صفة مدح يستحقها الانسان بعد قتل ولا قتل للصبي بعنده وهو عند الامام غير شهيد في أحكام الآخرة وانما يغسل البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه أثره ليكون شاهدا بخلاف الصبي فانه لا يخاصم بنفسه بل أبوه يخاصم عنه فلاحاجة الى ابقائه الا تخرج بقيد العاقل المجنون فانه يغسل لما تقدم في الصبي اه قهستاني وغيره (قوله مسلم) احتريزه عن الكافر فيغسل وفيه أنه لا يجب غسل كافر أصلا وانما يساح غسل كافر غير حر بي له ولي مسلم قهستاني عن المضمرة فيجوز قوله فيغسل على الجواز لا الوجوب (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس فاذا استنهد الجنب يغسل عنده خلافا لما اذا انقطع الحيض والنفاس فاستنهدت فعلى هذا الخلاف واذا استنهدت قبل الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه قهستاني عن المضمرة (قوله فالحائض) الانسب في التعبير فمن رأت الدم لانه اذا انقطع قبل الثلاث لا تنكح كون حائضا كما هو مصرح بقوله بعد لعدم كونها حائضا والنفاس لا يقيد به لانه لا حد لاقله كافي البصر (قوله لم يعد عليه الصلاة والسلام الخ) جواب سؤال ورد على قول المصنف طاهر حاصله لو كانت الطهارة شرطاً في الشهيد لكان حنظلة غير شهيد لانه قتل جنبا فيجب تغسيله ولم يغسله صلى الله عليه وسلم فدل على أنه شهيد فلم تكن الطهارة شرطاً وحاصل الجواب ما ذكره السارح وقد استشهد حنظلة يوم أحد فغسلته الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والأرض بما المزين في صفات الفضة قال أبو أسيد فذهبنا ونظرنا اليه فاذا رأسه يقطر ماء فأرسل صلى الله عليه وسلم الى امرأته وسألها فاخبرته أنه خرج وهو جنب وأولاده يسمون أولاده يغسل الملائكة زيلعي والمزين السهاب جمع مزينة جلالين وفي الصحاح المزين السحاب البيضاء أبو السعود (قوله بدليل قصة آدم) جواب عما أورد على قول الامام من أنه لو كان الغسل واجبا لوجب على المكافين فعله وقد اكتفى في غسل حنظلة بفعل الملائكة وحاصل الجواب

• كتب على جبهة الميت أو عمامته أو كفته عهد نامه يريد أن يغفر الله للميت أو صي بعضهم أن يكتب في جبهته ومصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم رقي في المنام ففعل فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم قالوا أنت من عذاب الله تعالى والله تعالى

• (باب الشهيد) •

أعلم ففعل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو فاعل لانه حتى عند ربه فهو شاهد (هو كل مكلف مسلم طاهر) فالحائض ان رأت ثلاثة أيام غسلت والا لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه الصلاة والسلام غسل حنظلة لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة آدم

ان الواجب نفس النفس ولا تنظر الى الغافل فان آدم عليه السلام لما مات غسلته الملائكة ولم يعد أولاده غدا
 لتأدية الواجب والمحدث حدثنا أصغر لا يفصل كافي البحر (قوله قتل ظلمًا) قيد بالقتل لانه لو مات حنف أنفه
 أو ردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق لا يكون شهيد أى فى حكم الدنيا والانه شهيد الاخرة
 بحر وعجز التقييد بالظلم يأتى فى قول المصنف أو قتل بحد أو قصاص (قوله بغير حق) تفسير لظلمًا (قوله بجراحة)
 خرج المقتول بمقتل ودخل المنتول مدافعاً عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة در منتهى ومحلّه فى غير قتل
 البغاة وأهل الحرب كما يعلم من المصنف (قوله ولم يجب بنفس القتل مال) قيد به لأن من قتل مسلم خطأ أو عمدًا بالقتل
 أو غيره فليس بشهيد ولو جوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحاً لم يعلم قاتله أو وجد فى محلة مقتولا ولم يعلم قاتله
 لانه لا يدري قتل ظالمًا أو مظلوماً أو خطأً بجر (قوله بل قصاص) انما لم يكن وجوب القصاص عوضاً مانعاً
 لأن القصاص للبيت من وجه وللوارث من وجه وهون فى الصدور والمصلحة العامة وهو ما فى شرعيته من حياة
 النفس فلم يكن عوضاً مانعاً فلا تبطل الشهادة بالشك بجر (قوله حتى لو وجب الخ) مفهوم قوله بنفس القتل
 (قوله كالصالح) فى القتل العمد (قوله ابنه) أو شخصاً آخر وارثه ابنه بجر (قوله لا تسقط الشهادة) لأن نفس القتل
 لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما سقط الصلح أو للشبهة (قوله فلوارث) قال فى القاموس وارث على
 الجوهول حمل من المركة رئيساً أى جريحاً وبه روى اده حلى (قوله لو قتل باغ) مباشرة أو نسبياً كقتل أهل الحرب
 لانه لما كان القتال مع البغاة وقطاع الطريق ما موراهم ألحق بقتل أهل الحرب فعمت الآية كما عت هناك
 معراج وقال بعد وجوب باشا أو ما قتل أهل البغى بعضهم بعضاً وكذا اقطاع الطريق فلا يبعد أن يعد المقتول منهم
 شهيداً نهر (قوله أو حربى) نسبة الى الحرب وهو حقيقة عرفية فى المنزلة والافالبغاة وقطاع الطريق حربيون
 أى أهل حرب (قوله ولو نسبياً) عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان القتل مباشرة ومثاله ما لو وطئت دابتهم
 مسلماً أو نفروا دابة مسلم فرسته أو رموه من السور أو ألقوا عليه حائطاً أو رموا برأساً فمروا سفينتهم ولو انفلتت
 دابة مشرك لم يس عليها أحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً الى الكفار فأصاب مسلماً أو نفرت دابة مسلم من سواد
 الكفار أو نفروا السلون منهم فألجؤهم الى خندق أو نار أو غموض أو جعلوا حولهم الشوك فنسى عليه مسلم فمات
 بذلك لم يكن شهيداً بجر (قوله فان مقتولهم) أى هؤلاء الثلاثة (قوله أو وجد جريحاً) الاولى ما قاله حافظ الدين
 فى الكنز أو وجد فى المركة به أثر (قوله فى معركتهم) قيد به لانه لو وجد فى معسكر المسلمين قبل لقاء العدو وقبيل
 لا يكون شهيداً لانه ليس قبيل العدو ولهذا يجب فيه القسامة والدية بخلاف ما اذا كان بعد لقاءهم فانه قبيلهم
 ظاهراً بجر (قوله كخروج الدم) وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم حوى أو ركع عظم ثم نبلاية أو أثر ضرب أو خنق
 أو السعوط من البحر (قوله أو حلقه) لانه من قرحة فى البطن قال الكمال وفيه أنه لا يلزم من كونه سائلاً مرتقباً
 من قرحة فى الجوف أن يكون من جراحة حادثة وقوله صافياً قيد فى قوله أو حلقه فقط كجاءد الكافى البحر حاشى
 (قوله لامن أنفه) لأن الدم يخرج من هذه المخارج من غير ضرب عادة فلا يدل على انه قبيل فان الانسان يتنلى
 بالرعاف والجبان يبول دماً أحياناً وصاحب الباسور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب
 فزاع أبو السعد عن الزبلى (قوله أو حلقه جامداً) لانه سوداء أو صفراء احترقت (قوله ما لا يصلح للكفن) ان
 وجد غيره من جنس الكفن والادفن به أبو السعد عن الشربة لاية وينزع عنه الخلف والقلنسوة والسلاح بجر
 والاشبه أن لا ينزع عنه السر أو يلبس ثيابه (قوله عن كفن السنة) هو الأصح وقيل معناه بزيادة ثوب جديد
 تكرر عليه فاستأنى (قوله ويصلى عليه) لصلاته صلى الله عليه وسلم على حزة وغيره يوم أحد وما قيل من أنهم أحياء
 والحق لا يصلح عليه دفن فوج بأنه حكم آخرى لا دينوى بدليل ثبوت أحكام الموتى لهم من قسمة تركاتهم وبينونة
 نسائهم الى غير ذلك وما قيل انها للاستسنة ففاروهم مغفوراً بهم فتتقض بالتبى صلى الله عليه وسلم والصبي بجر عن
 الهداية (قوله بلا غسل) لما فى السنن أنه عليه الصلاة والسلام أمره بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود
 وأن يدفنوا بملابسهم وثيابهم (قوله وثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجهيد الكفن نهر (قوله لحديت زملوهم بكموهم)
 تمامه فانه ما من جريح يجرى في سبيل الله الا وهو يأتى يوم القيامة وأوداجه تشعب دماً اللون لون الدم والريح
 ريح المسك هداية قال الكمال هو غريب لكن فى الشربة لاية روى أحاديث صحيحة فى عدم غسل الشهيد والكلام
 جمع كلام الجرح وشطب بابه قطع ونهر معناه تجرى والقزى ليل اللب بالثوب (قوله ويفعل من وجد الخ) لأن

(قتل ظلمًا) بغير حق (بجراحة) أى بما يوجب
 القصاص (ولم يجب بنفس القتل مال)
 بل قصاص حتى لو وجب المال بعارض
 كاصلاح أو قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة
 (ولم يرت) فلوارث غسل كما سبق (وكذا)
 (لو قتل باغ أو حربى) أو قاتل
 طريق ولو نسبياً (بغير آلة جراحة) فان
 مقتولهم شهيد بآلة قتله لان الأصل فيه
 شهادة أحد ولو لم يكن كاهم قبيل سلاح (أو)
 وجد جريحاً متناً فى معركتهم المراد بالجراحة
 علامة القتل كخروج الدم من جيبه أو دبره
 أو حلقه صافياً لامن أنفه أو فكه أو كفه
 أو حلقه جامداً (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن
 ويراد) ان نعص ما عليه عن كفن كفته
 (موقنص) ان زاد (أ) أجل أن (بتم كفته)
 المسنون (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه
 وثيابه) لحديت زملوهم بكموهم (ويغسل
 من وجد قبلى فى مصر) أو قريه

الواجب فيه الزسامة والدية نكف أثر الظلم بجر والمرايا بالصر العمران وما يقرب منه ولو قرية فلو وجد بمفازة ليس
بجرهما عمران لا يجب فيه دية ولا زسامة ولا يغل لوجوده أثر القتل معراج الدراية (قوله فيما يجب فيه الدية) لم
يذكر القسامة ليشمل القتل الموجود في الواضع والوارع فإن الدية ثابتة في بيت المال ولا قسامة (قوله ولم يعلم
قائله) لأنه لم يتحقق كونه مظلوما ولو كان قتله بمحدد بجر وحاصل ما في الآية أنه من قتل بغير المحدد وعلم قائله
لا يكون شهيدا عند الامام وإن لم يعلم قائله فكذلك مطلقا قتل بمحدد وبمقتل لوجوب الدية (قوله ولم يجب
القصاص) كالقتل بمنقل من غير نحو البغاة (قوله فإن وجب) كأن وقع بمحدد وعلم القاتل ولو في الجلة (قوله
بمن قتله الأصوص) تنظر لا تخيل فإنه لا يشترط المحدد ويدل عليه ما في البحر حيث قال ولونزل عليه اللصوص
لبلا في المصر فقتل بسلاح أو غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصر بسلاح أو غيره فهو شهيد لأن القتل لم يختلف
في هذه المواضع بل هو مال اه (قوله للظلم الخ) أي وهما لا يجبران إلا إذا لم يعلم القاتل بجر (قوله أو قتل بمحدد) لأنه
صح أنه صلى الله عليه وسلم عمل ما عز ولا بد نفسه لحق واجب عليه فلم يكن في معنى شهيداً أحد بجره ومنزل
من ذكر لو عداع قوم فقتلوه (قوله وارث) هو في اللغة من الرث وهو الشيء الذي يسمى من تملكه صار خلقا
في حكم الشهادة والمرث شرعاً من خرج عن صفة القتلى وصار إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها
أو وصل إليه شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الآخر فبذلك الثواب الموعود للشهداء بجر (قوله ولو قتل لا)
يرجع إلى الأربعة قبله أخاذه في البحر (قوله أو آوى) من الإيواء أو من الوأى وهو من عبد إلى أو بنفسه ونصح
الآزهرى تعديته اه وفي البحر أو ابغى وهو في مكانه والافهى مثله النقل من المعركة اه ويمتد ويقصر (قوله
وهو يعقل) فلو مضى الوقت وهو لا يعل لا يعل وان زاد على يوم وإليه أو نزل من المعركة لعدم الانتفاع بجهادته
ولو أحر هذا القيد بدد ذكر الكل كما فعل في البحر كان أو لم يكن (قوله وبقية در على أدائها) حتى يجب القضاء بتركها
زيلي قال النجاشي والله أعلم بهذه القيد (قوله أو نزل من المعركة) ذكرت جرياً على العادة والأفلا لا نسب نقل
من مكانه بل لو تصور منه أو قام كذلك نقله القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله لا تخوف وطه الخيل) لأنه ما نال
شيئاً من الراحة كذا في الهداية وذهب في الغاية بأن لا نسلم أن الخيل من المصر ليس بنيل راحة اه وصرح
في البدائع بأن النقل من المعركة بغيره من واجب حدوث آلام لم تحدث لولا النقل والموت حصل عقب
ترادف الآلام فبذلك النقل مشاركال للراحة في إثارة الموت فلم يمت بسبب الجراحة بقينا فلهذا لم يقطع القول
بالتك اه فاختلف لم يخط صاحب الغاية وصاحب البدائع (قوله وان بأموال الآخرة لا) ذكر أبو بكر الرازي
أنه لو أكثر من كلامه في الوصية وطال غسل لأن الوصية شيء من أمريات فإذ طالت أشبهت أمور الدنيا بجر
(قوله وهو الأصح) مقابلة قول الثاني أنه يكره من تناسب ما طلقا حال في البحر والآخر أنه لا خلاف بخواب
أبي يوسف أنه يكون من تناسب ما إذا كان بأموال الدنيا وجواب محمد بعده فيما إذا كان بأموال الآخرة فيوصي
بما يمكن به ويخلص رقبته ويبرد جلداه من النار ويترك نفسه ذخيرة الآخرة كما في وصية سعد بن الربيع بجر
وهي كما في سيرة الشامي ملخصاً أنه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ينظر إلى ما فعل سعد بن الربيع
أفي الأحياء هو أم في الأموات فاني رأيت اثني عشر رجلاً عاينهم فقالوا له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ينظر إلى ما فعل سعد بن الربيع
أو أبي بن كعب فنظر في القتلى فناداهم ثلاثاً فلم يجبه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أنظر
إلى خبرك فأجابه بصوت ضعيف وفي رواية يزيد بن زبيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد لطلب سعد بن الربيع
وقال ان رأيت فأنقرته مني السلام وقل له **ك**يف تجدك قال فأصبته وهو في آخر رمق وبه سبعون ضربة
ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ودمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أنظر إلى الأحياء
أنت أم في الأموات فقال في الأموات أبغى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقل له ان سعد
ابن الربيع يقول جزاء الله عنا خير مما جزي نيا عن أخته وقل له اني أجدهم الجنة وأبغى قومك عن السلام وقل
لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان خلاص إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرهه ومنكم
عين تطرف ثم لم يبرح أن مات بخمس رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره (قوله لأنه من أحكام الأموات)
أي الإيصاء بأموال الآخرة (قوله وهذا) أي ما ذكر من جميع ما ينقص الشهادة (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم
من الشروط التي من جملتها عدم الارتثا وهي ست كما في البدائع العقل والبلوغ والقتل ظلماً وأن لا يجنبه

قوله من الوأى هكذا في الأصل ولعل صوابه
من الوأى كما لا يخفى انتهى
(فيما) أي في موضع (تجب فيه الجرح)
ولو في بيت المال كما تقول في جامع وشارع
(ولم يعلم قائله) أو علم ولم يجب القصاص
فان وجب مكان شهيداً كقوله
الأصوص لبلا في المصر فإنه لا قسامة ولا دية
فيه لا نسلم أن قائله اللصوص غاية الأمر
أن عينه لم تعلم فليحفظ فإن الناس عنه غافلون
أو قتل بمحدد أو قصاص) أي يغسل وكذا
بغيره أو أقرا من سبع (أو بجر وارث)
وذلك (أن أكل أو شرب أو زنا أو نكاح أو
ولو قتل لا) أو آوى خيمة أو مضى عليه وقت
صلاة وهو يعقل) ويقدري على أدائها (أو نزل
من المعركة) وهو يعقل سواء وصل حيا
أو مات على الأبدى وكذا الوفاة من مكانه
إلى مكان آخر بدائع (لا تخوف وطه الخيل)
أو أوصى بأموال الدنيا وان بأموال الآخرة لا
يصير من تناسب ما إذا كان بأموال الدنيا وهو الأصح) جوهره
لأنه من أحكام الأموات (أو باع أو اشتري
أو تكلم بكلام كبير) والأفلا وهذا إذا كان
(بعد انتضاء الحرب ولو فيها) أي في الحرب
(لا) يصير من تناسب ما ذكره كل ذلك

عوض مالي والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارتثا (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والاخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل الاتجاسة اصابته غير دمه كما في أبي السعود وشهادة الاخرة بنيل الثواب الموعود للشهادة افاذه في البحر (قوله والنفاس) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس (قوله ليلة الجمعة) وروى في بعض الاثر انما أنه يعذب ساعة ثم لا يعود أبدا ان كان مسلما ونظر فيه التاري في شرح الفقه الاكبر (قوله وصاحب ذات الجنب) من به داء الاستسقاء وفي القهستاني "عذبات الطلق والمراد به من مات قبل خروج أكثر الولد والارجعت الى النفاس" (قوله وهو بطاب العلم) بأن كان له اشتغال به تأليه فأوتد ريسا أو حضورا فيما يظهر ولو كل يوم درسا وليس المراد الان مال (قوله وقد عذبهم السبوطي) أي في التثبيت نحو الثلاثين فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول أو الفرق أو الهدم أو بالجانب وهي فروج تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالأخر بمعنى المذخور وكسر الكه في الجيم والمعنى أنها ماتت من شئ مجموع فيها غير منفصل عنها من حل أو بكارة وقد فتح الجيم أيضا على قوله قال صلى الله عليه وسلم أي امرأة ماتت بجمع فهي شهيدة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في انقضاء والاصفار أو في الغربة أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه أو مظنة أو بالمشق مع العنفاء والكم وإن كان سببه حراما أو بالشرق أو بافقراس السبع أو بجحس سلطان ظما أو بالضرب أو متواريا أو ولدته عامة أو مات على طلب العلم النعري أو مؤذنا محتسبا أو تاجر اصدوقا ومن سعى على امر أنه وولده وما ملكك يمينه بقيم فيهم أمر الله تعالى وبطعهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمات في البحر أي الذي حصل له غشيان والذي يصديه التي له أجر شهيد ومن مات صابرة على الفقرة لها أجر شهيد من قال كل يوم خسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله تعالى أجر شهيد من صلى الصلح وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزنجر ولا حضرا كتب له أجر شهيد المتكسب بسنق عند فساد أمتي له أجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين مات أعطى أجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له قال وحذفت أدلة ذلك طلبا للاختصار اه ملخصا

• (باب الصلاة في الكعبة) •

ختم بهذا الباب كتاب الصلاة ليكون الختم بصلاة متبرئ لها حالها ومكانها وصحبت كعبة لارتضاعها وأولبعها أولكونها منفردة وامل ذلك من الاعلام الغالبة ولذا يعزف باللام قهستاني (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحواها (قوله وهو حسن) والمعيب أن يترجم لشي ولا يذكركه (قوله بصح فرس) سواء كان أداء أم قضاء شهر (قوله ونذر) أي نفل كان شهر (قوله فيها) رذلا لأن الواجب استقبال شطرها الاستيعابا زبني والواجب استقبال جزء من الكعبة غير عين وانما يتعين الجز قبلته بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومتى صار قبلته فاستدباره في الصلاة من غير ضرورة يكون فسادا فلو صلى ركعة الى جهة وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلاته لانه صار مستدبرا لجهة التي صارت قبلته في حقه ييقن من غير ضرورة بخلاف المتحرى فانه لا تعيين عنده بجهة ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاوّل لأن ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد منه أبو السعود عن الشافعي مختصرا (قوله وفوقها) أي على سطحها وهو منصوب بتقدير في حوى (قوله عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء والبتعة حوى (قوله العرصة والهواء) فلو صلى على أبي قبيس جاز ولا بناء بين يديه بحر أو بين السماء والارض أو فتحها والعرصة بسكون الراء كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء جلبي عن القاسموس (قوله الى عنان السماء) بفتح العين المهملة نواحيها وبكسرهما مابدالك منها اذا نظرتا قاموس (قوله للهي) لأن من السبع التي غشي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهها الطرسوي في قوله

نهي الرسول أحمد خير البشر • عن الصلاة في بشاع تعتبر

معاطن الجلال ثم المقبرة • من له طريقة هم وبجزره

وفوق بيت الله والحمام • والحدقة على التمام

اه من شرح الملتقى (قوله وترك التعظيم) من عطف العلة (قوله وان اختلفت وجوههم) صادق في جعل وجهه

في الشهيد الكامل والا فالمرتث شهيد الاخرة
وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدة فاصاب
نفسه واقرن والحرين والغريب والمهدو
علمه والمبطون والمطعون والنفاس والميت
الميت شهيد وصاحب ذات الجنب ومن مات
وهو يطلب العلم وقد عذبهم السبوطي ونحو
الثلاثين والله تعالى أعلم
• (باب الصلاة في الكعبة) •
في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن (بصح
فرض ونفل فيها وفوقها) ولو لا استرارة لان
القبلة عندنا هي العرصة والهواء الى عنان
السماء (وان كره الثاني) انتهى وترك التعظيم
(منفردا أو بجماعة وان) وصلى (اختلفت
وجوههم)

الى وجه امامه ودخل تحته أيضا اذا كان وجهه الى جانب الامام منخ (قوله في التوجه الى الكعبة) نأذه
للإشارة الى أنه ليس المراد اختلاف وجوههم بعضها عن بعض لأنه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة
مع أنه يشملها المتقدم ويشمل من جعل ظهره الى امامه (قوله ويكره جعل وجهه الخ) قال في شرح الملتقى
لأنه يشبهه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام سترة بأن يملق قطعاً
أو ثوباً (قوله فهي أربع) وجهه الى وجهه وهي كروية وجهه الى جنبه وهي جائزة من غير كراهة وجهه
الى ظهره وهي كالتى قبلها ظهره الى وجهه وهي غير جائزة وانظر ما لوجه الامام وجهه الى جنبه والظاهر
الجواز لأنه استقبل غير جهة امامه وجهه الى الجلابي شاملاً ست عشرة صورة حاصلة من ضرب أربعة وجهه
المؤتم وقضاء ويمينه ويساره في مثلها من الامام فقوله فهي أربع فيه قصور (قوله لتأخره حكماً) عليه لقوله
وتصح لو تحلقوا والضمير للمأموم لأن التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجهة في كان وجهه الى الجهة
التي توجه الامام اليها وهو عن يمينه أو عن يساره وتقدم عليه بأن كان أقرب الى الحائط من الامام فهو غير
صحيح لتقدمه بجر (قوله مسامتا لركن) والامام في وسط الجهة مثلاً (قوله وكان أقرب) أى الى الركن (قوله بامام
فيها) سواء كان معه بعض القوم أم لا (قوله والباب مفتوح) قال الشربلاني في شرحه الكبير ولعل اشتراط
فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء
لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) أى مع الكرامة لا ارتفاع مكان الامام قدر
القائمة كاتفراده على المكان ان لم يكن معه أحد اه حلي

(كتاب الزكاة)

اغترك في العنوان العشر وغيره لأنه داخل فيه تقليداً وتبعاً قهستاني عن الزمخشري (قوله قرنهما) بصيغة
المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر وهو جواب سؤال حاصله كان ينبغي تقديم الصوم عليه لكونه عبادة بدنية
كالصلاة فأجاب بأنه تبع القرآن والحديث فأداه أبو السعود وفي القهستاني ذكرت بعد الصلاة لأنها أفضل
العبادات بعدها اه وفي نسخة قرأناها (قوله في اثنين وثمانين موضعاً) تبع فيه صاحب النهر والمنع وتبعها
صاحب البحر عزياً الى المتأقبات البرازية وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد اه حلي بزيادة (قوله
في التنزيل) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم القرآن (قوله على كمال الاتصال) من إضافة ما كان صفة أو على
معنى اللام أى واذا كان كاذراً فالتعاقب بينهما كما فعل المصنف في غاية الذكاء بجر (قوله وفرضت في السنة
الثانية) والصوم كذلك أبو السعود (قوله قبل فرض رمضان) هذا ما يحسن تقديمها على الصوم (قوله ولا تجب
على الانبياء) لأنهم لملك الله مع الله تعالى انما كانوا يشاهدون ما في أيديهم ودائع عندهم يذوقون في أوان
بذله ويعنعونه عن غير محله ولأن الزكاة طهارة لمن عساه أن يتدنس والانبياء مبرقون من الدنس لعهمم اه
أبو السعود (قوله الطهارة والتماء) لأن سبب التماس المال بالتلف قال الله تعالى وما أنفقتم من شئ فهو
يخلقه وهي طهارة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولهم معان
آخر البركة يقال زكت البقعة اذا بول فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والثناء الجليل يقال زكى
الشاهد اذا أثنى عليه وتسمى صدقة لدلائلها على صدق العبد في العبودية منخ (قوله تملك) هو ما عليه الحقوقيون
من أهل الاصول لأنها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى
واطلائها على القدر المخرج مجاز شرعى وقوله تعالى آتوا الزكاة منه أو المراد اخرجها من العدم الى الوجود
كما في أقوم الصلاة وفي أبي السعود الايتاء أى الذى هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه وبين المعنى الحاصل
بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الايقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة الموقعة اه (قوله خرج الاباحة)
أى فلا تكتفى فيها وخرجت البقعة فان الشرط فيها التمكن الصادق بالتمليك والاباحة اه بجر (قوله
لا تجزئه) لأنه اباحة (قوله الا اذا دفع الخ) مقيد بما اذا لم يكن أبوه غنياً لأنه بعد غنياً بغيره بغيره بخلاف الدفع
الى زوجة الغير حيث يجوز مطلقاً اه أبو السعود ومنه علم أنه لا يشترط في المدفوع اليه البلوغ بل ولا العقل
لأن تملك الصبي صحيح لكن ان لم يكن عاقلًا فإنه يقبض عنه وصيه أو أبوه أو من يعوله قرىماً أو أجنبياً أو الملتحقاً
هان كان عاقلًا قبض من ذكر وكذا قبضه بنفسه بجر (قوله كالأوكساء) أى كل يجوز له لو كياه اه حلي (قوله

في التوجه الى الكعبة) الا اذا جعل قفاه
الى وجه امامه فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه
عليه) ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
ولو جنبه لم يكره فهي أربع (و) تصح لو تحلقوا
حولها ولو كان بعضهم أقرب اليها من امامه
لم يكره في جانب (لتأخره حكماً) ولو وقف
مسامتا لركن في جانب الامام وكان أقرب
لم أره وينبغي التساؤل هل ترجح جهة
الامام وهذه صورته

مأموم
وامام
(وكذا الوقتد ومن خارجها امام فيها والباب
مفتوح صح) لأنه كقيامه في المحراب
(كتاب الزكاة)

قرنهما بالصلاة في اثنين وثمانين موضعاً
في التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما
وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان
ولا تجب على الانبياء اجاباً (هى) انفة
الطهارة والتماء ونسراً (تمليك) خرج الاباحة
فلو أطمع نبياً ما وبالزكاة لا تجزئه الا اذا دفع
اليه المطعم كالأوكساء

بشرط أن يعقل القبض) بأن لا يرى به ولا يمتنع عنه وهو قيد في الدفع والكسوة كافي الحاي وحكم الجنون
 الملتحق معلوم من حكم الصبي الذي لا يعقل اه بجر (قوله الا اذا حكم الخ) أي فلا يجوز لأنه استثناء
 من الاثبات وهذه مسئلة مغيرة لما تقدم لأن هذا في الاقارب وما تقدم أم ومما يمدار بهما الكلام بعضه
 ببعض ضمير الجمع في قوله بنفقة هم وقوله بنفقة في البصر وعبارته وأشار إلى أن الدفع إلى كل قريب ليس بأصل
 ولا فرع جائز وهو قيد بما في الولو الجية رجل يمول أخنسه أو أخاه أو عمه فأراد أن يعطيه الزكاة فإن لم يفرض
 القاضي عليه النفقة جاز لأن القليل بصفة القرية يتحقق من كل وجه وإن فرض عليه النفقة لزماته
 أن لم يحتسب من نفقتهم جاز وإن كان يحتسب لا يجوز لأن هذا أداء الواجب عن واجب آخر وكان على الشارح
 أن يقول الا اذا لم يحتسب عليهم كما علم على البصر أخاهه الحلبي (قوله جز مال) المال ما يقول أو يدخر للحاجة
 وهو خاص بالاعيان اه ولذا أخرج الشارح به المنفعة (قوله ناويا) أنه عن الزكاة بجر (قوله لا يجوز به) لأن المنفعة
 ليست بهين متقدمة بجر (قوله عنه) أي الجزء لا المال بدليل قول الشارح وهو ربع عشر اه حلبي (قوله
 وهو ربع عشر نصاب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات السواك كما أشار إليه في البصر (قوله خرج النافلة) لعدم
 التعيين فيها اه حلبي (قوله والفطرة) فأنها وإن كانت معينة إلا أنها لم تكن ربع عشر فالمراد تعيين
 خاص (قوله من مسلم) متعلق بتلك اه حلبي (قوله غير هاشمي) احتراز لجميع ما ذكر عن الكافر والغني
 والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كما سبق في المصرف اه حلبي (قوله وهذا) أي قول المصنف
 بتلك جز مال عنه الشارح (قوله مع قطع) متعلق بتلك وقوله من كل وجه متعلق بقطع (قوله لاصله)
 وإن علا وفرعه وإن سفل وأحد الزوجين للأخر وعبد ومكاتبه لأنه يدفع إلى هؤلاء لم تقطع المنفعة من كل
 وجه أبو السعود (قوله لله) متعلق بتلك (قوله لا شرط النية) وهي شرط بالإجماع في مقاصد العبادات
 كلها بجر (قوله بشرط اقتراضها) هو أولى من التعبير بالوجوب لأنها فريضة محكمة قطعية أجمع العلماء
 على تكفير جاحدها مخ (قوله عقل) اعلم أنه لا خلاف أنه في الجنون الأصلي يعتبر ابتداء الحول من وقت
 إفاقته كوقت البلوغ أما العارض فإن استوعب كل الحول فكذلك في ظاهرها رواية وهو قول محمد ودرواية
 عن الثاني وإن لم يستوعب انما وفي الشرية لالة لازكاة على الجنون اذا جرت السنة كماها فإن أفاق بعض الحول
 اختلفوا والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لان عقاد الحول وآخرها البضاطب بالاداء وعن
 أبي يوسف تعتبر الافاقة في أكثر الحول وعند محمد في جز من السنة اه وفي البصر عن المجتبى المسمى
 عليه كالصحيح (قوله وبلوغ) قال في البصر وخرج الجنون والصبي فلا زكاة في مالهما كما لا صلاة عليهما
 للمحدث المعروف رفع القلم عن ثلاث وأما إيجاب النفقات والغرامات في مالهما فلا تنها من حقوق العبادات
 التوقف على النية وأما إيجاب العشر والخراج وصدقة الفطر فلا تنها ليست عبادة محضة اه (قوله وإسلام) خرج
 الكافر اهدم خطابه بالضرورة سواء كان أصليا أم مرتدا فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات أيام رذته
 ثم الإسلام كما هو شرط للوجوب بشرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بجر (قوله
 وخرجه) احتراز به عن العبد والمذبر وأم الولد والمكاتب والمستنسي لعدم الملك أصلا فباعد المكاتب والمستنسي
 ولعدم تمامه فيهما بجر (قوله والعلم به) أي بالاقتراض اه حلبي وأما ما يذكره المصنف لأنه شرط اكل
 عبادة وقد يقال أنه ذكر الشروط العامة هنا كالإسلام والتكليف فينبغي ذكره أيضا بجر (قوله ملك نصاب) مثلث
 الميم فهستاني من إضافة الصفة إلى الموصوف أي نصاب مملوك أو من إضافة المصدر إلى مفعوله أي وملكه نصابا
 وفي الجوى المال هو الدين وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سابق بيانه في زكاة المال وفي القهستاني
 النصاب لغة الأصل وفي الشريعة ما لا يجب فباعدونه زكاة (قوله حولي) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والثمار
 أبو السعود عن الجوى (قوله نسبة للحول) أي القهرى وقيل الشمسى حلبي عن القهستاني (قوله لحولانه
 عليه) وسمى حولان الأحوال فيقول فيه وأما اشتراط حولان الحول لأن النماء شرط وهو باطن فأدبر الحكم
 على زمن يتحقق فيه النقص وهو الحول لاشتغاله على الفصول الأربعة التي لها تأثير في زيادة النقود بالبيع والشراء
 وزيادة الأثمان بالدر والتسل وبزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات في كل فصل أبو السعود
 عن الجوى بزيادة (قوله نائم) بالتاء المثناة من فوق من التام قال القهستاني بأن يكون في بدئه أو يدا ميمه

بشرط أن يعقل القبض الا اذا حكم عليه
 بنفقة هم (جز مال) خرج المنفعة فلو سكن
 فقبر اذ ادره سنة ناويا لا يجوز به (عنه الشارح)
 وهو ربع عشر نصاب حولي ولو معنوها (غير
 والفطرة (من مسلم فقير) ولو معنوها (غير
 هاشمي ولا مولاه) أي معنوها وهذا في
 قول الكفر بتلك المال أي المأهود آخر اجه
 وجه (قوله لا يقطع المنفعة عن المملك من كل
 لا شرط النية) وشرط اقتراضها عقل وبلوغ
 وإسلام وحرية) والعلم به ولو حكما ككونه في
 دارنا (وسيبا) أي سبب اقتراضها (ملا
 نصاب حولي) نسبة للحول لحولانه عليه
 نائم) بالرفع صفة ملك

فالمضارب أو يد غيرهما كالمستقرض المتزويج وهو كافي النظم (قوله خرج المكاتب) لأنه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس
 بتمام لوجود الثماني ولأن المال الذي يده دائر بينه وبين المولى أن أدى مال المكاتب بسلامة وإن عجز سلم للمولى
 فكلا لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب أبو السعود عن الشرع لئلا يظن ذلك لو أقر رجل
 لرجل بدين ألف درهم ودفعت ألف إليه ثم تصاد فابعد الحول أنه لم يكن عليه دين لازكاً على واحد منهما وكذا
 لو وهب رجل لرجل ألفاً ودفعت ألف إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقبضه أو بغير قبضه واسترد ألفاً لازكاً
 على واحد منهما (قوله أقول أنه يخرج الخ) كما أخرجه به صاحب البحر والنهر فلا حاجة إلى ذكر التام (قوله على أن
 المطلق) زيادة ترق في الاستغناء عن قيد التام يعني أن المصنف أطلق في الملك فيصرف للكامل ولذا قال في البحر
 أطلق في الملك فأنصرف للكامل وحيثما يخرج ملك المكاتب بقوله ملك أيضاً لأنه ليس ملكه كاملاً وخارج
 به المشتري قبل قبضه فلا يجب على مشتريه للتجارة زكاة وكذلك لا يجب على المولى في عبده المعتد للتجارة
 إذا أبى لعدم اليد والمال المقصوب والمجود إذا عاد إلى صاحبه والرهن إذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد
 أما كسب الماذون المديون بمحيط فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق والافكسب به لمولاه عليه زكاة إذا تم الحول
 وأخذه من يد العبداء وأفاد الحلبي أن قوله على أن المطلق الخ متعلق بخروج يعني أن خروج المكاتب بقيد الحرية
 بناء على أن المطلق وهو الحرية ينصرف للكامل وهو الحرية بقبضه ويد المكاتب حرة فقط (قوله ودخل)
 أي في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب خيبت) هو هذا المخلط (قوله خلطه) قيد في تحقق الملكية ولا بد أن
 يكون بحيث يصير تميزه أما إذا لم يخلطه أصلاً أو خلطه خلطاً لا يعسر تمييزه فلا زكاة في المقصوب وفي القهستاني
 والمتبادر أن يكون النصاب مالا لا فلو كان حراماً فإن كان له خصم حاضر فواجب الرد والافواجب التصديق
 إلى الفقير ولا يحل منه شيء كافي التفت ومثله في المنية فلا زكاة في المقصوب والمملوك لشرافه إذا قال في البحر
 وهذا عند الامام أما عندهما فالمخلط ليس استملاً كافلاً يثبت به الملك وقوله أرفق بالناس إذ قلنا يجلو مال من
 غصب (قوله إذا كان له غيره) أو أبرأه عنه أصحاب الأموال كافي المبتني (قوله من فصل عنه) نقل أبو السعود عن
 الشرع لئلا يأنه متى فضل عن المال المقصوب قدر نصاب سواء كان مخلوطاً أم لا يجب الزكاة وحيثما لا انفصال
 ليس قيداً إلا أنه ذكره لفائدة أن جميع المقصوب حينئذ يزكي (قوله يوفى دينه) أي كله أو بعضه فيزكي ما زاد
 والمراد بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المقصوب (قوله عن دين) ولو حادثاً في الحول قال في المحيط وأما الدين
 المعترض في خلال الحول فإنه يجمع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد فلو أبرأه صاحبه منه بسبب تأني حولا
 جديداً وأما الحادث بعد الحول فلا يسقط الزكاة اتفاقاً فاعلى هذا من ضمن دركافي بيع فاستحق المبيع بعد الحول
 لم تسقط الزكاة لأن الدين انما وجب عليه بعد الاستحقاق بحره وهذا لم يطلان ما في القهستاني من جعل
 الدين الحادث بعد الحول يجمع وجوب الزكاة (قوله له مطالب) أي بالجبر والمحبس وقوله من جهة العباد
 أي طلباً واقماً من جهة عبده وأما الامام في الأموال الظاهرة أي السوائم أو الملك في الأموال الباطنة أي
 العروض والمجبرين أو الدائن في دين العباداء قهستاني وفي أبي السعود أن الامام كان يأخذ الزكوات إلى زمن
 عثمان فقروضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطعاً لطمع الظلمة فكان ذلك توكيداً منه لأربابها دور وذلك
 لا يسقط طلب الامام لأن ظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الخ يوجب أن حتى أخذ الزكاة مطاعاً لا اماماً
 اهـ (قوله كزكاة) مثاله لو كان له نصاب حال عليه حولاً ولم يكن فيه مال لازكاً عليه في الحول الثاني ولو كان له
 خمس وعشرون من الأبل لم يكن كها حواين كان عليه في الحول الأول بنت مخاض وللحول الثاني أربع شياه
 ولو كان له نصاب حال عليه الحول فلم يكن كها استهلكه ثم استنفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول
 لازكاً فيه لا شغل خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الأول حالاً كانه يجب في المستفاد لسقوط زكاة
 الأول بالهلاك وبخلاف ما لو استهلكه قبل الحول حيث لا يجب شيء (فائدة) باع نصاب الساعة قبل الحول يوم
 بساعة مثلاً أو من جنس آخر أو بدواهم يريد به القرار من الصدقة أو لا يريد لا يجب عليه الزكاة في البدل
 إلا بحول جديد أو أن يكون له ما يضمنه في صورة الدراهم (قوله وخارج) أي فدينه يجمع الزكاة لأنه بطالب به
 العباد لكونه حق المقابلة وكذا إذا صار العشر ديناً في الذمة بأن ألتف الطعام العشري صاحبه وصار العشر
 ديناً في ذمته منقصة للنصاب فأمّا وجوب العشر فلا يمنع لأنه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بجم

خرج المكاتب أقول أنه يخرج باشتراط الحرية
 على أن المطلق ينصرف للكامل ودخل
 حامل بسبب خيبت كقصور بخلطه إذا كان
 له غيره منه فصل عنه يوفى دينه (فارغ عن دين
 له مطالب من جهة العباد) سواء كان منه زكاة
 وخارج أو للعبد

(قوله ولو كفالة) مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استقرض ألفاً ففك كل منه عشرة ولكل ألف في بيته وحال
الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله بدين الكفالة لأنه أن يأخذ من أجم شاء بجره قال الشرنبلالي وهذا الفرع
ظاهر على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين أما على الصحيح من أنها في المطالبة فقط ففيه تأمل اه
أبو السعود (قوله المؤجل) وقبل المهر المؤجل لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة بخلاف المجهل وقبل أن كان الزوج
عزم على الأداء منع والأفلا لأنه لا يعتد بناجر من غاية البيان وفي القهستاني والصحيح أن المؤجل غير مانع
كأفي الجواهر وقوله للفراق متعلق بالمؤجل وسواء كان الفراق بطلاق أو موت كما في البحر (قوله أو نفقة) بالنصب
عطف على كفالة بتقدير مضاف فيهما أي دين كفالة ودين نفقة وقيد بقوله لأنه لا يجوز أن لا تكون ديناً
لأنه لا مطالب لها من جهة العباد (قوله بقضاء أو رضا) سواء كانت هذه النفقة للزوجة فتجب مطلقاً بالقضاء
أو الرضا الواقع قبل مضي المدة ولو طالت المدة أم كانت للأقارب بشرط قصر المدة أما إذا طالت فقط فنقتسم
ولو مفضية أو تراضى عليها كما في باب النفقة وفي النهر والفارق بين القصيرة والطويلة الشهر وما دونه فادونه قصير
والرضا الواقع بعد مضي المدة لا يلزم الزوج شيئاً كما أفاده صاحب المخ في النفقات والرضا بقصر وعيد (قوله
بخلاف دين نذر) أطلقه فم المطلق والمقيد (قوله وكفارة) أي بأنواعها حلبي وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر
وهي المنعة والانصبة بجر (قوله لعدم المطالب) أي من العباد اه حلبي أي وإن كان يطالب به يوم القيامة
(قوله ولا يمنع الدين الخ) هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استطردها الشارح اه حلبي (قوله وجوب
عشر وخراج) لتعلقها بالخارج (قوله وكفارة) لتعلقها بالذمة فلا يمنعها الدين فتجب عليه الكفارة
مع وجوب الدين عليه ولو كان فقيراً أو تظلم إلى المبصرة (قوله وعن حاجته) متعلق بخارج الأول الذي هو صفة
لنصاب أي بشرط في النصاب ذهباً أو فضة لوجوب الزكاة فيه أن لا يحتاج إلى إضاقة في الحاجة الأصلية وسأني
بيانها وهو يفيد أنه إن كان معه دراهم أمسكها للنفقة لازكاً فيها ولو حال عليها الحول قال في البحر ويخالفه
ما في معراج الدراية والبرائع أن الزكاة تجب في النفقة كيف أمسك للنساء ولا نفقة اه ثم لا يخفى أن الدين داخل
تحت الحاجة الأصلية لأنه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكورة ستاني (قوله لأن المشغول بها كالمعدوم) نظيره
الماء المستحق للأعاش كالمعدوم يساح به التيمم بجر (قوله وفسره) أي ما ذكر من الحاجة الأصلية والأولى
وفسرها وبه عبر صاحب البحر (قوله كنيابه) المحتاج إليها الدفع الحز أو العرد وكالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب
والحرفة وآثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها أمالغياً أهلها فليست من الحوائج الأصلية وإن كانت
الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية التجارة أفاده في البحر والنهر وقال الحلبي قد علمت أن مراده أن يكون
النصاب فارغاً عن الصرف في هذه الأشياء أما وجود هذه الأشياء من دور السكنى وغيره فلا تجب فيها
الزكاة ولو زادت عن الحاجة الأصلية ما لم ينوبها التجارة اه (قوله أو تقدير كنيته) فانه إن لم يدفعه لاهلها
بحقيقا ولكنه يتفكر فيه ليلا ويذل به نهاراً ولا يعطى قرضاً وما ل هذا إلى الهلاك الحقيقي (قوله فام) الفاء
في اللغة بالزيادة والقصر مع الهمز خطأ يقال غنى الماء يعني غناء أو ينمو وغرأ غناء الله كذا في المغرب بجر (قوله
ولو تقديراً) هو يتمكن من الزيادة بكون المال في يده أو يدنايته وهو قسمان خلقي وفعلي فالخلقي الذهب والفضة
لأنها تصلح للتفادع بأعيانها أي في دفع الحوائج فلا حاجة إلى الأعداد من العبد للتجارة بالنسيئة لتعنيها لها
بأصل الخلقة فتجب الزكاة فيها من نوى التجارة أو لم ينو أصلاً ونوى النفقة والفقير فيما سوى الذهب والفضة
وإنما يكون الأعداد للتجارة فيه بالنسيئة إذا كانت عروضاً أو نية الاسامة إن كانت سائمة بجر (قوله فلا زكاة على
مكاتب) ولا على سيده فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى (قوله لعدم الملك التام) في حق السيد
لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة فإذا تحقق المال للمولى بالتجبر أو للمكاتب بأداء بدل الكتابة
لا يزكى عن السنين الماضية بل يستأنف حولاً جديداً اه حلبي (قوله ولا في كسب ما ذون) أي لأعليه ولا على
سيده مادام في يد المأذون ولم يكن مستغرقاً بدينه فان أخذه السيد ولم يكن مستغرقاً زكاة له ما مضى من السنين
إن وجبت فيه وإن كان مستغرقاً كله أو بعضه ولم يكن قد رنصاب فلا زكاة لعدم وجوبها وكان على الشارح أن يزد
قبل قبضه أي قبض السيد الكسب لما علم اه حلبي بزيادة (قوله ولا في مرهون) أي لأعلي المرتين لعدم ملكه
الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد وإذا استرده الراهن لا يزكى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه

ولو كفالة أو مؤجلاً ولو صدق زوجته
المؤجل للفراق أو نفقة لزمه بقضاء أو رضا
بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب
ولا يستلزم وجوب عشر وخراج وكفارة
(و) فارجح (من حاجته الأصلية) لأن المشغول
بها كالمعدوم وفسره ابن الملك بما يدفع عنه
الهلاك تحقيقاً كنيابه أو تقدير كنيته (فام
ولو تقديراً) بالقدرة على الاستثناء ولو نسيابه
ثم فزع على سببه بقوله (فلا زكاة على مكاتب)
لعدم الملك التام ولا في كسب ما ذون (ولا في
مرهون) بعد قبضه ولا في ما اشتراه لتجارة

جوهري وهذا يصلح مقيداً لقول المختار (قوله يكتبه المختار إليها) فسر الحاجة في تلخيص التكبري بقوله ما يحتاج إليه لفظ ودراية وتصحيح من فقه وحديث وآداب لانها كتب ابليس اه والمراد المختار إليها في دينه فلا يشافي ما تقدم من أنه يكون غنياً بكتب الطب والنجوم فصرم عليه الزكاة (قوله الا في دين العباد) قال في الوهابية ونشرها

ويجيب ذوالكتب الصحاح المختار * علي الدين اذ بالكتب ما هو مفسر

مسئلة البيت من القنية وعبارتها فيه لحقه دين وله كتب عاق بعضها على استاذه وأصلح بعضها بنفسه فهو مومر في حق قضاء الدين حتى لحقه الجسد وان كان فقيراً في حق الصدقة وجوب الزكاة اه (قوله ولا في مال مفقود) لانه ضمار (قوله استخرج به) الاولى وجده لعمومه (قوله بدها) أي بعد سنين (قوله فلوله يمينه فحب المامضى) يذني أن يجري هنا ما يأتي معصياً عن محمد من أنه لا زكاة فيه لان البيعة قد لا تقبل فيه اه حلي والظاهر في القول بلوجوب أن كونه حكم الدين القوي (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الامامة منه (قوله ومدفون ببرية) لانها غير حرز ولعدم امكان الوصول اليه اه فلو صار في يده بعد ذلك فلا بد من حول جديد لعدم الشرط وهو التجرير (قوله وكذا الوديعة عند غير معارفه) اذ انسيها ثم تذكرها بعد حول فأكثر لا تجب زكاتها وان كانت عنده عارفه وجبت الزكاة لتقريطه بالنسيان في غير محل بجر (قوله بخلاف المدفون في حرز) سواء كان داره أم دار غيره بجر لا مكان التوصل اليه بالمحرور من متقى (قوله واختلاف في المدفون في كرم) وجه من قال بالوجوب أن فرجيع الارض يمكن فلا يتعد الرضوخ اليه ووجه من قال بدمه أن في فرجيعها عسراً وحراً وهو موضوع حتى لو كان داراً عظيمة فالمدفون فيها يكون ضميراً اه مجمع الانهر (قوله ولا يئنة عليه) بل ولو كان عليه يئنة على الصحيح كما يأتي (قوله ثم صارت له) أي البيعة (قوله بما اذا حلفه عليه عند القاضي) اعلم أنه اذا كاد الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البيعة قبل الاولى أن لا تجب اذ لم يكن له يئنة سواء حلفه القاضي أم لا أبو السعود ملخصاً (قوله وما أخذه مصادرة) المصادرة أن يأمره بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال حباثة على وجه الفهر فلا تنكسر هذه مع قوله ومقصود لا يئنة عليه أخذه الحلي (قوله لعدم التجرير) على لقوله ولا في مال مفقود الخ (قوله لا زكاة في مال الضمار) أخوذ من قوله سم بعض ضامراً اذا كان لا ينتفع به له زاله أو من الاضمار وهو الاختفاء والتغيب اه منح ومنه أضر في قلبه شيئاً بجر (قوله وهو لا يمكن الانتفاع به) أي مال غيره قد ورا انتفاع به (قوله على مقزلي) فعمل بمعنى الفاعل هو الفاعل وانما وجبت لامكان الوصول اليه ابتداءً أو بواسطة التصديق أي في العسر بجر موضحاً (قوله أو مفلس) بفتح اللام المشددة اه حلي وهو من نودي عليه بن الناس بأنه مفلس ووجوبه عند الامام لان التقليل عنده غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادر رائج فلا يكون كله مالاً مجمع الانهر وقال في البحر والحكم به انما يصح عندهما لا عنده غير أن أبا يوسف وان قال بعهدة الحكم به قال بوجوب الزكاة هنارعاية لطاب الفقراء (قوله وهو الصحيح) صححه في التبعة والثمانية (قوله لان البيعة الخ) ولان القاضي قد لا يعدل وقد لا يظفر بالخسومة بين يديه لماتع فيكون في حكم الهالك بجر (قوله سيجي) أي في كتاب القضاء (قوله عدم القضاء بعلم القاضي) أي عدم صحة قضاء القاضي اعتماداً على علمه فلو علم بالجمود وقضى به لا يجب أن يزكي مامضى (قوله وسنفضل الدين) الى قوي ووسط وضعيف (قوله وجب لزوم أدائها) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله ومببه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهري كذا والظاهر (قوله فوجه الخطاب) أي الخطاب المتوجه الى المكاتبين بالامر بالاداء (قوله آتوا الزكاة) يصح ارادة الجزء من المال أي أعطوا هذا القدر لمستحقه ويصح أن يراد بالزكاة الاتاء والمعنى أوجدوا الاتاء كاتقيوا الصلاة (قوله ونشرطه الخ) ما تقدم في المصنف في قوله ونشرط اقتراضها على الخ شروط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المزكي (قوله حولان الحول) موثب شرط تمام النصاب في طرفي الحول ولا يشترط طول في زكاة الزروع والثمار (قوله وهو في ملكه) أي التام فخرج الضمار (قوله كالدرهم) أدخلت الكاف الحلي والتبر كما يأتي (قوله بأصل الخلقة) أي أن الله تعالى خلقها انما (قوله ولولتقة) هذاوافق ما في معراج المدياة والبدائع ويخالف حلياً بن طلب كما ترجم حلي (قوله ببقدها) أي السابعة المفهومة من الصوم وهو الاكتفاء بالارضي أكثر العام

بكتبه المختار إليها الا في دين العباد قسماً له (ولا في مال مفقود) وجد بعد سنين (وساقط في بحر) استخرج به بعد ها (ومقصود لا يئنة عليه) فلوله يئنة فحب المامضى الا في غصب السائمة فلا تجب وان كان الفاسد مقراً كما في الثمانية (ومدفون ببرية تسمى مكانه) ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلاف في المدفون في كرم والمدفون في حرز وملوكة (ودين) كان (جده اديون وارض ملوكة) (ونم) صارت له بأن (أقتر سنين) ولا يئنة عليه (ثم) صارت له بأن (أقتر بعد ها عند قوم) وقيد في مصرف الثمانية بما اذا حلفه عليه عند القاضي أمنا قبله فحب (ثم) سبيلها أخذ مصادرة (أي ظلماً) ثم وصل (بعد سنين) لعدم التجرير والاصل فيه حديث لا زكاة في مال الميراث وهو لا يمكن حديث لا زكاة في مال الميراث (ولو كان الدين على الانتفاع به مع بقاء المالك) (لو كان الدين على مقزلي أو) على مقز (معسر أو مفلس) أي محكوم بالفلانة (أو) على (باجد عليه يئنة) وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن مالك وغيره لان البيعة قد لا تقبل (أو علم به فاض) سيجي أن الفتي به عدم القضاء بعلم القاضي، (فوصل الى ملكه لزوم زكاة مامضى) وسنفضل الدين في زكاة المال (وسبب لزوم أدائها فوجه الخطاب) يعني قوله تعالى آتوا الزكاة (وشروطه) أي بشرط اقتراض أدائها (حولان الحول) وهو في ملكه (ونعته المال كالدرهم والدينانير) تعين ما للتجارة بأصل الخلقة فتزوم الزكاة كمنها أمسكه ما ولو لنفقة (أو الصوم) ببقدها الا في

لقصده المرد والذل حلي فلا بد فيها من نية الاسامة لذلك لانها كانت تصلح للادوية والنبل تصلح للعمل والمرد كواب
ولا تعتبر هذه النية مالم تصل بفعل الاسامة (قوله ولا بد من مقارنتها العقد التجارية) بأن ينوي عند العقد
أن يكون المألول به للتجارة سواء كان ذلك العقد شرا أو اجارة وسواء كان ذلك الفمن من النقود أو من العروض
فلونوى أن يكون للبذلة لا يكون للتجارة وان كان الفمن من النقود وخرج مالم ملكه بغير عقد كالبراث فلا تصح فيه
نية التجارة اذا كان من غير النقود أو ملكه بعقد ومبادلة مال بغير مال كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم
الدم وبذل العتق فانه لا تصح فيه نية التجارة ولو اشترى عرضا للبذلة والمهنة ثم نوى أن تكون للتجارة بعد ذلك
لا تصير للتجارة مالم يبيعها فيكون بدلها للتجارة لان التجارة عمل فلا تنتم بمجرز الدية بخلاف ما اذا كان للتجارة
فنوى أن يكون للبذلة خرج عن التجارة بالنية وان لم يستعمله لانها ترك العمل فتمت بها بجر (قوله كما سيجي)
في آخر هذا الباب اه حلي (قوله بلانية صريحا) هو المذكور في الاصل وفي الجامع الصغير ما يدل على
الوقوف على النية وصح ذلك مشايخ بلخ لان العين وان كانت للتجارة فقد يسهل بدل من دفعه المنفعة فتوجب
الدابة لينفق عليها والدار للعمارة فلا تصير للتجارة مع التردد الا بالنية والجامع الصغير آخرهما تأييدا فاطاهر
أنه لا بد كرفيه الا ما لم يخط عليه الامر لا سيما وقد صحه مشايخ بلخ وما في الاصل لم يصح فالواجب على الشارع
ذكر القول الا بغير ترك ما سواه فاستأجل (قوله واستثنوا الخ) هي من النية دلالة فلا حاجة الى استثنائها
(قوله مطلقا) سواء نوى التجارة أم لا ونوى الشراء لانفعة حتى لو اشترى عبدا بجمال المضاربة ثم اشترى لهم
كسوة وطعاما لانفعة كان الكل للتجارة وتوجب الزكاة في الكل لانه لا يملك الا الشراء للتجارة بجمالها وان نص
على النفقة بجر (قوله غيرها) أي غير الشراء للتجارة (قوله فيما خرج من أرضه العنصرية) لان الملك يثبت فيها
بالاينات ولا اختياره فيه (قوله أو المستأجرة أو المستعارة) يعني وكانت الارض عنصرية فان العنصرية على
المستأجر اتفاقا وعلى المستأجر على قواها المأخوذة وأما اذا كانتا خارجيتين فان المراج على رب الارض
فاذا نوى المستأجر أو المستأجر في الخارج التجارة يصح لانه لا يجمع حقان اه حلي (قوله لا يجمع الحقان) علة
لكل ما قبله (قوله بشرط صحة أدائها) قد علم اشتراط النية من قوله أولا لله تعالى لكن ذكرت هنا بيان تفصيلها
(قوله نية مقارنته) هو الاصل كما في سائر العبادات وانما اكتفى بالنية عند العزل كما سبب أي لان الدفع يتفرق
فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فاكفي بوجودها حالة العزل فدفع المخرج بجر والمراد أنهم اذا تنازلوا الدفع
الى الفقير وأما المقارنة لدفع الى الوكيل فهي من الحكمة كما يأتي (قوله كالودفع) أي الزكاة الى مستحقها
(قوله والمال قائم) ظاهره ولو بعد أيام ولو كان بعد هلاكه لا يجوز به كافي البجر (قوله أو دفعها لادى) خصه بالذكر
وان دخل في عموم الوكيل لدفع نومه أنه لا يجوز تركه فيه (قوله لان المتبرية الاصر) علة لامستثنى ولو أدى
زكاة غيره بغير امره قبله فأجاز لم يجوز بل تنفذ على المتصدق ولو تصدق عنه بأمره جاز ويرجع عما دفع عند أبي
يوسف وان لم يشترط الرجوع كالامر بقضاء الدين وعند محمد لا يرجع الا بالشرط بجر (قوله ولذا) أي لكون
المتبرية الاصر (قوله لو قال هذا طوع) ونظيره عكسه (قوله قبل دفع الوكيل) يفيد أنه لو نوى بعد دفع الوكيل
لانه تبرية الثانية ولو كان المال قائما في يد الفقير (قوله موكل به) بصيغة التثنية كما فرض المثال في البجر
كذلك اه حلي (قوله ضمن وكان متبرعا) لانه بالخط ملكه عند الامام فيكون متصدقاً على نفسه وكذلك
لو كان في يد رجل أو قاف محملة بخلط أموال الاوقاف وكذلك البياع والسمسار والطحان الا في موضع يكون
الطحان مأذونا بالخلط عرفا (قوله الا اذا وكله انقرا) أي في القبض من الاصرين مثلا فلا ضمان عليه بالخلط
وما اذا اهرنوب عن زكاة الاصرين فان فعل الوكيل كفعل الموكل فكان الفقير هو الذي خلط الزكاتين
ولا ضير فيه (قوله لولاه) سواء كان صغيرا أو كبيرا اه حلي وهو مقيد في الصغير بقراب اما اذا كان أبوه وهو
الوكيل الدافع غنيا لا يجوز لان الولد الصغير بعد قنبا يفتى أبيه أبو السعود (قوله وزوجته) يعني المحتاجة بجر
(قوله الا اذا قال الخ) يعني وكان مصرفا لها رارا لا ولو قاله (قوله ولو تصدق بدراهم نفسه الخ) صورته على
ما يفهم منه دفع دراهم لانه ينفقها من ماله فامسكها ودفع من دراهم نفسه فان كانت دراهم
الاصرها مكة أو مستهلكة كان دفعه تبرعا ولا يرجع به وما استهلكه دين في ذمته وان كانت فائمة فان دفع على نية
الرجوع والمراد أنه نوى أخذ دراهم الاصر بداهم الاصر الدافع ولم يكن متبرعا وان لم يكن على نية الرجوع بان نوى

(أونية التجارة) في العروض انما صريحا
ولا بد من مقارنتها العقد التجارية كما سيجي
أو دلالة بأن يشتري عينا بعرض التجارة
يؤجر داره التي للتجارة بعرض فيه صير للتجارة
بلانية صريحا واستثنوا من اشتراط النية ما
يستتبعه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا
لانه لا يملك بجمالها غيرها ولا تصح فيه التجارة
فما يخرج من أرضه العنصرية أو الخارجية
أو المستأجرة أو المستعارة لا يجمع مع الحقان
أي الاداء
(ونشرط صحة أدائها نية مقارنته) أي لا بد
(ولو) كانت المقارنة (حكم) كالودفع بلانية
نوى والمال قائم في يد الفقير أو نوى
الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية أو دونه
الذي لديه الفقير جاز لان المنة تبرية
الاصر ولو قال هذا طوع أو عن كفارتي
ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط
زكاة موكل به ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله
الفقير ولا لنفسه الا اذا قال ربا ضعهما
وزوجته لا لنفسه الا اذا قال ربا ضعهما
حيث ثبت ولو تصدق بدراهم نفسه أجزأ
ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل
فائمة

المتبرع أو لم ينو شيئا لا يرجع له (تنبيه) يؤخذ من اشتراط النية أنه ليس للفقير أن يأخذ مال المزكى بغير علمه ولو كان قريبا ليس في إقراره أحوج منه وإن أخذه كل صاحب المال أن يسترده فائما وبضمنه أن كان هاسكا والقريب يرجع له فيما بينه وبين الله تعالى أن يحل له الأخذ ولو مات من عليه الزكاة لا تؤخذ تركته لمقتضى شرط صحتها وهو النية إلا إذا أوصى به مقتضى من التملك ولو امتنع من دفعها فأخذت منه كرها فالحق في التمسك به إن كان في الأموال الظاهرة فإنه يسقط الفرض عن إقراره بأخذ السلطان أو نائبه لأن ولاية الأخذ لم تعد ذلك إن لم يضعها السلطان موضعها لا يطل أخذها عنه وإن كان في الأموال الباطنة فإنه لا يسقط الفرض لأنه ليس للسلطان ولاية أخذ تركه الأموال الباطنة فلم يصح أخذهم بغير عن التجسس والواقعات والولوية ولا يشترط الدفع من عين مال الزكاة لأنه لو أمر انسانا بالدفع عنه أجرأه وظاهر ما في الخاتمة جواز ما إذا دفع من مال خبيث عن نصاب الزكاة واستدل بقوله لم مسلم له خرفوكل ذمتها فباعها من ذمتي فله أن يصرف هذا الثمن للفقراء من زكاة ماله اهـ ولو نوى الزكاة والتطوع جميعا يقع عند أبي يوسف عنها وعند محمد عن النفل (قوله أو مقارنته بعزل ما وجب) الباطن في اللام وظاهره أنه لا تنكفي النية إذا عزل بعض الدراهم وكانت أكثر من الواجب ونوى عند العزل فقط إخراج الواجب منها (قوله أو بعضه) وينوي في الباقي عند أدائه أو عزله كما نوى في الذي أخرجه (قوله بل بالأداء) فلو أقر من النصاب خمسة ثم ضاعت لآخذته عنه الزكاة ولو مات بعد إقرارها كانت الخمسة ميراثا عنه بخلاف ما إذا ضاعت من يد الساعي لأن يده كيد الفقراء بغير (قوله أو تصدق بكاه) لدخول الجزء الواجب فيه فلا حاجة إلى التعيين استقصاء لافرق بين أن ينوي النفل أو لم يحضره النية أبو السعود والتقييد بالتصدق يشير إلى أنه لو وهب النصاب لغني بعد الوجوب ضمن الواجب وهو أصح الروايتين خبر وفي كلام المصنف مؤاخذه لفظية وهي إهلاك كل المضافة إلى الضمير العوامل اللفظية (قوله فيه ص) أي يقع عما نوى بغير (قوله لا تسقط حصته) أي المتصدق به أما حصته الباقى فاتفقا على عدم السقوط فأفاده في الخبر (قوله خلافا للثالث) فقال إن حصته تسقط باعتبار الجزاء بالكل وفي العنايه روى أن الإمام مع محمد في هذه المسئلة وهذا كله نصريح بأرجحيته أبو السعود عن شيخه (قوله وأطلقه) أي المتصدق (قوله حتى) تفريع على عموم إطلاق الدين اهـ حكي وقيد بالفقير لأنه لو وهب لغني تأوبا بالصدقة بعد الحول ففيه روايتان أحدهما الضمان بغير عن المحيط (قوله عن الدين) أطلقه والمراد دين لا يقبض كدركه صاحب البحر عن شرح العلماء وروى إلى التقييد بشير السارح بقوله بعد عن دين سبقه وصورته ما تقدم من إبراء الفقير عن النصاب الذي هو دين لا يقبض حيث يسقط بالبراءة وسواء نوى الزكاة أم لا ولو أبرأه عن البعض سقطت زكاة ذلك البعض ولا تسقط عنه زكاة الباقي ولو نوى به الأداء عنه لأن الباقي يصير عينا بالقبض فيه يصير مؤثرا للدين عن العين كذا في البحر (قوله والدين عن العين) كذهب حاضر عن ذهب كذلك وكمرض تجارة عن عروضها (قوله وعن الدين) صورته دفع محافى يده عن الدين التي له (قوله وأداء الدين عن العين الخ) يستثنى منه ما لو أمر فقيرا بقبض دين له على آخر نواه عن زكاة عين عنده فإنه يجوز لأن الفقير بقبض عينا فكل عينا عن عين بغير (قوله وعن دين سبقه) صورته ما تقدم من إبراءه عن بعض الدين وتأوبا به زكاة الباقي الذي سبقه (قوله وحيلة الجواز) أي في حصته إقامه الدين عن العين أو عن دين سبقه قبض (قوله ثم يأخذها) أي الزكاة بمعنى المفعول أي المزكى (قوله لكونه ظرفا لمجنس حقه) والظاهر أن الذهب والفضة فيه جنس واحد فيؤخذ أحدهما عن الآخر بحسبه (قوله فان مانعه) المفاعلة على غير ما بهما (قوله ثم هو) أي الفقير يكف أي إن شاء وإن امتنع لا يجبر لأنه خالص حقه (قوله فيكون النواب لهما) أي نواب الزكاة للمزكى ونواب التكفين للفقير وقد يقال إن نواب التكفين ينبت للمزكى أيضا لأن الدال على الخبر كفاعله وإن اختلف النواب كما وكيفا (قوله وعمامة في حيل الاشياء) ذكر فيها حيلة أخرى وهي أن يوكل المدبون خدام الدائن بقبض الزكاة ثم يقضاه من قبض الوكيل صار ملكا للموكل ولا يلزم المال للوكيل إلا في غيبة المدبون لاحتمال أن يعزله عن وكلة قضاء دينه حال القبض قبل الدفع وفيها وإن كان للطالب شريك في الدين يخاف أن يشاركه في القبض فالحيلة أن يتصدق الدائن بالدين ويهب المدبون ما قبضه للدائن فلا مشاركة اهـ (تمة) من له نصاب وأراد منع الوجوب عنه فالحيلة أن يتصدق بدروهم قبل التمام أو يهب النصاب لآبيه الصغير قبل التمام يوم واختل في الكراهة وما يجتأنا

(أو حقاينة) بعزل ملوجب) كله أو بوضعه
ولا يخرج من العهد بالعزل بل بالاداء للقضاه
(أو تصدق بكم) الا اذا نوى ندرا أو واجبا
آخر فسمع ويضمن الزكاة ولو تصدق بضعه
لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث
وأطلقه فيتم العين والدين حتى لو أبرأ الفقير
عن النصاب مع وتسقط منه وابعلم أن أداء
عشر مائة عن العين وعن الدين يوجب
يجوز وأداء مائة عن العين وعن الدين يوجب
لا يجوز وحيلة الجواز أن يهمل مائة مائة
الفقير كان ثم يأخذها منه عن دينه ولو امتنع
المدين متديدا وأخذها لكونه ظفرا ينجس
حقه فان مانعه دفعه للقاضي وحيلة التكميل
بها التصديق على فقير ثم هو يكف عن يكون
للتواب لهما وكذا في نعم غير المسدود تمامه
في حيل الاشياء

(واقترضا عري) أي على التراخي وصححه
الباقون وغيره (وقيل فوري) أي واجب
على الفور (وطيه الفتوى) كما في شرح
الوهابية (فيما تبتأ خبرها) بلا مذر (وترد
شهادته) لأن الأمر بالصرف إلى الفقير معه
تبرئة الفور وهي أنه يدفع حاجته وهي مجبلة
ففي لم يجب على الفور لم يحصل المقصود من
الاجبا على وجه التمام وقامه في الفتح
(لا يبقى للتجارة ما) أي بعد مثلا (اشرائها
فتوى) بعد ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة
(لا يبيع للتجارة وان نواه لها لم يمه) يجنس
ما فيه الزكاة والفرق أن التجارة عمل فلا يتم
بجزء النسبة بخلاف الأول فإنه ترك العمل فيتم
بم (وما اشترأ لها) أي للتجارة (كان لها)
لمقارنة النسبة بعد التجارة (لا ما ورثه ونواه
لها) اهدم الأقدار إذا تصرف فيه أي نواها
مقبب الزكاة لا لقران النسبة بالعمل (ولا يملك
والفضة) والساعة لما في الخاتمة ولو لم يكن
لزمه زكاتها بعد دخول نواه أولا (وما ملكه
صنعه كهيئة أو وصية أو نكاح أو صلح
من قود) بقيد القود لأن المبدء للتجارة إذا
قتله عبدا خطأ ودفع به كان المدفوع للتجارة
خاتمة وكذلك ما به تعويض مال للتجارة فإنه
يكون لها بلانية كما (ونواه لها كان لها عند
الناهي والاصح) أنه (لا) يكون لها بغير
عن البدائع وفي أوائل الاشياء ولو فارت
النسبة ما ليس بدل مال بعمال لا تصح على الصحيح
(لا زكاة في اللاتى والجواهر) وان ساوت
ألما انتفاها (الأن تكون للتجارة) والاصل
أن ما عدا الجرين والسواثم إنما يركب نية
التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى النفي
ويشترط مقارنتها بعدقد التجارة وهو كسب
المال بالمال بعدد شراء أو اجارة أو اقراض
فلو نوى التجارة بعد العتد أو اشتري شيئا
لغنية زابيا أنه ان وجد ربحا باعاه

أخذوا بقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء اه (قوله واقترضا عري) هو المأخوذ من الضرر والشر بلانية
فلا يضمن بهلاك النصاب بعد التبريط والدليل القرآني لا يدل على الفور وإنما يدل عليه المعنى الذي نقله الشارح
عن الفتح وهو وطني فيفيد الوجوب الحلي (قوله أي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقطت في أكثرها
والإنسب في المقابلة التعبير بالاقتراض لأن ذكر الواجب يؤهم الوجوب المصطلح عليه وعلى هذا فقهنا بعد
وقتها قضاء واختار الكمال أن الزكاة فريضة وفريتها واجبة ويصلح هذا توفيقا بين القوانين (قوله وترد شهادته)
وان أخره عاما واحدا بخلاف الحج فلا ترد شهادته إلا بالاصرار ولذا قال في الخاتمة الفتوى على سقوط العدالة
بتأخير الزكاة من غير عذر لحق الفقهاء دون الحج اه (قوله لأن الأمر بالج) لم يجعل الأمر بذاته إلا على الفور
لأن المختار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأمور به فيجوز للمكلف كل
من التراخي والفور في الامتنال لأنه لم يطلب منه الفعل مقيدا بأحد هما فيبقى على الخيار اه منح (قوله أنه)
أي الصرف وقوله يدفع حاجته أي الفقير (قوله وهي مجبلة) الأولى وهو مجهل أي دفع حاجة الفقير مجهل أي
أمر الشارع يدفع حاجته عاجلا (قوله فتى لم يجب) أي الوجوب الاصطلاحي لأنه مختار الكمال وهذه العبارة
(قوله لم يحصل المقصود) وهو تجهيل دفع حاجة الفقير (فروع) لا سيما قد دفع الزكاة أن وكل بلا إذن أمر بالدفع
إلى معين قد دفع إلى غيره لا يضمن على المعقود شك أزكى أم لا بعدل إلى منما إذا ثبت أصلي أم لا بعد ذهاب الوقت
لأن العمركه وقت لاداء الزكاة فصار بمنزلة الشك في العتس أشبل خروج وقتها والافضل في باب الزكاة
الاعلان بخلاف صدقة التطوع بغير عن الفتح لأن الزكاة من غير سائل ولا ربا فيها بخلاف صدقة الفل وهو
مقيد بما إذا لم يكن غنة ظلية يذهبون أرباب الأموال فيأخذونها ويضعونها في غير أهلها فان كان قايما بغير أفضل
أبوالسعود ولو شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأمره (وتعين هذا ولا يضبطه ومقتضى ما ذكره زوم
الاعادة حيث لم يغلب على ظنه قدر معين لأنه ثابت في ذلك إذا كان يخرج من العتد بالشك بغير (قوله أي
عبد) خصه ليناسب قوله بعد فتوى خدمته (قوله ثم ما نواه للخدمة) سواء كانت النية حال الشراء أو اشتراء
للتجارة ثم نواه للخدمة (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلودعه لأمراه في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته
خلع زوجها لا زكاة لأن هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة إنما اذا باعه بجنس ما فيه الزكاة ثم حال الحول
وجبت (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تحقق الا بالمال وبين عدمه بأن نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد
النية (قوله فيتم بها) لأن التزك كها لا يكتفى فيها بالنية (قوله يجب الزكاة) إذا حال الحول على البدل (قوله ألا
الذهب والفضة) لتعين ما للتجارة بأصل الخلقة فيجب الزكاة فيها من نوى التجارة أو النفقة أو لم ينو أصلا منح
ويشترط الحول ان لم يكن عنده نصاب والافضال اليه لانهم مستفادان فتأمل (قوله بعد حول) أي من وقت
الاستحقاق (قوله نواه أولا) أي نوى السوم أولا لأنها كانت ساعة فتبقى على ما كانت وان لم ينو اه خاتمة (قوله
أو نكاح) كالمذموم لها مهر (قوله ودفع به) أي دفع السيد العبد الجاني ولم يجترأ القداء وكذا اذا دفع عرضا بده
وأفاد بذكر القود أنه لو صلح به عن الخطأ ونواه للتجارة تصح انتفاها وقد يقال ان أحد البدلين لم يكن مالا ومقتضاء
عدم صحة النية كما هو صريح عبارة الاشياء الاتية (قوله كان المدفوع للتجارة) أي بلانية اه حلي (قوله كما مر)
أي في شرح قوله أو نية التجارة اه حلي (قوله والاصح أنه لا يكون لها) لأن التجارة كسب المال ببدل هو مال
والقبول هنا أي في هذه العقود اكتساب المال بغير بدل أصلا فلم يكن من باب التجارة فلم تكن النسبة مقارنة لعمل
التجارة (قوله وفي أوائل الاشياء) أي بغير تأييد الاصح (قوله والجواهر) كاللعل والياقوت والزمرد وأمثالها
منع لأنها غير معدة للخدمة خلقة (قوله أن ما عدا الجرين) هم ما عدا الغلبة على الذهب والفضة وما عداهما
العروض والجواهر (قوله بشرط عدم المانع المؤدى إلى النفي) كالارض العشيرة اذا اشتراها بنية التجارة فلا
زكاة فيها والنفي بكسر المثلثة وقع النون في آخره انما هو ضرورة وهو أخذ الصدقة في عام مرتين خاموس (قوله
وبشرط مقارنتها) بالجزء عطا على شرط الأول أي أو كانت متأخرة وتصرف ككامل (قوله أو اجارة) كما اذا أجر
داره المعقود للتجارة بعرض فان تلك العروض تكون للتجارة على ما مر (قوله أو اقراض) هو أحد قولين قال
في المنع ولو استقرض عرضا ونوى أن تكون للتجارة اختلف المشايخ فيه والظاهر أنها تكون للتجارة وأما قوله
في الجامع كما في البدائع فان قلت لا وجه له فاعرض فبارة الزكاة وهو مدينون بعضها والمدينون

في كل عام لا أن يقال أنه قد استب عليها فافترس كنهه ويصير الحق من وقت الاستقراء حتى ويحترق ويحترق
في استقراءها ثم دفع بها فانه تلمه الزكاة اهتدأ أهل الشبهة السابقة (قوله لا زكاة عليه) فقصدية التجارة
في القدر وهو محترق قوله بشرط مقارنتها (قوله كمالو نوى الخ) محترق قوله بشرط عدم المانع المؤدى الى التنى
كان ما خرج من أرضه العشرية أو الخراجية يجب عليه العشر أو الخراج فلو وجب عليه الزكاة أيضا لزم التنى
بقوله كما ترى قبل قوله بشرط مقارنتها (قوله خراجية) سواء زرعه أم لا تعلق الخراج بالزكاة وهذا في الخراج
الموقوف أما خراج الخفاصة في حكمه كالعشر وحزوه (قوله وزرعها) أما إذا لم يزرعها يجب لأن العشر إنما يتعلق
بالخروج ولم يوجد (قوله لقيام المانع) وهو التنى أفاد بالتعليل أن البذر في أرض خراجية أو عشرية فلو بذر
في أرضه الملوكة له يجب الزكاة فيه لفقد العلة وفيه أنه فيما لو اشترى أرضا خراجية أو عشرية فلو بذر فيها
وزرعها لم يجمع حق الزكاة في الأرض وحق العشر أو الخراج متعلق بالخراج وقال صاحب البحر
في باب زكاة المال لو اشترى بذر التجارة وزرعها فانه لا زكاة فيه وانما فيه العشر لأن بذر في الأرض أبطل
كونه للتجارة فكان ذلك كنه الخدمة في عبد التجارة بل أولى ولو لم يزرعها يجب به وهو يفيد سقوط الزكاة
عن البذر ولو بذر في الملوكة له

• (باب السائمة)

لم يقل زكاة السائمة لأن الكلام هنا فيها وفي بيان حقيقتها والجمع بينهما لا يستحسن فإذا حذفها وفيه أن هذا
السبب انما بعد بيان الحقيقة فقط وسميت سائمة لأنها اسم الأرض أي نعلها ويدأبها ككثرة انفعائها اقتداء
بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما كانت مفتحة بها ولكونها أعز أموال العرب اه بحر (قوله الرابعة)
ظاهره يتم كل رابعة وقال الأصمعي كل ابل ترى ولا تعلق في الأهل مخ (قوله بالرى) بالفتح مصدر وقت
الماشية الكلا والرى بالكسر الكلا نفسه كذا في المغرب والمناسب ضبطه بالفتح لانه انما يجب الزكاة في سائمة
لا تعلق في الأهل فلو حمل اليه الكلا في البيت لا تكون سائمة ولو ضبط الرى بالكسر لكانت سائمة وخروج به
أيضا لهما كما في شرح المتن فلا يجب فيها زكاة (قوله المباح) احتزبه عن غير المباح (قوله لصد الدرة)
والنسل) لا بد من هذا القصد حتى إذا لم يقصد شيئا أصلا لا يلزم زكاة كافي النهر (قوله والسمن) عطف تفسير على
ما قبله (قوله ليم الذكور) لأن الدر والنسل لا يظهران فيها (قوله فقط) أي الذكور المحضة وليس المراد
أنه يتم الذكور ولا يتم غيرها اه حلي (قوله أكر في البدائع الخ) استدراك على ما في المحيط من اعتبار السمن
والجواب أن مراد صاحب المحيط أن السمن لا لاجل اللحم بل لغرض آخر مثل أن لا غوث في الشتاء من البرد
فلا تنافض بين كلامي البدائع والمحيط اه حلي أو يعمل على اختلاف الرواية أو المشايخ (قوله كالأولاد ماها)
للعمل أي ولوا كثر السنة كافي البحر (قوله ولولا التجارة) أي لو أسامها بقصد التجارة فقيمها زكاة التجارة
أي زكاة الذهب والفضة ولا يعتبر عدد ما بل يجب زكاتها وان كانت معلقة كالأبق (قوله ولعلمهم تركوا ذلك)
أي لعل الفقهاء كصاحب الكفتر تركوا التقيد بقصد الدر والنسل وزيادة السمن فانه عرفت السائمة بأنها التي
تكتفى بالرعى في أكثر السنة ولم يقل للدر الخ (قوله لتصر بهم بالحكمين) أي يحكم مانوى به التجارة ويحكم
المسامة للعمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الأول وعدمه في الثاني ثم قالوا السائمة تركه لم ينق
الامتنع به الدر والنسل وان زيادة السمن في نسل لا يستشكل إطلاقهم بأنه تعريف بالاعم أفاده صاحب البحر
قال في النهر هذا غير دافع إذا تعريف بالاعم لا يصح ولا يتفق فيه ذكر الحكمين بعده لأنه يصدق بما إذا لم ينو شيئا
أصلا ولا زكاة فيها لوقت العدة انما هو على رأي المتأخرين من علماء الميزان وجوزة تفهمهم التعريف به
لأنه من نوع التميز (قوله للثن في الموجب) بكسر الجيم وهو المال لأن المال انما صار سببا بوصف الاسما
فلا يجب الحكم مع الشك اه أي في تحقق المالية الموجبة لزكاة أفاده في البحر وهو أولى مما في الحلي (قوا
مختلفان عندنا وسيا) فالقدر هو ربح العشر في مال التجارة ولا كذلك في السوائم والسبب في ذلك أن مال التجار
مات بالنسب التام وفي السائمة ملك العدد المعين منها مع قصد السوم للدر والنسل (قوله في وسط الخول)
يسكون السمن وهو أفرد لانه اسم جز منهم من طرفي التي بخلاف محترقها فانه اسم جزه نسوي بعده من
لطرفي التي فيكون جزا من الجز وليس جزا اه حلي أقول في ضبطه بالفتح أولى لما ذكره

لأن زكاة عليه كالو نوى التجارة فيما خرج من
أرضه كما حرروا لو اشترى أرضا خراجية أو
التجارة أو عشرية وزرعها أو بذر التجارة
وزرعها لا يكون للتجارة لقيام المانع
• (باب السائمة) •
(هـ) لغة الرابعة ونسبها (المكتفية بالرى
المباح) ذكره السمعاني (في الاستدراك لم يقصد
عن (بطلان) ذكره الزبلي وزاد في الحديث
(والزكاة) (بسم الله) أي كور فقط لانه
في البدائع لو أسامها بالاعم لا زكاة فيها كالحلي
أسامها للعمل والركوب ولو للتجارة فقيمها
زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لتصرفهم
بالحكمين (فلو علمها نصفه لا تكون سائمة)
فلا زكاة فيها للشك في الواجب (ويستدل
بحول زكاة التجارة بمختلفها للسوم) لأن زكاة
السوائم زكاة التجارة بمختلفها للسوم
فلا يبنى حول أحد هما على الآخر (فإن
استدراكا) أي لا تجارة (ثم جعلها سائمة
اعتبر) قول (الحول من وقت العمل) (البحر)
كما لو باع السائمة في وسط الخول

(قوله لم قبل يوم) الضمير يرجع الى الجول على حذف ضمة واو الجول والضمير الثاني قبل الى انقضاء الجول
 لحظة ولا حاجة اليه بعد ذكر الوسيط المعنى المتقدم كالايجنى الا ان تكون بمعنى بل ويكون قد مر سد المسألة
 بالاضراب عن الجزم عليهم الى الجزم المعين الذي هو آخر الجول حلي بظنيل زيادة (قوله يمينها) كابل بال
 وظاهره ولو اتحد النصاب كخمس وعشرين مثلاً (قوله ولا تعد عنده) اما اذا كان عنده فقد كان له بالاول
 الجول فان ذلك يضم اليه (قوله فانه يستقبل حولاً آخر) معلوم من قوله كابل باع الساعنة (قوله ليس في سواهم
 الوقف) كبهايم السواقي الوقف المعتدة لاخراج الماء (قوله المسئلة) أي المعولة لا غرضي عليها في سبيل الله
 تعالى وهذا التفصيل عند الامام آتاهما عند هملنا في الخيل مطلقاً (قوله ولا في الموائش العسقي) جزم به
 في الجوهرية ونقل في الظاهرية فيها روايتين وظاهر قوله في الجوز وحل كلام المصنف الا على المريض والاضرب
 في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اه ان الوجوب هو الراجح بلزومه ووجه الشمول ان العسك من الرعي
 متصور ولو مع العسك بأن تقاد أبو السعود (قوله لانهم ليست بسائمة) بل يتقل اليها العلف وحيث لا يجب
 الزكاة اتفاقاً

• (باب) •

بالتنوين مبتدأ حذف خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المخ نصاب الابل بغير ياب (قوله
 مؤنثة) بدليل التصغير على أي له نهر وقال السيد الحوي لان أسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
 لغير الادميين فالتأنيث لها لازم (قوله بفتح الباء) وانما تكسر لا يتوالى ككسرات أبو السعود عن البصر (قوله
 سميت به) أي بهذا الاسم (قوله لانهم يتول على أنفاذها) فيه إشارة الى أن بينهم ما اشتقاقاً كبير وهو اشتراك
 الكلمتين في أكثر الحروف مع التناسب في المعنى هنا حلي (قوله بجنت) بالجزء بدل من قوله الى خمس
 وعشرين والاولى نصبه على التمييز (قوله الى مختصر) بضم الباء وسكون الخاء المجهدة وفتح التاء المتناهة فوق
 والنون والصاد المهملة المستندة في آخره واد علم مركب تركب مزج على ملك اه حلي ومناه ابن الصنم
 لانه وجد عنده ولم يعرف له أب فتسب الى نصر والبنت الابن معرب بوخت حوى عن العصام (قوله وأعراب)
 جمع عربى للبهائم وللاناس عرب فقرأوا بينهم في الجمع وفرقوا بين البنت والعرب في الايمان لبسائهم على
 العرف لو حلف لا يركب أو لا يأكل من البنت لا يبحث اذ اركب أو أكل من العرب وكذا العكس بخلاف
 ما لو عقد بينه على الابل فانه يبحث بكل من توهمه أبو السعود (قوله شاة) ذكرنا كان أو أنى وان لم يطعن
 في الثانية على ظاهر المصنف والشر نبلاية خلافاً لما في الحوى من اشتراط الطعن فيها ولا يؤخذ الجذع وهو
 الذى أتى عليه ستة أشهر وان كان يجزى في الاضحية فان قيل الاصل في الزكاة أنه يجب في كل نوع منه
 فكيف وجبت الشاة في الابل قلت ثبوته بالنص على خلاف القياس فهو أمر توقيفى ليس بمقتول المعنى
 أبو السعود (قوله عفو) أي عفا الشارع عنه فلا يوجب فيه شيئاً وعفو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وفيها
 أي الخمس والعشرين) سواء كانت ذكراً أو أنثى لان الشريعة وردت بنصابها باسم الابل والبقر والغنم واسم الجنس
 يتناول جميع الانواع بأى صفة كانت وسواء كان متولداً من الاهلين أو من أهلى وحشى بعد أن تكون الام
 أهلية وشمل الصغار والبيكار لكن بشرط أن لا يكون الكل صغاراً وشمل السمان والجفاف لكن قالوا اذا كان له
 خمس من الابل مهان ذيل وجب فيها شاة بقدره ويبان معرفة ذلك في البصر (قوله بنت مخاض) أي ومط
 قه ستانى ثم ان ذلك خرج منخرج العادة لا يخرج الشرط فالمراد السن لان تكون أمها مخاضاً أو لبناً بجرو قد
 بالاننى لماسيجي أنه لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق القيمة وذلك لان الشرع جعل الواجب في نصاب الابل
 الصغار دون البكار فكان ذلك تيسيراً لارباب الموائش وجعل الواجب من الاناث لان الانوثة تعد فضلاً
 في الابل فسار الواجب وسطاً ولم تحسب الانوثة في البقر والغنم لان الانوثة فيها مالا تعد فضلاً أبو السعود
 والمخاض وجع الولادة والنوق الحوامل وفي الاساس كلها مجاز وحقيقته اضطراب شئ مانع في معناه فاستأنى
 (قوله في السنة الثانية) هي لغة ما أتى عليه حولان ونمر بعة حول واحد اه ثم بشرط الطعن في الحاجة
 (قوله سميت به لان أمها غالباً الخ) ومن غير الغالب قد توت أو لا تنحل (قوله في سنت وثلاثين) ذكر المصنف
 مجزاً من التمام وهم ان الواجب في الابل أمها يفتقن اذا كانت انما مع أنه ليس كذلك فالتعبد بذكرها

اه قول المتن تحت بالجزء بدل الخ لا يجنى ما فيه
 من التناهل ومقتضى النظر ان يقال ان
 قوله بجنت أو هو ياب بدل من مجموع قوله خمس
 وخمس وعشرين من مقصود منه التعميم في
 الطريقين بمعنى البدل والمنتضى أى وما بينهما
 وأما ما جعله اولى فيلزم عليه خلق البدل من
 هذه الغائبة وهي صد التعميم فيحتاج الى
 تكاف دعوى الحذف عن الاوائل لدلالة
 اللزوم تأمل اه معجمه
 أو قوله يوم يجنسها آية يرجع
 ولا تعد عنده أو يفرض ونوى به التجارة
 فانه يستقبل حولاً آخر جوهرية وفيها ليس
 في سواهم الوقف ولتدليل المسئلة زكاة لعدم
 التملك ولا في الموائش العسقي ولا مقطوعة
 للقوائم لانهم ليست بسائمة

• (باب) •

(نصاب الابل) بكسر الباء وتسكن مؤنثة
 لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ابل بفتح
 التاء سميت به لانهم يتول على أنفاذها (حين
 فيؤخذ من كل خمس) منها (الى خمس وعشرين
 بجنت) جمع بجنى وهو ما له سمان منسوب
 الى جنته لانه أول من جمع بين العرقى
 والنجى فوله منهم اولد فسمى بجنتاً (أوعراب
 شاة) وما بين النصابين عفو (وفيها) أى
 الجنس والعشرين (بنت مخاض وهي التي
 طعت في السنة الثانية) سميت به لان
 أمها غالباً تكون مخاضاً أى حاملاً لباخرى
 (وفي سنت وثلاثين) الى خمس وأربعين

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة (لا في
أتمها تكون ذات لبون لا في غيرها) وفي ست
وأربعين (التي ستين) حقة (بالكسر) وهي التي
طعنت في الرابعة) وحق ركونيم (وفي إحدى
وسبعين) إلى خمس وسبعين (جذعة) بفتح
الذال المجهدة (وهي التي طعنت في الخامسة)
لأنها تجزع أي تقطع أسنان اللبون (وفي ست
وسبعين) إلى تسعين (بنا لبون وفي إحدى
ونعين) حقتان إلى مائة وعشرين (كذا كتب
الذي عليه السلام وأبي بكر) ثم تستأنف
القرينة (فيؤخذ في كل خمس سنة)
مع الحقة بن (ثم في كل مائة وخمس وأربعين بنت
مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقات
ثم تستأنف القرينة) بعد المائة والخمسين
(في كل خمس شاة) مع الثلاث حقات (ثم في
خمس وعشرين بنت مخاض) مع الحقات (ثم
في ثلاثين بنت لبون) مائة (ثم في مائة
وخمسة عشر بنت مخاض) أربع حقات إلى مائتين ثم
تستأنف القرينة (بعد المائتين) (أدراكا
تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين)
حتى يجيب في كل خمسين حقة ولا تجزي ذكر
الابل بالبقية الثلاث بخلاف البقر والغنم
فإن المالك مخير

• (باب زكاة البقر) •

من البقر بالسكون وهو الشق يسمى به لأنه
يشق الأرض كالتور لأنه يشق الأرض
ويفرد بقره وأما للوحدة (نصاب البقر
والجاموس) ولو متولدا من وحش وأطية
بخلاف عكسه ووحش بقر وغنم وغيره
فإنه لا يعد في النصاب (فلا تون) ساعة غير
مشتركة (وفيها تباع) لأنه يباع أمه (ذو شاة)
كامله (أو تبعة) أسماء (وفي أربعين مسن قنور
سنتين أو سنة وفيما زاد) على الأربعين
(بحسابه) في ظاهر الرواية عن الإمام ومعه
لا شيء فيما زاد (إلى ستين ففيها ضعف مالي
ثلاثين) وهو قوامها والثلاثة وحدها المستحق
بجر عن النبايع وتصبح القدوري (ثم في كل
ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة)

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة (لا في
أتمها تكون ذات لبون لا في غيرها) وفي ست
وأربعين (التي ستين) حقة (بالكسر) وهي التي
طعنت في الرابعة) وحق ركونيم (وفي إحدى
وسبعين) إلى خمس وسبعين (جذعة) بفتح
الذال المجهدة (وهي التي طعنت في الخامسة)
لأنها تجزع أي تقطع أسنان اللبون (وفي ست
وسبعين) إلى تسعين (بنا لبون وفي إحدى
ونعين) حقتان إلى مائة وعشرين (كذا كتب
الذي عليه السلام وأبي بكر) ثم تستأنف
القرينة (فيؤخذ في كل خمس سنة)
مع الحقة بن (ثم في كل مائة وخمس وأربعين بنت
مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقات
ثم تستأنف القرينة) بعد المائة والخمسين
(في كل خمس شاة) مع الثلاث حقات (ثم في
خمس وعشرين بنت مخاض) مع الحقات (ثم
في ثلاثين بنت لبون) مائة (ثم في مائة
وخمسة عشر بنت مخاض) أربع حقات إلى مائتين ثم
تستأنف القرينة (بعد المائتين) (أدراكا
تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين)
حتى يجيب في كل خمسين حقة ولا تجزي ذكر
الابل بالبقية الثلاث بخلاف البقر والغنم
فإن المالك مخير

• (باب زكاة البقر) •

(قوله لأنه يشق الأرض) ومنه قيل لمحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب البقرة لأنه يشق الأرض فدخل فيه
بمدخله بلغا ووصل منه غاية مرضية أه (قوله كالنور) أي كالحج النور فورا والاولى التعبير به (قوله لأنه يشق
الأرض) أي يشقها (قوله وأما للوحدة) لأننا نثبت في شل الذكروا لأن أبي السعد (قوله والجاموس) هو
فخرج من البقر حتى في حكم الاضحية والربا ويكمل نصاب البقر به وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء
يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى والجاموس معزب كاموس أبو السعد (قوله ولو متولدا الخ) فإن العبرة للام
(قوله ووحش بقر وغنم) عطف على عكسه فلا يعد في النصاب وإن صارت مألوقة بيننا كذا في البحر (قوله غير
مشتركة) فالمشتركة لا يزكي إلا أن يبلغ نصاب كل منهما أنصافا فإن بلغ نصاب أحدهما نصابا زاد دون الآخر
ولو سكن بينه وبين ثمانية وجلا غاوت شاة لا شيء عليه لأنه لا ينقسم خلافا لابي يوسف ملحق وشرحه
المعولف (قوله لأنه يباع أمه) أولان قرنه يباع أذنيه وترقونه نهر (قوله مسن) يضم الميم وكسر السين مأخوذ
من الاسنان وهو طلوع السن في هذه السنة لا الكبيرة تستأنف عن ابن الاثير (قوله بحسابه) في الواحدة ربع
عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة يجمع الاخير (قوله في ظاهر الرواية) أخرج الشارح كلام المصنف عن
ظاهره ليقضي على المقتد (قوله وهو قولهما) وراجع إلى عدم الوجوب في الزائد على الأربعين إلى الستين (قوله
ثم في كل ثلاثين الخ) فيستقر الواجب بكل عشرة حتى سبعين تباع وسنة وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلاثة
سنة وفي مائة مئتان وسنة فلي مائة مئتان في كل ثلاثين مئتان وللاربعين مئتان في كل مائة (قوله

الانذار والاحكام في النجاسات والمستنجات بان كل العذر بجمع ان يعطى منه من هذه او هذه (قوله وهكذا)
يرجع الى المصنف ولا حاجة اليه لفهم مقتضاها من لفظ كل

• (باب زكاة الغنم) •

الغنم اسم جنس يطلق على القليل والكثير والذكر والانثى كافي بجمع الانهر (قوله مشتق) هذا مبني على ان اسم
الغنم مشتق من المصدر والمشهور خلافه (قوله لانه ليس الخ) على مقدمة على معاولها وقوله آلة الدفاع
أي الدفاع عن نفسها ولا ينافي وجود آلة لها غير دافعة كقرونها (قوله فكانت غنمية) فعيلة بمعنى مفعولة
أي باعتبار المآل قال في النهر وقول العائنة في مفرد غنمة وتخصيصهم اليه بان شأن خطأ (قوله ضأباً أو معزاً)
بسكون الهـ مزة والهي وقصدهما جمع ضائق وما عز كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الاخفش والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه أن كلامهم هذا اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والضأن ما سكن من
ذوات الأصوف والمعز من ذوات الشعر فهـ سنان (قوله لانهم ما سوا الخ) لأن النصف ورد باسم الشاة والغنم وهو
شامل لهما فكانا جنساً واحداً اهـ أبو السعود وقوله في تكميل النصاب أي اذا كان من أحدهما ثلاثون
ومن الآخر عشرة فبعضا فان الى بعضهما وتجب الزكاة وقوله والاضحية أي أنها تجوز من مالكن يختلفان من
حيث أن الجذع من الضأن يجزئ لامن المعز وقوله والربأ أي لا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلاً (قوله
لا في أدائه الواجب) أي اذا كان عنده نصاب من الضأن لا يزدى شاة من المعز وفي الحوى عن شرح النظم
في اطلاق قوله هم لا في أدائه الواجب نظر الا أن يحمل على ما اذا كانت الغلبة للضأن أما اذا استوى بافتوتى
من أعماشاه وهذا أولى عما في الحلبي وقوله والايمن فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يحنث بأكل لحم المعز
للعرف اهـ الحلبي (قوله شاة) اسم نأوه للأفراد يقع على الضأن والمعز لأن العرف يخصها بالضأن كافي للتدوير
وفي القاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والطبارة والبقرة والنعام وجر
الوحش والمرأة فهـ سنان (قوله وفي مائتين وواحدة) الى ثلثمائة وتسعة وتسعين فهـ سنان (قوله ثلاث شياه)
بالكسر جمع شاة وأصله شوهة قلبت الواو ألفاً وحذف الهاء ثم ذوقه هـ سنان (ولو كان لرجل مائة وعشرون شاة
حتى وجبت فيها شاة امس للساعي أن يتركها ويحبسها أربعين أو مائة فبأخذ ثلاث شياه لانه بائعها للمالك
صار الكل نصاباً ولو كان بين رجلين أربعون شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي أن يجمعها
ويجعلها نصاباً بأخذ الزكاة منها لأن ملك كل واحد منهما قاصر عن النصاب وفي الجفاف ان كانت شاة وسط
تعتبت والافواحدة من أفضلها اهـ بحر (قوله الثاني) لقول علي كرم الله تعالى وجهه لا يجزئ في الزكاة
الا الثاني فصاعداً بحر (قوله الاباقيمة) ظاهره أنه يجزئ ان ساوت قيمته قيمة شئ ويدفع الساعي أو المالك ان زادت
أو نقصت (قوله وهو ما أتى عليه أكثرها) وقيل غانية أشهر وقيل سبعة أشهر وذكر الا قطع ستة واستظهره في البحر
اهـ الحلبي (قوله جواز الجذع من الضأن) أما من المعز فلا يجزئ رواية واحدة حلبي عن البحر والمراد بالجذع من
المعز هو ما تقدم الخلاف فيه لا ما روى عن الأزهري أن الجذع من المعز ما لم يستفان له خلاف في اجزائه بقوله
والدليل برجه) وهو قول عمر رضي الله تعالى عنه تأخذ الجذعة والثنية قال في الفتح وأما ما روى عن علي فقريب
(قوله ولا نبي في خيل ساعة) اشتقاق الخيل من الخيلاء حموي تليها ثمانية في نفسها أو أربكها وهو اسم جمع للفراب
والبراذين لا واحدة كالغنم والابل وقيد بالساعة لأنها محل الخلاف أما التي نوى فيها التجارة فتبصر كاتبة التجارة
فيها اتفاقاً كما في النهر (قوله عندهما وعليه الفتوى) وقال الامام ان كانت ساعة للذكر والقتل ذكوراً وانما
وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها ان كانت من أفراس العرب خبر بين أن يدفع عن كل واحدة ديناراً
بين أن يقومها ويعطى عن كل مائتي درهم خمسة وان كانت من أفراس غيرهم يقومها لا غير وان كانت ذكراً
قطاً أو أماناً فقط فروايتان أشهرهما عدم الوجوب كذا في المحيط وفي الفتح المرجح في الذكور عدمه وفي الانثى
الوجوب ورجح شمس الأئمة وصاحب التصفية قوله وأجمعوا أنها لو كانت للعمل والركوب أو لخدمة فلا شيء فيها
وأن الامام لا يأخذها جبراً أفاده صاحب النهر (قوله الاصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس فهـ سنان (قوله
ولا في بقال وجير) لقوله صلى الله عليه وسلم لم ينزل على شيء مما لا هذه الآية الجامعة في عمل من قال في خبره

الا اذا اختلفت مسائل فمؤخر بن فخير بين أربع
أربعة وثلاث مسائل وهكذا واقفه أعلم
• (باب زكاة الغنم) •
مشتق من الغنمية لانه ليس لها آلة الدفاع
فكانت غنمية لكل طالب (نصاب الغنم ضأباً
أو معزاً) لانهم ما سوا في تكميل النصاب
والاضحية والربأ في أدائه الواجب والايمن
(أبو يونس وفيها شاة) نعم الذكر والانثى (وفي
ما نواحل وحش وعشرون شاة) نعم الذكر والانثى
واحدة ثلاث شياه وفي أربعة مائة أربعين
وما يتبعها عفو (نم) بعد بلوغها أربعين
بلى مائة شاة الى غير ذرية (ويؤخذ في زكاتها)
أي الغنم (الثني) من الضأن والمعز (وهو ما أتى
فما عتبه سنة لا الجذع) الاباقيمة (وهو ما أتى
عليه أكثرها) على الظاهر وعنه جواز الجذع
من الضأن وهو قولهما والدليل برجه ذكره
الكمال والثني من البقر ابن سبعة ومن الابل
ابن خمس والجذع من البقر ابن ستة ومن
الابل ابن أربع (ولا نبي في خيل) ساعة
عندهما وعليه الفتوى خاتمة وغيرها ثم غلغلة
الامام هل هو نصاب (ولا في بقال وجير)
القتل بالتقدير (ولا في بقال وجير)

من جعل متقال ذرة شمر ابر واستدل في غاية البيان على نفي الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم لم يس في الجبهة
ولا في الكعبة ولا في النخلة صدقة الا قول الخليل والثاني الجبر والناس الثالث البقر العوامل اه نهر (قوله ليست
للتجارة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام به على نفي زكاة التجارة موجود اه حلي (قوله
ولا في عوامل) ولو كانت سائمة كما في الجرونية التجارة في العوامل لانصح لشغلها بالحاجة الاصلية اه حلي (قوله
وعلوقة) بفتح العين ما علف من الفم وغيرها الواحد والجمع سواء والعلوقة بالضم جمع علف يقال
علقت الدابة ولا يقال أعلقتها والدابة معلوفة وعاء في غاية البيان (قوله وحمل وقصيل وعجول) هي الصغار
التي لم يتم عليها الحول بقريته ما صورته بقوله وصورته الخ وفي النهر القصيل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض
والعجول ولد البقرة الى شهر (قوله وصورته أن يكون الخ) أي اذا كانت له سوائم كبار فضت ستة أشهر مثلاً فولدت
أولاداً ثم ماتت الأمهات وبقيت الأولاد وتم الحول عليها صغاراً لا تجب الزكاة فيها على الأصح وقال أبو يوسف
تجب واحدة منها (قوله لا تبع الكبير) صورته له تسعة وثلاثون حلاً ومن تجب الزكاة فان كانت المسنة وسطاً
أخذت بحر (قوله ما لم يكن جيداً) فان شكاكاً جيداً لم تؤخذ ويؤذى صاحب المال شاة وسطاً وان كانت
دون الوسط لا تجب الا هذه بحر (قوله وهلاكه بسقطها) أي ان هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب كله عندهما
لان الصغار كانت تبعاً للكبار وعند أبي يوسف يجب في الباقي تسعة وثلاثون جراً من أر بعين جراً من حمل (قوله
ولو تعدد الواجب الخ) بيانه اذا كان له مسنتان ومائة وتسعة عشر حلاً فانه يجب مسنتان في قولهما آتانا
اذا كان له مسنة ومائة وعشرون حلاً يجب مسنة واحدة عندهما وعند أبي يوسف تجب مسنة وحمل وكذلك
تسعة وخمسون عجولاً وتبيع يؤخذ التبيع خبب عندهما لانه ليس فيها ما يجزى عن الواجب غيره وقال
أبو يوسف يؤخذ التبيع وحمل معه اه بحر (قوله وهو) أي شرعاً وهو لغة مشتركة بين أفضل المال وأفضل المربي
والمعروف والاعلاء من غير مسئلة والفاضل من النفقة والمكان الذي لم يوطأ أو الضعف والاعراض عن عقوبة
المنزب بحر (قوله ما بين النصب) كالاربعة الزائدة على الخمسة الى العشر في الابل وكالعشرة الزائدة على خمس
وعشرين فيها فعندهما الزكاة في النصاب لاني العفو وعند محمد وزفر فيها حتى لو هلك العفو بقي النصاب يبق
كل الواجب عندهما ويستقط بقدره عند الأخير ولو كان له تسع من الابل أو مائة وعشرون من الفقم فهاك
بعد الحول من الابل أربعة ومن الفقم ثمانون لم يسقط شيء من الزكاة عندهما وعند محمد وزفر يسقط في الأول
أربعة أو تسع شاة وفي الثاني ثلثة شاة بحر (قوله وخصاه) أي الصاحبان كما في الجبر فعلى هذا أبو يوسف مع الامام
رضي الله تعالى عنه في أن وجوب الزكاة يتعلق بالنصاب فقط دون العفو ومع محمد في قصر العفو على السوائم
اه أبو العود فيجب فيما زاد في غير السوائم بحسابه وعند الامام رضي الله تعالى عنه لا تجب ما لم يبلغ الزائد
أربعين درهماً كما سألني فحصل ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ولا في مالك) أي كالأقول الشارح بعد وان هلك
بعضه الخ وانما سقط الواجب لان اصل أن الواجب متى كان بصفة اليسر فدوام القدرة شرط لدوام الواجب
لان الحق متى وجب بصفة لا يبق الابتلاك المصفة وأما الواجب بالقدرة الممكنة كصدقة الفطر فلا يشترط دوام
القدرة لدوام الواجب فلهذا لا تجب الزكاة اذا هلك النصاب وتجب صدقة الفطر سوى وسواء تمكن من الاداء
بان وجد الفطر في الباطنة والساعي في الظاهرة وأخرها حتى هلك أم لا نهر (قوله ومنع الساعي) بالخز عطفاً
على وجوبها اه حلي موضحاً قال في النهر اختلف فيها لمنع الامام أو الساعي حتى هلك والعصم الذي عليه
العامة أنها لا تجب اه (قوله لتعلقها بالعين) يدل عليه قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وقوله
صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة نهر (قوله لا بالذمة) وفي قول للشافعي أنها تتعلق بالذمة والعين مرتبة
عليه بحر (قوله وبصرف الهالك الى العفو وألا الخ) هذا مذهب الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه وعند
أبي يوسف يصرّف الهالك الى العفو ثم الى النصاب شاة وعند محمد وزفر الى النصاب والعفو معا فلو هلك خمسة
هشرون من أربعين تجب بنت لبون بنت مخاض عند الامام رضي الله تعالى عنه وبصرف الهالك الى العفو وهو الاربعة
للزائدة على نصاب بنت لبون ثم الى نصاب بنت لبون وما بقي يجب فيه ما ذكر وعند أبي يوسف الواجب خمسة
هشرون جراً من سنة وثلاثين جراً من بنت لبون لان الهالك يصرّف الى النصاب شاة بعد العفو والنصاب
لبنون قالوا يجب ما ذكر وعند محمد وزفر نصف بنت لبون وفيها لان الهالك ينصرف الى النصاب والعفو

سائمة اجاعا (ليست للتجارة) ثلثها اذ لا كلام
لانهم من العروض (و) لاني (عوامل وعلوقة)
ما لم تكن العلوقة للتجارة (و) لاني (حمل)
بفتحة نون ولد الشاة (وفصيل) ولد الشاة
(وعجول) بوزن سنو وولد البقرة وصورته
أن يكون كل الكبار وبتم الحول على أولادها
على الاتباع الكبير) ولو واحد أو يجب ذلك
الواحد لا يمكن جيداً بلزم الوسط وهلاكه
بسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط
ولا يكمل من الصغار خلا للثاني (و) لاني
(عفو وهو ما بين النصب) في كل الاموال
ونساء بالسوائم (و) لاني (مالك بعد
وجودها) ومنع الساعي في الأصح تملكها
بالعين لا بالذمة وان هلك بعضها سقط خطه
ويصرف الهالك الى العفو أو لانهم الى نصاب
عليه نهر

معاً قالوا يجب خمسة أثمان من بنت لبون ويسقط ثلاثة أثمان من مال النخسة عشر ومن المعلوم أنه عند عدم التصحيح لا يعدل عن قول صاحب المذهب (قوله بخلاف المستهلك) أي بفعل رب المال مثلاً وقوله لوجود التعدي على المفهوم من المقام وهو قبح الزكاة فيه (قوله ومنه) أي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك (قوله فيضمن) قال في النهر هو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو فعل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا والذي يقع في نفسى ترجيح الأول ثم رأيت في البدائع جزم به ولم يحل غيره اهـ (قوله والتوى) مبتدأ أخبره قوله بعده لا (قوله بعد القرض) صورته حال الحلول على النصاب فأقرضه فتوى لا بعدة مستهلكاً فلا شيء عليه اهـ حلي وتوأم أن يموت المستقرض لا عن تركه أو يمجده ولا يئنه عليه وحلف (قوله والاعارة) بالجر عطفاً على القرض يعني إذا حال الحلول على عروض التجارة فأعارها فهلكت لا يكون استهلاكاً فلا شيء عليه اهـ حلي (قوله واستبدال) مجرور أيضاً عطفاً على القرض اهـ حلي والاولى جعله مرفوعاً عطفاً على التوى لأن عبارة النهر وغيره أن الاستبدال نفسه بعده لا كمن غير ذلك التوى فعلى هذا لا تحقق الزكاة في عروض التجارة إلا إذا حال عليها الحلول ولم يستبدلها حتى أخرج زكاتها وهل الاستبدال المذكور يتم استبدال العروض بالتقود واستبدال التقود بعضها ببعض كما في الصياف والكلام هنا في الاستبدال بعد الحلول وهل هو قبل الحلول كذلك يحترز ثم رأيت في دور البحار وشروحها أنه إذا استبدل ساعة بساعة أخرى قبل تمام الحلول وتم على البديل حول المبدل لا زكاة على المستبدل الا عند زفر قال شارحه تعالى بخلاف عروض التجارة لأن وجوب الزكاة باعتبار كونه حالاً نامياً وبالأستبدال يتحقق كونه حالاً نامياً وان تبدلت العروض فلا ينقطع حكم الحلول بقاء ما هو مطلق الزكاة وأفاد أنه إذا استبدل الذهب بالفضة لا ينقطع حكم الحلول اتفاقاً اهـ وفي الهندي عن محمد السرخسي لو استبدل مال التجارة أو النقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحلول ولو استبدل الساعة بساعة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحلول (قوله بمال التجارة) ولو اختلفت العروض أي إذا استبدل عروض تجارة بمثلها بعد الحلول لا بعد استهلاكها فلا شيء عليه إلا إذا حاي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله كأن تجاوز عما لا يدخل تحت تقويم المقومين فإنه يضمن قدر زكاة المحاباة قال في النهر واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً ولا خلاف سواء استبدلها بجنسها أو بغير جنسها إلا أنه إذا حاي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله فإنه يضمن قدر زكاة المحاباة وبغير التجارة استهلاكاً وقيد في فتح القدير بما إذا توى في البديل عدم التجارة أما إذا لم يتووقع المبدل للتجارة اهـ (قوله وبغير مال التجارة) معطوف على قوله بمال التجارة أي واستبدال مال التجارة بعد الحلول بغير مال التجارة استهلاكاً أي يجب زكاة له ولو توى البديل بعد ذلك وهو مقيد بما إذا توى بالبدل عدم التجارة أما إذا لم يتووقع أصلاً فإنه يكون للتجارة دلالة كما تقدم عن الفتح أي فيرجع حكمه إلى حكم استبدال مال التجارة بمال التجارة فيعده لا كالأشياء زكاة وهذا يقتضي اعتبار حلول جديد في البديل فقوله قبل ذكر الساعة وكذا ما قوبض به مال التجارة يكون للتجارة أي وبغيره حول جديد (قوله والساعة بالساعة) أي بعد الحلول أما قبل الحلول فلا يجب فيه كما مر عن البصريين ما ذكره المؤلف في النهر حيث قال واستبدال الساعة بالساعة إن كان بخلاف جنسها بأن باع الأبل بالبقر أو البقر بالغنم استهلاكاً لاجتماعها وان يجنسها فكذلك عند أصحابنا خلافاً زفر والفرق أن الواجب في مال التجارة متعلق بالمعنى وهو المالية أو القيمة وفي الساعة باعتبارها بالمال معنى ثم إذا حضر المصدق وقت البيع خير بين أخذ القيمة من البائع وأعضاء البيع وبين أخذ الواجب من العين المتباعدة ويطلق البيع بقدر الواجب بخلاف ما إذا باع الطعام العنبري فإن المصدق يأخذه من البائع إن شاء أو من المشتري حضر قبل الافتراق أو بعده لأن تعلق العنبر بالعين أكثر من تعلق الزكاة اهـ مختصراً ولو أخرج مال الزكاة عن ملكه بغير عوض كالهبة من غير الفقير والوصية أو بعرض ليس بمال بأن تزوج به امرأة أو صالح به عن دم العمد أو اختلعت به المرأة فهو استهلاكاً فيضمن به الزكاة (قوله ويجاز دفع القيمة) أي مكان العين في الصور المذكورة فالواجب ما العين أو القيمة من بخلاف الضحايا بالهدايا لأن معنى القرية فيها إراقة الدم وذلك لا يتقرب ولا ينبغي أنه في الضحايا بمقيد ببقاء أيام النهر وأما بعد ما فيجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية أبو السعود (قوله ونذر) كما إذا نذر المصدق بصاع من زكاة جاز دفع قيمته سواء كان معقلاً أم لا (قوله وكفارة) بالنون وغير الاعناق دفعه وانما استثنى الاعناق لأن معنى القرية فيه اتلاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتقرب حلهم

(بخلاف المستهلك) بعد الحلول لوجود التعدي ومنه ما لو جسد من العلف أو الماء حتى هلك فيضمن بدائع والتوى بعد القرض والاعارة واستبدال مال التجارة بمثل التجارة بعده لا كما وبغيره بطلان التجارة في زكاة الساعة استهلاكاً (ويجوز دفع القيمة في زكاة قنبر) ونراج وقطيرة (ونذر وكفارة غير الاعناق) ونذر القيمة يوم الوجوب وقال يوم الاداء

عن النعمانية (قوله في السواثم يوم الاداء) فلو أذى ثلاث شياء سمان من أربع وسط أو بعض بنت لبون
عن بنت مخاض جاز أبو السعود عن البحر (قوله وهو الأصح) أي الإجماع منهم هو الأصح وروى عن الإمام
اعتبار يوم الوجوب وفي البحر اختلاف على قوله في السواثم فتقبل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويقوم الخ)
هذا أولى مما في التبيين من أنه يقوم في البلد الذي يصير إليه أبو السعود (قوله في أقرب الأمصار إليه) الأولى
إليها لأن الضمير يعود إلى المغازاة وقد يجاب بأنه ذكره باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الغاية المصدق
بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة أخذ المصدقة وهو الساعي وأما المالك فالمشهور فيه تشديد هما
وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد وقال الخطابي بفتح الدال شربة لامية (قوله الأوسط) ولا يأخذ كرائم
الاموال للنهي عن ذلك فلا يأخذ الرب بضم اراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها ولا الأكرلة وهي
السمينة ولا الماشض وهي التي في بطنها ولد ولا خفل الغنم لأنها من الكرائم ولا يأخذ الهرم ولا ذات عوار
الآن بشاء المصدق بحر (قوله ولو كاهه جيد الجيد) قال في الفتاوى الظهيرية إذا كان رجل نجيل غربي وتدخل
قال الإمام يؤخذ من كل نخلة حصتها من القرو قال محمد بن مؤخذ من الوسط إذا كانت أصنافاً ثلاثة جيد ووسط
وردي اه وهذا يقتضي أن أخذ الوسط انما هو فيما إذا اشتمل المال على جيد ووسط وردي اه وعلى صنفين منها
أما لو كان المال كاه جيداً كاه أربعين شاة أو كولة فإنه يجب شاة من الكرائم لاشاء وسط عند الامام خلافاً لـ
كما لا يخفى بحر (قوله وكذا ان وجد) فانها ثابت مع وجود الدال الواجب بحر (قوله اتفاقاً) أي لا مذهب له
(قوله من سن) ذكر المصنف السن وأراد ذات السن كما قدوة الشارح وهو مجاز من اطلاق اسم البعض على الكل
وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لا في الانسان لأن عمر الدواب انما يكون بالسن نهر (قوله مع الفضل) أي
مع دفع الفضل (قوله أو دفع) أي المالك الأعلى وقوله ورد أي الساعي الفضل فتمت تشييت الضمائر (قوله
بلا جبر) هو ما عليه صاحب الهداية مع لاجل النحر وبه في التبيين والذي في المحيط أن الخيار فيه مال للمالك
دون الساعي وتبعه في غاية البيان مع صاحب الهداية بأن الزكاة وجبت بطريق البصر فإذا كان للساعي
ولاباة الامتناع من قبول الأعلى يلزم العسر وفي ذلك العود على الموضوع بالنقض اه (قوله لانه شراء الخ) رده
في البحر بأنه ليس شراء حقيقة ولا يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل غيره فالظاهر اطلاق الخيار للمالك
فيهما اه ملخصاً (قوله هو الصحيح) وقيل الخيار للمصدق مطلقاً وقيل الخيار لرب المال مطلقاً ولا خيار للساعي
الا إذا أراد المالك دفع بعض العين (قوله جاز) لأن الجوده معتبرة في غير الربويان فتقوم مقام الشاة الرابعة
بخلاف مالو كان مثلاً بان أدى أربعة أفقره جيدة من خمسة وسط وهي تساويها لا تجوز أو كسوة بأن أدى ثوباً
يعدل ثوبين لم يجز إلا عن ثوب واحد أو نذر أن يهدي شاتين أو يعتق عبيدين أو يهدي شاة أو يعتق عبداً
بساوي كل منهما أو سطين لا يجوز بيانه في البحر (قوله والمستفاد) السين والتاء زائدتان أي المال المغاد (قوله
ولومن هبة) مثل ما ذكر النسابة والوصية وما كان حاصله من الاصل كالا ولادوار مج نهر (قوله وسط الحول)
بالسكون اه تم حدوته أي وقت منه وهذا على ما قدمه المحقق وإذا نظر لكون الموضوع صالحاً في بحر (قوله
إلى نصاب) قيد به لانه لو كان النصاب ناقصاً وكل بالاستفاد فإن الحول ينقص عليه عند الكمال بخلاف مالو كان له
نصاب في أول الحول فهلك بعضه في أثناء الحول فاستفاد تمام النصاب أو أكثر بضم اء أيضاً عند لان نقصان
النصاب في أثناء الحول لا يقطع حكم الحول وأشار به إلى أنه لا بد من بقاء النصاب المنصوب اليه فلو وهب له ألف
ثم استفاد ألفاً قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بتضاه فاض فلا زكاة عليه في الألف الفائدة حتى يحض حول
من حين ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التسبع وكذلك لو ضاع الاصل غير أنه ان وجد
د وهما من دراهم الاصل قبل الحول يوم ضمه إلى ما عنده فزكى الكل لانه بالضياع لا ينعقد أصل الملك وانما
يعدم يده ونهر فله فإذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول صار كأنه الضباع لم يكن بحر (قوله من جنسه) قيد به
لأن المستفاد من خلاف الجنس كابل مع شياء لا يضم (قوله ثم اشترى به ساعة) أي بذلك النقود وعنده ساعة
لم يضم حولها بعد لا تضم هذه الساعة المشتركة إلى تلك الساعة عند تمام حول السواثم الاصابة لوجود المنافع
وهو انتهى وهو منهي عنه بقوله عليه الصلاة والسلام لا شيء في الصدقة حلبي وهو في البحر (قوله لا يضم) عنده
وعنده هما بينهما ولو جعل الساعة علوفة بعد ما زكاهما ثم يابها يضم عنها إلى ما عنده نظراً وجهان مال الزكاة

وفي السواثم يوم الاداء اجبا وهو الأصح
وبه يقوم في بلد المال الذي فيه ولو في مغازاة في
أقرب الأمصار إليه فتح (والمصدق)
لا يأخذ (الأوسط) وهو أعلى الأدنى
ولا يأخذ الأعلى ولو كاه جيد الجيد (وان لم
يضم إلى الأعلى) وإذا كان جدياً فالتقيد اتفاقاً
جيد (المصدق) وكذا ان وجد فالتقيد اتفاقاً
(ما وجب من) ذات (سن دفع) المالان
(الأدنى مع الفضل) جبراً على الساعي لانه
دفع بالقيمة (أو دفع الأعلى ورد الفضل) بلا
جبر لانه شراء فيشترط فيه الرضا هو الأصح
سراج (أو دفع) القيمة (ولو دفع ثلاث شياء
تتجان عن أربع وسط جاز) والمستفاد (ولومن
هبة أو ارث) وسط الحول يضم إلى نصاب من
جنسه (فبذلك يجمول الاصل ولو أدى زكاة
نقله ثم اشترى به ساعة لا يضم)

فصار كمال آخر فلم يؤذ إلى النفي وكذا الوجه جعل العبد المؤذى زكاة للخدمة ثم باعه يضم ثمنه إلى ما عنده ولو أفتى
 صدقة الفطر عن عبد الخدمة أو أذى عشر طعامه ثم باعه ضم ثمنه إلى ما عنده (قوله نصيبان) أي من جنس
 واحد (قوله مما لم يضم أحدهما) لا يخرج من النفي (قوله كفن سائمة) ولو ذهب إلى أنها جنس واحد باعتبار
 قيمتهما كذا يفاد من البحر (قوله ضمت إلى أقربهما حولا) لأنهما استويا في علم الضم وترجع أحدهما باعتبار
 القرب لكونه أنفع للفقراء بحر (قوله ويرجع كل الخ) هذا في مقام الاستئناس على قوله أقربهما فإن المرح وكذا الولد
 بضمين إلى أصلهما وإن كان أبعد حولا لأنه يترجح باعتدال التفريق والتولد لأنه تبع وهو لا يقطع عن الأصل
 (تنبيه) قال في المحيط لو كان له ما تدارهم ديناً فاستفاد في خلال الحول ما تدارهم فإنه يضم المستفاد إلى الدين
 في حوله بالاجماع وإذا تم الحول على الدين فعند الامام رضي الله تعالى عنه لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم
 يقبض أر بعين درهم واحد هما يلزمه وإن لم يقبض من الدين شيئاً وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا مات من عليه
 الدين مفلساً سقط عنه زكاة المستفاد عنده وعند هذا يجب بحر (قوله أخذ البقاة الخ) لا خذ ليس قيد الاحتراز
 حتى لو لم يأخذوا منه الخراج وغيره سنين وهو عند لم يؤخذ منه شيء أيضاً شريطة أن لا يلقى وبالبقاة قوم
 مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر وأفاخذوا ذلك ما نهر بخلاف ما إذا مات منهم فعن سنده حيث
 يؤخذ منه ثانياً إذا مات على أهل العدل لأن التقصير من جهة حيث يزعمونهم لأن الامام أبو السعود (قوله
 لا إعادة على أربابها) سواء نوى بالدفن التصديق عليهم أم لم ينو أو بالسعود لأن الامام لم يجهدهم والجباية بالجباية
 بحر (قوله لا في ذكره) في المصروف (قوله إعادة غير الخراج) لأن غير الخراج مصرفه الفقراء وهم لا يصرفونه
 إليهم نهر (قوله لأنهم مصارفه) علمه المحذوف تقديره أما الخراج فلا يفتون بآعائه لأنه مصارفه إذا أهل الخ
 لقاتلون أهل الحرب والخراج حق المقاتلة شرح الملتقى (قوله المفتى به عدم الاجراء) أي عند التبعة ومن باب أولى
 عند عدمها وهذا هو ما في التجنيس الآتي (قوله الصدقة عليه) صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ وكذلك
 ما يؤخذ من جبايات الظلم والمصادرات إذا نوى بالدفن الصدقة عليهم جاز على نوى قاله العيني والمهني وفي
 الخاتمة أوصى بثلث ماله للفقراء فدفن للسلطان الجائر جاز وهذا ظاهر في أنه يجوز للخوارج والسلطين الجائرين
 أن يأخذوا الزكوات ويصرفوها إلى حوائجهم من الدار المنتقى عن ابن الكمال (قوله لأنهم مع عليهم) حله
 مقدمة على المعلوم (قوله من التبعات) جمع تبعة كفرحة الشيء الذي لا فيه تبعة شبهة ظالمة حلبي عن
 القاموس وفي الشاي عن المصباح التبعة وزن كلمة ما تطلبه من ظالمة ونحوها (قوله فقراء) لأن الذي عليهم
 فوق الذي لهم بل هم أسوأ حالاً منهم لخلوقة التبعة غيرهم من التبعات (قوله حتى أفتى) بأبائه للجهول والمفتي
 بذلك محمد بن سلمة وأمير بلخ هو موسى بن عيسى بن هاشم والي خراسان وكان أميراً بلخ سأل عن كفارة تبعة فأنفق
 بذلك فجعل يكي ويقول لجنسه أنهم يقولون في ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة تبعة
 من لا يعلم شيئاً قال في الفتح فأنكارهم على يحيى بن يحيى تليد مالك حيث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه
 بالصوم غير لازم لجواز أن يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لا لكونه أشق عليه من الاعناق وكونهم أهم
 مال وما أخذوه خلطوه به وذلك استهلاك إذا كان لا يميزه عنه عند الامام رضي الله تعالى عنه فيملكه
 ويجب عليه الضمان غير ضرر لا اشتغال ذهنتهم بمثلهم والمديون بقدر ما في يده فقراءه أفاده صاحب البحر ومجلة مالم
 يكن فاضلاً عما عليهم قد ارتد عن باب فباعتق به وجوب الزكاة ونحوه كما يأتي في قوله ولو خلط الخ (قوله ولو أخذها)
 أي زكاة السواثم بقية قوله الساعي (قوله لأن الإكراه لا يشافي الاختيار) أي لا يسلبه وبه عرفت في البحر بل
 الطواعية فيتحقق الاداء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفي المبسوط الأصح أفاده المؤلف
 في شرح الملتقى (قوله لا الباطنة وإن نوى كافي النهر) حيث قال أمالو صادره ونوى بالمذوق الجسه الزكاة قال
 المتأخرون أنه يجوز والعصم أنه لا يجوز وبه يفتى وهو كذا رجحه في الولو الجبائية والاخذ بمصادرة تبعة قبل
 بل إذا نوى الصدقة عليهم لا يكفيه لما في المنع عن الوقعات السلطان إذا أخذ الصدقات قبل أن نوى بأدائها إلى
 السلطان الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانياً لأنه فقير حقيقة ومنهم من قال لا حوط أن يفتى بالاداء ثانياً
 كما لو لم يتولوا فعدم الفقرو هو الاختيار الصحيح اه (قوله بما له) أما إذا لم يكن له مال وغصب أموال الناس وخلطها
 ببعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه تقرير بغيره بذه إلى أن بابه ان علوا والى الفقراء أبو السعود (قوله لا في

ولو نصيبان مما لم يضم أحدهما كفن سائمة
 من زكاة وألف درهم وورث ألفاً ضمت إلى
 أقربهما حولا ويرجع كل يضم إلى أصله
 (أخذ البقاة) والسلطان الجائر (زكاة)
 (السواثم والعنبر)
 الأموال الظاهرة كـ (السواثم والعنبر)
 والخراج لا إعادة على أربابها إن صرف
 الأخذ (في محله) الآتي ذكره (والا) بصرف
 قبه (فعلهم) وبأنه فيهم وبين الله (إعادة)
 غير الخراج لأنهم مصارفه واختلاف في
 الأموال الباطنة في الولو الجبائية ونهر
 الوهبانية المفتى به عدم الاجراء وفي المحل
 الأصح العصمة إذا نوى بالدفن لظلمة زمانه
 الصدقة عليه لأنهم مع عليهم من التبعات
 فقراء حتى أفتى أمير بلخ بالصيام لكفارة عن
 تبعة ولو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة
 لكونها بلا اختيار لكن بجبره بالجنس المؤذى
 بنفسه لأن الإكراه لا يشافي الاختيار كافي في
 التجنيس المفتى به سنة وطها في الأموال
 الظاهرة لا الباطنة وإن نوى كافي النهر (ولو)
 خلط السلطان المال المقصوب بماله ملكه
 فتجب الزكاة فيه وورث عنه) لأن الخلط
 استهلاك

الخلط استهلاك) أي غزله من حيث أن حق الغير يتعلق بالذمة لا بالاعيان (قوله إذا لم يمكن تمييزه) أما إذا أمكن
 زكى من عين ماله (قوله وقوله أرفق) أي بالفقر وحكم الارث أنه إذا لم يكن للميت فيه شيء وجب على الورثة
 دفعه لا يبايه أن علومهم والافصيله الصدقة والحرام ينتقل من ذمة إلى ذمة كما يأتي في الحظر (قوله منفصل عنه)
 التقيد بالاتصال ليس احترازاً بل المدارة على بقاء نصاب بعد ما عليه قال في الشرع بلاية وجوب الزكاة مقيد
 بما إذا كان الفضل بعد أداء ما عليه لا يبايه نصاباً فلم يقيد بالاتصال وعلى التقيد به إذا لم يوجد لا زكاة في
 الخلو كله كما إذا كان الكلى خبيثاً وهو الذي يعطيه ظاهر عبارته (قوله وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر
 الخ) هذا التقيد لما في الظهيرة حيث قال رجل دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب ولم يعلم الفقير
 بذلك فدعاه وأثنى المعطى كقوله أجمع ١٥ وقوله ولم يعلم الفقير بعد جده لأنه حيث لم يعلم بحرمته كيف يكفر
 إذا دعاه وهو ما مورثه بالادعاء قال عليه الصلاة والسلام من أسدى إليكم معروفاً فكاثتوه فإن لم تكاثتوه
 فادعوا له بل المطلوب منه تحسين الظن وأن المعطى انما أعطى من حلال ماله أقول هذا ينتقل عن الظهيرة خطأ
 ونصها كما في ابن النخعي حيث دفع إلى فقير من المال الحرام شيئاً يرجوه الثواب ولم يعلم الفقير بذلك فدعاه
 وأثنى المعطى كقوله أجمع ١٥ وفي الوهبانية ومن دفع المال الحرام لسائل فكفر إذا يرجوه أن يسوِّج
 ولو علم المعطى به فدعاه وأثنى من أعطى فالأثنى كفره قال المؤلف ويذهب إلى أن يكون كذلك لو كان المؤمن
 أجنبياً غير المعطى والقابض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون ١٥ (قوله بالحرام القطعي)
 لا يطلق الحرام كما في الظهيرة ولا يدمع ذلك من رجاء الثواب عليه كما هو صريح الظهيرة والمنع لأنه حينئذ
 اعتقد حل المحرم لأن الثواب انما رتبته الله تعالى على الحلال أما إذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى أولم
 يحضره شيء أصلاً فلا يكفر وفيه أن القول بالكفر اعتبر فيه لازم قصده وقد قالوا إن لازم المذهب ليس بذهب
 (قوله لأنه ليس بجرام لعينه) قال في المنع لأنه قبل الضمان وإن كان حرام التمسك فله كونه ليس بجرام لعينه
 بالقطع (قوله لاستهلاكه بالخلط) أي فتعلق حق الغير بذمته وسلب الاعيان له غير أنه لا يجوز له التصرف فيها على
 المعتمد للباب الا بالبراء أو بالضمان أو بقضاء القاضي عليه بالضمان أو بدفع البذل كما يأتي في النصب إن
 شاء الله تعالى وهذا على قول الامام ولا يكفر على قول صاحبين أيضاً لكون ما أدهم مشتركاً ويمكن الشريك
 أن يجهله من استحقاقه (قوله ذونصاب) أي واحد من أي النصب نهر (قوله زكاة لسنتين) صورته له ثمانية
 درهم دفع منها مائة عن المائتين عشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده النصاب الذي يجعل عنه كما في هذه
 الصورة فلا يكون في ملكه أقل منه فجعل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوز أن لا ينقطع النصاب
 في أثناء الحول فلا يجعل خمسة عن مائتين ثم هلك كل ما في يده فانه لا يجوز بخلاف ما إذا بقي منه درهم واستفاد
 ما لا يتم الحول على مائتين فانه يجوز ما جعل وأن يكون النصاب كاملاً في آخر الحول فلا يجعل شاة من أربعين
 وجال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجوز الا إذا كانت الشاة قائمة في يد الساعي ولو حكما كان استهلاكها أو انفقها
 على نفسه قرضاً لانها كقيام العين حكماً لا فرق في ذلك بين السواثم والذود أو ما لو دفعها إلى الفقير فأنها
 تقع فلا حرج (قوله أو لنصب) أي جعل ذونصاب لنصب بشرط أن يكون عنده نصاب لأن النصاب الأول هو
 الأصل في السبيبة والزيادة وأن يملك ما جعل عنه في سنة التحجيل فلو كان عنده ما تادهم فجعل زكاة ألف فان
 استفاد ما لا يخرج حتى صار ألفاً ثم الحول وعنده ألف فانه يجوز التحجيل وسقط عنه زكاة ألف وان تم
 الحول ولم يستفد شيئاً ثم استفاد بالمجمل لا يجوز عن زكاتها فإذا تم الحول من حين الاستفادة كان عليه أن يزكى
 ويستغنى من ذلك ما إذا جعل غلطاً عن شيء يظن أنه في ملكه كالوكان عنده أربع مائة درهم فظن أن عنده خمسة مائة
 درهم فأدى عنه فله أن يعتد بالزيادة للسنة الثانية ولو جعل عن الدنانير وله درهم فهلك الدنانير كان ما جعل
 عن الدراهم باعتد بالقيمة وكذا عكسه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين فجعل عن العين فهلك
 قبل الحول جاز من الدين وإن هلك بعد لا يقع عنه والدراهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد بدليل
 الفهم أو ما لو اختلف الجنس بأن كان له خمس من الابل وأربعون من الغنم فجعل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك
 لا يكون عن الآخر جحر (قوله وكذا لو جعل عشر زرع) قال في البحر وأما المصنف فيجوز التحجيل بعد ملك
 النصاب إلى جواز تحجيل عشر زرع بعد الثبات قبل الادراك وعشر التمر بعد الخروج قبل البلوغ لأنه تحجيل

إذا لم يمكن تمييزه عند أي خيفة وقوله أرفق
 أقل ما يجلو مال عن غصب وهذا إذا كان له
 مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه
 وفي دينه ولا فلا زكاة كما لو كان الكلى خبيثاً
 على النهر عن الحوائج السعدية وفي شرح
 قوله أنه عن البرازية انما يكفر إذا تصدق
 بالحرام القطعي أما إذا أخذ من إنسان مائة
 ومن آخر مائة وخطأهما ثم تصدق لا يكفر لأنه
 ليس بجرام لعينه ما قطع لا سبيلاً ولا نصب
 ولو جعل ذونصاب (زكاة) لسنتين أو لنصب
 صح لوجود السبب وكذا لو جعل عشر زرع
 أو عمر بعد الخروج قبل الادراك واختلاف فيه

بعد وجود السبب بعدهم جواز قبله لانه انصب الى عدم جواز تعجيل العشر قبل الزرع أو قبل الفرس واختلاف في تعجيله قبل النبات بعد الزرع أو بعد غرس الشجر قبل خروج الثمرة فعند محمد لا يجوز لان التعجيل للحادث لا لالذات لم يحدث شيء وجوزه أبو يوسف لان السبب الارض النامية وبعد الزراعة هي نامية وردة محمد بأن السبب النامية بحقيقة النما فيكون التعجيل قبلها واقعا قبل السبب فلا يجوز ولو الجبسة ولا يعني أن الافضل لصاحب المال عدم التعجيل للاختلاف في التعجيل عند العلماء ولم أره منقولا ١٥ (قوله قبل الذبات) بالتكبير وفي نسخ قبيل وعليه ما كتب الحلبي قال وفيه دليل على أنه ان أدى العشر عن سنين مستقبلة لا يجزيه اتفاقا (قوله وكذا لو جعل خراج رأسه) أي فاته يصح لوجود السبب وهو رأس والتقييده بما لا يفسد في اذ لو جعل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعلاه بوجود السبب وهو الارض النامية لكن يجب حل كلامه على الموظف لتعلقه بالقدر على النماء فيكون سببه الارض النامية بامكان النماء لا بحقيقة كالعشر وخراج المقاسمة تأمل ١٥ حلبي (قوله وقامه في النهر) حيث قال ولو نذر صوم يوم عين فجعله جاز عند الشافعي خلافا ل محمد وعلى هذا اختلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر حج سنة كذا فأنى به قبلها جاز عندهما خلافا ل محمد كذا في السراج ١٥ حلبي (قوله وقت الصرف اليه) فني صح الاداء اليه لا ينقض بالعارض (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استطردها ومحلها العشر والخراج (قوله غل الخ) يعني اذا غرس كرما متصلا في أرض يدفع خراج الزرع الى أن يقرر الكرم فاذا انغردى خراج الكرم وخراج الزرع في كل جريب صاع ودرهم وفي جريب الكرم المتصل عشرة دراهم ١٥ (قوله بفخ اللام) استباحا لتوالي الكسرين مع بقاء النسبة من (قوله وتنكسر) وهو قابل أفاده المصنف (قوله لمبني تغلب) الاولى حذف بنى فان النسبة لتغلب وهو أبو القبيلة كما في المنع (قوله قوم من نصارى العرب) طالعهم عمر رضى الله تعالى عنه بالجزية فأبوا فقا لوانه على الصدقة مضاعفة فمحلها على ذلك فقال عمر رضى الله تعالى عنه هذا جريبتكم فسموها ما نتم من (قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر ١٥ حلبي (قوله ويؤخذ الوسط) تكرر امرع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط ١٥ حلبي (قوله بغير وصيته) وعليه أن يوصى بالاداء عنه من (قوله الا أن تجز الورثة) فيخرج من كل التركة (قوله وسيجي الفرق في العنين) عبارته مع التزواجل سنة قرية بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخمسون وبعض يوم وقيل شصية بالايام وهي أزيد بأحد عشر يوما ١٥ ثم ان هذا الغايظ هرا اذا كان الملك في ابتداء الاهلة فلو ملكه في أثناء الشهر قبل يعتبر بالايام وقيل يكمل الاول من الاخير ويستهبر ما بينهما بالاهلة نظيره ما لوه في العدة (قوله لان وقتها العبر) نظيره لو شك في اداء الصلاة والوقت باق بخلاف ما اذا خرج فانه لا يعيد

• (باب زكاة المال) •

المال كل ما يملكه الناس من نقد وعروض وجبوان وغيره من (قوله أل فيه للعهد) وفي نسخ لاهود وكل صحيح والمعهود هو النقودان والعروض وقدمها على خسر الركا والعشر لانها ما كالمستفاد ثم قدم التقدين على العروض لانها أصلان لسائر الاموال في معرفة القيمة أبو السعود (قوله فان المراد به الخ) عليه لقوله للعهد (قوله غير مقدرة به) أي بربع العشر (قوله نصاب الذهب) الذهب هو الحجر الاصفر الرزين مضروبا كان أو غيره وانما سمى به لكونه ذاهبا بلبقاء فهستاني والمناسب تقديم الكلام على الفضة اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانها أكثر تداول وواجب الا ترى أن المهور ونصاب السرقة وقيم المستهلكات تقدم او اعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وأن زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطا ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قيراط ووزن كل واحد من الندي والفضة قيراط واحد والجزء ثمانية عشر قيراطا فقدره اثنان وعشرون ديناراً وثمانية عشر قيراطا ووزن المحبوب أربعة عشر قيراطا فيكون النصاب منه ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع ديناراً وهذا هو المشهور وقيل يعتبر في أهل كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى القول الاول مائة وخمسة وسبعين منها كما ذكره بعض مشايخي

(قوله)

قبل النبات وطلوع الثمرة والاظهر عدم الجواز وكذا لو جعل خراج رأسه وقامه في النهر (وان) وصلية (أبصر الفقه قبل تمام الحول) ذلك لان (المعبر كونه أومات أو ارتد) لا بعده ولو غرس مصر فاقوت الصرف اليه لا بعده ولو غرس في أرض الخراج كرم ما قال به غير الكرم كان عليه خراج الزرع يجمع الفتاوى (ولا يفتى في مال صبي تغلب) بفخ اللام وتنكسر نسبة ابن تغلب بكسر هاء قوم من نصارى العرب (وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لان الصالح وقع منهم كذلك (ويؤخذ) في زكاة المال (ولا تؤخذ (الوسط) لالهرم ولا الكرام) فقد شرطها وهو من تركت بغير وصيته (لقد من الثلث) الا النسبة (وان أوصى بها اعتبر من الثلث) (قري) أن تجز الورثة (وحولها) أي الزكاة (قري) بجر عن القدية (لانهم) وسيجي الفرق في العنين (شان أنه أدى الزكاة ولا يؤد بها) لان وقتها العبر رأسه

(باب زكاة المال)

أل فيه للعهد في حديثها وأربع عشر لهما والكم فان المراد به غير السائمة لان زكاةها غير مقدرة به (نصاب الذهب)

(قوله عشرون مثقالا) وما دون ذلك لازكاة فيه ولو كان نقصا ناسيرا يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال النصاب فلا يحكم بكمال مع الشك بجرع البدائع والمثقال لغة ما يوزن به قليلا كان أو كثيرا وعرفا ما يأنى (قوله والفضة مائتا درهم) الفضة هي الحجر الأبيض الرزين ولو غير مضروب وأغاسمي به لازالة الكبرية عن مالكمها من الفضة وهو التقريق والدرهم يفتح الهاء وكسرها ويربعا قالوا درهما لغة اسم مضروب مدور من الفضة والمشهور أن تدويره في زمن الفاروق وكان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمان ابن الزبير على أحد وجهيه بكلمة من الله وعلى الآخر بالبركة ثم غير الخراج فنقش فيه سورة الاخلاص وقيل اسمه وقيل غير ذلك فهسأني موضعا وفي شرح المتن أقول من ضرب الدرهم عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين في العراق ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل أقوا من ضربها صعب بن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكسرة ثم غيرها الخراج (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة) اعلم أن الدواهم كانت في عهد عمر رضي الله تعالى عنه مختلفة فها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا كيلا تظهر الخصومة في الاخذ والعطاء فثلاث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة اثنتان وثلث الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون أحد او عشر بن ثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدرهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدير الديات اه مخ (قوله خمس شعيرات) متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما امتد من طرفها فهسأني (قوله فهو درهم وثلاثة أسباع درهم) وعصر الاثنان درهم ونصف قاله المؤلف في الدر المنثور ناقلا عن شرح الترتيب (قوله وقيل يفتى في كل بادر بنهم) وجرم به في اللؤلؤ الحية والخلصة واختاره في المجتبى وجمع النوازل والعيون قال في الفتح وهو الحق واكن أقول ينبغي أن يقيد بما إذا كان له درهم لا تنقص عن أقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم قال في السراج الا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجرم الغفير والجهور الكثير واطباق كتب المتقدمين والمتأخرين اه حلي عن النهر (قوله وسنصفقه الخ) الذي حقه هناك لا يتعلق بازكاة بل بالعقود فاذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك إذا أطلقه الواقف اه حلي (قوله والمعتبر وزن ما) أي النصاب والواجب أداءه ووجوب أي من حيث الاداء والوجوب يعني يعتبر الوزن في النصاب للوجوب بالاجماع فلا يعتبر بالعدد والقيمة حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيته مائتان فلا زكاة فيها وكذا الذهب ويعتبر الوزن في الواجب المؤدى عند الامام وأبي يوسف وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر الانفع للفقراء حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياذ خمسة زبوا فقيتها أربعة جياذ عند الامامين خلافا لمحمد وزفر ولو أدى أربعة جياذ قيمتها خمسة رديشة عن خمسة رديشة لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيته بصياغته ثلثمائة ان أدى من العين يؤدي ربع عشره وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف وان أدى خمسة قيمتها خمسة جاز عندهما وقال محمد وزفر لا يجوز الا أن يؤدي الفضل ولو أدى من خلاف جنسه تعتبر القيمة بالاجماع بجر قال الحلبي قول الشارح لا قيمتها في قول زفر باعتبار القيمة في الاداء وكان على الشارح أن يزيد ولا الانفع للفقراء نفيا لقول محمد رحمه الله تعالى وفي البدائع لو كانت الفضة مشتركة بين اثنين فان كان يقع نصيب كل واحد مقداره النصاب يجب الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشركة ما يعتبر حال الانفراد اه (قوله مضروب كل) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو دنائير (قوله ومعهوله) أو ادالحلي وفوه من القمام والمجامر وأغطية القل وظروف الفناجين وحلية المصاحف والسلاح وخاتم الاصبع (قوله ولونبرا) قال في ضياء الخلوم التبر الذهب والفضة قبل أن يصانعا وفي القهسأني وقد يطلق على غيرهما من المعدييات كالنحاس والحديد الا أنه بالذهب أكثر اختصاصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره مجازا اه اذا علمت ذلك فلا يصح ذكره هنا لانه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف عبارة الكنز حيث قال يجب في مائتي درهم وعشرين مثقالا ربع العشر ولونبرا فانه داخل فيما قبله اه أقاد بعضه الحلبي (قوله أو حليا) يضم الحاء وكسرها وتشد بد الباء جمع حلى يفتح الحاء واسكان اللام جوهرة وقوله تعالى من حلهم يقرأ بالواحد والجمع أبو السعود عن الجسر (قوله مطلقا) شامل لحلى الخليل وحلية السيف والمصنف والمنطقة والجمام والسرير جالوا في ان تخلصت نوى التجارة أو التجميل أو لم ينوشها اه أبو السعود (قوله مباح الاستعمال) كالحلي للنساء

(عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم) كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرة قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والفضة مائتا درهم وخمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعي سبعة عشر شعيرة والانتقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم وسنصفقه في مثاقيل في كل بادر بنهم (قوله ومعهوله) أي من حيث الاداء ووجوبها لا قيمتها (واللازم) مبتدأ (في مضروب كل) منها (ومعهوله) ولونبرا أو حليا مطلقا مباح الاستعمال أولا

ولو ذهباً ونحوه سيف وقوله أولاً كلى الرجال الاما استثنى (قوله ولو للتجمل) أى التزين بهما فى البسوت من غير استعمال (قوله والنفقة) أحدهما وجهين والثانى وهو ما عليه ابن مالك أنه لا زكاة فيها لشغلها بالحاجة الأصلية وتقدم أنه الصواب (قوله وفى عرض تجارة) هو يسكون الزاد المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدنانير من العرض فىدخل فيه الحيوانات التى نوى بها التجارة والعرض بفتحين حطام الدنيا والعرض بضم العين يطلق على جانب الشئ وعلى ما يقابل الطول والعرض بكسر العين ما يحمده الرجل ويضم أبو السعود (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) وقال أبو عبيدة هو كل أمتعة لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً غير (فرع) الفلوس ان كانت أثماناً راجحة أو سلماً للتجارة تجب الزكاة فى قيمتها والأفلا شربلالية (قوله وأما عدم صحة النية الخ) تعرض بالزبلى حيث أورد عليهم الأرض الخراجية فإنه لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع أنها من العرض وبصاحب الدرر حيث أجاب بأنهم ليست من العروض بناء على تفسير أى عبدة السابق وحاصل التعريض بها ما أورد عليهم أن الصواب تفسير العرض بما ليس بنقد وعدم وجوب الزكاة فى الخراجية إقصاء المانع اه حلى عن البحر وكذا البرد ما لو اشترى بذراً للتجارة وزرعه فإنه لا زكاة فيه وانما فيه العذر لأن بذره فى الأرض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة فى عبدة التجارة بل الأولى ولو لم يزرعه تجب أفاده صاحب البحر (قوله من ذهب أو ورق) أى بأشارة الى أنه مخير ان شاء فقومها بالفضة وان شاء بالذهب لأن الثمين فى تقدير قيم الأشياء بهما سواء كذا فى البحر وفى الحموى عن القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة (قوله فأفاد) تفريع على تفسير الورق بالفضة المضروبة (قوله انما يكون بالمسكوك) باليهين المأهولة أى المضروب على السكة رضى حديدة منقوشة بضرب عليها الدراهم قاموس ووجه الافادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن يقال لما اقترن بالمضروب من الفضة كان المراد به المضروب اه حلى (قوله مقوماً بأحدهما) تكرار مع قوله من ذهب أو ورق لأن أو معناه التخيير ومحل التخيير اذا استويا فقط أما اذا اختلفا فقوم بالانفع اه حلى (قوله ان استويا) أى رواجاً وبلوغ نصاب بدليل ما بعده مما تامل (قوله نعين التقوم به) فى المصر الذى هو فيه حتى لو بيعت عبدة التجارة فى بلد آخر فقوم فى ذلك البلد الذى فيه العبد بحر (قوله ولو بلغ بأحدهما نصاباً وخساً) بيانه كما فى شرح الهاملية أنه اذا قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين درهماً واذا قومها بالدنانير تبلغ ثلاثين وعشرين مثقالاً فإنه يقيمها بالدراهم لأنه يجب عليه ستة دراهم ولو قومها بالدنانير يجب عليه نصف مثقال وهو لا يساوى ستة دراهم لأن قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كان لوقومها بالدنانير تبلغ أربعة وعشرين مثقالاً ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهماً فإنه يقيمها بالدنانير لأنه الانفع للمساكين (قوله وفى كل خمس بحسابه) ولا تنضم إحدى الزيادات إلى الأخرى أى الزيادة على نصاب الفضة لا تنضم إلى الزيادة على نصاب الذهب ليم أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام رضى الله تعالى عنه لانها لا تجب فى الكسور وعندها تنضم لانها تجب فيها عندهما أبو السعود عن البحر (قوله وما بين الخمس إلى الخمس عفو) فإذا ملك نصاباً وتسعة وسبعين درهماً فعليه ستة دراهم والباقي عفو بحر (قوله وقال ما زاد بحسابه) يفتى على هذا الخلاف لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليه ما كان فعنده عليه عشرة وعندها خمسة لأنه وجب عليه فى العام الأول خمسة وعشرين فى العام الثانى مائتان الاغن درهم ولا تجب فيه الزكاة وعنده لازكاة فى الكسور وفىبقى السالم مائتين ففيها خمسة أخرى قاله الكمال ويبنى على الخلاف أيضاً أنه اذا ملك عشرون من مائتى درهم بعد الحول حتى بقى من النصاب أربعة أخماس ونصف خمس فعنده الواجب أربعة دراهم وعندها أربعة ونصف بحر وموضها (قوله وغالب الفضة الخ) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تنطبع الا به فجعلنا الغلبة فاصلة نهر ومثلها الذهب (قوله فضة وذهب) فوجب زكاتها لازكاة العروض وان أعدهما للتجارة أفاده صاحب النهر (قوله وتشرط فيه النية) أى نية التجارة عند الشراء الخ (قوله وعنده ما يتم به) من عروض تجارة أو أحد النقيدين وهو شرط بقوله أو أقل (قوله وبلغت) أى بالقيمة كما فى البحر (قوله من أدنى نقد) ان تعددت النقود فى البلد (قوله فوجب) أى وان لم ينو فيها التجارة والحاصل أن ما غلب غشها ان كان ثمنها راجحاً اعتبر بقيمة فان بلغت نصاباً رجب زكته والا لا وان لم يكن ثمنها كان فى حكم العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر بما يخص منه فلن يبلغ ما يخص

ولو للتجمل والنفقة لانها خلتاً أثماناً فزكتهما
كيف كانا (و) (و) عرض تجارة قيمته نصاب
الجملة صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد وأما
عدم صحة النية فى نحو الأرض الخراجية
فأقسام المانع كما قد مر لا لأن الأرض ليست
من العروض فتنبيه (من ذهب أو ورق) أى فضة
مضروبة فأفاد أن التقوم انما يكون بالمسكوك
على ما يعرف (مقوماً بأحدهما) ان استويا
فلو أحدهما أروج نعين التقوم به
بأحدهما نصاباً دون الآخر أو بالآخر أقل
ولو بلغ بأحدهما نصاباً وسراج (ربع عشر) خبر
قوله بالانفع للفقير سراج (بضم الس) بضم الخاء
قوله بالانفع (وفى كل خمس) بضم الخاء
قوله اللازم (وفى كل أربعين درهماً درهم وفى
(بحسابه) فى كل أربعين درهماً وما بين الخمس
كل أربعة مثاقيل قبل إتمام ما بين بحسابه وهى
إلى الخمس عفو وقال ما زاد بحسابه والذهب فضة
مسئلة الكسور (وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب وما غلب غشها) منهم (أى يقوم)
كالعروض وتشرط فيه النية الا اذا كان
مخصص منه ما يبلغ نصاباً أو أقل وعنده ما يتم به
أو كانت أثماناً راجحة وبلغت نصاباً من أدنى
نقد فوجب زكاته فوجب والأفلا

فما وجبت والا لا هكذا متفاد من الزبلي والعبي والهر وقول الشارح الا اذا كان بخاص الخ يزيد انية
 التجارة لا تعتبر الا عند عدم الخلوص اما اذا كانت تخلص وبلغت نصابا بالوزن تلزم الزكاة فوى التجارة
 اولاً وهو صريح كلام مسكين والهداية فاعلم في المسئلة قولين (قوله والمختار لزومها) أى الزكاة فلو من غيرنية
 تجارة وقيل لا تجب ثم قال في الشرع لا يابى والاظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشهورة له فهو ما قولان
 مريحان وقيل يجب درهمان ونصف نظراً الى وجهى الوجوب وعدمه كذا ذكره أبو السعود (قوله ولذا) أى
 الاحتياط وفى نسخة وكذلك الكاف وبها عبر صاحب البحر والمصنف وقوله لا يتباع الاوزن بالحرز عن الربا
 (قوله وأما الذهب الخ) محترز قوله وغالب الفضة الى آخره فان ذلك مفروض فيما اذا كان المختلط غشاً (قوله
 فان غلب الذهب فذهب الخ) احتوى هذا التركيب على أربع صور لانه اما أن يبلغ كل منهما نصابه أو لا
 يبلغه واحد منهما أو يبلغه الذهب الغالب فقط دون الفضة المغلوبة أو تبلغه الفضة المغلوبة فقط دون الذهب
 الغالب وكلها صحيحة الا الرابعة فمنتهى لان الفضة وهى مغلوبة متى بلغت النصاب بلغه الذهب الغالب
 الذى نصابه دون نصابها وزناً بالاولى والصورة الاولى والثالثة زكى فيها ما زكاة الذهب عن الذهب والفضة
 جميعاً القول الثماني ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصاباً زكى الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً
 أو مغلوباً لانه أعز وان لم يبلغ للذهب نصابه فان بلغت الفضة نصابها زكى الجميع زكاة الفضة اه والصورة
 الثانية اذا كان النصاب لا يكمل الا من أحدهما منضم الى الآخر من أيهما بلغ وجبت فيه وبضمان قيمة
 كما سنبه عليه المصنف وان لم يكمل منهما معاً فلا نسيء فيه ما ذالم يكن عنده غيرهما (قوله والا فان بلغ الذهب)
 أى الا يغلب الذهب واحتوى هذا على صورتين الصورة الاولى أن تغلب الفضة الذهب وتحتته مثل الصور
 الاربع السابقة فان بلغ الذهب نصابه زكى الجميع زكاة الذهب ما زكى النسيء سواء بلغت الفضة أيضاً
 أم لا وان بلغت الفضة دون الذهب زكى الجميع زكاة الفضة لما مر عن النسيء أيضاً وان لم يبلغه واحد منهما فالحكم
 ما مر من الضم وعدمه فتقول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت قيمته صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصابه
 أو الذهب فقط وحينئذ زكى ما زكاة الذهب ما مر وقوله أو الفضة فيما اذا بلغت الفضة نصابها دون الذهب
 فكلام الشارح فيه توزع الصورة الثانية أن يتساوى فيها الصور السابقة بعينها فاذا بلغ كل نصابه أو الذهب
 دون الفضة زكى الجميع زكاة الذهب وقد دخلت قول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت وبلغ الفضة
 نصابها مع عدم بلوغ الذهب نصابه وتساويان بمنع واذا لم يبلغ واحد منهما النصاب فالحكم ما مر من
 الضم وعدمه فى الصورة الثانية وهى المساواة لا يتأتى قول الشارح أو الفضة لان مراده أو الفضة فقط دون
 الذهب وقد علت امتناعه فيها تأمل (قوله وبشرط كمال النصاب الخ) ولو حكماً كالوكان عنده غنم للتجارة تساوى
 نصاباً قامت قبل الحول فدينغ جلودها وتم الحول عليها كلن عليه الزكاة ان بلغت نصاباً أما لو تضرع بحصر التجارة
 أثناء الحول ثم عاد خلا آخره لا زكاة عليه والفرق أن النصاب فى الاول باق لبقاء الجلود تقومه بخلافه فى الثانى
 ولو مات الرجل فى وسط الحول انقطع حكم الحول ولم يبق الوارث على ذلك الحول بل يستأنف حوله جديداً
 (قوله للانقطاع) أى انعقاد السبب أى تحققه بتمام النصاب (قوله للوجوب) أى لتعلق الوجوب عليه (قوله
 فلا يضرب نقصانه بينهما) أما نقصان قيمة العروض بعد الحول عن النصاب يسقط عند الاحكام ولا عليه زكاة
 ما بقى نهر (قوله فلو هلك كله) أى أصلاً أو وصفاً كالوجوب جعل السائمة علفية فى أثناء الحول لان زوال الوصف
 كزوال العين نهر (قوله وأما الدين فلا يقطع) أى ان لحقه فى وسط الحول سواء استغرق جميع ما فى يده
 أم لا ولم يدفعه ثم أبصر قبل تمام الحول ففضى دينه وقد بقى بعده نصاب فيجب عليه زكاة ولا نظر لاستغراق
 الدين ما فى يده لعدم دفعه أو ما لو دفعه وقد تجرد عن المال أصلاً ثم حدث اليسار فيعتبر ابتداء الحول من وقت
 يساره وفى البحر عن المجتبى الدين فى خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقاً وقال زفر يقطع
 اه وهو ينافى ما سبق له أول كتاب الزكاة عن المحيط من قوله وأما الدين المعترض فى خلال الحول فانه يجمع
 وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد وأبى يوسف لا يجمع بمنزلة نقصانه اه وتقديرهم قول محمد بن عمر بن جهم
 وهو كذلك كما لا يخفى ام فقد جعل الخلاف بين محمد وأبى يوسف وجهه الى المخالف هنا زفر اللهم الا أن يقال
 ما فى المحيط غير المستغرق لقول أبى يوسف انه بمنزلة النقصان وما فى المجتبى من خلاف زفر فى المستغرق (قوله

(واختلف فى) الفس (المساوى والمختار
 لزومها احتياطاً) خاتمة ولذا لا يتباع الاوزن
 وأما الذهب المحلول فبضعة فان غلب الذهب
 فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه
 وجبت (وبشرط كمال النصاب) ولو سائمة (فى
 ما مر من الوجوب) فلا يضرب نقصانه بينهما
 فلو هلك كله بطل الحول وأما الدين فلا يقطع
 الحول ولو مستغرقاً

وقية العرض تضم الى الثمن) وله أن يقوم أحد التقدين بوضعه الى قيمة العروض خلافاً لما وقائده الخلاف
فمن له حنطة للتجارة قيمته مائة درهم وعنده خمسة دنانير قيمته مائة درهم فجب الزكاة عنده خلافاً لهما
زاهدي ولا يشافي هذا ما تقدم من قول المصنف والمعتبر وزنه ما أداه ووجوبه بالانحطاط ما إذا تم نصاب كل
بقية فقهواهم هذا والذهب الى الفضة قيمة (قوله وضعا) يرجع الى الثمن وجعلنا الى العروض أى بوضع الله
تعالى ويجعل العبد (قوله بجامع الخفية) فيه ما يجزى على أحدهما يجزى على الآخر وقوله قيمة أى من جهة
القيمة فمن كان له مائة درهم وخسة مثاقيل تبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافاً لهما ولو كان له أربع
فضة وزنه مائة وقيمة بصاغته مائتان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لأن الجوده والصنعة في أموال الرابا القيمة لهما
عند انفرادها ولا عند المقابلة بمجتهاتم لا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر كما مر وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون
درهما وخسة دنانير وقيمة الدنانير لا تساوى خمسين درهما تجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لأن
المائة والخمسة عشر دينار وهذا دليل على أنه لا اعتبار بشكامل الاجزاء عنده وانما يضم أحد التقدين
الى الآخر قيمة بجزء (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصاب ومن الآخر ربع ضم أو النصف من
كل أو الثلث من أحدهما والثلثان من الآخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى انه في صورة الشارح يخرج من
كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله فافهم) أشار به الى رد مائة له صاحب النكاح في أنه عند تكامل
الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عنده ظناً أن ايجاب الزكاة
فيها لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل الايجاب باعتبار القيمة من جهة كل من التقدين لأن
جهة أحدهما عيناً فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم
في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فجب فيها الزكاة لهذا التفرع (قوله ولا تجب في نصاب مشترك) لأن أحد
الشريكين مالك بعض النصاب وقال عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا على ظهر غنى ومالك بعض النصاب
ليس بغنى منخ (قوله وان صحت) انما غايته لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي فإذا لم تمنع الخلطة لا تجب
اتفاقا كما في المنع (قوله بالتحاد) متعلق بصحة فافاد أن هذه الاسباب لا يمتنعها الصحة الخلط عندنا وليس كذلك بل
هذه المذكورات شروط لوجوب الزكاة عند الشافعي تجب الزكاة اذا صحت الخلطة بالتحاد اسباب الاسامة التبعة (قوله
أن به قول بهد قوله صحت الخلطة وقال الشافعي تجب الزكاة اذا صحت الخلطة بالتحاد اسباب الاسامة التبعة (قوله
أوص من يشفع) الا ان اشارة الى الشرط الاول وهو أهلية كل من الشريكين لوجوب الزكاة والى اشتراط
وجود الاختلاط في أول السنة والى اشتراط قصد الاختلاط فيهما فلا تخلطاً بغير فعله ما لا تجب والميم
الى اشتراط المسرح بأن يكون ذهبا هما الى الرمي من مكان واحد والنون الى اتحاد الشيء الذي يصب فيه ويسمى
الحلب والباء المنتهى تحت الى اتحاد الراعي والشئ الى اتحاد المشرب بأن يكون شربهما من ماء واحد عين أو بر
أو غدير أو نخو أو الفاء اشارة الى اتحاد الفعل الذي يفرغ عليها والعين الى اتحاد المرعى حلبى مفرع عن شرح نظم
الجمع للعين (قوله وبينه في الحاوى) بينه فاضى شأن أتم بيان من الحاوى حيث قال صورته أن يكون لهما
مائة وثلاث وعشرون شاة لا أحدهما الثلثان والآخر الثلث فالواجب في ذلك شأنان فباخذ من كل شاة فجمع
صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التي دفعها صاحب الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها
صاحب الثلثين في مقام ثلثه في مقام ثلث من الثلثين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال
وكما لو كان بين رجلين احدى وستون من الابل لا أحدهما ست وثلاثون والآخر خمس وعشرون فاذا أخذ المصدق
منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كلامهم ما يرجع على شريك بمصة ما أخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه له
(قوله فان بلغ نصيب أحدهما نصاباً) صورته ستون شاة بين رجلين لا أحدهما ثلثا والآخر ثلثا هاتين كى صاحب
الثلثين فان دفع واحدة من غيرها فبها وان دفع منها رجوع صاحب الثلث بقيمة ثلثه (قوله ولو بينه وبين ثمانين
وجدا الخ) بأن كان له من كل شاة نصفها فبضم الانصاف الى بعضهما تبلغ أربعين وكل نصف شاة لشخص من
الثمانين وكذا لو كان بينه وبين ستمين رجلين ستمون بقرة ٨١ حلبى (قوله لانه مما لا يقسم) اذ في القيمة اتلافها
(قوله عند الامام) وعندهما الديون كلها سواء تجب زكاتها ويؤدى متى قبض شيئاً قليلاً أو كثيراً الدين المكتبة
والسعاية والدية في رواية بجر (قوله وحال الحول) ولو في ذمة المدين في القوى والوسط وبعد قبضه في الضعيف

(وقية العرض) للتجارة (تضم الى الثمن)
لأن السكك - التجارة وضعا وجعلنا (و) يضم
(الذهب الى الفضة) وعكسه بجامع القيمة
(قيمة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة
دنانير قيمتها مائة وأربعون تجب ستة عنده
وخسة عندهما فافهم (ولا تجب) الزكاة
عندنا (في نصاب) مشترك (من سائمة) ومال
تجارة وان (صحت الخلطة فيه) بالتحاد اسباب
الاسامة التبعة التي يجتمعها أو يجمع
يشفع وبينه في شروح الجمع وان تعدد
النصاب تجب اجماعاً وبتراجعان بالمحص
وبينه في الحاوى فان بلغ نصيب أحدهما
نصاباً زكاة دون الآخر ولو بينه وبين ثمانين
رجلاً فان زكاة لا تثنى عليه لانه لا يقسم
بجلا فان سراج (و) اعلم أن الديون عند
الامام ثلاثة قوى ومتوسط وحال الحول لكن
فوجب زكاتها اذا تم نصابا وحال الحول لكن
لا فوراً بل عند قبض أربعين درهما من
الدين القوى كقرض

فلا يصح في قوله أذيت بنفسى الى الفسقاء في المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يحل ان يطاله بجر (قوله
بعد اخراجها) متعلق بالاموال الباطنة حلبي (قوله فكان الاخذ فيها) أى في الاموال الباطنة اذا اخرجت
الامام فلا يصح وان حلف وليس المراد من عدم تصديقه تكذيبه بل عدم الاجزاء لما اذا على فرض صدقه
فيؤخذ منه ثانيا كن عليه الجزية أو انخرج اذا صرفه الى المقاتلة بنفسه ولكن أوصى بثلاث ماله للفقراء وعين
تخصه بالصرف ذلك اليهم فصرفه وارث بنفسه لا يجوز أبو السعود عن الدرر (قوله والاقل ينقلب نفلا)
وقيل الزكاة هو الاول والثاني سياسة ولولم يأخذ ثانيا لعله بأدائه في براءة ذمته اختلاف رضى جامع أبي اليسر
لو أجاز الامام اعطاء لم يكن به بأس لانه اذا اذن له في الاخذ أجاز فكذلك اذا أجاز بهم الاعطاء أبو السعود (قوله
بأخذها) أى بأخذ العاشر الزكاة (قوله بقوله) أى المزكى (قوله لا تنبشوا على الناس متاعهم) التنبش ابراز
المستور وكشف الشيء عن الشيء كذا في القاموس وبابه نصر كذا في جامع اللغة اه حلبي وفي الجرح نقل عن عمر
أنه قال لعماله لا تقتشوا على الناس متاعهم بالقاء والمعنى واحد (قوله لكنه) أى العاشر يحلفه أى رب المال
(قوله مما تز) بيان لما في كل ما قال الحلبي والذي مر هو انكار قيام الحول وما بعده (قوله لان لهم مالنا) وليست
العله أن المأخوذ منه ضعف المأخوذ من المسلم فيراعى فيه شرائطه كما قاله في الهداية لان المأخوذ من المسلم
زكاة بخلاف المأخوذ من الذي (قوله لعدم ولاية ذلك) قال في التبيين ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية
لا يصح اذا قال أذيتها ألات فقراء أهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه
وهو مصالح المسلمين اه قال في البحر رأى حكم المأخوذ منه حكم الجزية من كونه يصرف مصارفها لانه جزية
حتى لا يسقط جزية رأسه في تلك السنة نص عليه الاسيحيابي الا في بنى تغلب فاذا أخذ العاشر ما عليهم سقطت
عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه (قوله لا يصح في حربي الخ) أى لا يلتفت الى
قوله ولو ثبت صدقه بينة عادلة أفاده الكمال (قوله في شيء) بيان للمستثنى منه المحذوف هو (قوله الا في أم
ولده) ولو تعددت كمافي البحر وظاهره وان مات ولدها وقيد بأم الولد لانه لو أقر بتدبير عبده لا يصح لان التدبير
لا يصح في دار الحرب بحر (قوله لفلام) ليس بثابت النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكر والى ثبوت
النسب (قوله لفقد المالية) علة للمستثنين أى والاخذ لا يجب الا من المال نهر (قوله لانه اقرب بالعنى) أى فيجبرى
عليه حكمه وهذا تعليل لقوله عتق عليه وقوله فلا يصح في حق غيره وهو العاشر والمسلمون تعليل لقوله وعشر
(قوله لثلاث الخ) علة لمحذوف وهو قوله فيصدق (قوله بجزم به مثلا خسرو) لم يوجد هذا الجزم في الدرر (قوله
والغاية) أى غاية البيان للاتقائ (قوله ورجحه في النهر) بأنه كلام أهل المذهب فهو أحق ما ليس يذهب وفيه
أن الذين جزموا بالتصديق من أهل المذهب أيضا وقواعد المذهب تقتضى ما قالوا فله الجوى أقول ان مراد
صاحب النهر أن ما ذكره السروجي وتبعه من بعده بافظ ينبغي هو بحث مصادم للقول أشلر اليه أبو السعود
(قوله وأخذنا الخ) بالبنا للمجهول كما يدل عليه آخر العبارة قال في البحر والمأخوذ من المسلم زكاة ومن الذي
صدقة مضاعفة تصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحربى بطريق الحماية وبصرف مصارف
الجزية بحر عن غاية البيان (قوله ومن الذي الخ) أى مع مراعاة الثمروطن من الحول والنصاب والقرع عن الدين
وكونه للتجارة فتح القدير (قوله بذلك) أى بهذه الاقسام الثلاثة أمر عر سعيته (قوله لان مادونه عضو) أما في المسلم
والذي قطاهر وأما في الحربى فلعدم احتياجه الى الحماية لقلته حلبي عن النهر (قوله وبشرط جهلنا) هذا
قديم في الحربى فقط اه حلبي (قوله بقدر ما أخذوا منا) لو قال ما أخذ أهل الحرب منا ليفيد أنه قاصر على أهل
الحرب لكان أولى لان عطية بدون ذلك على ما قبله يفيد أنه متعلق بالثلاثة كالمعطوف عليه وليس كذلك (قوله
بجأزة) ليس المراد أن أخذنا بعبارة أخذهم لان أخذهم أموالنا ظلم وأخذنا أموالهم حق ولكن المقصود
أن اذا تعاملناهم بمثل ما تعاملونا كان أقرب الى المقصود من الامان وابطال التصارات أبو السعود أو صورته
صورة المجازاة لان أخذنا يتبع أخذهم قلة وكثرة الا فيمادون النصاب (قوله ابقاء الامان) لان ابقاء ما يلفه
ما منه فيه ابقاء الامان الذي أخذنا منا (قوله ليس قروا عليه) أى على عدم الاخذ منا حلبي (قوله من مال صبي
حربي) وكذا لصبي الذي والمسلم (قوله الا اذا عاد) لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استفاد في كل مرة بحر
(قوله بلا تجديد حول) ولا يمكن أن يقيم حول في دارنا فاذا أقام ثم خرج الى داره ما زال على العاشر عشره ثانيا

بعد اخراجها من البلد) لانها بالخراج التفت
بالاموال الظاهرة في مكان الاخذ في الامام
فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نفلا وبأخذها
منه بقوله لقول عمر لا تنبشوا على الناس
متاعهم لكنه يحلفه اذا اتهم (وكل ما صدق
فيه مسلم) مما تز (صدق فيه ذي) لان لهم
مالنا (الا في قوله أذيت) أما الى فقير لعدم
ولاية ذلك (لا يصح في حربي) في شيء (الا في
أم ولده) وقوله لفلام يؤخذ من الذي
لفقد المالية فان لم يؤخذ من عليه وعشر لانه
اقرب بالعنى فلا يصح في حق غيره (و الا في
قوله أذيت الى حارب آخر وثمة عاشر) آخر ثلاثا
وذكره الزبيدي بهما للسروجي بلفظ ينبغي كذا
نقله المصنف عن البحر لكن جزم في الغيبة
والغاية به م نصديقه ورجحه في النهر (وأخذ
من أربع عشر ومن الذي) سواء كان نقابيا
أو لم يكن كمافي البرجندى عن الظهيرية (ضعفه
ومن الحربى عشر) بذلك أمر عمر (بشرط كون
المال لكل واحد نصابا) لان مادونه عضو
(و بشرط جهلنا) بقدر ما أخذوا منا فان
علم أخذنا له) مجازاة الا اذا أخذوا الكلى
(فلا تأخذنا) بل نقول له ما يلفه ما منه ابقاء
للامان (ولانا خدمتهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم
نصابا) وان أخذوا منا في الاصح لانه ظلم
ولا متابعة عليه (أو لم يأخذوا منا) ليس قروا
عليه ولانا حق بالمكاتب (ولا يؤخذ) العشر
(من مال صبي حربي الا أن يكونوا يأخذون
من أموال صبياتنا) شيئا بحر (أخذ من الحربى
مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد
الى دار الحرب) لعدم جواز الاخذ بلا تجديدي

حول

ورده الى دار الاسلام نهر (قوله أو عهد) أي أمان بدخوله دارهم ثم خروجه اليها (الطيفة) روى أن حربيا نصرانيا
 مر على حائز عررضي الله تعالى عنه بفارس ليبيعه قيمته عشرون ألف درهم فأخذ منه ألفين ثم يتفق له بيه
 فرجع ومرت عليه عائدا الى دار الحرب فطالب منه العشر فقال ان أدبت عشره كلما مررت عليك لم يبق لي منه شيء
 فترا الفرس عنده وجاء الى عررضي جده في المسجد مع أصحابه ينظرون في كتاب فوقف في باب المسجد وقال أنا الشيعي
 النصراني فقال عررضي أنا الشيخ الحنفي ما وراءك فقص عليه قصته فعاد عررضي الى ما كان فيه فظن النصراني
 أنه لم يلتفت الى ظلامته فعزم على أداء العشر نائيا فلما انتهى الى العاشر وجد كتاب عررضي فيه وفيه ألف
 اذا أخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة أخرى قال النصراني ان دينا يكون فيه العدل هكذا الحقيقي أن يكون
 حقا فأسلم اه قمين (قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها (قوله بخلاف المسلم
 والذي) فان العاشر يأخذ من الماضي من مزارات المرور عليه بالشروط المتقدمة (قوله لعدم المسقط) أي
 لأن الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد به (قوله من قيمة خمر) تعرف قيمته بقول فاسقين نائيا أو ذمتين أسلما
 وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة اه بهر أو شوليتهم بيعها ويؤخذ من أثمانها فان أمير المؤمنين
 عررضي الله تعالى عنه قال ولو هم بيعها وأخذوا العشر من أثمانها (قوله وجلود ميتة) فيه أن جلود الميتة من
 قبيل القبيح وسيأتي أن أخذ قيمته كأخذ عينه وكونه مالا في الابداء ويصير مالا في الانتهاء كالتجرع مالا تأثيرة
 في الحكم لأنهم لم يجعلوا ذلك علة عشر الخمر وإنما جعلوا العلة كونه مائلا اه حلي قلت ما علة به صاحب البحر
 نائيا في عشر الخمر يظهر فيها حيث قال ولأن حق الأخذ منها للعمامة والمسلم يحرم خمر نفسه للتحليل فكذا
 بجميعها على غيره اه فيقال مثله في جلود الميتة (قوله كذا أقر المصنف منته) أي في إطلاق الكافر فيعزم الحرب
 وليس الحكم فيه ما ذكر بل يؤخذ منه العشر وان لم ينو التجارة فلما كان هذا الإطلاق خطأ حله الشارح على الذي
 وبين حكم الحرب بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربى بلائيه تجارة أفاده الحلي (قوله وبلغ نصابا) وذلك لانه
 يشترط فيها شروط الزكوة وان كان مصر فها مصر الجزية كما مر (قوله ولا يؤخذ من المسلم شيئا) لأنه منهي
 عن تملكها وأخذ العشر منه يعقوى وضع يده عليها (قوله مطلقا) أي سواء كان مضموما الى التبرأ لا وقال
 أبو يوسف بعشره مضموما الى التبرأ وقال زفر بعشره مطلقا لانه مال عندهم كالتجر وقال الامام الشافعي
 رضى الله تعالى عنه لا بعشره لان مال السباع حقا لو أنف ذى خردى أو خنزير لا يضمن عنده كذا
 في الهداية اه حلي (قوله فأخذ قيمته كمينه) لأن الاداء لا يمكن الا من حيث التعيين بها كذا في أبي السعود
 (قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذى من ذى داره بضمير أو خنزير وشفعه امسلم أخذها بشفعة الخمر
 أو الخنزير اه حلي ولا يقال فيها ان أخذ شفعة الخنزير كأخذ عينه لما ذكره الشارح وفيه أن الشفع يدفع قيمة
 الخنزير وليس يأخذ وظهر الشفعة لو أخذ الكافر قيمة خنزيره الذي استهلكه كافر وقضى به ادين مسلم فانه يطيب
 للمسلم لأن الاختلاف في السبب كاختلاف العين شرعا ومالك المسلم سبب آخر وهو قبضه عن الدين أفاده في التهر
 (قوله لانه لو لم يأخذ الشفع) أي المسلم الدار المشفوعة (قوله ولا يؤخذ أيضا) أي كما لا يؤخذ من قيمة الخنزير
 (قوله في بيته) الضعيف يرجع الى من مر على العاشر مسلما أو ذمتيا أو حربيا كما مر به الشارح في قوله مطلقا اه
 حلي (قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لغة القطعة من المال وعرفا ما يدفمه المالك لمن يتجر فيه ابكرن الربح
 كله للمالك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو عبر بالامانة كصدر الشريعة لا غناء عما بعده نهر (قوله الآن تكون
 لحربى) قال الزبلي وان اذهى أى الحربى أنه بضاعة أو نحوها فلا حرمه لصاحبها ولا أمان وانما الامان
 لذى في يده اه فالحكم ليس قاصرا على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) أراد به رأس مالها لانه فيه ليس
 بمالك ولا نائب أبو السعود عن الزبلي (قوله بدين محيط بماله ورقبته) انما قيد به لانه محل الخلاف بين الامام
 رضى الله تعالى عنه وصاحبيه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعنده ما علقا حتى لا يتصدقته في
 عبده المأذون عنده وعنده ما ينفذ كافي باب المأذون من الزبلي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه
 سواء كان مولا معه أم لا ما اذا كان معه مولا فلا نفعه ام ملك المولى عنده وللشغل عندهما كذا في البحر
 وأما اذا لم يكن معه مولا فظاهر اه حلي (قوله أو مأذون غير مدين) أو مدين بغير محيط بل هو أولى (قوله
 ليس معه مولا) أما اذا كان معه مولا ولم يكن دين أصليا أخذ العاشر حقه أو كان عليه دين غير مستغرق

أو عهد (ولو تر الجربى بغيره ولم يعلم به)
 العاشر (حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج)
 نائيا (لم بعشره لما مضى) لعدم المسقط
 الولاية (بخلاف المسلم والذي) لعدم المسقط
 ذكره الزبلي (ويؤخذ نصف عشر من قيمة
 خمر) وجلود ميتة (كافر) كذا أقر المصنف منته
 في شرطه لو (للتجارة) وبلغ نصابا (و) يؤخذ
 (عشر القيمة من حربى) بلائيه تجارة ولا يؤخذ
 من المسلم شيئا (لا) يؤخذ (من خنزيره)
 معاقب لانه قبيح فأخذ قيمته كعينه
 الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بغيره
 يطال حقه أصلا فيضطر وموضع الضرورة
 مستثناء ذكره سعدى (و) لا يؤخذ أيضا من
 (مال في بيته) مطلقا (و) لا من مال (بضاعة)
 (الآن تكون لحربى) (و) لا من مال (مضاربة)
 الا أن يرجع المضارب بعشر نصيبه ان بلغ
 نصابا (و) لا من (كسب مأذون مدين بدين
 محيط بماله ورقبته) (أو) مأذون غير مدين
 لكن (ليس معه مولا)

الاجلهم) كالحص والنورة والجواهر كالباقوت والغير ونوح والرمز ذلاني فيها بجر (قوله في له من خراجية) أي
 لغيره لما يأتي من أنه لا شيء في المعدن الذي في أرضه على الرواية المختارة (قوله يخرج الدار) المراد بها ما اصطلاح عليه
 في عرفنا قديم هذا الاعتبار البيت والمنزل ومثل الدار الخانوت كما أفاده في النهر وأشار بقوله يخرج الدار إلى فائدة
 التقيد بالخراجية والعشرية وجوز البرجندى كون التقيد للاحتراز من الموجود في دار الحرب فإن أرضها
 ليست أرض خراج ولا عشر أبو السعود عن الجوى (قوله لا المفاضة) أي لا يخرج المفاضة من هذا الحكم
 لدخوله بالاولى أي من حيث الحكم والافاق المفاضة لا يتناولها العشرية والخراجية ووجه الاولوية كافي النهر
 أنه اذا وجب في الأرض مع الوفاضة فيها فلا ينبغي في الخالية منها أولى ويدخل في المفاضة الجبل (قوله خمس)
 مبنى للمجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم وبابه طلب حلي عن البصر (قوله مخففا) ومعنى المشدد
 كلمهم خمسة بنفسه ولا معنى له هنا (قوله وفي الركاز الخمس) الحديث الشريف كافي النهر الجهماء جبار والعتر جبار
 والمعدن جبار وفي الركاز الخمس (قوله وهو يعم المعدن) تبع في ذلك صاحب النهر وفيه أن الحديث صريح في أن
 المعدن جبار فالجبل في المعدن غير هذا الحديث (قوله كما تر) أي من قوله أعم من كون واكره الخالق جلي جلاله
 أو الخلق (قوله ولا الجبل ومفاضة) هذا التقسيم فاسد لانه يقتضي أن الجبل والمفاضة من ماصدقات العشرية
 أو الخراجية وليس كذلك بل هما أرض مباحة ليستأجره عشرية ولا خراجية واعلم أن الأرض على أربعة أقسام
 الاول مباحة والخمس فيها لبيت المال والباقي للواجد الثاني أرض مملوكة لمعينين ففيها الخمس لبيت المال والباقي
 للمالك الثالث الأرض الموقوفة سواء كانت خراجية أو عشرية والخمس فيها لبيت المال كما نقله الجوى عن
 البرجندى ولم يبين حكم الباقي واطهاره أنه للواجد لعدم المالك والرابع أرض مملوكة لغير معينين كراضي ماهر
 لغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية الاصل الا انها آلت إلى بيت المال لموت المالكين من غير وارث كما صرح به
 صاحب البحر في القصة المرضية في الاراضي المصرية انتهى مملوكة لبيع المسلمين تصرف في مصادرههم المملوكة
 ولم أر حكم هذا الذي يظهر أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فوجود المالك وهو جميع المسلمين
 فأخذوه وكلهم وهو السلطان اه حلي (قوله والمعدن لا شيء فيه الخ) لانه من نواع الارض بدليل دخوله
 في البيع بغير تسمية فيكون من أجزائها واحتراز بالمعدن عن الكنز فيجب فيه الخمس لانه غير مكره فيه بأشار
 اليه في البحر وسواء كان المالك مسلما أو ذميا (قوله وأرضه) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا يجب
 الخمس في داره وأرضه لا طلاق الحديث (قوله في رواية الاصل) وفي رواية الجامع الصغير يجب حلي عن البصر
 (قوله زمر) بالضمات وتشديد الراء وبالذال المعجمة الزمر جد حلي عن القاموس وقيل غيره زمراني في شرح
 المواهب (قوله وفيروزج) حجر مضى يوجد في الجبال بجر (قوله ونحوها) كراج قهستاني (قوله في جبل) ليس
 بقيد كما هو صريح قوله سابقا وغير المنطبع كعادن الاحجار ولذا حوّل الشارح العبارة إلى قوله أي في معادنها
 وانما لم يجب فيها لما ورد في الحديث لا خمس في الحجر (قوله أي في معادنها) الموجودة فيها بأصل الخلقة وقوله
 ولو وجدت دفن الجاهلية حترز قوله أي في معادنها أفاده صاحب البرودفين أهل الاسلام لقطعة (قوله لكونه
 غنية) لانه كان في أيدي الكفار ووحونه أي يابجر (قوله أن الكنز) أي من غير المسلم (قوله كيف كان) أي سواء
 كان ينطبع أم لا لانه لا يشترط في الكنز الا المالمية ويستثنى من ذلك الكنز الموجود في قعر البحر كما يأتي (قوله هو
 مطر الربيع) يقع في الصدف فيصير لؤلؤا والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ اه بجر (قوله حشيش في البحر)
 بمنزلة الحشيش في البر وقيل صمغ شجرة وقيل زبد البحر وقيل خثي البقر البحرى وقيل روث غيره كرماني وقيل
 في دابة وقال ابن سينا ان الكل بعيد والحق أنه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرى بالساحل قهستاني عن
 الموحز (قوله وكذا جميع ما يستخرج من البحر) فانه لا يخمس عند الامام ومحمد رضى الله تعالى عنهما لان قعر
 البحر لا يرد عليه قهر أحد فانعدمت اليد وهي شرط لوجوبه وقال أبو يوسف يجب في جميع ما يخرج من البحر
 لانه مما تحو به المملوك بجر (قوله كان كنزا) أي يصنع العباد شربلاية (قوله لانه) أي الشأن لا يرد عليه الضمير
 يعود إلى البحر (قوله وما عليه سعة الاسلام) أي علامته كالكتوب عليه كلمة التهادة أو نقش آخر معروف
 للمسلمين (قوله أو غيره) كأنه في فحاس علمت أنها للمسلمين (قوله فلقطة) لأن مال المسلمين لا ينفق بجر (قوله سيجي)
 حكمها) وهو أنه ينادى عليها في أبواب المساجد والأسواق إلى أن يظن عدم الطلب ثم يصرقها إلى نفسه

(في أرض خراجية أو عشرية) يخرج الدار
 لا المفاضة لدخوله بالاولى (خمس) مخففا أي
 أخذ خمسة لحديث وفي الركاز الخمس وهو يعم
 المعدن كما تر (وباقية المالكها ان ملكت والا)
 كجبل ومفاضة (فلو وجد المعدن لا شيء فيه
 ان وجده في داره) وحاشية (وأرضه في رواية)
 الاصل واختارها في الكنز (ولا شيء في باقوت
 وزمر ذفر ونوح) ونحوها (وجدت في جبل)
 أي في معادنها (ولو) وجدت (دفن الجاهلية)
 أي كنزا (خمس) كونه غنية (وغيرها)
 ان الكنز خمسة كيف كان والمعدن ان كان
 ينطبع (ولا) في (لؤلؤ) هو مطر الربيع (وعنبر)
 حشيش في البحر أو خثي دابة (وكذا جميع
 ما يستخرج من البحر من حلية) ولونها كان
 كنزا في قعر البحر لانه لا يرد عليه الاسلام من
 قلم بكن غنية (وما عليه سعة الاسلام من
 الكنز) نقلا أو غيره (فلقطة) سيجي حكمها

الى كمال فقير او الاغنياء فقير آخر بشرط الضمان اه طي (قوله سعة الكفر) بأن كان نفسه مستغنيا واسم ملك
 من ملائكتهم اه منح (قوله أول الفتح) ظرف لقوله المالك (قوله ولوارثه) ولو ذارحم ثبت نسبة بالتصامع
 (قوله على الوجة) ربحه في فتح القدير لأن الكثر مودع في الأرض فلا ملكها الا قوله ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها
 من ملكه يبيعها كما سمكة في جوفها ديرة حلي عن البحر ومقابل الوجة ما في البدائع أنه لا قصى مالك
 للأرض أى أبعد مالك انتقلت منه الأرض أو وراثته ووفق بينهما في التصفية فقال هوليت المالك لمن لم يعرف
 لا قصى وورثته ثم الظاهر أن يقال ان الواجد يصرفه الى نفسه عند عدم انتظام بيت المال ان كان فقيرا
 ولا يدفعه الى مستحقه كما لو اوفى بنت المعتق أنها تقدم عليه ولو وضاعا ويدل عليه ما في البحر من الميسر
 فمن أصاب ربحا كان ربحه أن يصدق بخمسة على الساكنين واذا أطلع الامام على ذلك أخصى له ما صنع
 لأن الخمس حق الفقراء وقد أوصاه الى مستحقه وهو في أصابة الركا غير محتاج الى الحماية فهو كزكاة الاموال
 الباطنة اه (قوله والافلواجد) أى الاثلاث الأرض بأن كانت جبلا أو مزارعة بحر (قوله لانهم من أهل
 الغنية) اذ لا تقي ربحه اذ ادل على الكفار (قوله فانه يسترد منه ما أخذ) لانه لا حق له في الغنية بحر (قوله
 في الفاويز) والعبرة في المملوك لادن المالك (قوله ولو عمل رجلان) أى وأصابه أحدهما (قوله فهو للواجد)
 لانه صلى الله عليه وسلم جعل أربة أخماسه للواجد بحر (قوله فهو للمالك) لانهم مملوكان له بحر (قوله لانه
 الغالب) هو بمعنى قول البحر لانه الاصل لانهم هم الذين يحرصون على جمعها وادخارها (قوله وقيل كاللقطه)
 أى في زمانها لتقدم العهد اه طي (قوله ولا يخمس) لانه ليس بغنية لا تحده بحر (قوله لانه كالتخلص)
 الاولى ما في البحر من قوله لان حكم الامان يظهر في المملوك لافي المباح (قوله ولذا) أى ليكون التخلص
 مستقما للخمس وقوله لودخله جماعة الخ أى لانهم غير متلصقين بل هذا أخذ على طريق الغلبة والقهر فيكون
 غنية (قوله أى الركا) بعم الكثر والمعدن ويخالفه تنقيد الجوى عن البرجندى بالكثرة حيث قال ان الموجود
 في دار الحرب ان كان كثيرا يجب عليه الركا لان داخل دارهم بأمان التزم أن لا يغيرهم فظاهر قوله ان كان
 كثيرا يقتضى تخفيض الرتبة أفاده أبو السعود (قوله فخر زاعن الغدر) لان أموالهم محترمة عليه غير الرضى
 بحر (قوله لا يمكن لا يطيب للمشتري) أى لا يحل له الاتصاف به ان علم وهذا بخلاف بيع المشتري شيئا فاسدا
 لان الفساد يرتفع ببيعه لا متاع فحده حينئذ اه بحر (قوله أى غير مستامن) سواء كان واحدا أو جماعة
 ذات منعة وقوله لما مر أى من عدم الرجوع لم يكن مستامنا غير أن الجماعة ذات المنعة بخمس ما غفوه
 كما مر (قوله بلافق بين متاع وغيره) نقل الفاضل حمى زاده عن تاج الشريعة أنهم اختلفوا في تفسير المتاع
 والصحيح أنه كل ما ينتفع به ثيابا كان أو ثامنا أو طعاما أو آتية ذهب أو فضة أو حديد أو رصاصا لا ترى أن أوعية
 الطعام أريدت به في قوله تعالى ولما قصروا متاعهم أبو السعود (قوله من أن ركا متاع) الاضافة للبيان (قوله
 سهو) انما جاء المحكم عليهم السهو من ضبط وجد في عبارة النقاية بصيغة المبنى للفاعل فان ضميره حينئذ
 يرجع الى المستامن المذكور في العبارة السابقة فيها وليس كذلك بل قوله وان وجد معنى للمجهول وحذف
 فاعله العلم به من قوله خمس اذ لا يخمس الا ما وجد من متاع فالفاعل المحذوف ذو منعة أهاده في الشرب لايابة
 (قوله الا أن يعمل على متاعهم) بذلك صرح صاحب المتق قال الحلبي وهذا الحل واجب صرح به الشافعي
 وصاحب الدرر وغيرهما اه وهو انما يتأتى على قراءة توجد بصيغة المجهول ولا يصح على بناءه للمعلوم
 وضميره للمستامن لان من في أرضنا لا يكون مستامنا لهم وقد علمت أنه على بناءه للمجهول يحتمل أن الفاعل
 المحذوف ذو منعة كما قاله الشرب لايال فلا يتعين الحل المذكور كما ادعاه المحشي ثم حق هذه العبارة أن تذكر
 في شرح قول المصنف السابق ولا يخمس ربحا كزوجه في دار الحرب فان المناقاة منعقدة بين هذه العبارة
 وبين عبارة النفاة وأما قول المصنف ولوجوده غيره فيها فموضوعه الأرض المملوكة كما قاله الشرح (قوله
 لنفسه) اذا كان محتاجا ولا تغنيه الاربعة الاخماس بان يبقى منها دون النصاب أما اذا بلغ النصاب فلا يجوز له
 استهلاك الخمس وهو دليل على وجوب الخمس مع فقر الواجد وجواز صرفه لنفسه ولا يقال ينبغي أن لا يجب
 الخمس مع الفقر كاللقطه لانا نقول النص عام فتناله بحر

وما عليه سعة الكفر خمس وبقية للمالك أول
 الفتح) ولوارثه لو حيا والا فليت المال على
 الوجة وهذا (ان ملكك) استأثر أرضه والا
 فلا ووجد) ولود متاعا صغيرا انى لانهم من
 أهل الغنية (خلاصه في مستأمن) فانه يسترد
 منه ما أخذ (الاذا عمل) في الفاويز (بأذن
 الامام على شرطه فله المشروط) ولو عمل
 رجلان في طلب الركا فهو للواجد وان ركا
 أحدهما فهو للمالك (وان خلاصه) أى
 العلامة (أو اشتبه الضرب فهو جاري على)
 ظاهر (المذهب) ذكره الزيلعي لانه الغالب
 (كاللقطه) ولا يخمس ركا من معدن كان
 أو غيره (في) صحراء (دار الحرب) بل
 كله للواجد ولو مستامنا لانه كالتخلص
 (و) لود دخله جماعة وذو منعة ونظروا
 بشي من كزوجه) ومعدنهم (خمس) لكونه
 غنية (ران وجده) أى الركا (مستامن
 في أرض مملوكة) بعضهم (رقده الى مالكه)
 فخر زاعن الغدر (فان) لم يردوه (أخرجه
 منها ملكه ملكا خبيثا) فبيله التمهيد به
 فلو باع مع قيام ملكه لكان لا يطيب
 للمشتري (ولو وجده) أى الركا (غيره)
 أى غير مستامن (فيها) أى في أرض مملوكة
 أهم حل له (فلا يرد ولا يخمس) لما مر بلافق
 بين متاع وغيره وما في التقايد من أن ركا
 متاع أرض لم تملك بخمس سهو الا أن يحل
 على متاعهم الموجود في أرضنا * فرع *
 للواجد صرف الخمس لنفسه وأصله وفرع *
 وأجنبي بشرط فقرهم * (باب العشر) *

العشر واحد لا جزء العشرة هجر وأراد بالعشر ما ينسب إليه لتشمل الترجمة نصف العشر وضعفه حتى وثقنا
ذكره في الزكاة لأنه يصرف مصارفها وأخره لأنه ليس عبادة محضة بل مؤنة قيم سامعة في العبادة ولهذا وجب
في أرض المبيوع والمجنون ورثته التقليد وسيد الأرض النامية بالخارج تحقيقا وشرطه ابتداء الإسلام والعلم
بالوجوب كغيره من العبادات وشرط الاداء فيه كلزكاة وبه قطبهم لئلا يخرجوه لاله بفضه بفسده بخلاف
الاستهلاك فان استهلكه غير المالك أخذ الغنم منه وأدى العشر وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار ديناً
في ذمته هجره (قوله يجب العشر) أي يفترض أقوله تعالى وآخوه يوم حصاده لأنه على قول عامة أهل
التأويل هو العشر وقوله عليه السلام ما عتقه السماء ففيه العشر وما سقى بغرب أو دابة ففيه نصف العشر
وللاجماع (قوله في غسل) يفترقون وقوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف إليه ولا حاجة إليه فان قوله
بلا شرط فصاب مفعول عنه كما نبه عليه بقوله راجع الى الكل اه طهي والغسل لاداء النخل وفي حكمه المني
الواقع على الشوك الاخضر في قول اه فاستأنى ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في العمل العشر ولان النخل
يتناول من الاوراق والثمار وفيهما العشر فكذلك اقبيا يتولاهما بخلاف دود القران لا يتناول الاوراق ولا عثر
فيها وصاحب الأرض يملك العمل الذي فيها وان لم يصدقه له حتى كان له ان يأخذه عن أخذه منها بخلاف
الطير اذا فرخ في أرض رجل فجاء رجل وأخذه لان الطير لا يفرخ في أرض لغيره بل لغيره بل يصير صاحب
الأرض محرزاً للفرخ بملك اه هجر (قوله لا يجتمع الخ) علة لهدوف وهو لا عثر فيها (قوله في ثمر جبل)
يدخل فيه القطن لان الثمر اسم شئ منفرد من أصل يصلح لكل واللباس كرماني وفي القاموس أنه اسم
لحل الشجر والمنهور ما في المقدرات أنه اسم لكل ما يستطعم من أعمال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير
مملوك ولم ياله أحد وخرج به ثمره شجر في دار رجل ولو بستاناً في داره لأنه تبع للدار كذا في الثانية اه فاستأنى
(قوله ان جاء الامام) الضمير عائداً الى المذكور وهو العمل والثمر والظاهر أن المراد الحايمة من أهل الحرب
والبغاة وقطاع الطريق لا عن ككل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف
لا شئ فيها يوجد في الجبال لان الأرض ليست مملوكة ولها ما أن المقصود من ملكها التمام وقد حصل اه طهي
(قوله لأنه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ (قوله مسقى السماء أي مطر) معنى بذلك مجازاً من تسمية
الشيء باسم عمله (قوله كثر) وذلك كالنيل وهو اسم نهر في الروم ومن فهم أنه نيل مصر فقد غلط غلطاً فاحشاً
ومصر خراجية عندهما عشرية عند محمد فتح (قوله بلا شرط فصاب) بشرط أن يبلغ صاعاً وقيل نصفه هجر (قوله
وبلا شرط بقاء) فيجب في الخضراوات اه (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الأرض مراراً وجب في كل
مرة (قوله لا فيه) أي في العشر معنى المؤنة أي مؤنة الأرض أي أجزائها فليس بعبادة محضة (قوله ولهذا) أي
أن يكون فيه معنى المؤنة (قوله أخذه جبراً) ويسقط عن صاحب الأرض لأنه لا أبواب له الا اذا أذى اختياراً اه
هجر (قوله وفي أرض صغير ومجنون) من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ هجر (قوله ومكانب)
أقارب ذلك أنه لا يشترط في الأرض العشرية الملك هجر (قوله مجازاً) لان الكائنات زكاة حقيقة لما أخذت عن ذكر
والوجه الجامع بينهما أنه يصرف مصارفها (قوله الا فيما لا يقصد الخ) فهو منه قول المنسرح آخر العبادة حتى
لوشغل الخ (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكهواً والكعوب العقد واليتوب ما بين الكعنين
والقارسي هو ما يتخذ منه بعض الاقلام والقصب ثلاثة أنواع هذا ولا عثر فيه وقصب السكر وفيه العشر
وفي المعراج يجب في عمله دون خشبه وقصب الذريرة وهو قصب السنبل وهو من أفضل الادوية لحرق النار مع
دهن ورد وخل وينفع من أورام المعدة والكبد مع العسل ومن الاستسقاء مضاداً انتقائياً والقصد المشد بالضماد
وهي العصاة كذا في العصاح (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهملتين جريد النخل أو ورقه حلبي عن
القاموس (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسر هاء مع سكون الطاء المهملة وفتح القاف وكسر الطاء مع صارة الأرض
ونحوه والاوز شجر الصنوبر حلبي عن القاموس (قوله وخطي) بفتح طيب الريح يخرج بالعراق (قوله واشنان)
بفتح الهمزة وكسر هاء حلبي عن القاموس (قوله وشجر قطن) والقطن نفسه فيه العشر كما مر (قوله وبأذقيان)
عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في خارجه منه (قوله وبزر بطيخ) لأنه لا يصحكون خادلاً على الزواجر
الا لاجل غيره أبي السعد أما البطيخ نفسه ففيه العشر لأنه من الخضراوات وقد مر وجوبه فيها (قوله وقطن)

(يجب) العشر (في غسل) ان قل (أرض غير
المعراج) ولو غير عشرية كجبل ومقارة بخلاف
الخارجية لئلا يجتمع العشر والمعراج
(و) كذا يجب العشر (في ثمر جبل أو مقارة
ان جاء الامام) لأنه مال مقصود لان لم
يجعه لأنه كالصيد (و) يجب في (مسقى
أي مطر) (أو مسقى) كثر (بلا شرط فصاب)
راجع لكل (و) بلا شرط (بقي) كان للامام
حول لا فيه معنى المؤنة وله هذا
أخذه جبراً أو يؤخذ من التركة ويجب مع
الدين وفي أرض صغير ومجنون ومكانب
وما دون وقف وتسميته زكاة مجاز (الافى)
مالاً يقصده استغلال الأرض (نحو حطب
وقصب) فارسي (وحشيش) وبن وسعف
وصنع وقطران وخطي واشنان وشجر قطن
وبأذقيان وبزر بطيخ وقنا

أخذوا من ثمنه ثمانين مائة على بطيخ ويقال فيه ما قبل في ساجته (قوله كلبه) بضم الحاء حلي عن القاموس (قوله
وشونين) بضم الشين الحبة السوداء حلي عن القاموس بخلاف العصفرو الكتان وبرزه نهر (قوله حتى لو شغل
البحر) قال في شرح الملتقى الا ان قصد الزرع أو شغل أرضه بشي مما ذكر فيجب العشر اه فظاهره أن الموجب
للعشر أحد الشينين فبالشغل بهذه الاشياء يجب (قوله أي دلو كبير) يبق بها على البعير قبل هو الجلد المتأتم
من جلود الابل أو البقر ومن أعمام الدلو ركوة وهي من آدم أي جلد يشرب فيها ويحلب فيها البخت والجليل
وهل وذئوب بوزن رسول ولا يسمى ذئوبا حتى تكون مملوءة ماء وتذكر وتؤنث (قوله دولا ب) بضم الدال وقصها
نا حورة بفتح هاء الما حلي عن القاموس (قوله لكثرة المؤنة) على لا يجب ان النصف لا أكثر منه (قوله فنصفه)
لوقوع الشك في ثبوت النصف الآخر وعدم ثبوته فلا يثبت اه حلي (قوله وقيل ثلاثة أرباعه) وهو ظاهر الغاية
كما في البحر ووجهه أن النصف الآخر وقع الشك في ثبوته وعدمه فينصف والذي رجحه الزيلعي الأول قياسا
على الساعمة اذا رعت نصف الحول وعلفت نصفه ولذلك اختاره الشرح اه حلي (قوله بالاربع مؤن) أي
لا تحسب أجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانهار واخرا الحافظ وغير ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم
حكم بتفاوت الواجب اتفاوت المؤنة فلا معنى لرفهها أطلقه فنحمل ما فيه العشر وما فيه نصفه بحر (قوله
اتصروهم بالعشر) أي وضعفه ونصفه (قوله وضعفه) وهو الخمس ولم يفصلوا بين كونها مسقية بغرب
أو مسيح وقضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف المأخوذ منها مطلقا (قوله تغلي) منسوب الى تغلب
وهو فتح المناعة من فوق وسكون الغبن المحممة وكسر اللام وقد تفتح بل قبل الفتح أفصح استقباحتوا الى كسر تين
مع ياء التسبب كما نسبوا الى غر ففتح الميم المنكسورة وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم قالوا لا يسير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه نحن قوم لنا شوكة تأنف أن تؤخذ منا الجزية فخذنا ضعف ما يؤخذنا
من المسلمين فصالحهم على ذلك أبو السهود (قوله وان كان طنلا) لانه حيث وجب في أراضي أفضال المسلمين فهم
أولى نهر وسواء كانت الارض للتغلي أصالة أو وروثة أو تداولتها الايدي من تغلي الى تغلي اه حلي (قوله
أو أسلم) أي التغلي وفي ملكه أرض تضعفية فأنتم اتقي على وظيفة ما عندهما وعند أبي يوسف فهو دال عشر
واحد لوال الداعي الى التضعيف وهو الكفر اه حلي ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم (قوله أو ابتاعها
من مسلم) أي اذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم تصير تضعفية عندهما وعند محمد تبقى عشرية لأن
الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه حلي (قوله أو ذمتي) أي اذا اشترى الذمتي أرضا تضعفية من التغلي تبقى
تضعفية اتفقا اه حلي (قوله فلا يبدل) هذا في الخراج مطلقا اتفقا وفي التضعيف كذلك الا عند
أبي يوسف فيما اذا اشترى المسلم أو أسلم فأنتم ائتمروا عشرية لفق الداعي كما قدمناه اه حلي (قوله وأخذ
الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كما في البحر أن الارض اما عشرية أو خراجية أو تضعفية والمشترون مسلم وذمتي
وتغلي فالسالم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها أو التضعفية فكذلك عند الامام ومحمد وقال
أبو يوسف ترجع الى عشر واحد اذا اشترى التغلي الخراجية بقيت خراجية أو التضعفية فهي تضعفية
أو العشرية من مسلم ضعف عليه العشر عندهما خلافا لمحمد واذا اشترى ذمتي غير تغلي خراجية أو تضعفية
بقيت على حالها أو عشرية صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه (قوله من ذمتي) أي عندهما أما عند
محمد فتبقى عشرية لأن الوظيفة لا تتغير عنه بتغير المالك كما قدمناه اه حلي (قوله غير تغلي) قيد به لأن العشرية
اتضعف عليه عندهما خلافا لمحمد (قوله وقبضها منه) قيد به لأن الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك
بالقبض حلي عن البحر (قوله للتنافي) على لقوله وأخذ الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لأن في العشر
معنى العبادة والكفر بنا فيها اه حلي (قوله لتحول الصفقة اليه) فكانت اشتراها من المسلم ابتداء (قوله
أو بغير شرط) لانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يكن لأن حتى المسلم وهو المانع لم ينقطع بهذا البيع
لأنه مفسق للرد اه بحر ومثله يقال في خيار الرؤية (قوله أو عيب) استفيد من هذا أن للذمتي أن يردّها
بعيب ولا يفسخ وجوب الخراج عليها عيبا حادثا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد بحر (قوله لانه
حالة) أي لأن الرد بغير قضاء حالة أي وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث وهو مفسق الخراج
حكما للبائع حيث قد اشترى ما قبل اليه بوظيفتها (قوله جعلت بسنا) هو أرض يحوط عليها جائط وفيها

وأدوية كلبه وذئوب حتى لو شغل أرضه بها
يجب العشر ويجب (نصفه في مسقي غرب)
أي دلو كبير (ودالية) أي دولا ب لكثرة المؤنة
وفي كتب الشافعية أو سقاء بما اشتراه
وقواعد لا لا بأه ولو سقي سقايا لا اعتبر
الب ولو أخذوا بآفته فقه وقيل ثلاثة أرباعه
(بفتح هاء الما حلي عن القاموس) أي كاف (الزرع) وبلا اخراج
البذر لا يصح بيعه بالعشر في كل الخارج
(و) يجب (ضعفه في أرض عشرية تغلي
مطلقا وان) كان طفلا أو اتقي أو (أسلم أو
ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم) وأخذ
لأن التضعيف كالخراج فلا يبدل (وأخذ
الخارج من ذمتي) غير تغلي (اشترى) أرضا
(عشرية من مسلم) وقبضها منه فتنافي
(و) أخذ (العشر من مسلم أخذها منه) بن
الذمتي (بشفقة) لتحول الصفقة اليه (أو
ردت عليه بفساد البيع) أو بغير شرط أو
روية مطلقا أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت
خراجية لانه حالة لا يفسخ (وأخذ الخراج
من دار جعلت بسنا)

أشجاراً متفرقة قد يجعلها بسببنا لانه لولم يجعلها بسببنا فلو فيها نخل تغل أو كوا لا شيء فيها بحر (قوله مطلقاً)
سقاها بماء العشر أو الخراج لأن الذي أهلكه كافي البحر (قوله بمائه) أي الخراج (قوله رضاه) جواب عن
اشكال العتاي وجوب الخراج على المسلم ابتداء حتى تغل في غلبه البيان مانصه أن الامام السرخسي ذكر
في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه أحق بالشر من الخراج وهو الاظهر اه وحاصل الجواب
أن المنوع وضع الخراج عليه ابتداءً جبراً أما ما اختياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث سقاها بماء الخراج فهو
كما إذا سقاها بماء من الأرض الامام وسقاها بماء الخراج فإنه يجب عليه الخراج أفاده صاحب البحر (قوله
أو بماء) ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لانه) أي العشر (قوله ألق به) أي أنسب طاله لافيه من معنى
العبادة (قوله ولا شيء في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكين مفراً وعليه اجتمع الصحابة اه
بحر (قوله ولو لم يمت) مثله الجوسى كافي البحر وهل ذلك في الدور والمقابر القديمة أو لم يمت يحدث (قوله
ولا في عين قبر) لانه ليس من انزال الأرض وانما هو عين قوارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج اه بحر
(قوله ونقط) بالفتح والكسر وهو أفصح بحر (قوله الصالح للزراعة) وإن لم يزرعه بالفعل لما يأتي (قوله لافيه) أي
لا في نفس العين فلا يجمع وضعها لعدم الصلاحية للزراعة وقال بعض المشايخ يجمع لأن موضع القبر تبع
للأرض فيمنع معها كالأرض في بعض جوانبها سبعة فان السبعة تسمع مع الأرض ويوضع عليها الخراج
لكنها تابعة لما يصلح للزراعة (تقمة) أرض العرب كلها عشرية وهي أرض الخجاز وتسمو واليمن ومكة
والطائف والبرية وكذا ما أسلم أهلها طوعاً وفرضاً قهرراً وقسمت بين الغنمين وأما ما فتح قهرراً وتزل في أيدي
أربابها وأرض نعلوى بن تغلب والموات التي أحياها حتى مطلقاً ومسلم وسقاها بماء الخراج فخراج
أولم الخراج هو ماء الانهار الصغار التي حفرها الاعاجم عمداً تحت الأيدي وماء العيون والقنوات
المتقطعة من مال بيت المال وماء العشر هو ماء السماء والآبار والعيون والانهار العظام التي لا تدخل
تحت الأيدي كسيحون وجيحون ودجلة والفرات والنيل نهر بالروم كافي النهر اهدم اثبات يد عليها وعن أبي
يوسف أنها خراجية لا مكان اثبات اليد عليها بسند السلفين بعضها إلى بعض حتى تصير شبه القنطرة وفي المتن
ونهره وماء السماء وما البئر التي حفرت في أرض العشر والذين التي ظهرت فيها وماء البحر الذي لا يدخل
تحت ولاية أحد عشري وأما ما حفر أو ظهر في أرض الخراج وماء أنهار حفرها من ماء الخراج بعض ملوك
البحر كشداده وخراجي وكذا سيحون نهر الترك أو الهند وجيحون نهر بلخ أو ترمذ ودجلة نهر بغداد والفرات
نهر الكوفة والعراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف كما نقله ابن الكمال عن الكافي لانه يتخذ عليه القنطرة والاصل
أن كل نهر يحتاج إلى العمارة فعشري والخراجي خلافاً لعمد في رواية والاولى الانهار الخمسة فان النيل على
هذا الخلاف كنه يندق من هذه الانهار كافي الخراج وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم سيجان وجيجان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة ذكره الاتفاق وغيره اه (قوله لتعلق الخراج
بالتكن) على قوله الصالح لها وهذا النما يظهر في الخراج الموقوف وأما خراج المقامة فخكمه كالعشر (قوله لتعلقه
بالخراج) فلا يكفي لوجوبه التمكن من الزراعة (قوله ويؤخذ العشر عند الامام الخ) وعند أبي يوسف وقت
الادراك وعند محمد وقت نصفه وحصوله في الحظيرة وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالاتلاف زيلعي
والحظيرة بالطعام والصاد هو جرين التمر والمحيط بالشئ خشباً كان أو قصباً وظاهره أن الامام له أخذ الواجب
حينئذ ولا يكون الا بالقيمة وجعل صاحب النهر هذا الخلاف في وقت الوجوب لافي وقت الاخذ وجعل الثمرة
في وجوب الضمان بالاتلاف فهو وجوب موسع الى وقت بيعه في الجرين (قوله ولا يجعل لصاحب أرض
خراجية) الظاهر أن المراد به ما خراجها مقامة لتعلق الخراج بعين الخارج حينئذ كافي العشر ويدل عليه
ما ذكره الشارح في السير من شرح المتن حيث قال **حكم** خراج المقامة حكم العشر لكنه يصرف مصرف
الخراج كافي الجوهر اه أي وفي العشر لا يأكل مال يؤذ كذا ذكره الترمذ في خراج المقامة فلي هذا
يجوز أن كل الفل قبل أداء الخراج الوظيفة له لانه بالذمة اعطى وفي الواقعات عن البرانية لا يجعل الاكل من الثمة
قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازماً على أداء العشر اه وهو تقييد حسن ومنه يعلم
أخذ الصريك من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز الا اذا أوى الاداء أو كان من الخراج الموقوف (قوله وان أكل

أو مشربة (ان) كانت (لذو) مطلقاً (أو)
لمسلم وقد سقاها بماء (رضاه) به (و) أخذ
(عشر ان سقاها) المسلم (بمائه) أو بماء لانه
ألق به (ولا شيء في) دار (مقبرة) ولو لم يمت
(و) لافي (عين قبر) أي زفت (ونقط) دهن
بمسلم الماء (مطلقاً) أي في أرض عشر أو
خراج (و) لكن (في حرجها) الصالح للزراعة
من أرض الخراج (لا) في حرجها
الخارج بالتقريب من الزراعة والالا
في حرجها المشري ان زرعه والالا
تعلقه بالخراج (ويؤخذ) العشر عند
الامام (عند ظهور الثمرة) وبدق صلاحها
برهان ونسب في النهر من فسادها (ولا
يجعل لصاحب أرض) خراجية (أكل غلتها)
قبل أداء خراجها (ولا يأكل من طعام
العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن
عشره يجمع الفتاوى

(من عشره) لو قال أو عشرية بعد قوله خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فإنه في كل من العشر وخراج المقاسمة
 لا يصلح الاكل ولو اكل كل ضمن اه حلي وفي شرح المتن عن المضمرات اذا اكل قليل لا بالمعروف لا شيء عليه قال
 الفقيه وبه نأخذ (قوله للخراج) أي الموظف لتبونه في الذمة فيستعين على دفعه بامسالة الخارج أما خراج
 المقاسمة والعشر فيصير على القسمة وبأخذ المصنف (قوله ومن منع الخراج سنين) ظاهره ولو في أرض مصر
 لأنها خراجية حقيقة وان قالوا ان المأخوذ الآن أجرة لان الخلاف في التسمية ولا يزداد على الخراج فيعطى
 حكمه كما قاله الشارح في شرح المتن من كتاب السير (قوله أو خراج) أي بقسميه (قوله وفي رواية) أي عن الامام
 (قوله وجب الخراج) أي الخراج الموظف أما خراج المقاسمة فيتم اطلاق الخراج كالمشتر قال الشارح في سير
 المتن والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتم اطلاق الخراج كالمشتر فلا يتعلق بالخارج من الزراعة بل بالخارج حتى
 لو عطلها فقد الم يجب شيء والحاصل ان حكمه حكم المشرك لكنه يصرف مصرف الخراج اه شرحه متن (قوله
 بوسيطان) أي المشرك والخارج المقاسمة بهلاك الخارج لتعلقهما بعين الخارج أما الموظف في الواقعات عن
 البرازية هلاك الخارج بعد الحصاد لا بوسط وقبل الحصاد انما ينسقط اذا كان باقاً لا تدفع كالحرق والغرق
 أو كل الجراد والحز والبرد وما اذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفظ عن الدابة غالباً لا عن غيرها هذا اذا لم
 ياكل أما اذا بقي البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين ففقدوا ودرهم ولا ينسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما ينسقط
 اذا لم يبق من السنة ما يبق في عام زراعتها (قوله والخراج على الغاصب الخ) قال في الهندية أرض
 خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحد ولا ينسقط للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعتها
 الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقراً بالغصب أو كان للمالك ينسبة
 ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة فالخراج عند الامام رضى الله
 تعالى عنه على رب الأرض قل النصان أو كثر كانه آجرها من الغاصب بضمنان النصان وان غصب عشرية
 فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض
 كانه آجرها بالنقصان كذا في فتاوى فاضل خان اه وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية اه حلي
 (قوله والخراج في بيع الوفاء) هو المشروط فيه رجوع المبيع الى البائع حين يأتي بالنقص وسأيت مع الاقوال
 في حقيقته في البيوع ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ان بقي في يده) أما اذا قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة
 الغاصب حلي عن الهندية (قوله فالعشر على المشتري) الظاهر ان حكم خراج المقاسمة كذلك كما يعلم من
 القاعدة التي قد منها هو أما خراج الوظيفة اذا باع الأرض فيؤديه المشتري ان قبضها وبقي من السنة ثلاثة أشهر
 على المفتي به والا فلي البائع ذكره الشارح في سير شرح المتن اه حلي (قوله كخراج موظف) فانه على المؤجر
 والمجير اتفاقاً قال في الفتاوى الهندية وان آجر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض اه فان
 عراده بالخراجية التي خراجها موظف أما ما خراجها مقاسمة في حكمها حكم العشرية كما ذكرناه غير موزة
 اه حلي (قوله كاستعير مسلم) أمالوا أعارها من كافر فالعشر على المعير عند الامام رضى الله تعالى عنه وعندهما
 على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران اه حلي عن الهندية (قوله وفي الحاوي) أي
 القدسي اه حلي (قوله وفي المزارعة الخ) اعلم ان حقيقة المزارعة أن يكون الأرض والبذر والبقرة والعمل
 بعضها من شخص والبعض الآخر من آخر وهي باطلة بجميع أنواعها عند الامام رضى الله تعالى عنه وعندهما
 محصية في ثلاث صور: الاولى أن يكون الأرض والبذر من رجل والعمل والبقرة من آخر: الثانية الأرض لرجل
 والباقى من آخر: الثالثة العمل من رجل والباقى من آخر وما عدا هذه الثلاثة باطلة عندهما أيضاً ثم ان
 عبارة البصر وكذا القهستاني وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصص وعلى قوله على رب الأرض لكن
 يجب في حصته في عينه وفي حصص المزارع يكون ديناً في ذمته اه وهي عبارة واضحة أم على قولهما فظاهر
 ما على قوله فلا أنه ان كان البذر لرب الأرض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان البذر لآخر فلا
 يجب على الأرض مؤجر ومذهبه أن العشر على المؤجر ويترفع على كون حصص الشريك في الذمة عدم سقوطها
 بل لا الشارح وما ذكره الشرح من التفصيل لا يقتضي على قوله ولا على قولهما لان العشر على رب الأرض
 في قوله مطلقاً وعلى قوله ما عليهما بالحصص اه حلي (قوله ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال أي بيت من

وللامام حبيب الخراج للخراج ومن منع
 الخراج سنين لا يؤخذ له ما مضى عند أبي
 حنيفة خاتبة وفيها (من عليه عشر أو خراج
 اذا مات أخذ من تركته وفي رواية لا) بل
 ينسقط بالموت والا قبل ظاهر الرواية فروع
 تمكن ولم يزرع وجب الخراج دون العشر
 وبسقطان بهلاك الخراج والخراج على
 الغاصب ان زرعتها او كان جاحداً ولا ينسبة
 الغاصب في بيع الوفاء على البائع ان
 بقي في يده المبيع الزرع ان قبيل ادراكه
 فالعشر على المشتري ولو بعد فله على البائع
 والعشر على المؤجر كعشر مسلم وفي الحاوي
 على المستأجر كعشر مسلم وفي المزارعة ان كان البذر
 وبه قوله الأرض فعليها ولو من العامل
 فعليه بالحصص ومن له حظ في بيت المال

البسوت الأربعة الآية مع بيان مستحقها في النظم (قوله بما هو موجهه) أي بما أعطاه كإن ينظر
 بيت الخراج وهو من المقالة ١٥ حلبي (قوله والمودع) بفتح الدال (قوله لنفسه) أي إن كان فقيرا (قوله من
 المصارف) ومصرف الزكاة التي لا وارث لها جهات المسلمين (قوله دفع النأبة والظلم الخ) قال صاحب النهر
 في الكفالة ومن أصحابنا من قال الأفضل أن يساوى مع أهل محله في إعطاء النأبة قال القاضي هذا كان
 في زمانهم لأنه اعانة على الحاجة والجهد وأما في زماننا فكثر النوائب تؤخذ ظلالا ومن تمكن من دفع الظلم
 عن نفسه فهو خير له وإن جعل كلام القاضي على ما إذا لم يحصل حصته باقهم حصل التوفيق (قوله حصته)
 مفعول محمول وباقيهم فاعله في الآن لازم من عدم محمول الظلم محمول القوم له حينئذ ينبغي أن يحصل معهم
 ويعينهم ١٥ حلبي (قوله وتصح الكفالة فيها) أي بالنأبة سواء كانت بحق ككراه النهر المشترك للعامة
 وأجرة الحارس للمحلة المسمى بدار مصر الخ غير وما وظف للإمام ليجوز به الجيوش وفداء الأسارى بان احتياج
 إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة أيضا أو كانت بغير حق كجبايات
 زماننا فانها في المطالبة كاد يورث بل فوقها حتى لو أخذت من الأكارفة الرجوع على مالك الأرض وعليه
 الضمى وقبده شمس الأئمة بما إذا أمر به طاعة أو مكرها في الأمر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشرح
 وصاحب النهر في الكفالة (قوله ويؤجر) فلا يفسق حيث عدل وهو نادى ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا
 يعرف) أي يعلم ولا يعلم أي لا يفتى به بل لا ينبغي اظهاره وفيه أنه بالنظر إلى الكفيل والمكلف قول عنه يعرف
 ويعترف وأما بالنسبة إلى الظالم والكفيل فبفتح في بحرمة الأخذ منه والتباعد عنه وهذا يعرف ويعترف أيضا
 فلا وجه حينئذ لقوله وهذا يعرف الخ (قوله كفا) أي لأجل الكف والامتناع (قوله لمادة الظلم) أي لما يذهب
 الظلم وبفتح في قوى والمراد قطع الماهية الظلم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الثاني خلافا لعمد ذكره الخارج
 في سير المتسقى ولو كان المالك غنيا ضمن السلطان منسلة لبيت المال كذا في النهر ويحصل رب الأرض لو مصرفا
 والآن صدق به به يبقى وما في الحماوى من ترجيح حله غير المصروف خلاف المشهور ذكره الشرح في العشر من
 هذا الكتاب (قوله لا العشر) أي لو تركه الإمام العشر لا يجوز إجماعا وبخرجه بنفسه للفقر ذكره الشرح
 فيما يأتي (قوله ابن النخعي) هو والد شارح منظومة ابن وهبان حلبي عن الشربلالي ولا يخفى مناسبة
 ذكر الشرح هذه الآيات هنا فانها مناسبة بالعشر وأما مناسبة بالمصرف المذكور بعدها وهي
 من بحر الوافر (قوله لكل مصارف) أي أشياء تصرف فيها أولها فهي أهم من كونها أشخاصا (قوله الغنائم)
 على تقدير مضامين أي بيت مال الغنائم وكذا يقال فيما بعده (قوله والكثور) أي كنوز الجاهلية (قوله ركان)
 من عطف العام بخذف حرف العطف للضرورة حلبي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر وألف فيه للعهد
 وهم الذين يمتدقون بازكاة المفروضة وهو القسم الثاني وفيه أنه عطفه على قوله الغنائم وهو غير حسن لأن
 قوله فصرف الأولين بعد ذلك لا يناسبه لأن الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مضاف صدقة
 المتصدقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدها يرجع إلى الثلاثة المذكورة قبله (قوله خراج مع
 عشر) الذي في الزماني وغيره أن العشر المأخوذ من الذبي يضاف إلى الخراج في المصروف ويرجع العشر يضاف
 إلى الزكاة في المصروف وإطلاقه في الثاني ذلك ١٥ حلبي عن الشربلالي (قوله وجالبية) هي الجزية وتطلق على أهل
 الذمة كما في القاموس لأن عمر رضى الله تعالى عنه أجلاهم من جزيرة العرب ١٥ (قوله يلها العام لونا) أي يتولى
 قبضها العامل علم (قوله الضوائع) جمع ضائعة كل قطعة لم يدين صاحبها (قوله مثل ما لا يكون) ما واقعة
 على تركه (قوله فصرف الأولين) بالنقل للأوزن أي الكوز والركوز الثاني الزكاة المفروضة والنس في الأول
 هو الوارد في الغنية لأنهم يصرفان مصارفها والنس في الثاني قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية ونس
 الغنية قوله تعالى واعلموا أن ما غنم من شيء الآية (قوله وثالثها حواء مقاتلون) فيه قصور وإجماع اختصاص
 مقاتلين بالخراج والعشر والجاهلية ونحوها وليس مراد فانه يصرف لمصالح المسلمين كسنة الغرور وبناء
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ويزق المقالة وذو الرى الجميع ١٥ حلبي عن الشربلالي
 (قوله فصرف جهات) فيصرف إلى المرضى والزمنى والاقباط وعارة القناطر والرباطات والغرور والمساكين
 وما أشبه ذلك وقد تبع السانم في ذلك ابن الضياء في شرح الغزوية معزى بالبريدى وهو مخالف لما في الهداية

وقوله بما هو موجهه له أخذ مدبارة والمودع
 صرف وديعة ما تربها ولا وارث لنفسه
 أو غيره من المصارف دفع النأبة والظلم عن
 نفسه أولى الأذات حصل حصته باقهم وتصح
 الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل
 وإن كان لا أخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف
 كمال المادة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك
 لا العشر وسيجيء بما في بيان بيت المال
 ومصارفها في الجهاد وتطهرها ابن النخعي عنه
 فقال
 بيت مال أربعة لكل
 مصارف يتتها العالمونا

فأولها الغنائم مع كنوز
 ركاز بعدها المتصدقون

وثالثها خراج مع عتد
 وجالبية يليها

ورابعها الضوائع مثل مالا
 يكون له أناس وارثونا

فصرف الأولين أي بنس
 وثالثها حواء مقاتلون

ورابعها فصرف جهات
 تساوى النفع فيها المسلمونا

قوله وفيه أنه عطفه على قوله الغنائم
 لا يخفى ما فيه بعد قوله مبتدأ وخبر فليأتى
 ١٥ محصه

الزيتي اه حلي وقوله تساوي فعل ماض والتفع منصوب على التمييز كطبت النفس أي تساوى المسلمون فيها من جهة التفع اه حلي

• (باب المصرف) •

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدوا عنها مصرفاً أي معـ لا كذا في البحر عن ضياء الخالوم وعرفيه
 القهستاني اصطلاحاً بقوله مـ لم يصح في الشريعة مصرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان اه (قوله أي
 مصرف الزكاة والعشر) بشيرة إلى أن ال في المصرف عوض عن المضاف اليه حوى والمراد بالعشر العشر
 بوصفه الأذان يؤخذ من أرض المسلم وربيع العشر الذي يؤخذ منه إذا مر على العاشر اه حلي وزاد
 القهستاني على ما في الشرح صدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة (قوله وأما خمس
 المعدن) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والنهر والاولى كما قاله الحلي خمس الركاز ليشمل الكنز لانه كال معدن
 في الصرف كما (قوله نصرفه كالغنائم) أي وتذكر في الجهاد (قوله هو فقير) الفقير وما عطف عليه خبر عن هو
 يجعل العطف سابقاً على الاخبار حوى وقدمه اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية نهر ولان الفقر
 شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل (قوله أو قدر نصاب الخ) جمع الشرح تفسير النفاية
 إلى تفسير الهداية وهو ما في المصنف في تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير فقته قسمان وفي شرح الملتقى ويجوز
 الدفع اليه ولو كان صحيحاً مكتسباً كما في النهاية لكن في المراج أنه لا يطيب له الاخذ لانه لا يلزم من جواز
 الدفع جواز الاخذ كقن الغني فقيرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بمجواز أخذها لمن لم يملك نصاباً نعم الاولى
 عدم الاخذ لمن له سد من عيش كذا في البدائع ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج إلى النفقة يجوز له
 أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين
 معسراً يجوز له أخذ الزكاة في أسع الاقارب لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسراً معترفاً لا يحمل له
 أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحداً له عليه بينة عادلة لا يحمل له أخذ الزكاة ما لم يرفع الامر إلى القاضي فيخلصه
 فإذا حلقه بعد ذلك يحمل له أخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصاباً بغير وسأني في الشرح الإشارة اليه
 (قوله غير نام الخ) كسره الذي يساوى نصاباً ومليسه كذلك (قوله مستغرق في الحاجة) أما اذا لم يكن محتاجاً
 اليه فحرم عليه الزكاة ولا تجب عليه بل تجب عليه صدقة الفطر (قوله ومسكين) من السكون فكانه ساكن
 من الجهد غير مفرق وهو مفعول يستوى فيه المذكور والمؤث وقد يقال مسكينه قهستاني واعلم أنه في الزكاة
 يجوز الدفع إلى صنف واحد كما يأتي لأن المقصود به دفع الحاجة وهي تحصل بالدفع اليه ولو أوصى بثلاث ماله
 للاصناف السبعة لا يجوز مصرف إلى صنف واحد على الصحيح وأقارب العطف أنهم ما صنفان كما دواظم على الآية
 ولا خلاف في الزكاة أنها كذلك على الصحيح واء، اختلفوا في الوصية والنذر والوقف فقال الامام رضى الله
 تعالى عنه انهم ما صنفان وهو الصحيح وقال أبو يوسف انهم ما صنف واحد وفائدة الخلاف تظهر فيما أوصى بثلاث
 ماله لفلان وللفقراء والمساكين فعلى الصحيح انه لان ثلاث الثالث وعلى قول أبي يوسف نصف الثلث (قوله على
 المذهب) وقيل على العكس كما في البحر (قوله اقوله تعالى الخ) وتخصيصه في قوله تعالى فاطعام ستين مسكيناً
 وقال الشاعر أما الفقير الذي كانت حلوته سماه فقيراً مع أن له حلوبة أبو السعود (قوله ذاتربة) أي ألصق
 بطنه بالقرب من الجوع أبو السعود (قوله وآية السبينة) جواب عما استدله به الشافعي رضى الله تعالى عنه
 على مدعاه من أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين (قوله للترحم) فكانوا أغنياء وقيل لهم ذلك كما يقال ان ابني
 يلبية مسكين أولانهم كانوا مقهورين بقهر الملك أو كانوا أفياء أجراً أفاده الزيلعي (قوله وعامل) مشتق من العمل
 وهو فعل الانسان بقصد فهو وأخص من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يوم الساعي) هو
 من يسعي في القبات لجمع صدقة السوائم والعاشر من نسيه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المارة
 (قوله فيعطى) أي ما يكفيه وأهوانه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقياً ولا يجوز له أن يبيع شهوره
 في المال كل والمشرى والمبسر فهو حرام لكونه اسرافاً محضاً وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط ولو أخذ
 الصدقة فضاقت في يده بطلت عماله ولا يعطى من بيت المال شيئاً واذا استغقرت كفايته الزكاة فلا يزال على
 التمسك لان التصريف من الانصاف بحر وفي القهستاني عن المحيط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعياله

• (باب المصرف) •
 أي مصرف الزكاة والعشر وأما خمس المعدن
 نصرفه كالغنائم (هو فقير وهو من له أدنى
 شيء) أي دون نصاب أو قدر نصاب غير نام
 لا يملكه من الحاجة (ومسكين من لا شيء له)
 على المذهب لا يجوز له أخذ الزكاة تعالى أو مسكيناً ذاتربة
 وآية السبينة للترحم (وعامل) يعتم الساعي
 والعاشر (فيعطى)

وأعوانه في ذهابهم ومجيئهم ولو ثلاثة أرباع العشرة (قوله ولو غنيا) لأن ما يأخذه لم يشبهه بالأجر وشبهه
 بالصدقة فلا قول يحل للفقير ولا يعطى لوهلك المال أو إذا هاهنا صاحب المال إلى الامام وللشافعي لا يحل للهائشي
 ويسقط الواجب عن أرباب الأموال لو هلك المال في يده لا يتد كبد الامام بجر (قوله لا هائشي) في النهاية
 ما يفيد صحة قوليه وعبارتها استعمال الهاشمي على الصدقة فأجرى له منها رزق لا ينسحق له أخذه ولو عمل
 ورزق من غير هاهنا بأس به قال في النهر لكن ما مر أن من شرائط الساعي بعض ومنه العامل أن لا يكون
 هائشي هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه موضعا وعلى رواية أبي عصمة من جواز دفعها للهائشي يجوز قوليه
 عليه أو أخذه الاجر (قوله لانه فرغ نفسه الخ) على لقوله ولو غنيا كما أفاده صاحب البحر وهذا التعليل يفيد
 استحقاق الجزاء بالغاما يبلغ سواء هلك في يده أم لا وهو غير التحقيق والتحقيق ما قد مر من أن له شبيه الخ
 ذكره صاحب البحر (قوله وبهذا التعليل) قد علمت أنه غير التحقيق ولا ينتج دعواه فلا تتقوى به دعوى أخرى
 (قوله ما نسب للواقعات) لم يرها المصنف وانما رأه بخط ثقة منسوب اليها (قوله من أن طالب العلم أي
 ولو هائشي على رواية أبي عصمة (قوله ولو غنيا) ولا بعد غنيا بكتبه التي تساوى نصابا وهو من أهلها
 للحاجة لأن زادت على الحاجة أو كان جاهلا مخ (قوله إذا فرغ نفسه) المراد أنه لا تعلق له بغير ذلك فهو
 البطالات المعلومة وما يجب له النشاط من مذهباته المأمور لا ينشأ في التفرغ بل هو سعى في أسباب الحصول
 (قوله واستعادته) أصل الواو بمعنى أو المانعة الخلق (قوله للجزء الخ) على لجواز الأخذ (قوله والحاجة داعية الخ)
 الواو للحال والمعنى أن الانسان يحتاج إلى أشياء لا غنى له عنها فيحتاج إلى ما يجوز له قبول الزكاة مع عدم اكتسابه
 أنفق ما عنده ومكتسب محتاجا فيقطع عن الأفاذة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من يتحصله وهذا الفرع
 يخالف لاطلاقهم الحرمة في الفتي ولم يعتمد أحد (قوله ما يكفيه) مفعول لقول المصنف فيعطى (قوله ومكانه)
 هو معنى قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لقييد الحد الذي
 بالكبير أبو السعود (قوله غير هائشي) لأن الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة في حقهم محيط
 (قوله ولو عجز) ولو تيجر بغيره (قوله حل اولاه) وهل يجوز للمكانب دفع ما أخذه من الزكاة لغير المولى توقف
 فيه صاحب النهر والبحر ثم نقل صاحب البحر ما يفيد المنع حيث قال لأن الملك يقع للمولى من وجه فإن مراده
 بهذه العلة كما قاله العلامة نوح أفندي الاستدلال على أن المكانب ليس له صرف المال إلى غيره هذه الجهة
 (قوله وسكت عن المؤلفة قلوبهم) كانوا أصنافا ثلاثة صنف كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام ليسلوا وصنف
 يعطيهم لدفع شرهم وصنف أسلوا وفي إسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقرير على الإسلام كل ذلك كان جهلدا
 منه صلى الله عليه وسلم لا علاء كلمة الله تعالى لأن الجهاد يكون تارة باللسان وتارة باليد وتارة بالاحسان
 وكان يعطيهم كثيرا حتى أعطى أناسا مائة ألفا وهو بأغض الناس إلى غزال يعطى حتى صار أحب الناس
 إلى ثم في أيام الحديق جاء عيينة والقرع بن حابس يطلبان أرضا فكتب لهما صاحبها بغير رزق الكتاب
 فقال إن الله تعالى أعز الإسلام وأغنى عنكم فأنبتم عليه والافيننا وينسلكم السيف فانصر فالإي بكر وقال
 أنت الخليفة أم هو فقال هو ان شاء ولم ينكر عليه ما فعل فأنه قد الأجاع زبلي لا يقال كيف يجوز صرف
 الصدقة للكفار لأن الشرع إذا نص على الصرف إليهم كان هو المشرع فتح (قوله اما بزوال العلة) فهو من قبيل
 انتهاء الحكم لانتهاء علة وهو باعزاز دين الله تعالى فلما أعز الله الإسلام وأغنى عنهم سقطوا بجر (قوله
 أو نصح بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وهو مستند الاجماع وجعل في البحر مستند الاجماع قوله تعالى وقل
 الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وانما جعل النسخ بالحديث لا بالاجماع لأن الصحيح أن النسخ به
 لا يكون لأن النسخ لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بحجة في حياته لانه لا يجمع
 بدون رأيه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالموجب لاهم هو البيان المسموع منه وانما صار الاجماع
 واجب العمل لم يبق النسخ مشروعا اه مخ (قوله لم يذ) وقد بعنه عاملا على الصدقة فيحصل أن هذا كان
 آخر الامر منه عليه الصلاة والسلام واليه أشار في النهر (قوله ورتد هاهنا فقرائهم) أي اصرفها عليهم من المزارع
 حاجتهم الاصناف السبعة وانما خص الفقراء لانهم أكثر الاصناف أو تحقق الفقر في الجميع الا في العامل والمجتر

ولو غنيا لا هائشي لانه فرغ نفسه لهذا العمل
 فيحتاج إلى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها
 عند الحاجة كان المايل بجر عن البدائع
 وبهذا التعليل يقوى ما نسب للواقعات من
 أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا
 فرغ نفسه لا فائدة العلم والاستفادة له من كذا
 الكسب والحاجة داعية إلى ما لا يدمنه كذا
 ذكره المصنف (بقدر علة) ما يكفيه وأعوانه
 بالوسط يمكن لا يرد على نفسه من كذا
 (ومكانه) غير هائشي ولو عجز حل للماله
 ولو غنيا كغيره استغنى وابن سبيل وصل للماله
 وسكت عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم اما بزوال
 العلة أو نسخ قوله صلى الله عليه وسلم لعاد
 في آخر الامر خذها من أغنيائهم وردّها
 في فقرائهم

(قوله وديون) هو المراد بالظالم في الآية ويطلق على الدائن أي الذي له دين على الثامن لا يقدر على أخذه
 وليس عنده نصيب والقريم قليل بمعنى فاعل بمعنى مفعول فيه مع هذا كره البلوهرى خال في التراد أن الظاهر
 هو المديون وانما جاز للدائن المذكور لانه فقير لانه غارم اه (قوله لا يملك نصيبا) ويشترط أن لا يكون حاشيا
 جوى (قوله الدفع للمديون الخ) احتياجه الى دفع دينه والى نفقة نفسه وعياله (قوله وهو منقطع الغزاة)
 بفتح الطاء ههنا في وفي الصباح منقطع التي بصيغة البناء للمفعول حيث ينتهي اليه طرفه فهو منقطع
 الوادي والرمل والطريق والمنقطع بالكسر التي نفسه فهو واسم عين والمنقوح اسم معنى اه نقله الشهاب
 في شرح الشفاء وبه يستفاد أنه هنا بالكسر لان المراد الأشخاص المنقطعون والغزاة جمع الغزاة أي الذين
 همزوا عن العوق بجيش الاسلام لفقيرهم بهلاك النفقة أو الدابة أو غيرها ما قفل لهم المدة وان كانوا
 كامين اذ الكسب يقدرهم عن الجهاد ههنا في وهم بالاضيق أو ربح أو زيادة الحاجة بالفقر والانتفاع
 زيلعي وهذا التفسير اختيار أبي يوسف قال في غاية البيان وهو الاظهر وقال الاستيعابي انه الصحيح نهر واستشكل
 صاحب النهاية مده قد عساه مستغلا بأنه ان لم يكن له في وطنه مال فهو فقير والا فهو ابن سبيل فكيف تكون
 الاقسام سبعة قلت هو فقير الا أنه زاد عليه بالانتفاع في عبادة الله تعالى فكان خيارا للتفسير المطلق الخالي
 عن هذا القيد اه بحر (قوله وقيل الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد (قوله وقيل طلبة العلم) عليه
 اقتصر في الظهيرة وقيل حله القرآن الفقراء منقرات (قوله بجميع القرب) فيه دخل فيه ككل من سعى
 في طاعة الله تعالى وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا بحر (قوله وغرة الخلاف الخ) أي ولا تظهر في الزكاة لان
 الفقر شرط الجميع كافي البصر فيوزا مصرف لكل أما فهو الوقف والوصية ان في سبيل الله فتظهر فيه الغرة
 وقد علمت أن المختار قول أبي يوسف (قوله وابن السبيل) هو المسافر واضاقته لا تفي ملازمة وكل من كان
 مسافرا يسمى ابن سبيل كافي ولازمته لها نزل ابناها (قوله وهو كل من له مال لامعه) سواء كان ذلك
 الشخص في غروطنه أم في وطنه وله ديون لا يقدر على أخذها الا أن الشارح جعل من في الوطن له حقه أهاده
 صاحب التمر ولوله ما يكتفيه لوطنه لا يجزى الدفع اليه وكذا لو كان كسوبا على ماردى من أصحابنا
 كما نقله القهستاني عن الكرماني والاولى أن يستقرض ان قدر واذ قدر على ماله لا يلزمه الصدقة بما فضل
 كالفقير اذا استغنى والمكانب اذا عجز اه من شرح المتن (قوله ومنه مالو كان ماله مؤجلا) أي واحتاج
 الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الخاتبة (قوله أو على غائب) ولو كان حالا
 لعدم تمكنه منه (قوله أو ميسر) أي ولو كان حالا فيجوز له الأخذ في أصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل نهر
 (قوله أو باحد ولوله بينة) أي علة اذا لميس كل فاض بعدل ولا كل بينة تفعل وفي المتن بين يدي القاضي ذل
 وكل أحد لا يختار ذلك قال السرخسي وهو الصحيح وفي النهر وينبغي أن يقول على هذا كافي مقد القرائد اه
 وهذا يخالف ما قد مناه عن الخاتمة من التفصيل (قوله أو الى بعضهم) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أنامال
 من الصدقة فأعطاهم للمؤلفة فأنامال آخر فأعطاهم للضارمين اه بحر وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين نهر
 (قوله لان آل الجنسية) أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال الحلي وهذا تعليل لجواز الاقتصا على فرد
 من كل صنف من الاصناف السبعة وأما جواز الاقتصا على بعض الاصناف فعملته أن المراد بالآية بيان
 الاصناف التي يجوز دفع اليهم لا تعيين الدفع اليهم بحر (قوله غلبا) فلا يكتفى فيها الاطعام الا بطريق التملك
 ولو أطعمه عنده فاولا الزكاة لا تكتفى (قوله كما تر) أي في أقل كقلب الزكاة (قوله لا بصرف اليه) فهو مسجود
 مسكنا مقطورة واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه أبو السعود عن الدرر
 وذلك لعدم التملك الذي هو الزكن بحر (قوله ولا الى كفن) لعدم جهة التملك معه ولذا كان الكفن على ذلك
 المتبرع حتى لو اقترن الميت سبع كان الكفن للمتبرع ولو رثة الميت بحر (قوله وقضا دينه) أي الميت لعدم
 التملك بدليل أنه لو قضى دين غيره ثم تصادق الدائن والمديون على عدمه رجع المتبرع على الدائن لا على المديون
 انما كان بغير أمره أما اذا كان بأمره فهو غلبا لئلا يرجع على الدائن وانما يرجع على المديون ومعه مالم
 يشوبه لولا كفاي الى الدائن فينبغي أن لا يرجع فيها كما يجزى المحقق في فتح القدير بحر (قوله فيجوز لو بأمره)
 لا يشكون الدائن القاض كالو كذل في قبض الصدقة ثم يبرأ فاضا لنفسه اه حلي من النهر (قوله ولا إذن)

(ومديون لا يملك نصيبا فاضلا من دينه) وفي
 الظهيرة الدفع للمديون أو لى منه للفقير (وفي
 سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل الحاج
 وقيل طلبة العلم وفسره في البدائع بجميع
 القرب وغرة الخلاف تظهر في نحو الاوقاف
 وابن السبيل وهو كل (من له مال لامعه)
 ومنه مالو كان ماله مؤجلا أو على غائب
 أو ميسر أو باحد ولوله بينة في الاصح
 في المتن (قوله أو الى بعضهم) (الى كاهن أو)
 انما لا يملك (قوله ولا الى كفن) كفن كان لان
 (بعضهم) وقيل واحد من أي صنف كان لان
 آل الجنسية يطل الجمعية ونسبها الشافعي
 ثلاثة من كل صنف ويشترط أن يكون
 الصنف (غلبا) لا باحة كما تر (الا) بصرف
 (الى بناء) فهو (مسجود) لا الى (كفن ميت)
 وقضا دينه) أماد بن الحى الفقير فيجوز
 لو بأمره ولو اذن فوات

أي المدينين بقضائيه (قوله فاطلاق الكتاب) أي القصورى لأنه المراد عند الإطلاق وهو محتمل أنه المكتوب
فلن إطلاقه يفيد ذلك أيضاً وكذا الإطلاق (قوله وهو الوجه نهر) قال فيه لأنه لا بد من كونه قلباً وهو
لا يقع عند أمره بل عند أداء الأمور وقبض النائب وجنبت لم يكن المدين أهلاً للتقليد بحونه وظاهر
ما في المحيط والمفيد والثمانية الجواز (قوله لعدم التقليد) والاعتاق إسقاط لا تقليد بصر (قوله وقد من أن الجلية)
أي في أجزاء الدفع إلى هذه الأشياء من الزكاة (قوله ثم بأمره) أفاد بهم كما وقع التعبير به في البحر والنهر فأجر
الامر من نية التصديق أما إذا أمره أن لا يكون وكذا عمنه في الدفع فلا يجوز عنهما حال في البحر ويكره
إسحاب المال فواب الزكاة ولا فقير فواب هذه القرب (قوله لم أره) البحث والاستظهار صاحب النهر (قوله
ولظاهرهم) لأنه مقتضى صحة التقليد (قوله ولا إلى من بينهما ولاد) بالكسر مصدر يلد أي لا يجوز للمصرف على
الوالدان علام من جهة الآباء والامتهات والولد وان حصل بفتح الفاء من باب طلب والغنم خطأ لأنه من السقاة
وهي الخساسة كما في المغرب وذلك لأن الواجب عليه الإخراج عن الكسرة رقة ومنفعة ولم يوجد في الأصول
والفروع الإخراج من ملكه منفعة وان وجد رقة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالكفارات
وصدقة الفطر والنذور لا يجوز دفعها إليهم ومن سوى ما ذكر يجوز الدفع إليهم كالأخوة والأخوات والأعمام
والعمات والأخوال والحالات الفقراء بل هم أولى لمافي من المصلحة مع الصدقة ثم بعد الأقارب الموالى ثم الجيران
وأما خمس المعادن وصدقة التطوع فيجوز دفعها إلى الأصول والفروع بل هم أولى من غيرهم بصر (قوله لتفريق
من مدخول المبالغة وبالأولى إذا كان مملوكاً كالفقير) (قوله أو بينه وبينه) أي لا يدفعه ولو وجهه انفاً أو لا
تدفعه ولو وجهه عند الامام والعلية عدم قطع المنفعة عن المذكي من كل وجه (قوله) تعتبر الزكاة في شهادة
أحدهما لا في خروفت الاداء وفي عدم الرجوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصية وقت الموت وفي الاقرار لها
في المرض وقت الاقرار وفي السرقة كلا الطرفين نهر (قوله ولو بمائة) أي في العترة ولو بثلث معراج (قوله
وقال لا تدفع هي إلى زوجها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا امرأة ابن مسعود حين أرادت التصديق بولي لها زوجها
وذلك لأن حق من تصدق عليهم وللأمام أن المنفعة لم تقطع عن المذكي حينئذ لوجود الاتصال والاشتراك
في المنافع ولهذا يستغنى عن كل واحد منهما بما مال الآخر عادة قال الله تعالى ووجدك عاثلاً غافياً أي عالى
خديجاً وزوجه صلى الله عليه وسلم وجل الحديث على صدقة التطوع ولهذا تصدقت بكل الخلق أبو السعود
ويدل له ذكر الولد مع الزوج فإنه باجماع لا يجوز دفع الزكاة إليه (قوله ولا إلى مملوك المذكي) أما في العبد والمذنب
فعدم التقليد وأما في المكاتب فلا تله في كسبه حراً فلا يتم التقليد زبلي ولذا التزويج بأمة مكاتبه لم يجوز بمزلة
تزوج به بأمة نفسه بصر (قوله ولو مكاتباً) جعل المملوك شاملاً للمكاتب بخلاف ما قاله في باب الخلاف بالحق
أن المملوك لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطلقاً لأنه مالك يد المولى كان مغياراً قال في البحر وعبد
ومكاتبه أبو السعود عن الشربلاية (قوله سواء كان كاهلاً) وأعتق حراً منه لأن مقتضى البعض بمزلة المكاتب
(قوله وبين ابنه) وان حصل (قوله معصراً) حال من الأب (قوله لا يدفعه) ذكره ليعلم له والا يغني عنه قول
المصنف ولا إلى عبد الخ (قوله لأنه مكاتبه) أي على تقدير أن يكون كاهلاً (قوله أو مكاتب ابنه) ولا يجوز الدفع
إليه كما لا يجوز الدفع إلى نفس الابن كذا في البحر وهذا راجع إلى ما إذا كان مشتركا بينه وبين ابنه وكان معصراً
واختار الابن استسعاؤه أما إذا كان موسراً وضمنه الابن كان المبدى مكاتب الأب (قوله حكمه علم عامر) قال
في البحر ولو كان بين اثنين فأعتق أحدهما حصته وهو معسر واختار السالك الاستسعاؤه فلم يقتض دفع
لأنه مكاتب لغيره وليس للسالك الدفع لأنه مكاتبه وان كان المعتق موسراً واختار السالك تضمينه
فلساكت الدفع إلى العبد لأنه أجنبي عنه وليس للمعتق الدفع إذا اختار بعد تضمينه استسعاؤه لأنه بخير بعد
الضمان بين اعتاق الباقي والاستسعاؤه وقوله علم عامر تباع فيه صاحب النهر حيث قال علم عامر أول الباب
ولم يتقدم له ذكر هنا (قوله أما مكاتب نفسه) أي فيما إذا كان موسراً وضمنه لغيره (قوله أو غيره)
أي فيما إذا كان المعتق معسراً واستسعى العبد قال في النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر
قلت يتصور بأن يكون زكاة مال مستهلك قبل الاعتاق ويكون عند الاعتاق فقيراً (قوله ولا يجوز) هذا
الخلاف مبنى على أن لا اعتاق زوال المالك فيتميز منه عند هلاكه والرق فلا يجوز (قوله مطلقاً)

قال في لاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو
الوجه نهر (و) لا إلى (من ما) أي قن (يعنى)
لعدم التقليد وهو الركن وقد من أن الجلية
أن يتصدق على الفقير ثم بأمره لم أره والظاهر
الأشياء وهل أن يجاقف أمره ولو لم يولد
نهر (ولا إلى من بينهما ولاد) ولو لم يولد
(أو) بينهما (زوجية) ولو لم يولد (أو) ولو
هي إلى زوجها (و) لا إلى (أو) ولو لم يولد
مكاتباً أو عبداً (و) لا إلى (أو) ولو لم يولد
بعضه (أو) لو كان كاهلاً أو بينه وبينه
الأب مكاتب ابنه أو ما المستتر بينهما وبين
حكمه علم عامر (أو) ما مكاتب نفسه أو غيره
وقال لا يجوز مطلقاً

الحق هو ان كان الحق موسرا او معسرا اه حلي (قوله لانه حر كله) أي غير مديون وهو فيما اذا كان الحق
 موسرا وخصه الساكت اه حلي (قوله او حر مديون) يعني فيما اذا كان الحق معسرا فان العبد يسعى لساكت
 وهو حر واهل ان الساكت مخير بين ان يعتق نصيبه او يديره او يكتبه او يستعصمه ان كان الحق معسرا وله التخمين
 ارضا ان كان موسرا هذا عنده اما عنده ما ليس له الا الاستعصا في الامسار والتخمين في اليسار كما يأتي في كتاب
 العناق اه حلي (قوله ولا الى غنى) الا المكاتب وابن السبيل والعامل قه تاني وشمل الغنى السلطان على
 الاصح كما تقدم وسواء كان الغنى غنيا حقيقة أم في حكمه كالودع قوم زكاتهم الى من يجمعهما الفقير فاجتمع عنده
 الاخذ أكثر من مائتين فان كان جمعهما باذن الفقير لحكمه أن من دفع له قبل بلوغ ما جمعه مائتين جازوا الا لانه
 وكيل الفقير فاجتمع عنده بملكه الفقير بالنصاب يكون غنيا الا أن يكون الفقير مديونا فيعتبر هذا التفصيل في
 مائتين بفضل بعد دينه وان كان الجمع بغير أمر الفقير جازا لدفع مطلقا بغير وليس للغنى أن يقبل جائزة السلطان من
 بيت المال وان أعطاه من موروته جازوا اما الفقير فله ذلك ان كان السلطان يأخذ من الناس ما يجوز له أخذه من
 عن السراج والغنى أن يشتري الصدقة الواجبة من الفقير وبنائها كلها وكذا الوهب لانه لا يتبدل الملك كبذل العين
 ولو أبا حهاه ولم يملكها منه لاحتل له على الرجوع وقيد بالزكاة لان النقل يجوز للغنى كالأهاني كافي البصر (قوله
 على قدر نصاب) اعلم أن النصب ثلاثة نصاب نام سالم من الدين فاضل عن الحوائج الاصلية وهو موجب لكل
 حلي كالزكاة والكفارات بأنواعها ونصاب ليس بنام فارغ عما ذكر ويعلق به وجوب الاضحية وصدقة الفطر
 ونفقة الاقارب وحرمان أخذ الزكاة ونصاب يتعلق به حرمة السؤال وهو من تلك قوت يومه والمراد الاطلاق
 واطلاق النصاب على الثلاث مجاز شرعي (قوله فارغ عن حاجته الاصلية) أمالو كان مستغنيا فاحتل
 فحصل لمن ملك كتبنا تساوى نصابا وهو من أهلها للحاجة لان زادت على قدرها أو كان جاهلا وانفق غنى
 بكتبه لقضاء دينه ولو كان محتاجا اليها فباع له وتقل لمن له دار وحوادث تساوى نصابا وهو محتاج لظننا
 لتفقه ونفقة عياله وان عنده طعام سنة يساوى نصابا لعياله على ما هو الظاهر بخلاف قضاء الدين فانه
 يجب عليه بيع قوته الا قوت يومه وحلت لمن له نصاب وعليه دين مستغرق أو منقص وللمزارع اذا كان له
 نوران لان زاد وبلغ نصابا (قوله من أي مال كان) نقدا أو عوض تجارة أو ساعة (قوله كن له نصاب ساعة الخ)
 اعلم انه روي عن محمد روايتان في النصاب الحرزم للزكاة هل اعتبر فيه الوزن أو القيمة ففي المحيط عن محمد اعتبار
 القيمة وفي الظهيرية منه اعتبار الوزن وغرة الخلاف تظهر في ثلث عشرة عشر دينار قيمتها ثلثمائة درهم
 مثلا فيهرم عليه أخذها على ما في المحيط ويحل على ما في الظهيرية والظاهر أن اعتبار الوزن انما هو
 في الموزون لتأنيبه فيه أما المعداد كالساعة فيعتبر فيها العدد على تلك الرواية اذا عرفت هذا فاعلم أن من عنده
 نصاب ساعة لا يبلغ مائتي درهم تحل له الزكاة على ما في المحيط وتحرم على ما في الظهيرية فمافي البحر والنهر والمنح
 ضرر على ما في الظهيرية فيهرم عليه الزكاة ويجب عليه زكاة الساعة ومافي الوهبانية وتبعها الشربة لاني مرور
 على اعتبار القيمة وهو ما في المحيط فتحل له الزكاة ويجب عليه زكاة الساعة نظر العدد ها وبهذا يدفع الثاني بين
 كلام القوم على ما ظهر في واقعه سبحانه وتعالى اعلم (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال فيه وتبعه أخوه وتبعه
 المصنف ودخل تحت النصاب النامي المذكور الخمس من الابل الساعة فانه من ملكها أو نصابا من السوائم من
 أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى مائتي درهم أم لا وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من
 أي مال كان اه (قوله وبه) أي بما جزم به في البحر والنهر من نصيبهم فأخذ الزكاة على من ملك نصابا من
 الساعة لا يبلغ القيمة مائتي درهم (قوله لكن اعتمد الخ) واحتجهم بكلام المرغباني حيث قال اذا كان له خمس
 من الابل قيمتها أقل من مائتي درهم تحل له الزكاة وتجب عليه اه حلي وكلام المرغباني مفرغ على
 باقي المحيط على ما ذكرنا من الجمع السابق (قوله وهم) يفتح الهاء أي غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع
 الزكاة الا من ملك نصابا سواء كان من النقود أو العروض أو السوائم فأوهم صاحب البحر قال في الشربة لاني
 وهو مدفوع لان قول العناية سواء الخ في تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروض أو السوائم لما أن
 العروض ليس فيها ما لا يبلغ قيمته مائتي درهم اه وفيه أن عبارة العناية لا تدل على اعتبار القيمة في السوائم
 وإنما اعتبارها في العروض فلا تله طريقا لوجوب الزكاة فيها الا اعتبار القيمة بخلاف السوائم فبالهداية

لانه حر كله واحترمدون فافهم (و لا الى
 غنى) على قدر نصاب فارغ عن حاجته
 الاصلية من أي مال كان كن له نصاب ساعة
 لا يساوى مائتي درهم كما جزم به في البحر
 انما هو المستغنى فانه لا يملكه بغير ضعف
 مافي الوهبانية وشريحها من أنه فعل له الزكاة
 وتلزمه الزكاة انتهى لكن اعتمد فيه
 الشربة لاني مافي الوهبانية وحرزم جزم بأن
 مافي البحر وهم (و لا الى محلوكم)

وعلى تقدير اعتبار القيمة يخرج على إحدى الروايتين فليأتنا (قوله أي الغني) احتج به عن مملوك الفقير فيجوز دفعها إليه كما في نسبة المقتى وقيد بالمملوك لأن أب الغني وزوجته يجوز دفع اليهما كما سباني سواء فرض لها نفقة أم لا بحر وسئل الزكاة غيرها من الواجبات (قوله ولو مدبرا) مثله أم الولد (قوله أو زمنا إلخ) ولو لم يجد ما ينفقه على نفسه كما في البحر والنهر (قوله لي المذهب) راجع إلى الأخير وروى عن أبي يوسف جواز دفع اليه واختاره في الذخيرة لأنه عند غيبة مولا الغني وعدم قدرته على الكسب لا يترك عن حال ابن السبيل وجه الظاهر أن الملك هنا يقع للمولى وهو ليس بصرف أمّا ابن السبيل فصرف حلبي عن البحر (قوله غير المكاتب) أمّا مكاتبه فيجوز دفعها له ليعان في ذنوبه لأن كسبه مملوك له ولم يعتبروا ما دفعه الملك للبيه من وجه كما مر لأن الشبهة لا تعتبر مع النص (قوله والمأذون المدبون بحيط) أي لما في يده ورقته أي عدم ملك المولى أكسبه وهذا عند الامام أمّا عندهما فلا يجوز لأن المولى يملك أكسبه حلبي عن البحر (قوله ولا إلى طفله) ذكرنا كان أو أتى في عياله أو لا على الأصح لأنه بعد غنيابتي أي على الأصح نهر والمراد بالفضل الذي لم يبلغ قال في النقاية وشرحها القهستاني وطفله أي الغني فيصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحها فقابل الطفل بالبالغ (قوله بخلاف ولده الكبير) ولو زعمنا قبل فرض نفقته أجماعا بعده عند محمد خلافاً لثاني وفي بنت الغني ذات الزوج خلاف والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وأبيه) مثله بل أولى سائر أقاربه الذين تلزمه نفقتهم كما في النهر (قوله وطفل الغنية) ولو أبوه ميتا لأنه لا بعد غنيابتها ولو انحاز إليها (قوله لا تنفاه المانع) على الجميع والمانع أن الطفل بعد غنيابتي أي به بخلاف الكبير فإنه لا بعد غنيابتي أي به ولا الأب بغنيابته ولا الزوجة بغنيابته زوجها ولا الطفل بغنيابته أمه ولو لم يكن له أب فأتى المانع فيها اهـ حلبي عن البحر (قوله ولا إلى بني هاشم) من الهشم وهو كسر النون الرخو وسمي به عمرو بن عبد مناف بدم عليه الصلاة والسلام لأنه أول من هشم التريد لأهل الحرم قهستاني ونسبه صلى الله عليه وسلم المجمع عليه ينتهي إلى عدنان وهو محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو الهود وعلم أن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس وهاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة إلى أولاد كل إن كانوا مسلمين فقراء الأولاد عباس وسائر أولاد أبي طالب على وجع ضرورة قيل إذا مرفت هذا فاطم لاقي بن هاشم مما لا ينبغي لانقطاع نسل الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القهستاني والأولى البحث بأن أولاد هاشم ليسوا جميعا بمن يحرم عليهم الزكاة والألف موجود منهم من بني هاشم وإلى دفع هذا السؤال أشار الشارح بقوله الامن أبطل النص قرأته وانما حرم عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم وعوض عنها خمس الخمس هداية وقوله عليه الصلاة والسلام نحن آل البيت لا تحل لنا الصدقة وروى أبو داود ومولى القوم من أنفسهم وأنا لا تحل لنا الصدقة وذلك كرامة لهم حيث نصروه في جاهليتهم وأعلامهم مخ وعقب مكبر على وزن كريم أبو الهود وكان لأبي طالب أربعة من الأولاد ولده طاب ومات ولم يعقب وكان بينه وبين عقيل عشر سنين وبين عقيل وجعفر عشر سنين وبين جعفر وعلي عشر سنين وأتاهم فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف غاية البيان (قوله الامن أبطل النص قرأته) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة بيني وبين أبي لهب (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم والمطلب أخو هاشم (قوله اطلاق المنع) أي في كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام نهر وروى أبو عصمة عن الامام أنه يجوز دفع إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لانه مال الناس أمر القناتم وأبسالها إلى غير مستحقها فإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى العوض واختاره الطحاوي وأقره القهستاني كذا في شرح الملتقى (قوله والهاشمي) يجوز دفع زكاته مثله غلام العارية عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف كذا في النهر ويستند لأبي حنيفة على قول أبي يوسف (قوله أي عقائهم) وليس المراد مولى الموالاة فانهم لا يحل له (قوله فأروهم أولى) أي يمنع الزكاة لأنه تابع له حالا وما لا بخلاف المعنوق فإنه يصل به الأثر إذا لم يكن المعنوق وارث اهـ (قوله مولى القوم منهم) أي في حل الصدقة وحرمها للأهول القوم ليس منهم

أي الغني ولو مدبرا أو زمنا ليس في عيال مولا أو كان مولا غنا تباع على المذهب لأن المانع وقوع الملك لمولا (غير المكاتب) بالمأذون المدبور بحيط فيجوز (و) لا إلى طفله بخلاف ولده الكبير وأبيه وامرأته لفقره وطفل الغنية فيجوز لا تنفاه المانع (و) لا إلى (بني هاشم) الامن أبطل النص قرأته وترأبه وهم بنو أبي لهب قهستاني في النهر فيجعل لبني المطلب ثم ظاهر المصلحة فيجوز دفع المنع وقول العيني والهاشمي يجوز نهر (و) لا إلى كانه منسبه صوابه لا يجوز نهر (و) لا إلى (مواهبهم) أي عقائهم فأروهم أولى لمديت مولى القوم منهم

من جميع الوجوه الا ترى انه ليس كمن قالوا ان مولى المسلم اذا كان كافرا او خذ منه الجزية وان كان مولى
 التغلبى ذميا او خذ منه الجزية لا المضاعفة بجر (قوله وهل كانت تحمل الخ) قال أبو السعد ودفى حاشية الاشياء
 ونكتم الناس في حق سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام فنفهم من قال لا تحمل الصدقة لسائر الانبياء أيضا
 ولكن تحمل اقربائهم وان الله تعالى أكرم نبينا بأن حرم الصدقة على اقربائه اطهار الفضلته وقيل بل كانت
 الصدقة تحمل لسائر الانبياء وهذه خصوصية لنبينا عليه الصلاة والسلام وأما الصدقة على أزواجه عليه الصلاة
 والسلام ففي شرح البخاري لابن بطلان أن الفقهاء اتفقوا على أن أزواجه عليه الصلاة والسلام لا يدخلن
 في الذين حرمت عليهم الصدقات وقال ابن قدامة روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت أنا آل محمد
 لا تحمل لنا الصدقة ثم قال فهذا يدل على تحريمها عليهم حوى مختصرا (قوله لالههم) لقوله في الحديث وحرم
 عليكم أو ساء الناس ولا شأن أن الانبياء منزّهون عن ذلك نهر (قوله وبازت التطوعات) أي صدقة النافلة
 وفي النهاية عن العتابي الاجماع على جواز ذلك لهم وتبعه صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتصر عليه
 وعزاه الى النوادر ومضى عليه الاقطع في شرح القدوري واختاره في غاية البيان ولم ينقل غيره شارح الجمع
 فكان هو المذهب بجر وخرج بذلك الواجب ككفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء العبد وغير الاراضى
 فلا يجوز دفعها اليهم حلى عن الفتح الاخس الر كاز فيجوز دفعه اليهم كالى النهر عن السراج (قوله كما حقه في
 الفتح) الذى حقه في الفتح يقتضى حرمة النافلة والوقف فانه قال والحق الذى يقتضيه النظر اجراء صدقة
 الوقف مجرى النافلة فان ثبت في النافلة جواز الدفع ثبت جواز دفع الوقف والان فلا إشكال في أن الوقف
 متبرع بنصه بالوقف اذا ايقاف واجب وكان منشأ الغلط وجوب دفعها على الناظر وبذلك تنصر صدقة
 واجبة على المالك بل غاية الامر أنه وجوب اتباع شرط الوقف على الناظر فوجوب الاداء نفس هذا الوجوب
 فلتكتم على النافلة ثم يعطى منها الوقف في شرح الكثر لا فرق بين صدقة الواجب والتطوع ثم قال وقال بعض
 محل لهم التطوع اه فقد أثبت الخلاف على وجه يشعر بتبرجج حرمة النافلة وهو الموافق لاهم ومات فوجب
 جزمه فلا تدفع اليهم النافلة الا على وجه الهبة مع الادب وخضع الحناح ككرمة لاهل بيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واقرب الاشياء اليك حديث بريدة في الذى تصدق به عليهم لم يأكله حتى اعتبره هدية منها
 فقال هو عليه هدية وصادقة ولما مصادية وانظروا أنها كانت صدقة نافلة لانه لا تخصيص للعمومات الا بدليل اه
 فهو هذا من الكمال تنصر بجر حرمة النافلة والوقف فكيف يسوغ للشرح أن يجعل جوازه ما من تحقيقاته
 كما هو موجود في بعض النسخ وفي بعض النسخ لم يوجد فيها ذلك وهو الاول وصدقة الوقف ان اعتبرت واجبة
 حرمت الا بالشرط وهو ما عليه البرزلى والقرطبي ونص عليه في شرح الطحاوى وان اعتبرها صدقة نافلة
 جازت لهم على المذهب (قوله ان ساهم جاز) أي بأن شرطه لهم الوقف خاصة اولد دخلهم في جهلة المستحقين
 (قوله وجعله محشى الاشياء) الشيخ صالح الغزالي ابن المصنف وكذا البيهقي شارح الاشياء وخبر جعله يرجع
 الى القول المفصل الذى في السراج وغيره (قوله محل القولين) فالقول بعدم جواز الدفع لهم محمول على ما اذا
 لم يسهم والقول بالجواز على ما اذا ساهم ويصح حملهما على الاعتبارين السابقين من أنها واجبة أو نافلة
 (قوله وهل تحمل الخ) كذا يوجد في بعض النسخ وهو كتر مع قوله قريبا وهل كانت تحمل لسائر الانبياء
 والصواب النسخ التى لم تذكر فيها فاه الحلى (قوله حديث معاذ) وهو خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم
 فالصرف الى غيرهم ترك للاسراء مع (قوله وغير العشر) لان مصرفه مصرف الزكاة منح (قوله والخراج)
 قد تقدم بيان مصرفه (قوله خلافا للثاني) فقال بعدم جواز دفع الصدقة الواجبة اليه (قوله ويقول بهنقى)
 ونظروا ان يلى ترجيح الاول أبو السعد (قوله لا تجوز له) اقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الدين فالتواكل في الدين
 بجر (قوله وغيرها) لم يذكر في البصر الا المزاوى والغاية (قوله اكن جزم الزبلى الخ) تبسّع في هذا صاحب المهر قال
 أبو السعد والظهار أنه سهو اذ لا وجود له فيه اه وفي البحر عن معراج الدراية ان تصح بجر عدم جواز التطوع
 اليه (قوله دفع) أي الزكاة ومنها العشر حوى وقوله بجر التحريم افة الطلب والا بتغايير ادفعه التوخي الا
 أن الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بضاب الظن عند عدم الوقوف
 على حقيقة كما في النهر والتحريم غير الشك والظن فالتكاسر اطر في العلم والجهل وانظر ترجيح أحدهما من غير

وهل كانت تحمل لسائر الانبياء خلاف واعتقد
 في النهي حكمها لا قربائهم لالههم (وبازت
 التطوعات من الصدقات) غلة (الوقوف
 لهم) أي لبي هانم سواء ساهم الوقف أو لا
 على ما هو الحق كما حقه في الفتح ككن في
 السراج وغيره ان ساهم جازوا لا قلت
 وجهه محشى الاشياء يحمل القولين ثم قل من
 البحر عن المذهب وهل تحمل الصدقة لسائر
 انفسهم من انهم وهذه خصوصية لنبينا صلى
 الله عليه وسلم قبل لا بل تحمل لقربائهم فهم
 خصوصية لقربائنا ككرامنا واطهارنا
 لفضيلة صلى الله عليه وسلم فليضف (و) لا
 تدفع (الى ذمتي) لحديث معاذ (وباز) دفع
 (غيرها وغير العشر) والخراج (اليه) أي
 الذمتي ولو واجبا كذرو كفارة وفطرة خلافا
 للثاني ويقول بهنقى حوى القسدي وأما
 الحرب ولو مستأنا فجميع الصدقات لا تجوز
 له اتفقا بجر عن الغاية وغيرها لكن جزم
 ان يلى بجواز التطوع له (دفع بجر) لم ينظره
 مصرفا

دليل والتحري زج أحدهما يغاب الرأي وهو دليل يتوصل به الى طرف العلم وان كان لا يتوصل به
الى ما يوجب حقيقة العلم أبو السعد عن الجبر ولو لم يتحرى ولم يشك فظهر أنه ليس معصراً عاداً جاعلاً وان لم يظهر
فهو على الجواز ولو شك فلم يتحرى أو يتحرى فغاب على ظنه أنه غير مصرف ودفع لم يجز حتى يظهر أنه مصرف
فيجزيه هو الصحيح نهر (قوله فبان أنه عبده) انما لم يجز لأنه بالدفع الى عبده لم يجز حقه عن ملكه والتعليك ركن من
(قوله أو كتابه) لان له في كسب كتابه حقاً فلم يتم التعليك من (قوله أو حربي) لانه ليس محل للدفع الصدقة أصلاً
من (قوله لما تم) من العال التي ذكرت (قوله لانه أتى بما في وسعه) أي والزكاة حق الله تعالى والمعتبر فيها الوضع
بجلاف مال أو وصي بثلاث ماله للفقراء فأعطى الوصي جماعة ثم تبين أنهم أغنياء لم يجز وهو ضامن بالاتفاق
لان الوصية حق العباد فاعتبر فيها الحقيقة ألا ترى أن النائم اذا أنلف شيئاً يضمن ولا بأنهم معراج وقياسه أن
الوصي بشراء دار بوقتها اذا اشترى ونفذ الثمن ثم ظهر أنها وقف الغير وضاع الثمن أن يضمن الوصي وهي واقعة
في زماننا اهـ واعتراض التعليل بأنه متحقق في العيور السابقة والحكم عدم الجواز فيها الا يقال بوجود المانع
فيها كما تقدم (تنق) التحري يجري في أبواب منها الزكاة والقبلة والمسالح المختلطة باليسة في حال الاضطراب
للاكل يجوز التحري وفي حالة الاختيار لا يجوز التحري الا اذا كان الحلال غالباً ومنها الزيت اذا اختلط بذلك
اليسة فان كان المحرم غالباً أو مساوياً لا يجوز الانتفاع طافوا وان كان الحلال غالباً في حالة الاضطراب يجوز
الاكل والانتفاع وفي حالة الاختيار يحرم الاكل وتناوله ويجوز الانتفاع به من حيث الاستصحاب ودفع الجلود
ومنها المولى اذا اختلط مولى المسلمين بمولى الكفار والاولا في المختلطة والسياب المختلطة وأما التحري في الفروج
فلا يجوز بحال حتى لو اتى واحدة من جواربه بعينها من ذبيحتها لم يسه التحري للوطء ولا البيع اهـ بقر
ان أخطأ أي نسين له الخطأ ما دام لم يتبين شيء فالجواز عند عدم الشك أيضاً كما مر ولو شك لم يجز ما كان في شرح
المتن (قوله وكراه اعطاء فقير نصاباً) أي يكره ان يدفع الى واحد مائتي درهم وكما يكره اعطاء النصاب بكره اعطاء
ما به يكمل حتى لو كان له مائة درهم وذهب درهمان فاعطاه درهمين بكره أيضاً والظاهر أنه لا فرق في ذلك
النصاب بين كونه تاماً أو لاحقاً لو أعطاه عروضا تبلغ نصاباً فذلك ولا بين كونه من التقود أو من الحيوانات
حتى لو أعطى له خمساً من الابل تبلغ قيمته انصاباً بكره أبو السعد عن الثمر وفي قوله تبلغ قيمته انصاباً نظراً لانه حينئذ
لم يعتبر نصاب السائمة بل رجع الى النقد باعتبار القيمة (تنبيه) نقل في الجبر عن نحر الاسلام من أراد ان يصدق
بدرهم فاشترى به فلوساً فقترتها فقد قصر في أمر الصدقة لان الجمع أولى من التفريق ولان دفع الكثرة أشبه
بعدم الكرام فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب معالي الأمور ويغض سفاهها وقد قدم
الله تعالى على اعطاء القليل في قوله تعالى أفرأيت الذي نوى وأعطى قليلاً وكدي شربلاًية (قوله ولا يفضل)
عطف على لا يخلص وحينئذ فخصر عليه من يرجع الى العيال والفرعاء الفقراء ومن قوله مديونا وقوله لا يخلص
كلا نصاب راجع الى العيال وقوله لا يفضل بعدد دينه نصاب راجع لقوله مديونا فهو شرمشوش اهـ حلي
(قوله وكراه نقلها) تحريماً ولو الى مادون مسافة القصر (قوله الا الى قرابة) لان الدفع الى الفقير منهم فيه صلة
وصدقة والاولى صرفها الى اخرته الفقراء ثم اولادهم ثم أعمامهم الفقراء ثم أخواله ثم ذوى الارحام ثم جيرانه
ثم أهل سكنه ثم أهل ربه كذا في الثمر ولا ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حفص
الكبير انه لا يصرفها لمن لا يصلي الا أحساناً وان أجراً كذا في الدر المنثور (قوله لا تقبل صدقة الرجل)
أي لا يناب عليها وان سقط الفرض ومنزل الرجل المرأة (قوله أو أحوج) لان المصدود منها سدة خلة المحتاج فمن
كان أحوج كان أولى بحر (قوله أو أنفع للمسلمين) كالمرابطين (قوله أو من دار الحرب) فلو مكث في دار الحرب
سنتين فعليه زكاة ماله الذي خلفه ههنا وما استفاده في دار الحرب لكن بصرف زكاة الكلى الى فقراء المسلمين
الذين في دار الاسلام لان فقراءهم افضل من فقراء دار الحرب اهـ بحر وقوله افضل فيصدق جواز الصرف لفقراء
امري المسلمين الذين هم بدار الحرب (قوله اولى طالب علم) لان اعانته مطلوبة ولو بالمداد والقلم (قوله افضل)
أي من الجاهل الفقير فهستاني (قوله أو كانت محجلة) ولو لفقير غير أحوج ومديون فتنق الكراهة افاده في الجبر
(قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع) ظاهره ولو غير مكفرة وفيه أنهم مؤمنون عصاة فغفوا الكراهة (قوله
كالكرامية) نسبة الى ابن كرام القائل بأن الله تعالى احدى الذات احدى الجوهر اهـ حلي (قوله لانهم مشبهة

(فبان أنه عبده أو كتابه أو حربي ولو
مستأناً أعدها) لما مر (وان بان غناه أو كونه
فقيراً وأنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هاتمي
لا بعيد لانه أتى بما في وسعه حتى لو دفع لا يتحرى
لم يجز ان أخطأ (وكراه اعطاء فقير نصاباً) أو أكثر
(الا اذا كان) المدفوع اليه (مديونا أو) كان
(صاحب عيال) بحيث (لو فرقه عليهم
لا يخلص كلا) ولا يفضل بعد دينه (نصاب)
فلا يكره فتح (وكره) نقلها الا الى الجاهل ولا يكره
الظاهر به لا تقبل صدقة الرجل (أو أحوج)
مما يوجب معنى يديهم فبذلك حاجتهم (أو من دار
أو اصلح لو أوجع أو أنفع للمسلمين) وفي
المدرج الى دار الاسلام اولى طالب علم وفي
المعراج التصديق على العالم الفقير افضل
(اولى الزهاد) كانت محجلة (قبل تمام
الحول فلا يكره خلاصة) ولا يجوز دفعها
لاهل البدع (كالكرامية لانهم مشبهة في ذات
الله

في ذات الله) حيث جعلوا الله تعالى جوهر لا يجوز الدفع اليهم اتفاقا كذا في حاشية الاشياء للعلاوة أبي
 السعود (قوله وكذا المشبهة في الصفات) أي لا يجوز دفع الزكاة لهم على المختار وهم الذين يجوزون قيام
 الحوادث به حلي رأب أبو السعود فيجعلون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث (قوله لأن منقوت المعرفة من
 جهة الذات) أي لأن الشخص المنقوت الخ في العبارة قلب لأن المشبهة في الصفات أقل من المشبهة في الذات
 وهم الكرامية أفاده أبو السعود في الحاشية المذكورة (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) مثل الزكاة
 كل صدقة واجبة الا خمس الركا في حاشية الاشياء المذكورة (قوله وكذا الذي نفاه) كولد ام الولد اذا انفاه
 كذا في البحر ومثله المنقضي باللعان كما يأتي في بابيه وهل مثله ولد فنته اذا سكنت عنه أو نفاه فليراجع اهـ حلي (قوله
 الا اذا كان الولد من ذات زوج معروف) لأن الولد ينبت من الزوج فنته قطع النسبة عنه وفي المنع عن الفوائد
 الزنية الولد من الزنا لا يثبت نسب به في شيء الا في الشهادة لا تنبئ للزاني الا اذا كان من امرأة له زوج معروف
 كذا في جامع الفصولين قال أبو السعود في حاشية الاشياء امل الوجه فيه أنه اذا كان له زوج معروف ينبت
 الولد منه لا من الزاني كما صرحوا به فنته قطع النسبة عنه ثم قال مقتضاه أن يحمل له تزوج بنته من الزنا والمدرج به
 في كتاب النكاح أنها تحرم عليه مع ملاحظة أنها بنته لغيره ولخطاب في قوله تعالى وبناكم باعتبار اللغة بل صرحوا
 أيضا بحرمة بنت ابنه من الزنا كذا يحفظ بعض الافاضل أقول هذا مقتضى لا يسلم لأن الزاني به يحرم فسروها
 على الزاني (قوله ولا يحمل أن يسأل الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فاعطاه يستكثر من بحر
 جهنم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغنيه وما يغنيه وفي الغاية القدرة على الغداء والعشاء تحترم سؤال
 الغداء والعشاء أبو السعود (قوله من له قوت يومه) بالضم ما يقوم به بدن الانسان حوى (قوله كالصحيح
 المكتسب) حرمه السؤال منه غير متفق عليها كما في الشريعة لية (قوله وبأنه معطيه) وليس له الرجوع فيها الا بقوله
 انها حرة فثبت أحكام الهبة فيصح الرجوع لأن قوتهم الصدقة على الغنى هبة فله الرجوع محله الغنى الذي يمكن
 نصا بما كما اوضحه في البحر (قوله ولو سأل للكسوة جاز) وفي أبي السعود عن الزباني ويجوز معها سؤال الهبة
 والكسوة ويجوز لصاحب الاوقية من الذهب والفضة درهم ما سؤال ما يحتاج اليه من الزيادة وجاء في الخبر حرمة
 السؤال على من علة خبز درهم ووروى على من علة أوقية وعلى من يكون صهيحا مكتسبا اهـ وقوله وجاء في
 الخبر حرمة الخ محمول على سؤال ما لا يحتاج اليه بقدرته ما قبله في البحر وقيد بالسؤال لأن الاخذ ان ملك أقل
 من نصاب جاز بلا سؤال وقيد به لأن السؤال لأن له قوت يوم له جاز (قوله أولا اشتغاله عن الكسب
 بالجهاد) وان قويا مكتسبا منح (قوله ما يغنيه يومه) أي يوم الاداء حوى (قوله واعتبر حاله من حاجة وعيال)
 هذه العبارة تنافي ما قبله لأن من اعتبر اليوم لا يعتبر الحال وعكسه وما يدل عليه ما نقله أبو السعود
 عن النهر وعبارة في مثل هذا اليوم أي يوم الاداء حوى والمراد الاغناء بقاء قوت يومه والاطلاق أولى
 من التقييد باليوم لما أنه ينبغي أنه يتظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة كدين ونوب واقضى
 كلامه أن الكثير لو احدث أولى من توزيعه على جماعة نهر فالأقصر على العبارة الأخيرة أولى (قوله فقراء مكان
 المال) لا مكان المال (قوله مكان المؤدى) لا مكان المخرج عنه بحر (قوله عند محمد) وقال الشيخان يعتبر مكان
 المؤدى عنه مراعاة لايجاب الحكم في محل وجوده حلي قال في البحر واختلاف التصحيح فوجب
 الفصل عن ظاهر الرواية والرجوع اليها فالمنقول في النهاية معزيا الى المبسوط أن العبرة بمكان من يجب عليه
 لا بمكان المخرج عنه موافق لتصحيح المبسوط فكان هو المذهب ولذا اختاره قاضي خان في فتاواه مقتصر عليه
 اهـ (قوله لأن رؤسهم الخ) علة لخصوف أي ولا يعتبر رأس المخرج عنهم لأن الخ (قوله الى مبيان أقرانه)
 أي الذين يعقلون القبض وهم الذين لا يخدعون بأخذها كما مر عن البحر (قوله برسم عيد) أي عادة عيد اهـ حلي
 (قوله أو الى مبشر) بنحو ولادة قوله ارمهedy الباكورة هي الثمرة التي تدرأ أولا حلي عن القاموس وفيه
 ان مهادى الباكورة انما دفعها الى أخذ منه اضغاف ثم ارمهedy الباكورة هي الثمرة التي تدرأ أولا حلي عن القاموس وفيه
 او يقال الغن المعتاد لئلا لا ينوب عن الزكاة وما زاد عنه ينوب عنها اللهم الا ان ينزل المهدى منزلة الواهب
 (قوله الا اذا نرس على التعويض) أي نص على ان ما دفعه في مقابلة الهدية والسرو الذي حصل له بالشارة
 والتمتة التي حصلت له من العيان اهـ حلي (قوله ولودفعها لاخته الخ) قال في الوالوجية رجل دفع زكاة ماله

وكذا المشبهة في الصفات في المختار لأن منقوت
 المعرفة من جهة الصفات بلقوت المعرفة
 من جهة الذات مجمع الفناوى (كما لا يجوز دفع
 زكاة الزاني لولده منه) أي من الزنا وكذا
 الذي نفاه احتياط (الا اذا كان) الولد (من
 ذات زوج معروف) فهو حلي والكل في
 الاشياء (ولا يحمل ان) يسأل (بأنه من
 غير حرم له قوت يومه) بالفعل او بالقوة
 كالصحيح المكتسب وبأنه معطيه ان علم بحاله
 لا علة على المحرم (ولو سأل للكسوة)
 أولا اشتغاله عن الكسب بالجهاد اطلب العلم
 (جاز) لو محتاجا فروغ يندب دفع ما يغنيه
 يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة
 وعيال واعتبر في الزكاة فقراء مكان المال وفي
 الوصية مكان الوصى وفي الفطرة مكان
 المؤدى عند محمد وهو الاصح لأن رؤسهم مع
 رؤس دفع زكاة الى سيدان اقربانه برسم عيد
 او الى مبشر ارمهedy الباكورة جاز الا اذا
 نص على التعويض ولودفعها لاخته

الى اخته وهي تحت زوج ان كان مهرها دون مائتي درهم أو أكثر لكن المجهل أكل أو أكثر الزوج مع سر حل الدق
اليها وهو أعظم الاجر لانها فقيرة قرية أما لو كان المجهل مائتي درهم فصاعداً والزوج موسر فعند الامام في قوله
الاخر كذلك الجواب وعنده المجهل بناء على أن المهور قبل القبض هل تكون نصاباً وجوب الاضحية وصدقة
الفطر عليها على هذا التفصيل اهـ وبطلان ما ينفي للاحتياط كما في البرازية ومنه به لم يفي عبارة المؤلف
من عدم بيان الخلاف فأوهم الاتفاق (قوله ولها على زوجها مهر) أي مجهل فان المجهل لا يمنع كانه مهره عبارة
الولوية (قوله والا) أي وان لم يكن لها على زوجها مهر او كان ولم يكن مجهلاً او كان ولم يبلغ نصاباً او بلغ ولم يكن
الزوج ملياً او كان ولم يكن مقراً او كان وامتنع عن الاداء او طلق في الامتناع عن الاداء فافاد أنه لا فرق بين
أن يكون لها يئنة أو لا كتابه على نظيره عند قوله وابن السبيل اهـ حلي (قوله ولو دفعها المعلم لخطبة) أي من هو
قائب عنه ونظيره اذا دفعها المؤخر لن استأجره أو الشيخ ان يحضره (قوله صح) لانه تمحض تبرعاً فاذا نوى به
الزكاة صح (قوله والا) لان المدفوع حينئذ يكون بمنزلة العوض (قوله فاته بها الفقراء جاز) ويكون غليظاً لهم
والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم نوى بعد ادائها وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره (قوله ان كان
يعرفه) أي بالفقراء لا يترتب على معرفة النسب ثمرة والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب صدقة الفطر) •

لما كان لها مناسبة بازكاة كونها عباداً مالية وبالصوم لان شرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرها بينهما
والصدقة الطيبة التي يراد بها المتوبة عنده تعالى سميت به لانها تظهر صدق رغبة الرجل في تلك المتوبة
كما صدق يظهر به صدق رغبة الزوج في الزوجة ولم يقل صدقة الرأس تحريضاً على الاداء في يوم الفطر
اذ المراد به يومه كيوم النحر لا العطر المغوي لحصوله في كل ليلة اليه أشار في الدرابة نحر (قوله من اضافة الحكم
لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه هو الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب
وجوب الاداء لانه هو الذي شرطه الفطر لنفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس اهـ حلي
والاولى كما في البحر من اضافة الشيء الى شرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اهـ
موضحاً (قوله والفطر لفظ اسلامي) أي كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة
شرعية أبو السعود وفي البحر والنهر والفطر افظ اسلامي اصطلاح عليه الفقهاء كأنه من الفطرة بمعنى الخلقة اهـ
أقول الظاهر أن معنى كونه اسلامياً أنه تكلم به الصمد الاول من أهل الاسلام النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه وهم أنصح أهل اللغة واذا علمت ذلك فلا ينافي كونه اسلامياً بهذا المعنى ما نقله المحشي عن القاموس
من قوله فطر الصائم اكل وشرب كالفطر وقال في حرف الميم الصوم الامساك عن الاكل والشرب والكلام اهـ
ثم قال الحلبي ولينظر ما معنى كونه اسلامياً بعد ثبوته في كتب اللغة وقول نوح أفندي متعباً صاحب
القاموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فكيف يذهب الى أهل اللغة الجاهلين به فهذا منه
خطأ لا حقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهو كثير في كلامه مردود بأن الكلام في مجرد اللفظ لا في مدلوله
على أن المخرج يوم العيد مدلول الصدقة لا الفطر الذي الكلام فيه (قوله والفطرة مولد) أي لا عربي ولا عزي
تبع النسخ في هذه العبارة صاحب النهر وابطله الحلبي بقول النقابة فصل الفطرة من عين بر قال الفهستائي
يحذف المضاف مثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيساوي قوله سم صدقة الرأس اهـ فبطل
كونه مولداً ولحقنا اهـ أقول ذكر الفطرة في النقابة وتفسير الفهستائي لها لا يدل على أنه عربي والانساب الرذ
بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فان ذلك صريح في أن الفطرة من فصيح كلام العرب (قوله وأمر بها)
أي في شهر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وذكر العلامة نوح أنه أمر بها قبل العيد يومين وكان ذلك
على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة أبو السعود (قوله قبل الزكاة) اعلم ان الصوم والزكاة فرضا في السنة
الثانية من الهجرة الا ان اقتراض الصوم والا أمر بصدقة الفطر قبل الزكاة على الصحيح أبو السعود
وتقدم للشرح أن الزكاة فرضت قبل الصوم (قوله قبل الفطر) أي قبل يوم الفطر بأمر بأمرها في الحديث
يتقوى ما يحتمه صاحب البحر سابقاً في باب صلاة العبد من انه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة
قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) باضافة

ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً وهو حلي
مقر ولو طابت لم يمنع عن الاداء لا يجوز والا
جاز ولو دفعها المعلم لخطبة ان كان بحيث
يعمل له لو لم يعطه صح والا لا ولو وضعها على
كفة فاته بها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفعه
فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم
خلاصة

• (باب صدقة الفطر) •
من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي
والفطرة مولد بل قبل لمن وأمر بها في خطبة
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه
الصلاة والسلام بخطب قبل الفطرة يومين
بأمر بأمرها في حديث كونه النجني (حجب)
وحدث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث الى الجملة اضافة بيانية وهو جواب سؤال تقديره لم عبر المصنف بالوجوب مع ان الحديث عبر بالفرض
اه حلي (قوله زكاة الفطر) تمامه كما في النهر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطاعة للمساكين من اذاها
قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اذاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره اه
والطاعة بالضم الطعام وطعم بالكسر طعمه بضم الطاء اذا أكل وذائق فهو طاعم ويقال فلان قل طعمه أي
أكله أبو السعود عن المختار وأخذ من الحديث الشريف أن العلة فيها أحد شيئين تطهير الصائم والطعام للمساكين
وهما يظهران في المكلف ويظهر في الطفل ومن لم بصر الثانية فلا يقال كيف يجب الإخراج عنه مع عدم
الصوم (قوله معناه قدر) يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام آخر الحديث ومن اذاها بعد الصلاة فهي
صدقة من الصدقات ثم ان معناه والله تعالى أعلم أنهم لم تقع موقعها التام والافهي كافية عنها كما يأتي (قوله
للاجماع الى آخره) هذا انما ينفي كونها فرضا قطعا لانه الذي يكفر بجاهده لا علميا وما ذكره صاحب البحر أولى
فانه قال وأراد به الوجوب المصطلح عليه عندنا وان كان ورد في السنة لفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
زكاة الفطر لانه معناه امر امر ايجاب والا امر الزايت بظني انما يفيد الوجوب والاجماع المنفرد على وجوبها
ليس قطعيا لكونه ثابت الفرض لانه لم يتقل فواتر اوله هذا قالوا من أنكر وجوبها لا يكفر اه فأول فرض بأمر
أمر ايجاب وجعل مذكوره الشرح علة انكون الاجماع ليس قطعيا (قوله معللا) أي صاحب البدائع كان يفيد
عبارة البحر (قوله مطلق) أي عن الوقت فلا تضيق الا في آخر العمر بمجرد فيه أنه صلى الله عليه وسلم قال ومن اذاها
بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات فانه يفيد بظاهرها أنها لم تقع عنها الا ان يوجب بما تقدم (قوله على قول)
أي على القول الذي صححه القائل فقد مر أول كتاب الزكاة وقد نص المتأمن هناك على أن الفتوى على التضييق
اه حلي أقول الذي تحرر هناك أن اقتراضها عمري وفوريتها واجبة فراجع (قوله فاذاها وارثه) أي متبرعا
والوارث ليس بقيد فيما يظهر (قوله جاز) أي ويسقط عنه الطلب في العاقبة ولو أوصى بها وجب إخراجها
من الثلث (قوله عينا) أي حال كون يوم الفطر معينا للاداء وهو تأكيد لقوله مضيقا (قوله فبعده بكون قضاء)
وعلى الاول يكون أداء وهي غرة الخلاف (قوله واختاره الكمال) ورد القول الاول في تحريره بأنه من قبيل
المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعده قضاء اه وجعل
الامر في البدائع على الندب وصريح في الظهري به عدم كراهة التأخير أي تحريرا خبر قال المقدسي لونه يوم
الفطر لها الماصح فقد يها عليه حينئذ وأوجب عنه بأنه تعجيل بعد تحقق السبب وهو الرأس وهو جاز كما في الزكاة
اذا جعلها بعد ذلك النصاب ولذا نقل في البحر عن البرازية أنه لو جعل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح
لان السبب هو الرأس (قوله على كل حر) خرج به العبد لانه لا يملك وان ملك فكيف يملك (قوله مسلم) خرج
الكافر لانه ليس من أهل العبادة فلا تجب عليه ولوله عبد مسلم أو ولد مسلم بحر والمسافر والمريض اذا أفطرا في
رمضان لا تبطل عنهم ما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر وفي
الخلاصة تجب صدقة الفطر على من يسقط عنه الصوم كمن جن أو كبر أو قلنا السبب طلوع فجر يوم الفطر يظهر
الجواب عن إيجابها في مال الصبي (قوله ولو صغيرا أو مجنوننا) فيجب على الولي أو الوصي إخراجها من ماله
وكما يخرج الولي من ماله عنه يخرج عن عبده للخدمة بحر عن الظهري (قوله وجب) أي على الصبي اذا بلغ
والمجنون اذا أفاق (قوله بعد البلوغ) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والمناسب كما قال الحلي زيادة وبعد الافاقة
لترجع الى المجنون (قوله ذى نصاب) انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لا غنا العقيم حديث أغنوهم في هذا
اليوم عن المسئلة والاعفاء من غير الغنى لا يكون والغنى الشرعي مقدرا بالنصاب بحر (قوله فاعل عن حاجته
الاصلية) لان المستحق بالحاجة كالمعذور كالماء المستحق للعطش وخرج به النصاب المتفق بالدين (قوله
وحوائج عياله) فان حوائج عياله الاصلية كحوائجه (قوله وان لم ينم) يقال غني يعني ويغني كذا في الاسقاطي فهو
مجزوم بمحذف الياء والواو (قوله كما مر) أي في قوله وغنى يملك قدر نصاب اه حلي (قوله كما مر) أي
في قوله وغنى أيضا (قوله ونفقة المحارم) اعلم أن نفقة القريب انما تجب بالهجز عن الكسب لا بمجرد الفقر بخلاف
الاب حيث يكفي فيه مجرد الفقر وان قدر على الكسب وهذا في الاقارب بالنسبة للرجال فقط لان صفة الانوثة
يخرج أبو السعود والراجح أنه يتفق عليهم من فاضل كسبه واختاره الكمال والزيلي وصاحب الخلاصة حلي

زكاة الفطر معناه قدر للاجماع على أن منكرها
لا يكفر (موسعا في العمر) عند أحمد بن حنبل وهو
الصحيح بحر عن البدائع معللا بأن الامر
بادائها مطلق كزكاة على قول كما تروى لومات
فاذاها وارثه جاز (وقيل مضيقا في يوم النذر
عينا) فبعده يكون قضاء واختاره الكمال
في قوله حر ولو صغيرا أو مجنوننا حتى لو
حر مسلم ولو صغيرا أو مجنوننا حتى لو
يخرجها وإليه ما وجب الاداء بعد البلوغ
ذو نصاب فاضل عن حاجته الاصلية
كدينه وحوائج عياله (وان لم ينم) كما
(وجه) أي هذا النصاب (تحرر الصدقة
كما مر ونجب الاضحية ونفقة المحارم (و) انما
لم يشترط النولان (و) وبها

فالتقييد بالنصاب على أحد قولين مرجحين أرجحهما ما في الشارح في باب النفقة (قوله بقدره ممكنة) اعلم
 أن القدرة التي يحصل بها التمكن للعبد من أداء المأمور به نوعان لأن التمكن الذي يعتبر بها التام أن يعتبر معه
 اليسر أو لا فإن لم يعتبر فهو المطلق ويسمى القدرة الممكنة لكونه وسيلة إلى مجرد التمكن أي تمكن المأمور من أداء
 ما لا بد من أن كان أو ما لا بد من أن كان من غير اعتبار اليسر وذلك كالزاد والراحلة في الحج
 والنصاب في صدقة الفطر وإن اعتبر معه اليسر فهو التام ويسمى القدرة الميسرة كالغناء (قوله هي ما يجب
 بمجرد التمكن) هذا التعريف غير صحيح فإن ضمير ما يرجع إلى القدرة الممكنة وتعريف القدرة الممكنة هو أدنى
 ما يتمكن به المأمور من أداء ما لا بد منه كافي التوضيح والتعريف الذي ذكره الشارح إنما يصلح تعريفه للمأمور به
 المشروط بالقدرة الممكنة كما لا يخفى والممكنة بكسر الكاف المشددة اه حلي وهو من الصفة الصفة إلى
 الموصوف أي التمكن المجزئ عن اعتبار صفة اليسر معه ولا شك أن المال غير النامي يمكن من اخراج صدقة الفطر
 (قوله من النعل) هو هنا اخراج صدقة الفطر (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي القدرة أي ما يقتدر به على اخراج
 وهو المال (قوله لبقاء الوجوب) فلو هلك النصاب بعد جبر الفطر لانتقض صدقة الفطر ولو بعد ضي يوم الفطر
 على الأصح الرابع وقال الحسن بن زياد تسقط بعضي يوم الفطر (قوله لأنها شرط محض) قال أبو السعود في حاشية
 الأشباه نقلا عن المراجع الرقعة لملاخسرة فرق ما بين القدرتين أن الممكنة شرط محض ليس فيها معنى العلة
 والميسرة شرط في معنى العلة أما الأول فلا يشترط القدرة للممكنة ليس إلا التمكن من الفعل ولا يمكن اثبات
 الواجب بدونها فهو لا يغير صفة الواجب إذا انقضاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرط البقاء
 كالشروط في النكاح شرط الانعقاد دون البقاء وأما الثاني فلا يلزم للممكنة شرط البقاء لكن إثبات الواجب
 بدون تلك الصفة مع صفة العسر فإذا اشترطت غيرت صفة الواجب من العسر إلى اليسر فكانت في معنى
 العلة تأثيرها فيها فاشترط دوامها لدوام الواجب لأن معنى الشرطية بل معنى العلة لأن هذه مما لا يمكن إبقاء
 الحكم بدونها إذ لا يتصور اليسر بدون القدرة الميسرة ولا الواجب بدون صفة اليسر لأنه لم يشترع إلا تلك
 الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة إبقاء الواجب مع أن الظاهر يقتضي العكس إذا فعل
 لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اه (قوله هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر) فيه ما تقدم
 في قسمه من الاعتراض فإن هذا التعريف يصلح تعريفه للمأمور به المشروط بالقدرة الميسرة وأما تعريف القدرة
 الميسرة فهي ما يوجب اليسر على الأداء كالتام في الزكاة كافي التوضيح والميسرة بكسر الميم المشددة اه حلي
 (قوله فغيرته من العسر إلى اليسر) قال ابن ملك في شرح المنار ليس هنا أن المأمور به كان واجبا بالعسر
 بقدرة ممكنة ثم تغير بشرط هذه القدرة إلى اليسر بل هنا أنه لو أوجب الله تعالى بقدرة ممكنة لكان جائزا
 كما في العبادات الواجبة بها فإما توقف الوجوب في بعض الواجبات على هذه القدرة صار كأنه تغير من العسر
 إلى اليسر بواسطتها اه حلي (قوله لأنها شرط في معنى العلة) أي والحكم يدور مع علته وجودا وعدما (قوله
 فلا تسقط الفطرة) لعدم اشتراط اليسر ولا يشترط حولان الحول أبو السعود (قوله وكذا الحج) لأن الاستطاعة
 التي هي شرطه لا تحصل للناسي عن التكعبة أي البعيدة إلا بالزاد والراحلة على ما هو المعتاد إذ بدونها ما يتحقق
 الهلاك غالباً فاشترطها أي الاستطاعة للتمكن من السفر لا لتيسير الأداء ليسر لا يحصل إلا بكراً وعون
 وخدم وليست شرطاً بالاجتماع أبو السعود في حاشية الأشباه (قوله كما لا يتل النكاح بموت الشهود)
 لأن الشهود شرط الانعقاد دون البقاء (قوله بخلاف الزكاة) فأنما تسقط به لال المال بعد الحول يعني سواء
 تمكن من الأداء أم لا لأن الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة والعلة لا يتيقن بدونها حوى وقال
 العلامة الأبيري أشار بقوله تسقط به لال المال بعد الحول إلى أن الزكاة واجبة في الذمة لكن المحل هو المال
 والشئ لا يتيقن بعد فوات المحل كالعبد الجاني إذا مات والنقص الذي فيه الشفعة إذا صار مجرداً كذا في شرح
 الخلاطي أبو السعود في حاشية الأشباه (قوله والعسر) فأن حكمه حكم الزكاة كالمز (قوله والخارج)
 أي خارج المقامه فهو كالعسر في المصروف وأما الخارج الموظف إذا زرع ثم هلك فعلى التفصيل الذي قدسنا
 عن الواقعات (قوله لا يشترط بقاء الميسرة) فلا تلامس لثلاث (قوله عن نفسه) شروع في بيان السبب
 وهو رأسه وما كان في معناه عن يمينه وبلى عليه ولاية كالملة مطلقة للحدث أدوا عن غفرون وما بعد من يكون

بقدره ممكنة (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من
 الفعل فلا يشترط بقاؤها) لبقاء الوجوب
 لأنها بشرط محض (لا) بقدرة (ميسرة) هي
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيرته من
 العسر إلى اليسر فيشترط بقاؤها لأنها بشرط
 في معنى العلة وقد حذرناه فيما علقناه على
 المنار ثم فرغ عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا
 الحج (لأن المال بعد الوجوب) كما لا يخل
 النكاح بموت الشهود (بجمله لا يتل النكاح بموت
 نفسه) متعلق يجب

سبباً لما قبلها بجر (قوله وان لم يصم لعذر) أي كسفر ومرض وكبر كافي القهسة في مفهومه أنه اذا ترك الصوم
 لا لعذر لا تجب وهو مخالف لاطلاقهم اهـ حلي (قوله وطفله) المراد به غير البالغ سواء كان طفلاً أم لا ويدل
 عليه مقابلته بالكبير اهـ حلي وأطلق الطفل فشمّل الذكور والأنثى لوجوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة
 عليه وخرج الولد الكبير لعدم الولاية بجر (قوله الفقير) احتريزه عما اذا كان غنياً فإن الأب أو وصيه أو جده
 أو وصيه يخرج صدقة فطره وصدقة فطره رقيقة من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما متدبئة
 وقال محمد لا يجب على الصغير الفتي ومنزله ما قبل في الصغير الفتي يقال في المجنون الكبير الفتي والظاهر أن الكبير
 المعتوه الفتي في حكم المجنون اهـ حلي وما استظهره ذكره في الهندية بقوله والمعتوه والمجنون بمنزلة الصغير ونفقة
 الطفل الفتي في ماله كافي البحر (قوله والكبير المجنون) أي الفقير فصدقة فطره على أبيه سواء بلغ مجنوناً أو جنت
 بعد بلوغه خلافاً لما عن محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بأن كان الأب فقيراً مجنوناً صدقة فطره واجبة على ابنه
 كافي الاختيار أما الاقارب ولو في عياله أو صغير بموته لوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة فطرهم بجر (قوله
 فعلى كل فطرة) أي كماله عند أبي يوسف لأن البتة ثابتة في حق كل منهما كالألان بثبوت النسب لا يتجزأ ولهذا
 لو مات أحدهما كان للباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والموتة عليهما وكذا الصدقة
 لأنهما قابلان للجزى كالموتة زيلعي ولو كان أحد الأبوين سراً دون الباقي فعليه صدقة تامة عندهما شرعية لالة
 عن الفقه قال ولا تجب مرة آمة على أحد لعدم الملك التام أبو السعود (قوله ولو تزوج طفلة) أي الفطرية أما
 الغنية فهي في ماله تزوجت أولاً حلي (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن الغنية وظاهر ما في
 البحر عن الخلاصة يفيد عدم الوجوب وان لم تصلح لخدمة الزوج أبو السعود فلعلى في المسئلة روايتين أو يحمل
 المطلق على المقيّد إذا التقيّد بنسب (قوله فلا فطرة) أي على أحد أمّا عليهما فلا فقرها أو أمّا على زوجها فلا بأساً في
 في قوله لا عن زوجته وأمّا على أبيها فلا لأنه لا يعونها وان ولي عليها اهـ حلي (قوله والجد كالأب) اعلم أنهم
 جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يعونه وبلى عليه ولاية مطلقة كما أتى التنبية عليه فأورد عليه الجد
 اذا كانت نوافله صغاراً في عياله أو الأب أو فقير حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق
 السبب ولم تجب وما قبل في دفع الايراد من انتفاء السبب لأن الولاية غير تامة لا تنقلها له من الأب فكانت
 كولاية الوصي فقير سيد إذا الوصي لا يعونه من ماله اذا لم يكن له مال بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكان الأب
 قال الكمال ولا مخلص عن الايراد الا بترجيح رواية الحسن من أنهما على الجد فصح السببية كذا كروه واختارها في
 الاختيار وجرى عليها النسخ (تنبيه) خالف الجد لأب في مسائل منها هذه على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن
 ومنها التبعية في الاسلام وجزء الولاء أفاده في البحر والنهر (قوله وعبد للخدمة) احتريزه عن عبادة التجارة فلا
 تجب عليه فيه لم لأن ايجابها يؤدى الى التناء أبو السعود (قوله ولو مدنيونا) بان كان اذونا مدنيونا (قوله أو
 مستأجراً) أي عبداً مستأجراً أمّا النفقة فعلى المستأجر نهر (قوله اذا كان عنده) أي الراهن (قوله وفاء بالدين)
 أي وفضل بعد الدين فصاب كافي الهندية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد افطرته لأن المرتين أحق به حتى اذا هلك
 هلك بدنه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وفاء بالدين أن الدين
 على العبد وفي المرهون على السيد حلي عن الزيلعي ومنزل من ماذكر العبد المنذور بالتصدق به قبل اخراجه
 للندوة المعلق عنه بمجي يوم الفطر أبو السعود (قوله كالعبد العارية والوديعة) فإن صدقة فطره على المعبر
 والمودع (قوله والجاني) أي العبد الجاني سواء كان جنسيته عداً أو خطأ فإن صدقة فطره على مالك رقبته بجر
 (قوله وقول الزيلعي) راجع الى قوله وأمّا الموصى بخدمته فقط وعبارة الزيلعي والعبد الموصى برقبته لا انسان
 لا تجب فطرته اهـ (قوله سبق فلم) يمكن حل كلامه على نفي الوجوب عن الموصى وحله التلبيح بمحشى الزيلعي على ما
 اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد (قوله ومديونه) المراد ما يشمل المديونة (قوله وأهم ولده) ولو
 حرة غير كفاية لخدمة استيلا الكافرة وأم الولد الحرة وان كان لا يجل اشتيلا دها فعدم الحل لا يستلزم عدم خدمة
 الاستيلا دواً وانما قيدت الحرة بغير الكفاية لأن الكفاية بجمع استيلا دها مطلقاً (قوله ولو كان) أي العبد كان والمراد
 بالعبد المولود ولو أنثى (قوله وهو رأس يمونه) أي مؤنة واجبة كماله مطلقاً فخرج بالاقول مؤنة الاجنبى لله تعالى
 وخرج بالتأني العبد المشترك وخرج بالتأني الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح السكاح ولهذا لا يجب عليه

وان لم يصم لعذر (وطفله الفقير) والكبير
 المجنون ولو تعدد الأب فعلى كل فطرة
 ولو تزوج طفلة الصالحة لخدمة الزوج فلا
 فطرة والجد كالأب عند فقده أو فقره كما
 اختاره في الاختيار (وعبد للخدمة)
 ولو مدنيونا أو مستأجراً أو موهناً كان
 عنده وفاء بالدين وأمّا الموصى بخدمته
 لم يجز وعبد رقيقه لا نفقة فطرته على مالك
 رقبته وعبد العارية والوديعة والجاني
 وقول الزيلعي لا تجب سبق فلم يخرج (ومديونه
 وأهم ولده ولو) كان (كافراً) نصف السبب
 وهو رأس يمونه

غير الراتب نحو الادوية حلبي بقليل زيادة (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال سواء كان معها ولاية انكاح أم لا
 فاذا ولي عليها ولاية انكاح فقط فلا تجب عليه كإن العمة بنت عمه القاصرة قال في البحر وخرج الاقارب
 ولو في عياله أي فلا تجب عليه صدقة فطرهم (قوله لاعن زوجته) لقصور المونة والولاية اذ لا يلي عليها في غير
 حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يمونها في غير الراتب نهر (قوله وولده الكبير) أي الفقير لعدم السبب في حقه
 نهر (قوله العاقل) والمجنون قد مر حكمه (قوله أجزأ استحصانا) قال في البحر ونحوه أخوه ظاهر ما في الظهيرية
 أنه لو أدى عن في عياله بغير أمره جازم مطلقا من غير تقييد بالزوجة والولادة (قوله للاذن عادة) أي لوجود الاذن
 من الزوجة والولادة لانه تفويض الامر غالبا الى الزوج والوالد (قوله أي لو في عياله) احتز به عن الزوجة
 النائرة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله فانه لا يجوز زعهم الا بالامر كما يفيد
 القهستاني وهل حكم الاجنبي اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز (قوله
 وعنده الا بئ) لعدم الولاية القائمة (قوله والمأ سوز) لانه خارج عن يده ونصرت فيه فأنشبه المكاتب نهر (قوله ان لم
 تكن عليه يئنة) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة أن لا تجب ولو كانت عليه يئنة لانه ليس كل فاض بعديل ولا كل
 يئنة تقبل (قوله لا بعد عوده) راجع الى الا بئ كما في النهر والمخ والى المفصوب أيضا كما في البحر قال الحلبي
 والظاهر أن المأ سوز كذلك ولذلك قدره الشرح معطيه حكم قرينه اه (قوله فيجب للماضى) أي من السنين
 قهستاني (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسمى لعدم الولاية نهر (قوله ولا تجب عليه) أي على المكاتب أن
 يخرجها عما في يده (قوله لان ما في يده لمولاه) أي اذا عجز نفسه أو ما قبل التجيز فهو أحق باكساب نفسه أو أنه
 لمولاه أي من وجه بدليل أنه لا يجوز له أن يتزوج أمة مكاتبه كأمة نفسه كما مر (قوله وعبيد مشتركة) لقصور
 الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وهذا عند الامام وقال لا تجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكين
 فطرة ما يخصه من الرؤس ودون الاشخاص نهر فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في النهاية فقط شرح الماتني
 (قوله وجد الوقت) وهو طلوع فجر الفطر (قوله فوجب في قول) المتبادر ضعفه وهو الظاهر لعدم الاطلاق
 في العبيد المشتركة وحينئذ فالاولى حذف هذا الفرع (قوله ونوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا
 ما ينفق عليهم ما يجر ومثله اذ كاة التجارة فاذا تم الحول في مدة الخيار فيضم الى من يصير له ان كان عنده نصاب
 والذقة على من له الملك حالا ولا ترقف لان الحاجة المملوك فلو توقفت مات جوعا ولو الخيار الى المشتري فالذقة
 عليه لانها وان لم يدخل في ملكه مع خروجه عن ملك البائع الا أنه في نصرت فيه والبائع لا يملك التصرف فيه
 حينئذ يجر ملخصا (قوله لو مبيعا بخيار) للبائع أو للمشتري أولهما وان لم يكن في البيع خيار الا أنه لم يقبضه المشتري
 حتى مر يوم الفطر فلا موقوف فان قبضه المشتري فالفطرة عليه ولورده بعده بقضاء أو غيره فعلى البائع لانه
 عاد اليه مقدم ملكه منتفعا به وان مات قبل قبضه فلا صدقة على أحد لقصور ملك المشتري وعوده على البائع
 فكان كالا بئ بل أشد وفي الموقوف في بيع الفضولي ان أجاز المالك البيع بعد يوم الفطر فعلى المجيز وقامه في البحر
 (قوله نصف صاع) أي مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستاني (قوله فاعل يجب) مبني على قراءة الفعل بالياء
 النصبية أما اذا قرئ بالتاء القوية فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو على جهة الابدال من الضمير المستتر في
 تجب أبو السعود (قوله أو ذقبة أو سويقه) الاولى أن يراعى فيها القدر والقيمة بأن يعطى نصف صاع دقيق
 حنطة أو صاع دقيق شعير يساويان الواجب أي نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل ودقيق الشعير وسويقه في
 حكمه وقد ربح بعض مشايخي نصف الصاع بقدر وسدس بالمصري وعن الدفري تقديره بقدر وثلاث وعليه
 فاربع المصري يكتفي عن ثلاث (قوله أو زبيب) لما ورد في الخبر أو نصف صاع من زبيب ولانه والبرية بقران لان
 كل واحد منهما يؤكل بجميع أجزائه ولا يرمى من البر النخالة ومن الزبيب الحب الا المترفون بخلاف التمر والشعير
 فانه يرمى منه ما النوى والنخالة أبو السعود (قوله وجعلاه كالتمر) لانه يقاربه من حيث المقصود وهو التفكه
 والاولى أن يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولو دينا) أما لو أدى عفا أو به عيب أدى النقصان وان أدى قبة
 الردي أدى الفضل بصر عن الظهيرية ولو أدى وزنا لا يجوز الا ان يثق أنه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف صاع من
 التمر ومن الحنطة وان أدى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع تمر ومنا واحد من الحنطة
 أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا بجر (قوله كذرة) أدخلت الكاف غيرها من المحبوب ومثلها

وبلى عليه (لا عن زوجته) وولده الكبير
 العاقل ولو أدى عنها بلاذن أجزأ استحصانا
 للاذن عادة أي لو في عياله والا فلا قهستاني
 عن المحيط فليحفظ (وعنده الا بئ) والمأ سوز
 (والمفصوب المجعول) ان لم تكن عليه يئنة
 خلاصة (الا بعد عوده فيجب للماضى) لا
 من مكاتبه ولا تجب عليه (الا اذا كان عبيدين
 لمولاه) وعبيد مشتركة (الوقت في قول) كما
 اثنين وتم اياه ووجد الوقت في قول (لو كان
 قجب في قول) (ووقوف) فاذا مر يوم الفطر
 المملوك (مبيعا بخيار) فاذا مر يوم الفطر
 والخيار باق تلزم من يصير له (نصف صاع)
 فاعل يجب (من بر أو ذقبة أو سويقه
 أو زبيب) وجعلاه كالتمر وهو رواية عن
 الامام وصحها البهني وغيره وفي الحقائق
 والنسب لآلية عن البرهان وبما ينبغي (أو صاع
 تمر أو شعير) ولو دينا وما لم ينص عليه كذرة

الاقط بجر (قوله وخبر) جواز دفعه على الصحيح بجر (قوله مابيع ألفا وأربعين) وذلك أن أبا يوسف قال الصاع مابيع خمسة أرطال وثلاثة وقال محمد مابيع ثمانية أرطال وبه عبر الكمال وحافظ الدين والنسبيلاني ولا خلاف بينهم. كما في الفتح لا محمد أدري بعذبه ولم ينقل عنه خلافاً فراد أبي يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون استاراً بكسر الهمزة ومراراً محمد رطل العراق وهو عشرون استاراً فيكون المجموع على القواين مائة وستين استاراً كما في البحر والاستار ستة دراهم ونصف كما في المنخ والنسبيلاني فاذا ضربنا ستة ونصف في مائة وستين كان الحاصل ألفاً وأربعين اهـ حلي والرمال العراقي مائة وثلاثون درهماً (قوله من ماش) قال في القاموس الماش حب معروف معتدل وخطه محمود نافع للعدوم والمزكوم ملين فاذا طبخ داخل نفع للجرب المتقرح وضحاها بقرى الأعضاء الواهية حلي (قوله أو عدس) أشار إلى أن التقدير بأحد هما كاف لانهما من تساوياً بالكيل تساوي وزناً بالكيل حلي (قوله انما قد ربهما) أي بأحد هما بدليل العطف بأوا حلي (قوله لتساويهما ما كيلاً ووزناً) يعني أن أفراد الماش بعضه ماعوض وكذا العدس متساوية فاذا ملأت ناء من ماش ثم وزنته وحفظ مقدار وزنه ثم ملأته من ماش آخر ووزنته كان مثل وزن الأول وماذا لا لعدم التفاوت بين ماش وماش وكذا العدس ويدل على أن مراد الشارح هذا المعنى ما في الدرر وعبارته انما قد ربهما القلة التفاوت بين حباتهما عظمتا وصغرتا وتخطت لاوا كتماً بخلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية الكثرة اهـ فقوله بين حباتهما أي بين حبات كل بهضهما مع بعض وبين حبات كل وحبات الآخر فأخذه الحلي (قوله أي الدراهم) مثلها الفلوس ولعروس كما في المنخ (قوله أفضل) أي لتنوع حاجة الفقير إلى ما كوله وغيره قال في الهندية ثم الدقيق أولى من البر ولدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة اهـ (قوله على المذهب المتنبه) مقابله ما قال في المضمرات دفع المسئلة في صدقة الفطر أفضل في الاحوال كلها اهـ كانت أيام السنة لم تكن لأن في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى من فقد احتلف الا فتاه (قوله وهذا) أي دفع القية (قوله بطول جبر الفطر) الثاني هندية (قوله فن مات قبله) أو افتقر هندية (قوله أو ولد بعده) أو أبسر هندية (قوله علاماً بامرءه وفعله عليه الصلاة والسلام) وهو ما روى من حديث الحاكم كان يأمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة وكان يقسمها قبل أن يصرف إلى المصلي ويقول أغنهم عن الطواف في هذا اليوم ولومات ولده الصغير أو مملوكه يوم الفطر لا تفسد منه بجر (قوله اذا قدمه) ولوا عشر سنين أو أكثر كما في الفقه ستأتي أي على المعتمد (قوله اعتباراً بالزكاة) بمعنى أنه لا فرق فهو من باب الحساق لأنه قياس فادفع به ما في الفتح من أن حكم الأصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه بجر (قوله اذهو الرأس) أي الذي يؤمنه ويلى عليه أبو السعود (قوله وبه يفتى جوهره ويجزى) قال في البحر اختلف الصحيح لكن تأيد التقييد بدخول رمضان بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه (قوله وصححه غير واحد) منهم حافظ الدين في الكافي وصاحب الهداية والتبيين وشروح الهداية وقاضي خا في فتاواه (قوله ورجه في النهر) حيث قال واتباع الهداية أولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه أنهم نصوا على أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (نزع) لودفعها الفقير على اعتقاد الوجوب لم تقع عنه بل تقع فلا نقله الاسقاطي في حاشية مسكين (قوله إلى مسكينين) يعني عنه ما بعده انتهى به بالدرى والاولى الاغناء في هذا اليوم عن المسئلة (قوله على ما عليه الاكثر) قال في البحر وظاهر ما في التبيين وفتح القدير أن المذهب المنع وأن لقائل بالجوهر انما هو الكرخي (قوله من غير ذكر خلاف) لعله لم يعتبر المخالف (قوله كتفريق الزكاة) فانه يجوز على معتقدين ولو لم يكن انسان فلما (قوله والامر في حديث أغنهم) جواب عما ورد على قول المصنف وجاز دفع كل شخص فطرته إلى مساكين وحاصله أنه لا اغناء فيه وحاصل الجواب أنه للندب ومخالفة المندوب لا تنفي الصحة (قوله لا يكره التأخير) أي ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم أغنهم في هذا اليوم عن الطواف لوجب لكره أي تخريفاً وكراهة التنزيه ثابتة وهذا بناء على أن وقت العمر وبضوات يوم الفطر لا تكون قضاءً والتحقق أنه بعد اليوم الاول يكون فاضياً لا مؤذياً لانه من قبل المقيد بالوقت فانه قال عليه الصلاة والسلام أغنهم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه أنه يأثم بالتأخير عن اليوم الاول قاله صاحب البحر (قوله إلى مسكين واحد) أي إذا لم يصل ما دفع اليه النصاب أما إذا بلغه لا يصح دفع من أدى إليه بعده لصيرورته غنياً (قوله بلا خلاف يندبه) اعلم أن صاحب البحر في اختلاف وتبعه المصنف وفي مواهب الرحمن

وخبره بغيره القية (وهو) أي الصاع المقيد (مابيع ألفاً وأربعين درهماً من ماش أو عدس) انما قد ربهما مالتساويهما ما كيلاً ووزناً (ودفع القية) أي الدراهم (أفضل من دفع العين على المذهب) المقيد به جوهره ويجزى الظهيرية وهذا في السعة أما في الشدة فدفع العين أفضل كما لا يخفى (بل لو عجز الفطر) ماعلى يجب (فن مات قبله) أي الفجر ماله قبله أو أسلم لا تجب عليه ويستحب (أو ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه) بهد طولوع انخراجه اقبل المخرج إلى المصلي بهد طولوع الفطر أو أمراً (بشرط دخول رمضان موجوداً ذهواً أو رأساً) عتباراً بالزكاة والسبب في الاول (أي مسئلة التقديم هو الصحيح) وبه يفتى جوهره ويجزى عن الظهيرية لكن عاتمة الامون والشروح على صحة التقديم مطلقاً وصححه غير واحد ووجه في النهر وظل عن الولوجية أنه ظاهر الرواية قلت فكان هو المذهب (وجاز دفع كل شخص فطرته إلى مسكينين أو مساكين على ما عليه الاكثر) وبه جزم في الولوجية والخاتمة والبدائع والمحيط وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب (كتفريق الزكاة والامر في حديث أغنهم للندب فيعيد الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا يكره أن أخبر أي تخريفاً) كما جاز دفع صدقة جماعة إلى مسكين واحد بلا خلاف (بعضه)

ان ذلك على الاصح فاقضى بثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب البحر ومن تبعه وأجاب الشارح بأن معنى كلامهم بالاخلاف يعتد به فلا ينافي وجود مخالف واه وقيل أن مقابل الاصح صحيح يجوز اتساعه بل قدمه بعضهم على الاصح للاتفاق على تصحيحه اللهم الا ان يقال انه لا يلزم أن يكون الصحيح مقابل الاصح دلتما بل قد يقابل الاصح الضعيف وكثيرا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله أمرها زوجها الخ) فأدأنهم ان أدت عنه بدون اذنه لا يجوز به أبو السعود (قوله بغير اذن الزوج) أما إذا كان باذنه لا تغلظ بالخلط فيجزي عنه (قوله ودفعته الى فقير) أو الى فقرا (قوله لما مر أن الاخلاط عند الامام استهلاك) الاولى أن يعبر بالخلط وهو كذلك في نسخ لأن الاخلاط يقع من غير صنع كبر من متجاوزين لخطا فلا يكون ذلك استهلاكا بل يكونان شريكين أما الخلط فيقع بالصنع فيكون استهلاكا كافتلكه وانصرفت في خالص ملكها وضعت للزوج حفظه (قوله ولو بالعكس) بأن أمره بأداء فطرته بالخلط حنطتها بحنطته (قوله قال في النهر لم أره) ذكر في الهندية ما يفاد منه حكم القرع فقال رجل له أولاد وامرأة فقال الخلطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عندهم اه ووجه الافادة أنه اذا جاز الاداء حاله الخلط بغير أمرهم فلا يجوز بأمرهم أولى (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحسانا للاذن عادة حلي (قوله جوازها عنها) أي من زوجته وفي بعض النسخ عنهم ما بضمير التثنية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد أولى لأن جوازها عنه معلوم اه حلي (قوله بلا اجازتها) أي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المسئلة (قوله لم يفعله) أي البعث (قوله في المصارف) ذكر في البحر أن الفضل في صرفه ما الاخوة الفقراء واخوانه ثم الى أولاد اخوته واخوانه المسلمين ثم الى أعمامه الفقراء ثم الى أخواله وخالاته وسائر ذوى أرحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى أهل سكتة ثم الى أهل مصر اه (قوله في كل حال) دفعوا منها (قوله الا في جواز الدفع الى ذمتي) وفي الزكاة يعتبر محل المال وفي صدقة النطر محل الخرج لا يخرج عنه (قوله وقدمت) أي كل منها ما أجواز الدفع الى الذمتي ففي باب المصروف وأما عدم سقوطها بهلاك المال في هذا الباب اه حلي (قوله وان كانت نفقة عليها) فيه أن نفقة زوجة العبد على العبد ويبيع فيها مرة بعد أخرى (قوله واجبات الاسلام) ان أراد المشر من نفقة فقير مسلم لانه فاته صلاة لعبد بن الجماعة وغيرهما وان أراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومرا دة بالواجب ما يعم الواجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة زوجها وهي واجبة ديانة لما نصوا عليه من أن وضوءه لا يجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاهدا الآخر (قوله الفطرة) أي صدقة الفطرة وفيها فوائد قبول الصوم والفلاح والتجراح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر أبو السعود وعن منية المفتي (قوله ونفقة ذى رحم) أي المحرم عند الفقر والعجز في غير الوالدين والاناث وفيه ذكر عند الاول فقط (قوله ووتر) هو فرض على يافوت ابوا وبنفوتته على المشهور فيكون في عده من الواجبات جرى على قول أو مراده بالواجب ما يعم الفرض وكذا النفقة فرض (قوله وأنصية) أي على المعتد (قوله وعمره) عدها من الواجبات جرى على ما صححه الحدادي في الجوهره وسأني أن المذهب سببته اه حلي (فرع) اذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا لأن يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوز تنفيذ من ثلث ماله هندية ولا وصى أن يعطى صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا يضحى عن الصبي في ظاهر الرواية وكذا الأب لا يضحى عن الصغير من مال الصغير فان ضحى من مال نفسه يكون متبرعا أبو السعود

* (كتاب الصوم) *

اتخاذ كره بعد الزكاة لما تقر في أصول القوم أن أفضل الاعمال بعد الزكاة الصوم فاستأنى وقدمه على الحج لأفراد وترتيب الحج من المال والبدن جميعا نهر (قوله قبل) فائله صاحب البحر حلي (قوله لو قال) أي من عبر بالصوم وهو صاحب الكثر (قوله لكان أولى) لأن له أنواعا ثلاثة الفرض والواجب والنفل والذي يدل على هذا العدد لنظام الصوم (قوله لزمه ثلاثة أيام) أي فعدل لفظ صيام على العدد بخلاف صوم (قوله وتعقب) أي تعقبه صاحب النهر (قوله بأن الصوم له أنواع) أي يعم الأنواع لعدم تخصيصه بنوع منها تعقن حقيقة في كل نوع ومراده أن الأنواع المطروقة سواء صبر بصيام أو بضوم فالتعديس بمر ما فلا وجه لجعل الأنواع مشمولة لاحدهما دون الآخر (قوله على أن أل تطل معنى الجمع) يعني على تسليم أن الأنواع تستفاد

(خلط) امرأة أمرها زوجها بأداء فطرته
(حنطته بحنطتها بغير اذن الزوج ودفعته
الى فقير جاز عنها الا عنه) لما مر أن الاخلاط
عند الامام استهلاك لا يقطع حق صاحبه
وعنده ما لا يقطع فيجوز أن اجاز الزوج
خلطه ولو باله كس قال في النهر لم أره
وه مقتضى ما مر جوازها بلا اجازتها (ولا
يعت الامام على صدقة الفطر ساعيا) لانه
عليه السلام لم يفعله بدائع (و صدقة الفطر
كل زكاة في المصارف) في كل حال (الافى)
جواز (الدفع الى ذمتي) وعدم سقوطها
بهلاك المال وقدمت (ولو دفع صدقة فطره
الى زوجة عبده جاز) وان كانت نفقة عليها
نعمه الفتاوى للشهيد خاتمة واجبات
واضحية وعمره وخدمة أبو به والمرارة زوجها
حدادي والله تعالى اعلم
(كتاب الصوم)

قبل لو قال الصيام لكان أولى لما في الظاهرية
لو قال لله على صوم لزمه يوم ولو قال صيام
لزمه ثلاثة أيام كافي قوله تعالى ففدية من صيام
ونعقب بأن الصوم له أنواع على أن أل تطل
معنى الجمع

من لفظ صيام لا من صوم محله عند عدم دخول آل على صيام أما عند دخوله عليه فلا دلالة له على الأنواع بل
تكون آل الحقيقة بقطع النظر عن الأنواع هذا ما تعطيه عبارة الشرح من غير نظر إلى ما في النهر وقال الحلبي
في تركيب الشارح خلل أذى إليه عدم التأمل في عبارة النهر ونصها وفهم في البحر أن الصيغة لها دلالة
على التعدد ولا شك أن الصوم له أنواع ثلاثة أي الفرض والواجب والنفل فآدمي أن الأولى صيام وهو ممنوع
فقد قال القاضي في تفسير الآية وهي قوله تعالى من صيام أو صدقة بيان الجنس القدبة وأما قدرها من العدد
فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت صرّحوا بأن صياما جاعلا صائما قلت لا يصح هذا مرادا
في الآية ولا في الترجمة كما يدركه الذوق السليم والطبع المستقيم على أن آل الداخل على الجمع بطل معنى الجمعي
فتدبر ووجه الخلل أن قول صاحب النهر ولا شك أن الصوم له ثلاثة أنواع ليس اعتراضا على صاحب البحر
بل بيان للسبب الحامل لصاحب البحر على كونه استعمالا للفظ الدال على التعدد أولى والشارح فوهم
أن هذا من صاحب النهر رد على أخيه فقال ما قال اه وقد يقال إن صياما على ما قاله صاحب البحر إنما يدل
على ثلاثة أيام لا ثلاثة أنواع فلا تظهر وأولوية ذكره بدل الصوم (قوله على أن آل تبطل معنى الجمع) هذا تزل بمعنى
لا نسلم أن لفظ صيام جمع ولو سلم فالجنسية أبطلت جميعه اه حاجي لانها تدل على الحقيقة بقطع النظر عن
الأفراد (قوله والاصح أنه لا يكره قول رمضان) فبيته في الأحاديث الصحيحة كقوله من صام رمضان
إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن مجاهد ولم يحل خلافه أنه كره
أن يقال جاء رمضان وذهب رمضان لأنه اسم من أسماءه تعالى وأجيب بأنه لم يثبت في المشاهير كونه من
أسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم حلبي عن النهر وقد أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر
مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وربع الأول وربع الآخر حذف شهرهما من قبيل حذف بعض
الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه حيث أعربوا الجزئين ذكره
السعد في شرح الكشاف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشرعه الله تعالى لقوائمه الجمل على التقوى وإذا
ختمت آيته بقوله تعالى لعلمكم تتقون وشكر النعمة وإلى ذلك أشير بقوله تعالى اعلمكم تشكرون والاصناف بصفة
الملائكة والعلم بهما الفقير للرحمة وأعظم فوائده سكون النفس الأمارة بالسوء وكسر شهوته في الفضول المتعلقة
بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فانه يصف حركاتها في محسوساتها ولهذا قيل إذا جاعت
النفس شبعت الأعضاء وإذا شبعت النفس جاعت الأعضاء (قوله امسالك مطلقا) أي عن طعام أو كلام أو سر
وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما تفيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو امسالك الإنسان عن الأكل
والشرب ومن يجازيه صام الفرس إذا لم يعتف وقول السابعة خيل صيام وخيل غير صائمة نهر وانما عبر به
دون ترك لأن الأمور به فعل المكف وهو الامسالك بجر (قوله عن المنفطرات) الأولى أن يقول عن الأكل الخ
للزوم الدور في تعريفه إذا المنفطرات مفسدات الصوم فتوقف عرفتها على معرفة الصوم فتوقف معرفته
عليها فهستاني (قوله الآية) وهي الأكل والشرب والجماع بجر (قوله كى أكل ناسيا) أدخلت الكاف من
شرب ومن جامع ناسيا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا ذكره الوصال من (قوله وهو اليوم) أي من أول
زمان الصبح الصادق إلى المغرب أي زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظلم الظلمة في جهة المشرق وفي
المغرب عنه عليه السلام إذا أقبل الليل من هنا فقد أظفر الصائم أي إذا وجد الظلمة حساني جهة المشرق فقد
دخل في وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لأن الليل ليس ظر فالصوم فهستاني (قوله من شخص مخصوص)
وهو من اجتمع فيه شروط العصة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنقاس والنية من (قوله والشارح
والاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة وقوله كائن في دارنا الخ) من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط
فيه العلم بالوجوب لتقصيره بعدم السؤال (قوله أو عالم بالوجوب) فالخبري إذا سلم في دار الحرب ولم يعلم بفريضة
رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى من (قوله طاهر عن حبس ونفاس) وإن لم تغتسل منهما بجر (قوله
المعهود) وهي التي تكون من الأهل في المحل فلو أمسكت الحائض أو النفساء مع النية أو نوى بعد الضحوة
الكبرى أو لم تكن معينة معينة في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله أو ما بالبلوغ الخ) ظاهره أن الشروط المتقدمة
للحصة فقط مع أن الاسلام والطهارة شرط لها والوجوب كاتفيم (قوله والافاقة) أي من جنون وانغساء (قوله

والاصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد
صرف القبلة إلى الكعبة لعنصر في شعبان بعد
الهجرة بسنة ونصف (هو) لغة امسالك مطلقا
ونسبا (امسالك) كمن أكل ناسيا فانه محسك
(حقيقة أو حكم) كمن أكل ناسيا فانه محسك
حكم (في وقت مخصوص) وهو اليوم (من
شخص مخصوص) مسلم كائن في دارنا أو عالم
بالوجوب طاهر عن حبس ونفاس (مع
النية) المعهود أو ما بالبلوغ والافاقة

(قوله فائله الاكل) الذي في البحر والنهر والشرية لاية وغيرها أن فائله الكمال فعل الشارح سبق قله تشابه
 اللغتين وبديل عليه أن الاكل قز في العناية بالوجوب اللهم إلا أن يكون وقع له في غير هذا الموضع من العناية
 أو في كتابه المسمى بالتقرير في الأصول فليراجع اه حلي (قوله لكنه تعقبه) أي القول بالفرضية والاولى
 تأخير بعد قول المصنف هو فرض على الاظهر (قوله بالفرق بأن الخ) حاصله أن الفرض يقضى بعد العصر
 ولو فرض من غير كراهة وتكره المندورة بعد صلاته وماذا الا لا نه في حكم النافلة وانما عرض عليه الوجوب
 بايجاب العبد (قوله لان مطلق الاجماع) عليه فله حذف أي لا قطعيا (قوله كبايسطه خسرو) حاصل كلامه
 في الدرر أنهم أجمعوا على لزومه والاجماع على اللزوم لا يستلزم الاجماع على الفرضية أي الاعتقادية بل لا تثبت
 الفرضية الا بالاجماع عليها حلي بقابل زيادة وتحصل أن في المندورين مذهبين بالوجوب والافتراض
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على الفرض والواجب فيشمل المسنون بقسميه والمكروه بقسميه وفي المنع ونقل
 كغيرهما أي غير ما ذكر من الفرض والواجب أعظم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها اه وفي اطلاق
 النقل اصطلاح على المكروه نظرا في شمله بعناء اللغوي (قوله لا يتم السنة) أي المؤكدة بدليل مقابلتها بالمندوب
 (قوله كصوم عاشوراء) ورد أنه يكفر ذنوب السنة الماضية وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية
 والآتية لانه شرع محمدي بخلاف الاول فانه شرع موسوي فالمستحب هنا أفضل من المؤكدر في الشيطان
 وغيرهما عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا ينافي ما يأتي فقالوا هذا يوم عظيم أنجي الله تعالى فيه موسى وبني
 اسرائيل من عدوهم وأغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكرا ففطن نصوصه فقال صلى الله عليه
 وسلم فصح اولى وأحق بموسى منكم فصامه وأمر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام
 بمكة يصومه ولا يأمر به ولا يصوم فيه فكانت فريضة نصوصه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال انه من أيام الله
 تعالى في شامه ومن شامته ثم عزم آخر عهده أن يضم اليه التاسع أبو السعود مختصرا عن شرح الشمايل
 لابن حجر (قوله والمندوب) هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما (قوله كأيام البيض) أي أيام الليالي البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر اه حلي (قوله ويوم الجمعة) فلا يكره عنده العاقبة
 لما في النهر صوم يوم الجمعة مفرد ثابت بالسنة طلبه والوعده عليه فاعتراض الشيخ حسن على الدرر بما في البرهان
 من أن صوم يوم الجمعة مفردا وكذا السبت مكروه ساقط أبو السعود وقلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه
 والاخر منه ما انتهى كما وضع في شراح الجامع الصغير لان فيه وظائف فلهذا إذا صامه ضعف عن فعلها ومن
 المندوب صوم الاثنين والخميس اللذان كان يضعفه به عليه أبو السعود (قوله والمكروه) بالذهب عطفًا
 على السنة (قوله كالعبدین) وأيام التشريق بحر (قوله كما شورا) وحده أي مفردا عن التاسع والحادى عشر
 حلي عن امداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام مئة مرة أو متتابعة لكان عادة
 المتأخرين لم يروا به بأسا بحر (قوله وسبت وحده) للتشبه باليهود بحر وهذه العلة تفيد كراهة التحريم الا أن يقال
 انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره (قوله ونيزوز) بفتح النون وسكون اليا وضم الراء معرب نوروز ومعناه
 اليوم الجديد فتوجب معنى الجديد وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الحمل اه حلي (قوله
 ومهرجان) معرب مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم عيدان للفرس حلي
 (قوله ان نعمة) أي الصوم في الايام الثلاثة آتيا وافق صوم ابنة اده فلا كراهة وامتنع في عدة الفتاوى من
 كراهة صوم النيزوز والمهرجان ما إذا صام يوما قبلهما فلا يكره كما في يوم الشك بحر (قوله وصوم صمت) وهو أن
 يصوم ولا يتكلم بنق فعلية أن يتكلم بخير ولما جازع دعت اليه كافي امداد الفتاح اه حلي (قوله ووصال)
 وهو أن يصوم ولا يفطر بعد الغروب أصلاح حتى يصل صوم الغد بالامس كما في نور الابضاح وهذا في غيره صلى
 الله عليه وسلم أما قوله فلا يكره وظاهر الشارح أن هذه الاشياء مكروهة تنزيها في بعضها انظر (قوله ودهر) لانه
 يضعفه أو يصير طبعه حلي عن امداد الفتاح (قوله وان أفطر الايام الخمسة) يوم ما العبدین وأيام التشريق
 (قوله وهذا) أي كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومعه أنه الامام رضى الله تعالى عنه ومعه لا يقولان
 بها (قوله خمسة عشر) ثلاثة في المصنف الفرض والواجب والنفل والاشعشع في الشرح أوله اقول كصوم

(وقيل) فائله الاكل
 الشربة لاية وغيرها
 المندورة لا تؤدي بعد صلاة العصر بخلاف
 القاتنة (هو فرض على الاظهر) كالكفارات
 يعني عملا لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض
 القاطن كبايسطه خسرو (ونقل كغيرهما)
 جميع السنة كصوم عاشوراء مع التاسع
 والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم
 الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لم يضر
 والمكروه تحريما كالعبدین ونيزوز
 كما شورا وحده وسبت وحده ووصال
 ومهرجان ان نعمة وصوم صمت ووصال
 ودهر وان أفطر الايام الخمسة وهذا عند أبي
 يوسف كافي المصنف في خمسة عشر وأنواعه
 ثلاثة عشر

عاشوراء وآخرها ودهروهي داخله في القسم الثالث من المصنف على ما تقدم وفيه أن الشارح قد عذف أكثر
الاقسام الافراد ولم يستوف فان الكفارات أنواع وكذا المذورو والقرض والواجب ينقسم قسمين وقد ترك
من المذوب صوم داود والست من شوال على ما عليه العامة فالاول للشارح حذف هذه الجلة (قوله سبعة
متتابعة) اعلم أنه اذا أفطروا ما يجب فيه التتابع لاجل الفعل وهو صوم كفارة القتل والظهار والعين
والافطار يلحق بها النذر المطلق اذا ذكر التتابع فيه أو نواه استقبل الصوم وكل صوم يؤمر فيه بالتتابع لاجل
الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما أفطره كرمضان والنذر المعين والعين بصوم معين أفاده صاحب البحر
وصورة العين أن يقول والله لا صوم من رجب فقد زاد صاحب البحر على أقسام الشارح فيما يجب فيه التتابع
النذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه والعين المعين أفاده الحلبي (قوله وصوم متعة) أي وقران اذا لم يجد
ما يذبح لهما فانه بصوم ثلاث قبل الحج وسبعاً اذا رجع (قوله وفدية حلق وجزء صيد) اذا اختار الصيام فيهما
(قوله ونذر مطلق) عن ذكر التتابع ونبه (قوله اذا تفر هذا) أي ما ذكر من التقسيم (قوله فصم اذا صوم
رمضان الخ) هو مساط على النذر المعين والنفل لهما فان قضاء النذر المعين المعلق على شرط يراى كونه وقضاء
النفل الذي أفسده يشترط فيهما التعيين والتبديت وانما صرح تأخير النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم
لرجل بعد أن شهد أعرابي برؤية الهلال أذن في الناس من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم
وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل فمعمول على نفي الفضيلة كقوله عليه
الصلاة والسلام لا صلاة لمبارك المسجد الا في المسجد أو هو مني عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب
الشمس أن يصوم غدا لا يصح أو هو محمول على ما إذا لم ينو أنه صائم من الليل بل نوى أنه صائم وقت أن نوى من
النهار أبو السعود عن الزبيدي والنذر المعين في حكم رمضان لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا
القرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً أو مباحاً (قوله بنية) محلها القلب والتلفظ بها سنة
حدادي والتسهر في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح رجوعه في الصيامان
كلها وان نوى أن يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصبر صائماً هذه النية فان أصبح في رمضان
لا ينوي صوماً ولا يفطر أو هو يعلم أنه رمضان الاظهر أنه لا يصبر صائماً ومن تسهر بأكثر الرأى لا بأس به اذا كان
الرجل لا يحنى عليه مثل ذلك وان كان عن يحنى عليه فسيبيله أن يدع الأكل ولا يجوز الا افطار بالتحري في ظاهر
الرواية وان أراد أن يعتمد في التسهر على صباح الديك أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان
قد جربه صراواظهر أنه يصيب الوقت هذبية وقد يستأنس بفرع الديك على قول البعض بالعمل بيت الابر
في الاستقبال اذا كان مجزئاً (قوله فلا تصم قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غدا
ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز هندية (قوله الى
الضوء الكبري) الغاية ليست داخله في الغيا والمراد به نصف النهار الشرعي من استطارة الضوء
في أفق المشرق الى غروب الشمس ومنه اليوم وفي غاية البيان جعل أول النهار من طلوع الفجر لغاية وقتها
وانما اعتبر وجود النية قبلها ليكون أكثر اليوم منويا ولا فرق بين الصحيح والمريض والمقيم والمسافر وقال
زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمريض الا بنية من الليل بحر وانما تجوز قبل الضحوة اذا لم يوجد قبلها ما ينافي
الصوم كالأكل وشرب وجماع ولو ناسياً فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز هندية عن شرح الطحاوي
(قوله اعتبار الاكثر اليوم) عمله للمسائل الثلاث (قوله أي نية الصوم) أي ولم يتعرض لصفته (قوله فأل بدل
الخ) فلا يقال ان يطلق النية بصديق بنية أي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله وبنية نفل)
لم يقل وبنية مباينة لان النفل والنذر المعين لا يصحان بنية واجب آخر فيقع عما نوى ولا يلزم من نية النفل
في رمضان الكفر كما قاله الأكل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرصية أو ظنه فقد
يكون معتقدا للقرصية ومع ذلك بنوى النفل أما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد أن رمضان نفل أو ظنه فيكفر
أفاده صاحب البحر (قوله ويخطأ) عبرة فلنا بالمسلم خبرا والافال عدمه (قوله فقط) أي دون النفل والنذر
المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق ويأتي (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام اذا انسح شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية الناذر له ابطال صلاحية حاله

سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقيل
ويجب افطار رمضان ونذر معين واعتكاف
واجب وسنة يجزئها نفل وقضاء رمضان
وصوم متعة وفدية حلق وجزء صيد ونذر
مطلق اذا تفر هذا (فصم) أداء (صوم
رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل
فلا تصم قبل الغروب ولا عند (عندها) اية بار الاكثر
الكبرى لا بعدها ولا (عندها) أي نية الصوم قال بدل
اليوم (ويطلق النية) أي نية الصوم قال بدل
عن المصنف اليه (وبنية نفل) لعدم المزاحم
(ويخطأ في وصف) كنية واجب آخر (في
أداء رمضان) فقط لتعيينه بتعيين الشارع

منح (قوله الا اذا وقعت النية) أي نية النفل والواجب كما صرح به الشارح بهـ فان صومهما يصرف الى ما نويهما من نفل أو واجب (قوله حيث يحتاج) أي كل منهما وانما أفرد لان العطف بأو والحينية للتعليل أي انما وقع صومهما في رمضان عما نوي به لان رمضان لم يتعين في حقهما على وجه اللزوم الا بتعيينهما فاذا لم يعيناه بل عينا غيره انصرف الى ذلك الغير واعترض الاكل في التقريب مسئلة المريض بأن المريض الذي لا يضربه الصوم غير مريض له الفطر عند ائمة الفقه كما شهدت كتبهم بذلك فمن لا يضربه الصوم صحيح واپس الكلام فيه ذكره في الجبر وأجيب بأنه يظهر فيما لو نوى نفلا على ظن قدرته فلما أمسك بجزم عن الاتمام فافطر فانه يلزمه قضاءه فتأمل (قوله بل يقع) أي صوم كل (قوله من نفل أو واجب) أما لو أطلقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات حلي عن امداد الفتاح (قوله وهو الاصح) مقابلة ما نقله في البحر الاصح في مسافر نوى النفل وقوعه عن رمضان وقال في المريض ينبغي أن يقع عن رمضان في النفل على الصحيح كما قد مناه اهـ فالتصحيح اختلاف في نيتها نفلا (قوله لكن في أوائل الاشياء) في بحث تعيين المنوى ونص عبارتها وان كان وقتها معيار لها بمعنى أنه لا يصح غيرها كالصوم في رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصبح بطلت النية وبنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضا ففيه روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا أو نفلا وأما المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان اهـ (قوله سوى مسافر نوى واجبا آخر) هذا قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابو قزعة عن رمضان أفاده صاحب الهندية (قوله والنذر المعين الخ) لما كان كلام المصنف فيه حرازة أصله الشارح (قوله مطلقا) سواء كان مسافرا أو مقبلا صح (قوله فرقا بين تعيين الشارع والعبد) اعترض بأن كلاً ثابت بدليل من القرآن وهو فن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى وليوفوا نذورهم ولا عبرة بالاسباب فان المطالب به الفرق بين النصين وبإضافان الوزر سببه الوقت وهو من الشارع مع أنه واجب والكفارات اسباب افعال العبد وهي فرض أفاده صاحب النهر وفي جعله الوزر واجبا فطر فان الحق أنه فرض على كمال الاظهار ان النذر فرض على كالكفارات (قوله ولولجمله) الاولى حذف الواو لان العالم تقدم قريباً في قوله ويخطا في وصف (تمة) واشتبه على المأمور شهر رمضان فصام مخترا بان كان بعده ونوى ايا لا سوى يوم العبد وایام التثريق جاز ولا يجوز قبله ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان فاذا وافق صومه شرا الا فان كانا كاملياً أو ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا فلا يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فان كانا كاملين أو ناقصين فعليه قضاء أربعة أيام وان كان ناقصا وذال الحجة كاملا فلا يلزمه شيء وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا خمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة أو شهر آخر فان كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والاخر ناقصا فيوم هندية قال في البحر ولم من هذا أن من فاته رمضان وكان ناقصا يلزمه قضاء وبعد الايام لا شهر كامل ولو كان كاملا وما صامه بالهلال ناقصا يلزمه يوم لان القضاء على قدر القامات اهـ (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومحلّه فيمن تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر (قوله عن العادة) أي عادة الامساك بالجمعة أو العذر (قوله وقال زفر) لم يوافق أحد من أهل المذهب في نسب اليهم قوله فقد خلا منغ (قوله قلنا فساد البعض الخ) لان صوم كل يوم عبادة بنفسه لا تنهاه بالليل بخلاف الصلاة فانها عبادة واحدة منغ والمراد أنه قياس مع الفارق (قوله والشروط للباقي من الصيام) أي صوم قضاء رمضان والنذر الغير المعين والنفل بهـ فسادهم والكفارات وما الخ بقاها من جزاء الصيد والحق والمتممة (قوله قران النية للغير) هو الاصل فيها وانما جاز بالمتممة مقدّم الحرج (قوله للغير) أي لا قول جزء منه (قوله وهو الخ) الضمير راجع الى القران الحكمي حلي (قوله تبين النية) فلونوى تلك الصيامات نهرا كان تطوعا واتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره والتبیت في الاصل كل فعل دبر لبلال فاستأنى (قوله للضرورة) علة للاكتفاء بالقران الحكمي اذ تخرى وقت الفجر ما ينق والحرج مد فوج اهـ حلي (قوله وتعيينها) عطف على قول الشارح قران النية للغير ولا يصح عطفه على تبين لاقتضائه أن التعيين من التبیت الحكمي فليست كل وجباي على اشتراط التعيين أنه لو نوى الكفاية والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد منهما

(الا اذا وقعت النية) من مريض أو مسافر حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في حقهما فلا يقع عن رمضان (بل يقع عما نوى) من نفل أو واجب (على ما عليه الاكثر) بحر وهو الاصح سراج وقبل بأنه ظاهر الرواية ولذا اختاره المصنف تبعاً للدرر لكس في أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال وفي النذر لانية عن البرهان انه الاصح (والنذر المعين) لا يصح نية واجب آخر بل (يقع عن واجب نواه) مطلقا فرقا بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام فرقا بين تعيين الشارع ولو (لجمله) أي مقيم عن غير رمضان) لا عما نوى لخديث اذا جاء برضا (فهو عنه) لا عما نوى لحدیث اذا جاء برضا فلا صوم الا عن رمضان (ولو صحها صوم كل يوم من رمضان عن الهادة وقال زفر ما لان مقبلا تمیز العبادة عن الهادة قلنا فساد البعض تنكی نية واحدة كالصلاة قلنا فساد البعض لا بوجوب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشروط للباقي) من الصيام قران النية للغير ولو حكموا وهو (تبیت النية) للضرورة (وتعيينها)

صححه المداقطنى وقال ابن عبد البر لا يختلفون في أنه مسند وعلقه البخارى فقال وقال صلة بن عماراه وقال
 الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخارى تعليقا واصله الخمسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ
 قاسم أيضا في تخريج أحاديث الاختيار أن الحديث الآخر له أصل بدون الاستثناء ورواه أبو حنيفة عن أبي سعيد
 الخدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذى يشك فيه أنه من رمضان أخرجه الحارثى
 في المسند وقال الحافظ ابن حجر لم أجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديثين فعلم من هذا أن له أصلا من جهة
 المعنى وإن لم يكن له أصل من جهة اللفظ وعلم أيضا أن الحديث الأول له أصل أصيل فلا عبرة بما قاله الزيلعى ومن
 تبعه ومعناه من صام يوم الشك من رمضان فقد صامى أبا القاسم لأنه ارتكب ما نهى ويحمل كلام الزيلعى
 في الحديث الآخر على أنه لا أصل له من جهة اللفظ أفاده العلامة نوح تقدمه الله تعالى برحمته (قوله والا
 يصومه) أى إن لاوافق صوما بتأده ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختلف في أفضل صومه وفطره والمختار
 ما فى المصنف من التفصيل كفى فى الهندية والبحر ونقل صاحب النهر عن السراج أن الماتى به التلوم ثم الافطار
 وإن كان من الخواص فرأجه متأخلا قال فى البحر ولا ينوى الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله بعد
 الزوال) ليس هذا التفسير فى عبارة شيخه الذى فى الهندية وينفى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال
 ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والاولى أن يقول بعد الفضة **صبرى** فإنه قدمضى وقت النية (قوله
 نضيا لثمة النهى) أى لثمة ارتكاب النهى عنه وهو عمله لقوله ويفطر غيره وهذا ينظر فى الخواص أيضا (قوله
 وكل من علم كيفية الخ) والكيفية هى قوله والنية الخ ودفع بذلك توهم أن المراد بالخواص من له مزيد قرب
 وتقوى ((قوله على سبيل الجزم) هو أن لا يخطر بباله الخ أفاده فى البحر (قوله من لا يصوم ذلك اليوم)
 نفلا وليس المراد أنه يعاد صوم يوم الشك كل عام على أى صفة كانت (قوله فحكمه من) وهو عدم الكراهة
 وحمله إذا لم يخطر بوجهه أنه ان كان من رمضان فهو عنه ولا تثبت الكراهة فيما ينظر (قوله ولا يخطر الخ) ينفى
 عن قول الشارح على سبيل الجزم ومن الغريب ما فى البحر عن الظهيرية عن محمد بن نبي أن يعزم ليلة يوم الشك
 على أنه ان كان غدا من رمضان فهو ما من رمضان وإن لم يكن من رمضان فلا يصام وهذا مذهب
 أصحابنا اه (قوله لعدم الجزم) فقد ذكرنا النية (قوله مع الكراهة) أى التزنية لأن كراهة التحريم لا تثبت
 الا إذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقا (قوله للتردد بين مكروهين) كراهة أحدهما تخريجه والآخر
 تنزيهه وهو تعليل للمسئلة الاولى وقوله أو مكروه وغيره مكروه تعليل للثانية (قوله أى فى الواجب) أى فى نية
 الواجب ونية النفل وإنما لم يكن من الواجب لعدم الجزم به وانما لم يضمن بالانفراد فى صورة النفل له دخول
 الاسقاط فى عزيمته من وجه وهو نية من رمضان لأنه من هذا الوجه شرع مسقطا لا ملتزما (قوله اكل المتلوم)
 أى المستطر ثبوت الهلال يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فلو ظهرت رمضانته بعدها كأكاه صاعا ساكه
 ولا يجب عليه القضاء (قوله وهو الصحيح) مقابله ما فى الهندية عن الظهيرية أنه لا يجوز (قوله رأى مكاف)
 سواء كان من قبل شهادته أم لا يجوز وخرج بالكلف العجى والجنون فلا يؤمران بالصوم (قوله بدليل شرعى)
 وهو ما فسقه أو غلطه فى الرؤية أبو السعود (قوله صام) وكذا يصوم صديقه إذا أخبره برؤيته ان صدقه
 ولا يفطرون أنظر لا كرامة عليه بجر (قوله مطلقا) سواء كان فى هلال رمضان أو الفطر لأنه فى الاول شهد الشهر
 ولا احتياط فى الثاني زيلعى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فى هذا
 اليوم فوجب عليه موافقتهم وسواء كان الراى الحاكم أو غيره ولهذا قالوا لا ينبغي للإمام إذا رآه وحده أن يأمر
 الناس بالصوم وكذا فى الفطر بل حكمه حكم غيره فليس له أن يخرج الى المدينة لرؤيته وحده وله أن يصوم وحده
 إذا رآه بجر لكن فى شبهة بلالية عن الجوهرة والهندية عن السراج ما يخالفه من أنه لو رأى هلال رمضان الإمام
 أو القاضي وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال
 إذا رآه الإمام وحده أو القاضي فإنه لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالتلوم ولا يفطر لاسر ولا جهر
 وقال بعضهم ان يقرن أفطر سراً وهو الذى جرى عليه المواقف فيما يأتى (قوله وجوبا) به جزم الزيلعى من غير
 ذكر خلاف وهو الصحيح أو السعود والمراد بالوجوب الافتراض فيما ينظر اه حلى (قوله لشبهة الرد) هذا
 انما يصلح تعليل لعدم الكفارة فى مسئلة هلال رمضان أما فى رقية شوال فاعمالا لا يجب الكفارة لأنه يوم عيد عنده

(والا يصومه الخواص ويفطر غيره هم بعد
 الزوال) به ينفى نية التمة النهى (وكل من علم
 كيفية صوم الشك فهو من الخواص والا ففى
 العوام والنية) المعتبرة هنا (أن ينوى
 التطوع) على سبيل الجزم (من لا يعاد صوم
 ذلك اليوم) أما المعتاد فحكمه من (ولا يخطر
 بباله أنه ان كان من رمضان فعنه) ذكره أنى
 زاده (وايس بصائر) ورد فى أصل النية بأن
 (نوى أن يصوم غدا ان كان من رمضان والا
 فلا) يصوم لعدم الجزم فى العزم (كما) أنه ليس
 بصائر (لونوى أنه ان لم يجد غدا فهو صائم
 والا ففطر ويصير صائما مع الكراهة لو رده
 فى وصفها بأن (نوى ان كان من رمضان فعنه
 والا ففى واجب آخر وكذا) بكرة (لو قال أنا
 صائم ان كان من رمضان والا ففى نفل)
 للتردد بين مكروهين أو مكروه وغيره مكروه (فان
 ظهر رمضانته فعنه والا فنفل فيه) أى فى
 الواجب والنفل (غير مضمون بالقضاء) ادم
 التنفل قصدا أكل المتلوم ما ساقبل النية
 كأكاه بعدها وهو الصحيح شرح وهبانية
 (رأى) مكلف (هلال رمضان أو الفطر ورآه
 قوله) بدليل شرعى (صام) مطلقا وجوبا
 وقبل ندبا (فان أفطر قضاء فقط) فيها شبهة
 الرد

فكون شبهة كذا في امداد الافتاح أي وهذه الكفارة تدرى بالشبهات لأنها ألحقت بالعقوبات باعتبار
أن معنى العقوبة فيها أغلب بدليل عدم وجوبها على المذنب والخطي بخلاف بقية لكفارات (قوله لشهادته)
متعلق بقوله الرد (قوله لأن ما رآه الخ) ولأنه يوم مختلف في وجوب صومه فإن الحسن وابن سيرين وعطاء
قلوباً بأنه لا يصوم إلا مع الإمام قال الحلبي وهذا انما يصلح تعليل لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال
شوال فأما لا يجب لأنه يوم عيد عنده على نسق ما تقدم اه (قوله وأما بعد قبوله) أي في هلال رمضان (قوله)
فوجب الكفارة) أي على المقطر سواء كان الرائي أو غيره من الناس لأنه يوم صيام الناس (قوله في الأصح)
خلافاً لفتية أبي جعفر بناء على أنه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عنده حلبي فلو كان عدلاً لنبقى أن لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف بجر (تنبيه) في الملتقى يجب على الناس القاس الهلال في وقت الغروب في التاسع
والعشرين من شعبان وكذا من رمضان اه وإعلم أن رمضان يتقص ويكمل ونوابه ما واحد في الصوم المترتب
على رمضان من غير نظر لايامه أما ما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومندوبه عنده حضوره وقطره فهو زيادة
يفوق الكامل بها الناقص وصام عليه الصلاة والسلام تسع سنين أربعة منها ناقصة وما بقي كامل وقيل لم يصم
كامل إلا شهر واحد وقيل شهرين كما حكاه الجمهور والحكمة في ذلك زيادة طمأنينة نفوسهم على مساواة
الناقص للكامل فيما قدمناه أبو السعود مختصراً (قوله بلا دعوى) قال في الفتاوى الظهيرية إن هذا على
قوله ما أماعلى قول الإمام رضى الله تعالى عنه فينبغي أن يشترط الدعوى بجر وإذا ثبت رمضان بقول الواحد
يتبعه في النبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق والعق والايان وحلول الأجل وغيرها ضماً وان كان شيء منها
لا يثبت بغير الواحد قصد أبو السعود (قوله وبلا لفظ أشهد) خلافاً للشيخ الاسلام بجر (قوله وبلا حكم) حتى
أنه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج
إلى حكم الحاكم هندية (قوله لأنه خبر) قال في البحر لأن صوم رمضان أمر ديني فأشبهه رواية الأخبار (قوله كقيم
وغيره) يخبرها الدخان كما في النهر (قوله خبر عدل) حقيقة العدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة
والشرط أدناها وهو ترك الكبائر والأصرار على الصغار وما يحل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بجر
وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله أو مستور) هو مجهول الحال وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالدعارة
أبو السعود (قوله على خلاف ظاهر) أفاده أن ظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور وهو ما عول عليه (قوله
اتفاقاً) بين أهل المذهب وما نسبته الأكل إلى الطحاوي من أن شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة
غير صحيحة كما أوضحه صاحب النهر (قوله ربما قبله) فيصح قبول القاضي له وإن كان غير جائز حلبي وفي البحر قول
القاسق في الديانات التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الأخبار ولو لم يندك فاسقين فاكتم
(قوله أو محدود في قذف) القبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حذ في قذف بجر (قوله على المذهب) وقال
الإمام الفضلي أنما يقبل خبر الواحد العدل إذا سرق وقال رأيت خارج البلد في العصر أو يقول رأيت في البادية
من بين خيل الصحاب أمأبدون هذا التفصيل فلا يقبل حلبي عن البحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)
بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل
وأمرأتان حلبي (قوله ولو على مثلها) أفاد أن شهادتهما على من يائها ما يجوز ذكره بقوله وتوقف فيه صاحب
النهر وبحث القبول (قوله ويجب على الجارية) والحكم في غيرها بالارلى وإظهار أن محل ذلك عند توقف اثبات
الرؤية عليها والأفلا (قوله في اليمين) أي الرؤية (قوله وشرط لفظ الخ) لأنه تعلق به نفع العباد وهو الغطر فاشبه
سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحزمية والعدد وعدم الحذف في قذف ولفظ الشهادة والدعوى
على خلاف فيه بجر (قوله مع العلة المتقدمة) وهي القيم أو الغبار أو الدخان (قوله نصاب الشهادة) وهو رجلان
أو رجل وأمرأتان (قوله لتعلق الخ) قد علم أنه علة لقوله شرط (قوله لا يمكن لا تشترط الدعوى) بحزم به
في الوفاية والغرر وبه صرح في الخاتمة من (قوله كما في عتق الأمة) فإن الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى
وكذا عتق العبد عندهم لا عندهم حلبي بزيادة (قوله وطلاق الحرة) لأنه ما يقبل فيه الشهادة حسبة ومفهوم
الحرة أن الزوجة الرقبة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الإطلاق لكنه يشترط هنا حضور الزوجة
والسيد في العتق (قوله لا حاكم فيها) أي لا قاضي ولا رالي هندية (قوله صاموا الخ) أي افتراضاً كما يدل عليه كلام

(واختلف المشايخ) لعدم الرواية عن
المتقدمين (فبما إذا أفتى قبل الرد) لشهادته
(والراجع عدم وجوب الكفارة) وصحبه غير
واحد لأن ما رآه يحتمل أن يكون خالاً لا
هلالاً وأما بعد قبوله فوجب الكفارة ولو فاسقاً
في الأصح (وقيل بلا دعوى) بلا (لفظ
أشهد) وبلا حكم ومجلس قضاء لأنه خبر
لا شهادة (لصوم مع علة كقيم) وغبار (خبر
عدل) أو مستور على ما صححه البرزنجي على
خلاف ظاهر الرواية لا فاسق اتفقوا زل له
أن يشهد مع علة بنفسه قال البرزنجي نعم لأن
القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قوله أو
أشئ أو محدود في قذف تاب) بين كيفية الرؤية
أو لا على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر
أو لا على المذهب وتقبل مثلهما ويجب على
كعبه وأشئ ولو على مثلهما بالاذن
الجارية المخدرة أن تخرج في اليمين بالاذن
مولاهما وتشهد كما في الحاقطية (ونص
لفظ مع العلة المتقدمة والعدالة (نصاب
الشهادة ولفظ أشهد) وعدم الحذف في قذف
لتعلق نفع العبد لكن (لا) تشترط (الدعوى
كما) لا تشترط (في عتق الأمة) وطلاق الحرة
(ولو كانوا يملكونه) لا حاكم فيها صاموا بقبول ثقة

المستغنى في شرحه حيث قال وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلا اه (قوله وأفطروا) ظاهر ما في المنع
والهتدية الجواز لا الوجوب فانه ما عبرا بلا بأس لا أن يفطروا (قوله مع العلة) أتماع عدمها فلا يفطرون
لأن عدم رؤيته غيرهم مع التشوق البهادر ليل غلظهم كما يعطيه مفهوم كلامه (قوله للضرورة) أي انما فعلوا ذلك
استقلالاً للضرورة وهي عدم الحائض والظاهر أنه كذلك فيما إذا كان الحاكم بعيداً عنها (قوله بين نصب
شاهد) الظاهر أن معناه أن يحمله الحاكم الشهادة ثم يشهد فيقول قد أخبرني رجل أنه رأى وحلي الشهاد
بذلك اه حلي (قوله بخلاف العبد) أي هلال العيد إذا رآه الامام وحده أو القاضي فانه لا يخرج الى المعلى
ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر أو أبو السعد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) ولولا أنفسهم قال
في الهتدية ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن السكينة
بعد نقل الخلاف فاذن اتفق أصحابنا الا نادراً أنه لا اعتماد على قول المنجمين وذكر شمس الاثمة السرخسي
في كتاب الصوم أن قول من قال يرجع الى قول أهل الحساب عند الاستنباط بعيد فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أتى كاهناً أو عزافاً فاستدفعه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد وفي الاستدلال فطر لأن المراد بالكاهن
والعزاف في الحديث من يخبر بالغيب أو يدعي معرفته بما كان هذا سبيله لا يجوز ويكون قصده كفرة أو ما أمر
الاهل فليس من هذا القبيل اذ معتمد في الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب أو دعوى معرفته
في شيء ألا ترى الى قوله تعالى والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي ملخصاً وقد علت
ما قاله عامة أهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا ينقض الحكم (قوله وقول أولى التوقيت) يعني علماء
التوقيت ليس بوجوب شرعاً صوماً ولا فطراً وقيل يعمل به مطلقاً قولوا أو كثر أو واجب البعض العمل به ان كان
يكثرون منهم بأن يتظاهروا عليه (تتمة) ما كان من الديانات يكفي فيه بخبر الواحد العدل كهلal رمضان
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كالبيع والاملا فتمطرطه العدد والعدالة واقف الشهادة مع باقي
شروطها ومنه الفطر لأن يكون المزمع غير مسلم فلا يشترط في الشهادة الاسلام وما لا يطالع عليه الرجال كالبركة
والولادة والعيوب في العورة لا عدد ولا ذكورة وما لا الزام فيه كالاخبار بالوكالات والمضاربات والاذن
في التجارات والرسالات والهدايا والشركات لا يشترط فيه سوى التمييز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من
وجه كزول الوكيل وجر المأذون وفسخ الشركة والمضاربة والرسول والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما
وشرط الامام العدد أو العدة المجر عن التحرير (قوله وقيل بلا علة الخ) ذكر في التلويح أنه لا بد من لفظ الشهادة
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الابيضاح معز بالكمال لا يشترط الاسلام في اخبار هذا الجمع لأن المتواتر
لا يبالى فيه بكفر الناقلين فضلاً عن فسقهم أبو السعد ولا يشترط الحرية ولا الدعوى فهستاف وهذا الحكم
عام في رمضان والفطر اه حلي وغيرهما من الاهل لا يقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول
أحرار غير محمد ودين هندية عن البحر الرائق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لأن التفرد من بين الجمع
الغضير الزوينة مع توجههم طالبين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوتت الابصار
في الحدة ظاهر في غلظه بحر (قوله يقع العلم الشرعي) مراده الشرعي المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب
الظن والا فالعلم في فن التوحيد أيضاً شرعي ولا عبرة بالظن هناك حلي (قوله أن رأى الامام) أو نائبه (قوله
على المذهب) وقيل الجمع العظيم أهل المحلة وعن أبي يوسف وخسون كالقسامة وعن خلف خمسة يبلغ قليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد أو اثنان وقال الباقي الالف بضاري قليل وقال الكمال الحق ماروي عن
محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة لتواتر الخبر ومجتمعه من كل جانب حلي عن امداد الفتاح (قوله واختاره
في البحر) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه أنه يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
سواء كان بالسما علة أم لا كما روى في هلال رمضان كذا في البدائع ولم أر من رجحها من المشايخ وينبغي
العمل عليها في زماننا لأن الناس تكاسلت عن ترائي الالهة فالتفتي قولهم مع توجههم طالبين ما توجه هو اليه
فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وتسعمائة أن أهل مصر اقترحوا
فرقتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب أن جماعاً قليلاً منهم ادعوا عند قاضي القضاة
اغتنقوا ولم يكن بالسما علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وأمر هو الناس بالنظر وهذا كذا

وأفطروا باخبار عدلين مع العلة
(الضرورة) ولولا آراء الحاكم وحده خبر في الصوم
بين نصب شاهد بين أمرهم بالصوم بخلاف
الهدى كما في الجوهر ولا عبرة بقول الموقنين
ولو عد ولا على المذهب قال في الوهبانية
وقول أولى التوقيت ليس بوجوب
وقيل نعم والبعض ان كان يكثروا
(و) قبل (بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعي
وهو غلبة الظن) بخبرهم وهو موقوف على
رأى الامام من غير تقدير بعدد على
المذهب وعن الامام أنه يكفي باثنين واختاره
في البحر

في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العبد بجماعة دون غالب أهل البلد وانكر عليه ذلك
 لخالفته الامام اهلبى (قوله واختاره ظهير الدين) لكن في البحر والهدية أنه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في ظاهر
 الرواية كما في غاية البيان وفتح القدير (قوله وطريق اثبات) انما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضى الله
 تعالى عنه الذي يشترط الدعوى وأما على مذهب ما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما
 وان لم يتقدمها الدعوى أبو السعود وحكى في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام في اشتراطها
 وما في الكافي من قوله وبصام برؤية الهلال أو كمال شعبان لأن الصوم لا يتوقف على الثبوت معناه أنه لا يشترط
 فيه الدعوى (قوله أن يدعى وكالة) بان يدعى شخص على مدّيون شخص آخر أن الدائن قال لي اذا جاء رمضان
 أو شوال فقد وكلتك قبض الدين الذي لي على فلان فيقر المديون بنبوت الدين بذكره وبالوكالة ويذكر دخول
 رمضان أو شوال ثم ان كانت هذه حقا فلا امر بظاهر والا كانت كذبا فيكون المسوغ لها اثبات حق الشارع
 في رمضان أو انطلق في الفطر (قوله قبض دين) متعلق بوكالة والمراد بالحاضر الخصم الذي حضر معه مجلس
 الدعوى (قوله فيقضى عليه) أى على المديون الحاضر به أى بالدين أى بدفعه (قوله ضمنا) أى غير مقصود
 بالحكم (قوله اهدم دخوله) أى ما ذكر من دخول الشهر تحت الحكم لانه من الديانات (قوله شهدا) ضمير
 التثنية على ما هو في غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضي بشهادتهما اهلبى (قوله في ليلة كذا) لا بد
 من هذا التآقي الازام بصوم يومها (قوله ووجد شرائط الدعوى) هذا على مذهب الامام القائل باشتراط
 الدعوى في هلال رمضان والفطر كما قد مرنا ذلك بان يكون الخصمان في مجلس الحكم ونثبت الحق بينة أو اقرار
 كما سبق (قوله أى جاز) يفيد أن القضاء على الثاني ليس واجبا وتعليل الشارح يفيد الوجوب (قوله وقد
 شهدوا به) المراد بالجمع ما فوق الواحد ولو عبر بالثني لكان أولى ليوافق قول المصنف شهدا وكذا يقال في قوله
 بعد لا لو شهدوا به زيادة (قوله لانه حكاية) أى ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالروية ولا على شهادة غيرهم
 وانما حكموا برؤية غيرهم من (قوله نعم لو استفاض) أى كثر الخبر واشتهر ولم يدعوا له حدا وانما ظاهرا أنه يعتبر فيه
 تحدث غالب أهل البلدة أو نصفهم (قوله على الصحيح) من أنه لا عبرة باختلاف المطالع (قوله حل الفطر) اذا
 كانت السماء متغيرة في أول رمضان وهذا باتفاق ان كان بها غيم في هلال شوال وان كانت مصحبة بفطرون على
 الصحيح هدية أما اذا كانت مصحبة في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الا على رواية الحسن التي اختارها
 صاحب البحر ومنشئ عليها في مجموع النوازل وصحها الامام الاجل ناصر الدين كافي اهلبى (قوله لوجود الخ)
 علة اقول المصنف حل الفطر (قوله حيث يجوز) حذيفة تقيده يعني ان كانت السماء متغيرة ليلة هلال رمضان
 وأفاد أنها اذا كانت مصحبة ليلة هلال رمضان لا يحل الفطر بأكمال العدة سواء كانت ليلة الحادى والثلاثين
 مصحبة أو متغيرة اتفاقا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه أنه في الصوم لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة
 الفرد حلوى (قوله وغيم هلال الفطر) الوال للعال وقيد به لاجل قوله خلافا للمجد لان خلافه انما هو فيه أما اذا لم يتم
 فلا يحل الفطر اتفاقا اهلبى (قوله لـ كن الخ) استدراك على حكاية الخلاف (قوله ان غيم هلال الفطر
 حل اتفاقا) هو الذي ارتضاه في نور الابصار وحزبه في امداد الفتاح ونقل عن الحلواني أن خلاف محمد فيما اذا
 لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فعند هـ لا يفارون وعند محمد يفطرون اهلبى (قوله وفي الزيلعي الخ)
 لا يخرج ما في الزيلعي من كلام الذخيرة اهلبى وفيه أن الزيلعي لم يتعرض لذكر الاتفاق ولا عدمه (قوله وفيه)
 بالرفع عطف على هلال (قوله كالفطر) فلا بد من رجلين أو رجل واحد في الغيم ومن جمع عظيم في الصوم اه
 اهلبى ويأتى ما صححه صاحب البحر من قبول العدلين في الصوم وانما كان كالفطر لانه تعلق نفع المبيد وهو
 التوسع بطوم الاضاحى كما ذكره المصنف (قوله على المذهب) وروى عن الامام رضى الله تعالى عنه أنه كهل
 رمضان وصحها في الضفة اهلبى من امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعنى سواء كان في الصوم أو في الفطر وسواء كان
 قدام الشمس أو خلفها وسواء رأوه قبل الزوال أو بعده اهلبى (قوله على المذهب) وقال أبو يوسف ان رؤى
 قبل الزوال ملزمة حتى لو كان هلال فطر أفطروا وان كان هلال رمضان صاموا الا ان الشئ يأخذكم ما قرب منه
 فالهلال اذا رآوه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان رآوه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية وعن الامام
 رضى الله تعالى عنه ان رآوه أمام الشمس فهو لليلة الماضية وان رآوه خلفها فهو لليلة المستقبلية وتفسير الاحام

ومصح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان جاء من
 خارج البلد أو كان على مكان مرتفع
 واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات
 رمضان والعبد أن يدعى وكالة متعلقة
 بدخوله قبض دين على الحاضر فيقر الدين
 والوكالة ويذكر الدخول فيشهد الشهود
 برؤية الهلال فيقضى عليه به وينت دخول
 الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا
 أنه شهد عند قاضي مصر كذا) القاضي
 برؤية الهلال في ليلة كذا (وقضى) القاضي
 به ووجد استجماع (شرايط الدعوى
 قضى) أى جاز لهذا (القاضي) أن يحكم
 (بشهادتهما) لأن قضاء القاضي جهة وقلة
 شهدوا به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية
 نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى
 زعمهم على الصحيح من المذهب يجنبى وغيره
 (وبعد صوم ثلاثين يوما) عدلين حل
 (الفطر) الباء متعلقة بصوم وبعد متعلقة
 بحل لوجود نصاب النماء (و) لو صاموا
 (بقول عدل) حيث يجوز وغيم هلال الفطر
 (لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا
 ذكره المصنف لكن نقل ابن السكيت عن
 الذخيرة أنه ان غيم هلال الفطر حل اتفاقا وفي
 الزيلعي الاشبه ان غيم حل والا لا (و) هلال
 (الاخيه) وبقية الانهر التسعة (كالفطر)
 على المذهب ورويت بالنهار لليلة الاثنية
 مطلقا على المذهب ذكره الحدادى

أن يكون إلى المشرق والخلق إلى المغرب لأن مير السبابة إلى المشرق فالقمر إذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق حلي عن الفهستاني (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع بحر من ضياء العلوم (قوله ورويته نهارا) بالرفع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبار رؤيته نهارا قبل الزوال وبعدم عدم اعتباره من الدليل الماضية بل يكون للدلالة الآتية والقصد به الرد على أبي يوسف في قوله السابق وهذه الجمل سقفت من بعض النسخ وهو الظاهر لتقدم هذا الحكم في قوله ورويته نهارا بالدلالة الآتية مطلقا على المذهب حلي بزيادة (قوله على ظاهر المذهب) وقيل بتبرأت انفصال الهلال من شعاع الشمس بخلاف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذلك طلوع الفجر وغروب الشمس بل كل ما تروى الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لا تحريز وغروب بعض ونصف ليل لا تحريز وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة عيني وأطلق المصنف فعمل ما اذا كان بينه ما تفاوت بحيث يختلف المطالع أو لا بحر وفصل بعض بالتفاوت وعدمه وحدت التفاوت شهر فصاعدا اعتبار بقصة سليمان عليه الصلاة والسلام فانه قد اتفق كل غنود وواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهم ماسيرة شهر فاستثنى والغد والسب من أول النهار الى الزوال والروح السب من الزوال الى الغروب أبو السعود (تنبيه) الذي مشى عليه المصنف هنا موافق للمشي عليه في الصلاة من تصحيح وجوب الوتر والعشاء على من لم يجد وقتها وأما على قياس من اعتبر باختلاف المطالع عدم وجوبها (قوله قبلزم) ضميره يعود الى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مفعوله (قوله اذا ثبت عندهم) أي عند أهل المشرق والمراد عندهم تأخر صومه (قوله بطريق موجب) كان يحمل اثبات الشهادة أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما اذا أخبر أن أهل بلدة كذا أنه لا حكاية له حلي فلا يباح اهم به فطر انقد ولا تزلزلا ويصح هذه الدلالة بحر (قوله كما مر) أي عند قوله شهد أنه شهد حلي (قوله قال الزياهي الخ) مقابل ظاهر الرواية وعلمته ما سبق من أن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار (قوله أحوط) أي لاهوم الخطأ في قوله صلى الله عليه وسلم صوم والروية معلقا بطلق الروية وهي حاصلة بروية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطا حلي (قوله يكره) ظاهر الدلالة أنها تنزيهية وظاهره ولو بوجه مد دلالة من لم يره

• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

لما فرغ من بيان الصوم شرعا في العوارض الطارئة عليه نهر (قوله الفساد الخ) فهم ما أخرجهما عما هو المطلوب منها وفيه بالعبادات لا اختلافهما في المعاملات فان لم يترتب أثرهما له علمها بعدم الملك بالقبض فهو البطلان وان ترتب فان كان مطلوب التفاضل شرعا فهو الفساد والافه والجمعة حلي بقليل زيادة (قوله اذا أكل الخ) الدليل على عدم فطره بهذه الاشياء ما أخرجه الحكم من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اه وهو عام في الأكل والشرب والجماع نهر (قوله في الفرض) ولو قضا أو كفارة نهر (قوله قبل النية أو بعدها) نقله في النهر عن القنية أيضا قال أبو السعود وفيه نظر لأن كلام المصنف ليس بمطلق انتهى به بقوله فان أكل الصائم واسم الصائم حقيقة في المتلبس بالفضل ومن هنا جزم في الشرعية لآلية عن القدوري بأنه اذا أكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه اه وقد تقدم عن الهندية أن شرط صحة النية قبل الضميمة أن لا يأكل ولا يشرب قبلها والاكل ناسيا قبل النية في النفل غير ظاهر والذي يقتضيه النظر التعويل على ما في الهندية والشرعية لآلية وانفراد القنية بحكم مخالف لا يعتبر (قوله على الصحيح) وقال أبو يوسف انه يفسد الصوم بطلق قبض وقال مالك مفسد لفرض لا للنفل حلي عن الفهستاني (قوله فلم يترك) بل استقر ثم ذكر فقد أفطر عند الامام والثاني وهو الصحيح لما أنه أخبر بان الأكل حرام وشرب الواحد جهة في البيانات نهر ومحل اذا سمع ولم يقع في قلبه صدق اخباره أما اذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم تفاخس الحثاية بعدم التذكر ويحزر (قوله ويذكره) أي لا وما كما قاله الولوالجي ويكره فخره ان لم يذكره قال الحلي ومثله النائم عن الوقت لكن النامي أو اللتائم غير قادر فقط الاثم عنه ما وجب على من لم يعلم حاله ما تذكر النامي وابقاظ النائم الا في حق الضعيف من جهة اه أتم من علم حاله ما بضعف المريض أو بآذله النائم الصلاة فلا وجوب عليه (قوله والا لا) أي لا يمكن

(واختلاف المطالع) ورويته نهارا قبل الزوال وبعدم (غير معتبر على) ظاهر (المذهب) وعليه أكد المشايخ وعليه الفتوى بحر عن الخلاصة (فيلزم أهل المشرق بروية أهل المغرب) اذا ثبت عندهم روية أو لا يكون بطريق موجب كما مر ظل الزياهي الاشبه أنه يغتبر لكن قال الكمال لاخذ بظاهر الرواية أحوط • فرع • اذا رأى الهلال بكره أن يشربوا السبه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة البرازية • (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

الفساد والبطلان في العبادات سمان (اذا) • (ناسيا) في الفرض والنفل قبل النية أو بعدها على الصحيح بحر عن القنية الآن • ذكره لم يذكره لو قويا والا لا

والتي تصب فيه في فتح القدر لان المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك
فيما يجري بنفسه مع الريق الى الجوف لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطرب فيه غير ولو ابتلع حبة عنب بعد
مضغها قضى وكفروا بان ابلعها من غير مضغها ان لم يكن معها ما يستدعيها من بقية العنقود فعليه القضاء
في الكفارة بالاتفاق والافلا كفارة في الصحيح بجر (قوله افطر) أي ولا كفارة فيه كما يأتي للمصنف (قوله كما
سجي) قبيل قوله وكرهه ذوق شئ حلي (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) كذا ذكره المصنف في شرحه ولم أظفر به
في عبارة صاحب الجرح ولا التهر ولا الهندية وبيت الوهبانية مع شرح الشربلا الى دم السن فالغلوب غير مضطرب
وغالب ريق والمساوي مضطرب صورته اذا خرج دم من أسنان المصنف ودخل حلقه فان كانت الغلبة
للبصاق لا يضره اذ لم يجد طعم الدم وان ساوى أو غلب الدم بطل صومه بابتلاعه وعليه القضاء دون الكفارة
ا ه فان كان المراد أنه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخص الدم وان كان المراد أنه وصل الى جوفه
فهو عين ما بعده ا فالاولى الاقتصاد عليها (قوله فسد) هو الذي عليه المشايخ وفي السراج عن الوجيز
لو كان الدم غالباً لا يفطر وهو الصحيح الحاقه بما بين الأسنان بجماع عدم الاحتراز عنه غير فقد اختلف
الترجيح ويعلم حكم المساوي بما ذكره بالاولى (قوله وسجي) أي قبيل قوله وكرهه ذوق شئ حلي (قوله وان بقي
أو طعن برح في جوفه) في المنع تقديم هذه الجملة على قوله وأبتلع ما يبر أسنانه حلي (قوله وان بقي
في جوفه) أي بقي الزج كما صرح به القهستاني حيث قال وانما شرط كونه مافيه صلاح البدن احترازاً عما اذا
طعن برح فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه ا حلي (قوله كالوالقي) مبيح للمجهول يدل عليه تعليل
الجرح مثله الرخ بقوله لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه مافيه صلاحه ا حلي وعلى هذا فالجواب رفع حجر
على أنه نائب فاعل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد) فيه نظر فانه لا فرق بين نصل
السهم وزج الرخ وقد تقدم أن بقاء زج الرخ غير مفسد فيجب أن يكون نصل السهم كذلك وصرح في التبيين
بأن كلا منهما مفسد وصرح القهستاني بأن دخول الحجر في الجائفة مفسد فيكون في كل من زج الرخ
وحجر الجائفة قولان الصحيح منهما عدم الفساد ولم يحكم في نصل السهم خلافاً فيما رأيت بل أطلقوا القول
بالفساد وعبارة التهر تبيد عدم الخلاف أيضاً حيث قال وان بقي النصل في جوفه فسد واختلفوا فيما لو بقي
الرخ والصحيح أنه لا يفسد ا فراجع حلي (قوله وان غيبه) بحيث لا يبقى منه شئ خارج (قوله وكذا لو ابتلع
خشبة) أي فانه على هذا التفصيل (قوله ومفاده) أي هذا الفرع ووجه الافادة أنهم حكموا فيه بعدم الفساد
عند عدم انفصال شئ وماذا الا اهدم الاحتراز وحكموا بالفساد عند انفصال شئ لوجود الاستقرار (قوله
أي دبره) فالصحيح راجع الى المقعدة السابقة في كلام المصنف بتأويل الدبر فصيح تدكيره (قوله أو فرجها)
الاقعد في التعبير وكذا لو ادخلت اصبعها اليابسة فرجها فان ظاهر كلامه يقتضي أن الذي أدخل في فرجها
الرجل والحكم واحد (قوله ولو مبتله) بدهن أو ماء بجر (قوله فسد) لوصول الماء أو الدهن بجر ومثله اذا كان
ذاكر الموم والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهدي (قوله حتى بلغ موضع الحقة) وهو الموضع الذي منه
ينصب دوائها الى الامعاء وهو مرتفع عن حلقة الدبر (قوله وهذا) أي بلغ موضع الحقة (قوله فيورث داء
عظيماً) أشار به الى أنه لا ينبغي فعله (قوله ناسيا) مرتبط بالجماع وقوله في الحال مرتبط بنزع (قوله عند ذكره)
أي عند تذكرانه صائم (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أي نزع عنده (قوله ولو مكث) محترز قوله في الحال عند
ذكره (قوله حتى أمي) ليس شرطاً في افساد الصوم حلي عن امداد الفتاح (قوله وان حرّك نفسه) ظاهره
وان لم يتزل وهو ظاهر ما في الهندية ونصها وان بقي أي لم ينزع فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا
في البدائع فانه محمول على ما اذا حرّك نفسه وما في الصحيح يدل على الانزال فانه قال ولو بدأ بالجماع ناسياً فتذكر
ان نزع من ساعته لم يفطر وان دام على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء ثم قبل لا كفارة عليه وقيل هذا اذ لم يحرّك
نفسه بعد التذكر حتى أنزل فان حرّك نفسه بعد هذا فعليه الكفارة ا ه فان قوله فان حرّك نفسه أي مع
الانزال ليوافق ما قبله (قوله كالنزع ثم أوج) لانه ابتداء فعل وظاهره وان لم يتزل (قوله أو رمى اللقمة
من فيه) أي بعد سبق أكل ناسياً والافلا دخال في القم لا يضر (قوله وبعده لا) أي لقذارته وقد عك ما قاله
المكالم من التحقيق (قوله ولم يتزل) أما اذا أنزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله يعني في غير

أفطر كما سجي (أو نزع الدم من بين أسنانه
ودخل حلقه) يعني ولم يصل الى جوفه ا مالو
وصل فان غلب الدم أو نسا وبافسدوا الا لا
اذا وجد طعمه برازية واستحسنه المصنف
وهو ما عليه الاكثر وسجي (أو طعن برح
فوصل الى جوفه) وان بقي في جوفه كالو
ألقى حجر في الجائفة أو غلب السهم من الجانب
الاخر ولو بقي النصل في جوفه فسد (أو
أدخل عوداً) أو نحوه (في مقعده وطره
خارج) وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة
أو خيطاً ولو فيه لقمة مربوطة الا أن يتفصل
منه شئ ومفاده أن استقرار الدخول الى
الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل اصبعه
اليابسة فيه) أي دبره أو فرجها ولو مبتله
فسد ولو ادخلت فطنة ان غابت فسد وان
بقي طرفة في فرجها الخ خارج لا ولو بالغ في
الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقة فسد وهذا
قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيماً (أو نزع
الجماع) حال كونه ناسياً في الحال عند
ذكره (وكذا عند طلوع الفجر وان أمي بعد
النزع لانه كالأكل ولو مكث حتى أمي
ولم يحرّك نفسه فقط وان حرّك نفسه قضى
وكفر كما لو نزع ثم أوج (أو رمى اللقمة
من فيه) عند ذكره أو طلوع الفجر ولو
ابتلهها ان قبل اخراجها كفر وبعده
لا (أو جامع فبادون الفرج ولم يتزل) يعني في
غير السيلين كسيرة وغند

السيطين) فقول المصنف فيما دون الفرج غير مستقيم لانه يم" البرد يقتضي انه لا يفسد الصوم بالاحتجاج
فيه مع أن حكمه حكم الفرج (قوله وكذا الاستثناء بالكف) التشبيه في عدم الفساد ومحل ذلك اذا لم ينزل
أما اذا نزل فعليه القضاء على قول العامة وهو المختار هندية كما اذا عالجته زوجته يدها حتى أنزل (قوله
نا كج الكف مضمون) أي مطرود عن منازل البرار وأما الحديث لعنه على الصوم ولعن المعين لا يجوز
وورد أن الكف نجى يوم القيامة حبل وأمه يخلق خلق من ذلك الماء لا رأس له بطالب فاعل ذلك باتمام خلقه
تعذيبه (قوله ولو خاف الزنا) مثله الواطول يجمد من يحمل له وطؤه (قوله برجي أن لا وبال عليه) فالكره
اذا كان لقضاء الشهوة لا لتسكينها هتاف (قوله من غير أنزال) أما اذا نزل فعليه القضاء دون الكفارة
هندية (قوله فأنزل) فلا يفسد صومه اجماعا (قوله في احليله) هو مجرى البول من الذر مخ وبطلق على
مخرج اللبن من الثدي كما في البحر (قوله وان وصل الى المثانة) عندهما لانه ليس بين المثانة والجوف منفذ
ووصول البول من المعدة الى المثانة بالترشح وقال أبو يوسف يفطر لوجود المنفذ بينهما (قوله وأما في قبلها) أي
وأما الاقطار في قبلها ففسد اجماعا على الصحيح بمرحمن غاية البيان (قوله من الغيبة) هي ذكر أخك بما يكره
قال صلى الله عليه وسلم أنذرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر أخك بما يكره قبل أن كان
في أخى ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل أن من تكلم
خلف انسان مستورا بما يفهمه لو سمع ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بهتان وأما المتجاهر
فلا غيبة له أه أبو السعود عن العلامة نوح وقوله خلف انسان ليس قبيحا بل الامر كذلك ان كان حاضرا وقوله
وأما المتجاهر فلا غيبة له مقيد بأن يذكر ما تجاهر به لا ما ستره وأن لا يقصده التشفي وانما يقصده نصيح المسلمين
(قوله فدخل حلقه) ولعل على تعمد منه لانه بمنزلة الريق الآن يجعله على كفه ثم يبتلعه فيكون عليه القضاء
ولو به علة يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في الهندية (قوله وان نزل رأسه) انه
لانه كابتلال الشفتين بالبراق (قوله كما لو تربطت شفتاه) وكما لو جمع الريق قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه في أصح
الوجهين مخ (قوله ونحوه) كعادة ذكر (قوله فاستنشقه) الاولى جذب به لان الاستنشاق يكون بالأنف وفي نسخ
فاستشفه بناء مشناه فوق وفاء أي جذبه بشفتيه وهو ظاهر (قوله ولو عدا) يرجع الى الثلاث مسائل (قوله
خلافا لشافعي) فانه يقول بفساد الصوم بابتلاع النخامة (قوله فينبغي الاحتياط) بعدم ابتلاع النخامة حتى
لا يفسد صومه على قول مجتهد مخ (قوله وان كره) أي الاعداد كما يأتي (قوله لم يفطر) يروي بالتشديد والتخفيف
فعلى الاول يكون مسندا الى الكل وما يضا فيه وعلى الثاني يكون مسندا الى الصائم أبو السعود (قوله وان بقي
فيه) أي في اللب (قوله عقد البراق) أي البراق الذي كالعقد (قوله الا أن يكون مصبوغا الخ) قال في الهندية
صائم على الابرسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حرته واختلط بالريق فصار الريق أصفر أو
أخضر أو أحمر فابتلعه وهوذا كرسومه فسد صومه خلاصة (قوله وتعلمه ابن السخنة) مغيرا لنظم الوهبانية وهو

وقائل خيط بالذي بل ريقه * اذا عاد لم يفطر وقيل يفطر

(قوله مكرز) مبتدأ وقوله بالريق متعلق بيل وقوله بادخاله متعلق بخبر المبتدأ الذي هو قوله لا يضر روجه
انه بمنزلة الريق على فم اذا لم ينقطع كما في شرح الشرنبلالي (قوله وعن بعضهم) هو الزند وبسقي (قوله بعدذا)
أي بعد تركه (قوله بضر) أي الصوم وبفسده لان اخراجه بمنزلة انقطاع البراق المتدلى كذا في شرح
الشرنبلالي (قوله كصبغ) أي كما بضر ابتلاع الصبغ وهذا الاختلاف فيه (قوله لونه) أي الصبغ فيه أي الريق
وهو متعلق بيبطهر (قوله كان تغمض) أو استنشق كما في الهندية (قوله فسبقه الماء) أي وهوذا كرسومه فيفسد
صومه وعليه القضاء وان لم يكن هذا كرسومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد هندية والخطي هو اذا كر
لصوم غير فاسد القطر غير (قوله أو شرب نائما) ليس هو كائنا في لان النائم أو ذاهب العقل اذا أصبح لا توكل
ذبيته وتوكل ذبيته ناسي التسمية بضر (قوله أو تسهر) مكرز مع ما يأتي في المصنف مفصلا (قوله وأجامع على
ظن الخ) مثله الجدماع خطابا بانشرها مباشرة فاحشة فتوارت حشفته ومن صور الخطا اذا أكل يوم الشك
نظهر أنه من رمضان كذا في النهر وقوله على ظن يرجع الى المستثنين (قوله أو أوجر) أي صب في حلقه شيء
وانما اتى به لاجل قوله أو نائما والافلوا كره على أن يشرب بنفسه فشرب كان الحكم كذلك كما يدل عليه اطلاعه

وكذا الاستثناء بالكف وان كرهه صغرا الحديث
نا كج الكف مضمون ولو خاف الزنا برجي
أن لا وبال عليه (أو أدخل في بهجة) أو مينة
(من غير أنزال) أو مس فرج بهجة أو قبلها
فأنزل (أو أقطر في احليله) ماء أو دهاوان
وصل الى المثانة على المذهب (أو أصبح جنباً)
تفسد اجماعا لانه كالحقنة (أو اغتصاب) من الغيبة
وان بقي كل اليوم (أو اغتصاب) من الغيبة
(أو أدخل أنفه) فاستنشقه فدخل حلقه
وان نزل رأسه أنفه كما لو تربطت شفتاه بالبراق
هند الكلام ونحوه فابتلعه أو سال ريقه الى
ذقته كالخيط ولم ينقطع فاستنشقه (ولو عدا)
خلافا لشافعي في القادر على مج النخامة
فينبغي الاحتياط (أو ذاق شيأ بفيه) وان كره
(لم يفطر) جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط
ببراقه من اراد ان يقي فيه عقد البراق الآن
يكون مصبوغا وطر لونه في ريقه وابتلعه
ذا كرسومه ابن السخنة فقال
مكرز بل الخيط بالريق فانلا
بادخاله في فيه لا يضر
وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعدذا
يضر كصبغ لونه فيه يظهر
بضر كصبغ فسبقه الماء
(وان أقطر خطا) كان تغمض فسبقه الماء
أو شرب نائما أو تسهر أو جامع على ظن عدم
العجز (أو أوجر) مكرها (أو نائما)

قال أبو جعفرنا كما كان أولى (قوله فالمراد رفع الاثم) وهو الحكم الاخرى لا الدنياوى ايصا وهو المصادق
 لانه من باب المقتضى ولا عموم له (قوله جائزة) أى عقلا وان لم تقع لورود النص بعدم المزاخذة فيه (قوله أو أكل
 ناسيا) انما سقطت الكفارة لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظر وهو الاكل عمد لان الاكل مضاد للصوم ساهيا
 او عامدا فأورث شبهة مخ والشرب مثل الاكل (قوله أو احتمل) وجه التهمة فيه أنه شبه الجاع في قضاء الشهوة
 مخ وكذا يقال فيما بعده (قوله أو ذرعه النسيء) أى خرج غير صومه ووجه التهمة أن النسيء والاستقاء متشابهان
 لان مخرجهما من الفم مخ (قوله فظن أنه أفطر) أى وفد صومه وإذا أمسك لا يحسب له (قوله فأكل عدا)
 أى تناول فطرا (قوله لا شبهة) على لكل ما قبله وقد بيناها (قوله ولو علم عدم فطره) أى بهذه الاشياء (قوله
 لزمته الكفارة) لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف مخ (قوله الا في مسئلة المتن) وهى الاكل
 ومثلهما الجماع والشرب لان عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافى الزيلعي
 والهادية وغيرهما حلى (قوله مطلقا) أى سواء لم يفطر بان بلغه حديث عدم الفطر فيها أم لا مخ (قوله
 لشبهة خلاف مالك) فانه يقول بفساد الصوم اذا اكل أو شرب أو جامع ناسيا فتدبر الكفارة لما فيه من معنى
 العقوبة بهذه الشبهة (قوله خلافا لهما) فجعل المسئلة المصنف كغيرها (قوله فقيدها الظن) أى في قول المصنف
 فظن وهو جواب عن سؤال حاصله اذا تعدد الفطر بعد الاكل ونحوه ناسيا لا يكثر مطلقا ظن الفطر أولا فلا وجه
 لتقييد المصنف بقوله فظن أن أفطر وحاصل الجواب أنه انما ذكره لانه متفق عليه بين الامام وصاحبيه (قوله
 أو احتمل أو استعط) لرواية فيها ما بالبناء للفاعل من حق المريض داواه بالحقنة أو عالج بهار صب السعوط
 أى الدواء في الانف وبنائها لهما لا يفعل غير جائز نهر ولو استعط لا يخرج نهار الا يفطر (قوله أو أفطر) في المغرب
 فطر الماء صبه تقطير أو قطره مثله قطرا أو قطره لغة انتهى وهو مبنى للفاعل ليس في الافعال قبله وانصب دهننا (قوله
 دهننا) انما ذكر الدهن لانه لا خلاف في الافطاريه وأما الماء فاختار الهداية وشروحه والولوالجلى عدم
 الافطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل فاضى خان بين الادخال قصد افطاريه الصوم والدخول فلم يفسد
 قال في البحر وبهذا لم يحكم الغسل وهو صائم اذا أدخل الماء في أذنه وقدم (قوله أو داوى الخ) أطلق في الدواء
 فشمل الرطب واليابس لان العبرة للوصول لا لكونه رطبا أو يابسا وانما شرط القدورى الرطب لان الرطب
 هو الذى يصل الى الجوف عادة حتى لو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم أن اليابس وصل فسد بجرع عن العناية
 (قوله جائزة) أى جراحة في بطنه نهر (قوله أو آتمة) بالمذموم الجراحة في الرأس من أتمته بالعصا ضربت
 أتم رأسه وهى الجلدة التى هى مجمع الرأس وقيل للشجة آتمة على معنى ذات أم كعيشة راضية نهر (قوله فوصل
 الدواء حقيقة) أما اذا شك في الوصول وعدمه فان كان الدواء رطبا فعند الامام يفطر للوصول عادة وقالوا
 لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك بخلاف ما اذا كان الدواء يابسا فلا يفطر اتفاقا فتح (قوله الى جوفه ودماغه) لف
 بنشر مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المدة منفذا أصلا اذا وصل الى جوف الرأس
 يصل الى جوف البطن اه (قوله ونحوها) كالحديد فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه
 وهو ايصال ما فيه نفع البدن الى الجوف فقصرت الجناية وهى لا تجب الا بكالها وكذا ما لا يتغذى به ولا
 يتداوى كالجرب والتراب والدقيق على الاصح والارز والجبن والمخ اذا اعتاد أكله وحده والنواة والقطن
 والكاغد والسفرجل اذا لم يدرك ولم يطبخ ولا تجب في ابتلاع الجوزة الرطبة وتجب لو مضغها أو وضع اليابسة
 والرمان والبيضة كالجوزة ويابس اللوز والبندق والف تحق ان ابتلعه لا تجب وان مضغه وجبت كما تجب في ابتلاع
 اللوزة الرطبة وفي ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة الصغيرة والهيلج روى عن محمد وجوب الكفارة وتجب باكل
 اللحم النسيء وان كان ميتة متنا لا تجب أن تدود وتجب باكل النسم والحنطة وقضه الا ان مضغه فجبه للتلاشى
 وتجب باكل الشعير اذا كان مقليا وبالطين الارمنى وبغيره على من يعتاد أكله كالمسعى بالطفل لاعلى من لم يعتده
 ولا باكل الدم وان أكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه الكفارة وان كان مما لا يؤكل كورق
 الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة ولو أكل قشر البطيخ ان كان يابسا وكان بهال يتقذر منه فلا كفارة وان
 كان طريا لا يتقذر منه فعليه الكفارة وان أكل كافورا أو مسكاً أو زعفرانا فعليه الكفارة بحر (قوله أو يدق) تقذره
 الاستقذار بسبب الاعاقة فإلهم واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذر (قوله ومستقذر) أى ما بعد الطبع

وأما حديث رفع عن أمى الخلفاء فالمراد رفع
 الاثم في التحرير المؤخذة بالخلفاء جائزة عندنا
 خلافا للمثلية (أو أسكل) أو جامع (ناسيا)
 أو أحل أو أنزل بظن أو ذرعه النسيء (قطن
 أنه أفطر فأكل عدا) للشبهة ولو علم عدم فطره
 لزمته الكفارة الا في مسئلة خلاف مالك خلافا
 لمطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا
 لهما كما في الجمع وشروحه فقيدها ظن انما
 هو لبان الاتفاق (أو احتمل أو استعط) في
 أنه شيار أو قطر في أذنه دهننا أو داوى جائنة
 أو آتمة) فوصل الدواء حقيقة الى جوفه
 ودماغه (أو ابتلع حصاة) ونحوها مما لا
 ياكله الانسان أو يعافه أو يستقذر وتظلمه
 ابن النخعي فقال

مستقذرا (قوله مع غيره أكل مثلنا) كالتين وبعض الصور التي قد ناهى (قوله في) الفاء زائدة والجار والمجرور
 منه لقان بقوله يجبر والتكثير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذرو وجازا لا بداهة
 مع أنه نكرة انصد التعميم ويجبر مرادف ليلقي أي لا تجب فيه كفارة (قوله أول يوم في رمضان) أي في أيامه
 وقد نوى أول ليلة منه صومه وأما إذا لم ينو أوله أيضا فعدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله شبهة خلاف
 زفر) فإن النية عند زفر لا تسترط في رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كما نقله القسطلاني عنهم
 فيكون ما أضافه إليه أنه لا تأثير لكونه صائما عنده في إسقاط الكفارة عند نابل العلة أن الكفارة لا تجب
 إلا على شخص أفطر بعد أن كان صائما وهذا لم يوجد الصيام من أصله ويدل على ذلك دليل إيراد الفتح بقوله
 لفقد شرط العمة اه وهو حسن (قوله قبل الزوال) تنافي بالنية وهو يفيد أنه لو نوى بعد الضحوة أو فيها قبل
 الزوال صح وليس كذلك فالأولى كما قاله الحلبي أن يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله شبهة خلاف
 الشافعي) فإن الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بطلان النية اه حلي فلم يكن صائما عنده فتعاطيه المفطر
 لا يوجب كفارة لأنه لا يتحقق إلا بعد تحققه (قوله ومفساده) نقله في البحر عن الظهيرية بالنظر ينبغي أن لا يلزمه
 الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا من أن نية مخالفة فيما يظهر (قوله بنفسه) بأن رفع وجهه فدخل وإن كان
 بأذنه ثبت القضاء والكفارة وكذا الوتناب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصبت من ميزاب يفسد صومه
 هو الصحيح هندية (قوله عنه) أفرد لأن العطف بأو (قوله بخلاف نحو الغبار) قال في الهندية ولو دخل حلقه
 غبار الطاحونة أو طعم الأدوية أو غبار العدم وأشباهاه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بخواطر
 الدواب وأشباها ذلك لم يفطر اه (قوله والقطرتين) لفظ نحو موطأ عليه ونحوهما الثلاث كما يأتي (قوله في جميعه)
 بهما خرج القطرة والقطرتان فإنه وإن وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع الفم أفاده في النهر (قوله واجتمع شيء
 كثير) كاربعة قطرات فاكثروا الظاهر أن الثلاث لا تعطى هذا الحكم كما تدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجملة
 لازمة لما قبلها لأنه لا يجدها الملوحة في جميع الفم إلا إذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارتها كما في الهندية
 الدموع إذا دخلت فم الصائم أن كل قليلا كالفطرة أو القطرتين أو نحوهما لا يفسد صومه وإن كان كثيرا حتى وجد
 ملوحتة في جميعه واجتمع شيء كثير فابتلعه يفسد صومه وكذا لو عرق الوجه إذا دخل فم الصائم اه (قوله
 أو وطئ امرأة الخ) انما تجب الكفارة فيه وفيما بعده لأنه ما يستعصى عاده كما في النهر (قوله لا تستهي)
 ظاهرا إطلاقه وإن لم تصر مضاة بالوطئ (قوله أو أخذ الخ) انما تجب لانعدام الجماع بصورة وفسد صومه
 لوجوده معنى بحر (قوله ولو قبله فاحشة) أي بتلك المبالغة إشارة إلى أن مجزها بدون انزال لا يوجب القضاء
 وقوله ولو بجائز الأولى المبالغة بعدم الحائل لأنه الذي يتوهم فيه القضاء بدون انزال (قوله أو يصح) بفتح الميم
 (قوله أو استقى الخ) الأولى أن يقول أو عبت بذكره أو بأشهر مباشرة فاحشة لأن الانزال ذكر بعد الان لا يجعل
 السمين والسما للطلب (قوله قيد للكل) من قوله أو وطئ امرأة مبيته (قوله كما تر) أي في أول هذا الباب اه حلي
 (قوله غير صوم رمضان) بنصب غير صفة لحدوف أي صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاء وليس المراد غير
 الصوم ولو من صلاة وحج فإنه لا يتوهم فيه كفارة والقربة على هذا التقدير أن الكلام في الصوم أفاده الحلبي
 (قوله لا اختصاصها) أي الكفارة به تلك رمضان لأنه لا يجوز أخلاؤه من الصوم بخلاف غيره من (قوله بأن
 أصبحت صائما فحنت) جواب عن سؤال حاصله أن الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل
 الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أعني النية وهي قد وجدت وصورتها ما ذكره الشارح
 قال الحلبي وهذا التصور غير لازم بل الحكم كذلك فيما إذا نوت فحنت بالليل فجاءه نهارا كما في النهر وفيما إذا
 نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت فجاءه اه (قوله أي الوقت) أشار به إلى أن مراد المصنف باليوم القطعة
 من الزمن الصادقة ببعض الليل وبعض النهار (قوله اف ونشر) أي مرتب (قوله ويكنى الشك في الأول) أي
 في إسقاط الكفارة في التمسك لأن الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في إمداد الفتاح فكان على المتن أن يعبر
 هنا بالشك كما عبر به في نور الإيضاح حيث قال أو تسمر أو جامع شاك في طالع الفجر وهو طالع ثمرة قول أرظن
 القروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا الشك كما زعم في البحر لعدم محضه في الشك الثاني فإنه لا يكتفى فيه
 الشك والصواب إبقاء الظن على بابه غاية الأمر أن يكون المتن ساكنا عن الشك ولا ضير فيه حلي (قوله دون

ومستقذرا مع غيره ما كحل ثلثا
 في أكله التكفير يلغى ويجبر
 (أول يوم في رمضان كله صوما ولا فطرا) مع
 الامسالة شبهة خلاف زفر (أو أصبح غيرناو
 للصوم فاكل عمدا) ولو بعد النية قبل الزوال
 شبهة خلاف الشافعي ومفاده أن الصوم
 بطلان النية كذلك (أو دخل حلقه مطرا أو
 بطلان النية كذلك) لا يمكن التحرز عنه بضمه
 (يلج) بنفسه لا يمكن التحرز عنه بضمه
 بخلاف نحو الغبار والقطرتين من دمعه
 أو عرقه وأما في الاسترقان وجد الملوحة في
 جميعه واجتمع شيء كثير (أو صغيرة
 والاخلاصة) (أو وطئ امرأة مبيته) أو صغيرة
 لا تستهي نهر (أو بهيمة أرغذ أو بطن أو قبله)
 ولو قبله فاحشة بأن يدغ أو يعض شفتيها
 (أو أس) ولو بجائز لا يمنع الحرارة أو استقى
 بكفه أو مباشرة فاحشة ولو بين المرأتين
 (أو أنزل) قيد للكل حتى لو لم ينزل لم يفطر كما
 مر (أو أفسد غيرة صوم رمضان أداء)
 لا اختصاصها به تلك رمضان (أو وطئت نائمة
 أو مجبونة) بأن أصبحت صائما فحنت رأو
 تسمر أو أفطر بظن اليوم أي الوقت الذي
 أكل فيه (لبلاو) الحال أن الفجر طالع
 والشمس لم تغرب (ف ونشر) ويكنى الشك
 في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما

الثاني وهو الفطور فإنه لا يكتفى فيه الشك في إسقاط الكدارة بل لا بد من ظن الغروب لأن الأصل بقاء النهار حالي
 عن الامداد (قوله لم يقض) أي في المسئلة كما صرح به الزياي ولم يحك فيه خلافاً ومثله في البحر فقول الشارح
 في ظاهر الرواية وهم سري اليه من مسئلة ذكرها الزياي وصاحب البحر وهي ما إذا غلب على ظنه طلوع الفجر
 فاكل ثم لم يتبين شيء فإنه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل بقضي احتياطاً وسند ذكرها في الاقسام اهـ حلي (قوله
 تنفزع الى ستة وثلاثين) تبع فيه صاحب النهر وذلك لأنه أما أن يغلب على ظنه أو يظن أو يدرك وكل من الثلاثة
 أما أن يكون في وجود المذبح أو قيام المحترم فهي ستة وكل منها على ثلاثة أما أن يتبين صحة ما بدله أو بطلانه أو لم
 يتبين شيء وكل من الثمانية عشر أما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فهي ستة وثلاثون وفيه نظر لأنه فرق
 في التقسيم الأول بين الظن وغلبة ولا فائدة لهذا التفريق لا اتحادهما كما وان اختلفا مفهوماً فإن مجرد ترجيح
 أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فإن زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمى غلبة الظن وأكبر الرأي
 فلذا جعل صاحب البحر المورداً بعشرين وأيضاً يرد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من أن جعل
 الشك تارة في وجود المذبح وتارة في قيام المحترم لا وجه له لعدم ترجيح أحد الطرفين فيه ذهب في شك في طلوع الفجر
 احتمال وجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء بخلاف الظن فإنه إذا تعلق بوجود الليل لا يكون
 متعلقاً بوجود النهار وبالعكس فالظن في التقسيم كادل عليه من حيث الزياي أن يقال أما أن يظن وجود المذبح
 أو وجود المحرم أو يشك ركل منها أما أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه وفي كل من الستة أما أن يتبين
 وجود المذبح أو وجود المحرم ألا يتبين شيء فهذه ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وذكر
 أحكامها الزياي وهي أن تسهر على ظن بقاء الليل فإن تبين بقاء الليل أو لم يتبين فلا شيء عليه وإن تبين طلوع
 الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع الفجر وإن تسهر على ظن طلوع الفجر فإن تبين طلوع الفجر فعليه
 القضاء فقط وإن لم يتبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل بقضي فقط وإن تبين بقاء الليل فلا شيء عليه
 وهذه تسعة في الابتداء وإن ظن غروب الشمس فإن تبين عدم الغروب فعليه القضاء فقط وإن تبين الغروب
 أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه وإن شك في الغروب فإن لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وإن تبين بقاء
 النهار فعليه القضاء والكفارة وإن تبين الغروب فلا شيء عليه وإن ظن عدم الغروب فإن تبين بقاء النهار أو لم يتبين
 شيء فعليه القضاء والكفارة وإن تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه التسعة التي في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب
 عليه شيء في غير صورتيه القضاء فقط في أربع صور القضاء والكفارة في أربع أحاديث ملخصاً بقليل زيادة
 (قوله كما لو شهد الخ) فإن الكفارة لا تلزمه لعدم جانيته لأنه اعتمد على شهادة الاثبات (قوله لأن شهادة الذي
 الخ) وهي شهادة عدم الطلوع فيجب عليه العمل بشهادة الآخرين حيث خالها صرامة معناه فوجب عليه
 الكفارة وهو على الأولى أيضاً فإن شهادة الاثبات فيها أسقطت عنه الكفارة (قوله لا تعارض شهادة
 الاثبات) لأن البيئات لا لا تثبت لا للثبوت فقبل شهادة المثبت لا الثاني بجر (قوله ما اتنى فيه الكفارة) كالافطار
 بتراب أو مدر (قوله محله ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى) ظاهره أنه بالمرّة الثانية يجب عليه الكفارة ولو
 حصل فاصل بأيام (قوله لا جمل قصد المعصية) وهي الافطار ومعه وهو أنه إذا لم قصد المعصية لا يلزمه التكفير
 (قوله والاخباران) وهو من أكل يظن بقاء الليل فوجد الفجر طالعاً أو من أفطر يظن غروب الشمس فإذا
 هي باقية ولا وجه لتخصيصها بل هذا الحكم يجري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوباً) أخذ من قول محمد
 في المسئلة فليصم بقية يومه كذا استدلل به الصغار قال في المص هو مستقيم على تقدير أن الأمر من الفقيه
 يفيد الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب
 الصلاة أن الأمر من الفقه لا يدل على الوجوب (قوله على الأصح) صححه في عامة المعبرات وصرح به في شرح
 النظم الوهابي وذكر أنه المختار وعن السيد بن نجاش أنه مستحب (قوله لأن الفطر) أي في رمضان والمراد تناول
 صورة الفطر والأصوم فاسد قبل تعاطيه ففطر وهذا أقسام من الشك الأول حذف كبراه ونظمه
 الفطر في رمضان فبيع شرعاً وكل فبيع شرعاً يجب تركه ففطر ومضان يجب تركه شرعاً فقول الشارح وترك الفبيع
 واجب إشارة إلى النتيجة (قوله كسافر أقام) الأصل في هذا أن كل من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها
 آتية يلزمه الصوم لأنه الأصل في قضاء الحق الوقت تشبهاً بالصائمين مخ (قوله وحائض) قال محمد لا يستصن

ولولم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية
 والمسئلة تنفزع الى ستة وثلاثين محلهما
 المطولات (قضي) في الصور كلها (فقط) كما لو
 شهد على الغروب وآخران على عدمه فافطر
 فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر
 قضى وكفر لأن شهادة النقي لا تعارض
 في شهادة الاثبات واعلم أن كل ما اتنى فيه
 الكفارة محله ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد
 أخرى لا جمل قصد المعصية فإن فعله وجبت
 زجره بذلك أفقئ أئمة الامصار وعليه
 الفتوى فتبين هذا حسن خبر (والاخباران
 يمكن بقية يومهما وجوباً على الأصح) لأن
 الفطر فبيع وترك الفبيع شرعاً واجب (كسافر
 أقام وحائض ونفساً طهرتاً ومجنون أفاق
 ومريض صح)

لها الاكل فيكون قبيحا شرعا والقبيح يجب تركه وفي حكمها النفساء (قوله ومفطر) أي غير المصبي والكافر
 لما يأتي (قوله أو خطا) في حكمه من أفطار يوم الشك ثم ظهرت رضايته فانه يجب عليه الامساك فوج أفندي
 (قوله وكلهم) أي اتسع المذكورون بقطع النظر عن زياة السارح (قوله لعدم أهليتهما) بخلاف الحائض
 والنفساء فانهما أهل للوجوب وان لم يكونا أهلا للاداء حلي (قوله وهو السبب في الصوم) بخلاف الصلاة
 فان السبب فيها هو الجزاء المقارن للاداء أو جزاء بعده ببيع الطهارة والقصرة مع (قوله أنكر لوني) أي عن
 أداء رمضان وهو استدراك على عموم قوله الا لاخيرين (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الضحوة الكبرى أي بعد
 الاسلام والبلوغ (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الضحوة الكبرى (قوله صبح عن الفرض) أي لتأهل المسافر
 والمريض أول الوقت للوجوب وللازالة والمنحون متأهل للوجوب عند زوال هذا العارض وفيه تأمل (قوله
 ولوني الحائض والنفساء) أي اللذان طهرتا قبل الضحوة الكبرى الصوم من رمضان (قوله لم يسمع أصلا)
 لا فرضا ولا نفلا (قوله وهو لا يتجزأ) أي الصوم فاذا تحقق المفسد في جزء منه أفسد باقيه (قوله ويؤمر المصبي)
 أي يأمره وليه أو وصيه واطهار منه الوجوب (قوله بالصوم) بل كل ما مور شرعا أي ما عدا الحج والزكاة (قوله
 اذا أطاقه) قد يربا بسبع والمشاهد في صبيان زمانا عدم اطاعتهم الصوم في هذا السن (قوله ويضرب) أي يبد
 لا يجنبه كقيل به في الصلاة وكذلك ينهي عن المنكرات لما انف الخيرة ويترك الشر (قوله المكاف) خرج المصبي
 فانه لا كفارة عليه لعدم خطابه بالصوم ولا بد أن يكون المحل مشتملا على الكمال فلا تجب الكفارة لوجوب
 بهجة أو ميتة ولو أنزل أبو السعود (قوله آدميا) أي طائفة ما غير نفسه أما اذا كان جنبا أو مكرها فعلا أو مفعولا
 أو جامع نفسه فلا كفارة أفاد بعضه أبو السعود ولو أكرهت زوجته في رمضان على الجماع فجامعها مكرها
 فلا صبح أنه لا تجب الكفارة لانه بعد تركه في ذلك وعليه الفتوى ولو حصلت البلوا ميتة بعد ابتداء الفعل
 بالاكراه لا تلزم الكفارة انما حصلت بعد الافطار (قوله مشتملي) أخرج العبيدة التي لا تشتملي عندهما
 خلافا لابي يوسف وقيل لا تجب بالأجماع قال في الزهر وهو الوجه أبو السعود (قوله لما مر) من أن الكفارة انما
 وجبت له تلك رمضان (قوله وتوارت الحشفة) أي غابت وهذا يبين حقيقة الجماع لانه لا يكون الا بذلك
 (قوله في أحد السيلين) بانصاف حتى في الدبر على المختار اتكامل الجنابة بقضاء الشهوة وأطلق المصنف في قوله
 جامع أو جامع لغيره لانه لا فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والأنثى والحز والعبد والسيطان وغيره ولهذا
 قال في البرازية اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد بفتي باعتاق الرقة
 وقال أبو نصر محمد بن سلام بفتي بمسبام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار وبهله عليه افطار شهر
 واعتاق رقة ولا يحصل الزجر والجور والكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج
 عن العهدة ولو صام الدهر كله ذكره القهستاني وهو بالانظار (قوله أنزل أولا) فالانزال ليس بشرط لان أحكام
 الجماع كالحد والاعتقال وغيرهما تتعلق بالثبوت بالثبوت في فساد الصوم ووجوب الكفارة منها أبو السعود عن
 الزيلعي (تنبيه) ذنب الافطار عمد الا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التمسك غير هداية فهو كجنابة السرقة والزنا
 حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع ظاهرا أما فيما بينه وبين الله تعالى فترتفع
 بمجرد التوبة أما القاضي بعد ما رفع اليه الزاني لا يقبل منه التوبة وبقية عليه الحد بغير قبول التوبة في بحر
 الكلام بما اذا لم يكن له من في بها زوج فان كان فلا بد من اعلامه لكونه حق عبدا ولا بد من ابرائه عنه اه (قوله
 ما يتغذى به) أي ما شأنه أن يصير به البدن متغذيا كالخضعة والخبز واللحم ولو شرب الخمر كفر مع القضاء والعزير
 والحد كالوزني لا خلاف الاسباب فقهستاني (قوله ما يتغذى به) وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط فقهستاني
 (قوله وصول ما فيه صلاح بدنه) سواء كان يعيل اليه الطبع وتنفض به شهوة البطن أم لا اه (قوله ومنه يربى
 حبيبه) أما براق غيره فيقتضي ولا تجب الكفارة له ما عدا (قوله لوجوب دفعه في صلاح البدن) باطفااء شوقه الذي
 لو زاد عليه رجاء اه (قوله ومات له الشر بلالي) عن الحدادي صاحب الجوهرية حيث قال اختلافوا في
 معنى التغذي قال بعضهم أن يعيل الطبع الى أكله وتنفض به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود نفسه الى صلاح
 البدن وفائدته فيما اذا مضى لقمته ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب
 وفي الحاشية على الاول تجب وعلى الثاني لا تجب لان الطبع يعيل اليه وتنفض به شهوة البطن ولا صلاح

ومفطر ولو مكرها أو خطا (وصبي) بلغ
 وكافر أسلم وكلهم يقضون) ما فاتهم
 (الا لاخيرين) وان أفطر العدم أهلية
 في الجزاء الأول من اليوم وهو السبب في
 الصوم لكن لوني قبل الزوال مكان نفلا
 فقهضي بالافساد كما في الشر بلالية من
 الثانية ولوني المسافر والمنحون والمريض
 قبل الزوال صبح عن الفرض ولوني الحائض
 والنفساء لم يصب أصلا لانه في أول الوقت
 وهو لا يتجزأ ويؤمر المصبي بالصوم اذا
 أطاقه ويضرب عليه ابن عشر كالمادة
 في الاصح (وان جامع) المكلف آدميا مشتملي
 (في رمضان أداء) لما مر (أو جومع)
 (وتوارت الحشفة) في أحد السيلين (أنزل أولا
 (أو أكل أو شرب غداة) بكسر الغين وبالذال
 المجتنبين والمدة ما يتغذى به (أو دوا)
 ما يتغذى به والضابط وصول ما فيه صلاح
 ما يتغذى به ومنه يربى حبيبه فكفر لوجود
 معنى صلاح البدن فيه دراية وغيرها ومات له
 الشر بلالي عن الحدادي رده في الزهر

فيه البدن قال في الترمذي ككلام الجوهرة وهو بعد عن التحقيق اذ بتقديره يكون قوله هم أو دواء - شوا
والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أعم من كونه غذاؤه أو دواء
وبقائه القول الأول وهو - ذاهوا المناسب في تحقيق محل الخلاف اه فحصل كلامه أن الخلاف في معنى الفطر
لا التغذي (قوله عدا) خرج به الناسي والمخطئ (قوله راجع للكل) من قوله أو جامع الى آخره (قوله أى فعل)
أشار به الى أن الحكم ليس قاصرا على الجماعة (قوله بلا انزال) أما لو أنزل ثم أكل عدا كما هو الموضوع فلا كفارة
عليه لأنه أكل وهو منظر د قال في الهندية ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن أن ذلك فطره فأكل منه مدا فعليه
الكفارة إن كان عالما وإن كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة اه وجوب الكفارة محمول على ما إذا لم ينزل
(قوله أو ادخال أصبع في دبر) أى بإسبة كما تقدم اه حلي - أما دخال المطبة إذا أكل بعده فلا كفارة لأنه يفطر
بذلك الفعل فيكون قد أكل بعد تحقق الإفطار (قوله ونحو ذلك) كما إذا أصبح جنباً أو اغتسب أو ذاق شيئاً بفمه
أو جعل عوداً في أسنه وطرفه خارج (قوله قضى الخ) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة ليدل أنه على
الترخي كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على الفور ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التسابع اه
من الدر المنقي (قوله حتى لو أفتاه مفت) خاص بقوله احتجيم وما بعده مما ذكره الشارح كافي امداد الفتاح ومثله
قوله أو جمع حديثنا فإذا أفتاه مفت بفساد الصوم في هذه الصور ثم أكل فحينئذ لا كفارة عليه لأن الواجب
على العاتى الأخذ بقوى المفتى فتصير الفتوى شبهة في حقه وإن كانت خطأ في نفسها كما في المنع وهو تفرغ
على مفهوم قوله لأنه ظن في غير محله أى لو كان الظن في محله فلا كفارة حتى الخ (قوله يعتمد) بالنسبة للأفعال فلا بد
أن يكون معتمداً عليه عند المستفتى سواء كان معتمداً عليه في نفس الأمر أم لا وهو الظاهر قاله الحلي وسريخ
البحر يقتضى بناءه للمجهول فإنه قال وبشتره أن يكون المفتى عن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة
وحيث قد تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه (قوله أو جمع حديثنا) كأن سمع قوله صلى الله عليه وسلم أفطار الحاجم
والمنجوم واعتد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون أدنى درجة
من قول المفتى وهو إذا صلح عذراً لقول الرسول أولى وأولو به ينقص الثواب لأنه عليه السلام سوى بين الحاجم
والمنجوم ولا خلاف في أنه لا يفسد صوم الحاجم وفي العيني أنه منسوخ من زيادة (قوله ولم يعلم تأويله) أما إذا
عليه كفر كما لا يخفى (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على خطأ المفتى أى وإن لم يثبت الاثر اه حلي (قوله
الافى الاذهان) استثناء من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة إذا أكل بعد الاذهان وإن أفتى بالفطر أو جمع
حديثنا وقد تبع في ذلك الكمال ويحالفه ما في قاضى خان حيث قال فيها وكذا الذى اكحل أو دهن نفسه أو شارب
ثم أكل - مدا عليه الكفارة الا إذا كان جاهلا فاستفتى فأفتى له بالفطر فحينئذ لا تلزمه الكفارة اه فعلى
هذا يكون قولنا الا إذا أفتاه فقيه شاملا لمداهن الشارب اه امداد الفتاح وهو كما ترى مرجع لعدم
الاستثناء فالأولى للشارح تركه حلي مختصرا (قوله وكذا الغيبة) لأن الفطر بها يخالف القياس والحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة
فان بعض العلماء أخذ بظاهره كالأوزاعي والامام أحمد حلي عن الامداد (قوله ورجحه في البحر) في المسئلة
تعميمه (قوله كفارة الظهار) أى في الترتيب لحديث أبي هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
سلمة بن صخر البياضى الانصارى يكافى الكاكي فقال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى
في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين م - ك - ل يسع خمسة عشر
صاعا فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال أعلى أفقر من الغائبين لا يتبها أهل بيت أو حوج من أهل بيتي فضحك صلى الله
عليه وسلم حتى بدت أنيابها فقال اذهب فأطعمه أهلك نخص الاعرابي بجواز الاطعام مع القدرة على الصيام
وضرفه الى نفسه ولا كفارة بخمسة عشر صاعا عيني وقوله لا أستطيع صوم شهرين متتابعين أى لا واقع فيهما
نهارا أو السعود وقوله بالعين الذى في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطائر والكتان ومكالم
بالدين يسع ثلاثة أصع ويجوز أن هو أفصح أو يسع ستة عشر مثلاً أو أربعة أرباع والجمع فرقان كبطنان اه
وأما العرق فهو شق الأرض يقال عرق الأرض خاصة يميز قها شقها وقد أفاده فيه أيضا فالتعين أنه بالقام والراء

(عدا) راجع للكل (أو احتجيم) أى فعل مالا
بظن المطربة كقصده وكل ولمس وجماع
بهيمة بلا انزال أو ادخال أصبع في دبر ونحو
ذلك (فظن فطره) لأنه ظن في غير محله - ح - في
الصور كما (وكفر) لأنه ظن في غير محله - ح - في
لواؤه مفت يعتمد عليه أو جمع حديثنا ولم
تأويله يكفر للشبهة وإن أخطأ المفتى ولم
يثبت الاثر الا في الاذهان وكذا الغيبة عند
العامة زيلعي لكن جعلها في المفتى كالحجامة
ولم يجه في الصلوات - م - ككفارة الظهار
النسبة بالكتاب وأما هذه فبالسنة

قول المحشى وأما العرق الخ اعدل المسئلة
التي نقل منها في العرق بالزاي تحريف من
النسخة - ح - في عليه ما ينه من أن العرق
لا يناسب المذام وأن المتعين الفرق بالقضاء
والراء وهو زيادة على غير أساس فانه ورد عرق
بالعين والراء المهملتين أيضا ونسره في
القاموس بأنه السفة المتسوجة من الخوص
وبالزنبيل ونحوه في القصاص وصرح - ح - في
المقصود عبارة المصباح ونسها والعرق
بفتحة ضمنية تنسج من خوص وهو المكمل
والزنبيل ويقال انه يسع خمسة عشر صاعا اه
وهذا تعلم انه لا يتعين أن يكون بالقضاء والراء
فتنبه اه معجمه

المهمله (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الإفطار بالسنة شبهوا
 كفارة الإفطار لكونها أدنى حالا بكفارة الظهار لقوتها بنبوتها بالكتاب (قوله ان نوى ليلا) فان نوى نهارا
 ثم أفطر فلا كفارة أشبهه خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فإنه لا يجوز الصوم بنية من النهار وبشرط أيضا
 التحيين فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب حلي (قوله ولم يكن مكرها) فان أكره صومه ولا كفارة
 عليه (قوله كرض وحيض) أي وجد بعد الإفطار (قوله أو سوف فيه مكرها) اتفقت الروايات على عدم
 سقوطها فيما لو سافر طاعة في يومها أفطر أم لا فطر بهد ما سافر لم يجب أبو الهود (قوله والمعتذر ومهما)
 لأنه بفعل العبد فلا يؤثر في إسقاط حق الشرع وقيل إذا مرض بيجرح نفسه سقط كما إذا مرض ابتداء وقال
 زفران سوف فيه مكرها سقط حلي (قوله وفي المعتاد الخ) عطف على قوله فيما لو مرض أي واختلاف في المعتاد
 وقوله حتى يغير تنوين منصوب بفتحة على ألف التانيث المقصورة على أنه معمول المعتاد وقوله وحيض ما عطف
 عليه اه حلي والمراد أنه نوى ليلا مينا أما إذا لم ينو الصوم من أول النهار فهو داخل في عموم قوله إنما يكفى
 ان نوى ليلا ولو نوى نهارا أوليلا من غير تعيين فلا يكرهه الا قضاء كما سبق (قوله والمتيقن) بالجر على صيغة اسم
 الفاعل وقاتل عدو بالنصب مفعوله حلي (قوله يكفيه واحدة) لأن الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها
 التداخل بشرط اتحاد السبب عند غير محمد وعدم التكفير قبله أبو الهود (قوله وطيه الاعتماد) وفي ظاهر
 الرواية كفارتان وهو الصحيح حلي عن البحر قال أبو الهود والترحيل اختلف (قوله ان شرطية
 حلي وهذا في رمضان لأن الخلاف فيما (قوله بغير الجماع تداخل والا) لأن جنابة الجماع أخف ولذا أوجب
 الشافعي الكفارة به دون غيره والظاهر أن محل التداخل قبل التكفير أما إذا كفر ثم جامع فلا تداخل (قوله
 وتماه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية ولو أكل الانسان عدوا وشهرة ولا عذر فيها قيل بالقتل يوم
 قال الشر بن لالي صورتها تعد من لا عذر له الاكل جهارا يقبل لأنه مستهزئ بالدين أو منكر لما ثبت منه
 بالضرورة ولا خلاف في حل قتل والامرية فتعير المؤلف بقيل ليس بالزم الضعف اه حلي (قوله ولو ذرعه
 القى) أي خرج بلا صفة الحاصل أن المسئلة تنفخ إلى أربع وعشرين صورة لأنه إما أن يقي أو يستقي وفي كل
 إتمام بلا الفم أو دونه وكل من الأربعة إتمام يخرج ويبعد أو يعود وكل إتماما كرا صومه أولا ولا فطر في
 الكل في الأصح الا في إعادة والاستقاء بشرط المأل مع التذكر اهن شرح الملتقى (قوله لا يفطر مطلقا) الحديث
 السنن من ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقام فليقض بجر (قوله ولو هو مل الفم) لا حاجة إلى
 زيادة لفظة لومن الشارح لأن حكم الأقل يفهم من المصنف بطريق الأولى (قوله مع تذكره) ومع عدمه
 لا فساد بالأول (قوله خلافا للثاني) والصحيح ما في المصنف وهو قول محمد لعدم صورة الفطر وهو الابتلاع
 وكذا معناه لأنه لا يتغذى به بل النفس تعافه بجر (قوله أو قدر حصته منه) إتيانه بهذا المعطوف خطأ من
 وجوه الأول أن الإفطار بإعادة القليل قول محمد والخبر قول أبي يوسف أنه لا يفطر الثاني أنه لا يصح حينئذ
 قول المتن إجماعا الثالث أنه يناقض قول المتن والافاق الصواب إسقاطه اه حلي (قوله ولا كفارة فيه)
 لأنه مما تعافه النفس (قوله هو المختار) وهو مذهب أبي يوسف وقال محمد يفطر اه حلي (قوله أي منذ كرا)
 أشار به إلى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال إن ذكر العمد مع الاستقاء تأكيده لأنه لا يكون إلا مع العمد
 وحاصل الرد أن المراد بالعمد تذكر الصوم لا تعدد القى فهو يخرج لما إذا فعل ذلك ناسيا فإنه لا يفطر أفاده
 صاحب البحر (قوله مطلقا) أي سواء أعاد أو أعاده أولا ولا اه حلي (قوله وان أقل لا) أي إن لم يعد ولم يعد
 بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ حلي (قوله لم يفطر) أي على غير ظاهر الرواية المتقدمة (قوله ففيه رواية ثان)
 أي عن أبي يوسف (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم (قوله فان كان بلا فم) أي وقد استقامه كما في فتح
 القدير قال في البحر وغيره بالاستقاء في البلغم أولى مما في الشرح وغيره من التعبير بالقى كما لا يخفى اه
 (قوله مطلقا) أي ملا الفم أو لا فاه أو استقاء عاد بنفسه أو أعاده أولا ولا وفيما نزل منه من الرأس الصور
 كلها فالصور في البلغم أربع وعشرون وكما لا يفطر (قوله خلافا للثاني) بناء على الاختلاف في انتقاض
 الظهارة به فعنده لا ينتقض وعنده ينتقض (قوله واستحسنه الكمال) أي قول الثاني حيث قال وقول
 أبي يوسف هنا أحسن وقوله ما في عدم النقض به أحسن لأن الفطر إنما يبطى بما يدخل أو بالقى وعدم من غير

ومن ثم شبهوا بينهما إنما يكفران نوى ليلا
 ولم يكن مكرها ولم يطر أم سقط كرض
 وحيض واختلف فيما لو مرض بيجرح نفسه
 أو سوف فيه مكرها والمعتذر لزومه وفي
 المعتاد حتى وحيض والمتيقن قتال عدو ولو
 أفطر ولم يحصل العذر والمعتذر سقطها ولو
 تكرر فطره ولم يكفر الأول بكفيه واحدة ولو
 في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد برؤية
 ويحجب وغيرهما واختار به بعضهم للفتوى ان
 الفطر بغير الجماع تداخل والا ولو أكل
 عدوا وشهرة بلا عذر يقبل وقامه في شرح
 الوهبانية ولو ذرعه القى (وخرج) بلا
 لا يفطر مطلقا بلا أولا (فان عاد) بلا
 صفة (ولو هو مل الفم مع تذكره) أو قدر
 صفة (ولو هو مل الفم مع تذكره) أو قدر
 لا يفسد خلافا للثاني (وان أعاده) أو قدر
 حصته منه فأكثر حدادى (أفطر إجماعا) ولا
 كفارة فيه (ان ملا الفم والقى) (عامدا) أي
 (وان استقاء) أي طلب القى (عامدا) أي
 متذكر الصوم (ان كان مل الفم فسد
 بالاجماع) مطلقا (وان أقل لا) عند الثاني
 وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه
 يفسد كافي الفتح من الكافي (فان عاد بنفسه
 لم يفطر وان أعاده ففيه رواية ثان) أحصهما
 لا يفسد محض (وهذا) كله (في طعام أو
 ماء أو مزه) أو دم (فان كان بلا فم فغير
 مفسد) مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال

نظر الى طهارة ونجاسة ولا فرق بين البلم وغيره بخلاف نقض الطهارة بجر ومحل الخلاف بينهم في الصاعد من
الجوف أما النازل من الرأس فلا خلاف في عدم افساد الصوم به كالاخلاف في عدم نقضه الطهارة كذا
في الشربة لالية (قوله وغيره) مراده به صاحب البحر والنهر والثرى لالية فانهم لما أقروه فقد استحسنوه حلبي
(قوله حصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مع الفتح عند الكوفيين والكسرة عند البصريين وكون الحصة وما فوقها
كثيرا هو ما جرى عليه بهضم وقال الدبوسي هذا للتقريب والتحقيق أن السكر ما يحتاج في ابتلاعه الى
الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح لان المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز
عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق الى الجوف لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر اليه أبو السعود وقد مناه
(قوله لان النفس تعافه) لو قيل هنا كما قال السكال في الاقامة اذا اخرجها ثم ابتدأ بها من أن المفتي ينظر الى حال
المستفتي فان كان مثله يعاف ذلك أخيره بعدم السكر فارة والا أخيره بالسكارة لكان حسنا (قوله كما من) أي
في شرح قوله أو خرج الدم من بين أسنانه اهـ حلبي (قوله واستحسنه السكال) أي عن القول بأنه لو مضغها لا يفسد
لانها ثلاثي الا اذا كان قدر الحصة كما في البحر (قوله وهو) أي وجود الطعم في الحلق (قوله الاصل) أي
القاعدة في الافطار فان وجد وجد وان عدم عدم (قوله في كل شيء) أي قليل كما في البحر (قوله وكره له ذوق شيء)
ومن المكروه فيه المبالغة في الاستجماء وأن يفـ أو يضر ما في الماء وأن تصوم المرأة تطوعا بغير إذن زوجها الا أن
يكون مريضا أو صائما أو محرما بحج أو عمرة كما سيجي التصریح ببعض ذلك وليس للعبد والامة ان يصوما
تطوعا الا باذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمديرة وآم الولد فان صام أحد من هؤلاء فلزوجه أن يفطر
المرأة وللمولى أن يفطر العبد والامة ونقض المرأة اذا أذن لها زوجها أو بانة وبقي العبد اذا أذن له المولى
أو أعتق وأما اذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم ولا كذلك
العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة الشيرة وكل صوم وجب على المملوك بسبب بانيه
كما تطوع الصوم الظهار خلاصة ولا يصوم الاجبر تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضر به في الخدمة
وان كان لا يضره فله أن يصوم بغير إذنه وأما بنت الرجل وأمه وأخته فينطبق عن بغير إذنه هندية وانما كره له
لذوق لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ولا يفسد صومه لعدم الفطر ضرورة ومعنى بحر (قوله قاله العيني)
مخالفا للزبني حيث أفاد أنه راجع الى الثاني (قوله ككون زوجها الخ) تمثيل للعد في الاول ومن العذر
في الثاني أن لا تجرد من يضع الطعام لبيها من حائض ونفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طيبنا ولا لبنا حلبي
هندية (قوله وفي كراهة الذوق) أي ذوق العسل مثلا عند الشراء ليعرف الجيد من الردي نهر (قوله ووفق
في النهر) بين قول الكراهة وعدمها وعبارته وينبغي حل الاول على ما اذا وجد بدا والثاني على ما اذا لم يجده وقد
خشى العيني (قوله بأنه ان وجد بدا) أي غنى من شرانه كما تفيد عبارة المجتبى سواء خشى غنبا أم لا كما تفيد
عبارة النهر ولا تنتفي السكر الكراهة الا بقيد الاول أن لا يجيد بدا الثاني أن يخشى العيني وقد خالف الشارح
ما في النهر فان ظاهر قوله والا لأنه اذا لم يجيد بدا أو وجد وخشى العيني أن تنتفي الكراهة فليأتل (قوله وهذا)
أي الحكم بكراهة الذوق أو المضع بغير عذر (قوله وفيه كلام) البحث اصحاب البحر (قوله لحرمه الفطر فيه
بلا عذر) أي فاكان تعريض الفطر يكره لان السلام عند عدم العذر بحر (قوله على المذهب) أما على رواية
الحسن فسلم اذا غاب ما يفضي اليه الفساد وتعمده جائزا فأنقض اليه اولي نهر وهي رواية شاذة بحر (قوله وكره
مضع علك) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ولانه يهتم بالافطار والملك المصالح وقيل اللسان الذي يقال له
السكندر ومضغه يورث هزال اللين أبو السعود (قوله محضوغ) أي مضغه غيره كما في البحر وهو قبل الوقت
وقد خرج وهو في فيه (قوله والا ففطر) أي بأن كان أسودا مطلقا مضغ أولا لان الاسود يذوب بالمضغ أو كان
أبيض غير محضوغ أو كان محضوغا وهو غير ملتئم وهذا التفصيل للمتأخرين واطلاق محمد يدل على أن الكل سواء
في عدم الافطار واختار السكال كلام المتأخرين لان اطلاق محمد محمول عليه للقطع بأنه معطل بعدم الوصول
فلذا عرف في بعض العلك الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كالتيقن بحر (قوله وبكره للمفطرين)
ونظاهر ما في الفتح أنها كراهة تحریم وعبارته والاولى السكر كراهة للرجال اللبساجة لان الدليل أعني التشبه
بالنساء يقتضيها في حقهم خالبا عن المعارضة (قوله الا في الخلوة بمذر) كسهيل اخرج حديثه وتقبل بحر رحمه

وغيره (ولو أكل لما بين أسنانه) ان (مثل
حصة) فاكثر (فقط وفي أقل منها لا)
يفطر (الا اذا أخرجه) من فيه (فاكله) ولا
سكر فارة لان النفس تعافه (واكل مثل
حصة) من خارج (يفطر) ويذكر في الاصح
(الا اذا مضغ بحيث تلاشت في فيه) الا ان
يجد الطعم في حلقه كما مر واستحسنه السكال
قالوا وهو الاصل في كل شيء مضغه (وكره له
ذوق شيء) كذا (مضغه بلا عذر) قيد فيها
قاله العيني ككون زوجها أو سيدها سي
الخلق فذاقت في كراهة الذوق عند الشراء
قولان ووفق في النهر بأنه ان وجد بدا ولم يجف
غنبا كره والا لا وهذا في الفرض لا التفل كذا
قالوا وفي كلام الحرمة الفطر فيه بلا عذر على
المذهب فتبني الكراهة (و) كره (مضع علك)
أيض محضوغ ملتئم والا ففطر ويكره
للمفطرين الا في الخلوة بمذر

وأفاد أن الكراهة لا تنفي الإيقين بالخلوة والعذر (قوله وقيل يباح) قاله نحر الاسلام قال ولكن يستحب
للرجال تركه (قوله لانه سوا كهت) اضعف لثانته عن استعمال الخشب وظاهره أنه يقوم مقام السؤال ولولم
غير حالة الوضوء والظاهر أن لا يبحسب النوب الموعود على السؤال الابانية (قوله وكره قبله الخ) التفصيل
في غير القبلة الفاحشة أتمها هي أن يحسب شفتيها فبكره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كـ القبلة
في ظاهرا رواية هندية (قوله وعائقة) فيجبري فيها التفصيل على المشهور نهر (قوله ومباشرة فاحشة) هي
أن يتعمقها ما متجردان ويمس فرجها فرجها وظاهره أنها على هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن
المباشرة الفاحشة تكره وإن أمن بل نقل عن المحيطة عدم الخلاف في كراهتها (قوله ان لم يأمن المفسد) أي الجماع
والانزال فلا بد من الايمان منها حتى تنقضي الكراهة فان شئ أحدهما أثبت الكراهة قاله أبو السعود
(قوله وان أمن لا بأس) فالاولى عدمها (قوله لا يكره دهن شارب الخ) لانه نوع ارتداف وليس من محظور
الصوم وتندب صلى الله عليه وسلم الى الاكتمال يوم عاشوراء بجر والدهن والسكيل بالفخ فيه مما مصدران
أو الضم اسمان والمعنى عليه لا يكره استعمالهما (قوله اذا لم يقصد الزينة) فان قصد كرهه نهر وعلم أنه لا لازم
بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة مابة الوفا واطهار النعمة شكرا لانحرأ وهو
أثر أدب النفس وشهواتها والشافى أرضعنها وقالوا بالخطاب وردت السنة ولم يكن أفهده الزينة ثم بعد
ذلك ان حملات زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن ملتهما ليه مجر عن السكال
(فرع) ليس الثياب الجميلة يباح اذا لم يتكبر والاحرم وعدم التكبر ان يكون كما كان قبلها (قوله أو تطويل اللحية)
أما اذا قصد كرهه (قوله اذا كانت بقدر المنيون) أما ذالم تكن الغدرا المنون فلا يكره دهنه التصله (قوله وهو
التبضة) روى أن ابن عمر كان يقبض على طيبته فيقطع ما زاد على الكف ورواه أبو داود في سننه (قوله وصرح
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المنون وهو يقتضي أن الدهن لهذا
القصد يكره تحريما لانه يفضي الى المسكروه تحريما ولو كان مـ رواتهم الماعبر بقوله ولا يفعل الخ قال
في البحر وما في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام أحفوا الشوارب وأعفوا اللحي فحمل على اعفائهم أي
أن يأخذ كلهم أو غالفها (قوله بالضم) أي والفتح واقتصر على النهم لانه أكثر كما في الحبي عن القاموس وهي
بالفتح مصدر بمعنى اسم المنعول كقوله ذم الى فقبضت قبضة (قوله ومقتضاء) البحث صاحب البحر (قوله الآن
يحمل أو جوب على الثبوت) قال في النهر وسعت من بعض أعزاء الموالى أن قول النهاية يجب بالهاء المهملة ولا
بأس به قلت وهو الذي في الشرنبلالية كـ عبارة النهاية قريبة الى فهم الوجوب منها ليعبر به بكان المفيدة
للمواظبة المفيدة للوجوب ونصها كما في النهر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من
اللحية من طولها وعرضها (قوله ومحنة الرجال) قال في القاموس خنثه تخنثنا عطفه ومنه الخنث حلي أي
لوجود اللين في أعضائه (قوله فعل يهود الهند) والتشبه بهم حرام كما يقع من كثير من الناس (قوله وحديث
التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر بن عبد الله أربعين عاما
فلم يتخلف (قوله صحيح) قال أبو السعود وله طرق أسانيد كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض أفادت
قوة وصح بعضها الحافظ ابن ناصر وأقره ابن العرافي قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط
مسلم وهي أصح طرقه فقول ابن الجوزي أنه موضوع ليس في محله اه ابن حجر على الشمايل (قوله وأحاديث
الأكمال) منها كما في شرح الملتقى من اكتمل يوم عاشوراء لم تزد عينا أبدا حلي وخصه الفاضل الزرقاني
بالاعتماد أبو السعود وهو اكتمل المشهور وقيل الاصفهاني وما في القنينة من أن اكتمل وجب تركه يوم عاشوراء
لا يقول عليه لان القنينة ليست من كتب المذهب المعتمدة فلا يعارض ما في الفتح والنهاية والعناية (تقنة)
لا يجوز لاحداث أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا صح الحديث في الضعيف يقول روى عنه
عليه السلام ونحوه أبو السعود (قوله كما زعم ابن عبد العزيز) الذي في النهر ابن العزق قال انه لم يضع عنه صلى الله
عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرافض لما ابتدعوا اقامة المائتم واطهار الحزن يوم عاشوراء
أكون الحسين قتل فيه ابتدع جهلة أهل السنة اظهروا السرور واتخذوا الحبوب والاطعمة والاكمال ورووا
أحاديث موضوعة في الاكمال وردة في النهر بان أحاديث الاكمال ضعيفة لاموضوعة كيف وقد خرجها

وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهت
فتح (و) كره (قبلة) ومنس ومعاينة ومباشرة
فاحشة (ان لم يأمن) المفسد وان أمن لا بأس
فاحشة (ان لم يأمن) المفسد وان أمن لا بأس
(لا) يكره (دهن شارب و) لا (كل) اذا لم
يقصد الزينة أو تطويل اللحية اذا كانت بقدر
المنون وهو القبضة وصرح في النهاية
بوجوب قطع ما زاد على الكف
ومقتضاء الاكتمال الا أن يجعله على الوجوب
على الثبوت وأما الاكتمال فهي دون ذلك
كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يجه
أحد وأخذ كلهم أو غالفها
الاعاجم فتح وحديث التوسعة على الميال
يوم عاشوراء صحيح وأحاديث الاكمال فيه
ضعيفة لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز

في المنع ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحجج بواحد منها فالجموع يحجج به وأما حديث التوسعة فرواه الثقات والمأثور
عند العرب النساء يجمعن في الخير والشر وعند العامة العصابة أبو السعود (قوله ولا سوال) في الد وال عشر
خصل بشدة الله ونفى الخصرة ويقطع البلم ويذهب المزة وبطرب النكهة وتقام الوضوء ومراعاة للربة ويريد
في الحسنات ويصحح الجسم ويوافق السنة أبو السعود عن الزيلعي (قوله ولوعشبا) وهو ما بعد الزوال مخ (قوله
أورطبا بالماء) وقبل يكره بله بالماء ولا وجه له لأنه يتمضمض بالماء فكيف يكره له استعمال العود الرطب
وليس فيه من الماء قدر ما يفي في فمه من البلبل من أنز المضمضة اه قال الحوى قد يفرق بين ادخال الماء
للمضمضة وادخاله للاستدانة لأن المضمضة لا تتأذى بدون ادخال الماء وأما الاستدانة فيأتى بدونه أبو السعود
وفي الهندية عن الخانية أن السوال بالرطب الأخضر لا بأس به عند الكل حلي (قوله على المذهب) خلافا
لأبي يوسف وهو ما قد مناه عنه (قوله وكرهه الشافعي) أقوله صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم عند الله
أطيب من ريح المسك الا ذفر ولا نفيه ازالة الاثر المحمود ولنا ما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك
وهو صائم ما لا بعد ولا يحصى والنصوص الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقييدها بالرأى وليس فيما روى
دلالة على أنه لا يستاك ومده صلى الله عليه وسلم للخلوف لانهم كانوا يتخرجون عن الكلام معه اتغير فمهم
فذههم من ذلك بذكر شأه زيلعي والخلوف بضم الخاء المحجمة وهو الصواب وسئل المشهور وغير المشهور
الفتح وهو ما يختلف بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاف المعدة من الطعام أبو السعود عن العلامة فوحده معنى
كون الخلوف عند الله أطيب أنه يشاب السائم عليه أكثر مما يشاب على التعليل بالمسك في المواضع التي
يطلب فيها التعليل بالرائحة الطيبة كيوم الجمعة والعيدين وقبل معناه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم
والراد القرب منه أي أنه يقرب من الله تعالى أي مرضته ونوابه كأن المتطيب مقرب عندكم أو على تقدير
مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه شأه أطيب من ريح المسك (قوله وكذا لا يكره حجامه) أي اذالم
نضعفه فمعا يؤدى الى الافطار حلي عن امداد الفتاح وفي الهندية يذبح له أن يؤخرها الى وقت الغروب
والفصد نظرا لحجامة كذا في المحيط (قوله ومضمضة واستنشاق) أي لغريوضه ومثله الاستنقاغ في الماء
أما ابتلاع ريقه بعد جمعه في فمه يكره هندية (قوله وبه يفتي) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه
ماء من شدة الحار وهو صائم ولأن فيه اظهار ضعف بدنه وعجز بشرته فان الانسان خلق ضعيفا وليس
المقصود اظهار التضجر بحر (قوله ويستحب السحور) بضم السين وهو الاكل حصر او الماء كقول بسبح
سحورا بفتح السين اه حلي وفي شرح الملتقى السحور بالفتح ما يؤكل في السدس الاخير من الليل وبالضم جمع
سحور وكران اهدى أن من سدى الصوم التسحر وتأخيرته وتجهيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة
وفي البحر التجهيل المستحب التجهيل قبل استنبال النجوم ولم أر في كلامهم أن المأجود يكون محصلا السنة
للسحور وظاهر الحديث يفيد وهو رواه أحمد عن أبي سعيد مسندا السحور كله بركة فلا تدعو ولو أن يجرع
أحدكم جرعة من ماء فان الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين اه ومعنى كونه بركة أنه زيادة قوة
على الصوم وإباحة في الاكل والشرب ولو فوعه في الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء وما يقع من التسحر من
الذكر والاستغفار فيه ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صحت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك
أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وأخرت اه (قوله وتجهيل الفطر) هههه مع أن
الحديث الافطار إشارة الى استعماله ثلاثا ورباعيا حلي عن القاموس (قوله لحديث الخ) ولحديث لا تزال
أمتي بخير ما أخر السحور وتجهيل الفطر من شرحة الملتقى ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك
هندية (قوله من اخلاق المرسلين) أي من صفاتهم اللازمة لهم (قوله والسوال) كان يكره منه صلى الله عليه
وسلم حتى كان يضعه قريبا منه اذ انام فاذا اتبه استن به (قوله كذب بأقصر أيام الشتاء) فيه نظر فان الاسعار
تختلف في الزمانين غلاء ورخصا فربما يحتاج في الصيف الى عمل أكثر من عمل الشتاء ليعوم بماعليه من
التفقات وربما حدث عليه في الصيف من تلزم نفقة وفي الحلي عن شيخه قد يكون ما يأتيه في أقصر أيام
الشتاء يأتيه في جميع يوم الصيف متفرقا ببعضه أول النهار وبعضه آخره فالأولى أن يدار الحكم على نفس الامر
اه (قوله وأن أجهد الحار) بضم الحاء قال في الوهبانية

(ولا سوال ولوعشبا) أورطبا بالماء على
المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا
لا يكره حجامه وتلف شوب مبتل ومضمضة
واستنشاق أو اعتسال للتبرد عند الثاني وبه
روى في شذوذه عن البرهان ويستحب السحور
وتأخيرته وتجهيل الفطر لحديث ثلاث
من أخلاق المرسلين تجهيل الافطار وتأخير
السحور والسوال فروع لا يجوز أن يعمل
عمل لا يصل به الى الضعف فيخير نصف النهار
ويستريح الباقي فان قال لا يكفني كذب
بأقصر أيام الشتاء وان أجهد الحار نفسه
بالعمل حتى مرض فافطر في كنفه
قولان قسبة وفي البرازية لو صام عجز عن القيام
صام وصلى فاعدا جمعا بين العبادتين

وان اجهد الانسان بالشغل نفسه * فافطر في التكفير بقولين عاصروا
قال الشر بن لابي صورته صائم اتعب نفسه في عمل حتى اجهد العاش فافطر زمته الكفاية وقيل لا تملأه وبه
أفق البقال وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها لانها معذورة ففطر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا
العبد اهلبي وظاهره وهو الذي في الشر بن لابي عن المنتقى ترجيح وجوب الكفاية

• (فصل في العوارض) •

هي جديرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبل من عارض عاصروا وهو الصاب والعارض الباب
والخذوعرض له عارض أي آفة من كبر أو مرض كذا في ضياء الحلووم ولما كان افساد الصوم بغيره
يوجب انما وبهذرا لا يوجب احتياج الى بيان الاعذار المسقطه له نهر (قوله وقد ذكر المصنف منها خمسة) أي من
العوارض وهي ثمانية نطه العلامة المقدسي في بيت واحد فقال

سقم واكراه وحمل وسفر * رضع وجوع ثم عطش وكبر

أبو السعود وما ذكره المصنف السفر والحمل والارضاع والمرض والهجر (قوله وخوف هلاك) أي على نفسه
أو عضوا من أعضائه وليس المراد من الخوف مجرد الوهم بل هو غلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو بأخبار طيب
سلم غير ظاهر الفسق بجر (قوله أو نقصان عقل) عطف على هلاك الحلي (قوله ولو بعطش) كذا في ذهب به
متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل الحديث اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل بسبب عطش
أو جوع والغاي اذا علم يقينا أنه يقابل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل الحرب
مسافرا كان أو مقبلا بجر بقليل زيادة (قوله أو واسعة حبة) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك
حلي يعني أن الرجل اذا دغته حبة فافطر يشرب الدواء قالوا ان كان ذلك ينفعه فلا بأس به وفي الظهيرية
رضيع مبطون يخاف موته من هذا الداء وزعم الاطباء أن الظئر اذا شربت دواء كذا برئ الصغير وتحتاج
الظئر أن تشرب ذلك ثم ارا في رمضان قبل لها ذلك اذا قال ذلك الاطباء الحدائق بجر (قوله لمسافر الخ) أشار
باللام الى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل الا اذا خاف الهلاك فالافطار
واجب بجر (قوله سفر اشريا) هو الذي يحمل فيه قصر الصلاة وهو سفر ثلاثة أيام وليلاتها (قوله ولو بعصية)
لأن القبح الجاهل لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر (قوله أو حامل) دليله قوله عليه الصلاة
والسلام ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اه والحامل التي
في بطنها حمل بفتح الحاء أي ولد والحاملة التي على رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء أبو السعود عن النهر (قوله
أو مرضع) هذا الحكم ثابت لكل من ماعلى الانفراد والمرضع التي شأنها الارضاع حتى به ولو في غير حال
المباذرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقمة ثديا الصبي ذكره صاحب الكشاف وبه اندفع ما قيل
انه لا يجوز ادخال التام فيه كذا في وطائق لانه من الصفات الثابتة الا اذا أريد الحدوث فيجوز أن يقال
حائضة الآن أو غدا أبو السعود عن النهر (قوله أما كانت أو ظئرا) أما الظئر لأن الارضاع واجب عليها
بالعقد ولو كان العقد في رمضان كما في البرجسدي خذ لا فاما في صدر الشريعة من تقييد حل الافطار بما
اذا صدر قبل رمضان أبو السعود وأما الام فلو جوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب معسرا وكان
الولد لا يرضع من غيرها (فرع) لا يجوز له الافطار اذا أكرهه لانه لا بد من الافطار في الاكرام من فعل من
ليس له الحق فلا بد من صيانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية (قوله
خافت على نفسها) شامل للحامل والمرضع حلي (قوله بغلبة الظن) اما بتجربة أو بأخبار طيب حاذق مسلم كما في
الجر (قوله أو ولدها) ولورضا عاقتل الظئر كما في البصر وحذف مفعول الخوف ليشمل نقصان العقل فاذا خافت
نقصان العقل أفطرنا أفاده في الشر بن لابي (قوله بما اذا عينت) قد يقال لا حاجة الى التقييد لان خوفها على
الولد انما يتحقق عندئذ ينال الارضاع اما هذه الظئر أو لا عسار الزوج أو لعدم أخذ الولد ثدي غيرها أبو السعود
(قوله أو مريض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر (قوله خاف الزيادة) أو بطلان
البرء أو فساد عضو بجر أو وجع العين أو جراحة أو صداعا أو غيره ومثله ما اذا كان يمرض المريض فمستأنى
(قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الظن كما أرادها المصنف في قوله أو مريض خاف الزيادة (قوله وخادعة)

• (فصل في العوارض) •

المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها
خمس وبقي الاكراه وخوف هلاك أو نقصان
عقل ولو بعطش أو جوع شديد أو واسعة حبة
(المسافر) سفر اشريا ولو بعصية (أو حامل
أو مرضع) أما كانت أو ظئرا على الظاهر
(خافت) بغلبة الظن (على نفسها أو ولدها)
وقيد به البهني تبة الابن الكمال بما في
تمنيت الارضاع (أو مريض خاف الزيادة)
لمرضه ويصح خاف المرض وخادعة خافت
الضعف

ذكر القهستاني عن الخزانة معانها ان الخزانة الخادم أو العبد أو المذهب لسد الثهر أو كرمه اذا اشتد الحر وخاف
 الله لا تله الا فطار كثره أو أمة ضعفت للطبع أو غسل الثوب اه (قوله بغلبة الظن) زعمه خاف الذي في المصنف
 وخاف وخافت اللتان في الشرح (قوله بامارة) ظهرت له باجتهاده والاجتهاد غير مجرد الوهم أفاده في البحر (قوله
 أو تجرية) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض أبو السعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا
 يجوز نقله من له أدنى معرفة فيه (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعتد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة
 كسلم شرعي في الصلاة بالتيمم فوعده كافر اعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بحر (قوله مستور) وقيل عداله
 ثم طوي جزم به الزيلعي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة
 باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد العبادة وبعبارة البحر وفيه إشارة الى أن المريض يجوز له أن يستطب
 بالكافر فيما عدا ابطال العبادة (قوله لان عندهم) أي الكفار الماهومين من الكافر (قوله نصح المسلم) بطب
 وغيره (قوله فاني يتطيب بهم) أي فكيف يندأوى بكلامهم وهو استهزاء بمعنى النبي أي لا يجوز ذلك قال الحلبي
 وأيد ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور للعلامة السبوطي عن قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر عسل الاعزم
 على قتله اه (قوله للامة الخ) وكذا العبد وتعبيره باللام يفيد أن لها الخيارات ان شامت امتثلت فاذا ضفت
 أفطرت ولها أن تمتنع وقد رما يفيد (قوله الفطر) ولو بعد الشروع (قوله الا لافر) استثناء من عموم العذر
 أي فلا يحل للمسلم الا فطار لان السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم لكن اذا أفطرا لا كفارة
 عليه بخلاف ما لو كان مسافرا فخذ كرسيا قد نسيه في منزله فدخل مصره فأفطرت ثم خرج فانه يكفر شره لابلية عن
 البحر وفيه بده قوله ثم خرج باهلم وجوب الكفارة عند عدم خروجه بالاولى أبو السعود (قوله كما سيجي) أي من
 قول المتن كما يجب على مقيم انما يوم منه سافر فيه حلبي (قوله وقضوا) أي من تقدم حتى الحامل والمرضع
 وغلب الذكور فاني بضميرهم (قوله ما قدروا) فهو رمة قوله الا في فان ما نوا قال في البحر ولم أر من صرح
 بأن الحامل والمرضع اذا ماتا قبل أن يزول خوفهما على الولد أو النفس أنه لا يلزمهما القضاء كلريض
 والمسافر لكن صرح في البدائع بأن للقضاء شرائط منها القدرة على القضاء وهو بعومومه يتناول الحامل والمرضع
 فعلى هذا اذا زال الخوف أباما زماه ما قدره ولا خصوصية فان كل من أفطرا مذكروا مات قبل زواله لا يلزمه شيء
 فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة حلبي (قوله بلا فدية) لانها ووردت في الشيخ الثاني بخلاف اقياس
 فغيره عليه لا يقاس حلبي عن المنع (قوله وبلا ولا) بكسر الواو وفي المتابعة ومن فسر بانها تتبع فقد سها
 لان المتابعة فعل المكاتب دون التابع أبو السعود عن الجوى (قوله لانه) أي القضاء المفهوم من قضوا (قوله
 على التراخي) لان الامر فيه مطلق وهو على التراخي ومعنى التراخي عدم تعيين الزمان الا قول لفعل في أي وقت
 شرع فيه كان ممثلا ولا انما يله بالتأخير ويتضمن عليه الوجوب في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الاداء
 قبل موته بحر (قوله ولذا) أي لكونه على التراخي (قوله جاز التمتع قبله) ولو كان الوجوب على الفور لمكره له
 التمتع قبل القضاء لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي
 فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها لا تجزاء الشريط لا يأتاخر
 عنه أبو السعود وظاهره أنه يكره التنفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد مناحكمه في قضاء
 الفوائت وهو الكراهة الا في الراتب والراغب فليراجع (قوله قدم الاداء) أي ينبغي له ذلك والا فلو قدم
 القضاء وقع عن الاداء أبو السعود عن النهر (قوله على القضاء) لان وقته العمر أبو السعود (قوله ولا فدية)
 أطلقه فم ما لو كان التأخير لغير عذر أبو السعود (قوله لما مر) أي من قوله لانه على التراخي كما علم به في الهداية
 حلبي (قوله خلافا لشافعي) ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقا وليس كذلك بل اذا كان لغير عذر أبو السعود
 عن الزيلعي فيوجب مع القضاء الكل يوم اطعام مسكين اه حلبي (قوله لا ية وأن تصوموا الخ) ولان رمضان
 أفضل الرقبة فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر وورد في مسافر
 فمعه الصوم زيلعي (قوله لا أفضل تفضيل) لاقتضائه أن الافطار فيه خير مع أنه مباح وفيه أنه ورد أن الله
 يحب أن تؤتى رخصة كما يجب ان تؤتى عزائمه ومحبة الله ترجع الى الا نابة فيفيد أن رخصة الافطار فيها
 ثواب لكن المزية أكثر ما لا يمكن حل الحديث على من أبت نفسه الرخصة (قوله ان لم يضمره) أراد بالضمير

بغلبة الظن بامارة أو تجرية أو اخبار طبيب
 حاذق مسلم مستور وأفاد في النهر تبع البحر
 جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال
 عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصح
 المسلم كسرفاني يتطيب بهم وفي البحر عن
 الطهيرية الامة أن تمتنع من امتثال أمر
 الجوى اذا كان يجهزها عن إقامة الفرائض
 لانها بقا على أصل الجزية في الفرائض
 (الفطر) يوم العذر الا لافر كما سيجي
 (وقضا) لزوما (ما قدروا بلا فدية) بلا
 (ولا) لانه على التراخي ولذا جاز التطوع
 قبله بخلاف قضاء الصلاة (ولا فدية) بلا
 الثاني (قدم الاداء على القضاء) ولا فدية لما
 من خلافا لشافعي (ويندب لمسافر الصوم)
 لا ية وأن تصوموا والخبر في البر لا أفضل
 تفضيل (ان لم يضمره)

من المحدث والمالور كسبها بحسب الظاهر والا فإلما لشرطها (قوله يحج عنه رجلا) أي إذا أوصى ويخرج
من الثلث لأنه محل نفاذ الوصية إن كان هناك وارث والاحتجاج من يتيه ولو تبرع بالدفع صح بل لو حج بغيره
فمنه أو دفع الزكاة من مال نفسه تجزئه بلا خلاف فقهستاني (قوله وللشيخ الفاني) وهو الذي كل يوم في تنفس
أن يموت ويحيى به أما لأنه قرب من القضاء أو لأنه فنيته وقوته وانما لزمته باعتباره شهده الشهر حتى لو تحمل
المسنة وصام مكان مؤقليا وانما أيجل الفطر لاجل الحرج وعذره ليس يعارض الزوال حتى يصار إلى القضاء
فوجب الفدية لكل يوم نصف صاع من بر أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير كمسقة الفطر اه بحر وأفاد
القهستاني عن الكرماني أن المريض إذا تخلف الألباس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وفي البحر
لو نذر صوم الأبد فضعف عن الصوم لاستغفاله بالهبة أنه أن يطعم ويفطر لانه استيقن أن لا يقدر على قضاءه وإن لم
يقدر لذته الحز كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء إذا لم يكن نذرا لا بد ولو قدره وما عينا فلم يصح حتى صار فانيا
نهارت له الفدية اه (قوله العاجز) أما القادر عليه ولو في زمان الشتاء دون الحز فمما يظهره لزمه وأشار به إلى أن
المدار على العجز خلافا لما قدره القهستاني حيث قال وهو من جاوز الخمين والمجوز الكبيرة التي لا ترجى قدرتها
على الصوم كالشيخ الفاني حوى عن البرجندي قال القهستاني ويطن بالشيخ الفاني من كان في معناه وأيس
من حياته يعني وإن كان شابا والظاهر أن مراده بالحياة التي وقع اليأس منها خصوص الحياة التي يكون معها
القدرة على الصوم لا مطلق الحياة أبو السعود قد مناه (قوله وبغدي) بفتح الباء أبو السعود (قوله ولو في أول
الشهر) في البحر إن شاء أعطى الفدية من أول رمضان بمره وان شاء أعطى ما في آخره بمره (قوله وبلا تعدد) أي
لا يشترط في المدفع اليه العدد ولو دفع أقل من نصف صاع لم يجز وبه يفتي كذا في أي إن الصغرى وانما
اشترط العدد في كفارة اليمين لا لص عليه في الآية ولو غداهم وأعطى كل واحد مائة درهم رواه ابن وافتصر في
البدائع على الجواز لانه جمع بين شيئين جازين على الانفراد وان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم
وأعطاهم قيمة الغدا يجوز انكميل أحدهما بالآخر أبو السعود (قوله لوموسرا) شرط في قول المصنف بغدي
(قوله والا) أي وإن لم يقدر على الاطعام اه نه بحر (قوله هذا) أي جواز الفدية عن الصوم (قوله أصلا
بافسه) منه موهمة مصرح به في قوله حتى لزمه الصوم (قوله وخطوب بأدائه) بأن كان مسلمانا فلا بالغامقيا
أما إذا تعد أحد هذه فلا فدية وكذا إذا أخره عن حالة كان يقدر على أدائه فيها فتجوز الفدية عن رمضان وقضائه
والنذر بحر (قوله حتى لزمه الصوم) أي حال ولم يجد ما يكف به وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم أو ما ضيأ بأن
آخر حتى صار شيخا كبيرا (قوله أو قتل) أي خطأ أو شبهة به (قوله لم تجز) من الجواز أي لا يجوز إقامة الفدية
مقامه أو من الأجزاء فلو دفعها كانت نفلا (قوله عن غيره) وهو في اليمين أحد الأشياء الثلاثة التي هي الاعناق
والاطعام والكسوة وفي الخطا العتق وانظر حكمه هل يتوب ويستغفر لكن التوبة انما تظهر إذا أخر وكان قارا
أي إذا كان عاجزا أو وجبت حالا وكان عاجزا فلا اثم عليه بترك الصوم (قوله ولو كان مسافرا) أي الشيخ الفاني
وهو محترز قوله وخطوب بأدائه قال في البحر الشيخ الفاني لو كان مسافرا فمات قبل الإقامة لا يجب عليه
الإيصال اه مدي لانه يخاف غيره في التعذيب لافي التغلظ اه حلي (قوله ومتى قدر) أي الفاني ومن في حكمه
على الصوم (قوله لأن استقرار العجز) أي إلى الموت (قوله شرط الخلفية) أي في الصوم أي شرط صحة وقوعها
الموقع وانما يقيد بالصوم ليخرج التيمم إذا قدر على الماء لا تبطل الصلوات المؤداة بالتيمم لأن خلفية التيمم مشروطة
بعجز العجز عن الماء لا بغيره بدوامه وكذا خلفية الأشهر عن الإقراء في الاعتداء مشروطة بانقطاع الدم مع سن
الإياس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الأكلعة الماضية بعود الدم أفاده صاحب البحر (قوله المشهور) وانما صححت
الإباحة في الفدية والكفارات دون الزكاة والعشر لورود الاطعام في الكفارات والفدية وهو حقيقة في التمكين
من الطعم وانما جاز التملك باعتبار أنه تمكين أما الواجب في الزكاة الإتيان في صدقة الفطر الاداء وهم بالتملك
حقيقة فان قلت هل المباح له الطعام يستهلكه على ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت اذا صار مأكولا زال ملك
المبيع ولا يدخل في ملك أحد بدائع أبو السعود (قوله لزم نفل) أي نفل الصوم على جهة الوجوب حتى لو أقسده
بعد الشرع فقد ارتكب مكرها وليس بهرام لأن الدليل ليس قطعي الدلالة بحر (قوله فأنظر) والاحسن
أن يمتنع وانما اقتد بالنفل لانه لو شرع في صوم الكفارة ثم أسرى في خلاه فأنظر منع عدم القضاء عليه بحر

جميع عنه رجلا من مال الميت بحر (وللشيخ
الفاني العاجز عن الصوم) الفطر (وبغدي)
وجوبا ولو في أول الشهر وبلا تعدد فقير كالنطرة
لوموسرا والا فيستغفر الله هذا إذا كان
الصوم أصلا بنفسه وخطوب بأدائه حتى
لزمه الصوم تكفارة عين أو قتل ثم عجز لم
تجز الفدية لأن الصوم هنا بدل عن غيره ولو
كان مسافرا فمات قبل الإقامة لم يجب الإيصال
ومتى قدر قضى لأن استقرار العجز شرط
الخلفية وهل تكفي الإباحة في الفدية
قولان المشهور نعم واعتمد الكمال (ولزم
نفل شرع فيه قصدا) كما تنفي الصلاة فلو
شرع طاعة أفطر أي فورا

وظاهر قوله أفطرا أنه تعاطى مفطرا بالفعل فلو نوى الزطر ومكث ساعة يلزمه (قوله فلا قضاء) يرد عليه مع
 نوى الصوم للقضاء حين لا تصح نية القضاء بصير صائما وان أفطر يلزمه القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداء فأفاده في
 الجهر (قوله أما لو مضى ساعة الخ) قال في الجهر لأنه لما مضى عليه ساعة صار صائما كأنه نوى في هذه الساعة فأفاده
 كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والاصواب قبل الضحوة كما مر نظيره مرارا ومفهوما
 أنه إذا كان بعد الزوال أي بعد نصف النهار الشرعي لا يجب عليه القضاء إذا قطعه سواء قطعه حالا أو بعد ساعة
 اه حلي مع زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن والمراد أن تضي تلك اللحظة بعد تذكر أن لا شيء عليه
 وظاهر العمل أنه إذا نوى الفطر بعد تذكر أن لا شيء عليه لا يلزمه شيء وهو ما روى البحث السابق ويؤيده
 أن نية الفطر في الصوم من غير تناول مفطرا هو (قوله أي يجب اغنامه) تفسيره قوله لازم وقوله أداء (قوله
 ولو بعروض حوض) فلا فرق في المفسدين كونه اختياريا أولا (قوله وجب القضاء) أي في غير الأيام الخمسة
 الآتية وهو راجع إلى قوله قضاء اه حلي (قوله وأيام التشريق) وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر (قوله فلا يلزم)
 أي أدائها ولا قضاؤها ان أفسدها (قوله فيصير من تكاليفه) فلا يجب صيائه بل يجب إبطاله ووجوب
 القضاء ينشئ على وجوب الصيانة فلم يجب قضاءه كالم يجب أداء بخلاف ما إذا نذر صيام هذه الأيام فإنه يلزمه
 ويقضيه في غيرها لأنه لم يصير بنفس النذر من تكاليفه وإنما التزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل فكانت
 من ضرورات المباشرة لا من ضرورات إيجاب المباشرة مخ مع زيادة (قوله أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله
 أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المذكورة كما لا يجب الصوم في هذه الأيام وحاصل الجواب
 أنا لا نسلم هذا القياس فإنه لا يكون مبائرا للمعصية بمجرد الشروع فيها بل إلى أن يسجد بدليل من حلف
 أنه لا يصلي فإنه لا يثبت ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الأيام فيبائر المعصية بمجرد الشروع فيها وروى عن
 الامام رضي الله تعالى عنه أنه لا يجب عليه القضاء إذا دخل في الصلاة عند الاستواء ثم أفسده لأنه ممنوع من
 الدخول وما بعده بناء عليه والظاهر الوجوب مخ وفيه أنهم عقدوه شارعا فيها بمجرد الاحرام حتى لو أفسده
 جئت وجب قضاءه فقد تحققت بمجرد الشروع وأما مسألة اليمين فهي مبنية على العرف (قوله بدليل مسألة
 اليمين) راجع إلى الصوم والصلاة فإنه إذا قال والله لا أصوم حنث بمجرد الشروع وإذا قال والله لا أصلي لا يحنث
 ما لم يسجد حلي بزيادة (قوله ولا يفطر الخ) الأولى في التعبير أن يقول وللمتنوع النظر بلا عذر في رواية أبيه
 أن أصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر الرواية كما في المنع ووجهها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى
 أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أي فليدع فلو كان الفطر جائزا لكان
 الأفضل الفطر لا جابة الدعوة التي هي سنة (قوله بلا عذر) أما بذكر كبح ونفاس وخوف هلاك أو نقصان
 مثل مجوع أو عطش شديد فيجوز لجواز قطع الفرض به فأولى غيره (قوله وفي أخرى يحمل) تقدم عن الجهر
 أنها شاذة ووجهها ما روى عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا
 لا فقال اني صائم ثم أتى يومنا فقلنا يا رسول الله أهدينا احبس فقال أرنيه فلقه أصبحت صائما فأكل رواء مسلم
 زادنا نساء وان كان الصوم يوما مكانه وصححت هذه الزيادة والخمس تمر بنزع نواه ويدق مع الاقط ويجهذان
 باليمن ثم يدل ذلك بالبدن حتى يتيق كالترديد وهو في الأصل مصدر يقال حاس الرجل حيا إذا اتخذ ذلك أبو السعود
 عن المصباح (قوله بشرط أن يكون من نية القضاء) مفهومه أنه إذا عزم على عدم القضاء أو لم ينو قضاء
 ولا عدمه أنه لا يجوز (قوله واختارها الكمال) قال وهي أوجه لأن الأدلة تطافت عليها (قوله ومصدرها)
 أي مصدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرعها معلق باختار المسلط على مصدرها وهما له وهذا النقل ليس بالواقع
 فإنه انما حكى الخلاف وبعبارة المصنف مع شرحه ولا يفطر بلا عذر في رواية أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز
 له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه ولا يجوز أن يكون
 مصدره فلا ماضيا لأنه لم تصدر هذه الرواية لافي الوقاية ولا في شرحها والشرح تبع صاحب النهر فأفاده الحلي
 (قوله والزيادة عذر) أي في التفل فقط قال في الهنديه الضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب اه أي
 كاتقضاء والنذور والكفارة وروى عن أبي يوسف أنها عذر فيها أيضا والدليل على أنها عذر ما روى أن أبا سعيد
 الخدري صنع طعاما فسد عا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فلما جى بالطعام تنهى أحدهم فقال

فلا قضاء أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لأنه
 جنبها صار كأنه نوى المضى عليه في هذه
 الساعة فتجيب ويجتبي (أداء وقضاء) أي
 يجب اغنامه فان فسد ولو بعروض حوض
 في الأصح وجب القضاء (الافى العبد بن وأيام
 التشريق) فلا يلزم له برونه صائما بنفس
 الشروع فيصير من تكاليفه أما الصلاة فلا
 يكون صائما ما لم يسجد بدليل مسألة الجهر
 (ولا يفطر) الشارع في نفل (بلا عذر في
 رواية) وهي الوجهة وفي أخرى يحمل بشرط
 أن يكون من نية القضاء واختارها الكمال
 وتاج الشريعة ومصدرها في الوقاية وشرعها
 (والزيادة عذر)

صلى الله عليه وسلم ما لا فقال انى صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلف لك اخوك وصنع طعاما ثم تقول انى
صائم كل وصم يوما مكانه ابو السعد عن العلامة نوح (قوله للضيف) هو فى الاصل مصدر صفته قال فى
القاسم من صفته اضيفه ضيفا وضيافة بالكسر نزات عليه ضيفا اه تم اطلق على النازل ضيفا فاد بعضه الحلبي
(قوله والمضيف) بفتح الميم اصله مضيف استنقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى سا كان فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين ثم كسرت الضاد لئلا يسهل الياء (قوله بمجرد حضوره) أى بحضوره المجزء عن الاكل (قوله
ويتأذى) عطف خبر لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاولى الاقتصار على الجملة الثانية لانه يلزم من
التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل عذر مطلقا وقيل ليست بعذره مطلقا وقيل عذر
قبل الزوال لا بعده وقيل عذر ان رفق من نفسه بالقضاء فيفطر دفعا للاذى عن أخيه المسلم وان كان لا يثق
لا يضطر وان كان فى ترك الافطار اذى أخيه المسلم قال شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل فى هذا الباب
بحر (قوله بطلاق امرأته) ظاهره ولورجعه ما صورته فى البحر من الطلاق الثلاث فاتفقوا وهى التى فى ذلك
حزبه (قوله بطلاق امرأته) أى الرجل الخالف (قوله ان لم يفطر) أى الخلوفا عليه (قوله افطر) أى الخلوفا
عليه ندباذ من التأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحتج به) مشكل بما هو مصرح به من أنه فى الخلاف على ما لا يملك
بمجرد القول فينبى قوله افطروا ~~كان~~ التوفيق يحصل ما هنا بما يقتضى أنه ان لم يفطر يحتج على ما اذا كان
الخالف بطريق التعليق أو يحصل على ما اذا لم يأمره بالنفل أبو السعد وموضعا (قوله على العقدة البرازية) لم يذكر
الاعتماد فى البرازية (قوله هذا) أى جواز الفطر وهو يرجع الى مسألة الضيافة واليمين كما تلوح اليه عبارة النهر
ويكون جاريا فى الضيافة على أحد الأقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل زوال النهار الشرعى اه
لمجي (قوله أما بعده) أى أوفيه للتصريح بالقبالية فى مقابله (قوله فلا) أى لا تكون الضيافة واليمين عذرا
فى الافطار (قوله الا لا حد أبويه) أى لا يفطر الا اذا لزم من تركه عقوق الوالدين أو أحدهما كما فى النهر (قوله دعاه
أحد اخوانه) أى صدقانه كما فى حاشية الاشياء لابي السعد (قوله لا يكره فطره) أى فى النفل قبل الزوال
أبو السعد وفى حاشيتها (قوله لوصاغا غير قضاء رمضان) أما هو فيكره فطره لانه حكم رمضان كما فى الفتاوى
الظاهرية وظاهر اقتضائه على استثناء قضاء رمضان أنه لا يكره له الفطر فى صوم الكفارة والنذر به ذر الضيافة
وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة القهستاني عند قول المتن ويفطر فى النفل
بعد الضيافة وفى الكلام إشارة الى أنه فى غير النفل لا يفطر كما فى المحيط وعن أبي يوسف أنه فى صوم القضاء
والكفارة والنذر يفطر اه فأتت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف
فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان سوى فى حاشيتها بتصرف (قوله ولا تصوم المرأة نفلا) ظاهره
أنها تصوم القضاء بغير إذنه وهو خلاف ما فى البحر حيث قال ونقض المرأة اذا أدت لها الزوج أو بات منه
وهو مقتضاها كما قاله أبو السعد أنها لو شرع فى القضاء بغير إذنه ~~كان~~ له أن يفطرهما فأتى محل ذلك فى غير قضاء
رمضان لما فى البحر عن القسبة للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كانت موقوف والنذر واليمين
دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد الا اذا ظهر من امرأته لا ينعى من كفارة الظهار
بالصوم لتعلق حق المرأة به (قوله لا عذر عدم الضرر به) بأن كان صائما أو مريضا فلهما أن تصوم وليس له
منعه لانه ليس فيه ابطال حكمه وفى الظهيرية لم يستثنى قال فى البحر والظاهر اطلاق ما فى الظهيرية فى المرأة
والعبد لان الصوم يضرب بدن المرأة ويهزلها وان لم يكن الزوج الا أن يطوها والعبد منافع للمولى فليس له
الصوم والتطوع مطلقا بغير إذنه ولو كان المولى غائبا فلا مانع فى الثانية فانه لم يكن مبق على أصل الحرية فى
المبادات الا فى الفرائض وأما فى النوافل فلا اه بقايل زيادة تفهم منه (قوله أو بعد البيوتة) أى الصغرى
أو الكبرى ومفهومة أنها لا تقضى فى الرجعى ولو فصل هنا كما فصل فى الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا لكان
حسنا (قوله وما فى حكمه) الاولى ومن لان الله اقل وهو المدبر أى حذو قوله تعالى فماتت أميائكم (قوله لم يجز)
هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه فى ذلك بحر من الثانية (قوله ولو نوى مسافر الفطر) انما صحت
نية الصوم مع ذلك لان نية الافطار لا عبرة بما يدل ما يأتى أنه لو نوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يعتبر أفاده فى البحر
(قوله أو لم ينو) حكمه هذا مفهوم بالاولى لان الصحة اذا تحققت مع نية الفطر نفع عدمها الاولى (قوله قبل الزوال)

للضيف والمضيف (ان كان صاحبها من
لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه
الافطار) فيفطر (والالا) هو الصحيح من
المذهب الظهيرية (ولو حلف) رجل على
الصائم (بطلاق امرأته ان لم يفطر أفطروا)
كان صائما (قضاء) ولا يحتج به (على المعقد)
برازية وفى النهر من الذخيرة وغيرها هذا اذا
كان قبل الزوال أما بعده فلا الا لا حد أبويه
الى العصر لا بعده وفى الاشياء دعاه أحد
اخوانه لا ~~كان~~ فطره لوصاغا غير قضاء
رمضان ولا تصوم المرأة نفلا الا بان الزوج
الاعنة عدم الضرر به ولو فطرها وجب
القضاء باذنه أو بعد البيوتة ولو صام للعبد
وما فى حكمه بلائذ المولى كالأجير لم يجز
وان فطره قضى باذنه أو بعد العتق (ولو نوى
مسافر الفطر) أو لم ينو (فأقام ونوى الصوم
فى وقتها) قبل الزوال

صوابه قبل اتصاف التمار الشري كما به غيره (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع
بهر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معينا أو أدا رمضان ٨١ حلي وبه علم أن محل ذلك في صوم
لا يشترط فيه التبييت فلو نوى وقتن ما يشترط فيه التبييت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد به (قوله ويجب عليه الصوم)
أي تحصيله بنية حيث أقام وقت انشائها (قوله كما يجب على مقيم الخ) ويجب على مسافر نوى الصوم لئلا
وأصح من غير أن ينقض عزيمته قبل الفجر فلا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفاطره لا كفارة عليه (قوله أقام صوم
يوم منه) انما قيد بقوله منه مع أنه يلزمه إتمام أي صوم كان لئلا كفارة ولا كفارة (قوله للشبهة في أوله وآخره)
لف ونشر مرتب (قوله الا اذا دخل مصره) يعني قبل أن يستحكم سفره بقطع مدة السفر بأن سافر في شهر رمضان
ثم رجع فيه فأكل في بلد فانه يكفر لا تنقض سفره برجوعه حلي موضعها عن البحر وظاهر قواهم اذا دخل
مصره أنه اذا أفاطر قبل استحكام السفر في السفر ثم دخل مصره لا تجب عليه الكفارة (قوله كما امرت)
أي قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الا تطرقا له حلي (قوله وفيه خلاف الشافعي) قال بحسبه أقول كيف
يكون تكلمه عند الشافعي لو نواه ولم يتكلم مع أن المنقول عنه أن الصلاة لا تفسد بالكلام ناسيا فليراجع
اه حلي قلت يمكن الفرق بين الكلام ناسيا وبين الكلام عمد والمقدم من مذهبه عدم الفساد (قوله وقضى أيام
اغماؤه) اعلم أن الاعذار أربعة أقسام ما لا يعتد غالبا فلا يسهل عليه شيء من العبادات لعدم المخرج وهذا لا يجب
عليه ولاية لا حدسية كالنوم وما يعتد خافه كالصبا فيسقط به جميع العبادات لدفع المخرج عنه وما يعتد وقت
الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالاغماؤه فان امتدت في الصلاة بأن زاد على يوم واحدة جعل عذرا دفعا للمخرج لا كونه
غالبا ولم يجعل عذرا في الصوم لأن امتداده شهران أو فم يكن في إيجابه حرج الدليل على أنه لا يمتد طويلا لأنه
لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طويلا هلك لأن بقائه حياته بدونهما نادرا ولا حرج في النواذر وما يعتد وقت الصلاة
والصوم وقد لا يعتد وهو الجنون فان امتد فيه ما اسقطهما والافالة الزبلي والاعما مرض يضعف القوى
ولا يزيل الجأ وهو عذري التأخير في الاسقاط كسائر الامراض (قوله سوى يوم حدث الاغماؤه فيه) لوجود
الصوم فيه وهو الامساك المقرن بالنية اذا اطاها وجودها منتهى ويقضى ما بعده لانعدام النية بهر (قوله
الا اذا علم أنه لم ينو) قال الشافعي عدم القضاء اذا لم يذكر أنه نوى أولا ما اذا علم أنه نوى فلا شك في الصحة وان علم
أنه لم ينو فلا شك في عدمها هو علم منه أنه لو حدث في شعبان واستغرق رمضان قضاء كله لعدم النية بقينا
بهر ولو كان منتهكا بعد اداء الاكل في رمضان أو مسافرا قضاءه لم يرد على وجود النية بهر (قوله
وفي الجنون الخ) متعلق بقضى الاقي (قوله ان لم يستوعب الشهر) بأن أفاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه
ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بتمامه فالمراد بالاستيعاب أن لا يفتقر مقدار ما يمكنه انشاء الصوم فيه
(قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ) وهو ما بين أول طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم اه
فالا فاقه بعد هذا الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تمطر (قوله على ما مر) أي عند قوله وسبب صوم
رمضان شهو دجز من الشهر حلي (قوله لا يقضى مطلقا) أي سواء كان الجنون أصليا بأن بلغ مجنونا أو عارضا
وجعل محمدا صلى الله عليه وآله بلغ مجنونا ثم أفاق قبل مضي شهر رمضان أو قبل تمام يوم ولبس فانه لا يجب
عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان وما فاته من الصلاة عنده بخلاف العارض وفي الشربة لالية عن البرهان
والعناية أن الاصح قول محمد أبو السعود (قوله ولو نذر صوم الايام المنهية) انما أخر الكلام على النذر تأخيرا
أوجب العبد على نفسه عما أوجب عليه الحق جل وعلا بشرط لزوم النذر كون المندور ليس بمعصية لنفسه
كالزنى وشرب الخمر أما المعصية لغيره كندب يوم النحر فانه معصية لما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى فانه
صحح وأن يكون من جنسه واجب ويفهم من هذا الشرط أنه ليس واجبا قبل النذر وكونه مقصودا لنفسه وان
لا يكون مستحب الكون وان لا يكون ما في يده أقل مما نذر فخرج بالاول النذر بالمعصية وبالثاني نذر عبادة
المريض وخرج سجود التلاوة وتكفين لما لم يمت فلا يصح نذرهما لكون الاول واجبا قبل نذره والثاني فرض كفاية
وهو أعلى من الواجب وبالثالث ما كان مقصودا لغيره كالوضوء لكل صلاة وبالرابع ما لو نذر صوم أمس
او اعتكاف شهر مضى فانه لا يصح نذره وبالخامس ما لو نذر أن يتصدق بمائتي دينار وليس في يده الا دينار مثلا
فلا يلزمه الا هو كاسبأى توضيحه في الايمان ونذرا لمعصية وان كان لا يصح الا أنه يعتقد بينا موجبا للكفارة

(صح) مطلقا (ويجب عليه) الصوم (لو) كان
(في رمضان) لزوال المرحض (كما يجب على
مقيم اتمام) صوم (يوم منه) أي رمضان
(سافر فيه) أي في ذلك اليوم (و) (الكن
(لا كفارة لو أفاطر فيهما) للشبهة في أوله وآخره
الا اذا دخل مصره لنسي نسبه فافطر فانه
يكفر (ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا)
كما مر (ولو نوى التكلم في صلاته ولم يتكلم)
شرح الوهابية قال وفيه خلاف الشافعي
(وقضى أيام اغماؤه ولو) كان اغماؤه
(مستغفرا للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم
حدث الاغماؤه فيه) وفي ليلته فلا يقضيه
الا اذا علم أنه لم ينو (وفي الجنون ان لم
يستوعب) الشهر (قضى) ما مضى (وان
استوعب) جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على
نماز (لا) يقضى مطلقا المخرج (ولو نذر صوم
الايام المنهية)

بالحنث ولو فعل نفس النذر وعصى وانحل النذر كالحلف بالمعصية أفاده في الجبر واعلم أن نذر صوم الايام المنهية
يصح سواء صرح بذكر المنهى عنه أولا كان قال نذرت أن أصوم غدا فاذا هو يوم النذر وهذا معنى قوله الاتي
مطلقا أفاده الحلبي (قوله أو صوم هذه السنة) أشابه الى أنه لا فرق بين أن يذكره أصالة كما قدمناه أو بالتبعية مثلي
أن نذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبدا حلبي عن القهستاني (قوله صح) لانه نذر بصوم مشروع والمنهى
اخره وهو ترك اجابة دعواه تعالى فيصح نذره لكنه بفطر احتراز عن المعصية المجاورة ثم يفتى اسقاطا للوجوب
وان ضام فيه يخرج عن العهدة لانه اذا كان التزم (قوله مطلقا) صرح بذكر المنهى عنه أولا كما قدمناه وسواء قصد
ما نلفظ به أم لا ولهذا ذكر الولوجي في فتاواه رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم فخرى على لسانه صوم شهر
كان عليه صوم شهر حلي عن الجبر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم صحة نذرها
وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لا يصح وان قال غدا فوافق يوم الجبر صرح حلي عن النهر (قوله وفرقوا
بين النذر والشروع فيها) حيث قالوا صح نذرها وبقيها ولو نزع فيها وأفسدها لا يقضيها (قوله بأن نفس
الشروع معصية) لانه به يسمى صامحا حتى يحث به الحاقب على الصوم فيصير حنثا كالأهبة فلا تجب صيافته
بل يجب ابطاله ووجوب القضاء يثبت على وجوب الصيانة ونفس النذر طاعة فتجب صيافته بضائه (قوله وجوبا)
ومن عبر بالاولوية كصاحب النهاية فقد ناساهل (قوله تماميا عن المعصية) أي المجلوبة وهي الاعراض عن اجابة
دعوة الله تعالى (قوله وقضاها) اقتصر على قضاها اشارة الى أنه لا يلزمه قضاء رمضان الذي صامه لانه لم يصح
التزامه بالنذر لان صومه مستحق عليه بجهة أخرى بحر (قوله خرج عن العهدة) لانه اذاها كما التزم بحر (قوله
وهذا) أي قضاء الايام المنهية في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله فلو بعدها) بان وقع النذر منه خامس عشر
ذي الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم شيء عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقي السنة) وهو خمسة
عشر يوما تمام شهر ذي الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لان كل سنة عربية معينة عبارة عن ستة معينة
فاذا قال هذه السنة فاعلم ان المقيد الاشارة السنة التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر المدة الماضية والمستقبله فيلغو
في حق الماضي كما يلغو في قوله لله على صوم أمس اه وأشار به الشارح الى رد كلام الزيلعي فإنه حكم على صاحب
الغاية بالسوء حيث ذكر أنه يلزمه ما بقي منها ورده السكال بأنه هو الساهي لان المسئلة كما في الغاية والخلاصة
والخاتمة في صورة التعيين كهذه السنة وهذا الشهر الى آخر ما قدمناه أفاده في النهر (قوله وكذا الحكم لو نكر
السنة) فانها كالمعينة (قوله فيفطرها) بيان لمعنى كذا وان صامها يخرج عن العهدة لانه اذاها كما التزمها أفاده
الحلبي (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أي موصولة باخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بشدة الامكان
حلي موضحا عن الجبر (قوله وبعبء لو أفطر يوما) أي بعد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أفطر فيه اه حلي
ولو كان آخر الايام (قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنهية فيها متتابعة لان التتابع فيها
ضرورة تعين الوقت حلي (قوله لو أفطر يوما فبها لا يلزمه الا قضاؤه) (قوله يقضي خمسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة
المنهية - لبي - لان صومه في هذه الخمسة ناقص فلا يجزيه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء
بقدره وينبغي أن يصل ذلك بماءضي وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله ولا يجزيه صوم هذه
الخمسة) لانه ناقص فلا ينوب عن الكامل (قوله يحتمل المين) أي مصادبا للنذر ومنفردا عنه (قوله كانت ست
صور) انما صارت متتابعة ودة ما اذا لم ينوشيا أصلا وتكون نذرا (قوله بنذره) أي بالصيغة الدالة عليه (قوله فقط)
أي من غير تعرض للمين نفيا واثباتا وهو المراد بقوله دون المين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض للمين بنفسه
(قوله عملا بصيغته) لانه نذر بالصيغة فتعين النذر في الوجه الاول بلانية اكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه
الثاني بالطريق الاولى لانه قرر النذر بعينه وفي الثالث أولى وأحرى اكونه مراد لانه قرر النذر بعينه ونفي
أن يكون غيره مرادا أبو السهود على الاتفاق (قوله عملا بتعيينه) وذلك لان المين محتمل كلامه لان اللام نجي
بمعنى الباء كقوله تعالى آمنتم له أي به وقد عين المحتمل بنفيه ونفي غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير
قوله لله على صوم يوم النحر أي بالله أبو السهود (قوله عملا بعموم الجاز) هذا جواب لصاحب الكفر عما أورد
على صكون الصيغة له ما من لزوم الثاني وذلك لان الوجوب الذي يقتضيه الميز وجوب يلزم بترك متعلقه
الكفاية والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم بترك متعلقه ذلك ونفا في اللوازم أقل ما يقتضي التغير فلا بد

(أو) صوم هذه (السنة صح) مطلقا على
المختار وفرقوا بين النذر والشروع فيها بان
نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة
قصص (و) لكنه (أفطر) الايام المنهية (وجوبا)
تماميا عن المعصية (وقضاها) اسقاطا
للعاجب (وان صامها خارج عن العهدة)
مع الكراهة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية
فلو بعدها لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي السنة
على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة
ونشرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا
متتابعة وبعبء لو أفطر يوما بخلاف المعينة
ولو لم يشترط التتابع يقضي خمسة وثلاثين ولا
يجزيه صوم هذه الخمسة في هذه الصورة
واعلم أن صيغة النذر تحتمل المين فلذا كانت
ست صور ذكرها بقوله (فان لم ينو) بنذره
الصوم (شيئا ونوى النذر فقط) لا (يكون مينا
(أو) نوى (النذر ونوى أن) لا (يكون مينا
كان) في هذه الثلاث صور (نذرا فقط) اجاعا
عملا بصيغته (وان نوى المين وان لا يكون
عملا بكونه) في هذه الصورة (مينا) فقط اجاعا
نذرا كان (في هذه الصورة) مينا (ان افطر)
عملا بتعيينه (وعليه كفارة) مينا (ان افطر)
لحنثه (وان نواه ما أو) نوى (المين) بلا تقي
النذر (كان) في الوردتين (نذرا وعينا حتى
لو أفطر بوجوب القضاء والنذر والكفارة للمين)
عملا بصوم الجواز

أن لا يراد باللفظ واحد وأجاب السرخسي بجواب آخر هو أن اليمين أريد بلفظ قه والنذر يعني أن أصوم كذا
 وجواب القسم محذوف مدلول عليه بذكر المذمورة كما أنه قال لله لا صومون وهي أن أصوم فلم يراد باللفظ واحد
 (قوله خلافاً للثاني) فإنه يوجب في الأولى المذمورة فقط وفي الثانية اليمين فقط لترجح الحقيقة في الأولى وتعين الجواز
 بنية في الثانية بجر (قوله ونذر تفريق صوم الست من شوال) قال القهستاني صوم الست من شوال بكرة
 مطلقاً عنده ومتتابعاً عند أبي يوسف وعن الحسن لا بكرة كما قال المتأخرون إلا أنهم اختلفوا هل التتابع أفضل
 أم التفريق وقال الحلواني يستحب صومها إذا أكل بعد العيد أياماً كافية المنعرات رذ كفي النظم أنه يستحب
 التفريق في كل أسبوع يوماً لمن لطف أهل الكتاب إذا عرفت هذا ففي المتن على قول به صوم المتأخرين اه حلي
 (قوله على المختار) أي من خلاف المتأخرين (قوله والاتباع المكمروه) أي تحريم التشبه بأهل الكتاب في
 الزيادة على صومهم وللأعراس في اليوم الأول عن إجابة دعوة الله تعالى (قوله أن يصوم الفطر) أي يوم الفطر
 (قوله وبسن) أن كان المراد السنة غير المؤكدة فهو عين ما قبله وإن كان المراد المؤكدة فهو مغاير (قوله ولو نذر
 صوم شهر الح) ويلزمه صومه بالعدد لا بالأيام والشهر المعين هلالاً كما سيجي عن الفتح (قوله متتابعاً) قال في البحر
 لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فصامه متفرقاً لم يجز وعلى تحكسه جازاه وفي المنع لو قال لله على صوم مثل
 شهر رمضان أن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد مثله في التتابع فله أن يتابع وإن لم يكن له نية
 فله أن يصوم متفرقاً اه حلي (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي فصامه فأفطر يوماً (قوله لأنه أدخل بالوصف)
 وهو التتابع (قوله مع خلوشه) هذا يرجع إلى قوله ولو من الأيام المنية (قوله بخلاف السنة) أي المنكرة
 المشروطة فيها التتابع فإنه يفطر الأيام المنية ويقضيها متصلة كما تقدم لأنه لا يمكن خلوها عنها (قوله في نذر شهر
 معين) أي وإن كان لا يتعين بالتعيين لأنه لا يتعين بالتميز إلا إذا كان معطفاً كالمكان والفقر والدرهم (قوله لثلاث
 يتبع كله) هذا لما يظهر إذا أفطر اليوم الأخير منه أمالو أفطر العاشر منه فلا فطر رابعة (قوله من اعتكاف)
 بأن قال لله تعالى أن اعتكف هذا الشهر في هذا المسجد فاعتكف غيره في غيره (قوله أوج) كقوله على أن
 أجمع سنة كذا أجمع قبلها أو بعدها (قوله أو صلاة) كان قال لله على أن أصلي في الحرم المكي ركعتين فصلاهما
 في غيره (قوله أو صيام) كان قال لله على أن أصوم رجب فصام شهره أو بعده جاز وكذا لو نذر صوم الاثنين
 والخميس فله أن يعوضهما بغيرهما (قوله أو غيرها) كاصدقة بأن قال لله على أن أنصدق بهذا الدرهم على هذا
 الفقير فتصدق بغيره على غيره (قوله لا يختص) أي في قول أبي يوسف لأنه إضافة خلافاً لمحمد بجر (قوله ولو نذر
 التصدق) مثال للتعيين في الأربعة على النذر المرتب (قوله يخالف) في بعضها أو كلها (قوله وكذا الوصل) هو ما
 تحققت فيه المخالفة وعدم الاختصاص (قوله أو صلاة) بالنسبة ليوم منصوب على الظرفية اه حلي ولو أضافه
 زمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المغرب والوتر أربعا وقد تقدمت (قوله لأنه تجبيل بعد وجود السبب) على التجبيل
 وإن لم يذكر التأخير لأن أمره ظاهر ولا يوصف بكونه قضاء فيما يظهر (قوله فإنه لا يجوز تجبيله) لأن المعلق لا يكون
 مسبباً قبل الشرط بجر وفيهم منه أنه يتعين زمانه ومكانه وفقره ودرهمه فان خالف في الزمان والدرهم
 وفد ضاع كان قضاء ولا يخرج عن العهدة في المكان والفقر إلا بالاداء فيه وإليه (قوله ولم يصح) أما إذا صامه
 فلا يلزمه شيء حلي وهذا في إطلاق البحر لا في إطلاق النهر أيضاً (قوله على الصحيح) وهو قول الإمام
 وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما وقال محمد زمه أن يرضى بقدر ما صح كما رخص إذا فاته صوم رمضان ثم صح
 من (قوله كالعصم) أي أن حكم المريض كالعصم لأن النذر مضاف إلى وقت الصحة معني فكانه قال بعد الصحة
 لله على أن أصوم شهر رمضان قال في البحر والحاصل أن الصحيح لو نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجي الشهر
 لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الإيصاء بما بقي من الشهر وأما المريض إذا نذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه
 شيء بخلاف وإن مات بعد ما صح يوماً لزمه الإيصاء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح اه وظاهر قوله وإن
 مات بعد ما صح يوماً لزم الإيصاء وإن صامه (قوله بخلاف القضاء) أي فيما إذا فاته رمضان لم يذبح ثم أدرك بعض
 العدة ولم يصح لزمه الإيصاء بقدر ما فاته اتفاقاً على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة
 حلي وقد أوضحه في النهر فقوله فان سببه ادراك العدة فيمقتدره كافي المنع (قوله بل إن صام خث) لأن
 المضارع المثنى لا يكون جواب القسم الأموكدة بالانون فإذا لم توجد وجب تقدير النفي اه حلي قال المقدسي

خلافاً للثاني (ونذر تفريق صوم الست من
 شوال) ولا بكرة والاتباع المكمروه أن يصوم الفطر
 للثاني حاوي والاتباع المكمروه أن يصوم الفطر
 وخسة بعده فلو أفطر الفطر لا بكرة بل يستحب
 وبسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر معين
 متتابعاً فأفطر يوماً) ولو من الأيام المنية
 (استقبل) لأنه أدخل بالوصف (لا يستقبل
 عن أيام نهي شهر بخلاف السنة) لا يقع كله في غير
 (في) نذر شهر (معين) لا يقع كله في غير
 الوقت (والنذر) من اعتكاف أوج أو صلاة
 أو صيام أو غيرها (غير المعلق لا يختص بزمان
 وسكان ودرهم وفقر) ولو نذر التصدق يوم
 وسكان ودرهم وفقر) ولو نذر التصدق يوم
 الجمعة بركة بهذا الدرهم على فلان يخالف
 جاز وكذا الوصل قبله فلو عين شهر الاعتكاف
 أو له صوم فجهل قبله صبح وكذا لو نذر أن
 يجمع سنة كذا أجمع سنة قبلها صبح أو صلاة يوم
 كذا فاصلا فله لأنه لا تجبيل بعد وجود السبب
 وهو النذر فيلغو والتعيين شرطي لا يوجب تجبيله
 (بخلاف) النذر المعلق فإنه لا يجوز تجبيله
 قبل وجود الشرط كما سيجي في الإيمان (ولو
 قال مريض لله على أن أصوم شهر رمضان قبل
 أن يصح لشيء عليه وإن صح) ولو (يوماً) ولم
 يصح (لزمه الوصية بجميعه) على الصحيح
 كالصحيح إذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر
 لزمه الوصية بالجميع بالإجماع كافي في اللبانية
 بخلاف القضاء فإن سببه ادراك العدة
 وفروع قال واقعاً صوم لا صوم عليه بل
 إن صام خث كما سيجي في الإيمان

على هذا أكثر ما يقع من العوام بالنسبة لما به تعالى لا يكون مبيها على الإثبات لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
في عدم الفعل ويُنْبَغِي أن تلزمهم الكفارة أن لم يفعلوا في حق قولهم والله أفعل لتعارفهم الحلف بذلك وقول
بعض الناس أنه بصادم المنقول يجب عنه بأن هذا المنقول كان قبل تغير اللغة وأما الآن فلا باءون في منبت
القسم باللام والنون أصلا ويقرقون بين الإثبات والنفي بوجود لا وعدمها وما اصطلاحهم على هذا الاكاصطلاح
لغة القوم ونحوها في الإيمان أفاده المحشى في الإيمان (قوله أفطروا قضي) انما يظهر هذا في النذر المطلق
أما غيره فلا يتعين بالزمان كما مر قريبا (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب حلي (قوله كما مر) أي في
الشيخ الثاني من أنه بطم نصف صاع من حنطة الخ وهذا إذا كان قادرا أو لا فيستغفر الله تعالى والاولى للشارح
أن يعبر بحدى وذلك لأنه لما يثب صار في معنى الثاني وفي النهستانى ولو أخر القضاء حتى صار شيخا فانيا أو كان
النذر بصيام الأبد فجبر بأشغاله بالهيئة لكونه طاعة شاقة فله أن يفتروا وطعم لكل يوم مسكينا حلي (قوله
أو الزوال) الصواب بعد نصف النهار النسي (قوله خلا فالثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لاني
عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والأظهر التسوية بينهما أي بين التقدم بعد الأكل والتقدم بعد
الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار (قوله فلا قضاء اتفاقا) لأنه تبين أن نذره وقع عن
رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه حلي (قوله ولو عني به البين) أي وقدم في يوم من رمضان بجر (قوله كفر
فقط) أي من غير قضاء لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله عنه) أي عن نذره (قوله بر) أي في
يمينه لوجود شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله ووقع عن رمضان) كما لو صام رمضان بنية التطوع ولو
قدم ليلا لا يجب عليه شيء لأن اليوم إذا قرن به ما يختص بالنهار كالصوم راد به بياض النهار وإذا كان كذلك لم
يوجد الوقت الذي أوجب فيه الصوم وهو النهار ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صامه وإن قدم قبل الزوال وأكل
فيه أو به الزوال ولم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا به يوم يومه ذلك بجر والمراد بالزوال في كلامه
الضيعة الكبرى (قوله لزمه كلاما) أي بفتحته متى شاء بالعدد لا هلايا والشهر المعين هلاي كذا في فتح القدير (قوله
فبقية) لأنه ذكر الشهر معزافا فنصرف إلى المعهود بالحضور ونوى شهره كما لا فهو كقوى لأنه نوى محفل
كلامه بجر (قوله فلا سبع) سواء أراد أيام الجمعة أو لم يكن لنية أصلا ولا يلزمه أن يتدى يوم الجمعة ولا يحتتم
بها ولو قال جمع هذا الشهر فله أن يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر على الأصح ولو نذر صوم الاثنين أو الخميس
صام ذلك مرة كفاه إلا أن ينوي الأبد ولو قال بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر ولو قال إن عوفيت صمت كذا في
الاستحسان يلزم به وفي القياس لا يلزم به ما لم يقل لله ولو قال لله على صوم آخر يوم من أول الشهر وأقول يوم من
آخر الشهر لزم الخامس عشر والسادس عشر (قوله صام سبتين) كأنه قال السبب الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان
قال في المنع ولا يخفى أن هذا إذا لم يكن لنية أما إذا وجدت لزمه ما نوى اه (قوله فعمل على العدد) أي عدد
الإسبات بجر (قوله بخلاف الأول) أي فإن السبب بتكرره فإريد التكرار في العدد المذكور ولو قال لله على
أيام الأيام ولا نية له كان عليه صيام عشرة عند الإمام رضي الله تعالى عنه ولو قال على صيام أيام لزمه ثلاثة لأنه
جمع قليل ولو قال صيام الشهر ف عشرة وكذا السنون ولو قال صيام الزمن أو الحين ف عشرة أشهر بجر (قوله واعلم أن
النذر الذي يقع للأموال من أكثر العوام) كان يكون لأنسان منهم غائب أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأتي
بعض الصلحاء فيجعل ستره على رأسه ويقول يا سدي فلان إن رتغائي أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فلك من
الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الشمع كذا أو الزيت كذا بجر (قوله وما يؤخذ الخ) قال في البحر
ولا يجوز نذر لادم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه إلا أن يكون فقيرا وله عيال فقراء
عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فيأخذونه على سبيل الصدقة المبندة وأخذه أيضا مكروه ما لم يصد النادر
التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ اه (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أنه نذر
مخلوق ولا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المنذوره ميت والميت لا يعلم ومنها أنه ظن أن الميت
يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر اللهم الآن يقول يا الله اني نذرت لأن شفيت مريضى أو
رددت غائى أو قضيت حاجتى أن أطعم الفقراء الذين يساب السدة نفيسة أو الفقراء الذين يساب الامام الشافعى
أو الامام الملبث أو اشترى حصر المساجد أو نزلت لو قد هأود را هم لمن يقوم بشعائرها إلى غير ذلك مما يكون

نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أفطر
وقضى كرمضار أو صوم الأبد فذهب
لاستغفاله بالعبادة أفطر وكفر كما مر أو يوم
يقدم فلا نذر قدم بعد الأكل أو الزوال
أو بغيرها قضى عند الثاني خلا فالثالث ولو
قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا ولو عني به
أي من كفر فقط إذا قدم قبل نذره فإنه
بني بالنية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر الزمه
كلاما والشهر ببقية أو جمعة فلا سبع إلا
أن ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت
ثمانية أيام صام سبتين ولو قال سبعة فسبعة
أسبب والفرق أن السبب لا يتكرر في
السبعة فعمل على العدد بخلاف الأول واعلم
أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر
العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع
والزيت ونحوها إلى شرائع الأولياء الكرام
تقربا إليهم فهو بالأجماع باطل وحرام

فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لمحل صرف النذر لسفاهة القاطنين برابطه أو مسجد
فيجوز به هذا الاعتبار اذ صرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى غير محتاج اليه ولا لشريف
منصب لانه لا يجعل له الاخذ مالم يكن محتاجا فقيرا ولا لادنى نسب لاجل نسبه مالم يكن فقيرا ولا لادنى علم
لاجل علمه مالم يكن فقيرا ولم يثبت في النسخ جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للخلق ولا ينعقد
ولا تستغل به الذمة وانه حرام بل سمعت اه (قوله مالم يقصد واصرفه الفقراء الانام) أي وقد صدر النذر بالصيغة
المذكورة عن الجرسابقا (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى
عنه كما في النهر واعلم أن بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في ذلك تنقيص الولي كما يظنه بعض
من لا خلاف له بل هذا مما يرضى الولي ولو كان حيا وسئل عن ذلك لاجاب بالحق واغضبه نسبة التأثيل وتأمل
قوله تعالى في حق السيد عيسى عليه الصلاة والسلام ان هو الا عبد انعمنا عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل
لما يفهم من المقام من أن العوام يفعلون الحرام المجمع عليه ويظنون قربة ومحمد هو ابن الحسن النبي في تلذ
الامام ومدون المذهب (قوله لو كان العوام عبيدي لا اعتقهم) أي فكيف وهم عبيد أكرم الاكرمين ولذا كان
العوام حشوا لجنه (قوله وأسقطت ولائ) أشا بذلك الى عدم المؤاخذه بالكلية والافلا ولا يسقط بالاسقاط
كالنسب (قوله لانهم لا يهتدون) أي الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه نفعهم (قوله فالكمل بهم يتعبدون) ذكرت
هذه العبارة في النهر أي كل الخلق يتقون بهم ويرتكبون عارهم وفيه أن العوام من جلة الكل وظاهره يقتضي
غير ذلك والكامل منهم لا يتعبد بالنقص اذ لا تزور وزرا أخرى ولينظر من المعبر فيه ان يكون الله تعالى
أو الملائكة اذ هذا التعبد من الظلم ولو كان فالكمل بهم يتعبدون ويكفون جمع كامل لا يظهر له وجه أيضا
الا أن يكون المعنى انما اعتقهم وأسقطت ولائ لان الاسياد والموالي الكاملين يتعبدون بعبيد هم الضالين ويمكن
ضبطهم بضم الباء الموحدة جمع همة وهو الفارس الذي لا يدري من أين يوثق كافي الصحاح يعني أنهم لا يدرون
الضأن كافي الصحاح يعني أن الحسارة والمغارة لازم لهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

• (باب الاعتكاف) •

هو اغتعال من عكف اللازم أي أقبل على الشيء وأقام به من حد طلب ومصدره العكوف ومنه يعكفون
على أعيانهم والمتعبد أي بمعنى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوفاً نهر
وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن طهرا يتيقن لطائفه والعاكفين أبو السعود (قوله وجه المناسبة) أي
مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتأخير) بالترجمة على المناسبة أفاده الحلبي فالمناسبة تقتضي ذكرهما
متصاحبين من غير نظر الى تقديم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يتقدم على المنروط وهذا ينفي
المناسبتين (قوله في بعضه) أي في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطف على اشتراط فيطلب اعتكاف
العشر الاخير من رمضان طلبا أكد على وجه السنة أي فناسب ذكره بعده لانه يقع في آخره وهذا ينفي
المناسبة والتأخير أيضا وسببه النذر ان كان واجبا والنشاط الداعي الى طلب الثواب ان كان تطوعا وحكمه
سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والنشاط فقط ان كان تطوعا ومحاسنه كثيرة لانه فيه تفرغ القلب
عن أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى والتحصن بحصن حصين وملازمة بيت كريم فهو كمن احتاج الى عظيم
فلازمه حتى قضى ما ربه فهو يلزم بيت ربه ليغفر له كافي وهو من أشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بحر (قوله
اللبت) هذا المعنى مناسب المتعبد واللازم (قوله ذكر) ظاهره أن الاعتكاف في مسجد الجماعة لا يتحقق من
المرأة وليس كذلك بل هي مثل الذكركر في مسجد حيا أفضل من المسجد الاكبر كما ذكره المصنف فالاولى التعبير
بتخصيص ايها (قوله ولو عجزا) أشار به الى أن البلوغ ليس بشرط كما يستفاد من عبارة من لا خسر وفيصح
اعتكاف العبي والعاقلة ولا يشترط الحرية فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى أفاده المصنف (قوله
في مسجد جماعة) انما شرط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة منع وأفضله ما كان في المسجد الحرام
ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه
بجماعة فان لم يكن ففي مسجده أفضل لا يحتاج الى الخروج ثم ما كان أهله أكثر نهر واعلم أن المسجدين يعين

مالم يقصد واصرفها للفقراء الانام وقد ي
الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد
يسطه العلامة طاسم في شرح درر الجواهر ولذا
قال محمد ولو كان العوام عبيدي لا اعتقهم
وأسقطت ولائ وذلك لانهم لا يهتدون
فالكمل بهم يتعبدون
• (باب الاعتكاف) •
وجه المناسبة له والتأخير بان شرط الصوم
في بعضه والطلب الاسكتفي لعقير الاخبار (هو)
لغة اللب وشرا (لبت) يقع اللام ونضم
المكث (ذكر) ولو عجزا (في مسجد جماعة)
هو ماله امام ومؤذن

بالشروع فيه فليس له أن ينقل إلى مسجد آخر من غير عذر أبو السعود عن الجوهري (قوله أدب فيه المجلس
أولاً) هذا الإطلاق لم يكن في عبارة النهر والبحر ولا غيرهما ما طلع عليه والظاهر أنه أخذ من إطلاق عبارة
الحنابلة ونصها في كل مسجد له أذان وقامه هو الصحيح اه قلت المانع أن يكون المراد بالمسجد الذي له أذان
واقامة ما تقام فيه المجلس كما رواه الحسن بن الإمام وصححه بعض المشايخ كما قاله الكمال فراجع هذا القول
إلى ما بعده على أنه إذا كان له إمام وموذن لزم أداء المجلس فيه عادة وإن كان بهما فقط (قوله وقال يصبح في كل
مسجد) في القهستاني من الخ لاصلة وينبغي أن لا يصبح في مسجد البياض ومسجد دقارع الطريق وينبغي
أن لا يصبح في مصلى العبد والخناسة اه فالمراد بالمسجد عندهما غير ما ذكر (قوله وصححه السروجي) في الغاية
لاطلاق قوله تعالى ولا تبأسوا منكم وأنتم بما كفون في المساجد نهر (قوله مطلقاً) وإن لم يصلوا فيه الصلوات كلها
حلي من البحر وظاهره أن مسجد الجماعة غير الجامع مع أنه أعم (قوله في مسجد بيتها) ولو نذرت هي أو العبد
فلن له الحق المنع ويقضيه بعد زوال الولاية بالطلاق البائن والمعتق وأما المكاتب فليس للمولى منعه ولو نطقوا
ولو أذن لهم لم يكن له الرجوع لكونه ملكه منافع الاستتاع بما هو من أهل الملك بخلاف المملوك لأنه ليس
من أهله وقد أعاده منافع الرجوع لكنه يكرهه لظن الوعد بجر عن البدائع وكذا لو أذن لها
في صوم شهره وبينه وصامت فيه متتابعة ليس له منعها لأنه أذن لها في التتابع (قوله ويكره في المسجد) إلا أنه جائز
بلا خلاف بين أصحابنا وظاهر ما في النهاية أنها كراهة تقربه وينبغي على قياس ما مر من أن المختار منه من
من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعها من الاعتكاف في المسجد أبو السعود (قوله كما إذا لم يكن
فيه مسجد) أي محل أعدته له لانتها وينبغي أن يكون أنظم البيت لأنه أستر (قوله ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت)
فلو خرجت بلا عذر يفسد وهذا في الواجب بالنذر أما في النفل فلا يفسد بل ينهي أبو السعود ولا يأتيها زوجها
ولو حاضرت خرجت ولا يلزمها الاستقبال قهستاني (قوله وهل يصح الخ) البحث صاحب النهر اه حلي (قوله
والظاهر) لأنه على تقدير أنوثته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير ذكوره لا يصح في البيت بوجه اه
حلي (قوله بنية) الباء للمصاحبة ولا يشترط استقرارها (قوله فاللبي الخ) تفريع على قوله هو لبي الخ (قوله من
مسلم عاقل) قال في النهر ولا يخاف أن صحة النية تتوقف على العقل والاسلام فلا حاجة إلى ذكرهما في الشروط
اه (قوله طاهر من جنابة) قال في مراقي الفلاح ولا يشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنذور اه
بل هي شرط الحل كإبائه عليه صاحب النهر (قوله وجب ونفاس) ينبغي أن يكون هذا على رواية اشتراط
الصوم في نفيه أما على عدمه فينبغي أن يكون من شرائط الحل فقط نهر (قوله بلسانه) متعلق بالنذرة لا يكتفي
لايجابه النية منح (قوله وبالشروع) عطف على قوله بالنذر ولكنه ضعيف لما سبق قريباً أن لزومه بالشروع
منزوع على قول ضعيف منح وهو اشتراط الصوم في النفل أفاده الحلي (قوله وبال تعليق) عطف على قوله بالنذر
وهذا يقتضي أن صورة التعليق ليست بنذرة لأن العطف يقتضي المغالبة مع أنها نذرة فالأولى أن يقول واجب
بالنذر مخبراً ومعلقاً كما عبر به في إمداد الفتاح اه حلي (قوله وسنة مؤكدة في العشر الأخير) لما ورد أنه عليه
السلام اعتكف العشر الأوسط فلما فرغ أمه جبريل عليه السلام فقال إن الذي تطلب أمامك يعني ليلة
القدر فاعتكف العشر الأخير ومن هذا ذهب الأكثر إلى أنها في العشر الأخير من رمضان فمنهم من
قال في ليلة إحدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال
القسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر وعن الإمام رضي الله تعالى عنه أنها في رمضان ومن
علامتها أنها بلية أي ضيقة مشقة وساكنة لحرارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طست
أي في البياض وفي المشهور عن الإمام رضي الله تعالى عنه أنها تدور في السنة في رمضان وغيره أبو السعود
عن الشرنبلالية (قوله أي سنة كقاية) إذا قام بها البعض ولو فردا سقطت عن الهاتين ولم يتركه صلى الله عليه
وسلم إلا عذرة وقد ورد أنه أذن لعائشة فيه فضررت لها قبة فسمعت حفصة ففعلت كذلك ثم زب فامر
صلى الله عليه وسلم بنزعها فترت وترك الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الأول من شوال (قوله
على من لم يفعل) أي الاعتكاف وهذا إنما ينفي الوجوب لا السنة المؤكدة (قوله في غيره) أي غير المذكور
من الواجب والمنسنون (قوله وشروط صوم ليلة الأول) وهو الواجب بالنذر مخبراً ومعلقاً فلو نذر اعتكاف يوم

أدب فيه المجلس أولاً وعن الإمام اشتراط
أداء المجلس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح
في كل مسجد وصححه السروجي وأما الجامع
فيصح فيه مطلقاً اتفاقاً (أو) لبت (أمرأة في
مسجد بيتها) ويكره في المسجد ولا يصح في
غير موضع صلاتهم من بيتها كما إذا لم يكن فيه
مسجد ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه
وهل يصح من الخنثى في بيته لم أره والظاهر
لا احتمال ذكوره (بنية) فاللبي هو الركن
والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل
طاهر من جنابة وجب ونفاس شرطان
(وهو) ثلاثة أقسام (واجب بالنذر) بلسانه
وبالشروع وبال تعليق ذكره ابن البكال (وسنة
مؤكدة في العشر الأخير من رمضان)
أي سنة كقاية كافي البرهان وغيره لا اعتبار
بعدم الانسكار على من لم يفعله من العباد
(ومستحب في غيره من الأزمنة) بمعنى غير
المؤكدة (وشروط صوم) ليلة الأول
انقفاً (نقطاً)

قد أكل فيه لم يصح ولا يلزمه شيء لأنه لا يصح بدون الصوم ولو قال لله علي أن اعتكف شهرًا بصوم فله عليه
أن يعتكف وبصوم بحر (قوله على المذهب) راجع إلى قوله فقط أي أن الاعتكاف لا يشترط في غير الواجب على
المذهب أقول محمد إذا دخل المذهب بنية الاعتكاف فهو مكلف ما أقام تاركه إذا خرج بحر وروى الحسن
أن الصوم في التطوع شرط به على أن اعتكاف التطوع مقدور يوم حلي (قوله فلوندر الخ) تفريع على اشتراط
الصوم في القسم الأول منح (قوله صح) فيه أن الليلة صريح في ظلام الليل والصريح لا يعمل فيه النية وفي البحر
عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة يومه الزم (قوله والفرق لا يخفى) هو أنه في الأول لما جعل اليوم تابعًا لليلة
قد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بما لنذره في التسابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازًا
مرسلًا بغير تبين فانه أطلقها عن ظلام الليل إلى مطلق الزمن ثم أراد بها اليوم الذي هو من خاص فكلن اليوم
مقصودا حلي موضعها (قوله فانه يصح) فيلزمه أن يعتكف ليلًا ونهارًا بحر (قوله لانه يدخل الليل تبعًا)
ولا يشترط لتتابع ما يشترط للأصل بحر (قوله مراعاة وجوده) أي وإن لم يقصد للاعتكاف (قوله فلوندر
اعتكاف شهر رمضان الخ) الظاهر أن مثله ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم
الابد ثم نذر اعتكافا حلي (قوله لكن الخ) قال في الفقه ومن التفريعات أنه لو أصبح صائمًا تطوعًا أو غيرًا
للصوم ثم قال لله علي أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وإن كان في وقت نصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار
وعند أبي يوسف أنه أكثر التمارق أن كان فله قبل نصف النهار لزمه فان لم يعتكفه قضاء اه وقد ظهر أن علته
عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف بالتمام لا تعذر رجوع التطوع واجبا وأنه لا محل للاستدراك الفاد بل يمكن
لـ هو مسألة مستقلة لا تتعلق لها بما في المتن اه حلي فلو قال لله علي أن اعتكف هذا اليوم عند طلوع الفجر
ونوى صوم هذا اليوم تطوعًا أجزأه لاستيعاب النهار بالاعتكاف والصوم (قوله لعود شرطه) أي الاعتكاف
وقوله إلى الكمال الأصلي وهو الصوم المقصود (قوله فلم يجز) تفريع على عود شرطه إلى الكمال الأصلي (قوله
سوى قضاء رمضان) لأن الله لا اتصال بصوم الشهر مطلقا ولو قضاؤه وقد وجد (قوله لم يقتضيه في الأصول)
قال ابن الملك في شرح المنار انما وجب القضاء بصوم مقصود ولأن النذر كان موجبا للصوم إذا الاعتكاف
بدونه وهذا لونه أن يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم ~~وكان~~ سقط الصوم المقصود
انصرف الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بأن لم يعتكف صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن
الوقت فعاد شرطه إلى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود والمانع وهو رمضان فان قلت على
هذا ينبغي أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقا قلت العلة الاتصال بصوم
الشهر مطلقا وهو وجود فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصودا كما لو نذر قضاء للتباعد بجزءه
الصلاة ورمضان الثاني على هذه العلة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون
مقصودا اه حلي أقول هذا كله انما يظهر في الاعتكاف إذا نذر مطلقا أما إذا لم يعلق لا يخص بزمان كما مر
نقضاءه أن يصح في غير رمضان المعين وقضائه (قوله وهو ظاهر الرواية) مقابلة رواية الحسن السابقة (قوله
على المسامحة) أي المسامحة فلذا جازت صلاته فاءدورا كما خارج المصرع قدرته على القيام والتزول بحر (قوله
جزء من الزمان) وأقل (قوله لأجز من أربعة وعشرين) وهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله فلو شرع)
تفريع على قوله وأقله فلا ساعة (قوله لا يلزم قضاؤه) الأولى في التعبير أن يقول يتم بقضائه (قوله وما في بعض
المعتبرات) من جعلها ما قدمه عن ابن الكمال - حلي (قوله فترع على الضيف) وهو القول باشتراط الصوم
في النفل ~~فكون~~ أن قلل يوما (قوله وحرم عليه الخروج) حديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج من
معتكفه إلا الحاجة إلى الخروج (قوله لانه منهي) أي لأن الخروج متم للنفل (قوله كما مر) أي من قول المصنف
وأقله فلا ساعة (قوله الخروج) أي من المعتكف ولو مسجد البيت في حق المرأة (قوله الحاجة إلى الخروج
الخ) لأن هذه الأشياء مستثناة للعلم بوقوعها وعدم الاستغناء عنها ولا يمكن بهد فراغه من الظهور ولا يلزمه
أن يأتي بيت صديقه القربى بخواصه فيقال كان له بيتان فألقى البعيد منهما قبل فهد وقيل لا ينبغي أن يخرج
على الزواجر ما لترك بيت الحلاء للمسجد القريب وأقرب منه نهر (قوله طبعية) أي سواء كانت طبعية أي
يحتاج إليها الإنسان بما به ولو ذهب بعد أن خرج لها العبادة المربوض أو صلاة بخانة من غير أن يكون لذلك

على المذهب (فلوندر اعتكاف ليلة لم يصح)
وان نوى مع هذا اليوم لعدم محبتها للصوم
أما نوى بها اليوم صح والعرف لا يخفى
(بجلاف ما لو قال) في نذره (ليلا ونهارا فانه
يصح) ان لم يكن الليل محلا للصوم
(يدخل الليل نهارا) أعلم أن (الشرط) في الصوم
مراعاة وجوده لا إيجاده (للمشروط قسدا
(فلوندر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجزاؤه)
صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن
قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم
لم يصح لانه قاده من قوله تطوعا فانه نذر به
واجبا (وان لم يعتكف) رمضان المعين (قضى
بمرا) غيره (بصوم مقصود) لعود شرطه إلى
الكمال الأصلي فلم يجز في رمضان آخر ولا في
واجب سوى قضاء رمضان الأول لانه خلاف
عنه ونقطة فيه في الأصول في بحث الأمر
(وأقله فلا ساعة) من ليل أو نهار عند محمد
وهو ظاهر الرواية عن الإمام لبناء النفل على
المساحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء
جزء من الزمان لأجز من أربعة وعشرين كما
يقوله المتصنفون كذا في غير الأذكار وغيره
(فلو شرع في نفل ثم قطعه لا يلزم) (على الظاهر) من
لانه لا يشترط له الصوم (على الظاهر) من
المذهب وما في بعض المتصنفات أنه المصنف
بالشرع فترع على الضيف قاله المصنف
وغيره (وحرم عليه) أي على المعتكف اعتكافا
لا مطلق كما مر (الخروج) الحاجة إلى الخروج
طبعية كبر وتغاط

قوله اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه ينتقض اعتكافه عند الامام بحر (قوله
وغسل لواحتمل) فيه نظر فان الغسل من الشرعية كما لا يخفى حاشي قلت عدهم اياه من الطهيرة باعتبار
سببه (قوله ولا يمكنه الاغتسال في المسجد) يقتضي الفساد عند الامكان والظاهر ان التقيد بذلك مما يخرج على
القول بانفسه اذا كان له زمان فاني البعيد منهم ما أبو السعود (قوله أو شرعية) عطف على طهيرة وانفذ
أو من المتن والواو في قوله والجمعة من الترخيص اه حاشي (قوله كعبه) لم يذكر الحج وذكره في البقرة قال أما الحج
لو أحرم الاعتكاف به أو بعمرة أقام في اعتكافه الى أن يفرغ منه ثم يقضى في آخره لأنه أمكنه إقامة الامرين فان
خاف فوت الحج بع الاعتكاف ويصح ثم يستقبل الاعتكاف لأن الحج أهم من الاعتكاف لأنه يفوت بمضي يوم
مرة وادراكه في سنة أخرى وهو موهوم بانفسه قبله لأن هذا الخروج وان وجب شرعا فاما وجب بعده
واجب به وعقد لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اه (قوله لو وذا) هذا قول ضعيف والصحيح
أنه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في البحر واما دال الفتح اه حاشي (قوله وباب المنارة خارج المسجد) أما اذا كان باب
المنارة داخل المسجد فكذلك بالاولى قال في البحر ومعهود المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف
وان كان بابها خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو حال الشارح وأذن ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج
المسجد كان أولى اه حاشي (قوله والجمعة وقت الزوال) ان قرب معتكفه بدليل المقابلة لأن الخطاب يتوجه بهده
(قوله أي معتكفه) والاولى التعيين وقد يقال انما عبر به لينهل المرأة اذا اعتكفت في منزله أو أرادت الخروج
الى الجمعة (قوله مع منها) أي الاربع ولا يحتاج الى زيادة تحية المسجد كما وقع لبعضهم لأن فعل السنة به
أو الدخول بنية الفرض ينوب عنها وهذا لم يسقط ما في النهر عن السكان من قوله أن كون الوقت مما يسع
وقوع السنة والفرض فيه بعد قطع المسافة مما يعرف تخميننا لقطعها فقد يدخل قبل الزوال اهدم مطابقة ظنه
فلا يمكنه أن يبدأ بالسنة بل يبدأ بالتحية اه فليست أمثلة (قوله يحكم) من التحكيم أي يعتبر في ذلك اجتهاده (قوله
على الخلاف) بين الامام وصاحبه فانما قال بالزيادة تركه بزيادة الاربع المؤكدة وقد ظهر بذلك أن الاربع
التي تلي بعد الجمعة ونوى بها آخر ظهر عليه لأصل اه في المذهب والا لا اعتبروا أداءها مع السنة ولا ينبغي
الاقسام في زمانها انهم نظروا منها الى التسكّل عن الجمعة بل ربما وقع عندهم أن الجمعة ليست فرضا
وأن الظهر كاف ولا خفاء في كفر من اعتقد ذلك فلذا ثبت عليه مرارا قاله صاحب البحر (قوله ولو مكث أكثر)
أي أو أتمه كافي الحاشي عن الهداية (قوله لانه) أي المسجد الثاني محل له أي للاعتكاف (قوله وكره تنزيها)
فارجوع الى الاول أفضل لأن الاتمام في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالتواب فيه أكثر وتبعه الجوى
وفيه مخالفة لما قدمه من البرجسدي من أن المسجد يتعين بالخروج فيه فليس له أن ينتقل الى مسجد آخر من
غير عذر اه إلا أن يقال خروجه لصلاة الجمعة هو العذر المبيح الانتقال الى غيره فقد روي أبو السعود (قوله بلا
ضرورة) متعلق بمخالفة قاله الحاشي (قوله فلو خرج الخ) اراد بالخروج انحصار قدميه احترازا عما اذا أخرج
رأسه الى داره فانه لا يفسد اعتكافه لانه ليس بخروج الا ترى أنه لو حلف لا يخرج من الدار فهل ذلك لا يثبت
ثم ان الفساد لا يتصور الا في الواجب واذا فسد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبر المافاته بحر (قوله
ولو ناسيا) أو مكرها أو لانعدام المسجد أو افتراق أهله أو أخرجه ظالم أو خاف على مناعه أو خرج لحاجة وان
تعيّن عليه أو نسي عام أو لعذر المرض أو لانتفاء ذريق أو حريق أو لاداء منادة يفوت حتى المدعى بعدمها
وان وجب عليه الخروج في هذه الثلاثة (قوله كما مر) أي عند قوله وأقوله فلا ساعة حاشي (قوله بلا عذر) المراد
بالعذر الموضح التي قدّمها بحر (قوله فسد) ولو وقع ذلك للمرأة وهو في معتكفها ولو طالت وهي فيه لها أن
ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها اه ويقتضي أن يكون مفسدا على ما اختاره القاضي لانه لا يظلم وقومه بحر
(قوله فيقضي) بالصوم عند القدرة جبر المافاته غير أن المذوران كان اعتكاف شهر بعينه يقضي قدر ما فسد
لا غير ولا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بغير عينه يلزمه الاستقبال لانه لزمه
متتابعه فإما في فيه صفة انتابح وسوا فسد بصدقه بغير عذر كالخروج والجماع والاكل والشرب في النهار
أو فسد به نعمة له إذا مرض فاحتاج الى الخروج فخرج أو بغير صنعه رأسا كالحيض والحزن والاعمال
الطويل بحر (قوله الا اذا فسد بالردة) فانما تامة ما رجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى أو ايجابه والنذر

وغسل لواحتمل ولا يمكنه الاغتسال في المسجد
كد في النهر (أو) شرعية كعبه وأذن لومؤذنا
وباب المنارة خارج المسجد والجمعة وقت
الزوال ومن بعد منزله أي معتكفه (خرج
في وقت بدركها) مع سننها يحكم في ذلك رأيه
وبين بعدها أربعاً أو تسلي على الخلاف ولو
مكث أكثر لم يفسد لانه محل له وكره تنزيها
فخالفه ما التزمه بلا ضرورة (قوله فلو خرج) ولو
ناسيا (ساعة) زمانية لا رمزية كما مر (بلا عذر
فسد) فيقضي الا اذا فسد بالردة

من إيجابه ١٥ - حلي - (قوله واعتبروا كثر النهار) لأن في القليل ضرورة بجر (قوله وهو الاستحسان) يقتضي
 ترجيح قواه ما بجر (قوله وبه فيه السكال) قال في البحر روي عن الحق في فتح القدير قوله لأن الضرورة التي
 يشاطر بها التخفيف اللازمة والغلبة وليس هناك كذلك اه فيكون من المواضع التي أخذ فيها القياس
 ١٥ حلي - (قوله وهو ما تر) أي من الحاجة الطبيعية والشرعية اه حلي - (قوله كأنها غربي) أدخلت
 الكاف ما ذكرناه سابقا (قوله فسط لا ثم) بل قد يجب عليه في بعض المسائل كما قدمناه (قوله والالسان
 التسان أولى) لكونه لا اختيار فيه (قوله خلافا لفصله الزيلي) حيث جعل الخروج لعبادة المريض والجنابة
 وصلاهما وانحاء الطريق والغريق والجهاد وأداء الشهادة مفسدا لاختلاف خروجه إلى مسجد آخر بانهم دام
 المسجد وتفرق أهله لعدم الصلوات الخمس فيه وإخراج ظالم المياه وخوف على نفسه أو ماله من المكابرين اه
 حلي - (قوله لكن في النهر) ومتى عليه في نور الإيضاح اه حلي - قال أبو السعود لا وجه لهذا الاستدراك
 لأن ما في النهر هو قول الصاحبين وإنما قول الامام فاعتكفه فاسد إذا خرج ساعة لغير غائط أو يول أوجهة
 فلا يستدرك على أحد القولين بالاحترا ل هو خطأ لا أحد القوابين لا يخرج كما وقع للزيلي ومن لا مسكين والشر لا ي
 (قوله وصلاة جنازة) أي وان لم يتعين عليه (قوله وحضور مجلس علم) أي علم كان (قوله جاز ذلك) هذا على قول
 الامام رضي الله تعالى عنه وما على قولهما فالأمر أوسع (قوله وخص المعتكف بأكل) وله غسل رأسه
 في المسجد إذا لم يلزمه بلقاء المستعمل فإن كان بحيث يتلوث يمنع منه لأن تنظيف المسجد واجب ولو فوضا في
 المسجد في إناؤه فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فإنه بكره التوضؤ في المسجد ولو في إناؤه
 يكون موضع اتخذ لذلك لا يصل فيه وفي الفتح خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا ينهر فيه سلاح
 ولا يبيض فيه بقوس ولا يترقبه بل ولا يترقبه بلم في ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سقارا واه ابن ماجه في سننه
 عليه السلام بجر (قوله فلو تجارة كره) وان لم يحضر السعة واختاره فاضل خان ورجحه الزيلي لأنه منقطع
 إلى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأمر الدنيا بجر (قوله لعدم الضرورة) أي إلى الخروج حيث جازت
 في المسجد بجر (قوله لأنها) أي الكراهة التعريرية محل إطلاقهم الكراهة وقيد بعضهم ذلك بالخطر
 والاباحة (قوله أحضار مبيع فيه) لأن المسجد بجر عن حقوق العباد ولا في شغله ولهذا قالوا لا يجوز غرس
 الانجبار فيه ومفهوم تعليلهم أن المبيع لو كان لا يشتغل البقعة لا يكره أحضاره كدراهم ودنانير بسيرة أو فهو
 كآب وينبغي عدم كراهة أحضار نحو الطعام قال في النهر ومقتضى التعليل الاقول الكراهة وان لم يشتغل (قوله
 مطلقا) أي سواء أحضر المبيع أم لا احتاج إليه أم لا كان للتجارة أم لا كما يفاد من البحر (قوله لأنه) أي
 أنه عليه السلام عن البيع والشراء في المسجد ولذا كرهه فيه التعليل والكتابة والخياطة بأجر وكل شيء
 يكره فيه كره في سطحه بجر (قوله وكذا أكله ونومه) أي غير المعتكف فإنه مكره (قوله الاقرب أشباه) أقاد
 في البحر أنه ضعيف وعبارته بكره لغير النوم فيه وقيل إذا كان غريبا فلا بأس أن يشام فيه كذا في فتح القدير
 (قوله لكن) استدراك على قوله وكذا أكله ونومه (قوله مطلقا) مئة كذا ولا غريبا ولا حلي (قوله ونحوه
 في المجنب) قال في المنع عن المجنب وغير المعتكف أن يشام في المسجد مقبلا كان أو غريبا مضطجعا أو موكنا
 رجلا إلى القبلة أو إلى غيرهما فالمعتكف أولى اه لكن قوله رجلا إلى القبلة أو إلى غيرهما غير مسلم لما سوا عمله
 من كراهة مد الرجل إليها (قوله صحت) يدل عن السكوت للفرق بينهم ما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فإن
 طال هي صمتا نهر والمراد به ترك التحدث مع الناس من غير عذر للنهي عنه وصوم الصمت من فعل الجفوس
 بجر (قوله ان اعتقده قربة) هذا القيد لحد الدين الضري وجرم به الشارح وغيره للخبر المذكور بجر (قوله ويجب)
 أي يفترض (قوله فغم) أي حصل غما وفائدة (قوله وتكلم الانجيز) فيه التفريق في الإيجاب الآن يقال
 انه نفي معني حوى (قوله وهو ما لا فيه) تحمل المباح في البحر والاولى نفسه بما فيه نواب فكره المعتكف
 أن يتكلم بالمباح وفي التبيين وأما التكلم بغير خير فإنه يكره اه غير المعتكف فإذن تكلم بالمعتكف (قوله ومنه)
 أي عمالا ثم فيه قلت ربما يكون من الذي يشاب عليه حيث قصد به تحصيل ما لا بد منه (قوله وهو) أي المباح
 عند عدم الاحتياج إليه (قوله انه مكره) نفاها المقام يدل على كراهة التعرير (قوله بأكل الحسنة) قال
 في الشريعة لآلية وقد قدمنا أن عمله إذا جلس ابتداء الحديث أبو السعود (قوله كما حققه في النهر) حيث قال

واعبروا كثر النهار قالوا وهو الاستحسان
 وبه فيه السكال (و) ان يخرج (بعد زيليل
 وقوه) وهو ما تر لا غير (لا) يفسد أو مالا
 يغلب كالجواهر فربق وانهدام مسجد فسط
 للام لا لاطلان والا لكان التسان أولى
 الامسا كما حققه السكال خلافا لفصله الزيلي
 وغيره لكن في النهر وضحه به جعل عدم الفساد
 لانهم ادعوا بطلان جسامته واخرجه كرها
 استعملنا في اثنا وخاتمة عن المجنب ولو شرط
 وقت النذر ان يخرج لعبادة مريض وصلاة
 جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ
 (وخص) المعتكف (بأكل وشرب ونوم وعقد
 احتاج إليه) لنفسه أو عباده فلو تجارة كره
 (كبيع ونسكاح ورجعة) فلو خرج لاجلها
 فعدم الضرورة (وكره) أي تجرير لانها
 محل إطلاقهم بجر (أحضر مبيع) فيه كما كره
 فيه مبايعه غير المعتكف مطلقا للنهي وكذا
 أكله ونومه الا لغير بيع أو شاة وقد سناه قبيل
 الوتر كما قال ابن السكال لا يكره الاكل
 والشرب والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجنب
 (و) بكره تجريرا (صحت) ان اعتقده قربة
 والا لحد يث من صحت تجريرا ويجب أي الصمت
 كما في غير الازد كما عر عن شر الحد يث رحم
 الله امرأته تكلم فغم أو سكنت فسلم (وتكلم
 الانجيز) وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند
 الحاجة إليه لا عند عدمها وهو محل ما في
 الفتح انه مكره في المسجد كما حققه في النهر كراهة
 كآكل النصار الخوط كما حققه في النهر كراهة

والظاهر أن المباح عند الحاجة إليه خير لا عند عدمها وهو محل ما في الفتح قبيل الوتر أنه مكروه في المسجد بأكل
الحسنات كأنما كل النار الحطب وبهذا التفرع اندفع ما في البحر من أن الأولى تغيب الخبر بما فيه نواب يعني أن
المعكف يذكره التكلم بالمباح بخلاف غيره إذا شك في عدم استغنائه عنه فأين ~~مكروه~~ مطلقا ٥١ (قوله
وتدريس في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي في البحر وتدريس وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أولى
لعموم التدريس وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ما وقع له في معاربه (قوله وحكايات الصالحين) أي المتعلقة
بذكر أخلاقهم وأفعالهم فخرج بذلك الحكايات الملهية (قوله وكاتبه أمور الدين) كأنفه والتوحيد والحديث
والتفسير وما يتبع ذلك من آياته (قوله وبطل بوطته) ويحرم عليه وكذا دواعيه كما في الحج والابتداء بخلاف
الحض والصوم فلا تحرم الدواعي وانما حرم ذلك لقوله تعالى ولا تناسروهن وأنتم عاكفون في المساجد بحر
فان قلت المعكف في المسجد لا يتهمل الوطء قلت تأويله أن يخرج طاحته قبطا لأن اسم المعكف لا يزول عنه
بذلك الخروج ويحتمل أن تكون الزوجة معكفة في بيتها لا الزوج فيمكن الوطء في غير المسجد وحينئذ فيبطل
اعتكاف الزوجة حموى وفي شرح التأويلات كذا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يغتسلون فيرجعون
إلى معكفهم فترت الآية أبو السعود وله على هذا محمول على الاعتكاف الواجب أو الواقع في شهر رمضان
وأما النفل فينقطع بخروج المعكف (قوله في فرج) الدبر مثله أبو السعود (قوله في الاصح) وروى ابن سماعه عن
أصحابنا عدم الفساد في التسلل اعتبارا له بالصوم أبو السعود (قوله لأن حالته مذكرة) لكونه في المسجد فهو
كحالة الإحرام والصلاة بخلاف الصوم (قوله وبطل بانزال بقله) لأنه بالانزال صلي في معنى الجماع نهر (قوله
لم يبطل) لعدم معنى الجماع ولذا لم يفسد به الصوم نهر (قوله لعدم الحرج) علة للحرمة أي لعدم الحرج في اجتناب
الدواعي ولومن غير انزال والذي في البحر أن حرمة الوطء لما ثبتت بصريح النص قويت فتعدت إلى الدواعي
ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لأن حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي وللكثرة
الوقوع فلا يحرم الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع ٥٢ (قوله لبقاء الصوم) قال في البحر الأصل أن ما كان من
مخظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والتهمل
والليل كالجماع والخروج وما كان من مخظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو
والتهمل والليل كالأكل والشرب (قوله وردته) فأنما تبطل لأنها تنقطع ما وجب عليه ولو بإيجابه (قوله إن داما
أياما) المراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية حينئذ ويقضيه في الأغما كالجنون (قوله سنة)
المراوية بالمبالغة حلبي (قوله قضاه) أي بعد الأفاقة حلبي قال في المنع فإن تناول الجنون سنين ثم أفاق هل
يجب عليه أن يقضي في القياس لا كما في صوم رمضان وفي الاستحسان يقضي لأن سقوط القضاء في صوم
رمضان انما كان لدفع الحرج لأن الجنون إذا طال قلما يزول فينتزعه عن صوم رمضان فيخرج في قضائه
وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف (قوله ولزمه اللبالي الخ) حاصله أن ما أنبأ بلفظ المفرد أو المتني أو المجموع
وكل منها أن يكون في الأيام أو اللبالي فهي سنة وفي كل منها أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو نويهما أو لم تكن
له نية فهي أربعة وعشرون وحكم المتني والمجموع مذكور في المصنف وأما المفرد بأن قال الله على اعتكاف يوم
لزمه فقط سواء نواه أو لم تكن له نية ولا تدخل ليلته ويدخل المسجد قبل الفجر ويخرج بعده الغروب فان نوى
الليلة معه لزمه ونماه في البحر (قوله بلسانه) أشار به إلى أن نية القلب من غير تلفظ لا توجب شيئا وقد تقدم
(قوله ولواه) حال من اللبالي والأصل أنه متى دخل الليل والنهار في اعتكافه فإنه يلزمه متابعا ولا يجوز له لو فرغ
بحر (قوله كمكسه) وهو نذر اعتكاف اللبالي فتلزمه الأيام (قوله العديدين) هما اللبالي والأيام (قوله بلفظ الجمع)
سواء كان صريحا كالأيام واللبالي أو ضمنا كذاتين يوما أو ليلة أفاده صاحب البحر (قوله وكذا التثنية)
فأنما في حكم الجمع من كل وجه (قوله يتناول الآخر) دليله قصة ذكر ياء على نبيينا وعليه وعلى سائر الأنبياء
الصلاة والسلام فإن الله تعالى قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا أو قال في آية أخرى أن لا تكلم
الناس ثلاث ليال سويا والقصة واحدة والرمز الإشارة باليد أو بالأس أو بغيرهما بحر (قوله فلونوى) لا وجه
للتفرع بل هو حكم مستقل قال في البحر مشبه بالآخر إلى تناول أحد العديدين الآخر وهذا عند نيتهما أو عدم النية
أما فلونوى في الأيام النهر خاصة محض نيته لأنه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما إذا نوى بالأيام اللبالي خاصة حيث

وتدريس في سيرة الرسول عليه السلام وقصص
الأنبياء وحكايات الصالحين وكاتبه أمور الدين
(وبطل بوطته في فرج) أنزل أولا (ولو) كان
وطءه خارج المسجد (لبسلا أو نهارا) كان
وأناسيا في الإسمع لأن حالته مذكرة (و) بطل
(بانزال بقله أو اس) أو فخبذ ولو لم ينزل
لم يبطل وإن حرم الكل لعدم الحرج ولا يبطل
بانزال بفسكر أو تطرو ولا بفسكر لبسلا ولا بأكله
فأسبالية الصوم بخلاف أكله عند بوردته
وهكذا انما هو وجوبه إن داما أياما
فإن دام جنونه سنة قضاه استغسانا ولو زمة
اللبالي بذكره بلسانه (اعتكاف أيام ولواه)
أي متتابعة وإن لم يشترط التتابع (كمكسه)
لأن ذكر أحد العديدين بلفظ الجمع وكذا
التثنية يتناول الآخر (فلونوى في) نذر
(الأيام النهر) خاصة (محض نيته)

لم تعمل نيته ولزمه اللبالي والنهر لانه نوى ما لا يحمله كلامه اه (قوله لنية الحقيقة) اعترض بأن اللفظ ينصرف
الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فواجهه قوله لنية الحقيقة قلت كأنه اختار ما ذكره البعض من أن اليوم مشترك
بين يابض النهار ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لأنفس الدلالة وعلى تقدير
أن يكون محتار ما عليه الاكثرون وهو أنه مجاز في مطلق الوقت فجوابه أن ذكر الايام على سبيل الجمع صارف له
عن الحقيقة كما تقدم فيحتاج الى النية دفعا للصارف عن الحقيقة لا للدلالة عليها عناية (قوله لا) أي لا نفع
نيته لانه نوى ما لا يحمله كلامه بجر (قوله صح) أي لو نذر أن يعكف شهرا واستثنى الايام لا يجب عليه شيء لان
الباقي اللبالي المجزأة فلا يصح الاعتكاف المنذور وفيها المناقاتها شرطه وهو الصوم ومنشئ ذلك لو نذر ثلاثين ليلة
ونوى اللبالي خاصة صح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه شيء لان اللبالي ليست محل الصوم بجر وهذا التعليق هو
المراد بقوله لما مر (قوله واعلم أن اللبالي تابعة للايام) فالليلة سابقة على يومها وأما قوله أنه الى ولا دليل سابق
النهار فقال الامام غفر الدين الرازي تفسيره أن سلطان الليل وهو القمر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار
وقيل تفسيره ان الليل لا يدخل وقت النهار (قوله الالبلة عرفة) أي فانها تابعة ليوم التروية كما في البحر والنهر
فيه كون يوم التروية ليلتان حيث نذر عبر في البحر بليلة الضر ووجه التبعية صحة الوقوف فيها كما صح في اليوم
الذي قبلها (قوله وليالي النهر) أي اللبالي السابقة على أيام النهر في العرف وهي ثلاث تكون تابعة للايام
التي قبلها في الحكم يدل على هذا ما قاله في البحر والنهر واليه الضر تابعة ليوم عرفة فلذلك لم تجز الاخصية بعد
الغروب من ليلة النهر ولو كانت تابعة لليوم الذي بعدهما لجازت الاخصية فيها وأما اليلتان الباقيتان لا يضر
تبعيتهما لليوم للمضي بعدهما فان كلام من اللباليين واليوم يصح فيها الضر فلا وجه اتبعيتهما لما قبلها ما
وتحصل أن يوم النهر ليلة له وما تصح فيه التبعية ليلتان وثلاثة أيام (قوله رفق بالناس) فان فيه توسعة على
الناس بصحة وقوفهم ليلة النهر وهذا لا يتم الا لعدم ليلتين ليلة من ليالي النهر فتأمل (قوله دائرة في رمضان
اتفاقا) فيه أن معنى دورانه تقدمها تارة تأخرها أخرى وهذا قول الامام فقط لا قولها أيضا فالصواب
اسقاط دائرة اهل طي ويعلم من البحر (قوله الا أنها تقدم وتأخر) وأجاب الامام رضي الله تعالى عنه عن الأدلة
المقدمة لكونها في العشر الاواخر بأن ذلك كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم يلتمسها فيه والسيقات
تدل عليه من تأمل طرق الحديث والفاظها كقول جابر بن عبد الله ان الذي تطلب إمامك وانما كان يطلب ليلة القدر
من تلك السنة وانما أخفيت ليجهت في طلبها فبذلك أجز المجتهدين في العبادة كما أخفى سبحانه وتعالى الساعة
ليكونوا على وجل من قيامها ببقية بجر (قوله وغرته) أي الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله في الاول)
أي في رمضان الاول (قوله ولا خلاف أنه لو قال) أي أنت حر وأنت طالق (قوله والفتوى على قول الامام)
وذ كرفاضى خان أن المشهور عن الامام أنها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره (قوله لكن
قيده) أي قيد صاحب المحيط الا فتا بقرول الامام (قوله فقبها) أي باواقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا
ما ظهر (قوله والا) بأن كان عاميا اه بجر والله سبحانه وتعالى أعلم

• (كتاب الحج) •

لما كان مركبا من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخرا في حديث بنى الاسلام على خمس أخرى
وختم به العبادة لكن في قوله -م انه مركب نظر بل هو عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوبه لانه
جزء مفهومة أفاده في النهر وتعبه الحرجي بأنه لو كان بدنيا محضا لما سأل فيه النيابة لان البدن في المحض
لا تجوز فيه النيابة اه الا أن يقال انما جازت على خلاف القياس لورود النص بها وهو حديث الخنساء
وغيرها وعنون الكتاب بالحج دون العمرة وان ذكرت فيه لشرفه وفي الفهستاني ما يفيد اطلاق الحج على
العمرة فانه قال الحج نوعان الحج الأصغر العمرة فلم يكن العنوان من التخصيص
في شيء الصحيح أنه لم يجب الا على هذه الأمة دبري فكان من قبلنا من الامم يحبون نبي عا وكان صلى الله عليه وسلم
يحج وهو مكة كل سنة الا أن يمنعه ما منع وكانت حجته الفرضة بعد ما حارسة عشر روج أبو بكر رضي الله تعالى
عنه في السنة التي قبلها سنة تسع وفيها فرض الحج وحج بالناس سنة ثمان وهي عام الفتح عتاب بن أسيد الذي
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أمير مكة بعد الفتح أبو الهود وشرايط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ

نية الحقيقة (وان نوى بها) أي الايام
(اللبالي لا) بل يلزمه كلامه (كما لو نذر
اعتكاف شهر ونوى التمر خاصة أو) نوى
(عكسه) أي الليل خاصة فانه لا يصح فيه
لان الشهر راسم لا يستثنى اللبالي فيختص
فلا يحتمل ما دونه الا أن يستثنى اللبالي فيختص
بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا ينعى عليه لما مر
والعلم ان اللبالي تابعة للايام الالهية عرفة
وله في التمر قبس من النهر المضيء رفق بالناس
كما في اخصية لولو الجنية هذا وليد القدر دائرة
في رمضان اتفاقا الا أنها تقدم وتأخر خلافا
لها وما وغرته فبين قال بعد ليلة منه أنت حر
اوانت طالق ليلة القدر فقدمه لا يقع حتى
ينسخ شهرا رمضان الا في الجواز كونها في
الاول في الاولى وفي الاخرى في الاخرى ولا
يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاخرى ولا
خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع
بفضه قال في المحيط والفتوى على قول
الامام لكن قيده بكون الحالف فقيده بغير
الاختلاف والا فهو ليلة السابع والعشرين
• (كتاب الحج) •

والحرية والوقت والقدرة على الزاد والراحلة والعلم يكون الحج فرضا وشرايط وجوب أدائه صحة البدن وزوال
 الموانع المحسبة عن الذهاب الى الحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم
 معها وشرايط صحة الاحرام والوقت المخصص والمكان المخصوص والاسلام واعلم أن لم يدا الحج مهمات
 ينبغي الاعتناء بها وهي البراءة بشروطها من رد المظالم الى أهلها عند الامكان فان لم يمكن رد المظالم الى أهلها
 بأن مات المستحق ولا وارث له فانه يتصدق بقدر ما عليه ليكون ودبعة عنه دأقه تعالى ليوصله الى خصمه يوم
 القيامة **كذلك** في منية المفتي وقصصا ما قصر في فعله من العبادات والندم على تفرطه فيه والعزم على عدم
 العود الى مثله والاستحلال من ذوى الخصومات والماملات ورضى من يكره السفر بغير رضا قال في العيون
 اذا أراد الابن أن يخرج الى الحج وأبوه كاره لذلك اذا **كان** الابن مستغنيا عن خدمته فلا بأس به وان كان
 محتاجا بكره وكذا الأم وفي السير الكبير اذا لم يحتج عليه الضعف فلا بأس به **وكذلك** اذا يكره ان كرهت زوجته
 خروجه ومن عليه نفقته وفي النوازل أن الابن اذا كان أمرا ذميا الوجه فلا بأس أن يمنعه من الخروج ولو من
 بينه ولو كان بالغًا كما لا يخرج بنته لان الفتى يشتهيها الرجال فتط والامر ذميا الوجه نشتهيها الرجال والنساء معا
 فالفتنة فيه من الجانبين وان كان الطريق مخوفًا لا يخرج وان لم يكن أمرا ذميا والاجداد والجدات كالأبوين
 عند فقد هما وبكره الخروج للفرز والحج لم يكون وان لم يكن له ما لا يقضى به دينه إلا أن يأذن الغريم فان كان
 بالدين كفيل بأذنه لا يخرج الابن ذميا وان كان بغير اذنه فبأذن الطالب وحده وما تقدم في حج الفرض أما حج
 النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقا **كذلك** في الملتقط ويشاور ذراي ثم يستخير الله تعالى في أنه هل يشتري
 أو يكتري وهل يسافر برًا أو بحرا وهل يرافقه فلانًا ولا لأن الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام لا محل لها
 خبر ومفاده أن ذلك في حجة الاسلام أما النفل فلا مانع من الاستخارة فيه وكيفيتها أن يصلي ركعتين يقرأ فيهما
 بالكافرون والاخلاص ثم يدعو بالدعاء المعروف ويحتمل في تخصيص النفقة حلال فانه لا يقبل بالنفقة الحرام
 كما ورد في الحديث وان سقط الفرض عنه فلا تنافي بين سقوط الفرض وعدم قبوله فلا يناب لعدم القبول
 ولا يعاقب عقاب تارك الحج ولا بذله من رفيق صالح يذكركه اذا نسى ويصبره اذا جزع ويعينه اذا عجز وكونه
 من الاجانب أولى تباعدًا من القطيعة ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمله اكثر منه الا بذنه وذكر عن بعض
 السلف أنه دفع اليه بطاقة ليوصلها الى انسان فامتنع من حملها بدون اذن المكاري ورعا **كونه** لم يشارطه
 على ذلك **وكذلك** يجترز من تحصيل الدابة فوق ما تطيق ومن تقلل علفها المعتاد بالضرورة وتجريده السفر
 عن التجارة احسن ولو انجر لا ينقص ثوابه كما غازی اذا انجر وهذا محمول على ما اذا لم تحمله التجارة على السفر
 والتجريد عن الربا والسعة والفقر ظاهر او باطنا فرض والركوب في الحمل كرهه بعضهم خوفا مما ذكره ولم يكرهه
 بعضهم اذا تجرد عن ذلك في التحقيق لا اختلاف والمنشئ افضل من الركوب لمن يطيقه ولا بأس بخافه
 وأما حج النبي صلى الله عليه وسلم راكبًا فلانه القدوة فكانت الحاجة ماسة لظهوره ليراه الناس ولا يما كس
 في شرائط الزاد والادوات ويستحب ان يجعل خروجه يوم الخميس او يوم الاثنين ويفعل ما ذكره العلماء
 من آداب السفر وهو ابو السعود بتصرف (قوله بفتح الحاء وكسرها) به ما قرئ في السبع وقيل الاقول الاسم
 والثاني المصدر وقيل قلبه منغ ونهر (قوله الى معظي) هذا انقيده من الكمال لا طيلة اقامتهم وامتشده عليه
 بقول الشاعر

واشهد من عوف حو ولا كثيرة * يحجون سب الزرقان المزعفرا

السب العمامة والزرقان بكسر الزاي والراء ومكون الموحدة كافي لب الباب في الاصل القدر لقب به حسين
 ابن بدر بن حمالة والمزعر المسبوغ بالزعران وهو صفة لسب **وكذلك** كانت سادة العرب تسمى عمامتها به وكان
 الزرقان يرفع البيت من عمامته وثياب مصبوغ بالزعران وكانت بنوع عوف تخرج ذلك البيت معظمين له قال
 ابن السكيت هذا معناه الاصل ثم نعرف استعماله في القصد الى مكة للنسك تقول حجبت البيت أحجه
 هجافا نأحاج نهر و ابو السعود (قوله كائنهم) هو الزيلعي فجعله كائيم كافي البحر وكذا وقع لبعض اهل
 اللغة قال في النهر هولة القصد كذلك في غير كتاب من اللغة وقيد في الفتح الى كونه معظما (قوله زيادة الخ) هذا
 التعريف أولى من تعريفه بالقصد لان القصد شرطه والزيادة فيه هو هذا التعريف يوافق بقية العبادات

(هو) بفتح الحاء وكسرها لغة القصد الى معظما
 لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم وشرا (ربارة)

فإن الصلاة اسم لأفعال مخصوصة والركعة اسم للابتداء المخصوص والصوم اسم للامتناع الخاص فليكن
الحج اسما لأفعال المخصوصة ولا يراد بالزيارة زيارة البيت فقط فإنه عليه بصير الحج لعمالة الطواف فقط وليس
كذلك فإن ركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الإحرام أقامه في البصر
(قوله أي طواف ووقوف) هذا تفسير مراد والافعال بارة لغة الذهاب (قوله مكان مخصوص) المراد بالمناسك
الصادق بتعدد (قوله في الطواف الخ) هذا أولى مما وقع لأبي السعود من تفسير الزمن بأشهر الحج (قوله إلى آخر
العمرة) وأما كونه في أيام العمرة فواجب (قوله من زوال شمس عرفة العج) الإلام بمعنى إلى والجمع بين جزء من
النهار والدليل واجب (قوله بأن يكون محرما) تبع فيه صاحب التهرجيباه عما ورد على تفسير الحج بالفعل
الذي هو الزيادة من أن ذكر الفعل المخصوص عليه بصير حشو والآن المعنى يؤول إلى أن الحج فعل بفعل
وفساده لا يخفى وحاصل الجواب أن المراد بالفعل الثاني الإحرام وبه بصير الثاني غير الأول ويلزم عليه ادخال
الشرط في التعريف فلأبى الزيادة على معناها اللغوي وفسر الفعل المخصوص بالوقوف والطواف لكان أولى
فلينأمل (قوله بنية الحج) انما قصر عليه لأن الكلام في الحج الأكبر والأفلاحة لابتدائها من النية (قوله
سابقا) أي على الوقوف والطواف أما كونها من الميقات فواجب (قوله كما يجب) من أنه شرط ابتداء له حكم
الركن انتهاك حتى لم يميز لفات الحج استدائه ليقضى من قابل بل يتحلل بعمره ويقضى من قابل ولو كان شرطا
لحج استدائه (قوله من أركان الدين) التي هي الصوم والصلاة والزكاة والحج وكلمة التوحيد حلبي (قوله
فرض) أي بقوله تعالى والله على الناس حج البيت الآية والمراد بالناس المؤمنون بقرينة ومن كفر نهر وأما قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فنزل سنة ست لا يمكن لم تنبت به الفرضية بل انما ثبت به وجوب الانعام
بالشروع حلبي عن الزبلي (قوله له ذر) وهو أن آية نزلت بعد فوات الوقت وأيد الشايع بما ذكره ابن القيم من
أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع بقوله تعالى والله على الناس الآية ونزلت عام الوفود سنة تسع
وأنه عليه السلام لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما وهذا هو الابق بهديه وسأله صلى الله عليه وسلم وأما ما قاله بعضهم
من أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه يدرك الحج قبل موته لم يعلم الناس مناسكهم تكملا للتبليغ كما في النهر وغيره
قال العيني أنه ليس بسديد ويحتمل أن العذر بالخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه عليه الصلاة
والسلام أو كره مخالطة المشركين في نسكهم أو كان أهم عهده في ذلك الوقت فأخر الحج حتى بعث أبا بكر وعليه
فقد أدى أن لا يصح بعد العام مشرك ولا بطوف بالبيت عريان ثم حج بعد (قوله مع علمه) متعلق بمحذوف صفة
لعذر أي هذا العذر لمصاحب العلم صلى الله عليه وسلم وجمع الترخ بين الاجوبة بذكر العذر والعلم (قوله
ليكمل التبليغ) علمه ببقاء حياته صلى الله عليه وسلم حلبي (قوله لأن سببه البيت) واقوله صلى الله عليه
وسلم لا قرع بن حابس لما سأله حين أخبره عليه السلام بفرض الله الحج في كل عام أم في العمر قال لا
في العمر ولو قلتم الوجبت اه وانما تجب لو قالها لأنه الشارع وهو له نصب الأسباب نهر (قوله وهو واحد)
اعترض به كثر وجوب الزكاة مع اتحاد المال واجب بان اختلافه باختلاف النماء ولو تقدير اذ المال مع هذا
النماء غير معناه آخره ومنعده حكما (قوله والزيادة تطوع) لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد فهو تطوع (قوله
كما إذا جاوز الميقات) أو أحرم منه فتصد دخول الحرم سواء أحرم معية الحج أو معهما فإنه يتصف بالوجوب
ولا داعي إلى العمدول عن ذلك إلى ما ذكره في الهداية ثم الاتفاق إذا انتهى إلى المراقبة على قصد دخول
مكة عليه أن يحرم قصد الحج والعمرة عندنا ولم يقصد أقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الا محرما
ولأن وجوب الإحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة يستوي فيه الساجد والمعتمر وغيرهما فتحصل من هذا أن
الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الاتفاق وانما يكونان نفلا من البستان والحرم اه (قوله فان اختار الحج
اتصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب المخير فيه أي وان اختار العمرة اتصف بالوجوب وانما ذكره لعدم
اقتضاء المقام إياه حلبي (قوله من يجب استئذانه) كالأب المحتاج لخدمته ابنه وكالزوجة وكل من عليه نفقة
فتحرر أنه يكون فرضا وواجبا ونفلا وحراما ومكروها وظاهرا ولا يتصف بالإباحية لأنه عبادة فضعاه اه يحرم
(قوله فلا بد منه) من الحج بل من الخروج من البيت كما مر (قوله على الفور) هو الايتان به في أول وقتها
الا مكان من فارت القدروا استعير للسرعة ثم أطلق على الحالة التي لا تراخي فيها جازا من سلا نهر وهو متعلق

أي طواف ووقوف (مكان مخصوص) أي
المكة وعرفة (في زمن مخصوص) في
الطواف من طلوع فجر النحر إلى آخره - هـ
وفي الوقوف من زوال شمس عرفة فجر النحر
(بفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج
سابقا كما يجب لم يقل لاداء ركن من أركان
التحلل (فرض) سنة تسع وانما
الدين اتم حج التحلل (فرض) سنة تسع وانما
آخره عليه السلام لعشر أهله مع علمه ببقاء
حياته ليكمل التبليغ (مرة) لأن سببه البيت
وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما إذا
جاوز الميقات بلا إحرام فإنه كما يجب
عليه أحد التكفين فان اختار الحج اتصف
بالوجوب وقد يتصف بالحرمه كالحج بمال
يبرام وبالكراهية كالحج بلا إذن من يجب
استئذانه وفي النوازل لو كان الابن صبيها
فلا بد منه حتى يلحق (على الفور)

بمخدوف يعلم من التمرح أي ويجب على الفور (قوله في العام الاول) لان الاحتياط في تبيين اول سني الامكان
 لان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادرة فتأخير عن وقته بعد التمكن تعريض له على القوان
 فلا يجوز وورد من أراد الحج فليجمل فان الانسان قد يمرض والراحلة قد تنفل والحاجة قد تعرض (قوله وأصح
 الروايتين) لا يصلح معطوفاً الا على قوله الثاني فيصير التقدير وعند أصحاب الروايتين وفيه من الركاة ما لا يخفى
 وعبارة البحر هو قول أبي يوسف وأصح الروايتين الحج ولا غبار عليها حلبي ويصح جعل الواو داخل على مبتدا
 مخدوف أي وهو أصح (قوله ومالك وأحمد) عطف على الثاني أي وعند مالك وأحمد وان ثبت ان عن كل منهما
 روايتين صح عطفه على الامام فليراجع حلبي وعبارته في شرح المتقي تعين العطف على الامام وعند محمد يجب
 على التراخي والتجمل أفضل (قوله فيفسق) أي عندهما فهو آمن وعند محمد لا واذاج في آخر عمره ارتفع الان
 اتفاقاً بغير (قوله وزدتها دته) عطف مسبب على سبب (قوله بتأخير) أي المكلف الحج (قوله أي سنيها) بحث
 صاحب البحر بحث قال وينبغي أن لا يصير فاسقاً من أول مدعة على المذهب الصحيح بل لا بد أن يتوالى عليه
 سنون لان التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكره فخر بما لا يصير فاسقاً بارتكابه مرة بل لا بد من الاصرار
 عليها وهو مقتضى قولهم بأن الفور واجب وأجرى الشارع سنيناً مجرى حدين فتوته وتعييره بالجمع فيفسد أن
 الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فأكثر اهـ حلبي قلت قول صاحب البحر آخر اهـ لا يصير فاسقاً بارتكابه
 مرة فيفسد أنه يفسق بالارتين فيراد بالجمع في قوله أو لا بل لا بد أن يتوالى عليه سنون ما فوق الواحد وهو صريح
 ما في شرح المتقي فانه قال فيفسق وتردتها دته بتأخير عن العام الاول بلا عذر (قوله وبارتكابه) أي الذنب
 الصغير وانما ذكر الصغير باعتبار أن الصغرة ذنب ولا يرجع الصغير الى التأخير لان المقصود الاستدلال بالامر
 الكلي وهو أن كل صغيرة لا يفسق مرتكبها مرة واحدة (قوله الا بالاصرار) أي يمكن بالاصرار فوهو استثناء
 منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة حلبي (قوله ووجهه) أي وجه كون التأخير صغيرة وليس من الكبائر
 (قوله لان دليل الاحتياط) أي مقتضى الفورية الذي استدلاله عليها طي والكبيرة لا تثبت الا بدليل قطعي
 والدليل هو ما تقدم من أن الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادرة والحج واستدل محمد على التراخي
 بعدم اقتضاء الامر النور وانه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وقريضة الله كانت سنة تسع حلبي
 بتصرف (قوله وسعه أن يستقرض) وفي التمرناشي عن أبي يوسف يلزمه الاستقراض اهـ دره شني (قوله
 أن لا يؤاخذ الله تعالى) أي اذا مات قبل قضاءه وقوله بذلك أي الاستقراض أي بذنب الاقدام عليه لانه هو
 الذي حق الله تعالى وأما المال فجعله الله تعالى حق العبد ويحتمل أنه لا يؤاخذ بنفس المال أيضاً بان يرضى الحق
 تبارك وتعالى غريمه عنه (قوله أي لو نأوى وأقامه) أما اذا لم ينو ذلك كان من الماطل المحرم وورد أن الله
 تعالى مع الدائن حتى يوفى دينه ما لم يكن دينه فيما بكرة الله (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة
 ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلماً فلم يحج حتى اقتقر حيث يتذر
 وجوبه ديناً في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر (قوله لان الكافر غير مخاطب بالحج) مفهوم
 التقييد بالاداء أنه مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب البخاريين ومذهب العراقيين وجوب الاعتقاد
 والاداء وهو المذهب كما ترويه صاحب البحر في شرح المنار ومذهب أهل سمرقند عدم وجوب واحد منهم ما
 وهو الذي عليه أكثر التفاريغ (قوله حق) فلاج على عيبه ولو مدبراً أو أم ولد أو مكاتباً أو مبهضاً وما ذواله في
 الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لان الحج لا يتأق الا بالمال غالباً بخلافها ولقوان حق المولى
 في مدة طوبى له وحق العبد مقدم باذن الشارع والمولى وان أذنه فقد أعاره منافعها والحج لا يجب بقدره عارية
 بحر (قوله مكلف) أي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتبر خلاف في الاصول فذهب
 غير الاسلام الى أنه يوضع عنه الخطاب كالمصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب المدبوس في التقوم
 الى أنه مخاطب بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها
 أم لا بحر (قوله أو مستورين) أو وجل وأمر آتين وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحزبة قاله صاحب البحر
 (قوله صحيح البدن) يخرج به من يدينه فيرسالم من الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب
 على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه ويلحق بهم الهبوس والخناق من السلطان الذي يمنع

في العام الاول عند الثاني وأصح الروايتين
 عن الامام ومالك وأحمد فيفسق وتردتها دته
 بتأخير أي سنيها لان تأخير صغيرة
 وبارتكابه مرة لا يفسق الا بالاصرار بحر
 ووجهه أن الفورية طنية لان دليل الاحتياط
 ووجهه أن لا يؤاخذ الله تعالى
 على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله تعالى
 بذلك أي لو نأوى وأقامه اذا قدر كما قبله
 في الظاهر بريد (على مسلم) لان الكافر غير
 مخاطب بفروع الايمان في حق الاداء وقوله
 حقه فانه فيما علقناه على المنار (حزمكف)
 عالم بفرضيته اما بالكون في دارنا أو بأخبار
 عمل أو مستورين (صحيح) البدن

الناس من الخروج الى الحج كما ذكره الشارح وصحة الاحتجاج عنهم وظاهر الرواية عنهم وجوبه
 على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموتة من رفعهم وبضعهم وبقدورهم الى المناسك واذا وجب الاصل وجب
 البدل وهو الاحتجاج ويجزئهم ما استقر العجز فان زال أعادوا واختاره في التحفة والخلاف مبنى على أن الصفة
 من شرائط الوجوب وبه قال أو وجوب الاداء به قالوا أثر الخلاف يظهر في الاحتجاج والايضا ومحمل الخلاف
 اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاحتجاج اتفاقا ولا كلام أنهم لو تكفروا الحج
 سقط عنهم لان عدم وجوبه عليهم للعرج فاذا تحملوه وقع عن حجة الاسلام كانه غير اذاج بحر ونهر (قوله بصير)
 فلا يجب على الاعمي وان وجد قائد الى المشور وعن الامام لان القادر بقدرة الغير لا بهت قادرا (قوله يمنع منه)
 أي من الحج أي الخروج اليه (قوله يصح بدنه) بضم الياء وكسر الصاد المهمة وتشديد الحاء المهمة وضميرها الى
 الزاد وفي نسخة يصح بدنه (قوله وجب) بضم الياء وتخفيف النون وتشديد ها وقد تمكن الباء واعلم أن القدرة
 لا تثبت بالاباحة وهو شرط عام في حق كل أحد حتى أهل مكة (قوله وراحلة) القدرة عليهم ثابتة بالملك
 أو الاجارة لا بالعارية والاباحة هي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي أما هو فلا ومن حوله ما كان أهلها
 لانهم لا يلحقهم مشقة بالمشي اليه فاشبهه السبي الى الجمعة أما اذا كان لا يستطيع المشي أصلا فلا بد منها في حقها
 أيضا بحر (قوله محتمة به) أما ان أمكنه أن يكثرى عقبة بأن يكثرى اثنان راحلة يعقبان عليها يركب أحدهما
 مرحلة والاخر مرحلة فلا يجب عليه لانه غير قادر على الراحلة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا
 على المشي أم لا بحر (قوله وهو السبي بالمقرب) بضم الميم اسم مفعول أي ذوا القرب وهو كافي القاموس الا كاف
 الصغير حول السنام حلي (قوله والا) أي لا يقدر على ركوب المقرب لكونه مترددا (قوله قد شترط القدرة على
 المحارة) هي شبه الهودج حلي عن القاموس قال في البحر والابان كان مترددا فلا بد أن يقدر على شق حمل وهو
 السبي في عرفنا محارة أو مواهبة وشق الحمل جانبه لان العمل جانبي ويكتفي أحد جانبيه وقد رأيت في كتب
 الشافعية لا بد أن يجرد من يركب في الجانب الآخر وهو السبي بالمعادل فان لم يجرد لا يجب عليه الحج ولم أره
 لا تمتسا واعلم انما لم يذكره لانه ليس بشرط لا يمكن أن يضع زاده وقربه وأمتعه في الجانب الآخر (قوله
 لم يجب) فيه نظر فان المراد بالراحلة ما يركب وان كانت في الاصل اسما للبعير قال القهستاني وراحلة أي ما تحمله
 وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وايابا وهي في الاصل البعير القوي على الاسفار والاحمال ا وقال
 في المسلك المتقسط شرح المسلك المتوسط والتمكين من الراحلة من بعير أو خيل أو بغل الا أنه كره ركوب الجمار
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله المشقة الشديدة ا حلي (قوله وانما صرحت حوايا الكراهة) أي التنزيهية
 كما استظهره صاحب البحر دليلا على فضيلة مقابلة وفي حاشية الاشياء لابي السموذنا كره على الجمار لان الشيطان
 يتراى له كثير او من ثم تندب الاستعاذة من الشيطان عند تنهيقه وخص بعضهم الكراهة بحالة الوقوف ا
 (قوله به يفتي) بذلك يعلم من جوحية ما قدمناه عن البحر من أن الحج ماشيا لمن يطيقه ولا يسيء خلقه أفضل منه
 را كبا وهو محمول على من لا يطيقه أو يسيء خلقه وفي الوهبانية وشرحها الشرنبلالي ان حج الغني أفضل من حج
 الفقير لان ابتداء فعل الاول فرض بخلاف الثاني (قوله أفضل من المحارة) خوفا من الرياء والفخر ولم يكرهه بعضهم
 اذا تجوز عن ذلك بحر وقد مر (قوله منا) ان رطلان وفي عبارة المن أربعمائة استاروا والاستار ثمة دراهم ونصف
 (قوله وظاهره أن البغل كالجمار) نفع فيه صاحب النهر وفيه ما فيه حلي واستظهر الحموي أن البغل يقدر
 على ضعف ما يحمله الجمار وفيه أنه باعتبار ذلك يزدهل البغل على حمل الحمل وفيه ما فيه (قوله ولو وهب الأب
 لابنه) أو عكسه واذا علم الحكم فمن لامة منه يعلم بالطريق الاولى فيمن شأنه الاثنان كلاجني ولو قبل المباح
 هل له صرفه الى غير ذلك الوجه لم أره والظاهر أن ذلك على قول محمد أبو السعود ملخصا (قوله وهذا منها) أي
 القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا للاصوليين) فضاوا انما من شرط وجوب الاداء وانما لم يوافق الفقهاء
 أهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرائط وجوب الاداء لان الفائدة لزوم الايضا به عند الموت
 وعدمه والفقير لا يتأني فيه ذلك بحر (قوله فضلا عما لا بد منه) كفرسه وسلاحه وشيابه وعبيد خدمته وقضا
 ديونه ولو أصدق نساءه وقيل لا تنفع في قصر الخلاف على المؤجل منها ا نهر (قوله كما مر في الزكاة)
 من بيان ما لا بد منه من الخواص الاصلية وهو ما يدفع عنه الهلاك فحقها أو تعدوا (قوله ومنه) أي بما لا بد منه

(بصير) غير محبوس وخائف من سلطان يمنع
 منه (دي زاد) يصح بدنه فالاعتماد لهم
 ونحوه اذا قدر على شرب وجب لا بهت قادرا
 (وراحلة) مختصة به وهو السبي بالمقرب ان
 قدروا لا تشترط القدرة على المحارة لا فاق
 لا يمكن يستطيع المشي لشبهه بالسبي بالجملة
 وأما أنه لو قدر على غير الراحلة من بغل
 أو سائر لم يجب قال في البحر ولم أره صريحا
 وانما صرحت وبالسكرامة وفي السراجة الحج
 را كبا أفضل منه ماشيا به يفتي والمقرب أفضل
 من المحارة وفي اجارة الخلاصة حمل الجمل
 مائتان وأربعون منا والمحارة مائة وخمسون
 وظاهره أن البغل كالجمار ولو وهب الأب
 لابنه ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شرائط
 الوجوب لا يجب تحملا لها وهذا من باب اتفاق
 الفقهاء خلافا للاصوليين (فصل لا عما لا بد
 منه) كما ترى الزكاة ومنه المسكن ومهرته
 ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج
 بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد

وقوله المسكن أى المحتاج اليه للسكنى أما الدار التى لا يسكنها والعبد الذى لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويبيع
ومثله المتاع الذى لا يمتن بجر وأبو السعود (قوله نعم هو أفضل) أى يبيعه الزائد أو يبيع جميعه وشراء قدر حاجته
أفضل بجر (قوله وعلم به) أى يبيعه لزوم بيع الزائد (قوله والاكتفاء) بالجر عطاء على بيع (قوله لا يلزمه)
لان هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية (قوله وحزرى النهر) حيث قال أما المحترف اذا ملك قدر ما يبيع به
ونفقة عياله وذوهاره ويا به فعليه الحج اتفاقا لانه غير محتاج الى رأس مال لتبليغ حرفته وبفسى أن يقيد بجرقة
لا يحتاج الى آلة أما المحتاجة اليه فبشرط أن يبقى له قدر ما يشتري به اه ويشترط أن يفضل أيضا مال بقدر رأس
مال التجارة به الحج ان كان تاجرا وكذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجرا يحتلف باختلاف الناس
بجر (قوله معه ألف) المراد أن عنده ما يكتفى للحج (قوله ولو وقته لزمه الحج) استشكل بعضهم تقديم الحج
على التزويج بأن المصرح به للزوم الحج شرائط منها أن يملك قدر نفقة الذهاب والاياب فاضله عن حوائجه الأصلية
ومن المعلوم أن النكاح من الحوائج الأصلية حتى صرحوا بوجوبه عند التوفيق ولو يفتن الزنا لابه فرض
فكيف يلزمه الحج تلك الألف مع كونها مشغولة بحاجة النكاح فان قلت يجاب بما اذا لم يكن له رغبة فى التزويج
قلت هذا الجواب بآباء قول المصنف وهو يخاف العزوبة أبو السعود فى حاشية الاشياء وفى البحر لو ملك ما به
الاستطاعة قبل أشهر الحج كان فى سعة من صرفها الى غيره وأفاد هذا قيد فى صيرورته دينارا اذا افتقر هو أن يكون
ماله كافى أشهر الحج فلم يوجب والاولى أن يقال اذا كان قادر وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر
الحج لبعده المسافة أو قادر فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى افتقره تتردينا وان ملك فى غيرها وصرفه
الى غيره لاني عليه قاله فى الفتح (قوله وفضلنا عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم مكناهم وكسوتهم
فان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى بجر وان لم يكن ذارهم محرم منه كفى الاسراف والمراد بالنفقة
الوسط من غير اسراف ولا تقير وقد يقال اعتبار الوسط فى نفقة الزوجة بخلاف للمضى به فيها فان الفتوى على
اعتبار حالها فالوسط انما يعتبر فيما اذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا كما يأتى فى النفقات بجر والعيال بكسر
العين جمع عيل كفى شرح الملتقى (قوله لتقدم حق العبد) باذن الشرع لاقتضاه على حق الحق لاستغنائه (قوله الى
حين عوده) لا بعد العود فى ظاهر الرواية بجر (قوله وقبل عوده يوم) روى عن الامام رضى الله تعالى عنه (قوله
وقبل بشهر) كذا روى عن أبى يوسف (قوله بغلبة السلامة) أى برأى بجر الحلى عن البحر قبل هو شرط لوجوب
الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة منفية بدون الامن وقبل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام
فسر الاستطاعة بازاد والراحلة لا غير وفائدة الخلاف تطهر فى وجوب الابصار فعلى القول الاول لا يجب وعلى
الثانى يجب قال الكمال الذى يظهر أن بعة بمرع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على
القلوب من المحاربين لوقوع النهب منهم مرارا أو هو أن طائفة تعزمت للطريق ولهم شوكعة والناس
مستضعفون عنهم لا يجب اه واختلف فى سقوط الحج اذا لم يكن بد من ركوب البحر قال الكمال وماتى ان كان
الغالب فى البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا وهو الاصح (تنبيه) سيجون وجميعون
والفرات والنيل أنهما لا يجازيان كفى الحديث سيجان وجميعان والفرات والنيل كل من أنهما بالخفة كذا فى البحر
قال عيسى الارمل

برى - لاد الزوم سيجان سائحا • وبالنسب باني جاريان سيجون

وبلنى بأرض البس جيجان جاري • وفى أرض بلج قد جرى نهر جيجون

وفى الصحاح سيجان نهر بالشام وسيجون نهر بالهند وساحين نهر بالبصرة وقد استنفذ أن سيجان وجميعان
المذكورين فى الحديث غير سيجون وجميعون أبو السعود (قوله ولو بالرشوة على ما حققه الكمال) حيث أفاد
أن الرشوة اذا تحققت تجب والاثم على الآخذ على ما عرفت من تقسيم الرشوة فى كتاب القضاء ورد به بعض
التأخرين بأن محله فيما اذا كان المعطى مضطرا بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله أما اذا كان بالالتزام
منه فبالاعطاء بأن أيضا وما نحن فيه من هذا القبيل نهر ورد بأنه مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه فلذا جزم
الشراح بما فى الفتح أفاده أبو السعود وفى البحر الرشوة فى مثل هذا جائزة اه لانها دفع ظلم الظالم عن نفسه
لا لاضرار أحد (قوله ان قتل بعض الحاج) أى فى كل عام أو فى غالب الاعوام وحينئذ لا تكون السلامة

نعم هو أفضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل
والاكتفاء بسكنى الجارة بالاولى وكذا
لو كان عنده مالوا يشتري به مسكنه واذا ما
لا يبقى بعده ما يكتفى للحج لا يلزمه خلاصة
وحزرى النهر أنه يشترط بقائه رأس المال
لمرقتة ان اجتاحت لذلك والا لوفى الاشياء
معه ألف ويخاف العزوبة ان كان قبل خروج
أهل بلده فله التزويج ولو وقته لزمه نفقة
(و) فضلا عن نفقة عياله من تلمه نفقة
لتقدم حق العبد (الى) حين عوده وقبل
بعده يوم وقبل بشهر (مع أمن الطريق)
بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه
الكمال وسجى آخر الكتاب أن قبل بعض
الحجاج هذر

غالبه اه حلي (قوله والخفارة) أي ما يدفع لاجلها وهي الحفظ كالذي يأخذ من يجمعهم من قطاع الطريق
 (قوله وعليه) أي على كون المعتقد عدم كونه مذكرا فيجب الخ اه حلي (قوله أو محرم) هو من لا يجوز له
 من كنهها على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة ولا يشترط ذلك في - ق المهاجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الاسلام
 والمأبورة الفارة لعدم قصد هما فرار المأمن ولا يكتفي في السفر جمع النساء وتحريم الخلوة بالاجنبية وان كان
 معها غيرهما من النساء يحرر (قوله ولو عبدا) راجع لكل من الزوج والمحرر وقوله أو ذميا أو برضاع يختص
 بالمحرر كما لا يخفى حلي وفي البرازية لا تسافر بأخيها رضاعا في زمانه ذكره قبل التاسع في النفقات أبو السعود
 في تلخيصه وفي التمر وأدخل في الظهيرة بنت موطأته من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوت
 المحرمية بالوطء المحرم وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة (قوله قبلهما) أي للزوج والمحرر (قوله
 كما في النهر بحثنا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه
 لكن على الشايع أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله الفهستاني عن شرح الطحاوي اه حلي وفي البحر
 لم أر من شرط في الزوج شروط المحرم وينبغي أن لا يفرق لأن الزوج إذا لم يكن مامونا أو كان صبيا أو مجنونا
 لم يوجد منه ما هو المقصود اه فزاد فيه الامن (قوله والمرأه كالبغ) اعتراض بين الثبوت حلي (قوله غير
 مجوس) مختص بالمحرر اذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسا فليس لها السفر مع أيها المجوس
 كما في البرازية لأن المجوس يعتد باحة نكاحها أفاده صاحب النهر (قوله ولا فاسق) بم الزوج والمحرر حلي
 (قوله اعدم حفظهما) أي الفاسق والمجوس وكذا المجنون والصبي الذي لم يراهق (قوله مع وجوب النفقة
 لمحررها) قال الزبلي اختلفوا في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أم شرط وجوب الاداء وتظهر الفرة في
 وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته اذا أبي أن يحج معها الا بالاداء منها والراحلة وفي وجوب الترتج
 عليها الحج بها ان لم تجده محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البذلح قال لا يجب عليها شيء لان شرط
 الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط وجوب الاداء وصححه في النهاية تعاقتا في خان واختاره في الفتح كما
 في النهر وأوجب عليها جميع ذلك ذكره أبو السعود فالصنف والشايع جريا على أحد القولين (قوله لانه محبوس
 عليها) أي لاجلها ومن حبس لاجل انسان وجب عليه نفقته (قوله لامرأة) هي البالغة لان الكلام فبين يجب
 عليه الحج أما العبدية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان باقته يحاطب ولها بان يمنعها من السفر ولا يحرم
 فان لم يكن لها ولي لا تستحب في السفر بحر والثنى المشكل كالمرأة في اشتراط المحرم كما أفاده في الاشياء وانظر
 هل هو في الاحرام كالمرأة أم كالأب قال الحوي لم أره ولا يجبر الزوج والمحرر على السفر وفي تخصيص المرأة
 اشعار بوجوبه على الامرد المبيع الوجه بلا شرط كون قريبه معه لكن لا بد أن يمنع عنه حتى يلحق كذا
 في شرح الملتقى (قوله حرمة) أفاد أن الأمة لها أن تخرج بغير زوج ومحرر اذ قصدت الحج أو سفر تام مع اذن
 السيد لها وان كان الحج غير واجب عليها لعدم ما تملكه (قوله ولو عجزوا) لاطلاق النصوص بحر (قوله في سفر)
 وهو ثلاثة أيام وليا لها وقيد به لانه يباح لها الخروج الى ما دون ذلك لحاجة بغير محرم بحر (قوله وليس عبدا بحر
 لها) ولو خصيا كما في البرازية أي لا يقوم مقامه فيحرر عليها الخروج معه الى سفر (قوله وليس زوجها معها) أي
 اذا وجد المحرم فلهما أن تخرج حجة الاسلام من غير اذنه بخلاف حج التطوع والمندور كما في البحر (قوله مع الكراهة)
 أي التحريمية للثنى الوارد في حديث الصحبين لا تسافر امرأة ثلاثا الا ومعها محرم زاد مسلم في رواية أو زوج (قوله
 أية عتة كانت) أي سواء كانت عتة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي حلي (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة
 في السفر فان كان الطلاق رجعا لا يفارقها زوجها أو بائنا فان كان الى كل من بلدها ومكة أقل من مدة السفر
 فخيرت أو الى أحدهما سفر دون الآخرين أن نصير الى الآخر أو كل منهما سفر فان كانت في مخرج فخيرت فيه
 الى أن تنقضي عتتها ولا تخرج وان وجدت محرما خلا فلهما وان كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها
 فلهما أن تمضي الى موضع امن ولا تخرج منه حتى تنقضي عتتها وان وجدت محرما عنده خلا فلهما من (قوله
 وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي بآنة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعدها المسافة (قوله
 وكذا سائر الشروط) أي تعتبر وقت خروج أهل البلد ومن جملتها العقل والحزبية (قوله فلو أحرمت الخ) تفرغ
 على اشتراط البلوغ والحزبية نهر (قوله أو أحرمت عنه أبوه) الظاهر أنه ليس بتيد لأن الرقيق بحر من ربه فله المضي

وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة
 عترة ولان والمعتد لا كما في القنية والنجدي
 وعليه فيجب في الفاضل مما لا بد منه
 القدرة على المكس ونحوه كما في مناسك
 الطرابلسي (و) مع (زوج أو محرم) ولو عبدا
 أو ذميا أو برضاع (بائع) قبلهما كما في النهر
 بجنا عاقل والمرأه كالبغ (جوهرة) غير
 مجوس (ولا فاسق) اعدم حفظهما (مع)
 مجوس (النفقة) لمحررها (عليها) لانه
 وجوب (النفقة) لمحررها (عليها) لانه
 محبوس عليها (لامرأة) حرمة ولو عجزوا
 (في سفر) وهل يلزمها الخروج قولان وليس
 عبدا بحر لها وليس زوجها معها من حجة
 الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة
 (و) مع (عدم عتة) عليها مطلقا (أية عتة
 ابن مالك) والعبرة بوجوبها أي العتة
 المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها)
 بحر وكذا سائر الشروط بحر (فلو أحرمت
 صبي عاقل) أو أحرمت عنه أبوه صار محرما

عليه فلهذا أولى ويحذر (قوله وينبغي أن يجزئه قبله) أي قبل إحرامه بنفسه أو إحرامه عنه والظاهر أن الانبغاء هنا للوجوب على الولي لكونه ليس من محظورات الإحرام (قوله وظاهره) أي ما في الميسر من كافي النهر (قوله أن إحرامه) أي الأب عنه أي العبي (قوله قبل الوقوف) راجع إلى كل من بلغ وعقن (قوله قضى كل) أي لم يجزئ إحرامه بجهة الإسلام (قوله لا تعقاده فلا) أي أن الإحرام بشرط فينبغي أن يجزئ أداء الفرض بإحرام النفل كصبي فوضأ ثم بلغ بالن أن يصلي الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب أنه شرط يشبه الركن من حيث اتصال الإداية فراعينا الشبهين نهر بقليل زيادة (قوله فلو جدد العبي الإحرام) بأن يرجع إلى ميقاته من المواقيت ويجدد التلبس بالملح كافي شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن إفساء الإحرام من الميقات واجب فقط كما يأتي (قوله ونوى حجة الإسلام) معطف تفسير (قوله لم يجزئه) أي عن حجة الإسلام (قوله لا تعقاده) أي إحرام العبد فلا يلزم أن لا يمكنه الخروج عنه بغير (قوله بخلاف العبي) أي فإن إحرامه لم ينقضه لزما في حقه فيمكنه الخروج عنه والتجديد (قوله والكافر) فلو أحرم كافر فأسلم جدد الإحرام أجزاء لعدم انعقاد الإحرام الأول لعدم الأهلية كافي البدائع ولا يصير الكافر بأفعال الملح مسلما وجزئه في البحر بالإسلام إذا أتى بسائر الأفعال ضيف نهر (قوله والمجنون) أي إذا أحرم عنه وليه ثم أفاق جدد الإحرام بجهة الإسلام قال في الترمذي والظاهر أن مقتضى حجة إحرام الولي عن العبي الذي لم يعقل حصته عن المجنون بجماع عدم العقل في كل ما وبسته فتداد ذلك من عبارة البدائع وفيه رد على أخيه في قوله كيف يتم إحرار المجنون فإنه لا يتم من إحرار نفسه وكونه وليه أحرم عنه يحتاج إلى نقل صريح بغيره أن المجنون البالغ كالعبي في هذه (قوله فرضه الإحرام الخ) عبر بالفرض يشمل الشرط والركن (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صحيح نقديه على أشهر الملح وإن كره كما يأتي (قوله انتهاء) أي بقاء (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهة بالركن يعني أن فائت الملح لا يجوز استدامة الإحرام بل عليه التحلل به مرة والقضاء من قابل كما يأتي ولو كان شرطا محضا لجازت الاستدامة حلبي (قوله لينقض به من قابل) أي بهذا الإحرام السابق المستدام (قوله في أوانه) وهو من زوال يوم عرفة إلى قبيل طلوع فجر النحر (قوله سميت بها لأن آدم الخ) وأنها وصفت لآدم فلما رآها عرفها (قوله تعارفها) أي بعد نزولها من الجنة متفرقين (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط وباقية واجب كما يأتي (قوله وهما ركنان) بشكل عليه ما قالوا أن المأمور بالمحج إذا ما بعد التوقف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئاً إلا أنه مقتضى ركنية الطواف أن لا يجزئه إذ لا وجود للمحج إلا بوجود ركنيه ويدل على الركنية أن المأمور لو رجع قبل الطواف لا يجزئ عن الآخر فينبغي أن لا يجزئ إلا أمر سواهما من المأمور وأرجع أفاده صاحب البحر (قوله ينف وعشرون) أي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشارح (قوله وقوف جمع) بفتح الجيم وسكون الميم (قوله بذلك) أي بجمع ومن دلفة وأفر داس الإشارة باعتبار المذكور (قوله لأن آدم الخ) نهر مرتب (قوله أي دناء) يعني قرب قرباً تاماً كما تدل عليه مادة الأفعال وهل هو بالجماع أو غيره يحذر (قوله سمي به الخ) وقيل إن الصفا اسم رجل والمرأة اسم امرأة زني في الكعبة فتحفه ما قلته تعالى يحزن ووضع هذان الاسمان عليهما الاعتبار الناس ذكره السهروردي وعلى ما في الشارح اشتق للجمع اسم من مادة الحال فيه (قوله ولذا) أي لكونه الجالس عليهما أمراً أو لالاق في التعبير أن يقول في جانب الصفا ولذا ذكر (قوله وروي الجار) أن اعتبار الرمي في كل يوم زادت الواجبات على خمس وعشرين (قوله لكل من حج) سواء كان فارداً أو متعة أو مفرداً وخرج المعتمر (قوله وطواف الصدر) بفتح الدال أي الانتقال من مكة (قوله لا فاق) أي أما المكي والبستاني فلا يطوفاه (قوله غير الخائض) أي ما الخائض فيه قطعاً عن طواف الصدر كما سيأتي قبيل القرآن (قوله حلبي (قوله والخلق أو التخصير) واجب واحد يخيّر المحرم بينهما والخلق أفضل للرجل (قوله من الميقات) يدخل تحته الحرم المكي ومن في حكمه كمنع لم يسبق الهدى (قوله إلى الغروب) ليصل بمجرأ من الليل فإن الجمع بين جزء من النهار وجزء من الليل واجب (قوله على الأشبه) أي القول الأشبه بالنصوص رواية والمعقول دراية (قوله لمواظبة عليه الصلوات والسلام) فيه أنه تقدم أن المواظبة من غير نهي عن الترك لا تفيد الوجوب (قوله لمن أبس له عذر) أي من به عذر كمن غشي عليه فطاف به (قوله زحفاً) أي على ألبته (قوله لزمه ماشياً) وألغى الوصف لأن هذا التذرع ليس

وينبغي أن يجزئه قبله ويلبسه إذا أراد رده
ميسر وظاهره أن إحرامه عنه مع عقله
جميع فقع عدمه أول (فبلغ أو بعد ففتن)
قبل الوقوف (نقض) كل على إحرامه
(لم يسهط فرضهما) لا تعقاده فلا (فلو جدد
العبي الإحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة
الإسلام أجزاء ولو فعل) العبد (المعنى
ذلك التجديد) المذكور (لم يجزئه) لا تعقاده
لازم بخلاف العبي والكافر والمجنون (و)
الملح (فرضه) ثلاثة (الإحرام) وهو شرط
ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز
انقضاء الملح استدامته ليقضى به من قابل
(و الوقوف بعرفة) فداؤه سميت بها لأن
آدم وسواهما فافهم (و) معظم (طواف
الزيارة) وهما ركنان (وواجبه) ينف
وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة
سميت بذلك لأن آدم اجتمع بجواريه وأزواجه
الهيأ أي دناء (والسبي) وعند الأئمة الثلاثة
هو ركن (بين الصفا) أي به لأنه جلس عليه
آدم صدقة الله تعالى (والمروة) لأنه جلس
عليها امرأته وهي حواء ولذا أنت (وروي
الجار) لكل مرجح (وطواف الصدر)
أي الوداع (ولا فاق) غير الخائض (والخلق
أو التخصير) رواية إسناده الإحرام من الميقات
وهذا الوقوف بعرفة إلى الغروب) أن رقف
نهاراً (والبداء) بالطواف من الجسر
الأسود) على الأشبه المواظبة عليه الصلاة
والسلام وقبل فرض وقبل سنة (والتباعد
فيه) أي في الطواف في الأصح (والذي فيه
لم يسبق له عذر) يمنع منه ولو نذر طوافاً
زحفاً فإنه جائز ولو نذر طوافاً

فشيء أفضل (والطهارة) فيه من النجاسة
الحكومية على المذهب قبل والحقبة من
نوب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنه
سنة. وكذا في شرح لباب المناسك (وستر
العورة) فيه ويكشف ربع العضو أكثر كما في
المسألة يجب الدم (وبداية السعي بين الصفا
والمروة من الصفا) ولابد بألمرو لا يعتد
بالشوط الأول في الأصح (والسعي فيه) في
السعي (لمن ليس له عذر) كما ذكر (ويزيح الشاة
للقارن والمتنع وصلاة ركعتين لكل اسبوع)
من أي طواف كان فلو تركه أهله عليه دم قبل
نعم فيوصي به (والترتيب) الآتي بيانه (بين
الرمي والخطي والذبح يوم النحر) وأما الترتيب
بين الطواف وبين الرمي والخطي فسنه فلو طاف
قبل الرمي والخطي لانتفى عليه ويكره إياها
وسيجيء أن المفرد لا يذبح عليه وسنقه
(وفعل طواف الأفاضة) أي (لزيارة) في
يوم من (أيام النحر) ومن الوجهين كون
الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد
طواف معتقه ووقيت الخطي بالمكان
والزمان وترك الخطي كالجاء بعد الوقوف
وليس الخيط ونقطة الرأس والوجه والضابط
أن كل ما يجب بمركب دم فهو واجب صرح
به في المتن ويتضح في الجنبات (وغيرها من
وآداب) كان توسع في النفقة ويحافظ على
الطهارة وعلى صوت لسانه ويستأذن أبويه
ودائمه وكفيله ويؤدع المسجد بركعتين
ومعارفه ويتخللهم ويلبس دعاءهم ويتصدق
بشيء عند خروجه ويخرج يوم الخميس فقيهه
خرج عليه السلام في حجة الوداع أو الاثنين
أو الجمعة بعد التوبة والاستخارة أي في أنه
هل يشترى أو يكثرى وهل يسافر برأ أو بجرا
وهل يرافق فلانا أولا لان الاستخارة في
الواجب والمكروه لا محل لها وتامه في النهر
(وأشهره سؤال وذو القعدة) بفتح الصاد
ونكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء
وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر
وعند مالك ذو الحجة كله عملا بالآية قلنا
اسم الجمع يشترط فيه ما وراء الواحد وقاعدة
التأنيث أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج
خارجها لا يجزيه (و) أنه (يكره الإحرام
له قبلها) وإن أمن

من جنسه واجب بهذا الوصف (قوله فشيء أفضل) والظاهر البناء على ما ذكره (قوله من النجاسة الحكومية)
بتسميم (قوله على المذهب) وقبل سنة واتفق على وجوب الكفارة فاختلف لفظي حلي عن البحر (قوله من
نوب) الأولى لنوب أدنى نوب (قوله وستر العورة فيه) أي في الطواف (قوله كما في الصلاة) فيعتبر ربع أصغر
الاعضاء المنكشفة (قوله لا يعتد بالشوط الأول) فيأتي ثامن وفاده أنها شرط لا أن الواجب لا بعدم الماهية
ومقابل الأصح الاعتداده (قوله كما من) أي في الطواف (قوله للقارن والمتنع) أن عدا واجبا واحدا كانت
الواجبات أربعاً وعشرين من (قوله وصلاة ركعتين) وهل يتعين المسجد له أم أقولان (قوله من أي طواف كان)
ولو تفلا (قوله قبل فهم) ليس مراده التضعيف فانه جزم به في شرح المتن عند قوله فصل وإذا أراد دخول مكة
حلي (قوله فيوصي به) يعني إذا أدرك الموت قبل الذبح (قوله بين الرمي الخ) كان عليه أن يقدم الذبح على الخطي
في الذكربوا في ما بينهما من الترتيب في نفس الأمر اه حلي فانه على ترتيب حروف رذخ (قوله وأما الترتيب بين
الطواف وبين الرمي) انما ترك الذبح اهدم وجوبه على المفرد وكلامه فيه والافلا ترتيب بينه وبين الذبح أيضا لانه
إذا لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح فلا أن لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب أولى حلي (قوله ويكره) أي
تتريها لانها في مقابلة السنة (قوله وسنقه) أي في باب الجنابات عند قوله أو قدم نكاحي آخر اه حلي (قوله
كون الطواف وراء الحطيم) لان فيه بعضا من البيت وقوله وكون السعي بعد طواف معتقه (وهو أن يكون
أربعة أشواط أكثر سوا طوافه طاهرا أو محدثا أو جنبا وإعادة الطواف بعد السعي فيما إذا فعله كذلك
لجبر القصاص لا انقضاء الأول حلي عن البحر (قوله بالمكان والزمان) الأول الحرم والناس في أيام النحر (قوله
وترك الخطي) تشمل جميع الجنابات غير المفسدة (قوله بعد الوقوف) أم قبله ففسد (قوله وليس الخيط) لبسا
معتادا يوما كاملا أو ليلة (قوله ونقطة الرأس) بما يغطي به عادة يوما كاملا أو ليلة (قوله وبالضابط الخ) انما قال
ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الأفاضة من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها من آداب)
ظاهر كلامه أنه اتفق في الواجبات ذكرها وليس كذلك فلو قال وغير ما لم يجب فيه دم الخ لكان أولى (قوله كان
يتوسع في النفقة) لما ورد أن النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله والمراد النفقة من الحلال (قوله ويحافظ على
الطهارة) فان اذمان الوضوء وجب سعة الخطي وسعة الرزق ومحبة الحنطة ودوام البفض للمعاصي والمهلكات
فقد جاء الوضوء وسلاح المؤمن ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في النصيحة الكافية وهي مندوبة
مطلقة الآن نذهبها أكد (قوله وعلى صوت لسانه) أي بتأكده ذلك في الحج قال الله تعالى فمن فرض فيهن
الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج (قوله ويستأذن أبويه) المحتاجين له في حج الفرض وخدمتهما أفضل
من النفل (قوله ودائمه) أي وإن لم يكن له مال يوفي منه (قوله وكفيله) أي يستأذنه أن كفله بامرؤ والا لا (قوله
ويؤدع المسجد) أي الذي يصلي فيه (قوله ومعارفه) ليس دعواه بالبخير (قوله ويستعملهم) أي يطلب من معارفه
أن يجعلوه في حل بما فرط منه فيهم (قوله ويتصدق بشيء) لانما تدفع البلاء وتدفع الرزق (قوله ويخرج يوم الخميس)
أي أن أمكنه والاوافق الناس (قوله فقيهه خرج عليه السلام) لتعليل لما قبله (قوله بعد التوبة) متعلق بخروج
(قوله والاستخارة) بصفة السنة المتقدمة في النوافل (قوله في الواجب) مراده ما يمت الفرض كما أن المراد بالذكورة
ما يمت الحرام (قوله سؤال الخ) انما سميت هذه الشهور بهذه الأسماء لانهم لما افعلوا الشهور عن اللغة القديمة سموها
بما يوافق تلك الأزمنة فسمي بحجور وبعدون عن الحرب ويفتقلون عن مواضع يقال شال زيدا اذا انتقل عن مكانه
فهستانی (قوله رفتح) الأولى الاقتصار على الكسر اهدم سماع الفتح كما في المنخ والفهستاني عن المطرزي (قوله
ليس منها يوم النحر) هو قول أبي يوسف وقال الجرجاني والرازي هو منها وظاهر المصنف يحتملها فان المعداد
إذا حذف جارتها كبر العدد وثانيتها (قوله عملا بالآية) وهي قوله تعالى الحج أشهر معلومات فان الأشهر جمع وأقله
ثلاث (قوله قلنا اسم الجمع) الأولى لفظ الجمع (قوله يشترط فيه ما وراء الواحد) أي ما بعد الواحد والاثان وبعض
الثالث من جملة ما وراء الواحد ودليله قوله تعالى فقد صفت فلوكا فان المراد المتن ذكره الزمخشري وهذا
الجواب مبني على ضعف لا يليق بصفة القرآن بل هو من باب المجاز حيث أطلق على بعض الشهر شهر فهستانی
(قوله لا يجزيه) الأولى لا يحل له وذلك لان الاحرام قبله اجمع مع الكراهة وكذا الخطي والرمي والطواف بعدها
ولا حرمه اذا أوقعها أيام النحر وعبرة الفهستاني ولا يحل شيء من أعمال الحج في غير هذه الأشهر (قوله وإن أمن

على نفسه) وعند أبي يوسف لا يكره حينئذ هستانى (قوله كما مر) عند قوله وفرضه الاحرام حلي (قوله يفيد
 التحريم) وبه صرح الفهستانى عن شرح الطحاوى (قوله والعمرة) اسم من الاعتماد وهو لغة القصد الى مكان
 حاضر مغرب (قوله في العمرة) في أنى هم امرة فقد أطام السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت التهي عنافيه الا أنها
 في رمضان أفضل من غير (قوله على المذهب) وعن أصحابنا أنها فرض كفاية كفى (قوله وصح في الجوهره وجوبها)
 اختاره صاحب البدائع وقال انه مذهب أصحابنا من (قوله قلنا الخ) أفاد ظاهره أن من قال بالوجوب استدل
 بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والامر يقتضى الوجوب وفى المنع ما يفيد أن هذا جواب عن سؤال مستأنف
 وعبارتها فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فانه أمر وهو يفيد الافتراض اه (قوله وذلك
 بعد الشروع) فيه أن الصحابة فسرت الانعام بأن يحرمهم من ديرة أهله ومن الاماكن القاصية كما يأتي
 اصاحب البحر فهذا مما يتقوى القول بالوجوب (قوله وغيرهما واجب) الاول زيادة وسنن وآداب تاركها مسمى
 كما قال الفهستانى (قوله هو المختار) وقيل السعى ركن فيها قهستانى (قوله ويفعل فيها كفسمل الحاج) بهنى
 أن كيفية الاحرام والطواف والسعى فيها كما فى الحج حلي. ويجنب فيها ما يجنبه فى الحج وإذا استلم الحجر قطع
 التلبية فى أصح الروايات وإذا حلق يخرج عن احرامها قهستانى (قوله وجازت فى كل السنة) بلوف أشهر الحج
 لغير مكى وهذا بخلاف ما كان عليه الجاهلية من أن العمرة فى أشهر الحج من أكبر الكبار واختار الكمال
 منع المكى من العمرة فى أشهر الحج وان لم يحج وفى البحر عند قول المصنف ولا تمتع ولا قران لمكى ان الاعتمار
 فى أشهر الحج له مكى معصية كما فى البدائع لكنه قال وهو محمول على ما ذاب من عامه أفاد بهضه الحلي (قوله
 وكرهت يوم عرفة وأربعة بعده) أى فى حق المحرم للحج أو مرید الحج وهو الاظهر وعن أبي يوسف أنه لا تنكره
 فى يوم عرفة قبل الزوال فان أهل بها فى الايام الخمسة رفضها وعليه دم وان مضى عليها صح ولزمه دم للجمع بينهما
 اما فى الاحرام والافعال الباقية اه حلي (قوله كفارون) تنظير لاقتيل حلي قلت ما المانع أن يكون غنملا
 فان القارن يعتبر بالاحرام السابق لها (قوله وعليه) أى على ما فى السراج من أن المنكره الانشاء لافعله بالاحرام
 سابق (قوله فاستثناه الخاتمة القارن) حيث قال فيها تنكره العمرة فى خمسة ايام لغير القارن اه فالمراد الاستثناء
 الواقع معنى لان مراده الاالقارن فلا يكره (قوله منقطع) وجهه أن قوله أن لا تنكره العمرة فى خمسة ايام معناه
 كما أفاده الشارح يكره انشاءها فى تلك الخمسة والقارن المستثنى لى ينهى بل احرامه بها سابق (قوله فلا يخصص
 بيوم عرفة) تفريع على قوله أى كره انشاءها بالاحرام الخ (قوله كما نوهه فى البحر) حيث قال بعد عبارة الخاتمة
 مشيرا الى قولها لغير القارن وهو تقييد حسن وينبغى أن يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى الخمسة كما لا يجنى
 وان يلحق المتقعر بالقارن اه (قوله أى المواضع) اطلاق الميقات على المواضع مجاز وليس مستر كما بين الوقت
 والمكان كما نوهه فى البحر والعلاقة توقف الفعل على كل من الزمان والمكان أفاده فى النهر (قوله مرید مكة)
 أطلق فيه فعمل ما اذا كان قاصدا عند الجاوزة الحج أو العمرة أو التجارة أو القفال أو غير ذلك لان الاحرام
 اتعظيم هذه البقعة فاستوى فيه الكل بجر (قوله الاحرام) أى يحج أو عمره (قوله ذو الحليفة) مصغر وهو أبعد
 المواقيت اما اعظم أمورها أهل المدينة واما لكونها أقرب الى مكة من سائر الاقاف فبعدم موضع احرامها (قوله
 على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة كما ذكره القاضى عياض وقيل أربعة كما فى الفهستانى (قوله وعشر
 مراحل من مكة) أو تسع كما فى البحر وفى الفهستانى وعلى مائة ميل من مكة (قوله تسميها العوام) أى تسمى الآبار
 التى بتلك المكان كما فى البحر (قوله على مرحلتين من مكة) وفى الفهستانى أرض شجعة على ستة وأربعين ميلا من
 مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (قوله وحجة) سميت بذلك لان السيل نزل بها وأجف أهلها
 أى استأصلهم وهى قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق بولكن قيل ان الحجة قد ذهبت أعلامها
 ولم يبق لها الارسوم خفية لا يكاد يعرفها الا بعض سكان تلك البوادرى فلذا والله أعلم اختار الناس الاحرام
 من المكان المسمى برباض وبعضهم يجعله بالغين احتياطاً لانه قبل الحجة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك بجر
 (قوله وقرن) يسكون الرأيا اتفاق بين أهل اللغة والفقهاء وغيرهم نهر (قوله وفتح الرأيا الخ) وقع ذلك للجوهري
 فى صحاحه (قوله خطأ آخر) بل هو منسوب الى قبيلة يقال لها بنو قرن بطن من مراد (قوله جبل) أى من جبال
 تهامة (قوله والعراقى) نسبة للعراق بلاد يذ كر وبؤث موضع المولك قهستانى وكذا اللغز اسافى وأهل ماوراء

على نفسه من المخطور لشبهه بالركن
 كما مر واطلاها يفيد التحريم (والعمرة) فى
 العمرة (سنة مؤكدة) على المذهب وصح
 فى الجوهره وجوبها قلنا الأمر به فى الآية
 الا تمام وذلك بعد الشروع وبه نقول
 (وهى) احرام و (طواف وسعى) وحلق
 أو تلبية فلا احرام شرط وعظم الطواف
 ركن وغيرهما واجب هو المختار ويفعل فيها
 كفعل الحاج (وجازت فى كل السنة) ونبت
 فى روضتنا (وكرهت) تحريم (يوم عرفة
 وأربعة بعده) أى كره انشاءها بالاحرام
 حتى يلزمه دم وان رفضها لا ادائها فيها
 بالاحرام السابق كفارون فانه الحج فاعترضها
 لم يكره سراج وعليه فاستثناه الخاتمة القارن
 منقطع فلا يخصص بيوم عرفة كما نوهه فى البحر
 (والمواقيت) أى المواضع التى لا يجاوزها
 مرید مكة الا بحر ما خمسة (ذو الحليفة) بضم
 ففتح مكان على ستة أميال من المدينة وعشر
 مراحل من مكة تسميها العوام أى بيار على
 يزعمون أنه قاتل الجن فى بعضها وهو كذب
 (وذاق عرق) بكسر فسكون على مرحلتين
 من مكة (وحجة) على ثلاث مراحل بقرب
 رابغ (وقرن) على مرحلتين وفتح الرأيا خطأ
 ونسبة أويس اليه خطأ آخر (ويللم) جبل
 على مرحلتين أيضا (للمدني والعراقي)

النهر ووقت صلى الله عليه وسلم ذات عرق لاهل العراق قبل اسلامهم لعلمه وحيا به اه (قوله والشاي) وميقاته
 للمصري والمغربى ايضا (قوله الغير المار بالمدينة) الاولى حذفه لانه يوهى ان الشاي المار بها لا يحرم الا من ذى
 الحائفة وليس كذلك بل لا يجب عليه ولا على المذنب الاحرام منه بل اقال في البحر فلا يجب على المذنب ان يحرم
 من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويهمل منه ان الشاي اذا مر على ذى
 الحائفة في ذهابه لا يلزمه الاحرام منه بالطريق الاولى وانما عليه ان يحرم من الحائفة كما صرى اه (قوله
 والتجدي) نسبة الى نجد اسم عشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن وتهامة وهما اعلاها والعراق والشام
 اسفلها واقلها من ناحية الحجاز ذات عرق كذا في تقويم البلدان (قوله ويجمعها قوله) أى الشاعر من بحر
 الكامل (قوله وكذا هي لمن مرت بها) لقوله صلى الله عليه وسلم من لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن (قوله وغيره)
 أشار بذكره الى أنها مثله انفاقية (قوله وبعبارة الباب سقط عنه الدم) هذه أخص مما قبلها فان قوله لائى
 عليه أى أصلا أو ما لا يوجب وزنه الاول يلزمه الدم ثم سقط بالاحرام من الشاي ولا بعد في ذلك لوجود نظيره
 وهو من طاف جنباه فانه يلزمه دم فان أعاد الطواف طاهرا سقط وعبارة البحر السابقة صريحة في عدم اللزوم
 لانه عبر بعدم وجوب الاحرام من الاول (قوله ولولم يرتبها) سواء كان في بر أو بحر (قوله اذا حاذاه أحدها) انما
 تعتبر المحاذاة المذكورة اذا لم يرتب نفس الميقات فلا يرد ما قبل ان الاحرام لا يلزم من رابع بل من خليف القربة
 المعروفة فانه محاذ لا غير المواقيت وهو قرن المنازل (قوله فان لم يكن بحيث يجزى الخ) يشافيه ما في
 القهستانى عن فتح البارى أنه لا تخلو بقعة من البقاع الا أن تجزى ميقاتا من المواقيت اه اللهم الا أن يحمل
 ما في الشرح على ما اذا لم يذله تجزى به على شئ (قوله أى الاقافى) سبأنى حكم غيره في المصنف (قوله يعنى الحرم)
 وان لم يقصد دخول الابنية (قوله موضعه من الحل) أى وهو داخل الميقات (قوله لم يرد ذلك) أى دخول
 الحرم بلا احرام واعلم أنه يلزم لكل ما جاوز الميقات فاصدا مكة احراما فاجبة أو عرة ولو خرج من طامه ذلك
 الى الميقات واحرم بحجة أو عسرة سقط ما وجب عليه لاجل الجاوزة الاخيرة ولا يسقط ما قبلها (قوله الا ما مور
 بالبحر) فلا يفتى أن تجوز له هذه الحيلة لانه حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه ما مور بحجة آفاقية واذا دخل مكة
 بغير احرام صارت حجة مكعبة فكان مخالفا وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر من البحر الملح وهو ما مور بالحج
 ويصكون ذلك في وسط السنة فعلى ذلك ليس له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام
 حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج وليس له أن يحرم بالعسرة بل يكون بها مخالفا فاقاده في البحر واقتصر
 لو قصد البندر المعروف بحجة ثم لما قرب الحج خرج الى أحد المواقيت واحرم منها وظاهر التعامل الاول وهو أنه
 لم يكن سفره للحج أن يكون مخالفا وان كانت حجة حينئذ آفاقية (قوله بل هو الافضل) والافضل من دورة أهله
 بعد الاشهر لان التأخير الى الميقات بطريق الترخيص فما كان فيه المشقة أكثر كان الثواب فيه أكثر بحر
 وقهستانى (قوله ان فى أشهر الحج) أما التقديم عليها فأجبه وأنه مكروه من غير تفصيل بين خوف الوقوع
 في محذور الاحرام أو لا كذا فى البحر ويشافيه ما قلناه عن القهستانى أن أبابوس لا يقول بالكراهة ان أم
 (قوله وحل لاهل داخلها) شمل المقيم بمكة والمقيم بالمواقيت حكمه كذلك كما فى البحر (قوله للحرج) وذلك لعدم
 استغنائهم عن الدخول كثيرا ويجاب الاحرام فى كل مرة خرج وهو مدفوع بالنصر (قوله كالجوازها) أى مكة
 فاذا جاوز الحرم للحاجة له أن يدخل مكة بغير احرام بشرط أن لا يكون جاوز الميقات للآفاقى فان جاوزه فليس له
 أن يدخل مكة بغير احرام لانه صار آفاقيا اه بحر وفى الحلبي معزيا لشيخنا زاده أن الضمير راجع الى المواقيت
 والظاهر ما فى البحر (قوله فهذا) أى من كان داخلها أو كان ساكنا فيها اذا أراد نسكا (قوله الحل) يكسر الحاء
 الموضع الذى بين المواقيت والحرم وذلك لان خارج الحرم كله مكان واحد وقه والحرم حتى حقه كالميقات
 للآفاقى فلا يدخل الحرم عند قصد النسك الا محرما بحر (قوله والميقات ان بمكة الخ) ولو خالف فيه ما وجب
 عليه دم بحر (قوله يعنى من يدخل الحرم) يعنى سواء كان بمكة أم لا من أهلها أم لا (قوله الحرم) فله أن يحرموا
 من دورهم قهستانى (قوله ليتحقق نوع سفر) علة للميقاتين ويبيانه أن الحج بعرفة وهى حل فناسب أن يكون
 الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر والعسرة فى الحرم فاسب أن يكون احرامها من الحل ليتحقق نوع
 سفر بلجى (قوله والتسليم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة أبو السعود وهو أقرب موضع

والشاي) الغير المار بالمدينة بقرينة ما يأتى
 (والجدي) واليمنى) لف ونشر مرتب
 ويجمعها قوله
 عرق العراق بلم البقي
 وبذى الحائفة يحرم المذنب
 للشام بحجة ان مرتب بها
 ولا اهـ بل نجد قرن فاستبين
 (وكذا هي لمن مرت بها من غير أهلها) كالشاي
 يرتب ميقات أهل المدينة فهو وميقاته فاه
 النوى السافى وغيره وقالوا ولو لم
 بميقاتين فأحرامه من الأبعد أفضل ولو أخره
 الى الشاي لائى عليه على الذهب وعبارة
 الباب سقط عنه الدم ولو لم يرتبها تجزى وأحرم
 اذا حاذاه أحدها أو بعدهما أفضل فان لم يكن
 بحيث يجزى فعلى مرحلتين (وحرر تأخير
 الاحرام منها) كلاهما (ان) أى لا فاقى (قصد
 دخول مكة) يعنى الحرم (ولو لم حاجة) غير
 الحج أم لو قصد موضعا من الحل كخليف
 وجدة حل له بجاوزة مكة بلا احرام وهو
 الحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو
 الحيلة لم يرد ذلك الا لما مور بالحج لمخالفته (لا)
 يحرم (التقديم) للاحرام (عليها) بل هو
 الافضل ان فى أشهر الحج وأمن على نفسه
 (وحل لاهل داخلها) يعنى لكل من وجد فى
 داخل المواقيت (دخول مكة غير محرم) مالم
 يرد نسكا للعرج كالجوازها خطا بمكة
 (فهذا ميقاته الحل) الذى بين المواقيت
 والجزم (و) الميقات (لمن بمكة) يعنى من
 يدخل الحرم (الحج الحرم والعسرة الحل)
 ليتحقق نوع سفر والتسليم أفضل وتنظيم حدود
 لبارم ابن القين قتيال

من الحل قهستاني وانما كان افضل لاهرم صلى الله عليه وسلم بالا حرام لاهم انه (قوله وللحرم التحريم الخ)
انما كانت هذه حدوده لما أخرجه الأزرقى من حسين بن القاسم قال سمعت بعض أهل العلم يقول لما خاف آدم
عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استعاذ بالله تعالى فأرسل ملائكة حقا وبكة من كل جانب
ووقفوا حولها فختم الله الحرم من حيث وقفت الملائكة اه (تذييل) حوالى طرف منسوب بالياء لانه تنبيه
حوال والنون محذوفة لاجل الاضافة وفيه خمس اقسام حوال وحول وحول وحول وحول وكلها ظروفي
عادة التصريف وأحوال جمع حول وحول وحول وحول وحول وليس المراد بقية التنبيه والجمع بل هو على
صورة ذلك مع اتحاد المعنى في الهمزة كذا أبو السعود (قوله من أرض طيبة) أى من جهتها (قوله وسبعة
أبوال عراق وطائف) لو قال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عما ذكره صاحب البصرى البيت
لثالث وهو

ومن بين سبع بتقديم سينها • وقد مكنت فاشكر لربك احسانه

أفاده الحلبي عن الشرنبلالى (قوله جعرانه) باسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين مع تنقيح الراء
وان كان المتعين في النظم لانه من الطويل وعليه أكثر المحدثين وجعل الشافعى والخطابى التشديد خطأ كما في
المصباح والجعرانه في طريق طائف على ستة فرائض من مكة وذكر السهيلي أن هذا الموضع سمي باسم
امرأة كانت تلعب بالجعرانه واسمها ربيعة بنت سعد بن زيد وقبل هي من قريش ومن فضائلها أنها اعتزلت
ثلاثمائة نبي وصلى في مسجد الخيف سبعون نبياً والجعرانه ماء شديد العذوبة يقال انه صلى الله عليه وسلم
لخص موضع الماء بيده المباركة فأنجس فشرب منه عليه الصلاة والسلام وسقى الناس ويقال انه غرز فيه رجمه
فتبع الماء من موضعه أبو السعود بتصريف

• (فصل في الاحرام) •

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانس أن يجاوزها الا حرم ما جازته والاحرام مصدر وأحرم
شتر لربك معان يقال أحرم إذا دخل في حرمة لا تنتهك من ذمة وغيرها وأحرم للنجس وأحرم دخل الحرم
أوفي الأشهر الحرم وانما سمي به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ونحو ذلك (قوله وصفة المفرد
بالنجس) من عطف الخاص على العام وذكره هنا ليناسب ذكر التمتع والقران بعده وقدمه لانه بمنزلة المفرد من
المركب حلبي (قوله من شاء الاحرام) هو في الشريعة نية التمسك من حج أو عمره مع الذكر أو سوق الهدى كذا يفاد
من البصرى وعرفه الكمال بأنه الدخول في حرمة مخصوصة أى التزامها غير أن لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر
أو التمسك بنية فلهما شرطان في تحققه لاجراء ماهيته (قوله وهو شرط صحة التمسك) التمسك العبادة ثم غلب على
عبادة الحج والعمرة (قوله كتكبيره لاقتتاح) فانها شرط صحة الصلاة والمراد بالتكبيره مطلق الذكر الخالى عن
الحاجة لما علم أن لفظ التكبير غير شرط بل هو واجب (قوله فاصلاة الخ) التفريع ظاهر بالنسبة للتحريم
لالتهيل (قوله أقوى من وجهين) أى من الصلاة انما يقيد بالوجهين لدفع توهم أنه لكثرة مشقته أفضل من
الصلاة مطلقاً فانهم نصوا أن أعظم أركان الدين الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم كما تقدم نقله عن القهستاني (قوله
ولو غنظونا) بيان للاطلاق فلو أحرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضى فيه والقضاء ان أبطله
بخلاف المتظنون في الصلاة فانه لا قضاء لو أفسده بحر (قوله انه اذا أتم الاحرام) الاولى اذا شرع في احرام حج أو عمره
(قوله لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به) بخلاف الصلاة فانه قد يخرج ببعض ما نواه كما اذا شرع ناولاً أربع ركعات
فانه لو سلم على رأس ركعتين صح ولا تنقض عليه (قوله وان أفسده) لانه يجب عليه المضى في صحته كفساده
بخلاف الصلاة فيصير عليه المضى بهدا فساده (قوله الا في الفوات) استثناء من قوله لا يخرج الى آخره يعنى
انه اذا فسد الحج بفوات الوقوف فانه يخرج عنه بعمل غيره لانه يتحلل عنه بهمرة وعليه الحج من قابل (قوله
والا احصار) أى والا اذا فاته الحج بسبب احصاره بمرض أو ذهاب نصفه فانه يتحلل بإرسال هدى يذبح
في الحرم فيتحال من الاحرام بعد ذبحه ولا يأتى له المضى في هاتين الصورتين لذهاب الوقت في الاولى ووجود
الاحصار في الثانية (قوله وغلبه أحب) يعنى أن السنة في هذا الباب احدى الطهارتين مع التفاوت بينهما
في القضية حوى من ابن الكمال (قوله في حق حائض ونفساء) المراد بهما المتلبتان بالحض والنفساء ليصح

والحرم التحريم من أرض طيبة
ثلاثة أميال اذا رمت انقائه
وسبعة أميال عراق وطائف
وجدة عشر ثم تسع جعرانه
• (فصل) •

في الاحرام وصفة المفرد بالحج (من شاء
الاحرام) وهو شرط صحة التمسك كتكبيره
الاقتتاح فالحج والحج له ما يخرج من
بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من
وجهين الاول انه بقضى مطلقاً ولو غنظونا
بخلاف الصلاة الثانية انه اذا أتم الاحرام بهج
أو عمره لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به وان
أفسده الا في الفوات فيعمل العمرة والا
لا احصار في الحج الهدى (نولاً وغلبه أحب
وهو لا ينافى) لا للطهارة (فجب) بهما
مهملة (في حق حائض ونفساء)

التفريق فان غسله - او وضوءه - ما حيث نذلس بطهارة لعدم اعتداله بالنظافة - اما المتيان انقطع
منها الحيض والنفسا فيزول - عدمها بالاغتسال فلا يصح التفريق حيث نذور ودأته صلى الله عليه وسلم امر
أبا بكر - بن نفث زوجته أسماء بانه محمد أن يأمرها بالاغتسال وأن تحرم بالمحج (قوله وصي) - طهفه على ما قبله
صحح بالنسبة الى الاغتسال لان المصبي لا جنباً به - اما بالنظر الى الوضوء فقبه نظر لثبوت الحدث الاضغر
في المصبي - حيث لم تصح صلاته معه حلي وأشار الشارح بذكر المصبي الى ما قاله في النهر بحثاً أنه يندب الغسل أيضاً
لمن أهل عنه رفيقه أو أبوه لغيره اقولهم - ان الاحرام قائم بالمصبي عليه والمصغر لا يبين أتي به وقد استقرت به لكل
محرم اه (قوله والتميم) أي للاحرام وهو عطف على المذبح اه حلي (قوله لانه ملوث) وانما جعل طهارة
في نحو الصلاة الضرورة وقد اتفقت هنال (قوله بخلاف جمعة وعيد) - حيث شرع فيه ما التيم عند العجز عن
الاغتسال بالماء حلي موضحاً (قوله لكن سوى في الكافي بينهما) أي في عدم مشروعية التيم لتحصيل سنة
الغسل لهما لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جنباً فيتم تحصيل الطهارة ووجه التوبة
أن مشروعيته في المذكورات للتطهير (قوله ورجحه في النهر) - حيث قال وهو التصديق لان التراب لا أثره
في تحصيل النظافة (قوله وشرط انيل السنة) بالبناء للمجهول أو مبتدأ خبره أن يحرم أو ببناء للفاعل وضربه
لصاحب النهر اى نقل اشتراطه عن البناء ووجه الاشتراط أنه انما شرع لاجله فلا يغتسل فأحدث ثم أحرم
فتوضأ لم ينل فضله (قوله ازالة طهره) - وتبابطه والسنة في العناية الحلق ويجوز انتف والقص والتورة
والاقل أفضل حوى (قوله ان اعتاده) أي أو أراد كافي الجهر ويستحب ازالة الشعث والوسخ منه وعن بدنه
بالخطمي والاشنان ونحوهما بجر (قوله وجماع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) واو للصال (قوله
قابس ازار) في بعض النسخ بجز ازار فيقرأ ايس مصدر اوفى بعضها بنصبه فيقرأ ايس فعلا ماضيا والازار بذكر
ويؤنث كافي ضياء الحلووم وهذا اذا وجد والا فيشق سراويله وبأثر به أو قصه ويرتدي به وفيه اشارة الى
أنه لا يلبس السراويل والنياب والقميم ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يده في كبة - قه - ستاني (قوله على
طهره) أي وكفيه ومصدره ومثله فوق السرة وان غرز طرفه في ازاره فلا بأس به بجر (قوله وبن أن يدخله
الح) جهله الله - ستاني - خلاف الاولى وفي الجهر عند قوله وطاف لا قدم مضطجعا أنه لا يطلب منه كشف
المنكب الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله أوخله) بضم ملة كافي الجهر (قوله أو عقده) بأن شدة على
نفسه بجبل بجر (قوله جديدين) قدومه اشارة الى أفضليته دفعا لقول بعض السلف بذكر اهته نهر والتجرد
هذاني - حق الرجال (قوله أو غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المنصب بجر (قوله ككفن الكفاية)
التشبيه في العدد والصفة (قوله وهذ) أي الازار والرداء (قوله وطيب بدنه) قبيل الاحرام سواء كان الطيب
مما تبقى عنه كالمسك والمغالية أو لا تبقى لحديث عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه
قبل أن يحرم كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويص البريق واللمعان (قوله ان
كان عنده) اشارة به الى انه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى انه من سنن الزوائد الهدى نهر (قوله مما تبقى عنه)
ويجوز بما لا تبقى عنه وانما منع الاول لان المقصود من استنانه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل
بما في البدن فاغنى عن تجويزه في الثوب لا في ما في البدن تابع وما في الثوب منفصل - كذا يفاد من
الجروية علق قوله مما تبقى عنه بقوله وطيب بدنه أيضا واذا اجاز به فيه فأرلى بما لا تبقى عنه (قوله هو الاصح)
وقال محمد - لا يجوز في البدن أيضا مما تبقى عنه - وروى عن الشيعين انه يجوز في الثوب مما تبقى عنه حلي
(قوله وصلى به ذلك) اشارة به الى أن الاولى التعبير بمم التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس
والطيب باعتبار المذكور (قوله شفعاً) أي في موضع الاحرام يقرأ فيها ما شاء والافضل الكافرون
والاخلاص قه - ستاني (قوله وتجز به المكتوبة) فهي كعبة المسجد بجر (قوله مطابقا لجنانه) أي لما فيه من
العزم على الفعل وهذا القول استقصيه العلماء ليكون معينا على استحضار القلب (قوله اللهم اني أريد الحج) لم يقيد
بالفرض اشارة الى أن حجة الفرض نصاب بطلق النية ويضرب فيها نية لخيار كل من قل له فأخذه صاحب الجهر (قوله
لمشقة) لانه اذا في أزمنة - مة رقة وأما كمن متباعدة فتناوب سؤال التيسير فيه (قوله لقول ابراهيم واسماعيل)
فيه أن قواها اذ لا لبناء لا الحج (قوله وكذا المعمر) فيطلب له ما له لوجود المشقة فيها وان كانت أدنى من مشقة

وهي (والتيمم له عند العجز) عن الماء (لبس
بغير روع) لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره
الزباني وغيره لكن سوى في الكافي بينهما وبين
الاحرام ورجحه في النهر وشرط انيل السنة أن
يجرم وهو على طهارته (وكذا ينصب) لريد
الاحرام ازالة طهره وشاربه وعاتيه وحلق
رأسه ان اعتاده والا فيسر - وجماع
زوجته أو جارية له معه ولا مانع منه (كحج
(وابس ازار) من السرة للركبة (ورداه)
على طهره وبن أن يدخله تحت عينه ولبقه
على كتفه الابسر فان زرره أوخله أو عقده
أساه ولادم عليه (جديدين أو غسيلين
طاهرين) أي يضمن ككفن الكفاية وهذا بيان
السنة والافترار العورة كاف (وطيب بدنه)
ان كان عنده لا ثوب مما تبقى عنه هو الاصح
(وه لي ندبا) بعد ذلك شفعاً) يعني ركعتين
في غير وقت مكرره وتجز به المكتوبة (واله
المفرد بالحج) بلسانه مطابقا لجنانه (الله
انني أريد الحج فيسره لي) لشقته وطول مدته
(وتقبله مني) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا
تقبل منا وكذا المعمر

الحج) (تسعة) اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع مرات اعتمر عام ستة وهي عمرة الحديبية وفيها هذه المشركون عن الحرم وقيل واعتمر سنة سبع واعتمر من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين واعتمر مع حجة الوداع لانه كان قارنا وأحرم بالجميع في ذي القعدة (قوله والقارن) ويجمع بين الحج والعمرة في الدعاء بالتيسير والقبول بل هو أول لتكرره مشقة وتترك التمتع لانه يفرد الاحرام بالعمرة ثم يفرد الاحرام بالحج فهو داخل فيما قبله (قوله لان مدتها بسيرة) وهو الالتي يراد بها يكون في السيرة لا في البسيرة (قوله وقيل يقول كذلك) قاله صاحب التحفة والقنية نقله عن محمد (قوله وما في الهداية أول) من انه لا يقولها في الصلاة وسكت عن عبادة طولها متوسط كالصوم وسكت عن التكاف الواجب والظاهر طلبها وفاقا لا زيل (قوله ثم لي دبر) بضم الباء ونسبها (قوله ناويلهم الحج) فيه ايماء الى أن النية لا تحصل بالتلبية لان التلفظ أمر آخر وراه الارادة وهي العزم على الشيء كما للبرازي (قوله بيان للاكل) راجع الى قوله لي وقوله دبر ملاته أيضا وان قصده الشارح على الاول فلو ذكر ذكر آخر غيرها أو ابي بعد ما استوت به راحته جاز (قوله فيصح الحج بطلق النية) وذلك لان وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة جهين فيه وله شبه بالنظر باعتبار أن افعاله لا تستغرق أزمنة فبالاعتبار الاول يتأذى فرض الحج بطلق النية وبالاختبار الثاني لا يتأذى بنية النفل بخلاف فرض الظهر حيث لا يتأذى بواحد منهما لان وقته طرف من كل وجه ويخلاف صوم رمضان فانه يتأذى بكل منهما لان وقته ميسر من كل وجه اه حلي (قوله ولو قبله) أشار به الى أن التلفظ بالنية لا يشترط ظهر (قوله على المذهب) أي بخلاف الصلاة لان باب الحج أوسع من باب الصلاة حتى قام غير الذكركم مقامه كتقليد البدن حلي عن الشريعة لانية وفيه أن الذموع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولو مع القدرة على العربية وقدمه الشارح ونبه على ما وقع للشرعية لاني وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الذموع كلقراءة وهل يشترط الاتيان هنا بالجملة ومقتضى ما تقدم عن الامام في صحة الشرع بالمفرد صحة في باب الحج (قوله هو ليك) في مشروعية التلبية تنبيه على أن كرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم انما كان باستدعائهم من تعالى واختلاف في الداعي فقبل هو الله تعالى وقبل هو الرسول صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه الخليل لانه أتم البيت أمر بدعائه الناس الى الحج فصدق الله بآبائهم ودعاهم فبلغ الله تعالى صوته الناس في أصلاب آباءهم وأرحام أمهاتهم فن أجابه حج على حسب جوابه ان أجاب مرة حج مرة وان أكثر فأكثر وفيه نظر لان الخطاب في آبيك على هذا الخليل والخطاب بالله هو الله تعالى وكذا الخطاب في الباقي ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بلفظين الا أن يقال لما كان دعاء الخليل عليه السلام بأمر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غابة البيان روى أن ابراهيم لما أمره الله تعالى ببناء البيت بناء من خمسة أجيال طورينا وطورين وبتاولينسان والجودي وأسسه من حراء فوقف في اتمام ونادى عباده الله بجواب الله وأجيبوا داعي الله فأبغ صوته أهل المشرق والمغرب حتى أجمع النطف في الاصلاب فأجاب ابراهيم كل من كتب له الحج ففهم من قال ليك مرة فحج مرة ومنهم من زاد في التلبية فذلك قوله تعالى وأذن في الناس بالحج بأنول رجالاوعلى كل ضامر اه والضاير الموزول وفي مناسك الطبري عن الازرق في صفة تلبية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم يونس بن متى كان يقول آبيك فزاج الكربة وموسى كان يقول آبيك أنا عبدك لبيك آبيك وعيسى كان يقول أنا عبدك ابن أمك ولبيك أصله لين حذف النون للاضافة والنية للتكرير من معنى لبس القاب وهو الاقامة أريد بها التكرير والمبالغة ملازوم الاضافة والنصب بفعل مضمون غير لفظه كأنه يقول داومت وأنت ولا يحسن تقدير فعله الباء اذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة وأما لي فصدده التلبية لا اللب ومعاملا وما طاعتك بعد لزوم وقيل معناه اتجأهي وقصد لي البك من قولهم سدا ري بلب دارك أي نواجهها وقيل محبتي لك من قولهم سدا ري امرأة لبة اذا كانت محبة لزوجها أو عاطفة على ولدها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخضوع من قولهم أنا ملب بين يديك أي خاضع وقيل فر باءك وطاعة لان الالباب القرب أبو السجود (قوله آبيك) أعاده تأكيده المبالغة (قوله لا شريك لك) في عبادتنا (قوله بكسر الهاء مرة وتفتح) الاولى أن يحمله على الاستئناف لان تعليق الاجابة التي لانهايةها بالذات أولى منه باعتبار الصفة وهو كون الحمد والنعمة له وهو معنى التفتح والكسر اختيار الامام والمفتح اختيار الشافعي رضي الله تعالى عنه ما كاذ كره صاحب الكشاف أخاذه في البصر (قوله والنعمة) بكسر

والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها بسيرة
كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة
وعنه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية
أولى (ثم لي دبر ملاته ناويلهم الحج بطلق
النية ولو قبله آبيك بفتح الهمزة عطف
وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
(وهي آبيك اللهم آبيك لا شريك لك آبيك ان
الحمد) بكسر الهاء مرة وتفتح (والنعمة لك)

انتم انتم لانهتم به ومصرى الانعام وعلى الاول هي كل ما يصل الى الخلق من النفع أو كل ما لا يضرهم
عاقبته فانكافروهم عليه على الاول لا الثاني وجمع بين الجزاء والنعمة لان الحد من مطلقها وأقرب الملك اشارة
الى استقلاله ذكر تحقيق أن النعمة كلها ما له صاحب الملك (قوله بالفتح) هو المتعين عند وجهه وهو المصروفين
لان العطف قبل أن تأخذ ان خبرها وأجانب عنهم الرفع وعليه يخرج الاحتفال الثاني أفاده أبو الورد (قوله
والملك) بضم الميم سعة المقدور على ما في النهر أو يوجب الاشياء على ما في الجوى (قوله وزد فيها) انما هو أن
المراد مطلق زيادة مشتقة على شئ وان لم تكن مأثورة نهر (قوله أي عليها الخ) تبع فيه صاحب النهر وهو ليس
بمستدل تصحح الزيادة في اشياء كما نقل صاحب النهر عن ابن عمر (قوله لقولهم انما مرة شرط) تبع فيه صاحب
النهر وفيه تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال وخصوص التلبية سنة فاذا تركها أصل ارتكبت كراهة
التزنية فاذا انقص منها فذلك بالاولى فقول حافظ الدين في الكافي لا يجوز فيه نظر ظاهر وتبع صاحب
النهر الكمال حيث قال في الفتح التلبية مرة شرط والزياة سنة حتى يلزم الاسماء بتركها وأجاب صاحب
البحر بقوله وقول من قال ان التلبية شرط مرادة ذكر تصديقه التعظيم لآخيه وصها وقد غفل الشارع أيضا
عما قد مر قريبا من قوله فيصيح الحج: تطلق التنية لكن بشرط مقارنتها بذكر تصديقه التعظيم كسبيح وتهليل
ولو بالذارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب ومقتضى اشتراط التلبية ان نفعها يحل بالنسك
لا الكراهة وبالجمله أن المقام لم يحزه الشارع (قوله ويكون مسيا بتركها) أي الزيادة وأفاد كلامه انما سنة
مؤكدة وفي الكافي انها سنة وصريح الحلبي في مناسكها بالاستصحاب (قوله بها) أي بالتلبية وفي العبارة
نثبت الضمان (قوله واذا البى ناويا الخ) الاولى أن يقول واذا نوى مسيا بالان عباره تفيد أنه يصير شارعا
بالتلبية بشرط التنية والواقع عكس ذلك أفاده الجوى وقوله نسكافيه أن نية النسك ابتداء ليس قيدًا كما
يصريح به المصنف (قوله أرساق الهدى) ولو مكيًا (قوله أو قل) ولو المقلدا أحد جماعة اشتركو فيها فانه كان
بأمرهم وساروا معها صاروا محرمين نهر (قوله أو في احرام سابق) قيد به لان هذا الاحرام لا يتم شرعه فيه
الا بهذا التقليد (قوله كجناية) بارتكاب محظور احرام (قوله والحال انه يريد الحج) انما كفاؤه ذلك لان التنية
اذا صادفت التقليد مع التوجه صار شارعا لانصال التنية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع
السوق من أفعال الحج ونقل في البحر عن الاسيحي أن لو ساق هديا فاصدا الى مكة صار محرما بالسوق فوى
الاحرام أولا (قوله ينبئني نعم) أقول بل هي أولى لانه اذا جازما ذكر مع فرض الحج فلان يجوزها وهي غير
فرض أولى (قوله أو به) انما لحقها لا يظهر للحاق في المتعة والقران لانه لا بشرط فيها ما استصاما كما سباني
الله إلا أن يخص الحاق بغير هديهما (قوله لزمه الاحرام بالتلبية من الميقات) وما بعته على ملكه والمراد بالتلبية
مطلق الذكر وخصها لانها السنة (قوله والتوجه في أشهر) أشار به الى أن الاولى له مصنف تأخير قوله في أشهر
بعد قوله وتوجه بنية الاحرام (قوله والا لم يصح الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه
دون البعث وقوله حتى يلحقه أي قبل الميقات (قوله وتوجه بنية الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء انما قامت
مقام الذكر دون التنية (قوله فقد أحرم) جواب واذا البى ناويا الخ ذكر صاحب البحر ان التلبية والتنية هين
الاحرام شرعا وذكر حسام الدين النهيد أنه يصير شارعا بالتنية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة
بالتنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ولا يصير شارعا بالتنية وحدها قياسا على الصلاة اه وهذا القول هو الموافق
لما أسلفنا (قوله لان الاجابة) على تلحق الاحرام بهذه الافعال ومن اقتصر فيه على التلبية أراد ما بعث الذكر
والفعل قاله في البحر (قوله لو أبهم الاحرام) بان لم يعين ما أحرم به وعليه التعيين قبل أن يشرع في الافعال
أبو الورد (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقيد به ليفهم حكم ما زاد بالاولى وظاهره أنه لا يصح تعيينه
لغير العدة ولو أحصر قبل الافعال والتعيين فحصل بدم تعين للعمرة حتى يجب عليه قضاءها الا قضاء حجة وكذا
اذا جامع فافسد وجوب المضى في الفاسد فاعلم يجب عليه المضى في حرة أبو الورد (قوله ولو أطلق نية الحج)
عن وصف القرصية والنفية (قوله يجوز سنائها) الباء للتصوير وهو مكره عند الامام لان كل أحد لا يصح منه
فيلحق الحيوان به تعذيب كما يأتي (قوله بوضع الجبل) أي على ظهره او الجبل بضم الجيم كما في الصحاح (قوله
ولم يلحقها كما من) أي لحوقا كاللحوق الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محتمل وقوله ولحقها (قوله أو قل شاة)

بالفتح أو مبتدأ وخبر (والملك لا يربك لك وزد)
نبا (فيها) أي عليها لا في خلاها (ولا تنص)
منها فانه مكره أي يخرج عياله ولهم انما مرة
شرط والزيادة سنة ويكون مسيا بتركها
وتترك رفع الصوت بها (واذا البى ناويا) نسكا
(أرساق الهدى أو قل) أي ربط قلادة على
عنق (بدنة تذل أو جزاء صيد) قوله في الحرم
أو في احرام سابق (ونحوه) كجناية (يريد الحج)
وقرآن (وتوجه بها) والحال انه (يريد الحج)
وهل العمرة كذلك ينبئني نعم (أو بعثها ثم)
فوجه (ولحقها) قبل الميقات (أو بعثها المتعة)
الاحرام بالتلبية من الميقات (في أشهر)
أقرآن وكان التقليد والتوجه (وتوجه بنية)
والا لم يصح محرما حتى يلحقها (استصاما) فقد أحرم
الاحرام وان لم يلحقها (استصاما) فقد أحرم
لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيبي تكون
بكل فعل مختص بالاحرام ثم هبة الاحرام
لا توقف على نية نسك لانه لو أجهم الاحرام
حتى طاف شوطا واحدا صرف لاهمزة ولو
أطلق نية للحج صرف للفرض ولو بين فضلا
فقتل وان لم يكن حج النذر شر بلاية عن
الفتح (ولو أشعرها) بجرح سنائها الايسر
(أو جعلها) بوضع الجبل (أو بعثها المتعة)
وقرآن (وليلتها) كما تر (أو قل شاة) يكون
محرم لعدم اختصاصه بالنسك (وبعده) أي

الاحرام

محترز قوله بدنة (قوله بلاهولة) أخذه من المقام والمناسبات النعير بالفاء كما عبر حافظ الدين في الكنز (قوله يتنى
الرفث) لقوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته والمراد أن ذلك من
ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاجبا له أشار إليه صاحب النهر (قوله أي الجماع) وكذا دواعيه كما في القهستاني
(قوله أود كره بمحضرة النساء) وقيل الكلام الفاحش قال في النهر والخلاف في المراد في الآية والأفالكى ممنوع
ونظائر صنيع غير واحد ترجع ما عن ابن عباس في تفسير الآية وهو الجماع (قوله أي الخروج) أشار به إلى أن
الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لما قبله ولما بعده ومعنى لأن الجمع ليس مراداً إذا انتهى عنه انما هو إيجاد
الفسق لا بقيد كونه جماعاً ومن جعله جماعاً جعل مفردة فسق ككلم وعلم أفاده صاحب النهر وفيه أن ال
الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر المناسبة المعنوية إلا أن يقال أن صورة اللفظ ما زالت توهم الجمع والفسق
منه في الاحرام وغيره إلا أنه في الاحرام أشد كلبس الحرير في الصلاة والتطريب في القراءة (قوله
والجدال) الخصومة مع الرفقاء والخادم والمكارين ومن ذكر من أشار حين أن المراد به مجادلة المنكرين بتقديم
وقت الحج وتأخيرها أو التفخير بكراً لا ياء حتى أفضى ذلك إلى القتال فأنما يناسب تفسير الجدال في الآية
الجدال في كلام الفقهاء فلذا اقتصر ناعلي الأول بجر (قوله فانه من المحرم أشنع) أي الجدال لأن الضمير يرجع
إلى أقرب مسد كوروا الأولى ترجعه إلى المذكور من الفسوق والجدال والرفث بناء على أن المراد به الكلام
الفاحش ونظيره قوله تعالى فلا تظلموا أنفسكم أي في الأشهر الحرم فنهيه سبحانه وتعالى عن الظلم في الأشهر
الحرم ليس احترازاً ليل لأن الظلم فيها أقبح منه في غيرها (قوله وقتل صيد) انما عبر بالقتل لا الذبح لأن المحرم لا يحل
له القتل بأي وجه كان ومن عبر بذيبح فقد قصر لأن الصيد لا يشترط فيه الذبح اذ كان ضرورة خلافاً
في النهر ثم إن صيد مصدر هو ادب اسم المفعول بدليل اسناد القتل إليه ويستثنى منه الفواسق الآية كذا
في القهستاني (قوله لا البحر) حله بالآية (قوله والاشارة إليه) والاعانة عليه كما في القهستاني (قوله ومحل
نحر يهما) أي الاشارة والدلالة (قوله اذ لم يعلم المحرم) أي المشار أو المدلول أما إذا كان عالماً قبل الاشارة
والدلالة لا يحرم على المحرم الدال أو المشير وقول الشارح المحرم كصاحب النهر ليس بقيد بل الحلال كذلك
والظاهر أنه وإن لم يحرم لأنه مكروه مراعاة للخلاف لأن فيه نوع اعانة (قوله والتطيب) أي بالطيب وهو ماله
رائحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين والغالية والورد والورس والمراد به استعماله في التوب والبدن
حتى لو لبس ازاراً مخبر الاثنى عليه لانه ليس بمستعمل لجزء من الطيب ومن ثم قال في الخانية لودخل يتناقض بجر
واصل بنوبه شيء لم يكن عليه شيء نهر (قوله وان لم يقصده) أي ينبغي أن لا يمس الطيب وان كان لا يقصد
الطيب بأن مسه لقصد شر أمثلاً (قوله ويكرهه) وكذا اسم الريحان والخمار الطيبة قهستاني (قوله وقلم الطفر)
أي قطعه ولو واحد اسواه قله بنفسه أو غيره بأمره أو قلم طفر غيره الا اذا كسر بحيث لا ينفو فلا بأس به
حيث قد قهستاني (قوله كاه أو بعضه) فلو غطى ربيع رأسه أو وجهه يوماً فعليه دم لأن ما يمتد بالأس والوجه من
الجنابة فليربع منه حكم الكل كالحلق وكذا الوغط المرأة ولم تجاف عن وجهها لأن تغطية الوجه حرام
عليها كالرجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصاً عند خوف
الفتنة وانما ورد التي عن القاب والقفازين كما في البخاري وأما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها لا يدل
على الكنف اذ المراد باحرام وجهها عدم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم ستر اليد بالمفصل
على قدرها وقد ورد أن أسماء بنت أبي بكر كانت تغطي وجهها فلاذى علم بالسنة أن وجهها كبد الرجل
في حرمة المفصل على قدره لا الستر بالكم والمخفة والخمار حوى عن ابن الكمال ولو غطى رأس محرم نائم بما
لزمه دم لأن الستر حرام لماس فيه من معنى الارتفاق وهو حاصل بفعل الغير أبو السعود (قوله نعم في الخانية) لا وجه
للاستدلال وأما فلا بأس أن تركه أولى (قوله والرأس) هذا في الذكر خاصة أما المرأة فلا يجوز لها كشفه أفاده
القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعني اذا مات محرم ما حبت يغطي رءوسه ووجهه ليطلان احرامه بموته لقوله
صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فيكون منقطعاً حلي عن البحر وأما
حديث الاعرابي الذي وقصته ناقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تحمروا رأسه ولا وجهه فانه يثبت يوم
القيامة لملياً خصوصية بالخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم يبقاء احرامه وهو في غيره مفقود اهـ بجزو أعمال

بلاهولة (يتنى الرفث) أي الجماع أود كره
بمحضرة النساء (والفسوق) أي الخروج عن
طاعة الله تعالى (والجدال) فانه من المحرم
أشنع (وقتل صيد البر) لا البحر (والاشارة
إليه) في الجاضر (والدلالة عليه) في الغائب
ومحل نحر يهما ما اذا لم يعلم المحرم أما اذا علم
فلا في الأصح (والتطيب) ران لم يقصده
ويكرهه (وقلم الطفر) ستر الوجه كاه
أو بعضه كفه وذقته نعم في الجنابة لا بأس
بوضع يده على آنته (والرأس) بخلاف الميت

الحدين أولى من احوال أحدهما (قوله وبقية البدن) فانه لا شيء بعده ولو اغيره الا أنه في هذه الحلة يذكره
 أفاده في النهر (قوله ولو حل على رأسه ثياب الخ) قال في الثانية لو حل الحرم على رأسه شيئاً يلبسه الناس يكون
 لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها لم يكن لا بأساً (قوله ما لم يتدبوا ما قبله) الواو بمعنى
 اولاً لا بأس المعتاد يوماً وأوليه موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة (قوله كره) ظاهر إطلاقه أنها
 تجرمية (قوله والا فلا بأس) أي لا يصب رأسه أو وجهه (قوله بخضامتي) بكسر الخاء نبت بغسل به الرأس
 فانه رائحة طيبة وان لم تكن ذكية كذا قاله الامام بحر ونهر (قوله لانه طيب) أي عند الامام فيجب به دم
 (قوله أو يقتل الهوام) أي وياين الشعر أي عندهما قجب به صدقة فأول حكاية الخلاف فيبقى على كلا القولين
 وان اختلف الواجب واختلف انما نشأ من الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطمي العراق لانه
 رائحة طيبة أفاده صاحب النهر (قوله ودلولك) بفتح الدال قال الحلبي هو دقيق العدم تغسل به الايدي كالدقاق
 (قوله وأشنان) نبت منقظ (قوله وسدر) هو ورق النبق اه حلي (قوله وهو مشكل) وجه الاشكال ما ذكره
 في المنح بقوله فان كلا منهما أي من الخطمي والسدر يقتل الهوام وياين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة
 عندهما اه وهذا الاشكال في الصابون أقوى لانه بهذه الحلة أيضاً يزيد بطيب ريحه وظاهر قول الشارح
 بخلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب شيء به أضلا والذي في النهر كالاخلاف في عدم وجوب الدم
 فيه لو غسل بالصابون أو الحارض أو الاشنان وهذا التمهيد لا ينبغي وجوب الصدقة فليأتا قتل (قوله وقصها)
 مثلها الشارب (قوله وازالة شعر بدنه) أي جسده فذكره بعدما تقدم من ذكر العاتم بعد الخصاص قال
 في البحر والمراد ازالة شعره كيف ما كان حلقاً وقصاً وتتراو احرأق من أي مكان كان من الرأس والبدن
 مبشرة أو تمكينا اه (قوله ولبس قبص) لو قال ولبس مخيط لا غناء ذلك عن ذكر السراويل والقباء الا أنه
 أراد اتباع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا العمامة ولا البرانس
 ولا الاخفاف الا أن يكون أحداً ليس له إعلان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا من
 زعفران ولا ورس اه (قوله وسراويل) أجمعية والجمع سراويلات منصرف في أحداً سمع اليه بكسر الهمزة
 بحر فسراويل مفرد ويقال بالنون بدل اللام وبالشين المجهة بدل المهملة وما في النهر من أنه جمع سراويل فطريقة
 غير جادة (قوله كل معمول الخ) بحيث يمسك عليه بنفسه بخياطة أو زرق أو غيره اه نهر (قوله كزردية) هي
 الدرع الحديد اه حلي (قوله وقباء) بالذ المنقح من أمام (قوله ولو لم يدخل يديه في كبة) قال في الوفاة
 وشرحها اللقهنسائي ولبس مخيط اسما معتاداً كما إذا أدخل اليد في كم القباء والقميص والجبلة مثلاً فلوارتدى
 بها أو ارتدى بالسراويل ليس عليه شيء اه وفيهم منه أن كل لبس غير معتاد لا يوجب دم (قوله الا أن يزوره
 أو يحمله) أي فيلزمه دم على ما يظهر لانه من قبيل المعتاد (قوله ويلتصق به) أي بما ذكر من القميص والجبلة
 (قوله وعمامة وقلنسوة) لاحاجة الى ذكرهما لما تقدم أن ستر الرأس ممنوع منه ويمكن أن ذكر العمامة إشارة
 الى أن لبسها يحرم وان كان وسط الرأس مكشوفاً أو بالسعود (قوله وخفين) الممنوع من لبسهما الرجال لا النساء
 أبو اسود عن الخزانة (قوله الا أن لا يجد نعلين) أفاده أنه لو وجداهما لا يقطعهما فانه من اتلاف المال بغير حاجة
 أفاده في البحر وان لبسهما قبل القطع فعليه دم قاله الكرماني (قوله عند معقد النزال) وهو المفصل الذي
 في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني أي المرتفع ولم يعين في الحديث
 أحدهما لكن لما كان الكعب بطلق عليه وعلى الثاني حمل عليه احتياطاً لان الاحوط فيما كان أكثر كذا
 بحر (قوله فيجوز لبس الزمزمة) هي الصرمة المتعارفة وجعل في البحر ازاى الاولى سيناً وفي النهر ازاى الثانية
 جيماً (قوله وثوب صبيغ) أي ولبس ثوب فهو على حذف مضاف (قوله وهو السكرم) تبع فيه العبق وهو غير
 ملم لما في القاموس الورس نبات كالسمسم لبس الابالين يزرع فينبق نحو عشرين سنة نافع للسكرم طلاء وللبق
 نربا اه والسكرم عيدان صفر كعيدان الزنجبيل يجلب من الهند أبو السعود (قوله بحيث لا ينفوخ في الاصح)
 وقيل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لان العبرة للطيب لا للتناثر لا ترى أنه لو كان ثوب مصبوغه رائحة طيبة
 ولا يتناثر منه شيء فأن الحرم يمنع منه كما في المستصفي بحر (قوله لا يتق الاستحمام) المراد أنه لا يحرم دخول الحمام
 والاعتسال بالماء الحار وأما ازالة الوسخ فمكرهة كما في الخزانة والقهستاني وبني يذلل قوله صلى الله عليه

وبقية البدن ولو حل على رأسه ثياباً
 نغسية لاجل عدل وطبق ما لم يتدبوا ما قبله
 قتلزمه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر
 الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه كره والا فلا
 بأس به (و) غسل رأسه وجميعه بخطمي لانه
 طيب أو يقتل الهوام بخلاف صابون ودلولك
 وأشنان اتفاقاً زاد في الجوهرة وسدر وهو
 منسك (وقصها) أي اللحية (وحلق رأسه
 و) ازالة شعر بدنه (الا الشعر النابت في العين
 فلا شيء فيه عندنا) ولبس قبص وسراويل
 أي كل معمول على قدر بدنه أو بعضه كزردية
 وبرنس (وقباء) ولو لم يدخل يديه في كبة جاز
 عندنا الا أن يزوره أو يحمله ويجوز أن يرتدى
 بقميص وجبة ويلتصق به في نوم وغيره اتفاقاً
 (وعمامة) وقلنسوة (وخفين الا أن لا يجد
 نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين)
 عند معقد النزال فيجوز لبس الزمزمة
 لا الجوربين (وثوب صبيغ) وهو زهر القرمطم
 وهو السكرم وعه شعر وهو زهر القرمطم
 (الا بعد زواله) بحيث لا ينفوخ في الاصح
 (لا يتق الاستحمام) الحديث البيهقي أنه
 عليه السلام

وسلم الجراح الشفت التفل اه والشفت بكسر العين من غير الرأس والتفل بكسر الفاء تاركة الطيب (قوله دخل الحمام في الخففة) وقال ما بعث الله بأوساخنا نهر وهو ضعيف جداً لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخله أصلاً ولم يحدث على عهد في جزيرة العرب كما نص عليه الحفاظ إلا أن يحمل فعله على الاغتسال بالماء المذخ لأن الحمام يطلق عليه ثم ظاهر هذا الحديث ينافي ما تقدم عن الخزانة والقهستاني ولذا الخزانة وينبغي للحجج أن لا يزيل التفت عن نفسه اه ولذا انظر فيه البرجسدي ونقل الجوى عن الصحاح أن التفت في المناهل ما كان من نحو قص الاظفار والشارب وحلق العانة وحل التفت المذكور في الخزانة على هذا وعليه فإزالة الوسخ غير مكرهه وصريح القهستاني الكراهة فانه قال ولا يتي الحمام أى الاغتسال لكن بحيث لا يزيل الوسخ اه (قوله والاستظلال بيت) هو في الاصل الخفية من الصوف أو الشعر ثم أطلق على المصنف سمي به لانه يات فيه وفي مناه ناع أو ثوب مرفوع على عود بحيث يمكن الاستظلال به جوى لما روى أنه صلى الله عليه وسلم استتر من الحر حتى رمى جرة العقبة نهر وكان عمر يلج على شجرة فوابست ظله ونصب لعثمان فسطاط اه شرح الجمع (قوله ومحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بحر (قوله كما مر) أى فى شرح قوله والرأس (قوله وشدهميان) ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الحقوم هي الماء والماء مع يمي هي ما اذا سال سمي به لانه يمي مافيه ولا فرق في ذلك بين نفقته ونفقة غيره نهر (قوله بكسر الهاء) لا غير فالفتح غلط نهر (قوله ومنطقته) بكسر الميم (قوله وسيف) أى وتفلد سيف أو يراد بالشد طاق الاستعمال فينا سبه على حد وزجج الحواجب والهيونار (قوله وتخنم) هو وما بعده عطف على شد وجز المجاورة لجرور أو أنهم ما عطف على ما قبله ما والمعنى عليه لا يتي شد تخنم واكتحال أو يراد بالشد الاستعمال من ذكر المقيد واردة المطلق مجازاً ولوقال وتخنما واكتحالاً عطفاً على شد سلم من هذه التكاليف أفاد بعضه الحلبي (قوله لعدم التغطية) يرجع الى الاستظلال بالبيت والمحمل (قوله واللبس) راجع الى قوله وشدهميان وما بعده (قوله ولو كثيراً) أى ثلاثاً أو أكثر كما هو مفهوم من المقابلة اه الحلبي (قوله ان خاف سقوط شعر) وان لم يخف ذلك فلا بأس بالمثل الشديد بحر (قوله فان في الواحدة) أى من القمل سواء قتلها أو ألقاها أو ألقى الثوب في الشمس انقوت أو دل عليها واسم ان نخبر الشان محذوفاً (قوله وفي الثلاثة كف) وفي الزائد عليها نصف صاع كما يأتي (قوله وأكثر التلبية) ويستحب أن يكررها كلها أخذ فيها ثلاث مرات ولا يقطعها بكلام ولورق السلام في خلالها اجاز ان كره السلام عليه واذا رأى شيئاً يحبه قال اسبكت ان العيش عيش الآخرة وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سراً وبسأل الله الجنة ويتعوذ من النار (قوله ندبا) بل استئنا كما في شرح الملتقى (قوله ولو نقلاً) ونقصها الطحاوي بالمكنه وبات قياساً على تكبير النشر بق (قوله أو علا شرفاً) يقتضين معنى مكاناً مرتفعاً وضبط بضم الشين جمع شرفة والاول أنسب (قوله أو هبط واديا) المراد به المكان المطمئن من الارض جوى (قوله جمع راكب) فيه نظر بل هو اسم جمع والر كـ أصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة والقيود المأخوذة في مفهومه ليست احترازية كما أفاده الشارح بقوله أو جمعاً مشاة كذا يؤخذ من أبي السعود (قوله أو أسحر) السحر السدس الاخير من الليل وخصه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم يلج فيها قال الزيلعي وعند كل ركوب ونزول وكذا الواسع عطف دابته وعند استيقاظه من منامه وأخرج الحاكم ما من ملج بلج الابي ما عن عيينه وشماله قال الكمال وهذا دليل نذب الاكثر غير مقيد بتغير الحالات أبو السعود (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية (قوله رافعا سنة نانا) لقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاهلال والتلبية ولأن التلبية في حكم ما يتعلق بالغبر لانها اجابة لدعاء الخليل فكانت كالآذان الذي للاعلام والخطبة التي يقصد بها الوعظ والتهام ويستحب في الدعاء والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق بأعلامه مقصود شرب لاية (قوله بلا جهود) الثلاث ضرر أبو السعود (قوله واذا دخل مكة) أى من التلبية العليا وهي تبة كذا من أعلى مكة على درب الاعلى وطريق الابطح وكذا بالمد والفتح التلبية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعامة والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة اسم البلد ويقال لها مكة وقيل هي بالبهاء المسجد وبأبم البلد سميت بذلك لانها تليق بالذنوب أى تذهبها أولاً لأن الشاس يتبا كون أى يزجون فيها عند الطواف نهر وأسماء وانحو

دخل الحمام في الخففة (والاستظلال بيت ومحمل لا يعبر رأسه أو وجهه فلما صاب أحدهما كره) كما مر (وشدهميان) بكسر الهاء (في وسطه ومنطقته وسيف) لعدم التغطية واللبس وتخنم (زباني) لعدم التغطية واللبس (واكتحال بغبر مطيب) فلما اكحل بمطيب مزة أو مرتين فطليه صدقة ولو كثيراً فاعليه دم سراجية (و) لا يتي (خنا) أو فصداً وحجامة وقطع فمسه وجبر كسر وحك رأسه وبذنه لكن يرفق ان خاف سقوط شعر أو قلته فان في الواحدة تبة في بيتي وفي الثلاثة كف من طعام غرر اذكار (وأكثر) المحرم (التلبية) ندبا (متى صلى) ولو نقلاً (أو علا شرفاً) وجمعاً مشاة واديا (أو اتي ركبا) جمع راكباً وجمعاً مشاة وكذا الواقي بعضهم بعضاً (أو أسحر) دخول في السحر اذ التلبية في الاحرام كالتكبير يرفق الصلاة (رافعا) استئنا (صوته) بلا جهود كما يفعله العوام (واذا دخل مكة) بأبم المسجد الحرام

مائة بل أزيد حموى والمسجد في وسط مكة ذرعه مائة ألف وعشرون ذراعا وطا قاه طائة وسبعة وأربعون
 واسطوا ناته أربعة وعشرون وأربع مائة كلها من حر حر أو رخام قهستاني (قوله بعد ما يأن من الخ) متعلق بيدها
 وذلك بأن يصفها في حوزة بلالية (قوله من باب السلام) وهو باب بنى شيبه أحد الأبواب الأربعة التي على
 الجانب الشرقي تجاه الكعبة (قوله نه اراندا) وما روى عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الدخول ليل الغليس تقريبا
 للسنة بل شفقة على الحاج من السراق أو السعود (قوله جلالة البقعة) أي عظمتها (قوله لدخولها) أي مكة
 حلي عن البحر (قوله وهو للنفاسة) فلا يقوم التيم مقامه (قوله فيجب) بالحاء المهملة حلي (قوله وحين شاهد
 البيت الحرام) هو علم المكان الشريف الذي في وسط المسجد سقفان وعرض سطحه ثمانية عشر في خمسة عشر
 ذراعا حيطانه إلى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضه ذراعا ومن الركن الشامي إلى العراقي اثنان
 وعشرون ذراعا ومنه إلى البياقي أربعة وعشرون ومنه إلى الجبر أحد وعشرون وشبر قهستاني (قوله
 ومعناه الله أكبر من الكعبة) تبع في هذا غاية البيلان والاول كافي البحر والنهر الله أكبر من كل كبير وحذف
 المفضل عليه للتعظيم فيدخل تحت الكعبة المظلمة (قوله ثلاثين نوع شرك) فنعاه التبري عن عبادة غيره
 تعالى ويلزمه التبري عن عبادة البيت المشاهد ولم يذكر المصنف ولا غيره من المتون الدعاء عند مشاهدة البيت
 قال في البحر وهي غفلة عما لا يغفل عنه فان الدعاء عندها مستجاب ولم يعين محمد في الاصل لمشاهد الحج شيئا من
 الدعوات لان التوقيت يذهب بالرقعة وان تبرك بالمقول منها الحسن اه والمأثور اللهم أنت السلام ومنك
 السلام فحينئذ يا سلام اللهم زدني بذلك هداية عظيمة وتشريفا وتكريما ومهابة وزدني شرفه وعظمه وكرمه
 عن حج أو عمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأروى ذلك عن عمرو بن عبد الله وعنه عطاء الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا يقن بالبيت يقول أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر ومن
 أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب ومن أهم الاذكار الصلاة على النبي المختار وأوصى الامام رجلا بأن يدعو
 عند مشاهدة البيت باستجابة الدعاء بصريح الدعوة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) واستلام الركن (قوله
 ما لم يحذف فوث المكتوبة) أي بقوات وقتها وكان الامام في الصلاة فيقدم كل ذلك على الطواف أبو السعود
 زاد في النهرا ودخل في وقت منع الناس فيه من الطواف أو كان عليه فائنة (قوله أو سنة راتبة) كان دخل
 بعد ظهور الفجر بحيث لو طاف لا يسع الوقت الا ركعتي الفرض وان لم يطف أذاه بستانته (قوله فاستقبل الحجر)
 المرفق منه قدر شبر وأربعة أصابع وكان مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار أسودا ليحجب أهل الدنيا عن
 زينة العقبي قهستاني قال في النهرو هو أسود باعتبار ما هو عليه الآن وقد نزل من الجنة وهو أشد تبيضا من
 الابن فسودته خطا يا بن آدم قال العسقلاني وطعن بعض المحدثين كيف سودته الخطايا ولم يبيضه الطاعات
 أجيب عنه بأن الله تعالى أجرى عادته أن السواد يصبغ ولا يصبغ وبأن في ذلك مظنة ظاهرة هي تأخير الذنوب
 في الجارة بالسواد فالقول أولى (قوله مكبرا مهلا) يقال فيها ما تقدم (قوله كالصلاة) في محاذاة أهم ما
 لا ذنبه (قوله وقبله بلا صوت) لانه المروى في السنة فنعى عمر أنه كان يقبل الحجر ويقول اني أعلم أنك حجر لا تضر
 ولا تنفع ولولا اني رأيته عليه الصلاة والسلام يقبل ما قبلتك رواه الجماعة زاد الازرق في فقال له على يا أمير
 المؤمنين هو بضرب يقع قال وبم قلت ذلك حال كتاب الله تعالى قال وابن ذلك في كتاب الله تعالى قال
 قال الله تعالى واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى
 قال فلما خلق الله عز وجل آدم عليه السلام مسح على ظهره فأخرج ذريته من ظهره فقرههم أنه الرب وأنهم
 العبيد ثم كتب ميثاقهم في رقبته وكان لهذا الحجر عينان ولسان وقال افزع فالك فأتقنه ذلك وجعله في هذا الموضع
 وقال أشهد اني واثق بالموافاة يوم القيامة فقال عمر أعوذ بالله أن أعيش في قوم است فيه يا أبا الحسن وانما
 قال ذلك عمر لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الاصنام فخشى أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من ذلك فيمن
 انه لا يقصد به التعظيم الله تعالى وعلى لم يخاله من ذلك الوجه وعلم ينكر نفعه من الوجه الذي بينه على
 أبو السعود عن الربيعي (تفه) قال ابن الملقن في شرح الامدة لا يشرع التقبيل إلا للحجر الاسود والمصحف وأيدي
 الصالحين من العلماء وغيرهم وللقضاء من سفر بشرط أن لا يكون أحمر ولا امرأه عزمة ولوجوه الموتى
 الصالحين ومن نطق بعلم أو حكمه يدمع بها وكل ذلك قد ثبت في الاحاديث العديدة وفعل السلف فاما تقبيل

بعد ما يأن من على أمتعته داخلا من باب
 السلام نه اراندا ملبسا متواضعا خائفا
 ملاحظا لجلالة البقعة ويسئ الغسل لدخولها
 وهو للنفاسة فيجب لها وض ونفاس (وحين
 شاهد البيت) الحرام (كبر) ثلاثا ومعناه الله
 أكبر من الكعبة (وهل) ثلاثين نوع شرك
 (ثم) ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت مالم
 يحذف فوث المكتوبة أو جاعتها أو الوتر أو سنة
 راتبة (استقبل الحجر مكبرا مهلا لرافعة
 يديه) كالصلاة (واستلمه) بكفيه وقبله بلا صوت

للاجمار والقبور والحدران والستود وأيدي الظلمة والفسقة واستلام ذلك جميعه فلا يجوز ولو كانت أجمار
الكعبة أو القبر الشريف أو ستورها أو حضرة بيت المقدس فإن التقبيل والاستلام ونحوهما تعظيم والتعظيم
خاص بالله تعالى لا يجوز الا فيما أذن فيه اهـ شلبي وظاهر اقراره كلام ابن الملقن أن مذهبا لا يابى ذلك
(قوله قبل نم) ظاهره ضعفه وفي البحر ما يخالفه ونصه فان أمكن أن يسجد على الحجر فعلى عليه الصلاة
والسلام والقاروق بعدد وقول العلامة الشكاكي الاول عندنا أن لا يسجد ضعف اهـ (قوله بلا ايذاء) أي
لن يرتاح به بل يتطاف به ويرجعه لانه ما زعت الرحمة الا من قلب شقي أبو السعود (قوله وترك الايذاء واجب)
أي فلا يفعل لتحصيل السنة وأورد أن كف النظر عن العورة واجب وقد ترك لأقامة سنة الختان وأجب بأنه من
سنن الهدى وبأنه لا خلاف في الاستلام ولأن وجوب التكف مقيد بغير الضرورة ومنها الختان أبو السعود
(قوله ولا يمكنه ذلك) أي استلام الحجر وتقبيله كما قاله الشارح (قوله عيس) بفتح الميم أو بضم الباء وكسر الميم من
الامساس (قوله ياطن كفيه) وظاهرهما نحو وجهه هكذا المأثور (قوله وطاف بالبيت طواف القدوم)
ولو وراء السورى وزمزم ويقال له طواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وهو تحية المسجد كما أن طواف
الحلال كذلك وان دخل في يوم النحر بعد الوقوف فطواف الفرض يغني عن طواف التحية وكذا طواف العمرة
ولا يستلحق طواف القدوم وأطلق المصنف في الطواف فأفاد أنه لا يكره في الاوقات التي تنكره الصلاة فيها
لأن الطواف ليس بصلاة حقيقة ولهذا أبيع الكلام فيه كما ورد في الحديث ولا تبطله المهاداة أفاده صاحب البحر
(قوله ويستحب هذا الطواف) كذا في عامة الكتب وفي خزنة المقتفين أنه واجب على الاضحية هستانى (قوله
للافاقي) فلا يستلحق للمكي إذا قدم له ويستحب لاهل المواقيت ودأخلها هستانى (قوله وأخذ الطائف عن يمينه)
وجوبا بحر وأشار به الى أن اقتناحه من الحجر الاسود وهو واجب لانه صلى الله عليه وسلم لم يترك قط وقيل شرط
لبسائه عليه الصلاة والسلام وفي الفتح ظاهر الرواية السنة والاوجه الوجوب للمواظبة والاقتراض بعينه
الاصول لزوم الزيادة على القطعي بخبر الواحد قال القهستاني وباب البيت من الساج مضرب بالفضة عرضه
أربعة أذرع وطوله ستة أذرع وعشرة أصابع (قوله لأن الطائف كلوتهم بها) وقيل لأن القلب في الجانب
اليسرى فيكون في جهتها وقيل ليكون الباب في أول طوافه لقوله تعالى وأول البسوت من أبوابها (قوله
ولو عكس) محترز قوله عن يمينه (قوله أعاد) وجوبا والاول صحيح مع الاثم بحر (قوله فلورجع) الى بلده أي من
غير عادة (قوله كما تم) أي في عدة الواجبات اهـ حلي (قوله قالوا) القصد به التوقى لا التبرى (قوله ويمتد بجميع
بدنه) المعنى أنه لا يبدأ طوافه من نصف الحجر أو من آخر جزء منه حتى يكون في جهة طوافه خلاف فان قال
بأشراط البداية من الحجر قول بعدد صحته وقال في البحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان ابتداء الطواف
واجبا من الجهة التي فيها الركن اليماني قرية من الحجر الاسود متعينا ليكون مارة بجميع بدنه على جميع الحجر
الاسود وكثيرا من العوام شاهدناهم يتدثرون الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فأحذر (قوله قبل
شروعه) الاولى قبل شروعه ليفيد القرب قال في البحر وينبغي أن يفعله قبل الشروع في الطواف بقليل (قوله
تحت ابطة اليمنى) فيكون العضد الايمن مكشوبا (قوله استئنا) ذكره أخيرا ليفيد أن الجعل به هذه الكيفية هو
السنة ففعله عليه الصلاة والسلام ولو تركه كالرمل لا شئ عليه بالاجماع (قوله وراء الخطيم) قال الزمخشري
الوراء اسم للجهة التي يوازيها الشخص من خلف أو قدام ظهر والخطيم العروة ومن فسر بالبناء فقد تسامح
وله ثلاثة أسماء هذا والحجر والخطمة وهوا اسم لموضع متصل بالبيت من الجانب الغربي منه وبين البيت فرجة سمى
حطما لانه حطم من البيت أي كسره فيلحق به في مفعول أولان من دعا على من ظلمه فيه حطمه الله كما جاء
في الحديث فهو بمعنى فاعل بحر (قوله وجوبا) فلور كذا يوزن بأعادة الطواف من الاصل أو أعادته على الخطيم
مادام بمكة ويدخل من الفرجة في الاعادة ولو لم يدخل بل لما وصل الى الفرجة عاد ورايه من جهة الغرب أجزاء
كافي العيسى ولورجع الى بلده ولم بعده لزمه دم وانما يكن الطواف به قرضا لانه انما ثبت كونه من البيت بخبر
الواحد بحر وأبو السعود (قوله لأن منه ستة أذرع من البيت) لفظ منه خبر ان مقدم وستة اسمها مؤخر ومن
البيت صفة ستة والتقدير لأن ستة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه أو منه حال من ستة مقدما عليه ومن البيت
خبر وهو جاز كقوله لامة موحنا طال وقوله هنة أذرع أي وشبرا وكان البيت ثلاثين ذراعا في غمانية عشر أخرج

وهل يسجد عليه قبل نم (بلا ايذاء) لأنه سنة
وترك الايذاء واجب فان لم يقدر بضعهما ثم
يقبلهما أو أحدهما (والا) يمكنه ذلك (عيس)
بالبحر (شبا في يده) ولو عسا (نم قبله) أي
النبي (وان عجز عنهما) أي الاستلام
والامساس (استقبله) من غير اليه ياطن
كفيه كأنه واضعهما عليه (وكبر وهلل وحده
الله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ثم
يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يجعل كفيه
للسما لا عند الجنتين فلا كعبة (وطاف
بالبيت طواف القدوم ويستحب) هذا
الطواف (للافاقي) لانه القادم (وأخذ)
الطائف (عن يمينه مما يلي الباب) فتصير
الكعبة عن يساره لأن الطائف كما أوتى بها
والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكس أعاد
مادام بمكة فلور جمع فمليه دم وكذا الواحدة
من غير الحجر كما تروا وتراو غير بجميع بدنه على
جميع الحجر (جاءه لا) قبل شروعه (رداه
تحت ابطة اليمنى) لمقابلة طرفه على كعبته
الايمن (استئنا) وراء الخطيم (وجوبا لأن
منه ستة أذرع من البيت

قريش الحطيم منه وقت هجرته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كافي فتح الياري روي ابن عائشة رضي الله تعالى عنها
 عنها تدوت ان فتح مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعلى في البيت ركعتين فبقيت هاسدة البيت
 أي خدمته فأخذ عليه الصلاة والسلام يدها وأدخلها الحطيم وقال لها صلي هنا فان الحطيم من البيت
 الا أن قومك قصرتم بهم النفقة فأخرجوه من البيت ولولا أحد ثمان قومك بالجاهلية أي قرب عهدهم بهلوهو
 بكسر الحاء المهملة لتقضت بناء الكعبة وأظهرت بناء الخليل وأدخلت الحطيم بالبيت وألصقت العتبة بالأرض
 وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لأفعلن ذلك فلم يعمش ولم يتفرغ لذلك أحد من الخلفاء
 الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان سمع الحديث منها ففعل ذلك وأظهر قواعدا للخليل وبني البيت
 عليهم وأدخل الحطيم في البيت فلما قتله الجحاح كره بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة وأعادها
 على ما كان عليه في الجاهلية وحكى أن الرشيد سأل ما لك أن يهدم الكعبة ويردها الى بناء الخليل فقال له يا أمير
 المؤمنين أتجعل هذا البيت ملجأ للهلكة وتذهب هيئته من صدور الناس قال ابن مالك وفيه دلالة على جوان
 ترك المصلحة خوفا من المفسدة أبو السعود (قوله لم يعمش) ظاهره أنه لا يصح بدال قوله كاستقباله وليس الحكم
 كذلك لأن الطواف وراءه واجب حتى لو تركه ولم يعد له مدم كافي البحر وأجاب الحلبي بأن التمسك به في عدم
 الجواز بمعنى عدم الحل وان كان الطواف من داخل الفرجة مهيضا والصلاة الى الحطيم غير مهيضة (قوله
 احتياطا) بيانه أن فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يتأذى بما ثبت بغير الواحد (قوله وبه قبر) يحتمل قرأته
 اسما وفعلامة بني العجوة (قوله سبعة أشواط) الشوط من الحجر الى الحجر (قوله فالصحيح أنه يلزمه اتمام الاسبوع)
 وقيل لا يلزمه (قوله للشرع) على قوله يلزمه والاولى حذفه لأن التعليل ليس من وظيفة المتن (قوله أي لأنه
 شرع فيه ملتزما) يؤخذ من هذا التعليل أنه اذا لم يحضر يالا شيء لا يلزمه اتمامه (قوله بخلاف ما لو ظن) الظاهر
 أن التمسك مثله (قوله بخلاف الحج) أي حيث يجب المضي فيه وان كان فلتونا حلبي وقد خالف سائر العبادات
 في هذا الحكم شرعا بلالية (قوله داخل) بالرفع لأن الخبر عنه ظرف أيضا وكذا قوله لا خارجه قال الحلبي (قوله
 لا بالبيت) لأن حواط المسجد تحول بينه وبين البيت محيط (قوله ولو خرج منه) أي من الطواف وظاهره ولو
 عن المسجد (قوله الى جنازة) أي صلاتها وهل تنبيهها كذلك الظاهر نعم وظاهره أنه لو خرج لغير هذه الاشياء
 يطلان فلا يفي (قوله وجازفهم) ما أكل ويبيع واقفاء) ظاهره أن الحكم متحد في جميع ما ذكره والذي في البحر
 ويكره انشاد الشعر فيه والحديث لغير حاجة والبيع وأما قراءة القرآن فيه فباحة ولا يرفع بها صوته اه وظاهر
 اطلاق الكراهة أنها تحريرية وذكر الكرماني فهو ما في البحر وقال المراد من كراهة الكلام فضوله لا ما يحتاج
 اليه ولا بأس أن يشرب ماء ان احتاج اليه ولا يلي في الطواف (قوله لكن الذكر أفضل منها) روي أبو هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
 ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشر سميات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات بحم
 ومن الغريب ما في القهستاني عن النظم أنه لا يدع وفيه لانه صلاة (قوله وفي ذلك التووي) أي به لقوله وأما
 غير المأثور فالقراءة أفضل وأما مدرها فمخصوص أهل المذهب (قوله ورمي) فعلى صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع وذلك أنه لما قدم مكة بأصحابه وقد لقوا من الحبي شدة أمرهم عليه الصلاة والسلام أن يرموا ثلاثة أشواط
 ليرى المشركون جلدتهم فلما فعلوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحبي وهنهم أجلد من كذا وكذا ولما
 رأوا تلك العلة بعلم بأنه لتد كبير زمة الامن بعد الخوف ليتسكروا عليها وقد أمر الله تعالى بذلك كراهي مواضع من
 كتابه وما أمرنا بذلك الا لنشكرها ويجوز أن يثبت الحكم بعلم متبادلة كالرق فعمله اصابة استكشاف الكافر
 عن العبادة ثم صار عليه حكم الشرع برفقه وان أسلم فن قال في الرمل ان علمه زالت وبقى حكمه مبررة عليه
 بأن الحكم ملزم لوجود العلة ووجود الملزم بدون اللازم محال لكن قال الكمال ان ذلك في العمل العقلية
 أما في الاحكام الشرعية فتستغنى عن قيام العلة في بقائها وانما تستغنى عنها في ابتدائها (قوله أي مشي بسرعة)
 هذا هو الموافق لما في كتب اللغة قال في ضياء العلوم الرمل الهرولة وقيل هو أن يجر في مشيته الكتفين كلبطون
 يتجتر بين الصفتين كافي الهداية (قوله وهز كتفيه) فعل ماض معطوف على مشي لاعل رمل لانه من غم تفسير
 الرمل أو مصدر مجرور معطوف على تقارب حلبي ولا يرمي الا في طواف بعده سعي فلو أراد تأخير السعي الى طواف

طواف من الفرجة لم يجز كاستقباله
 احتياطا وبه قبره معيل وهاجر (سبعة
 أشواط) فقط (طواف تامنا مع علم به)
 قاله صحيح أنه (يلزمه اتمام الاسبوع للشرع)
 أي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو ظن أنه
 سابع لشرعه مسقطا ملتزما بخلاف الحج
 واعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو
 وراءه زعيم لا خارجه لصدره طائفا بالمسجد
 لا بالبيت ولو خرج منه أو من السعي الى
 جنازة أو مكتوبة أو تجسيد وضوء ثم عاد في
 وجازفهم ما كل ويبع واقفاء وقراءة لكن
 الذكر أفضل منها وفي من ذلك النووي
 الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة
 أفضل فليراجع (ورمى) أي مشي بسرعة
 مع تقارب الخطا وهو كتنبيه (في الثلاثة
 الاول)

الزيارة لا يرمل في طواف القدوم ولو كان طارفا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة
 وهل يشترط الطواف النية قولان ولو طاف طافا بالقرية أو هاربا من عدو لم يجز للاختلاف لأنه نوى شيئا آخر
 حالة الموقوف في شرح المتن (قوله استئنا) وقيل ليس بدنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولو في الثلاثة)
 ولو في الأول لا يرمل الا في الشوطين بعدهم وهو أشا بقوله أو نسيه الى أن تركه في الصورة الأولى كان عددا وقوله
 لم يرمل وجهه أن تولا الرمل في الاربعة الاخيرة سنة فالرمل فيها المكان تارك السنتين وترك احدهما أهمل
 ولو رمل في الكل ينبغي أن يكره تنزيها لخالفة السنة بجر والرمل بقرب البيت أفضل فان لم يقدر فهو في البعد
 عن البيت أفضل من الطواف بالرمل مع القرب منه (قوله ولو زجه الناس وقف) وقيل ينبغي حتى يجد الرمل
 فهستافى عن شرح الطحاوي (قوله بخلاف الاستلام) أي فانه لا يقف حتى يحصل له بدلا وهو استقبال
 الحجر والرمل لا بد له (قوله من الحجر الى الحجر) رذبه على من قال ان الرمل ينتهي الى الركن اليماني (قوله كلما مر
 فعل الخ) وقيل انما يسن الاستلام في الابتداء والانتها وفيه يلين ذلك أدب كذا في المحيط (قوله واستلم الركن
 اليماني) قال ابن الكمال الاستلام اقتران من السلام وهو التلبية ولهذا يسمونه أهل اليمن الهيا لان الناس
 يصيرونه قاله الزهري وفي ديوان الأدب استلم الحجر اذا لمسه يقبله أو تناوله والاصل في النسبة الى اليمن والناس
 يحنون شأى ثم حذفوا إحدى ياء التسمية وعوضوا منها ألفا فقالوا الهيا والشا بالتحفيف وبعضهم يشترط
 بجر من الصحاح (قوله والدلائل تؤيده) فروى ابن عباس أنه كان صلى الله عليه وسلم يقبله وكذا روى البخاري
 في التاريخ وروى مسلم وأبو داود عن ابن عمر يقبل الحجر والركن لرويته النبي صلى الله عليه وسلم يقبلهما (قوله
 ويكره استلام غيرهما) من العراقي والشامي لأن الركن الذي فيه الحجر فضيحتين ككون الحجر فيه وكونه
 على قواعد الخليل ولشأن الثانية فقط أما الأخيران فلم يكونا على القواعد لأنهما من بناء الجحاج ويستثنى
 عتبة الكعبة فيطلب استلامها كما في الشامي عن الجمع (قوله وختم الطواف) أي طواف كان فهستافى (قوله
 ثم صلى شفعاء) يقرأ في الركعة الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد تبر كاشع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وان قرأ غيرهما جاز ثم يدع للمؤمنين والمؤمنات وان وصل طوافا آخر قبل الصلاة كره
 تحريرا لكرهه وصل الاسابيع عندهما خلافا لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وزر والخلاف مقيد بغير وقت
 الكراهة فان كان لم يكره اجماعا نهى ذكره به من أصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تجاوز الصلاة
 بعدهما والمشهور عدم الكراهة ويؤخر الصلاة الى ما بعد الطلوع والقروب برجندی (قوله على الصحيح) وقيل
 سنة فهستافى وهي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما تقدم من كراهة وصل
 الاسابيع بجر (قوله بجماعة ظهر فيها أثر قدى الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يأتي الى زيارة
 اسعيل وهاجر وقيل هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع عليه قدسيه ودعا الناس الى الحج وقيل
 هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح المتن طوله عشرة أشبار وعرضه سبعة وهو موضعه الآن بجر
 ونهر عن البيضاوي وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسجد قولان) المعتمد أن تعينه على سبيل
 الافضلية فلو صلاهما بدرجوعه الى أهله أجزأه لان ما على التراخي وهذا قول الامام وأصحابه وقال أبو طاهر
 ان ترك صلاتهما في المسجد وجب عليه دم وقواه صاحب النهر ولا وجه لاعتدال عن مذهب الامام وأصحابه
 (قوله ثم التزم) بصيغة الماضي أي وقف متشبها بالمتزم وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والباب ملحضا
 (قوله وعاد) أي الى الحجر بجر (قوله ان أراد السعي) فلم يرد له لا بعدد ركعتي الطواف بجر (قوله وخرج
 وعليه السكينة من باب الصفانديا) كذا في السراج والقهستافى عن العدة وفي البصر أنه يخفى في الخروج
 من أي باب لأن المقصود يحصل به وانما يخرج صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم المسمى الآن بباب الصفانديا
 لأنه أقرب الابواب اليه فكان اتفاقا لا قصدا فلا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى تراخي السعي عن الطواف
 فلو سعى ثم طاف أعاده لأن السعي تبع ولا يجوز تقدمه التبع على الاصل وشرح في المحيط بأن تقدم الطواف شرطا
 لصحة السعي والسعي لا يجب بعد الطواف فورا بل لو أتى به ولو بعد زمان طويل لاشئ عليه لكن الاتصال سنة
 كما طهارة فيه فصع سعي الحائض والجنب والافضل للمحتاج أن لا يسعى بعد طواف القدوم لأن السعي واجب
 لا يلتي بأن يكون تبعا لسنة بل يؤخره الى طواف الزيارة ليكون تبعا للفرض لكن العلماء وخموا في الاتيان به

استئنا (فقط) فلو تركه أو نسيه ولو في الثلاثة
 لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس وقف حتى
 يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لأنه
 يدل (من الحجر الى الحجر) في كل شوط وكلما
 مر (بالحجر) ففعل ما ذكر من الاستلام
 (واستلم الركن اليماني وهو مندوب) لكن
 بلا تقبيل وقال محمد هو سنة ويقبله
 والدلائل تؤيده ويكره استلام غيرهما
 (وختم الطواف باستلام الحجر) استئنا (ثم
 صلى شفعاء) في وقت مباح (بجيب) باليد على
 الصحيح (بعد كل اسبوع عند المقام) بجماعة
 ظهر فيها أثر قدى الخليل (أو الحجر من
 المسجد) وهل يتعين المسجد قولان (ثم
 التزم المتزم ونرب من ماء زمزم) وعاد
 ان أراد السعي (واستلم الحجر وكبر وحلل
 وخرج) وعليه السكينة من باب الصفانديا

عقب طواف القدوم وتخفيفاً على الناس للاستيفاء قال يوم النحر نحر الله ما هو إلى وجهه من هذا ينقص الا قاقى خلق
المكي لا يطلب منه طواف القدوم (قوله فصعد الصفا) ويكره أن لا يصعد عليه والمطالع أن يمكث قدر ما يقدر
سورة من المفصل كما في العدة والصفا في اللغة اطهر الالمس وهو المروة جبلان معروفاً بمكة قال صاحب
الكشاف كان على الصفا من يدعي اساف وعلى الثاني آخر يدعي ناثه روى أنهم ما كانوا رجلاً وامراً زينة الكعبة
فمنها حجرين فوضعا عليهما يعتبر بهما فلما طالت المدة عبد (قوله من الباب) أي باب الصفا (قوله وكبر وهلل) في
المحيط تقديم حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التهليل والتكبير (قوله ورفع يديه) أي إلى
حداء منكبيه كما في شرح الملتقى وقوله نحو السماء أي في دعاء الرغبة وأما دعاء الرغبة فيجعل ظهره ككفيه نحو
صدره كأنه يدفع البلاء عن نفسه قاله الولوالجي (قوله لنخلة العباد) جواب عن سؤال حاصله لم يذكر الدعاء
في الاستلام وحاصل الجواب أن تلك الحالة ابتداء العبادة وهذه حال خفتها وهي محل الدعاء كذا أفاده صاحب
النهر وفيه أن الصعود على الصفا ليس خاتمة عبادة الطواف بل هو من متعلقات السعي (قوله بما شاء) متعلق
بدعائه (قوله لم يعين شيئاً) لمشاهد الحج وقوله لأنه يذهب بالرقعة وجهه أنه يشبه المعتاد وفي الولوالجية من فصل
القرابة المصلي ينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام
الناس فتفسد صلواته وأما في غير الصلاة فينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر بالدعاء لأن حفظ الدعاء يمتنع
عن الرقة (قوله ثم مشى نحو المروة) المشى فيه واجب فلو سعى راكباً أو محملاً كما أفاده القهستاني من غير عذر
زعمه دم كما إذا ترك أصل السعي فإنه واجب جميعه فلو ترك أقله تصدق (قوله ساعياً بين الميادين الأخضرين) استئنافاً
بقدر ما يقرأ القارئ خمساً وعشرين آية من البقرة كما في الزاهد وهو مطلوب لأن كوراً للنساء والميلان
هما شيان على شكل الميل منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام إلا أنهم منفصلان عنه وهما علامتان
أوضحا المروة في عمز بطي الوادي بين الصفا والمروة مغرباً وكسبهما السبول الآن قهس تاني وفي قوله
الأخضرين تغليب فإن أحدهما أحمر كما في النهاية أو أصفر كما في المضمرات (قوله المتخذين) وفي نسخة المتحوتين
(قوله وفعل ما فعله على الصفا) من المجدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتكبير والتهليل والكل سنة
(قوله ويختم بالمروة) فيه إشارة إلى أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال
الطحاوي إن الذهاب إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط قياساً على الطواف فإنه من الجح إلى الجح شوط
وتماه في الجح (قوله لم يمتد بالاول) لخالفه الأمر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بآية الله به اه وقد قال
الله تعالى إن الصفا والمروة لآية (تمة) قيل في سبب مشروعية السعي أن إبراهيم عليه السلام لما تركها جرح
واسمعييل هناك عطش اسمعيل فصعدت الصفا تنظر هل بالموضع ماء فلم تر شيئاً فزلت فسمعت في بطن الوادي حتى
خرجت منه إلى جهة المروة لأنها توارت بالوادي عن ولدها فسمعت شفقة عليه فجعل ذلك نسكاً لها أظهر الشرفها
وتفخيم الأمر لها وعن ابن عباس أن إبراهيم عليه السلام لما أمر بالناسك عرض له الشيطان عند السعي
فسابقه فسبقه إبراهيم عليه السلام وقيل إنما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الميادين أظهر القوة
لله مشركين الناظرين إليه (قوله كنتم الطواف) تشبيه في مطلق الخدم والافصالة الطواف واجبة (تنبيه) من
المستحب دخول البيت أن لم يؤذ أحد أو ينبغي أن يتقدم صلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل
الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه نحو ثلاثة أذرع فإذا صلى إلى الجدار المذكور يرضع
خذه عليه ويسبح الله ويحمد ثم يأتي الأركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الأدب
ما استطاع بظاهره وبباطنه (قوله ثم سكن بمكة محرماً) إنما عبر بالسكنى دون الإقامة لإيهامها الإقامة الشرعية
وهي لا تصح لما قال في البحر من باب المسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح
لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق انعقاد الموضع الذي هو شرط صحة نية الإقامة (قوله بالحج) انعكاز
وأن كان القارئ والفتح الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للأفراد (قوله ولا يجوز فسح الحج بالعمرة
عندنا) بأن يتحلل عن إحرامه بأفعال العمرة وما في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك أمحاه إلا
من ساق منهم الهدى فهو مخصوص بهم لما في صحيح مسلم عن أبي ذر أن أئمة كانت لأصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم خاصة وفي بعض الشروح أنها شرعت عموماً ثم نسخت كتمة النكاح أو معارض بما في الصحيحين أيضاً أن من

(فصعد الصفا) بحيث يرى الكعبة من الباب
(واستقبل البيت وكبر وهلل) صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خاصة
(ورفع يديه) نحو السماء (ودعا) لنخلة العباد
(بما شاء) لأن محمد لم يعين شيئاً لأنه يذهب بركة
القلب وإن تبرك بالآثار فحسن (ثم مشى نحو
المروة ساعياً بين الميادين الأخضرين) المتخذين
في سبب السجدة (وصعد عليها وفعل ما فعله
على الصفا) فعل هكذا سبباً أي بدأ بالصفا ويختم
الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ بالمروة لم يعتد
بالأول هو الأصح ونسب ختمه بركنه
في المسجد كنتم الطواف (ثم سكن بمكة محرماً)
بالحج ولا يجوز فسح الحج بالعمرة عندنا

أهل الجبل أو بالحج والعمره لم يحلوا الى يوم النحر بهر وجوز ابن عباس الفصح (قوله وطاف بالبيت) فريامنه
 ان لم يؤذ احدوا لافضل للمراته أن تكون في حاشية الطواف ونسبني أن يكون طوافه وراه الشاذروان كيهلا
 يكون بعض طوافه باليب بناء على أنه منه وقال الكرماني الشاذروان ليس من البيت عندنا وعند الشافعي
 منه حتى لا يجوز الطواف عليه وهو تلك الزيادة الملتصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر قبل بق منه حين
 همرته قريب وضيقته (قوله بلارمل وسى) لانهم لا يكثران وجوبا ولا نفلا بهر (قوله وقلبه للمكي) توسعة
 للآفاقين (قوله بمن الموسم) وهو زمن اقامة الحاج بمكة (قوله والا فالطواف أفضل مطلقا) لما روى الطبراني
 في كبيره أن الله تعالى ينزل على أهل هذا المسجد مسجد مكة في كل يوم وليلة عشرين ومائة درجة ستين للطائفتين
 وأربعين للمصلين وعشرين للناظرين (قوله أولى خطب الحج) ناذتها بعرفات يوم عرفة وثالثتها بمنى في اليوم
 الحادى عشر ففصل بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الا خطبة عرفة فانها خطبتان يجلس فيهما
 وكلها بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا خطبة عرفة فانها بعد الزوال قبل الصلاة ويبدأ في الجميع بالتكبير
 ثم التلبية ثم التصدية وهذه الخطبة واجبة قاله أبو السعود وظاهره أن الخطيب المأذون له فيها اذا اختلف عنها
 ولم يستتب كرمه (قوله وكره قبله) لخالفه السنة (قوله وعلم فيها المناسك) وهي الخروج الى منى والصلاة فيها
 والوقوف والا فاضة بهر والمناسك في الاصل جمع منسك مصدر نسك الله تعالى اذا ذبح لوجهه الكرم ثم قيل
 لكل عبادة منسك اطلاقا للخاص على العام ثم اشتهر هذا العام في عبادة الحج أبو السعود (قوله فاذا صلى بمكة
 القبر الخ) الاصح كما في البحر أنه يخرج اليها بعد ما طلعت الشمس لما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله يوم
 التروية) سمي بذلك اما لان الناس كانوا يرون ابلهم فيه استعدادا للوقوف واما لان رؤيا الخليل عليه السلام
 كانت في ليلته وترى فيه أى تفكر هل الذى رآه من الله تعالى فيمتهله أولا فيجتنبه أولا لان الامام يروى للناس
 مناسكهم قال القسطلاني في شرح البخارى وما عدا الاول شاذ وبارة المغرب منى الثاني حديث قال وأصلها
 الهمز وأخذ من الرواية منطور فيه نهر بتصرف (قوله فريه من الحرم) والقاب عليه التذكير والصرف
 وقد تكسب بألف بهر عن المغرب ونقل الجوى عن الجوهرى أن الغالب على أسماء البلدان التأنيث وترك
 الصرف (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) فيثبت بها استئنا فلولم يخرج من مكة الا يوم عرفة أجزاء ولكنه أساء
 بنزل السنة ولا فرق في الخروج يوم التروية بين كونه يوم جمعة قبل الزوال لا بعده أولا لا يفتنى أن لا يترك التلبية
 في الاحوال كلها حال اقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخارجه الاحال الطواف ويلجى عند الخروج الى منى
 ويدعو بما شاء ويستحب أن ينزل بالقرب من مسجد الخيف (قوله ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات) صوابه
 كما هو في متن الكنز ثم بعد ما صلى القبر الخ وهذا بيان الافضل فلو ذهب قبل طلوع القبر اليها كما يفعلها الحاج
 في زماننا فان أكثرهم لا يبيت بمنى لوهم الضرر من السراق جاز وعرفات جمع سمي به كاذرعات وكسروتنون
 مع اجتماع عتين فيه وهما العلية والتأنيث لان تنوين الجمع تنوين مقابلة لا عوض وقال الزمخشري
 انه مصروف لان ناء ليست للتأنيث وانما هى والالف للجمع ولا يصح تقديم ناء غيرها لان هذه الناء
 لاختصاصها بجمع المؤنث تأني ذلك وجهت وان كان موضعا واحدا لان كل جزء منه يسمى عرفة قاله النووي
 وسعى بذلك لان الخليل عليه السلام عرف فيه أن الحلم من الله تعالى أولا لان جبريل عرفه فيه المناسك
 أولا لان آدم وحواة عرفا فيه بعد الهبوط الى الارض (قوله على طريق ضب) ويعود على طريق المأزمين
 تنبيه مأزم وهى الطريق بين الجبلين قال ابن جماعة وما يفعله جهلة العوام من ايقاد الشموع اليه عرفة فضلالة
 فاحشة وبدعة ظاهرة جمعت أنواعا من القبائح وتشغل عن الذكر والدعاء المطلوبين في ذلك الوقت الشريف
 ويجب على ولي الامر صانه الله تعالى وعلى كل من تمكن من ازالة البدع انكارها وازالتها حوى (قوله كلها
 موقف) يكسر القاف أى موضع وقوف نهر (قوله الا بطن عرنة) استثناء منقطع لان عرفات حل وعرنة حرم
 وهو واد هذا عرفات قال بعضهم لوسط الحداد القري من مسجد عرفة لسطه طيفه ولا يجوز الوقوف به على
 المشهور خلافا لمن أجاز مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة
 كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر وشعاب مكة كلها محصر تنبيه * ينبغي في عرفة النزول مع الناس
 وسبب كونه بقرب الجبل أفضل فنزوله وحده أو على الطريق مكروه لان الانفراد يصير والمقام مقام خضوع وقصبر

(وطاف بالبيت تقلا ماشاء) بلارمل وسعى
 وهو أفضل من الصلاة فافله للآفاقى وقابيه
 للمكي وفى البحر ينبغي تقييده بمنى الموسم
 والا فالطواف أفضل من الصلاة مطلقا
 (وخطب الامام) أولى خطب الحج الثلاث
 (سابع ذى الحجة بعد الزوال) بعد (صلاة)
 الظهر وكره قبله (وعلم فيها المناسك فاذا
 صلى بمكة القبر) يوم التروية (فامن النهر خرج
 الى منى) فريه من الحرم على فرسخ من مكة
 (ومكث بها الى فجر عرفة ثم) بعد طلوع
 الشمس (راح الى عرفات) على طريق ضب
 (و) عرفات (كلها موقف الا بطن عرنة) يفتح
 الراء وضمها وادى من الحرم فريه مسجد

عرنة

أى سرور وبسبب عدم أن ينزل بمرة لأن نزوله عليه السلام بهم ساءم لا نزاع فيه وهو المسجد المعروف بمسجد
 إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لا إبراهيم المضاف إليه باب إبراهيم أحد أبواب الحرم خلافا لمن وهم في ذلك
 قاله ابن حجر (قوله فبعد الزوال قبل الظهر خطب) ولو خطب قبل الزوال جاز بحر (قوله كالجمعة) التسمية
 في أنه يجلس بين الخطبتين وأن المؤذنين يؤذنون بين يدي المنبر بحر (قوله ولم فيها المناسك) التي هي إلى الخطبة
 الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدانة والأفاضة منهم ما وردى بجرة العقب يوم النحر والمذبح والحلق وطواف الزيارة
 بحر وهذه الخطبة ليست شرطا في صحة الجمع (قوله وصلى بهم الظهر والعصر) أى بالحاجين ولومن أهل مكة
 خلافا لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدم جواز الجمع إلا في سافر سقراط ولا وفي معراج الدواية
 ونحوه لقا شئى خان في شرح الجامع الصغير أنه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ولا بد فيه من صحة صلاة الظهر
 فلو صلاهما ثم تبين فساد الظهر أعادهما جميعا لأن التماس عدم شرطا (قوله واقامتين) إقامة العصر لأنها تؤدى
 قبل وقتها المعة لا تفقردهم إلا علام بحر (قوله ولم يصل بينهما شيئا) ولو السنة الرابعة (قوله على المذهب) مقابله
 ما في الذخيرة والهيكل والكافي أنه يأتي بالعدينية نهر ولو أتى بالسنة أو بنقل بينهما كره وأما الأذان للعصر
 لا قطع فور فصار كالاتصال بينهما بهمل آخر بحر والظاهر أن ذلك في حق الإمام أتم فعل مقتدى وحده
 لا يسرى على بقية الجمع (قوله ولا بعد أداء العصر) كراهة النفل بهما (قوله وشرط لصحة هذا الجمع)
 احترازه عن جمع المزدلفة فإنه لا يشترط فيه سوى المكان والأحرام شرى لى في أوقات الصلاة وسياق ما فيه
 (قوله الإمام الخ) أى والمكان وهو عرفة والزمان وهو ما بعد الزوال ولا يشترط الإمام لجميع أداء الظهر حتى
 لو أدرك جزءا منه مع جاز الجمع بحر وسواء كان الإمام مقيما أم مسافرا (قوله أو نائبه) كقاضى قهستانى
 ولا يجوز الجمع مع إمام غيرهما والجماعة شرط الجمع عند الإمام في حق المقتدين أتم في حق الإمام فلا
 حتى لو فزع الناس به رفات صلى الإمام الصلاتين جاز ولو مات الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته لأن النواب
 لا ينزلون بموت الخليفة أفاده صاحب البحر وفي النهر كلام غير هذا فراجعنا ان شئت وهذا الجمع سنة (قوله
 والاصل واحدانا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وهو يقتضى أمرين الأول صحة صلاتهم العصر في وقت
 الظهر والحالة هذه الثاني أنهم لا يصلون جماعة وكلا الأمرين غير صحيح أما الأول فلقول الزيايى ولومات الإمام
 وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطته صلوا كل واحد منهما في وقتها
 وأما الثاني فلا لأنه لا مانع من الصلاة جماعة فان هذه الشروط شروط الجمع لا الجماعة اهـ حلى فالأولى أن يقول
 والالم بجمعوا (قوله والأحرام بالحج فيها) فلو كان محرما بالعمرة في الظهر ومحرما بالحج في العصر لا يجوز له
 الجمع عندهما كما إذا لم يكن محرما أصلا في الظهر وأشار به إلى أن شرط الأحرام حصوله عند أداء الصلاتين
 ولو أحرم بعد الزوال على الصحيح (قوله فلا تجوز العصر) محتمل التقيد بالإمام (قوله فلو صلى وحده) أى الظهر
 ومنه إذا صلى الظهر مع الإمام ولم يصل العصر معه لا يصلح الألفي وقتها اهـ حلى (قوله لم يصل العصر مع الإمام)
 بل يلزم في وقتها حلى (قوله ولا تجوز العصر) محتمل التقيد بالأحرام فيها اهـ (قوله قبل أحرام الحج) صادق
 بعدم الأحرام أصلا وبالاحرام بالعمرة فقط (قوله ثم أحرم) أى بالحج قبل أداء العصر (قوله الألفي وقته) أى العصر
 (قوله إلا الأحرام) فلا يشترط الإمام لأن جواز الجمع للحاجة إلى امتداد الوقوف والتفرد يحتاج إليه قلنا
 المحاطة على الوقت فرض بالنص فلا يجوز تركها إلا فيما ورد النص به ولا نسلم أن جواز التقديم لحاجة امتداد
 الوقوف بل لصيانة الجماعة لأنه يمسر عليهم الاجتماع بهذا التفرق في الموقف زيلجى (قوله وهو لا يظهر) لعله
 لما فيه من التخفيف في هذا الوقت لا القوة دليل اقتضت أظهرية على قوله وأنى ذلك وابن التريمان يد المتساو
 هذا وفي الهندية عن الزيلجى والبدائع أن قوله هو الصحيح (قوله ثم ذهب) أى الإمام مع الناس قهستانى
 (قوله إلى الموقف) وهو موضع من عرفات على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الأعظم قهستانى وحده
 عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن غرنة إلى الجبال المقابلة لها يميننا وشمالا أبو السعود (قوله بغسل) أى
 بغسل للذهاب والجمع قهستانى والغسل أفضل من الوضوء (قوله ووقف الإمام على ناقته) وكذا غيره
 فان الأفضل أن يكون راكبا أن أمكنه قريبا من الإمام داعيا بعد الحمد والصلاة والتهليل والتكبير قهستانى
 بقايل زيادة من النهر (قوله بقرب جبل الرحمة) ويقال له الال كهلل (قوله عند الحضرات البكار) أى المسوء

(قوله الزوال قبل) صلاة (الظهر وخطب
 الإمام) في المسجد (خطبتين كالجمعة وعلم
 فيها المناسك) بعد الخطبة (صلى بهم الظهر
 والعصر بأذان واقامتين) وقراءة سرية ولم
 يصل بينهما شيئا على المذهب ولا بعد أداء
 العصر في وقت الظهر (ونهرط) لصحة هذا
 الجمع (الإمام) الأعظم أو نائبه والا
 صلوا وحدها (والأحرام) بالحج (فيها)
 أى الصلاتين (فلا تجوز العصر) لفرد في
 أحدهما (فلو صلى وحده لم يصل العصر مع
 الإمام) (ولا تجوز لعصر) (ثم أحرم الألفي
 بجماعة) قبل أحرام الحج (ثم أحرم الألفي
 بجماعة) (ولا لا يشترط لصحة العصر
 بوقته) (فلا لا يشترط لصحة العصر
 الأحرام) (ثم ذهب) (ثم ذهب إلى الموقف
 قهستانى) (ثم ذهب) (ثم ذهب إلى الموقف
 بغسل ستن ووقف الإمام على ناقته بقرب
 جبل الرحمة) عند الحضرات البكار

فانه موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات وتزجيهم له على غيره فخطأ ظاهر ومخالف للسنة ولم يذكر أحد ممن يعتد به في صعود هذا الجبل فضيلة يختص بها بل له حكم سائر أراضى عرفات غير موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أفضل وأما ما قاله الماوردي والطبري من استحباب قصد هذا الجبل وهو موقف الانبياء فلا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف يجرى عن الروى في شرح المذهب (قوله مستقبلاً) مجازاً للوقوف عقب صلاة الجمعة مع مظهر الكونه أعون على الدعاء متموضئاً لانه كمل حاضر القلب فأرغى من الأمور الشاغلة تجتنب طريق القوافل وغيرهم (فائدة) الطواف أفضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا ينقل به دون الوقوف بجر وقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة لا بنا في ذلك لأن المراد أن من أدرك الوقوف فقد أدرك الحج تعين وقته بخلاف الطواف (قوله لأن الشرط الكيفية فيه) أي التحقق فيه وان لم يتأن فيه دل عليه قوله ووقوف مجتاز (قوله ودعاء) لا يؤبه وأهله وأخوانه وأصحابه ومعارفه وجيرانه ويبلغ في الدعاء مع قوة الرجاء ويجهت في أن يقطر من عينه قطرات من الدوع فانه دليل القبول شرباً ليلية وقوله جهر ربا نفسه ما في الهندية عن الجوهرية أن السنة أن يخفص صوته بالدعاء (قوله بجهد) أي باجتهاد ومن السنة أن يكفر من الدعاء والتلهيل والتكبير والتلبية والاستغفار وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وليحذر كل الحذر من اتصاف في شيء من هذا فان هذا اليوم لا يمكن تداركه ويكثر من التافض بالتوبة من جميع الخصال مع الندم بالقلب وأن يكثر بالسكاء مع الذكر فهناك تكب العبرات وتستقال العذرات وترتجى الطلبات وانه لجمع عظيم وموقف جسيم تجتمع فيه خصال عباد الله الصالحين وأوليائه المخلصين وهو أعظم مجامع الدنيا وليحذر كل الحذر من الخاصة والمناصرة والمناصرة في الكلام القبيح بل ومن المباح أيضاً مثل هذا اليوم بجر (قوله وعلم) أي الامام وهو على ناقته المناسك ذكره في الهندية فهو غير التعليم الذي سبق في الخطبة (قوله بقربه) أي الامام أي أن أمكن من غير اذاء (قوله باكين) أو متباكين (قوله وهو) أي هذا الموقف (قوله وهي بمكة خمسة عشر) الأولى حذف مكة لأن الموقفين ومنى وري الجمار ليست بمكة اللهم إلا أن يقال ما قارب النبي كالتئ (قوله نظمها صاحب الزهر) من بحر الطويل (قوله فقال دعاء البرايا الخ) بعض المذكرات مقيد بأمر لم يذكر هنا وقد استوفى نقاش مقيدة بساعاتها ونظمها الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن منلا زاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناسك * وهو امرى عدة لاسك
أن الدعاء في خمسة وعشر * بمكة يقبل من ذكره
وهو الحظ مطلقاً والمتزم * بنصف ليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر * بين يدي جذعه ذافاً ستقر
وتحت ميزاب له وقت العصر * وهكذا خلف المقام الفقير
وعند شرب زمزم شرب الفحول * إذا دنت شمس النهار لا فحول
ثم الصفا ومررة والمسمى * بوقت عصر فهو قيد يري
كذامني في ليلة البدر إذا * أنتصف الليل فخذ ما يجتدي
ثم لذي الجمار والمزدلفه * عند طلوع الشمس ثم عرفه
لموقف عند مغيب الشمس قبل * ثم لذي السدرة ظهر أو كل
وقد روى هذا الوقوف طراً * من غير تقييد بما قدمنا
بحر العلوم الحسن البصري عن * خير الروى ذاتاً ووصفاً وسنن
صلى عليه الله ثم سلباً * وآله والصحب ما غيبت هما

أه حلي عن الشرب ليلية (قوله كذا الجبر) داخل فيما بعده لانه مما يطاف به (قوله مروتين) فيه تعذيب المؤثر على المذكر لضرورة (قوله مقام) أي خلقه كما ذكر (قوله جمارك) ظاهره يعم الجمار كلها والذي في النظم السابق انما يظهر عند الجمرة الأولى لتقييد بوقت الطلوع فان بقية الجمار بعد الزوال (قوله زادي للبلي) أي لباب المناسك للطرالبلي (قوله وعند السدرة) لم أر من بين محلهما (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من

(مستقبلاً) القبلة (والقيام والنية فيه) أي الوقوف (ليست بشرط ولا واجب فلو كان جالساً جازحه) وذلك لأن الشرط الكيفية فيه (فصح وقوف مجتاز وهارب وطالب فري) وانهم ومجنون وسكران (ودعاء جهر) بجهد (وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقربه) مستقبليين القبلة سامعين لقوله (خاشعين باكين وهو من مواضع الإجابة وهي بمكة خمسة عشر نظمها صاحب الزهر فقال دعاء البرايا يستجاب بكلمة ملتزم والموقفين كذا الجبر طواف وسعي مروتين وضم مقام وميزاب همارك تعبير زادي الباب وعند روية الكعبة وعند السدرة والركن البائي وفي الجبر وفي معنى في نصف ليلة البدر

ذی الحجة التي ينزلون فيها الآن (قوله واذا غربت الشمس الخ) هذا بيان الواجب فلو وقع قبل الغروب وجوز
 حدود معرفة لزمه دم ولو أبطل الامام بالرفع بعد الغروب أفاض الناس لانه لا موافقة فيما خلف السنة ولو مكث
 بعد الغروب وقد دفع الامام فان كان قبل لا تخوف الزحام فلا بأس به وان كثرت أساءة مخالفة السنة وان خاف الزحام
 فتهيج في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود معرفة قبل غروب الشمس (قوله من دلفة)
 بضم الميم وسكون الزاي وهي على ثلاثة أميال من مسجد دعرفة قهستانى وفي الجوى أن فتح الميم أشهر
 والازدلاف الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الناس أو آدم وحواء فيما ر قوله ويستحب أن يأتيها ماشيا على هيئة
 لما روى أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفات كان يسير العتق وهو يقتضين يسير
 في سرعة ليس بالشديد فاذا وجد فجوة من القجوة الفرجة والنصر رفع السير وعنه عليه السلام أنه لما أفاض
 من عرفات رأى أصحابه يسارعون في الله وقوا النبي فقال عليه السلام ليس البر في يخاف الخيل ولا يضاع
 الابل عليكم بالسكينة والوقار والايحاف نوع من مير الخيل والابل ولا يضاع الاسراع في السير أبو السعود
 (قوله وأن يكبر) ويكثر الاستغفار في طريقها هدية (قوله فساعة) أشار بالعام الى التوقيت من غير مهلة (قوله
 الا وادى محسر) بضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالرسمي به لأن قبل أصحاب القبل
 حصره أى عبي وكل بحر أولانه لا يوقف فيه بل يمشى منه مريعا فكأنه أذهب نفسه والتحصير الاتعاب
 قهستانى ومن دلفة من الحرم (قوله وهو وادى الخ) فليس من المزدلفة فالاستثناء فيه منقطع وهو خمسة وخمسة
 وأربعون ذراعا بحجر (قوله على المنصور) مقابلة ما سبق عن البدائع (قوله عند جبل قزح) الاضافة اية اذ هو
 علم على الجبل والظاهر أنه من اضافة المسمى الى الاسم أبو السعود عن الجوى وفي المطالع أنه وقف قريب في
 الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة غير (قوله والاصح أنه المشعر الحرام) المذكور في الآية وقيل انه جميع المزدلفة
 (قوله ببقعة) بكسر الميم وقلب الواو ياء وقياسه الفتح والواو لانه واوى الاصل (قوله وصلى المشاءين) في أول
 وقت العشاء الاخرة قهستانى وينبغي أن ينبج جماله وبصلى الفرض قبل حط رحاله (قوله فلم تخرج للاعلام)
 أى باقامة نائية (قوله كما لا احتياج هذه الامام) وفي النهاية لا يشترط لهذا الجمع الاحرام وفي الهندية
 ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطية والجماعة والسلطان والاحرام اه وبما ذكره لم سقوط قول صاحب النهر
 ينبغي اشتراط الاحرام والمبيت بغير سنة كما في الهندية فان متر بها بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا نية
 عليه ويكون مسببا بترك السنة بدائع (قوله والعشاء) أى قبل المغرب ولا يشترط هذا مع قول المصنف الا
 ولو صلى المشاء قبل المغرب بمزدلفة لان أداء العشاء هنا في الطريق وهناك في المزدلفة (قوله أعاد ما صلى)
 مغربا أو عشاء قال في البحر وعبر بالاعادة اشارة الى العصة ولو كانت باطلة لكانت أداء ان كان في الوقت
 وقضاء ان كان خارجا (قوله الصلاة أمامك) الجمله في محل جر بدل من الحديث وخاطبه صلى الله عليه
 وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث وقتها
 الجائز أو مكاتها نهر (قوله فازمان ليلة النحر) قد مر أن هذه الليلة ليوم عرفة لا للنحر الا أنه جرى على المتعارف
 (قوله لم يصل المغرب) أى لا يجعل له صلاة وان صحت بطول الفجر (قوله فتصلح لغزمن وجوه) فيقال أى
 عشاء أدت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هي عشاء المزدلفة اذا صلاها في وقتها ثم طلع الفجر ولم يدها
 وأى صلاة لا يطلب لها اذان ولا اقامة هي عشاء المزدلفة اذا لم يفصل بينها وبين المغرب بفصل وأى صلاة تصل
 في غير وقتها المتعارف وهي أداء هي مغرب المزدلفة وأى صلاة اذا صليت في وقتها وجب اعادة تها هي مغرب
 المزدلفة وأى صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فغرب المزدلفة وعشاؤها حلي بزيادة (قوله فيعيد)
 أى ما صلاها سواء كان مغربا أو عشا قبلها في وقتها (قوله وهذا) أى وجوب الاعادة اذا صلا في الطريق
 (قوله صلاها) لانه لو لم يصلها لصار ناقضا بحر (قوله ولو صلى العشاء) أى في وقتها (قوله ثم أعاد العشاء)
 فحينئذ تكون الاولى نقلا (قوله أعاد العشاء الى الجواز) لا فرق في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد
 هذه على مسقطات الترتيب أبو السعود (قوله ونوى المغرب أداء) كذا في النهر عن السراج خلافا لما في البحر
 من أن المغرب قضاء (قوله ويتركها) أى المغرب على الصحيح فلو تطوع بينهما ولو لم أعاد الاقامة كما واشتغل
 بينهما بعمل آخر بحر (قوله ويحييها) أى ليلة عرفة بالصلاة والتلاوة والذكر والتضرع لانها جعت شرف الزمان

(واذا غربت الشمس أى) على طريق
 المازمين (مزدلفة) وحدها من مازي عرفة
 الى مازي محسر) ويستحب أن يأتيها ماشيا
 وأن يكبر ويصل ويحمد ويصلي ساعة فساعة
 (والمزدلفة) كما هو وقت الا وادى محسر
 وهو واد بين منى ومن دلفة فلو وقف به أو
 بطن عرفة لم يجز على المنهور (ونزل عند
 جبل قزح) بضم قزح لا يصرف للعلمة
 والعدل من قزح بمعنى مرتفع والاصح أنه
 المنصور الحرام وعليه ببقعة قبل كانون آدم
 (وصلى العشاءين باذان واقامة) لاق العشاء
 في وقتها فلم تخرج للاسلام كالا احتياج هذا
 للامام (ولو صلى) المغرب والعشاء (في
 الطريق) وفي عرفات أعاد ما صلى للعدب
 الصلاة أمامك فتوقا بالزمان والمكان
 والوقت من ليلة النحر والمكان من دلفة
 والوقت من العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة
 قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت
 العشاء فتصل لغزمن وجوه (مالم يطالع
 الفجر) فيعيد الى الجواز وهذا اذا لم يطف
 طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاها
 (ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى
 المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعدها حتى
 ظهر الفجر أعاد العشاء الى الجواز) وينوي
 المغرب أداء ويترك سنها ويحييها

والكان أقدمه صاحب البحر أما الزمان فكونها ليلة العيد وأما المكان فكونها بالمرزلفة وفي عبارة الشارح
 تسمى الضمائر (قوله فانها) أي ليلة النحر في حد ذاتها لا في حق من كان بمزدلفة حلي وقوله أشرف من ليلة
 القدر أي وهي ما ورى باجتماعها كان أشرف منها أولى بذلك والأشرفية باعتبار أن العمل الذي يقع فيها
 أكثر نوابا من العمل الذي يقع في ليلة القدر وقد ورد ما يدل على أن قيام ليلة من هذا العشر كقيام ليلة
 القدر وأخرج البرز من رواية جابر بن عبد الله أفضل أيام الدنيا أيام العشر قال الأبياري في شرحه أي لا اجتماع
 أتمته العباد فيها وهي الأيام التي أقسم الله بها في قوله وليال عشر ولهذا سن الاكثر من التهليل والتكبير
 والتحميد فيها أما أيام الأترة فأفضلها يوم المزيد وهو اليوم الذي يتجلى الله فيه لاهل الجنة ويرفقه اه وذكر
 بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة
 ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العيد وأفضل الايام يوم عرفة ثم يوم نصف شعبان ثم يوم الجمعة
 ذكره الرحاني في حاشية التكميل وذكر أهل المذهب ما يفيد أن يوم الجمعة أفضل من يوم النصف فانهم قالوا ان
 يوم الجمعة أفضل من ليلته لانها فقلت لصلاة الجمعة وهي في اليوم واذا كانت ليلة الجمعة أفضل من ليلة النصف
 فيومها أفضل من يومها (قوله كما أفتى به صاحب النهر وغيره) عبارة التهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة
 الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهر أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على
 ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهر شامل ليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أفتى به
 صاحب النهر اه حلي (قوله بأن عشر ذي الحجة أفضل الخ) لما ورد فيه من الاحاديث الدالة على كثرة نواب
 العمل فيه على العشر الاخير من رمضان وذكر المناوي في شرحه الصغرى في حديث أفضل أيام الدنيا أيام
 العشر ما نصه لاجتماع أتمته العباد فيه وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والفجر وليال عشر فهي
 أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجملة هو رد على خلافه
 انتهى وقال في الكبير ما نصه ولهذا ذهب جمع الى أنه أفضل من العشر الاخير من رمضان لكن خالف آخرون
 تمسكاً بأن اختيار الفرض لهذا والنفل لهذا يدل على أفضليته عليه وغمرة الخلاف تظهر فيما لو علق نحو طلاق
 أو نذر بأفضل الاعشار والأيام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي
 عشر ذي الحجة لانه انما أفضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان انما أفضل بليلة القدر اه (قوله وصلى الفجر
 بغلس) الغلس غلام آخر الليل والمراد منه طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزل الظلام ونية نشر الضوء
 أبو السعود عن الحلبي (قوله لاجل الوقوف) أي لحاجة الوقوف بمزدلفة على جبل قزح ان أمكن والافقربه
 كما هو السنة (قوله ولوماذا) في أي جزء منها بجر (قوله لكن لو تركه بعد الخ) لا يخص هذا الواجب بل
 كل واجب اذا تركه لا مذر لاشئ عليه فانه في البحر (قوله كرمجة) ولوللرجال مع بعضهم أو كان به ضعف أو علة
 (قوله ودعا) رافعا يديه الى السماء هندية (قوله واذا أسفر جذا) فاهل أسفر اليوم أو الصبح وفاعله مما لا يذكر
 ذكره قرا حصاري قال الحموي ولم أقف على ما ذكره من أن فاعل هذا الفعل مما لا يذكر في شئ من كتب النحو
 واللغة التي اطلعت عليها اه وفسر الامام رضي الله تعالى عنه الاسفار بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس
 الا مقدار ما يصلي ركعتين وان دفع طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شئ عليه هندية
 (قوله مهلا) حال من فاعل أي (قوله أسرع) ان كان ماشيا وحزله دابة ان كان راكبا بجر (قوله قدر رمية
 بجر) مراده التقريب لا التحديد والمراد أنه يسرع قدر خمسمائة ذراع وخمسة وأربعين ذراعا لان ذلك مسافة
 وادي محسر (قوله لانه موقف النصاري) هم أصحاب الفيل حلي عن الشربة ليلية (قوله وري جرة العقبة)
 قد بالى لانه لو وضعها وضعها لم يجزئ انك الواجب والجمرة جمعها جار مجرى المواضع التي ترمى بالجمرات لما
 بينهما من الملاسة وقبل اتجمع ما هنالك من الحصان فجمرا القوم اذا اجتمعوا وجرشمره جمسه على فقاه بجر
 هجرة العقبة ثالث الجمرات على حذم من جهة مكة وليست من مئى ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة
 قهستاني (قوله من بطن الوادي) أي من أسفل الى أعلاه فوق حاجبه الايمن متوجها الى الجمرة جاعلا الكعبة
 بين يساره ومئى عن يمينه واضع ما يديه حذاء منكبيه قهستاني (قوله ويكره تنزيها من فوق) وانما جاز من فوق
 لان ما حولها موضع التسلق بلقي (قوله سبعا) أي بسبع حصيات لما روى عن ابن مسعود انه انتهى الى الجمرة

فانها أشرف من ليلة القدر كما أفتى به
 صاحب النهر وغيره وجزم شارح البخاري
 سبعا القحطاني بأن عشر ذي الحجة أفضل
 من العشر الاخير من رمضان (وصلى الفجر
 بغلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة
 ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو
 ما ذكره في عرفة لكن لو تركه بعد ركعة لاشئ
 عليه (وكبر وحلل ولي وصلى) على المصطفى
 صلى الله عليه وسلم (ودعا) اذا أسفر جذا
 (أنى مئى) مهلا فلما بلغ بطن محسر
 أسرع قدر رمية بجر لانه موقف النصاري
 وري جرة العقبة من بطن الوادي ويكره
 تنزيها من فوق (سبعا خذفا)

لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا ويشتب عليها في الآخرة وأما الكافر فيظلم بحسنة في الدنيا حتى
 إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا (قوله ويكره أن يلقط حجرا واحدا) قال الكل كما فعله
 كثير من الناس اليوم (قوله وأن يرى بمنجسة ييقن) وعند الشك الأصل الطهارة قال القهستاني وينبغي
 أن يكون المصامف ولا (قوله ووقته) أي وقت جواز وقوله من الفجر أي فجر الفجر الذي بعده حتى
 لورى قبل طلوع فجر الصبح انما قالوا لآخره حتى طلوع الفجر في اليوم الثاني لزمه دم عند الامام خلافا لهما
 بحر (قوله ويسن) أي يستحب فان هذا الوقت وقت الاستحباب كما في البحر (قوله ويباح افروجا) هو
 ما عليه الاكثر وجعل في الظاهرية المباح من المكروه فالأوقات عليه ثلاثة (قوله ويكره للفجر) أي من الغروب
 إلى الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس من يوم الصبح (قوله لانه مفرد) تعليل لما استفيد من التخيير بقوله ان شاء
 والذي له أفضل ويجب على القارئ والمتقن وأما الاضحية فان كان مسافرا فلا أضحية عليه والا فله كالمكي
 وثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم فريده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بفخر مائتي من المائة وأشركه
 في هديه قال ابن حبان الحكمة في تحريمه صلى الله عليه وسلم بيده ثلاثا وستين بدنة وأنه عاش قدره من السنين ففخر
 لكل سنة بدنة (قوله ثم قصر) ويستحب قص أظفاره وشاربه واستحذاده بعد حلق رأسه ولا يأخذ من لحيته
 شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء هندية (قوله بان يأخذ من كل شجرة الخ) أي من كل الرأس ندبا أو من الرقيق
 وجوبا في البدائع قالوا يجب أن يزني في التقصير على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة من كل شجرة برأسه
 لان أطراف الشعر غير منسوبة عادة واستحسنه الحلبي (قوله قدر الاغلة) واحدة الا نامل بفتح الهجزة والميم
 وضم الميم لغة مشهورة ومن خطأ رادها فقد أخطأ بحر (قوله ويجب اجراء المومي) أي على الاصح وقيل
 يستحب هندية (قوله على أقرع) مثله اذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعرا بأن حلق قبل ذلك وانما
 وجب اجراء المومي لانه لا يجوز عن الحلق والتقصير يجب عليه التشبه بالخالق كما في المفطر في شهر رمضان يجب
 عليه التشبه بالصائم ولان الواجب عليه اجراء المومي وأخذ الشعر فاجز عنه سقط وما لم يجز عنه يلزمه (قوله
 ان أمكن) أي اجراء المومي (قوله والاسقط) أي ان لا يمكن اجراء المومي سقط العجزه عن الحلق والتقصير
 والاحسن له أن يؤخر الاحلال إلى آخر الوقت من أيام الحر وان لم يؤخر فلا شيء عليه وان لم يكن به قروح ولكنه
 خرج إلى بعض البرادي ولا يجد موسى أو من يحلق له فلا يجز به الا الحلق أو التقصير وایس هذا بعد هندية
 (قوله ومتى تذر أحدهما) الانسب تأخير هذه الجملة بعد قوله وحلقه أفضل قال في البحر ثم تخيير بين الحلق
 والتقصير انما هو عند عدم العذر فلو تذر الحلق لعارض تعين التقصير أو التقصير تعين الحلق (قوله تعين الحلق)
 ولو كان بحيث لو حلق رمد أو صدع تعين التقصير (قوله وحلقه الكل أفضل) أما الواجب فالربع والتقصير أولى
 منه لانه يسهل بمحلق الربع ولا إساءة في التقصير كما في النهر بحثا وانما كان الحلق أفضل فله عليه السلام ولانه
 دعا صلى الله عليه وسلم للمحلقين بالرحمة فقل والمقصرين في الرابعة قال والمقصرين (نقطة) الحلق في كل
 جمعة مستحب كما في القنية ويستحب دفن شعره وان رماه فلا بأس به وكره القساوة في الكنيف بحر ويكره
 حلق بضم وابقاء بعض لقوله صلى الله عليه وسلم احلقه كله أو اتركه كله (لطيفة) قال وكيع قال لي أبو حنيفة
 أخطأت في سبعة أبواب من المناسك فبقي عليها اجماع وذلك اني أردت أن أحلق رأسي وقتت على حجام
 فقلت بكم تحلق رأسي فقال أعراقي أنت فقلت نعم قال التمسك لا يشارط عليه اجلس فجلست منصرفا عن
 القبلة فقال لي حقل وجهك إلى القبلة فقلت وأردت أن يحلق رأسي من الجانب الأيسر فقال لي أدر الشقي
 الايمن من رأسك فأدرته فجعل يحلق وأنا ساكت فقال لي كبر فجعلت أكبر حتى قلت لاذهب فقال لي أين تريد
 فقلت إلى رجل قال ادفن شعرك ثم صل ركعتين ثم امض فقلت من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء بن
 أبي رباح يفعل هذا وأنا ما ذكره اكرماني من أن مذهب الامام بيد أبيي الخلاق ويسار الخلق وذكره في البحر
 حرده صاحب غاية البيان بقوله ذلك بعض أصحابنا ولم يره لاحد واتباع السنة أولى وهو من
 الآداب فتدروى أنس منه صلى الله عليه وسلم قال لله لاق خذوا شأرا إلى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه
 الناس رواه مسلم وأبو داود وأحمد وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام في ذلك بقول الخليل
 ولم يشكره ولو كان مذهبه خلاف ذلك لما وافقه مع كونه مجهلا قال الكل والبداية باليمن هي الصواب (قوله

(و) يكره (أن يلقط حجرا واحدا فيكسره
 سبعين حجرا صغيرا) وأن يرى بمنجسة ييقن
 ووقته من الفجر إلى الفجر ويسن من طلوع
 ذكاه لزو الهاء ويباح لفروجا ويكره للفجر (ثم)
 بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر)
 بأن يأخذ من كل شجرة قدر الاغلة وجوبا
 وتقصر الكل مندوب والربع واجب ويجب
 اجراء المومي على أقرع وذى قروح ان أمكن
 والاسقط ومتى تذر أحدهما العارض تعين
 الآخر فلو لبده بصنع بحيث تعذر التقصير
 تعين الحلق بحر (وحلقه) الكل (أفضل)

ولو أزاله بغير ضرورة جاز (فالإزالة لا تقتصر بالموسى وإنما هي به مستحبة كما في البحر لأن السبحة وردت به) قوله
 وحل له كل شيء من محظورات الاحرام كلبس الثياب وقص الاظفار (قوله الا للنساء) أى الجماع لهن وكذا
 لا يحل له دواحي الجماع ولا القران فيمادون للفرج هندية (قوله قبل والطيب) هو في الغاية وحرم في البحر
 بضعه لقول عائشة رضي الله تعالى عنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم وطئه حين
 أحل قبل أن يطوف بالبيت (قوله والصيد) قاله أبو الليث وضعفه لا يحق قوله في النهر (قوله ثم طاف للزيارة)
 وينسب هذا الطواف اليها ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر ويجب أن يكون قائما ماشيا ولو طاف
 ناصبا أو ناسفا فله فقط أو محمولا أو راكبا أو ساعيا كذلك لزمه دم ويخرج الحامل عن طواف عليه كما جزم به
 الكمال وغيره وقيل لا قال في البحر ومن طيف به محمولا أو جزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمول جميعا سواء
 نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان للحامل طواف العمرة وللحامل طواف الحج
 أو عكسه أو كان الحامل ليس بحرم والمحمول عما أو جبهه أحرماه أو قال في النهر والخلاف مقيد بأن لا يصدحل
 المحمول فان قصده لم يقع عن نفسه انتهى أى قصده فقط أما إذا قصده مع قصد طوافه أجزأه ككراهة أدات عليه
 عبارة البحر المذكورة وفي الهندية ولو طاف منكوسا بأن أخذ من يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة أشواط
 يعتد بطوافه في حق التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة (قوله من أيام النحر الثلاثة) ويقال لليوم الثاني يوم
 النحر وللثالث يوم النحر الأول بالسكون وللرابع النحر الثاني وهو يوم تشرى فقط فهذه هي (قوله بيان لوقته
 الواجب) لأن الله تعالى قال ويذكر الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فذكر انما
 ما طعموا البائس الفخير ثم ليعضوا فتهنأوا ويوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق فطوف الطواف على الذبح
 والذبح موقت بأيام النحر فكذا الطواف لأن العطف يقتضى المشاركة في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه
 إذا كان بحرف الواو والمراد من الذكر والله تعالى أعلم التسمية على ما ينحرف لقوله تعالى على ما رزقهم من بهيمة
 الانعام وقوله تعالى فذكروا ليس بأمر لازم فمن شاء كل من أضحيت ومن شاء لم يأكل والبائس الذى ناله البؤس
 وهو شدة الفقر يقال بؤس الرجل وبؤس إذا صار ذا بؤس والعتيق القديم لقوله تعالى أن أول بيت وضع للناس
 للذي يكن مبارككا وقيل لأنه أعنى من الفرق يوم الطوفان أو لأنه أعنى من الجبارة فلم يغلب عليه جبار
 وقيل لأنه لم يذعه أحد من الناس أبو السعود عن الغاية وفي القول الثاني نظر لأن كلامهم يدل على أن
 الطوفان عمه فانهم قالوا إن طيفته صلى الله عليه وسلم كانت بالكعبة فوجه الطوفان حتى أتى بها محل
 مدقته الشريف وأن الحجر الأسود استودعه الله تعالى أباقيس لثلاثيوجه الطوفان فلما بنى التحليل البيت
 دل عليه (قوله بيان لا كحل) هذا التفسير أولى من التفسير بقوله بيان للواجب لأنه يفيد أن الكل واجب مع
 أن السبعة أحرمت على الفرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه أليق باعتبار أن الواجب والفرض أكمل من
 الأقسام على الفرض فتأمل (قوله بالارمل) في الثلاثة الأول من الطواف (قوله ان كان سعي) قد سبق
 أن الأفضل تأخير السعي ليكون تبعا للفرض (قوله لا تكرارهما) على لقوله بالارمل وسعى الخ (قوله في يوم
 النحر) انما صرح به ثلاثيوجه عود الضمير إلى أول وقته (قوله أفضل) حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أقاض
 يوم النحر ثم رجع فعلى الظاهر معنى كذا في الدر المنثور وقوله أقاض أى طاف طواف الاقاضة (قوله وحل له
 النساء) أى بعد فعل الركن منه وهو أربعة أشواط بجر ولو لم يطفأ أصلا لا يحل له النساء وان طال ومضت
 سنون باجماع كذا في الهندية (قوله بالخلق السابق) أى لا بالطواف لأن الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه
 آخر عمله في حق النساء إلى ما بعد الطواف فإذا طاف عمل الخلق عمله كالطلاق الرجعى آخر عمله الابانة إلى انقضاء
 العدة حاجته إلى الاستعداد فن قال ان للرجل احلاين أحدهما بالخلق والثاني بالطواف لم يصب (قوله كان
 جنائيه) ولو قصد به التحليل (قوله لأنه لا يخرج الخ) الأولى حذفه لانه الموضوع (قوله فان أخره) لو قال فان
 أخرهما لكان أولى ليفيد أن حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا يفاد من البحر (قوله وليا لهما منما) مبتدأ
 وخبر وليس معطوفا على أيام النحر انما يعلف منها حينئذ والمراد بلبلة كل يوم من أيام النحر البلبلة التي تعقب
 ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة البلبلة التي تعقبه في الوجود اه حلى بإيضاح وتقدم ما يتعلق بذلك
 آخر الاعتكاف (قوله ووجب دم) أى عند الامام رضى الله تعالى عنه خلافا لما أبو السعود (قوله وهذا) أى

ولو أزاله بغير ضرورة جاز (وحل له كل شيء
 الا للنساء) قبل والطيب والصيد (ثم طاف
 للزيارة يوم من أيام النحر) الثلاثة بيان لوقته
 الواجب (سبعة) بيان للارمل (سعى ان كان سعي قبل)
 أربعة (بالارمل) لا سعى ان كان سعى قبل
 هذا الطواف (والا فلهما) لأن تكرارهما لم
 يسرع (و) طواف (الزيارة أول وقته بعد
 طلوع الضحى يوم النحر وهو فيه) أى الطواف
 في يوم النحر الأول (أفضل) ويمتد وقته إلى آخر
 العمرة (وحل له الذبا) بالخلق السابق حتى
 لو طاف قبل الخلق لم يحل له نفي فلو لم يذره
 مثلا (قوله لا يخرج من الاحرام
 الا بالخلق) (قوله) فخرج من الاحرام
 وليا لهما منما (قوله) فخرج من الاحرام
 ترك الواجب وهذا عند الامكان

الكرامة وجوب الدم بالتأخير (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث
في أيام النحر ما سبغ طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واعتسائها ويراجع
الحلي موعلي قياس بحته ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها (قوله لم دم) منسلة
حاشا حذرت به ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت فيلزمها دم لانها مفترضة بتقصيرها بحجر
(قوله والا لا) أي بأن لم تظهر أصلا أو ظهرت أقل من الأربعة (قوله فيبيت بها) أي استئنا وبكره أن يبيت
في غير معنى في أيام منى كافي شرح الطحاوي فان بات في غير ما تمعدها فلا شيء عليه عندنا هندية (قوله وبه) عند
الزوال ثاني النحر) هذا وقت الرمي في ثاني النحر وثالثه حتى لورمى قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية وبسن
الى الغروب كما في الهندية وآخروقه الى طلوع الشمس من الغد فلورمى ليلا كرهه كما في البحر (قوله رمى الجمار
أي بيته به) كره عند كل حصة فيقول بسم الله والله أكبر رغما للشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل عني
مبرورا وسعي مشكورا وذنب مغفورا هندية (قوله يدا استئنا) القول بالسنية في الترتيب هو اختيار كما في المحيط
واعتمده الكمال حتى لو بدأ بحجر مرة واحدة ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد فان أعاده على الوسطى ثم على العقبة
في يومه فحسن وان لم بعد أجزأه نهر (قوله مسجد الخيف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع
قوسه ثاني (قوله الوسطى) بدل من ما بينهما ثلثمائة ذراع وخمسة أذرع وبينها وبين جرة العقبة أربعة أميال
وثمانون ذراعا هستاني (قوله سبع سبعا) لو قال سبع غلغل من التكرار على مذهب الكوفيين هستاني (قمة)
من كان مريضا لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرمى بها أو يرمي عنه غيره وكذا الغمى عليه ولورمى بمصاتين
أحدهما لنفسه والآخرى للآخر جاز وبكره بحر (قوله ووقف حامدا) أي في المقام الذي يقوم فيه الناس
وهو أعلى الوادي وقوله مصليا أي على النبي صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قرأة البقرة) نحوه في النهي
وفي القهستاني عن المضمرات قدر عشرين آية وهو أيسر (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي في الأيام الثلاثة لثلاث
تفريق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) بقضاء حاجته وغيره فيسنة فتر لا يوبه وأقاربه ومعارفه لحديث اللهم
اغفر للعاج ولمن استغفر له الحاج أفاده الشيخ زين (قوله أو القبله) هو ظاهر الرواية كما في النهر والاول مروي
عن الثاني فأوفي كلامه لحكاية الخلاف لا للتخير (قوله ثم رمى غدا كذلك) وهو اليوم الثالث من أيام النحر
وأزل وقت الرمي فيه حصه وكراهة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط
حلي وأشار به الى التخيير بين المكث وعدمه لقوله تعالى فن تجل في يومين فلا نتم عليه الآية نهر (قوله وهو
أفضل) أي المكث أفضل اقتداء به عليه الصلاة والسلام والتخير بين الفضل والأفضل كما سافر في رمضان
بعث خبر بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضرب اتفاقا نهر ولو أخر رمى الجمار كلها الى اليوم الرابع
رماها على التأنيف لان أيام التشريق كلها وقت الرمي فيقضى مرتبا كالمسنون وعلمه دم واحد عند الامام
لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غابت الشمس من آخر أيام
التشريق سقط الرمي لا تقضاء وقته وعلمه دم واحد اتفاقا (قوله جاز) أي مع الكراهة عند الامام ولا يجوز
عندهما بحر (قوله للغروب) اللام بمعنى الى لان المقصود الانتهاء (قوله فن الزوال الى طلوع ذكاه) والوقت
المسنون بعد الزوال الى الغروب وبكره في الباقي فالرمي هناله وقتان بخلاف الرمي في اليوم الاول فله أربعة
أوقات كما قدمه النسخ وما بعد الفجر من اليوم الرابع وقت رمي اليوم الثالث ورمي اليوم الرابع قاله الحلبي الا
أنه مع الكراهة (قوله لا بعده) فالأقامة لطلوع الفجر يوم الرابع موجهة للرمي فيه ولا فرق بين المكث والافتاق
في هذه الاحكام بحر (قوله وجاز الرمي كله رابكا) وهو الأفضل عند الامام ومحمد علي ما في الحاشية (قوله والوسطى)
جعلها أولى بالنسبة لما بعده (قوله ماشيا أفضل) هذا التفصيل مروي عن أبي يوسف فانه قد ذكر ابن الجراح
وهو أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس وكان عالما بالناسك أنه قال دخلت على أبي يوسف وقد
أغشى عليه فأفاق فلما رآني قال يا ابراهيم ما تقول في رمي الجمار يرميها الطحاح ماشيا أو رابكا فقلت يرميها ماشيا
فقال أخطأت فقلت يرميها رابكا فقال أخطأت قلت فيما يقول الامام فقال كل رمي بعده رمي يرميها ماشيا
كل رمي ليس بعده رمي يرميها رابكا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقبل لي قضي أبو يوسف
فتعجب من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتقاني فينبغي للانسان أن يكون حريصا في اشتغاله

فلو ظهرت الحائض ان قدر أربعة أشواط ولم
تفعل لزم دم والا لا (ثم أي منى) فبيت بها
للمرئ (وبعد الزوال ثاني النحر رمى الجمار
الثلاث يدا) استئنا (أي بالوسطى) فبيت بها
ثم بالتي تلي المسجد فان أعاده على الوسطى ثم على العقبة
وفي يومه فحسن وان لم بعد أجزأه نهر (قوله مسجد الخيف)
بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع
قوسه ثاني (قوله الوسطى) بدل من ما بينهما ثلثمائة ذراع
وخمسة أذرع وبينها وبين جرة العقبة أربعة أميال
وثمانون ذراعا هستاني (قوله سبع سبعا) لو قال سبع غلغل
من التكرار على مذهب الكوفيين هستاني (قمة) من كان مريضا
لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرمى بها أو يرمي عنه غيره
وكذا الغمى عليه ولورمى بمصاتين أحدهما لنفسه والآخرى
للآخر جاز وبكره بحر (قوله ووقف حامدا) أي في المقام الذي
يقوم فيه الناس وهو أعلى الوادي وقوله مصليا أي على النبي
صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قرأة البقرة) نحوه في
النهي وفي القهستاني عن المضمرات قدر عشرين آية وهو أيسر
(قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي في الأيام الثلاثة لثلاث
تفريق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) بقضاء حاجته
وغيره فيسنة فتر لا يوبه وأقاربه ومعارفه لحديث اللهم
اغفر للعاج ولمن استغفر له الحاج أفاده الشيخ زين (قوله أو
القبله) هو ظاهر الرواية كما في النهر والاول مروي عن الثاني
فأوفي كلامه لحكاية الخلاف لا للتخير (قوله ثم رمى غدا
كذلك) وهو اليوم الثالث من أيام النحر وأزل وقت الرمي فيه
حصه وكراهة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) قيد
في قوله ثم بعده كذلك فقط حلي وأشار به الى التخيير بين
المكث وعدمه لقوله تعالى فن تجل في يومين فلا نتم عليه الآية
نهر (قوله وهو أفضل) أي المكث أفضل اقتداء به عليه الصلاة
والسلام والتخير بين الفضل والأفضل كما سافر في رمضان
بعث خبر بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يضرب اتفاقا
نهر ولو أخر رمى الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها على
التأنيف لان أيام التشريق كلها وقت الرمي فيقضى مرتبا
كالمسنون وعلمه دم واحد عند الامام لان الجنائيات اجتمعت
من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غابت
الشمس من آخر أيام التشريق سقط الرمي لا تقضاء وقته
وعلمه دم واحد اتفاقا (قوله جاز) أي مع الكراهة عند
الامام ولا يجوز عندهما بحر (قوله للغروب) اللام بمعنى الى
لان المقصود الانتهاء (قوله فن الزوال الى طلوع ذكاه) والوقت
المسنون بعد الزوال الى الغروب وبكره في الباقي فالرمي هناله
وقتان بخلاف الرمي في اليوم الاول فله أربعة أوقات كما
قدمه النسخ وما بعد الفجر من اليوم الرابع وقت رمي اليوم
الثالث ورمي اليوم الرابع قاله الحلبي الا أنه مع الكراهة
(قوله لا بعده) فالأقامة لطلوع الفجر يوم الرابع موجهة
للمرئ فيه ولا فرق بين المكث والافتاق في هذه الاحكام بحر
(قوله وجاز الرمي كله رابكا) وهو الأفضل عند الامام ومحمد
علي ما في الحاشية (قوله والوسطى) جعلها أولى بالنسبة لما
بعده (قوله ماشيا أفضل) هذا التفصيل مروي عن أبي يوسف
فانه قد ذكر ابن الجراح وهو أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح
تلميذ ابن عباس وكان عالما بالناسك أنه قال دخلت على أبي
يوسف وقد أغشى عليه فأفاق فلما رآني قال يا ابراهيم ما
تقول في رمي الجمار يرميها الطحاح ماشيا أو رابكا فقلت
يرميها ماشيا فقال أخطأت فقلت يرميها رابكا فقال أخطأت
قلت فيما يقول الامام فقال كل رمي بعده رمي يرميها
ماشيا كل رمي ليس بعده رمي يرميها رابكا فخرجت من عنده
فسمعت بكاء الناس في داره فقبل لي قضي أبو يوسف
فتعجب من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتقاني
فينبغي للانسان أن يكون حريصا في اشتغاله

بالحلوم حتى ينال ما نال أبو يوسف ولهذا قيل التجهيل من المهد إلى المهد أبو السعود (قوله لأنه يقف) أي
هو وغيره فلو كان راكباً تضرعاً لواقعته (قوله أقدر عليه) أي على الانصراف (قوله وأطلق أفضلية النبي)
أي حتى في الأخيرة ووجه الكمال بأن أدامها ما شياً أقرب إلى التواضع والخشوع ونحوه صافي هذا الزمان
فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرى فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم في الأزدحام ووجه صلى الله عليه وسلم
راكباً إنما هو لظهوره له ليقندي به كطوافه راكباً (قوله يقتضين مناعه) وبكسر التاء وفتح القاف المصدر
وبسكونها واحد الاثقال نهر (قوله أو ذهب لعرقة) ظاهره أن الكراهة لا تقتضي الإجماع الاطعمة
والذهاب وليس كذلك بل الذهاب مسئلة مستقلة أشارة إليها في البحر والنهر وعبرة النهر وعلم من كلامه
أن الذهاب إلى عرفات وتركها بمكة مكروه بالأولى لأن شغل القلب بغيره أشد كراهة من غيره اه (قوله كره) لأن
فيه شغل القلب عن العبادة وقد كان محسراً عن غيره ويؤدب عليه وهذا يؤذن بأنها تحريمية إذ لا يؤدب على
التز به في البحر من أن الظاهر أنهم ما تنزيهية قضيه نظر اه نهر (قوله إن لم يأمن الخ) بحث صاحب البحر
وتبعه أخوه أخذ من مفهوم التعليل بشغل القلب (قوله وكذا يكره للمحلى) الظاهر أن الكراهة تنزيهية
لأن دليل التحريم هنا التأكيد من محروم وهو قد هتأواخذ من قوله وكذا أن تحصل الكراهة عند عدم
الأمن لا عند وجوده ويدل عليه التعليل بشغل القلب (قوله فهو فعله) أي فعله ونحوه من كل ما يثقله (قوله
لشغل قلبه) على الكراهة في المشائين (قوله استئنا) فيكون مسياً بتركه بلا عذر نهر (قوله ولو ساعة) هو أدنى
السنة والكمال كما ذكره الكمال أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة (قوله
الابطح) حرفة سامكة وهو الشعب الذي يلي أحد طرفيه في وطرفه الآخر الابطح ويسمى بمسبب لأنه في مهبط
ويصل السيل إليه الحصة بماه فيجتمع فيه حوى وسبب منبر وعينه أن بني كانه حالف فيه قريشاً على بني
هاتم أن لا يسأكوهم ولا يسأيعوهم ولا يؤهم حتى يسألوا اليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعالوا على
مقاطعتهم وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة وأبنتوا فيها أنواعاً من الباطل وقطعة الرحم والكفر وعلقوها
في الكعبة وقالوا ما دامت هذه وجودة تضمن على ما نحن عليه فأرسل الله تعالى عليها الأرضة فأكلت كل
ما فيها من كفر وباطل وقطعة رحم وترك ما فيها من ذكر الله تعالى فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
فأخبره الله بأطاب غفاه اليهم وأخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فوجدوه كما أخبر فلما عز الله الاسلام
نزل به صلى الله عليه وسلم قصد أعلى الصبح لا تنفاساً فإراة اللطيف صنع الله تعالى به فصار سنة حكاير مل
أبو السعود بزيادة (قوله وأبست المقبرة منه) أي مقبرة مكة المشرفة بالجنون وفي القهستاني عن فتح الباري ويقال
له لا يطح والبطحاء وحدها بين الجبلين إلى المذبة (قوله ثم إذا أراد الخ) اعلم أن لهذا الطواف وقتين وقت
الجاوز وقت الاستحباب فالأول به مدطواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال
الإقامة بمكة ولو سنة ولم ينو الإقامة ولم يقض هذا داراً جاز طوافه وأما آخره فليس بموقت مادام مقبلاً حتى
لو أقام عاماً لا ينو الإقامة فله أن يطوف ويقع أداءه والثاني أن يوقعه عند إرادة السفر حتى روى عن الإمام
أنه لو طافه ثم أقام إلى العشاء فأحب أن يطوف طوافاً آخر ليكن نوديع البيت آخر مودعه كذا في المحيط
ولو نفر ولم يطف يجب عليه أن يرجع فيطوف لكن قالوا ما لم يجاوز المواقيت فإن جاوزها لم يجب الرجوع علينا
بل أما أن يضي وعلمه وهو الأولى لأنه أنفع للفقراء وأبسر عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة
الطريق وأما أن يرجع فيحرم بأحرام جديد لأن الميقات لا يجاوز به لأحرام فيحرم بعسرة ويطوف لاسمرة
ثم يطوف له صدر ولا ينو عليه لتأخره وهذا الطواف خاص بمحرم الحج المدرك له أما المعفوفات الحج فليس
عليه أطواف الصدر لأنه ليس للعسرة طواف قدوم فكذا طواف الصدر وفات الحج يعود بعد وصريح
في الثانية بسقوطه بالاعذار كقبض ونفاس فلو ظهرت الحائض قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر
وان جاوزت بيت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليها أن تعود (قوله أي للوداع) وبه يسمى أيضاً كما يسمى
طواف آخر عهد بالبيت لأنه لا طواف بعده وتفصيلاً الشرح تفسير مراد والا فالصدر الرجوع لأنه يرجع به
من أفعال الطمح (قوله سبعة أشواط) الواجب أكثرها وبترك أقله تلزمه صدقة نهر (قوله وهو واجب) لما في صحيح
مسلم كانوا ينصرفون في كل توجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينصرفن أحد حتى يكون آخر عهد

لأنه يقف (كافي الأخيرة) أي العقبة لأنه
ينصرف والراكب أقدر عليه وأطلق أفضلية
الذي في الطهوية ووجه الكمال وغيره (ولو
قدم نقله) يقتضين مناعه وخدومه (إلى مكة
وأقام يعني) أو ذهب لعرقة (كره) إن لم يأمن
لأن أمن وكذا يكره للمحلى (الخارج) إلى مكة
خلفه اشغل قلبه (وإذا نهر) بالخارج (بضم
نزل) استئنا فلو ساعة (بالمعص) (ثم إذا
فقتضين الابطح وأبست المقبرة منه) أي لوداع
أراد السفر (طاف للصدر) وهو واجب
(سبعة أشواط) وهو واجب
الأعلى (ديانة)

بالبيتين بصر (قوله ومن في حكمهم) كاهل داخل المواقيت أو من اتخذ مكة دارا فلا طواف عليهما إذا أراد
 الخروج وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف المكي طواف الصدرة لأنه وضع لحظ أفعال الحج وهذا المعنى
 موجود في حقهم (قوله بل يندب) اضرب اتخالي (قوله فلو طاف هاربا الخ) وقد تجرد عن نية الطواف
 وانظر ما لو نواه ما هل يعتبر معظم النية (قوله لكن يكفي أصلها) أي مجزئة عن وصف القرية أو الوجوب (قوله
 فلو طاف الخ) المأصل أن كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف نواه بنيه أو لا
 أو نوى طوافا آخر لأن النية تعتبر في الأحرام لأنه عقد على الأداء فلا تعتبر في الأداء نهر (قوله بنية التطوع)
 أو النذر نهر (قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزام التزم هو المختار وكيفية الشرب كما في النهر
 أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبلا القبلة ويتخلع منه ويغسل منه مزارات ويرفع بصره في كل
 مرة وينظر إلى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصحب عليه أن يسير وفي البرجدي أن زمزم محقة أنسح
 وستون ذراعا وعرض رأسها أربع أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون أصبعًا سميت بها لكثرة ما شربها
 أه وماؤها أفضل من ماء الكثر لأنه غسل به صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ولا يغسل إلا بأفضل المياه
 ولا يكره التوضي به والاغتسال أو السجود (قوله على التزم) هو ما بين الركن والباب بصر ومسافته
 كما في القهستاني أربعة أذرع ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويقول السائل يا ربك بسألك من فضلك مغفرتك
 ويرجو رحمتك ويلتزم ساعة يبيكي كما في الهندية (قوله وتثبت) بالثلاثة آخره أي تعلق (قوله كالمستشفع بها)
 أي بالكعبة فإن من يلجئ إلى الله تعالى بغيرها (قوله ودعا مجتهدا) بعد التكبير والتهليل والصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم ثم يركع أو يركع أو يكبر الله تعالى هندية (قوله أو يركع) أي يتكلم بالكعبة فإنه في أجل بقية هي
 محل الرحمة والبكاء أو التباكي يستتزل به الرحمة (قوله أي إلى خلف) ويجعل وجهه إلى البيت لكن يفضل على
 وجهه لا يحصل منه ضرر أو وطء لأحد وهو بالمتعمد على فراق البيت الشريف بصر (قوله وسقط طواف
 القدوم) لو قال ولم يطف للقدوم من لم يدخل مكة ووقف بعرفة لكن أولى لأن السقوط يستدعي سبق الخطاب
 بالساقط وهذا ليس كذلك لأن طلب طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لأنه تحيته ولأن السقوط
 يشترط عدم كراهته وأيس كذلك قاله الجوزي وأيضًا السقوط إنما يكون فيما هو لازم وطواف القدوم ليس بلازم
 (قوله ولا شيء عليه بتركه) من دم وحرمة وقضاء (قوله وأساءه) فهو مكروه تنزيهاً لمحل ثبوتها إذا لم يكن
 معذوراً في الترك بأن ضاق الوقت على الوقوف قال في الجرد هذا في حق المفرد أما القارن إذا لم يدخل مكة
 ووقف بعرفة صار إذا فعله فيلزمه دم لرفضه وقضاؤها (قوله عرفية) أي في متعارف اللغة أما العرف
 الآن فهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله من زوال يومها الخ) لأنه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال
 وقال من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج فكان فعله بما لا قول وقعه وقوله بليل بما لا آخره بصر (قوله أو اجتاز
 مسرعاً) لأن المنى السريع لا يتخلو عن قليل وقوف نهر (قوله أو نائماً) أو سكران أو جنباً أو حائضاً لأن الوقوف
 ليس بعبادة مقصودة بليل أنه لا يتنفل به أولاً لأنه يؤتى به أثناء الأحرام فأغث النية عند الأحرام عن تجديدها
 عنه بخلاف الطواف فإنه يؤتى به بعدما تحلل بالحلل لكن لما كان محرماً من وجهه دون وجهه لعدم حل النساء
 قبله اشتراطه أصل النية دون التعيين عملاً بالنهيين (قوله وكذا لو أهل منه رفيقه) أي أحرم سواء كان بأمره
 أم لا عند الامام فإذا نوى الرفيق ولي صار المغمى عليه محرماً لا الرفيق لأنه قال الأحرام إليه ويجوز للرفيق بعده
 أن يحرم عن نفسه ويصح منه عن المغمى عليه ولو كان محرماً لنفسه ولا يلزم النائب التجرد عن الخطي لاجل
 أحرامه عن المغمى عليه ولو أحرم عن نفسه وعن رفيقه وارتكب محظوراً أحرامه لزمه جراه واحد ثم إن عالم الرفيق
 بما قصده المغمى عليه بنو به فإن لم يهلم فبغنى أن لا يجوز له الأحرام بهما قارناً بالعبادة مرة أو الحج فان ضاق
 وقت الحج بأن غلب على الظن أن دخول مكة من المقاتلة ليل الوقوف مثل اثنين الأحرام بالحج منه والابان
 دخلوا أثناء السنة فبالعبادة مرة لأن الاعانة غماتكون بما ينفع لرفيقه وعلى هذا فيجزي أنه لو أحرم بالعبادة
 والوقت للحج أن لا يصح وهذا فقه حسن لم أر من أفصح عنه نهر بجهنم أخاف لا خيفة في جهنم جواز الإطلاق
 في النية (قوله وكذا غير رفيقه) وإن لم يكن مسافراً في القافلة على ما يؤخذ من أطراف كلام صاحب
 الجرد ومكفي في الفتح بأن هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقاً كان أو لا

ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب أن مكث
 بعده ثم النية للطواف شرط فلو طاف هاربا
 أو طاف بالبيتين بصر (قوله بل يندب) اضرب اتخالي (قوله فلو طاف هاربا الخ) وقد تجرد عن نية الطواف
 وانظر ما لو نواه ما هل يعتبر معظم النية (قوله لكن يكفي أصلها) أي مجزئة عن وصف القرية أو الوجوب (قوله
 فلو طاف الخ) المأصل أن كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف نواه بنيه أو لا
 أو نوى طوافا آخر لأن النية تعتبر في الأحرام لأنه عقد على الأداء فلا تعتبر في الأداء نهر (قوله بنية التطوع)
 أو النذر نهر (قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزام التزم هو المختار وكيفية الشرب كما في النهر
 أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبلا القبلة ويتخلع منه ويغسل منه مزارات ويرفع بصره في كل
 مرة وينظر إلى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصحب عليه أن يسير وفي البرجدي أن زمزم محقة أنسح
 وستون ذراعا وعرض رأسها أربع أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون أصبعًا سميت بها لكثرة ما شربها
 أه وماؤها أفضل من ماء الكثر لأنه غسل به صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ولا يغسل إلا بأفضل المياه
 ولا يكره التوضي به والاغتسال أو السجود (قوله على التزم) هو ما بين الركن والباب بصر ومسافته
 كما في القهستاني أربعة أذرع ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويقول السائل يا ربك بسألك من فضلك مغفرتك
 ويرجو رحمتك ويلتزم ساعة يبيكي كما في الهندية (قوله وتثبت) بالثلاثة آخره أي تعلق (قوله كالمستشفع بها)
 أي بالكعبة فإن من يلجئ إلى الله تعالى بغيرها (قوله ودعا مجتهدا) بعد التكبير والتهليل والصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم ثم يركع أو يركع أو يكبر الله تعالى هندية (قوله أو يركع) أي يتكلم بالكعبة فإنه في أجل بقية هي
 محل الرحمة والبكاء أو التباكي يستتزل به الرحمة (قوله أي إلى خلف) ويجعل وجهه إلى البيت لكن يفضل على
 وجهه لا يحصل منه ضرر أو وطء لأحد وهو بالمتعمد على فراق البيت الشريف بصر (قوله وسقط طواف
 القدوم) لو قال ولم يطف للقدوم من لم يدخل مكة ووقف بعرفة لكن أولى لأن السقوط يستدعي سبق الخطاب
 بالساقط وهذا ليس كذلك لأن طلب طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لأنه تحيته ولأن السقوط
 يشترط عدم كراهته وأيس كذلك قاله الجوزي وأيضًا السقوط إنما يكون فيما هو لازم وطواف القدوم ليس بلازم
 (قوله ولا شيء عليه بتركه) من دم وحرمة وقضاء (قوله وأساءه) فهو مكروه تنزيهاً لمحل ثبوتها إذا لم يكن
 معذوراً في الترك بأن ضاق الوقت على الوقوف قال في الجرد هذا في حق المفرد أما القارن إذا لم يدخل مكة
 ووقف بعرفة صار إذا فعله فيلزمه دم لرفضه وقضاؤها (قوله عرفية) أي في متعارف اللغة أما العرف
 الآن فهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله من زوال يومها الخ) لأنه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال
 وقال من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج فكان فعله بما لا قول وقعه وقوله بليل بما لا آخره بصر (قوله أو اجتاز
 مسرعاً) لأن المنى السريع لا يتخلو عن قليل وقوف نهر (قوله أو نائماً) أو سكران أو جنباً أو حائضاً لأن الوقوف
 ليس بعبادة مقصودة بليل أنه لا يتنفل به أولاً لأنه يؤتى به أثناء الأحرام فأغث النية عند الأحرام عن تجديدها
 عنه بخلاف الطواف فإنه يؤتى به بعدما تحلل بالحلل لكن لما كان محرماً من وجهه دون وجهه لعدم حل النساء
 قبله اشتراطه أصل النية دون التعيين عملاً بالنهيين (قوله وكذا لو أهل منه رفيقه) أي أحرم سواء كان بأمره
 أم لا عند الامام فإذا نوى الرفيق ولي صار المغمى عليه محرماً لا الرفيق لأنه قال الأحرام إليه ويجوز للرفيق بعده
 أن يحرم عن نفسه ويصح منه عن المغمى عليه ولو كان محرماً لنفسه ولا يلزم النائب التجرد عن الخطي لاجل
 أحرامه عن المغمى عليه ولو أحرم عن نفسه وعن رفيقه وارتكب محظوراً أحرامه لزمه جراه واحد ثم إن عالم الرفيق
 بما قصده المغمى عليه بنو به فإن لم يهلم فبغنى أن لا يجوز له الأحرام بهما قارناً بالعبادة مرة أو الحج فان ضاق
 وقت الحج بأن غلب على الظن أن دخول مكة من المقاتلة ليل الوقوف مثل اثنين الأحرام بالحج منه والابان
 دخلوا أثناء السنة فبالعبادة مرة لأن الاعانة غماتكون بما ينفع لرفيقه وعلى هذا فيجزي أنه لو أحرم بالعبادة
 والوقت للحج أن لا يصح وهذا فقه حسن لم أر من أفصح عنه نهر بجهنم أخاف لا خيفة في جهنم جواز الإطلاق
 في النية (قوله وكذا غير رفيقه) وإن لم يكن مسافراً في القافلة على ما يؤخذ من أطراف كلام صاحب
 الجرد ومكفي في الفتح بأن هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقاً كان أو لا

لجواز النيابة فيه بعد وجوب دية العباد منه عند خروجه من بلده (تمت) ثبت الاذن دلالة في مسائل منها
هذه ومنها ذبح شاة قصاب شذها للذبح لاضمان عليه لا لولم يشذها ومن ذبح انصبه غيره في أيامها بلا اذنه
وقد اضعها ربه للذبح ومنها اذا وضع القدر على كونه وفيه اللحم ووضع الحطب تحتها فأوقد آخر النار وطبخ
لا ضمان عليه ومنها اذا جعل بره في زورق الطاحون وربط الحمار فساقه رجل حتى طمعه فلا ضمان عليه ومنها
اذا سقط حمل في الطريق فحمله بلا اذن ربه قتلت الدابة فلا ضمان عليه ومنها اذا رفع جرة نفسه فأعانه رجل
على الرفع فأنكسرت فلا ضمان عليه ومنها اذا أحضر فله الهدم داره فهدم آخر بلا اذنه لم يضمن استخسانا بحرق
(قوله به أي بالحج) انما خصه لأن الكلام فيه والا فالعمرة كذلك (قوله فاذا اتبه) أي التائب أو أفاق أي
المغفى عليه (قوله جاز) لأنه تبين أن يحوزه كان في الاحرام فقط فصحت النيابة عنه ثم يجري هو على موجهه وقال
المصاحبان انه بدون الامر لا يجوز فلو أمرنا سائرا أن يحرم عنه اذا أغشى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح
اجماعا حتى لو أفاق أو استيقظ وأتى بأفعال الحج جازا جاعا هندية (قوله وان بنى الانعام) انما لم يذكر النوم
لأنه لا يعتد غالبا (قوله طيف به المناسك) لأنه هو الفاعل وقد سبقت النبوة منه ويشترط نيته الطواف اذا حله
كما شرط نيته بجر (قوله اكتفى بعبادتهم) لأن هذه العبادة مما تجوز فيها النيابة عند الحجز بحر والاولى أن
يشهدوا به المشاهدين والظاهر أنهم ان باثروا بأنفسهم يحتاج الى وقوفين أي الى نية وقوف له وقوف للمهل
عنه ورمين وسعين وغير ذلك من أفعال الحج ويحذر (قوله ولم أر الخ) هو صاحب النهر (قوله يفيد الجواز)
انما لم يقل صريح في الجواز لأن ما في الفتح في المتوه وعبارته عن المتقى عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه
فقضى به أصحابه المناسك وروى به كذلك فكذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال في النهر
وهذا ربما يؤول الى الجواز أي في الجنون وفي البحر قال ودل كلامه أن للاب أن يحرم عن ولده الصبي والجنون
يؤقتضيه به المناسك كلها بالاولى اه ولا فرق بين الاب وغيره فيما يظهر وفي الهندية ينبغي ان أحرم عن الصبي
أن يحزده ويلبسه فوبين ازار اوردا ويحجبه ما يحجبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام
لا شيء عليه ولا على ولده لاجل ولوا فسد لا قضاء عليه وكذا اذا أصاب صبي في الحرم لا شيء عليه ويحرم عنه
من كان اليه أقرب فاذا كان مع أبيه وأخيه يحرم عنه الاب كأي الخاتمة (قوله الحج عرفة) أي معظم ركنيه
الوقوف بعرفة باعتبار الان من من البطلان عند فعله لا من كل وجه فلا ينافي أن الطواف أفضل (قوله وتحمل
بأفعال العمرة) بما ذكره وان أغناه ما قبله عنه لذكر التحلل والتحليل ما واجب كأي البدائع ولا فوات لها
لعدم توقيتها بالاجماع ونحوه بالفوات لم يتفق الاحرام فلو أحرم بحجة أخرى بعد الفوات وجب رفضها عنده
لأن الجمع بين الاحرامين بدعة ههنا (قوله فيما مر) أي من أحكام الحج (قوله لعدم الخطاب) كل مكلف
وهي مكلفة (قوله ما لم يتم دليل الخ موص) كأي الجهاد والجمعة ونحوها وجعل الطلاق للرجال (قوله لكنها
تكشف وجهها) لو قال غير أنها لا تكشف رأسها واقصر عليه كان أولى لأن المرأة لا تخالف الرجل
في كشف الوجه فكان ذكره تطويلا لا فائدة فيه أبو السعود قال صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه
واحرام المرأة في وجهها (قوله ولو سدت) سدل باني ثلاثا ورباعيا والسدل واجب كأي القهستاني وذكره
المكالم والبرجندى وصاحب الهداية والمحيط (قوله وجافته عنه) أخذ من ذلك مكره البرقع لأنه
يماس الوجه وبه صرح في البحر وقد جعلوا موادا كالقبة توضع على الوجه وتسدل فوقها التوب ودلت المسئلة
على أنها منبهة عن ابداء وجهها للملابس بالضرورة أبو السعود (قوله دفع الفتنه) أي بسماع صوتها والعلة
تعتبر في الجنس فلا يقال ان صوت بعض النساء كصوت الرجال أو أشد (قوله ولا تزل) لأنه محل بستر العورة
ولأنه لا يباح منها اظهره الجليل لأن بنيتها غير صالحة للعرب زباني (قوله ولا تضطبع) لأنه سنة الرمل ولا رمل
عليها (قوله ولا تدي بين الميلى) أي لا تهزل بينهما وفي القهستاني أنهما الانصه على الصفا والمروة الآن تجدد
خلوا (قوله ولا تخلق) لأنه في حقها مثله كالتكليف بجر (قوله من ربع شعرها) وتصغيرها الكل أفضل ههنا (قوله
كأمر) عند قوله ثم قصر حاجي (قوله ونلبس الخبط) غير المصبوغ بوس أو زعفران الآن يكون غسلا
لأنه ذم أترين من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام أبو السعود ويجوز لها لبس الحرير هندية
(قوله ولا تقرب الحجر في الزحام) وان كان يمكنها تفصيله من غير ابداء أبو السعود (قوله فيما ذكر) بل في جميع

(به) أي بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا
اتبه أو أفاق وأتى بأفعال الحج جاز وان بنى
الانعام ان الانعام بعد احرامه طيف به المناسك
وان أحرمه واعنه اكتفى بعبادتهم ولم أر مالو
جن فآخره واعنه وطافوا به المناسك وكلام
الفتح يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة صح)
جهلان الشرط كأن لا النية (وهي
لم يفت فيها فافهم) لحدوث الحج عرفة
(طواف وسعي وتحلل) بأفعال العمرة (وقضى)
ولو حجه نذرا أو تطوعا (من قابل) ولادم
عليه (والمرأة) فيما مر (كالرجل) لعدم
الخطاب ما لم يقدم دليل الخ موص (استكنها
تكشف وجهها لا رأسها ولو سدت نسبا
عليه وجود بلا جاز بل يندب ولا نهي
جهرا بل بلا تخفى فسد الفتنه وما قبل
انه عورة ضعیف (ولا تزل) ولا تضطبع
(ولا تدي بين الميلى) ولا تخلق بل تقصر
من ربع شعرها كأن ما مر (ونلبس الخبط)
والخفين والحلي (ولا تقرب الحجر في الزحام)
لأنها من مماسة الرجال (والنهي المشكلى
كالمراة فيما ذكر) احتياط

الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهباً ولا فضة ولا يرقح ولا يقف في صف النساء أو الرجال ولا حد بقذفه ولا يخلو بامرأة ولا رجل ولا يقع عنق او طلاق من عاتقه ما على ولا دنى أو ذكر افولته ولا يدخل في قوله كل امرأة أم ملكها فهي حرة فلا يفتق وفي النوى ولا يتصر في الحج بل يحلق لانهم علماء اعدم الحلق في المرأة بكونه مثله كحلق اللحية وهذه لا تنافي في الخشني وفيه نظير في التقصير في حقه أولى نقلاً لا لا نكشاف على أن التقصير جائز للرجال والنساء وهو لا يخلو حاله عن كونه من أحدهما فأنقعه عنه بخلاف النصوص (قوله لا يمنع نسكاً) أي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) أي بأقله ما فيه وأغرب القهسة في حيث زاد السعي (قوله ولا تنسج عليها) أي من دم وحرمة (قوله وهو) أي الحيض بعد حصول ركنيه أي ركني الحج في الغنم ترشنت (لحي) (قوله يسقط طواف الصدر) لأن الواجبات تسقط بالاعذار (قوله من ابل وبقر) الحديث جابر كانتحر البدن عن سبعة فقيل والبقرة فقال وهل هي الا من البدن ذكره مسلم في صحيحه وأما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنه ومن راح في الثانية فكأنما قرب بقرة المقيد التغاير بينهما ما جوا به أنه أريد بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من الابل خاصة من الطواف العام وإرادة الخاص وعند الامام الشافعي هي من الابل خاصة وغرة الخلاف فيما اذا التزم بدنة فان نوى شيئاً فهو على ما نوى لأن المنوى ان كان من محتملات كلامه فهو كالمصرح به وان لم يكن له نية فعليه بقرة أو جزور ينحرها حيث شاء ويلزمه الامام الشافعي من الابل (قوله والهدى) يختص بمكة اتفاقاً بجر

(باب القران)

هو مصدر قرن من باب نصر وفعل بالي مصدر من الثلاثي كلبس وفي لغة من باب شرب كما في الصباح وأخره عن الافراد وان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو أفضل) حذف المفضل عليه مع لزومه اذا ذكر أفضل التفضيل غير معرف وغير مضاف لكونه معلوماً كالله أكبر وأنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً وهو اذا كان كذلك جاز حذفه فالعنى أفضل كل نسك وهو أفضل من الحج مفردا ومن الاعتماد مفردا من غير ضم فدل ج من فعلها ما يسفرين لأن فيه جمعاً بين العبادتين فأشبه الصوم مع الاحتكاف والحراسة في سبيل الله مع صلاة الليل ولأن فيه اراقة الدم وامتناد احرامهما بخلاف التمتع والفرد والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العبادة فلا يتبع الافرادهم ما عن القران وقال الامام الشافعي افراد كل من الحج والعمرة أفضل من الجمع بينهما لأن فيه زيادة الاحرام والسفر والحلق وأصل الاختلاف هنا الاختلاف في حجه صلى الله عليه وسلم وقد أكثر الناس الكلام فيه وأوسعهم نقسا في ذلك الامام الطحاوي فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة وروح علماء زمانه كان فارنا لما ذكره الشرح ولأنه بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه بلي بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه بلي بالعمرة وحدها ومن روى القران سمعه بلي بهما معاً (قوله الحديث أناني) أي هذا الحديث في الصحيح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العقيق يقول أناني الليلة أت من بلي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركنهين وقل حجة في عمرة بجر ونهر وقوله في عمرة أي مع عمرة كقوله تعالى قال ادخلوا في أم (قوله وأنا بالعقيق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد تبع في ذلك صاحب المنح وليست هذه الرواية في أصله (قوله فقال) ظاهره أن ضمير يرجع الى الاتي وليس كذلك بل هو الى النبي صلى الله عليه وسلم أي أنا وأمره بالقران فقال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو صريح المنح وأما لفظ الحديث فقد علمته (قوله ولأنه أشق) لكونه أدوم احراماً وأسرع الى العبادة وفيه جمع بين التمسك بمنح (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النوى في شرح المذهب (قوله لبيان الجواز) إنما قال ذلك لأنه مكره كما يأتي (قوله ثم التمتع) أي بضمه أي سوا ساق الهدى أم لا (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر (قوله الجمع بين شيئين) أعظم من الحج والعمرة وهو ما في الصحاح فإنه قال قرن بين الحج والعمرة فرانا بالكسر وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا اذا جمعتهما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القران اه وفي القهسة في عن الاساس أنه آفة مصدر قرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما ومثله في النهر عن المقرب فيجعل ما في الصحاح على أصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) أي استصباحاً فقط والافرفع الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقيد بالتلبية خروجا من خلاف أبي يوسف فإنه يقول لا يدخل في الاحرام الا بها حجة

(وحديثها لا يمنع) نسكاً (الا الطواف) ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تظهر الا بعد أيام النحر فلو ظهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزها الدم بتأخيرها لباب (وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف الصدر) ومثله النفاس (والبدن) جمع بدنة (من ابل وبقر والهدى منها ومن الغنم) كما سيحى

(باب القران)

(هو أفضل) الحديث أناني أت من بلي وأنا بالعقيق فقال يا آل محمد أهوا بالحجة وعمرة معا ولأنه أشق والصواب أنه عليه الصلاة والسلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لبيان الجواز فصارا (ثم التمتع) ثم الافراد (والقران) لغة الجمع بين شيئين وتعارفان يمل أي يرفعه بالتلبية (بجبة وعمرة معا)

عن الثمرين لاني (قوله حنيفة) راجع الى المصيبة ومعنى كونها حنيفة أن يكون زمن الاحرام لها واحداً بان
يقول ايديك حنيفة وعمره وقوله أو حكم أي لان الاجتماع انما يحصل بعد قبيل منة حصول الاحرام له ما في زمن
واحد (قوله قبل أن يطوف لها أربعة أشواط) فان أحرم بالحج بعد الأربعة كان مقتطعا حلي (قوله وان أساءه)
أي بتقديمه احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احراما رلهذا تقدم العمرة في الذكر اذا أحرم
بها أي بالسعود ووجه الاسماء في شرح الوقاية بأن الله تعالى جعل الحج نية أي في قوله من تمتع بالعمرة الى
الحج فان المراد بالتمتع القران (قوله وان لم يدم) أي لكونه مسيئاً بخالفه السنة كما في البصر من باب اضافة
الاحرام الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما صحه في الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسي والسكالي
وقوله بأن طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي التوبة لغيره من المساجد
ولهذا سقط بطواف آخر من مشروعات الوقت كما في البصر اه حلي (قوله من الميقات) أراد به غير مكة وما في
حكمها فم الميقات حقيقة ودورة أهله فالتقديم لاخراج من كان داخل الميقات كما أشار اليه الشرح
فدهوى الزبلي أنه قد اتفقا في الاسم لاقتضاء أن القارن قد يكون من أهل داخل الميقات (قوله اذا القارن
لا يكون الا قاربا) أي والا قافي انما يحرم من الميقات أو قبله ولا يخل بمجاوزه بغير احرام فان فعله لم يدم مالم
بعد اليه محرما اه حلي (قوله أو قبله) هو الا فضل لان العصابة رضوان الله تعالى عليهم فسر وانما الحج في قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بأن يحرم بهما من دورة أهله (قوله أو قبلها) أي قبل أن ينهر الحج أي مع الكراهة
وان أمن على نفسه لان احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلي بقليل زيادة (قوله اما بالنصب) أي عطف على
يهل حلي (قوله والمراد به) أي بالقول المنسك النية أي لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران أفاده في البصر
فالمراد بالقول القول النفسي أي يقول في نفسه اللهم اني أريد الحج ونظيره صاحب التهرب بأن الارادة أي
الكاتبة في قوله اللهم اني أريد الحج غير النية فليس من الحسد في شيء ورده الجوى بأن صاحب البصر لم يدع أن
الارادة هي النية بل المراد منها النية وفرق ما بينهما اه وأنت خير بأن الذي يذكر في الحد اجزاء الماهية والنية
من الشروط (قوله والمراد به بيان السنة) أي سنة العلماء لما قد مناه في أول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية
في عبادة مع النبي صلى الله عليه وسلم اه حلي وفيه أنه تقدم قريبا أنه سمع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ
بالتلبية كما تقدم في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) أي صلاة ركعتين بعد الوضوء أو الغسل (قوله ويستحب تقديم
العمرة في الذكر) وبعضهم اختار تقديم الحج لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولكل وجهة أبو السعد (قوله
وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غايه وهو شامل للقران والتمتع جبر (قوله لا يقع الا لها)
وينته لغو ولا يلزمه دم لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم أبو السعد وفيه نظر لان هذا مذهب
الصاحبين بل العلة فيه ما يأتي للشارح من الاصل (قوله سبعة أشواط) بشرط أن يقع أربعة منها في أشهر الحج كما
في السكالي وهو الحق خلافا لما في المحيط من عدم الاشتراط (قوله وبسعي) أي مهر ولا بين الميادين الاخيرين
أبو السعد (قوله لم يخل من عمرته) لان أو ان التحلل فيه يوم النحر كما في البصر (قوله ولزمه دمان) لجنايته على
احراميه (قوله فيطوف للقدوم) أي ويرمل وقد ذكره الشرح وصاحب البصر في التمتع ولا فرق بينه وبين القارن
أفاده الحلي (قوله وبسعي بعده ان شاء) وان شاء بعد طواف الافاضة وهو أفضل كما تقدم (قوله ثم سعيين)
التعبير بهم أولى من تعبير الكثر بالواو لانها المطلق الجمع فلا تفيد تأخير السعيين عن الطوافين به عليه صاحب البصر
(قوله وأساء) أي لتقديم طواف التوبة وتأخير سعي العمرة اه وقوله لتقديم طواف التوبة أي على سعي العمرة (قوله
ولادم عليه) أما عند هذا فلا تقدم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم وأما عند فطواف التوبة سنة وتركه
لا يوجب الدم فتقديمه أولى والسعي بتأخير بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاشتغال بالطواف
جبر (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو أعطى سبع بدنة ان اشترك سبعة بالقرب ايس فهم من يقصد اللحم والاشترائه
في البقرة أفضل من الشاة ان كان السبع أكثر قيمة من الشاة والجوزور أفضل من البقرة وكل دم وجب جبرا لا يكتفى
فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما استيسر من الهدى والافضل للقران
أن يسوق الهدى مع نفسه جبر وغيره (قوله وهو دم شكر لله تعالى) حيث وقفه لاداء التوسل (قوله فباكل
منه) بخلاف دم الجناية أفاده صاحب البصر (قوله لوجب الترتيب) أي انما قد لا يذبح بكونه بعد الرمي لوجب

حنيفة؟ وسكاليان يحرم بالعمرة أو لا ثم
بالحج قبل أن يطوف لها أربعة أشواط
أو عكسه بأن يدخل احرام العمرة على الحج
قبل أن يطوف للقدوم وان أساء أو بعده وان
لزمه دم (من الميقات) اذا القارن لا يكون
الا قاربا (أو قبله) أي في أشهر الحج أو قبلها
اما بالنصب والارادة النية
ويقول (قوله والمراد به بيان السنة اذا النية
أو مستأنف والمادة مجتبي (بعد الصلاة اللهم
بتأنيه يسكني كالملة مجتبي (بعد الصلاة اللهم
اني أريد الحج والعمرة فيسره مالي وقبيلهما
تقديم العمرة في الذكر لثمة قدومه
في القوم وطواف الايام (سبعة أشواط)
لوفاء الحج لا يقع الا بها (بلا حتى)
يرمل في الثلاثة الاول وبسعي بلا حتى
حلق لم يخل من عمرته ولزمه دمان (ثم سعي
سكالي) فيطوف للقدوم وبسعي بعده ان شاء
(فان أتى بطوافين) متوالين (ثم سعيين) لها
جازوا أساء) ولادم عليه (وذبح للقران) وهو
دم شكر لله تعالى فباكل منه (بعد رمي يوم
النحر) لوجب الترتيب

التزيب بينهم ولذلك لا يجوز الذي قبله ويذبح قبل الحلق لأن التزيب بينها على ترتيب سرور وذبح الرأى للرأى
والأصل للذبح والحلق فالحلق قبل الذبح لزمه دم عند الامام ويذبح الهدى في يوم من أيام النحر (قوله
وان هجر صام الخ) المراد بالهجر الفقر فلا يجب الدم الا على الفقى واختلف اصحابنا في حد الفقى قال بعضهم يعتبر
فيه قوت شهر فان كان عنده اقل من قوت شهر جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجره
الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قدر ما يستري به دما
وجب عليه وقال بعضهم في العامل يديه يسك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يسك قوت شهر لانه بعد
غنياعرفا أبو السعود عن مختصر الظهيرية وأول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمره في أشهر الحج وشرط جوازه
وجود الاحرام وأن يكون الصوم في أشهر الحج لأن كونه متمتعاً شرط بالنص وقيل الاحرام لا ينعقد سببه فلا
يجوز زيلتي (قوله آخرها يوم عرفة) فيستثنى عدم كراهة صوم عرفة للحاج العاجز عن الهدى من اطلاق كراهة
صومه للحاج شرباً لاية (قوله بعده لا يجوز به) أي أن لم يصم حتى فأن يوم عرفة ودخل يوم النحر لا يجوز به
الصوم أصلاً وصار الدم ميمناً لأن الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعاً والنص خصه بوقت الحج بصر (قوله
فيه كلام) تبع صاحب النهر في هذا التنظير ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الاصل للزم عدم صحة الصوم قبله
مع أنه جائز مع ترك الاصل وانما كان الاصل تأخيرها الى الثلاثة الأخيرة لرجاء وجود الهدى فقول المنع كالبصر
يشان للافضل راجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة لانه لو كان قبل أيام النحر وأفاض ذلك صاحب البحر حلبي
بصرف (قوله بعد تمام أيام حجه) أشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذا فرغتم
من أعمال الحج فأطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر المسبب وأريد السبب مجازاً
بدليل أنه لو لم يكن له وطن أو استقر على السباحة وجب عليه صومه ما بهذا النص وفسر الامام الشافعى الرجوع
بالرجوع الى اهل وقوله تعالى تلك عشرة فائدة الاخبار به والله تعالى أعلم دفع قوم كون الواو في سبعة بمعنى
أو وقوله كماله أي في الثواب بصر ونهر وغيرهما (قوله وهو) أي تمام أيام حجه (قوله أين شاء) أي سواء صام بمكة
أو غيرها (قوله لكن أيام التشريق لا تجز به) لا يحسن هذا الاستدراك بعد قوله وهو بمعنى أيام التشريق ٨٥
حلبي وقد يقال انما أتى به لدفع قوم أنه لو صامها تجز به مع الكراهة (قوله لقوله تعالى الخ) أي فانه تعالى
جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضيها (قوله فم من وطنه مني) تفريع على تفسير الرجوع بالفراغ من
أعماله فلا تظن لامكته عند فوضوها بعد الفراغ من استوطن مني وان لم يرجع الى أهله وفيه إشارة الى خلاف
الامام الشافعى (قوله وان فأتت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تقييد السبعة بزمن بخلاف الثلاثة فزمنها
من الاحرام الى يوم عرفة (قوله تعين الدم) لأن الهدى أصل وعند تعذبه الشرع بصار اليه نهر (قوله وعليه
دمان) دم القران ودم التحلل قبل الذبح زيلتي ولادم عليه بترك الصوم أبو السعود (قوله ولو قدر الخ) نظيره
لو قدر عليه في خلال الصوم أو بعده قبل يوم النحر فانه يلزمه ويطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان بقي الى
يوم النحر لم يجز والاجاز أبو السعود (قوله في أيام النحر) أما اذا مضت أيامه ولم يحلق ولم يحل ثم وجده فصومه
ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل الحلق) قيد به لانه لو وجده بعد ما حلق وحل قبل أن يصوم السبعة صح
صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بصر (قوله بطل صومه) أي الثلاثة أيام السابقة قوله فان وقف القارن الخ
حواء دخل مكة ولم يطف لها أو لم يدخلها أصلاً وقد بالوقوف لانه لا يكون رافضاً لها بمجرد التوجه الى عرفات
على الصحيح ولم يقيد الوقوف بكونه بعد الزوال لأن الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل أكثر طواف العمرة)
صادق بعدم الطواف أصلاً وما اذا طاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم وبصبر رافضاً كما في البحر (قوله بطلت عمرته)
لانه تعذر عليه أدؤها اذ لو اذها بعد الوقوف لصار بائناً أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع
(قوله فلا أتى الخ) مفهوم قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم تبطل) اذ قد أتى بركتها ولم يبق الا واجباتها
من أقل الطواف والهدي (قوله ونهها) أي العمرة بأن يتم طوافها ويسعى لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل
أن المأني به) كطواف القدوم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متلبس به) أي التسلك الذي
تلبس به بعد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به عاماً لها وللحج لانه قارن أخرج الحج بقوله
في وقت يصلح هو الضمير في له يرجع الى التسلك المتلبس به أي حال كون المأني به في وقت يصلح للتسلك الذي تلبس

(وان هجر صام ثلاثة) أيام ولو متفرقة (آخرها
يوم عرفة) نذابرجاء القدرة على الاصل فبعده
لا يجوز بغيره قول المنع كالبصريان للافضل فيه
كلام (وسبعة بعد) تمام أيام (حجه) فرضاً
أو واجباً وهو بمعنى أيام التشريق (أين
شاء) لكن أيام التشريق لا تجز به لقوله تعالى
وسبعة اذ رجعت أي فرغتم من أفعال الحج
فم من وطنه مني أو تحبذها موطن (وان
فأتت الثلاثة تعين الدم) فلا ولم يقدر تحلل
وعليه دمان ولو قدر عليه في أيام النحر قبل
الحلق بطل صومه (فان وقف) آثاره به وقته
(قبل) أكثر طواف (العمرة بطات) عربيه
فلا أتى بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم
أو التمتع لم تبطل ونهها يوم النحر والاصل
أن المأني به من جنس ما هو متلبس به في وقت
يصلح

به (قوله بتصرف) خبر أن أي يتصرف المأني بالنسبة الذي تلبس بالحرام وهو العمرة لأنه يجعل له الجني
لوطاف ودمي للحج ثم طاف وسعى للعمرة كان الأول لها والثاني له ولا شيء عليه كما في البصر (قوله بشعر وعوفيها)
أي بسبب شرعه فيها لأن الشروع ملزم كالنذر (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من نحل بغير طواف يجب
عليه دم بصر (قوله للنسكين) أي للجمع بينهم ما ولا فهو يأتي بالعمرة قضاء والله تعالى أعلم

(باب التمتع)

ذكره عقب القران لا قترانهم حافي معنى الاتفاح بالنسكين وقدم القران أن يزيد فضله نهر (قوله من التمتع أي
مشتق منه لأن التمتع مصدر ومنه المجزأ أصل المزيد في الحلبي عن الزياحي التمتع من التمتع أو التمتع وهو
الاتفاح أو التمتع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بقفرة * مناع قليل من حبيب مفارق

جعل الإنسان بالقبر مناعا والتمتع مصدر مجزأ أيضا (قوله أن يفعل العمرة) أي الطواف وليس لها ركن إلا هو
على الصحيح وقيل السعي أيضا ولم يقيد أحدهما بأشهر الحج لأنه ليس بشرط ولا يشترط أن يكون التمتع في عام
الأحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرم بعمرة في رمضان وأقام على أحرامه إلى شوال من العام القابل
ثم حج من عامه ذلك كان متعنا (قوله في أشهر الحج) فلو طافه قبله لم يكن متعنا قال في النهر والحيلة لمن دخل
مكة محرما بعمرة قبل أشهر الحج يريد التمتع أنه لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى
طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرم بأخرى بعد دخول أشهر الحج وجب من عامه لم يكن متعنا في قول الكل
لأنه صار في حكم أهل مكة بدليل أنه بقائه ميقا بهم (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في
فلك ورمضان وغيره (قوله من عامه) أي عام الطواف (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في من مجرد من
قوله هو أن يحرم بعمرة من الميقات في أشهر الحج ويطوف ١٥ فقيد الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد
بل لو قدمه صح وكذا لو أخره وان لم يدم اذ لم يعد إلى الميقات وأطلق في الميقات مع أنه يشمل الحرم في حق
المكي لأن ميقات كل محرم ما يناسبه كما قاله الشرنبلالي مع أن التمتع لا يكون للمكي وقيد الاحرام بكونه
في أشهر الحج وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح من غير كراهة وأطلق الطواف فقتضاء أنه لا بد أن يقع به
في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الاحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الاحرام مع أنه يكفي وجود
أكثر الطواف في أشهر الحج فذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها الحلبي بزيادة (قوله إلى
هذا التعريف) وهو قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج عن أحرامها فيها أو قبلها ويطوف
الحج هكذا شرح عليها في المنح والنسخ أسقط منها قوله عن أحرامها قبلها أو فيها ١٥ حلبي (قوله ويطوف) لا حاجة
إليه لما عرفت من أن المراد بالعمرة الطواف (قوله ويسعى) ظاهره أن السعي ركن من أركانها وهو ما عليه
لما نسبنا التحفة والقنية والصحيح وجوبه لأنه إذا كان في الحج واجبا فوجوبه في العمرة أولى أبو السعود (قوله
كما مر) أي من أنه يرمل في أشواط ثلاثة من الطواف ويسعى مهرولا بين الميادين الأخضرين (قوله ويحلق) انما
ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لأنه شرط في التمتع لأنه مخير بينه وبين بقائه محرما بها إلى أن يدخل أحرام الحج
وأفاده الشرح بقوله ان شاء (قوله أو بقصر) هذا التخيير إذا لم يكن شعره ملبدا أو موقوفا أو مضغرا فان كان
كذلك يتعين الحلق ولا يتخير لأن النقص به لا يتهيأ إلا بالنقص وذلك متعذر كما في المبسوط ووجهه أنه إذا انقضى
تأثير بعض الشعر فيكون جنابة على أحرامه قبل أن يحل منه (قوله ويقطع التلبية في أول طوافه) لفعاله عليه
الصلاة والسلام ولا يستن في حقه طواف قدوم لأن المعتمر متمكن من أدائها حين وصل إلى البيت وأما الحاج
فغير متمكن من طواف الزيارة لعدم وقته فيسبغ طواف القدوم إلى أن يجي وقته والطواف ركن عظيم في
العمرة فلا يتكرر في العمرة كالوقوف في الحج (قوله وأقام بمكة حلالا) هذا ليس بلازم في التمتع بل إن أقام بها فحاج
كأنها لم يبق له الحرم وإن أقام بالمواقيت أو داخلها حج كأنها لم يبق له الحرم وإن أقام خارج المواقيت أحرم منها
كذا في الفقه ستأتي فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل (قوله ثم يحرم للحج) فيه دلالة على أنه يسعى
للحج ويرمل في طوافه والذي أتى به أولا انما هو للعمرة بهروا في ثم ليفيد أن أحرامه عقب الفراغ من أفعالها
غير شرط نهر (قوله في سفر واحد الحج) أي به ليفيد أنه حج في عام أفعال العمرة (قوله حقيقة) بأن لا يلزم بأهلها أملا

يتصرف للمتلبي به (وقضيت) بشروع
فيها (ووجب دم الرض) للعمرة (وسقط دم
القران) لأنه لم يوفق للنسكين
(باب التمتع)

(هو) أفعه من التمتع أو التمتع ونحوه (أن يفعله)
العمرة أو أكثر أشواطها في أشهر الحج (أو
طواف الأقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي
في شوال ثم حج من عامه كان متعنا فتح قال
المصنف فلتغير النسخ إلى هذا التعريف
(ويطوف ويسعى) كما مر (ويحلق أو يقصر)
ان شاء (ويقطع التلبية في أول طوافه)
للعمره وأقام بمكة حلالا (ثم يحرم للحج) في
سفر واحد حقيقة أو حكما

بأن يأتى مكة حلالاً حلياً (قوله بأن يأتى) بأهله المأخوذ به صحيح) بأن يكون العود إلى مكة مطلوباً منه أما بسوقه
 الهندى وأما بأن يأتى بأهله قبل أن يعلق أمانى الأول فلا بد منه من الفصل قبل يوم النحر وأما فى الثاني
 فلا بد العود إلى الحرم مستحق عليه للعلق فى الحرم وجوباً عندهم واستحباً بأندابى يوسف فالإمام الصحيح
 أن يأتى بأهله بعد أن حلق فى الحرم ولم يكن ساقى الهدى لكون العود غير مطلوب منه والأولى للشارح أن يقول
 بأن لا يأتى بأهله المأخوذ به قبل ما إذا كان كوفياً فلما اعتمر لم يبال بصره اه وفيه أن هذا الأولى بصدق يقدم
 الإمام أصلاً وهو عين السفر الحقيقى فيلزم التكرار فى بعض الصور قوله يوم التروية من مكة وذكره من المحدثين
 أفضل ومكة أفضل من باقى الحرم (قوله وقبله أفضل) مسأرة إلى الخبر (قوله لكثرة رمل الخ) لما كان قوله
 ويصح كالمفرد بغيره أنه بطوف للقدم ويرمل فيه والحال أنه لا طواف للقدم فيه أى بهذا الاستدراك (قوله
 أن لم يكن قد مضى ما بعد الاحرام) بأن تنزل بطواف بعد طواف العمرة وسعى بعده فحينئذ لا يفعلها ما نأينا لعدم
 مشروعية تكرارها أفاده صاحب النهر (قوله بعد الاحرام) أى بالحج اه حلياً (قوله كالتقارن) أشار به
 إلى أنه واجب عليه (قوله ولم تنب الاضحية عنه) لأنه أى بفقر الواجب إذا الاضحية غير واجبة عليه لسفره سواء
 كان رجلاً أو امرأة ولو نفل بعد ما مضى يجب عليه دم إن لم يذبح قبل الفصل قبل الذبح زبلى فهذا الدم
 يحتاج إلى التوبة وفيه أن الطواف مع كونه ركناً لو أذاه ذبة التطوع أجزأ فينبغى أن يكون الدم وهو دونه أولى به
 وأجاب الشربلى بأن الطواف لما كان متعيناً أيام النحر وجوباً كان النظر لا بقصاع مطافه عنه وتفاوتية
 غيره وأما الاضحية فهي متعينة فى ذلك الزمن كالمعة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلياً ونحوه للهدى
 وفيه أن قوله وأما الاضحية فهي متعينة أن أراد أنها متعينة فى غير ذلك المتعينة فلم ولا كلام فيه وان أراد أنها
 متعينة فى حقه أيضاً فلا بد من اذى غير واجبة عليه لكونه مسافراً أما المنة فهي متعينة عليه فساوت الطواف
 من حيث التمين فما زال السؤال وارداً وليست أملاً (قوله بعد احرامها) لأنه إذا بعد السبب لأن سببه التمتع أى
 الترفق والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بهما الترفق ونزل احرامها منزلة فعلها فجاء الصوم بعده ولو بعد
 الاحلال منها قبل احرام الحج (قوله لكس فى أشهر الحج) قد بدى لأن الصوم قبل أشهر الحج لا يجوز ولو بعد
 ما أحرم للصرة كما يؤخذ من البحر (قوله وتأخيره أفضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما مر فى القارن (قوله
 وان أراد التمتع السوق) هذا هو القسم الثانى من التمتع وخمس السوق لأنه أفضل من القود (قوله وهو أفضل)
 أى من القسم الأول لما فيه من الموافقة لعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أحرم) أى بالنسبة والتلبية
 نهر وهذا هو الأفضل والأفضل السوق يقوم مقام التلبية (قوله معه) أشار به إلى أنه يتعاطى ذلك بنفسه تعظيماً
 لعبادة ربه وهذا وإن كان الأفضل والأفضل به ثم لحقه كفى كما يؤخذ من ذلك مما تقدم فى فصل الاحرام قال فى الهندية
 ولو كان ساقى الهدى ومن يذبح التمتع فلما فرغ من العمرة بدله أن لا يتبع كان له ذلك وبفعله بهديه ماشاء (قوله وهو
 أولى من قوده) أى السوق المفهوم من ساقى أولى لأنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذى الحليفة نهر (قوله
 الا اذا كانت لا تنساق) لا ذبيتها أو صوابها أو نذرها (قوله وقد بدت) قيد بالبدنة لأن الناة لا يستنطق بها
 والتقليد جعل النية قلاباً فى العنق ويقطعها بقطعة من نعل أو من اداة وهي قطعة من آدم (قوله وهو أولى من
 التجليل) لأن له ذكراً فى القرآن قال الله تعالى ولا الهدى ولا القلائد ولأن التقليد يرد به التقرب والتجليل
 قد يكون لازماً ونحوها (قوله وكذا الاشعار) قال الطحاوى انما كره الامام الاشعار المحدث الذى يفعل على
 وجه المبالغة ويخاف منه السراية إلى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتساق وصححه وقال الكمال أنه أولى
 من حل قول الامام على كراهته مطلقاً لتبوت فعله عليه الصلاة والسلام فى حجة الوداع (قوله وهو شق سنامها)
 أى بطرية حتى يخرج الدم فيلطم به سنامها نهر وفى اللغة الاعلام بأن البدنة هدى كذا فى البحر وفى النهر
 أنه لغة الجرح حتى يسيل منه الدم (قوله أو الايمن) أو الحكاية الخلاف واختار هذا القول القدرى والأول
 أشبه بالصواب نهر (قوله فلا بأس به) أراد أنه مستحب لما قدمناه (قوله واعتمر) أى طاف أكرهها (قوله
 ولا يخل منها) لأن سوقه الهندى يذبحه ولو حلق رأسه والمسألة بحالها لعدم بل مقتضاه أن يلزمه
 بموجب كل جناية على الاحرام بحرق (قوله كما مر) أى يوم التروية وقبله أفضل (قوله حل من احراميه) حل له
 على شئ غير النساء حتى يطوف فاحرام العمرة باق بعد الوقوف بعرفة إلى الحلق وقوله على الظاهر أى من عبارة

بأن يأتى بأهله المأخوذ به صحيح (يوم التروية وقوله
 أفضل ويصح كالمفرد) لكنه يرمل فى طواف
 الزيادة ويسعى بعده ان لم يكن قد مضى ما بعد
 الاحرام (وذبح) كالتقارن (ولم تنب
 الاضحية عنه فان مجز) من دم (صام كالتقارن
 وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها) أى العمرة
 لكن فى أشهر الحج (لا قبله) أى الاحرام
 (وتأخيره أفضل) رجاء وجود الهدى كما مر
 (وان أراد) التمتع (السوق) للهدى (وهو
 أفضل) أحرم ثم ساقى هديه (معه) وهو أولى
 من قوده الا اذا كانت لا تنساق) فيقودها
 (وقد بدت) وهو أولى من التجليل وكره
 الاشعار وهو شق سنامها من الابيس
 أو الايمن لأن كل أحد لا يجسسه فأتاها
 أحسنه بأن قطع الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر
 ولا يخل منها) حتى يجر (ثم أحرم للحج كما مر)
 فعين لم يستق (وحلق يوم النحر) اذا حلق
 (حل من احراميه) على الظاهر

المشايع نهر لانه متلبس باحرامه فهو في حكم القارن فاذا جامع بعد الوقوف لزمه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد
الحلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزيلعي في القارن وقال شيخ الاسلام وتبعه صاحب التبيين ان احرام
العمرة ينهي بالوقوف في حق سائر الاحكام وانما يبقى في حق التحلل لا غير كاحرام الحج ينهي بالحلق يوم النحر
ولا يبقى الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة قبل الحلق وشاة بعده كالفرد (قوله ومن في حكمه)
المردية من كان داخل المواقيت وان كان بينهم وبين مكة مسيرة سفر فانهم في حكم حاضري المسجد الحرام
بصر (قوله بفرد فقط) لقوله تعالى ذلك أي التمتع ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واسم الإشارة هنا
للبعد ذكر التمتع أسبق من ذكر الهدى وأبعد منه على أنه لو أراد به الهدى لقبل ذلك على من لم يكن أهله
الآن واختلف في قران المكي ونحوه وتمتعه فقبل لا يصحان وقيل لا يصحان مع الصفة وبه جزم في غاية البيان
والجهر والنهر قال في البحر فتعين أن يكون المراد بالنبي في قولهم لا تمتع ولا قران مكي في الحل لا الصفة ولا فرق
في عدم حل التمتع بين أن يسوق الهدى أولاً واشتراط عدم الائتلاف فيما بين عمرة التمتع وجه انما هو التمتع الذي
ينقض سبب اللزوم المترتب عليه وجود الدم للذكور لا بد من رفض أحدهما فان طاف لعمرة ثلثة أشواط
ثم أحرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه امتناع وهو أسهل من الإبطال وعندهما يرفض العمرة ولو طاف لهما
أربعة أشواط ثم أحرم بالحج أنهما وعليه دم لا رنكاب انتهى عنه سواء كان في أشهر الحج أم لا (قوله جازوا ساء)
أراد بجازوا صح والاولى التفسير به لانه حرام مع الصفة قال في البحر فاذا جامع قد احتل وزاد تركب محظورا
فلزمه دم كفارة أو اذبالا ساء لا يتم لاراه التثنية (قوله وعليه دم جبر) ولا يحل له الا كل منه بحر (قوله ولا
يجزيه الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدلا عن دم التكرار وهذا دم جنابة (قوله ثم بعد عمرته) أي طواف
عمرته بتمامه أو أكثره فلو طاف الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وحلق) قيد به لانه من
واجباتها وبه التحلل فلو عاد به سوطا فاقبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متمتع لان العود
مستحق عليه (قوله فقد ألم الماسا صحها) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه تجوز ظاهر اذ بطلان
الشيء فرع وجوده ولا وجود له مع فقد شرطه فلو قال فلم يكن متمعا لكان أولى نهر (قوله تمتع) أي كان له أن تمتع
اذا أراد فلو بداه بعد العمرة أن لا يجمع من عامه لا يواخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا ذبح الهدى أو امر بذبحه
يكون نطقا وان أراد أن ينصره هديه ويحل ولا يرجع الى أهله ويجمع من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقسم
على جزم التمتع فتمتعه الهدى من الا ليل فلو فعل ذلك قبل أن يرجع الى أهله لزمه دم لتمتعه لانه لم يلم بأهله بين
الدم كين وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولو رجع الى أهله ثم حج لاشي عليه لانه غير متمتع بحر (قوله
كالقارن) أي أن القارن لا يطل قرانه بعوده نهر (قوله فقد تمتع) مثل المنة القران في شرط أن يوجد أكثر
طوافها في أشهر الحج كافي المحيط قال في البحر والاصل أن كل ما يتعلق بالاحرام من الافعال في حكم اكتماله
بحكم جيفه في الجواز ومنع الفساد (قوله ولو طواف أربعة قبلها) ولو جنباً أو محسناً لان طواف المحدث
لا يرفض بالعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مفهوم قوله أول الباب هو أن يفعل العمرة
أو أكثر أشواطها في أشهر الحج واعلم أن الاعتذار في سنة قبل أشهر الحج مانع من التمتع في سنة سواء أتى بعمرة
أخرى في أشهر الحج أم لا كما أوضحه صاحب النهر (قوله اعتبار الالاكثر) حلة للمستلئين (قوله أي آفاق) أشار
به الى أن ذكر الكوفي مجرد مثال (قوله أي الأشهر) قيد به لانه لو اعتذر قبلها لا يكون متمعا انتفاها بحر (قوله
أو بصره) المراد بها مكان لأهل به لاسا كنه التمتع والقران سواء كان البصرة أو غيرها سواء نوى الإقامة
فيها خمسة عشر يوماً أم لا والبصرة بضم الباء وكسر ها والنسبة اليها بالوجهين أبو السعود والمذكور في كتب
النحو أن الباء منها مثنى والنسبة اليها بالكسر والفتح لا بالضم لا شبهاه بالنسب الى بصرى الشام قال
الطحاوي هذا الفرع على قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال صاحبها بطل تمتعه لان التمتع حجة مكينة
وفي هذه المسئلة السكان مقيانين وكثير من مشايخنا صوب ما قاله الطحاوي وغلطه الحصاص وجعل المسئلة
اتفاقية لحكاية محمد اباها بالخلاف وصوبه أبو اليسر قال الصغار ككثير ما جرت بنا الطحاوي فلم نجد ما عاظنا
وكثيرا ما جرت بنا الحصاص فوجدناه غالطا والحاصل أنه متمتع اتماما انتفاها أو على قول صاحب المذهب وأمر
الخلاف بظاهر في وجوب الدم (قوله ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل ما فعلها آمالاً أو فسدها قبلها

(والمكي ومن في حكمه بفرد فقط) ولو قوت
أو تمتع جازوا ساء وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم
لو عمرة (ومن اعتبر بلا سوق) هدى (ثم)
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق (فقد ألم)
الماسا صحها بطل تمتعه (ومع سوطه تمتع)
كالقارن (وان طاف لهما أقل من أربعة قبل
أشهر الحج وأتمها فيها وج فقد تمتع ولو طاف
أربعة قبلها لام اعتبار الالاكثر أي الأشهر
أي حل من عمرته فيها (أو بصره)
(وسكن بصرى) أي داخل المواقيت (أو بصره)
أي غير بلده (وج) من عامه (متمتع) لبقاء
سفره (ولو أفسدها) أو رجع من البصرة الى مكة

ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فيها وج من عامه كان مقمتا اتفاقا نهسر (قوله وقضاها وج لا يكون مقمتا) أي عند الامام لانه لما أفسد عمره الحق بأهل مكة في وجوب المقام بهم اليقضي عمره فلا يصير مقمتا اذ لا تقع لهم ولهذا الو لم يخرج من مكة حتى قضاها وج من عامه ذلك لم يكن مقمتا اتفاقا لان عمره تكون مكة والواجب في المنع أن تكون عمره بمقانية وجهته مكة بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة لانه لم يأتها لخرج من أن يكون في حكم المكي - وقال لا يكون مقمتا لان السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلما أتته منها سقرا وجع فيه بين التمكن كان مقمتا اه شرح المجمع لابن ملك (قوله الا اذا لم يأتها) بعد ما أفسد ها وحل منها ثم وجع فقضاها وج من عامه (قوله وأنى هذا) أي بالعمرة من الميقات وبالجم من مكة أما لو جمع بينهما من الميقات كلن فارنا فيها يظهر (قوله لانه سفر آخر) لانها السفر الاول وقد اجتمع له نكاحان صحيحان فيه ويكفون مقمتا في قولهم جميعا هداية (قوله ولا يضركون العمرة قضاء) أي ان نوى بها القضاء وان ابتدأ عمرة أخرى فلم شويه قضاء فالامر ظاهر (قوله أتمه) لانه لا يمكنه الخروج عن هذه الاحرام الا بالافعال بجر (قوله بلا دم للمتنع) لانه لم يتنفع بأداء نكاحين صحيحين في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بجر (قوله بل للفساد) وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمرة به قبل طواف الاكثر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الجنائيات)

لما كانت الجنابة من العواض أخرها وتقدمها على الفوات والاحصار لان الاداء القاصر أفضل من العدم (قوله الجنابة هنا) وأما الجنابة في عرف الشرع مطلقا فهي ما حل بحال أو نفس مما يحرم شرعا الا أن الفقههاء خصوا لفظ الجنابة بالفعل في النفوس والاطراف وخصوها في المال باسم الغصب وأمامعها الفقه فحس ما يجنبه من شر أي يحذره وهو عام الآنة خص بما يحرم من النفل وأصلها من جنى القرو وهو أخذ من الشجرة (قوله ما نهك) كون حرمة بسبب الاحرام أي فصل ثبتت حرمة الخ ففي مصدر وجعت باعتبار أنواعها وحاصل الجنابة التي تكون بسبب الاحرام أنها الطيب وبس الخيط وتغطية الرأس والوجه وإزالة الشعر من البدن وقص الاظفار والجماع بصورة ومعنى أو معنى قطع وترك واجب من واجبات الحج والتعرض للصيد بجر زيادة (قوله أو الحرم) حاصل الجنابة فيه التعرض لصيد الحرم ونهجه بجر وخرج بقوله بسبب الاحرام أو الحرم ذكر الجماع بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا أي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلبي عن البهر وفيه أن ذكره انما ينهي عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه أتماع الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه شيء (قوله وقد يجب دمان) بجنابة الفارن والمتنح الذي ساق الهدى بعد أن تلبس باحرام الحج (قوله أو دم) كبعض جنائيات المفرد يباحد التمكن (قوله أو صوم) أو هنا وفيما بعده للتخيير وهو فيما إذا جنى على الصيد فيضرب بين أن يشتري بهته هديا أو طغما للمساكين أو بصوم عن طعام كل مسكين يوما (قوله أو صدقة) هي عند الاطلاق برادها نصف صاع من بر الا أن بعض الجنائيات يوجب مادونه كقتل قلة أو جرادة فيكون أراد بالصدقة ما هو أهم أو أن مادون نصف الصاع نادر فاعتبر الاكثر وما في الحلبي من قوله هي عند الاطلاق برادها صاع سبق قلم أو سقط من الناصخ (قوله ففصلها الخ) أي فلما اختلفت أنواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) أي ما وجب كفت فيه شاة الا في موضعين طواف الركن جنبا والجماع بعد الوقوف قبل الخلق حلبي وأراد بالدم الشاة فقط فان سبع البدنة لا يكفي الا في الشكر كما في البهر (قوله على محرم) أطلق فيه فم الذكروا لاني هندي (قوله فلا شيء على الصبي) فلما أن صبينا أحرم عنه أبوه وجنبه ما يتجنب المحرم فلبس الصبي ثوبا أو أصاب طيبا أو صيد افلا شيء عليه لان احرامه للتميز لا للاجباب والصبي لا يجب عليه شيء من العبادات منع (قوله خلافا للشافعي) حيث أوجب على الصبي مقتضى جنائياته تعظيما لشأن الاحرام كالبالغ ولنا ما تقدم (قوله ولوناسيا) لان حالة الاحرام مذكرة كالاكل فاسيا في الصلاة (قوله أو جاهلا) بأنه محظور أو وجوبه (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر الناسي والمكره وقد تنبع الشارح فيه المصنف وقوله على نائم الخ وجهه أن الارتفاق حلاله وعدم الاختيار أسقط الابه عنه كالتائم اذا ألف شيئا منع (قوله ان طيب عضوا) خرج ما اذا طيب قبل الاحرام ثم تنفصل بعده من مكان الى مكان من بدنه فانه لاني عليه اتفاقا بجر ولا بأس أن يجلس في حافون صغار

(وقضاها وج لا يكون مقمتا لانه كالسبي
(الا اذا لم يأتها ثم رجع و) (أنى هذا) لانه
سفر آخر ولا يضركون العمرة قضاء
عما أفسده (وأنى) التمكن (أفسده) المتنح
(أتمه بلا دم) للمتنح بل للفساد والله أعلم
(باب الجنائيات)

الجنابة هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام
أو الحرم وقد يجب دمان أو دم أو صوم
أو صدقة ففصلها بقوله (الواجب دم على
محرم بالغ) فلا شيء على الصبي خلافا للشافعي
(ولوناسيا) أو جاهلا أو مكرها فيجب على نائم
غطى رأسه (ان طيب عضوا)

أوموضع ينصرفه إلا أنه يكره إذا كان الجلوس هذا الاستقام الرائحة والطيب كل جسم له رائحة طيبة مستلذة وبعدد العقل طيبا قال أصحابنا الأشياء التي تستعمل في البدن عن ثلاثة أنواع فموضع طيب محض معد للتطبيب به كالسك والكافور والعنبر وغير ذلك فيجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا لداوي عنه بطيب يجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب نفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كالشحم فلا تجب به الكفارة سواء أكله أو أدهن به أو جعله في ثغور الرجل ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطبيب وعلى وجه الدواء كالزيت والشبرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الأدهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كورل أو شقائق رجل لادبه طي له حكم الطيب حسدية والمراد العضو الكبير كالرأس والساق والخص واليد أما وطيب مثل الاذن والانف فلا شيء عليه شر بلاية واعتبار العضو هو ما جرى عليه بعض المشايخ أخذ من قول محمد لكنه لا يظهر في الثوب والفرش والاكل وبعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب أخذ من كلام محمد أيضا ووفق بعض المشايخ بين القولين بأن الطيب ان كان قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطيب فان طيب عضو كامل لازمه دم وان كان أقل فصدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة بالطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم وفيما دونه صدقة ومحمصة في المخطط وغيره قال في فتح القدير ان التوفيق هو التوفيق ومقول عليه صاحب النهر أول كلامه وآخره وكذا ابن رخذ من أطراف كلام صاحب البحر فليكن هو المعتمد وان كان أكثر التمازج على اعتبار العضو والمرجع في الفرق بين القليل والكثير العرفان كان والا فاقبض عند المبتلى كافي البحر وقال الحلبي في مناسكه الكثير ما به تده العارف العدل كثيرا والقليل ما عدها ثم لا فرق بين أن يكثر ثوبه عليه أو رائحته فلذا صرحوا بأنه لو جردوا به بالضرورة طلق به كثير منه فعليه دم هو ان كان قليلا فصدقة لانه انتفاع بالطيب ولو ربط مسكاً أو كافورا أو عنبراً في طرف ازاره لم يمتد القدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجرد رائحته ولو اكمل يكمل ليس فيه طيب فلا بأس به وان كان فيه طيب فعليه صدقة إلا أن يكون مرتين فأكثر فعليه دم (قوله كاملا) ردنا اعتبره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو كافي الهندية والمراد أنه طيب عضو نفسه لا غيره فانه لا شيء عليه بالاجماع وكذا إذا ألبسه أو قتل فلا عليه (قوله ولو به كل طيب كثير) أي ولو كان العضو فانه ان طيبه لازمه دم والشارح في هذه العبارة خلط القولين فاعتبر العضو والكثرة والمنصوص عليه في القم اعتبار كثرة الطيب وعبارة البحر وكذا إذا كل طيبا كثيرا وهو ما يلتزم باكثره فعليه الدم قال الكمال وهو هذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك اذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قدمناه اهـ (قوله أو ما يبلغ عضوا) عطف على عضوا أي أو طيب موضع لو جعت تبلغ عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم ولا خلاف ما مر من أن المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو واحد من عضوا الحصى على النقل أطلق في العضو وفي البحر وان داوى قرحة بدوا فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداواها مع الأولى فليس عليه الكفارة واحدة ما تكرر الأولى (قوله فليكن طيب كفاية) يعني ان ثمل عضوا كثر سواء كفر للأول عندهما أم لا وقال محمد عليه كفاية واحدة ما لم يكفر للأول اهـ حلبي عن البحر (قوله ولو ذبح ولم يزل الخ) فالذبح لا يبيح بقاءه لانه معصية فلا بد من الإقلاع عنها (قوله لازمه دم) لأن ابتداءه كان محظورا فيكون لبقائه حكم ابتداءه وهو أظهر القولين واختاره في المحيط (قوله المذهب أكثره) المعنى في الثوب كثرة الطيب وقتله لعدم اعتبار العضو فيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قدمناه وأما صاحب النهر أن ذلك متفق عليه وأقره في الهندية فالأولى للشارح حذف قوله أكثره (قوله لزوم الدم) أي دم التطيب لأن المقام فيه وسكت عن دم اللبس للعلم به مما سبق (قوله دوام لده يوما) ذكره التقييد به صاحب المجرد (قوله أو خضب رأسه بهناه) إذا صرح بالهنا صرح أنه طيب لقوله صلى الله عليه وسلم الهنا طيب للاختلاف فيه وإنما اقتصر على الرأس ليضد أن خضبه بانه أراد كاف في لزوم الدم وكذا لو خضب به طيبه فقط قاله الزيلعي ودعوى صاحب البحر هو فيه وأن الواجب في ذلك صدقة رده صاحب النهر وقد بان الهنا لانه لو خضب بالوسمة وهي بكسر السين وسكونها شجر بخضب بورقه فليس عليه دم ولكن ان خاف أن يقتل الهوام أطعم شيئا لأن فيه معنى الهناية من هذا الوجه والهناء مصروف لانه قد لا يفسد حتى يمنع صرفه (قوله فقيه دمان) دم ليطيب مطلقا ودم للغطية ان دلم يوما أو ليلة وعطى الكل ولو كان التلبس بغير الهنا كصنع لدهم كأي البحر فلا يفتن كيف يجب الدم في تطيبه

كاملا ولو به بكل طيب كثيرا وما يبلغ عضوا
لوجع والبدن كله كعضو واحد ان احدث
الجلوس والا فليكن طيب كفاية ولو ذبح ولم
يرده لازمه دم آخر تركه وأما الثوب المذهب
أكثره فيشترط لزوم الدم دوام لده يوما
(أو خضب رأسه بهناه) رقيق أما التلبس
ففيه دمان

فإن لبسه يوماً كاملاً فعليه دم هندية (قوله ولو لمكرهاً وإنما) مثلاً ما الجاهل كافي البصر (قوله ولو نعمة فسبب اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج إلى اللبس لها فزالت وأصابه مرض آخر أو حتى غيرها وليس عليه كفارتان كقوله لا قول أولاً وإذا حضره العدو فاحتاج إلى اللبس للقتال أياً ما يلزمه إذا خرج إليه وينزعها إذا رجع عليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فإن ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي أنه إذا لبس شيئاً من الخيط لم يفرغ من حمار يفرغ ويلبس كذلك ثم زال ذلك البرد وأصابه برد غير الأقل عرف ذلك بوجع من الوجوه المفيدة لعرقته فلبس لذلك أنه يجب عليه كفارتان بجر وقواء في النهر (قوله فلبس قبضين) أفاد بذلك أنه ليس ما على موضع الضرورة أمّا لو لبسهما على موضعين مستقلين موضع الضرورة وغيره كما إذا اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارتان كفارة الضرورة وبغيرها وكفارة الاختيار ولا يضر فيها والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابة مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابة مبتدأة (قوله وأنتم) لأنه لبس الزائد من غير ضرورة قال في البحر والمحصل أنه لا يتم إذا كان لعذر أو بأنهم لم يكن لهم صريحاً بل ذبح الدم أو التصديق مكفر لهذا الذنب من قبله من غير قوة أو لا بد منها معه وينبغي أن يكون مبني على الاختلاف في الحدود هل هي مكفرة أولاً وهل يخرج الحلج عن أن يكون مبروراً بارتكاب هذه الجنابة وإن كفر عنها الظاهر بهذا أنه لا يخرج ٥٢ قلت الظاهر أنه لا يكون مبروراً لأن المبرور هو الكفر للذنوب وهو مقيد به دم الرقت ونحوه ففي الحديث من حج ولم يرفق ولم يبق في خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (قوله ولو بقي الحلج) أمّا ما دام في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة هندية (قوله كفارة اختيار هندية) (قوله كالكل) هو الصحيح كافي الهندية والراجح رواية فلو عصب رأسه بعصابة فأخذت قدر الربع من الرأس لزمه دم وإن أقل فصدقة بجر (قوله ووضع) عطف على قوله بتغطية (قوله بلا نوب) كذا ذكره في البحر ولم يبين حكم ما إذا كان الوضع شوب وظاهره كراهة التحريم وأما لزوم الدم فلم يقتضه موجه لأن أقل ما يوجب تغطية ربع الوجه والانب بخصومه لا يصل الربع (قوله أي أزال) أفاد أن حكم التنف والعصر والطلا بالنورة والقلم بالاسنان حكم الملق وهو كذلك كافي الهندية (قوله ربع رأسه) سواء بقي بعد ذلك شيء من الرأس أم لا كأصل لبس على رأسه الامتداد الربع ولو لم يزل بل تنازع بينه وبين ما فارق لا شيء عليه لأنه ليس للزينة بل هو دين وقيد اعتبار الربع بالرأس واللبسة للإشارة إلى أنه لا يمتري في غيرهما فلا يجب الدم إلا بخلق كل الفخذ والساق والصدر لاربعة كافي البحر (قوله أو حلق بمحاجة) جمع محجمة بفتح الميم موضع المحجمة من العنق وبأسكس فارورة الحجام وكذا المحجم بطرح الهاء بجر (قوله والافسدة) أي أن لم يجمع بين الملق والحجام وهو صادق بما إذا لم يخلق ولم يحجم ولا شيء فيه وبما إذا احتجم ولم يخلق ولا شيء فيه أيضاً لأن المحرم لا يبتني الحجام كما مر وبما إذا حلقه ولم يحجم وهي المرادة أهـ الحلبي (قوله كافي البحر عن الفتح) قال في النهر لم أر ذلك في نسخة من الفتح (قوله أو حلق أحدي ابطيه) ذكر هنا الملق بجر في الاصل التنف وهو لسنة كافي البحر ولو بقي من الابطشي لا يلزمه الدم وإن كان قليلاً ولذا قال الاسيحياني ولو حلق من أحد الاطير أكثره وجبت الصدقة وما في المحيط والذانية ضيف كما أوضحه في النهر (قوله أو عاتته) أي أو حلق عاتته والخلق فيها هو السنة ما في الحديث عشر من السنة منها الاستعداد وفسره حلق العانة بالحديد بجر (قوله كما) ضميره يرجع إلى التسلافة قبله وإنما قيد به لأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لأن العادة لم تجز في هذه الاعضاء بالاقصار على البهض فلا يكون حلق البعض ارتضاعاً كاملاً بخلاف ربع الرأس واللبسة فإنه معتاد لبهض الناس بالعراق وأرض العرب (قوله فلو تعدد المجلس) بأن قص في كل مجلس عضواً تعدد الدم فلهذا أربعة دماء لأن الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة فيتم قيد التدخلي باتحاد المجلس كما في أي السجدة سواء كفر لا قول أولاً وفي الاقل خلاف محمد الحلبي عن البحر (قوله إلا إذا اتحد المجلس) أي فينبذ الجزاء وإن اختلف المجلس بجر (قوله كافي ابطيه) لا رواية فيه ولقائل أن يقول يندد بالجزء نظر إلى تعدد المجلس وعنايه في الحلبي (قوله أو رأسه في أربعة) قال في الهندية ولو حلق في مجلس واحد ربع رأسه وفي مجلس آخر ربعه ثم وثم يلزمه دم واحد ما لم يكفر لا قول (قوله أو يداً ورجل) فلو قلم بعد ذلك يداً أخرى أو رجلاً كان كلن في مجلس واحد فلهذا دم واحد وإن كان في مجلسين فعليه دمان ولو أنكر منظر المحرم وتعلق فأخذه لاني عليه

ولو لمكرهاً وإنما ولو تعدد سبب اللبس تعدد الجزاء ولو اضطر إلى قبض فلبس قبضين أو إلى قلة ذنوبه فلبسها مع عمامة لزمه دم وأنتم ولو يتيقن زوال الضرورة فاستقر كفر أخرى وتغطية ربع الرأس أو الوجه كالكل ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاً ووضع يده على أنفه بلا نوب (أو حلق) أي أزال (ربع رأسه) أو ربع لحية (أو حلق) حلق (بمحاجة) يعني واحتجم والافسدة كافي البحر عن الفتح (أو حلق) حلق (أحدي ابطيه) أو أوقص أو قطعه يديه أو أوقصته (أو حلق) حلق (في مجلس واحد) فلو تعدد المجلس تعدد الدم إلا إذا اتحد المجلس كافي ابطيه في مجلسين أو رأسه في أربعة (أو يداً ورجل) إذا رجع كالكل

حندية ولو أخشاه به فالأصح أنه يجب نصف صاع لأن عند الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة نهر
 (قوله أو طواف للقدوم) لا خصوصية لطواف القدوم بل ظاهره ككلامهم يقتضي وجوب الشاة فيما إذا
 طاف للتطوع جنباً كما في البحر لوجود الصلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقتدر سبق
 مساق التعليل فنقد بر السؤال كيف سقوا بين القدوم والصدرة في وجوب الدم بالطواف جنباً مع أن الأول
 سنة والثاني واجب فأجاب بأن الأول وجب بالشروع فساوى الثاني واعتزضه في البحر بقوله وقد يقال إن
 ما وجب ابتداءه وهو الصدر أقوى مما وجب بالشروع اهـ وأجيب بأنه إن لم يسا بينهما وجعل الصدر في حكم
 طواف الزيادة يرد السؤال بأن أحدهما فرض والثاني واجب فأحد المخطورين أعني التسوية بين طواف
 الزيادة والقدوم لازم فالترجم أهونهما وهو التسوية بين الواجب ابتداءه والواجب بعد الشروع نهر وأجاب
 الحلبي بأن العبرة بوجوب الدم حاله تلبسه بالطواف وهو وجب لا ما قبل ذلك فلا تأثير لقوة أحدهما بكونه واجباً
 بإيجابه تعالى والآخر بإيجاب العبداء وفيه أن اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس
 كذلك لأنه إذا طاف للركن جنباً وجب بدنة وأما السعي محدثاً أو جنباً فلا يوجب شيئاً سواء كان سعي حج أو عمرة
 لأنه عبادة تؤدى في غير المسجد والأصل أن كل عبادة تؤدى في غير المسجد في أحكام المناسك لا تجب الطهارة لها
 كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمى الجمار (قوله أو للفرض محدثاً) وذلك لأنه أدخل نقصاً في الركعة
 فصار كركل شوط فيه وقيد بالحدث لأنه لو طاف وعلى ثوبه أو على بدنه نجاسة أو كركم قدر الدرهم فإنه
 لا يلزمه شيء لكنه يكره لادخال النجاسة المسجد ولو طاف منكشف العورة قد رما لا تجوز الصلاة معه فإنه يلزمه
 دم لترك الواجب وقيد بالفرض وهو الأكثر لأنه لو طاف أقله محدثاً ولم يمد وجب عليه لكل شوط نصف صاع
 من حنطة إلا إذا بلغت قيمته دماً فإنه ينتص منه ماشاء بحر (قوله ولو جنباً فبدنة) أي ولو طاف للفرض جنباً
 فالواجب عليه بدنة لأن الجنابة أغلظ فيجب جبرقة ما من بالبدنة إظهار اللقاوت بين الحدثين والحيض والنفاث
 كالجنابة وقيد بالفرض لأنه لو طاف الأقل جنباً ولم يمد وجب عليه شاة (قوله إن لم يمد) أي الطواف الشامل
 للقدوم والصدرة والفرض فإن أعاده فلا شيء عليه فإنه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط
 موجب اهـ حاشي قال في البحر الواجب أحد الشيتين إما زوم الدم أو الاعادة والاعادة هي الأصل مادام يمكن
 ليكون الجابر من جنس الجبرور فهي أفضل من الدم (قوله والأصح وجوبها) أي وجوب الاعادة المفهومة من
 قوله بعده وهذا أيضاً شال للقدوم والصدرة والفرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنباً زومه الاعادة اهـ وإذا
 وجبت الاعادة في القدوم ففي الصدرة والفرض أولى اهـ حلبي وإذا أعاد طواف الركن بعد أيام الصلوات لم يمد
 للتأخير عند الامام بحر (قوله ونهياً في الحدث) أفصراً للجنابة فيه (قوله وأن المعتبر الأول) عطف على وجوبها
 وهو قول الكرخي وذهب الرازي إلى أن الثاني هو المعتبر وغيره الخلاف ما ذكره الشارح من إعادة السعي
 وإن قال في البحر لا ثمرة له ومحل الخلاف في الحدث إلا كبراً أما الأصغر فاتفقوا على أنه إذا أعاده أن المعتبر هو
 الأول والثاني جابر له وأن كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدوم حلبي عن الشربلية (قوله لو
 طاف العمرة) أي كله أو أكثره أما لو طاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغت
 قيمته دماً فنقص منه ماشاء ولو طاف أقله جنباً وجب عليه دم ونجس الاعادة في الأكبر وتسحب في الأصغر
 والقياس أن لا يكتفى بالشاة فيما إذا طاف أهما جنباً لأن حكم الجنابة أغلظ من الحدث لكن اكتفى بها استحصاناً
 (قوله فعليه دم) ما لم يمد فلو أعاد الطواف طاهر لا يلزمه شيء لارتفاع النقصان بالاعادة والأفضل أن يعيد
 السعي لأنه تسع للطواف وإن لم يمد فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل إعادة طوافها في غير القارن أما القارن إذا
 دخل يوم النحر فلا إعادة عليه كما أوضحه صاحب البحر (قوله لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه أنه إذا طاف
 أقل طوافها محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو يندبعبره) فلا فرق في وجوب
 الدم بين أن تكون الأفاضة باختياره أو لا كأن كانت بتدبيره كما في الهدية والتبقيق الثوب وتشديد الدال
 المهمل الهروب اهـ حلبي وفيه أن التذمة لا تحفظ المال واجب كفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم
 فيه للعذر ولم يعتبر وهذا (قوله قبل الامام) أو أداها لأفاضة قبله الدخ من عرفات قبل غروب الشمس سواء كان
 مع الاطام أو وحده وسواء كان الامام أو غيره لأن استدامة الوقوف إلى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(أو طواف للقدوم) لوجوبه بالشروع
 (أو طواف للصدرة) أو طوافاً (أو للفرض محدثاً)
 ولو جنباً فبدنة إن لم يمد والأصح وجوبها
 في الجنابة ونهياً في الحدث وأن المعتبر الأول
 والثاني جابر له فلا تجب إعادة السعي جوهرة
 وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فله
 دم وسقط لو ترك من طوافها شوطاً
 لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة ولو أفاض
 من مرفة ولو يندبعبره (قبلي الامام)

أغناه في حق من وقف نهاراً آمناً وقف ليلة فلا شيء عليه انقضاء لان الجزء الاول من وقوفه اعتبر بحدسنا
والجزء الثاني اعتبر واجباً بحدس قوله والغروب قصد به أن مرادهم بالافاضة قبل الامام الافاضة قبل الغروب
لما قدمنا (قوله ويسقط الدم بالعود) لانه استدرك المتروك (قوله ولو بعده في الاصح) أي بعد الغروب والخلاف
جاء فيما اذا عاد قبله أيضاً كما في البحر (قوله سبع الفرض) بفتح السين وإضافته الى الفرض بزيادة أي سبع هي
الفرض أي حسنة بذلك والافاضة فرض منها أربعة حلبي قال الكمال الذي ندين الله به نحن لا يجزئ أقل من
السبع ولا يجبر بعضه شيء حال صاحب البحر وهذا من إجماعه المخالفة لاهل المذهب فاطمة بنو قال العلامة فاسم
تليد الكمال لا يقول على ما خالف المنقول من إجماع شيخنا (قوله ما يكمله) وهو ثلاثة أشواط سواء كان ذلك
في أيام البحر أو بعده الكس فيما اذا طاف للصدر بعد هازمه صدقة لتأخير بعض طواف الركن عن أيام النحر
حلبي عن الهندي (قوله ثم إن بقى أقل من اصد) أي بذنته وهو الذي أخذ لركن فصدقة وقوله والأي وان بقى
بذنته أكثره بأن طاف ستة أشواط للصدر فانتقلت للركن ثلاثة فالباقي بذنته أربعة أشواط بالثبوت المتروك
قدم والحاصل أن عليه في ترك الأقل من طواف الزيارة وما وفي تأخير صدقة وفي ترك الأقل من طواف
الصدر وما وفي ترك الأقل صدقة (قوله وترك أكثره بقى محرماً) لأن لا أكثر حكم الكل - كأنه لم يطف أصلاً
أو السعد (قوله في حق النساء) وما عداهن من محظورات الاحرام أبج بالخلق (قوله حتى بطوف) ولو طاف
الصدر لانه ينقل اليه كما تقدم قال في الدر المنثور ولو ترك كل طواف العمرة بقى محرماً كذلك لانه ركن
كافي القهستاني (قوله الا أن يقصد الفرض) أي فيلزمه حينئذ دم واحد قال في الهندي ولو جامع مرة بعد
أخرى على وجه الفرض والاحلال فلا يلزمه ذلك أكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد أو مجلسين
متحدتين وقال في البحر رنية الفرض باطله لانه لا يخرج عن الحج الا بالاحمال لكن لما كانت المحظورات مستندة
في قصد واحد وهو تجبيل الاحلال كانت صدقة فكفاه دم واحد وهذا نص في ظاهر الرواية أن الحرم اذا
جامع النساء وفرض احرامه وأقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الهدي عليه أن يعود
كما كان حراماً ويلزمه دم واحد اه (قوله ولا ينفق الترك الخ) لانه غير موقت هندية (قوله بلا عذر) راجع الى
قوله أو ترك والى قوله أو ركب فلو تركه لعذر أو ركب كذلك لا شيء عليه ثم في غير حالة العذر اغما يلزمه الدم بالركوب
ادلم بعده ما شياً أملاً لو أعاده به دماً حل وجامع لم يلزمه دم لأن السعي غير موقت في نفسه بل الشرط أن يأتي به
بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الوقوف بجمع) أي بغير عذر أو ما دأرك به فلا دم عليه بحر (قوله أو الرمي
كله) اغما وجب فيه دم واحد لأن الجنس مقصد واما ينفق الترك بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع
لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فبرمها على التأنيف ثم تأخيرها يجب دم عند
الامام خلافاً لها (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه ذلك تام (قوله أو الرمي الاول) تكرار محض لا فائدة
فيه بل فيه ضرر من جهة توهيم عود الضمير في قوله أكثره اليه مع أنه عائد الى الرمي في أي يوم حلبي (قوله
أو أكثره) بأن يترك أربعة من الاول أو إحدى عشرة حصاة من أي يوم من الايام الثلاثة بعده لأن لا أكثر حكم
الكل - بحر (قوله أو حلق في حل الخ) وذلك لان الحلق يتوقف بالزمان والمكان عند الامام في حق الضمان بالدم
لا في حق الضمان (قوله قدمان) دم للمكان ودم للزمان (قوله لا اختصاص الحلق) أي لهما بالحرم وللبحر بأيام النحر
(قوله ثم قصر) أي أو حلق في الحرم (قوله وكذا الحاج) أشار به الى أن ذكر العمرة في كلامه اتفاق (قوله أو
قبل) أطلق فيها وفي اللبس فتم ما لو صدر في اجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الامر في حكم الاجنبية وان
وقوفه الجوى وأخرج به ما انظر الى فريج امرأة بشهوة فأمنى فانه لا شيء عليه كالموقف ولو طال النظر أو
تكرر وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً هندية (قوله أنزل أولاً) هو الموافق لما في الأصل واختاره في الهداية تبعاً
للكرخي وشرط في الجامع الصغير الانزال وصححه فاضل خا في شرحه ليكون جامعاً من وجه فان الحرم هو الجامع
صورة ومعنى أو بمعنى فقط وهو بالانزال ويجزئ هذان القولان فيما اذا جامع فمادون الفرج وظاهر كلامهم
لزوم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق أو بعده الحلق قبل الطواف ولا يضر مساواة الدواعي
للجماع حقيقة في الثالثة وان اختلف موجبها في صورتين الاولى فان الجماع في الاولى فسد وفي الثانية
موجب للبدنة قال في البحر وانما لم يفسد الحج بالدواعي كما يفسد بها الصوم لان فساد هعلق بالجماع حقيقة

أو يسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية
(أو أنزل أقل سبع الفرض) يعني ولم يطف
غيره حتى لو طاف للصدر وانتقل الى الفرض
فما يكمله ثم إن بقى أقل الصدر صدقة والا
فدم وترك أكثره بقى محرماً أي بذنته
النساء (حتى بطوف) فكما جامع لزمه دم
اذا تعدد المجلس الا أن يقصد الفرض فتح (أو
ترك طواف الصدر أو أربعة منه) ولا ينفق
الترك الا بالمزوج من مكة (أو ترك السعي)
أو أكثره أو ركب فيه بلا عذر (أو الوقوف
بجمع) يعني من دفعة (أو الرمي كلها وفي يوم
واحد أو الرمي الاول أو أكثره) أي أكثر
وفي يوم (أو حلق في حل الخ) لا اختصاص
فالوجه هنا قد مان (أو عثر) لا اختصاص
بالخلق بالحرم (لا دم) في مقعر) وكذا الحاج
من حل الى الحرم (ثم قصر) أو
ان رجوع في أيام النحر والافدام للتأخير (أو
قبل) عطف على حلق (أو واجب بشهوة أنزل
أولاً في الاصح.

بأنه من الجاهل معنى دونه فلم يلحق به (قوله وأنزل) قبله المستلحقين فإن لم ينزل فيهما فلا شيء عليه ولم يفسد حجه
 بجميع الجملة مع الانزال كما يفاد من البصر (قوله أو آخر الحاج الحلق) هذا عند الامام وعند غيره لا يلزم
 بالتأخير في المناسك شيء وقيد بالحاج لأن حلق المعمر لا يتوقت بالزمان كما تركه الطواف فلا يلزم تأخيرهما شيء
 (قوله أو طواف الفرض) أي بغير عذر فلو كانت حائضا أو نفساء فطهرت بعد أيام النحر فلا شيء عليها وهذا
 إذا حاضت قبلها أما إذا حاضت فيها بعد التمكن من الطواف وجب الدم للتقريب فيما تقدم أبو السعود وانما قيد
 بطواف الفرض لأن طواف الصدر والسعي لا يلزم تأخيرهما شيء لعدم توقتهما بالزمان (قوله فيجب) لا وجه
 للتفريع فالأولى جعلها مستقلة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجب عندنا وعند مالك وأحمد (قوله الرمي) أي رمي
 بحجر العقبة (قوله لغير المفرد) وهو القارن والمتنع أما المفرد فأما لثلاثة الرمي والحلق والطواف وأما ذبحه
 فليس بواجب فلا يضر تقدمه وتأخيره بحر (قوله قبل الرمي) وكذا لو طاف القارن والمتنع قبل الذبح لأن
 الطواف إذا كان لا يلزم تقدمه على الرمي المتقدم على الذبح شيء فمن باب أولى أن لا يلزم في تقدمه على الذبح
 الواجب في القارن والمتنع وقول الحلبي انما لم يذكر الذبح لأن كلامه في المفرد فيه نظرا فانه ذكر الأشياء الأربعة
 وهي تصح في غيره (قوله والحلق) أي أن طواف قبل الحلق لا شيء عليه لكن لا يحل بهذا الطواف بل حتى يحلق
 وانما يلزم الدم إن حلق قبل الرمي مطلقا أو ذبح قبل الرمي وكان فارنا أو متنعيا كما في البصر وغيره (قوله نعم بكرة)
 أي كراهة تنزيه كما يفاد مما تقدم (قوله كالانثى على المفرد) من دم وصدقة وهذا مما يرد على الحلبي في قوله
 السابق انما لم يذكر الذبح الخ (قوله على المذهب) وقيل يلزمه ثلاثة دماء كما مشى عليه ما يجب الهداية في بعض
 المواضع (قوله كما حذر المصنف) هو قد اقتطع بعض عبارة صاحب البصر في نسبة التحريم إلى المصنف وهو
 ناقله نظر وأجاب صاحب البحر عن صاحب الهداية بأنه جرى على قول بعض مشايخنا وإن كان خلاف المذهب
 وأدى الاتفاق أن في كلامه خطأ وتناقضا وقال الكمال انه سبق قلم (قوله وبه اندفع الخ) الضمير راجع
 إلى غير مذكور وهذا هو راجع إلى نص محمد في الجامع الصغير على أن أحد الدين للقران والآخرة تأخير النسك
 عن وقته كما نقله في البحر (قوله ما توهمه بعضهم) صاحب الهداية (قوله من جعل الدين الجنابة) وجهه
 صاحب الهداية بأنه يجب عليه دم بالحلق في غير أوانه لأن أوانه بعد الذبح ودم لتأخير الذبح عن الحلق (قوله
 أقل من عضو) ولو أكثر كما مر (قوله في الخزانة إلى آخره) ضعيف كما أفاده صاحب البحر فالأولى حذفه (قوله
 قبضة) بضم القاف وقصها (قوله وظاهره الخ) لانه قال وفيما دونها لانه لو أراد الزمانية لا يتأتى لها دون
 (قوله أو حلق شارب) سمي شارباً مجازاً ووجوب الصدقة فيه هو المذهب لانه عضو صغير سواء حلق بعضه
 أو كله (تمه) ورد في الحديث الشارب أحقوا الثواب وأعفوا الله وأحفظوا بضم الهمزة والقاء أمر من حفا
 الشارب حفاو ويقصها من أحق لأن حفاو أحق لغتان قاموس وأعفوا بضم الهمزة أمر من عفا الشيء
 بعفو عفا إذا كثر وعفاها من أعفى الشيء بعفيه إعفاء كثره ووفره فالقيل منع ولازم والسنة
 في النسبة أن تكون قدراً للقبضة فإزاد قطع والمراد بإحفاء الشارب قطع ما طال عن الشفتين منه حتى يسد
 الشفة العليا ويستحب الابتداء بقص الجهة اليمنى من الشارب لحديث كان يجب التيامن في ظهره وترجله
 وتعله وفي شأنه كله واختلاف في كيفية قص الشارب هل بقص طرفاه أيضاً وما السببان بالسببان
 أم بتركه كما يفعله كثير من الناس قيل لا بأس بتركه ما قبل بتركه لما فيه من التشبه بالجهوس وذكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الجهوس فقال انهم يوفرون سبيلهم ويحلقون لحاهم نعالقوهم أبو السعود عن العلامة
 نوح وظاهره أن تطويل السبيل مكروه فحرم التشبه المذكور (قوله أو بعض رقبتيه) ولو أكثرها (قوله أظافيره)
 جمع ظفر وهو من الإنسان وكل حيوان بالظاء وسكون القاء وتضم ولا تكسر الظاء وحكى أبو علي كسرهما
 مع اسكان القاء ذكره المنذرى في شرح أبي داود أبو السعود (قوله إلى ستة عشر) انما زاده وإن غير معنى المصنف
 لانه لم يسم منه صورة المصنف بالأولى (قوله وقد استقر الخ) هذا هو الموافق لما في المعنرات كالهداية
 وشروحه خلافاً لما في الوقاية وتبعها في الدرر وإيضاح الاصلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجميع أفاده
 العلامة نوح (قوله فينقص ما شاء) هو المعزول عليه وما في البحر آخر أنه ينقص نصف صاع فضيف (قوله
 أو طواف للقدم) أو تطوعاً (قوله أو إحدى الجار الثلاث) التي فيها يوم النحر (قوله فكما مر) أي ينقص ما شاء

أو استقر بكفه أو جامع جوهه وأنزل (أو آخر)
 الحاج (الحلق أو طواف الفرض عن أيام
 النحر) لتوقتهما بها (أو قد تم نسكاً على آخر)
 فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح
 لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لا شيء
 على من طاف قبل الرمي والحلق نعم بكرة
 لباب وقد تقدم كما لا شيء على المفرد إلا إذا
 حلق قبل الرمي لأن ذبحه لا يجب (و يجب
 دمان على قارن حلق قبل ذبحه) دم للتأخير
 ودم للقران على المذهب كما حذر المصنف
 قال فبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل
 الدين الجنابة (وإن طيب) جوابه قوله الاتي
 تصدق (أقل من عضو أو سترأسه أو أبس
 أقل من يوم) في الخزانة في الساعة نصف
 صاع وفيما دونها قبضة وظاهره أن الساعة
 فلكية (أو حلق) شارب أو (أقل من ربع
 رأسه) أو لحينه أو بعض رقبتيه (أو قص
 أقل من خمسة أظافيره أو خفيف) إلى ستة
 عشر (منقولة) من كل عضو أربعة وقد
 استقر أن لكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ
 دما فنقص ما شاء (أو طواف للقدم أو لاسدر
 محدثاً أو تركاً لانه من سبع الصدقات ويجب
 لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع
 (أو إحدى الجار الثلاث) ويجب لكل
 حصة صدقة إلا أن يبلغ دماً فكما مر

الحلي (قوله وأفاد الحدادي) هو عين ما في البحر الزاخر وقد تقدم فضعفه (قوله أو خلق رأس محرم أو حلال) أحل
 أن المسئلة بالصفة العقدة على أربعة أقسام إما أن يكونا محرمين فيجب على الحائض الصلوة وعلى المخوف الدم
 أو الحائض حلالا والمخوف محرم ما فسك ذلك الحكم فيه وانما صار جنسية من الحائض الحلال باعتبار أن شعر المحرم
 استحق الامن وقد أزاله عنه فكان جائزا أو كان الحائض محرم والمخوف حلالا فيجب على الحائض الصلوة وهي
 غير مقدرة بنصف الصاع أو كانا حلالين فلا شيء عليهم - ما وقوله أو حلال ظاهر أنه يلزمه في هذه نصف صاع مع
 أنهم غير مقدرة به كما قدمناه في كلامه غموض أفاده - أحب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره
 ولو الغير محرم (قوله كالفارة) أفاد أن التقييد بنصف الصاع من البراءة انطلق فيجوز إخراج الصاع من الفر
 والشعر كذا في القهستاني (قوله أو حلق) أو قصر كافي البحر (قوله اعذر) كنهى الهالك من بره أو مرض
 أو أيسر السلاح لاقتال خائفة واطاهر أن المراد بالخوف الظن لا الوهم فيجوز للمعذر تقطيع رأسه مثلا أو ستر بدنه
 بالخطيب لكن بشرط أن لا يعتدى موضع الضرورة فيغطي رأسه باقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بهم ما وقف
 العمامة عليهم أحرار غير واجب للدم خلافا لما في البحر من لزومه كتابته عليه المنزلة (قوله ذبح) أشار به
 إلى أنه يخرج عن العهدة بالذبح حتى لو هلك المذبح أو سرق لاني عليه بخلاف ما إذا سرق وهو حي فإنه يلزمه
 غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز الاكل منه (قوله في الحرم) فإن ذبح في غيره لا يجزئه عن الذبح لكن
 إذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع من حنطة فإنه يجوز ذل عن الطعام
 ولا يجزئه بزمان (قوله أو تصدق) أي على وجه التملك على قول الامام ومحمد ورجحه ابن الهمام (قوله أصوع)
 على وزن أرجل جمع صاع (قوله على ستة مساكين) ظاهر كلامهم أنه لا بد من التصديق على ستة مساكين لكل
 مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بالثلاثة على أقل من ستة أو أكثر لا يجوز لأن العدد مخصوص عليه
 في الحديث (قوله أين شاء) سواء كان في الحرم على أهله أولا أو في غيره والتصدق على فقراء مكة أفضل
 كما في المحيط (قوله أو صام ثلاثة أيام) في أي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بايلاج
 حشقة من غير أنزال البحر (قوله في أحد السيلين) السيل يذكروا وزن وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع
 في الدبر هو قوله ما وأصح الروايتين عن الامام (قوله من آدمي) أما وطأ بالهبة فلا يفسد مطلقا لقصوره بغير
 (قوله أو مكرها) ولا رجوع له على المكروه كذا ذكره السيوطي وشمل الحر والبدن لكن العبد يلزمه الهدى والحر
 بعد العتق (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي والمجنون وإنما أفرد الضمير لأن العطف بأوقاله الحلي
 وما في القمح من أن جماع العبي والصبي لا يفسد حجهما فضعف (قوله قبل وقوف فرض) بالنسبة فيه ما
 فشمل حج الغل بخلافه عند الإضافة وإذا فسد حجه فسد الأحرار معه كما صرح حواشي في موضع عديدة فانه
 في البحر واحترز عن وقوف المزدلفة إذا جامع قبله فانه لا يفسد حجه لكن يجب فيه بدنة (قوله وصككذا
 لو استدخلت الخ) انظر الفرق بين ما إذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد حجه وبين استدخالها كذا الحارثية الحلي
 أقول الفرق دامي الشهوة فانه في النساء أتم فلم تكن في جانب من خاصرة بغيره لانه إذا جامع بهيمة (قوله أو ذكرا
 مقطوعا) ولو لم يفر آدمي (قوله كجائزه) حتى أنه يجتنب في العاسد ما يجتنب في الجائز خائفة (قوله ويذبح) قال
 في البحر ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان (قوله وبقيضي) لأن أداء الأفعال بوصف
 الفصل لا ينوب مما لزمه بوصف العصاة (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاؤه القضاة يعني غير ما عليه - الحلي (قوله لم
 أراه) البحث ما أحب النهر قال وقياس ما ذكره أنه انما سرح مسقطا لا مقترنا أنه لا يلزمه الا قضاء الأول (قوله
 والذي يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة) فيه أن الاعادة فعل الواجب لخلل غير الفساد اللهم إلا أن يراد بالاعادة
 فعل ما فسد فليس المراد الاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذه الجملة لأنها لا فائدة فيها (قوله ولم يفترقا)
 أي الرجل والمرأة قهستاني وعبر بالمرأة تليق المملوكة (قوله وجوبا) الحق أن الخلاف في الوجوب
 لا في الاستصحاب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل نسا) أي بل يشدب التمتع في القضاة وقت الأحرار بأن يأخذ
 كل منهما طرا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في القهستاني
 الوجوب عند خوف العود إلى الوقاع حيث قال بل هو مستحب لا إذا خاف العود والمراد بالخوف الظن
 ولعل في المسئلة روايتين (قوله لم يفسد حجه) لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه (قوله ويجب

وأفاد الحدادي أنه ينقص نصف صاع
 (أو خلق رأس) محرم أو حلال (غيره)
 أو رقبته أو قدم ظهره بخلاف ما لو طيب عضو
 غيره أو ألبسه مخمطا فإنه لا شيء عليه إجماعا
 ظهري (قوله نصف صاع من بر)
 كالفطرة (وان طيب أو خلق) أو لبس
 (اعذر) خد بران شاء (ذبح) في الحرم
 (أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة
 مساكين) أين شاء (أو صام ثلاثة أيام) ولو
 متبرقة (ووطؤه في أحد السيلين) من
 آدمي (ولو ناسيا) أو مكرها أو نائمة أو صيبا
 أو مجنون أو كره الحدادي (لكن لادم
 ولا قضاء عليه) قبل وقوف فرض يفسد حجه
 ولا قضاء عليه ذكر حمار أو ذكرا
 وكذا لو استدخلت ذكرا (وبقيضي) وجوبا
 مقطوعا فسد حجه إجماعا (وبقيضي) ولو نكح
 في فاسده كجائزه (ويذبح ويقيضي) ولو نكح
 ولو أفسد القضاء هل يجب قضاؤه لم أراه والذي
 يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة (ولم يفترقا)
 وجوبا بل ندبا ان خاف الوقاع (ووطؤه
 بعد وقوفه لم يفسد حجه ويجب بدنة وبعد
 الزيارة) أي الطواف (شاة)

بدنية) سواء جامع مرة أو مراراً ان تصد المجلس وأما ان اختلف فبدنية للأول وشاة للناسي بحر (قوله خذ
الجنابة) لوجود الحل الأول بالخلق هذا ما عليه المتون وخالف السكال جماعة فأوجبوا البدنية مطلقاً وأوضح
رقده في البحر (نقطة) حكم القارئ اذا جامع أنه ان كان قبل الوقوف بعرفة وطواف العمرة فسجد سجدة وعمرته
ولزمه دمان وقضاؤه ما وسقط عنه دم القران وان كان بعد طواف العمرة أو أكثره قبل الوقوف فسجد الحلج
فقط ولزمه دمان أيضاً وقضاء الحلج فقط وسقط عنه دم القران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف
الزيارة لم يفسد وعليه بدنية للحج وشاة للعمره وان كان بعد الحلج لزمه شاة للحج وشاة للعمره على
ملاخنة الاكثر (قوله ووطؤه في عمرته الخ) نحل كلامه عمره المتعة (قوله وذبح) أي شاة (قوله ووطؤه بعد
أربعة) انما هي في محل الاضمار (قوله خلافاً للشافعي) رضي الله تعالى عنه فانما يفسد عنده سواء جامع قبل
أن يطوف الاكثر أو بعده وعليه بدنية اعتباراً بالحج اذ هي فرض عنده فإله أبو السعود نقلاً عن الزياهي (قوله
أي حيواناً) أي غير ما استثنى بعد ذلك من الذئب والغراب والحدأة فانه لا شيء في قتالها أو ما بقية الفواشق
فليست بصيد فلا حاجة الى استثنائها وأطلق في القتل فتشمل ما اذا كان مبائرة أو تسبيح الكن في المبائرة
لا يشترط التعدي فلو انقلب فأنم على صيد فقتله يجب عليه الجزاء ما في التسبيح فلا بد من التعدي فلو نصب
شبكة لاصيد أو حفر حفرة فعمد ضمن لأنه متعمد ولو نصب فسطاطاً لنفسه فعمد على به صيد فقات أو حفر
حفرة لاصيد أو لحبوان يباح قتله كالذئب فعطب فيها صيد لا شيء عليه وكذا لو أرسل كلباً الى حيوان مباح
وأخذ ما يهرم أو أرسل الى صيد في الحل وهو حلال فجاءه الى الحرم فقتل صيد الانثى عليه لأنه غير متعمد (قوله
برياً) هو ما يكون تولد في البر ولا عبرة بالمتوى أي السكان والبحري ما يكون تولد في الماء ولو كان منواه
في البر لان التولد أصل والكنونه بعده عارض والبحري يجوز صيده بنص الآية سواء كان أو كولا أم لا وطير
البحر لا يجل قتله لان مبيضة ومفرخة في الماء ويعيش في البر والبحر فكان صيد البر من وجه فلا يجوز كافي المحيط
(قوله مسنة وحشاً) أي يمنع نفسه عن قصد ما تابعوا نهمه أو بجناحه فخرج نحو الغنم والبقرة من الحيوانات
الاهلية نهر (قوله بأصل خلقته) دخل فيه النظمي المبتدئ وان كان ذلك كانه بالذبح وخرج البعير والشيعة اذا
استوحشتا وان كان ذلك كانهما بالعقر لان المنظور اليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه (قوله
أودل) أي أو أشار والشروط التي في الدلالة ينبغي أن تكون ثابتة في الإشارة (تسبيح) مما ألحق بالدلالة ما لو رأى
محرم صيد في موضع لا يقدر عليه فله محرم على الطريق أو رأى صيد ادخل غاراً لم يعرف باب فله عليه فانه
لماده على الطريق فكأنه دله على الصيد أو رأى صيد في موضع لا يقدر على أخذه منه الآن برميته فرفع له
ما يرميه به أو دله عليه أو أعاده سكيناً فقتله كان عليه الجزاء نهر (قوله مصدقاً الخ) هذه شروط لوجوب
الجزاء على الدال أما الاثم فتشقق مطلقاً كما في البحر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه
حتى لو أخبر محرم محرماً بصيد فلم يره حتى أخبر محرم آخر ولم يصدق الأول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان
على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الأول لم يكن عليه (قوله في عالم) أما لو كان عالماً به فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة
(قوله واتصل القتل بالدلالة) لا وجه لهذا شرطاً لانه مضاعف قوله وأخذ قبل أن يتقلى عن مكانه فإله
أبو السعود وفيه أنه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الاختلاف فالأولى ما في الحلبي من أن المراد بالاتصال
ابقاع القتل ثم لما كان مطالقاً بقيد الشرط الآتي وهو الاخذ (قوله والدال والمشيء) الأولى العطف بالأولان
الحكم ثابت لاحدهما ولو ليصح قوله بعد باقي واحترز بذلك عما اذا اتصل الدال أو المشيء فقتله المدلول لا شيء عليه
وبأنه هندية (قوله قبل أن يتقلى عن مكانه) فلو اتصلت عن مكانه شيئاً خذ بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال
هنديه وكذا لو اتصلت من يده بعد أخذه ثم ظفربه فقتله فانه لا شيء عليه أفاده أبو السعود (قوله بدء العودا)
أي المبتدئ بقتل الصيد والعائد الى قتل آخر والمبتدئ في الحج والعائد فيه مسواً هندية وقال ابن عباس
لأجراً في غير الأول لقوله تعالى ومن عاد فنتقم اتهمته فلم يجعل له كفارة (قوله أو علوكا) ويلزم فيه قيمته
بالمالكه وجزاؤه حقا لله تعالى بحر (قوله فعليه جزاؤه) وهذا الجزاء كفارة وبدل عندنا كما كونه كفارة لوجود
سببها وهو الجنابة على الاحرام بارتكاب محظوره ولا اقال تعالى أو كفارة طعام مساكين وأما كونه بدلا
فلوجود سببه وهو اتلاف صيد متقوم والجزاء يتعدى بعدد القتل الا اذا قصد به التحلل ورفض الاحرام

خلقة الجنابة (و) ووطؤه (في عمرته قبل طوافه
أربعة بفسادها انتهى) وذبح (قضى) وجوبا
(و) ووطؤه (بعد أربعة ذبح ولم تنه) خلافاً
للشافعي (فان قتل محرم صيداً) أي حيواناً
برياً يستوحش بأصل خلقته (أودل) عليه
أو الاشارة بالدلالة والمشيء يراف على احرامه
وأخذ قبل أن يتقلى عن مكانه (بدء العودا)
سواء أوعداً) مباحاً أو لم يكن (فعليه جزاؤه
ولو سبها غير صائغ أو مستأذناً أو حراماً)

فلو أصاب المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لأحرامه فقلبه لذلك كعدم لانه قاصد الى تعجيل
 الاحرام لا الى الجناية على الاحرام وتعجيل الاحلال يوجب دما واحدا كافي مبسوط محمد (قوله ولو مسرولا)
 انما غايته تلاف الامام مالا فيه فانه يقول انه ألوف مستأنس فصار كالطائر فانه صيد بأصل الحلقة وانما لا يطير
 لنقله (قوله وتقدم الميتة على الصيد) لان في كل الصيد محظور بين الاكل والقتل وفي كل الميتة ارتكاب
 محظور واحد فكان أخف زيلعي (قوله والصيد على مال الغير) لان الصيد حرام حقا لله تعالى والمال حرام حقا
 للعبد فكان التراجع لحق العبد لاقتداره زيلعي وعن الكرخي مال المسلم أولى (قوله ولحم الانسان) لان لحم
 الانسان حرام لحق الشرع وحق العبد والصيد حرام لحق الشرع لا غير فكان أخف زيلعي قال في التهر والكلام
 فيها هو الاولى حتى لو تناول من لحم الانسان جازا أبو السعود (قوله قتل والخنزير) هذا رواية عن محمد وأما بقيل
 ضعضها ومقتضاها أن الخنزير ليس بصيد وهو مذهب زفر أبو السعود (قوله ولو الميت نبييا) ظاهر عبارة التهر
 وأقربها أبو السعود أن هذا مذهب الامام الشافعي حيث قال والكلام فيها هو الاولى حتى لو تناول لحم الانسان
 جاز واستثنى الشافعية ما اذا كان نبييا فليست من أين له هذا الجزم (قوله الصيد المذبح أولى) سواء كان الذابح
 له محرما أو الصيد حرام ولو الذابح له حلالا وبالأولى صرح الزيلعي وانما كان أولى لانه بعد ما ذبح تعارض
 ما هو حرام ذاتي وهو الميتة وحرام عرضي وهو الصيد (قوله ما أكله) أي قيمة ما أكله بالغة ما بلغت ولا فرق
 بين أكله واطعامه كلاهما (قوله لو بعد الجزاء) أي لو بعد ما دفع الجزاء وهذا قول الامام وعندهما ليس عليه
 الا الاستغفار أما اذا لم يؤد الجزاء دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالاجماع كافي الغاية كن تنصربش طائر
 وأجزئه عن الطير ان تم قتله قبل أداء الجزاء لا يضمن الا قيمة واحدة كافي المحيط (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان)
 المقوم هو الصيد وليس مراد اقالا ولا أولى ما قومه به عدلان ثم انما يقوم من حيث الذات لا من حيث الصفة
 لا محتمل أمر عارض فلو قتل باريه علمنا بغير قيمة ذاته مجردة عن التطعيم حقا لله تعالى وقيمه مع ما حصل للمالك
 فتعتبر الصفة للمالك ولو في غير الصيد الا اذا كان الوصف لمحرّم من الله وكقيمة الدين لتقاربه والكبش لطاحه
 فانه بالاعتبة ببر كافي الجارية المقنية والمراد الصفة التي يصنع العباد اما لو كانت صفة خلقية كما اذا كان الصيد
 في ذاته حسنا لميلها لزيادة قيمة يجب قيمته على تلك الصفة كالموتل حسنة مطوقة أو فاختة مطوقة ويجب قيمة
 طير حسن الصوت باعتبار ذاته وصفته على الراجح لان ذلك امر خلق والمراد بالعدل من له معرفة وبصورة قيمة
 الصيد لا العدل في باب الشهادة (قوله وقيل الواحد) صحيح في الهداية وحمل هو من تبعه العدد في الآية
 على الاولوية لانه أحوط وأبعد من الغلط كافي حقوق العباد ومعجم في الدرر اعتبار المتن اعتبار الظاهر النص
 وما في الحلبي من أن صاحب الهداية اختار وجوب العدد سبق قلم (قوله ولو القاتل يكنى) ظاهر هذا أنه نص
 في المذهب مع أنه بحث صاحب الجرو وعبارته ينبغي أن يكتب بالقاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وأن يحصل ذكر
 الحكمين على الاولوية على قول من يكتب بالواحد لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه (قوله في مقتله) أي مكان
 مقتله أي لاموضع الاصابة خلافا لما تفيد ظاهرا عبارة الهداية ولا يضمن اعتبار زمن قتله لاختلاف القسم
 باختلاف الأزمنة كاختلافها باعتبار الامكنة كما أفاده صاحب الجرو وغيره (قوله لا للتخصير) تأكيده لما قبله
 (قوله في سبع) هو اسم لكل تحتلف منه جارج قاتل عادعة وقوله أي حيوان قال في البحر وأراد بالسبع
 كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق والحشرات سواء كان سباعا أم لا ولو خنزيرا أو قردا أو فيلا اه
 (قوله لا يراذ على قيمة شاة) لان زيادة قيمته انما لما فيه من معنى المحاربة وهو خارج عن معنى الصيدية أو لما فيه
 من الايداء وهو لا تقوم له شرعا بقي اعتبار الجلد واللحم على تقدير كونه ما كولا وذلك لا يزيد على قيمة الشاة
 غالب الا لحم الشاة خير من لحم السبع بحر (قوله ليس الابارقة الدم) أما في ما كول اللحم ففيه فساد اللحم
 أيضا فجب قيمته بالغة ما بلغت نهر (قوله وكذا الوقتل معلما) الاخصر أن يقول ولو كان معلما ضمنه أيضا
 لما لكمة معلما وفي نسخ ولذا باللام أي لا يجل كون الفاسد في غير الماء كقول ليس الابارقة الدم (قوله ثم له أن
 يشتري الخ) أفاد بذلك أن الخيار بعد التقويم للقائل لا لعدلين لان التخصير بشرع رفعا عن عليه فيكون الخيار
 اليه كافي كفارة العين وعبر بالهدى اشارة الى أنه اذا اختاره لا يذبحه الا بالحرم كما هو حكم كل هدى فلو ذبحه
 في الحل لا يجزيه عن الهدى بل عن الاطعام بشرط أن يعطى كل ذبيحة قدر قيمة نصف صاع حنطة أو صاع

قوله الى تعجيل الاحرام اصل الظاهر أن
 يقول الى تعجيل الاحلال أو الى تعجيل رفض
 الاحرام كما يدل عليه السياق
 والحقاه معجده

ولو (مسرولا) يفتح الواو ما فيه ريش
 كالسراويل (أو هو مضطر الى أكله) كما
 يلزمه القصاص لو قتل انسانا أو أكل لحمه وتقدم
 الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم
 الانسان قبل والخنزير ولو الميت نبييا لم يحل
 بحال كما لا يأكل طعام مضطر آخر وفي
 البرازية الصيد المذبح أولى اتفاقا أشباه
 ويحرم أيضا ما أكله ولو بعد الجزاء (و) الجزاء
 وهو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو
 القاتل يكنى (في مقتله) وفي أقرب مكان منه
 ان لم يكن له في مقتله قيمة فاللوزيم لا للتخصير
 (و) الجزاء (في سبع) أي حيوان لا يؤكل
 ولو خنزيرا أو فيلا (لا يراذ على) قيمة (شاة وان
 كان) السبع (أكبر منها) لان الفاسد في غير
 الماء كول ليس الابارقة الدم فلا يجب فيه
 الا دم وكذا الوقتل معلما ضمنه لحق الله غير
 معلوم وما لكمة معلما (ثم له) أي القاتل (أن
 يشتري به هديا)

من خبرها والمراد بالهدى ما يجزئ في الاضحية حتى لو لم تبلغ قيمة المقبول الاعنائها أو جلا يقوم بالطعام
 أو الصوم بالهدى ولا يتصور التكفير بالهدى إلا أن يبلغ قيمه جذا عظيم من الضأن أو ذئبان غيره لأن مطلق
 الهدى في الشرع تصرف إلى ما يبلغ ذلك السن وقول الصفا لو قال ان فعلت كذا فأنوبى هدى وان لم يست من
 ذلك فهو هدى يجوز من الصدقة بقرصة التقيد بالنوب والغزل (قوله ويذبحه بمكة) فلو تصدق بالهدى حيا
 لا يجزيه والتصدق بالهدى واجب عند الامكان فلا والله بعد الذبح ضمنه في تصدق ببقينه ولا ينعدم الايجزائه
 ويجوز أن تصدق بجميع اللحم على مسكين واحد (قوله ولو ذنبا) هذا خلاف ما عليه الفتوى وهو أنه لا يجوز
 دفع الواجبات عليه (قوله كالفطرة) حتى في دفع القيمة الا في الاباحة فتكني هنا ولا تكني في الفطرة (قوله أو أكثر)
 مكررم قول المصنف الا أن لا إلى مسكين واحد قاله الحلبي وقد يقال ان هذا أعم فانه يصدق على ما لو جمع
 مساكين وتفرق عليهم الكفاية كل واحد أكثر من نصف صاع (قوله أو صاع الخ) ولا يشترط في الصوم التتابع
 لا إطلاق النص وكذلك ان اختيار الهدى وفضل من القيمة شيء يبلغ الهدى فهو بالخيار في الفضل ان شاء
 صام عن كل نصف صاع من بر يوم ما وان شاء تصدق به وأعطى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالبعض
 ويصوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح
 أحدهما وأدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث (قوله أو كان الواجب ابتداء الخ) بأن قتل بر يومها
 أو عصفورا فهو بخير أيضا (قوله تصدق به) لأن الواجب عليه مراعاة المقدار وعدد المساكين وقد يجوز من
 مراعاة المقدار فقط وقد رعى مراعاة العدد فلم يزد عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا أقل منه
 (قوله قال المصنف تبعا للبحر) عبارة البحر وقد حققنا في باب صدقة الفطرة أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على
 مساكين على المذهب وان اقتاتل بالمتع الكرخي فينبغي أن يكون كذلك هنا والنصر هنا مطلق فيصير
 على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه اه وخير يقدم لصاحب
 البحر في عبارته كما ذكرناه لأنه يقتضي أن صاحب البحر قال وقدم الخ وقد رأيت عبارته (قوله فينبغي كذلك هنا)
 قد يقال لا محل للبحث مع نصهم هنا على عدم الجواز فان الشارح قد قال هكذا ذكره هنا (قوله لا إلى مسكين
 واحد) ظاهر التقيد به أنه يجوز الدفع إلى مسكينين كما فهمه أبو السعود من التقيد بالواحد لكن قوله فيما سبق
 لا أكثر الا تطوعا فيدل أنه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فيكون العدد بموجب الصبيان وهو
 الذي يفهمه ظاهر البحر (قوله بخلاف الفطرة) فيجوز اعطاء صدقة جماعة إلى واحد بلا خلاف بعثته كما قدمه
 الشارح (قوله لا في الصدقة) أي الدال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله إلى من لا تقبل شهادته) شمل الشريك فلا
 يدفع لشريكه وليس الحكم كذلك فالأولى كما في البحر كما لا يجوز دفعه إلى أصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته
 ونزوحها كما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتون فقوله من لا تقبل شهادته من الشرح
 للأولى حذفها الماعلم (قوله كما ترى المصنف) الأولى تصديقه على قوله وهذا هو الحكم الخ لأنه لم يتكلم على
 ذلك في المصنف وعبارته فيه ولا يدفع إلى من ينفذ ما ولد ولو لم يولد كالفقير والذي في المنع كما هو مقر في المصنف
 (قوله ووجب بجرحه) أفاد بذكر الجرح بعد ذكر القتل أنه لم يمت من هذا الجرح لأنه لو مات منه وجب كمال القيمة
 فان غاب ولم يعلم موته ولا حياته يلزمه جميع القيمة استهنا ولو لم يلزم أرض الجرح ولو يرى ولو قلع سن ظبي أو تنق
 ريش صيد قبت أو ضرب حين صيد قايض ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند الامام وقال أبو يوسف عليه
 صدقة الا لم ولو جرح صيد فكفر ثم قتله كفر أخرى لانها جانيان ولو لم يكفر حتى قتله لزمه ككفارة بالقتل
 ونقصان الجراحة ولو ضرب صيد اغرض واتقصت قيمته أو ازدادت ثم مات عليه أكثر القيمتين من قيمته وقت
 الجرح أو وقت الموت بحر والمستلة مقيدة بأن لا يجرحه جرحه ونحوه عن حيز الامتناع فان أخرجه ضمن كل
 القيمة أبو السعود (قوله ما نقص) اعتبارا للبعض بالكل كما في حقوق العباد من غير ما نقصا فيشتري
 بما بين القيمتين هديا أو يصوم فاستأنى (قوله بتفريشه) لأنه قوت عليه الامن بتقويت آلة الامتناع فصار
 كأنه قتله فلم يزد عليه كاملة بحر (قوله وقطع قوائمه) أي أرجله والاله مامر (قوله حتى خرج الخ) لا معنى لهذه
 الغاية لأنه لا يشك عاقل في أن الصيد اذا تفريشه أو قطعت قوائمه يخرج من حيز الامتناع فالأولى
 الإتيان بالتفصيل بأن يقول لا يخرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضافة المشبهة

(ويذبحه بمكة أو طعنا ما وينصدق) ابن شاذ
 (على كل مسكين) ولو ذنبا (نصف صاع من
 بر أو صاع من تمر أو شعير) كالفطرة (لا) يجزيه
 (أقل) أو أكثر (منه) بل يكون تطوعا (أو
 صام عن طعام كل مسكين يوما) بل يكون تطوعا (أو
 طعام مسكين) أو كان الواجب ابتداء (ولا يجوز
 منه) (تصدق به أو صام يوما) بدله (ولا يجوز
 أن يفرق نصف صاع على مساكين) قال
 المصنف تبعا للبحر هكذا ذكره هنا وتكني
 الفطرة الخ وأزفني كذا (أن يدفع كل
 الاباحة هنا كدفع القيمة) (لا) أن يدفع كل
 الطعام (إلى مسكين واحد هنا) بخلاف
 الفطرة لأن العدد منصوص عليه (كما
 لا يجوز دفعه) أي الجزء (إلى من لا تقبل
 شهادته) كصله وان علا وفرعه وان سفل
 وزوجته ونزوحها (هذا) هو الحكم في كل
 صدقة واجبة (كما ترى المصنف) (ووجب
 بجرحه وتنقص شعره وقطع عضوه ما نقص
 ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كتحليل
 حامة من سنور أو شبكة فلا شيء عليه وان
 مات (و) وجب (بتفريشه وقطع قوائمه)
 حتى يخرج من حيز الامتناع

الى المنسبة (قوله وكسر يضة) فيلزمه تحريم ولو شوي يضا أو جراد افضنه لا يحرم ما كره ولو أكله أو غير محلا لا
 كلن لغيره اما لا يلزمه شي وعمله في المحيط بانه لا يستقر الى الذكف فلا يصير كلبته ولو شوي يضا أو جراد افضنه لا يحرم ما كره ولو أكله أو غير محلا لا
 نه عنه احواله للفساد على سبب الطاهر كالأخذ يضة الصيد فذنه ساقته جاجة فسدت ولو لم يفسد خرج
 منها فرخ فطار فلا شيء عليه ويباح أكل البيض قبل شيه (قوله غير المذر) بكسر الذال المنسبة قال في القاموس
 مذرت البيضة كفرحت فهي مذرة فسدت وقيد به لأن المذرا لا شيء فيه لانه ليس بصيد ولا يعرضه أن يصير صيد
 حلي عن العناية (قوله به أي بالكسر) أما لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الأمانة
 ولا للبيض اعدام العرضية وإذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شي لأن الذي ضمنه لا جله قد ضمنه وهو الفرخ
 يجر وإذا لم يعلم موته بالكسر فالقياس أن يجب عليه قيمة الفرخ حيا حلي عن العناية (قوله وذبح حلال صيد
 الحرم) المراد بصيده ما فيه ولو طار أو يلزمه التصديق به لا يجوز الصوم ويجزئه أن يشتري به أهديا وقيد
 بالحلال لأن الحرم يلزمه قيمة بخير فيها بين الهدى والأطعام والضوم كافي النهاية وقيد بالذبح لانه لودل أناسا
 على صيد الحرم فانه لا يلزمه شي وإن كان المدلول محرما كالأجنبي إذا دل السارق على مال إنسان بخلاف الحرم
 ويلزمه بالدلالة كالمودع إذا دل السارق على الوديعة والمراد بالذبح انلاخه حقيقة أو حكما في أخرج صيدا من
 الحرم فأرسله في الحل ضمنه لانه أزال أمنه بالأخراج فالمدعى الى ما منه فأرسله في الحرم لا يبرئ من الضمان
 ولا فرق في الاتفاق بين المباشرة والتسبب بشرط أن يكون التسبب عدا وانلولو وضع يده على صيد الحرم قتل
 بأقعة سماوية فانه يكون ضامنا فاعلم هذا أن صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحكم جزه
 صيد الحرم كصيده وجوب الضمان لأن الجزم معتبر بالكل والصيد بصير آتيا بانه أشياء باحرام الصائد
 ويحول الصيد الحرم ويدخل الصائد الحرم ومن الاتفاق لو نفره فملاك في حال هروبه أو صاح على صيد
 فلت من صياحه كما إذا صاح على صبي فلت أوردى الى صيد فنفذ السم منه الى صيد آخر فقتلهما أو أمسك
 صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فلت الفرخ (قوله وحله لينة) تعقب قيمة ما حله لأن اللبن من أجزائه فيكون
 معتبرا بكماله (قوله وقطع حشيشه) هو ما لا ساق له من النبات وكان يابا إذا معناه لغة والمراد ما يعم الربط
 لأن المصنف قد استثنى الجفاف والاستثناء مبادر العموم والشجر هو ما له ساق من النبات وطبا كان أو يابس
 والقاع كالقطع خلا فالما في البحر والقارن فيه كالفرس أو الوالد (قوله غير مملوك) اعلم أن حشيش الحرم وشجره
 على نوعين نوع أبنته الناس ونوع بنت بنفسه وكل منهما على نوعين لأنه إما أن يكون من جنس ما بنته الناس
 أو لا يكون فالأول بنوعيه لا يوجب الجزاء بل القيمة للمالك والاول من الثاني لا شيء فيه وانجزا الجزاء في الثاني
 منه وهو ما بنت بنفسه وليس من جنس ما بنته الناس ويستوي فيه أن يكون مملوكا كالإنسان بأن بنت في ملكه
 أو لم يبت أو فاده المصنف وقد احتوى المصنف على هذه الأربعة صورة منها تفاد بمنطوقه وثلاث بههومه
 فقوله غير مملوك معناه فابت بنفسه ومعنى ولا منبت ليس من جنس ما بنته الناس فكانه قال تعقب القيمة
 في حشيش الحرم النبات بنفسه وهو من جنس ما لا يبت الناس وهذه هي الصورة التي يجب فيها الجزاء سواء
 وجب معه القيمة للمالك كأن بنت ذلك في ملك رجل أو لا يخرج بقوله النبات بنفسه صورتان ما بنته الناس
 وهو من جنس ما بنته الناس وما أبنته الناس وهو من جنس ما لا يبتونه وفيهما القيمة للمالك وخرج بقوله ولا
 منبت الذي معناه ليس من جنس ما بنته الناس ما بنت بنفسه وهو من جنس ما يبتونه فلا شيء في نفسه لحق الشرع
 وكان الاولي للمصنف أن يأتي بأوضح من هذه العبارة (قوله يعنى النبات بنفسه) تفسير لقوله المملوك لا المضاف اليه
 وخرج به صورتان وهما ما أبنته الناس مطلقا كما تقدم (قوله أم غيلان) هي نجر السمرض الميم كافي القاموس
 وهو معروف لانه اسم جنس فليس يعلم ولا صفة اه حلي (قوله بانه على قولهما) هذا جواب عن سؤال أورد
 في المنع على قولهم لما أكلها ونفها وفيه كلام وهو أنه نفرت أن أراضى الحرم سواها أي أو فاتها والا فلا ساقية
 في الألام فكيف يصح قولهم بنت في ملكه ويمكن أن يجاب عنه بأن كونها كذلك إنما هو على قول الامام الأعظم
 أما على قولهما المملوك وقوله ما رواه عن الامام كافي الهداية اه موصفا (قوله فلو من جنسه) أي والحال أنه
 فابت بنفسه فلا شيء عليه أي للشرع فلو بنت في ملك إنسان فعليه قيمة المملوك وأصل أنه لا يجوز الصوم عن قيمة
 الحشيش والشجر ويجوز للطعام الهدى كافي القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله فلا شيء عليه) ظاهره أن

(وكسر يضة) غير المذر (وخروج فرخ ميت
 به) أي بالكسر (وذبح حلال صيد الحرم
 وحله) لينة (وقطع حشيشه ونجس) حال
 كونه (غير مملوك) يعنى النبات بنفسه سواء
 كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو بنت في ملكه أم
 غيلان فقتلها إنسان فعليه قيمة المملوك
 وأخرى لحق الشرع بناء على قولها الملقى به
 من ثلث أرض الحرم (ولا منبت أي ليس
 من جنس ما بنته الناس فلو من جنسه فلا
 شيء عليه)

لا حرمه عليه فيه ويدل عليه ما يأتي (قوله كقطوع) فانه لا شيء فيه لحق الشرع وكذا يقال في الورق (قوله
 والله) أي ليكون الشجر أو الخشيش الذي هو من جنس ما ينبت للناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من
 عموم (قوله) لقطع الشجر المخرى أي وان لم يكن من جنس ما ينبت للناس لكن ان كان له مالك توقف على اجازة
 مالكه والاوجب قينه كما لا يخفى (قوله الا ما جف) ولو باننا علمو كانه لا يجب عليه شيء فهستافى أي لحق
 الشرع ويجوز الانتفاع به لانه حطب كما في البحر (قوله أو انكسر) ظاهره وان لم ينقل أو ذهب بغير كلون
 أو بالوقود أو بالوطء منق (قوله أو ضرب فطاط) أي نصب خيمه (قوله اعدم امكان الاحتراز عنه) أي عما يفسد
 بهذه الاشياء (قوله لانه تباع) الاولى الا بيان بواو العطف لتكون له ثانية والمعنى أن هلاك الشجر بهذه الاشياء
 ليس مقصودا بالانتلاف وانما هلك بطريق التبع للمقصود وهو الوقود وغيره فلا شيء فيه حينئذ (قوله لا لغصنه)
 أي لان الغصن تابع للاصل (قوله وبه ضمه كهو) ولو كان ذلك البعض قلبه لقال المفسهاني وشجر الحرم ما كان
 شيء من أصله في الحرم سواء كان أخضاره فيه أو في الحل فبقطع هذه الاعضاء عليه القيمة اه وفي كلامه اذ خال
 الكاف على الضمير وهو شاذ (قوله والعبرة بامكان الطائر) أي من الشجرة لا لاصلها لان الصيد ليس تابعاً لها
 (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع أن مرجعه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص الطير اه
 حلبي (قوله والا لا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ القصن شيئاً من الحل والحرم فالعبرة للحرم
 ترجيحاً للطائر كما بعد لم من نظائره (قوله القاسم) محترزه ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة اقوام الطير لكان
 أخضر وأهم لانه يفيد حكم ما اذا كانت في الحل (قوله وهذا في القاسم) لاجابة البه مع قوله سابقاً
 القاسم (قوله ولو نائم فالعبرة لرأسه) قال في الهندية وأما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه لالتواءه
 حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو
 من صيد الحل كذا في السراج الوهاج اه حلبي (قوله فاجتمع المبيع والحرم) أي فغلب الحرم لكن هذا بظهور اذا
 كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم (قوله والعبرة بحالة الرمي) يعني أن العبرة عند الامام لحالة الرمي حتى لو رمى
 بحوي إلى صيده فأسلم ثم وصل السم اليه لا يترك ولو رمى مسلماً فارتد ثم وصل السم بؤكل وكذا اذا رمى الحلال
 وهو في الحل صيده في الحرم فانه لاجزاء عليه قياساً وفي الاستحسان عليه الجزاء اه حلبي عن البحر (قوله ومتر
 السهم في الحرم) أي وأصابه فيه أما اذا رمى في الحل وأصاب الصيد في الحل لكن كان مرور السهم في الحرم
 فانه لا شيء عليه كذا في الحلبي عن البحر ولو اعتبر بحالة الرمي لما وجب عليه شيء لانه في الحل (قوله ولو شوى يضا
 الخ) مثله حشيش الحرم كما في شرح المصنف (قوله فضمنه) أي يقول العدل وانما قيد بذلك لانه يحرر ما كله قبل
 الضمان لعدم العلم بقيته كما لا يخفى (قوله ويكره) أي يكره لثلاث طرق الناس الى ذلك اه حلبي والظاهر من
 التعليق كراهة التزبه ويدل له ما في الحاوي من قوله وله يكره الشجر المقطوع فقال في البحر يكره الانتفاع
 به بعد القطع وما غيره لانه لو أخرج ذلك لتعارض الناس للمبه ولينيق فيه شجره كذا قالوا اه وهو يدل على كراهة
 التحريم (قوله اعدم الذكاة) اعدم حرمة أكله وبلوغه يكرهه أي ليس بميتة لانه لا يذكي اه حلي (قوله
 بخلاف ذبح الحرم) أي صيداً مطلقاً (قوله أو صيد الحرم) ولو ذبحه حلال (قوله ولا يري حشيشه) أي عندهما
 وجوز أبو يوسف لمكان الخرج في الزايرين والمقيمين وقيد بالخشيش اشارة إلى أنه لا بأس باخراج حجارة الحرم
 وتزايه الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى وكذلك يجوز نقل ما من الحرم الى سائر البلاد لعل
 المذكورة بغير (قوله الا الاخر) بكسر الهمزة والهاء وسكون الذا لالمجتبين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله
 أصل دقيق وقضبان دقاق بطيب ريحه والذي بمكة أجوده بفقون به البيوت بين الخشبات ويسدون به الخلل
 في القبور بين اللبانات فهستافى عن فتح الباري وقد استثناء صلى الله عليه وسلم بالتماس العباس كما في الصحيح
 أمالان الاستثناء في قلبه عليه الصلوة والسلام الا أن العباس سبقه فأظهر النبي عليه السلام بلسانه ما كان
 في قلبه ويحفل أن الله تعالى أمره أن يخبر بقصر خلافة الاما يستنبه العباس وذلك غير متنع أو أنه عليه
 السلام هم المنع فلما سأله العباس جاءه جبريل برخصة الاخر فاستثناء وهو استثناء صورة تخصيصه معنى
 بتمتامة في البحر (قوله لانها كالخفاف) ولانها ليست من نبات الارض وانما هي مودعة فيها بجر (قوله وجعل
 في) بضم السين الجزاء فيها لانها متولدة من النفث الذي على البدن والحرم ممنوع عن ازالته بمنزلة ازالة المنع

كقطوع وورق لم يضر بالشجر ولذا حل قطع
 الشجر المخرى لان اثماره أقيم مقام الانبات
 (قينه) في كل ما ذكر (الا ما جف) أو انكسر
 لعدم النماء أو ذهب بغيره كأنون أو ضرب
 فطاط لعدم امكان الاحتراز عنه لانه تباع
 (والعبرة للاصل لا لغصنه) لانه تباع (وبعضه)
 أي الاصل (كهو) ترجيحاً للعبرة (والعبرة
 لمكان الطائر كان) على غصن بحيث
 (قوله وضع) الصيد (وقع في الحرم فهو صيد
 الحرم والا لا ولو كان قوائم الصيد)
 (في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوائمه)
 وبه ضمه ككلها لا لرأسه وهذا في القاسم
 ولو نائم فالعبرة لرأسه سقوط اعتبار قوائمه
 حينئذ فاجتمع المبيع والحرم والمتر في الحرم
 الرمي الا اذا مر منه الحل ومتر السهم في الحرم
 يجب الجزاء استحصاناً بدائع (ولو شوى
 يضا أو جرأه) أو طيب لبن صبي (فضمنه
 لم يجرم أكله) وجاز بيعه ويكره ويبيع منه
 في النداء ان شاء اعدم الذكاة بخلاف ذبح
 الحرم أو صيد الحرم فانه ميتة (الا الاخر
 حشيشه) بدابة (ولا يقطع) ينجل (الا الاخر
 ولا بأس بأخذ كانه) لانها كالخفاف
 (وبطل قوله)

فكذلك ما نزل منه (قوله من بدنه) أما لو كانت من بدن غيره أو على الأرض فلا شيء عليه لقوله الله المذكورة
 كما قلناه في البحر (قوله أو القاشما) أشار بذلك إلى أن الله لا يزيله من البدن لا خصوص القتل كما مر في
 الاستصحاب وغيره (قوله أو القاشما) أشار بذلك إلى أن المراد بالقتل ما يدم المباشرة والتسبب لكن يشترط
 في الثاني قصد كإفاده الشارح بقوله لموت أما لو لم يقصد ذلك أو غسل نوبه فمات القتل فلا شيء عليه (قوله
 تصدق بما شاء) روى الحسن عن الإمام أنه يعلم في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة فضة من الطعام
 وفي الأكثر نصف صاع بجر (قوله بجرادة) إنما وجب فيه لأنه من صيد البر (قوله بالدلالة) أي لودل المحرم أو أشار
 إلى قلة على بدنه فقتله الحلال وجب الجزاء لأنها من الصيد كما **ذكر في البحر** (قوله هو الزائد على ثلاثة)
 وفي كلام قاضي خان أن العشرة فما فوقها كثير واقتصر شرع الهداية على الأول فكان هو المذهب (قوله بجر)
 أي بجانح حيث قال ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقتل والذي ينبغي أن يكون كالقتل
 في الثلاث وما دونها يصدق بما شاء وفي الأربع فأكثر تصدق بنصف صاع وجعل المصنف بجنا الدلالة عليه
 كالدلالة على القتل (تبيينه) وجوب الصدقة في ذلك على غير العبد في المحيط بملوك أصاب جرادة في أحراره
 إن صام يومًا فقد زاد وإن شاء جمعها حتى يصيب عدة جرادات فيصوم يومًا **وهو** ينبغي أن يكون القتل كذلك
 في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر إلا بالصوم بجر (قوله الاعتق) هو طائر يرض فيه سواد ويبيض بنسبه
 صوته العين والقاف قاموس ومثل العقق في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق
 والابقع وهو الذي في ظهره أو بطنه يبيض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب العين
 لأنه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحبيفة حين أرسله ليأتيه بضرب الأرض والاعصم وهو الذي
 في بطنه أو جناحه أو بطنه يبيض وأجرة الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب
 حلبي عن القهستاني (قوله على الظاهر) أي من الروايتين (قوله وتعميم البحر) حيث قال وأطلق في الغراب
 فنيل الغراب بأنواعه الثلاثة وما في الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي يأكل الحيف أو يخلط لأنه يبتدئ
 بالاذى أما العقق فغير مستثنى لأنه لا يسمى غراباً ولا يبتدئ بالاذى فقيمه نظر لأنه دائم يقع على دبر الدابة
 غاية البيان حلبي (قوله ردة في النهر) حيث نقل عن المعراج أنه لا يقع على دبر الدابة في الغالب ثم قال وبه اندفع
 دعوى الديمومة فيه حينئذ وفي الظهيرية أنهم ما روايتان (قوله وحداثة) على وزن عنبة والجمع حدائق مختار
 الصحاح (قوله بكسر) أما بالقبح فمأس يقربه الجوارق لها رأسان وحكي الحداد بالمدح التاء وبدونها وليست
 للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائر يأخذ الفارة فهستاني (قوله وذئب) لأنه يبرأ بالاذى غالباً
 والغالب كالحق (قوله وعقرب) يقال للذئب والذئب يقال عقرب وعقربة ونقل أن عينها على ظهرها ولا تضر
 ميتاً ولا نائمًا حتى يفتخر القهستاني عن فتح الباري (قوله وفارة) أطلقها فسمت الإلهية والوحشية وفي السنور
 الجري روايتان بجر (قوله وكلب عقور) بالقبح من العقور وهو الجرح وهو ما يفرط شره وابتذله قهستاني وهذه
 السبع المذكورة هي الفواسق المنصوص عليها في صحيح البخاري وسنن أبي داود ورواية الطحاوي ومعنى القسوق
 فيمن خبثت وكثرة الضرر فيمن ولا شيء يقتلها مطلقاً ولو محرماً في الحرم (قوله أي وحشي) ليس تفسيراً للعقور
 بل تنبيهاً حلبي (قوله أما غيره) وهو الكلب الألهي فليس بصيد أصلاً فلامعني لاستثنائه لكن يرد عليه أن
 جميع ما ذكره بعده ليس بصيد أصلاً حلبي وكذا الحية والعقرب والفارة المذكورة قبله (قوله وبموضع) هو صغار
 البق والمراد بها مطلق البق **كبيراً** أو صغيراً وإنما لم يجب بقتل البعوض وما عطف عليه شيء لأنها ليست من
 الصيد أبو السعود (قوله وغل) أسود أو أصفر وهو الذي يؤذي بالعض حوي وشعره للقهستاني (قوله أكن)
 لا يجل الخ) استدرك على الإطلاق في النمل فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذي
 وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذي كاصراً حوايه في غير موضع (قوله أي إذا لم يضر) جواب من صاحب النهر
 عما أورد على القول بنسخ قتل الكلاب من أنه ذكر في الملقط أن الكلاب إذا كثرت في قرية وأضررت بأهل
 القرية أمر أربابها بقتلها فإن أبوا رجع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بذلك اه قال في النهر فيصم ما في القم
 على ما إذا لم يكن ثم ضرر (قوله وخرث) يضم الباء والفاء حوي (قوله وقيراد) وهو حيوان يكون في الجبل
 أو السهول (قوله وسلفاة) نوع من حيوان الماء معروف وقير يكون في النهر وهو حيوان في النهر لا

من بدنه أو القاشما أو القاشما نوبه في الشمس
 لقوت تصدق بما شاء بجرادة وبجرب الجزاء
 فيها أي التملة بالدلالة كما في الصيد
 يجب (في الكذب) نصف صاع (الكذب
 هو الزائد على ثلاثة) والجراد كالقمل بجر
 (ولا شيء بقتل غراب) الاعتق على الظاهر
 ظهيرية وتعميم البحر ردة في النهر (وحداثة)
 بكسر ففتحين وجوز البرجندى فتح الحاء
 (وذكرت وعقرب وحشية وفارة) أي
 البرجندى التسمبل (وكلب عقور) أي
 وحشي أما غيره فليس بصيد أصلاً وهو
 ويحل لكن لا يجل قتل ما لا يؤذي ولا أكله
 لم يجل قتل الكلب الألهي إذا لم يؤذي ولا
 بقتل الكلاب بنسخ كافي المنع أي إذا لم
 يضر (وبرغوث وقيراد وسلفاة) بنسخ فتح

وهذا ما يفتيه أبو السعود (قوله وفراش) هو الطير الذي يقبل على النار يظنه بابا يذهب منه فيحترق وفي عبارة
 الجلال ما يفيد أن الفراش الجراد وليس مراداً هنا (قوله ووزغ) وهو المسمى بسام أبرص وهو البرص (قوله
 وزبور) أطلقه فمثل الكل (قوله وقتفد) وعن أبي يوسف في قتل القنفذ روايتان في رواية جعله نوعاً من الفأرة
 وفي أخرى جعله كالبربع ففيه الجزاء أبو السعود (قوله وابن عرس) فلا شيء فيه خلافاً لأبي يوسف وبعضهم
 أطلق في لزوم الجزاء به كما في التبرئ لابية (قوله وآم حنين) بمهله مضومة فوحدة مفتوحة فحسية على وزن زير
 ذوية تشبه الضب والضب حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان أبو السعود عن الصباح بزيادة من الحائلي
 (قوله وآم أربعة وأربعين) له ما هي الذوية ذات الأربع الكنبية جراح الساعة (قوله و) هذا جميع هوام
 الأرض) كالخنفس والهوام جمع هامة وهي كل حيوان ذي سم وقد يطلق على مفرد ليس له سم كالقملة
 أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض كما في الديوان أبو السعود (قوله وبيع) هو كل حيوان
 محتلف منتهب عاداً بجر (قوله صائل) أي قاهر وحامل على المحرم من الصولة أو الصالة بالهمز قهستاني
 قال صاحب البدائع اعتبار الشرط المذكور إنما هو في نوع مخصوص من السبع لا في جنسه مطلقاً وذلك النوع
 هو الذي لا يبتدىء بالاذن غالباً كالسبع واليكاب ونحوهما وأما النوع الذي يبتدىء به غالباً كالأسد والنمر
 والفهد فلم يحرم أن يقتله ابتداء ولا شيء عليه بقتله لثلاثة وعليه (تنبيه) مثل السبع الصائل العبد إذا مال
 بالسيف على إنسان فقتله المول عليه فانه لا يضمه بخلاف الجمل إذا مال على إنسان فقتله وجب عليه قيمته
 بالغة ما بلغت والفرق بين السبع والجمل أن الأذن في السبع السبع بالقتل حاصل من صاحب الحيوان وهو الشارع
 وأما في مسألة الجمل فلم يحصل الأذن من صاحبه وعلمه في البحر (قوله لزوم الجزاء) ومزأن الجزاء فيما لا يؤكل
 لا يزيد على شاة (قوله كما نلزمه قيمته) أفاد بالتنبيه أن اللازم في قيمة السبع المملوك قيمتان قيمة لا تجاوز قيمة شاة
 لحق الشرع وقيمة لما يملكه بالغة ما بلغت أفاده صاحب البحر (قوله ولو أوهاطبياً) أخرج الآم إذا كانت طيبة فإن
 عليه الجزاء المأذره للشارح (قوله وبطأه) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه ألوف بأصل الخلقة
 وهو احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله مخ (قوله وأكل ما صاده حلال) أثبت الحل في الحديث
 الشريف حيث انتفت موانع التحريم من الدلالة والأمر (قوله ولو لم يحرم) اللام للتعليل أي ولو صاده الحلال
 لأجل الحرم - لم يحر (قوله في الحل) أما لو ذبحه في الحرم كان ميتة (قوله بلا دالة) متعلق بقوله صاده
 (قوله ولا اعانته عليه) هذا عام في الصيد والذبح حتى لو أعطاه نشاباً للرعي أو سكنياً للذبح حرم كما سبق (قوله على
 المختار) راجع إلى قوله لا للمحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغاطه القدوري واعتقد روايه
 الطحاوي مخ (قوله وتجب قيمة بذبح حلال) هذا كتر مع قوله سابقاً وذبح حلال صيد الحرم إلا أنه أعاده
 ليرتب عليه قوله ولا يجوز به الصوم (قوله ولا يجوز به الصوم) اقتصر على نفي الصوم فأفاد أن الهدى جائز وهو
 ظاهر الرواية لانه فصل مثل ما جرى لأن جنائته كانت بالاراقة وقد أتى بمثل ما فصل في رواية الحسن لا تجز به
 الأراقة بجر (قوله لانه أغرامة) ظاهره أنها أغرامة حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كالغرامة قال في البحر
 ولا يجوز به الصوم لأن الضمان فيه باعتبار المحل وهو الصيد فصار كفارة الأموال بخلاف المحرم فإن الضمان
 ثمة جزاء الفعل لأجزاء المحل والصوم يصلح له لانه كفارة واقوله تعالى أو عدل ذلك صياماً (قوله حتى لو كان
 الخ) مفهوم قوله بذبح حلال (قوله أجزاء الصوم) لانه صام كفارة محضة في حقه فيضرب بين الهدى والأطعام
 والصيام كذا في النهاية (قوله لانه لا شيء في دلالاته) ولو كان المدلول محرماً والفرق في الدلالة بين الحلال والمحرم
 أن الضمان على المحرم جزاء الفعل والدلالة فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء المحل وبالدلالة لم يتصل بالمحل شيء
 (قوله ولو حل) الأولى أن يقول وهو حلال كما قيد به في مجمع الانهر قال وانما قيدناه لتظهر فائدة قيد
 الدخول في الحرم فإن وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الإحرام يجب عليه
 كما في الإصلاح وجه - لانه يظهر منه ما قبل حلالاً أو محرماً عليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله
 ولو في الحل أه حلي - والمسمى في ذلك أنه لما حرم استحق الطير الأمن بسبب هذا الفاعل وكذلك لما دخل
 في الحرم وجب الترك للحرم اذ هو صار من صيد الحرم فاستحق الأمن (قوله أي أطارته) لو قال أي إطلاقه
 لكان أشمل لتناوله الوحش فإن هذا الحكم لا يخص الطير أه حلي والمراد الأطار وقوله على وجه مضيق

قول الشارح وصباح ليل الذي في حياة
 الحيوان صراحه معناه

(وفراش) وذباب ووزغ وزبور وقتفد
 وصرصر وصباح ليل وابن عرس وآم حنين
 وآم أربعة وأربعين وكذا جميع هوام الأرض
 لانهم بالنيت بصيود ولا متولدة من البهائم
 (وسبع) أي حيوان ما (صائل) لا يمكن
 دفعه إلا بالقتل فلو أمكن بغيره فقتله لزمه
 الجزاء كما نلزمه قيمته لو علموا (قوله ذبح شاة)
 ولو أوهاطبياً لأن الآم هي الأصل (وبطأه)
 وبعبود جامع وبطأه أي وأكل ما صاده
 حلال) ولو لم يحرم (وذبحه) في الحل (بلا دالة)
 محرم (لا أمر به) ولا اعانته عليه فلو
 وجد أحد هائل الحلال لا للمحرم على
 المختار (وتجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم
 ونصدق بهما ولا يجوز به الصوم) لأن أغرامة
 لا كفارة حتى لو كان الذابح محرماً أجزاء
 الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالاته إلا
 الان (ومن دخل الحرم) وفي يده حقيقة (بهي
 الحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) أي أطارته
 الجارحة (صيد) وجب ارساله أي أطارته

ان اباحه لمن يأخذه عند الارسال كما يأتي للشارح (قوله أو ارساله للعل ودبعة) اعترضه ابن الكمال بأن يد
المودع كيد المودع وأيضا الحلال الذي أخذه مستقر في الحرم حال الاخذ فيجب عليه عدم التعرض له فبرسله
ويضمن قيمته لمالكه ويدل على ذلك ما ذكره صاحب النهر بقوله ونتمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال وأحرم
الغاصب فإنه يلزمه ارساله وعليه قيمته لمالكه ولورده برئ ولزمه الجزاء كافي الدراية اه لا أن المودع أخف
حالا من الغاصب فاجرى في الغاصب مجرى فيه فبتعين الارسال مع الاباحة (قوله على وجه غير مضيع) الذي
يظهر أنه مفرع على القول الضعيف المذكور في الشارح والافعال انهم تدل على الاطارة مطلقا في القهستاني
وجب ارساله واطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا حل ثم وجده في يد اجنبي فهو أحق به وفي الهدية ولو أصاب
الحلال صيدا ثم أحرم بمسكالباه يده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى ملك في يده يضمن بدائع ولا يزول ملكه
بالارسال حتى لو أرسله وأخذه انسان بغيره اذا انحلت من احرامه شرح الجمع لابن مالك والمحرم اذا أخذ الصيد
يجب عليه ارساله سواء كان في يده أو في قبض معه أو في يده فان أرسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لأن
المسألة ما ملك الصيد اه فهذا صريح في الارسال ولو على وجه التضيق واقع سبحانه وتعالى أعلم (قوله
لأن تسييب الدابة حرام) قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير المحرم لوجوب الأمن له بالنص والأمن لا يتحقق
الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يفيد تحريم تسييب الصيد المذكور لانه مفروض في غيره
(قوله شري مصافير الخ) مثل الشراء الصيد ومثل العصافير غيرها من المتقومات (قوله وأعتقها) مجاز عن
أطلاقها والا فالاعتاق في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني آدم اه حلي وفيه أنه ليس بعدد سانه في
اصطلاحهم وهو في اللغة لا يخص الملوك من بني آدم فالمراد المعنى اللغوي (قوله جازان قال الخ) أفاد أن
السائبة المحرمة في الاسلام أن يسيبها ولا يجعل لاحد يداعليها ويفيد عفوهم أنه اذا لم يقل ذلك لا يجوز
وقد علت أن ذلك في غير الصيد المتقدم فلا ينقض دليلنا قبله (قوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه) سواء قال
من أخذها فهي له أو لم يقل أما اذا لم يقل فظاهر وأما ان قال فانها لا تدخل في ملك أحد الا اذا أخذها حتى
اذا وجدها صاحبها قبل أن يأخذها أحد بقيت على ملكه وليس لاحد أخذها منه أما اذا أخذها أحد
بعد اعتاقها فحكمه مذكور بعد في الشارح (قوله وقيل لا) أي لا يجوز اعتاقها سواء قال من أخذها فهي له
أو لم يقل اه حلي وظاهر تأخير حكايته بقيل تضعفه (قوله لانه تضيق للمال) أما اذا لم يقل فظاهر
وأما ان قال فربما لا يدر أحد على أخذها فيقوت اتفاعة واتفاعة الغير بها فيكون تضيقا اه حلي (قوله
وحينئذ) أي حين اذ علمت الحكم في اعتاق الطير وهو التفصيل المتقدم (قوله فتقيد الاطارة) أي المذكورة
في قوله أي اطارته اه حلي (قوله بالاباحة) أي بأن يقول من أخذها فهي له اه حلي أقول لا بد لم تقيد
مسئله المصنف من مسألة جامع الفتاوى لوجوب الارسال في مسألة المصنف دون الاخرى بل هي مفروضة
فيما اذا اعتقها من تلقاء نفسه ولا تنس مامر (قوله قبل) ظرف مبني على الضم أي قبل الاطارة والعامل فيه
الاباحة اه حلي (قوله وفي كراهة مختارات النوازل الخ) ذكر هذه العبارة لبيان حكم السائبة اذا وضع
انسان يده عليها (قوله وأصلها) ليس بقيد فيها يظهر لأن المداري التعليل على قول المرسل عند الارسال هي
لمن أخذها وقد يقال انما قيد به لمنع الاخذ لأن قوله هذا ينزل به بما لا صلاح زيادة يمنع من الرجوع منها وبدونه
له الرجوع اذا لم يمنع ويحذر وفي البصر من كتاب الاقطعة أن هذا قول بعض مشايخنا وذكره أن التعليل من
الجهول لا يصح (قوله فلا سبيل للمالك عليها) أي على أخذها (قوله وان قال لا حاجة لي بها) واركتب محظورا
بذلك كما يؤخذ من قوله سابقا جازان قال من أخذها فهي له وانظر ما لو كانت بهيمة لا يرغب أحد في أخذها
وقد عجز عن الاتفاق عليها هل لا يحرم تسييبها التاكل من نبات الارض (قوله والقول له) أي للمالك أنه لم يعصها
لا حدلانه ينكر اباحة التعليل وان برهن الاخذ وتكلى عن اليمين سلت للاخذ بحر من الاقطعة (قوله لا يجب
الخ) أي الارسال وقبل يجب (قوله لجران العادة) أي العادة الجارية أي المستمرة بين الصحابة رضوان الله تعالى
عليهم أجمعين فانهم كانوا يحرمون في بيوتهم صيد ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها والدواجن جمع داجن وهو
الذي ألف المكان من صيد وحشيات ومستأنسة حلي عن النهر وفي المصباح دجن بالمكان دجنا من باب
قتل ودجونا فام وأدجن بالالف مثله ومنه قيل لما يأنف البيوت من الشاة والحمام ففجوه وداجن وقد قيل

أو ارساله للعل ودبعة قهستاني (على وجه
غير مضيع له) لأن تسييب الدابة حرام وفي
كراهة جامع الفتاوى شري مصافير من
الصياد وأعتقها جازان قال من أخذها
فهي له ولا تخرج من ملكه باعتاقه وقيل
لا لانه تضيق للمال انتهى قلت وحينئذ
تقيد الاطارة بالاباحة قبل انتهى وفي كراهة
مختارات النوازل سبب دأبه فأخذها آخر
وأصلها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند
تسييبها هي لمن أخذها وان قال لا حاجة لي
بها فله أخذها والقول له يجنبه انتهى (لا يجب
ان كان) الصيد (في بيته) لجران العادة

باجنة بالتاء أبو السعود وقد علم أن العادة فيمن أحرم وفي نحو بيته الصيد أتمان صادوه ومحرم تبعه عليه
الارسال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله الفاشية) أي الظاهرة التي لا منكر لها فهي بمنزلة الاجماع منهم والاجماع حجة
(قوله وهي من إحدى الحجج) وفي نسخة أقوى (قوله بدليل أخذ المصنف) أي حل - أخذ المصنف بفلافة للمحدث
وحرمة من غير خلاف فوجود الخلاف تغير الحكم من الحرمة إلى الحل فكذلك بوجود القفص تغير من الحرمة
إلى الحل لأن المصنف أو الطبري بوجود الخلاف والقفص بعد منقذه من البدن قال الحلبي والظاهر أن محل
القفص ما إذا كان الجبل المنشود في رقبة الصيد في يده (قوله فله امساك في الحل) قدمنا أن هذا الفرع يفيد
حل الارسال مطلقا وقوله في الحل فبده لانه ما دام في الحرم فهو صيده استحق الا من بدخوله (قوله أخذه
منه) الاولى حذف منه لفي حكم الأخذ مطلقا سواء أخذه من الحل أو الحرم أو كان ودبعة بخلاف ما ذكره
فانه ان رجع ضمير منه إلى الحل وهو المتبادر دل بفهوم على أنه لم يشأ أخذه من انسان أخذه من الحرم
وليس كذلك فان حكمه ما إذا دخل الحرم من الحرم وان رجع إلى المرسل بأن أخذه منه وبعبارة
أو غسبا كان حكم اطلاقه مسكونا عنه حلي بزيادة (قوله لانه لم يخرج عن ملكه) الاولى حذفه لانه عين قول
المصنف ولا يخرج من ملكه فكان الاولى الاقتصار على التعليل الثاني (قوله لانه ملكه وهو حلال) تعليل لعدم
خروج الصيد عن ملكه ولو قال لانه أخذه وهو حلال لكان أحسن من قوله لانه ملكه لأن مفهومه حينئذ
هكذا أو أما إذا ملكه وهو محرم فانه يخرج عن ملكه مع أن المحرم لا يملك الصيد اه حلي ومما يدل على حسن
هذه الاولوية قوله بعد بخلاف ما لو أخذه وهو محرم (قوله لما يأتى) من قوله لأن المحرم لم يملكه ويوجد هذا
في بعض النسخ زيادة وتلفظ لانه لا يرسله من اختيار اه وفيها نظر لأن هذا التعليل بعينه يجري في الحلال إذا
ملكه ثم أدخله الحرم على أن الارسال عن اختيار موجود فيهما فقد أكره (قوله فلو كان جارحا) لا يحسن
تفريعه على ما قبله بل على قول المصنف سابقا وجب ارساله (قوله لفعله ما وجب) أي لانه فعل ما هو الواجب
عليه من الارسال فلم يكن متعذرا (قوله فلو باعه) تفريع على قوله وجب ارساله وهي مفروضة في حلال أخذ
صيدا ثم أحرم أو دخل به الحرم وانما قلنا ذلك لأن المصنف فيما يأتى ذكر أن من أخذ الصيد وهو محرم وبأيه
فبيعه باطل فلو عمن الكلام هذا لم يحظوا بالخطأ في كلام المصنف لأن البيع المذكور مفسد وأطلق
في بيعه فتشمل ما إذا باعه في الحرم أو بهد ما أخرجه إلى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل إخراج
بعد ذلك كذا في البحر وهذا التعليل يفيد أنه إذا أودعه وأخرجه إلى الحل وجب إعادته إليه وليس له امساكه
في الحل وهو شافى ما تقدم من أن له ارساله ودبعة وأنه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال وأن له امساكه في الحل
(قوله رد المبيع) كالمشابهة إلى أنه فاسد لا باطل بخلاف ما إذا أخذه محرما فانه باطل كما يأتى أفاده أبو السعود
(قوله ان يتي) أي ذلك المبيع في المشتري حلي عن الفهستاني (قوله والا) أي وان لم يتي في يده بان أنفقه
المشتري أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه أبو السعود (قوله فله الجزاء) وهو قيمته ولا يخفى في صير
الحرم بل يتي الهدى أو الصدقة (قوله لأن حرمة الحرم) المتبادر منه أن المسئلة موضوعة فيما إذا باعه في
الحرم ويفيد أنه لو أخرجه منه جاز البيع فيكون جاريا على رواية ابن سماعة عن محمد بن أنه إذا أخرجه إلى الحل
جاز كله وبيعه وذبحه لأن حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز البيع كبيع مال الزكاة والاضحية ونقل في التمر
تضعيفها (قوله ضمن) مرسله لانه ملك الصيد ملكا محترما فلا يبطل احترامه باحرامه وقد أنفقه المرسل فضمنه
بحر (قوله من يده الحكمة) كالقفص والبيت حلي (قوله خلافا لهما) فقال لا يضمن لأن المرسل أمر بالمرور
ناه عن المنكر وما على المحسنين من تبديل وتطير الاختلاف في كسر المعازف كذا في الهداية وهو يقتضي أن
يفق بقوله ما هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهي آلات اللهو كالطنبور بحر وأشار
الشراح إلى ذلك بقوله وقوله ما استحسن لأن الفتوى على الاستحسان انما استثنى من مسائل قليلة
(قوله لا يضمن مرسله) مثل اطلاقه الارسال من البدن الحقيقية والحكمة (قوله لأن المحرم لم يملكه) لانه محرم
عليه فصار كالحرم والخسائر وصرح في الكتيب بطلان بيعه وكذا المصنف فيما يأتى فلا يقول على ما في البحر عن
المحيط من فساد البيع (قوله وحينئذ) أي حينئذ كان المحرم لا يملكه فلا يأخذه عن أخذه ولو كان في الحل
(قوله كسرا وهدية) فهوها الوصية والصدقة والاصطباة والاختيارى ما يدخل الملك عليه باختباره والجرى

الفاشية بذلك وهي من إحدى الحجج
(أو وقفه) ولو انقضى في يده بدليل أخذ
المصنف بفلافة للمحدث (ولا يخرج) الصيد
عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه في الحل
(و) له (أخذه من انسان أخذه منه) لانه لم
يخرج عن ملكه لانه ملكه وهو حلال
بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما يأتى (فلو
كان جارحا) كذا (فقتل حمام الحرم فلا يتي
عليه) لانه ما وجب (فلو باعه رد المبيع ان
بقي والا فله الجزاء) لأن حرمة الحرم
والاحرام تنفع بيع الصيد (ولو أخذ حلال
صيدا فأحرم ضمن مرسله) من يده الحكمة
اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلافا لما وقوله ما
استحسن (كما في البرهان) (ولو أخذه
محرم لا) يضمن مرسله اتفاقا لأن المحرم لم
يملكه وحينئذ فلا يأخذه عن أخذه (والصيد
لا يملكه المحرم بسبب اختيارى) كسرا
وهية (بل) بسبب (جبرى)

ما يدخل في ملكه وان لم يقبله (قوله في احدى عشر) الاولى عشرة بالناء لانها قوت للموت والمعدود مؤث
 لفظا (قوله مبسوطة في الاشياء) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا
 الوصية في مسئلة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله قال الزبلي رحمه الله تعالى وكذا اذا
 أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استخصانا اهدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه وزدت ما رهب للعبد
 وقوله العبد من غير ان السيد يملكه السيد بلا اختياره وغلة الوصف بملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف
 الصداق بالطلاق قبل الدخول يسقطه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعدمه لا يملكه الا بقضاء أو رضى
 كما في فتح القدير والمعيب اذ اردت على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع معذبا وان كان بعده فلا بد
 من القضاء أو الرضى كالمهر اذ ارجع الوهاب فيه وأرض الجانيات والشفع اذ اتملك بالشفعة دخل الثمن
 في ملك المأخوذ منه جبرا كما يبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 الولد والمأموار والماء النابع في ملكه وما كان من ازال الارض الا الكلا والحسيني والصيد الذي باض في أرضه اه
 حلبي وانما زاد الشارح قوله والسبب الجبري ولم يقبل بل بسبب جبري في احدى عشرة مسئلة ليقيد أن الكلام
 في السبب الجبري مطلقا لا يقيد كونه في الصيد (قوله فلذا قال الخ) الاولى أن يقول ومثل الجبري تبع الجبر
 بقوله الخ (قوله كالارث) كأن مات مورث المحرم فانه يملك الصيد (قوله لكن في التمر عن السراج) هذا
 الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء فيما رأيت مطلق لا يتقيد به هذه الورد ولا شك في الاتفاق على كون
 الارث مطلقا بغير جبر يا وانما يمكن ميبا في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المنافع
 وهو الاحرام كتبسيم الموانع الاربعة وهي الرق والكفر والقتل واختلاف المنفعة والملك فكلما لا يقدح قيام تلك
 الموانع في مبيدة الارث لا يقدح هداها اه حلبي بابضاح وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله (قوله
 فان قتله محرم آخر ضمما) أمالوقته حلال فان كان الصيد في الحرم لزمه الجزاء وان كان من صيد الحلال لا ضمان
 عليه بالقتل لكن يرجع عليه الاخذ بضمين فالرجوع لافرق فيه بين المحرم والحلال بحر (قوله بالغ مسلم)
 الاولى زيادة عاقل لان المجنون في حكم الصبي والنصراني حوى (قوله لانه قتر عليه ما كان بعرض السقوط)
 فانه كان محملا لارسال قبل قتله وللتقرير بحكم الاستدراك في حق الضممين قاله أبو السعود (قوله على ما احتاره
 الكمال) وجزم به الزبلي وصرح به في المحيط عن المتن وظاهر ما في النهاية أن يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا حلبي
 عن البحر (قوله لانه) أي المحرم المكفر بالصوم (قوله لم يرجع على ربه) أي في باب جناية البهية أن الرأكب
 والسائق والقائدين من ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدته أو خطبته أو صدمته على
 تفصيل مذكور هنالك فهل يقال هنا اه حلبي والظاهر أن الضمان في الاشياء المملوكة لتمام الصيد بقايس
 بمملوك بل الجزاء هذا كفارة ولذا لم تجب على الصبي فيكون فعلها كفيل بالصبي لاسيما وقد اعتبر القصد في بعض
 صورها حتى لو قلع نجر الحرم أو حشيشه بجفر كانوا أو نصب فسطاط لا يلزمه شئ والله سبحانه وتعالى أعلم
 (قوله ولو صيدا أو نصرانيا) النصراني ليس بقيد فيما يظهر فالمراد الكافر وهذا بناء على أن الكفار غير مخاطبين
 بالفروع وصحح خطاهم وقد تر وينبغي أن يزداد عليهم ما المجنون فان قلت كيف يصح احرام النصراني وهو ليس
 أهلا للنية والاحرام يتوقف عليها قلت المازد أنه أحرم صورة بأن أتى بأفعال الاحرام وان لم يكن معتبرا شرعا
 قال في الفتح والكافرو المجنون كالصبي فلو حج كافر أو مجنون فأفاق وأسلم فخذد الاحرام أجزأه ما قال وهذا
 دليل على أن الكافر اذا حج لا يحكم بأسلامه بخلاف ما لو صلى بجماعة اه حوى (قوله فلا جزاء عليه) أفرد
 الضمير فيه وفيما بعده لان العطف بأو (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) فيه أنه لاحق له فيه لانه صاده وهو محرم
 اللهم الا أن يقال المراد الحق الذي لزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص باطارته (قوله وكل ما على المفرد الخ)
 أي وكل جناية على المفرد بسبب هدام الخ وذكر الضمير في به مراعاة للفظ ما خرج بذلك الحاق قبل الذبح فانه
 لا يلزم المفرد به شئ لان الذبح ليس بواجب عليه فليس على القارن به الا دم واحد أفاده في البحر (قوله بفعل شئ)
 متعلق بجناية والبناء للتصوير والاولى تأخير هذه العبارة بعد قول المصنف فعلى القارن دمان (قوله من
 محظوراته) أي محظورات الاحرام كالطبيب ولبس الخيط وأخذ الصيد (قوله لا مطلقا) أي ليس المراد الجناية
 مطلقة وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد المذكرة الشرح (قوله من واجبات الحج) كالسج والريجي

والسبب الجبري في احدى عشر مسئلة
 مبسوطة في الاشياء فلذا قال تبع الجبر عن
 المحيط (كالارث) وجعله في الاشياء بالاتفاق
 لكن في التمر عن السراج أنه لا يملكه بالمرات
 وهو الطاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم
 (ضمما) جزاء من الاخذ بالاخذ والماتل
 بالقتل (ورجع آخذه على قاتله) لانه قتر عليه
 ما كان بعرض السقوط وهذا (ان كثر على
 وان كثر بصوم فلا) على ما احتاره الكمال
 لانه لم يجرم شيئا (ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع
 على ربه ولو نصرانيا فلا جزاء عليه)
 الله تعالى (و) لكن (رجع الاخذ عليه
 بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق
 الله تعالى وكل ما على المفرد به دم بسبب
 جنايته على احرامه يعني بفعله شئ من
 محظوراته لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من
 واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يمتد

والأخاظة بعد القروب (قوله لانه ليس جنابة على الاحرام) بمعنى ما ذكرنا من انقص من أفعال الحج أو جنابة
على انظر فمهي جراه حرمة المحل ولا تعتد فيه (قوله فلي اقامن دمان) لادخال النقص على العبادتين وسواء
كان قبل الوقوف بفرقة أو بعده الى الخلق لان المذهب بقاء احرام عمره القارن بعد الطواف الى الخلق في الخلق
ينتهي طوافها حتى في حق النساء حتى لو جامع القارن بعد الخلق لا يلزمه لاجل العمرة حتى فان قلت ان احرام
الحج أقوى لكونه فرصادون العمرة فينبغي أن يجعل الاضغف كالمردوم كقتل المحرم صيد المحرم فان جنابة
المحرم تيمت جنابة الاحرام فلا يجب لها شيء استتلا لا قلت لان لم يكونه أقوى بل مساو لاحرامها بدليل
أن احرام الهـ مرة بمحرم به جيع ما يحرم باحرام الحج (قوله ومنه متنع ساق الهدى) لانه لا يخرج عن احرام
العمره الا بالخلق يوم النحر وكن كذا من جمع بين حجتين وجنى جنابة قبل الشروع في الاعمال فانه يلزمه دمان
عند الامام لانه محرم باحرامين كالقارن كذا في الجهر وكذا بالمتنع الذي لم يسق الهدى وبقي محرما بعمرته حتى
أدخل عليه احرام جبه ثم جنى لان المدار على الاحرامين كما علمت ونوقف فيه الحلبي ثم لا فرق في التعذر بين
كفارة الجنابة وكفارة الضرورة فالأمر أن يهدي هديين أو يضوم صيامين أو يطعم اطعامين فيما اذا بس أو غطي
رأسه للضرورة (قوله لجنابته على احراميه) علمه للعكمين (قوله فعليه دم واحد) لما خيرا للاحرام عن الميتات
ولو عاد الى الميتات وأحرم سقط الدم (قوله لانه حينئذ ليس بقارن) لتعذر لجوب الدم الواحد وان يكون
الاستثناء منقطعاً وذلك لان الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بجمع أو مرة أو يوم ما ولم يحرم أصلاً لا دخل لكونه
قارناً في وجوب ذلك الدم (قوله لاعتد الفحل) وهو الاحرام الذي وقعت فيه الجنابة منهما (قوله ولو حلالان
صيد المحرم الخ) ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد المحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها لما أن
الضمان يتبع في حق الحلال (قوله لا) أي لا يمتد الجزء اعليه وفي الضمان تفصيل فان ضربه ضربة
واحدة فتقات كان على كل واحد منهما نصف قيمته صحيحاً وان ضربه كل واحد منهما ضربة فان وقع معا فانه
يجب على كل واحد منهما ما نقصه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجزئاً بغير احتين لان
جميع الصيد عند اتحاد دفعه ما صار متلفاً بغيره فافضل كل نصف الجزء وعند الاختلاف الجزء الذي تلف
بضربة كل هو المختص بالافه فعليه جزاؤه والباقي متلف بغيره فافضل عليه ضمانه ولو اشترك حلال ومفرد وقارن
في قتل صيد المحرم فعلى الحلال ثلث الجزء وعلى المفرد جزء كامل وعلى القارن جزآن (قوله لاتحاد المحل)
وهو الصيد فلا يعتد بالجزء (قوله وبطل بيع محرم صيدا) سواء باعه حياً أو بعد ما قتله لان بيعه حياً تعرض
للمصيد بغير الايمن ويبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وان كان
قد اصطاده البائع وهو حلال ثم أحرم فباعه فان المشتري يضمن له قيمته وأطلق المصنف بطلان البيع والشراء
فعله ما اذا كان البائع العاقدان محرمين أو أحدهما فأفاد أن بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالاً وان شراه
باطل وان كان البائع حلالاً (قوله وكذا كل تصرف) أي من جهة ووصية وجعله مهراً أو بدل خلع لان العين
خرجت عن كونها محلاً لتصرفات فيكون التصرف فيها عبثاً فيكون قبض العين (قوله ان اصطاده وهو
محرم) هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذ لا معنى لقولك وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان
عليه أن يذكر الشرط بعد الاقول اه حلي (قوله والا) أي وان لم يصطده وهو محرم بأن أحرم وهو في ملكه
فالباع فاسد للنهي عنه وكذا ان كان المشتري حلالاً فان كان محرماً فالشراء باطل كما سألني حلي وقوله وكذا اذا
كان المشتري حلالاً أي والبائع محرم فان الشراء فاسد وفيه أن المعتبر حينئذ البائع المحرم فيكون البيع باطلاً
كما هو صريح قول المصنف وبطل بيع محرم صيداً ولا وجه لوصفه بالبطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب
المشتري (قوله فلو قبض المشتري) أي أو الموهوب له وقد عطف فان كانا محرمين لزم كل واحد جزءاً وان كان
أحدهما محرم لزمه فقط (تنبيه) لو غصب حلال صيد المحرم ثم أحرم القاصب والصيد في يده لزمه ارساله وضمان
قيمة المغموب مطلقاً ولو لم يفعل ذلك الا ارسال ودفعه لا مغموب منه حتى يرى من الضمان مكان عليه الجزء
وقد أساء وتصلح لغزاقه قال أي تغاصب يجب عليه عدم الرد أي تغاصب اذ ارد المغموب ضمنه وهذا ما يدل
على أن المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضاع (قوله وفي القاصد يضمن قيمته) أي يضمن المشتري قيمة
المصيد للبائع لانه ملكه حلي (قوله أيضاً) أي كما يضمن البائع الجزء أو ما المشتري فان كان محرماً ضمن الجزء

لانه ليس جنابة على الاحرام (فعلى القارن)
ومثله مقتنع ساق الهدى (دمان وكذا الحكم
في الصدقة) فتنبى أيضاً لجنابته على احراميه
(الابحارورة الميتات غير محرم) استثناء
منقطع (فعليه دم واحد) لانه حينئذ ليس
بقارن (ولو قتل محرمان صيداً اعتد بالجزء)
لاعتد الفحل (ولو حلالان) صيد المحرم (لا)
لا اتحاد المحل (وبطل بيع محرم صيداً) وكذا
كل تصرف (شراؤه) ان اصطاده وهو
محرم والا فالباع فاسد (فلو قبض) المشتري
(فغصب في يده فعليه وعلى المانح الجزء)
وفي المانح يضمن قيمته أيضاً

أبضا وان كان حلالا ليس عليه غير القيمة كما هو ظاهر اهـ - حلي - (قوله كما ترمي) أي في قوله أخذ حلالا صبيدا
 فأحرمت من ماله - حلي - (قوله أخرجت من الحرم) سواء هلقت في الحرم أو بعد ما أخرجت كما يؤخذ من الزيادة
 المتصلة الآتي - حلي - (قوله وماتنا) علم حكم ذبحهما وأتلفهما بأي وجه بالاولى (قوله غرهما) لأن الصبيد
 بعد الإخراج من الحرم بقي مستحق الأمن شرعا ولهذا وجب رده إلى مأمنه وهذه صفة شرعية فتسرى إلى الولد
 اهـ - حلي - (قوله لم يجزه) بفتح الباء من جراه به وهو ثلاثي معتل الآخر بالياء قاموس وضعه المسترشد للخروج
 والبارز للولد وحكم الزيادة المتصلة كالشعر والسنن حكم المنفصلة المذكورة والظاهر أن علوقها به إخراجها
 في حكمها كما سبق (قوله لعدم سرية الأمن) حينئذ يعني أن الأم إذا جازها لم تبقى مستحقة للأمن فلم يسر إلى
 الولد قال في البحر فان أدى جزاءها ثم ولدت ليس عليه جزاء الولد لانه بعد أداء الجزاء لم تبقى آمنة لأن وصول
 الخلف كوصول الأصل ولهذا يملكه الذي أخرجهما بعد أداء الجزاء فلو ذبحهما لم تكن ميتة لكنه مكره اهـ
 حلي - (قوله الظاهر ثم) أخذه من كلام النهر حيث قال فان أدى الجزاء ملكها ملكا خبيثا ولذا قالوا بتركها
 أكلاها وهي عند الإطلاق تنصرف إلى التحريم فدل على أنه يجب ردها بعد أداء الجزاء - حلي - وأصله من البحر
 (قوله آفاق) ترجمه في الكنز بيباب مجاوزة الوقت من غير إحرام قال الحلي - لو عبر المصنف عن جاوز الميقات كما
 عبر به في الكنز لثمل قوله كسكى يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته واستغنى عن ذكرهما بعد ولده حرما أحرم
 ممرته من الحرم وبستانيا أحرم بطنه أولاه ممرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعين له لم يمه دم مالم يعد
 إليه سواء كان حرما أو بستانيا أو آفاقا غاية الأمر أنه يشترط لزوم الإحرام في البستانيا والحرى قصد التمسك
 ويكتفى في الآفاق قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا أو لا اهـ (قوله مسلم بالغ) فان جاوز وهو صبي أو كافر
 فأسلم وبلغ لاشي عليه ما كفى الفتح ووجهه أنهم ما وقت بالمجاوزة غير مخاطبين ولم يقيدوا بالحرمان هذا الحكم
 يشتمل الرقيق فلو تجاوز بلا إحرام ثم أذن له مولاه فأحرم من مكة لم يمه دم يؤخذ به بعد المقت أبو الوعد (قوله
 يريد الحج) اعلم أنه لا فرق في لزوم الدم بمجاوزة الميقات بغير إحرام بين ما لو أراد الحج أو العمرة أو لم يرد شيئا
 ذكره الشارح مثل ما ذكره صدر الشريعة وتبعه ابن كمال باشا وصاحب الدرر من أنه إذا لم يرد الحج أو العمرة
 لا يجب الدم وهم منشؤه قول الهداية وهذا الذي ذكرناه أي من لزوم الدم بالمجاوزة ان كان يريد الحج أو العمرة
 فان دخل البستان لحاجة فلا بد من دخوله مكة بغير إحرام اهـ فانه يؤهم أن لزوم الدم بالمجاوزة محله إذا قصد التمسك
 فان لم يقصده بل قصد التجارة أو لمسيحة لاشي عليه وليس كذلك بل يجب أن يحمله ما ذكره على أن الغالب
 في قاصدي مكة من الآفاقين قصد التمسك كما ذكره الكمال والأفلااحرام يلزم على من قصد مكة سواء قصد التمسك
 أم لا (قوله على ماسياتي) أي في قوله وعلى من دخل مكة بلا إحرام حجة أو عمرة اهـ حلي - (قوله وجاوز وقته)
 أطلق الوقت على المكان مجازا وفي البحر الميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانه خاص بالزمان اهـ
 والمراد آخر المواقيت (قوله اعتبار الإرادة عند المجاوزة) يعني أن الآفاق إذا قصد مكانا داخل الميقات
 لحاجة استوصل إلى دخول مكة بلا إحرام فهل يشترط أن يقصد ذلك المكان معين حين خروجه من البيت أولا
 قال في البحر والذي يظهر هو الأول فانه لا شك أن الآفاق يريد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس
 ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل حين يخرج من بيته اهـ قال في التهر أقول الظاهر
 أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف وبطل على ذلك ما في البدائع بعد أن ذكر حكم المجاوزة بغير إحرام
 قال هذا إذا جاوز أحد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير إحرام فاما إذا لم يرد
 ذلك وانما أراد أن يأتي بستان في عامر أو غيره لحاجة فلا شئ عليه اهـ فاعتبر الإرادة عند المجاوزة كما ترمي اهـ
 فظهر من هذا أن معنى قول الشارح اعتبار الإرادة عند المجاوزة أي كاعتبار من بيته أو محراب بيته والميقات
 وبصريح به في قوله ولو عند المجاوزة وأما بعد المجاوزة فلا تعتبر قط ما فانه حينئذ عند المجاوزة كان فاهدا حكمه
 فاذا جاوز بغير إحرام لم يمه دم ولا يسقط عنه بقصد مكان من الحل بعد المجاوزة وهذا ويجب على الشارح أن يذكر
 هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفي البستان فانه محلهما كما فعله في البحر والنهر اهـ حلي - (قوله فان عاد إلى
 ميقات) ذكره إشارة إلى أنه لا يجب عليه أن يرجع إلى الميقات الذي جاوز بل يجوز أن يرجع إلى غيره لقرب
 أو أبعد والاولى أن يحرم من وقته أفاده صاحب البحر (قوله ثم أحرم) منه أو بعد ما خرج عنه مجاوزة أو إحرام

كما ترمي (ولدت فابينة) بعدما (أخرجت من
 الحرم وماتنا غرهما) وان أدى جزاءها (أي
 الأم) ثم ولدت لم يجزه (أي الولد لعدم سرية
 الأمن) حينئذ (آفاق) مسلم بالغ (يريد
 الجزاء الظاهر ثم) (آفاق) فلو لم يرد واحد
 الحج) ولو فلا (أو العمرة) فلو لم يرد واحد
 منهم لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات أو
 وجب حج أو عمرة إن أراد دخول مكة أو
 الجرم على ماسياتي قريبا (وجاوز وقته)
 ظاهر ما في التهر عن البدائع اعتبار الإرادة
 عند المجاوزة (ثم أحرم ثم أحرم) كما إذا لم يحرم
 فان عاد إلى ميقات (ثم أحرم أو) عاد إليه

ومرتبه لانه فوق الواجب عليه في تعظيم البيت قاله في البصر (قوله حال كونه محرما) أي بجمع أو مرة أبو السعود
والظاهر أنه إذا أهم الاحرام كذلك (قوله لم يشرع في ذلك) يتم الحج والعمرة (قوله كما واف) ولولا لقدم ومثله
الوقوف وطواف العمرة (قوله ولو شوطا) مقتضى عبارته أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من الشوط
الكامل ومثله في البصر حيث قال فلوعاد إليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدرر بأن ابتداء
الطواف أو استئجار طوافه بأوقافه يقتضي أنه يكفي بالاستسلام نقطه كافية للشرعية لا يلزم الا كنفاء أيضا
بعض شوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشرع فيه وهو صادق أيضا ببعض الشوط
ويدل عليه أيضا قول الشارح فيما سبأني أو عاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في ذلك فان الشروع
لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلي (قوله لأن الشرط) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة
النسك لأن تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجبر من الدم ولو كان شرط المكان فرضا وتركه يفسد الحج أفاده
الجوي (قوله عند الميقات) أو بعد أن يجاوزه إلى غير جهة الحرم ثم يبره محرما (قوله خلافا لهما) هذا لا يسقط
الدم مطلقا كما لو أحرم من دورية أهله ومزنا لمواقب ساكنا فانه لا شيء عليه اتفاقا وجواب الامام أن الاحرام
من دورية أهله هو العزيمة وقد أتى به فاذا تخلص بالتأخير إلى الميقات وجب عليه قضاء حقه بإنشاء التلبية بحصر
واعلم أن الناظرين في هذا المقام كما قاله الجوي من شرائح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة في حق
الآفاق أن يحرم من دورية أهله وهو لا يخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من
الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنه أحرم من دورية أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الأفضل
اه (قوله سقط منه) أما في الأولى فلا لأنه أنشأ التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات وأما في الثانية
فلا لأنه تدارك ما فات (قوله والأفضل عوده) أي سواء كان محرما بالحج أو بالعمرة أو بهما حلي بزيادة (قوله
الاذا خاف فوت الحج) أي فانه لا يعود ويعني في احرامه لان الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وزك
الواجب أهون من ترك الفرض واستفاد منه أنه لا تفصيل في العمرة بل يعود لانها لا تفوت أصلا بجم (قوله
أو عاد بعد شروعه) لأن ما شرع فيه وقع معتذابه فلا يعود إلى حكم الابتداء بالعود إلى الميقات أبو السعود
ولم يأت بفهوم قول المصنف ولي والمناسب ذكره بأن يقول أو عاد قبل شروعه ولم يلب عند الميقات
ذكره الحلي (قوله يريد الحج) أما اذا لم يرد الحج الا بعد الجاوزة لا شيء عليه كما يأتي (قوله وصار مكي) بأن أحرم
للعمرة ولم يسق الهدى والظاهر أنه اذا ساق الهدى كذلك لا يجر من الحرم ومثل من ذكر لو أحرم أهل
المواقب بجمع أو مرة من الحرم لأن ميقاتهم الحل كما في النهر (قوله ميقات المسكن) أي حقيقة أو حكما كالمقتع
والميقات لهم الخوم (قوله من الحرم) فان ميقاتهم الله مرة الحل أي وضع منه (قوله وبالعود) أي إلى
الميقات سواء كان ميقات الحج أو العمرة وأثناء الاحرام منهم أو أحرم وعاد إليهم مسالمين والأفضل العود
ان لم يخف فوات الحج وما ذكرناه هو معنى قول الشارح كما مر (قوله أي آفاق) أفاده ان ذكره اتفاقا ويأتي
المراد به من كان خارج المواقب (قوله البستان) أي بستان بنى عامر وهي قرية داخل الميقات وخارج الحرم
يسمى الآن نخلة محمود ومنه إلى مكة أربعة وعشرون ميلا حوى (قوله أي مكانا من الحل) أشار به إلى أن ذكر
البستان اتفاقا وأن المراد مكان داخل المواقب ولا بد من تعيينه كما يفهم مما مر (قوله الحاجة قصدها) ليس
بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما يأتي في الحيلة (قوله ولو عند الجاوزة) أي ولو قصد المكان الخصوص عند
الجاوزة كما يدل عليه ما في النهر وليس المراد ما يعطيه ظاهره من قصد الحاجة عند الجاوزة (قوله كما مر) من
قوله قرية الظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند الجاوزة (قوله ونية مدة الإقامة) أي بالبستان
(قوله ليست بشرط) أي في حل دخول مكة بلا احرام (قوله على المذهب) مقابلة ما قاله أبو يوسف رحمه الله
تعالى أنه ان نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا حلي عن البصر (قوله
ووقته البستان) أي ميقات احرامه الحج أو عمرة البستان يعني به الحل الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم
أحرم منها لتسكن حل يجب عليه الدم ظاهرا ثم لأن من جاوز مبة بغير احرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل
مكة أهلا لمكة فيحرم منه لانه دخوله بغير احرام ويحتمل أن يكون المراد أنه أراد التسك وهو بالبستان
فيتوقف احرامه بالحل ويدل له قول المصنف مع الشارح وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل

حال كونه محرما لم يشرع في ذلك) صفة
محرما كطواف ولو شوطا وانما قال (واي)
لان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند
الميقات بعد العود اليه خلافا لهما (سقط
دمه) والأفضل عوده الا اذا خاف فوت
الحج (والا) أي وان لم يعد أو عاد بعد شروعه
(لا) يسقط الدم (كسكن يريد الحج) ومتنع
فخرج من عمره (وصار مكي) وخرج من الحرم
وأحرم بالحج من الحل فان عليه ما دام
بجاوزة ميقات المسكن بلا احرام وكذا لو أحرم
بعمره من الحرم وبالعود كما ترسقط الدم
(دخل كوفي) أي آفاق (البستان) أي
مكانا من الحل داخل الميقات (الحاجة)
قصدها ولو عند الجاوزة كما مر ونية مدة
الإقامة ليست بشرط على المذهب
(له دخول مكة) غير محرم ووقته البستان

المواقف دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا وتطيره ما ذكره في الهندية ان المكي اذا خرج الى الحل وأحرم بجمع
ووقف بمعرفة لا شيء عليه اه وذلك لان ميقاته الحرم غير أنه لم يرد الحج منه فكذلك يقال هنا (قوله لانه) أي
الاتفاق الذي قصد البتة ان (قوله كما مر) أي في شرح قول المصنف وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول
مكة ولو لم حاجة وبعبارة الشارح هناك اما لو قصد موضوعا من الحل كتبليس وجدة حل له بمجاوزه بلا احرام
فانما حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحل لم يرد ذلك الا بالأمور بالحج للخصالفة اه (قوله وهذه
حيلة الخ) هذا مكرز مع الذي قدمه في المواقيت قال في البصرة قالوا وهذه حيلة الاتفاق اذا أراد دخول مكة
بغير احرام فينوي أن يدخل خليصا مثلا فله مجاوزة رايخ الذي هو ميقات الشامي والمصري المحاذي للبحر
اه وهذه العبارة خالية عن اشتراط قصد الحاجة بكتبليس وهو يدل على ما قلناه سابقا (قوله على من دخل مكة)
مراد بمكة الحرم مجازا من اطلاق أشرف أجزاء الشيء على كاه كاطلاق الكعبة على الحرم في قوله تعالى
هديا بالغ الكعبة فلا فرق بين دخول مكة أو الحرم في لزوم الاحرام كما تدل عليه عبارة البدائع أبو السعود عن
الحري (قوله حجة أو عمرة) لان الله تعالى أوجب ذلك تعظيما لهذه البقعة فجاءت الميقات التزام للاحرام دلالة
كأنه قال لله على أن أحرم ولو قاله يلزمه حجة أو عمرة كذا اذا فعل ما يدل على الالتزام (قوله فلو عاد) أي
الى الميقات كما فنده في الهداية لكن في البدائع أنه يجوز به ميقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل لعمرة وأقره
في فتح القدير وأقاده في الشريعة لانه لا يوجب الخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لاجل الاجزاء فليجمل تقييد
الهداية على هذا خلبي موصفا (قوله فأحرم بذلك) أي مطلقا سواء كان حجاً أو عمرة اه حلي (قوله وتماه
في الفسخ) حيث علل ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صار ديناً في ذمته فلا يقطع الا باليمين بالنية حلي
(قوله عما عليه من حجة الاسلام) وأما لو أحرم بقتل من الميقات فقدمه بقوله فلو عاد فأحرم بنفسك أجزاء فتقول
أي السقوط التقييد بما عليه ظاهر في أن التنفل بالحج أو العمرة لا يجوز به مما وجب عليه بالدخول سهو ظاهر
(قوله ذلك) أي الذي جاوز فيه الميقات بلا احرام (قوله لتداركه التبرؤ في وقته) انما يظهر في الحج لتعين وقته
لا في العمرة لعدم تعيينها (قوله لصبرونه) أي التبرؤ ديناً في الذمة بسبب تحويل السنة والاولى التعبير
بالتعزول وفيه أن العمرة لا تصير ديناً لعدم وقتها كما سبق فينبغي أن يقطع الواجب بدخوله بلا احرام بالندوة
في الثانية كالاولى وأجاب الاكل بأنه اذا أخرها الى وقت تكبره فيه وهو أيام النحر والتشريق صار كانه قوتها
فصارت ديناً قال بعض المتأخرين ولا يخفى ضعفه قال الكمال ولقاتل أن يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة
أخرى فان مقتضى الدليل أنه اذا دخلها بلا احرام ايسر الاوجب الاحرام بأحد ذلكين فظني أي وقت
فعل ذلك يقع أداء أي عما فاته بالدخول اذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة لصبرونه واتم تأدية بقضى فمها
أحرم من الميقات بنفسك عليه تأذي هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام يبنى أن
لا يحتاج الى التعيين وان كانت أسباباً متعددة الانحصار دون النوع كما قلنا فبين عليه يومان من رمضان
ينوي مجرد قضاء ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا لو كان من رمضان على الاصح فكذلك نقول اذا رجع
مراراً فأحرم كل مرة بنفسك حتى أتى على عدد خلافه خرج عن عهده ما عليه اه (قوله فأحرم بعمرة) الاولى
فأحرم بنفسك اذ العمرة ليست بتقيد قال في الهندية رجل جاوز الميقات فأحرم بجمعة فأفسدها أو فاته الحج
فقضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت اه (قوله مضى) وجوباً لان فاسد نفسك كعصمه لا يخرج عنه
الابا فاعاله (قوله ترك الوقت) أي الاحرام من الميقات (قوله بالاحرام منه) أي من الميقات أي ميقات كان
من مواقيت الاتفاق كما تقدم فلو قضا من ميقات المكي أجزاء ولزمه الدم بمجاوزه الوقت غير محرم كما استفيد
عما ذكرناه عن الشريعة لانه (قوله مكي الخ) عنوانه في الكزيبات إضافة الاحرام الى الاحرام وترك المصنف ذلك
لانه من جهة الجنائيات أي في حق المكي دون الاتفاق الا في إضافة احرام العمرة الى الحج نهر وصائل هذا
النوع على أربعة أقسام بالقسمة العقلية قد استوفاه المصنف أولها أن يدخل احرام حج على احرام مثله ثانياً
أن يدخل احرام عمرة على احرام مثله ثالثاً أن يدخل احرام عمرة على احرام حج رابعاً عكسه وقد بالمكي لان
الاتفاق اذا أحرم بالحج بعد فعل أقل اشراط العمرة كان فارقاً بلا ساءة كالولم يطف أصلاً كما في البحر (قوله
ومن يحكمه) أشار به الى أن التقييد بالمكي انما هو للاحتراز عن الاتفاق فيقيم المكي حقيقة ومن كان دخل

ولا شيء عليه) لانه التحق بأهله كما مر وهذه
حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام (و)
حيلة (على من دخل مكة بلا احرام) لكل مرة
يجب (على من دخل مكة بلا احرام) لكل مرة
(حجة أو عمرة) فلو عاد فأحرم بذلك أجزاء
عن آخر دخوله وتماه في الفسخ (وصح منه)
أي أجزاء مما لزمه بالدخول (لو أحرم عما
عليه) من حجة الاسلام أو نذر أو عمرة مندورة
(لكن في عامه ذلك) لتداركه التبرؤ في وقته
(لا يهده) لصبرونه: بتحويل السنة أو فاسدها
الميقات) بلا احرام (فأحرم بعمرة) لغيره
مضى وقضى ولا دم عليه ترك الوقت (لغيره
بالاحرام منه في القضاء) (مكي) ومن يحكمه

بالحيض كافي البهر وقول بعضهم وهم أهل الحرم فيه قصور (قوله طاف لعمرة) أطلقه فعمل ما إذا كان في أشهر
 الحج أو لا كافي المبسوط وخرج ما لو أحرم أو لا بالحج وطاف له شوطاً ثم أحرم بالعمرة فإنه يرضها كما لو لم يطف بصحر
 (قوله أي أقل أشواطها) وهي الثلاثة تعاد ونها احتزبه عما إذا أحرم بالحج بعد إحرام العمرة قبل أن يطوف
 شياً من العمرة فإنه يرضها اتفاقاً وعما إذا أحرم به بعد أن طاف أربعة أشواط فأكثرت في الهداية وشروحها
 أنه يرض الحج بلا خلاف لأن لا أكثر حكم الكل فيتعذر رفضها وفي المبسوط أنه لا يرض واحد منها بما
 كالوفرغ منها وعليه دم لمكان النقص بالجمع بينهما فكذا لا بما كل منه وجعله الاستيعابي ظاهراً في الرواية وقيل عن
 أبي يوسف أن رفض الحج أفضل واختاره الفقيه أبو الليث وقاضي خان في فتاواه ثم قال وبعض في عمرته ثم يقضي
 بالحجة من عامه ذلك أن بني وقته لم يذكروا في ظاهر الرواية أنه إذا رفض الحج يلزمه دم وقضاء عمرة مع الحجة
 كما أوجبها الإمام في الموطأ الأقل كذا ذكره الاستيعابي حلي عن البهر (قوله رفضه) أي تركه وهو من باب
 طلب وضرب أي رفض الحج عند الإمام استحبها لأن إحرام العمرة قد تأكد بأداء شيء من أعمالها وإحرام الحج
 لم يتأكد ورفض غير المتأكد أبسر ولا في رفض العمرة والحالة هذه إبطال العمل وفي رفض الحج امتناعاً عنه
 وقالار رفض العمرة أولى لأنها أدنى حالاً وأقل أعمالاً وأبسر قضاء لأنها غير موقفة وقد ظهر بما تقررناه أن رفض
 الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى إذا رفض العمرة مع حتى عند الإمام ولذا قال في الهداية وعليه دم
 بالرفض أي برفض الحج لأنه يرض لأن له تعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر إلا أنه في رفض العمرة قضاؤها
 لا غير وفي رفض الحج عليه قضاؤه وعمرته لأنه في معنى فائت الحج (قوله وجوباً) الواجب رفض أحدهما
 لا بضمومه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب البصر وأخوه وتليذه المنصف (قوله بالخلق) متعلق برفضه قال
 في البصر ولم يذكر بما إذا يكون واضاً ويخفى أن يكون الرفض بالفعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة
 ولا يكتفي بالقول أو بالنية لأنه جعله في الهداية فحلاً وهو لا يكون إلا بفعل شيء من محظورات الإحرام
 (قوله لنهي المكى) المراد به من كان داخل المواقيت كما قدمناه (قوله وعليه دم) قبل أن ينفذ في يومين لم دخول
 النقص على الإحرامين وأوجب بأنه غير ممنوع من أحدهما ثم ردد أمر صلى الله عليه وسلم عائشة رضي
 الله تعالى عنها بالدم لما رفضت العمرة (قوله لأنه كفائت الحج) وحكمه أن يتحلل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل
 (قوله حتى لو حج) غاية على التعليل المضيد أنه قضاء في غير عامه (قوله سقطت العمرة) فإنه يستند ليس في معنى
 فائت الحج بل كالمحصر إذ انحلت ثم حج من تلك السنة فإنه لا يجب عليه عمرة بخلاف ما إذا انحلت السنة (قوله
 قضائها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية
 (قوله فقط) أي أكثر عليه عمرة أخرى كافي الحج وليس مراده في الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض أي بما
 رفضه هـ حلي (قوله صح) لأنه أدى أفعالهما كما التزم به (قوله وأسأه) أي أنه لأن الجمع بينهما في حق المكى
 منهي عنه والنهي يقتضي الإثم لا الإساءة التي مرجعها خلاف الأولى (قوله وذبح) لتفكيك النقصان في نفسك
 بارتكاب المنهي عنه لأنه قارن أو متتابع أن أضاف إحرامه بعد فعل أكثرها في أشهر الحج ولا تمتع ولا قران لمكى
 أي لا يجلان وإن حصا (قوله وهو دم جبر) فلا يأكل منه ولا يجزى فيه سبب جمع البدنة بخلاف دم البكر (قوله
 ومن أحرم جميع الخ) نمرود في الجمع بين الإحرامين ملتبسين وهو غير مكروه في ظاهر الرواية كما يأتي (قوله وج) أي
 وقف بعرفة أمألو أحرم بالثاني قبل الوقوف بعرفة ليسلاً أو نهراً رفض الثانية وعليه دم للرفض وعمره حجة
 من قابل ويرتفع عند الإمام بوقوفه بعرفة وأما إذا أحرم ليلة النحر بعد ما وقف نهراً فينبغي أن يرتفع عند
 الإمام بوقوف مزدلفة لا بعرفة لأنه سابق وسبب الترتيب لا يكون متأخراً بصر (قوله ثم أحرم يوم النحر) قيد بترأخي
 إحرام الثاني عن الأول لأنه إن أحرم بهما معاً أو على التعاقب لزماء وارتفعت أحدهما إذا توجه سائر الزمان
 دم للرفض وبعض في الآخر ويقضي حجة وعمره لأجل التي رفضها وإذا جنى قبل الزرع فعليه دمان للعبادة
 ولو أحصر قبل أن يسير إلى مكة بعث هديين وإذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وجهتان لأنه فاته جهتان
 في هذه السنة وهذا كله عند الإمام ونعم يمانية في البهر (قوله لزمه الآخر) لا مكان الأدلة لأن الإحرام الثاني
 انما يرتفع لتعذر الأداء ولا تعذرهما في الأداء لأن إحرامه انصرف إلى حجة في السنة القابلة (قوله لاتبها
 الأول) أي الإحرام الأول بالخلق (قوله فمع دم) أي فيلزمه الآخر مع دم (قوله قصر) أراد بالتصغير الخلق لأن

(طاف لعمرة) ولو (شوطاً) أي أقل
 أشواطها (فأحرم بالحج رفضه) وجوباً
 بالخلق لنهي المكى عن الجمع بينهما (وعليه
 دم) لأجل (الرفض وج وعمره) لأنه كذا أتت
 الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو
 رفضها قضاه فقط (فلو أتعهما صح) وأسأه
 (وذبح) وهو دم جبر وفي الآخر (يوم النحر
 ومن أحرم جميع) (وج) (نم) أحرم (يوم النحر
 بالقران) كان قد (خلق الأول لزمه الآخر)
 في العام القابل (بلا دم) لاتبها الأول
 (والا) يخلق الأول (فمع دم قصر)

التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة لانه ارتفاع ناقص نهر وظاهره انه فانص حتى في حق المرأة مع انه افضل
في حقها ولا يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التفسير لا تدخل المرأة مع انه انما عدل عن الحلق
اليه ليدخلها (قوله بلذاته على احراره) أي احرار الحج الثاني وأما احرار الحجة الاولى فقد انتهى فلا جناية
عليه اه حلي (قوله أو التأخير) ظاهر كلامه انه عطف على التقصير فيقتضي أن تأخير الحلق عن أيام النحر
جناية على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب أن يعطف على مدخول اللام فيكون
التقدير أو للتأخير فلا يفيد التركيب حيث أنه جناية وجعل الشارح العطف وجوب الدم أحد هذين اشارة
الى أنه لا يلزم دم آخر للجمع بين احرار الحجين لانه ليس بمكروه اه حلي (قوله ومن أنى بعمره الخ) أي بطوافها
أو أكثره وسعى وبدل على أنه سعى قوله الا الحلق فانه يدل على أنه أنى بجميع أفعاله وسبب أن حكم ما دارم
يسمى (قوله الا الحلق) أراد به ما بعد التقصير ما لو كان بعد الحلق فلا يكون جاء عابن احرارهم ما ولا شيء عليه حيث أنه
(قوله فأحرر بأخرى) أشار بالفاء الى أن احرار الثانية تأخر عن الاولى أما اذا كانا معا وعلى التعاقب فيلزم
وترتفع احدى ما بالشرع في عمل الاخرى عند الامام ووجب القضاء ودم للترتفع وان كان قبل الفراغ بعد
ما طاف للاولى شوطا فرض الثانية وعليه دم الرض والقضاء وكذا لو طاف الكل قبل أن يسى (قوله مكروه
نحرى) لانه بصير جامعا بينهما في الفعل لانه يؤدى بهما في سنة واحدة كذا في المحيط وتعقبه الكمال بأنه
لا يتم لأن كونه يتمكن من أداء العمرة الثانية لا يوجب الجمع فعلا (قوله فيلزم الدم) أشار بقوله على الكراهة
الى انه لا يلزم دم من جهة الحلق لانه يمكنه أن يؤخر الحلق الى الفراغ منه مما لان الحلق في العمرة غير
موقت بزمان (قوله لا يجتنب) أي لا يكره الجمع بين احرارين لاجتنابه لانه لا يكون جاء عابنهما في الاداء (قوله
في ظاهر الرواية) مقابلة ما في غاية البيان أنه حرام لانه بدعة (قوله ثم أحرم بعمره) أما لو أحرم بعمره ثم حج لزماء
ولو طاف أقل أشواط العمرة ولا ساء كما ذكره صاحب البحر في أول باب اضافة الاحرام الى الاحرام والمراد
أنه أحرم بالعمرة قبل فعل أكثر طواف القدوم بقرينة المقابلة بقوله فان طاف له أربعة أشواط أكثر اه حلي
(قوله ولا بطلت) زاد الشارح ولذا يكون تعدي للاقوله وصار قارنان لأن الفران يجب فيه أن يرتب أفعال
الحج على أفعال العمرة كما ذكره الشارح والوقوف قبل أفعالها فذلك فطالت اه حلي (قوله لانها) ملة
لحذف تديده ولا يجوز فعلها بعده الخ (قوله لا بالتوجه) فلو عاد أمكنه أدائها ثم سر (قوله فان طاف له
طواف القدوم) أي أو أكثره حلي والبيان بالاقول كالأقدم بحج (قوله قضى عليها) وهذا المضى جائز كما
أفاده صاحب البحر (قوله وهو دم جبر) لانه خالف السنة وصححه في الهداية كذا في البحر فكان مسيئا أكثر
الاول كما في النهر واختار شمس الأئمة السرخسي أنه دم شكر فان محمد قال في الجامع الصغير وأحب الى أن
يرفع العمرة فدل على أنه دم شكر فانه لم يبين أفعال العمرة على أفعال الحج لأن ما أتى به انما هو سنة فيمكنه
بناء أفعال الحج على أفعال العمرة ولا موجب للبحر واختاره الكمال وقوام بأن طواف القدوم ليس من سنن
الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كنعني النجدة لغيره من المساجد اه ونقله في الثمر بلاية عن قاضي
خان والامام المحبوبي أيضا اه حلي وأما الخلاف يظهر في جواز الاكل منه (قوله ونذبت رفضها) أي العمرة
لانه فانه الترتيب في الفعل من وجه لتقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم
الا الاحرام ولا ترتيب فيه ولا يلزمه الرض هنا لأن المؤدى ليس بركن الحج أبو السعود (قوله قضى) أي
العمرة وقوله لسمحة الشرع أي وهي مما يلزم بالشرع (قوله لرفضها) أي لاجل رفضها (قوله فاهل بعمره يوم
البحر) أي مطلقا سواء كان قبل الحلق أو بعده قبل طواف الزيارة أو بعده واختاره في الهداية وصححه الشارح
لانه بعد الحلق والطواف قد بقي عليه شيء من واجبات الحج كالرمي وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرهت
العمرة في هذه الايام أيضا فيصير باينا أفعال العمرة على أفعال الحج بلاريب وهو مكروه حلي بين البحر
(قوله مع كراهة التحريم) انه ظم أمور الحج الواقعة في هذه الايام فينبغي تفرغها لها (قوله تخلصا من الاثم)
لانه أدى أركان الحج فكان باينا أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وان كان خطأ فخصا
أبو السعود (قوله صح) لأن الكراهة ما في غيرها وهو كونه مشغولا بأداء بقية أفعال الحج في هذه الايام
وتخلص الوقت لتعظيم الامر الحج زبلي (قوله لا تركاب الكراهة) بالجمع بين احرارين فيما اذا أهل بعمره

عمره ليس المرأة (أولا) بلذاته على احراره
التقصير أو التأخير (ومن أنى بعمره الا الحلق)
فأحرر بأخرى ذبح الاصل أن الجمع بين
احرارين لعمرتين يكره ويحرم فيلزم الدم
لا يجتنب في ظاهر الرواية فلا يلزم رافقي
أحرر بجميع (أحرر) بعمره لزماء) وصار
قارنا مسيئا (و) لذا (بطلت) عمره (بالوقوف
قبل أفعالها) لانها لم تشرع مسنة على الحج
(لا بالتوجه) الى معرفة (فان طاف له)
طواف القدوم (ثم أحرم برفضها) عليها
نذبت (وهو دم جبر) ونذبت رفضها (لأنه شرع
فيها) فان رفض قضى (احسن الشرع)
بطلوا (فان رفض قضى) (فأهل بعمره
فيها) (و) (أزادها) (رفضها) (جمع فاهل بعمره
يوم النحر) (أو في ثلاثة أيام) (بدمه لزمه)
بالشرع (لكن مع كراهة التحريم) (ورفضت)
وجوبها (تخلصا من الاثم) (وقضيت مع دم)
لارفض (وان مضى) عليها (صح وعليه دم)
لأن تركاب الكراهة

يوم التصديق الملقأ في بقية الافعال لم يما اذا اهل فبعدها خلق أبو السعود عن سري (قوله وجب
الرفض) أي لما أحرم به من حج أو عرة (قوله لأن الجمع بين احرامين لم يجز) هذا راجع الى قوله اذا أحرم به وذلك
لأن احرام الحج الدائم باق وقد أضاف اليه احرام الحجبة الثانية اه حلي (قوله أو احرمتين) راجع الى قوله
أو بها وهو يقتضي أنه جامع بين احرامين لم يرتين وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين عمرتين من حيث
الافعال حلي من البصر وجهه أن فائت الحج يتصل بأفعال العمرة من غير أن ينقلب احرامه احرام العمرة
فيصير جامعاً بين العمرتين من حيث الافعال فلزمه الرفض كالأحرام بهما (قوله غير مشروع) هذا مسلم
في الجمع بين العمرتين أما بر الحليين فهو مرور منه على ما في غاية البيان من أنه حرام لانه بدعة وظاهر الرواية
عدم الكراهة (قائدة) المشروع ما أمر الشارع بفعله أو تركه فلا يتناول المكروه وغير المشروع ما نهى الشارع
عن فعله أو تركه ومن جعله المكروه وأما الجاهل نرضد احرام فيتناول المكروه حلي من القهستاني (قوله بني
في احرامه) أي الحج ولا ينقلب احرام للعمرة (قوله ثم بعدهم) أي التحلل بأفعال العمرة (قوله لصحة الشروع)
أي بالاحرام (قوله بالرفض) أي رفض ما أحرم به فإنه ما هو متعلق بقوله للتحلل أي والواجب التحلل بالافعال
وقد منع منها مانع

• (باب الاحصار) •

لما كان التحلل بالاحصار نوع جنابة بدايل أن دمه الذي يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره في المناسبات وأخره
لأن مناه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله المنع) أي بأمر غير حسي وبالحسي يقال له حصر
لا احصار قال في الكشف يقال أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز وحصره إذا حبسه
عدو عن المضي أو سجن هذا هو الاكثرو حكاها صاحب الغريب وقال هو المشهور (قوله منع عن ركن) يحل
العمرة بأن منع من طوافه أو تنكبه الركن يقتضي أنه اذا منع في الحج عن أحد ركنيه يكون محصراً وسيأتي
أن القادر على أحد هذه ما لا يكون محصراً (قوله بعدد) سواء كان آدمياً كافراً أو غيره (قوله أو مرض) يزيد عليه
بالذهاب والركوب (قوله أو موت محرم) أي أو زوج في حق المرأة قال في البحر ومن الاحصار ما اذا أحرمت
المرأة بغير زوج أو محرم فلا تحل الا بالدم لأن المنع الشرعي آكد من المنع الحسي ومنه ما لو أحرمت العبد والأمة
ولو باذن المولى فله أن يحلها وللزوج أن يحلل الزوجة اذا أحرمت بغير اذنه ولو باعها ما تزوجت المحرمة كان
للمشترى والزوج فعل ذلك وانما لم يذكر المصنف ذلك لأن كلامه في محصر يتوقف فحله على الهدى كما سيأتي
وتحل هو لا يتوقف عليه فقد قالوا ان تحلل الزوج والسيد أن يصنعاً أدى ما يحظر في الاحرام من قهر
ظفر أو سحر أو تعذيب أو قبيل وفي كراهته بالجماع قولان وينبغي ترجيح الكراهة ونهت الحرة هدياً والأمة
والعبد لا يلزمهما الا بعد العتق أفاده صاحب النهر (قوله أو هلاك النفقة) أي ولم يقدر على المشي كما قيد
به في التبيين فان قدر عليه فليس بمحصر وعمله في المبسوط بأنه لا يعد أن لا يلزمه المشي في الابتداء ويلزمه بعد
الشروع كما لا يلزمه حجة التطوع ابتداء ويلزمه الاتمام اذا شرع فيها وجعل صاحب المحيط ما في التبيين قول
محمد وقال أبو يوسف ان قدر على المشي للحال وخاف أن يعجز جازله التحلل اه بحر ولم يذكر قولاً للامام في هذه
المسئلة والظاهر أنه لا خلاف بين صاحبين فان قول محمد محمول على ما اذا لم يحفظ العجز والمراد بالخوف غلبة
الظن كما سبق له نظراً لهذا القيد متفق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله حل له التحلل) أفاده أنه لو صبر
ورجع الى أهله بغير تحلل الى أن يزول الخوف فانه جائز فان أدرك الحج فيها والاتحل بالعمرة فالتحلل بذي الهدي
انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيبقى عليه كما سيجي (قوله بهت المفرد) أي بالحج أو العمرة (قوله دما) أي
شاة أو بقرة أو بدنة من الابل أو سبع بدنة ويجوز ما يجوز في الاضحية قاضي خان (قوله أو قيمته) أي فيشترى
بها شاة فتذبح في الحرم بحر (قوله فان لم يجد ذبيح محرماً) أفاده هذا أن التحلل للمحصر لا يكون الا بالذبيح
ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه (قوله أو يتحلل بطواف) أي للعمرة ويسمى بين الصفا والمروة ويطلق بحر
عن الخيانة (قوله وعن الثاني) الاولى حذفه لضعفه (قوله والقارن دمين) ومثل القارن لو أحرمت به عمرتين
أو حجبتين ثم أحصر قبل السير فانه يتحلل بذي هديين في الحرم بخلاف ما اذا أحصر بعد السير فانه يصير أفضا
لاحد ههما ولا يحتاج الى تعين الذي للحج والذي للعمرة وأشار بالاكتفاء بالبعث في المفرد والقارن الى أنه

فهو دم جبر (فائت الحج اذا أحرم به أو بها
وجوب الرفض) لأن الجمع بين احرامين لم يجز
أو لعمرتين غير مشروع (و) لما فاته الحج بقي
في احرامه فيه لزمه أن (يتحلل) عن احرام
الحج (بأفعال العمرة ثم) بعده (يقضى)
ما أحرم به للعمرة (ويذبح) للتحلل
قبل أو انه بالرفض

• (باب الاحصار) •

هو لغة المنع ونهر عام منع عن ركن (اذا
أحصر بهت أو مرض) أو موت محرم أو
هلاك نفقة حل له التحلل فينبذ (يهت
المفرد دما) أو قيمته فان لم يجد ذبيح محرماً
حتى يجيد أو يتحلل بطواف وعن الثاني أنه
يقوم الدم بالطعام ويصدق به فان لم يجيد
صام عن كل نصف صاع يوماً (والقارن دمين)

ان شاء وجع وان شاء آقام اذ لا فائدة في الاقامة بجر (قوله فلو بعث واحد الخ) في عبارة الشارح ركاكة ولو قال
فلو بعث واحد التحلل من أحد مما لم يتحلل عنه لسلم منها حلي (قوله لم يتحلل عنه) لان التحلل منهما لم يشرع
الا في حالة واحدة فلو تحلل عن أحدهما دون الآخر يكون فيه تغيير المشرع ومثل ما ذكر لو بعث بثن هديين
فلم يوجد بمكة الا هدي واحد فذبح عنه فانه لا يتحلل عنه ما ولا عن أحدهما بجر (قوله وعن يوم الذبح) المراد
باليوم القطعة المعينة من الزمن له فان التحلل لا يكون الا بعده واما المراد اليوم المعرف وأن كان قبل الذبح
(قوله خلافا لهما) فقالا ان كان محصر ابالعه مرة فتكذلك وان كان محصرا بالحج لم يجره الذبح الا في يوم النحر
منح (قوله ولو لم يفعل) يعني عن قول الشارح سابقا حل التحلل (قوله حتى زال الخوف) الاولى حتى زال
الاحصار (قوله والا) بأن فانه الحج بفوت الوقوف بعرفة (قوله انما هو للضرورة) وهو الاحصار (قوله فيشقى)
بالنصب في جواب النفي (قوله وبذبحه) أي بذبح المرسى وهو من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولو بالخلق
وتقصير) سواء احصر في الحل أو في الحرم وان جلق فحسن اه بجر والواو في المصنف بمعنى أو (قوله هذا فائدة
التعيين) الاشارة الى قوله وبذبحه يحل ولو قدم هذه الجملة على قوله ولو بالخلق وتقصير لكان أولى (قوله ففعل
كالللال) أي ارتكب محظورا حرامه (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم (قوله لزمه جراه
ملحق) ويتعد بتعدد الجنائيات (قوله ويجب عليه الخ) ان كل الاحصار عن حجة القرض كان الوجوب بمعنى
الاقتراض وان كان عن حجة النفل كان بمعنى الوجوب المصطلح عليه فاذا تعين استعمال الوجوب بمعنى الطلب
ليكون من باب عموم الجاهل لان الجمع بين الحقيقة والجهل (قوله بالتسريع) متعلق يجب والباء بالابتداء (قوله
وعمره) لانه في معنى فائت الحج فيحل بافعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وهذا مروي عن ابن عباس
هو ابن عمر (قوله ان لم يحج من عامه) أما لو حج منه كان عليه حجة فقط وهل يحتاج الى نية القضاء ان تحوّل السنة
وكان الحج نفلا احتج اليها لان كانت حجة الاسلام نهر ونخل ما اذا قرن في القضاء أو أفردهما فانه مخير لانه
التمز الاصل لا الوصف بجر (قوله وعلى المعقر) يعني اذا احصر ومثل ذلك ما لو اهل بذلك فأحصر قبل التعيين
كان عليه ان يعث بهدي واحد ويقضي عمرة استخصا ناهر (قوله حجة وعمرتان) وله في القضاء القران وافراد
كل من الثلاثة وهذا محله ان لم يحج من عامه فان لم يتحول السنة وجب من عامه كان عليه عمرة القران وبأى بها
بعده لانه بالتسريع التزم أصل القرية لاصفقتها من القران فلا يقال انه اذا زال الاحصار لا يجب عليه ان يأتي
بالعمرة التي وجبت بالتسريع في القران لانه غير قادر على أدائها على الوجه الذي التزمه وهو أن تكون أفعال
الحج منزلة عليها وبفوات الحج بفوت ذلك بجر ونهر (قوله توجه وجوبا) واما التحلل بالهدي لانه بدل عن
ادراك الحج وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود من البدل بجر (قوله والا) تحته صور ثلاث الاولى أن
لا يقدر عليه ما يجب على التوجه لكن ان توجه ليتحلل بأفعال العمرة جاز لانه الاصل في التحلل وفيه فائدة
وهو سقوط العمرة في القضاء وان كان قارنا فله ان يأتي بالعمرة لانه مخير بين القران والافراد في القضاء الثانية
أن يدرك الهدي دون الحج فيتحلل به الثالثة عكسه فيتحلل أيضا صيانة لما له عن الضياع (قوله) لو بعث المحصر
هديا ثم زال الاحصار وحدث آخر ونوى أن يكون عن الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى نحر لم يجر كن وكل
في كفارة بمن فكفر الموكل ثم حنت في بمن أخرى فتوى أن يكون ما في يد الموكل كفارة الثانية فانه يجوز
وان لم ينو حتى تصدق المأمور ولا وكد الوبعث هديا براه صيد ثم أحصر فتوى أن يكون للاحصار بجر (قوله
ولا احصار بعد ما وقف بعرفة الخ) فان دام الاحصار لزمه دم وترك كل واجب من الوقوف بمزقة لفة ورمى
الجمار وكذا التآخير الحلق والطواف وهذا في الاحصار بالهدى ولانه من قبيل العباد ولا يكون عذرا في اسقاط
حق الله تعالى كما قاله في باب التيمم أن العدو اذا اسره حتى صلى بالتيمم فانه يعيد هابا بالوضوء اذا أطلقوه لانه من
قبيل العباد فلا ينافي قولهم كل واجب تركه لعذر لا يجب فيه دم لان المراد بالعذر فيه العذر السهاوي
كالا حصار بالمرض مثلا في هذه العمرة وكالحبس والنهاس كذا اجتهد صاحب الجعر وأقره أخوه وفي المحنى
أن قول المصنف أو لا ولا احصار الخ تنكر ارض مع قوله آخر أو القادر على أحدهما لا ولا تركهما في الدرر
كأنه عليه في الشر بلاية اه ويمكن الجواب بأن الاول وقع في مركزه فلا يعترض عليه بالتأخر على أن بينهما
نوع مابنة بالعموم والخصوص فتأمل (قوله للامن من الفوات) أو رد على هذا التحليل أن الامن من الفوات

لو بعث واحد التحلل عنه (وع- بن ج)
الذبح) أي علم متى يتحلل وبذبحه (في الحرم ولو
قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل
ورجع الى أهله بغير تحلل وصبر) محرما (حتى
زال الخوف جاز فان أدرك الحج فيها) ونعمت
(والا تحلل بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما
هو للضرورة حتى لا يتعد احرامه فيشقى
عليه زبلي (وبذبحه يحل) ولو بالخلق
عليه زبلي (وبذبحه يحل) ولو بالخلق
وتقصير) هذا فائدة التعيين فلو طهر أو ذبح
ففعل كالحلال فطهر أنه لم يذبح أو ذبح
في حل لزمه جراه ما جنى (و) يجب عليه
ان حل من حجه (ولو نفل حجة) بالتسريع
(وعمره) التحلل ان لم يحج من عامه (وعلى
المعقر عمرة) على (القارن حجة وعمرتان)
احداهما بالتحلل (فان بعث ثم زال الاحصار
وقدر على ادراك الهدي والحج) معا
(توجه) وجوبا (والا) بقدر عليه (ولا احصار
يلزمه التوجه) رابعة (ولا احصار
بعد ما وقف بعرفة) للامن من الفوات

ثابت في العمرة مع تحقق الاحصار فيها وأجيب بأنه إنما تحقق الاحصار فيها وإن كانت لا تفوت لزوم
الضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه بجر (قوله لو بمكة) فبذلك لا يخلو النزاع كما ستري أما الممنوع في غير مكة
فأنتهوا على كونه محصرا اه حلي (قوله على الاصح) أي من الرواية عن أصحابنا جميعا وقيل عن الامام
لا يكون محصرا لأن مكة دار الاسلام فلا يفتق الاحصار فيها وروى عن أبي يوسف أنه إن حبل بينه وبين
البيت فهو محصر حلي عن النهاية (قوله والقادر على أحدهما) نصريح بمفهوم قوله والممنوع بمكة عن
الركنين محصر حلي (قوله فلتقام حجه) للركنين الحج عرفة واختلافه في تحلل المحصر بعد الوقوف والاطهر
كما قاله الاثنياني أنه يتحلل في مكانه بجر (قوله فلتحلله به) وذلك لأن الدم بدل منه في التحلل فلما قدر على الاصل
لا يعدل عنه الى البدل يني أن يقال إن هذا الطواف ليس أحد الركنين لأن الطواف الركن هو ما يقع بعد
الوقوف ولا وقوف اللهم إلا أن يقال أطلق الركن لتسميته به في الفعل ونظاير الشارح أنه يقتصر على الطواف
من غير سعي وقوله كما تريد على أنه بطرف ويهي فان المراء به قول المصنف سابقا ولا التحلل بالعمرة فليجتر
والله تعالى أعلم بالصواب

• (باب الحج عن الغير) •

لما كان الاصل أن عمل الانسان لنفسه لا لغيره وكان عمله لغيره خلاف الاصل كان هذا الباب خيرا قابلا لخبر
وفي كلام المصنف ادخال آل على غير ولا يستند له من جهة السماع كما في المنهل وفي الفتح أنه واقع على غير وجه
الصحة بل هو ملزوم الاضافة اه ونظر صاحب النهر في كلام الفتح بما لا يليق أن يسمع فضلا عن أن يكتب
حوى (قوله أن كل من أتى بعبادة ما) ولو عبدا غنم اظهر لانه ليس بحجور اعليه في ذلك (قوله بعبادة ما) أي
سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قرآن أو ذكر أو طوافا أو حجابا أو عرة أو غير ذلك من زيارة
قبول الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتسكين الموتى وجميع أنواع البر
كما في الهندية ونظاير اطلاقهم يقتضي أنه لا فرق بين الفرض والنفل فاذا صلى فريضة وجعل نواهيها لغيره
فانه يعم لكن لا يعود الفرض في ذمته لأن عدم الثواب لا يستلزم عدم القوط عن ذمته كالوضوء بالماء
المغسوب والصلوة في الارض المفضوبة ولم أره منغولا ولم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا يجعل شيئا من عبادته
للمعطي ويغني أن لا يصح ذلك بجر بقليل زيادة عن العلامة نوح وقوله ينبغي أن لا يصح ذلك أي المعاشرة
وان صح اسقاط الثواب والظاهر أن ذلك منتهى على مذهب المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات
ومذهب المتأخرين جوازها وقد رجعهم اقراة الخليفة خسة وأربعين درهما (قوله وان نواه عند الفعل لنفسه)
هذا بحث صاحب البحر حيث قال والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل لغيره أو يجعله لنفسه ثم يعد
ذلك يجعل نوايه لغيره حلي (قوله لظاهر الادلة) روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي
أبوان أبرهما حال حياتهم ما ففككت في بيرة هما به دموتهم ما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر أن
صلى لهم ما مع صلواتك وأن تصوم لهم ما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد
الاموات رواه الدارقطني أيضا وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة
يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنة من وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله انت تصدق عن موتانا وندعو لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويقرحون به
كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص العكبري وعن معقل بن يسار أنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم سورة يس رواه أبو داود وعنه صلى الله عليه وسلم أنه نهي
بكتبتين أهلين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته متفق عليه أي جعل نوايه لآلته وهذا تعليم منه
عليه الصلاة والسلام أن الانسان يتفقه على غيره والاقتداء به هو الاسبق قال بالضرورة الوثني وروى
عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع ولدا فترفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول الله
سبحانه وتعالى استغفار ولدك وله ذاك قال واستغفر لذيك وللمؤمنين والمؤمنات وما أمر الله به من الدعاء
للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء واللائكة

(والله بنوع لو بمكة عن الركنين محصر) على
الاصح (والقادر على أحدهما لا) أما على
الوقوف فلتقام حجه به وأما على الطواف
فأحمله به كما

(باب الحج عن الغير)

الاصل أن كل من أتى بعبادة ما له جعل
نواهيها لغيره وان نواه عند الفعل لنفسه
لظاهر الادلة وأما قوله تعالى وإن ليس
للانسان الا ملسى

لهم وكل ذلك عمل الغير حلبي عن الزبلي وعما يدل على صحة النيابة في الحج صريحاً ما رواه ابن عدي في الكامل
والبيهقي في الشعب من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله يدخل بالجنة الواحدة ثلاثة نفر الجنة الميت والحاج عنه
والمقتل ذلك ذكره السيوطي في الجامع الصغير (قوله أي الا اذا وجهه له) يعني ليس للانسان من سعى غيره
بصيب الا اذا وجهه له فحينئذ يكون له حلبي عن الجهر (قوله أو الامام يعني علي) قال الزبلي وأما قوله تعالى
وإن ليس للانسان الا ما سعى فقد قال ابن عباس انها منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرناهم
الاية وقيل هي خاصة بقوم موسى و ابراهيم لانه وقع حكاية في صحفهما عليهما الصلاة والسلام بقوله أم لم ينبا
بنا في صحف موسى و ابراهيم الذي وفي وقيل أراد بالانسان الكافر وأما المؤمن فله ما سعى أخوه وقيل ليس له
من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل الامام يعني علي كقوله تعالى وإن أسأتم فلها أي فلهما وكقوله
تعالى ولهم اللعنة أي عليهم وعلى هذا الجواب تذكر الآية مع قوله تعالى قبل ذلك ألا تزرون وزيراً أخرى
وقيل ليس له الا سبع لكن سعيه يكون بمباشرة لسيابه بتكثير الاخوان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلاً
لانه ليس فيه الاجتنال ماله من الاجر لتفسيره والله تعالى هو الموهل اليه والقادر عليه ولا يخص ذلك بعمل
دون عمل اه حلبي (قوله واقد أفصح الزاهدي) أي في المجتبى وغيره كأي المنع أي فانه أنكر اقبال الانسان
فمن حج وغيره الاموات وجعله مذهب أهل الحق والعدل وتكلف في الاجابة عن بعض ما ذكرناه (قوله هنا)
أي في باب الحج عن الغير (قوله والله الموقن) التوفيق خلق الطاعة في العبد وأخلق قدرة الطاعة في العبد
والمرداد بالقدرة هنا القدرة المقارنة للفعل فلا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل بسبيل الخبر اليه وانما ذكر
هذه الجملة اشارة الى أن ما وقع من الزاهدي مع أنه امام حجة فاضل انما هو من عدم وفريق الله اياه حيث راع
عن بسبيل الرشاد واتبع بدعة أهل الاعتزال والعناد مع اقامه النسب والتليس والتجمل الى رد صريح
الاحاديث نسأل الله تعالى أن يوفقنا وأحبائنا وأن يعفو عن هذا الامام فيما وقع منه من الاجتهاد (قوله
العبادة) قال الامام الامام في العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحسنه ما فعل لا يراد به الانعظيم الله تعالى
بأمره بخلاف القرية والطاعة فان القرية ما يتقرب به الى الله تعالى أو يراد به ما نظم الله تعالى مع ارادة
ما وضع له الفسحل كبناء الرباطات والمساجد ونحوها فانها قريبة بتراديفها وجهه الله تعالى مع ارادة الاحسان
للناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الامر منكم والعبادة ما لا يجوز اغترافه تعالى وحسن الطاعة موافقة الامر اه وحسن العبادة مباركة عن كونها
خالصة عن شائبة الرياء أبو السعود (قوله كزكاة) أدخلت الكاف صدقة الفطر والعشر والتفقات
وسواها كانت المصيبة عبادة محضة أو عبادة فيها معنى الموتة أو مؤنة فيها معنى العبادة بحر (قوله وكفارة)
يعمل أنواعها من اعتناق واطعام وكسوة كأي الجهر (قوله تقبل النيابة) وذلك لان المقصود من التكليف
الابتناء والمنفعة وهي في المال تنقسم الى المال المحبوب للفسر باصالة للفسر وهو موجود بفعله النباتي بحر
وقوله عن المكلف ليس المراد به البالغ العاقل بل المراد من كلفه ما لو صيغ فان العشر والصدقة يجبان في مال
العبي والمجنون وبصح اخراج وليهما عنهما بطريق النيابة (قوله لان العبرة بالخ) هذا جواب عن سؤال حاصله
كيف يتعاطى العبادة الذي ومن شرطها النية وهي لا تصح من كافر ويحصل الجواب أن المنة بنية
من وجبت عليه وهو الموكل (قوله ولو عند دفع الوكيل) أفاد أنه لا تصح النية بعد دفع الوكيل ويدل عليه قوله
في كتاب الزكاة ولو قال أي عند الدفع الى الوكيل هذا انطويع أو عن كفارة ثم فواء عن الزكاة قبل دفع الوكيل
صح وفي الجهر واذا جازت النيابة في المصيبة مطلقاً فالعبرة بنية الموكل لانية الوكيل وسواء نوى الموكل وقت
الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء وفيما بينهما اه حلبي قال ومقتضى عبارة الجهر عدم صحة
النية قبل الدفع الى الوكيل أيضاً مع أنه تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنة النية لمزل ما وجب عليه بنية الشارح
لا تنافي ذلك اه قلت انما تنص في الجهر الاحوال التي ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لا بد وأن تحضره نية
لانه لا يمتدى الوكيل الى قصد الموكل الا بنية وأمره (قوله وصوم) قال في الحوائص السعدية معنى كونه بدنياً
أن فيه ترك أعمال البدن نهى (قوله لا تقبلها مطلقاً) لان الآية لا فيها اتباع النفس والجوارح بالافعال

أي الا اذا وجهه له كما حققه الكمال أو الامام
يعني على كافي ولهم اللعنة ولقد أفصح
الزاهدي عن اعتزاله هنا والله الموفق
(العبادة المالية) كزكاة وكفارة (تقبل
النيابة) عن المكلف (مطلقاً) عند القدرة
والعجز ولو لا نائب ذمياً لان العبرة بنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلاة
وصوم (لا تقبلها) (مطلقاً)

المخصوصة وبفضل نائبه لا تحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة بحر (قوله
 والمركبة منهما) أراد أن المال معتبر في الحج اعتبارا قويا بحيث لا يتأني ولا يتصل الابه غالبا فكان كالجزء
 والافاضة الحج الوقوف والطواف حلبي وفي الحموى في قوله -م مركبة منهما نظر لان الشيء لا يتركب من
 شرطه ويمكن أن يقال كون الشيء لا يتركب من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية اه وما في الحلبي
 أولى (قوله كبح الفوض) أطلقه فتمثل الحجة المذكورة كافي البحر وقبده نظرا لشرط دوام العجز الى الموت
 لان الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه اه حلبي وكان مقتضى القياس أن لا تجزى
 النيابة في الحج لتضمنه المنقبتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه
 بفصل المشقة الاخرى أعني اخراج المال عند العجز المستقر الى الموت رخصة فضلا بأن يدفع نفقة الحج الى من
 يحج عنه بخلاف حال القدرة فلا يبعد ذلك تركه فيها ليس الا لجزءا يشار راحة نفسه على أمر ربه وهو هذا يستحق
 العقاب لا التضييف في طريق الاسقاط بحر (قوله تقبل النيابة عند العجز) اعتبارا بلهية المال أبو السعود
 (قوله فقط) أي دون اقدرة اعتبار الجبهة البدن بالإباليهين بالقدرة الممكن أبو السعود (قوله لكن بشرط)
 استدلاله على قوله تقبل النيابة (قوله لانه فرض العجز) على المحذوف هو مفهوم المصنف تقديره أما اذا لم يدم
 العجز بأن صح بعد لا تصح النيابة لانه فرض العجز فثبت قدر عليه وقتا من عمره بعد ما استتاب فيه العجز
 لحقه ظهر انتفاء شرط الرخصة بحر (تنبيه) محل وجوب الحج على العاجز بالنيابة اذا قدر عليه ثم عجز بعد
 ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجحاج على العاجز ان كان له مال ولا بشرط أي يجب عليه وهو صحيح
 زايحي واقتضى كلامه أن العجز لو أجمعه غيره ثم عجز لا يجز به وبه صرح غير واحد كما سيأتي وفي البحر المرأة اذا لم تجد
 محرما لا تخرج الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذي تجز فيه من الحج فحينئذ تبعث من يحج عنها اما قبل ذلك
 فلا يجوز اتهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم الى أن ماتت فذلك جائز كما رخص اذا أجم
 رجلا ودوام المرض الى أن مات وأطلق في العجز فتمثل ما اذا كان سماويا أو بصنع العباد فلو أجم وهو في السجن فان
 مات فيه أجزأه وان خلاص منه لا وان أجم له دونه وبين مكان أو دام العجز على الطريق حتى مات أجزأه وان لم
 يتم لا يجز به (قوله فيقول أحرم من فلان) وبعد صلاة الركعتين يقول اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله
 مني ومن فلان اه من شرح المتن (قوله وتكتفي بنية القلب) ولا يحتاج الى التصريح باللفظ (قوله أي يمكن) أي
 عادة والافضل عجز يمكن زواله عقلا لموم قدرة الواجب تعالى اه حلبي (قوله كإيمانه) وهي مرض السلي
 (قوله ولو أجم وهو صحيح ثم عجز) أي بعد فراغ النائب من الحج أن كان وقت الوقوف مخصصا أما لو عجز قبل فراغ
 النائب واستمر أجزأه وقوله لم يجز به أي من الفرض وان وقع فلا لا أمرأه في البحر قال الحموى ومن هنا
 يؤخذ عدم صحة ما يفعله السلاطين والوزراء من الاستنابة عن أنفسهم في الحج لان عجزهم لم يكن مستقرا الى
 الموت اه أوله عدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحتهم عن الفرض بل يقع نفلا (قوله لفقد شرطه) وهو العجز وقت حج
 النائب (قوله بشرط الامرية) أي بالحج الفرض أما النفل فيجوز بغير الأمر فأده أبو السعود (قوله الا اذا حج
 أو أجم الخ) دليله حديث الخليفة وهي أمه بنت عيسى من المهاجرات قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج
 أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم متفق عليه اه وقولها أفأحج عنه فيه رواية ثان
 فتح الهمزة وضم الحاء أي أنا أحرم بنفسى عنه وأؤذى الافعال وهو المشهور من الرواية وروى بضم الهمزة
 وكسر الحاء أي أمر أحد أن يحج عنه (قوله لوجود الامر دلالة) لانه لما استولى على ماله كأنه قال له فم بأداء
 ماعلى (قوله أو أكثرها) قال في فتح القدير اه لم أن شرط الاجزاء كون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس
 كون الكل من ماله الا أن في التزام ذلك حرجا ينالان الانسان لا يستحب المال لبل لا ونه باراني كل حركة
 وقد يحتاج الى محرومة ما وكسرة خبر في نفقة فأعطينا اعتبارا اقل استحقاقا واعتبرنا الاكثر اه حكم الكل
 اه حلبي (تنبيه) لو أنفق الاكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال الملقوع اليه وقاه طه رجوع به فيه اذ قد يقتل
 بالانفاق من مال نفسه لبغته الحاجة ولا يكون المال حاضر الجوز ذلك كالوصى والوكيل بشئ -تري للقيم
 والموكل وبه طيان الغنى من ماله ما فلهما الرجوع به في حال البتيم والموكل وبه لم أن اشتراطهم كون النفقة
 من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لاه طافا بحر ومن الشرائط الحج را كبحنى لو أمره بالحج فحج ماش -باب ضمن

(والمركبة منهما) كبح الفرض (تقبل النيابة
 عند العجز فقط) كبح (بشرط دوام العجز الى
 الموت) لانه فرض العجز (نية الحج عنه)
 بزوال العجز (و) بشرط (نية الحج عنه)
 أي عن الأمر فيقول أحرم من فلان
 وليك عن فلان ولو نسي اسمه فتوى من
 الأمر صحيح وتكتفي بنية القلب (هذه) أي
 اشتراط دوام العجز الى الموت (اذا كان)
 العجز كالسبي (المرض يرجو زواله) أي
 يمكن (وان لم يكن كذلك) كبح (لزمانته)
 فقط (المرض) كبح (تقبل العجز به أم لا) ولو
 مطلقا سواء (استقر ذلك العجز لفقد شرطه
 أجم وهو صحيح ثم عجز واستقر لم يجز لفقد شرطه
 (وبشرط الامرية) أي بالحج عنه (فلا يجوز
 حج الغير بغير اذنه الا اذا حج) أو أجم (الوارث
 عن مورثه) لوجود الامر دلالة (وبقي من
 الشرائط النفقة من مال الأمر كالأموال أو
 أكثرها

النفقة ويحج عنه واكالات المفروض عليه هو الحج را كافي في مصرف مطلق الامر بالحج اليه فاذا حج ماشيا فاقد
 خالف في ضمن هندية (قوله ان عينه) تعيينه ليس يذكر اجماعه فقط بل انما بالحصر او بالتصريح بنحو غيره (قوله
 يحج عنى فلان لا غيره) اولاً يحج عنى الا فلان فلو مرض المأمور في الطريق قد دفع النفقة الى غيره لم يحج عن الميت
 لم يجوز الا ان يكون الا حراً اذن له في ذلك وبغني للوصي ان ياذن له في أن يحج غيره اذا مرض هندية (قوله جاز)
 جعله في الهندية رواية عن محمد ولم يذكر غيرها (قوله وأوصلها في الباب) هو منسك العلامة السدي (قوله منها
 عدم اشتراط الاجرة) أى على الصحيح كما في شرح الباب ومنها وجوب الحج بالمال فلو حج فقيراً أو غيره عن لم يجب
 عليه الحج عن الفرض لم يجوز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها التجزئ المستدام الى وقت الموت ومنها
 وجود العذرة قبل الاجحاج وهذا ليس بشرط مستعمل لشمول ما قبله ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج غيره بغير
 أمره ان أوصى به وان لم يوص به فبشرط حج غيره الوارث أو من هو من أهل التبوع فحج عنه أو حج جاز ومنها أن يحج
 بمال المجموع عنه فان تبرع الحاج بماله نفسه لم يجوز وفي خزانة الاكل لوج الوارث عن الميت على أن لا يرجع
 في التركة لم يقع عن فرض الميت وان أمره الميت وفي الخاتمة أنه يقع عنه وفيه بحث لا يحنى ومنها أنه يحج را كفا
 ان اتسع ثلث المال فلو حج ماشياً ولو بأمره بضمن النفقة وكذا لو لم يأمره وأمسك مؤنة الكراء لنفسه لان نفقة
 الركوب أكثر من مكان الثوب أو فرور ركوب الاكثر ركوب الكل وان ضاقت النفقة عن الركوب فحج عنه ماشياً
 جاز ومنها أن يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث وان لم يبلغ يحج عنه من حيث يبلغ ومنها ما في المجموع عنه
 عند الاحرام أو بعده عند الامام قبل أن يشرع في أفعال الحج ومنها أن يحرم من الميقات أى ميقات الاحرام ميكا
 أو غيره ويبحث فيه بأن الميقات ليس بشرط مطلق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرطاً في النائب ومنها
 أن يحج المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا أذن له ومنها أن لا يفسد حجاً فلو أفسده لم يقع عنه
 ويضمن المال لانه مخالف ويمضى في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه
 لانه لما خالف صار كأن الاحرام الاول عن نفسه فأفسده فلا بد من قضائه ومنها عدم المخالفة فلو قرن وقد أمره
 بالافراد يكون مخالفاً ما عنده لا عنده ما ومنها أن يحرم بحجة واحدة فلو أهل بمجتنبين احداهما عن نفسه
 والاخرى عن الآخر لم يجوز فلو رفض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم المخالفة ومنها أن
 يفرّد الا لالهلال لو احدث وهذا ايضا نوع من المخالفة وليس بشرط على حدة فلو أمره رجلان بالحج فأهل عنه اضمن
 لهما وان عين احدهما وقع له وان لم يعين احدهما فافه ان يعين أيهما شاء ما لم يشرع في الاعمال ومنها السلام
 الامر ومنها عقل الامر والمأمور ومنها تمييز المأمور فلا يصح اجحاج غير مميّز واختلقت العبارات في المراهق فنع
 اجحاجه في الباب وأجازته في الفتاوى السراجية والاحتياط غيره ومنها عدم الفوات فلو فاتته الحج لم يجوز
 احرامه عنه ثم ان فاتته لتقصير منه ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقفة مما وية بضمن
 ويبحث في الحج عن الميت ونفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرة أن
 يحج الذي عينه اه من الباب وشرحه بنص (قوله لم يجوز حج) هذا الكلام يقتضى أنه ليس له الاجرة ولا اجر
 المثل وأن حجهم وقع له وبعبارة الخاتمة نص في وقوع الحج للاستأجر في ظاهر الرواية ولا اجرة لاجر منه فاقضت
 أن الاجارة فاسدة والاستحقاق الاجر المسمى وفي البحر عن الاسيحياتي أنه لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء
 من الطاعات فلو استأجر على الحج ودفع اليه الاجر وجب عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجرة ارفقة
 الطريق في الذهاب والرجوع وبرذال المضل على الورثة لانه لا يجوز الاستئجار عليه ولا يحمل أن يأخذ الفضل عليه
 اه فقد وافق الخاتمة في أن الحج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية أفاد أن قول الشارح لم يجوز حج
 خلاف ظاهر الرواية وقول الاسيحياتي لا يجوز الاستئجار على شيء من الطاعات مبنى على مذهب المتأخرين وعلى
 مذهب المتأخرين من الجواز يغني أن يصح الاستئجار وأن يستحق الاجر الاجر المسمى اه حلي (قوله ولو أنفق
 من مال نفسه) أى وفي المال المدفوع اليه وفاء الحج كما قد مناه (قوله أو خلط النفقة) أى خلط المأمور بالحج
 النفقة بماله نفسه حلي (قوله ولو أنفق كله أو أكثره) الضمير ان يرجع ان الى مال الامر والعبارة على حذف مضاف
 أى وانفق مقدار كله أو مقداراً أكثره وهذا يرجع الى مسئلة الانفاق من ماله والى مسئلة الخلط والمعنى لو أنفق
 المأمور بالحج من مال نفسه وجب وانفق مقداراً أكثره جاز ويرى من الضمان وكذلك اذا خلط

وجب الا - ورثته وتعيينه ان عينه فان قال
 يحج عنى فلان لا غيره لم يجوز حج غيره ولو لم يقل
 لا غيره جاز وأوصلها في الباب الى هذين
 شرطاً - منها عدم اشتراط الاجرة فلو استأجر
 رجلاً بان قال استأجره فليحج عني
 بكذا لم يجوز حجاً وانما يقول أمرت ان يحج
 عني بلا ذكر اجارة ولو أنفق من ماله نفسه
 أو خلط النفقة بماله وجب وانفق كله أو أكثره
 جاز ويرى من الضمان

النفقة بما له وجب وانفق مقدار كل مال الا امرأ أو كثره جازو برئ من الضمان اه حلي (تمتة) حج الانسان من
 غيره أفضل من حج نفسه بعد أن أدى حج الفرض لأن نفقته متعد وهو أفضل من القاصر أبو السعد عن
 العلامة نوح رحمه الله تعالى (قوله لاتساع باب) لأن المقصود منه الثواب فإذا كان له تركه أصلا فلا يحمل
 مشقة المال بالاولى (قوله وقيل عن الأمور) قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لا غرة له لأنهم قد اتفقوا
 أن الفرض يسقط عن الأمر ولا يسقط عن المأمور وأنه لا بد أن ينوبه عن الأمر وهو دليل المذهب وأنه يشترط
 أهلية النائب لصحة الأفعال حتى لو أمر ذميا لا يجوز وهو دليل الضعيف ولم أر من صرح بالغرة وقد يقال أنها
 تظهر من حلف ألا يحج فلي المذهب إذا حج عن غيره لا يثبت وعلى الضعيف يثبت أنه يقال إن العرف
 أنه قد حج وان وقع عن غيره فيثبت اتفاقا حلي عن البحر (قوله فلا) أما الفرض فلا يثبت اتفاقا (قوله كحج
 النفل) يعني إذا حج عنه فلا فلا ثواب النفقة ويقع للمأمور فلا ولا ثواب الظاهر لأنه جعل للأمر ثواب
 النفقة فقط (قوله لكنه يشترط الحج) استدلوا على قوله بجمع عن الأمر فإن مقتضاه صحته ولو من غير الإهمل
 (قوله أهلية المأمور) خرج بها الكافر والمجنون كإكرام الشارح (قوله لصحة الأفعال) انما عبر بالصحة دون
 الوجوب ليعلم المراهق فأنه أهل للصحة دون الوجوب (قوله ثم نزع عليه) أي على اشتراط الأهلية من غير اشتراط
 شرط زائد ~~من~~ أدائه حجة الاسلام (قوله بجملة) أي بصادمها - ملة (قوله من لم يحج) كذا في القاموس
 وفي المع وهو الذي لم يحج عن نفسه بدلا أو غيره اه أي عن غيره من الناس قال الحلبي وانما ظاهر أن المراد هنا من
 عليه حجة الاسلام بدليل قول ابن الهمام الذي يقتضيه النظر أن حج الصرورة عن غيره إن كان بعد تحقق
 الوجوب عليه بما كره الزاد والرا حلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لأنه نص في عليه والحالة هذه في أول سني
 الامكان فيأثم بتركه وكذا لو تنزل نفسه ومع ذلك يصح لأن النهي ليس بعين الحج المفعول بل غيره وهو خشن
 ان لا يدرك الفرض إذا مات في سنة غير نادر اه إذا عرفت هذا فبشمل من لم يحج أصلا ومن حج فلا ومن حج
 منذ ورا ومن حج حجة الاسلام فاسدة ومن حجها صحبة ثم ارتد ثم أسلم اذ عليه لا ينحلها اه قال في البحر والحق
 أن الكراهة تنزيهية على الأمر فخرمية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه
 لأنه آثم بالتأخير (قوله والمرأة) أي مع الكراهة وكذا ما بعده حلي عن البحر وجه الكراهة كما في المنع أن حج
 المرأة انقص فأنه ليس عليها حمل ولا سعي ولا رفع صوت بالتأنيبه ولا الخلق فكان إجماع الرجل أكل (قوله
 والعبد) قيده في المنع والهندية بالمأذون ومثله الأمة ادلأ فرق فأقار ذلك التقيد أن غير المأذون لا يصح أصلا
 وجه الكراهة فيه كما في النهر أنه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه فكيف عن غيره قال وهذه العلة تظهر في
 الصبي ولم أره اهقلت المصوم أن غيره أولى فأجابه غير أولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله وغيرهم أولى)
 نقل صاحب الهندية عن الكرماني مانعه والأفضل أن يكون عالما بطريق الحج وأفعاله ويكون حرا قلابا له
 كذا في غاية السروحي شرح الهداية ولا حج عنه امرأة أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره كذا في محبت
 السرخسي اه وفي المنع ثم الكراهة هذه تنزيهية والاقتضاه لا يجب إجماع الخراف اه إذا علمت ذلك تعلم ما في
 عبارة المحشي من النظر وانظر أقوله وغيرهم أولى المراد بالاولوية الوجوب لأن مقابلة مكروه تحريم كما علمت
 تر الاولوية تنافي الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح اه ومراده بقوله كما علمت مذكوره الكمال في الصرورة
 فنقول له ان ما ذكره الكمال لا يظهر الا في حق المأمور لا الأمر والكلام هنا في الأفضل للأمر وعلى تسليم أن
 يكون ذلك في حق الأمر أيضا لا يظهر في حق العبد والمراهق وقياسهما على الصرورة لا يظهر لأن الكراهة انما
 ثبتت هناك لاستطاعته الحج وقد أخره ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليست (قوله لعدم الخلاف) أي
 خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فأنه لا يجوز حجهم اه حلي عن الزيلعي قلت هو - ذم ما يدل على كراهة
 التنزيه لأن مراعاة الخلاف أولى فقط (قوله ولو أمر ذميا الخ) هو من جملة المقترع كما علمت لأنه انما لم يصح فيها
 لعدم أهليتهم له (قوله واذا مرض المأمور بالحج) طاهره سواء كان الأمر حيا أو ميتا عينه بالتعيين السابق بأن
 يكون حصر الاجتاج عنه فيه أو نقاه عن غيره أولا (قوله عن الميت) مثله لو كان الأمر حيا ولم يقبض بالميت
 في البحر الذي اعترف منه المصنف (قوله الا اذا أذن له) يعني أن يقرأ أذن بالنساء للعبادة ولا يشمل ما إذا أذن
 الميت قبل وفاته ووجهه هو الاول الاذن كما مر عن الهندية وقوله بذلك أي يدفع المال إلى غيره ليعج (قوله)

(وشروط العجز) المذكور (الحج الفرض لا
 النفل) لاتساع باب (ويقع الحج) المفروض
 (عن الأمر) إلى الظاهر (من المذهب وقيل
 عن المأمور فلا ولا) من ثواب النفقة كحج
 النفل (لكنه يشترط) لصحة النيابة (أهلية
 المأمور لصحة الأفعال) ثم نزع عليه بقوله
 (فخارج الصرورة) بجملة من لم يحج (والمرأة)
 ولو أمة (والعبد وغيره) كما مر اه في غيرهم
 أولي لعدم الخلاف (ولو أمر ذميا) أو مجنونا
 (لا يصح) وإذا مرض المأمور (بالحج في)
 الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليعج ذلك
 الغير (عن الميت الا اذا) أذن له بذلك بان
 (قبل له وقت الدفع) اصنع ما شئت فيجوز له
 ذلك (مرض أولا)

مطلقاً) أي مطلقاً له النصرة غير قيد بجملة (قوله خرج المكلف الخ) أما إذا لم يخرج وأوصى ولم يبين مكاناً ولا مالاً يجمع عنه من ثلث ماله لأنه بمنزلة التبرعات فإن بلغ ثلثه أن يجمع عنه من بلده وجب الاستحسان من بلده لأن الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذلك يخرج لغير الحج ومات في الطريق وأوصى بجزء من بلده لا يخرج غيره فإنه لا يعتبر وصيته ولا يجمع عنه (قوله أعما تجب وصيته) فائدة: ستقله لا تؤخذ من المصنف (قوله فإن فسر) أي عجز (قوله فالأمر عليه) أي الشأن مبنى على ما نسرته فإن فسر المال يجمع عنه من حيث يبلغ وإن فسر المكان يجمع عنه منه اهـ (قوله من بلده) فلو مات مكياً بالكوفة وأوصى بجمعة يجمع عنه من مكة وإن أوصى بالقرآن قرن من الكوفة لأنه لا يحمل بمكة وإن كان للموصي أوطان يجمع عنه من أقرب أوطانه إلى مكة لأنه مبيتين به وقوله من بلده محله ما إذا كان له بلد أما إذا لم يكن له وطن فمن حيث مات بجزء (قوله قياماً) هو قول الامام ووجهه أن التدرج الموجود من السفر بطل في حق أحكام الدنيا لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم ينقطع بعونه إلا ثلاثة ولدهما الحج يدعوه بالخبر وعلمه الناس بتفهمه به وصدقة جارية وتنفيد الوصية من أحكام الدنيا وهو ليس من الثلاث فبطل وجوب الاستحسان كأنه لم يوجد الخروج أو خرج لغير حج كالتجارة وغيرها فأوصى بأن يجمع عنه ومات فإنه يجمع عنه من بلده حلي عن الزبلي وأورد على ظاهره أن الحديث أن الولد ليس من عمله وأجيب بأنه من كسبه لما أنه هو السبب في وجوده بخلاف الأخ والم والأب ونحوهم فإنه وإن تنفع بدعائهم بل بدعاء الأجانب لكنهم ليسوا من كسبه أفاده أبو السعود (قوله الاستحساناً) بل الاستحسان أن يجمع عنه من حيث مات وهو قولهما لأن خروجاً لم يطل بعونه قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله الآية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة فإذا لم يطل عمله وجب البقاء حلي عن الزبلي (قوله فليحفظ) فيه تنبيه على أن هذا من المواضع التي يعمل فيها بالقياس لا بالاستحسان حلي (قوله فلو أجمع عنه الوصي من غيره) أي من غير بلده فنفرع على قوله فيجمع عنه من بلده اهـ حلي (قوله لم يصح) ويكون الوصي ضامناً والحج له ويجمع عن الميت ثانياً إذا كان المكان الذي أجمع منه قريباً إلى وطنه من حيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الدليل فحينئذ لا يكون ضامناً مخافاً أفاده صاحب البحر (قوله ثلثه) أي الموصي يعني ثلث ماله حلي فإن بلغ الثلث أن يجمع عنه وكافأج عنه ماشياً لم يجرؤ أن يبلغ إلا ماشياً من بلده قال محمد يجمع عنه من حيث بلغ راكباً وعن الإمام أنه غير بين أن يجمع عنه من بلده ماشياً وراكباً من حيث بلغ (تقسي) لم يبين ما إذا زاد الثلث على حجة واحدة وحاصله أن الموصي أما أن يجمع عنه من حجة واحدة أو يطلق أو يجمع في كل سنة حجة في كل سنة يجمع عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الأخير خبر الوصي إن شاء يجمع عنه في كل سنة حجة واحدة وإن شاء أجمع عنه في سنة واحدة يجزأ وهو الأفضل لأنه تعجل بتفديذ الوصية لأنه ربما ذلك المال وفوضه في البحر (قوله أن يسترد المال) لأنه أمانة في يده بجزء فليس له المنع (قوله ما لم يحرم) مفهوماً أنه إذا أجم لم يجرؤ لاجتماع الأمرين وهذا في الوصي أما إذا أجمراً فالحج فاحرم فمات لا تفرق الوارث استرداد المال كما يأتي في الفروع (قوله لخيانة) متحققة أولتهم كما يؤخذ مما يأتي والضمير في منه وفي ماله للأموال قال في البحر ولودفع الوصي الدراهم إلى رجل ليجمع عنه الميت فأراد أن يسترد ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة في يده فإن استرد فنفقته إلى بلده على من تكون أن استرد لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وإن استرد لخيانة ولا تهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وإن استرد لضعف رأى فيه أو بطئه بالمناسك فأراد الدفع إلى أصلح منه فنفقته في مال الميت لأنه استرد نفقة الميت اهـ حلي (قوله أوصى بجمع) قيد بالوصية لأنه لو تبرع عنه وارثه بالاستحسان أو بالحج بنفسه قال الإمام يجوز به أن شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للنفقة مائة رأيت لو كان على أيك دين شبهه بدين العباد وفيه لوقضى الوارث من غير وصية يجوز به فكذلك هذا كذا في فتح القدير قال الولولي أن المشيئة على القبول لا على الجواز لأنه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب الدين بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل فكذلك في باب الحج اهـ (فائدة) حج الولد عن والده ووالده مندوب للحادثة بجزء عن الكمال (قوله فطلق عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فشمع الوارث وبه صرح قاضي خان بقوله الميت إذا أوصى بأن يجمع عنه بماله فقبض عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز اهـ حلي (قوله لم يجز) أي الميت عن فرضه والأفله نواب ذلك الحج حلي عن الشر بلاية (قوله وإن أمره الميت) أي لو أمر رجلاً بأن يجمع عنه حجة

لأنه صار وكيلاً مطلقاً (خرج) المكلف إلى الحج ومات في الطريق وأوصى بالحج عنه غما تجب وصيته به إذا أخره بعد وجوبه أما لو حج من عامه فلا (فإن فسر) المال أو المكان (فإن فسر) أي على ما نسرته (والأفصح) (من بلده) قياساً لاستحساناً فليجمع عنه (من بلده) قياساً لا يصح (ان وفي به) أجمع عنه الوصي من غيره لم يصح (ان وفي به) أي بالحج من بلده (ثلثه) وان لم يبق به فنحن حيث يبلغ استحساناً ولو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من الأمور ما لم يحرم ثم إن رده لخيانة منه فنفقته الرجوع في ماله والأفصح حال الميت (أوصى بجمع) فطلق عنه رجل لم يجرؤ وإن أمره الميت

لا سلام فتوى المأمور ونطقه لا يجزيه أما إذا لم ينو فرضاً ولا تنافاً فانه يجوز عن حجة الاسلام كافي البحر وهذه
المسئلة لا تنفذ بالتبرع بل ولو كان المال مال الاثر كما هو ظاهر اطلاق صاحب البحر (قوله لانه لم يحصل
مقصوده) أى الاثر وعلى هذا الزكاة والكفارة فلو أوصى باخراجهما من ماله لا يجزيه التبرع بهما كذا فى البحر
(قوله لكن لو حج عنه ابنه) أى فى صورة المتي وهو ما إذا أوصى بحج قال فى البحر رجل أوصى بأن يحج عنه فحج
عنه ابنه ليرجع فى التوكدة فانه يجوز كالدين اذا اقضاه من مال نفسه اهـ حلى وهل الابن قيد أو المراد مطلق وارث
(قوله ابرجس) أما لو حج لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو نواب الانفاق محلى
عن البحر (قوله ان لم يقل) أى الموصى من مالى قال فى العمدة لو أوصى بأن يحج عنه بالالف من ماله فأجج الوصى
من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فمعتبر لفظ الموصى وهو اضاف المال الى نفسه فلا يدل
اهـ (قوله وكذا الواج) الضمير فى أج يرجع الى الوارث كما يظهر لانه لا لابن وهو يدل على أن الابن فى كلام
الشراح ليس بقيد وصورته أوصى بأن يحج عنه فأجج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جازل لميت عن حجة
الاسلام كافي الحاشية ويفرق بين هذه وبين ما إذا حج الوارث بنفسه لا يرجع حيث لا يجوز بأن هذه حصل فيها
نواب المال للأثر لأن الوارث دفعه عنه بخلاف الثمانية فان الوارث لم يدفع مالا وانما أتى بالاعمال (قوله
لا يرجع) نص على المتوهم أما إذا حج ليرجع فالحكم كذلك بالاولى وله أن يرجع فى مال الميت وأما فى الاجنبى
فلا يجوز أى عن حجة الاسلام كافي الهندية قال الحلبي واستفيد من قول الثمانية وله أن يرجع فى مال الميت أن
له أن يرجع أيضاً فى مال الميت فيما إذا حج بنفسه ليرجع وينبغى أن تقدم مسئلة الثمانية بما لا يدل الموصى من
مالى اهـ وهو مقتضى التعديل السابق فتأمل (قوله كالدين اذا اقضاه) أى الوارث من مال نفسه ليرجع أو لا
يرجع فانه يجوز فهو تشبيه فى المسئلة بنطق الشراح ومفهومه أفاده الحلبي (قوله ومن حج) الاولى أن
يقول ومن أهل فانه ليقيد أنه مخالف بمجرد الاهلال ولو أبقيناه على ظاهره لا فاد أنه لا يكون مخالفاً الا بالافراغ
من الحج وهو يناقض قول الشراح بعد وينبغى حجة التعيين أى قبل الطواف والوقوف وقوله فان عين أحدهما
قبل الطواف والوقوف وفى التعبير بالاهلال فائدة أيضاً وهى شموله للعمرة والقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد
بالحج الا أن يقال أطلق الحج وأراد الاهلال من اطلاق السكك واردة الجز نظر الى أن الاحرام له شبهة بالركن
أو بعلقة الجسورة نظر الى أن له شبهة بالشرط اهـ حلى (قوله عن أمر به) لافرق بين الابوين وغيرهما فى الأمر
وعنده حتى لو أمر رجلان رجلاً أن يحج عن كل واحد منهما حجة فأحرم عنهما لم يقع احرامه عنهما بل عن نفسه
سواء كان الاثران أبويه أو غيرهما وضمن مالهما ان أنفق منه ولو أحرم رجل عن رجلين بغير أمرهما جازله أن
يجعل احرامه عن أيهما شاء سواء كانا أبويه أو غيرهما أبو السعود عن العلامة نوح (قوله وقع عنه) أى وقع عن
المأمور فلا يجزيه عن حجة الاسلام كافي البحر وذلك لان كل واحد منهما أمره بأن يخلص النية له من غير
اشترائه أبو السعود (قوله وضمن مالهما) ان أنفق منه بحر (قوله لانه خالفهما) حيث شارك مع كل غيره فكانه
أنفق نفقة كل الى حج نفسه (قوله وينبغى حجة التعيين) قال الزيلعي وان أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه
معنا ومبهما قال فى السككى لان نص فيه وينبغى أن يصح التعيين هنا اجماعاً لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغى ان يصح
التعيين أى تعيين أحد أمر به قبل الطواف والوقوف كفى مسئلة الابهام وقوله اجماعاً قال شيخنا ينبغى أن
يجرى فيها أيضاً خلاف أبي يوسف الاتى فى مسئلة الابهام لبيان علمه الاتية هنا أيضاً حلى (قوله ولو أبهمه)
بأن قال ليس بحجة عن أحد أمرى ولو أبهم ما أحرم به وعين الاثر أو أبهمهما لا يكون مخالفاً قال فى البحر
وصور الابهام أربعة فى واحدة يكون مخالفاً وهى مسئلة الكتاب منطوقاً وفى الثلاثة لا يكون مخالفاً وهى
أن يكون الابهام فى الأمر وفى التسكك أو فيها ولو أهل المأمور بالحج بمجتزأ أحدهما عن نفسه والاخرى عن
الاثر ثم رفض التى أهل بها عن نفسه تكون السابقة عن الاثر كأنه أهل بهما واحداً ومن صور المخالفة ما إذا
أمره بالحج فاعقر ثم حج من مكة لانه مأمور بحج مبقاى وما أتى به مكى اهـ وظاهر التقييد بقوله ثم حج من مكة أنه
لو خرج الى الميقات وأحرم منه لا يكون مخالفاً مع أن قصد الاثر أن يكون نفقة السفر له وله نوابهما (قوله قبل
الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال الامام رضى الله تعالى عنه لو جمع بين احرامين لجنبت ثم شرع فى ما واف
القدوم انقضت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مسئلة قلت يمكن أن لا يطوف للقدم فيكون الوقوف

لانه لم يحصل مقصوده وهو نواب الانفاق
لكن لو حج عنه ابنه ليرجع مع فى التركة جازان
لم يقل من مالى وكذا الواجج لا يرجع كالدين
اذا اقضاه من مال نفسه (ومن حج عن) كل
من (أمر به وقع عنه وضمن مالهما) لانه
خالفهما (ولا يقدر على جعله عن أحدهما)
لعدم الاولوية وينبغى حجة التعيين لو أطلق
الاحرام ولو أبهمه فان من أحدهما قبل
الطواف والوقوف

حينئذ هو المعتبر اهـ حلي (قوله جاز) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك من نفسه بلا توقف
 وضمن في نفسه ما هو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قوله اهـ وهو
 الاستحسان أن هذا إمام في الأحكام والأحكام ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمبهم يصلح وسيلة
 بواسطة التعيين فاكفى به شرطاً حلي عن التبيين (قوله بخلاف ما لو أهلك الحج) الأولى اسقاط قوله بحج ليشمل
 العمرة والقران كما تقدم حلي (قوله عن أبيه) واللاجبي كالوارث في هذا فإن من تبرع عن أجنيين بالحج فهو
 كالولد عن الأبوين لأن الجمع هو النوايا فلا يجوز له أن يجعل من شاء بغير وأخذ من التعبير بالوارث أن الولد ليس
 بقيد بل كل وارث كذلك وإلى ذلك كله أشار المنصف بقوله أو غيرهما (قوله فغير الخ) التعيين ليس بشرط وإنما
 ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالأولى لأنه إذا كان بعد أن جعل لهما على صرفه عن أحدهما فلا يقيه لهما
 أولى كافي البحر وإلى هذا أشار الشارح بقوله جعل لأحدهما أو لهما (قوله جاز) الذي يقتضيه التركيب
 أن يتول حيث يجوز بذل قوله جاز كما لا يخفى أنه حلي (قوله لأنه متبرع بالنوايا) أي وأما الحج فبقيع من
 الفاعل قال في الفتح وبناء على أن النية لهما ما تلغو بسبب أنه غير مأثور من قبلهما أو أحدهما فهو متبرع
 فبقيع الأعمال عنه البتة وإنما يحصل لهما النوايا وبذلك ذلك الاحتياط التي رواها المال كمال بقوله أعلم أن فعل
 بالولد ذلك مندوب إليه جده المأخوذ من إخراج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم
 من حج عن أبيه أوقضى عنهما غزوات يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضاً عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم
 قال من حج عن أبيه أمراً ففقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن أرقم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما أو واحد منهما أو أحدهما أو كتب
 له عنه برأ حلي عن الشربلاية (قوله وفي الحديث الخ) أراد جنس الحديث الصادق بالتمديد فإن حج كلامه
 من حديث الدارقطني من رواية ابن عباس السابقة وصدره من تخريج أيضاً عن جابر فلهما أحد بيتان وجرى
 الشارح في ذلك على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى لا ما روى كما ذكره الحلي (قوله لا غير) أي من دم
 القران والفتح والخباية (قوله على الآخر) أي عندهما وقال أبو يوسف على الحاج لأنه وجب للفضل دفع الضرر
 اجتداد الأحكام وهذا الضرر راجع إليه فيكون الدم عليه وإلهما أن الآخر هو الذي أدخله في هذه العهدة
 فعليه خلاصه حلي عن الهداية (قوله ولو ميتاً) أشار به إلى أن الآخر يعني المخرج عنه فيشمل الميت كافي البحر
 حلي (قوله قبل من الثالث) أي لأنه صلى أي إذا مال لا يكون في مقابلة عوض مالي كالزكاة وغيرها يعني
 النذور والكفارات حلي عن العناية (قوله وقيل من الكل) لأنه وجب حنئاً للمأثور بأدخال الآخر إياه في هذه
 العهدة فصارت ديناً على الميت والدين محل جميع المال حلي عن العناية ونقدتهم الأول بشئ ما عاقده وهو الذي
 يظهر لأن أصل المال انجسج به من الثالث فليكن هذا كذلك (قوله ثم إن فاته الخ) هذا عام في القنات بسبب
 الإحصاء وغيره فبأن فيهما التفصيل المذكور فإن قلت إن المحصر لا يكون إحصاءه بتقصيره فكيف يصح
 التفصيل فيه قلت قد يكون إحصاءه باختياره وفعله كما إذا كل شيئاً مضر مع علم بضرره قاله الحلي بجنا (قوله
 لتقصيره) كان نشأ عن جوائج نفسه حتى فاته الحج كافي الهندية (قوله ضمن) أي المال وإن حج من قابل عن
 الميت بمان نفسه أجزء كافي الهندية (قوله وإن باقة بماوية لا) في الهندية إذا فاته الحج لرض أو حبس أو موت
 دابة أو فرار مكارى فانه لا يضمن إن كان ينفق من مال الميت حتى يعود إلى أهله وعن محمده نفقة ذهابه لا غير كما
 في الاختيارات انتهى ومن المعلوم أن المعتقد الأول في السراج والبحر أن من أنفق الرجوع في مال الأمور
 خاصة جرى على رواية محمد وبستانف الحج عن الميت من قابل كما في منكب السندى وفي البحر الزاخر أنه
 يحج من نفسه من قابل وقد علمت مما تقدم أن المحصر وفاته الحج حكمهما واحد فانه إذا حج من قابل عن
 الميت سو كان القنات بتقصيره أم لا على ما في منكب السندى أجزءه فانه قد فاته توقف صاحب البحر في
 أن الحج من قابل هل يكون على الآخر أو يقع للأموار نقل في المحصر وفاته الحج أن عليه ما الحج من قابل بمال
 انفسهما وفي أبي السعوي ويحج على المأور قضا حجة وعمره كما إذا أحرم بحجة عن نفسه ثم أحصر وتخلل وهذا
 منه يقتضي أنه يحج عن نفسه وهو الذي في لبحر الزاخر من يحجب يكون هو المأور عليه (قوله ودم القران)
 أطلق فيه ففعل ما إذا أمره واحد بالقران ففقرن أو أمره واحد بالحج وآخر بالعمرة وأذا فاته في القران بغير (قوله

جاز (بخلاف ما لو أهلك الحج عن أبيه
 أو غيرهما) من الأجانب حال كونه (متبرعاً
 فبه) بهذا الجاز لأنه متبرع بالنوايا فله
 جعل لأحدهما أو لهما وفي الحديث من حج
 عن أبيه فقد قضى عنه حجه وكأله فضل
 من أبيه وبعت من الأبرار (ودم الإحصاء)
 عشر حجج وبعت من الأبرار (ودم الإحصاء)
 لا غير (على الآخر) من الكل ثم إن فاته لتقصيره
 الذات وقيل من الكل ثم إن فاته لتقصيره
 ضمن وإن باقة بماوية لا (ودم القران)
 والفتح

والجناية) أطلق فيها فاعل جناية الجاع وقتل الصد والحلق وليس الخطيب وبجائزة المقات بغير احترام
 كما جاز من البحر وقوله على الحاج أي لا على الأمر أمادم القرآن والتمتع فباعتبار أنه وجب شكر المأونة (له
 تعالى من الجمع بين التسيك والمأور هو المختص بهذه النعمة لأن حقيقة الفعل منه وإن كان الحج يقع على الأمر
 ولما دام الجناية فاعلا وجب عليه لأنه هو الجاني فيه لقوله (قوله أن أذن له الأمر) أي جنس الأمر الصادق
 بالواحد والمتعدد فهو مطابق على ما قد مر من الصورتين (قوله والا) أي وإن لم ياذن له الأمر ونحوه صورتان
 أحدهما ما إذا لم ياذن له بالقرآن فقرن عنه ما الثانية ما إذا لم يذنه بغيره (قوله فبصرفه بالخام) أي ما في
 الأولى فظاهر وأما في الثانية فليس الوجه فيها أن الأفراد أفضل من القرآن بل لأنه أمره بغيره وقد خالف
 به (قوله فيمن) أي في صورتين وفي الثانية خلافا لما يقولون هو خلاف إلى خبر وهو قول أنه لم يأمره
 بالعمرة ولا ولاية لاحد في إيقاع نفسك عن غيره بغير أمره فصار كالأمر بالقرآن فأنه يكون مخالفا لافا
 وفي الدليل فظولان الحج تبرع عن الغير صحيح وفيه إيقاع التسلخ عن غيره بغير أمره وفيه أن هذا جعل الثواب
 لا إحاطة التسلخ وأما التمتع فأنما عد مخالفا له لأنه أمره بجعله سفره إلى حج مباح وقد جعل سفره للعمرة وج
 مكيا (قوله وضع النفقة الخ) انما فصل في النفقة لأن الدم على المأور على كل حال كافي للبرورية ما بقي منها
 كافي للندبة (قوله فيعد بحال نفسه) أي ويجب عليه حجة وعمره من قابل كافي للندبة (قوله وإن بعده فلا) أي
 وإن جامع بعد الوقوف فلا يضمن النفقة لما قاله الشارح أن سكان الجماع قبل الحلق فعليه بدنه والافتتاة
 كما ترى (قوله لو أتى الحج الاطواف الزيارة فرجع ولم يطفه فهو حرام على السامع ويعود بنفسه ويقضى
 ما بقي عليه من هذه الصورة بغيره) (قوله قبل وقوفه) أما لو مات بعد الوقوف قبل الطواف جازع الأمر
 لأنه أدى الركن الأعظم كذا قالوا وأعظمه الوقوف للامن من الفساد بعده لانه لا يكون فيجب على الأمر
 الإرسال على الظاهر للطواف وفائدة الجواز عن الأمر أن المأور لا يضمن النفقة ويحرم (قوله من منزل أمره)
 هذا عنده أما عند ما في حيث مات وقد قد من الخلاف والدليل عند قوله خرج إلى الحج ومات في الطريق فإن
 الخلاف هنا مبني على الخلاف هناك كما صرح به الزيلعي حلي وانما يوجب المنزل حيث وجد فإن لم يكن له منزل
 فن حيث مات ولو تعددت منازل فن أقربها إلى مكة نهر (قوله بثلث ما بقي) هذا عند الإمام وعند أبي يوسف
 بالباقي من الثلث وعند محمد بالباقي من المال الذي مع المأور كما فصله الزيلعي حلي (قوله بعدها) سبع في هذا
 التعبير صاحب النهر والاولى أن يعبر عن الضمير أي الباقي من التركة ويحل ذلك ما إذا أطلق الوصية وأما إذا بين
 من أي مكان يجمع عنه يجمع من ذلك المكان بالاجماع أبو السعود (قوله من ثلثه) أي ثلث مال الموصي (قوله
 قبطل الوصية) كما إذا كان الثلث من الأقل لا يبلغ الحج (قوله وظاهره) أي ظاهر قوله بثلث ما بقي فانه يدل
 بظاهره على عدم الرجوع في ترك المأور حيث اقتصر عليه ولم يقولوا بثلث ما بقي من ماله الذي عنده والذي
 عند المأور وانما كان هذا ظاهرا ولم يكن فصلا لاحتمال أن يراد بقوله من ماله ما بين الأهرين اه حلي (قوله
 فله يرجع) قلت راجعت فرايت أن الرجوع قال التمهاتي بثلث ما بقي من المال الذي بقي في أيدي الورثة
 والمأور فانه قد بقي في يده شيء لا شأنا اه حلي قلت كلامه فيما أنفقه لافي ما بقي لأن الباقي يجب رده ولو بعد تمام
 الحج (قوله وقوله ما استحسن) أي وقول الإمام قيس وقد تقدم أن العمل بقول الإمام وأن هذه المسئلة مما
 قدم فيه القياس على الاستحسان (قوله كما مر) أي في قوله والا فيصير مخالفا فيضمن اه حلي (قوله لا للتقيد)
 لأن الحج لا يختلف باختلاف السنة في أي سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى أن الأولى إيقاعه في السنة
 المالية خوفا من ذهاب النفقة أو تعطال الحج (قوله والأفضل أن يعود إليه) أي إلى بلدته وفيه عود الضمير على
 ضمير مذكور وقد ينفذ في البحر (قوله وعليه رد ما فضل الخ) قال في البحر اعلم أن النفقة ما تكفيه لذاته ولزوجه ولأولاده
 لا غيرها ما أن يكون المجموع عنه حيا أو ميتا فان كان حيا فانه يعطيه بقدر ما يكفيه كما ذكرنا فان أعطاه
 فإذا على كفايته فلا يعمل إلا ما مازاد بل يجب عليه رده إلى صاحبه إذا قال وكلت أن تم بلفظي من
 نفسك ونفقه لنفسك فان كان على موت قال والباقي لك وصية وإن كان قد أبصر بأن يجمع عنه ثم مات فاما إن
 يمين قدره أو لا فان عين قدره اتبع ما عينه حتى لا يجوز لنفسه منه إذا كان يجمع من الثلث وإن لم يدين قدره
 فان الورثة يجمعون عنه من الثلث بشدر الكفاية ثم قال فالخامس أن المأور لا يكون ما كمالا أخذه من النفقة بل

(والجناية على الحاج) إن أذن له الأصم
 بالقرآن والتمتع والا فيصير مخالفا فيضمن
 (ومن النفقة أن جامع قبل وقوفه) فيجوز
 بحال نفسه (وإن بعده فلا) للحصول المقصود
 (وإن مات) المأور (أو سفر نفقة في الطريق)
 قبل وقوفه (حج من منزل أمره بثلث ما بقي)
 من ماله فان لم يفتن من ثلث ما بقي حيث يبلغ فان مات
 أو سفر في ما يجمع من ثلث ما بقي بعد هذا
 مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ
 الحج فيدخل الوصية قلت وظاهره أن لا رجوع
 في تركه الإمام وظاهره (لا من حيث مات)
 خلافا لما وقوله ما استحسنه فروع به بصر
 مخالفا بالقرآن أو التمتع كما لا يأتى خبر عن
 السنة الأولى وإن عرفت لانه لا يستجالي
 لا للتقيد والأفضل أن يعود إليه وعليه رد
 ما فضل من النفقة

يتصرف فيه على ما لا يجوز منه كما كان أو ميتا معينا كان القدر أو غير معين ولا يصل له الفضل إلا بالتشريع
 المتقدم سواء كان الفضل كثيرا أو يسيرا كمن يراد كما صرح به في الفتاوى الظهيرية اهـ والذي يظهر أن هذا
 مفترع على قول المتقدمين بعدم جواز الاجارة على الطاعات التي منها الحج أتم على قول المتأخرين من جواز
 الاجارة عليها فالمراد بعد عقد الاجارة لكن يعكس عليه اشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر مقتضى الاجارة
 المحضة عدم الاشتراط وأما صاحب النقاية والقهستاني في كتاب الاجارة أن الحج مما جرى فيه اختلاف بين
 المتقدمين والمتأخرين وفي رسالة بلوغ الأرب لذوى القرب للشر بن لاني لا يجوز الاستنجار على الطاعات كتعليم
 القرآن والفقه والاذان والتذكير والحج والغزوة يعني لا يجب الجور عند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي
 رحمه الله تعالى ونصير وعصام وأبو نصر والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فله من الخلاصة والعجب بعد ذكره
 قال لم يذكر أحدهم من مشايخنا جواز الاستنجار على الحج وجوزوا على باقي القرب لانه لا ضرورة في الاستنجار
 عليه لانه يحصل بالاستنابة اهـ (قوله وان شرط له) أي وان شرط الأمر أن ما ضل من النفقة فهو شرط باطل
 لانه حق الغير فلا وجه لاختذه بهذا الشرط (قوله الا أن يوكله به الفضل) أي ويقضه لنفسه كما تقدم (قوله
 أو يوصي الميت) أي من كان على شرف الموت به أي بذلك الفاضل لمعين سواء كان المأمور هو الذي يخص
 المقام أو غيره (قوله ولوارثه أن يسترد المال) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثة وتقدم التفصيل
 في النفقة وحاصله أنه ان رده لحناية منه فنفقة الرجوع في ماله والا فحق مال الميت فليراجع (قوله وكذا ان
 أحرم الحج) قال في النهر وقيد بكون الأمر أو وصي بالحج عنه لما في المحيط لودفع الى رجل ما لا يجزى به عنه فأهل
 بحجة ثم مات الأمر فلا ورثة أن يأخذوا ما بقي من المال معه ويصنعوه ما أتفق منه بعد موته ولا يشبه الورثة
 في هذا الأمر لأن نفقة الحج كفقة ذوى الأرحام فتبطل بالموت ويرجع المال الى الورثة انتهى بزيادة من البحر
 فالأولى للشارح حذف قوله وصيه فأحرم فإن الموضوع أنه أمر لا موصى ويكون تركيب العبارة هكذا وكذا ان
 أحرم وقد دفع اليه الحج عنه ثم مات الأمر (قوله والوصي أن يحج بنفسه) أي إذا طاق الأمر كما لو وصى أن يحج
 عنه ولم يزد على ذلك كما في الفسخ (قوله الا أن يأمره بالدفع) بأمره بالدفع المال الى من يحج عنه فإنه لا يجوز أن
 يحج بنفسه مطلقا بغير أي ولو باجازه الورثة (قوله أو يكون وارثا لم تجز البقية) قل في البحر وان دفعه أي الوصي
 الى وارث ليحج عنه فإنه لا يجوز الا أن يجزى الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الاجازة
 الباقيين اهـ بإيضاح ونحوه في الهندية ومفهوم التقييد بالكبار أنهم اذا كانوا أغمارا لا يحج لان الصغير ليس
 من أهل التبرع (قوله ولو قال) أي المأمور بالحج منعت عن الحج وكذبوه أي الورثة أو كذب الوصي حلي (قوله
 لم يصدق) أي ويضمن اذا أتفق من مال الميت لاسبب الضمان قد ظهر فلا يصدق الا بظاهر يدل على صدقه أفاده
 صاحب البحر (قوله الا أن يكون أمرا ظاهرا) أي يشهد على صدقه كنع الأعراب الحاج بالمحاربة أو نزول مطر كثير
 مانع (قوله صدق بيمينه) لانه يدعي الخروج عن عهده ما هو أمانة في يده بجر (قوله الا اذا كان مدبونا الميت) أي
 فإنه لا يصدق الابينة على المعول عليه لانه يدعي قضاء الدين بجر (قوله وقد أمر بالانفاق) أي بماله من الدين
 (قوله ولا تقبل بينتهم الحج) لانهم شهادة على التي بجر وذلك لان مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة شهادتهم
 اثباتا حلي (قوله الا اذا برهننا على اقراره) أي لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثباتا حلي والاولى أن يقول
 الا اذا شهد ابدل قوله برهننا (تقنة) للمأمور بالحج أن يتفق على نفسه بالمعروف ذاهبا وآتيا من غير تبذير
 ولا تقتري طعامه وشرا به وثيابه وركوبه وما لا بد منه وليس له أن يدعو أحدا الى طعامه ولا يصدق به
 ولا يقرض أحدا ولا يصرف الدراهم بالدينار ولا يشتري بها الوضوء ولا يدخل بها الحمام ولا يشتري بها دهن
 السراج ولا يذهب بها ولا يتداوى بشئ منها ولا يحتجم ولا يهطى أجرة الحلاق الا أن يوسع له الميت أو الوارث ولا
 يتفق على من يخدمه منه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه ولو نوى الإقامة بمكة خمسة عشر يوما سقطت نفقته من
 مال الميت ثم اذا عاد تعود نفقته عند محمد وهو الظاهر وعند أبي يوسف لا تعود ولو خرج من مكة مسيرا سفر
 لحاجة نفسه سقطت نفقته من مال الميت في رجوعه ولو نوى الإقامة بمكة سقطت نفقته قل أو كثر ثم اذا عاد لا تعود
 بالاتفاق وان كانت الإقامة بها قد رآه ادة حتى يخرج القافلة لانه لا يقطع للضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بلدة
 فان أقام بها القدر المعتاد فنقته لانه قطع والاستعانة حتى يخرج منها وقامه في الزبلي وفي الهندية أن المأمور

وان شرط له فالشرط باطل الا أن يوكله به
 الفضل من نفسه أو يوصي الميت به لمعين
 ولوارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم
 وكذا ان أحرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه
 فأحرم ثم مات الأمر والوصي أن يحج بنفسه
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا ولم تجز
 البقية ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق الا أن
 يكون أمرا ظاهرا ولو قال يحجبت وكذبوه
 صدق بيمينه الا اذا كان مدبونا الميت وقد أمر
 بالانفاق ولا تقبل بينتهم أنه كان يوم البحر
 بالباد الا اذا برهننا على اقراره أنه لم يحج

الحلج له أن يدخل الحمام ويعطى أجر الحمارس وغير ذلك مما يفعله الحاج والنظر إلى المدة المعتادة وغيرهما كان
 في زمانهم وما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحادي ولا جماعة قليلة من مكة إلا مع القافلة فإدام فتنظروا
 خروج القافلة فننقته في مال المجموع عنه وكذا في إقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والاياب على ذهاب
 القافلة واليابهم ولحموه في النهر وفي الواحات المأورد بالحلج إذا خرج قبل أيام الحلج كان له أن ينفق من مال الميت
 إلى بغداد وإلى الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة وإذا أقام ببغدة بنفق من مال نفسه حتى يحبس أو أن الحلج ثم يرخص
 وهو محمول على ما إذا لم يكن ينتظر القافلة ليوافق ما في الهندية وفي الاشياء ولما أمر ورخلط الدراهم منع الرقعة
 والإيداع وإن ضاع المال بمكة أو قرب منه فأنفق من مال نفسه رجع به وإن كان بغير قضاء لا إذن دلالة ولو أمره
 بالعمرة فاعتمر أو لا ثم خرج عن نفسه لم يكن مخالفا وإن جاز أو لا ثم اعتمر فخالف في قولهم جميعا ومن عليه الحلج
 إذا مات قبل أدائه من غير وصية بأثم بخلاف الحاج عن الميت إذا مرض فأنفق المال كله ليس على الوصي
 أن يبعث بالنفقة ليرجع ولو قال الوصي الحاج أن في المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز وفي حواشي
 الاشياء لا يلزم من عدم صحة الجارة على الحلج عدم وقوع الحلج من المستأجر بل يقع له لأنه لم يفسخ الجارة بقى
 الاذن بالحلج فيصح عنه واستحق النائب نفقة مثله من تلك الاجرة بحسب الحال فله يكون الجارة للحلج انابة
 باعتبار المعنى لصحة الحلج عن المستأجر وقد أطل الكلام في ذلك العلامة أبو السعود فراجعها إن شئت

• (باب الهدى) •

لما كان هدى المتعة والقران والاحصاء وجزاء الصيد والجمالية فرع معرفتها آخره عنها وأبضا هي أسباب والهدى
 مسبب والسبب بحق السبب والهدى بأسكان الدار وكسرهما مع تخفيف الباء في الاولى وتشديد يدها في
 الثانية فثان فصيحتان والواحد من النعم يكون هديا بالنية وسوق البدنة إلى مكة بعد التقليد وإن لم ينزل
 سوق البدنة إلى مكة في العرف يكون الهدى للركوب والتجارة كذا في البحر وغيره (قوله ما يهدى إلى الحرم)
 ما خوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لأمس الهدى والالزم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء
 بنفسه حلبي قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفها ألفاظا وهو سائغ وخرج ما يهدى إلى غير الحرم نعم كان أو غيره
 وقوله من النعم خرج به ما يهدى إلى الحرم من غير النعم ولو نذر هديا إن عين شيئا رزقه فان كان مما يراق دمه
 ففي رواية ابن جماعة لا يجوز أن يهدى قيمته لأنه أوجب شيئين الراقعة والتصدق فلا يجوز الاقتصاء على المتصدق
 يبعث القيمة وإن كان المذوق شيئا يراق دمه فان كان منقولا تصدق بعيته أو بقيته وإن كان عقارا تصدق بقيته
 ولا يبعث المتصدق في الحرم ولا على فقراء مكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق به علم أن إطلاق الهدى على
 غير الأنواع الثلاثة في كلام الفقهاء في باب الايمان والنذور مجاز بغير (قوله ليتقرب به فيه) أي الحرم يعني براقعة
 الدم خرج ما يهدى من النعم إلى الحرم هدية لرجل اه حلبي (قوله أدناه شاة) أفاد أن له أعلى وهو الابل وهو أفضل
 وأوسط وهو البقر ولو نذر هديا ولا نية له لزمه أدناه ومن نذر الأدنى وأهدى الأعلى فقد أحسن ولو نذر هديا
 شاتين فاهدى شاة تساوي شاتين قيمة لا يجوزنه (قوله ابن خمس) ويسمى ثنيا كما كان ابن سبتين من البقر
 وابن سنة من الغنم يسمى ثنيا وظاهره أنه لا يجوز فيه الجذع وهو غير ما صرح به المصنف فانه قال في الشرح
 ولا يجوز الجذع إلا من الضأن زاد صاحب النر المعزوا خفف فيه فجزم في المبسوط أنه ابن سبعة أشهر عند
 الفقهاء وستة في اللغة وفي غاية البيان مائة ثمانية أشهر وبشرط أن يكون عظيم الجثة أما أن كان صغيرا
 فلا بد من تمام السنة اه خبر وقد يقال إن الشارح ترك الجذع لعلمه من قول المصنف ولا يجوز في الهدايا
 إلا ما جاز في الضحايا (قوله ولا يجب تعريفه) أي الذهاب به إلى عرفات أو غيره بالتقليد والاشعار حلبي
 عن البحر (قوله بل يندب) أي التعريف بعبثيه اه حلبي (قوله في دم الشكر) قال في الهندية يقلد هدى
 التطيق والقران والمتعة وهذا الهدى الذي أوجب على نفسه بالنذر ولا يقلد دم الاحصاء ولا دم
 الجنائيات فلو قلد دم الاحصاء ودم الجنائيات جاز ولا بأس به ولا يسن تقليد الشاة عندنا اه (قوله ولا يجوز
 في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا) هو أولى من قول الكز وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا لأنه ينبغي أن يكون
 عنوان المسئلة على الكلام فيه كذا في التهر وأقره الحوى إلا أنها غير مطردة لأنه لو نذر هديا أجر أنه القيمة بالاتفاق
 فيما لم يبين وكذا إن عين في رواية مع أن القيمة لا تجزى في الاضحية أبو السعود فقوله الحلبي تبعا للبحر إن عبارة

(باب الهدى)
 (ما يهدى إلى الحرم)
 (هو) في اللغة والشرع (ما يهدى إلى الحرم)
 من النعم (ليتقرب به) فيه (أدناه شاة وهو الابل)
 ابن خمس سنين (وبغير) ابن سبتين (وغنم) ابن
 سنة (ولا يجب تعريفه) بل يندب في دم الشكر
 (ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا)

المصنف مطردة منعكسة غير مسلم وهذا لا يراد به وجه على عكس عبارة السكر وهو ما جاز في الهدايا جاز
في الضحايا يا فعبارة المصنف فاسدة الطرد وعبارة السكر فاسدة العكس الآن يقال ان هذا الضابط فيما يراق دمه
من الهدايا فلا يجوز في الاما صح اراقت في الضحايا وفي الوقاية وشرحه المصنف متافى ولا يجوز لهدي سواء
كان دم تملك أو جبر الاحصار أو غيرهما الاجازة التخصية مقدار السن سالم العيوب وهذا عند الشيعين وأما
عند محمد فيجوز للصغار اربعة حصص (قوله فصاع اشتركت ستة) مصدر الرابعي مضاف الى مفعوله أي اشتركت واحد
ستة قال في اخصية الدرر ومع لواحد اشتركت ستة وقال في البحر بشرط ارادة الكل القرية وان اختلفت
اجناسها من دم متعة واحصار وجراه صيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب بأن اشترى بدنة
لمتعة مثلاً فلو بأن يشترى في مائة أو يشترى بها بغير نية الهدى ثم يشترى فيها ستة وينوي الهدى أو يشترى واما
في الابتداء وهو الافضل وأما اذا اشترى الهدى من غير نية الشراكة ليس له الاشارة اليها لانه يصير بها
لانها كلها صارت واجبة بعضها بالاجاب الشرع وما زاد بايجابه انتهى اذا عرفت هذا فقول شارح شريعت
القرية محتمل لمعنيين أحدهما أن يشترى بها السبعة مباح وهو صحيح الثاني أن يشترى بها واحد للقرية ثم يشترى
فيها ستة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط أن يشترى الاشارة عند الشراء كما علمت من عبارة البحر انتهى
والذي في الدرر أن تقديم نية الاشارة عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عذبه صح له الاشارة بعد ذلك
استحساناً وقال زفر لا يجوز وجه القياس أنه أعدها للقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاستحسان أنه قد لا يجد
الشريك وقت الشراء فست الحاجة اليه ومن الشروط أن لا يكون لاحد الشركاء السبعة أقل من سبع
كان في الدرر وانما يصح الاشارة في الاخصية اذا كان غنياً لا اذا كان فقيراً لانه عليه (تمة) الثمن افضل
من المذمومة والاخذ من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة واللحم لان لحمها أطيب
والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان موجواً أي خصياً والشاءة افضل من سبع البقرة اذا استويا
في القيمة واللحم لان لحم الشاة أطيب فان كان سبع البقرة أكثر لحمها فبيع البقرة افضل والبقرة افضل من ست
شياه اذا استويا بقيمة وسبع شياه افضل من بقرة كذا في الخالية وافضل الشياه أن يكون كبشاً أملاً أقرن موجواً
والاقرن العظيم القرن والاملح الايض شر بلالية وقيل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر
أبو السجود (قوله في الحج) أي في كل شيء وجب فيه الدم في الحج فلا يراد أن من نذر بدنة لا يجوز به الشاة نهر
(قوله الا في طواف الركن جنباً الخ) وذلك لان الجنابة أغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهارا للتفاوت
بين الاصغر والا كبره (قوله أوحائضاً) ومثلها النفساء كما في البحر (قوله ووطء بعد الوقوف) لانه أعلى أنواع
الارتفاعات فيستغلظ موجهه وخرج الوطء قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحلق) أما بعد غنى وجوبها
خلاف والراجح وجوب الشاة بغير (قوله كما من) أي في الجنائيات انتهى حلي (قوله بل يندب) لقوله تعالى فكلوا
منها نهر (قوله كالاخصية) أشار به الى أن المسحوب أن يتصدق بالثلث وبطعم الاغنياء الثالث وبأكل ويدخر
الثلث حلي عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) أما اذا لم يبلغ الحرم بأن ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه
والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالارافة وقد حصلت فلا كل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي
بالتصدق والا كل بانيه بحر وهذا التقييد فيه نظر لانه لا يسمى هدياً الا بهد بلوغه الحرم ولو قال ونحر بقرته
هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صنعه في البحر كان أولى اشارة اليه المحسن ولو هلك به هذا الذبح
لا ضمان عليه أمان اسم الكفان كما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لا نهر (تنبيه) كل دم يجوز له
أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بله بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له أكله لما فيه من
ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق به بعد الذبح لانه اذا لم يجوز له أكله ولا يتصدق به
يؤدى الى اضعاف المال بحر (قوله من غيرها) أي هذه الثلاثة (قوله ضمن ما أكل) أي قيمته (قوله أي وقتها)
أشار به الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فبم أوقات النحر وهو فرد مضاف فبم (قوله الذبح المتعة والقران)
أما هدى التطوع اذا بلغ الحرم لا يتصدق به زمان وهو الصحيح وان كان نحر يوم النحر أفضل بحر وأما أن الذم على
أربعة أقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يختص بالزمان دون المكان وهو دم الجنائيات
والاحصار وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاخصية وما لا يختص بالزمان ولا المكان وهو دم النذور

فصاع اشتركت ستة في بدنة شريعت القرية وان
اختلفت اجناسها (ونحو الشاة) في الحج
(في كل شيء الا في طواف الركن جنباً)
أوحائضاً (وطء بعد الوقوف) قبل الحلق
(كما من وجوزاً) بل يندب كالاخصية
(من هدى التطوع) اذا بلغ الحرم (والمتعة)
(والقران فقط) ولو أكل من غير هاضم ما أكل
أو تبين يوم النحر أي وقته وهو الايام
الثلاثة (الذبح المتعة والقران)

أبو السعد ومختصرا (قوله فلفظ) أي لا يتعين تغيرهما فيها وهو دم الخناياات وهذا يتطوع ولا حصار وليس
للمراد ما يشمل الاضحية فانها مخصوصة بهذه الايام أيضا (قوله فلا يجوز) أي ذبحه قبله أي قبل يوم النحر بالمعنى
المتقدم اجماعا (قوله بل بعده) أي بل يجوز بعده الا أنه تارك للواجب فيجوز بالدم كائنه عليه بقوله وعليه دم
وهذا عنده لأعندهما وقول الحلبي أي بل يجوز بعده فيه نظرا لما علمت أن فيه ترك الواجب (قوله لا مقي) أي
على الصحيح ومن الناس من قال بتعيينها نهر (قوله لا لفسيره) المعطوف محذوف تعلق بالمرور به والتقدير
لا التصديق لفقره واللام بمعنى على وهذا أول من جعله خطأ والصواب لا فقره بالرفع عطفا على الحرم كقوله
الحلبي (قوله بجلا له) الضمير يرجع الى الهدى وهو جمع جل ما يطرح على ظهر الهدى من كساء ونحوه فهستافى
والمراد بالهدى الجنس الصادق بالمتعدد ايما نسب الجلال الذي هو جمع وفي أبي السعد ظاهر تفسير الضمير
بالهدى أن الشاة تجل (قوله وخطامه) بالكسر وهو جبل يجعل في عنق البعير ويبنى في أنفه فهستافى والزام
ما يجعل في أنفه فقط كافي البصر فتغير الشرح الخطام بالزام مساهله (قوله ولم يعط أجر الجزاء منه) ط. يث
الخيارى مر فوعا أن عليا رضي الله تعالى عنه أمره صلى الله عليه وسلم أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها
لخومها وجلودها وجلالها ولا يعطى في جزائها شيئا وهي بضم الجيم كزها على الجزاء (قوله نخمنه) لأنه معاوضة
(قوله جاز) لأنه أهل للتصدق بجزء (قوله مطلقا) أي سواء جاز لا بكل منه أو لم يجوز انتهى حاشي وصريح في المحيط
بهرمة ركوبه لأنه جعله قلة خالصا فلا ينبغي أن يصر فشيئا من عينه أو منافعها الى نفسه ولأن الركوب
أهانة فلا ركبه تعظيما لشر الله قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب أبو السعد
وفي القهستاني تعظيم الهدى واجب (قوله بلا ضرورة) أما للضرورة فيجوز ركوبه لما ورد في الحديث الشريف
أركبها بالمعروف إذا ألجئت اليها (قوله نحن ما نقص) وبالأولى إذا ركبها بالضرورة ففقه من (قوله شرب ليلية)
ونحوه لله قدسى وهذا خلاف ما وقع في البحر والنهر من أن ظاهرا كلامهم أنها ان نقصت من ركوبه لضرورة
فانه لا ضمان عليه (قوله فان أطعم منه) أي ما نقص من هدى المتعة والقران والتطوع (قوله نحن قيمته) لأن
جواز الانتفاع بها لا غنىا معلق بيلوغ المحل كافي البحر أما هدى غير ما ذكر فلا يجوز للأغنياء ولو بلغ (قوله
ولا يحلبه) أي الهدى لأنه جزؤه فلا يجوز له ولا غيره من الأغنياء فان حلبه واتفقع به أو دفعه الى الفتي تخفه
لوجود التعدي منه كالوفيل ذلك بوجه أو صوفه ولو ولدن يتصدق به أو يذبحه معها فان استهلكه ضمن قيمته
وان باعه تصديق بقاءه وإذا اشترى به هدى باخسن بجزء (قوله وينضغ) أي يرش وفي ضاده الفتح والكسر لأنه من بابي
ضرب ونضغ كافي المصباح (قوله ضرعها) بكسر الصاد كافي العناية ونضغ كعلس وفلوس وهولذات اللفظ
كالنذر للجرأة (قوله بالماء البارد) هو أعم من كونه عذبا أو ملحاً والذي في الكثر بالهناخ بضم النون وبالقاف
والهاء المعجمة الماء البارد العذب كافي البحر وغيره (قوله لو المذبح قرياً) الظاهر أن المراد بالقرب هنا ما لا يتضرر
الهدى بابقاء ابنه الى بلوغه ومذبح مفعول مراد به الزمان أو المكان (قوله والا حلبة) دفع الضرر عنه فهستافى
(قوله ونصدق به) أي أو ببقيةه وإذا استهلكه فانه يتصدق ببقيةه فهستافى (قوله ويقيم بدل هدى واجب)
هل يدخل في الواجب هنا ما لو نذر شاة معينة فهاكت فيلزم غيرها أو لا تكون الواجب في العين لا في الزمة بجزء
(قوله عطب) هو من باب علم والعطب الهلاك وانما مكانه إقامة غيره لأن الواجب في الذقة فلا يسقط عنه
حق يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك وهذا إذا كان موسراً أما إذا كان معسراً جزأه ذلك المعيب أبو السعد
عن الجوهر (قوله بما يمنع الاضحية) كالعرج والعوى فهستافى (قوله ومنع بالمعيب ماشاء) لأنه عينه الى جهة
وقد بطلت فبقي على ملكه بجزء (قوله ولو كان المعيب) ولو كان عيبه قرياً من العطب بجزء (قوله صفعة سنانه)
أي جهة منها وتقدم أن الاشبه بالجهة اليسرى (قوله ولا بطم) بفتح الباء من باب علم أي لا ياكل انتهى حلبي
(قوله لعدم بلوغه) أي والاذن في تناوله معلق بشرط بلوغه المحل فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلاً إلا أن التصديق
على الفقراء أفضل من أن يترك له لسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بجزء (قوله ومنه النذر) لأنه
ليس بإيجاب الشرع ابتداء (قوله والستر بغيرها أحق) وهو الجناية بها الحق بها من دم الاحصار (قوله) الدماء
الواردة من العقيقة للمولود والخرس للولادة والمأدبة للختان والوكيرة للبناء والصفعة للقتاد والوضعية للتعزية
كلها ليست بمنة وأما طعام العرس فانه سنة اقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو شاة ويبنى أن يدعو الجيران

قطط فلم يجوز قبله بل بعده وعليه دم (و) تعينه
(الحرم) لا مقي (للكل لانه قربة) استمكنه
أفضل (و) يتصدق بجلا له وخطامه أي
نمامه (ولم يعط أجر الجزاء) أي الذابح
(منه) فان أعطاه ضمنه أمالوا صدق عليه جاز
(ولا يركبه) مطلقاً (بلا ضرورة) فان اضطر
(أو الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل
الى الركوب ضمن ما نقص من الركوب لا يفتان
متابعه وتصدق به على الفقراء بشرط (و) لا يحلبه
أطعم منه غنيائهم قيمته مبسوطاً (و) لو المذبح قرياً
(و) ينضغ ضرعها بالماء البارد (ويقيم بدل هدى
والاحلبة ونصدق به) بما يمنع الاضحية
(واجب عطب أو يعيب) ولو (كان المعيب
(ومنع بالمعيب ماشاء) ولو (منع بالمعيب ماشاء) ولو
(نماؤه) ومنع بالمعيب ماشاء (ولا)
(صفحة سنانه) ليعلم أنه هدى لا فقر (ولا)
بفهم ولا (بطم منه غنيا) لعدم بلوغه محله
(وبطلد) ندباً (بذقة التطوع) لأن الاشتار
(والتمسة والقران قد علم) لأن الاشتار
بالعبادة النبي والستر بغيرها أحق

والأقرباء والأصدقاء فاصنع لهم طعاما وذبائح لهم ونبذ للرجل أن يجيب وأن لم يفعل فهو آثم وإن حستك فان
صاغما أجاب ودعا وان لم يكن صاغما كل كذا في المتن وذكر محمد في العقيقة فمن شاع فعل ومن شاع لم يفعل وصريح
فاضي خان بأنها غير مكروهة وقامه في أبي السعود (قوله لا تقبل شهادتهم) الحاصل انه في كل موضع لو قبلت
الشهادة لفات الحج عن الكل لا يقبل الامام الشهادة وان كثر الشهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفات
الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة فتدبره قال في البحر ولا يسمع الامام هذه الشهادة لان صاحبها
يشهرها بين الناس من أهل الموقف فيكثر القيل والقال وتثور الفسنة وتكثر قلوب المسلمين بالشك في صحة حجهم
بعد طول غيبتهم فاذا اجابوا يشهدون يقول لهم انصرفوا لاتسمع هذه الشهادة قد تم حج الناس انتهى (قوله
استحسانا) والقياس قبولها لان الوقوف عرف عبادة محتملة بزمان فلا يكون عبادة بدنية انتهى حلي (قوله
حتى الشهود) ولو وقفوا وحدهم لم يجزهم وعليهم إعادة الوقوف مع الامام للحديث وهو ما روى عنه عليه
الصلوة والسلام من قوله وهو تسكين يوم تعرفون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه
الناس عن اجتهاد ورأى أنه يوم عرفة (قوله للرجل الشديد) وهو مني شرعا (قوله ان أمكن التدارك ليلا مع
أكثرهم) قال في البحر وقد بيني هنا مسئلة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس بمنى أن هذا اليوم يوم عرفة
يظن ان أمكن الامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم منها را قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا فيمكن من الوقوف
فان لم يقفوا عسبة فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهما را قبلت كذلك استحسانا وان لم يمكنه أن يقف
ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويؤمنون أن يقفوا من الغدا استحسانا والشهود في هذا كثيرهم وفي الظاهرية
لا ينبغي للامام أن يقف في هذا شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك انتهى (قوله والا لا) أي لا تقبل وبأمرهم أن
يقفوا من الغدا استحسانا كما مر (قوله ولم يرم الاوى) أي عامدا أو ناسيا كما في النهر (قوله ان رعى الكل فحسن)
ولا نهي عليه لانه تلافى المتروك في وقته ولم يترك غير الترتيب ثم يقول الحلي وعليه دم بالتأخير عند الامام لوجه
له ولا يقضي به غروب شمس اليوم الرابع كما في جنبايات البحر (قوله لسنية الترتيب) لان كل جرة قرية قائمة
بنفسها لا تعلق لها بغيرها وليس بعضها تابعا لبعض بجر (قوله نذر المكاف جها ماشيا) سواء كان من غير أو معلقا
واعلم أن الحج المنذور بسنة طمحة للاسلام عند أبي يوسف خلافا لما قد اذنا للحج ولم يكن حج نزع وأطلق كان
عن حجة الاسلام وسقط عنه ما التزمه بالنذر لان نذره منصرف اليه وان كان قد حج ثم نذر حج فلا بد من تعدي
الحج عن النذر والواقع تطوعا ومن نذر أن يحج في سنة كذا حج قبلها جاز عند أبي يوسف خلافا لما قد روى عن أبي
يوسف أقيس بجر (قوله في الاصح) هو المقول عليه ويدل عليه ما روى عن الامام لو أن رجلا نادى قائلا ان كنت
فلا فاعلى أن أحج ماشيا فليقبه بالكوفة فحكمه فغلبه أن يمتن من بغداد ومقابل الاصح أنه يمتن من ابيات وقيل
من موضع احرامه وصحح ومحل الخلاف ما لم يحرم من بيته فان أحرم منه فالإتفاق على أن يمتن من بيته وقيل
يخير قبيل الركوب أفضل وهو مما قبلان للقول بالجواب فقوله في الاصح يرجع الى قوله من منزله والى قوله
وجوبا (تنبيه) الخ لزم المنذور بالحج ماشيا لان من جنسه واجبا وهو حج المكي المقادير على المشي وكذا الطواف
والسعي الى الجعنة ثم (قوله لا تنهاه الأركان) وطواف الصدر للتوديع وليس بأصل في الحج حتى لا يجب على
من لا يودع بجر (قوله وفي أقله بحسابه) أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط (قوله الى المسجد الحرام)
مثله الى الحرم أو الصفا أو المروة ومقام ابراهيم أو الى أستار الكعبة أو بابها أو مزابها أو عرفات أو المزدلفة وكذا
لو ذكر مكان المشي الذهاب أو الخروج أو قال على المشي الى بيت الله أو مكة أو الكعبة فان لم يذكر جها ولا عمرة
لزمه أحد التمسكين استحسانا فان جعله عمرة مشى حتى يحلق (قوله أو غيرها) أي من المساجد (قوله
لا نهي عليه) اعدم العرف بالتمسك به حلي عن البحر (قوله اشترى محرمة) انما أنت لبا في قوله وهو أولى من
الجماع والا فاعلم المحرم كذلك (قوله له دم خلف وعده) أي وعد المشتري فانه ما وعده بخلاف البائع لو اذن له
فانه يكرهه أن يحللها بجر (قوله بقص شعرها) انما ذكره لانه لا يثبت التحليل بقول الزوج حلتك بل يفعل بها ما هو
من محظورات الاسرام هندية واستشكله الشريعة لاني بقولهم فيمن أخذه حجه أنه يلزمه التعلل بالافعال ولا يخرج
من الاسرام الا بها وجكن أن يجاب بأن ذلك فيمن يملك أحمره ولم يعلق به حق أحد بخلاف ما عساه فانه لم يوصل
بالافعال لتضرر المولى أو الزوج في الزوجة المحرمة فنهى بغير اذنه والله تعالى أعلم خاله الحلي (قوله وهو أطلق من

(شهودا) بعد الوقوف (بوقوفهم بعد وقته
لا تقبل) شهادتهم هو الحج صحيح استحسانا حتى
الشهود للرجل الشديد (وقبله) أي قبل وقته
(فليت ان أمكن التدارك) ليلا مع أكثرهم
والالا (رعى في البيوع الثاني) أو الثالث
أو الرابع (الوسطى والثالثة ولم يرم الاوى
فغند القضاء ان رعى الكل) بالترتيب (نذر)
وان نفي الاوى (بأن) نسبة الترتيب (نذر)
المكلف (جها ماشيا) من منزله وجوبا في
الاصح (حتى يلقف الفرض) لا تنهاه
الأركان ولو ركب في كله أو أكثره دم وفي
أقله بحسابه ولو نذر السعي الى المسجد الحرام
أو المسجد المدينية أو غيرها لا نهي عليه
(اشترى محرمة) ولو (بالاذن له أن يحللها)
بكرهه لعدهم خلف وعده (قص شعرها) أو
بقل طمحرها (أو) حبس طيب (ثم يجامع وهو
أولى من التحليل بجماع)

(تجمل بجماع) لأن الجماع أعظم محظورات الاحرام حتى تعلق به الفساد فلا ينعى تعظيماً لافعال الحج من (قوله)
 وكذا لو نكح حرة (أي أنه أن يحلها ولا يتأخر تحليلها) أي إلى ذبح الهدي بجر (قوله أن لها محرم) فأنها اشبهت
 حيث شترائط الوجوب فليس له منعها حلي (قوله والا) أي لا يمكن لها محرم (قوله فهي محصرة) لعدم المحرم
 والزواج لا يلزم الخروج معها فهي محصرة شرعاً انتهى حلي (قوله وكذا المكتوبة) لأنها حرة من وجه (قوله)
 بخلاف الامة) فله أنه يرجع بعد الاذن لأنه ملكها منافعه وهي لا تملك فيكون الأمر اليه (قوله الا اذا أذن)
 استثناء منقطع (قوله فليس لزوجهما منعها) وذلك لانها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له أن يستعملها
 ولا يجب عليه تبويتها (قوله أفضل من حج الفقيه) لأن الفقير يتردى في الفرض من مكة وهو متعلق في ذهابه وفضيلة
 الفرض أفضل من فضيلة التطوع كذا في المنع وهذا انما يظهر في حج الفرض أما حج النفل منها فلا (قوله أولى من
 طاعة الوالدين) اذا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق انتهى حلي وهذا بين الحج لا الاولوية قتال (قوله بخلاف
 النفل) فان طاعتها أفضل منه (قوله بناء الرابطة أفضل) وذلك لاستتباع المسلمين به أشار اليه في المنع بقوله بناء الرابطة
 بحيث يتفقد به المسلمون انتهى حلي وأما حج النفل فخاصة نفعه عليه فله الحوى (قوله ويرجى في البرازية أفضلية
 الحج) قال بعض الفضلاء اطلق العبارة ولعل المراد أن الحج أفضل من التصديق بقدر الدراهم التي تنفق في الحج
 وأما أفضلية بالنسبة إلى التصديق ولو بأموال عظيمة. مما بلغت قهتاج إلى دليل يخصها كما لا ينبغي انتهى أقول
 هو مستفاد من كلام البرازي في جمعه حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعاً كذا روى عن الامام لكنه لما
 حج وعرف المنفعة أفق بأن الحج أفضل ومراعاة أنه لو حج فلا وأنفق ألفاً فلو صدق به هذه الألف في المحاجر
 فهو أفضل لأن تكون صدقة فليس أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى والمنفعة في الحج لا تكون عائدة
 إلى المال والبدن جميعاً فخل في الاختار على الصدقة وفي الوالدية المختار أن الصدقة أفضل لأن الصدقة تطوعاً
 يعود نفعها على غيره والحج لا أقول الشيء بالشئ يذكر وحل النظر على الظاهر لا يستلزم كرتي أفضلية الصدقة
 النافذة على الحج التطوع ماذ كره الشيخ محي الدين بن العربي في كتابه المسامرات بسنده إلى عبد الله بن المبارك
 أنه قال كان بعض المتقدمين قد حجب إليه الحج قال فحدث أنه ورد الحاج في بعض السنين إلى بغداد
 فعزمت على الخروج معهم إلى الحج فأخذت في كمي جسمائة دينار وخرجت إلى السوق اشتري آلة الحج وإذا
 بأمرأة عارضة في بعض الطريق فقالت برك الله في امرأتك ثريفة ولي بيئات امرأة واليوم الرابع ما كنا شيئاً
 قال فوقع كلامها في قلبي فطرحت الجسمائة دينار في طرف أزارها وقلت عودي إلى بيتك فاستعيني بهذه
 الدنانير على وقتك وحدث الله تعالى وانصرف وزرع الله من قلبي حلاوة الحج في تلك السنة وخرج الناس وحجوا
 وعادوا فقلت أخرج للقاء الاصدقاء والسلام عليهم فخرجت ففعلت كلكم فقلت صدقوا ما قال عليه وقلت قبل
 الله بحجك وشكر سعيك يقول لي قبل الله بحجك فطال على ذلك فلما كان الليل نمت فرايت النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام يقول لي يا فلان لا تنجب من تهنته الناس لك بالحج أغنتك ملهوا وأغنت ضيفاً فأسألت الله تعالى أن
 يخلق من صورتك مله كما يحج عنك في كل عام فان نمت حج وان شئت لا تنجب أبو السعيد عن الحوى في حاشية
 الاشياء (قوله لوقفة الجمعة) أي اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة بجر (قوله من سبعين حجة) يعني أنه أفضل
 من سبعين حجة في غير يوم الجمعة كما ورد في الحديث بجر وليس هي الحج الاكبر بل هو حجة الاسلام حلي
 عن القمستانى (قوله بلا واسطة) أي بخلاف غيرها فانه يذره لذين بواسطة المتقين حلي ولذي في البحر
 يغفر لكل أهل الموقف (قوله للخرج) لأنه لو أدى العشاء فانه الوقوف فيحتاج إلى سفر في عام قابل
 واتفاق حال وانعاب نفس وربما لا يهتدي بذلك بخلاف ما لو وقف وقضى العشاء بعد فلا يلزم شيء من ذلك
 (قوله هل الحج يكفر الكبائر الخ) في هذا المقام كلام لا بد من سياقه ليتضح المرام قال في البحر روى أنه عليه
 الصلاة والسلام دعا عشيبة عرفة لاحتها بالمغفرة فاستجيب له الا في الامور المظالم ثم أعاد الله عا بللزدقة فاجيب
 حتى في الدماء والمظالم أخرجه ابن ماجه وهو ضعيف بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط الاختصاص
 كما ذكره الحفاظ لا يمكن له شواهد كثيرة فنهى ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عباس قال كان فلان
 ردى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فجعل النبي يلاحظ النساء وينظر اليهن فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم ابن أخى ان هذا يوم من مطلق فيه سمع وبصره فنهى ومنهم ما رواه البخارى مرفوعاً عن حج ولم يرغب

وكذا لو نكح حرة بغيره بطل بمخلاف الفرض
 ان لها محرم والا فهي محصرة فلا تحل الا
 للهدي ولو أذن له رآه يتحل ليس له الرجوع
 لملكها منافعه وكذا المكتوبة بخلاف الامة
 الا اذا أذن لامنه فليس لزوجهما منعها
 وفروع حج النبي أفضل من حج الفقيه حج
 الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف
 النفل بناء الرابطة أفضل من حج النفل
 واختلاف في الصدقة ورجى في البرازية أفضلية
 الحج لمنه في المال والبدن جميعاً قال وبه
 أفق أبو حنيفة حين حج وعرف المنفعة
 لوقفة الجمعة من سبعين حجة ويغفر بها الكل
 فرد بلا واسطة فخلق وقت العشاء والوقوف
 يدع الصلاة ويذهب لعرفة فحج هل الحج
 يكفر الكبائر قبل نفي

ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته ومنها ما رواه مسلم في صحيحه مرفوعا أن الاسلام يهدم ما كان قبله
وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ مرفوعا ما روى الشيطان
بوما هو أصغر ولا أدحر ولا أغبط منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما روى من نزول الرحمة وتجاوز الله تعالى
عن الذنوب العظام الا ما روى يوم بدر فانه رأى جبريل يزع الملائكة فأنهم ما يقتضون تكفير الصغار والكبار
ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكل في شرح المشرك في حديث ان الاسلام يهدم ما كان قبله ان
المقصود ان الذنوب السالفة تحبط بالاسلام والهجرة والحج صغيرة كانت أو كبيرة وتناول حقوق الله تعالى
وحقوق العباد بالنسبة الى الحرب فانه اذا أسلم لا يطالب بشئ منها حق لوقته وأخذ المال وأحرزه به دار الحرب
ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كلفا في تحصيل مراده وله كن ذكر صلى الله عليه وسلم
الهجرة والحج تأكيد في بشارته وترغيب في مبايعته فان الحج والهجرة لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما بحسب
الكبار وانما يكفران الصغار ويجوز ان يقال والكبار انما ليست من حقوق العباد ايضا كالاسلام من أهلي
الذمة وحيث لا شك ان ذكرهما كان للتأكيد انتهى وهكذا ذكر الامام الطبري في شرح هذا الحديث وقال
ان الشارح انذره عليه وهكذا ذكر الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان أهلي
السنة أجمعوا على ان الكبار لا يكفروا الا التوبة فالحاصل ان المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه بتكفير الكبار
من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد وان قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما يتوهم فكثير من الناس
ان الدين يقطع عنه وكذا قضاء الصلوات والصيام والزكاة لم يقل أحد بذلك وانما المراد ان أهلي الدين
وتأخيرهم يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة اذا مطلق صار أهلا لان وكذا ان تأخير الصلاة عن وقتها يرتفع بالحج
لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان آثما على القول بقوريته وكذا البقية على هذا
القياس وبالجملة لم يقل أحد بمقتضى عموم الاحاديث الواردة في الحج كالا يخفى انتهى كلام البحر وقال المناوي
في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته أي
في خلوه عن الذنوب وهو يشمل الكبار والتبعات والبسب والقرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة
الى المظالم على من تاب وعجز عن وقائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد
ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه ان تأخيرها لانفسها فلا تأخيرها به نجدة دائمة آخر انتهى
ذا عرفت هذا فنقول الشارح قبل ثم كبري ألم يقتضى أن هناك قول لبعض العلماء أن الحج يكفر الصغار
والكبار ويحبط حقوق العباد كما أقضاه التشبيه بالحرب وقد علمت من كلام الاكل أن هذا الحكم يخص
الحرب وعلمت من كلام البحر أن هذا التعميم لبعض الناس وان لم يقل به أحد فحكاية الشارح له بضم
عما لا ينبغي كيف وهو أيضا يقول ولا فائل باسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذا متي أسلم) هذا معني على أن الكفار
محاطون بفروع التوبة وهو الاصح كما تقدم (قوله ان الكبار الخ) أي كالزنا وشرب الخمر لا نحو اثم المطل
وتأخير الصلاة فانه قيل بتكفيرها كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة وزكاة) وعشروا وكارة وصدة فطر (قوله انهم
المطل) أي الاثم المترتب على مطل الغني ورد في الحديث مطل الغني ظلم (قوله ونحوها) كذا خبر الزكاة والحج
على القول بجوب فوريتها ما يسقط أي بالحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط
الاحتجاج كما مر (قوله بندب دخول البيت) أي الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فلا ديب
في الدخول لاني عدمه (قوله من العروة الوثقى) ملحقه هناك (قوله انه سرقة الدنيا) وبعض العوام يضع سرقة
عليه (قوله ولا يجوز شراء الكسوة الخ) قال في البحر وأما باب الكعبة فمطل أن لا يجوز بيعها ولا شرائها
كن الواقع الآن أن الامام أذن في اعطائها للبني شعبة عند الصديد وللإمام ذلك فأنتم انما منعوا من بيعها لانه
مال بيت المال ولا شك أن التصرف فيه للإمام فبعت جعله مالا لمقوم مخصوص فان البيع جائز وهكذا اختاره
الامام النووي في شرح المذهب وقال ان الامر فيها الى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال يبعها وعطاء
لما رواه الاذرق أن عمر رضي الله تعالى عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها الى الحاج ولا يخفى ما لو عجز
التصرف في كسوتها التفت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة ناع كسوتها ما يجعل منها في سبيل الله
والمساكين وابن السبيل ولا بأس أن يلبس كسوتها من صارت اليه من حائض وجنب وغيرها ثم قال النووي

كبري أسلم وقبل غير المتعلقة بالادبي كفتي
أسلم وقال عياض أجمع أهل السنة أن الكبار
لا يكفروا الا التوبة ولا فائل يسقط
الدين ولو حقه تعالى كدين صلالة وكذا
م اثم المطل وتأخير الصلاة ونحوها يسقط
وهذا معني التكفير على القول به وحديث
ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استجيب
له في الدماء والمظالم ضعيف يندب
دخول البيت اذا لم يشغل على ايذاء نفسه أو
غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى
والسما الذي في وسطه أنه سرقة الدنيا لا أصل
له ولا يجوز شراء الكسوة من يتشبه به بل من
الامام وأتباعه

لا يجوز أخذ شيء من طيب المكعبة للتعبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا منه رده اليه فان اراد التعبرك أن يطيّب من
عنده فمحموله ثم أخذته انتهى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) وإن كان لا يسابع ولا يواكل إلى أن يخرج من الحرم
فيقتل منه وإن كانت جنايته فيمادون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم اقتصر منه ولا يقطع يد السارق
في الحرم عنده خلافاً له ولو دخل الحرم لا يعزّس له ويمنع عن الطعام والشراب في قول الامام منخ (قوله
الاذا قتل فيه) قال المصنف في شرحه قال أبو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء أنه اذا جنى في الحرم
مكّان ما خوداً بجنايته يقام عليه ما يستحقه من قتل أو غيره (قوله في البيت) أي داخل المكعبة (قوله
لا الاغتسال) قال في المنخ لا بأس باخراج جوارح الحرم وتراب البيت إلى الحل كما مر من هذا اذا أخرج
قدرا يسيراً للتعبرك بحيث لا يفوت عمارة المكان أما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعنى في الحفر فذلك من باب
التعريب ولا بالاغتسال والتونسي بما مر من (قوله لا حرم للمدينة عندنا) قال في البحر اختلاف العلماء في أن مكة
مع حرماهل صارت حرماً آمناً بسؤال الخليل عليه الصلاة والسلام أم كانت قبله كذلك والاسح أنها ما زالت
محترمة من حين خلق الله السموات والأرض ثم أعلم أنه ليس له مدينة حرم عندنا فيجوز الاصطيد فيها وقطع
أنجارها وقد وردت أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما في تحريم المدينة مكة وأولها ما صحبنا
بأن المراد بالتحريم التعظيم وبره ما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حرمت المدينة
ما بين لابتيها لا يقطع أعصانها ولا يصاد صيدها فصرح في أن لها حرماً مكة فلا يجوز قطع شجرها
ولا الاصطيد فيها والاحسن الاستدلال بحديث أنس الثابت في الصحيحين إذ كان له أخ صغير يقال له أبو عمر
وكان له نغير يلعب به فمات النغير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا أبا عمر ما فعل النغير ولو كان للمدينة حرم
لكان إرساله واجباً عليه ولا تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمساك ولا إيمان حرمه وأجاب في المحيط
عن الأحاديث الصريحة في أن لها حرماً أن من أخبار الأتخاد في أتم به البلوى لأن التعبر في المدينة أمرتهم به
البلوى وخبر الواحد إذا ورد فيما نعلم به البلوى لا يقبل اذ لو كان صحيحاً لا نعلم نقله فيما نعلم به البلوى انتهى (قوله
على الرابع) وهو قول علماءنا والثاقبي وأحد خلافاً لما لا في ما يروى عنه رضى الله تعالى عنهم أجمعين حلي
عن المنخ (قوله فانه أفضل مطلقاً) للامامة جسده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لما سته في حياته
أمكنة وثباتها ورجالاً ونساءً ودواب وغير ذلك ولو كانت هي العلة لانعدمت خصوصية ماضم أعضاء الشريفة
هذا خلف بل العلة أن ماضم أعضاء صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المشرفة انتهى حلي (قوله
مندوبه) لما ورد فيها من الأحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعتي ومنها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام
أنه قال من حج وزار قبري بعد موتي كان كن زارني في حياتي وهي من أعظم القرب وأرجى الطاعات وأنجح
المساعي فاذا توجه الى الزيارة أكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع نظره على بناء المدينة
أو أنجارها زاد في الصلاة والسلام عليه وسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته في الدارين ويفتسل قبل دخوله
أو يتوضأ ويلبس أنظف ثيابه والجديد أفضل وما يفعله الناس من النزول عن الرواحل عند رؤيتهم المدينة
ومشيهم لا بأس به ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب أدخلي مدخل صدق إلى نصير وليكن خاشعاً
خاضعاً وليحضر نفسه شرف البقعة وأنهما الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة لنبيه صلى الله عليه وسلم
ويكمل في نفسه اذا مشى مواضع أقدمه النبوية فقلعه يمشي في مواضع قدميه الكريمتين ثم يدخل المسجد فيصلي
عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر محذاً منكبه الأيمن فهو موقفه صلى الله
عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو رخصة من رياض الجنة ويسجد شكر اعلی ما وفق ويدعو بما يجب
ثم نهض فيتوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند رأسه مستقبلاً القبلة يدنو منه قدر ثلاثة أذرع
أو أربعة ولا يدنو أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيأ وأعظم ويمثل صورته الكريمة البهية
صلى الله عليه وسلم كأنه نائم في لحده يسمع كلامه ويصلي الله عليه ويقول قدر ذراع يحاذي رأس الصديق
رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يقول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى
عنه فيقول السلام عليك يا فطر الاسلام الى غير ذلك مما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعو فانه
ولو اذ يديه ولين أو صاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه عليه الصلاة والسلام كالاول ويقول اللهم انك

وله له سبب الوجب أو حاشاً لا يقتل في الحرم
الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل
فيه بغير الاستحباب بما مر من لا الاغتسال
لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على
الرابع الامام ماضم أعضاءه عليه الصلاة والسلام
فانه أفضل مطلقاً في من المكعبة والعرض
والكرسي وزيارة قبره مندوبه

قلت وقول الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم الآية وقد جئناك سامعين قولنا طافعين أمر لم يستنفعين بنبيل
 اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ربنا آتنا في الدنيا حسنة الخ سبحانه وليترب العزة
 الخ ويدعو بما شاء ثم يأتي اسطوانة أبي إلبابة ويصلي ركعتين ويحوي إلى الله تعالى وهي بين القبر والمنبر ويدعو بما
 شاء ثم يأتي الروضة فيصلي ويدعو بما تيسر ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة ثم يدعو ثم يأتي الاسطوانة التي فيها
 بقية الخدع ويستحب أن يخرج بعد ذلك إلى البقيع فيأتي للمشاهد والمزارات (قوله بل قيل واجبة) البني
 في المنع تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الطرابلسي ثم اقرب من الواجب في حق من كان له سعة
 (قوله ويدعو بالتحج لو فرضا) لأن الحج فرض والزبارة تلتحق ولو بدأ بالمدينة بنار منخ (قوله ويخير) في البداية
 بالحج أو الزيارة (قوله ما لم يتره) راجع إلى الفرض والفضل (قوله وايضاً) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع
 عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد أو بسأل فضل
 الله تعالى في مرة أخرى بخبرها فيها لأن في ذلك زيادة تغطيه صلى الله عليه وسلم واجلاله ووافقته ظاهر ما ذكرنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائر الية - مدحاجة الزائر في كان حقيقاً على - أن أكون له شفيعاً يوم
 القيامة انتهى حلي (قوله فقد أخبر الخ) وأيضا ورد في الحديث لا تنسوا الرجال الاثلاثة مساجد المسجد
 الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى حلي - عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكنسه (قوله لمن
 يتق بنفسه) أي يعلم منها عدم الوقوع في المخالفات فإن المعاصي تتضاعف فيها على ما روى عن ابن مسعود ولا شك
 أنهم في حرم الله أغلظ وأخشق من سبب الغلط الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو مجمل المروي من
 التضاعف كيلا يعارض قوله تعالى ومن جاء بالسيدة فلا يجزى الا مثلها أي أن السيدة تكون فيه سبباً للمقدار
 من العقاب هو أكبر من مقدار منه في غير الحرم إلى أن يصل إلى مقدار عقاب سيئات منها في غيره كذا في فتح
 القدير ثم قال بمد ما ذكره من فضل الجوارح لكن الفائر به ذامع السلامة أقل الضليل فلا يبنى الفقه بأعتبارهم
 ولا يذكر حالهم قيد في جواز بطوار لأن شأن النفوس الدهوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى الملك وقدرته على
 ما يشترط في ما توجه إليه وتطلبه وانما لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا دعت وعلى هذا فيجب كون
 الجوارح في المدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات أو تعاطفها ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب
 المنقضي إلى الاخلال بواجب التوقير والاجلال فأنتهى وهو وجه فكان ينبغي للشارح أن ينص على
 الكراهة ويترك التقييد بالتوقير انتهى حلي والله تعالى أعلم هذا آخر ما يسره الله تعالى من الربع الاول وهو
 ربع العبادات من حاشية الدر المختار فقال الله تعالى التوفيق والقبول متوسلين اليه بمحمد صلى الله عليه وسلم
 أكرم رسول الله على ما يشاء قدبر وبالأجوبة جدير

بل قيل واجبة لمن له سعة ويدأ بالحج لو فرضا
 ويخير لو خلا ما لم يجز به فيبدأ بزيارة لا محالة
 ولينومه زيارة مسجده فقد أخبر أن
 صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد
 الحرام وكذا بقية القرب ولا تكرر الجوارح
 بالمدينة وكذا يمكن أن يتق بنفسه

هذا آخر الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كتاب النكاح

٦٢٤